

مِنْ حَاشِيَةِ الْعَالَمِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ

# الْمَجْلَدُ الْعَاشِرُ

لِلشَّيْخِ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَّا الْاَنْصَارِيِّ

وَحَمْدًا لِلَّهِ تَعَالَى  
أَمِين

المجلد الرابع

وَلَد

لِوَيْلَاءِ التَّرْتِيبِ الْعَرَبِيِّ

مَكْتَبَةُ - بَيْتَان









أجزاء الرابع

من حاشية العالم العلامة الشيخ  
سليمان الجمل على شرح المنهج شيخ  
الاسلام زكريا الانصاري  
رحمهما الله تعالى  
آمين

وبالها مش الشرح المذكور

وللرحمة الشريعة العربية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين  
\* (كتاب الفرائض) \*

أخره عن العبادات والمعاملات لا ضطرار لالإنسان البسمان حين ولادته دائماً وغالباً إلى موته ولأنه سما  
متعلقاً بآدم الحياة السابقة على الموت ولأنه نصف العلم فتناسب ذكره في نصف الكتاب \* (فائدة) \* كانوا  
في الجاهلية يورثون الرجال والبنات دون غيرهما ثم كان في أول الإسلام بالتحالف والنصرة ثم نسخ إلى التوارث  
بالإسلام والتمسرة ثم نسخ إلى وجوب الوصية ثم نسخ بإيات الموارث وبهذا يعلم أن قول السيوطي أنه من  
الذي تكرر نسخه أربع مرات غير مستقيم كما يعلم من محله وقد يقال كلامه في شيء واحد تكرر رحله وحرمة  
بخلاف ما هنا اه قل على المحلى (قوله أي مسائل قسمة الموارث) أي المسائل التي تقع فيها قسمة الموارث  
ككونها من ثمانية مثلاً كزوج وبنات وعم وكأني تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الانصباء فينتد  
المرجم له قوله فيما سيأتي فصل أن كانت الورثة عصبات الخ وما قبل هذا قوطنة وتهدد للمترجم له اه شيخنا  
والموارث جنع ميراث بمعنى موروث وهو التركة (قوله فقلت) أي الفرائض على غيرها وهو التعصيب  
أي لفضلها بتقدير الشارع لها فاندفع ما يقال الأولي أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب اه من عش على  
مر أي فإذا كانت الفرائض هي التي فيها تقدير فلم تشمل الترجمة مسائل التعصيب فينبغي ارتكاب التعليل  
فيها لأنه سيدكر مسائل التعصيب في صدر الفصل الذي هو قوله فصل أن كانت الورثة عصبات الخ اه شيخنا  
(قوله والفرض لغة التقدير) تعليل لقوله أي مقدرة أي إنما فسرنا بذلك لأن الفرص لغة الخ فكان الأنسب  
تقديره بجنبه اه شيخنا ويرد الفرص أيضاً بمعنى القطع والتبيين والأزال والإحلال والعطاء اه شرح مر  
(قوله وشرعاً هنا الخ) أي وأما في غير ما هنا فهو الفعل المطالب طلباً جازماً اه عش (قوله نصيب مقدر)  
خارج به التعصيب وقوله شرعاً خرج به الوصية وقوله للوارث خرج به ربع العشر مثلاً في الزكاة فإنه ليس للوارث

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*  
\* (كتاب الفرائض) \*  
أي مسائل قسمة الموارث  
جنع فريضة بمعنى مفروضة  
أي مقدرة لما فيها من السهام  
المقدرة فقلت على غيرها  
والفرص لغة التقدير وشرعاً  
هنا نصيب مقدر شرعاً للوارث



اه شيخنا (قوله مقدر) أي الوارث أي لا يزيد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول اه عش على مر (قوله والاصل فيه) أي في الكتاب الذي هو عبارة عن مسائل قسمة الموارث اه عش (قوله آيات الموارث) كآية نوصيكم الله في أولادكم وأولادكم منكم إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم فهذه الآية مستمرة للحكم فلذلك عبر فيها بالفعلي الدال على النوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيرا الوصية الآية اه شورى (قوله فلا ولي رجل) أي لا قرب وليس المراد بالولي الاحق والاطلاق الفائدة لانه لا يدري من هو الاحق وفائدة قوله ذكر بيان ان المراد بالرجل هنا مقابل المرأة وهو الشامل للصبي والمقبل الصبي المختص بالبالغ فان قلت فهلا اقتصر على قوله ذكر حصول هذا المعنى مع الاختصاصات يمكن ان يكون أراد به افادة اطلاق الرجل بمعنى الذكر مطلقا تأمل شورى (قوله علم الفتوى) بان يعلم ما يخص كل وارث من التركة وعلم النسب بان يعرف كيفية الانساب الى الميت هل هي بالاخوة أو البنوة مثلا وقوله وعلم الحساب بان يعلم من أي عدد تخرج منه المسئلة وهذه الثلاثة انما يحتاج اليها المفتي والقاضي وقوله وعلم الفرائض الخ المراد به قسمة التركة فانه هو الذي يحتاج الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التي في التركة المعسرة بمسائل قسمة الموارث فانه يحتاج لشئتين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالعالم بان الزجة كذا اول الزوج كذا اه شيخنا (قوله يبدأ من تركته ميت وجوبا) أي عند ضيق التركة والافتدبا اه من خط شيخنا الاشبولي فصوره الزكاة في حالة الضيق التي يكون المتقدم فيها واجبا ان لا يتخلف الا النصاب وتكون مؤن التجهيز مستغرقة فلا يصرف فيها كالميت يخرج منه قدر الزكاة وما زاد يصرف فيها بصورة الجاني ان لا يتخلف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز اضاع حق الجاني عليه أو بعضه فيباع للعبادة فان فضل عن دينها شي صرف في التجهيز وصورة الرهن ان لا يتخلف غير المردون فيقال فيه مثل ما تقدم في الجاني وصورة المبيع الذي مات مشتريه مفلسا ان المشتري هو الميت ولم يتخلف غيره ولو بيع للتجهيز ضاع عن البائع أو بعضه فيقدم به البائع تأمل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في الميراث نذر ومسكن \* زكاة ومردون مبيع لمفلس

وجان قراض ثم قرض كفاية \* ورد بعيب فاحفظ العلم ترأس

اه زيادي (قوله يبدأ من تركته ميت وجوبا) بما يتعلق بعين كزكاة الخ) أي فلا يباع واحد من المذكورات الذي هو عين التركة في مؤنة التجهيز كذا كره في الروضة وأصلها في فصل الكفن اه محلي أي بل تصرف المذكورات الى جهة الحق الذي يتعلق بها فان بقي منها شيء بعد دفع الحق صرف في مؤن التجهيز والا فلا وفي شرح ج مانصه كالميت كذا الواجب في التركة قبل مؤنة وان كانت من غير الجنس فتقدم على مؤن التجهيز بل على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة كما مر ان تعلقها بتعلق شر كة غير حقيقية لجواز الاداء من غيرها فان كانت التركة كالمردونة بها اه وفي شرح مر مانصه واستشكل استثناء الزكاة بأن النصاب ان كان باقيا وقلنا بالاصح ان تعلقها بتعلق شركة فلا تكون تركته فلا يكون مما نحن فيه وان قلنا انه تعلق بخباية أو رهن فقد ذكرنا وان علقناها بالنسبة فقط وكان النصاب تالفا فان قدمنا دين الأدي أو سوينا فلا استثناء وان قدمناها وهو الاصح فتقدم على دين الأدي لا على مؤنة التجهيز وأجاب الزركشي وغيره عنه بما حاصله ان المختار الاول وهو ما صرح به البغوي وغيره ولا نسلم انه ليس له تركته بل هو تركته وان قلنا تعلق شركة لكنها ليست شركة حقيقية بل دليل جواز اخراج الزكاة من غيرها فالحاصل انما يمنع خروجها من حيث فيه لصحة اطلاق التركة عليه بالا اعتبار المذكور على التزويل فيصح اطلاقه على المجموع الذي منه الحق الجائر تأديته من محل آخر كما في قوله الحج أشهر معلومة مات ومثل ذلك كاف في صحة الاستثناء اه (قوله من تركته ميت) وهي ما يتخلف من حق كخبير

والاصل فيه قبل الاجماع  
آيات الموارث والاخبار  
كتبر الصحيحين الخ  
الفرائض باهلها فابق  
فلا ولي رجل ذكر وعلم  
الفرائض يحتاج كما نقله  
القاضي عن الاصحاب الى  
ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم  
النسب وعلم الحساب (يبدأ  
من تركته ميت) وجوبا  
(بما) أي بحق (تعلق بعين)

وحد قذف أو اختصاص أو مال تكسر تخلل بعد موته ودية أخذت من قاتله لدخوله في ملكه وكذا ما وقع في  
 شبكة نصها في حياته على ما قاله الزركشي وما نظريه ما نقله بعد الموت للورثة قالوا وقع فيها من زوائد التركة  
 وهي ملكهم رد بان سبب الملك نصبه لاشيكة لاهي وإذا استند الملك لفعله كان تركته أه شرح مر وقوله  
 أو اختصاص انظر لو كان لما يؤخذ في مقابلة رفع اليد عنه له وقع هل يكاف الوارث ذلك وتوفي منه دونه أولا  
 فيه تظاير والاقرب الاول لما فيه من براءة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان المفلس اذا كان في يده وظائف حوت العادة  
 باخذ العوض في مقابلة التزول عنها كاف ذلك أه ع ش عليه ولغة ميت مشدد ومخفف وهو فرع المشدد  
 والمعنى واحد وقبل المشدد من سموت والمخفف من مات وكالون المصحح للجبرية فان مسح حيوانا قدام من حيث  
 الارث والعدة وان تشطر به المهر كالوت أه شورى (قوله منها) حال من عين ومن تبعضية أي حال كون  
 العين بعضها بخلاف ما اذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعي كمن مات وعليه دين فانه يتعلق بتركته  
 ولا يقدم على مؤن التجيز كما تقدم آخر الرهن أه شيخنا (قوله والعين التي تعلق بها الخ) أشار به هذا الى أن  
 قوله كز كة مثال للعين لا للحق الذي تعلق بها ومن ثم أول الشارح قوله كز كة بقوله أي كمال الخ ليناسب  
 ما بعده وعبارة الشورى قوله والعين التي تعلق بها حق الخ انما رد الز كة للعين لا لجل قوله وجان ومروهن  
 فيكون الكلام على وتيرة واحدة تأمل انتهت وفي قل على المحلى مانصه وتقدم الز كة اذا اجتمعت مع  
 الرهن أو الجناية كما في عبد التجارة اذا كان مروها أو جانيا أه وأشار المصنف بكاف التمثيل الى ان أنواع  
 التعلق لا تنحصر فيما ذكره فهنا سكتي المعتمدة عن الوفاة كما سيأتي في بابها ومنها المسكات اذا أدى نجوم الكتابة  
 ومات سيده قبل الايتاء والمال أو بعضه باق كما سيأتي في بابها أه شرح البهجة (قوله أي كمال وجبت فيه)  
 أي قبل موته ولو كانت الز كة من غير الجنس ولو تالف النصاب بعد التمكن الا قدر الز كة كشاة من أربعين  
 مائت عنها فقامت بربع عشرها كما استظهره الاذرعى ووجهه ان حق الفقراء من التالف ديون مرسله  
 فتؤخر لما تقر من فرض الكلام في ز كة متعلقة بعين موجودة أه شرح مر وفي قل على المحلى  
 مانصه وشملت الز كة ما لو كانت من غير الجنس كشاة عن خمس من الابل في تعلق بعين الابل قدر قيمة الشاة أه  
 (قوله وجان) أي باذن السيد أو غيره اذا تعلق أرش الجناية برقبته فالجنى عليه مقدم على غيره باقل الامر من  
 من الارش وقيمة الجاني فان كان المتعلق برقبته قصاصا أو المالم متعلقا بذمته كما لو اقترض مالا من غير اذن السيد  
 وأتلفه لم يقدم الجنى عليه ولو لوارث التصرف في رقبته بالبائع أه شرح مر (قوله لتعلق أرش الجناية  
 برقبته) أي ولو بالعفو عن القصاص أه حلي (قوله ومروهن) أي رهنا جعليا لا حكميا أه حل فلو  
 اجتمع رهن وجناية قدم الجنى عليه على الرهن لانحصار حقه في عين الجاني أه شرح الفصول أه سم قال  
 ج والحق بعضهم بالمروهن حجة الاسلام اذا مات واستقرت في ذمته متعلقة تعلق التركة حيث ذفلا يصح  
 تصرف الورثة في شيء منها حتى يفرغ الحاج عنه من جميع أعمال الحج الا لضرورة كان خيف تلف شيء منها  
 ان لم يبادر بيده أه ثم نازع فيه وقال وبسليم يظهر جواز التصرف بمجرد فراغه من التحلل الثاني وان  
 بقيت واجبات آخر لان الدم يقوم مقامها ولانه يصدق حيث ذان يقال ان ذمة الميت برئت من الحج وحيث  
 برئت ذمته منه جاز التصرف فيه لان المنع انما كان لصحة برأته أه و ينبغي انه اذا باعه للضرورة لا يتصرف  
 في شيء من ثمنه الا بعد فراغ الحج عنه أه ع ش على مر (قوله ومات مشترية مفلسا) أي معسرا وقوله سواء  
 أخرج عليه قبل موته أولا لا ينافي التقييد بقوله لا يجبر لان التعلق في هذه الصورة بسبب الاعسار لا بسبب الحجر  
 الا في فانه ليس بسبب الاعسار بل لئلا يسل ان الدين يتعلق بامواله وان كثرت أه شيخنا (قوله أيضا ومات  
 مشترية الخ) بان باع رجل لا خريشا بثمن في ذمته ثم مات المشتري وهو معسر بالثمن فيأخذ المبيع أه (قوله  
 أي ومبيع) أي بثمن في النعمة واذا فسح لم يخرج ذلك المبيع عن كونه تركة لان الفسخ انما يرفع العقد من

منها لا يجبر والعين التي تعلق  
 بها حق (كز كة) أي كمال  
 وجبت فيه لانه كالمرهون  
 بها (وجان) لتعلق أرش  
 الجناية برقبته (ومروهن)  
 لتعلق دين المرتهن به (وما)  
 أي ومبيع (مان مشترية



حينه لا من أصله وبهذيان دفع استشكل السبكي بأن الثابت للبائع حق الفسخ على الفور فان فسخ على  
 الفور خرج عن التركة فلا استثناء وان أخر بلا عذر سقط حقه منه وحاصل الجواب اختيار الشق الاول  
 ودعوى خروج المبيع عن التركة بالفسخ ممنوعة اه حل (قوله ولم يتعلق به حق لازم) عبارة شرح مر  
 فان وجد مانع كعلاق حق لازمه وكما أخير فسخه بلا عذر قدم التجهيز لا تنفاه التعلق بالعين حينئذ انتهت  
 لكن هذا لا يظهر في صورة الكتابة اذ صورتهما أن زيداً ما اشتري عبد ابن في ذمته ثم كاتبه ثم مات وهو معسر  
 بثمنه ففي هذه الصورة ليس للبائع الفسخ لتعلق حق الحرية به ولا يباع لمؤن التجهيز فلا يظهر قول مر بالنسبة  
 لهذه الصورة قدم التجهيز تأمل (قوله أما تعلق حق الغرماء بالخ) مفهوم قوله لا يجبر قال الزركشي انظر  
 ما الفرق بينه وبين حق المرهون وغيره اه وقد يفرق بالاستصحاب لما كان في الحياة لان المفلس كان يقدم  
 بموته يوم القسمة اه سم (قوله بالجر) أي جبر الحاكم بالمفلس وقوله فلا يبدأ الخ لانه لا يخرج بذلك  
 عن كونه متهماً بالذمة غاية الامر ان له تعلقاً آخر اه حل (قوله فيموت تجهيز بموته) أي من كفن وأجرة  
 غسل وحمل وحفر وطم وحنوط اه شرح مر (قوله من نفسه) أي ولو كافر اغبر حتى يموت مدله  
 لا يطلب تجهيزه بل يطلب اغراء الكلاب على جيفته بل يحرم تجهيز المرتد مما خلفه لانه صار نبياً اه ع ش على  
 مر (قوله وغيره) كزوجته وان كان لها تر كة فحيث كان موسراً بذلك ولم تكن ناشرة فالنشوز لا ينقطع بالموت  
 فان لم تف التركة الا باحدهما أي بنفسه أو غيره فالوجه تقديمه ومحمل تجهيز الغير من التركة اذا مات قبله  
 بخلاف ما اذا مات بعده أو معه اه حل وعبارة شرح مر وعلم مما مر في الجنائز ان عليه مؤنة تجهيز  
 عبده ونحوه ممن تلزمه نفقته كزوجته غير الناشزة اذا كان موسراً وان كان لها تر كة ولو اجتمع معه مؤنة ولم تف  
 تركته الا باحدهما فالوجه تقديمه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتمع جمع من مؤنة وماتوا دفعة قدم كافي  
 الروضة من يخشى تعسيره ثم الاب لشدة حرمة ثم الام لان لها رجاء ثم الاقرب فالاقرب ويقدم الاكبر سناً  
 من أخوين مثلاً ويقر ع بين زوجته اذ لا مزية والاوجه تقديم الزوجة على جميع الاقارب ثم المملوكة  
 الخادمة لها بعدها لان العلقه بهم ما أتم أخذاً مما ذكر في النفاذ وقياس كلامهم فيما لو دفن اثنان فأكثر  
 في قبره يقدّم ههنا في نحو الاخوين المستويين سناً الا فضل بخوفه أو ورع وانه لا يقدم فرع على أصله  
 من جنسه بخلافه من غير جنسه فيقدم أب على ابن وان كان أفضل منه وابن على امه لفضيلة الذكورة ورجل  
 على صبي وهو على خنثى فيجعل امرأة فان استوا وأقر ع بينهم وفي كلام الاذري ما يؤيد ما ذكرناه  
 وظاهر كلامهم الاقراء بين الزوجات وان تفاوتن في الفضل ووجه بان الزوجية لا تقبل التفاوت فيها  
 بخلاف الاخوة المقتضية لوجوب التجهيز وبه يعلم أن المملوكين كذلك أما اذا ترتبوا دفعة قدم السابق حيث أمن  
 فساد غيره ولو مفضولاً هذا كله ان لم يمكنه القيام بأمر الجميع والا فالوجه عدم وجوبه كما بحثه الزركشي أخذاً  
 مما في الفطرة فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام فالكبير ولعل الفرق بين هذا وما مر قبله ان ذاك فيه  
 ايتار مجرد التجهيل فنظر فيه الى الاشرف وهذا فيه ايتار بالتجهيز فنظر فيه الى الاكبر مؤنة ثم الاشرف وذو كرم  
 الاخوين ههنا مع ان الكلام انما هو فيمن تجهيز مؤنته لعلهم أرادوا به ما اذا انحصرت تجهيزهما فيه أو ألزمه  
 به من يرى وجوب ذلك انتهت (قوله بحسب يساره واعساره) عبارة الاسعاد لشرح الارشاد والمراد بل المعروف  
 ما يتعارف مثله في حانه يساره واعساره انتهت (قوله بقضاء دينه المطلق) أي المرسل في الذمة أي الذي لم يتعلق  
 بعين من التركة سواء تعلق بالذمة فقط أو بالذمة والعين كدين الغرماء في صورة الحجر وقوله الذي لزمه أي بقي  
 على لزومه ليخرج ما لو سقط عنه بقاء أو إبراء اه شيخنا (قوله بتنفيذ وصيته) وانما قدمت الوصية في الآية  
 على الدين ذكر الكون مافرة أو مشابهة للارث من حيث أخذها بلا عوض ومشقتها على الورثة ونفوسهم  
 معاملة على أدائه فقدمت عليه ذكر اربعاً على وجوب اخراجها والمساواة اليه اه شرح مر (قوله فدينه)

مفلساً بثمنه ولم يتعلق به  
 حق لازم ككتابة لتعلق  
 حق فسخ البائع به سواء أخرج  
 عليه قبل موته أم لا أما تعلق  
 الغرماء بالاموال بالحجر فلا  
 يسدأ فيه بحسبهم بل بمؤن  
 التجهيز كما نقله في الروضة  
 عن الاصحاب في الفلاس  
 (فيموت تجهيز بموته) من  
 نفسه وغيره فهو أهم من  
 قوله بمؤنة تجهيزه (بمعروف)  
 بحسب يساره واعساره ولا  
 عبرة بما كان عليه في حياته  
 من اسرافه وتقتير موته من  
 زيادته (بقضاء دينه)  
 المطلق الذي لزمه وجوبه

فوصيته) هذا يقتضي انه لو عكس هذا الترتيب لم يجز في حج قال بعضهم وجوب الترتيب فيسماذ كراثما هو عند المراجعة فلو دفع الوصي مثلاً مائة للدين ومائة للموصي له ومائة للوارث معاً لم يتجبه الا للصحة أي والحل ووجه بانه لم يقارن الدفع مانع وتطير من عايبه حجة الاسلام وغيره فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهما قالوا والمراد به أن لا يتقدم على حجة الاسلام غيرها لان لا يقارنها غيرها اه وقضيته انه لو قدم المؤخر في الاعطاء لم يصح ولم يحل فلو دفع الوصي الموصى به للموصي له قبل أداء الدين أو دفع للورثة حصصهم وابقى مقدار الدين والموصى به لم يعتد بما فعله ويجب استرجاع ما دفع لهما اه ع ش علي مر (قوله بفتح فذ وصية) قال الشيخ عميرة وقد تستوي مع الدين مثله رجلان ادعى احدهما ان الميت اوصى له بثلث ماله والاخر ادعى ألفاً ديناً عليه والتركاة ألف قسمت بينهما أر باعاً بان يضم الموصى به الى الدين وتقسم التركاة على وفق نسبة حق كل منهما الى مجموع الموصى به والدين اه وفي شرح الارشاد لشيخنا وقد رد عليها أي على عبارة الارشاد ما في الراعي في الاقرار من انه لو ادعى واحد ان له على الميت ألفاً والاخر انه اوصى بثلث ماله والتركاة ألف وصدقهما الوارث معاً قسمت التركاة بينهما أر باعاً فان صدق مدعى الوصية أولا قدمت فقد ساوت الدين في الاولى وقد تمت عليه في الثانية لكن الاصح بل الصواب كما في الروضة تقديم الدين على الوصية سواء أصدقه ما أم لا كما وثبت بالبينة اه وقال أيضاً \* (فرع) \* لو اوصى والدين مستغرق صححت لاحتمال الابراء والتبرع بالقضاء \* (فرع) \* نازع صاحب الوافي في قولهم تقدم الوصية على الميراث من حيث ان موردها الثلث ومورد الميراث الباقي فلم يجتمع الحقان في محل واحد بخلاف الجاني ونحوه اه ولقائل ان يقول الثلث أيضاً مورد الارث بدليل ان الوارث بالموت يملك جميع التركاة ولا يمنع من ذلك الوصية كما لو كان دين فانه يملك جميع التركاة مع وجوده نعم هذا واضح في الوصية المطلقة بخلاف الوصية بهين فانها بقبول الموصى له يتبين ملكه لهما من حين الموت تأمل اه سم (قوله وما ألحق بها) المراد بتنفيذها الحق به اعدم تسلط الوارث عليه والا فهو نافذ بمجرد الموت اه شيخنا (قوله من ثلث باق) أي من ثلث مال باق أي بعد اخراج ما سبق اه شيخنا \* (فرع) \* لو اوصى ذمي بجميع ماله ومات ولا وراث له هل تصح وصيته بالكل أو لا تتعلق حق أهل القى فيه قال السبكي لم أر فيه نقلاً ولا اقرب الثاني ونقله الزركشي عن النص اه شرح الفصول للشارح اه سم (قوله من حيث التسلط عليه بالتصرف) أي لاس حيث الملك اذ هو بالموت كما تقدم في قوله فصل من مات وعليه دين يتعلق بتركته كرهون ولا يمنع ارثنا الخ اه شيخنا وعبارة حل قوله من حيث التسلط أي والا فجميعها للورثة لان الدين لا يمنع الارث ومن ثم فاز وابلزوائد انتهت (قوله على ما يأتي بيانه) أي على الوجه الذي يأتي بيانه من كون الزوج له كذا والام كذا الى آخر ما يأتي اه شيخنا (قوله أربعة أسباب) ويتصور وجود الأسباب الاربعة في شخص واحد وهو مالوك السلطان بنت عمة وأعتقها وتزوج بها ثم ماتت ولم يكن لها وارث الا هو فهو زوج وقريب والامام ومعتقها اه مر اه ع ش (قوله بقراءة خاصة) احتراز عن ارث ذوى الارحام فانه يطلق القرابة اه شيخنا (قوله أي جهته) قال الشيخ عميرة يريد انه ليس المراد ان المسلمين يرثونه وانما الوارث الجهة بدليل انه يصح الايصاء بثلث ماله للمسلمين ويجوز صرفه لمن ولد بعده وايضا فالتركاة تصرف هنا لغير من قام به الاسلام وهو بيت المال وفي الأسباب الثلاثة تصرف لمن قامت به اه أقول ولانه أدخل في تفريع قول الاصل فتصرف التركاة لبيت المال والا كان الانسب ان يقول للمسلمين وأقول في شرح الفصول للشارح ما نصه وفي جعله جهة الاسلام سبباً تنبيه على ان الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قبل من ان التحقيق انه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلث ماله لهم ليس بشئ وستعرف الجواب عن دليله اه سم وعبارة البوالاتي على الشنشوري قوله أي جهته أشار بذلك الى أن الاسلام ليس سبباً للارث والالزام استيعاب المسلمين وان السبب

عليه (ذ) بتنفيذ (وصية) وما ألحق بها كعتق علق بالموت وتبرع بنجر في مرض الموت (من ثلث باق) وقد تمت على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وتقديمها للصحة الميت كافي الحياة ومن لا ابتداء فتدخل الوصايا بالثلث وببعضه (والباقي) من تركته من حيث التسلط عليه بالتصرف (لورثته) على ما يأتي بيانه وللارث أربعة أسباب لانه اما (بقراءة) خاصة (أو) نكاح أو ولاء أو اسلام أي جهته فتصرف التركاة أو باقيها كما سيأتي لبيت



جهة الاسلام فلا يجب الاستيعاب كل الوصى الى جهة عامة كالفقراء فالمستحق جهة الفقراء لا كل من اتصف بالفقر حتى يجب استيعاب الفقراء والكون الجهة هي السبب استحقاق الميراث من أسلم بعد الموت من اتصف بالفقر بعدم موت الموصى ومعنى ارث بيت المال انه يوضع فيه ما يرثه المسلمون كما يوضع فيه مال المصالح لتعذر ايصاله لجميعهم حتى يجتهد الامام في مصرفه انتهت (قوله ارثا للمسلمين) أى مراعى فيه المصلحة قال الشيخ عميرة وقيل مصلحة لان الميت لا يخلو عن ابن عم وان بعد فالحق بالمال الضائع اه (قوله للمسلمين قال في العباب فيستحقه المسلمون ببلد الميت ارثا اه قال مر ويجوز نقله لغير أهل بلده اه سم (قوله أيضا ارثا للمسلمين) أى ان كل مسلما فان كان ذميا ولا وارث له كان فإا اه حل (قوله ولا يتم يعقلون عن الميت) أى من حيث كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى القاتل والا فلا شيء على أحد من المسلمين اه ع ش على مر (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) أى لانه استحقاق بصفة وهي اخوة الاسلام فصار كل وصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكالزكاة فان للامام ان يأخذ زكاة شخص ويدفعها الى واحد لانه مأذون له ان يفعل ما فيه مصلحة اه شرح الروض (قوله وصرفه لمن ولد الخ) فهي عصبية مراعى فيها المصلحة لو كان قضيت مجواز اعطاء القاتل والقتل لكنهم راعوا في ذلك شائبة الارث اه حل (قوله أول من أوصى له) عبارة مر ولو أوصى لرجل بشئ من التركة جاز اعطاؤه منها ومن الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية من غير اجازة (قوله لا لقاتله) أى ولان فيه رفق ولو مكاتب ولا لكافر اه زى (قوله وقد أوضحت ذلك) أى المذكور من قوله وللارث أربعة أسباب الى هنا في شرح الروض وعبارته هناك متناوشر فاصل أسباب التوريث أربعة بالاستقراء قرابة وهي الرحم ونكاح صحيح ولو بلا وطء وولاء وهي عصبية سببها نعمة المعق مباشرة أو سرية وجهة اسلام فالمسلمون عصبية من لا وارث له حائز منهم لخبرنا ووارث من لا وارث له أعقل عنه ووارثه رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولا يتم يعقلون عنه كالعصبية من القرابة فيضع الامام تركته أو باقية في بيت المال ارثا لتعذر ايصالها لجميعهم أو يخص بها من يرى منهم لانه استحقاق بصفة وهي اخوة الاسلام فصار كل وصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكالزكاة فان للامام ان يأخذ زكاة شخص ويدفعها الى واحد لانه مأذون له في أن يفعل ما فيه مصلحة فيعطى ذلك من شاء من المسلمين لا المكاتبين ولا كل من فيه رفق ولا الكفار ولا القتلى لانهم ليسوا بوارثين فان أسلموا أو عتقوا بعد موته جاز اعطاؤه وكذا من ولد به بعد موته كذا كره الاصل لما مر من انه استحقاق بصفة فلا يعتبر في وجوبها الاقتران كل الوصى بثلث ماله للفقراء فانه يجوز مصرفه الى من طرأ فقره بعد موت الموصى ولو أوصى لرجل بشئ فاعطى منه أى من المتروك شيئا بالوصية جاز ان يعطى منه أيضا بالارث فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بلا اجازة لغناه بوصية الشرع في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم عن وصية غيره فهذه الوصية ناسخة لوصية الميراث فلا يجمع بينهما الا بالاجازة وأما كل واحد من آحاد المسلمين فلم يتحقق فيه وصية الشرع حتى تمتنع بسببها وصية الميراث انتهت (قوله وللارث أيضا شروط) أى أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت تقديرا كجنين انفصل ميتا بجناية توجب الغرة أو حكما كفقود حكم القاضي بموته اجتهدا وثانها تحقق وجود المدلى الى الميت باحد الاسباب جيا عند الموت تحقيقا كان الوجود أو تقديرا كحمل انفصل حيالوقت يعلم وجوده عند الموت ولو نطفة وثالثها تحقق استقرار حياة هذا المدلى بعد الموت ورابعها العلم بالجهة المقضية للارث تفصيلا وهذا مختص بالقاضى فلا تقبل شهادة الارث مطلقة بل لابد في شهادته من بيان الجهة التي اقتضت الارث منه اه زى (قوله وله موانع ثانی) أى في قوله فصل الكافرين يتوارثان الخ اه شيخنا (قوله وأخت) انظر لم يقل المتن مطلقا كسابقه وهل يقال

المال ارثا للمسلمين عصبية  
لخبر أبي داود وغيره انما وارث  
من لا وارث له أعقل عنه  
وارثه وهو صلى الله عليه  
وسلم لا يرث شيئا لنفسه بل  
يصرفه للمسلمين ولا يتم  
يعقلون عن الميت كالعصبية  
من القرابة ويجوز تخصيص  
طائفة منهم بذلك وصرفه لمن  
ولها وأسلم أو عتق بعد موته  
أول من أوصى له لا لقاتله وقد  
أوضحت ذلك في شرح  
الروض وللارث أيضا شروط  
ذكرها ابن الهائم في فصوله  
وبينها في شرحها وله موانع  
ثاني (والجمع على ارثه من  
الذكور) بالاختصار  
(عشرة) وبالبسط خمسة  
عشر (ابن وابنه وان نزل  
وأب وأبوه وان علا وأخ  
مطلقا) أى لابوين وأولاد  
أولاد (وعم وابنه وابن أخ  
لغير أم) أى لابوين وأولاد  
في الثلاثة وان بعدوا (وزوج  
ونذولاه) بالجمع على ارثه  
(من الاناث) بالاختصار  
(سبع) وبالبسط عشر  
(بنت وبنت ابن وان نزل)  
أى الابن (وأخ وأخت) أم  
أب وأم أم وان علما (وأخت)  
مطلقا (وزوجة وذات  
ولاء) وتعبرى بنذولاه

وذاشولاء أعم من تعبيره  
 بالمعتق والمعتقة (فلو اجتمع  
 الذكور فالوارث أب وابن  
 وزوج) لان غيرهم محبوب  
 بغير الزوج وميستلهم من  
 اثني عشر ثلاثة للزوج  
 واثنان للاب والباقي للابن  
 (أو) اجتماع (الاناث  
 ة) الوارث (بنت وبنت ابن  
 وأم وأخت لابوين وزوجة)  
 وسقطت الجدة بالام وذات  
 الولاء بالاخت المذكورة كما  
 سقط بها الاخت للاب  
 وبا لبنت الاخت للام  
 ومستلهم من أربعة  
 وعشرين ثلاثة للزوجة  
 واثناعشر للبنت وأربعة  
 لكل من بنت الابن والام  
 والباقي للاخت (أو)  
 اجتماع (الممكن) اجتماعه  
 (منهما) أي من الصنفين  
 (ة) الوارث (أبوان) أي أب  
 وأم (وابن وبنت وأحد  
 زوجين) أي الذكر ان  
 كان الميت أنثى أو الاثنى ان  
 كان الميت ذكر والامسئلة  
 الاولى أصلها من اثني عشر  
 وتصح من ستة وثلاثين  
 والثانية من أربعة وعشرين  
 وتصح من اثنين وسبعين  
 (فلو يستغرقوا) أي الورثة  
 من الصنفين التركة (صرفت  
 كلها) ان فسدوا كلها (أو  
 باقيا) ان وجد بعضهم وهو  
 ذو فرض (لبيت المال)  
 ارثا (ان انتظام) أمره بان  
 يكون الامام عادلا (والا)

حذف من الثاني دلالة الاول كما قدره الشارح (قوله أعم من تعبيره بالمعتق والمعتقة) أي لشموله غير المعتق  
 ممن ثبت له الولاء اه سم ولذلك زاد شرح المنهاج على لفظ المعتق فقالوا أي ومن يدلي به في حكمه وقالوا في  
 قوله والمعتقة أي ومن يدلي به في حكمها المكن الذي يدلي به الا يكون الا ذكر والام في ارث النساء ولا يرث  
 بالولاء منهن الا المعلقة وذات الولاء لا تكون الا معتقة فلم يظهر العموم في التعبير بها الا أن يقال العموم فيها من  
 حيث انها ترث عتيقها ومن انتهى اليه بخلاف التعبير بالمعتقة فانه متبادر في التي ترث عتيقها فقط وعبارة روى  
 قوله أعم من تعبيره بالمعتق والمعتقة ليشمل أولاد العتيق وعتيقه لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السرية  
 لا بطريق المباشرة بخلاف تعبير الاصل بالمعتق والمعتقة فانه لا يشملهم انتهت (قوله لان غيرهم محبوب بغير  
 الزوج) أي لان الأب يحب الجد والابن يحب ابن الابن وكل يحب الاخ للابوين ولللاب والام والعم لابوين  
 ولاب وابن العم لابوين ولاب والمعتق اه حل (قوله فالوارث بنت) لها النصف وبنت ابن لها السدس وأم  
 لها السدس وأخت لابوين عصبة مع الغير التي هي البنت وزوجة لها الثلث وسقطت الجدة بالام وأولاد بالام  
 وذات الولاء بالاخت لان عصبة النسب تحجب عصبة الولاء اه حل (قوله ومستلهم من أربعة وعشرين) لان  
 فيها سدس من ستة وهو فرض كل من بنت الابن والام وثمان من ثمانية وهو فرض الزوجة والحاصل من ضرب  
 نصف أحدهما في كامل الآخر ما ذكر للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس وهو أربعة وللأم  
 السدس أربعة وللزوجة الثلث ثلاثة وللأخت الواحدة الباقي اه حل (قوله ثلاثة للزوجة) وهي الثلث  
 واثناعشر للبنت وهي النصف وقوله والباقي للاخت أي لانهم مع البنت عصبة (قوله أو الممكن منهما) وهو  
 أربعة عشر رجلا وعشرين نسوة ان كان الميت زوجا وخمس عشرة رجلا وتسع نسوة ان كان الميت زوجة (قوله  
 وابن وبنت) لم يقل وابنان تغليا كالذي قبله لانهما هذا دون ذلك لشهرته فاندفع ما للزركشي هنا اه شرح  
 مر (قوله أصلها من اثني عشر) أي لان فيها ربعان أربعة وهو فرض الزوج وسدس من ستة وهو فرض  
 أحد الابوين والحاصل من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ما ذكر للزوج الربع ثلاثة وللابوين  
 السدسان أربعة والباقي خمسة على ثلاثة رؤس لا تنقسم وتباين تضرب ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو  
 اثنا عشر يحصل ستة وثلاثون والى ذلك أشار بقوله وتصح من ستة وثلاثين للزوج الربع تسعة وللابوين  
 اثنا عشر والباقي خمسة عشر للابن عشرة وللبنات خمسة اه حل (قوله والثانية من أربعة وعشرين) لان  
 فيها ثمان فرض الزوجة وسدس فرض أحد الابوين والحاصل من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ما ذكر  
 للزوجة الثلث ثلاثة وللابوين السدسان ثمانية والباقي ثلاثة عشر على ثلاثة رؤس لا تنقسم وتباين تضرب  
 ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون تباع اثنين وسبعين للزوجة الثلث تسعة وللابوين  
 السدسان أربعة وعشرون الباقي تسعة وثلاثون للبنت ثلاثة عشر وللابن ستة وعشرون اه حل (قوله  
 فلو لم يستغرقوا الخ) مقابل المحذوف تقديره وتصرف التركة لمن وجد من الصنفين سواء كان جميعهم أو بعضهم  
 ان استغرق الموجودون فلو لم يستغرقوا الخ (قوله بان يكون الامام عادلا) أي في قسمة التركات وان كان  
 جائرا في غيرها اه ع ش (قوله رد ما فضل الخ) وذلك لان المال مصروف الى الأقارب ثم الولاء أو الى بيت  
 المال فاذا تعذرت إحدى الجهتين تعينت الاخرى \* (فرع) \* لومات كافر عن ورثة غير مستغرقين فهل يرد  
 عليهم أولا واذا مات لاعتن وارث خاص فهل يرثه ذوى الارحام ظاهر اطلاقهم نعم وهو محل نظر قال الزركشي يشبه  
 أن يقال ان قلنا ان ذلك بالارث دفع لهم أو بالمصلحة فلا اه وفي شرح الفصول للشارح واطلاق الاصحاب  
 القول بالردو يارث ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافروهم وظاهر اه سم (قوله رد ما فضل  
 على ذوى فروض) في المختار فضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل  
 بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له اه وفي المصباح فضل فضلا من باب قتل يبق وفي لغة فضل يفضل من

أي وان لم يتظم (رد ما فضل) عن الورثة (على ذوى فروض



باب تعب وفضل بالكسر يفضل بالضم لغة ليست بالأصل ولكنها على تداول الغتين ونظيره من السالم نعم بنعم  
ونكل ينكل وحضر يحضر وقرع يقرع ومن المعتل دميت تدمو وفضل فضلا من باب قتل أيضا زادوا أخذ  
الفضل أي الزيادة والجمع فضول مثل فلس وفلوس اه (قوله غير زوجين) أي بالاجماع لأن علة الرد  
القرابة وهي مقنونة في ما من ثم ترث زوجة تدي بعمومة أو خوة بل رحم لا بالزوجية اه شرح مر وقوله  
ومن ثم ترث زوجة الخ أي زيادة على حصتها بالزوجية اه عس عليه وفي سم ما نصه قال الشيخ عميرة  
ولو كان الزوجان من ذوى الارحام رد عليهم ما من حيث الرحم وهذا رده الشارح في شرح الفصول فقال (فان  
قات) كان من حقها ان يستثنى من ذلك ما اذا كان من ذوى الارحام فانه يرد عليهم ما (قلت) ممنوع بان الرد مختص  
بذوى الفروض النسبية ولذلك عالى الرافعي ته - ديم الرد على ارث ذوى الارحام بان القرابة المفبذة لاستحقاق  
الفرض أقوى فعلم ان علة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطلق القرابة وان كان معها فرض آخر لزوجان  
لا يرد عليهم - ما مطلقا وارثهما بالرحم انما يكون عند عدم الرد فافهم اه (أقول) فعليه لو خلف الميت زوجة فقط  
هي بنت خال فلا شئ ان لها الربع بالزوجية فهل لها الباقي أيضا لكونها بنت خال وبنت الخال اذا انفردت تحوز  
جميع المال أولها الثلث الذي يأخذه الخال لو كان معهن من ذوى الارحام صنف آخر لا يحجب الام الى السدس  
كعمه لان بنت الخال هنامه هار زوجية فكان معها شخصا آخر وكيف الخال حرره والوجه هو الاول اه سم  
(قوله بنسبتها) أي نسبة سهام كل واحد منها الى مجموع سهامهم وسهام رقتهم اه شرح مر (قوله فيبقى بعد  
اخراج فرضيهما) وهو النصف للبنت ثلاثة والسدس للام واحد الباقي اثنان يقسمان بينهما أر باء للبنت ثلاثة  
أر باء لاهما وهو واحد ونصف وللأم ربعهما وهو نصف انكسرت على مخرج النصف يضرب اثنان في أصل المسئلة  
وهي ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة من اثني عشر للبنت النصف ستة وللأم السدس اثنان  
فالخامس للبنت ثلاثة أر باء الثمانية وهي ستة وللأم ربعها واحد واثنان فتعطي البنت من الاربعة الباقية ثلاثة  
والام واحد افيكمل للبنت تسعة وللأم ثلاثة وهذه الاعداد متوافقة بالا ثلاث نبؤخذ من كل ثلث مامعه فيؤخذ  
من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الام واحد وهو ثلث الثلاثة ومجموع ذلك أربعة وهذا معنى قوله وترجع  
بالاختصار الى أربعة اه حل وعلى كونهم من أربعة وعشرين تكون الموافقة بنصف الثلث (قوله للام  
ربعهما نصف سهم) وضابط الرد ان تعتبر له مسئلة غير المسئلة الاصلية وهو ان تجمع فروض من يرد عليه فقط  
وتنسب نصيب كل واحد من الردود عليه الى ذلك المجموع وتأخذ به ثلث النسبة من المقدار المراد ودون ان تقسم  
صحيحا فذا وان انكسر يضرب المخرج الذي وقع فيه الانكسار في أصل المسئلة ويقسم منها بالاجزاء الاصلية  
وما فضل يرد بالنسبة السابقة على من يرد عليه (قوله ان اعتبر مخرج النصف) وهو المشار اليه بقوله نصف سهم  
وقوله ان اعتبر مخرج الربع هو المشار له بقوله للام ربعهما او قوله وهو الموافق للقاعدة أي بانهم يعتبرون أدق  
الكسور وعبارة الخابي قوله وهو الموافق للقاعدة وهي ان الباقي بعد اخراج الفروض يقسم على ذوى الفروض  
بنسبة فروضهم والباقي وهو اثنان لا ربع له فدانكسرت على مخرج الربع فتضرب أربعة في الستة (قوله  
وترجع بالاختصار على كالا التقديرين الى أربعة) وطريقه انه اذا توافقت المسئلة مع كل من الانصباء  
في جزء صحيح فترد المسئلة الى ذلك الجزء وتقع القسمة منه في المثال اتفقت المسئلة مع كل من الانصباء على الاعتبار  
الاول في الثلث بمعنى ان لكل من المسئلة والانصباء ثلثا صحيحا وفي الثانية في السدس (قوله وفي بنت وأم وزوج)  
للبنت النصف وللأم السدس والزوج الربع وقوله يبق الخ أي لان البنت لها النصف ستة والام لها السدس  
اثنان والزوج له الربع ثلاثة يبق واحد اه حل (قوله فتصح من ثمانية وأربعين) أي لانكسارها على  
مخرج الربع فتضرب أربعة في أصل المسئلة وهو اثنان عشر تباع ما ذكر للبنت النصف أربعة وعشرون حاصلة  
من ضرب أربعة في ستة والزوج الربع اثنان عشر حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة وللأم السدس ثمانية حاصلة

غير زوجين بنسبتها)  
أي فسر وض من يرد عليه  
ففي بنت وأم يبق بعد اخراج  
فروضهما سهمان من ستة  
للأم ربعهما نصف سهم  
فتصح المسئلة من اثني عشر  
ان اعتبر مخرج النصف  
ومن أربعة وعشرين ان  
اعتبر مخرج الربع وهو  
الموافق للقاعدة وترجع  
بالاختصار على التقديرين  
الى أربعة للبنت ثلاثة وللأم  
واحد وفي بنت وأم وزوج  
يبق بعد اخراج فروضهم  
سهم من اثني عشر ثلاثة  
أر باء للبنت وربع للام  
فتصح المسئلة من ثمانية  
وأربعين وترجع بالاختصار  
الى ستة عشر للزوج أربعة  
وللبنت تسعة وللأم ثلاثة  
وفي بنت وأم وزوج يبق  
بعد اخراج فروضهن خمسة  
من أربعة وعشرين للام  
ربعها سهم وربع فتصح  
المسئلة من ستة وتسعين  
وترجع بالاختصار الى اثنين  
وثلاثين للزوج أربعة





تقديم الاقرب منهم الى الميت ففي بنت بنت بنت ابن المال على الاول بينهما ارباعا وعلى الثاني لبنت البنت لقربها الى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد أحد من ذوى الارحام ١١ والا فحكمه ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد

السلام انه اذا جارت الملوك في مال المصالح وطفه ربه أحدي يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه \* (فصل في بيان الفروض وذويها) \* (الفروض) يعني الانصاء المقدرة (في كتاب الله تعالى) للورثة ستة بعول وبدونه ويعبر عنها بعبارات أخرها الربع والثلث وضعف كل ونصفه فأحد الفروض (نصف) وبدأت به كالجور لانه أكبر كسر مفرد وهو خمسة (زوج ليس لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة قال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن وان نزل كالولد اجبا عا أو لفظ الولد يشمله بناء على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وعدم فرعها المذكور بان لا يكون لها فرع أولها فرع غير وارث كرفيق أو وارث بعوم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي (ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم) أي لابوين أو لاب (منفردات) عن يأتي قال تعالى في البنت وان كانت

منزلة أمه الخ أي لا في حجب أحد الزوجين عن فرضه اه رشدي (قوله المال على الاول بينهما ارباعا) أي لان بنت البنت تنزل منزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن وهو لومات عن هذين كان المال بينهما فرضا ورثا اه عش على مروي وعبارة الاجهورى قوله المال بينهما ارباعا وجهه ان بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس فالمسئلة من ستة يبقى بعد فرضيهما اثنان يردان عليهما باعتبار فرضيهما ارباعا لبنت بنت الابن ربعهما وهو نصف لان نسبة نصيبها للاربعة وهو واحد ربع ولبنت البنت واحد ونصف فحصل الكسر على مخرج النصف فيضرب ذلك المخرج في أصل المسئلة وهو ستة يحصل اثناعشر لبنت البنت تسعة فرضا ورثا وهي ثلاثة ارباع وللأخرى ثلاثة فرضا ورثا وهي ربع وترجع بالاختصاص الى أربعة انتهت (قوله انه اذا جارت الملوك) هو عبارة عن عدم انتظام بيت المال (قوله أخذه وصرفه فيها) أي ولا يجب على الميراث لغيره على أهل محله فقط بل لورأى المصلحة في صرفه في محله بعيدة عن محله وجب نقله اليها بعبارة سم على المنهج وينبغي ان يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه وانظر مقدار حاجته هل سنة أو أقل أو أكثر اه وينبغي ان يقال يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن ثم من هو أخرج منه لان هذا القدر يدفعه الامام العادل اه عش على مروي (قوله وهو مأجور على ذلك) أي مثاب عليه وقوله والظاهر وجوبه هو المعتمد (تنبيه) قال الشيخ عميرة اذا حضر القسمة أولو القربى استحب دفع شئ اليهم ولا يجب والآية منسوخة بالميراث اه وما المانع من حملها على الاستحباب ولا نسخ وظاهره انه لا يدفع شئ من نصيب القاصر اه سم

#### \* (فصل في بيان الفروض) \*

(قوله وذويها) اضافة ذوى للضمير شاذة كقوله انما يعرف الفضل ذووه وذو بمعنى صاحب فتعرب بالواو والالف والياء ولا يستعمل الامضا فالى اسم جنس فيقال ذو علم وذو مال وذو وعلم وذو مال وذات مال وذواتا مال وذوات مال فان دلت على الوصفية نحو ذات جال وذات حسن كتبت بالهاء لانها اسم والاسم لا تلحقه الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وجاز بالهاء لان فيها معنى الصفة فاشبه المشتق نحو قائم وقائم وقد جعل اسماء مستعلا فيعبر به عن الاجسام فيقال ذات الشئ بمعنى حقيقة وماهيته اه معباح (قوله بمعنى الانصاء المقدرة) أي المحصورة (قوله وضعف كل ونصفه) نصف الربع الثمن ونصف الثلث السدس ومن تلك العبارات النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ومن تلك العبارات أيضا الثمن والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما اه حل (قوله وبدأت به كالجور) أي وغيرهم بدأ بالثلثين اقتداء بالقرآن ولانه نهاية ماضوعف اه شورى (قوله أيضا وبدأت به كالجور الخ) وبدأ هو والجهور بالزوج تسهلا على المتعلم لان كل ما قل الكلام عليه يكون أرسخ في الذهن وهو على الزوجين أقل منه على غيرهما والقرآن العزيز بدأ بالاولاد لانهم أهم عند الاكدي ومن ثم ابتدأ في تعليم الكتاب العزيز بأخوه على خلاف السنة في قراءته اه شرح مروي (قوله لانه أكبر كسر مفرد) احتراز عن الثلثين (قوله ليس لزوجته فرع وارث) أي وهو الولد وولد الولد ذكرًا كان أو أنثى وخرج اولاد البنات ومن قام به مانع من الاولاد أو اولاد البنين \* (تنبيه) الذي يمكن اجتماعه من مستحقى النصف زوج وأخت لابوين أو لاب اه شرح الفصول اه سم (قوله بان لا يكون لها فرع وارث الخ) أي لان البنت اذا دخل على مقيد بقدين يصدق بثلاث صور نفي الجميع ونفي القيد الاول والثاني (قوله أو وارث بعوم القرابة) وهو اولاد البنات لانهم من ذوى الارحام وهم انما يرثون بعوم القرابة اه سم (قوله ما مير في ولد الابن) أي من كون بنت الابن كالبنات اجبا عا أو بان لفظ البنت يشملها بناء الخ اه شيخنا (قوله مع معصين أو اخواتهن)

واحدة فلها النصف ويأتي في بنت الابن ما مر في ولد الابن وقال في الاخت وه أخت فلها نصف ما ترك والميراث للاح لا لبوين أو لاب دون الاخت لأن لها السدس والآية تبيح وخرج بمفردات ما واجته من معصين أو اخواتهن أو اجتمع بعضهم مع بعض كسب يأتي

بيانه (و) ثانيا (ربع) وهو لثنتين (زوج لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكرنا كان أو غيره سواء كان منه أيضا أم لا قال تعالى فان كان لهن ولهن لكم الربع مما تركن وجعلته في حالتيه ضعف ما لزوجته في حالتيه لان فيه ذكورا وهن تقضي التعصيب فكان معهما كالبن مع البنت (وزوجة) فأكثر (ليس لزوجها ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد (و) لهما (ثمن) وهو ١٢ (الها) أي لزوجته فأكثر (معها) أي مع فرع وزوجها لوارث سواء كان منها أيضا أم لا قال تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن والزوجان يتوارثان ولو في طلاق رجعي

(و) رابعها (ثلاثان) وهو لاربع (لصنف تعدد من فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الاخوات لابوين أولاب ان انفردن عمن يعصبن أو يعصبن حرمانا أو نقصانا قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وبنات الابن كالبنات بما مر والبنات وبنات الابن مقبضتان على الاختين وقال في الاختين فأكثر فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك تركت في سبع أخوات لجارحين مرض ومأل عن ارثهن منه فدل على ان المراد منها الاختان فأكثر (و) خامسها (ثلث) وهو لاثنتين (لام ليس ليهما فرع وارث ولا عدد من اخوة وأخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد بهم

أي أو اجتمعت بنت ابن مع بنت ابن آخر أو شوري (قوله ذكرنا كان أو غيره) قال سم هلا صرح به هذا في سابق اه قال شيخنا مفتي الانام ويمكن أن يقال لم يصرح به ثم لانه في سياق النفي فالعموم فيه نص بخلافه هنا فانه مثبت فاحتاج فيه الى بيان المراد بالتعصيب على العموم اه شوري وقوله أيضا أي كانه منها (قوله وهي تقضي التعصيب) أي القوة أي فلتناسب ان يكون أزيد منها لقوته لان شأن الذكر في الفرائض ان يكون له ضعف ما للأنثى فليس مراده بالتعصيب المصطلح عليه إلا أني اه شيخنا (قوله أي لزوجته فأكثر) ولذا لم ترد في القرآن الا بافظ الجمع بخلاف البنات والاخوات فانهم وردن تارة بافظ الجمع وتارة بلفظ الواحد وقوله ما أكثر أي الى أربع بل وان زدن على أربع في حق نحو مجوسي اه حل (قوله سواء كان منها أيضا) أي كانه منه أم لا (قوله وهو لاربع) أفرد الضمير باعتبار كونهم ما فرضا (قوله اذا انفردن عن يعصبن) وهو أخواتهن وقوله أو يعصبن حرمانا أي باعتبار المجموع والاف البنات لا يعصبن حرمانا ويعصبن نقصانا اذا وجد العول كزوجة وأبوين وبنتين المسئلة من سبعة وعشرين وثلاثا ثمانية عشر وبدون عول ستة عشر وبنات الابن يعصبن حرمانا بالابن ونقصانا اذا كان معهن بنت والاخوات الاشقاء أولاب يعصبن حرمانا بالابن ونقصانا اذا كان معهن بنت أو بنت ابن (قوله كالبنات لما مر) أي في الولد أي فيقال على وزانه بالايجاع أولان لفظ البنات يشماهن بناء على اعمال لفظ البنات الخ (قوله ليس ليهما فرع وارث) لم يقيد بالقرابة الخاصة ههنا لان الوارث بالقرابة العامة لا يأتي ههنا لما كان الرد وفيما مر يأتي ذلارد على الزوجين فاحترزهم اه شوري (قوله قبل اظهار ابن عباس الخلاف) أي حيث قال لا يعصبن عن الثالث الا عدد من أولادها ثلاثة فأكثر أخذوا بظاهر الآية اه شيخنا (قوله واعد من أولادها) انما اعطوا الثالث والسدس لانهم يدلون بالام وهم ما فرضا وسوى بينهم لانه لا تعصيب فيمن أدلوا بخلاف الاشقاء اه زى وعبارة شرح مر لان ارثهم بالرحم كالابوين مع الولد وارث غيرهم بالعصوبة وهي مقتضية لتفضيل الذكر وهذا أحد ما امتازوا به من الاحكام الخمسة وباقيها استواء ذكرهم المنفردوا وتأههم المنفردة وانهم يرتون مع من يدلون به وانهم يعصبنه بحجب نقصان وان ذكرهم يدل بانثى وهي الام وورث (قوله وان كان رجل يورث كلاله) رجل اسم كان وجملة يورث صفته وكلاله خبره والكلالة اسم للميت الذي لم يخلف ولدا أو لدا والكلالة من كلت الرحم بين فلان وفلان اذا تبعاعدت القرابة بينهم فسميت القرابة البعيدة كلاله من هذا الوجه اه جلالين وخازن (قوله والقراءة الشاذة كالخبر) أي في وجوب العمل بها اه شرح مر وعبارة الشوري وقوله والقراءة الشاذة كالخبر عبارة الایعاب المعتمد من اضغراب طويل عند الاصوليين والفقهاء أنه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة اذا صح سندها لانها بمنزلة خبر الآحاد انتهت (قوله لجد مع اخوة) أي ثلاثة فأكثر لانه لو اسم في هذه الحالة تنص عن الثلث فضا بآخذ هذه الثالث أن يزيدوا على مثاليه بخلاف ما اذا كان مع اثنين أو واحد فانه مع الواحد المقاسمة خيره من الثلث ومع الاثنين وان استوت المقاسمة والثالث لكن لا يقال لما يأخذ حيث شئت لانه يأخذ في هذه الحالة بالتعصيب وقوله وان لم يكن الثالث في كتاب الله

اثنتان فأكثر اجاعا قبل اظهار ابن عباس الخلاف وسيأتي انه اذا كان مع الام اب وأحد الزوجين ففرضها ثلث الباقي تعالى (ولعدد) اثنين فأكثر (من ولدها) أي الام يستوى فيه الذكر وغيره قال تعالى وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد أولاد الام بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثلث (لجد مع اخوة) على ما سيأتي بيانه في فصله وبه يكون الثلث لثلاثة وان لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو لسبعة (لاب وجد ليهما فرع وارث) قال تعالى ولا يورث كل واحد منهما



السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كلاب لم ير في الولد والمراد جد لم يدل بانثى والا فلا يرث بخصه. وص الغرابة لانه من ذوى الارحام الخمس (ولام يثبت ذلك) أي فرع وارث (أو عدد من اخوة وأخوات) اثنتان فأكثر لمامر (ولجدة) فأكثر لمامر أولاد لانه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا ان (لم يدل بكريسين اثنتين) فان أدلت به كأم أبي أم لم يرث بخصه خصوص الغرابة لانها من ١٣ ذوى الارحام كما مر في وارث من الجدات كل جدة أدلت بخصه من الاناث أو

الذكور أو الاناث الى الذكور وأم الأم وأم أبي الأب وأم أم الأب (ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى) منها القضاء على الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواه البخاري وقيل بما فيه غيره وقول فأكثر مع أو بنت ابن أعلى من زيادتي هنا (ولاخت فأكثر لأم مع أخت لابوين) كما في بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو أخت من ولد أم) ذكرها كان أو غيره لمامر فأصحاب الفسروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والاخت للام وتسعة من الاناث الام والجدتان والزوجة والاخت للام وذوات النصف الأربع وعلم من هنا ومما يدعى ان المراد بهم من يرث بالفرض وان كان يرث بالنصيب أيضا

أبنا (فصل) في الحب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق والحب لعة المنع وشرعاً منع من قام به سبب الارث بالسكينة أو من أوفر حظيه

تعالى أي بل ثبت باجتهاد الصحابة اه حل بنوع تصرف (قوله أي فرع وارث أو عدد الخ) قال الشارح في شرح الفصول كل روض ولو اجتمع مع الام فرع واثنتان من الاخوة وتظاهرت قول ابن الرضا وغيره اضافة الحب الى الفرع لانه أقوى والماتص قانم مع تمام أعضائه ما كالتنيز في جميع الاحكام لكن قال الشيخ ج وظاهر ان تعدد غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بحياة كان نام دون الآخر كان كذلك اه حل (قوله أو عدد من اخوة وأخوات) سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين ولو كان العدد الحاجب لهما كله غير وارث كالأولاد لأم أو بعضه كالذي لأب مع الشقيق اه حل بالمعنى (قوله لمامر) أي من قوله تعالى فان كان له اخوة فلا ممة السدس وقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس اه (قوله من زيادتي هنا) هذا التعبير يقتضي انه ذكر هذا اللفظ في محل آخر غير مز يدعى الاصل ولم يعلم الا أن هذا المحل فليتأمل ثم ظهر ان ذلك المحل الذي احتز عنه هو فصل ارث الاولاد وأولاد الابن فان الاصل ذكر فيه مفاد هذه الزيادة كما يعلم بمراجعة تأمل (قوله ولو أخت من ولد الأم) لواجتمع الثلاثة في الحكم ان لا يدخل لأم السدس والباقي للثلاثة وسقط الآخر وفي الاناث الشقيقة النصف وللأب السدس تكملة الثلاثين ويفرض للتي للام السدس أيضا كذا بخط شيخنا هاشم المحلى في فصل الاخوة والاخت اه سم (قوله لمامر) أي من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلاً أو امرأة الآية (قوله وان كان يرث بالنصيب أيضاً) وذلك لا يكون الا في الأب والجد والاخت الشقيقة ولأب والباقي لا يرث الا بالفرض دائماً تأمل

\* (فصل في الحب) أي في بيانه ثبوتاً ونفيًا أي في بيان من يحب من الورثة بالشخص ومن لا يحب فالتنزي في قوله لا يحب أبوان الخ والاول في قوله بل ابن ابن ابن الخ (قوله وحجب بالوصف وسبباً) أي في قوله فصل الكافران يتوارثان الخ وهو يدخل على جميع الورثة والحاصل ان الحب ثلاثة أقسام حجب بالوصف وهو لا يكون الا حرماناً وحجب بالشخص وهو يدخل على بعض الورثة ويكون حرماناً ونقصاً اه شيخنا (قوله وقدر) أي في فصل الفروض وذلك كزوج حيث يحجب به الفرع الوارث من النصف الى الربع اه حل (قوله لا يحب أبوان الخ) أي لان كلاً يدلى الى الميت نفسه كما أشار اليه بالضبط اه سم (قوله باحد) كتب شيخنا في هامش المحلى قوله أحد فيه لطيفة وهي الإشارة الى ان المراد الحب بالشخص وأما بالوصف فيجبون كغيرهم اه \* (فرع) شرط الحاجب الارث فن لا يرث من كان مانعاً فيه مما سبب أن لا يحب مطلقاً وان كان تقدم غيره عليه فقد يحب حجب نقصان كجد وأخ لابوين وأخ لأب فالاخ للأب ينقص الجد مع حجب به بالشقيق وكأبوين وأخوين أو وأختين أو وأخت ينقصان الام وهما محجوبان بالأب وكأم وجد وأخوين لأم ينقصان الام ويحبهم بالجد وكأم وأخوين لابوين وأخ لأب اه وفي شرح الفروض مثله اه سم (قوله الا المعتق والمعتقة) وشيخنا في شرح الاصل أخرجهما بزيادة قوله في التعريف كل من أدلى للميت بنفسه وليس فرعاً عن غيره بخلاف المعتق فانه وان أدلى للميت بنفسه لكنه فرع عن النسب لانه تشبهه فقدم عليه اه حل (قوله فيجب ابن ابن) أي وان سفل لينتظم مع قوله أو ابن ابن أقرب منه وقوله أو ابن ابن أقرب ظاهره سواء كان أباه أو عمه فلو أخر الشارح التعميم عن هذا المكان أولى (قوله وبأخت لابوين معها

ويسمى الاول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالشخص أو بالاستغراق وحجب بالوصف وسبباً أي والثاني حجب نقصان وقدر (لا يحب أبوان وزوجان وولد) ذكرها كان أو غيره عن الارث (باحد) اجزاء واضبطهم كل من أدلى الى الميت بنفسه الا المعتق والمعتقة (بل) يحب غيرهم فيجب (ابن ابن ابن) سواء كان أباه أم عمه (أو ابن ابن أقرب منه) يحب (جد) أبوان علا (بمتوسط بينهما وبين الميت) كالأب وأبوة (و) يحب (أخ لابوين باب وابن وابنه) وان نزل اجازة (يحب أخ) لأب (بـ) ولأه (الثلاثة) (وأخ لابوين) وبأخت لابوين معها

باب وجد) أي به وان علا  
(وابن وابنه) وان نزل (وأخ  
لابوين و) أخ (لاب) لانه  
أقرب منه (و) يحجب ابن  
أخ (لاب به ولاء) الستة  
(وابن أخ لابوين) لانه  
أقوى منه ويحجب ابن ابن  
أخ لابوين بابن أخ لاب لانه  
أقرب منه (و) يحجب (عم  
لابوين به ولاء) السبعة  
(وابن أخ لاب) لذلك  
(و) يحجب (عم لاب به ولاء)  
الثمانية (وعم لابوين) لانه  
أقوى منه (و) يحجب (ابن  
عم لابوين به ولاء) التسعة  
(وعم لاب) لانه أقرب منه  
(و) يحجب ابن عم (لاب  
به ولاء) العشرة (وابن عم  
لابوين) لانه أقوى منه  
ويحجب ابن ابن عم لابوين  
بابن عم لاب فان قلت كل من  
العم لابوين ولا يطابق على  
عم الميت وعم أبيه وعم جده  
مع ان ابن عم الميت وان نزل  
يحجب عم أبيه وابن عم أبيه  
وان نزل يحجب عم جده قلت  
المراد بقريته السباق عم  
الميت لا عم أبيه ولا عم جده  
(و) يحجب (بنات ابن بابن  
أو بنتين ان لم يعصبين) بنحو  
أخ أو ابن عم فان عصبين به  
أخذن معه الباقي بعد  
ثلثي البنين بالتعصيب  
(و) يحجب (جدة لام بام)  
لانها تدلي بها (و) يحجب  
جدة (لاب باب) لانها تدلي به

بنت الخ وهذا وان كن حجابا بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه حجابا بأقرب منه اه شرح مر (قوله وبأخت  
لابوين الخ) أي ولا يغني عن هذا قوله الآتي كماله ان العصبية تحجب بالفروض المستغرقة لان الاخت مع  
البنت عصبية اه عميرة اه سم (قوله كاسياني) أي في ارث الحوائشي حيث قال هناك وأخت لغير أم مع  
بنت أو بنت ابن عصبية فتسقط أخت لابوين مع بنت أو بنت ابن ولد أب (قوله ويحجب ابن أخ لاب باب وجد الخ)  
وكذا يحجب ابن الأخ لابوين أو لاب والعم لابوين أو لاب وابنه بالاخت لابوين أو لاب اذا كانت عصبية مع غيرها  
كما قال في الفصول وشرحه الصغير للشارح مانصه والاخت من الابوين أو من الاب حالة كونها عصبية مع غيرها  
تحجب من يحجبها أخوها لانها في درجته فتحجب بنى الاخوة والاعمام وبنهم والشفقة تحجب الأخ لاب بخلاف  
ما اذا كانت صاحبة فرض فانها لا تحجب من يحجبها أخوها اه أي وبخلاف ما اذا كانت عصبية لامع غيرها كم  
الجدة في صورة المعادة حيث بقي بعد نصيب الجدة كثر من النصف على ما يأتي هناك \* (قائدة) \* عبارة المنهاج  
وابن الأخ لابوين يحجب ستة الخ ونسكت قوله ستة مع امكان الاستغناء عنها رفع توهم التكرار في قوله ولاب يحجب  
هؤلاء تأمله اه سم (قوله لانه أقرب منه وقوله لانه أقوى منه) هذه عادة الفرضيين اذا اختلفت الدرجة  
يقدمون بالقرب واذا اختلفت يقدمون بالقوة كما ذكره الجعبري في القاعدة المشهورة حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

اه وهذا بخلاف باب الوقف باب الوصية فان الأقرب فيها يشمل الأقوى فلو وقف على أقرب الناس اليه وله  
أخ شقيق وأخ لاب قدم الشقيق وكذا يقال في الوصية اه من عس على مر بنوع تصرف (قوله  
ويحجب ابن ابن أخ لابوين بابن أخ لاب) وذلك لان القاعدة في العصبان انها اذا اختلفت الجهة مع التفاوت في  
القرب كما هنا قدم الأقرب كما ان القاعدة فيها اذا اختلفت الجهة وقرب التقديم الأقوى وهو المدلى بأصلين كتقديم الأخ  
أو العم الشقيق على الذي للاب وتقديم ابن الشقيق منهما على ابن الذي للاب وفيما اذا اختلفت الجهة تقديم من  
كانت جهة مقدمته وان بعد كتقديم ابن الابن وان نزل على الأخ لابوين كما قال الجعبري

فبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

اه سم (قوله وابن الأخ لذلك) أي لانه أقرب اه حل (قوله فان قلت كل من العم الخ) وارد على قوله  
ويحجب ابن عم لابوين بعم لاب والمستشكل به هو قوله مع ان ابن عم الميت الخ أي فكيف يحجبون العم للاب  
حاجبا لابن العم مع انه محبوب به وقوله يحجب عم أبيه أي لان عمومة الميت وبنها مقدمة على عمومة أبي الميت  
وبنهما لان الاولى أقرب من الثانية وكذا يقال في قوله وابن عم أبيه أي ومع ان ابن عم أبيه وان نزل يحجب بعم  
جده اه شيخنا (قوله وبنات ابن بابن الخ) لما فرغ من حجب الذكور شرع في حجب الاناث فقال وبنات  
ابن الخ اه شرح مر (قوله أيضا بنات ابن بابن) ظاهره سواء كان اباهن أو عمهن اه سم (قوله ان  
لم يعصبين بنحو أخ أو ابن عم) عبارته فيما سياتي في ارث أولاد الابن ويعصب الذكور من في درجته كاخنة  
وبنت عمه وكذا من فوقه كعمته وبنت عم أبيه اه فتعبيره هنا بنحو ظاهر خلافا لمن توقف فيه فدخل في النحو  
ابن أخيه وابن ابن عمها (قوله ويحجب جدة لام بام) قد يتصور ارث الجدة مع بنتها كان نسكح ابن بنت هند بنت  
بنت بنتها عمرة فانت بولد وماتت عن عمرة وأمها هند فبشر كان في السدس لان عمرة ان كانت جدة أقرب من  
هند لكن هند تساوهم من جهة الاب اه وعبارة شرح الفصول للشارح وكذا الزوج ابن بنت هند بنت  
بنت بنتها زينب فاولدها ولد اه هند جده من قبل أبيه ومن قبل أمه لكنهما من قبل أبيه أقرب لانهما أم أبيه وأم  
أم أم أم فترث معهما مع أنهما رلية فيكون السدس بينهما ثم أشار الى الجواب بأن هند الناورث لكونها جدة  
من قبل الاب وهي باعتبار هذه الجهة غير مدلية بزنب أي وليست زنب أقرب منها لان الواسطة بين هند والميت  
من غير جهة زنب بقدر الواسطة بين زنب والميت اه تأمل عميرة اه سم (قوله ويحجب جدة لاب باب) أي خلافا



(وأم) بالاجماع ولان ارثها بالامومة والام أقرب منها (و) تحجب (بعدي جهة بشرا) ١٥ كأم أم وأم أم وأم أم وأم أم وأم أم

(و) تحجب (بعدي جهة

أب بقرى جهة أم) كأم

أم وأم أم أم أم أم أم أم

تحجب بالأم (لا العكس) أي

لا تحجب بعدي جهة الأم

بقرى جهة الأم كأم أم

وأم أم أم أم أم أم أم

السدس لان الأم لا تحجب

الجد من جهة الأم فالجد

التي تدلى به أولى (وأخت)

من كل الجهات (كأن)

فيما يحجب به فتجب الأخت

لابوين بالاب والابن وابن

الابن والابن بأم وأخت

لابوين ولام باب وجد وفرع

وارث نعم الأخت لابوين

أولاب لا تسقط بالفروض

المستغرة بخلاف الأخ كما

يؤخذ مما يأتي (و) تحجب

(أخوات لاب باختين لابوين)

كما في بنات الابن مع البنات

فان كان معهن أخ عصبة

ككسباني ويحجب أيضا

باخت لابوين معهن بنت أو

بنت ابن ككسباني (و) تحجب

(عصبة) بمن يحجب

(باستغراق ذوي فروض)

للمتركة كزوج وأم وأخت

منها وعسم فالعسم محجوب

بالاستغراق (و) يحجب

(من له ولاء) ذكر أو كان

أو غيره (بعصبة نسب) لانها

قوى منه (والعصبة) ويسمى

بها الواحد والجمع والمذكر

والمؤنث كما قاله المطرزي

لا جداه عميرة اه سم (قوله باب أم) لو عبر باو وأعاد العامل كان أوضح اه شوبري (قوله بعدي جهة  
بشر باها الخ) في الروض وشرحه ثم كل جسد تحجب من فوقها وان لم تكن من جهتها لا لانها بان كانت من  
جهتها والا فلا قربيتها على هذا القياس أي الضابط المذكور ونقل البغوي ان القربى من جهة أمهات الاب كام  
أم الاب تسقط البعدي من جهة آباء الاب والقربى من جهة الأم كام الأم تحجب البعدي من جهة الاب كام  
أم الاب كام الأم كام أم الاب لا عكسه أي لان القربى من جهة الاب كام الاب لا تحجب البعدي من جهة الأم  
كام أم الأم لان الاب لا يحجبها فأمه المدلية به أولى والقربى من جهة آباء الاب كام أبي الاب لا تحجب البعدي  
من جهة أمهات الاب كام أم أم الاب كشملة كلامه واقتضاه قول أصله نقلا عن البغوي فيه القولان يعني في  
المسئلة قبلها لكن قال ابن الهائم الاصح خلافه لما قطع به الاكثر وان قربي كل جهة تحجب بعدها ولان  
الموجود في كلام البغوي حكاية القوانين بلا ترجيح ولا يلزم من الترتيب على خلافه الاتحاد في الرجوع منه قال ومن  
أكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيما صحناه اه سم (قوله بل يشتركان في السدس) أي لان التي من  
جهة الأم له اقوة بدليل ان الاب لا يحجبها والام تحجب أم الاب فتوجب ترانها وكان الاب لا يحجب الجدة  
من جهة الأم فكذلك أمه بالاولى قوله فالجددة التي تدلى به أولى أي بعدم حجبها للجددة التي من جهة الأم ولو  
بعدي (قوله نعم الأخت لابوين الخ) استدلنا على قوله وأخت كأنه اه وقوله لا تسقط بالفروض  
المستغرة كما اذا ماتت عن زوج وأم وأختين لام وأخت شقيقة اه وقوله كما يؤخذ مما يأتي أي في المشتركة  
حيث قال الشارح هناك ولو كان بدل الاخ أخت لابوين أو لاب فرضها النصف أو أكثر فالثلثان وأعيان  
المسئلة (قوله واخوات لاب باختين لابوين) لان فرض الجنس الواحد من الاثلاث لا يزيد على الثلثين اه سم  
(قوله ويحجب أيضا باخت لابوين الخ) أي ففهوم الاختين فيه تفصيل اه حل (قوله ممن يحجب) أي  
بخلاف الوالد فانه عصبة ولا يحجب اه حل وعبارته شرح مر وكل عصبة يمكن حجبها ولم ينتقل عن التعصيب  
لفرض يحجبها أصحاب فروض مستغرة ثم قال وخرج يمكن الوالد فانه عصبة لا يمكن حجبها وخرج ولم ينتقل عن  
التعصيب الاخ لابوين في المشتركة والأخت لابوين أو لاب في الاكدر فيشكل منهما عصبة ولم يحجبها الاستغراق  
لانه انما نقل للفروض وان لم يرثه في الاكدرية وكلام المنهاج يقتضي ان الحاجب أصحاب الفروض  
المستغرة لا الاستغراق كما قال المصنف فيكون حجابا بالاشخاص على كلام المنهاج وبالاوصاف على كلامه تأمل  
(قوله وأخت منها) وقع في المحلى بدله وجدوا عترض بأنه عصبة والجواب انه اذا لم يفضل له الا السدس يأخذه  
فرضا كما صرح به ابن الهائم فانه صرح بان الجسد يفرض له السدس في ثلاث صور اذا فضل قدر السدس  
أو أقل أو لم يفضل شي فله در المحلى (قوله بعصبة نسب لانه أقوى منه) عبارة شرح مر لان النسب أقوى ومن  
ثم اختص بالتمرية وجوب النفقة وسقوط القود والتمهات ونحوها على ما سبقت اه وقوله وجوب  
النفقة أي في الجملة لانها لا تجب لغير الأصول والفروع من بقية الاقارب اه عثم عليه (قوله والعصبة  
ويسمى الخ) هي من عصبة ابه اذا احتاطوا قال الزركشي كل من ذكر من الرجال عاصب الزوج والاخ  
للأم وكل من ذكر من النساء ذات فرض الا المعتقة كذا بخط شيخنا على المحلى اه سم وفي المصباح وعصب  
القوم بالرجل عصبان باب ضرب أحاطوا به لقتال أو حامية اه (قوله من لا مقدرة له) أي حال تعصبيه من  
جهة التعصيب وان كان له مقدرة في حالة أخرى أو في تلك الحالة من غير جهة التعصيب فدخل الاب والجد  
والاخوات مع البنات اه سم (قوله ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب) فالترغيف لطلق العصبة  
للعصبة بالنفس اه حل (قوله فيرث التركة) ليس هو من تركة الجسد لانه لا يلزم الدور بل هو من أحكام  
العصبة دليله حديث فأنبت الفروض فلاولى رجل ذكر (قوله ولم ينتظم في صورة ذوي الارحام بيت المال)

وغيره (من لا مقدرة له من الورثة) ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب كالاب والجد من جهة التعصيب وتعبير بالورثة أعم من  
تعبيره بالجمع على قورينهم (فيرث التركة) ان لم يكن معه ذو فرض ولم ينتظم في صورة ذوي الارحام بيت المال (أو ما فضل عن الفرض) انه



كان معه ذوفرض ولم ينظم في تلك الصورة بيت ١٦ المبال وكان ذوفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستغراق الا اذا انقلب الى فرض

كالشقيق في المشتركة كما  
سيأتي ويصدق قول فيرث  
التركة بالعصبة بنفسه  
وبنفسه وغيره معا وما بعده  
بذلك وبالعصبة مع غيره  
وتعبري هنا وقبارتي  
بالتركة أعسم من تعبره  
بالمال

\* (فصل) في كيفية ارث  
الاولاد واولاد الابن انفرادا  
واجتماعا \* (لابن فاكتر  
التركة) اجاعا (وابنت  
فاكثر ما سر) في الفروض  
من ان للبنت النصف  
وللاكثر الثلثين وذكر  
هنا تميمها لا تقسم وتوطئة  
لقولي (ولو جمعها) أي  
البنت والبنات (في التركة  
لهم) (لأنهم مثل حظ  
الانثيين) قال تعالى يوصيكم  
الله في أولادكم للذكر مثل  
الحظ الانثيين قبل وفضل  
الذكر بذلك لاختصاصه  
بازدواج ما لا يلزم الانثى من  
الجهاد وغيره (ولو ولد الابن  
وان تزاد) (كأولاد) فيما ذكر  
اجاعا (فلو اجتمعوا والولد  
ذكر) أو ذكر مع انثى كما  
فهم بالاولى (بحسب ولد الابن)  
اجاعا (أو انثى) وان تعددت  
(فله) أي لولد الابن (ما زاد  
على فرضها) من نصف أو  
ثلثين ان كانوا ذكورا  
أو ذكورا واناثا بقسمة  
ما يأتي (ويعصب الذكرك)  
في الثانية (من في درجته)  
كأخته وبنت عمه (وكذا من فوقه) كما سمعوا وبنت عم أبيه (ان لم يكن لها سدس)

أي فيما اذا كان العاصب من ذوى الارحام وهو ذاية تقضي ان ذوى الارحام عندهم ورثهم يقال لهم عصبة لانه  
أدخلهم في التعريف وهو خلاف ما في شرح مر وعبارته مع المتن والعصبة من ليس له سهم مقدرا حال تعصبيه  
من جهة تعصبيه من المجمع على توريثهم خرج بمقدور ذوفرض وبما بعده وهو قوله من المجمع على توريثهم ذو  
الارحام على أن من ورثهم لا يسميهم عصبة وفي ذلك خلاف اه (قوله وكان ذوفرض فيها) أي في تلك الصورة  
وهي ما اذا كان العاصب من ذوى الارحام أحد الزوجين أي فان كان غيره ردا الباقي عليه لان الردم مقدم على  
توريث ذوى الارحام اه سم (قوله الا اذا انقلب الى فرض) أي انتقل عن التعصيب الى الفرض  
كالشقيق في المشتركة فانه يسقط ان جعل عاصبا وهي كيان في زوج له النصف وأم لها السدس وولدا أم لهما  
انثى وأخ لابوين فانه يشارك ولدى الام في فرضهما وهو الثلث لاشترائه كما سمعوا في ولادة الام لهم وأصل  
المسألة ستة أزواج النصف ثلاثة وللام السدس واحد ولولدى الام الثلث اثنان فلم يبق للأخ لابوين شيء فحقه  
السقوط لكن لما شاركهما في ولادة لام شاركهما حينئذ في الثلث اه حل (قوله بالعصبة بنفسه) كالأخ  
لابوين أو لأب وبنفسه وغيره معا كالأخ والاخت والعصبة بنفسه والاخت عصبة بغيرها ومجموعهما يقال  
له عصبة بنفسه وغيره معا فيمثل للعصبة بالنفس بشخص واحد وبالعصبة بالنفس والغير معا بمجموع شخصين  
وبالعصبة مع الغير بشخص واحد وقوله وبالعصبة مع غيره هو الاخت لغير أم مع بنت أو بنت ابن (قوله  
أعم من تعبيره بالمال) انما عبر بالمال جريا على الغالب أو ان مراده بالتركة بقرينة تعبيره بها أول الباب  
وآثره لانه أشرف من غيره أو موافقة للفظ الحديث من ترك مالاً فلورثته اه شوبري

\* (فصل في كيفية ارث الاولاد واولاد الابن الخ) \* ينظم لهم خمس عشرة صورة لانهم اما ذكور فقط أو اناث  
فقط أو ذكور واناث ومثلها في أولاد الابن في هذه صور عند الانفراد وعند الاجتماع تضرب الثلاثة  
الاولى في الثلاثة الاخيرة هذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها في المتن (قوله وأولاد الابن) لم يشمل وأولاد  
الاولاد لانه يشمل بنات البنات مع انهن من ذوى الارحام وقوله انفرادا واجتماعا أي انفراد الكل من الصنفين  
عن الآخر واجتماعه معه وانفراد الكل من افراد كل عن الآخر من كل (قوله وفضل الذكر بذلك  
لاختصاصه الخ) عبارة شرح مر وفضل الذكر لاختصاصه بخواتم النصرة وتحمل العقل والجهاد وصلاحه  
للامامة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلاً لانه له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى فوجد  
تسعة في الزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالباً اذا لم يكن لها مال فباطل  
الله حرمان أهل الجاهلية لها انتهت (قوله كأولاد في ما ذكر) وهو ان الواحد فاكتر يستغرق التركة وان  
لواحدة لنصف وان للبنتين فصاعد الثلثين وانه اذا اجتمعوا كان للذكر مثل حظ الانثيين اه قل  
على الجلال (قوله كما فهم بالاولى) أي لان أخته تقويه وتعينه على حجب أولاد الابن (قوله ان كانوا ذكورا)  
الضمير راجع لولد الابن وانما عبر بواو الجمع لان لفظ الولد يطلق على الواحد والمتعدد اه ع ش وهذا  
تقييد لقوله أو لثنتين اه شيخنا والاولى جعله راجعاً للمثنتين وهما قوله من نصف أو لثنتين كما لا يخفى (قوله  
بقرينة ما يأتي) أي من قوله فان كان أنثى الخ اه شيخنا (قوله في الثانية) هي قوله أو ذكورا أو اناثا اه  
ع ش (قوله وكذا من فوقه ان لم يكن لها سدس) عبارة شرح مر ويعصب من هي فوقه ان لم يكن لها شيء  
من الثلثين كبنتي صلب وبنت ابن وابن ابن فان كان لها شيء من سهمها لم يعصبها كبنت وبنت ابن وابن ابن  
ابن لان لها فرضاً يستغني به عن تعصبيه وهو السدس وله الثلث الباقي ولو كان معه في هذا المثال بنت ابن  
ابن أيضاً قسم المال بينهما لان هذه لاثني لهما في السدس الذي هو تكملة الثلثين فعصبها مالوا وليس لنا من  
يعصب أخته وعمته وعمته أبيه وعمته جدته وبنات أعمام أبيه وجمدة المستقل من أولاد الابن انتهت (قوله  
وكذا من فوقه ان لم يكن لها) أي من فوقه سدس كبنتين لهما الثلثان وبنت ابن وابن ابن لان بنت الابن

أما بحسب قوله أن كان من أحبها أو بنت عم أبيه أن كان من ابن عمها اه حل وفي قول على الجلال ما نصه قوله  
 أن لم يكن لها سدس ضميره عائداً باعتبار معناها والمراد به الجنس ويسمى الاخ أو ابن الابن المذكور إذا  
 عصب الساقطة بالاخ المبارك أو بابن الاخ المبارك أو بابن العم المبارك لعود بركته على من عصبها بارثامعه  
 ولولا لم ترث وضده يسمى بالاخ المشؤم كالاخ لاب مع أخته إذا اجتمع مع بنت وأخت شقيقة لانه لولاه لورثت  
 فتأمل (قوله والا فلا يعصبها) أي بأن كان لها السدس كبنت وبنت ابن وابن ابن ابن فلها السدس وتستغنى  
 به وله السدس الباقي والمسئلة من ستة البنات لها النصف ثلاثة وبنت الابن لها السدس واحد والباقي وهو  
 اثنان الذي هو الثلث لابن ابن الابن ولا تشاركه أيضاً في ذلك لان الارث بالفرض والتعصيب من خصائص  
 الآباء ولا يرث الاخ للام إذا كان ابن عم حيث يرث بهما لانه بجهتين اه حل (قوله تكملة الثانيين) اما  
 مصدره وكذا لانك إذا أضفت السدس الى النصف فقد كملته ثلثين ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة اه  
 شوبري ومراد العلماء بذلك هذا أن السدس ليس فرضاً مستقلاً بل هو مكمل للثلثين والواجب لهم عند  
 استغراق بنات الابن الثلثين

\* (فصل في كيفية ارث الاب الح) \* وقدم الفروع لانهم أقوى من الاصول اه شرح مر ودليل  
 قوتهم ان الابن يفرض للاب مع السدس ويعطى هو الباقي ولانه يعصب أخيه بخلاف الاب اه ع ش  
 عليه (قوله وارث الام في حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو ارث وتلك الحالة هي ارثها في إحدى  
 الغراوين كما يؤخذ مما يأتي (قوله الاب يرث بفرض) أي فقط وبداية لقوته على التعصيب كما تقدم وقوله  
 ويرث بتعصيب أي فقط بقياس الفحوى المنصوص عليه بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد اه قل على  
 الجلال (قوله ومعلوم انه كغيره الخ) محل هذه المسئلة ومثاله ما عند قوله وبهم ماع فرع أنثى وارث إذا لبت أنثى  
 العول هنالوجود العاصب وهو الابن والقصد من هذا الكلام دفع ما يتوهم من انه اذا لم يبق الا السدس أو  
 الابعضه أو لم يبق شيء فانه يسقط لعدم التعصيب حيث جعل ارثه في هذه الحالة بالفرض والتعصيب وظاهره  
 انه فقط خصوصاً والتوهم ظاهر جداً فيما اذا لم يفضل شيء اذ شأن العاصب ان يسقط عند استغراق الفروض  
 وحاصل الدفع ان قوله وبهم الخ مقيد بما اذا فضل عن السدس شيء والا فهو كسائر أصحاب الفروض يرث  
 فرضه بعول وبعدمه فقوله اذا لم يفضل تقييد لقوله انه كغيره ممن له فرض وقوله اذا لم يفضل الخ صادق بثلاث  
 صور بالسدس فقط وبعدمه وبعدم شيء بالكيفية فقوله كان يكون الخ مثال لما اذا بقي السدس فقط وقوله  
 أو بنتان الخ مثال لما اذا لم يفضل شيء ولم يثل لما اذا بقي بعض السدس ومثاله بنتان وزوج (قوله كان يكون  
 مع بنتان) لهما الثلثان وأم لهما السدس مثال لعدم العول وقوله أو بنتان لهما الثلثان وأم لهما السدس  
 وزوج له الربع مثال للعول اه حل (قوله فان كان معه وارث آخر) أي صاحب فرض كزوج له  
 النصف اه حل (قوله مع فرع أنثى وارث) كبنت أو بنت ابن وقوله بعد فرضيهما أي فرضه وفرض  
 الفرع الوارث اه حل وفي قول على الجلال قوله بعد فرضيهما فيه تبيينان وهما الفرضان وما حباهما وهما  
 الاب مع الفرع الأنثى الوارث وفي نسخة بعد فرضيهما بالافراد وهي الافصح (قوله ولا مثلث) وذلك اذا لم يكن  
 لميتها فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات وقوله أو سدس وذلك اذا كان لميتها فرع وارث أو عدد من  
 الاخوة والاخوات وقوله كمر في الفروض وذراهما تيمما لانقسام أو توطئة لما بعده اه حل (قوله ولها مع  
 أبواً أحده زوجين ثلث باق الخ) لو كان مع الام ولداها لم يظهر لهما أثر في الاولى لان السدس هو ثلث ما يبق بعد  
 فرض الزوج بل في الثانية لان المسئلة تصح حيث تضمن اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فضرِب اثنان في ستة أو  
 ثلاثة في أربعة الزوجية ثلاثة وللأم اثنان وللأب سبعة ولو كانت إحدى الغراوين لكان لهما ثلاثة فنجبت بولدها  
 عن نصف السدس قبل وليس لهم مسئلة تعجب الام فيها عن نصف السدس اه هذه اه سم (قوله لا ثلث

والا فلا يعصبها) فان  
 كان (ولد الابن) (أنثى)  
 وان تعددت (فلها مع بنت  
 سدس) كما مر تكملة  
 الثلثين (ولأنثى لها مع أكثر)  
 منها كما مر بالاجماع (وكذا  
 كل طبقتين منهم) أي من  
 ولد الابن فولد ابن الابن مع  
 ولد الابن كولد الابن مع  
 الولد فيما تقرر وهكذا

\* (فصل في كيفية ارث  
 الاب والجد وارث الام في  
 حالة) \* (الاب يرث بفرض  
 مع وجود) (فرع ذكر  
 وارث) (وفرضه السدس كما  
 مر ومعلوم انه كغيره ممن له  
 فرض يرثه في العول  
 وعلمه اذا لم يفضل أكثر منه  
 كان يكون معه بنتان وأم أو  
 بنتان وأم وزوج (و) يرث  
 (بتعصيب مع فقد فرع  
 وارث) فان كان معه وارث  
 آخر كزوج أخذ الباقي  
 بعده والا أخذ الجميع  
 (و) يرث (بهما) أي  
 بالفرض والتعصيب (مع  
 فرع أنثى وارث) فله السدس  
 فرضا والباقي بعد فرضيهما  
 يأخذه بالتعصيب (ولام)  
 ثلث أو سدس كمر في  
 الفروض ولها (مع أب  
 واحد زوجين ثلث باق)  
 بعد الزوج أو الزوجة  
 لا ثلث



الجميع لياخذ الأب مثلي ماأخذ الأم واستبقوا ١٨ فهما لفظا لثالث محافظا على الأدب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثالث

والأفتاأخذ الأم في الأولى  
سدس وفي الثانية ربع  
والأولى من ستين والثانية من  
أربعين وتلقبان بالغراوين  
لشهرتهما تشبه بهما  
بالكوكب الأعسر  
وبالعمرتين لقضاء عمر رضى  
الله عنه فيهما بما ذكر  
وبالغريتين لغرايتهما  
(وجدلاب كآب) في أحكامه  
(الأنه لا يرد الأم لثالث باق)  
في هاتين المستثنتين لأنه  
لا يساويها في الدرجة  
بخلاف الأب (ولا يسقط  
ولد غير أم) أى ولد أبوين  
أو أب بل يقاسمه كإسياني  
بخلاف الأب فإنه يسقطه  
كأم (ولا يسقط أم أب)  
لأنهما تبدل به بخلافها في  
الأب وإن تساويا في أن  
كلامهما يسقط أم نفسه

\* (فصل في إرث الحواشي)  
(ولد أبوين) ذكر أكان  
أو أنثى يرث (كولد)  
فلذا كر الواحد فأكثر  
جميع الشركة ولأنثى  
النصف وللانثيين فأكثر  
الثلاثين ولذا كرمثل حظ  
الانثيين في اجتماع الذكور  
والاناث (ولد أب كولد  
أبوين) في أحكامه قال تعالى  
فيهما إن أمروا هلك ليس له  
وليوله أخت الآية (الافى  
المشركة) بفتح الراء المشددة

(الجميع) اذ لو أخذت ثلث الجميع لفضلت على الأب في مسألة زوج وأبوين ولم يفضلها على النسبة المعهودة في  
المسألة الأخرى اه عبارة أقول هو لا يفضلها في غير هاتين المستثنتين فلم حافظوا على فضله لهما في هاتين دون غيرهما  
ثم رأيت في شرح الفصول للشارح ما قصه واحتج الجمهور بأنه قد يشارك الأبوين ذو فرض فيكون للأم ثلث  
الباقى كبنيت معهما وبأن كل ذكر وأنثى يأخذان المال اثلاثا ويجب أن يؤخذ الباقي كذلك بعد فرض  
الزوجية كالأخ والأخت وبأن الأصل في الفرائض أنه إذا اجتمع ذكر وأنثى في درجة واحدة يكون  
لذكر ضعف ما للأنثى فلو جعل لهما الثلث مع الزوج لفضلت الأب أو مع الزوجة لم يفضلها الأب على الضعف  
واستشكل الامام هذا بما إذا اجتمع مع الابن والأخ والأخت للام فإنه يسوى بين الذكر والأنثى فيهما وجوابه  
أن قولهم أصله كذا لا ينافي خروج فرد لدليل اه سم (قوله لياخذ الأب مثلي ماأخذ الأم) وجعله  
ضاهيا لأن كل ذكر مع أنثى من جنسهما مثلاها وقال ابن عباس لهما الثلث كاملا فظاهر القرآن بعد إجماع  
الصحابه على ما قرر وخرق الإجماع إنما يحرم على من لم يكن موجودا عنده وأجاب الآخرون بتخصيصه  
بغير هاتين الحالتين اه شرح مر (قوله والأولى من ستة الخ) عبارة شرح مر وأصل هذه من اثنتين  
للزوج واحد يبق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في اثنتين للزوج ثلاثة وللأب اثنتان وللأم  
واحدة ثلث ما بق وقوله والثانية من أربعة أى لأن فيها ربعا وثلث ما بق ومنها تصح للزوجة واحد وللأم  
ثلث الباقي وللأب الباقي انتهت (قوله بالكوكب الأعسر) أى المنسرد وقوله لغرايتهما أى لكونهما لا نظير  
لهما اه قل على الجلال (قوله وجدلاب كآب) أن قلت هذا يفتى أنه يرث عند فقد الفرع بالتعصيب  
مطلقا فيرد عليه ما ذكره ابن الهائم أنه يرث بالفرض في ثلاث صور إذا لم يبق له شيء وإذا بقى دون السدس وإذا  
بقى السدس (قلت) هو محمول على غير هذه الصورة بوضع ذلك أن قولهم يرث بالتعصيب مع فقد فرع وارث  
قضية مهمة وهى في قوة الجزئية فتأمل فاه الشيخ وهو بعيد مع الاستثناء أذهو معيار العموم على أن  
مهمات العلوم كلها كلية كما قرر في محله اه شورى (قوله كآب في أحكامه) عبارة مر أى في جميع  
أمور من الجمع بين الفرض والتعصيب وغير موقبل لا يأخذ في هذه إلا بالتعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو  
أوصى بشئ مما يبق بعد الفرض أو بمثل فرض بعض ورثته أو بمثل أقالهم نصيبا فإذا أوصى لزيد بثلث ما يبق  
بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلى الأولى هى وصية لزيد بثلث الثلث وعلى الثانية بثلث النصف انتهت (قوله  
لأنه لا يساويها في الدرجة) أى فلا يلزم تفضيله عليها بخلاف الأب فإنه يساويها اه حل أى فلزم  
تفضيله عليها (قوله بل يقاسمه كإسياني) في فصل الجد والأخوة وقوله كما مر أى في فصل المحب في قوله ويجب  
الأخ لأبوين باب إلى قوله ولأب بهؤلاء اه حل (قوله وإن تساويا فى أن كلامهما يسقط أم نفسه) عبارة  
شرح مر وأبو الجد ومن فوقه كالجدي ذلك هو كل جدي يجب أم نفسه ولا يجبها من هو فوقه فكلاما علا  
الجد درجة زائدة بدقارته فيرث مع الجد جدتان ومع أبي الجد ثلاث ومع جد الجد أربع وهكذا اه  
شرح مر

\* (فصل في إرث الحواشي) يؤخذ من كلام المصنف الخمس عشرة صورة السابقة في إرث الأولاد وأولاد  
الابن (قوله بفتح الراء المشددة على الأصح) وهو من باب الحذف والإيصال والأصل المشترك فيها ويجوز  
الكسر على النسبة المجازية أى المشتركة بينهما اه قل على الجلال (قوله والمنبرية) أى لأن عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه سئل عنها وهو على المنبر اه حل (قوله وأصل المسئلة ستة) لأنها مخرج السدس للزوج  
النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولأب الأم الثلث اثنتان فلم يبق للأخ لأبوين شيء فكان من حقه السقوط  
لاستغراق الفرع وهو الذى قضى به عمر رضي الله عنه أولا ثم وقعت له ثانيا فقال له ز يذهبوا أن أباهم كن

وقد تكسروا تسبى الجارية والجارية والهيمة والمنبرية (وهى زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين فيشارك الأخ) لأبوين ولو حارا  
مع من يساويه من الأخوة والأخوات (ولأب الأم) في فرضهما لا يشتركا معهما في ولادة الأم لهما وأصل المسئلة ستة فإذا لم يكن مع الأخ من

يساويه فثلثها منكسر عليهم ولا وفق في ضرب عددهم في الستة فنضج ١٩ من ثمانية عشر والجدتها كلام حكما (ولو كان)

الاخ أنا (لاب سقط) لعدم ولادته من الام المقتضية للمشاركة واسقط من معه من اخوانه المساويات له ويسمى الاخ الشوم ولو كان بدل الاخ أخت لابوين أو لاب فرض لها النصف أو أكثر فالثلاثان واعيت المسئلة ولو كان بدله خنثى صحت المسئلة من ثمانية عشر نظير ما مر ستة للزوج واثنان للام وأربع لولدي الام واثنان للخنثى وتوقف أربعه فان بانذ كرارد على الزوج ثلثه وعلى الام واحد أو اثني أخذها (واجتماع الصنفين) أي ولد الابوين وولد الاب (كاجتماع الولد وولد الابن) فان كان ولدا لابوين ذكرا أو ذكرا معه أنثى يجب ولد الاب أو أنثى وان تعددت فله ما زاد على فرضها فان كان أنثى فلها مع شقيقة سدس ولا شيء لها مع أكثر (الان الاخت لا يعصبها الا أخوها) أي فلا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها من في درجتها ومن هو أدنى منها كما مر فلورث شخص أخوين لابوين واختلاب وابن أخ لاب فالاختين الثلثان والباقي لابن الاخ ولا يعصب الاخت (وأخت لغير أم) أي لابوين أو لاب

جارا فمأزادهم الاقرب باوقيل فائل ذلك غيره فقضى بالتشريك لانهم أولاد أم فقيل له في ذلك مقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى اه حل (قوله كلام حكما) أي لا اسماء أي لا تسمى مشتركة (قوله ويسمى الاخ المشوم) قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان كان الشوم مانعة قال الطيبي واوه همزة خفت فصارت واوا ثم غلب عليها التخفيف فلم ينفق بهم اهموزة انتهى ويصرح بأن واوه همزة قول المختار في مادة شام بعد كلام والشوم ضد اليمين يقال رجل شوم ومشوم ويقال ما أشام فلانا والعامية تقول ما أشامه وقد تشاءم به بالمدوبه يعلم ما في كلام الطيبي حيث قال واوه همزة اذا الظاهر ان يقال ان أصله مشوم كفعول فنقات حركة الهمزة الى الشين ثم حذف الهمزة فوزنه قبل النقل مفعول وبعد مفعول فموزنه لم تصر واوا اه ع ش على مر (قوله واعيت المسئلة) أي لتسعة في الاولى وعشرة في الثانية للزوج ثلاثة من تسعة أو من عشرة وللأم واحد من تسعة أو من عشرة وللأخوين لأم اثنان من تسعة أو من عشرة وللأخت ثلاثة من تسعة وللأختين أربعة من عشرة (قوله صحت المسئلة من ثمانية عشر) فبتقدير كورته هي المشتركة وتصح من ثمانية عشر ان كان ولد الأم اثنين وبتقدير انوثته تعول الى تسعة وبينهما ما داخل فيصحبان من ثمانية عشر فيعمل بالاضرف في حقه وفي حق غيره والاضرف في حقه كورته وفي حق الزوج والام أنوثته ويستوي في حق ولدي الام الامر ان فاذا قسمت فضل أربعه موقوف بيننا وبين الزوج والام فان بان أنثى أخذها أو ذكرا أخذ الزوج ثلاثة والام واحد وهذا شرح ما له الشارح كما بينه وفي غير هذا الشرح وانما أخذ الزوج ستة لان له في مسئلة الانوثة ثلاثة فبها التسعة ثلث فبأخذ ثلث الثمانية عشر وانما أخذت الام اثنين لان لها في مسئلة الانوثة واحد ونسبته للتسعة تسع فأخذت تسع الثمانية عشر اه زى وعبارة شيخنا الحنفى في حاشيته على الشنشورى قوله صحت المسئلة من ثمانية عشر هذه مسئلة الذكورة ومسئلة الانوثة من تسعة لعلها وطريق القسمة ان تنظر بين المسائلتين بالنسب الرابع وتحصل جامعة تنقسم على كل منهما والنسبة هنا لتدخل فاكفينا بالا كبر فالثمانية عشر جامعة للمسائلتين وان كانت مساوية لمسئلة الذكورة وطريقه أن تقسم الجامعة على كل من المسائلتين فالخارج بالقسمة يسمى جزء السهم وهو في مسئلة الانوثة اثنان والذكورة واحد فنقول من له شيء من مسئلة الانوثة أخذ مضر وبافي جزء سهمها وهو اثنان ومن له شيء من مسئلة الذكورة أخذ مضر وبافي جزء سهمها وهو واحد ويعامل كل بالاضرف في حقه فالاضرف في حق الزوج والام أنوثته ولول المسئلة وفي حقه ذكوره لمشاركته لاولاد الام ويستوي الامر ان في حق أولاد الام فالزوج يستقسم ضرب ثلاثة التي تخص من مسئلة الانوثة في اثنين جزء سهمها ولا يأخذ تسعة من مسئلة الذكورة وفي واحد بتسعة لان الاضرف في حقه الانوثة لما علمت وللأم اثنان لان لها في مسئلة الانوثة واحد مضر وبافي اثنين ولا تأخذ ثلاثة من مسئلة الذكورة مضر وبافي واحد ولولدي الام أربعة لان لها من مسئلة الانوثة اثنين مضر وبافي اثنين بأربعة ومن مسئلة الذكورة أربعة لمقامه الشقيق في الثالث والمشكك اثنان من مسئلة الذكورة وفي واحد ولا يعطى ثلاثة من مسئلة الانوثة في اثنين وتوقف أربعة ان ظهر أنثى فهي له أو ذكرا فالزوج ثلاثة منها وللأم واحد منها انتهت (قوله واجتماع الصنفين) أي ولدا الابوين وولد الاب ولذ كرا اجتماع الثلاثة أي ولدا الابوين وولد الاب وولد الام وانكم ان الاخ للام السدس والباقي للشقيق ويسقط الاخر في الثالث للشقيقة النصف وللأخت للاب السدس تكملة الثلثين ويفرض للام السدس اه زى (قوله أي فلا يعصبها ابن أخيها) بل تسقط لانه لا يعصب أخت نفسه اذهى من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته بخلاف ولدا الولد فاقترأ اه زى (قوله بخلاف بنت الابن) والفرق ان ابن الاخ لا يعصب أخته فعمته أولى وابن الابن يعصب عمته فاخته أولى اه ج اه شوبرى (قوله فسقطت أخت لابوين الخ) عبارة الروض وشرحه

(مع بنت أو بنت ابن) فأكثر (عصبه) كالأخ (فقط أخت لابوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولداً) روى البخاري ان ابن مسعود سئل عن بنت بنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولا بنت الابن السدس



وما بقي فلا تحت وتعبيري بولد الاب أعسم من تعبيري بالاخوات (وابن أخ لغير أم كإبيه) اجتماعا وانفرادا في الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لاب بابن الاخ لابوين (لكن) بخالفه في انه (لا يرد الام) من الثلث (للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب اخته) بخلاف أبيه في الجميع كما مر (ويسقط في المشتركة) ٢٠ بخلاف أبيه الشقيق كما مر (وعم لغير أم) أي لابوين أو لاب (كأن كذا) أي

لغير أم اجتماعا وانفرادا فن  
انفردت عنهما أخذ كل التركة  
وإذا اجتماعا سقط العم لاب  
بالعم لابوين (وكذا باقي عصبة  
نسب) كبن العم وبني بني  
وبني بني الاخوة

\*(فصل في الارث بالولاء)\*  
(من لا عصبة له بنسب فتركة  
أو الفاضل) منها عن الفرض

(لمعتقه) بالاجماع (ف) ان  
فقد المعتق فهو (لعصبة  
بنفسه) في النسب كابنه  
وأخيه بخلاف عصبة غيره  
أو مع غيره كبنته وأخته مع  
معصهما وكانته مع بنته  
لانهما ليستا عصبة بنفسهما  
ويعتبر أقرب عصبات المعتق  
وقت موت العتيق فلو مات  
المعتق عن ابنين ثم مات  
أحدهما عن ابن ثم مات  
العتيق فولأولابن المعتق دون  
ابن ابنه وترتيبهم (كترتيبهم  
في نسب) فيقدم ابن المعتق  
ثم ابن ابنه وان نزل ثم أبوه ثم  
جده وان علا وهكذا (لكن  
يؤخر أخوه المعتق وابن أخيه  
على جده) بخلافه في النسب  
فان الجسد يشارك الاخ  
ويسقط ابن الاخ كما مر  
ولو كان له معتق ابنا أعسم  
أحدهما أخ لام قدم هنا

فلا تحت لابوين مع البنت أو بنت الابن أو معهما تنجب الاخ لاب اه سم (قوله وما بقي فلا تحت) وجه  
الدلالة على انها عصبة تعبيري بما بقي ولانه كافي شرح الفصول اذا كان في المسئلة بنات أو بنات ابن واخوات  
وأخذت البنات أو بنات الابن الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعلننا المسئلة نقص نصيب البنات أو بنات الابن  
فاستبعدوا ان يرأحم الاخوات الاولاد أو اولاد الابن ولم يمكن اسقاطهم فجعلن عصبات ليدخل النقص عليهن  
خاصة اه سم (قوله لكن لا يرد الام الخ) قال في شرح الروض وبخالفه أيضا في ان الاخوة للابوين يحجبون  
بنى الاخوة للابوين ان الاخوة للابوين يحجبون بنى الاخوة للابوين وفي ان الاخوة يرثون مع الاخوات اذا كن  
عصبات مع البنات بخلاف ابناهم صرح بذلك في الروضة اه أي فليس ابنا الاخوة للابوين بمنزلتهم في  
حجبهم الاخوة للابوين ولا ابنا الاخوة للابوين يحجبون بنى الاخوة للابوين وهكذا تأمل اه سم  
\*(فصل في الارث بالولاء)\*

(قوله فان فقد المعتق الخ) قال مر وعلم مما تقر ررد ما أورده الباقين وغيره عليه من ان كلامه صريح  
في ان الولاء لا يثبت للعصبة في حياة المعتق بل بعد موته وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان  
مسلمًا وأعتق نصرانيا ثم مات ولمعتقه أولاد نصاري ورثوه مع حياة أبيهم (قوله فهو لعصبة بنفسه) لا لعصبة  
عصبة فلو اعتقت عبدًا ثم مات وترك ابنًا ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق لم يرثه ابن العم المذكور  
كما أفاده المتن وأنتى به الجلال السيوطي بخالف الغيرة مبينا انه الصواب اه شوبري (قوله كبنته وأخته)  
قال ابن مريج وذلك لان الولاء أضعف من النسب المترأخي واذا ترأخي النسب ورث المذكور دون الاناث  
كبنى الاخ وبني العم واخوانهم ثم فاذا لم يرث به فبالولاء أولى (مغالطة) اجتماع أبو المعتق ومعتق الاب من  
الاولى الجواب ان هذا العتيق مسه الرق فولأولابى معتقه ولاولاء لمعتق أبيه بخط شيخنا الحلي اه سم  
(قوله ثم جدمان علا) الاولى حذفه لانه يقتضى ان الجدم مقدم على الاخ مع ان الاخ مقدم كما قال لكن يقدم  
الخ (قوله لكن يقدم أخوه المعتق الخ) وذلك لان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادلانه بالبنوة وتعصيب الجد  
يشبه تعصيب الاب ولو اجتمع هنا الاب والابن قدم الابن وكان القياس تقديم الاخ في النسب في الميراث ولو كان  
صد عنه الاجماع ووجه ذلك في ابن الاخ قوة البنوة كما يقدم ابن الابن وان سفل على الاب هنا اه سم (قوله  
قدم هنا) أي وفي النسب يستويان فيما بقي بعد فرض اخوة الام لانه لما أخذ فرضها لم تصلح للتقوية وهنا  
لا فرض لها فتعاضت للترجيح اه ج (قوله لتعاض الاخوة للترجيح) عبارة شرح الروض والفرق ان  
الاخ للام يرث في النسب بالفرض فأمكن ان يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما لاستوائهما في العصبية وفي  
الولاء لا يمكن ان يورث بالفرض فقرابة الام معطاة مرجحة فرجحت من يدلي بها فأخذ الجميع الى آخر ما ذكر مما  
وضح الفرق وما يتعاقب به فراجع اه سم (قوله ثم يثبت المال) ينبغي ان يقدم على بيت المال معتق الاب  
ثم معتقه ثم معتق الجد ثم معتقه وهكذا يثبت المال اه حل (قوله فعتق عليها) وقهرية عتقه عليها لا يخرجها  
عن كونه عتية هاشر عالان قبولها الخوشر ان منزل منزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر فلا يعترض بذلك على  
المصنف اه شرح مر (قوله ثم عتيقه عنهما) أي ثم مات عتيقه عنهما اه حل (قوله الاعتيقها)  
ومنه أبوها وأبناها اذا ملكته فعتق عليها قهرا اه شرح مر

لتعاض الاخوة للترجيح وكذا يقدم العم وابنه على أبي الجد هنا بخلافه في النسب (ف) ان فقدت عصبة نسب المعتق فساد ذكر  
(المعتق المعتق فعصبة كذا) أي كبنى عصبة المعتق ثم معتق المعتق وهكذا يثبت المال فلو اشترت بنت أباه فعتق عليها ثم اشترى الاب عبدا  
وأعتقه ثم مات الاب عنها عن ابن ثم عتيقه عنهما فإيراثه لابن دون البنت لانه عصبة معتق من النسب بنفسه والبنت معتقة المعتق والاول أقوى  
وتسمى هذه مسألة الفضا لما قيل انه اخطأ فيها أربعة مائة فاض غير المتفقة حيث جعلوا الميراث للبنت (ولان ث امرأة بولاء لا يتفقها أو تنمها

\* (فصل في ميراث الجد والاختوة) \* أي الاشقاء أو الألاب أو هم أو أحواله معهم منتظمة ابتداء في خمسة لان له خير أمر من المقاسمة أو ثلث جميع المال مع عدم ذي الفرض وخير ثلاثة أمور المقاسمة وسدس جميع المال وثلث الباقي مع وجوده وإذا ضربت الخمسة في أحوال الاختوة الثلاثة وهي كونهم اشقاء أو ألاب أو مجتمعين كانت خمس عشرة حالا وصورت تلك الأحوال كثيرة تراجع من محلها أو شيئاً بعضها وإذا اعتبرت المساواة في تلك الأحوال الخمسة كانت خمسة أيضاً وإذا ضربت تلك العشرة في الأحوال الثلاثة كانت ثلاثين حالا اه قل على المحلى واعلم ان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الجد يسقط الاختوة كالأب وهو مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواه البخاري واختاره المزني وابن سريج قال الشافعي رضي الله عنه ويدل على التشرية ان الاخ يدل بنو أبي الميت والجد بابونه ومعالم ان البنوة أقوى من الابوة فاذا لم تقدم الاخ فلا أقل من التشرية اه قال الاصحاب أي أصحاب الشافعي وعصبة الاخ أقوى من الجد بل ارب بدليل ان الاخ بعصب أخته بخلاف الجد اه سم (قوله والاختوة) بضم الهمزة وكسر هاء جمع أخ ويجمع أيضاً على اخوات بضم الهمزة وكسر هاء اه من المصباح (قوله فلان له مع الام الخ) عبارة شرح الفصول الصغير للشارح فلانه اذا اجتمع مع الام أخذوا ضعة هاهنا الثلثان وله الثلث الخ وعبارة شرح الفصول الكبير للشارح لان له مثلي ما للام اذا اجتمعوا فكذا عند مزاجية الاختوة وعبارة شرح الكشف للمارديني فلان الام والجد اذا انفردا كان للام الثلث وللجد الباقي اجماعاً وهو ثلثان ضعف الثلث والاختوة لا ينقصون الام عن السدس فوجب أن لا ينقصوا الجد عن الثلث اه سم (قوله مثلي ما لها غالباً) ومن غير الغالب مسألة الغراوي ان اذا كان فيها بدل الاب جد فان الام ترث الثلث كاملاً (قوله وضابطه) أي ما ذكر من ميراث الجد أو أحواله اذا لم يكن معه ذو فرض (قوله أربع أخوات) يأخذ الجد واحد من ثلاثة يبقى اثنان على أربع رؤس لا ينقسمان ويوافقان بالنصف فيضرب نصف الاربع وهو اثنان في ثلاثة يحصل ستة للجد اثنان ولكل واحدة واحد اه حل (قوله لانه قد اجتمع في جهتها الفرض والتعصيب) فيه نظار من وجوه ثلاثة الاول ان محل اجتماع الجهتين فيه اذا كان هناك فرع أثني وارث وايسر وجودها كما هو فرض المسئلة الثاني ان من اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كما سيأتي لا بما كثرهما الثالث ان فرضه الذي يرث به انما هو السدس اذ هو الذي يجامع التعصيب ويوجب عن الثاني بان محل الارث بالجهتين اذا كان كل منهما سبباً مستقلاً كالزوجة وبنوة الام كما سيأتي نفسه يرث بهما بالسببين في قول المتن ومن جمع جهتي فرض وتعصيب أي سببي فرض وتعصيب كما يعلم من تعليل الشارح هناك بقوله لانهم سببان مختلفان الخ ومن قول مر هناك وخرج بجهتي الفرض والتعصيب ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة هي الابوة وبعبارة أخرى قوله لانه قد اجتمع فيه الخ بشكل بما قدمه من انه يرث بالتعصيب فقط اذا لم يكن فرع وارث اللهم الا ان يخص ما تقدم بما اذا لم يجتمع مع الاختوة وبشكل أيضاً بقوله فيما يأتي ومن جمع جهتي فرض وتعصيب ورث بهما وقياسه ان يأخذ الثلث ويقاسم الاكثر الا ان يخص ما يأتي بما اذا اختلف سبب الجهتين كما لو اخذ من تعليله فيما يأتي وههنا ليس كذلك اذ السبب واحد لكن هذا يعارضه قوله بعد ولو زاد أحد عاصمين بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ لام لم يقدم ولو حجبته بنت عن فرضه مع قوله لان اخوة الام ان لم تحجب فلها فرض وهذا صريح في انه يرث بهما وان اتحد السبب فالخ في الجواب ان هذا مستثنى من القاعدة لاثنية كما استثنى المصنف منها قوله لا كبنته هي أخت لأب الخ اه شيخنا (قوله أخ واختان) المسئلة بحالها يأخذ الجد اثنان والاخ اثنين وكل واحد من الاثنين واحدا اه حل (قوله لانه أسهل) صريح ذلك انهم انما اختاروه لسهولة ولا لحكم يترتب عليه في شرح مر مانعه وهل يحكم على ما خوده بانه فرض أم لا صحح ابن الهائم انه فرض ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الام لكن ظاهر كلام الرافعي انه تعصيب واعتمده السبكي وينبغي عليه ما ملو

اليه بنسب) كابنه وان نزل (أو ولأه) كعقبه فانما ترثه بالولاء بشر كها فيه الرجل ويريد عليها بكونه عصبة معتق من نسب بنفسه كما علم أكثر ذلك مما مر وسيأتي بيان انجسار الولاة في فصله \* (فصل في بيان ميراث الجد والاختوة) \* (الجد) اجتمع (مع ولد أبوين أو ولد أب) بلا ذي فرض الا كثر من ثلث ومقاسمة كاخ) أما الثلث فلان له مع الام مثلي مالها غالباً والاختوة لا ينقصونها عن السدس فلا ينقصونه عن مثليه وأما المقاسمة فلانه كالخ في ادلائه بالأب وانما أخذ الاكثر لانه قد اجتمع في جهتها الفرض والتعصيب فأخذ بما كثرهما فاذا كان معه اخوان وأخت فالثلث أكثر وأخ وأخت فالمقاسمة أكثر وضابطه ان الاختوة والاخوات ان كانوا مثليه وذلك في ثلاث صور اخوان أربع اخوات أخ وأختان استوى له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيع بالثلث لانه أسهل وان كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور أخ وأخت أختان ثلاث اخوات أخ وأخت



أوصى بجزء بعد الفرض اه ع ش (قوله بالمقاسمة أكثر) أي من ثلث المال لأنه في المقاسمة يأخذ خسين  
 لان الرأس خمسة وفي عدم المقاسمة يأخذ واحد أو اثنين اه حل وضابط معرفة التفاوت بين الثلث وما  
 يخصه بالمقاسمة انك تضرب مخرج الثلث في مخرج السهم الذي يخرج له بالمقاسمة فإذا ضربت في مسئلتنا ثلاثة  
 في خمسة بلغت خمسة عشر فمساها ستة وثلاثين خمسة (قوله أو فوقهما ثالث أكثر) أي وارتبه له بالفرض كما  
 رجحه ابن الهيثم ويصرح به ما قاله المصنف فيما مر بقوله وقد يفرض للجد الثلث الخ وما أورد به بعضهم بقوله  
 لو كان كذلك لكان للأخوات الأربع مع الثلثان لعدم تعصيبه لهن ويفرض له مع ذي فرض معهم بحسب  
 عنه بانهم نظروا فيه للجهتين كما في الاخ في المشرقة اه قل على الجلال (قوله ثالث أكثر) أي مما يحصل  
 له في المقاسمة لأنه في المقاسمة يأخذ سبعين لان الرأس سبعة وسبع ثلث المال أكثر من السبعين بثلث سبع اه  
 حل (قوله وبه الاكثر من سدس وثلث باق الخ) وذلك لان الاولاد لا ينقصونه عن السدس فالأخوة أولى  
 ووجه المقاسمة وثلث الباقي ان صاحب الفرض اذا أخذ فكان لا فرض وهو مع عدمه يستحق خير الامرين  
 الثلث والمقاسمة اه سم (قوله أي بذى فرض) الذي يتصور معهم منه خمسة بنت فاكثر وبنت ابن فاكثر وأم وجدة  
 فاكثر واحد الزوجين وأقل فرض يوجد معهم ثمن وأكثر نصف وثلث وربع ولا يرثون معه الا اذا كان الفرض  
 أقل من نصف وثلث اه قل على الجلال (قوله السدس أكثر) أي لان المسئلة من ثلاثة البنات اثنتان يبق  
 واحد على سبعة ان قاسم أخذ سبعة واحد وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وان أخذ سدس جميع المال  
 أخذ نصف واحد فاصل المسئلة من ستة مخرج السدس لابنتين الثلثان أربعة وللجد السدس واحد يفضل واحد  
 على خمسة عدد رؤس الاخوين والاخت لا ينقسم ويبين فتضرب عدد الرؤس وهي خمسة في أصل المسئلة  
 وهي ستة يحصل ثلاثون اه حل (قوله ثلث الباقي أكثر) لانه سهمان وثلث سهم والسدس سهمان  
 كالمقاسمة فاصلها اثنا عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب فيها فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب  
 الاخوة منها بآياتهم فيضرب عددهم وهو خمسة فيها فتبلغ مائة وثمانين هذا على طريقة المتقدمين وأما  
 على طريقة المتأخرين في الاصلين الزائدين في باب الجدوالاخوة فاصلها ستة وثلاثون وتصمم بماتقدم اه  
 قل على الجلال (قوله المقاسمة أكثر) أي لانها خمس سهم وهما أكثر من سدس المال الذي هو ثلث سهم  
 المساوي لثالث الباقي فاصلها اثنان وتصمم من عشرة ويقال لها العشرية وعشرية زيد فهي من ملقباته رضى  
 الله تعالى عنه قال الفرضيون وللأخت ثمن من الثلاثة ضابط هو ان يقال ان كان الفرض نصفاً أقل فالمقاسمة  
 أكثر ان نقص الاخوة عن مثليه وثلث الباقي أكثر ان زادوا على مثليه فان كانوا مثليه استويا وقد تستوى  
 الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالمقاسمة أكثر ان كان معه أخت فقط والا فالسدس أكثر وان كان الفرض  
 بين النصف والثلثين كنصف وثلث فالمقاسمة أكثر ان كان معه أخ وأخت أو أختان فان زادوا فالسدس أكثر  
 اه قل على الجلال (قوله ذكرته في شرح الروض وغيره) عبارة شرح الروض وضابط معرفة الاكثر من  
 الثلاثة انه ان كان الفرض نصفاً أو أقل فالقسمة أعبط ان كانت الاخوة دون مثليه وان زادوا على مثليه فثلث  
 الباقي أعبط وان كانوا مثليه استويا وقد تستوى الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالقسمة أعبط ان كان معه  
 أخت والا فالسدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثلث فالمقسمة أعبط مع أخ أو أخت  
 أو أختين فان زادوا فالسدس انتهت (قوله هذا ان بقي الخ) أي محل كونه يأخذ الاكثر من الامور الثلاثة  
 (قوله أخذه ولو عائل الخ) عبارة الفصول فاذا استغرقت أهله أي أهل الفرض أو أبوا دون السدس فرض  
 للجد السدس وتعمل المسئلة أو قدره انفرديه أو أكثر منه فله الا حظ من ثلث الباقي والمقاسمة وسدس الجميع اه  
 قال الشارح في شرح قوله أو قدره انفرديه وانما لم يعبر بفرض كالذي قبله لقوله في شرح كفاية الظاهر انه  
 يأخذ بالعصوبة لكن صرح شيخه الباقي كالمولى بانه يأخذ بالفرض وقد استدله بانه لو أخذ بالعصوبة

فالمقاسمة أكثر أو فوقهما  
 فالثلث أكثر ولا تنحصر صورته  
 (و) له مع من ذكر (به)  
 أي بذى فرض (الاكثر من  
 سدس وثلث باق) بعد  
 الفرض (ومقاسمة) بعده  
 ففي بنتين وجدوا أخوين  
 وأخت السدس أكثر وفي  
 زوجة وأم وجدوا أخوين  
 وأخت ثلث الباقي أكثر  
 وفي بنت وجد وأخت  
 المقاسمة أكثر ولمعرفة  
 الاكثر من الثلاثة ضابط  
 ذكرته في شرح الروض  
 وغيره هذا ان بقي أكثر  
 من السدس (فان لم يبق  
 أكثر من سدس) بان لم  
 يبق شيء كبنتين وأم وزوج  
 مع جدوا أخوة أو بقي سدس  
 كبنتين وأم مع جدوا أخوة  
 أو بقي دونه كبنتين وزوج  
 مع جدوا أخوة (أخذه) أي  
 السدس (ولو عائل)

كله أو بعضه كما علم لانه ذو فرض فيرجع اليه عند الضرورة (وسقطت الاخوة) لاستغراق ٢٣ ذوى الغروض الشركة (وكذا) لعدم ما ذكر

(معهما) أى مع ولدا الابوين  
 وولد الاب (وبعد) حيث سق  
 أى بحسب (ولدا الابوين عليه  
 ولدا الاب في القسمة فان كان  
 ولدا الابوين ذكر) أى أو  
 ذكر أو أنثى أو أنثى معها  
 بنت أو بنت ابن كما علم (سقط  
 ولدا الاب) لانهم يقولون للجد  
 كلالا اليك سواء فترجك  
 بانخوتنا وتأخذ حصتهم كما  
 ياخذ الاب ما نصه اخوة لام  
 منها مثله جد وأخ لابوين  
 وأخ وأخت لاب (والا) أى  
 وان لم يكن ولدا لابوين من  
 ذكر (فتأخذ الواحدة)  
 منهن مع ما خصها بالقسمة  
 (الى النصف و) تأخذ (من  
 فوقها) مع ما خصهن بالقسمة  
 (الى الثلثين) ان وجد ذلك  
 ففي جد وشقيقتين وأخ لاب  
 المسئلة من ثلاثة أو من ستة  
 للجد الثلث والباقي وهو  
 الثلثان للشقيقتين وسقط  
 الاخ للاب وفي جد وشقيقتين  
 وأخت لاب المسئلة من خمسة  
 للجد اثنان يبق للشقيقتين  
 ثلاثة وهى دون الثلثين  
 فيقصران عليها (ولا يفضل  
 عنهما) أى عن الثلثين  
 (نئى) لان للجد الثلث فأكثر  
 كما عرف آنفا (وقد يفضل  
 عن النصف) نئى (فيكون  
 لولد الاب) كجد وأخت  
 لابوين وأخ وأختين لاب  
 للجد الثلث وللأخت النصف

الشركة الاخوة فيأخذ أقل من السدس وهو ممتنع اه سم (قوله كله) فاعل بعائلا وقوله أو بعضه معطوف  
 عليه أو بيان لفاعله المضمرة فيه أى ولو كان السدس عائلا هو أى كله أو بعضه اه شوبرى (قوله وكذا  
 لعدم ما ذكر) أى الاكثر من ثلث المال والمقاسمة ان لم يكن هناك ذو فرض والاكثر من الامور الثلاثة ان كان  
 هناك صاحب فرض ان يبق أكثر من سدس فان لم يبق أكثر منه أخذ مولو عائلا وسقطت الاخوة فهذه مقتضى  
 التشبيه (قوله وبعد ولدا الابوين الخ) وجه العدان الجد شخص له ولادة بحسبه عن نصيبه شخصان وارثان  
 بخلاف ان يحجب وارث وغير وارث كالام ووجه حصتهم انهم لو انفردوا مع الجد لم يحجبهم فاذا اجتمعوا مع من  
 يمنعهم الارث يحجبه ولم يرثوا كاولاد الام مع الابوين اه سم (قوله أى بحسب) فى المختار حسب المال  
 حسب ما من باب قتل أحصيته عدد او من باب كتب أيضا وحسبنا أيضا بالكسر وحسبنا بالضم والمعدود بحسب  
 وحسب أيضا فعل بمعنى مفعول كنعقز بمعنى منعوض ومنه قولهم ليكن عملك بحسب ذلك بالفتح أى على قدره  
 وعدده والحسب أيضا ما بعده الانسان من مفاخر آيائه وقيل حسبه دينه وقيل ماله والرجل حسب وبابه ظرف قال  
 ابن السكيت الحسب والكرم يكونان بدون الآباء والشرف والمجد لا يكونان الا بالآباء وحسبك درهم أى كفاك  
 وثنى حسبان أى كاف ومنه قوله تعالى عطاء حسبنا والحبسان بالضم العذاب أيضا وحسبته صالحا بالكسر  
 أحسبه بالفتح والكسر بحسبة وبحسبة بكسر السين وفتحها وحسبنا بالكسر طنته اه (قوله فترجك) فى  
 الصباح رجته رجحا من باب نفع دفعته وزاجته من اجته وزاجما وأكثر ما يكون ذلك فى مضيق والزحمة صدر أيضا  
 والهاء لتأنيده وزحم القوم بعضهم بعضا تضايقة وفى الجاس وازدجوا تضايقة أى مكان كان ومنه قيل على  
 الاستعارة ازدحم الغرماء على المال اه (قوله مثاله جد وأخ الخ) أى فله الثلث لان الاخوة أكثر من مثليه اه  
 حل لو فائدة العد فى هذه الصور ومع انه لم يقاسم هى التضيق عليه بكثرة الرؤس حتى يرجع للثالث ولولا العد لاخذ  
 النصف والشقيق النصف (قوله الى النصف) أى قسمتكم له مثاله جد وشقيقة وأخ لاب هى من خمسة على  
 عدد الرؤس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان يرد منها على الأخت تمام النصف وهوسهم ونصف  
 يبق فى يده نصف سهم فيضرب بخروجه فى أصل المسئلة تباع عشرة ومنها المصحح قاله فى الكفاية وقس عليه اه  
 زى (قوله ان وجد ذلك) أى ما يكمل النصف وما يكمل الثلثين اه حل (قوله المسئلة من ثلاثة) أى يخرج  
 الثالث الذى يأخذه ان اعتبرناه وقوله أو ستة أى عدد الرؤس ان اعتبرنا المقاسمة اه حل (قوله يبق ثلاثة  
 لشقيقتين وهى لا تقسم عليهما فتضرب اثنان فى خمسة بعشرة (قوله فيقتصران عليها) ومن ثم تعلم ان ذلك  
 بالنصيب واللازى بدعيها اه سم (قوله وقد يفضل عن النصف) أى وقد لا يفضل وله حالان ان يحصل  
 لها تمام النصف فقط كجد وأخت لابوين وأخت لاب للجد سهمان من أربعة وللشقيقة الباقي وهو قدر فرضها  
 وان يحصل لها دون فرضها كزوجة وجد وأخت لابوين وأخت لاب للزوجة ربع والباقي للشقيقة والجد  
 لان المقاسمة هنا خيرة والحاصل لها دون فرضها ولا تراد عليه قال الشارح فى شرح الفصول كغيره وهذا يدل  
 على ان ما تأخذ فى هذه الصورة بالتعصيب واللازى بدعيها ومثله ما لو نقص الباقي للشقيقتين عن الثلثين ثم  
 أيد ذلك ثم استشكلوا جواب فراجع وخارج ما لو حصل لها النصف اه سم (قوله وهو واحد من ستة)  
 يفهم ان أصل المسئلة من ستة وكان وجه ملاحظة ثلث الجد ونصف الأخت وماتية ثلث ونصف من ستة  
 فليتأمل اه سم (قوله فتصح المسئلة من أربعة وعشرين) للجد اثنان فى أربعة بماتية وللشقيقة ثلاثة  
 فى أربعة بماتية عشر وللأخت واحد فى أربعة باربعة اه حل (قوله وهى زوج وأم الخ) ولو سقط  
 من هذه المسئلة الزوج كلن للام الثلث فرضا وقاسم الجدا لأخت فى الثلثين اه شرح مر (قوله وللجد  
 سدس) وانما فرض له لتعذر التعصيب لانه لو أخذ به كلن الباقي مقسوما بينه وبين الأخت اثلا فإبى أدى الى

والباقي لاولاد الاب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب الأربعة فى الستة فتصح المسئلة من أربعة وعشرين (ولا يفرض لأخت مع جد الا فى  
 الأكثر وهى زوج وأم وجد وأخت لغير أم) أى لابوين أو لاب (فلا زوج فعف والام ثلث وللجد سدس



نقصه عن السدس وهو ممتنع ونقصه بالعول لا يسلب عنه اسمه اه سم (قوله والاخت نصف) انما فرض  
لها النصف لتعذر التعصيب باستغراق الفروض فانتقلت الى فرضها كالجدة ولو فازت به فضاها الجدة وهو ممتنع  
اه سم (قوله فتعول المسئلة من ستة الى تسعة) للزوج نصف وهو ثلاثة وللام ثلث وهو اثنان وللجد سدس  
وهو واحد ويعال للاخت بالنصف وهو ثلاثة مجموع ذلك تسعة اه حابي (قوله ثم يقسم الجد) يقع الباء  
كذا ضبطه بالقلم اه شورى وانما قسم الثالث بينهما لانه لا سبيل الى تفضيلها على الجد كفى ما تقرر من الجد  
والاخوة ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب رعاية للجانين وانما لم تسقط بالجد على قياس كونها عصبية  
وان رجع الجد الى الفرض مع قولهم في بنتين وأم وجد وأخت للبنتين الثلثان وللام السدس وللجد السدس  
وتسقط الاخت لانها عصبية مع البنات ومعلوم ان البنات لا يأخذن الا الفرض لان ذلك عصبية من وجه  
وفريضة من وجهه فالتقدير باعتبار الفريضة والقسم باعتبار العصبية وأيضا لا يصح ما ذكره الا ان تكون  
الاخت عصبية مع الجد والجد صاحب فرض كان الاخت عصبية مع البنت والبنت صاحبة فرض وليس كذلك  
بل الاخت عصبية بالجد وهو عصبية اصالة وانما يجب بالفرض بالولد وولد الابن اه شرح حر (قوله له الثلثان)  
أى لانه معها منزلة أخيهما فيكون له مثلهما فقد انقلب الى التعصيب بعد ان انقلب الى الفرض اه سم (قوله في ضرب  
مخرجه) أى مخرج الثالث وهو ثلاثة الخ للام ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وللزوج تسعة حاصلة من ضرب  
ثلاثة في ثلاثة وللجد ثمانية حاصلة من تسعة الفاضل بعد التسعة والستة وهو اثناعشر عليهم مال الذكرا مثل حظ  
الاثنين فيخصه ثمانية والاخت أربعة اه حل (قوله فتصح المسئلة من سبعة وعشرين) ويلغز بها ويقال فريضة  
بين أربعة لاحدهم الثالث والثاني ثلث الباقي وللثالث ثلث الباقي والرابع الباقي ويقال أيضا فريضة بين  
أربعة أخذ أحدهم جزأ من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء اثنان والرابع نصف الجزء اذ  
الجد أخذ ثمانية والاخت أربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذها والزوج تسعة نصف ما أخذوه اه  
شرح الروض (قوله وانما فرض لها) أى ابتداء والافهوى يعصها انتهاء بدليل قوله الا فى ثم يقسم الجد  
الخ اه (قوله ولم يعصها فيما بقى) أى بعد فرض الزوج والام وهو السدس اه حل (قوله لنقصه بتعصيبها  
فيه) أى فلما لم ذلك رجع الى أصل فرضه وهو السدس فكذلك رجع الى أصل فرضها وهو النصف  
لكن لما لم تقسم تعصيبها على ما لو استتقت بما فرض لها قسم بينهما بالتعصيب فالفرض من حيث الرحم والقسم  
بالتعصيب مراعاة للجهتين قال الراعى هذا ما قالوه وقياس كونها عصبية بالجد سقوطها والرجوع الى  
الفرض وجوابه ان ذلك عصبية من وجهه وفريضة من وجهه اه سم (قوله ولو كان بدل الاخت الخ) أى  
لو كانت المسئلة بحالها ولكن بدل الام جدة قسم الباقي وهو الثلث بين الجد والاخت للذكرا مثل حظ الاثنين  
اه سم (قوله أو اختان فللام السدس) أى لان الاختين حجابهما من الثلث الى السدس وقوله ولهما  
السدس الباقي هو مشكل لان الاختين غير أم لهما الثلثان فهما فرض لهما الثلثان وتعول المسئلة عشرة ثم  
ظهر ان الجد يعصها فيبقى بعد سدس الام اثنان للجد واحد وله ما اواحد فقوله ولهما السدس الباقي  
أى تعصيا وان كان التعبير بالسدس يوهم الفريضة (قوله لتكديرها على زيد الخ) قيل قياس هذا ان تكون  
مكدره لا أكدرية (قوله لتكديرها على زيد مذهب) أى لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض  
فيها واعال اه شرح الروض وفي المصباح كدر الماء كدر من باب تعب والاسم الكدرة والذكر أكرأ  
والانثى كدراء والجمع كدر من باب أكرم وكدر بالضم لغة والا كدريته من مسائل الجد والاخوة قيل  
سميت بذلك لان عبد الملك ألقاها على فقيهه اسمه أولقبه أ كدروا خذ ما صفا ودع ما كدر بتثليث الدال اه  
وفي المختار الكدر ضد الصفا وبه طرب وسهل فهو كدر وكدر مثل فخذ وقخذ

(فصل في موانع الارث) \*

والاخذ نصف فتعول المسئلة  
من ستة الى تسعة (ثم يقسم  
الجد والاخذ نصيبهما)  
وهما أربعة (اثنان) له الثلثان  
ولها الثلث يضرب مخرجه  
في تسعة فتصح المسئلة من  
سبعة وعشرين للام ستة  
وللزوج تسعة وللجد ثمانية  
والاخذ أربعة وانما فرض  
لها مع مولى يعصها فيما بقى  
لنقصه بتعصيبها فيبقى عن  
السدس فرضه ولو كان بدل  
الاخذ أخ سقط أو اختان  
فللام السدس ولهما  
السدس الباقي وسميت  
أكدرية لتكديرها على زيد  
مذهب لخالفها القواعد وقيل  
لتكدر أقوال الصحابة  
فيها وقيل لان سائلها كن  
اسمها كدر وقيل غير ذلك  
كما ذكرته في شرح الفصول  
(فصل) \* في موانع الارث

وما يذكرمها (الكافران

يتوارثان) وان اختلفت

ماثهما كيهودي ونصراني

أو مجوسي وثني لان المال

في البطلان كالملة الواحدة

قال تعالى فماذا بعد الحق الا

الضلال وقال لكم دينكم

ولي دين (لاحري وغيره)

كذبي ومعاهد لا تقطع

الموالة بينهما وقولي وغيره

أعم من قوله وذمي (ولاسلم

وكافر) وان أسلم قبل قسمة

التركة لذلك ونحو الصحين

لا يرث المسلم الكافر ولا

الكافر المسلم (ولامتوارثان

ماتان نحو غرق) كهدم وحريق

(ولم يعلم أسبقهما) موتا سواء

أعلم سبق أم لا لان من شرط

الارث تحقق حياة الوارث

بعد موت المورث وهو هنا

منتهى فلو علم أسبقهما ونسي

وقف الميراث الى البين أو

الصلى وتعبيري بنحو غرق

أعم من تعبيره بغرق أو هدم

أو غربة (ولا يرث نحو مرتد)

كيهودي تنصر أحد الألبس

بينه وبين أحد موالاتي

الدين لانه ترك دينه بقر عليه

ولا يقر على دينه الذي انتقل

اليه (ولا يرث) لذلك لكن

لو قطع شخص طرف مسلم

فأرند المقتوع ومات سرية

وجب قودا العار فهو يستوفيه

من كان وارثه لولا الرد فموتله

حد القذف ونحو من زيلاني

وكذا (كزندق) وهو من

لا يتدين بدين فلا يرث ولا

يرث ذلك

(قوله وما يذكرمها) أي من موانع صرف التركة - لا من قوله ومن جمع جهتي فرض وتعصيب الخ والموانع  
المذكورة أي موانع صرف التركة حالات ثلاثة ذكر أولها بقوله ومن فقد ودوقف ماله الخ وذكر ثانياً بقوله ولو  
خلف جلال الخ وذكر ثالثاً بقوله والمشكل ان لم يختلف ارثه الخ وأشار الخ إلى واما موانع الارث فقد  
تكفل الشارح بالكلام عليها (قوله الكافران يتوارثان الخ) شمل كلامه توارث الحربيين وان اختلفت  
دارهم ما خلا ما في شرح مسلم وغيره فإنه سمى وغيره ما حيث كانا معصومين وقوله لاحري وغيره أي  
سواء كان الغير بدارنا أو بدار الحرب فإن كان غير الحربي بدار الحرب لا يرث وكذا ان كان بدارنا وهو ظاهر  
اه شرح مر (قوله كيهودي ونصراني) وتصوير ارث اليهودي من النصراني وعكسه مع ان المنتقل  
من ملة ملة لا يقر ظاهر في الولاء والنكاح وكذا النسب فبين أحد أبويه يهودي والآخر نصراني فإنه يخبر  
بينهما بعد البلوغ وكذا أولاده فليعضهم اختيار اليهودية وليعضهم اختيار النصرانية اه ح (قوله كالملة  
الواحدة) بمعنى ان الكفار على اختلاف فرقهم يجمعهم الكفر بالله فاختلافهم كاختلاف المذاهب في الاسلام  
اه شرح الروض (قوله لاحري وغيره) أي على المشهور ومقابله يقول يتوارثان لشمول الكفر لهما وقوله  
كذمي ومعاهد أي ومومن فالتراث بين الذي وذمي آخرو بين المعاهد والمعاهد وبين المومن والمومن وبين  
الذي والمعاهد وبين الذي والمومن وبين المعاهد والمومن اه من شرح المحلى بتصرف في اللفظ (قوله لاحري  
وغيره الخ) في ذكر هذه المسائل إشارة الى اعتبار قود فيما ذكره أولاً اذا لوحظت كانت هذه خارجة بها كان  
يرث الكافران اللذان لم يختلفا في العهد وعدمه يتوارثان كالمسلمين حيث علم تحقق حياة الوارث بعد موت  
المورث فقوله لاحري وغيره محتمل لقولنا اللذان لم يختلفا الخ وقوله ولا مسلم وكافر محتمل لتخصيص الارث  
بالكافرين والمسلمين وقوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ محتمل لقولنا حيث علم تحقق حياة الوارث اه ع ش  
(قوله ولا مسلم وكافر) وانما جاز نكاح المسلم الكافرة لان مبنى ما هنا على الموالاة والنصرة واما لنكاح فتزوج من  
الاستخدام اه شرح مر (قوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ) معطوف على قوله لاحري وغيره بأعادة  
النافي تأكيذا والمراد بالتوارثين اللذان بينهما سبب الارث كقوله والزوجة وعبارة أصله ولومات متوارثان  
بهم دم أو غرق الى ان قال لم يتوارثا وما ل كل لباقي ورثته انتهت وفي شرح مر التعبير بصيغة التثنية لاجل جوي  
على الغالب فلا يرث بنحو جموعه وابن أخيهامات معاذ العمة لا يرث اه وهذا شروع فيما يعلم منه شروط الارث  
وهي ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكم وتحقيق حياة وارث بعده أو الحاقه بالاحياء حكم والعلم  
بجهة الارث اه قل على المحلى (قوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ) أي بل مال كل منهما الباقي ورثته  
لان الله تعالى ورث الاحياء من الاموات وهذا لا تعلم حياته عند موته فلم يرث كالجنين اذا خرج ميتا ولا نانا  
ورثنا أحد ههما فقط فهو تحكم أو كلام من صاحبه بيقنا الخطأ وحيث لا يقدر في حق كل انه لم يخلق الاخر اه  
شرح مر (قوله كهدم) هو يفتح أوله وثانيه المهدم وهو يسكون ثانيه الانهدام ولو بغير فعل وبكسر أوله  
وسكون ثانيه الثوب البالي اه قل على المحلى (قوله سواء علم سبق) أي وجهه عين السابق وقوله أم لا  
بان جهل السبق والمعية أو علمت المعية وبذلك مع قوله فلو علم أسبقهما الخ علم أن المسملة خمسة أحوال  
كنظائر في الجملة وغيرها اه شوري (قوله لم يكن لو قطع شخص الخ) سياقي ابضح هذه المسئلة في فصل جرح  
عبد أو حر بي الخ حيث قال هناك ولو ارتد جرح ومات نفسه هدر ولو ارثه قود الجرح ان أو جبه والا فلا قل  
من ارثه ودية ويكون فيأ وقوله ويستوفيه وارثه الخ قال المحلى فيها كسبه على الفصل المذكور فلو عفا  
الوارث عن القود على مال صح وكان فيأ اه (قوله وكذا كزندق) أي فاتهم من زيادني اه ع ش (قوله  
وهو من لا يتدين بدين) كذا افسره الرافعي في موضع وفسره هنا بمن يظهر الاسلام ويخفى الكفر وجري عليه  
الشارح في شرح البهجة هنا وحاول الجوهرى اتحادهما معنى قال لان التدين بالدين هو توافق الظاهر



والباطن على العقيد قوال الذي خالف ظاهره باطنه في ذلك غير متدين بدين الاختلاف لفظي لا معنوي اه  
 فبجمل أن الشارح أشار إلى ذلك حيث جرى هنا على أحد التفسيرين وفي شرح البهجة على الآخرة فليتأمل  
 اه شوبري وفي المصباح الزنديق مثل قنديل قال بعضهم فارسي معرب وقال ابن الجواليقي رجل زنديق وزنديق  
 إذا كان شديد البخل وهو محكي عن ثعلب وعن بعضهم سألت أعرابيا عن الزنديق فقال هو النظاري الأمور  
 والمشهور على السنة الناس إن الزنديق هو الذي لا يتسلك بشريعة يقول بدوام الدهر وتعتبر العرب عن هذا  
 بقولهم ملحد أي طاعن في الأديان وفي التهذيب وزندقة الزنديق أنه لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدة الله اه  
 (قوله لنقصه الخ) تعليل لكونه لا يرث أو ما تعليل كونه لا يرث فظاهر وهو أنه لا يملك وعبارة أصله مع شرح مر  
 ولا يرث من غيره قديم مدبر أو مكاتب أو مبعوض أو أم ولد أو ورث ملكه السيد وهو أجني عن الميت انتهت وقوله  
 ولأنه لو ورث ملك أي مملكا فاما فخرج المكاتب كلمة صحيحة اه حل وقوله واللازم باطل وانما لم يقولوا  
 بآرته ثم يتلصق بسيد بحق الملك كما قالوا في قول قنديل وهو وصية أو هبة لأنه لا يملك هذه عقود اختيارية تصح للسيد  
 فأيقاهما لقنه إيقاعه ولا كذلك الأثر اه شرح مر (قوله وامتنى أيضا) أي من قولنا الرقيق لا يرث  
 وقوله ثم نقض الأمان أي والنقض بدو الحرب اه سم قال مر ويمكن منع الاستثناء بأن آثاره انما ورثته نظرا  
 للحرية السابقة لاستقرار جنائنها قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر لكونهم سم حال الموت أحرارا وهو  
 قن فتأمل اه (قوله فان قدر الدية لورثته) أي قدر الدية من القيمة لأن الواجب فيه القيمة إذا العبرة في الضمان  
 في الجنائية بحال الموت وقد كان رقيقة عند الموت فتؤخذ بقيمته من الجاني ويعطى منها ارش الجرح إن كان  
 نصف دية أو أكثر أو أقل فتأخذ ورثته فان فضل شيء من القيمة أخذ سيد موألم يفضل شيء لآلته وان  
 نقصت القيمة عن الدية فلا شيء للورثة غيرها أي القيمة وتسمية الارش دية مسامحة اه عيسى البراوي  
 وعبارة العزري في قوله قدر الدية أي دية الجرح لاديه النفس واطلاق الدية عليها من باب التوسع اه وعبارة  
 الخطيب فان قدر الارش من قيمته لورثته انتهت فعلم أن الجاني يضمنه بالقيمة ثم إن كانت الجنائية على ماله ارش  
 مقدر كقطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منه المسترقه فان كانت القيمة أقل  
 من مقدار الارش أو مساوية له فاز بها الوارث ولا شيء لمسترقه وان كانت الجنائية على غير ماله ارش مقدر فعلى  
 الجاني القيمة وللوارث أقل الأمرين من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة أقل فاز بها الوارث  
 وان كانت دية النفس أقل فالرائد من القيمة على الدية لمسترقه لأنه مات بالجنائية في ملكه وانما وجب على الجاني  
 القيمة مطلقا لاعتدائه ما كان مضمونا في الحالين حال الجنائية وحال الموت فالعبرة بفسه بالانتهاء وهو رقة هنا اه  
 مداينى عليه (قوله فان قدر الدية لورثته) أي وما كسبه قبل الرق في اه سم (قوله ولا يرث قاتل) وليس  
 من ذلك ما لو قتله بالخال أو بعينه فيرث منه فيما يظهر اه ع ش على مر (قوله ولا يرث قاتل) أي وإن كان مكرها  
 أو حاكما أو شاهدا أو مزيكا أو كان قتله بسبب أو شرط أو مباسرة وقوله وإن لم يضمن كأن كان قتله بحق لنحو قود  
 أو دفع صيال نعم يرث المقتل ولو في معين وراوى خبر موضوع به أي القتل لأن قتله لا ينسب اليه بما يوجب وجهه إذ قد  
 لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه مما مر اه شرح مر وقوله وراوى خبر موضوع به أي أو صحيح أو حسن  
 بالاولى اه ع ش عليه ولو وقع عليه ابنه من علوفات التحائف فظاهر المذهب أنه لا يرثه وإن مات الأعلى ورثه  
 التحائف قول واحد ولو وصف وهو طبيب دواء لابنة فاستعمله ومات لم يرثه إن كان جاهلا بالطب لأنه بعد فتلله  
 وإن كان عارفا به ورثه لأنه لم يقتله اه حاشية شرح الروض للشهاب الرملي واعتمد في حاقرا البترانه لا يرث لكن  
 قد يتوقف في قوله وإن كان عارفا به ورثه لأن من كان له دخل في القتل لا يرث وإن لم يضمن ولم يستثنوا منه إلا  
 الراوى والمقتى وانما فصلوا في العارف وغيره في الضمان وعدمه اه ع ش وفي شرح جمانه (تنبيهات) منها  
 وقع في كلام الشيخين وغيرهما قسما ما ذكر في الحفر بالعدوان فن قتل مورثه يترفع بها ملكه يرثه وكذا وضع

(ومن به رق) ولو مدبر أو  
 مكاتب فلا يرث ولا يرث لنقصه  
 ولأنه لو ورث ملك واللازم  
 باطل (الامبعضا فيورث)  
 ما ملكه بحريته لنظام ملكه  
 عليه ولا شيء لسيد منه  
 لاستيفاء حقه مما كتبه  
 بالرقية واستثنى أيضا كافر  
 له أمان جني عليه حال حرته  
 وأمانه ثم نقض الأمان فسي  
 واسترق وحصل الموت  
 بالسراية حال رقه فان قدر  
 الدية لورثته (ولا يرث قاتل)  
 من مقتوله

الحجر ونصب الميزاب وبناء حائط وقع عليه وغير ذلك ممن صرح بذلك الماوردي وصحبه اليه ابن شريح فانه لما  
نقل عن أبي حنيفة وصاحبيه رحيم الله تعالى انه لو اخرج كنيفاً أو ميزاباً أو ظلة أو تظهر أو صب ماء في الطريق  
أو وقف دابة فيه فبالت مثلاً فبالت بذلته ورثه ورث قال وهذا كله مخرج على قياس قول الشافعي على معنيين  
أحدهما أن كل شيء فعله من ذلك مما له فعله لم يمنع ارثه وما ليس له فعله أو كان متعدياً فيه أو كان عليه حقله  
كالسائق والقائد لم يرثه ولما نقل الأذرعى هذا قال عقبه وظاهر كلام الأصحاب ان المذهب كل مهلك مضمون عليه أو  
على عاقبته بما ذكر في الديان يمنع الارث وقال أيضاً عقب ما مر في التفصيل بين الحفر العدوان وغيره انه الصحيح  
أو الصواب وتبعه الزركشي فقال انه الصواب ولم ينظر والقول ببعض الأصحاب مشهور والمذهب انه لا فرق لقول  
المطلب وتبعه في الجواهر لا خلاف ان من حفر بئرًا بملكه أو وضع حجرًا فبالت به فريسه ولا تفرط من صاحب  
الملك انه يرثه وكذا اذا وقع عليه حائطه لانه لا ينسب اليه القتل اسمًا ولا حكمًا اهـ ومنها ما ذكر انه لا فرق بين  
المباشرة والسبب والشرط هو ما صرحوا به حتى الشيخان فانهم ما وان اقتصر على الاولين مثلاً لاشتباه السبب  
ببعض صور الشرط كالحفر فقالا والسبب كمن حفر بئرًا عدواناً ومنها يؤخذ مما تقر في صور الحفر ونحوه  
من كل ما ذكره في الديان من التفصيل بين العدوان وغيره ان قولهم لا فرق بين المضمون وغيره محله  
في المباشرة والسبب دون الشرط ويفرق بان المباشرة محصلة لاقتل والسبب دخل فيه فلم يفترق الحال  
فيهما بين المضمون وغيره بخلاف الشرط فانه لا يحصله ولا يؤثر اذ هو ما حصل التلف عنده لانه بعد اضافة القتل  
اليه احتج الى اشتراط التعدي فيه ومنها ما وقع في بحر الردى ان أمسكه فقتله آخر ورثه المسلم لا القاتل لانه  
الضامن وجري عليه القمولى وغيره لكن جزم بعض متأخري الفرضيين بخلافه فقال لا يرث المسلم للجلاد أو  
غيره ويوجه الاول بان الامساك شرط لا سبب كما صرحوا به وقد تقر في الشرط انه لا بد من تعدي فاعله لضعفه  
وقضية رعاية ضعفه اشتراط ان لا يقطع غير كفي المسلم مع الحازم ينظر له وأنيط الامر بالمباشرة وحده  
لاضعف لال فعل ذلك في جنب فعله ومنها لا يرث شهود التزكية ولا الاحصان سواء شهدوا به قبل الزنا أو بعده  
كما اقتضاه اطلاقهم قال الزركشي وهو المنقول في الغرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بأنهم بعد الرجوع لو  
رجعوا هم وشهود الزنا غرم شهود الزنا الاحصان وهذا يدل على أنه لا تأثير لشهادتهم في القتل فينافي ما هنا  
ان لها تأثيراً وقد يفرق بان المحظ مختلف اذ هو هنا مجرد وجوده في الوقت ولو مع غيره وان جاز أو وجب ولو لم  
يضمن به حسم الباب ولا كذلك ثم لانهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا في نظيره في الضمان وأترفيه ان القتل بعد  
الرجوع انما يضاف لشهود الزنا لا غير تمامه ومنها مرحوا في الرهن في مسائل ان الميتة بالولادة السبب في  
موتها الوطء فمن ذلك قولهم لو أحبلها الراهن فماتت بالولادة ضمن قيمتها لان وطأها هو السبب في هلاكها  
بخلاف ما لو زني بأمة من غير ان يستولي عليها فماتت باحباله لان الشرع لم يقطع نسبة الولد عنه انقطعت  
نسبة الوطء اليه وقيل يضمن الراهن لاحتمال ان الموت ليس من وطئه بل لعارض آخر ولا يضمن زوجته  
بالاخلاق لتولد هلاكها من مستحق عليها ووطئها من ابن عبد السلام في اطلاقهم المذكور في الزاني  
بانه يتعين تقييده بما اذا لم يعلم ان الولد منه والا فينبغي ان يضمن لان افضاء الوطء الى الاتلاف والقوان لا يختلف  
بين كون السبب حلالاً أو حراماً وهذا كله كما ترى صريح في أن الزوج لا يرث من زوجته التي أحبلها فماتت  
بالولادة لما علمت ان الوطئ الذي هو فعله سبب في الهلاك بواسطة الاحبال الناشئ عنه الولادة الناشئ عنها  
الموت ولا نظار لاحتمال طر ومهلك آخر لما علمت أنهم أعرضوا عن النظر لقائله حيث عبروا عنه بقولهم  
وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت الخ ثم رأيت عن بعض المتأخرين انه قال ينبغي ان يرث وعمله بأن  
أحد لا يقصد القتل بالوطء فلا يسمى فاعله قاتلاً ولا تهم بالوطء الذي هو فعله بل بالولادة الناشئة عن  
الحبل الناشئ عنه فهو مجاز بعيد في المرتبة الثالثة فلم يدخل في اللفظ ولا في المعنى وأنت خبير بأن كلاً تعليليه



لا ينتج له ما يحته أما الاول فلا يتم لم يشترطوا تسميته قاتلا بل ان يكون له دخل في القتل مباشرة أو سبب أو شرط  
ولاشك ان الوطئ كذلك بل كلامهم الذي في الرهن مصرح بأنه يسمى قاتلا وبأن الوطئ يفضي للهلاك  
من غير نظر لاحتمال طروء هلاكه وبأن الشارع قطع نسبة الولد للزاني فلم يضمن المزني بها وأما الثاني  
فلا يتم مصرحون بأنه لا فرق في منع ماله دخل في القتل بين الداخل القريب والبعيد كتركيبه من كية من كية الشاهد  
باحصان المورث الزاني فتأمل بعد هذا الدخول مع منعه الارث فبطل جميع ما وجه به بحته الذي أقامه بكركه  
بعد ذكر ما تقدم عنهم في الرهن انه أعني بحته مخالف للمنع قول وجه مخالفته ما قرره لكن صرح الزركشي  
بان الزوج يرث جازما به جزم المذهب وحينئذ في جريه على قواعدهم دقة والذي يتضح به جريه عليها أن  
يقال لاشك ان الوطئ من باب التمتع وهي من شأنها أن لا يقصد بها قتل ولا ينسب اليها وانما الخلفوه في  
الرهن لكون الراهن يجزى على نفسه في المهره فاقضى الاحتياط لحق المهر من منع الراهن من الوطئ لم يحرمة  
ونسبته التفويت اليه بواسطة نسبة الولد اليه بل غرم البذل وأما هنا فقد تقرر في الشرط مع انه من جنس  
ما يقصد به التفويت ونسبة القتل اليه لانه أبعد من التعدي به لبعدها إضافة القتل اليه فلا تعدي به لا يمنع فاذا  
كان هذا لا يمنع فالولي ان الشرط من جنس ما يقصد ولا كذلك الوطئ واللعان اه بحر وفه (قوله وان لم يضمن)  
رد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل ان لم يضمن ورث لانه قتل بحق اه (قوله ولتمة  
استحجال الخ) عبارة شرح مر اذ لو ورث لاستحجال الورثة قتل ورثهم فيؤدي الى خراب العالم فاقضت  
المصلحة منع ارثه مطلقا فانظر المقتضى الاستحجال أي باعتبار السبب فلا ينافي كونه مان باجمله كنه مذهب أهل  
السنة انتهت (قوله ومن الموانع الدور الحكمي الخ) وهو أن يوجب شي حكمين شرعيين متتابعين ينشأ  
الدور عنهما والدور العقلي أن ينشأ الدور من لفظ اللانظ ككفي مسئلة الطلاق السريحية ومسئلة تعليق  
العزل بما ذكره في الوكالة اه شوبري في باب الاقرار وعبارته هنا قوله الدور الحكمي احترزه عن  
الدور العقلي وعن الدور الحسابي فلا يمنعان الارث وهما مقرران في موضعهما اه (قوله كما في الاقرار)  
عبارته هناك ولو أقر بمن يحجب كاخ حائرا قريبا للميت ثبت النسب لا الارث للدور الحكمي وهو أن  
يلزم من اثبات الشيء نفيه وهما يلزم من ارث الابن عدم ارثه فانه لو ورث لحجب الاخ فيخرج عن كونه وارثا  
فلم يصح اقراره انتهت (قوله المذكور) أي في قوله ولا متوارثان مانا بخلاف الخ وقوله لما ياتي أي في قوله  
قريبا لان انتفاء الارث معه لانه مانع بل لاتفاء الشرط الخ (قوله مجازا) أي لعدم صدق حد المانع عليه  
وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف بنقيض الحكم اه شرح مر فهو مجازا بالاستعارة  
فشبه انتفاء الشرط بالمانع بجامع منافاة كل الحكم واطلق الثاني على الاول (قوله وان ما زاد عليها) وهو  
اللعان وعدم تحقق حياة الوارث بعد الموت اه قل على المحلى (قوله كفي جهل التاريخ) أي لان الشرط  
تحقق حياة الوارث بعد موت المورث كالتقدم (قوله كفي انتفاء النسب) مثل ذلك بعضهم بما لو تداعى مجهولا  
ولا يخفى ان هذا ليس من اسباب موانع الارث بل من اسباب موانع صرف الميراث حلا وهو الشك في  
الوجود واليه أشار بقوله ومن فقد الخ كان يدعي اثنا ولدا مجهول النسب صغيرا أو مجنونا ثم يموت  
الولد قبل الحاق القاتل به باحدهما فانه يوقف ميراث كل منه وان مات أحد المتداعيين حينئذ وقف  
ميراث الولد اه حل (قوله ومن فقد وقف ماله الخ) قد أوضح هذا البحث في الروضة فقال الباب السادس  
في أسباب تمنع صرف المال الى الوارث في الحال للشك في استحقاقه أي أربعة الاول الشك في الوجود  
كن فقد ولا تعلم حياته ولا موته وفيه مسئلتان احدهما في التوريث منه فالمتعود الذي انقطع خبره  
وجهل حاله في سفر أو حصر في قتال أو عند انكسار سفينة أو غيرها وله مال وفي معناه الاسير الذي انقطع  
خبره فان قامت بنسبة على موته قسم ميراثه والا فوجهان أحدهما وهو اختيار أي منصور وغيره

(وان لم يضمن) بقتله لغير  
الترمذي وغيره بسند صحيح  
ليس للقاتل شيء من الميراث  
ولتمة استحجال نفسه في  
بعض الصور وسد الباب  
في الباقي ولان الارث للموالة  
والقاتل قطعها وأما المقتول  
فقد يرث القاتل بأن يجرحه  
أو يضربه ثم يموت هو قبله  
ومن الموانع الدور الحكمي  
وهو ان يلزم من توريث  
شخص عدم توريثه كاخ  
أقرب ابن للميت فيثبت نسب  
الابن ولا يرث كما في الاقرار  
وأما استنباط تاريخ المسوت  
المذكور فممنوع من عدم مانعا  
ومنهم من منع لما ياتي وقد  
قال ابن الهائم في شرح كفايته  
الموانع الحقيقية أربعة القتل  
والرق واختلاف الدين  
والدور الحكمي وما زاد عليها  
فتسمى ثمانية مجازا والوجه  
ما قاله في غيره انه استهذه  
الأربعة والردة واختلاف  
العهد وان ما زاد عليها مجاز  
لان انتفاء الارث معه لانه  
مانع بل لاتفاء الشرط كفي  
جهل التاريخ أو السبب  
كفي انتفاء النسب (ومن  
فقد) بأن انقطع خبره (وقف  
ماله

انه لا يقسم ماله حتى يتحقق حاله وأصحهما وبه قطع الاكثرون انه اذا مضت مدة بحكم الحاكم بأن مثله لا يعيش فيها قسم ماله وهذه المدة ليست مقدرة عند الجمهور وفي وجهه شاذ تقدر بسبعين سنة ويكفي ما يغلب على الظن انه لا يبقى اليها ولا يشترط القطع بأنه لا يعيش أكثر منها على الصحيح وقيل يشترط ويجوز ان يراد بهذا القطع غالبية الظن ثم ان كانت القسمة بالحكم فقسمة تتضمن الحكم بالموت وان اقسما بآبائهم فظاهر كلام الاصحاب في اعتبار حكمه مختلف ويجوز ان يقال فيه خلاف ان اعادة برنا القطع فلا حاجة الى الحكم والا فلا بد منه لانه في محل الاجتهاد واذا مضت المدة المعبرة وقسم ماله فهل لزوجه ان تزوج مفهوم كلام الاصحاب دلالة وصريحان لهما ذلك وان المنع على الجديد مخصوص بما قبل مضي هذه المدة الا ترى انهم ردوا على القديم حيث قالوا اذا لم يجز الحكم بموته في قسمة ماله وعق أمهات أو أولاده لم يجز الحكم في فراق زوجته فأشعر بانهم رأوا الحكمين متلازمين وعلى هذا فالعبد المنقطع الخبر بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يجزئ عن الكفارة بخلاف وموضع القولين ما قبل ذلك ثم اننا نظرنا الى من يرثه حين حكم الحاكم بموته ولا نورث منه من مات قبل الحكم بموته ولو لم يخطه لجواز ان يكون موت المفقود بين موته وبين حكم الحاكم وأشار العبادي في الرقم الى أنه لا يشترط ان يقع حكم الحاكم بعد المدة فقال بضرب الحاكم مدة لا يعيش في الغالب أكثر منها فاذا انتهت فكانه مات ذلك اليوم المسئلة الثانية في توريث المفقود فاذا مات له قريب قبل الحكم بموته نظر ان لم يكن له وارث الا المفقود توقفنا حتى يتبين انه كان عند موت القريب حيا أو ميتا وان كان له وارث غير المفقود توقفنا في نصيب المفقود وأخذنا في حق كل واحد من الحاضرين بالسوا فحين بسط منهم بالمفقود لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه بحياته يقدر في حقه حياته ومن ينقص حقه بموته يقدر في حقه موته ومن لا يختلف نصيبه بحياته وموته يعطى نصيبه مثاله زوج مفقود وأختان لآب وعم حاضرون فان كان حيا فلاختين أربعة من سبعة ولا شيء للعم وان كان ميتا فلهما اثنتان من ثلاثة والباقي للعم فيقدر في حقه حياته أخ لآب مفقود وأخ لآبوين وجد حاضرا فان كان حيا فلاخ للثالث وللجد الثالث وان كان ميتا فالمال بينهما بالسوية فيقدر في حق الجد حياته وفي حق الاخ موته أخ لآبوين مفقود وأختان لآبوين وزوج حاضرون فان كان حيا فلازوج والنصف والباقي بينهما فيكون للاختين الربع وان كان ميتا فلازوج ثلاثة من سبعة وللاختين أربعة من سبعة فيقدر في حق الزوج موته وفي حق الاختين حياته ابن مفقود وبنت وزوج للزوج الربع بكل حال هذا الذي ذكرناه في كل الصورة والصحيح وظاهر المذهب وفي وجهه يقدّر موته في حق الجميع لان استحقاق الحاضرين معلوم واستحقاقه مشكوك فيه فان ظهر بخلافه غيرنا الحكم وفي وجهه آخر تقدر حياته في حق الجميع لان الاصل حياته فان ظهر بخلافه غيرنا الحكم انتهت بالحرف (قوله حتى تقوم بينة بموته) أي وان لم تحض المدة التي تعتبر في الحكم ولا بد في البينة من نحو قبول البينة القاضي لهما لانها بمجرد ايعول عليها كذا في حواشي الشهاب سم على شرح التحفة اه رشدي وعبارة الشو برى قوله أي حين قيام البينة أو الحكم هذا صريح في انه لا يحتاج مع البينة الى حكم فيكون قوله فيجترد القاضي وبحكم خاصية المدة لكن لا بد في البينة من نحو قبول القاضي لانها بمجرد ايعول عليها اه سم انتهت (قوله حتى تقوم بينة بموته الخ) أي ولا يكفي بعض المدة وحدها بل لا بد معه من الحكم ولا ينافي ذلك قولهم لو انقطع خبر العبد بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يجزئ عن الكفارة اتفاقا ولم يذكروا الحكم لان ما هنا أمر كل يترتب عليه صالح ومفاسدة احتياط له أكثر اشرح مر (قوله أو يحكم قاض) أي صريحنا أو ضمنا كقسمته ماله بعد الرفع اليه ولا عبرة بقسمته قبل الرفع لان تصرف الحاكم بغير رفع ليس حكما على المعتد اذ قل على المولى (قوله وخرج به المحكم) فليس له ذلك فانه يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يتصور منه رضا حتى لو تعذر الرفع الى القاضي أو امتنع من الحكم الا بدراهم ولم تدفعها المرأة ولا غيرها لم يجز لها التزوج قبل الحكم اه ع ش على مر (قوله بعضي مدة) وهي غير

حتى تقوم بينة بموته أو يحكم قاض به بعضي مدة من ولادته



(لا يعيش فوقها طناً في على ماله من يرثه حيثئذ) ٣٠ أي حين قيام البينة أو الحكم فإن مات قبل ذلك ولو لم يظن لم يرث منه شيئاً لجواز موته

مقدرة بمدة عند الجمهور وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل بثمانين وقيل بنسعين وقيل بمائة وعشرين لأنه العمر الطبيعي واستقر به العمر في اه شرح الارشاد لشيخنا ج اه سم (قوله لا يعيش فوقها طناً) أي باعتبار اقراره اه قل على الجلال (قوله من يرثه حيثئذ) وقول البسيط يرثه من كان حياً قبيل الحكم محمول على من استمر حياً إلى فراغه حتى لو مات معه لا يرث ويصرف بين هذا وبين ما يأتي من ان المثلث المحكوم به لا حديد يقضى له بحصوله قبيل الحكم لا عنده بأن المانع وهو احتمال موت المفقود يمكن مقارنته للحكم فاعتبرت الحياة إلى تمام فراغه بخلافه هناك شرح الارشاد لشيخنا ج وذكره الشارح في غير هذا الكتاب ما عدا الفرق اه سم (قوله لجواز موته) أي المفقود فيها أي اللحظة التي مات فيها الوارث أي فيكونان قد تشارنا في الموت اه (قوله وقفت حصته) ولولا المال الموقوف للغائب كان على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما اذا بان حياة الجمل وذكره الختني فيما يأتي اه شرح مر (قوله أو موته) انظر صورته ويمكن تصويره بما اذا مات شخص عن أختين شقيقتين وأخت لاب وأخ لاب مفقود فيبتدئ حياته يعصب الأخت للاب وبتقدير موته تسقط فلا سوا في حقهما موته كما قاله سم ويصور أيضاً بنتين وبنت ابن وابن ابن مفقود (قوله أو حيانه فلاخ) أي الشقيق وذلك لأنه بعد الاخ للاب ويسقطه اه سم (قوله بعد انفصاله) ظاهره انه لا يرث الا بعد انفصاله مع انه يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث الا ان يقل المعنى فيحقق لورثه بعد انفصاله اه وبعبارة قل على المحلى قوله بعد انفصاله متعلق بيرث وهو قيد لتحقيق الارث والا فهو وارث قبل انفصاله على الراجح المنبه عليه بقولهم لنا جاد يرث انتهت (قوله بأن كان منه) أي ولو بواسطة كان مات عن زوجة ابن حامل وقوله كحمل أخيه لا ييه احتراز من حمل أخيه لأمه فإنه لا يرث مطلقاً والا فلا فرق بين حمل أخيه لا ييه وحمل شقيقه اه شيخنا (قوله أو قد يرث) عبارة تشرح مر أو قد يرث بتقدير المذكورة كحمل حليمة الجد أو الاخ أو الاثنية كن ماتت عن زوج وشقيقة وحمل لا ييه فان كان ذكر الم يأخذ شيئاً لأنه عصبية ولم يفضل له نثي أو أنثى ورث السدس وأعطيت له (قوله كحمل أخيه الخ) أي وكحمل أبيه مع زوج وأخت لابون فإنه ان كان أنثى فلها السدس وتعمل به المسئلة أو ذكر اسقط اه محلى وقوله وكحمل أبيه أي حمل زوجة الميت الذي هو أبو المحلى سواء كان من أمه أيضاً أم لا كذا قاله شيخنا وهو غير مستقيم لان صورة المسئلة أن امرأة ماتت عن زوج وعن أخت شقيقة وعن حمل أيتها الذي مات قبلها فالحمل ان كان ذكر أو فبهذا كرسقط لاستغراق الفرع والتركاة باخذ الزوج والنصف والأخت الشقيقة النصف وان كان أنثى فأكثر فرض له السدس وتعمل المسئلة وهذا معنى قولهم ان كان ذكر الم يرث وان كان أنثى ورث وما ذكره شيخنا يقتضي ان الميت رجل وله ابن حي وزوجة حامل فالحمل أنثى المحلى فان كان من أمه أيضاً فهو شقيق يرث مطلقاً والا فلا يرث مطلقاً ذكر الم كان أنثى فيهما وأنثى بضمير أيه مذكراً باعتبار الميت والا فهو مؤنث ولو حذفه كان صواباً كما يأتي فتأمل وهذا يسمى جهل التاريخ وهو العلم بالمعية أو الجهل بها أو العلم بالسبق دون عين السابق اه قل عليه (قوله فان لم يكن وارثاً سواء) كان يكون من أمته أو من مطلقه باثنا اه قل على الجلال (قوله أو كان ثم من) أي وارث كان غير أم مع حمل للميت فإنه ان كان ذكر اوجب الاخ وان كان أنثى لم يحجب (قوله من قد يحجب الحمل) أي ولو كان حجب نقصان كولو كان الحمل أخت للميت فلا تعطى الام الثلث لاحتمال تعدده فتعطى السدس ويوقف الباقي اه سم (قوله أو كان ثم من لا يحجب ولا مقدرة الخ) عبارة أصله مع شرح ج وان لم يكن له مقدار كالأول لم يعطوا الا شيئاً اذا اضبط للحمل لأنه وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثناعشر وكذا اربعون على ما حكاه ابن الرفعة وان كل واحد منهم كان كالأصبع وانهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان من سلاطينها \* (تنبيه) \* اذا لم يعطوا شيئاً حالاً ولم يكن لهم مال غير حصتهم من التركة فالكمال منهم الحكم فيه ظاهر وهو انه يحصل كفاية نفسه الى الوضع لان حصته الا من بمنزلة العدم وأما الناقص

فها وهذا عند اطلاقهما الموت فان أسنداه الى وقت سابق لكونه سبق بمدة فينبغي ان يعطى من يرثه ذلك الوقت وان سبقهما ولعله مرادهم بنسبه على ذلك السببي في الحكم ومثله البينة بل أولى وتعبيري بحيثئذ أعم من تعبير الاصل بوقت الحكم (ولو مات من يرثه) المفقود قبل قيام البينة والحكم بموته (وقفت حصته) حتى يتبين حاله (وعمل في حق) (الحاضر بالاسوا) فن يسقط منهم بحياة المفقود أو موته لا يعطى شيئاً حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بذلك يقدر في حقه ذلك ومن لا يختلف نصيبه بهما يعطاه ففي زوج وعم وأخ لاب مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤخر العم وفي جد وأخ لابون وأخ لاب مفقود يقدر في حق الجد حيانه فيأخذ الثالث وفي حق الاخ لابون موته فيأخذ النصف ويبقى السدس ان تبين موته فالجد أو حيانه فلاخ (ولو تخلف جلا يرث) لا يحاله بعد انفصاله بأن كان منته (أو قد يرث) بأن كان من غيره كحمل أخيه لا ييه فإنه ان كان ذكر أو أنثى فلا (عمل بالبقين فيه وفي غيره) قبل انفصاله (فان لم يكن وارثاً سواء) أي الحمل (أو كان) ثم (من) أي وارث (قد يحجب) الحمل (أو) كان ثم من لا يحجب (لا مقدرة كولو وقف الميراث) الى انفصاله احتياطاً ولأنه لا حصر لعمل (أوله) فهو

فهو الذي يحتاج للنظر والذي يظهر فيه ان الولي الوصي أو غيره يرفع الامر الى القاضي ليفعل نظيره ما في هرب  
 نحو عامل المسافة اذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد متبرع وفي القبط اذا لم يوجد متبرع ولا يتعمال ولا متبرع  
 فينتد يقرض لهم من بيت المال أو غيره فان تعذر ألزم الاغنياء بالاتفاق عليهم قرضا فان تعذر القاضي ولو  
 بغيبته فوق مسافة العدوى أو خيف منه على المال اقترض الولي وله الاتفاق من ماله والرجوع ان شهدانه  
 أنفق ليرجع فان لم يكن وليا لم يلزم صلحاء البلد اقام من يفعل ما ذكر أخذ مما في ذكاة نحو المصوب ان الحاكم  
 لا يقرض هنا لانخراج كزكاة الفطر بل يؤثر للوضع ثم يخرج لما مضى وفارقت النفقة بانها لا ضرورية ولا  
 كذلك الزكاة ويجري ذلك كله في سائر صور الوقف في كلامهم وقيل أكثر الحمل أربعة بالاستعارة واتصره  
 كثير من فيعطون اليقين فيوقف ميراث أربعة ويقسم الباقي في ابن وزوجة حامل لها الثمن وله خمس الباقي  
 ويمكن من دفع له شيء من التصرف فيه ولا يطالب بضامن وان احتمل تلف الموقوف ورد ما أخذه لي قسم بين  
 الكل كما مر (تنبيه) \* يكتفي في الوقف بقولها انا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيخين  
 انه متى احتمل لقرب الوطء وقف وان لم تدعه انتهت (قوله لها ثمن) ثلاثة ولها مائة سدسان ثمانية فتعديركونه  
 ذكر أو أنثى لا عول وان كان بنتين فتعول المسئلة كما ذكر الزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية  
 ووقف الستة عشر الى اتضح الحال اه حل (قوله كزوجة حامل وأبوين) وابطاح هذا المثال كما في شرح  
 كشف الغوامض انه اما ان يظهر أن لاجل أو يظهر بنتا أو بنتين فذكر أو ذكر أو أنثى أو أنثى أو ذكر  
 فاصلها على التقدير اما أربعة وهي احدى الغراوين أو أربعة وعشرون غير عائلة أو عائلة لسبعة وعشرين  
 اذا كان الحمل بنتين فأكثر من خمس الاناث فتخذف الاربعة لخواها في الاربع والعشرين وبينها وبين  
 السبعة والعشرين موافقة بالثلث فاضرب احدى اهما في ثلث الاخرى تبلغ مائتين وستة عشر اضرب لكل من  
 الابوين والزوجة مائة من كل مسئلة منهما في ثلث الاخرى يحصل نصيبه منهما وأعطاه أقل النصيبين  
 فالزوجة أربعة وعشرون ولكل من الابوين اثنان وثلاثون ووقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون  
 الى ظهور الحال فان خرج الحمل بنتين أو أكثر قسم الموقوف بينهما أو بينهما وان خرج الحمل ذكر أو أكثر  
 ولومع انثى فلا عول ويكمل لهم فروضهم فيعطى للزوجة ثلاثة أسهم ولكل من الابوين أربعة والباقي  
 للأولاد تعصيا وان ظهر الحمل بنتا واحدة فلها نصف الجميع من الموقوف مائة وثمانية وللزوجة ثلاثة وللأم  
 أربعة وللأب ثلاثة عشر أربعة تكمله سدسة وتسعة تعصيا فان خرج الحمل ميتا أو ظهر ان لاجل فالزوجة  
 من الموقوف ثلاثون تسكدها ربعا وللأم اثنان وعشرون تسكدها فرضا وهو ثلث ما بقي بعد أخذ الزوجة  
 فرضا والفاضل للأب اه من حاشية شيخنا الحنفى على الشنورى (قوله فقال ارتجالا) أى من غير  
 سبق اعمال فكر قروية كما يعلم من المختار اه وفي المصباح وارتجلت الكلام أثبت به من غير روية ولا  
 فكروا رجلت برأى أى انفردت به من غير مشورة فضيت اليه اه (قوله صار ثمن المرأة تسعا) لان الثلاثة  
 التي تأخذها هي تسع السبعة والعشرين (قوله وانما يرت الحمل ان انفصل حيا الخ) أى لانه لما لم يمكن  
 الاطلاق على نفخ الروح فيه عند موت مورثه اعتبر حاله انفصاله فمطقتنا على ما قبلها وجعلنا النظر اليها  
 ولهذا لما لم يمكن تقويمه حاله اجتنانه عند نفوذه على ما لك أمه بوطء الشبهة نظرنا الى حاله الوضع فان كان  
 حيا قومنا ما أو جينا للسيد قيمته أو ميتا لم يجب فيه شيء واذا انفصل حيا قال الامام تبيينا انه مورث ولم  
 نذهب الى مسائل الظنون في تقدير انسلال الروح فيه بعد الموت ولكل حكم في الشرع موقف ومتهى  
 لاسبيل الى مجاوزته اه ومنه يعلم ان المشروط بالشرطين الحكم بالارث لا الارث فقولهم انما يرت بشرطين  
 أى انما يحكم بآرثه بشرطين اما اذا انفصل ميتا فلا يرت سواء أتحرك في بطن أمه أو لا وسواء انفصل بنفسه  
 أو بجنايته وان أوجبت القرصه فرت الى مورثه لان ايجابها لا يتعين له تقدير الحياة قبل بل قولهم القرصه انما

مقدرا عطية ثلاثا ان أمكن  
 عول كزوجة حامل  
 وأبوين لها ثمن ولها  
 سدسان عاقلان لاحتمال ان  
 الحمل ابنتان فتعول المسئلة  
 من أربعة وعشرين الى  
 سبعة وعشرين وتسمى المنبرية  
 لان عليا رضى الله تعالى عنه  
 كان يخطب على منبر الكوفة  
 قائلا الحمد لله الذي يحكم  
 بالحق قطعا ويجزى كل نفس  
 بما تسعى واليه المآب  
 والرجى فسئل حينئذ  
 عن هذه المسئلة فقال ارتجالا  
 صار ثمن المرأة تسعا ومضى  
 في خطبته (وانما يرت)  
 الحمل (ان انفصل حيا)



وجبت لدفع الجاني الحياة مع نهي الجنين لها ولو قد دران ايجابها بتقدير الحياة فالحياة مقدرة في حق الجاني فقط  
تغليظا فتقدر في ثوريث الغرة فقط اه شرح الروض (قوله ان انفصل حيا) أي ان انفصل كله حيا  
وخرج بكلمته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام  
انفصاله وفيها اذا حزن انسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به اه شرح مر (قوله حياة مستقرة) وهي التي  
يبقى معها البصار ونطق وحركة اختيار اه ع ش على مر (قوله حياة مستقرة) أي ولو بعد موت أمه فيها  
يظهر أخذها من ظاهر هذه العبارة اه ع ش (قوله وعلم وجوده عند الموت) أي ولو بمادته كاللحي اه  
سم على ج وعبارة الروض متناوشت حافل ان ثوريث الحمل شرطان ان يعلم وجوده في البطن يقينا أو ظنا  
عند الموت لا ورثة بان تلده أمه لانه يلحق فيها باليت بتقدير كونه منه بان ولدته لا قل من أكثر مدة الحمل من الموت  
لثبوت نسبه وشمل كلامه ما اذا كان الحمل من الميت وما اذا كان من غيره ولم تكن مزاوجة ولا مستولدة قال  
الامام ولا يناقض هذا ما هو دونه من طلب اليقين في المواريث فان ذلك حيث لا نجد مستندا شرعيا كذا كرنافي  
مسيرات الحنفية حيث لم تعين ذلك كورقولا انوثت وكيف ينكر البناء على الشرع مع ظهور الظن والاصل في  
الانسان الامكان والاحتمال أما اذا ولدته لاكثر مما ذكر فلا يرث لعدم ثبوت نسبه فان كانت مزاوجة أو  
مستولدة وأنت بولد فكذلك حكم حر يموت عن أب رقيق تحت حرة حامل فان ولدته قبل تمام ستة أشهر من وقت  
الموت ولا أكثر منها من وقت العقد على الحرة أو وطئ الامه ورثت العلم بوجوده وقت الموت ولا حاجب والابان  
ولدته ستة أشهر فأكثر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت الا ان اعترف الورثة كلهم بوجوده عند الموت  
فلا يرث لان الحق ا لهم ويستحب ان يملك الاب عن الوطء حتى يتبين الحال الشرط الثاني ان يفصل كله حياة  
مستقرة الخ انتهت (قوله الا ان اعترف الورثة بوجوده الخ) أي الا ان انفصل لفوق ستة أشهر ودون فوق  
أربع سنين وكانت فراشا واعترفت الورثة الخ اه ع ش على مر (قوله والمشكل ان لم يختلف الخ)  
ومادام مشكلا يستحيل كونه أبأ أو جذا أو أمأ أو زوجا أو زوجة اه شرح مر (قوله آله الرجال  
والنساء) آله الرجال هي الذكور وان لم يكن معه أنثيان وآله النساء قبلهن اه حل (قوله ووقف ما شك فيه)  
ولو مات الخ في مدة الوقف والورثة غير الاولين أو اختلف ارثهم لم يبق سوى الصلح ويجوز من الكل في حق  
أنفسهم على تساوي تفاوت واسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو تهاهب واغتفر مع الجهل للضرورة ولا يصلح  
ولي محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه اه شرح مر (قوله حتى يتبين الحال) أي ولو بقوله وان اتهم  
اه شرح مر (قوله ففي زوج) له الربع وأب له السدس وقوله للزوج الربع ثلاثة من اثني عشر التي هي  
مخرج الربع والسدس وقوله وللأب السدس اثنان وللغنى النصف ستة وقوله ووقف الباقي وهو واحد فان  
بان ذكر افله وان بان أنثى فهو للأب اه حل (قوله وللغنى النصف) مأخوذ من خنت الطعام اذا جهل طعمه  
أو اختلط حاله أو أشكل أمره وأصله التكسر والتثني يقال خنت السقاء اذا نبت حافته الى خارج الشرب منه  
اه قل على الجلال وفي المصباح خنت خنتا من باب تعب فهو خنث اذا كان فيه لبن وتكسر ولا يشتهي  
النساء واسم الفاعل خنت بالكسر والمفعول بالغن وخنت الرجل كلامه اذا شبهه بكلام النساء ليناور خاوة  
والحنث الذي خلقه فرج الرجل وفرج المرأة والجمع خنث مثل كلب وخنث مثل حبل وحبال (قوله  
ووقف الباقي بينه وبين الاب) أي فان تبين ذلك كورثته أخذه أو أوفته أخذه الاب بالتعصيب ثم الباقي في هذه  
المسئلة منهم من اثني عشر اه شيخنا اه سم (قوله ومن جمع جهتي فرض وتعصيب) المراد بالجهة السبب  
كما يشير له تعليمه بقوله لانهم ماسيان مختلفان الخ أي ومن جمع سببين سببا للارث بالفرض وسببا للارث  
بالتعصيب فالزوج سبب للارث بالفرض وبنوة الم من قبيل القرابة والقربة تارة نورث فيها بالفرض وتارة  
بالتعصيب ولكن خصوص بنوة الم سبب للارث بالتعصيب ولذلك قال مر وخرج بجهتي الفرض والتعصيب

حياة مستقرة (وعلم وجوده  
عند الموت) بان ولدته لا قل  
من أكثر مدة الحمل ان كانت  
خلية فان كانت حليلة فبان  
تلد لثون ستة أشهر والا فلا  
يرث الا ان اعترف الورثة  
بوجوده عند الموت  
(والمشكل) وهو من له  
آله الرجال والنساء أو ثقبه  
تقوم مقامهما (ان لم يختلف  
ارثه) بذكور أو أنثى (قوله  
أم) ومعنى (أخذه والا)  
أي وان اختلف ارثه بهما  
(ع) عمل باليقين فيه وفي غيره  
ووقف ما شك فيه) حتى  
يتبين الحال أو يقع الصلح  
ففي زوج وأب وللحنثي  
للزوج الربع وللأب  
السدس وللغنى النصف  
ووقف الباقي بينه وبين  
الاب (ومن جمع جهتي فرض  
وتعصيب

ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة هي الابوة (قوله جهتي فرض وتعصيب) شمل ما بنفسه وبالغير  
ومع الغير وهذا موضع استدراك المصنف المذكور بعد اه قل على المحلى (قوله كزوج هو ابن عم وورث  
كتب شيخنا بهامش المحلى ما نصه انما لم يثبت اياها بان عم هو أخ لام مع ان حكمه كذلك لانه انما يتصور اذا لم  
يكن هناك وارث يسقط الاخوة للام فان كان كل واحد خلف بنتا وابني عم أحدهما أخ للام فللبنت النصف والباقي  
بين ابني العم بالسوية ولك ان تقول هذا المثال في هذه الحالة لم يجتمع فيه مع التعصيب جهة فرض لانها محبوبة  
اه سم (قوله لا كبت هي أخت لاب بان يطأ بنته فتلد بنتا) قد ذكر المتن هذا التصوير هذا ثلاث مرات مرة  
باعتبار اجتماع جهتي الفرض والتعصيب كلهما فيما اذا مات الموطوءة وورثتها الصغيرة ومرة باعتبار اجتماع  
جهتي الفرض وكانت احدهما أقوى لكونها لا تحجب أصلا وقد ذكرها بقوله ولا تحجب كام هي أخت لاب  
وقد ماتت الصغيرة فترثها الكبيرة بالامومة لا بالاختية ومرة باعتبار اجتماع جهتي الفرض وكانت احدهما  
أقوى لكونها أقل حبا فيما اذا وطئ هذه الصغيرة فولدت ولدا ومات الولد عن الكبيرة التي هي أم أمه فترث منه  
بالجدوة لا باخوة الاب وقد ذكرها بقوله أو تكون أقل حبا كام أم الخ فاصل هذا الكلام ان فيه صورتين  
صورة فيما اذا وطئ بنته وقد ذكر ثلاث مرات ثلاث اعتبارات والصورة الثانية فيما اذا وطئ من ذكر أمه  
ولم يذكرها الامرة واحدة باعتبار واحد فيما اذا اجتمع جهتا فرض وكانت احدهما حاجبة للآخرى وقد  
ذكرها بقوله بان تحجب احدهما بالآخرى كبت هي أخت لام تامل (قوله وتوت) أي الكبرى عنها أي  
عن بنتها التي هي أختها لا بيهاء ولومات الصغرى أو لا فالكبرى أمها وأختها لا بيهاء فلها الثلث بالامومة وتسقط  
الاخوة جزا اه زى (قوله لا بيهاء بالاخوة) ولها وجه انها ترث به ما وبه قال أبو حنيفة وأحد وصحبه ابن  
أبي عمرون في الامصار كل في ولد الم اذا كان أحلام قال شيخنا البرلسي أقول قد يفرق بان هاتين الشراطين  
يجتمعان في الاسلام اختيارا بخلاف الاولتين اه ثم قال \* (فرع) \* لومات الصغرى أو لا فالكبرى أمها  
وأختها لا مها فترث بالامومة قطعا ولا يجري الوجه المذكور لان هنا فرضين وتلك فرض وعصوبة اه سم  
(قوله باقواهما فقط) كان الفرق بينهما بين ما سلف في جهتي الفرض والتعصيب ان هاتين الشراطين لا يجتمعان  
في الاسلام قصد بخلاف تينك ورأيت بعضهم فرق بان الفرض والتعصيب عهد الارث بينهما في الشرع  
في الاب والجدة بخلاف الفرضين اه سم وعميرة (قوله بان يطأ أمه فتلد بنتا) أي فهذه البنت بنته  
وأختها من أمه فترث منه اذا مات بالبنية لان اخوة الام محبوبة بها وهذه البنت بنت الام وبنت ابنتها  
والام معها أمها ووجدتها أم أبيها اه قل على الجلال (قوله بالبنوة دون الاخوة) أي لان الاولى  
تحجب الثانية تحجب حرمان ومثل ذلك تحجب النقصان مثاله ان يسكن بجوسي بنته فتلد بنتا ويموت عنهما  
فترثان الثلثين بالبنية ولا عبرة بالزوجة لان البنوة تحجبهما من الربع الى الثلث اه سم (قوله بان يطأ بنته فتلد  
بنتا) فالبنات الثانية مع الواطئ بنته بنت بنته ومع الاولى بنتها وأختها من أبيها وهي المرافقة الاولى أم  
الثانية وأختها من أبيها اه قل على المحلى (قوله فترث والبنات منها الخ) فالبنات الصغرى والكبرى أمها  
وأختها من أبيها اه حل (قوله لان الام لا تحجب) أي لا يحجبها أحد اه حل (قوله أو تكون أقل حبا)  
مصدر المبنى للمجهول أي محبوبة اه شورى (قوله بان يطأ من ذكر بنته الثانية الخ) أي فماتت  
الصغرى بعد موت الوسطى عن الكبرى اه حل (قوله فالاولى أم أمه) والثانية أمه وأختها من أبيه اه  
حل (قوله فالاولى أم أمه) أي الولد وأختها من أبيه والثانية أمه وأختها من أبيه هو هو ابن الثانية فترث  
الاولى وأخوها من أبيها وهو ابن الواطئ وابن بنته وابن بنت بنته والثانية بنت الواطئ وبنت بنته اه قل  
على المحلى (قوله فترث منه بالجدوة دون الاخوة الخ) فلوجب الجدوة التي هي القوية ورثت بالاختية  
الضعيفة كلول مات الولد في هذه عن أمه وأمه المذكورين فترث العليانة النصف بالاخوة لان الجدوة تحجب

كزوج هو ابن عم وورث  
بهما) لانها ماسية بتختلفان  
فيستغرق المال ان افرد  
(لا كبت هي أخت لاب بان  
يطأ) شخص بشبهة أو مجوسى  
في نكاح (بنته فتلد بنتا)  
ويموت عنها فترث بالبنوة  
فقط لا بيهاء بالاخوة لانها  
قربان يورث بكل منهما  
بالفرض منفردتين فيورث  
باقواهما مجتمعين لهما  
كالأخت لا بيهاء لا بترث  
النصف باخوة الاب والجدوة  
باخوة الام وقولى لا يجمع  
التصريح بالتصوير من ز يادى  
(أو) جمع (جهتي فرض  
فترث) باقواهما (فقط)  
والقوة (بان تحجب احدهما  
الآخرى كبت هي أخت لام  
بان يطأ) من ذكر (أمه فتلد  
بنتا) فترث منه بالبنوة دون  
الاخوة (أو) بان (لا تحجب)  
احدهما دون الآخرى  
(كلم هي أخت لاب بان  
يطأ) من ذكر (بنته فتلد بنتا)  
فترث والبنات منها بالامومة  
دون الاخوة لان الام لا تحجب  
بخلاف الأخت (أو) بان  
(تكون) احدهما (أقل  
حبا) من الآخرى (كام أم  
هي أخت) لاب (بان يطأ)  
من ذكر (بنته الثانية فتلد  
ولدا) فالاولى أم أمه وأختها  
لا بيهاء فترث منه بالجدوة  
دون الاخوة لان الجدوة أم





(ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثمن ثمانية) لان أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا ٣٥ البقية وكلها ماخوذة من اسماء الاعداد

الا النصف فانه من التناصف  
فكان المقتسمين تناصفا  
واقسمها بالسوية ولو أخف من  
اسم العدد لقليل له ثني بالضم  
كفي غيره من ثلث وربيع  
وغيرهما (أو مختلفيه) أي  
الخرج (فإن بداخل مخرجها  
بأن في الاكثر بالقل مرتين  
فأكثر فاصلها) أي المسئلة  
(أكثرهما كسدس وثلاث)  
في مسئلة أم وز وجتوا  
لغير أم فهي من ستة (أو  
توافقا بأن لم يقسمها الاعداد  
ثالث فاصلها حاصل من  
ضرب وفق أحدهما في كامل  
الآخر كسدس وثمن) في  
مسئلة أم وز وجتوا  
فاصلها أربع وعشرون  
حاصل ضرب وفق أحدهما  
وهو نصف الستة أو الثمانية  
في الآخر (والتداخلان  
متوافقان ولا عكس) أي  
ليس كل متوافقين متداخلين  
فالثلاثة والستة متداخلان  
ومتوافقان بالثلث والاربعة  
والستة متوافقان من غير  
تداخل والمراد بالتوافق هنا  
مطلق التوافق الصادق  
بالتماثل والتداخل والتوافق  
لا التوافق الذي هو قسم  
التداخل كما وضعت في  
شرحى الفصول وغيرهما  
(أو تبينا بأن لم يقسمها الا  
الواحد) ولا يسمى في علم  
الحساب عددا (فاصلها حاصل

فيه وجهان ضم ثانيه اتباعا وتسكينه تخفيفا اه (قوله والرابع) لم يقل والربعين لانه لا يتصور تعدد الرابع  
في الارث بالنسب وان تصور في الارث بالولاء لكن يرد انه لم يقل والسادسين مع ان السدس يتعدد في الارث  
بالنسب كما في الابوين مع ابن تأمل اه سم (قوله وكلها ماخوذة الخ) عبارة شرح مر وكلها مشتقة من  
اسم العدد لفظا ومعنى الا النصف الخ انتهت (قوله بالسوية) أي فتيه معنى الانصاف والعدل اه (قوله  
لقليل له ثني بالضم) أي يعبر عن النصف ثني فيكون مشتقا من العدد وهو اثنان اه شوبري وفي قل على  
المحلى ثني بضم أوله وكسر مع سكون ثانيه وكسره اه (قوله بأن فني الاكثر) بالكسر كما في المختار اه ع ش  
على مر وفي المصباح في الشيء يعني من باب تعب فناء اه (قوله بأن لم يقسمها الاعداد ثالث) هذا بيان للتوافق  
بالمعنى الخاص ويطلق التوافق أيضا بالمعنى العام على مطلق الاشياء في جزء ما وجه هذا الاعتبار يشمل  
التمثالين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى الخاص ويشير الى الاطلاق العام بقوله والمراد بالتوافق هنا الخ  
(قوله بأن لم يقسمها الاعداد ثالث) أي فهم متوافقان بجزءه كاربعة وستة بالنصف لان الاربعة لا تقنى الستة بل  
يبقى منها اثنان يقنيان كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بجزءه وهو النصف لان العبرة بنسبة الواحد لما  
وقع به الافتاء ونسبته للثلاثين والنصف وللثلاثة كدسعة واثني عشر اذ لا يقنهما الا الثلاثة الثلث والاربعة  
كثمانية وأربعين مع اثنين وخمسين اذ لا يقنهما الا الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة  
بالنصف وهكذا الى العشرة فان كان المقنى أكثر من عشرة فالتوافق بالاجزاء بجزء من أحد عشر ومتى تعدد  
المقنى فالتوافق بحسب نسبة الواحد الى كل من ذلك المتعدد كاثني عشر مع ثمانية عشر يقنهما ثلاثة وستة  
واثنان ونسبة الواحد للدول ثلث والثمانية سدس والثلاثة نصف فتوافقهما بالاثلاث والاسداس والانصاف ومر  
حكمها وهما وانك تضرب وفق أحد العددين في الآخر لكن العبرة بادق الاجزاء كالسدس هنا اه شرح مر  
(قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي ويعكس عكسا منطبقا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله أي  
ليس كل متوافقين الخ) يفيد أن المراد بالعكس اللغوي وهو تبديل الطرفين مع اختلاف الايجاب والسلب  
فتعكس فيه السالبة الموجبة الى كلية سالبة لا العكس المنطقي المعتبر فيه بقاء الايجاب والسلب فتعكس  
فيه الكلية الموجبة الى جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان فينعكس الى بعض الحيوان انسان فتأمل  
اه قل على المحلى (قوله متوافقان من غير تداخل) أي لان شرط التداخل أن لا يزيد الاقل على نصف  
الاكثر اه زى (قوله والمراد بالتوافق هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع  
سؤال مقدر تقديره قد تقدم ان بين المتداخلين والمتوافقين تبينا فكيف جلت أحدهما على الآخر وحصل  
الدفع أن المراد بالتوافقين هنا المتوافقان في أي جزء من الاجزاء وذلك يصدق بالتماثلين والمتداخلين  
والتوافقين بالمعنى المتقدم في الشرح اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله والمراد الخ جواب عما يقال هذا الخ في  
قول المتن والمتداخلان متوافقان الخ فاسد لانه من جل المباني لان شرط المتوافقين أن لا يقنهما الاعداد ثالث  
والتداخلان كالثلاثة والستة يقن أصغرهما أكبرهما فأجاب بأن المراد بالتوافقين ما هو أعم من الضابط  
السابق وهو المشترك كان في جزء من الاجزاء وذلك يصدق بالتوافقين بالمعنى السابق وبالتداخلين والتماثلين هذا  
ويمكن أن يكون الإراد الذي أشار له فاعرفه واردا أيضا على قوله ولا عكس حيث جعله جزئيا بقوله أي ليس كل  
متوافقين الخ مع انه لو كان المراد بالتوافقين ما سبق كان العكس كليا بأن يقال لا شيء من المتوافقين متداخلين  
اه (قوله لا التوافق الذي هو قسم التداخل) أي لانه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه لانه مبين له اه حل  
الآثرى أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطهما أن لا يقنهما الاعداد ثالث والثلاثة تقنى الستة اه زى  
(قوله فالاصول عند المتقدمين الخ) فرعه على ما قبله لعل من ذكره المخرج الخمسة وزيادة الاصليين الآخرين

ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربيع) في مسئلة أم وز وجتوا لغير أم فاصلها اثنا عشر حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالاصول) عند المتقدمين وهي مخرج الفروض



١ ه شرح مر واذا عرفت أصل المسئلة فان ساواها مجموع أجزاء الفروض سميت عادلة كزوج وأم وأخ  
 منها هي من ستة لزوج ثلاثة وللأم اثنان وللأخ واحد وان نقصت عنها سميت ناقصة كزوج وأم يبقى واحد  
 وان زادت أجزاء الفروض سميت عائلة ١ ه شوبري (قوله سبعة) انما انحصرت في سبعة مع ان الفروض  
 ستة لان الفروض حالتها انفراد اجتماع في الانفراد يحتاج لخسة لان الثلث يعني عن الثلثين وفي حالة  
 الاجتماع يحتاج لخرجين آخرين لان التركيب لا بد له من التماثل أو التساوي أو التباين أو التوافق في  
 الاولين يكفي باحد المتلين أو الاكثر وفي الآخر ينحتاج الى الضرب فيجتمعا مع اثنا عشر وأربعة وعشرون  
 ١ ه زي (قوله اثنان وثلاثة الخ) الانحصر ان يقال اثنان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف  
 ضعفها وضعف ضعف ضعفها ١ ه برماوي (قوله في مسائل الجد والاختوة) أي حيث كان ثلث الباقي بعد الفرض  
 خيرا له ١ ه شرح مر (قوله والمتقدمون يجعلون ذلك تصحيحا) بيانه ان أصل الاول من ستة فاحتجنا  
 الى ثلث ما يبقى فضررنا ثلاثة في ستة وأصل الثاني من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فاحتجنا الثلث ما يبقى  
 فضررنا ثلاثة في اثني عشر ١ ه (قوله تصحيحا لا تأصيلا) بيانه ان تقول أصل الاول من ستة فاحتجنا الى ثلث  
 ما بقي فضررنا ثلاثة في ستة وأصل الثاني من اثني عشر ثم ضربنا في ثلاثة ووجه تصويبه مذهب المتأخرين ان  
 ثلث ما يبقى فرض مضموم الى السدس أو الى السدس والربع فلتقرم الفرض ضمن مخارجها واحتججه المتولي  
 بلهم اتفقوا في زوج وأبوين على ان المسئلة من ستقولوا إقامة الفرض ضمن النصف وثلث ما يبقى لقالوا هي  
 من اثنين للزوج واحد يبقى واحد وليس له ثلث صحيح فتضرب ثلاثة في اثنين ١ ه سم (قوله وتقول منها  
 ثلاثة) اعلم ان الأصول قسمان تام وناقص فالتام هو الذي تساويه أجزاء الصحيحة أو تزيد عليه والناقص  
 ما عداها فالسبعة أجزاءها تساويها والاثنا عشر والاربعة والعشرون أجزاءها تزيد عليها بخلاف المخارج  
 الاربعة الباقية فان أجزاء كل منها من هذه الأضابط الذي يعول والذي لا يعول ١ ه زيادي فالتام هو الذي  
 يعول والناقص هو الذي لا يعول قال البرماوي والامسلا ان المزيديان لا يعول فهما لان السدس وثلث ما يبقى  
 لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا يستغرق ستة وثلاثين (قوله فعالت بسدسها  
 الخ) ايضاح هذه القاعدة التي أشار اليها ان تنسب ما عالت به اليها بدون عول فتعرف بهذا النسبة جزءها  
 الذي عالت به وتنسبه اليها عائلة فتعرف بهذه النسبة ما نصيب كل واحد من الورثة ١ ه ويمكن ان  
 تكون النسبة في الاعتبارين واحدة فاذا أردت معرفة ما نصيب كل وارث فانسب ما عالت به اليها بدون  
 عول كان تقول في هذا المثال نقص من كل واحد سدس ما نطق له به قال بعضهم وهذا أولى مما نصحه  
 الشارح ١ ه ثم رأيت في الشنهوري عند قول المتن فاعط كل سهمه الخ ما نصحه فاعط كل من الورثة سهمه  
 من أصلها مكمل أو عائلا من عولها ان عالت فيكون ناقصا بنسبة ما عالت به الى المسئلة عائلة أو غير عائلة فان  
 نصيبه اليها عائلة كان ذلك ناقصا من نصيبه الكامل لولا العول واذا نسبت ذلك اليها غير عائلة كان ذلك  
 مانع من نصيبه العائل ففي زوج واختين شقيقتين اولاب أصلها ستة فتعول لسبعة فعالت الواحد فان نسبت  
 الواحد للسبعة كان سبعها فنقص من كل من الزوج والاختين سبع حصته الأصلية التي كانت لولا العول  
 وان نسبت الواحد لسته كان سدسها فنقص من كل من الزوج والاختين سدس من حصته العائلة ١ ه وكتب  
 عليه شيخنا ح ف ما نصحه قوله فان نسبت الخ وبيان ذلك أن تضرب المسئلة بدون عول فيها بعولها ثم تقسم  
 الحاصل كالاثنتين والاربعتين في المثال على كل من المستلتي الأصل والعائلة يخرج بالقسمة جزء السهم فاضرب  
 نصيب كل وارث في كل جزء من جزئي المستلتي يظهر ماله عائلا وغير عائل فاضرب ثلاثة الزوج في ستة فالخاصل  
 هو نصيبه العائل وفي سبعة فالخاصل هو نصيبه الكامل ونسبة الفضل بينهما هو ثلاثة لنصيبه الكامل سبع  
 ولنصيبه العائل سدس وان أردت معرفة ما نصيبه العول من المال بشماه فانسبه للجامعة يكن نصف سبع هذا

سبعة) اثنان وثلاثة وأربعة  
 وستة ثمانية واثنا عشر  
 وأربعة وعشرون) وزاد  
 بعض المتأخرين عليها  
 أصليين آخرين في مسائل الجد  
 والاختوة ثمانية عشر وستة  
 وثلاثين فأولهما كل واحد  
 وخسة اختوة لغير أم وأخ  
 كانت من ثمانية عشر لان ثلث  
 عدله سدس صحيح وثلث  
 ما بقي هو هذا العدد والثاني  
 كزوج وأم وجد وسبعة  
 اختوة لغير أم وأخ كانت من  
 ستة وثلاثين لان أقل عدله  
 ربع وسدس صحيحان  
 وثلث ما بقي هو هذا العدد  
 والمتقدمون يجعلون ذلك  
 تصحيحا لا تأصيلا قال في  
 الروضة وطريق المتأخرين  
 هو المختار الأصح الجاري  
 على القاعدة وقد بسطت  
 الكلام على ذلك في منهج  
 الوصول الى تحرير الفصول  
 (وتعول منها) ثلاثة (السة  
 عشر قوزا وشغفا) فتعول  
 أربع مران الى سبعة كزوج  
 واختين لغير أم للزوج ثلاثة  
 ولكل أخت اثنان فعالت  
 بسدسها ونقص من كل واحد  
 سبع ما نطق له به والى ثمانية  
 كهؤلاء وأم لها السدس  
 واحد فعالت بثلثها وكزوج  
 وأخت لغير أم وأم وتسمى  
 الباهلة

من البهل وهو اللعن ولم يأت في هذا عمر بذلك قاله ابن عباس بعد موته فجعل الزوج النصف واللام الثلث والاخت ما بقي ولا عول فقبل له  
الناس على خلاف رأيك فقال فان شأوا قلندع أبناء ما وأبناءهم ونساء ما ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم ينهل فجعل لعنة الله على الكاذبين  
فسميت المبالاة لذلك والى تسعة كالمثل بهم أو لا لعول الى ثمانية وأخ لأمه السدس واحد فعالت بنصفها والى عشرة كهؤلاء أو أخ لأم فعالت  
بنثلثها وتسمى هذه الشر بخسبة لانهم لما رفعت للقاضي شريح جعلها من عشرة وتسمى أم الفروخ بالخاء المعجمة وبالجم لكثر سهامها العاتلة  
ولكثره الاناث فيها (والاثنا عشر لسبعة عشر وزرا) فتعول ثلاث مرات الى ثلاثة عشر كزوجته وأم واختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللأم  
اثنان ولكل أخت أربع أو بعثت الى خمسة عشر كهؤلاء أو أخ لأم السدس اثنان والى ٣٧ سبعة عشر كهؤلاء أو أخ لأم اثنان (والاربعة

والعشرون) وتعول عولة  
واحد وزرايتها (لسبعة  
وعشرين) كبنين وأبوين  
وزوجة البنين ستة عشر  
والأبوين ثمانية والزوجة  
ثلاثة وتقدم تسميتها منبرية  
وانما أعالو اليه النقص  
على الجميع كارباب الدين  
والوصايا اذا ضاق المال عن  
قدر حصصهم \* (فرع)  
في تصحيح المسائل ومعرفة  
انصباء الورثة من الصحيح  
(ان انقسمت سهامها) أي  
المسئلة (من أصلها عليهم) أي  
على الورثة (فذلك) ظاهر  
كزوج وثلاثة بنين هي من  
أربعة لكل منهم واحد (أو  
انكسرت على صنف) منهم  
سهامه (فان ياتيه ضرب في  
المسئلة بعولها) ان عالت  
(عدده) مثاله بلا عول زوج  
واخوان لغير أم هي من اثنين  
للزوج واحد يتي واحد  
لا تصح قسمته على الاخوان  
ولا موافقة في ضرب عددهما

حاصل ما نقله المحشى عن شرح الترتيب اه (قوله من البهل) وهو اللعن في المصباح بهل بسلام من باب نفع  
لعنه والفاعل باهل والاثني باهله وبها سميت قبيلة والاسم بهلة وزان غرقوا بهلة مبالاة من باب فاعل لعن كل  
منهما الا آخر وابتهل الى الله ضرع اليه اه (قوله فقال فان شأوا قلندع الخ) فقبل له لم سكت عن ذلك في زمان  
عمر فقال كن رجلا ما يافيهته والبهلة بالفتح والضم اللعنة ومعنى ينهل يقول بهلة الله على الكاذبين منا ومنكم  
اه قل على المحلى (قوله كالمثل بهم أولا) وهم زوج واختان لغير أم وأم اه حل (قوله فعالت بنصفها)  
أي بثلث نصفها وكذا يقال في الباقي (قوله فعالت بنثلثها) وهما أربعة اه حل (قوله لكثر سهامها) راجع  
للاول وما بعده راجع للثاني اه (قوله كزوجة) لها الربع وأم لها السدس واختين لغير أم لهما الثلثان  
اه حل (قوله وتعول عولة واحدة) لم يقبل فتعول بالفاء كسابقه لعدم ما يحتاج الى البيان هنا بخلاف  
السابق اه شورى (قوله كبنين) لهما الثلثان وأبوين لهما السدسان اه حل \* (قوله فرع في تصحيح  
المسائل) \* انما ترجمه بالفرع لانه ينبنى على ما سبق من حيث انه متوقف على معرفة تلك الاحوال الاربعة  
السابقة فلذلك وطأه ببيانها فيما سبق وترجمه بالفرع لان الفرع هو المندرج تحت أصل كل سابق اه م  
وج بنوع تصرف في اللفظ (قوله ومعرفة انصباء الورثة الخ) سيذكره بقوله فاذا أر يد معرفة الخ (قوله  
ان انقسمت سهامها الخ) هذا توطئة للقاصد ان الاضافة على معنى من أوفى اه وقوله من أصلها  
نعت للسهم أي الكائنة من أصلها الكائنة من تصحيحها اه (قوله ان انقسمت سهامها) بان دخل كل  
فريق في سهامه أو مائله اه برماوى (قوله فان ياتيه الخ) بيان للنسبة بين السهام والرؤس وهي لا تكون  
الابنا أو توافقا ولا تكون غمائلولا ولا دخلا فيهما انقسام الانكسار والغرض الانكسار اه وقوله ولا  
تدخلا الخ محله اذا كان الاكثر هو السهام فان كان الرؤس فيه انكسار فيحتاج الى النظر بالوفق (قوله والا  
فوقه الخ) لما كانت الانصباء للبيان وهو يصدق بثلاث صور وليس كلها مراد بين الشارح المرادة بقوله بأن  
وافقه وقوله يضرب فيها ضمير فيها راجع للمسئلة بقيد السابق فصع غثيل الشارح للعول (قوله وأربعة  
أعمام لغير أم) لاحاجة لقوله لغير أم لانه معلوم ان الأعمام للام من ذوى الارحام (قوله وست بنات) لهن ثمانية  
توافق عددهن بالنصف فيضرب نصفهن ثلاثة في خمسة عشر اه شورى (قوله هي بعولها من خمسة  
عشر) فعالت بربعها ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خمسها اه برماوى (قوله وتصع من خمسة وأربعين)  
للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين أربعة في ثلاثة باني عشر والبنات ثمانية في ثلاثة باربعين وعشرين لكل  
واحدة أربعة اه حل (قوله وتصع من خمسة وأربعين) أي تضرب بوفق البنات وهو ثلاثة في خمسة عشر

في أصل المسئلة فتصع من أربعة ومثاله بالعول زوج وخمس اخوان لغير أم هي من ستة وتعول الى سبعة وتصع يضرب خمسة في سبعة فتصع من  
خمس وثلاثين (والا) بأن وافقه (قوله) يضرب فيها (فما بلغ صحت منه) مثاله بلا عول أم وأربعة أعمام لغير أم هي من ثلاثة للام واحد يتي  
اثنان يوافقان عدد الأعمام بالنصف فيضرب نصفهما اثنان في ثلاثة فتصع من ستة ومثاله بالعول زوج وأبوان وست بنات هي بعولها من خمسة عشر  
وتصع من خمسة وأربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامها (فان وافقت سهامها) منهما أو من أحدهما (عند مرد) العدد (لوقته  
ومن لا) بأن ياتيه سهامه عددا (ترك) العدد بحاله وتعبيرى بماد كراولى من تعبيره بماد كرم (ثم ان عاتل عددهما) يرد كل منهما الى وقته  
أو يبقائه على حاله أو يرد أحدهما ومثاله الاخر (ضرب فيها) أي المسئلة



بعولها ان عالت (أحدهما) أي العددين المتماثلين (أو دأخلا) أي عداهما (يا كثرهما) يضرب فيها (أو توافقا فاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر) يضرب فيها (أو تباينا فاصل ضرب أحدهما في الآخر) يضرب فيها فاصل ضرب في كل منها صحت منه المسئلة وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا توافقا ٣٨ في أحدهما وتباينا في الآخر وان بين عددهما تماثلا وتداخلا وتوافقا وتباينا والحاصل من

ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فعليك بالتبثيل لها ولتأمل لبعضها فتقول أم وستة أخوة لام وثنتا عشرة أختا لغير أم هي من ستة وتقول إلى سبعة للأخوة سهمان وان كان عددهم بالنصف فنرد إلى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فيرد إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه تصح ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير أم هي من ثلاثة والعددان متماثلان يضرب أحدهما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ست بنات وثلاثة أخوة لغير أم يردد البنات إلى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح (ويقاس بهذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة) من الاصناف كحدين وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها ستة وتصح من ستة وثلاثين (و) على (أربعة) كز وجنين وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها اثنا عشر وتصح من اثنين وسبعين (ولا يزيد) الانكسار في غير الولاء

اه برماوى (قوله بعولها ان عالت) أي فالضمير راجع للمسئلة بقيدها اه (قوله فبابلغ الضرب) أي فبابلغه الضرب اه (قوله أم وستة أخوة لام) مثال للمماثلة في الرأس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله ثلاث بنات وثلاثة أخوة لام) هذا مثال للمماثلة في المباشرة (قوله وتضرب إحدى الثلاثين) فهذا مثال للمماثلة في مباينة أحد الصنفين وموافقة الآخر (قوله وتصح من ستة وثلاثين) أي لان الجدتين والعمين متماثلان فيكتفى بأحدهما ويضرب في الثلاثة لمباينتهما لهما تبلغ ستة تضرب في أصل المسئلة وهو ستة فتبلغ ما ذكر أي لان وفق رؤس الجدات اثنتان وعدد الزوجات اثنتان وعدد الاصناف متماثلة يكتفى بأحدها وهو اثنتان بينهما وبين الثلاثة عدد الأخوة تباين فتضرب الاثنين في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب الستة في اثني عشر تبلغ ما ذكر اه عش (قوله أصلها اثنا عشر) أي لان مخرج فرض الأخوة وهو ثلاثة داخل في مخرج الجدات وهو ستة وهي توافق مخرج فرض الزوجات وهو أربعة بالنصف والحاصل منهما اثنا عشر فهي أصلها وسهام غير الجدات تباينها راجعها وهو اثنتان مماثل للعمين والزوجتين فيضرب أحدهما في عدد الأخوة الثلاثة يحصل ستة هي جزء سهمها وتصح من اثنين وسبعين من ضرب ستة في اثني عشر اه قل على الجلال (قوله في غير الولاء) أما فيه يزيد على الأربعة كان اشترى جماعة ثمن عبدا وآخرون نصف غنمه وآخرون نصف غنمه الآخر وآخرون ربعه وآخرون ثلثه وآخرون سدسه فهذه ستة أصناف وقع الانكسار عليها اه شيخنا وفيه ان هذا ليس فيه مسئلة وقع الانكسار في انصافها بل ارثهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح المسئلة بل في هذا التصوير يأخذ كل فريق ما خصه بالملك وليس فيه تصحيح لمسئلة تنقسم على جميع الفرق فلي تأمل (قوله كما علم مما مر) أي في اجتماع من يرث الخ لانه تقدم ان الوارث حينئذ خمسة الابن والبنت والابوان وأحد الزوجين وقوله ولا تعدد فيهم أي وأما الابن في تعدد وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على انه لا يرد على صنفين وأجيب بان الام تخلفها الجدة وفيها التعدد والزوج يخلفه الزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان يضمن للصنفين السابقين وأما الاب فلا يمكن فيه التعدد فعلم ان الانكسار لا يرد عليها في صورة اجتماع من يرث من الذكور والانات فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى تأمل (قوله فيما يضرب فيها) والتي يضرب فيها يسمى جزء السهم أي حظ كل سهم من سهام المسئلة الأصلية أي قبل التصحيح وعبارة الشنشوري فذلك أي ما حصته في النسب الأربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسطح التباينين جزء أي حظ السهم الواحد من أصل المسئلة أو مبلغها بالعول ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهائم رحمه الله تعالى انه اذا قسم المصحح على الأصل تلمأ أو عالتا خرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل والمنتهى اليه بالعول يسمى سهمها والحظ يسمى جزءا فذلك قبل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المنتهى اليه انتهت (قوله فبابلغ الضرب) أي فبابلغه الضرب (قوله فقي جدتين الخ) هذا مثال للملاعول فيه وبقول زوجتان وأربع جدات وست شقيقات هي من اثني عشر وتقول لثلاثة عشر وجزء سهمها ستة وتصح من ثمانية وسبعين من له شيء منها أخذ منه مضر وبقي ستة اه شورى

بالاستقراء على أربعة لان الورثة في الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم مما مر في اجتماع من يرث من الذكور (قوله والانات ومنها الاب والام والزوج ولا تعدد فيهم) (فاذا أريد) بعد تصحيح المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة ضرب نصيب من أصلها فيما يضرب فيها فبابلغ) الضرب (فهو نصيبه ينقسم على عدده) فقي جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هي من ستة وتصح بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين الجدتين وأحد في ستة لثلاث وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية ولعم واحد في ستة بستة

(فرع) في المناخات وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغتفاعلة من النسخ وهو الازالة أو النقل واصطلاحاً ان يموت أحد الورثة قبل القسمة لو (مات) شخص (عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقي) من ورثة الاول (وارثهم منه ك) أو (مات) (من الاول جعل) الحال بالنظر الى الحساب (كان الثاني لم يكن) من ورثة الاول وقسم المتروك بين الباقي (كأخوة وأخوات) لغير أم (مات بعضهم عن الباقي) منهم (والا) أي وان ورثه غير الباقي كان شركهم غيرهم أو ورثه الباقي ولم يكن ارثهم ٣٩ منه كآرثهم من الاول بان اختلف قدر استحقاقهم

(فصح مسألة كل) منهما (فان) انقسم نصيب الثاني (من) مسألة الاول (على مسئلته) فذلك (ظاهر كزوج وأختين) لغير أم ماتت أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسئلة الاولى من مستوتة قول الى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الاول اثنان منقسم عليها (والا) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الاول على مسئلته (فان) توافق ضرب في الاول وفق مسئلته (والا) بأن تباينا (فكها) فبالغ صحتا منه (ومن له شيء من) المسئلة (الاولى) أخذه مضروباً فيها ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (و) من له شيء (من) الثانية أخذ مضروباً في نصيب الثاني (من الاول) (أو) في (وفقه) ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق مثال وفق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت للام عن أخت لأم وهي الأخت للابوين في الاول وعن أختين لابوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الاول المسئلة الاولى من ستة

(فوله فرع) زاد الترجمة كما مر لان المناخات نوع من تصحيح المسائل فهو من افراد الفرع السابق قبله الداخلي في الفصل قبلهما لكن هذا بالنسبة لا كثر من ميت وهي من عويص علم الفرائض اهقل على الجلال (قوله وهو الازالة) كما في نسخت الشمس الظل اذا ازالته والنقل كنسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه وفي المصباح نسخت الكتاب من خان باب نفع نقلته وانسخته كذلك قال ابن فارس وكل شيء خلف شيئاً فقد انسخه فيقال انسخت الشمس الظل والشيب الشباب اي ازاله وكاتب منسوخ ومنسوخ منقول والنسخة الكتاب المنقول بالجمع نسخ مثل غرفة وغرف اه (قوله واصطلاحاً ان يموت الخ) والمعنى المغوى موجود فيه لان المسئلة الاولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلاً وايضاً لئلا قد تناسخته الايدي اه شرح مر وعبرة البرماوى يسمى بها المعنى المراد لما فيها من ازالة أو تغيير ما صححت منه الاولى ولا تنقل المال من وارث الى وارث وبذلك علم ان المفاعلة ليست على بابها اذ ليس هنا الا نسخة ومنسوخة قال شيخنا وقد يقال هي صحيحة في غير الاولى والاخيرة اذ كل ما بينهما نسخ ومنسوخ (قوله بالنظر الى الحساب) أي لا بالنظر لوجوده أو استحقاقه أو نحو ذلك اه قل على المحلى (قوله من ورثة الاول) اشارة الى ان يكن ناهية اه (قوله كأخوة وأخوات) علم من الكاف عدم اشتراط كون جميع الباقي وارثين من الاول أو كون بعضهم وارثاً منه أو كونهم أصحاب فرض أو كونهم عصبة كان ماتت عن زوج وابنتين من غير فماتت أحدهما قبل القسمة فيفرض أنها ماتت عن زوج وابن فالزوج الربع وللابن الباقي اه قل على المحلى (قوله كأخوة) أي وبنتين وبنت ماتت بعضهم عن الباقي وآثر الأخوة لان ارثهم من الاول والثاني بالأخوة بخلاف البنين فانه من الاول بالبنوة ومن الثاني بالأخوة كما في شرح مر (قوله وأخوات لغير أم) أي ولو كن منعمات ولم يكن وارث غيرهن أصلاً لياخذن التركة فماتت اه (قوله كان شركهم غيرهم) أي أو كان الوارث غيرهم وفي المختار شركه في البيع والميراث يشركه مثل علمه يعلمه شركه والاسم الشرك اه وفي المصباح شركه في الامر أشركه من باب تعب شركاً وشركتوزان كلم وكلمة بفتح الاول وكسر الثاني اذا كان له شريكاً وجمع الشريك شركاء وشركت بينهما في المال تشريكاً وأشركته في الامر والبيع جعلته شريكاً والشرك النصيب ومنه من أعق شركاً في عبد أي نصيباً والجمع أشراك مثل قسم واقسام والشرك اسم من أشرك بالله اذا كفر به والشرك للصائد معروف والجمع أشراك مثل سبب وأسباب اه (قوله فان توافق ضرب الخ) أي فالمسئلة الثانية بمنزلة الرأس فينظر بينها وبين السهام بنظرين اه (قوله بان تباينا) هو حصر لعموم النقي قبله اذ لا يتأتى هنا التماثل ولا التداخل لانهم مع التماثل منقسم متوكد مع تداخل المسئلة في السهام وفي عكسه ترجع الى الوفاق لانه أحصر اه برماوى (قوله من وفق الثانية) أي عند موافقة سهام الميت الثاني لها وقوله أو كلها أي عند مباينة السهام للمسئلة انتهى (قوله وعن أختين لابوين) وانما لم يرثا في الاول مع انهما أختان فيها لام لعلها مانع فأمهما كما في شرح مر أول كونهم ما وجدنا بعد موت الاول اه (قوله وتصح من اثني عشر) أي لان نصيب الجدتين واحد من ستة وهو يباينهما فيضرب عددهما في أصل المسئلة فيحصل ما ذكره اه ع ش (قوله فيضرب نصفها) أي نصف الستة اه ع ش (قوله فتضرب في الاول) أي وهي الثمانية اه ع ش

وتصح من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الاول اثنان ووافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الاول يبلغ ستة وثلاثين لكل حصة من الاول سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد واحد وللأخت للابوين في الاول ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها في الثانية سهم في واحد واحد وللأخت للاب في الاول سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للابوين في الثانية أربع منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفاق زوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة قوتهم الباقي من الاول المسئلة الاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الاول سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاول تبلغ مائة وأربعين بعقواً ربعين للزوج من الاول سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن



## \* (كتاب الوصية) \*

تطلق الوصية على فعل الموصي فتكون مصدرا كالأبواء وعلى ما وصى به من مال وغيره فتكون اسم عين انتهى  
شورى وأخرها عن الفرائض لأن قبولها وردها ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخرا عن الموت فسطا  
القول بأن الانسب تقديمها على ما قبلها لأن الإنسان بوصي ثم يموت ثم تقسم تركته اه شرح مر وقوله لأن قبولها  
وردها الخ هذا الاستدعي تأخيرها عن الفرائض لأن أحكام الوصية وقسمة الموارث إنما هي بعد الموت  
فكان الأولى في التعليق أن يقول أخرها عن الفرائض لأن الفرائض ثابتة بحكم الشرع لا تصرف للميت فيها  
وهذه عارضة توجد وقد لا توجد في حج ويرد أي القول بأن تقديمها النسب بان علم قسمة الوصايا متأخرا عن علم  
الفرائض وتابع له فتعين تقديم الفرائض كما درج عليه أكثرهم اه ولعل الشارح اكتفى بما ذكره لأنه كاف  
في رد قول المعترض أن الإنسان بوصي ثم يموت وإن لم يكن كافيا في تأخيرها عن الفرائض اه ع ش عليه  
(قوله الشاملة للأبواء) أي فلا يقال إن الترجمة قاصرة عن الأبواء اه زى ولينظر ما هذا المعنى الذي يشمل  
الأبواء ولا يقال هو المعنى اللغوي الذي ذكره لأن الكتاب معقود للمعنى الشرعي لا للمعنى اللغوي ولعل هذا  
المعنى الشرعي الشامل للأبواء هو إثبات حق مضاف لما بعد الموت (قوله هي لغة الاتصال) هذا التعريف  
اللغوي للوصية بالمعنى الشامل للأبواء وإنما يفترقان في المعنى الشرعي كما أشار به قوله وشرا لا بمعنى الأبواء  
الخ أي وأما الوصية بمعنى الأبواء فيقال في تعريفها كالمسياني في الشارح إثبات تصرف مضاف لما بعد  
الموت (قوله من وصي الشيء بكذا) في المصباح وصيت الشيء بالشيء أصبه من باب وصي وصلته (قوله لأن  
الموصي وصل خير دنياه) أي الخير الواقع منه في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على خير المنجزة في حال حياته وصحته  
وقوله بخير عقباه أي بالخير الواقع منه في عقباه أي في آخرته أي وصل القربات المنجزة الواقعة منه في الحياة  
بالقربات المتعلقة بموته التي تكون بعد موته وفيه ان هذا التعليق لا يتأني في الأبواء الشامل له الوصية  
والانسب أن يقال وصل خير عقباه بخير دنياه لأن القصد بالوصية اتصال ما به إلى ما قدمه في حياته والاصل اتصال  
المتأخر بالمتقدم اه حلي (قوله مضاف) هو بالرفع نعت لقوله تبرع اه ع ش (قوله ولو تقديره)  
أي بأن قال أوصيت لفلان بكذا اه سم على منهج فانه بمنزلة لفلان بعد موتي كذا اه ع ش على مر  
(قوله وان التحق بها حكم) عبارته في كتاب التدبير متناوשה والمدير يعتقد بالموت محسوبا من الثلث بعد الدين  
وان وقع التدبير في الصحة كعتق علق بصفة قيدت بالمرض أي مرض الموت كان دخلت الدار في مرض  
موتى فانت حر ثم وجدت الصفة ولم تقيد به ووجدت فيه باختياره أي السيد فانه يحسب من الثلث فان وجدت  
بغير اختياره فمن رأس المال اعتبارا وقت التعليق لأنه لم يكن متهمًا بإبطال حق الورثة انتهت (قوله كالتبرع  
المنجز) أي كما التحق بها التبرع المنجز اه حل (قوله أو المحققة) أي بمرض الموت كالتقديم للقتل  
واضطراب الرنج في حق راكب السفينة اه شيخنا (قوله ما حق امرئ مسلم) أي ما الحزم أو المعروف  
الأذلك لأن الإنسان لا يدري متى يفجأ الموت وهي سنة مؤكدة اجماعا لو ان كانت الصدقة في الصحة أفضل منها  
وقد تباع كإياي وعليه حل قول الرافعي انه ليس عقد قربة أي دائما بخلاف التدبير وقد تحرم كالوصية  
لمن عرف منه أنه متى كان له شيء في تركته أفسدها وتكره بالزيادة على الثلث كإياي اه شرح مر وقوله  
وقد تباع كإياي أي في ذلك أسرى الكفار ولوقبل باستعبابه حيث ترتب عليه مصلحة اسلامية لم يكن بعيدا اه  
ع ش عليه عبارة قل على المحلى وأصلها التنبؤ كذا وكانت واجبة قبل آية الموارث فنسخ الوجوب  
بها وأفضلها القريب غير وارث وتقدم محرم نسب فزاع فصاهرة قوله فجوار أفضل ولا يخفى أن ما ذكره  
فيه تخليط والوجه أن يقال انهم من حيث ذاتهم مندوبة مطلقا وتعدد الأحكام من حيث ما تستند اليه وبذلك  
يعلم انه لا حاجة إلى دعوى النسخ فيها وإنما هو من حيث كونها لا تاربية لا ومنه قواهم انها قد تجب اذا

الثانية ثلاث في واحد ثلاثة  
ولكل ابن من الأولى سهمان  
في ثمانية عشر بسة وثلاثين  
ومن الثانية خمسة في واحد  
بخمسة متو ما حجت منه المسئلان  
صار كسئلة أولى فان مات ثالث  
عمل في مسئلته ما عمل في مسئلة  
الثاني وهكذا

## \* (كتاب الوصية) \*

الشاملة للأبواء هي لغة  
الاتصال من وصي الشيء بكذا  
وصله به لأن الموصي وصل  
خير دنياه بخير عقباه وشرا  
لا بمعنى الأبواء تبرع بحق  
مضاف ولو تقديره المأبد  
الموت ليس بتدبير ولا تعليق  
عتق وان التحق بها حكم  
كالتبرع المنجز في مرض  
الموت أو المحققة والاصل  
فيها قبل الاجماع قوله تعالى  
من بعد وصية يوصي بها أو دين  
واخبار تكبير الصحابين ما حق  
امرئ مسلم له شيء يوصي فيه

لزم من تركها ضياع حق وقد تحرم ان لزم عليها فساد وقد تكرر كسبياً في الحرم والكراهة هنا من حيث العدم فهي محجة فلا ينافي ما سبياً في وقت تباح وعليه حل قول الراعي انما ليست عقد قرية أي دائماً كذا قالوا وفيه نظار فموضع على النذب لا يكون مباح فهي مندوبة وان كان الموصي له مباحا كعمارة المسجد إلا تية اذ لا ملازمة فقدم أنها قد تكرر في القرية فتأمل انتهت وقد روى الامام أحمد والدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل لعمل أهل الجنة فيجوز في وصيته فيجتم له بسوء عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل لعمل أهل الشريعة فيجتم له في وصيته فيجتم له بخير عمله فيدخل الجنة اهـ من هاشم شرح الروض (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) أي لا ينبغي له ان يتأخر ويحصى عليه زمن بدون الوصية لان من مات بدونها لا يتكلم في البرزخ ولا يتراور مع الموتي اهـ شيخنا وفي عرش على مر مائه (قائداً) قال الدميري رأيت بخط ابن الصلاح أبي عمرو ان من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وان الاموات يتراورون سواء في قول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية اهـ من خط شيخنا السنواني ويمكن حل ذلك على ما اذا مات من غير وصية واجبة أو خرج مخرج الزجر اهـ هكذا بهامش صحيح وسبأ في انما التماجب حيث قام به ما يخفف منه الهلاك وعليه فن مات فجأة أو بمرض خفيف لا يخشى منه هلاك لم يحصل له ما ذكر (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ما يعني ليس وقوله بيت ليلتين صفة ثانية لامرئ يوصي في صفة شئ والمستثنى خبر ما قال المظاهري قيد ليلتين تأكيد وليس بتحديد يعني لا ينبغي له ان يحصى عليه زمان وان كان قليلا او وصيته مكتوبة أقول في تخصيص الليلتين تسامح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي ان يبيت ليلتين وقد ساءناه في هذا المقدار فلا ينبغي ان يتجاوز عنه شرح المصابع للطبي اهـ عرش وفي المدافعي على التحرير قوله بيت ليلتين وفي رواية ليلة أوليلتين وفي رواية بيت ثلاث ليلال وكان الليلتين والثلاث ذكرا (رفع الحرج انراحم أشغال المرأة التي يحتاج اليها فيفسد في هذا القدر واختلاف الروايات فيسهل دال على انه للتقريب لا للتديد والمعنى لا يحصى عليه زمان وان كان قليلا من لدن وجد الشئ الذي يوصي فيه أو من ارادة الوصية احتمل ان الاوصية مكتوبة وفيه اشارة الى اغتفار هذا الزمن اليسير وكان الثلاثة غاية للتأخير وقد ساءناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له ان يتجاوز ذلك اهـ ملخصا من فتح الباري (قوله ما حق امرئ مسلم) قال الطبي والكرمانى ما نافية وحق اسمها وله شئ صفة مسلم ويوصي فيه صفة شئ وبيت ليلتين صفة أيضا لمسلم والمستثنى خبرها واعتراض بان الخبر لا ينفك عن بالوار وقال الزركشي بيت هو الخبر وكأنه على حذف ان ويجوز أن لا حذف ويكون بيت صفة لمسلم ومفعول بيت محذوف أي مريض اهـ شوري هذا والاولى أن يجعل بيت خبرا والمستثنى حالا أي ما ألزم والرأي في حقه ان يبيت الا في هذه الحالة اهـ شيخنا وفي المدافعي على التحرير ومفعول بيت محذوف تقديره آمنا أو ذا كرا أو قال ابن المتين موعوكا والاول أولى لان استعجاب الوصية لا يختص بالمرض اهـ من فتح الباري اهـ وقوله ومفعول بيت لعل حقه ان يقال وخبر بيت محذوف الخ كما لا يخفى (قوله بيت ليلتين) أي من بلوغه أو اسلامه ان كان كافرا فلتخص من هذا ان الاحتمالات خمسة هذا ان الثلاثة المتقدمة وهي من ارادته للوصية أو من وجدانه ما يوصي أو موعوكا ومريضاً تأمل (قوله اركانها لا يعني الايصاء) لانها بمناء يبدل الركن التي هو موصي به بموصي فيه اهـ حل أي والركن الذي هو الموصي له بالموصي كسبأ في هناك (قوله موصي له) قضية جعله من الاركان انه بشرط ذكره والمعتمد خلافه فلو اقتصر على قوله أو وصيت بثلث مالي صحت وتصرف في وجوه البر اهـ سبط طب وعجالة يمر ولا يرد على المصنف صحتها مع عدم ذكر جهتها ولا شخص كلوصيت بثلث مالي ويصرف للفقراء والمساكين أو بثلثه لله تعالى ويصرف في وجوه البر لان من شأن الوصية ان يقصد بها أولئك فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم فقيدها كوجه ضمنا وبها اذا فارق الوقف فانه لا بد فيه من ذكر المصروف انتهت (قوله وحريه) أي لكاه أو بعضه فالبعض نصح منه بما

بيت ليلتين الاوصية  
مكتوبة عنده (أركانها)  
لا يعني الايصاء (موصي له)  
(و) موصي (به وصيفة)  
وموصي بشرط فيته تكليف  
وحريه واختيار





لاخر وقال له اشتر به عمامة مثلاً ومثل ذلك مالومات الدابة فلو باعها مالكمها انتقلت الوصية للمشتري كفي العبد  
 قاله المصنف رحمه الله تعالى وقال الرازي رحمه الله وصححه ابن الرقعة هي للبائع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت  
 بعد الموت والا فالحق انها للمشتري وهو قياس العبد في التقديرين وعليه فلو قبل البائع ثمن باع الدابة فظاهر  
 انه يلزمه صرف ذلك لعلها وان صارت ملك غيره اه شرح مر (قوله ولا يسلم علفها للمالك الخ) ولو أوصى  
 بعلف الدابة التي لاتأكله عادة فهل تبطل الوصية أو يصرف للمالكها أو يفصل فان كان الموصي جاهلاً بجعلها  
 بطالت أو علماً انصرف للمالكها فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان العلف الموصى به مما تأكله عادة لكن  
 عرض لها امتناعها من أكله فيجوز مل ان يقال ان أبس من أكلها إياه عادة صار الموصي به للمالك كالمومات  
 ولا حفظ الى ان يتأتى أكلها فليتأمل اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله ولو كانت العمارة تره بما  
 الخ) هذا في الكنائس التي حدثت بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم اماماً ووجد منها قبلها في حكمها حكم شريعتنا  
 في مساجدنا ولا يمكن النصارى من دخولها الا الحاجة باذن مسلم كما سجدنا كذا نقل عن افتاء السبكي وحيث  
 يصح الوقف عليها وان كانت للتعبد لان الذين يتعبدون بها الا ان هم المسلمون دون غيرهم وان سميت كنيسة  
 اه ع ش على مر (قوله تنزلها المارة) أي سواء كانوا مسلمين أو كفاراً وان اتفق تعبدهم بها لان ذلك  
 ليس مقصوداً للوقوف اه ع ش (قوله ولا تصح لاهل الحرب) بان قال أوصيت لاهل الحرب أو للحريين (قوله  
 وتصح لعمارة مسجد) أي ولو كانت الوصية من كافر ومثل المسجد قبور الانبياء والعلماء والصالحين في ذلك  
 من احياء الزيارة والتبرك بها ولعل المراد به كقوله صاحب الذخائر واشعر به كلام الاحياء في أوائل كتاب  
 الحج وكلامه في الوصية في زكاة التقدير اليه انه يبنى على قبورهم القباب والقناطر كي فعل في المشاهدة اذا كان  
 الدفن في مواضع مملوكة لهم أولن دفنهم فيها لا بناء القبور نفسها انتهى عنه ولا فعله في المقابر المسجلة فان فيه  
 تضييقاً على المسلمين خلاف ما استوجهه الزركشي من كون المراد بعمارتها رد العرب فيها وملازمتهما خوفاً من  
 الوحش والقراءة عندها وعلام الزائر من هائل لا تدرس اه شرح مر (قوله بان للمسلمين مملوكاً) أي بسبب ان  
 للمسلمين أي بسبب أنه ملك وان عليه وقفاً أي بسبب ان الوقف عليه يصح لان لنا جاداً ملك وهو المنجد اه  
 شيخنا (قوله ولو حرياً) أي في الواقع أو مع ذكر اسمه كقوله أوصيت لزيد أو لزيد في الواقع انه حري أو أوصيت  
 لزيد الحربي وكذا يقال في المرتد اه قل على التحرير وحل وخالف الوقف بانه صدقة جارية فاعتبر في  
 الموقف عليه الدوام والحري والمرتد لا دوام لهما اه مر وقوله أو أوصيت لزيد الحربي خالفه ع ش  
 على مر فقال أما لو قال أوصيت لزيد الحربي أو المرتد أو الكافر لم تصح لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعليّة  
 مأمنه الاشتقاق فكأنه قال أوصيت لزيد حراً بانه أول كفره أو ولدته فتفسد الوصية لانه جعل الكفر حاملاً على  
 الوصية (قوله ومرتد) أي ولو مع ذكر اسمه فان قال لمن يرتد أو للمرتدين لم تصح ولومات المرتد على رده بطلت  
 \* (تنبيه) \* ما ذكرهنا من صحة الوصية للكافر لا يخالف ما مر من شرط عدم المعصية لان القصد هنا الشخص  
 وان زال الوصف فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية مع ان وصف نحو الذميمة والحريية ليس مختصاً  
 بالكافر اصاله وانما غلب عليه من حيث العرف فتأمل اه قل على الخ (قوله وصورته في القتال الخ) أي  
 وصورته في الكافر ان يقول أوصيت لفلان وهو في الواقع كافر (قوله أو يقتل غيره عدواناً) مفهومه صحة  
 الوصية لمن يقتل خطأ (قوله ولجل الخ) أي سواء كان حراً أو رقيقاً من زوجة أو شبهة أو زناً اه شرح مر (قوله  
 ولجل) ان انفصل حياً ويقبل له الولي بعد موت الموصي (قوله لدون ستة أشهر) أي وان لم تكن فراشاً لا حداً أصلاً  
 كما سيأتي عن ع ش (قوله للعلم بانه كان موجوداً عندها) لا يقال العلم ممنوع لانه قد يفصل لدون ستة أشهر  
 ولا يكون عند الوصية لجواز ان يحك في البطن دون ستة أشهر لانا نقول لو سلمنا ذلك لا يضر لانه خلاف العادة فلا  
 يمنع غلبة الظن المرادة هنا بالعلم تأمل اه سم (قوله ولم تكن المرأة فراشاً) أي بعد الوصية (قوله أمكن كون الحمل

ولا يسلم علفها للمالك بل  
 بصرفه الوصي فان لم يكن  
 فالغاضي ولو بناه (ولا)  
 تصح (لعمارة كنيسة) من  
 كافر أو غيره للتعبد فيها ولو  
 كانت العمارة تره بما  
 كنيسة تنزلها المارة أو  
 موقوفة على قوم يسكنونهم ولا  
 تصح لاهل الحرب ولا لاهل  
 الردة (وتصح لعمارة مسجد  
 ومصلح ومطلقاً وتحمل)  
 عند الاطلاق (عليهما)  
 عملاً بالعرف فان قال أردت  
 تعليقك فقبل تبطل الوصية  
 وبحسب الرازي صحتها بان  
 للمسلمين مملوكاً وعليه وقفاً  
 قال النووي هذا هو الاقبح  
 الارجم (و) تصح (لكافر)  
 ولو حرياً ومرتداً (وقال) بحق  
 أو غيره كالصدقة عليهما  
 والهيبة لهما وصورته في  
 القتال ان يوصي لرجل  
 فيقتله ومعه قتل سيد الموصي  
 له الموصي لان الوصية لرفيق  
 وصية لسيد كسياتي أمالو  
 أوصي لمن يرتد أو يحارب أو  
 يقتله أو يقتل غيره عدواناً  
 فلا تصح لانها معصية (ولجل  
 ان انفصل حياً) حياته مستقرة  
 (لدون ستة أشهر منها) أي  
 من الوصية للعلم بانه كان  
 موجوداً عندها (أو) لا أكثر  
 منه (لاربعة سنين فأقل)  
 منها (ولم تكن المرأة فراشاً)  
 زوج أو سيد أمكن كون الحمل



منه لان الظاهر وجوده  
عندها لندرة طوطء الشبهة وفي  
تقدير الزنا اساءة طن نعم لولم  
تكن فراشاً لم تصح الوصية  
كما نقل عن الاستاذ أبي منصور  
فان كانت فراشاً له أو انفصل  
لا كثر من أربع سنين لم  
تصح الوصية لاحتمال  
حدوثه معها أو بعدها في  
الاولى والعدم وجوده عندها  
في الثانية وأعلم ان ثاني  
التوأمين تابع للاول  
مطلقاً وانما ذكرته من  
الحاق الستة بما فوقها هو  
ما في الاصل وغيره تبعاً للنص  
الكن صوب الاسنوي  
الحاقها بما دونها لانه  
لا بد من تقدير لحظة الوطء  
كما ذكره في محال آخر ورد  
بان اللحظة انما اعتبرت جرباً  
على الغالب من ان العلق  
لا يقارن أول المدة والافالعة  
بالمقارنة فالسنة لحظة على  
هذا بما فوقها كما قالوهنا  
وعلى الاول بما دونها كما قالوه  
في المحال الاخر وبذلك علم ان  
كلا صحيح وان التصويب  
سهو (ووارث) خاص حتى  
يعين هي قدر حصته (ان أجاز  
بأبي الورثة) المطلقين التصرف  
وسواء أراذت على الثلث  
أم لا الخبر البيهقي باسناد صالح  
لا وصية لوارث الا ان يجيز  
الورثة أما اذا لم يجيزوا فلا  
تنفذ الوصية

منه) صفة لزوج أو سيد خرج الصبي ونحوه (قوله لان الظاهر وجوده عندها) هذا ظاهر اذا كانت قبل الوصية  
فراشاً يحال عليه الحمل فان كانت فراشاً قبلها بنحو خمس سنين أي فوراً من خمس سنين من قبل الوصية فالظاهر  
انه حينئذ يكون كقوله نعم الخ (قوله لندرة طوطء الشبهة الخ) أي من غير ضرورة الى هذا التقدير ليغارق ما تقدم  
في صورة البدن فانه يستحق وان لم تكن فراشاً في عمرها فينتد في طوطء الشبهة أو الزنا لانه لاحتمال  
غيرهما اهـ (قوله نعم لولم تكن فراشاً) أي قبل الوصية (قوله لم تصح الوصية) أي حيث انفصل لستة أشهر فأكثر  
من وقت الوصية والاصح للعلم بوجوده وقتها وغاية أمره انه من زمان الوصية للمعمل منه صحبة اهـ ع ش (قوله  
فان كانت فراشاً الخ) المراد بالفراش وجود وطء يمكن كون الحمل منه بعد وقت الوصية وان لم يكن من زوج  
أو سيد بل الوطء ليس قيد الان المدار على ما يحال وجود الحمل عليه اهـ قل على الجلال (قوله وأعلم ان ثاني  
التوأمين الخ) أي وان انفصل الا كثر من ستة أشهر من الوصية أو لا ربع سنين فأكثر من الوصية أي وبينه  
وبين الاول دون ستة أشهر اهـ حل وضابطهما ان يكون بين وضعيهما دون ستة أشهر وقوله مطلقاً أي في  
الصحة وعدمها اهـ شيخنا (قوله من الحاق الستة بما فوقها) أي في قوله أولاً كثر منه ولا ربع سنين فانه  
يصدق بالستة وينبغي على الحاقها بالفوق اشتراط الشرط الذي في المستن وينبغي على الحاقها بالبدن عدم  
اشتراطه (قوله بانه لا بد من تقدير لحظة للوطء) أي لا بد في مدة الحمل من تقدير الخ أي ان مدة الحمل ستة ولحظة  
للوطء فاذا ولدته مقارناً للستة كانت مدته ناقصة لحظة فعلى هذا تكون بقية الستة ملحقة بالبدن (قوله في محال  
آخر) كالعدد والطلاق اهـ حل أي فيما اذا طلقها حاملاً ووضع لستة أشهر من امكان العلق فان  
العدة تنقض به وكذا ان قال ان كنت حاملاً فانت طالق ووضع لستة أشهر من القول المذكور (قوله جرباً على  
الغالب من ان العلق الخ) أي فنظر للغالب قال لا بد من تقدير لحظة للوطء زائدة على الستة وحينئذ تكون  
الستة ملحقة بما دونها ومن لم ينظر للغالب قال لا يشترط تقدير لحظة وحينئذ فلحق بما فوقها اهـ شيخنا (قوله  
لا يقارن أول المدة) أي بل يتأخر بلحظة الوطء من أول المدة التي هي ستة أشهر ولحظة من الوطء من المدة فاذا  
ولدته لستة أشهر فقط علمنا انه كان موجوداً عند الوصية وقوله والأي وان لم يجز على الغالب بل جرباً على  
خلافه من ان العلق يقارن أول المدة يعني اذا كان بغير وطء فالمدّة على هذا ستة أشهر فقط فاذا ولدته لستة  
تتحقق تمام مدته فتكون ملحقة بالفوق وانما كان الاول غالباً لان الغالب في العلق ان يكون بسبب وطء اهـ  
شيخنا (قوله والافالعة بالمقارنة) أي بإمكان المقارنة أي مقارنة العلق لاول المدة أي مدة الحمل (قوله والا  
فالعبرة بالمقارنة) أي والابان اعتبرنا غير الغالب وقوله ملحقة الخ أي فاذا أتت به لستة أشهر فقط من الوصية فلا  
يستحق لاحتمال وجوده معها كما يحتمل وجوده قبلها ولا يأتي في هذه الصورة احتمال وجوده بعدها لانه  
يكون حينئذ ناقصاً عن ستة أشهر اهـ (قوله بالمقارنة) أي مقارنة العلق لاول المدة (قوله وبذلك علم ان كلا  
صحيح) أي من حيث البناء أي من حيث ما بناء عليه لا من حيث الحكم لان المعتمد هنا انها ملحقة بما فوقها  
(قوله ووارث خاص الخ) مثل الوصية له في التوقف على اجازة الوارث التبرع عليه في مرض الموت كلياً أي في  
عبارة قل (قوله حتى يعين هي قدر حصته) أي من التركة كلو كان له ثلاثة بنين وثلاث ثغور قيمة كل واحدة  
مائة وأوصى لكل واحدة فانه تصح بشرط الاجازة لاختلاف الانغراض في الاعيان ومناقضها اهـ شرح البهسية  
بحروقه أي وحتى يجزء شائع هو قدر حصّة الموصى له من الارث كلياً أي والحاصل ان الموصى له ببعض الورثة  
لا كل واحد منهم على ما سيأتي (قوله ان أجاز باقي الورثة) متعلق بمحذوف أي وتنفذ ان أجاز باقي الورثة  
كما اشار له الشارح بقوله اما اذا لم يجزوا الخ ولا يصح تعلقه بتصح لما لا يخفى والمراد بالورثة المطلقين التصرف  
فلا تصح اجازة محجور ولا وليه بل توقف الامر الى تعلقه (تنبيه) شملت الوصية للوارث ما لو كانت بعين  
ولو مثلية ولو قدر حصته لكن مع تغيير حصه كل منهم وكل وصية في اعتبار الاجازة ابرأه واليهستة والتوقف عليه

نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على قدر نصيبه من الارث لم يحتج الى اجازة وليس له ابطاله ككلو كان له دار قدر  
ثلاث ماله فوقف ثلثها على ابنه وثلثها على ابنته ولا وارث غيرهما ولو اجاز الوارث ثم ادعى انه انما اجاز لظنه كثرة  
التركة أو عدم مشارك فبان خلافه لم يصدق ان كانت الاجازة في عين والاصدق بيمينه وبطلت اجازته وقول  
المنهسج فان اوصى لوارث عام كان وارثه بيت المال الوصية بالثلث فأقل صحته دون ما زاد مراده بل ووارث  
العام رجل من المسلمين معين وهو الامام لانه وارث بجهة الاسلام لا بالقرابة الخاصة والكاف بمعنى الباء المتحدة  
\*(قرع)\* لو اوصى لزيد بالغ ان تبرع لابنه فلان يخمس مائة مثلاً لم يحتج لاجازة ولا بشاركة فيها أحد منهم  
وهذه حيلة في الوصية للوارث عن غير توقف على اجازة من باقي الورثة اهـ قل على المحلى (قوله ان اجاز باقي  
الورثة الخ) ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر المأجز أو عينه فان ظن كثرة التركة فبان قلتها فسيأتي فلما اجاز علماً  
بقدار التركة ثم ظهر له مشارك في الارث وقال انما أخرت طناً حيازتي له بطلت الاجازة في نصيب شريكه ويشبه  
بطلانها في نصف نصيب نفسه والموصى له تخلفه على نفي علمه بشريكه فيسهـ اهـ شرح مر (قوله فان اوصى  
لوارث عام) بان اوصى لواحد من المسلمين معين وليس المراد انه يوصى لبيت المال بشئ كما يدل عليه قوله كان  
كان وارثه بيت المال والالقال كان كان وارثه الموصى له اهـ ع ش وعبارة شرح مر وقيد بعض  
الشراح الوارث بالخاص احترازاً عن العام كوصيته من لارثه الا بيت المال بالثلث فتصح قطعاً ولا يحتاج لاجازة  
الامام ورد بان الوارث بجهة الاسلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه (قوله كلاً سيأتي) أي في  
فصل ينبغي ان لا يوصى بواحد على ثلث تأمل (قوله والعبرة بآرائهم وقت الموت) فلما اوصى لانيه فدل عليه ابن  
قبل موته فوصيته لاجني أو وله ابن ثم مات الابن قبله أو معه فوصيته لوارث اهـ شرح مر (قوله ولا تصح  
لوارث) صورة هذا ان يوصى لكل وارث بقدر حصته كما أشار اليه أصله بلفظ كل أمالوم يستوعب فتصح فان  
اجازة البقي شاركهم فيما بقي وهذا فائدة محتملها اهـ سبط طب أي ولو استوعب وكانت بعين هي قدر حصته كل  
واحد فانه يصح أيضاً يتوقف على الاجازة لاختلاف الأغراض في الاعيان (قوله بقدر حصته) أي من  
التركة مشاعاً ككلو كان له ثلاثة بنين وأوصى لكل منهم بثلث ماله اهـ شرح بجهة (قوله ولا تصح لوارث  
بقدر حصته) عبارة الجلال ولا تصح لكل وارث الخ اهـ وفي قل عايه مخرج ما لو اوصى لبعض ورثته ولو  
بقدر حصته فانه صحته كن اوصى لاحد بنيه الثلاثة بثلث ماله أو بقدر حصته أو بثلثها فهي صحته فسقوط  
لفظ كل من عبارة المنهسج سبق قلم ولو اوصى لمحصصة من غير ذكر لفظ قدر أو مثل فهي صحته والمغنى على  
تقديره كما هو الراجح المعتمد فراجع اهـ (قوله والوصية لرفيق) أي ولو مكاتباً اهـ شرح مر (قوله ويقبلها  
الرفيق) أي ان كان فيه أهلية القبول فان لم يكن فيه أهلية القبول لخصوصه أو جنون فيقبل هو أي السيد كما  
استوجه الشيخ والأوجه انه لو أجبره السيد عليه لم يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهمه قولهم لان الخطاب  
معه وانه لو أصر على الامتناع يأتى فيه ما يأتي من ان الموصى له يجبر على القبول أولاً ولا ننظر هنا الى عدم  
استحقاق العبد لما تقرر ان المدار على كونه مخاطباً لا غير ولا ننظر لكون الملك يقع للسيد اهـ شرح مر  
وقوله فان لم تكن فيه أهلية الخ اما لو كان متبأهلاً وقبل السيد لم يصح ولو بعد موت العبد وعليه يحمل ما تقدم عن  
شرح الارشاد وقوله ما يأتي من ان الموصى له يجبر على القبول أولاً أي والراجح انه ان امتنع من القبول والرد  
خير الحاكم بينهما فان أبي حكم عليه بطلان الوصية اهـ ع ش عليه (قوله فله الوصية) لو اعتق بعضه فلكل حكمه  
وكذا لو اوصى لبعض مالم تكن هماً يأتى والا فهي لصاحب النوبة يوم موت الموصى ولو خص بها نصفه الحر أو  
الرفيق اختص به اهـ سبط طب (قوله ينقل) يشمل المهرن فتصح الوصية به ولا تبطل الا ببيع في الدين ولا  
يجب على الورثة تسليم من التركة لتتبع الوصية نعم لو تبرع الموصى له بقضاء الدين لتسلم له العين فهل يجب على  
الدائن قبوله كالأورث لان له عاقبة أو لا يجب عليه لانه لا يجب على الغريم قبول قضاء دين من متبرع غير الوارث

فان اوصى لوارث عام كان  
كان وارثه بيت المال فالوصية  
بالثلث فأقل صحته دون  
ما زاد كلاً سيأتي مع زيادة  
(والعبرة بآرائهم وقت الموت)  
لجواز موتهم قبل موت  
الموصى فلا يكونون ورثة  
(وإبردهم واجازتهم بعده)  
لعدم تحقق استحقاقهم قبل  
موته (ولا تصح) الوصية  
(لوارث بقدر حصته) لانه  
يستحقه بلا وصية وانما صححت  
بعين هي قدر حصته كما مر  
لاختلاف الأغراض في  
الاعيان (والوصية لرفيق  
وصية لسيد) أي تحمل  
عليها لتصح ويقبلها الرفيق  
دون السيد لان الخطاب  
معه ولا يفتر الى اذن السيد  
وتعسيرى بالرفيق أهم من  
تعييره بالعبد (فان اعتق قبل  
موته) أي الموصى (فله)  
الوصية لانه وقت القبول حر  
(و شرط) في الموصى به كونه  
مباحاً ينقل



كل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بينهما وبين الوارث بان الوارث مالك بخلاف الموصى له فإنه غير مالك الى  
 الآن قال **ح** وقد يقال بل الا قرب الاول لقوات المعنى المعلن به عدم القبول من الاجنبي وهو المنسبة  
 فليتنامل ثم رأيت ما يدل للثاني وهو ان بائع الفس لو أراد الفسخ في مبيعته فوجده مرهوناً فقال للمرتن  
 انا أدفع لك الدين لارجع لم يجب عليه اجابته على أصح الوجهين كفى شرح الروض في باب الفس وفي تجريد  
 صاحب العباب في باب الرهن وتصح الوصية بالرهن اذا انفك الرهن قبل قبول الوصية والا فلا اه وفيه كلام  
 في الايعاب في باب الرهن فراجع اه **شوبري** (قوله أي يقبل النفل الخ) أي على وجه الملك أو الاختصاص  
 لاجل قوله فيما يأتي ونجس يقتنى (قوله فتصح بحمل) أي ولو منفرداً عن أمه وموردة هذا ان يقول أوصيت  
 بهذا الحمل وموردة ما يأتي ان يقول أوصيت بحمل دابتي مثلاً اه وفي قول على المحلى قوله فتصح بحمل الخ  
 أي ان كان موجوداً حال الوصية كما يؤخذ مما بعده ويرجع في كونها حاملاً عند الوصية لاهل الخبرة في غير  
 الآدمي وفيه ما تقدم في الموصى له من التفصيل اه (قوله ان انفصل حياً) أي لو قبيل علم وجوده عند عا  
 أي الوصية لم في الآدمي فيما في الوصية له وأما في غيره فبرجع لاهل الخبرة في مدة الحمل وتعبيرهم  
 بالمحلى للغالب اذ لو ذبحت الموصى بحملها فوجدت بها جنين أحله ذلكها وعلم وجوده عند الوصية ملكه  
 الموصى له كما هو ظاهر اه **شرح مر** (قوله ان انفصل حياً) أي ولم يحصل هناك تفريق محرم بان عاش  
 الموصى الى تمييز الموصى به اموالاً قبل التمييز قبل الوصية طب لكن في حاشية زى وكنتم اغتفروا  
 التفريق هنا تأمل والقاب للاول أميل اه كذا هم امش وعبارة سم مال مر الى تبين بطلان الوصية  
 أخذاً مما لو كان بالامجنون مطابقاً وأيس من زواله فيبيع الولد ثم زال الجنون قبل من التمييز فإنه يتبين بطلان  
 البيع كما شئى عليه بعضهم وتبعه مر اه **بحر روفه ع** ش (قوله أو ميتاً مضموناً) أي فتنفذ الوصية فيما  
 ضمن به وانما لم يفرق فوافيها في الوصية له بين المضمون وغيره لان المدا فيه على أهلية الملك اه ملخصاً من  
**شرح مر** (قوله بدل ما نقص منها) حتى لو لم ينقص لم يجب شئ فندفع بالزر كشي هنا اه سم (قوله بدل  
 ما نقص منها) قال في المجموع اتفق أصحابنا على جواز الوصية باللبن في الضرع والصوف على ظهر الغنم صرح به  
 البغوي وقال يجوز الصوف على العادة فما كان موجوداً حال الوصية للموصى له وما حدث للوارث فلو اختلفا  
 في قدره فالقول قول الوارث بينهما اه **خط اه ع** ش (قوله وما وجب في ولد الامة بدله) وهو عشر قيمة  
 أمه اه شيخنا (قوله بناء على ان الحمل يعلم) أي يعطى حكم المعلوم من حيث مقابله في بيع أمه بقسط من  
 الثمن وهو الاصح اه **قل** على المحلى (قوله وبشر وحمل الخ) ثم ان أوصى بحمله هذا العام أو كل عام فذلك  
 وان أطلق فالظاهر انه يعم كل عام ولا يختص بالاول على المتجه وهذا بخلاف ما لو أوصى بدينار كل سنة فانها تصح  
 في السنة الاولى لا فيما بعدها اذ لا يعرف قد الموصى به ليخرج من الثالث اه سبطاً ولو احتاجت الثمرة أو  
 أصلها لاسق لم يلزم واحد منهما اه **شرح مر** (قوله ولو معدومين) وتصح أيضاً بالملك وقتها اذا ملكه  
 قبل الموت وعبارة **شرح مر** ولو أشار لملوك غيره بقوله أوصيتهم هذا ملكه لم تصح كيجزى به الرافعي لكن  
 قياس الباب المجهلة أي يصير موصى به اذا ملكه قبل موته وهو المعتمد انتهت (قوله كافي الاجارة والمساقاة)  
 فان المعقود عليه فيهما المنفعة وليست موجودة عند العدة وأيضاً المساقاة المعقود عليه فيها الثمر وهو غير  
 موجود عند العدة اه (قوله لان الوصية تحتل الجهالة) أي فالأبها م أولى وانما لم تصح لاحد الرجلين لانه  
 يحتل في الموصى به ان يكونه تابعاً لما لا تحتل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث لا لجل سيحدث اه  
**شرح مر** (قوله ويعينه الوارث) قضيته انه لا دخل للموصى في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا  
 يتصرف عليه مع كماله فيما قد يضره والظاهر في الناقص الوقف لكماله الخ تحفة اه **شوبري** (قوله قابل  
 للتعليم) ولو لم ير استموليس المراد فيما يظهر خصوص الصيد ولا يدخل في اسم الكلب الاثنى اه **حل** (قوله

أي يقبل النفل من  
 شخص الى آخر (فتصح)  
 الوصية (بحمل ان انفصل  
 حياً أو) ميتاً (مضموناً) بان  
 كان ولد أمة وجبني عليه  
 وخرج بزيادتي أو مضموناً  
 ولد أمة إذا انفصل ميتاً  
 بجناية فان الوصية تبطل وما  
 يغرمه الجاني للوارث لان  
 ما وجب في ولدها بدل ما نقص  
 منها وما وجب في ولد الامة بدله  
 ويصح القبول هنا وفيها امر  
 قبل الوضع بناء على ان الحمل  
 يعلم (وبشر وحمل ولو)  
 كان الحمل والثر (معدومين)  
 كافي الاجارة والمساقاة (وبهم)  
 هو أعم من قوله وباحد عبديه  
 لان الوصية تحتل الجهالة  
 ويعينه الوارث (و) نجس  
 يقتنى ككلب قابل للتعليم  
 هو أولى من قوله معلم أوصى به

لم يجعل له اقتناؤه (وزيل ونخر محترمة) لثبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب الذي لا يقبل ٤٧ التعليم والخزير والخمرة غير المحترمة وتخرج

بالمباح نحو من ماله وصم  
ويزيدني ينقل ما لا ينقل  
كقود وحده قد نعم ان أوصى  
بهم ماله مما عليه صحت (ولو  
أوصى من له كلاب) تقتني  
(بكلب) منها (أو) أوصى  
(بما له متمول) لم يوص بثلثه  
(صحت) أي الوصية وان قل  
المتمول في الثانية لأنه خير  
منها إذا لم يوص له ما إذا  
أوصى من لا كلبه يقتني  
بكلب فلا تصح الوصية لأن  
الكلب يتعذر شراؤه ولا  
يلزم الوارث اتها به ولو أوصى  
بكلابه وليس له غيرها أو  
أوصى بثلث المتمول دفع  
ثلثها عدد القيمة إذا قيمة  
لها وتعتبر بمول أولى من  
تعبيره بمال (أو) أوصى  
(من له طبل لهُ) وهو ما  
يضرب به المختون وسطة  
ضيق وطرفاه واسعان (وطبل  
حل) كطبل حرب يضرب  
به للتهويل وطبل حجاج يضرب  
به للإعلام بالنزول والارتحال  
(بطبل حل على الثاني) لأن  
الموصى يقصد الثواب وهو  
لا يحصل بالحرام (وتلغو)  
الوصية (بالاول) أي بطبل  
اللهو (الان صلح الثاني) أي  
لطبل الحل بهيته أو مع تغيير  
يسقى معه اسم الطبل وقول  
الثاني أعم من قوله لحرب أو  
حجج لتناوله طبل الباز  
ونحوه (و) شرط (في الصيغة  
لفظي شرعيا) أي بالوصية

لم يجعل له اقتناؤه) بان كان صاحب زرع أو ماشية أو بر يد الاصطياد بخلاف غيره ذلك فلا يجعل له اقتناؤه اه  
شيخنا وعبرة حل قوله ان يجعل له اقتناؤه ليس بقيد بل أول يجعل له اقتناؤه اذ يجوز ان ينقل الاختصاص لمن  
يجعل له اقتناؤه ويحتاج للفرق بينه وبين عدم صحة الوصية للعربي بصلاح مع امكان نقله لمن يصح نقله اه (قوله  
وزيل) أي ولومن غلط وميتة وقوله ونخر محترمة أي وان أيسر من انقله لاهم اخلا اه حل (قوله كقود  
وحده قد نعم) أي وحق خيار وحق شفعة لانها وان قبلت الانتقال بالارث لا تقبل النقل اه حل (قوله بكلب  
منها) بان قال أوصيت له بكلب منها اه حل (قوله بكلب منها) أي فيعطى أحدها قال المحلى بتعيين الوارث  
قال شيخنا قضية اطلاقه كغيره انه لو كان الموصى له يعانى الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين كلب الزرع لكن  
جزم الدارمي بخلافه قال الزركشي وهو الاقوى لان ذلك قرينة على ارادة الموصى له أي لكلب الزراعة  
ومال السبكي الى الاول اه وقوله بكلب قال عميرة قال النووي ولا يدخل في اسم الكلب والحيار الاثنى اه  
سم (قوله لم يوص بثلثه) صادق بما اذا لم يوص بشئ منه أو أوصى بمادون الثالث اه برماوى (قوله وان  
قل المتمول في الثانية) اذ الشرط بقاء ضعف الموصى به للورثة وقيل المال خير من كثير الكلاب اه  
شرح مر (قوله من لا كلب له) ينبغي ان يراد من لا كلب له عند الموت لان العبرة في وجود الموصى به  
وقت الموت ثم رأيت شيخنا حج في شرحه للارشاد أشار الى ذلك حيث قال هو والمتمول تقييد للصحة الوصية  
بالزبل ونخر المحترمة والكلب النافع بقوله ان كانت حاصلة له أي للموصى عند موته اه ولو كان له كلب  
فقط فالوصية بثلثه كذا ذكره في شرح الروض اه سم (قوله لان الكلب يتعذر شراؤه) فيه بحث لانه  
ينبغي أن يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا صحت الوصية اذا قال من مالى لا مكان تخصيله  
بالمال بهذا الطريق اه سم اه شوبرى (قوله فلا يلزم الوارث اتها به) أي قوله والا فلا هيبة لا تكون  
الا في ماله فاليه هنا بمعنى القبول اه حل (قوله دفع ثلثها عددا) هذا اذا كانت مفردة عن اختصاص  
آخر أمالو كانت مختلفة الاجناس فيعتبر الثلث بفرض القيمة عند من يرى لها قيمة اه حج (قوله دفع ثلثها  
عددا) فان انكسرت كاربعة فله واحد من الثلاثة وثلث الرابع شائعا كقولم يكن له غيره اه قل على الجلال  
(قوله المختون) بكسر النون أي المشبهون بالنساء ويفتحها أي المشبهون بنهن اه شيخنا وفي المصباح  
خنت خنتا فهو خنث من باب تعب اذا كان فيه لين وتكسر ولا يشتهى النساء ويعدى بالتضعيف فيقال  
خنثه غيره اذا جعله كذلك واسم الفاعل خنث بالكسر واسم المفعول خنث بالفتح وفيه الخنث والخنثاة وقال  
بعض الاثمة خنث الرجل كلامه بالتثقيب اذا شبهه بكلام النساء استاور خاوة قال رجل خنث بالكسر والخنثى  
الذى خلق له فرج الرجل وفرج المرأة والجمع خنث مثل كلب وخنثى مثل حبل وحبالى اه (قوله وسطة  
ضيق الخ) سياتى ان هذا يسمى بالدربة وسماى أيضا في كتاب الشهادات ان الطبول كلها حلال الا الدربة  
وان الزامير كلها حرام الا النغير (قوله حل على الثاني) بخلاف من له عود لهُ وغيره وأوصى بعود فانه يحل على  
عود اللهو فتبطل الوصية لان العود لا يتبادر منه الا ذلك بخلاف الطبل اه حل (قوله لان الموصى يقصد  
الثواب الخ) وظاهره وان كان الموصى له يستعمل طبل اللهو اه حل (قوله وتلغو بالاول) حيث كان  
الموصى له آدميا معينا فان كان لجهة عامة كالفقراء أو غير آدمى كالسجدة فان كان رضاه مالا صم والافلا  
وكتب أيضا فلو قال اعطوه أي الادى المعين هذا الشارة الى طبل اللهو صم واعطيه بعد تغيير هيئته أي خروجه  
عن طبل اللهو حيث كان رضاه مالا اه حل (قوله لفظي شرعيا) \* (فرع) \* اذا قيل له اوصيت لفلان  
بكذا فاشار برأسه أي نعم ان كان ناطقا ليس بوصيق وان اعتقل لسانه فوصية اه \* (فائدة) \* كتب شيخنا بامامش  
المحلى بلزاء الكلام على الصيغة مانعه \* (فائدة) \* قال في البحر لو قال كل من ادعى على بعد موتى فاعطوه  
ما يدعيه ولا تطلبوا منه حجة كان كالوصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة اه وقال غيره هو اقرار بمجهول

وفي معناه ما مر في الضمان (صريحه) اي جابا كوصيته بكذا



أو أعطوه أو هو له (أو وهبته) (بعدموت) ٤٨ في الثلاثة وقولي كأوصيت إلى آخره أعم مما عبر به (وكأنيته كهو له من ماله) وإن أشعر كلام

فيرجع فيه لتفسير الوارث اه ما كتبه وفي شرح الروض عن الزركشي نقل الاول عن الروياني والثاني  
عن الاشراف عن الجرجاني واعتمد مر الاول اه سم (قوله أو أعطوه) بجمزة قطع ووصلها غلط اه  
زي اه ع ش (قوله في الثلاثة) أي وأما في الاولى وهي أوصيت له بكذا فنصر بحسب وان لم يذ كر فيها لفظ الموت  
اه ح اي ولم يبال بايها مرجوعه نظر الماعرف من سياقه ان أوصيت وما شئت منه موضوعه لذلك اه  
شرح مر (قوله ومع سلوم ان الكتابة الخ) ولا بد من الاعتراف بها نطقا منه أو من وارثه وان قال هذا خطي  
وما فيه وصيتي ولا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيموت قد أوصيت به وإشارة  
من اعتقل لسانه يجري فيها تفصيل الاخرس فيما يظهر اه شرح مر وهل يكتفي في النية باقترانها بجزء من  
اللفظ أو لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع فيه نظرا والا قرب الاول ويفرق بينهما بان المبيع لما كان  
في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش عليه (قوله وتلزم بموت مع قبول) قال الزركشي فظاهر  
كلامهم ان المراد القبول اللفظي وهو المعتمد وقيل يشبه الاكتفاء بالفعل وهو الانخدود وهو ضعيف والوجه  
الاول اه شرح مر وزيادة لعش عليه (قوله مع قبول بعده) نعم القبول بعد الرد لا اعتبار به كالرد  
بعد القبول سواء أقبض أم لا على المعتمد ومن صرح بالرد دلتها أو أقبلها أو أبلغتها أو ألقيتها ومن كتابته نحو  
لا حاجة لي بها وأنا غني عنها اه هذه لا تليق فيما يظهر والوجه صحة اقتضائه على قبول البعض فيها وفي الهبة  
ان اشترط المطابقة بين الايجاب والقبول انما هو في البيع والوصية والهبة ليست كذلك اه شرح مر (قوله  
ولو تراخ الخ) كتب شيخنا بمش المحلى (فائدة) لو كان القابل ولي القاصر واقتضت المصلحة القبول فالمصلحة  
وجوبه فورا اه فلو لم يقبل فالوصي القبول اذا بلغ اه مر اه سم (قوله في موصي له معين) ولو غير  
آدمي كمسجد فيقبل قيمته وحيث كان محصورا كبنى زيد فلا بد من قبول كل ويجب استيفاؤهم والتسوية  
بينهم والظاهر ان المراد بالانحصار هنا ان يتأتى قبوله ويتأتى استيفاؤهم من غير مشقة وان كان أكثر مما جاعلوه  
محصورا في غير هذا المحل حتى لو قال أوصيت لهؤلاء أي لاهل هذا البلد وكانوا ألفا فلا بد من قبول كل ويجب  
استيفاؤهم والتسوية بينهم اه حل (قوله كان قال الخ) وهذا كما لا يخفى لا يشمل قوله في موصي له معين  
وقوله فانه يحتاج الى ذلك أي للقبول لاقتضاء الصيغة له لانه مخاطب بالوصية بخلاف الموصي بعقده ليس مخاطبا  
بالوصية اه حل (قوله ولا يشترط القبول في غير معين) كالفقراء له عذرهم منهم ومن ثم لو قال للفقراء محل كذا  
وانحصروا بان سهل عدهم عادة تعين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولورد غير المحصورين لم يرد بدهم كما أفهمه  
قوله لزم بالموت ودعوى ان عدم حصصهم يستلزم عدم تصور ردهم مردودة بان المراد بعدم الحصر كترتهم  
بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه تصور ردهم وعليه فالمراد بتعذر قبوله تعذره غالبا أو باعتبار  
ما من شأنه اه شرح مر (قوله ولا تجب التسوية بينهم) ولا يجوز اعطاء شيء للفقراء الذين هم من ورثة  
الموصي وعباوة شرح مر ولو أوصى للفقراء بشي أمتنع على الوصي اعطاء شيء من ثلثه الميت ولو فقراء كإناص  
عليه في الام وعبارة ع ش على مر قوله ولا تجب التسوية بينهم منه ما وقع السؤال عنه في الوصية لمجاوري  
الجامع الا زهر فيجب التسوية بينهم لانحصارهم لسهولة عدهم لان أسماءهم مكتوبة مضبوطة فيما يظهر  
ويحتمل خلافه على ما يفهم من قوله بحيث يشق عادة استيعابهم وهو الاقرب مما لا يخفى التعليل المذكور  
انتهت (قوله كان قال أصقوا عني ذلانا) أي فيلزمهم اعتاقه والفوائد الحاصلة من حسن الموت الى الاعتاق  
للقريب على الصحيح اه ع ش (قوله فانه يحتاج الى ذلك) أي للقبول لاقتضاء الصيغة أي للقبول لانه  
مخاطب بالوصية بخلاف الموصي بعقده ليس مخاطبا بالوصية اه حل (قوله والرد للوصية) أي كالأوصياء  
ولا يفيد الرد بعد القبول وعكسه اه حل (قوله فالقابل والراد) هو الامام فانه دلني وان قبل لزم  
الوصية وظاهره وان كانت الوصية بجميع المال وليس مراد الان الامام تتعذر اجازته فيما زاد على الثلث

الاصل بأنه صريح ومع سلوم  
ان الكتابة تقتضي النية أما  
قوله هو له فقط فقرار لا وصية  
كما علم من بابه (وتلزم) أي  
الوصية (بموت) لكن (مع)  
قبول بعده ولو تراخ في  
موصي له (معين) وان تعدد  
فلا يصح القبول قبل الموت  
لان الموصي ان يرجع في  
وصيته ولا يشترط القبول في  
غير معين كالفقراء ويجوز  
الاقتصار على ثلاثة منهم ولا  
تجب التسوية بينهم وانما لم  
يشترط الفور في القبول  
لانه انما يشترط في العقود  
التي يشترط فيها ارتباط  
القبول بالايجاب وظاهره  
لا حاجة الى القبول فيما لو  
كان الموصي به اعتاقا كل  
قال اعتقوا عني فلا يبعد  
موتى بخلاف ماله أو وصي له  
برقبته فانه يحتاج الى ذلك  
لاقتضاء الصيغة (والرد)  
للوصية (بعدموت) لا قبله  
ولامعه كالقبول (فان مات)  
الموصي له (لا بعدموت)  
الموصي) بان مات قبله  
أو معه (بطلت) وصيته لانها  
ليست لازمة ولا آيلة الى  
اللزوم (أو بعده) قبل  
القبول والرد (نظف وارثه)  
فيهما فان كان الوارث بيت  
المال فالقابل والراد هو  
الامام وقولي لا بعده وخلفه  
أهم من تعبيره بما ذكره

لان الحق للمسلمين مر عند قول المصنف السابق ان اجاز باقي الورثة اه ع ش (قوله ومالك الموصى له موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشئ اه شرح مر (قوله الذي ليس باعتناق) لاجابة لاستثناء هذه لانهم لم تدخل في قوله ومالك الموصى له لانه ليس فيها موصى له بل فيها وصية باعتناق اللهم الا ان يقال ان الرقيق موصى له ضمنا فكأنه أوصى له برقبته أو يقال الاستثناء منقطع (قوله الذي ليس باعتناق) دخل في ذلك رقبته اذا أوصى له بها اه حل (قوله والموتة) في تصحيح ابن عمالون والمتجه مطالبة الورثة والموصى له بموتة الموصى به في مدة التوقف ثم تستقر على من يستقر له وأشار ابن الرفعة الى ذلك وقرر مر انهما ان تراضيا والاقتراض الحاكم ويرجع على من استقر له فليراجع اه سم (قوله ويطلب الموصى له) قال في الروض والوارث مطالبة الموصى له بالقبول أو الرد قال في شرحه اذا لم يفعل واحدا منه ما فاني امتنع حكم عليه بالرد كما صرح به الاصل ومحل في المتصرف لنفسه اما لو امتنع الولي من القبول لم يجز وروكان الخطأ فالتجبه كما قال الزركشي ان الحاكم يقبل ولا يحكم بالرد اه سم (قوله ان توقف في قبول ورد) بان امتنع حكم عليه بالرد ولو امتنع الولي من قبول ما فيه حظا لم يله قبل له الحاكم ولا يرد اه سبط طب (قوله فمالك فيسه للوارث) فلو قبل كانت قيمته للوارث اه شيخنا (قوله فالموتة عليه) ومن ثم كان له كسبه وقيل للعتيق لانه استحق العتق استحقا فاستقر الا بسقط بوجه اه حل

\* (فصل في الوصية برائد على الثلث) \* أي وما يتبعه من قوله ويمنع المالك الموت الى قوله كوقف وهبة وقوله وفي حكم اجتماع الخ أي وما يتبعه من قوله ولو قال ان اعتقت غائما الى آخر الفصل وقوله مخصوصة المراد بخصوصها كونها معلقة بالموت أو منجزة في مرضه (قوله ينبغي أن لا يوصى برائد على ثلث) أي يطلب على سبيل الندب على المعتمد من كراهة الوصية بالرائد وعلى سبيل الوجوب على مقابله \* (تنبيه) \* ما ذكر من التفصيل في حق غير الوارث أما الوارث فتكرهه مطلقا اه قل على الجلال (قوله والاحسن أن ينقص عنه شيئا) ظاهره وان كانت ورثته اغنياء وهو كذلك وفي الام اذا ترك ورثته اغنياء اخترت ان يستوعب الثلث واذا لم يدعهم اغنياء كرهت له ان يستوعب الثلث اه حل وفي المصباح أن ينقص ينقص الى مفعولين بنفسه فيقال نقصت زيدا حقه وكقوله تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا وبه تعلم ما في قول الناصر اللقاني انه لم يرد ذلك في شيء من كتب اللغة اه شوبري (قوله ايضا والاحسن ان ينقص عنه شيئا) أي لان الوصية بالثلث خلاف الاولى اه ع ش على مر (قوله ان ينقص) فالعنى يكره أو يحرم ان يزيد على الثلث لان نفس الزيادة مكرهة أو محرمة فهو كصلاة الحاقن مثلا فسقط ما قبل ان في ذلك محبة الوصية بالمحرم أو بالمكر وهو قد مر ان باطله وانما كان النقص أحسن لانه في الحديث قد استكره اه قل على الجلال وفي شرح شيخنا حج لا ارشاد ويسن كفي الروضة ان ينقص في وصيته من الثلث شيئا وقيل ان كانت ورثته اغنياء استوفاهم والاحسن النقص وجزم به في شرح مسلم ونقله عن الاصحاب ونص عليه في الام ووصوه الزركشي اه واعتمد مر الاول اه سم (قوله لخبر الصحيحين الخ) عبارة الجلال لانه صلى الله عليه وسلم قال لسعد الثلث والثلث كثير رواه الشيخان انتهت وقوله قال لسعد هو ابن أبي وقاص حين عاده صلى الله عليه وسلم في مرضه وسأله عن الوصية بما له كاه فلم ير ضه فقال بثلثيه فلم ير ضه فقال بنصفه فلم ير ضه فقال بثلثه فقال صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير هكذا حكاه بعضهم فراجعهم من محله اه قل عليه (قوله الثلث والثلث كثير) قال النووي في شرح مسلم وقع في الروايات بالثناء المثلث وفي بعض الروايات بالباء الموحدة وكلاهما صحيح ثم قال ويجوز نصب الثلث الاول برفعه فلما نصبه في الانغراء أو تقدير فعل أي أعط الثلث وأما رفعه فعلى انه فاعل أي يكفيك الثلث أو على انه مبتدأ خبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ أي الثلث كافيك أو كافيك الثلث وتعلمه كافي البخاري انك ان تذكر ذريتك اغنياء خير من ان تذرهم غاة

(ومالك الموصى له) المعين  
الموصى به الذي ليس باعتناق  
بعد موت الموصى وقبل القبول  
(موقوف ان قبل بان انه  
ملكه بالموت) وان رد بان انه  
للوارث (وتبعه) في الوقف  
(الفوائد) الحاصلة من  
الموصى به كسيرة وكسب  
(والموتة) ولو فطرة (ويطلب  
موصى له) أي يطلب به الوارث  
أو الرقيق الموصى به أو القائم  
مقامهما من ولي موصى (بها)  
أي بالموتة (ان توقف في قبول  
ورد) فان أراد الخلاص رد  
املا أو وصى باعتناق رقيق فمالك  
فيه للوارث الى اعتناقه فالموتة  
عليه وتعبير بالفوائد والموتة  
أعم من تعبيره بما ذكره  
\* (فصل) \* في الوصية  
برائد على الثلث وفي حكم  
اجتماع تبرعات مخصوصة \*  
(ينبغي ان لا يوصى برائد على  
ثلث) والاحسن ان ينقص  
منه شيئا لخبر الصحيحين الثلث  
والثلث كثير والزائدة عليه



يتكفون الناس قال الكرماني وان تدر بفتح الهمزة والعلة جمع عائل وهو الفقير ويتكفون أي يمدون  
 إلى الناس اكفهم للسؤال وقال الزركشي ان تدر بمعنى لان تدر اه ع ش على مر (قوله مكروهة)  
 أي وان قصد حرمان الورثة وهذا هو المعتمد اه شرح مر على انه لا حرمان أصلاً أما الثلث فان الشارع  
 وسع له فيه ليستدرك به ما قرط منه فلم يغير قصده ذلك وأما الزائد عليه فأنما ينفذ ان اجازوه ومع اجازتهم  
 لا ينسب اليه حرمان فهو لا يؤثر فيه قصده اه سئل (قوله لانه حقته) يؤخذ منه انه لو كان عليه مدون  
 مستغرة كان الاعتبار بحاجتها لان الحق الآن لهم فتقدم اجازتهم على رد الوارث كما قاله الزركشي وفيه بحث  
 ظاهر فراجع اه قل على الجلال (قوله بطلت في الزائد) أي ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين اه شرح  
 مر (قوله فالظاهر انه ان توقفت اهليته الخ) عبارة تشرح مر بل توقف الى تأهله كما مر لكن يظهر ان محله عند  
 رجاء زواله والاكتنون مستحكم أي من برئه فتبطل حيث غلب على الظن ذلك بان شهادته بخبران والا فلا  
 لان تصرف الموصي وقع صحيحاً فلا يبطله الامانع قوى وعلى كل فتى يرى واجاز بان نفوذها اه (قوله وان  
 اجاز) أي لفظاً بنحو آخرت وامضيت ولا يكتفى بالفعل فتصع من المفلس على الاوجه اه سبط طب (قوله  
 وان اجاز) أي بنحو آخرت الوصية أو امضيتها اورضيت بمأضاه الموصي اه ع ش على مر (قوله فاجازته  
 تنفيذ) أي على المعتمد وعبارة أصله مع شرح مر وان اجاز فاجازته تنفيذ وفي قول عطية مبتدأة فالوصية  
 على الثاني بالزيادة لغو وعلى الاول لا تحتاج للفظ هبة وتجدد قبول وقبض ولا رجوع للمعجز قبيل القبض  
 وتنقذ من المفلس وعليهما لا بد من معرفة قدر ما يجيزه من التركة ان كانت بمشاع لا بعين ومن ثم لو اجاز ثم قال  
 فلننت قل المال او كثرته ولم اعلم كميته وهي بمشاع حلف انه لا يعلم ونفذت فيما طئنه فقط أو بعين لم يقبل انتهت  
 (قوله ويعتبر المال الخ) لم يبين الاعتبار في قيمة ما يفتى على الورثة وما يبق لهم وحاصله ان الاعتبار في  
 المنجز بوقت التفويت ثم ان وفي بيدها ثلثه عند الموت فذلك والا فبما بقي به وفي المضاف للموت بوقته وفيها  
 بقي لهم باقل قيمة من الموت الى القبض لان الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل  
 في أيهم فلا يحسب عليهم اه حل اه سبط طب ومثله مر (قوله ويعتبر المال) أي ليعلم قدر الثلث منه  
 حتى لو قتل الموصي فوجبت دينه ضمن لماله حتى لو اوصى بثلثه أخذ ثلثها اه شرح مر وقوله فوجبت  
 دينه أي بنفس القتل بان كان خطأ أو شبه عمد أو كان عمداً يوجب القصاص فعني عنه على مال لم يضم للتركة  
 لانه لم يكن ماله وقت الموت اه ع ش عليه (قوله ويعتبر من الثلث الخ) فان خرج التبرع المذكور منه  
 فذلك والوقوف على اجازة الورثة فان اجازوا نفذوا الا فلا يكفي شرح الخطيب (قوله الذي يوصى به) وهو  
 الثلث الفاضل عن الدين اه حل (قوله عتق علق بالموت) في الباب والعتق ان علق في مرض الموت من  
 الثلث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالضطر من الاصل اه سم  
 ولو أوصى بعق عن كفارته الخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث لحصول البراءة قبله حتى لو لم يف الثلث  
 بتمام قيمته لم تصح الوصية ويعدل الى الاطعام أو الكسوة اه شرح مر وقوله اعتبر جميع قيمة العبد  
 ه لا قبل يعتبر من الثلث ما زاد على أقل خصال الكفارة لوجوبه عليه ثم رأيت في ج ان هذا ما قاله الشيخان  
 أو لانه الاصح وعبارته ولو أوصى بعق عن كفارته الخيرة اعتبر أي القيمة على ما قاله الاقبس عند الامنة  
 بعدما قاله عن مقابله الاصح الزيادة على الأقل من الطعام والكسوة من الثلث اه ع ش عليه (قوله ولو  
 مع غيره) عبارة تشرح مر في كتاب التدبير ويجوز أي التدبير مقيداً كذا امت في هذا الشهر أو من هذا  
 المرض فانتحر فان وجدت الصفة المذكورة قومات عتق والا فلا ومطلقاً على شرط كان دخلت الدار فانت  
 حر بعد موتي لانه اما وصية أو تعليق عتق بصفة وكل منهما يقبل التعليق فان وجدت الصفة ومات عتق والابان  
 لم توجد فلا يعتق ويشترط الدخول قبل موت السيد كسائر الصفات المعلق عليها وان مات السيد قبل الدخول

قال المتولي وغيره مكروهة  
 والقاضي وغيره محسنة  
 (فتبطل) الوصية بالزائد (فيه  
 ان رد الوارث) خاصه مطلق  
 التصرف لانه حقته فان لم  
 يكن وارث خاص بطلت في  
 الزائد لان الحق للمسلمين ولا  
 مجيزاً وكان هو غير مطلق  
 التصرف فالظاهر انه ان  
 توقفت اهليته وقف الامر  
 اليها والابطال وعليه يحمل  
 ما أفنى به السبكي من  
 البطلان (وان اجازة) اجازته  
 (تنفيذ) للوصية بالزائد  
 (ويعتبر المال) الموصى به  
 مثلاً (وقت الموت) لا وقت  
 الوصية لان الوصية تعليق بعد  
 الموت فلو أوصى برفيق ولا  
 رقيق له ثم ملك عند الموت  
 رقيقاً تعلقت الوصية به ولو  
 زاد ماله تعلقت الوصية به  
 والمعتبر ثلث المال الفاضل  
 عن الدين (ويعتبر من الثلث)  
 الذي يوصى به (عتق علق  
 بالموت) ولو مع غيره (وتبرع

فلاندير وياغواالتعايق وقد علم انه لا يصير مدبر الابد الدخول فان قال ان او اذامت ثم دخلت الدار فانت  
 حركان تعليق عتق على صفتو بشرط دخوله بعد الموت عملا بمقتضى ثم ولو أتى بالواو كان مت ودخلت فانت حر  
 فكذلك الا ان يريد الدخول قبله فيتبع وهذا ما نقله في الرضة عن البغوي قال الاسنوي ونقل عنه أيضا  
 قبيل الخلع ما رواه مشهور المعتمد وان خالف في الطلاق فجزم فيما لو قال ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت طالق  
 بأنه لا فرق بين تقدم الاول وتأخره ثم قال وأشار في التمهيد الى وجه في اشترط تقدم الاول بناء على ان الواو  
 تقتضي الترتيب وقول الزركشي ان الصواب عدم الاشتراط هنا كما هناك والافعال الفرق يرد بان الفرقان  
 الصفتين المعلق عليهما الطلاق من فعله مخير بينهما تقديم أو تأخير أو أما الصفة الاولى في مسئلتنا فليست من  
 فعله وذكر التي من فعله عقبها يشعر بتأخيرها عنه انتهت (قوله ولو مع غيره) أي وان انضم الى الموت في التعليق  
 غيره كان قال ان مت ودخلت الدار اه حل \* (فرع) \* في العبايا والعتق ان علق في مرض الموت من  
 الثالث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخل أو بغير اختياره كالضطر من الاصل اه سبطاطب  
 (قوله كوقف وهبة) أي وعارية عين سنة مثلاً وتأجيل عن مبيع كذلك فيعتبر بمنه أجرة الاولى وعن  
 الثانية وان باعها باضعاف عن مثلها لان تقويت يدهم كفوت ملكهم اه شرح مر (قوله لان العين في  
 يده) فضيته انه لو كانت بيد الوارث وادعى انه ردها اليه أو الى مورثه وديعة أو عارية صدق الوارث أو يرد المتهب  
 وقال الوارث أخذ منها غصباً أو نحو وديعة صدق المتهب وهو محتمل ولو قيل يعجب مما مر في تنازع الراهن  
 والواهب مع المرتين والمتهب في القبض من التفصيل لم يبعد ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والمتبرع  
 عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو وفاة فان كان مخوفاً صدق الوارث والا فلا آخرى لان غير المخوف بمنزلة  
 الصحة وهما والاختلاف في صدور التصرف فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل دوام الصحة فان  
 أقام بينتين قدمت بينة المرض لكونه ماناً له ولو لم يكن في مرض موته من يعتق عليه مجازاً فاعتقه من الاصل أي  
 رأس المال فان اشتراه بثمن مثله صح ثم ان كان مدوناً يبيع للدين والافعتق من الثلث أو بدون عن المثل  
 فقد در الحاباة يعتق من الاصل ولا يتعلق به الدين واذا عتق من الثلث لم يرث أو من الاصل ورث اه شرح  
 مر (قوله وكذا أم الولد) أي وان كان الاستيلاء في مرض الموت اه مر أي لان ذلك من قبيل  
 الاتلاف لا التبرعات اه ع ش (قوله متعلقة بالموت) أي ولو تقدير كان عبر بلفظ الوصية بدليل الامثلة  
 الا تية في والا اه سم (قوله فان تمحضت عتقا الخ) الحاصل ان التبرعات اما ان تمحض عتقا أو تمحض  
 غيره أو يكون البعض عتقا والبعض الاخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما ان تكون كلها مرتبة  
 أو غير مرتبة أو البعض مرتب والبعض غير مرتب فهذه تسعة وعلى كل حال اما ان تكون معلقة أو منجزة أو  
 البعض معلق والبعض منجزة فالجمله تسعة وعشرون وحكمها انه ان كان البعض معلقاً والبعض منجراً قدم  
 المنجز مطلقاً أي تقدم أو تأخر عتقا كان أو غيره لا فادته الملاك خلا وان كانت مرتبة قدم أولها ول الى تمام الثلث  
 مطلقاً سواء المعلقة والمنجزة وان كانت غير مرتبة فان تمحضت عتقا أقرع والاقسط الثلث على الجميع (قوله  
 أقرع بينهم) وكذا يقرع بينهم اذا رتب بنفسه بان قال اذامت فسالم حر ثم بكر ثم غانم كما يفيد كلام شيخنا كنج  
 وهو خلاف ظاهر كلام الشارح اه حل وعبارته شرح مر أقرع سواء أوقع ذلك معاً أو مرتباً ثم قال  
 أمالوا عتق الموصي وقوعها مرتبة كاعتقوا سالمًا غانماً أو فغانماً وكاعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة وكاعتقوا  
 سالمًا ثم اعطوا عمر مائة فلا بد من تقديم ما قدمه اه فيحمل ما ذكره أو لامن التعميم على ما اذا كان الاعتاق  
 من الموصي وما ذكره آخر على ما اذا اعتبر الموصي وقوع العتق من غيره فينتد لا يخالف صنيعة صنيعة شيخ  
 الاسلام اه وفي قل على المحلى قوله واذا اجتمع تبرعات أي غير مرتبة والا قدم الاول فالاول على المعتمد  
 سواء كانت منه كاذامت فسالم حر ثم غانم وهكذا أو بامر كاعتقوا بدهم في سالمًا غانماً وهكذا أو واعتقوا سالمًا

نجز في مرضه كوقف وهبة  
 ولو اختلف الوارث والمتهب  
 هل الهبة في الصحة أو المرض  
 صدق المتهب بيمينه لان العين  
 في يده ولو وهب في الصحة  
 وأقبض في المرض اعتبر  
 من الثلث أيضاً أما المنجز في  
 صحته فيحسب من رأس  
 المال وكذا أم ولد ونجز عتقها  
 في مرض موته (واذا اجتمع  
 تبرعات متعلقة بالموت وعجز  
 الثلث) عنها (فان تمحضت  
 عتقا) كان قال اذامت فأتهم  
 احرار وفسالم وبكر وغانم  
 احرار (أقرع) بينهم فمن  
 خرجت قرعته عتق منه  
 ما بقى بالثلث ولا يعتق من كل  
 شقص (والا) بان تمحضت غير  
 عتق كان أو وصى لزيد بمائة  
 ولعمر و بخمسين وبكر  
 بخمسين ولم يرتب



أو اجتماع العتق وغيره كان أوصى بعتق سالم وقيمة مائة وزن يد بمائة وزن يد بمائة (قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأول وعلى العتق وغيره باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأول يعطى زيد بخمسين وكل من بكر وعمر وخمسة وعشرين وفي مثال الثانية يعتق من سالم نصفه وزن يد بخمسون ٥٢ نعم لو دبر عبده وقيمة مائة وأوصى له بمائة وثلاث مائة قدم عتق المدبر على الوصية له

(ك) تبرعات (منجزة) فانه  
تعمد العتق كعتق عبيد  
أقرع حذر من التوقيف  
في الجميع أو تعمد غيره  
كإبراء جمع أو اجتماعه كان  
تصدق واحد من وكلاءه وقف  
آخر وأعتق آخر قسط الثلث  
مثل ما مره إذا لم ترتب  
المعلقة والمنجزة (فان ترتبتا)  
كان قال اعتقوا بعد موتى  
سالم ثم غانما أو أعطوا زيدا  
مائة ثم غانما أو اعتقوا  
سالم ثم أعطوا زيدا مائة  
أو أعتق ثم تصدق ثم وقف  
(قدم أول) منها (فاول الى)  
تمام (الثلث) ويوقف ما بقي  
على اجازة الوارث ولو كان  
بعضها منجزا وبعضها معلقا  
بالموت قدم المنجز لانه يفيد  
الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع  
فيه وذكر الترتيب في  
المعلقة بالموت من زباني (ولو)  
قال ان اعتقت غانما سالم  
حرفا عتق غانما في مرض موته  
تعيين) لا عتق بقيه دزدنه  
بقولي (ان خرج واحد من  
الثلث ولا اقرا) لاحتمال  
ان يخرج القرعة بالحربة  
لسالم فيلزم ارفاق غانم فيفوت  
شرط عتق سالم فان لم يخرج  
من الثلث عتق بقسطه أو  
خرج مع سالم أو بعضه منه

ثم أعطوا زيدا كذا أو دبر عبده ثم أوصى له بمال فيقدم فيه العتق على الوصية كما تقدم ولو دبر عبدا وأوصى  
بعتق آخر فهم مساو وان احتاج الثاني الى انشاء عتق كذا فالوجه تقديم المدبر لسبق عتقه على نظير  
ما بعده وما قبله فتأمل وراجعوا لو قال سالم حر وغانم حر بعد موتي فهم مساو فان كان عتق سالم منجزا فهو ترتيب  
اه (قوله أو اجتماع العتق وغيره) أشار الى أنه مراد الاصل وعبارته فان تعمد العتق أقرع أو هو وغيره  
اه فقوله أو هو عطف على تعمذ لكن لا يمكن تقدير تعمذ فيه لما لا يخفى فيقدر اجتماع كما فعله الشارح  
فهو من باب علفتها بتباها ما باردا والذين يتبوا الدار والاعمان لكنه مشكل لان ذال من خصائص الوارث كما قاله  
الشيخ أي كما قال في الالفية وهي انفردت بعطف عامل من ال فديني مع مولاه الا أن تجعل أو مجازا عن الوارث  
ويكتفي بذلك في هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث يشمل ما نحن فيه قاله الشيخ في محل آخر اه  
شوبري (قوله باعتبار القيمة) أي في الوصية بعين كالوصية لز يد بشوب وقوله أو المقدار أي في التبرع بمقدار  
كالوصية لز يد بمائة دينار وقوله باعتبارها فقط أي ان كان غير العتق أعيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي ان  
كان غير العتق مقدارا أو فيه مقدار اه سم (قوله باعتبار القيمة) كان أوصى لز يد بشوب قيمة مائة ولعمرو  
بشوب يساوي خمسين ولبكر بشوب كذلك وثلث ماله مائة فتنفذ الوصية في نصف كل الثياب وقوله أو مع  
المقدار كان أوصى بعتق سالم وقيمة مائة وأوصى لز يد بشوب يساوي مائة وثلث ماله مائة فيعتق نصفه  
ويعطى زيد نصف الثوب اه (قوله باعتبار القيمة) لا يقال مثاله في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لانا نقول  
الشارح مثل بقوله كان أوصى الخ فشميل ما لو أوصى لز يد بعين وكذا البقية اه برماوى فكان الأول ان  
يشمل الشارح أولا بالتمتع وقوله باعتبارها فقط أي ان كان غير العتق أعيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي  
ان كان غير العتق مقدارا أو فيه مقدار اه برماوى (قوله نعم لو دبر عبده الخ) استدراك على قوله قسط  
الثلث وكان مقتضى التفسير في هذه الصورة انه لا يعتق الا نصفه ويستحق نصف المائة (قوله واحد من  
وكلاءه) أشار به الى عدم تصور منه موره الاسنوي وغيره بان يقال له أعتقت فلانا ووقف كذا وتصدت  
بكذا وبرأت من كذا فيقول نعم فراجع اه قل على الجلال (قوله ويتوقف ما بقي الخ) عادته ان يعبر  
بوقوف فانظر ما وجه المخالفة اه شوبري (قوله قدم المنجز) هكذا ذكره في أصل الروضة وظاهره ان  
المنجز يقدم على المعلق وان لم يكن مرتبا وهو كذلك فالوقا اعتقوا غانما بعد موتي ثم اعطى مائة  
قدمت المائة اه سبط طب (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه ان محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف  
فيه لتعذر الوصول اليه خوفا أو نحوه والا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه  
ونصرفهم في المال الغائب ومن تصرف فيما منع منه وبانه صح اعتبار اجماع في نفس الامر ولو أطلق الورثة له  
التصرف في الثلث صح كافي الاتصاف وينبغي كما قال الزركشي تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي  
الحاضر في التصرف الناقل للملك كالبيع فان كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا يمنع منه كما يؤخذ من كلام  
الماوردي اه شرح مر وقوله تخصيص منع الوارث يتأمل وجهه فان علة المنع من التصرف احتمال  
سلامة المال الغائب فتكون العين كلها وبغرض ذلك فلاحق للورثة فيما لو جحد فكيف ساع تصرفهم فيها  
بالاستخدام أو غيره اه وقوله فلا يمنع منه أي ويفوز بالاجرة ان تبين استحفا قه لما آجره والابان حضر الغائب  
فمنضية قوله صح اعتبار اجماع في نفس الامر انها للموصى له لتبين انه ملك العين بموت الموصى اه ع ش عليه

فصل

في ما يسلط موصى له على شيء منه

حالا لان تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا يسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب (فرع) ولو أوصى  
بالثلث له عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكل ما نص من الدين شيء دفع له ثلثه

\*(فصل) \* في بيان المرض الخوف والمخوف المتضمن كل منهما الجحر في التبرع الزائد على ٥٣ الثالث (لو) (تبرع في مرض مخوف) أي بخلاف

منه الموت (ومات) فيسملو  
بغو غرق أو هدم (لم ينفذ)  
منه (ما زاد على ثلث) لانه  
محمور عليه في الزائد بخلاف  
ما اذا برأ منه فانه ينفذ لتبين  
عدم الجحر (أو) في مرض  
(غير مخوف فمات ولم يحمل)  
موته (على فجأة) كاسهال  
يوم أو يومين (فكذا) أي لم  
ينفذ ما زاد على الثلث لانه  
حيث مخوف لا اتصال الموت  
به فان حمل عليها كان مات  
وبه جرح أو وجع ضرر  
أو عين نفذ (وان شك فيه)  
أي في انه مخوف (لم يثبت الا  
بطبيب من مقبول الشهادة)  
لانه يتعلق به حق آدمي ولا  
يثبت بنسوة ولا برجل  
وامرأتين إلا أن يكون المرض  
علة باطنة بامرأة لا يطلع عليها  
الرجال غالباً يثبت بمن ذكر  
(ومن المخوف قولنج) بضم  
القاف وفتح اللام وكسرهما  
وهو ان تنفذ اخلاط الطعام  
في بعض الامعاء فلا ينزل  
ويصعد بسببه البخار الى  
المخاع فيؤدي الى الهلاك  
(وذات جنب) وسماها  
الشافعي ذات الحاصرة وهي  
قروح تحدث في داخل  
الجنب بوجع شديد ثم  
تنفتح في جنب ويسكن الوجع  
وذلك وقت الهلاك ومن  
علامتها ضيق النفس  
والسعال والحى اللازمة

\*(فصل) \* في بيان المرض الخوف (قوله المتضمن كل منهما الخ) أشار به الى مناسبة التعرض للأمراض  
في هذا الباب (قوله لو تبرع في مرض مخوف) قيل هو كل ما يستعد بسببه الموت بالاقبال على العمل الصالح  
وقيل كل ما اتصل به الموت وقال الماوردي وتبعاه كل ما لا يتناول بصاحبه معه الحياة وترك المصنف رحمه الله تعالى  
حده لهذا الاختلاف ونقل عن الامام وأقره انه لا يشترط في كونه خوفاً غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرسام  
الذي هو ورم في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى المخاع وهو المعتمد وان نازع فيه ابن الرفعة فعلم انه ما يكثر  
فيه الموت عاجلاً وان خالف المخوف عند اطباء اشرح مر (قوله ولو بغو غرق أو هدم) هذا هو الفارق بين  
الخوف وغيره في الحكم أي ان من مات في المخوف مطلقاً حسب تبرعه من الثلث وان مات بغيره فان كان به  
فلذلك والالم بحسب من الثلث وفي قل على الجلال فعلم انه متى وقع الموت به فهو مخوف مطلقاً وحمل التفصيل  
به اذ لم يمت به ومات بغيره اه (قوله بخلاف ما اذا برأ منه) في المختار يرى منهومن الدين والعيب من باب  
سلم ويرى من المرض بالكسر برأ بالضم وعند أهل الجواز برأ من المرض من باب قطع وبرأ الله الخلق من باب  
قطع اه (قوله ولم يحمل موته على فجأة) أي ولا على سبب آخر كغرق أو هدم ولو كان ما به غير مخوف فتبرع ثم  
طرأ عليه مخوف فان قال أهل الخبرة ان الثاني من الاول كان كالموت في المخوف والا فلا اه حل (قوله)  
على فجأة هو بضم الفاء والمد وبفتح فسكون اه شرح مر وفي الحديث انه راحة للمؤمن وجل الخبر الا آخر  
بانه أخذت أسف على غير المستعد اه قل على الجلال (قوله وان شك فيه) أي فيما لم ينص الفقهاء على انه  
مخوف أو غير مخوف والا فلا يلتفت لقول غيرهم فيه بما يخالف قولهم اه حل (قوله لم يثبت الا بطيبين) أي  
لم يثبت كونه مخوفاً أو غير مخوف اه حل وقضية الاطلاق صحة الشهادة هنا على النقي كان يقول ليس بمخوف  
وقد منع من ذلك المتولي كذا بخط شيخنا \* (فرع) \* في الروض وشرحه والقول في كونه غير مخوف بعد  
موت المتبرع كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمتبرع عليه كان غير مخوف قول المتبرع عليه يمينه لان  
الاصل عدم الخوف وعلى الوارث اليقنة ويعتبر فيها طبيبان نعم ان اختلافنا في عين المرض كان قال الوارث كان  
المرض حياً مطبقة والمتبرع عليه كان وجع ضرر كفي غير طبيبين به عليه المصنف في شرح الارشاد اه سم  
(قوله ولا يثبت بنسوة) أي أربعة ولو اختلف الأطباء قبل قول الاعلم فلا كثر من يخبر بانه مخوف اه حل  
(قوله فيثبت بمن ذكر) أي بأربع نسوة أو برجل وامرأتين اه حلبي (قوله قولنج) وهو أقسام عند  
الأطباء ولا فرق بين معتاده وغيره وقول الأذري يظهر ان يقال محله ان أصاب من لم يعتده فان كان ممن يصيبه  
كثير أو يما في منه كالمشاهد فلا رده الى الدرجه الله تعالى يمنع كونه من القوانج المذكور وان سماه العوام  
به وبقتدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلاً وان تكرر له اه شرح مر (قوله قولنج)  
وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول أو كل التبن والزبيب ويضره حبس الرج والماء البارد وأشار بمن  
الى عدم حصر الامراض المخوفة في ما ذكر وانما ذكر منها ما يغلب وقوعه اه قل على الجلال قال  
بعضهم وجلة ما يعترى الانسان خمسة وثلاثون ألف مرض اه برماوي (قوله وذات جنب) وهي المعروفة  
بالقصبة وينفعها شراب البنفسج ودهنها واستعمال القرقة على الريق وهو من الجربان اه قل على  
الجلال (قوله ورعاف دائم) هو الاسهال من الخوف دواماً لا ابتداء ولا بمن مضى زمن يفضي مثله  
فيه عادة كشيء الى الموت ولا يضبط بما يأتي في الاسهال لان الدم قوام البدن اه حل (قوله ورعاف)  
وينفعه ان يكتب يده باسم صاحبه على جبهته ودهن الانف بالعص ملوثاً بالزيت والحاصل ان المرض  
أقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداء ودواماً كالقولنج وقسم مخوف دواماً لا ابتداء كالاسهال وقسم مخوف ابتداء  
لا دواماً كالقالج اه برماوي (قوله واسهال متتابع) بان زاد على يومين أخذاً مما بعده وكان بحيث لا يقدر

(ورعاف دائم) بتأليب الرء لانه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متتابع) لانه ينشف رطوبات البدن (أو) غير متتابع كاسهال يوم أو  
يومين (و) لكن (خرج الطعام غير مستحيل) بأن يخرق البطن فلا يمكنه الامساك (أو) خرج (بوجع)



ويسمى الزحير (أو) خرج بدم من عضو شريف ٥٤ ككبد بخلاف دم البواسير واعتبار الاسهال في الثلاثة من زيادته (ودق) بكسر الهمزة

وهو داء يصيب القلب ولا  
تقدم معه الحياة غالباً (وابتداء  
فالج) وهو استرخاء أحد شقي  
البدن طولاً وسببه غلبة  
الرطوبة والبلغم فإذا داج  
ربما أطفأ الحرارة الغريزية  
وأدلت بخلاف دوامه ويطلق  
الفالج أيضاً على استرخاء أى  
عضو كان وهو المراد هنا (وحى  
مطبقة) بكسر الباء أشهر  
من فقهها أى لازمة (أو غيرها)  
كالورد وهى التى تأتى كل  
يوم والغب وهى التى تأتى  
يوماً وتقطع يوماً والثالث وهى  
التي تأتى يومين وتقطع يوماً  
وحى الأخوين وهى التى  
تأتى يومين وتقطع يومين (الـ  
الربع) وهى التى تأتى يوماً  
وتقطع يومين فليست بخوفة  
لأن المحوم بها يأخذ قوة في  
يومى الاقلاع والحي السيرة  
ليست بخوفة بحال والربع  
والورد والغب والثالث بكسر  
أولها (و) منه (أسر من  
اعتاد القتل) للأسرى مسلماً  
كان أو كافراً فتعبرى بذلك  
أولى من تعبيرة بكسر كفار  
(والنهام قتال بين متكافئين)  
أو قريبي التكافئ سواء  
أكانا مسلمين أم كافرين  
أم مسلماً وكافراً (وتقديم  
لقتل) هو أعم من قوله  
لقصاص أو رجم (واضطراب  
ريج في) حق (راكب سفينة)  
في بحر أو نهر عظيم (وطلق)

معه على اتیان الخلاء اه حل (قوله واسهال متتابع) وينفعه كل الكزبرة المحصنة على الريق وأكل  
السفرجل والكعك الشامي وقوله فلا يمكنه الامساك وينفعه كل قراميط السمك اه برماوى (قوله  
ويسمى الزحير) بفتح الزاى وينفعه كل الرمان الحامض اه برماوى وفي المختار الزحير استطلاق البطن  
وكذا الزحار بالضم والزحير أيضاً التنفس بشدة يقال زحرت المرأة عند الولادة وبابه قطع وضرب (قوله ودق)  
خرج به السل وهو داء يصيب الرئة فليس بخوف وبعضهم جعله من أنواع القصبه وليس كذلك كما يعلم من محله  
واعلم ان الدم من أنواع الحيات وينفعه حليب اللبون وكل حلو رطب كماء القرع والسكر معاً اه قل  
على الجلال (قوله وابتداء فالج) ضابطه ان يعتد الى سبعة أيام وبعد ما يكون غير مخوف لانه في الدوام اه  
وينفعه كل الثوم وعسل النحل والفلل اه قل على الجلال (قوله وهى التى تأتى كل يوم) أى ولا تستغفره  
ولا تنقيد بقدر زمن اه قل على الجلال (قوله وهى التى تأتى يوماً) أى وان استغفرته وقوله وتقطع يوماً أى  
فلا تأتى في جزء من أجزائه ويقال مثل ذلك فيما بعده اه قل على الجلال (قوله الا الرابع) وجه تسميتها  
بذلك ان مجيئها ثانياً بالنسبة للأول في الرابع أو من ربع الابل وهو وورد الماء في اليوم الثالث وتسميها العامة  
بالمثلثة اه شرح مر (قوله فليست بخوفة) محله ان لم يتصل بها الموت والافتقار فيها تفصيل بين ان يكون  
التصرف قبل العرق أو بعده اه مر أى فان كان التصرف قبل العرق فلا ينفذ ما زاد وان كان بعد العرق  
نفذ ما زاد لانه صحيح حينئذ كما صرح به فيما مر (قوله والحي السيرة الخ) كفى يوم أو يومين وهى التى تسميها  
العوام بالهواء اه عزيزى (قوله ومنه) أى من الخوف حكماً هذا هو الملتحق بالخوف اه حل (قوله ومنه أسر من  
اعتاد الخ) فصله بمن مع انه معطوف على قولنج لينبه على أن هذه الجملة ملحقة بالخوف لكن كلام المصنف يقتضى  
انهم من الخوف وكذا قول الشارح ومنه لان الضمير راجع للخوف وعبارة المنهاج والمذهب انه يلحق بالخوف  
أسر كفار الخ (قوله ومنه أسر من اعتاد الخ) ويلحق بالخوف أشياء كالوبايع والطاعون أى من منما تقتصر  
الناس فيه كلهم محسوبين من الثلث لكن قيده الكافي بما اذا وقع في أمثاله وهو حسن كما قاله الاذرى اه  
شرح مر (قوله وأسر من اعتاد الخ) مصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف والتقدير وأسرا أسير من اعتاد  
الخ والمعنى ووقع الأسير في يدهم يعتاد قتل الأسرى سواء كان الأسير مسلماً أو كافراً أو بالعكس فقوله  
مسلياً كان أو كافراً تعميم في من التى هى عبارة عن فاعل المصدر وهو الأسر (قوله والنهام قتال) قال في شرح  
الروض بخلاف قتال بغير النهام وان تزامياً بالنشاب أو الحراب أو بالنهام وكان أحدهما يغلب الآخر لكن هذا  
محله في حق الغالب فقط اه سم (قوله وتقديم اقتل) خرج به الحبس له وانما جعل مثله في وجوب الإبصار  
بالوديعه ونحوها احتياطاً لحفظ مال الأذى عن الضياع وظاهر تعبيرهم بالتقديم للقتل ان ما قبله ولو بعد  
الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده السبب حيث ذوانه بعد التقديم لومات به دم مثلاً كان تبرعه  
بعد التقديم محسوباً من الثلث كالموت أيام الطعن بغير الطاعون اه شرح مر (قوله واضطراب ريج)  
بخلاف هيجان نحو البحر لا ريج اه حل (قوله أو نهر عظيم) وان أحسن السباحة وقرب من البر حيث  
لم يغلب على ظنه السلامة والنجا من ذلك اه حل (قوله وطلق بسبب ولادة) بخلاف نحو الولادة كالتقاء  
العلة والمضغة ونحو مسألة الطلق الماوردى واستحسنه الزركشى بغير كبر النساء أى من تكررت منها  
الولادة أما كبارهن فلا والجل نفسه زمنه غير مخوف وموته في البطن مخوف اه حل وعبارة شرح مر وطلق  
بسبب ولادة أى وان تكررت ولادتهن العظام خطرهما ولهذا كان موتهما منه شهادة وخرج به نفس الجل فليس  
بخوف ولا أثر اتولد الطلق المخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال أهل الخبرة ان هذا المرض غير  
مخوف لكنه يتولد منه مخوف كان كالمخوف انتهت (قوله وهى التى تسميها النساء الخلاص) في المصباح والمشيئة

## \* (فصل) في أحكام لفظية

و زان كريمة وأصلها مفعلة بكون الفاء وكسر العين لكن نقلت الكسرة على الياء فانقلبت إلى الشين وهي غشاء ولد الانسان وقال ابن الاعرابي يقال لما يكون فيه الولد المشبه بالكيس والغلاف والجمع مشبه بحذف الهاء ومشايم مثل معيشة ومعايش اه  
 \* (فصل) في أحكام لفظية للموصي به وذ كرمها سبعة عشر حكما وقوله والموصي له وذ كرمها ثلاثة عشر حكما وأول القسم الثاني قوله أو لهما فلن انفصل حيا (قوله في أحكام لفظية الخ) ومدارها على ان اللفظ يحمل على معناه اللغوي ثم العرفي العام ثم الخاص ببلد الموصي ثم باجتهاد الموصي ثم الحيا كم فلا وصي بطعام حل على عرف الموصي لا عرف الشرع الذي في الربا اه قل على الجلال (قوله يتناول شاة الخ) هي اسم جنس كالانسان وتأوها للوحدة كمام وحمامة ويدل له قواهم لفظ الشاة يذكروا يؤث اه شوبري (قوله من جنسهما) الا ان قال شاة من شياهي وليس له الاطباء فانه يعطى طيبة لان الأطباء يقال لها شياهي اه حل (قوله والمعيب والسليم) وكون الاطلاق يقتضي السلامة محله في غير ما أنيط بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشترى شاة أو عبدت عين السليم لان اطلاق الامر بالشراء يقتضيه كافي التوكيل به وقوله ضاناومعزا الخ أي وان كان عرف الموصي اختصاصها بالضأن لانه عرف خاص فلا يعارض اللفظ ولا العرف العام اه شرح مر (قوله ويخاني) واحدها بخني وبخنية اه شرح مر (قوله والهاء في الشاة للوحدة) كان الاولى التفرع بالفاء لان ذلك علم من صدق الشاة بالذكور والانثى اه حل (قوله وهو ولد الناقة اذا فصل عنها) أي ولم يبلغ سنة والاسم ابن مخاض أو بنتها اه ع ش على مر (قوله اذا فصل عنها) وفي المصباح وفصلت المرأة رضيعها فصلا فطمته وهذا زمن فضاله كما يقال زمن فطامه ومنه الفصل لولد الناقة لانه يفصل عن أمه فهو فعيل بمعنى مفعول اه والجمع فصلان بضم الفاء وكسرها وقد يجمع على فصل بالكسر كما توه - موافقه الصفة مثل كريم وكرام (قوله فلو وصف الشاة والبغير الخ) فاذا قال شاة يترجمها أو بغير يترجمه تعين الذكر الصالح لذلك وللرهناتين الانثى الصالحة لذلك أو لوصفها تعين الضأن أو لشعرها تعين المعز اه حل (قوله أولى من تعبيرة يتناولها الناقة) اما الابهام تعبيرة بدخول الفصل واما الابهام اختصاص البعير بالكبير وعجالة ع ش قوله يتناولها الناقة لعل وجهه الاولوية ان عبارة الاصل توه - م اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو الحققة وبنت اللبون وفي المصباح الجمل من الابل بمنزلة الرجل يختص بالذكور والاولا ولا يسمى بذلك الا اذا بذل وجهه جال واجال وأجل وجماله بالهاء وجمع الجال جالات والناقة الانثى من الابل قال أبو عبيدة ولا تسمى ناقة حتى تجذع والجمع أنيق ونوق ونياق انتهت (قوله وجل وناقة) والمراد به ما هنا المعنى المتعارف وهو لما بلغ منها سنة فأكثر وما دونها يسمى فصلا وهو لا يدخل وأما عندها ما لفظه فهو ما بلغ سبع سنين وهو ما يقال له رباعيا اه قل على الجلال (قوله وعرايا) صغيرا وكبيرا وسلميا ومعيبا ظاهره ولو فصلا والراحاة والمطية يتناول الذكر والانثى اه حل (قوله ولا يتناول بقرة ثورا) ولا تجمله وهي ما لم تبلغ سنة ولا بقرة وحشية الا ان قال من يقرى ولا بقرة الا وحشي اه حل (قوله وعكسه) أي لا يتناول ثور بقرة ولا عجلا اه حل (قوله لان البقرة للانثى) أي اذا بلغت سنة ودونها العجالة والثور للذكر أي من العرايا والجواميس اذا بلغ سنه ودونه عجل اه برماوي ويتناول البقر جاموسا وعكسه كما يجناه بدليل تكميل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما في الربا جنسا واحدا بخلاف بقر الوحش فلا يتناولها البقر نعم ان قال من يقرى ولا بقرة سواء دخلت كما يجناه الزركشي وانما حنت من حلف لا ياء كل لحم يقرى كل لحم يقر وحشي لان ما هنا مبني على الافتحيش لا عرف عام يخالفها اه شرح مر (قوله لم يشتر عرفا) هذا يفيد ان العرف يقدم على اللغوي في كلام شيخنا لما يخالفه فليجوز ولا يتناول البقر جاموسا وعكسه ولا ينافي ما تقدم في الربا من انهما جنس واحد ومن ثم كمل نصاب أحدهما بالآخر لان قال من يقرى وليس له الاجواميس أو عكسه هذا والذي في شرح شيخنا في العرف (قرى لا يغلا

للموصي به والموصي له \* (يتناول شاة بعير) من جنسهما (غير شاة) في الاولى (و) غير (فصيل) في الثانية فيتناول كل منهما صغير الجنة وكبيرها والمعيب والسليم والذكر والانثى والخنثى ضاناومعزا في الاولى ويخاني وعرايا في الثانية لصدق اسمهما بذل للواء الهاء في الشاة للوحدة اما العجالة وهي الذكور والانثى من الضأن والمعز ما لم تبلغ سنة والفصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عنها فلا يتناولها الشاة والبغير لصغر سنهما فلو وصف الشاة والبغير بما يعين الكبيرة والانثى أو غيرها اعتبر وتعبير بما ذكر في البعير أولى من تعبيرة يتناولها الناقة (و) يتناول (جل وناقة بخاني) بتشديد الباء وتخفيفها (وعرايا) لما مر (لا أحدهما الآخر) أي لا يتناول الجمل الناقة ولا العكس لان الجمل للذكر والناقة للانثى (ولا) يتناول (بقرة ثورا وعكسه) لان البقرة للانثى والثور للذكر ولا يخالفه قول النووي في تحريره ان البقرة تقع على الذكر والانثى باتفاق أهل اللغة لان وقوعها عليه لم يشتر عرفا وان أوقعها عليه الاصحاب في الزكاة (ويتناول دابة) في العرف (قرى لا يغلا



وَحَارًا) لاشتهارها فمعرفة ما لو قال دابة الكروا الفر أو للقتال اختصت بالفرس أو للعمل فبالبغل أو الحار فان اعتيد الحل على البراذن دخلت  
 قال المتولي فان اعتيد الحل على الجمال أو البقر أعطى منها وقواه النووي وضعفه الراجعي وان اعتيد القتال على الفيلة وقد قال دابة للقتال دخلت  
 فيما يظهر (و) يتناول (رقيق صغير أو أنثى ومعيب أو كافر أو عدو سها) أي كبير أو ذكرا أو خنثى وسأبما أو مسلما لصدق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة  
 من غنمه ولا غنم له) عند موته (لغت) وصيته إذا غنم له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنم له عند موته (أشتر يتلوه) شاة ولو معيبة فان كان له غنم في  
 الصورة الأولى أعطى شاة منها أو في الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنمه (تنبيه) لو قال اشتر واه شاة مثلام يشتر له معيبة كما لو قال لو كيله  
 اشتر لي شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه فتلقوا) ٥٦ حسا أو شرعا يقتل أو غيره (قبل موته بطلت) وصيته وان كان القتل مضمنا لا رقيق له (وان

يقي واحد تعين) لا وصية فليس  
 للوارث أن يحسكه ويدفع قيمة  
 ثالث وان تلقوا بعد موته  
 بعضهم ولو قبل القبول صرف  
 الوارث قيمة من شاء منهم  
 وصورته ان يوصى بأحد  
 أرقائه الموجودين فلو أوصى  
 بأحد أرقائه فتلقوا والا  
 واحد لم يتعين حتى لو ملك  
 غيره فلو ارث أن يعطى من  
 الحادث وقولي فتلقوا أعم  
 من قوله فماتوا أو قتلوا (أو)  
 باعتناق رقاب ثلاث) منها  
 يعتق لانه أقل عدد يقع عليه  
 اسم الجمع (فان عجز ثلثه عنهن  
 لم يشتر شقص) لانه ليس  
 برقبة بل يشترى نفيسة أو  
 نفيسة (فان فضل عن)  
 شراء (نفيسة أو نفيستين شيئا  
 فلورثته) وتبطل الوصية فيه  
 كالموجود الاما يشترى به  
 شقص وقولي نفيسة من زيادتي  
 (أو) أوصى (بصرف ثلثه  
 للعق اشترى شقص) أي  
 يجوز شراره بخلاف سواء  
 أقدر على التكميل أم لا

تناول أحدهم إلا خروجه وما بحثه الشخان وهو واضح لما علمت فالمعتمد التناول اه حل (قوله وحارًا) أي  
 أهيا إلا ان لم يكن له عند الموت الا وحشي اه حل (قوله فان اعتيد الحل على البراذن) أي في بلد الموصى اه  
 حل (قوله فان اعتيد القتال الخ) أي في بلد الموصى اه حل (قوله فان اعتيد الحل الخ) أي بأن تكرر  
 ذلك واشتر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله اه ع ش على مر (قوله وقد قال دابة) أي هذا اللفظ  
 في وصيته سواء قال فيها أعطوه دابة أو أوصيت له بدابة أو غير ذلك وهذا أولى من نصبه بمقدر نحو أعطوه دابة  
 لابهامه التخصيص بذلك العامل اه ع ش (قوله لصدق اسمه بذلك) فان خصص بشيء اتبع فلو قال  
 لخدمه في السفر تعين الذكر السليم مما ينافي الخدمة كالعمى والزمانة أو قال يحضن ولله تعين الانثى السليمة  
 مما ثبتت خبار النكاح اه حل (قوله لغت وصيته) وان كان له طيب لانها تسمى شيئا البر لا غنم البراهم حل (قوله  
 فان كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها) وليس للوارث أن يعطيه من غيرها وان رضي لانه صلح على  
 مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة تعينت أي ان خرجت من الثلث اه شرح مر (قوله تنبيه الخ) لا يخالف  
 ما تقدم للفرق الظاهري بين كون الامر بالشراء صريحا وكونه لازما اه شوبري (قوله لم يشتر له معيبة)  
 بخلاف ما لو قال أعطوه شاة لا يتعين شراء سليمة اه حل (قوله وان بقي واحد تعين) ولا تدخل ثيابه جزما  
 وبعضهم أخرى فيه خلاف البيوع أي والراجع عدم دخولها اه حل (قوله وان تلقوا بعد موته) محترز  
 القياسية في المتن وقوله وصورته الخ أي صورة القبلية وقوله فتلقوا الخ أي بعد الموت (قوله وصورته ان يوصى  
 بأحد أرقائه الموجودين) بان صرح بذلك اه حل (قوله فلو أوصى بأحد أرقائه) أي ولم يصرح  
 بالموجودين اه حل (قوله أو باعتناق رقاب ثلاث) أي فلا يجوز أنقص منها اه حل (قوله ثلاث  
 منها يعتقن) ولا يجوز النقص عنها ونحو الزيادة عليها بل هي أفضل كما قال الشافعي رضي الله عنه فلا يستكثر  
 مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغناء عكس الاضحية ولو صرفه الى اثنين مع امكان الثالثة ضمنها  
 بأقل ما يجده رقبة اه شرح مر (قوله لم يشتر شقص) أي وان كان باقية حرا اه حل (قوله بل  
 يشترى نفيسة أو نفيستان) والعبرة في النفاسة ببلد الموصى عند ارادة الشراء اه قل على الجلال (قوله  
 كالموجود الاما يشترى به شقص) ظاهره ولو كان ذلك الشقص باقية حرا اه حل (قوله سواء أقدر على  
 التكميل أم لا) المعتمد انه لا يجوز شراء ذلك الا عند العجز عن التكميل أي وعمما باقية حرا اه حل  
 (قوله فان ولدت في الاولى) وهي ان كان حملك ذكر او قوله في الثانية وهي ان كان حملك أنثى وانظر لو ولدت  
 في الحالتين خنثيين هل يوقف الحال الظاهر نعم اه حل (قوله قسم بينهما) بخلاف ما لو قال ان كان حملك  
 ابنا أو بنتا فانت بابن أو بنتين فانها تلقوا ن كلام من الذكر والانثى اسم جنس بخلاف الابن والبنت (قوله

لكن التكميل أولى وفا السبكي (أو) أوصى (لجلها) بكذا (ذ) هو (لن انفصل) منها (حيا) فلواتت بحين فلهما ذلك بالسوية  
 ولا يفضل الذكرا على الانثى لاطلاق حملها عليهما أو أتت بحي وميت فلم يذك كله لان الميت كالعديم (ولو قال ان كان حملك ذكرا أو قال ان  
 كان (أنثى فله كذا فلولهما) أي ولدت ذكرا أو أنثى (لغت) وصيته لان حملها جميعه ليس بذكر ولا أنثى فان ولدت في الاولى ذكرين وفي الثانية  
 أنثيين قسم بينهما (أو) قال ان كان (ببطلت ذكرا) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (فلا ذكر) لانه وجد بطنها وزيادته لانثى  
 لا تضر (أو) ولدت (ذكرين أعطاه) أي الموصى به (الوارث من شاء منهما) كالمواهب الموصى به بر جمع فيه الى بيانه ولو قال ان ولدت ذكرا فله  
 مائتان أو أنثى فلهامائة فولدت خنثى

دفع اليه الاقل) ويقوله ما زاد كنه نقله الزركشي عن صاحب النخار اه حل (قوله أو أوصى لجيرانه) في الحكم الجار المجاور وعينه واوجهه اجوار وجيرة وجيران اه شورى (قوله لجيرانه) بكسر الجيم وفتح الحن وايسر منهم من يساكنهم ولا من سكن به يرحق ولا وارث الموصى ويأتى هذا في الوصية للعلماء وغيرهم ممن يأتى فلا يدخل الموصى ولا وارثه وان كان فيهما الوصف المستحق به الوصية اه قل على الجلال (قوله فلا ربعين دارا) منها المسجد فيصرف ما يخصه لمصالحه ومنها الربع فيصرف ما يخصه لسكانه ولولم تلاصق الدور الا جانباً من الدار فهل يصرف لاربعين منها فقط أو مائة وستين لتعذر استيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقر بشيخنا الاول اه حل (قوله من جوانبه الاربعة) أى فهي مائة وستون داراً بالبواقي لا فقد تكون دار الموصى كبيرة في التوزيع قياساً منها من كل جهة أكثر من دار أصغر المسامت لها ولو ردد بعض الجيران رد على بقيتهم اه شرح مر فلو نقص جانب عن الاربعين وزاد الجانب الآخر فلا يكمل كبحرهم به الزيادة اه والاوجه ان الربع بعد داراً واحدة من الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة ثم تقسم على بيوتهم وان كان في نفسه دوراً متعددة اه رشيدى ومحل هذا اذا كان الموصى ساكناً خارجاً اما اذا كان فيه فيبعد كل بيت من بيوت داراً فان كان ما فيه من البيوت يوفى بالعدة المذكورة فذلك والاتم على عدد بيوتهم من خارجهم ومثل الربع فيما ذكر الوكالة اه ع ش على مر وفي سم على حج ما نصه قوله من جوانب داره الاربعة هذا اذا كانت الدار مربعة كـ هو الغالب فان كانت خمسة أو سدسة أو ثمانية اعتبر من كل جانب أربعون ومثورة المسئلة أن يكون في كل جانب دار ويتصل بهادور وهكذا فلو تعددت الدور من كل جانب واتصلت بها الدور اعتبر ويريد العدد حتى يبلغ الوفا والمسجد كغيره على المعتد حتى يصرف لاربعين داراً من كل جانب والربع كالدور الواحدة الكبيرة ويضاف اليه تسعة وثلاثون داراً وحاصله أن الربع بعد داراً واحدة من الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة وتقسم على بيوتهم وان كان في نفسه دوراً متعددة انتهت (قوله من جوانب داره الاربعة) أو الخمسة أو الستة أو غير ذلك والمسجد كغيره ولا ينافيه قول امامنا جاز المسجد من يسمع النداء لان ذلك في حكم الصلاة اه حل (قوله خبر في ذلك) عبارة شرح الروض لخبر حق الجوار أربعون داراً هكذا وهكذا وأشار قداماً وخلفاً ويمينا وشمالاً واه أبوداود وغيره مرسل وله طرق تقو به انتهت (قوله ويقسم الموصى به على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور مسافراً هل يحفظ له ما يخصه الى عوده من السفر أم لا فيه نظر والا قرب الاول ولو قل الموصى به جداً بحيث لا يتأتى قسمته على العدد الموجود ودفع اليه شركة كلومان انسان عن تركه قليلة ورثته كثيرة اه ع ش على مر وقال في الخففة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بان يحصل لكل أقل مئة ولوالا قدم الا قرب اه (قوله على عدد سكانها) معتمد اه ع ش ولو كانوا في مئة رجل واحد أى الساكنين بحق وأما الساكن تعدى اقل يس بجار والعبارة بالساكن حال موت الموصى ولو كان كافراً أو قسماً أو صبياً اه حل (قوله أكثرهما سكنى ولو كان له دار ولا ساكن بها) فظا درانه لا شئ لما لكها لان العبارة في الجار بالانسان دون العقار الا المجد فانه ذلك فيعطى حصة دار تصرف في مصالحه انتهى شورى (قوله فان استويا قالى جيرانهما) ولا نظر لموته في احدهما وعبارة ع ش قوله فان استويا أى فلو جهل الاستواء أو علم التفاوت وشك في ترجيح البيان فينبغى انه كما لو علم الاستواء لم يوفى بالتفاوت ورجى البيان فينبغى التوقف فيما يصرف الى ظهور الحال انتهت (قوله فيصرف لاصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه) أى عبالا يعرف المطرد المحجول عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم لا يتبادر منه الا أحده هؤلاء وتكفى ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى لاهل العلم المختص بالفقه تعالى الفقه باكثر العلوم اه مر (قوله وهو معرفة كتاب الله تعالى) تفصيلاً في التوقيف أى فيما لا يعرف الا بالتوقيف واستنباطاً في غيره أى ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة

دفع اليه الاقل كفى الروضة  
كاملها (أو) أوصى بشئ  
(الجيرانه) (قوله) يصرف ذلك  
الشئ (لاربعين داراً من كل  
جانب) من جوانب داره  
الاربعة لخبر في ذلك رواه  
البهقي وغيره ويقسم  
الموصى به على عدد الدور  
لا على عدد سكانها قال السبكي  
وينبغي ان يقسم حصة كل  
دار على عدد سكانها ولو كان  
للموصى داران صرف الى  
جيران أكثرهما سكنى فان  
استويا لى جيرانهما (أو)  
أوصى (للعلماء) (قوله) يصرف  
(لاصحاب علوم الشرع من  
تفسير) وهو معرفته تعالى  
كتاب الله تعالى



علوم آخر اه حل (قوله وما أريد به) أي وان لم يكن مسدولا للفظ بان صرف عن ارادته المعنى الحقيقي  
صارف اه ع ش (قوله وصحبه وسقيه) لعلمه من عطف الخاص على العام اذ معرفة حال الراوى أهم من ذلك  
الآن يكون المراد معطوفا على حال ويكون قوله وصحبه الخ بيانا لحاله فليتم اصل اه شورى (قوله على  
مجرد السماع) أي أو على مجرد الحفظ اه قل على الجلال (قوله وفقه) وهو معرفة الاحكام الشرعية الخ  
وتقدم ان المراد بذلك التهيؤ لكن ذكر الشيخان هنا ان المراد بالفقيه هنا من حصل من كل باب طرفا بحيث  
يتأهل به لادراك باقيه ولو لم يتدنا فيه وفي كلام بعضهم وحصل منه شيئا وقع وحيث يشذكون فرق بين العلماء  
والفقهاء فالعالم من عرف الفقه بالمعنى المتقدم أول الكتاب وحيث يشذكون المراد به المجتهد والفقيه ههنا ما تقدم  
عن الشيخين لا المجتهد بل هو مصطلح أهل اصول الفقه ولو أوصى بفسر ومحدث وفقه فوجدت الثلاثة في  
واحد اخذ بأحدها اه حل (قوله وفقه) بأن يعرف من كل باب طرفا صالحا يهتدى به الى باقيه مدركا  
واستنباطا وان لم يكن مجتهدا اه شرح مر (قوله كثرى) وهو من يعرف علم القرآن اه قل على  
الجلال (قوله ومن تكام) واستدرك السبكي عليه بأنه ان أراد العلم بالله وصفاته وما يستحيل عليه ليرد على  
المبتدعة ولهميز بين الاعتقاد الصحيح والفساد فذا لمن أجل العلوم الشرعية وقد جمع لوم في كتاب السير من  
فروض الكفايات وان أراد به التوغل في شبهه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا واهله مراد الشافعي  
ولذلك قال لان ياقى العبد ربه بكل ذنب ما خلا الشرك خيره من أن يلقاه بعلم الكلام اه شرح الروض  
(قوله ومعه) الافصح عابر لان ماضيه عبر بتخفيف الباء كضرب قال تعالى ان كنتم لار ويا تعسرون وفي المختار  
وعبر ال ويا فسرهما وبابه كتب وعبرها أيضا تعبيرا اه ومن باب تعدد أيضا كفى المصباح اه (قوله كالنحو  
والصرف الخ) وعد الزمخشري علوم الادب اثني عشر علما اه قل على الخلى (قوله أول الفقراء) دخل  
المساكين والمراد بهم ما ياتي في قسم الصدقات ويجوز النقل هنا الى غير فقراء بل الى المال لان الاطماع  
اليها لا تمتد كما تمتد ادها الى الزكاة اه شرح مر (قوله لوقوع اسم كل منهما على الآخر الخ) قال  
الجلال السيوطي ونظير ذلك في العربية الظرف والمجرور اه شورى (قوله فما أوصى به لاحدهما  
الخ) ظاهرة انه لو أوصى للفقراء بجزء من ثمنهم والصراف للمساكين وعكسه وبوجه بان الشارع أقام اسم كل  
مقام اسم الآخر فكان التعبير به كالتعبير بالآخر فيجوز أن يحرم من نص عليه لما تقرران النص عليه  
ليس معينه بخلاف زيد والفقراء ولو فقير لانه رتب عليه حكمه فلم يجز الغاؤه فتأمل اه ج اه شورى  
(قوله فانه يقسم على عددهم ولا ينصف) والفرق بين ذلك وبين ما لو قال أوصيت للفقراء والمساكين حيث  
ترك بينهما نصفين ان بنى زيد بنى عمرو ولم يصد بذلك فهما لا يجزى التمييز عن غيرهما من جنسهما  
بخلاف الفقراء والمساكين فانهما اتصفا بوصفين متباينين دل على استقلال كل منهما بحكم قسم  
بينهما مناصفة اه ع ش على مر (قوله أو أوصى لجمع معين الخ) لو أوصى لاعلم الناس اختص  
بالفقهاء والمتنفذين اشتغل بتخصيص الفقهاء وحصل منه شيء وقع ولو أوصى لسيد الناس صرف للعلوية  
ولو قال لا عقل الناس صرف لاهلهم في الدنيا ولو قال لا بخيل الناس يخطر على أن يعطى لمن لا يؤدى الزكاة  
وان يعطى لمن لا يقوى الضيف ولو أوصى للعاج صرف لفقرائهم أو لاتبائهم أو لعميان أو لزماني فاشبه  
الوجهين انه لا يصرف لا غنيائهم أو لدارامل دخل لكل امرأة بنت عن زوجها يموت أو غيره لارجعية  
أو أوصى للاتبائي دخل كل خلية عن زوجها وكذا ان لم تتزوج على الصحيح أو لشيء صرف لمن جاوز  
الاربعين أو للصبيان أو للعلماء صرف لمن لم يبلغ ولا يشترط الفقر في الشيوخ والصبيان اه زى وهو  
بغير خطه اه شورى وعبارة القليوبي على الجلال ما نصه (فروع) الفقراء جمع قارى وهو من يحفظ جميع  
القرآن عن ظهر قلب واعلم الناس الفقهاء وأكبر الناس وأعظمهم الزهاد وهم من يترك من الحلال ما فوق

وما أريد به (وحديث) وهو  
علم به صرف به حال الراوى  
والمراد به وصحبه وسقيه  
وعليه وليس من علمائه  
من اقتصر على مجرد السماع  
(وفقه) وتقدم تعريفه أول  
الكتاب وخرج بما ذكر  
العالم بغير ذلك كثرى ومتكامل  
ومعبر وطبيب وأديب وهو  
المشتغل بعلم الادب كالنحو  
والصرف والعروض (أو)  
أوصى (للفقراء دخل  
المساكين وعكسه) لوقوع  
اسم كل منهما على الآخر  
عند الانفراد فما أوصى به  
لاحدهما يجوز دفعه للآخر  
(أو) أوصى (لهمما شرك)  
بينهما (نصفين) كفاي الزكاة  
بخلاف ما لو أوصى لبنى زيد  
وبنى عمرو فانه يقسم على  
عددهم ولا ينصف (أو)  
أوصى (لجمع معين)

حاجته وأبخل الناس مانع الزكاة أو من لا يقرى الضيف وأحق الناس السفهاء أو من يقول بالتثليث وسيد  
 الناس الخليفة ومصادرة الناس الأشراف والسيد والشريف المتسويون لأحد السبطين لأنه المتعارف عند أهل  
 مصر والشريف أصالة لقب لكل من تحرم عليه الزكاة من أهل البيت كما يأتي والورع نارك الشبهات وأجهل  
 الناس عبدة الأوثان فإن قيدا بالمسلمين فساب الصحابة وبعضهم استشكل صحة الوصية في هذه لأنها جهة معصية  
 فاعل المراد بيان حقيقة تتم وجب المذكور بن يعطون مع الفقر والغنى ويشترط الفقر في اليتيم وهو من  
 لأب له ولواثني وفي الأيم والأرملة وهي غير المتزوجة وفي الأيتيم وهو غير المتزوج وفي الوصية للمحتاج  
 والغاربين والزمنى والمسجونين وتسكين الموتى وحفر قبورهم ونحو ذلك انتهت (قوله غير منحصر) أي يشق  
 استنباعهم مشقة شديدة عرفنا اه حل (قوله وهم المتسويون لعلى رضى الله تعالى عنه) ظاهره وان لم يكونوا  
 من أولاد الحسن والحسين اه حل وهذا مبنى على أن المراد به رابع الخلفاء وليس كذلك بل المراد به  
 على القريض الذي هو من ذرية الحسين كما يعلم ذلك من مراجعة كتب مناقب أهل البيت اه وفي قل  
 على الجلال مانعه قال السيوطي رضى الله عنه جملة أولاد على رضى الله عنه من المذكور أحد وعشرون  
 والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة الزهراء رضى الله عنها ومحمد بن الحنفية نسبة لبني  
 حنفية والعباس بن الكلاية وعمر بن النخيلة نسبة لقبيلة يقال لها تغلب بالثناقوا بنين المجدية ومن الأناث  
 ثمان عشرة والتي أعقب منهن واحدة فقط وهي زينب أخت السبطين من فاطمة الزهراء فانه تزوجها ابن  
 عمها عبد الله بن جعفر فولد له منها على وعون الأكبر عباس ومحمد وأم كلثوم ثم قال بجميع أولاد على يقال  
 لهم من آل صلى الله عليه وسلم لأنهم من بني هاشم وتحرم عليهم الصدقة ويستحقون سهم ذوى القربى ويقال  
 لهم أشراف في الأصل قبل تخصيص العرف الشرف بأولاد السبطين كما مر آنفا ويستحقون من وقف بركة  
 الحبشية لأن وقفها في سنة أربعين وستة وقف نصفها على ذرية الحسن والحسين ونصفها على ذرية جبة  
 أولاد على وكل أولاد فاطمة وذريتها يقال لهم أولاد على رضى الله عليه وسلم وذريته لكن لا ينسب اليه منهم  
 الأولاد السبطين خاصة لنص صلى الله عليه وسلم على ذلك وكل أولاد على لا يمنعون من لبس العمامة الخضراء  
 بل ولا غيرهم من سائر الناس إذ ليس لها أصل في الشرع وإنما حدثت في سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة بأمر  
 الملك الأشرف شعبان بن حسين انتهت وقوله بل ولا غيرهم من سائر الناس هذا خلاف ما في فتاوى الرملى  
 ونصها سئل هل يقال لمن هو من ذرية العباس رضى الله عنه أنه سيد شريف وهل له تعليق علامة الشرف  
 أم لا فأجاب بأنه ليس الأمور المذكورة لأحد من أولاد العباس ولا لأحد من آله وأولاد بناته صلى الله عليه  
 وسلم إلا لأولاد سيدتنا فاطمة رضى الله عنها الشرف مختص بأولادها المذكور والحسن والحسين ومحسن فاما  
 محسن فمات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والعقب للحسن والحسين رضى الله عنهم ما وإنما اختصا  
 بالشرف هما وذريتهما الأمور كثيرة فمنها اتساع ما يليه صلى الله عليه وسلم دون أولاد آله وكون أمهم  
 أفضل بناته وكونها سيده نساء العالم وسيده نساء أهل الجنة وقال صلى الله عليه وسلم أنها بضعة مني  
 ير بيني ما ير بيني ما آذاها وكونها أشبه بناته به في الخلق والخلق حتى في الحبشية ومنها إكرامها حتى  
 أنها كانت إذا جاءت إليه قام لها وأجلسها في مجلسه لا أودعه الله فها من السر وروى أنه صلى الله عليه وسلم  
 قال لعلى أبشر يا أبا الحسن فإن الله عز وجل قد زوجك بها في السماء قبل أن أزوجه في الأرض ولقد  
 هبط على ملك من السماء قبل أن تأتي فقال لي السلام عليك يا رسول الله أبشر يا جنتي الشمل وطهارة  
 النسل فما استتم كلامه حتى هبط جبريل فقال السلام عليك يا رسول الله ورحمته وبركاته ثم وضع في يدي  
 حبرة بيضاء فيها سطران مكتوبان بالنور فقلت ما هذه الخطوط فقال إن الله عز وجل قد أطلع إلى الأرض  
 اطلاعة فاخترتك من خلقه وبعث برسالة ثم أطلع إليها نبيًا فاختار منها لك أخا ووزيرا وجييا وصاحبا

غير منحصر كالعلوية) وهم  
 المتسويون أملى رضى الله  
 عنه (صحت



فوز وجهه ابتسامة فقامت من هذا الرجل فقال أنحول في الدين وابن عمك في النسب علي بن أبي طالب  
وقد أمرك بتزويجها بعلي في الأرض وأنا أبشرهم بسلامين زكيبين محبوبين فاضلين طاهرين  
خير من في الدنيا والآخرة اهـ (قوله وتكفي ثلاثة الخ) فان دفع لاثني عشرم لثالث أقل منه ولانه الذي  
فرط فيه لا الثالث ولا يصرف أقل متمول للثالث بل يسلمه للقاضي ليصرف له بنفسه أو يرده القاضي اليه  
ليدفعه هو قال في شرح الروض قال الأندلسي ويشبه ان محل ذلك ما اذا دفع لاثني عشرم عالمابانه يجب الدفع  
الى ثلاثة اما اذا ظن جواز له لجهل أو اعتقاد ان أقل الجمع اثنان فالمنجبه انه يجوز له الاستئصال بالدفع لثالث  
لانه بقى على أماته وان أخطأه وضمنه قال ولم يذكر والاستدراك من المدفوع اليهما اذا أمكن وهو ظاهر بل  
يتعين اذا كان معسرا وليس كالمالك في دفع زكاة لانه ثم متبرع بماله والوصي هنام تصرف على غيره اهـ سم  
(قوله ولوعين فقراء بلدة الخ) عبارة شرح مر ولوعين علماء بلدة أو فقراء هامة لا عالم أو لا فقير فيها وقت  
الموت بطات الوصية ولو أوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء لعلاق الفقهاء بأكثر العلوم انتهت وقوله بطلت  
الوصية قد يتجه ان محله مالم يوجد في البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كلواوصى بشاة ولا شاة له وعنده  
طبباء حيث تحمل الوصية عايقا فليتأمل اهـ سم على ج وأما الولي عين للوصية أهـ بل محل صرف لهم في أي  
محل اتفق وجودهم فيه وان بعد \* (فرع) \* وقع السؤال عما لو أوصى للأولياء هل تصح وصيته وتدفع للأصلح  
أو لغو فيه نظار والجواب ان الظاهر أن يقال فيه انه ان وجد من يطلق عليه تعريف الولي بانه الملازم للطاعة  
التارك للمعصية الغير المنتمية إلى الشهوات أعطى الموصي به والافت الوصية ولا يشترط وجود الولي في بلد  
الموصي بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولي في أي محل وان بعد عن بلد الموصي أعطيه ملأيا متى من انه  
يجوز النقل هنا الى غير بلد المال اهـ ع ش على مر (قوله في جواز اعطائه فيه الخ) أي كما يجوز اعطائه  
النصف فاكثر لجواز التفضيل بينهم ولو وصفه بغير صفتهم كزيد الكاتب والفقراء أو قرنه بمحصور كل ولد فلان  
كان له النصف وكذا لو قال لزيد ولله ويصرف النصف الثاني في وجوه القرب ولو قرنه بمالك وهو مفرد  
كزيد والربع أو زيد وجبريل استحق النصف الثاني وبطلت الوصية في النصف الآخر فلو كان جمعا كالرباح  
والملائكة والبهايم والجدران كان كل واحد لزيد والفقراء فيعطى أقل متمول وتبطل الوصية فيما عدا اهـ حل  
(قوله في الاضافة) أي في ضمهم اليهم فالمراد الاضافة للغوية اهـ ع ش (قوله أو أوصى بشئ) وجه ذكر هذا  
دون سابقه لاجل قوله فكل قريب اهـ شوبري (قوله فهو لكل قريب الخ) فان كان عبدا كان لسيده  
وان كان له أقارب غيره ولو كان سيده مما يدخل في الوصية خلافا لما نقل عن الناشري فلو لم يوجد الا واحد أخذ  
الكل اهـ حل (قوله فهو لكل قريب الخ) ويجب استيعابهم والنسوية بينهم وان كثروا وشق استيعابهم  
كشملة كلالهم ولا يعارضه قولهم لو لم ينحصروا فكالمال لويه لان محله عند تعذر حصصهم وذلك لان هذا اللفظ  
يذكر عرفا شائعا لارادة جهة القرية فم ومن ثم لم يكن له الا قريب صرف له الكل ولم ينظر والكون ذلك  
اللفظ جمعا واستوى الابد مع غيره مع كون الاقارب جمع أقرب وهو أفعول تفضيل اهـ شرح مر (قوله  
ويعد قبيلة) عبارة المنهاج وتعد أولاده أي ذلك الجد قبيلة اهـ وأما الجد فابو القبيلة ويمكن أن يجاب بتقدير  
مضاف أي ويعد الجد أباقبيلة تأمل (قوله أولاد من فوقه) أي من فوق الحسن كالأولاد عيسى وأولاد محمد بن  
الحنفية اهـ ع ش (قوله لانهم لا يسمون أقارب عرفا) أي بالنسبة للوصية فلا يسمون في تسميتهم أقارب في غير  
ذلك اهـ شرح مر \* (تنبيه) \* آل الرجل أقاربه وأهل من تلمسه نفقة منهم وأهل بيته أقاربه  
وزوجته وأبأؤه أصوله الذكور ولومن الام وأمهاته أصوله الاناث كذلك والاحياء امهات الزوج  
والاصهار والاحياء والاختان والمحرم من لا ينقض له الوضوء والمولى عا في الوقف \* (فائدة) \* الناس  
علمان وصبيان وأطفال وفرار الى البلوغ ثم شبان وفتيان الى الثلاثين ثم كهول الى الاربعين ثم شيوخ كذا

ويكفي ثلاثة من كل من  
العلماء والفقراء والمساكين  
والجمع المذكور لانها أقل  
الجمع (وله التفضيل) بين  
أحاد الثلاثة فأكثر ولوعين  
فقراء بلدة ولا فقير بها لم تصح  
الوصية وذكر الا كفاءة بثلاثة  
في مسألة العلماء مع ذكر  
التفضيل فيما وفي مسألة  
الجمع من زيادتي (أو) أوصى  
(لزيد والفقراء) هو  
(كأحدهم) في جواز اعطائه  
أقل متمول لانه ألحقهم  
في الاضافة (لكن لا يحرم)  
كبحرم أحدهم لعدم وجوب  
استيعابهم للنص عليه وان  
كان غنيا (أو) أوصى بشئ  
(لا فارب زيدة) هو (لكل  
قريب) مسلما كان أو كافرا  
فقيرا أو غنيا وارثا أو غيره  
(من أولاد أقرب جدي نسب  
زيد وأمه له وبعد) أي الجد  
(قبيلة) فلا يدخل أولاد جد  
فوقه ولا أولاد من في درجته  
فلو أوصى لأقارب حسني لم  
يدخل أولاد من فوقه ولا أولاد  
حسني بالتصغير وان كان  
كل منهم أولاد على (الا  
أبو بن وولدا) فلا يدخلون  
في الاقارب لانهم لا يسمون  
أقارب عرفا فلا يدخل الاجداد  
والاحفاد كصح ما في الشرحين  
والروضة فغيري بما ذكر

أول من تعب به بالاصل والفرع ويدخل في وصية العرب قريب الام كما في وصية العجم ٩١ وقد شمله المستثنى منه وهو ما صححه في الروضة

في الروض وغيره وفي كلام النووي وغيره مخالفة لبعض ذلك اهـ قل على الجلال (قوله أول من تعب به بالاصل والفرع) أي لان الأصل يشمل الاب والجد والفرع يشمل الولد وله وليس هذا الشمول مراد المأخوذ من كلامه اهـ شوبري (قوله في وصية العرب) مصدر مضاف للفاعل هذا والمتعين كما يعلم من الأصل باعتبار حكاية القول بالمنع لكن يشك على هذا قول السارح كما شمله المستثنى منه فإنه يقتضي أن يكون مضافاً لمفعوله أي الموصى لهم كما هو الفرض في المتن فابتأمل اهـ شوبري (قوله في وصية العرب) أي فيما لو أوصى عربي لأقرب يدمث اهـ حل فقوله في وصية العرب مصدر مضاف للفاعل ونبه على هذا المضاف من الخلاف (قوله وقد شمله المستثنى منه) وهو قوله فلكل قريب الخ اهـ (قوله أولاً وأقرباً) ويدخل في أقرب أقارب بالاصل والفرع رعاية لوصف الاقربىة المقتضى لزادة القرب أو قوة الجهة اهـ شرح مر (قوله إلى قوة البنوة فيها) انظر تلك فان كان من حيث انهم عصب في الجملة فهذا في آياتهم فلا معنى لاضافة القوة للبنوة وعلى كل حال فهذا موجود في الجدود ففصلها التعصيب في الجملة فلجرح المقام اهـ شوبري (قوله وتقدم اخوة الابوين) على اخوة الاب والاب مع الاخ للام مستويان اهـ شرح مر (قوله لكن قال في الكفاية الخ) اسندوا على قوله ثم بعد من ذكر العمومة والخولة اهـ عناني (قوله اذ لا يوصى لهم عادة) وقيل يدخلون لوقوع الاسم عليهم ثم يبطل نصيبهم لتعذر اجازتهم لانفسهم وبصح الباقي لغيرهم ويؤخذ من التعليل أنه لا يبطل جميع نصيب كل وارث وانما يبطل منه ما يحتاج الى اجازة نفسه خاصة وقضيته انه يعتبر في صحة الوصية للوارث اجازة نفسه وهو ممنوع ولو قيل يدخل ويعطى نصيبه كان أوجه وأنسب بما لو أوصى لاهله فإنه يحمل على من تلزمه نفقته على الاصح الآن يقال في تلك لا يدخل أو يدخل ويبطل نصيبه اهـ شرح الروض

\*(فصل في أحكام معنوية للموصى به الخ)\*

(قوله تصح الوصية بمنافع الخ) قال ج في شرح هذا المحل بعد كلام قررده مانعه ومن هذا يعلم انه لا يصح الا بصاء بدراهم يجر فيها الوصى ويتصدق بما يحصل من ربحها لان الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للموصى بها لانه لا يحصل الا بالبر والها وهما ذواضع خلافان وهم فيه اهـ ع ش على مر ولواتهم دمت الدار الموصى بمنفعتها وأعادها الوارث باتنها عاد حق الموصى له بمنافعها اهـ شرح مر وقوله وأعادها الوارث باتنها اي ولو بمسقة في عادتها ومعه انه لو أعادها بغير آلتها عدم عود حق الموصى له بالمنفعة وانه لو أعادها باتنها وغيرها لا تكون المنفعة للموصى له وهو كذلك ولكن يحتمل ان تقسم المنفعة بينهما ما بالخاصة في هذه اهـ ع ش عليه (قوله ومثله) أي بمن معنى فخرج ما لو أوصى له بمدة حياته أو جازة يد فهو اباحة لا تغيبك والمالم يعين المدة كل وصيته به مدة غير جمع لتعيين الوارث فله شيخنا اهـ قل على الجلال (قوله والاطلاق يقتضي التأييد) وحيث أبدى ولو ضمنا كان تغيبك فتورث عنه وكذا ان أقتها بنحو صفة وأما لو أقتها بنحو جازة فهي اباحة لا تورث عنه وكذا تكون اباحة اذا أوصى له بان يسكنه بخلاف ما لو أوصى له يسكنها فإنه تغيبك للمنفعة بخلاف الموقف عليه فإنه لا تلك منفعة العين الموقوفة ومن ثم لم يجد الموصى له بوطئه الامة الموصى بها ويحد الموقف عليه بوطئه الامة الموقوفة اهـ حل ولولا الامة الوارث فالولد حسب نسب وعليه قبضته ويشرى بهامه ان تكون رقبته الوارث ومنفعته للموصى له كولو ولدته رقباً وتصير أمه أم ولد الوارث تغتني بموته مسلوقة بالمنفعة ويلزمه المهر للموصى له ولا حد عليه ويحرم عليه الوطء ان كانت ممن تحبل بخلاف ما اذا كانت ممن لا تحبل والفرق بينهما وبين المردونة حيث حرم وطؤها مطلقاً ان الراهن قد جهر على نفسه مع تمكنه من رفع الهبة باداء الدين بخلاف الوارث فيهما ولو أحبلها الموصى له لم يثبت استيلاده لانه لا يملكها وعليه قيمة الولد لا تعاد من المشبهة والاوجه ان ارش البكارة للورثة لانه بدل جزء من

الباقون \*(فصل في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه) تصح الوصية بمنافع كما تصح بالاعيان مؤبد وموقوتة ومطلقة والاطلاق يقتضي التأييد (فبدخل) فيها (كسب معناد) كاحتطاب واحتشاش واصطياد وأجرة حرفه بخلاف النادر كهبته لقطعة



البدن الذي هو ملك لهم ولو عينت المنفعة كخدمة قن أو كسبه أو غلة دار أو سكاهالم يستحق غيرها كما مر فليس له في الأخيرة عمل الحدادين والقصارين إلا أن دلت قرينة على أن الموصي أراد ذلك فيما يظهر ويجوز تزويج الموصي بمنفعته والمزوجة له ذكر أو أنثى الوارث بأذن الموصي له أفني به الوالد رحمه الله تعالى لأن مالك الرقبة يتضرر بتعاق مؤن النكاح باسباب الزوج النادر فهو لما للترقبته على الأصح فساقى الوسيط من استقلال الموصي له بتزويج العبد مفرغ على مرجوح وهو أن مؤن النكاح لا تتعلق بكسبه النادرة أو على رأي من أن كسبه المذكورة للموصي له بالمنفعة اهـ شرح مر وقوله ويلزمه المهر للموصي له ولعل وجهه أن منفعتها لما كانت للموصي له وكان المهر الحاصل من نكاح أو غيره له نزل الوارث منزلة الابن وكان ملكه للرقبة شبهة فوجب عليه المهر اهـ وقوله كخدمة قن وينبغي أن يحتمل على الخدمة المعتادة للموصي له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدام فيه اهـ وقوله ذكر أو أنثى هو ظاهر في الأنثى بل يعبرها عليه فيتولى تزويجها أما العبد فالمراد بتزويجه الأذن له فيه وعليه فكان الظاهر أن يقال ولا يصح تزويج العبد الموصي بمنفعته إلا بادن الوارث والموصي له اهـ ع ش عايه \* (تنبيه) \* العبد الموقوف لا يصح تزويجه وإن انحصر المستحقون وأذنوا بخلاف الأمة الموقوفة في تزويجها الحاكم بأذن الموقوف عليهم إن انحصروا والافراد الناطق كسيأتي في باب النكاح مع زيادة جليله اهـ قل على الجلال ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب بيع مال مثله رعاية لغرض الموصي فإن لم يف بكامل فشفص والمشتري الوارث ويفرق بينهما وبين الوقف فإن المشتري فيه الحاكم بأن الوارث هنا مالك الأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكه فلم يكن له نظير في البدل فتعين الحاكم وبيع الموصي بمنفعته في الجنابة إذا جنى وحينئذ يطل حق الموصي له بخلاف ما إذا فدى اهـ شرح مر وقال في موضع آخر ولو قتل الموصي بمنفعة قتلًا يوجب القصاص فاقص الوارث من قاتله انتهت الوصية كالمات أو أنه دمت الدار وبطلت منفعتها فإن وجب مال بغواً وبجناية توجب اشتري به مثل الموصي بمنفعته ولو كانت الجنابة من الوارث أو الموصي له ولو قطع طرفه فالارش لا وارت لأن الموصي به باق منتفع به ومقادير المنفعة لا تنضب طولان الأرض بدل بعض العين وإن جنى عمداً اقتص منه أو خطأ أو شبه عمداً وعنى على مال يتعلق برقبته ويبيع في الجنابة إذا لم يفديه فإن زاد الثمن على الارش اشترى بالزائد مثله فإن فدياه أو أحدهما أو غيرهما عاد كما كان وإن فدى أحدهما نصيبه فقط يبيع في الجنابة نصيب الآخر (قوله لأنه من غناء الرقبة) من ذلك ابن الأمة فهو للموصي له فله منع الامتن سق ولدها الموصي به لا تخرب غير الابن أما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد اهـ ع ش على مر (قوله وهو الاشبه) أي من حيث المدرك وإن كان ضعيفاً من حيث الحكم ويحجب عن توجيهه بأن المعنى وهي لا توصي بها أي استقلالاً وهي هنا تابعة تأمل (قوله وكانت حاملاً به الخ) فإن حلت به بين الوصية والموت سوا موضع قبل الموت أو لفرقته ومنفعته للوارث اهـ شيخنا وفي ميم خرج ما إذا حلت به بين الوصية وموت الموصي ويفر بان ليس كنه بل هو للوارث لأنه لم يكن عند الوصية ليندرج فيها ولا حدث في وقت ملك الموصي له الموصي به فليتأمل \* (فرع) \* لو أوصى بماتحمله الأمة فاعتقها الوارث وتزوجت بحراً ورفيق وعق كنه أولادها أرقاء ولم يجز للعترت ويجها لا بشرط نكاح الأمة \* (فرع) \* الموصي بمنفعته أبداً هل يجوز وقفه أولاً لأن شرط الموقوف الاتفاق به توفي فيه مر والفضلاء اهـ ولو أوصى بامتار جمل أو بحملها لا تخربا تنفقها مالها لم يعتق الجمل لأنه لما انفرد بالملك صار كالسنة أو بعد اتحمله فاعتقها الوارث وتزوجت ولو بحراً وأولادها أرقاء كما نقله الزركشي عن بعضهم وأفني به الوالد رحمه الله تعالى لأن تلقى حق الموصي له بالجمل يمنع سريلن العتق اليه فيبقى على ملكه وإن ادعى الزركشي أن العواجب انعقادهم أحراراً ويغرم الوارث قيمتهم لأنه بالاتفاق فوثقهم على الموصي له أنه مدعاهم جميع قولهم لا تنفي في العتق أنه لو كان الجمل لغير المعتق بوصية أو غيرهم لم يعتق الام اهـ شرح مر (قوله كانه) أما ولد العبد الموصي به فليس

لأنه لا يقصد بالوصية (ومهر) بنكاح أو غيره لأنه من غناء الرقبة كالنكاح وهذا ما صححه الأصل ونقله في الروضة كاصلها عن العراقيين والبعوى قال الأسنوي وهو الراجح نقلاً وقيل أنه ملك للورثة لأنه بدل منفعة البضع وهي لا توصي بها فلا يستحق بدلها بالوصية قال في الروضة كاصلها وهو الأنسب (والولد) الذي أتت به الموصي بمنفعته أمة كانت أو غيرها وكانت حاملاً به عند الوصية أو حلت به بعد موت الموصي (كانه) في أن منفعته للموصي له

كهو بل هو كونه مرقية اه ج اه سم ومنافع المالك ان كان رقيقا وله نفسه ان كان حرا (قوله ورقيقته للمالك) أى والحال انه من زوج أو زنا بخلاف من الموصى له أو الوارث فانه حر وكذا لو كان من أجنبي بشبهة كان اشتبهت عليه بآته أو زوجته الحرة فانه يكون حرا وتلزمه القيمة يوم الولادة يشترى به أمثله على قياس ما مر فيملأ أولادها الوارث اه ع ش على مر (قوله وعلى مالك للرقبة مؤنة موصى بمنفعته) وأما سقى البستان الموصى بثمره فان تراصيا عليه أو تبرعه به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وان تنازع عالم يجبر واحد منهما بخلاف النفقة لمرمة الروح اه شرح مر (قوله لكن لا يعتقه عن الكفارة) أى فان فعل ذلك عتق مجانا فمما يظهر اه ع ش على مر (قوله لجزء عن الكسب) يؤخذ منه انه لو أقتب بزمان قريب لا يحتاج فيه لنفقة أو بقي من المدة ما لا يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه عنه أو كتابته لعدم عجزه حيث نذر على هذا يحمل ما يحسنه لا ذرعى فتأمل اه وكالكفارة النذر على الأوجه لانه يسلك به مسالك واجب الشرع اه تحفة (قوله واذا اعتقه بقي الوصية بحالها) قال في البيان وينسحب عليه حكم الارتقاء لاستغراق منافعه على الأبد بخلاف المتأخر لا تنهاه عن منافعه واعتمده الأصحى وخالفهما أبو شيكل والباقى فقال له حكم الاحرار وروح بعض المتأخرين الثاني بانه أوفق لأطلاق الآية اذ لم يحد أحد من موانع الارث والشهادة استغراق المنافع اه شرح مر والثاني هو المعتمد اه ع ش عليه (قوله واذا اعتقه بقي الوصية بحالها) بخلاف مالوك الموصى له بالمنافع رقبته ثم اعتقه فلا تبقى الوصية بالمنافع له كلو استأجره ثم اشتراه ثم اعتقه فان منافعه له لكن في فتاوى شيخنا ان منافعه تبقى للموصى له فليحرر وكتب أيضا قوله تبقى الوصية بحالها أى تبقى منافع الامة للموصى لهم وكذا منافع أولادها الحادثين بعد عتقها فليحرر اه شوبرى (قوله تبقى الوصية بحالها) ومؤنة حيث نذر في بيت المال فان لم يكن فعلى مياسير المسلمين اه شرح مر (قوله وله بيعه لموصى له الخ) ولصاحب المنفعة بيعها الوارث الموصى ولغيره مطلقا كبيع حق الممر اه قل على المحلى وفي شرح مر ولو أراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحة من غير الوارث أيضا كما اقتضاه تعليلهم خلافا للدارى ومن تبعه اه (قوله لموصى له مطلقا) شمل ما لو كانت المدة مجهولة وطريق الصحة حيث نذر ما ذكره في اخذ لاط حمام البرجين مع الجهل اه شرح مر أى من انهما يبيعهان لثالث اه رشيدى (قوله أو ضمنا) أى بان أطلق الوصية فهي مؤبدة ضمنا لان الاطلاق يقتضى التأييد اه (قوله اذ لا فائدة له فيه ظاهرة) قضية هذا التعليل انه لو خصص المنفعة للموصى بها كان أوصى بكسبه دون غيره مع بيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فيتبع الرقبة في البيع وهو ظاهر وقوله ظاهرة أى والافقية الا كسب النادرة وهي فائدة في الجملة اه ع ش على مر (قوله اذ لا فائدة له فيه ظاهرة) زادها على الجملة لال المحلى للاريد عليه ان فيه فائدة الا كسب النادرة وفارق ما هنا صحة بيع الزمان لغرض العتق بانه لا منفعة في الزمان غير العتق حيل بين المشتري وبينها بخلاف ما هنا اه سبط طب (قوله فالقياس الصحة) أى القياس على حمام البرجين ووزع الثمن بالنسبة على قيمى الرقبة والمنفعة فاذا كانت قيمته بمنافعه ما تنو بدونها عشرين فللمالك الرقبة خمس الثمن وللمالك المنفعة أربعة أخماسه اه ع ش على مر ولا يشكل على ما نقرر من صحة بيعها لثالث ما مر من انهما لو باعا عبدا بينهما ثالث لم يصح وان تراصيا لوضح الفرق بينهما وهو ان كلام من القين مشلما مقصودا لانه فقد يقع النزاع بينهما في التقويم لا الى غاية بخلاف أحد المبيعين هنا فانه تابع فسوخ فيه اه شرح مر (قوله ان أبا) وكذا اذا كانت المدة مجهولة اه شوبرى (قوله اعتبر من الثلث مائة) فان وفى بها فواضع والا كل لم يوف الا بنصفها صا ونصف المنفعة للوارث والاوجه في كيفية استيفائها انهما يتبايانها اه شرح مر وقرر شيخنا فقال قوله اعتبر من الثلث مائة فان خرجت فذلك وان خرج بعضها صحت الوصية في بعض المنفعة فتشع المهايأة بين مالك الرقبة والموصى له بالمنفعة وكذا يقال في قوله فالوصية بعشرين اه (قوله اعتبر من الثلث مائة) لانه أحال بينه

ورقبته للمالك لانه جزء منها  
(وعلى مالك) للرقبة (مؤنة  
موصى بمنفعته) ولو فطرة  
أو كانت الوصية مؤبدة لانه  
ملكه وهو من مكن من دفع  
الضرر عنه باعتاق أو غيره  
وتعبرى بالمالك أعم من  
تعبرى بالوارث لشموله ما لو  
أوصى بمنفعته لشخص ورقبته  
لا تخرفان مؤنته على الآخر  
وتعبرى بالمؤنة أعم من تعبرى  
بالنفقة (وله اعتاقه) لانه  
مالك لرقبته لكن لا يعتقه عن  
الكفارة ولا يكتب له لجزء عن  
الكسب واذا اعتقه تبقى  
الوصية بحالها (و) له (بيعه  
لموصى له) مطلقا (وكذا  
غيره ان أقت) الموصى بالمنفعة  
(ب) مدة (معلومة) كإقيدجها  
بن الرفعة وغيره بخلاف ما اذا  
أبدا صريحا أو ضمنا أو  
قيدها بمدة مجهولة لا يصح  
بيعه لغير الموصى له اذ لا فائدة  
له فيه ظاهرة فمما اجتمعا  
على البيع من ثالث فالقياس  
الصحة وقولى بما لو مت من  
زيادنى (وتعتبر قيمته كلها)  
أى قيمته بمنفعته (من الثلث  
ان أبا) المنفعة لانه حال بين  
الوارث وبينها فاذا كانت  
قيمتها بمنفعته ما تنو بدونها  
عشرة اعتبر من الثلث مائة



وبين العشرة دأما وأبدا اه حل (قوله بان اقتناء دمة معلومة) وتقييد بما عينه وان لم يتصل بالموت نعم لو قال  
 له سنة ثلاث عين اتصاها بالموت فلا يجوز تأخيرها عنه فلم مضت ثم قبل رجوع بمقابلها على من استوفاه او رجعت  
 المنفعة للوارث عنها اه قل على الجلال (قوله الوصية بعشرين) فان وفيهم الثالث فظاهر والا كان  
 وفي نصفها فكما في المؤبد اه مر وكيف ذلك مع قوله انه مالك لرغبة الرقيق وهي تساوي ثمانين بدون  
 المنفعة فالعشر ون يخرج من الثلث قطعاً ويجاب بأنه بصور كلام مر بما اذا كان عليه دين فانه مقدم على  
 الوصية (قوله واوفلا) هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر ونصح الوصية بحج تطوع أو عمرته  
 أوهما في الاظهر ويحسب من الثلث والثاني المنع لان النيابة انما دخلت في الفرض للضرورة ولا ضرورة الى  
 التطوع ويجوز كون أجير التطوع لا الفوض ولو نذر اقنا ومير او نازع فيه الاذرعى فقال لا ينبغي ان يستأجر  
 لتطوع أو وصى به الا كامل انتهت (قوله ويحج عنه من ميقاته) أي ان وسعه الثلث فان عجز الثلث عن  
 الميقات بطلت وعاد المال للوارث كذا قاله شيخنا واعرض بان هذا لا يصح في حجة الاسلام التي ألحقها بالتطوع  
 هذا كسب أي عنه وبأنه يمكن استئجار من هو دون الميقات بما يني به وبأنه قد يقال لاساءة للمجاوزة في هذه العذر  
 وبان الاساءة لا تبطل الحج ثم رأيت جذا كرا البطلان لان في شرحه وتبعه شيخنا في شرحه أولاً ثم ضرب عليه بالقلم  
 وحيته ذ فاذي يتجه عدم البطلان الا اذا كان القدر لا يني بأجرة من يحج مطلقاً تأمل اه قل على الجلال  
 (قوله وحل على المعهود شرعان أطلق) هذا ود على الضعيف القائل بأنه في ضرورة الاطراف يحج من بلده  
 وعاله بان الغالب التجهير للعج منه وعورض بأنه ليس الغالب الاحرام منه اه من شرح المحلى (قوله هو  
 أولى من تعبيره) ببلده وجهه الاولوية ان تعبيرا لاصل لوهم انه لوهم بن ماهو بين بلده والميقات لغا  
 ويحرم من الميقات اه ع ش (قوله فيحج عنه عملاً بتقييده) أي فان خالف ولم يجاوز للميقات فلا دم اه  
 قل على الجلال (قوله ومحل) أي محل قوله الا ان قيداً بعد الحج وقوله والا فن حيث أمكن أي من  
 الميقات أو محل ابعده منه ودون الذي عينه وعبارة حج هذا ان وفي ثلثه بالحج مما عينه قبل الميقات والا فن  
 حيث يني نعم لو لم يف بماء يمكن الحج به من الميقات أي ميعات الميت كما علم مما مر في الحج بطلت الوصية  
 وعادت للورثة قطعاً لان الحج لا يتبع بعض بخلاف ما مر في العتق انتهت ويأتي فيه ما تقدم عن قل ومحصله  
 ان يحج عنه ولو من فوق الميقات أو من مكفولاً تبطل الوصية وفي سم مائعه قوله ومحل اذا وسعه الثلث ولو لم يسع  
 الثلث الا الحج من دون الميقات هل يهطل الايضاً في حج النفل فيه نظري يظهر الصحة فتأمل ثم رأيت في شرح شيخنا  
 كحج بطلان الوصية قطعاً ويعود المال للورثة لان الحج لا يتبع بعض وفيه وفقة لان الاحرام من الميقات ليس بعضاً  
 من الحج اذ غايته انه واجب فيه فلا يأتي هذا التعليل ثم رأيت شيخنا رجوع عنه ومشى على الصحة خلافاً للحج اه  
 (قوله ومحل اذا وسعه الثلث) محل ما قرر اذا قال حجوا عني من ثلثي فان قال بثاني فعل ما يمكن به ذلك من حجتين  
 فأكثراً من فضل ما لا يمكن الحج به فهو للوارث ولو عين شيئاً لم يحج به عنه حجة الاسلام لم يكف اذن الورثة أي ولا  
 اذن الوصى لمن يحج عنه بل لا بد من الاستئجار لان هذا عدم معاوضة لا محض وصيغة ذكره البلقيني وظاهره ان  
 الجعالة كالأجرة ولو قال حجوا عني زيداً بكذا لم يجز نفسه عنه حيث خرج من الثلث وان استأجره الوصى  
 بدونه أو وجد من يحج بدونه ومحل كما لا يخفى ان كان المعين أكثر من أجرة المثل لظهور ارادة الوصية والتبرع  
 عليه حينئذ والاجازة نفسه عنه ولو كان المعين وارثاً فالزيادة على أجرة المثل وصية للوارث ففي الجواهر لو قال  
 حجوا عني زيداً بالالف بصرف الف الى الف وان زاد على أجرة المثل حيث وسعها الثلث ان كان أجنبياً والا توقف  
 الزائد على أجرة المثل على الاجازة ولو حج غير المعين أو استأجر الوصى المعين بمال نفسه أو بغير جنس الوصى  
 به أو وصفته رجوع القدر الذي عينه الوصى لو رثته وعليه في الثانية باقسامها أجرة الاجير من ماله ولو عين قدراً  
 فقط فوجد من يرعى بدونه جازاً احتجابه والباقي للورثة قاله ابن عبد السلام وخالفه الاذرعى فقال الصحيح

(والا) بان اقتناء دمة معلومة  
 (حسب منه) أي من الثلث  
 (ما نقص) منها في تقويمه  
 ما لو بالمنفعة تلك المدة فاذا  
 كانت قيمته بمنفعة مائة  
 وبدونها تلك المدة ثمانين  
 فالوصية بعشرين (وتصح)  
 الوصية (بحج) ولو نقل بناء  
 على دخول النيابة فيه  
 (ويحج) عنه (من ميقاته)  
 عملاً بتقييده ان قيد وحل  
 على المعهود شرعان أطلق  
 (الا ان قيداً بعد) منه هو أولى  
 من تعبيره ببلده (في) يحج (منه)  
 عملاً بتقييده ومحل اذا وسعه  
 الثلث والا فن حيث أمكن

وجوب صرف الجميع له ويجمع بينهما بما ذكر سابقا من حمل الاول على ما لو كان المعين قدراً أجرة المثل عادة  
والثاني على ما لو زاد عليها ولو عين الاجير فقط أجمع عنه بأجرة المثل فأقل ان رضى ذلك المعين فيما يظهر أو شخصاً  
في سنة فأراد التأخير إلى قابل ففيه تردد والوجه كالحجة الاذرى انه ان مات الموصى غاصباً التأخير معها وانا  
حتى مات أنيب غير مفعول العنان الميت ولو جوب القورية في الانابة عنه والاخرت الى الياس من حجه لانها  
كالطوع ولو امتنع أصلاً وقد عين له قدراً أجمع غيره بأقل ما يوجد ولو في الطوع وفيما اذا عين قدراً ان خرج  
من الثلث فواضح والافتقار أقل ما يوجد من أجرة مثل حجه من الميقات من رأس المال والزائد من الثلث  
وحيث استأجر وصى أو وارث أو أجنبي من يحج عن الميت امتنع الاقاله لان العقد وقع للميت فلم يملك أحد  
ابطاله وحله كثير على ما اذا انتفت المصلحة في الاقاله والا كان عجز الاجير أو خيف حبسه أو فلسه أو قلة ديارته  
جازت قال الزبلي ويقبل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة بالبصرة مثلاً وقال حجت أو اعتبرت اه شرح  
مر (قوله وهو هذا من زيادتي في حج الغرض) أي قوله وتصح بحج الخ وذلك لان الاصل انما ذكر حج  
الطوع فقط واقتصر عليه للخلاف فيه اه (قوله وحجة الاسلام من رأس المال) أي سواء أوصى بها  
أولا اه شرح مر ولو لم يف المال بالحج من الميقات وجب من حيث امكن من دون الميقات كما اعتصمه  
شيخنا هنا وبذلك علم عدم صحة الحاق السابق عنه والحاصل أن يقال ان حجة الاسلام وان لم تجب قبل موته  
تكون من رأس المال ويجب الاحرام بها من الميقات ان وسعه المال والا فن حيث امكن مما دونه وانه اذا  
أوصى بها من الثلث مع وادالم يف ما يخصها منه بالمقات كل من رأس المال ما يفي بها منه فان عجز مع ذلك عنه  
فن دونه كما مر والله الموفق اه قل على الجلال (قوله وفائده) أي فائدة التقيد بالثلث مع انه ان  
لم يف كل من رأس المال من اجرة الحج للصايا وقوله ما يخصه أي ما يخص الحج من الثلث اه (قوله  
مراجعة الصايا) أي والرفق بالورثة فان لم تكن وصايا أخر فلا فائدة في نصه على الثلث اه شرح مر (قوله  
كل من رأس المال) وقد يلزم الدور وهو توقف كل من شيئين على الآخر وهنا يتوقف معرفة ما تتم الحجة به  
على معرفة ثلث الباقي لتعرف حصصة الواجب منه ويتوقف معرفة ثلث الباقي على معرفة ما تتم به ولا استخراج  
طرق منها طريق الجبر والمقابلة مثاله أوصى بحجة الاسلام من الثلث والاجرة لهما مائة وأوصى لزيد بمائة والتركة  
ثلاثمائة فافرض ما تتم به أجرة الحج شيئاً يبقى ثلاثمائة لشيء أخر منها ثلثها وهو مائة الا لثلث شيء افسده بين  
الحج وزيد مئلتة فخصص الحج خمسون الاسدس شيء يضم اليها الشيء المخرج فخمسون وخمسة اسداس شيء  
تعديل مائة الاجرة فخمسة الشيء ستون من رأس المال ونصف ثلث الباقي أربعون فهي مائة قدر الاجرة كذا  
في عبارة بعضهم فراجع والوجه في كيفية الدور أن يقال ان معرفة القدر الذي تتم به الحجة متوقف على معرفة  
المقدار الذي يخصها من الثلث ومعرفة ما يخصها منه متوقف على اخراج القدر الذي تتم به من رأس المال وما  
ذكره بقوله فخمسون وخمسة اسداس شيء الخ صوابه أن يقال فخمسون وشيئاً وستون شيء تعديل مائة وستون شيء  
ويطرح المشترك وهو خمسون وستون شيء وما ذكره بقوله فخمسة الشيء ستون صوابه أن يقال فالشيئ ستون  
لان الخمسين الاسدس شيء اذا ازيل الاستثناء منها يجبرها بسدس من الشيء المضم لها على كلامه صارت خمسين  
وخمسة اسداس شيء تعادل المائة فيطرح من المائة خمسون لمساواتها الخمسين المعلومة فيبقى منها خمسون  
تقابل خمسة اسداس الشيء الباقية فسدس الشيء عشرة فالشيء الكامل ستون فتأمل ذلك وحرره اه قل  
على الجلال (قوله أن يحج عنه فرضاً) أي ولو حجة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لانها  
لا تقع عنه الا واجبة فالحجت بالواجب اه شرح مر (قوله أن يحج عنه فرضاً) وهل للأجنبي ان يحج التطوع  
الذي أفسده الميت أم لا فيه نظر وقضية اطلاق الفرض حجة عنه لانه حيث أفسده وجب القضاء وليس  
للاجنبي أن يني على فعل الوارث اه ع ش على مر والحاصل ان الفرض ولو بحسب الاصل كحجة

وهذا من زيادتي في حج  
الفرض (وحجة الاسلام من  
رأس المال) كغيرها من  
الدون (الا ان قيد بالثلث  
ففيه) مما لا يتيسر وفائده  
مراجعة الصايا فان لم يف  
بالحج من الميقات ما يخصه كل  
من رأس المال وكحجة الاسلام  
كل واجب بأصل الشرع  
كعمرة فوز كذا فان كان نذراً  
فان وقع في الصحة فكذلك  
أو في المرض فن الثلث  
(ولغيره) من وارث وغيره (ان  
يحج عنه فرضاً) من غير  
التركة (بغير اذنه) كقضاء  
الدين بخلاف حج النفل  
لا يفعله عنه بغير اذنه لعدم  
وجوبه وقيل للوارث فعله  
بغير اذنه ولغيره فعله باذن



الاسلام عن مات قبل الاستطاعة صحيح منهما مع عدم الوصية وان النفل غير صحيح منهما مع عدم الوصية كما علم والمراد بالاجنبي غير الوارث قاله شيخنا ويدلله كلام الشيخ وقياس الصوم ان يراد به غير القريب بالاولى من الصوم لان الصوم عبادة دينية محضة ولذلك لم يصح من غير القريب ولو فرضاً أو وصى به فتأمل اهـ قل على الجلال وعبارة شرح مر ولا اجنبي فضلا عن الوارث الذي باصله ومن ثم اختص الخلاف بالاجنبي الشامل هنالك قريب غير وارث ان يصح عن الميت الحج الواجب كعبدة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لانها لا تقع عنه الا واجبة فالجفت بالواجب بغير اذنه يعني الوارث في الاصح كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث أو اجنبي الا بايصائه وان أو همت عبارة الشارح خلافاً والثاني لا بد من اذنه للافتقار الى النية وصحة المصنف رحمة الله في نظيره من الصوم و فرق الاول بان الصوم بدلا وهو الامداد وانما جعلنا الضمير للوارث على خلاف القياس وأن محل الخلاف حيث لم يأذن الوارث والاصح وان لم يوص الميت قطعا او يصح بقاء السباق بحاله من عوده أى الضمير للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع لان اذنه وارثه أو الوصى أو الحاكم في نحو القاصرة ثم مقام اذنه انتهت (قوله وكبح الفرض فيما ذكر الخ) أى في كونه من رأس المال وصحة فعل الاجنبي له من غير اذنه اهـ ع ش على مر (قوله وكبح الفرض فيما ذكر الخ) عبارته فيما سبق وكعبدة الاسلام كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك في كونه محسوباً من رأس المال وهذا في كون الغير له فعلة من غير التركة بغير اذنه كما هو واضح اهـ حل (قوله وأداء الزكاة والدين) فلا غير ان يفعل العمرة من غير التركة بغير اذنه وان يؤدي الزكاة والدين كذلك اهـ حل وقول الشارح والدين مكرر مع قوله السابق كقضاء الدين اهـ حل وفي الشورى ما نصه لا يقال أداء الدين علم من قوله أولا قضاء الدين فلا حاجة الى ذكره بل هو مكرر لانا نقول ذكره أولا ليقاس عليه الحج وثانياً لتجسيم الملحق بالحج المذكور في المتن فاختلف الفرض من ذكره ومثاله لا يعد تكراراً اهـ (قوله كفارة مالية) وكذا بدنية اذا كانت صوماً اهـ حل ونص عبارة الشارح في الصوم متناوئاً فحصل من فاته صوم واجب ففات قبل تمكنه من قضائه الى ان قال أو مات بعده أى بعد التمكن من القضاء أخرج من تركه لكل يوم مسد من جنس فطرة أو صام عنه قريبه وان لم يكن عاصباً ولا وارثاً مطلقاً عن التقييد بأذن أو اجنبي بأذن منه بأن أو وصى به أو من قريبه بأجرة أو دونها كالحج ونحوها الصحيح من مات وعليه صيام صام عنه وابه ونحوه مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له أى ماتت وعليها صوم نذراً فصوم عنها صومى عن أمك بخلافه بل اذن لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر وظاهره انه لو مات مرتد لم يصح عنه انتهت (قوله باعتناق وغيره) والولاء للميت مع التقاضى سواء كان من التركة أو من ماله كما يؤخذ من قوله لا تخيروا بعد الولاء للميت حرراً اهـ (قوله وكذا يؤديها) أى الكفارة المالية مرتبة ونجزة اهـ حل (قوله من ماله بل غير اعتناق) افهم انه لا يؤديها من التركة وان كان ثم تركه وهو ظاهر اذ لا ولاية له على التركة حرره اهـ سم (قوله بخلاف الاعتناق) أى فلا يفعله غير الوارث وقوله ولا ينافي ذلك أى قوله بخلاف الاعتناق وقوله من أصبح الوقوع عنه أى وقوع الاعتناق عن الميت اذا فعله غير الوارث أى فالأى الايمان يصح ان يعتق عنه غير الوارث في المرتبة دون النجزة وهذا يخالف ما هنا من ان غير الوارث لا يعتق عنه مطلقاً فقوله على تعليل المنع أى منع الاعتناق من الاجنبي في النجزة أى فالو لا يصح ان يعتق عنه في النجزة بسهولة التكفير بغير الاعتناق من الاطعام والكسوة فانهم هذا التعليل انه يصح ان يعتق عنه في المرتبة لا تنفاه بسهولة التكفير بغير الاعتناق لانه الواجب أولاً تأمل (قوله وبعد الولاء للميت) لا يخفى ان هذا موجود في اعتناق الوارث فيما اذا اعتق من ماله لا من التركة فينبغي ان يراد من انه ليس نائبه شرعاً اهـ حل (قوله من تصحح الوقوع عنه في المرتبة) أى وقوع اعتناق الغير عنه في المرتبة وقوله لانها ببناء الخ أى وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتناق الوارث في النجزة مع انه صحيح اهـ حل (قوله على تعليل المنع الخ) وهو تعليل مرجوح

الوارث وكبح الفرض فيما ذكره مرة الفرض وأداء الزكاة والدين وقول وغيره أهم من قوله ولا اجنبي وقول فرضاً من زبادى (ويؤدى وارث عنه) من التركة وجوباً ومن ماله جوازاً وان كان ثم تركه (كفارة مالية) مرتبة ونجزة باعتناق وغيره وان سهل التكفير بغير الاعتناق في النجزة لانه نائبه شرعاً (وكذا) يؤديها (غيره) أى غير الوارث (من ماله بغير اعتناق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتناق لاجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافي ذلك مع الروضة كاصلها في الايمان من تصحح الوقوع عنه في المرتبة لانها بناء على تعليل المنع في النجزة بسهولة التكفير بغير اعتناق

فالمبني عليه كذلك اهـ قل على الجلال (قوله على تعديل المنع في الخيرة) اما في المرتبة فانه لا يسهل التكفير بغير  
اعتناق لانه الواجب أولا اهـ شيخنا (قوله وينفعه صدقة) ومنها وقف لمصحف وغيره وحفر بئر وغيره من شجرة  
منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته ودعاء له من وارث وأجنبي اجماعا وقد صح في خبر ان الله يرفع درجة العبد  
في الجنة باستغفار ولد له وهو مخصص وقيل ناسخ لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان ار يدناظره  
والافتقار اكثر العلماء في تأويله ومنه انه محمول على الكافر وان معناه لاحق له الا فيما سعى وأما ما فعل عنه فهو  
بعض فضل لاحق له فيه مظاهر مما تقر في محله ان المراد بالحق هنا نوع تعلق ونسبة اذ لا يستحق أحد على الله  
تعالى ثوابا خلافا لله تعالى ومعنى نفعه بالصدقة تنزيله منزلة المتصدق واستبعاد الامام له بانه لم يأمر به ثم تأويله بانه  
يقع عن المتصدق وينال الميت بركته رده ابن عبد السلام بأن ما ذكره ومن وقوع الصدقة بنفسها عن الميت حتى  
يكتب له ثوابها وظاهر السنة قال الشافعي رضي الله تعالى عنه واسمع فضله تعالى ان يثيب المتصدق أيضا  
ومن ثم قال الاصحاب يسن له ان ينوي الصدقة عن أبيه مثلا فانه تعالى يثيبهما ولا ينقص أجره وقول الزركشي  
ما ذكره في الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتخليكه الغير ولا تغاير له رد بأن هذا يلزم في الصدقة أيضا وانما لم  
ينظر له لان جعله كالتصدق محض فضل فلا يضر خروجه عن القواعد لو احتج بذلك التقدير مع انه غير محتاج  
اليه بل يصح نحو الوقف عن الميت وللفاعل ثواب البر وللميت ثواب الصدقة المترتبة عليه ومعنى نفعه بالدعاء  
حصول المدعو به له اذا استجيب واستجابته محض فضل منه تعالى ولا تسمى في العرف ثوابا ما نفع الدعاء وثوابه  
فللداعي لانه شفاعته أجره للشافع ومقصودها المشغوع له وبه فارق ما مر في الصدقة نعم دعاء الولد يحصل ثوابه  
نفسه للوالد الميت لان عمل والده لتسببه في وجوده من جملة عمله كما صرح به في خبر ينقطع عمل ابن آدم الا من  
ثلاث ثم قال أو وللصالح يدعوه له جعل دعاءه من جملة عمله والوالد وانما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل  
ان ار يد نفس الدعاء لا المدعو به وينبغي الجزم بنفع اللهم أوصل ثواب ما قرأناه أي مثله فهو المراد وان لم يصرح  
به لفلان لانه اذا نفعه الدعاء بما ليس للداعي فبما له أولى ويجري هذا أي الدعاء بقوله اللهم أوصل ثوابه الخ  
في سائر الاعمال اهـ شرح مر \* (فائدة) \* قيل يحرم الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة وفارقت  
الصلاة وان كانت بمعناها بان في لفظ الصلاة اشعارا بالتعظيم وفي لفظ الرحمة اشعارا بالذنب \* (فرع) \* ثواب  
القراءة للقارئ ويحصل مثله أيضا للميت لكن ان كانت بحضوره أو بنيته أو يجعل ثوابها له بعد فراغها على  
المعتمد في ذلك وقول الداعي اجعل ثواب ذلك لفلان على معنى المثلية وما ادعاه بعضهم من منع اهـ راء القرب للنبي  
صلى الله عليه وسلم ممنوع مخالف لما عليه المحققون وعلم مما مر ان الصدقة أولى من الدعاء وهو أولى من القراءة  
وأما قول الله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فنسوخ أو عام مخصوص بل قال بعض الاثمة ان ثواب جميع  
العبادات عن الميت يحصل له حتى الصلاة والاعتكاف وان كان مرجوحا عندنا اهـ قل على الجلال (قوله  
بالاجماع وغيره) من الكتاب والسنة وقوله فعام مخصوص بذلك أي بالاجماع وغيره أي الكتاب والسنة ولنظر  
ما يدل على ذلك من الكتاب اهـ حل (قوله اما القراءة الخ) قال مر ويصل ثواب القراءة اذا وجدوا من ثلاثة  
أمر القراءة عند قبره والدعاء له عقبها وينتبه حصول الثواب له وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وان كان  
ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا خلافا في الاخبار أي حيث قال أو نواه ولم يدع اهـ سم اهـ ع ش فانه يفيد انه لا بد من  
الجمع بين النية والدعاء ويحصل للقارئ أيضا فلو سقط ثواب القارئ لم يسقط كان غلب الباعث الدنيوي بقراءته  
باجرة فينبغي ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر لقرأة للميت ولم ينوهم اولادعاه بعده او لا قرأه عند  
قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفي نية القراءة في أولها وان تخال فيها سكوت ينبغي نعم اذا عدا بعد الاول  
من ثوابه اهـ سم على ج ونقله المحشي في حاشيته على مر اهـ نقله الرشيدي وأقره (قوله ثواب جميع  
العبادات) ضعيف اهـ ع ش و قل على الجلال كان صلى انسان مثلاً أو صام وقال اللهم أوصل ثواب

(وينفعه) أي الميت من وارث  
وغیره (صدقة ودعاء) بالاجماع  
وغیره وأما قوله تعالى وان  
ليس للانسان الا ما سعى  
فعام مخصوص بذلك وقيل  
منسوخ وكما ينتفع الميت  
بذلك ينتفع به المتصدق  
والداعي اما القراءة فقال  
النسوي في شرح مسلم  
المشهور من مذهب الشافعي  
انه لا يصل ثوابها الى الميت  
وقال بعض اصحابنا يصل  
وذهب جماعة من العلماء  
الى انه يصل اليه ثواب جميع  
العبادات



قوله من مشهور المذهب محمول على ما إذا قرأ الأية بحضرة البيت ولم ينو ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع بل قال السبكي الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت نفعة موهبة بين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض

\*(فصل في الرجوع عن الوصية أي في بيان جوازها وما يحصل به)\*

(قوله له رجوع عن وصيته) عبارة الروض وشرحه يصح في التبرع المعلق ولو في الصحة بالموت كقوله إذا تمت فأعطوا فلانا كذا أو فاعتقوا عبدي لا المنجز ولو في المرض الرجوع ثم قال في شرحه وأما ما يرجع في المنجز وإن كان معتبرا من الثلث حيث جرى في المرض كالمعلق بالموت لأن مقتضى الرجوع في الوصية كونه التملك لم يتم لتوقفه على القبول بعد الموت والتبرع المنجز عقد تام بإيجاب وقبول فأشبهه البيوع من وجه اه سم (قوله له رجوع الخ) وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في حكم الوصية وهو أنه إن غلب على ظنه أن الموصي له يصر فيه في مكره كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية إذا كانت مطلوبة حين فعلها إذا عرض للموصي له ما يقتضي أنه يصر فيها في محرم وجب الرجوع أو في مكره ونسب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على مر (قوله بنحو نقضتها) ولا يقبل قول الوارث بالرجوع ولا يثبت به إلا إذا تعرضت لصدوره قبل الموت ولا يكفي قولها رجوع عن وصاياهم وهذا ما بعده من الرجوع بالقول وسيد كر الرجوع بالفعل بقوله وخطا خطة الخ اه قل على الجلال (قوله بنحو قوله هذا الوارثي) كذا ما روث عني اه شورى وفرق بينه وبين ما سبق في آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمعين ثم وصى به لعمرو حيث يكون شريكا لا احتمال نسيانه الوصية الأولى مع اتیان ذلك هنا بان الموصي له الثاني ثم مساو للاول في الاستحقاق الطارئ فلم يكن ضمنه إليه مصر يحاقى رفعه فأثر فيه احتمال النسيان وشركا فيه ما إذا مرجح بخلاف الوارث فإنه مغاير له لأن استحقاقه أصلي فكان ضمنه إليه مصر يحاقى رفعه فلم يؤثر فيه احتمال النسيان لقوته اه حل (قوله بنحو بيع) أي وإن حصل بعده فمخ ولو بخيار المجلس اه شرح مر (قوله بنحو بيع) كلامه ظاهر في كون التصرف في جميع ما وصى به قولا كان في بعضه فقال شيخنا فكذلك فيكون رجوعا في الجميع أيضا راجعه اه قل على الجلال (قوله وكذا) أي ولو فاسدة واعتاق ولومه علقا واستيلاد لا وطء ونظر واستمتاع واستخدام ونحوها كالأجارة والاعارة وتزويج العبد والأمة والتعليم والركوب ولبس الثوب سواء في جميع ذلك بفعله أو إذا نعت لم لو أوصى له بأمة يتسرى بها ثم زوجها كان رجوعا قاله الأذري اه قل على الجلال (قوله ولو لا قبول) كعبت هذا مع أنها لا تسمى بذلك إلا إذا وجد القبول ويحجب بانها تطلق على الفاسد أيضا وهي تسمى عقودا فاسدة بدون ذلك (قوله بوصية بذلك) أي بنحو ما ذكره إبي البيوع والرهن والكفاية اه حل لكن تسمية توصيته بالبيع وصية مساحة إذا الوصية تبرع بحق اه شيخنا فالمراد أنه أوصى بأن يباع الموصي به بعد موته أو يكتب أو يرهن (قوله وخطا براء عينا) والفرق بين هذه حيث لم يشترط فيها كون الخطأ باجود وما بعده حيث شرط فيه ذلك أن الخطأ في هذه أخرجهما عن التعيين بمجرد اختلافه في الثانية فإن الصاع لم ينجده له خطأ فاشترط خطا به باجود ليسعرج رجوع الموصي اه ع ش (قوله باجود منها) ظاهر المتن أن هذا قيد في المسئلة قبله مع أنه قيد في الثانية فقط كما أشار إليه الشارح فكان عليه أن يعيد العامل في الثانية ليفيد ما ذكر تأمل (قوله لأنه كالتعيب) هذا يقتضي أن التعيب ليس رجوعا وفي شرح

هذا القول فإنه يصل إليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم على هذا القول (قوله من صلاة الخ) بأن يجعل ثوابها للميت لأنه يصل عنه مثلا اه (قوله أو نواه ولم يدع) هذا يفيد أنه لا بد من الجمع بين النية والدعاء والمعتمد أن أحد الثلاثة كاف اه حل (قوله وقد ذكرته في شرح الروض) عبارته هناك بل قال السبكي تبعها لابن الرفعة بعد حل كلامهم على ما إذا نوى القارئ أن يكون ثواب قراءته للميت بغیر دعاء على أن الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت نفعة موهبة بين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض

\*(فصل في الرجوع عن الوصية أي في بيان جوازها وما يحصل به)\*

(قوله له رجوع عن وصيته) عبارة الروض وشرحه يصح في التبرع المعلق ولو في الصحة بالموت كقوله إذا تمت فأعطوا فلانا كذا أو فاعتقوا عبدي لا المنجز ولو في المرض الرجوع ثم قال في شرحه وأما ما يرجع في المنجز وإن كان معتبرا من الثلث حيث جرى في المرض كالمعلق بالموت لأن مقتضى الرجوع في الوصية كونه التملك لم يتم لتوقفه على القبول بعد الموت والتبرع المنجز عقد تام بإيجاب وقبول فأشبهه البيوع من وجه اه سم (قوله له رجوع الخ) وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في حكم الوصية وهو أنه إن غلب على ظنه أن الموصي له يصر فيه في مكره كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية إذا كانت مطلوبة حين فعلها إذا عرض للموصي له ما يقتضي أنه يصر فيها في محرم وجب الرجوع أو في مكره ونسب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على مر (قوله بنحو نقضتها) ولا يقبل قول الوارث بالرجوع ولا يثبت به إلا إذا تعرضت لصدوره قبل الموت ولا يكفي قولها رجوع عن وصاياهم وهذا ما بعده من الرجوع بالقول وسيد كر الرجوع بالفعل بقوله وخطا خطة الخ اه قل على الجلال (قوله بنحو قوله هذا الوارثي) كذا ما روث عني اه شورى وفرق بينه وبين ما سبق في آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمعين ثم وصى به لعمرو حيث يكون شريكا لا احتمال نسيانه الوصية الأولى مع اتیان ذلك هنا بان الموصي له الثاني ثم مساو للاول في الاستحقاق الطارئ فلم يكن ضمنه إليه مصر يحاقى رفعه فأثر فيه احتمال النسيان وشركا فيه ما إذا مرجح بخلاف الوارث فإنه مغاير له لأن استحقاقه أصلي فكان ضمنه إليه مصر يحاقى رفعه فلم يؤثر فيه احتمال النسيان لقوته اه حل (قوله بنحو بيع) أي وإن حصل بعده فمخ ولو بخيار المجلس اه شرح مر (قوله بنحو بيع) كلامه ظاهر في كون التصرف في جميع ما وصى به قولا كان في بعضه فقال شيخنا فكذلك فيكون رجوعا في الجميع أيضا راجعه اه قل على الجلال (قوله وكذا) أي ولو فاسدة واعتاق ولومه علقا واستيلاد لا وطء ونظر واستمتاع واستخدام ونحوها كالأجارة والاعارة وتزويج العبد والأمة والتعليم والركوب ولبس الثوب سواء في جميع ذلك بفعله أو إذا نعت لم لو أوصى له بأمة يتسرى بها ثم زوجها كان رجوعا قاله الأذري اه قل على الجلال (قوله ولو لا قبول) كعبت هذا مع أنها لا تسمى بذلك إلا إذا وجد القبول ويحجب بانها تطلق على الفاسد أيضا وهي تسمى عقودا فاسدة بدون ذلك (قوله بوصية بذلك) أي بنحو ما ذكره إبي البيوع والرهن والكفاية اه حل لكن تسمية توصيته بالبيع وصية مساحة إذا الوصية تبرع بحق اه شيخنا فالمراد أنه أوصى بأن يباع الموصي به بعد موته أو يكتب أو يرهن (قوله وخطا براء عينا) والفرق بين هذه حيث لم يشترط فيها كون الخطأ باجود وما بعده حيث شرط فيه ذلك أن الخطأ في هذه أخرجهما عن التعيين بمجرد اختلافه في الثانية فإن الصاع لم ينجده له خطأ فاشترط خطا به باجود ليسعرج رجوع الموصي اه ع ش (قوله باجود منها) ظاهر المتن أن هذا قيد في المسئلة قبله مع أنه قيد في الثانية فقط كما أشار إليه الشارح فكان عليه أن يعيد العامل في الثانية ليفيد ما ذكر تأمل (قوله لأنه كالتعيب) هذا يقتضي أن التعيب ليس رجوعا وفي شرح

شيخنا ما يخالفه لانه جعل بل الحنطة من الرجوع ولولم يبق من الصبرة الاصاع فهل يتعين كالبيع راجعه مما قبله  
 اه قل على الجلال (قوله وطعنه برا) أى وبه بالماء وقصر ثوب وصبه فغوزج شاة واحسان يضرب ليقترخ  
 وديع جلد اه حل (قوله وطعنه برا) أى بالمعنى الشامل لجريشه والحاصل ان كل ما زال به الملك أو زال  
 به الاسم أو كان بفعله أو أشعر بالأعراض اشعارا قويا يكون رجوعا والا فلا اه قل على الخطيب (قوله  
 وبعنه دقيقا) وخبره أى لعين وصى به لا تخفيف رطب وتقديد لحم قد يفسدون ذلك والفرق ان في الخبز مع  
 صونه عن الفساد نهية لذلك بخلاف الرطب واللحم فان تقديد اللحم ليس فيه نهية لذلك والرطب كان  
 ما كولا قبل التخفيف اه حل (قوله وقطعه ثوبا الخ) بخلاف خياطته مفصلا اه قل (قوله وغرسه  
 بأرض وصى بها) فلو اختص نحو الغراس ببعض العرصة اختص الرجوع به اه شرح مر (قوله لظهور ركل  
 منها في الصرف الخ) وخرج بما ذكر تزويج القن وختانه وتعليقه واستخدامه وخياطة الثوب فيصا ووطء الامة  
 وان أنزل فيها وقد استبلاد فان حصل الاستبلاد كان رجوعا اه حل (قوله بخلاف زرعها الخ) لانه  
 ليس للدوام اه حل (قوله لو حصل ذلك بغير اذنه) شمل مال الوصى بخطة قوطعها غيره بغير اذنه فلا يكون  
 رجوعا وعبارة شرح مر واعلم ان الحاصل ان ما أشعر بالأعراض اشعارا قويا يكون رجوعا وان لم يزل به  
 الاسم حيث كان من الموصى او من ما ذونه وما يزل به الاسم يحصل معه الرجوع وان كان بفعل أجنبي من غير  
 اذن بناء على انهما عاتان مستقلتان وهو المعتمد اه بحرفه وهو مخالف لما ذكر واعلم انهم أطلقوا الغير  
 هنا وه منافع لقولهم في الغصب لو صدر خط ولومن الغاصب لم يصب من ثمنه أو متقوم بما لا يميز من جنسه أو  
 غيره أجود أو أردأ أو مماثلا كان اهلا كافيلا كذا في خلاف خطه مماثلين بغير تعدد فانه يصيرهما  
 مشتركين اه وحيث ذقنا ههنا مفروض في خط لا يقتضى ملك الخلو للخالط وفرع الشيخ على عدم الرجوع  
 ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة فتدخل في الوصية ويوجه بان الخلط ثم حيث لم يملكه الخالط يصير  
 الخلوطين مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحيث ذقنا في وصية الموصى له شريك الخالط بالاجزاء سواء  
 الوارث وغيره فيقسمانه سواء استويا في الجودة أم لا اه شرح مر (قوله فليس رجوعا) ظاهره وان زال اسمه  
 كالطعن وليس كذلك بل هو رجوع ولو بفعل غير ما ذونه وحمل التفصيل في كلامه اذ لم يزل الاسم في زال  
 الاسم بطلت الوصية ولو كان بفعل غير ما ذونه أو بنفسه اه حل (قوله انكار الموصى الوصية الخ) ظاهره  
 وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصى قد يكون له غرض في انكارها مطلقا ولكن قيده مر  
 وج في شرحهما بذلك ولم يذكر مفهومه اه ع ش (قوله بل يكون بينهما نصفين) أى الا اذا كان عالما  
 بالوصية الاولى أو قال أوصيت لزيد بما أوصيته لعمرو وفيكون رجوعا اه عناني (قوله بل يكون بينهما  
 نصفين) فلوردا أحدهما كان الجميع للآخر بخلاف مال الوصى به لهما ابتداء ورد أحدهما فليس للآخر  
 الا النصف فقط والنصف الثاني للوارث اه حل

\*(فصل في الايضاء)\* أى وما يتبع ذلك كصديق الولي اه ع ش على مر (قوله وهو اثبات تصرف  
 الخ) عبارة قل على الجلال وهو لغة كالوصية وشرا اثبات تصرف لما بعد الموت اه (قوله  
 ووصيته اذا جعلته الخ) وفي شرح الروض ان القياس ان يقال أوصيته أيضا خطي (قوله وصيتي الى الله)  
 ذكره للتبرك فالوصى هو الزبير وابنه فقط (قوله ورد دبيعة) في شرح الارشاد شيخنا وقول الامام بجميع ان  
 الايضاء لا يجري في رد المغصوب والعواري والودائع والوصية بغير المعين لانها مستحقة بأعيانها فأتاخذها أربابها  
 وانما الوصى فيما يحتاج لنظر واجتهاد كالوصية للفقراء اه رافعي نقلا ومعنى اما النقل فلتصرفهم بالوصايا  
 في رد الودائع وتفسيرها من الاعيان واما المعنى فلانه قد يخاف خيانة وارثه فيحتاج للاستعانة بأمين قال ابن  
 الرفعة فوطأه فائدة الوصية انه في تنفيذ الوصية بالاعيان عند غيبة الموصى لهم وفي حال تعذر القبول من

وصى به (وغزله قطن) وصى  
 به (ونصبه غزلا) وصى به  
 (وقطعه ثوبا) وصى به (قيصا  
 وبناؤه وغرسه) بأرض وصى  
 بها لظهور ركل منها في الصرف  
 عن جهة الوصية بخلاف زرعه  
 بها وخرج باضافتي ما ذكر الى  
 ضمير الموصى ما لو حصل  
 ذلك بغير اذنه فليس رجوعا  
 \* (فسر زرع) \* انكار  
 الموصى الوصية ليس رجوعا  
 ان كان لغرض كما يؤخذ من  
 كلام الرافعي وعليه يحمل  
 اطلاقه في باب التدبير انه  
 ليس رجوعا ولو وصى بثلاث  
 ماله ثم تصرف في جميعه بما يزيل  
 الملك لم يكن رجوعا لان المعبر  
 ثلث ماله عند الموت لا عند  
 الوصية ولو وصى لزيد بعين ثم  
 وصى به لعمرو وفليس  
 رجوعا بل يكون بينهما  
 نصفين ولو وصى به لثالث  
 كان بينهم اثلاثا وهكذا  
 \* (فصل في الايضاء)\*  
 وهو اثبات تصرف مضاف  
 لما بعد الموت يقال أوصيت  
 لفلان بكذا وأوصيت اليه  
 ووصيته اذا جعلته وصيا وقد  
 أوصى ابن مسعود رضي الله  
 عنه فكتب وصيتي الى الله  
 تعالى والى الزبير وابنه عبد  
 الله رواه البيهقي بسناد حسن  
 (اركانه) أربعة (موص  
 ووصى وموصى فيه وصيغة  
 شرط في الموصى بقضاء حق)  
 كدين وتنفيذ وصية ورد  
 وديعة



الموصى لهم تكون الاعيان تحت يد الوصى ولولا الايضاء لكانت تحت يد الحاكم اه وتظهر فائدة ذلك  
 أيضا كما في الخادم في مطالبة الوصى به التصل ليدار بابه وتبرأ ذمة الميت عنها اه سم (قوله ومظلمة) في المختار  
 والظلمة والظلمة والمظلمة بفتح اللام ما يطلبه عند الظالم وهو اسم لما أخذ منك اه وفي المصباح الظلم اسم  
 من ظلمته ظلمنا من باب ضرب ومظلمة بفتح الميم وكسر اللام وتجعل المظلمة بكسر اللام اسم لما تطلب عند الظالم  
 كالظلمة بالضم اه (قوله وبأمر نحو طفل) في شرح الروض قال يعني الاذرى ويقع الايضاء على الجمل  
 كما اقتضاه كلام الروياني وغيره والمراد الجمل الموجود حالة الايضاء اه (أقول) وكذا المعلوم حالة الايضاء  
 تبعا كجملته وصيا في قضاء ديني وعلى ما يوجد لي من الجمل اه سم (قوله ابتداء من الشرع) من جملة ما خرج  
 بهذا الاب والجديين طراسقهم فان وليه الحاكم قال الزركشي وكذا الاب الفاسق لا يصح أن يقيم وصيا على طفله  
 فيما يظهر له دم ولا يته عليه كذا بخط شيخنا وذكروا فيهم ر سم وذلك لانه ينزل بالفسق وعبارة شرح مر  
 في باب الحجر فصل في الوصي أبوه ثم جده وتكفي عدا التهما الظاهر قلون وورشفقتهم فان فسقا نزاع الحاكم المال منهما  
 كما ذكره في باب الوصية وينزلان بالفسق في أوجه الوجهين انتهت (قوله ووصي لم يؤذن له فيه) قال في شرح  
 الروض فان أذن له في الايضاء عن نفسه أو عن الموصى أو مطلقا صح لكنه في الثالثة انما يوصى عن الموصى كما  
 اقتضاه كلام أبي الطيب وان الصباغ وغيرهما اه فانظر الوصى اذا أوصى بالاذن هل يصدق عليه الشرط وهو  
 الولاية عليه ابتداء من الشرع والظاهر عدم الصدق اه سم (قوله ووصي لم يؤذن له فيه) بان أوصى عن نفسه  
 أو أطلق بخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصى عنه وهذا التصوير اندفع ما يقال مفهوم قوا لم يؤذن له صحته مع  
 الاذن بان يوصى عن نفسه وهو مخالف لمفهوم قول المتن ابتداء اه ع ش (قوله عند الموت) وكذا عند  
 القبول على الأوجه أخذ من التعليل الآتي ولان الفسق والعجز واختلال النظر ينزل به دواما فابتداء أولى  
 اه برماوى (أقول) وهل يعتبر في الفاسق اذا تاب مضى مدة الاستبراء قبل الموت أو يكفي كونه عدلا عنده وان لم  
 تمض المدة المذكورة فيه نظر والثاني هو الأقرب قياسا على عدم اشتراط ذلك في حق الولي اذا أراد أن يزوجه  
 بعد التوبة اه ع ش على مر (قوله عدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامته من حارم  
 المروءة والظاهر خلافه وان المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع اه ع ش على مر  
 وقوله ولو ظاهرة تباع فيه الهروى والمعتمد انه لا بد من العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذكور في كتاب  
 الصلح اه زى وقوله مطلقا أى وقع نزاع في عدالته أولا والعدالة الباطنة هي التي تثبت عند القاضي بقول  
 المزكبين اه ع ش على مر (قوله وحريه) أى كاملا ولو ما لا تكذب ومسنولة اه شرح مر  
 (قوله وعدم عداوة) أى دينوية ظاهرة اما الدينية فلا تضر كاليهودي للتصرا في وعكسه اه س ل قال مر  
 فأخذ الاسنوى منه عدم وصاية تصرا في اليهودي وعكسه مردود ويتصور وقوع العداوة بينه وبين الطفل  
 والجنون يكون الموصى عدوا للوصى أو للعالم بكرهته لها من غير سبب اه شرح مر (قوله فلا يصح  
 الايضاء الى من فقد شيئا من ذلك) ويصح الايضاء الى الاخرى اذا كان له اشارة مفهومة الى الاجير اجارة عين كما  
 اعتمد مر وان كانت منافعه مستحقة للغير لانه يمكنه التصرف بغيره بخلاف الرقيق اه سم (قوله  
 وفاسق) قال حج وهل يحرم الايضاء لنحو فاسق عنده لان الظاهر استمرار فسقه الى الموت فيكون متعاطيا  
 لعقد فاسد باعتبار المال ظاهر أو لا يحرم لانه لم يتحقق فساد لاحتمال عدالته عند الموت ولا ثم مع الشك كل  
 محتمل ومما يرجح الثاني ان الموصى قد يترجى صلاحه لو توفقه فكانه قال جعته وصيا ان كان عدلا عند الموت  
 و واضح انه لو قال ذلك لاثم عليه فكذا هنا لان هذا امر ادوان لم يذكر ويأتي ذلك في نصيب غير الجد مع  
 وجوده بصفة الولاية لاحتمال تغيرها عند الموت فيكون لمن عينه الاب لو توفقه اه (أقول) وقد يقال فرق

وعارية ومظلمة (ما مر) في  
 الموصى بمال أول الباب وقد  
 مر بيانه وهذا أولى من قوله  
 ويصح الايضاء في قضاء الدين  
 وتنفيذ الوصية من كل حر  
 مكاف (و) شرط في الموصى  
 (بأمر نحو طفل) كمنهون  
 ومجهور سقه (مع) أى مع  
 ما مر (ولاية له عليه ابتداء)  
 من الشرع لا بتفويض فلا  
 يصح الايضاء ممن فقد شيئا  
 من ذلك كصبي ومجنون  
 ومكره ومن به روى أم وعم  
 ووصى لم يؤذن له فيه ونحوه  
 ابتداء من زيادتي (و) شرط  
 (في الوصى عند الموت عدالة)  
 ولو ظاهرة (وكفاية) في  
 التصرف الموصى به (وحريه)  
 واسلام في مسلم وعدم عداوة  
 منه للمولى عليه (و) عدم  
 (جهالة) فلا يصح الايضاء الى  
 من فقد شيئا من ذلك كصبي  
 ومجنون وفاسق

ومجهول ومن بهرق أو عداوة أو كافر على مسلم ومن لا يكتفى في التصرف لسفه أو هرم ٧١ أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم والتهمة في الباقي ويضع

الإيصاء إلى كافر معصوم عدل  
في دينه على كافر وقولي عند  
الموت مع ذكر عدم العداوة  
والجهالة من زباني واعتبرت  
الشروط عند الموت لا عند  
الإيصاء ولا بينهما لانه وقت  
التسلط على القبول حتى لو  
أوصى إلى من خلا عن  
الشروط أو بعضها كصبي  
ورقيق ثم استكملها عند  
الموت صح (ولا يضر عي)  
لان الاعي مشمك من  
التوكيل فيما لا يمكن منه  
(و) لا (أفونه) لما في سنن  
أبي داود ان عمر أوصى إلى  
حفصة (والام أولى) من  
غيرها اذا حصلت الشروط  
فيها عند الموت ولو فور شفقتها  
وخرج من خلاف الاصططري  
فانه يرى انها تلي بعد الاب  
والجد (وينزل ولي) من أب  
وجد ووصي وقاض وقيم  
(يفسق لا امام) لتعلق  
المصالح الكلية بولاية وتعبيري  
بالولي أعم مما عبر به (و) شرط  
(في الموصي فيه كونه تصرفا  
ماليا) بقيد زده بقولي  
(مباح فلا يصح) الإيصاء  
(في تزويج) لان غير الاب  
والجد لا زوج الصغير  
والصغيرة (و) لا (في معصية)  
كبناء كنيسة لتنافها لكونه  
قربة (و) شرط (في الصيغة  
إيجاب بلغظ يشعربه) أي  
بالإيصاء وفي معصاة امر في

بين ما لو قال أوصيت له اذا صار عدلا وبين ما اذا أسقطه واقصر على قوله أوصيت لزيد بانه اذا صرح بقوله ان  
كان عدلا وقت الموت أشبه ذلك بتردده في حاله فيحصل القاضي على البحث في حاله وقت الموت بخلاف ما اذا  
سكت فانه يظن من ايصائه له حسن حاله وربما خفي حاله عند الموت على القاضي فيغتر بتفويض الموصي  
له فيسلمه المال على ان في اثبات الوصية له قبل الموت جلاله على المنازعة بعد الموت فربما أدى الى فساد  
التركة اه ع ش على مر (قوله ومجهول) معناه ان يكون مجهول الحال لم تعرف حويته ولا رقبته ولا  
عداته ولا فسقه لانه يوصى لاحد رجلين اه ع ش (قوله ويصح الإيصاء إلى كافر معصوم) قضيته امتناع  
إيصاء الحربي إلى حربي اه سل (قوله عدل في دينه) وتعرف عدالته بشواهد ذلك من العارفين بدينه  
أو بإسلام عارفين وشهادتهم بذلك اه مر اه ع ش (قوله على كافر) أي ولو اختلفت ملتهما ولو  
جعل الذي مسلم أو يصاح على أولاده الذميين وجعل له ان يوصي لم يوص الا إلى مسلم لانه أرح في نظر الشرع وكتب  
أيضا قوله على كافر بخلاف ما لو كان على مسلم بان كان له ولد بالغ سفيها واذن له ان يقيم عليه وصيا كافرا فانه  
يكتنع عليه ذلك ولا يصح الإيصاء من الاخرس لانه لا تقبل شهادته وظاهره وان كان له اشارة مفهومة اه حل  
(قوله لانه وقت التسلط على القبول) أي فلا بد من استمرار ذلك من الموت إلى القبول اه حل (قوله ان عمر أوصى  
إلى حفصة) هي بنت عمر وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اذا حصلت الشروط فيها عند الموت) هذا بالنظر إلى  
الصحة اما بالنظر إلى الأولوية فتعتبر الشروط فيها عند الإيصاء اه ع ش وعبارة أصله مع شرح مر وأم  
الاطفال المستجمعة للشروط حال الوصية لا حال الموت وان جرى عليه جع لان الأولوية انما يخاطب بها الموصي  
وهو لا علم له بما يكون حال الموت لتعين ان يكون المراد به انها ان جعت الشروط فيها حال الوصية فالاولى ان  
يوصى اليها والا فلا بد عوى انه لا فائدة لذلك لانهم قد تصلح عند الوصية لا عند الموت مردودة لان الأصل بقاء  
ما هي عليه أولى باسناد الوصية اليها من غيرها لانهم أشفق عليهم وانما يظهر كونها أولى كبحشه الاذرعى ان  
ساوت الرجل في الاسترباح ونحوه من المصالح العامة ولها حكم تفويض أمر الاطفال إلى امرأة حيث لا وصي  
فتكون قيمة ولو كانت أم الاطفال فهي أولى كما قاله الغزالي في بسطه انتهت رقبته من خلاف الاصططري (ربما  
تعين العمل بذهبه في هذا الزمان) (قوله من أب وجد) نعم تعود ولاية الاب والجد بعد والده لان ولايتهما شرعية  
بخلاف غيرها لتوقفها على التفويض فاذا زالت احتاجت لتفويض جديد اه شرح مر (قوله بفسق) ومنه  
تأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر نعم ان فسق بمال أو عرض على موليه رضى به لم ينزل وكذا يقال فيما بعده اه قل  
على الجلال (قوله بفسق) وبالتوبة منه تعود ولاية الاب والجد كالخاضعة والناظر بشرط الواقف وولي النكاح اه  
شورى وسواء كان الفسق بتعدى المال أو غيره اه حل (قوله لان غير الاب والجد الخ) يرد عليه السقبة  
فلا حسن التعليل بان الاجنبى لا يعتنى بدفع العار عن البنت لكن انظر اذا أوصى إلى قريب يعتنى بدفع العار فان  
ظاهر كلامهم انه لا يصح أيضا اه شورى (قوله كبناء كنيسة) أي لتعبد ولومع نزول المارة (قوله كما وصيت  
اليك الخ) ويظهر ان وكالتك بعد موتى في أمر أطفال كناية اه سل (قوله كما وصيت اليك الخ) وقياس ما امر  
اشتراط بعد موتى فيما بعد الوصيت اه شرح مر (قوله ولوه وقتا ومعلقا) وقع السؤال في المرس عمالو  
قال أوصيت لك سنة إلى قدوم ابني ثم ان الابن قدم قبل مضي السنة هل ينزل الوصى أولا فيسه نظر والجواب  
عنه ان الظاهر الاول لان المعنى أوصيت اليك سنة لم يقدم ابني قبلها فان قدم قبلها فهو الوصى فينزل بحضور  
الابن ويصير الحق له فان مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة إلى قدوم الابن  
لما حكم لان السنة التي قدرها الوصية لا تشمل ما زاد اه ع ش على مر (قوله إلى بلوغ ابني أو قدوم  
زيد) هذا تأنيث وقوله فاذا بلغ هذا تعليق فقد اجتمع في هذا المثال التأنيث والتعليق لكنهما مضمينان

الضمين (كوصيت اليك) (أو فوضت اليك وأجعلتك وصيا ولو) كان الإيجاب (موقتا ومعلقا) كوصيت اليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد  
فاذا بلغ أو قدوم



ومثال التوقيت الصريح أو وصيت اليك سنة ومثال التعليق الصريح إذا مات أو إذا مات وصي فقد أوصيت اليك اه من شرح مر وعبارة حج ويجوز فيه التوقيت كأوصيت اليك سنة وسواء قال ويعدّها وصي فلان أو لا أو إلى بلوغ ابني والتعليق كذا مات أو إذا مات وصي فقد أوصيت اليك كما مر انتهت (قوله فهو) أي الابن أو يزيد أو فرد الضمير لان العطف باو ولو بلغ الابن أو قدم زيد غير أنه هل فالأقرب انتقال الولاية للحاكم لأنه جعلها مغيبة بذلك اه شرح مر (قوله والاختطار) جمع خطر وهو الخوف اه شيخنا وفي المصباح الخطر الاشراف على الهلاك وخوف التلف والخطر السبق الذي يتراهن عليه وجعه اختطار مثل سبب وأسباب وأخطرت المال اختطار جعلته خطرا بين المتراهنين وبادية تخطورة لانها أخطرت المسافر أي جعلته خطرا بين السلامة والتلف وخطرته على مال مثل راهنته عليه وزناومعنى وخطر بنفسه فعلى ما يكون الخوف عليه أغلب اه (قوله وقبول) ويندب ان علم أمانة نفسه ويحرم ان علم خيانتها اه قل على الجلال (قوله بعد الموت متى شاء) أي ما لم يتعين تنفيذ الوصايا فله المأوردى أو يكون هناك ما تجب المبادرة اليه كما قاله الاذرعى أو يعرضها الحاكم عليه بعد ثبوتها عنده اه شرح مر (قوله مع بيان ما يوصى فيه) كأوصيت اليك في أمر اطفالى وحيث تملك حفظ المال والتصرف فيه اه حل (قوله مع بيان ما يوصى فيه) متعلق بشعراو بأوصيت وما بعده والظاهر الثاني فكان الاولى تقديمه على قوله وقبول لأنه من متعلقات الايجاب (قوله لغا) أي لعدم عرف يحمل عليه ومنازعة السبكي فيه بان العرف يقتضى انه أثبت له جميع التصرفات مردودة اذ ذلك غير مطرد فلا يعول عليه وان قال الزركشى يؤيده قول البيهقي ان حذف المعمول يؤذن بالعموم اه شرح مر باختصار (قوله وبقضاء حق) وانما صحت في نحو رد عين وفي دفعها والوصية فيها لمعين وان كان مستحقها الاستئلال بأخذها من التركة بل لو أخذها أجنبي من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كصرح به المأوردى وذلك لان الوارث قد ينفقها أو يملكها ويطلب الوصى الوارث بنحو ردّها لغير الميت ولتبقى تحت يد الوصى لا الحاكم لو غاب مستحقها ولو أخرج الوصى الوصية من ماله ليرجع في التركة رجع ان كان وارثا والا فلا أي الا اذا أذن له الحاكم أو جاع وقت الصرف الذى عينه الحاكم وفقد الحاكم ولم يتيسر بيع التركة فاشهد بينة الرجوع كقوله قياس نظائره وسبب أي ما يؤيده ولو أوصى ببيع التركة وأخرج كفته من غنّه فاقترض الوصى دراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاء الدين من ماله ويظهر ان محله عند عدم اضطراره الى الصرف من ماله والا كان لم يجد مشتريا رجع ان أذن له الحاكم أو فقده وأشهد بينة الرجوع نظير ما مر آنفا اه شرح مر (قوله ان لم يعجز عنه) انما احتاج الى تقدير ان لان جله لم يعجز ليست صفة لحق بحسب المعنى لانها باعتبار صفة له وصى وان كانت بحسب القضاة صفة لحق تأمل اه شورى وفي المصباح عجز عن الشيء عجزا من باب ضرب ضعف عنه وعجز عجزا من باب نعب لغة لبعض قيس غيلان ذكرها ابن أبي زيد وهذه اللغة غير معروفة عندهم اه وفي المختار العجز الضعف وبابه ضرب وعجزت المرأة صارت عجزا وبابه دخل وعجزت من باب طرب عظمت عجزتها اه (قوله أو عجز وبه شهود) أي ولو واحدا ظاهرا العدالة كقوله القياس والاوجه الاكتفاء بخطه ان كان في البلد من يشبهه ولا مانع منه لانهم كما كتفوا بالواحد مع انه وان انضم اليه عين غير حجة عند بعض المذاهب تنظر المأراة حجة كذلك الخط نظر لذلك نعم من باقليم يتعذر فيه من يثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين فالأقرب عدم الاكتفاء بهما اه شرح مر (قوله استنباطا للخيرات) أي استجبالا لها وفي بعض النسخ استبقاها وما هنا أولى ما وافقته قوله تعالى فاستبقوا الخيرات اه برماوى (قوله منزل على هذا التفصيل) وبحسب الاذرعى وجوب الايصاء بامر الاطفال لشدة حاجته كاف اذ لم يكن لهم جد اهل لا وصاية وغلب على ظنه انه ان ترك الايصاء استولى على مال الطفل ظالم من قاض أو غيره لانه يجب عليه حفظ مال طفله عن الضياع اه حل (قوله نصب القاضي) أي ندبا ولا يسعد الوجوب اه

فهو الوصى لانه يحتمل الجهالات والاختطار (وقبول كوكاله) فيكتفى بالعمل وقول كوكاله من زيادنى ويكون القبول (بعد الموت) متى شاء كافي الوصية بمال (مع بيان ما يوصى فيه) فلو اقتصر على أوصيت اليك مثلا لغا (وسن ايصاء بامر نحو طفل) كمجنون (وبقضاء حق) ان لم يعجز عنه حالا أو عجز وبه (شهود) استنباطا للخيرات فان عجز عنه حالا ولا يشهد به وجب الايصاء مسارعة لبراءة فتمت واطلاق الاصل سن الايصاء بما ذكره منزل على هذا التفصيل فان لم يوص بها نصب القاضي من يقوم بها ونحو من زيادنى وتعبيرى بحسب أعم مما عبر به (ولا يصح) أي الايصاء من أب (على نحو طفل)

برماوى (قوله والجديصة الولاية) أى عند الموت وان لم يكن بصفتها عند الإيصاء ولو كان غائبا لان الحاكم  
 ينوب عنه اهـ حل (قوله والجديصة الولاية) أى حال الموت أى لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت ولاية الجدي  
 حيث نزلت ولايته ثابتة جنته بالشرع كولاية التزويج أموالا وجدت حال الإيصاء ثم زالت عند الموت فيعتد  
 بمنصوبه كجنته البلقيني لما مر من ان العبرة بالشروط عند الموت اهـ شرح مر (قوله والجديصة الولاية)  
 لو أوصى الأب وكان الجدي فاسقا ثم صار عدلا وقت الموت تبين بطلان الوصية فان استمر على فسقه مدة بعد موت  
 الأب والوصى يتصرف ثم تاب وصار عدلا ثبت له الولاية فيما يظهر والظاهر نفوذ ما سلف من التصرف بعد موت  
 الموصى والله أعلم اهـ واعتمد ما بحثه مر وقول المصنف والجديصة الولاية طاهر ولو كان غائبا كذا بخط  
 شيخنا على المحلى وفي شرح الروض قال الزركشي فلو كان الجدي غائبا واراد الأب الإيصاء بالتصرف عليه - م الى  
 حضوره فقياس ما قالوه في تعليق الوصية على البلوغ الجواز ويحتمل المنع لان الغيبة لا تمنع حق الولاية اهـ  
 سم (قوله ولو أوصى اثنين الخ) حرى فيه على ما قال في شرح الروض انه القياس كما تقدم في الهامش أول  
 الفصل اهـ حل (قوله ولو أوصى اثنين) كقوله أو صبت اليكما أو فلان وصى وفلان وصى وقوله لم ينفرد  
 واحدهما الخ أى فان انفرد ضمن ولو فيما أنفقه على الاطفال فان عدم أحدهما بموت أو عدم أهلية أو عدم  
 قبول نصب الحاكم بدله اهـ قل على الجلال وفي سم قوله ولو أوصى اثنين الخ فلو حصل موت أو عدم أهلية  
 أو لاحدهما نصب الحاكم غيره وفيه بسط في المطولات قال في الروض وان جعل المالك أحدهما مشرفا لم  
 يتصرف الا آخر الا باذنه اهـ سم (قوله ولو مرتبا) وظاهر كلامهم هنا عدم الفرق بين علمه بالاول وعدمه  
 وعلمه بغيره بين هذا ونظيره السابق قبيل الفصل بان الاجتماع هنا ممكن مقصود للموصى لان فيه مصلحة له وتم  
 اجتماع المالكين على الموصى به وهو متعذر والتشريك خلاف مدلول اللفظ فتعين النظر للقرينة وهي  
 وجود علم وعدمه اهـ شيخنا اهـ شورى (قوله لم ينفرد واحد منهما الخ) أى ان شرط اجتماعهما أو أطلق  
 فان فعل ضمن حتى ما أنفقه على الاولاد عملا بالشرط في الاول واحتياط في الثاني بل لا بد من اجتماعهما فيه بان  
 يصدر عن رأيهما وان لم يباشرا فيكون ثالثا أو يأذن أحدهما لآخر فيؤخذ بالعراقى من ان معنى  
 وجوب الاجتماع صدوره عن رأيهما ما أفتى به في وصيتين على تبيين شرط عليهما الاجتماع على التصرف في صحة  
 بيع عقار أحدهما لطفلا لا لطفلا الا بشرط مباشرة أحد الوصيين الإيجاب والاخر القبول فان ذلك صادر  
 عن رأيهما اهـ شرح الارشاد لشيخنا اهـ سم (قوله لم ينفرد واحد منهما الخ) أى فلا بد من اجتماعهما  
 فيه بان يصدر عن رأيهما أو يأذن الثالث فيه ويحل ذلك فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير معينة وقضاء  
 دين ايسر في التركة جنسه بخلاف رد ودبعية وعارية ومنصوب وقضاء دين في التركة جنسه فلكل الانفراد به لان  
 صاحبه الاستقلال بأخذ وقضية الاعتداده ووقوع موقعه بأحقة الاقدام عليه وهو الواجب وان بحثنا خلافه  
 اهـ شرح مر (قوله نعم له الانفراد الخ) بحث ابن الرقعة ان محل الجواز اذا أذن صاحب الحق له في وضع يده  
 عليه ولم يتضمن ذلك تصرفا في ملك الموصى نحو فتح باب وحل وكاءوا الاحرم وهو متجه اهـ شرح الارشاد لشيخنا  
 ولعله أراد بالحق العين والافالدين الذى من جنس التركة لا وجه لاعتباره اذنه فيه اذ لا يمكنه الا بالقبض تامل  
 اهـ سم (قوله برد الحقوق) أى فيما اذا أوصى لهما في رد الحقوق التى عليه اهـ حل (قوله وان لم يأذن له)  
 أى الموصى وقوله ولكن نازع الخ الرابع الجواز وظاهره ولو مع شرط الاجتماع اهـ حل (قوله الا أن يتعين)  
 الوصى في شرح الارشاد لشيخنا ان تعين على الوصى الوصية أو غلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم لم يجز له  
 عزل نفسه ويجب عليه القبول على الواجبه ان كان الى الا لا لم يقبل ولو غلب على ظن الموصى ان عزله لوصيه  
 مضيع لما عليه من الحقوق أو لواله أو لولد محرم عليه عزله كما بحثه الأذرى وعليه فهل ينزل فيه نظرا والذى  
 يتجه عدم انعزاله وكذا يقال فيما قبله اهـ وقرر مر مثله غير مرة فتعاليتين القبول في الاولى ويمنع

والجديصة الولاية) عليه  
 لان ولايته ثابتة شرعا وخرج  
 بزبادنى على نحو طفل نصب  
 وصى في قضاء الحقوق فصحيح  
 (ولو أوصى اثنين) ولو مرتبا  
 وقبله (لم ينفرد واحد) منهما  
 بالتصرف (الا باذنه) له في  
 الانفراد فله الانفراد عملا  
 بالاذن نعم له الانفراد برد  
 الحقوق وتنفيذ وصية معينة  
 وقضاء دين في التركة جنسه  
 وان لم يأذن له لكن نازع  
 الشيخان في جواز الاقدام  
 عليه (ولكل) من الوصى  
 والوصى (رجوع) عن  
 الإيصاء متى شاء لانه عقد جاز  
 كالأمانة قال في الروض لا  
 أن يتعين الوصى أو يطلب  
 على ظنه تلف المال باستيلاء  
 ظالم من فاض وغيره فليس  
 له الرجوع (وصدق يمينه)



العزل في الثانية ولو عزل نفسه فمهما لم ينزل وعبارة التصحيح وليس للوصي عزل نفسه اذ اتعين عليه أو غلب على ظنه زلف المال باستيلاء ظالم كافي الزوائد قاله ابن الصلاح أيضا وكذا ابن جبريل السلام وقال ينبغي ان لا ينقض عزله ويستثنى من المنهاج اه سم (قوله وصيا كان أو قريبا أو غيره) أي ولو أباً أو جدياً كما صرح به في شرح الروض وأما الحاكم فقال القسم على انه كالوصي وتناقض فيه كلام السبكي واستقر رأيه على انه يقبل قوله بلا عيب وان لم يبق على ولايته والحق به في ذلك أمينة قال في شرح الروض فعنده يقبل قوله ما بلا عيب والوجه ان لا يقبل بدونها كالأب والجد وكذا قال شيخنا في شرح الارشاد ان الوجه خلاف ما قاله قال على انه يتعين تقييد ذلك بحاكم أمين مرضي السيرة أما غيره كالأب والجد فيتعين اعتماد قول القمولى انه كالوصي فمما روي ما ذكره أعني السبكي من تصدية ولو بعد العزل حكمت بذلك اه واعتمد مر أيضا قول القمولى فلا بد من عينة قبل العزل وبعده اه سم (قوله لا توثق بالحال) أما غير اللاتق فيصدق الولد فيه قطعا يمينه لتعدي الوصي بفرض صدقه اه شرح مر (قوله لا في دفع المال اليه) أي ولا في بيعه لمصلحة أو غبطة الأب والجد والام لو فور شفقتهم اه حل وعبارة المؤلف في آخر الجبر ولو ادعى بعد كماله بيعا لمصلحة على وصي أو أمين حلف أو على أب أو أبيض حلفا انتهت (قوله لا في دفع المال اليه) أي ولا في دفع الزكاة وفي وقت موت الأب أو في وقت ملك المال \* (تنبيه) \* لو تذاخر في التصرف هل وقع بالمصلحة صدق الأب والجد وكذا الام دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله وما صرفه الولي من مال نفسه ولو دفع ظالم عن مال الولد لا يرجع به الا ان كان باذن حاكم أو شهادة لابنية الرجوع الا في الأب والجد وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم والشهادة وليس لولي شرا مال الولد لنفسه بل يبيعه له الحاكم كولو كبل كذا قاله شيخنا في نظره مع ما مر في البيع من قوله الطرفين في بيع ماله اطلاقه وعكسه الا ان يحمل الولي هنا على غير الأب والجد فراجع وانظر ويصدق الولي في دفع شيء من مال الطفل اطلاقا لدفعه عن مال الطفل لا في دفعه لحاكم أسهولة البيئة فيه ويصدق في عدم الحيانة \* (فرع) \* لا يطالب أمين من وصي وقسيم وكيل ومقارض وشريك بحساب في شرح شيخنا الرجوع الى نظر الحاكم والله أعلم اه قل على الجلال وعبارة شرح مر ولا يطالب أمين كوصي ومقارض وشريك وكيل بحساب بل ان ادعى عليه منحيانة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والهرو في أمناء القاضى ومثلهم بقية الامناء وأفهم كلام القاضى ان الامر في ذلك كما راجع الى رأى الخاصكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر انتهت

### \* (كتاب الوديعة) \*

ذكرها عقب الايضاح لانها من جملة ما وصى به نبدأ أو وجوباً ولان مال الميت بلا وارث يصير كالوديعة في بيت المال للمسلمين ويقال لدفعها مودع بكسر الدال ولا تأخذها مودع بفتحها ووديعة والاحكام الاتية متعلقة بجانب القبول غالباً اه قل على الجلال (قوله يقال على الايداع) عبارة شرح مر وهي لغة ما وضع عند غير مالكة لحفظه من ودع اذا سكن لانها ساكنة عند الوديعة وقيل من الدعة أي الراحة لانها تحت راحته ومراعاته وشراعه المقتضى للاستحفاظ أو العيين المستحقة فله حقيقة فمما وصح ارادتها وارادة كل منهما في الترجمة اه فيعلم منها ان قول الشارح يقال على الايداع الخ مراد به ان هذا الاطلاق وهذا القول شرعى أي ان كونها مشتركة بين العقد والعين شرعى وأما لغة فهي العين فقط (قوله من ودع الشيء الخ) في المختار الدعة الخفض تقول منه ودع الرجل يضم الدال فهو وديع أي ساكن وأودع أي ضاملاً حض فهو حامض اه وقوله وقيل من قولهم الخ في المصباح الوديعة فمما يعني مفعولة وأودع تزييداً ماله دفعته اليه ليكون عنده وديعة وجه الموداع واشتقاقها من الدعة وهي الراحة وقد وعز بدفعهم الدال وقضها وداعة بالفتح والاسم الدعة وهي الراحة والخفض اه (قوله وقيل من قولهم فسلان الخ) مائة ودع تدور على ثلاثة معان استقر وتلوزنه

ولي) وصيا كان أو قريبا أو غيره  
(في اتفاق على موليته) بقيد  
زدته بقولي (لا توثق بالحال) لا  
في دفع المال اليه بعد كماله  
فلا يصدق بل المصدق موليته  
بيمينه اذ لا تعسر إقامة البيئة  
عليه بخلاف الاتفاق وقولي  
بيمينه من زبدي وتعبيري  
بالولي ومجوليه أعلم من تعبيرة  
بالوصي والطفل

### \* (كتاب الوديعة) \*

تقال على الايداع وعلى العبر  
المودعة من ودع الشيء ودع  
اذا سكن لانها ساكنة عند  
الوديعة وقيل من قولهم فلان  
في دعة أي راحة لانها في  
راحة الوديع

ومراعاته والاصل فيها قوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وخبراً ٧٥ الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانتك رواه

والكل موجوده للاستقرارها عند المودع وتر كها عنده وعدم استعمالها اه شوبري (قوله ومراعاته) قال في فتح الجواد لانها في راحة الوديع أي مراعاته اه وأشار الى أن العطف فيه من العطف النفس يري وفيه مما لا يخفى اه شوبري (قوله ان الله يأمركم الخ) قال الواحدى أجمعوا على انها زلت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها اه شرح مر (قوله ما مرفى موكل ووكيل) وهو ان يكون كل منهما احراً مكلفاً طلق التصرف وعبارته هناك وشرط في الموكل صحة مباشرته الموكل فيه غالباً فيصح توكيل ولي وفي الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه غالباً وتعيينه انتهت فلا يودع كافر مصحفاً ولا مسلماً ولا محرم صيد ولا أعمى عينا وقال شيخنا مر بصحة الايداع في الجميع بمعنى العقد لكن لا توضع العين تحت يد الاواسين وبوكل الاعمى من قبضه اه قل على الجلال (قوله لان الايداع استنابة في الحفظ) فن صحت وكالاته صح ايداعه ومن صح توكله صح دفع الوديعة له تخرج استيداع محرم صيد او كافر مصحفاً كذا قالوا هنا وفي متن البهجة صحة ايداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس فيه تسليط ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد اه زى اه عش (قوله فلو أودعته نحو صبي) أي أودع شخصاً ناقصاً أو كاملاً نحو صبي من كل ناقص ولكن تعليمه بقوله لانه وضع يده عليه بغير اذن معتبر يقتضى ان نحو الصبي اذا كان وديعاً يضمن بمجرد وضع اليد وليس كذلك بل لا يضمن الا بالتلاف بخلاف الكامل يضمن بمجرد وضع اليد نقول المتن ضمن أي بمجرد وضع اليد في الكامل وبالتلاف في غيره اه شيخنا وفي قل على الجلال ولو أودع ناقص ناقصاً يضمنون مطلقاً تلاف أو اتلاف فرط أولم يفرط هكذا تخرج مع شيخنا في الدرس واعتمده (قوله نحو صبي) أي ولو مراهما وقوله ضمن أي كالتعصيب باقصى القيم مع حرمة القبول من الناقص لان فعله كالعديم لانتفاء أهليته اه شرح مر (قوله بغير اذن معتبر) وبهذا يدفع ما يقال فاسد الوديعة كصحتها اه شرح مر (قوله نعم ان أخذه منه حسبة الخ) محل عدم الضمان في هذه حيث لم يردده اليه فان ردها اليه ضمن اه عش على مر (قوله أو تلفه مودعه لم يضمنه) ولو بتسليطه وهو لا يعتد وجوب الطاعة وعليه يحمل قول شيخنا بتسليط من الوديع ثم رأيت شيخنا كتب على شرح الروض لا يقل قياس نظائره ان تسليط المميز غير الاعمى لا أثر له وجبت في المدار على اتلافه مال نفسه ولا ضمان على المودع بحول لاننا نقول قد سبق ضمان المودع بوضع يده وكان القياس ضمانه في سائر أحواله غير أنه سقط عنه الضمان في حالة مباشرة المالك من غير تسليط وأما في حالة تسليطه فضعفت المباشرة مع ضم البداليه اه حل (قوله بأن أودع شخص) أي كامل نحو صبي الخ ومن نحو الصبي الرقيق فلو أودعه حر وديعة فلا يضمن الا بالتلاف بخلاف ما لو تلفت في يده ولو بتفريطه فانه لا يضمنها اه عش على مر في باب معاملة الرقيق اه (قوله انما يضمن بالتلاف) قال الشيخ جلال الدين البلقيني ولو أودع صبياً مالا ثم ان الصبي رد عليه عين ذلك في صباه كان ذلك مبرئاً للصبي ولو انكر المالك لا يخالف الصبي في حال صباه بل ينتظر بلوغه ولو ادعى بعده بلوغه الرد عليه أو التلاف عنه على حكم الامانة فالقول قوله مع عينه وكذلك لو ادعى تلفه عنه قبل بلوغه لا يخالف بل ينتظر كما تقدم كذا في حاشية الجلال البكري على الروضة اه شوبري (قوله كونها محترمة) أي غير مهذرة (قوله ما مرفى وكاله) يؤخذ منه انه لا يصح تعليقها وهو الراجع ويسقط المسمى ان كان ويرجع لاجرة المثل ويصح الحفظ بعد وجود المعلق عليه كما يصح التصرف ثم اه سبطاطب (قوله ولا يكفي الوضع بين يديه الخ) الذي اعتمده شيخنا مر اعتبر اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر والفعل منه ولو مستراحياً كما في الوكالة والايضاء ولا يكفي السكوت منه خلافاً للخطاب فان حمل على ما يقع بعده ففعل فظاهر فلو قال احفظ متاعى هذا فسكت لم يكن وديعاً ويغني عن القبول أخذ الا حرقه لم يرتض هذا شيخنا زى اه قل على الجلال وعبارة شرح مر ويكفي مع اللفظ القبض المرفى في البيع لا غير مولا تعتد برفيه الفورية كما في الوكالة

الترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال على شرط مسلم ولان بالناس حاجة بل ضرورة اليها (أركانها) أي الوديعة بمعنى الايداع أربعة (وديعة) بمعنى العين المودعة (وصيغة مودع ووديع وشرط فيهما) أي في المودع والوديع (ما) مر (في موكل ووكيل) لان الايداع استنابة في الحفظ (فلو أودعته نحو صبي) كمنجنون ومجنون وسفه (ضمن) ما أخذه منه لانه وضع يده عليه بغير اذن معتبر ولا يزول الضمان الا بالرد الى ولي أمره نعم ان أخذه منه حسبة نحو فاعلى تلفه في يده أو تلفه مودعه لم يضمنه (وفي عكسه) بأن أودع شخص نحو صبي (انما يضمن بالتلاف) منه لانه لم يسلمه على اتلافه فلا يضمنه بتلفه عنده اذا يلزمه الحفظ وظاهر ان ضمان المثل انما يكون في متمول (و) شرط (في الوديعة) كونها محترمة ولو نجسا ككاتب ينفع ونحو حبة بر بخلاف غير المحترمة ككاتب لا ينفع وآله له وهذان من زيادتي (و) شرط (في الصيغة) ما (في وكالة) فيشترط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه



فالشروط عدم الرد وقضية كلامه عدم اشتراط فعل مع القبول فلو قال هذا وديعة أو أحفظه فقال قبلت أو وضعه  
فوضعه كان ايداعا وهو كذلك كما قاله البغوي سواء المسجد وغيره لأن اللفظ أقوى من مجرد الفعل وقد رجع  
ذلك الرافعي في الترحح الصغير واعتمد الاذرعى وجزم به في الانوار ولو وجد لفظ من الوديعة وأعطاه من  
المودع كان ايداعا أيضا كما يظهر من الاذرعى والركشي فالشروط لفظ أحدهما وفعل الآخر لحصول  
المقصود به اه وقوله فالشروط لفظ أحدهما الخ من هذا يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا  
حل دابته حطباً وطلب من أهل بلده أن يأخذوها معهم إلى مصر ويبيعون الحطب له فامتنعوا من ذلك ولم  
يقبلوها منه فتقلب عنهم على نية أنه يأتي بأثواب السفر ويلحقهم في الطريق فلم يفعل ثم انهم حضروا بها إلى  
مصر وتصرفوا في الحطب انقيصة صاحبها ووضعوا الدابة عند دوابهم فضاعت بلا تقصير وهو عدم الضمان اه  
عش عليه (قوله مع السكون) أي منها ما أخذنا مما سألنا في فلا ضمان على صاحب الحمام إذا وضع انسان  
نياه في الحمام ولم يستحفظه عليها كما هو الواقع الآن اه حل أي وإن شرط في حفظها بخلاف ما إذا  
استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فإنه يضمنها إن شرط كان نام أو غلب ولم يستحفظ من هو مثله كما لا يخفى  
وإن فسدت الأجرة فمثل ذلك للأبواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا إذا قبل الاستحفاظ أو الأجرة وليس من  
التفريط من الجاهل والخاني ما لو كان يلاحظ على العادة فتغفله سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلاته  
لعدم تقصيره في الحفظ المعتادة فالظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لأن الأصل عدم التقصير اه شرح مر وقوله  
بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه أي فإنه يضمن جميع الحوائج ظاهراً وباطناً إذا كان مما جرت العادة بحفظه  
في الجلة بخلاف كيس قد مثلاً لم يمينه بشخصه فإن عينه كذلك ضمن ومحل ما لم ينتهز السارق الفرصة  
فإن انتهزها فلا ضمان وقولنا ضمن جميع الحوائج أي سواء فسدت الأجرة كان لم تجر صيغة أجرة أم لا كان  
استأجره لحفظها مدة معينة وقوله أو أعطاه أجرة أي وإن لم يقبل الوديعة باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وقوله  
كان نام أو غلب لم المراد أنه طرأ ما يقتضي غيبته ولم يتمكن من ردها للمالك لما يأتي فيما لو أراد السفر أو كانت  
العادياتية باستحفاظ غير ملن عرض له عذر وقوله الآن قبل الاستحفاظ ومنه اذهب واخلها ويدل له قوله  
الآن وأضعه فوضعه الخ قال في العباب ومن ربط دابته في خان واستحفظ صاحبها فخرجت في بعض غفلاته  
أولم يستحفظه بل قال أين أربطها فقال ههنا ثم فقد هالم ضمن اه أقول ويقال مثله في الجاهل فلو وجد  
المكان من حوما مثلاً وقال أين أضع حوائجي فقال له ضعها هنا فضاقت لم ضمن اه عش عليه (قوله كالعارية)  
وفرق بعضهم بين البايين بأن أصل وضع اليد على مال الغير هو الضمان والضمان لا يزيل إلا بلفظ من المالك  
بخلاف العارية فأمم مضمونة على وفق الأصل ما كفي فيها بلفظ من أحد الطرفين وأيضاً فالوديعة مقبوضة  
لفرض المالك وغرضه لا يعرف إلا بلفظ من جهته والعارية بعكس ذلك فاحتج إلى لفظ المستعير أو فعله اه  
شوبري (قوله كلود عتلك هذا) ولو قال خذها بواو دية وبواو عارية أو عكسه عمل بما قاله في اليومين الأولين  
وبعدهما مائة أمد غير ودية وقال مر في الأولى مضمون أبداً ولو أودعه ثوباً واذنه بلبسه فغسله فاسدان وهو  
قبل لبسه غير مضمون وبعد مضمون إذا فسد كل عند كصحة اه قل على الجلال (قوله حرم عليه أخذها)  
فيما شعر بأن مجرد الاعتد لا يحرم وقد يقال أنه وسيله في حرم أيضاً العقل على الجلال (قوله ولم يثق بامانة نفسه فيها)  
أي بل يخاف الخيانة فيها في المستقبل اه حل (قوله فلا يحرم ولا يكره) قال بعضهم وتكون مباحة في هذه  
اه سم ونوزع فيه اه زى فتعز بها الأحكام الخمسة وكلها في الشارح على كلام سم وقال  
عش وتصور الأبا حنه بأن سلك في امانة نفسه (قوله والابداع صحيح والوديعة امانة) أي إن كان  
المودع مال كافاً كان يوليا أو وكلاً جبت يجوز لهما الابداع ضمنها أخذها بمجرد الانخذ اه حل (قوله  
وانا التحريم) أي حيث قلناه. فتصوره على الأثر أي فلا يمتداه إلى الضمان اه عش على مر وهذا

مع السكون ثم لو قال الوديعة  
أودعني مثلاً فدفعه  
ساكناً فيه أن يكتفى ذلك  
كالعارية وطيه فالشروط  
اللفظ من أحدهما به عليه  
الركشي والاعجاب لما  
صرح (كلود عتلك هذا أو  
استحفظك أو) كناية مع  
النيت (كذلك من عجز) من  
يراد الابداع عنده (عن  
حفظها) أي الوديعة (حرم  
عليه) أخذها لأنه يكرهها  
للتقصير (أو) قد عطيها (لم  
يتوبلعاته) فيها (كره)  
لأنه حاشية الخيانة فيها  
قال ابن الرقة الآن يعلم على  
المالك فلا يحرم ولا يكره  
والابداع صحيح والوديعة  
أمانة وإن قلنا بالتحريم وان  
التحريم



إذا كان التحريم من حيث العجز عن حفظها كالمو السبق ما إذا كان من حيث نية الحياة فيها ما والتحريم  
يتعدى إلى جعله ضامنا بأخذها فلا تكون أمانة تحت يد موصيا في الشارح التنبيه على هذا عند قول المتن وكان  
بأخذها ليتنفع بها أي حيث قال الشارح بخلاف ما لو نواها ابتداء فاته يضمن (قوله مقصور على الأثر) قال  
في شرح الروض لكن لو كان المودع وكيل أو ولي يتيم حيث يجوز له الإيداع فهي مضمونة بمجرد الإيداع  
قطعا (قوله والله في عون العبد الخ) صدره كفي من الأربعين من نفس على مؤمن كربة من كربة الدنيا نفس  
الله عنه كربة من كربة يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله  
في الدنيا والآخرة والله في عون العبد مادام العبد الخ اه ع ش (قوله بأن لم يكن ثم غيره) أي ولم يخش  
على نفسه أو ماله أو ولده ضررا بسببها فيظهر اه شرح الارشاد لشيخنا اه سم (قوله لكن لا يجبر  
الخ) فله أخذ الاجرة لذلك لان الواجب العيني تؤخذ عليه الاجرة كسقي البلول وتعد من يجب عليه أخذها  
وجب على كل من عرضت عليه أخذها لان الامتناع يؤدي إلى التواكل اه حل (قوله لكن لا يجبر الخ) أي  
فله طلب أجرته وأجرة حرزة فان دفعها المالك فلا كلام والا فلا في يظهر أنه لا يجب عليه قبولها حاجتها لأنه  
يقبل ويجبره الحاكم على أدائها لا يخفى تامل اه شوري (قوله وترفع الوديعة الخ) قال في الروض  
وشرحيه ولو عزل الوديعة نفسه أو عزله المالك انقضت وبقى المال في يده أمانة ترضع عنه ولزمه الردوان  
لم يطلب منه فان أخرجه بلا عذر ضمن اه وفي شرح الارشاد لشيخنا والمراد اعلام المالك بها والقبلة  
بينه وبينها اه سم (قوله وترفع الوديعة الخ) وفائدة ارتفاعها أنها صير أمانة شرعية فطلبه الرداء الكها  
أو وليه ان عرفه أي اعلامه بها أو بمثلها فورا عند تمكنه وان لم يطلبها كضالة وجدها وعرف مال كها فان  
غاب ردها لهما كم الامين والا ضمن اه شرح هر ويقوم وارث كل وولي بمقامه (قوله وانما اه) كن  
فرف بمسئرتي حتى أئتمني عليه وقد ذكر الشهاب عبارة أن من أئتمني بصير ضامنا للوديعة فله ردها ثم ظهر ان معنى  
ذلك اذا أخروا لم يرد على المالك وتلفت يكون ضامنا اه حل (قوله ويجبره عليه) أي ويجبره على الوديعة  
اه حل (قوله ورد من الوديعة) أي وبعزله نفسه ويبيع مال كها لهما أو بأقرارهما لغيره اه حل (قوله  
وأصلها أمانة) أي وضعها والمناسب فيها والغالب عليها الامانة وان حرمت أو كرهت اه قل على الجلال  
(قوله كالرهن) أي فان الغرض الأصلي منها التوثيق والامانة تبسع ويرتب على كونها فيه تبعان المرتهن  
لو خان فيه لا يرتفع الرهن بخلاف الوديعة اذا خان فيها فانه يرتفع كسبب أي في قوله ومتى خلى يبرأ الا بالإيداع  
وتقدم هذا الفرق في الرهن في قوله ويرثه عن ضمان يدايداعه لا ارثانه اه (قوله في الجملة) أي فيما لا لم  
بأخذ جعله وقال من حل أي فيما اذا سلمه القبول أو وجب بعبارة الشيخ عبد البر قوله في الجملة أي في بعض  
أحواله وهي ما اذا كانت بغير جعل ولم تكن محرمة ولا مكرهة ولم يحصل منه تعد هذا ما ظهر (قوله وقد تضمن  
بعوارض) أي عشر وقد نظمها بعضهم بقوله

عوارض التضمن عشر ودعها • وسلم وتقلها وجعلها  
وترك ايها • ودفع مهلك • ومنع ردها وتضييع حكي  
والانتفاع • وكذا الخالفه • في حفظها ان لم يرد من خالفه

(قوله كان ينقلها) أي وقد عين له المودع مكانا للحرز وان لم ينقلها عنه غيره كفي شرح الروض (قوله دونها)  
أي الجملة أو الدار حرز أو حرز مثلها كذا في شرح الروض والمعتد عند شيخنا انه لا ضمان اذا كان حرز مثلها  
وان القول بالضمان محمول على ما اذا عين المالك حرزا فنقلها منه لغيره حرز الكنه حرز مثلها اه حل (قوله  
دونها حرزا) المعتد فيما اذا نقلها من حرز إلى حرز مثلها لم يضمن المالك الموضع لا ضمان كما يأتي في قوله أو  
نقلها من بيت إلى آخر في دار الخ اه ع ش (قوله وان كان البيت الاول حرزا) أي والثاني حرز مثلها

مقصود على الأثر (والله) بن  
قدرة على حفظها ووثق بأمانته  
فيها (من) له أخذها بقيد  
زنده بقول (ان لم يضمن)  
لاخذها لغيره مسلم والله  
هو العبد مادام العبد  
هو من أخيه فان عين بان لم  
يكن ثم غيره موجب عليه  
أخذها لكن لا يجبر على  
اتلاف منغصه ومنغصه حرزه  
بجاء (وترفع) الوديعة أي  
يتبى حكمها (بموت أحدهما  
وجنونه وانما اه) ويجبره  
عليه (واسترداد) من المودع  
(ورد) من الوديعة كلو كلة  
(وأصلها أمانة) بمعنى أن  
الامانة متصلة فيها لا تبسع  
كل من سواء كانت جعل  
أم لا قوله تعالى ما على الحسنين  
من سبيل والوديعة محسن في  
الجملة (و) قد تضمن عوارض  
كن ينقلها من محلة أو دار  
لاخرى دونها حرزا وان لم  
ينقلها المودع عن نقلها لانه  
عرضه التالف نعم ان نقلها  
يضمن ان لم يكن له ولم يتنفع بها  
لم يضمن وخرج عما ذكر  
ما نقلها إلى محل ذلك حرزا  
أو إلى آخر دار أو نقلها من بيت  
إلى آخر في دار واحدة أو خان  
واحد ولم ينقلها المودع فاته  
لا ضمان وان كان البيت  
الاول حرزا



(وكان يودعها) غيره ولو فاضيا

(بلاذن) من المودع (ولا

عذر) لان المودع لم يرض

بذلك بخلاف ما لو اودعها

غيره لعذر كمرض وسفر (وله

استعانة بمن يحملها الحرز)

أو يعلقها أو يسقيها المفهوم

ذلك بالاولى لان العادة حوت

بذلك (وعليه لعذر

كراثة سفر) ومرض مخوف

وحرى في البقعة واشراف

الحرز على الخراب ولم يجد

غيره (ردها المالكها أو وكيله

ف) ان فقد هماردها (لقاض)

وعليه أخذها (ف) ان فقد

ردها (لامين) ولا يكف

تأخير السفر وتعبيري

بالعذر أعظم مما عجز به وعطفي

الامين في المرض المخوف

بالقاء أولى من عطفه له باو

(و يغني عن الاخيرين

وصية) بها (اليهما) فهو مخير

عند فقد الاوامين ردها

للقاضي والوصية بها اليه وعند

فقد القاضي بين ردها للامين

والوصية بها اليه والمراد

بالوصية بها الاسلام بها

والامر بردها مع وصفها بما

تميز به أو الإشارة بعينها

ومع ذلك يجب الاشهاد كفي

الرافعي عن الغزالي (فان لم

يفعل) أي لم يرددها ولم يوص

بها لم تذكر كذا كذا (ضمن

ان تمكن) من ردها أو الايضاء

بها سافر بها أم لانه عرضها

للغوات اذ الوارث يعتمد

ظاهر اليد ويدعيها لنفسه

كبر شد اليه كونهم ما في دار واحدة أو خان واحد اه حل (قوله وكان يودعها الخ) ظاهره دخولها في ضمانه بمجرد  
الايداع وان لم يسلمها وفي تجريد الزبد في باب الشركة لو باع الشريك شيئا من مال الشركة بفرض فاحش فالبيع في  
نصيب شريكه باطل ثم قال ولا يضمن بمجرد البيع بل تسليمه بخلاف المودع في الوديعة كذا قاله أبو اسحق وقال  
أبو حامد عندي انه يضمن بمجرد البيع أيضا اه ويمكن الفرق بين الايداع والبيع فليجوز راه شورى (قوله لان  
المودع لم يرض بذلك) عبارة من لان المالك لم يرض بأمانة غيره ولا يده أي فيكون طريقا في ضمانها والقرار  
على من تلفت عنده والمالك تضمن من شاء فان شاء ضمن الثاني ويرجع بما غرمه على الاول ان كان جاهلا اما  
العالم فلا لانه غاصب أو الاول يرجع على الثاني ان علم لان جهل اه (قوله وله استعانة بمن يحملها الحرز) أي اذالم  
نزل يده عنها بان يعد حافظا لها عر فاه شرح مر وعش عليه (قوله أيضا وله استعانة بمن يحملها الحرز) أي وان  
سهل عليه حملها ولا يقره اه قل على الجلال أي ولو كانت خفيفة أمكنه حملها بالمشقة فيما يظهر اه مر (قوله المفهوم  
ذلك بالاولى) اذ الحاجة للعنف والسقي مما ينكر وبخلاف الحسل فاذا جاوزنا ما لا يتكر رفلان نجوز ما يتكرر  
بالاولى وأيضا الحسل فيه استيلاء تام بخلافهما فاذا جاوزنا ما فيه استيلاء تام فلان نجوز ما ليس فيه استيلاء تام  
بالاولى اه شرح مر (قوله كراثة سفر) أي مباح وان قصر ان ردها لغير مال كمالها ونائبه والا فلا يتقيد السفر بالمباح  
أي ردها لغير مال كمالها ونائبه لا يجوز الا في السفر المباح وردها لغير مال يجوز ولو في غير السفر المباح بل لا يتقيد  
بالسفر لجواز التقدم من الجانبين واذ ارجع من سفره لزمه أخذها من دفعها له وان علم به المالك وأقره اه قل  
على الجلال (قوله ومرض مخوف) قال في شرح الروض وظاهره كما قال الاذري ان كل حالة تعتبر فيها الوصية من  
الثالث كوقوع الطاعون بالباد حكمها حكم المرض المخوف فيما ذكر اه نعم الحبس لا يقتل في حكم المرض  
هـ الاثم لان هذا حق آدمي ناجز فاحتياطه أكثر يجعل مقدمة ما يظن منه الموت بمنزلة المرض اه شورى  
(قوله أو وكيله) أي في قبض الودائع اما بخصوصها أو بتوكيله في أمر عام يشملها اه عش (قوله فان فقد هماردها)  
أي فوق مسافة القصر اه حل (قوله فان فقد هماردها) أي لنحو غيبة وحبس وتوارر ردها بصيغة الماضي لوقوعه  
جواب الشرط الذي قدره مع عدم اقراره بالقضاء وقوله لقاض متعلق به وحينئذ تغير اعراب المتن فان قوله لقاض  
كان متعلقا بقوله ردها الواقع مبتدأ الخبر عنه بقوله عليه ويأتي ما ذكره في ما بعده تأمل اه شورى (قوله وعليه  
أخذها) أي يجب على القاضي أخذها من الوديع حفظا لها بخلاف دين غائب وأخذ من صوب لا يلزمه قبولها  
لان بقاءهما احراز للمالك اه قل على الجلال (قوله فلقاض فلامين) ومتى ترك هذا الترتيب ضمن حيث قدر  
عليه قال الفارقي الا في زمننا فلا يضمن بالايداع ائتمعه وجود القاضي قطع الماظهر من فساد الحكم اه شرح  
مر (قوله وصية بها اليهما) المعتمد اخذها من هذا بالاشراف على الموت دون السفر فلا تغني الوصية بها اليهما فيه  
عن ردها اليهما اه حل وسيم وعش (قوله والمراد بالوصية بها الخ) عبارة شرح مر والمراد بالوصية  
الاعلام بها ووصفها بما يميزها أو يشير لغيرها من غير ان يخرجها من يد يمويا من بالردان مات ولا بد مع ذلك من  
الاشهاد كفي الرافعي عن الغزالي انتهت (قوله مع وصفها بما يميز به) فان لم يفعل ذلك ضمن الا اذا كان  
فاضيا أمينا فلا يضمن وان لم توجد الوديعة بعد في تركته لانه أمين الشرع ومحل الضمان في سائر الامناء اذا تلفت  
بعد الموت لا قبله ولو لم يوجد في تركته الوديع ما عينه وأشار اليه فلا ضمان أو وجد وانكره الوارث لم يقبل ولو  
قصر الوارث في ردها ضمن ويصدق في عدم تقصيره في ان مورثه ردها وفي عدم تقصيره أيضا وفي تلفها عنده وفي  
عدم علمه بحاله ولو وجد بعد مقتضى عدم وصفه ولم يرد الوارث ضمن (تنبيه) لا أثر لكتابه على شيء هذا  
وديعة فلان مثلاً وفي جريدته عندي فلان كذا الا اذا أقر به أو قامت به بينة أو أقر به الوارث اه قل على  
الجلال (قوله ومع ذلك يجب الاشهاد) معتمد كفي شرح مر وعش عليه فتضعيف الحلبي له هو الضعيف  
(قوله أو سافر بها) ولو حدث له في الطريق خوف أقام بها وان هجم عليه القطار فطرحها بضمية ليحفظها



فضاعته ضمن وكذا لودفنها خوفاً منهم عند اقبالهم ثم أضل موضعها إذ كان من حقها أن يصبر حتى تؤخذ  
منه قصير مضمونة على أخذها اه شرح مر (قوله لجزءه عن ذلك) أي وكان الطريق آمناً فضمن في الخوف  
ما لم يكن احتمال الهلاك في الحضر أقرب منه في السفر كجرحه شيخنا اه سبطا طب (قوله ومحل ذلك في غير  
القاضي أما القاضي إذا مات الخ) انظر إذا تمكن القاضي من الرد على المالك ولم يفعل هل يصبر كقافي ترك الأيضاء  
حرره وأخذ بعض الفضلاء من التعايل بأنه أمين الشرع أن هذا خاص بمال اليتيم وأنه يضمن بترك الأيضاء  
بالوديعة كغيره لأنه حيثئذ أمين المالك لا الشرع وأقول الظاهر أنه لا فرق بين مال اليتيم والوديعة ولا نسلم  
أنه عند إيداع المالك أياه لا يكون أمين الشرع بل فيه جهتان كونه أمين الشرع وكونه أمين المالك والمغلب  
في حقه أمانة الشرع ثم رأيت مر وافق على ذلك وإن الوديعة كمال اليتيم فيما ذكر وأنه أمين الشرع مطلقاً  
وأنكر ما تقدم عن بعض الفضلاء اه سم (قوله بخلاف سائر الأمانات) فإن الواحد منهم يضمن بالسفر أو  
الموت إذا لم يوص به وفي كلام ج أن أحد الأمانات إذا ترك الواجب عليه بصبر ضامناً مجرد المرض حتى  
لوتلفت بآفة في مرضه أو بعد صحتة ضمنها اه حل وهذا بخلاف ما في شرح مر ونص عليه أنه ومحل  
الضمن بغير إيذاء وإيداع إذا تلفت الوديعة بعد الموت لا قبله كما صرح به الإمام ومال إليه السبكي لأن الموت  
كالسفر فلا يتحقق الضمان إلا به وهذا والمعتد به وان ذهب الأسنوي إلى كونه ضامناً بمجرد المرض حتى  
لوتلفت بآفة في مرضه أو بعد صحتة ضمنها كسائر أسباب التقصير انتهت (قوله وقد أوضحته في شرح الروض)  
لم يرد فيه على عبارته هنا الأقوال وظاهر أن الكلام في القاضي الأمين ونقل التصريح به عن الماوردي اه  
فتأمل وراجع إن شئت (قوله وكان يدقها الخ) يقال دفنت الشيء دفناً من باب ضرب أخف منه تحت طباق  
التراب فهو دفن ومدفون فادفن اه شوبري (قوله بخلاف ما إذا علم بها أميناً) أي في نفس الأمر فظان  
الامانة لا يكفي لو تبين خلافه اه حل (قوله فشرطه فقد القاضي) أي وفقد من قبله من المالك أو وكيله اه  
سبطا طب (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة لا تختمل  
عادة ولو وقع حريق في محلها وفيه متاع له معها فقدم متاعه لم يضمن إلا أن سهل نقلها معه ولو كان فيه ودائع فنقل  
بعضها وتلف بعضها لم يضمن إلا ما تصرف في نقله منها ولا يصدق في دعوى عدم التمكن في هذه الأبيدنة اه قل  
على الجلال وعبارة حل قوله وكان لا يدفع متلفاتها الخ يستثنى من ذلك ما لو وقع في خزانة الوديع حريق  
فبادر لنقل أمتعته فاحترقت الوديعة لم يضمن إلا أن أمكنه إخراج الكل دفعة أي من غير مشقة لا تختمل عادة  
لأنه أو كانت فوق فتحاها وأخرج ماله الذي تحتها وتلفت بسبب التحية كما استوجهه ج كقولهم يكن فيها إلا  
ودائع فبادر لنقل بعضها فاحترق ما تخرقه انتهت (قوله ثياب صوف) أي ونحوه من شعور وبر وغيرهما  
اه شرح مر (قوله أو ترك لبسها عند حاجتها) عبارة مر وكذا عليه لبسها بنفسه إن لا يتركها عند حاجتها  
بأن تعين طار يقال دفع الدود بسبب عبقر ج لا تدعى بها ثم إن لم يلحقه لبسها ألبسها ما يليق به بهذا القصد  
قدرا الحاجة مع ملاحظته كما قاله الأذعجي فان ترك ذلك ضمن ماله ينفه نعم لو كان ممن لا يجوز له لبسها كصوف حرير  
ولم يجد من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجد موم يرضى الأبالجوة والوجه الجواز بل الوجوب ولو كانت الثياب  
كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضي زمن يقابل بأجرة فالأقرب أن له دفع الأمر لها كم ليفرض له أجرة في مقابلة  
لبسها إذا يلزمه أن يبذل منفعة مجانا كالحرز وقوله بأن تعين طريق الخ قال ج ولا بد من نية نحو اللبس لأجل  
ذلك والاضمن به ووجه في حال الإطلاق بان الأصل الضمان حتى يوجد صارف اه ع ش (فرع) قال  
مر إذا أودعه خاتماً فلبسه فإن لبسه على الوجه المعتاد في لبسه أو قصد لبسه استعماله والاتفاغ به ضمن والابن  
لبسه لأعلى الوجه المعتاد في لبسه لم يقصد لبسه مما ذكر لم يضمن ويختلف اللبس المعتاد بالذكورة والأنوثة  
هذا حاصل أمره والاحتياط في الخنثى جعله كالرجل فلا ضمان بلبسه في غير الخنصر لأن الأصل بقاء أمانته وعدم

لجزءه عن ذلك ومحل ذلك  
في غير القاضي أما القاضي  
إذا مات ولم يوجد مال  
اليتيم في تركته فلا يضمنه  
وإن لم يوص به لأنه أمين  
الشرع بخلاف سائر الأمانات  
وأما موم ولا يتسه فإله ابن  
الصلاح قال وإنما يضمن إذا  
قرط قال السبكي وهذا تصريح  
منه بان عدم إيذائه ليس  
تفريطاً وإن مات عن مرض  
وهو الوجه وقد أوضحته في  
شرح الروض (وكان  
يدقها بموضع ويسافر ولم  
يعلمها أميناً براقبها) لأنه  
عرضها للضياع بخلاف  
ما إذا أعلمها أميناً براقبها  
وإن لم يسكن الموضع لأن  
إعلامه بمنزلة إيداعه فشرط  
فقد القاضي وكلام الأصل  
يقضي اشتراط السكنى وليس  
مراداً (وكان لا يدفع متلفاتها  
كترك ثوبه ثياب صوف  
أو ترك لبسها عند  
حاجتها) لذلك



الاستعمال المخمن لعدم تحقق أنوثته حتى يكون به في غير الخنصر استعمالاً لانه لا استعمال بلبسه في غير الخنصر  
الامن الاثني بخلاف الرجل فان لبسه في غير الخنصر انما يقصده الحفظ قاله م ر واعتمده وهو أحد  
احتمالين نقلهما في شرح الروض عن الاسنوي ثانيهما الحاقه بالمرأة اه سم (قوله وقد علمها) فان لم يعلمها  
بان كانت في صندوق أو كيس مشدود فلا ضمان اه محلي وقوله بان كانت في صندوق أي ولم يعلم بها كذا كره  
أو علم بها ولم يعطه مفتاحه والاوجب فتحها فان لم يفعل ضمن اه قل عليه (قوله لان اللود) جمع دودة  
ويجمع على ديدان بالكسر اه عش (قوله أو ترك علف دابة) أي مدة يموت مثلها فيها غلبا وان ماتت  
بغير ذلك لنحوها بذلك في ضمانه ولو كان بها جوع سابق ضمنه او قيل ضمن القسط ومثل ذلك اذا ترك تسيرها  
قدر ان تدفع به زمانتها اه حل قال في الكافي لو أودع مبيمة وأذن له في ركوبها أو ثوباً وأذن له في لبسه فهو  
ايداع فاسد لانه شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل الركوب والاستعمال لم يضمن أو بعده ضمن لانها  
عارية فاسدة اه دميري فهما عقدان فاسدان وعبارة شرح م ر فلو أودع مبيمة فترك علفها أو مسبقها  
مدة يموت مثلها فيها جوعاً أو عطشاً ولم ينهه ضمنها ان تلفت ونقص ارشها ان نقصت فان ماتت قبل مضي تلك  
المدة لم يضمنها ما لم يكن بها جوع أو عطش سابق وعلمه فيضمن حيثما جيعها كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وهو  
الاعتماد وان جزم به ابن المقرئ كصاحب الانوار بضمه بالقسط ويجب ركوب الدابة أو تسيرها خوفاً عليها من  
الزمانه لطول وقوفها كما قاله الاذري وجعله الزركشي مثالا وان الضابط خوف الفساد ولو ترك الوديع شيئاً مما  
لزمه الجمل له بوجوبه عليه وعذر لنحو بعده عن العلماء في تضمينه وقصة لكنه مقتضى اطلاقهم انتهت (قوله  
أو ترك علف دابة) أي مدة يموت مثلها فيها وان لم تمت بذلك كان ماتت بانتم دام حائطاً أو غيره كافي الجواهر  
لانه التزم حفظها فعليه القيام بما يصون من التلف والعيب بخلاف موتها قبل تلك المدة نعم ان كان بها جوع  
سابق وعلمه ضمن الكل كما اقتضاه كلام الشيخين تشبيهاً بما لو اكرى به مبيمة فحملها أكثر مما شرط فانه يضمن  
الجميع اذا لم يكن مالكها معها ورزكه الزركشي وغيره ويؤيده ما يأتي في مال الجوع انساناً به جوع سابق  
ومنع الطعام مع علمه بالحال ومات فانه يضمن الجميع وجزم في الروض كالانوار بانه يضمن القسط اه شرح  
الارشاد لشيخنا واعتمد م ر فيما لو كان بالحيوان جوع سابق وجوعه الوديع جوعاً قد راي موت به  
مع انضمامه للجوع السابق وعلم به انه يضمن الجميع لا القسط وانه اذا ترك سقى النخل المودعة حتى تلفت  
ضمن كالحيوان لكنه لا يأنم فلا فرق بينها وبين الحيوان في الضمان وبينهما فرق من جهة الاثم لحرمه الروح  
اه (وأقول) ويؤيده الضمان بترك نشر الصوف ولبسه لدفع افساد اللود فليتأمل ولا يبعد ان يأنم من جهة  
ترك الواجب عليه وهو السقي (فرع) قال في الروض وشرحه وهل يضمن نخيلاً استودعها لم يأمره بسقيه  
فتركه كالحيوان أولاً وجهان صحيح منهما الاذري الثاني وفرق بحرمة الروح قال والظاهر ان محل الوجهين  
فيما لا تشرب بعروقها وفيما اذا لم ينهه عن سقيها اه واعتمد م ر الضمان وانظر على ما صححه الاذري  
ما الفرق بين ذلك وترك ثوبه الثياب اللهم الا أن يقال تلف الثياب بترك التهوية أقرب بمن تلف الشجر  
بترك السقي اه سم (قوله لان نهاء) ويجب عليه أن يأتي الحاكم ليحبر مال الكهان حضر أولياً ذن  
له في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب اه شرح م ر (قوله لان نهاء) أي المالك المطابق التصرف فان لم يكن  
كذلك كولي محجور وعلم به ضمن والا فلا اه قل على الجسلا (قوله لان نهاء) قال في شرح الروض  
وان منعه لعله فاطعمه والعله موجودة ضمن قال شيخنا في شرح الارشاد وقياس ما قبله ان محله ان علم تلك العلة  
اه وأراد بما قبله اذا أودع حيوان محجوره ونهى المودع عن اطعامه فليتأمل وفي شرح الروض نعم ان كان  
اي الحيوان ملكاً لغيره كان أودع الولي حيوان محجوره قال الزركشي في شبه ان نهيه كعدمه وسبقه الاذري  
وقبده بعلم الوديع بالحال ومشى م ر على خلاف بحث شيخنا السابق فقال انه يضمن مطلقاً لان التلف حصل

وقد عامها لان اللود يفسدها  
وكل من الهواة وعيوب رائج  
الا دعي بها يدفعه (أو) ترك  
(علق دابة) يسكون اللام  
لانه واجب عليه لانه من  
الحفظ (لان نهاء) عن  
التهوية واللبس

والعطف فلا يضمن كل قول ائتلف الثياب والدابة ففعل لكنه يصح في مسألة الدابة الحرة ٨١ الروح والتصریح بقولي لان ثم انهم من زيادتي

في الاولين (فان اعطاه) المالك

(عافا) بفتح اللام (عطفها

منه والاراجعه أو وكيله)

ليعطفها أو يستردها (فان

فقد هماراجع (القاضي)

ليقترض على المالك أو

يؤجرها ويصرف الاجرة في

موتها أو يبيع جزأ منها كما

في عطف اللقطة (وكان تلفت

بمخالفة) حفظا (مأمور به

كقوله لا ترقد على الصندوق)

الذي فيه الوديعة (فرقد

وانكسره) أي بشقه (وتلف

ما فيه به) أي بانكساره لمخالفة

المؤدية للتلف (لا) ان تلف

(بغيره) كسرقة فلا يضمن

لان رقاده عليه زيادة في

الحفظ والاحتياط نعم ان كان

الصندوق في صحراء فسرق

من جانبه ضمن ان سرق

من جانب لولم يرقد على

الصندوق لرقده (ولان

نراه عن قتلين) كان قال له

لا تقفل عليه الا قفلا واحدا

(فاقفلها) أو نهاه عن قفل

فاقفل فلا يضمن لذلك (ولو

أعطاه دراهم بسوق وقال

احفظها في البيت فانحر بلا

عذرا (قال (اربطها)

بكسر الباء أشهر من ضمها

(في كك أولم بين كيفية

حفظا فامسكها) بيده (بلا

رباطه) أي في كك (فصاحت

بنحو غفلة) كنوم (ضمن)

لتفريطه (لاباخذ غاصب)

لان البادح حرز بالنسبة اليه

بفعله وهو العطف بعدنسي المالك والتلف بالفعل مضمّن سواء أكلن مع العلم أو مع الجهل بخلاف ما إذا كان به جوع سابق وجوعه قدر الوانضم الى الاول أتاؤه فانه يفرق بين العلم والجهل لعدم الفعل اه سم (قوله والعطف) بسكون اللام أي ولان نهاه عن العطف الذي هو تقديم العطف بفتح اللام وان كان قد دفع له ما يعافيه اه قل على الجلال (قوله في مسألة الدابة) أي بخلاف مسألة التوبة واللبس وان كان فيه ضياع مال لكنه ليس بسبب فعل بل بسبب ترك تأمل سم (قوله راجع القاضي) فان فقد الحالككم أنفق بنفسه ثم ان أراد الرجوع ع أشهد ان أمكن والآنوى الرجوع كما قاله بعضهم والمعتمد أنه لا يكفي نية الرجوع وان تعذر الاشهاد لانه عذر نادر اه شوري (قوله ايقترض على المالك) والذي ينفعه على المالك هو الذي يحفظها من التيب لا الذي يسهلها لو كانت سميعة عند الايداع فلا وجه أنه يجب عليه عطفها بما يحفظ نفسهها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحالككم أنفق بنفسه ثم ان أراد الرجوع أشهد على ذلك فان لم يفعل فلا رجوع في الاوجه نعم لو كانت راعية فالظاهر وجوب تسريحها مع ثقة فلو أنفق عليها لم يرجع أي ان لم يتعد ذر عليه من يسرحها معه والا فيرجع وعن أبي اسحق انه يجوز له نحو البيع أو الايجار أو الاقتراض كالحالككم وينبغي ترجيعه عند تعذر الانفاق عليها مطلقا لا بذلك اه شرح مر (قوله على الصندوق) بضم الصاد على الافصح ويجوز الفتح اه قل على الجلال وتقدم في باب الاحداث عن البرماوى مانصه والصندوق بفتح الصاد وضمها ويقال بالسين والراى قال ابن العربي يقال لما تجعل فيه الثياب صوان فان كان مجلد أو فيه مسامير فهو الصندوق فان كان صغيرا يجعل فيه الطيب فهو الربعة اه (قوله وتلف ما فيه به) مفهومه عدم ضمانه اذا لم يتلف به فليحذر اه سم (قوله في صحراء) المراد به غير الحرز اه برماوى (قوله فسرق من جانبه ضمن) بخلاف ما لو سرق من غير مرقد أو في بيت محرز أو لامي ثم سرق من محل مرقد لانه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله ج اه شوري (قوله عن قضائين) بضم القاف اه شرح مر (قوله فاقفلها) فلو لم يقفل عليه أصلا هل يضمن لان مقتضى اللفظ أن يكون القفل مأمورا به أم لافيه نظر والاقرب عدم الضمان اه برماوى (قوله فلا يضمن لذلك) أي لانه زيادة في الحفظ قال مر ولا تنظر لتوهم كونه اغراء للسارق الذي عال به القائل بالضمان (قوله ولو أعطاه دراهم بسوق) خرج بالسوق ما لو أعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فيلزمه الحفظ فيه فوراً فان أخر بلا عذر ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كك أو شدها في عضده لا مما يلي أضلاعه وخرج بها أولم يخرج وأمكن اسرارها في البيت ضمن لان البيت أحزم من ذلك بخلاف ما إذا شدها في عضده مما يلي أضلاعه لانه أحزم من البيت وقيد الاذرى بما إذا حصل التلف في زمن الخروج لا من جهة المخالفة والا فيضمن اه شرح مر وقوله وقال احفظها فيه أي في البيت مفهومه انه لو اقتصر على قوله احفظها لم يضمن بالخروج به من البيت والواجب عليه الآن حفظها بأي وجه اتفق من وجوه الحفظ اه ع ش عليه (قوله فانحر بلا عذر) المراد بالعذر هنا ما كان ضرورياً أو مقارباله اذا ليس منه ما لو خرجت عادته انه لا يذهب من حانوته مثلاً إلا آخر النهار وان كان حانوته حرزها اه برماوى وعبارة مر لو قال له وهو في حانوته احملها الى بيتك لزمه أن يقوم في الحال ويحملها اليه فلو تركها في حانوته ولم يحملها الى البيت مع الامكان ضمن وهو الاوجه ولا اعتبار بعادته لانه ورط نفسه بقبولها سواء كانت حسبة أو لا (قوله بكسر الباء أشهر من ضمها) في الصباح وربطها من باب ضرب ومن باب قتل لغتو الرباط ما يربط به القرية وغيرها والجمع ربط مثل كتاب وكتب ويقال للمصاب ربط الله على قلبه بالصرك كما قال أفرغ عليه الصبر أي الهمة والرباط اسم من رباط مرابط من باب قاتل اذا لزم ثغر العدو والرباط الذي يبنى للفقراء مولد ويجمع في القياس على رباط بضمتين ورباطات (قوله بنحو غفلة) كنوم ولو نام ومعه الوديعة فصاحت فان كانت بحضرة من يحفظها أو في محل حرزها لم يضمن والا ضمن كادل عليه صريح كلامهم اه شرح مر (قوله ولا يجعلها بحبيبه) لا فرق في الجيب بين الذي في فتحة القميص والذي بجانبه أي ان غطى

(١١ - جل منهج بع) (ولا يجعلها بحبيبه) بدلا عن الربط في كملانه احزم من الكم الان كان الجيب واسعا غير مزدور فيضمن



لسهولة تناولها باليد منه (أو) قال (اجعلها بجيبك ضمن ربطها) في كنه لتركه الا حرز أما إذا أمسكها مع الربط في الكم فلا يضمن لانه بالغ في الحفظ أو امتثل قوله اربطها في كنه فان جعل الحيط خارجا فصاعدا باخذ طرار ضمن أو باستر سال فلا وان جعله داخل انعكس الحكم وهذا كما اذا لم يرجع الى بيته والفلج رها فيه (وكان يضيعها كأن) هو أول من قوله بان (يضعها في غير حرز مثالي) أو ينساها (أو يدل عليها) معينا محلها (ظالم) هو أعم من قوله سارقا أو من بصادر المالك (أو يسلمها) أي لظالم ولو (مكرها أو يرجع) هو إذا غرم (عليه) أي على الظالم لان قرار الضمان عايله لانه المستولى على المال عدوانا ولو أخذها الظالم فهرافلا ضمان على الوديع (وكان ينتفع بها كلبس وركوب لالعدر) بخلاف ما إذا كان لعدركلبه لدفع دود وركوبه لجاح (وكان يأخذها) من محلها (لينتفع بها) وان لم ينتفع لعدديه بذلك نعم ان أخذها لذلك طارنا انما ملكه ولم ينتفع بها يضمنها للعدر مع عدم الانتفاع ولو أخذ بعضها لينتفع به ثم يرد أو يبدله ضمنه فقط (لا انوى الاخذ) لذلك ولم يأخذ لانه لم

ينوب فوقه كما استظهره بعضهم \* (فرع) \* قال في شرح الروض وان أودعه اياها أي الدراهم فوضعها في الكم بلاربط ففقدت وهي خفيفة لا يشعر بها ضمن لتفريطه في الاحراز أو وهي ثقيلة يشعر بها فلا يضمنها أو وضعها في كور عمامته بلاربط فصاعدا ضمن اه ومثلها في ذلك التكة اه شوري وكان اطلاق الجيب على مثل هذا الذي هو كالخريطة في طوق القميص أو في جانبه من تحت أمر اصطلاحى للفقهاء والا فقتضى ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص ففي المصباح جيب القميص ما ينفتح على النحر والجمع أجياب وجيوب وجلبه يجوبه تور جيبه وجيبه بالتشديد جعل له جيبا انتهى (قوله لسهولة تناولها باليد منه) قد يقال هو واضح حيث أخذت بالتناول منه وأما إذا أخذت بشقه من أسفل فينبغي عدم الضمان الآن يقال الجيب بهذه الصفة غير حرز مطلقا اه حل (قوله فان جعل الحيط خارجا) هذا ان كان له ثوب فقط أو جعلها في الاعلى ام لو كانت في الثوب الاسفل فلا فرق في المسئلتين اه بش (قوله باخذ طرار) أي قطاع وهو الشرطي اه شيخنا في المصباح طررت طرار من باب قتل شقيقته ومنه الطرار وهو الذي يقطع النفقات ويأخذها على غفلة من أهلها اه (قوله أو باستر سال فلا) أي حيث كانت ثقيلة يحس بها اذا وقعت والضمن لان وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف الثقبلة اه حل (قوله والافلج رها فيه) فان خرج بها في كنه أو جيبه أو يده ضمن قاله الماوردي لكن سيأتي في كلام الاصل ما يؤخذ منه انه يرجع في ذلك الى العادة شرح الروض اه سم (قوله هو أعم من قوله بان) أي لان أنواع الضياع كثيرة منها ان تقع دابة في مهلكة وهي مع راع أو وديع فيترك تخليصها مع تمكنه منه بلا كبير مشقة أو يترك ذبحها بعد تعذر تخليصها فتقوم فيضمنها على ما مر ولا يصدق في ذبحها كذلك الابينة كافي دعواه خوفا الجاهل اى ابداع غيره ومنها ان ينام عنها الان كانت برحله ورفقته حوله أي مستيقظون كمن هو ظاهر اذا لا تعصير بالنوم حينئذ ومنها ضياعها بنسيان أو نحوه كان دفع في طريق ثم قام ونسيها أو دفنها بحر زخم نسيه اه شرح مر (قوله كان يضعها في غير حرز مثالي) ولو دفع له مفتاح نحو بيته فدفعه لا خرفقعه وأخذ المتاع لم يضمنه لانه انما التزم بحفظ المفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه اه شرح مر وقوله ومن ثم لو التزمه أي حفظ الامتعة كان استحفظه على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالتزم ذلك وظاهره وان لم يره الامتعة ولم يسلمها له وقد يشكك عليه مما قاله الشارح في الخفاء اذا استحفظوا على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها اليهم وعدم رؤيتهم اياها اه ع ش عليه وتعبه الرشيد بقوله قلت لا اشكال لان الصورة أنه تسلم المفتاح كيدل عليه قوله أيضا واذ تسلم المفتاح مع التزام حفظ المتاع فهو تسلم للمتاع معنى بل حسالتكمه من الدخول الى محله وأيضا لا استحفظا هنا على المتاع وهناك على السكة وأيضا فالامتعة هنا معينة نوع تعيين اذهى محصورة في الحل المستحفظ عليه لا يزيد ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكتها يزيدون وينقصون وأيضا المستحفظ هنا مال المتاع وثم المستحفظ هو الحاكم فتدبر (قوله أو يدل عليها) أي وحده أو مع غيره فالضمان عليه دون الغير ومقتضى كلام المصنف انما يدخل في ضمانه بمجرد الدلالة والمعتمد عدم دخوله في ضمانه بمجرد الدلالة كما قاله اه شوري أي فلا يضمنها الا ان أخذها الظالم اه حل (قوله معينا محلها) كقوله هي في مكان كذا بخلاف ما اذا لم يعينه كقوله هي عندي فلا يضمن بهذه الدلالة وهذا كله ما لم ينفك عن الدلالة عليها فانها غالف ودل ضمن مطلقا أي سواء عين محلها أولا اه من الحلبي بتصرف (قوله ولو مكرها) اذ لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة اه شرح مر وقال شيخنا العزيز لان ذلك من باب خطاب الوضع وهذا التعميم يمكن رجوعه للوضع والدلالة والتسليم اه حل (قوله وركوبه لجاح) أي وهربه من ظالم يأخذها اه حل (قوله أو يبدله ضمنه فقط) فان رد ذلك البعض بعينه ضمنه فقط مطلقا وان ربدله فان تميز ذلك البديل ضمنه فقط والضمن الكل اه شيخنا في قول

على الجلال ولو أخذ بعض من الدراهم لينتفع به ضمنها كلها ان فرض نحو ختم والاضمن ما أخذ منه فقط فان رده  
فكذلك ان تميز أو تلفت كلها فان تلف بعضها ضمن بقسطه فقط فيضمن نصفه ان تلف نصفها كذا قالوه وقالوا  
أيضا انه لو رده بدل ضمن الكل ان لم يميز والاضمنه وحده \* (فرع) \* دفع له ثوب بالجرقة فانتفع به ضمنه وأجرته  
وان أحرقة بعد فان أكرهه على إحراقه عيننا لم يضمنه وقراءة الكتاب كلبس الثوب في جميع ما تقدم اه (قوله  
ابتداء) أي عند تسليمها من مالكها أي نوى عنده ان يأخذها منه لينتفع به امانه يكون ضامنا لانه كان  
في الابتداء فلا يغتفر وما هنا خيانة في الدوام فاعتبرت اه (قوله وكان يخطئها) أي عمد اجمال أي له أول غيره  
والمراد بالضمان هنا الغرم لما قالوه في الغصب ان خلط الشيء بما لا يميز هلال ويدخل في ملكه بذلك يلزمه  
لما لكه المثل أو القيمة فلا مخالفة حيث سئ \* (فرع) \* قال في الروض ولو قطع الوديع يدها أو أحرق بعض  
الثوب خطأ ضمنه دون الباقي أو عمد اضمنها قال الشارح ولا يخالف ذلك نسويهم الخطأ بالعمد في الضمان  
لان محلها في ضمان الاتلاف كما في بعض المتلف في مسئلتنا لا في ضمان التعدي كما في الباقي فيها اذا تعدى فيه  
اه شورى (قوله وكان يجردها) بان يقول لم تودعني فانه يضمن بخلاف لا ودعة لك عندى فيقبل عنده في  
دعوى الرد والتلف ويعذر في دعوى النسيان قبل التلف لا بعده \* (تنبيه) \* اذا ردت البعينة على المالك في  
التلف حلف على نفي العلم به \* (فروع) \* أودعه ورقة مكتوبة باقرار أو نحوه فتلقت بتقصير ضمن قيمتها  
مكتوبة مع أجرة مثل الكتابة بخلاف مال أو دعه ثوبا مازا فتلف كذلك فانه يضمن قيمته متمم رافضا و فرق  
بان الكتابة تنقص قيمة الورقة بخلاف الطراز في الثوب ولو ادعى اثنان على وديع يودعة فان صدقتهما  
فالخصومة بينهما وان صدق أحدهما فلا آخر تخليف الوديع فان نكل حلف الا آخر وغرمه قيمتها ولو قال  
هي لاحد كذا وأنسبته وكذابه في النسيان ضمن والامر في اللقطة بعد تعريضها وفي ثوب ألقاه الرمح في داره وأبس  
من معرفة مالكم البيت المال ان لم يكن جائرا ويجوز لمن هي في يده في هذه الحالة أن يصرفها في مصارفها أو في  
بناء نحو مسجد كرمها ط كذا لو كان الامام جائرا اه قل على الجلال \* (قاعدة) \* قال البندنجي لو قال المودع  
أودعني ألف درهم وتلفت وقال المالك بل غصبته صدق المودع على ما تقتضيه قواعد المذهب بخلاف مالو  
قال أخذتم منك وديعة وقال المالك بل غصبته لانه في الثانية اعترف بالقبض ثم حاول المسط بخلاف الاولى  
اه وفي شرح البهجة للشارح ما نصه \* (خاتمة) \* قال ابن القاضى وغيره كل مال تلف في يد أمين من غير  
تعدلا ضمنان عليه الا فيما اذا تسلف السلطان لحاجة المساكين زكاة قبل حولها فتلفت في يده فيضمنها لهم أي  
في بعض صورها المقررة في محلها قال الزركشى ويلحق بها ما لو اشترى عينا وجبها للبائع على الثمن ثم أودعها  
عند المشتري فتلفت فتهامن ضمناه ويتقرر عليه الثمن اه واعتمد مر خلاف ما قاله الزركشى  
والاقتصار على ما قاله ابن القاضى وغيره في شرح الارشاد لشيخنا حج في باب البيع في بحث القبض وتلفه  
في يد المشتري بعد الايداع كذا في بيد البائع اه سم (قوله بعد طلب مالكمها) أي المطلق التصرف ولم يتعلق  
بالوديعة حق والا كفيه ومفلس الرد الى الولي أو نحوه قال حج ولو جبر على الوديع بالفلس نزعته منه  
الوديعة ولم يرتضه شيخنا ولو طلب أحد شر يمين أو دعه حصته دفعها له باذن حاكم يقسمها اه قل على  
الجلال (قوله بلا طلب من مالكمها) أي وكان هناك طلب من اجني لاجل قوله آخر لانه لا يقال آخر الا اذا كان  
هناك طلب (قوله بخلاف مالو جردها بعد من دفع ظالم الخ) فانه يجب عليه انكارها عن الظالم وله ان يخالف  
بالله مور ياوله ان يخالف بالطلاق وتطلق زوجته أي حيث لم يور ويحب الحلف اذا كانت الوديعة مملو كايدي  
الظالم قتله أو الفجور به اه حل (قوله من دفع ظالم عن مالكمها) قال في شرح الروض كان أمر الظالم  
مالكها بطاها من الوديع فطلبها منه وهو يجب جردها فمدها حفظا لها فلا ضمان كما قاله الاذرى اه سم  
(قوله بعد كصلاة) عبارة شرح مر بخلافه لنحو طهر وصلا قوا كل دخل وقضا هو في غير مجلسه وملازمة

يحدث فعلا بخلاف مالو نواه  
ابتداء فانه يضمن (وكان  
يخطئها بجمال ولم تسمين)  
بسهولة عنه بنحو سكة (ولو)  
يخطئها بجمال (للمودع)  
بخلاف ما اذا تميزت بسهولة  
ولم تنقص بالخلط (وكان  
يجردها أو يؤخر تخليتها)  
أي التخلية بينهما بين مالكمها  
(بلا عذر بعد طلب مالكمها)  
لها بخلاف مالو جردها أو آخر  
تخليتها بلا طلب من مالكمها  
وان كان الجرد وتأخير التخلية  
بحضرة لان اخفاءها بالغ  
في حفظها وبخلاف مالو  
جردها بعد من دفع ظالم عن  
مالكها وما لو أخر التخلية  
بعد كصلاة وخرج تخليتها  
حليها اليه



فلا يلزمه والتقييد بعدم  
 العذر في الجحد من زيادتي  
 (ومتي خان لم يبرأ) وان رجح  
 (الابايداع) فان من المالك  
 كان يقول استأمتك عليها  
 فيه أَرْض المالك بسقوط  
 الضمان (وحلف) الوديع  
 فيصدق (في) دعوى (ردها)  
 على مؤتمنه) وان اشهد عليه  
 بهاء عند الدفع لانه اتتمنه  
 وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه  
 مالو ادعى ردها على وارث  
 مؤتمنه أو ادعى وارثه الرد على  
 المودع أو أودع عند سفره  
 أمينا فادعى الامين الرد على  
 المالك فلا يصدق في ذلك بل  
 عليه البينة (و) حلف (في)  
 دعوى (تلفها مطلقا) وبسبب  
 خسفي كسرقة أو بسبب  
 (ظاهر كحريق) وبرد ونهب  
 (عرف دون عموم) لاحتمال  
 ما دعه (فان عرف عمومه  
 أيضا ولم يتهم فلا) يحلف بل  
 يصدق بلا عين لاحتمال  
 ما دعه مع قرينة العموم  
 وخرج زيادتي ولم يتهم مالو  
 اتهم فيحلف وجوباً بخلاف  
 نظيره من الزكاة فانه يحلف ندباً  
 كما مر ثم عملاً بالأصل في البايين  
 (وان جهل) السبب الظاهر  
 (طولب بينة) بوجوده (ثم  
 يحلف انها تافت به) لاحتمال  
 انها لم تلف به فان نكل عن  
 اليمين حلف المالك على  
 نفي العلم بالتلف واستحق  
 والتصديق المذكور يجري  
 في كل أمين

غريم ولو طال زمن العذر كذا اعتكاف شهر متتابع واحرام بطول زمنه فالوجه انه يلزمه ترك أمين بردها  
 ان وجدوا لبعث للحاكم ليردها فان ترك أحد هذين مع القدرة عليه ضمن (قوله فلا يلزمه) علم من ذلك ان من  
 أعطى غيره خاتماً مثلاً أمانة لفضاء حاجته وأمره برده اذا قضيت فتركه بعد قضائها في حوزة لم يضمن لما تقرر انه  
 انما يلزمه التولية لا غير كذا في الصفة وفيما لا يخفى اهـ شوبري وفي قل على الجلال قوله فلا يلزمه نعم يلزمه  
 ذلك في ردها بعد جحدها اهـ (قوله الابايداع فان من المالك) خرج بالمالك غيره كوصي ووكيل وخرج بالابايداع  
 مالو أبرأه مما فعله من غير ابداع اهـ قل على الجلال وفي سم \* (فائدة) \* لو أبرأه من الضمان كان  
 كاحداث الاستئمان ولو قال أذنت لك في حفظها فهو كقوله استأمتك عليها اهـ وعبارة العباب لا يبدع  
 الولي فيما يظهر انتهى وعبارة أصله مع شرح مر ومتى صارت مضمونة بانتفاع أو غيره ثم ترك الحليانة لم يبرأ  
 كما لو جحدها ثم أقربها ويلزمه ردها فوراً بخلاف من نكل أو وكيل تعدي وكان الفرق مامر من ارتفع أصلاً  
 الوديعة بالحليانة بخلاف غيرها فان أحدث له المالك الرشد قبل أن يرددها استئماناً أو أذناً في حفظها أو أبرأه أو  
 ابدعاً أو الوديع من ضمانه في الأصح لانه أسقط حقه والثاني لا يبرأ حتى يرددها اليه أو إلى وكيله الخبر على اليد  
 ما أخذت حتى تؤديه وخرج باحدث قوله قبل الحليانة ان نكلت ثم تركت عدت أمينا فلا يبرأ به قطعاً كما نقله  
 عن المتولي وأقره لانه اسقاط ما لم يجب وتعليق للوديعة وكذا لو أبرأه من حوزة وكيل كما قاله الاذرعى ولو  
 أنافها فأحدث له استئماناً ونحوه في البدل لم يبرأ انتهى (قوله فيصدق في دعوى ردها) قال الجلال البلقيني  
 قد يوهى انه لو ادعى التولية انه لا يقبل وليس كذلك بل دعواه التولية مقبولة فلو قال خليت بيننا وبين المالك  
 فأخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين ان يقول رددتها على المالك بنفسى أو بوكيلي ووصلت اليه أو خليت بينها  
 وبين المالك فأخذها الكل سواء في قبول قوله ولم أر من تعرض لذلك كذا في حواشي الجلال المبكرى  
 على الروضة انتهى شوبري (قوله أو ادعى وارثه الرد على المودع) أى رده هو أى ادعى انه هو رد على المودع  
 اما لو ادعى ان مورثه ردها على المودع قبل موته فيصدق بينه اهـ حل وفي قل على الجلال وشمل  
 ما ذكر أى التصديق باليمين مالو ادعى بعدم موت المودع الرد عليه قبله ومالو ادعى ورثة الوديع ردهم وضمهم  
 قبل موته اهـ (قوله مطلقاً) أى من غير ذكر سبب (قوله كسرقة) أى غصب نعم يظهر حمله كما قاله  
 الاذرعى على ما اذا ادعى وقوعه في خلوة والاطول بينة عليه اهـ شرح مر (قوله فان عرف عمومه) أى  
 انه عم البقعة (قوله ولم يتهم) المراد بالاتهام هنا احتمال سلامتها من ذلك السبب فقوله ولم يتهم أى لم يحتمل  
 سلامتها منه وقوله مالواتهم أى احتمل سلامتها منه اهـ شيخنا (قوله عملاً بالأصل في البايين) أى لان  
 الأصل هنا بقاء العين وفي الزكاة عدم شغل الذمة اهـ حل لكن صنيع الشارح يقتضى انه لا فرق  
 بين الوديعة والزكاة الا في هذه الصورة وهى قوله وخرج بزيادة الخ مع أن اليمين في الصور التي قبلها واجبة  
 أيضاً وفي نظيرها من الزكاة مندوبة وعبارته هناك فان ادعى المالك تلف المال الزكوى فكوديع لكن  
 اليمين هنا سنة انتهت وقوله فكوديع أى في التفصيل المذكور هنا بقوله وفي تلفها مطلقاً الخ تأمل اهـ  
 (قوله وان جهل السبب الظاهر) كالنهب اهـ حل (قوله فان نكل عن اليمين) لعله متعلق بجميع ما تقدم  
 \* (فرع) \* قال في الروض فرع وان قامت بينة على الجاحد أو أقر وادعى التلف أو الرد قبله نظر فان  
 قال في جحوده لاشئ لك عندى صدق أو لم تؤدعنى لم يصدق في الرد لكن لو سأل التحليف أو أقام بينة على التلف  
 أو الرد قبل منه وان ادعى التلف بعده صدق بينه وضمن كالغاصب اهـ قال في شرحه سواء قال في جحوده ولا  
 شئ لك أم قال لم تؤدعنى واذا ادعى الرد بعده لم يقبل الا بينة اهـ وقوله فيما مر لم يصدق في الرد خرج به التلف  
 والظاهر انه غير مراد انه لا يصدق في التلف أيضاً بالنسبة لسقوط الضمان كما يأتي في دعوى التلف بعد مراجعته  
 اهـ سم (قوله والتصديق المذكور) أى في قوله وحلف في ردها لمؤتمنه وفي تلفها مطلقاً الخ أى فكل أمين

ادعى الرد أو التلف بصورة المذكورة يصدق بيمينه وقوله فيصدق أن في التلف أى بصورة المذكورة هنا وقوله بل التصديق في التلف أى بصورة المذكورة هنا أيضا وفي ع ش على مرأى فالضابط أن يقال كل من ادعى التلف صدق ولو غاصب أو من ادعى الرد فإن كانت يمينه ضمانا كالتأمين لا يقبل قوله إلا بينة وإن كان أمينا فإن ادعى الرد على غيره من اتهمه فكذلك أو على من اتهمه صدق بيمينه إلا المكثري والمرتهن اه ع ش على مر (قوله كوكيل وشريك) أى وجاب في رده ما جاء على من استأجره لذلك حل (قوله والمستأجر) أى بخلاف الاجير فيصدق بيمينه على القاعدة كالحياط إذا ادعى رد الثوب على مالكه اه شيخنا

\*(كتاب قسم النقي والغنيمة)\*

ذكر هذا الباب كاصنع المهنف هنا أنسب من ذكره بعد السير لانه قد علم أن ماتحت أيدي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو كوديع تحت يد ممال غير مسيلة رده اليه ولهذا ذكره عقب الوديعه لناسبته لها لا يقال بل هم كالعاصب فيكون الانسب ذكره عقب الغصب لان التشبيه بالعاصب وان صرح من وجه لكن فيه تكاف وانما الاظهر التشبيه بالوديع من حيث انه مع جواز تصرفهم فيه مستحق الرد اه شرح مر (قوله بفتح القاف) أى مع سكون السين وأمام فتحها فالسين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة اه قل على الجلال (قوله ثم استعمل في المال الراجع اليها) عبارة مر ثم سمي به المال الا تخر جوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع أو اسم المفعول لانه مردود وسمى بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فن خالفه فقد عصاه وسيله الرد الى من بطاعته انتهت وقوله وسمى بذلك الخ هذا الذي ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية وانما هو بيان وجه الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية أى لان وجه التسمية تقدم في قوله ثم سمي به المال الخ كما قاله الرشدي (قوله والغنيمة فعيلة) والتاء فيها واجبة الذكر لا يقال فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث لانا نقول ذلك اذا جرى على موصوفه نحو رجل قتيل وأما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بجريح بنى فلان وجريحه بنى فلان (قلت) وهذا باعتبار الاصل والا فالغنيمة الآن اسم للمال فهو بهذا الوضع يجب ذكر التاء لان اللفظ وضع هكذا تأمل اه شوبري (قوله وقيل النقي يطلق على الغنيمة) عبارة تشرح مر وقيل اسم النقي يشملها لانها راجعة اليها ولا عكس فهي انحص انتهت (قوله دون العكس) وقيل عكس هذا أى تطلق الغنيمة على النقي دون عكسه كما في قولهم لم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام فان المراد به ما يسم النقي اه قل على الجلال (قوله ولم تحل الغنائم الخ) يجوز فيه كالأوقع في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول ونحوها وكسر الحاء على البناء للفاعل وهو أكثر اه حل (قوله فتأني نار من السماء تأخذ) أى تحرقه واستثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم كل النار الغنيمة السبي وفيه بعد لان مقتضاه اهلاك الذرية ومن لم يقاتل من النساء ويمكن ان يستثنى من ذلك ويلزم من استثنائهم عدم تحريم الغنائم عليهم ويؤيده انه كان لهم عبيد واماء فلولم يحزلهم السبي لما كان لهم ارقاء ولم أر من صرح بذلك اه وقد يقال بمنع الحصر لجواز ان يكون للرق سبب آخر أو أسباب أخرى غير السبي بدليل استرقاق السارق في قصة يوسف المصريح بها في القرآن العزيز بقوله تعالى فالواجزاؤه من وجهه في رحله فهو جزاؤه والله أعلم وفي شرح المشارق لا كل وابن مالك ان من قبلنا اذا اغتصموا الحيوان فذكروا ملكا للغنائم دون أنبيائهم واذا اغتصموا غير الحيوان فذكروا قتلها انتهى ثم رأيت في عين الحياه حديثا قال نبي من أنبياء بني اسرائيل تحت شجرة فلذغته غلة فأمر بها فأحرق بالنار الحديث قيل كان في شرع هذا النبي ان عقاب الحيوان بالتحريق بوجاهة ع ش على مر ثم رأيت في حاشية العلامة العلقمي على الجامع الصغير ما يصرح باستثناء الحيوان من الحرق لكن ينظر ماذا كان يفعل به وقد يقال بجواز حرقه

كوكيل وشريك الا المرتهن والمستأجر فيصدق في التلف لا في الرد بل التصديق بالتلف يجري في غير الامين لكنه يغرم البذل

(كتاب قسم النقي والغنيمة) القسم بفتح القاف مصدر بمعنى القسم والنقي مصدر فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار اليها والغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم وهو الرمح والمشهور تغايرهما كما يؤخذ من العطف وقيل كل منهما يطلق على الآخر اذا أفر دقان جمع بينهما افترا كما للفقر والمسكين وقيل النقي يطلق على الغنيمة دون العكس والاصل في الباب آية ما أفاء الله على رسوله وآية واعلموا انما غنمتم من شئ ولم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام بل كانت الانبياء اذا غنموا ما لا جعوه فتأني نار من السماء تأخذ ثم أحلت للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت في صدر الاسلام له خاصة



في شرائعهم اذ لا يلزم أن يكون شرع من قبلنا كشرعنا مع انه في شرعنا قد يجوز حق الحيوان كافي النمل أو القمل  
 اذا تعذر دفعه الا بالحرف على ان هذا الاشكال ساقط من أصله لان الحرق هنا ليس من فعل البشر والله ان يفعل  
 في خلقه ما يشاء فتأمل اهـ قل على الجلال وقال الخطابي كان من قبله على ضربين منهم من لم يؤذن له في  
 الجهاد فلم يكن له مغنم ومنهم من أذن لهم فيه لكن كانوا اذا غنموا شيئا لم يحل لهم أكله وجاءت نار فاحرقه  
 اهـ شوبري (قوله لانه كالمقاتلين كلهم) هذا حكمه لاعلة واللاقتضت المشاركة بينه وبينهم لاختصاصه بها  
 صلى الله عليه وسلم اهـ وعبارة شرح مر لان النصرة ليست الا به وحده (قوله انني ونحو مال الخ) القيود  
 أربعة اثنان في المتن والشارح زاد الاخرين اهـ شيخنا (قوله -صل لنا) خرج الحاصل للذي فيستقل به ولا  
 يخفى اهـ (قوله من كفار) خرج ما أخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصيد دارهم وحشيشه فانه كمن  
 دارناو كالكفار هنا وفي الغنمة من لم تبلغه الدعوة اهـ شوبري (قوله أو رجالة) في المصباح يطلق الرجل على  
 الرجل وهو خلاف الفارس وجمع الرجل رجل مثل صاحب وصاحب ورجالة ورجال أيضا اهـ (قوله فهو  
 أولى من قوله ايجاف خيل وركاب) يجاب عن الاصل بانه تبرك بذكر القرآن لهم ما في سورة الحشر وهذه  
 أولوية عموم وإيهام فأشار للاول بقوله بما عرف ولثاني بقوله ولدفع ايراد ان المأخوذ الخ (قوله وركاب)  
 بكسر الراء وتخفيف الكاف أي الابل كما فسر به في قوله تعالى من خيل ولا ركاب أي مركوب من الابل وفي  
 المختار الركاب أصحاب الابل في السفر دون الدواب وهم العشرة فما فوقها والركبان الجماعة منهم والركاب  
 الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والركاب جمع راكب مثل كافر وكفار اهـ (قوله  
 فتأمل) أمر بالتأمل لان هذا الايراد يدعي المصنف أيضا لان قوله بلا ايجاف شامل للمأخوذ سرقة أو لقطعة  
 انهما غنمة وكلام المصنف أيضا يقتضي انه فيء الا ان يقال هذا المأخوذ فيه ايجاف حكما بتزويل مخاطرته بنفسه  
 ودخوله دارهم للسرقة أو مشبه بدارهم للقطعة منزلة الايجاف الحقيقي فيكون غنمة اهـ شيخنا ومثله مر  
 فالخاصل ان خروجهم من كلام المصنف يحتاج الى تأويل الايجاف المنفي بالحقيقي أو الحكمي وهذا فيه ايجاف  
 حكما لتزويل دخوله دارهم للسرقة أو اللقطعة منزلة الايجاف (قوله لكن قد يرد الخ) في تعبيره بقوله اشارة الى امكان  
 عدم ايراده ولعل وجهه ان المتبادر من السياق ان المراد بالحصول لنا الحصول قهرا وما في حكمه والمهمدي  
 المذكور بالا اختيار منهم حقيقة وحكما فليتأمل اهـ شوبري وأجيب أيضا بان المراد ما حصل لنا بلا صورة  
 عقد فلا يصدق تعريف النبي عليه فلا تكون فبا ولا غنمة كفاي شرح مر (قوله فانه ايسر بني) أي بل  
 هو لمن أهدي له انتهى (قوله وعشر تجارة) أي المأخوذ منها سواء كان عشرة أو أكثر أو أقل وهذا والمراد  
 بان شرط عليهم الامام انهم لا يدخلوا دار الاسلام للتجارة الا بجزء منها وقد كان كذلك خصوصا في مصر فان هذا  
 سبب المكوس ثم طردوها في المسلمين اهـ شيخنا (قوله ولو اغير خوف الخ) ظاهره وان كان بعد محاصرتهم  
 وان حصل منهم مقاتلة عند محاصرتهم اهـ حل (قوله وان أوهم كلام الاصل خلافه) لم يقل أفهم لان تعقيد  
 الاصل بذلك يجوز أن يكون خرج مخرج الغالب فلا يفهم له حل (قوله وكذا الفاضل عن وارث الخ) أي  
 حيث انتظم بيت المال والابان لم ينتظم بيت المال رد عليه فقد قال الشيخ في شرح الفصول واطلاق الاصحاب  
 القول بلرد وقور يثذو الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اهـ حل (قوله غير جائز)  
 بان كان الوارث لا يرده عليه كاحد الزوجين فان كان ممن يرده عليه رد عليه الفاضل على الاوجه كالمسلم اهـ  
 شرح الفصول لكن اعتمد على عدم الرد وقال انه خاص بالمسلمين اهـ تقرير (قوله فيخمس) أي خلافا للائحة  
 الثلاثة في قولهم يصرف جميعه لصالح المسلمين لنا القياس على الغنمة الخمسة بالنص بجامع ان كل اراجيع اليانمن  
 الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه غير مؤثر اهـ شرح مر (قوله وان لم يكن فيها تخمس) أي ذكر  
 الخمس وبيان ان الاقسام الخمس وقوله فانه مذكور أي بقوله فان الله خمسة اهـ سم وقوله فعمل المطلق وهو

لانه كالمقاتلين كلهم نصرة  
 وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك  
 واستقر الامر على ما يأتي  
 (الفى ونحو مال) ككاتب  
 ينفع فهو أعم من قوله مال  
 (حاصل) لنا (من كفار) مما  
 هو لهم (بلا ايجاف) أي  
 اسراع خيل أو ابل أو بغال  
 أو سفن أو رجالة أو نحوها  
 فهـ وأولى من قوله ايجاف  
 خيل وركاب لما عرف ولدفع  
 ايراد ان المأخوذ من دارهم  
 سرقة أو لقطعة غنمة لافيء  
 مع ان كلامه يقتضي انه فيء  
 قتال لكن قد يرد ما اهداه  
 الكافر لنا في غير الحرب فانه  
 ايسر بني كما انه ليس بغنمة  
 مع صدق تعريف النبي عليه  
 (كعب زية وعشر تجارة وما  
 جلاوا) أي تفرقوا (عنه) ولو  
 لغير خوف كضراصهم  
 وان أوهم كلام الاصل  
 خلافه (وزكاة مرد وكافر  
 معصوم) هو أعم من قوله  
 وذبي (لا وارث له) وكذا  
 الفاضل عن وارثه غير جائز  
 (فيخمس) خمسة أخماس  
 الآية السابقة وان لم يكن  
 فيها تخمس فانه مذكور  
 في آية الغنمة فعمل المطلق  
 على التقيد

وكن صلى الله عليه وسلم قسم

له أربعة أخماسه وخمس خمسة

ولكل من الأربعة المذكورين

معه في الآية خمس خمس

وأما بعده فيصرف ما كان

له من خمس الخمس لمصالحنا

ومن الأقسام الأربعة

للمرقة كما تضمنه قول

(وخمس) أي الفى خمسة

(لمصالحنا) دون مصالحهم

(كثفون) أي سدها وقضاة

وعلماء) يعلمون تتعلق بمصالحنا

كتفسير وقراءة والمراد بالقضاة

غير قضاة العسكر أمضاة

وهم الذين يحكمون لاهل

الفى في مغزاهم فيزقون

من الأقسام الأربعة لامن

خمس الخمس كما قاله الماوردي

وغيره (يقدّم) وجوبا (الاهم)

فالاهم (ولبنى هاشم و) بنى

(المطلب) وهم المرادون

بذى القربى في الآية لاقتصاره

صلى الله عليه وسلم في القسم

عليهم مع سؤال غيرهم من بنى

عمهم نوقل وعبد شمس له

ولقوله أما بنو هاشم وبنو

المطلب فثنى واحد وشبك

بن أصابعه رواهما البخارى

فيعطون (ولو أغنياء)

لخبر بن السابطين ولأنه صلى

الله عليه وسلم أعطى العباس

كان غنيا (ويفضل الذ كر)

على الاتنى (كالارث) فله

سهمان ولها سهم لانها عطية

من الله تعالى تستحق قرابة

الاب كالارث سواء الصغير

والكبير والعبرة بالانساب

الى الأباء فلا يعطى أولاد البنات من بنى هاشم والمطلب

آية الفى على المقيد وهو آية الغنيمة ومعنى حل المطلق على المقيد تقييده بقيد فيقال في آية الفى خمسة لله وللرسول الخ (قوله يقسم له أربعة أخماسه) لكن يجعلها لله صالح تفضلا منه وقوله وخمس خمسة وكان ينفق هذا الخمس على نفسه وعياله ويدخر منه قوت سنة وما فضل بصرفه في المصالح كالأقسام الأربعة اهـ شيخنا (قوله وخمس خمسة) أي بالقسم من خمسة وعشرين اهـ (قوله وخمس لمصالحنا) ولومنع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالقياس كما قاله الغزالي في الأحياء جواز أخذه ما يعطاه لان المال ليس مشتركا بين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لم يستحقه وارثه وخالفه في ذلك ابن عبد السلام فنع الظفر في الأموال العامة لاهل الاسلام كمال المجانين والايتم ولا ينافى الاول ما أفق به المصنف رحمه الله تعالى من ان من غصب أموال الأشخاص وخطأها ثم فرقها عليهم بقدر حق وقهم جاز لكل أخذ قدر حقه أو على بعضهم لزم من وصل اليه شئ قسمته عليه وعلى الباقي بنسبة أموالهم لان أعيان الأموال يحتاط لها ما لا يحتاط لمجرد تعلق الحقوق اهـ شرح مر وفى قل على الجلال \* (فرع) \* قال ابن عبد السلام لومنع السلطان حق المستحقين لم يجز لهم الظفر لانه لا يكون في الأموال العامة وهذا أحد أقوال ذكرها الغزالي ناهيا له ان يأخذ كل يوم قدر قوته ثالثا ان يأخذ كذا به سنة رابعة ان يأخذ قدر ما كان يعطيه الامام قال وهذا هو القياس وأقرم في أنجوع قال الخطيب وهو الظاهر اهـ (قوله كثفون) بالثنية والمجعة المضمومتين جمع ثغر بفتح فسكون وهو محل الخوف من اطراف بلاد الاسلام وأصله محل الفتح اهـ قل على الجلال وفي المصباح الثغر من البلاد الذي يخاف منه هجوم العدو فهو كالثمة في الحائط يخاف هجوم السارق منه والجمع ثغور مثل فلس وفلوس اهـ (قوله وعلماء) المراد بهم المشغولون بالعلم ولو مبتدئين اهـ حل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الأعم من العلماء في باب الوصية اهـ عزري (قوله وعبد شمس) قال الزركشى يقرأ عبد شمس بفتح آخوه فانه لا ينصرف للعلمية والتأنيث حكاه في العباب عن الفارسي ويحصل من جهة العربية في ضبطه ثلاثة أوجه فتح الدال من عبد وسين شمس والثاني كسر الدال وفتح السين والثالث كسر الدال وصرف شمس اهـ الشهاب الرملي هاشم شرح الروض اهـ عش (قوله ثنى واحد) بالثنية المجعوبة بالهمزة والمستمل وحده بكسر المهملة وتشديد النونية اهـ شوري (قوله ولو أغنياء) يصح رجوعه لجميع ما قبله كما في الزكاة وغيرها اهـ سم على حج وينبغي ان يقال مثله في الأئمة والمؤذنين وسائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ومن ذلك أيضا ما يكتب من الجامكية للمستغلين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين كما ذكره الشارح فيستحقون ما عين لهم مما لو ازي قياهم بذلك وانقطاعهم عن أكسابهم ولكن ينبغي ان يتصرف في ذلك مراعاة المصلحة فيقدم الاحوج فالاحوج ويفاوت بينهم فيما يدفع لهم بحسب مراتبهم ومحل اعطاء المدرسين والأئمة ونحوهم في مقابلة ذلك ان لا يكون لهم مشروط في مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للامام والخطيب ونحوهما من الواقف للمجدد مثلاً فان كان لم يوارث نفقتهم في الوظائف التي قاموا بها دفع اليهم ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة على ما شرط من جهة الاوقاف اهـ عش على مر (قوله ويفضل الذ كر كالارث) أي في التفضيل وكذا في عدم صحة اعتراضهم عنه لافي غير ذلك فيجوز اعطاء الاخ مع الاب وابن الابن مع الابن ويستوى ذوا الجهتين كالشقيق مع ذى الجهة كالاخ للاب قال الاذرى ويعطى الخنثى نصيب أنثى بلا وقف واعمة ده شيخنا وفي شرح شيخنا اوقف له تمام نصيب ذكر ولعله ان رضى اتضاحه لتعذر الصلح فراجع اهـ قل على الجلال (قوله كالارث) يؤخذ منه انهم لو أعرضوا عن سهمهم لم يسقط وسبأ في السير اهـ شرح مر (قوله لانه عطية) أي من هذه الحبيبة لامن سائر الحبيبات والافقنا يأخذ الجدمع الاب وابن الابن مع الابن اهـ حل (قوله فلا يعطى أولاد البنات الخ) وفيه ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته يذهبون اليه في فتاوى السيوطي وقد فرق الفقهاء بين من يسمى ولدا للرجل وبين من ينسب



اليه ولهذا الوفاة وقتت على أولادى دخل ولد البنت ولو قال وقتت على من ينسب الى لم يدخل ولد البنت وقد ذكر الفقهاء ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكر وامثله ذلك في أولاد بنات بناته فالخصوصية للطفة الملبية فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون اليه وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليه وأولاد زينب وأم كلثوم ينسبون الى أبيهم ولا ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم لانهم أولاد بنت بنته لا أولاد بنته فجاء الامر فيهم على قاعدة الشافعى في ان الولد يتبع أبا في النسب لا أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد الحديث بها وهو مقصور على ذرية الحسن والحسين والحديث الدال على ذلك عام واه الحاكم في المستدرک عن جابر رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل بنى أم عصبة الا بنى فاطمة ناوليها وعصبتها أمه فاية أمل ما فيه اه حل (قوله لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الخ) هذا يقتضى ان أولاد بناته عليه الصلاة والسلام لا يحرم عليهم أخذ الزكوة ويرد بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته الذكور والاناث ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وبناته صلى الله عليه وسلم فاطمة وزينب ورقية وأم كلثوم كلهن من خديجة وكلهن ادركن الاسلام وأسلمن وهاجرن فلا خصوصية لفاطمة كما قد يتوهم ثم لا يخفى ان أولاد بناته ينسبون اليه دون أولاد بنات بناته لان أولاد البنات ينسبون الى آبائهم الذين هم أولاد البنات الذين هم آبائهم ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم بخلاف أولاد بنات البنات كل أولاد امامة بنت بنت زينب وأولاد زينب بنت بنته فاطمة وهم المعروفون بالزيتيين فانهم لا ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وان انتسب اليه بنات البنات اللاتي هن أمهاتهم ومن هذا يعلم ان سيدنا الحسن والحسين رضى الله عنهما لم ينفردا عن بقية أولاد بناته صلى الله عليه وسلم بهذا الوصف أعني نسبة أولادهم له صلى الله عليه وسلم الا لكونه لم تعقب بناته أولادا لان أم كلثوم لم تلد ورقية ولدت ولدا ومات بعد هار عمر ست سنوات وزينب ولدت عليا الذي أرفقه صلى الله عليه وسلم خلفه يوم الفتح مات مرافقا وبهذا يعلم ما في كلام السيوطى في الفتاوى فراجع وتأمل اه حل (قوله كانت هاشمية) أى أما الزبير فامه صفية عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في مر وأما عثمان فامه كفاى جامع الاصول أروى بنت كرز بضم الكاف وفتح الراء وسكون الياء وبالزى ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت اه وفي تمذيب الاسماء واللغات بعد مثل ما ذكر وأم أروى أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وعليه في قوله كزوج أمهما تجوز بالنسبة لام عثمان فان أم حكيم أم أمه اه ع ش (قوله واليتامى) فائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وافرادهم بخمس كامل اه شرح مر ولا بد من ثبوت كل من الاسلام واليتيم والفقر وكونه هاشميا أو مطلبيا بالبيئة واعتبر جمع في الاخير من الاستفاضة في نسبة معها وبوجه بان هذا النسب أشرف الانساب ويغلب ظهوره في أهله لتوفر الدواعى على اظهار اجلالهم فاحتيط لهم دون غيره لذلك ولسهولة وجود الاستفاضة به غالبا والا قرب الحاق أهل الخس الاول بمن يليهم في اشتراط البيئة لسهولة الاطلاع على حالهم غالبا اه شرح مر وانظر كيف جمع اليتيم على يتامى واليتيم فعيل والفعل يجمع على فعلى كريض ومرضى قال الكشاف فيه وجهان أحدهما ان يقال جمع اليتيم على يتامى ثم جمع فعلى على فعلى كاسير وأسرى وأسارى والثانى أن تقول جمع يتيم على يتامى لان يتيم جارى مجرى الاسم نحو صاحب وفارس ثم قلب اليتامى يتامى قال القفال ويجوز زيتيم ويتامى وكنديم وكندامى ويجوز أيضا يتيم وابتام كشرىف واشراف وكذا في المنتخب من تفسير الرازى للآية مع ما مر اه شوبرى (قوله لأب له) أى وجوده هو شامل لولد الزنا واللقيط والمنفى بلعان لكن اللقطة نفقته في بيت المال وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبرة بعضهم هو أى اليتيم ولدمات أبوه والاولى أولى عند شيخنا اه حل (قوله وان كان له أم وجد) هذا غاية في تسميته يتيم ليس الا معه ولوم انه لا يعطى اذا كان الجد غنيا اه رشيدى وبه صرح زى (قوله من فقد أباه وأمّه) اهله بالنسبة لنحو

شيأ لانه صلى الله عليه وسلم يعطى الزبير وعثمان مع ان أم كل منهما كانت هاشمية (واليتامى) للآية (الفقراء) لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لانه مال أو نحوه أخذ من الكفار فاختص بنا كسهم المصالح (واليتيم صغير) ولو أتى الخبر لا يتم بعد احتلام رواه أبو داود وحسنه النووي لكن ضعفه غيره (لأب له) وان كان له أم وجد واليتيم في البهائم من فقد أمه وفي الطيور من فقد أباه وأمّه ومن فقد أمه فقط من الأدميين يقال له منقطع (والمساكين) الصادقين بالفقراء (ولابن السبيل) أى الطريق (الفقير) منا ذكورا كانوا أو إناثا للآية

مع مامراً بما وسبباً في بيان المستفيين وبيان الفقير في الباب الآخر فويجوز أن يجمع المساكين بين الكفارة وسههمهم من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وان اجتمع في أحدهم يتم ومسكنة أعطى باليتيم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زائلة ولا امام النسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من زيادتي (وبيع الامام) ولو بنائه الا صنف (الاربعة الاخيرة) بالاعطاء وحو بالعموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع حصول الفى ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها لم لو كان الحاصل ٨٩ لا يسد مسداً بالتعميم قدم الاحوج ولا يعجز للضرورة ومن تقدم من الاربعة

صرف نصيبه للباقيين منهم  
والاخصاس الاربعة للمرتزقة  
وهم المرصدون للجهاد بتعيين  
الامام لهم لعمل الاولين به  
بخلاف المتطوعة فلا يعطون  
من الفى قبل من الزكاة عكس  
المرتزقة كالمسيانيين ويشرك  
المرتزقة في ذلك فضايتهم كما  
وأنتهم ومؤذنيهم وعمالهم  
(فيعطى) الامام وجوبا  
(كالا) من المرتزقة فهو ولاء  
بقدر حاجة مومنه) من نفسه  
وغيرها كزوجاته ليتفرغ  
للجهاد ويراعى في الحاجة  
الزمان والمكان والرخص  
والغلاء وعادة الشخص مروءة  
وضدها ويزاد ان زادت  
حاجته بزيادة ولداً وحدث  
زوجة فأكثروا من لاعبدله  
يعطى من العبيد ما يحتاجه  
للقفال معه أو لخدمته ان  
كان ممن يخدم ويعطى مؤنته  
ومن يقتل فارساً ولا فرس له  
يعطى من الخيل ما يحتاجه  
للقفال ويعطى مؤنته بخلاف  
الزوجات يعطى لهن مطلقاً  
لا تحصارهن في أربع ثم ما  
يدفع اليه لزوجته وولده  
الملك قبسه لهما حصل من

الامام بخلاف نحو الباج والاوزان المشاهدان فرخهما لا يفتر الا للامام اه رشيدى (قوله مع مامراً نفاه)  
أى من قوله لانه مال أو نحوه أخذ من الكفار الخ (قوله وان اجتمع في واحد الخ) عبارة تشرح مر ولو اجتمع  
وصفان في واحد أعطى باحدهما الا الغزو مع نحو القرابة نعم من اجتمع فيه يتم ومسكنة أعطى باليتيم فقط لانه  
وصف لازم والمسكنة منفكة كذا قاله الماوردى وحزم به غيره قاله الاذرى وهو فرع سابق لان اليتيم لابد له  
من فقر أو مسكنة وبني عليه فارق أخذ غار هاشمى مثلاً ما هنا بان الأخذ بالغزو والحاجتنا بالمسكنة الحاجة  
صاحبها ويحجب عنه بان المراد أنه يعطى من سهم اليتيم لا من سهم المساكين انتهت (قوله والمسكنة زائلة)  
أى لانها في وقتها لا يستحيل انفكاكها وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته يستحيل انفكاكه وزواله فتأمل  
فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الطائفة فقال اليتيم يزول أيضاً بالبلوغ اه سم على حج وقوله فانه في وقته  
وهو قبل البلوغ اه ع ش على مر (قوله الاربعة الاخيرة) هم قوله ولبنى هاشم وبني المطلب وقوله  
وليتامى بقوله وللمساكين وقوله ولابن السبيل اه ع ش (قوله فلا يخص الحاضر من الخ) بل الغائب كذلك  
حيث كان من أهل ذلك الاقليم الذى وقع فيه الفى فية قسم ما فى كل اقليم على مكانه وليس المراد ان ينقل ما فى  
كل اقليم الى الاقاليم اه حل (قوله ولا من في كل ناحية الخ) عبارة العباب كل وض بعد ذكر بنى هاشم  
والمطلب وقبل ذكر بقية الاربعة ولا يجب نقل ما فى اقليم الى كل الاقاليم بل يقسم ما فى كل اقليم على مكانه  
منهم فان فقدوا فى اقليم ولم يف ما فيه بهم نقل اليهم قدر الحاجة فان لم يسد مسداً اذ اوزع على الكل قدم الاحوج  
فلا حوج اه وفسر في شرح الروض قول الاصل قدر الحاجة الذى عبر به في العباب دون الروض بقوله أى  
بقدر ما يحتاج اليه الامام في التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم اه سم (قوله وهم المرصدون الخ) سموا  
بذلك لانهم ارصدوا نفوسهم للذب عن الدين وطلب الارزاق من ماله تعالى اه شرح مر وفي المختار ارصده  
لكذا أى أعدله (قوله فية عطى كالا بقدر حاجة مومنه) أى ولو غنياً ومن ذلك الامراء الموجودون بصرنا  
ذيعطون ما يحتاجون اليه لهم ولعيالهم وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر  
عنهم يتم منهم للجهاد ونصب أنفسهم له اه ع ش على مر (قوله كزوجاته) أى ولو كانت الزوجة ذميمة على  
المعتمد اه شورى (قوله ان كان ممن يخدم) لعل المراد الآن لاني بيت أبيه لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتى  
في النفقات اه شورى (قوله لا تحصارهن في أربع) يؤخذ من هذا ما يحسنه ابن الرفعة انه لو كانت عنده أمهات  
أولاد لم يعط سوى الواحدة قلت وينبغي ان يعطى على قدر حاجته منهن اه سم (قوله وقيل بملكه هو) اعتمده  
حج كشحننا اه حل وقائدة الخلاف ان له ان يتصرف فيه على هذا دون الاول وأيضاً اذا قلنا الملك لهما من  
جهته تسقط عنه النفقة وان قلنا الملك لهما ابتداء فلا تسقط عنه النفقة اه عبد البر (قوله فان مات أعطى الامام  
الخ) ليس مثله العالم اذ مات فلا يعطى الامام أصوله وزوجاته الخ خلافاً للسبكي لان العلم مرغوب فيه فلا يحتاج  
لترغيب فيه بخلاف الجهاد اه مر اه سم (قوله أصوله) أى المساكين وقوله وزجاته أى المسلمات كما هو  
الاقترب في شرح الروض اه شورى ففرق بين اعطائهن في حياتهن واعطائهن بعد موتهن وقوله وبناته حيث كن  
مسلمات ولو كان له أمهات أولاد أعطى لمن يحتاجه منهن وقيل يعطى لواحدة اه حل (قوله وسن ان يضع ديواناً)

الفى وقيل بملكه هو ويصير اليهم من جهته (فان مات أعطى) الامام (أصوله

(١٢ - جل منهم بع)

وزوجاته وبناته الى أن يستغنوا) نحو نسكاح أو ارث (وبنيه الى ان يستقلوا) بكسب أو قدرة على الغزو فمن أحب اثبات اسمه في الدوان أثبت  
والا قطع وذ كر حكم الاصول من زيادتي وتعبيري زوجات وبلاستغناء فيهن وفي البنات أولى من تعبيرة بالزوجات بالنسكاح فيها وبالاستقلال  
في البنات كالبنين (وسن ان يضع ديواناً) بكسر الدال أشهر من فتحها



وهو الذي ثبت فيه  
 أسماء المرتزة وأول من  
 وضعه عمر رضي الله عنه  
 (و) ان (نصب كل جمع)  
 منهم (عريفا) يجمعهم عند  
 الحاجة اليهم والعريف فعل  
 بمعنى فاعل وهو الذي يعرف  
 مناقب القوم (و) ان  
 (يقدم) منهم (اثباتا) للاسم  
 (واعطاء) للمال أو نحوه  
 (قريشا) لشرفهم بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم ولغير قدموا  
 قريشا رواه الشافعي بلغا  
 وابن أبي شيبة باسناد صحيح  
 وهو قريشا لقريشهم وهو  
 يجمعهم وقيل لشرفهم وهم  
 ولد النضر بن كنانة أحد  
 اجداده صلى الله عليه وسلم  
 (و) ان (يقدم) منهم (بنى  
 هاشم) جده الثاني (و) بنى  
 (المطلب) شقيق هاشم  
 لتسوية صلى الله عليه وسلم  
 بينهما في القسم كما مر (و) بنى  
 (عبد شمس) شقيق هاشم  
 أيضا (و) بنى (نوفل) أخى  
 هاشم لآبائه عبد مناف بن  
 قصي (و) بنى (عبد العزى)  
 ابن قصي لانهم اصهاره صلى  
 الله عليه وسلم فان زوجته  
 خديجة بنت خويلد بن أحد  
 ابن عبد العزى (فسائر  
 البطون) أى باقيها (الأقرب)  
 فالأقرب إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم (فيقدم) منهم بعد  
 بنى عبد العزى بنى عبد  
 المدار بن قصي ثم بنى زهرة بن  
 كلاب ثم بنى تميم وهكذا  
 (و) بعد قريش (الانصار)  
 الاوس والخزرج لا تارهم

هذا والمتخذ خلافا لمن قال بالوجوب اه حل ويمكن الجمع بينهما بحمل الذب على ما لو أمكن الضبط  
 بدونه والوجوب على ما إذا لم يمكن إلا به وبشرع بهذا الجمع قوله لان القصدا الخ اه ع ش على مر (قوله  
 ديوانا) هو فارسي معرب وقيل عربي اه شرح مر (قوله الذي ثبت فيه أسماء المرتزة) وفي المصباح  
 مانعه الديوان جريدة الحساب ثم أطلق على موضع الحساب وهو معرب والاصل ديوان فأبدل من أحد المضعفين  
 بلاء للتخفيف ولهاذا بردي الجمع إلى أصله فيقال ديوان وفي التصغير دويون لان التصغير وجمع التكسير  
 يردان الأشياء إلى أصولها ودونت الديوان وصقته وجمعه (قوله عريفا) روى أبو داود وغيره خبر العرافة  
 حق ولا بد للناس منها ولكن العرافة في النار لان الغالب عليهم الجور فيمن قولوا عاييه اه شرح مر اه  
 ع ش (قوله بلغا) أى بصيغة باغنى اه قل على الجلال (قوله لقريشهم) أخذ من القرش الذي هو الحيوان  
 البحري لانه لقوته يأكل حيتان البحر أو من القرش أى وهو التفتيش لانه كان يغتس على ذوى الحاجات  
 فيكفهم اه حل (قوله وهم ولد النضر الخ) فقريش اسم أولقب للنضر الذى هو جده فها ر أبوايسه  
 والمحدثون على ان قريشا هو فها الذى هو ولد النضر ومن ثم قال الزين العراف في نظم السيرة

اما قريش فالاصح فها \* جماعها والاكثر والنضر

وقيل انه قصي قيل وهو قول رافضى توصل به الرافض الى ان كلاً من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما  
 ليس قريشياً لانهم ما انما يجتمعان معاً صلى الله عليه وسلم بعد قصي فتكون امامتهما باطلة اه حل  
 (قوله وهم ولد النضر بن كنانة) والنضر هذا هو الثاني عشر من اجداده صلى الله عليه وسلم فكل من ينتهى  
 نسبه للنضر بن العرب فهو قريشى وأما من ينسب لمن فوقه من الاجداد فليس قريشاً وان كان من آثار به صلى الله  
 عليه وسلم فليس كل قريب له قريشياً اه (قوله جده الثاني) يدل من هاشم وقبيلة عبد المطلب وقوله عبد مناف  
 جده الثالث وهو أبو الاربع المذكورين وقوله ابن قصي بضم القاف وقع المهمة وتشديد التحتية  
 هو جده الرابع وهو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر  
 المتقدم واذا ضم هذا المسبق انتظم له عشرون جده متفق عليها وهم عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن  
 قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن  
 إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان اه قل على الجلال (قوله وبنى المطلب) ما ذكره بعضهم  
 من انه أشار بالواو الى عدم الترتيب بينهم وبين بنى هاشم محل نظر اذا لوجه خلافاً لان كلامهم في الاولوية  
 ومعلوم ان تسمية بنى هاشم أولى اه شرح مر (قوله شقيق هاشم أيضاً) وكانوا أميين وكانت رجل هاشم  
 ملتصقة بجبهة عبد شمس ولم يمكن نزاعها الا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولسم مادام فكان كذلك اه حل  
 (قوله فبنى عبد العزى) بضم العين المهمة وتشديد الزاى المعجمة وهو أخو عبد مناف وأشار الى علة تقديمهم  
 بقوله لانهم اصهاره صلى الله عليه وسلم لان زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى اه قل على  
 الجلال (قوله ثم بنى زهرة) لانهم أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ثم بنى تميم لان أبابكر وعائشة منهم اه  
 برماوى (قوله وهكذا) أى ثم بعد بنى تميم بنى مخزوم ثم بنى عدى ثم بنى جحج ثم بنى سهم ثم بنى عامر ثم بنى  
 الحارث اه برماوى (قوله فالانصار) جمع ناصر كالحباب وصاحب أو جمع نصير كالثراف وشريف وهو  
 جمع قلة واستشكل بان جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة وهم ألوف وأجيب بان القلة والكثرة انما  
 يعتبران في تكرات الجوع اما في المعارف فلا فرق بينهما اه برماوى (قوله الاوس والخزرج) ويقدم الاوس  
 لانهم احواله صلى الله عليه وسلم وفي المستدرک افخر الاوس على الخزرج فقال الاوس منا الذى اهتز له عرش  
 الرحمن سعد بن معاذ ومناحى الدبر عامر بن أبي الفلم ومنا غسيل الملاشكة حنظلة بن الراهب ومنا من اعتبرت  
 شهادته بشهادة رجلين خزيمة بن ثابت فقال الخزرج منا أربعة جمعوا القرآن ابي بن كعب ومنا ذبن جيل

الجيدة في الاسلام (فسائر العرب) أي باقهم قال الراعي كذار تبوه وحله السرخسي على من هم أبعد من الانصار اما من هو أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم وفي الحواوي يقدم بعد الانصار مضر فربيعه قوله عدنان فقمطان (فالعجم) لان العرب أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيهما زيادة تطلب من شرح الروض وذكر السن في المسائل المذكورة من زيادتي (ولا يثبت في الديوان من لا يصلح للغزو) كأعي وزمن وفاقد يدوانما يثبت الرجل المسلم المكاف الحر البصير الصالح للغزو فيجوز اثبات الآخرس والاصم والاعرج ان كان فارسا (ومن مرض) منهم يجنون أو غيره (فكصحيح) فيعطى بقدر حاجة ممونه حيا وميتا بتفضيله السابق (وان لم يرج برؤه) لتلاي رغبت الناس عن الجهاد ويشتغلوا بالكسب وقولي فكصحيح أعم وأولى مما ذكره (ويسمى) اسم (من لم يرج) برؤه ان أعطى اذلا فائدة في انبثاقه وهذا من

وزيد بن ثابت وأبو زيد اه حل (قوله فسائر العرب) معطوف على بني هاشم وقوله فالانصار معطوف على قريشا (قوله كذار تبوه) أي فجعلوا سائر العرب وخرا عن الانصار وجعلوه مرتبة واحدة فاشار الى خلاف الاول بقوله وحله الخ والى خلاف الثاني بقوله وفي الحواوي اه وعبارته شرح م ر وظاهر تقديم الانصار على من عد قريشا وان كان أقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن خالف السرخسي في الاول والماوردي في الثاني انتهت (قوله السرخسي) نسبة إلى سرخس بفتح السين والراء المهملةين ثم جاء مجمعة ساكنة بعدها سين وقبل باسكان الراء وفتح الحاء اه طابقان الاسنوي (قوله على من هم أبعد) أي على عرب هم أبعد من الانصار في القرب منه صلى الله عليه وسلم وقوله اما من هو أي بدوي أو عربي هو أقرب منهم أي من الانصار إلى النسب مثلا اذا كان من العرب من ينسب إلى كنانة وليس من الانصار ومن الانصار من ينسب إلى خزيمه الذي هو فوق كنانة فان المنسوب إلى كنانة يقدم على المنسوب إلى خزيمه وان كان من الانصار فكلام المتن الذي بظاهره تأخير سائر العرب يعني الذي ليسوا من قريش عن الانصار محمول على العرب المؤخرين في القرب منه عن الانصار وأما من هم أقرب اليه من الانصار فيقدمون عليهم كافي عبارة الحواوي التي نقلها الشارح فانما نصت على أن مضر مقدم على عدنان لان مضر أقرب اليه من عدنان كما يعلم بالاطلاع على سلسله نسبهم صلى الله عليه وسلم (قوله اما من هو أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم) معتمد وقوله وفي الحواوي الخ معتمد اه حل (قوله لان العرب أقرب منهم الخ) هذا يدل على أن في العجم قربا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك لان بني اسرائيل وهم العجم من يعقوب بن اسحاق ابن ابراهيم والعرب من اسماعيل والنبي من نسله فالعرب أولادهم العجم اه شيخنا (قوله وفيهما زيادة تطلب من شرح الروض) عبارته متنا وشرحا يقدم بنو تيم على أخيه مخزوم لمكان عائشة وأبيها أبي بكر رضي الله تعالى عنها وعنهما صلى الله عليه وسلم ثم يقدم بنو مخزوم ثم بني عدي لمكان عمر رضي الله عنه ثم بني جهم التسمية بين هذين من زيادته وعليها جرى جماعة لكن كلام الاصل لا يقتضيها بل قد يقتضي عند التأمل تقديم بني جهم على بني سهم ثم بني عامر ثم بني الحارث ثم يقدم بعد قريش الانصار لانهم الجيدة في الاسلام وينبغي تقديم الاوس منهم لانهم أخوال النبي صلى الله عليه وسلم والانصار كلهم من الاوس والخزرج وهما ابنا حارثة بن تعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشي ثم سائر العرب منهم المهاجرون الذين لا قرابة لهم وقضية كلامه كغيره التسوية بين سائر العرب وصرح الماوردي بخلافه فقال بعد الانصار مضر ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد فقمطان فبرتبهم على السابقة كقريش فان استويا أي اثنان في القرب اليه صلى الله عليه وسلم فما سبق إلى الاسلام يقدم فان استويا فقدم بالسن ثم ان استويا فقدم بآفته قدم بالهجرة كما أفاده كلام الاصل عند التأمل الصادق ثم بالشجاعة ثم رأى أي ثم ان استويا فقدم برأى ولي الامر فيختير بين ان يقرع وان يقدم برأيه واجتهاده ثم يقدم بعد العرب العجم والتقديم فيهم ان لم يجتمعوا على نسب بالاجناس كالترك والهند وبالبلدان فان كانت لهم سابقة الاسلام ترتبوا عليها والاقبال القرب إلى ولي الامر ثم بالسبق إلى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قرنه وبعده كالعرب وينبغي اعتبار السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم رأى ولي الامر كافي العرب اه بحروفه (قوله ولا يثبت في الديوان) وحله في المرتزق أما عياله فيثبتون تبعاله وان قام بهم نقص كبحثه الجلال البلقيني اه شرح م ر (قوله ولا يثبت في الديوان) أي ندبا وقبل وجوبا اه شرح م ر والذي اعتمده زي تبعل للروضة وجوب ذلك (قوله لتلاي رغبت الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطائه أولاد العالم وظائفه بعد موته لرغبة النفس في العلم لاعنه وهذا في الاوقاف وأما أموال المصالح فأولاد العالم بعده يعطون كما هنا اه قل على الجلال (قوله ويحى من لم يرج) قال شيخنا أي ندبا وفي حج وجوبه وفي قل على الجلال وفي حل ندبه وفي الشوبري



زيادتي (وما فضل عنهم) أي عن المرتزة أي عن حاجتهم ٩٢ (وزع عليهم بقدر مؤنتهم) لأنه لهم فلو كان لواحد منهم نصف ولا شئ ثالث

اعطاهم من الفضل بهذه النسبة (وله) أي للامام (صرف بعضه) أي الفضل (في ثغور وسلاح وخيل ونحوها) لأنه معونة لهم والغرض من هذا ان الامام لا يبقى في بيت المال شيئا من الفى ما وجد له مصرفا فان لم يجد ابتداء بباطات ومساجد على حسب رأيه (و) له (وقف عقارى أو بيعه وقسم غلته) في الوقف (أو غنمه) في البيع بحسب ما يراه (كذلك) أي كقسم المنقول أربعة أخماسه للمرتزة وخمسها لمصالح والاصناف الأربعة سواء وله أيضا قسمه كالمنقول كما شمله الكلام السابق أوائل الباب لكن خمس الخمس الذى للمصالح لا يسبيل الى قسمته وما ذكرته من التخيير هو ما في الروضة كما صلتها واقتصر الاصل على الوقف

#### \* (فصل في الغنمة)

(قوله وما يتبعها) كالفضل الذى يشترط من الحاصل عند الامام اه ع ش (قوله حصل لنا) بخرز ما ذكره ج في كتاب الجهاد بقوله اتماما أخذهم ذميون أو ذمي فانه لم يملك كاه لا تحذاه اه وفي الشورى قوله حصل لنا خرج ما حصل لاهل الذمة بقتال فانه لهم ولا يخمس وفيما غنمه مسلم وذمي وجهان أحدهما يخمس الجميع وأصحهما يخمس نصيب المسلم فقط اه (قوله أو اهداه الكافر لنا والحرب قائمة) أي لان القتال لما قرب وصار كالتحقق الوجود صار كأنه موجود بطريق القوة المترتبة من نزلة الفعل اه شرح مر (قوله بخلاف المتروك الخ) أي فانه ليس غنمة فلو كان شيخنا زى يقرانه في وهو واضح لانهم جاؤا عنه اه حل وعبارة شرح مر بخلاف ما تركوه بسبب حصول خيلنا في دارهم فانه فيء لانه لما لم يقع تلاف لم تقو شائبة القتال فيه اه (قوله وضرب معسكرنا فيهم) مفعول المصدر محذوف أي خيامه وقوله فيهم أي في دارهم وفي المصباح ضربت الخيمة نصبتها والموضع مضرب مثل مسجد اه والمراد بالمعسكر المعسكر نفسه من اطلاق اسم المحل على الحال فيه في المختار المعسكر الجيش ومعسكر الرجل فهو معسكر بكسر الكاف أي هيا المعسكر وموضع المعسكر معسكر بفتح الكاف اه (قوله فيقدم منها السلب) أي ان استخفه القاتل والا بان لم يستخفه أو بهضه فيخمس ببقية الغنمة اه قل على الجلال وفي المصباح السلب ما سلب والجمع اسلاب مثل سبب واسباب فانه في البارع وكل شئ على الانسان من لباس فهو سلب اه ومن هذا تعلم ان المعنى الشرعى أعم من اللغوى لان المعنى الشرعى يشمل المركوب وآلته (قوله فيقدم منها السلب) لمن ركب غررا الخ) انظر المحنون وفي شرح الروض قال القاضى ولو أغرى به كلبا عقر وافقتله استحق سلبه لانه خاطر بر وجهه حيث صبر في مقابلته حتى غره الكلب فانه الزركشى وقياسه ان الحكم كذلك لو أغرى به بجذوا أو عبدا أعجميا اه قال مر والمعتمد بخلاف هذا القياس بل السلب للمجنون والفرقان الكلب لا يتصور ملكه فكان مجرد آله بخلاف المجنون ثم سئل عن العبد الا يعصى فقال ان المعتمد بخلاف القياس فيه ايضا اه فيكون السلب اسيد فليجبر وعلى هذا المجنون كغيره يستحق السلب فليتأمل اه سم (قوله

معسكرنا فيهم وتعييرى بالحريين هنا وفيما يأتي أولى من تعبيره بالكفار (فيقدم) منها (السلب لمن ركب غررا) بقدر ذنه لمن

لمن ركب غررا) شامـل لمن يرضخ له ممن يأتي فيستحق مع الرضخ له السلب وهو المعتمد خلافا لابن الرنعة اهـ  
 أقول فتقول الروض آخر الباب ومن استحق السلب استحق السلب مع تمام سهمه اهـ لم يقصد به اخراج من  
 استحق الرضخ أو أراد بالسلب ما يشمل الرضخ اهـ ثم (قوله غررا) هو ما انطوت عنا عاقبته والمراد  
 هنا الوقوع في امر عظيم اهـ قل على التحرير وفي المصباح الغرر الخطر (قوله أو يعميه) بضم الياء  
 وكسر الميم وقع الياء الثانية كذا ضبطه بالقلم اهـ شوبري وهذه العبارة أحسن من قول المنهاج أو يفتأ عينيه  
 لصدها بما لو كان له عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلو قطع واحدة في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل  
 انتضاء الحرب فانقياس ان السلب يكون للثاني لانه هو الذي أزال المنفعة فلو قطعها معا اشتركا ولو اشتركا جمع  
 في قتل أو اثنان فالسلب لهم ولو اثنان فاحده قتلته آخر فالسلب للاول اهـ برماوى (قوله وان من عاياه الامام)  
 عبارة أصله مع شرح مر وكذا لو أسره فقتله الامام أو من عليه أو أرقه أو أقداه نعم لاحق للقاتل في رقبته وفدائه  
 لان اسم السلب لا يقع عليهم انتهت (قوله من قتل قتيلا) عبارة المحلى قال صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا  
 فله سلبه رواه الشيخان انتهت وفي قول عليه قوله قال صلى الله عليه وسلم فيمرد على من قال انه من كلام أبي  
 بكر قاله بحضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكره عليه اهـ والقتيل مستعمل في حقيقة ومجازة فيشمل من  
 أزيات قوته وفي قوله قتيلا مجاز الاول اهـ والمراد قتيلا يحل قتله فخرج النساء والصبيان اهـ برماوى  
 (قوله وطيلسان) بفتح الطاء واللام على الانصاع وأجاز بعضهم كسر اللام وجعله طيلاس وهو من لباس  
 العجم اهـ من المصباح (قوله وهو خف بلا قدم) عبارة تشرح مر وهو خف طويل لا قدم له يلبس للساق  
 انتهت (قوله ومن سوار) هو من يلبس في البدل زينة وسلبه في الجنة كما قال الله تعالى يحلون فيها من أساور  
 من ذهب اهـ شيخنا وفي المختار وجمع السوار أسورة وجمع الجمع أساوره وفري فلولا ألقى عليه أسورة  
 من ذهب وقد يكون جمع أساور قال الله تعالى يحلون فيها من أساور من ذهب وقال أبو عمر وواحدة أسوار  
 وسورة تسويرا ألبسه السوار فتسوره اهـ وفي المصباح وسوار المرأة جمع أسورة مثل سلاح وأسلمة  
 وأسورة أيضا ورما قيل سور والاصل يضمن مثل كتاب وكتب لكن سكن للتخفيف والسوار بالضم لفظة  
 فيه اهـ (قوله ومنطقة) بكسر الميم قاله في الحقيقة في باب زكاة النقد وكذا المحلى في كفارة اليمين وزكاة النقد  
 أيضا وفي المصباح المنطقة ما يسميه الناس بالحياصة اهـ شوبري (قوله لا الخلفة في رحله) في المصباح رحل  
 الشخص مأواه في الحضر ثم أطلق على أمتعة المسافرين لانها هناك مأواه اهـ (قوله وجنية) أى فرس  
 غير مركوب وفي المصباح والجنية الفرس تقاد ولا تتركب فعبارة بمعنى مفعولة يقال جنبته أجنبته من باب قتل  
 اذا قدته الى جنبك اهـ (قوله ولو بين يديه) عبارة تشرح مر تقاد معه امامه أو خلفه أو بجانبه فتقولهما  
 في الروضة كاسلها بين يديه مثال لا قيد اهـ فانت تراهم بدلتهم الميم الذي ذكره على القصور الذي في عبارة  
 الشيخين فكان على الشارح ان يفي بما لم يذكره الشيخان بان يقول ولو خلفه أو بجانبه (قوله اختار واحدة  
 منها) بخلاف ما لو كان معه أسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لانها كلها كلفا قتل بها اهـ بش ولان الحاجة  
 الى السلاح أتم لانه قد يحتاج للواحد بعد الواحد اضياع الاول أو انكساره وأيضا لا يتم الحرب بدون سلاح  
 بخلاف الفرس اهـ ثم نقلنا عن مر ولكن عبارته في الشارح ولو زاد سلاحه على العادة كأن كان  
 معه آتات العرب من أنواع متعددة كسيف وبنديق وخيبر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على  
 العادة كأن كان معه سيفان فانما يهبط واحد منهما وفي ميم على ج قال في المنهاج وآلة حرب قال  
 في العباب يحتاجها اهـ وهو شامل للمتعدد من نوع كسيفين أو رمحين أو أنواع كسيف ورمح وقوس  
 وقضيه اخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكما توقع الاحتياج اليه كان من السلب  
 اهـ وعلى هذا فيمكن حل قول الشارح ولو زاد سلاحه على العادة أى بحيث لا يحتاج له اهـ ع ش على

يقول (من) حرا كان أو عبدا  
 صبيًا أو بالغًا ذكرا أو أنثى  
 أو خنثى (بإزالة منفعة حوى)  
 بفتح النون أشهر من أسكانها  
 أى قوته (في الحرب) كان  
 يقتله أو يعميه أو يقطع يديه  
 أو رجليه أو يده ورجله أو  
 يأسره وان من عليه الامام  
 أو أرقه أو قداه بخلاف ما لو  
 رماه من حصى أو صف أو  
 قتله غافلا أو أسير الغيرة أو  
 بعد رانهم زام الحريين فلا  
 سلبه لانتفاء ركوب الغرر  
 المذكور والاصل في ذلك  
 خبر من قتل قتيلا فله سلبه  
 رواه الشيخان (وهو) أى  
 السلب (مأمعه) أى الحربى  
 الذى أزيلت منفعته (من  
 ثياب كعف) وطيلسان  
 وران) برامد نون وهو خف  
 بلا قدم (ومن سوار) وطوق  
 (ومنطقة) وهى ما يشدها  
 الوسط (وخاتم منطقة) معه  
 يكسها لا الخلفة في رحله  
 (وجنية) تقاد (معه) ولو  
 بين يديه لانها انما تقاد معه  
 ليركبها عند الحاجة بخلاف  
 التى يحمل عليها ثقالة فلا  
 تعددت الجنايب اختار  
 واحدة منها لان كلامها  
 جنسية من أزال منفعته



(وآله حرب كدر ع ومركوب وآله) كسر ج ولجام ومفود ومهماز وقولي وآله أعم من قوله وسرج ولجام (لاحقية) مشدودة على الفرس بما فيها من نقد وغيره لأنها ليست من لباسه ولا من حليته ولا مشدودة على بدنه واختار السبكي أنه يأخذها بما فيها (ثم) بعد السلب (تخرج المون) أي مون نحو الحفظ ونقل المال ٩٤ أن لم يوجد متطوع به للحاجة إليه (ثم خمس الباقي) من الغنيمة بعد السلب والمون

(وخمس كخمس النقي)

في قسم بين أهله كما سفي النقي  
لاية وأعلموا الغنائم من  
شيء فيجعل ذلك خمسة أقسام  
متساوية ويؤخذ خمس  
رفاع ويكتب على واحدة لله  
أول المصالح وعلى أربع للغنائم  
ثم تدرج في بنادق متساوية  
ويخرج لكل خمس رقعة فما  
خرج لله أو المصالح جعل بين  
أهل الخمس على خمسة وهي

التي تقدمت في النقي ويقسم  
مال الغنائم قبل قسمة هذا الخمس  
لكن بعد إفرازه بقرعة كما  
عرف (والنفل) بفتح الفاء  
أشهر من أسكانه (وهو زيادة  
يدفعها الإمام باجتهاده) في  
قدرها بقدر الفعل المقابل لها  
(من ظهر منه) في الحرب (أمر  
محمود) كبرازة وحسن اقدام  
(أو بشرطها) باجتهاده (من  
يفعل ما ينسب للحريين)  
كسجود على قلعة ودلالة  
عليها وحفظ مكن وتجنس  
حال يكون (من مال المصالح  
الذي سينغم في هذا القتال  
أو الحاصل عنده) في بيت المال  
فإن كان مما سينغم في ذكر  
في النوع الثاني جزأ كربع  
وثلث وتحتل فيه الجبهة  
للحاجة وإن كان من الحاصل

مر (قوله كدر ع) بدل مهملته وهو المسمى بالزردية اه شرح مر (قوله ومركوب) أي ولو بالقوة  
كان قاتل راجلا وعنه يده مثلا أو بيد غلامه على الأوجه اه مر (قوله ولجام) هو ما يجعل في قم الفرس  
والنفود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الراكب (قوله ومهماز) قال في المختار المهماز حديدة تكون في مؤخر خف  
الرائض اه عش على مر والرائض مرقض الدابة أي معلمها وفي المصباح وهذه الفرس حنة بالمهماز  
ليعدو والمهماز معروف والمهمز لغته مثل مفتاح ومفتح اه (قوله لاحقية) هي كيس يجعله المسافر خلف  
ظهره يعلقه في مؤخر الرحل يضع فيه الامتعة التي يكثر الاحتياج اليها كالشط والمكحلة وبعض الزاد وفي قل  
على الجلال سميت بذلك لكونها تكون على حقو البعير (قوله ويكتب على واحدة لله الخ) ذكر القرعة هنا  
بخلاف ما تقدم في النقي لأن الغنائم حاضرون فهم كاشرون كالحقيقة بخلاف النقي لأن أهله غائبون اه  
برماوى (قوله ويقسم مال الغنائم الخ) عبارة شرح مر وتقدم قسمتها بينهم لحضورهم ويكره تأخيرها بدارنا  
بل يحرم أن طلبوا تعجيلها ولو لبأسان الحال كما بحثه الأذري والمتولي لذلك الامام أو نائبه أو أمير الجيش ولو غزن  
طائفة ولا أمير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدة اه لا صححت والا فلا حكم المصنف عن الشيخ  
أبي حامد انتهت (قوله والنفل) مبتدأ خبره من مال المصالح وما بينهما اعتراض وهذه الجملة باعتراضها معترضة  
بين المعطوف وهو قوله والآن خمس الاربعة للغنائم والمعطوف عليه وهو قوله وخمس كخمس النقي (قوله  
ما ينسب الحريين) بفتح الياء وسكون النون وكسر الكاف كذا ضبطه بالقلم اه شوبري وفي المصباح زكيت  
فيه انك من باب رمي والاسم النكابة بالكسر اذا أثمت وقتلت ونكأت في العدو نكأت من باب نفع لغنة  
في نكيت اه (قوله من مال المصالح) وقيل من أصل الغنيمة وقيل من الانخاس الاربعة اه شرح مر  
(قوله كربع) أي ربع خمس الخمس الذي للمصالح (قوله شرط كونه معلوما) هذا واضح في النوع الثاني لأنه  
الذي شرط فيه الزيادة قبل الدفع (قوله والنوع الاول) هو قوله وهو زيادة يدفعها الامام باجتهاده والثاني  
هو قوله أو بشرطها الخ اه عش (قوله عقارها ومنقولها) (فان قلت) ما الفرق بين الغنيمة والنقي حيث  
جعلتم العقار في الغنيمة كالمقول وفي النقي يتخير فيه الامام بين قسمته ووقفه أو يبيعهم وقسم ثمنه (قلت) أوجب  
وفاقا لم بأن الغنيمة حصلت بكسبهم وقتالهم فلكونها بشرط بخلاف النقي فإنه احسان جاء اليهم من خارج  
فكانت الخيرة فيه إلى رأى الامام اه سم ملخصا (قوله وهم من حضر) أي ولومكرها على الحضور اه  
شرح مر (قوله وهم من حضر القتال الخ) قسده بعض المتأخرين بمن يسهم له ولا حاجة اليه لأن من  
يرضخ له من جملة الغنائم كما يعلم مما يأتي وقد صرح بذلك السبكي اه شرح مر (قوله كالجبر) أي اذا  
قاتل وكذا ما بعده وعجالة المنهاج والاطهر أن الاجبر لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحترف يسهم  
لهم اذا قاتلوا انتهت والمراد أجبر العين اما أجبر الزمة فيعطى وإن لم يقاتل لا مكان أكثراته من يعمل عنه  
ويتفرغ للجهاد وأما المسلم اذا استوجر للجهاد فلا أجر له لفساد اجارته لأنه بحضوره الصف تعين عليه ولا رخص  
له وإن قاتل لأعراضه اه زى والاقرب أنه يعطى السلب لعموم حديثه اه برماوى ومثل اجرة النعمة  
الاجارة الواردة على عمل كغياطة ثوب فيعطى وإن لم يقاتل كما في شرح مر لأنه يمكنه أن يكترى من يعمل  
عنه ويحضر (قوله وآمين) في المصباح كن كنوان باب تعدوا روى واستغنى ومنه الكمين في الحرب حيلة وهو

عنده شرط كونه معلوما والنوع الاول من النفل من زيادة في (والانخاس الاربعة) عقارها ومنقولها (لغنائم) أخذ من الآية حيث ان  
اقتصرت فيها بعد الاضافة اليهم على اخراج الخمس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسهم له (بنيته) أي القتال (وإن لم يقاتل أو)  
حضر (لا بنيته) وقاتل كالجبر لحفظ امتعة وتاجر ومحترف (لشهوده القتال في الاولى ولقتاله في الثانية) وأما جاسوس وكمين ومن آخر منهم  
لجسس العسكر من هجوم العدو ولا شيء لمن حضر بعد انقضائه ولو قبل حيازة المال ولا لمن حضره

وان لم يغير مقر القتال أو مخرج القتال ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحوز بعد ٩٥ عوده نقطة واحدة من حضر في الاثناء ولا الخذل

ومرجف وان حضر ابنة القتال (ولو مات بعد انقضائه ولو قبل الحيازة) للمال (خفه لوارثه) لان الغنيمة تستحق بالانقضاء وان لم تكن حيازة بخلاف من مات قبل انقضائه لاشي له لما مر وفارق موت فرسه بان الفارس متبوع والفرس تابع (ولرجل سهم وفارس ثلاثة) سهمان للفرس وسهم له لاتباع رواه الشيخان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الافرس واحد فيه نفع) لما روى الشافعي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس واحد وكان معه يوم حنين افراس عربية كان أو غيره كبرزون وهو من ابواء عجميان وهجسين وهو من ابواء عري وأمه عجمية ومقر فبضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو من ابواء عجمي وأمه عربية فلا يعطى لغير فرس كبير وفيل وفيل وحمار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل بالسكر والفر الذين يحصل بهما النصر تهم يرخص لها ورخص القيل أكثر من رخص البغل ورخص البغل أكثر من رخص الحمار ولا يعطى لفرس لانفع فيه كهمزول وكسبر وهم وفارق الشيخ الهرم بان الشيخ يتبع برأيه ودعائه نعم يرخص له (ويرخص منها) أي من الاخماس الاربع

ان يستخفوا فيمكن بفتح الميم بحيث لا يفتن بهم ثم ينضون على العدو على غفلة منهم والجمع مكانه ولكن الغبط في الصدر أو كنهه أخفبه (قوله غير منحرف لقتال) ويصدق بيمينه اذا ادعى التعرف أو التحيز (قوله ولا الخذل ومرجف) الخذل من بحث على ترك القتال والمرجف من يكثر الاراجيف أي الاخاوي وفي ع ش على مر ان العطف للتفسير اه وفي المصباح خذلته وخذات عنه من باب قتل والاسم الخذلان اذا ترك نصرته واعانته وتأخوت عنه وخذلته تخذيلاً لاجلته على الفشل وترك القتال اه وفيه أيضاً وأرجف القوم في الشيء ارجافاً أكثر وامس الاخبار السيئة واختلاف الاقوال الكاذبة حتى يضرب الناس عنها (قوله خفه لوارثه) أي حق تملكه أي لانفس المالك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مفوض لرأيه أي الوارث ان شاء تملكه وان شاء أعرض اه ع ش على مر (قوله بخلاف من مات قبل انقضائه) أي وقبل حيازة المال اما بعده خفه مما حيز باق لوارثه مر وسلمان خذلاً للعلبي حيث قال لاشي له ولو بعد حيازة المال اه (قوله لما مر) أي من أن الغنيمة انما تستحق بالانقضاء يعني وهذا مات قبله فلا شئ له اه ع ش (قوله وفارق موت فرسه الخ) عبارة شرح مر وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذي مات أو خرج عن ملكه في الاثناء ولو قبل الحيازة بانه أصل والفرس تابع بخار بقاء سهمه للمتبوع ومرضه وجرحه في الاثناء غير مائع له من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا والجنون والاعماء كاللوات انتهت (قوله وفارق موت فرسه) أي قبل انقضاء الحرب فانه يعطى لها وأما لومات الفرس قبل انقضاء فانه لا حق له اه خضر فلوما تامة محتمل ان لا يستحق واحد منهم ما يحتمل ان يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيعتق فيه ولا يقال اذا سقط استحقاق المتبوع سقط استحقاق التابع كافي الروض (قوله وفارس ثلاثة) أي وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا فله به كخوضاع فرسه في الحرب فوجده آخو فقاتل عليه فيه سهم لملكه اه شرح مر (قوله سهمان للفرس) أي وان لم يقاتل عليه بان كان معه أو قرب منه بذلك ولكنه قاتل راجلاً أو في سفينة بقرب الساحل واحتمل ان يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها اه شرح مر (قوله عربياً كان الخ) قال في شرح الروض نعم يعتبر كون كل منها جذعاً أو ثنيا كما يأتي في المسابقة اه (فرع) \* لو استعار فرساً أو استأجره أو غصبه ولم يحضر المالك الوقعة فالسهم له لا للمالك لانه الذي أحضره وشهده الوقعة وان ضاع فرسه الذي يريد القتال عليه أو غصب منه وقاتل عليه غير محضر المالك الوقعة فالسهم الذي للفرس له أي لملكه لانه شهد الوقعة ولم يوجده منه اختياراً لانه يدفعه كالمالك كان معه ولم يقاتل عليه اه روض وشرحه مفرداً اه سم وفي قل على الجلال في كتاب السلم الثاني ما دخل في السنة السادسة والرابعة ما دخل في السابعة اه وفي المصباح والثاني الذي يلي ثنيته يكون من ذوات الطائف والخاص في السنة الثالثة ومن ذوات الخلف في السنة السادسة اه ثم قال والرابع في الغنم ما دخل في السنة الرابعة وفي البقر وذى الخافر ما دخل في الخامسة وفي ذى الخلف ما دخل في السابعة اه (قوله بالكر والفر) الكر القيدوم عليهم والفر الهروب وفي المصباح كره الفرس كرام من باب قتل اذا فر للجولان ثم عاد للقتال والجواد يصلح للكر اه وفيه جال الفرس في الميدان يجول جولة وجولا فاقطع جوانبه والجول الناحية والجمع أجوال مثل قفل وأقفال وكأن المعنى قطع الاجوال وهي النواحي وبالوا في الحرب جولة جال بعضهم على بعض اه وفيه أيضاً فمن عدوه يفر من باب ضرب أو سع الجولان لان العطف وفر إلى الشئ أي ذهب اليه اه (قوله ورخص البغل الخ) قال في شرح الروض والظاهر انه يفضل البعير على البغل بل نقل عن الحسن البصري انه يسهم له لقوله تعالى فما أو جفتم عليه من خيل ولا ركاب ثم رأيت في التعليقة على الحاوي والافوار تفضل البغل على البعير ولم أره في غيرهما وفيه نظراً قال مر والكلام في غير بعير يكر ويفر أذاك كالبخاني فهو مقدم على البغل اه سم اه ع ش (قوله ويرخص منها الخ) في المصباح رخصته رخصاً من باب نفع ورخصته أعطيته شيئاً ليس بالكثير والمال



(العبد وصبي ومجنون وامرأة وخشي حضروا) ٩٦ القتال وفيهم نفع وان لم يأذن السيد والولي والزوج (ولكافر معصوم) هو أعم من قوله

رضخ تسمية بالمصدر أو فعل بمعنى مفعول مثل ضرب الأمير وعنده رضخ من خبر أي شيء منه اه وهو بالضاد والطاء  
المجتمعين وجوز بعضهم في الخاء الإهمال اه قل على الجلال (قوله لعبد وصبي الخ) أي يرضخ لهم وجليهم ان  
فأتلوا عليها اه قل على الجلال ولو غزاه ولأقسام بينهم ما سوى الخمس بحسب ما يقتضيه الرأي من تساوي وتنزيل  
مالم يحضر كامل والأفهام الرضخ وله الباقي ومن كل منهم في الحرب أسهم له فيما يظهر اه شرح مر (قوله ولكافر  
معصوم) أي ان لم يكرهه الإمام على الخروج فان أكرهه استحق أجرة مثل فقط قاله الماوردي اه سم (قوله  
هو أعم) أي لشموله المعاهد والمستأن قال عميرة \* (خاتمة) \* حسنة قال الزركشي قد عمت البلوى بالغنائم التي  
تغنم أي يغنمها المسلمون الأثر الزمن النصارى بشغور الشام وغيرها وشراء الاماء منها والتسري بها وقد ذكر  
القفال والجويني وغيرهما انه لا يحل شيء من ذلك لعدم التخميس قال أعنى الزركشي وهذا في المأخوذ فخر اقاما  
المسروق والخمس فيخرج جوارزه على انه لا اخذ خاصة وهو ما ادعى الإمام إجماع الأصحاب عليه لكن الذي وافق  
كلام الأكثرين كما قال الرافعي انه غنينة وكان بعض المتورعين بعد شراء الجارية من مثل ذلك يحتاط ويشتري  
نفسها من وكيل بيت المال قال الزركشي وهو لا يخلص بالكيفية فالأولى شراء جديدها من متولى بيت المال بعد  
شراؤها من سيدها وله شراؤها من القاضي فان له على بيت المال ولا يبقى بعده هذا الاحتمال الإبقاء الثمن  
أو بعضه في الذمة وهو سهل وأما ما ساء الكفار من بعضهم ثباعتهم من المسلمون فلا إشكال فيه لعدم وجوب  
الخمس اه قلت فلو شككنا هل أصلها سبي كافر أو مسلم أو هل أخرج الخمس من تلك الغنينة أم لا فالظاهر  
التحريم أحدهما لا لباضاع ويحتمل خلافه والله أعلم وقال مر المعتمد الحل لانه الأصل في اليد مع احتمال  
أن يكون مما أخذ ذمبون فانه لا يخمس والله أعلم اه سم (قوله وزمن) ولا يشك الزمن بالشئ الهرم  
حيث يسهم له لان من شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهرم الكامل العقل اه شرح مر (قوله  
والرضخ دون سهم) أي شرعا ما لغة فهو العطاء القليل اه شرح مر (قوله وتاجر ومخترف حضرا) أي  
لابنية القتال والأسهم لهم أخذ اتماما (قوله وان كانوا فرسانا) لعل الأولى تقديم هذه الغاية بعد قوله لعبد  
وصبي ومجنون الخ اه

### \* (كتاب قسم الزكاة) \*

ذكره أكثر الأصحاب كالمختصر هنا لانه كسابقة مال يجمعه الإمام ويفرقه وأقلهم كلام آخر الزكاة انما لعله بها  
ومن ثم كان أنسب وجري عليه في الروضة اه شرح مر والقسم يفتح فسكون بمعنى تقدير الانصاء هنا  
والصدقات جمع صدقة سميت بذلك لاشعارها بصدق نية باذلها وهي شاملة للمندوبة وتخصيصها بالزكوات لانه  
المراد هنا وذكر هنا ما فيها من قسم الإمام وتعلقها بسبب المال كما يأتي اه قل على الجلال (قوله والى الأربعة  
الاحيرة بنى الظرفية) فان قلت ما الحكمة في ذكر بعض الأفراد دون بعض قلت الحكمة في ذكرها في الأول  
ظاهرة لان المأخوذ يصرف في تخليص الرقاب وعطف الغارمين عليه بدون مشاركتهم في الأخذ فليدفع لغيره  
ما عليه فكأنهم مانوع واحد ولما كان سبيل الله نوعا آخر الأخذ له مخالف للأخذ لما قبله أعادها فيه أشار لذلك  
وعطف عليه ما بعد مشاركتهم في الأخذ للصرف لحاجته لا لوفاء ما عليه فكان معه كالنوع الواحد فلم يحتاج لاعادة في  
معه اه شوري (قوله حتى اذا لم يحصل الصرف الخ) بان عتق المكاتب بغير ما أخذه أو برى الغارم أو دفع  
من غيره ما أخذه أو تخلف الغازي عن الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتي أي في الفصل الآتي متنا  
وشرحا في قوله فان تخلف استرد الخ اه (قوله استرجع) أي ان كان باقيا فان أتلفه في طعام أو نحوه وصرف  
من كسبه ما عتق به لا يسترد منه شيء اه ع ش وهذا بالنسبة للمكاتب أو ما غيره من بقية الأربعة فيؤخذ منه بدل  
التلف على ما يأتي (قوله هي لثمانية) أي اذا فرق الإمام فان فرق المالك فلسبعة كما يأتي في قول الشارح  
وما ذكره أول الخ اه وأنواع ما تجب فيه ثمانية أيضا بل وبهر وغنم وذهب وفضة وزر ع ونخل وعنب

ولذي (حضر بلا أجرة  
وبأذن الامام) للتابع في  
غير المجنون والخشي وقياسا  
فيهما فان حضر الكافر بغير  
أذن الامام لم يرضخ لانه منهم  
بموالاته أهل دينه بل يعززه  
ان رأى ذلك أو بأذنه بآجرة  
فله الآجرة فقط والتصريح  
بحكم المجنون والخشي من  
زيادتي ورضخ أيضا لعمى  
وزمن وفاقد اطراف وتاجر  
ومخترف حضرا ولم يقاتلا  
(والرضخ دون سهم) وان  
كانوا فرسانا (يجهنم الامام  
في قدره) بقدر ما يرى ويقاوت  
بين أهله بقدر نفعهم فيرج  
المقاتل ومن قتاله أكثر  
والفارسي على الراجل  
والمرأة التي تداوى الجرحى  
وتسقى العطاش على التي  
تحتفظ الحال وانما كان الرضخ  
من الانحاص الأربعة لانه  
سهم من الغنينة مستحق  
بالحضور لانه ناقص فكان  
من الانحاص الأربعة المختصة  
بالغنائم الذين حضروا الواقعة  
\* (كتاب قسم الزكاة) \*

مع بيان حكم صدقة التطوع  
والأصل في الأولى آية انما  
الصدقات للفقراء وأضاف  
فيها الصدقات الى الاصناف  
الأربعة الأولى بلام المالك والى  
الأربعة الأخيرة بنى الظرفية  
للاشعار بامتناع المالك في  
الأربعة الأولى وتقييده في  
الأخيرة حتى اذا لم يحصل  
الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الأولى على ما يأتي (هي) أي الزكاة لثمانية

وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة اه قل على الجلال وقد جمع بعضهم الاصناف الثمانية في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بد أن يجي \* فاني لها المحتاج لو كنت تعرف  
فقير ومسهكين وغاز وعامل \* ورق سبيل غارم ومسؤول

(لفقير) وهو (من لا مال له ولا كسب لائق) به (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعا من كفايته) معا معا وملبسا ومسكوا وغيرهما مما لا بد له منه على ما يليق بحاله وحال ممونه كمن يحتاج الى عشرة ولا يملك أو لا يكسب إلا درهمين أو ثلاثة وسواء أ كان ماعلده نصابا أم أقل أم أكثر (ولو غير زمن ومتعفف) عن المسئلة لقوله تعالى وفي أموالهم حق للسائل والمحروم أي غير السائل واظهار الاخبار (ولسكين) وهو (من له ذلك) أي مال أو كسب لائق به يقع موقعا من كفايته (ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب وقيل سبعة وخارج بلائق كسب لا يليق به فهو كمن لا كسب له (ويمنع فقير الشخص ومسكته) والتصریح بهما من زيادتي (كفايته بنفقة قريب أو زوج) لانه غير محتاج كمكسب كل يوم قدر

(قوله أيضا في الثمانية الخ) وعاطفها بالواو دون أولادة التثنية بينهم فيها فلا يجوز تخصيص بعض الاصناف الموجودين بها وقال الأئمة الثلاثة وكثيرون يجوز مصرفها الى شخص واحد ومال اليه الفقير الرازي وبسطوا الكلام في الاستدلال به بما رددته عليهم في شرح المشكاة اه شورى قال ابن عجيل البني ثلاث مسائل في الزكاة نفق فيهما على خلاف المذهب أي نقلا في نقل الزكاة ودفعها الى صنف واحد ودفع زكاة واحد الى شخص واحد اه قل على التحرير (قوله في لفقير الخ) وهل يشترط كونهم من أولاد آدم وأولاد حن لوعلم استحقاق جاعة في البلد من الجن يجوز دفعها اليهم فيه نظرا والا قرب انه لا يجوز الدفع للجن لقوله في الحديث صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم اذ الظاهر منه ان الاضافة للعهد والمعهود فقراء بني آدم اه ع ش على مر (قوله وهو من لا مال له ولا كسب) قضية الحدان الكسوب غير فقير وان لم يكسب وهو كذلك هنا وجد من يستعمله وقد ر عليه أي من غير مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه ولا يقبه والأعطي فالشروط أربعة ولو كان عنده ما يكفيه وممونه لكن عليه دون قدر ما عنده ولو حاله على المعتمد لم يعط حتى يصرفه فيها اه شرح مر بتصرف (قوله من لا مال له) أي ولم يكف بنفقة من تلزمه نفقته أخذ مما بعده فاندفع ما يقال ان التعريف هنا شامل للمكتفي بنفقة من تلزمه نفقته فلا يكون مانعا تأمل (قوله يقع موقعا) ظاهر اللفظ انه وصف لكل بانفراده فيكون المنقوع كل بانفراده وذلك الذي صادق بوقوع المجموع وليس مراد اقل من السارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما اه شورى (قوله جميعهما) أي كل واحد منهما على حدته بان لم يوجد الا ذلك أو مجموعهما أي بان وجد اخفى له كسب يكف الكسب حيث حل وكان لا تقابه ولا مشقة فلو كان من ذوى البيوت الذين لم تجر عادتهم بالكسب لم يكفه اه حل (قوله وحال ممونه) أي الذي تلزمه مؤنته لا غيره وان اقتضت العادة انفاقه خلافا للسبكي ومن تبعه من غير اسراف ولا تقتير اه شرح مر نعم يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار ومماليك وحوانات فهل تعتبرهم بالعمر الغالب لان الاصل بقاؤهم وبقاء نفقتهم عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر الى الاطفال يملوهم والى الارقاء بما بقي من أعمارهم الغالبة وكذا الحيوانات للنظر في ذلك مجال وكلامهم يؤول الى الاول لكن الثاني أقوى مذكر كافان تعذر العمل به تعين الاول اه ج اه شورى (قوله أو ثلاثة) أي أو أربعة فقط فضايط الذي لا يقع موقعا أن يكون دون النصف وضابط ما يقع أن يكون نصف ما فوق اه شيخنا (قوله وسواء أ كان ماعلده) نصابا الخ وقد لا يملك الا ناسا وحسلا وهو غني اه شرح مر (قوله ولو غير زمن ومتعفف) رد على القديم وبشارة أصله مع شرح مر ولا يشترط فيه أي الفقير الزمانة ولا التعفف على الجدي والقديم يشترطان (قوله والمراد أنه لا يكفيه العمر الغالب) فاذا كان يخص كل يوم نحو ثلاثة فهو فقير أو نحو سنة فسكين أو عشرة فتعفى (قوله أيضا والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب) أي بالنسبة للاخذ نفسه أما ممونه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفايته ما يحتاجه الا أن من زوجة وعبد وداية مثلا بتقدير بقائها أو بدلهما لو عدت بقية عمره الغالب اه ع ش على مر (قوله ويمنع فقير الشخص ومسكته الخ) أي لا غيرهما فلا تمنعه الكفاية المذكورة بل للمكتفي بنفقة الغير ان يأخذ بوصف آخر غير الفقير والمسكته من زكاة المنفق وغيره اه من شرح مر (قوله كفايته بنفقة قريب أو زوج) أفهم تعبيره بالكفاية ان الكلام في زوج موسر أمامه لا يكفي فتأخذ تمام كفايته بالفقر ويضم أيضا ان من لم يكفها ما وجب لها على الموسر لكونها كوله تأخذ تمام كفايتها بالفقر



ولومنه فيما يظهر وانه لو غاب زوجها ولام الله ولم تشد على التوصل اليه وبجرت عن الاقتراض أخذت وهو  
 ظاهر كما يؤخذ من كلام الغزالي وقتاوى المصنف من ان الزوج أو البعض لو أعسر أو غاب ولم يترك منفقولا  
 ما يمكن الوصول اليه أعطيت الى الزوجة أو القريب بالفقر أو المسكنة ويسن لها ان تعطى زوجها من زكاتها  
 ولو بالفقر وان أنفقها عليها كما قاله الماوردي خلافا للقاضي اه شرح مر وقوله من ان الزوج أو  
 البعض لو أعسر الخ صريح في ان من أعسر زوجها بنفقة تأخذ من الزكاة وان كانت متمكنة من الفسخ  
 ولعل وجهه ان الفسخ لا يلزم منه استغناؤها وقضية ذلك انه لو ترتب له عليه الاستغناء بان كان لها قريب بموسر  
 تلزمه نفقتها ولو فسخت انما لا تعطى فليراجع الحكم اه رشيدى (قوله بنفقة قريب) أى واجبة وهي نفقة  
 الاصل والفرع فخرج بها النفقة المتبرع بها على غير الاصل والفرع فلا تمنع الفقر والمسكنة اه من شرح  
 مر (قوله بنفقة قريب) فلا امتنع من دفعه له وكان لا يليق دفعه للحاكم عادة كان له الاخذ من الزكاة اه  
 حل (قوله أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعي أو بائن وهي حامل كما قاله الماوردي ولو سقطت نفقتها بنشوز  
 لم تعط لتقدرتها على النفقة حالا بالطاعة ومن ثم لو سافرت بلاذن أو معه ومنعها أعطيت من سهم الفقراء  
 والمساكين حيث لا تقدر على العود حالا لآذرها والا فمن سهم ابن السبيل اذا عزم على الرجوع لانتفاء المعصية  
 اه شرح مر (قوله واشتغاله بنوافل) فلونذرهما كالصوم كان له الاخذ وهن ولو نذر اتماها ودفنقل  
 الاذرى عن فتاوى ابن البرزوى انه لو نذر اتما صوم الدهر وكان لا يمكنه ان يكسب مع الصوم كفايته كان  
 له الاخذ حلبي (قوله ولا مسكنة) أى اللاتقبة وان اعتاد السكنى بالاجرة لكن خالف شيخنا في ذلك ومثله  
 المملوك موقوف يستحق السكنى فيه كالحلوة في المدرسة فاذا وجد مع المملوك موقوف لم يبق له المملوك قال  
 بعضهم وهو في غاية البعد وان قرر في حلوة المدرسة لاسيما في زماننا الذي لم يثق الانسان بمافي يده من نحو  
 الوظائف وان جهل مقامه اه حل (قوله وثياب وكتب) انظر ما وجه قطع الثياب والكتب عن الاضافة  
 دون ما قبلها وهما لا قطع الجميع رعاية للاختصار تأمل اه (قوله وثياب) أى ولو للنجس ولو مرة في العام ان  
 لاقت به ومثلها حل المرأة التي تجمل به في بعض الاوقات حيث كان لا تغلبها اه حل ومثله في شرح مر  
 (قوله وكتبه) أى وان تعددت أنواعها ولو كان عنده من كتابين متخالفين بقى له الاصح لا الحسن فان كانت  
 احدهما ماصفيرة الحجم والاخرى كبيرة بقيتا للمدرس وتبقى له كتب الوعظ التي يعظ منها وان كان في البلد  
 واعظا غيره بخلاف كتب الطب فانها تباع اذا كان هناك طبيب غيرهما والفرق ان الانسان يتعظ بنفسه ولا يحتاج  
 الى واعظ ولا يطب نفسه فيحتاج الى طبيب اه حل (قوله يحتاجها) حال مما قبلها فان قلت هذا ظاهر بالنسبة  
 الاولين لانهم ما عرفوا دون الاخيرين لانهم ما نكروا فان قلت بل هو ظاهر فيهما أيضا لوجود المسوغ وهو  
 العطف على ما يصح محيى الحال منه بقى انه هل يجوز ان يكون صفة للبعض وحالا من البعض الاخر يحرر  
 ونظيره قول المنهاج في باب الاصول والابنية ودور يحيط بها السور ثم عرضته على شيخنا الشهاب الغنبي فقال  
 لا مانع منه ونظيره الجملة التي لها محل باعتبار ولا محل لها باعتبار آخر اه شوبرى (قوله ولا مال له غائب) أى أو حاضر  
 وقد حيل بينه وبينه اه شرح مر وبعضهم أدخله في الغائب لانه غائب حكما اه (قوله فيعطى ما يكفيه) أى الا ان  
 يحرم مقررنا فلا يعطى على المعتمد اه شوبرى (قوله الى ان يصل الى ماله) صوابه الى ان يصل اليه ماله أو اسقاط  
 لفظ الى لان ما ذكره انما يناسب بعض افراد ابن السبيل اه برماوى (قوله أو يصل الاجل) في المصباح وحل  
 الدين يصل بالكسر حلا ولا انتهى أجله فهو حال اه (قوله ولعامل) قال في شرح الروض وان كان غنيا  
 اه سم (قوله كساع) أى فيستحق ان أذن له الامام في العمل وان لم يشترط له شيئا بل وان شرط ان لا يأخذ  
 شيئا لانه يستحق ذلك بالعمل فريضته من الله تعالى فلا يحتاج لشرط من الخلق كما يستحق الغنية بالجهد وان  
 لم يقصد الاعلاء كلمة الله تعالى اه شرح مر (قوله أولى من قوله ساع الخ) عبارة أصله والعامل ساع وكتب

كفايته (واشتغاله بنوافل)  
 والكسب عن نفسه منها (لا)  
 اشتغاله (يعلم شرعى) يتأتى  
 منه تحصيله (والكسب يمنع)  
 منه لانه فرض كفاية وقولى  
 شرعى من زيادتي (ولا مسكنة  
 وخادمه وثياب وكتب) له  
 (يحتاجها) وذكر الخادم  
 والكتب مع التقييد  
 بالاحتياج من زيادتي (و) لا  
 (مال له غائب بمرحلتين أو  
 مؤجل) فيعطى ما يكفيه الى  
 ان يصل الى ماله أو يصل  
 الاجل لانه الآن فقير  
 أو مسكين (ولعامل) على  
 الزكاة (كساع) يجيبها  
 (وكتب) يكتب ما أعطاه  
 أرباب الاموال (وقاسم  
 وحاشر) يجمعهم أو يجمع  
 ذوى السهمان والاصل  
 اقتصر على أولهما وقولى  
 كساع أولى من قوله ساع  
 الى آخره لان العامل لا ينحصر

ليما ذكره اذ منه العريف والحاسب وأما أحرة الحاقا للأموال والراعي بعد قبض الامام ٩٩ ففي جملة السهمان لا في سهم العامل والكيال

والوزان والعدادان ميزوا  
الزكاة من المال فاجرتهم على  
المالك لا من سهم العامل أو  
ميزوا بين انصباء المستحقين  
فهي من سهم العامل وما ذكر  
أو لا يحل اذا فرق الامام الزكاة  
ولم يجعل للعامل جعلا من  
بيت المال فان فرقها للمالك  
أو جعل الامام للعامل ذلك  
سقط سهم العامل كما سيأتي  
(لا قاض ووال) فلاحق لهما  
في الزكاة بل رزقهما في خمس  
الخمس المرصدة لمصالح العامة  
ان لم يتطوعا بالعمل لان عملهما  
عام (ولو لفة) ان قسم الامام  
واحتج لهم وهم أربعة  
(ضعيف اسلام أو شريف)  
في قومه (يتوقع) باعطائه  
(اسلام غيره أو كاف) لنا  
(شرف من يلبسه من كفار أو  
مانعي زكاة) وهذا في مؤلفة  
المسلمين كما يعلم مما يأتي في  
كلامي هنا إشارة اليه اما  
مؤلفة الكفار وهم من يرجي  
اسلامه أو يخاف شره فلا  
يعطون من زكاة ولا غيرها  
لان الله تعالى أعز الاسلام  
وأهله واغنى عن التأليف  
وقولي أو كاف الى آخره من  
زيادتي (ولرقاب) وهم  
(مكاتبون) كتابه صحبة بنيد  
زدنه بقولي (لتفسير منكر)  
فيه عطون ولو بغير اذن  
ساداتهم أو قبل حلول النجوم  
ما يعينهم على العتق ان لم  
يكن معهم ما يني بنجومهم  
امام كتاب المزكي فلا يعطى من زكاته شيئا لعود الغاردة

الح (قوله اذ منه العريف) وهو الذي يعرف آرباب الاستحقاق كالنقيب والمشد اه قل على الجلال  
(قوله ففي جملة السهمان) جمع سهم وعبارة مر فاجرتهم من أصل الزكاة لا من خصوص سهم العامل انتهى  
وفي المصباح السهم النصيب والجمع أسهم وسهام وسهامان بالضم وأسهمته بالالف أعطيته سهمها (قوله وما  
ذكر أولا) أي من قوله هي لثانية اه شوبري (قوله سقط سهم العامل كما سيأتي) أي في قوله فصل  
يجب تعميم الاصناف ان أمكن والا فنف وجد اه (قوله لا قاض ووال) أي اذا قاما بما يعمله العامل مما ذكر  
اه قل على الجلال وفي شرح مر وقضية كلامه دخول قبض الزكاة وصرفها في عموم ولاية القاضي وهو  
كذلك كما نقله الراعي عن الهروي وأقره ما لم ينصب له متكام خاص اه (قوله ان لم يتطوعا بالعمل) مفهومه  
انهم ما ان تطوعا بالعمل لا يكون رزقهما من خمس الخمس ولم يذكر مر هذا القيد وتقدم في قسم التي عما يقتضي  
ان هذا الشرط لا يشترط بل يأخذان من خمس المصالح وان تطوعا بالعمل (قوله ولو لفة) جمع. ولف من  
التأليف وهو جمع القلوب وظاهره انهم يعطون ولو أغنياء اه شرح مر وقوله وهو جمع القلوب أي  
هنا والافه وجمع الاشياء على وجه مخصوص اه ع ش عليه (قوله ان قسم الامام الخ) مفهومه انه لو قسم المالك  
لا تعلى المؤلفة وليس كذلك وعبارة الشارح في الفصل الذي يلي هذا المؤلفة يعطونها الامام أو المالك اه حل  
نعم قسم الامام والاحتياج شرطان للاخيرين من المؤلفة فقط فان حمل كلامه على انهما واجبان للاخيرين  
فقط فلا ضعف في كلامه اه زى بياضاح (قوله واحتج لهم الخ) صريح هذا الكلام ككلامه في شرح  
الروض اعتبار احتياجنا في الاقسام الاربعه وفيه نظري في القسمين الاولين لان المعنى الذي على اعطائهما  
بسببه وجود عدم احتياجنا اليهما فليتلأمل ثم رأيت في شرح الارشاد لشجنا ج مانصه ويعتبر في  
اعطاء المؤلف باقسامه احتياجنا اليهم على ما قاله الماوردي وغيره ونقله في الكفاية عن المختصر وفيه نظر  
بالنسبة للاولين اذ علة اعطائه الاول تقوى اسلامه والثاني جاء اسلام نظرائه وكفى بهذين حاجته ويؤيده  
قولهم لو لم يؤثر العطاء في الاول منع أو أثره لا يزيد الى ان يحسن اعتقاده اه وفي التأييد نظر لا يخفى فتأمل  
وقال مر هذا التقييد أعني قولهم واحتج لهم الخ مبني على ضعف وهو ان المؤلفة لا يعطون الا ان كان المفرق  
الامام والصحيح ان المالك اذا فرق اعطاهم فلمعتمد انه لا يشترط الاحتياج نعم الاحتياج الى القسمين الاخيرين  
بمعنى ان يكون اعطائهما أسهل من تجهيز جيش لا بد منه اه \* (فرع) \* قال مر ويشترط المذكورة  
في القسمين الاخيرين دون الاولين اه سم (قوله ضعيف اسلام) أي ضعيف اليقين ببناء على ان الايمان يزيد  
وينقص فيعطى تأليفه ليقوى يقينه أو كان قريب عهد بالاسلام بأن كان عنده وحشة في أهله اه حل  
وعبارة شرح مر وهو من أسلم ونيته ضعيفة في أهل الاسلام أو في الاسلام نفسه ببناء على ما عليه أئمتنا كأكثر  
العلماء ان الايمان أي التصديق نفسه يزبد وينقص كثرته فيعطى ولو امرأة ليقوى ايمانها اه (قوله أو  
شريف في قومه) أي أقوى اسلام شريف في قومه فيستفاد من العطف باو كونه مسلما وقد صرح بالاسلام  
فيما قبله فقوله فيما بعد إشارة اليه مراده بلاشارة كما يشمل الصريح لانه صرح بالاسلام البعض وأشار بأول اسلام  
بعض آخر اه شجنا وعبارة شرح مر أو من نيته قوية لكن له شرف الخ (قوله أو كاف لنا) عبارة  
شرح مر ومن المؤلفة أيضا من يقاتل أو يخوف مانعي الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقاتل من يلبه  
من الكفار أو البغاة فيعطيان ان كان اعطائهما أسهل من بعث جيش (قوله وفي كلامي هنا) إشارة اليه  
حيث عطف الشريف والكافي بأو فاقضى ان كلام من الشريف والكافي قوى اسلام اه حل (قوله فلا يعطون  
من زكاة ولا غيرها) الا ان ترأت بالمسلمين نازلة اقتضت اعطائهم فانهم يعطون اه حل (قوله ولرقاب)  
جمع وقبة عبر بها عن الشخص لان الرق كالجبل في عنقه ثم غالب استعماله في المكاتبين وقال الامام أحمد  
ومالكهم أرقاء يشتررون ويعتقون وقوله كتابه صحبة أي لكاه أو بعضه وباقيه حر ولو لكافر ونحو



هاشمي اه برماوى وعبارة شرح مر واذا صححنا كتابة بعض فن كان أوصى بكتابة عبد فجز الثلث عن كله لم يعط اه ولا ينافى كلام البرماوى لانه قال وباقية حواه (قوله مع كونه ملكه) به اذا فارق صاحب الدين فانه يجوز له ان يعطى غير يمينه من زكاته مع عود الفائدة اليه كفى شرح مر اه (قوله ولغارم) ومنه مكاتب استدان للجنوم وعنت كهمرو كذا من استدان لعمارة مسجد وقرى ضيف وقت أسير فانه يعطى عند العجز عن النقد لامن غيره كالعقار كذا جرى عليه ابن المقرئ تبعاً لما وردى والروايات وغيرهما وقال السرخسي حكمه حكمه مالوا استدان لصحة نفسه وجزم به البخاري وصاحب الانوار وقال الاذرى انه الذى يقتضيه كلام الاكثرين واعتمدوا والد على انه لو قيل لا أثر لغناه بالنقد أيضاً جلا على هذه المكرمة العام نفعها لم يكن بعيدا اه شرح مر (قوله من تدين لنفسه الخ) تعبيرة بالاستدانة جرى على الغالب فلواتا نفع مال غيره عدا أو أسرف في النفقة كان الحكم كذلك وأما قواهم ان صرف المال في الملاذ المباحة ليس بسرف محله فيمن أسرف من ماله لا بالاستدانة من غير رجاء وفاته أى حالاً فيما يظهر من سبب ظاهر لا يقال لو أرى بهذا لم يتقيد بالأسراف لانا نقول المراد بالأسراف هنا الزائد على الضرورة أما الاقتراض للضرورة فلا حرمة فيه كما هو ظاهر كلامهم في وجوب البيع المضطر المعسر ولا يعطى غارم ما تولا وفاته عه لانه ان عصى به قواضع والا فغير محتاج لانه لا يطالب به اه شرح مر (قوله وقد عرف قصد الاباحة) أى ولو بالقرينة اه برماوى وعبارة مر لكن لانه قد عرفت فيه الابينة ويعلم ذلك بشرايين تفيد ما ذكر (قوله أو في غيره) أى المباح تكرار وصرفه في ذلك وتاب فلو عاد لتلك المعصية هل يعطى لان تلك المعصية أخرى أو لا يعطى لان عوده لتلك المعصية يدل على عدم صدقه في توبته منها حررتم رأيت عن جج انه ان عاد قبل الاعطاء لم يعط ولا يخفى انه لا يأتى على المرجوح وهو انه بالعود يتبين ان توبته غير صحيحة وأما على انهم بمعصية أخرى وان التوبة صحيحة فلا وجه الاعطاء وان كان عوده للمعصية قبل الاعطاء تأمل اه حل (قوله بان يحل الدين ولا يقدر الخ) عبارة شرح مر بان يكون بحيث لو قضى دينه مما ماله تمكن كإرجاءه في الروضة وأصلها والمجموع فيترك له مما ماله ما يكفيه أى الكفاية السابقة للعمير الغالب فيما يظهر ثم ان فضل منه شئ صرفه في دينه وتتم له باقيه والا قضى عنه الكل ولا يكف كسب الكسب هنا لانه لا يقدر على قضاء دينه منه غالباً لا يتدرج وفيه حرج شديد (قوله مالوتدين لمعصية) ويظهر ان العبرة في المعصية بعقيدة المدين لا غيره كالشاهد بل أولى اه تحفة أقول وكفى تضيق المال في محرم كالأسلفه في باب حجر السفه اه شورى (قوله أو تدين لاصلاح الخ) خرج ما لو دفع من ماله أو أدى منه ما استدانه فلا يعطى اه حل (قوله أى الحال) تفسير لذاته وقوله بين القوم تفسير للبين اه ز يادى (قوله في قتل) أى ولو غير آدمى ككباب اه قل على التحرير (قوله لم يظهر قاتله) وكذا ان ظهر على المعتد اه شورى ومثل القتل اتلاف المال وعبارة الروض وشرحه وان ضمن دية قتل عن قاتل يعرف لم يعط مع الغنى بشرط زاده بقوله ان كان هناك حاكم يسكن الفتنة والا أعطى مع الغنى لاحتاجنا اليه وينبغي انه اذا كان هناك كبير يصلح بين الناس يغنى عن الحاكم عند تقدمه وخرج بقوله يعرف ما اذا لم يعرف فيه على من ضمن عنه مع الغنى كما مر هذا والتفصيل بين معرفته وعدمها قال في الروضة فيه نظروني المجموع انه ضعيف لانه لا أثر لعرفته وعدمها أى فيعطى مع الغنى مطلقا اه سم (قوله فحمل الدية تسكيناً الخ) عبارة شرح مر فيستدين ما يسكن به الفتنة ولو كان ثم من يسكنها غيره فحمل الدية أى واقترض ودفع فيها أما اذا لم يقترض فلا يعطى ليدفع فيها اه شيخنا عن الشيخ خضر وانظر ما وجه هذا الشرط وهل يأتي نظيره في الضمان (قوله ان أعسر مع الاصيل) أى فيعطى ما يقضى به دينه قال في شرح الروض واذا قضى به دينه لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه وانما يرجع اذا غرم من عنده اه وخرج بأعسر ما اذا كان موسرين أو الضامن فقط فلا يعطى كفى الروض وغيره ولو بغير الاذن في الاولى على أحد وجهين قال في شرح الروض

اليه مع كونه ملكه (ولغارم) وهو ثلاثون من تدين لنفسه في مباح طاعة كان أو لا وان صرفه في معصية وقد عرف قصد الاباحة (أو) في (غيره) أى المباح كخمر (وتاب) وطن صدقه في توبته وان قصرت المدة (أو) صرفه في مباح فيعطى (مع الحاجة) بان يحل الدين ولا يقدر على وفاته بخلاف مالوتدين لمعصية وصرفه فيها ولم ينسب ومالوا لم يحق فلا يعطى وقول أو صرفه في مباح من زيادى (أو) تدين (لاصلاح ذات البين) أى الحال بين القوم كان خاف فتنة بين قبيلتين تنازعنا في قتل لم يظهر قاتله فحمل الدية تسكيناً للفتنة فيعطى (ولو غنيا) اذ لو اعتبر الفقر لقلت الرغبة في هذه المكرمة (أو) تدين (لضمان) فيعطى (ان أعسر مع الاصيل) وان لم يكن متبرعا بالضمان (أو) أعسر (وحده وكان متبرعا) بالضمان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والثالث من زيادى

انه الا وهو عبارة العباب فان كان الضامن والاصل معسر من أعطى الضامن وفاءه ويجوز صرفه الى الاصيل بل هو أولى أو موسر من فلا أو الاصيل موسر دون الضامن أعطى ان ضمن بلا إذن أو عكسه أعطى الاصيل لا الضامن واذا وفي من سهم الغار لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه اه وعبرة التصحيح ويعطى من استدان للضمان ان أعسر هو والاصل أو وحده وكل متبرعا فان أسروا وكل متبرعا فوجها ان أطلقا هما في الصغير والروضة ومقتضى كلام العزيز ترجيح منه وقال في المجموع ان قلنا لا يرجع وهو الاصح أعطى قال الاذرى وفيما قاله تقار اه سم (قوله واسيل الله) سبيل الله وضعا للطريق الموصلة له تعالى ثم كثرت عماله في الجهاد لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدوا في مقابل فكانوا أفضل من غيرهم اه شرح مر (قوله وعلى أغنياء المسلمين الخ) ويدخل في الاغنياء الصبي والمجنون وفي كون الولي يلزمه الاعانة من ماله ما منع الاغنياء بغيرهما نظر اه ايعاب اه شورى (قوله ولا ين سبيل) سمي بذلك الملازمة السبيل وهو الطريق وأفردي الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد اه شرح مر (فائدة) ابن السبيل اسم جنس يطلق لغة على المسافر رجلا كان أو امرأة قليلا أو كثيرا ولم يأت في القرآن العظيم الا مفردا لان محل السفر محل الوحدة والانفراد اه شورى (قوله من بلد الزكاة) أى وان لم تكن وطنه اه شرح مر (قوله ان احتاج) بان لا يجد ما يقوم بخواتم سفره وان كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعتمد ويفرق بينه وبين ماله من اشتراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر والحاجة فيه أغلب من ثم لم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاء اطلاقهم وبين غيره لتحقيق حاجتهم مع قدرته هنادون مامر اه شرح مر (قوله سواء كان طاعة) دخل في الطاعة الواجب والمنسوب وسكت عن المكروه كسفر التجارة في اكلان الموتى فيعطى فيه لانه غير معصية ولو ذكره بدل المباح أو معه لكان أولى اه قل على الجلال (قوله وتزهره) لعل المراد ان التزهره غير حاله له على السفر ليوافق ما سياتي له آخر الفصل الا ترى اه رشيدى (قوله ولو وجد ان مقرض) لكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة عن ابن كج وأقره من وجد مقرضا وهو المعتمد وفي قل على الجلال خرج ماله كان كسوبا أو وجد من يقرضه فلا يمنع من اعطائه على المعتمد خلافا لما في المنهج وفارق عدم الاعطاء لعل ماله غائب اذا وجد من يقرضه بان السفر أشق والحاجة فيه أشد اه (قوله ولو وجد ان مقرض) عبارة التصحيح ولو وجد ابن السبيل مقرضا له مال في مكان آخر لم يعط على ما حرم به جمع متأخرون ونقله الزركشى تبعا للاذرى عن نص البويطى وهذا النص انما هو في مسألة التي عويوضه كلام القفال في مسألة الزكاة لكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة عن ابن كج وأقره واظهار انه المعتمد وان مال الاذرى الى الاول اه فانظر على الاول هل مثله في التقييد بعدم وجد ان المقرض ما تقدم فحين غاب ماله أو كان مؤجلا اه سم (قوله او كان سفره معصية لم يعط) أى لان القصد باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره اه شرح مر وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا ماله مع ان له مالا يبلده فيحرم لانه مع غناه يجعل نفسه كالا على غيره اه ايعاب اه شورى (قوله كسفر الهائم) أى لان تعاب النفس والداية بلا غرض صحيح خوام اه شرح مر (قوله يجوز كونهم كفارا) أى وأرفاءه ومن ذوى القربى أخذ من العلة اه حل (قوله مستأجر من من سهم العامل) هذا مجمل على ما اذا كان ذلك بعد القبض من المالك وقبل قبض الامام لها فيكون أجرة ذلك من سهم العامل فلا ينافى ما تقدم ان أجرة الحافظ من جلة السهمان لا في سهم العامل كذا قرره شيخنا بهامش نصته اه من خط الشيخ خضر (قوله وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) أى منتسبا اليهما أو لاحدهما ما فرج أولاد بنتهم من غيرهم لانهم لاحق لهم في خمس الخمس اه قل على الجلال ومحل عدم جواز الدفع لهما ان كانا مستقلين فان كان تبعا جاز كسبائى في الفصل الا ترى انه يجوز اعطاء الزوجة الهاشمية

(وليسيل الله) وهو (غاز متطوع) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) اعانة له على الغزو وبخلاف المسترزق الذي له حق في الفى فلا يعطى من الزكاة وان لم يوجد ما يصرف له من الفى هو وعلى اغنياء المسلمين اعانته حيثئذ (ولا ين سبيل) وهو (منشئ سفر) من بلد مال الزكاة (أو محتاج) به في سفره (ان احتاج ولا معصية) بسفره سواء كان طاعة كسفر حج أو زيارة أم مباحا كسفر تجارة أو طلب آبق وتزهره فان كان معصيا يحتاجه في سفره ولو وجد ان مقرض أو كان سفره معصية لم يعط والحق به سفره لا لغرض صحيح كسفر الهائم (وشروط أخذ) للزكاة من هذه الثمانية (حريه) هو من زبادى فلا حق فيها لمن بهرق غير مكاتب (واسلام) فلا حق فيها لكافر بخبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم ثم الكيال والجال والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجر من من سهم العامل لان ذلك أجرة لازكة (وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا)



تبع الزوجها اه (قوله وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) أي وان لا يكون محجورا عليه ومن ثم أفتى المصنف في بالغ تارك للصلاة كسلانه لا يقبضها له الاولي به أي كصبي ومجنون فلا تعطى له وان غاب وليه خلافا لمن زعمه بخلاف ما لو طرأ تركه أو تذر به ولم يحجر عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها الفاسق الا ان علم انه يستعين بها على معصية فيجزم أي وان اجزا كما علم مما تقرروا على كذا هاشميه وقيل بوجوب ما يورده قوله هم يجوز دفعها مربوط من غير علم بخمس ولا قدر ولا صفة نعم الاولي توكيلها لآخر وجامن الخلاف وأفتى ابن العماد وابن بونس بمنع دفعها لاب قوي صحيح فقير وآخرون بجوازه اه ج ومثله في شرح م ر وقوله ومن ثم أفتى المصنف الخ عبارته أي المصنف النووي في الفتاوى (مسئلة) هل يجوز دفع الزكاة الى مسلم بالغ عاقل لا يصلي ويعتقد وجوب الصلاة ويتركها كسلانا الجواب ان بلغ تارك الصلاة واستمر على ذلك الى حين دفع الزكاة لم يجوز دفعها اليه لانه محجور عليه بالسفه فلا يصح قبضه ولكن يجوز دفعها الى وليه فيقبضها بهذا السفه وان كان بالغ مصليا رشيدا ثم طرأ ترك الصلاة ولم يحجر عليه القاضي جاز دفعها اليه وصح قبضه بنفسه كمن يصح جميع تصرفاته والله أعلم انتهت (قوله فلا تحل لهما) أي وان منعاهما من الخمس وكذا زكاة كل واجب ككندر وكفارة بناء على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع على أوجه احتماله بن كايون خذ رجح ذلك من افتاء الوالد رحمه الله تعالى بانه تحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع وحرّم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لان مقامه أشرف وحلت له صلى الله عليه وسلم الهدية لانها شأن الملوك بخلاف الصدقة اه شرح م ر وخرج بالواجب صدقة التطوع فتحل لهم كسائر الشارح في فصلها وعبارة الشيخ عبد الباقي الزرقاني على الشيخ خليل نصها ثم المعتمد عدم حرمة صدقة التطوع على آله واختصاص الحرمة بالفرض ان أعطوا من بيت المال ما يستحقونه والا أعطوا منها ان أضربهم الفقرة في المواق أو أبحث لهم الصدقة كفي الباجي بل الاعطاء لهم حيث شذأفضل من غيرهم وكلام الباجي ظاهر لانه لا ينتقل من حرمة الى حل الا عند الضرورة اه (قوله ولا غسالة الايدي) يحتمل نفيه عطف على شيء عطف خاص على عام أو على مقدرا أي لا كثير ولا غسالة الايدي أي لا كثير ولا قليلا أو على محل الصدقات ويحتمل حرمة عطف على الصدقات عطف تفسير وهذا الأخير أولى لان الصدقات مطهرة فهي كالغسالة اه ويحتمل ان المراد بها الزكاة وسماها غسالة تنفيرا عنها أي لا أحل لكم من الصدقات لانها غسالة الايدي ويحتمل ان المراد بها غسالة الايدي حقيقة فيكون المعنى لا أحل لكم من الصدقات شيئا ولا غسالة فذر الايدي ويكون المقصود المبالغة في القلة كذا بخط الشيخ أبي بكر الشنواني اه ع ش (قوله ان لكم في خمس الخ) فان قلت قضية الظرفية عدم استحقاقهم خمس الخمس بتمامه وهو خلاف صريح كلامهم (قلت) يمكن أن تكون الظرفية باعتبار كل واحد أي لكل واحد منكم في خمس الخمس ما ذكر فلا ينافي استحقاق جلتهم تمام خمس الخمس وان براد بخمس الخمس المفهوم العام الصادق بكل خمس من الخمس الخمس وحيث أن صدق الظرفية مع استحقاقهم تمام خمس الخمس لصحة ظرفية المفهوم العام لفرد في الجملة اه سم اه شوبري (قوله أي بل يغنيكم) أقول لا يتعين ذلك بل يمكن حل أو على التردد إشارة الى أن الخمس لا يخرج عن الأمرين وان في كل منهما كفاية اه ج (قوله فلا تحل له) عبارة أصله مع شرح المحلى وكذا مولا هم أي مولى بني هاشم وبني المطلب فلا تحل له في الأصح لحديث مولى القوم منهم صححه الترمذي وغيره والثاني قال المنع فيهم لاستغنائهم بخمس الخمس كما تقدم ولا حق لمولا هم فيه فتحل له انتهت ويفرق بينهم وبين بني اخواتهم مع صححة حديث ابن أخت القوم منهم بان أولئك لما لم يكن لهم آباء وقبائل ينسبون اليهم غالباً تحضت نسبهم لساداتهم فحرم عليهم ما حرم عليهم تحققة الشرف والائتم ولم يعطوا من الخمس لثلايسا ووهم في جميع شرفهم فان قلت يمكن ذلك باعطائهم من الخمس والزكاة قلت ممنوع لان أخذ ذلك قد يكون شرفا كافي بحق الغازي فلا يتحقق حيث شذأ بخطاط شرفهم وأما بنو الاخت فاهم آباء وقبائل لا ينسبون الا اليها فلم يلحقوا بغيرهم

فلا تحل لهما مال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد رواه مسلم وقال لأحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يكفكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم رواه الطبراني (ولامولى لهما) فلا تحل له لخبر مولى القوم منهم صححه الترمذي وغيره

في شيء من ذلك اه شرح حجر

\*(فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لمستحقها)\* كعلم المالك وعين الاخذ ويسته وهو من أول الفصل الى قوله ويعطى فقير الخ وقوله وما يأخذ منها وهو من قوله ويعطى فقير الى آخر الفصل اه شخنا (قوله عمل بعلمه) أي ما لم تعارضه بينة فان عارضته عمل بهادون علماء لان معهما زيادة علم اه عش على مر وعبارة الحاشي قوله عمل بعلمه أي وان قامت بينة بخلافه انتهت ولا يخرج هذا على خلاف القضاء بالعلم لان أمر الزكاة مبنية على المساهلة وليس فيها ضرار بالغير اه شرح مر (قوله فيصرف لمن علم استحقاقه) الخ أي يجوز له الصرف له وقوله دون غيره أي فلا يجوز له الصرف له وقوله وان لم يطلبها غاية للتعميم في قوله فيصرف الخ وقوله اشتراط طلبها أي اشتراطه في جواز الصرف حيث قيد بقوله لمن طلبه كلة وعلم الامام الخ اه ولا يصح الصرف الى السفينة بل يقبض له وليه الا السفينة المهملة أفق بذلك النووي اه مر اه سم (قوله عبالا) العبال أهل البيت ومن عموه الانسان الواحد عبال مثل جبال وجبال اه مصباح وفي القاموس أيضا والعبال ككتاب جمع عبال اه عش (قوله الا ان ادعى عبالا) أي وان كسبه لا يني بنفقة عباله والمراد بالعبال من تلزمه نفقتهم لا غيرهم ممن تقضى المروعة بالانفاق عليهم خلافا للسبكي اه زى أما هؤلاء فيستلون لانفسهم اه شرح مر وعبارة سم ويعطى لعباله وان لم يكونوا بصفة الاستحقاق كزوجة هاشمية تبعا كما قال القمولى انه مفهوم كلام الاصحاب وأيده مر بأن الغازي يعطى من النقي عز زوجته ولو كافرة تبه له ولومات لم تعط زوجته الكافرة فان أسلمت أعطيت اه (قوله أو تلف مال) أي يفتيه أمواله كان المال قدرا لا يفتيه لم يطلب ببينة الا على تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته ببينة ولا يمين والاوجه كما قاله المحب انطربى مجيء ما في الوديعة هناك من دعواه التلف بسبب ظاهرا وخفي وان فرق ابن الرفعة بينهما بان الاصل ثم عدم الضمان وهنا عدم الاستحقاق وجزم به الزركشي وغيره اه شرح مر وقوله من دعواه التلف بسبب ظاهرا الخ أي أو بلا تعرض لبيان سبب فعلى هذا قول المتن فيكاف ببينة يعني فيما اذا ادعى تلفه بسبب ظاهرا لم يعرف هو ولا عموه وتقدم في الوديعة ان هذه الصورة محتاج فيها مع البينة الى يمين (قوله كعامل) قال الزركشي صورة ذلك في العامل ان يدعى أنه عمل امالوا دعى أنه عامل فلا يحتاج الى البينة الا مع رب المال دون الامام لانه نصبه قلت ور بما يشعر بان العامل اذا عمل من غير نصب الامام له استحق وفيه نظر ثم انظر هذا مع قولهم لو فرق المالك سقما سهم العامل كما سياتي في الفصل الا تني اه وقول الزركشي دون الامام لان نصبه الخ فيه نظر بل يتصور فيما اذا مات الامام ونولى آخر ونارعه في أنه عامل أو نارعه المستحقون فليتأمل ويتصور أيضا بان ينصبه نائب الامام ثم يموت ويدعى عند الامام أو نائب آخر أنه عامل تأمل اه سم (قوله وغارم) أي يولو لاصلاح ذات البين اه حل (قوله فان تخلفا عما أخذ الاجله) عبارة مر فان لم يخرج ابان مضت ثلاثة أيام تقريرا ولم يترصد الاخر وج ولا انتظار أهبة ولا رفقة استرد منها ما أخذاه وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردي لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعدهم العدول يسترد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجدوا خرج بجمع موته في أثناء الطريق أو المقصد فلا يسترد منه الا ما بقي فالخاق الراعي الامتناع من الغزو بالموت ترده ابن الرفعة بانه مخالف لما تقرر (قوله استرد) قال الروياني هذا اذا انتضى عام الزكاة بالنسبة للغازي فان كان باقيا لم يطالب بالرد عينيا بل بخير بينه وبين الغزو ولو رجع الغازي قبل لقاء العدو فان كان قبل دخوله دار الحرب استرد وكذا بعد دخولها اذا قاتل غيره دونه فان لم يقع قتال لبعده العدو فرجعوا استحق اه سم (قوله استرد منها ما أخذاه) أي ان كان باقيا والا قبله فلا يشتريه سلاحا أو فرسا لم يسترد اه حل (قوله أو كان سيرا) وهو ما لا يقع موقع من صاحبه لو ضاع فيما يظهر اه ايعاب اه شوبري (قوله والاسترد) أي ان كان باقيا والا قبله ان تلف قبا ساعلى ما سبق ويحتمل الفرق اه حل

\*(فصل في بيان ما يقتضى)\*  
 صرف الزكاة لمستحقها وما  
 يأخذ منها\*(من علم  
 الدافع) لها من امام وعليه  
 اقتصر الاصل أو غيره (حاله)  
 من استحقاق الزكاة وعدمه  
 (عمل بعلمه) فيصرف لمن علم  
 استحقاقه دون غيرهم وان لم  
 يطلبها من عنوان افهم كلام  
 الاصل اشتراط طلبها منه  
 (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان)  
 ادعى ضعف اسلام صدق)  
 بلا يمين ولا بينة وان اتهم  
 لعسر اقامتها (أو) ادعى  
 (ففسر أو مسكنة فكذا)  
 اصدق بلا يمين ولا بينة وان  
 اتهم لنفسك (الا ان ادعى عبالا  
 أو) ادعى (تلف مال عرف)  
 انه (له فيكاف ببينة)  
 لسهولتها (كعامل ومكاتب  
 وغارم وبقية المؤلفة) فانهم  
 يكفون ببينة بالعمل والكتابة  
 والغرم والشرف وكفاية  
 الشرف لك وذكر المؤلفة  
 باقسامها من زيادتي (وصدق  
 غاز وابن سبيل) بلا يمين ولا  
 بينة لما سر (فان تخلفا) عما  
 أخذ الاجله (استرد) منهما  
 ما أخذاه لا تغا صفة  
 استحقاقهما فان خرجا  
 وفضل شيء لم يسترد من الغازي  
 ان قرع على نفسه أو كان سيرا  
 والاسترد



ويسترد من ابن السبيل مطلقاً) ويفرق بينه وبين الغازي بأن ما دفعناه للغازي لم يحتاجنا وقد حصلت بالغزو وابن السبيل إنما يدفع إليه حاجته وقد زالت اه خضروا أيضاً لم يخرج الغازي لمصلحة عامة توسع فيه اه (قوله والغارم اذا برئ) أي بغير ما أخذناه فهذا والذي أشار إليه أوائل كتاب قسم الزكاة بقوله حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفها الى أن قال على ما يأتي اه حل (قوله والغارم اذا برئ) انظر لو أخذ الغارم من سهم الغارمين وصرفه في نفقته وترك الكسب لاهل يضمن ذلك أولاً ويعطى ثانياً يحزر اه شورى (قوله أو استغنى بذلك) أي بغير ما أخذناه أخذناه من نصيبه اه شورى (قوله والبينة هنا) قد بين هذا الطرف لاجل قوله اخبار أما في غير هذا الموضع فلا بد فيها من لفظ الشهادة (قوله أو عدل وامرأتين) أي أو عدل واحد على الراجح وفي الاعاب ولا يشترط في الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الأوجه بين من يفرق ماله ومال غيره بوكالة أو ولاية اه شورى (قوله فلا يحتاج الى دعوى عند قاض) تفريع على تعبير المتن بالاخبار المفيدة أنهم البست شهادة حقيقة اذهي انشاء لا اخبار وعبارة شرح مر وهي اخبار عدلين وان عراض لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند حاكم (قوله استفاضت بين الناس) ممن يؤمن توأطوهم على الكذب قال الرافعي وقد يحصل ذلك بثلاثة اه حل (قوله ويعطى فقير ومسكين) ليس المراد انهم ما يعطيان نفداً يكفيهما تلك المدة لتعذر بل غن ما يكفيهما ما دخله كفاً في شرح مر فلذلك قال فيشترى به به عتقاً انتهى (قوله كفاية عمر غالب وهو ستون سنة) أي ما بقي منه ولو دون سنة فان جاوزه أعطى كفاية سنة بسنة كفاية شرح مر (قوله كفاية عمر غالب) يمان لا كثر ما يعطى فلا ينافي جواز اعطائه أقل من قول كما هو مصرح به فيما يأتي اه شورى وقال زى هذا بالنسبة للإمام أما بالنسبة للمالك فيجوز له ان يعطى أقل شئ اه (قوله كفاية عمر غالب) أي وأما الزوجة اذا لم يكفها نفقة زوجها ومن له قريب تجب نفقته عليه فينبغي ان يعطوا كفاية يوم بيوم لانهم يتوقعون كل وقت ما يدفع حاجاتهم من توسعة زوج المرأة عليها اما بتيسر مال أو غير مومن كفاية قريب اه ع ش على مر (قوله فيشترى به به عتقاً) فان اشترى يابه غير عتق لم يحل ولم يصح كذا نقل عن شرح شيخنا كابن حجر اه حل وقوله كذا نقل عن شرح شيخنا الخ هذا الحكم ليس في الشرع من المذكورين وإنما الذي فيهما حكم آخر وهو ان الفقير اذا اشترى العتق لا يحل له ولا يصح اخراجه عن ملكه وعبارة شيخه ومثله جج والاقرب ان للإمام أن يلزمه بالشراء وعدم اخراجه عن ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من اخبار الرشيد وحيث تدليس له اخراجه فلا يحل ولا يصح فيما يظهر اه وقوله وحيث تدليس له اخراجه مفهومه انه لو لم يلزمه بعدم اخراجه حل وصح اخراجه وان تكرر ذلك منه اه مر اه سم على جج وصريحه ان مجرد الامر بالشراء لا يقتضي المنع من اخراجه وقد يتوقف فيه فيقال مجرد الامر بالشراء منزلة الزكاة اه ع ش عليه (قوله عتقاً استغله) أي أو نحو ما شبيهة ان كان من أهلها اه جج اه ع ش على مر (قوله وظاهر ان للإمام ان يشترى له ذلك كافي الغازي) ظاهره ولو قبل ان يقبضه الزكاة وجهه ان الامام نائبه في قبضها ويبرأ المالك بقبض الامام بخلاف المالك فالظاهر انه ليس له ان يشترى له قبل قبضه ثم رأيت كلاماً لشيخنا في شرح المنهاج فراجع وتأمل اه سم (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) ولو أحسن أكثر من حرفة والكل تكفيه أعطى غن أو رأس مال الادنى وان كفاه بعضه فاقط أعطى له وان لم تكفه الواحدة منها أعطى الواحدة وزيد له بشراء عتقاً يثمنه داخله بقبضه كفايته فيما يظهر اه شرح مر (قوله ما يشترى به) ما مفعول ثانٍ يعطى والاول مستتر فيه عائد على من وقوله ما ينفى مفعول يشترى وقوله مما يحسن بيان له قدم عليه اه شيخنا (قوله ما يعطى الخ) وظاهر كمال شيخنا ان ذلك على التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد على ما يليق بالحال اه حل وعبارة البرماوى قوله بكفايته غالباً أي بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف

والباقلاني من يبيع الباقل والبقال بموحدة الفاعل بالفاء وهو من يبيع الحبوب قبل أو الزيت قال الزركشي ومن جعله بالنون فقد صحفه فان ذلك يسمى النقل لا النقال (و) يعطى (مكاتب وغارم) لغرض اصلاح ذات البين بقرينة مامر ١٠٥ (ما عزا عنه) من وفاء دينهما (و) يعطى (ابن سبيل

ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو ماله) ان كان له في طريقه مال فلا يعطى مؤنة اياه ان لم يقصد هو وظاهره ولا مؤنة اقامته الزائدة على مدة المسافر (و) يعطى (غاز حاجته) في غزوه نفقة وكسوة له ولعاليه وقيمة سلاح وقيمة فرس ان كان يقاتل فارسا (ذهابا وإيابا واقامة) وان طالت لان اسمه لا يزول بذلك بخلاف ابن السبيل (وعلكه) فلا يسترد منه الا ما فضل على مامر ولا مامر أن يكثرى له السلاح والفرس وان يعيرهما له مما اشتراه ووضعه فان له أن يشترى من هذا السهم ويقفه ما في سبيل الله (وبهياً له مركوب) غير الذي يقاتل عليه (ان لم يطق المشى أو طال سفره) بخلاف ما لو قصر وهو قوى (وما يحمل زاده ومناعه ان لم يعد مثله جلهما) بنفسه بخلاف ما لو اعتاده مثله جلهما ويسترد ما هي له اذ ارجع كما يشير اليه التعبير بهياً (كأن سبيل) فانه يما له مامر في الغازي بشرطه ويسترد منه اذ ارجع والموافقة بعطيه بالامام أو المالك لما رآه وأعمال يعطى أجره مثله فان زاد سهمه عليها رد الفاضل على بقية الاصناف

الاستخاض والاماكن والازمنة فيراعى ذلك على الوجه وما ذكره الائمة هنا انما هو بالنظر لا بالبيع في زمانهم أو انما على التقريب (قوله والباقلاني) بتخفيف اللام أو تشديدها وهو من يبيع الباقل وهو الفول ولو مسـ لوفاء وقوله من يبيع البقول وهي خضر اوان الارض وقوله يسمى النقل بالنون المضمومة وهو من يبيع نحو الجوز والوز اهـ قل على الجلال وفي المصباح ساقط الشاة سلقا من باب قتل تحت شـ عرهاب الماء الجيم وصلقت البقل طبعته بالماء بحتم قال الازهرى وهكذا البيض يطبخ في قشره بالماء اهـ وفيه النقل ما يشغل به بضم النون وفتحها اهـ (قوله واليزار) بموحدة ثم عجمتين بينهما ألف من يبيع البزاي الاقشة وأصل البز اسم لتناع البيت اهـ قل على الجلال (قوله من يبيع الباقل) بالقصر مع التشديد والمد مع التخفيف وهو الفول اهـ شيخنا وفي المصباح الباقل بوزن فاعلا يشد فيه قصر ويخفف فيمد الواحدة باقلا بالوجهين اهـ (قوله الفاعل) في المصباح القوم الثوم ويقال الحنطة وتفسر قوله تعالى وقومها باقاة ولين اهـ ويقال الحص اهـ مختار (قوله بقرينة مامر) أى في قوله في الفصل السابق أو تدان لاصلاح ذات البين ولو غنيا اهـ عـش (قوله ويعطى ابن السبيل) قال في العباب واذا أخذ المسافة فترك السفر في اثنا عشر يوما وقد اتفق الكل فان كان لغلاء السفر لم يغرم ولا غرم قسط باقي المسافة اهـ سم (قوله ولا مؤنة اقامته الزائدة على مدة المسافر) هو شامل لما لو أقام الحاجة يتوقعها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد كما أفتى به الوالد اهـ شرح مر (قوله وإيابا) أى ان لم يقصد عدم الاياب اهـ حل (قوله وأقامته وان طالت) وينبغي أن يعطى أولا نفقة مدة يغلب على الظن اقامتها فان زاد زيد له ويقتصر النقل هنا للحاجة اهـ شرح مر وفيه أن للامام ان ينقلها فلا حاجة لقوله ويقتصر الخ اهـ (قوله وعلكه) كان مقتضى ملكه ان لا يسترد منه شيء الا ان يقال لا يملك الاما يحتاج اليه في الاحتياج اليه يتبين عدم ملكه ويكفي في كونه ملكه أنه لو قدر وكان يسير الاسترد ذلك منه اهـ حل (قوله على مامر) أى في قوله فان خرجا ورجعا الخ بأن لم يقتروا وكان ما بقي له وقع والا فلا اهـ عـش (قوله وان يعيرهما له) تسمية ذلك عارية مجازا اذا الامام لا يملكه والاخذ لا يضمنه وان تلف بل القول قوله فيه بيمينه كالوديعة لكن لما وجب ردهما عند انقضاء الحاجة منهما أشـ بها العارية اهـ شرح مر بحروفه (قوله فان له ان يشترى ما الخ) له بـرضاء الغزاة ويكون وكيلاً عنهم اهـ حل (قوله وبهياً له مركوب) أى ليتوفر فرسه للعرب اذ ركوبه في الطريق يضعفه اهـ شرح مر (قوله أو طال سفره) أى بحيث تناله منه مشقة شديدة تبج التيمم على ما بحثه في الايعاب ولعل الوجه الاكتفاء بما لا يخل في العادة وان لم تبج التيمم اهـ شوبرى (قوله وما يحمل زاده) أى باجارة أو عارة أو غلبك كذا في شرح الروض في ابن السبيل ثم قال وما زاده من التملك فيما ذكر أخذه من اطلاق الاصل اهـ سم (قوله ويسترد ما هي له) عبارة شرح مر وأفهم التعبير بهياً استرداد المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع دارجاً وهو كذلك ومحله في الغازي ان لم يملكه الامام اذ ارآه لانه لا احتياجا اليه أقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو لم يملكه اياه اهـ (قوله في الغازي بشرطه) وهو عدم اطاقته المشى أو طول السفر اهـ عـش (قوله ويسترد منه اذ ارجع) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه اذ ارجع فينقص الملك فلو حصل منه زائد منفصلة فالوجه انه يفوز بها اهـ شوبرى (قوله ياخذ باحدهما) أى ما لم تكن احدي الصفتين الفقر والآخرى التيمم فانه لا يخبر في هذه بل ياخذ بصفة التيمم لصفة الفقر والمعنى انه يعطى من سهم البتاني لامن سهم الفقراء كما مر في كلام مر اهـ عـش (قوله ياخذ باحدهما) أى من

(١٤ - جل منهج بع) وان نقص كل من مال الزكاة أو من مال المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كفقير غارم (ياخذ باحدهما) لا بالآخرى أيضا لان عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضي التغار وتعبيرى بياخذ أول من تعبيرة يعطى لان الخيار في ذلك للاخذ بالامام أو المالك كما حرمه في الرخصة وأصلها أمان في صفتا استحقاق التي أى واحداهما الغر وكغارها شمي



زكاة واحدة امام من زكّاتين فيجوز أخذ من واحدة بصفة ومن الاخرى بصفة اخرى كغز هاشمي يأخذ من  
القيء اه شرح مر و ج \* (فرع) \* قال في الروض وشرحه فان أخذ فقير غارم مع الغارمين نصيبه  
من سهمهم فاعطاه فغيره أعطى مع الفـ قراء نصيبه من سهمهم لانه الا ان محتاج نقله في الروضة عن الشيخ  
نصروا قرءه قال الزركشي والمراد امتناع أخذهم مادفعه قتل بل أو مر تباولم يتصرف فيما أخذوه أولا وانظر اذا  
لم يف ما أخذوه أولا بالجهة التي أخذهم اهل يأخذ بالجهة الاخرى قبل الصرف وهل يأخذ من زكاة أخرى بالجهة  
الاخرى قبل الصرف حرره وقد يؤخذ حكم هذا الاخير مما تقدم أول الباب فيمن ملك قد رد دينه حرره اه سم  
وانظر هل يعد من كل صنف بالجهة التي أخذهم أولا حرره

\* (فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ) \*

(قوله وما يتبعهما) أي يذكر بطريق التبعية لهما اه حل (قوله وما يتبعهما) أي يتبع الاولى بخصوصها وهو  
استيعاب الآحاد ويتبع الثانية بخصوصها وهو التسوية بين الآحاد وما يتبع مجموعهم ما هو وقوله ولا  
يجوز للمالك الى آخر الفصل (قوله سواء في ذلك زكاة الفطر الخ) أي وان اختار جمع جواز دفعها لثلاثة  
فقراء أو مساكين وآخرون جواز واحد أو أطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الرواية عن الأئمة الثلاثة  
وآخرين جواز دفع زكاة المال أيضا لثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبنا  
ولو كن الشافعي رحمه الله حي لا فتى به اه شرح مر وعن الاصطخري صرف الفطرة الى ثلاثة من الفقراء  
واختاره السبكي وحتى الرافعي عن اختيار صاحب التبيين جواز الصرف الى واحد قال في البحر وانا أفتي به  
واختاره الاذري قال وعليه العمل والقول بخلافه بعيد لان الصاع اذا فرق على الثمانية يكون قليل  
المجدوي اه سم قال ابن عجيل الجني ثلاث مسائل في الزكاة نفقت فيها على خلاف المذهب أي نقلت  
في نقل الزكاة ودفعها الى صنف واحد ودفع زكاة واحد الى شخص واحد اه قل على التحرير (قوله  
وعلى الامام تعميم الآحاد) أي في بلد الزكاة وغيرها أخذ من مسألة النقل الآية لانه لا يمنع على الامام  
اه حل (قوله أي آحاد كل صنف) بحل وجوب الاستيعاب كما قاله الزركشي اذا لم يقل المال فان قل بان  
كان قدر الوزعه عليهم لم يسد لم يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج أخذ من نظيره  
في القى اه شرح مر (قوله ووفى) بالتشديد والتخفيف اه شيخناهم أي بحاجاتهم الناجزة فيما يظهر  
اه شرح مر وانظر ما المراد بالناجزة اه سم على جج ويحتمل ان المراد بها مؤنة يوم ولية وكسوة  
فصل أخذ مما سياتي في صدقة التطوع اه ع ش عليه والحاصل انه يجب على الامام أربعة أمور تعميم  
الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الآحاد والتسوية بينهم عند تساوي الحاجات ويجب على المالك أيضا  
أربعة أمور تعميم الاصناف سوى العامل والتسوية بينهم واستيعاب الآحاد ان انحصروا بالبلد ووفى  
بهم المال والتسوية بين آحاد كل صنف ان انحصروا ووفى بهم المال أيضا اما اذا لم ينحصروا أو انحصروا ولم  
يوفى بهم المال فالواجب عليه شيان استيعاب الاصناف والتسوية بينهم اه خضر اه زى (قوله فان  
أخل أحدهما) أي الامام والمالك بصنف الخ كل الاولى ذكر هذه المسألة قبل قوله وعلى الامام الخ لانهم من  
تعلقات تعميم الاصناف كما يعلم من قوله لصنف تأمل وأما لو أخل أحدهما بواحد من الآحاد فانه يضمن أيضا  
لكن أقل من قول في كل من المالك والامام كسباني عن سم (قوله فان أخل أحدهما بصنف ضمن) أقول  
الوجه ان قدر ما يضمنه كل منهما اما كان يجب دفعه لذلك الصنف فتأمل وعبارة العباب لو أخل الامام بصنف  
ضمن له من مال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة وان أخل به المالك تضمنه من مال نفسه اه ثم رأيت مر  
قال ان الامام وان وجبت عليه التسوية بين الآحاد اذا أمكن وتساوت حاجاتهم الا انه لو خالف وفاوت أجزاء  
وعلى هذا فلا يضمنه الامام أقل من قوله مطلقا في الروض وشرحه ولو أعطى المالك اثنين من صنف

فيعطى بهما

\* (فصل في حكم استيعاب

الاصناف والتسوية بينهم

وما يتبعهما) \* (يجب تعميم

الاصناف) الثمانية في القسم

(ان أمكن) بان قسم الامام

ولو بنائبه ووجدوا لظاهر

الآية سواء في ذلك زكاة

الفطر وزكاة المال (والا)

أي وان لم يمكن بان قسم

المالك اذ لا عامل أو الامام

ووجد بعضهم كل جعل

عاملا باجرة من بيت المال

(ف) تعميم (من وجد) منهم

لان المعدوم لا سهم له فان لم

يوجد أحد منهم حفظت

الزكاة حتى يوجدوا أو

بعضهم (وعلى الامام تعميم

الآحاد) أي آحاد كل صنف

من الزكوات الحاصلة عنده

اذ لا يثمة مذكورة ذلك (وكذا

المالك) عليه التعميم (ان

انحصروا) أي الآحاد

(بالبلد) بان سهل عادة ضبطهم

ومعرفة عددهم (ووفى) بهم

(المال) فان أخل أحدهما

بصنف ضمن لكن الامام

والثالث موجود غرم له أقل متمول لانه لو أعطاه ابتداء خرج عن العهدة فهو القدر الذي فرط فيه سواء أكان  
 الثلاثة متعينين أم لا لماسياتي انه لا يجب عليه التسوية في الاحاد اه وفيه أمران أحدهما ان ما أتاده  
 من ان اعطاء أقل متمول يخرج عن العهدة لو أعطاه ابتداء يخالف ما تقدم من انه يعطى الفقير والمسكين  
 كفاية العمر الغالب فلا بد من التوفيق بينهما فيحتمل ان يوفق بينهما بحمل ما تقدم على ما اذا احتملت الزكاة  
 ان يعطى كل من المستحقين كفاية العمر الغالب فان لم تحتمل ذلك جاز اعطاء الاول وعلى هذا فيحتمل ان يقال  
 ذلك في الامام والمالك ويحتمل انه في الامام فقط ويحتمل ان يحتمل على ان المراد بيان الاكثر فلا ينافي جواز  
 اعطاء الاقل والقلب الى الاول أميل فيجوز وفي الناسرى بعد ذكر الخلاف في انه يعطى كفاية سنة أو كفاية  
 العمر الغالب مانصه وأشار في التمهيد الى تنزيل هذا الخلاف على حالين ان أمكن اعطاء ما يحصل منه كفايته يعنى  
 العمر الغالب اعطاء والا فكفاية سنة وردة الرافعي بانه لو لم يشهد على ان يعطيه كفاية سنة فلا بد ان يعطيه لما  
 دونها فلا معنى لضبطها واختار السبكي التنزيل بان الغالب ان زكاة السنة لا تنقص عن كفايتها فان نقصت  
 أعطينا المقدور وكما قال الرافعي قال والقول بالسنة وادخار الفاضل الى القابلة بعيد لوجهه ولا اعتدأ أحدا  
 يقول به والقول بكفاية العمر لا يمكن رب المال ولا للامام عموما غالباً أن أمكنه ذلك عموماً فينبغي ان لا يتردد في  
 وجوبه لانه ما لهم انتهى ومثله في الخادم وغيره وقد يؤخذ من كلام السبكي المذكور وحمل الاول على  
 ما اذا أمكن كفاية العمر الغالب والسنة والثاني على ما اذا لم يمكن ذلك فيجوز وفي شرح المنهاج للزركشي بعد  
 تقريره الخلاف في العمر الغالب والسنة الثالث أى من التنبيهات سكوتاً عن أقل ما يدفع من الزكاة وفي الودائع  
 لابن سريج أقله نصف درهم وأكثره ما يخرج من حال الفقر الى حال الغنى اه وهو قد يدل على الاحتمال  
 الثاني نعم قول الروض السابق غرم له أقل متمول يردان الأقل نصف درهم والامر الثاني ان قوله لماسياتي  
 انه لا يجب عليه التسوية قد يدل على ان الامام لا يغرم أقل متمول فقط بناء على انه يجب التسوية عليه لكن قال  
 مر يغرم الأقل أيضاً لانه وان وجبت التسوية الا انه اذا خالف أجراً اه أى والكلام حيث لا تكفى الزكاة  
 على ما تقدم اه سم (قوله انما يضمن من مال الصدقات) قال الشافعي ينبغي ان يضمن ماله اذا فقدت  
 الصدقات من يده ولم يبق منها شيء انتهى \* (فرع) \* لو انحصر المستحقون ثم تلف المال بحيث يضمن المالك فهل  
 يجوز الابراء من الزكاة فتسقط عنه ذمة المالك وتسقط الذمة هنا لضرورة طهر عن الفوراني الجواز ووافقه  
 مر فلتراجع المسئلة اه سم (قوله أو انحصروا ولم يفهمهم المال) انظر ما المراد بوفاء المال بهم ولعله انوفاء  
 بحاجاتهم ثم رأيت الزركشي في شرح المنهاج فسر هذا بك والله أعلم اه سم (قوله وجب اعطاء ثلاثة)  
 لم يجزوا هنا وجهها بالاكتفاء باثنين على القول بانهم أقل الجمع كقوله لو اتمثل ذلك في الاقرار بدراهم قال الزركشي  
 نظراً للاحتياط \* (تنبيه) \* الظاهر ان الثلاثة المذكورة لا تجب التسوية بينها ولو استوت حاجاتهم ثم رأيت  
 مثل ذلك مصرحاً به في الارشاد وشرحه اه \* (فرع) \* قال في العباب فان أعطى أقل أى من ثلاثة غرم لكل  
 أقل متمول اه والحاصل انه اذا أدخل المالك واحداً من الثلاثة الذين يجب دفعه اليهم من كل صنف غرم له  
 أقل متمول لانه لو دفعه له ابتداء جاز وأجزأ ولو أدخل الامام واحد يجب الدفع اليه غرم له أقل متمول وان وجب  
 عليه التسوية لانه وان وجب عليه التسوية الا انه لو أدخل بها اجزأ وان حرم فاقبل المتمول يجزئ منه وان حرم  
 الاقتصار عليه في بعض الصور اه سم (قوله بئس سبيل الله وابن السبيل) قال مر على ان اضافته للمعرفة  
 أوجبت عمومها فكان في معنى الجمع اه (قوله ولا عامل في قسم المالك الخ) بين هذا ان مراد المتن بقوله من كل  
 صنف من الاصناف السبعة أى ماعدا العامل لان الكلام في قسم المالك ولا عامل فيه وقوله ويجوز حيث  
 كان الخ أى فيما اذا قسم الامام وبينهم هذا ان المراد من قول المتن وعلى الامام تعميم الاحاد أى ماعدا العامل  
 اذا يلزم ان يكون له آحاد لجواز كونه واحداً (قوله وتجب التسوية بين الاصناف) أى لان الله تعالى جمع

انما يضمن من مال الصدقات  
 لا من ماله والتصرح بوجوب  
 تعميم الاحاد من زيادتي  
 (والا) بان لم ينحصروا أو  
 انحصروا ولم يفهمهم المال  
 (وجب اعطاء ثلاثة) فأكثر  
 من كل صنف لانه كره في الآية  
 بصيغة الجمع وهو المراد بئس  
 سبيل الله وابن السبيل الذي  
 هو للجنس ولا عامل في قسم  
 المالك الذي الكلام فيه  
 ويجوز حيث كان أن يكون  
 واحداً ان حصلت به الكفاية  
 كما يستغنى عنه فيما مر  
 (وتجب التسوية بين  
 الاصناف)



بينهم يواوالتشريف فاقضى ان يكونوا سراعاه برماوى (قوله غير العامل) عبارة المحلى الا العامل فلا يراد على  
 أجرة مثل عمله كما سبق اه سم (قوله ولم يفضل شئ الخ) جملة حالبة أى والحال انه لم يفضل شئ أما اذا فضل شئ فلا  
 تجب التسوية اه سئل وقوله فلا تجب التسوية أى بل بردهما فضل عن هذا الصنف على الصنف الذى لم يف  
 نصيبه به فبصير آخذ الثمن وزيادة فلم تحصل التسوية اه وعبارة شرح مهر ولوقص سهم صنف آخر عن  
 كفايتهم وزاد صنف آخر وفاضل هذا على أولئك كما يعلم مما يأتى ووقع فى تصحيح التنبيه تصحيح نقله لا أولئك  
 الصنف والمعمد خلافة (قوله بخلاف المالك اذالم ينحصروا) أى فلا يجب عليه التعميم فلا تجب عليه التسوية  
 اه (قوله اذالم ينحصروا ولم يف بهم المال) فان انحصر واووفى بهم المال فكالامام كما هو قضية هذا التقيد  
 وقد كتبه شيخنا البرلسي بخطه بمش المحلى كما مر ولم أره مسطورا وتقريرهم يقتضى خلافاً وأنه لا يجب على  
 المالك التسوية بين الآحاد وان انحصر واووفى بهم المال وتساوت حاجاتهم سم بل منى عليه شيخنا فى شرح  
 الارشاد حيث قال مع المستن والمالك الا كنفاء أيضاً بقل متمول لاحدهم يعنى الثلاثة سواء أكان الثلاثة  
 متعنين أم لا لانه لا يجب عليه التسوية فى الآحاد اه الآن يريد اذالم تتساوى الحاجات فليجوز اه سم  
 (قوله ولا يجوز للمالك نقل زكاة) أى على الاظهر وعبارة أصله مع شرح مهر والظاهر منع نقل الزكاة والثانى  
 الجواز لا إطلاق الآية ونقل عن أكثر العلماء انتهت فى قل على الجلال قوله والثانى الجواز أى ونجوز  
 واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كابن الصلاح وابن الفراك وغيرهم قال شيخنا تبة للرملي ويجوز للشخص  
 العمل به فى حق نفسه وكذا يجوز العمل فى جميع الاحكام يقول من يتق به من الائمة كالاذرى والسبكي  
 والاسنوى على المعتمد اه \* (فائدة) \* المقتضى به من مذهب المالكية كما علم من مراجعة الثقات منهم ان النقل  
 يجوز للون مسافة القصر مطلقاً أى سواء كان المتقول البسه أحوج من أهل بلد الزكاة أو لا وسواء زكاة الفطر  
 والنقد والماشية والنابت وما نقلها الى ما فوق مسافة القصر فلا يجوز الا اذا كان المتقول اليه أحوج من أهل بلد  
 الزكاة والا فلا يجوز اه وهذا كله اذا أخذها المالك بنفسه أو نائبه ودفعها لمن هو فى غير محلها وأما اذا جاء  
 من ليس من أهل محلها أو أخذها فى محلها فلا يقال فيه نقل بل الذى حضر فى محلها صار من أهلها سواء حضر  
 قبل الحول أو بعده وسواء حضر لغرض غير أخذها أو لغرض أخذها فقط فيجوز له دفعها له مطلقاً أى سواء  
 جاء من دون مسافة القصر أم من فوقها وسواء كان أحوج من أهل البلد أم لا \* (فرع) \* ما حصد المسافة  
 التى يمنع نقل الزكاة اليها فيه تردد والمجته منه ان ضابطها فى البلد ونحوها يجوز والترخص ببلوغه ثم رأيت ج  
 منى على ذلك فى فتاويه خلاصته انه يمنع نقلها الى مكان يجوز فيه القصر وتجوز الى ما لا يجوز فيه القصر  
 اه سم على جج وعبارة حل قوله الى بلد آخر أى الى محل تقص فيه الصلاة وليس البلد الا آخر بقيد  
 لان المدار على نقلها محل تقص فيه الصلاة فذا خرج مصرى الى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم  
 من رمضان فقصر بث عليه الشمس هناك ثم دخل وجب اخراج فطرته لغرضه خارج باب النصر اه مع  
 زيادة (قوله من بلد وجوبها) أى محل المال المعين املو كان المال ديناً فهل العبرة ببلد من عليه الدين أو لا  
 فى المسئلة خلاف قبل يعتبر لانه وان لم يكن مالا حقيقة فهو منزل منزلة المال والمعمد انه يتخير بين الاماكن كلها  
 اه زى أى لان ما فى الذمة لا يوصف بان له محلاً مخصوصاً لانه أمر تقديرى لا حسمى فاستوت الاماكن كلها اليه اه  
 شرح مهر وفى فتاوى السيوطى فى كتاب الزكاة ما المراد بفقير البلد الذى تصرف اليه الزكاة هل هو من أدرك  
 وقت الوجوب بنية تقطع الترخص أم لا فاجاب بقوله المراد بفقير البلد من كان يلد المال عند الوجوب صرح  
 به الامام وغيره اه سم على جج وعبارة على المنهج \* (فرع) \* هل يشارك القادم بعد الحول  
 الموجودين عنده نعم يشاركهم ان كانوا غير محصورين والا فلا وهو هكذا مذكور وأفتى به جج اه عش  
 على مهر (قوله لما فى خبر الصحيحين الخ) قال النووي فى شرح مسلم كذا استدله به أصحابنا وليس بظاهر

غير العامل ولو زادت حاجة  
 بعضهم ولم يفضل شئ عن  
 كفاية بعض آخر كما يعلم مما  
 يأتى سواء أقسم الامام أو  
 المالك (لا بين آحاد الصنف)  
 فيجوز تفضيل بعضهم على  
 بعض (الا أن يقسم الامام  
 وتساوى الحاجات) فتجب  
 التسوية لان عليه التعميم  
 فعليه التسوية بخلاف  
 المالك اذالم ينحصر وأولم  
 يفهم المال وبهم ذاجزم  
 الاصل ونقله فى الروضة كاصلها  
 عن التهمة لكن تعقبه فيها  
 بانه خلاف مقتضى إطلاق  
 الجمهور واستصحاب التسوية  
 (ولا يجوز للمالك) أى يحرم  
 عليه ولا يجزى به (نقل زكاة)  
 من بلد وجوبها مع وجود  
 المستحقين فيه الى بلد آخر فيه  
 المستحقون ليصرفها اليهم  
 لما فى خبر الصحيحين صدقة  
 تؤخذ من أغنيائهم فتد  
 على فقرائهم

لم لو وقع تشقيص كعشرين شاة بل وعشرين بآخره اخرج شاة باحد همام الكراهة ١٠٩ ولو حال الحول والمال ببادية لم يفت الزكاة

بأقرب البسلاد اليه (فان  
عدمت) في بلد وجوها  
(الاصناف أو فضل عنهم  
شيء وجب نقل) لها أو الفاضل  
الى مثلهم بأقرب بلد اليه  
(وان عدم بعضهم أو فضل  
عنه شيء) بان وجدوا كلهم  
وفضل عن كفاية بعضهم  
شيء وكذا ان وجد بعضهم  
وفضل عن كفاية بعضه شيء  
(رد) نصيب البعض أو  
الفاضل عنه أو عن بعضه (على  
الباقين ان ينقص نصيبهم)  
عن كفايتهم فلا ينقل الى  
غيرهم لانحصار الاستحقاق  
فيهم فان لم ينقص نصيبهم  
نقل ذلك الى ذلك الصنف  
بأقرب بلد ومستلنا الفضل مع  
تقييد الباقي بنقص نصيبهم  
من زيادتي وخرج بزيادتي  
للمالك الامام فله ولو بنائبه  
نقلها مطلقا ولو امتنع  
المستحقون من أخذها قوتوا  
(وشرط العامل أهلية  
الشهادات) أي مسلم  
مكاف عدل ذكر الى غير  
ذلك مما ذكر في بابها (وفقه  
زكاة) بان يعرف ما يؤخذ  
ومن يأخذ لان ذلك ولاية  
شرعية فافتقرت لهذه الامور  
كالقضاء هذا (ان لم يعينه  
ما يؤخذ ومن يأخذ) والا  
فلا يشترط فقه ولا حربة وكفا  
ذ كورة فيما يظهر وقولي  
أهلية الشهادات أولى من

لان الضمير في فقراتهم يحتمل عوده لفقراء المسلمين ولفقراء أهل تلك البلد والقاحية وهذا الاحتمال أظهر  
(قلت) ومنع ابن القفال في التقريب الاحتمال الاول فقال ولا يجوز ان يعود الضمير الى فقراء المسلمين لان  
معاذ لم يكن مبعوثا الى جميع المسلمين وانما كان مبعوثا الى اليمن خاصة وانما أمر بأخذ الصدقة ثم ردها عليهم  
وهو نظير تزييق لحم الهدى بمكة لان الهدى انما وجب بمكان ساكنوها أولى من غيرهم اه بخط الشيخ  
خضر الشوبري (قوله لما في خبر الصحيحين الخ) أي ولا متدادا لطماع أصناف كل بلدة الى زكاة ما فيها من  
المال والغل يوحشهم وبه فارق الزكاة الكفارة والنذور والوصية للفقراء والمساكين اذالم ينص الموصي  
ونحوه على نقل أو غيره اه شرح مر (قوله نعم لو وقع تشقيص الخ) انظر ما طرقت في الخرج من  
الكراهة وقد يقال طرقت في ان يدفعها للامام أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة  
وقياسا متقدما في بعير الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تأني التجزئة اه ع ش على مر ويتعين  
على المنتجبين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كان يسهل في اللجة فيما يظهر  
فان فقدوا فلن ياتقرب محل البهم عند تمام الحول والحال المتباعدة بنحو مرعى وماء كل حلة كبلد فيحرم النقل  
اليها بخلاف غير التميمية فله النقل اليها كمن بدون مسافة اقصر من محل الوجوب اه شرح مر (قوله  
فله اخرج شاة الخ) واذا جاز النقل فؤنته على المالك قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما بقي بذلك  
اه شرح مر (قوله والمال ببادية) وكالبادية البحر لمسافر فيه فيصرف الزكاة لأقرب بلد الى محل حوله  
الحول ولو كان المال للتجارة ولم يكن له قسمة في البحر أو قيمته قليلة بالنسبة لغير البحر فيبقي اعتبار أقرب محل  
من البر يرغب فيه بثمن مثله ومجمله اذالم يكن في السفينة من يصرفه كما يأتي اه ع ش على مر (قوله  
وان عدم بعضهم) أي سواء استغنى الموجودون أم لا وقوله أو فضل عنه أي عن بعضهم فقط لا لصادق بكاهم أي  
سواء استغنى الباقون أم لا وقوله وفضل عن كفاية بعضهم أي بعض البعض أي سواء استغنى البعض الآخر  
أم لا وبهذا يظهر التقييد بعده اه شيخنا (قوله وكذا ان وجد بعضهم) فصل هذه بكذا لعدم دخولها  
في المتن اه شيخنا (قوله نقل ذلك) أي الفاضل وقوله الى ذلك الصنف أي المعدوم أو الفاضل عنه اه  
شيخنا (قوله فله ولو بنائبه نقلها مطلقا) أي سواء وجد المستحقون أم لا وسواء عمل غيره وماله لان ولا يشترط عامة  
اه ع ش على مر ولان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وفقراء الاسلام في حقه كفقراء بلدة واحدة  
اه عزيزي (قوله فو تلوا) أي لان قبول ذلك فرض كفاية (قوله الى غير ذلك) أي مما ذكر في بابها مال شيخنا  
ومقتضاء اشتراط السمع والنطق والذكورة وعدم التهمه ونحو ذلك وليس كذلك على المعتمد اه قل على  
الجلال (قوله وكذا ذكورة الخ) معتمدا ما لا بد منه اه حل (قوله وتقدم ما يؤخذ منه الخ) أي  
وتقدم كلام عام وضابط عام متعلق بجميع الاصناف يؤخذ منه مخصوص ان لا يكون العامل هاشميا اه  
فان عبارته السابقة بشرط أخذ حربة واسلام الخ وهذا يؤخذ منه الشرط المتعلق بخصوص العامل فظهر تعبيره  
ببؤخذ منه دون ان يقول وتقدم شرط ان لا يكون هاشميا الخ اه وفي الروض وشرحه ولو استعمل الامام  
هاشميا أو مطلبيا أو مرتزا أعطاه من مال المصالح لامن مال الزكاة لاسرائهم انما يحرم عليهم اه سم (قوله ولا  
مرتزا) أي غير متطوع بالغزو وهذا علم مما تقدم في قوله وليسيل الله غاز متطوع وقد قال الشارح في  
مفهوه مهناك بخلاف المرتزق الذي له حق في النفي فلا يعطى من الزكاة وان لم يوجد ما يصرفه من النفي عو على  
أغنياء المسلمين اعانتهم حينئذ اه كذا قيل ولم يظهر اذ الكلام هنا في شرط العامل والمذكور سابقا انما هو  
في الغازي فينتدلم يظهر قول الشارح ولا مرتزا اذ لم يتقدم في كلامه مستندا ولا شرطا ما يؤخذ منه هذا الشرط  
في العامل (قوله وسن ان يكون المحرم) أي في حق من يتم حوله عند موافق تمام حوله وعبارة شرح

اقتضاه على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط ان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا موليا لها ولا مرتزا (وسن) للامام (ان يعلم شهرا  
لاخذها) أي الزكاة ليتها بأر باب الاموال يدفعها والمستحقون لاخذها وسن ان يكون المحرم لانه أول السنة التبرع في مال الحول



اشتداد الحب والبر والثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف ثم يبعث العامل لاخذ الزكوات واجب على الامام والنصرين بالنسبة من زيادتي (و) ان (يسمى نعم زكاة في) لا يتباع في بعضها ارواه الشيخان وقياس الباقى عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها وان يردوها واجدها ان شردت اوضات (في محل) بقيد زكته مابقولى (صاحب ظاهر) للناس (لا يكثر شروها) ليكون الظاهر للرائى وأهون على النعم والاولى في الغنم آذانهم او فى الابل والبقر اخذها ويكون وسم الغنم الطف وفوقه البقر وفوق الابل امانهم غير الزكاة والنفى فوسمه مباح لا مندوب ولا مكر وفاقا في المجموع والخيل والبغال والحمير والبقيلة كالنعم في الوسم وكالابل والبقر في محله ويبقى النظر في ابيها الطف وسما (وحرم) الوسم (في الوجه) للنهي عنه ولانه صلى الله عليه وسلم يمسح به حماره ووسم في وجهه فقال لعن الله الذى رسمه واحمى مسلم والوسم في نعم الزكاة او صدقة او ظهره او لله وهو ابرك وأولى وفي نعم الجزية من النقى جزية أو صغار وفي نعم بقية النقى

مر ومعلوم مما مر ان من تم حوله ووجد المستحق ولا عذر له يلزمه الاداء فوراً ولا يجوز التأخير للمعمر ولا لغيره (قوله واجب على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الزكاة أو محله ما لم يعلم أو يشك ترد فيه سم (أقول) والاقرب الثانى بشقيه لانه مع علمه بالخراج لا فائدة للبعث الا ان يقال فائدة نقلا للمحتاجين وامكان التعميم والنظر فيما هو الاصل اه ع ش على مر (قوله وان يسمى نعم زكاة) واما الى لا دى وغيره فجاز الحاجة بقول اهل الخبرة اه حل وقال مر واما وسم الاكدمى فغرام بالاجماع وكذا ضرب وجهه كى يأتى في الاشربة اه وقوله وكذا ضرب وجهه أى الاكدمى ولو كان خفيفاً ولو بقصد المزاح والتقييد به لذكر الاجماع فيه واما وجهه غير فقه الخلاف في وسمه والراجع منه التحريم اه ع ش على مر وأما الخصاء فغرام الاكدمى كقول صغير عرق الطيب لجه كمر في البيع وأما الانزاع فجاز فمما لا يضر نحو مثله أو مقاربه تكبيل بمثلها أو بحمير والاغرام تكبيل لبقراً أو غنم وما ورد من النهى بين الخيل والحمير يراد به الكراهة خشية قلة الخيل اه قل على الجلال (قوله وان يسمى الخ) من الوسم بالمهملة الساكنة وقيل بالمججمة أيضاً وهو لغة التأثير بالكي بالنار وقيل الاول لما في الوجه من خاصية الاني أعم اه قل على الجلال (قوله وفيه فائدة تميزها) هذا دليل آخر وعبارة شرح مر للاتباع في بعضها وقياساً في الباقي ولتتميز ليردها واجدها ولتلا يملكها المتصدق مانه يكرم من تصدق بشئ أن يملكه ممن دفعه له بغير نحو ارت (قوله ان شردت) يقال شرد البعير نفر وبابه دخل وشردا أيضاً بالكسر فهو شارد وشرد اه مختار (قوله بقيد زكتهما) القيدان الاذان زادهما هما الاول والثاني وأما الثالث فنفي كلام الاصل (قوله صلب) قال في شرح الارشاد بضم الصاد واسكان اللام اه ع ش (قوله ويكون وسم الغنم الطف) أى ندبا كده وظاهره قاله في الايعاب اه شورى (قوله فوسمه مباح) هذا اذا كان الحاجة بقول عارف والاحرم اه شورى ومنه ما جرت به العادة في زمننا هذا من وسم الملتزمين أموالهم بكتابة اسمائهم على ما يسمون به ولو اشتملت اسمائهم على اسم معظم كعبه الله ومحمد وأحد لكن ينبغي ان لا يزيدوا في الوسم على قدر الحاجة فاذا حصلت بالوسم في موضع لا يسمون في موضع آخر لم يافيه من التعذيب للحيوان بلا حاجة فان انتقل الملك في الموسم من مالك الى آخر جاز للثاني ان يسمى بما يعلم به انتقالها اليه وظاهر كلام الشارح ان الوسم لما ذكر جاز وان غير بغير الوسم اه ع ش على مر (قوله ويبقى النظر الخ) لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فقد قال فيه والظاهر ان يسمى الحمار الطف من ميسم الخيل وميسم الخيل الطف من ميسم البغال والبقر وميسم البغال الطف من ميسم البقرة اه حل والميسم بكسر الميم المكواة وأصل الباء فيه واو وجعه ميسم على اللفظ ومواسم على الاصل كلاهما جائز اه مختار (قوله فقال لعن الله الخ) و جازعنه لانه خير ميسم وانما يحرم ما عيز ولو غير حيوان كالجماد نعم يجوز لعن كافر ميسم بعد موته (فائدة) من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم أولعنه جعل الله له ذلك قرينة اه شرح مر من أول كتاب النكاح وقوله أولعنه أى بان قال لعن الله فلانا اه ع ش على مر وفي الروض وشرحه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه أولعنه جعل الله له ذلك قرينة بدعائه صلى الله عليه وسلم لخبر الصحيحين اللهم انى اتخذت عندك عهداً لن تخلفه فأبشر فاعلموا ومن آذيت أو شتمته أو جلدته أو لعنته فاجعلها له صلاتاً و زكاة وقرينة تدهسه بها يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة اه (قوله والوسم في نعم الزكاة الخ) عبارة شرح مر ويكتب على نعم الزكاة ما عيزها عن غيرها من زكاة أو صدقة أو طهراً أو لله وهو ابرك وأولى اقتداء بالسلف ولانه أقل ضرراً لنفسه حر وفه فاه الماوردى والرويانى وحكام فى المجموع عن ابن الصباغ وأقره وعلى نعم الجزية جزية أو صغار بفتح الصاد أى ذلوله وأولى وانما جاز الله مع انها قد تتمرغ في النجاسة لان الغرض التمييز لا الذك

وقد مر ان قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمته المقتضية لحرمته بلا طهر وبه يرد ما للاستوى ومن تبعه هنا والحرف الكبير ككاف الزكاة أو صادا الصدقة أو جيم الجزية أو فاء الفاء كاف كما قاله الأذرى اه  
\* (فصل في صدقة التطوع) \* استشكل اضافة الصدقة للتطوع المرادف للسنة والاختبار عنها بالسنة بانه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف الى قوله الصدقة سنة وأجيب عن الاشكال بان المراد بالتطوع معناه اللغوي وبالسنة معناه الشرعي اه زى والمعنى اللغوي هنا ما زاد على الواجب فكله قال صدقة غير الواجب سنة وعجاجة البر ماوى فيصير المعنى القدر الزائد على الواجب سنة اه (قوله عند الاطلاق غالبا) وقد تطلق على الواجبة كالزكاة كفى قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وهل تطلق على النذر والكفارة ودماء الحج أولا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش على مر (قوله وقد يعرض لها بما يحرمها) ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كفى بيع العنب لعاصر الخمر اه ع ش على مر (قوله كان يعلم من أخذها الخ) وكما يأتي في قول المتى وتحرم بما يحتاجه الخ اه (قوله وتخل لغنى) ويثبت عليها دفعها اليه والمراد بالغنى غنى الزكاة وجزم في العباب بانه الغنى عرفا اه شورى (قوله لا للنبي صلى الله عليه وسلم) أى لما فيها من الذل ومن الصدقة الوقف وهو شامل لما وقف عليه بخصوصه فلا يصح وما وقف على عامة المسلمين فلا يحل له أخذه شئ منه وان جرت العادة بالمساحة فيه كالشرب من السقايات والوضوء من الماء المسبل اه ع ش على مر ومثله بقية الانبياء اه قل على الجلال (قوله ففى الصحيحين الخ) تعليل لقوله وتخل لغنى وعجاجة شرح مر وتخل لغنى ولو من ذوى القربى لم يضر تصدق اليه على غنى فاعلم ان يعتبر فينفق مما آتاه الله اه (قوله ويكرهه التعرض الخ) أى وان لم يكفه ماله أو كسبه الا بوجوبه والوجه أخذ ما امر آتاه الله من عدم الاعتبار بكسب حرام أو غير لائق به اه شرح مر (قوله بل يحرم عليه أخذها) ومع حرمته الاخذ حينئذ يملك المدفوع اليه كما أتى به الشهاب الرملى اه سم على ج وقوله يملك المدفوع اليه أى فيما لو سأل أمالو أظهر الفاقه فوطنه الدافع متصفا بهم المثل كما أخذناه لانه قبضه من غير رضا صاحبه اه ذلم يسمح له الاعلى ظن الذاتية اه ع ش على مر ومن أعطى لوصف يظن به كقفر أو صلاح أو نسب أو علم وهو فى الباطن بخلافه أو كان به وصف باطن بحيث لو علم به لم يعطه حرم عليه الاخذ مطلقا ويجرى ذلك فى الهدية أيضا فيما يظهر بل الوجه الحق سائر عقود التبرع بها كوصية وهبة ونذر وقف وبحت الأذرى نذب التزهر عن قبول صدقة التطوع الا ان حصل للمعطى تاذا وقطع رحم وهو محمول على ما اذا كان فى الاخذ نحو شئ فى الحل أو هتسك فى المروءة أو دنا فى تناول الايعارضه خبر ما آتاك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فتزده فى شرح مسلم وغيره متى أذل نفسه أو ألح فى السؤال أو آذى المسؤل حرم اتقاها وان كان محتاجا كما أتى به ابن الصلاح وفى الاحياء متى أخذ من جوارحه المسئلة عالميا بان باعث المعطى الحياء منه أو من الحاضرين ولولا ما أعطاه فهو حرام اجماعا ويلزم مرده اه وحيث أعطاه على ظن صفة وهو فى الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه لم يملك الاخذ ما أخذه كهبة الماء فى الوقت كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر وما ذهب اليه الجبلى من حرمة السؤال بالله تعالى ان أدى الى تضجر ولم يأمن ان يرد ومن ان ردا السائل صغيرة ما لم يهره الا فكبيره يتعين حل أوله على ما اذا آذى بذلك المسؤل ابذاء لا يحتمل عادة وثانيه على نحو مضطرب مع العلم بحاله والا فمفهوم ما قاله غريب اه شرح مر وقوله متى أذل نفسه مؤمنة بل أتجهما اعتيد من سؤال المسلم اليهود والنصارى ومع ذلك يملك ما أخذه حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه وقوله أو ألح فى السؤال ظاهره وان لم يؤذ المسؤل اه سم على ج وقوله وان كان محتاجا أى الا ان يضطر كنه هو ظاهر اه ع ش عليه \* (تنبيه) \* متى حل الاخذ أو أعطاه لاجل صفة معينة لم يجزه صرف ما أخذه فى غير هذا فلو أعطاه درهمه ما أخذه بغيره لم يجزه صرفه فى ادام مثلا أو أعطاه برغيف ليا كانه لم يجزه ليعمله ولا التصديق به وهكذا الا ان ظهرت قرينة بان ذكر الصفة

\* (فصل) في صدقة التطوع \*  
 وهي المراتة عند الاطلاق  
 غالبا كما في قولي (الصدقة  
 سنة) مؤكدة لما ورد فيها  
 من الكتاب والسنة وقد  
 يعرض لها ما يحرمها كأن  
 يعلم من أخذها أنه يصرفها  
 في معصية (وتحل لغني)  
 بمال أو كسب أو لاني  
 فترى بالله الذي صلى الله عليه وسلم  
 ففي الصحيحين تصدق الليلة  
 على غني ويكرهه التعرض  
 لأخذها ويستحب له التزهد  
 عنها بل يحرم عليه أخذها



لنحو تحمل كقوله لتسرب به فهو مثلاً فيجوز صرفه فيما شاء \* (فرع) \* يندب التزعة عن قبول صدقة لنحو شك في حل أو هتك مروءة أو دناءة أو ظنه انهم الغرض ولو آخر أو باو علم مما ذكر أنه لا يحرم أخذ الصدقة ممن في ماله حرام وان كثر خلافة الغرض الى الان علم حرمة المأخوذ بعينه ولم يقصد رده لما لكان عرفة ولا يخفى الورع اه قل على الجلال (قوله بل يحرم عليه أخذها) ولا علمكها كما نقل عن شرح شيخنا فيما لو أظهر الفاقة ويكره السؤال بوجه الله وكذا التشفع به ويكره منع من سأل أو تشفع به ولا فقير ان يستل ما يحتاج اليه سنة وظاهر كلامهم ولو باطلاق السؤال ولم ينص على ان حاجته للمستقبل وقرر شيخنا حرمة السؤال عليه ان أظهر احتياجه في الحال أو أطلق حيث لم يكن المتصدق عالماً بحاله اه حل (قوله ان أظهر الفاقة) كان يقول ليس عندي شيء أقوت به أولم آكل اللبنة شيئاً لعدم وجود شيء عنده اه حل (قوله بل يحرم سؤاله أيضاً) واستثنى في الاحياء من تحريم سؤال القادر على الكسب ماله كان يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه أيضاً سؤال الغني حرام ان وجد ما يكفيه هو ومومونه يومهم ولياتهم وصوتهم وآنية يحتاجون اليها والوجه جواز سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم وليلة ان كان السؤال عند فاد ذلك غير متيسر والامتنع وقيد بعضهم غاية ذلك بسنة وتارة الاذرى في التمسك بدبها ولا يحرم على من علم غنى سائل أو مظهر للفاقة الدفع له خلافاً للاذرى كما صرح بعدمها في شرح مسلم لان الحرمة انما هي لتعزيره من لا يعطيه لو علم غناؤه فن علم وأعطاه لم يحصل له تعزير اه ومعلوم ان ما اعتيد سؤاله بين الاصدقاء ونحوهم مما لا يشك في رضا باذله وان علم غنى أخذ له حرمة فيه ولو على الغنى لاعتباد المسامحة به اه شرح م ر \* (فرع) \* قال سم على ج في فتاوى السبوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكره كراهة تنزيه واعطاء السائل فيه قرينة ثاب عليها وليس بكرهه فضاء لان ان يكون حراماً هذا والمنقول الذي دل عليه الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك اه وقول سم السؤال في المسجد مثله التعرض ومنه ما جرت به العادة من القراءة في المسجد في أوقات الصلوات ليتصدق عليهم وشمل ذلك ماله كان السائل في المسجد يسأل لغيره فيكره ذلك هذا كما حيث لم تدع له ضرورة ولا انتفت الكراهة اه ع ش على م ر (قوله في كل كبد رطبة) أي حبة أي ولو حرياً خلافاً لبعضهم جج وعبارة م ر وشمل كلامه الحرجي وبه صرح في البيان عن العمري لكن الوجه كما قاله الاذرى ان ذلك فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو يرجى اسلامه أو كان بايدينا بأسر ونحوه فان لم يكن فيه شيء من ذلك فلا اه ع ش (قوله ودفعها سراً الخ) قال في شرح الروض وليس المراد ان من قصد التصديق في غير الاوقات والا ما كن المذكورة يستحب تأخيرها اليها بل المراد ان التصديق فيها أعظم أجرامه في غيرها غالباً ماله الاذرى ثم قال وفي كلام الحلبي ما يخالفه فانه قال واذا تصدق في وقت دون وقت تجرى بصدقه من الايام يوم الجمعة فمن الشهور رمضان اه سم (قوله ودفعها سراً الخ) ليس المراد بالسري فيما يظهر سراً مقابل الجهر فقط بل المراد ان لا يعلم غيره بان هذا المدفوع صدقة حتى لو دفع لشخص ديناراً مثلاً أو أهـ من حضره انه عن قرض عليه أو عن ثمن مبيع مثلاً كان من قبيل دفع الصدقة سراً لا يقال هذا بما امتنع لمانيه من الكذب لاننا نقول هذا فيه مصلحة وهي البعد عن الرياء أو نحوه والكذب قد يطلب الحاجة أو مصلحة بل قد يجب اضرورة اقتضته اه زى (قوله ولنحو قريب) عبارة م ر ولقريب تلزمه نفقة أولاً الاقرب فالاقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهر ثم المولى من الاعلى ثم من أسفل أفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة أيضاً اذا كانوا بصفة الاستحقاق والعدو من الاقارب أولى لحب فيه والحق به العدو من غيرهم اه ومنه يعلم أن قول الشارح اقرب فاقرب راجع لكل من القريب والجار اه (قوله أفضل من دفعها جهر الخ) الا اذا كان الدافع ممن يقتدى به وقصد ذلك ولم يتأذ الاخذ باظهار ذلك والاحرم كما يحرم المن بها ولا أجراه حل (قوله ليفيد ان الصدقة على نحو القريب الخ) عبارة جج فعلم أن القريب البعيد الدار في البلد أفضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار أولى منه بناء على منع نقل الزكاة

ان أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً (وكافر) فقي الصيحين في كل كبد رطبة أجو (ودفعها سراً في رمضان ولنحو قريب) كزوجة وصديق (جار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهر أو في غير رمضان وغير نحو قريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب والسنة ونحو من زباني وتعبيري في الجار بالفاء أولى من تعبيره فيه بالواو ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وان بعدت داره أي بعدا لا يمنع نقل الزكاة أفضل من الصدقة على الجار الاجنبي وسواء في الجار القريب ألزمت الدافع مؤنته أم لا كما صرح به في المجموع عن الاصحاب أما الزكاة فاطهارها أفضل بالاجماع كفي المجموع

ونصفه المأوردى بالمال الظاهر أما الباطن فأنفق ما كانه أفضل ويسن الاكثر من ١١٣ الصدقة في رمضان وامام الحاجة وعند كسوف

ومرض وسفر وجوع جهاد  
وفي أزمسة وأمكنة فاضلة  
كشرك ذي الجحوق أيام العيد  
ومكة والمدينة (وتحرم)  
الصدقة (بما يحتاجه) من  
نفقة وغيره (المؤنة) من  
نفسه وغيره هو أهم من قوله  
النفقة من تلزمه نفقته (أو  
لدين لا يظن له وفاء) لو تصدق  
به لأن الواجب مقدم على  
المستوفى فان ظن وفاءه من  
جهة أخرى فلا بأس بالتصدق  
به قال في المجموع وقد يستحب  
وخرج بالصدقة الضيافة فلا  
يشترط في جوازها كونها  
فاضلة عن مؤنة مؤنه كفي  
المجموع خلافا لما في شرح  
مسلم وما ذكرته من تحريم  
الصدقة بما يحتاجه لنفسه  
هو ما صححه في المجموع ونقله  
في الروضة عن كثير من محله  
فحين لم يصبر أخذ من جواب  
المجموع عن حديث  
الانصاري وامراته الذين  
نزل فها قوله تعالى ويؤثرون  
على أنفسهم الآية فما صححه  
في الروضة من انه لا تحرم  
محله فحين صبر وعلى الاول  
يحمل ما في التيمم من حرمة  
ايشاع عطشان عطشان آخر  
بالماء وعلى الثاني يحمل  
ما في الاطعمة من ان المضطر  
أن يؤثر على نفسه مضطرا  
آخر مسلما (وتسن بما فضل  
عن حاجته) لنفسه ومؤنه  
وموئله وفصل كسونه  
التصريح بالكره من زيادة

انتهت (قوله ونصفه المأوردى الخ) معتمد وقوله وأما الباطن الخ أي في حق المالك التدون الامام أما هو فيسن  
له اظهارها مطلقا اه حل (قوله ومكة والمدينة) أي وبيت المقدس والتصدق بما تشد اليه الحاجة أولى  
من التصديق بغيره اه حل (قوله وتحرم الصدقة بما يحتاجه) ومع حرمة التصديق بملكه الاخذ كما أتى به الوالداه  
شرح مر ومنها ابراء مدين له موسر فيما يظهر مقراوله به بنينة اه شرح مر \* (فرع) \* ابراه لظن  
اعساره قيسين غناه نفذت البراءة أو بشرط الاعسار قيسين غناه بطالت اه مر اه سم على ج اه  
ع ش على مر (قوله بما يحتاجه) أي يومه وليلتسه وفصل كسونه ووفاء دينه أخذ من كلام الشارح  
الآتي (قوله وغيره) أي ما لم يأذن الغير في ذلك وهو أهل للتبرع وصبر على الاضاعة اه حل (قوله أولدين) أي  
ولمؤله وسواء كان لله أو لا آدمي اه شرح مر (قوله أولدين) أي سواء طلب منه أم لا كما هو ظاهر ج  
قال ومحله فيما يدخر الدين عادة أما نحو لقمة وخزنة بقل وكسرة فيجوز التصديق به مع احتياجه لو فاء الدين اه سم  
(قوله لا يظن له وفاء) أي حال في الحال وعند الحلول في المؤجل اه شرح مر (قوله قال في المجموع وقد  
يستحب) نعم ان وجب أدائه فور الطلب صاحبه له أو لعصائه بسببه مع عدم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة  
قبل وفائه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فوري اه شرح مر (قوله وخرج بالصدقة الخ)  
المعتمد ان الضيافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور اه برماوى (قوله كافي المجموع) ظاهره وان  
لم يصبر هو ولا من يعوله عن الاضاعة وفي كلام ج محله ما لم يتضرر عياله ضررا لا يطاق عادة اه حل (قوله  
لما في شرح مسلم) اشار الى تصحيحه وكتب ايضا قوله لما في شرح مسلم قال في الايعاب وهو الذي يتجه ترجحه  
وان شئ جمع متأخرون على الاول نعم ينبغي ان الممونات ان كان بحيث لو أخذ طعامه غداء أو عشاء لا يحصل له منه  
ضرر والتسعة وكان الضيف محتاجا فينتدب به ترجيح الاول وهو تقديم الضيف على الممونات وبه - فذا ظهر لك أنه  
لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف بحمل على ما اذا تضرروا بإيثاره عليهم وعدم  
اشتراطه بحمل على ما اذا لم يتضرروا بتقديمه عليهم اه شوبرى (قوله بما يحتاجه لنفسه) سكت عن غيره ممن  
تلزمه مؤنته لانه لا بد من اذنه زيادة على صبره على الاضاعة وقوله محله الخ معتمد وفيه ان أولاد الانصارى لم ياذنوا  
مع صبرهم على الاضاعة اه حل (قوله أخذ من جواب المجموع عن حديث الخ) أي حيث تصدقا بما يحتاجان  
له وجوابه انهما صابرا على الاضاعة (قوله عن حديث الانصارى) أي الذي رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة  
وهو ان رجلا من الانصار نزل به ضيف ولم يكن عنده الا قوته وقوت صبيانه فقال لامرأته نومي الصبية واطفئي  
السراج وقربي للضيف ما عندك فنزلت الآية اه برماوى (قوله وتسبى ما فضل عن حاجته) ويكره  
كافي الجواهر ما سأل غير المحتاج اليه والمراد به ما زاد على كفاية سنة أخذ من قولها أيضا اذا كان  
بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فان أبي أجبره السلطان ويؤيده قول الروضة  
عن الامام يلزم الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة ويسن التصديق عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه  
التصدق بدينار ونصفه ويسن لمن ليس ثوبا جديدا التصديق بالقديم وهل قبول الزكاة للمحتاج أفضل من  
قبول صدقة التطوع أو لا وجهان رج الاول جماعة منهم ابن المقرئ لانه اعانة على واجب ولان الزكاة لامة  
فها رج الثاني آخرون ولم يرجح في الروضة واحدا منهما ثم قال عقب ذلك قال الغزالي والصواب انه يختلف  
بالاشخاص فان عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وان قطع به فان كان المنتدق ان لم يأخذ هذا منه  
لا يتصدق قليلا أخذها فان اخرج الزكاة لا بد منه وان كان لا بد من اخراجها ولم يضق بالزكاة تخير وأخذ ما اشتد  
في كسر النفس اه أي فهو حينئذ أفضل اه شرح مر (قوله وفصل كسونه) بالصاد المهمل ووفاء دينه  
هنا بالجوع مطلقا على نفسه أي تسبى ما فضل عن حاجته لنفسه ومؤنه وفصل كسونه ولو فاء دينه اه شوبرى  
وعبارة شرح مر وكسوة فصلهم ووفاء دينه (قوله ان صبر على الاضاعة) ينبغي اعتبار صبره بمؤنه أيضا بل هو



أولى منه باعتباره وانظر لم اعتبر صبر نفسه في من التصديق مع الفضل عن حاجة مومنه ولم ينظر للمومنون أيضا  
فليتأمل اه سم (قوله أما الصدقة ببعض الخ) أي التصديق اه شوبري  
\* (كتاب النكاح) \*

قد افقه كثير من الاصحاب بذكري من خصائصه صلى الله عليه وسلم اذ ذكرها مستحب لا لبراهها جاهل فيعمل  
بها ولنذكر طرفا منها على وجه التبرك فنقول هي أنواع أحدها الواجبات كالصحة والوتر والاضحية والسؤال  
لكل صلاة والمشاورة وتغيير منكر رآه وان خاف أو علم ان فاعله يزيد فيه عند نادا خلافة الغزالي ومصابة العدو  
وان كثرو قضاء دين مسلم مات معسرا ولا يجب على الامام قضاؤه من المصالح وتخير نساؤه ولا يشترط الجواب فورا  
فلواختارته واحدة لم يحرم طلاقها أو كرهته توقفت الفرقة على الطلاق وقوله اخترت نفسي ليس طلاقا في وجه  
الوجهين والوجه جواز تزوجه بها بعد فراقها ونسخ وجوب التمسك به عليه الا الوتر الثاني المحرمات عليه  
صلى الله عليه وسلم كصدقة تعلم خطا وشعرا أو كانه نحو نوم أو مسكنا ويحرم تزوج لامته قبل قتال عدو وبعثه  
حاجة ومد العين الى متاع الناس وخائنة العين وهي الايمان بما يظهر خلافة من مباح دون الخديعة في الحرب  
وامسالك من كرهت نكاحه ونكاح كاتبة لا التسري بها ونكاح الامه ولو مسلمة والمثلي سنة كثر الثالث  
التخفيفات والمباحات له وهي نكاح تسع وحرم الزيادة عليهن ثم نسخ وينقض نكاحه محرما وعلى محرمة ولو بلا ولي  
وشهود وبلغها الهبة ايجابا لا قبولا ولا مهر للواهبه لو ان دخل بها وتجب اجابته على امرأة رغب فيها وعلى زوجها  
طلاقها وله تزويج من شاء لمن شاء ولو لنفسه من غير اذن متوليا للطرفين وبزوجه الله تعالى وأبيع له الوصال أي  
في الصوم وصفي المغنم وخمس الخمس وأربعة أخماس النقي وهو يقضي بعله ويحكم ويشهد لنفسه وفرعه  
وعلى عدوه ويحمي لنفسه وان لم يقع له وتجوز له الشهادة بما ادعاه وتقبل شهادة من شهد له وله أخذ طعام غيره  
ان احتاجه ويجب اعطاؤه وبذل النفس دونه ولا ينتقض وضوءه بالنوم ومن شتمه صلى الله عليه وسلم أولعنه  
جعل الله له ذلك قربة ومعظم هذه المباحات لم يفعله الرابع الفضائل والاكرام وهي تحريم زواجه على غيره  
ولو مطلقات ومختارات فراقه ولو قبل الدخول وسراريه وتفضيل نساؤه على سائر النساء وثوابهن وعقابهن  
مضاعفوهن أمهات المؤمنين اكراما فقط كهو في الابوة للرجال والنساء وتحريم سواهن الا من وراء حجاب  
وأفضل نساء العالم مريم بنت عمران ثم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ومن فضلها على ابنتها  
فن حيث الامومة ثم عائشة كما أتت بذلك والدرجة الله تعالى وهو خاتم النبيين وسيد ولد آدم وأول من تنشق عنه  
الارض وأول من يقرع باب الجنة وأول شافع وأول مشفع وأمه خير الأمم معصومة لا تجتمع على ضلالة  
وصفوفهم كصفوف الملائكة وشريعتهم مؤبدة ناسخة لغيرها ومجزئة باقية وهي القرآن ونصر بالرعب مسيرة  
شهر وجعلت له الارض مسجدا وتراجها طهورا وأحلته الغنائم ولم يورث وتر كنه صدقة على المسلمين وأكرم  
بالشفاعات الخمس ونخص بالعظمى ودخول خلق من أمته الجنة بغير حساب وأرسل الى الانس والجن والملائكة  
كما أتت به والدرجة الله تعالى وهو أكثر الانبياء اتباعا وكان لا ينام قلبه ويرى من خلفه وتطوعه قاعدا كقائم ولا  
تبطل صلاة من خاطبه بالسلام ويحرم رفع الصوت فوق صوته ونداؤه ومن وراء الحجاب وباسمه والتكني بكنيته  
مطابقا على المذهب وتجب اجابته في الصلاة ولا تبطل بها ولو فعلا كثيرا كما يحثه الاسنوي وشمله كلامهما وكان يتبرك  
ويستشفى ببوله ودمه ومن زنا بحضرة أو استخف به كفر وان نظر المصنف رحمه الله تعالى في الزنا وأولاد بناته  
ينسبون اليه وتحمل له الهدية مطلقا وعلى جوامع الكام وكان يؤخذ عن الدنيا عند الوحي مع بقاء التكليف  
ولا يجوز الجنون على الانبياء بخلاف الأغماء ولا الاحتلام ورؤيته في النوم حق ولا يعمل بها في الاحكام لعدم  
ضبط النائم ولا تأكل الارض لحوم الانبياء والكذب عليه عمدا كبيرة ونسب الماء الطهور من بين أصابعه صلى  
الله عليه وسلم صلى بالانبياء ليلة الاسراء وكان أبيض الابطال ولا يجوز عليه الخطأ ويلفقه سلام الناس بعد مومنه

وعلى هذا التفصيل جلت  
الاخبار المختلفة الظاهر كعب  
خير الصدقة كما كان عن ظهر  
غنى أي غنى النفس وصبرها  
على الفقر رواه أبو داود وصححه  
الحاكم وخبر ان أبا بكر  
تصدق بجميع ماله رواه  
الترمذي وصححه أما الصدقة  
ببعض ما فضل عن حاجته  
فمنه مطلقا لا أن يكون  
قطعا يارب الجميع فالوجه  
جريان التفصيل السابق فيه  
والله أعلم

\* (كتاب النكاح) \*

ويشهد لجميع الانبياء بالاداء يوم القيامة وكان اذا مشى في الشمس والقمر لا يظهر له ظل ولا يقع منه ايلاء ولا  
ظهار ولا يتصور منه لعان ونقل الفخر الرازي أنه كان لا يضع عليه الذباب ولا يعتص دمه البعوض وكل موضع  
صلى فيه وضبط موقفاً امتنع الاجتهاد فيه بمنتهى وسرعة وجوب الصلاة عليه في التشهد الاخير وعرض عليه جميع  
الخلق من آدم الى من بعده كما قاله في الذخائر وكان لا يتشاءب ولا يظهر ما يخرج منه من الغائط بل تبليه الارض كما  
قاله الحافظ عبد الغني ومن كان في قلبه حرج عن حكمه عليه يكفر به قاله الاصطخري ولم يصل عليه جماعة بل  
صلى الناس افراد صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً وشرفاً لديه اه شرح هر وهو منقول من متن الروض  
بالحرف فان شئت توضيحه فارجع لشرحه فقد وضع غاية التوضيح (قوله هو لغة الضم) ومنه تناسلت  
الاشجار اذا تمالت وانضم بعضها الى بعض اه حل وقوله والوطء أي فهو مشترك بينهما لغة اه شيخنا  
(قوله بلفظ انكاح) يتعلق بمقد لا يتضمن ولا باباحة وهو على تقدير مضاف أي مشتق انكاح لان المصدر  
كناية والنكاح لا ينعقد بها وأخرج به بيع الامة فانه يتضمن اباحة الوطء لكن بلفظ البيع وقوله أو نحوه  
وهو التزويج فقط اه شيخنا (قوله وهو حقيقة في العقد) أتى به مع علمه بما قبله لقوله مجاز في الوطء وكان  
انحصر من هذا أن يقول وقد يقال للوطء مجاز لانه لم يرد في القرآن الا كذلك أي غالباً وقيل عكس ذلك وقيل  
حقيقة فهم ما فهموا مشترك وتظهر فائدة الخلاف فيما لو علق الطلاق على النكاح فيحمل على العقد لا الوطء  
الاذا نواه على الاول ويحمل على الوطء لا العقد الا اذا نواه على الثاني ويحمل على كل منهما على الثالث  
اه حل وفي المصباح ما يقتضي ان فيه قولاً رابعاً وهو انه مجاز فيهما وعبارته ويقال مأخوذ من نكحه الدواء  
اذا حارمه وغلبه أو من تناسلت الاشجار اذا انضم بعضها الى بعض أو من نكح الطير الارض اذا اختلط  
بترابها وعلى هذا يكون النكاح مجازاً في العقد والوطء جميعاً لانه مأخوذ من غيره اه ومذهب الحنفية انه  
حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبنوا عليه ان من زنا بامرأة حرم عليه امهاتهم وبناتهم وحرمات على آبائهم وبناتهم  
وأصله الاباحة فلا يصح نذرهن وان نذر بغير الاصله خلافاً لحج وقال الخطيب وغيره أصله النذر وتعبير بعضهم  
بالاباحة مراده عدم الوجوب وعليه فالوجه ما قاله حج والمراد نذر القبول لانه الذي يستعمل به الناذر وفائدته  
حفظ النسل وتفسيره ما يضر جسم من المني وحصول المذلة وهذه هي التي في الجنة اه قل على الجلال  
\* (فرع) \* المعقود عليه في النكاح حل الاستمتاع اللازم الموقت بموت أحد الزوجين ويجوز رفعه  
بالطلاق وغيره وقيل المعقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع اه جواهر الجواهر اه شوبري (قوله  
مجاز في الوطء) الظاهر انه مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب لان الوطء مسبب عن النكاح (قوله وانما  
حل على الوطء الخ) ليس هذا الجمل متعيناً بل يصح أن يكون محمولاً على العقد ويكون اشتراط الوطء  
مأخوذاً من الحديث كسياً أتى به في التحليل اه شيخنا (قوله فانكحوا ما طاب لكم) استعمال ما في العاقل  
قليل لانها غيره وقال بعضهم انه مستعملة في صفات من يعقل (قوله وأخبار كخبيرتنا كواالح) ومنها حديث  
حسنه الترمذي وصححه ابن حبان ثلاث حق على الله ان يغنيهم النكاح يريد أن يستغف الحديث وجاء في  
حديث حبيب الى من دنيا كم ثلاث النساء والطيب الخ فلما قال صلى الله عليه وسلم حبيب الى من دنيا كم الخ  
قال أبو بكر وأما يا رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاثا لجلس بين يديك والنظر اليك وانفاق جميع مالي  
عليك وقال عمر وأما يا رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ الحدود  
وقال عثمان وأما يا رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث افساء السلام واطعام الطعام والصلاة بالليل والناس  
نيام وقال علي وأما يا رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث اقراء الضيف والصوم في الصيف والضرب بين يديك  
بالسيف قال فنزل جبريل وقال وأما يا رسول الله حبيب الى من دنيا كم ثلاث حب المساكين وتبليغ الرسالة  
للمرسلين وأداء الأمانة واذا النداء من قبل الله سبحانه وتعالى وهو يقول ان الله يحب من دنيا كم ثلاثا بذا

هو لغة الضم والوطء شرعا  
عقد يتضمن اباحه الوطء بلفظ  
انكاح أو نحوه وهو حقيقة  
في العقد مجاز في الوطء على  
الصحيح وانما حل على الوطء  
في قوله تعالى حتى تنكح  
زوجاً غيره لغير حتى تنكح  
عسبته والاصل فيه قبل  
الاجماع آيات كقوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم من  
النساء واخبار كخبيرتنا كوا



صابر اولسا اذا كرا و قباشا كرا اه من حاشية التلمساني على الشفاء اه من خط الشيخ الحفني وفي  
 كتاب الزهد لا حذر يادة اطبقة اصبر على الطعام والشراب ولا اصبر عنهن اه قال الائمة وكثرة الزوجات في  
 حقه صلى الله عليه وسلم للتوسع في تبليغ الاحكام عنه الواقعة سرا \* (قائدة) \* النكاح لازم من جهة  
 الزوجين ولا يناقيه ملك الطلاق للزوج لانه كملك المشتري لا تصرف في المبيع اه سم (قوله كعب  
 تناكحوا الخ) قيل أي قاله المديري والصارف لهذا الامر عن الوجوب أي قوله تناكحوا الآية قبله لانه علق  
 على الاستطاعة وفيه ان الاستطاعة لما ينكح لا للنكاح وهذا أولى من الاستناد الى تفسير ما طاب بالجلال والاولى  
 في الجواب أن ما اقتضاه ظاهر الامر من أنه فرض على الاعيان لم يذهب اليه أحد لان غاية ما ذهب اليه أنه  
 فرض كفاية ببقاء النسل اه حل (قوله بمعنى التزوج) الذي هو قبول التزوج لان المستحب من الزوج  
 انما هو ذلك وهذا غير ممتنع التحقيق الذي هو العقد المركب من الايجاب والقبول ولا ينعقد نذره لانه مباح  
 بحسب الاصل والاستحباب فيه عارض كقوله صديقه حصول ولد او غرض البصر كما انه قد يعرض له الوجوب  
 وذلك اذا تعين طر يقال دفع اليه وكذا ان تعين طر يقال دفع اليه ~~انما هو قول طيبين عدلين~~  
 وكذا اذا اطلق من استحققت عليه القسم وتعين ذلك في الخلاص من ~~هذا التوقيف التوبة~~ صلى ذلك نذرا كما  
 في الطلاق البدعي اه حل (قوله أيضا بمعنى التزوج) ففي كلامه ~~انما هو قول طيبين عدلين~~ اطلق النكاح في الترجمة  
 بمعنى العقد وفي قوله يستن وقوله له بمعنى القبول اه شيخنا (قوله لتائقه) وحيث كان مطالبا وقدمه على  
 الحج ومات قبل الحج لم يعص ان كان خائف العنت والاعصى كذا قاله شيخنا ويجه أن يقال ان خرج بما يصرفه  
 في النكاح عن الاستطاعة في أول سني الامكان فلا ثم مطلقا وبعدها فيا ثم مطلقا على نظير ما في الصلاة فتأمل  
 اه قل على الجلال (قوله من مهر) أي الحال منه \* (فرع) \* يجري في التسري مثل ما في النكاح  
 اه قل على الجلال (قوله وكسر) أي الرجل وأما المرأة فلا ينكسر توفانها بالصوم وقوله ارشادا أي  
 تعليميا لا مردنيوي ومع ذلك يثبت لان الارشاد الراجع الى تكميل شرعي كالعفة هنا كالشرعي خلافا  
 لمن أخذ باطلاق ان الارشاد نحووا وأشهدوا اذا تابعتهم لا ثواب فيه اه ج وهو يفيد انه حيث رجع  
 لتكميل شرعي لا يحتاج لقصد الامتثال بعبارة الشارح في باب المياه بعد قول المصنف ويكره الشمس مانعه  
 قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد مجرد غرضه لا يثبت لجزد الامتثال يثبت وله ما يثبت ثوابا أنقص من  
 ثواب من محض قصد الامتثال اه ع ش على مر (قوله وكسر ارشادا توفانه بالصوم) أي بدوامه وكون  
 الصوم بشير الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه اه شرح مر (قوله يامعشر الشباب) خصهم بالذكر  
 لانهم الذين تغلب عليهم الشهوة والافتلهم غيرهم اه ع ش على مر والمعشر الطائفة الذين يشبههم  
 وصف واحد فالشباب معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة اه  
 شوري (قوله فعليه بالصوم) هذا اغراء وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله وهنا فيه اغراء الغائب على  
 ما فيه أو يقال قوله فعليه أي على من فرأى لفظه وان كان مخاطبا اذا التقدير ومن لم يستطع منكم والباء زائدة  
 في المفعول اه شيخنا (قوله فانه له وجاء) أي لمن المصلحة بشخص وهو على تقدير مضاف أي فاطع لتوفانه  
 كمنعه الشارح اه شيخنا والوجاء بكسر الواو ومدود أصله رضى الاثنين أطلق على الصوم لما فيه تسهله في دفع  
 الشهوة اه شوري وفي المختار تقول منه وجاء بجزم مثل وضعه يضعه وفي المصباح وجاءه أوجوه مهموز  
 وربما حذف الواو في المضارع فصيل اجؤه كما قبل يسع ويأويهم وذلك اذا ضربه بسكين ونحوه في أي  
 موضع كان والاسم الوجاء مثل كلب ويطلق الوجاء أيضا على رضى عروق البيضتين حتى ينفصها من غير اخراج  
 فيكون شبيه بالخصاء لانه يكسر الشهوة والكبش موجه على مفعول ويرث اليك من الوجاء والخصاء اه  
 (قوله والباء بالمد) أي على الاصح وقوله مؤن النكاح هذا على أحد قولين وثانتهما الجماع وهو المراد هنا

تكثر وارواه الشافعي بلاغا  
 (سنن) أي النكاح بمعنى  
 التزوج (لتائقه) بتوفانه  
 للوطء (ان وجد أهبه) من  
 مهر وكسوة فصل التمكن  
 ونفقة يومه تحصيل الدين  
 سواء كان مستغلا بالعبادة  
 أم لا (والا) بأن فقد أهبه  
 (فتركه أولى وكسر) ارشادا  
 (توفانه بصوم) خبر يامعشر  
 الشباب من استطاع منكم  
 الباء فليترق فانه أغض  
 للبصر وأحسن للفرج ومن  
 لم يستطع فعليه بالصوم فانه له  
 وجاء أي فاطع لتوفانه والباء  
 بالمد مؤن النكاح

ورج الاول بانه لو كان المراد الوطء لم يقل ومن لم يستطع فعله بالصوم وعبارة شرح الروض والبيعة بالمداغة  
 الجماع والمراد بها هذا ذلك وقبله وفي النكاح والقائل بالاول رده الى معنى الثاني الخ وفي حاشيته قال الزركشي  
 البيعة بالمداغة - مدة على المؤمن ثم قال وأما البيعة بالقصر فهو الوطء اه شوبري (قوله لا يكسر بالصوم بالكافور) أي  
 يحرم ذلك ان قطع الشهوة بالكافور يكره ان أضعفها اه حل \* (فرع) \* قطع الجبل من المرأة على هذا  
 التفصيل اه قل على الجلال (قوله بل يتزوج) وعليه فان لم ترض المرأة بدمته لم يقدر على المهر بكافه  
 بالاقتراض ونحوه اه ع ش على مر (قوله لعلة أو غيرها) بان كان لا يشبهه خلقه اه حل (قوله  
 وتعين) أي دائر بخلاف من يعين وقتادون وقت اه حل (قوله وخطر القيام بواجبه) قبل واجبه الوطء  
 وفيه ان هذا التعليل لا يأتى الا على القول بوجوب الوطء في العمر مرة والراجح عدم وجوبه فلا يحسن التعليل  
 بذلك ومما يدل على ان واجب النكاح الوطء قول شيخنا كج لعدم حاجته مع عدم تحصيل المرأة المؤدى غالبا  
 الى فسادها اه ولان التحصيل بالوطء فالاولى ان يراد بواجبه نحو النفقة لانه ربما منعها ذلك ولم تسمح به  
 نفسه لعدم انتفاعها بها هذا غاية ما يقال قليتا مل اه حل (قوله بان وجدها) أي غير التائق خلقه وهو المراد  
 بقوله ولا علة به اه حل (قوله فتخل لعبادة أفضل) وعبارة الاصل فالعبادة أفضل وفي هامشه لشيخنا البراسي  
 قضية هذه العبارة ان النكاح في نفسه ليس عبادة وهو كذلك وانما يكون عبادة بواسطة ما يعرض له بدليل صحته  
 من الكافر اه سم وفي معنى التخلي للعبادة الاشتغال بالعلم اه شوبري (قوله ان كان متعبدا) أشار به  
 الى ان قول المتن فان لم يتعبد مقابل المحذوف وهو ما قدره الشارح اه (قوله فالنكاح أفضل) أي فاضل اذ  
 تركه لافضل فيه لکن فيه ان محل كونه ليس على بابه اذ لم يقرن بين الا ان يقال انه على بابه بفرض كون تركه  
 فيه فضل اه شيخنا (قوله الى الفواحش) أي الزنا أي الوطء لان غير التائق لالعلة ربما حصل له التوفيق  
 بعد ذلك بالتفكر بخلاف غير التائق لعله لا يحصل له ذلك اذ لو ارى بالفواحش ما يشمل مقدمات الوطء لم يحسن  
 التقييد بقوله لغير علة لان هذا من شأنه من به علة تأمل اه حل (قوله اذ من المعلوم الخ) تعليل المحذوف  
 تقديره وهو عبارة الاصل لا تصلح اذ من المعلوم الخ اه شيخنا (قوله اذ من المعلوم ان العبادة أفضل من النكاح  
 قطعا) فيه تصريح بان النكاح ليس عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه من ثم لا يصح نذر مولى عن يسره ولا يصح  
 نذره من الكافر خلافا لالحج حيث قال بصحة نذره وان صحته نذره من الكافر لا تنافي كونه عبادة اه حل (قوله  
 فرع نص في الام الخ) عبارة شرح مر ومثله ج وما اقتضاه سياق كلام المصنف رحمه الله تعالى من عدم  
 مجيء تلك الاحكام في المرأة غير مراد في الام وغير هانديه للتأني في الحق بها محتاجة للنفقة وخائف من اقتحام  
 الفجيرة وفي التبيين من جازلها النكاح ان احتاجت مندب لها والا كره ونقله الاذرى عن الاصحاب ثم نقل وجوبه  
 عليها اذا لم تندفع عنها الفجيرة الابيه ولا دخل للصوم فيها وما ذكره علم ضعف قول الزنجاني بسن لها مطلقا اذ لا شيء  
 عليها مع ما فيه من القيام بأمرها وستره وقول غيره لا يسن لها مطلقا لان عليها حق فخطيرة للزوج لا يتيسر لها  
 القيام بها ومن ثم ورد الوعيد الشديد في ذلك ولو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تتحج اليه حرم عليها اه وما  
 ذكره آخر اطاهر اه (قوله يسن لها النكاح) أي طلبه من وليها أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب  
 حق الزوج اه حل وورد لولا ان الله أرخى عليهم سن الحياء ابركن تحت الرجال في الاسواق اه شيخنا  
 عزيزي (قوله والخائفة من اقتحام الفجيرة) بل قد يجب ان علمت انهن لا يندفعون الابيه اه حل (قوله  
 ان كانت محتاجة اليه) أي لسبب من الاسباب الثلاثة المذكورة انتهى (قوله والا كره) هل يجري هنا  
 نظير ما تقدم في الزوج من الكراهة عند خطر القيام بحق الزوج والا فتخلي للعبادة أفضل فان لم تتعبد  
 فالزوج أفضل لما تقدم فيه نظر اه سم (قوله فاقبل الخ) فانه الزنجاني كلف الخصة اه شوبري  
 (قوله وسن بكر) وفي معناها من ذالت بكارتها بنحو حيض وفي معنى التيبس لم تزل بكارتها مع وجود دخول

فان لم ينكسر بالصوم لا يكسره  
 بالكافور ونحوه بل يتزوج  
 (وكره) النكاح (لغيره) أي  
 غير التائق لعله أو غيرها  
 (ان فقدتها) أي أهبت (أو)  
 وجدها (وكان به علة كهرم)  
 وتعين لان انتفاء حاجته مع  
 التزام فاقد الاهتم لا يقدر  
 عليه وخطر القيام بواجبه  
 فبين عداه (والا) بان وجدها  
 ولا علة به (فتخل للعبادة  
 أفضل) من النكاح ان كان  
 متعبدا اهتمامها (فان لم  
 يتعبد فالنكاح أفضل) من  
 تركه لثلاث نفعي به البطالة الى  
 الفواحش وتعبير بالتخلي  
 للعبادة أولى من تعبده بالعبادة  
 لانها عبارة الجمهور ولا تنافي  
 تصلح للخلافة بيننا وبين  
 الخفة اذ من المعلوم ان  
 العبادة أفضل من النكاح  
 قطعا \* (فرع) \* نص في  
 الام وغيرها على أن المرأة  
 التائقة بسن لها النكاح وفي  
 معناها المحتاجة الى النفقة  
 والخائفة من اقتحام الفجيرة  
 وواقع ما في التبيين أن  
 من جازلها النكاح ان كانت  
 محتاجة اليه استحب لها  
 النكاح والا كره فاقبل أنه  
 يستحب لها ذلك مطلقا مردود  
 (وسن بكر) خبر الصحيحين



الزوج به او ينبغي حيث زادت المدة على سبع ليال حر و بسن للمرأة ان تزوج بكر الا لعذر جيل ولود الى  
 آخر الصفات المعتبرة في المرأة بسن له ان لا يزوج بنته الا من بكر اه حل ولوتعارضت تلك الصفات  
 فلا وجه تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه  
 اظهر باجتهاده اه شرح مر (قوله هلابكرا) هلاحرف تنديم أى ايقاعه في الندم اذا دخلت على  
 الماضي والتخصيص اذا دخلت على المضارع اه شيخنا (قوله خرقا مثلهن) هي التي لا تحسن صنعة اه شوبرى  
 وفي المصباح وخرق بالشئ من باب قرب اذا لم يعرف عليه بيده فهو أخرق والاثني خرقاء اه (قوله غشطنهن) بفتح  
 التاء الفوقية وسكون الميم وضم الشين الهجاء كذا ضبطه بالقلم اه شوبرى وفي المصباح مشطت الشعر مشطا  
 من باب ضرب وقتل سرحته والمشط الذي يشط به بضم الميم وبكسر هاء وهو القياس لانه آلة والجمع أمشاط  
 والمشاطة بالضم ما يسهط من الشعر عند مشطه اه وفي القاموس والمشط مثلث الميم مع سكون الشين  
 وككتف وعنق وعتل ومنبرآلة يشطبها الشعر والمشاطة بضم الميم ما يشط من الشعر ويخرج منه في المشط اه  
 اه من شرح المواهب (قوله دينه) أى بحيث توجد فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط اه شرح  
 مر وورد اياكم وخضراء الدمن المرأة الحسنة في الثبوت السوء اه شبه المرأة التي أصهاردى بالقطعة  
 الزرع المرتفعة على غيرها التي منبتها موضع رؤث البهائم وفي المصباح الدمن وزان حل ما يتلبس من السرجين  
 والدمنة موضعه والدمنة آثار الناس وما سودوه والدمنة الحقد والجمع في الكل دمن مثل سدره وسدر  
 وأدمن فلان كذا ادما ناو اطبه ولازمه اه (قوله لافاسقة) أى باى نوع من أنواع الفسق لا خصوص الزنا  
 والسحاق ولا يخفى ان الديانة مقولة بالتشكيك فالواها من اتصفت بالعدالة في الشهادة اه حل (قوله جيلة)  
 المراد بالجمال كما أفق به الوالد الوصف القائم بالاذان المستحسن عند ذوى الطباع السليمة نعم تكره ذات الجمال  
 المفرط لانها ترهبه وتتطلع اليها عين الفجرة ومن ثم قال أجد ما سملت ذات جمال قط اه شرح مر (قوله  
 تنكح المرأة لاربعة) أى الداعى لنكاحها أحد أمور أربعة أى غرض الناس في نكاحها منصرف في أربعة  
 بحسب العادة وان كان بعضها ممدوحا وبعضها مذموم واوله دين القسمين بقوله فاطمة بذات الدين الخ وقوله  
 والحسب بالباء الموحدة ونقل ضبطه بالنون فليهر رف هذا دليل على استحباب نكاح الديانة لا الجميلة أيضا  
 وبعضهم استدلل بهذا الحديث على استحباب كونها جيلة واعتزله الزكشى بان الاستدلال بذلك على كونها  
 جيلة عجيب لان هذا بيان لما هو عادة الناس ولا أمر فيه بنكاح الجميلة وهو اعتراض واضح كما لا أمر فيه بنكاح  
 ذات المال والجمال والحسب والاعتراض عليه ليس في محله وسكت المصنف عن كونها ودودا أى تود الزوج  
 مع ذكرها في الخبر ويسن كونها بالغة عاقلة حسنة الخلق وأن لا تكون ذات ولد من غير موأن لا يكون لها مطلق  
 يرغب فيها أو ترغب فيه وأن لا تكون شقراء في وجهها نقط سود اه حل (قوله تنكح المرأة لاربعة) قال  
 النووى الصحيح في معناه انه صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس في العادة فانهم يقصدون هذه الخصال  
 الاربعة وأنفروا عندهم ذات الدين فاطمة أنت أيها المسترشد بذات الدين لانه أمر بذلك اه شوبرى (قوله  
 والحسب) هو ما بعده الانسان من مفاخر آياته وقيل الخلق بالانحلاق العظيمة ومكارم الاخلاق اه شوبرى (قوله  
 فاطمة) جواب شرط محذوف أى اذا تحققت أمرها وفضلتها فاطمة ترشد فانك تكسب منافع الدارين اه  
 شوبرى (قوله ترتب يدك) معناه في الاصل التصقتا بالتراب ومن لازمه الفقر ففسره هنا باللازم (قوله أى  
 افتقرنا) هذا صورة دعاء فقط والافاقه صود منه اللوم لا الدعاء الحقيقي اه ع ش وفي المصباح زرب الرجل  
 يترب من باب تعب افتقر كانه لصق بالتراب فهو ترب وأترب بالالف لغة وقوله عليه الصلاة والسلام ترتب يدك  
 هذه من الكلمات التي جاءت عن العرب صورته ادعاء ولا يراد بها الدعاء بل المراد بها الخش والتعريض وأترب  
 بالالف استغنى (قوله تخير والنطفكم) ولا تضعوها في غير الا كفء اه شرح مر (قوله بل تكره بنت الزنا

من جابر هلابكر اتلاعها  
 وتلاصبك (اللعذر) من  
 زيادتي كضعف آله عن  
 الاقتضاض أو احتياجه لمن  
 يقوم على عياله ومنهما اتفق  
 لجابر فانه لما قال له النبي صلى  
 الله عليه وسلم ما تقدم اعتذر  
 له فقال ان أبى قتل يوم أحد  
 وترك تسع بنات فكهرت  
 أن اجتمع اليهن جارية خرقاء  
 مثلهن ولا تكن امرأة  
 تمسطنهن وتقوم عليهن فقال  
 صلى الله عليه وسلم أصبت  
 (دينه) لافاسقة (جيلة ولود)  
 من زيادتي وذلك لخبر  
 الصحيحين تنكح المرأة  
 لاربعة لما لها من الجمال والحسب  
 ولدينها فاطمة بذات الدين  
 تربت يدك أى افتقرنا ان  
 لم تفعل وخبر تزوجوا الولود  
 الودود فافى مكائركم الامم  
 يوم القيام مقر واه أبو داود  
 والحاكم وصححه اسناده  
 ويعرف كون البكر ولودا  
 باقاربها (نسيه) أى طيبة  
 الاصل لخبر تخير والنطفكم  
 رواه الحاكم وصححه بل تكره  
 بنت الزنا وبنت الفاسق قال  
 الاذرى ويشبه أن يلحق بها  
 اللقطة ومن لا يعرف لها أب

(غير ذات قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرينة فيجب الولد عليها والبعيدة أولى من الأجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعي نص على أنه يسن له أن لا يتزوج من عشرته لأن الغالب حينئذ على الولد الحق فيحمل نصه على عشرته الأدنى (و) سن (تترك كل) من المرأة والرجل (لا) خريد قصده نكاحه قبل خطبته غير عورة في الصلاة وإن لم يؤذن له فيه أو خيف منه الفتنة للمحاجة اليه فينظر الرجل من الحرة الوجه والكفين ومن بهار قاعدا ما بين سرقة وركبة كما صرح به ابن الرقعة في الامتثال انه مفهوم كلامهم وهما ينظرانه منه فتعبري بما ذكر أخذنا من كلام الرافي وغيره أولى من تعبير الأصل كغيره بالوجه والكفين واحتج بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا مغيرة وقد خطب امرأة انظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما أي أن تقوم بينكما المودعة والافتقار والترمذي وحسنه والحاكم وصحبه وقيس بما فيه عكسه وإنما اعتبر ذلك بعد التصديق لانه لا حاجة اليه قبله

(الح) اضرب ابطال لما يقتضيه ما قبله من خلاف الاول اه شيخنا (قوله بل تكره بنت الزنا وبنت الفاسق) أي وذلك لانه يعبر بها الدماء أصلها وربما اكتسب من طباع أبيها اه ع ش على مر (قوله غير ذات قرابة قريبة) المراد بالقرابة من هي في أول درجات الخوالة أو العمومة فلا يرد تزويج على رضى الله تعالى عنه لفاطمة لان بنت ابن عم فهي بعيدة ونكاحها أولى من الأجنبية لانتفاء ذلك المعنى مع حنوا المم وتزوجه صلى الله عليه وسلم لزني بنت جش مع كونها بنت عمته لمصلحة هي حل نكاح زوجة المتبني وتزويجه زني بنته لابي العاص مع انها بنت خالته بتقدير وقوعه بعد النبوة واقعة حال فعليه اه شرح مر بتصرف (قوله والبعيدة أولى من الأجنبية) قالوا لان مقصود النكاح اتصال القبائل لاجل اجتماع الكلمة وهذا مذهبنا في نكاح القرينة لان الاتصال فيها موجود والجنسية ليست من قبائله حتى يطلب اتصالها اه حل (قوله الحق) في المصباح الحق فساد في العقل قاله الازهرى وغيره موثق بحقوق من باب تعبد بحق بالضم فهو أحق والاتبى حقاء والمحاكاة اسم منه والجمع حق مثل أحر وحراء وحجر اه (قوله الأدنى) هو جمع الأدنى على حد قوله تعالى لمن المصطفين الاخبار اه شيخنا (قوله وسن نظر كل لا يخرج) خرج بالآخر نحو ولدها الامرد فلا يجوز له نظره وان باغها استواءهما في الحسن خلافا لمن وهم فيه اه ج اه ع ش على مر (قوله وهما) أي في محبت نظر الخطوبة وعبارة شرح مر في محبت نظر الامرد ونصها بشرط الحرمة ان لا تدعوا الى نظره حاجة فان دعت كمالو كان للخطوبة نحو ولدها امرؤته نذر عليه زيتها وسماع وصفها جازله نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والا فلا كما يحسنه الاذرى وظاهر ان محله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة انتهت وكتب عليها ع ش قوله نحو ولدها امرؤ لعل التقيد به لان المشابهة في الغالب انما تقع بين نحو الامر ولدها والا فلا باغها استواء المرأة وشخص أجنبي وتعددت رؤيتها في حوازل النظر اليه وفي سم على ج وينبغي ان يجوز نظر نحو أختها لكن ان كانت تزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضا زوجها وأوطن رضاه وكذا بغير رضاها ان كانت عزباء لان مصحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخاطب اه وينبغي تقييد ذلك بامن الفتنة وعدم الشهوة وان لم يعتبر ذلك في الخطوبة نفسها اه وقوله وسماع وصفها قضيتها انه لو أمكنه ارسال امرأة تنظرها له وتصفها له لا يجوز له النظر وقد يتوقف فيه فان الخبر ليس كالمعاينة فقد يترك الناظر من نفسه عند المعاينة ما تقتصر العبارة عنه اه وقوله جازله نظره قضيتها اطلاقه انه لا يشترط لجواز رؤية الامرد رضاه ولا رضاه له وعليه فيمكن الفرق بينهما بين نظر أخت الزوجة بانه يتسامح في نظر الامرد ما لا يتسامح به في نظر المرأة ومن ثم كان المعتمد جواز نظر الامرد الجليل عند أمن الفتنة اه وقوله وعدم خوف الفتنة ولا يقال ان ذلك منزل منزلة النظر اليها لان الخطوبة محل التمتع في الجملة اه خطيب (قوله وسن نظر الخ) خرج به المس فحرم اه حل (قوله بعد دفعه نكاحه الخ) أي وقد رجاء الاجابة رجاء ظاهرا كما قاله ابن عبد السلام لان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن المجوز بشرط أيضا ان يكون عالما بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض والافغاية النظر مع علمها به كونه كالتهريض اه شرح مر (قوله قبل خطبة) فلا يسن بعدها على ما هو ظاهر كلامهم لكن الوجه كما قال شيخنا استحبابه بالتقيد بالقبيلة للدولية على المعتمد (تنبيه) لورأى امرأتين معا ممن يحرم جمعهما في النكاح لتجهيه واحده منهما يتزوجها جاز ولا وجه لما نقل عن بعض أهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلنا مما قالوه فيماليو خطب خمساً معا حيث تحرم الخطبة حتى يختار شيئاً كذا بخط شيخنا مر ومنه نقلت اه شوبري (قوله وهما ينظرانه منه) أي ما عدا ما بين السرة والركبة وهما المعتمد اه مر اه سم (قوله أولى من تعبيره بالبدن والكفين) أي لا يقتضاه تعبيره انه لا ينظر من الامة الا الوجه والكفين فقط وليس كذلك كما علمت اه (قوله واحتج لذلك الخ) لم يقل واستدل لاحتمال الخصوصية أو لعدم صراحته فيما ينظره منها اه شيخنا (قوله ان يؤدم بينكما) قال الزركشي ومعنى يؤدم



بينكم يوم قدمت الواو على الدال وقيل من الادم مأخوذ من ادام الطعام لانه يطيب به حتى الماور دى  
 الاول عن العراقيين والثاني عن أهل اللغة اه سم فهو بالهمز من الادم ويتركه من الدوام قد خله القلب  
 المكاني اه شيخنا (قوله ومراده) أي مراد الراوي أو مراد الخبر أي المزا منه اه شيخنا (قوله عزم على  
 خطبتها) أي وان كانت خطبتها بتدخير جائزة بان كانت معتدة فيجوز له الا أن نظر المعتدة لخطبتها بعد  
 العدة وان كان باذنها أو علمها بأنه لرغبته في نكاحها ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ولا بد في حل النظر من  
 تبين خلوها من نكاح وعدة وخطبة ومن ان يغلب على ظنه انه يحجب ومن ان يرغب في نكاحها اه ومثله في  
 شرح شيخنا لكن قيد العدة بكونها تحرم التعريض اه شوبري (قوله وأما اعتباره الخ) أي فهو بعد الخطبة  
 غير مستحب بل هو جائز وقيل بحرمته وفي شرح شيخنا وظاهر كلامهم بقاء نيب النظر وان خطب وهو الوجه  
 اه حل (قوله وأما اعتباره) أي اعتبار استقباله قبل الخطبة الخ فهو بعد الخطبة غير مستحب بل هو جائز  
 وقيل بحرمته لان اذن الشارع لم يقع الا فيما قبل الخطبة وورده حج بان الخبر مصرح بجوازه بعدها قبل  
 حصره وانما أولوه بالنسبة للأولوية لا الجواز كما هو واضح اذا ما علم به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين  
 اه وفي شرح شيخنا قول الاصل سن نظره اليها قبل الخطبة لا بعدها ثم قال وظاهر كلامهم بقاء نيب النظر  
 وان خطب وهو الوجه وورد في الاباحة بعدها فقط لانها الاصل الا ما أذن فيه الشارع وهو لم ياذن الا قبل  
 الخطبة ممنوع ذلك الحصر بل يؤخذ من مجموع الخبرين المذكورين ان ذنبه قبلها وبعدها وان كان الاول أولى  
 اه فليحذر اه حل (قوله مع التسوية بينهما الخ) أي في نظر الفعل أي حيث يحرم نظره شيء من جسدها  
 ولو وجهها وكفها وان كانت رقيقة اه حل وقوله على قول النووي أي بخلاف الراعي فإنه يقول بجواز  
 النظر لما عدا ما بين سرور ركية الامة ان أمن الفتنة وقال أيضا بجواز نظره الى وجه الحرة وكفها عند أمن الفتنة  
 فسوى بين الحرة والامة في المحلين وبهذا يعلم ان قول الشارح الا أني ولو أمة لارد على الراعي اه عثماني  
 (قوله بدليل حرمة النظر الخ) فيه مصادرة كما لا يخفى (قوله وله تكرير الخ) أي ولو فوق ثلاث مرات واذا تعذر  
 عليه النظر أرسل من يحل له نظرها من امرأة أو محرم ولا يجوز ارسال أجنبي ولم يجعلوا ذلك من الاعذار  
 المجوزة للنظر واذا تعذر عليها النظر أرسلت من يحل نظره من رجل أو امرأة محرم له ويصفه لها ويصفها له  
 ولو لا يحل نظره وظاهره وان كان ما يصفه مما يحرم على ذلك المرسل النظر اليه كالفرج مثلا بان ارتكب ذلك  
 المرسل الحرمة ونظر لذلك ويحتمل تقييد ذلك بما اذا كان المنظور مما يحل نظره للمرسل خاصة والاحرم  
 وصفه حرره اه حل وفي حاشية ع ش على مر استغراب عدم التقييد بما ذكر اه شيخنا ح ف  
 (قوله لتبين هيئة منظوره) ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم ما زاد عليها لانه نظر أبع اضرورة فليست بسد بها واذا لم  
 تجبه بسكت ولا يقول لأريدها اه شرح مر (قوله وحرم نظره نحو غسل الخ) ذكر للمسئلة خمسة قيود  
 كون الناظر غلاما ونحوه وكونه كبيرا واختلاف الجنس وكون المنظورة كبيرة وكونها أجنبية وذ كرم مفهوم  
 الاول بقوله فيها بعد ونظر محسوس الخ ووزنك مفهوم الثاني فذكره الشارح بقوله بخلاف طفل الخ وذكر  
 مفهوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة لامرأة الخ وذ كرم مفهوم الرابع بقوله وحل بلا شهوة الخ وذكر  
 مفهوم الخامس بقوله ومحرمه الخ اه (قوله نحو غسل كبير) أي غير صغيرة لا يشتهي قياسا على تفسير  
 الصغيرة في الشارح اه شيخنا (قوله كمحسوب ونحصى) الكاف استقصائية اه حل وفي الشوبري  
 مانصه قال في التصحيح وفي الشرحين والروضة عن الاكثرين الحاق المحبوب والحصى والعين والمختب وأبهم في  
 النظر بالفعل اه وعلى هذا الكاف للتمثيل اه (قوله ونحصى) يقع الخفاء قاله في شرح الروض في  
 باب خيار العيب اه شوبري (قوله ولو مراهما) هذه الغاية للرد على من قال انه مع الاجنبية المحرم كافي  
 شرح مر (قوله ولو مراهما) بكسر الهاء من قارب الاحتلام أي باعتبار غالب سنه وهو قرب خمس عشرة

ومراده بخطب في الخبره زم  
 على خطبتها الخبر أي داود  
 وغيره اذا ألقى في قلب امرئ  
 خطبة امرأة فلا بأس أن  
 ينظر اليها وأما اعتباره قبل  
 الخطبة فلانه لو كان بعدها  
 لربما عرض عن منظوره  
 فيؤذيه وانما لم يشترط  
 الاذن في النظر ا كفاء باذن  
 الشارع ولئلا يستزين  
 المنظور اليه في وقت غرض  
 الناظر فان قلت لم فرق بين  
 الحرة والامة هنا مع التسوية  
 بينهما في نظر الفعل للاجنبية  
 على قول النووي قلت لان  
 النظر هنا مأثور به وان  
 خيفت الفتنة فأنيط بغير  
 العورة وهناك منهي عنه  
 لحرف الفتنة فتعدي منه  
 الى ما يخاف منه الفتنة وان  
 لم يكن عورة بدليل حرمة  
 النظر الى وجه الحرة في يديها  
 على ما يأتي (وله) أي لكل  
 منهما (تكريره) أي النظر  
 عند حاجته اليه لتبين هيئة  
 منظوره فلا يندم بعد نكاحه  
 عليه وذ كرم نظرها  
 اليه من زيادتي (وحرم نظر  
 نحو غسل كبير) كمحسوب  
 ونحصى (ولو مراهما)

سنة فيما يظهر ومثله المجهوب فيلزمها الاحتجاب منه وعلى وليه منعه منه اه شرح مر (قوله شيئاً وان أبين)  
والذي يظهر ان نحو الربق والدم لا يحرم نظره لانه ليس مظنة للفتنة برؤيته عند أحد اه امداد اه شورى  
وعبارة مر وخرج مثاليها فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما أتت به جمع لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم  
سماعه ما لم يخف منه فتنة وكذا لو التذبه كما يحتمل الزركشي ومثاليها في ذلك الامر اه بحروفيه وقال ع ش  
قوله وكذا لو التذبه أى فيجوز لان اللذة ليست باختيار منه اه ففهم ان التمثيل في قوله وكذا راجع للنفي  
فادعى الجواز والصواب انه راجع للنفي فقطضى العبارة حيث ذل الحُرمة وذلك لان مر أسند البحث في  
هذه المسئلة للزركشي وهو مصرح بالحُرمة كما في شرح الروض وهذا هو الذى اعتمد به الجماعة كالخفنى  
والعزيزى وعبارة شرح الروض اما النظر والاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة أى الداعى الى جماع أو خلوة  
أو نحوهما محرام وان لم يكن عورة بالاجماع ثم قال فالزركشي ويلحق بالاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة  
التذبه وان لم يخفها اه بحروفيه فأنت ترى عبارة الزركشي صريحة في الحُرمة اه (قوله وان أبين) قال  
في الخادم الرابع ان الخلاف فيما اذا لم الناظر انه أى المبان من امرأة أجنبية فان جهل حاله جاز وجهها  
واحد اذا الاصل عدم التحريم ذكره ابن أبي الدم اه سم (قوله وان أبين كشعر) وانظر ما لو انفصل منها  
شعر قبل نكاحها هل يحل لزوجها نظره الا ان اعتبار اوقات النظر لانه بتقدير اتصاله كان يجوز له النظر  
أو يحرم اعتبار اوقات انفصاله وكذا لو انفصل منها حال الزوجية هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتبار اوقات  
الانفصال أو لا اعتبارا بوقت النظر ويأتى مثل ذلك في شعر الزوج بالنسبة لنظرها ولا يبعد ان العبرة في ذلك كله  
بوقت النظر ونقل في الدرر عن شيخنا الحاي ما يوافق ما قلناه وعن شرح الروض خلافة وفيه وقفة فليتأمل  
وليراجع ثم ما تقر من التردد فيما انفصل منها بعد بلوغ حد الشهوة ما لو انفصل من صغيرة لا تشتهى فالظاهر  
انه لا تردد في حل نظره وان بلغت حد الشهوة اه ع ش على مر (قوله كشعر) أى من سائر البدن  
وظفر من يدا أو رجل ودم الفصد والحامة دون البول ونجب مواراة ذلك الشعر ونحوه كما نجب مواراة شعر عانة  
الرجل قال ج والمنازعة في ذلك بان الاجماع الفعلى بالقائم فى الحمامات والنظر اليها يرد ذلك قد تمت فى  
مبحث الانتفاع بالشارع فى احياء الموان ما يرد قراجه اه ولا يخفى ان شعر جيسع بدنه كذلك لان  
وجوب ستر شعر المرأة وشعر عانة الرجل لثلايراه من يحرم نظره له فلينظر اه حل (قوله ولو أمة) للرد على  
الرافعى وقية أنه خالف فى الحرمة أيضا فكان عليه الرد فيها أيضا انتهى شيخنا ويمكن أن يقال انما تعرض للرد  
على الخلاف فى الامة دون الحرمة لقوة الخلاف فى الامة أكثر من الحرمة بدليل أن الامة فيها أقوال ثلاثة كما فى  
شرح مر هذا هو الذى كور هذا الذى هو المعتمد والثانى أنه يحل منها ما يبدو وعند المهنة والثالث أنه  
يحل منها ما عدا ما بين السرة والركبة وان الحرمة فيها قولان هذا الذى كور هذا والثانى حل الوجه والكفين  
والاقوال فى الامة والحرمة مشروطة بانتفاء الشهوة وبدليل ان مقابل المعتمد صحيح لضعيف لانه عبر فى المنهاج  
عن المعتمد بالاصح وان مقابل المعتمد فى الحرمة ضعيف لانه عبر عن المعتمد فيها بالصحيح (قوله ولو أمة) خرج بها  
المبعضة فكما حرمة قطعها اه شرح مر (قوله وأمن فتنة) أى بحسب ما يظهر له من حال نفسه والافأمن الفتنة  
حقيقة لا يكون الا من المعصوم اه حل (قوله لظهوره على العورات) المراد بالظهور القدرة على حكاية ما يراه  
من النساء اه قل على الجلال (قوله بخلاف طفل لم يظهر عاها) عبارة شرح مر وخرج بالمراهق  
غيره فان كان بحيث يحسن حكاية ما يراه على وجهه من غير شهوة فكما يحرم أو بشهوة فكما بالغ أو لا يحسن  
ذلك فكما لعدم كما قاله الامام انتهى (قوله وله بلا شهوة) أى للعبد غير المشترك والمبعض مطلقا ولا نظر للمهاياة  
اه شورى وقوله ولو بلا شهوة أى ولا خوف فتنة ولو كان كافرا وهى مسلمة لان الكافر يتصف بالعدالة بل  
بكونه فتنه وقوله ولو مكاتب أى كتابة صحيحة والمعتمد عند شيخنا كعب أن المكاتب مع سيده كالأجنبي وان

شيئا) وان أبين كشعر (من)  
امرأة) كبيرة أجنبية ولو  
أمة) وأمن الفتنة لان النظر  
مظنة الفتنة ومحرك للشهوة  
فاللائق بحسن الشرع سد  
الباب والاعراض عن  
تفاصيل الاحوال كالخلوة  
بها ومعنى حرمة فى المراهق  
انه يحرم على وليه غيبته  
منه كما يحرم عاها ان تكشف  
له لظهوره على العورات  
بخلاف طفل لم يظهر عليها  
قال تعالى أو الطفل الذين لم  
يظهروا على عورات النساء  
والمراد بالكبيرة غير صغيرة  
لا تشتهى (وله بلا شهوة) ولو  
مكاتب على النص



لم يكن معه وفاء وظاهره وان كانت الكتابة فاسدة بخلاف مكاتبة والفرق ان نظر الرجل الى أمته أقوى من  
نظر المرأة الى عبدها لان منظوره أكثر اه حل (قوله وله بلاشهوه) أى للفعل المذكور ويلزمه ان  
يكون ساكتا عن المسموح اذا كان لم يلو كانه لاولى ارجاع الضمير للعبد المعلوم من المقام الا ان يقال هو مع الموم  
بالاولى اه حل (قوله وله بلاشهوه نظر لسيدته) ومثل النظر الخلوه والسفر اه والنظر بشهوه حرام  
قطعا من كل منظور اليه من محرم وغيره غير زوجته وأمنه اه شرح مر قال ع ش عليه وعومه يشمل  
الجمادات فيحرم النظر اليها بشهوه اه وشيخ الاسلام قد تعرض لاشتراط انتفاء الشهوة في جميع مسائل  
الجائز بعضها بالنصرح وبعضها بالاشارة قصر حبه في هذه وأشار له بقوله ومحرمه فان القيده وقوله بلاشهوه  
معتبر في الماطوف أيضا ومصرح به في قوله وحل بلاشهوه نظر لصغيرة الخ وأشار له في الاربعه التى هى قوله ونظر  
ممسوح لاجنبية الخ فان قوله كذا لم يحرم أى في أنه يجوز بلاشهوه لما عدا ما بين السرة والركبة وصرح به  
في قوله ونظر امرء جيل أو بشهوه فقد استفيد من مجموع كلامه اشتراط انتفاء الشهوة في كل الصور حتى  
في نظر الرجل للرجل والمرأة للمرأة والمحرمة والمحرم والماتوق في المنهاج تخصيص التنبيه على هذا الشرط  
ببعض المسائل مع أنه لا يختص بذلك البعض أشار مر في شرحه الى ابداء حكمة للتخصيص المذكور ونص  
عبارة والتعرض له أى لاشتراط عدم الشهوة هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل لحكمة تظهر  
بالتأمل قاله الشارح والبعض الذى تعرض له المصنف هو مسألة الامة والصغيرة والامرء والحكمة ان الامة  
لما ان كانت في مقابلة لامتهان والابتدال في الخدمة ومخاطبة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها  
وركبتها فقط كل رجل ر بما توههم جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة وان الصغيرة لما ان كانت ليست  
مقابلة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها ر بما توههم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامرء لما ان كان من  
جنس الرجال فكانت الحاجة داعية الى مخالفتهم في أغلب الاحوال ر بما توههم جواز نظرهم اليه ولو بشهوة  
للحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوههمات بتعرضه المذكور (قوله وهما عفيفان) أى عن الزنا لكن اعتمد  
شيخنا كج أنه لا تنقيد العفة بالزنا بل عن مثل الغيبة فالمراد بالعفة العدالة اه حل (قوله ومحرمه) أى  
بنسب أو رضاع أو مصاهرة اه شرح مر قال في شرح الروض ولا يفرق في المحرم بين الكافر وغيره  
نعم ان كان الكافر من قوم يعتقدون حلال المحارم كالجوس امتنع نظره وخلوته به عليه الزكشى اه سم  
(قوله خلا ما بين سرة وركبة) وأما السرة والركبة فلا يحرم ان عند شيخنا وفي كلام ج ما يفيد حرمة  
نظرهما اه حل (قوله والزينة مفسرة بماء عدا ذلك) هذا تفسير مراد ضرورة عطف الآباء عليه فهو  
في كل موضع تفسر بما يليق به وقد تفسر بجميع البدن كما في زينة الصلاة بقوله تعالى خذوا زينتكم عند  
كل مسجد اه قل على الجلال (قوله ولو مراعاة وقوله ولو عبدا) الظاهر ان كلا من هاتين الغائبتين  
لشكالة نظيرهما في المعكوس لا لرد كما هو في المعكوس فانه لم يحل في المنهاج خلافا في المراعاة الناطرة ولا في  
نظر الاجنبية للعبد تأمل (قوله نظر من نحو غفل) أى وان أبين من نحو شعر أو ظفر من يد أو رجل فاذا  
علم الفعل ان هذه المرأة تنظر اليه حرم عليه تمييزها من ذلك فيجب عليه أن يحجب ما تنظر اليه عنها اه حل  
(قوله ولها بلاشهوه ان تنظر من عبدها) ولو المكاتب على طريقة الشارح ودون المكاتب على المعتمد الذى  
قدمناه انه عها كلاجنبى اه حل (قوله وهما عفيفان) استفيد من كلامه اشتراط العفة فهما عند نظر  
أحدهما للآخر لا قيم ينظر منهما خاصة كلاجنبى اه حل (قوله للماء عرف) أى من الآية بطريق  
القياس وهى قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الخ فمادت على ان للمرأة أن تبدن زينتها لولا كها ومحرمها في قوله  
تعالى أو ما ملكت أيمانهن وقوله أو آباؤهن أى فيحل لهما ان ينظر اليها ويقاس عليه أن لهما ان تنظر اليهما  
ماعد العورة اه شيخنا (قوله الى وجه المرأة وكفها) أى الحرة وأما الامة فلراعى فيها خلاف آخر اذ يقول

(نظر سيدته وهما عفيفان)  
ومحرمه خلا ما بين سرة وركبة  
قل تعالى ولا يبدن زينتهن  
الآباء وائمه أو آباؤهن الآية  
والزينة مفسرة بماء عدا ذلك  
(كعكسه) أى ما ذكر في  
هذه والتي قبلها فيحرم على  
المسرة ان تكشف ولو مراعاة  
نظر من من نحو غفل أجنبى  
كبير ولو عبدا قال تعالى وقل  
لهم - ومنا من يغضن من  
أبصارهن ولها بلاشهوه ان  
تنظر من عبدها وهما عفيفان  
ومن محرمها خلا ما بين سرة  
وركبة للماء عرف وقول نحو  
وبلاشهوه مع التقيد بالعفة  
وذكر حكم نظر سيدة العبد له  
من زبادى وما ذكره من  
تحريم نظر الفعل الى وجه  
المرأة وكفها وعكسه عند

يجوز النظر الى ما عدا ما بين سرتهم وركبتهم عند انتفاء الشهوة وخوف الفتنة اه شجنا (قوله الى وجه المرأة وكفها) أي الحرة اذهى التي قبل فيها يجوز النظر الى الوجه والكفين فقط وأما الامة فقبل فيها يجوز ما يبدو عند المهنة وقبل يجوز ما عدا ما بين السرة والركبة وقوله وعكسه أي نظرها لوجه الرجل وكفيه وقوله عند أمن الفتنة أي وعند عدم الشهوة وقوله والذي في الروضة الخ يقتضي ان الضيف في صورة العكس يجوز للمرأة ان تنظر لوجه الرجل وكفيه فقط مع ان المنقول في المنهاج أنه يجوز لها ان تنظر ما عدا ما بين سرتهم وركبتهم وعبارته والاصح جواز نظر المرأة البالغة الاجنبية الى بدن رجل أجنبي سوى ما بين سرتهم وركبتهم ان لم تخف فتنة ولا نظرت بشهوة قلت الاصح التحريم كقولهم أي كنظره اليها والله أعلم (قوله هو ما صححه الاصل) وأيد بانفاق المسلمين على ان لولا الامور منع النساء من الخروج سافرات الوجوه وردبان منعهن من ذلك لاجل وجوب الستر عليهن لذاته بل لان فيه مصلحة عامة وفي تركه اخلال بالمرءة ومن ثم نقول القاضي عياض عن العلماء أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها وعلى الرجال غش البصر عنهن أي فان علمن نظرا أجنبي لهن وجب عليهن الستر وهذا ما قاله ج وضعف شجنا ما نقله القاضي عياض ومنع كون ولادة الامور انما منعوا مما ذكر للمصلحة العامة لا لكون الستر واجبا لذاته قال وانما ذلك لكون الستر واجبا لذاته وفيه أن مقتضى ذلك وجوب الستر على الرجل لوجهه لانه كيجب على المرأة ستر وجهها فلا ينظر اليه من يحرم نظره له فكذلك يكون للرجل ولا ينبغي القول به فالحق ما قاله ج اه حل (قوله نظرا لصغيرة خلا فرج) أي سواء كانت الصغيرة محرما للناظر أو أجنبية منه وعبارة شرح مر قوله صغيرة لا تشتهى أي عند أهل الطباع السليمة فان لم تشتهى لهم تشوههم اقدر فيها بظهور زوال تشوهها فان كانت مشتهاة لهم حيث حرم نظرها والا فلا وفارقت العجوز بسبب اشتهاها ولو تقديرا استصحب ولا كذلك الصغيرة اه (قوله اما الفرج) أي القبل والدبر والظاهر أنه لا يختص في القبل بالناقض بل حتى ما ينبت عليه الشعر غالبا اه حل (قوله استثنى ابن القطن الام) أي ونحوها كمرضة أم مربية لها كبحته شجنا كبح في الاولى وينبغي ان تكون مثالا الثانية وقوله للضرورة أي فيجوز لها نظره وينبغي أن مسه للحاجة كغسله ومسحه كذلك اه حل (قوله أما فرج الصغيرة فيحل النظر اليه) أي لانه لا يستعج استقباح فرج الصغيرة والمعتمد أن فرج الصغير كفرج الصغيرة في حرمة النظر اليه لغير المرضعة ونحوها اه حل (قوله ونظر ممسوح) في هاشم المحلى بخط شجنا البراسي محل الخلاف في الممسوح في النظر خاصة كقرضها المأوا ف وأما الدخول عامين في ترك قطعها ونقله الزركشي عن القاضي الحسي ولو كان كافرا اتجه التحريم قطع بناء على تحريم نظر النعمة الى المسلمة اه وفي شرح الروض قال الزركشي وينبغي تقييد الجواز في الممسوح بان يكون مسلما في حق المسلمة فان كان كافرا منع على الاصح لان أقل أحواله أن يكون كالمرأة الكافرة اه سم (قوله ونظر ممسوح لاجنبية المح) أي بشرط عدا التهما وبشرط ان لا يبقى فيه ميل للنساء أصلا وبشرط اسلامه فيمالو كانت مسلمة ويلحق بالنظر أيضا الخلوة والسفراه شرح مر (قوله لماعرف) أي من الآية السابقة في قوله تعالى ولا يدين ذنبتهم المح حيث فسرت فيها الزينة بما عدا ما بين السرة والركبة فالمرأة مع المرأة عرفت من منطوق الآية في قوله أو نساكن والرجل مع الرجل عرف من مفهوم الآية لانها فيها اذا اختلف الجنس اه حل (قوله وحرم نظر كافرة لمسلمة) أي حرم على المسلمة تمكين الكافر من نظرها والتكشيف لها وقوله فلا تدخل أي الكافرة معها أي المسلمة أي تتمنع المسلمة الكافرة فلا تدخلها من الدخول معها وقوله نعم يجوز ان ترى منها أي يجوز للمسلمة أن تكشف الكافر من بدن ما يبدو وعند المهنة وقوله فيجوز لها النظر أي فيجوز لها تمكينها من نظر ما عدا ما بين سرتهم وركبتهم اه ثم رأيت في شرح مر ما نصه والاصح تحريم نظر كافرة الى مسلمة فيلهم المسلمة الاحتجاب عنها وظاهر صنيع المصنف يقتضي التحريم على الكافرة وهو صحيح ان قلنا بتكليف الكافر

أمن الفتنة هو ما صححه الاصل  
والذي في الروضة كاصلها  
عن أكثر الاصحاب حله  
(وحل بلا شهوة نظرا لصغيرة)  
لا تشتهى (خلا فرج) لانها  
ليست في مظنة شهوة أما  
الفرج فيحرم نظره وقطع  
القاضي بحله عملا بالعرف  
وعلى الاول استثنى ابن  
القطن الام زمن الرضاع  
والتربية للضرورة أما فرج  
الصغيرة فيحل النظر اليه ما لم  
يبرز كما صححه المتولي وحرمه  
غيره ونقله السبكي عن  
الاصحاب (ونظر ممسوح)  
وهو ذهاب الذكر والاشين  
بحيث لم يبق له شهوة لاجنبية  
وعكسه أي ونظر أجنبية  
لممسوح (و) نظار (رجل  
لرجل) (ونظر) (امرأة  
لامرأة) كنظر لمحرم فيحل  
بلا شهوة ما عدا ما بين سرة  
وركة لماء عرف (وحرم  
نظر كافرة لمسلمة)



بفروع الشريعة وهو الاصح واذا كان حراما على الكافرة حرم على المسلمة التي تكمن منه لانها تعينها به على محرم  
 اه وسكتوا عن المرتدة والمتجسس تحريم تحكيها من النظر لانها أسوأ حالا من الذميمة والفاسقة (فرع) قال  
 ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة ونازع البلقيني قاله في شرح الروض واعتمد مر  
 خلاف ما قاله ابن عبد السلام اه سم (قوله وحرم نظر كافرة) هي شاملة للمرتدة وقوله لمسلمة أجنبية  
 عنها أي ليست محرما ولا سبيدها كآبته عليه بهد أي لشي من بدنها حتى وجهها وكفها هذا ظاهر اطلاقه  
 وسيأتي ان الشارح يعتمد والمعتد بخلافه وهو ما ذكره في الاستدراك بأنه يجوز نظر ما يبدو وعند المهنة اه  
 حل (قوله ولانها بما تحكيها للكافر) وبهذا رد قول بعضهم لا بد ان يعلم ترتب فتنة على نظر الكافرة  
 وبؤيد قول ابن عبد السلام والفاسقة أي برتا وقيادة أو مساحقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة أي لانها بما  
 تحكيها لمن يفتن بها الكن اعتمد شيخنا خلافاً وفاء في ذلك لابلقيني وعبارة حج ومثل الكافرة الفاسقة بصاحق  
 أو غيره كزنا أو قيادة اه حل (قوله نعم يجوز ان ترى منها الخ) معتمد والمهنة بتثايت الميم وأنكر  
 الاصمعي الكسر وج اقتصر على الضم والكسر والدميري اقتصر على التثنية والكسر والذي في الدميري  
 كالذي في الصحاح اه حل (قوله ما يبدو عند المهنة) أي الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان الى  
 العضدين والرجلان الى الركبتين اه شرح مر (قوله كما أوضحته في شرح الروض) عبارته بعد ذكر الاشبه  
 المذكور قال الاذري وهو غير يب لم أره نصابا لشرح القاضي والمتولي والبعري وغيرهم بانهم معها كالأجنبي  
 وكذا رجع البلقيني وهو ظاهر فقد أفتى النووي بأنه يحرم على المسلمة كشف وجهها لها وهو انما يأتي على  
 القول بذلك الموافق لما في المنهاج كصله في مسئلة الاجنبي لا على ما رجع هو كالرافعي اه سم (قوله من عموم  
 مامر) من قوله ويحرمه خلا ما الخ اه ع ش وفي حل الذي مره وقوله ونظر امرأة لامرأة اه (قوله  
 وفيه توقف) وجهه انهم ليست من نساء المؤمنات اه حل (قوله وحرم نظرا مرد جيل الخ) عبارة أصله  
 مع شرح مر ويحرم نظرا مردوه ومن لم يبلغ أو ان طالع اللحية غالباً وينبغي ضبط ابتداءه بحيث لو كان  
 صغيرة لا شتهيت للرجال مع خوف فتنة بان لم يندر وتوعها كما قاله ابن الصلاح أو شهوة اجماعاً وكذا كل منظور  
 اليه فائدة ذكرها فيه تغيير طريقة الرافي وضبط في الاحياء الشهوة بان يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من  
 نفسه فرقا بين الملتحي وبينه وقريب منه قول السبكي هي ان ينظر فيلتهذوان لم يشه زيادة وقاع أو مدمقة له  
 فذلك زيادة في الفسق وكثيره يتصورون على مجرد النظر والمحبة طائفتين سلامتهم من الاثم وليسوا مسلمين منه قلت  
 وكذا يحرم نظره بغبرها أي الشهوة ولو مع أمن الفتنة في الاصح المنصوص لانه مظنة الفتنة فهو كالمرأة اذ  
 الكلام في الجيسل الوجه النقي البس كآبته المصنف رحمه الله تعالى في التبيان وغيره بل هو أشد اثماً من  
 الاجنبية لعدم حاله بحال وقد حكى عن أبي عبد الله الجلاء قال كنت أمشي مع أستاذي يوماً فقرأت حديثاً جليلاً  
 فقلت يا أستاذي ترى يعذب الله هذه الصورة فقال سترى غيباً فتمنى القرآن بعد عشرين سنة والثاني لا يحرم  
 والا لامر الامر بالاحتجاب بالنساء واجيب بانهم لم يؤمروا بالاحتجاب بالنساء للمشقة الصعبة عليهم وترك  
 الاسباب اللازمة لهم وعلى غيرهم م غرض البصر عند توقع الفتنة لاسباب مع مخالطة الناس لهم من عصر  
 الصحابة الى الآن مع العلم بانهم لم يؤمروا بغض البصر عنهم في كل حال كالنساء عند توقع الفتنة الى ان قال فعلم  
 مما تقرر ان ما قاله المصنف من اختياره لامن حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الرافي كما أفتى به الالدرجه  
 الله تعالى وشرط الحرمة على كلام المصنف رحمه الله تعالى أن لا يكون الناظر محرماً بنسب أو رضاع أو ماهرة  
 ولا سبيدا وان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعت ككلو كان للخطوبة نحو ولد امرؤ تَعذر عليه رؤيتها وسماع  
 وصفها جازله نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والافلا كما يحسنه الاذري وظاهر ان محله عند انتفاء الشهوة  
 وعدم خوف الفتنة والا وجه حل نظره لوكه وممسوح بشرطهما المار وخرج بالنظر المس فيحرم وان حل

لقوله تعالى أو نساكنهم  
 والكافرة ليست من نساء  
 المؤمنات ولانها بما تحكيها  
 للكافر فلا تدخل الحام معها  
 نعم يجوز ان ترى منها ما يبدو  
 عند المهنة على الاشبه في  
 الروضة كأصاها لكن  
 الاوجه ما صرح به القاضي  
 وغيره انهم معها كالأجنبي كما  
 أوضحته في شرح الروض  
 وتعبيري بكافرة أعم من  
 تعبيري بدمية وهذا كما في  
 كافرة غير مملوكة للمسلمة  
 ولا يحرم لها ما هما فيجوز  
 لهما النظر اليها كما علم من  
 عموم مامر وأما نظر المسلمة  
 للكافرة ففتنة كلامهم  
 جوازه قال الزركشي وفيه  
 توقف (و) حرم (نظر امرؤ  
 جميل)

النظر كالمظهر لانه أخش وغير محتاج له والخلوة به فحرم لكن ان حرم النظر فيما يظهر وان كان معه امرد  
 آخر أو أكثر كما يأتي والفرق بينهما وبين المس ظاهرا انتهت بدليل اتفاقهم في المرأة على حل خلوة المحرم بها  
 واختلافهم في حل مسه لها هـ حج وقوله ونخرج بالنظر المس أي ولو بحائل على ما يأتي في قوله وحيث أنه ذليل حق بها  
 الامر في ذلك وفي سم على حج تفيد الحائل بالريق لكن عبارة الشارح في كتاب السير بعد قول المصنف ويسن  
 ابتداءه أي السلام مانعه ويحرم تقبيل امرد حسن لا محرمية بينه وبينه أو نحوها ومس شيء من بدنه بلا حائل كما  
 مر هـ فان كان مراده بما مر ماذكره هنا فغير صحيح لان ما هنا سوى فيه بين الحائل وغيره وان أراد غيره  
 فليظن هـ ع ش عليه (قوله وحرم نظر امرد الخ) أي ولو كان الناظر امرد مثله هـ حج والظاهر ان  
 شعر الامرد كباقي بدنه فيحرم النظر اليه شعره المنفصل كالتصل هـ سم على منهج هـ ع ش على م  
 وفي قول على الجلال والمراد نظر شيء من بدنه ولو ظفر أو شعر أو أن أبيض كما مر وهو ما بين بلوغ حد الشهوة الى  
 أن طلع اللحية وبعده أجرد وأنط بالثلثة المفتوحة قبل الطاء المهملة الثقيلة (قوله ولا محرمية ولا ملك)  
 هذان بالنظر للغاية فقط أعني قوله ولو بلا شهوة على كلام الشارح والافانظر بشهوة حرام حتى للجماة ان فضلا  
 عن المملوك والمحرم لا الزوجة هـ شيخنا أما اذا كان ملكه فيجوز لكن مع العفة عن كل مفسق من كل منهما  
 كالمهر قياس المرأة مع مملوكها هـ حل (قوله يبيع أو غيره) قال في شرح الروض وله ان ينظر جميع  
 وجهها كما نقله الروياني عن جمهور العلماء وقال الماوردي ان أمكن معرفتها ببعضه وجب الاقتصار عليه هـ  
 قال مـ ووجه الاول انه قد يحتاج الى الدعوى عليها فيحتاج لمعرفة ما يعرفه الجميع أبقى لمعرفة ما أمكن هـ  
 سم (قوله وتعليم) وينبغي اشتراط العدة في الامرد وعلمه كالمملوك بل أولى هـ شرح مـ (قوله  
 وتعليم) أي لامرد مطلقا ولا جنسية فقد فيها الحسن والمحرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة محرمة  
 وفي كلام حج وظاهراتها أي هذه الشروط لا تعتبر الا في المرأة كما عليه الاجماع الفعلي وينبغي العدة  
 أي لا يرتكب مفسقا فيهما كالمملوك هـ حل (قوله وفي الشهادة الخ) قال حج كشينا وان تيسر  
 وجود نساء أو محارم يشهدون على الوجة لانهم توسعوا هنا بخلاف التعليم ولو عرفها الشاهد من النقاب حرم  
 الكشف هـ حل وقوله من وجهه وغيره كالفرج للشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو اتحام اعضاء والشدي  
 للرضاع ويكرر النظر ان احتاج اليه هـ حل (قوله وفي ارادة شراء رقيق الخ) هذا داخل تحت الحاجة  
 في المتن وان لم يدخل في الامثلة التي ذكرها فكان الانسب للشارح ان يأتي بتأويله ويفرغ عليه هذا كما فرغ  
 على أمثلة المتن هـ شيخنا وكان الانسب تقديمه على التفرع الذي قبله لانه من فروع المعاملة وقوله كما مر في  
 محله أي في كتاب البيع عند قول المتن وتعتبر رؤية تليق تأمل (قوله هذا كله) أي المذكور من المعاملة  
 والشهادة والتعليم وشراء الرقيق ويحتاج الى الفرق بينه وبين من يريد خطبتها هـ حل وقوله ان لم يتعين  
 ذلك أي الشخص الخائف (قوله والانتظر وضبط نفسه) قال السبكي ومع ذلك يأتي بالشهوة وان أنيب على  
 التحمل لانه فعل ذي وجهين لكن خالفه غيره فبحث الحل مطلقا لان الشهوة أمر طبيعي لا ينفلك عن النظر فلا  
 يكاف الشاهد بازالتها ولا يوافقها كالا يوافق الزوج بميل قلبه لبعض نسوة والحاكم بميل قلبه لبعض  
 الخصوم والوجه حل الاول على ما هو اختيار المؤلف الثاني على خلافه هـ شرح مـ (قوله والخلوة في جميع  
 ذلك كالنظر) أي فيما قبل الاستئذان عند قوله وحرم نظركم فحل كبير الخ أي متى حرم النظر حرم  
 الخلوة متى جاز جازت أو الاستئذان هو قوله لا تنظر الخ فلا تجوز فيه الخلوة الا في تعليم الامرد لا المرأة فلا  
 تجوز الخلوة به المحاجة ولهذا لم يرجع اليه والاقتضى خلاف هذا التفصيل هـ ع ش ما في وضابط الخلوة  
 اجتماع لا تو من معه الرتبة عادة بخلاف ما لو قطع بانتفاها عادة فلا يدخله هـ ع ش على مـ من كتاب  
 العدد (قوله أولى من قوله ومتى) أي كما استحسنه السبكي قال لان القصدان كل مكان حرم نظره أي مما تقدم

ولا محرمية ولا ملك ولو بلا  
 شهوة (أو) غير جليل  
 (بشهوة) بأن ينظر اليه  
 فيلتذبه وتعبيره بذلك أولى  
 مما عبر به (لا تنظر لحاجة  
 كعامله) يبيع أو غيره  
 (وشهادة) تحملا واداء  
 (وتعليم) لما يجب أو يسن  
 فينظر في المعاملة الى الوجه  
 فقط وفي الشهادة الى ما يحتاج  
 اليه من وجهه وغيره وفي ارادة  
 شراء رقيق ما عدا ما بين السرة  
 والركبة كما مر في محله هذا  
 كله ان لم يخف فتنة والا فان لم  
 يتعين ذلك لم ينظر والانتظر  
 وضبط نفسه والخلوة في  
 جميع ذلك كالمه كالنظر  
 (وحيث) أولى من قوله ومتى



حرم مسه لان كل زمان حرم فيه النظر حرم فيه المس لان الزمان ليس مقصودا هنا اه حل (قوله حرم مس)  
 أي بلا حائل وكذا معه ان خاف فتنة بل وان أمنها على ما مر اه ج اه حل (قوله لانه أبلغ الخ) تعليل  
 لترتب المفهوم من هذه القضية أو المحذوف تقديره بالاولى اه شيخنا (قوله لانه أبلغ الخ) هذا يفيدانه يلتذ  
 بنظر الشعر كمنه غايته ان المس أبلغ في اللذة وأورد عليه انهم علوا عدم الانتقاض للوضوء بمس الشعر والظفر  
 والسن بانه لا لذة فيه وهو مخالف لما هنا وقد يجاب بان المنقضى ثم اللذة القوية التي من شأنها تحريك الشهوة  
 والمثبت هنا مطلق اللذة وهي كافية في التحريم احتياطا اه ع ش على مر (قوله فيحرم على الرجل ذلك  
 فحذر رجل الخ) عبارة تشرح مر ويجوز للرجل ذلك فحذر الرجل بشرط حائل وأمن فتنة وأخذ منه حل مصلحة  
 الاجنبية مع ذلك أي الحائل وأمن الفتنة وأمن تخصيصه الحل معهما بالمصافحة حرمه من غير وجهها وكفيها  
 من وراء حائل ولو مع أمن الفتنة وعدم الشهوة ووجهه انه مظنة لاحدهما كالنظر وحيث قد يلحق بها الامر  
 في ذلك ويؤيده اطلاقهم حرمة معانقته الشاملة لكونهم من وراء حائل اه وقوله من وراء حائل ظاهره ولو  
 كنف لكن قال سم على ج مانعه لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ اه ع ش عليه وفي  
 متن الروض وشرحه \* (فرع) \* يستحب تصافح الرجلين والمرأتين الحبر من مسلمين يلتقيان في تصافحان  
 الاغفر لهما قبل ان يتفرقا رواه أبو داود وغيره نعم يستثنى الامر بالجمل الوجه فيحرم مصافحته ومن به عادة  
 كلابرص والاجازم فتكره مصافحته كما قاله العبادي وتكره المعانقة والتقبيل في الرأس والوجه ولو كان المقبل  
 أو المقبل ماله قال رجل يارسول الله الرجل من اياي أخاه أو صديقه أي يحنى له قال لا قال أفتتلمزموه يقبله قال  
 لا قال أفتأخذ بيده ويصافحه قال نعم رواه الترمذي وحسنه وهو القاد من سفر أو تباعدا لقاء سنة لا تباع  
 رواه الترمذي وحسنه نعم الامر بالجمل الوجه يحرم تقبيله مطلقا ذكره النووي في اذكاره ثم قال والظاهر ان  
 معانقته كتقبيله أو قريبته وكذا تقبيل الطفل ولو ولد غيره شفقة سنة لانه صلى الله عليه وسلم قبل ابنه ابراهيم  
 وشعمو قبل الحسن بن علي وعنده الاقرع بن حابس التميمي فقال الاقرع ان لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا  
 فنغار اليه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال من لا يرحم لا يرحم وقالت عائشة قدم أناس من الاعراب على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالوا تقبلون صبيانكم فقال نعم قالوا السكوا والله ما تقبل فقال أو أملاك ان كان الله تعالى نزع  
 منكم الرحمة رواه البخاري اه (قوله ذلك فحذر رجل) ذلك ليس قيد بل المدار على مطلق المس والرجل ليس قيدا  
 بل المدار على كون المحل المسوس يحرم نظره وانما قيد بالرجل لانه ربحا قديتهم جواز ذلك الرجل فعنه أي  
 فحذر رجل آخر كثرة المخالطة بين الرجال وبعد تحريك الشهوة بين الرجل والرجل (قوله وقد يحرم المس الخ)  
 استثناء من مفهوم الضابط المذكور وقوله كف عن الخ الغمز التكيس أو اللمس بمبالغته والمراد هنا الاغمز وفي  
 المصباح غمزة غمزا من باب ضرب أثمن اليه بعين أو حاجب وغمزة يدي من قولهم غمزت الكبس يدي اذا  
 حسسته لتعرف سمته وغمزت الدابة في مشيها غمزا وهو شبهه بالعرج اه والكل من باب ضرب بادخثار وقوله ساق  
 محرمه أو رجلها ليس بقيد بل المدار على ما يجوز نظره وهو ما عدا ما بين المرأة والرجل فيحرم غمزه والمعتمدان  
 الغمز لا يحرم الا بشهوة خلافا لاطلاق الشارح اه شيخنا وعبارة تشرح مر وقد يحرم من ماحل نظره من الحرم  
 كبطنها ورجلها وتقبيلها بلا حائل لغير حاجتها لشفقة وكيدها على مقتضى عبارة الروضة وفي مسلم لم يحل من  
 رأس الحرم وغيره مما ليس بعورة بحائل وبدونه اجاعا أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء أمس الحاجة  
 أم شفقة ومقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم قصد مع اتقائهم ما ويحتمل جوازه حيث لا شهوة صلى الله عليه وسلم  
 قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة انتهت وقوله وقد يحرم من ماحل نظره الخ هذا والمعتمد وقوله ويحتمل  
 جوازه حيث تدأى ومع ذلك فالمعتمد ما قدمه من الحرمة عند اتقاء الحاجة والشفقة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم  
 ومن الصديق يحول على الشفقة اه ع ش عليه وظاهر منيهما أي مر وع ش كصنيع الشارح في ان

(حرم نظار حرم مس) لانه  
 أبلغ منه في اللذة بدليل انه لو  
 مس فأنزل بطل صومه ولو  
 نظر فأنزل لم يبطل فيحرم  
 على الرجل ذلك فحذر رجل  
 بلا حائل وقد يحرم المس  
 دون النظر كغمز الرجل  
 ساق محرمه أو رجلها وعكسه  
 بلا حجة فيحرم مع جواز  
 النظر الى ذلك

من المحرم في غير العورة حرام على التفصيل المذكور ولومن غير شهوة وفي قل على الجلال واعتمد شيخنا  
 مر انه لا يحرم له بلا حاجة ولا شفقة الامع شهوة أو خوف فتنة (قوله وقد يحرم المس الخ) عبارة شرح  
 مر وما أفهمه كلام المصنف من انه حيث حل النظر حل المس أعني فلا يحل لرجل من وجه أجنبية وان حل  
 نظره نحو خطبة أو شهادة أو تعليم ولا سيما من شيء من بدن عبدها وعكسه وان حل النظر وكذا للمسوح  
 (قوله ويباح له علاج الخ) ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة وفيما عداها ما يبيح تيمم الا الفرج وقربه  
 فيعتبر زيادة على ذلك وهي اشتداد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك منككاً لمروعة اه شرح مر  
 (قوله بشرطه) حاصل ما ذكره شريطان أولهما مردود والثاني غير مردود وفرع على الثلاثة فعلى الاول قوله  
 فلا تعالج الخ وعلى الثاني قوله ولا رجل امرأة الخ وعلى الثالث قوله ولا كافر أو كافرة اه شيخنا (قوله أو فقد  
 مع حضور الخ) لعسل في العبارة قلباً لان الشرط حضور المحرم عند فقد الجنس اه شيخنا (قوله ولا كافر  
 أو كافرة الخ) ومن هذا أخذ ان المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في معالجة المرأة المسلمة وظاهره ولو  
 كان الرجل المسلم محرماً قال حج كشحناء وفيه نظر ظاهر والذي يتجه تقديم نحو محرم مطافاً أي مسلماً كان  
 أو كافراً على كافرة لنظره مالا تظهره هي دل شيخنا وجود من لا يرضى الا بأكثر من أجرة المثل كالعدم فيما يظهر  
 بل لو وجد كافر يرضى بدونه أو مسلم لا يرضى الا بها احتمال ان المسلم كالعدم أيضاً أخذ من مسئلة الحضانة  
 ويحتمل الفرق اه حل (قوله أو فقد مع حضور المحرم) من زوج أو امرأة ثقة لحل خلوة رجل بامرأتين  
 ثقتين وإيس الامردان كالمراأتين على اطلاق المصنف وان بحثه بعضهم لان ما عدا وابه فبهمان استحياء كل  
 بحضرة الاخرى غير متأت في الامردان كما صرح وابه في الرجلين اه شرح مر (قوله أو فقد مع حضور الخ)  
 واللائق بالترتيب أن يقال ان كانت العلة في الوجه مسوح بذلك كفي المعاملة وان كانت في غيره وان كانت امرأة  
 فيعتبر وجود امرأة مسلمة فان تعذرت فصبي مسلم غير مراهق فان تعذرت فمراهق فان تعذرت فصبي غير مراهق كافر  
 فان تعذرت فمراهق فان تعذرت فمراهق فان تعذرت فمراهق فان تعذرت فمراهق فان تعذرت فمراهق فان تعذرت فمراهق  
 كافر اه شـ وبرى (قوله مع وجود مسلم) أي في الذكر أو مسلمة في الانثى اه شـ وبرى (قوله نظر كل  
 بدنها) وقوله كمكسه محل هذا في الحياة أما بعد الموت فالخليل كالمحرم اه حل وهذا هو المعتمد (قوله لكنه  
 يكره نظر الفرج) أي ظاهر او باطن والباطن أشد كراهة للرجل والمرأة وورد توجيه النهي في فرج المرأة  
 دون فرج الرجل اه حل (قوله فلها النظر الى كل بدنه) أي ما لم يمنعها فان منعها حرم النظر لما بين سرتي  
 وركبتي هذا ما تحرر به التوقف اه زى وأما اذا منعه هي فلا يحرم عليه شيء من بدنها لان تسلطه عليها  
 أقوى من تسلطها عليه (قوله وخرج بعدم المانع الخ) أي لها أوله فالمانع الذي ذكره مانع لها ومانع له فقوله  
 فيحرم نظر ما بين سروركة أي يحرم على كل منهما النظر ما ذكر من الآخر اه حل وهذا هو المعتمد في  
 المعندة بشبهة وان كان يأتي في العدد خلافه لان من جملة الراجحات ذكر الشيء في باب اه شيخنا (قوله  
 ممن يحرم التمتع بها) كالشتركة والمعضن المحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة وخرج به المحرمة بمحض حل  
 التمتع بها وكذا المرهونة على ما حرم به الشيخ أبو حامد وجاعة وقال الرويانى وغيره بحرمه مخوف الوطء قال  
 الشيخ وقد يجمع بينهما بحمل الثاني على ما اذا خاف الوطء والاول على ما اذا أمنه فاه الشهاب مر وهو ظاهر  
 اه شـ وبرى (قوله فيجعل مع النساء جلا الخ) أي فيحرم نظرها لهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم  
 عليهم النظره ويحرم عليه النظر لهم ومع مشكل مثله الحرمة من كل لآخر بتقدير مخالفاً احتياطاً وانما  
 غسله بعد الموت لا تقطاع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط معنى اه حل (تتمة) يحرم مضاجعة  
 رجلين أو امرأتين على يتبين في ثوب واحد وان لم يتماسا ولو أباً وأماً اذا بلغ الصبي أو الصبية عشرين سنة خلافاً  
 لبعض المتأخرين لعدم خبر وفرقوا بينهم في المضاجع أي عند العرى كما أماده الواو المرحم الله تعالى لان ذلك

(ويباح له علاج كقصه)  
 وحجم (بشرطه) وهو اتحاد  
 الجنس أو فقد مع حضور  
 نحو محرم وفقد مسلم في حق  
 مسلم والمعالج كافر فلا تعالج  
 امرأة رجل مع وجود رجل  
 يعالج ولا عكسه ولا رجل  
 امرأة ولا عكسه عند الفقد  
 الا بحضرة نحو محرم ولا كافر  
 أو كافرة مسلماً أو مسلمة مع  
 وجود مسلم أو مسلمة يعالجان  
 وقول بشرطه من زيادتي  
 (ولخليل امرأة) من زوج  
 وسيد (نظر كل بدنها) حتى  
 دبرها خلافاً لما روي في الدبر  
 (بلا مانع له) أي للنظر لكل  
 بدنها لانه محل تنعمه لكن يكره  
 نظر الفرج (كمكسه) فلها  
 النظر الى كل بدنه بلا مانع  
 لكن يكره نظر الفرج وقول  
 بلا الى آخره من زيادتي وخرج  
 بعدم المانع ما لو اعتدت من  
 شبهة أو زوجت الامسة  
 أو كوتبت أو كانت وثنية أو  
 نحوها ممن يحرم التمتع بها  
 فيحرم نظر ما بين سروركة  
 ونعبري بالخليل أهم من  
 تعبيرة بالزوج (فرع) \*  
 المشكل يحتاج في نظره والنظر  
 اليه فيجعل مع النساء جلا  
 ومع الرجال امرأة كما يحرمه  
 في الروضة وأصلها



معتبر في الجانب فبالك بالمحارم لاسيما الآباء والأمهات ووجه التحريم ان ضعف عقل الصغير مع امكان احتلامه قد يؤدي الى محذور ولو بالام ويجوز نومه في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمنع مع التجرد في فراش واحد وان تباعدوا ويكره للانسان نظره فرجه عشا اه شرح مر وقوله يحرم مضاجعة رجلين الخ وكالمضاجعة ما يقع كثير في مصر ناهن دخول اثنين فاكتر مغطس الحمام فيحرم ان خيف النظر والمس من أحدهما العورة الا آخر اه عش عليه

\* (فصل في الخطبة) \* أي وما يتبعها من نحو وجوب ذكر عيوب من أريد الاجتماع عليه اه عش (قوله بكسر الخاء) من الخطب وهو البيان وكسر الخاء لتسديل على الهيشة اه ديمري اه حل وفي المصباح خاطبه مخاطبة وخطابا وهو الكلام بين متكلم وسماع ومنه اشتقاق الخطبة بضم الخاء وكسرها باختلاف المعنيين ويقال خطب القوم خطبة من باب قتل (قوله وهي التماس الخاطب) أي لغة وشرا اه عش (قوله من جهة الخطوبة) أي سواء كان منها أو من ولها أو غير ذلك اه (قوله تحمل خطبة الخ) والراجح استحبابها لمن يستحب له النكاح وكرهها لمن يكرهه النكاح وكذا لمن يحرم عليه فيكره التحلل في خطبة المحرمة وحيث كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها ان وجب وجبت وان حرم حرمت اه حل وعبارة شرح مر وقديرة قال اذا أريد بها مجرد الالتماس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمها حكمه من ندب وغيره أو الكيفية المخصوصة من الاتيان لا ولياها مع الخطبة فهي سنة مطلقا فادعاء أنه وسيلة للنكاح وان للوسائل حكم المقاصد ممنوع باطلا لانه عدم صدق حد الوسيلة عليها اذا النكاح لا يتوقف عليها باطلا لانه لا نكاح ما يقع بدونها (قوله تحمل خطبة خالية عن نكاح) قال الزركشي قضيته جواز خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وان لم تعرض السيد عنهما والظاهر المنع لما فيه من ايدائه بل هي في معنى المنكوحه نعم متى وجب الاستبراء ولم يقصد التسري جاز التعريض كالباثن الا ان خيف افسادها على مالها اه شوبري (قوله خالية عن نكاح وعدة) أو رد عليه المعتدة من وطء الشبهة فان الاصح جواز خطبتها تعريضها مع عدم الخلو من العدة لان من له العدة ليس له عليها حق النكاح (أقول) ايرادها غفلة لان الكلام في الخلية واما المعتدة فذكره بعد تأمل اه شوبري (قوله خالية عن نكاح وعدة) أي وخالية أيضا عن بقية موانع النكاح الآتية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة اه زى (قوله وتحرم خطبة المنكوحه) محترز القيد الاول وترك محترز الثاني لتكفل المتن به اه شيخنا (قوله ويحل تعريض المعتدة) واما المستبرأة فان استبرأها لاجل شرائها فينبغي حرمة التعريض وان استبرأها لاجل ارادة بيعها فينبغي جواز التعريض دون التصريح وان كانت مستبرأة لاجل وفاة سيدها بل كان أم ولد فيجوز التعريض دون التصريح حرر ولين معه العدد الشرعي ان يخطب زائدة عليه اذا عزم على انها اذا أجابته أبان واحدة منه ويجوز للشخص ان يخطب من يحرم جهه مع من تحته كاخت زوجه اذا عزم على انها اذا أجابته أبان من هي تحته كما يحسنه البلقيني واستوجهه حج خلافا لما وردى اه حل (قوله لعدم سلطنة الزوج عليها) أي مع ضعف التعريض اه زى (قوله وقال تعالى الخ) آخر الآية لقصوره كذا كرهه وقدم الدليل العقلي لعدمه وكان يمكنه ان يستدل بالآية ويقبس ما ليس فيها على ما فيها ويجعل هذا العقلي جامعا للقياس اه شيخنا (قوله اما التصريح لها فإجماعا) لانها قد ترغب فيه فتكذب في انقضاء العدة قال شيخنا كج وظاهر ان هذه حكمه فلا ترد العدة بالاشهر وان أمكن كذبها اذا علم وقت فراقها اه حل (قوله فلا يحل التعريض لها) وهل ولو اذن فيه الزوج ومقتضى كون المنع ليكون في سلطنته المفهوم مما سبق جواز ذلك عند اذنه وقد يمنع ذلك ومقتضى التعليل بقوله لانها في حكم الزوجة عدم جواز ذلك اه حل (قوله نحو من يجد مثلك) وانراغب فيك واما الكناية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فقد تقيده بما يفيد التصريح فتحرم نحو أريد انفق عليك نفقة الزوجات

\* (فصل في الخطبة) \* بكسر الخاء وهي التماس الخطاب النكاح من جهة الخطوبة (تحمل خطبة خالية عن نكاح وعدة) تعريضا وتصريحا وتحرم خطبة المنكوحه كذلك اجماعا فيها ما (و) يحل (تعريض المعتدة غير رجعية) بان تكون معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق بائن بطلاق أو فمضا أو انفساخ لعدم سلطنة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أما التصريح بها فإجماعا وأما الرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصريح لانها في حكم الزوجة والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كما يدان أنكحك أو اذا انقضت عدتك نسكتك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يحسد مثلك أو اذا حلت فآذني (كجواب) من زيادتي أي كما يحل جواب الخطبة المذكورة من المرأة أو من يسلي نكاحها فإجاب الخطبة كخطبة حلالا وحراما وهذا كله في غير صاحب العدة أما ما وفيه من التصريح والتعريض

والتذنب فان حذف والتذنب لم يكن صريحا ولا تعريضا اه حل (قوله ان حل له نكاحها) هذا يخرج المطلقة ثلاثا لانه لا يحل له الا نكاحها التوقفه على التحليل أى حتى تنكح زوجها غيره وتعتد منه اه حل فلا تحل له خطبتها ومنها ان يتوافق معها على أن تنكح غيره لتحل له فيتزوجها بعده فيحرم عليه ما هذا التوافق اه ع ش على مر والظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تحل كونها عقدا فليس يلزم بل جائز من الجانبين قطعا اه سيوطى اه شورى (قوله وتحرم الخ) هذا تخصيص لقوله خطبة عن نكاح وعدة أى وعن بقية الموانع التى من جاتها سبق خطبة الغير اه شيخنا (قوله على عالم) حذف متعلقه بلم ما ذكره فى الشرح فهو متضمن لاربعة قيود وأشار الى الخامس بقوله على خطبة والى السادس بقوله جائزة والى السابع والثامن بقوله صرح باجابه والى التاسع بقوله الاباعراض وذكر المفاهيم تسعة أيضا لكنه لم يرتب فى أخذها اه شيخنا (قوله جائزة) أى وان كرهت بان كان فاقدا لاهبة أو به علة اه ع ش على مر وبشيرة له قول الشارح فى المفهوم أو كانت الخطبة محرمة حيث فسر غير الجائزة بالمحرمة اه (قوله ممن صرح باجابه) أى وان كان الناس به بالتعريض وكتب أيضا وقضية كلامهم استواء الحقيقة والجواز والكفاية هنا فيما تقرر من ان ما يفيد القطع بالرغبة فى النكاح تصريح وما يحتملها تعريض فقوله أر بد أن أنفق عليك نفقة الزوجات وأتذنب لك كناية لدلائلها على النكاح بذكر لازم من الاتفاق والتذنب كذا فى الامداد قال الشيخ يفهم ان الانتقال هنا من اللازم الى المزموم وهو طريق صاحب المفتاح فى الكفاية وطريق صاحب التخصيص فيها انه الانتقال من المزموم الى اللازم ويمكن ان يجعل هذا على مذهبه لان هذا اللازم مساو فالانتقال منه من حيث كونه ملزوما فاقبل اه شورى (قوله باذن) أى من غير خوف ولا حياء وقوله أو غيره كأن يطول الزمن باعراضه بعد اجابته حتى تشهد قرائن الاحوال بالاعراض ومنها ان يتزوج من يحرم الجمع بينها وبين الخطوبة أو تطارأ رده لان الردة قبل الوطء تفسخ العقد فالخطبة أولى أو يعقد على أربع من خمس خطبتين معا أو مرتبا اه حل \* (فرع) \* سئل عن خطبة امرأة ثم أنفق عليها نفقة ليتزوجها فهل له الرجوع بما أنفقه أولا فاجاب بان له الرجوع بما أنفقه على من دفعه له سواء كان ما كلاً أم مشرباً أم ملبساً أم حلوى أم حلياً أو سواهم رجوع هو أم مجيبه أم مات أحدهما لانه انما أنفق لاجل تزوجهما فراجع به ان بقى وبسده ان تاف وظاهر انه لا حاجة الى التعرض لعدم قصده الهدية لاجل تزوجهما لانه صورة المسئلة اذ لو قصد ذلك لم يخاف فى عدم الرجوع اه فتاوى مر الكبير وفى قل على الجلال \* (فرع) \* دفع الخاطب بنفسه أو وكيله أو وليه شيئا من مأكول أو مشروب أو نقد أو ملبوس لخطوبته أو ولها ثم حصل اعراض من الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما رجوع الدافع أو وارثه بجميع ما دفعه ان كان قبل العقد مطلقا وكذا بعده ان طلق قبل الدخول أو مات الا ان ماتت هى ولا رجوع بعد الدخول مطلقا اه (قوله لا يخطب الرجل) يجوز أن تكون لانا هي متونا فبسة فعلى الاول يخطب بكسر الباء وعلى الثانى بضمها فلتراجع الرواية اه ع ش (قوله والمعنى فيه) أى فى النهى وقوله ما فيه أى الفعل المعبر عنه بالخطبة وقوله من الايذاء بيان لما (قوله سواء) كان الاول مسلما أى ولو زانيا محصنا وقاطع طريق وتارك صلاة لان كلاً لا يجوز ايداؤه وان كان مهسدا للدم اه حل (قوله ام كافرا محترما) بان كان غير حربى أو مرتد فلو قال الكافر المحترم لولى مسلمة ان اجبتى اسلمت وتزوجتها فأجابته الولى على هذا الشرط حرمت الخطبة على هذه الخطبة ترغيبا له فى الاسلام اه حل (قوله وسكون البكر الخ) المعتمد عند شيخنا انه لا بد من تصريحها لان جواب الخطبة دون جواب النكاح لان الحياء فيه أشد وجرى ج على ما قاله الشارح قال والتعليل بأنها لا تسكن منه غير صحيح حكاه وتعليل كاهو واضح واجابتهما لوليهما فى التزوج من الخاطب ولا تسكنى الاجابتهن غير اذن بان تقول رضيت بذلك مثلا وفى التصحيح ان احدهما كاف اه حل (قوله وقول على عالم الخ) قال المحلى فى شرح

ان حل له نكاحها والا فلا (ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح باجابه الاباعراض) باذن أو غيره من الخاطب أو المحجب للغير الشيخين واللفظ للبخارى لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى فيه ما فيه من الابداء سواء أكان الاول مسلما أم كافرا محترما أو ذا كرا فى الخبر جرى على الغالب ولانه أسرع امتثالا وسكون البكر غير المجبرة ملحق بالصريح وقول على عالم أى بالخطبة وبالإجابة وبصراحتهما وبحرمة خطبة على خطبة من ذكر وخرج بما ذكر ما اذا لم تكن خطبة أو لم يجب الخاطب الاول أو أوجب تعريضاً مطلقاً أو تصريحاً ولم يعلم الثانى بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالإجابة أو علمها ولم يعلم كونها بالصريح أو علم كونها بالصريح ولم يعلم بالحسنة أو علم بها وحصل اعراض ممن ذكر



جميع الجوامع فقوله هنا ومن ثم أي من هنا لاحكم الله قال العلامة القاني (أقول) قوله فقوله مبتدأ وهو  
 بمعنى مقوله وقوله أي ومن هنا خبر عن قوله فقوله لقيام أي مقام معناه والافتدخالها في الأصل عطف بيان  
 على ما قبله اه قال الشيخ والوجه انه متعلق بالخبر لانفسه والتقدير مثلاً يقال في بيانه وتفسير معناه أي ومن  
 هنا أو هذا اللفظ أو نفس الخبر على حذف مضاف اليه والى المبتدأ أو التقدير فبني قوله هنا ومن ثم معنى قولنا أي  
 ومن هنا أي معنى هذا اللفظ اه شورى (قوله أو كانت الخطبة محرمة) أي ولو جوامع ابان كان الاتماس  
 بالتعريض الجائز والجواب بالتصريح المحرم فليتامل اه شورى (قوله والأصل الإباحة في البقية الخ)  
 فيه نظر بالنظر الى الاولى لتقدم ان دليلها الاجماع ولا يستدل بالإباحة الأصلية الا عند فقد الدليل غيرها اه  
 (قوله من المرأة) قالوا ومعنى اجابتها كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه الاذن لوليها في نكاحها منه ولا يكفي  
 اجابته من غير اذن وهو مسألة حسنة قد يغفل عنها هذا ما في الزركشي وشرح الارشاد وغيرهما لكن  
 في تصحيح ابن عجلون نقلا عن الروضة وأصلها ان المعتبر اجابته أو الاذن لوليها وسياق عبارة الشيخين ناطقة بذلك  
 اه (فرع) \* قال حج وفي المهمات نصوا على استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال فبأن في التحريم  
 ما ذكر في المرأة اه وصورته ان تكون المجابة يكمل بها العدد الشرعي أو يكون لا يزيد الا الزوج واحدة  
 وفي خطبة الثانية له اذا أجابها فساد لما تقر ربه وبه بين الاولى بمقتضى ما يريد ان يفعله وان لم يكن ممنوعاً من  
 تزوجها شرعاً اه واعتمد مضمون ذلك مر وحاصله انه اذا خطبته امرأة وأجابه او كمل بها العدد الشرعي  
 أو أراد الاقتصار على واحدة فيحرم على غير تلك المرأة خطبته لان فيه اذاء لها وفساد لما تقر ربه وبه بين  
 الزوج وهذا نظير السوم على السوم اه سم (قوله ومنها مع الولي) أي مجبر او غيره اما الاوليان فلا بد من  
 كون الخطاب كفاحتي تفرد هي بالاجابة أو الولي بها اما ان كان غير كفء فلا بد من اجتماعهما عليها اه  
 (قوله ان كانت مكاتبه) أي كاتبة صحيحة اه شورى (قوله ويجب ذكر عيوب الخ) ولو استشير في نفسه موافقه  
 مساو فالواجب من تردد فيه واقتضاء اطلاقهما وجوب نحو لا أصح لكم ان لم يسمع بالاعراض فان رضاه مع  
 ذلك فذلك والالزमे الترتك أو الاخبار بما فيه من كل مذموم شرعاً وعرفاً فيما يظهر نظير ما مر اه شرح  
 مر وروى الحاكم ان أخا بلال خطب امرأة فقالوا ان يحضر بلالز وجناك فحضر فقال انابلال وهذا أنى  
 وهو امرؤسبى الخاق والدين قال الحاكم صحيح الاسناد اه (فرع) \* قال البارزى ولو استشير في أمر  
 نفسه في النكاح فان كان فيما يثبت الخيارات فيه وجب ذكره لزوجته وان كان فيما يثقل الرغبة فيه ولا  
 يثبت الخيارات كونه المطلق والشع استحباب وان كان فيه شيء من المعاصي وجب عليه التوبة في الحال وستر نفسه  
 وان استشير في ولاية فان علم من نفسه عدم الكفاية أو الخيانة وان نفسه لا تطاوعه على تركها وجب عليه أن  
 يبين ذلك أو يقول ليست أهلاً للولاية اه ووجوب التفصيل بعيد والوجه دفع ذلك بنحو قوله ان لا أصح  
 لكم اه شرح الروض اه سم (قوله اولي وأعم) وجه الاولوية ان قوله ذكر يحتمل الوجوب والجواز  
 وليس مراداً ووجه العموم ان الإشارة ليست بشد وكذا الخطاب اه شيخنا (قوله ذكر مساويه بصدق  
 الخ) في المصباح الاسماء نقض المسرف وأصلها مساواة على مفعلة بفتح الميم والعين ولهذا اردوا في الجمع فيقال  
 هي المساوي لكن استعمل الجمع مخففاً وبنت مساويه أي معايبه ونقائصه والسوأة العورة وأشار بقوله  
 بصدق الى انه لا بد من قصد النصيحة لا الوقعة اه حل ولا بد من سلامة العاقبة بان يأمن على نفسه وماله وعرضه  
 ونحو ذلك واذا ذكر العيوب اقتصر على المتعلق بما لاجله الاجتماع فيذكر لمن أراد النكاح العيب المتعلق  
 بالنكاح دون البيع مثلاً وهكذا اه قل (قوله واحتج الى ذكر بعضها) أي ولو ما فيه حرج كزنا والظاهر انه  
 لا بعد فافلا يحد واما اذا أخبر بذلك عن نفسه فالظاهر انه يحد لان له عنه مند وحته الترتك اه حل (قوله  
 واحتج الى ذكر بعضها) يؤخذ منه وجوب ذكر الاخف فالأخف من العيوب وهذا أحد أنواع الغيبة الجائزة

أو كانت الخطبة محرمة كأن  
 خطب في عدة غيره فلا تحرم  
 خطبته اذ لاحق الاول في  
 الاخيرة ولو سقط حقه في  
 التي قبلها والاصل الإباحة في  
 البقية ويعتبر في التحريم أن  
 تكون الاجابة من المرأة ان  
 كانت غير مجبرة ومن واپها  
 المجبر ان كانت مجبرة ومنها مع  
 الولي ان كان الخطاب غير  
 كفء ومن السيدان كانت  
 أمة غير مكاتبه ومنه مع الامة  
 ان كانت مكاتبه ومع المبعضة  
 ان كانت غير مجبرة والافع  
 واپها ومن السلطان ان  
 كانت مجتوبة بالغسة ولا أب  
 ولا جسد وقولي على عالم مع  
 جائرة من زيادتي وتعبيري  
 بأعراض أعم من تعبيره  
 باذن (ويجب) كما عبر به  
 في الاذكار وغيره (ذكر  
 عيوب من أريد اجتماع  
 عليه) لما حكمة أو نحوها  
 كعامله وأخذ علم (لم يده)  
 ليحذر بذلاله فيجنسوا  
 استشير اذا كرهه أم لا  
 فتعبيري بما ذكر اولي وأعم  
 من قوله ومن استشير في  
 خاطب ذكر مساويه بصدق  
 (فان اندفع بدونه) بان لم يحتج  
 الى ذكرها أو احتج الى ذكر  
 بعضها (حرم) ذكر شيء  
 منها في الاول وثني من  
 البعض الآخر في الثاني





ولكل قدر أجل ولكل أجل كتاب يصح والله الآتية اه (قوله ثم يقول جئتكم الخ) وان كان وكيل قال جاءكم  
 موكل خاطبا كرىمكم أو فئاتكم اه شرح مر وينبغي ان مشله جئتكم خاطبا كرىمكم لو كلى  
 في الخطبة اه ع ش عليه (قوله أو فئاتكم) الفتاة الشابة والفتى الشاب والفتى أيضا السخى الكريم  
 اه مختار اه ع ش على مر (قوله ويخطب الولي كذلك) هو ظاهر ان كانت الخطوبة بحجرة اما غيرها  
 فتتوقف الاجابة من الولي على اذنها فيها فلولم تأذن له في الاجابة لم يخطب وعليه لا يخطب من المرأة نفسها  
 وأجابت فهل تخطب لاجبتها أو لا لان الخطبة لا تليق بالنساء فيه نظرو ولا يبعد الاول لان المقصود منها مجرد الذ كر  
 بل هذا ظاهر اطلاقهم اه ع ش على مر (قوله قبل العقد) أى عند ارادة التلغظ اه حل (قوله  
 أو الزوج) وهذه الخطبة آ كدم الاول كذا كره بعض شراح الاصل وأقره شيخنا كسج قال في الاذ كر  
 ويسن كون النى امام العقد أطول من خطبة الخطبة أى كتحصل السنة بذلك قبل الخطبة وانما تبه على ذلك  
 بقوله ولو أوجب ولي الخ والزوج ايسر بديل مثله الاجنبى اذ لم يكن أحد العاقدين فيعتفر توسط خطبة الاجنبى  
 بين الايجاب والقبول حيث لم يطل الفصل بما أتى به لان المدار على طول الفصل بسكوت أو بما ذكر اه حل  
 (قوله تخطب زوج الخ) هو ظاهر في انه يضر الفصل بخطبة أجنبي ويشعر به أيضا التعميم فيما قبله مع التقيد  
 لكن صنيعه في شرح الروض ظاهر في خلافه اه شوى وعبارة الر وض وشرحه فلو وجد الله الولي وصلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى بتقوى الله ثم قال الزوج جئتكم فلانة ففعل الزوج مثله بان جد وصلى وأوصى  
 ثم قبل النكاح صح النكاح والخطبة من الاجنبى كهمى ممن ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه  
 (قوله لكن النوى فى الر وضه الخ) وأطال الاذرى وغيره في تصويره بغيره نغلا ومعنى واستبعد الاول بان عدم  
 النذب مع عدم البطلان خارج عن كلامهم اه حل (قوله اما اذا طالت الخطبة الخ) ضبط القفال الطول  
 بان يكون زمنه لو سكا فيه خرج الجواب عن كونه جوابا والاولى ضبطه بالعرف اه شرح مر والظاهر  
 انه يضر الفصل بقوله قل قبلت قياسا على البيع بالاولى لان النكاح يحتاج له اه شيخنا (قوله أو فصل كلام  
 أجنبي) محذور الفاء في الموضعين (قوله ولو يسيرا) ومنه قول الموجب استوص بها اه حل \* (تنبيه)  
 يسن ان يتزوج في شوال وان يدخل فيه وان يعقد في المسجد وان يكون مع جمع وأول النهار ويستحب قول  
 الولي قبل العقدز وجئتكم على ما أمر الله به من امسك بغير وف أو تسري باحسان بان يقول ذلك أولا ثم يذ كر  
 الايجاب ثانيا بالصفة المعتبرة من ذكر الخطوبة والمهر مع صفتهم من حلول وتأجيل وغير ذلك فلو قبل الزوج  
 قبل إعادة الجواب لم يصح ويسن لمن حضر العقد من ولي وغيره الدعاء للزوج عقبه بقوله بارك الله لك أو بارك  
 عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به ولكل منهما بارك الله لكل واحد منكما في صاحبه وجمع بينكما  
 في خير ويسن للزوج الاخذ بناصيتها أول لغائها وان يقول بارك الله لكل منافي صاحبه ثم اذا أراد الجماع  
 تغطيا بثوب وقدم ما قبله التغطيف والتطبيب والتقبيل ونحوه مما ينشط للامربه ويسن ان يقول كل منهما  
 وان ايس من الولد كما اقتضاء اطلاقهم اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان عارز قتنا وليتحرر استحضار ذلك  
 بصدق من قلبه عند الانزال وان له أثره في صلاح الولد وغيره وما قيل من انه يحسن ترك الوطء ليلة أول الشهر  
 ووسطه وآخره ما قيل ان الشيطان يحضر فيم يارد به عدم ثبوت شئ من ذلك وبفرض الثبوت الذي ذكره الوارد  
 بغيره ويندب له اذا سبق انزاله امها لها حتى تنزل وان يعزى به وقت المحر لا تنفاه الشبع والجوع المفرطين  
 حينئذ اذ هو مع أحدهما مضر غالبا كما ان الافراط فيه مضر مع التكاف وضبط بعض الاطباء النافع من الوطء  
 بان يجعد من نفسه داعية لا بواسطة كفكر ويندب فعله ليلة الجمعة ويومها قبل الذهاب اليها ويسن ان  
 لا يتركه عند قدوم من سفر بان يفعله في الليلة التي تعقب يوم قدومه بل في يوم القدوم ان انقضت خلوة ويندب  
 التقوى له بأدوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية ومع قصد صالح كعفة ونسل لانه وسيلة لمحبوب فيكون محبوبا

ثم يقول جئتكم خاطبا  
 كرىمكم أو فئاتكم ويخطب  
 الولي كذلك ثم يقول لست  
 بمغروب عنك أو نحو ذلك  
 وتحصل السنة بالخطبة قبل  
 العقد من الولي أو الزوج أو  
 أجنبي (ولو أوجب ولي)  
 العقد (تخطب زوج خطبة  
 قصيرة) عرفا (قبل صح)  
 العقد مع الخطبة الفاصلة  
 بين الايجاب والقبول لانها  
 مقدمة القبول فلا تقطع  
 الولاء كالأقامة وطلب الماء  
 والتميم بين صلاتي الجمع  
 (لكنها لا تسن) بل يسن  
 تركها كما صرح به ابن يونس  
 لكن النوى في الر وضه  
 تابع الراى في انها تسن  
 وجعل في النكاح أربع  
 خطب خطبة من الخاطب  
 وأخرى من المجيب للخطبة  
 وخطبتان للعقد واحدة قبل  
 الايجاب وأخرى قبل القبول  
 أما اذا طالت الخطبة التي  
 قبل القبول أو فصل كلام  
 أجنبي عن العقد بان لم يتعلق  
 به ولو يسيرا فلا يصح العقد  
 لاشعاره بالاعراض

وكثير من الناس يترك ذلك أي التقوى المذكور فيتول من الوطء أمور ضارة جدا ووطء الحامل والمرضع  
مكر واللهى عنه ان خشي منه ضرر الولد بل ان غلب على ظنه حرم وأما ووطء حليلته وهو يتفكر في محاسن  
أجنبية أو أمر دحني بخيل اليه انه يوطئها أو يوطئ فيه فقد اختلف فيه جمع متأخرون والذي ذهب اليه جمع  
محققون كابن الفركاح وابن البرزى والكمال الزداد شارح الارشاد والجلال السبوطي وغيرهم حل ذلك  
واقضاه كلام التقي السبكي وهو المعتمد اه شرح مر مع بعض زيادة لعش عليه

**\* (فصل في أركان النكاح) \***

أي بيانها وما يشترط فيها اه حل (قوله وغيرها) وهو قوله ويتبين بطلانه الى آخر الفصل اه (قوله وشاهدان)  
قد مال بعضهم الى انه ما شرط في النكاح وهو ان نسب الزوجين من ماهية العقد لتحقيقها بدونها اه شيخنا  
(قوله وصيغة) أي ايجاب وقبول ولو كانا أو أحدهما من هازل اه شرح مر (قوله وشرط فيها ما في البيع)  
عبارة شرح مر في فصل الخطبة ويؤخذ مما قدمناه في البيع اشتراط وقوع الجواب ممن خوطب دون نحو  
وكيله وان يسمع من يقر به وان يقبل على وفق الايجاب بالنسبة للمهر وان يتم المبتدئ كلامه حتى ذكر المهر  
وصفاته وغير ذلك مما يتأتى بجيشه هنانم في اشتراط فراغ من ذكر المهر وصفاته نظر وانما اشترط هذا ثم  
بالنسبة لثمن لان ذكره من المبتدئ شرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر  
فالاوجه صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة الصحيحة وان كان في اثناء ذكر المهر وصفاته اه (قوله وشرط  
فيها ما في البيع) وينبغي نكاح الاخرس باشارته التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكاتبه على ما في المجموع  
وهو محمول على ما اذا لم تكن له اشارة مفهومة وتعذر توكيله لا اضطراره حيث ذيل بقا بكتبته في ذلك اشارته التي  
يختص بفهمها الفطن اه شرح مر (قوله ومنه عدم التعليق الخ) انما تعرض لهذا الشارة الى أنه وفي  
بكلام الاصل وزيادة توطئة لقوله فلو بشر الخ اه (قوله ومنه عدم التعليق الخ) فلو قال زوجتك ان شاء الله  
وقصد التعليق أو أطلق لم يصح وان قصد التبرك أو ان كل شيء بمشيئته تعالى صح كما مر نظيره في الوضوء قال  
الباقيني ومحل كون التعليق مانعا اذا كان ليس مقتضى الاطلاق والا فبني عندنا لوقال الولد زوجتك ابنتي ان  
كانت حية وكانت غائبة وتحدث بمرضها أو ذكر موتها أو قتلها ولم يثبت ذلك فان هذا التعليق يصح معه القعد  
وفيه نظر لان ان هنا ليست بمعنى اذ كما هو ظاهر والنظر لاصل الحياة لا يلحقه بيقين الصدق فيما روي بحث  
غيره الصحة في ان كانت فلانة موليتي فقد زوجتكها وفي زواجك ان شئت كالبيع اذ لا تعليق في الحقيقة اه  
وبحمل الاول على ما اذا علم انهما وليته والثاني على ما اذا لم يرد التعليق ولا يخاص بالبيع لما تقرر اه شرح  
مر (قوله فلو بشر بولد) هو يطلق على الذكر والانثى وقوله ولم يتيقن ليس بيقين بل ولو يتيقن في صورة الولد  
وانما التفصيل فيما لو بشر بانثى فان لم يتيقن صدق المبشر لم يصح وان يتيقن صدقه صح وكانت ان بمعنى اذ اه  
شيخنا ومثله في شرح مر (قوله ولم يتيقن صدق المبشر) هذا ليس في خط الشارح بل ملحق لا بخطه ولا بخط  
ولده وهو مضر لان مفهومه أنه اذا تيقن صدق المبشر بالولد يصح وليس كذلك وانما هو اذا بشر بنت وكتب  
أيضا قوله ولم يتيقن صدق المبشر هذا الحاق ابن المؤلف رحمه الله والصواب حذفها لان مفهومها فيه نظر اه  
عش (قوله أو نسكح الى شهر) وكذا الى ما لا يبقى كل منهما اليه كالف سنة خلافا للباقيني حيث قال اذا  
اقتبدا عمره أو عمرها صح لانه تصریح بمقتضى الواقع ورد بان التأقيت بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت  
وهي لا ترتفع به فرفعها به مخالف لمقتضاه اه حل ومحل ذلك حيث وقع ذلك في صلب العقد أو ما لواتفقا  
عليه ولم يتعرض له في العقد لم يضر لكن ينبغي كراهته اخذ من تقريره في الحال اه عش على مر (قوله  
كالبيع) قدمه لانه يشمل الصورتين وقوله واللهى دليل على التابة بخصوصها اه (قوله لا اختصاصه بمزيد  
احتياط الخ) أي بدليل اشتراط الاشهاد فيه اه حل (قوله واللهى الخ) معطوف على القياس

**\* (فصل في أركان النكاح**  
وغيرها \* (اركانه) خمسة  
(زوج وزوجة وولي  
وشاهدان وصيغة وشرط  
فيها) أي في صيغته (ما) شرط  
(في) صيغة (البيع) وقد  
مر بيانه ومنه عدم التعليق  
والتأقيت فلو بشر بولد لم  
يتيقن صدق المبشر فقال ان  
كان أنتي فقد زوجتكها  
فقبل أو نسكح الى شهر لم  
يصح كالبيع بل أولى  
لاختصاصه بمزيد احتياط  
واللهى عن نكاح المتعة في  
خير الصحيحين سمي بذلك  
لان الغرض منه مجرد التمتع  
دون التوالد وغيره من  
اغراض النكاح وتعبيري  
بما ذكر أولى من اقتضاه  
على عدم التعليق والتأقيت



وجازأولا رخصة للمضطر ثم حرم عام خيسر ثم جاز عام الفتح وقبل حجة الوداع ثم حرم أبدا بالنصر الصريح الذي لو  
بالغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفا كافة العلماء اه زى وهو أحد أمور أربعة تكررت نسخها نظامها  
السيوطي في قوله

وأربع تكررات نسخها \* جاءت بها النصوص والآثار  
قبيلة ومتعة ونجدة \* كذا الوضوء مسامح النار

والنسخ في القبلة تكررت مرتين بالنسبة للكعبة فكان في صدر الاسلام يجب استقبالها الى أي جهة منها ثم نسخ  
استقبالها وجب استقبال بيت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنين وفي تلك المدة قبل كان يجعل الكعبة بينه  
وبين بيت المقدس وقيل كان يجعلها خلف ظهره واستمر يستقبل بيت المقدس الى ما بعد الهجرة ستة عشر  
شهرا فنسخت هذه القبلة وجب استقبال الكعبة فقد وجب استقبال الكعبة أولا ثم رفع ثم وجب ثانيا وأما  
بيت المقدس فلم يتكرر نسخه وانما نسخ مرة واحدة (قوله ولا فقاما يستقوا) من جهة المشتق المضارع ولا بد  
أن لا يقصده وعدا واشترط الاشتقاق منهما انما هو في الإيجاب وأما القبول فسيأتي في الشارح وقوعهما  
فيه ان كانا مع مشتق من غيرهما كقوله قبلت نكاحها أو تزويجها اه شيخنا (قوله من تزويج أو نكاح)  
ولذلك قال البلقيني وليس لما قد يتوقف على لفظ بعينه الاثلاثة النكاح والسلم والكتابة كمر في السلم اه  
قل على الجلال (قوله من تزويج أو نكاح) كزوجتك أو نكحتك وأطلق البلقيني عنهم عدم الصحة  
في مضارعهما ثم بحث الصحة اذا انسخ عن معنى الوعد بان قال الا أن وكأنا من زوجك وان لم يقل الا أن خلافا  
للبلقيني في هـ ذا لان اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجع فلا يوهى الوعد حتى يحترز عنه بخلاف  
المضارع \* (فرع) \* لو قال جوزتك بالجميد الزاى أو أنا نكحتك بالهمزة بدل الكاف صح وان لم تكن  
لغته على المعتمد اه شورى ويأتى مثل ذلك فيما لو قال الزوج في المراجع فراجعت جوزنى لعقد نكاحى  
فلا يضر أو قال زورتك أو زورتى اه ع ش وفي قل على الجلال وكذا يصح زوجتك أو أليك أو  
زوجتك بتذكير الضمير ولا يضر ابدال الجيم زاياء وعكسه ولا ابدال الكاف همزة ولا زيادة همزة كزوجتك  
ولا نقصها في أنكحتك ولا فتح تاء المتكلم وضم تاء المخاطب ولا غير ذلك مما هو لحن سواء كان عاميا أو لا وسواء  
كانت لغته أم لا على المعتمد عند شيخنا تبع شيخنا الرملى نعم ان عرف لفظا منها مخالفا للمراد وقصده لم يصح  
وعلى هذا يحمل كلام ج وغيره ممن خالف في بعض ما ذكر اه ولا يشترط توافق الإيجاب والقبول في  
أحدى الساتين حتى لو صدر الإيجاب بأحداهما والقبول بالآخرى فإنه يصح كما يستفاد من ج (قوله ولو  
بعمية) وهى ما عدا العربية من سائر اللغات كفى المحرر وهذه الغاية لا رد على من يقول لا يصح بها اعتبارا  
باللفظ الوارد وقوله وان أحسن العاقدان العربية للرد على من قال ان يحزر عن العربية مع والافلا اه من  
شرح م (قوله يلهم معناها الخ) أى ولو بانخبار ثمة عارف اه حل لكن في شرح م مائة فان  
فهمها ثمة دونها فأخبرهما بمعناها فوجهان رجح البلقيني المنع كفى العمى الذى ذكر لفظ الطلاق وأراد  
معناه وهو لا يعرفه قال وصورته أن لا يعرفها الا بعد اتيانها بها فلا أخبر بمعناها قبل صح ان لم يطل الفصل (قوله  
بأمانة الله) أى يجعلاهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية وقوله بكامة الله هى ما ورد في كتابه من نحو  
فأنكحوهم ما طاب لكم من النساء فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكم اه ع ش على م ولم يرد فيه  
غير اللفظين المذكورين والقياس ممتنع لان في النكاح ضربان التمسك اه حل (قوله وصح بتقديم  
قبول) كان يقول قبلت نكاح فلانة أو تزويجها أو رضيت نكاح فلانة أو أوجبته أو أوردته لان هذه الصيغ  
كافية في القبول كما يأتي لا فعلت ولا يضر من علمي فتح التاء وكذا من العالم على المعتمد عند شيخنا لان الخطأ  
في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الاعراب والتذكير والتأنيث اه حل وفي شرح م

(ولفظ) ما يشتق من (تزويج)  
أو نكاح ولو بعمية) يفهم  
معناها العاقدان والشاهدان  
وان أحسن العاقدان  
العربية اعتبارا بالمعنى فلا  
يصح بغير ذلك كلفظ يصح  
وتعليق وهبة تلزم مسلم اتقوا  
الله في النساء فانكم  
أخذتموهن بأمانة الله  
واستحلتم فروجهن بكامة  
الله (وصح) النكاح (بتقدم  
قبول) على إيجاب الحصول  
المقصود

ما نصه ولا يضر فتح تاهمكم ولوم من عارف كما أني به ابن المفسري ولا ينافي ذلك عدمهم كما مر في أنعمت ضم  
النساء وكسرهما صيلا لله معنى لان المدار في الصيغة على المتعارف في محاورات الناس ولا كذلك القراءة (قوله  
وبز وجني) هذا استيجاب قائم مقام القبول وقوله وبزوجهما هذا استقبال قائم مقام الإيجاب اه  
شيخنا (قوله وبز وجني من قبل الزوج) ولو قال زوجت نفسي أو ابني من بنتك لم يصح لان الزوج ليس  
معه وداعليه وان أعطى حكمه في تأمك طالق مع النية اه شورى (قوله أو تزوجتها في الثاني) أشار  
بثقة ضمير الى انه لا بد من الاتيان بدال عليها من نحو اسم أو إشارة أو ضمير ولا يشترط في الصيغة  
تخاطب فلو قيل للولي زوجته ابتك فقال زوجت على ما اقتضاه كلامهما لكان حرم غير واحد بانه لا بد من  
زوجته أو زوجتها ثم قال للزوج قبلت نكاحها فقال قبلته على ما مر أو تزوجتها فقال تزوجت صح ولا يكفي  
هناهم اه شرح مر وعلم ان الزوج اذا اقتصر على هذا اللفظ فأنما يفيد صحة النكاح فقط وأما المسمى  
فلا يلزم الا اذا صرح به الزوج في لفظه كقوله قبلت نكاحها على هذا الصداق أو نحوه فان لم يقل ذلك وجب  
مهر المثل كذا صرح به الماوردي والرويانى قال الزركشى ينبغي حمله على ما اذا نوى القبول بغير المسمى فان نوى  
القبول به أو أطلق صح به ولزم كفى البيع اه شرح الروض اه سلطان امكن عبارة شرح مر وسبب علم  
بما يأتي صحته مع نفي الصداق فيعتبر لازمه ههنا ذكره في كل من شق العقد مع توافقه ما فيه كتزوجهما  
والاوجب مهر المثل صرح به الماوردي والرويانى اه (قوله لوجود الاستدعاء) اى الدعاء اى الطلب فالسين  
والتاء زائدان (قوله لا بكناية) اى لان المتأتى في لفظ التزويج والنكاح احصراحتهما والنكاح لا ينعقد الا بهما  
ومن الكناية زوجك الله بنتي كما نقله النووي عن الغزالي اه حل (قوله لا بكناية في صيغة) يستثنى من عدم  
الصحة بها كناية الاخرس وكذا اشارته الى اختص بفهمها اللفظ فانهما كنايةتان وينعقد بهما النكاح منه  
تزويجا وتزويجا اه من شرح مر وعش عليه من موانع ولاية النكاح اه (قوله لا بكناية في صيغة)  
ومنها الكتابة فلا يصح العقد بها اه قل على الجلال (قوله كاحالتك بنتي) فيه ان هذا ليس من ألفاظ النكاح  
اه حل (قوله فلا يصح بها النكاح) اى وان توفرت الفرائض على ارادة النكاح ولو قال نويت بها النكاح  
ولا يخفى ان جورتك تخجل بالمعنى حرر اه حل ومع ذلك يصح كما تقدم اه (قوله أما الكتابة في العقود  
عليه) اى من زوج أو زوجة كقوله قال زوجتك بنتي أو زوج بنتك ابني وهذه شيماها المتن ولا يشملها قوله  
في العقود عليه بناء على أن الزوج غير معقود عليه بل في حكمه الا أن يقال هذه أولى بالحكم حرر فهو مثل قوله  
زوجتك احدى ابنتي ثم رأيت ج قال ولو قال أبو بنات زوجتك احدهن أو بنتي أو فاطمة نويا معينة ولو غير  
المسماة فانه يصح ولا يكفي زوجت بنتي أحد كذا ولا يخفى ان مثل ابن البنات أبى البنين فاذا قال زوج ابني بنتك  
نويا معينة ولو غير المسمى صح اه حل (قوله نويا معينة) يؤخذ منه انها لو اختلفت في النية بطل العقد وهو  
ظاهر وبقى ما لوزوجهما الولي ثم مات ثم اختلفت الزوجة مع الزوج في أنها المسماة بان قالت لست المسماة  
وقالت الشهود بل أنت المسماة فهل العبرة بقولها أو بقول الشهود فيه نظروا الاقرب الاول وبقى أيضا لو قالت  
لست المسماة في العقد وقالت الشهود بل أنت المقصودة في التسمية وانما الولي سمي غيرك في العقد غلطا  
ووافقهما الزوج على ذلك فهل العبرة بقولها لان الاصل عدم النكاح أو العبرة بقول الشهود فيه نظروا الاقرب  
الاول لان الاصل عدم الغلط اه ع ش على مر (قوله أو النكاح أو التزويج) ولا نظرا لهما نكاح  
سابق حتى يجب أن يقول هذا أو المذكور خلافا لمن زعمه اه حل (قوله ولا يصح نكاح شغار) بمجمتين  
أولاهما مكسورة اه شرح مر وسمى شغارا من قواهم شغرا البلد عن السلطان اذا خلا عنه الخاوة عن  
بعض شرائطه أو من قولهم شغرا السكب اذا رفع رجله ليقول فكان كلامهما يقول لا آخر لا ترفع رجل ابنتي  
حتى أرفع رجل ابنتك اه شرح الروض وفي المصباح شغرا البلد شغورا من باب قد دخل من حافظ يمنع وشغرا

(وبز وجني) من قبل الزوج  
(وبزوجهما) من قبل الولي  
(مع) قول الآخر عنه  
(زوجتك) في الاول (أو)  
تزوجهما في الثاني لوجود  
الاستدعاء الجازم الدال على  
الرضا (لا بكناية) بقيد رذته  
بقولي (في صيغة) كاحالتك  
بنتي فلا يصح بها النكاح  
بخلاف البيع اذا بد فيها  
من النية والشهود ركن في  
النكاح كما مر ولا اطلاع لهم  
على النية أما الكتابة في  
العقود عليه كقوله قال زوجتك  
بنتي فتقبل نويا معينة فيصح  
النكاح بها (ولا بقبلت) في  
قبول لا تنقضاء التصريح فيه  
بأحد اللفظين وينبئ لا تفيد  
ولا بد أن يقول قبلت نكاحها  
أو تزويجها أو النكاح أو  
التزويج أو وضيت نكاحها  
على ما حكاه ابن هبيرة عن  
اجماع الأئمة الاربعة وأيده  
الزركشى بنص في البوطي  
(ولا) يصح (نكاح شغار)  
لأنه عنه في خبر الصحيحين  
(كزوجتكها) هو أعم من  
قوله وهو زوجتكها أى  
بنتي (على أن تزوجني بنتك  
ويضع كل منهما) صداق



الكاتب شغرا من باب قتل رفع إحدى رجله ليمسول وشغرت المرأة فبعت رجلاها للبضاع وشغرت لها فبعت بها ذلك  
ويشعدي ولا يشعدي وقد يشعدي بالهمزة فيقال أشغرت أو شغرت الرجل الرجل شغرا من باب قاتل زوج كل  
منهما صاحب حريمته على أن يضع كل واحد صدقا الأخرى ولا مهر سوى ذلك وكان سائغا في الجاهلية قبل ما أخذ  
من شغرا البلد وقيل من شغرا برجله إذا رفعها والشغار وزان سلام الفارغ اه (قوله فيقبل ذلك) بأن يقول  
قبلت نكاحها وزوجتك ابنتي ولا يحتاج الأول إلى القبول لقيام الشرط الصادر منه مقامه اه شيخنا (قوله  
المتمم لان يكون وصفا لا آخر) وقوله لان يكون أي الاخر وقوله من تفسير النبي أي فيكون قطعة من  
الحديث وقوله من تفسير ابن عمر أي فيكون مدرجا من ابن عمر وقوله أو من تفسير نافع أي فهو من سلسلة  
الذهب وقوله فيرجع إليه أي إلى التفسير لان الراوي أدري بمواقع الحديث من غيره اه قل على الجلال  
(قوله فيرجع إليه) أي إلى التفسير وان كان من تفسير الراوي لانه أعلم بتفسير الخبر من غيره اه شرح  
التحرير اه زيادي (قوله والمعنى في البطلان به) أي في بطلانه فالباء زائدة (قوله حيث جعل مورد  
النكاح امرأة) وهي صاحبة فقد جعل معقودا عليه فيستحقه الزوج وقوله وصدقا الأخرى أي فتستحقه  
الأخرى لان صدقا المرأة لها فبنت المتكلم في المثال المذكور صارت مشتركة بين المخاطب باعتبار كونها زوجته  
وبين بنته باعتبار كونها صداقة الها وكذا يقال في بنت المخاطب فظهر قوله فأشبهه تزويج واحدة من اثنين اه  
شيخنا ح ف (قوله وقيل غير ذلك) أي قيل في بيان المعنى في البطلان وضعف ذلك الامام وقال المعول عليه  
الخبر حل (قوله وقيل غير ذلك) أي وقيل التعليل وقيل الخلو من المهر اه سل (قوله بان سكت عن  
ذلك) أي عن جعل البضع صدقا مع تسمية المال لقوله الا في الفساد المسمى اه زي كان يقول زوجتك  
بنتي على أن تزوجني بنتك وصدقا كل واحدة ألف وانما فسد المسمى الذي هو ألف بالنسبة للعقد الأول  
لانه جعل ألف ورفق العقد الثاني صدقا والرفق غير معلوم فيكون الصدق كله مجهولا فيرجع إلى مهر المثل  
وانما فسد بالنسبة للعقد الثاني لانه مبني على الأول والمبني على الفاسد فاسد فلو علم فساد الأول فظاهر الصحة  
اه تقرير شيخنا عشيماوي وبعضه في حل وقيل ج بان ذل زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك ولم يرد  
فيقبل كما ذكر اه وفيه ان وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لفساد المسمى اه حل (قوله بان  
سكت عن ذلك) أي عن ذكر البضع سواء ذكر ما لا أم لا ولا يعكز عليه قوله لفساد المسمى لقصور العلة أو يقال  
مراده المسمى ولو بالقوة لان قوله على أن تزوجني كانه قائم مقام المسمى وانما فسد المسمى الصريح لا شمله  
على شرط اه شيخنا (قوله لا انتفاء التشرية) فلو قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وبضع ابنتك  
صدقا لابنتي صح الاول وبطل الثاني لجعل بضع بنت الثاني صدقا لبنت الاول ولو قال وبضع ابنتي صدقا لابنتك  
بطل الاول وصح الثاني لما عرف اه سل (قوله ولانه ليس فيه الخ) ان قلت شرطه في آخره بطل في  
نظيره من البيع ونحوه فلماذا لم يبطل هنا (قلت) النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة لانه معاوضة غير محضة  
اه سل (قوله لفساد المسمى) أي ان ذكر مال وكذا ان لم يذكر لانضمام الرفق للمال ولا تفسر اذ الرفق في  
الثانية ولا بعد في تسميته مسمى اه سل (قوله وفي الزوج حل واختيار) ويشترط فيه أيضا معرفته  
للزوجة اما بعينها أو باسمها ونسبها فزوجتك هذه وهي منتقبة أو وراء سترة الزوج لا يعرف وجهها ولا اسمها  
ونسبها باطل لتعذر تحمل الشهادة عليها اه قال الأذري وهذا منه تقييد لقول الاصحاب أي وجرى عليه الرافعي  
وغيره لو أشار لحاضرة أو لزوجتك هذه صح قال الرافعي وكذا التي في الدار وليس فيها غيرها وقال الزركشي كلام  
الرافعي في الشهادات عن القفال توافق ما قاله المتولي فالأعني الزركشي والأذري وكلام كثيرين قال الزركشي  
منهم الرافعي يشعر بفرض المسئلة أي في كلام الاصحاب فيما إذا كان الزوج ممن يعلم نسبها أي أو عينها فلم يخالف  
كلام الاصحاب المطابقين في زوجتك هذه كلام المتولي وتردد الأذري في ان الشهود هل يشترط معرفتهم لها كالزوج

الأخرى فيقبل) ذلك وهذا  
التفسير بما أخذ من آخر  
الخبر المحتمل لان يكون من  
تفسير النبي صلى الله عليه  
وسلم وان يكون من تفسير ابن  
عمر الراوي أو من تفسير نافع  
الراوي عنه وهو ما صرح به  
البخاري فيرجع إليه والمعنى  
في البطلان به التشرية في  
البضع حيث جعل مورد  
النكاح امرأة وصدقا  
لأخرى فأشبهه تزويج واحدة  
من اثنين وقيل غير ذلك  
(وكذا) لا يصح (لو ضمها مع)  
أي مع البضع (مالا) كان  
قال وبضع كل واحدة وألف  
صدقا الأخرى (فان لم يجعل  
البضع صدقا) بان سكت  
عن ذلك (صح) نكاح كل  
منهما لا انتفاء التشرية  
المذكور ولانه ليس فيه الا  
شرط عقد في عقد وهو لا  
يفسد النكاح ولكل واحدة  
مهر المثل لفساد المسمى  
(و) شرط (في الزوج حل  
واختيار

والذي أفهمه قول المتولي لتعذر تحمل الشهادة عليها أنهم مثله لكن رجح ابن العماد أنه لا يشترط معرفتهم  
لها لأن الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا الاداء لم شهدوا ولا بصورة العقد التي سمعوها  
كما قاله القاضي في فتاويه ويترق بينهم وبينه بان جهله المطابق ما يصير إليه قد اغفل الفائدة فيه بوجهه بخلاف  
جهلهم ابقاء فائدته بعرفته لها ولا نظر لتعذر التحمل هنا كما لا نظر لتعذر الاداء في نحو انبهما على ان لكان  
تحمل كلام الاصحاب فيه على اطلاقه اذ لا خفاء كما علم مما مر آ نفا ان المذار على ما في نفس الامر انه لو علم  
في مجلس العقد عينها واسمها ونسبها بانتهى صحته وكذا به مجابا كان أسسها الزوج والشهود الى حضور الحاكم  
وبان خلوها من الموانع وحينئذ فيتعين حمل كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن أيس من العلم بها أندا وهذا  
أوجه بل أصوب مما مر عن الأذرعى والزركشى فالخامس انه متى علم انهم المشار اليها عند العقد بانتهى صحته  
والافلافة ظن لذلك وأعرض عما سواه قال الجرجاني وفيه اذا كان الولي غير الاب والجد يشترط أى في الغائبة رفع  
نسبها حتى ينتفى الاشتراك ويكفى ذكر الاب وحده اذا لم يكن في البلد مشاركا له اهـ حج وكتب عليه سم  
قوله لكن رجح ابن العماد الخ اعتمده مر انتهى وعبارته على الشارح في باب الشهادات وشروط انعقاد  
النكاح على المرأة المنتقبة ان يراها الشاهدان قبل العقد فلو عقد عليها وهي منتقبة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح  
لان استماع الشاهد من العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال الزركشى مسألة النكاح شرطها ان تكون مجهولة  
النسب والا فيصح ونبه على ان ما ذكره ابن الرفعة فيها من قول عن المتولي واعلم انها مسألة نفيسة والقضية الآن  
لا يعلمون بها فانهم يزوجون المنتقبة الحاضرة من غير رؤية الشهود لها اكتفاء بحضورها واخبارها وقد تعرض  
للمسألة في الخادم في باب النكاح باسطن هذا فراجع اهـ عبارة وقوله ان يراها الشاهدان قبل العقد أى  
وأما اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد فانه يصح وان لم يره القاضي العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح  
ولا شاهد وهو كزوج وولى النسب موليته التي لم يرها قط اهـ مر انتهت وعبارته شرح مر هناك قال جمع  
ولا ينعد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا بصورة انتهت ومثله حج وكتب عليه سم مانصه  
قوله وقال جمع ولا ينعد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان الخ اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح  
وان لم يره القاضي العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كزوج وولى النسب موليته التي لم يرها قط بل  
لا يشترط رؤية الشاهد من وجهها في انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح في باب النكاح خلاف ما نقله هنا  
عن الجمع المذكور انتهى وفي قول على الجلال مانصه ولا يشترط معرفة الشاهد من الزوج ولا للزوجة لانهما  
انما يشهدان على جريان العقد (قوله وتعيين) أى ولو باعتبار بينهما كما تقدم لكن يتعين في كلامه ان المراد  
التعيين بغير النية لقوله وغيره من كالمبيع لان التعيين بالنية في البيع لا يكفي اهـ حل \* (فرع) \* سئل  
الوالد رحمه الله تعالى عن قول الأذرعى في قوته وغيره ان الأصل في عقود العوام الفساد والعلم بشرط عقد  
النكاح حال العقد بشرط كما قاله فاذا طلق شخص زوجته ثلاثا وسأل عن العاقبة ذاهو جاهل بحيث لو سئل  
عن الشروط لا يعرفها الآن ولا يعلمها عند العقد هل يحتاج الى محلل أم يجوز التجديد بدونه وما تعريف العامى  
فاجاب بان معنى قوله المذكور ان الأصل عدم اجتماع معتبراتها وان كان الأصح فيها الحكم بجهلها لانها الظاهر  
من العقود الجارية بين المسلمين وحينئذ قد ذكره العوام مثال أو غيرهم كذلك أو أن الغالب في عقود العوام  
فسادها لعدم معرفتهم معتبراتها بخلاف غيرهم وأما ما قاله وغيرهما من ان العلم بشروط حال العقد بشرط  
فمعمول على أنه شرط لجواز مباشرته لا لصحته حتى اذا كانت الشروط متحققة في نفس الامر كان النكاح  
صحيا وان كان المباشر خطأ في مباشرته وبأنه اذا قدم عليه عالما بامتناعه في البتة ولو تزوج امرأة يعتقد انها  
أنه من الرضاع ثم تبين خطأه صح النكاح على المذهب وحكى أبو اسحق الاسفراينى عن بعض أصحابنا انه  
لا يصح وعندي هذا ليس بشئ اهـ أو على انه مخصوص بشرط صرحوا باعتبار تخلفه كل المنكوحه وعليه

وتعيين وعلم بحمل المراتمة



قالوا في مسئلة الجهر عدم الصحة لانه عام لجميع الشروط بدليل انهم صرحوا بانه لو زوج أمة موزنه فلما حياته  
فبان مبتاهج والشك في ولاية العاقد بالملك وهو من أركان النكاح وبأنه لو عقد النكاح بحضور خنثيين  
فبان جليح وصح والشك في الشاهدين وهما من أركانه أيضا ونظائرهما كثيرة في كلامه فعلم أن المعلقة  
ثلاثة على الوجه المذكور لا تحل إطلاقها إلا بعد التحليل بشروطه والمراد بالعامي هنا من لم يحصل من الفقه  
شيأيم تدي به إلى الباقي وليس مشتغلا بالفقه اه شرح مر وفي قول على الجلال \* (فرع) \* رأيت  
بخط زى مانصه سألت شيخنا مر عن الانكحة لواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروط الانكحة والغالب  
فسادها دل يحتاجون فيها إلى تحليل اذا وقع منهم الطلاق ثلاثة فاجاب بانه سأل والده عن ذلك فقال قد سئلت  
عن ذلك وأقبت بانه لا بد فيها من التحليل ولا يجوز بغيره اه (قوله أيضا وتعين) أى أثره اذهو الذى يقوم  
بالزوج اه حل (قوله فلا يصح نكاح محرم) بخلاف المصلى اذا نكح ناسيا أو عقدا وكيله لان عبارة المحرم  
في النكاح غير صحيحة وعادة المصلى صحيحة اه شوبرى (قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح) الكاف مذكورة  
فيهما والياء من الاول مفتوحة ومن الثاني مضمومة من نكح وانكح اه شوبرى (قوله ولا من مكره)  
أى بغير حق أما اذا كان بحق كان أكره على نكاح المظلمة في القسم فيصح اه حل بان ظلمها هو  
فتعين عليه نكاحها البيت عندها ما فاتها اه (قوله ولا من جهل حالها له احتياط العقد النكاح) بشكل  
له صحة نكاح امرأة مفقود بان ميتا وصحة نكاح من ظنها أخته برضاع فتبين خلافه وصحة نكاح من ظنها  
معتدة فإذا عدتها متضية وصحة نكاح أمة وزوجها ابن سيدها مع ظن حياة أبيه فبان ميتا وأجيب بان هذا  
الشرط وهو ان لا يحل الحل شرط لحل مباشرة العقد ونفوذ ظاهر او فيه ما تقدم المراد بالصحة فيه تبين  
الصحة والمباشرة العقد آثم والعقد محكوم عليه بعدم الصحة ظاهر الكنى بشكل فيما لو تزوج الخنثى فبان  
رجلا ومالو تزوج فبان أنثى حيث لا يصح مع أنه شك في المعقود عليه وهذا نص صريح بان الزوج معقود عليه  
ومخالفة فيما عدا الواب عدم صحة تزوجت نفسى من يتك لانه يصير نفسه معقودا عليه والزوج غير معقود عليه  
الان يقال المراد غير معقود عليه حقيقة وهو في حكم المعقود عليه حر وقوله وصحة نكاح أمة الخ كتب عليه  
هذه لا تشكل لان هذا شك في ثبوت الولاية وشك الزوج في حلها من حيث ولاية هذا لا في حلها من حيث ذاته  
اه حل (قوله وفي الزوجة حل الخ) لم يقل واختيار لانها قد تكون مجبرة ولم يقل وعلمها بحل الزوج لانه ليس  
بشرط فيها وانظر ما الفرق بينهما وبين الزوج اه شيخنا والفرق يظهر مما تقدم أن الشرط المذكور شرط لحل  
مباشرة العقد لا للصحة والمرأة لا تبشر العقد اه (قوله وخلو ماسر) \* (فرع) \* لو قالت امرأة للقاضى ولى  
غائب وأنا خلية عن النكاح والعدة فله تزويجها والاحوط اثبات ذلك أولا ولو قالت طلقنى زوجى أو مات لم  
يزوجها حتى يثبت ذلك كذا في الباب كغيره وحاصله أن القول قولها الا أن تدعى الخلو من زوج معين  
بونه أو فراقه فلا بد حينئذ من البيينة على ذلك لتعلق الخو بعين اه مر وهذا بخلاف الولى الخاص  
فإنها اذا أخبرته بالخلو ولو من زوج معين بونه أو فراقه فله يجوز له تزويجها ولو بدون اثبات والفرق أن  
القاضى نائب الغائبين ونحوهم فينوب عن المعين ويحتاج إلى الاثبات اثلا يفتوت حقه اه سم وعبرة زى  
ولو ادعت المرأة أنها خلية عن النكاح أو العدة قبل قولها وجاز الولى اعتماد قولها سواء كان خاصا أو عاما  
بخلاف ما لو قالت كنت زوجة فلان وطلقنى أو مات عنى فإنه لا يقبل قولها بالنسبة للولى العام بخلاف  
الخاص فإنه يقبل قولها بالنسبة اليه رلى (قوله وغيرهما مما يأتى في موانع النكاح) الغير الذى يأتى غير  
ما ذكره من خمسة الجنون والفسق وجر السفه واختلال النظر واختلاف الدين وقوله وغيرهم ممن يأتى  
الذى يأتى غيره ولأى الستة خمسة الرقيق والفسق ومجور السفه ومختل النظر ومختلف الدين وقوله مع بعضها  
متعلق بآتى والبعض الذى يأتى من هذه الستة هو الثلاثة الاخيرة منها وهم المحرم والصبي والجنون وأما

فلا يصح نكاح محرم ولو  
وكيله لحب به مسلم لا ينكح  
المحرم ولا ينكح ولا مكره  
وغير معين كالبيع ولا من  
جهل حالها له احتياط العقد  
النكاح (وفي الزوجة حل وتعين  
وخلو ماسر) أى من نكاح  
وعدة فلا يصح نكاح محرم  
للغير السابق ولا احدى  
امرأتين لالزيم ولا مسكوحه  
ولا معتدة من غيره لتعلق حق  
الغير بها واشتراط غير الحل  
فيها وفي الزوج من زياتى  
(وفي الولى اختبار) وهو  
من زياتى (وفقد مانع)  
من عدم ذكورة ومن احرام  
ورقوصا وغيرهما مما يأتى  
فموانع الولاية

الثلثة الاول فلم تأت في كلامه فاحترز عنها بقوله مع بهضها بفعل الاتي بعض الستة كلها اه (قوله فلا يصح النكاح من مكره) أي بغير حق والابان دعت له تزويجهما من كفء وامتنع فاجبره الحاكم ص لانه لا يفسق الا ان تكرر منه الامتناع ولا يضرك الا كراه كون الحاكم له ان يزوج الا ان أي حيث امتنع الولي كانه اذا اكره من توجه عليه وفاء دين وامتنع من وفائه يكون اكرها وان كان له أن يوفيه من مال الممتنع اه حل (قوله وفي الشاهدين ما في الشهادات) عبارته هناك الشاهد حر مكاف ذو مروءة يفتن ناطق غير محجور عليه بسفه وغير منهم عدل بان لم يأت كبره ولم يصرع على صغيرة أو أصرعها وغلب طاعته على معاصيه فبارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة تنفي العدالة الا ان تغلب طاعت المصراع على ما أصرع عليه فلا تنفي العدالة عنه والمروءة توقي الادناس عرفا ليس سقطها كل وشرب وكشف رأس ولبس فقيه بقاء أو قلنسوة بمكان لا يعتاد لفاعلها فاعلمها فيه كان فعل الثلثة الاول غير سوفي في سوق وكان فعل الرابع فقيه في باد لا يعتاد مثله ليس ذلك فيه ويسقطها أيضا قبله حلية بحضرة الناس واكثر ما يضحك واكثر ما يبشطنج وواكثر غناء واكثر استماعه واكثر رقص بخلاف قليل الخسة ويسقطها أيضا حرفة دينية كجم وكس ودبغ ممن لا يتقونه والهمة جرتفع أو دفع ضرر فترد شهادته لرفية وهو غير يملأه مات أو حجر عليه بظن وترد أيضا شهادته لبعضهم من أصل أو فرع لاشهادته عليه ولا شهادته لزوج أو أخيه أو صديقه ولا تقبل الشهادة من عدو شخص عليه عداوة دينية والعدو من يحزن لفرجه أو يفرح لحزنه وتقبل الشهادة على عدو دين ككافر ومبتدع ولا تقبل شهادة مبادر وهو من يشهد قبل أن يستشهد لانه منهم الا في شهادة حسبة بأن يشهد في حق لله تعالى أو في ماله فيه حق مؤكد كطلاق وتقو نسب وعفو عن قود وبقاعدة وانقضائها يشهد بذلك ليمنع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها أن تقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فان حضره نشهد عليه فان ابتعدوا فقالوا فلان زنا فهم قد ذفوا وانما تقبل الشهادة من الفاسق ومن مرتكب الحرام المروءة بعد توبة وهي ندم بشرط اذلاع وزم وخروج عن ظلامة آدمي ويشترط الاستبراء وهو مضي سنة بعد التوبة من المعصية ومن حارم المروءة بشرط اشهادة بفعل كزنا وصب ولادة ابصار الفعل مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير فيقبل الاصح في الشهادة على الفعل بشرط للشهادة بقوله كره قد فسخ وقرار ابصار للقائل حال صدوره منه وسمع فلا يقبل فيه أصم ولا أعمى لجواز اشتباه الاصوات وقد يحاكي الانسان صوت غيره فيشتبه به اه لمخاوفي ع ش على م في هذا الفصل مانصه \* (فرع) \* استطراذ وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير أن من يريد الزواج يأخذ حصر المسجد للجلوس عليها في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مفسدا فلا يصح العقد أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم اباحة ذلك لكونه مما يتسامح به وبتقدير العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقا ووقع السؤال أيضا عما عمت به البلوى من ليس القوا وبق القطيعة للشهود والولي هل هو مفسد يفسد العقد أم لا والجواب عنه أن الظاهر ان لا يحكم بحمد ذلك بفساد العقد أما بالنسبة لاشهود فلان الغالب أن العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا يلزم أن يكون الجميع لا بد من ذلك فان اتفق أن فيهم اثنين سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وان كان حضورهما اتفاقا وأما في الولي فان اتفق ليه ذلك فقد يكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك مما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحرير اه (قوله وفي الشاهدين ما يأتي في الشهادات) ومنه ابصار الشاهدين للعاقدين حالة العقد كذا كرههم ورجع هناك وقال م رها ومثل العقد بحضرة الاعمي في البطلان العقد بظلمة شديدة اه وكتب عليه ع ش مانصه وتقدم في البيع أن البصير يصح بيعه للمعين وان كان بظلمة شديدة حالة العقد بحيث لا يرى أحدهما الا آخر ولعل الفرق بين ما هنا وم أن القصد من ثبوت النكاح اثبات العقد بغير ما عند النزاع وهو منتف مع الظلمة وكتب عليه أيضا

فلا يصح النكاح من مكره  
وامرأة وحنثي ومحرم وصبي  
ومجنون وغيرهم ممن يأتي  
مع بهضها ثم (وفي الشاهدين  
ما يأتي في الشهادات) هو  
أعم مما ذكره



قوله ومثل العقد الخ أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلا سيما الإيجاب والقبول من غير رؤية المحجب والقابل ولكن جزمنا في أنفسهما بأن الموجب والقابل فلان وفلان لم يكف لليلة المذكورة اهـ وقوله فلا سيما الإيجاب الخ ينافيه ما ذكره مر وجب في باب الشهادات ونصه والاعتقاد الأول وكذا لو علم اثنين بيئت لثالث معهما وسمعهما يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعلمه بمالك المبيع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اهـ وعليه فليظن ما للفرق بين هذه وبين العقد في ظلمة التي ذكر أنه لا تصح الشهادة فيها فليتنامل (قوله ما يأتي في الشهادات) ومنه ان لا يتصف بما يتخل بالروية والمراد ان ما ذكر يعتبر حال التحمل أي حال العقد بخلاف الشاهد في غير النكاح فالمعتبر فيه الأهلية حال الاداء لا حال التحمل واشترط ابن العماد في الشاهدين أن يكونا من الانس وأجاز حج كونهما جنين وان قلنا بعدم جواز منا كتحتم واعتمد شيخنا كلام ابن العماد وكتب والده على شرح الروض ولو عقد بشهادة رجلين من مؤمنين الجن فينبغي أن لا يصح العقد لانه قد لا يجدهما عند أداء الشهادة ولقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وكذا الوعد بشهادة رجلين من الملائكة ففي قوله تعالى منكم اخراج ثلاثة أشيلاء الكفر والجن والملائكة اهـ حل وعبرة حج وكذا لا يصح بحضرة جنى الآن علمت عدالته الظاهرة كما هو ظاهر نظير ما من صحة نحو ما منته وحسابه من الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت مرفق نقض الموضوع بلسه بناؤه على صحة أنسكتهم فهل هو كذلك هنا (قلت) الظاهر لا ويرق بان المسد ارتم على مظنة الشهادة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على حضور مناهل لفهم الصيغة وان لم يثبت العقد به وهو كذلك انتهت (قوله وعدم تعين لهما الخ) ومورته أن يكونا سيدين شريكين أو أخوين قالت لهما زوجاني اهـ شيخنا (قوله أو فاسقين) لو تابا لم ينعقد بهما في الحال بل لا بد من الاستبراء سنة بخلاف الولي اذا تاب بزواج في الحال اهـ سم (قوله أو أعجميين) ولو كانا ينظران في وقت دون آخر اعتبر حالهما وقت العقد ولا بد أن يكونا من يفهم لغة العاقدين بان يفهم اللغة الموجب حيث يتلفظ باللغة القابل كذلك خلاف ما تقدم في العاقد حيث يكفي في القابل ان يعلم معنى ما أتى به الموجب قبل ان يجيب ولو بين الإيجاب والقبول ولو يقول ثقة لان الشرط هنا ان يعرف ما يتجه له حاله التحمل وهناك ان يقبل ما يعرفه اهـ حل (قوله نعم ان بائنا كرين) أي كقول بان الولي ذكر اختلاف المعقود عليه أهله والفرقان الشهادة والولاية مقصودان غيرهما بخلاف الزوجين فاحتيط لهما ومن ثم لو عقد على من شك في كونها محرما له فبانت غير محرم لم يصح كما لا خلاف فالروايات ومراعات ما فيه اهـ شرح مر ويقاس على الخنثيين غيرهما اذا تبين وجود الأهلية في نفس الامر وتشتت شروط هذه الشروط حال التحمل بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعتبر فيه حال الاداء اهـ شوبري (قوله نعم ان بائنا كرين صح) وكذا كل من بانت أهليته في نفس الامر وسيصرح بصحة مالو زوج الخنثى أخته ثم بان ذكر أي بخلاف المعقود عليه فلوزوج خنثى فبان رجلا أو عقد على الخنثى فبان أنتم لم يصح النكاح لانه يحتاط للمعقود عليه ما لا يحتاط لغيره وفي هذا نص بربان الزوج معقود عليه وقد لا واعدم صحة زوجته نفسى من بانه يصير نفسه معقودا عليه والزوج ليس معقودا عليه وتقدم ذلك على الهامش وعلى شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات لحق النسب فيقولون عقد يوم الجمعة بعد الشمس أو قبل العصر بل مظنة مثلا لان النكاح يتعلق به لحاق الولد ستة أشهر ولخطين من حين العقد اهـ حل (قوله فلو وكل الاب الخ) وقد ينص وشهادته لاختلاف دين أو رقبها اهـ شرح مر (قوله أو الاخ المنفرد) في مفهومه تفصيل وهو انه اذا أذنت للجميع لم يصح أولا حدهم صح حضور غير المأذون له وشهادته اهـ شيخنا قال سم على حج وعبرة الروض ونشرحه ولو شهدوا بلبت كنحوين من ثلاثة أخوة والعاقد غيرهما من بقية الاولياء لا بوكالة أي لان كان العقد بوكالة فمنها أو من أحدهما جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة ممن ذكر اهـ والمتبادر من قوله لا بوكالة بعد تعيين الشارح الغير في قوله والعاقد غيرهما بقوله

(وعدم تعين) لهما أو لاحدهما (الولاية) وهو من زيادتي فلا يصح النكاح بحضرة من اتقى فيه شرط من ذلك كان عقد بحضرة عبد بن أو امرأتين أو فاسقين أو أعجميين أو خنثيين نعم ان بائنا كرين صح ولا بحضرة متعين للولاية فلو وكل الاب أو الاخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وان اجتمع فيه شروط الشهادة

من بقية الأولياء تقيدهم الصفة بما إذا حضرا ثلثان من الثلاثة فقد نالتهما بوكالة وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصفة لصرف العقد عن الوكالة اه أقول الصفة واضحة ان كانت أذنت له في تزويجها أما ان نصت الاذن بالآخرين الا<sup>٢</sup> خرين وأذنت لهما في توكيل من شاء فوكلا الثالث ففي الصفة نظر لانه بصرفه العقد عن كونه وكيل بصير مزوجا بلا اذن وهو باطل فليتأمل اه ع ش على مر (قوله لانه ولي عاقد) ان قلت العاقد وكيله لا هو قلت لما كان الوكيل سفيرا محضا كان الموكل كانه العاقد اه شيخنا (قوله كالزوج) أي كمثل شهد الزوج والحال ان وكيله نائب في العقد أي كولو وكل في العقد وحضر هو ليس شهد لا يصح وقوله ووكيله نائبه وهو سفير محض في النكاح فكان الموكل هو العاقد اه وعبارة شرح مر اذ الوكيل في النكاح سفير محض فكان أي الموكل ووكيله بمنزلة رجل واحد (قوله باني الزوجين) أل في الزوجين جنسية فتصدق بالواحد وفرد المثنى اثنان لا واحد كما قد يتوهم وحيث لا تصدق عبارة المثنى باني أحدهما فقط لكن حكمه كذلك اه شيخنا (قوله في الجملة) أي في غير هذه الصورة وأما في هذه فلا يثبت به ما عند الحاكم لو وقع نزاع بعد صفة العقد وكان القياس ان لا يصح بهما لان فائدة الشهود اثبات النكاح عند التنازع وفي هذه الصورة لا يثبت بهما وعبارة حل قوله في الجملة والا فالقياس ان لا يصح النكاح الا بمن يثبت به ذلك النكاح فاكفوا بكون الشاهد يثبت به النكاح في الجملة أي في بعض الصور وكتب أيضا أي في بعض الاحوال أي في غير نكاحهما وأما في خصوص نكاحهما فلا يثبت النكاح بمن ذكر فلو ادعت عليه زوجية وأنكر وأقامت ابنيهما أو عدوينهما فشهد اعلم تقبل شهادتهما لوجود المانع وهو العداوة وشهادة الابنين لا مهمما وشهادة أحدهما الها ولو ادعى عاها زوجية وأنكرت وأقام من ذكر يشهدا عليه بذلك لم يقبل أيضا لوجود المانع وهو العداوة وشهادة الابنين لا بهما أو شهادة أحدهما وفي كلام حج قديتصو رقبول شهادة الابن أو العدة وفي هذا النكاح بعينه في صورة دعوى حسمية مثالا انتهى (قوله بمستوري عدالة) ويطل السر بتفسير عدل في الرواية فلو أخبر بفسق المستور عدل لم يصح به النكاح وقول صاحب الذخائر الاشبه الصفة فان الجرح لا يثبت الا بشاهدين ولم يوجد ادبانه ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه شرح الروض (قوله وهما المعروفان بها طاهر الا باطنا) بان عرفت بالخلاطة دون التزكية عند الحاكم اه شرح الروض ووجد بهما مشه ما نصه هذا ما قال النووي انه الحق وقيل من عرف اسلامه وحرية ولم يعلم فسقه وقال الاسنوي انه الصواب كحكمه صاحب البحر وقال السبكي انه الذي يظهر من كلام الاكثرين ترجيحه وصاحب الميدان انه الذي يتحصل من كلام الرافي وقيل هو من عرفت عدالة باطنا فيما مضى وشك فيها وقت العقد فيستحب اه حل وفي سم على حج قوله وهما المعروفان بها طاهرا كان معناه انه شوهدهم من أسباب العدا القمن ملازمة الواجبات والطاعات واجتناب المحرمات بخلاف قوله وقيل من عرف اسلامه الخ فانه صادق بمجهولين لم يعرف اسلامهما ولا شوهدهم من أسباب العدالة اه والذي في حج وشرح مر التصدير بالتأني وهو قوله وقيل من عرف اسلامه وحرية الخ وكتب ع ش على مر انه هو المعتمد وينبغي على هذا الخلاف ما يقع ان الزوجين والولي يأتون لنحو الجامع الازهر ويقعدون عند جماعة ويقعدون بغيرهم مع عدم معرفتهم بحالهم فيصح العقد على القول الثاني دون الاول والثالث اه شيخنا (قوله لانه) أي النكاح يجري بين أوساط الناس الخ يؤخذ منه انه لو أراد ان يعنده الحاكم اعتبرت العدالة الباطنة لسهولة معرفتها عليه بمراجعة الزكيين وقال المتولي لافرق لان طريقة المعاملة يستوى فيها الحاكم وغيره واعتمده شيخنا اه حل (قوله بين أوساط الناس) وهم من عدالاة والعوام وأعلى الناس الولاية وأدناهم العوام اه شيخنا (قوله لا اسلام وحرية) أي لا يصح ظاهر بمستوري اسلام وحرية فالتأني انما هو الصفة الظاهرية اذا الباطنية ثابتة بدليل عبارة في شرح الروض ونصها فلو عقد بمجهول الاسلام والحرية

لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر احضار الشاهد بل يكفي حضورهما كشمس اطلاق المتن ودليل اعتبارهما مع الولي خبر ابن حبان لانكاح الابوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للايضاع وصيانة الانكحة عن الجحود (وصح) النكاح ظاهرا وباطنا (باني الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدوينهما) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (و) صح (ظاهرا) التقيد به تبع السبكي وغيره من زيادتي (بمستوري عدالة) وهما المعروفان بها طاهرا لا باطنا لانه يجري بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها ليحضروا من هو متصف بها فيطول الامر عليهم ويشق (لا) بمستوري (اسلام وحرية) وهما من لا يعرف اسلامهما وحريةهما ولو لم يظهرهما بالظاهر



فباناسلمين حرين فظاهر انهما كالمختارين وسبأني انه يصحهما اذا بانا ذكراين اه ومثله في شرح مر  
وعبارة الشوري فن بان الاسلام او الحرية أو البلوغ صح (قوله وذلك بان يكونا الخ) تصوير لما قبل الغاية  
وقوله أو يكونا طادري الخ تصوير للغاية فهو لف ونشر مرتب اه شجنا وفي قل على الجلال قوله ولا  
غالب قيد لكونه يسمى مستورا فن غلب المسلمون أو الاحرار يسمى ظاهرا ولا يصح به أيضا (قوله بحجة فيه)  
متعلق بقوله يتبين وقوله فيه أي مقبولة فيه وهو رجلان أو علم الحاكم فلهذا كان أعم من قول الاصل وهو  
ظاهر وأولى لانه لم يشهد بهما القيد أي فيه فهو يخرج الرجل والمرأتين لانهم البست حجة فيه وان كانت بيينة  
اه شجنا (قوله بحجة فيه) أي مقبولة فيه وخارج بها الرجل والمرأتان فلا يقبلان فيه لان النكاح ليس  
بمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم ولذلك كتب ع ش فقال قوله أعم وأولى وجهه الاولوية ان التعبير بالبيينة  
يشمل الرجل مع المرأتين وهو غير مراد لان النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم (قوله أو باقرار  
الزوجين) أي ما لم يقر قبل عندنا كم انه بعد ايزو يحكم بصحته والالم يلتفت لاتفاقهما أي بالنسبة لحقوق  
الزوجية لا لتقدير النكاح اه شرح مر وقوله ما لم يقر قبل عندنا كم الخ هذا مأخوذ من القوت لا ذري  
لكنه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الا في المتن وظاهر ان قوله أي بالنسبة  
لحقوق الزوجية انما يتأتى في الشق الثاني خلافا لما صنفه الشارح كج من تأتية في الشق الاول بل قصره عليه  
ومن ثم استشكله المحقق سم بما حاصله ان الزوجة معترفة بسقوط حقوق الزوجية فكيف ثبتت اها وعبارة  
القوت قضية اطلاق الشخسين وغيرهما انه لا فرق في الحكم به لانه يتصادقهما على فسق الشاهدين أو باقرار  
الزوج بين ان يسبق منهما اقرار بعد التهما عند العقد أم لاحكم بصحة النكاح أم لا ثم ساق كلاما للمأوردى  
صريحاً في خلاف ذلك وقال عقبه وقد فهم كلامه يعني المأوردى انه اذا أقر أو لا بصحته ثم ادعى فسقه الولي  
وفسق الشاهدين انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو أرادوه ويلغو اعترافه الملاحق لاجل اقراره السابق  
والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما لا انما اقرهما  
لى آخر ما ذكره المصنف لضمائري قوله انه يلزم بصحة النكاح بل يقر عليه الخ انما هي للزوج كالا يخفى  
اه رشیدی (قوله في حقهما) متعلق بكل من المسئلتين أي الحجية والاقرار كما يؤخذ من ع ش على مر  
عن ج ونص عبارته وعلم ان اقرارهما بينهما انما يعتد بهما فيما يتعلق بهما الا غير ومنه يؤخذ انه لو طلقها  
ثم أقبست بيينة بفساد النكاح ثم أعادها عادت اليه بما اقتضى فقط لان اسقاط الطلاق حق لله تعالى فلا تفيد  
البينة أيضا ويحتمل خلافه اه ج وكما يؤخذ من قول الشارح ولو أقام عليه أي على عدم الشرط بيينة لم  
تسمع الخ بهذا كما يفيد ان قوله في حقهما ما قيد في كل من المسئلتين اه (فرع) وقع السؤال عن طلاق زوجته ثلاثا  
عامدا على اهل يجوز له ان يدعي بفساد العقد الاول ككون الولي كان فاسقا والشهود كذلك بعد مدة من السنين  
وهل له الاقدام على هذا العقد من غير وفاء عدة من نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه الثاني على حكم حاكم  
بصحته وهل الاصل في عقود المسلمين الصحة أو الفساد وأجبت عنه بما صوره الحد لله لا يجوز له ان يدعي عند  
القاضي بذلك ولا تسمع دعواه بذلك وان وافقته الزوجة عليه حيث أراد به اسقاط التحليل نعم ان علم ذلك جاز له  
بينه وبين الله تعالى العمل به فيصنع نكاحه لها من غير محال ان وافقته الزوجة على ذلك ومن غير وفاء عدة منه لانه  
يجوز للانسان ان يعقد في عدة نفسه سواء كانت عن شبهة أو طلاق ولا يتوقف وطؤها وثبوت أحكام الزوجية  
له على حكم حاكم بل المدار على علمه بفساد الاول في مذهبه واستجماع الثاني لشروط الصحة المتخلفة كلها أو  
بعضها في العقد الاول ولا يجوز اغيير القاضي التعرض له فيما فعل وأما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما  
والاصل في العقود الصحة فلا يجوز الاعتراض في نكاح ولا غيره على من استند في فعله الى عقد ما لم يثبت فساده  
بطريقه وهذا كما حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح الاول ممن يرى صحته مع فسق الولي أو الشهود أما اذا حكم

وذلك بان يكونا موضع غلط  
فيه المسلمون بالكفار والاحرار  
بالأرقاء ولا غاب أو يكونا  
ظاهري الاسلام والحرية  
بالدار بل لابد من معرفة  
حاليهما فيهما باطن السهولة  
الوقوف على ذلك بخلاف  
العدالة والفسق وكستوري  
الاسلام مستورا البلوغ  
(ويتبين بطلانه) أي النكاح  
(بحجة فيه) أي في النكاح  
من بيينة أو علم حاكم فهو أعم  
وأولى من قوله بيينة (أو  
باقرار الزوجين في حقهما)  
بما يمنع صحته كفسق الشاهد  
وقوعه في الردة لوجود  
المانع وخروج زيادتي في  
حقهما حق الله تعالى كن  
طلقها ثلاثا ثم اتفقا على عدم  
شرط فلا يقبل اقرارهما  
للتهمة فلا تحل الا بمحال كما  
في الكافي للحوارزمي

به فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهر ولا باطنا لما هو مقرران حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين  
ان يسبق من الزوج تقليد لغير امامنا الثاني من يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي أم لا اه ع ش  
على مر (قوله ولو أقام عليه بينة الخ) وأما بينة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها لان شهادتها بفسق الشاهد  
موافقة لادعواها وقد يصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة أو بنتها معاشره المحرم فثبت بينة الحسبة ان هذا  
الرجل لا يجوز له معاشره من ذكر لان نكاحه لامها أو بنتها كان فاسدا لان شهود العقد فسقة وحينئذ يلزم عدم  
صحة النكاح وبسقط التحليل تبعاً اه حل ووجدتهم امس شرح الروض مانعه قال مر في حاشية شرح  
الروض وصورة سماعها ان تشهد بعد ان يتزوجها الزوج بلا محل وكيفية الدعوى ان تحضر البينة بين يدي  
الحاكم الشرعي وتقول تشهد بحسبة على فلان هذا ان كان حاضر انه طلق زوجته ثلاثاً وتعد عليها بلا محل  
لموجب وهو ان عقده الاول كان في محال فيقول الحاكم حكمت ببطالان الاول وأثبت الثاني بشهادتكما وعلى  
هذا التصور يسقط التحليل تبعاً لثبوت الحسبة لفساد العقد الاول وهل يشترط حضور الزوج أو لا الظاهر  
لانها وان كانت دعوى لكن لا على بل له وهذا ما تيسر فهمه في هذا الحكم وقول مر بان تشهد الخ قيل كان  
الصواب ان توجد الشهادة للحسبة قبل التزوج بلا محل لانه وقت الاحتياج قلنا ليس الامر كذلك بل الصواب  
ان لا تسمع الا وقت الاحتياج ووقت الاحتياج انما هو عند التزوج بلا محل لانه المحوج لشهادتهم ما حسبه أما  
قبوله فلا محوج لسماعهم لعدم المعاشرة فلا يسقط التحليل لعدم وجود مقتضيه اه من حاشية ع ش على  
مر للمحتاج قال سمع على ج ومن الحاجة أيضاً ان يريد معاشرته قال العلقي ومن الحاجة هنا ان يعقد  
عليها ويريد الدخول بها ومنها ان يمسها أو بنتها ويصلى من غير وضوء (قوله ولو أراد التخلص من المهر)  
أى من نصفه لان الغرض انه قبل الدخول بدليل ما بعده كان طلقها ثلاثاً قبل الدخول ثم أقام بينة على ما يمنع  
صحة العقد فأراد بذلك التخلص من نصف المهر فأنه يتقبل ويسقط التحليل حينئذ لوقوعه تبعاً اه شيخنا  
(قوله فينبغي قبولها) واذا سمعت البينة حينئذ تعين بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة في دفع المحلل اه خطيب  
وفي ج وعليه لو أقيمت لذلك وحكم بفساده لم يرتفع ما وجب من التحليل لما علم من تبعض الاحكام وان  
اقرارهما أو يثبتهما انما يعتد به ما انفما يتفق بحقهما لا غير اه مل (قوله فلا يقبل قولها على  
الزوجين) أما في حقهما فيقبل وعبارة شرح مر نعم له أثر في حقهما فلو حضرا عقداً اختتما منه لاثم ماتت  
وورثاها سقط المهر قبل الوفاة وفسد المسمى بعده فيجب به المثل أى ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر  
بحسبه بعض المتأخرين وهو واضح لئلا يلزم انهما أو جبا باقرارهما حقاً لهما على غيرهما اه شرح مر  
(قوله فان أقر الزوج الخ) هذا مفهوم الزوجين أى اما الزوج فقط أو الزوجة فقط فكذا اه (قوله ففسخ  
النكاح) أى يثبت بطلانه لانه بفسخ فاسخ اه (قوله هو المراد بقوله فرق بينهما) أوله السبكي بالحكم  
بالبطلان وظاهر انه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكفي قوله فرق بينهما لكن تعبيره هنا بفسخ يقتضى انه لا بد  
من فسخ وان العقد الاول صحيح وليس كذلك اه حل بل يفسخ العقد من غير فسخ بمجرد اقرارها قال  
انفسخ النكاح لكان أولى انتهى برماوى (قوله كالأقرب بالرضاع) التشبيه في الفسخ لانه عدم نقص الطلاق  
لانه لا يتأتى في الرضاع لانهم لا تحلل به بذلك اه شيخنا أشبولى (قوله وتعبرى بما يمنع محته) أى الذى  
أعاد عليه الضمير في قوله فان أقر الزوج به وقوله بالفسق أى الذى أعاد عليه الضمير المذكور (قوله أو  
الزوجة بخلاف الخ) لم يقل به أى بما يمنع الصحة لان الخلل في الزوج والشاهد أخص بما يمنع الصحة وهذا على  
طريقته والمعتمد انه يصدق هو سواء ادعت الخلل المذكور أو عدم النسب وبالكافة اه (قوله وهى تريد  
رفعها) والاصل بقاؤها ولكن لو مات لم تره وان ماتت أو طلقها قبل وطء فلامهر أو بعده فلها أن تل الأمرين  
من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجوراً عليها بسفه فلا سقوط لفساد اقرارها في المال كما مر وببحث الاسنوى

قال ولو أقام عليه بينة لم تسمع  
قال السبكي وهو صحيح اذا  
أراد انكما جديداً كما فرضه  
فلو أراد التخلص من المهر أو  
أرادت بعد الدخول بمهر  
المثل أى وكان أكثر من  
المسمى فينبغي قبولها قلت  
وهو داخل في قولى في حقهما  
(لا) باقرار (الشاهد من بما  
يمنع محته) أى النكاح  
فلا يؤثر في بطلانه كما لا يؤثر  
فيه بعد الحكم بشهادتهما  
ولان الحق ليس لهما فلا  
يقبل قولهما على الزوجين  
(فان أقر الزوج) دون  
الزوجة (به ففسخ) النكاح  
لا عتقانه بما يثبت به بطلان  
نكاحه (وعليه المهر ان  
دخل) بها (والانقصه) اذ  
لا يقبل قوله عليها في المهر  
وقولى ففسخ هو المراد بقوله  
فرق بينهما فهى فرقة فسخ  
لا طلاق فلا تنقص عقد  
الطلاق كالأقرب بالرضاع  
وتعبرى بما يمنع محته أعم  
من تعبيره بالفسق (أو)  
أقرت (الزوجة) دون  
الزوج (بخلاف قولى أو  
شاهد) كفسق (حلف)  
فيصدق لان العصمة بيده  
وهى تريد رفعها والاصل  
بقاؤها وهذه من زيادات فان  
طلقت قبل دخول فلامهر  
لانكارها أو بعده فلها أن تل  
الأمرين من المسمى ومهر  
المثل وخرج بالخلل فيمن  
ذكر غيره كالأقرب الزوجة  
وقع العقد بغير ولو لا



ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا لم يقبضه والام يسـ ترده أخذ من قول الرافعي لو قال طأقتها بعد الوطء فلي الرجعة  
فما لب بل قبله صدق وهو مقر لها بالمهر فان كانت قبضته لم ترجع به والام تطالبه الابنصفه والنصف الذي تنكره  
هناك بمثابة الكل هنا وما أجيب به عن ذلك بان الزوجين في تلك اتفقا على حصول الموجب للمهر وهو  
العقد واختلاف في المقر له وهو الوطء وهما تدعى نقي السبب الموجب له فلو ملكها شيئا منه للملكه بغير  
سبب تدعيه رده والدرجه الله تعالى بان الجواب المذكور لا يجدي شيئا والمعتمد التسوية بين المستثنين  
اذا الجامع المعتبر بينهما ان من في يده المال معترف بانه غيره وذلك الغير ينكره فيقر المال في يده فيهما ما اه  
شرح مـ (قوله فتخلف هي) هذا ضعيف بني على ان القول قول مدعي الفساد والراجع انه قول مدعي  
الصحة فيخلف الزوج أهـ شخشا لكن قال حج موجه الكلام المصنف ونظير ذلك ما مر في اختلاف  
المبايعين ان شرط تصديق مدعي الصحة ان يتفقا على وقوع عقد أي وهما لم يتفقا على وقوع عقد صدقنا مدعي  
الفساد وفيه انهما اتفقا على عقد واختلفا أهل وقع مع ولي أو شهود أو لا وحينئذ يصدق مدعي الصحة الذي  
هو الزوج وهو ما ذله شيخنا فاما هنا مبني على ان القول قول مدعي الفساد والراجع خلافه كما علمت تأمل اه  
حل (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه اه شيخنا (قوله يحصل باذنها) أي في أصل التزوج  
ولا يشترط اسنادها الاذن للولي بل لوفات أنارضت يكفي ويزوجها وان لم تقل له زوجني أو يزوجني فلان  
اه شيخنا (قوله أو بينة) ينبغي أو اخبار من يثق به ولو فاسقا أو صيا ومبيرا اه حل (قوله خروج من خلاف  
من يعتبر رضاها) أي ولثلاث رفعه لمن يعتبر اذنها وتجدده فيبطله اه شرح مـ

\*(فصل في عاقد النكاح)\* أي نفيها وإثباتها زيادة على ما مر في قوله وفقد ما منع من عدم كورة إلى آخر ما مر  
وقوله وما يدكر معه أي من مستأني الاقرار ومن كون سكوت البكر اذنا اه شيخنا لكن قوله زيادة على ما مر  
فيه شيء اذ قوله هنا لا تعقد امرأة نكاحا هو عين قوله سابقا من عدم كورة وكذا قول المتن فيما يأتي أو أحرم  
هو عين قوله سابقا من أحرم تأمل (قوله لا تعقد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها دخل فيه والمراد بالنكاح هنا  
أحد من قبته أي لا يجاب أو القبول نعم لو لم يكن لها ولي قال بعضهم أصلا وقال بعضهم يمكن التوجه له جاز لها  
ان تفوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل فيزوجها منه لأنه محكم وهو كالحاكم وكذا لو ولت هي والخاطب  
عدلا مع على المختار وان لم يكن مجتهدا الشدة الحاجة إلى ذلك كما جرى عليه ابن المقرئ تبعا لصله قال في المهمان  
ولا يختص ذلك بعقد الحاكم بل يجوز مع وجوده سفر أو حضرا بناء على الصحيح في جواز التحكيم كما ذكر  
في كتاب القضاء قال العراقي ومراد الاسنوي ما اذا كلن الحكم صالحا للقضاء وأما الذي اختاره النووي  
رحمه الله تعالى انه تكفي العدالة ولا يشترط كونه صالحا للقضاء فشرطه السفر وفقد القاضي أي ولو قاضي  
ضرورة وأبده الاذرى وحاصله ان المدار على وجود القاضي وفقده لا على السفر والحضر نعم لو كان الحاكم  
لا يزوج الابن درهم الها وقع بالنسبة للزوجين لا تحتل في مثله عادة كفي كثير من البلاد في زماننا نتج جواب  
قولية أمرهما لعدل مع وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بان علم موليه بذلك حال التولية ولو ابتلى بالولاية  
امرأة الامامة نفذ حكمها بالضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره بقياسه تصحيح تزويجها وكذا لو زوجت  
كافرة كافرة بدار الحرب فيقر الزوجان عليه بعد اسلامهما فلو خالفت المرأة تزوجت نفسها سواء كان  
بمحضرة شاهدين أو بدونه أو وكلت من يزوجه أو ليس من أوليائها كما رها فيجب على الزوج مهر المثل  
بالوطء ولو في الدبر ومحلها اذا كان رشيدا ولا يجب المسمى لفساد النكاح ويجب أيضا لرش البكارة ولو كانت بكرا  
ولا يجب عليه الحد وان اعتقد التحريم سواء قلنا أم لا لشيبة اختلاف العلماء في صحة النكاح ولكنه يتران  
اعتقد التحريم ومحل هذا كله ما لم يحكم ما حكم به حكمه فان حكم بها فيجب المسمى ولا تقدر ومحلها أيضا ما لم يحكم  
حاکم بطلانه فان حكم به وجب الحد اه من شرح مـ وحواشيه وقوله نعم لو لم يكن لها ولي الخ فيه

شهود وقال الزوج بل بهما  
فتخلف هي كما نقله ابن الرقة  
عن الذخائر والزركشي عن  
النص لان ذلك انكار لاصل  
العقد (وسن اشهاد على رضا  
من يعتبر رضاها بالنكاح)  
بان كانت غير مجبرة احتياطا  
ليؤمن انكارها وانما لم  
يشترط لان رضاها ليس من  
ففس النكاح المعنبر فيه  
الاشهاد وانما هو شرط فيه  
ورضاها الكافي في العقد  
يحصل باذنها أو بينة أو  
بأخبار وإيها مع تصديق  
الزوج أو عكسه وقضية  
التقييد بمن يعتبر رضاها انه  
لا يسن الاشهاد على رضا  
المجبرة وقال الاذرى ينبغي انه  
يسن أيضا خروج من خلاف  
من يعتبر رضاها

\*(فصل في عاقد  
النكاح وما يدكر معه)\*  
(لا تعقد امرأة نكاحا) ولو  
بأذن إيجابا كلن أو قبولا  
لأنفسها

فلا تفتقر إلى موهم لغیر المراد وعبارة ابن حجر أصح ونصها نعم لولم يكن لها ولي قال بعضهم أصلا وهو الظاهر  
وقال بعضهم يمكن الرجوع إليه أي بسهل عادة كظاهر جاز لها أن تقوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد  
عدل فيزوجها ولو لمع وجود الحائز المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولو لمع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها  
لامع وجودها ولو لمع في غير أهل كما حررته في شرح الإرشاد إلى آخر ما قاله من هنا اه (قوله ولا غيرها) قال  
الزركشي لا يعتبر إذن في نكاح غيرها إلا في ملكها أو في سفهه أو مجنون هي وصية عليه اه شورى (قوله  
وعدم ذكره أصلا) عطف مسبب على سبب وهذه علة عقلية فتشمل الثلاث المدعاة في المتن أي إيجابها لنفسها  
وغيرها وقبولها لغيرها ولهذا قدمها على الحديثين لأنه ليس فيها نفي القبول للغير اه شيخنا (قوله لا نكاح  
الابوي) أي وعند تزويج المرأة نفسها الأولى اه حل (قوله وروى ابن ماجه) هذا يعني عما قبله وتتمه  
فإن الزانية التي تزوج نفسها أو بدل لها هذا الثاني قوله تعالى ولا تعضلوهن لأنه لو جاز تزويج نفسها لم يكن  
للعضل تأثير ولم يفرق أحد بين أن يكون العضل لمن كان زوجها أو غيره اه حل (قوله وروى ابن  
ماجه الخ) إنما ذكره هذا مع ما قبله وإن كان مفادهما واحدا وهو نفي إيجابها لنفسها وغيرها لأن الثاني أصح  
في المراد ولأنه على شرط الشيخين عند الدارقطني اه شيخنا (قوله أو أطلق) أي لم يقيد بعنى وخرج بذلك ما  
قال عنك أو عني وعنك فإن التوكيل لا يصح وقوله فوكت راجع للصورتين ومحلها في الثانية أن وكلت عنه فقط  
بخلاف ما لو وكلت عنها وعنه فإنه لا يصح اه من سم والشورى وحل (قوله ويقبل اقرار مكافئة الخ)  
دخل في هذا السفهة والبكر وهذا مستثنى من قاعدة من لا يملك الانشاء لا يملك الاقرار وقوله لصديقها هل  
الزوج في ذلك وإليه المجرى حانة التصديق وبحت الزركشي استثناء الرقيقة لما في قبول اقرارها من تفويت حق  
السيد من الوطء قال ولم يذكره اه (قلت) وهو واضح لأن اقرار الشخص لا يقبل في إبطال حق غيره  
وسبب أني قرى بعارض الشارح له بقوله ولو كان أحدهما رقيقا الخ ولو أقرت المرأة غير كف ففعل الرافعي عن  
فتاوى البغوي أنه لا اعتراض للولي لأنه ليس بانشاء بل اقرار كالأقرار بالنكاح وأنكر الولي اه لكن في  
فتاوى الغزالي خلافة قال الزركشي وهو أقرب اه ومال إليه من اه سم (قوله ويقبل اقرار مكافئة) أي  
ولو رقيقة أو سفهة وقوله لصديقها أي كذلك غاية الأمر أنه يشترط تصديق الولي والسيد في الرقيقين والسفهيين  
كإسائتي اه شيخنا (قوله اقرار مكافئة) وكذلك عكسه أي اقراره به مع تصديقها اه شيخنا وفي قول علي  
الجلال ويقبل اقرار البالغ العاقل بنكاح امرأة أن صدقته عكسه وخرج بالتصديق ما لو كذبها أو عكسه فلا  
يثبت ولا أثر لأحدهما من الآخر ولو مان لكن لها الرجوع عن التكذيب ولو بعد موته وحيث تدرث منه  
ولامهرا ما عاها اه (قوله لصديقها) وإذا لم يصدقها فمقتضى كلامهم على ما ذكره الزركشي ومن تبعه أن لها أن  
تتزوج حالا وهو أحد وجهين حكاهما الإمام وقال القفال لا ونقوله الرافعي عنه آخر الطلاق اعتبارا بقولها في  
حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها الخ وهذا هو القياس فهو المعتمد اه مع وهل رجوعها عن الاقرار  
كالطلاق اه سم عليه (أقول) ويثبت أن يكون كالطلاق فتزوج حالا اه ع ش على من (قوله وإن  
كذبها ولها المجرى) ظاهره ولو كان الزوج غير كف وبه أفتى البغوي لأنه ليس انشاء عقد لكن أفتى الغزالي  
بخلافه ومال إليه شيخنا لكن في شرحه ولو كان غير كف وهو موافق في ذلك للحج ولا يضر كون الكفاءة فيها  
حق للولي لأن هذا وقع تابع الأصل النكاح المقبول قولها فيه دون اه حل (قوله وإن كذبها ولها المجرى)  
وكذا أن كذبها شهود عينتهم أو أنكر الولي الرضا بدون الكفاءة لاحتمال نسبائهم اه شرح من (قوله  
فيثبت بتصادقهما) أي فلم يؤثر أنكار غيره وإذا كذب الزوج ليس لها أن تتزوج حالا بل لابد من تطليق  
الزوج لها وليس له أن يعقد عاها فإذا كذب نفسه في التكذيب لم يكتف إليه وظاهره وإن ادعى أنه كان ناسيا  
عند التكذيب فلا كذبته وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها اه حل (قوله ولا بد من

ولا غيرها ذل يلقى بها سن  
العادات دخولها فيه لما قصد  
منها من الحياء وعدم ذكره  
أصلا وتقدم خبر لا نكاح  
الابوي وروى ابن ماجه خبر  
لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة  
نفسها وآخر جه الدارقطني  
باسناد على شرط الشيخين  
ومثلها الخنثى لكن لو زوج  
أخته مثلا فبان بوجاهة  
ذكره ابن المسلم وخرج  
بلا تعقد ما لو كانا رجلين  
انما توكل آخر في تزويج  
موليته أو قال ولها ولي على  
من يزوجك أو أطلق فوكت  
وعقد والوكيل فإنه يصح  
(ويقبل اقرار مكافئة  
لصدقها) وإن كذبها ولها  
لأن النكاح حق الزوجين  
فيثبت بتصادقهما كالبيع  
وغيره ولا بد من



تفصيلها الاقرار) أي أو الشاهدين المعينين أي ومحل قبول اقرارها ما لم يسبق باقرار ولها المجهول والاقية قدم كما  
 سباني (قوله من انه يكفي اقرارها المطلق) أي لانه يستغنى عن تفصيله بالتفصيل الواقع في الدعوى ويأتي  
 ما ذكر في اقرار الرجل المبتدأ والواقع في جواب الدعوى فلا بد من التفصيل في الاول ويكفي الاطلاق في الثاني  
 خلافاً لفرق بين الرجل وغيره اه زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه في النكاح أو في  
 الاذنه لانه الذي يملك انشاءه يرجع وكذا يقال في ولي السفينة اه رشدي على مر وقديدي ارادة الاول  
 بالنسبة لارتيقة لتوقف عقد النكاح على مباشرته له وارادة الثاني في الرقيق لانه بمجرد الاذن ارتفع عنه المانع  
 وصار يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال في السفينة تأمل فالمراد تصديق السيد في النكاح ان كان المصدق  
 أمة وفي الاذن ان كان عبداً اه (قوله عمل بالاسبق) أي الى مجلس الحكم وان تأخر اقراره خارجاً وقوله  
 فان أقرا معاً أي جاء معاً الى مجلس الحكم والمعتمد في هذه قبول اقرارها فدار السبق والمعية على الوصول الى  
 المجلس لا على تاريخ الاقرار اه شيخنا وكان الانسب تأخير قوله ولو أقرت الخ عن قوله ومجبره لان ما صنع  
 حواله على ما لم يعلم (قوله فان أقرا معاً) أي أو علم السبق دون عين السابق ولو جهل الحال وقف ان ربح  
 معرفته والابطال وفي كلام جج ان ذلك كالمعية فيقبل اقرارها بناء على قبول اقرارها في المعية وكالمعية ما لو علم  
 السابق ثم نسي اه حل ولو قال رجل هذه زوجتي فسكنت أو امرأته ذاز وجي فسكت ومات المقر ورثه  
 الساكت دون عكسه وفي الاولى لو أنكرت صدقت بيمينها ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعد موته كما يأتي آخر  
 الرجعة لانها مقرة بحق عاينها وقدمات وهو مقيم على المطالبة وفي التهمة لو أقرت بالنكاح وأنكرت طاحم الاقرار  
 في حقها حتى لو علم بعد ذلك وادعى نكاحاً لم يسمع ما لم يدع نكاحاً جديداً وبما تقرر على ما أتى به بعض  
 المتأخرين فبين مات عن زوجة في منزله فشهدت بينة بانه كان أقر بطلاقها ثلاثاً قبل موته بسبعة أشهر فأقامت  
 بينة بانه أقر قبل موته انها في عقد نكاحه من انه لا تسمع دعواها وبينتها الا ان ادعت نكاحاً مفصلاً ومنه ان  
 تذكر انها انحلت تحليلاً وبشر وطه ثم تقيم بينة بذلك بخلاف دعواها بمجرد اقراره لان دعواها بمجرد اقراره مجردة  
 عن نفس الحق أي النكاح فلا تسمع على الاصح وبخلاف دعواها النكاح وانه أقر بانها في عصمته وعقد نكاحه  
 ولم تفصل بذكره في زمن يمكن فيه العدان والتحليل وغير ذلك لانها لم تدع اقراره بما يسجله نكاحها واقراره  
 بانها في عصمة نكاحه لا يقتضي ارشامه لاحتمال امرين على السواء النكاح السابق ويلزم منه تكذيب البينة  
 باقراره بالثلاث ونكاح آخر أحدثاه بعد امكن التحليل والارث لا يثبت بالشك اه والحاصل انها حيث ادعت  
 بانه أقر بانها في نكاحه بعد مضي امكن التحليل من طلاقها الاول وأقامت بينة بذلك قبلت ورثت والا فلا وعلى  
 هذا يحمل قول المزجج اليمني وهو صاحب العباب تسمع دعواها وبينتها ورثته ولا منافاة بين البيتين لان مكان  
 زوال المانع الذي أثبتته الاولى بالتحليل بشرطه اه ملخصاً من شرح مر (قوله فلان نكاح) ضعيف والمعتمد  
 انه يعمل باقرارها دون اقرار ولها اه زى وعبارته شرح مر فان وقع ما عاود اقرارها بغيره البليغي  
 في تدرية لتعلق ذلك ببدنها وحققها وصوبه الزكشي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهت (قوله ومجبره)  
 أي ما لم يسبق باقرارها فكل من المستثنين تقيد الاخرى اه شيخنا والعبرة في كونه مجبراً بحالة الاقرار فلو لم  
 يكن مجبراً حاله كل ادعى وهي ثيب انه زوجها حين كانت بكر فلا يقبل اقراره لجزءه عن الانشاء حينئذ اه  
 شرح مر (قوله ومجبره) انظر لم يشهد في هذه كالتى قبلها بان يقول لمصدق لم أر من الخوانثي من تعرض  
 لهذا التقيد نفيًا ولا اثباتاً ومثل المتن في هذا الاطلاق شرح مر و جج وحواشيها وشرح الروض فليجرب  
 المقام (قوله على مولته) أي سواء صدقته فيما لو كانت بالغة أو لم تصدقه اه شرح مر (قوله لقد رثته على  
 انشائه) يؤخذ منه انه أقر بنكاحها الكف مؤسراً ليس بينها وبينه عداوة مطلقاً ولا بينها وبين الولي المقر عداوة  
 ظاهرة وانه لو لم يكن كذلك لم يقبل وهو كذلك فعوله بخلاف غيره يصدق الغير بغير الاب والجد وبهم ما اذا اختل

تفصيلها الاقرار فتقول  
 زوجتي منه ولي بحضور  
 هذين ورضائي ان كانت ممن  
 يعتبر رضاها وهذا في اقرارها  
 المبتدأ فلا ينافي ما سباني في  
 الدعوى من انه يكفي اقرارها  
 المطلق فان ذلك محله في  
 اقرارها الواقع في جواب  
 الدعوى ولو كان أحدهما  
 رقيقاً اشترط مع ذلك  
 تصديق سيده ولو أقرت  
 لرجل ولها الاخرى عمل  
 بالاسبق فان اقرارها فلا  
 نكاح ذكره البليغي في  
 تصحيحه وقولي لمصدقها من  
 زيادتي وكل لكافة السكرانة  
 (و) يقبل اقرار (مجبر) من  
 أب أو جد أو سيد على مولته  
 (به) أي بالنكاح لقد رثته  
 على انشائه

فهي مشروط من شروط الاخبار كأن أقر بنكاحها الغير كف فلا يقبل اقراره عليها اه شيخنا (قوله بخلاف غيره لتوقفه الخ) يدخل فيه ما اذا أقر الغير كف وبه صرح الزركشي بخلاف ما تقدم في اقرار المرأة على ما فيه موافق  
 مر ينبغي ان لا يقبل اقرار كل من المرأة والولي بغير الكفاءة سم (قوله ولا ب تزويج بكر) أي سواء كان له  
 على مالها ولا به كان كانت صغيرة أو بلغت سفينة أو لم يكن له عليه ولاية كان باغت رشيدة واستمر رشد ها أولم  
 يستمر بل بزرت فان ولي مالها هو القاضي في هذه الحالة وبعضهم زعم ان ولاية تزويجها تابعة لولاية مالها اه  
 شرح مر بنوع تصرف (قوله تزويج بكر) ويراد فيها العذراء لغت وعرفا وقد يفرقون بينهما ما في طلقون  
 البكر على من اذنها السكوت وان زالت بكارتها ويخصون العذراء بالبكر حقيقة والمعصرة تطلق على مقاربة  
 الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت أول الولادة أو حبست في البيت ساعة وحاضت أو قاربت عشرين سنة  
 فالمعصرة مشتركة بين هذه المعاني لا يعلم المراد منها الا بقرينة ما من شرح مر وعش عليه (قوله بان يزوجهها  
 وليس بينهما عداوة الخ) لم يبين الشارح شروط الصحة من شروط جواز الاقدام ولم يستوف الشروط فان  
 الذي في كلامه خمسة وهي في الواقع سبعة أربعة للصحة وثلاثة لجواز المباشرة وعبارة شرح مر ويشترط لصحة  
 ذلك كفاءة الزوج ويسار بمحال صداقها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فلوزوجهما من معسر به لم يصح لانه بخسها  
 حقه واليس مفرعا على ان اليسار معتبر في الكفاءة بخلاف البعض المتأخرين وعدم عداوة مطلقا بينهما وبين  
 الزوج كبحته العراقي وعدم عداوة ظاهرة بينهما وبين الولي والا فلا يزوجهها الا باذن بخلاف غير الظاهرة لان  
 الولي يحتاط لموالاته خوفا من العار وغيره وعليه يحمل اطلاق الماوردي والروايات الجواز واعتبر الظهور هنا  
 دون ما مر في الزوج لظهور الفرق بين الولي المجهول والزوج لان انتفاء العداوة بينهما وبين وليها يقتضي ان لا يزوجهها  
 الا لمن يحصل امانه حفظ ومصلحة لشقيقته عليها ما مجرد كراهته له من غير ضرر فلا يؤثر لكن يكره له تزويجها  
 منه كمن نص عليه في الام لا يقال يلزم من اشتراط عدالته انتفاء عداوته لتنافيه مالا فأنه في ذلك لما يعلم في محبتها  
 انها قد لا تكون مفسدة وألحق الخفاف بالمجهول وكيله وعليه فالظاهر انه لا يشترط فيه ظهوره بالوضوح الفرق  
 بينهما ويشترط لجواز مباشرته دون محبته كونه بمهر مثلهما حال من نقد البلد وسبأ في مهر المثل ما يعلم منه ان  
 محل ذلك في من لم يعتد الاجل أو غير نقد البلد والاجاز بالموجل وبغير نقد البلد واشترط ان لا تتضرر به  
 لنحو هرم أو عي والافسخ وأن لا يلزمها الحج والاشترط اذنها قاله ابن العماد لئلا يمنعها الزوج منه ضعيفان  
 بل الثاني ساد لوجود العلم مع اذنها انتهت وقوله ويسار بمحال صداقها بقى ما لو قال ولي المرأة لولي الزوج حرج  
 ابتقى ابنك بمائة قرش في ذمتك مثلا فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لوليها ويقبضه له وهل استحقاق  
 الجهات كالامانة ونحوها كاف في اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصداق أم لا فيه نظر والاقرب  
 الاول أخذ الامانة في باب انتفليس من انه يكاف النزول عنها ومثل ذلك ما لو تجعده في جهة الوقف أو  
 الدين ما يفي بذلك وان لم يقبضه لانه كالدوية عند الناظر وعند من يصرف الملكية وكتب أيضا حفظه  
 الله قوله بحال صداقها أي بان يكون ذلك في ملكه نقدا كان أو غيره دخل في ملكه بعوض أو بغيره فالمدار  
 على كونه في ملكه عند العقد ينبغي ان مثل ذلك في الصحة ما يقع كثيرا من ان غير الزوج كابي يبيع عن لولي  
 المرأة قبل العقد الصداق فهو وان لم يدخل في ملك الزوج بمجرد ذلك ولا هو دين عليه يحصل به قضاؤه لكن  
 العادة جارية به عدم رده اليه وعدم مطالبته الزوج به وتصرف المرأة فيه في منزل منزلة ملكه وخروج بقولنا بان  
 يكون في ملكه ما يقع من ان الزوج يستعير من بعض أقارب به مثلامصاغاً ونحوه ليسد فعه للمرأة الى ان يوسر  
 فيدفع اليها الصداق ويسترد ما دفعه لها ليرده على مالكة فلا يكفي لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث  
 وقع بلاذن معتبر منها اه عش عليه وفي قل على الجلال ويشترط لصحة العقد حيث لا عدم عداوة  
 ظاهر من الولي لها بان يطلع عليها أهل محلها وكون الزوج كفواً وسرا أي قادرا على حال الصداق ليس

بخلاف غيره لتوقفه على  
 رضاها (ولا ب) وان علا  
 (تزويج بكر بلاذن) منها  
 (بشرطه) بان يزوجهها وليس  
 بينهما عداوة ظاهرة بمهر  
 مثلها من نقد البلد من



عدوا لها ولو باطن حتى لو تبين شيء من ذلك بعد العقد تبين بطلانه ويشترط لجواز الاقدام على العقد كونه بهر  
 المثل من نقد البادحالا كذا والمراد بنقد البلد ما جرت به العادة فيه ولو عر وضوا وكذا يقال في الحلال والمراد  
 بقدرته ان يكون ما البكال قدره مما يباع في الدين قال شيخنا واذا حرم الاقدام فسد عقد الصداق فقط والنكاح  
 صحيح ويرجع الى مهر المثل وفيه نظر اذا كان غير نقد البلد أكثر منه قال واذا فقد شرط من شروط الصحة بطل  
 النكاح كما مر وفيه نظر أيضا في نحو ما لو عقد لمن مهرها مائة بمائتين حالتين وهو قادر على مائة فقط فراجع  
 وخرج بالعداوة الكراهة لنحو بخل أو عي أو نشوة خافة فيكره التزويج فقط قال في شرح الروض ولا حاجة  
 لاشتراط عدم عداوة الزوج لان شفقة الولي تدعو الى انه لا يزوجهما من عدوها اه وفيه نظر ووكيل الولي  
 مثله فيما ذكر \* (تبيينه) \* مقتضى اعتبار تلك الشروط عدم صحة العقد مع جهل الولي بها فراجع مع  
 ما تقدم في اعتبار التحليل عن شيخنا مر ومحل اعتبارها ان لم يكن من المرأة اذن في التزويج كما يأتي في الخبر  
 اه (قوله وليس بينهما) أي بينهما وبين الولي والمراد بالقاهرة ان يعرفها أهل محلها والباطنة خلافها اه  
 شيخنا (قوله موسر به) خرج المعسر ومنه ما لو زوج الولي محجوره المعسر بينت باجبار وإيهاله ثم يدفع أبو  
 الزوج الصداق عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حال العقد معسرا فالطريق ان يهب الأب ابنته قبل العقد مقدار  
 الصداق ويقبضه ثم يزوجه ويصح أن يكون مثل الهبة للولد ما يقع كثير من ان الأب يدفع عن الابن مقدم  
 الصداق قبل العقد فانه ولو لم يكن هبة الا انه قد ينزل منزلتها بل قد يدعى انه هبة ضمنية للولد فان دفعه لولي الزوجة  
 في قوة أن يقول ملكت هذا الابن ودفعته لك عن صداق بنتك الذي قدر لها اه ع ش على مر في باب الكفاة  
 (قوله الثيب أحق بنفسها) أي في اختيارها للزوج أو في الاذن وليس المراد انها أحق بنفسها في العقد كما يقوله  
 الخالف وهم الحنفية اه عزیزی (قوله ومن له استئذانها مكافئة) اما الصغيرة فلا اذن لها وبحث بعضهم ندبه  
 في الميرة لا طلاق الخبر لان بعض الائمة أوجبوه بسحب حينئذ عدم تزويجها الا بالحاجة أو مصلحة ويندب  
 ان يرسل لوليته ثقة لا يحتملها وأما أولى لتعلم ما في نفسها اه شرح مر (قوله وقولي مكافئة من زيادتي)  
 خرج به الصغيرة فلا يسر استئذانها لانه لا اذن لها ولو ميرة وبحث بعضهم ندبه في الميرة لا طلاق الخبر ولان بعض  
 الائمة أوجبوه في العيا ب سح استئذان المراهقة وأما أيضا اه حل (قوله وسكوته بعده اذن) اما اذا لم  
 تستأذن وانما زوج غير الجبر بحضرتها فلا يكفي سكوتها وأقوى البغوى بأنها لو أقرت بحجة بلوغها فزوجت ثم  
 قالت لم أكن بالغه حين أقررت صدقت بيمينها وفيه نظر اذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها قبضه  
 لاسيما مع عدم ابدائها عذرا في ذلك اه شرح مر (قوله للاب وغيره) أي من بقية الاولياء كالاخ والعم  
 (قوله كصباح وضرب بخد) الواو بمعنى أو فيكفي أحدهما اه حل (قوله واذا نسكوتها) اذ من خبر مقدم  
 وسكوتهامبتدأ مؤخر والتقدير وسكوتهما كذا ثم حذف الكاف مبالغة في التشبيه وقدم المشبه به كذلك  
 هكذا تبين والافا لسكوت ليس اذنا حتى يجعل خبرا عنها وانما هو كالاذن اه شيخنا (قوله لا لقدر المهر) أي  
 ولا لانتفاع شروط الصحة كتزويجها من غير كفء أو من غير موسر أو من عدولها فلا بد من اذنها الصريح في هذا  
 كله سواء كان الزوج المجبر أو غيره كما انه لا بد من تصريح الثيب بهذا كله فان لم تصرح هي ولا البكر بما ذكر  
 بطل العقد عند اختلال شرط من شروط الصحة بطل عقد الصداق فقط دون النكاح فيما اذا احتل شرط  
 من شروط الجواز وهذا في تزويج المجبر وغيره اه شيخنا وقوله كتزويجها من غير كفء يقتضي انه لا بد في  
 تزويجها من غير الكفء من الاذن الصريح وهو خلاف ما في شرح مر هنا وفي باب الكفاة وعبارته هنا  
 ويكفي في البكر سكوتها الذي لم يقترن بنحو كعام مع صباح أو ضرب خد المجبر قطعا وغيره بالنسبة للنكاح ولو غير  
 نحو كفء وان ظنته كفوا كما شمله كلامه لا بدون مهر المثل أو كونه من غير نقد البلد اه ونص عبارته في باب  
 الكفاة ولو زوجها الولي المجبر أو غيره غير كفء برضاها ولو صغيرة وان سكنت البكر بعد استئذانها فيه صح

كفء لها موسر به كبيرة  
 كانت أو صغيرة عاقلة أو  
 مجنونة لكمال شفقتهم وخبر  
 الدارقطني الثيب أحق  
 بنفسها من وإيهال البكر  
 بزوجهما أوها وقولي  
 بشرطه من زيادتي (ومن له  
 استئذانها مكافئة) تطيبا  
 لخاطرها وعليه حل خبر  
 مسلم والبكر يستأمرها  
 أبوها بخلاف غيره فانه يعتبر  
 في تزويجها استئذانها  
 كما سيأتي وقولي مكافئة من  
 زيادتي ومثلها السكرانة  
 (وسكوتهما) بقيد زده بقولي  
 (بعده) أي بعد استئذانها  
 (اذن) للاب وغيره ما لم تكن  
 قرينة ظاهرة في المنع كصباح  
 وضرب خد المجبر مسلم واذا  
 سكوتها وهذا بالنسبة للتزويج  
 لا لقدر المهر وكونه من غير

التزويج مع الكراهة اه وعبارة الزيادة قوله وهذا بالنسبة للزوج أى ولو بغير كفه انتهت ويؤيد تقرير شيخنا ما نقل عن الشيخين وهو ان المعتمد اشتراط النطق الصريح خلافا لمروجع (قوله لا لقدر المهر) أى اذا كان دون مهر المثل فلا يكتفى بالسكوت بالنسبة لهذا فلو سكنت انعقد بمهر المثل اه شيخنا (قوله ولا يزوج ولى من أب أو غيره) لا يشمل الولى السيد لان السيد ليس وليا لكن كلامه فى ترجمة الفصل الذى يلى هذا تفيد انه أراد بالولى ما يشمل السيد ثم ذكر فيه ما يهيد ان الولاية تارة تطالق على ما يقابل الملك وتارة تطالق على ما يشمل تامل اه حل وقوله عاقلة ثيبا وقوله بكر عاقلة خرج به المجنونة ثيبا كانت أو بكرا وحكمهما ما ذكره فى الفصل الا أتى بقوله ولا يزوج مجنونة ولو صغيرة وثيبا لمصلحة فى تزويجها ولو بلا حاجة اليه فان فقد الاب زوجها الحاكم ان بلغت واحتاجت للنكاح فعلم ان الحاكم لا يزوجهما فى صغرها لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة الى آخر ما سياتى (قوله بكر عاقلة) هو شامل للغوراء اذا وطئت ولم تنزل البكارة وهو نظير قولهم فى التحليل وان كان يشك على التحليل بعدم الممارسة لكن جزم المقدسى بعدم الاجبار كراهة البكارة لسقطه ونحوها اذا وطئت \* (فائدة) \* لو ادعت البكارة أو الثبوت فالحق قولها وان كانت فاسقة ولا يكشف حالها ولا تسئل عن الوطء قال بعضهم وهذه حيلة فى منع الاب من الاجبار اه قلت قضية هذا ان مجرد قولها انائب وان لم تقل من وطء يكون مانعا من الاجبار وهو ظاهر لان معنى الثبوت فى الشرع من زالت بكارتها بالوطء نعم لو أراد الولى المجبر ان يقيم بينة على البكارة كى يجبرها من كف عنه فلا يبعد اجابته لذلك اه وما ذكره من جزم المقدسى بعدم الاجبار اختاره شيخنا طب واعتمده مر ثم اعتمد ان حكمها حكم البكر اه سم وفي شرح مر مانعه وتصدق المكافاة فى دعوى البكارة ولو فاسقة بلا عين أى فيكتفى بسكونها فى الاذن وتزوج بالايجاب كما قاله ابن المقرئ وبمينها فيما يظهر فى دعوى الثبوت قبل العقد وان لم تتزوج ولا تسئل عن الوطء فان ادعت الثبوت بعد العقد وقد زوجهما واهما من غير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينه ما فى تصديقها من ابطال النكاح بل لو شهدت أربع نسوة بشيورها عند العقد لم يطل لجواز ازالتهن وأصبح أوامهن خلقت بدونها كما ذكره الماوردى والرويان أفتى القاضي بخلافه اه (قوله الا باذنهما) أى صريحاً فى النيب وصريحاً أو سكوتاً فى البكر اه شيخنا وقوله بالغتين أى ولو صغيرتين لكن بالنسبة للزوج وأما بالنسبة لقدر المهر وكونه من غير نقد البلد فلا بد من الرشد والانعقد بمهر المثل اه (قوله ولو بلفظ الوكالة) أى للاب أو غيره أو قولها أذنت له فى ان يعده لى وان لم تذكر نكاحا كالجحش بعضهم ويؤيده قولهم يكتفى قولها رضيت بمن يرضاه أبى أو أمى أو بما يرضاه له أبى وهم فى ذكر النكاح أى وهم يتفاوضون عندها فى ذكر النكاح لا قولها رضيت أى أو بما ترضاه مطلقا ولا ان رضى أبى الا ان تريد به بما يرضاه فلا يكتفى سكوتها وسيعلم مما يأتى آخر الفصل الا أتى ان قولها رضيت ان أزوج أو رضيت فلان أزوجا متضمن للاذن لا لولى فله ان يزوجهما به بلا تجديد استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بيمينه قال الاسنوى وغيره ولو أذنت له ثم عزل نفسه لم يعزل كما اقتضاه كلامهم لان ولا يشبه بالنص فلم يؤثر فيها عزله لنفسه وتقييد بعضهم له بما اذا كان قبل الاذن والا كان رده أو عضله ابطالا فلا يزوجهما الا باذن جديد فيه نظرا لما ذكرناه اه شرح مر (قوله حتى تستأمر وهن) ومن المعلوم أنه لا بد من دخول وقت استئمارهن وذلك بعد البلوغ وفيه أنه لا يقال لهن حيث تدين حتى لا يحسب ما كان اه حل (قوله فهمى فى ذلك كالبكر) انظر مرجع اسم الإشارة فان ظاهره رجوعه للنكاح ومثله الوصية للابكار وأما بالنسبة للوطء وجوب مهر بكر فالظاهر منه خلافه وأنه يجب مهر ثيب ولعله وجهه التقييد باسم الإشارة وكذا الوشرط بكارتها فانه ثبت الخبر اه شورى (قوله لانهم يمارسون الرجال) هذا جرى على الغالب والافقوا شرد كالا دعى فى جعلها ثيبا بزوال البكارة بوطئه اه شورى (قوله لانهم يمارسون الرجال)

نقد البلد (ولا يزوج ولى)  
من أب أو غير عاقلة (ثيبا)  
وهى من زالت بكارتها  
(بوطء) بقيد زنته بقولى  
(فى قبلها) ولو حراما أو نائمة  
(ولا غير أب) وسيد من ذى  
ولاء وساطان ومن بحاشية  
نسب كاخ وعم (بكر) عاقلة  
(الا باذنهما) ولو بلفظ الوكالة  
(بالغتين) لخبر الدارقطنى  
السابق وخبر لا تنكحوا  
الايامى حتى تستأمر وهن  
رواه الترمذى وقال حسن  
صحيح أما من خلقت بلا بكاره  
أو زالت بكارتها بغير ما ذكر  
كسقطه وأصبح واحدة  
حيض ووطء فى دبرها فهمى  
فى ذلك كالبكر لانهم يمارسون  
الرجال بالوطء فى محل البكارة  
وهى على غباوتها



مقتضاه انهم لو مارسوا الرجال بالوطء في قبلها ولم تنزل بكارتها لا تكون كالبكرو به قال ج و فرقا بينهما وبين التحليل حيث اوجبوا فيه زوال البكارة فمن لم تنزل بكارتها لا يحصل تحليلها وخالف في ذلك شيخنا فاعتمدنا ما على حد سواء لكنهم اذكروا في التحليل ان الذكرو لو كان رقيقا جدا او امكن دخوله من غير زوال البكارة حصل التحليل وعلى قياس ذلك تكون من لم تنزل بكارتها بذلك ثيبا حرو وكتب ايضا ممارسة الرجال بالوطء في محل البكارة موجود فيها لو وطئت في قبلها وتكرر ذلك ولم تنزل البكارة ثم رأيت ج قال ان الغوراء اذا وطئت في فرجها ثيب وان بقيت بكارتها و فرقا بين ما هنا وجهها بكار في التحليل بالمبالغة في التنفير مما سارع التحليل لاجله وهو اطلاق الثلاث والمدار هنا على الحياء وقد زال بالوطء في قبلها ثم رأيت شيخنا في شرحه ذكر ان هذه كسائر الابكار كنظير في التحليل وان فرق بعضهم بينهما ما اه حل (قوله وجباها) عطف تفسير وان فرق بعضهم اه ج اه ع ش على مر (قوله وبما تقرر علم انه لا تزوج صغيرة عاقله) أى حرة وأما المجنونة فتزوج كسبائى والعقنة بزوجهما سيدها اه حاي وقوله فتزوج أى بزوجهما الاب الصالحة وقوله كما سبائى أى في فصل تزويج المحجور عليه وقول الشارح بحال أى عاقله كانت أو مجنونة بكرا أو ثيبا وغير الاب في كلامه شامل للسلطان (قوله وبما تقرر علم الخ) أى فلم يحل بهم ما من كلام الاصل لعلمها من كلامه اه شوبرى (قوله وأحق الاولياء بالتزويج) أى في الجملة من حيث هو لا بخصوص هذا العقل لانه لا مشاركة لغير الاب معه فافعل التفضيل على بابيه بهذا الاعتبار أو يقال انه ليس على بابيه لانه يقتضى أن للجد ولاية التزويج مع وجود الاب وأسباب الولاية أربعة الابوة والعصوبة والولاء والسلطنة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب اه حل (قوله ويقدم الاقرب منهم) الضمير راجع لقوله بابوه لانه متعدد معنى ولا يرجع لقوله أب فابوه لثلاث تكرر بالنسبة لتقديم الاب على من فوقه اه (قوله فسائر العصبه) قال الامام وهل يتصف الاخ والعم ونحوهما بالولاية في حال صغر المولى وجهان أحدهما المنع لانه لا يملك تزويجها والثانى نعم ولكن تزويجها مشروط بالبلوغ اذ يستحيل ان يصير وليا بالبلوغ لانه أى البلوغ يؤثر في قطع الولاية فلا يكون سببا لنبوته قال وكان شيخى يميل اليه قال الزركشى وهو خلاف قليل الفائدة اه سم (قوله المجمع على انهم) ليس ذلك في خط المصنف وانما هو مزيدة على الهامش بخط ولدهم ولا حاجة لزبادتها من ثم لم ينبه على ان ذلك من زيادته في نسخة مما من النسخ التي وقفنا عليها وهو غير محتاج اليه لانه لا محترزه اذ ليس لنا عصبه غير مجمع على انهم لا يقال السلطان عصبه ليس بمجمع على انهم لا نقول قیده الشارح بقوله من نسب وولاءه وأيضا قال بعد ذلك فالسلطان اه حل (قوله نعم لو كان أحد العصبه الخ) استدراك على قول المتن انهم مقتضاه ان اولادهم الذين أحدهم أخ لام أو معتق مستورون فيحتاجون الى القرعة مع انه ليس كذلك بل الذى فيه اخوة الام أو الاعتاق مقسوم على غيرهم وان كل في الارث لا يقدم كما تقدم بيانه هناك فامل وقوله قدم محله في الاخ للام مالم يكن الاخر ابنا فان كان لها ابنا عم أحدهما ابنا والآخر اخوها لامها فيقدم الاول على الثانى لان البنوة عصبية فاجتمع فيه عصوبتان بخلاف الاخوة للام ليست عصبية اه حل (قوله من في محل ولايته) أى وان لم تكن من أهلها أى وكان السلطان بذلك المحل وأما لو زوج من في محل ولايته وهو في غير ذلك المحل فلا يصح وأما الاذن له فصحيح وان كان في غير محل ولايته اه حل (قوله من في محل ولايته) أى من شملها ولايته عموما أو خصوصا كالقاضى وان لم يكن الزوج في ولايته اه قل على الجلال وفي شرح مر مانعه وهو أى السلطان هنا وفيما يأتى يشمل العام والخاص كالقاضى والمتولى لعقود الانسكة أو هذا النكاح بخصوصه فيزوج من هي حاله العقد بمحل ولايته ولو مختارة أو اذنت له وهي خارجة عن محل ولايته ثم تزوجه بعد عدو دهاه كما يأتى لا قبل وصولها له بل لا يجوز له أن يكتب بتزويجها ولا ينافيه انه يجوز لها كم أن يكتب بما حكم به في غير محل ولايته لان الولاية عليها لا تتعلق بالمخاطب فلم يؤثر حضوره

وجباها وبما تقرر علم انه لا تزوج صغيرة عاقله ثيب اذ لا اذن لها وان غير الاب لا يزوج صغيرة بحال لانه انما يزوج بالاذن ولا اذن للصغيرة (وأحق الاولياء) بالتزويج (أب فابوه) وان صلا لان لكل منهم ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم العصوبة ويقدم الاقرب منهم فالاقرب (فسائر العصبه المجمع على انهم) من نسب وولاء (كارنهم) أى كترتيب انهم فيقدم أخ لابوين ثم لاب ثم ابن أخ لابوين ثم لابوان سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك نعم لو كان أحد العصبه أخا لام أو كان معتقا واستويا عصوبة قدم ثم معتق ثم عصبته بحق الولاء كترتيب انهم وتقدم بيانه في بابيه (فالسلطان) فيزوج من في محل ولايته بالولاية العامة (ولا يزوج ابن) أمه وان عات (بينوه) لانه لا مشاركة بينه وبينها في النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه بل يزوجه بانحور بنوة

بجملته ثم فان الحكم يتعلق بالمدعى فكفى حضوره وولاية القاضي تشمل بلادنا حيث وقرها وما بينهما من  
 البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا يزوج ابن بنته أى خلافا للمعنى مع  
 الآية الثلاثة اهـ حل (قوله كولا وقضاء) أى وملاك كأن كان مكاتباً وملاك أمه فله أن يزوجه باذن سيده اهـ  
 حل (قوله لانها غير مقتضية لامانة) أى فهو من باب اجتماع المقتضى وغير المقتضى فيقدم المقتضى وليس  
 من باب اجتماع المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدمنا المانع فلا يزوج الابن اهـ شيخنا وعبرة ع من  
 على مر قوله لانها غير مقتضية دفع به ما قد يتوهم من أن البنوة اذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه  
 اذا اجتمع المقتضى والمانع قدم الثاني وحاصل الجواب أن البنوة لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف  
 ظاهر منضبط مع عرف نفى الحكم ونعائنه أن البنوة ليست من الاسباب المقتضية للزواج اذا لاسباب المقتضية  
 له هي مشاركتها في النسب بحيث يعنى من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضية لدفع ما تعبر  
 به الام حتى تكون مانعة من تزويجها (قوله عتيقة امرأة حية) دخل فيه ما لو جنت المعتقة وليس لها أب  
 ولا جد فيزوج عتيقتها السلطان لانه الولي للمجنونة الآن دون عصبة المعتق من النسب كأخيها وابن عمها  
 اذا ولاية لهم على المعتقة الآن اهـ ع من على مر وأمة المرأة كعتيقتها فيما ذكر لكن بشرط اذن  
 السيدة الكاملة نفاقاً ولو بكر اذا تسخى فان كانت صغيرة ثيباً امتنع على الاب تزويج أمته الا اذا كانت مجنونة  
 وليس للاب لجباراً ما لم يكر الباطنة والمبغضة بزوجهما مالك بعضهما مع قريتها والافق معتق بعضها والافق السلطان  
 ويزوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه وكذا الموقوفة لكن باذن الموقوف عليهم أى ان انحصروا والا  
 فباذن الناظر فيما يظهر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اذا اقتضت المصلحة تزويجها أما العبد فلا يزوج  
 بحال اذا لحاكم وولى الموقوف عليه وناظر المسجد ونحوه لا تصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجها فيه  
 من تعلق المهر والنفقة والكسوة بكسائه اهـ شرح مر وفي قل على الجلال (فرع) لا تزوج مدبرة  
 المفلس ولو باذن الغرماء ولا أمة المرتدة والمرتد ولا الولي أمة صغيرة ثيب الا ان كانت الصغيرة مجنونة ويزوج  
 الولي أمة مجنونة للمصلحة ويزوج السيد أمة المأذون لها في التجارة وأمة عبده كذلك لكن باذن الغرماء  
 فيهما ان كان عليهما دين وليس للسيد بيع أمة عبده بعد الحجر عليه ان كان عليه دين ولا هبتها ولا وطؤها  
 ويلزمه المهر بوطئها وينفذ ايلاده ان كانه وسرا والا فلا يزوج المصوبة سيدها ولو عاجز عن انتزاعها  
 ويزوج الجانيصة والمرهونة سيدهما باذن المستحق ويزوج الموقوفة كلها الحاكم باذن الموقوف عليه ولو كافر  
 أو باذن وليه أو باذن ناظره في نحو مسجد أو جهة متوفى موقوفة لبعض ولها أو سيدها مع من ذكر وبنت  
 الموقوفة مثلها ان حدثت بعد الوقف واختار الباقي حتى انها وقف أيضاً ويزوج الموصى بمنفعته الوارث باذن  
 الموصى له أو وليه ويزوج المشتركة ساداتها أو أحدهم باذن الباقي ان وافقها في الدين ويزوج أمة الكافر  
 المسلم الحاكم باذنه وجوبا وفيه بحث ويزوج أمة القراض المالك باذن العامل ويزوج أمة الخنثى وعتيقته  
 من يزوجه لو كان أنتى باذنه وجوبا ويزوج المبيعة من له ان خيار فان شرط لهما أو لاجنبي اعتبر اذنها وجوبا  
 ويزوج المبيعة الموقوفة ولها باذن السيد والموقوف عليه كما تقدم ويزوج أمته من يزوجه الكن باذن  
 السيدة صريحاً ويزوج المكاتب أمة ومكاتبته باذن سيدهم ويزوج المكاتب سيدها ويزوج أمة بيت المال  
 الامام كالقبط باذنها وكنت الرقب من الحرية الاصلية ولا يعتبر اذنها أو كبت الحر الاصل من العتيقة بعد  
 موته لا موالى أمها ويزوج بنت العتيق من الحرية الاصلية معتقاً أبها خلافاً للزركشى ولا يصح تزويج العبد  
 الموقوف وان انحصر المستحقون وأذنوا اهـ (قوله ويزوج السلطان اذا غاب الولي الاقرب مرحلتين) والاولى  
 ان يأذن للابعد أو يستأذن خروجه من الخلاف ولو بان كونه بدون مسافة القصر بينة أو بحلفه لم يصح تزويج  
 السلطان كما قاله البغوى ولو قدم وقال كنت تزوجه لم يقبل الا بينة لان الحاكم هنا والى الحاكم الحاضر ولو زوج

عسم كولا وقضاء ولا تنصره  
 البنوة لانها غير مقتضية  
 لامانة (ويزوج عتيقة  
 امرأة حية) فقولى عتيقتها  
 نسباً (من يزوجه) بالولاية  
 عليها تبعاً لولايتها على معتقتها  
 فيزوجها أبو المعتقة ثم جدها  
 بترتيب الاولياء ولا يزوجه  
 ابن المعتقة وما استثنى من  
 طرد ذلك وهو مالو كانت  
 المعتقة ووليها كافر بن  
 والعتيقة مسلمة بحيث  
 لا يزوجه من عكسه وهو  
 مالو كانت المعتقة مسلمة  
 ووليها والعتيقة كافر بن  
 حيث يزوجهما معلوم من  
 اختلاف الدين الا أن في  
 الفصل بعده (وان لم ترض)  
 المعتقة اذا ولاية لها (فاذا  
 ماتت تزوج) العتيقة (من  
 له الولاء) من عصباتها فيقدم  
 ابنها على أبيها (ويزوج  
 السلطان) زيادة على ما  
 (اذا غاب) الولي (الاقرب)  
 نسباً أو ولاء (مرحلتين)



فقدم آخر غائب وقال كنت تزوجت لم يقبل بدون بينة بخلاف البيع لان الحاكم وكيل الغائب والوكيل لوباع  
 فقدم وكاه وقال كنت بعت مثلي يقبل قوله بيمينه وتصديق المرأة في غيبة ولها وندوها من الموانع ويستحب  
 طالب بينة منها بذلك ولا يفحلفها فان ألح في الطلب ورأى القاضي التأخير فالأوجه ان له ذلك احتياطاً لا لنكحة  
 وله تحليفها أنهما تأذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا بالاذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة والاوجه في هذه  
 اليمين وشبهها الوجوب احتياطاً لا لبضاع لكن صح في الانرار استحبابه ومحل ما تقرده لم يعرف لها زوج معين  
 والاشترط في صحة تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص كما أفاده كلام الانوار وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى  
 اثباتها لفرأفها سواء أحضر أم غاب كما دل عليه كلام المصنف كالرافعي وان كان القياس قبول قولها في المعين  
 أيضاً حتى عند القاضي لان العبرة في العقود بقول أربابها ومن ثم لو قال اشتريت هذه الامتعة من فلان وأراد بيعها  
 جاز شرأوها منه وان لم يثبت شرأوها ممن عينه لكن الجواب ان النكاح يحتاط له أكثر ولوعدم السلطان لزم  
 أهل الشوكة الذين هم أهل العقد والحل نصب قاض وتنفيذ أحكامه للاضرورة المجتعة لذلك وقد صرح بنظير  
 ذلك الامام في الغياقي فيما اذا فدت شوكة سلطان الاسلام أو نوابه في باد أو قطر وأطال الكلام فيه ونقله عن  
 الاشعري وغيره اهـ من شرح مر في فصل موانع ولاية النكاح (قوله اذا غاب الولي الاقرب) أي ولم يترك  
 وكيله يزوج في غيبته والاقدم على السلطان اهـ حل أي لانه ولاية المنصوصة أولى من الشرعية اهـ سم  
 (قوله أو أحرم) أي وان قصر زمنه اهـ شوبري أي أو كان الاحرام فاسداً اهـ شرح مر (قوله أو عضل  
 مكففة) أي ولولتقص المهر أو قال لا أزوج الا بمن هو أكفأ منه أو هو أخوها من الرضاع أو حلف بالطلاق اني  
 لا أزوجهما أو مذهبي لا يرى حلها لهذا الزوج لوجوب اجابته حينئذ كاطعام المضطر ولا نظر لقراره حينئذ  
 بالرضاع ولا الحلف ولا المذهب لانه اذا زوج باجبار الحاكم لم يأثم ولم يحنث ولو امتنع من التحليل للخروج من  
 الخلاف أو لقوة دليل التحريم عنده لم يأثم به بل يثاب على قصده له بعض المتأخرين قال الاذرعى وفي تزويج  
 الحاكم حينئذ نظراً لعدا العضل اهـ وهو صغيرة واقضاء المصنف رحمه الله تعالى بانه كبيرة باجماع المسلمين  
 مراده أنه في حكمها التصريح به هو وغيره بانه صغيرة اهـ شرح مر (قوله أو عضل مكففة الخ) وهو صغيرة  
 وأفتى النووي بانه كبيرة باجماع المسلمين قال حج ولا يأثم باطنابه ضل لمانع يحل بالكفاءة علمه منه باطنابه  
 ولم يكتفه اثباته اهـ حل وقوله مكففة مفعول عضل وقوله من تزويجها متعلق بعضل وقوله نيابة عنه  
 متعلق بقوله ويزوج السلطان الخ فقوله عنه أي عن الولي باقسامه الثلاثة وقوله ويؤخذ من التعليل هو قوله  
 لانه حقا في الكفاءة (قوله أو عضل مكففة دعت الى كفاء) أي ولو كان عضله بطله أكفأ منه فيتناول  
 الصورة الاتية (قوله دعت الى كفاء) أي أمرت اهـ شوبري (قوله نيابة عنه) قال السلطان يزوج  
 بالنيابة لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالبينة فزوج ثم قامت بينة برجوع الولي عن العضل فهل تزويج السلطان  
 كان كأنه زال الوكيل لان ولايته لا تستمر الا حيث دام الولي على العضل فان رجوع عنه كان التزويج للولي  
 اهـ حل (قوله وكذا لودعته الخ) معطوف على قوله كان عاضلاً ومحل هذه الصورة اذا كان غير مجبر مطلقاً  
 أو مجبر ولم يوجد الا الذي دعت اليه وأمان وجد كفاء غيره وكان الولي مجبراً فلا يكون عاضلاً لقوله ولو عينت  
 الخ اهـ وفي سم قوله الامن هو أكفأ ولعل المراد انه ليس هناك أكفأ يريد التزويج منه بل امتنع الى أن  
 يوجد أكفأ يعينه أمالو كان هناك أكفأ يريد التزويج منه قدم عليها كما في بيده بالاولى قوله الا كفى ولو عينت  
 كفو الخ اذ هو من افراده تأمل اهـ سم (قوله ولا بد من ثبوت العضل الخ) أي لجواز تزويجهم وكذا يقال  
 بالنسبة للابعد بثبوت العضل انما هو شرط لا اقدم على التزويج ولله حكم به حتى يظهر افعند عدم ثبوت العضل  
 يحكم بعدم صحة النكاح وبعد جواز الاقدام فان تبين ثبوته تبينت صحة العقد اهـ حل (قوله من غاب  
 دونهما) أي ولو كان في ولاية السلطان اهـ حل (قوله أمالو عضل ثلاث مرات فأكثر) أي ولم تغلب

أو أحرم أو عضل) أي منع  
 دون ثلاث مرات (مكففة  
 دعت الى كفاء) ولو بدون  
 مهر مثل من تزويجها نيابة  
 عنه لبقائه على الولاية ولان  
 التزويج في الاخيرة حق  
 عليه فاذا امتنع منه وفاء  
 الحاكم بخلاف ما اذا دعت  
 الى غير كفاء لان له حفا  
 في الكفاءة ويؤخذ من  
 التعليل انما لودعته الى  
 محبوب أو عين فامتنع الولي  
 كان عاضلاً هو كذلك اذ  
 لاحق له في التمتع وكذا لو  
 دعت الى كفاء فقال  
 لا أزوجهك الامن هو أكفأ  
 منه ولا بد من ثبوت العضل  
 عند الحاكم ليزوج كفى  
 سائر الحقوق ومن خطبة  
 الكفاء لها ومن تعيينه ولو  
 بالنوع بان خطبها أكفاء  
 ودعت الى أحدهم ونزع  
 بالمرحلتين من غلب دونهما  
 فلا يزوج السلطان الا بانه  
 نعم ان تعذر الوصول اليه  
 لخوف جازله ان يزوج بغير  
 اذنه قاله الرويانى أمالو عضل  
 ثلاث مرات فأكثر فقد  
 فسق فيزوج الابعد  
 لا السلطان كما سيأتى (ولو  
 عينت كفو)

طاعته على معاصيه أي التي هي العضلات لأن الولي يشترط فيه العدالة ومتى كان فاسقا بغیر العضل لا يزوج ثم  
ان فسقه بالعضل هل يمنع شهادته أولا نقل عن شيخ والذي ناصر الملة الطبلأوى انه فسق بانسبة للتزويج لامتضاها  
وفيه نظروا على منعه من التزويج لو تاب منه عند العقد اكتفى بتوبته ولا يجب اختباره ولو غلبت طاعته على  
معاصيه كان المزوج السلطان اه حل (قوله فلم يجز تعين آخر) أي وان كان معينها يذلل أكثر من  
مهر المثل كما صرح به الامام في كتاب الطلاق وحكامه في الكفاية اه شرح هر \* (تمه) \* حاصل  
ما ذكره المصنف هنا من الصور التي يزوج فيها الحاكم أربعة وقد نظام بعضهم بحلة الصور ونقله  
القليوبي على الجلال فقال

وزوج الحاكم في صورت أنت \* منظومة تحكي عقود جواهر  
عدم الولي وقدمه ونكاحه \* وكذا الغيبة مسافة قاصر  
وكذلك انحاء وحبس مانع \* أمة لمجبر وتواري القادر  
احرامه وتعززه عضله \* اسلام أم الفرع وهي لكافر اه

وقد وقفت على رسالة للجلال السيوطي نفعنا الله به تشتمل على الصور جميعها فاحسب ان أنقلها برمتها الصغر حجمها  
وكثرة فوائد ما نقلت قال نفعنا الله به ما نصه بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام العالم العلامة فریده  
ووحيد عصره أبو الفضل جلال الدين السيوطي رحمه الله ورضي عنه آمين أما بعد حمد الله على توفيقه والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وصديقه فقد وقفت على نظم قصيدة طويلة للشيخ الاسلام سراج الدين  
البلقيني رضي الله عنه وأرضاه جمع فيها الصور التي يزوج فيها الحاكم وأوصلها إلى عشرين صورة فنظمها في  
خمس أبيات ورأيت ان أوردتها هنا مشروحة ليعم الانتفاع بها والله التوفيق قلت

عشرون زوج حاكم عدم الولي \* والفقد والاحرام والعضل السفر

الصورة الاولى مما يزوج فيها الحاكم عدم الولي اما حسا أو شرعا بان يكون فيه مانع من صغرا أو جنونا أو فسقا  
أو فسقا ولا ولي بعده قال البلقيني لو كان الولي خنثى لم يزوج الحاكم لانه ان كان ذكر الخنثى الى اذنه وان  
كان أنثى انتقلت للاب بعد قال ولم أر من تعرض لذلك وبقى عليه ما اذا لم يكن أبعد فان هذه الصورة أولى  
بترؤس الحاكم من التي قبلها لانه بتقدير أن وثنته تكون الولاية له والحكم انه يزوج باذنه فيكون وليا أو وكيل  
وقد ذكر في الروضة مسألة فيما اذا كان الخنثى المعتق انه يزوج باذنه والصورة التي ذكرها البلقيني حيث  
أبعد يزوج فيها الاب بعد باذنه قلت ومما ينبغي التنبه عليه وقد يغفل عنه ما اذا كان للمرأة المستولدة ابن من  
سيد هاته حيث يذللها بالولاء الذي ورثه من أبيه فربما يتوهم المتوهم خصوصاً في هذه الزمان الذين  
أظهروا الجهل وغلب عليهم انه لا ولاية له لكونه ابنا وليس ابن ابن عم ولا معتق ولم يتفطنوا الى ارثه الولاء  
ولم أر من تنبه له هذه الصورة فاستثنواوها وحكمها واضح اه الثانية فقد الولي حيث لا يعلم موته ولا حياته  
فان الحاكم يزوج ما لم ينسبه الى مدة يحكم فيها بموته فيزوج حينئذ الابعد الثالثة احرامه بالحج أو العمرة محجبا  
كان أو فاسدا ولو فاته الحج قبل التحلل بعمل عمرة الرابعة العضل بأن تدعو البالغة العاقلة الى كف أو يمتنع  
الولي من تزويجها ولا بد من ثبوته عند الحاكم بينة أو تواريه أو تعززه أو امتناعه من التزويج وقد أمر به  
الحاكم عند حضوره ومحل ذلك ما اذا لم يتكرر منه فان عضل مرات أقلها فمباح حتى بعضهم ثلاث فسق وتنقل  
الولاية للأبعد ثم هل يزوج الحاكم عند العضل بالولاية أو النيابة خلاف حكم الامام وينبغي عليه مسائل منها  
لو أذنت حينئذ الحاكم للولي وهي في بلاد الولي وهي بلاد يست في حكمه ان قلنا بالنيابة تزويجها أو بالولاية فلا  
ومنها اذا زوج ثم قامت بينة انه رجع عن العضل قبل التزويج ان قلنا بالنيابة خرج على عزل الوكيل أو  
بالولاية خرج على عزل القاضي ومنها اذا زوجها الحاكم والولي الغائب بأخفى وقت واحدة عدم الولي ان

المعبرين (كفه) (آخر)  
لانه أكل نظر منها أما غير  
المجبر ولو أبأ أو جسد ابان  
كانت شيئا فليس له تزويجها  
من غير من عينته فتعبري  
بالمجبر أولى من تعبيره بالاب



قلنا بالنسبة والابطال كوكيلين أو قدم الحاكم بقوة ولايته وعمومها كقول الولي كنت وجهتها في الغيبة فإن  
نكاح الحاكم يقدم الخامسة سفر الولي إلى مسافة القصر بخلاف ما إذا كان دونها فلا بد من اذنه ومن ادعت  
غيبة وليها فلا بد من شاهدين على غيبته نديا وقيل وجوبا

حبس نوار عزة ونكاحه \* أو طفله أو حاد إذا تهر

السادسة حبس الولي حيث لا يصل إليه أحد إلا السجان السابعة والثامنة قواريه وتعززه التاسعة  
إذا أراد الولي نكاحها كان عمه فإنه يقبل ويزوجهها الحاكم العاشرة إذا أراد نكاحها الطفلة العاقل فإنه يقبل  
له ولا يتولى الطرفين ولا يوجب لأن الحاكم لا يقبل للطفل ولم أقيد في النظم بالعاقل للمعلوم من أن الصغير  
غيره لا يزوج الحادية عشرة إذا أراد الجدة نكاحها الحفيدة وهو غير مجبر وهو معنى قولي إذا تهر فإن شرط تولي  
الطرفين أن يكون مجبر السكون البنت بكر أو مجنونة أو مجنونة أو مجنونا وقد لا يوين أو قيام مانع  
بهما

وفتاة مجبور ومن جنت ولا \* أب وجد لا يحتاج قد ظهر

الثانية عشرة أمه المجبور إذا لم يكن له أب أو جد يزوجها الحاكم فإن كان المجبور صغيرا فبإذنه الثالثة عشرة  
المجنونة البالغة حيث لا أب لها ولا جد فإن الحاكم يزوجها للمصلحة وهل يرجع أقاربهم أو جوبا  
أو استحبابا وجهان صحح البغوي الأول والامام الثاني ولا أب أو جد في النظم راجع إلى الصورتين وهذه الصورة  
الثانية لم يذكرها البلقيني وذكر بدلها الانغماء وتركها لأن القول بتزويج الحاكم حينئذ ضعيف والارجم  
انتظار افاقته ولو طال مدته

\* (فصل) في موانع ولاية

النكاح \* (يمنع الولاية رق)

ولو في بعض لنقصه فتعبري

بذلك أعسم من قوله لا ولاية

وأما الرشيدة لا ولي لها ويثبت المال مع موقوفة إذا ضرر

الرابعة عشرة الامة للمرأة الرشيدة التي لا ولي لها يزوجها الحاكم بأذنها الخامسة عشرة أمية بيت المال يزوجها  
الحاكم السادسة عشرة الامة الموقوفة يزوجها الحاكم بأذن الموقوف عليه

مسلمات علفت أو دبرت \* أو كوتبت أو كالتى أو لمن كفر

السابعة عشرة مستولمة الكافر إذا أسلمت فإنه لا يمكن من بيعها بل يحال بينه وبينها ويزوجها الحاكم الثامنة  
عشرة والتاسعة عشرة مكاتبته ومديرته إذا أسلمت العشرة التي عاق عتقها بصحة يقطع بوجودها وأسلمت  
فلا تباع لمصلحة انتظار العتق فإن كانت قد توجدد وقد لا توجد بيعت انتهى ذلك والحمد لله وحده وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ووارثيه وحزبه آمين آمين

(فصل في موانع ولاية النكاح) أى وغير ذلك من قوله ولجبر توكيل إلى آخر الفصل (قوله يمنع الولاية) أى الشاملة  
للسيدية بدليل قوله نعم لو ملك الخ أى الولاية الخاصة لما تقرر أنه لو تغلب على الولاية العظمى رقيق أو مجبور عليه  
بالسفه أو صبي مجبر لا كافر كان له أن يزوجهم كالمراة وحيث أريد الولاية الخاصة لا يحسن استثناء الامام الأعظم  
من الفسق وكان يتعين إسقاطه وخروج بالولاية الوكالة فيجوز أن يكون الرقيق وكيل في القبول دون الإيجاب اه  
حل ومثله في شرح مر وفيه أيضا ان السفه كالرقيق في هذا التفصيل وبعبارة سم قوله يمنع الولاية رق  
الاقتصار على منع الولاية يفهم جواز الوكالة أعنى أن يكون وكيل وهو كذلك في القبول دون الإيجاب على الأصح  
فيه ما فإن أذن السيد جاز القبول فعلموا مثل العبد المجبور عليه بسفه فيضع توكاه في القبول دون الإيجاب  
انتهت ولو زالت الموانع عادت الولاية حالا فتواب الفاسق توبة صحيحة فزوج حالا كما قاله البغوي وهو المعتمد  
لأن الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ومنها حرم المروءة ولذا روج المستور الظاهر العدالة  
والصبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم تحصل منهما ملكة فحماهما إلا أن على ملازمة  
التقوى وأصحاب الحرف الدينية التي لا تليق بهم يكون كارجع في الروضة القطع به اه شرح مر وقوله  
زوج حالا أى وإن لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجد شرط التوبة بان عزم عزم

معه على رد المظالم اه عس عليه (قوله نعم لوملك البعض الخ) ومثله المكاتب بن أولى لتمام ملكه  
 لكن باذن سيده اه شرح م ر وقوله لكن باذن سيده أى فلو خالف ونهمل لم يصح النكاح ثم لو وطئ  
 الزوج مع طنه الصحة فلا حد للشبهة ويجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع علمه الفساد أولا فيه نظر والا قرب  
 انه كذلك اذ قيل بجوازها عند بعض الأئمة اه عس عليه (قوله من انه يزوج بالملك) فحينئذ يكون  
 الاستثناء صور يا ولا يقال مراده بالولاية ما يشمل السيادة لا نأقول يمنع هذا قوله واختلاف دين لان هذا  
 لا يمنع السيادة بل الولاية المقابلة لها اه (قوله من انه يزوج بالملك) الضمير للسيد من حيث هو لا بقيد  
 كونه مبعوضا وعبارة أصله مع شرح م ر في تزويج المحجور مانصه واذا تزوجها أى الامة سيدها فالاصح انه بالملك  
 لا بالولاية لان التصرف فيما علك استيفاء ونقله الى الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة  
 والثاني بالولاية لان عليه مراعاة الحظ وهذا لا يزوجها من معيب كأمرو قضية كلامه عدم مجيبه أى الخلاف  
 في تزويج العبد وهو كذلك قاله الرافعي الا اذا قلنا للسيد اجباره قال السبكي وهو صحيح انتهت (قوله لا بالولاية)  
 فالولاية تطلق في مءابله الملك والسيدية كما هنا وتطلق على ما يشمل السيدية كفى الترجمة اه فلا استدراك في  
 الجملة كما قدمناه اه حل (قوله خلافا لما أفتى به البغوى) من انه لا يجوز ان يزوج لان البعض أولى من  
 المكاتب لانه تام الملك وفيه ان المكاتب لا يزوج الا باذن سيده بخلاف البعض اه حل (قوله لسلبه  
 العبارة) أى صحتها والمراد بها أقواله في عقود وحلوله اه شيخنا (قوله في زوج الا بعد في زمن جنون الا قرب)  
 هذا يغنى عنه قوله في المتن الا متى وينقلها كل لا بعد وانما سلبه عليه هنا وفي الفاسق توطئة للمقابل الذى حكاها  
 فيهما تأمل اه (قوله في زوج الا بعد الخ) لم يقل مثل ذلك في الصبي مع انه كذلك لقوله فيما يأتى وينقلها كل  
 لا بعد اه (قوله دون افاقته) أى فلا يزوج فيها وان قلت جدا فلو وكل الا قرب في زمن افاقته اشترط ان يوقع  
 الوكيل العقد قبل عود الجنون لان بعوده ينزل الوكيل اه حل (قوله لا يزول الولاية) أى فلا يزوج  
 الا بعد في زمن جنون الا قرب على هذا لانه يغلب زمن الافاقة على زمن الجنون فيجعل زمن الجنون كالعدم  
 فينتظر الافاقة ولا يزوج الا بعد في زمن الجنون اه شيخنا عزى (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) أشار به  
 الى ان محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره ما يقصر زمن الافاقة كيوم في سنة والالم ينتظر قطعا في زوج الا بعد  
 في زمن الجنون قول واحد باتفاق الشرح الصغير وغيره اه شيخنا وعبارة الشوبري قال في شرح الروض  
 واذا قصر زمن الجنون كيوم في سنة فظاهر ان لا تنتقل الولاية بل ينتظر كظهيره في الحضائنة انتهت  
 (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) هذا تخيير لمحل الخلاف أى محله في غير هذه الصورة وأما في هذه فلا ينتظر حرما  
 وعكسها أى اذا قصر زمن الجنون جدا تنتظر الافاقة قطعا كمنقل عن الشوبري فيجعل الخلاف في الانتظار  
 وعدمه مقيد بما اذا لم يتضرر من أحدهما جدا اه شيخنا (قوله فهو كالعدم) أى من حيث عدم انتظاره لامن  
 حيث عدم صحة انكاحه فيملو وقع ويشترط بعد افاقته صفاؤه من أثره ليجعل على حدة الخلق اه شرح  
 م ر (قوله لانه نقص يقدح في الشهادة) أى ولقوله صلى الله عليه وسلم لانكاح الابولى مرشد وشاهدى عدل بناء  
 على تفسير الرشيد بالعدالة والحديث رواه الشافعي في سننه وقال الامام أحمد هو أصح شئ في الباب واعلم ان لنا  
 طريقا آخر بان الفاسق يلى قال الولي الطبري لم يبين الشافعي الرشد فاختلاف أصحابه فيه فمنهم من قال الرشد  
 العدالة وقول المذهب ان الفاسق لا يلى وقال شيخنا القفال الكافر يلى الكافرة فالفاسق أولى ومعنى الرشد العقل  
 اه لكن نقل ابن داود أن الشافعي في البويطى قال المراد بالرشد في الحديث العدل اه وقضية هذا ان المستور  
 لا يلى لكن نقل الفزالي الاتفاق على ولاية المستور اه سم (قوله لانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية)  
 يقتضى ان كل ما يقدح في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لانه يكتفى هنا بالعدالة الظاهرة ولا كذلك الشهادة  
 ولم يعمل م ر ولا ج بهذا التعليل (قوله وقبل لا يمنعها) حتى لو كان لوسل بناء الولاية لا تنتقل الى حاكم

لرقيق نعم لوملك البعض أمة  
 زوجها كما قاله البلقينى بناء  
 على الاصح من انه يزوج بالملك  
 لا بالولاية خلافا لما أفتى به  
 البغوى (وصبا) لسلبه العبارة  
 (وجنون) ولو منقطعاً لذلك  
 وتغليباً لزمن الجنون المتقطع  
 فيزوج الا بعد في زمن جنون  
 الا قرب دون افاقته وخالف  
 في الشرح الصغير فقال الاشبه  
 ان المتقطع لا يزول الولاية  
 كالانجاء ولو قصر زمن الافاقة  
 جدا فهو كالعدم كما قاله الامام  
 (وفسق غير الامام) الاعظام  
 ولو بعضل ثلاث مرات أو أسره  
 لانه نقص يقدح في الشهادة  
 فيمنع الولاية كالرق فيزوج  
 الا بعد وقبل لا يمنعها وعليه  
 جاعلان لان الفسقة لم يمنعوا  
 من التزويج في عصر الاولين



وخرج بزبادني غير الامام  
الامام الاعظم فلا يمنع فسقه  
ولا يتب بناء على الصحيح من  
انه لا ينزل بالفسق فيزوج  
بناته وبنات غيره بالولاية  
العامه تفخيما لسانه (وخرج  
سفه) بان باغ غير رشيد او  
بذر بعد رشده ثم حجر عليه لانه  
لنقصه لا يلي امر نفسه فلا  
يلي امر غيره وقضية كلام  
الشيخ أبي حامد وغيره انه  
لا يعتبر الحجر وحرمه ابن  
أبي هريرة ورجحه القاضي  
مجلي وابن الرفعة واختاره  
السبكي اما حجر الفاس فلا  
يمنع الولاية لكمال نظره والحجر  
عليه لحق الغرماء لانقص  
فيه (واختلال نظر) بهرم  
أو غيره كجبل وكثرة اسقام  
لجزءه عن البحث عن أحوال  
الأزواج ومعرفة الكف  
منهم واقتضاري على ما ذكر  
أولى من تفيد بهرم أو جبل  
(واختلاف دين) لا تنفاه  
الموالات فلا يلي كافر مسلمة  
ولو كانت عتيقة كافرة كافر  
ولامسلم كافرة نعم لولي السيد  
تزوج أمته الكافرة كالسيد  
الآتي بيان حكمه والقاضي  
تزوج الكافرة عند تعذر  
الولي الخاص كما علم مما مر  
ويلى كافر لم يرتكب محظورا  
في دينه كافرة ولو كانت عتيقة  
مسلمة كافر أو اختلاف  
اعتقادهما فليلى اليهودي  
النصراني أو النصراني  
اليهودي كالآث ولقوله

فاسق أبقيناه على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو حسن وينبغي  
العمل به والمعتد انتقالاته الى الحاكم الفاسق اه حل وزى وعبارة شرح مر وأقضى الغزالي بانه ان  
كان لوليه الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ولي والا فلا قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره اذا فسق عم العباد  
والبلاد قال المصنف وهذا الذي قاله حسن وينبغي العمل به واختاره ابن الصلاح في فتاويه اه شرح مر  
(قوله الامام) أي ومثله نوابه كالقضاة اه شيخنا (قوله فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة) هذا  
يقضي انه لا يكون مجبرا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا باذن من نقل عن شيخنا انه مال الى أنه يكون  
مجبرا وكتب أيضا أي حيث لا ولي غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة ومع ذلك لو كانت  
بناته اباكار لا يحتاج الى اذن لانه اب وعليه فليس بالولاية العامة المنحضة والظاهر ان الامم لو قوت الامامة العظمى  
لا تزوج من ذكر الا بالاذن لانها لا تكون مجبرة اه حل وعبارة ع ش على مر قوله فيزوج بناته  
الح ولو كن اباكار هل يجبرهن لانه أب جازله التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة  
لان الخاصة فيه نظروا مال مر للآل سم على حج لكن مقتضى قوله ان لم يكن لهن ولي خاص الثاني وذلك  
لانه اشترط في تزويجه فقد القرب العدل بان لا يكون لها أخ أو نحوه فتعوض تزويجه بالولاية العامة مستوهي  
لا تقتضي الاجبار بل عدمه (قوله بان باغ غير رشيد) أي في ماله والمراد ببلوغه رشيد ان يمضي له بعد بلوغه زمن  
لم يحصل فيه ما ينافي الرشد بحيث تقضي العادة برشده من مضى عليه ذلك من غير تعاطي ما يحصل به لا مجرد كونه لم  
يتعاط منافاة وقت البلوغ بخصوصه اه ع ش على مر (قوله ثم حجر عليه) فان لم يجبر عليه صرح تزويجه  
كبقية تصرفاته اه حل (قوله ثم حجر عليه) راجع للثانية وأما الاولى فيكفي فيها حجر الصبي لانه يدوم عليه  
(قوله انه لا يعتبر الحجر) أي لا يتقيد من بلغ رشيد ثم يذر بحجر القاضي عليه بل لا يزوج وان لم يجبر عليه  
القاضي وهذا ضعيف والمعتمدان السفه الماهل يزوج اه (قوله كعبل) في المصباح الخليل مثل فلس  
الجنون وشبهه كالهوج والبله ونجبه له الحزن من باب ضرب اذهب فواده فهو مخبول ومخبل والخليل يفخخنين  
الجنون أيضا وخباته مخبلا من باب ضرب أيضا فسدت عضوا من أعضائه أو أذهبت عقله والخليل يفخخ الخلاء  
يطلق على الفساد والجنون اه (قوله وكثرة اسقام) استشكل الرافعي عدم انتظار زوال الاسقام حيث  
قال لا يبعد ان يقال سكون الام ليس بابع من افاقة المعنى عليه فاذا انتظرت افاقة في الانغماء وجب ان تنتظر  
السكون هنا وبتقدير عدم الانتظار يجوز ان يقال يزوج الساطن لا الابعد كفي الغائب وأجاب ابن الرفعة  
عن الاول بان الانغماء له أمدين تنظر بعرفه الاطباء بفعل مراد بخلاف سكون الام وعن الثاني بمنع بقاء الاهلية  
مع الام اذا أهلية مع دوام الام بخلاف الانغماء اه حل (قوله كافر) أي في الاستثناء من منطوق القاعدة  
التي هي قوله ويزوج عتيقة امرأه حية من يزوجها (قوله نعم لولي السيد الخ) سواء كان السيد الذي كرم مسلما  
أو كافرا لان السيد ولو كان كافرا يزوج أمته المسلمة فقام وليه مقامه أو كان السيد أنثى مسلمة بخلاف الكافرة  
فليس لواهبها المسلم ان يزوجها لانه لا يزوج أمته الكافرة اه حل (قوله كما علم مما مر) أي من قوله  
فالساطن لانه شامل لتزويج المسلمة والكافرة (قوله ويلى كافر لم يرتكب الخ) أما المرتد فلا يلي بحال ولا يزوج  
أمته بملاك كذا لا يزوج اه شرح مر وقوله فلا يلي بحال أي حتى لو تزوج أمته أو موليته في الردة ثم أسلم لم  
يتبين صحته بل هو محكوم به طلاله لان النكاح مما لا يقبل الوقف وان قلنا السيد يزوج أمته بالملك لان ملك المرتد  
موقوف اه ع ش عليه (قوله كافر) أي في الاستثناء من مفهوم القاعدة السابق ذكرها (قوله فليلى  
اليهودي النصرانية الخ) وصورة المسئلة ان يزوج نصراني يهودية أو عكسه فتدله بتناخيها اذا بلغت بين دين  
أبيها وأُمها فتختارها أو تختاره اه حل (قوله كالآث) ومنه يؤخذ انه لا يزوج الحر في ذمته ولا عكسه  
ومثل الذي المعاهد اه حل (قوله وينقلها كل لابعد) أي يشتهر فاستعمل النقل في لازمة فيكون مجازا أو

استعمله فيما بين النفي والاثبات فيكون حقيقة ومجازا فلا يقال ان بعض الصور كما اصبالا تثبت معه الولاية  
 للاقرب لان النقل فرع الثبوت اه شيخنا (قوله حتى لو اعتق شخص أمة الخ) عبارة تشرح مر فلو اعتق أمة  
 ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الاب أو الاخ لا الحاكم على المنقول المعتمد وان نقل عن نص  
 وجمع متقدمين ان الحاكم هو الذي يزوج وانتصر له الاذرع واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني الظاهر  
 والاحتياط ان الحاكم هو الذي يزوج يعارضه قوله في المسئلة تصوير تدل على ان الابعده هو الذي يزوج وهو  
 الصواب اه وذلك لان الاقرب حيثئذ كالعدم انتهت (قوله لاعى) معطوف على كل كما اشار له الشارح  
 بالتفريع وكان الاولى ان يجعل له معطوفا على رفق أى يمنع الولاية رفق لاعى الا ان يقال ههنا أى المنع والنقل  
 متلازمان ولا يجوز للقاضي ان يفوض اليه أى للاعى ولاية عتد من العتود بان يقول له وليتلك أمر هذا العقد  
 بخلاف توكيله بان يقول له وكتلك أمر هذا العقد فانه صحيح كما سيذكره وينقلها الخرس حيث لا اشارت لفهمه  
 ولا كتابة ليوكل بها والا فلا اه حل (قوله لاعى فلا ينقلها) أى فيصح تزويجه وزوجه وأما ما يتعلق  
 بالمهر فان عقد على معين فسد المسمى وجب مهر المثل سواء كان زواجا أو وليا وان عقد على مافى التمتع صح  
 المسمى ويوكل من يقبضه عنه ان كان زواجا أو مالا كان وليا فيوكل من يقبضه له ان كان له ولاية المال على  
 موافقة والآو كانت هي في قبضه اه شرح مر وعش عليه بنوع تصرف وانظر قول عش والا  
 وكنت هي في قبضه فان فيه قصورا بل كان يقول والاقبضه بنفسها أو وكنت في قبضه اه وأنتى أبو زرعة بانه  
 لا يجوز تولية العتود لاعى لان ذلك من وظائف القضاة وهي للبصراء وله احتمال بالجواز لعدم المناقاة بين عقد  
 النكاح والعمى بدليل الولي الخاص وله احتمال هذا أقرب اه حج (فائدة) قال الزركشى ان قلنا يلى يعنى  
 الاعى والصدوق غير لم يثبت المسمى ان منعنا شرأ الغائب كذا في الاء في البيوع على الكلام في بيع الغائب  
 اه وقضية كلامهم ان تعين المرأة غير فادح وان قلنا انهم معقود عليها فاجبر اه سم (قوله بل ينتظر زواله)  
 قال في شرح الروض ثم ان دعوت حاجتها الى النكاح قال المتولى وغيره زوجها السلطان وظاهر كلام المصنف  
 كماله بخلافه اه واعتمد مر خلافه اه سم وقوله خلافه أى خلاف ما في شرح الروض وذلك  
 الخلاف هو عدم التزويج اه وستأني عبارة أى مر قريبا (قوله ولا انعماء) أى ولا سكر بل انعده اه حل  
 وجعلوا الانعماء فى الوكالة من السوالب من غير فرق بين طول المدة وقصرها وهما انتظروا وربما يفرق بينهما  
 بان الوكيل يتصرف لغيره والولى يتعاطى حق نفسه فاحتياطى حق الولي عالم يحتط فى حق الوكيل اذ الموكل  
 اما ان يفعل بنفسه واما ان يوكل غيره فلا ضرر عليه بانعزال الوكيل بخلاف الولي ولا يجدر من يعنى بدفع العار  
 عن النسب فهو كما قاله شيخنا هم مش الروض اه شوبرى (قوله وان دام أياها) أى ثلاثة فاقبل وان دعت  
 حاجتها الى النكاح في ذلك تزوج السلطان فان زاد على ثلاث تزوج الابعده حيثئذ ولو أخبر أهل الخبرة بان مدته  
 تزيد على ثلاثة تزوج الابعده من أول المدة اه حل ومثله سم على حج قال عش على مر  
 ثم لو تزوج الابعده اعتمد على قول أهل الخبرة تزال المانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياسا على ما لو تزوج  
 الحاكم لغيبة الاقرب فبان عدمها والظاهر ان المراد باهل الخبرة واحد منهم اه وقول الحلبي فان دعت  
 حاجتها الى النكاح في ذلك تزوج السلطان ههنا مخالف للفتاوى في شرح مر ونص عبارته فان دعت حاجتها الى  
 النكاح في زمن الانعماء أو السكر فظاهر كلامهم عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك بخلاف المتولى اه (قوله)  
 فلا يزوج الابعده بل السلطان الخ) شمل كلامه طول مدة الاحرام وقصرها وهو كذلك وان قال المتولى والامام  
 وغيرهما ان محل ذلك في طولها كفى الغيبة اه شرح مر (قوله ولا يعقد وكيل محرم) أى لا يعقد حال  
 الاحرام ولو وكل قبله اه وأفاده ان توكيله في النكاح صحيح فلو وكاه في حال الاحرام لم يعقد بعد التحلل أو اطلق  
 وصعد بعد التحلل جاز وهذا بخلاف فانه لقنه الحلال على المنقول المعتمد أو لموليه السفه كجسده جمع والفرق

حتى لو اعتق شخص أمة ومات  
 عن ابن صغير وأخ كبير كانت  
 الولاية للاخ خلافاً لمن قال  
 انها للاباكم وذكر انتقالها  
 بالفسق واختلاف الدين من  
 زيادتي (لاعى) فلا ينقلها  
 لحصول المقصود مع من  
 البحث عن الاكفاء ومعرفة  
 بالسماع (و) لا انعماء بل  
 ينتظر زواله وان دام أياها  
 لقرب مدته (ولا احرام)  
 بنسك لكنه يمنع العدة كما  
 مر فلا يزوج الابعده بل  
 السلطان كما مر (ولا يعقد  
 وكيل محرم) من ولى أو زوج  
 (ولو) كان الوكيل (حلالاً)



لانه سفير محض فكان العاقد  
الموكل والوكيل لا ينعزل  
باحرام موكله فيعقد بعد  
التحالف ولو احرم الساطان أو  
القاضي فالحلف انه ان يعقدوا  
الا نسكه كجزم به الخفاف  
وصححه الروياني وغيره لان  
تصرفهم بالولاية لا بالوكالة  
(ولم يبرئ وكيل بتزويجه موليته  
وان لم تأذن ولم يعين) في  
التوكيل (زوج) أو اختلفت  
الأغراض باختلاف الأزواج  
لان شفقة الولي تدعو الى ان  
لا يوكل الامن بثق بحسن  
تصرفه واختباره (وعلى  
الوكيل) حيث لم يعينه زوج  
(احتياط) فلا يصح تزويجه  
غير كفء ولا كفؤا مع طلب  
أكفأ منه (كغيره) أي غير  
المجرب بان لم يكن أباً ولا جداً أو  
كانت موليته ثيباً فلا ان يوكل  
بتزويجها وان لم تأذن في  
التوكيل ولم يعينه زوج وعلى  
الوكيل الاحتياط (ان لم تنه  
عن توكيل) (وأذنت) له (في  
تزوج عين من عينته) ان  
عينت والقيده الاخير من  
زيادتي فان نهته عن التوكيل  
أولم تأذنه في التزويج أو  
لم يعين في التوكيل من عينته  
لم يصح التوكيل اما في الاولى  
فلانها انما تزوج بالاذن ولم  
تأذن في تزويج الوكيل بل  
نهت عنه وأما في الثانية فلانه  
لا يملك التزويج بنفسه حيثئذ  
فيكف يوكل غيره فيه وأما

بين عدم صحة الاذن وبين صحة التوكيل ان الاذن منشؤه الولاية والمحرم ليس أهلاً لها بخلاف الوكالة لانهم بمجرد  
اذن ويحتاط للولاية ما لا يحتاط لغيرها اهـ شرح مر (قوله وكييل محرم) أي بخلاف وكييل المصلي لان  
الصلاة لا تمنع حتى لو عقد فيها ناسياً صح كما قاله في شرح المذهب زر كشي اهـ سم اهـ ع ش (قوله لانه  
سفير محض) أي رسول أي واسطة محض أي لم يعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فانه قد يقع له العقد  
في بعض الصور كما هو مذكور في الوكالة اهـ شيخنا (قوله والوكيل لا ينعزل باحرام موكله) هذه الجملة  
تعليل لقوله في عقد بعد التحلل وعبارة شرح مر بل يعقد بعد التحلل لانه لا ينعزل به (قوله ولم يجز توكيل الخ)  
ظاهره وان نهته عنه وقديمه من تخصيصه الفساد فيما لو نهته الا في عن التوكيل بغير المجبر اهـ ع ش على  
مر نعم يندب للوكيل استئذنه أي حيث وكله المجبر بغير اذنه ويكفي سكوتها اهـ شرح مر ولو زال  
اجباره بعد الوكالة بأن زالت البكارة بوطئها في قبلها هاهل تبطل الوكالة أو تبقى ولا يزوج الا باذن الولي الاوجه  
الاول وهو واضح عند عدم الاذن للولي وأما لو أذنت له فيستحب حرره اهـ حل (قوله وان لم تأذنه) أي  
في التوكيل وهو شامل لما أذنته عنه وصنعه يقتضيه اهـ حل ويؤخذ من عبارة ع ش على مر  
(قوله ولم يعين في التوكيل زوج الخ) ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج من وكاله ان يتزوج له على العتد  
من تناقض فيه لانه لا ضابط له هنا يرجع اليه ثم يتقيد بالكفء ويكفي تزويج لي من شب أو احدى  
هؤلاء لان عمومهم الشامل لكل فرد مطابقة ينقي الفرد بخلاف امرأة لانه مطلق ولا دلالة له على فرد  
اهـ شوبري (قوله واختباره) عطف مغاير لان النظر التأمل في الاحوال والاختبار الامتحان اهـ ع ش  
(قوله فلا يصح تزويجه غير كفء) هذا البس من صور الاحتياط بل هو شرط للصحة وأما قوله ولا كفؤاً  
الخ فهو من صور الاحتياط وان كان ليس مثل الولي في هذه لانه يحتاط أزيد من الولي اهـ (قوله فلا يصح  
تزوجيه غير كفء) أي ولا يزوج به المثل ونم من يذل أكثر منه أي فيحرم ذلك عليه وان صح العقد  
كما هو ظاهر بخلاف البيع فانه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح اهـ شرح مر (قوله ولا كفؤاً  
مع طلب أكفأ منه) فلو خطبها أكفاء متفاوتون لم يجز تزويجها ولم يصح بغير الاكفاء لان تصرفه بالصحة وهي  
منحصرة في ذلك وانما يلزم الولي الاكفاء لان نظره أوسع من نظار الوكيل ففوض الامر الى ما يراه أصح ولو  
استوى كفأً وأحد هما متوسط والاخر موسر تعين الثاني فيما يظهر اهـ شرح مر وقوله تعين الثاني  
محله ان سلم كما قال بعضهم ما لم يكن الاول أصح لحق الثاني وشدة بخلافه مثلاً وقوله أيضاً تعين الثاني أي فان زوج  
من الاول لم يصح وقد يشكك على ما مر من انه لو تزوجها بمهر المثل ونم من يذل أكثر منه صح مع الحرمة  
واعل الفرق ان الغرر هنا بقوات الايسر أشد من قوات الزيادة في المهر لسوأم النكاح اهـ ع ش عليه  
(قوله ولا كفؤاً مع طلب أكفأ منه الخ) قضيه عدم الصحة وان كان غير الاكفاء أصح من حيث اليسار وحسن  
الخلق ونحوهما ولو قيل بالصحة لم يكن بعيداً اهـ ع ش على مر (قوله مع طلب أكفأ) أي مع كون شخص  
أكفأ منه طالباً لها فهو مصدر مضاف لفاعله مع حذف المفعول أي مع طلب الاكفاء ايها اهـ شيخنا (قوله  
كغيره متعلق بقوله ولم يجز الخ) أي للمجبر التوكيل كما لغيره التوكيل اهـ شيخنا ودخل فيه القاضي فله  
التوكيل ولو لا عي اهـ حل (قوله وأذنت في تزويج) أي وان لم يعلم به الولي حال التوكيل اعتباراً بما في نفس  
الامر ويصح اذنه ولو لم يكن تزويجها اذا طلقها تزويجها وانقضت عتقها لا توكيل الولي لمن يزوج موليته كذلك  
لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر ان الاولى أقوى من الثانية فيكتفي  
فيها بما لا يكتفي به في الجعلية ولان باب الاذن أوسع من باب الوكالة كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وما جمع به  
بعضهم بين ما ذكر في البابين بحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف اذ قد تبطل الوكالة ويصح  
التصرف مردوداً به خطأ أصري بخالف للمنفرد اهـ شرح مر (قوله أولم يعين في التوكيل من عينته)

في الثالثة فلان الاذن المطلق  
مع ان المطلوب معين فاسد فاعلم  
من الاولى انه انما وكل فيما  
اذا قالت له زوجني و وكل  
بتزوجي أو زوجني أو وكل  
بتزوجي وله تزويجها في  
هذه بنفسه اذ يعد منه مما  
له التوكيل فيه فان تمنع  
التزوج فيها بنفسه لم يصح  
الاذن لانها منعت الولي و ردت  
التزوج الى الوكيل الاجنبي  
فأشبه الاذن له ابتداء (وليقل  
وكيل ولي) (زوج) (زوجتك  
بنت فلان) فيقبل (و) ليقول  
(ولي) (وكيل زوج زوجت  
بنتي فلانا فيقول) (وكيله  
(قبلت نكاحها) (فان تزك  
لفظها لم يصح النكاح وان  
نوى موكله لان الشهود  
لا اطلاع لهم على النكاح  
الاكتفاء بما ذكر في الاولى  
اذا علم الشهود والزوج  
الوكالة وفي الثانية اذا علمها  
الشهود والولي والا فيحتاج  
الوكيل الى التصريح فيها  
بها (وعلى أب) (وان عملا  
(تزوجي جنوني مطبق)  
من ذكر أو أنثى (بكبر الحاجة)  
اليه بظهور امارات التوفان  
أو بتوقع الشغل عند اشارة  
عدلين من الاطباء أو  
باحتياجه للخدمة وليس في  
مخارجه من يقوم بها وموتة  
النكاح أخف من موتة شراء  
أمة أو باحتياج الانثى للمهر أو

أي بان عين خلافه أو أطلق (قوله فلان الاذن المطلق) أي اذن الولي للوكيل في التزوج المطلق أي عن تعيين من  
عينته وهذا الاذن المطلق هو التوكيل وقوله مع ان المطلوب أي مطلوب معين وأولى من هذه بالفساد ما لو عين  
غيره من عينته (قوله فلان الاذن المطلق) أي الاذن من الولي وقوله مع ان المطلوب أي منها وقوله فعلم من الاولى  
مرادهم القيد الاول من القيود الثلاثة وهو قوله ان لم تنه لان عدم النهي صادق في هذه الصور الثلاثة اه  
شيخنا (قوله لم يصح الاذن لانها منعت الخ) نعم ان دلت قرينة ظاهرة على انها انما قصدت اجلاله صح كباختصاصه  
الاذرعى اه شورى (قوله وليقل وكييل ولي) ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان من فلان  
وقال وكيل الزوج ما ذكر اه شرح مر (قوله فيقول قبلت نكاحها) المراد به هنا الانكاح وهو التزوج  
لانه هو الذي يقبله الزوج لان النكاح المركب من الايجاب والقبول يستحيل قبوله كما تقدم عن شرح مر  
(قوله اذا علم الشهود) أي ولو باخبار الوكيل في هذه راتني بعدها انتهى شيخنا (قوله اذا علم الشهود والزوج  
الوكالة) أي ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكف باخبار الرقيق ان سيده اذن له في التجارة لانه منهم  
بأبواب الولاية لنفسه لا يقال هذا بعينه جار في التوكيل لاننا نقول الوكيل لم تثبت وكالته بقوله بل هي ثابتة بغير  
قوله بخلاف الرقيق اه حل ومثله في شرح مر وكتب عليه الرشدي قوله لان الوكيل لم تثبت وكالته  
بقوله الخ أي لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه انه ذل قبل ذلك فانا وكيل فلان كما قال  
الرقيق قد اذن لي سيدي (قوله والا فيحتاج الوكيل الخ) أي لجواز المباشرة والا فيصح العقد مع الجهل بالوكالة  
ويحرم وقوله فيهما أي الصورتين اه حل وعبارة جج \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم ان التصريح  
بالوكالة فيما ذكر شرط لصحة العقد وفيه نظر واضح لقولهم العبرة في العقود حتى في النكاح بما في نفس الامر  
فالذي ينجم انه شرط لحل التصرف لا غير اه (قوله وعلى أب الخ) ومثله السلطان عند فقده أو تعذر الوصول  
له أو امتناعه دون غيره من الاقارب ولو وصيا (قوله تزويج جنوني) أي واحدة فقط وتعييهم على الحاجة  
يقضي اعتبار العدد وبه قال الاسنوي ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة نادر فلم يلتفت اليه وسبب اني  
عن شيخنا ان هذا بالنسبة للوطء واما بالنسبة للخدمة فيزاد به قدرها اه حل (قوله وعلى أب الخ) اقتصر  
في الارزوم على الاب وفي الروض في الطرف السادس فيما يلزم الولي يلزم الولي تزويج المجنونة والمجنون وقال  
ويزوجه الاب ثم الجد ثم السلطان اه وعبارة الارشاد وشرحه شيخنا فان فقد الاصل في صورتي المجنون  
والمجنونة المذكورين فعلى أي فيجب على قاض تزويج كل منهما ولا يجوز ان يتعاطاه غيره من الاقارب وغيرهم  
حتى الوصي كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وعنده البلقيني بنص الام لكنه نقل عن الشامل ما يقتضي انه  
يزوجه والسفيه عند حاجتهما مال اليه وتبعه الزركشي اه سم (قوله من ذكر أو أنثى) أي بكرا أو ثيبا  
لكن الذكر لا يزوج الا واحدة فقط للحاجة للوطء واحدة أو أكثر الحاجة للخدمة اه شيخنا وموت النكاح  
في تزويج الذكور من ماله لا من مال الاب اه ع ش على مر (قوله بكبر) الباء بمعنى مع والمراد به البلوغ  
(قوله بظهور امارات التوفان) الباعسية وقوله أو بتوقع يحتمل ان تكون للتصوير وان تكون سببية  
وقوله أو باحتياجه للخدمة هي فيه للتصوير والاولتان تجريان في الذكر والانثى والثالثة خاصة بالذكر  
وقوله وليس في مخارجه أي ذى الجنون قيد في الثالثة وقوله وموتة النكاح جملة حالة قيد في المسائل الثلاثة  
بالنسبة للذكر اه شيخنا (قوله عند اشارة عدلين) أي أو عدل وعبارة شيخنا عدل والظاهر ان المراد عدل  
الرواية اه حل (قوله أو باحتياجه) أي ذى الجنون للخدمة لان من وجد زوجته ولو معسر امريرة يتخدمها  
ولا يتقيد بمن يجب اخدمتها تأمل وكتب أيضا لان زوجته وان لم يلزمها خدمة الزوج وانها لو وعدت بذلك  
قد لا تفي به الا ان ذاعية طبعها تقتضي ذلك فاكفي بذلك اه حل (قوله وموتة النكاح أخف) أي والحال  
ان موتة النكاح الخ وهذا راجع الى جميع الصور أي التوفان والشغل والحاجة للخدمة فان كانت رائدة أو



مساوية سعة الوجوب وخير في المساواة اه حل (قوله فان تقطع الخ) كل الانسب ضم هذه لقوله وخرج  
 الخ ليرجع لها قوله فلا يلزم الخ الذي هو المقصود بالمفهوم (قوله حتى يفيقها) مفهوماً منهم الا يزوجان مادام  
 مجنونين وان اضرهما عدم التزويج ولعله غير مراد بل المدار على الضرر وعدمه كفي ج اه ع ش  
 باختصار (قوله حتى يفيقها) ظاهره وان قل زمن الاقامة جسداً أي حيث كان يسع الايجاب والقبول اه حل  
 (قوله ويأذنا) المراد بالاذن في الذكر عقده بنفسه ولا بد في الانثى من وقوع العقد عليها حال الاقامة التي اذنت فيها  
 وبعضهم ترد في هذا الشرط اه شيخنا (قوله ومعلوم ان ذلك) أي المذكور من كونهم سالمين يزوجان حتى يفيقها  
 ويأذنا اه شيخنا (قوله وبشرط وقوع العقد الخ) اه هذا راجع لكل من الذكر والانثى وعبارته تخرج من  
 ولا بد أن تستمر اقامتهما الى تمام العقد اه حل (قوله وبشرط وقوع العقد حال الاقامة) أي التي اذنت  
 فيها الان طر والجنون يبطل الاذن وهذا في الذكر واضح وأما في الانثى فقد يتوقف فيه ولو اذنت للولي فحين  
 ثم افاق هل يبطل الاذن أو تعود الولاية بالصفة التي كانت عليها وهي الاذن حر اه حل وقوله وهذا في الذكر  
 واضح الخ لعل في العبارة تحريفاً وحقها أن يقول وهذا في الانثى واضح وأما في الذكر الخ (قوله وان احتاج  
 لخدمة) أي ان وجد من يقوم بها غير الزوجة والاوجب تزويجها اه شيخنا ف (قوله فلا يلزم تزويجهم)  
 أي بل لا يجوز في المجنون الصغير ويجوز في المجنونة اذا ظهرت مصلحة وكان المزوج لها الأب أو الجسد كما يأتي  
 اه ع ش على مر (قوله وان جاز في بعض ذلك) وهو العاقل الصغير والمجنونة الصغيرة ولو يثابعت  
 المصلحة فيهما او يمتنع في الصغير المجنون والكبير المجنون لغير حاجة والكبير العاقل وكذلك في المجنونة ان فقدت  
 الحاجة والمصلحة اه من خط شيخنا ح ف (قوله في الفصل الاخير) أي من الفصول التي ذكرها في كتاب  
 النكاح وهي سبعة اه شيخنا وأما من الكتاب الى فصل الخطبة والثاني فصل الخطبة والثالث فصل الاركان  
 والرابع فصل عقد النكاح والخامس فصل موانع الولاية والسادس فصل الكفاءة والسابع فصل تزويج  
 المجنور عليه (قوله وان لم يكن مجبراً) فيه تصريح ببيان الأب في حق البنت المجنونة غير مجبر اصطلاحاً وحيث لا يكون  
 المجبر اصطلاحاً من زوج البكر بغير اذنها لا من زوج بغير الاذن مطلقاً اه حل (قوله وعدم التقيد الخ)  
 هذه الزيادة في بعض النسخ وفي بعضها اسقاطها وهو أولى لان عدم التقيد لا يعد زيادة نهى زيادة عدم أو عدم  
 زيادة اه شوبري (قوله وعلى ولي اجابة الخ) أي فيحرم عليه الامتناع فان امتنع فعاضل وزوج من  
 يساويه لا الحاكم الا اذا عضلوا كلهم كافي الروضة اه قل على الجلال (قوله ولا تلتايتوا كلوا) قال في  
 المصباح وتوكل على الله اعتمد ووثقه واتكل عليه في أمره كذلك والاسم التكالن بضم التاء وتوا كل القوم  
 توا كلاً اتكل بعضهم على بعض (قوله واذنت لكل منهم الخ) وكذا لو قالت رضىت فلاناً وزوجاً واذنت  
 لاحدهم ولو عينت بعد ذلك واحداً منهم لا تزويج لم ينزل الباقيون اه حل (قوله سن أفقههم) قال الحلي  
 بالغار الى غيره وكذا يقال في قوله وأسئهم وأورعهم قال شيخنا البرلسي قوله بالنظر الى غيره وان لم يكن فقهاً في  
 عرف الشرع وقس على ذلك الاورع والاسن هذا مراده فيما يظهر اه سم (قوله برضاهم) أي ندبان كان  
 الزوج كفواً وجوباً ان لم يكن اه شيخنا (قوله ولا يتشوش بعضهم) أي ولا يتشوش فهو بالنصب (قوله  
 ومعلوم) أي من كلام الاصحاب وهذا تقيد لقوله سن أفقههم الخ وقوله نعم يكفي الخ استدراك على هذا التقيد  
 اه شيخنا (قوله ولو بوكالة) قضية ما قبل الغاية جواز اجتماعهم على تزويجها وفيه ان كلامهم لا يستقل بتزويج  
 حصة فلا يمكن العقد عليها وليس له ان يضم اليها حصة غير ملاته فيها فصولي الا ان يكون المراد بما قبل الغاية ان  
 يزوجه اخدم باذن الباقيين وبما بعد هاتوا كلياتهم أجنبيات فليتنامل اه شوبري والظاهر ان محل توقفه فيما  
 اذا قال كل منهم زوجتك كما يؤخذ من تعليقه اما لو قال كل منهم زوجناك فالظاهر الصحة لعدم تأني تعليقه فيه  
 اه ولشيخنا الحق في مانعه قوله يجب اجتماعهم في العقد أي بان يوجبوا معا والظاهر أنه يشترط فراغهم من

نفسه فان تقطع جنونهم عالم  
 تزوجا حتى يفيقوا ويأذنا  
 ومعلوم ان ذلك في غير البكر  
 ويشترط وقوع العقد حال  
 الاقامة يخرج بما ذكر العاقل  
 والصغير وان احتاج لخدمة  
 وذو جنون لا حاجة له الى نكاح  
 فلا يلزم تزويجهم وان جاز  
 في بعض ذلك كسبائتي في  
 الفصل الاخير وتعبيري بالاب  
 أولى من تعبيري بالمجرب لان  
 الحكم منوط به وان لم يكن  
 مجبراً وقولي مطبق مع  
 التصريح بالحاجة في الانثى  
 وعدم التقيد بظهورها في  
 الذكر من زيادتي (و) على  
 (ولي) أصلاً كان أو غيره  
 تعين أولي تعين كاخوة اجابة  
 من سألته تزويجاً نعمينا  
 لها وان تلتايتوا كلوا فيما اذا  
 لم يتعين فلا يفوتها (واذا  
 اجتمع أولياء في درجة  
 واذنت لكل) منهم (سن)  
 ان يزوجه (افقههم) بباب  
 النكاح لانه أعلم بشرائعه  
 (فاورعهم) لانه أشفق  
 واحرص على طلب الخطا  
 (فأسئهم) لزيادة تجربته  
 (برضاهم) أي برضا باقئهم  
 لتجتمع الآراء ولا يتشوش  
 بعضهم باستئثار البعض  
 ومعلوم ان المعتقين ثم عصبتهم  
 يجب اجتماعهم في العقد  
 ولو بوكالة

نعم يكفي واحد من عصبة من

تعددت عصبة مع عصبة الباقى  
وخرج باذن الكل ما لو اذنت  
لاحدهم فلا يزوجهما غيره  
وما لو قالت لهم زوجوني  
فيشترط اجتماعهم وذكر  
الاورع والستيب من  
زيادتي (فان تشاحوا) بأن  
قال كل منهم أنا الذى أزوج  
(واتخذنا طيب أقرع) بينهم  
وجسوا بقطعا للزراع فن  
خرجت قرعته زوج ولا تنقل  
الولاية للسلطان وأما خبر  
فان تشاحوا فالسلطان ولي  
من لا ولي له فعمد مول على  
العضل بأن قال كل لا أزوج  
(فلوز وجها) (مفضل)  
صفة أقرعة فهو أعم من قول  
الاصل غير من خرجت قرعته  
(صح) تزويجه الاذن فيه  
وفائدة القرعة قطع النزاع  
بينهم لاني ولاية من لم تخرج  
له وخرجت زيادتي واتخذ  
خاطب ما اذا تعدد فانها انما  
تزوج بمن ترضا فان رضيتما  
أمر الحاكم بتزويج اضلهما  
كفى الروضة وأصلها عن  
البعوى وغيره وخرجه في  
الشرح الصغير (أو) زوجها  
(أحدهم زياد أو آخرهما)  
وكأن كفاين أو اسقطوا  
الكفاءة (وعرف سابق ولم  
ينس فهو الصحيح) وان دخل  
بها المسبوق (أو نسي وجب  
توقف حتى تبين) الحال فلا  
يجل لواحد منهما وطؤها ولا  
لثالث نكاحها قبل ان  
يطلقا أو يموتا أو يطلق

الحرف الاخير معاوية ذلوا وجبوا امر تباليه مع وان لم يطل الفصل لان كل صيغة أتى بها أحدهم باطلا لعدم  
تمام ولايته على المراجعة فتأمل اه (قوله نعم يكفي واحد من عصبة من تعددت عصبة) كان اعتقها اثنان  
ولا حدما اخوة ولا اخوات فقط يكفي حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ اه شيخنا (قوله نعم يكفي واحد  
الح) يريدان عصبة المعتق الواحد كالأقارب بخلاف المعتقين وعصبات المعتقين اه سم (قوله فلا يزوجهما  
غيره) لكن باذن الباقيين وجوبان كان الزوج غير كفء وثديان كان كفوا اه شيخنا (قوله فيشترط  
اجتماعهم) أى بوكالة الى أجنبي أو لأحدهم أو باجتماعهم على العقد بان يقول كل زوجتك لانه تلك التزويج  
بنفسه في هذه بخلاف صورة المعتقين اه شيخنا في عس على مر قوله فيشترط اجتماعهم أى ويحصل ذلك  
باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقيهم أو باجتماعهم على الإيجاب وكتب  
سم على ج قال الاستاذ في الكثر فان تشاحوا فطاب الانفراد على اه فانظر هل يزوج الحاكم حينئذ  
لانها انما أذنت للمجدوع وقد عضل المجموع لعضل بعضه وتزويج البقية مشكل لانهم لم تأذن للبقية  
وحدها (أقول) الاقرب أنه لا يزوج الحاكم بل تراجع لتعصر الاذن على غير الممتنع فيزوجهما دون الحاكم  
اه (قوله أقرع بينهم) أى أقرع السلطان أو غيره لكن الاول أولى اه حل وقوله قطعا للنزاع أى  
لا مصلح له قد بدليل قوله فلوز وجها مفضل الخ (قوله فان تشاحوا فالسلطان) لفظ رواية أبي داود فان  
تشاحوا واوله فجامع الاصول وتخرج أحاديث الرافعي والاعلام اشترجوا وكلاهما من التشاح  
بالجيم والراء قال ابن رسلان أى تنازعوا واختلفا وقال الله تعالى حتى يحكموك فيما شجر بينهم وفي غاب  
الذي تشاحوا وبالهاء الله ملة من التشاح وقد علمت ما فيه ولفظ تخرج أحاديث الرافعي حديث عائذ انما  
أمر أن نكحت نفسها بغير إذن وإياها فأنكحها باطل فأنكحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما  
استحل من فرجها فان اشترجوا فالسلطان ولي من لا ولي له الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي اه عس  
(قوله فعمول على العضل) ان كان مراده بالعضل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم  
وان كان ثلاث مرات انتقلت الولاية للابعد ان كان والا زوج السلطان بطريق الولاية العامة اه  
يزري (قوله بان قال كل لا أزوج) أى أزوج انت كذا صوبه الزركشي قال الشهاب غيرته هو واضح ليلام  
معنى الحديث اه حل (قوله فلوز وجها مفضل الخ) تفرع على قوله سن أقرعهم الخ وعلى قوله فان  
تشاحوا الخ أى فلو سبق المفضل قبل تزويج الفاضل في التراضي أى أوسبق من لم تخرج له القرعة فزوج  
قبل تزويج صاحبها صح اه شيخنا (قوله مفضل صفة أقرعة) وكذا لو بادوا أحدهم قبل القرعة  
فزوج فانه يصح قطعا من غير كراهة اه شرح مر (قوله فان تشاحوا زوج بمن ترضا) والمزوج له لانه  
من أوليائها هو الذي خطبها منه هذا الذي رضيت به فهو مقدم على غيره من أوليائها التي رضيت به بتوجيه خطبة الذي  
رضيت به وقوله بتزويج أصلها ما الذي يزوجه له من أوليائها هو الذي خطبها منه هذا الأصل وبقي ما لو  
كان الخطاب المتعددون خطبوا منها أى أو خطب كل واحد منهم من كل واحد من الأولياء فاستقر من الذي  
يزوجه بمن رضيت به أو من الأصل تأمل وهذا كله انما قيل من قبل الفهم ولم أره لا وانه أو يخالفه فنسئل  
الله ان يطلعنا على الصواب (قوله أمر الحاكم بتزويج أحدهما) فضيته أنه لو استقل واحد بتزويجها  
من أحد الخاطبين من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الأصل اه عس على مر (قوله أو  
زوجها أحدهم زياد الخ) أى واتخذنا طيب أو لم يكن خاطب أصلا وأما اذا تعدد فالذى يصح نكاحه من  
رضيته أو عينه الحاكم دون غيره وان سبوا كذا قدم في قوله فان تشاحوا زوج الخ (قوله وكأنا كفاين الخ) فان  
كان أحدهما غير كفء ولم يسقطوا الكفاءة فهو الباطل (قوله أو اسقطوا الكفاءة) أى اسقطها  
الزوج والاولياء (قوله فلا يجل لواحد منها الخ) قال في الوسيط ولا يبالي بضررها طول العسر قال



الزركشي وهو مشكل فالتحقيق أن محله إذا رجم ذوال الاشكال والافيجيب الفسخ أي إذا طلب منه دفعا للضرر  
 لان النكاح يفسخ بالعيب وضرره دون هذا اه ولا يطالب واحد منهما بمهر والنفقة عليهما نصفين بحسب  
 حالهما ويرجع المسبوق على السابق ان نوى الرجوع وانفق باذن الحاكم ان وجد او باشهاد ان فقد  
 الحاكم ونقل شيخنا عن والده ما يفيد أن من ألزمه الحاكم بالانفاق لا يرجع بما انفقه لان اللازم للشخص  
 لا يرجع به على غيره أي حاكم يرى الالتزام بذلك فان كان لا يرى الزامه به فيرجع اه حل وقوله بحسب  
 حاله ما ثم اذا تعين الغنى فهل ترجع المرأة عليه بما زاد على نفقة الفقير واذا تعين الفقر فهل يرجع الغنى  
 على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير فيه تقرر ولا يبعد الرجوع فيما ذكر فیهما اه ع ش على مر  
 (قوله وتنقض عتقها الخ) راجع اصوري الموت بخلاف صورتي الطلاق لا عدة فيهما لانهما قبل الدخول  
 (قوله لعدم تعين السابق) علة للعلة وقوله في السابق الحق أي في الصورة الثانية وقوله أو المحتمل أي  
 في الاخيرة وقوله ولتدافعهما أي في المعية المحقة أي في الصورة الاولى وقوله أو المحتملة أي في الاخيرة اه  
 شيخنا (قوله اذا ليس أحدهما أولى من الآخر الخ) والبطلان فيها وفي الثانية انما هو في الظاهر وأما في  
 الباطن فيتوقف على فسخ الحاكم ويندبه ان يقول ان سبق أحدا بعدين فقد حكمت ببطلانه اه حل  
 (قوله ولو ادعى الخ) تفريع على ما قبل الا وهي صورة التوقف وعلى ما بعدهما لكن في غير المعية المحقة  
 فالخاص ان المفرع عليه ثلاث صور واحدة قبل الا واثان بعدها اه شيخنا (قوله وتسمع أيضا على الولي المجبر)  
 كان وكل اثنين لبيعة قد اقر وجهها أحدهما زيدا والا آخر عمر اثم ادعى أحدهما انه يعلم سبق نكاحه وهذا  
 نظير ما سئلنا لان مسألته ان الولي تعدد أي ومثل تعدد ما اذا كان واحدا وتعدد وكيله كافي مر (قوله  
 بخلاف دعوى أحد الزوجين) لان الزوج من حيث هو زوجة ولو أمسه لا تدخل تحت البدو حيثة فليس في  
 يد واحد منهما ما يدعيه الآخر اه حل لكن في هذا التوجيه نظر لانه لو كانت علة السماع عدم الدخول  
 تحت البدل لم تسمع دعوى كل عليهما ولا على الولي لعدم دخول نفسها تحت يدها تأمل ولو نظرت لميل الشارح  
 السماع بقبول الاقرار في الاو اين لسمعت في هذه أيضا لان اقرار الزوج بالزوجة يقبل كأقرارها كما تقدم  
 تأمل العلة الصحيحة اه (قوله فان انكرت حلفت) أي حيث كانت أدلا والابان كانت خرساء أو معتوهة  
 فسخ العقد اه حل (قوله حلفت) ضبطه المصنف بخطه بضم أوله اه شرح مر (قوله حلفت  
 لكل منهما عينا) ولا يكفيا عينا واحدة اه ما وان رضياها واذا حلفت بطل النكاحان وقيل بقي التسامح  
 والتحالف بينهما فمن حلف فأنكاح له وان تحالفا بطل النكاحان بخلاف ما جرى على هذا القيل الشيخ في شرح  
 التبيين اه حل (قوله انهما لم تعلم سبق نكاحه) وأما الولي المجبر فيحلف على انبت وان كانت رشيدة اه  
 حل (قوله بناء على انه الخ) كان الانسب ذكر هذا بقوله فيغرمها مهر المثل لان المبنى على مسئلة الاقرار  
 انما هو التبريم لا التحليف وكان الاخصر أن يقول وللا آخر تحليفها رجاء اه شيخنا (قوله وله تحليفها رجاء الخ)  
 أتى به مع التصريح به في المتن فوطئة لقوله رجاء الخ ولو ذكره هذا التعليل عقب المتن لكان أخصر اه وقوله  
 فيغرمها مهر المثل أي لانها أحوال بينة وبين بضعها باقرارها الاول اه حل (قوله فيغرمها مهر المثل)  
 وهو الميسر لولا كيان أبي لانه اذا مات الاول مثلا عادت زوجة لهذا بعد دعوتها الاول وترجع عليه بما أخذه  
 منها \* (تنبيه) \* شمل ما ذكر مالو ادعى معاً وأحدهما بعد الا آخر سواء كان حاضراً أو غائبا ولو  
 أقرت له ما معاً أو نكحت وحلفتم تسقط المطالبة عنها الا إلغاء اقرارها وتعارض حلفها وتوهم بمأمرو ولو  
 حلف أحدهما فقط ثبت له ولو حلفت له ما مال شيخنا بقي الاشكال في صورة التسيان وبطل النكاحان في  
 غيرها وفيه نظر ظاهر اه قل على الجلال (قوله وان لم تحصل له الزوجية) أي مادام الاول حيا  
 والاصارت زوجة لاني واعتدت الاول عدة وفاة لم يباها والا اعتدت باكثر الامر من منها ومن ثلاثة اقراء

أحدهما ويموت الآخر  
 وتنقض عتقها (والا) بأن  
 وقها معاً أو عرف سبق ولم  
 يتعين سابق أو جهل السابق  
 والمعية (بالا) لتعذراء ضاء  
 واحد منهما لعدم تعين  
 السابق في السابق المحقق أو  
 المحتمل ولتدافعهما في المعية  
 المحقة أو المحتملة اذا ليس  
 أحدهما أولى من الآخر  
 مع امتناع الجمع بينهما  
 ومحل في الثانية اذا لم ترج  
 معرفته والافقي الذات يجب  
 التوقف (فلو ادعى كل) من  
 الزوجين عليها (علمها  
 بسبق نكاح سمعت) دعواه  
 بناء على الجديد وهو قبول  
 اقرارها بالنكاح وتسمع أيضا  
 على الولي المجبر لصحة اقراره  
 به بخلاف دعوى أحد  
 الزوجين على الآخر ذلك  
 لا تسمع (فان أنكرت حلفت)  
 لكل منهما عينا انهما لم تعلم  
 سبق نكاحه (أو أقرت  
 لاحدهما ما ثبت نكاحه  
 وللا آخر تحليفها) بناء على  
 انه لو قال هذا الزيد بل لعمر  
 يغرم لعمر وقسم دعواه  
 عليها وله تحليفها رجاء أن  
 تفر فيغرمها مهر المثل وان  
 لم تحصل له الزوجية

عدة الوطء حيث لم تكن حاملا وجبته فيمنع أن يجمع معها أنحتها أو أربعا غيرها اه حل وقوله والاصارت  
 زوجة للثاني أي من غير عقدها قل وفي كونها صير زوجة للثاني من غير عدة وقفة لانه يحتمل أن يكون  
 مسبوقة ولم يوجد منها اقراره لاسيما وقد وجد منها اقرار للدول بسبق نكاحه تأمل وأقول لا وقفة أصلا اذ قول  
 الهشي والاصارت زوجة للثاني بلا مقدم مرتب على اقرارها للثاني عند ارادة تحليفه لها كما هو ظاهر من كلام  
 الشارح اه (قوله وولد) أي مجبر بأن تكون البنت بكرا أو مجنونة والابن صغيرا أو مجنونا ولو وكل الجسد  
 شخصا في تولي الطرفين لم يجز على المعتمد بخلاف مالو وكل وكيلين في الطرفين أو واحدا في احد الطرفين  
 \* (تنبيه) بشرط أن يقول وقبلت نكاحهما فلو قال قبلت النكاح لم يصح جزما ولو اسقط الواو من قبلت  
 صح خلافا للجميع وزعم أن الجمل المناسبة من متكلم واحد لا بد لها من عاطف يدل على كمال اتصالها والالكان  
 الكلام معهما فلتاغير ملتئم مردود بان هذا الاولوية للصحة اه شوبري وقوله تولي طرفي الخ فيه خمس  
 اضافات متواليه وايس مخرجا بالافصاح على الارجح اه شيخنا (قوله بنت ابنة) أي المجبرة بان كانت بكرا  
 أو مجنونة فان كانت ثيبا بالغة امتنع ولو بالاذن لانه الاثن غير مجبر وغير المجبر لا يزوج بغير الاذن وبالاذن يصير  
 بمثابة الوكيل وتعمية من يزوج الثيب المجنونة البالغة مجبرا خلافا لما تقدم عن الشارح انه لا يقال له مجبر وان  
 المجبر خاص بمن يزوج البكر اه حل (قوله ابن ابنة الآخر) أي المحجور عليه بسبقه أو جنون أو صغر  
 اه حل (قوله ولا يزوج نحو ابن عم الخ) أي لا يزوج واحدا من الاولياء موليته لنفسه بتولية الطرفين بل  
 يزوجه بمناظيره في درجته ويقبل هو لنفسه فلا ولاية له حينئذ فان لم يوجد من في درجته زوجة له القاضى اه قل  
 على الجلال (قوله اذ ليس له قوة الحدود) بخلاف الجد فان له ذلك وايس له أن يوكل وكبلا في تولي الطرفين فتولي  
 الطرفين من خصائص الجد حتى لو زوج الساطان مجنونا محتجا بالمجنونة لم يتول الطرفين ولا عم تزويج ابنة أخيه  
 بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين ولا بن العم تزويج ابنة عمه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وان زوجها أحدهما  
 بابنه الطافل لم يصح اذ ايس فيه قوة الحدود وقوله فالا قرب كما قاله البلقيني عدم تعيين الصبر الى بلوغ الصبي  
 فيقبل بل يقبل له أبوها والخال كم يزوجهما منه كالولي اذا أراد تزويج موليته ما ليس له تولي الطرفين في تزويج  
 عبده بامته بناء على عدم اجبار له وهو الاصح اه شرح مر (قوله فيزوجه مساويه) خرج غيره فلا  
 يزوج ابن العم لابوين ابن العم لاب اه سم (قوله وقاضيا قاض آخر) هذه من جملة أفراد ما مر أي ان أراد  
 القاضى أن يتزوج من هو ولي لها فقد اولى الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر \* (فرع) \* لو قالت لابن  
 عمها زوجني من نفسك جاز أن يزوجهما القاضى ولو قالت زوجني ممن شئت لم يصح أن يتزوجهما مطلقا لان  
 المفهوم من ذلك تزويجها بغيره اه قل على الجلال (قوله جاز للقاضى تزويجها منه) بخلاف ما لو قالت  
 زوجني ممن شئت لا يزوجهما القاضى بهذا الاذن لان المفهوم منه التزويج باجنبي وهذا واضح حيث لم تقم  
 القرينة على انه المراد بان خطبها فقالت له هذا اللفظ اه حل

\* (فصل في الكفاءة) \* بالمد وهي لغة المساواة والمعادلة واصطلاحا أمر يوجب فسخه عارا واعتبارها في  
 النكاح لاصحته غالبا بل لكونها حقا للولي والمرأة فلهما اسقاطها اه قل على الجلال فتوجه لاصحته  
 أي داتها والادعوتعتبر للصحة كما في التزويج بالاجبار اه شيخنا (قوله بل لانها حق للمرأة الخ) استغنى عنه  
 أن المراعى فيها جانب الزوج فلا الزوج فضايط الكفاءة ان يكون الزوج مثلها في حسة أو كمال أو أرفع منها  
 الا في الخصلة الاولى من الخمسة فلا يصح ان يكون مثلها ولو كانت معيبة اه (قوله فلهما اسقاطها) أي ولو كانت  
 شرطا للصحة لما صح العقد حينئذ اه حل (قوله برضاها) أي ولو سقيته كما صرح به في الوسيط وان سكنت  
 البكر بعد استئذانها فيه مع بناء أو بوصف كونه غير كنف اه شرح مر وقرر شيخنا فقال بقوله برضاها  
 أي نطقا ان كانت نيا في المسائل الثلاث ونطقا أو سكوتا ان كانت بكرا في المسائل الثلاث اه لكن يحمل الاكتفاء

(ولجد تولي طرفي) عقد في  
 (تزوج بنت ابنة ابن ابنة  
 الآخر) لقوة ولايته (ولا  
 يزوج نحو ابن عم) كعقد  
 وعصبته (نفسه ولو بوكاله)  
 بأن يتولى هو أو وكيله  
 الطرفين أو هو أحدهما  
 ووكيله الآخر اذ ليس له قوة  
 الحدود حتى يتولى الطرفين  
 (فيزوجه مساويه) ان فقد  
 من في درجته زوجة (قاض)  
 بولايته العامة (و) يزوج  
 (قاضيا قاض آخر) ولو  
 خليفته لان خليفته يزوج  
 بالولاية بخلاف الوكيل ولو  
 قالت لابن عمها زوجني من  
 نفسك جاز للقاضى تزويجها  
 منه وتعييرى بما ذكر أع  
 من قوله من فوقه من الولاية أو  
 خليفته لشموله من بمات له  
 \* (فصل في الكفاءة المعبرة  
 في النكاح) \* لاصحته بل  
 لانها حق للمرأة أو الولي فلهما  
 اسقاطها (زوجها غير  
 كف برضاها ولي منفرد أو



بالسكوت في الثلاثة كما علم من عبارة ثم إذا استؤذنت فيه معيناً أو بوصف كونه غير كفء والا فلا بد من التصريح  
 اه (قوله كاب وأخ) جعلهما مـ مثالين للمنفر دلكون المنهاج لم يذكرا الأقرب هنا ويصح جعلهما مثالين  
 لكل من المنفرد والأقرب وهو الظاهر (قوله رضي باقوهم) أي صريحاً ما لم يكن خالفاً أو فسحاً نكاحاً أو  
 طلقها رجعيًا ثم انقضت العدة أو طلقها قبل الدخول أو أراد أن يعقد عليها وهو غير كفء فلا يشترط رضا باقهم  
 حينئذ لثبوت رضاهم أو لا خلافاً للحج حيث قال لا بد من ذلك لانها عصمة جديدة وهو ظاهر حيث بقي على صفته  
 التي رضوا بها أو لا والابان زاد فسقة فلا بد من رضاهم وكذا لو حدثت الولاية لمن لم يكن موجوداً أو لا لا بد من  
 رضاه وهل إذا رجعوا عن ذلك الاذن هل يؤثر أو لا يؤثر فلان قلنا بان الرجوع قبل العقد يؤثر فيفرق بين  
 الرضا الذي اتصل بالعقد وبين الذي لم يتصل به وكتب أيضاً لورجوعوا عن الرضا قبل العقد هل يؤثر وفيه انه  
 لا وجه لهذا التردد لان المعتبر الاذن حال العقد فإذا وجد الرجوع قبل العقد فلا إذن وقته تأمل أما الولي  
 المزوج فلا يشترط تصريحه بالأذن بل يكفي تزويجه اه حل (قوله باقوهم) جمع باق فلذلك جمع ضميره  
 في قوله بخلاف ما إذا لم يرضوا لكن في عبارته قصوراً لا تصدق بما إذا كان المستوي اثنين فقط اه (قوله صح)  
 أي التزويج مع الكراهة وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق الارية تتشأن من عدم تزويجها  
 كان خيف رتاه بالولم ينكحها أو بسطاً فاجرا عليها اه شرح مـ وعش عليه وسيأتي في باب الخيار  
 ما يعلم منه انه حيث كان هناك إذن في معين منها أو من الاولياء كفي ذلك في صحة النكاح وان كان غير كفء ثم  
 قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انها متى ظنت كفاءته فلا خيار لها الا ان بان معيناً أو رقيقاً وهذا محل قول  
 البغوي لو أطلعت الاذن لوليها أي في معين قبيل الزوج غير كفء تختار وتزوجها المجبر غير كفء ثم ادعى  
 صغرها الممكن صدق بيمينه وان بطلان النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه مدع للصحة لان الاصل  
 استحباب الصغر حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا يؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في  
 تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انعزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوج إذا بلغت ثم ادعت  
 صغرها حال عقد المجبر عليها بغير الكفاءة اه شرح مـ (قوله وخرج بالأقرب والمستوى الأبعد الخ) لو زوج  
 الأبعد بالرضا الصغر الأقرب أو رقه أو فسقة مثلاً فصح نعم ان كان الأقرب أباً فاسقة فمحل نظر والظاهر عدم  
 اعتبار رضاه أيضاً اه سم فقول الشارح فلا يصح تزويجه بمقيد بما إذا كان الأقرب أصلاً وهو ظاهر اه  
 (قوله لا حاكم) أي ولو برضاها فلا يزوجه في جميع صورته التي يزوجه فيها غير كفء وهذا عند وجود الكفاءة  
 وخطبته لها فان فقدت رغب عنها أو زوجها من غير رضاها اه شيخنا وعبارة الحلبي قوله لا حاكم فلا يصح الخ  
 أي الا حيث لم يوجد من يكافئها أو لم يوجد من يرغب فيها من الكفاءة والاجازة أن يزوجه حيث شذبت  
 خافت العنت ولم يوجد حاكم يرى تزويجها من غير كفء ولم تجد عدلاً تحكمه في تزويجها من غير الكفاءة  
 والاقدم على الحاكم المذكور انتهت \* (فرع) \* وقع السؤال في الدورس عما لو جاءت امرأة مجهولة النسب  
 الى الحاكم وطلبت منه أن يزوجه من دنى النسب ونحوه فهل يجيبها أم لا والجواب عنه ان الظاهر الثاني  
 للاحتياط لامر النكاح فلعلها تنسب الى ذي حرفة شريفة ويفرض ذلك فتزويجها من ذي الحرفة الدينية باطل  
 والنكاح محتاط له اه عش على مـ (قوله المعتبرة فيها) أي في المرأة وقوله ليعتبر مثلها في الزوج ظاهر  
 في غير الخصلة الاولى وأما فيها فهو جرى على الغالب ولا فيعتبر سلامة الزوج من صيوب النكاح مطلقاً سواء  
 كانت سليمة أو معيبة أو ما بها أكثر كلسيد كره اه شيخنا (قوله المعتبرة فيها) أي في الكفاءة ليعتبر  
 مثلها أي تلك الصفات في الزوج من حيث ذاته أو من حيث أبوه حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات  
 ويؤيد هذا الاحتمال قوله الآتي فعلم انه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لكن يرد عليه ان مقتضى ذلك أن  
 عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة سليمة منها وليس كذلك ويجوز رجوع

اقرئ (قوله كاب وأخ) (أو بعض)  
 أولياء (مستوين) كاخوة  
 واعمام (رضي باقوهم صح)  
 لتركهم حقهم بخلاف ما إذا  
 لم يرضوا وخرج بالأقرب  
 والمستوين الأبعد فلا يصح  
 تزويجه ولا يمنع عدم رضاه  
 صحة تزويج من ذكر فلا يعتبر  
 رضاه ادلا حقه الآتي في  
 التزويج (لا) ان زوجها  
 له (حاكم) فلا يصح لما فيه  
 من ترك الاحتياط ممن هو  
 كالتائب (وخصال الكفاءة)  
 أي الصفات المعتبرة فيها  
 ليعتبر مثلها في الزوج

الضمير لاز وجقوراد بالمعتبرة الموجودة لا المشتركة بقراد بقوله ليعتبر أي ليشترط وفيه ما لا يخفى اه حل  
والعبرة بحالة العقد نعم لو ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا أن مضت سنة كما أطلقه جمع وهو واضح أن تلبس  
بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلاً ولا قلاباً من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها  
وقد بحث ابن العماد والزركشي أن الفاسق إذا تاب لا يكافئ العفيف وصرح ابن العماد في موضع آخر بأن الزاني  
المحصن وإن تاب وحسن توبته لا يعود كفراً كما لا تعود عفته وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإن المحجور عابه  
بسفه ليس بكفء للرشيد وبعما تقر من أن العبرة بحالة العقد علم أن طر والحرفة الدينية لا يثبت الخيار وهو  
الأوجه لأن الخيار في النكاح به مدحنه لا يوجد إلا بالأسباب الخمسة الآتية في بابها وبالعتق تحت رقيق وليس  
طرو ذلك واحداً من هذه ولا في معناها وأما قول الأسنوي ينبغي الخيار إذا تجدد الفسق فردود كما قاله الأذري  
وابن العماد وغيرهما ثم طر والرق يبطل النكاح وقول الأسنوي تخير به وهم اه شرح مر وقوله أن  
الفاسق إذا تاب إلخ أي ولو كان الفسق بغير الزنا كما أفتى به والد الشارح خلافاً للحج وإن تبعه زى اه رشيدى  
(قوله خمسة) أي اتفاقاً وفي السادس وهو اليسار خلاف والاصح عدم اعتباره ونظمها بعضهم بقوله

شرط الكفاءة خمسة قد حوت \* ينيلك عنها يبت شعر مفرد

نسب ودين حرفة حرية \* فقد العيوب وفي اليسار تردد

والحاصل فيها أن كلام الدين المعبر عنه بالعفة والحرفة وفقد العيوب يعتبر في الشخص وآبائه  
وأمهاته وإن الحرية والنسب يعتبران فيهما وفي الآباء فقط اه قل على الجلال (قوله سلامة من عيب  
نكاح) هذه الخصلة معتبرة في الزوجين وفي أبيهما وأمهاتهما والحرية معتبرة في الزوجين وفي أبيهما دون أمهما  
اه حل (قوله لأن النفس تعاف إلخ) وتعتبر بمن أبوه وأمه فيه شيء من ذلك اه حل وفي المختار عاف  
الرجل الطعام والشراب يعافه عيافاً كرهه فلم يثبت منه فهو عائف اه (قوله وإن اتفاقاً إلخ) أي سواء  
اتفاقاً في ذلك أم لا وهذه لا يشملها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك اه حل لأنه قال أي الصفات المعتبرة فيها إلخ  
فاقتضى أن الحاصل لا تعتبر في الزوج إلا إذا كانت في الزوجة وإذا فقدت فيها لا تعتبر فيه وليس كذلك ويمكن  
أن يقال قوله المعتبرة فيها أي غالباً اه شيخنا (قوله والكلام على عمومته) أي من حيث الإضافة أي قوله  
من عيب النكاح فهي مستعملة في الاستغراق بالنظر إليها وفي الجنس بالنظر إلى الولي والمراد من الجنس الثلاثة  
التي ذكرها (قوله لا الجلب والعنة) أي فإذا زوجهما بعض الأولياء بمن اتصف بأحدهما برضاها دون رضا  
الباقين مع اه زى وهذا هو المعتمد (قوله لا الجلب والعنة) هذا هو المعتمد الذي عليه الزيادة وم  
في شرحه في النسخ المرجوع إليها وفي بعض نسخها المرجوع عنها خلافاً فمحيث قال فيها والمعتمد اعتبارهما  
في حق الولي أيضاً اه هكذا حرره سم خلافاً للحج في شرحه اه شورى (قوله وحرية) أي في الزوج  
إن كانت هي حرة (قوله أو أباً أقرب) أي من آبائها أي فالفضل عليه محذوف فإذا كان هو قدم مس الرق  
آباء الثالث ومس أباهما الرابع فليس كآبائها لأنها أقدم حرية منسه اه وفي الحلبي قوله ومس أباهما أقرب  
أي من آبائها وقوله ليس كفء سليم من ذلك أي بأن لم يمس أحد آبائها رق أو مس أباه الخامس ومس آبائها  
السادس مثلاً اه (قوله ليس كفء سليم من ذلك) أي هي وآبؤها لأن مس الرق يعتبر فيها وآبائها وفيه  
وفي آبائه اه شيخنا وفي شرح مر في كتاب المسابقة الكفء بثلاث أوله المساوى اه (قوله ولا مبعضة)  
وكذلك البعض لا يكافئها أي إذا نقصت حرية بمخلاف ما إذا ساوت أو زادت كما قاله الرويانى في البصر كذا  
بعض الهوامش وهو قريب ثم رأيت في الخطيب وحواشي الروض اه ع ش على مر (قوله وهو المفهوم  
من كلام الأصحاب) اعتمده مر فقال لا ينظر في الحرية والرق إلى الامهات لأن من أكار الناس وأجلاتهم  
من أمهات ولا يعبر بذلك بخلاف الحرفة الدينية تعتبر في الامهات أي كسبياً حتى لا يكفى ابن المغيرة

خسة (سلامة من عيب  
نكاح) كجنون وجذام  
وبرص وسبأ في بابها  
السليم منه ليس كفواً  
للسليمة منه لأن النفس  
تعاف من عيب من به  
ذلك ولو كان بها عيب  
أيضاً فلا كفاءة وإن  
اتفاقاً ما بها أكثر  
لأن الإنسان يعاف  
من غيره ما لا يعاف من  
نفسه والكلام على  
عمومه بالنسبة للمرأة  
أما بالنسبة للولي فيعتبر  
في حقه الجنون والجذام  
والبرص لا الجلب والعنة  
(وحرية فمن مسه أو مس  
آبائه) (أقرب وليس كفء  
سليمة) من ذلك لأنها  
تعير به وتضرر فيما إذا  
كان به رق بأنه لا ينفق  
عليها إلا نفقة المعسر  
ين فالرقيق ليس كفء  
عتيقة ولا مبعضة وخرج  
بالآباء الامهات فلا يؤثر  
فيهن مس الرق قال في  
الروضة وهو المفهوم  
من كلام الأصحاب  
البيان فقال



ومن ولده ربيعة كفاء ان ولده عزبة لانه ١٦٦ يتبع الاب في النسب وقول ابا ابا اقرب من زيادى (ونسب ولوفى العجم) لانه من المخاض

أو الماشطة مثلاً بنت غير هذا لانه تعير به كما انه يعبر بكونه ابن مغنية أو ماشطة مثلاً اه مم (قوله ومن ولده ربيعة) من عبارة عن رجل وقوله من ولده عربية من عبارة عن امرأة والمراد بالعربية الحرة اه شيخنا (قوله ونسب) أى فى الزوج ان كانت هى نسيبة (قوله ولوفى العجم) أى لانهم قبائل كالعرب فالعرب من أشرف من النبط وبنو اسرائيل أشرف من القبط (قوله كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى مقابل من أشرف به كالعرب) هكذا فى نسخة وفى نسخة كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى من تنسب المرأة اليه كالعرب والاولى هى الاصح (قوله الى من تنسب اليه) على تقدير مضاف أى مقابل من كافى بعض النسخ لى صدق بما اذا كانت هى عربية وهو عربى وبدون هذا التقدير الخ ممنوع اذا لو كان هو هاشمياً وهى كنانية انطبقت عليه العبارة لانه ينسب الى قريش وقريش أشرف من كنانة مع أنهم معا عربيان وكذلك اذا كان هو قريشياً وهى خزرجية فيقال فى هذا انه ينسب الى من أى الى قريش الذين يشرف بهم بالنظر الى الخزرج الذين تنسب هى اليهم تأمل (قوله وان كانت أمه عربية) فالنسب معتبر بالآباء الاولاد بناته صلى الله عليه وسلم فانهم ينسبون اليه فلا يكافئهم غيرهم اه حل (قوله ولا تقدموها) بحذف احدى التاءين أو من قدم للآلزم معنى تقدم اه قل على الجلال (قوله ناطق الله اصطفى الخ) استدله بعضهم على كونه صلى الله عليه وسلم من أشرف القبائل على الاطلاق واستشكل بانه انما يدل على شرف قبيلته من القبائل الابراهيمية فقط وأجيب بان المستدل بنى الامر على اشتهار أشرفية القبائل الابراهيمية على غيرها قال القرطبي نعم يردان الحديث لا يدل على انه عليه الصلاة والسلام أشرف من ابراهيم نفسه مع انه من المدعى ويمكن ان يقال الكلام فى شرف النسب وابن الشريف أشرف منه نسباً لانه ابن الشريف والشريف ليس ابن نفسه وبمثل هذا التوجيه ثبتت أشرفيته عليه الصلاة والسلام من اسمعيل واسحق عليهما السلام لان ابن الشريفين ليس كابن أحد ذليل الشريفين فى شرف النسب فتأمل حواشى مواقف اه شورى (قوله من كنانة) أى من ابنه وهو النضر اه قل على الجلال (قوله كما استفيد من المتن) أى من قوله ولا غير هاشمى الخ وانظر وجه استفادة هذا من المتن اه (أقول) وجهها انه لما نفي الكفاءة لهما عن غيرهما اقتضى مفهومه ثبوتها لهما لان غير صفة ومفهوم الصفة معتبر اه شيخنا وبعبارة أخرى وجه الاستفادة انه مفهوم صفة أى غير فاذا كان غيرهما ليس كفالهما اتكون احدهما كفاً للآخرى بمفهوم المخالفة اه شيخنا (قوله وله) أى لما لك أمهات تزويجهما من رقيق ودنى النسب هذا هو المعتمد أى دون المعيب ودنى الحرفة والفاسق كالمسيذ كره الشارع فى قوله وله اجباراً منه اه شيخنا (قوله واستشكله الاسنوى الخ) ويجاب عن اشكال الاسنوى بان ما ذكرناه من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض محله فى تزويج الولي موليته والذي نحن فيه تزويج السيد لامته اه ع ش ويجاب أيضاً بان الرق غاية النقص فتضعف معه الفضائل كلها فلا مقابلة على المعتمد لذهاب النسب اه شيخنا (قوله من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض) أى وتزويج من ذكر بحر دنى فى النسب فيه مقابلة الحرية بما فيها من الشرف واذا لم يصح ذلك فنكاحها من الرقيق أولى وأجاب ع بان الرق غاية النقص فتضعف الفضائل معها فكأنهم معدومة فلا مقابلة حينئذ اه حلي (قوله وغير قريش من العرب الخ) المعتمدان غير قريش من العرب بعضهم أشرف من بعض فقد لا ينكحون (قوله وعفة) أى فى الزوج ان كانت هى عفيفة أى ولوفى غير المسلمين من الكفار اه قل على الجلال (قوله وصلاح) عطف تفسير اه ع ش (قوله فليس فاسق الخ) أى ولو بغير الزنا وان تاب ومضت عليه مدة الاستبراء على المعتمد أى بالنسبة لازماً ما غيره فيمكن فيه بعد التوبة انقطاع تلك النسبة ولا يشترط مضي سنة تأمل اه شورى (قوله ليس كفء سنبة) وهو كفء مبتدعة ان اتحاداً فى البدعة ولا يغنى عنه الفاسق لان البدعة قد لا تقتضى الفسق (قوله ويعتبر) أى فى العفوة بما يغنى عنه قوله وعفة بدين وصلاح ويحتمل أن يكون مراده يعتبر

كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى مقابل من تنسب المرأة اليه كالعرب فان الله فضاهم على غيرهم (فجهمى) اباوان كانت أمه عربية (ليس كفء عربية) اباوان كانت أمها عجمية (ولا غير قرشى) من العرب كفوا (لقرشية) لخبر قدموا قريشا ولا تقدموها رواه الشافعى بلاغا (ولا غير هاشمى ومطلبي) كفوا (لهما) لخبر مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفانى من بني هاشم وبني هاشم وبني المطلب اكفاه كما استفيد من المتن لخبر البخارى نحن وبني المطلب شئ واحد نعم لو تزوج هاشمى أو مطلقى ربيعة بالشروط فاولدها بنتا فهى هاشمية أو مطلبية ربيعة مثلاً لك أمهاتوله تزويجهما من رقيق ودنى النسب كما يقتضيه قول الشيخين للسيد تزويج أمته برقيق ودنى النسب واستشكله الاسنوى وصوب عدم تزويجها لهما مستنداً فى ذلك الى ما صححه من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض وغير قريش من العرب بعضهم اكفاء بعض كذا كره جماعة قال فى الروضة وهو مقتضى كلام الاكثرين (وعفة) بدين وصلاح (فليس فاسق كفء

زيادة على الخصال اه شيخنا (قوله ويعتبر اسلام الآباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليجمع قوله الا ترى ويعتبر  
 في العفة والحرفة الآباء أيضا وكذا تعتبر الحرفة في الزوجين والآباء والامهات وسكت عن اعتبار الصلاح في الآباء  
 والامهات وظاهر كلامه انه لا يعتبر الاسلام في الامهات فيكون ابن السكانية اليهودية أو النصرانية كفوا لبنت  
 المسلمة والظاهر ان من أسلم تبعا كف على من أسلم بنفسه اه حل (قوله فن أسلم بنفسه ليس كفوا الخ) يلزم من هذا  
 أن يكون الصحابي ايس كفاً لبنت التابعي والترم وهو المعتمد خلافا للاذرعى حيث قال ان القول بان الصحابي  
 ليس كفاً لبنت التابعي زال أى لان الشرف لم يحصل للتابعي الا بواسطة اه حل ومثله شرح مر قال لان بعض  
 الخصال لا تقابل ببعض (قوله وحرفة) أى الزوج ان كانت هي محترفة (قوله يرتزق منها) يؤخذ من هذا  
 ان من باشر صنعة دينية لا على جهة الحرفة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده  
 ما يأتى ان من باشر نحو ذلك اقتداء بالسلف لا تخرم به مروءته اه شرح مر (قوله لانه يحترف اليها) في المصباح  
 وحرفت الشيء عن وجهه حرفا من باب قتل والتشد يدب اللغة غيرته وحرف لعباله يحرف أيضا كسبوا حترف  
 مثله والاسم منه الحرفة بالكسر اه (قوله فليس ذو حرفة دينية) بالمذوال همز وهي مادلت ملاستها على  
 انحطاط المروءة وسقوط النفس قال المتولى وليس منها تجارة بالنون وتجارة بالتاء وقال الرويانى تراعى فيها عادة  
 البلد فان الزراعة قد تفضل التجارة في بلد وفي بلد أخرى بالعكس وظاهر كلام غيره ان الاعتبار في ذلك بالعرف  
 العام والمعتبر فيه بلد الزوجة لابلد العقد لان المدار على عارها وعدم مو ذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلدها أى  
 التى هي بها حالة العقد وكفى الانوار تفاضلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده اه شرح مر (قوله  
 فهو كناس) أى ولو للمعبد اه عش (قوله وراع) لا ينافى عده ههنا من الحرفة الدينية ما ورد ما من  
 نبي الاورعى الغنم لان ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الرعاة بعد ذلك الازمنة من التساهل في الدين  
 وقلة المروءة اه شرح مر والوجه ان كل ذى حرفة فيها مباشرة نجاسة كالجزارة على الاصح ايس كفوا  
 لذى حرفة لا مباشرة فيها لها وان بقية الحرف التى لم يذكر وافيهات تفاضلا متساوية الا ان اطردها العرف بتفاوتها  
 كما مر ويؤيد ذلك قول بعضهم ان القصاب ليس كفاً لبنت السمال خلافا لالهـ ولى (قوله وقيم حمام) وهو  
 البلان بالنون من يكس الناس فيه (قوله ايس كف لبنت خياط) المناسب أن يقول لخياطة لان حرفة الآباء  
 لا تعتبر الا بعد اتحاد الزوجين في الحرفة اه حل قال شيخنا العزيز لم يقل ايس كف لخياطة مع انه الملائم  
 لما قبله للنية على ان الحرفة معتبرة في الاصول كما تعتبر في الزوجين (قوله ليس كف لبنت خياط) ظاهره  
 ولو كان أبوه خياطاً وكانت هي كاسية أو رابية أو حجامة أو حارسة أو قيمة حمام وفيه نظر لانه لا نظر للآباء  
 الا ان اتحاد الزوجان ونقل عن شيخنا انه متى كان أبوه خياطاً وهي كاسية فهم مكافئان ولو كان له حرقان  
 دينية ورفعة نظر لادنيته ولو ترك الحرفة الدينية لابلد ان تنقطع نسبتها عنه اه حل (قوله ولا هو الخ) فيه وفيما  
 بعده العطف على معمولى عامين مختلفين كما لا يخفى وفيهما أيضاً العطف على الضمير المتصل لكن مع السوغ  
 (قوله بنت عالم وقاض) وظاهر كلامهم ان المراد ببنت العالم والقاضى من في آباءها المنسوبة اليهم أحدهما  
 وان علا لانها مع ذلك تفخر به والجاهل لا يكون كفاً للعائلة كفى الانوار وان أوههم كلام الروضة لانه لان  
 العلم اذا اعتبر في آباءها فلا ن يعتبر فيها بالاولى اذا قل مراتب العلم ان يكون كالحرفة وصاحب الدينونة لا يكافئ  
 صاحب الشريفة ويبحث الاذرعى ان العلم مع الفسق لا أثر له الا نخرله حيث شذ في العرف فضلا عن الشرع  
 وصرح بذلك في القضاء فقال ان كان القاضي أهلاً فعالم وزبادة أو غير أهل كالمالك الغالب في قضاء من متناجد  
 الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام في النظر اليه نظرو يحيى فيه مما سبق في الظلمة المستولين على الرقاب  
 بل هو أولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار بخلاف المولى ونحوهم اه والا قرب ان العلم مع الفسق  
 بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحيشة والوجه كما بحثه أيضا ونقله غيره عن فتاوى البغوى ان فسق أمه

فن أسلم بنفسه ليس كفوا لمن  
 لها أب أو أماً كثر في الاسلام  
 ومن له أبوان فيه ليس كفوا  
 لمن لها ثلاثة آباء فيه (وحرفة)  
 وهي صناعة يرتزق منها  
 سميت بذلك لانه يحترف اليها  
 (فليس ذو حرفة دينية كف  
 أرفع منه فهو كناس وراع)  
 كحمام وحارس وقيم حمام  
 (ايس كف لبنت خياط ولا  
 هو) أى خياط (بنت تاجر  
 و) بنت (بزاز ولاهما) أى  
 تاجر وبزاز (بنت عالم و) بنت  
 (قاض) نظرا لعرف في ذلك



وحرفتها الدنية تؤثر هنا أيضا لان المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وان كان ظاهر كلامهم خلافاً وأفتى  
 الوالترجه الله تعالى بان خاف القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه لا يكفى ابنته من لا يحفظه اه شرح  
 مر \* (تنبيه) مراده بالعالم هنا من سمي عالم في العرف وهو الفقيه والحدث والمفسر لا غير أخذوا من  
 في الوصية اه ع ش عليه (قوله فاعلم) أي من الاقتصار على الخمسة في مقام البيان فيقيد الحصر اه شيخنا (قوله  
 لان المال غاد) هو بالغين المعجمة بمعنى ذاهب ورائع عكسه ومنه حديث من راح الى الجمعة أي أتى اليها اه قل  
 على الجلال (قوله أهل المروات) جمع مروءة وهي صفة تمنع صاحبها عن ارتكاب الخصال الرذيلة اه قل على  
 الجلال (قوله والبصائر) جمع بصيرة وهي النظر بالقلب في الامور والاخلاق الجديدة بخلاف البصر اه قل على  
 الجلال وفي المصباح وبصرت بالشئ بالضم والكسر لغة بصرا بفتحين علمت فانا بصير به يتعدى بالباء في اللغة  
 الفصحى وقد يتعدى بنفسه وهو ذو بصير وبصيرة أي علم وخبرة ويتعدى بالتضعيف الى ثان فيقال بصيرته تبصيرا  
 والاستبصار بمعنى البصيرة اه (قوله وان اعتبرها الروياني) أي اعتبر السلامة من العيوب الاخرى مع كون هذا  
 ضعيفا ينبغي مراعاته وقيل تعتبر رعاية البلد فلا يكفى جلي بلدية ولا ينبغي مراعاة هذا القول لانه ليس بشئ كفى  
 الروضة اه شرح مر (قوله ويعتبر في الحرفة والعفة الآباء أيضا) أي كما اعتبرت في الزوجين وفيه ان هذا  
 واضح في العفة دون الحرفة لانه لم يذكرها في الزوجين وكتب أيضا قوله أي كما اعتبرت في الزوج نفسه ولا يخفى  
 أنافي العفة فالنابين الزوجة والزوجة وبين أبي الزوج وأبي الزوجة وفي الحرفة فالنابين الزوج وابن الزوجة  
 اه حل (قوله ولا يقابل بعضها ببعض) أي وجودا وعدما ومعنى المقابلة انه اذا كان فيه كمال ونقص  
 يضعف كماله في جانب نقصه كالنسب المعيب يضعف نسب في جانب عيبه ويقال كذلك فيها كيدل على ذلك كلام  
 الشارح وليس المراد بهما مقابلة كماله بنقصه وانقصه بكاملها اه ويدل الاول أيضا قول المحلى ومقابل الاصح  
 ان دناءة نسبه تعبر بعفته الظاهرة (قوله أو غيرهما) وهو العيب والحريه والعفة اه حل لكن فيه ان قوله  
 وهو العيب والحريه لا يصح مع قول المتن لامعية ولا أمة فالحق ان الغير هو العفة فقط أي عدمها وهو الفسق  
 فكان الشارح قال بنسب أو حرفة أو عفة هذه الثلاثة يجوز للولي ان يزوجه بدونها وبقي من الخمسة الاثنان  
 المذكوران في قوله لامعية ولا أمة وفي الروض وشرحه ما نصه \* (فرع) \* متى زوج ابنه الصغير أو  
 المجنون بذات عيب مثبت للخيار في النكاح لم يصح النزع ويجوز انتفاء الغبطة أو زوجه بسائمة لا تكافئه بجهة  
 أخرى صح النزع لان الرجل لا يعتبر باستفراشه من لا تكافئه بخلاف المرأة الا لامة في حق الصغير فلا يصح  
 تزويجهما بالغبة وخوف العنت بخلاف المجنون يجوز تزويجهما لها بشرطه وان زوج المجنون أو الصغير  
 بجور عيائه أو قطعاء الاطراف أو بعضها أو الصغيرة بهم سر أو أعمى أو أقطع فوجهان صحح منهما بلقينى  
 وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام لانها يزوجهما للصحة ولا مصلحة لهما في  
 ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صور الصغيرة لان  
 ولها انما يزوجهما بالاجبار من الكفاءة وكل من هؤلاء كفء لما أخذ في هذه وما قبلها بخلاف والخصى  
 والخنثى غير المشكل كلاهما في ما ذكر في صح تزويج الصغيرة منهما على ما اقتضاه كلام الجمهور والمشار اليه  
 أنغلا مثل المجنون بالنون اوافق ما في الاصل وتصح قرأته بالباء الموحدة وكل صحح وان لم يحجج اليه فلا يصح  
 تزويج الصغيرة بواحد منهما لان انتفاء الكفاية مع عدم الرضا كما علم مما مر وكالصغيرة فيما ذكر الكيفية ان  
 أذنت لوليها مطلقا اه (قوله نعم ثبت له الخيار) أي لانه قد يتضرر به المأخوذ على الولي من حقوق الضرر له  
 فاشبهما بالزوج البالغ بمعية يجعل عيبها اه ع ش على مر (قوله نعم ثبت له الخيار اذا باع) وهو المعتمد  
 \* (تنبيه) \* كلما ذكر في الصغير يجري في المجنون الا انه يجوز تزويجه بالامة بخلاف الصغير كما مر وسبب ما  
 حكمه على الاثر اه قل على الجلال (قوله لانه خلاف الغبطة) فلا يصح وكذا لا يصح لوزوجه بجور او شوهاء

فعلم انه لا يعتبر في خصال  
 الكفاءة يسار لان المال غاد  
 ورائع ولا يتخير به اهل  
 المروات والبصائر ولا سلامة  
 من عيوب أخرى منقصة  
 كعمى وقطع وتشوه صورة  
 وان اعتبرها الروياني يعتبر  
 في الحرفة والعفة الآباء  
 أيضا كفى فتاوى البغوى  
 خلافا لما نقله الزركشى عنها  
 (ولا يقابل بعضها) أي  
 خصال الكفاءة (ببعض)  
 فلا تزوج سليمة من العيب  
 دنيسة عيبا نسبيا ولا حرة  
 فاقعة وقيفا عفيفا ولا عربية  
 فاسقة مجمعة اعضيفا بالزوج  
 في ذلك من النقص المانع من  
 الكفاءة ولا يجبر بمأثبه  
 من الفضيلة الزائدة عليها  
 (وله) أي للاب (تزوج ابنه  
 الصغير من لا تكافئه) بنسب  
 أو حرفة أو غيرهما لان  
 الزوج لا يعتبر باستفراشه من  
 لا تكافئه نعم ثبت له الخيار  
 اذا باع (لامعية) لانه خلاف  
 الغبطة فلا يصح (ولا أمة)  
 لان انتفاء خوف الزنا المعتبر في  
 جواز نكاحها

أو عياله أو قطعاً ما إذا كانوا لم تكن تلك من عيوب النكاح اه حل  
 \* (فصل في تزويج المجنون عليه) \* أي مجنون أو صبي أو فليس أو سفه أو ورق اه حل أي وما يتبع ذلك  
 كزوم مهر المثل إذا نسكح بلا إذن ووطئ غير رشيدة اه ع ش (قوله لا يزوج مجنون الخ) حاصل المقام  
 أن في تزويج الذكور خمس صور لانه امام - غير أكبر وعلى كل اما عاقل أو مجنون والمجنون الكبير محتاج وغير  
 محتاج فيجوز للاب والجدة فقط لا الحاكم تزويجه ان كان صغيراً عاقلًا ويجب على الاب وان عاقلًا الحاكم  
 ان كان كبيراً المجنوناً مطبقاً جنونه محتاجاً هاتان صورتان وغير ذلك الصغير المجنون لا يزوج أصلاً وكذا الكبير  
 الغير المحتاج وأما الكبير العاقل ففيه تفصيل آخر لانه إما رشيد أو سفه أو رقيق إلى غير ذلك وان في تزويج  
 الانثى عشر صور لانها امام - غيرة أو كيرة وعلى كل اما بكر أو ثيب وعلى كل عاقلة أو مجنونة والكبيرة المجنونة  
 بقسميها محتاجة وغير محتاجة فالصغيرة يزوجهما الاب وان عاقلًا جوازاً لا الحاكم في ثلاث صور من الاربع  
 المجنونة مطلقاً والعاقلة البكر وأما الصورة الرابعة وهي العاقلة الثيب فلا تزوج بحال والكبيرة يزوجهما الاب  
 وان عاقلًا جوازاً في أربع صور عاقلة مطلقاً ومجنونة غير محتاجة مطلقاً أي بكر أو ثيباً وأما المجنونة المحتاجة  
 المطبق جنونها فيزوجهما الاب وجوباً مطلقاً أي بكر أو ثيباً وكذا الحاكم يزوجهما وجوباً فمما ولا يزوجهما  
 في غير هاتين الصورتين الا ان كانت عاقلة آذنة فتعلم من هذا ان الحاكم لا يزوج غير الاذن الا الكبيرة المجنونة  
 المحتاجة المطبق جنونها والا الذكور البالغ المجنون المطبق جنونه المحتاج وأما بقية صور الانثى العشرة فهو فيها  
 كغير الاب لا يزوج الا باذن من العاقلة الرشيدة اه (قوله لا يزوج مجنون) أي لا يصح ولا يجوز (قوله الا  
 كبير الحاجة) ولا بد أن يكون الجنون مطبقاً أي فلا بد من اجتماع الشروط الاربع السابقة في قوله وعلى  
 أب تزويج ذى جنون مطبق بكبر الحاجة وقد ذكر هنا ثلاثة منها ولا بد من الرابع فهذه هي المسئلة السابقة بعينها  
 وانما ذكرها هنا مع تقدمها استيفاء لاقسام المجنور عليه ولا يقال ذكرها هنا للجواز وفيما مر للجواب لانا نقول  
 المراد بالجواز هنا الوجوب لا غيره ولا أعم كما أشار إليه الشارح بقوله وتقدم الخ فإرادته به شرح قوله فواحدة أي  
 فلإرادته يزوجهما وجوباً ولا يقال مراده به دفع التكرار لانا نقول هذا يقرر ولا يدفع ما علمت اه شيخنا  
 (قوله أو يتوقع الشفاعة) معطوف على تظاهر وبقي للسكاف حاجة الخدمة لان جهة الحاجة ثلاثة كما تقدم في  
 الفصل السابق اه شيخنا (قوله بقول عدلين من الاطباء) أي أو واحد على المعتمد (قوله فيزوج واحدة) أي ولو  
 أمة بشرطها اه سم (قوله وفي التقيد بالواحدة بحث للاسنوي) وهو مردود بان فرض احتياجه الى الزيادة  
 على الواحدة فلا دخل في نظره واليه وهذا واضح في حاجة الوطء وأما حاجة الخدمة ففيه نظر ظاهر ثم رأيت حججاً قد  
 تظار والذالك في المختل أي الذي لا يقدر على الوطء غالباً وبه يتأيد بحث ان الواحدة ولم تعفه أو تكفه للخدمة يزيد  
 عليها بقدر حاجته اليها ولو خدمت موطوءة أي مرضت أو جنت بحيث يخشى عليه منها كان له ان يزوجه  
 غير هاتين الصورتين ان لم تكن أم ولد اه حل (قوله ثم حاكم) ظاهره خروج الوصى واعتمده مر قال بر  
 ويأتي في مراجعة أقارب ما سياتي في تزويج المجنونة اه سم أي فيندب للحاكم مراجعة أقارب المجنون كمنه  
 له مراجعة أقارب المجنونة (قوله كولاية المال) فيه ان الوصى ولي المال فهذا يقيدان للوصى ان يزوج وابس  
 كذلك الا ان يقال المراد بالولاية الشرعية وولاية الوصى جعلية اه حل (قوله وتقدم انه يلزم الخ) أي فلا  
 يقال ان هذا مكر مع ما تقدم وقوله الاب أي وان علا وتقدم ان مثله السلطان دون بقية الاولياء وعبارة شيخنا  
 كان تظاهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن أو توقع شفاؤه بشهادة عدلين من الاطباء بذلك أو بان  
 يحتاج الى من يخلفه ويعهد له ولا يوجد في محارمه من يحصل به ذلك وتكون وثنة النكاح أخف من ثمة أمة  
 فيزوجه ان أطبق جنونه كغير الاب ثم الجدة السلطان اه ولو كان متقطع الجنون فلا يزوج حتى يأذن  
 بعد افاقة ولا بد أن يقع العقد حال افاقة اه حلبي (قوله فعلم انه لا يزوج مجنون الخ) أي علم من قوله لا يزوج

\* (فصل) \* في تزويج  
 المجنون عليه (لا يزوج مجنون  
 الا كبير الحاجة) كان تظاهر  
 رغبته في النساء بدورانه  
 حولهن وتعلقه بهن وتوقع  
 ذلك أو يتوقع الشفاعة بقول  
 عدلين من الاطباء (قوله يزوج  
 واحدة) لاندفاع الحاجة  
 بها وفي التقيد بالواحدة  
 بحث للاسنوي ويزوجه  
 أب ثم جد ثم حاكم دون  
 سائر العصابات كولاية المال  
 وتقدم انه يلزم الاب تزويج  
 مجنون محتاج للنكاح فعلم  
 انه لا يزوج مجنون كبير غير  
 محتاج ولا صغير لانه غير محتاج  
 اليه في الحال وبعد البلوغ  
 لا بد من كيف يكون الامر



بمخلاف الصغير العاقل اذ  
الظاهر حاجته اليه بعد  
البلوغ ولا مجال لحاجة تعهده  
وخدمته فان للاجنبيات  
أن يخدمنهم ما وقضية هذا  
ان ذلك في صغير لم يظهر على  
عورات النساء أما غيره فيلحق  
بالبالغ في جواز تزويجه  
لحاجة الخدمة فله الرزق كسبي  
(ولاب) وان علا لا غيره لكل  
شفقة (تزوج صغير عاقل  
اكثر) منها ولو أربع المصلحة  
اذ قد يكون في ذلك مصلحة  
وغبطة تظهر لولي فلا يزوج  
ممسوح (و) تزويج  
(مجنونة) ولو صغيرة وثيبا  
(لمصلحة) في تزويجها ولو  
بلا حاجة اليه بخلاف المجنون  
كلمر لان التزويج يفيد  
المهر والنفقة ويغرم المجنون  
وتقدم انه يلزم الاب تزويج  
مجنونة محتاجة والتقييد  
بالاب في الاولى مع التصريح  
فيها بالمصلحة من زيادتي (فان  
قد) أي الاب (زوجها  
حاكم) كسلي ماله الكن  
بمراجعة آثارهم انديا تطيبا  
لقلوبهم ولانهم اعرف بمصلحتها  
(ان بلغت واحتاجت)  
للسكاح كان تظاهر علامات  
غلبة شهوتها أو يتوقع الشفاء  
بقول عدلين من اطباء فعلم  
انه لا يزوجه في صغرها لعدم  
حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة  
من كفاية نفقة وغيرها

مجنون الخ انه لا يزوج مجنون كبير الخ أي لا يجوز ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى أب الخ ويعلم منه انه اذا انتفى  
شرط من ذلك لا يجب واذ قلنا لا يجب هل يجوز أو لا وصرح به هنا صاوم ثم قال فعلم الخ وقال في الشرح فيما  
سبق كسلي يأتي في الفصل الاخر الذي هو هذا الفصل اه حل (قوله بخلاف الصغير العاقل) قد يقال  
يأتي فيه ما قاله في المجنون الصغير من التعايل اه شيخنا (قوله اذ الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ) فيزوج  
حيث كانت مصلحة وكون الظاهر من حال العاقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه  
اه حل (قوله ولا مجال لحاجة تعهده وخدمته) أي المجنون الصغير أي لا تدخل لها أي لا تكون مقتضية لتزويجه  
لان للاجنبيات القيام بها اه حل (قوله فان للاجنبيات الخ) أي ان لم توجد أجنبية تقوم بذلك فهل يزوج  
للضرورة أو لا لندرة فقد هن فيلحق ذلك بالأعم الاغلب فيه نظار وقضية اطلاقهم الثاني اه ع ش على مر  
(قوله وقضية هذا) أي التعايل وقوله لان ذلك أي قوله لا مجال وقوله لم يظهر على عورات النساء أي بفرض  
كونه عاقلا وقوله أما غيره أي غيره لم يظهر وهو من يظهر بفرض كونه عاقلا والمعتمد انه لا يزوج اه  
شيخنا (قوله وقضية هذا ان ذلك في صغير) أي وان لم يكن مرأه قبان باع سنالو كان عاقلا فيه لحكي عورات  
النساء وقوله أما غيره أي فانه ليس للاجنبيات ان يقمن به لانه يجب على وليه أن يمنع من رؤيتهن ويحرم  
عليهن ان يتكشفن له اه حل (قوله لحاجة الخدمة) يقتضي ان العطف نفسه يرى في قوله تعهده وخدمته  
اه (قوله تزويج صغير عاقل أكثر منها ولو أربع المصلحة) ظاهر عبارته ان هذا الشرط أي قوله لمصلحة خاص  
بلاكثر وليس كذلك بل هو شرط في تزويج الواحد أيضا كما صرح به في العباب والمراد بالمصلحة بحسب  
ما يظهر لولي وان لم تظهر غيره والى ذلك أشار بقوله اذ قد تكون الخ اه حل (قوله اذ قد تكون في ذلك  
مصلحة وغبطة الخ) حال بعضهم ذلك بان له من الشفقة ما يحمله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح وأخذ  
منه انه لو كان بينه وبين الاب عداوة ظاهرة لا يتجاوز واحدة وانحط كلام حج على ان للاب ان يفعل  
ذلك مطلقا وفرق بين هذا وبين الولي المجر حيث اشترطوا فيه ان لا يكون بينه وبين موليته عداوة ظاهرة  
بانه يمكنه المفارقة بالطلاق اذ بالغ اه حل (قوله فلا يزوج ممسوح) أي ولو واحدة لانه لا يحتتمل  
احتياجه اليه وان كان له في ذلك مصلحة كالخدمة لانه لا يظن للمصلحة الا لمن يحتاج الى السكاح تأمل اه حل  
(قوله فلا يزوج ممسوح) أما المحبوب والخصي فلا يزوجان اه شيخنا (قوله وتزوج مجنونة) أي أطبق  
جنونها ولو بلا حاجة اليه لانها شرط لوجوب التزويج كما مر وهذا مما ينفارق فيه هذا الحل ما سبق في قوله ولا صغير  
الخ وقوله بخلاف المجنون أي حيث لا يزوج الا لحاجة وقوله لان التزويج يفيد الخ أي وان لم تكن محتاجة الى  
ذلك بان كان لها منفق اه حل (قوله ولو صغيرة وثيبا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب متقطعة الجنون  
توقف تزويجها على بلوغها واذنها من الاقامة اه شيخنا عزيرى (قوله بخلاف المجنون) مقابل لقوله ولو  
بلا حاجة أي فانه لا بد فيه من الحاجة اه شيخنا (قوله وتقدم انه يلزم الاب الخ) مراده بهذا ان الجواز  
المستفاد من اللام بالنسبة للمجنونة مستعمل فيما يعم الوجوب بالنسبة لهذه الصورة والجواز بالنسبة لغيرها اه  
شيخنا (قوله انه يلزم الاب تزويج مجنونة) أي كبيرة محتاجة للسكاح أو المهر أو النفقة فالوجوب عقيد بالحاجة  
والجواز يكفي فيه المصلحة اه حل أي فلا تكرار في كلامه (قوله فان فقد الاب زوجها) أي المجنونة  
حاكم وهل المراد قدس حسا أو شرعا فيشمل ما لو غاب فوق مسافة القصر ومن عضل اه حلي (قوله كسلي  
مالها) مقتضاه ان الوصي يزوج وليس كذلك كما علمت اه حل (قوله لكن بمراجعة آثارهم انديا) وكذا  
تندب بمراجعة آثار المجنون فيما مر وقوله تطيبا لقلوبهم سم ولهذا ابراج الجميع حتى الاخ والعلم والخال اه  
شرح مر (قوله من كفاية نفقة وغيرها) ظاهره وان لم يكن لها منفق لكن في كلام حج كشيخنا خلافة  
حيث قال الغرض فبين لها منفق أو مال يغنيها عن الزوج والا كل الانفاق حاجة أي حاجته وقوله وغيرها أي

كالخدمة اه حل (قوله وقد يقال قد يحتاج الخ) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كان تظهر الخ  
 في هذا التعبير تسمع اذ مقتضاه انما غير داخله فيما سبق اه (قوله وموئنه أي موئن نكاحه) أي الذي حدث  
 بعد الجرح كما هو سياق ما هنا وأما نكاحه السابق عليه فموئنه في أعين ماله كما قال في بابه ويعون موئنه من نفسه  
 وزوجاته اللاتي نكحن قبل الجرح وقوله في كسبه يقال عليه ان الجرح يتعدى لكسبه كما قال في بابه ويتعدى  
 الجرح لما حدث بعده بكسب الخ الآن يقال هذا مستثنى مما مر أي فيتعدى الجرح لكسبه الا بالنسبة لموئن النكاح  
 اه شيخنا واصله اسم (قوله فن لم يكن له كسب في ذمته) واهما الفصحى باعساره بشرطه وهو بالنسبة للمهر  
 عدم الوطء وبالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بلا انفاق فتفسخ صبيحة الرابع على ما يأتي اه شرح م  
 وع شر عليه (قوله أو جرح عليه اسفه) أي جرحا شرعيا كان بلغ سفها أو جرحا كنيا باع رشدا ثم بذر وجرح عليه  
 الحاكم كما يشير لهذا الضابط قول الشارح الا أني أمان بذر بعد رشده الخ (قوله وهي تندفع بواحدة) كما مر في  
 المجنون ويأتي هنا ما مر ثم ومنه انه اذا لم تعفه برادعائها بحسب الحاجة وبه صرح الاذرعى اه جج اه سم  
 (قوله باذن وليه) فان امتنع نائب السلطان عنه في الاذن اه قال في شرح البهجة فن تعذرت مراجعته لم  
 يتكح وقيل ينكح بالضرورة قال ابن الرفعة هذا اذا لم ينته الى خوف العنت والامال اصح صحة نكاحه اه ومال  
 م الى خلافه اه سم (قوله باذن وليه) صور الاذن أربعة امان بعينه له قدرا أو امرأة أو أحدهما  
 أو يطلق وكلها داخل في قوله باذن وليه ثم فصلها بقوله فلوزاد الخ فهذه عين فيها المرأة لا القدر بقريته قوله ولو  
 نكح غيره من عينه وقوله وان عين قدر الخ وقوله أو أطلق الخ فهذه ثلاثة والرابعة ذكرها الشارح بقوله ولو  
 قال انكح فلانة الخ فقوله فلوزاد الخ هذه صورة تعيين المرأة فقط وفيها ثلاث صورة وسبب يأتي في صورة لا طلاق  
 ثلاثة أيضا في صورة تعيين القدر فقط ثلاثة عشر وفي تعيينه مائة ثلاثة عشر فجدة الصور ثنتان وثلاثون اه  
 شيخنا وقوله فهذه ثلاثة راجع لقول المتن فلوزاد الخ ولقوله وان عين قدر الخ ولقوله أو أطلق  
 الخ فهذه من الثلاثة وأما قوله بقريته قوله ولو نكح غيره من عينه فليس من الثلاثة في كلامه وانما هو من  
 متعلقات الاولى أي قول المتن فلوزاد الخ أي محال الصحة في صورة تعيين المرأة وحدها بمثل تارة وبالمسمى  
 أخرى ان امتثل الاذن فان خالف ونكح غيرها بطل النكاح من أصله وقرر صور المقام شيخنا الشبراوي بعبارته  
 أخرى فقال والحاصل انه امان بعينه له القدر فقط أو المرأة فقط أو القدر والمرأة أو يطلق فتعينه ان قدر كان  
 يقول انكح بالف وفيه ثلاث عشرة صورة لانه ان ينكح بالالف فاما ان يكون الالف مهرا مثلها أو أقل أو أكثر  
 هذه ثلاث وان نكحها بأكثر منه كالفين فاما ان يكون الالف مهرا مثلها أو أقل أو أكثر منه وعلى كونه أكثر منه  
 فاما ان يكون مساويا لما وقع التزوج به وهو الالفان أو أكثر منه أو أقل منه وفوق الالف كالف وخمسائة هذه  
 خمس صور فان نكحها بأقل من الالف كخمسائة فاما ان يكون الالف مهرا مثلها أو مهرا مثلها أكثر منه أو أقل  
 منه كسبع مائة وعلى كونه أقل منه امان يكون مساويا لما وقع التزوج به وهو الخمسمائة أو أقل منه أو أكثر  
 منه ودون الالف هذه خمس فالجمله ثلاث عشرة ومثلها يأتي فيما اذا عين له القدر والمرأة فتكون ستا وعشرين  
 وان عين له المرأة فقط فاما ان يتزوجها بمهر مثلها أو أقل منه أو أكثر هذه ثلاث ومثلها يأتي فيما اذا لم يعين له شيئا  
 فالصور ثنتان وثلاثون وكلها في المتن والشارح تفصيلا وضابطا الصحيح ان لا يخالف وليه فيما يضربه نفسه  
 انتهت فذكر المتن الثلاثة التي في تعيين المرأة فقط منظوما بقوله بمهر مثل فقل فلوزاد الخ وذكر الشارح الثلاثة  
 التي في صورة لا طلاق بقوله فان نكحها بمهر مثلها أو أقل الخ وذكر الثلاثة عشر التي في صورة تعيين القدر فقط  
 بقوله فان نكح امرأة بالالف ومهر مثلها أو أقل الخ وذكر الثلاثة عشر التي في صورة تعيين القدر والمرأة  
 بقوله ولو قال انكح فلانة بالف الخ (قوله أو قبل له وليه باذنه) أي اذن السفيه الولي في القبول لكن بعد اذن  
 الولي في النكاح اه حل (قوله صحيح العبارة والاذن) على التوزيع أي صح ان يتزوج باذن وليه لانه

وقد يقال قد يحتاج الى الخدمة  
 ولم تندفع حاجتها بغير الزوج  
 فيزوجها لذلك (ومن جرح  
 عليه لقاس صح نكاحه) لانه  
 صحيح العبارة وله ذمة (وموئنه)  
 أي موئن نكاحه (في كسبه)  
 لا فيما معه لتعلق حق الغرماء  
 بما في يده فان لم يكن له كسب  
 في ذمته (أو) جرح عليه  
 اسفه نكح واحدة الحاجة  
 الى النكاح لانه انما يتزوج  
 لها وهي تندفع بواحدة باذن  
 وليه أو قبل له وليه باذنه بمهر  
 مثل فقل (فيما لانه صح  
 مكاف صحيح العبارة والاذن  
 وقولي واحدة الحاجة من  
 زيادتي ولا يعتد بقوله في  
 الحاجة حتى تظهر امارات  
 الشهوة لانه قد يقصد اتلاف  
 ماله



صحيح العبارة وصح قبول وليه باذنه لانه صحيح الاذن تأمل اه حل (قوله والمراد بوليها) احتراز به عن  
ولي المال فانه الاب ثم الجد ثم الوصي ثم الحاكم اوقيمه اه تقرير شيخنا لكن الاحتراز انما يحتاج له في الشق  
الاول فقط وهو قوله ان يبلغ سفها او اما الشق الثاني وهو قوله والاذن لسلطان فقط فهو هذا كالمال سواء بسواء كما  
في باب الحجر اه (قوله والا) أي والا يبلغ سفها بان يبلغ رشيداً ثم بذراً فالسلطان أي فوليها السلطان لا غيره كلفي  
ولاية المال (قوله فلو زاد) أي السفية فهذا راجع للشق الاول أي قوله نسكح واحدة لحاجة باذن وليه  
بخلاف الشق الثاني وهو نكاح الولي له باذنه فان الولي اذا زاد بطل المسمى بنسائه ويجب مهر المثل كالمسألي  
(قوله صح به المثل من المسمى) وصورة المسئلة ان الولي أعطى له نقداً وقال له أمهر من هذا فانسكح بالف منه  
من مهر مثلها قدر خمسمائة فعلى القول الاول ينقد النكاح بخمسمائة من هذا الالف وعلى الثاني تلف وتسجية  
الالف ويجب لها خمسمائة في ذمته ولا تسحق شيأ من المسمى اه تقرير (قوله نكاح الولي له) أي باز يد من مهر  
المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل وبلغوا المسمى اه حل (قوله نكاح الولي له) وهو المذكور هنا بقوله  
أو قبل له وليه باذنه لكن لم ينعرض المتن لحكم المهر في هذا فقوله وقد ذكره الاصل هنا أي من حيث حكم المهر  
اذا زاد الولي على مهر المثل وقوله وسياقي في الصداق أي من هذه الحيشية (قوله وسياقي في الصداق) عبارته  
هناك متنا وشرحا ولونكح لموليه بفوق مهر مثل من ماله أي من مال موليه ومهر مثلها يليق به الى أن قال صح  
النكاح لانه لا يمتأثر بفساد العوض بمهر المثل لفساد المسمى بانتفاء الحظ والمصلحة وخرج بزادتي من ماله  
مالو كان ذلك من مال الولي فيصح بالمسمى على أحد احتمالين الامام وجزم به الحاوي الصغير تبع الجماعة وصححه  
البلقيني واختاره الاذري حذراً من اضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله ويفسد على احتماله الا أن قوله ينضم  
دخوله في ملكه واية انتهت (قوله ويفرق بينهما بان السفية الخ) عبارة شرح مر وفرق الغزالي بما حاصله  
ان تصرف الولي وقع للغير مع كونه مخالفاً للشرع والمصلحة فبطل المسمى من أصله والسفية هنا تصرف لنفسه  
وهو عاك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد كشريك باع مشتركا بغير اذن شريكه ومرفق بقرينة الصفة  
مسائل بطل فيها العقد من أصله بتوجيهها بما يوافق ذلك ولو صح موافق في الصداق انه لو نسكح اطفاه بفوق مهر  
المثل من مال الطفل أو أنسكح موافقة القاصرة أو التي لم تأذن بدونه فسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل أي في  
الذمة من نقد البلد فوافق ما هنا في ولي السفية انتهت (قوله ولونكح غير من عينها لم يصح) هذا تقييد لقوله فلو  
زاد الخ أي محل الصحة على التفصيل السابق ما لم يعدل عن المعينة فلو عدل عنها الى غيرها بطل النكاح من غير  
تفصيل وهذا التقييد يحتاج له أيضا في صورة تعيين القدر والمرأة مع الا تيسر في قول الشارح ولو قال انكح  
فلانة بالف الخ أي محل الصحة في هذه الصورة بالتفصيل المذكور وفيها اذا لم يعدل عنها الى غيرها أو لا  
بطل النكاح من أصله من غير تفصيل انتهى (قوله لمخالفة الاذن) قال ابن أبي الميم كماله الزركشي ينبغي حله  
على ما إذا لحقه مغارم فيها مالو كانت خير من المعينة نسباً وجلاً لاودينا ودونها مهر أو نفقة فينبغي الصحة  
قطعا وهذا هو المعتمد اه مر اه زى وقوله ودونها مهر أو نفقة قضيتها انها لو ساوت المعينة في ذلك أو كانت  
خير منها نسباً وجلاً ومثلها نفقة لم يصح نكاحها وهو قريب في الاول لانه لم يظهر فيه مخالفة وجه دون الثاني  
لانه يكفي في مسوغ العدول مزية من وجه أو يأتي مثله فيما لو ساوتها في صفة أو صفتين من ذلك وزادت المعدول  
التي عن المعدول عنها بصفة اه ع ش على مر (قوله نسكح بالاقبل منه ومن مهر المثل) أي لامتناع  
الزيادة على اذن الولي وعلى مهر المنكوحة وقوله بطل أي النكاح ان كان الالف أقل أي لتعذر صحته بالمسمى  
ومهر المثل لان كلامهما أز يد من المأذون فيه وقوله والاصح بمهر المثل أي لانه أقل من المأذون فيه أو مساو له  
وقوله في المسمى أي لانه أقل من مهر المثل وقوله صح النكاح بالمسمى أي لانه لم يخالف الاذن بما يضره وقوله  
لغا الزائد في الاول أي لزيادته على مهر المثل فانعقد به لموافقة المأذون فيه وقوله وبطل النكاح في الثانية

والمراد بوليها هنا الاب وان  
علام السلطان ان يبلغ سفها  
والا فالسلطان فقط (فلو زاد)  
على مهر المثل (صح) النكاح  
(بمهر مثل) أي بقدره (من  
المسمى) ولغا الزائد وقال ابن  
الصباغ القياس الغاء المسمى  
وثبت مهر المثل أي في الذمة  
وأراد بالمقبس عليه نكاح  
الولي له وقد ذكره الاصل هنا  
وسياقي في الصداق ويفرق  
بينهما بان السفية تصرف في  
ماله فقصر الالغاء على الزائد  
بخلاف الولي (ولونكح غير  
من عينها) واية (لم يصح)  
النكاح لمخالفة الاذن (وان  
عينه قدرا) كالف (لا امرأة  
نسكح بالاقبل منه ومن مهر  
المثل) فان نسكح امرأة بالف  
وهو مهر مثلها أو أقل منه صح  
النكاح بالمسمى أو أكثر منه

أى لتعذره بالمسمى وبمهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه نظير ما مر اه من ج (قوله صح بمهر المثل) لعل المراد من المسمى على ما تقدم وكذا يقال في قوله الا تى أو باكثر لفا الزائد اه سم (قوله ان كان الالف أقل من مهر مثلها) فيه ثلاث صور لان المسمى اما قدر مهر المثل أو أزيد أو انقص وقوله والاصح بمهر المثل فيه صورتان (قوله أيضا ان كان الالف أقل من مهر مثلها) أى لتعذر صحته بالمسمى ومهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه وقوله والاصح بمهر المثل أى لانه أقل من المأذون فيه أو مساو له اه شرح مر (قوله أو أكثر بمهر المثل) أى ان نكح باكثر منه فيه صورة وقوله والاقبال المسمى فيه صورتان (قوله ولو قال أنكح فلانة الخ) محترز قوله لامرأة (قوله صح النكاح بالمسمى) فيه أربع صور وقوله فى الاولى هو هى قوله وهو مهر مثلها وقوله وبطل النكاح فى الثانية وهى قوله أو أقل منه وفيها ثلاث صور لان المسمى اما مساو لمهر المثل أو أكثر أو أقل (قوله أيضا صح النكاح بالمسمى) أى لانه لم يخالف الاذن بما يضره وقوله انما الزائد فى الاولى أى لزيادته على مهر المثل فانعقد به لموافقته للمأذون فيه وقوله وبطل النكاح فى الثانية أى لتعذره بالمسمى وبمهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه نظير ما مر اه شرح مر (قوله لفا الزائد فى الاولى) أى والضابط لالغاء الزائد ولا لالغاء العقد انه ياغوا الزائد ان لم يزد المهر على المعين والا فالعقد اه حلي وقوله أو وهو أكثر منه فيه خمس صور (قوله فلاذن باطل) أى من أصله وقول الزركشى كالاذن على القياس صحته بمهر المثل كقول قبل له الولي بزيادة عليه برد بان قبول الولي وقع مشتملا على أمرين مختلفين الحكم لارتباط واحد منهما بالآخر فاعطينا كلا حكمه وهو صحة النكاح اذا لمانع له وبطلان المسمى لوجود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل وأما قبول السفه فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن المجوز لمن أصله ولا يقال بصحته فى قدر مهر المثل لما مر آتفا فى رد كلام ابن الصباغ ولما يأتى فى بما شئت اه ج (قوله يستغرق) أى أو يقرب من الاستغراق اه شرح مر وقوله مهر مثلها لو قال مهرها لكان أعم وأولى ليشمل المسمى لانه كذلك كفى الروض اه وقوله لم يصح النكاح ينبغى أن يحصل ذلك حيث كان له مال يزيد على مهر اللاتقة عرفا أو كان ماله قدر مهر اللاتقة أو دونه فلا مانع من تزوجه بمن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه ضرورى فى تحصيل النكاح اذا الغالب ان مادون ذلك لا يوافق عليه اه ع ش على مر (قوله لا انتفاء المصلحة فيه) أى لانه الغالب فى هذه الصورة ولا تنظر لكونه قد يكون كسوبا أو المهر مؤجلا بعد خروج ما فى يده لكنه فى شرح الروض نقل عن الزركشى ان الاستغراق لا ينافى المصلحة وأنه قد يكون كسوبا أو المهر مؤجلا اه وهذا يبعد أن المدار فى ذلك على المصلحة وعدمها لانها فى ذلك متغيبه فبعد انما اوبدا كما يفيد كلامه هنا فليأمل ثم رأيت ج نبه على ذلك فراجع اه حل (قوله والاذن للسفيه الخ) كلام مستقل غير متعلق بلتن هنا والمناسب أن يؤخره عن قوله ولو قال الخ أو هو راجع لقوله سابقا باذن وإيه وهذه المسئلة دخيلة فى المقام وهى من جملة المستثنى من قاعدة من جاز ان يباشر بنفسه صح ان يؤكل وقوله ولا يفيد جواز التوكيل أى لغير الولي فلا يرد قوله سابقا أو قبل له وليه باذنه وهذا توكيل بلا يفتنى اه (قوله ولو كان مطلقا) أى كغير الطلاق والوجه كفى شرح الروض الا كفاء بثلاث مرات ولومن زوجة ثم قال ظاهر كلامهم أنه لا يسرى ابتداء وينبغى كفى المهملات جواز الامر من كفى الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة قال وقد يقال اذا طلب الزوج بغيره تعين اه سم (قوله ولو كان مطلقا) بان يطلق ثلاث مرات ولومن زوجتين أو زوجة واحدة لغيره عذر ولو قبل الحجر عليه اه مر أى فلا يكتفى فى كونه مطلقا بحصول الثلاث فى مرة واحدة اه عزيرى (قوله فان تبرم بها) أى تضجر وقوله أبدلت أى حيث أمكن فان تعذر ذلك اما لعدم من يرغب فيها لامرأته أو لصيرورتها مستولاة بقياس ما مر فحين سمعت ان يضم معها غيرها من زوجة أو أمة اه ع ش على مر وفى الصباح وبرم بالشئ برما فهو برم مثل ضجر ضجر افه وضمير ورتاومعنى ويتعدى

صح بمهر المثل ولفا الزائد  
أو نكحها باكثر من ألف  
بطل ان كان الالف أقل من  
مهر مثلها والاصح بمهر المثل  
أو بأقل من ألف والالف  
مهر مثلها أو أقل فبالمسمى أو  
أكثر بمهر المثل ان نكح  
باكثر منه والاقبال المسمى ولو  
قال أنكح فلانة بالف وهو  
مهر مثلها أو أقل منه فنكحها  
به أو بأقل منه صح النكاح  
بالمسمى أو باكثر منه لفا  
الزائد فى الاولى وبطل النكاح  
فى الثانية أو وهو أكثر منه  
فلاذن باطل (أو اطلق) فقال  
تزوج (نكح) بمهر المثل  
(لاتقة) به فان نكحها بمهر  
مثلها أو أقل صح النكاح  
بالمسمى أو باكثر لفا الزائد  
وان نكح شرطه يستغرق  
مهر مثلها ماله لم يصح النكاح  
كما اختاره الامام وقطع به  
الغزالي لا انتفاء المصلحة فيه  
والاذن للسفيه لا يفيد جواز  
التوكيل ولو قال له أنكح من  
شئت بما شئت لم يصح لانه رفع  
الحجر بالكتابة ولو كان مطلقا  
سرى أمة فان تبرم بها أبدلت



بالهزة فبالب ابرمت به وتبرم مثل برم اه (قوله ولونكح بلا اذن لم يصح) نعم لو تعذرت مراجعة الولي والحاكم  
وخشى العنت جازله الاستقلال بالنكاح حيث نذر على ما يحته ابن الرقة كأمراة لاولي لها بل أولى لكن أفنى الوالد  
بخلافه اه شرح مر وبقي ملولم يكن ثمولى ولا حاكم هل يتزوج أم لا فيه نظر والا قرب الاول صيانة له عن  
الوقوع في الزنا اه عش عليه وقوله كأمراة لاولي لها الخ أى فانها تحكم له كما قاله سم وينبغي ان الكلام  
كاه مع عدم امكان التحكيم امامه فينبغي أن يجوز وهو حيث نذر كسئلة المرأة المذكورة اه رشيدى وقوله  
لكن أفنى الوالد بخلافه هو المعتمد اه عش على مر (قوله فلائى عايله) عبارة شرح مر لم يلزمه شئ  
أى حد قطعاً للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر أى ولو بعد ذلك الحجر عنه ككنص عليه في الام سواء في ذلك الظاهر  
والباطن وما نقل عن النهر من لزومه ذمته في الباطن ضعيف اه شرح مر وقوله للشبهة هو ظاهر حيث  
لم يعلم فساد النكاح لها ما اذا علمه فينبغي انه زان يجب عايله الحد لكن اطلاق قوله لم يلزمه شئ الخ يفيد نفي الحد  
ولو مع العلم بالفساد وبوجه بان بعض الاثمة كالامام مالك يقول بصحة نكاح السفية ويثبت لوليه الخيار وهذا  
موجب لاسقاط الحد على ان في كلامهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا في صحة نكاحه اه عش عليه  
(قوله فلائى عايله ظاهر) بمعنى انه لا يطالب به حال الحجر ومعنى الباطن انه يلزم ذمته ويطلب به بعد ذلك  
الحجر عنه اه شيخنا عزيزى (قوله مختارة) أى وان زوجته بالاجبار بان عينته لوليا اه حل (قوله  
كنص عايله الشافعى في الاولى) ضعيف والمعتمد انه لا فرق بين الظاهر والباطن اه حل (قوله في السفية)  
أى حالة الوطء ولا تنظر لكون اذن السفية في الاتلاف البدنى معتد به ومن ثم لو قال لا تخرا قطع يدي فقطعها  
فهو هدر لان البضع متقوم فهو من الاذن في الاتلاف المالى اه حل (قوله والمجنونة) وكذا المكروهة والنائمة اه  
حل وقوله وكذا المكروهة هذا محترز قول الشارح مختارة فانه لم يذ كر محترز زمو قد علمت أن محترزه كمحترز  
قوله رشيدة (قوله امامن بذر بعد رشفه) هذا محترز قوله أو حجر عليه بسفه اه شيخنا (قوله ما مر في سلب  
ولايته) أى مر في موانع النكاح عند قول المتن وحجر بسفه حيث قال الشارح وقضية كلام الشيخ أبى حامد وغيره  
أنه لا يعتبر الحجر الخ وغرض الشارح من هذا الجراء القول الضعيف فيما سبق هنا أى فيقال متى بذر بعد رشفه  
لا ينفذ تصرفه سواء حجر عليه الحاكم أم لا ومن التصرف الزوج اه (قوله والعبد ينكح الخ) أى ولا يصح  
بغير الاذن اقوله صلى الله عليه وسلم أجمع عبد نكح بغير اذن مولاه فهو عاهر حسنه الترمذى وصحة الحاكم  
ولا يجداود فهو باطل اه قال الزركشى قضيته بمعنى قول المنهاج ونكاح عبد بلا اذن سيده باطل انه لو وطئ لم  
يلزمه شئ كاسفيه نعم لو كانت المكروهة أمة ففي لزومه خلاف لان الحق لغيرها وحزم القاضى حسين في  
فتاويه بنفى الحد فيه اه سم (قوله والعبد) أى ولو مدبراً أو مكاتباً أو مبعوضاً وقوله باذن سيده أى نطقاً  
وقوله ولو أنشأ أى ولو بكراً اه حل مع زيادة (قوله ولو أنشأ) أى ولو كان السيد أنشأ اه عش أى  
والحال أن العبد ذكراً بديل قوله ولا يجبره عليه اه شيخنا (قوله فان عدل عنه لم يصح النكاح) أى ولو  
كان مهر الممدول البها أقل من مهر المعبنة اه حل بل ولو كانت الممدول البها أجل وأدين وأنسب وأخف مؤنة  
من غيتها له السيد ويفرق بين العبد والسفيه على ما تقدم عن ابن أبى الدم بأن الحجر على العبد أقوى بدليل ان  
السيد لو امتنع من الاذن له في النكاح لم يجبر على الاذن وان خاف العبد الزنا بخلاف ولى السفية اذا امتنع من  
الاذن له وقد خاف السفية الزنا فان وابه يجبر على الاذن له في النكاح اه عش على مر (قوله نعم لو قدر له  
مهر الخ) استدرالك على قوله لم يصح فالمراد بقوله فالزائد الخ أى مع النكاح والزائد اه شيخنا  
(قوله لو قدر له مهراً) أى ولم ينفه عن الزيادة والابطال النكاح اه حل (قوله فالزائد في ذمته) لم يقولوا  
بأن ذلك في السفية ولكن الفرق كون الرقيق صالحاً للتصرف في نفسه لا يتوقف نفوذه الاعلى اذن السيد ولا  
كذلك السفية اه برلى اه سم (قوله يطالب به اذا اعتق) أى لانه ذمة صحيحة ومنه يعلم ان الكلام

(ولونكح بلا اذن لم يصح)  
في فرق بينهما (فان وطئ فلا  
شئ) عليه (ظاهر الرشيدة)  
مختارة وان لم تعلم بسفه  
للتفريط بترك البحث عنه  
وخرج بالظاهر الباطن  
وبالرشيدة غير هذا يلزم فيها  
مهر المثل كنص عليه الشافعى  
في الاولى وافنى به النورى في  
الثانية في السفية وهما  
الصغيرة والمجنونة والقيدان  
من زيادتي امامن بذر بعد  
رشفه ولم يحجر عليه الحاكم  
فتصرفه نافذ وقد يقال يأتي  
فيه حيث نذر ما مر في سلب ولايته  
(والعبد ينكح باذن سيده)  
ولو أنشأ لانه محصوره مطلقاً  
كان الاذن أو مقيداً بامرأة  
أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك  
(بحسبه) أى بحسب اذنه  
فلا يعدل عما أذن له سيده فيه  
مراجعة لحقه فان عدل عنه لم  
يصح النكاح نعم لو قدر له مهراً  
فزاد عليه أو أطلق فزاد على  
مهر المثل فالزائد في ذمته  
يطالب به اذا اعتق

في عبد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق المهر برقبته اه حل (قوله كاسياتي) أي  
 في نكاح الرقيق وعبارته هناك لا يضمن سيد باذنه في نكاح عبده مهرا ولا مؤنة وهم في كسبه بعد وجوب  
 دفعهما وفي مال تجارة اذن له فيها ثم ان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له فيهما في ذمته فقط كزائد على ماله ومهر  
 وجب بوطء منه برضا مالكة امره في نكاح فاسد لم ياذن فيه سيده فانها ما يكونان في ذمته فقط كالقراض  
 للزوم ذلك برضا مستحقة انتهت (قوله لم ينكح ثانيا) أي ولو تلك المرأة المطلقة اما لو نكح فاسدا فلان ينكح  
 صحيحا بلا انشاء اذن لان الفاسد لم يتناول الاذن الاول ورجوعه عن الاذن كرجوع الموكل  
 اه حل (قوله ولا يجبره عليه) وانما أجبر الاب الابن الصغير عليه لانه قد يرى تعيين المصلحة له فيه  
 والواجب عليه رعايتها اه حل (قوله لانه لا يملك الخ) هذه العلة موجودة في تزويج الطفل العاقل  
 وهو صحيح كما تقدم ووفقا لغيره بين اجبار الطفل العاقل دون العبد الصغير بان ولاية الاب التي يزوجها  
 ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فاذ لم يزوجه بها بعد البلوغ  
 مع بقائها فكذا قبله كالتيب العاقلة اه سم (قوله وله اجبار أمته) أي التي يملك جميعها ولم يتعلق بها  
 حق لازم كالمرهونة والجانية المتعلقة برقبته مال وهو معسر والاصح وكان اختيار الفداء وفي قل  
 على الجلال قوله وله اجبار أمته أي ماله لم يتعلق بها حق لازم فلا تزوج أمه مرهونة الا للمهر من أو باذنه ولا أمة  
 مفلس بغير اذن الغرماء ولا أمة قراض بغير اذن العامل وان لم يظهر ربح ولا جانية تعلق برقبته مال بغير اذن  
 المجني عليه نعم ان كان السيد موسرا صح التزويج وكان مختار الفداء ووفق عدم صحة البيع قبل اختيار الفداء  
 بان فيه فوائد الرقة ولا يزوج السيد أمة مأذون له عليه دين بل لو وطئها السيد لزمه المهر مطلقا لحق الغرماء  
 اه (قوله بعيب أو غيره) المراد بالغير الفسق والحرف قبل قول الشارع وله تزويجها برقيق الخ (قوله بخلاف  
 البيع لانه لا يقصده التمتع) بخلاف النكاح فالمقصود منه التمتع فاذا بيعت لغير كف بعيب لزمها تمكينه حيث  
 أمنت ضررا يلحقها في بدنها اه حل (قوله وله تزويجها برقيق الخ) أي ولو كانت هاشمية أو مطلية كمن تقدم  
 (قوله لانها لا نسب لها) أي يعتبر لان الرق تضمحل معها الحاصل اه قل على الجلال (قوله لا اجبار مكانة)  
 الظاهر ان الذي يزوج المكاتبه سيدها باذنها وهو مفهوم من قولهم انه لا يجبرها فراجع اه سم (قوله  
 ومبعضه) الذي يزوج المبعضة الولي ومالك البعض بخلاف أمة المبعضة فيزوجهها لوليها باذنها ولا حق للمالك  
 اه سم (قوله وان حرمت عليه) أي وان كانت محرمة عليه كان كانت محرمة له أو مجوسية (قوله لا بولاية لانه  
 الخ) أي خلافا للضعيف القائل بانه يزوجهها وعبارة أصله مع شرح مر واذن زوجها ولا يحل له بالملك  
 لا بالولاية لان التصرف فيما يملك استيفاء ونقله الى الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة  
 والثاني بالولاية لان عليه مراعاة الخط ولهذا لا يزوجهما من معيب كمر وقضية كلامه عدم مجيء الخلاف في  
 تزويج العبد وهو كذلك انتهت (قوله في الجملة) احتراز به عما لو كانت محرمة عليه كمن تقدم (قوله فيزوج مسلم  
 أمته الكافرة ولو غير كتابية) أي لغير مسلم فانها لا تحل له حرا كان أو عبدا فان قلت غير الكتابية لا تحل فكيف يجوز  
 له تزويجها قلت تحل للكافر قال في شرح الروض في البحث الثالث قال في الروض نكاح المجوسى أو الوثني الأمة  
 المجوسية أو الوثنية كالكتابي الأمة الكتابية اه وعبر واهناك بان الأمة الكتابية تحل للكتابي فان قلت هذا  
 بشكل بان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة قلت ما المانع من ان حكم الشريعة هنا الحل لهم فلا إشكال  
 لان مخاطبتهم بذلك لا تقتضى مساواتهم لنا في كل حكم فليست أمم لكن اعتمد شيخنا مرق قول السبكي ينبغي حرمة  
 الوثنية على الوثني ان قلنا مخاطبون بالفروع وعورده منازعة شيخ الاسلام في ذلك فانظر ما كتبناه بهامش شرح  
 الارشاد في الباب الاخير اه سم (قوله ولو غير كتابية) كالمجوسية ووثنية المجوسى ووثني وهذا تصريح منه  
 بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرک تصریح بالحرمته والعصمة وقد يدعى ان كلام

كاسياتي ولو نكح امرأه باذن  
 ثم طلقها لم ينكح ثانيا الا باذن  
 جديد (ولا يجبره عليه) سيده  
 ولو صغيرا لانه لا يرفع  
 النكاح بالطلاق فلا يملك  
 اثباته (كعكسه) أي لا يجبر  
 العبد سيده على تزويجه فلا  
 يلزمه لما فيه من تشويش  
 مقاصد الملك وفوائده (وله  
 اجبار أمته) على نكاحها  
 صغيرة كانت أو كبيرة بكر أو  
 ثيبا عاقلة أو مجسونة لان  
 النكاح يرد على منافع البضع  
 وهي مملوكة له وبهذا فارقت  
 العبد لكن لا يزوجهما بغير  
 كف بعيب أو غيره الا برضاها  
 بخلاف البيع لانه لا يقصده  
 التمتع وله تزويجها برقيق  
 ودنى النسب لانها لا نسب  
 لها (لا اجبار) مكاتبه  
 ومبعضه لانها في حقه  
 كالأجنبيات وهذا من زيادتي  
 (ولا اجبار) أمته سيدها  
 وان حرمت عليه فلو طلبت  
 منه تزويجها لم يلزمه لانه  
 ينقص قيمتها ويغيب التمتع  
 عليه فيمن تحل له (وتزويجه)  
 لها كائن (ملك) لا بولاية لانه  
 يملك التمتع بها في الجملة  
 (فيزوج مسلم أمته الكافرة)  
 ولو غير كتابية



المصنف لا ينافي ذلك بان يقال قوله ويرزوج أى يصح تزويجه ولا يحل حور اه حل (قوله ولو غير كتابية) هذا هو المعتمد وفي المجوسية والوثنية وجهان في الشرحين والروضة بلا ترجيح قال الزركشي ويشبهه ترجيح المنع والتقييد بالكتابية لانه محل وفق اه زى (قوله فلا يزوج أمته المسلمة) فرق الزركشي بين هذا وبين عكسه بان مالك المسلم لم أتم وأقوى لان الكافر ممنوع من سائر التصرفات سوى ما يزيل الملك بخلاف المسلم وقوله وفاسق قال الزركشي ينبغي على قول الولاية استثناء الامام الاعظم اه سم أى على القول بان للسيد أن يزوج أمته بالولاية كما تقدم نقله لا يزوج الفاسق أمته الا اذا كان اماماً أعظم اه (قوله ولولي نكاح ومال) أى ولاية شرعية فيخرج الوصى فلا يزوج أمته موليه فلهاذا قال من أب و سلطان اه شيخنا أى والوصى ولا يسه جعله أى من الوصى أو يقال خروج وجهه بقول المتن ولولي نكاح ومال أى الذى له الولاية بنان وهو الاب وال سلطان وأما الوصى فليس له الاوصاية المال (قوله أمته موليه) لو كان الصغير كافراً وله أمته مسلمة قال الزركشي فليس لولييه المسلم لم تزويجها على المذهب قال والضابط أن يكون الصبي يصح تزويجه لهما لو كان بالغاً اه سم (قوله فلا يزوج أمته الخ) هذا مفرع على قوله ولولي نكاح ومال الخ اه وغرضه به تقييد ما قبله بقول المتن ولولي نكاح الخ محله ان كان الولي يزوج المولى والا فلا يزوج أمته ومن هذا ما ذكره بقوله لان كان موليه صغيراً الخ وبقوله لان كان صغيراً أو صغيرة (قوله وللسلطان تزويجها الخ) عبارة شرح الارشاد لشيخنا نعم السلطان تزويج أمته المسلمة فيه والمجنون لانه يلى مال الكاهن ونكاحه بخلاف أمته الصغير والصغيرة لانه لا يلى نكاحهما اه سم (قوله وليس لغيرهما ذلك) أى التزويج مطلقاً أى صغيرة كان المولى أو كبيرة عاقلة أو مجنونة اه شيخنا

#### \* (باب ما يحرم من النكاح) \*

بيان لما أى المحرم لذاته لا لعارض كالأحرام وحيث تذهب هذه الترتيبات متساوية لترجمة الروضة وأصلها باب موانع النكاح والمحرم قسمان مؤبد وغيره والاول أسبابه ثلاثة قرابة ورضاع ومصاهرة وفي ضبط ذلك عبارتان احدهما ما يحرم على الرجل أصوله وفصوله وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول فالأصول الامهات والفصول البنات وفصول الاول الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول العمات والخالات وهذه للاستاذ أبى اسحق الاسفراينى ثابتهما التمسك به أى منصوص البغدادى ورجحها الراغبى وهى أنص على الاناث وأخصرانه يحرم جميع من شملته القرابة غير ولد العمومة وولد الخولة اه شرح مر وسكت عن القسم الثانى أى التحريم غير المؤبد وأسبابه سبعة الاحرام وطء الشهوة والاختلاط بالمحصورات والجمع والطلاق ثلاثاً والرق والكوفر وقد ذكر المصنف الاول في فصل الاركان بقوله وشرط في الزوجه حل وذکرسته في هذا الباب ذكر الاول منها بقوله ومن وطئ امرأة بمالك الخ والثانى بقوله ولو اختلطت محرمة الخ والثالث بقوله وحرم جمع امرأتين الخ والرابع بقوله واذا طلق حر ثلاثاً الخ والخامس بقوله لا ينكح من يملكه أو بعضه وبقوله ولا حر من يهارق لغيره الخ والسادس بقوله فصل لا يعمل نكاح كافر الخ تأمل (قوله ما يحرم من النكاح) ما واقعته على الانكحة التى تحرم وان كان المذكور ذوات لان المراد تحريم نكاحها لا ذواتها اه واعلم أن المحرمات في النكاح اما على سبيل التأيد أو غيرهما والمحرمات على التأيد اما من نسب أو رضاع أو مصاهرة اه زى (قوله من النكاح) قيل ان من بيانية لما أو رد عليه انه لم يستوف في الباب جميع أفراد النكاح المحرمة فيلزم انه لم يوف بجميع الترجمة (ويجاب) عنه بان مراده المحرم لذاته وقد استوفى جميعه في الباب وأسهل من هذا جعلها تبعية مشروطة ببيان والمعنى باب الافراد المحرمة حال كونها بعض أفراد النكاح اه شيخنا لكن قوله وأورد عليه انه لم يستوف في الباب الخ ممنوع لما عرفت مما تقدم ان جميع المحرمات المؤبد وغيرها مذكورة في هذا الباب غاية ما خرج منها المحرمة لتقدمها في موانع الولاية تأمل (قوله

كل هو ظاهر نص الشافعى وصححه الشيخ أبو على وجزم به شرح الحاوى لان له بيعها وأجارتها وعدم جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كفى أمته المحرم كاخته اما الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لانه لا يملك التمتع ببعض مسلمة أصلاً (و) يزوج (فاسق) أمته (ومكاتب) أمته باذن سيده (ولولي نكاح ومال) من أب وان عملاً و سلطان (تزويج أمته موليه) من ذى صغر وجنون وسفه ولو أنثى باذن ذى السفه اكساباً للمهر والنفقة بخلاف عبده لما قيم من انقطاع اكسابه منه فلا يزوجها لان كان موليه صغيراً ثيباً عاقلة وللسلطان تزويجها لان كان صغيراً أو صغيرة وليس لغيرهما ذلك مطلقاً وتعبير بموليه أعم من تعبيره بصبي والتقييد بولي النكاح والمال من زيادته

\* (باب ما يحرم من النكاح) \*

عبر عنه في الروضة كاصليها بباب موانع النكاح ومنها وان لم يذكره الشيخان اختلاف الجنس

فلا يجوز لأدعي المخرج دليله ان الله تعالى امتن علينا بجعل الازواج من أنفسنا ليتم السكون اليها والناس بها وذلك يستلزم ما ذكر والالفاظ الامتنان وفي حديث حسن نهى صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن \* (فائدة) \* الجن أجسام هوائية ونارية أي يغلب عليهم ذلك فهم مركبون من العناصر الاربعة كالثقلات على قول وقيل أرواح مجردة وقيل نفوس بشرية مفارقة عن أبدانها وعلى كل فلهم عقول وفهم ويقدرون على التشكيل بأشكال مختلفة وعلى الاعمال الشاقة في أسرع زمن وصح خبر انهم ثلاثة أصناف ذواجنحة يطبرون بها وحياة وآخرون يحلون ويظعنون قال الشافعي رضي الله عنهم من زعم انه رأى هم ردت شهادة وعزز الخافضة القرآن وحمل بعضهم كلام الشافعي على زاعم رؤية صورهم التي خلطوا عليها والجمهور على ان مؤمنهم مثابون ويدخلون الجنة وقول أبي حنيفة لا يدخلون أو ثوابهم النجاة من النار بالغوا في رده اهـ جـ باختصار (قوله لكن جوزه القمولى) أي لجوز نكاح أدعي الجنية وعكسه واعتده شيخنا مر واتباعه وعليه قسبت الاحكام للانسي فقط قاله شيخنا زى فلا دمية تمكن زوجها الجنى ولو على صورة نحو كلب حيث طنت زوجته ولا أدعى وطء زوجته الجنية ولو على صورة نحو كلبه حيث ظن زوجته او لا ينتقض الوضوء بمس أحدهما الا في غير صورة الادعى لانه حجة كالبهيمة ولا يصير أحدهما الوطء في هذه الحالة محصنا وتثبت هذه الاحكام ان كانا على صورة الادعى وقال بعض مشايخنا ثبتت الاحكام في الحالة الاولى أيضا وتقدم ما فيه في باب الحدث وتردد شيخنا في منعها من أكل نحو وعظم وفي أمرها بلازمة المسكن وفي نحو ذلك فراجع اهـ قل على الجلال (قوله آية حرمت عليكم أمهاتكم) قال الماوردي الذي عليه الاكثرون ان التحريم يرجع الى العقد والى الوطء وقيل الى العقد فقط لان الوطء محرم بالعقد اهـ قال صاحب الوافي أنظر فائدة الخلاف تظهر في الوطء بالملك في غير الام ان قلنا يرجع اليهما وجب الحد لان النص المشطوع به يمنع الشبهة والا فلا اهـ سم (قوله وهي من ولدك المخرج) وحرمه أزواج صلى الله عليه وسلم لكونهن أمهات المؤمنين في الاحترام فهي أمومة غير مانحن فيه اهـ شرح مر (قوله ذكر اكن أو أنثى) تعميم في من الثانية وقوله بواسطة أو بغيرها تعميم في صلتها وهي الولادة اهـ شيخنا (قوله بواسطة أو بغيرها) وهي الجدة من قبل الأب أو الام فهي أم حقيقة حيث لا واسطة بينك وبينها ومجاز حيث توجد واسطة اهـ حابي (قوله كل أنثى ينتهى) أي يعلى والمراد النسب اللغوى والافالانتساب بشرع لا بآباء اهـ شيخنا (قوله وبنت) أي ولو احتمل الكلفة باللعان لانهم لم تنتف عنه قدما وهذا الكذب نفسه ملقته ومع النبي هل يثبت لها من أحكام النسب شيء سوى تحريم نكاحها حيث لم يدخل بها كقبول شهادته لها ووجوب القصاص عليه بقتلها والحد بهذفه لها والقطع بسرقته لها أم لا وجهان قال الاذرى أشبهه بأمهم وأصحهما كما أفاده والدرجة ان الله تعالى ثابها كما اقتضى كلام الروضة تصحيحه وان قيل انما وقع ذلك في النسخ السقيمة قال البلقيني وهل يأتي الوجهان في انتقاض الوضوء بلسها وجوار النظار اليها والخلوة بها أولا اذ لا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمية كما في الملاعنة وأم الموطوءة بشبهة قربتها الاقرب عندي عدم ثبوت المحرمية اهـ والاوجه حرمة النظر والخلوة بها احتياطاً وعدم نقض الوضوء بلسه للشك كما يؤخذ مما مر في أسباب الحدث اهـ شرح مر (قوله من ماء زناه) المراد من ماء الزنا ما كان حال خروجه فقط على وجه محرم في ظنه والواقع معاومته ما خرج من وطء المكروه أو من وطء حليلته في ذبرها أو من اللواط ولو لنفسه أو من اتيان انبهاهم ولو في فرجها أو من الاستمناء بغير يد حليلته ولو بيده وان خاف العنت وقتلنا بجعله حية فنظر الاصله وليس من المحرم الاستمناء بيد حليلته ولا الخارج في نحو نوم ولو باستدخال أجنبية ذكره وشمل ما ذكره الواسطة دخلته زوجته وحملته منه لكن قال الزركشي في هذه ينبغي انما نسب بينه لانم الاحقة بالغراش ومال اليه شيخنا والمرتضعة بلبن زناه تجل له أيضا \* (تنبيه) \* لم يتعرض لذكر المنفعة باللعان وظاهر كلامه انهم ليست كبنات الزنا لانه لم يذكرها معها فحرم

فلا يجوز لأدعي نكاح  
جنية كما أفتى به ابن يونس  
وابن عبد السلام لكن  
جوزه القمولى والاصل في  
التحريم مع ما يأتي آية حرمت  
عليكم أمهاتكم (تحريم أم)  
أي نكاحها وكذا الباقي  
(وهي من ولدك أو) ولدك  
(من ولدك) ذكر اكن أو  
أنثى بواسطة أو بغيرها وان  
شئت قلت كل أنثى ينتهى  
اليها نسبك بالولادة بواسطة  
أو بغيرها (وبنت وهي من  
ولدتها أو) ولدت (من ولدها)  
ذكر اكن أو أنثى بواسطة  
أو بغيرها وان شئت قلت كل  
أنثى ينتهى اليها نسبها بالولادة  
بواسطة أو بغيرها (لا مخلوقة  
من ماء زناه) فلا تحرم عليه  
اذلا حرمة الماء الزائغ بكره  
خروج من خلاف من حرمها



كما يأتي واعتمد شيخنا في ما قاله شيخنا من من انما لا تثبت لها المحرمية ولا يحل له نكاحها ولا يحل نظرها ولا  
نظره لها ولا الخلوة بها ولا يقتل بقتلها ولا يقطع بقطعها ولا يسرقته مالها ولا يحذفها ولا ينتقض الوضوء بلمسها  
ومثلها المرتضعة بلبنته مفره اه قل على الجلال (قوله من ماء زناه) قال في شرح الروض سواء طأ وعنه على  
الزنا أم لا اه سم (قوله كالحنفية) أي والحنفية وادعى ابن القاص انه مذهب الشافعي اه سم (قوله  
بخلاف ولدها من ماء زناها) هذا محترز قوله لا يخلو قتم زناه أي وأما عكسه فليس مستثنى اه شيخنا (قوله  
بخلاف ولدها من زناها يحرم عليها) أي وعلى سائر محارمها لانه بعضها وانفصل منها النساء ولا كذلك المنى اه  
حل (قوله وأخت) نعم لوز وجهها كما يحول النسب ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدق هو بنت اخوتها  
وبقي نكاحه كمنص عليه وحري عليه العبادي والقاضي غير مرة قالوا وليس لنا من بطا أخته في الاسلام غير  
هذا ولومات الزوج فينبغي أن ترث منه زوجه بالزوجة لا بالاختية لان الزوجة لا تحجب بخلاف الاختية فهو  
أقوى السببين فان صدق الزوج والزوجة انفسح النكاح ثم ان كان قبل الدخول فلا شيء لها أو بعده فلها مهر  
المثل وقيس بهذه الصورة ما لوز وحت بمجهول النسب فاستلحقها أبوها ثبت نسبها ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدق  
الزوج وان أقام الأب بينة في الصورة الأولى ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر ما مروا ان لم تكن بينة  
وصدقته الزوجة فقط لم ينفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو أبانهم لم يحزله بعد ذلك تجديد نكاحها لان اذ لم يشرط  
وقد اعترف بالتحريم وأما المهر فلازم للزوج لانه يدعى ثبوته عليه لكنها تنكره فان كان قبل الدخول فنصف  
المسمى أو بعده فكله وحكمها في قبضه كن أقر لشخص بشئ وهو ينكره ومركمه في الاقرار ولو وقع  
الاستلحاق قبل التزويج لم يحزله الابن نكاحها اه شرح مر (قوله وهي من ولدها أبوالك) أو أحدهما  
لم يقل بواسطة أو غيرها لعدم تأني ذلك هنا اه حل (قوله بواسطة أو غيرها) تعميم في بنت الاخ وبنت  
الاخت فشملت بنت ابن الاخ وان نزل وبنت بنت الاخ كذلك وكذا يقال في بنت الاخت وسواء كان الاخ  
والاخت لابوين أو لاب أولام وقوله في العمة بواسطة أو غيرها تعميم في قوله وللك فشملت أخت الاب وان  
علا وأخت الجد من جهة الام وسواء كانت الاخت المذكورة أخت المذكور ولا يويه أولايه أو لامه  
وقوله في الخالة بواسطة أو غيرها تعميم في قوله وللك فشملت أخت الجدة من قبل الام وأخت الجدة من جهة  
الاب وسواء كانت الاخت شقيقة أو لابوين أو لاب (قوله للآية) أي فانه قال فيها وأما هاتركم اللاتي أرضعنكم  
واخواتكم من الرضاعة (فان قلت) من أين يستفاد منها بقية المحرمات السبع (قلت) قيل ان الله تعالى نبه على  
تحريمهن كاهن بالذكور وتين حكاه البيهقي في المعرفة عن الشافعي وجهه بان السبع انما حرم من معنى الولادة  
والاخوة فالام والبنت بالولادة والباقي بالاخوة اماله أو لاب أولام وتحريم بنات الاخ والاخت بولادة الاخوة  
اه شوبرى (قوله يحرم من الرضاعة) من هذه وما بعدها تعليلية وهذه الرواية فيها صور فلهذا أتى بالتالي بعدها  
وانظر ما حكمة الثالثة وما قيل من انه أتى به الاشتمالا على الامر بالتحريم أي اعتقاده ليس بظاهر لانها حينئذ  
مفادها أمر اعتقادي لا على وجه كسب الكلام (قوله وفي رواية من النسب) أتى به لان النسب أعظم من الولادة  
التي في الرواية الأولى وأتى برواية حرمو الانها بصيغة الامر والامر بالشئ نهى عن ضده والنهي في مثل هذا المقام  
يقضي الفساد فان أدت الرواية الثالثة ان التحريم معصوب بفساد العقد وهو غير مستفاد مما قبله اه عزيزي  
(قوله فرضعتك الخ) اشتملت عبارة هذه على تسعة أفراد للام أخبر عنها بقوله أم رضاع وذلك لان قوله  
فرضعتك ومن أرضعتهما صورتان وقوله أو ولتها أو أبان رضاع صورتان يرجع لهما قوله بواسطة أو  
بغيرها ياربع تضم لثنتين المتقدمتين وقوله أو أرضعتهما صورة تضم لستة السابقة وقوله أو من ولتك صورة  
يرجع اليها قوله بواسطة أو بغيرها فثلاث الصورتان يضمنان للسبعة السابقة فالجمله تسع صور وقوله فالمرتضعة  
بلين الخ اشتملت هذه العبارة على عشرة أفراد للبنت أخبر عنها بقوله بنت رضاع وذلك لان قوله فالمرتضعة

من زناها يحرم عليها الثبوت  
النسب والارث بينهما كما  
صرح به الاصل (وأخت)  
وهي من ولدها أبوالك أو  
أحدهما (وبنت أخو) بنت  
(أخت) بواسطة أو غيرها  
(وعنه وهي أخت ذكر وللك)  
بواسطة أو غيرها (وخالة)  
وهي أخت انتى وللك  
بواسطة أو غيرها (ويحرم من)  
أي هؤلاء السبع (بالرضاع)  
أي بالآية ولغير الصحيحين  
يحرم من الرضاع ما يحرم  
من الولادة وفي رواية من  
النسب وفي أخرى حرمان  
الرضاعة ما يحرم من النسب  
(فرضعتك ومن أرضعتهما أو  
ولتها أو) ولتك (أبامن  
رضاع) وهو الفصل (أو  
أرضعته) وهو من زيادتي  
(أو) أرضعت (من ولتك)  
بواسطة أو غيرها (أم رضاع  
وقس) بذلك (الباقى) من  
السبع المحرمة بالرضاع  
فالمرتضعة بلبنتك أو بلبن  
فروعك نسبا أو رضاعا  
وبنتها كذلك وان سفلت  
بنت رضاع والمرتضعة بلبن  
أحد أبويك نسبا أو رضاعا  
أخت رضاع وكذا مولودة  
أحد أبويك رضاعا وبنت  
ولد المرتضعة أو الفحل نسبا  
أو رضاعا وان سفلت ومن  
أرضعتهما أختك أو أرضعت  
بلبن أخيك وبنتها نسبا أو  
رضاعا وان سفلت وبنت  
ولدها أرضعته أمك أو أرضعت

ببنتك صورة وقوله أولبن فروعل فيه أربع صور لان الفروع ذكور وانثى ويرجع لهما التعميم بقوله  
نسباً أو رضاعاً وتنتان في ثنتين باربع تضم لواحدة المتقدمة وقوله وبنتها كذلك فيه خمس صور لان الضمير  
في بنتها يرجع للمرضعة بلبنك والمرضعة بلبن فروعل وتقدم ان في الاولى واحدة وفي الثانية أربعة  
فتضم الخمسة للخمسة وقوله والمرضعة بلبن أحد أو يولك الخ اشتملت هذه العبارة على ستة افراد للاخت  
أخبر عن أربعة منها بقوله أخت رضاع لان قوله بلبن أحد أو يولك يصدق بالاب والام وقوله نسباً أو رضاعاً  
يرجع لكل منهما وتنتان في ثنتين باربع وذكر ثنتين بقوله وكذا مولودة أحد أو يولك رضاعاً وهو ظاهر وقوله  
وبنت ولد المرضعة الخ اشتملت هذه العبارة على أحد وعشرين من أفراد بنت الاخ وأحد وعشرين من  
أفراد بنت الاخت جملة ذلك اثنتان وأربعون أخبر عنها بقوله بنت أخ أو أخت رضاع وذلك لان قوله وبنت  
ولد المرضعة فيه ثمان صور لان ولد المرضعة صادق بالذكور والانثى وقوله الا تني نسباً أو رضاعاً تعمم في كل  
من بنت وولد فالبنت لهما صورتان في صورتى الولد أى من حيث كونه نسباً أو رضاعاً باربع في صورتيه أيضاً من  
حيث كونه ذكراً أو أنثى ثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان صور أيضاً تعلم بالبيان السابق فتضم الثمانية  
لثمانية بستة عشر نصفها لبنت الاخ ونصفها لبنت الاخت كما علمت من كون الولد صادقاً بالذكور والانثى وقوله  
ومن أرضعتها أختك أى نسباً فيه ثلاث صور لبنت الاخت لان الاخت اما لابوين أو لاب أو لام وقوله أو أرضعت  
بلبن أختك أى نسباً فيه ثلاث صور لبنت الاخ تضم كلاً من الثلاثين لكل من الثمانيتين يحصل لكل قبيل أحد  
عشر وقوله وبنتها الخ فيه ثمانية عشر صورة وذلك لان قوله وبنتها يرجع لمن أرضعتها أختك باقسامها الثلاثة  
ويرجع للثلاثة التعميم بقوله نسباً أو رضاعاً بستة كلها لبنت الاخت ويرجع لمن أرضعت بلبن أختك بصورة  
الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم المذكور بستة كلها لبنت الاخ تضم الستة الاولى للحدى عشرة التى لبنت  
الاخت والستة الثانية التى لبنت الاخ يصير لكل قبيل سبعة عشر وقوله وبنت ولد أرضعته أمك الخ أى نسباً  
اشتمل على ثمان صور وذلك لان قوله وبنت ولد أرضعته أمك أى نسباً فيه أربع صور لان البنت قد علم  
فيها بقوله نسباً أو رضاعاً والولد يصدق بالذكور والانثى فتنتان في ثنتين باربع ولان قوله أو أرضعت بلبن أختك أى  
نسباً فيه أربع صور أيضاً كالتى قبلها وهذه الثمانية نصفها لبنت الاخت ونصفها لبنت الاخ تضم كل أربعة  
لكل سبعة عشر يحصل لكل قبيل أحد وعشرون وقوله وأخت الفحل الخ اشتملت هذه على عشرة افراد للعمة  
أخبر عنها بقوله عم رضاع وذلك لان قوله وأخت الفحل يرجع اليه قوله الا تني نسباً أو رضاعاً ففيه صورتان  
وقوله أو أخته أو أختي المرضعة صورتان يرجع اليهما قوله بواسطة أو غيرها باربع يرجع لهما قوله نسباً أو رضاعاً  
بثمانية تضم للثنتين المتقدمتين بعشرة وقوله وأخت المرضعة الخ فيه عشر صور أيضاً لخاله أخبر عنها بقوله خاله  
رضاع يعلم ببيان من بيان صور العمة فعمله ما ذكره لحارم الرضاع سبعة وثمانون (قوله ولا تحرم مرضعة أختك  
الخ) علم من كلامه عدم تحريم بنت زوج الام والبنت أو أمه وعدم تحريم أم زوجة الاب والابن أو بنتها أو  
زوجة الربيب أو الزوجة الخ عن المذكورات اه شرح مر (قوله أو مرضعة نافلتك) أى ولا مرضعة  
نافلتك أى بمعنى الواو كما يدل عليه قوله ولا أم مرضعة ولذا وانظر لم أعاد التنى في هذا دون ما قبله (قوله لانها  
حرم من الخ) عبارة الزركشى لان أم الاخ الخ تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أما أو حليلة أب ولم يوجد  
ذلك في الصورة الاولى وكذا القول في باقيهن اه سم وقوله لمعنى لم يوجد فبين في الرضاع أى وهو الامومة  
والبنية والاختية أى ان سبب انتفاء التحريم عنهن رضاعاً انتفاء جهة الحرمة نسباً أى لانها لم تكن أما ولا بنتاً  
ولا أختاً ولا خالة وقوله كما قررت أى في قوله ولو كانت الخ اه حل (قوله ولا أم مرضعة مولدك) أى وأما  
مرضعة الولد نفسها فلا اشكال في عدم تحريمها اه سم (قوله وزيد عليها الخ) قال الزركشى وينبغي  
استثناء صورة أخرى وهو انه يجوز للفحل اذا اكل لبنه من الرضاع أم نسباً أو أخت كذلك ان يتزوجها

بلبن أختك نسباً أو رضاعاً وان  
سكنت بنت أخ أو أخت رضاع  
وأخت الفحل أو أخته أو أختي  
المرضعة بواسطة أو غيرها  
نسباً أو رضاعاً عم رضاع  
وأخت المرضعة أو أمها أو  
أم الفحل بواسطة أو غيرها  
نسباً أو رضاعاً خالة رضاع  
(ولا تحرم) عليك (مرضعة  
أختك أو أختك) ولو كانت  
أم نسب حرمت عليك لانها  
أمك أو موطوءة أختك أو  
أو أختك من زيادتي (أو)  
مرضعة (نافلتك) وهو ولد  
الولد ولو كانت أم نسب  
حرمت عليك لانها بنتك أو  
موطوءة ابنك (ولا أم مرضعة  
ولذا) (لا) (بنتها) أى بنت  
المرضعة ولو كانت المرضعة  
أم نسب كانت موطوءة تلك  
فحرم عليك أمها وبنتها  
فهذه الاربع يحرم من في  
النسب لا في الرضاع فاستثنائها  
بعضهم من قاعدة يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب  
والحقون كفى الرضا على  
انها لا تستثنى لعدم دخولها  
في القاعدة لانها حرم من  
في النسب لمعنى لم يوجد فبين  
في الرضاع كما قررت ولها الم  
استثنائها كالاصل وزيد عليها  
أم الم والعمة وأم الخال



صرح به في المذهب وغيره اه وسبب في الرضاع ان الحرمة تنتشر من الفعل الى آباءه وأمهاته ولا تنتشر من الرضيع الى آباءه وأمهاته فالابن من الرضاع لا يتزوج أم أبيه بخلاف الاب يتزوج أم ابنه من الرضاع وبكل حال هي حلال فلم يسل استثناء هذه الصورة بالنظر لمجموع الام والاخت فليحرم اه سم (قوله أيضا وزيد عليها أم العم والعمة الخ) أي فانهم يحرمون بالنسب بخلاف الرضاع اه سم أي وفرض المسئلة ان العم من النسب وكذلك العمة والخال والخالة والكلام في أمهم من الرضاع فلا تحرم ولو كانت أم نسب لكانت في الاولين جده لاب أو موطوءة جده لاب وفي الاخيرة بن جده لام أو موطوءة جده لام وكل منهن يحرم اه عزيزي وجمع بعضهم التسعة فقال

أم عم وعمة وأخ ابن \* وحفيد وخالة ثم خال

جدة ابن وأخته أم أخ \* في رضاع أحلها ذوالجلال

(قوله وأخ الابن) أي وأم أخ الابن كما في بعض النسخ والمتبادر من العبارة ان الناكح أبو الابن وليس مراد بل هو الابن كما قال اه شيخنا والاظهر في التعبير ان يقول وأم الاخ من الرضاع أي فانها لا تحرم على اخيه منه ولو كانت أم نسب لكانت أمه أو موطوءة أبيه اه (قوله وأخ الابن) أي وام اخي الابن ولا يخفى ان المتبادر من الابن ابن الناكح وليس كذلك لان الناكح هما النكاح هو الابن وفيه ان هذه حيث تدور صورة المتن لانها أم الاخ وفيه ان المتن لم يعبر بأم الاخ بل بمرضعة الاخ والمراد بالمرضعة المقابلة لامه من النسب فذلك أم الاخ من الرضاع وهذه أمه من النسب وفي قل على الجلال بعدما ذكر التصوير الذي في الشارح مانصه كذا قاله وفيه نظر لانه انما تزوج بأم أخيه لامه من الرضاع لا بأم أخيه كذا هو ظاهر الا أن تجعل الاضافة في الاخ والابن بياناً لبيان المراد باخ الابن نفس الاخ أي لا يحرم على الابن أم أخه هو ابنها ولا يحرم على ابن امرأة أم أخيه ذلك الابن وان العبارة مقسوبة والمراد انه لا يحرم على المرأة اخواتها حيث تدور هذه مساوية لقول المصنف ولا يحرم عليك من أرضعت أحلك غير ان هذه أم نسب وفي كلام المصنف أم رضاع ولذلك قال بعضهم الاول ان يصور برجل له ابن ارتضع على امرأة لها ابن فلرجل ان يتزوج بها وهي أم أخيه ابنه فتأمل وافهم اه (قوله فلاخيه لا يبيعه نكاحها) واذا وحديدهما ولد فر يدهم وخاله لانه أخو أبيه وأخو أمه وعليه الاغتر المشهور (قوله فلاخيه لا يبيعه نكاحها) لعل التقييد بالابلسا كاتما قبله وكان الاحسن اسقاطه ليشمل الاخ الشقيق ولا بولاً أم على ان في التقييد به مع قوله بعد وسواء الخ لا يخفى فليتأمل اه شوبري (قوله أخت أخيك لا يبيعه) الخطاب لا يخفى بدوه وعمر ولا لزيد لان الاخت في التصوير أخت زيد لا عمرو اه (قوله بلبن أبي أخيك) أي لبنة الحاصل له من زوجة أخرى غير أمك كما هو ظاهر اه شوبري (قوله بالمصاهرة) المصاهرة وصف شبهة بالقرابة فزوج ابنة الشخص أشبهت بنته وزوجة الاب أشبهت الأم وأم الزوجة أشبهت الأم أيضاً بنت الزوجة أشبهت بنته أيضاً اه عزيزي وفي عش على المواهب المصاهرة المماثلة وتقال صاهرت اليهم اذا تزوجت منهم والاصهار أهل بيت المرأة واما أهل بيت الرجل فاجاءه من العرب من يجعل الاجاء والاختان جميعاً اصهاراً أي فيطلق الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة اه (قوله في الحياة) قال الزركشي فلولم يطأها الا بعد موتها فحق تحريم البنت وجهان لا روياني وقضية ما سبق عن الشيخ أبي حامد من ان الزوجة تنزل بعد موتها منزلة المحرم ترجع عدم التحريم وسبب ما يؤيده اه ثم قال بعد قول المنهاج ومن وطئ امرأة بمثل حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمته على آباءه وأبنائه وكذا الموطوءة بشبهة في حقه هذا اذا كانت الموطوءة حية فاما الميتة فلا يثبت بوطئها حرمة المصاهرة قاله البغوي في فتاويه وحرم به الرافعي في كتاب الرضاع ولو كان الواطئ ختناً فلا يثبت حرمة المصاهرة أيضاً لاحتمال كون العضو زائداً قاله أبو الفتوح اه سم (قوله بنسب أو رضاع) تعميم في الاربعة فوكذا قوله بواسطة أو بغيرها

والخالة وأخ الابن ومصورة  
الاخيرة امرأة لها ابن ارتضع  
على امرأة أجنبية لها ابن  
فابن الثانية أخو ابن الاولى  
ولا يحرم عليه نكاحها (ولا)  
يحرم عليك (أخت أخيك)  
سواء أ كانت من نسب كان  
كان لزيد أخ لاب وأخت  
لام فلاخيه لا يبيعه نكاحها أم  
من رضاع كان ترضع امرأة  
زيداً وصغيرة أجنبية منه  
فلاخيه لا يبيعه نكاحها وسواء  
كانت الاخت أخت أخيك  
لا يبيعه لامه كمثلنا أو أخت  
أخيك لا يبيعه مثاله في  
النسب ان يكون لابي أخيك  
بنت من غير أمك فذلك نكاحها  
وفي الرضاع ان ترضع صغيرة  
بلبن أبي أخيك لا يبيعه لك  
نكاحها (و يحرم) عليك  
بالمصاهرة (زوج ابنة أو  
أبيك وأم زوجتك) ولو قبل  
النكاح بهن (وبنت  
مدخولتك) في الحياة ولو في  
الدير بنسب أو رضاع بواسطة  
أو بغيرها قال تعالى وحلائل

والاربعة هي الابن والاب وأم الزوجة وبنت المدخولة اه (قوله لبيان ان زوجة الخ) أي فليس احترازا  
عن ولد الولد ولا عن ولد الرضاع اه سم (قوله اللاتي دخلتم بهن) لم يعد اللاتي دخلتم لامهات نسائكم أيضا وان  
اقتضت قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع الوصف ونحوه لاسا ما تقدمه لان محله ان اتحد العامل وهو  
هنا مختلف اذ عامل نسائكم الاولى الاضافة والثانية حرف الجر ولا نظر مع ذلك لاتحاد عملهما خلافا للزركسي  
لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل بحكم ومجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما لا يخفى اه شرح  
مر (قوله وذكر الجور) جمع حجر بفتح الحاء وكسرها مقدم الثوب والمراد به لازم الكون فيها وهو كونهن  
في تربيتكم اه شيخنا (قوله فان لم يدخل بالزوجة لم تحرم بنتها) وان ماتت الزوجة فلم يزلوا الموت هنا منزلة  
الوطء بخلافه في الارث وتقدير المهر وسر ذلك من حيث المعنى بينه ج اه حل وعبارته (تنبيه) لم يزلوا الموت  
هنا منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقدير المهر وبوجه بان التنزيل هنا يلزم عليه ان العقد محرم وهو خلاف  
النص ولا كذلك ثم النص فيه على ان الموت واجب للارث والتقدير وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت  
لو حلت الوطء وتوابعه فلم يحرمه الا ما هو من جنسه من الام لا مكانه وعدا عن ذلك في الامهات لاسا والمقصود  
فيهما المال ولا جنس له فادبر الامر فيه على مقرر اوجبه الذي هو العقد وهو الموت أو الوطء المؤ كذا في الموجب  
اه (قوله الا ان تكون منفية بلعانه) أي فان لم تحرم لكن لا من حيث كونها بنت الزوجة كما لو همه سياقه بل من  
حيث كونها بنته احتمالا كما تقدم عن مر ان البنت تحرم عليه ولو كانت بنته احتمالا ومثل لها بالمنفية باللعان  
وصورتها ان يعقد على امرأة ثم يختلي بها من غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلد بنتا يمكن كونها منه فينفى باللعان  
لانه واجب حينئذ لعلمه ان البنت منه وانما الحقت به للفراش مع امكان كونها منه ولذلك حرمت على نافيها لان  
المنفية باللعان لها حكم النسب بدليل انه لو استلحقها لحقته ولا تنقض بمسها لاننا لا تنقض بالثبوت على المعتمد  
ويحرم نظارها والحلوة بها الاحتياط ولا يقتل بقتلها ولا تقبل شهادتها لاهل ولا يقطع بسرقة مالها اه ومن استلحق  
زوجة ابنه أو زوج بنته صار ابنه ولا يفسخ النكاح ان كذب الزوج واذا ماتت ورثت منه بالزوجة لانها أقوى  
من الاختبة واذا طلق بائنا امتنع التجديد اه مر اه زى (قوله والفرق) أي بين البنت حيث لا تحرم  
الا بالدخول على الام وبين الام حيث تحرم بالعقد على البنت قال الرويان لان في الامهات من الشفقة والرفقة  
على بناتهن ما ليس في البنات لامهاتهن فاذا كانت أكثر رقة لم تنفس على بنتها بدول الزوج اليها قبل الدخول  
وبعد وبما رضى به والبنت لما كانت أقل حبا تنفس على أمها قبل الدخول وبعد يفضى الى القطيعة اه  
فان قيل قوله تعالى اللاتي دخلتم بهن صفة متأخرة فهل اعدت الى النساء في تحريم أمهاتهن أيضا قبل لانها  
مجرورة بالاضافة وما بعدهما مجرور بالحرف فلما اختلف العامل قطعت وفيه نظر اه سم (قوله ان يكون  
العقد صحيحا) لان الفاسد لا حرمته مالم ينشأ عنه وطء أو استدخال لان كلامهم ما يشبه وهو محرم ولو ادعت  
أمتها أنها أخته من الرضاع فان كان بعد تمكينها المعتبر بان كانت بالغة عاقلة ولم تدع غلطا أو نسيانا لم تحرم عليه  
وان كان قبل ذلك بان كان قبل أن يملكها أو بعده وقبل تمكينها أو بعده وهي نحو صغيرة أو ادعت نسيانا أو  
غلطا حرمت عليه ويقبل قول الزوجة ذلك أي انها أخته من الرضاع لكن بالنسبة لتخليقه على نفيه حتى اذا نكل  
حلفت وانفسخ النكاح بخلاف ما اذا ادعت انها أخته نسبيا لان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضاع  
فكذا التحريم ولو ادعت أمة أنه وطئها نحو أبيه قبل قولها بيمينها ان لم تكن مكنته اه حل (قوله ومن  
وطئ امرأة) أي ولو في الدبر أو القبل ولم تزل البكارة أو استدخلت ماء أي السيد المحترم حال خروجه أو الاجنبي  
بشبهة اه حل (قوله وهو واضح) بخلاف الخشحي فانه لا أثر لوطئه لاحتمال زبده ما أوجب فيه أو به اه  
حل (قوله أو بشبهة منه كان طهار زوجته أو أمته) أو وطئ الامة المشتركة بينه وبين غيره أو أمة فرعه  
وكذا لو وطئ بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه بحيث يصح تقليد ما قسم الاول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة

أبنائكم وقوله الذين من  
أصلا بكم لبيان ان زوجة  
من تبناه لا تحرم عليه وقال  
تعالى ولا تنكحوا ما نكح  
آباؤكم من النساء وقال  
وأمهات نسائكم وربائكم  
اللاتي في حجب وركم من  
نسائكم اللاتي دخلتم بهن  
وذكر الجور جرى على  
الغالب فان لم يدخل بالزوجة  
لم تحرم بنتها الا ان تكون  
منفية بلعانه بخلاف أمها  
والفرق ان الرجل يتلى عادة  
بكلمة أمها عتب العقد  
لترتيب أموره فحرمت بالعقد  
ليس سهل ذلك بخلاف بنتها  
واعلم انه يعتبر في زوجتي  
الابن والاب في أم الزوجة  
عند عدم الدخول بهن ان  
يكون العقد صحيحا (ومن  
وطئ) في الحياة وهو واضح  
(امرأة بملك أو شبهة منه)  
كان طهار زوجته أو أمته



الفاعل وهو لا يتصف بحل ولا حرمة لأن فاعله غافل وهو غير مكاف وإذا اتقى تكليفه اتقى وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محل قولهم وطء الشبهة لا يتصف بحل ولا بحرمة والقسم الثاني شبهة المحل وهو حرام والقسم الثالث شبهة الطريق فإن قلنا القائل بالحل فلا حرمة والاحرام اه حل والحاصل ان شبهته وحده فوجب ما عدا المهر اذ لا مهر لبق وشبهتها وحدها فوجب المهر فقط وشبهتهما فوجب الجميع ولا يثبت بينهما حرمة مطلقة فلا يحل نحو نظر ولا مس ولا خلوة اه زى (قوله أو وطء بفاسد نكاح) هل من فاسد النكاح العقد على خمسة أو لا لأن هذا معلوم لا يكاد أحد يجمله فلا يعد شبهة حرر اه حل (قوله حرم عليها أمها وبناتها) أي وثبتت المحرمية في صورة المملوك ولا تثبت في صور قوطه الشبهة اه شرح مرويشير البه صديق الشارح في التعليل بقوله لأن الوطء تلك الميكن نازل منزلة عقد النكاح ومن جملة آثار عقد النكاح ثبوت المحرمية لام الزوج وبناتها وبقوله وبشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم أي دون المحرمية فيحرم عليه نظراً لموطوءة بشبهة وبناتها ينتقض وضوءه بالمسها وهكذا بقية أحكام الاجنبية انتهى (قوله نازل منزلة عقد النكاح) أي منزلة الوطء في عقد النكاح فلا يردان التشبيه بالعقد يقتضي حل بناتها لأن البنت لا تحرم بالعقد على الام اه حل (قوله من وطئها بترتا) أي حقيقى بخلاف ما على صورته كوطء المكروه والمجنون وأسقط شيخنا المكروه لأن والده يرى ان وطء المكروه لا يثبت النسب وليس من وطء الشبهة كوطء المجنون اه حل (قوله ولو اختلطت محرمة الخ) فيه إشارة الى انه ليس ثم علامة يحصل بها تميز كنسب ونحوه وأشار واجهه المسئلة الى ان الحل والحرمة يوجدان مع غير التعيين فيهما اه قل على الجلال وقوله كنسب لعله تحريف وعبارة من لنعم لوتيقن صفة المحرمه كسواد نكح غير ذات السواد مطلقاً انتهت (قوله بان يعسر الخ) أي في بادئ النظر والفكر بمعنى أن الفكر يحكم بعسر العدو وقوله كالف امرأه أي أو سبع مائة فافرق وأما المحصور فماتان فمادون وأما الثمانية والأربع مائة والجسمائة والستمائة فيستغنى فيها القلب اه شيخنا وفي زى ان غير المحصور جسمائة فافرق وأن المحصور مائتان فمادون وأما الثلثمائة والأربع مائة فيستغنى فيها القلب قال والقلب الى التحريم أميل اه (قوله فانه وان سافر الخ) فيه ان مقتضى ذلك انه لو اتقى هذا الاحتمال بأن جمع ذلك المختلط به بمحل واحد لا يجوز ان ينكح منه وليس كذلك لولعلمهم نظروا في ذلك الى ما من شأنه اه حل وعبارة شرح مر وحكمة ذلك انه لو لم يبع له ذلك ربما انسده عليه باب النكاح انتهت (قوله أيضاً) أي كسفره هو وقوله فعلم أي من مفهوم من التبعية اه شيخنا (قوله وهل ينكح الى ان يبقى الخ) عبارة شرح مر وينكح الى ان يبقى محصور كل رجعه الى روياني ولا يخالفه ترجيحهم في الاواني الاخذ الى ان تبقى واحدة اذ النكاح يحتاج له فوق غيره وما فرقه من ان ذلك يكفي فيه الظن فيباح المظنون مع القدرة على المتيقن بخلافه هنا مردود بما تقرر من حل المشكوك فيه مع وجود متيقنة الحل اه (قوله وقال الا قيس) أي على ما لو اختلطت بمحصوران ابتداء فقيس الدوام على الابتداء وان كان الفرق الذي ذكره لا يظهر لان المسئلتين يجوز فيهما العدول الى المظنون مع وجود المتيقن فالاولى الفرق بان الابضاع يحتاج لها أزيد من غيرها اه شيخنا (قوله ويفرق بان ذلك يكفي فيه) أي في حله وجواز الاقدام عليه ويفرق أيضاً بالاحتياط للابضاع لانها لو اختلطت بالعدد المذكور لا يجوز له ان ينكح منه وقوله بخلاف النكاح فيه ان النكاح كذلك كما تقدم ولأنه ان ينكح من ارتضع معها وشك هل ارتضع خساً أم لا والاولى ان يفرق بان النكاح يحتاج له نعم ان أريد بالظن المتيقن هو الذي هنا الناشئ عن الاجتهاد فربما مع ذلك الفرق ويرد هذا بان ما هنا يجوز رخصة ومسئلة الرضاع ضعف فيها الشك فثبت استحباب الحل فاعدا ذلك يحرم الاقدام عليه ويحكم عليه بعدم الصحة طاهراً ومنه يعلم ان الرد على الاذرى في قوله ان الشك في المنكوحه محزم لها ليس في محله تأمل اه حل (قوله ولأن الوطء الخ) عطف عليه على معلول اه شيخنا (قوله اذ لا دخل للاجتهاد في ذلك) أي لان من شرط المجتهدين ان يكون للعلامة فيه مجال

عليه أمها وبناتها وحرمته على أبيه وابنه) لأن الوطء تلك الميكن نازل منزلة عقد النكاح وبشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم سواء أوجد منها شبهة أيضاً أم لا وخرج بما ذكر من وطئها بترتا أو بآسرها بلاوطء فلا تحرم عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه لأن ذلك لا يثبت نسباً ولا عدة (ولو اختلطت) امرأة (محرمة) عليه (ب) نسوة (غير محصوران) بأن يعسر عدن على الاقاراد كالف امرأة (نكح منهن) جوازاً ولا لانسده عليه باب النكاح فانه وان سافر الى محل آخر لم يأمن مسافرتها الى ذلك المحل أيضاً فعلم انه لا ينكح الجميع وهل ينكح الى ان تبقى واحدة أو الى ان يبقى عدد محصور حتى الروايات عن والده فيه احتمالين وقال الا قيس عندي الثاني لكن رجح في الرخصة الاولى في تفسير من الاواني ويفرق بأن ذلك يكفي فيه الظن بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متيقنها بخلاف النكاح وخرج بما ذكر ما لو اختلطت بمحصوران كعشر بن فلا ينكح منهن شيئاً تعلية التحريم ولو اختلطت زوجته باجنبيات لم يجز له وطء واحد منهن مطلقاً ولو باجتهاد اذ لا دخل للاجتهاد في ذلك ولأن الوطء

انما يباح بالعقد لا بالاجتهاد وتصير محرمة أهم من تعبيرة كغيره بحزم لشموله المحرمة ١٨٢ بنسب ورضاع ومصاهرة قولان وثق وقولان وغيرها

(ويقطع النكاح تحريم مؤبد كوطع زوجة ابنه) ووطع الزوج أم زوجته أو بنتها (بشبهه) فيفسخ به نكاحها كما يمنع انعقادها ابتداء سواء أ كانت الموطوءة محسرا للوطئ قبل العقد عليها كبت أحياء لا ولا يفتر بما نقل عن بعضهم من تقييد ذلك بالشق الثاني (وحرم) ابتداء عودا ما (جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع ولو فرضت احداهما ذكرا حرم تناكهما كما مرأة واختها أو خالتها) بواسطة أو غيرها قال تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اختها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اختها ولا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وذكر الضابط المذكور مع جعل ما بعده مثالا أولى مما عبر به وخرج بالنسب والرضاع المرأة وأمتها فيجوز جمعها وان حرم تناكهما لو فرضت احداهما ذكر أو المصاهرة فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وان حرم تناكهما لو فرضت احداهما ذكرا (فإن جمع بينهما) (يعقد بطل) فهما إذا ولوبه لاحداهما

أي مدخل اه حل (قوله وثق) أي في ولد الامتبالخاف اه شيخنا (قوله وغيرها) كالمعتدة والمحرمة والخائض اه حل وتثنيها بالخائض غير صحيح (قوله ويقطع النكاح تحريم مؤبد) أي على الزوج لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لا نأقول المراد بالفعل الحرام والفعل هنا ليس حراما وانما ينشأ عنه التحريم وخرج بالنكاح موطئا ذلك على ملك اليمين كمنوطئ الاب بباريه ابنه لانها وان حرمت بذلك على الابن أبدا لا ينقطع به ملكه حيث لا احبال ولا تنسب عليه بمجرد تعمر بمالبقاء المالية وبمجرد الحل غير متقوم اه حل اما لو كان احبالا من الاصل فان ملكا لفرع ينقطع كسباني تفصيله في الاعراف اه (قوله تحريم مؤبد) أي على الزوج بدليل التمثيل وقوله أو بنتها الظاهر ولو كانت منه أيضا كن وطع بنته بشبهة فحرم عليه أمها اه شيخنا (قوله كوطع زوجة ابنه) ويجب على الوطئ مهر مثل للزوجة وأخوال الزوج ان كان بعد الدخول لنفويته البضع عليه فان كان قبله فمهر للزوجة ونصف للزوج اه سلطان (قوله زوجة ابنه) بالنون أو الياء كمنبسطه بخطه اه شرح ج فكانه قال فوطئ زوجة ابنه أو أخته (قوله قبل العقد عليها) هذا القيد لا مفهوم له (قوله كبت أخته) أي التي هي زوجة ابنه مثلا فتحرم على الابن بوطء الاب لها (قوله ولا يفتر بما نقل عن بعضهم) وهو ابن الحداد وتبعه ابن الصباغ من تقييد ذلك أي انقطاع النكاح بطرق ما ذكر بالشق الثاني وقوله أم لا فقد قال بعضهم فيه هو خيال باطل اه حل (قوله وحرم جمع امرأتين) أي في الدنيا لا في الآخرة لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدم لان العلة التباغض وقطعية الرحم وهذا المعنى منتف في الجنة وأما نكاح المحارم في الجنة فقد ذكر القرطبي انه لا مانع منه الا في الام والبنات اه برماوى (قوله أو خالتها) بخلاف امرأتين أو بنت خالتها أو بنت عمها وقول الشارح بواسطة أو غيرها تعميم في الخالة اه حل (قوله لا الكبرى على الصغرى) هو تأكيدها قبله على الف والتشريع بالمرتبة وفيه دفع توهم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هي الكبرى كالمعظم فتأمل اه قل على الجلال (قوله وان حرم تناكهما) (الح) لان العدة لا ينكح سيدته والسيدة لا ينكح أمتها اه حل (قوله والمصاهرة) معطوف على قوله المرأة وأمتها (قوله فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها) لان حرمة الجمع بينهما وان حصلت بفرض أم الزوج ذكر أو في الاولى وبفرض بنته ذكر أو في الثانية لكن ليس بينهما قرابة ولا رضاع بل مصاهرة وليس فيها رحم يحذر قطعها قال الرافعي وقد يستغنى عن قيد القرابة والرضاع بأن يقال يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتما قدرت ذكر أو تحرم عليه الاخرى فتخرج هاتان الصورتان لان أم الزوج مثلا وان حرم عليها زوجة الابن لو قدرت ذكر الكزن زوجة الابن لو قدرت ذكر الا تحرم عليها الاخرى بل تكون أجنبية عنها وقد يقال يرد على ما قاله السيدة وأمتها الصدق الضابط مع ما مع جواز الجمع بينهما بخلاف ما قالوه لعدم القرابة والرضاع وبجواب بان المتبادر بقرينة المقام من التحريم التحريم المؤبد المقضي لمنع النكاح فتخرج هذه لان التحريم فيها قد يرد ولو بان السيدة لو فرضت ذكر أو حل له وطء أمتها بالملك وان لم يحل له نكاحها اه شرح الروض (قوله بين امرأة وأم زوجها) بان مات عنها زوجها أو طلقت وجهها شخص مع أم زوجها القديم أو بنته اه (قوله أو بنت زوجها) أي وبين الرجل وبين بنته وبنات الرجل من أمه وأخته من أبيه اه حل (قوله لو فرضت احداهما ذكرا) وهي أم الزوج في المسئلة الاولى وبنت الزوج في المسئلة الثانية بخلاف المرأة اذا فرضت ذكر أو فان أم الزوج أجنبية عنه تأمل اه حل وعبارة الشوري اذ لو فرضت الام ذكر أو كانت منكوبة أختها ولو فرضت البنت في الثانية ذكر أو كانت المرأة منكوبة أختها فيحرم والظاهر ان العكس لا يتأتى فليتأمل انتهت (قوله فكثر زوج المرأتين) أي من زوجتين اثنتين فقوله من اثنتين صفة لزوج متعلق بمحذوف أي كزوج حاصل من زوجين اثنتين لكن يتزوج أحدا الاولياء لهذا وأخواله كما تقدم في قوله أو زوجها أحدهم أي الاولياء زيدا والآخر عمرا وعرف سابق الخ اه (قوله بطل الثاني) أي ان مع الاول فان فسد الثاني هو

على الاخرى (او يعقد بين فكثر زوج) للمرأة (من اثنتين) فان عرفت السابقة لم تنس بطل الثاني ونسبت



الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا لما وردى اهـ سئل (قوله وجب التوقف حتى يتبين) أي إن وجبت معرفة السابق اهـ شرح مر ومفهوما أنه لو لم تزج معرفتها لا توقف بل يبطلان فليراجع اهـ سم على ج اهـ ع ش عليه (قوله بطلا) والاقرب عدم الاحتياج في ذلك أي فيما إذا لم يعلم عين السابقة لفسخ الحاكم وأنه لو أراد العقد على أحدهما امتنع حتى يطلق الأخرى ثانياً لا احتمال كونها الزوجة فتحل الأخرى فينبابدون مشقة عليه في ذلك بوجه اهـ شرح مر (قوله وبذلك علم الخ) أي بالتفصيل المذكور بقوله فإن عرفت السابقة الخ وقوله أن تعبري بذلك أي قوله أو يعقدن فذكر زوج من اثنين الشامل للصورة الخمسة المذكورة وقوله أولى من قوله أو مرتباً فالثاني والاصل قال هذه العبارة بدل عبارة المتن التي سمعتها صادقة بالصورة الخمسة وفي ع ش ووجه الأولوية أن من صور الترتيب أن يعلم السبق ولم يتعين السابق والحكم فيها بطلانها إذ ليس ثم ثابن بخصوصه حتى يحكم عليه بالبطلان اهـ (قوله فإن وطئ أحدهما) أي حاته كونها واضحة فلا عبرة بوطء الخنثى إلا أن اتضح بالافونة اهـ برماوى (قوله حرمت الأخرى) أي استمر التحريم وعبارة العباب من ملك أمه ونحو اختها ووطئ أحدهما محرم عليه ووطء الأخرى اهـ وكتب أيضاً قوله حرمت عليه الأخرى أي وطئها كما في الروضة والعباب وقد يقتضى إباحة الاستمتاع بغيره كما أن قضية قولهم فإن وطئ واحدة حرمت الأخرى لأنه لا أثر للاستمتاع بغيره فله الاستمتاع بكل منهما قبل وطء أحدهما ووله الاستمتاع بغيرها أيضاً بغير الوطء وعبارة الأنوار وكل امرأتين حرم الجمع بينهما بالنكاح حرم الجمع في الوطء بملك الميسن اهـ فافهم أن غير الوطء لا ينظر إليه بل هو على إباحته فيها ما قبلتأمل لا يقال قياس الحائض حرمة المباشرة لثلاثة أولئك الفرق بإمكان حل المحرمة هنا لا فيتمكن من إباحتها وبها فارتقت الحائض اهـ شورى وقوله في صدر القول أي استمر التحريم لعله تحريف لأن التحريم قبل وطء أحدهما لم يكن ثابتاً حتى يستمر في غير الوطء أو قبل كانت كل منهما حلالاً على أفرادها كما يدل عليه بقية عبارته تأمل (قوله بإزالة ملك) كبيع ولولبعها أن لزم أو شرط الخيار فيه للمشتري وحده وهبة ولولبعها مع قبضه بإذنه اهـ شرح مر (قوله كبيع) المناسب لهذا أن يقرأ المتن تحريم بالناء ليكون أعم وإن كان أكثر النسخ بالباء اهـ شيخنا (قوله ويشترط أن تكون الخ) أي يشترط في صحة قول المتن حرمت الأخرى الخ وقوله نعم الخ استدراك على قول المتن حتى يحرم الأولى الخ (قوله كحرم) كأن كان له أخت من أبيه ولها أخت من غيره (قوله فوطئها) أي ولو بشبهة جازله ووطء الأخرى أي لأن هذا الوطء كالأوطء ولم يجعلوه كالأوطء فيما لو وطئ الأب زوجة ابنه وهي محرم له وكان قياس ذلك أن يقتضى تحريم ووطء الأخرى إلا أن يقال لا معنى لتحريم المحرمة عليه وأيضاً ذلك التحريم على الزوج الذي هو الابن والتحريم هنا على الواطئ فلا جامع بينهما وحيث يتنبحجناج إلى الفرق بين هذا وبين طر ووطء زوجة ابنه بشبهة حيث يحرمها وإن كانت محرماً له كنهت أخيه أي وكان قياس ذلك أن ووطءه بشبهة لمن يحرم عليه أن يؤثر التحريم في الأخرى مع أثر التحريم ثم وقد يقال التحريم على الغير وهنا على نفسه وأيضاً لا معنى لتحريم المحرمة بما ذكر تأمل اهـ حل (قوله جازله ووطء الأخرى) وهو بشكل على ما مر من قوله سواء كانت الموطوءة محرماً للواطئ قبل العقد الخ زى قال شيخنا لا إشكال لأن ووطءه فيما تقدم لزوجة ابنه بشبهة إذا كانت بنت أخيه ووطء الشبهة محترمة فحرماً على زوجها وإن كانت محرماً له بخلافه هنا أي في الملك لأن ووطءه المحرم المملوك له غير محترم فلا يحرم عليه الأخرى (قوله فهو أعم من قوله ولولبعها الخ) أي لشموله غير الاختصاص حالة المعية بخلاف كلام الأصل فهما لأن العطف بثم في الثانية لا يفيد هابل يفيد خلافاً لهذا وقد يجاب عن الأصل بأن حالة المعية معلومة من مفهوم الأولوية فليتناً مثل اهـ شورى (قوله لأن الإباحة بالنكاح الخ) أي بخلاف نفس الملك فإنه أقوى من النكاح ومن ثم بطل النكاح بشرأ أمه كما يأتي في الفصل الذي يلي هذا اهـ حل أي فهاهنا لكون الملك أقوى من النكاح وما هنا

وجب التوقف حتى يتبين وإن وقعاً معاً وعرف سبق ولم يتعين سابقة ولم يرج معرفتها وجهل سبق والمعية بطلاً وبذلك علم أن تعبري بذلك أولى من قوله أو مرتباً فالثاني (وله تملكهما) أي من حرم جمعهما (فإن وطئ أحدهما) ولو في دبرها (حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بإزالة ملك) ولولبعها (أوبنكاح أو كتابة) إذا جمع حيث يتنبحج خلاف غيرها كبيع ورهن وأحرام وردة لاتها لا تزيل الملك ولا الاستحقاق فلو عادت الأولى كان ردن بعيب قبل ووطء الأخرى فله ووطء أيتهما شاء بعد استبراء العائدة أو بعد ووطئها حرمت العائدة حتى يحرم الأخرى ويشترط أن تكون كل منهما مباحة على أفرادها ولو كانت أحدهما مجبوسية أو نحوها كحرم فوطئها جازله ووطء الأخرى نعم لو ملك أمها ووطئها فوطئ أحدهما حرمت الأخرى مؤبداً كما علم مما مر (ولولبعها ونكح الأخرى) معاً أو مرتباً فهو أعم من قوله ولولبعها ثم نكح أختها أو عكس (حلت الأخرى دونها) أي دون المملوك ولو ووطئها لأن الإباحة بالنكاح أقوى منها بالملك

اذية علوية الطلاق والظهار والايلاء وغيرها فلا يندفع بالاضعاف بل يدفعه (و) بحمل ١٨٥ (الحار اربع) فقط لانية نسكو واما طاب لكم من

لكون فراش النكاح أقوى من فراش الملك فلا تنافي اهـ (قوله اذ يتعاقب به الخ) وجه مدلالة هذا على  
 القوة انه يقتضي زيادة اعتناء الشارع بفراش النكاح واعتناؤه الزائد بدل على قوله اهـ (قوله وغيرها) من  
 جملة ذلك لحق الولد فيه بالامكان ولا يجامعه الحل لا غير بخلاف ملك الميمن اهـ حل (قوله فلا يندفع) أي  
 النكاح يعني اباحتها بالضعف وهو اباحة الملك وقوله بل يدفعه أي يدفع النكاح أي اباحتها بالضعف وهو  
 الاباحة بالملك لما علمت انه أقوى (قوله ويجعل حار أربع) وقد تعين الواحدة للحر وذلك في كل نكاح توقف  
 على الحاجة كالسفيه والمجنون والحرة النكاح للامانة وقد لا يخفى كمنصب النبوة فلا حوال ثلاثة \* (قوله) \*  
 قال الشيخ عز الدين كان في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام يجوز للرجل ان يتزوج من غير حصر تغليباً  
 لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام لا يتزوج غير واحدة تغليباً لمصلحة النساء فراعته هذه  
 الشريعة أي شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم مصلحة النوعين بأعداد مخصوص أي في الجملة والله أعلم فان قيل  
 ما الحكمة في رعاية شريعة سيدنا موسى للرجال وشريعة سيدنا عيسى للنساء قد يتحمل والله أعلم ان فرعون  
 لما ذبح الانبياء واستضعف الرجال فاسب ان يعاملهم سيدنا موسى بالرعاية على خلاف فعل ذلك الجبار بهم ولما لم  
 يكن سيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة فاسب ان يراعى جنس أصله رعاية فليتأمل اهـ شوبري  
 وفي قول على الجلال مائة وقد اعتدت شريعة محمد صلى الله عليه وسلم برعاية مصلحة الفريضة وحكمة  
 تخصيص الاربع كقيل ان غالب امور هذه الشريعة مبني على التثبيت وترك الزيادة عليه كفي الطهارات  
 وامهال مدة الشرع ونحو ذلك فلوزيد هنا على الاربع اكانت نوبة كل واحدة لا تعود الا بعد اكثر من ثلاث  
 ايام وفيه مخافة لما روي في الحكمة مراعاة للاختلاف الاربع في الانسان المتولد عنها انواع الشجر وقد روي بعضهم  
 هذه بعدم اعتبارها في الرقب مع تمام الاختلاف فيه اهـ (قوله لا آية فأسكنوا الخ) فقوله فيهما شئني أي اثنين  
 وثلاث أي ثلاثة ورابع أي أربعة والمعنى ان المباح واحد من هذه لا يجمعها الذي هو تسعة واثنتان منها  
 وليس المراد يعني اثنين اثنين مكرراً وهكذا البقية كما استدله بعض المحدثين فوزله ثمانية عشر امرأة فن ذلك  
 كالمندفع بالحديث المذكور بقوله أمسك الخ فن فيه منع الزيادة على الاربع في الدوام في الابتداء أولى  
 وتقدم ما يتعلق به اهـ قول على الجلال (قوله أمسك أربعاً وافرقت سائرهن) واذا امتنع ذلك في الدوام  
 فلان يمنع في الابتداء بالاول وهذا الحديث معين للمراد من الآية وهو ان ينسكح اثنين أو ثلاثة وأربعة ولا  
 يجمع وقد انعقد الاجماع على عدم جواز الزيادة على الاربع اهـ حل (قوله وتقدم انه قد تعين الخ)  
 مراده بتقييد قول المتن ولحر أربع أي ان كان رشيداً عاقلاً اهـ شيخنا وقوله للحر كان عليه ان يقول ولا يجد  
 ليكون تقييداً أيضاً لقوله وغيرها ثنتان وذلك لانها قد تعين له فيما اذا قصر السيد اذنه على واحدة انتهى (قوله  
 وذلك في سفيه ونحوه) كالمجنون وعبارة شرح هر وقد تعين الواحدة كحرف في نكاح اسفيه والمجنون (قوله  
 اختص البطلان بهما) لوجود المخرج لانهما أولى بالبطلان لعدم جواز جمعهما (قوله أو في عقدين) كان عقد  
 على قدر الجائز له في عقد وعلى الزيادة عليه في عقد آخر اهـ سم (قوله فتعبري بذلك) أي بقوله أو عقدين  
 فكما روي قوله أولى من قوله الخ أي أولوية عموم بالنسبة لقوله فان نسكح خمساً لانه لا يشترط زيادة الرقب على  
 اثنين ولا زيادة الحر على خمسة وأولوية ايم بالنسبة لقوله أو مرتباً فالخامسة وذلك لان الترتيب يصح بما  
 اذا علم سبق دون عين السابق وفي هذه الصورة يطل الجميع أي فكلام الاصل هو هم ان الذي يعمل الخامسة  
 فقط على انه في هذه الصورة لا خامسة تعلم حتى يقال بطلان الخامسة (قوله في عدة بائن) أي بينونة صغرى  
 أو كبرى (قوله واذا طلق حر ثلاثاً) أي ولو تزوجته الامة فلا اشتراها به بعد ذلك لم تحل له الا بمحال اهـ حل  
 (قوله حتى تغيب) كذا في الاصل قيل ينبغي فتح أوله ليشمل ما لو نزلت عليه أو اتى قصدهما واحترز بذلك عما  
 لو ضم وبني للفاعل فانه ان كان بتخية أو هم اشتراط فعله أو فوقية أو هم اشتراط فعلها اهـ تحفة اهـ



شوبري (قوله حتى تغيب) أي بطعها كان نزلت عليه أو بفعله أو من غير قصد منها ما حل كان كأنما تغيب وحاصل ما ذكره سبعة شروط وسيأتي في الشرح التنبيه على شرطين في قوله وبشرط عدم اختلال النكاح وقوله وسيأتي في الصداق الخ (قوله حتى تغيب بقبلها الخ) أي وتعرف بذلك وعليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعرف بإصابة ولا عدمها وأذنت في تزويجها من الأول ثم ادعت عدم إصابة الثاني فالظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زواجه الأول أو بعده ولا يشك على ما يأتي عن القمولي من التفرقة بين كون الإنكار قبل العقد أو بعده لانه مفروض فين أخبرت أولاً بالتحليل ثم أنكرته وما هنا فيما إذا لم يسبق إقرارها في التزويج من الأول يجوز أنها بنته على ظنهما أن العقد بمجرد بيع حالها للأول وان كانت مما لا يخفى عليها ذلك لانه بفرض علمها يحتمل نسيانها اه ع ش دلي مر وقوله ما يأتي عن القمولي أي في شرح مر ونص عبارته في آخر هذا الفصل وفي الجواهر لو أخبرت بالتحليل ثم رجعت فإن كان قبل الدخول يعني قبل العقد لم يحل أو بعده لم يرتفع (قوله حشفة ممكن وطؤه) أي ولو كان صبيحاً راعاً قلاً أو عبداً بالغاً قلاً أو كان مجنوناً بالنون أو خصياً أو ذمياً في ذمته لكن إن وطئ في نكاح لو ترافوا إليه بنا أقرناهم عليه وكذلك في نحو المجوسى كافي الروضة وما نوزع فيه من أن الكتابي لا يحل له نحو مجوسية ومقتضاه أن نحو المجوسى لا يحل له كناية رد بان كلام الروضة صريح في حل ذلك فقابله لا يرد عليه اه شرح مر وقوله ولو كان صبيحاً أي بأن طلق عنه وليه أو طلق هو وحكم بصفته ذلك ما حكم براه فيهما والأفاصي عندنا لا يصح طلاقه اه ع ش عليه وقوله عبداً بالغاً قلاً الخ وأما الصغير القن فلا يحل لانه لا يتزوج إلا بالاذن ولا إذن للصغير ولا يصح أن يجبره سيده على النكاح كما مر في قوله ولا يجبره عليه سيده ولو صغير لانه لا يملك الخ اه شيخنا الحنفى (قوله ممكن وطؤه) أي يتصور منه ذوق اللذة بان يشتهي طبعاً بحيث ينقض ما به فيما يظهر اه فتح الجواد وظاهره وان كانت الزوجة ممن لا يمكن وطؤها عادة وهو الراجح اه شوبري (قوله مع انتشار الذكر) أي بالفعل فلو أدخل السامع ذكره غير منتهى بحيث لا يقوى على الدخول إلا بأصبعه لم يكفى به اه حل وابس لنا من مسائل النكاح ما يعترف به الانتشار الا هذه اه شيخنا (قوله وان ضعف انتشاره) أي بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعانة بنحو أصبع وليس لنا وطء يتوفى تأثيره على الانتشار سوى هذا اه حل وسببه اشتراط ذوق العسيلة في الحديث ولا يحصل الإجماع الانتشار (قوله أو نحوه) كصوم وعدة شبهة عرضت بعد نكاحه واكتفى بالحشفة لانا طأة أكثر الأحكام بها لانها الآلة الحساسة وابس الانتشار إذا لم يها اه شرح مر (قوله أو نحوه) في الروض أو كان الواطئ مجنوناً أو محرماً بنسك أو خصياً أو صائماً أو كانت مظاهراً منها أو صغيرة لا تشتهي اه سم (قوله أي الثالثة) تفسير للمفعول المطلق المحذوف للضمير لعوده للزوجة اه أي فإن طلقها الطلقة الثالثة (قوله ابن الزبير) بفتح الزاى وكسر الباء بخلاف اه شوبري (قوله وانما مع مثل هدية الثوب) أي لا ينتشر كانتشار رفاعة وجه هذا يندفع ما يقال الذي لا انتشار له كيف تذوق عسيلته ويذوق عسيتها أو ان المراد ان يطلقها وتزوج من تذوق عسيلته اه حل فيكون الضمير عائداً على الزوج من حيث هو اه ومرادها بهذا الكلام اثبات كونه عنيناً وهي انما تثبت باقراره أو رد اليمين عليها اه عزيرى (قوله مثل هدية الثوب) بضم الاول وسكون الثاني ويجوز اتباع الثاني للأول اه شيخنا وفي المصباح وهدية الثوب طرته مثل غرقة وضم الدال للاتباع لغة وفي حديث الماطقة ثلاثاً قالت انما مع مثل هدية الثوب شبهت ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار عند الاقضاء بهدية الثوب والجمع هذب مثل غرقة وغرف اه (قوله تشبهه بالعسل) فان قيل فهذا ذكر فقال حتى تذوق عسيلته قلت أنت لأن العسل فيه لغتان التذكير والتأنيث أو باعتبار أنه واقع على النطفة اه شوبري (قوله تشبهه بالعسل) أي فهو استعاره صريحة اه (قوله وخرج قبلها) دبرها هذا أحد المواضع التي فرقوا فيها بين ما وقد نظمها بعضهم بقوله

(حشفة ممكن وطؤه أو قدرها)  
من فاقدها في نكاح صحيح  
مع انتشار) لذكر وان  
ضعف انتشاره أو لم يزل أو  
كان الوطء محال أو في حيض  
أو أحرام أو نحوه لقوله تعالى  
فان طلقها أي الثالثة فلا تحل  
له من بعد حتى تنكح زوجاً  
غيره مع خبر الصحيحين عن  
عائشة رضي الله عنها جاءت  
امرأة رفاعاً القرظى الى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال كنت عند رفاع  
فطلقني فبت طلاقى  
فتزوجت بعده عبد الرحمن  
ابن الزبير وانما مع مثل  
هدية الثوب فقال أثر يدين  
ان ترجى الى رفاع لا حتى  
تذوق عسيلته ويذوق  
عسيتها والمراد بها عند  
المغويين اللذة الحاصلة بالوطء  
وعند الشافعى وجهور  
الفقهاء الوطء ونفسه اكتفاء  
بالخطنة سمي بها ذلك تشبيهاً  
بالعسل يجامع الذوق بغير  
بالحر غير يجامع استيفاء  
ما علكه من الطلح وخرج  
قبلها دبرها وبالاتضا  
وهو من زبادى عدمه

والدبر مثل القبل في الاتيان \* لالحل والتحليل والاحسان

وفيشة الايلا ونقي العنسه \* والاذن نطقا وانتراش القنه

وزاد بعضهم على ذلك بعض مسائل تراجع من محامها ولم يجعلوا الوطء بملك اليمين كالوطء في العقد وقوفامع حقيقة لفظ النكاح والزوج في الآية الشريفة ولم يجعلوا الاستدخال المني كالوطء وقوفامع مجاز لفظ النكاح في الآية المتعين بقرينة ذوق العسيلة في الحديث وحكمة ذلك زيادة التنفير عن ايقاع الطلاق الثلاث والخالف به فتأمل اهـ  
 قل دلي الجلال وقوله وقد انظمها بعضهم الخ وهو ابن الوردي في محبته كفا في عرش على مر (قوله وان غابت الحشفة الخ) خلافا لما في شرح البهجة للوف من الاكتفاء بذلك وهذا بما يفيدانه لو دخل الذك في غير الغوراء ولم تزل البكارة لرقته جدا لا يحصل التحليل وجرى ابن كج على حصوله بذلك تبعا لما في شرح الروض أي بخلاف تقرير المهر في الغوراء وان لم تزل البكارة اهـ حل (قوله الطفل) أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وان انتشر ذكره اهـ شرح مر (قوله ولانه تعالى علوق الحل بالنكاح) فيه ان هذا مخالف لما قدمه في أول باب النكاح من ان النكاح في هذه الآية محمول على الوطء ويجوز بان جملة على الوطء فيهما بطريق المجاز وجهه على العقد هنا بطريق الحقيقة فهم ما قولان جرى في كل محل على قول منهما اهـ عزيزي (قوله وهو انما يتناول الصحيح) سيأتي في الايمان ولا بحث فاسد من بيع أو غيره لان ذلك غالب في الخلف منزل على الصحيح اهـ فليتأمل وتقدم قبيل بحث الاستثناء من كتاب الاقرار ان اسم نحو البيع عند الاطلاق يحمل على الصحيح اهـ شوبري (قوله ما اذا لم ينتشر) أي أصلا وان أدخله بأصبعه اهـ حل (قوله فلا يكفي وطء رجعية) بان طلقها المحلل رجعيًا ثم وطئها قبل انقضاء العدة أو ارتد أحدهما ثم وطئ في العدة فلا يكفي اهـ شيخنا (قوله وذلك بان استدخلت ماءه) أي الثاني وهو تصوير لكون الزوج الثاني طلق رجعيًا قبل الوطء ثم وطئ بعده أو ارتد ثم وطئ بعدها مع ان الردة قبل الدخول تجزئ الفرق اهـ عرش على مر (قوله والحكمة في اشتراط التحليل الخ) وايضاح ذلك ما ذكره الفقهاء وهو ان الله شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يملك فيه الرجعة فنقطع النكاح بما لا يقبل الرجعة كل مستحقا للعقوبة وهو نكاح الثاني الذي فيه غضاضة عليه ولهذا المعنى حرمت أزواجه صلى الله عليه وسلم على غيره اهـ حل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له اهـ حل وتصدق بيمينها في وطء المحلل وان كذبهم العسرا ثباتها ولو ادعى الثاني الوطء فأنكرته فلا تحل الاول كذب الثاني والولى والشهود في العقد خلافًا للبلقيني اهـ زيادي (قوله ولونكح بالشرط وفي زمه الخ) ولونكحها على ان لا يبطأها الامرة فان شرطته الزوجة بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا اهـ قال الزركشي ولو تزوجها على ان يحللها الاول ففي الاستدراك للدارمي فيه وجهان وجزم الماوردي بالصحة لانه لم يشترط الفرق بل شرط مقتضى العقد اهـ شرح الروض اهـ سم على ج اهـ عرش على مر (قوله وفي عزمه ان يطلق اذا وطئ) أي أو تراضيا على ذلك قبل العقد وقوله كره أي لان كلما لو صرح به بطل يكره اضمماره ما لم يكن قصد بذلك ان يحللها الزوجها وقد رأى له بها شغفا والا فلا يكره بل قال داود لا يبعد ان يكون مأجورا لانه قصد ارفاق أخيه المسلم وادخال السرور عليه حكاة في التهيد اهـ حلبي (خاتمة) قال شيخنا الحنفى عليه بحائب الرحمة والرضوان في رسالة ألقها في شأن المسئلة الملفقة فقال (امام بعد) فيقول المرتضى غفر الماسوى محمد الحنفى قد ساع وذاع بين الانام ما مجبه أهل العرفان من الاعلام من الاتناء بالمسئلة الملفقة مع عدم استيفاء شروطها المحققة وسيظهر لك ذلك وأن المفتي بها هالك لسلكه مسلك التهمة والضياع ومخالفتهم أمر يحفظ الانساب بصون الابضاع فأحييت ان أيين بطلان ذلك مستعينا بعون المعين المالك فائق السمع ايها الموفق لما أقول تعلم ضلالة المفتي بها المخالفة المنقول أما المسئلة الملفقة فنصورتها كما تحله البرماوى في حاشيته على الغزى في فصل الرجعة نقلا عن العلامة الشيخ على الاجهوى

وان غابت الحشفة كما في الغوراء وبالحشفة مادونها وادخال المني وبممكن وطؤه الطفل وبالنكاح الصحيح النكاح الفاسد والوطء بملك اليمين وبالشبهة الزنا فلا يكفي ذلك كما لا يحصل به التحسين ولانه تعالى علوق الحل بالنكاح وهو انما يتناول الصحيح وبانتشار الذكرا ما اذا لم ينتشر لثال أو غيره لا يتفاء حصول ذوق العسيلة المذكورة في الخبر ويشترط عدم اختلال النكاح فلا يكفي وطء رجعية ولاوطء في حال ردة أحدهما وان راجعها أو رجع الى الاسلام وذلك بأن استدخلت ماءه أو وطئها في الدبر قبل الطلاق أو الردة والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسيأتي في الصادق انه لو نكح بشرط انه اذا وطئ طلق أو بانتم منه أو فلان نكاح بينهما بطل النكاح ولو نكح بلا شرط وفي عزمه ان يطلق اذا وطئ كره موصح العقد وحلت بوطئه



ان يزوج الصغير المظلمة ثلاثا لدى حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح لا يجزئه حكارافه الخلاف بأن  
 ينقذ مدعى صحة كذا ينصب الحاكم من يدعي على ولي الصبي انه يقصر في شأنه حيث لم يزوجه مع ان  
 في زواجه مصلحة ويحجب وليا بالقرار بزوجه ويدخل بها ثم بعد دخول الصبي بها يطلق عنه وليه لمصلحة  
 تعود على الصبي ويحكم الحاكم المالكى أو الحنبلى بصحة ذلك وعدم وجوب العدة بوطئه حكم كذلك ويشترط  
 عند الحنبلى ان لا يبلغ الصبي عشر سنين والا وجبت العدة بوطئه ثم يزوجه الزوج الاول لدى حاكم شافعي  
 ويحكم بصحة النكاح ويحجب بوطئه الصبي حكما كذلك وليس هذا من التافيق الممتنع لوجود الحكم وحكم  
 المالكى بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان علم انه يترتب عليه ما لا يجوز لان المعتمدان حكم المالكى يحلل  
 الحرام عند الغير أى كذا هبتا فان حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية يرفع الخلاف وبصير المسئلة مجمعا عليها  
 كما فقه به الناصر اللغاني وكلام المقراني وابن عرفة عن المدونة يفيد ما يخالف ذلك لا يعول عليه انتهى  
 ما نقله السبر ماوى معز يادق وبعض تصرف والحق امتناع ذلك في زماننا وان لا يجوز ولا يصح العمل به هذه  
 المسئلة لانه يشترط عندنا لصحة تزويج الصبي ان يكون الزوج له أباً أو جدامن قبله وان يكون عدلا وان يكون  
 في تزويجه مصلحة للصبي وان يكون الزوج للدرأة وليها العدل بخضرة عدلين ففى اختلاف شرط من ذلك لم يصح  
 التحليل لفساد النكاح قال عس على مر عقب تلك الشروط ومنه يعلم ان ما يقع في زماننا من تعاطي  
 ذلك والاكتفاء به غير صحيح لان الغالب أو المحقق ان الذين يزوجه أولادهم بارادة ذلك انما هم السفلة  
 المواقعون على ترك الصلوات وتركاب المحرمات وتزويجهم أولادهم لذلك الغرض أعنى التحليل لمصلحة  
 فيه للصغير بل هو فساد أى فساد كثير ما يقع فيه ان الزوج للمرأة من غير أوليائها بان توكل أجنبيا في  
 عقد نكاحها اه وأن العدة في ولي كل من الصبي والمرأة والشهود والصحة لنكاح الصبي حتى يترتب عليه  
 صحة ما به من حكم الحاكم المالكى أو الحنبلى وأين الحكم الراجع للخلاف المشترط في صحة تقديم دعوى  
 صحة وقد سبنا في هذا الناطق المالكى أو الحنبلى لم يوجد من حكم مرتب على دعوى صحة وقد نزل بعض  
 مشايخنا عن شيخنا منصور الطونجي وشيخه الشيخ أحمد البشيرى انهم مال يرضوا المسئلة الملققة وبعضهم  
 يتحمل بحمل دارهم للصبي مدعيان ذلك مصلحة له مع انه لا ينتفع بها بل يأخذها وليه لنفسه ولا ينفعها على  
 الصغير فأى مصلحة حصلت له على ان شرط نكاح الحامل عند المالكى ان لا يعلم انه محمل والا فلا يصح وقد  
 اطلعنا على بعض من يعمل بها انه يذكر للصبي ووليها ان القصد التحليل فكيف حكم القاضي المالكى  
 بصحته حينئذ وعدم وجوب العدة بوطئه ولا يخفى انه لا بد من ادخال الحشفة بعد الانتصاب وهما ان ذلك من  
 الصبي الذى لم تركب فيه شهوة فان من وجدت فيه يغلب عليه الحياء غالباً فلا يحصل له انتصاب اول اجتماعه  
 بحاملته فما بالك بالصبي الذى لا شهوة له أصلاً وقد يقع في عبارة المفتى بها أن يقول تصح بشرطها زعمنا ان ذلك  
 يخبره من وبال فتوا مع علمه بانتفاء الشروط أو بعضها والداعى له صحة أخذ الدراهم في مقابلة صنيعه ولا يخفى  
 على الله خافية فليست عدله جوابا بين يدي مولاه وبالجملة فالافتاء بصحته من الضلال انما علمناه كلامه مرضى  
 الله عنه

\*(فصل فيما يمنع النكاح  
 من الرق) \* (لا ينكح) أى  
 الشخص رجلا كان أو امرأة  
 (من يملكه أو بعضه) اذ  
 لا يجتمع ملك ونكاح

\*(فصل فيما يمنع النكاح) \* أى في الابتداء والنوام وقوله من الرق بيان لما أى فهو مانع مطلقان كان  
 ارقبى ملكا لنا كح وبقيد عدم الشروط ان كان ملكا لغيره وقوله فيما يمنع الخ أى وفيما يتبع ذلك كقوله وطرق  
 يسار الخ اه شيخنا (قوله لا ينكح) أى لا ابتداء ولادوا ما فصع تغريبع قوله فلو طر الخ تغريبع الجزى القاعدة  
 عليها وقوله أو بعضه ما طوف على الضمير البارز فهو بالنصب وقوله من يملك جار على غيره من هوله في مقام اللبس  
 كما لا يخفى فكان عليه الا برار على المذهبين اه شيخنا (قوله لا ينكح من يملكه أو بعضه) أى ملكا تاما فلو  
 اشترى أمة بشرط الخيار له أو اشترى عبدا بشرط الخيار لها جاز له نكاح الامتة وجاز لها نكاح العبد وبعد ذلك

ان تم البيع انفسح النكاح وان فسح البيع دام النكاح اه شيخنا وفي عش على مر قوله من يملكه  
 أو بعضه أي ملكا تاما ومفهومة انها تنكح من يملكه ملكا غير تام كان اشترته بشرط الخيار لها وحدها ونسخته  
 ثم فصحت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فراجع اه سم على حج وقضية كالم المصنف الفساد وعليه  
 فيغرق بين طرق الملك على النكاح فيشترط تمامه فلا ينفسخ النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه دوا ما  
 بخلاف طرق النكاح على الملك فيحتاج له فيبطل النكاح لوجود الملك في الجملة وان كان مزرلا اه (قوله  
 من يملكه أو بعضه) علم من ذلك ان لها نكاحا عسدا بها وابتنها وان للابن نكاحا امه ابيه على المعتمد وارق  
 عكسه بشبهة الاعفاف على الولد وقيد حج المنع في العكس بالولد المورس لانه الذي يجب عليه الاعفاف وسبب  
 عن شرح شيخنا موافقة والتج المنع من القابل لسل سقوط الحد عنه مطلقا فراجع اه قل على الجلال  
 وحاصل ما في هذا المقام مع ما سبب في فصل الاعفاف ان الرجل يمنع عليه نكاح من يملكها هو أو يملك بعضها  
 وكذا من وقت عليه أو وصى له بمنفعتها أو يملكها أو يملكها فروع أو يملك بعضها أو وصى له  
 بمنفعتها أو وقت عليه وهو لاء أربع ايضا وكذا من يملكها مكتوبة أو وصى له بمنفعتها أو وقت عليه وهو لاء ثلاثة  
 ايضا فله المسائل إحدى عشرة وفي المرأة أربع مسائل ايضا لانه يمنع عاها نكاح من يملكه أو يملك بعضها  
 أو وصى لها بمنفعتها أو وقت عليها في الجملة خمس عشرة مسألة وعلى كل اما ان توجد ابتداء أو توارث أو امان  
 في خمس عشرة بثلاثين وكلها باطلة الا اذا طرأ ملك الفرع أو وصى له بها أو وقت عليه فهي صحيحة وبهذا علم  
 ان هناك ملكا يمنع النكاح ابتداء ودوا ما وملكه يمنع ابتداء فقط اه تقرير عزيزي (قوله لما يأتي)  
 اي من قوله لان احكامهما متناقضة (قوله فلو طرأ ملك تام على نكاح انفسخ النكاح) وكما يقطع النكاح  
 طرأ الملك يقطعه ايضا طرأ الرق كيميائي له في كتاب الجهاد ونص عبارته هناك وبذلك علم ان نكاحهما  
 ينقطع فيما لو سبيا وكذا حرين وفيما لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا وارق الحر سوا سبيا أم أحدهما وكان  
 المسيحي حرا وأنه لا ينقطع فيما لو كانا رقيقين سواء سبيا أم أحدهما اذ لم يحدث رق وانما تنقل الملك من  
 شخص الى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع والهبة انتهت (قوله فيهما) أي فيما اذا كان المالك الزوج  
 والزوجة الذي شمله قول المصنف اه عش (قوله فلان نفقة الزوجة الخ) الاولى ان يقول فلان لزوجة  
 تقتضي التملك اي لان المقتضى للتملك انما هو الزوجة لا النفقة كما في ممر (قوله ولو ملكها الخ) جواب عما  
 قيل من طرف الضيف القائل بان الرقبة يملك بالتملك أي قوله لانه لا يملك بما يقال عليه انما يملك بالتملك  
 على الضيف فاجاب بقوله ولو ملكها أي فعل هذا القول الضيف مالم تعد الفائدة على المالك فن عادت له كما  
 هنالكا بالتملك اه وقرر شيخنا ان هذا من عطف العلة على العلل اه (قوله الى الشراء الخ) في نسخة  
 المشرق والمغرب (قوله واذا تعذر الخ) راجع للصورتين (قوله بطل الاضعف الخ) وارق صحة بيع  
 العين المؤجرة من المستاجر مع بقاء الاجارة بان ملك الرقبة هنا يغلب ملك النفقة اذ السيد لا يجب عليه تسليم امته  
 المزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس اه حج اه سم (قوله الاضرب من النفقة) هذا ظاهر  
 فيما لو كان المالك الزوج وأما عكسه فلا يظهر لانها لا تملك الاتفايع به الا انهما معلومة بالاولى لانه اذا ظهر التناقض  
 مع ملكه ضربا من النفقة فعليه اولى اه شيخنا (قوله بشرط الخيار له) وحيث نذله ان يطأها ووطؤه  
 بالملك لانه يلزم البيع لانه اجارة وتقدم في باب الخيار انه لو اشترى زوجه بشرط الخيار لهما امتنع الوطء لانه  
 لا يدري الجهة المختصة للوطء وان كان ووطؤه اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده ولم يشترى كذلك فله  
 الوطء الاول بالزوجة والثاني بالملك اه حل وقوله وكذا لو ابتاعته كذلك اي بشرط الخيار لها وحده لم يحل  
 الوطء له أم لا فيه نظر والا قرب الاول فيما لو كان الخيار للبائع لبقاء الزوجة تاما لو كان الخيار لهما أو لهما  
 فيمتنع عليه الوطء لانه فيما اذا كان الخيار لها فدم ملكه وهو ممنوع عليه وطء عبيدته وفيما اذا كان لهما يكون

لما يأتي (فلو طرأ ملك تام)  
 فيهما (على نكاح انفسخ)  
 النكاح لان احكامهما  
 متناقضة اما في الاولى فلان  
 نفقة الزوجة تقتضي التملك  
 وكونها ملكة يقتضي عدمه  
 لانها لا تملك ولو ملكها الملك  
 نفسه واما في الثانية فهي مع  
 تام من زيادتي فلانها تطلبه  
 بالسفر الى الشرق لانه عبدها  
 وهو يطأها بالسفر معه الى  
 الغرب لانها تزوجته واذ  
 دعاها الى الفراش بحق  
 لنكاح بعثته في اشغالها بحق  
 الملك واذا تعذر الجمع بينهما  
 بطل الاضعف وثبت الاقوى  
 وهو الملك لانه يملكه الرقبة  
 والمنفعة والنكاح لا يملكه  
 الاضرب من النفقة وخرج  
 تاما لو ابتاعها بشرط الخيار  
 له ثم فسح لم ينفسخ نكاحه كما  
 نقله في المجموع عن قول  
 الروياني انه ظاهر المذهب



موقوف فلا يدري هل الزوجية باقية بتقدير عدم تمام العقد أو منفية بتقدير تمامه اه ع ش على مر (قوله  
وكذا الوابته كذلك) أي بشرط الخيار لها وحيت تدليس له أن يباطل الضعف الملك بالتمكن من إزالته بالخيار  
وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لها امتنع الوطء لأنه لا يدري الجهة التي تبجله الوطء  
وان كان وطؤه اجازة بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع وحده أو للمشتري كذلك فله الوطء الأول بالزوجية والثاني  
بملك وأما إذا كان الخيار لها وحدها فليس له أن يباطل وقديقال يجوز له ويفرق بينهما وبين ما إذا كان الخيار لهما  
بان ذلك لا يدري فيه الجهة التي يباطلها بخلاف هذا فله بطا بالزوجية اه حل وقوله وقديقال يجوز له الخ  
قد عرفت خلافاً من عبارة ع ش السابقة (قوله أيضاً وكذا الوابته كذلك) أي بشرط الخيار لهما وانما  
قيد بكون الخيار للمشتري في الصورتين ليكون مثلاً للطير والملك غير التام وأما إذا شرط الخيار للبائع أو لهما  
فلم يطرأ فيهما ملك وان كان الحكم عدم انفساخ النكاح بالأولى تأمل اه شيخنا (قوله ولا حر) أي كامل  
الحرية وقوله ومن يمارق ومثلها الأمة الموصى بأولادها إذا أعنتها الوارث فلا ينكحها الحر إلا بالشروط التي في  
الأمة ويلغزيم فيقال لنا حر لا تنكح إلا بشروط الأمة ويقال في أولادها ارتقاء بين حرين كما قاله الزبدي (قوله  
الابثلاثة شروط) ولا يعتبر من هذه الثلاثة في الرقيق إلا إسلامها ان كان هو مسلماً اه (قوله واختص  
بالمسلم) وأما الأولان فمكس ذلك فيخصان الحر ويحسم المسلم وغيره اه (قوله بعجزه) أي مصور بعجزه الخ  
فأحدها هو العجز نفسه فالبناء للتصوير اه شيخنا وانظر هذا مع كون في المتن وحده للسياسة أو بمعنى مع اه  
(قوله عن تصلح لمتنع) هل المراد صلاحيتها باعتبار ميل طبعه أو يرجع للعرف والثاني أرجح اه شرح مر  
وهو المعتقد اه ع ش عليه (قوله ولو كناية) أي زوجة كناية وقوله أو أمة أي زوجة أو مملوكة اه  
شيخنا (قوله ولا فادرا عليه) فيه شيء يدرك بالتأمل اه سم ولعل وجهه ان القدرة تصدق مع قدرته على  
الاقتراض للمهر وعلى ما لو وجد من رضى بموجله مع أن شيئاً من ذلك لا يمنع الأمة اه ع ش (قوله أو مجنونة)  
أي أوزانية أو غائبة على ما سيأتي في كلامه وكالتحيرة لأنها إلا أن غير صالحة وتوقع شغلها لا ينظر إليه أي  
أو معتدة عن غيره وأما المعتقد منه فان كانت رجعية فلا بد من انقضاء عدتها وان كانت بائناً فلا يشترط انقضاءها  
اه حل (قوله ولا آية ومن لم يستطع الخ) معارف على العلة قبله أي وهذا في غير المستطيع فصح الاستدلال وقوله  
ولفهوم الآية أي قد اتفقوا على المناطوق وبمفهومها على المفهوم (قوله أو فادرا عليها) بان وجودها  
ووجد صداقها فاضلا عما يحتاجه في الفطرة عنده أو عند فرعه الذي يلزمه اعفاؤه لا بصحبة فلا يلزمه قبول هبة  
أو مهر أو أمة لما فيه من المنفعة اه حل فالمراد حقيقة أو حكماً بان يكون له ابن موسر فيجب عليه اعفاؤه  
اه سل وعبرة الشورى قوله أو فادرا عليها بان وجد صداقها فاضلا عن نحو مسكن وخدم ولباس ومركوب  
وكذا غيرها مما مر في الفطرة فيما يظهر اه حج انتهت (قوله كان ظهرت عليه مشقة في سفره) أي مع قدرته على  
منع نفسه من الزنا مع خوف الزنا عليه في تلك المدة الفرض أنه خائف الزنا فخائف الزنا له حالتان تارة يقدر على منع  
نفسه منه مدة سفره وتارة لا يقدر على منعه مدة سفره وكب أيضاً أول يظهر عليه مشقة لكن لم يمكن انتقالها  
معه إلى وطنه لما في تكليفه المقام معها هناك من التغرب الذي لا تحمله النفوس بخلاف ما إذا أمكن انتقالها معه  
فيجب عليه حينئذ السفر اه حل وقوله فالفرض الخ غرض من هذا صفة عطف قوله أو خاف الزنا الخ على ما قبله  
لأنه يقتضي ان المعطوف عليه ليس معه خوف الزنا مع ان خوف الزنا لا بد منه في صحة نكاح الأمة وحاصل الجواب  
ان المعطوف عليه فيه خوف الزنا أيضاً لأنه قادر على منع نفسه تأمل وفيه أنه لا فائدة لقوله أو خاف الزنا لأنه  
مذكور فيما بعده في قوله ويجوز نفسه الزنا الان يقال ذكره هنا لكونه من أفراد العجز وذكره فيما بعده لكونه  
شرطاً من الثلاثة فيكون عطف خوف الزنا على العجز من عطف الخاص على العام اه (قوله كان ظهرت  
عليه مشقة في سفره لغائبة أو خاف الزنا منه) واللام تحل له الامتياز من السفر للحر ان أمكن انتقالها معه لبلده كما

وكذا الوابته كذلك (ولا)  
ينكح (حر من يمارق) غيره  
ولو بمعة (الا) بثلاثة شروط  
وان عم الثالث الحر وغيره  
واختص بالمسلم أحدها  
(بعجزه عن تصلح لمتنع) ولو  
كناية أو أمة بان لا يكون تحت  
شيء من ذلك ولا فادرا عليه  
كان يكون تحت من لا تصلح  
للمتنع كمغيرة لا تحتل  
الوطء أو رتقاء أو برصاء أو  
هرمة أو مجنونة لان لا تغنيه  
فهى كالمدة ولا آية ومن  
لم يستطع منهم طولاً أن  
ينكح المصنات بخلاف ما إذا  
كان تحت من تصلح للمتنع أو  
قادر اعياها لاستغنائها حينئذ  
عن ارتقاء الولد أو بعضه  
ولفهوم الآية والمراد  
بالمصنات الحرار وقوله  
المؤمنات جرى على الغالب  
من ان المؤمن انما يرغب في  
المؤمنة وتعبيري بمن تصلح  
أعم من تعبيرة بحرة وسواء  
أكان العجز حسيًا وهو ظاهر  
أو شرعيًا (كان ظهرت)  
عليه (مشقة في سفره)

قاله الزكسى والافكالعدم لان تكليفه التغرب اعظم مشقة اشرح مر (قوله لغائبة) اى غير متزوج بها ويريد  
 تزوجها اه ع ش على مر وبها مش شرح الر وض وكذا لو كان له زوجة غائبة ووجدت شي مما ذكر اه  
 وعبارة حل قوله لغائبة اى يريد ان ينكحها او كانت زوجة له وسافرت لكن فى كلام شيخنا كج ما يدل على  
 ان كاذمهم هنامفروض فيمن يريد ان يستجند كاحها دون زوجته وان زوجته غائبة مطلقا تبج الامه وفى  
 عومه نظرات انتهت وفى شرح ج مانصه \* (تنبيه) \* اطلقوا ان غيبة الزوجة او المال تبج نكاح الامه والاول  
 مشكل بما تقرره فيمن قد روى على من يتزوجها بالسفر اليها فينبغى ان يأتى فيها نفق - بلها والثاني مشكل بذلك  
 التفصيل ايضا وبما مر فى قسم الصدقات من الفرق بين المرحلين ودونهم ما وقد يفرق بان الطمع فى حصول حرة  
 لم يألها يخفف العنت وبان ما هنا يحتمل له أكثر خشية من الزنا اه ومثله شرح مر بالحرف وفى ع ش  
 عليه قوله والاول مشكل هو قوله اطلقوا ان غيبة الزوجة لا قوله ان يأتى فيها نفقها ذاتا فى التفصيل فى الاول  
 متجه جدا فلا ينفى العدول عنه وكذا فى الثانية وان اتجه الفرق بينه وبين ما فى قسم الصدقات اه سم على  
 ج وهو وجه جدا وقوله والثاني هو قوله او المال اه (قوله بان ينسب تحملها الخ) اى وان لم يكن فى ذلك  
 ثم مال والمراد من الاسراف ومحاورة الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتغيير من الناس بقصدها اه قل  
 على الجلال (قوله لانه قد يجز عنه عند حلوه) اما اذا علم قدرته عليه عند الحل فلا تحل له الامه اخذ اماما لوه فى  
 التيم لو وجد الماء يباع بثمن مؤجل وكان قادر عليه عند حلوه لزمه الشراء والاعتماد عدم تحريم الامه فى هذه  
 الحالة ايضا لان فى الزوجية كلفة أخرى وهى النفقة والكسوة والفرض انه معسر فى الحال بخلاف غنى الماء اه  
 زى (قوله او باكثر من مهر المثل) قيد الامام والغزالي بما اذا كان الزائد قد رايه بعد بذه اسرافا والاحرم الامه  
 ويفرق بينهما وبين ماء الطهر بان الحاجة الى الماء تتكرر وجرى عليه النوى فى تنقيحه وهو المعتمد اه حل  
 وفى شرح مر مانصه لم لو وجد حرة وأمة لم يرض سبدها بنكاحها الا باكثر من مهر مثل الحرية الموجودة  
 ولم يرض الحرية الا بمساأله سيد الامه لم تحل الامه فى هذه الحالة لقدرته على ان ينكح بصدقتها حرة وان كان أكثر  
 من مهر مثل الحرية قاله الاذرى اه (قوله لا بدونه) انما تعرض لهذا مع ظهوره للرد على الخلاف فيه كما  
 تعرض لمسئلة المؤجل لذلك وعبارة أصله مع شرح مر ولو وجد حرة بمؤجل أو بدون مهر مثل - فلا يصح حل  
 الامه فى الاول لانه قد لا يجد وفاء قصير فذمت مشغولة والثانى لا القدرة على نكاح حرة دون الثانية لان العادة  
 جرت بالمساومة فى المهور فلا يمتنع الثانى للمساومة من المنه وورد بما مر انتهت (قوله وبخوفه زنا) اى بتوقعه  
 لا على ندور والاوجه انها لا تحل لمحبوب الذكرا مطلقا اذا لا يخشى الزنا ومثله العنين وتحلل للممسوح مطاوعا اذا  
 لا يخشى رق الولد لانه لا يلحقه اه شوبرى وعبارة شرح مر ولاستحالة زنا المحبوب دون مقدمته منه لم تحل  
 له الامه مطلقا كما قاله جمع متقدمون نظرا الاول لخلاف الروايات ومن تبعه ومثله فى ذلك العنين وقول ابن عبد  
 السلام ينفى جواز الممسوح مطلقا لانتفاء محذور رق الولد خطأ فاحش لمخالفته لنص الآية وهذا آمن من  
 العنت ولانه ينتقض ما ذكره بالصبي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الامه قطعا ولا ينظر الى طرور البلوغ  
 وتوقع الحمل فى المستقبل كما لا ينظر الى طرور البسار فى حق نكاح الامه ونكاح الامه الصغيرة والايسر بما اذا  
 كان الولد يعتق عقب الولد فمتنع على من توفرت فيه شروط نكاح الامه ان ينكح أمة غير صالحة كصغيرة  
 لا توطأ ورتقاء وقرناء لانه لا يأمن به العنت انتهت (قوله بان تغلب شهوته الخ) اى وان لم يغلب على فطنه وقوع  
 الزنا اه شوبرى (قوله أو أقوى تقواه) اى أقوى تقوى تقواه (قوله وأصله المشقة) فى الصباح العنت  
 الخطأ وهو مصدر من يلبس العنت فى قوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم الزنا قال الاذرى تلت فيمن  
 لا يستطيع طولا أى فضل ما ينكح به حرة ان ينكح الامه وتعتد أدخل عليه الاذى وأهنته أو وقع فى العنت وفيما  
 يشق عليه فعله اه (قوله لانه سبها) فهو من اطلاق السبب وهو العنت واردة السبب هو الزنا (قوله بالحد

لغائبة أو خاف من مدته) اى  
 مدته سفره اليها وضبط الامام  
 المشقة بان ينسب تحملها  
 فى طلب الزوجة الى الاسراف  
 ومجاوزة الحد (أو وجد حرة  
 بمؤجل) وهو فاقده للمهر لانه  
 قد يجز عنه عند حلوه (أو  
 بلا مهر) كذلك لوجوب  
 مهرها عليه بالوطء (أو بأكثر  
 من مهر مثل) وان قدر عليه  
 كما لا يجب شراء ماء الطهر  
 بأكثر من ثمن مثله وهذه والتى  
 قبلها من زيادتي (لا) ان  
 وجدها (بدونه) أى بدون  
 مهر المثل وهو واجده فلا تحل  
 له من ذكرى لقدرته على  
 نكاح حرة (و) ثانيا (بخوفه  
 زنا) بان تغلب شهوته  
 وتضعف تقواه بخلاف من  
 ضعفت شهوته أو قوى تقواه  
 قال تعالى ذلك لمن خشي  
 العنت منكم أى الزنا وأصله  
 المشقة سمي به الزنا لانه سبها  
 بالحد



في الدنيا) أي إن حد وقوله والعقوبة في الآخرة أي إن لم يجد أهـ حل فلو أوجعني أو أهـ تقرير شيخنا  
وقال الشوري أي عقوبة الأقدام وحيث قد فلو أوجعها (قوله لقوله قبله إليها) أي وتشفعها لها والعشق داء  
يلججه البطانة واطانة الفكر وكم من ابتلى به وزال عنه أهـ حل وثله در القائل  
لبس الشجاع الذي يحصى فريسته \* يوم القتال ونار الحرب تشتعل  
لكن من عض طرفه أو ثنى قدما \* عن الحرام فذاك الفارس البطل  
(قوله علم أن الحر لا ينكح أمتين) أي صالحتين فيما يظهر بخلافه للعلمي حيث قال ولو كانت أحدهما غير صالحة أهـ  
ويتصور أن ينكح الحر أربع أماء كل واحدة أمة بشرطه ثم ما فرل كان بعيد وخاف الزنا ولحقه مشقة في الذهاب إلى  
زوجته الأمة وعجز عن الحرمة فنكح أمة ثم ما فرل عنها إلى مكان بعيد إلى آخر ما تقدم وهكذا إلى أن استكمل أربع  
أماء ومع ذلك لا ينسخ نكاح واحدة منهن وإن آمن الزنا وقد روي الحرمة أهـ طب وممر وهو واضح أهـ سم  
(قوله كما علم من الأول أيضا) أي حيث قال ولو كناية أو أمة (قوله فلا تحل له أمة كناية) أي ويجوز له  
أن يسري بها كما صرح به ممر ورج في الفصل الثاني ويفرق بين النكاح والتسري بأن الولد رقيق في النكاح  
وحر في التسري لكونه تقيما ولد له (قوله فلان المانع) أي في الحر أي العلة في المنع المستفاد من الآية  
الكفر أي وقد وجدت فليس عليه بالمساواة فساوى الحر وقوله كالمردة تنظير لقوله فلا تحل له أي للحر وغيره  
أمة كناية أي ونظيره في عدم الحل لها المردة والمجوسية أهـ شيخنا (قوله وفي جواز نكاح أمة الخ) عبارة  
أصله مع شرح ممر ومن بعضه رقيق كرقبة فلا ينكحها الحر إلا بالشروط السابقة لأن أمة في بعض الولد  
محذور أيضا ومن ثم لا قد روي مبعضة وأمة لم تحل له الأمة كالمردة وكشى وغيره بناء على أن ولد المبعضة ينقض  
مبعضا وهو الرابع انتهت (قوله لأن أمة في بعض الولد الخ) تعليل لمحذوف تقديره الإرجاع بالمنع لأن الخ (قوله  
أقصر الشيخان) أي عن ذكرنا ترجع بل أقصر على تعليل المنع (قوله أما غير المسلم الخ) وهل تحرم الوثنية على  
الوثني قال السبكي نعم إن قلنا بأنهم مخاطبون بفروع الشريعة أهـ حل (قوله ولا بد في حل نكاح الحر الخ)  
العرض من هذا عزوه للسبكي والرد على الباقي صريح بحالنا لا تقدم ذلك في كلامه في قوله وإن عم الثالث  
الحر الخ أي لأنه فهم منه أن الشرطين الأولين يجريان في الكافر أيضا خلافا للباقيين حيث ذهب إلى أن الشروط  
انتهت في حق المؤمنين لا حار أهـ حل وأصله في شرح ممر (قوله واعلم أنه الخ) مراده به شروط  
زائدة على ما مر أي في شرط أن لا تكون واحدة من هذه الأربع وقوله مطلقا أي سواء وجدت الشروط أم لا أهـ  
شيخنا (قوله نكاح أمة ولده) أي ابتداء لا دواما وقوله ولا أمة مكاتبه أي ابتداء ودواما كحيث يأتي هذا التفصيل  
في المتن في الاعفاف وأما الموقوف والموصى بمنفعتها أي على التأيد فهل هما كلمة الفرع أو كلمة المكاتب توقف  
شيخنا هنا نقلا عن الحواشي ثم قرر في باب الاعفاف أنهم ما كلمة المكاتب أي فيحرمان ابتداء ودواما ونقل ذلك  
عن الحواشي هناك وبعبارة المواقف هناك متناوضا وحرم عليه أي الأصل نكاحها أي أمة فرعه بقيد زوته  
بقولي أن حر الأنتم الماله في مال فرعه من شبهة الاعفاف والنفقة وغيرهما كالمشتركة بخلاف غير الحر لكن  
لذلك فرعه زوجة أصله لم ينسخ نكاحه وإن لم تحل له الأمة حين الملك لأنه يغفر في الدوام لقوته مالا يغفر في  
الابتداء وحرم على الشخص نكاح أمة مكاتبه لماله في ماله ورفقة من شبهة الملك بتجسير نفسه فان ملك المكاتب  
زوجته سيده انسخ النكاح كالمالك سيده بخلاف نظيره في الفرع فان تعلق السيد بمالك مكاتبه أشد من  
تعلق الأصل بمالك فرعه بخلاف مالوم المكاتب بعض سيده حيث لا يفتق عليه لأن الملك قد يجتمع مع البعض  
بخلاف النكاح والملك لا يجتمعان انتهت وقوله أمة مكاتبه وكذا الأمة الموقوفة عليه والموصى له بمنفعتها أهـ  
سم أهـ ع ش (قوله أمته) أي ذكرنا كان أو أنثى من التسبب دون الرضاع كما يفهمه تعبير الإرشاد  
بالفرع على ما ادعاه ولغته دون تعبير الحواشي بالولد أهـ شوري (قوله ولا موصى له بخدمتها) قال حج

والمراد بالعت عمومها لا  
خصوصه حتى لو خاف العنت  
من أمة بعينها لقوله قبله إليها  
لم ينكحها إذا كان واجدا  
للطول كذا في بحر الروياني  
والوجه ترك التقييد بوجود  
الطول لأنه يقتضي جواز  
نكاحها عند فقد الطول  
فيقول اعتبار عموم العنت  
مع أن وجود الطول كاف  
في المنع من نكاحها وهذا  
الشرط علم أن الحر لا ينكح  
أمتين كما علم من الأول أيضا  
(و) ثالثها (ب) لا ماله للمسلم  
حر أو غيره كمر فلا تحل له أمة  
كناية أما الحر فله تعالى  
فما ملكت أمة منكم من  
فتياتكم المؤمنات وأما غير  
الحر فلان المانع من نكاحها  
كفرها فساوى الحر كالمردة  
والمجوسية وفي جواز نكاح  
أمة مع تبس مبعضة تردد  
للإمام لأن أمة في بعض الولد  
أهون من أمة في كله وعلى  
تعليل المنع أقصر الشيخان  
قال الزركشي وهو الرابع أما  
غير المسلم من حر وغيره كباين  
فحل له أمة كناية لاستوائهما  
في الله من ولا بد في حل نكاح  
الحر السكابي الأمة السكابية  
من أن يخاف زنا ويقتد الحرمة  
كأنهما السبكي من كلامهم  
واعلم أنه لا يحل للحر مطلقا  
نكاح أمته ولا أمة مكاتبه  
كحيث يأتي في الاعفاف ولا أمة  
موقوفة عليه ولا موصى له  
بخدمتها (وطر وسلا ونكاح

وما ذكره في الموصى بمنفعتها يتعين حمله على مال أو وصى له بخدمة لها أو منفعتها على التأييد لأن هذه هي التي يتجه  
إليها عدم صحة تزوجهم بالجريان قول بانه يملكها بخلاف غيرها فان غايتها انها كالمستأجرة فالوجه حل تزوجها  
بها اذا رضى الوارث لان ملكها ولا شبهة للموصى له في ملك رقبته اهـ ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقال  
ي بنفعها كلها لان الاضافة للمعرفة تفيد العموم اهـ ولو وقف عليه زوجته أو وصى له بمنفعتها فهل  
ينفخ نكاحها كالمالك مكاتب زوجة سيده أو لافيه نظرا والاتقرب الاول لانها كالمملوكة له خصوصاً والوقف لا  
يتم الا بقوله والوصية لان ملك الاب اهـ ع ش على مر وجهه ايتايد مانقله شيخنا عن الحواشي في باب الاعفاف  
من ان الموقوف والموصى بمنفعتها كالمالك المكاتب (قوله زوجتك بنتي وأمتي) وكذا لو عكس الصيغة كان  
قال أمتي وبنتي على المعتمد مر اهـ ع ش وعبارة حل قوله كان يقول الخ مقتضاه انه لو قدم الامة لا يصح  
فيهما وعبارة شيخنا كج وقدم الحرة أي على الامة ثم رأيت في شرح شيخنا على هامش النسخة وبعده  
صح ما لو لم يقدم الحرة فانه على الخلاف وبه يعلم ان تقديم الحرة انما هو بطلان نكاح الامة قطعاً وما اذا قدم الامة  
فيكون بطلانها غير مقطوع به بل على الخلاف انتهت (قوله صح في الحرة) أي وان كانت غير صالحة للتمتع وان  
كان التعليل الا في ينفقه اهـ مل وسم عن مر وفي ع ش على مر قوله دون الامة ظاهره وان لم  
تكن الحرة صالحة وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحها هنا حيث كانت الحرة غير  
صالحة فليراجع ويؤيده ما يأتي في الشارح في نكاح المشرى من انه لو أسلم على حرة غير صالحة وأمة حيث لا تدفع  
الامة لان الحرة غير الصالحة كعدم اهـ (قوله لا تتفاء شروط الخ) وقوله لانها الخ كل منها ما قاصر وخص  
بقوله أم لا فلا يفيد جميع المدعى بنماه اهـ شيخنا وعبارة حل قوله ولانها لا تدخل الخ تعليل فاصراً لا يناسب  
تعميمه بقوله حلت له الامة أم لا لان محل امتناع دخولها على الامة اذا كانت الحرة صالحة اهـ (قوله كما علم)  
أي من صدور البحث حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون الحرة فتخل من غير شرط فاستفاد من هذه القوة  
نكاحها على نكاح الامة اهـ شيخنا

#### \* (فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل الخ) \*

(قوله وما يذكره) أي من قوله وهي كالمسلمة الخ ومن قوله ومن انتقل من دين الخ اهـ شيخنا (قوله لا يحل  
لمسلم نكاح كافرة) أي ولا يصح اما الكافر فلا تحل له أيضاً لكنه يصح بمعنى انهم لو تراءفوا والينا نقرهم عليه  
والكلام مفروض في غير الكتابية اما هي فتحل للمسلم ولا كافر الكتابي وغيره اهـ شيخنا (قوله لا يحل لمسلم  
نكاح الخ) أي وكذا الوطء بملك اليمين فان حل النكاح حل هو والا فلا اهـ شيخنا وفي سم قوله لا يحل لمسلم  
الخ افهم الجواز لا الكافر ولكن في حل نحو الوثنية الكتابية وجهان ويجريان في الكتابية للوثنية فقوله ولو  
مجوسية دليله قوله صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب غير آكل ديارهم ولا نكح نسائهم وهو  
وان كان مرسل لكن يؤيده كقول البيهقي اجماع الجمهور اهـ وقوله وجهان قال في الوافي والمذهب الحل  
اهـ (قوله لا يحل لمسلم) أي ولا كافر بانواعه نكاح كافرة وكذا التسرى الذي هو الوطء بملك اليمين وكتب  
أيضاً وكذا كافر فبأنهم بذلك ويعاقب عليه في الآخرة وان كذا نقرهم اذا تراءفوا والينا نقرهم على  
التسرى لا النكاح وفي حقه ان في له اليهود حرمة التسرى اهـ حل (قوله نكاح كافرة) وكذا ووطؤها  
بملك اليمين لا يحل الا بالشروط المذكورة اهـ مر اهـ سم (قوله ولو مجوسية) غاية التعميم وقوله وان  
كان اما الواو الحال لما قبل من انه كان لهم نبي وأنزل عليه كتاب فقتلوه ووقع الكتاب فغنى شبهة الكتاب ان لهم  
كتاباً فابيدعوهم وفي الواقع ليس كذلك لرفعه اهـ شيخنا وفي حل مانعه فتدبر ان المجوس كتاباً منسوباً  
الى زرادشت فلما تبدل لومرفع اهـ وفي ع ش على مر قوله الخ زرادشت قال ابن اقبيرس في حاشية  
الشفاء وزرادشت هو الذي تدعى المجوس نبوته وكذلك المؤرخون ضبطه السلطان عماد الدين في تاريخه

حرة لا يسمع الامة) أي  
نكاحها لقوة الدوام (ولو  
جمعهما حر) حلت له الامة أم لا  
(بعقد) كان يقول لمن قال  
له زوجتك بنتي وأمتي قبلت  
نكاحهما (صح في الحرة)  
تفريقاً للصيغة دون الامة  
لا تتفاء شروط نكاحها ولا نكاحها  
لا تدخل على الحرة لا تقارنهما  
وايس هذا كنكاح الاختين  
لان نكاح الحرة أقوى من  
نكاح الامة كما علم والاختان  
ايس في نكاحهما أقوى  
في بطل نكاحهما معاً أم لا  
جمعهما من به رقي عقد فيصح  
فيهما الا ان تكون الامة  
كتابية وهو مسلم فكالمسلم  
\* (فصل في نكاح من تحل  
ومن لا تحل من الكافرات  
وما يذكره) \* (لا يحل)  
لمسلم (نكاح كافرة) ولو  
مجوسية وان كان لها شبهة  
كتاب



زرادشت بنوع الزاي المنقوطة بالراء المهمة بعدها ألف ثم دال مهمة مضمومة وسكون الشين المهمة ثم ناه  
 مشناة فوق وهو صاحب كتاب المجوس اه وفي القسطلاني على البخاري وروى الشافعي وعبد الرزاق  
 وغيرهما باسناد حسن عن علي كان المجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فشرب أميرهم الخمر فوقهم على  
 أخيه فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال ان آدم كان ينكح أولاده بناته فأطاعوه وقاتل من خالفه  
 فأمرى على حكمهم وعلى ما في قلوبهم فلم يبق عندهم منه شيء اه (قوله ولو مجوسية) هي عبادة النار اه ع ش  
 على مر (قوله الا كتابية خاصة) فالكتابية تحمل للمسلم وغيره اذا كان كتابيا فنحمل للمسلم تحمل للكافر أي  
 غير المسلم كاهو واضح وهذا يفيد حمل الكتابية للمجوس وبه قال شيخنا كجعج ومن لا تحمل للمسلم لا تحمل  
 للكافر لكن يقر على نكاحها ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز له نكاح الكتابية ويجوز له وطؤها  
 تلك اليمن ونسكوا بالله صلى الله عليه وسلم كان يطأ صبية وريحانة قبل اسلامهما قال الزركشي وكلام أهل  
 السير يخالف ذلك اه حل (قوله وقال والمحصنات الخ) أي فهي مخصوصة ان جعلت الكتابيات من  
 المشركات لقوله اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله أو غير مخصوصة ان لم نقل بذلك وتكون الآية  
 الأولى دليل التحريم والثانية دليل الحل اه حل (قوله بكرة) أي ما لم ينحس العنت ولم يجد مسلمة تصليح اه  
 حل والوجه كبحته الزركشي ندب نكاحها اذا ربح اسلامها كما وقع لعثمان رضي الله تعالى عنه انه نكح  
 نصرانية كلبية فأسلمت وحسن اسلامها اه شرح مر (قوله لانها ليست تحت قهرنا) أي فيحتاج الزوج  
 الى ان يقيم لاجلها بدار الحرب وفي اقامته هناك تكثير سواد الكفار ومن ثم كرهته مسلمة مقبلة ثم كما صرح  
 به في الام اه شرح مر (قوله والخوف من ارقاق الولد) هذه العلة الثانية تقتضي كراهة نكاح المسلمة  
 المقيمة في دار الحرب اه حل (قوله حيث لم يعلم انه ولد مسلم) أي لانهم لا تصدق في انهار وجتم مسلم فلا ينافي  
 هذا ما تقر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقاقها اه حل (قوله وخرج بخالصة الخ) وبحث الاسنوي  
 ان من تولدت بين آدمي وغيره على صورة آدمي لا يحمل نكاحها المسلم كالتولدة بين كتابي وغيره ولا الكافر  
 لانها مسلمة وله احتمال بالحمل مطاوعة خشية الضرر واحتمال بحملها لثلمها واجراء ذلك في الذكر المولود مما  
 مر فلا تحمل له الا ذمية تغليب الغير الا آدمي تغليظا جوعا اعتماد مر عدم الحل اه سم (قوله ونحو  
 وثنية) أي عبادة وثن أي صنم وقيل الوثن غير المصور والمصور الصنم اه شرح مر (قوله فحرم  
 كعكسه) أي كحرم ذلك نكاح المتولدة ونكاح المتولدين آدمي وغيره وهي وهو على صورة الا ذمية أو  
 الا آدمي ولم يغلبوا التحريم في المتولدين مسلم وكافران الاسلام يعلمون بغلب قوله تغليب التحريم ظاهره  
 وان بلغت واختارت دين الكتابي وهو كذلك خلافا لمعج فهي كتابية لا تحمل وفيه انها كتابية وان لم تختار دين  
 الكتابي لانها تتبع أشرف أبيهم في الدين اذ يبعد تخصيص ذلك بالمسلم بل لا يصح اه حل (قوله فحرم  
 كعكسه) فان بلغت واختارت دين الكتابي منهما ألحقت به فيحمل نكاحها قاله الشافعي كذا في متن الروض  
 وصححه الشهاب الرملي لانها حينئذ كتابية خالصة وحينئذ في قول الشارح تغليب الإشارة الى هذا القبيل فليتنامل  
 لكن في شرح شيخنا ان الرافعي حرم نكاحها وانها الاوجه اه شوبري (قوله لا متمسكة بزبور داود) الأولى  
 اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى فهم على شريعة موسى لان شريعتهم مقرر لها فتعلم منا كتبهم كما قال  
 الحلبي ويحجب عنه بانه محمول على ما اذا نسكت بما في الزبور ورفضت ما في التوراة مما ليس في الزبور أي  
 بحدته فتكون كافرة بموسى فلا يحمل نكاحها فلا اعتراض اه ع ش بالمعنى (قوله كعصف شيت) وهي  
 نخسون صحيفة وادريس وهي ثلاثون صحيفة وابراهيم وهي عشرة صحائف على الاصح والعشرة الباقية من  
 المائة أنزلت على موسى قبل التوراة وقبل أنزلت على آدم اه قل على الجلال في شرح الدلائل مانعه  
 وشيت بكسر الشين المهمة وسكون التحتية ثم ناه مشناة والاكثر صرفه وفيه وجه بهدم الصرف ومعناه

(الكتابية خاصة) ذمية كانت  
 أو حرة فيحمل نكاحها قال  
 تعالى ولا تنكحوا المشركين  
 حتى يؤمن وقال والمحصنات  
 من الذين أوتوا الكتاب من  
 قبلكم أي حل لكم (بكرة)  
 لانه يخاف من الميل اليها  
 الفتنة في الدين والحريية أشد  
 كراهية لانها ليست تحت  
 قهرنا والخوف من ارقاق الولد  
 حيث لم يعلم انه ولد مسلم  
 وخرج بخالصة المتولدة من  
 كتابي ونحو وثنية فحرم  
 كعكسه تغليا للتحريم  
 (والكتابية يهودية أو  
 نصرانية) لا متمسكة بزبور  
 داود ونحو كعصف شيت  
 وادريس وابراهيم عليهم  
 الصلوة والسلام

هبة الله ويقال عطية الله وهو خليفة آدم ووصيه وجمع ما تناسل منه اه (قوله كصحف شيت) الصحف كلها  
مائة صحيفة أنزلت قبل الكتب الاربع عشرة على ابراهيم وثلاثون على ادريس وخمسون على شيت وعشرة على  
موسى أنزلت قبل غرق فرعون وبعد غرقه أنزلت التوراة وذ كر في الكشف بدل هذه عشرة أنزلت على آدم  
وعلى هذا فليس لموسى صحف فليست مع قوله تعالى صحف ابراهيم وموسى الا ان يراد بها ما يشمل الكتب  
كالنور اه شورى (قوله فلا تخل لمسلم) أي لا تكاحوا ولا تسريوا وان أقروا بالجزية ويكفي في اقرارهم  
بالجزية اخبارهم بذلك اه حل (قوله قبل لان ذلك) أي المذكور من الزبور وما بعده اه شيخنا قضية هذا انها  
ليست كلام الله تعالى وانه يصح نفي كونها من كتبه وبذلك صرح في المذهب فقال قيل ان ما معهم ليس من كلام  
الله تعالى وانما هو شئ نزل به جبريل عليه الصلاة والسلام كالحكام التي نزل بها على النبي صلى الله عليه وسلم  
اه شورى وفي قل على الجلال قوله وانما أوحى اليهم معانيه أي فعبروا عنها بالفاظ من تلقاهاهم وبذلك  
سقطت حرمة فهو كالحديث المروية عندنا كذا فلو لا يخفى على ذي مسكة عدم صحته لان مثل ذلك لا يسمى  
انزالا فيبطل قواهم الكتب المنزلة من السماء كذا ولانه يلزم عليه ان جميع ما يقوله النبي معدود من كتابه  
لانه لا ينطق الا عن الوحي ولا فائله فالوجه ان يقال ان جبريل نزل عليهم بالفاظ من عند الله اما بالعربية كما  
هو الاصح من قواين وهم يعرفونها لانهم امرؤ في طباعهم أو ان الله قد ألهمهم معانيها لانهم لا يعرفونها  
فعبروا عنها بالفاظ توافق فيها قواهم واما بالفاظ من لغتهم لكنهم لم يؤمروا بالتعبيد بها فعبروا عنها بما وافق  
طباع قومهم فتأمل ذلك فانه مما لا يجوز زواله عنه والله الموفق اه (قوله لانه حكم) جمع حكمة والمراد بها  
هنا كل كلام وافق الحق من غير الاحكام والمواد فاجمع موعظة وهي تذ كبر العواقب فهو عطف خاص على علم  
اه شيخنا (قوله وفرقا فقال الخ) يعني انهم لما تسكوا بما نزل بنظم يدرس وكان بمثابة الدين الفاسد فالتعبير  
فيه مسامحة اه حل وفي قل على الجلال واستشكل القول بالفساد لانه بعد ان يقال نزل فاسدا وان أريد  
الا ن ورد أن التوراة ونحوها كذلك والجواب بان تسكهم به فاسد لانهم لم يؤمروا باتباعه فيه نظرا ولا يستقيم  
فراجع اه (قوله وشرطه في اسرائيلية) أي يقينا فان شئت في كونها اسرائيلية فهي داخله في قوله وفي غيرها  
اه ومعنى اسرا بالعربية عبدوا ل الله اه شرح مر وفي قل على الجلال اسرا تيل معناه عبد الله وكذا كل  
ما أضيف الى ايل الذي هو اسم الله بالعبرانية نحو جبرائيل وميكائيل واسرائيل (فائدة) مهمة اسم الله بالعربية  
وبالعبرانية ايل وأميل وايلوا وبالسريانية ايل او عيلاو بالفارسية خدای وبالخرزرجية تدلثو بالرومية  
شمشت او بالهندية مشطاشاو بالتركية بيات وبالخفاجية أغان بغين مجمعة بعد همزة مضمومة وبالبلغارية  
تكريو بالتركية بيه بمجنتين ومهملتين بعد الفوقية أله همزة ولام مضمومتين والله اعلم (قوله وشرطه في  
اسرائيلية الخ) هذا الشرط في حال نكاح الحررة الاسرائيلية أو غيرها لا بد منه في وطء الامة الكتابية بملك اليمين لانه  
لا مزية لها على الحررة كما اعتمد مر اه سم (قوله وشرطه في اسرائيلية ان لا يعلم دخول أول آبائها) ولا عبرة  
بغيره من آبائها الذين دخلوا في ذلك الدين بعد نسخه وحيت يذ يكون هذا مقيد لما تقدم من ان المتولدة بين من  
تخل ومن لا تخل اه حل وصور هذا القسم خمس عشرة تخل في ثنتي عشر قمنا وتحرم في ثلاث فصور الحل  
ذكرها منطوقا وصور التحريم ذكرها مفهوما بيان ان قوله وذلك بان علم دخوله فيه قبلها أو شئت صورتان  
وان قوله وان علم دخوله فيه بعد تحريمه فيه ثلاث صور أي سواء تجنبوا المحرف أولا والمطوى تحت الغاية ما اذا  
علم دخوله فيه قبل التحريم فضر بالثلاث في الثنتين بسنة وان قوله أو بعد بدعة لا تنسخه أي أو قبلها ففي هذه  
الغاية صورتان تضر بان في السنة بثنيتي عشرة وأشار الى صور عدم الحل الثلاثة في المفهوم بقوله بخلاف ما اذا  
علم دخوله فيه بعد ما أي سواء كان قبل التحريم أو بعده تجنبوا المحرف أولا وقوله وفي غيرها الخ صور هذا  
القسم خمس عشرة أيضا لكن صور الحل منها أربع فقط وصور التحريم إحدى عشرة فذكر صور الحل منطوقا

فلا تخل لمسلم قبل لان ذلك لم  
ينزل بنظم يدرس ويتلى  
وانما أوحى اليهم معانيه  
وقبل لانه حكم ومواعظ  
لا احكام وشرائع وفرق  
القتال بين الكتابية وغيرها  
بان فيها نقصا واحدا وادو  
كفرها وغبرها فيها نقصان  
الكفر وفساد الدين  
(وشرطه) أي حل نكاح  
الكتابية الخالصة (في  
اسرائيلية) نسبة الى اسرا تيل  
وهو يعقوب بن اسحق بن  
ابراهيم عليهم الصلاة  
والسلام ما زدته بقولي (أن  
لا يعلم دخول أول آبائها في  
ذلك الدين بعد بدعة تنسخه)



قوله ان يعلم ذلك قبلها وقوله ولو بعد تحريفه أى قبله أو بعده وعلى كل سواء كان الدخول قبل بعثة غير ناسخة أو بعدها وثنتان في ثنتين بأربعة ذكروا عدم الحل في المفهوم بقوله بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعدها وبعد تحريفه أى سواء اجتنبوا المحرف أو لا هاتان صورتان ويقولان أو بعدها وقبل تحريفه هذه صورة واحدة ويقولان أو عكسه ولم يجنبوا المحرف أى سواء كان الدخول قبل بعثة لا تنسخ أو بعدها فهاتان صورتان تضمنان الثلاثة قبلها ما عكسه متو بقوله أو شك أى في القبليّة والبعدية سواء كان الدخول قبل التحريف أو بعده متجنبوا المحرف أو لا وعلى كل من الثلاثة إما ان يكون الدخول قبل بعثة غير ناسخة أو بعدها وثنتان في ثلاثة بسنة تضم الخمسة المتقدمة فالجمله إحدى عشرة صورة تأمل وهذا على سبيل التقريب بحسب ما يسهل الله (قوله أول آياتها) أى الذى تنسب اليه ولوم من جهة الامم وفي شرح الارشاد لابن أبي شريف ان المراد مطلق الاصول ولو جده وهو قريب حيث تنسب اليها وعرفت قبيلتها اهـ حل وعبرة من والمراد بأول آياتها أول جدي يمكن اتساعها اليه ولا نظير ان بعده وظهرا انه يكفي هنا بعض آياتها من جهة الامم اهـ (قوله أول آياتها) وهو أول جدول من جهة الامم تنسب له ويعتقد قبليتها وتشتهر به اهـ شيخنا (قوله) وهى بعثة عيسى أو نبينا) عليهما الصلاة والسلام الذى فى صريح الروضة اختصاص ذلك بما بعده شرعية نبينا عليه الصلاة والسلام (قلت) ويدل له ان الامام الجرجاني عال كونه الاسرائيلية تحل اذا جهل حالها فى الدخول قبل التحريف أو بعده بقوله لانه اذا جازته كآية من بعد نسخ حكمهم جازع التبديل لان التبديل أخف من النسخ اهـ عمرة (تنبيه) محصل ما فى الزركشى ان أخبار أهل الكتاب تقبل من حيث التقرير بالجزية قال والقياس اعتماده من حيث المناكحة ولكن الذى اقتضاه كلام الشافعى والاصحاب عدم ذلك احتياطا للابضاع قال فلا بد ان يسلم منهم اثنتان ويشهدا بما يوافق صحة دعواهم اهـ (أقول) قوله فى صريح الروضة الخ عبارتها بل لا يحرم من الاسرائيليات الامن علم دخوله أول آياتها بعد النسخ بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم اهـ وأخذ منها فى شرح الروض فقال بل لا يحرم من الامن دخول آباؤها فى ذلك الدين بعد دين الاسلام أى بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم كما عبر به الاصل وقضيته انهم لو دخلوا فى دين اليهودية بعد بعثة عيسى وقبل بعثة نبينا حات من كنهين لشرف نسبتهم بخلاف نظيره فى غير الاسرائيليات اهـ وأقول قد ذكرنا خلاف ذلك فى نظير من عقد الجزية فانظره لكن اعتمد مر اعتبار بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام قال وان أوهم كلام النووي خلافه اهـ سم (قوله وهى بعثة عيسى) أى بالنظر للمتابعة لقول موسى وقوله أو نبينا أى بالنظر للمتابعة لعيسى لان الاسرائيلية تكون يهودية ونصرانية هذا هو الحق فى فهم العبارة خلافا لما وقع فى بعض الحواشي اهـ شيخنا وفى قل على الجلال قوله بعد بعثة نبينا الخ لانها ناسخة للشرعيتين المذكورتين كسائر الشرائع قبلها وقوله بعد بعثة عيسى لانها ناسخة لشرعية موسى عليهما الصلاة والسلام ونخرج بهذه الشرائع الثلاثة ما بينها وما قبلها فإيس ناسخة لغيره فلا يعتبر تمسكه به ولا عدمه فلا يضر انتقاله من التوراة اليه وبذلك علم انه لا يخالف ما قبله ان المتمسك بزبور داود وهو بين موسى وعيسى لا تحل المنسوبة اليه اتفاقا لانه فحين تمسكه ابتداء اهـ (قوله وذلك بان علم) أى بالتواتر ولوم من كفار أو بشهادة عدلين أسلم أى عند القاضي وأما فى عقد الجزية فيمكن اخبارهم ولم يكن فيه ولا باخبار القليل هنا احتياطا للابضاع لكن باخبار العدل يحل النكاح باطنا لانه ظن اقامه الشارع مقام اليقين ومن ثم لو أخبرت زوجة المفقود بان زوجها مات حل لها التزوج باطنا اهـ حل (قوله أو بعد بعثة لا تنسخه) معطوف على الغاية قبله وكلاهما راجع لصورتى القبليّة والشك اهـ (قوله لشرف نسبهم) تعليل لما فى المتن والضمير فى نسبهم راجع للآباء اهـ (قوله) وفى غيرها ان يعلم ذلك) أى دخول أول آياتها فى ذلك الدين قبلها وان دخل غيره من آياتها فى ذلك الدين بعد نسخها ذلك مقيد لما تقدم من ان المتولدة بين من تحل ومن لا تحل منا كنه لا تحل كما تقدم نظيره فى الاسرائيلية اهـ حل (قوله لتمسكهم بذلك الدين الخ) المناسب ان يقول لتمسكه أى أول الآباء أو يقول

وهى بعثة عيسى أو نبينا وذلك بأن علم دخوله فيه قبلها أو شك وان علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين عيسى وموسى لشرف نسبهم بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعدها سقطت فضيلته بها (و) فى (غيرها) أى غير الاسرائيلية (ان يعلم ذلك) أى دخول أول آياتها فى ذلك الدين (قبلها) أى قبل بعثة تنسخه (ولو بعد تحريفه ان تجنبوا المحرف) وان افهم كلام الاصل المنع بعد التحريف مطلقا لتمسكهم بذلك الدين حين كان حقا بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعدها وبعد تحريفه أو بعدها وقبل تحريفه أو عكسه ولم تجنبوا المحرف

لتمسكها أي المرأة أو يمكن أن يكون الضمير راجعاً لآباء وفيه أن المدعى دخول أول الآباء إلا آباءه فأنظر  
 ما مرجه وكذا يقال في قوله لشرف نسبهم اهـ شيخنا (قوله أو شك) وقول السبكي ينبغي الحل فيمن علم دخول  
 أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال والافان كلبي اليوم لا يعلم أنه إسرائيل إلا  
 ويحتمل فيه ذلك فيؤدي إلى عدم حل ذبايح أحد منهم اليوم ولا منا كتمهم بل ولا في زمن الصحابة كبتى قريظة  
 والنضير وقيظاع وطلب مني بالشام منهم من الذبايح فأبيت لأن يدهم على ذبيحتهم دليل شرعي ومنعهم من قبل  
 محتسب لغتوى بعضهم ولا بأس بالمنع وأما الفتوى به فهل واشتباها على من أفتى به اهـ ضعيف مرود اهـ  
 شرح مر وقوله ضعيف مرود دخبر قوله وقول السبكي الخ وهو أن كان ضعيفاً عند مر فليس ضعيفاً  
 بالسكينة بل يجوز الاقتناء به لأن السبكي لم ينفرد به فقد أفتى به غيره من أئمة المذهب كالحافظ العسقلاني وعبارة  
 في شرحه على البخاري نصها وقد استنبط شيخنا شيخ الإسلام البلقيني منه أي من حديث هرقل أن كل من  
 دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذبايح لأن هرقل هو وقومه ليسوا من بني إسرائيل بل  
 ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم يا أهل الكتاب قدل على أن لهم  
 حكمهم خلافاً لمن خص ذلك بالأمريائيين أو بمن علم أن سلفه دخل اليهودية أو النصرانية قبل التبديل  
 اهـ (قوله أو شك) وإنما اثر الشك في هذه ولم يؤثر في التي قبلها لما أشار إليه الشارح في تلك بقوله لشرف  
 نسبهم اهـ شيخنا (قوله اسقوط فضيلته بالنسخ) قال في شرح البهجة في غير الاسرائيلية وحيث حرم  
 حرمت ذبيحتها لكنها تقر بالجزية كالمسيحي في محله اهـ (فان قلت) يأتي في الجزية أنه لا جزية على المرأة  
 فكيف يصح قوله لكنها تقر بالجزية (قلت) سيأتي هناك أن المرأة تدخل في عقد الجزية تبعاً وعبارة الروض  
 وشرحه هناك \* (فرع) \* يدخل في عقد المنة لكافر المال حتى العبد وكذا زوجة وطفل ومجنون له وكذا  
 يدخل فيه من اشترط دخوله معه فيه من نساء وصبيان ومجانين وخناث وأرقاء لهم منه قرابة وعلاقة ولوم صاهرة  
 اهـ وان المرأة قد تنقذ دلها المنة لا تبعاً وعبارة العباب هناك ولو حضر نامة لا وفيه نساء وطلبن العقد  
 بالجزية عقد لهن أصياتهن من الرق واشترط عليهن أحكام الإسلام ولا جزية عليهن اهـ سم (قوله بالنسخ) أي في  
 صورتي البعدي وقوله أو بالتحريف في صورة العكس وقوله المذكور أي الذي لم يحتنبوه فقوله في غير الأخيرة  
 على هذا التوزيع اهـ شيخنا (قوله في نحو نفقة) أي لافي التوارث والحديق قدفها اهـ حل (قوله وقسم)  
 ويجب أن يسوى لها في القسم وان كان معه شريفة اهـ برماری (قوله فله اجبارها على غسل الخ) أي ولو  
 معتدة أو رتقاء أو قرناء أو متخيرة أو الزوج مسموحاً وكذا جميع ما يأتي اهـ قل على الجلال (قوله كالمسلة) أي  
 كاله اجبار المسلة على ما ذكر (قوله ويغفر عدم النية منها) أي بخلافها منه فلا بد منها بان يقول نويت استباحة  
 التمتع وهذا فيما إذا امتنع من النية فلونوت كفي وهذه النية للتمييز وقوله كافي المسلة المجنونة أي حيث يغفر  
 عدم النية منها وان كان لا بد منها من الزوج ولا يقال في هذه أنها ممتنعة أو غير ممتنعة لأن نيتها لا تصح أصلاً فهو  
 الذي ينوي عنها اهـ شيخنا (قوله وعلى تنظف بغسل وسم) أي لأن دوام نحو الجنابة يورث قدراً في البدن فيشوش  
 عليه التمتع ولو بالنظر \* (تنبيه) \* سئل العلامة ابن حجر عما إذا استغفرت الزوجة من تحكين الزوج  
 لشعته وكثرة أو سآخه هل تكون فائزاً بذلك أم لا فأجاب بقوله لا تكون فائزاً بذلك ومثله كلما تجبر المرأة عليه  
 يجبر هو على إزالته أخذ ما يأتي في البيان أن كل ما يأتى به الإنسان يجب على الزوج إزالته اهـ أي حيث  
 تأذت بذلك تأذياً لا يحتمل عادة يعلم ذلك بقرائن الأحوال من أهل جيران الرجل المذكور أو من هو معاشره  
 ويؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي إن جلا ظهر يده المبارك المعروف وهو أنه إذا أخبر  
 طبيبان أنه مما يعدي أو لم يخبر بذلك لكن تأذت به تأذياً لا يحتمل عادة ملازمته مع ذلك على عدم تعاطي  
 ما ينظف به يده فلا يصير فائزاً بامتناعها وان لم يخبر الطبيبان المذكور أن بما ذكر وكان ملازماً على النظافة

أو شك لسقوط فضيلته بالنسخ  
 أو بالتحريف المذكور في غير  
 الأخيرة وأخذاً بالاعتقاد فيها  
 (وهي) أي الكتايب  
 الخالص (كسلة في نحو  
 نفقة) ككسوة وقسم وطلاق  
 بجامع الزوجية المقضية لذلك  
 (قوله اجبارها) كالمسلة  
 (على غسل من حدث أكبر)  
 كخض وحنابة ويغفر عدم  
 النية منها للضرورة كفي المسلة  
 المجنونة (و) على (تنظف)  
 بغسل وسم



من نجس ونحوه باستعداد ونحوه (و) على ١٩٨ (ترك تناول نجس) كخنزير وبصل ومسكر ونحوه لوقوف التمتع أو كونه على ذلك وتعبيرى

بحيث لم يبق يده من العفونات ما تآذى به ولا عبرة بغيره فترى ما وجب عليها فكيف يمكنه مثل ذلك في هذا التفصيل  
القروح السبالة ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا يعامل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة  
عشرته له اه ع ش على مر (قوله من نجس) أى ولو معفو عنه وقوله ونحوه شامل للثوب والبدن  
وان لم يكن لذلك رائحة كريهة وهو واضح لان ذلك يفتر الشهوة ويقال الرغبة اه حل (قوله من نجس من  
أعضائها) قال في شرح الروض بخلاف ما تنجس من ثيابها ولم يظهر فيه لون أو ريح كريهة اه قال الزركشى  
تخصيصه الأعضاء يخرج الثوب قال الماوردى له منه ما ليس ما كان نجسا قطعاً وفي منعه لها من لبس متين  
الرائحة قولان وجزم الامام فيه بالمنع وحكاها في البحر عن نص الام فقال في الام ليس له منه ما من لبس شئ  
الاجلد الميتة أو جلد له رائحة كريهة اه سم (قوله وتنجس ما مر به) نسبة الى سامر الذى صاغ الحلى  
عجلاً وقوله وصابنية الخ نسبة الى صابى عم نوح عليه السلام وقيل بمعنى المنتقل من دين الى آخر من صابى عيسى  
رجع وقال بعضهم ان المنسوخ لم ينجس هم الفرقة الذين يعبدون الكواكب الا ترى ذكركم اه قل  
على الجلال (قوله في أصل دينهم) أصل دين اليهود الايمان بموسى والتوراة وأصل دين النصارى الايمان بعيسى  
والانجيل اه حل وأصل ديننا الايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن قال قل على التحرير أصل  
دين كل أمة تكلموا بنبينا اه وفسر الماوردى المخالفة بان تكذب الصابنية بعيسى والانجيل والسامرة  
بموسى والتوراة اه برماوى (قوله نعم ان كفرتم اليهود الخ) لا وجه له هذا لانما حيث ذم في المتن لامن  
المخالفة في الفروع فقط فلا يصح استدراكه ولهذا قال بعضهم انه مضر وب عليه في خط المصنف (قوله  
أقدم من النصارى) وكذا في زمن ابراهيم صلى الله عليه وسلم منشورون لصابى عم نوح اه زى (قوله  
يعبدون الكواكب السبعة) وهى المجموعة في قوله

زحل شرى مريخ من شمس \* فزاهرت اعطار الدلائل

مرتبة على هذا النظم من السماء العليا الى السفلى اه برماوى (قوله وينفون الصانع المختار) أى ويرغمون  
أن الفلك حيا طاق اه زى (قوله وهو لا يتحل منا كنههم) أى وكذلك الصابنية التى من النصارى المخالفة  
لهم في الاصول مع موافقتها في الفروع لا تحل منا كنهنا اه شيخنا (قوله ولا ينافى ذلك) أى قولنا انهم أقدم  
من النصارى قول الرافعى انهم من النصارى لجواز الخ وبالجمله هذا اطلاق ثالث للصابنية التى لا يحل نكاحها  
تطاق على من هم أقدم من النصارى وعلى طائفة متوافقة للنصارى في الفروع فقط وتعد الكواكب  
وعلى طائفة منهم كذلك ولا تعبدوها واما التى يحل نكاحها فهى الموافقة في الاصول وافقت في الفروع أولاً  
(قوله انهم يعبد الكواكب السبعة) أى فكلام الرافعى يقتضى انهم من النصارى وماتقدم في قوله وتطلق  
الخ يقتضى انها قوم أقدم من النصارى لانهم انهم وحاصل منع التناهى ان الذين يعبدون الكواكب السبع  
فرقتان فرقة أقدم من النصارى وهى المتقدمة وفرقة من النصارى وافقت النصارى في الفروع ووافقت  
تلك الفرقة التى هى أقدم فى كونها تعبد الكواكب فهى ملفقة وهذه مراد الرافعى وبالجمله فقوله الرافعى  
اطلاق ثالث للصابنية اه شيخنا (قوله فافقوا الاصطغرى بقتلهم) وبذلوا القاهرة مالا كثيراً فلم يقتلهم وهذا من  
عدم فطانتهم لانه كان يقتلهم ويأخذ جميع أموالهم اه شيخنا وولد الاصطغرى سنة أربع وأربعين ومائتين  
وتوفى ببغداد سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة زاد ابن خلكان انه توفى في يوم الجمعة ثمانى عشر جمادى الآخرة  
وقبل رابع عشره ودفن بباب حرب اه طبقات الاسنوى اه ع ش (قوله وكان مقراب بطلان ما انتقل  
اليه) أى مع فساده فلا ينافى ان من أسلم يقرم وجود هذا التعليل فيه لان ما انتقل اليه صحيح لا فاسد اه  
شيخنا (قوله وكان مقراب الخ) قضيه ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس مراد الخ وظاهر

بصرفه وتطوف وتناول  
نجس أعم من تعبيره بنفقة  
وقسم وطلاق يغسل ما نجس  
من أعضائها وباكل خنزير  
(وتنجس ما مر به خالفت  
اليهود وصابنية خالفت  
النصارى فى أصل دينهم أو  
شأن) فى مخالفتهم فيه  
وان وافقتهم فى الفروع  
بخلاف ما اذا خالفتهم فى  
الفروع فقط لانها مبتدعة  
فهى كابتدعة أهل الاسلام نعم  
ان كفرتم اليهود والنصارى  
حرمت كائنه فى الروضة  
كأصلها عن الامام والسامرة  
طائفة من اليهود والصابنية  
طائفة من النصارى وقول  
أوشك من زيادته واطلاق  
الصابنية على من قلنا هو المراد  
وتطلق أيضاً على قوم هم  
أقدم من النصارى يعبدون  
الكواكب السبعة ويضيفون  
الانوار اليها وينفون الصانع  
المختار وهو لا يتحل منا كنههم  
ولا ذبحتهم ولا يقرون بالجزية  
ولا ينافى ذلك قول الرافعى فى  
صابنية النصارى المخالفة لهم فى  
الاصول انها تعبد الكواكب  
السبعة الى آخر ما مر لجواز  
موافقتهم فى ذلك لا قدمين  
مع موافقتهم فى الفروع  
للنصارى وهم مع الموجود  
فى زمنهم من الاقدمين سبب  
فى استفتاء القاهرة الفقهاء  
على عباد الكواكب فافقوا

الاصطغرى بقتلهم (ومن انتقل من دين لا خوتين) عليه (اسلام) وان كان كل منهم ما يقر اه لانه أقرب بطلان ما انتقل  
منه وكان مقراب بطلان ما انتقل اليه فان أبى الاسلام الحق بما منه ان كان له أمان ثم هو حري ان يقرنا به

قتلناه (فلو كان) المتقل

(امرأة) كان تنصرت يهودية

(لم تحل لمسلم) كالمرتدة (فان

كانت) اي المتقلة (منكوحه

فكمرتدة) تحته فيما يأتي

وخرج بالمسلم الكافر فانه

ان كان يرى نكاح المتقلة

حلته والانكاح لم (ولا

تحل مرتدة) لاحدا من

المسلمين لانها كافرة لا تقرب ولا

من الكفار لبقاء علقه الاسلام

فيها (وردة) من الزوجين

وأحدهما (قبل دخول) وما

في معناه من استدخال عني

(تجزؤ فرقة) بينهما لعدم

تأكد النكاح بالدخول أو

ما في معناه (وبعد) نوقضا

(فان جمعهما السلام في العدة

دام نكاح) بينهما التأكده

بما ذكر (والا فالفرقة)

بينهما حاصلة (من) حين

(الردة) منهما أو من أحدهما

(وحرم وطء) في مدة التوقف

لترزُل ملك النكاح بالردة (ولا

حد) فيه لشبهة بقاء النكاح

بل فيه تعزير وتجب العدة

منه كالمطلوق ورجعها

ثم وطئها في العدة

\*(باب نكاح المشرک)\*

وهو الكافر على أي ملة كان

وقد يطلق على مقابل الكتابي

كقوله تعالى لم يكن الذين

كفروا من أهل الكتاب

والمشركين منفكين لو (أسلم)

أي المشرک ولو غير كتابي كوثني

ومجوسي (على) حرم (كتابيه)

بقيد زنه بقول (تحل) له

كوثنيه وكتابيه لا تحل له ابتداء

لأننا نعتد براءته بل الواقع وهو الانتقال إلى الباطل والتعليل المذكور انما هو الغالب فلا مفهوم له اه  
شورى وشرح مر (قوله قتلناه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز المن عليه كذا قيل وفيه نظر  
لأنه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق أو متنا اه حل (قوله فلو كان امرأة الخ)  
هذا محل مناسبة هذه المسئلة هنا وقوله فيما يأتي أي فيقال ان كان هذا الانتقال قبل الدخول تجزئت الفرقة  
وان كان بعده فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح والا فالفرقة من حين الانتقال (قوله حلت له) أي  
ونقروها عليه لو أسلم اه حل (قوله ولا تحل مرتدة لاحد) أي ولو مرتد أمثالها لانهم لا دوام لهما (قوله  
وردة من الزوجين) أي ومن ردة الزوج ما لو قال زوجته يا كافرة مریدا حقيقة الكفر لان أراد الشتم أو أطلق  
اه برماوى (قوله قبل دخول) سواء كانت الردة منهم مأمعا أو مرتبة اهكذا يعلم من كلامه الاتي اه فالخاصل  
ان صورة المميسة كالترتيب في انه ان كان قبل الدخول تجزئت الفرقة أو بعده فان جمعهما الاسلام فيها دام  
والافلا اه شيخنا (قوله وبعده نوقضا) أي ولا نفقة لهما وان أسلمت في العدة وقوله فان جمعهما الاسلام أي ولو  
بقوله كان غاب ثم عاد بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها ولم تكذب فان كذبته قبل قولها وقوله وحرم  
وطء أي ويجب مهر اه برماوى وليس له في زمن التوقف نكاح نحو أختها اه شرح مر ووقوف طهاره  
وايلاؤه وطلاقه فيها اه برماوى (قوله فان جمعهما الاسلام الخ) أي بان اتفق عدم قتلها ما حتى أسلموا وليس  
المراد كما هو ظاهر انه بؤخر قتلها بالنظر هل يعود الى الاسلام قبل انقضاء العدة أو لا اه ع ش على مر (قوله  
وتجب العدة منه) أي من هذا الوطء لانه وطء شبهة اه (قوله كالمطلوق ورجعها) أي فانها تجب  
العدة للشبهة اه حل

#### \*(باب نكاح المشرک)\*

أي الحكم بصحته أو فساده أو دوامه أو رفعه وما يتعلق بذلك وهو مأخوذ من أشرك أو من التشريك لادعائه  
شريكاً لله تعالى اه قل على الجلال وقوله وما يتعلق بذلك حكمكم من زاد على العدد الشرعي من زوجات  
الكافر بعد اسلامه المذكور في الفصل الآتي (قوله على أي ملة كان) هذا بحسب المراد هنا والاف هو في الأصل  
من جعل لله شريكاً فيكون استعماله فيما هو أعم حقيقة شرعية وانما كان ما هنا أعم لان من الكفار من لم يجعل  
لله شريكاً اه شيخنا وقال السعد التفتازاني في شرح المقاصد ان الكافر اسلم لمن لا ايمان له فاذا أظهر الاسلام  
خص باسم المنافق وان أظهر الكفر بعد الاسلام خص باسم المرتد وان قال بالهين أو أكثر خص باسم المشرک  
وان كان متديناً ببعض الأديان والكتب المنسوخة خص باسم الكتابي كاليهودي والنصراني وان كان يقول  
بقدم الدهر واسناد الحوادث إليه خص باسم الدهري وان كان لا يثبت الباري خص باسم المعطل اه بحر وفه  
(قوله وقد يطلق على مقابل الكتابي) أي ان أراده من جعل لله شريكاً لقوله اتخذوا أحبارهم ورهبانهم  
أرباباً من دون الله وبعبارة ج وقد يستعمل أي المشرک معه أي الكتابي كالفتير والمسكين انتهى حل  
(قوله على حرة) ومثلها الأمة اذا اعتقت في العدة أو أسلمت وكان يحل له نكاح الأمة اه شرح مر وبعبارة  
الشارح في الفصل الآتي أو أسلم على أمة أسلمت معه قبل الدخول أو بعده أو أسلمت بعد اسلامه في عدة  
أو أسلم بعد اسلامها فيها أقر النكاح ان حلت له حينئذ أي حين اجتماع الاسلامين كأن كان عبداً أو معسراً  
خائف العنت لانه اذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فان تخلفت عن اسلامه أو هو عن اسلامها فبما ذكر اولم  
تحل له اندفعت انتهت (قوله تحل له ابتداء) أي قبل الاسلام وهذا يفيد ما تقدم ان الراجح عند شيخنا كحج حل  
الكتابية للمجوسي والوثني وفأما للروضة وخلافه للسبكي حيث كانت تحل للمسلم اه حل (قوله تحل له ابتداء)  
خرج محرمة وطلقتة ثلاثاً قبل التحليل وكتابية غير اسراييلية لم يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين قبل نسخته  
اه سم اه ع ش (قوله وكتابية لا تحل له ابتداء) بان تخلف فيها الشرط المذكور بقوله آفناو شرطه في اسراييلية

ابتداء (دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) على حرة (غيرها)



الح أو كانت محرمة أو مطلقاً ثلاثاً (قوله أو أسلمت زوجته وتختلف) عبر هنا بالزوجة ولم يقيد بها بالكفاية  
 فيشمل الكفاية وغيرها وهذا الحكم لا فرق فيه بين الكفاية وغيرها كما أنه لا فرق بين الكتابي وغيره اهـ شيخنا  
 (قوله والافرق من الاسلام) وكذا لو أسلم مع انشاء العدة تغليبا للمانع اهـ ل (قوله فرقة فسخ) أي فلا تنقص  
 مدة الطلاق اهـ ع ش (قوله لانهم مغلوبان عليها) ان قلت الفرقة باختيار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم  
 فقد وجدت الفرقة باختياره وكذا ان وجد الاسلام منها قلت هما مغلوبان عليها باعتبار ان الشرع طلب منهما  
 الاسلام وقهرهما عليه فهم مغموران بهذا الاعتبار اهـ شيخنا أي وفرقة الطلاق شأنها ان تكون بالاختيار  
 هذا بقية التعليق (قوله أو أسلم معا) أي بينهما فلا يكتفى بالسك في المعية تغليبا للمانع اهـ برماوى وعبرة حل  
 ولو شك في المعية فقتضى تزويجهم الاسلام منزلة الابتداء بالحكم بعدم دوام النكاح والذي في الرض دوام النكاح  
 انتهت (قوله واتساو بهما الح) الاولى ان يقول ولتقاربهما لان المساواة تصدق مع تخلف أحدهما عن الآخر  
 الا أن يقال المعنى واتساو بهما في زمن النطق بكلمة الاسلام اهـ شيخنا (قوله لان به يحصل الاسلام) اسم  
 ان في مثل هذا التركيب ضمير الشأن محذوف كما قاله اليوسى على الكبرى وفيه انه لم يعد حذف ضمير الشأن  
 الا اذا خفت ثم ان أراد انه يحصل به وحده ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع كما هو ظاهر والالزم حصول الاسلام  
 اذا أتى بأخرها دون أولها وان أراد التوقف عليه مع مدخله ما قبله فظاهر اهـ شوبرى وعبرة حل  
 قوله لان به يحصل الاسلام أي يتحقق ويوجد فلا يقال ان بالتمام يتبين دخوله في الاسلام من حين النطق بالهمزة  
 كما انه لو مات مورثه بعد شروعه في الهمزة وقبل تمام كلفي الشهادة لا يرثه بخلاف الصلاة يتبين بالراء دخوله فيها  
 بالهمزة ويفرق بين ذلك وبين الصلاة بان كلمة الشهادة خارجة عن ماهية الاسلام فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح  
 بخلاف التكبير فإنه ركن من الصلاة فهو من اجزائها انتهت (قوله وسواء فيما ذكر الح) عبارة شرح مر  
 والاسلام بالتبعية كما واستقلالاً فيما ذكر نعم لو أسلمت بالغة عاقلة مع ابى الطفل أو الجنون أو عقب اسلامه قبل نحو  
 الوطء تجزئ الفرقة كما قاله جع منهم البغوى خلافاً لا تخبرين ووجهه الباقين ومن تبعه بعدم مقارنة اسلامه  
 لاسلامها ما المعية فلا اسلام انما يقع عقب اسلام أبيه فهو عقب اسلامها ولا نظر الى ان العدة الشرعية مع  
 معاولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فلا يحكم لاولد باسلام حتى يصير الاب مسلماً وأما في  
 الترتيب فلان اسلامها اقوى واسلامه حكمى وهو أسرع فيكون اسلامه متقدماً على اسلامها ويأتى ذلك في  
 اسلام أبيهما اهـ (قوله وسواء فيما ذكر كان الاسلام استقلاً لا) أي منهما وقوله أم تبعية أي منهما ما بدليل  
 قوله نكن لو أسلمت المرأة الح اهـ (قوله عقب اسلام أبيه) أي عقب حقيقة لا من حيث الحكم كقيل وذلك لان  
 هذه المسئلة خلافية قيل يبطل النكاح وقيل لا يبطل كما هو قول ج وهذا الخلاف مبنى على خلاف في الاصول  
 وهو ان المعلول هل يقارن علته زماناً أو يعقبها فيه وعبرة ابن السبكي والمعلول قول الاكثر يقارن علته زماناً  
 والمختار وفاة الشيخ الامام يعقبها مطلقاً فيقال هنا بعدم البطان بنى على الاول هناك ومن قال بالبطان  
 كالشارح بنى على الثانى هناك اذا علمت ذلك علمت ان تأويل بعضهم في كلام الشارح حيث قال عقب اسلام  
 أبيه أي من حيث الحكم به والافهم مقارنة زماناً لا حظ لاحدى الطريقتين بالآخرى نشأ من قطع النظر عن  
 المدرك اهـ (قوله وحيث دام النكاح الح) هو موافق لقول الرض وشرحه فصل وانما تقرهما بعد اسلامهما  
 على نكاح لم يقارنه مفسد عندنا وان اعتقدوا فساداً أو قارنه مفسد عندنا واعتقدوه صحيحاً مستمراً ولم يقارن  
 الاسلام ما يمنع ابتداءه أي النكاح بخلاف ما اذا قارنه مفسد واعتقدوا فساداً أو قارن الاسلام ما يمنع ابتداء  
 النكاح فلا تقرهما عليه فان نكح في الكفر بلاولى ولاشهوداً أيضاً أو ثيباً بجبار أو بكر أباً بجبار غير الاب والجد  
 أو راجع الرجعية في القرء الرابع وجوزوه بان اعتقدوا امتداد الرجعة اليه أقر عليه أي النكاح لا تنفاه  
 المفسد عند الاسلام اهـ فعلم ان المفسد اذا قارن العقد زال عند الاسلام لكن اعتقدوا فساداً لا يقر عليه

(وتخلف) عنه بان لم تسلم معه  
 وتعبيرى بغيرها أعم من تعبيره  
 بوثنية أو مجوسية (أو أسلمت)  
 زوجته (وتختلف فكرده)  
 وتقدم حكمها قبل الباب أي  
 فان كان ذلك قبل الدخول وما  
 في معناه تجزئ الفرقة أو  
 بعدم أو أسلم الآخر في العدة  
 دام نكاحه والافرق من  
 الاسلام والفرقة فيما ذكر  
 فرقة فسخ لا فرقة طلاق لانهما  
 مغلوبان عليها (أو أسلم معا)  
 قبل الدخول أو بعده (دام)  
 نكاحهما لم يجزئ فيه  
 واتساو بهما في الاسلام  
 المناسب للتقرير بخلاف  
 ما لو ارتد معا كما مر (والمعية)  
 في الاسلام (بأنه لفظ) لان  
 به يحصل الاسلام لا بأوله ولا  
 بآثاره وسواء فيما ذكر كان  
 الاسلام استقلاً أم تبعية  
 لكن لو أسلمت المرأة مع أب  
 الطفل أو عقبه قبل الدخول  
 يبطل النكاح كما قاله البغوى  
 لنقدم اسلامها في الاولى لان  
 اسلام الطفل عقب اسلام  
 أبيه واسلامها في الثانية متأخر  
 فانه قولى واسلام الطفل  
 حكمى (وحيث دام) النكاح

فمجرد الزوال عند الاسلام لا يكفي في التقرير وهو في هذا يحتاج لتقييد الاقرار على نكاح بلاولي ونكاح الثيب  
بالاجبار بما اذا اعتقدوا صحة ذلك وكان يمكن جعل قول الروض وجوزوه عائد لذلك أيضا لكن حيث كان  
المراد بعندنا قول أحد من علماء الاسلام لا يحتاج لتقييد فيما اختلف فيه من تلك الامة وانما يحتاج له فيما  
اتفق على منعه في الاسلام فليتأمل اه سم (قوله وحيث دام النكاح الخ) عبارة مصله مع شرح المحلى وحيث  
أدمننا النكاح لا تضره مقارنة العقد أي عقد النكاح الخ انتهت وقوله العقد المراد به ما يعتقدون به وجود النكاح  
ولو فعلا كوطء لا نحو غصب ذي النية اه قل عليه (قوله لمفسد) المراد بالمفسد ما أجبر عليه أئمتنا أي على  
كونه مفسدا كبديل عليه قوله فيقر الخ اه شيخنا وعبارة ابن عبد الحق قوله لمفسد أي عندنا فقط فان كان  
مفسدا عندنا وعندهم ضرر مطلقا أو عندهم فقط لم يضر مطلقا والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه علمنا كما قاله  
الجزباني فيفيدان غيره لا بشرط زواله عند الاسلام وهو ظاهر ان ترافعا لمن يراه مفسدا (قوله ما لو نسكح  
حرة) أي صالحة للتمتع وقوله وأمة سواء نكحهم ماعا أو مرتباً ماعا المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في  
اندفاع الامة لان المفسد قرآن العقد والاسلام وأما عند تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك وانما أفسد واقبه  
نكاح الامة ناظرين في ذلك الى انه كالأبداء دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد والرافعي لان  
نكاح الامة بديل يعدل اليه عند تعذر الحرة والابدال أضيق حكماً من الاصول فلهذا غاب هنا إشابة لا بداء اه  
زي (قوله ما لو نسكح حرة وأمة) أي فإنه تتعين الحرة وتندفع الامة وقوله وأسلموا أي الثلاثة معا ولو قبل الوطء  
أو أسلمت الحرة قبله أو بعده في العدة ولو أسلمت الحرة فقط مع الزوج تعينت أيضا واندفعت الامة وانما يفرقوا  
بين تقدم نكاحها وتأخره لما رأينا في الاختيار وكذا تندفع الامة يساراً أو اعفاف طارئاً قرآن اسلامها ماعا  
وان فقد ابتداء والا فلا وان وجد ابتداء لان وقت اجتماعهم فيه هو وقت جواز نكاح الامة اذ لو سبق اسلامه  
حرمت عليه الامة لكفرها أو اسلامها حرمت عليه لاسلامها وانما غلبوا هنا إشابة لا بداء لان المفسد مخوف  
ارواق الولد وهو دائم فاشبه المحرمية بخلاف العدة والاحرام لزوالهما عن قرب اه شرح حر وقوله أو  
اعفاف لعل المراد به أمن العنت كما عبر به سم بعد ذلك (قوله اذ المفسد وهو عدم الحاجة الخ) هذا لا يصح  
فيه ما لو نسكح الامة قبل الحرة اذ لا مفسد حال العقد مع ان الحكم هنا كما لو نسكحهم ماعا في ان الامة تندفع لانها  
بدل لا يصار اليه الا عند الضرورة فضيعة واقفا واعتبروا الطارئ ومثل ذلك اليسار وأمن العنت الطارئان قال  
الزركشي وفارق ذلك الاحرام وعدة الشبهة الطارئان بان المدرك هنا الخوف من اوراق الولد وهو دائم فاشبه  
المحرمية اه وفارق الرافعي بما ذكرناه اه وقوله اذ لا مفسد حال العقد يمكن ان يجاب بان لم يبق ههنا  
المراد اندفاع نكاح الامة كما قول في المنهاج ولو نسكح حرة وأمة وأسلموا تعينت الحرة واندفعت الامة على المذهب  
اه سم (قوله كما علم مما يأتى) أي في الفصل الا تى حيث قال هناك أو أسلم على حرة واماء وأسلمن كما مر  
تعينت أي الحرة لا النكاح لانه يتمتع نكاح الامة ان تخم حرة تصلى فيتم اختيارها (قوله فلا حاجة الى الاحترار عنه  
الخ) تفريع على قوله ومن الاول الخ وقوله عنه أي عن هذا المثال أي لمروجه بقوله زائل عندنا لازم فلا حاجة  
الى زيادة هذا القيد لا خراج اه شيخنا (قوله فيقر على نكاح الخ) ويقر على غصب حربي أو ذي حرية  
ان اعتقدوه نكاحا لا على ذمية وهم يعتقدون غصبها نكاحا فلا يقرن عليه وهو مقيّد كما قاله ابن أبي هريرة  
بما اذا لم يتوطن الذي دار الحرب والافهوكا الحربى اذ لا يجب الدفع عنه اه شرح حر (قوله وفي عدة لا غير  
الخ) لو انقضت مع الاسلام بانطبق آخرها مع آخر كفى الشهادتين فالقياس الانفساخ لانه وان لم يحكم  
باسلامه الابتسام الكافين الا انهما بسبب الاسلام وهما المدخلتان فيه وقد وجد المانع وهو العدة مقارنة لهما  
فيقدم عليهما وقد صدق ان العدة غير منقضية عند الاسلام وفي ذلك ما لم يتأمل اه سم (قوله تنقض  
عند اسلام) أي انقضت وكان التعبير به أظهر ولا بد ان لا يعتقدوا فسادهم وامالوا اعتقدوا فسادهم فيها فلا يقر

(لا تضره قارنته لمفسد زائل  
عند الاسلام) بشرط زونه  
يشولى (ولم يعتقدوا فسادهم)  
تخفيفا بسبب الاسلام  
بخلاف ما اذا لم يزل المفسد  
عند الاسلام أو زال عنه  
واعتقدوا فسادهم ومن الاول  
مؤنسكح حرة وأمة وأسلموا اذ  
المفسد وهو عدم الحاجة  
لنكاح الامة لم يزل عند  
الاسلام المنزل منزلة لا بداء  
كما يعلم مما يأتى فلا حاجة  
للاحترار عنه بقوله وكانت  
بحيث نحل له الآن (فيقر على  
نكاح بلاولى وشهود وفي  
عدة) للغير (تنقضى عند  
اسلام)



فالضابط ان تكون الآن بحيث يحل ابتداء نكاحها مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم اه شوري  
(قوله لا تنفاه المفسد عنده) لانه في الاولى لا مفسد لان النكاح بلاولي ولاشهود لم يجمع ائمتنا على بطلانه بدليل  
ان داود الفاضل يرى صحة النكاح بغير الولي والشهود وفي الثانية المفسد زائل ولم يعتدوا فساداه اه  
حل بايضاح أي لان قول المتن لا تضر مقارنته الخ سالبه والسالبة تصدق بنفي الموضوع فشمس ما اذا انتفى  
المفسد بالسكينة لكن بعكس عليه قوله مقارنته لمفسد له دم المفسد اذا المقارنة لا بد فيها من المفسد والذ في انما هو  
منصب على تضرر لا المقارنة فكونه تصدق بنفي الموضوع فيه شيء وعلى هـ اذا يكون قوله فيقر الخ مفرعا على  
مفهوم المتن تأمل ولو جعل موضوع السالبة نفس المقارنة لم يرد شيء مما ذكر اذ يصح ان يقال لا تضر مقارنته  
لمفسد اعدم وجود المقارنة وهذا هو الظاهر لان المقارنة هي الموضوع اه شيخنا (قوله لا تنفاه المفسد عنده)  
أي فهذا مثال للمفسد الزائل عند الاسلام والثاني تقول الخ لوعن الولي والشهود متحقق عند الاسلام فأن  
الانتفاء ولعل الجواب ان يقال المفسد خلوا له عمدا ذكر حين صدوره وهذا غير متحقق عند الاسلام والمتحقق  
عنده هو كون العقدة السابقة خالية عما ذكر حين صدوره وذلك ليس هو المفسد اه عزيرى وفي سم  
\*(تنبيه)\* انما اعتبروا زوال المفسد حين الاسلام لان شروط الصحة لم تعتد به في حال الكفر فلا أقل من  
اعتبارها حال الاسلام لتلايخ العقدة عن شرطه في الحالين جميعا والحاصل انهم نزلوا حالة الاسلام منزلة ابتداء  
العقدة لان منزلة الدوام نعم نزولهم منزلة الدوام في الاحرام وعدة الشبهة الطارئين اه (قوله ويقر على نكاح  
مؤقت) فيه ان هذا نكاح المنة وقد قال بحله ابن عباس رضي الله عنه واستمر عليه وان كان مخالفا فيه لسكافة  
العلماء من الصحابة والتابعين اه حل أي سواء بقي من الوقت شيء عند الاسلام أولا (قوله ان اعتقدوه  
مؤبدا) أي فهو غير مفسد أي فيصح سواء اعتقدوه مؤبدا أم لا الان يقال لم يعتد بخلاف ابن عباس للاجتماع  
على خلافه فيكون مفسدا تأمل والعبرة باعتقاد أهل مله الزوج اه قل على الجلال (قوله وقد بقي من  
الوقت شيء) أي فان لم يبق فبقرة ان لم يعتدوا فساداه اه (قوله ويكون ذكر الوقت لغوا) أي فلا يضر ولو  
بقي من الوقت شيء لان ذكر الوقت كعدم ذكره اه شيخنا (قوله كنكاح طرأت عليه عدة شبهة) واستشكل  
القول عروض الشبهة بين الاسلامين بان أحد الزوجين اذا أسلم شرعت الزوجة في عدة النكاح وهي  
مقدمة على عدة الشبهة كما سأتى قريباً في كتاب العدد فاسلام الآخر يكون في عدة النكاح لافي عدة الشبهة  
وأجيب باجوبة منها ما قاله الامام وغيره ان لا ينقطع بكونه عدة نكاح لجواز ان يسلم المتخلف فتبين ان الماضي  
منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة اه زى لكن قوله عروض الشبهة بين الاسلامين الخ ليس هذا التصور  
منطبقا على المتن اذ صورة المتن ان عدة الشبهة سابقة على اسلاميهما كما صرح به حل وكما يدل له صريح  
عبارة المتن فكان الاولى تنزيل هذا الاراد على قول المتن وأسلما فيها اذ مقتضى الاراد ان الاسلامين لم يقعها  
لان الثاني واقع في عدة الفراق اه (قوله طرأت عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت بشبهة ثم أسلمت أو عكسه  
أو وطئت بشبهة ثم أسلمت في عدتها على المذهب وان كان لا يجوز نكاح المعتدة لان عدة الشبهة لا تقطع نكاح  
المسلم فهنا أولى لكونه يحتمل في أنسكفة الكفار ما لا يحتمل في أنسكفة المسلمين فغلينا عليه حكم الاستدامة  
هنا دون نظائره اه مر اه عس (قوله لانهم لا ترفع النكاح) فلورفعه بان حرما وطهذى الشبهة عليه لكونه  
أباه أو ابنه فلا تقرير أخذ من تعليله لان هذه الشبهة ترفع النكاح اه حل (قوله لان الاحرام لا يؤثر في دوام  
النكاح) فلم ينزلوا الاسلام منزلة الابتداء دائما وبدا اه حل (قوله لا على نكاح محرم) معطوف على قوله على  
نكاح بلاولي وشهود وهذا تقرير على مفهوم قوله زائل عند اسلام كما ان قوله وفي عدة تنقض عند اسلام وموقت  
اعتقدوه مؤبدا مفرعان على منطوقه وأما قوله على نكاح بلاولي ولاشهود فقد علمت انه مفرع على مفهوم المفسد  
اه (قوله ونكاح الكفار) أي الذي لم يستوف شرطنا بشرط أن يكون مما يقرن عليه أو أسلموا بناء على

لا تنفاه المفسد عنده بخلاف  
غير المقضية فلا يقر على  
النكاح فيها بقاء المفسد  
(و) يقر على نكاح (موقت)  
ان (اعتقدوه مؤبدا) كصحيح  
اعتقدوا فساداه ويكون ذكر  
الوقت لغوا بخلاف ما اذا  
اعتقدوه موقفا فانه اذا وجد  
الاسلام وقد بقي من الوقت  
شيء لا يقر على نكاحه  
(كنكاح طرأت عليه عدة  
شبهة وأسلما فيها) فيقر عليه  
لانهم لا ترفع النكاح (أو)  
نكاح (أسلم فيه أحدهما  
ثم أحرم) بنسك (ثم أسلم  
الآخر) في العدة (والاول  
محرم) فيقر عليه لان الاحرام  
لا يؤثر في دوام النكاح فلا  
يختص الحكم بما اقتصر  
عليه الاصل من التصور بما  
اذا أسلم الزوج ثم أحرم ثم  
أسلمت الزوجة (لا) على  
(نكاح محرم) كبنته وأمه  
وزوجة أبيه أو ابنه للزوم  
المفسله (ونكاح الكفار  
صحيح)

مائة لاه عن الامام من القطع بان من نسك محرمة لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غيره من نحو المسمى تارة  
ومهر المثل أخرى لان النكاح لم ينقد ورجعه الا ذرعى وأبده بالنص وغيره ونقلها مع جماعة لكنهم مانعوا عن  
القبال انها كغيرها والمعتد وكلاهما ما عجل اليه فتحكم بصحة نكاحها واستثنوا عنها ما هو مما يقرون عليه لان  
الحكم بصحة انكحاتهم أمالوا استوفى شروطها فهو صحيح جزا اه شرح مر ومثاله مالوز وجهها قاضي المسلمين  
بحضرة عدلين أو وإياها الكافر حيث لم يكن فاسدا عندهم بحضرة مسلمين عدلين اه عيش عليه والوجه انه  
ليس لنا البحث عن اشتغال انكحاتهم على فساد أولان الاصل في انكحاتهم الصحة كانكحتنا اه شرح مر  
وقوله والوجه انه ليس لنا البحث الخ أي ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد اننا لا نبحث عن اشتغالها على فساد  
ثم ننظر في ذلك الفسد هل هو باق فتنقض العقد أو زائل فبقية فسامر من اننا نقض عقدهم المشتغل على فساد  
غير زائل محله اذا ظهر ان ذلك من غير بحث والا فليبحث ممنع علينا ونحكم بصحة مطلقه كذا ظهر فليتم  
اه رشدي عليه (قوله أي محكوم بصحته) لان الفاسد لا ينفاب صححوته أو يبل الصحيح بذلك لان الصحة  
موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع ولا شرع عندهم وشمل ما لو علمنا منهم فسادهم ولا نثبتهم عن فسادهم لو زافوا  
البناء وشمل نكاح المحارم أيضا فيجب به المسمى أو نصفه كما يأتي اه قول على الجلال (قوله أي محكوم بصحته)  
اذ الصحة تستدعي تحقق الشروط بخلاف الحكم بها رخصة وتخفيفا لال الشيخ ولعل انرادانه يعطى حكم  
الصحيح والافهم دانه محكوم بصحته لا يتخصص فتأمل اه شوبري (قوله ولا نثبتهم لو زافوا البناء) فيه  
تعليل الشيء بنفسه لان معنى قوله لم يطله أي نكحكم بصحته فيكون المعنى ونكاح الكفار محكوم بصحته لانهم لو  
ترافعوا البناء نكحكم بصحته تأمل وأجاب شيخنا عن ذلك فقال قوله أي محكوم بصحته أي يترتب عليه ما يترتب  
على الصحيح كما أشار اليه بانتفريق فلا يقل ان قوله ولا نثبتهم لو زافوا البناء لم يطله يعني نكحكم به فيكون تعليلا  
للشيء بنفسه وذلك لان الحكم المعال بمعنى انه يترتب عليه ما على الصحيح والحكم في العلة بمعنى حكم القاضي  
اه (قوله ولا نثبتهم لو زافوا البناء) مقتضى هذه العلة ان لا يحكم بصحته الا ما نصحوا له أو أسلموا عليه فنكاح  
المجوسى أي المحرم غير محكوم بصحته وكذا النكاح في العدة لكن اعتمد شيخنا اننا نكحكم بصحة نكاح المجوسى  
للمحرم حيث لم يترافعوا البناء الا فلا نفهم وفيه ان هذا محكوم بصحته ولا نفهم عليه لو زافوا البناء اه حل  
(قوله لم يطله) أي لا نكحكم به طالانه بل نفهمه عليه أي وذلك في غير نكاح المجوسى للاخت أو العمة لانا  
لا نفهمه عليه لو زافوا البناء فيه لانهم لو أسلموا عليه فرقنا بينهم ولذا نفهمهم على نكاح نحو اختين الا ان ترافعوا  
البناء ورضاوا بحكمنا فلا نفهمهم ومن الزوج باختيار واحدة منهم ما وكن القياس بطلان ذلك فيهما في تزواجهما  
معاً أو مرتباً ولا يختص البطلان بالتأخر أو أخذاً مما يأتي من ان له أن يختار المتأخر نكاحه عن العدد الشرعى  
ولعل وجهه وهى مخيرة وان له ان يختار واحدة لانه لو أسلم جئتذ أي كان معه واحدة لا يقر على ذلك فليست  
واردة كالتى قبلها تأمل اه حل (قوله ثم أسلم) أي أو أسلم هو ولم تتحلل في الكفر وما ذكرناه في الصورة  
الثانية ظاهر وان أوهم اطباقهم على التعبير هنا ثم أسلموا لانه أمالوا تحولات في الكفر كفى في الحل ولو  
طلقها في الشرع ثلاثاً ثم نكحها فيه بلا محال ثم أسلموا فوقيينهما كمن نص عليه في الام ولو طلق الكافر اختين  
أو حرة وأمة ثلاثاً ثلاثاً ثم أسلموا لم ينكح واحدة منهما الا بمحل وان أسلموا معاً أو سبقوا لاه اسلامهما بعد  
الدخول ثم طلق ثلاثاً ثلاثاً لم ينكح مختارة الاختين أو الحرة الا بمحل اه شرح مر (قوله ولم يقرره الخ)  
تفرع ثانياً على قوله ونكاح الكافر صحيح اه (قوله ان قبضته) أي الرشيدة أي أو قبضته ولي غيرها ولو باجبار  
من قاضيهم كقبضته الزركسى فان لم يقبضه أحد ممن ذكر رجوع الى اعتقادهم فيما يظهر اه شرح مر  
(قوله عبده ومكاتبه) أي ولو كانوا كفارا بديل الحاقهم بالمسلم لانهم لو قيدوا بالاسلام كانوا داخلين في المسلم  
اه (قوله والكافر المعصوم) عبارة شرح مر والوجه ان الحر الذي يدارنا وما يختص به كذلك لانه يلزمنا

أي محكوم بصحته وان لم  
يسلموا رخصة ولقوله تعالى  
وامرأته حانة الخطب وقوله  
تعالى وذات امرأت فرعون  
ولا نثبتهم لو زافوا البناء لم يطله  
قطعا (قوله طلق ثلاثاً ثم أسلموا  
لم يتحلل) اه (الاجمال) كفى  
انكحتنا (ولقوله) على  
نكاح (مسمى صحيح) المسمى  
(الفاسد) كغيره (ان قبضته  
كانه قبل اسلام فلا شيء) لها  
لانفصال الامر بينهما ما وما  
افعل حالة الكفر لا يتبع  
نعم له مهر المثل ان كان المسمى  
مسلم اسروه لان الفساد فيه  
لحق المسلم وفي نحو الخرج لحق  
الله تعالى ولا تاتى نفهمهم حال  
الكفر على نحو الخرج دون  
المسلم وألحق بالمسلم في ذلك  
عبده ومكاتبه وأمر ولده بل  
يلحق به سائر ما يختص به  
المسلم والكافر المعصوم (أو)  
قبضت قبل الاسلام (بعضه)



فأما سيط ما بقي من مهر المثل) وليس لها قبض ٢٠٤ ما بقي من المسمى (والا) أي وان لم تقبض منه شيئا قبل الاسلام (ة) لها (مهر مثل) لانهم لم

ترض الا بالمهر والمطالبة في الاسلام بالمسمى الفاسد ممنوعة فراجع الى مهر المثل كقولنا نكح المسلم بفاسد ومحل استحقاقها بهـ بل والمسمى الصحيح فيما لو كانت حربية اذ لم يمنعها من ذلك زوجها فاصداً لملكه والغلبة عليه والاسقاط حكم الفورياني وغيره عن النص وجرى عليه الاذرى وغيره (ومندفعة باسلام) منها أو منه (بعد دخول) بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (تقررة) فيما ذكرناه وأعم من اقتصاره على ان لها المسمى الصحيح (أو) باسلام (قوله) فان كان (منه) لها (نصف) أي نصف المسمى في المسمى الصحيح ونصف مهر المثل في المسمى الفاسد (أو منها فلا شيء) لهما ان الفراق من جهتها (ولو ترفع البينا) في نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم وذي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذي وجب) عليه (الحكم) بينهم بلا خلاف في غير الاولى والاخيرة واما فيهما فقله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وهذا نسخ لقوله فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما منع لوزا فاعوا البينا في شرب خمر لم نجدهم وان رضوا بحكمهم لانهم لا يعتقدون تحريمه قاله الرافي

الرفع عنهم اهـ (قوله فأما سيط ما بقي الخ) والتقسيط يعتبر بالقيمة عند من يراها ان كان منقوماً أو مثلياً مع منقوم أو مثلياً اختلفت قيمته ولو بسبب وصف تكمر غيباً كثر قيمة من خمر غيره والا فالتقسيط بالكيل أو الوزن وان اختلف جنسه كبول وخسر قاله شيخنا مر وفارق ما هنا ما لو قبض من مكاتبه بعض ما كاتبه عليه من الفاسد حيث يلزمه بقيمة ذلك الفاسد مع تمام القيمة بأن الكتابة لا يتبع بعض حكمها وفيها نوع تعليق اهـ قل على الجلال (قوله أي وان لم تقبض منه شيئا الخ) أي بأن لم تقبضه أصلاً أو قبضته بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامهما أم اسلام أحدهما كمنص عليه في الام اهـ شرح مر (قوله ومحل استحقاقها الخ) محله أيضاً في غير التفويض أما لو نكح مفوضة فلا شيء لها وان وطئها بهـ الا بالاسلام أي فلا مهر لها لانه استحق وطئها بالاسلام ولا ينافيه ما في الصداق انه لو نكح ذمي ذميمة تفويضاً وتراًفعاً لينا حكمنا لها بالمهر لان ما هنا في الحربيين وفيما اذا اعتقدوا ان لامهر بحال بخلافه ثم فيهما اهـ مر (قوله فيما لو كانت حربية) أي والزواج مسلم أو حربي كهو ظاهر وهذا ظاهر اذا كان مهر المثل أو المسمى معيناً أم لو كان في الذميمة فهل يأتي ذلك فيه أيضاً بأن يفصد عدم دفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظر اهـ عفا في الظاهر انه يأتي فيه أيضاً بدليل قول الشارح والاسقاط لان السقوط لا يكون الا عفا في الذممة اهـ شيخنا (قوله ومندفعة باسلام) مبتدأ خبره قوله كقررة (قوله أو قبله منه) أي ولومعهما وقوله أو منها أي وحدها اهـ شيخنا لكن قوله ولومعهما لا يصح اذ الفرض انه قبل الدخول وفي المعية يدوم النكاح ولا يندفع فان صورنا المعية بمالو كانت محرمة فلا يصح أيضاً لانهم صرحوا بان المحرم لا تستحق النصف كقرره هو اهـ (قوله ولو ترفع البينا الخ) مراده رفع الامر البينا ولو من أحدهما فقط بدليل بقاء القيمة الكلام اهـ شوبري (قوله ولو ترفع البينا الخ) الضابط انه اذا كان في المسئلة مسلم وجب الحكم فيها حتماً قطعاً وكذا اذا كانا ذميين اختلفت ما تمعنا وفي كان فيها ذمي ومعاهد أو كانا ذميين متوافقين الملة وجب الحكم على الاظهر وأما اذا كانا معاهدين أو ذميين أو معاهدين ومؤمن أو حربي أو كذا حربيين جاز الحكم بينهما اهـ من شرح مر بالمعنى (قوله وهذا نسخ الخ) والاولى جل الآية الثانية على المعاهدين والاولى على الذميين كما قال بعضهم وهو أولى من دعوى النسخ لانه لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع والجمع ممكن ويقال عليه اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى وقد سلف ان الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي الى المنع ويحجب بان النسخ في الحقيقة لقياس أهل الذممة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية اصل القياس جعلت الآية الاخرى ناسخة من حيث المانع من صحة القياس فليتنامل اهـ عميرة اهـ زى وعبارة شرح مر أو تحمل الآية الاولى على أهل الذممة والثانية على المعاهدين اذ لا يجب الحكم بينهم على المذهب لعدم التزامهم احكامنا ولم يلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من النسخ والظاهر كما قاله الاذرى انه لو عقدت الذممة لاهل بادية في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم انتهت (قوله لانهم لا يعتقدون تحريمه) أي ولا نأقروهم على شربه حيث لم يتجأروا به ولانه اسهل من الزنا لان الشهرة انحلت وان أسكرت في ابتداء مائة واذك لم يحل في ملة قط قال شيخنا فقلت هم مكافون بالغروع فلم لم نؤاخذهم بهما مطاقت ذلك انما هو بالنظر اعيانهم عليهم في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على ان التحقيق عندي انهم ليسوا مكافين الا بالغروع والجمع عليهم اذ لا يختلف فيها الا على معتقد التحريم اهـ حل (قوله قاله الرافي) ويشكل عليه حد الحنفى بشرب النبيذ وأجيب بان من عقيدة الحنفى ان العبرة بالخالح كم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة فضعف رأيه فيه ولا كذلك الكفار فكان من حق الحنفى ان يمنع عن ذلك احتياطاً ولا يرفع أمره الى من يرى حده بخلاف الكافر فانه يرى انا نقره على ذلك حيث لم يتجأروا به اهـ حل (قوله ونقرهم على ما نقر) أي ان ذكر واما يقتضي النقر برأى وعدمه والا فلا

نسألهم عنه ولا تعرض لهم بالبحث عنه اه قل على الجلال (قوله ونقرهم على ما نقرهم) ختمهم ذامع تقدم  
 كثير من صورته لانه ضابط صحيح يجمعها وغيرها فنقرهم على نحو نكاح عري عن ولي وشهود لاعلى نحو نكاح  
 محرم بخلاف ما لو علمناه قهراً ولم يترافعوا البنائية فلا تعرض لهم ولو جاءنا من تحته أختان اطاب فرض النفقة  
 مثلاً أعرضنا عنه ما لم يرض بحكمنا فأنامره باختيار واحداه ما وجب عليهم ما كفا في تزويج كتابية لا ولي لها  
 بشهود منا ولو نتحاكموا البنائية بعد القبض في بيع فاسد أو قبله وقد حكم ما كم بامضائه لم تعرض له والانقضائه  
 كذا أطلقوه ويشكل عليه مما مر في نحو النكاح المؤقت أو بشرط نحو الخيار من النظر لاعتقادهم وان لم  
 يحكم به حاكمهم فالأقرب ان المراد بحكم ما حكمهم هنا اعتقادهم فان اعتقدوه صحيحاً لم تعرض له والانقضائه  
 وفسد فالخامس كما يعلم من هذا مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره انهم متى نكحوا نكاحاً أو عقدوا عقداً اختلا  
 عندنا لم تعرض لهم ثم ان ترافعوا البنائية أو في شيء من آثاره وعلمنا اشتماله على الفساد نظرنا فان كان حبيب  
 الفساد منقضياً أو عند الترافع كالخلو عن الولي والشهود وكما رتبته لعدة انقضت وغير ذلك من كل مفسد انقضى  
 وكانت بحيث تعل له عند الترافع أقر رناهم وان كانت بحيث لا تعل له عنده فان قوى المانع كنكاح أمة بلا  
 شروطها ومطابقة ثلاثاً قبل التحليل لم ينظر لاعتقادهم وفرقنا بينهما احتياطاً لارق الولد وللبيع ومنه فيما  
 يظهر عدم الكفاءة دفعا للعار وان ضعف كؤوف ومشروط فيه نحو خيار ونكاح مفصولة نظراً لاعتقادهم  
 فيه اه شرح مر (قوله وبخلاف نكاح محرم) وكذا نكاح الاختين فبطلانها معاولة العقد في ابنتها شاء  
 الا ان علمنا سبق احدها فبطل الثانية فقط وما في شرح شيخنا وغيره مما يخالف هذا غير مستقيم وان تكاف  
 بعضهم الجواب عنه فراجع اه قل على الجلال

أسلموا وتبطل ما لا نقرهم  
 عليهما أسلموا فلو ترافعوا البنائية  
 في نكاح بلا ولي وشهود أو في  
 عدة هي منقضية عند الترافع  
 أقر رناهم بخلاف ما اذا كانت  
 باقية وبخلاف نكاح محرم  
 \* (فصل) في حكم من زاد  
 على العدد الشرعي من  
 زوجات الكافر بعد اسلامه  
 \* لو (أسلم) كافر (على  
 أكثر من مباح له) كان أسلم  
 حراً على أكثر من أربع حواثر  
 أو غيره على أكثر من اثنين  
 (اسلمن معه) قبل الدخول  
 أو بعده (أو) اسلمن بعد  
 اسلامه (في عدة) وهي من  
 حين اسلامه أو أسلم بعد  
 اسلامهن فيها (أو كن كتابيات

\* (فصل) في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ الاولى ان يقول في حكم من زادت زوجاته وفي حكم من  
 زادت من الزوجات لانه ذكر حكم كل منهما وندية ال مراده بحكم من زاد بالنسبة لانفسهن أو لمن هي في عصمته  
 اه حل وحكم ذلك انه يلزمه اختياره مباحه ويندفع نكاح الزائد (قوله في حكم من زاد الخ) أي وما يذكر  
 معه من قوله أو على أم وبنتها كتابيتين ومن قوله أو على أمة أسلمت مع الخ ومن قوله والاختيار كاحترت  
 نكاحك الى آخر الفصل وقوله من زوجات الكافر بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق بحكم اه شيخنا وفي  
 قل على الجلال فصل في حكم من أسلم على نساء كل منهن مباح له على انفراد وجعلتها أكثر من مباحه من  
 أربع في الحرام الكامل وتنتين في غيره اه وحاصل ما ذكره في المتن خمس مسائل الاولى الاسلام على أكثر من  
 العدد الشرعي وينقض الكلام عليها قوله أو في عدة مباح تعين والثانية قوله أو على أم وبنتها الخ والثالثة  
 قوله أو على أم الخ والرابعة قوله أو على اماء الخ والخامسة قوله أو على حرة واماء الخ اه (قوله أسلم على أكثر  
 من مباح له الخ) ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح أسلموا معاً ومربياً ثم ان ترتب  
 النكاحان فهي الاول وكذا لو أسلموا دونها والاول وحده وهي كتابية فان مات ثم أسلمت مع الثاني أقرت معه  
 ان اعتقدوا صحته وان وقع ما علم تقرع واحد منهما مطلقاً اه شرح مر (قوله من مباح له) قد صرح  
 هنا بالحرف وأضاف في قوله مباحه وقطع عنهما في البقية فذلك لانه لما صرح بالحرف هنا علم ان الاضافة  
 بعده على معنى هذا الحرف وقطع فيما بعده لم المضاف اليه لم يقطع في الثاني لعدم اضافة بحال عليها المعنى  
 اه شيخنا (قوله كن أسلم حراً الخ) بقي للكاف ما يأتي في قوله أو أسلم على اماء فليست الكاف استقصائية  
 اه حلي (قوله أو أسلم بعد اسلامهن) معطوف على ما قدره وصح كونه صفة لاجل العائد وهو ضمير النسوة  
 وقوله فيها متعلق بأسلم لا بأسلامهن هذا وقد جعل الشارح هذه الصورة زائدة على المتن هنا وفي ما يأتي في  
 أربع مواضع واعترض عليه بعضهم في الخمسة بان المتن يشملها وقد جعلها زائدة عليه وهذا الاعتراض نشأ  
 من عدم التأمل وفهم قوله أو في عدة لانه عند تقدم اسلامهن لا يقال انه في العدة فذلك لانه لا يوقت



اسلامهم واستشهدوا به عبارة مر لا يناسب في هذا الامر العقلي تأمل منصفنا اه (قوله لزمه أهلا اختيار مباحه) أي وان لم يطالب منه ذلك وائس له أن يختار ما دون مباحه أي بأثم بذلك وكلامه لا تنفي فيمن له أن يختار اختياره في أكثر من مباح الخيول على ان الاختيار ليس على الفور لانه اذا استمهل أهل ثلاثة أيام وحينئذ يكون المراد بقولهم السكوت يلزم عليه امسالك أكثر من أربع في الاسلام أي السكوت دائما أو أكثر من ثلاثة أيام اه حل وفي قل على الجلال قوله لزمه أي فوران كن أهلا بلوغ وقيل والاف عند تأهله ولا يجوز اختيار ولبه وقيل يجوز في الجنون كماله تزويجه ابتداء فراجع اه (قوله اختيار مباحه) أي ولو على التدريج ولا يجوز الاقتصار على ما دون ذلك ولو في مجور عايه ولو اختار دفع من زاد على الاربع مثلا من غير النكاح من الاربع أو اختار دفع بعض من زاد اندفع وبقي الاختيار في الباقي وهكذا اه قل على الجلال (قوله اختيار مباحه) هذا كالصريح في انه لا يجوز اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في أربعة فائس له الاقتصار على واحدة خلافا لمن زعم على شيخنا مر خلافا اه سم على ج ولا يشترط في الاختيار الاشهاد بخلاف ابتداء النكاح فان الشهود شرط فيه اه ع ش على مر (قوله واندفع نكاح من زاد) أي من حين اسلامهم ان أسلموا معا والافن اسلام السابق من الزوج والمنفعة فتسبب العدة من حينئذ لانه السبب في الفرقة لا من حين الاختيار وفرقتهم فرقة فسخ لا فرقة طلاق اه شرح مر (قوله ان غيلان) بفتح الغين المعجمة اسم رجل من قبيلة ثقيف وهو واحد من ستة رجال من تلك القبيلة أسلم كل منهم على عشرين سنة وباقيهم مسعود بن مصعب ومسعود بن عامر ومسعود بن عمرو وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله وخص غيلان بالذ كر لانه الذي وقع منه الخطأ مع النبي صلى الله عليه وسلم اه قل على الجلال وفي الشورى قوله ان غيلان أي ابن سلمة الثقفي ذكر ابن حبيب في المغيرة اسماء من جاء الاسلام وعنده عشرين سنة وكلهم من ثقيف غيلان هذا ومسعود بن مصعب ومسعود بن عمرو وأبو عمرو عروة ابن مسعود وسفيان بن عبد الله وأبو عبيدة بن جيلان وسفيان وأبو عبيدة للاسلام عن ست ست انتهى (قوله أمسك أربعة) اختار الاذرعى أن أمسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده مر واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ هو جوده يتعين الآخر وفي جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعين لفظ أحدهما معينا أو مبهما وإباحة الآخر كذلك الوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما وجد وهو غير مباحه من غيره والجمع بينهما تأملا اه برماوى والحاصل انه متى أتى بصيغة امسك لم يحتج بصيغة فراق ولا مفارقات وان أتى بصيغة فراق في المفارقات لم يحتج بصيغة امسك في المسكان وهذا حاصل ما ذكره الشارح بعد قول المتن أو كما خسر ترك أمسكتك اه شيخنا وفي قل على الجلال مانصه قوله أمسك هو وفارق فعلا أمر اختار الاذرعى أن أمسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده شيخنا مر واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ هو جوده يتعين الآخر وفي جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعين لفظ أحدهما معينا أو مبهما وإباحة الآخر كذلك ولا تعين معنى أحدهما من الإبقاء والدفع كذلك الوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما وجد وهو غير مباحه من غيره والجمع بينهما تأملا اه (قوله اذ انكحهن مرتبا) هلا قال في الثانية مع انه أنصر وما وجه الدول ولعل وجهه انه ربما يتوهم ان المراد الثانية في المتن وهي قوله أو في عدة تأمل (قوله واذا مات بعضهن الخ) أي بعد اسلام ذلك البعض فان مات قبل الاسلام نزل موته قبل الاسلام منزلة تأخر اسلامه عن العدة فيندفع ولا يختار منه وعبارة مرل قوله واذا مات بعضهن أي بعد اسلامه أمالومات البعض قبل اسلامه فهو بمنزلة انقضاء عدته قبل اسلامه فيختار من الباقيات أربعة اه بحروفه (قوله وذلك) أي التعميم بقوله وسواء الخ لترك الاستفصال القاعدة ان ترك

لزمه) حالة كونه (أهلا) للاختيار ولو سكران (اختيار مباحه واندفع) نكاح (من زاد) منهم عليه والاصل في ذلك ان غيلان اسلم ونحوه = شرسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعة وفارق ساترهن صحبه ابن حبان والحاكم وسواء انكحهن مائة أم مرتبوا له امسك الاخسيات اذا نكحهن مرتبا واذا مات بعضهن فله اختيار الميثاق ويرث منهن وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعبيري بما ذكر

الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهي معارضة لقاعدة أخرى وهي وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسأها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ونخصت الاولى بالاقوال والثانية بالافعال اه حل وعبرة قل على الجلال قوله اترك الاستفصال الخ هو اشارة الى قاعدة ذكرها الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الوقائع القولية بدليل آخرها بقوله ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وله قاعدة أخرى في الوقائع الفعلية وهي وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسأها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال كما في موضع يد عائشة رضي الله عنها على عبيد على الله عليه وسلم في صلته واستمر فيها فانه يحتسب ان من فوقه ائيل فلا دليل فيه لابي حنيفة على عدم نقض الوضوء باللمس اه (قوله شامل اغبر الخ) ظاهر بل يجب عليه ان يختار أربعة ولغيره ان يختار اثنين وظاهر كلامه ولو سفيها ونحوه من كل من ينسج الحاجة فيجب عليه ان يختار أربعة بالواحدة كما قررنا شيئا زى أي لانه يقتضيه في انسجة الكفار وفي الدوام ما لا يقتضيه في انسجة المسلمين اصابة وفي الابتداء حقيقة اه حل (قوله بل ولا يصح منهما ذلك) أي لان الاختيار أمر يتعلق بالطبع فلا يقوم في ذلك غير مقامه اه حل ونفقتن في ماله وان كن ارتقاء لانهن محبوبات لحقه اه شرح مر (قوله أو أسلم معه قبل دخول الخ) انظر لم قيد المعية هنا بالقبليّة وإطلاقها كما تقدم فان قيل قد علم الاجل التفصيل الذي ذكره في الشرح في محترزها بقوله أما لو أسلم المباح الخ فنهذا التفصيل يمكن ان يأتي في صورة المناطوق الثانية وهي قوله أو في عدة وأيضاً الغرض في المستثنين ان الذي أسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك فذكر الشارح لا تفصيل المذكور في المفهوم بخلاف فرض المسئلة هذا ولم يذكر الشارح محترز القيد الثاني الذي قيده به وقوله ولم يكن تحته كتابية والظاهر ان يقال في محترزه على قياس ما تقدم انه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل يختاره أو يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي بالكتابية وقوله وان أسلم بعد العدة أي أو لم يسلم أصلاً وهذا التعميم يناسب الصورة الثانية وكان عليه ان يذكر تعميماً آخر يناسب الاولى بان يقول وان أسلم أي من زاد بعد الزوج في الاولى أو بعد العدة في الثانية ليطابق هذا التعميم ما ذكره بقوله لتأخر اسلامه الخ وقوله وكذا لو أسلم الخ تنظير في التفصيل الذي ذكره قبل فيقال ان أسلم من زاد أو بعضه في العدة أو كانت كتابية لم يتعين المباح والاتعين (قول المتن أو أسلم معه قبل دخول الخ) معطوف على قوله أسلمن معه الخ الذي هو صفة لقوله أسلمن من مباح فيكون المعطوف صفة ثانية وقد رشح الشارح العائد في المعطوف بقوله منهن فالحق ان أسلم على أزيد من العدد الشرعي وقد أسلم الجميع كذا ذكره بقوله أسلمن معه الخ أو بعضه وهو العدد الشرعي فقط وقد ذكره بقوله أو أسلم معه الخ اه شيخنا (قوله لتأخر اسلامه الخ) صادق بان لم يسلم أصلاً أو أسلم متأخراً عن المباح اه (قوله أما لو أسلم المباح الخ) محترز قوله قبل دخول الخ اه (قوله ثم أسلم الزوج في العدة) وهي من حين اسلام المباح اه حل (قوله أو على أم وبنتها الخ) الظاهر ان الحكم الذي رتبته على هذا من قوله حرمتا الخ لا يتقيد بكونهما كتابيتين ولا باسلامهما بل انما يتقيد به انفساخ النكاح وعدمه مع انه كان من حقه ان ينكحاهن على هذا الحكم اذ السياق في الانفساخ وعدمه لا في التعريم وعدمه اذ هذا معلوم مما سبق من قوله ومن وطئ امرأة بثلث أو شبهة منه ومن النكاح على الحرمات بالمصاهرة اه (قوله فان دخل بهما أو بالام الخ) عبارة شرح مر فان دخل بهما أو دخل في من المدخول بها حرمتا أبداً ولو قلنا بفساد أنكحتهما لان وطئ كل شبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى ان صح والافتراسل أو لا أي أو لم يدخل بواحدة منهما أو دخل بواحدة منهما أو لا تعينت البنت واندفعت الام حرمتا أبداً بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتهما وفي قول يغير بناء على فسادها أو دخل بالبنت فقط تعينت البنت أيضاً لحرمة الام أبداً بالعقد على البنت أو بوطئها أو دخل بالام حرمتا أبداً بالام بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتهما والبنت بوطئ الام ولا مهر التسل بالمدخول على ما نقله الرافعي

شامل اغبر الخ كما قرر  
بخلاف عبارته وخرج بزيادتي  
أهلا غيره كن أسلم تبعه فلا  
يلزمه ولا وليه اختيار قبل  
أهليته بل ولا يصح منهما ذلك  
(أو أسلم) منهن (معه قبل  
دخول أو) بعد اسلامه (في  
عدة مباح) فقط ولم يكن تحته  
كتابية (تعين) للنكاح  
واندفع نكاح من زاد وان  
أسلم بعد العدة لتأخر اسلامه  
عن اسلام الزوج قبل  
الدخول أو عن العدة أو  
أسلم المباح معه بعد الدخول  
فلا يتعين ان أسلم من زاد أو  
بعضه في العدة أو كن كتابية  
والاتعين وكذا لو أسلم المباح  
ثم أسلم الزوج في العدة (أو)  
أسلم (على أم وبنتها) حالة  
كونهما (كتابيتين أو) غير  
كتابيتين (أو) أسلمتا فان دخل  
بهما أو بالام فقط (حرمتا  
أبداً) البنت بالمدخول على  
الام والام بالعقد على البنت  
بناء على صحة أنكحتهما



(والا) بأن لم يدخل واحدة منهما أو دخل ٢٠٨ بالبت فقط (فالام) دون البت تحرم أبدا بالاعتقاد على البت بناء على ما مر (أو) أسلم على (أمة)

أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمت بعد إسلامه (في عدة) أو أسلم بعد إسلامها فيها (أقر) النكاح (ان حلت له حينئذ) أي حين اجتماع الإسلامين كأن كان عبدا أو معسرا خائف العنت لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فإن تخلفت عن إسلامه أو هو عن إسلامها فيما ذكر أو لم تحل له اندفعت (أو) أسلم حر على (اماء أسلمت كمر) أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلمت بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد إسلامه فيها (اختار) منهن (أمة) ان حلت له حين اجتماع الإسلامين لأنه إذا حل له نكاح الأمة حل له اختيارها فإن لم تحل له حينئذ اندفعت فلا أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي تحل له اندفعت الثانية وتختبر بين الأولى والثالثة فتعبري بما ذكر أولى من قوله عند اجتماع إسلامه وإسلامه وظاهره أنه لو لم يوجد الحل الا في واحدة تعينت اما غير الحر فله اختيار تعين (أو) أسلم حر على (حرة) تصح للتمتع (واماء أو أسلمن) أي الحر والاماء (كمر) أي معه قبل الدخول أو بعده أو أسلمن بعد إسلامه في عدة أو

عن البغوي وخزمه في اروضه وهو محمول على ما إذا كان المسمى فاسدا والاولا واجب المسمى انتهت (قوله) والابن لم يدخل واحدة منهما (الح) مثله ولو شك هل دخل باحداهما أولا ولو علم أنه دخل باحداهما وشك في عينها حرمتا وبطل نكاحهما اهـ حل (قوله دون البت) أي فانها تعين ولا ينفخ نكاحها اهـ حل (قوله أو أسلم بعد إسلامها فيها) هذه الصورة زائدة على المتن (قوله أو أسلم بعد إسلامه فيها) هذا تسميع منه في هذا وما بعده لما علمت من ان المتن لا يصدق فيه فكيف يحكم ما لها لقوله كمر اهـ والجواب انه لم يحكم لها للمتن بل هي زائدة عليه كزادها فيما قبله وقرينة ذلك ذكر المتعلق لما قبلها وهو قوله في عدة اذ لو كان غرضه تحميمها للمتن لا لغير المتعلق عنها أيضا (قوله حين اجتماع الإسلامين) أي إسلام الزوج والتي يختارها فيقتضى لا يقتضي جواز الاختيار في الثانية في المثال الا في بخلاف عبارة الاصل لان الثانية يصدق عليها انهم انحل له حين اجتماع إسلامه وإسلامه وهو بإسلام الثالثة اهـ شيخنا (قوله حين اجتماع الإسلامين) أي ولا يصدق في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فمما يظهر اهـ براسي اهـ سم (قوله) أولى من قوله عند اجتماع إسلامه وإسلامه (هن) أي لان كلام الاصل يقتضي حل الثانية لانها حال إسلام الثالثة تحل له تأمل اهـ حل أي فيصدق عليه ان الثانية تحل له عند اجتماع إسلامه وإسلامه لان الفرض انه حال إسلام الثالثة كان معسرا مثلا وفي قول على الجلال قوله عند اجتماع إسلامه وإسلامه الصواب وإسلامها لأنه لو أسلم مع اثنين من أر بع فعتقت احداهما ثم أسلم الاخرين اندفعت تمام هذه الحرة على المعتمد ولو أسلمت واحدة وهي تحل له ثم أخرى وهي لا تحل له ثم ثالثة وهي تحل له لم يجوز له اختيار الثانية وله اختيار احدي الاخرين الا ان كان اختيار الاولى عقب إسلامها فبمقتضى عليه اختيار الثالثة أيضا كذا قالوه فراجعوه وظاهر كلامهم تعيين الواحدة وان لم تعفه وهو محتمل وقد روجه بأنه مقصر باختيارها وقد يقال بجواز اختيار الثانية كقول كانت تحتها وهذا أوجه فقد مر انه لو كان تحت حرة وأمة وأسلموا أقرت الأمة ان كانت الحرة غير سالحة وما هنا مثله ثم في تعيين الواحدة فيما ذكره نظير بناء على صحة أنسختهم وجعلهم التقرير كالدوام فكان يتعين عليه اختيار أر بع لا يقال الحر لا يزبد على واحدة ابتداء ودواما لأنه مردود بما مر من جواز التعدد لان لا تعفه ولم يحصل له مشقة في العائبة بالوصول اليها (تنبيه) الاختيار هنا وفيما يأتي لا يتعين عليه الا بعد إسلام جميع من تحته أو بعد انقضاء العدة من لا أسلم اهـ (قوله تصح للتمتع) كذا في شرح الروض أيضا ومفهومة انه لو لم تصح لم تتعين له وقد يقال قرر وافي بحث نكاح لامة ان الأمة لا تقارن الحرة ما عاقتي لو نكح الأمة وحرة غير سالحة مما بطل النكاح في الأمة بخلاف ما لو كان تحت حرة غير سالحة يجوز له نكاح الأمة بشر وطه وقد نزلوا هنا الاسلام منزلة الابتداء وقضية تعيين الحرة وان كانت غير سالحة ويحجب بينهم وان نزلوه منزلة الابتداء لا يلزم ان يعطى حكم الابتداء من كل وجه فانه دوام السكنى لا ابتداء في بعض الوجوه اهـ سم (قوله حرة تصح للتمتع) فلم تصح للتمتع اختيار واحدة من الاماء كما يحتمل الا ذرعى وهو ظاهر اهـ شرح الرمي (قوله اختار أمة) أي بعد انقضاء العدة وله بعدها نقض اختياره قبلها بل لو أسلمت الحرة فيها بعد اختيار غيرهابطل اختياره فمر عليه وتعينت الحرة وليس له اختيار أمة حيث تعينت الحرة وان ماتت أو ارتدت ولو قبل اسلام الاماء وانما لم يمنع اليسار اختيار أمة أسلمت قبله أو بعده كمر لانه وسيلة لتحصيل الحرة والوسائل تقتضي اهـ قول على الجلال (قوله ولو أسلمت الح) هذا قيد لقوله تعينت وضابطا كونهن كالحرائر ان يعترعن قبل اجتماع اسلامهن وإسلام الزوج ولا نظر لاسلام الحرة تقدم أو تأخر أو توسط فيصدق هذا الضابط بما لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلم الزوج فتقول الشارح اما لو تأخر عتقهن عن اسلامهن أي وعن اسلام الزوج وعبرة زى ولا يختص الحكم بما ذكره المصنف في هذه الصورة قبل الضابط الشامل

أسلم بعد إسلامه فيها (تعينت) أي الحرة للنكاح لانه يمنع نكاح الامتلى تحت حرة تصح فيتمتع اختيارها (وان لها أصبرن) أي الحرة حتى انقضت عدتها (اختار أمة) ان حلت له كقولم تكن حرة لتبين انها بابت بإسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعتقن) أي الاماء

(ثم أسلمن في عدة فكمراثر)  
أصليات فختار من ذكرن  
أربعاً ما إذا تأخر عتقهن عن  
اسلامهن فحكم الاما بلى  
فتعين الحرة ان ضلعت والا  
اختار واحدة منهن بشرطه  
والظاهر ان مقارئة العتق  
لاسلامهن كتقدمه عليه  
(والاختيار) أي ألفاظه  
المدالة عليه صريحاً (كاختار  
نكاحك) أو (تنته أو) كناية  
(كاختارتك) أو (أمسكتك)  
أو ثبتك بلا تعرض للنكاح  
وذ كر الكاف من زيادتي  
وكررت اشارة الى الفرق بين  
الصريح والكناية ولو اختار  
الفصح فيما زاد على المباح تعين  
المباح للنكاح وان لم يأت فيه  
بصيغة اختيار (كطلاق)  
صريح أو كناية ولو مطلقاً فانه  
اختيار للمطلقة لانه انما  
يخاطبه المنكوحه فاذا  
طلق الحرار بما انقطع  
نكاحهن بالطلاق وان دفت  
الباقيات بالشرع (لا فرق)  
بغيرنية طلاق لانه اختيار  
لفصح فلا يكون اختياراً  
لنكاح (و) لا (وطء) لان  
الاختيار اما كابتداء النكاح  
أو كاستدامته وكل منهما لا  
يحصل الا بالقول وذ كر هذين  
من زيادتي (و) لا (ظاهر  
وايلاء) فليس بالاختيار

ايها وغيرها ان بطراً العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج فيصدق ذلك بما اذا أسلم ثم عتق ثم  
أسلمن أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلمن وفي قل على الجلال قوله وعتقن ثم أسلمن الخ  
المعتبر في كون كل واحدة كالحررة ان يجتمع اسلامها مع اسلام الزوج وهي حرة سواء تقدم اسلام الزوج  
عليها أو تأخر وسواء ترتب اسلامهن أولاً وسواء تقدم عتقهن على اسلامهن أولاً ومقارئة العتق لاجتماع  
الاسلامين كتقدم العتق اه (قوله ثم أسلمن في عدة الخ) أي سواء تأخر اسلام الزوج عن اسلامهن أو تقدم  
عليه فقط أو على العتق (قوله أي ألفاظه المدالة عليه) أي ولو ضمناً أولاً وما في الضمني لفظ الطلاق ومن  
الزوي فصح ما زاد على المباح اه حل (قوله صريحاً وكناية) أي أولز وما كما أشار اليه بقوله ولو اختار  
الفصح الخ أي فيلزم من اختيار الفصح اختيار النكاح أي أو ضمناً كما أشار اليه بقوله كطلاق فهو قسم رابع  
لا صريح ولا كناية وقال لا فرق بقيد الذي ذكره لانه حينئذ يكون من القسم الثالث أي ما يحصل الاختيار  
فيه لزوماً كما أشار اليه بقوله لانه اختيار للفصح أي فيلزمه اختيار النكاح فقوله فلا يكون الخ أي صريحاً  
ومحترز قوله بغيرنية طلاق انه لو نوى الطلاق حصل الاختيار لكن ضمناً لا فرار يحصل به الاختيار ولا بد  
لكنه ان لم ينو الطلاق حصل لزوماً وان نوى حصل ضمناً فالفرق بينه وبين بقية اقسام الطلاق ان البقية  
صريحاً يحصل فيه الاختيار ضمناً ولا بد وكنايته ان نوى به الطلاق حصل به الاختيار ضمناً وان لم ينو فلا  
يحصل به شيء أصلاً بخلاف الفرق عند عدم النية يكون فصحاً يحصل به الاختيار لزوماً كل ذلك يعلم من  
كلام الشارح اه (قوله أو ثبتك) ومثله أردت لك وهذا عند الاطلاق فان قال اخترتك للفصح أو أردت لك  
أو اخترت فصح نكاحك أو أردته أو صرفتك عن النكاح أو دفعتك عنه أو صرفت نكاحك أو دفعته كانت  
كلها للفصح اه قل على الجلال (قوله وكررت اشارة الخ) فيه انه غاية ما يستفاد من تكرير الكاف ان  
الثاني غير الاول (قوله ولو اختار الفصح فيما زاد الخ) الظاهر ان الفصح صريحاً وكناية في الاختيار قياساً  
على الطلاق كفي حل اه (قوله كطلاق) أي وسراح اه شرح مر (قوله كطلاق) أي فانه من  
الفاظ الاختيار فهو مطلق على كاخترتك بحذف العاطف وهل هو صريح في الاختيار أو كناية فيه أو  
صريحه صريح فيه وكنايته كناية فيه الظاهر الثاني لانه لا يفيد الاختيار الا ضمناً اه حل (قوله فانه اختيار  
للمطلقة) أي ضمناً كانه قال اخترتك للنكاح وطلقتك اه حل (قوله لا فرق) في قوة الاستثناء من  
الطلاق اذ الطلاق من قسم الضمني والفرق من قسم الزوي اه والفرق بين الزوي والضمني ان الضمني  
اختيار لنفس المطلقة والزوي اختيار لغير المفارقة والمقصود منها كما يؤخذ من كلام الشارح اه (قوله  
بغيرنية طلاق) أي فالفرق هنا كناية طلاق لاحتماله هنا غير معنى الطلاق وان كان صريحاً في الزوجة المحقة  
اه سبط طب (قوله بغيرنية طلاق) شرط لاخر اجماعه من الطلاق حتى يكون الاختيار به لزوماً ومبا فتكون المختارة  
غير المفارقة اما لو كان بنيتها فيكون من قسم الضمني فتكون المختارة هي المفارقة (قوله لانه اختيار للفصح) أي  
فصح المفارقة وقوله فلا يكون اختياراً للنكاح أي نكاح المفارقة بل هو اختيار لغيرها اذ هو من قسم الفصح وقد  
تقدم في الشارح ان الفصح كذلك فان قلت ما الفرق بين الفرق والطلاق من حيث ان الاول اختيار للفصح  
والثاني اختيار للمطلقة فمع اشتراكهما في حل عصمة الزوجة قلت الفرق ان الفرق مشترك بين الطلاق وبين  
الفصح فلا بد لدلالته على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق اه شيخنا وفيما فيه (قوله لانه اختيار  
لفصح) فيه ان الفصح لما زاد يلزمه الاختيار للنكاح في الباقي الا ان يفرق بينهما وبين الطلاق بان الطلاق يتضمن  
اختياراً مخاطبته للنكاح والفصح انما يلزمه الاختيار لانه متضمن له اه حل (قوله فلا يكون اختياراً للنكاح)  
أي نكاح المفارقة بل هو اختيار لغيرها اذ هو من قسم الفصح وقد تقدم في الشارح ان الفصح كذلك (قوله  
فليس) أي الظاهر والايلاء باختيار وبقضان فاذا اختارها للنكاح حسب ما من وقت الاختيار فيصير عائداً



بعد الوطء ليس اختيارا وعليه المهران لم يحتزن نكاحها اه قل على الجلال (قوله لان الظهار محرم) أي للحلال  
وقوله من الوطء أي الحلال وقوله وكل منهما أي من التحريم المستفاد من محرم والامتناع لكن الضمير راجع  
لهم لا بقيد ما مر فيكون فيه شبه استخدام ويصير رجوعه للظهار والايلاء اه شيخنا (قوله وكل منهما) أي  
التحريم والامتناع وعبارة شرح مر صريحة في كون الضمير راجعا للظهار والايلاء وعبارته لان كلاما من  
الظهار الخ وعليه فمضى كونهما أليق بالاجنبية ان المقصود منهما التبعاد عن الوطء وهو فيها أليق اه شيخنا  
وعبارة الحلبي قوله وكل منهما بالاجنبية الخ الذي هو أليق بالاجنبية انما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع  
لا لتحريم الحلال ولا الامتناع من الحلال تأمل فلو اختار المولى منها أو المظاهر منها للنكاح حسب مدة الايلاء  
والظهار من الاختيار فيصير في الظهار عائد حيث لم يفارقها بعد الاختيار حالا انتهت وقوله انما هو مطلق التحريم  
أي الغير الناشئ عن ظهار وقوله ومطلق الامتناع أي الغير الناشئ عن الايلاء وهذا ليس مراداه لان المقصود  
التحريم والامتناع الناشئان عما ذكر من الظهار والاثناء الا أن يقال المراد التحريم والامتناع المجردان عما  
ذكر وعلى عبارة مر لا يرشئ من ذلك تأمل (قوله لان الاختيار به ضمنى) فيه ان الفسخ اذا لم ينوبه الطلاق  
اختيار أي يلزمه الاختيار لما عدا ما زاد فهو غير مستقل في الاختيار وهو لا يصح تعليقه اه حل (قوله فان نوى  
بالفسخ الطلاق صح) قال حج واستشكل كون الفسخ كناية في الطلاق بان ما كان صريحا في بابه وو جدد  
نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غير مو يجب بيان القاعدة أكثرية ووجه خروج هذا عنها أنه استثنى رعاية  
لغرض من رغب في الاسلام اه سم (قوله لانه حيث نكح طلاق) أي ويحصل به الاختيار أي فهو كناية طلاق  
وفيه ان هذا صريح في بابه أي في الزوجة المحقة اذا وجدها عيبا وو جدد نفاذا في موضوعه فكيف يكون كناية  
في غير مو يجب بانه مستثنى مما ذكر ترغيبا في الاسلام ووجهه شيخنا بانه لما لم تعلم الزوجية احتمل غير معنى  
الطلاق اه حل (قوله وله حصر اختيار الخ) وصورته أن يقول اخترت أربعا من هؤلاء الستة والعشرة  
ولو كان الذي تحته هو الستة والعشرة اه شيخنا وقال هذا التصوير هو المطلق من المشايخ ولم يرض بان يصور  
أضابان يقول اخترت خمسة أو ستين العشرة وانظر ما المانع من ذلك نعم انه هو الاثنى بتعليل الشارح وهو قوله  
اذ يتخف به الإيهام وبقوله ويندفع نكاح من زاد كنه وظاهر اذهو على تصوير الشيخ لا يندفع نكاح شيء من  
العدد بل قوله اخترت أربعا من العشرة لا يزيد على ما هو ثابت له قبل الاختيار اذا ثبت له قبله نكاح أربع  
مبهمات من العشرة بل ولا يظهر أيضا مع قول المتن وله حصر اختيار في أكثر من مباح لانه على التصوير المذكور  
انما اختار المباح فقط تأمل (قوله وعليه تعيين الخ) هذا راجع لقوله لزمه أهلا اختيارا مباحا هو قوله وله  
حصر اختيار الخ ولا يقال انه مكر ربيع الاول لانا نقول قوله اختار مباحا يصدق بالتعيين وعدمه كما لو قال اخترت  
أربعة من العشرة فقد أتى بالاختيار وبقى عليه واجب آخر وهو التعيين اه شيخنا (قوله وعليه تعيين الخ)  
قال شارح التجميع في التعبير بالتعيين سر وهو الاشارة الى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح من زاد فالاختيار تعيين  
لامر سابق لا انشاء ازالة وبدل له ان العدة تكون من اسلامهما ان أسلما معا ومن اسلام السابق منهما ان أسلما  
مرتبيا اه زى (قوله وعليه تعيين لمباح) أي لان بالاسلام يزول نكاح من زاد فالاختيار تعيين لامر سابق  
لا انشاء ازالة ومن ثم كانت العدة من اسلامهما ان أسلما معا ومن اسلام السابق منهما ان أسلما مرتبيا اه حل  
(قوله وعليه تعيين الخ) كذا في المنهاج قال الزركشي يجوز في هذا أن يكون من تمام الذي قبله أي تعيين أربع  
من الخمس ويؤيده قول المحرر فيندفع غيرهن ويؤمر بالتعيين فيهن ولان وجوب أصل التعيين قدمه في أول  
الفصل وأن يكون كلاما مبتدأ يشمل هذه وغيرها ويؤيده أن حكم النفقة وما بعده لم يسبق له ذكر ثم ذكر  
الزركشي ما حاصله ان شارح التجميع قال في التعبير بالتعيين سر وهو الاشارة الى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح  
من زاد فان الاختيار تعيين لامر سابق لا انشاء ازالة قال الزركشي فلا يرد قول القائل ان الزيادة قارنت الاسلام

لان الظهار محرم والايلاء  
حلف على الامتناع من الوطء  
وكل منهما بالاجنبية أليق  
منه بالنكوح (ولا يعلق  
اختيارا) لا (فسخ) كقوله  
ان دخلت الدار فقد اخترت  
نكاحك أو فسخت نكاحك  
لانه ما مور بالتعيين والمعلق  
من ذلك ليس بتعيين بخلاف  
تعلق الطلاق وان كان  
اختيارا كما مر لان الاختيار  
به ضمنى والضمنى يغفر فيه  
ما لا يغفر في المستقل فان نوى  
بالفسخ الطلاق صح تعليقه  
لانه حيث نكح طلاق  
يصح تعليقه كما مر (وله)  
أي الزوج حرا كان أو غيره  
(حصر اختيار في أكثر من  
مباح) له اذ يتخف به الإيهام  
ويندفع نكاح من زاد  
وتعبرى بذلك أعم من قوله  
في خمس (وعليه تعيين) لمباح  
منهن

(و) عليه (موثقة) للموقوفات (حتى يختار) منهن مباحه لانهن محبوسات بسبب النكاح وتعبيري بالموثقة اعم من تعبيرة بالنفقة (فان تركه) أي الاختيار أو التعيين (حبس) الى أن يأتي به (فان أصر عزز) بضرب أو غيره مما يراه ٢١١ الامام وهذا من زيادتي (فان مات قبله) أي قبل

الابتناء به (اعتدت حامل بوضع) وان كانت ذات اقراء (وغيرها بأربعة أشهر وعشر) احتياطاً (الاموطو أوقات اقراء قبلها أكثر منها) أي من أربعة أشهر وعشر ومن الاقراء لان كلاً منهن يحتمل أن تكون زوجة بان تختار فتعتمد عدة الوفاة وان لا تكون زوجة بان تغارق فلا تعمد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكره فان مضت الاقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أتمها وابتداءً وهما من الموت وان مضت الاربع والعشر قبل تمام الاقراء أتمت الاقراء وابتداءً وهما من اسلامهما ان أسلما معاً والا فمن اسلام السابق منهما فقولى وغيرها شامل لذات أشهر ولذات اقراء غير موطوءة (ووقف) لهن (ارث وزوجات) من ذبح أو غن يعول أو دونه بقيد زنته بقول (علم) أي ارثن (لصلح) لعدم العلم بعين مستحقه فيقسم الموقوف بينهما بحسب اصطلاحهن من تساوى وتفاوت لان الحق لهن الا ان يكون فیهن محجور عليها لصغر أو جنون أو سفه فيمتنع بدون حصتهن مددهن لانه خلاف الخط اما اذا لم يعلم ارثن كأن أسلم

فليندفع الجميع كلون كح في العدة وأسلم فيها اه سم (قوله وعليه موثقة للموقوفات) أي ولو كان صغيراً وسفيهاً وغيرهما كما مر اه قل على الجلال (قوله فان تركه) أي الاختيار هذا راجع أيضاً لقوله لزمه أهلاً اختياراً مباحه وقوله وعليه تعيين فقوله أي الاختيار أي الكائن فيما مر اه شيخنا (قوله فان تركه) أي الاختيار أي امتنع منه أصلاً أو بعد اختياره أكثر من مباح فان استعمل أهله ثلاثة أيام لانهم امددة التروى سرعاً وهذا يدل على ان الاختيار لا يجب فوراً الا ان يقال هو واجب فوراً الا انه يغفر له أن يحصر اختياره في أكثر من مباح وحينئذ يطالب بالتعيين فوراً أو يغفر له اذا طلب الامهال ان يعمل ثلاثة أيام حرر اه حل (قوله) فان تركه حبس الى ان يأتي به أي لا تمتنع من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استعمل أهله ثلاثة أيام كما قاله صاحب الذخائر انه ينبغي القطع به لانهم امددة التروى سرعاً فان لم يفد فيه الحبس عزز به بما مر من ضرب وغيره فاذا برئ من الالم الاول اعادوه هكذا الى ان يختار ومعلوم ان الحبس تعزير وان كان ظاهر كلامهما بخلافه فهو غير مراد وانه لا يجوز تعزيره ابتداءً بنحو ضرب لان المقام مقام تروى فلا يبادر بما يشوش الفكر ويعطله عن الاختيار بل بما يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس ويترك نحو مجنون الى افاقته ولا ينوب الحاكم عن الممتنع لانه خيار شهوة وبه فارق تطليقه على المولى الا في ما بحثه السبكي من توقف حبسه على طلب ولومن بعضهن لانه حقهن كالدين بناء على رأيه ان أسسك أرباعاً في الخبر لا باحة والمعتداته للوجوب وان وافقه الا ذرعى وهو وجوب حقة تعالى لما يلزم على حل تركه من امسالك أكثر من أربع في الاسلام وهو ممتنع فن ثم كان الوجه وجوب عدم توقفه على طلب أخذ باطلا فقام اه شرح حر (قوله أي من أربعة أشهر وعشر) ذكره اله شرحاً لبيان كفاية الآية فجرت على القاعدة ومن ثم قال الرخشي لوقيل وعشرة كان خارجاً عن كلام العرب تحفة اه شوبري (قوله ومن الاقراء) أي ان لم تكن شرعت فيها ومن بقيتها ان شرعت فيها لانها تحسب من الاسلام كما قال فان انقضت قبل الموت اعتدت بالأربعة والعشر فقط (قوله ومن الاقراء) أي ومن الباقي من الاقراء ان كان بقي منها شيء لان ابتداء الاقراء من الاسلام وهو سابق على الموت الذي ابتدأت الاشهر منه فان لم يبق من الاقراء شيء كان حاضت ثلاث حيضات بعد الاسلام وقبل الموت فانها تعتد عدة الوفاة كما يؤخذ من مر (قوله ووقف ارث وزوجات) المراد بالارث الموروث بدليل بيانه بقوله من ربع أو غن والخ وعبارة المنهاج ووقف نصيب زوجات الخ ولا يجوز الصلح على مال آخر من غير التركة ليفوز باذله به لانه يبيع لها من غير أن يتحقق الملك اه سم (قوله لصلح) أي اتفاق وتسميته صلحاً مجازية والا فقدمه في الصلح انه أربعة أنواع وهذا ليس منها لا يقال انه من قسم المعاملة والدين لاننا نقول في هذه المسئلة لا معاملة بينهما ولادين لاحداهن على الاخرى اذا علمت هذا علمت أن قول بعضهم لا يشترط تقدم الاقرار ويكون هذا من المواضع التي يصح فيها الصلح من غير اقرار فيه تساهل لما علمت اه (قوله لصلح) بان تقول كل منهن لصاحبتهاتها الزوجية ليكون الصلح على اقرار كذا قال الصمري والراجح عدم وجوب ذلك وهذا من الاماكن التي يجوز فيها الصلح مع الانكار اه حل وتقدم ما فيه (قوله من عدد هن) أي الموجود لا الشرعي (قوله لجواز الخ) أي فلم يتحقق السبب بالارث لانه على فرض اختياره الكفايات لا يرثن ولا تورث المسلمات لهذا الاحتمال اذ شرط الارث تحقق السبب اه شيخنا (قوله) دفع اليهن ربع الموقوف أي وما بقي منه يوقف الى صلح المستمع الباقيات وكذا يقال فيما بعده وقوله ولا ينفذ به تمام حقهن أي من الموقوف بل يصطلحن مع الباقيات اللاتي لم يأخذن في بقية الموقوف بتساو أو تفاوت (قوله أيضاً دفع اليهن ربع الموقوف) أي يوقي لهن منه ثلاثة اثمانه اذ حق مجموع الخمس من

على ثمان كفايات واسلم معاً ربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقف لجواز أن يختار الكفايات بل تقسم التركة على باقى الورثة واما قبل الاصطلاح فلا يعطى شيئاً الا أن يطلب منهن من يعلم ارثه فلو كن خمساً طلبت واحدة لم تعط وكذا أر بع من ثمان فلو طلب خمس منهن دفع اليهن ربع الموقوف لان فیهن زوجة وست فنفقه لان فیهن زوجة اربع وثلاثه أر باعهولهن قسمتها اثنى والتصرف فيسوا لا ينقطع به تمام



الموقوف خمسة اثمانه لانه شركة بين الثمانية وقد أخذت الخمسة بعشرين يبقى لهن من تمام حقهن ثلاثة اثمانه وقوله فنصفه أى ويبقى لهن من تمام حقهن من الموقوف ثمان لانهن أخذن نصف الموقوف بأربعة اثمان ولستة من جلة الموقوف ستة اثمانه وقوله أو سبع ثلاثة ارباعه أى ويبقى لهن من تمام حقهن من الموقوف ثمان لان السبع من الموقوف سبعة اثمان وقد أخذن ثلاثة ارباعه بستة اثمان وقوله ولاية قطع به أى بما أخذته تمام حقهن أى من الموقوف وهو ثلاثة اثمانه فى الاول وثلاثة فى الثانى وثلاثة فى الثالثة تأمل

\*(فصل) فى حكم مؤنة الزوجة ان اسلمت او ارتدت مع زوجها وتخلف أحدهما عن الآخر ولو (اسلما معا) قبل دخول أو بعده (أو) اسلمت (هى بعد دخول قبله او دونه استمرت المؤنة) لاستمرار النكاح فى الاولين ولا بيان الزوجة فى الثالثة بالواجب عليها فلا تسقطه مؤنتها وان حدث منها مانع التمتع كالوقوع الواجب عليها من صلاة او صوم بخلاف ما لو اسلم قبلها او دونها وكانت غير كآية لنشوزها بالتخلف (كان ارتد دونها) فان مؤنتها مستمرة لانها لم تحدث شيئا وهو الذى أحسدت الردة بخلاف ما لو ارتدت دونه او ارتد معها وان اسلمت فى العدة فلا مؤنة لها لنشوزها بالردة وتعتبر بالمؤنة اعم من تعبير بالنفقة

\*(باب الخيار)

فى النكاح \*(والاعفاف ونكاح الرقيق) وما يذكر معها (ثبت خيار لكل) من الزوجين بما وجد بالآخر

\*(باب الخيار) فى النكاح أسبابه خمسة الاول عيب النكاح الثانى خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقها تحت عيب الخامس خلف الظن وصورة ما لوطنته حرافيان عسدا وهى حرة على المعتمد الا أنى اه شيخنا وعبارة حل والخيار أسباب منها العيب ومنها التفرير بخلف شرط أو بخلف ظن على ما يأتى عند شيخنا خلافا للشارح ومنها العتق والعيب امام مشترك واما مختص بالزوج أو بها والاول الجنون والجدام والبرص والثانى الحب والعنق الثالث الرق والقرن (قوله وما يذكر معها) أى مع الثلاثة أى مجموعها لان الثالث لم يذكر له شيئا يثبته بل جميع ما ذكره فى فصل نكاح الرقيق من متعلقاته كإسباتى اهو مما يذكر مع الاول قوله فان فسخ قبل وطه فلا مهر الخ وما يذكر مع الثانى قوله وحرم وطه أمة فرعه الخ اه (قوله بما وجد بالآخر) يشعر

بأنه كان جاهلا به فلو علمه أحد هم فلا خيار له الا في العنة فثبت بها الخيار ولو مع علمها كان تزوجها وثبتت عنته ثم فارقها ثم عقد عليها ثانيا فهي علقها به ومع ذلك لها الفسخ اه شجنا (قوله بما وجده بالآخر) استشكل تصوير فضها بالعيب بلها ان علمت به فلا خيار والابطال النكاح لاتقاء الكفاءة وأجاب ابن الرفعة بان صورته ان تاذن في معين أو من غير كفه وزوجها الولي منه بناء على انه سليم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام ويثبت الخيار اه زى وعبارة شرح مر واستشكل تصوير فمخ المرأة بالعيب لانها ان علمت به فلا خيار والا فالتقي منه شرط للكفاءة فلا صحة مع انتفاء الخيار فرغ الصحة غفلة عن قسم آخر وهو انها لو أذنت له في التزويج من معين أو غير كفه وزوجها وليها منه بناء على سلامته فتبين كونه معيبا صح النكاح في هذه الحالة كما صرح به الامام في التولية والمراجعة ويثبت الخيار بذلك انتهت وقوله أو غير كفه قال سم على ج هذا مشكل لان الفرض انها أذنت في غير كفه وهو شامل لغير الكفه باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تخير وليس هذا كما لو أذنت فيمن طنته كفوا فبان معيها فانها تخير لظهور الفرق بين الاذن فيمن طنته كفوا فبان معيها فانه لا يتضمن الرضا بالعيب بين اذنها في غير الكفه لتضمنه الرضا بالعيب وقد أوردته على مر فوافق على الاشكال اه (أقول) ويمكن ان يجاب عنه بان الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب فحمل الاذن في التزويج من غير الكفه على ما اذا كان الخلل المفوت للكفاءة بدناءة النسب أو نحوها جلا على الغالب اه ع ش عليه (قوله وان حدث بعد العقد والدخول) أى أو بينهما وهذه الغاية للرد بالنسبة لما اذا حدث بعدها وعبارة أصله مع شرح مر أو حدث بها عيب قبل الدخول أو بعده تخير في الجديد والقديم لا يمكن من الخلاص بالطلاق بخلافها ورد بتضرره بنصف الصداق أو كله اه (قوله بجنون) ومثله الخجل كما الحق به الشافعي وهو بالتحريك كذا قبل والذي في القاموس انه الجنون ولعل الاول لمع ان الجنون فيه كمال الاستغراق بخلاف الخجل ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي يطرأ في بعض الازمان وأما الانعفاء بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومجمله كما قاله الزركشي فيما تحصل منه الا فاقه كالمو الغالب أما المأثوس من زواله فكما الجنون كما ذكره المتولي ويثبت أيضا بالانعفاء بعد المرض كالجنون والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء اه شرح مر (قوله ولو متقطعا) أى أو غير مستحكم وفارق غيره بافضائه الى البطش بالآخر غالبا نعم ان قل كيوم في سنة فلا خيار به اه قل على الجلال (قوله ومستحكم جذام وبرص) أى لان كلامه من عافاه النفس ويعدى في الزوج أو الزوجة أو الولد اه قل على الجلال والمعتدانه لا يشترط استحكامهما بل يكفي قول أهل الخبرة ان هذا جذام أو برص اه شجنا وفي قل على الجلال قوله ومستحكم جذام وبرص هذا هو المعتدل لكن المراد به في البرص أن لا يقبل العلاج أو ان يزمن أو يتراد في الجذام الاسوداد مع قول أهل الخبرة باستحكامه كما سيذكره لا التقطع وما في حاشية شجنا عن شجنا مر من عدم اشتراط الاستحكام فيمبني على أن الاستحكام هو التقطع وان الاسوداد المذكور لا يسمى استحكاما فلا خلاف ولا اعتراض اه (قوله ومستحكم جذام وبرص) جزم المصنف تبعا لابن الرفعة باعتبار الاستحكام في الجذام والبرص حيث قال هو مستحكم وهو بكسر الكاف اسم فاعل من استحكم الشيء أى صار محكما قاله الجوهري فاستعمل بمعنى افعل وكانها ما بلغا بلغا لا يقبل العلاج أو تعسر لما حملهما فصح وصفهما لذلك بلهما مستحكان مثبتان بالخيار وكتب أيضا ومستحكم جذام هو بكسر الكاف بمعنى المحكم يقال أحكمه فاستحكم أى صار محكما لكن اشتهر بين الناس فتح كفه وهو خطأ اذ هو لازم اه شوري (قوله ومستحكم برص) الاستحكام فيه ان يصل الى العظم بحيث اذا فرك فركا شديدا لا يحمروا كذا الجنون يفضى الجنابة والبطش لم يشترط استحكامه اه زى (قوله مبقيع) عبارة شرح مر بياض شديد يقع الجلود بذهب دمويه اه (قوله وذلك) أى ثبوت الخيار بالثلاثة لفوات

وان حدث بعد العقد والدخول مما ذكره بقولي (بجنون) ولو متقطعا وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء (ومستحكم جذام) وهو علة يحمروا منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويثاثر (و) مستحكم (برص) وهو بياض شديد يقع وذلك لقوان كمال التمتع (وان ثمنا) أى الزوجان في العيب لان الانسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه من الجنون



الح (قوله يتعذر الخيار لهما) مقتضاه أنه لا يتعذر الخيار لوليها ما وقد نقل عن م ر وهو مشكل لأن وليها لا يفسخ  
 إلا بالمقارن وعند المقارنة لا يصح النكاح لفوات الكفاءة التي هي شرط في الصحة في قول على الجلال قوله  
 يتعذر الخيار لهما أي لأنه إن كان بانفسهما فغير ممكن في حالة الجنون المطبق أما في غيره فكل الخيار في حالة أفاقته  
 أو بوليها فلا يتصور لأنه إن كان الجنون مقارناً للعقد والولي جاهل به فالعقد باطل لعدم الكفاءة وإن كان عالماً  
 به فلا خيار إن قلنا بصحة العقد وإن حدث بعد العقد فلا خيار للولي به كما سيأتي وما ذكره شيخنا م ر من ثبوت  
 الخيار لوليها وتصويره بما إذا أذنت في معين ثم جنت وعقد الولي مع وكيل الزوج ثم تبين أنه مجنون فيبطل  
 التكافؤ الزائد نظر ظاهر اه (قوله ويثبت الخيار لوليها) أي من النسب دون السبب كذا قاله ج أي  
 بناء على أن الولي يشغل السيد وقد تقدم الكلام فيه والمعتمد بثبوته للسيد وإن تعدد وتعليقهم بأنه يعبر بذلك  
 يدل على أن المراد ولي النسب وكتب أيضاً يشمل الحاكم اه حل وعبرة الشوري قوله ويثبت الخيار لوليها  
 أي الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتمد أما العام فلا يثبت له أخذ من التعليل انتهت (قوله ويثبت  
 خيار لوليها) أي ولو كانت المرأة بالغاً غير شديدة كيدل عليه قوله وإن رضيت به اذ نحو الصغيرة والمجنونة لا أثر لرضاها  
 اه ع ش على م ر ولم ينصوا هنا على حكم وليها والظاهر أنه لا خيار له كما يؤخذ مما تقدم في الكفاءة من قوله  
 وله تزويج ابنه الصغير من لا تكافئه لا معيبة ولا أمة اه فتزويجه من المعيبة غير صحيح من أصله وأما إذا طرأ  
 العيب عليها بعد العقد فيكون حادثاً والولي من حيث هو لا يفسخ بالحدث اه شيخنا لکن هذا التقرير إنما  
 يظهر في ولي الصبي وأما ولي المجنون فلم يظهر فيه ما ذكره (فرع) \* لانفقة للمفسوخ نكاحها بعد الدخول  
 في العدة سواء كانت حائلاً أو حاملاً لانقطاع أثر النكاح ولها السكنى لأنهم معتدة عن نكاح صحيح تحصيلاً للماء اه  
 خط اه سول وسينعرض الشارح لهذا المبحث عند قول المتن وحكم مهر ورجوع به كعيب حيث قال  
 وكالمهر هنا وثم النفقة والكسوة والسكنى في العدة اه وسيأتي أيضاً هنا (قوله إن قارن عقداً) أي بان كان  
 موجوداً قبل العقد واستمر اه ع ش (قوله وإن رضيت) أي بعد العقد وأما لو رضيت قبل العقد وهي غير  
 مجبرة لم يثبت له الخيار حرر اه حل (قوله ولزوج برتقها الخ) ولا تجبر على شق الموضع فإن فعلته وأمكن  
 الوطء فلا خيار وليس للأمة فعل ذلك قطعاً إلا باذن سيدها اه شرح م ر وقوله ولا تجبر على شق الموضع  
 أي حيث كانت بالغة ولو صغيرة أما الصغيرة فينبغي أن لوليها ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر أخذاً بما يأتي  
 في قطع السلعة اه ع ش عليه (قوله ولزوج برتقها) أي ولو كان مجبوراً وعيناً عند شيخنا خلافاً للحج اه حل  
 وقوله ولها يجبه وبعته أي ولو كانت رتقاء أو قرناء كما يؤخذ من شرح م ر وع ش عليه (قوله وقيل يلحم)  
 وعليه فهو والرتق متساويان اه حل (قوله بحيث لم يبق منه قدر حشفة) في قول على الجلال وتعتبر  
 حشفته باقرانه في غير موطوعها ويعتبر فيه قدر حشفته وإن جاوزت العادة في الكبر أو الصغر ويصدق هو في  
 بقاء قدرها لو أنكرته وخرج به الخصي وهو موطوع الاثنين فلا خيار لها به لقدرته على الوطء بل قيل إنه أقدر  
 من غيره عليه اه (قوله بحيث لم يبق منه الخ) فإن بقي قدرها وعجز عن الوطء به ضربت له المدة الآتية كالعنين  
 اه شرح م ر (قوله وبعته) مثل العنين الزمن الذي لا يجامع والموطوع الذكر الأقدر الحشفة بحيث عجز  
 عن الوطء وكتب أيضاً قوله وبعته أعاد العامل فيه لاختصاص القيد بعده ولو تركه لتوهم عوده لما قبله  
 لكن يبقى وجه أعاده في الذي قبلها ما قد يقال هو دفع توهم الاكتفاء بأحدهما إن قلنا بامكان اجتماعهما  
 كالانسداد يلحم وعظم معاً والاشارة إلى امتناع الاجتماع بناء على عدم إمكانه فليستأمل اه شوري (قوله  
 وبعته) إذا تزوج الحرامه بشرطه فلا تخير فلا تسمع دعواها لزوم الدوران سماعها يستلزم بطلان خوف  
 العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان النكاح وبطلان النكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا  
 يخفى أن هذا مبني على أن العنين لا يخاف العنت وتقدم خلافاً لشيخنا نقل هذا الاستثناء عن الجرحاني ولم ينسبه

يتعذر الخيار لهما لا تنفاه  
 الاختيار وذكرا الاستحكام  
 من زيادتي (و) يثبت خيار  
 (وليها) أي الزوجة (بكل  
 منها) أي من الثلاثة (إن  
 قارن عقداً) وإن رضيت لأنه  
 يعبر بذلك بخلاف ما إذا  
 حدث بعد العقد لأنه لا يعبر  
 به وبخلاف الجب والعنة  
 الآتين لذلك ولا اختصاص  
 الضرر بها (ولزوج برتقها  
 وقرنها) بقهر رائه أرجع  
 من أسكنها وهما انسداد محل  
 الجماع منها في الأول يلحم وفي  
 الثاني بعظم وقيل يلحم وذلك  
 لفوات التمتع المقصود من  
 النكاح (وليها يجبه) أي قطع  
 ذكره أو بعضه بحيث لم يبق  
 منه قدر حشفته ولو فعلها أو  
 بعدوطه (وبعته) أي عجزه  
 عن الوطء في القبل

على ذلك ونبيه عليه حج اه حل ولو عن عن امرأة دون امرأة أخرى له أو عن البكر دون الثيب تغيرت لغوات  
التمتع وقد يتفق الاول لانجاس شهوته عن امرأة معينة لفترة أو حياء ويقدّر على غيرها المليل أو أنس أما العجز  
المحقق لا ضيف فلا يختلف بالنسوة قال ابن الرفعة وما قاله من تخيير البكر يدل على انه لا يجوز زواله بكارتها بخو  
أصبه اذ لو جاز لم يكن عجزه عن ازالتهامثبتا للخيار أى للقدرة على الوطء بعد ازاله البكارة بذلك وما ذكره منجبه  
بل كلامهم في الجنابات كالصرح فيه اه شرح حج للارشاد اه ع ش (قوله وهو غير صبي ومجنون)  
لانه لا يتصور ثبوتها في حقها لانه لا اقرار لها ولا نكول وكذا ينبغي وان أخبر بذلك المصوم فلا تخير زوجته  
كل منهما حر اه حل (قوله قبل الوطء) أى دخول حشفة وان لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تقرير المهر  
زوال البكارة اه حلي (قوله بخلاف المشتري اذا عيب المبيع قبل القبض) أى ولو كان الخيار للبائع  
وحده انتهى حلي (قوله لانه قابض لحقه) فيه نظر لانه لا يكون قابضا بالاتلاف لا بالتعيب وان حل  
التعيب على الاتلاف لم يناسب مسئلة الاجارة لانه لو أتلغ الدار المكثرة انفسخت لانه يثبت له الخيار كما قال  
(قوله أما بعد الوطء) أى في ذلك النكاح وأما ووطء في نكاح سابق فلا يمنع خيارها انتهى حلي (قوله عرفت  
قدرته على الوطء ووصلت الخ) ان قلت هذا التعليل يأتي في المجهوب اذا كان الجب بعد الوطء لانه حينئذ  
عرفت قدرته على الوطء ووصلت الى حقها منه فقتضاه انه لا يثبت لها الخيار في المجهوب الا اذا جب قبل الوطء  
مع ان لها الخيار به مطلقا والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أى العلة في العين بخلاف المجهوب  
فلا ترجوز زوال علقته اه شيخنا (قوله ووصلت الى حقها منه) قال شيخنا وهو تقرير المهر والتحصين مع انه  
ليس واجبا عليه وفيه نظر لما لبتهاله بالعنة في الايلاء ولو حل قواهم بعدم وجوب الوطء على الزوج على غير المرة  
الاولى لم يكن بعيدا وما الى به شيخنا وبعض مشايخنا قالوا ويجب عليه عند النكاح عليها اذا طلقها قبله وفيه نظر  
فراجع اه قل على الجلال (قوله بخلاف الجب) أى لانها لا ترجوز زواله ثم رأيت شيخنا كجح فالاولا  
ينافي ذلك أى ثبوت حق الفسخ لها بالجب والعنة قواهم الوطء حق الزوج فله تركه أبدا ولا اثم عليه ولا خيار  
لها بذلك لانها متوقعة للوطء فاذا أتت منه ثبت لها الخيار لتضررها اه حل (قوله بغير ذلك) أى من  
أنواع العيوب والافلام الخيار بخلاف الشرط وغيره اه شيخنا (قوله واستحاضة) أى ولو مع تخير وان  
استحكمت وتغوط عند الجماع وانزال قبله وبهق وبخبر مستحكم وأما المرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع  
وقد أيس من زواله فهو من طرق العنة وحينئذ يفصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده اه حل أى فليس  
قساما مستقلا خارجا عنها اه مر وقوله وأما المرض الدائم أى القائم بالزوج ومنه ما لو حصل له كبر في الاثنين  
بحيث تغطي الذكرا منها وصار البول يخرج من بين الاثنين ولا يمكنه الجماع بشئ منه فيثبت لزوجه الخيار  
ان لم يسبق له وطء لان هذا هو مقتضى التشبيه بالعنة وذلك حيث أيس من زواله بقول طبيين بل ينبغي الاكتفاء  
بواحد عدل ولو قيل في هذه انه ملحق بالجب فيثبت به الخيار مطلقا كان محتملا لان هذا المرض يمنع من احتمال  
الوطء الا ان يقال لما كان البرء ممكنا في نفسه التحقق بالعنة بخلاف الجب مانه لا يمكن في العادة عود الذكرا أصلا وأما  
لو أصابها مرض يمنع من الجماع وأيس من زواله فهل يثبت له الخيار الخافا لمرضها بالرطوبة ولا فيه نظر والظاهر  
عدم الخيار بل قد يفهمه كلامه الآتي اه ع ش عليه (قوله وقروح سيالة) ومنها المرض المسمى  
بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحسكة فلا خيار بذلك اه ع ش على مر (قوله على كلام ذكرته فيه  
الخ) وهوانه ان كان بحيث يفضيها كل أحد فله الخيار كما ان لها الخيار اذا كان بحيث يفضي كل واحد من  
النساء كذا عبروا بالافضاء وفي كلام حج كشيخنا انه ليس شرط بل الشرط ان يتعذر دخول ذكر من يهنه  
كبدنها فحققت وضدها فلهذا حج سواء أدى لافضائها ولا فلهذا ذلك لوليت نظر معنى التعذر اه حل  
(قوله نعم نقل الشيخان الخ) ضعيف والمعتمد عدم ثبوتها ولا نفقة لها وكذا لو كان مجنون لوليت رتقاء أو قرناه اه

وهو غير صبي ومجنون (قبل  
وطء) للحصول الضرر بهما  
وقياسا فيما اذا اجتذ كره  
على المشتري اذا خرب الدار  
المكثرة بخلاف المشتري  
اذا عيب المبيع قبل القبض  
لانه قابض لحقه ما بعد الوطء  
فلا خيار لها بالعنة لانها مع  
رجاء زوالها عرفت قدرته  
على الوطء ووصلت الى حقها  
منه بخلاف الجب (ولا  
خيار) لهم (بغير ذلك) كخنونة  
واضحة واستحاضة وقروح  
سيالة وضيق منفذ على كلام  
ذكرته فيه في شرح البهجة  
وغيره لانها ليست في معنى  
ما ذكره نقل الشيخان من  
الماوردي ثبوتها فيما اذا  
وجدتها مستأجرة العين  
واقراء وتعبيري بما ذكر  
أولى من اقتضاه على نقي  
الخيار بالخنونة الواضحة اما  
الخنونة المشككة فلا يصح معها  
نكاح كما مر ولو علم العيب بعد  
زواله او بعد الموت فلا خيار



حل (قوله فان فسح قبل الوطء) أي دخول حشفة وان لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تقرر المهر زوال البكارة  
 اه حل ولا عبرة باستدخال المني في تقرر المهر اه شيخنا والحاصل ان الصور تسعة يسقط المهر في صورتين  
 ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في ستة اه (قوله فلامهر) أي ولا متعة اه شرح مر (قوله  
 لا ارتفاع النكاح الخ) عبارة شرح مر لانها ان كانت فاسخة فظاهر أو هو فاسد بها أو كانت فاسخة (قوله أو  
 فسح بعده بمحادث بعده) قيل عليه ان الطرف الاول لا حاجة اليه لان العطف بأو يغني عنه اذ لو قال أو بمحادث  
 بعده لفهم معنى الطرف الاول والجواب نعم ولكن يحتاج اليه لاجل المقابل وهو قوله والا اذ لو حذف الطرف  
 الاول لاحتمال ان المراد والا لا يمكن بمحادث بعده والفرض ان الفسخ بعده وليس مراد الا ان المراد أعظم من ذلك  
 فذكره لتكون الا في مقابلته ومقابلته ما بعده على وجه أظهر (قوله والا فمهر مثل) جعل الشارح الاحتمال لصور  
 خمس وبقي سادسة زادها مر في شرحه وهي ما لو وقع الفسخ مع الوطء بعيب حدث معه فجعل الواجب أيضا  
 في هذه مهر المثل وعبارته أو فسح معه أو بعده بمحادث معه اه وقوله وذ كر حكم المعين الخ اعلم ان الذي في  
 كلام المتأخر صورتان من هذه الخمس وهما ما لو فسح بعد الوطء بمقارن للعقد أو بمحادث بين العقد والوطء جهله  
 الواطئ اه فتعلم من هذا ان الصور الثلاثة الباقية من الخمسة كلها من زيادته ويمكن ادخالها في قوله وذ كر  
 حكم المعين من زيادته بان يراد بالمعنيين معية الفسخ أي كون الفسخ مع الوطء ومعية الوطء أي كون الفسخ  
 بعد الوطء بعيب حدث معه وفي المعية الاولى صورتان لان الفسخ فيها بعيب مقارن للعقد أو حادث بين العقد  
 والوطء (قوله أو معية بمقارن الخ) انظر مع ما يأتي من انه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم الا ان يصور  
 بما اذا كان القاضي حاضرا عنده وقت الوطء مع ما فيه من البعد تأمل اه شورى والاولى ان يصور بما اذا  
 لم يوجد حاكم ولا محكم فانه في هذه الحالة لا يفتقر الفسخ للرفع للقاضي بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه  
 الحالة كما في شرح مر (قوله لانه تمتع بمعية) هو قاصر على ما اذا كان العيب بها اه رشدي ولذلك احتج  
 الشارح للتعليل الثاني بقوله ولان قضية الفسخ الخ ليشمل ما لو كان العيب به تأمل (قوله ولان قضية الفسخ  
 الخ) هذا التعليل يقتضي وجوب مهر المثل حتى في الصورة السابقة التي وجب فيها المسمى لان البضع فيها قد تلف  
 اه رشدي على مر وقد يقال عارض هذا ما مر من تقرير المسمى بل الوطء قبل وجود المقتضي للفسخ والواقع  
 لا يرتفع اه شيخنا (قوله ولو انفسخ بردة الخ) هذه الصورة دخيلة للمناسبة وكان الانسب تأخيرها عما بعدها  
 لانه من تعلقات ما قبلها اه شيخنا (قوله ولو انفسخ بردة) أي منها أو منه أو منهما وقوله بعده أو انفسخ بردة  
 قبله في فصل فيه وحاصله انه ان كانت الردة منها وحده اسقط المهر أو منه أو منهما وجب لها النصف كما يعلم من كلام  
 المتن والشارح في كتاب الصداق (قوله ولا يرجع زوج الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها  
 وهي ان رجلا عنده جارية من العسل فوقعت فيه سحلية فاستغنى مفتيا فافتاه المفتي بالنجاسة فارقها هل يضمه المفتي  
 أولا وهو انه لا ضمان على المفتي المذكور أخذ مما ذكره يعزرفقط ان تعمد ذلك اه ع ش على مر  
 (قوله ولا يرجع زوج بغيره) أي مغرومه فهو مصدر بمعنى اسم المفعول اه شورى (قوله من مسمى) هذا  
 وقع للمحلي تفريعا على الضعيف القائل بان صور الا يجب فيها المسمى فسرى الى الشارح ورتبه على المعتمد  
 ولا يصح رجوعه لما في المتن قبل الا ان ذلك بعد الوطء والتفريق لا يكون الا بمقارن للعقد اه شيخنا وعلى هذا  
 كان عليه ان يقتصر على قوله من مسمى نظر للضعيف أو على قوله ومهر مثل نظر للمعتمد الا ان يقال الواو بمعنى  
 أو أي من مسمى على قول أو ومهر مثل على الرابع اه وعبارة سم قوله من مسمى الاولى بل الصواب اسقاطه  
 لانه لا يجب الا بالعيب الحادث بعد الوطء ولا تفسير اذ ذلك وانما ذكره المحلى بناء على القول بوجوبه مطلقا  
 والشيخ لا يفرع على مرجوح ولكنه لما وجد ذلك المذكور في كتاب المحلى ظن انه مفرع على الرابع فقلده في  
 ذكره غافلا عن تقريره على المرجوح وعن قول الجلال المحلى عقب ذلك أما الحادث بعده أي العقد اذا

(فان فسح) بعينه أو عيبها  
 (قبل ووطء فلامهر) لا ارتفاع  
 النكاح الخالي عن الوطء  
 بالفسخ سواء اقام العيب  
 العقد أم حدث بعده (أو)  
 فسح (بعده بمحادث بعده  
 فسح) يجب لتقرره بالوطء  
 (والا) بأن فسح بعده أو معه  
 بمقارن للعقد أو حادث بين  
 العقد والوطء أو فسح بعده  
 بمحادث معه (فمهر مثل) يجب  
 لانه تمتع بمعية على خلاف  
 ما ظن من السلامة فكان  
 العقد جرى بلا تسمية ولان  
 قضية الفسخ رجوع كل  
 منهما الى عين حقه أو الى  
 بده ان تلف فيرجع الزوج  
 الى عين حقه وهو المسمى  
 والزوجة الى بدل حقه وهو  
 مهر مثلها لو اتى حقه  
 بالدخول وذ كر حكم المعين  
 من زيادته (ولو انفسخ بردة  
 بعده) أي بعد ووطء بأن لم  
 يحسمعهما اسلام في العدة  
 (فسح) لتقرره بالوطء (ولا  
 يرجع زوج) بغيره من  
 مسمى ومهر مثل (على من  
 غره)

من ولي وزوجة بان سكت  
عن العيب وكانت أظهرت له  
أن الزوج عرفه أو عقدت  
بنفسها وحكم بصحتها كم  
لئلا يجمع بين العوض  
والمعوض (وشرط) في الفسخ  
بعنه وغيرها مما امر (رفع  
لقاض) لانه يجتهد فيه  
كالفسخ بالاعسار (وتثبت  
عنه) أي الزوج (بإقراره)  
عند القاضى أو عند شاهدين  
وشهاده عنده (وبمين ردين  
عليها) لا مكان اطلاعها عليها  
بالقرائن ولا يتصور ثبوتها  
بالبينة لانه لا اطلاع للشهود  
عليها (ثم) بعد ثبوتها (ضرب  
له قاض سنة) كما فعله عمر  
رضي الله تعالى عنه رواه  
الشافعي وغيره وتابعه العلماء  
عليه وة لو اتعذر الجماع قد  
يكون لعارض حرارة فتزول  
في الشتاء أو برودة فتزول في  
الصيف أو ييؤسفة فتزول في  
الربيع أو رطوبة فتزول  
في الخريف فاذا مضت السنة  
ولم يطأ عسلها انه عجز خلق  
حرا كان الزوج أو عبد لمسلما  
أو كافرا (بطلبها) أي الزوجة  
لان الحق لها فلا سكت لجهل  
أو دهشة فلا بأس بتبنيها  
ويكفي في طلبها قولها اني  
طالبة حتى على موجب  
الشرع وان جهلت الحكم  
على التفصيل (وبعدها) أي  
السنة (ترفعه) أي  
لقاضى (فإن قال بوطئت)  
في السنة أو بعدها (وهي

فسخه فلا يرجع بالمهر به قطعا لا تنفاه التدليس انتهت (قوله من ولي وزوجة) بمبارة غيره وعلم من كلامه ان  
التقرير في عيب النكاح انما يتصور من الولي أو وكيله أو منها بان سكتت عن العيب وقد أظهرت له ان الزوج  
قد عرفه أو عقدت بنفسها وحكم بصحتها كم اه شوبرى (قوله بان سكتت عن العيب) وكانت أظهرت له  
ان الزوج عرفه) وكذا الولي حيث نذر لانه قصر بعدم التثبت في خبره اه التفرير من الولي أو الزوجة لا يكون  
الا بالمقارن وهو لا يجب معه المسمى اه حل وفي قول على الجلال قوله بان سكتت الخ هو تصوير لوجود  
التفرير منها وقد يكون منها حقيقة بان عقدت بنفسها وحكم بصحتها كم براه اه (قوله وشرط رفع لقاض)  
ويغنى عنه المحكم بشرطه حيث تعذر حكمه كشملة كلامهم اه شرح مر وقوله بشرطه اني بان يكون مجتهدا  
ولا قاض ولو قاضى ضرورة اه ع ش عليه واقتضى كلامه انهم لو تراضيا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم  
يصح وبه صرح في المحرر نعم يأتي في الفسخ بالاعسار انهم لو لم تجدوا كولا لم يحكم نفذ فسخها الا بضرورة والقياس  
مجتهدنا اه شرح مر وقوله انهم لو لم تجدوا كولا كمنه مالم يوقف فسخ الحاكم لها على دراهم وينبغي أن  
يكون لها وقع بالنسبة لحالة المرأة اه ع ش عليه (قوله رفع لقاض) أي أو محكم بشرطه مع وجود القاضى  
وهو على الفور حتى في العنة فيجب عليها ان ترفع أمرها للقاضى فور انقضى آخر بطل حتمها وبعد دفعها للقاضى  
اذا رضيت بعينه قبل فراغ المدة لا عبرة برضاها فلتراضيا بالفسخ بواحد مناهم غير ما كم لم ينفذ قال شيخنا كج  
نعم يأتي في الفسخ بالاعسار انهم اذا لم تجدوا كولا لم يحكم نفذ فسخها الا بضرورة فقياسه هنا كذلك أي وسقط  
الخيار بتأخير الرفع للحاكم اه حل (قوله رفع لقاض) أي أو أمة البينة على ثبوت ما ذكر من العيوب اه  
شرح مر (قوله ضربه قاض سنة) وابتدأها من وقت الضرب لا الثبوت بخلاف مدة الايلاء فتم من وقت  
الحلف للنص عليها وتعتبر بالادلة فان وقع في اثناء شهر كامل من الثالث عشر ثلاثين يوما اه شرح مر (قوله  
وقالوا تعذر الجماع الخ) انما تبرأ منه لانه قول الحكماء ولانه منقوض لانه لا يلزم من معنى السنة زوال المرض  
(قوله قد يكون لعارض حرارة) فيه اكتفاء بأحدى صفتي كل فصل عن الثانية فيه اذ في الصيف مع الحرارة  
اليبوسة وفي الشتاء مع البرودة الرطوبة وفي الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة اليبوسة  
واقصارهم على الصفات المذكورة فيه نظر لانه ان كان لمضادتها البعضها اليبوسة في الصيف والرطوبة في  
الشتاء ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في الخريف ضدان وان كان لشهرتها الحرارة في الربيع والبرودة  
في الخريف أشهر فلو ذكر وافي كل فصل صفته لكان أولى وأشهر فقلنا مل وافهم اه قل على الجلال (قوله  
حرا كان الخ) هذا تعميم في ضرب السنة اه شيخنا وقال مالك يضرب للعبد سنة فقط ورد بان ما يتعلق  
بالطبع لا يختلف فيه الحر وغيره قل على الجلال (قوله بطلبها) أي لا طالب وليها ولو محجورة بصهر أو  
جنون أو ورق اه قل على الجلال (قوله فلو سكتت لجهل الخ) عبارة مر فان سكتت لم تضرب نعم ان علم  
القاضى ان سكوتها لجهل أو دهشة فلا بأس بتبنيها (قوله أودهشة) أي تخبير يقال دهش الرجل تخبير  
اه ع ش على مر وفي المصباح دهش دهشا فهو دهش من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفا أو يتعدى  
بالمهز فيقال أدهشه غيره وهذه في اللغة الفصحى وفي لغة يتعدى بالحركة فيقال دهشه خطب دهشا من باب نفع  
فهو مدهوش ومنهم من منع الثلاثي اه (قوله قولها اني طالبة حتى) أي وهو ضرب المدة على موجب الشرع  
وهذا لا يأتي الا على وجوب تحصينها عليه وتقدير المهر لها فيه ان قولها المذكور لا يتعين أن يكون المراد به  
ضرب المدة أي اما ان تصرح بطلب ضرب المدة أو تقول بدل التصريح بها هذه العبارة اه حل (قوله  
على موجب الشرع) أي على الامر الذي أوجبه الشرع وهو ثبوت الخيار اه شيخنا (قوله وبعدها  
ترفعه) أي فور اظهار كلامه ان الرفع على التراخي وكلامه في شرح الروض يفيد انه على الفور وهو  
العمد ولو ادعت جهل الفور به عذرت لانه مما ينبغي اه حل (قوله وبعدها ترفعه) قضية كلامهم بل



صريحه ان الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا  
 للماوردي والرويانى ولورضيت بعدها أي السنة بالمقام مع الزوج بطل حقها من القسح لرضاها بالعيب  
 مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يحدو به فارق الایلاء والعسار وانهم دام الدار في الاجارة وخرج بعدها  
 رضاها قبل مضى لانه اسقاط للحق قبل ثبوته ولو طلقها رجعيه برضاها به بان استدخلت مائة أو وطئها  
 في دبرها ثم راجعها لم يعد حق القسح لاتحاد النكاح بخلاف ما لو جدد نكاحها به بدینونها فانه لا يسقط  
 طلبها لكونه نكاحا غير الاول اه شرح مر (قوله ولم تصدقه) الاول ان يقول وكذبته بل هو الصواب  
 ليجزى ما لو صدقته أو سكنت فانه يسقط حقها من القسح وان لم تزل البكارة لرقدة كرم مثلا فانه وطئ معتبر  
 الا في التحليل اه قل على الجلال (قوله حلف انه وطئ) هذا مستثنى من قاعدة تصديق نافي الوطء  
 كما استثنى منها أيضا تصديقه في مقي الایلاء وفيما لو أعسر بالمهر حتى يمتنع فسختها وتصديقه فانيه فيما لو  
 اختلفا في كون الطلاق قبله أو بعده وأنت بولد يلحقه ولو شرط بكارتها فوجبت ثيبا فتصدق بيمينها لدفع  
 القسح أو ادعت المطلقة ثلاثا ان الحمل وطئها فارقها وانقضت عدتها وأنكر الحمل الوطء أي وصدق على  
 الفراق فتصدق بيمينها لخالها الاول لا لتقرير مهرها لانها مؤتمنة في انقضاء عدتها وبينة الوطء متعذرة ولو قال  
 لها وهي طاهر أنت طالق للسنة ثم ادعى وطأها في هذا الطهر ليرفع وقوع الطلاق في الحال وأنكرته صدق  
 بيمينه لان الاصل بقاء النكاح وتطهيره افتاء القاضي فيما اذا لم أنفق عليك اليوم فأنت طالق وادعى الانفاق  
 في صدق دفع الطلاق وهي ابقاء النفقة عليه عملا بأصل بقاء العصمة وبقاء النفقة وان قال ابن الصلاح في فتاويه  
 الظاهر الوقوع اه شرح مر (قوله وخرج بزبادتي وهي ثيب ما لو كانت بكرا الخ) عبارة شرح مر واما  
 بكر غير غوراء ثم يدعي كارتها أربع نسوة فتصدق هي لان الظاهر معها (قوله حلفت كغيرها) فان نكحت  
 حلفت فان نكل فسخت باليمين اه قل على الجلال (قوله فسخت) قال في شرح الروض فاذا فسخت  
 بالعنت فلا مهر لها لانها فسخت قبل الدخول اه سم (قوله بعد قول القاضي ثبتت عنته) أي وبعد هذا  
 القول ونحوه تستعمل بالقسح ولا تحتاج الى اذن القاضي لها فيه كما قيل به وان كان القسح بالعسار لا تستعمل به  
 بل لابد من اذن القاضي لها فيه والفرق ان العنة خصلة واحدة فاذا تحققت بضرب القاضي المدة وعدم الوطء  
 لم يبق حاجة الى الاجتهاد بخلاف العسار فانه يصدد الزوال كل وقت فاحتاج للنظر والاجتهاد فلم يمكن من  
 القسح استقلاله اه شرح مر (قوله بعد قول القاضي ثبتت عنته) أي قوله ثانيا بعد مضى السنة فذلك  
 لاجل ضرب المدة وهذا اجل القسح اه حل (قوله ولو اعترلته) أي أو لم تمكنه ويصدق هو اذا ادعاه على  
 المعتمد اه قل على الجلال (قوله ولو بعدد) شامل للحيض والنفاس مع ان زمنهما محسوب لكنهم عللوا  
 الحيض بان السنة لا تخلو عنه وهو مختلف في النفاس اه حل (قوله كبس) أي لها ولو ظلمها أو من جهة  
 اه قل على الجلال وقوله المدة راجع للمستلتي (قوله ولو وقع لها ذلك الخ) مثلا اذا كان أول السنة التي  
 فرضها لها القاضي المحرم واعتزلته الفصل الاول منها وهو المحرم وصفر و ربيع فعلى قول الاستئناف تستأنف  
 سنة أخرى أولها ربيع الثاني وآخرها ربيع الاول من السنة القابلة ويمتنع عليها اعتزاله في جميعها وعلى قول  
 الانتظار تكمل السنة التي اعتزلت فيها وتتمها بثلاثة أشهر من السنة القابلة وهي المحرم وصفر و ربيع  
 ويمتنع عليها الاعتزال في بقية السنة الاولى وفيما كملت منه من السنة القابلة فاذا تأملت هذا ظهر لك صحة ما أشار  
 له ابن الرفعة بقوله وفيه نظر الخ لانه على كل من القولين لا تقسح حتى يتم ربيع الاول من السنة القابلة لكن  
 الجواب عنه بقوله فلعل المراد الخ لا يظهر على هذا التصویر لما علمت انه يمتنع عليها الاعتزال في بقية السنة  
 الاولى وفي الفصل الذي كملت به من الثانية على كل من القولين فينبغي احتياج لتصوير آخر بلا في جوابه وهو

ثيب) ولم تصدقه (حلف) انه  
 وطئ كما ذكره ولا يطالب  
 بوطء وخرج بزبادتي وهي  
 ثيب ما لو كانت بكرا فتحلف  
 انه لم يطأ (فان نكل) عن  
 اليمين (حلفت) كغيرها  
 (فان حلفت) انه ما وطئ  
 (أو أقر) هو بذلك (فسخت)  
 بقيد زنه بقولي (بعد قول  
 القاضي ثبتت عنته) أو  
 ثبت حق القسح كقوله بالاولى  
 (ولو اعترلته) ولو بعدد كبس  
 (أو مرضت المدة) كالمالم  
 تحسب) لان عدم الوطء  
 حيث يضاف اليها تستأنف  
 سنة أخرى بخلاف ما لو وقع  
 مثل ذلك للزوج فيها فأنها  
 تحسب عليه ولو وقع لها ذلك  
 في بعض السنة و زال

ما اذا وقع الانعزال في اثناء السنة أو في آخرها كن اعترفته في هذا المثال في رجب وشعبان ورمضان فعلى قول الاستئناف تستأنف سنة جديدة أولها من شوال وآخرها رمضان السنة القابلة وعلى قول الانتظار تسكمل السنة الاولى الى محرم واذا جاء رجب وشعبان ورمضان من السنة القابلة تحسبها بدل التي اعترلتها في السنة الاولى فلا تنسخ حتى يتم رمضان السنة القابلة فظهر على هذا التصویر قوله وفيه نظر الخ وظهر جوابه بقوله فلعل المراد الخ فعلى قول الاستئناف يمتنع عليها الانعزال في جميع السنة التي أولها شوال الذي هو من جملة السنة الاولى وآخرها رمضان من السنة الثانية وعلى قول الانتظار يجوز لها الانعزال ستة أشهر من الثانية من محرم الى رجب ويمتنع عليها الانعزال في رجب وشعبان ورمضان ويقل مثل هذا فيما لو وقع الانعزال في آخر السنة كشوال والقعدة والحجة تأمل فعملت من هذا ان المناسب لكلام ابن الرفعة في النظر والجواب التصویر بما اذا وقع الانعزال في اثناء السنة أو آخرها أو أما التصویر بما اذا وقع في أولها فيظهر عليه تنظيره دون جوابه كما علمت فقوله في غير ذلك الفصل المراد بذلك الفصل هو الذي تنتظره من السنة الاخرى والمراد بغيره هو نظير ما مضى محسوباً من السنة الاولى في التصویر السابق المراد بذلك الفصل رجب والشهران بعده والمراد بغيره السنة قبله من المحرم اليه فهذه الستة لا يمتنع انعزالها فيها لانها قدمت في السنة الاولى صحيحة محسوبة تأمل (قوله فالقياس استئناف سنة أخرى) أي سنة ثانية وذلك اذا كان في الفصل الاخير وقوله أو ينتظر مضى الخ أي اذا كان في غير الفصل الاخير اه حل ولعل المقيس عليه وقوعه في كل السنة فقيس البعض على الكل اه شيخنا والمراد بالمقيس عليه كل ما يشترط فيه اتصال المدة ببعضها بعض كغريب الزاني وصوم الشهرين في الكفارة اه عبدربه (قوله وفيه نظر لاستلزامه الاستئناف الخ) أي قد يلزم في بعض الصور وذلك اذا اعترلتها في الفصل الرابع وقد لا يلزم بان اعترلتها في الفصل الاول اه حل (قوله لاستلزامه الاستئناف) الاستلزام جار في جميع الصور أي سواء كان الفصل الذي اعترلت فيه أول السنة أو آخرها وفي اثنائها والجواب الذي ذكره لا يظهر الا فيما اذا كان في اثنائها أو آخرها أو أما اذا كان في أولها فلا يظهر فرق بين القولين لما لا يخفى اه (قوله فلعل المراد انه لا يمتنع الخ) أي من حيث قطع المدة لان حيث الزوجية اذ هو ممنوع لنشوزها به اه حل (قوله بخلاف الاستئناف) أي فانه يمتنع انعزالها عنه في غيره ولو كان الانعزال عنه يوماً معيناً من فصل قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لا جبره ولا أي يوم كان اه حلبي (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) ما تقدم في خيار العيب وهذا في خيار الشرط وهو شامل لما اذا كان الشرط الزوجية أو الولي ولما اذا كانت الزوجة حرة أو قد أذنت في معين وشرطت ما ذكر فان اذنت في النكاح للمعين بمثابة اسقاط الكفاءة منها ومن الولي من حيث صحة النكاح ثم ان وجد عيب من عيوب النكاح المشتركة كان لها الخيار بطلقه أو قد تقدم وان كان من غيرها من بقية خصال الكفاءة كالحرية والنسب والحرفة فان شرطها كان لها الخيار بطلقها والافلا هذا حاصل ما فهمته من كلامهم فليتمسك وليجبر اه حل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) أي سواء صرح بلفظ الشرط وهو ظاهر أو لا كقوله زوجتك الحرة أو على انها حرة اه شيخنا (قوله لا يمنع صحة النكاح) منه عدم عيب مما تقدم فكلامه شامل لا يشترط عدم عيب من عيوب النكاح ومن ثم قال فيما سياتي في غير العيب ولا يخفى ان الخيار بالعيب ثابت وان لم يشترط بخلاف غير من بقية خصال الكفاءة لا تخبر به الا ان شرط اه حل وخرج بهذا القيد ما لو شرط وصف يمنع صحته كان شرطاً سلامها وهو مكاني أو رقبها وهو لا تعل له الامة فان العدة فسد (قوله وبكارة) أي في الزوجة أو الزوج ومعنى كون الزوج بكراً أنه لم يتزوج الى الآن اه حل (قوله أولاً ولا كيباض وسمره) هل ملهما الكمل والعج والسمن وغيرهما ما ذكر في السلم أولاً ويفرق بين هذه الامور وتحدد في النكاح لان المراجعة لا تمتنع ولا كذلك الرقيق لما مر في السلم ان المقصود منه الخدمة

قال الشيخان فالقياس  
استئناف سنة أخرى أو  
ينتظر مضى مثل ذلك الفصل  
من السنة الاخرى قال ابن  
الرفعة وفيه نظر لاستلزامه  
الاستئناف أيضاً لان ذلك  
الفصل انما يأتي من سنة  
أخرى قال فلعل المراد انه  
لا يمتنع انعزالها عنه في غير  
ذلك الفصل من قابل بخلاف  
الاستئناف (ولو شرط في  
أحدهما وصف) لا يمنع صحة  
النكاح كلاً كان كجمال  
وبكارة وحرية أو نقصاً  
كضدّها أولاً ولا كيباض  
وسمره (فأخلف) بيناته  
للمفعول أي المشروط (مع  
النكاح)



وهي لا تختلف بهذه الأمور فيه نظراً والظاهر الثاني لما ذكر فيه اه ع ش على مر (قوله لان تبدل  
 الصفة) غرضه هذا الرد على الضعيف وعبارته شرح مر والثاني يبطل لان النكاح يعتمد الصفات فتبدلها  
 كتبدل العين انتهت وقوله ليس كتبدل العين أي في ما لو قالت له ز وجني من ز يد فز وجهها من عمر وحيث  
 يبطل اه حل (قوله فان البيع الخ) الاولى أن يعطيه على ما قبله ليكون علة أخرى كصنع قل وعبارته  
 قوله لان المعقود عليه الخ وقياساً بالاولى على البيع الذي لا يتأثر بالشروط الفاسدة مع انه معاوضة محضة  
 فتأمل اه وقوله بخلاف الشرط أي الغير الفاسد وقوله بالشروط الفاسدة أي جميعها وأما النكاح فلا يفسد  
 بخلاف جميع الفاسد بل ببعضه ويصح مع البعض كولو شرط في ما بخلاف مقتضاه ولم يخل بمقصوده الاصل  
 كان لا يتزوج عليها فيصح مع هذا الشرط الفاسد بخلاف البيع يتأثر بكل فاسد اه شيخنا وعبارة حل  
 قوله مع تأثره بالشروط الفاسدة أي بكل واحد منها بخلاف النكاح فانه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يخل  
 بمقصوده الاصل كسب أي اه أي كشرط محتملة ووطء عدمه أو انه اذا وطئ مطلقاً أو بانته منه أو فلا  
 نكاح بينهما فان هذه كلها تخل بمقصوده الاصل بخلاف الشرط الفاسد الذي لا يخل بمقصوده الاصل كأن  
 نكح بالف على ان لا يها الف أو على أن يعطيه الف أو شرط في مهر خيار فان النكاح يصح بمهر المثل كسب أي  
 اه شيخنا (قوله لكل من الزوجين خيار ان بان الخ) فان رضيت الزوجة فلا وليا لها الخيار اذا كان الخلف  
 في النسب لفوات الكفاءة فوضعية اطلاق ثبوت الخيار لها في النسب مطلقاً وهو ما رجحه السبكي وقال البلقي  
 ان الشافعي رجحه في خلاف شرط نسب الزوج ومثله شرط نسبها لكن الاظهر في الروضة كاصلها والشرح  
 الصغير وقضية ما في الكبير وهو المعتمد انه ان سارها في نسبها أو زاد عليها الخيار لها وان كان دون المشروط  
 وجرى عليه في الانوار وجعل العفة كالنسب أي والحرفة كذلك اه شرح مر (قوله ان بان دون مائسرة)  
 أي ودون الشارط لقوله بعد لان بان مثله أي منسل الشارط والفرض انه دون مائسرة اه شيخنا قوله  
 وهي حرة) بل ولو كانت رقيقة كما اعتمد شيخنا وحيث لا يخبر سيدها لاهي وهلا قبل بفساد النكاح اذا كانت  
 حرة لعدم الكفاءة فخر صورة المسئلة وأجيب بان صورتها انها اذنت في معين واذنتها في معين مقتضى لصحة  
 النكاح لاسقاط الكفاءة منها ومن وليها اه حل (قوله لان بان) أي الذي هو دون مائسرة اه حل  
 وهذا مستثنى من قوله ان بان دون مائسرة (قوله لان بان) أي الموصوف الذي بان دون مائسرة وقوله أو طئه  
 عطاف على بان واعترض بان لم يدخل في أصل المسئلة لانهم فروضة فيما اذا شرط فالاولى أن يكون معطوفاً على  
 شرط الذي هو مدخول وفيه انه يبعده انه لم يذكر لها المتن جواباً فكان الاولى أن يذكره ويمكن أن يقال  
 انها مستثناة استثناء لغو بلا منقطعاً وتكون معطوفة على بان اه (قوله بقرينة مامر) أي قوله وان تماثلا  
 اه (قوله بقرينة مامر) أي من ان لسكن الخيار وان ساواه في ذلك أو زاد عليه وانما احتاج لذلك لان  
 كلامه هنا شامل لما اذا كان المشروط انتفاء العيب وقد علمت ما فيه تأمل وغير العيب من خصال الكفاءة  
 العفة والنسب والحرفة وأما بقية ما ذكر التي هي نحو الجمال فيثبت فيها الخيار وان كن مثله أو أعلى والتي هي  
 نحو البياض فلو شرط كونها بياضاً فاذا هي سوداء وهو أسود ثبت له الخيار وكلام المصنف يقتضي عدم  
 ثبوته اه حل (قوله وهذا من ز يادني) أي الاستثناء المذكور بقوله لان بان مثله وقوله خلافه أي خلاف  
 الاستثناء المذكور أي اقتضى ان الخيار يثبت في صور المماثلة مع انه ليس كذلك (قوله وهو حسن) الا فيما  
 اذا شرطت حريته وهي رقيقة فانها تخبر أي بخبر سيدها والا فيما اذا بان رقيقة وهو رقيق عند شيخنا  
 اه حل وعبارة شرح مر وقضية كلامه انه لو كان الزوج حبساً ثبتت الخيار له والذي صححه البغوي  
 وجرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد عدمه لتكاثرهما مع تمكهن من طلاقها وان لو كانت الزوجة أمة ثبتت  
 الخيار لها وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد للتقرير ولحق السيد وان جرى في الانوار على مقابله

لان تبدل الصفة ليس كتبدل  
 العين فان البيع لا يفسد  
 بخلاف الشرط مع تأثره  
 بالشروط الفاسدة فالنكاح  
 أولى (ولكل) من الزوجين  
 (خيار) فله فسخ ولو  
 بلا قاض (ان بان) أي  
 الموصوف (دون مائسرة)  
 كن شرط انما حرة فبان أمة  
 وهو حرجي له نكاح الأمة  
 وقد اذن سيدها في نكاحها  
 أو انه حريان عبداً وهي حرة  
 وقد اذن له سيده في نكاحه  
 لخلف الشرط وللتقرير (لا  
 ان بان) في غير العيب بقرينة  
 مامر (مثله) أي مثل الواصف  
 أو فوقه المفهوم بالاولى  
 لكاهنهما في الاولى ولا فضلية  
 في الثانية وهذا من ز يادني  
 وهو حسن وان اقتضى كلام  
 الاصل خلافه وكلام الروضة  
 خلاف بعضه

كناظره فيما قبله وقال الزركشي انه المرجع وعلى الاول الخيار لسيد هادونم بخلاف سائر العيوب لانه  
يجبرها على نكاح عبد لا معيب انتهت ولو اختلفا في زوال البكارة المشترطة بان قال الزوج وجدها ثيبا وقالت  
ازالة الزوج صدق الزوج بالنسبة لعدم لزوم جميع المهر حتى لو طلق قبل النكاح وجب الشرط وصدقت  
بالنسبة لرفع القسح هذا اذا لم يطأ فان وطئ وقال وطئها وجدها ثيبا وقالت ازالة الوطئ صدقت الزوجة  
فيجب جميع المهر لانه كان يمكنه معرفة كونها بكر اغير الوطئ فوطئها ضامنه كذا نقل عن تقرير شيخنا اه  
حل (قوله اما اذا بان الخ) هذا محتمل لقوله دون ما شرط وقوله فلا خيار أي مطلقا أي سواء كان مشل للشارط  
أو فوقه أو دونه والحاصل انه لا تفصيل فيما اذا بان فوق ما شرط وانما التفصيل فيما اذا بان دون ما شرط  
أي فان كان دون الشرط أيضا ثبت الخيار والا فلا اه شيخنا (قوله فاذنت فيه) أي بخصوصه بان قالت  
لوليها زوجي من هذا فاقى هذه الحالة يصح النكاح فاندفع ما عدا ان الاخلال بالكفاءة يبطل للنكاح (قوله  
للتقصير بترك البحث والشرط) ولاية المقتضيه انه لو بحث ثم تبين ذلك لا خيار هذا والذي في زوائد الروضة  
ثبوت الخيار وجرميه في الافوار وابن المقرئ بما هنا وقوله والشرط في كلام شيخنا كج التعبير باو اه حل  
(قوله لان الغالب ثم) أي في العيب أي في مسألة السلامة أي منه أي فاذا طئته سليما من العيوب فظننا  
منزل على الغالب فتقوى به فاذا اختلف ثبت الخيار وقوله وليس الغالب هنا أي في خصال الكفاءة الاربعة  
الذ كورة الكفاءة أي فلم تقوى الظن فيها بمسند فلا يثبت الخيار اذا اختلف (قوله فيما لو بان عبدا) أي  
وهي حرة كما قبله شيخنا كج بخلاف مسألة الشرط السابقة حيث تخير أي يخير سيدها وان كانت رقية لان  
الشرط أقوى وانما لم يثبت له الخيار فيما لو طئها حرة قبانت أم لا لانه قادر على الخلاص منها بالطلاق اه حل  
(قوله فمهر مشل ولا يتصور هنا) أي في خلف الشرط ايجاب المسمى لانه لا يكون الا بالحادث بعد الوطئ وهو  
لا يعمل هنا ولا يتصور هنا بقية الصور الستة الكاتبة المثل لانه لا يتصور القسح بحادث بعد العقد وانما  
يتصور بالمعاريض بصرته اه شيخنا وخبر الشوري قوله فمهر مشل ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوره  
هنا لان شرطه حدوث سبب القسح بعد الوطئ والسبب هنا لا يكون الامتثال للعقد والام يتصور خلف الشرط  
اه سم (قوله وكالمهر هنا الخ) أي كهو في الوجوب وعدم الرجوع وقوله النفقة والكسوة والسكنى أي  
قبل الفراق في الثلاثة أي وبعده في السكنى فتعاقب قوله في العقد راجع للسكنى اه شيخنا وعبارة حل  
قوله وكالمهر الخ أي في الرجوع والوجوب بقوله في العقد مع ما قبله فيه تصرح بوجوب النفقة للمفسوخ  
نكاحها في العدة والمذكور في باب النفقة انه لا نفقة للمفسوخ نكاحها في العدة ولو حاملا وما في باب النفقات  
هو المعتمد وفيه انه يجوز ان يكون المراد بقوله وكالمهر أي في الرجوع لاني الوجوب أيضا وان لم تكن  
النفقة متواجبة فالمراد انه لا يرجع في حال العقد أو بعد فسخه يكون قوله في العقد راجعا للسكنى ويختص  
ذلك بالحامل وجبته لا اعتراض عليه فليمرر وعبارة ج وحكم مؤنة الزوجة في العدة انها لا تجب هنا  
وتم لكل مفسوخ نكاحها انتهت بعبارة شرح مر وحكم مؤنة الزوجة في مدة العدة انها لا تجب هنا وتم  
ككل مفسوخ نكاحها يختار له عقد كعيب أو غير ورواها على تناقض اهمافي سكاها كالمسمى أي  
والاصح وجوب السكنى انتهت أي سواء كانت حاملا أو حائلا اه ع ش عليه وفي قل على الجلال وحكم المؤن  
من نفقة وكسوة وغيرهما عدم وجوبها لكل مفسوخة لا سكنى المعتدة الحامل كذا قال شيخنا مر وقال  
شيخنا الزبدي بوجوبها في القسح غير المختار ثم قال والكلام في الرجوع على الغارو أما هي فلا رجوع  
عليها مطلقا اه (قوله فيكني ليه تقدمه) أي لان نطق الضمان أوسع بابا وأما اذا كان بعد العقد قبل  
الوطئ فذكر شيخنا انه وجد بخطه من قراءته على والده انه مثل تقدمه على المعتدة كان بسبيل من ان  
لا يطأ هل لم يقبل هي حرة وهو واضح لانه فون الرقون كان العقد ثم اه حل ومثله سم وعبارة ج

أما اذا بان فوق ما شرط فلا  
خيار (أو طئه) أي كل منهما  
الاخر (بوصف) غير  
السلامة من العيب (فلم يكن)  
كان طئها مسلمة أو حرة قبانت  
كناية أو أمة تحمل له أو طئته  
كفوا فاذنت فيه قبانت فقه  
أورقه أو دماء تبه أو حرفته  
للتقصير بترك البحث والشرط  
بخلاف ما لو بان عيبه لان  
الغالب ثم السلامة وليس  
الغالب هنا الكفاءة فتعبري  
بما ذكر أعظم من تعبيره بما  
ذكره وما ذكره من أن لها  
خيارا فيما لو بان عبدا تباع  
فيه المأوردى والمنصوص  
في الام وغيرها خلافا قال  
البقيسي وهو المعتمد  
والصواب (وحكم مهر  
ورجوعه) على غار بعد  
القسح بخلاف الشرط  
(كعيب) أي كحكمهما  
فيما مر في القسح بالعيب فان  
كان القسح قبل وطئ فلا مهر  
أو بعده أو معه فمهر مشل ولا  
يرجع بغيره على الغارو وكالمهر  
هنا وتم النفقة والكسوة  
والسكنى في العدة (و) التقرير  
(المؤثر) في القسح بخلاف  
الشرط (تقرير) واقع في  
عقد كقوله زوجتك هذه  
المسلمة أو البكر أو الحرة لان  
الشرط انما يؤثر في العقد اذا  
ذكر فيه بخلاف ما اذا سبق  
العقد انما يؤثر في الرجوع  
بقية الوافي كني فيه تقدمه



أما المؤثر الرجوع بقيمة الولد إلا تبيته فلا يشترط مقارنته لصلب العقد ويفرق بان الفسخ رفع للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فسرع فيها اكتفى فيها بتقدم التغير على العقد مطلقا على ما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي صرفا مع قصد الترغيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام انتهت (قوله مطلقا) أي اتصل بالعقد أم لا مع قصد الترغيب أم لا اه ع ش (قوله أخذ من كلام الغزالي) يؤخذ من كلام م ر اعتماد كلام الغزالي وكلام الامام مفهوم منه بالاولى وفائدة ذكره تحقيق الخلاف بينه وبين الغزالي فراجع وتأمل اه شيخنا الحلبي (قوله أو متصلا به) معطوف على قوله مطلقا فهو قول آخر للامام مقابل للاطلاق اه شيخنا عزيزي وحاصل هذا البحث كيعلم من شرح الروض وغيره ان الغزالي قال ان التغير المتقدم على العقد مؤثر مطلقا بالنسبة لقيمة الولد وان الامام يشترط فيه شرطين ان يتصل بالعقد عرفا وان يذكر على وجه الترغيب في النكاح فلو اتفق شرط منهما ففيه تردد له والشارح لم ينبه على كونهما مقالتين فلم يبق لذكر الثاني بعد الاول موقع في كلامه اه رشدي (قوله في ذلك) أي في الرجوع بالمهر وهذا القولان في الرجوع بالمهر ضعيفان والمعتمد الرجوع مطلقا كمر واما القولان المبنيان عليهما الكائنان في الرجوع بالقيمة فالمتقدم منهما الاول اعني الاطلاق اه شيخنا وهذا الفهم مبني على ان اسم الاشارة راجع للرجوع بالمهر والذي يفهم من شرحي م ر وج و شرح الروض انه راجع للرجوع بقيمة الولد فعلى هذا لا تفيد العبارة ان في الرجوع بالمهر قولين ضعيفين كما فهمه شيخنا تأمل (قوله وتوهم بعضهم) يعني المحلى قال الفهامة وفي كونه توهمان المحلى نظرا بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا بنص الشافعي ان التغير من المرأة يثبت هذه الاحكام فاقضى ان التغير لا يراعى ذكره في العقد والا لم يصح التغير بالامن عاقد اه شوبري (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض) وعبارته هناك متناوشت فاصل التغير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط هو المشروط في العقد لان الشرط انما يؤثر في العقد اذا ذكر فيه لاقبله أما التغير المؤثر في الرجوع بالمهر على القول به وفي الرجوع بقيمة الولد فيما يأتي فلا يختص بالمقارن للعقد بل السابق عليه وان طال الفصل مثله كما أطلقه الغزالي وقال الامام انما يؤثر ان اتصل بالعقد وقاله العاقد في معرض الترغيب في النكاح فلو لم يقصده به تخريص سامع وز وجها بعد ايام لمن سمعه فليس بتغير وان ذكره لاني في معرض التعريض ووصله بالعقد أو في معرضه وز وجها بعد ايام ففيه تردد قال في الاصل بعد ذكر ذلك ويشبه ان لا يعتبر الاتصال بالعقد على ما أطلقه الغزالي لان تعاقب الضمان أوسع بابا انتهت (قوله اتحاد التغيرين) أي التغير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط والتغير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد فجعل التغير الاول كالثاني في انه يؤثر سواء كان قبل العقد متصلا به مع قصد الترغيب أم لا مع ان المؤثر في الاول انما هو التغير في العقد فقط اه شيخنا (قوله ولو غر بجرية أمة) أي سواء وقع التغير في العقد أو قبله اتصل أم لا أو بعد مو قبل الوطء اه شيخنا (قوله قبل علمه) ويعلم كونه قبله أو بعده بالولادة فان وضعته قبل ستة أشهر ولحظتين من وقت العلم فهو حر قاله الزركشي اه قل على الجلال (قوله حرا كان أو عبدا) ومن ثم لو وطئ عبد أمة بظنها زوجته الحرة كان الولد حرا بخلاف ما لو وطئ زوجته الحرة بظن انها زوجته الامه فان الولد حرا ولا أثر لظنه لان الحرية التابعة لحرية الام أقوى فلم يؤثر فيها الظن اه حل (قوله اذا ثبت الخيارات) أي بان كان التغير في العقد اه شوبري (قوله وعليه قيمته لسبدها) وبطالب الحرا لا وكذا المكاتب والمبعض وبطالب غيرهم بعد العتق ولو لبعضه أخذ من مطالبة البعض كما تقدم لكن بعد اليسار ولو قال المصنف لما كره بدل سبدها كلف أولى لانه قد يكون غير سبدها ومعلوم انه لو كان المهر ورجع المالك الولد لم يلزمه شيء اه قل على الجلال (قوله وعليه قيمته لسبدها) أي أو عشر قيمة الام ان انفصل ميتا بجناية مضمنة كما سياتي

على العقد مطلقا أخذ من كلام الغزالي في الرجوع بالمهر على قول أو متصلا به مع قصد الترغيب في النكاح أخذ من كلام الامام في ذلك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وتوهم بعضهم اتحاد التغيرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالذكر وفيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحذره (ولو غر بجرية) لامة (انه قد ولده) منها (قبل علمه) بأنها أمة (حرا) لظنه خريتها حين علوقها به حرا كان أو عبدا فسخ العقد أو أجازها اذا ثبت الخيار (وعليه قيمته لسبدها) لانه فون عليه رقة التابع لحرها بظن سبدها فتستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت الولادة لانه أول أوقات امكان تقويمه وخرج قبل

علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن المهر ورلوكان عبد السيد هالاشي عليه لان السيد لا يثبت له على عبده مال (لان غره) سيدها كان  
كان اسمها حرة أو كان راهنا لها وهو معسر وأذن له المرتين في تزويجها ومجورا عليه بفلس ٢٢٣ وأذن له الغرماء فلاشي له لانه المتلف لحقه

وهذا من زيادتي فقوله أنه  
لا يتصور منه تقرير أي لانه  
إذا قال زوجتك هذه الحرة  
أو نحوه عتقت ممنوع (أو  
انفصل) الولد (ميتابلا  
جنابه) فلاشي فيه لان حياته  
غير متيقنة بخلاف مال وانفصل  
ميتابلا جنابه ففيه لان عقده حرا  
غرة وارنه على عاقلة الجاني  
أجنبا كان أو سيد الامة  
أو المهر ور فان كان عبدا  
تعلقت الغرة بقبته ويضمنه  
المهر ور لسيد الامة لتفويته  
رقبه بعشر قيمته لانه الذي  
يضمن به الجنين الرقيق وليس  
للسيد الا ما يضمن به الرقيق  
والغرة عبدا وأمة ولا يتصور  
ان يرث من الغرة في مسئلتنا  
مع الاب الحرة غير الجاني الأم  
الام الحرة (ور جمع) بقيمته  
(على غار) له (ان غرمها)  
لانه الموقع له في غرامتها وهو  
لم يدخل في العقد على أن  
يغرمها بخلاف المهر وخرج  
زيادتي ان غرمها لم يغرمها  
فلا رجوع له كالمضامن (فان  
كان) أي التفسير (من  
وكيل سيدها) في التزوج  
والفوات فيه بخلاف الشرط  
تارة والظن أخرى (أو منها)  
والفوات فيه بخلاف الظن فقط  
(تعلق الغرم بئمة) للوكيل  
أولها فطالب الوكيل به حالا  
والامة غير المكاتبه بعد

(قوله الولد الحادث بعده فهو رقيق) قد تعارض مفهومه ما المتن والشرح في المقارن اه حل وقال شيخنا ان المعبة  
كالعبيية اه (قوله لاشي عليه) واذا لم يكن عليه شيء فلا يرجع على غاره فيه اذا كان وكيل السيد فاسياني  
مقيد بما اذا لم يكن المهر ور عبد السيد اه حل (قوله بفلس) أي أوسفه أو كان مكاتباً أو مريضاً وعليه دين  
مستغرق اه حل (قوله بلا جنابه) أي مضنة بان لم تكن أو كانت غير مضنة فقوله بخلاف مال وانفصل  
بجنابه أي مضنة (قوله أو المهر ور) وهو الزوج اه حل (قوله ويضمنه المهر ور لسيد الامة) أي سواء  
كان هو الجاني أم لا وقوله بعشر قيمتها ويرجع به على الغار فقد توجه على المهر ور اذا كان جانياً ضمنان على  
عاقلة لورثة الجنين وضمنان عليه لسيد الامة اه شيخنا (قوله في مسئلتنا) هي مال وانفصل ميتابلا جنابه (قوله  
الام الام الحرة) أي لان الجنين لا ولده وأصوله وحواشيه محجوبون بالاب اه حل وأمه رقيقة فان كان  
الاب رقيقاً قالوا غاصب أخذت أم الام الجميع فرضا وردها اه (قوله ورجع على غار) وهو الزوجة أو وكيل  
انسيد ومعنى الرجوع انه يطالبه في الحال أو بعد العتق على التفصيل المشار اليه بقوله فان كان من وكيل  
سيدها الخ اه (قوله ورجع على غار) معطوف على قوله وعليه قيمته لسيدها وقوله ان غرمها أي في صورة  
عدم الموت أي أو غرم عشر القيمة في صورة الموت بالجنابه المضنة (قوله فان كان من وكيل سيدها الخ) هذا  
شرح لقوله ورجع على غار اذا الغار المرجوع عليه لا يكون الا أحدهذين ومعنى الرجوع المطالبة كما أشار  
اليه الشارح بقوله فطالب الخ ففي المتن قصور لان قوله تعاقب بئمة لم يقدشياً بالنظر لذاته بل بما في الشارح  
تأمل فكانه قال ان كان وكيلار جمع عليه في الحال وبعد العتق ان كان نفس الامة واما السيد فلا يرجع عليه  
اه (قوله والفوات فيه بخلاف الشرط) كان بشرط انها حرة في صلب العقد فيبين انها أمة وان الفوات في هذه  
بخلاف الشرط وبخلاف الظن أيضا وقوله والظن أخرى كان أخيراً الوكيل الزوج قبل العقد بانها حرة بان  
قال له عندي حرة أو زوجها لك ثم عقد من غير شرط فهو ظان انها حرة (قوله بخلاف الشرط) أي ان كان التغيرير  
في صلب العقد وقوله والظن أخرى أي ان كان قبل العقد أو بعده لان هذا لا يسمى شرطاً لانه لا شرط الا الذي  
في العقد ولذا قال بالنسبة اليها بخلاف الظن فقط لانها لا تدخل في العقد حتى يسمى تغيريرها شرطاً اه شيخنا  
(قوله والفوات فيه بخلاف الظن فقط) ظاهره انه لا يكون بخلاف الشرط بان تزوج نفسها ويحكم به من يراه كما  
مر نظيره في الحرة ولعله لان المخالف لا يجيز ذلك وان أذن سيدها فليراجع مذهبه فان صح جاء نظيره ما مر فليتأمل  
اه شورى (قوله غير المكاتبه) اما المكاتبه فيتعلم بكسبها ان كان والا فبئمة تطلب به اذا عتقت اه  
حلي (قوله بعد عتقها) أي كلاً أو بعضاً اه قل (قوله وان كان التغيرير منها الخ) عبارة جج ولو استند  
تغيرير الوكيل لقوله ارجع عليها بما غرمه نعم لو ذكر حريتها للزوج أيضاً رجوع الزوج عليها ابتداءً دونه  
لانها لما شافته خرج الوكيل عن البين فصوره الرجوع عليها ان يذكر احراً يتألف الزوج معاً بان لا يستند  
تغيريره لتغيريرها ولو استند تغيريرها لتغيرير الوكيل كان أخيراً ان سيدها اعقدها فقياس ما تقر رانه يرجع  
عليها ثم يرجع هي عليها لم يشافه الزوج أيضاً فيرجع عليه وحده انتهت (قوله ومن عتقت) أي ولو بكال حريتها  
في مبعضة أو بوجوه صفة في معلقة أو باداء نجوم في مكاتبه وكذا ان تصديق زوجها في دعواها الحرة لكن  
يصدق السيد ان أنكرها ولا يسقط من المهر شيء لو فسخت قبل الدخول لانه حرة وليس لزوجه لو عتق ان  
يتزوجها لان أولادها الرقاء برغم السيد وهل للسيد تزويجها مع زعمه بقاء الزوجية راجعه اه قل على  
الجلال (قوله ومن عتقت تحت من بهرق) القيد ثلاثة والمحررات ستصور أربعاً خرجت بالقيد الاول وهو  
قوله عتقت واحدة والثاني وهو قوله تحت واحدة والثالث وهو قوله من بهرق اه (قوله ان بريرة) بموحدة

عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا بقبها وان كان التغيرير منها فعلى كل منهما نصف الغرم والتصرير بتعلقه بئمة الوكيل من زيادتي (ومن  
عتقت تحت من بهرق) ولو مبعضاً (تغيرير) هي لاسيدها في الغنم ولو بلا فاض قبل وطء بعد ملاتها تعبر عن فيمرفقوا الاصل في ذلك ان بريرة



ثبته فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا فاختارت نفسها واهم مسلم وخرج بذلك من عتق بعضها أو كوث أو علق عتقها بصفة أو عتقت معها أو تحت حرم من عتق ونحوه من هم ارق فلا خيار لها ولا له لان معتمد الخيار الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير الثلاث الاخيرة والتساوي في اوليها ٢٢٤ ولانه اذا عتق لا يعبر باستفراش الناقصة وبمكة التخلص بالطلاق في الاخيرة (لان عتق)

قبل فسحها أو معه (أولزم دور) كن أعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلاث الا بالصدق فلا تخير فيها ما وهاتان من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (فوري) كخيار العيب في المبيع ولا ينافيه ضرب المدة في العنة لانها انما تحقق بعد المدفن آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره نعم ان كان أحدهما صيبا أو مجنونا أو أخر خياره الى كمله أو طلقها زوجها رجعا أو تخلف اسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار الفورية أن الزوجة لو وضعت بعته أو أجلت حها بعد مضي المدة سقط حها وهذا بخلاف النفقة اذا أعسر بها الزوج ورضيته فان لها الفسخ لتجدد الضرر وكذا في الایلاء وذكر فورية خيار الخلف في غير العيب من زيادتي (وتخلف) العتيقة فتصدق يمينها اذا أرادت الفسخ بعد تأخيرها (في جهل عتق) لها ان (أمكن) لتعويبة معتقها عنها والاحلف الزوج (أو) جهل (خيار به) أي بعتها (أو) جهل (فور)

مفتوحة فمهمة مكسورة فتحتسا كنهة فمهمة مفتوحة هي أمة عائشة وقوله عبدا واسمه مغيث اه قل على الجلال (قوله في غير الثلاث الاخيرة) وغيرها ثلاثة ولوله في الثلاث الاول لكان أظهر وانما فعل ذلك لبيان الاختصار في قوله في اوليها وهما عتقها معه وتحتس (قوله قبل الوطء) قد بدله بسقط مهرها بالفسخ فيأتي الدور فصورة المسئلة ان المربض كن قدزوج أمته ثم أعتقها قبل ان يوطأها الزوج فان دامت على النكاح كن مهرها من جلة التركة فيملكه الوارث وان فسخت سقط المهر فيضيع على الوارث وملكه الزوج وصورة الدور ان يخلف عشرة وقبضها عشرة وصداقها عشرة فالجوع ثلاثون وهي ثلثه فلو فسخت سقط الصداق فيصير المال عشرين وقبضها لا تخرج كلها من الثلاث بل بعضها فيعتق البعض ويرق البعض فلا يثبت الخيار فيسلم من ثبوت الخيار عدمه وهذا حقيقة الدور اه (قوله وهي لا تخرج من الثلاث الا بالصدق) سواء كن عينا أو دينيا سيد الزوج أو بيد السيد باقيا أو تالفا وبيان الدور انهما لو فسخت سقط مهرها وهو من جلة المال فيضيق الثلث عن الوفاء به فلا تعتق كلها فلم يثبت لها الخيار اه حل (قوله ولا ينافيه ضرب المدة في العنة الى قوله فن آخر بعد ثبوت حقه الخ) هذه العبارة تفيد ان الفوري في العنة انما هو الرفع للحاكم بعدمضي السنة لاجل الفسخ وان الرفع ابتداء لاجل ضربهم بالبس فوري لانها لم تثبت حينئذ في ممر ما يقتضي خلاف ذلك وعبارة فيما سبق في العيوب عند قوله وشرط رفع لقاض نصها والخيار المقتضى للفسخ يعيب مما مر بعد تحققه وهو في العنة بمضي السنة لا تيق في غير هاشبوت عند الحاكم على الفور وكفى البيع بجامع انه خيار عيب فيبادر بالرفع الى الحاكم على الوجه السابق ثم في الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عنده والا سقط خياره (قوله ولا ينافيه) أي كون الخيار على الفور ضرب المدة في العنة لانه كان القياس انما ساجت تثبت باقراره مثلا ان تفسخ حالا اه حل (قوله أو طلقها زوجها رجعا) أي قبل عتقه أو بعده فلها التأخير انتظار البينونة فتستريح من تعب الفسخ اه حل فان فسخت حينئذ وقف الى تبين الحال اه قل على الجلال (قوله أو تخلف اسلام) أي من أحد الزوجين الرقيقين فيما اذا كانا كافرين وأسلم أحدهما بعد الدخول وتأخر اسلام الآخر وحينئذ فيجس من تعيد الشارح بقوله فلها التأخير ولا يخفى ان في هذا قصورا بل ينبغي ان يكون المسرد الاعم ليشمل العيب اه حل وعبارة زى قوله أو تخلف اسلام أي اسلام أحد الزوجين فيما اذا كانا كافرين رقيقين وأسلم أحدهما أي بعد ثبوت عتق وتأخر اسلام الآخر فلها التأخير الى الاسلام لانها باصدد البينونة وقد لا يسلم المتخلف فيحصل الفرقان من غير ان يظهر من جهتها رغبة فيه تأمل هذا التصوير اه (قوله وكذا في الایلاء) أي اذا أخرجت الزوجة طلب الفينة أو الطلاق بلا عذر بعد مضي مدته ثم عادت اطاب ذلك فانها تمكن منه تأمل (قوله ان أمكن) الاحسن عبارة المحرر اذا لم يكذبها طاهر الحال ووجه الاحسنية ان دائرة الامكان واسعة اه سم (قوله أو جهل خيار به أو جهل فور) عبارة فاصرة على دعوى الزوجة أحد هذين الجهلين ولم تشمل ما لو ادعى الزوج الجهل بثبوت الخيار بشي مما مر أو ادعى جهل فورية الخيار وعبارة شرح مر فيما تقدم في العيوب شاملة ونصها وتقبل دعواه أي من ثبت له الخيار الجهل باصل ثبوت الخيار أو فور يته ان أمكن بان لا تكون مخالطة للعلماء أي مخالطة تستدعي عرفا معرفة ذلك فيما يظهر فالوجه ان المراد بالعلماء من يعرف هذا الحكم وان جهل غيره كما يقال في نظائره انتهت (قوله مما أشكل على العلماء) المراد باشكاله عليهم انهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من عش على

لان ثبوت الخيار به وكونه فور بانخيان لا يعرفهما الا لخواص وما ذكر في الاخيرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب والاختصاص الشفعة مر ونفي الولوغ غيرها وقبل لا تصدق فيها لان الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على الفور وقبل تصدق يمينها ان كانت قرية عهد بالاسلام أو نسات بعيدة عن العلماء والا فلا ورد ذلك بأن كون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فلي هذا المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ

مر وعبارته قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه (قوله وحكم مهر الخ) قال المحلى وما وجب من مهر المثل أو المسمى فلا سيد اه اه سم  
 \* (فصل في الاعفاف) \* من أعف متعبداً أي أوصل العفة إلى أصله فصدر في الأصل العفو هي هنالك نحو الزنا وفي العرف العام ما يدل على شرف النفس وأما عفا فهو لازم ومصدره العفاف وليس مراداً هنا اه قل على الجلال وفي المصباح عفا عن الشيء عفاً من باب ضرب عفاً بالكسر وعفاً بالفتح امتنع عنه فهو عفيف ويتعدى بالالف فيقال عفا الله عفاً ما اه (قوله في الاعفاف) أي وما يتبعه من قوله وحرم وطء أمة فرعه إلى آخر الفصل (قوله لزوم موسراً) أي بما يأتي في النفقات بأن ملك مهر أو غناراً نداعلى كفاية يوم وليلة أو قدر على ذلك ولو بالكسب وعبارته في النفقات لزوم موسراً ولو بالكسب يليق به بما يفرضه من مؤنة مؤنة يومه وليلته كفاية أصل وفرع لم يملكاه أو عجز الفرع عن كسب المؤن انتهت وقوله ولو أنثى أي ولو بمعضا ولو كافراً أو غير وارث اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله ذكرنا كان أو أنثى مسلماً كان أو كافراً كامل الحرية أو بمعضا - غيرا أو كبيراً بواسطة أو غيرها وارثاً أو غير وارث منفرداً أو متعدداً اه ويشتمل الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث إذا استووا قرباً فإن تساوا قرباً أو وارثاً أو عدمه وزع في غير الوارث بحسب الرأس وفي الوارث بحسب الارث ويلزم ولي المحجور الأقل من الأمور الخمسة إلا تية إلا أن يلزمها كما في غيره اه وقوله من الأمور الخمسة أي المذكورة في قول الشارح كان يعطيه أمة الخ اه (قوله اتحد أو تعدد) كمن بنت مع بنت بنت فإن استووا قرباً أو وارثاً وزع عليهم بحسب أرثهم على المعتمد خلافاً لحج حيث استوجه أنه عليهم بالسوية اه حل (قوله ان استووا قرباً) هلا قدره بين الفاء والواو في قوله فوارثاً كعادته بأن يقول فإن استووا قرباً فوارثاً اه شيخنا (قوله اعفاف أصل) أي وإن تعدد قدر الفرع على اعفاف الكل أخذ من قوله بعد ومن له أصلان (قوله أصل ذكر) وانما لم يجب اعفاف الأم لولم ترض بتزويجها إلا بذلك لأن الزام الفرع بالانفاق على زوجهامعها فيه غاية العسر فلم يكف به اه حل وفي جج بعدما ذكر تعامل الشارح بقوله وذلك لأنه من حاجاته المهمة الخ مانعه وبه فارق الأم لأن الحق لها عليها والزامه بالانفاق على زوجهامعها عسر جداً على النفوس فلم يكاف به انتهى (قوله حر) أي كاه بخلاف البعض لا يجب اعفافه وإن وجبت نفقة وكسونه بقدر ما فيه من الحرية والفرق أن الاعفاف لا يتبعه ضرورة الحرية بخلافهما اه شيخنا (قوله أظهر حاجة الخ) أي مع قدرته على الوطء والابان كان عنيماً واحتاج إلى استمتاعه بغير وطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وإن خاف الزنا وهو بعيد اه حل (قوله أو كان تحتته نحو صغيرة) أي وإن كان فاعني الوارث ويجوز أن تبقى على معناها أو يتقدر المعطوف عليه وهو ولم يكن تحتته نحو صغيرة الخ وحينئذ لا يلزمه النفقة واحدة بدفعها للأصل وهو يوزعها عليهما وحينئذ لكل منهما أن تفسخ وقال ابن الرقعة ويظهر أنها تتبعين للجريدة ثلاثاً تفسخ بنقص ما يخصها من المدو وجهه واضح لكن المعتمد الأول اه حل (قوله أو عجز وشوها) أي لا تنفقه وهل مثل ذلك كل من لا تنفقه كالمستأضة وذات القروح السبالة الظاهر نعم اه حل وبديل على هـ هذا التعميم تعبير الشارح بلفظ نحو (قوله لأنه من حاجاته المهمة) ليس هذا هو الدليل بل بيان اهلة القياس الذي هو الدليل وهو ما ذكره بقوله كالنفقة والكسوة فتقوله ولأن الخ معطوف على القياس في المعنى (قوله ولأن تركه الخ) فيه أن هذا موجود في الرقيق والمبعض مع أنه لا يجب اعفافهما اه شيخنا (قوله ولا أصل غير ذكر) ظاهره وإن خاف الزنا اه عش على مر (قوله ومن كسبه) عبارة شرح مر ولو بقدرته على الكسب كما قاله الشيخ أبو علي وجزم به في الشرح الصغير وإن جعله في الشرح الكبير على الخلاف في النفقة أي فلا يكاف الكسب على الصحيح إذا الفرق بينهما أي بين النفقة وبين ما هنالك ذكره فاشق على الأصل الكسب لها بخلاف المهر أو غن الأمانة ولأن البنية لا تقوم بدون النفقة ولا نهما أكد ذلك لخلاف فيها بخلافه نعم يظهر تقييد ذلك بما إذا قدر على تحصيله به في

بمنقها (كسب) أي كسبه فيما مر في الفسخ بالعيب فإن فسخت قبل الوطء فلا مهر لأن الفسخ من جهتها وليس لسيدها منعه منه لنضررها بتركها أو فسخت بعده بعقوبته فمسمى لتقرر به بالوطء أو بعقوبته قبله أو معه كأن لم تعلم به إلا بعد الوطء أو فسخت معه بعقوبته قبله فمسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وذكر حكم المعيتين من زيادتي  
 \* (فصل في الاعفاف) \* (لزم) فرعاً (موسراً) ولو أنثى (أقرب) اتحد أو تعدد (فوارثاً) إن استووا قرباً (اعفاف أصل ذكر) ولو لام أو كافراً (حر معصوم عاجز عنه أظهر حاجته) وإن لم يخف زناً أو كان تحتته نحو صغيرة أو عجز وشوهاً وذلك لأنه من حاجاته المهمة كالنفقة والكسوة ولأن تركه المعرض للزنا ليس من المصاحبة بالمعروف والمأمور بها فلا يلزم معسر الاعفاف أصل ولا موسراً اعفاف غير أصل ولا أصل غير ذكر ولا غير حر ولا غير معصوم ولا قادر على اعفاف نفسه ولو بسرية ومن كسبه ولأن لم يظهر حاجته وذكر الموسر والترتيب بين الأقرب والوارث مع قول جحر معصوم من زيادتي وتعبيري بالجزء عن اعفافه



مدة قصيرة عرفنا بحيث لا يحصل لمن التعزب فيه مشقة لا تحتل عادة غالباً انتهت (قوله أول من تعبيرة بقا قد  
 مهر) أي لان تعبيرة هوهم انه لو قدر على التسري والتزوج من كسبه وجب اعفاؤه على الفرع وليس مراداً  
 اه ع ش (قوله وتعرف حاجته الخ) انظر وجه تقدير هذا الكلام فاننا في غنية عنه بتعلق الجار والمجرور  
 بقوله أظهر اه شيخنا وحيث يثبت انه لا بد ان يكون الاظهار بالقول ولا يكفي بالقرائن الحالية وهو خلاف  
 كلامهم فانهم قالوا في ترجيح عبارة المحرر على عبارة الاصل يقتضي انه لا يكفي اظهارها الا بالقول  
 فكان حق المصنف ان يقول ولو بالقول اه ح ل لكن عبارة شرح م د تقتضي انه لا يكفي ظهورها من غير قول  
 ونصها مع المتن ويصدق الاصل اذا ظهرت منه الحاجة أي أظهرها ولو بمجرد قوله وان لم يحتج بقوله  
 اذا تعلم الامنه انتهت (قوله قال الاذرى الخ) تقييد لقول المتن بلايين بالنظر للثاني الذي هو المعتمد وهو  
 قوله أو يقال يحلف هنا أي في هذه الحالة (قوله وتعبري باظهار حاجته الخ) لعل الفرق بين العبارتين ان ظهورها  
 لنا يتوقف على قرائن تظهر لنا واظهارها يكفي فيه قوله وان لم يترجع لنص م د (قوله بان يهيهاله  
 مستمتعا) وليس له ان يزوجه بامه لانه مستغن بماله فرعه نعم لو لم يقدر الفرع الاعلى مهرأمة اتجه تزويجه بها اه  
 شرح م د وقوله اتجه تزويجه بها قال ح و يزوجه بالاب للضرورة وهو مع قوله الا في عقب قول  
 المصنف محتاج الى نكاح وان أمن الزنا صريح في عدم اشتراط توفر شروط تزويج الامة فيكون مستثنى مما مر  
 في تزويج الامة ~~لكن~~ في حواشي النسخة اسم انه لا بد من توفر الشروط كما هو ظاهر فلجرح اه رشدي (قوله  
 مستمتعا) بضم الميم الاولى وسكون الثانية وفتح التاء من اسم مفعول من استمتع بكذا تمنع به أي تلذذه زماناً  
 طويلاً يقال متع الله بك متاعاً وأمتع ادم بقاءك والانتفاع بك كما هو ابن القطاع اه شوبري (قوله أو غناها)  
 أي وان احتاج لاكثر من واحدة لانه نادر والغالب كفاية الواحدة واذا أعطاه الامة أو الثمن أو المهر ملكه واذا  
 استغنى عن ذلك لم يرل ملكه عنه كلو دفع اليه النفقة فاستغنى عنها بزيادة ونحوها لا يرول ملكه عنها فلا يسترده  
 ولا ينافي ذلك قولهم ان نفقة القريب امتناع لان المراد منه انها تسقط بمضي الزمن اذا لم يقبضها فأفاده شيخنا  
 اه ح ل (قوله أو يقول له انكح الخ) أي أو يقول له اشتر وأعطيك الثمن وقوله أو ينكحها له أي أو  
 يشتر بها له باذنه ويدفع عنه الثمن واعلها تين الصورتين هما اللتان بقيتا للكاف في قوله كان به طيه أمة الخ  
 اه (قوله أو مهر حرة) ولا يلزم من المهر والثمن الا القدر اللائق به دون ما زاد فان زاد يكون الزائد في ذمة  
 الاصل اه برماوى وما ذكره من التخيير هو في المطلق التصرف اما غيره فلا يبدل وليه الا أقل ما تنسده به  
 الحاجة الا ان يلزمه الحاكم بغير الاقل اه زى (قوله واعطيكه) أي مهر مثل الحرية اللائقة به فلو زاد في  
 ذمته أي الاب اه شرح م د (قوله وعليه مؤنتها) المراد بمؤنتها التي تلزم الفرع هي التي يقع النكاح بها  
 عند الاعسار وهي أقل النفقة وهو المدفلايكف مدا ونصفاً ولا بد من ولو كان الفرع موسراً ولا يكاف الاדם  
 ولا الخادم ولا نفقة لان هذه لا يفسخ النكاح بالاعسار بها وأقل الكسوة هو ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل  
 والمكعب فانه لا يفسخ بذلك ولا يكاف أيضاً ان يأتى له بالاولاد والولاد كل والشرب ولا بالفسراش ولو للجلوس  
 والنوم وان لم ياتى بالاولاد والولاد كل والشرب ولا بالفسراش ولو للجلوس  
 وعليه مؤنتها) أي ما يفسخ النكاح بعده ما فلا يجب الاדם ما لم تكن أم الفرع والاوجب الاדם ولا يجب نفقة  
 الخادم لان نفقة الخادم لا يثبت الفسخ ولا تسقط بمضي الزمن أي ولو كانت أم الفرع لانه قائم مقام الاصل في ذلك  
 فليست من نفقة القريب اه ح ل (قوله والتعيين الخ) أي تعيين النكاح أو التسري وتعيين المنكوحه أو  
 السرية بدليل قوله فليس للاصل الخ وقوله دون الاخر أي دون التسري فيما اذا اختار النكاح ودون  
 النكاح فيما اذا اختار التسري وقوله بغير ذلك أي بغير النكاح وهو التسري فيما اذا عين النكاح وبغير  
 التسري وهو النكاح فيما اذا عين التسري وبغير الرقبة فيما اذا عينها (قوله من لا نفقه) بضم التاء من أعف

أولى من تعبيرة بقا دمهر  
 وتعرف حاجته (بقوله بلا  
 عين) لان تحليفه في هذا المقام  
 لا يليق بحرمته لكن لا يحل  
 له طلب الاعفاف الا اذا  
 صدقت شهورته بأن يضربه  
 التعزب ويشق عليه الصبر  
 قال الاذرى وغيره فلو كان  
 ظاهر حاله يكذبه كذى فالج  
 شديداً واسترخاء فقيسه نظر  
 ويشبه ان لا تجب اجابته أو  
 يقال يحلف هنا لانه الفتاة  
 دعواها وتعبري باظهار  
 حاجته موافق ل عبارة المحرر  
 والشرحين بخلاف تعبیر  
 الاصل والروضة بظهور  
 حاجته واعفاؤه (بان يهيهاله  
 مستمتعا) بفتح التاء كأن  
 يعطيه أمة أو غناها أو مهر حرة  
 أو يقول له انكح واعطيكه  
 أو ينكحها له باذنه وبمهر  
 عنه (وعليه مؤنتها) أي  
 المستمتع بها لانها من ثمة  
 الاعفاف (والتعيين بغير  
 اتفاق على مهر أو غن له)  
 لا الاصل (لكن لا عين له  
 من لا نفقه) كقبيصة فليس  
 للاصل تعيين نكاح

أو تسردون إلا آخر ولا ربيعة

بجمال أو شرف أو نحوه لأن  
الغرض دفع الحاجة وهي  
تدفع بغير ذلك فان اتفقا على  
مهر أو ثمن فالتعين للأصل  
لأنه أعرف بغيره في قضاء  
شهوته ولا ضرر فيه على  
الفرع وقولي أو ثمن إلى  
آخره من زيادتي (وعليه  
تجديد) لا عفاؤه (إن ماتت)  
أي المستمتع بها (أو انفسخ)  
النكاح ولو بفسخه هو أعم  
مما ذكره (أو طلق) زوجته  
(أو اعتق) أمته (يعذر)  
كنشور زورية لبقاء حقه  
وعدم قصيره كلودفع إليه  
نفقة فسرقت منه بخلاف ما لو  
طلق أو اعتق بلا عذر ولا  
يجب تجديد في رجعي إلا بعد  
انقضاء العدة وظاهر أن  
التجديد بالتفاسخ بردة خاص  
بردتها فان كان مطلا فاسراء  
أمة وسأل القاضي الجرجي  
عليه في الاعتاق وقولي أو  
اعتق من زيادتي (ومن له  
أصلان وضاق ماله) عن  
اعفاهما (قدم عصبه) وإن  
بعد فقدم أبو أبي أبي على أبي  
أم (ف) إن استويا عصبه أو  
عدمها قدم (أقرب) فيقدم  
أبواب على أبي أو أم على  
أبيه (ف) إن استويا فإقربا بأن  
كأن من جهة الأم كجأبي أم  
وأبي أم أم (يقرع) بينهما  
لتعذر التوزيع وقولي ومن  
إلى آخره من زيادتي (وحرمة)  
على أصل (وطه أمة فرعه)

قال في المصباح يقال عفا عن الشيء عفاً بالكسر وعفاً بالفتح امتنع عنه فهو عفيف ويتعدى بالالف  
فيقال أعفاه الله اعفاهاً اه عفاً على مر (قوله أو تسرد) أصله تسرد لانه مأخوذ من السرد وهو الوطء  
لأنه يكون سرّاً اه قل على الجلال (قوله ولا ربيعة بجمال) ولو تعدد من بعده لكن ميسله لواحدة منهن أكثر  
بحيث أنه إن لم يزوج بها خشي العنت وكان مهرها زائداً على مهر مثل اللائقة به فهل يلزم الفرع اعفاهه بها أو  
لا فيه نظر والأقرب الثاني لما فيه من الاجفاف بالفرع اه عفاً على مر (قوله وقولي أو ثمن الخ) أي إلى  
قوله من لا تغفوه من جلته اغفلة الواقعة خسراناً عن المبتدأ في كلام المتن وهذا الصنيع من الشارح يقتضي  
أن المبتدأ الذي هو قوله والتعيس وقع في الأصل أي المتناهي بالخبر وليس مراداً ثم رأيت عبارة الأصل  
مركبة بتركيب آخر لا مبتدأ فيها ولا خبر ونصها وليس للأصل تعيين النكاح دون التسري ولا ربيعة اه  
فظهر أن لفظة لم توجد في كلام الأصل فكانت من زيادته وإن كان مخالفاً لتعبيره (قوله أو انفسخ  
النكاح) لم يقل فيه بعذر كلاحقيه لانه لا يكون إلا كذلك اه شيخنا (قوله أو اعتق أمته بعذر) فيه تنافي  
مع إمكان بيعها والاستبدال نعم إن كانت أم ولد صح وفي الخادم نحوه وهذا هو المعتمد اه زيادتي (قوله  
خاص برؤيتها) أي وحدها لأن رده ولو مع ردها أولى من طلاقه بغير عذر اه حل (قوله فان كان مطلا) فاه  
أي بان ثبت له هذا الوصف قبل لزوم اعفاهه تسري أمة ولا يزوجه لان الطلاق صار عادة اه حل وأما  
طلاقه بعد الاعفاف فقد علمت أنه إن كان الزوج بغير عذر فان الزوج يسقط ولو طلق مرة واحدة  
ولا يتوقف سقوط الزوج على تحقق كونه مطلا فان كان بعذر لم يسقط الزوج ولو مرات كثيرة لعذر  
اه بابلي (قوله فسأل القاضي الجرجي عليه في الاعتاق) وإذا جرح عليه لم ينفذ اعتاقه وينفك عنه الجرح إذا قدر  
على اعفاف نفسه من غير قاض قال شيخنا لكن قولهم في الفل أن الجرح متى توقف على ضرب الحماكم  
لا ينفك إلا بفكه ينافي فيه اه حل (قوله ومن له أصلان وضاق ماله الخ) عبارة شرح مر ولو قدر على  
اعفاف أصوله لزمه فان ضاق ماله قدم العصبه الخ (قوله قدم عصبه) بينائه وما بعده للمفعول كما يدل عليه  
كلام الشارح والرباط في الأول مقدر تشديده وفي الثاني يكفي فيه العطف بالفاء اه شيخنا (قوله قدم  
عصبه الخ) فلو أعف غير من وجب تقديمه بالرتبة أو الفرعة أو ثم وصح العقد اه من عفاً على مر (قوله  
يقرع بينهما) أي ولو بلا حاكم (قوله وحرمة وطه أمة فرعه الخ) الكلام عليهما من ثمانية وجوه الحرمة  
والمهر والحد وانعقاد الولد حراً وصيرورتها أم ولد وقيمة لها وقيمة ولدها ونكاحها وودد ذكر حكم كل على هذا  
الترتيب (قوله وحرمة وطه أمة فرعه) ثم إن لم تكن موطوءة الفرع حرمت عليه أباها صارت موطوءة  
الأبوان كانت موطوءة له حرمت عليهما لانها صارت موطوءة لكل منهما ما ولا يغرم الأب بتحريرهما على الابن  
بوطئه قيمته لانه فوت عليه مجرد الحل وهو غير متقوم بخلاف ما لو وطئ زوجة أبيه أو ابنه بشبهة فانه يلزمه له  
مهرها لانه فوت عليه المثل والحل جميعاً وعلى ما ذكره لو تزوج رجل أمة أخيه فوطئها أو هو مالزمه مهران مهر  
لما لكها ومهر لزوجها هذا محصل ما في الروض وشرحه وقوله بخلاف ما لو وطئ زوجة أبيه أو ابنه بشبهة فانه  
يلزمه له مهرها شامل لما إذا كانت الزوجة أمة وعليه فلا ينافي كون المهر للزوج ما هو مقرر أن مهر الأمة  
الواجب بوطء غير الزوج لها بشبهة لسببها للزوج لان محصل ذلك إذا لم يكن الوطء فاطعاً للنكاح الزوج كما  
هنا كما لا ينافي في الحرمة لان المهر الواجب بوطئها بشبهة لها للزوج لما ذكره فإني كتبت بحسب ما ظهر  
الآن ثم عرضته على مر فوافق عليه فإني أمل أو يقال يلزم مهران أحدهما للزوج والاخر لسبب الأمانة  
في صورتها من أحد من مسئلة تزوج الرجل أمة أخيه المذكور وللحرمة في صورتها ولعل هذا أصوب فليجرح ثم  
وافق عليه مر وعلى أن التصوير بالأخ في المسئلة المذكورة ليس قبيحاً ثم رأيت الاستنوي صرح بذلك في  
الغاية في باب الصداق اه سم (قوله وحرمة وطه أمة فرعه) وجبت تحريم على الأصل أبداً إن كانت



مطوعة الابن وتحرم على الفرع أبداً بوطء الأصل لها ولا يجب عليه قيمتها إذا لم تصر أم ولد لان الفاتحة على  
 الفرع مجرد الحل وهو غير متقوم اهـ حل من محلين (قوله وثبت به مهر) أى ولو كان الواطئ رقيقاً  
 ويتعلق المهر برقبته لانه من باب الجنابة اهـ شيخنا وبه صرح مر و حج في شرحيهما (قوله وثبت به مهر)  
 وكذا ارض بكارة ولا يتكرر بشكر الوطء لاتحاد الشبهة وانظر لوطنها زوجته فوطئها ثم ووطئها ثانياً على ما بانها  
 امفرعه فهل ينكر رلتعددها في ظنه أو لان الشبهة في الاولى في نفس الامر هي الشبهة في الثانية اهـ شورى  
 (قوله وان واطئ بطوعها) أى لوجود الشبهة فهي كالشركة فطاعونها لا عبرة بها لوجود الشبهة أى شبهة الحل  
 بخلاف شبهة الفاعل فيها لو اشبهت أمته بامته غيره فوطئها أى أمة الغير يظنها أمة نفسه بطاعونها حيث لا يجب  
 المهر اهـ حل (قوله والا فلا يجب) أى المهر أى ولا ارض ولو ادعى الأصل ذلك أى تقدم الانزال على تغيب  
 الحشفة وانكر الفرع فالظاهر قبول قول الفرع لان الأصل وجوب المهر بالوطء ما لم يوجد سقطه والأصل  
 عدمه ولان الغالب تأخر الانزال ثم رأيت حج قال ويظهر ان القول قول الاب يمينه لان الأصل العام براءة ذمته  
 اهـ حل (قوله والا فلا يجب) أى وان لا يتأخر الانزال عن التغيب بل تقدم أو فارق بدليل قوله لتقدم الانزال  
 على موجه أى وجوب المهر وهو الوطء علمك الغير أى والانزال يستلزم انتقال الملك الأصل قبيل العلق والتغيب  
 الحاصل بعده لم يوجب المهر لانه ليس في ملك الغير بل في ملك الأصل نفسه (قوله لاحد) أى لا عليه ولا عليها  
 وان كان التعليل قاصراً اهـ حل (قوله لاحد) أى ولو كان الوطء في الدبر اهـ شرح مر (قوله لانه  
 في مال فرعه شبهة الاعفاف) مقتضاه وجوب الحد على الرقيق وغير المعصوم لعدم وجوب الاعفاف لهما ثم  
 رأيت الشيخ عيرة كتب على قوله لاحد أى ولو كان الاب رقيقاً وان كان التعليل قاصراً عن افادة ذلك اهـ حل  
 ثم رأيت تقرير الشيخنا الاجمعي مائة قوله لانه في مال فرعه الخ أى ولو كان الأصل موسراً أو رقيقاً لان  
 الشبهة مدارها على الاصل وقد وجدت فلا يقال التعليل منقوض بالرقيق والموسر لان المعارض كانه لم يلتفت  
 لقوله شبهة الاعفاف (قوله فوجب عليه المهر) تفريعه على ما قبله غير ظاهر لان التعليل انما ينتج انتفاء الحد  
 ولا ينتج وجوب المهر بل ربما ينتج عدم وجوبه (قوله ولله حرمته) أى ينعقد ولده كاهراً وان كان الاب  
 رقيقاً لا فى أم مشتركة فقد رخصه الابن منه حرمته ليسر لباقيه اهـ قل على الجلال (قوله مطلقاً) أى  
 سواء كان الأصل حراً أو رقيقاً لان وطاء الوالد لا يكون الاب شبهة وولده شبهة حرمته ذمته حرمته رقيقين  
 وسواء كانت أم ولد لفرعه أو لا اهـ حل وهذا الاطلاق يمكن رجوعه للمسائل الخمس قبله من قوله وحرم  
 وطاء أمة فرعه الى آخره (قوله وتصير أم ولده) ظاهره وان كان كافراً هو مسلمة فتدخل في ملكه وبذلك  
 صرح في التكملة فقال بعد كلام أصله حتى لو كان الوالد كافراً والولد مسلماً والجارية مسلمة كانت مستولدة  
 للكافر ودخلت في ملكه قهراً كالارث صرحوا به اهـ ثم عرضته على مر فوافق عليه اهـ سم (قوله  
 وتصير أم ولد) ومتى حكمه نابلاً انتقل وجوب الاستبراء صرح به البغوى في فتاويه اهـ شرح مر (قوله  
 ولو معسراً) أى ولو كافراً وهى والابن مسلمين وتصير مستولدة كافراً وتدخل في ملكه قهراً اهـ حل (قوله  
 ان كان حراً) ومثله المذهب على ما في الحاشية وفي شرح شيخنا خلافة اهـ شورى وقرر شيخنا فقال قوله ان  
 كان حراً أى حراً الكل وأما الرقيق والمبعض فلا يثبت ايلادهما وان ثبت ايلاد البعض لانه هو ففرق بين أمته  
 وأمة فرعه اهـ شيخنا (قوله لذلك) أى للشبهة بمعنى القوية بخلاف أمة الاجنبي اذا وطئت شبهة لا تصير أم  
 ولد لواطئ لان الشبهة فيها شبهة فاعل وهى أضعف من شبهة الحل التى ما هنا من جاتها أشار الى هذا مر في  
 شرحه (قوله ويقدرا الخ) صريحه انها لا تنتقل بالفعل وهو خلاف ما في شرح مر وعبارته ويحصل ملكها  
 قبيل العلق كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد اهـ بحر وفهم يدل له قول الشارح فيما بعد لا تنتقل الملك الخ  
 (قوله فان كان غير حر) لم يقل فان كان رقيقاً يشمل المفهوم المبعض فله حره اهـ (قوله لم تصر أم ولده) أى

لانه ليست زوجة ولا مملوكة  
 (وثبت به مهر) لفرعه وان  
 واطئ بطوعها بقيه دزدته  
 بقولى (ان لم تصر به أم ولد  
 أو) صارت (وتأخر الانزال عن  
 تغيب) الحشفة كونه الغالب  
 والا فلا يجب لتقدم الانزال  
 على موجه واقترانه به  
 (لاحد) لانه في مال فرعه  
 شبهة الاعفاف التى هو من  
 جنسى ما فعله فوجب عليه  
 المهر وانتفى عنه الحد وان  
 كانت أم ولد لفرعه يلزمه  
 التعزير لا ارتكابه محرماً لاحد  
 فيمولا كفلورة (ولده) منها  
 (حرمته) مطلقاً للشبهة  
 (وتصير أم ولده) ولو معسراً  
 (ان كان حراً) لم تكن أم ولد  
 لفرعه (لذلك) ويقدرا انتقال  
 الملك فيها اليه قبيل العلق  
 ليسقط ماؤه في ملكه صيانة  
 لحرمته فان كان غير حراً  
 كانت أم ولد لفرعه لم تصر أم  
 ولده لان غير الحر

الاصل وحينئذ تجب قيمة الولد لكن الرقيق غير المكاتب لا يطالب بها الا بعد عتقه فينتقل بدمته لا برقبته  
 والمكاتب يطالب بها حالا والمبعض يطالب بالقبول الحر به وبعد العتق بقدر الرق اه من شرح حر والى  
 هذا يشير تعليل الشارح الا ترى في قوله لا تنتقل الملك في أمة الخ اذ مقتضاه انه لو لم ينتقل بان كان الواطئ رقيقا  
 أو مكاتباً أو مبعضاً وكانت أم ولد للفرع فان قيمة الولد تجب وما افاده شرح حر من ان قيمة الولد تتعلق بقيمة  
 الرقيق يحتاج الى الفرق فيها بين ما تقدم عنه في المهر حيث يتعلق بالرقبة فينظر ثم رأيت في الروض وشرح معانصه  
 وتجب قيمة الولد على أبيه الرقيق في ذمته اذ لا اختيار له في انعقاده حر ولا يطالب بها الا بعد عتقه لانه لا يملك وأما  
 المهر أى مهر الموطوء فان أكرهها الرقيق على الوطء ففي رقبته كسائر الجنايات والابان طوعته فقولا ان في انه  
 يتعلق برقبته أو بدمته كولو وطئ الرقيق أجنبية بشبهة قاله في الاصل وذكر في نفسه في ثلاث طريقتين رجح المصنف  
 منهما ما لقه برقبته وقضيته ترجح ذلك هنا وبه جزم في الانوار وهو المعتمد اه فيستفاد منه الفرق بين القيمة  
 والمهر وحاصله ان سبب القيمة ليس اختيار بالواطئ لانه انعقاد الولد حر وان سبب المهر اختيارى له وهو  
 الوطء (قوله لا يملك) أى ان كان قنا وقوله ولا يثبت ايلاده أى ان كان مكاتباً فتعليل قاصر عن المبعض  
 لانه ثبت ايلاده لأمته لا أمة فرعه اه شيخنا (قوله ولا يثبت ايلاده) أى اذا ملك وهو المكاتب وكذا  
 المبعض على وجهه وكتب أيضاً أى فيما اذا كان مبعضاً وهذا بناء على ان المبعض لا ينفذ ايلاده والمعتمد نفوذ  
 ايلاده وصرح به المصنف في باب أمهات الاولاد وكتب أيضاً سياقاً في أمهات الاولاد التصريح من المصنف بان  
 المبعض اذا وطئ أمته وأحبها صار أم ولد وقضيته انه لو كان الاصل مبعضاً نفذ ايلاده لأمته فرعه والمعتمد عدم  
 النفوذ ويفرق بان الاصل المبعض لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة لبعضه الرقيق اه حل (قوله وعليه  
 قيمتها) أى يوم الاحبال سواء أنزل قبل ذلك أم بعده أم معه والقول في قدرها قول الاب لانه غارم ولو تكرر  
 وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اعتبر قيمتها في آخر زمن يمكن علوقها فيه قال  
 القفال وذلك ستة أشهر قبل ولادته لان العلوق من ذلك يقين ومقابلته مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول  
 القوابل بخلاف نفقة الحامل المتبونة لانها كانت واجبة وهذا ظاهر حيث لم يستول عليها قبل زمن العلوق  
 والافظا لانه يلزمه أقصى قيمتها من استيلائه عليها الى زمن العلوق اه شرح حر (قوله مع المهر) أى ان  
 وجب بان تأخر الانزال عن التغيب فان لم يجب بان تقدم الانزال على التغيب أو قارنه فالواجب القيمة فقط  
 (قوله لا تنتقل الملك الخ) عبارة حر لانه التزم قيمة أمه وهو جزء منها فاندرج فيها ولان قيمته انما تجب بعد  
 انفصاله وذلك واقع في ملكه اه بحر وقفه (قوله لا تنتقل الملك الخ) هذا واضح في الحر لان الكلام فيه  
 وأما الرقيق فعليه قيمة الولد في ذمته بناء على ما تقدم من انه ينعقد حر او هو المعتمد فلم تصر أم ولده بان كانت  
 مستولدة لابن وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه حل (قوله وحرم عليه نكاحها الخ) أى  
 لا يجوز ان يتزوج الاب الحر امة ولده من النسب بخلاف عكسه فالولد ان يتزوج أمة أصله التي لم يطأها أصله  
 ولا يثبت به استيلا ولا حريم ولا لولاب الرقيق ولو مبعضاً ومكاتباً تزوج أمة ولده ولا يثبت به أيضاً استيلا ولا  
 ولا حريم ولا وان ثبت استيلا لمبعض لامة نفسه دون المكاتب وكذا الاب من الرضاع نكاح أمة ولده منه  
 ولا يثبت به ما ذكر اه قل على الجلال (قوله أى أمة فرعه) أى ذكر اكان أو أنثى وان سفل اه شرح  
 حر (قوله بخلاف غير الحر) أى فان له نكاح أمة فرعه وفيه انه كان قياساً ما سبق من ان ولده ينعقد حر انسيا  
 انه لا يصح تزوجه لها ولا يخفى انه اذا تزوجها كانت أولاده أرقاء لانه بطأ بالزوجة لا بالملك فالزوجة عارضة  
 الملك اه حل (قوله بخلاف غير الحر) فيه انه أيضاً له شبهة الاعفاف بدليل انه لا يحسد كما مر الان يقال  
 الشبهة فيه ضعيفة فلم تقو على تحريم النكاح وعبرة الاقناع في أمهات الاولاد لو نكح حر جارية أجنبية ثم  
 ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينسخ النكاح لان الاصل في النكاح الثابت الدوام فلا يستولدها

لا يملك أو لا يثبت ايلاده لأمته  
 فامة فرعه أولى وأما الولد  
 لا تقبل التقل وقول ان كان  
 حراً من زبادى (وعليه) مع  
 المهر (قيمتها) لفرعه  
 لصبر ورثها أم ولده (لا قيمة  
 ولد) لا تنتقل الملك في أمه قبل  
 العلوق (و) حرم عليه  
 (نكاحها) أى أمة فرعه بقيد  
 زنده بقول (ان كان حراً)  
 لان المال في مال فرعه من  
 شبهة الاعفاف والنفقة  
 وغيرهما كالشركة بخلاف  
 غير الحر (لكن لو ملك) فرع  
 (زوجة أصله)



الاب بعد عتقه في الثانية ومالك ابنه لها في الاولى لم ينكحها لانها لانه رضى بوقولده حين نكحها ولان النكاح حاصل محقق فيكون واطنا بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على ذلك الشيخان في باب النكاح (قوله لم ينسخ نكاحه) وينعقد ولده منه رقبته ولا تظن للشبهة لانه يطوها بجهة النكاح فلا تصير مسئولة ولا يعتق الولد لانه مملوك لاجبيه اه حل اي ولا يعتق بملك الاخر ونحوه وعبارة سم قوله لم ينسخ نكاحه اي والولد الحاصل بعد ذلك ينعتد رقبته لانه يطا بجهة النكاح ولا تظن للشبهة اي فلا تصير مسئولة كما صرحوا به ولا يعتق الولد لانه مملوك لاجبيه ولا يعتق بملك الاخر ونحوه اه مر انتهت (قوله وان لم تحل له الامة) بان كان الاصل حين ملك الفرع لزوجه وميراثا وتحت حرة اه شيخنا عز بنى وغرضه بهذا الرد على القصور الذي في عبارة الاصل ونصها مع شرحها لم فلولم تزوجة والده الذي لا تحل له الامة مال ملك الولد وكان نكحها قبل ذلك بشرطه لم ينسخ النكاح في الاصل لانه يغتفر في اللوام ما لا يغتفر في الابتداء ومن ثم لم يرتفع نكاح امة بطرويسار وتزوج حرة اما اذا حلت له لكونه قنأ أو بمعضا أو لولد معسر الا يلزمه اعفائه فلا ينسخ بطرق ملك الابن قطعا والثاني ينسخ كقولنا نكحها الاب لانه في مال ولده من شبهة الملك بوجوب الاعفاء وغيره (قوله امة مكاتبه) وكذا الامة الموقوفة عليه والموصى له بمنفعتها اه سم اه ع ش وتقدم ان هاتين بحرمان ابتداء ودواما حتى لو أوفقت عليه زوجته الامة أو وصى له بمنفعتها فان النكاح ينسخ وتقدم ان محله في الموصى بمنفعتها اذا كانت مؤبدة بخلاف ماله كانت مؤقتة فانه يصح تزوجه بها ولو طرأت الوصية على النكاح لا ينسخ (قوله قد يجتمع مع البعضية) أي في المكاتب اذا ملك بعضه فانه لا يعتق عليه اه شيخنا

\* (فصل في نكاح الرقيق) \* أي في متعلقاته والنكاحه تقدم في تزويج المحجور عليه وسواء كان الرقيق ذكرا أو أنثى فهو من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله اه شيخنا وجميع ما في الفصل من المتعلقات فقوله وما يذكر معها في سائر أول الباب بالنسبة للمجموع (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هنا مال الرقبة والمنفعة معا فان اختلف كوصى بمنفعته اعتبر ان مال الرقبة في الاكساب النادرة وأذن الموصى له في الاكساب المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما مالا آخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع اه وقوله باذنه البناء للسبيبة متعلق بضمن المنق والنفق متوجه للمنفقة فقط على خلاف الغالب أي لا يكون اذنه في النكاح سببا في ضمانه ما يجب به وايت البناء متعلق بالنفق كما قيل لانه لا يحسن ان يقال ان نفق الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان أنكره اه قل على الجلال (قوله لانه لم ياترهما) تعليل للمطوى تحت الغاية وقوله وضمنان مالم يجب الخ تعليل لها اه (قوله وهما في كسبه وفي مال تجارة الخ) هل ولو خصه باحدهما أو نفاء عنهما تأمل هكذا بهامش والا قرب نعم لان الاذن في النكاح اذن فيما يترتب عليه كالأذن له في الضمان ونهاه عن الادعاء فانه اذا غرم برجع بما غرمه على الاصل اه ع ش على مر لكن اذا انقضاء عنهما يثبت لهما الخيار ان جهلت حاله كما سيأتي وكيفية تعلقهما بالكسب ان ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان الحاجة اليها فاجرة ثم ان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يؤخر منه شيء للنفقة أو الحلول في المستقبل لعدم وجوبهما وقول الفرع الى يصرف للمهر أولا ثم للنفقة حله ابن الرفعة على مالوا متنت من تسليمها نفسها حتى تقبض جميع المهر ونار ع الاذرع في المقالتين ثم بحث عدم تعيين كل منهما لانهم ماديين في كسبه فيصرفه عما شاء من المهر أو النفقة وهو القياس بل نقله في وسيطه عن بعض محقق العصر اه شرح مر وقوله وهو القياس معتمد اه ع ش عليه (قوله لانهم ما من لوازم النكاح) علة المدعى في الحاقبة - العلة المقدمة الاخيرة كما سيقصر عاها بقوله أما أصل الزوم فلما صار الخ والاوى علة لها اي الاخيرة والمتوسطة علة لعلة الاولى للاخيرة فاصل مقدماته ان الاخيرة علة المدعى والاوى علة لها والمتوسطة علة لعلة الاولى للاخيرة وقوله بعد وجوب دفعهما هذا القيد انما هو في العبد الغير المأذون له أما المأذون له فلا يتقيد كسبه بهذا القيد بل يتعلقان

لم ينسخ (نكاحه وان لم تحل له الامة حين الملك لانه يغتفر في اللوام لقوته ما لا يغتفر في الابتداء (وحرم) على الشخص (نكاح أمة مكاتبه) لانه في ماله ورقبته من شبهة الملك بتجيزه نفسه (فان ملك مكاتب زوجة سيده انسخ) النكاح كقولنا ملكها سيده بخلاف نظيره في الفرع فان تعاق السيد بمال مكاتبه أشد من تعلق الاصل بمال فرعه وبخلاف مالوم ملك مكاتب بعض سيده حيث لا يعتق عليه لان الملك قد يجتمع مع البعضية بخلاف النكاح والملك لا يجتمعان

\* (فصل في نكاح الرقيق) \* (لا يضمن سيد باذنه في نكاح عبيده مهر أو لا مؤنة) وان شرط في اذنه ضمانا لانه لم ياترهما وضمنان مالم يجب باطل وتعبيرى هنا وفيما يأتي بالمؤنة أعم من تعبيرة بالنفقة (وهما) مع أتمها في ذمته (في كسبه) المعتاد كاحتطاب والنادر كهيئة لانهم من لوازم النكاح وكسب العبد أقرب شيء يصرف اليهما والاذن له في النكاح اذن له في صرف مؤنة من كسبه

الحادث (بعده وجوب  
دفعهما) وهو في مهر المفوضة  
بوطء أو فرض صحيح وفي مهر  
غيرها الحال بالنكاح والمؤجل  
بالحلول وفي غير المهر بالتمكين  
كما يأتي في محله بخلاف كسبه  
قبله لعدم الموجب مع أن  
الاذن لم يتناوله وفارق ضمانه  
حيث اعتبر فيه كسبه الحادث  
بعد الاذن فيه وان لم يوجد  
المأذون فيه وهو الضمان لان  
المضمون ثم نابت حالة الاذن  
بخلافه هنا وتعبير بذلك  
أولى من قوله بعد النكاح  
(وفي مال تجارة اذنه فيها)  
ربحا ورأس مال لان ذلك  
دين لزمه بعقد مأذون فيه  
كدين التجارة سواء حصل  
قبل وجوب الدفع أم بعده  
(ثم) ان لم يكن مكتسبا ولا  
مأذونا فهما (في ذمته) فقط  
(كراند على مقدر) له  
(ومهر) وجب (بوطء) منه  
(برضا مالكة) أمرها في نكاح  
فاسد لم يأذن فيه) سيده فأنهما  
يكونان في ذمته ففما كالقرض  
للزوم ذلك برضا مستحقة وقولي  
كراند على مقدر وبرضا مالكة  
أمرها ولم يأذن في سهم  
ز يادفون خرج بالقيد الثاني  
المكره هو الناقص والصغيرة  
والجنونة والامته والمجورة  
بفسخ فيعلق المهر فيها برقبته

به مطلقا (قوله الحادث) صفة لكسبه الاول في المتن والثاني في الشارح وجعله على ذلك الاختصار اه حل  
(قوله وفي مهر غيرها الحال بالنكاح) فاما ان تطالب به وان لم تكن وهو الموافق لما يأتي في كلامه وهو خلاف  
ما في شرح الروض اه حل (قوله وفي مهر غيرها الحال بالنكاح) أي اذا كانت مطبقة للوطء فلو كانت  
صغيرة لا تطبقه كان زوج أمته الصغيرة برقبتي فلا يجب الا بعد الاطاقة كما يأتي في الصداق اه ع ش على  
مر (قوله كما يأتي في محله) متعلق بقوله وهو في مهر المفوضة المحل محله هو كتاب الصداق بالنسبة لتفاصيل المهر  
وكتاب النفقات بالنسبة للمؤن (قوله بخلاف كسبه قبله) أي ولو بعد الاذن وكان الاظهر ان يعهم هذا يظهر  
الايراد الذي أجاب عنه وقوله لعدم الموجب أي حال حصول الكسب والا لموجب حاصل كما هو الفرض وقوله  
مع ان الاذن أي الاذن في صرف المؤن من كسبه اللازم للاذن في النكاح لانه تقدم ان الاذن له في النكاح اذن  
له في صرفه وأنه من كسبه وقوله لم يتناوله أي لم يتناول الكسب الحاصل قبل وجوب الدفع لانه في ذلك الوقت  
لم يكن هناك مؤن حتى يصرف كسبه اليها (قوله وفارق ضمانه الخ) عبارته هناك وصح ضمان رقبتي باذن  
سيده لانه فان عين اللاداء جهة والا فليكن كسبه بعد اذنه وهما يبدآن ذون انتهت والفرق الذي ذكره هنا قد ذكره  
في باب الضمان فهو مكرر لكن حمله على ذلك طول العهد (قوله أولى من قوله بعد النكاح) لانه يرد  
عليه المفوضة فانه لا يجب لها بالنكاح وانما يجب بالفرض أو الوطء أو أيضا للمؤن لا يجب الا  
بالتكبير اه شيخنا (قوله وفي مال تجارة) فان لم ينف أحد هـ ما كمل من الآخر اه حل (قوله سواء  
أحصل) أي مال التجارة والربح قبل وجوب الدفع أم بعده لان العبد في ذلك نوع استقلال حيث يجوز له فيه  
التصرف بالبيع والشراء بخلاف كسبه ومثل ربح مال التجارة أكسبه التي اكسبها بغير أموال التجارة  
كالاختطاب والاحتشاش فيتعلق بها المهر والمؤنة وان اكسبها قبل الاذن له في النكاح وحينئذ يكون قوله  
فيما تقدم وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما مخصوصا بغير المأذون له في التجارة لضعف جانبه وقوت جانب  
المأذون له أما هو فيكونان في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح كما علمت وصرح به في شرح الروض  
حيث فاس كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره اه حل وقوله أما هو فيكونان في كسبه  
ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح في ع ش على مر ما هو صريح في تقييد كسبه بكونه حاصل بعد الاذن  
في النكاح وفي شرح مر التعميم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في النكاح أو بعده فيستفاد من مجموع  
صنيعه وصنيع ع ش على مر ان قياس الكسب على الربح الذي ارتكبه في شرح الروض انما هو في ان  
كلامه لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي ان بينهما فارقا من حيث  
ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح فما  
فهمه الحلي من التسوية بينهما من كل وجه أخذنا بظاهر القياس الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله  
سواء أ حصل قبل وجوب الدفع) أي ولو قبل الاذن في النكاح اه مر (قوله فهما في ذمته) ولها فسخ النكاح  
ان جهلت حاله اه برماوى (قوله لازوم ذلك برضا مستحقة) أي مع عدم الاذن فيه فالعلة ناقصة وقوله  
فيتعلق برقبته وقوله فيتعلق بكسبه ومال تجارته أشار به هذه العبارات الثلاث الى القاعدة المتقدمة في باب معاملة  
الرقيق وعبرة حل هناك القاعدة ان مال زمة برضا مستحقة ولم يأذن فيه السيد يتعلق بذمته فقط وان أذن فيه  
السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يبد منه المال أصلا ولم يكن برضا مستحقة كغصب يتعلق برقبته فقط اذن  
فيه السيد أم لا (قوله وخرج بالقيد الثاني) هو قوله برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث هو  
قوله لم يأذن فيه كذا أخذته من تضييبه اه شوبري فجعل قوله في نكاح فاسد جزأ من القيد الثاني ولم يجعله  
قيدا مستقلا ويدل عليه عدم الاخراج به (قوله بالقيد الثاني) أما القيد الاول وهو قوله بوطء منه فلم يحتجز  
عنه لانه جعله جنسا لوجوب المهر اه شيخنا عزيرى وقرو مرة انه خرج به ما اذا علمت عليه فليجوز (قوله



وبالثالث مالواذن له سيده  
في نكاح فاسد فينتقل بكسبه  
ومال تجارته كالونكح باذنه  
نكاحا صحيحا يسمى فاسد  
وظاهر ان رضا سيد الامة  
كرضا مالكة امرها (وعليه  
تخليته) حضرا وعليه اقتصر  
الاصل وسفرا (لبلا) من وقت  
العادة (لتمتع) لانه محله  
(ويستقدمه نهارا ان  
تحملاهما) أي المهر والمؤنة  
(والاخلاء لكسبهما أو دفع  
الاقل منهما ومن اجر قتل)  
لمدة عدم التخليه أما أصل  
الزوم فلما امر من ان اذنه  
له في النكاح اذن له في صرف  
مؤنه من كسبه فاذا فوته  
طوابيها من سائر أمواله كما  
في بيع الجاني حيث صحناه  
وأولى وأما لزوم الاقل فكفي  
فداء الجاني باقل الامر من  
من قيمته وأرض الجناية  
ولان اجره ان زادت كان له  
أخذ الزيادة أو نقصت يلزمه  
الاتمام وقيل يلزمه وان  
زاد على اجرة المثل بخلاف  
مالواستخدامه أو حبسه أجنبي  
لا يلزمه الا اجرة المثل اتفاقا  
اذ لم يوجد منه الاتقويت  
المنقصة والسيد سبق منه  
الاذن المقتضي لالزام ما  
وجب في الكسب وما ذكر  
من التخليه لبلا والاستخدام  
نهارا جرى على الغالب فلو  
كان معاش السيد لبلا  
كمراسة كان الامر بالعكس  
قاله الماوردي وقول أو دفع  
أعم مما ذكره لتقيده  
بالاستخدام (وله سفر به

مالواذن له سيده في نكاح فاسد) أي بخصوصه بخلاف مالواطلق لانصرافه للصحيح اه شرح مر أي فلم  
يتناول الفاسد فاذا نكح نكاحا فاسدا كان غير مأذون فيه فبطلت واجبه بالذمة وحدها (قوله ويستقدمه نهارا)  
مستأنف أو معطوف على قوله وعليه تخليته وليس معطوفا على تخليته بان يكون منصوبا بتقدير ان على حد  
\* وليس عبادة وتقرعيني \* لانه يقتضي ان استخدام نهارا واجب على السيد (قوله ان تحملاهما) أي وهو موثر  
أي أو أداهما ولو معسرا اه شرح مر (قوله والاخلاء لكسبهما) وحيث بذل جوف نفسه يوما فيوما فربما  
احتاج السيد لخدمته وفي شرح البهجة الجواز مطالقا يمنع السيد عنه مدة الاجارة اه قل على الجلال  
وعبارة حل قوله والاخلاء لكسبهما وحيث بذل له ان يؤجر نفسه بغير اذن سيده أولا لانه قد ير بد السفر به  
نقل شيخنا ان له ذلك لكان يوميا ويوم والمثله في من الر وض ان له ان يؤجر نفسه وظاهره ولو مدة طويلة  
وجعلها في شرح الر وض مقيسة على صحة بيع المؤجر ولا يخفى صحة بيع المؤجر طلقا قلت المدة أو طالت انتهت  
(قوله والاخلاء لكسبهما) لم يعلل هذا الشق وعاله في شرح الر وض بقوله لانه أحال حقوق النكاح على  
الكسب فوجب التخليه اه ومثله مر وج في شرحهما وقوله أو دفع الاقل منهما الخ فيه دعوتان  
أصل لزوم الدفع وكون المدفوع هو الاقل وقد عالج الاولى بقوله أما أصل الزوم أي لزوم الدفع والثانية  
بقوله وأما لزوم الاقل الخ اه وعبارة الر وض وشرحه فلو استخدمه أو حبسه بالاتحمل لزمه الاقل من أجرة  
مثل مدة الاستخدام أو الجبس ومن نفقتهما مع المهر أما أصل الزوم فانه لما أذن له الى آخر ما في الشارح هنا انتهى  
قال بعضهم وجميع ما سبق في عبد كسوب أما العاجز عن الكسب فالظاهر ان لا يسيد السفر به واستخدامه  
حضر من غير التزام شيء اه سم على منهج وأقره الشهاب الرملي اه ع ش على مر (قوله أو دفع  
الاقل منهما الخ) فاذا استخدمه شهر امثلا وكانت أجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا وكان ذلك المهر عشرين  
أيضا وكانت نفقة كل يوم عشرة انصاف فمجموعهما أكثر فليزومه أجرة المثل فان كان قد أدى المهر نظر الى ما بين  
النفقة فقط وأجرة المثل اه شيخنا (قوله الاقل منهما) أي من مجموعهما ومن الاجرة ويضم المهر كما في  
الاعتبار الى النفقة بالنظر لكل يوم أو ساعة أو شهر أو غير ذلك فلو كان يكسب في يوم عشرة ومجموع المهر ونفقة  
اليوم عشرين دفع العشرة فقط وان كان الامر بالعكس دفع العشرة فقط لانها هي التي وجبت وهكذا اه  
شيخنا (قوله حيث صحناه) أي حيث قلنا بصحته بدون اختيار الفداء وتقدم ان هذا ضعيف اه شيخنا  
(قوله وأولى وجهه الاوليه) أنه في البيع على هذا القول يلزمه وجب الجنابة مع انه لم يأذن فيها فلزوم  
موجب النكاح أولى لاذنه فيه (قوله فكفي فداء الجاني) كان عليه ان يقول وأولى أيضا كالاخفى (قوله لم  
يلزمه الاتمام) هذا بعض المدعى كالاخفى ففيه مصادرة تأمل (قوله وقيل يلزمه) هذا مقابل لقول المتن أو دفع  
الاقل منهما ومن أجرة مثل وقوله بخلاف مالواستخدامه الخ راجع للقول الضعيف رد عليه  
مالواستخدامه أو حبسه أجنبي فانه لا يلزمه الا اجرة سواء كانت قدر المهر والمؤنة أم أقل منهما أم أزيد  
منهما فاحتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وان زاد على أجره وبين استخدام  
الاجنبي له حيث لا يلزمه الا اجرة وان نقصت عن المهر والمؤنة وقد أبدى الفرق بقوله اذ لم يوجد منه الاتقويت  
نفويت منفعة أي فلزمه قيمتها وهو الاجرة وان كانت أقل من المهر والمؤنة وقوله والسيد سبق منه الاذن أي  
الاذن في النكاح المقتضي لالزام ما وجب وهو المهر والمؤنة في الكسب متعلق بالترام أي فاذا نوت الكسب  
لزمه ما كان يدفع منه وهو المهر والمؤنة وان زاد على الاجرة تأمل (قوله لتقيده بالاستخدام) أي  
لان حبسه عن كسبه ما بغير استخدام كاستخدامه ولو كان لا يحسن صنعه ولا يقدر على اكتساب كزمن  
وحبسه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له فوثها السيد انتهى حل (قوله وله سفر به) أي ان تحمل عنه المهر  
والمؤنة والا فلا يسافر به وعبارة شرح الر وض ولسيداه اذا تحمل عنه ما امر ان يسافر به وان تضمن منه من

الاستمتاع اه وعبارة شرح مر وله المسافرة به ان تكفل المهر والنفقة ولم يعلق به حق الغيب كرهن  
والاشتراط رضاه اه وقوله ان تكفل المهر والنفقة طاهر اطلاقه توقف جواز النسق به على ذلك وانه لا فرق  
في ذلك بين طويل السفر وقصير ولو قبل بجواز السفر به اذا التزم أقل الامرين مما يحصله من الكسب  
مدة سفر السيد وأجرة مثله مدة السفر لم يعد وكتب أيضا لطف الله به قوله ان تكفل المهر والنفقة أي سواء  
الحال والمؤجل على ما اقتضاه اطلاقه وقديتوقف في المؤجل اه دم استحقاق المطالبة اه عس عليه (قوله  
وبامته المروجة) أي وان لم عليه الخلو به لان الخلو بها لا يحرم عليه خلاف لما في شرح الروض أي لانها معه  
كالحر اه قل (قوله وبامته المروجة) بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة به منفردا بغير إذن السيد  
لما فيه من الخلو له القوية بينها وبين سيدها اه شرح مر (قوله لانه مالك الرقبة) الاولى ان يقول لان  
الزوج لا يملك المنفعة ليحصل الفرق بينه وبين المستأجر حيث يقدم على مالك العين اه حل كما أشار له  
الشارح بقوله نعم ان كان أحدهما الخ (قوله لم يسافر به) أي بغير رضا المالك المالك والمرتهن والمكاتبة قل  
الاذرعى والجانية المتعلق برقبتهما كالمرهونة الا ان يلتزم السيد الغداء اه شرح مر (قوله لينفق عليها)  
ينبغي اسقاطه لانه يشعر بانها عليه النفقة اذا سافر وليس كذلك اه سئل وعبارة حج والزوج تركها  
وصحبها ليستمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكين التام وايها كلام الشارح وجوبها بحمل على  
ما اذا سلمت له تسليمات ما واختار السفر مع سيدها اه (قوله والسيد غير مكاتب) أي ككتابة صحيحة اما المكاتبه  
كتابة صحيحة فليس له استخدامهما لانها مالكة لامرها قال الاذرعى وغيره والقياس في المبيعة انه ان كان ثم  
مهاياة فهي في نوبتها كالحره وفي نوبة سيدها كالقننة والافكالقننة اه شرح مر مع اعرف وعبارة  
حل قوله والسيد غير مكاتبه استخدامهما يشمل المبيعة وهو واضح حيث لا مهاياة أو وكانت في نوبة السيد ولا  
فهي في نوبتها كالحره فليس له أن يسافر بها ولا ان يستخدمها وأما المكاتبه فلا يستخدمها ويسلمها للزوج  
ايلا ونهار الا اذا فون علمها تحصيل النجوم والا فلا السيد منعها في النهار أي ومنعها من ذلك طريق لنحصيلها  
النجوم فلا يقال هي لا يجب علمها ان تحصيل النجوم حتى تمنعها من الزوج نهار التكسب النجوم وحاصل  
الجواب انه لا يكفها الا كسب الا أن المنع ربما يؤدي الى ذلك انتهت (قوله استخدامهما نهارا) فلا سيدان  
ياخذها من عند الزوج وان كن عكها أن تأتي بما يستخدمها فيه السيد عند الزوج وقرق بينها وبين المرهونة  
حيث لا تؤخذ من عند المرتهن حيث تبذلان المقصود التوثيق وأخذها ينافيه أي من غير حاجة ولو كانت لا تستخدم  
ولا منفعة لها الزمانة أو جنون أو نحو ذلك وجب تسليمها للزوج ايلا ونهار الا لانه لا وجه لحبسها عند السيد فلا فائدة  
اه حل (قوله ولو بنائبه) عبارة شرح مر بنفسه أو بنائبه اما هو فلا يحل له نظرها عدا ما بين السرة  
والركبة والخلوة بها أو أمانا بنائبه الاجنبي فلا لانه لا يلزم من الاستخدام نظرها ولا خلوة اه - على انه لا يلزم أن  
يكون النائب ذكرا \* (فرع) حبس الزوج الامة عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة وأجرة مثلها فليست مل  
اه سم على منهج (أقول) القياس لزومهما لانهما السببين مختلفين وهما التسليم والفوات على السيد  
ونقل بالدروس عن بعضهم ما وافقه اه عس على مر (قوله ويسلمها للزوجها ليلا) قال في الروض  
فان قال السيد لا أسلمها الا نهارا لم يلزم الزوج اجابته قال في شرحه قال الاذرعى نعم ان كان الزوج ممن لا يأتى  
الى أهله ليلا كالحارس فقد يقال تلزمه الاجابة لان نهاره قليل غيرة فامتناعه عناد اه واعتمد مر الاجابة  
ولو تعارض غرضهما كأن كان محل استخدام السيد لها هو الليل مثلا ومحل راحة الزوج واستمتاعه هو الليل  
فطالب السيد تسليمها نهارا ليلا وعكس الزوج فن الجواب احتمالا أن أرجحهما - ما للزوج نقله مر واعتمده  
وهو واضح مأخوذ من كلامهم وكذا لو كان محل راحة الزوج النهار لكونه حارسا مثلا ومحل استخدام السيد  
النهار أيضا فطالب الزوج تسليمها نهارا وجب لان السيد ورط نفسه بتزويجها ويغارق جوار السفر بها وان

وبامته المروجة) وان فوت  
التمتع لانه مالك الرقبة فيقدم  
حقه نعم ان كان أحدهما  
مرهونا أو مستأجرا أو مكاتبا  
لم يسافر به (ولزوجها  
صحبها) في السفر ليمتنع بها  
ايلا وليس لسيدها منعها من  
السفر ولا الزامه به لينفق  
عليها (ولسيد غير مكاتبه  
استخدامها) ولو بنائبه (نهارا  
ويسلمها للزوجها ليلا) من  
وقت العادة لانه يملك منعها  
استخدامها والتمتع بها وقد  
نقل الثانية للزوج فيبقى له  
الاخرى ليستوفيها في النهار  
دون الليل لانه محل  
الاستراحة والتمتع



فوت استمتاع الزوج بالمولود منعه منه فان حقه بالكفاية ولا كذلك مانع من قبله لا يمكن استخدامهما ليلا وأيضا يمكن  
 الزوج صحته في السفر اه فليراجع اه سم (قوله ويسلمها لزوجها ليلا) مستأنف وليس معطوفاً على  
 استخدامهما لانه يقتضي ان التسليم جائز للسيد مع انه واجب عليه اه (قوله ولا مؤنة عليه اذا) فلو سلمها ليلا ونهارا  
 وجبت قطعاً اه شرح مر (قوله أي حين استخدامهما) قضيته أنه انما يسقط من الكسوف ما يقابل الزمن  
 الذي استخدمها فيه فقط وقياس ما في النشوز ان تسقط كسوة الفصل باستخدام بعضه ولو يوما والسقوط  
 لا يتوقف على ان يبل يحصل بمجرد الامتناع من الزوج وان نفقة اليوم تسقط باستخدام بعضه على ما يأتي في  
 نشوز بعض اليوم اه عش على مر (قوله لا تنفء التمكين التام) أي فوجوب النفقة يتوقف على  
 التسليم التام بان تكون مسلمة ليلا ونهاراً أو أمراً وجوب المهر فيتوقف على تسليمها في وقت العادة لانه ممكن من  
 الوطء كذا في شرح الزوج وتقدم في كلامه هذا ان وقت دفع المهر بالعقد في غير المفوضة اه حل (قوله  
 ولا يلزمه أن يخلو بها) فلو فعل ذلك الاختلاء في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه اه شرح مر أي حيث  
 استخدمها السيد ليلاً ونهاراً والواجب عليه اه عش عليه (قوله بدارس سيدها) أي أو بجواره وذكر  
 ج ان ظاهر كلامهم انه لو عين له بيتاً ولو بعد اعن لا يلزمه اجابته ما فيه من المنه اه حل وفي عش على  
 مر قوله لان الحياء والمرءة الخ قضيته انه لو عين السيد بيتاً بجواره مستقلاً وجب على الزوج السكنى فيه  
 لا تنفء ما عال به من ان المرءة والحياء الخ سيما اذا كان الزوج اذا بعد منهم اسكن بالاجرة فكان المحل الذي عينه  
 السيد مما جرت العادة بتجارته أيضاً طاب منه أن يسكن فيه ويدفع الاجرة لصاحبه على العادة واعله غير مراد  
 اه (قوله لان الحياء والمرءة الخ) فلو كان الزوج ولداً للسيدة وله ولاية اسكانه لسهفه أو مرودة مع الخوف عليه  
 لو انفرد كان للسيد ذلك لا تنفء المعنى المذكور اه حل (قوله ولو قتل أمته) أي ولو مع مشاركة أجنبي أي  
 عد أو خطأ أو شبهة وادون سبب في ذلك بان وقعت في بئر حفرها عدواناً اه حل ودخل في الامة المبيعة وهو  
 الذي اعتمده شيخنا مر وقال شيخنا زى كالحطيط يسقط ما يقابل الرق فقط اه قل على الجلال (قوله  
 ولو قتل أمته الخ) هاتان صورتان يسقط بهما يسقط أيضاً اذا قتلت الامة زوجها وقتله سيدها وقتلت الحرة  
 زوجها قبل الوطء في الكل وذكر لعدم السقوط أربع عشرة صورة تعلم من كلامه في المفهوم (قوله او قتلت  
 نفسها) أي ولو مع مشاركة أجنبي وكذا الوقتل الزوج او قتله سيدها وقتلت الحرة زوجها والحالة هذه أي قبل  
 الوطء وظاهره ولو كان قتلها له بحق اه حل (قوله ولو قبل وطء) تعميم في كل من الصور السبع (قوله ولو  
 باعها الخ) تقدم في الشارح في الاجارة مانصه فأشبهه بالزوج أمته واستقر مهرها بالدخول ثم اعتقها لا ترجع  
 عليه بشئ اه فان كان الاعناق كالبيع هنا فوجه التقييد بالاستقرار والافاء الفرق بحرر اهشوبري وعبارة  
 شرح مر وان عتقت أمته المزرعة فإلها ما ذكره المشتري ولمعتقها ما للبائع ولا يحبسها البائع للمهر ولا  
 المشتري انتهت وعبارة ج ولو باع المزرعة تزويجاً صححها وهي غير مفوضة أو اعتقها قبل الدخول أو بعده  
 فالمرأى المسمى ان صح والافهر المثل للبائع او المعتق لوجوبه بالعقد الواقع في ملكه نعم لا يحبسها لحررها عن  
 ملكه ولا المشتري ولا تحبس العتقة نفسها لان كلامهما غير مستحق للمهر أما المزرعة تزويجاً فاسداً والمفوضة  
 فليس الاعتبار فيهما بالعقد لانه غير موجب لشيء بل بالوطء فيهما والفرص او الموت في المفوضة فمن وقع أحدهما  
 في ملكه فهو المستحق للمهر انتهت ولو قال لامته اعتقتك على أن تنسكمني أو نحو ذلك فقلت فوراً وقالت اعتقني  
 على أن انسكك أو نحو ذلك فاعتقت واستحق عليها قيمتها وقت الاعناق نعم لو كانت أمته مجبونة أو  
 صغيرة فاعتقها على أن يكون عتقها صداقاً مال الدارعى عتقت وصارت أجنبية في تزويجها كسائر الاجانب ولا  
 قيمة والوفاء بالنكاح منهما غير لازم ولو مستولبة فان تزويجها معتقها أو صدقها العتق فسد الصداق لانها قد عتقت  
 أو القيمة صح وبرت ذمتها منها ان علمها لان جهلها أو أحدهما فله مهر المثل وكذا الوزوجها بقيمة عبده

(ولا مؤنة عليه) أي على  
 زوجها (اذا) أي حين  
 استخدامهما لا تنفء التمكين  
 التام (ولا يلزمه أن يخلو  
 بها) (بيت بدارس سيدها)  
 اختلاؤه لان الحياء والمرءة  
 يمنعه من دخول داره فلا  
 مؤنة عليه والتقييد بغير  
 المكاتب من زيادتي (ولو قتل  
 أمته) وقتلت نفسها قبل  
 وطء (فيها) (سقط مهرها)  
 الواجب له لتفويته محله قبل  
 تسليمه موتاً فتبطل كفويته  
 بخلاف ما لو قتلها زوجها أو  
 أجنبي أو قتلت الحرة نفسها  
 أو قتلها زوجها أو أجنبي أو  
 ماتا ولو قبل وطء فلا يسقط  
 المهر وفارق حكم قتلها نفسها  
 حكم قتل الامة نفسها قبل  
 الوطء بانها كالمسلمة للزوج  
 بالعقد اذله منعها من السفر  
 بخلاف الامة (ولو باعها)  
 قبل وطء أو بعده (فالمرءة)  
 المسدى أو بدله ان كان فاسداً

أثافتة مولو قالت له امرأة أعتق عبدك على أن أنسكك أو قال له رجل أعتق عبدك عني على أن أنسكك ابنتي  
ففعلى عتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح ووجب قيمة العبد وان قال لامته اعتقلك على أن تنكحني زيدا فقبلت  
وجبت القيمة عليها في الوجه الوجهين كما اقتضاه كلام الرواية واستظهره الأذرعى واعتداه الشيخ رحمه الله  
وان قالت لعبدها اعتقلك على أن تترقني عتق بحال ولو لم يقبل اه شرح مر (قوله بعد الوطء) انظر بما  
ذا يتعلق فان قالت بباع قلنا ليس يلزم كقدمه وان قالت بالمسي قلنا وجوبه بالعقد لا يتوقف على الوطء وان قلت  
بالبدل اذا كان المسي فاسدا قلنا ليس يلزم لان البدل قد يجب بمجرد العقد وقوله او نصفه صورة وجوبه  
للمشتري ان يقع الفرض في المفوضة في ملكه ثم يفارق قبل الوطء ويمكن ادخالها في قوله او الفرض بعد البيع  
لانه صادق بما اذا فو رقت بعد الفرض وقبل الوطء اولاً (قوله ولو زوج امته عبده الخ) في الروض وشرحه هنا  
فان زوج عبده بأمته انفق عليها بحكم الملك وان اعتقها او ولد لها فنفتها في كسب العبد ونفقة اولادها عليها ثم  
ان اعسرت وجبت على بيت المال وان أعتق العبد دونها فنفتها عليه أى على العبد كزوج أمه ونفقة الاولاد  
على السيد لانهم ملكه والحكم في الاخيرة يجري فيما لو اعتقها دون اولادها والظاهر ان المبعوض بالنسبة  
الى بعضه الحر كالحرف فيجب بقسطه ولم أر فيه نقلاً اه قوت اه زى (قوله فلا مهر) أى لا واجب ولا مندوب  
كما يصرح الشارح به فربما في الصداق بعد قوله سن ذكره في العقد ومعلوم ان المبعوض بالنسبة لبعضه  
الحر كالحرف فيجب قسطه اه حل (قوله فلا مهر) أى وان دخل بها الزوج بعد بيع أو عتق لهما أو لاحدهما  
أو قبله أو لم يدخل بها أصلاً اه شرح مر (قوله فلا حاجة الى تسميته) أى ولا يستحب أبضا اه بر اه سم  
\* (كتاب الصداق) \*

مشتق من الصديق بفتح الصاد اسم للشديد الصلب فكانه أشد الاعراض وامن جهة عدم سقوطه بالتراضى  
على عدمه أو من الصديق بالكسر كما أشار لهذا الشارح بقوله سمى بذلك لاشعاره بصديق رغبة باذله في النكاح  
ويؤخذ من المختار ان الصداق لغة هو المسمى لانه قال وأصدق المرأة سمى لها مصداقاً فعليه يكون المعنى اللغوي  
أنخص من الشرعى الذى ذكره بقوله ما وجب بنكاح الخ عكس القاعدة المشهورة من ان المعنى اللغوي أعم  
من الشرعى فهى أغلبية وما هنا من خلاف الغالب وفي المصباح وصداق المرأة فيه لغات أشهرها فتح الصاد  
الثانية كسرهما والجمع صدق بضمين والثالثة لغة الحجاز صدقو وجمع على صدقات على لفظها وفي التنزيل  
وأتوا النساء صدقاتهن والرابعة لغة تميم صدق والجمع صدقات مثل غرقة وغرفان وصدق لغة خامسة وكأنها  
مخففة من المضموم وجمعها صدق مثل قرية وقرب وأصدقها بالالف أعطيتها صداقتها وأصدقها تزوجتها على  
صداق وشئ صدق وزان فاس أى صلب والصديق المصدق وهو من الصداقة واشتقاقها من الصدق في الود  
والنصح والجمع أصدقاء وامرأتهم صدق وصدقة أيضاً ورجل صدق بالكسر والتثنية ملازم للصدق اه  
(قوله ما وجب بنكاح الخ) أى من سمى أو مهر مثل بالنسبة للنكاح فهو يوجب المسمى تارة ومهر المثل  
أخرى وقوله أو ووطء أو تفويت بضع ولا يكون الواجب في هذين الامهر المثل والوطء يشمل الواقع في عقد صحيح  
كالمفوضة ووطء الشبهة وقوله كرضاع أى كان ترضع زوجته الكبرى زوجته الصغرى بغير اذنه فيجب  
على الكبيرة له نصف مهر مثل الصغيرة واما لو أذن في الارضاع فلا شئ عليها وقوله ورجوع شهود أى كان  
شهودا بانه طلقها وافرقت بينهما الحاكم ثم رجعا عن الشهادة فيجب عليهما مهر مثلها ولا يرجع الزوج لان  
حكم الحاكم لا ينقض اه شيخنا وفي سم وقد يجب للرجل على الرجل كذا في شهود الطلاق اذا رجعا  
فانهم يفرمون المهر للزوج وقد يجب للمرأة على المرأة كذا في شهود الطلاق اذا رجعا  
الكبيرة زوجته الصغيرة فانه يجب المهر على المرضعة لانفساخ النكاح بارضاها ويكون المهر لسيدته لانه  
لا يملك وقد يجب للرجل على المرأة كذا في شهود الطلاق اذا رجعا الصغيرة وقد يجب للمرأة على

بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة  
قبله (له) كذا لم يبعها ولا نه  
وجب بالعقد الواقع في ملكه  
(ان وجب في ملكه) من  
زيادتي فان وجب في ملك  
المشتري فهو له بان كان  
النكاح تفويضا أو فاسدا  
ووقع الوطء فيهما أو الفرض  
أو الموت في الاول بعد البيع  
(ولو زوج امته عبده) بقيد  
زوجه بقولي (ولا كتابة فلا  
مهر) لانه لا يثبت له على  
عبده دين فلا حاجة الى  
تسميته بخلاف ما لو كان ثم  
كتابة فيهما أو في أحدهما  
المكاتب كالأجنبي  
\* (كتاب الصداق) \*

هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما  
ما وجب بنكاح أو ووطء أو



الرجل وهو كـير اه (قوله قهرا) انظر هل له مفهوم حتى اذا امر المرضعة بالارضاع لا يجب عليها المهر  
أو المعنى حتى ان التقويت لا يكون الا قهرا فلا مفهوم له الظاهر الثاني ثم رأيت الشارح في باب الرضاع ذكر انه  
اذا امر المرضعة بالارضاع لاشئ له عليها وعبارته ثموله على المرضعة بقيد زنه بقولي ان لم يأذن في ارضاعها  
نصف مهر مثل اه حل (قوله يسمي بذلك) أي سمي ماوجب باقسامه الثلاثة بالصدق وقوله ويقال له أي  
لماوجب باقسامه الثلاثة أي فهو مع الصدق مترادفان على ماوجب باقسامه فقوله وقيل الخ مقابل لقوله  
ويقال الخ اه شيخنا (قوله ويقال له أيضا مهر وغيره) ويقال فيه صدقة بفتح أوله وتثنية ثانيه وبضم أوله أو  
فتحهم مع اسكان ثانيه فيهما وبضمهما ماوجه صدقات اه شورى (قوله كما بينته في شرح الروض) عبارته  
ويقال له أيضا مهر ونحوه بكسر النون وضمها وفريضة وأجر وطول وعقر وعليقة وعطية وحباء ونكاح  
قال تعالى وليس يستغف الذين لا يجدون نكاحا اه وفي القليوبى على الجلال وله اسماء أخر وأوصل بعضهم  
أسماءه الى أحد عشر ونظامها بقوله

صداف ومهر ونحوه وفريضة \* حباء وأجر ثم عقر - ثلاث  
وطول نكاح ثم خوص تمامها \* ففرد وعشر عد ذلك موافق  
وزاد بعضهم عطية أيضا وقدم انه يقال فيه صدقة أيضا فجاءتها ثلاثة عشر اسماء وقد نظمها بقولي  
اسماء مهر مع ثلاث عشر \* مهر صداف طول خوص أجر  
عطية حباء ثلاث ونحوه \* فريضة نكاح صدقة عقر

انتهى (قوله وآتوا النساء) الضمير للزواج وقيل للاولياء لانهم كانوا يتماثلون الصداق في الجاهلية اه شورى  
(قوله لم يريد التزويج) أي والحال انه أي الزوج لم يكن معه شئ الا ازاره فقال له صلى الله عليه وسلم التمس أي  
اطلب شيئا من الناس تجعله صداقا ولو كان ما التمسه أي تطلبه خاتمان حديد ثم انه تزوج بتعليم القرآن فظهر  
ان المراد بمريد التزويج هو الزوج فكان الاولى للشارح أن يقول لمريد التزويج لان مريد التزويج هو الولي  
ويمكن أن يقال المراد بمريد تزويج النبي صلى الله عليه وسلم له كتحليل عليه القصة في البخاري اه شيخنا عطية  
ونصها كفي البخاري عن سهل قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني وهبت  
نفسى اليك فسكت فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لاني ساجدة فقال هل عندك شئ تصدقها اياه  
قال ما عندي الا ازارى فقال ان أعطيتها اياه جلست ولا ازار لك فالتمس شيئا قال لأجد شيئا قال التمس ولو  
خاتمان حديد قال لأجد قال فهل معك شئ من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا قال قد رزقنا كها  
بما معك من القرآن اه برماوى (قوله سن ذكره في العقد الخ) وسن ان لا يدخل بها حتى يدفع لها منه  
شيئا خروجا من خلاف من أوجب اه شرح الروض اه ع ش على م ر ويسن ان لا ينقص في  
العقد عن عشرة دراهم خالص لان أبا حنيفة رضى الله عنه لا يجوز أقل منها وترك المعلقة فيه وان لا يزيد على  
خمس مائة درهم فضا صدقة أزواجه وبناته صلى الله عليه وسلم سوى أم حبيبة وأن يكون من الفضة للتابع  
وصح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لا تغالوا بصدق النساء فانهم لو كانت مكرمة في الدنيا أو تغوى عند الله  
كان أولى بهم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اه شرح م ر وقوله لا تغالوا بصدق النساء أي بان تشددوا  
على الأزواج بطالب الزيادة على مهر أمثالهن اه ع ش عليه (قوله سن ذكره الخ) أي فاذا ذكره كان هناك  
عقدان عقد صداق تابع وعقد نكاح متبوع ويلزم من فساد المتبوع فساد التابع ولا عكس كما سيأتى وقوله  
لانه صلى الله عليه وسلم دليل السن وقوله والتلايش بما الخ دليل للكرهية أي وذلك ينافى الخصوصية اه خ ل  
لانه صلى الله عليه وسلم اختص بانه يجوز له النكاح بلفظ الهبة من جهة المرأة فاذا وهبت نفسها بصيغة الهبة  
حللتها واختاروا هل يشترط من جانبها صيغة أو يكفي في الحل مجرد ارادته لها وعلى الاول قبل يشترط

تقويت بضع قهرا كارضاع  
ورجوع شهود سى بذلك  
لا شعاره بصدق رغبة باذنه في  
النكاح الذى هو الاصل  
في ايجابه ويقال له أيضا مهر  
وغیره كجاءته في شرح  
الروض وغيره وقيل الصداف  
ماوجب بنسبته في العقد  
والمهر ماوجب بغيره والاصل  
فيه قبل الاجماع قوله تعالى  
وآتوا النساء صدقاتهن نحلة  
وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد  
التزويج التمس ولو خاتمان  
حديد رواه الشيخان (سن  
ذكره في العقد وكره اخلاؤه  
عنه) أي عن ذكره لانه صلى  
الله عليه وسلم لم يخل نكاحا  
عنه ولتلايش به نكاح الواجبة  
نفسها صلى الله عليه وسلم نعم  
لو زوج عبده أمته ولا كتابة  
لم يسن ذكره اذا فائدة فيه

ألفظ من مادة الانكاح أو التزويج وقيل يكفي منه لفظ الهبة كقوله انتهت وهذا هو المعتمد واختلفوا هل وقع ذلك بالفعل أولا وانما الخاص به الجواز فقط ولم يقع وتلى القول بالوقوع اختلفوا في التي وقع منها الهبة له وانتم بها وقبلها على أقوال أربعة فقيل هي ميمونة بنت الحارث وقيل زينب بنت خزيمة الانصارية وقيل أم شريك بنت جابر وقيل خولة بنت حكيم اه من المواهب بشرحها (قوله وقد يجب لعارض الخ) عبارة شرح م ر نعم لو كان محجورا عليه ورضيت رشيدة باقل من مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة أو مملوكة لمحجور ورضي الزوج باكثر من مهر مثل وجبت تسميته انتهت وفي قل على الجلال وقد يحرم ذكره كولي مجنون محتاج الى النكاح ولم يجدوا به الامن تطالب زيادة على مهر المثل فسكرت الولي عنه يلزم فيه مهر المثل ولا بعد فيه وان كان لو ذكره لغا كما تقدم اه (قوله وقد يجب الخ) وإذا كان معيننا وجب قبضه قبل المدخول للثلايلزم المحذور الذي وجبت التسمية اه ع ش وقوله وإذا كان معيننا الخ أي وكان أكثر من مهر المثل بدليل قوله للثلايلزم المحذور الخ وبيان لزومه أن المعين إذا تلف في يد الزوج قبل القبض فان عقد الصداق ينفسخ ويجب مهر المثل كسباني (قوله غير جائزة التصرف) أي واتفق الزوج والولي على أكثر من مهر المثل والا فلا تجب التسمية لانه يجب اليها مهر المثل بنفس العقد فلا يلحقها ضرر بترك التسمية اه ع ش (قوله وما صح غنا الخ) هذه في المعنى قضية شرطية كلية صورتها وكل ما صح جعله شناعه ص د ا ف ا وقوله لكونه أي الصداق عوضا أي من جملة الاعراض لتعيل للكلية التي في هذه الشرطية أو تعيل للغاية التي ذكرها بقوله وان قل أي لكون القليل عوضا أي من جملة الاعراض ولو عقد بنقد ثم تغيرت المعاملة به وجب هنا وفي البيع وغيره كمر ما وقع العقد به زاد سعره أو نقص أو عز وجوده فان فقد دوله مثل وجب والا فقيمه يولد العقد وقت المطالبة كما أفق بذلك الواالدرجه الله تعالى اه شرح م ر وقوله والا فقيمه يولد العقد ينبغي ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينافي العقد فلا معنى لعقده الاتلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كسباني في قوله فلو تلف في يده وجب مهر مثل وان كان في الذمة لم يتصور فقدده الا باق طاع نوعه اذا التلف لا يتصور الا للمعين واذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل اه سم على ج أقول ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويرا د مثله من جنسه ويجب معه قيمة الصنعة مثلا اذا كان المسمى فلوسا وفقدت يجب مثلها نحاسا وقيمة صنعتها أو باختيار الاول لكن بناء على ان الصداق مضمون ضمان بد اه ع ش عليه وعبارة الروض وشرحه عند قوله ولو اصدقها تعليمها الخ تصها فصل كل عمل يستأجر عليه كتعليم قرآن ونخياطة وخدمة وبناء يجوز جعله صداقا كما يجوز جعله ثمنًا انتهت (قوله بما لا يمول) أي لا يعد في العرف مالا وان كان مالا في نفسه فغايه ما بعده ومثل الاول بالاولين والثاني بالآخرين اه وعبارة الشوري قوله بما لا يمول أي من المال كما أشار اليه بقوله كنواة وحيتذ فلا بد من قوله ولا يقابل بتمول لانخراج نحو ما يستحقه من القصاص وأشار اليه بقوله وترك شفعة وبه تعلم ما في الحاشية (قوله وترك شفعة) بان اشترت نصيب شريكه وقوله وحدد قذف بان قذفه (قوله وحدد قذف) أي وجوهرة في الذمة قلنا من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرهما بناء على ما مر في الكتاب فعلى مقابل الاصح يجوز بشرطه السابقة اه شرح م ر واما الدين الذي عليها فانه يجوز جعله صداقا لها اه ع ش عليه وعبارة ج بناء على ما مر في المتن بدل قول م ر في الكتاب (قوله ضمان عقد) وهو الذي اذا تلف يجب فيه المقابل لما وقع به العقد والمقابل هنا هو مهر المثل وضمنان اليدين يضمن المثل مثله والمتقوم بقيمته اه شرح م ر (قوله وان طالبته بالتسليم) غايه في قوله لا ضمان يدفع ما ينوهم انها ان طالبته بالتسليم فامتنع بصير غاصبا فيضمن ضمان يد (قوله كالبيع ببد البائع) كان عليه ان يقول كالشئ بيد المشتري لان الزوج بمنزلة المشتري والروجة بمنزلة البائع كسباني في كلامه عند قوله ولها حبس نفسها الخ

وقد يجب لعارض كأن  
كانت المرأة غير جائزة  
التصرف وذكر كراهة  
الاخلاء من زيادتي وما  
صح كونه (غناصح) كونه  
(صداقا) وان قل لكونه  
عوضا فان عقد بتمول  
ولا يقابل بتمول كنواة  
وحصة وترك شفعة وتوجد  
قذف فسد التسمية  
لخروجها عن العوض (ولو  
اصدق عيناهي من ضمانه  
قبل قبضها ضمان عقد)  
لا ضمان يد وان طالبته  
بالتسليم فامتنع كالبيع بيد  
البائع



(فليس لزوجة) قبل قبضها

(تصرف فيها) ببيع ولا غيره

وتعبري بذلك أولى من قوله

بيعه (ولو تلفت بيده) بأقفة

سماوية (أو ألتفها) ووجب

مهر مثل (لأنفساخ عقد

الصداق بالتلف) أو (ألتفها

(هي) وهي رشيدة (فقبضة)

لحقتها) أو (ألتفها) (أجنبي)

يضمن بالاتلاف (أو تعيب

لابها) أي لا بتعيبها كعبد

عمى أو نسي حرفه (تخيرت)

بين فسخ الصداق وإجازته

كفاي البيع في جميع ذلك (فإن

فسخت) لها (مهر مثل)

على الزوج وبر جع هو على

الأجنبي في صورته بالبدل

(والا) أي وإن لم تفسخه

(غرمت الأجنبي) في صورته

البدل وليس لها مطالبة

الزوج (ولاشئ) لها في

تعيبها) بقيد ردة بقولي

(غيره) أي بغير الأجنبي كما

أذا رضى المشتري بتعيب

المبيع وخرج بزيادة لآبها

ما لو تعيبت به أقل تخير كفاي

البيع (أو) اصدق (عيني)

هو أعسم من قوله عسدين

(قتلت واحدة) منهما بأقفة

أو بالاتلاف الزوج (قبل

قبضها انفسخ) عقد الصداق

(فيها) لا في الباقية عملا

بتفريق الصفة (وتخيرت

فإن فسخت) لها (مهر مثل

والا) لها مع الباقية (حصة

الثالثة منه) أي من مهر المثل

وإن ألتفها الزوجة فقبضة

لنفسها أو أجنبي تخيرت كما علمنا مما مر

(قوله فليس لزوجة تصرف فيها) هذا تفريع أول على كون الضمان ضمان عقد وقوله ولو تلفت بيده الخ  
تفريع ثان حاصله ثمان صور أربعة في التلف وأربعة في التعيب وتجري الثمانية أيضا في قوله أو عيني الخ وإن  
لم يوف بها المثل ولا الشارح وحاصل الثمانية أن عقد الصداق ينقض في ثنتين وتخير فيه في أربعة بلا بدل في ثنتين  
منها وبه في ثنتين أخرى ولا خيار لهما في ثنتين وقوله ولا يضمن منافع الخ تفريع ثالث وقوله ولها حبس نفسها الخ  
تفريع رابع (قوله ببيع ولا غيره) أي مما هو في معناه كالرهن والهبة والكتابة والإجازة ويصح هنا التصرف  
الذي يصح في البيع قبل قبضه كلو صيغة والتقابل في العين والأثلاث والتدبير والتزويج والوقف والقسمة وإباحة  
الطعام للفقراء إذا كان صداقا حقا فالله أشار لبعضه الخالي هنا وبعضه مأخوذ من الشارح في باب المبيع قبل  
قبضه (قوله أولى من قوله ببيع) أي أولوية عموم والضمير راجع للمعنى كفي شرح مر (قوله أو ألتفها هو)  
أي ولو غير أهل أو بحق أه قل على الجلال (قوله لأنفساخ عقد الصداق بالتلف) ويقدرا تنقل العين  
ودخولها في ملك الزوج قبيل التلف فليزمه مؤنة تجهيزها أه حل (قوله وهي رشيدة) وأما غير هاتئ تكون  
قابلة وينقض ويجب لها مهر المثل ويجب عليها بدل المتلف وقد يتقاصان وقوله في الأجنبي يضمن بالاتلاف  
أي أما غيره كدافع صائل وقاتل قودا وحربي فالتلافه كلفها بأقفة سماوية فينفسخ عقد الصداق وإن كان في  
تدبيره من المبيع يتخير المشتري ولا بدل لأن عقد الصداق ضعيف لكونه تابعاً فانفسخ في هذه الصورة وأما البيع  
لا يفسخ أه شيخنا (قوله فقبضة لحقتها) أي حيث لم يكن اتلافها ناشئا عن صبال والافلات تكون قابضة  
وبخلاف القتل قصاصاً فإنه كالتلف بأقفة أه حل (قوله في صورته بالبدل) أي بدل الكل في الاتلاف  
والبعض الذي هو الأرض في التعيب فصورة الأجنبي فيها مستلثان ومثل هذا يقال في قوله والاعرمت الأجنبي  
الخ وقوله ولا شئ لها معطوف على غرمت أه شيخنا (قوله أي بغير الأجنبي) أما بالأجنبي فلها عليه  
الأرض شرح الروض \* (فرع) \* قال في الروض وإذا كان الصداق ديناً جازا الاعتياض عنه إلا إذا كان  
صنعة أه ومن الصنعة قراءة القرآن ونحوه كما في شروحه وأعمد مر ما في الروضة ووجه الاستثناء بعظم  
انضباط الصنعة واختلافها باختلاف حال المتعلم قبولاً وعدمه وتفاوت مراتب قبوله فامتنع الاعتياض عنه  
كالمسلم فيه ولا يلزم من إلحاقه بالمسلم فيه في عدم الاعتياض لما ذكر إلحاقه به في وجوب تسليم الزوجة في مجلس  
العقد وهذا بخلاف غير الصنعة من الدين فإنه لا تفاوت فلذا جاز الاعتياض عنه وبهذا يدفع ما أورده البلقيني  
فانقلره أه سم (قوله وخرج بزيادة لآبها) كن الأولى تقديعه عند قوله تخيرت (قوله والافضة  
الثالثة منه) اعتبار القيمة واضح في العسدين ونحوهما أما المثل كقفيزي يرتلف أحدهما فالقياس اعتبار  
المقدار لا القيمة فيرجع في القيمة لأرباب الخبرة فإن لم يتفق ذلك أمال فقد هم أو لعدم رؤية أرباب الخبرة صدق  
الغرام أه ع ش على مر (قوله تخيرت كما علمنا مما مر) فإن فسخت أخذت مهر المثل من الزوج وإن  
أجازت غرمت الأجنبي بدل الثالثة من مثل أو قيمة أه شيخنا وسكت عن صور التعيب إلا بغيره فقياس  
ما تقدم إن يقال إنه اتخير في ثلاثة تعيبها بنفسها وتعيب الزوج وتعيب الأجنبي فإن فسخته فذلك وإن أجازت  
أخذت العينين من غير أرض في تعيب الزوج والتعيب بالنفس ومع أرض الناقصة في صورة تعيب الأجنبي أي  
تأخذ الأرض منه وأما الصورة الرابعة فهي ما إذا كان التعيب من الزوجة نفسها فلا خيار لها ولا أرض تأمل  
(قوله ولا يضمن منافع الخ) خرج بها الزوائد كالصوف واللين فهي في يده أمانة حتى لو طلبتها فلم يسلمها ولا  
عذر صار ضامناً لها والحاصل أن العين مضمونة ضمان عقد فلا يصير ضامناً بالتعدي فيها وإن زواندها أمانة  
تضمن بالتعدي فيها وإن منافعها غير مضمونة أصلاً أه وعجالة حل ومن المنافع وطء الأمة فلا يجب به  
مهر ولا حد ولا تصير به أم ولو أمار وأند الصداق فهي في يده أمانة فإن استوفى منعتها ضمن أو طلبت منه  
فامتنع ضمانها انتهت (قوله ولا يضمن منافع الخ) شمل ذلك ما لو أصدقها أمته ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة

لها فانه لا يضمن مهر او الارش بكاره اه عزيرى (قوله كنفيره في المبيع) يؤخذ منه ان البائع لا يضمن منافع المبيع وهو كذلك اه شيخنا (قوله ولها حبس نفسها) أى وهى رشيدة وأما غيرها فالحبس لولها كما سيذكره وينبى على جواز الحبس انما في مدته تستحق النفقة ان كان جائزا ولا تستحقها ان لم يكن جائزا اه شيخنا وعبارة زى واذا حبست نفسها أو حبسها الولي بسبب عدم تسليم الصداق استحققت النفقة وغيرها وجوباً لمدة الحبس فان التقصير منه انتهت (قوله ولها حبس نفسها) لم يجز واهنا القول باجبار البائع اذا كان الثمن حالاً لان البضع يتلف بالتسليم اه \* (فرع) لو سلم الولي الصغيرة قبل قبض المهر لزعم انه رأى المصلحة فلها اذا بلغت الامتناع وحبس نفسها قبض المهر لان ما فعله ليس بمصلحة ويقارن ما لو ترك الاتخاذ لها بالشفعة للمصلحة حيث لا تأخذ بعد البلوغ لان ذلك من باب التحصيل وهذا من باب التفويت مر اه سم (قوله وان حل قبل تسليمها) هذه الغاية للرد على الضعيف الذي يقبس الحال في الدوام على الحال في الابتداء كما في شرح مر (قوله ومالوزوج أم ولد له الخ) هذا خرج بقوله ملكته وقوله ومالوزوج امة هذا خرج بقوله بنكاح فان القيود ثلاثة اه شيخنا والمراد انه في الصور الثلاث زوجها بصداق لم يقبضه من الزوج ففي الصورة الاولى انتقل الملك فيه للوارث وان صارت هي حرة وفي الثانية الملك فيه باق لسيدها المزوج لها وكذلك في الثالثة (قوله أو باعها) أى الامة غير أم الولد لان الغرض في أم الولد ان زوجها فيصير قوله بعد ان زوجها مستدركا على فرض أن تكون ممن يجوز بيعها في بعض صورها المذكورة في كلامهم أو باعها بنفسها وعبارة ج وخرج بملكته بالنكاح مالوزوج أم ولد فعقدت بموته أو أعتقها أو باعها وصححه في بعض الصور الاتية لان ملكه للوارث أو المعتق أو البائع لالهها اه حل وعبارة الشورى قوله أو باعها أى أم الولد في بعض صورها والامة لا يقيدها كمنها أم ولد انتهت وقوله بعد ان زوجها راجع للثلاثة قبله (قوله والحبس في الصغيرة الخ) \* (فرع) \* فهم من الروضة ان لولي الصغيرة أن يزوجهها بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهان قياساً ببيع مالها بمؤجل الوجوب فان لم يتأت الاشهاد والارتهان لم يجز الا ان لا يرغب الا زواج فيها لا بدونها اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله لوليها) أى مالم ير المصلحة في التسليم ويفارق المبيع بانه لا مصلحة تظهر ثم غالباً اه شورى وكذا يقال في ولي السفهة اه حل (قوله وفي الامة لسيدها) أى المالك للمهر قال بعضهم وترددوا لادعى في مكاتبة كتابه صحيحة والمتجه ان اسيدها منعها أى حبسها كسائر تبرعاتها ولا ينافي ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حوله فيه اه وفيه نظر والفرق بينه وبين التبرع ظاهر اه شورى (قوله ولو تنازعا الخ) فيه تصريح بأنه بمجرد العدة لها المطالبة بالسمي وان لم تكن اه حل ولو اصدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذى أفنت به ولم أر فيه شيئاً انهما ان اتفقا على شيء فذلك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتسليم نفسها اه شرح مر وقوله ووجب مهر المثل وقد يقال تخبره لان رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد تقدم اجبارها فيه وان حل الاجل وقد يجاب عن هذا بان انتهاء الاجل معلوم فيمكنها المطالبة بعدم وزن التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد ساهل في التعليم فتطول المدة عليها بل ربما فات التعليم بذلك ونقل في الدرر عن شيخنا زى الجزم بذلك اه ع ش عليه (قوله أجبراً) أى حيث كان العوض معينا فان كان في النعمة فلا ينبغي ان يجبر ابل تخبره لرضاها بما في النعمة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق ومن ثم لم يجز واهنا القول بلن الزوجة تجبر وحدها كالبائع لفوات بضعها هذا دون البيع اه حل (قوله أجبراً) أى ولو كان ديناً حالاً وان كان قياساً في البيع في هذه اجبارها فقط فلم يجز واهنا القول باجبار البائع وهو الزوجه لانه يلزم على التسليم تلف عوضها وقوله عند عدل أى ولو تلفت حيث لا يكون من ضمن الزوج كافي عدل الرهن اه شيخنا (قوله ويؤمر بوضعه عند عدل) وليس نائباً عن واحد منهما اذ لو كان نائباً

بإستيغائه) لها بر كوب أو غيره (أو امتناعه من تسليم) للصدائق (بعد طلب) له ممن له الطالب كنفيره في المبيع (ولها حبس نفسها التقبض غير مؤجل) من مهر معين أو حال (ملكته بنكاح) كافي البائع فخرج مالو كان مؤجلاً فلا حبس لها وان حل قبل تسليمها نفسها له لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول لرضاها بالتأجيل كافي البيع ومالوزوج أم ولد فعقدت بموته أو أعتقها أو باعها بعد ان زوجها لانه ملك للوارث أو المعتق أو البائع لالهها وما لزوج أمة ثم أعتقها وأوصى لها بمهرها لانها انما ملكته بالوصية لا بالنكاح وقولي ملكته بنكاح من زيادتي والحبس في الصغيرة والمجنونة لوليها ما وفي الامة لسيدها أو لوليها (ولو تنازعا) أى الزوجان (في البداعة) بالتسليم بان قال لا سلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت لا سلمها حتى تسلمه (اجبراً فيؤمر بوضعه عند عدل



لكن هو المجبر وحده ولو كان نائبها لكانت هي المجبرة وحدها بل هو نائب الشرع لقطع المحسومة اه حل  
 (قوله وتؤمر بتكبير) أي في محل رضاه الزوج ولو غير محل العقد ولا عبرة بما يعينه السيد لو كانت الزوجة  
 أمه ولا بما يعينه الزوجة الحرة أو ووليها حيث لم يرض الزوج بذلك مؤونة بحبيث المنزل الذي يرضاه عليها وقيد  
 ج بما إذا كان ببلد العقد وكان ذلك المحل بتلك البلاد أي وأما إذا كان بغير محل العقد فأجرة حلها إلى محل  
 العقد عليها ولا مؤونة لها قبل وصولها إلى محل العقد فلو أراد أن ينقلها إلى محل آخر غير محل العقد كانت أجرة الحل  
 عليه ولو لم يصلح محل العقد لتسليم اعتبر أقرب محل صالح إليه قال ج ولو عقده وكيله ببلد ليس هو ببلد العبرة ببلد  
 الزوج لا ببلد العقد فيما يظهر لأنهم إنما خوطبت بالاتبان للزوج في محله وإن لم تعلمه لا محل العقد اه حل  
 (قوله ولو بادرت فكنت الخ) ويظهر أن تكبير الرقعة والقرناء ونحوهما لا يستمتع بغير وطء كتمكين السليمة  
 للوطء حتى لو لم يستمتع بها بما دون الوطء في الفرج فلها الامتناع وإن استمتع وهي مختارة فلا وهذا هو المعتمد  
 اه زى (قوله فإن لم يطأ امتنع الخ) فيه حذف والمعنى فإن لم يطأها المهر امتنع أن لم يطأ والفرق بين هذه  
 والتي بعدها حيث لم يجزله الاسترداد إن في تلك وجد منه تسليم ومنها تسليم وفي هذه وجد منها تسليم فقط إذا  
 الغرض أنه لم يطأ اه شيخنا (قوله وإن وطئ طائفة) أي غير الرقعة والقرناء ولو في البراء واستمتع  
 بالرقعة والقرناء فلو زال ذلك فالظاهر أن التحبس نفسها اه حل (قوله أو صغيرة أو مجنونة) بأن مكنته  
 وهي عاقلة ثم جنت ووطئها حال جنون أو ينبغي أن يكون لوليها أن يمنع من الوطء ولو سلم الولي الصغيرة أو  
 المجنونة لمصلحة كان كتسليم البالغة نفسها الكن لو مكنت كان لها الامتناع بعد الكمال ولو سلمت السفينة  
 نفسها ورأى الولي أن المصلحة في عدم تسليمها كان له الامتناع وإن وطئت اه حل وعبارة الشوبري قوله  
 أو مجنونة وإن مكنته عاقلة ثم جنت ووطئها حال جنون أو إلى الأقرب من احتمالين لأن العبرة بالوطء وقد وقع حال  
 جنونها انتهت (قوله لعدم الاعتداد بتسليمهن) يؤخذ منه أنه لو لم تكنته لاقطاعها سلامة ما قبضته فخرج  
 معيها من غير تقصير منها في قبضه فلها الامتناع اه شرح مر (قوله فإن امتنع لم يسترد) لا يقال سكنت المصنف  
 عن محل التسليم لأنه معلوم من كلامه في النفقات والكلام هنا فيمن عقد عليها وهي ببلد العقد كالزوج فؤونة  
 وصولها للمنزل الذي يريد الزوج من تلك البلاد عليها اه ج قال سم عليه ولو تزوج امرأة فزفت إلى  
 الزوج في منزلها فدخل عليها باذنها فلا أجر فلو دخله سكنته وإن كانت سفينة أو بالغة فسكنته ودخل عليها باذن أهلها  
 وهي ساكنة فعليه الأجرة مدة إقامته معها لأنه لا ينسب إلى ساكنة قول ولأن عدم المنع أعمن من الأذن وكذلك  
 لو استعمل الزوج أو أنى المراقوه ساكنة على جرى العادة تلزمه الأجرة اه كلام الخادم اه سم على  
 ج وبقي ما لو كان المنزل لاهل الزوج وأذنه في النحول ولم يتعرضوا للأجرة ولا لعدمها وقاس ما مر  
 في الزوجية وجوب الأجرة للعلة المذكورة اه ع ش على مر ولو تزوج امرأة بالشام والعقد بغيره سلمت  
 نفسها بغيره اعتبارا بمحل العقد فإن طلبها إلى مصر فنفتحت من الشام إلى غزة عليها ثم من غزة إلى مصر عليه وهل  
 مؤونة الطريق من الشام إلى غزة عليها أم لا قال الحنابلة في فتاوى به نعم وحكى الرواية فيه وجهين أحدهما أنهم  
 لأنها خرجت بأمره والثاني لأن تمكينها إنما يحصل بغيره قال وهذا أقبح وهذا هو المعتمد اه شرح مر  
 وقوله من الشام إلى غزة عليها ظاهره وإن جهلت كونه بغيره كان قبله وكيله ببلد المراقوه طنت الزوج بها اه  
 ع ش عليه (قوله وتعمل الخ) ونفقته المأهال على الزوج لانها معذورة في ذلك كذا في طائفة الحلبي وفي  
 ع ش على مر ما يصرح بأنه لا نفقة لها وعبارته على قول الأصل ولا يسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع  
 وطء قوله حتى يزول الخ أي ولا نفقة لها بعدم التمكين وينبغي أن مثلها من استمهل لنحو تنظف وكل من  
 عذرت في عدم التمكين انتهت (قوله وتعمل لنحو تنظف) قال شيخنا وكذا الزوج به حل اه قل على  
 الجلال (قوله كاسترداد) قال في شرح المهذب الاسترداد استعمال الحديد وصار كناية عن حلق العانة اه

وتؤمر بتكبير) انفسها (فإذا  
 مكنت اعطاء) أي العدل  
 المهر (لها) وإن لم يأتها الزوج  
 قال الامام فلوهم بالوطء بعد  
 الاعطاء فامتنعت فالوجه  
 استرداده (ولو بادرت فكنت  
 طالبت) بالمهر (فإن لم يطأ  
 امتنع) حتى يسلم المهر وإن  
 وطئها طائفة فليس لها  
 الامتناع بخلاف ما إذا وطئها  
 مكرهة أو صغيرة أو مجنونة  
 لعدم الاعتداد بتسليمهن  
 (ولو يادر فسلم) المهر  
 (فلتمكن) أي يلزمها التمكين  
 إذا طلبه (فإن امتنع) ولو  
 بلا عذر (لم يسترد) لتبرعه  
 بالبادرة (وتعمل) وجوبا  
 (لنحو تنظف) كاسترداد  
 (بطلب) منها أو من وليها  
 (ما يراه قاض من ثلاثة أيام  
 فاقبل) لأن الغرض من ذلك  
 يحصل فيها فلا تجوز تجاوزتها  
 ونخرج بنحو التنظف.

تعمل لها وكذا انقطاع حبض  
ونفاس لان مدتها ما قد تطول  
ويتأني التمتع معها بغير  
الوطء كافي الرقاع (ولا طاعة  
وطء) في صغيرة مريضة  
وذا هزال عارض لتضرره  
به والتصریح به من زيادتي  
(وكره) للولي أو الزوجة  
(تسليم) أي تسليمها للزوج  
(قبلها) أي الاطاعة في الصور  
الثلاث لما مر وان قال  
الزوج لا اقرب بها حتى يزول  
المانع لانه قد لا يفي بذلك  
وذكر الكراهة في ذات  
الهزال مع التصريح بها في  
الآخرين من زيادتي وجها  
صرح في الروضة كاصلها في  
الصغيرة قوتلها الاخرين  
(وتقرر) المهر على الزوج  
(بوطء وان حرم) كوقوعه  
في حبس أو دبر لاستيفاء  
مقابلته (وبعوت) لاحدهما  
قبل وطء ولو بقتل في نكاح  
صحح لانتفاء العقد به وتقدم  
ان قتل السيد أمته وقتلها  
نفسها بسطة المهر ولو اعتق  
مريض أمه لا علك غيرها  
وتزوجها واجازت الورثة  
العتق استمر النكاح ولا مهر  
والمراد بتقرر المهر الامن من  
سقوطه كله بالفسخ أو شطره  
بالطلاق وخرج بالوطء هو الموت  
غيرهما كاستدخال مائه  
وخلاوة ومباشرة في غير الفرج  
حتى لو طلقها بعد ذلك فلا  
يجب الا الشطر لآية وان

شورى (قوله الجهاز) في الصباح جهاز السفر أهله وما يحتاج اليه في قطع المسافة بالفتح وبه قرأ السبعة في قوله  
تعالى ولما جهزهم بجهازهم والنكسر لغة قليلة وجهاز العروس والميت بالفتن أيضا يقال جهزهم ما أهلهم  
بالثقل وجهاز المسافر بالثقل هيأته جهازه فلهذا بالجهز بالنكسر اسم فاعل اه (قوله لان مدتها ما الخ) أي وان  
كانت عادتها لا تزيد على ثلاثة أيام ولم يبق منه بحسب عادتها الا دون ثلاثة أيام اه حل (قوله وذات هزال  
عارض) بخلاف الخلق فليس لها ان تمتنع لانه غير متوقع الزوال ولو ادعى الزوج بلوغها زمانا تحت حمل فيه الوطء  
عرضت على أربع نسوة أو على رجلين محرمين أو بمسوحين وفي كلام البراسي لو اختلفا في امكان الوطء  
فالقول قول الاب اه حل (قوله وكره تسليم قبلها) قال في الروض وشرحه فلو سلمت له صغيرة لا توطأ لم يلزمه  
تسليم المهر كالنفقة وان سلمه لما بحالها أو جاهلا فني استرداده وجهان كالوجهين فيما لو امتنعت بالاعتذار وقد  
بادر الزوج الى تسليمه ذكره في الاصل وقضيته ترجح عدم استرداده اه سم على ج اه ع ش على مر  
(قوله وان قال الزوج لا اقرب بها الخ) لكن المعتمدان هـ اذا خاص بالصغيرة وأما الماريض فتونحوها فيجاب الى  
ما قاله حيث كان ثقة وفي كلام ج لوقيل ان دلت قرينة حاله على قوة شبهه لم يجب والا أجيب لم يعدد قال  
ج وله الامتناع من تسليم صغيرة لامريضة اه حابي (قوله وتقرر بوطء) ولا يعتبر فيه ان يكون مما يحصل  
به التحليل خلافا للزركشي وقديسة ط بعد استقراره كالأشتر حره زوجها بعد وطءها قبل قبضها بالصداف  
لان السيد لا يثبت له على قنه مال ابتداء كذا قاله بعضهم وهو وجه والاصح عدم سقوطه اذ الدوام أقوى من  
الابتداء فان كانت قبضته لم ترد شيئا منه اه شرح مر (قوله وتقرر بوطء) أي بتغيب حشفة أو قدرها  
وان لم تزل البكارة بان لم ينتشر ولو بادخالها ذكره هل ولو صغير لا يمكن وطؤه المعتمدان خـ خلافا للزركشي وفي  
كلام شيخنا بوطء وان لم يحصل به التحليل كاصغير الذي لا يتأني جماعه اه حل والفرق بينه وبين التحليل  
ان مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا اه شورى (قوله ولو بقتل) أي منه لها العكس اه مر ومثله  
الدميرى قال وهي مسألة عزيزة النقل لا توجد الا في بعض شروح المختصر وفي شرح مر كذلك في الباب  
المتقدم على هذا وعبارة حل قوله ولو بقتل ما لم تقتل المرأة زوجها قبل الدخول والاسقط مهرها انتهت  
(قوله في نكاح صحيح) ظاهره مر جوعه للموت بمرح به بعض الحوائث فيخرج به الموت في الفاسد فانه لا يشرز  
شيئا والاحسن رجوعه للوطء أيضا يخرج الوطء في الفاسد وان كان يوجب لانه لا يقرر لان التقرير  
فسر ع الوجوب ولم يجب في الفاسد الا به اه شيخنا (قوله لانتفاء العقد به) أي وانتهائه بمنزلة استيفاء  
المعقود عليه كما كل هذا التعليل بهذه الضميمة في شرح الروض اه شيخنا وعال مر بقوله لاجماع  
الصحابية ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره اه وفي سم قوله لانتفاء العقد به أي وانتهائه بمنزلة  
استيفاء المعقود عليه كافي الاجارة (قوله ولو اعتق مريض الخ) هذه أيضا مستثناة وجهه انه لو وجب المهر  
اكان منها في قبضها فلا يصح نكاحها فلا يجب المهر فيلزم من ثبوت المهر عدم ثبوته اه شيخنا وعبارة  
الحابي قوله واجازت الورثة أي بعد الموت وقوله ولا مهر اذ لو وجب لرق بعضه لانه دين عليه فيرق بعضها في  
مقابلته واذا رقب بعضها بطل نكاحها واذا بطل نكاحها فلا مهر قبل وقديسة ط بعد استقراره مودك فيما لو اشترت  
حره زوجها بعد وطء وقبل قبض المصدق لان السيد لا يثبت له على عبده مال والراجح عدم سقوطه بغيره  
حيث قبضته فان لم تقبضه رجعت عليه بعد عتقه لان الممتنع ان يثبت للسيد على عبده مال ابتداء لا دواما اه حل  
(فصل) في الصداق الفاسد وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالية وتفریق الصفقة والشرط الفاسد  
وتفريط الولي والمخالفة والدور كافي جعل أمه صداقا لها كما مر اه قل على الجلال ومن أسباب الفساد  
كون الصداق غير مقدور على تسليمه كما بقى ومغصوب اه حل والظاهر ان هذا مخصوص بما اذا كانت  
الزوجات ولم يغير فادون على انتزاعه وتخصيصه فان كان أحدهما فادرا على ذلك فيصح كافي البيع



(قوله وما يذكر معه) أي من قوله وفي زوجتك بتي إلى آخر هذه المسئلة ومن قوله أو أدخل به إلى قوله لم يؤثر من قوله ولو ذكر واهمير إلى آخر الفصل (قوله نسكها بالملكه) أي لكونه غير مال ومثل له بثلاثة أو لكونه ملكا غيره ومثل له بأخذ أي وسواء أكان غير المال مقصودا أم لا وسواء كان المقصود تثبيت عليه البدن اختصاصا كالنحر أو لا كالحرف فلذلك عدد الأمثلة لأجل هذه التعميمات اه شيخنا (قوله سواء أكان) أي الزوج جاهلا بذلك الخ ومثله الزوج والولي فلا فرق بين كون الكل عالما بالحال أو جاهلا به أو البعض عالما والبعض جاهلا (قوله أي بالملكه) أي وكن مقصودا أما غيره كدم ضمنه للمملوك فينصفه بالمملوك المسمى فقط ولا خيار لها اه شيخنا وحمل التخيير أيضا إذا كانت جاهلة بالحال بعبارة حج وتخيير ان جهات لان المسمى كله لم يسلم لها انتهت أي سواء علم وليها أم لا ولا ينظر حكم الولي هل يتخير ولا خصوصا فيما إذا كان مجبرا ولم يعلم بالحال (قوله بطل فيه فقط) أي سواء قدمه أو أخره على المعتمد خلافا للحج في قوله انه اذا قدمه بطل المسمى بتمامه ووجب مهر المثل اه ع ش على م ر (قوله وتخير) هذا مشكل على ما تقرر من تنزيها منزلة البائع على ما تقدم عند قول المتن ولها حبس نفسها التقبض غير مؤجل الخ حيث قال الشارح هناك كفي البائع ووجه الاشكال ان البائع لا خيار له في تفريق الصفقة كما تقدم هناك متناوشرا وكأنهم لم ينزلوها منزلة البائع دائما بل نارة ونارة فما هنا من تخييرها مبني على تنزيها منزلة المشتري لانه هو الذي يتخير في باب البيع تأمل وهذا كله غفلة اذ ما تقدم من عدم تخيير البائع انما هو فيما اذا تفرقت الصفقة في المبيع كما تقدم في المتن في قوله فصل باع حلا وحراما الخ وتقدم هناك أنه لو تفرقت في الثمن كان حلا وحراما كل خيار للبائع لا للمشتري وهذا الزوج كالبائع وقد تفرقت عليها الصفقة فيما هو بمنزلة الثمن وهو الصداق فثبت خيارها لهما لا لواقعة فيه أصلا اه (قوله بحسب قيمتها) أي حيث كان غير المملوك مقصودا والابان كان دما فالمهر المملوك فقط ولا خيار لهما على قياس ما سبق في البيع وقد يتسلك باطلاقهم هنا وفي فرق بين البيع والنكاح بان النكاح أوسع في الجملة لانه لا يجب ذكر المقابل ولا يفسد بفساده اه ح ل وفي ع ش على م ر مائه ولكن م ر في البيع ان شرط التوزيع أن يكون الحرام معلوما والابطال قهرا وان يكون مقصودا والا فينصف البيع بالمملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الاول مهر مثل ولا شيء يبدل غير المقصود في الثاني اه وقوله أن يكون الحرام معلوما أي يمكن علمه ولو بعد العقد فدخل فيه ماله وأصدقها المشترك بينهما وبين شريكه بغير إذن شريكه وهو مجهول قيمة نصيب شريكه وقت العقد ويخرج ماله وقال أصدقها ع بدى وحرا أو ع بدى من عبيد الناس فيبطل المسمى بتمامه ويوجب مهر المثل كما قال لعدم إمكان التوزيع اه شيخنا وفي شرح م ر ولونكج بألف بعضهم مؤجل بمجهول كما يقع في زمننا من قولها ما يحل بموت أو فراق فسد ووجب مهر المثل لامامة ابل المجهول لتعذر التوزيع مع الجهل بالأجل اه (قوله بحسب قيمتهما) أي في المتقومات والمثلثات المختلفة القيمة أما متحدتها فيوزع عليها باعتبار الأجزاء بقدر الخرج خلا والحرم ع بداه شيخنا وفي قل على الجلال ويقدر الحار رقيقا والميت عقد كقوة الخرج خلا كذا قيل هنا وقد مر في كلامه انه يقدر عصيرا وهو الوجه فلعل من قدر الخلل هنا يرى اليه من تقدير ذلك في البيع وليس معتبرا هنا فهو سهو أو سبق قلم فليتنبه له وكتب قبل هذه القولة مائه قوله ويقدر الحار عصيرا كذا قدر ومهنا وقد روي في تفريق الصفقة خلا ولم يقدروه في نكاح المشترك شيئا بل أوجبوا قيمته عند من يراها وظاهر كلام الرافعي اعتبار كل محل بما فيه فليتنظر حكمه المخالف وقد يقال في الحكمة انه لما وقع العقد مع الخمر فاسدا احتسب له وقت محصة وهو كونه خلا أو عصيرا واعتبر الخلل في البيع لان ز وممستقبل عن العقد فربما فسخ بعده قسما المطالبة باعتبار ما يؤول اليه محل الخمر بخلاف عند النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيرا أو أمان نكاح المشترك فالعقد وقع صحيحا بالخمر عندهم ولما امتنع المطالبة به بعد الاسلام رجع إلى قيمة

وما يذكر معه ولو (نسكها بالملكه) كخمس روح ودم ومنصوب (وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا أو مملوكا للزوج سواء أكان جاهلا بذلك أم عالما به (أو) نسكها (به) أي بالملكه (وبغيره بطل فيه) أي فيما لا يملكه (فقط) أي دون غيره مما يفرق الصفقة (وتخير) هي بين فسخ الصداق وإبقائه (فان فسخته فهو مثل) يجب لهما (والا) أي وان لم تفسخه (فلها مع المملوك حصه غيره منه) أي من مهر مثل (بحسب قيمتهما) فإذا كانت مائة مثالا بالسوية بينهما فلها عن غير المملوك نصف مهر المثل وتعتبر بما لا يملكه أعم مما ذكره

وقته لان اعتبار غير وقته يؤدي الى اعتبار الشيء في غير وقت صحته وور بما يقع ايجاف لان قيمته عند من يراها أقل  
غالبا من قيمة الخلل أو العير فتأمل ذلك فانه من عثران الافهام المستخرج من دقائق نفائس الالهام اه (قوله  
وفي قوله زوجتك بنتي الخ) متعلق بصح وقوله اذ بعض العبد تليل لقوله صح كل وهو في قوة قوله لتيسر التوزيع  
وهذه المسئلة من جملة ما يدكر معه وقوله ثوبها أمالو قال ثوب فيفسد المسمى ويجيب مهر المثل اه شيخنا (قوله  
وفي زوجتك بنتي الخ) أي وكلن ولي مالها أيضا أو وكلاء عنها فيه اه شرح مدر وخرج به مالوا تنقبا لقياس  
صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش عليه وقوله وبعتك ثوبها خرج بثوبها ثوب فان المهر يفسد كبيع عبي  
اثنين بثمان واحد اه شرح مدر (قوله فثلث العبد عن الثوب) فان لم يساوت ثلث العبد ثمن مثل الثوب  
بطل البيع ان لم تكن أذنت فيه بدونه وقوله وثلاث صدقات أي ان كان قدر مهر المثل والابطال ان لم تأذن فيه  
ورجع بمهر المثل اه برماوي وقوله يرجع الزوج في نصفه هو ثلث العبد في هذا المثل واذا رد الثوب بعيب  
استرد الثمن الذي هو ثلث العبد ولا ترد المرأة باقية لتطلب مهر المثل وخرج بثوبها مالو قال وبعتك ثوبها فانه لا يصح  
بالنسبة للبيع والصدقات اما النكاح فصحيح فلا بد ان يكون الصدقات والثلثان لازمة وخرج بالثوب مالو كان نقدا  
أيضا كان قال زوجتك بنتي وملكتك هذه المائتين المائتين المائتين لك فان البيع والصدقات باطلان لانه من  
قاعدة مدعجوة اه حل مع زيادة وفي قل على الجلال قوله صح كل الخ أي ان كان الثوب لها كما أفادته الاضافة وكان له  
جواز بيعه لولايته أو كاله ولم يكن من قاعدة مدعجوة والابطال ورجع لمهر المثل وصورة الاخيرة ان يقول زوجتك  
بنتي وملكتك هذه المائة درهم من مالها بثمانين المائتين من الدراهم اه (قوله يرجع الزوج في نصفه الخ)  
وترجع هي في الثوب اذا تلف العبد قبل القبض ولها مهر المثل المذكور ولها بعيب العبد رخصة الثوب وحدها  
أو حصة الصدقات وحدها ان شاء اه قل على الجلال (قوله ولو نسكح لموليه الخ) جواب عن هذا  
الشرط وفيه تسع مسائل قوله فيما يأتي صح النكاح بمهر مثل وقوله بفوق مهر مثل أي بمهر مثل فما فوق حالة  
كون المجموع من مال المولى أمالو كان من مال المولى أو قدر المهر من مال المولى والزائد من مال المولى فانه يصح في  
ها تين بالمسمى كما سيأتي اه شيخنا (قوله ومهر مثلها يليق به) أما اذا كان لا يليق به كان نسكح له شريعة  
يستغرق مهرها ماله أو يقرب من الاستغراق فالنكاح باطل كما مر في تزويج المجموع عليه اه شيخنا (قوله  
لارشيده) اعترض بانه تركيب فاسد لان اذا دخلت على مفردة سابقة وجب تكرارها نحو لا فارض  
ولا بكر لشرقية ولا غربية وأجيب بانها بمعنى غير ظاهرا عرابها فيما بعدها تكونها على صورة الحرف ولا التي  
يجب تكرارها بخصوصية بما اذا كان ثم صفتان متضادتان وكونها بمعنى غير صريح به السعد في قوله تعالى لا ذلول  
اه حل (قوله بلاذن) أي في الدون سواء أذنت في النكاح أم لا وقوله بكر ليس بقيد وقوله بدونه  
متعلق بانسكح في المسكين وقوله أو عينت أي الرشيدة بكرا أو غيرها وهو معطوف على قوله بلاذن وفي المعنى  
على مفردة تقديره ولم تعين قدرا ولم تطاق فعطف على هذا المقدور وقال أو عينت أو أطلقت اه شيخنا (قوله  
أو عينت) أي الرشيدة بكرا أو غيرها اه ع ش وقوله أو أطلقت أي الرشيدة غير انجزة أي سكتت عن قدره  
(قوله فنقص عنه) ظاهره ولو كان الناقص زائدا على مهر المثل ولو كانت المعينة للمقدرة سفيهة هنا على ان قوله  
أو عينت من عطف الجمل لكن بحث الباقي ان عقاده في السفينة بالمسمى لتلايضع الزائد عليها وطرده في الرشيدة  
قال ج وهو متجه في السفينة لما ذكر بل لانه لا مدخل لاذن في الاموال فكانهم لم تأذن في شيء لافي الرشيدة  
لان اذنها معتبر في الاموال ولو زاد على ما سجنه جاء فيهما تقدم في الوكيل اه حل وعبرة الثوب بري ومثل  
النقص فيهما الزيادة مع تعيين الزوج أو النهي عن الزيادة على الاوجه كلوكيل في البيع انتهت (قوله  
أو على ان لا يها) أي أو غيره الغاي من الصدقات أو غيره وقوله أو على ان يعطيه أي أو غيره الغاي من  
الصدقات أو من غيره اه شرح مدر والفا اسم أن ومفعول يعطى محذوف دل عليه هذا أي اياه وانما

(وفي) قوله (زوجتك بنتي  
وبعتك ثوبها بهذا العبد صح  
كل) من النكاح والمهر والبيع  
علا بجمع الصفتين مختلفتي  
الحكم اذ بعض العبد صدقات  
وبعضه ثمن مبيع (ووزع  
العبد على) قيمة (الثوب  
ومهر مثل) فاذا كان مهر  
المثل ألفا وقيمة الثوب  
خمس مائة قلت العبد عن  
الثوب وثلاث صدقات يرجع  
الزوج في نصفه اذا طلق قبل  
الدخول (ولو نسكح لموليه)  
هو أعم من قوله لطفل (بفوق  
مهر مثل من ماله) أي مال  
موليه ومهر مثلها يليق به (أو  
أنسكح بنتا لارشيده) كصغيرة  
ومجنونة (أو رشيدة بكرا بلا  
اذن بدونه) أي بدون مهر  
المثل (أو غينت له قدرا  
فنقص عنه أو أطلقت فنقص  
عن مهر مثل أو نسكح بألف  
على أن لا يها أو) على (ان  
يعطيه ألفا



أو شرط في مهر خيار أو في  
نكاح ما يخالف مقتضاه ولم  
يحل بمقتضاه وده الأصلي كان  
لا يتزوج عليها) أو لانفقة  
لها (صح النكاح) لانه لا  
يتأثر بفساد الموضع ولا  
بفساد شرط مثل ذلك (بمهر  
مثل) لفساد المسمى بالشرط  
في صورته وبتقاء الحفظ  
والصلصة في الثلاثة الاول  
وبالحالفة في صورتي النقص  
ووجهها في ثانيتهما ان  
النكاح بالاذن المطلق محمول  
على مهر المثل وقد نقص عنه  
ووجهه فساد في الاخيرة  
مخالفة الشرط لمقتضى النكاح  
وفي التي قبلها ان المهر لم  
يتمحض عوضا بل فيه معنى  
التجيلة فلا يلبق به الخيار وفي  
السادسة والسابعة ان الالف  
ان لم يكن من المهر فهو شرط  
عقد في عقد ولا فقد جعل  
بعض ما التزمه في مقابلة  
البضع لغير الزوجة فيفسد  
كل في البيع ولا يسري فساد  
الى النكاح لاستقلاله وخرج  
بزيادتي في الاولى من ماله مالو  
كان ذلك من مال الولي فيصح  
بالمسمى على أحد احتمالي  
الامام وجرم به الحاوي الصغير  
تبع الجماعة وصححه البلقيني  
واختاره الاذري حذرا من  
اضرار موليه بلزوم مهر المثل  
في ماله وفسد على احتماله  
الاخر لانه يتضمن دخوله  
في ماله موليه

لم يعكس لان اسم ان عمدة فهو أولى بالذكر وقوله ان يعطيه بالياء ومثله ان تعطيه بالتاء أي للاب فينقصد  
بمهر المثل أيضا ومفهوم خبر الاب مالو شرط ان يعطيه الزوج ألفا آخراته يصح بالمسمى فالخاص لانه ينقصد  
بمهر المثل في صورتين وبالمسمى في صورة اه شيخنا وفي قول علي الجلال قوله ان يعطيه بالفوقية والتحتية  
كل في شرح شيخنا قال وهو في الفوقية عدم نهالها بها فقام له (قوله أو شرط في مهر خيار) كان قال زوجتكمها  
بكذا على ان لك أولى الخيار في المهر فان شئت أو شئت ابقيت العقدية والافمخت الصادق ور جعت بمهر المثل  
أي مثلا اه ع ش على مر (قوله أو شرط في مهر خيار) أي في العقد لا بعد مولو في مجلسه ففرق بينه وبين  
البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس العقد كالواقع فيه بان البيع لما دخله الخيار أي خيار المجلس كان زمنه بمثابة  
صلب العقد بجامع عدم الزوم ولا كذلك هنا اه حل (قوله كان لا يتزوج عليها) فيه ان هذا يقتضي ان  
هذا التزوج على المعهود عليهما من مقتضيات العقد وفيه منقضاء كذا قال الشهاب عميرة قال نليذه سم قد وجهه بان  
العقد على امرأة يقتضي اباحة غيرها أي عدم الحجر عليه فيما دون أربعة والافمخت انه ليس طالبا لذلك حتى  
يقال انه مقتضى له ولا ينافي ذلك ثبوت هذا المقتضى عند عدم العقد أيضا ثم رأيت ج قال قد يشك كون التزوج  
عليها من مقتضى النكاح بان المتبادر منه انه لا يقتضي منع ولا عدمه ويحجب عنه يمنع ذلك وادعاء ان نكاح  
مادون الرابعة مقتضى حلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه اه حل وفيه ما فيه مكتب سم على ج  
مانصه قد يوضح بان نكاح الواحدة ثلاثا كان مظنة الحجر ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها  
دفعالتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فان نكاح غيرها من آثار نكاحها وتابعه في الثبوت فليتمل فيه اه  
ع ش على مر (قوله أو لانفقة لها) أي بالسكية بخلاف مالو شرط ان ينفق عليها غيره فهذا مما يخل بمقصود  
النكاح الأصلي فيبطل العقد من أصله وان صحح البلقيني الصحة بطلان الشرط اه شرح مر وفي ج  
كيف يعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير برواية نقل من فرق بين ذلك خيال  
لأثره اه حل (قوله في الثلاثة الاول) وهي ما لو نكح لموايه الى قوله بلاذن بدونه وقوله في صورتي النقص  
وهما لو عينت له قدرا أو أطلقت وقوله وثانيتهما هي مسألة الاطلاق وقوله المطلق أي عن ذكر المهر بالسكية  
وفارق عدم صحته من غير كفه بان ايجاب مهر المثل هنا أي في غير الرشيدة والرشيدة بالاذن تدارك لما فات من  
المسمى وذلك لا يمكن تداركه قاله ج اه حل (قوله لفساد المسمى) أي في الصور التسع وقوله في صورته أي  
الشرط وهي الاربعة الاخيرة وقوله ووجه فساد اي الشرط شروع في توجيه قوله لفساد المسمى بالشرط في صورته  
وقوله في الاخيرة وهي قوله أو في نكاح ما يخالف مقتضاه الخ وقوله في السادسة والسابعة وهما صورنا الالف  
وقوله ان لم يكن من المهر كان شرط عليه هبته او قرضه وقوله في مقابلة البضع متعلق بالتزوم وقوله لغير الزوجة  
مفعول ثان للجعل (قوله في الاخيرة) وهي أن لا يتزوج عليها والتي قبلها هي مالو شرط في مهر خيار اه حل  
(قوله بل فيه معنى النحلة) أي لانها تستمتع به كما يستمتع به افسكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر نحلة وعطية  
اه شوبري (قوله فيفسد) أي الجعل وقوله كل في البيع أي حيث يفسد الجعل الذي هو الشرط لكن في البيع  
يسري فساد الشرط الى فساد البيع وهذا لا يسري فلذلك قال ولا يسري وقوله لاستقلاله أي النكاح بمعنى انه  
لا يتوقف صحته على ذكر عوض والبيع غير مستقل بمعنى انه يتوقف اه (قوله مالو كان ذلك) أي جميع المال  
من مال الولي وماله من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه تعليل الاصحاب الاول ويأتي فيه تعليل  
الاحتمال الثاني اه حل (قوله فيصح بالمسمى الخ) هو المعتمد لكن التعليل بقوله حذرا الخ لا يظهر فيما  
لو جعل الزائد من ماله ومهر المثل من ماله وليس مع انه ينعقد فيها أيضا بالمسمى اه شيخنا (قوله حذرا من  
اضرار موليه) مقتضاه انه لو انفسد الولي بما زامن ماله انه يبطل لانتهاء ذلك فليجبر اه شوبري والاقرب  
الصحة اه ع ش (قوله حذرا من اضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله) هذا بناء على ان المهر يرجع للاب

(أو أخل به) أي بمشورده  
 الأصلي (كشرط محتملة وطء  
 عدمه) أو أنه إذا وطئ طلق  
 أو بانت منه أو فلا نكاح بينهما  
 (أو شرط فيه خيار بطل  
 النكاح) للإخلال بما ذكر  
 ولما فاء الخيار لزوم النكاح  
 وخرج بتقييد شرط عدم  
 الوطء بكونه منها وباحتمالها  
 للوطء ما لو شرط الزوج أن  
 لا يوطأ فلا يبطل النكاح لأن  
 الوطء حقه فلا تزك بخلافه  
 فيها كإرجاء في الروضة  
 كصلها تبعاً للجمهور وقال  
 في البحر أنه مذهب الشافعي  
 وصححه النووي في تصحيحه  
 وخرجه الحاروي وغيره وما لو لم  
 تحتل الوطء أبداً أو حالاً إذا  
 شرطت أن لا يوطأ أبداً أو حتى  
 تحتل فإنه يصح لأنه قضية  
 العقد صرح به البغوي في  
 فتاويه (أو) شرط فيه (ما  
 يوافق مقتضاه) كأن ينفق  
 عليها أو يقسم لها (أو مالا)  
 يخالف مقتضاه (ولا) يوافق  
 بأن لم يتعلق به غرض كان  
 لاتاً كل الأكاذيب (لم يؤثر) في  
 نكاح ولا مهر لاتتغاف فأنه  
 (ولو نكح نسوة بمهر) واحد  
 (فلكل) منهن (مهر مثل)  
 لفساد المهر للمهرل بما يخص  
 كلامهن في الحال كإلوياع  
 عبيد جمع بشمن واحد ثم  
 لزوج أمته بمهر صم المسمى  
 لاتتحد مالكة (ولو ذكر) أو  
 مهر اسراؤا كثر) منه (جهراً

للابن لو قلنا بالفساد لان صبغة التملك وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف القسح الا اني فانه يرجع للمولى  
 عليه ما لو عتد به المثل لكفه ونمراغب باز يد مساولة في الكفاءة فالمد كور في كلام الامام نقلا عن أبي  
 الحناط الصحة أي حيث رأى الولي المصلحة في ذلك كما عتده الاذرى اه حل (قوله بلزوم مهر المثل  
 في ماله) ولظهوره هذه المصلحة لم ينظر الى تضمن دخوله في ملكه اه شرح مر (قوله أو أخل به) ومنه  
 شرط أن لا يرتبها أو أن لا ترتبها ولو كانت أمة أو كفاية فإن أراد ما دامت كذلك صح والافلا اه شوبري وفي  
 كون نفي الأثر يخل بمقصود النكاح نظر ظاهر اه حل (قوله أيضاً وأخل به) محترز القيد الثاني  
 في المسئلة التاسعة وقوله أو بشرط فيه خيار محترز قوله في الثامنة أو بشرط في مهر خيار وقوله أو ما يوافق مقتضاه  
 الخ محترز القيد الاول من القيد في التاسعة قد كرر محترزهما على سبيل اللف والنشر المشوش (قوله كشرط  
 محتملة وطء) على تقديره مضاف أي ولي محتملة أي لانه الذي يدخل في العقد لا هي لان المعول عليه الشرط  
 الواقع في العقد اه شيخنا وعبارة تشرح مر كشرط ولي الزوج على الزوج أن لا يوطأها الخ اه ويعوز  
 ان يبقى الكلام على ظاهره من ان الشرط هو الزوج وجوه ويحمل على ما اذا عتدت بنفسها على مذهب أبي  
 حنيفة لكنه بعيد لان الكلام في مذهبن تأمل (قوله كشرط محتملة وطء عدمه) ويفرق بينه وبين شرط عدم  
 النفقة بان المقصود من النكاح التناسل المتوقف على الوطء دون نحو النفقة فكان قصده أصلياً وقصد غيره تابعاً  
 اه حل (قوله عدمه) أي مطلقاً والوقت كذا مع إباحته فيه فلا بشرط في التحيرة فإن أراد مطلقاً بطل  
 العقد والاصح اه شوبري (قوله أو أنه إذا وطئ طلق) بخلاف ما لو شرط أن لا يوطأها أو لا يخالعها فلا يؤثر  
 كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام في انه من الموافق لمقتضى العقد أو من المخالف الغير المثل اه سم على ج  
 والظاهر الثاني فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش على مر (قوله أو بشرط فيه خيار بطل  
 النكاح) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلافه لا زركشي اه شرح مر وفي  
 ع ش عليه ما نصه قال في شرح الارشاد ولا يضرب شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه انصريح بمقتضى  
 العقد وقياسه انه لا يضرب شرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى  
 عن ذلك للمتأمل وان خالفه مر اه سم على ج والاقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا يحصى عنه (قوله  
 وخرج بتقييد الخ) ولم ينزلوا موافقته في الاول منزلة شرطه حتى يصح ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها  
 لانعارض حتى يبطل تغليباً لجانب المبتدى فانبط الحكم به دون المساعدة على شرطه دفعا للتعارض اه حل  
 وقوله في الاول هو قول المتن كشرط محتملة وطء عدمه وقوله في الثاني هو قول الشرح ما لو شرط الزوج  
 أن لا يوطأ الخ اه (قوله بخلافه فيها) أي منها أي بخلاف ما لو شرطت عليه عدم الوطء فلا يصح وظاهره ولو  
 كان الزوج غير منتهى للوطء لصغر أو نحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير منتهى للنكاح لانه  
 موافق لمقتضى النكاح اه شرح مر (قوله فانه يصح الخ) ولو أطلق في الصورة الاولى فالظاهر الصحة  
 وكذا لو أطلق ولي التحيرة اشتراط أن لا يوطأ لان الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب وفريق بين هذا وبين  
 التحيرة بان التحيرة مزمنة فالظاهر دوامها بخلاف هذا اه حل (قوله ولو نكح نسوة الخ) بان زوجهن  
 جدهن أو عمتهن ولو كان يخص كل واحدة غير متمول وان قلنا بقول ابن حجر انه لا بد ان يخص كل  
 واحد من المشتركين في الامته متمول اه حل (قوله نعم لزوج أمته) أي من عبيد ليصح النكاح ولا بد  
 ان يكون واحد الخرج مالوز وجهما من عبيدين فيفسد المسمى ولو مع اتحاد المالك فقوله لاتتحد مالكة أي  
 مع اتحاد الزوج اه شيخنا (قوله ولو ذكر) أي الزوج والولي والزوج كإشارته الى الحق المحلى بقوله  
 وقد يحتاج لمساعدة الزوجة وقوله لم ينعقد به أي ما وقع به العقد الحقيقي فلا حاجة لما زاده بعضهم بقوله  
 أو لا يخرج ما لو عتد سرا بالف أو عتد جهراً بالعين لان الثاني لا يقال له عقد حقيقة بل هو صورة عقد فقوله



عقده مخرج له اه شيخنا وعبارته شرح مر أى الزوج والولى والزوجة الرشيدة بالجمع باعتبارها وان كانت موافقة الولى حيث لا مدخل لها فى الزوم أو باعتبار من ينضم للفريقين غالباً انتهت (قوله لزوم ما عقد به) أى قل أو كثر احدثت شهود السر والعلانية أم لا اه شرح مر قال فى شرح الروض ولوا تفقوا على التعبير بالالفين عن الالف وعقدوا به ما لزم كما شملته عبارته أيضاً لجرى بان اللفظ الصريح به أو عقدوا به ما على ان لا يلزم الالف صح غير المثل لما مر اه سم

\*(فصل فى التفويض)\* تقدم ان الصداق تارة يجب بالعقد وهو ما تقدم الكلام عليه وتارة يجب بالوطء سواء استند العقد كالواقع فى التفويض أم لا كوطء الشبهة فظهرت مناسبتها ذكر هذا الفصل فى كتاب الصداق (قوله مع ما يذكر معه) أى من قوله ومهر المثل ما يرغب به الى آخر الفصل (قوله رد أمر المهر) أى من حيث جنسه وقدره فله وكثرة (قوله أو البضع) أى رد أمر البضع والمراد بأمر البضع العقد عليه بلامهر بالنسبة للرد الى الولى فى صورة الحرية والمراد به بالنسبة لقوله أو الزوج المهر المتعلق به فان السيد رده الى الزوج أى جعل ايجابه مفوضاً اليه بالفرض أو الوطء فقوله الى الولى أى فى صورة الحرية وقوله أو الزوج أى فى صورة السيد كما يأتى اه شيخنا (قوله أو البضع الى الولى) أى لانهم لما قالت لوليهما زوجنى بلامهر فقد ردت أمر البضع اليهما اه شيخنا عز برى (قوله أو شاء فلان) وهو المراد بالغير فى قوله أو غيره (قوله وتفويض بضع) أى من المرأة أو من سيد الامه بان قالت للولى زوجنى بلامهر أو قال سيد الامه زوجتكها بلامهر اه حل (قوله أيضاً وتفويض بضع) وهو اخلاء النكاح عن المهر اه شرح مر وقوله وهو اخلاء النكاح أى على الوجه الآتى أما لو قال الولى زوجتكها بلامهر ولم يسبق اذن منها لم يكن فهو يضاعف على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد اه ع ش عليه (قوله وهو المراد هنا) أى وأما تفويض المهر فقد علم مما مر من انها ان عينت مهر التبع وان لم تعين زوجها بمهر المثل ويفهم منها انها اذا قالت له زوجنى بما شئت جاز بمهر المثل وبمادونه ولا يجوز اخلاء النكاح منه فان اخلاء منه وجب بمهر المثل كما تقدم اه ع ش على مر (قوله لتفويض أمرها الى الولى) كان المراد بامرها نكاحها والعقد عاها بدليل قوله بلامهر والمصدر مضاف للمفعول أى لتفويضها أمرها (قوله لان الولى فوض أمرها) أى مهرها الى الزوج أى جعل له دخلاً فى ايجابه بفرضه وكان المناسب ان يزيد أو الى الحاكم اه حل وقوله بفرضه أى أو بالوطء على ما سياتى انه يجب بالفرض تارة وبالوطء أخرى (قوله والفتح أفصح) لعسل الافصحى باعتبار كثرة استعماله فى كلام الفقهاء والافتل ذلك لا يظهر فيه معنى الافصحى فان اللغة بين لم يواردا على معنى واحد اه ع ش على مر (قوله صح تفويض رشيدة الخ) حاصل مسألة التفويض ان المرأة التى يكون منها التفويض الصحيح اما بكر أو ثبير رشيدة أو سفية مهلهة أو مكاتبه كتابه صحبة واستأذنت سيدها فى النكاح فهذه خمس صور وصيغة التفويض فى كل اماز زوجنى بلامهر أو زوجنى على ان لامهر أو تزيد على ذلك ولا نفقة لى أو أعطيه الف الف أو زوجنى بلامهر لافى الحال ولا فى المآل فالصريح ستة تضرب فى الخمسة وهذا الخطاب لولى منها أو من المكاتبه لسيدها والعبارة الواقعة من الولى للزوج نقي المهر أو السكون أو الزوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بوجع وهى من قوم يتزوجون بحال واذا ضربت أحوال الولى فى أحوال الحرية كانت عشرين صورة ثم تضرب أحوالها فى العشرين الحاصلة من ضرب صيغ الولى فى افراد الزوج تبلغ مائة وعشرين ثم ان الفرض اما بالتراضى أو بضرب القاضى أو بوجبه الوطء أو موت احدهما او هما فهذه ستة احوال تضرب فى مائة وعشرين تبلغ سبع مائة وعشرين والرجوع فى مهر المثل اما الى مهر العصبان أو الحارم ان فقدت العصبان أو الاجانب عند فقد الفريقين فهذه ثلاثة احوال تضرب فى جملة المتقدم تبلغ الفين ومائة وستين وهذا كله فى الحرية وانما تر كالمسائل المكاتبه لتعطلها فى بعض الاحوال فتأمل اه من خط شيخنا الحنفى رضى الله عنه آمين (قوله تفويض رشيدة) ومثلها السفية المهلهة وهى من بلغت رشيدة ثم يذرت ولم

لزم ما عقده (اعتباراً بالعقد) فلو عقد سر بالالف ثم أعيد جهر بالالفين تجب لالزم ألف أو اتفقوا على ألف سر ثم عقدوا جهر بالالفين لزم ألفان وعلى هاتين الحالتين جل نص الشافعى فى موضع على ان المهر مهر السرو فى آخره على انه مهر العلانية \*(فصل فى التفويض مع ما يذكر معه)\* وهو لغفرد الأمر الى الغير وشرا دارا مهر الى الولى أو غيره أو البضع الى الولى أو الزوج فهو قسمان تفويض مهر كقولها لولى زوجنى بما شئت أو شاء فلان وتفويض بضع وهو المراد هنا وسميت المرأة مفوضة بكسر الواو لتفويض أمرها الى الولى بلامهر وبفصحها لان الولى فوض أمرها الى الزوج قال فى البحر والفتح أنهم (صح) تفويض رشيدة

يجبر عليها القاضي اه شيخنا (قوله بقوله الواهب) الباء للتصوير وقوله فزوج الخ من جملة التصوير والتفويض الشرعي اسم لجمع قولها ما ذكر وتزوجها كما ذكر اه شيخنا (قوله بقوله الواهب) زوجني بلامهر (أى اوعلى ان لامهري وان زادت مع ذلك لا قبل الوطع ولا بعدة لاحلا ولا ما لا فان سكنت عن ذكر المهر فليس تفويض وكذا لو ذكرته مفيدا بغير مهر المثل قدوا او صغوز وجها بما ذكرته اه قل على الجلال (قوله او زوج بدون مهر المثل الخ) لان تسمية ملغاة من اصله لانها المالم توافق الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية فاسدة فيجب مهر المثل بالعقد على ان التسمية الفاسدة انما توجب مهر المثل اذ لم يؤذن في ترك المهر فكان هذا مستثنى من التسمية الفاسدة أى محل كون التسمية الفاسدة توجب مهر المثل بالعقد المالم يكن هناك تفويض من المرأة اه حل (قوله أو بغير نقد البلد) معطوف على لاجهر المثل وان زاد على مهر المثل من نقد البلد وكتب أيضا قوله أو بغير نقد البلد معطوف على قوله لاجهر مثل فنقد البلد ليس من معنى مهر المثل حتى يخالف ما سبق في قوله فرض فاض مهر مثل حال من نقد البلد المصرح بذلك بان نقد البلد ليس من معنى مهر المثل وكذا تقدم في شروط الاجبار الا ان يقال مهر المثل له اطلاقان تارة يراد به القدر فقط وتارة يراد به ما يشمل الحول وكونه من نقد البلد ومراومه هنا الا ان من ذلك وحديث يصح أن يكون معطوفا على دون اه حل (قوله أو بغير نقد البلد) أى أو بمثل اه شرح مر (قوله كسيدر زوج بلامهر) وظاهره انه لو اذن لا تنفي تزويج أمته وسكت عن المهر فزوجها الوكيل وسكت لا يكون تفويضا لان الوكيل يلزمه الخطأ ولو كله فينقد بمهر المثل نظير ما مر في ولى اذنت له وسكت اه شرح مر وفي قل على الجلال \* (تنبيه) \* سكوت الموكل من ولى أو سيد عن ذكر المهر والوكيل ليس تفويضا على المعتمد وكذا سكوت الوكيل عن الولى أو السيد حال عتده وان كان مفوضا اليه (قوله غير المكاتبه) اما المكاتبه فهم مع سيدها كالحر وقع ولها فيه مع تفويضها لكن باذن السيد وليس المراد انه لا بد ان يقول لها اذنت لك ان تقول لى زوجني بلامهر بل يكفي ان يزوجه بعد قولها المذكور وكأنه اذن لها اه حل \* (فرع) \* قال سم على منتهى وتفويض المريضة صحح ان صحت فان ماتت واجاز الوارث صح والافلا كذا نقله مر عن خط والده أقول وينبغي تصوير ذلك بما اذنت ان تزوج بدون مهر المثل ويكون من تفويض المهر والافلا وجه للفرق بين اجازة الوارث وعدها بل لا معنى له لانه بالموت يجب مهر المثل ولا تبرع فيه وسواء في ذلك اجازة الوارث ام رد اه ع ش على مر (قوله أو سكت) لم يقل او زوج بدون مهر المثل او بغير نقد البلد كما قال فى الولى لانه لا يكون تفويضا فيصح بدون مهر المثل وبغير نقد البلد اذا عقد به لان المهر حقه اه شيخنا (قوله وبخلاف ما لو سكت عنه الرشيدة) بان قالت زوجني فقط فلا يكون تفويضا وان زوجها لولى لاجهر مثل أو سكت أو زوج بدون مهر المثل اه حل أى فينقد بمهر المثل (قوله وبه) أى بحكم السكوت صرح فى الشرح الصغير معتمد وقيل تكون مفوضه وقد تقدمت المسئلة فى كلامه قبيل هذا الفصل فى قوله أو طاعت أى الرشيدة الخ كذا قال الشهاب عميرة أى فكان حقه ان يقول كما تقدم وفيه ان التى تقدمت تزوجه لولى بدون مهر المثل وهناسكت الولى عنه وانفاه وذكر بعضهم ان الذى ذكره فى الشرح الصغير موصوف بمما اذا زوج الولى وسكت عن المهر وانفاه فلتراجع عبارة الشرح الصغير ويرد ما قاله الشيخ عميرة بان ما هنا اعم مما هناك وان تلامن افراد ما فى الشرح الصغير تأمل اه حل (قوله فيجب المسمى فيهما) أى فى الاخبرتين واما الاولتان فان سكت الولى او زوج بدون مهر المثل صح النكاح بمهر المثل وان زوج بأكثر من مهر المثل صح بالمسمى اه شيخنا ع شماوى (قوله ووجب بوطء) أى ولو باختيارها اه حل والظاهر انه يجري هناك ذكره فى الوطء المقرر للمهر فيما تقدم وعبارة الشورى هناك قوله وتقرر بوطء أى بتخييب حشفة أو قدرها وان لم تزل البكارة فان لم ينتشر ولو بادخالها ذكره هل ولو صغير لا يمكن وطؤه المعتمد نعم خلافا لآل زركشى وفى كلام شيخنا بوطء وان لم يحصل به التحليل كالصغير الذى لا يتأتى جماعه والفرق بينه وبين التحليل ان مبنى التحليل على المدة بخلاف هذا انتهى وقوله أو موت نظير ما تقدم ان

(قوله الواهب) (زوجني بلا مهر فزوج لاجهر مثل) بأن نفى المهر أو سكت أو زوج بدون مهر مثل أو بغير نقد البلد كما فى شماوى (كسيدر زوج) أمته غير المكاتبه (بلا مهر) بأن نفى المهر أو سكت بخلاف غير الرشيدة لان التفويض تبرع لكن يستفاد به الولى من السفه الاذن فى تزويجها وبخلاف ما لو سكت عنه الرشيدة لان النكاح يعقد غالباً بمهر فيجعل الاذن على العادة فكانها قالت زوجني بمهر وبه صرح فى الشرح الصغير وبخلاف ما لو زوج بمهر المثل من نقد البلد وبخلاف ما لو زوج السيد أمته المذكورة بمهر ولو دون مهر مثلها فيجب المسمى فيهما وتعبيرى بما ذكر أعظم مما ذكره (ووجب بوطء أو موت) لاحدهما (مهر مثل)



لان الوطء لا يباح بالاباحة في نفسه من حق الله ٢٤٨ تعالى نعم لونسكم في الكفر مفوضة ثم اسلموا واعتادهم ان لا مهر لمفوضة بحال ثم وطئ

فلا شيء لها لانه استحقوطاً  
بلامهر فاشبه ما لزوج أمته  
عنده ثم اعتقهما واحدهما  
أو باعهما ثم وطئها الزوج  
والموت كالوطء في تقرير  
المسمى فكذا في إيجاب مهر  
المثل في التفويض وقد روي  
أبو داود وغيره ان بروع بنت  
واشق نسكت بلامهر فان  
زوجها قبل ان يفرض لها  
فقضى لها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مهر نساها وبالمرات  
و قال الترمذي حسن صحيح  
وبما ذكر علم ان المهر لا يجب  
بالعقد اذ لو وجب به انشطر  
بالطلاق قبل الدخول كالسبي  
وقد دل القرآن على انه لا  
يجب الا المتعة ويعتبر به مهر  
المثل (حال عقد) لانه المقتضى  
للوجوب بالوطء أو بالموت  
وهذا في مسألة الوطء ما صححه  
في الاصل والشرح الصغير  
ونقله الراعي في سريه العتق  
عن اعتبار الاكثرين لكن  
صح في أصل الروضة ان  
المعتبر فيه أكثر مهر من العقد  
الى الوطء لان البضع دخل  
بالعقد في ضمانه واقرن به  
الاتلاف فوجب الاكثر  
كالقبوض بشرع فاسد  
واعتبار حال العقد في الموت  
من زيادتي (ولها) أي  
المفوضة (قبل وطء طلب  
فرض مهر وجس نفسها)  
أي للفرض ان يكون على

يقال ولو بقوله لها لا عكسه اه (قوله لان الوطء لا يباح بالاباحة) أي قبضان عن التصور بصورة المباح  
وعبارة ابن الرافعي لان البضع لا يشعشع حقا للمرأة بل فيه حق الله تعالى الا ترى انه لا يباح بالاباحة قبضان عن  
التصور بصورة المباحات اه حل فاندفع ما يقال ان الوطء في هذه الصورة ليس مستندا للاباحة وليس  
هي التي أحلتها وانما الذي أحله العقد وحاصل الدفع ان التفويض فيه صورة الاباحة والوطء مضمون  
عن التصور بصورة المباح اه شيخنا وقوله لما فيه أي الوطء من حق الله تعالى وهو انه لا يجوز ايقاعه على  
صورة الزنا اه شيخنا وبعضهم فسروا حق الله بقوله بمعنى ان اباحت متوقفة على اذن الشارع وهو أظهر اه  
وبعبارة أخرى قوله لا يباح بالاباحة أي على تقدير عدم الوجوب وفيه ان هنا عقدا فكيف يقول لا يباح بالاباحة  
الا ان يقال لا يباح بالاباحة أي لا الحقيقة ولا الصورة وهنا على تقدير عدم الوجوب اباحة صورية لان قولها  
المذكور مع تزويجها كما ذكر يشبه الاباحة اه شيخنا (قوله نعم لونسكم في الكفر مفوضة) شامل  
للعربيين والذميين وهذا بخلاف ما تقدم في نكاح المشرک فلم مالوز افعا الينا قبل الاسلام نحكم بينهما بحكم  
الاسلام لان ذلك مفروض فيما اذا لم يعتقدوا ان لامهر لمفوضة بحال اه حل وفي شرح مر ما يصرح  
بان الكلام هنا في الحرين وأما الذميين فيجب المهر بالوطء مطلقا أي لا فرق بين ان يعتقدوا ان لامهر  
للمفوضة أو لا لانهم لما التزموا أحكاما بقصد النعمة عموما وانما تعامل به من غير نظر لاعتقادهم بخلاف الحرين  
وقد نقل انما بالدرس عن العلامةين المزاخي والبابلي ما يوافق ذلك وهو المصدريه في حاشية الزياي وهو الموعول  
عليه خلافا للمعشى اه شيخنا خالف (قوله ثم اعتقهما الخ) قيد هذا لانه محل التوهم لاختلاف المستحق أما لو بقيا  
في ما سلكه على الرق ثم وطئ الزوج فكذلك لا يجب شيء لكن لا من حيث التفويض بل من حيث ان السيد  
لا يجب له على عبده مال وقوله أو باعهما أي أو أحدهما وقوله ثم وطئها الزوج أي ذلام مهر لها ولا للبايع اه  
شرح مر (قوله وقد روي أبو داود الخ) لا يقال قدس القياس على النص لانا نقول على تسليم أن يكون  
ما تقدم من افراد القياس فهذا الحديث ليس نصا لانه على حد قضي بالشفعة فلا يعم بل يحتمل الخصوصية وأيضا  
ليس في الخبر انه لم يطأ قبل الموت تأمل اه حل (قوله ان بروع) بكسر الموحدة عند المحدثين وبفتحها  
عند أهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فعول بالكسر الاخر وعتود اسمان لذبت وماء اه شيخنا الزياي  
اه ع ش على مر (قوله لا يجب بالعقد) أي وحده والافهوله دخل في الوجوب كما أشار به بقوله لانه  
المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت وقوله وتسدل الخ في قوة قوله واللازم باطل اه شيخنا (قوله بالوطء) متعلق  
بالوجوب والوجوب متعلق بالمقتضى كذا أخذته من تضيييه اه شوبري (قوله لكن صح في الروضة الخ)  
معتمد ومثله الموت على ما عتمد شيخنا خلافا للحج حيث استوجبه اعتبار يوم العقد لانه لم يحصل منه اتلاف  
اه حل وعبارة شرح مر لكن المرجح في الروضة كاصلا ونقله الراعي عن المعتبرين وجرى عليه ابن  
المقرئ وهو المعتمد وجوب الاكثر من العقد الى الوطء لان البضع لما دخل في ضمانه واقرن به اتلاف وجب  
الاقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد ويؤخذ منه ان الاوجه فيما لو مات قبل الوطء ترجح اعتبار الاكثر أيضا خلافا  
لبعض المتأخرين اذا البضع قد دخل في ضمانه بالعقد واقرن به المقر وهو الموت فكان كالوطء (قوله  
واقترن به) أي بالبيع أو بالضميان أو بالدخول في الضمان (قوله ولها قبل وطء طلب فسر ضمه مهر)  
استشكاه الامام بان ان قلنا يجب مهر المثل بالعقد فما معنى المفوضة وان قلنا لم يجب شيء فكيف تطلب ما لم يجب  
لها قال ومن طمع ان يلحق ما وضع على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا وأجيب بان معنى المفوضة على الاول  
جواز اخلاء الولي العقد عن التسمية وكفى بدفع الاثم عنه فائدة ومعنى وانما تطلب ذلك على الثاني لانه جرى سبب  
وجوبه فاعقد سبب الوجوب بنحو الفرض لانه موجب للمهر وفرق ظاهر بينهما اه شرح مر (قوله  
وهو ما رضياه) نعم ان فرض لها الزوج مهر مثلها باعتبار انها لا من نقد بل ادها لم يعتبر رضاها كما نقله ابن داود

بصير من تسليم نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مطر وض) غير مؤجل كالسبي ابتداء (وهو) أي المهر وض (مارضياه) عن

من الاصحاب وانتصر له الاذرى لانهم اذا رفعته لحاكم لم يفرض غيره فامتناعها تعنت وعناد اه شرح مر  
 (قوله أو فوق مهر مثل) أى أو انقص منه اه سم (قوله أو جاهلين بقدره) أى مهر المثل وقوله كالسعى  
 ابتداء راجع للجميع وقوله ولان المفروض الخ راجع لقوله أو جاهلين بقدره فقط (قوله فلو امتنع منه)  
 راجع لقوله ولها قبل وطء الخ وقوله أو تنازعاه راجع لقوله وهو ما رضى به اه شيخنا (قوله فرض  
 قاض) أى الذى تقع الدعوى بين يديه اذ لا بد من دعوى صحيحة سواء قاضى بلد الزوج أو غيره اه قل  
 على الجلال (قوله ان علمه) فان قلت ينبغى أن يكون هذا شرط الجواز تصرفه لانه فوضه ولو صادف في نفس الامر  
 قلت لا بل الذى دل عليه كلامهم انه شرط له لان قضاء القاضى مع الجهل لا ينفذ وان صادف الحق اه تحفة  
 اه شوبرى ومثله مر (قوله ان كان مهر المثل مؤجلا) أى لا طرأ عادة نسائه به كالأوبعضافلو كان مهر  
 مثلها مائة مؤجلة لكنها تعدل تسعين حالة فرض تسعين حالة اه زى وعبارة الاذرى ثم ما ذكرناه من عدم دخول  
 الاجل في مهر المثل فيما اذا كان قد وجب أما لو احتج الى معرفته له بتدبيره لمولى عليه من ذكر أو أنثى فالظاهر  
 جواز كبايعه وبشترى له كذلك حيث اقتضاه النظر قال الشارح يعنى السبى لو كانت عادة نساء العصابة  
 ينسكن بمؤجل وغير نقد البلد في الاثناء لا يمكن الا الطول ونقد البلد وأما في الابتداء اذا اراد ان يزوجه الصغير  
 أو الصغيرة فيجوز الجرى على عادة عشرينها وان كان مؤجلا وعرضها وغير نقد البلد فيما يظهر اه رشيدى  
 على مر (قوله من نقد بلد لها) عبارة تشرح مر من نقد بلد الفرض فيما يظهر ولا يعارضه التعبير ببلد  
 المرأة لاسيما ان الفرض حضورها أو حضور وكيلها والتعبير ببلد الفرض لتدخل هذه الصورة أولى واذا  
 اعتبر ببلد الفرض أو ببلد حاقه قد ذكرنا في اعتبار قدره انه لا يعتبر قدرها لان كان بها نساء قراباتها أو  
 بعضهن والا اعتبر ببلد من ان جمعهم ببلد والا اعتبر اقربهم ببلد هاهن تعذر معرفتهم اعتبار اجنبيات ببلد  
 كما يأتى والحاصل ان العبرة في الصفة ببلد أو ببلد وكيلها فلا يكون الامن نقدا تلك البالد وفي قدره ببلد  
 نساء قراباتها الى آخر ما مر انتهت (قوله ولا يصح فرض اجنبى) يعنى انه لا يلزمهما الرضا به والا لورضى به  
 مع اه شيخنا نعم ينبغى ان لو كان الاجنبى سيد الزوج ان يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاه يلزمه  
 اعفائه وقد أذن له في النكاح ليؤدى عنه اه شرح مر (قوله أيضا ولا يصح فرض اجنبى) وهو من ليس  
 وكيله عن أحدهما ولا ولباله ولا مال كله ولا من يلزمه المهر كالأول في الاعفاف اه قل على الجلال (قوله  
 أيضا ولا يصح فرض اجنبى من ماله) محمله عند عدم اذن الزوج له فان أذن له جازم مطلقا سواء كان من ماله  
 أو من مال الزوج فان لم يأذن لم يصح مطالعته ان كان الاذن في الفرض من مال الزوج كان وكيله عنه فيه وان  
 كان الاذن في الفرض من ماله أى الاجنبى أو مطالعته قبل يرجع عليه لتقدم الاذن على وجوب المأذون فيه لانه  
 انما يجب بالوطء أو لا يحل تقار وقد يقال الفرض مستند الى العقد فينبغى الرجوع اه من محشى الخطيب  
 (قوله ما يرغب به) أى ما وقعت الرغبة فيمن تمائلها والمراد بالمضارع الماضى فسط ما لم يعضم هناه اه قل على  
 الجلال (قوله ما يرغب به في مثلها عادة من نساء عصباتها) قال ج علم من ضبط نساء العصابة ونساء الارحام بما ذكر  
 ان من عداهن من الاناث كبنات الاخت من الاب في حكم الاجنبيات والجدرة ولولا لاب كذا نقل عن شيخنا ز  
 وفيه نظرا هل حل أى لان الجدة للاب لم تدخل في ضابطا العصبات لانها لا تنسب لمن نسبت اليه الزوجة ولا في ضابط  
 ذوى الارحام لانها ليست من قرابات الام فالظاهر انهم من الاجنبيات كسبا أى عن عش ولذا اجل أم الام في كلام  
 مر على أم أبي الام لتكون من ذوى الارحام كسبا أى فكذا يحمل ما نقل عن زى قد بر هذا والنظر انما يتوجه  
 ان قال زى بدخول ام الام في ذوى الارحام والافغاية ما يستفاد من عبارة الشارح خروجها من العصبات  
 حيث قال دون الام والجدة الخ فان كان زى لم يقل الاول للاب فصحيح ولا نظر الى انها سواء كانت لاب أو لام  
 ليست من العصبات بناء على تفسير الشارح بغيره العصبات بل من قرابات الاب أما اذا فسرت عن لو قدرت ذكر

ولو مؤجلا أو فوق مهر أو  
 جاهلين بقدره كالسعى ابتداء  
 ولان المفروض ليس بدلا  
 عن مهر المثل ليشترط العلم  
 به بل الواجب أحدهما (قوله  
 امتنع) الزوج (منه) أى  
 من فرضه (أو تنازعاه) أى  
 في قدر ما يفرض (فرض  
 قاض مهر مثل) ان (علمه)  
 حتى لا يزيد عليه ولا ينقص  
 عنه الابتغاء فيسبى يحتمل  
 عادة أو يتفاوت المؤجل ان  
 كان مهر المثل مؤجلا (حالا  
 من نقد بلد) لها وان رضى  
 بغيره كفى قيم المتلفات لان  
 منصبه الا لزام فلا يليق به  
 خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم  
 ما يفرضه على رضاهما به فانه  
 حكم منه (ولا يصح فرض  
 اجنبى) ولومن ماله لانه  
 خلاف ما يقتضيه العقد  
 (ومفروض صحيح كسعى)  
 فينظر بطلاق قبل وطء  
 بخلاف ما لو طلق قبل فرض  
 ووطء فلا شطر وبخلاف  
 المفروض الفاسد كعمر فلا  
 يؤثر في التشطير اذا طلق قبل  
 الوطء بخلاف الفاسد المسعى  
 في العقد (ومهر المثل ما يرغب  
 به في مثلها) عادة (من) نساء  
 (عصباتها) وان من



وهن المنسوبات الى من  
تنسب هي اليه كالأخت  
وبنت الاخ والعمة وبنت العم  
دون الام والجدة والحالة  
وتعتبر (القربي فالقربي)  
منهن (فتقدم أخت لابوين  
فلا بفت أخ) فبنت ابنة  
وان سفل (فعمة كذلك)  
أي لابوين فلا بفت عم  
كذلك (فان تعذر معرفته)  
أي معرفة ما يرغب به في  
مثالها من نساء العصابات بأن  
فقدن أولهن يسكن أو  
جهل مهرهن (فرحم) لها  
يعتبر مهرها بهن والمراد  
بهن هنا قرابات الام لا  
المذكورات في الفرائض  
لان أمهات الام يعتبرن هنا  
(كجدة وخالة) تقدم الجهة  
القريبة منهن على غيرها  
وتقدم القربي من الجهة  
الواحدة كالجدة على غيرها  
واعتبر المأوردى الام  
فالأخت لها قبل الجدة فان  
تعذر ان اعتبرت بمثلهما من  
الاجنيات وتعتبر العربية  
يعربية مثلها والامة بأمة مثلها  
والعتيقة بعتيقة مثلها وينظر  
الى شرف سيدهما وخسته  
ولو كانت نساء العصابة بيادين  
هي في أحدهما اعتبر نساء  
بلدها (ويعتبر ما يختلف به  
غرض كسنة وعقل) ويسار  
وبكارة وثبوبة وجمال وعفة  
وعلم وفصاحة (فان اختصت)  
عنهن (بفضل أو نقص) مما  
ذكر (فرض) مهر (لا تقي)  
بالحال (وتعتبر ما يجتمع  
واحدة لنقص نسب يفتقر

لكانت عصابة فالجدة للاب من العصابات وحيث ذيت وجهه النظر تأمل اه شيخنا ح فرضي الله عنه وما نقله  
عن ج في صدر العبارة فيه تحريف ونص عبارته \* (تنبيه) \* علم من ضبط نساء العصابة ونساء الارحام  
بما ذكر ان من عدا هذين من الاقارب كبنات الاخت من الاب في حكم الاجنيات وكان وجهه ان العادة في المهر لم  
تعهد الا باعتبار الاولين دون الاخيرة اه (قوله من نساء عصابات) أي لو فرض ذكر اه عزيرى (قوله وهن  
المنسوبات الخ) أي فتدخل فيهن العمة وتخرج الام وأختها وبنت الاخت اه شيخنا (قوله فعمة كذلك) هل  
ولدى واسطة فتقدم أخت الجد وان بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في  
الارث ذلك فتقدم العمة وان بعدت وبنت العم وان بعداه ع ش على مر (قوله أوجهل مهرهن) أي أو  
كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل اه حل (قوله والمراد بهن هنا قرابات الام الخ) عبارة شرح مر فارحام  
أي قرابات الام من جهة الاب أو الام فهي أعم من ارحام الفرائض من حيث شموله للجدات والوارثات وأخص  
من حيث عدم شموله لبنات العمات والاخوات ونحوه ما وقضية كالأمة ما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ  
كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ولذا قال المأوردى والرويانى تقدم الام فالأخت للام فالجدات فان اجتمع أم  
أب وأم أم فوجه أو جهتها الستة واهم أمهات الخوات أي للام ثم بنات الاخوات اه وقوله فان  
اجتمع أم أب أي للام لان الكلام في قراباتهم اما أم أبي المنكوحة فلا تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره  
وينبغي انهم من نساء العصابات فتقدم على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصابة هن من لو فرضت ذكرا كانت  
في محل العصوبة وأم الاب لو فرضت كذلك كانت أباب لكن فيه انه لا يشملها قولهم وهن المنسوبات الى من  
تنسب هي اليه فانهم قد تكون من غير قبيلاتها أو أهل بلادها بل قضية ذلك انها ليست من نساء العصابة ولا من  
ذوات الارحام كبنات العمة ومقتضى ذلك ان تكون من الاجنيات اه ع ش عليه (قوله بكدة) أي  
من قبل الام اما التي من قبل الاب فليست هن من الرحم ولا من العصابات اعدم دخولها في تعريف كل كيعلم من  
عبارة ع ش على مر (قوله تقدم الجهة القربي الخ) فتقدم أم المنكوحة فاختها لأمها فحتم فاختها  
فبنت اختها لأمها فبنت خاله وبذلك علم استواء ام الاب وأم الام خلافا لبعضهم اه قل على الجلال (قوله  
فالأخت لها) أي للام أي منها أي فاخت المنكوحة من أمها فقط اه شيخنا (قوله فان تعذر الخ) عبارة  
شرح مر فان تعذر أرحامها فنساء بلادها ثم أقرب بلد اليها ثم أقرب النساء من أشبهها (قوله ويعتبر ما يختلف به  
غرض) أي اذا وقع في آثارها تفاوت بشرف أو نقص نسبت هي الى من تشابهها في صفاتها من نقص  
أو كمال فهذه الصورة غير قوله فان اختصت بفضل أو نقص (قوله وفصاحة) وفي الكافي اعتبار حال الزوج أيضا  
من اليسار والعلم والعفة والنسب أي بمعنى انهن لو خفن لذي يسار أو علم أو نحو ذلك اعتبر وانما لم يعتبروا  
المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات اه حل (قوله  
لنقص نسب الخ) في تصور ذلك نظر وصورة بعضهم بما اذا كان من تنسب اليه من عظماء الدنيا ثم افتقر  
فسامحت لذلك والا فكيف يدخل النقص على النسب اه وقد يصور باعتبار المرأة بنساء محارمها كالأخت  
للأم فاذا كانت أخت المفوضة لأمها ناقصة النسب بان كان أبوها غير شريف وسامحت لأجل ذلك اعتبر  
تلك المسامحة بالنسبة للمفوضة فاذا كانت ناقصة النسب أيضا خفنا مهرها وان كانت كاملة النسب بان كان  
أبوها شريفا لم تخف لان مقتضى التخفيف في أختها لأمها غير موجود فيها فتأمل اه من خط شيخنا ح ف  
وصورها شيخنا العشماوي بثلاثة أخوة واحد منهم عالم والاخران غير عالين فزوج العالم بنته بمائة ألف  
والجاهلين بنته بتسعين فاذا زوج الاخر بنته فهو أيضا ناقص النسب أيضا خفنا مهرها وتسعون اه وصورها  
شيخنا العزيرى بان نفي رجل ابنه وادعى انه من زنا ثم استلقه فانه وان لحقه بنته من نسبه فاذا ولد لهذا الولد  
بنت حصل في نسبها ما يفتقر رغبة بسبب نفي أبيها فاذا زوجناها فتقر بنسبها بمهرها بمهر عصاباتنا ممن لم يكن

في نسبه من نقص وعبارة الشيخ صل قوله لانه من نسب الخ من انه ان يتزوج واحد من ثلاثة اخوة بنت  
شريف والاخران بنتي خصب فيولد لكل منهم بنت فبنات عم فزوجت بنت الشريف بالف وبنت  
احدى الخبيستين بمائة فاذا زوجت الاخرى تفويضا او ووطئوا وارتدنا ان نفرض لها فتعتبر بالخبيسة دون  
الشريفة اه فلما راد بالنسب النسب الاغوى (قوله ومنهن ائمة وشيرة) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال  
عنها وهي ان شخص بالريفة بنات زوج بعضهم به بقدر غال جريا على عادتهن وبعضهن بمصر بدون ذلك لما  
رأى فيمن المصلحة لهما من الراحة التي تحصل لهما بالنسبة لاهل القرى ولما خربت به العادة من المسامحة للزوج  
الذي هو من مصر وهو ان ذلك صحيح لا مانع منه بل بان المسامحة عادة قتل ذلك وانه لو اريد تزويج واحدة من  
اقارب تلك النسوة بعد ذلك لتطرق في حال الزوج أهو من مصر فيسأله أم من القرى فيشدد عليه ومثل الاب  
غيره من بقية الاولياء كما هو ظاهر اه ع ش على مر (قوله كاهن أو غالبين) انظر وجه اعتبار الكل  
أو الغالب هنا دون ما قبله وقد وجه بان النقص لما دخل على النسب في الاول فتر الرغبة فبطل النظر الى  
مهرهن الاول وعلم بمسامحة هذه ان هذا القدر هو غاية ما يرغب به فيها الا ان فعاده مهر مثلها اليه فكان  
حكما على امثالها لما علم ولا كذلك هذا فامرهن على حاله لم تتغير فلا نظر لمسامحة بعضهم لالمقتض فانبط بالكل  
أو الغالب تأمل اه شوبري (قوله خففنا مهر هذه) أي وقد علمت ان هذا هو معنى قول بعضهم يعتبر حال  
الزوج يسار او علموا ونحو ذلك اه حل (قوله وفي ووطء شبهة مهر مثل) أي الا اذا ووطئ العبد أمة سيده  
أو سيده بشبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة بكلا ضماني باتلاف مالها أو مرتدة وماتت  
على رذتها اه حل (قوله أيضا وفي ووطء شبهة) أي منها بان لا تكون زانية وكان ينبغي ان يقدم هذا على مهر  
المثل لان هذا مما يوجب كالموطء والفرض في المفوضة اه حل لكن قوله أي منها انما يحتاج له في شبهة  
الفاعل اما في شبهة الطريق والحل اللذين مثل بهما الشارح فلا يحتاج له بل شبهة فيهما أمة ولو عند العلم  
بالحال وأما شبهة الفاعل فمدار الوجوب فيها على الشبهة منها سواء كان هوزانيا ولا وهذا بالنظر لاصل وجوب  
المهر وأما بالنظر لتعدد الموطوءة فمدار عدم تعدده على اتحادها منه مامعا فافقدت الشبهة منه مع وجودها  
منها تعدد فقول المتن ان اتحدت أي الشبهة منه ما بدلي ل قوله وخروج بالشبهة الخ فعلى هذا يكون في الكلام  
استخدام اذ قوله وفي ووطء شبهة المراد به شبهة هي وقوله ان اتحدت أي شبهة مامعا وهذا التفصيل كما علمت  
في شبهة الفاعل اه (قوله كنه كساح فاسد) هذا مثال لشبهة الطريق وقوله ووطء أب الخ هذه الثلاثة أمثلة  
لشبهة المحل ولم يثقل لشبهة الفاعل (قوله أو شريك الأمة المشتركة) أي فيلزم مهر مثل حصه شريكه فقط  
لكن لو استولوا له الزمة أيضا نصف قيمتها كنص عليه الشافعي اه ع ن (قوله أو سيده مكاتبته) في النشري أما  
لو ووطئ مكاتبته مرارا فلها مهر واحد الا أن تحمل من فان جلت تخيرت بين أخذ المهر وتكون على الكتابة وبين  
أن تجزئ نفسها وتكون أم ولد ولا مهر لهما لانفساخ الكتابة واذا اختارت الصداق فوطئها ثانيا خيرت فان اختارت  
المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه في الام اه شوبري (قوله مهر مثل) أي مهر رتب  
في الشيب ومهر بكر في البكر وقوله دون حد وارش بكاره أي سواء النكاح الفاسد وغيره على المعتمد فلا يجب  
الا المهر ولذلك نظم الشيخ يوسف الملوي هذا المحل ونظائر تحرير الله متعمد فقال

في الفصب والديان مهر رتب \* كذا ارشال بكاره اطلب

في ووطء مشترك بفسدا \* مهر لبكر مع ارش أبدا

ووطئ زوج في نكاح فاسد \* مهر لبكر دون ارش زائد

كذلك ووطء أجنبي للأمة \* قبيل قبض المشتري قد ختمه

(قوله دون حد وارش بكاره) ما صرح به هنا من عدم وجوب ارش البكار في النكاح الفاسد هو المعتمد خلافا

رغبة) هذا من زيادتي اما  
مسامحتها لا لذلك فلا يعتبر  
اعتبارا بالغالب وعليه يحمل  
قوله ولو ساحت واحدة لم  
تجب مواضعها (و) تعتبر  
مسامحة (منهن) كاهن أو  
غالبهن (ائمة وشيرة)  
كشريف فلو جرت عادتهن  
بمسامحة من ذكر دون غيره  
خففنا مهر هذه في حقه دون  
غيره ونحو من زيادتي (وفي  
وطء شبهة) كنه كساح فاسد  
ووطء أب أمة ولله وشريك  
المشركة أو سيده مكاتبته (مهر  
مثل) دون حد وارش بكاره  
(وقته) أي وقت ووطء الشبهة  
نظر الى وقت الاتلاف لا وقت  
العقد في النكاح الفاسد لانه  
لاحرمه لا عقد الفاسد ولا  
يتعدد أي المهر



لما يوهمه كلامه قبيل باب المبيع قبل قبضه ولا ينافي هذا ما في آخر البيوع المنهى عنها في المبيعة فيما فاسدا من وجوب مهر وارش بكاره كفي النكاح الفاسد وانت ترى انه صرح هنا بعدم وجوب ارش البكاره واقتصر المصنف فيما تقدم في باب الاعفاف على وجوب المهر على الاب وسكت عن وجوب الارش للبكاره وقد صرح هنا بنفيه والمعتد عدم وجوبه كما تقدم ومثله الامه المشتركة اه حل وتقدم في شرح مر في فصل الاعفاف الجزم بوجوب ارش البكاره في وطء الاب أمه ابنه مع المهر بشرط ان لا يجلبها أو يجلبها ويتأخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والافلامهر ولا ارش لان وطء وقع بعد انتقالها اليه أو معه اه شيخنا ح ف رضى الله عنه (قوله وارش بكاره) محمول على الشبهة بغير النكاح الفاسد وهذا محل وفق فلا تضعيف (قوله بتعدد) أى الوطاء والمراد بتعدد كقوله الميرى أن يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا آخر فهو وقاع واحد بلا خلاف أما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطأت وان لم يقض وطره والحاصل انه متى نزع فاسد للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عادت تعدد الافلا اه شرح مر (قوله ان اتحدت) أى الشبهة ومن ذلك ان يتكرر وطء الاب لجارية ابنه والشريك الامه المشتركة وتوسيد الامه المكتوبة لاتحاد شبهة الاعفاف وشبهة الملك ومثله في وطء الامه المثل تجل منه اه حل (قوله أعلى أحوال) التمييز بخلاف أى أعلاها مهرا اه وعبارة ج ثم ان اتحدت صفاتها في كل تلك الوطأت فواضح والا كان كانت في بعض الوطأت سلمية سمينة مثلا وفي بعضها بضد ذلك اعتبر مهرها في أعلى الاحوال اذ لو لم يوجد تلك الوطاء وجب ذلك العالى فان لم تقتض البقية زيادة لم تقتض نقضا اه (قوله وخرج بالشبهة) أى الكائنة في ضمير قوله ان اتحدت أى هى اى فان وطئها بدون شبهة منه مع وجودها منها تعدد اه شيخنا وقوله بدون أى بدون امنه مع وجودها منها فالخاصل ان العبرة في ايجاب المهر بوجود الشبهة منها وفي تعدده بتعدد الشبهة منه اه حل بالمعنى وقوله وباتحادها تعددها الخ أى فقد خرج بقوله ان اتحدت شيان ما اذا تعددت وما اذا لم توجد بالكلية لكن من الزوج مع وجودها منها وهذا لا ينافي الا في شبهة الفاعل وفي جملة (تنبيه) العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنها كما مر وحينئذ فهل العبرة في التعدد بظنها أو بظنه أو يفرق بين ان تكون الشبهة منهما فيعتبر ظنه لأنه أقوى أو منها فقط فيعتبر ظنها كل محتمل والاخير أوجه اه (قوله كوطء نائمة) اى لا شعور لها أو طئته زوجها اه حل (قوله وبما تقرر) أى من التمثيل بقوله كان وطئ امرأة بنكاح فاسد الخ فان جنس الشبهة واحد وهى شبهة الطريق ومع ذلك يتعدد المهر لان شخص الشبهة تعدد وكذا يقال في المثال الثانى فان جنس الشبهة واحد وهى شبهة الفاعل وأما شخصها فتعدد اه من خط شيخنا خ ف (قوله وبما تقرر علم الخ) أى وعلم أيضا ان العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنها وكذا بغير ظنها بالنسبة لتعدد ما حيث كان زانيا والافلا عبرة بظنه اه حل (قوله باتحاد الشبهة) أى شخصها وقوله لا باتحاد جنسها والورد عليه المثالان المذكوران في الشارح فكان يقتضى عدم التعدد للمهر فيهما لاتحاد الجنس وليس كذلك بل يتعدد نظر التعدد للشخص اه شيخنا

\* (فصل فيما يسقط المهر)

(قوله وما يذ كرمهما) أى من قوله فلوراد بعده فله الى آخر الفصل اه ع ش على مر (قوله الفرق قبل الوطاء الخ) عبارة أصله مع شرح مر والفرقة في الحياة كما علم من كلامه السابق قبل وطء منها كفسخها بعيبه أو باعساره أو بعتقها أو كرمها أو اسلامها ولو تبعا وارضاها له أول زوجة أخرى له أو ارتضاها كان دبت ورضعت من أمه مثلا أو بسببها كفسخه بعيبها يسقط المهر المسمى ابتداء والمفروض بعد ومهر المثل لان فسخها اتلاف للمعوض قبل التسليم فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض وفسخه الناشئ عنها كفسخها انتهت (قوله الفرق في الحياة الخ) أما الموت فيقررده كما مر وكذا الوطاء كما مر أيضا ولو كان بسببه

(بتعدد) أى الوطاء (ان اتحدت) أى الشبهة (ولم يذ) أى المهر (قبل تعدد وطاء) كان تعدد في نكاح فاسد لشمول الشبهة لجميع الوطأت (بل يعتبر أعلى أحوال) للوطء فيجب مهر تلك الحالة لانه لو لم يقع الا الوطاء فيها لوجب ذلك المهر فالوطأت الزائدة اذالم تقتض زيادة لا توجب نقضا وخرج بالشبهة تعدد الوطاء بدونها كوطء مكروه لامرأة أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة وباتحادها تعدد ما في تعدد المهر بها اذالموجب له الاتلاف وقد تعدد بلا شبهة في الاول وبدون اتحادها في الثاني كان وطئ امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما ثم مرة أخرى بنكاح آخر فاسد أو وطئها بظنها زوجته ثم علم الواقع ثم ظنها مرة أخرى زوجته فوطئها ويزادنى ولم يؤد قبل تعدد وطء عمال أو دى قبل تعدد المهر في تعدد قاله الماردى وبما تقرر علم ان العبرة في عدم تعدد المهر باتحاد الشبهة لا باتحاد جنسها المفهوم من كلام الاصل

\* (فصل فيما يسقط المهر وما ينفقه وما يذ كرمهما)

\* (الفرق في الحياة قبل

لا يسببها نصفه كإسباني فلا يسقط الإجماع القيد الثلاثة اه شيخنا وقوله كإسباني أي في الجهاد بقوله  
 فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجته أو زوج حورق (قوله الفراق في الحياة) ومنه المسخ حيوانا  
 فمسخها ولو بعد الدخول بغير الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجة بعودها آدمية ولو في العدة  
 كعكسه إلا في وفارق الردة ببقاء الجنبية فيها ومسوخه تجزئ الفرقة أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لتعذر  
 عوده اليه من روجه عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء حياته وقال العلامة السبكي تشطرها قبل الدخول والامر في  
 النصف العائد اليه رأي الامام بكفي أمواله وأما المسخ بجسر افكالموت ولو بعد مسخه حيوانا ولو بقي منه جزء  
 آدمي فحكمه الا دمي باق له مطلقا ولو مسخه بعض حيوانا وبعضه بجسر افكالموت ولو بعد مسخه حيوانا ولو بقي منه جزء  
 وينفق عليه من ماله مادام حيوانا فان عاد آدميا عاد له ملكه وان مات أو انقلب بجسر افكالموت ولو مسخ الزوج  
 امرأ أو عكسه تجزئ الفرقة ولا تعود وان عاد الكافر نعم ان كان انقلابه بجسر افكالموت فلا فرقة (قائدة) قالوا ان  
 المسوخ لا يعيش فوق ثلاثة أيام وانه لا عقب له وما وجد من جنس المسوخ فمن نسل غيره ككفي الحديث وقيل  
 بمأوله المسوخ قبل موته في الايام الثلاثة قال الجلال السيوطي وجملة المسوخات ثلاثة عشر لما أخرج  
 الزبير بن بكار والديلمي في مسند الفردوس عن علي بن أبي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المسوخ  
 فقال ثلاثة عشر الغيل وكان رجلا جبارا وطيا والديبو كان رجلا مختلعا يدعو الناس الى نفسه وانما خير وكان  
 من الذين كفروا بالمائدة والقرد وكان من اليهود الذين اعتلوا في السبت والحريش وكان دونائدا والناس  
 الى حيلته والضبو كان رجلا يسرق الحاج بمجنسه والوطواط وكان رجلا يسرق الثمار من الشجر والعقرب  
 وكان رجلا لا يسلم أحدا من لسانه والدعوص وكان رجلا غامما والعنكبوت وكانت امرأة مسخرة تزوجها  
 والارنب وكانت امرأة لا تظهر من الحيض وسهيل وكان رجلا عشارا والزهرة وكانت من نبات الملوك فنتسح  
 هارون ومارون اه والحريش نوع من الحيات أو شبيهها والدعوص بضم أوله نوع من السمك وعن علي  
 رضي الله عنه ان المسوخين تسعة وعشرون انسانا فاجمع من محله اه قل على الجلال (قوله كفسخ  
 بعيب) اي أو بخلاف شرط أو عتقها تحت من به رق وقوله وارضاها الخ أي اوارضاها بنفسها وهي مسخرة  
 من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة (قوله كفسخ بعيب) قضية اطلاقهما كغيرهما عدم الفرق بين المقارن  
 للعقد والحادث في حاله فسخه بعيبا وهو كذلك وان قيد الماوردى بالمقارن وجعل الحادث كالطلاق اه  
 شرح مر (قوله بعيب منها أو منه) فان قلت لم جعلتم عيبها كفسخها لكونه سبب الفسخ ولم تجعلوا عيبه  
 كفسخه قلنا الزوج بذل العوض في مقابلة منافعها فاذا كانت معيبة فالفسخ من مقتضى العقد اذ لم يسلم له حقه  
 والزوج لم تبذل شيئا في مقابلة منافع الزوج والعوض الذي ملكته سليم فكان مقتضاه ان لا يفسخ له الا ان  
 الشارح أثبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فاذا اختارته لزمها رد البذل كالأردت اه شرح الروض (قوله منها  
 أو منه) راجع لكل من فسخ وعيب فشمل ما لو فسخت هي أو هو فاستعمل السبب فيما يعم المباشرة وعبارة بعضهم  
 الفرق منها أو بسببها وهي أظهر كآري اه شيخنا (قوله وكاسلامها) أعاد العامل لان النوع الاول لا يختص  
 بها بل ولو كان فيه العيب كما عجم في الشارح بخلاف هذا النوع فانه خاص بان يكون من جانبها اه شوري  
 (قوله ولو بتبعية أحد أبيهما) أي فيلسا على ما سباني في المتعة ان اسلامها تبعا كاسلامها استقلالها فلا متعة وقرق  
 بينهما ج بان الشطر أقوى لقولهم ان وجوبه أكد فلم يؤثر فيه الامتناع قوي بخلاف المتعة اه حل  
 (قوله ولو بتبعية الخ) خلافا لخب قال لان المسئلة تبعا لفعل منها بل هي بالتشطيع أولى مما لو أَرْضَعَتْ أمها لان  
 اسلام الام كارضاعها فكالم ينظر والارضاع لم ينظر والاسلامها مع ان الحاصل منها فعل في ارضاع الام لها  
 وهو المص والارداد ايضا فالوا بالتشطيع في ردها معا بتبعية السبب فقياسه هنا كذلك اذ الفرق تشا من  
 اسلامها وتختلف في تباعبه ايضا اه ولا يلزم من أسلم من أبيهما مهر لها وان كان فوق بدل منفعتها بخلاف

وطء إسبانيا كفسخ بعيب  
 منها أو منه وكاسلامها ولو  
 بتبعية أحد أبيها وورثتها



المرضة في لزومها المهر وان لم يرضع بعينها لان لها أجره تجبر ما تغرمه بخلاف من أسلم لاشي له فلو غرم  
 انفر عن الاسلام اه حل وعبارة الشورى قوله ولو بشبهة أحد الأبوين أو استشكل بما يأتي من ارضاع أمها  
 له ويجاب بان الاسلام وصف فامهم اقتضاه الشارع من الاصل منزلة فعلها بخلاف ذلك فانه فعل الاموه وأجنبي  
 عنها بالكلية حيث لم ينزله الشارع منزلة فعلها أو يقال الاسلام في مسألة التبعية قام بها وحدها  
 فكان المانع من جهتها فقط بخلاف الاخوة في مسألة الرضاع قامت بكل من الزوجين فليس نسبتها اليها  
 بأولى من نسبتها اليه تأمل انتهت (قوله وارضاعها زوجة صغيرة) أي فيفسخ نكاحهما لانه لا يجوز الجمع بين  
 أم وبنتها ولو من الرضاع ويسقط مهر الكبير فيوجب للصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف  
 مهر المثل وان كانت قوتها عليه البضع بتمامه اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه شيئا وتحرم الكبيرة عليه  
 مؤبدا وكذا الصغيرة ان كان دخل بالكبيرة اه حل (قوله والمفروض بعد) أي بعد العقد ومن المعلوم  
 ان الفرض لا يكون الا في التفويض سواء كان هذا المفروض مهر المثل أم أقل أم أكثر وقوله ومهر المثل أي  
 في المسمى الفاسد أو في السكوت عن ذكر المهر بدون تفويض وقول حل ومهر المثل أي في المفوضة والمسمى  
 الفاسد غير ظاهر اذ مهر المثل الواجب في المفوضة دخل في قوله والمفروض بعد لان مهر المثل لا يجب في المفوضة  
 قبل الوطء الذي الكلام هنا فيه الا بالفرض (قوله وما لا يكون سببها) بان كان بسببه أو بسببها أو بلا سبب  
 لاحد كان تطاير ابن الكبيرة للصغيرة اه حل (قوله كطلاق بائن) الظاهر انه انما قيد بالبائن ان يكون  
 الكلام فيما قبل الوطء والطلاق قبله بائن مطلقا أي ولو بدون عوض لكنه ليس بلازم لان مكان كونه رجيا  
 بان كان بعد استدخال المني فهو رجعي مع انه قبل الوطء ولهذا قال حل قوله كطلاق بائن ولو دخلها ومثله  
 الرجعي بان استدخلت ماءه لكن ينبغي ان لا تستحق الشطر الا ان انقضت العدة وفيه ان هذا بائن الا أن والا  
 بان راجع فينبغي عدم التشاير فاذا وطئ بعد المراجعة استقر المهر حرراه وعبارة عش على مر قوله بان  
 استدخلت ماءه أي ولو في الدبر وهو تصور الرجعي قبل الوطء أي فينشط بمجرّد الطلاق ولا يتوقف على انقضاء  
 العدة واذا راجعها لا يجب لها شيء زيادة على ما وجبها أولا اه ح ف (قوله ولو باختيارها الخ) ومع كونه  
 باختيارها هو من قبيل ما هو بسببه كما صرح به الشارع في المتعة بالنسبة للمسئلة الثانية وهي قوله أو علقه  
 بفعلها الخ (قوله واسلامه) أي ولو تبعها وقد تخلفت الى انقضاء العدة فيما اذا استدخلت ماءه فتخلفها المذكور  
 شرط لتأثير سبب الفرقة الذي هو الاسلام اه حل (قوله وارضاع أمه لها) خرج ما لو دبت الصغيرة وارتضعت  
 فان المهر يسقط وهو كذلك اه شوري فالارضاع قيد في هذه المسئلة دون الثانية وهي قوله أو أمهاله الخ  
 ففعل أمها ليس قيد ابل مثله ما لو ارتضعت هو بنفسه من أمها كان دب عليها وهي نائمة (قوله وملكه لها) أي  
 فيستقر النصف لسيدتها الذي زوجها ويرجع الزوج عليه بالنصف اه شيئا (قوله فبالقياس عليه) أي  
 بجامع ان كلا فرقه لا منها ولا بسببها اه ع ش على مر (قوله بعود نصفه اليه) هذا ظاهر في المعين ابتداء  
 أو عا في النعمة وأما اذا كن في النعمة فلا يظهر فيه العود فكان الاظهر ان يقول بعود نصفه أو سقوطه اه شيئا  
 الا ان يقال المراد بعوده اليه في صورة الدين عودا استحقاقه (قوله من أب أو جد) أي من مال نفسه بحيث  
 قصد التبرع أو أطلق فان ادعى قصد اقراضه صدق ولو متولى الطرفين خلافا لاركني حيث قال في ذلك يرجع  
 للجد ولا وجه له وقوله والابان كان أجنبيا أي أو أباً أو جدا غير مولى بان كان الولد غير مولى عليه لكلامه اه حل  
 وعبارة ع ش على مر قوله والافيعود الى المؤدى ومنه ما لو أدام الوالد عن ولده البالغ فبرجع للوالد  
 والفرق بين هذا وبين ما لو أدام عن ولده مولى به حيث يرجع الى المولى ان المولى اذا دفع عن المولى عليه بقدر دخوله  
 فيه ملك المولى عليه فيعود اليه والولد البالغ لا ولاية لايه عليه فاذا أدى عنه يكون مشبرا باستا ط الدين كفعل  
 الاجنبي فاذا رجع كان للمؤدى وكتب أيضا لطف الله بنا وبه قوله والاعاد للمؤدى وأما في البيع فيعود الثمن

وارضاعها زوجة صغيرة  
 وملكه له (يسقط المهر)  
 المسمى ابتداء والمفروض  
 بعد ومهر المثل لان الفراق  
 من جهتها (ومالا) يكون  
 بسببها (كطلاق) بائن ولو  
 باختيارها كان فوض  
 الطلاق اليها فطلقت نفسها  
 أو علقه به بفعلها ففعلت  
 (واسلامه وورثته) وحده  
 أو معها (ولعنه) وارضاع  
 أمه لها وهي صغيرة أو أمهاله  
 وهو صغير وملكه لها  
 (ينصفه) أي المهر أمان في  
 الطلاق فلا شيء وان  
 طلقتهم من قبل أن  
 تمسوهن وأمان في الباقي  
 فبالقياس عليه وتنصفه  
 (بعود نصفه اليه) أي الى  
 الزوج ان كان المؤدى للمهر  
 الزوج أو وليه من أب أو  
 جد والافيعود الى المؤدى  
 (بذلك) الفراق الذي ليس

المشتري مطلقا كما قاله الشارح في خيار العيب بعد قول المصنف ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ مثل الثمن انتهت وفي قل على الجلال (تنبيه) دفع الثمن عن المشتري أو غيره كدفع الصداق يرجع إذا فسخ العقد لمن دفعه على التخصيل المذكور على المعتقد عند شيخنا أو لا شيخنا م يرجع للمشتري مطلقا اه (قوله وان لم يختره) أي وان لم يوجد منه صيغة اختيار للعود هذا هو المراد من العبارة والفاية للرد على من اشترط في العود صيغة اختياره اه شيخنا قبض العود للملكة فله عليه كما في شرح م وبجانبه مع الاصل ثم قيل معنى التشطير ان له خيار الرجوع في النصف ان شاء ملكه وان شاء تركه اذ لا ملك فله الرجوع على التراضي كما اقتضاه كلام الرافعي لانه جعله كخيار الوهاب والصحيح عوده أي النصف اليه بنفس الطلاق أي الفراق وان لم يختره لآية السابقة ودعوى الحصر ممنوعة الا ترى ان السالب يملك فله الرجوع كذا من أخذ صيدا ينظر اليه نعم لو سلم العبد من كسبه أو مال تجارته ثم فسخ أو طلق قبل وط عاد النصف أو الكل لسيده عند الفراق لا الامداد ووقع لبعض الشراح عكس ذلك وهو غير صحيح فان عتق ولو مع الفراق عادله انتهت (قوله لظاهر الآية السابقة) يعني قوله فنصف ما فرضتم أي لكم كقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم اه سم (قوله فلوزاد المهر الخ) هذا شروع في أحكام الصداق لانه اما ان يزيد أو ينقص أو يتلف وفي الزيادة ثمان صور لانها امامتصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى الثمانية متنا أو لا بقوله فلوزاد بعده فله وثانيا بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ ففي قوله فلوزاد بعده فله أربع لان الزيادة امامتصلة أو منفصلة كما قال الشارح وعلى كل قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة منفصلة الخ أربع صور بيانه مثل ما سبق وفي النقص ستة عشر لانه اما قبل الفراق أو بعده وعلى كل اما قبل القبض أو بعده وعلى كل اما بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد بدليل تفصيله بقوله ان نقصه أجنبي أو الزوج فستوفى ثمانا أو لا بقوله ولو نقص بعد الفراق الخ وثانيا متنا بقوله أو تعيبه بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ثمانية أربعة في قوله وكان بعد قبضه الخ أي سواء كان بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وثان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وتنتان في قوله والافلا ارش وفي قول المستن أو بعد تعيبه الخ ثمانية أيضا يعلم ببيانها مما سبق وفي التلف ستة عشر أيضا يعلم ببيانها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متنا وشرحا فصر عن شمولها كلها فانه ظاهر في أربعة منها سقط لانه قيد الفراق بكونه بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا يجبي التعدد الا من حيث ان التلف شامل لما هو بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة والنقص أربعة وعشرون صورة لما علمت من ان صور الزيادة ثمانية وصور النقص ستة عشر وقد أشار اليها في المستن بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها مجمل كل الاجمال اه شيخنا (قوله فلوزاد بعده فله) مفهوم الزيادة ذكره الشارح بقوله ولو نقص الخ ومفهوم البعدي ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منفصلة الخ وقول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم البعدي فيمتسأ في المتن في قوله أو تعيبه بعد قبضه الخ فان النقص شامل للتعيب بدليل تعليله التعيب الا في بقوله لانه نقص وهو من ضمانه الخ (قوله ولو نقص بعد الفراق الخ) ولو كان النقص بفعل الزوج كذا يقتضي منعه حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه ان هذا تعيب للملكة في يده اه حل وفي قل على الجلال لكن لا معنى لكون الارش له اذا كان هو الذي عيبه الآن يزول بعدم مطالبته به فتأمل (قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ) لم يقل هنا ورضيته كما قال في صورة المستن الا تيسره ما لو كان الفراق بعد النقص كانه اشارة الى ان النقص اذا كان بعد الفراق لا يثبت له الخيار فتأمل (قوله ولو فارق الخ) شروع في مسائل التلف الستة عشر وذكر منها أربعة وبقى ثمانية ثمانية مفهومة القيد الاول أو بعد مفهوم الثاني وانظر حكمها وارجح ما يؤخذ مما تقدم أول طلب الصداق من قوله ولو اصدق صينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد الخ وقوله بعد قبضه متعلق بتلفه

بسيها (وان لم يختره) أي عوده لظاهر الآية السابقة (فلوزاد) المهر (بعده) أي بعد الفراق (قوله) كل الزيادة أو نصفها الحدوث في ملكه متصلة كانت أو منفصلة ولو نقص بعد الفراق وكان بعد قبضه فله كل الارش أو نصفه وقبل قبضه فكذلك ان نقصه أجنبي أو الزوج والافلا ارش وتعبيري فيما ذكر وفيما يأتي بالفراق أعظم من تعبيره بالطلاق (ولو فارق) لاسببها (بعد تلفه) أي المهر بعد قبضه (قوله) (نصف بدله) من مثل في مثل وفيه متقوم



وأخذه من المتن الآخر في قوله أو تعيبه بعد قبضه فهو متعلق بكل من التلف والتعيب وقوله فنصف بدله فيه  
 قصور فكان الاظهر ان يقول بدله أو نصفه ولهذا القصور واحتاج الشارح الى أن يقول لا بسببها اه شيخنا  
 ولهذا قال حل قوله لا بسببها لو استعطفه قال فنصف بدله أو كله لكان أولى وفي قول علي الجلال (تبيينه) \*  
 جميع ما ذكر اذا كانت الفرق لا بسببها والا فحكم الكل مثل حكم النصف المذكور (قوله ولو فارق بعد  
 تلفه الخ) قيده الشارح بقوله بعد قبضه ومفهوما انه اذا كان التلف قبل القبض لم يأخذ نصف البدل وهذا  
 ظاهر في التلف الذي يوجب الانفساخ وهو ما اذا كان من الزوج أو بأقرب منه نصف مهر المثل وأما اذا كان  
 التلف منها فتقدم انها قابضة لحقتها اقتضاء انه يجب له نصف بدله وأما اذا كان من أجنبي فتقدم انها يثبت لها به  
 الخيار فيقال ان فسخت عقد الصداق فالزوج نصف مهر المثل وان أجارته فللزوجة نصف البدل الذي تغرمه  
 هي للأجنبي تأمل (قوله بعد تلفه) أي حسائل لا يتكرر مع قوله الآخر ولو فارق وقد زال ملكها عنه كان  
 وهبته الخ (قوله والتعيب بنصف القيمة الخ) أي الذي اقتضاه المتن (قوله وهي أقل من ذلك) أي بحسب  
 العرف الاول والا فسد طرأ ما يخالفه اه شيخنا أي طرأ أن النصف يرغب فيه بقيمة نحو الثلثين لكن هذا في  
 بعض الامور كبعض الدواب أما غيرها كالعقار فالعرف القديم فيه لم يتغير اه (قوله وقد تسكنت في شرح  
 الروض على ذلك) عبارته هناك وانما يرجع بنصف القيمة لا بقيمة النصف لانه أكثر منها لان التقيص عيب  
 كذا قاله في الاصل هنا قبل القسم الثالث وقال ان الغرض الى تساهل في تعبيره بقيمة النصف اه والحق انه لم  
 يتساهل في ذلك بل قصده كإمامه بل قال امامه ان في التعبير بنصف القيمة تساهلا ومراعاة قيمة النصف ومال  
 اليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما لان الواجب بالفرقة النصف أي نصف المهر وقد تعدد أخذ قوت خذ قيمته  
 وهو قيمة النصف لان نصف القيمة وقد أنكر في الروضة في الوصايا على الرافعي تعبيره بنصف القيمة بنحو ما ذكر  
 لكنه تبعه هنا وصوب قوله رعاية للزوج كإكرام وعيت الزوجة في ثبوت الخيار لها وقد نبه الاذري على ان الشافعي  
 والجمهور قد عبروا بكل من العبارتين وكذا الغرض الى انه عبر في وجيزه بما مروى في وسطه بنصف القيمة وهذا منهم  
 يدل الى آخر ما في الشرح هنا (قوله يدل على ان مؤداهما عندهم واحد) أي بعد التأويل كما أشار اليه  
 بقوله بان يراد الخ والتأويل الثاني هو المعتمد وقوله فيرجع بقيمة النصف مفرع على محذوف تقديره  
 يرجع نصف القيمة الى قيمة النصف ويقال مثل هذا فيما بعده فلا بد من هذا التأويل اه شيخنا  
 (قوله على ان مؤداهما واحد) أي بالتأويل ورد احدهما الاخرى لانهما متحدتان بالذات والالام يعتمدوا  
 احدهما دون الاخرى تأمل (قوله بان يراد بنصف القيمة الخ) مقتضى هذه العبارة ان الواجب نصف كل  
 من النصفين فيجب ربع كل وليس مراد ابل المراد قيمة كل من النصفين اه حل أي فكان الاولى  
 حذف نصف من قوله نصف قيمة كل الخ (قوله أو بان يراد بقيمة النصف الخ) أي فكلامهم محتمل  
 لا رجاء قيمة النصف الى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ما صوبه في الروضة فتدرينا قيمة النصف  
 الى نصف القيمة ولم نرد نصف القيمة الى قيمة النصف اه حل (قوله في ثبوت الخيار لهما فيما يأتي) أي  
 في قوله أو متصلة بخيرت (قوله أو بعد تعيبه) معطوف على قوله بعد تلفه فيكون قوله لا بسببها قيداً فيه أيضاً  
 (قوله أو بعد تعيبه بعد قبضه) محترز الظرف الاول من هذين الطرفين قدم في قول الشارح ولو نقص بعد  
 الفراق الخ ومحترز الثاني هو قول المتن أو قبله الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص اذ تقدم بعضها في  
 الشرح فقوله أو تعيبه أي منها أو منه أو من أجنبي أو بنفسه كالمظهر الاطلاق وقوله أخذ بلا ارش  
 محله ان كان التعيب من غير الاجنبي والا فبأخذ نصفه مع نصف الارش فقوله المتن بنصفه مراجع للمستلتمين  
 كما ذكره من أي قوله فان قنع به الخ وقوله أو قبله الخ فهو معطوف على بلا ارش الكائن في الشرح  
 بقوله أخذ بلا ارش وفي الماتن بقوله فله نصفه بلا ارش وقوله والا فنصف بدله سليمان طاهر موان كن

والتعيب بنصف القيمة في  
 المتقوم قال الامام فيه تساهل  
 وانما هو قيمة النصف وهي  
 أقل من ذلك وقد تسكنت  
 في شرح الروض على ذلك  
 وذكر ان الشافعي  
 والجمهور عبروا بكل من  
 العبارتين وان هذا منهم يدل  
 على ان مؤداهما واحد  
 عندهم بل يراد بنصف  
 القيمة نصف قيمة كل من  
 النصفين منفردا لا منضمما  
 الى الآخر فيرجع بقيمة  
 النصف أو بان يراد بقيمة  
 النصف قيمته منضمما  
 منفردا فيرجع بنصف القيمة  
 وهو ما صوبه في الروضة  
 هنا رعاية للزوج كإكرام وعيت  
 الزوجة في ثبوت الخيار لهما  
 فيما يأتي (أو) بعد (تعيبه)  
 بعد قبضه فان قنع به الزوج  
 أخذ بلا ارش (والا فنصف  
 بدله) هو أعم من قوله فنصف  
 قيمته (سليمان) دفعا للضرر  
 عنه (أو) بعد تعيبه (قبله)  
 أي قبل قبضه

التعيب من الزوج وفيه توقف كما مر وقوله ورضيت به فان لم ترض به بل فسخت عقد الصداق أخذت منه نصف مهر المثل وأخذ هو العين بتمامها وتقدم انما تخير في عقد الصداق بالتعيب قبل القبض اذا كان من الزوج أو أجنبي أو لا من أحد فان كان منها فلا خيار لها فقوله ورضيت أي فيهما اذا لم يكن التعيب منها اه شيخنا (قوله ورضيت به) أي بالله المتيب أي لم تفسخ عقد الصداق ومفهوما انما لو لم ترض بل فسخت عقد الصداق فليس للزوج نصفه بل له نصف مهر المثل ومعلوم انما ثبت لها الخيار في تعيب الصداق قبل القبض فيما اذا تعيب لا بتعيبها بأن كان من الزوج أو أجنبي أو باقية وأما لو كان بتعيبها فلا خيار لها فبالنسبة لهذه الصورة لا يحتاج لقوله ورضيت به لان الخيار لها في هذه الصورة تأمل (قوله ونصفه) أي الارش ويأخذ من الزوج وجهه وهي ترجع على الأجنبي ان أرادت ولا يتوقف تغريمه لها على تغريمها الارش للأجنبي ولذا قال وان لم تأخذ الزوج الح تأمل (قوله ان عيبه أجنبي) أي أو الزوجة اه حل وصرح به ج في فتح الجواد (قوله وان أوهم كلام الاصل خلافه) وهو انه لا يأخذ الا ان أخذت (قوله كولد) أي جلت به بعد الا صداق فان كانت حاملا به عنده فان رضيت رجعت في نصفها والا فلا قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يميز ولد الامة هذا اذا لم تنقص بالولادة في يدها والخير فان شاء أخذ نصفها ناقصا أو رجع بنصف قيمتها حينئذ فان كان النقص في يده رجعت في نصفها وانما انظر والمن النقص بالولادة في يده لان الولد ملكهما معا فلم يتغير نسبهما اذا لم يرجع به يفرق بين هذا وبين ما لو حدث الولد بعد الا صداق في يده ثم ولدته في يدها فان الذي اقتضاه كلام الراعي انه من ضمائه نظر الى ان السبب وجد في يده وان كان الولد لها ولو اصدقها حليا فكسرتها أو انكسرها عادته كما كان ثم فارقها قبل الدخول لم يرجع فيه بدون رضاها الزيادة بالصنعة عندها وكذا لو اصدقها نحو جارية هزلت ثم سميت عندها بخلاف ما لو اصدقها بعد افعى عندها ثم أبصر فانه يرجع بغير رضاها كما لو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فان لم ترض الزوج بوجوعه في الحلي المذكور رجعت بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعة وهي أجرة مثلها من نقد البلد وان كانت من جنسه كما في العصب فيما لو أنفح حليا وهذا هو المعتد به كجري عليه ابن المقرئ وان فرق بعض المتأخرين بين ما هنا والعصب بانه ثم اتف ملك غيره فكأنه ردته ثم مع الأجرة وهذا انما تصرف في ملك نفسها فتدفع نصف قيمة الحلي بهيئته التي كانت من نقد البلد وان كان من جنسه أو اصدقها اناء نحو ذهب فكسرتها واعادته أو لم تعد له لم يرجع مع نصفه بالأجرة اذا أجرة الصنعة أو نسيت المفصولة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لانه محرم أي عند خوف الفتنة وان صح شرائها بزيادة الغناء على قيمتها بالغناء اه شرح مر (قوله أو فارق لاسبب مقارن للعقد الخ) ظاهره ولو كان العيب حادثا بعد الزيادة المذكورة فان كان بمقارن كعيب أحدهما أخذت به بزيادة المتصلة ولا حاجة لرضاها لان الفرق بالمقارن قبل الدخول كما علمت يسقط المهر فيرجع فيه كله مع زيادته المتصلة ولا تخير وينبغي أن تكون المتصلة كذلك اه حل فهذا القيد راجع لصورتي الزيادة ثم ان هذا التقيد وقع في مر واعترضه الرشدي بأنه لا حاجة اليه في وجوب النصف لانه اذا كان بالعيب المقارن فالفسخ امامنها أو بسببها فلا نصف وانما ذكرنا هذا القيد في الرجوع بالكل وكلام الشارح في صورة النصف فكان الاولى اسقاطه اه شيخنا وبعبارة الرشدي قوله لاسبب مقارن لم أره غيره بالنسبة لما اذا كان الراجع النصف وانما ذكرنا هذا التفصيل فيما اذا كان الراجع الكل وبعبارة الروضة وأما المتصلة كالسمن والصنعة فلا رجوع للخيار بين تسليمها اذا وقيمتها غير زائدة الى ان قال ولو عاد اليه الكل نظر فان كان بسبب عارض كدنيا فكذلك أي فكذلك كرفي عود النصف مما حدث فيه زيادة أو مقارن كعيب أحدهما أخذت به بزيادة اه وهو ظاهر لانه لا يتصور العود في النصف قط في العيب المقارن لان الفسخ فيه امامنها أو بسببها فلا يتصور فيه الا الرجوع في الكل فتأمل انتهت (قوله أو فارق لاسبب مقارن) ولها الخيار في زيادة متصلة ان حدثت قبل ثبوت حق الفسخ

ورضيت به (فله نصفه) ناقصا  
(بلا ارش) لانه نقص وهو  
من ضمائه (ونصفه) أي  
الارش (ان عيبه أجنبي)  
لانه بدل الفائت وان لم تأخذ  
الزوجة بل عفت عنه وان  
أوهم كلام الاصل خلافه  
(أو) فارق ولو بسببها بعد  
(زيادة متصلة) كولد لبن  
كسب (فهي لها) سواء  
أحصلت في يدها أم في يده  
فيرجع في الاصل أو نصفه  
دونها وظاهره ان كانت  
الزيادة ولدا لم يميز عدل عن  
الامة أو نصفها الى القيمة  
لحرمة التفريق (أو) فأوق  
لاسبب مقارن بعد زيادة  
(متصلة) كسمن وتعلم صنعة  
(خبر) فيها (فان شئت)  
فيها وكان الفرق لاسببها



له والابان فسخ بمقارن العقد أو بعده وقبل حدوثها فكلاهما وانما لم تتبع الزيادة هنا الاصل بخلاف سائر الابواب لان هنا ابتداء ملك بلا فسخ اه قل على الجلال (قوله فنصف قيمة بلا زيادة) وامتناع الرجوع في المتصلة من خصوصية هذا المحل لان العود هنا ابتداء تلك لا فسخ ومن ثم لو أمهر العبد من كسبه أو مال تجارته ثم عتق عاده ولو كان فسخا لعادله الكه أو لا وهو السيد اه شرح مر (قوله وان سمحت به الخ) أي وليست مجورة ولا لها غرماء اه قل على الجلال (قوله أو فارق لا بسببها بعد زيادة ونقص) انما أحوج به التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص فان رضيا بنصف العين أو كلاهما أو انقص القيمة أو كلاهما كان أحسن اه عمرة اه حل (قوله أو بعد زيادة ونقص) فيه أربع وعشرون صورة لان في الزيادة ثمانية والبقية في النقص وظاهر كلامه التخيير في الكل حر ولم يعلم من كلامه بيان محترز هذا الظرف وهو ما اذا فارق قبلهما بأن حدثا بعد الفراق ولم يعلم من كلامه أيضا ان هذا الكلام هل هو شامل للمتصلة والمنفصلة أم هو خاص بالمتصلة وما حكم المتصلة بل الظاهر من كلامه الثاني بدليل الامثلة وقوله وما حكم المتصلة مقتضى ما تقدم ان حكمها انها تفوز بها ولا خيار لها فيها (قوله وحمل من أمة أو بهيمة) أي وجد بعد العقد ولم ينقل عند الفراق اه شرح مر (قوله الكبير قيمة) أي من جهة القيمة فهو منصوب على التمييز اه شوبري (قوله والريضة) هي طهارة الباطن اه ع ش وفي المصباح رخصت اللدابة ذلتها اه فاعطف تفسيرى (قوله بأن غرثها تمل) يؤخذ من هذا التعليل انها اذا لم تقل يكون الكبير زيادة محضة ويحتمل ان من شأنها ذلك فليجربها اه لكن هذا الكلام لا يظهر الا فيما اذا كانت قد أغرت بالفعل فان كانت لم تغر لم تغر فافظاها ان كبرها زيادة محضة لا غير لانه يقربها من الاغتر وفيه زيادة الحطب وقوله بانه أقوى على الشدائد هذا المظهر الا في العبد الذي لم يبلغ او ان الشيخوخة اما هو فكبره يضعفه عن حمل الشدائد والاسفار فكيف يكون كبره نقصا فقط ثم رأيت في شرح مر مانصه ككبره بعد كبره يمنع دخوله على الحرم وقبوله للريضة والتعالم ويقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة امام صير ابن سنة ابن نحو خمس فز باده محضة و صير شاب شيخا فنقص محض (قوله فان رضيا بنصف العين) أشار به الى انهما ثبت لهما الخيار في صورة اجتماع الزيادة والنقص لما تقدم ان النقص وحده يثبت الخيار كما أشار به بقوله فان قضى به الخ وان الزيادة وحدها تثبت الخيار لها كما ذكره بقوله خبرت لكن تقدم انما التاخير في الزيادة المتصلة دون المنفصلة فيخص قوله هنا وز باده ونقص بزيادة المتصلة كما لا يخفى واما اذا كانت منفصلة فلا يثبت لها هي الخيار بل تفوز بها كبقية (قوله وزرع أرض نقص) أي ولو بعد حرقها لانعدام الزيادة الحاصلة بالحرق اه برماوى (قوله وزرع أرض نقص وحرقها زيادة) أي فان امتنع على نصفها محروقة أو مزروعة وترك الزرع للمصادف ذلك والارجع بنصف قيمتها بمجرد حرق وزرع اه شرح مر (قوله وحرقها زيادة) أي ان اتخذت للزراعة وكان وقتها كما أشار اليه الشارح بالتعليل المذكور وقوله زيادة أي متصلة وكتب أيضا قوله وحرقها زيادة لا يقال لو أسقط قوله زيادة لا غنى عنه ما بعده مع افادة الاختصار لا نقول لكنه لوهم عطفه على ما قبله وانه من النقص فرفع بالزيادة ايهام النقص فتهدر اه شوبري (قوله وطلع نخل) كان الانسب ذكر هذا قبل قوله او زيادة ونقص لان هذا من قبيل الزيادة فقط الا ان يقال أخوه توطئة لقوله ولو فارق الخ وفي المصباح الطلع بالفتح ما يطلع من النخل ثم صير غرا ان كانت أنثى وان كانت النخلة ذكر لم يصير غرا بل يؤكل طريا ويترك على النخلة أياما معلومة حتى يصير فيه شئ ابيض مثل الدقيق وله رائحة ككية فتلقح به الانثى واطلعت النخلة بالالف اخبرجت طلعا هاهنا مطلق ورمادى مطلق اه وقوله لم يؤثر عند الفراق محترز قول المتن بعده ولو فارق وعليه ثم مؤثر الخ (فرع) لو استمر النخل في يدها حتى أبر الطلع فالظاهر انه ليس لها الاجبار اخذ من قوله ثم ان الصداق مستغرق في ذلك الزوج حتى يختار ذو الاختيار اه شوبري (قوله وعليه ثم مؤثر) أي حدث بعد

زيادة) بان تقوم بغيرها (وان سمحت) بها (ازمه قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة) ونقص (ككبر عبدو) كبر (نخلة وحمل) من أمة أو بهيمة (وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد الكبير قيمة بانه لا يدخل على النساء ويعرف الغوائل ولا يقبل التأديب والريضة وفي النخلة بان غرثها تغسل وفي الامة والبهيمة بضعفها حالاً وخطر الولادة في الامة ورداءة العمل في المأكولة والزيادة في العبد بانه أقوى على الشدائد والاسفار واحفظ لما يستحفظ وفي النخلة بكثرة الحطب وفي الامة والبهيمة بتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذلك (والانقص قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبر هي على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله للنقص (وزرع أرض نقص) لانه يستوفى قوتها (وحرقها زيادة) لانه يهيئها للزراعة المعدلة (وطلع نخل) لم يؤثر عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القهرى فان رخصت الزوجة باخذ الزوج نصف النخل مع الطلع اجبر عليه (وان فارق وعليه ثم مؤثر) بان تشق طلعها (لم يلزمها قطعها) ليرجع هو الى نصف النخل لانه حدث في ملكها

الاصداق اه شرح مر (قوله فتمكن من ابقائه الى الجذاذ) أي وان اعتيد قطعه أخضر وتنظير الاذرعى  
مردود بانه لما كان نظره لجانبها أكثر جبرها لم يحصل لها من كسر الفراق ألقى النظر الى هذا الاعتبار  
واوجب الفرق بينها وبين ما مر في البيع اه شرح مر (قوله فله نصف النخل) عبارة أصله تعين نصف  
النخل وهي أظهر اه شيخنا (قوله ان لم يمتدز من القطع) راجع للمتن وقوله ولم يحدث راجع له واقوله أو  
قالت أي فان حدث نقص أو امتدز من القطع أخذ نصف القيمة اه شيخنا لكن دعواه ان القيد الاول راجع  
للمتن دون الشارح لا معنى له لان القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك بل الصواب انه قيد في صورة  
الشارح تأمل (قوله ولو رضى) بنصفه وقوله ولو رضى هذا راجع ان له فانه فان قطع فهو في قوة قوله  
والا اه شيخنا (قوله أجبرت) أي ان قبض النصف شائع بحيث تبرأ من ضمانه أما اذا لم يقبضه كذلك كان  
قال أَرْضَى بنصف النخل وأَوْخَرَ الرجوع الى بعد الجذاذ أو ارجع في نصفه حالاً ولا يقبضه الا بعد الجذاذ أو أعيرها  
نصق فلا يجاب لذلك قطعاً وان قال لها أبرأتك من ضمانه لا ضرارها لانها لا تبرأ بذلك فان قال يقبضه ثم اودعها  
ايه ورضيت بذلك أجبرت اذا ضرر عليها حينئذ لا فلا وعلى هذا يحمل اطلاق من اطلاق ان قوله اودعها  
كقوله أعيرها اه شرح مر (قوله لانه لا ضرر عليها فيه) أي فيما ذكر من اخذ نصف النخل وتبقية  
الثمر الى الجذاذ اه شيخنا (قوله بيدهما) بمعنى انه لو تلف او تعيب لارجوع لاحدهما على الآخر بشئ  
(قوله اي طلبها) أي ولا يجبر على القبول لو سمعت له بنصف الثمر لانه الاثر زيادة منفصلة فهو كالزرع وبذلك  
فارق الطاع فيما تقدم قاله بعض مشايخنا اه قل على الجلال (قوله لان حقه ناجز في العين الخ) تأمل هذا  
التعليل فاني لم أفهم له معنى لانه ليس هنا تأخير لاستحقاقه العين ولا القيمة لانه ان رجع في العين أخذها حالاً أو في  
القيمة فكذلك فأن التأخير المتوقف على رضاه تأمل ولو علل بهذا التعليل لقوله أجبرت لكان أظهر (قوله ومتى  
ثبت خيار الخ) اشارة الى قاعدة تنفع في مسائل الباب وقوله ملك نصفه باختيار الخ يتأمل هل هذا يخالف ما سبق  
أول المجت حيث قال يعود نصفه اليه بذلك وان لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهنا قد شرطه تأمل ثم رأيت  
في بعض الهوامش ما حصله ان ما تقدم محمول على ما اذا لم يحصل في الصداق نقص ولا زيادة وما هنا محمول على  
ما اذا حصل فيه ذلك وان الاختيار هنا معناه ارضاء بالخيار كما اشاره الشارح بقوله بان يتفق قافه هذا تصوير  
لاختيارهما وقوله او من احدهما معناه بان يرضى بما اختاره فاذا حدث في الصداق نقص فلا علك نصف العين  
ولا نصف قيمتها الا اذا رضى بأحدهما أو ما قبل الرضا فلا يحكم به بملك احدهما تأمل (قوله لنقص) أي المشارة  
بقوله فان قنع به والا الخ وقوله او زيادة أي في قوله او متصلة بخير الخ وقوله اولهما أي في قوله فان رضى بنصف  
العين والا الخ اه شيخنا (قوله كلفت الاختيار) فان امتنعت لم تجب بل تنزع منها وتنع من النصف فيها فان  
أصرت على الامتناع باع الحاكم منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع الكل وأعطيت ما زاد ومع  
مساواة ثلث نصف العين لنصف القيمة يأخذ نصف العين اذا فائدة في البيع ظاهرة أي لان الشئ لا يرغب فيه  
غالباً وظاهر كلامهم ما عدم ما يملكه أي في الصورة الاخيرة بالاعطاء حتى يقضى له القاضي به ووجهه ان رعاية  
جانبها لم يزرع جانبها وتلقى النظر لا امتناعها ومن ثم جرى الحاوي وفروعه على ذلك اه شرح مر  
(قوله ومتى رجع الخ) هذا اشارة لقاعدة تنفع في مسائل الباب (قوله لزيادة) أي في قوله فان ثبت نصف  
قيمتها وقوله او نقص أي في قوله والا فنصف بدلها وقوله اولهما أي في قوله والا فنصف قيمتها وقوله او  
زوال ملكه أي في قوله ولو فارق به بدلتفه فنصف بدلها اه شيخنا (قوله او زوال ملك) أي بسبب التلف  
الحسي المتقدم والشرعي الا في (قوله او زوال ملك) كان تلفه هو في التلف قبل الفراق ومثله التلف مع الفراق  
كما في شرح البهجة بخلاف التلف بعده فانها تضمنه بقيمتها يوم التلف كالبيع التالف تحت يد المشتري بعد  
الفسخ ومجمل اعتبار يوم التلف ما لم يطالبها بالتسليم فتمتنع والا ضمنته بأقصى قيمته من حين الامتناع الى التلف

فتمكن من ابقائه الى الجذاذ  
(فان قطع) غسره أو قالت  
له ارجع وانا أقطعه عن النخل  
(قوله) (نصف النخل) ان لم  
يمتدز من القطع ولم يحدث به  
نقص في النخل بانكسار  
سعف او غصان (ولو رضى  
بنصفه وتبقية الثمر الى جذاذه  
أجبرت) لانه لا ضرر عليها فيه  
(ويصير النخل بيدهما)  
كسائر الاملاك المشتركة  
(ولو رضى به) أي بما ذكر  
من أخذ نصف النخل  
وتبقية الثمر الى جذاذه (قوله  
امتناع) منه (وقيمة) أي  
طلبها لان حقه ناجز في العين  
أو القيمة فلا يخر الابرضاء  
(ومتى ثبت خيار) لاحدهما  
لنقص أو زيادة أولهما  
لاجتماع الامرين (ملك)  
الزوج (نصفه باختيار) من  
الخبر منهما بان يتفق أو من  
أحدهما وهذا الخيار على  
التراخي كخيار الرجوع في  
الهبة لكن اذا طال بها الزوج  
كلفت الاختيار ولا يعين  
الزوج في طلبه عيناً ولا قيمة  
لان التعيين يناقض تفويض  
الامر اليها بل يطالبها بحقه  
عندها ذكره في الروضة  
كاصلها (ومتى رجع قيمته)  
لزيادة أو نقص أولهما أو  
زوال ملك



اهـ حل (قوله اعتبر الاقل من وقت اصدق الى وقت قبض) يستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلف في يده هبـ  
 الفراق فانه تجب قيمة يوم التلف للتلف على ملكه تحت يد ضمانته اهـ شرح مر (قوله فلا رجوع به عليها)  
 اي لورجع بالقيمة الزائدة لانه لو رجع بها كان النقص محسوباً عليها مع انه من ضمانه فلا يرجع الا بالقيمة الناقصة  
 فيكون النقص محسوباً عليه تأمل (قوله وهو الموافق للتعليل) هو قوله لان الزيادة الخ والفرق بين هـ ذا وبين  
 المقابل الذي أشار اليه الشارح بقوله والذي عبر به اعتبار ما بين اليومين على هذا دون المقابل اهـ شيخنا (قوله  
 ولما مر في المبيع والثمن) اي اذا تلفوا واحدهما بعد فسخ المبيع فانه يعتبر الاقل من وقت المبيع الى وقت القبض  
 وتقدم الكلام على هذا في باب الخيار بقوله ويعتبر ان قيمته من يسع الى قبض (قوله ولو اصدق الخ) كل من  
 اصدق وتعليم بنسب مفعولين وقد حذف المتن الاول للدول ولم يذكره الشارح والثاني والثاني وذ كره بقوله  
 قرأنا وغيره وفعالها ضمير الزوج اهـ شيخنا (قوله تعليمها) الاضافة الى ضميرها قيد وقوله قبله قيد وقول  
 الشارح بنفسه قيد فالمسئلة مشروطة بثلاثة شروط وقوله قبله أي قبل التعليم سواء كان الفراق قبل الوطاء  
 أو بعده فهذا أعظم مما تقدم اهـ شيخنا (قوله تعليمها قرأنا وغيره) عبارة شرح مر ولو اصدقها تعليم  
 ما فيه كلفة عرفاً بحيث يقابل باجرة وان قلت من قرآن ولودون ثلاث آيات فيما يظهر أو نحو شعر فيه كلفة  
 أو منفعة تقصد شرعاً لاشتماله على علم ومواعظ لا يصح ولو كان تعليم القرآن لحكاية ان ربحي اسلامها  
 انتهت (قوله قرأنا) أي قدر امنه في تعليمه كلفة عرفاً ولا بد من تعيين قدره أو يقدر بالزمان فلو جمع بين  
 القدر والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة حيث غلب على أهل البلد فان لم يغلب وجب تعيينه واذا عين  
 قدر الابدان يكون قادراً على تعليم وقت العقد كذا قالوه أي ولو كانت كفاية حيث ربحي اسلامها لان الكافر  
 لا يجوز تعليمه شيئاً من القرآن الا ان ربحي اسلامه ولا يمنع من قراءته أي تلاوته مطلقاً اهـ حل وقوله ولا  
 يشترط تعيين نوع القراءة فان عين الزوج والولي نوعاً معين فلو علمها غيره كان متطوعاً به وعليه تعليم المعين وفاء  
 بالشرط ولا بد من علم الزوج والولي بما شرط تعليمه من قرآن أو غيره فان لم يعلمه أو احدهما وكل الجاهل من  
 يعلمه ولا يكفي التقدير بالاشارة الى المكتوب في أوراق المصحف اهـ شرح مر وقوله وعليه تعليم المعين أي  
 من الكلمات التي لم يشملها ما تعلمته فلو شرط تعليمها قراءة نافع مثلاً فعملها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التي  
 يخالف فيها نافع غيره ممن تعلمت قراءته وقوله ولا بد من علم الزوج والولي قضيه انه لا يشترط علم الزوج بما  
 يجعل تعليمه صدقاً ووفيه نظراً لانه لا يزوج بغير نقد البلد الا اذا كانت رشيدة وأذنت فيه وقد يقال لما رخصت  
 بجعل صدقها من غير نقد البلد هو التعليم كانه اردت الامر الى وليها فيما يجعله صدقاً فان ذلك كماله وكل  
 في شراء عبد مثلاً فانه لا يشترط تعيينه للوكيل من كل وجه وكتب أيضاً لطف الله بنا وبه قوله ولا بد من علم الزوج  
 والولي ويكتفي في علمها بما سمعها من شروء عليها ولو مرة واحدة اهـ ع ش عليه (قوله أو غيره) ولو  
 الحديث (قوله تعذر تعليمها) أي وان وجب كالفاتحة اهـ شرح مر (قوله ولا يؤمن الوقوع في التهمة  
 والخلو المحرمة) أي لاحتمال غيبة المحرم في بعض الاوقات وغرضه بهذا الرد على الضعيف الغافل بانه لا يتعذر  
 بل يعلمها من وراء حجاب في غير خلوة كما في شرح مر (قوله وليس سماع الحديث كذلك) أي فيما لو اصدقها  
 سماع البخاري مثلاً فالتألم نجوز من وراء حجاب مع عدم الخلوة المحرمة لضاع فلنوف ضياع السند وجوزنا  
 السماع مع وجود المعنى المعلن به في التعليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون الصدق بدله فلو  
 اصدقها تعليم الحديث كان كتعليم غيره اهـ حل ونخصه بعضهم بما اذا كان منفرداً بالحديث لانه لا يضيع  
 الاحتياط وبعضهم عم وفرق بين الحديث والقرآن بان من شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولو تعدد ومن  
 شأن القرآن كثرة من يتعلم منه فان فرض انفراد واحد به فنادر لا يلتفت اليه وعلى هذا التقرير كله يكون  
 قوله وللتعليم بدل الخ معلوماً على اسم ان في قوله لانه صار من محرمة الخ لكن ينظر ما حكمته تأخير اهـ شيخنا

(اعتبر الاقل من) وقت  
 (اصداق الى) وقت (قبض)  
 لان الزيادة على قيمة وقت  
 الاصداف حادثة في ملكها الا  
 تعلق للزوج والنقص  
 عنها قبل القبض من ضمانه  
 فلا رجوع به عليها وما عبرت  
 به هو ما في التبيين وغيره وهو  
 الموافق للتعليل ولما مر في  
 المبيع والثمن والذي عبر به  
 الاصل كالروضة وأصلها الاقل  
 من يوم الاصداف والقبض  
 (ولو اصدق تعليمها) قرأنا  
 أو غيره بنفسه (وفارق قبله  
 تعذر) تعليمها قال الرافعي  
 وغيره لانها صارت محرمة  
 عليه ولا يؤمن الوقوع في  
 التهمة والخلو المحرمة فلو  
 جوزنا التعليم من وراء حجاب  
 من غير خلوة وليس سماع  
 الحديث كذلك فالتألم نجوز

عشماوى (قوله وليس سماع الحديث) أى اسماعه كان يصدقها جميع من البخارى سواء أتبعين هو أم لا بل ولو كان هناك أعلى منه وقوله لضاع أى من هذا الطريق وقوله وللتعليم الخ من تمة تعليل المتن فهو معطوف على جملة اسم ان وخبرها فهو من مدخول لام العلة فكان الانسب تقديمه على قوله وليس الخ اه شيخنا (قوله كذلك) أى متعذرا ومثل سماع الحديث اسماع القرآن اياها وعلى هذا يكون الحاصل ان اصدقاء الاسماع فى القرآن والحديث على حد سواء فى عدم التعذر وان اصدقاء التعليم فيهما كذلك فى التعذر (قوله بدل يعدل اليه) وهو مظهر المثل أو نصفه (قوله وفرق بينهما الخ) أى حيث جوزتم نظرا الاجنبية غير المفارقة لتعليم الواجب وغيره ومنعتم نظرا المفارقة لتعليم الواجب وغيره والفرق ما ذكره هذا والمعتد وقوله وحل السبى إشارة الى فرق آخر وحاصله انه يقول المتعذر هنا غير الواجب واما الواجب فلا يتعذر كما هناك وهو ضعيف والمعتد المنع هنا مطلقا والجواز هناك مطاقتا اه شيخنا (قوله نوع ود) بثلاث الواو فيما قل اه شورى وهو الحب وفى المختار الود بضم الواو وفتحها وكسرها المودة والودود المحب اه (قوله فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم) أى فهذا المخصص لانه قدم من جواز النظر للاجنبية للتعليم أى لغير المفارقة بدليل كلامهم هنا والسبى جمع بغير ذلك حيث حل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على تعليم المستحب وقد ذكره الشارح وهو جمع ضعيف والراجح ما اقتضاه اطلاقهم من جواز النظر للاجنبية لاجل التعليم ولو للمستحب أى لغير المفارقة اه حل (قوله وحل السبى الخ) محصل كلام السبى انه لا فرق بين الاجنبية والمفارقة فى ان التعليم الواجب يبيح النظر اليهما فلا تعذر فى مسألة الصداق وفى ان غير الواجب لا يبيح النظر فيتعذر التعليم المندوب فى مسألة الصداق (قوله كأن كانت صغيرة لا تشتهى) بأن كانت أمموز وجهاسيدها لان الجبر لا يزوج بما ذكر اه حل أى لانه لا يزوج الابهار المثل ويتصور ايضا بأن تكون فى بلديتزوجون بذلك اه شيخنا (قوله أو صارت محرمة) كان أرضعها أمه أى وصارت تشتهى ليغايها قبله (قوله أو نكحها ثانيا) أى أو طلقها قبل النكاح ثم تزوج بنتها مثلا اه شورى (قوله ولو أصدقها تعليم آيات الخ) مفهوم قيد ملاحظ فى كلامه وهو تعليم قدر منه فيه كافة عرفا بأن يحتاج لمن كثير كآية عليه مر وغيره اه ويمكن جعله معطوفا على لولم الخ فى قوله انها لولم تحرم الخ فيكون هذا أيضا مفهوما من تعليمهم السابق كما يؤخذ من عبارته فى شرح الروض ونصها وعلم مما تقرران المراد بالتعذر ما يشمل التفسير والافالتعليم يمكن من وراء حجاب بحضرة من نزول معه الخلوة وعلى هذا لو تيسر فى هذه الحالة التعليم فى مجلس كسورة قصيرة فقد يقال لا تعذر وهو ما فى النهاية وصوبه السبى (قوله فى مجلس) أى فى زمن يسير ولو فى مجلس وقوله لم يتعذر التعليم أى لانه ومن من الوقوع فى التهمة والخلوة المحرمة لبعده غيبة المحرم مثلاً فى هذا الزمن اليسير اه حل (قوله بحضور محرم) أى ولو بأجره فان بذلتها فان لم تبدلها وامتنع من الحضور مجازا لم يجبر اه ع ش على مر (قوله الواجب عليها تعليمه) قيد فى تعليم الولد والهاذا أعاد العامل ولم يكف بمجرد العطف اما العبد فيجوز اصدقها تعليمه مطلقا نعم ختانه مشروط بالوجوب عليها وعلى الفرق بينهما وبين تعليمه عود نفعه غالباً عليها بخلاف الختان فان زيادة القيمة به غير مقصودة فليتبأمل اه شورى (قوله الواجب عليها تعليمه) أى لكونها وصية عليه أو لكون آية معسرا (قوله بخلاف غيره) اما لكونه غنياً بمال أو كونه نفقة على آية أو كونه كبيراً قادراً على الكسب اه ع ش على مر وعبارته قل على الجلال الواجب عليها نفقته اه (قوله الواجب عليها تعليمه) فان لم يجب فلا يصح الاصدقاء كفى الروض وليس مفهومه انه يتعذر التعليم لفساده (قوله ولو فارق بعد التعليم الخ) قوله اما لو أصدق التعليم الخ) هذان مفهومان متضدان بقوله وفارق قبله والشارح بقوله بنفسه فكان الانسب ذكرهما مع ما ذكره بقوله وخرج الخ لتكون المفاهيم مجتمعة وأيضاً تعبيره هنا بقوله اما الخ يوهم ان هذا مستقل وليس مفهوم ما سبق (قوله رجع عليها بنصف أجرة التعليم) أى أو يكلفها ان فارق بسببها

لضاع والتعليم بدل يعدل اليه انتهى وفرق بينها وبين الاجنبية بان كلا من الزوجين قد تطلعت آماله بالآخر وحصل بينهما نوع ود فتويت التهمة فامتنع التعليم لقرب الفتنة بخلاف الاجنبية فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وحل السبى وغيره التعليم الذى يبيح النظر على التعليم الواجب كقراءة الفاتحة فما هنا محله فى غير الواجب وافهم تعليمهم السابق انها لولم تحرم الخلوة بها كان كانت صغيرة لا تشتهى أو صارت محرمة بضاع أو نكحها ثانياً لم يتعذر التعليم وبه جزم البلقينى ولو أصدقها تعليم آيات يسيرة يمكن تعليمها فى مجلس بحضور محرم من وراء حجاب لم يتعذر التعليم كقوله السبى عن النهاية وصوبه وخرج بتعليمها تعليم عدها وتعليم ولها الواجب عليها تعليمه فلا يتعذر التعليم فتعبرى بذلك أولى من قوله تعليم قرآن ووجب بتعذر التعليم (مهر مثل) ان فارق بعد طهر (أو نصفه) ان فارق لا بسببها قبل ولو فارق بعد التعليم وقبل الوطع رجع عليها بنصف أجرة التعليم أما لو أصدق التعليم فى ذمته وفارق قبله فلا يتعذر التعليم بل يستأجر



وانما لم يرجع بنصف المهر كعكسه لانه كعين قبضتها قتلت فيرجع الى بدلها وهو هنا الاجرة اه قل على الجلال  
 (قوله نحو امرأة أو محرم) أي أو رجل أجنبي لان تعليم الاجنبية والنظر لاجله جائز كما تقدم اه شيخنا عشاوي  
 (قوله والنصف ان فارق قبله) وهل العبرة فيه بالآيات أو بالحرف وفوهل الخيرة في تعيينه أولها استظهر ج  
 النصف المتقارب عرفا بالآيات والحرف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبر وانيسة المدين الدافع دون نية الدائن  
 المدفوع اليه قال ويجه انه لا يجب لنصف ملفق من آيات أو سور لا على ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق  
 النصف عرفا ثم ذكر انه رأى بعضهم أي وهو والشيخنا قال ان النصف الحقيقي متعذر واجابة أحدهما بتحكم  
 فيجب نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيخنا ذكر فيما اذا شطراهما ان اتفقا على شيء فذلك والالتصين المصير الى  
 نصف مهر المثل كما أفتى به الوالداه حل وعبارة شرح مر ومتى لم يتعذر وشرط بان كان لنحو عبدهما مطلقا  
 أولها في الذمة واختلافا فان اتفقا على شيء فذلك والالتصين المصير الى نصف مهر المثل كما أفتى به الوالداه الله  
 تعالى في الثانية أخذ من تعليل الاسنوي بان استحقاق نصف مشاع مستحيل ونصف معين تحكم مع كثرة  
 الاختلاف بطول الآيات وقصرها وسهوا واهو وبتأحي في السورة الواحدة ومثلها الاولى ودعوى رده  
 وان المجاب الزوج عند طلبه نصف غير ملفق مردودة وقياسه على اجابة المدين فاسد اذ ذلك مفروض فيما لو أحضره  
 نظير حقه من كل وجه فإي رب الدين الا غيره فكان متعنتا وما هنا بخلاف ذلك كما لا يخفى على المتأمل انتهت (قوله  
 ولو فارق وقد زال ملكها عنه الخ) وليس له نقض تصرفها بخلاف الشفيع لوجود حقه عند تصرف المشتري  
 وحق الزوج انما حدث بعد ولو خالعهما قبل الدخول على غير الصداق استحققه وله معه نصف الصداق وان خالعهما على  
 جميع الصداق صح في نصيهما دون نصيهما ويثبت له الخيار ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها  
 بمهر المثل والاف نصف الصداق وان خالعهما على النصف الباقي لها بعد الفارقة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع  
 وباقيه بالتشطير وان أطلق النصف بان لم يقيد به الباقي ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما لا إطلاق اللفظ وكأنه  
 خالع على نصف نصيهما ونصف نصيه فيصح في نصف نصيهما فقط فلها عايمر بع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم  
 التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالعهما على ان لا تبعثه له عليها في المهر صح  
 ومعناه على ما يبيح لها منه اه شرح مر (قوله لا بسببها) فان كان بسببها رجع عليها ببدله اه شيخنا  
 عشاوي (قوله وقد زال ملكها عنه) أي أو تعلق به حق لازم كرهن مقبوض واجارة وتزويج ولم يصبر لزوال  
 ذلك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به فلا يصبر لزاله وامتنع من تسلمه فبادرت بدفع البديل اليه لزمه القبول  
 لدفع خطر ضمانته له أما لو كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع ولو دبرته أو علقته عنقه بصفة رجع ان كانت  
 معسرة ويبقى النصف الاخر مديرا أو معلقا عنه لان كانت موسرة لانه قد ثبت له مع قدرة الزوجية على الوفاء  
 حق الحرية والرجوع بقوته بالسكينة وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل في هبته لفرعه ومنع هنا  
 لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع في الواهب بقوت الحق بالسكينة بخلاف الصداق فهما اه شرح مر  
 (قوله فبدله) بالرفع خبره محذوف أي يرجع اليه أو بالجرو والتقدير فالرجوع الى بدله اه شيخنا (قوله  
 عن غير جهته) أي غير جهة الفراق فلا يمكن أن يعود اليه عن جهة الفراق وهذا سبب تعذر الرجوع فان كان  
 الفراق بسببها رجع في المهر كله اه حل (قوله فان عاد الخ) هذا تقييد لقوله فنصف بدله وسواء كان العود  
 قبل الفراق أو بعده وقبل أخذ البديل فنقول الشارح قبل الفراق أي أو بعده وقبل أخذ البديل أما ان عاد بعد  
 أخذ البديل فلا تعلق له بالعين اه شيخنا ولهذا قال حل قوله قبل الفراق أي أو معه أي أو بعده وقبل أخذ  
 بدله قاله في شرح الروض (قوله لوجوده في ملك الزوجية) عبارة شرح مر لانه لا بد له من بدل فعين ماله أولى  
 وبه فارق نظائره كالمهر في الفلاس اه ولعل المراد بالنظر هنا في الفلاس والهبة للولد فانه لو خرج عن ملكهما  
 وعاد لا يعلق به حق الواهب والبائع على الراجع فيهما وقد أشار الى ذلك بعضهم بقوله

نحو امرأة أو محرم يعلمها  
 الكل ان فارق به دل الوطء  
 والنصف ان فارق قبله (ولو  
 فارق) لا بسببها قبل وطء  
 وبعد قبض صداق (وقد زال  
 ملكها عنه كان وهبته)  
 واقتضته (له فله نصف بدله)  
 من مثل أو قيمة لانه اذا تعذر  
 الرجوع الى المستحق قبله  
 ولانه في المثال ملكه قبل  
 الفراق عن غير جهته (فان  
 عاد) قبل الفراق الى ملكها  
 (تعلق) الزوج (بالعين)  
 لوجوده في ملك الزوجية  
 وفارق عدم تعلق الوالد بها  
 في نظيره من الهبة لولده بان  
 حق الوالد انقطع بزوال ملك  
 الولد وحق الزوج لم ينقطع  
 بدليل رجوعه الى البديل

وعائد كزائل لم يعد \* في فلس مع هبة الولد  
في البيع والقرض والصداق \* بعكس ذلك الحكم باتفاق

اه ع ش على مر (قوله فله نصف الباقي) وهو الربع وربع بدله كله فيقومه كله ويأخذ ربع بدله وقوله  
فيبيع فيما أخرجه أي فيه اوجهه وهذا قول الاشاعة ورجوه على قول الحصر المبني عليه انه يأخذ النصف  
الباقي لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجد فأنحصر حقه فيه وقيل يخبر بين بدل نصفه كله أو نصف الباقي  
وربع بدل كله لتسلايل حقه ضرر التشطير لانه عيب قال الشيخ ج ما صححه ههنا من الاشاعة هو من جزئيات  
قاعدة الحصر والاشاعة أي آخر ما أطل به فراجع اه حل وعبارته \* (تنبيه) \* ما صححه ههنا من الاشاعة  
هو من جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهي قاعدة مهمة تحتاج لمزيد تأمل لدق المقدمات التي حلتهم على ترجيح  
الحصر تارة والاشاعة أخرى ولم أر من وجه ذلك مع مس الحاجة اليه ويتضح بذلك كرمثال لكل من جزئياتها مع  
توجيهه بما تنص به نظائره فاقول هي أربعة أقسام ما تزلوه على الاشاعة قطعاً كأن يكون له في ذمته عشرة وزنا  
فيعطيه اعدا فتريدوا فبيع في الكل ويضمنه لانه قبضه لنفسه حزم به الرافعي وأخذ منه ان من طلب  
اقتراض ألف وخمسمائة فوزن له ألف وثلاثمائة غلطاً ثم ادعى المقرض تلف الثلاثمائة بتعصير يكون بيده يد  
أمانة لزمه منها مائتان وخمسون لان جملة الزائد أشيع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خمسة أسداسها  
وسدسها أمانة من الزائد خمسون لا غير وبوجه القطع بالاشاعة ههنا بان اليد المستولية على الزائد منهم  
لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجح اذ لا مقتضى للضمان أو الأمانة قبلها حتى يحال الامر عليه أو على الاصح كما  
هنا وبوجه بان التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فلزمت الاشاعة لعدم المرجع وكبيع صاع من صبرة تعلم  
صبرها فنزل على الاشاعة كما مر لان البعوضة المنبثة في الصبرة التي أفادت من ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر  
حتى لو صب عليها صبرة أخرى ثم تلف الكل الاصاعا عين وكذا إذا أقر بعض الورثة بدین فيبيع حتى لا يلزمه  
الا قدر حصته عملاً بقضية كون الاقرار اخباراً عما لزم الميت فلم يلزمه منه الا بقدر ارثه وما تزلوه على الحصر قطعاً  
كاعطاه عبداً من رقيق فمات وما تولا كلهم الا واحد اتعنت الوصية فيه أي رعايه لغرض الموصي من بقاء وصيته  
بحالها حيث لم يعارضها شيء كإراعه في تعيين ما عينه لقضاء دينه معناه وفي صحته اذا ترددت بين مفيد ومضجع  
كالطبل يحمل على المباح وعلى الاصح كالوكل شريك في فن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل  
على ملكه فقط لانه الاقوى فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبداً قال بعثك نصف هذا اختص  
بملكه وكذا لو أقر بنصف عبداً مشتركاً ينحصر في حصته كما مر قبيل فصل النسب انتهت (قوله وربع بدل  
كله) وفي قوله النصف الباقي لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجد فأنحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول  
الحصر اه شرح مر والذي ذكره المصنف قول الاشاعة (قوله فيبيع الخ) ان كان ضميره عائداً المطلق  
النصف لم يظهر معناه كما لا يخفى على المتأمل وان كان عائداً الى حق الزوج فيتأمل هذا التفرع ويتأمل أيضاً  
معنى المفرع تأمل هذا المحل بانصاف (قوله ولو كان الصداق ديناً الخ) شمل كلامه كغيره ما لو خالفته على  
البراءة من الصداق كان أسدقها مائة ثم قال قبل الوطء ان أبرأتني منها فأنت طالق فأبرأته فيقع بائن ولا يرجع  
عليها بشئ لانها لم تأخذ منه شيئاً كما تقر كذا في شرح الارشاد لشيخنا ثم رد فتوى الحضرمي بانه يرجع عليها بنصف  
مهر المثل وابن عجيل بعدم وقوع الطلاق بالكتابة فانظره \* (فرع) \* قال بر ولو كان ديناً قبضته ثم وهبته فهو  
كالعين ابتداء اه سم (قوله فأبرأته منه) أي من كله أما إذا أبرأته من النصف ثم طلقها قبل الدخول فهل  
يسقط عنه نصف الباقي أم يلزمه لها الباقي فلا يسقط عنه شيء منه فيكون ما أبرأته منه محسوراً بعين حقه كأنها عجلته  
وجهان أرجحهما الثاني اه من شرح الروض (قوله ولو وهبته) ولا يشترط قبول لهذه الهبة لانها ابراء اه  
شوبري (قوله لم يرجع عليها بشئ) أي لانه لم يغرم شيئاً كالوهدايد بن وحكم به ثم أبرأته المحكوم له ثم

(ولو وهبته) أو قبضته  
(النصف فله نصف الباقي  
وربع بدل كله) لان الهبة  
وردت على مطلق النصف  
فيبيع فيما أخرجه وما  
أبقته (ولو كان) الصداق  
(ديناً فأبرأته) منه ولو وهبته  
له ثم فارق قبل وطء (لم يرجع)  
عليها بشئ بخلاف هبة العين



رجعنا لم يفرما للمحكوم عليه شيئا اه شورى (قوله والفرق انهما في الدين الح) يؤخذ منه انهما الوضعت الدين ثم وهبته له كان كهبة العين ابتداء اه حل (قوله وليس لولي عفو عن مهر) أي على المذهب الجديد والقديم له ذلك وله شروط أن يكون الولي أباً أو جداً وأن يكون قبل الدخول وأن تكون بكر أصغر عاقلة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الصداق ديناً في ذمة الزوج لم يقبض اه شرح مر (قوله والذي بيده عقدة النكاح) مبتدأ خبره هو الزوج وقصدهم الرد على من قال بجواز العفو واستشهد بالآية فغلطه الشارح وقوله اذ لم يبق الح فيه ان الآية مفروضة فيما بعد الفراق وحيث يكون الزوج كالولي في ان كلامهما ليس بيده عقدة النكاح فلا يظهر ما قاله الشارح اه شيخنا وعبرة حل قوله اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة فيه ان الزوج أيضاً لم يبق بيده بعد الفراق عقدة (قوله والذي بيده عقدة النكاح) غرضه بهذا الجواب عن دليل القول الثاني القائل بان للولي العفو عن المهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح مر وعبرة الررض وشرح فصل الولي لا يعفو عن صداق لموليته ولا عن شيء منه مطلقاً أي مجبراً كان أو غير مجبر قبل الفرقة أو بعد ما صغيرة أو كبيرة عاقلة أو مجنونة بكر أو ثيباً دينا كان الصداق أو عينا كسائر ديونها أو حقوقها انتهت (قوله الا أن يعفون) أي النساء فالاولام الحكمة والنون ضمير النسوة بنى الفعل معها على السكون ومن ثم نصب المعطوف وتجويز الغاضي أن تكون الواو ضمير والنون سلامة الرفع فيه نظراً لأنه لا يصح الا ان ثبت انه قرئ ولو شاذاً أو يعفو بالرفع والافكيف تكون ان مهملة بالنسبة للمعطوف عليه وغير مهملة بالنسبة للمعطوف وأيضا تصير الآية محتملة للاولياء والازواج وهو خلاف مذهبه من أن الذي بيده عقدة النكاح الازواج والاولياء تأمل اه حل (قوله هو الزوج) يرشد الى ذلك قوله تعالى وان تعفوا أقرب للتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن أن يقال عفو الولي أقرب للتقوى من عفو الزوجة اذا العفو حيث ذهبن جهة واحدة بخلاف حله على الزوج لكن قد يعترض هذا بأنه يجوز أن يكون قوله وان تعفوا راجع للازواج ولا يقدر في ذلك تفسير الذي بيده عقد النكاح بالولي وفيه بعد وأما تعبير المتكلم في الاول بالغميسة أعني قوله تعالى أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وان كان مرجحاً للقديم بحسب الظاهر فيجيب بان الالتفات من أنواع البلاغة ثم وجه التقديم ترغيب الاكفاء في المولية بحسب معاملة أوليائها بر قال ع ش \* (تنبيه) \* هل للغاضي صرف مال التهمة في جهازها مع انه يتلف بالاستعمال عن ابن الحداد كنت عند القاضي أبي عبيد بن حروبه فقال له محمد بن الربيع الجبيري أيها القاضي في حجرى يتيمه وقد أذنت في تزويجها وطلب أهلها الجهار فأتأمر فقال جهز بقدر صداقها قال ابن الحداد فقلت في نفسي أظنه يجارى في هذا قول مالك رحمه الله تعالى فقلت أيد الله تعالى القاضي أعلى غير المحجور عليها ان تجهز قال لا قلت فالحجور عليها أولى فالتفت الى ابن الربيع فقال لا تجهز ان أرادوا هكذا والا فاقه لما أرادوا فسررت برجوعه عن قول مالك قال الزركشي فهذا ابن الحداد وابن حروبه منعاً لذلك وهو ظاهر ثم قال رأيت لابن الحداد الجزم بالجواز لما فيه من رغبة الازواج في الوصلة بهم الكن مقتضى كلامه تخصيصه بالاب والجد والمعنى يقتضى التعميم قال ولعل مسئلة ابن الحداد والقاضي في الاجبار على ذلك ولهذا قال الباجي مذهب الشافعي رضي الله عنه عدم اجبار المرأة على الجهار خلافاً لمالك اه سم

والفرق انهما في الدين لم تأخذ منه ما لا ولم تحصل على شيء بخلافها في هبة العين (وليس لولي عفو عن مهر) لموليته كسائر ديونها أو حقوقها والذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى الا ان يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لتمكنه من دفعها بالفرقة فيعفو عن حقه ليس لها كل المهر لا الولي اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة \* (فصل) في المنعة \* وهي مال يجب على الزوج دفعه

\* (فصل في المنعة) \* وهي يضم المهر وكسرها لغة التمتع كالمتاع وهو ما يتمتع به من الخواص وان يتزوج امرأة يتمتع بها زمناً ثم يتركها وان يضم لجة عمرة اه شرح مر فقوله الشارح وهي مال الح يعني شرعاً ومثل الشارح في التفسير بالمال مر وج ومقتضاه انه لا يصح أن تكون غير مال كمنفعة مع ان المنفعة يصح كونها صداقاً الا أن يقال ان المنفعة مال تأمل لكن يبعد هذا قوله في شرح الروض هي اسم للمال الذي يجب على الزوج دفعه لامرأته لغارقه اياها اه وفي قل على الجلال وفي حاشية شيخنا عن النووي انه ينبغي تعليمها النساء ويشاع أمرها يبين ليعرفنها وانظر هل معنى وجوب الزومها لقة الزوج موسعاً ومضيقاً ثم يتأخيرها أو يتوقف

لزوجها على طهارا راجعه اه (قوله لامرأته) أي ان كانت حرة وكذا السيدها ان كانت أمة وقوله بشروط  
 المراد بها ما فوق الواحد لان المذكور شرطان وهما كون الم يجب لها نصف مهر فقط وكونها مفارقة اه شيخنا  
 وقد يقال قوله لا بسببها الخ شروط آخر فليجمع على حقيقة (قوله كملت يجب عليه الخ) هذا فيه تغييرا عراب  
 المتن لان منعة مبتدأ وعلى هذا تكون فاعلا وقد يقال هو منعق الجار والمجرور الواقع خبرا اه حل (قوله  
 لم يجب لها نصف مهر فقط) هذا النفي صادق بلاشور وماذا وجب لها الكل لكونها ممدخولا بها وما  
 اذا لم يجب لها شيء أصلا لكونها فورقت قبل الدخول بسببها وكانت غير مفوضة وأما اذا كانت مفوضة  
 وفورقت قبل الوطء والفرض فتصير الشارح له على الأولى والثالثة انما هو لاجل كون الثانية  
 خرجت بالقيس على الأولى وقوله لا بسببها وقوله لا بسببها هذا القيد يحتاج اليه في الصور الثلاثة المذكورة  
 ليخرج ماله كان بسببها فلا تمتع لها كسببها في الدخول بها اذا فورقت بسببها وغيرها اذا فورقت بسببها  
 ولم تكن مفوضة والمفوضة اذا فورقت بسببها لا تمتع لهن أي الثالثة وقوله ولا بسببها أو ملكة لها اذ ان  
 القيد انما يحتاج اليه في الصور الأولى من الثلاثة وفي الثالثة وأما الثانية فقد خرجت بالقيد الأول  
 وقول الشارح فان كان بسببها إلى آخر أمثاله الخمسة أي سواء كانت ممدخولا بها أو لا تمتع به الذي ذكره  
 بقوله وطئها أم لا صحيح بالنسبة لهذه المخرجات أي الخارجة بالقيد الأول وأما قوله أو بسببها أو ملكة لها فلا  
 صيرجوع التعميم بقوله وطئها أم لا إلى الثلاث في التكرار لان هذين أي كونه بسببها أو ملكة لها بالنسبة  
 لما قبل الوطء قد خرجا بقوله لم يجب لها نصف مهر لانها في هاتين الصورتين يجب لها النصف فقط فلا تمتع لها  
 فالخاصل ان القيد الثاني أي قوله أو بسببها والثالث أي قوله أو ملكة لها انما يحتاج اليه بالانسبة  
 للموطوءة أما غيرهما فلا يحتاج للاحتراز عنه بما ذكرنا من (قوله بأن وجب لها جميع المهر) أي لكونها  
 وطئت في القبل أو لا بد من خلاف استندخال المني فلا تمتع فيه وان أوجب العدة اه قل على الجلال (قوله  
 ولم يفرض لها شيء صحيح) أي وان فرض لها شيء فسد لان فرض الشيء القاسم كذا فرض اه حل (قوله  
 بفراق) كطلاق ولورجعيها وهذا مل للمختلعة فيجب لها المنة الآن هذا ما قيدت لم يكن بسببها أو بسببها  
 والخلع قد يقال هو بسببها ان سأت فيه وبسببها ان لم تتل فيه حرر فلوراجع قبل انقضاء العدة لا يستردها  
 بخلاف ما لو مات فانها تستردها لانها لا تجمع بين المنة والارث وتتكرر بتكرار الطلاق والرجعة كما أفق  
 به والد شيخنا خلافا لجمع حيث ذكرنا انها لا تسحق الا ان انقضت عدتها قال لانها لا يحاش ولا يتحقق الا بانقضاء  
 العدة من غير رجعة قل وجه ما يعلم ان الوجه أيضا ان المنة لا تتكرر بتكرار الطلاق في العدة لان الاحتشاش لم  
 يتكرر اه حل (قوله فله عموم قوله تعالى الخ) أي لا مدخول بهن وغيرهن والعموم ليس مراد ابل المراد  
 أحد قسميه وهو المدخول بهن بدليل قوله وخصوص الخ وعلى هذا الاحتياج للتخصيص الآخر الذي  
 سيذكره الخافي في الآية الأخرى وهي قوله وان طلقتهن من قبل ان تمسوهن تأمل وقوله متاع بالمعروف  
 ولا ينافية حقا على الحسين لان فاعل الواجب محسن أيضا اه حل (قوله وخصوص) أي وخصوص فتعالين  
 لانه من المعلوم انه مدخول بهن فخص عموم المطلقات بفهوم هذا الخاص اه حل والتخصيص في الحقيقة  
 بفهومه لانه هو الخائف لحكم العام وأما منطوقه فهو موافق له فلا تخصيص به على القاعدة من ان ذكر بعض  
 أفراد العام يحكم العام لا يخص العام اه شيخنا وفيه نظر لما علم من ان المفهوم والمنطوق من عوارض اللفظ  
 ولا لفظ هنا يدل على ان غير المدخول بهن الامتعة لها وكونهن في الواقع ممدخول بهن لا يفسد ذلك وما المانع من  
 كون مراد الشارح الاستدلال بكل من الآيتين العامة والخاصة وليس مراده التخصيص (قوله ولان  
 المهر الخ) علة لمحذوف أي ولا نظر للمهر لان المهر الخ اه حل وقد صرح به القدر مر في شرحه (قوله  
 لاجتناح عليكم) أي لا تبعه بانتم ولا مهر كقوله الجلال اه قل على الجلال (قوله أو تفرضوا لهن فريضة)

لامرأته لفارقه اياها  
 بشروط كملت يجب عليه  
 (ازوجة لم يجب لها نصف  
 مهر فقط) بأن وجب لها  
 جميع المهر أو كانت مفوضة  
 لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح  
 (متعة بفراق) أما في الأولى  
 فله عموم والمطلقات متاع  
 بالمعروف وخصوص فتعالين  
 أمتكن ولان المهر في مقابلة  
 متعة بضعها وقد استوفاهما  
 الزوج فوجب للاحتشاش متعة  
 وأما في الثانية فلقوله تعالى  
 لاجتناح عليكم ان طلقتم  
 النساء لم تمسوهن أو  
 تفرضوا لهن فريضة  
 ومنعهن ولان المفوضة لم  
 يحصل لها شيء فيجب لها متعة  
 للاحتشاش بخلاف من وجب  
 لها النصف فلا تمتع لها لانه لم  
 يستوف متعة بضعها فيكفي  
 نصف مهرها للاحتشاش



ولانه تعالى لم يجعل لها سواء  
بقوله فنصف ما فرضتم هذا  
ان كان الفراق (لابسبها  
أو بسببهما أو ملكه) لها  
كردته واسلامه ولعانه  
وتعليقه طلاقها بغيرها ففغات  
ووطء أبيه أو ابنه لها بشبهة  
(أو موت) لهما أو لأحدهما  
فان كان بسببها كملكها له  
وردها واسلامها وفسخها  
بغيره وفسخه بغيرها أو بسببها  
كردته بغيرها أو بملكها لها  
بشراء أو غيره أو بموت فلا  
منفعة لها ووطئها أم لا وكذا لو  
سببها معا والزواج صغیر أو  
مجنون وذلك لانتفاء الاحتشاش  
ولانها في صورة موتة وحده  
متفجرة لا مستوحشة ولا فرق  
في وجوب المنة بين المسلم  
والذمي والحر والعبد والمسلمة  
والذمية والحررة والامة وهي  
لسيد الامة وفي كسب العبد  
وقولي أو بسببهما إلى آخره  
من زيادتي والواجب فيها  
ما يترضى الزوجان عليه  
(وسن ان لا نقص عن ثلاثين  
درهما) أو ما قيمته ذلك وان  
لا تبلغ نصف المهر وعبر جماعة  
بان لا زاد على خادم فلاحد  
لا واجب وقيل هو أقل ما  
يتمولوا إذا تراضيا بشئ فذلك  
(فان تنازعا) في قدرها  
(قدرها قاض) باجتهاده  
(قدر) (حالهما) من يساره  
واعساره ونسبها وصفاتها  
لقوله تعالى ومنعوهن على  
الموسع قدره وعلى المقر قدره  
متاعا بالمعروف

دخول أو في حيز النقي مفيد لانتفاء الامر من جميعا كقوله تعالى ولا تطلع منهم آثما أو كفورا فلا حاجة لجعلها  
بمعنى الواو كقيل أو لجعلها بمعنى إلى ان أو لان هذا انا طرأ إلى أصل اللغة وذلك إلى استعمالها اه قل على  
الجلال (قوله ولانه تعالى لم يجعل لها سواء بقوله فنصف ما فرضتم) فاقصر على النصف في مقام بيان ما يجب لها  
فدل على عدم وجوب غيره فهي خارجة من عموم قوله تعالى وللمطالقات متاع بالمعروف فيقصرن على المدخول  
بين بقرينة هذه الآية أي قوله وان طلقتهن من قبل ان تمسوهن الخ بواسطة ما تقدم اه حل بالمعنى  
وفيه نظر لما علمت ان آية المطلقات قد تصرع ومها على المدخول بها بقرينة الآية الثانية فالاولى جعل هذه  
الآية مخصة لمفهوم الآية الثانية على تسامح ان التخصيص المتقدم لفهمها مفهوم الثانية قائل غير المدخول  
بين لامتعة لهن فيقصر هذا العموم في المفهوم على غير المفوضة التي فوجت قبل الوطء والفرض أما هي فتجب  
لها المنة بدليل هذه الآية الثالثة تأمل (قوله لابسبها الخ) هذه الاربعة منقبة فكان الانسب تأخير  
المثل عن قوله أو موت لانها مثل لنفي الاربعة (قوله كردته واسلامه) أي وحده فبها اه قل على  
الجلال (قوله كردته) أي أو ارضاع أمه لها وورثتها مع توقف وجوب المنة على وطء أو تفويض وكلاهما  
مستحيل في حق الطفلة ان يزوج أمته الطفلة لغير تفويض اه حل (قوله وتعليقه طلاقها) أي أو  
تفويضها إليها فطالقت نفسها (قوله كردته مامعا) وهذا بخلاف التمسك بغير كماله لانه لا يجتمع معها واغاب جانبها هنا  
لان المنة لا يجانسها وفعالها ينافي به أو يعارضه ولانه هنالك يسبب للمنة سبب يغلب فيه جانبها فتأمل ولو سببها معا  
فان كان الزوج صغیر أو مجنونا فالفرقة بسببهما معا أو كاملا بسببها وحدها لانهم سارق بنفس الاسر ولو ملكها  
بشراء أو غيره فلا منة لانها لو وجبت كانت عليه لها والامة لا يجب لها على سيدها مال ولو ماتا أو أحدهما فلا  
منة أيضا لانه لا يحاشرو في موته وحده متفجرة لا مستوحشة اه قل على الجلال وفي المختار الفجيرة الرزية  
وقد فجعت المصيبة أي أوجعته وبابه قطع اه وفي المصباح الوحشة الانقطاع وبعد القلوب عن المودة اه (قوله  
أو بملكها لها) اذ لو وجب لها لو وجب لها على سيدها اه حل (قوله والزوج صغیر أو مجنون) أي والفراق  
بسببها وبالاولى ملو كان كاملا لان الفراق حينئذ بسببها فبما ذكرنا يكون بسببها أو يفهم منه مقابله بالاولى  
اه شيخنا وانما كان بسببها وحدها فملو كان الزوج كاملا وضرب عليه الرق لان رقة بانفس السبي فهو سابق  
على رقة فتحصل به الفرقة وفي قل على الجلال ولو سببها معا فان كان الزوج صغیر أو مجنونا فالفرقة بسببها  
معا أو كاملا بسببها وحدها لانهم سارق بنفس الاسرا (قوله وفي كسب العبد) أي ما لم يزوج عبده أمته والا فلا  
منة عليه لو فارق كما لا يجب عليه مهر الخ اه حل (قوله ما يترضى الزوجان عليه) أي ولو زاد على مهر  
المثل اه حل (قوله وان لا تبلغ نصف المهر) أي فلو كان النصف بنقص عن ثلاثين درهما فينبغي اعتباره  
وان فاتت السنة الاولى لانه قيل بامتناع الزيادة على نصف مهر المثل اه ع ش على مر (قوله نصف المهر)  
أي مهر المثل اه قل على الجلال وعبارة شرح مر ويسن ان لا تبلغ نصف مهر المثل كما قاله ابن المقرئ  
انتهت (قوله وعبر جماعة الخ) يقتضى انه اختلاف عبارة وفيه نظر لتفاوت الخادم جدا وقوله على خادم  
انظر ما ضابطه فانه يختلف جدا اه سم (قوله واذا تراضيا بشئ فذلك) أي ولو زاد على مهر المثل (قوله  
قدرها قاض باجتهاده) أي وان زاد ما قدره على مهر المثل كذا قاله جج وفرق بينهما وبين الحكومة وقال  
شيخنا لا تجوز له الزيادة على مهر المثل بل ولا أن يساويه اه حل (قوله وصفاتها) أي وجهها اه حل  
وسم (قوله ومنعوهن) أي النساء المذكورات أي المطلقات من غير مسير ولا قرض وذلك يفهم عدم  
ايجابها في حق غيرهن وهو معارض بموم والمطلقات فالاولى الاستدلال على ايجاب المنة للمطلقة غير المفوضة  
بالقياس على المفوضة لان القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البيضاوي مفهوم الآية يقتضى تخصيص  
ايجاب المنة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج أي ولم يفرض لها والحق بها الشافعي المسوسه قياسا اه حل

و وجه اقتضائهم اذ ان قوله تعالى ومته هو من معناه ومتعوا النساء المذكور ان فيها أي المطلقات من غير مس ولا فرض فافهم عدم ايجابها في حق غيرهن اه سم

\*(فصل في التحالف)\* أي وما يذ كرمه من قوله ولو أثبت أنه نسكها أمس بالف الخ (قوله في المهر المسمى) أي من حيث تسميته أو قدره أو صفته فطابق ما يأتي اه شيخنا (قوله اختلعا أو وارثا هما الخ حاصل ما يؤخذ من المتن والشارح صريحان في صورة لانه ذكر في المختلفين خمس صور لان قوله أو وارث أحدهما والاخر تحت صورتيان والخامسة هي قوله كزوج ادعى مهر مثل الخ وذكر في المختلف فيه أربعة لانه جعل في الصفة صورتين وأربعة في خمسة بعشرين وقال الشارح ولا يبيّن الخ هاتان صورتان في العشرين باربعين وقوله سواء اختلاف قبل الوطء أو بعده هاتان صورتان في الأربعين بشانين هذا وقرر بعضهم صور المقام من حيث هي فقال الحاصل ان الاختلاف اما ان يقع من الزوج أو وارثه أو وليه أو وكيله مع الزوجة أو وارثها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر صورة وعلى كل امان يكون الاختلاف في قدر المسمى أو في جنسه أو صفته أو حاله وتأجيله أو قدر الاجل أو تسميته فهذه الستة تضرب في الستة عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل امان لا يبيّن لواحد منهما أول لكل منهما يبيّن وتعارضتا فيحصل مائة واثنان وتسعون اه شيخنا وإذا اعتبرت ان الاختلاف اما قبل الدخول أو بعده وبعد الفراق أو قبله بلغت الصور خمسمائة وستا وسبعين صورة (قوله في قدر مسمى) أي وكن ما يدعيه الزوج أقل من مدعاها فان كان ما يدعيه أكثر من مدعاها فلا تحالف بل يعطى الزوج ما يدعيه ويبقى الزائد يده لانه مقر له به وهي تنكره كمن أقر لشخص بشي فكذبه اه برماوى وشرح مر وقد أشار الشارح لهذا التقييد بالتمثيل حيث قال كان قالت نسكتني بالف فقال بل بخمسمائة (قوله في قدر مسمى) خرج بمسمى ما لو وجب مهر المثل لخوف فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلافه في صدق بيمينه لانه غارم والاصل براءة ذمته عما زاد اه شرح مر (قوله الشاملة لجنسه) جعل الصفة هنا شاملة للجنس وقدم في باب الحوالة انه مفهوم منها بالاولى فانظر أي الصبي عين أولى وله له ما قدمه فليتأمل وسبب أن قبيل الطلاق ما يؤيده اه شوبري (قوله كان ادعت تسمية قدر فانكرها) أي ولم يدع تفويض فان ادعاء فالاصل عدم التسمية من جانب وعدم التفويض من جانب فيحالف كل منهما على نفي مدعى الاخر تمسكا بالاصل وكلاهما اختلاف في عقدين فاذا حلفت وجب لها مهر المثل فلو كانت هي المدعية للتفويض وكانت دعواها قبل الدخول فكذلك خلافا لمن استظهر عدم سماع دعواها اذ لم تدع على الزوج شيئا في الحال غايته ان لها ان تطالب بالفرض ووجه رده امتناع مطالبتها له حيث يفرض مهر مثلها لدعواه مسمى دونه اه شرح مر (قوله والمسمى أكثر من مهر المثل في الاولى) أي لتظهر الفائدة والافلا تحالف أو من غير نقد البلد أو معينا ولو أنقص من مهر المثل لتعلق الفرض بالعين اه حل (قوله أو لكل منهما يبيّن وتعارضتا) بان أطلقنا أو أرختا بتأخير واحد أو أرختا أحدهما وأطلقت الاخرى كما قالوا في البيع فليجبر اه حل (قوله لكن يبدأ هنا الخ) في تعبيره بالاستدراك نظر لانه استدراك على قوله ومن يبدأ به وهو ليس بامر عام حتى يستدرك عليه لان من عبارة عن الزوجة لانها بمنزلة البائع الذي يبدأ به ثم بل الاستدراك ينافي المستدرك عليه فلعل الاولى والاخصر ان يقول كما في البيع فيما مر فيه لكن يبدأ الخ كما في جج وعبارة الرشيدى قوله ومن يبدأ به ينبغي حذفه لانه ينافي الاستدراك وليس هو في عبارة التحفة اه ومنشأ هذا حل من هنا على الزوجة فقط كما علمت وسببه النظر لكلام المتن في البيع ولو نظر اليه مع الشارح هناك لتبين ان من هنا واقعة على الزوج نارة والزوج جة أخرى فيكون فيه عموم فيحسن الاستدراك وعبارته ثم يبدأ بنفي وبائع مثلا لان جانبه أقوى لان المبيع يعود اليه بعد الفسخ المرتب على التحالف ولان ملكه على الثمن قد تم بالعقد وملك المشتري على المبيع لا يتم الا بالقبض فعل ذلك اذا كان المبيع معينا والثمن في النعمة ففي

\*(فصل في التحالف اذا وقع اختلاف في المهر المسمى لو (اختلعا) أي الزوجان (أو) وارثا هما أو وارث أحدهما والاخر في قدر مسمى) كان قالت نسكتني بالف فقال بخمسمائة (أو) في (صفته) الشاملة لجنسه كان قالت بالف دينار فقال بالف درهم أو قالت بالف صحبة فقال بالف مكسرة (أو) في (تسمية) كان ادعت تسمية قدر فانكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل او ادعى تسمية فانكرتها والمسمى أكثر من مهر المثل في الاولى وأقل منه في الثانية ولا يبيّن لواحد منهما أول لكل منهما يبيّن وتعارضتا (تحالفا) كما في البيع في كيفية اليمين ومن يبدأ به لكن يبدأ هنا بالزوج لقوة جانبه بعد التحالف



العكس يبدأ بالمشتري وفيما إذا كانا عيين أو في الذمة يستويان فيختار الحاكم بان يجتهد في البدأة بأيهما انتهت (قوله بقاء البضع له) أي في الجملة والاف التحالف يأتي بعد انحلال العصمة ومع ذلك يحلف الزوج اه حل (قوله سواء اختلفا قبل الوطء أم بعده) وسواء اختلفا قبل انقطاع الزوجية أم بعده اه شرح الروض (قوله الا الوارث في النفي فيحلف على نفي العلم) كذا أعلم ان موثقنا كسح بالف وانما كسح بخمس مائة ولا يلزم من القطع بالاثبات القطع بالنفي لاحتمال جريان عقدين علم أحدهما دون الآخر اه شرح ممر (قوله كزوج ادعى مهر مثل) أي قدر يساوي مهر المثل وان لم يأت بعنوان مهر المثل وهذا القيد لاصل التحالف كما يعلم من كلامه في بيان المفهوم وقوله وولي صغيرة أو مجنونة قيد لحلف الولي لاصل التحالف كما يعلم أيضا من كلامه في بيان المفهوم وقوله زيادة هذا القيد زاده على أصله كما قال ولم يذكر محترزه وحاصله ان الولي لو ادعى اقل من مهر المثل مع كون الزوج مدعيًا مهر المثل فان الزوج هو المصدق ويدفع للولي ما ادعاه ويبقى الزائد بيده قياسا على ما نص عليه البرماوي وممر فيما سبق في الاختلاف في القدر من ان الزوج لو ادعى قدر او ادعت الزوجة أقل منه فانه يصدق ويدفع لها ما ادعته ويبقى الزائد بيده (قوله وولي صغيرة أو مجنونة زيادة) فيه العطف على معمول عامين مختلفين سكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقا كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله وولي صغيرة أو مجنونة) أي أو زوجة وولي صغير أو مجنون وقد أنكرت نقص الولي عن مهر المثل أي أو وليهما إذا كان الاصداف من ولي الزوج لانه حينئذ تجوز الزيادة منه على مهر المثل اه حل (قوله فنفخ ما يتحالفان) فيحلف الولي ان عقده موقوع هكذا فهو وحلف على فعل نفسه وثبت المهر ضمنا فلا ينافي ما في الدعاوى ان الشخص لا يستحق شيئا بين غيره اذ ذلك في حلقه على استحقاق موليه كذا اه حل (قوله حلفت دونه) أي حلفت على البت ولا يجزئها الحلف على نفي العلم بفعل الولي وفيه كيف تحلف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد الحال ولم تأذن فكان المناسب ان هذه تحلف على نفي العلم بتزويج وليها بالقدر المدعى به الزوج واليه ذهب جمع متقدمون اه حل (قوله وولي البكر البالغة) أي أو ولي الثيب اه شرح الروض (قوله حلفت دون الولي) أي على البت وانما حلفت عليه مع انه فعل غير هالانه لما كان فعل الولي مقيدا بما نأذنه فيه فكانها القاعلة أولانه نفي محصور يسهل الاطلاع عليه اه قل على الجلال (قوله ثم ينفخ المسمى) وينفذ القسح باطنا أيضا من الحق فقط اه شرح ممر (قوله ويجب مهر مثل) أي لان التحالف يوجب رد البضع وهو متعة يذرفوجبت قيمته وهي مهر المثل اه من عثم على ممر (قوله ويجب مهر مثل) أي أو نصفه وقوله وان زاد الخ أي في صورة الاختلاف في القدر اه شيخنا أي وفيها لو أنكر الزوج التسمية وادعت هي تسمية معينة أنقص من مهر المثل فانما يتحالفان في هذه الصورة أيضا ويرجع لمهر المثل كما تقدم عن الحايي (قوله أو فوقيه) أي سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد مما ادعاه الولي فلا يتحالف في الصورتين بل يصدق الزوج فيه ما هكذا في شرح الروض فلا يلتفت لتعيينه الحايي بقوله أي ودون ما ادعاه الولي (قوله لان نسكاح من ذكر ب دون مهر المثل يقتضيه) والولي تحلف الزوج على نفي الزيادة على مهر المثل لانه ربما نكل فيحلف الولي ويثبت مدعاه اه حل (قوله وفي الثانية الى قول الزوج) قال الباقي سني كذا قالوه والتحقيق ان يحلف الزوج له ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاه وان حلف الزوج ثبت ما قاله قال بعضهم وهذا معلوم من كلامهم لانهم انما نقوا التحالف لا الحلف اه حل لكن هذا انما يصح اذا كان مدعى الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولي اما لو كان فوق مدعى الولي أيضا فلا معنى لتخليفه بل يصدق من غير عيب ويدفع للولي قدر ما ادعاه ويبقى الزائد بيده كما تقدم (قوله لان التحالف فيها يقتضي الرجوع الى مهر المثل) فيلزم فوات ما ادعاه ولم نأخذ بما ادعاه الولي لان الاصل براءة ذمة الزوج من ذلك وظاهره لو كان الزوج سفيها أو مغلسا ولم يررض الغرماء اه حل (قوله أعظم من قوله ولو ادعت

لبقاء البضع له سواء اختلفا قبل الوطء أم بعده فيحلفان على البت الا الوارث في النفي فيحلف على نفي العلم على القاعدة في الحلف على فعل الغير (كزوج ادعى مهر مثل وولي صغيرة أو مجنونة ادعى زيادة) عليه فانها يتحالفان كما مر فلو كانت الصغيرة والمجنونة قبل حلف الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة العاقلة حلفت دون الولي (ثم) بعد التحالف (ينفخ المسمى) على ما مر في البيع من انه ما ينفخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا ينفخ بالتحالف (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته الزوجة اما اذا ادعى الزوج دون مهر المثل أو فوقيه فلا يتحالف ويرجع في الاولى الى مهر المثل لان نسكاح من ذكر ب دون مهر المثل يقتضيه وفي الثانية الى قول الزوج لان التحالف فيها يقتضي الرجوع الى مهر المثل وتعبيري باختلافهما في التسمية أعظم من قوله ولو ادعت

تسمية الخ) أي لان تعبير الاصل لا يشمل ما اذا ادعى تسمية فانكرتها (قوله ولو ادعت نكاحا ومهر مثل الخ) عبارة  
 أصله مع شرح المحلى ولو ادعت تسمية لقد رفا نكرها والمسمى أكثر من مهر المثل تحالف في الاصح لرجوع ذلك  
 الى الاختلاف في القدر لانه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعى زيادة عليه ولو ادعت نكاحا ومهر مثل الى آخر  
 ما هنا انتهت وفي قول عليه مانصه قوله ومهر مثل هو مفهوم قوله ادعت تسمية واعلم ان هذه المسئلة كانت  
 قبلها الا ان كلامهما في تلك ادعى تسمية صحيحة وفي هذه ادعت الزوجة تسمية فاسدة وادعى الزوج عدمها وفي  
 الواقع أن التسمية صحيحة كما يصرح به تكليفهم له بالبيان فقوله بان لم تجر تسمية صحيحة تصحح لدعواها مهر  
 المثل والمراد ما تضمنه ذلك من كون التسمية فاسدة أو أنها صرحت به وأنكر الزوج ذلك المهر الفاسد الذي  
 تضمنته الدعوى أو صرحت به أو سكنت عنه في جوابه معتمدا فيه على ان المهر الفاسد الذي ذكرته نفى في العقد  
 أولم يذكر فيه وانما الذي ذكر فيه تسمية صحيحة لكنه لم يصرح بها فلذلك كلف بيانه! واما لو ادعت نفى  
 المهر في العقد أو السكوت عنه فيه ووافقه على ذلك أو ادعت تسمية فاسدة وأجاب بنفى المهر في العقد أو  
 بالسكوت عنه فيه أو وافقه عليها ولو اوجب في جميع ذلك للمهر المثل اتفاقا ولا حاجة الى تكليف بيان ولا الى  
 تحالف ولا حلف أيضا هكذا يجب أن يفهم هذا المقام فانه مما اتسع فيه الكلام وتراحت فيه الافهام وزلت فيه  
 الادلان والله ولي التوفيق والالهام انتهى وفي سم مانصه قوله ولو ادعت نكاحا الخ قال الزركشي هذه المسئلة  
 قريبة في المعنى من التي قبلها يعني قوله في المنهاج لو ادعت تسمية فانكرها تحالف في الاصح قال الزركشي فليتأمل  
 الفرق بينهما اه قال العراقي قلت هناك أنكر التسمية ومقتضاه لزوم مهر المثل فان كان مدعا هازا ادعاه عليه  
 أو من غير جنسه فقد اختلفا في المهر في تحالفان وأما هنا فانه أنكر أصل المهر ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح  
 فلهذا كلف البيان فان ذكر قدر أنقص مما ذكر جاء التحالف وان أصر حلفت وقضى لها اه (قوله  
 ومهر مثل) خرج ما لو ادعت نكاحا بمسمى قدر المهر أو لا فقال لأدري أو سكنت فانه لا يكف البيان على الراجح لان  
 المدعى به هنا معلوم بل يحلف على نفى ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها اه شرح مدر (قوله بان لم تجر  
 تسمية صحيحة) هذا بيان لمستندها في نفس الامر في دعوى مهر المثل وان لم تصرح بهذا المستند في الدعوى وقوله  
 بان أنكره أي المهر من أصله كما يدل له قوله فيما بعد يقتضيه وليس المراد انه أنكر مهر المثل فقط وقوله بان  
 نفى في العقد بيان لمستنده في الواقع في الانكار وقوله أولم يذكر فيه بيان لمستنده في نفس الامر في السكوت  
 وان لم يصرح بهذا المستند هكذا وزع الشوري اه شيخنا وفيه انه لا يتعين التوزيع بل يمكن رجوع كل  
 من قوله بان نفى لكل مما قبله وكذا قوله أولم يذكر فيه يصح رجوعه أيضا اه (قوله بان نفى في العقد) له  
 بيان لمستند الزوج في انكاره في الواقع بحسب زعمه لانه استند اليه في الظاهر حتى يقال قضيه ذلك فوجب  
 موافقته على مهر المثل ويحتمل ان يقال لما كان تجرد نفية في العقد لا يوجب مهر المثل لاحتمال ان يكون  
 النفي على وجه التفويض الصحيح لم تكن دعوى نفية في العقد وجبة للاعتراف بمهر المثل وان كان شرط  
 المسئلة ان لا تدعى تفويضا لانه فرق بين دعوى التفويض ودعوى ما يحتمل التفويض فليتأمل وقوله  
 أولم يذكر فيه بيان لمستند سكوت في الواقع فهو شر مرتب اه سم (قوله بان نفى في العقد) اعترض  
 بانه مكر مع قوله السابق بان لم تجر تسمية صحيحة لان هذا من افراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة  
 اما بسبب نفى المهر أو عدم ذكره فيه أو تسمية فاسدة وأوجب بان قوله بان لم تجر الخ بيان لمستند وجوب مهر المثل  
 لها وقوله بان نفى الخ بيان لمستند انكاره أو سكوت اه وملى بإيضاح (قوله وهو اختلاف في قدر مهر المثل) محل  
 تأمل لانها تدعى وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكره ويدعى تسمية قدر دونه فان أراد ان هذا ينشأ عنه  
 الاختلاف في قدر مهر المثل بان يدعى ان المسمى قدر مهر مثلها فتدعى عدم التسمية وان مهر مثلها أكثر من ذلك  
 على ما فيه وعلى كل فهد غير ما مر من ان القول قوله في مهر المثل لانهما تم اتفاقا على انه الواجب وان العقد

تسمية فانكرها تحالفا  
 وتقيدي دعوى الزوج  
 بمهر المثل والولي زيادة من  
 زيادتي (ولو ادعت نكاحا  
 ومهر مثل) بان لم تجر تسمية  
 صحيحة (فأقر بالنكاح فقط)  
 أي دون المهر بان أنكره أو  
 سكنت عنه وذلك بأن نفى في  
 العقد أولم يذكر فيه (كلف  
 بيانا) لمهر لان النكاح  
 يقتضيه (فان ذكر قدره  
 وزادت) عليه (تحالفا) وهو  
 اختلاف في قدر مهر المثل (أو  
 أصر) على انكاره (حلفت)



خلاف التسمية بخلافه هنا اه مر وج وقوله غير ما رأي في كلامهم لان هذه ليست في كلام الشارح  
 اه شيخنا والذي مر في كلامهم ما هو ما رأي في بيان محنة ز قول المتن في قدر مسمى حيث قال هـ نـ كـ وخرج  
 بمسمى ما لو وجب مهر المثل الخ فليراجع الشارح وفي قل على الجلال قوله وهو اختلاف في قدر مهر المثل  
 أي اختلاف في تسمية وقعت حالة العقد مساوية لمهر المثل أولا وامامهر المثل فلا تقع المخالفة فيه لان له مرجعا  
 معروفا بقربة أو أجنبية ولذلك لو حلفت رجعت اليه اتفاقا اه (قوله عين الرد) فيه نظر لانه لم يحصل  
 منه نكول حتى يحصل رد الان يقال نزل اصراره على عدم البيان منزلة امتناعه من البين اه شيخنا (قوله  
 وطالبته) قيد به لتكون الدعوى ملزمة لانها اذا لم تطالب به يحتمل انما ابرأته فلم يصح (قوله لزما وقوله ولا  
 للوطء) أي للاحتراز عن التشطير وقوله في الدعوى متعاق بالتعرض اه شيخنا (خاتمة) \* لو أعطاهما  
 مالا وادعت انه هدية وقال بل صدق صدق يمينه وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق لانه أعرف  
 بكيفية ازالة ملكه فان أعطى من لادين عليه شيئا وقال المدافع بعوض وأنكر الاخذ صدق يمينه وبغارق  
 ما قبله بان الزوج مستقل باداء الدين وبصدده وبانه يريد براءة ذمته بخلاف ما عطى من لادين عليه فيها  
 وتسمع دعوى دفع صداق لولي محجورة لا الى ولي رشيد بقوله لو بكر الا اذا ادعى اذنها نطقا ولو اختلفا في عين  
 المنكوحه صدق كل فيما انفاه يمينه ولو قال لامرأتين تزوجتكما بالف فثالث احداهما بل انما قط بالف  
 تخالفا واما الاخرى فالقول قولها في نفي النكاح اه شرح مر وقوله بخلاف ما عطى من لادين عليه  
 كأن فيه تحريفا وحق التعبير ان يقول بخلاف ما عطى من لادين عليه وعبارة جـ قال في الروضة لو بيعت لغير دائته  
 شيئا وزعم انه بعوض وقال المدفوع اليه بل هدية صدق المدفوع اليه اه أي لانه لا قرينة هناك تصدق  
 المدافع بل المدفوع اليه لان الغالب في الدفع والارسال ان غير الدائن من غير ذكر عوض انه تبرع انتهت  
 \* (فرع) \* لو خطب امرأة ثم أرسل اليها أو دفع اليها ما قبل العقد ولم يصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو  
 منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الاذري ونقله الزركشي وغيره اه زى وكذا لو ماتت  
 فله الرجوع على من دفعه اليه بخلاف ما لو عقد وطلق قبل الدخول فلا رجوع لان مداره على العقد وقد  
 حصل حرره اه مل

\* (فصل في الوليمة) \* أي وما يذكر معها من قوله وحرم تصوير حيوان ومن قوله ولضيف الى آخر الفصل (قوله  
 من الولم وهو الاجتماع) أي لغة وقوله وهي تقع أي شرعا اه عـ شـ على مر مع ان عبارة المختار الوليمة  
 طعام العرس اه فهي تقتضي ان قول الشارح وهي تقع الخ لغوي أيضا (قوله من الولم) أي نهى لغة  
 اسم لكل شيء قام به الاجتماع طعاما أو غيره فهي صفة مشبهة وقوله تقع أي نطاق شرعا هذا يخص من المغوى  
 كما هو القاعدة وقوله على كل طعام أي لانه قام به اجتماع الناس عليه وقوله لسرور جري على الغالب كما  
 قال في شرح الروض المختدة للمصيبة تسمى وليمة أيضا وقوله من عرس يطلق على العقد والدخول والاملاك اسم  
 للعقد فهو عطف خاص على عام وكلامه يقتضي انها تطالب للعقد نازعة والدخول أخرى فهي متعددة ويشير اليه  
 أيضا فيما يأتي والمعتمد انما امره واحدة يدخل وقتها بالعقد والافضل فعلها بعد الدخول وقبله خلاف الاولى اه  
 شيخنا وفي قل على الجلال قوله وهي لغة اسم للاجتماع يقال أولم الرجل اذا اجتمع عتله وخلقه أو لاستدعاء  
 الناس للطعام أو لاصلاح الطعام كذلك أول الطعام المختد للعرس أول كل طعام يتخذ لسرور غالبا اذا أطلقت  
 فهي للعرس وجملة الولائم عشرة فللعقد النكاح املاك بكسر أوله ويقال له شندخى بشين بمعنى مكسورة فنون  
 ساكنة فذال مهملة فقاء معجمة مكسورة تين فتحت مشددة وللدخول فيه وليمة وللولادة خوس معجمة مضمومة  
 فراء مهملة ساكنة فسین مهملة أو صاد كذلك والموالد عشقة ولحنتان اعدار بمزة مكسورة فتعين مهملة  
 ساكنة فذال معجمة وآخر مهملة وتسحب في الذكر ولا بأس بها لانتى للنساء فيما بينهن ولحفظ القرآن

عين الردائها تستحق عليه مهر  
 مثلها (وقضى لها) به (ولو  
 أثبتت) باقراره أو بينة أو  
 يمينها بعد نكوله (انه  
 نكحها أمسى بالف واليوم  
 بالف) وطالبته بالفين (لزما)  
 لا مكان صحة العقدين كان  
 يتخللهما ما خلط ولا حاجة الى  
 التعرض له ولا للوطء في  
 الدعوى (فان قال لم أطأ)  
 فيها أو في أحدهما (صدق  
 يمينه) لموافقته للاصل  
 (وتشطر) ماذا كرم من الالفز  
 أو من أحدهما لان ذلك فائدة  
 تصديقه (أو) قال (كان  
 الثاني تجديد) لا لاول لا اعتدا  
 ثانيا (لم يصدق) لانه خلاف  
 الظاهر نعم له تحليفها على نفي  
 ذلك لا مكانة  
 \* (فصل) في الوليمة \* من  
 الولم وهو الاجتماع وهي تقع  
 على كل طعام

حذاق بمهمة مكسورة فذال معجزة وآخرة قاف وللبناء وكيرة وللقدم من السفر نقيعة سواء فعلها القادم أو غيره  
لأجله وقيدته الأذرعى بالسفر الطويل لانتحوا أيام يسيرة وللصبيحة وضيفة بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة وبلا سبب  
مأدبة يضم الدال المهملة وفتحها قبل موعدة وبعد همزة ساكنة ونظامها بعضهم بقوله

ان الولاثم في عشر جمعة \* املاك عند واذار لمن ختنا  
عرس وخرس نقاس والعقيقة مع \* حذاق ختم ومأدبة المريدتنا  
نقيعة عند عود المسافر مع \* وضيفة لصاب مع وكبيرنا

انتهى (قوله لسرور حادث) \* (تنبيهه) \* قال الراغب الفرق بين الفرح والسرو ران السرو ران شرح  
الصدر بلذة فيها طمأنينة الصدر عاجلا وآجلا والفرح انشراح الصدر بلذة عاجلة غير آجلة وذلك في  
الذات البدنية الدنيوية وقد يسمى الفرح سرور أو عكسه لكن على نظر من لا يعتبر بالحقائق ويتصور  
أهمه ما بصورة الآخر اه مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم ان في الجنة دارا يقال لها دار الفرح

اه ع ش على مر (قوله أو غيرهما) كعتان وقدم من سفر قال الأذرعى ان محل ندب ولجمة الختان  
في حق الذكور دون الاناث لانه يخفى ويستحي من اظهاره لكن الوجه استحبابه فيما بينهن خاصة وأطلقوا  
بهم القدوم من السفر وظاهر ان محله في السفر الطويل لقضاء العرف به امان غاب يوما أو أياما يسيرة الى  
بعض النواحي القريبة فكما لحاضر اه شرح مر (قوله لكن استعملها الخ) في الصحاح الوليمة طعام

العرس وقال العرس طعام الوليمة ويدخل وقتها بالعقد فلا تجب الاجابة لما تقدمه وان اتصل بها اه حل  
وعبارة شرح مر ولم يتعرض الوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها موسع من حين  
العقد ولا آخر لوقتها فدخل وقتها والافضل فعلها بعد الدخول اى عقبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على

نساءه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل ولا تقوت بطلاق ولا موت  
ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة اه وقوله ان وقتها موسع أى في حق الحررة اما الامة فوقتها ارادة اعدادها  
للوطء ونقل بالدرس عن سم ببعض الهوامش مثله وقوله من حين العقد قضيتها ان ما يقع من الدعوة قبل

العقد لفعل الوليمة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول وقتها والظاهر الوجوب لان الدعوة وان  
تقدمت فهي لفعل ما تحصل به السنة وعليه فالمراد بقوله فتجب الاجابة الخ ان الاجابة تجب لها حيث كانت تفعل  
بعد العقد اه ع ش عليه فيهما (قوله الوليمة سنة) صرح الجرجاني بنسب عدم كسر عظمها كالعقيقة سنة

ووجهه ما قالوه ثم ان فيه تفاؤلا بسلامة اخلاق الزوجة واعضاءها كالولد ويؤخذه انه يسر هنا في المذبح  
ما يسر في العقيقة ويبحث الأذرعى ان الواحدا وتعددت الزوجات وقصدها عن كفت فان لم يقصد ذلك استحب  
التعدد كما يحسنه بهض المتأخرين خلافا للزركشي ومنازعة بعضهم فيه بان المتجه انها كالعقيقة فتعدد بتعدد

مطالع امر دودة اظهور الفرق بانها جعلت فداء للنفس بخلاف ما هنا ونقل ابن الصلاح ان الافضل فعلها ليلة  
لانها الاتم في مقابلة نعمة ليلية اه شرح مر (قوله أولم على بعض نساءه) والاقرب كما قاله شيخنا ج انها  
أم سلمة اه شرح الاعلام اه شوبري (قوله وعلى صفة الخ) فيه ان صفة كانت سرية وفيه دليل على انها

تشرع لتسري وهو كذلك ولا تجب الاجابة وتعدد بتعدد وان تسري بهن في يوم وليلة هذا والذي في عيون  
الآثر انه صلى الله عليه وسلم أعتقها وزوجها وجعل عتقها صداقها وان ذلك من خصائصه واشترائها بتسعة أروش  
وفروا به انه لما جمع سبي خيبر جاءه دحية الكلبي فقال اعطني جارية من السبي فقال اذهب فخذ جارية فخذ

يتخذ لسرور حادث من عرس  
واملاك أو غيرهما لكن  
استعملها مطلقا في العرس  
أشهر وفي غيره تقيد فيقال  
وليمة ختان أو غيره  
(الوليمة) لعرس وغيره  
(سنة) لتبونها عنه صلى الله  
عليه وسلم قولاً لوقته لا فقد أولم  
على بعض نساءه بمذنين من  
شعير وعلى صفة بتعمر وسمن  
وأقط وقال لعبد الرحمن بن



وآخره سينمهد له تمر وسمن وأقطا مخلوطة وقد يجعل بدل الاقط دقيق وبذلك علم انه لا تنقيد بقدر مخصوص  
 فتحصل بكل طعام ووزقت الحقيقة بالنص فيها على شاتين أو شاة لكن أقل الكمال هنا لا يمكن بما في الفطرة  
 شاة اه قل على الجلال (قوله ولو بشاة) قال في الفتح ليست لهذه الامتناعية وانما هي التي للتقليل اه  
 \* (تنبيه) \* يتجسه تعددها بتعدد الزوجات أو الاماء وان عقد عليهن معا كزوجاء له أو لادينة بدله ان يعق عن  
 كل واحد وتكفي وليمة واحدة بهد تزوج الجميع بقصد هه اه شورى (قوله وأقلها لا يمكن) وهو من  
 تلك زيادة على يوم وليمة ما يفي بها (قوله وبأى شيء أولم من الطعام جاز) من مأكول أو مشروب ومنه المشروب  
 الذي يدخل في حال العقد من سكر أو غيره أي حيث فعل بعد تمام العقد لا قبله لان وقت الوليمة لا يدخل الابتداء  
 العقد كعلم اه حل (قوله بضم العين الخ) وأما بكسر العين فالمرأة تنفصها في المختار والعرس بالكسر امرأة الرجل  
 والجمع أعراس ورجماء هي الذكروا لثني عرسين اه وفي المصباح العروس وصف يستوي فيه الذكور  
 والانثى مادام في أعراسها وجمع الرجل عرس بضمين مثل رسول ورسول وجمع المرأة عرائس وأعراس بامرأته  
 بالالف دخل بها وأعرس عمل عرسا وعرس الرجل بالكسر امرأته والجمع أعراس مثل حمل واحمال وقد يقال  
 للرجل عرس أيضا اه (قوله والمراد الاجابة لوليمة الدخول) أي وأما الاجابة لوليمة العقد فسنة وهذا بناء  
 على انها تعدد وكلام الشارح يقتضي الجريان عليه والمعمدان اه واحدة يدخل وقتها بالعقد والافضل فعلها بعد  
 الدخول ومع ذلك لو خالف الافضل وفعلت قبله أي وبعد العقد وجبت الاجابة أيضا للعقد فوقت الاجابة يدخل  
 بالعقد أي لنا اه شيخنا (قوله فرض عين) وقيل فرض كفاية وقيل سنة اه من أصله (قوله ولغيره سنة)  
 ومنه وليمة النسرى كمن هو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي لاختيار فيه اه شرح مر (قوله تدعى لها  
 الاغنياء) فيه ان هذا يقتضي ان التخصيص للاغنياء تجب الاجابة معه وهو يخالف ما صرح به المصنف ثم  
 رأيت ج أجاب بان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس في طعام الوليمة وهو الرأه أي شأنها ذلك  
 وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان ما جبلوا عليه في اجابته وهو التواصل والتحاب وهو انما يحصل حيث  
 لم يهرمه قصدهم وغرضهم ودور من شأن التخصيص ذلك اه حل وفي المصباح وغرضه وغرام من باب  
 تعب امتلا غيظا فهو غراما مصدر والاسم الغرم مثل فلس مأخوذ من وغرة الحروهي شدته اه (قوله ومن  
 لم يجب الدعوة الخ) ليس هذا من الحديث وانما هو مدرج من كلام أبي هريرة اه عش على مر (قوله  
 قالوا والمراد الخ) وجه التبري وض وهو ان هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع مجي التعميم في الحديث الذي  
 ساقه الشارح اه حل (قوله بشرط) المذكور منها في كلامه سبعة ويعلم من عبارة شرح مر  
 المنقولة على الآثار دعوى من عبارة سم المنقولة بعدها واحد تأمل (قوله منها السلام داع الخ) ومنها ان  
 لا يكون الداعي فاسقا أو شريرا أو الباطل باهية والغفر كفي الاحياء وبه يعلم اتجاها قول الاذرى كل من جازهم به  
 لا تجب اجابته وان يكون الداعي عا في التصرف فلا يجيب غيره وان أذن له وليه لعصيانه بذلك ثم ان أذن اعبده  
 في ان يولم كان كالحرة لكن بشرط ان يأنزله في الدعوة أيضا فتأمر بما فيها من مال ولو اتخذها الولي من مال  
 نفسه وهو أب أو جد وجب الحضور كما يحتمل الاذرى وان يكون المدعو حرا ولو سب فيها أو عبدا باذن سيده مولو  
 مكاتبه يؤذن له ان لم يضر حضوره بكسبه والافباذن فيما يظهر أو بعضا في نوبته وان لا يعتذر لاداعي فيعذره  
 أي عن طيب نفس لاعتناء بحسب القرائن كما هو ظاهر اه شرح مر ومن الشروط أيضا ان لا يترتب  
 على اجابته مخرمة محرمة فالمرأة تجيب المرأة ان أذن زوجها أو سيدها لا الرجل الا ان كان هناك مانع خلوة محرمة  
 كحرم لها أوله أو مسوح أو امرأة أمامه الخلوة فلا يجيبها مطلقا وكذا مع عدمها ان كان الطعام خاصا به كان  
 جلست بيته وبعت له الطعام الى بيت آخر من دارها خوف الفتنة اه سم (قوله فينتقي طلب الاجابة) أي  
 وجوب ذلك أو ندبه مع الكافر أي داعيا كان أو مدعوا الكتمان كن داعيا أو المدعو مسلما كن انتفاء الطلب

عوف وقد تزوج أولم ولو  
 بشاة واهما البخاري والامر  
 في الاخير للندب قياسا على  
 الاضحية وسائر الولائم  
 وأمرنا لا يمكن شاة وغيره  
 ما قدر عليه والمراد أقل  
 الكمال شاة قول التنبيه  
 وبأى شيء أولم من اه طعام جاز  
 (والاجابة لعرس) بضم  
 العين مع ضم الراء واسكانها  
 والمراد الاجابة لوليمة الدخول  
 فرض عين ولغيره سنة) خبر  
 الصحيحين اذا دعى أحدكم  
 الى الوليمة فليأتها وخبره  
 شر الطعام طعام الزوجة تدعى  
 لها الاغنياء وتترك البتراء  
 ومن لم يجب الدعوة فقد عصى  
 الله ورسوله قالوا والمراد  
 وليمة العرس لانها المعهودة  
 عندهم وحمل خبر أبي داود  
 اذا دعا أحدكم أخاه فليجب  
 عرسا كان أو غيره على الندب  
 في وليمة غير العرس وأخذ  
 بجاسة بظاهره وذ كر حكم  
 وليمة غير العرس من زيادتي  
 وانما تجب الاجابة أو تسن  
 (بشرط منها السلام داع  
 ومدعو) فينتقي طلب الاجابة  
 مع الكافر لا تنفاه المودة معه  
 نعم تسن لمسلم

عن المسلم ظاهر وان كان بالعكس كان اتقاء الطلب عن الكافر غير ظاهر بناء على انه مخاطب بالفروع ولهذا قال حل قوله فيتنق طلب الاجابة مع الكافر هذا في الدنيا والا فال كافر مخاطب بالفروع اه حل (قوله دعاه ذي) أي وقد رجي اسلامه أو كان رجلاً وجاراً والالم تسن بل تكره اه حل (قوله بان لا يخص بها الاغنياء) أي من حيث انهم اغنياء فلو خصهم لكونهم جيرانه أو اهل حرفته أو نحو ذلك لوجب الاجابة اه شوبري (قوله ولا غيرهم كالفقراء) أي وقد خصهم لاجل فقرهم مشافتي خص الاغنياء أو الفقراء لا تجب ولا تسن للمدعو ولا غيره هذا والمعتد انه ان خص الفقراء وجبت أو سنت فالمضر تخصيص الاغنياء فقط فتقييد الاصل باغنياء هو المعتد والمراد بالغنى هنا ما يقصده التجميل هيئته أو جاهه ولو كان فقيراً اه شيخنا (قوله ولا غيرهم) فإذا خص بدعوته شخصاً لم تجب الاجابة لاهله ولا على غيره ونقل عن شيخنا زى انه لو خص الفقراء وجبت عليهم الاجابة أو سنت اه حل (قوله أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل محله ومسجده دون أربعين داراً من كل جانب اه شرح مر (قوله فالشرط ان لا يظهر الخ) جواب شرط مقدر تقديره فان لم يتمكن من التعميم لفقره أو قلة الطعام فالشرط الخ أي في شرط لوجوب الاجابة أحد أمرين التعميم لجيرانه أو عشيرته مثلاً عند التمكن وكثرة الطعام وان لا يظهر منه قصد التخصيص عند عدم تمكنه لفقره أو قلة الطعام هكذا يؤخذ من عبارة شرح الروض اه عشاوي وعبارة شرح الروض وايش المراد ان يعي جميع الناس لتعذر بل لو كثرت عشيرته أو نحوها وخرجت عن الضبط أو كان فقيراً لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الاذري عدم اشتراط عموم الدعوة بل الشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص انتهت (قوله بنفسه أو نائبه) عبارة أصله مع شرح مر وشرط ان يخصه بدعوة ولو بكتابة أو رسالة مع نقية أو ميم لم يجرب عليه الكذب جازمة لان فتح الباب وقال ليحضر من شاء أو قال له احضر ان شئت ما لم يظهر قرينة على جريان ذلك على وجه التأديب والاستعفاف مع ظهور رغبة في حضوره ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت ان تجملني لزمته الاجابة اه شرح مر (قوله بخلاف ما لو قال شخص ليحضر من شاء أو نحوه) قال المولى فلا تطالب الاجابة وظاهره لاجوباً ولا ندباً وهو صريح الشارح حيث قال انما تجب الاجابة أو تسن اه حل (قوله لم تجب الاجابة الا في اليوم الاول) ما لم يكن فعل ذلك لضيق منزله وكثرة الناس والا كانت كوليمة واحدة دعى الناس اليها أو اجاب فوجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثاني أو الثالث وكتب أيضاً الا على من لم يدع في اليوم الاول اعذر ثم دعى في الثاني اه حل (قوله وتسني لهما في الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يبي طعماً أو يدعو الناس ثانياً فلا تجب الاجابة اه ع ش على مر (قوله وتسني لهما في الثاني) وقيل تجب ان لم يدع في اليوم الاول أو دعى وامتنع لعذر ودعى في الثاني واعتمده الاذري والوجه ان تعدد الاوقات كتعدد الايام اه شرح مر (قوله لكن دون سنه الخ) ايضاحه ان سنه في اليوم الثاني في العرس وغيره دون سنه في الاول في غير العرس اه شيخنا (قوله فني أجدا ود الخ) يتأمل دلالة هذا الحديث على المدعى فانه لا دلالة فيه لاهل وجوب ولا سنه ولا كراهة (قوله حق) أي مطلوبة شرعاً وقوله وفي الثاني معروف أي احسان ومواساة انتهى عزيزي (قوله وان لا يدعو لنحو خوف منه) بل للتقرب والتودد المطلوب أو لنحو علمه أو صلاحه أو ورعه أو لا يقصد شيئاً كنهو ظاهر وينبغي كما قاله في الاحياء ان يقصد باجابه الاقتداء بالسنة حتى يشاب وزيارة أخيه وكرامته حتى يكون من المتحابين المتراورين في الله أو صيانة نفسه عن ان يظن به كبر أو احتقار مسلم اه شرح مر (قوله كان لا يدعو آخر) عبارة شرح مر وان لا يدعى قبل وتلزمه الاجابة أما عند عدم لزومها فيظهر انها كالعدم وعند لزومها يجيب الاسبق فان جاء آتياً جاب الاقرب رجاء فان استويا أقرع وظاهر قولهم اجاب الاقرب وقوله هم أقرع وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالنسب فقط لعارض المسقط للوجوب لم يبعد انتهت (قوله فان دعاه آخر قدم الاسبق) وجوباً أي

دعاه ذي لكن سنه دون سنه في دعوتهم (وعوم) للدعوة بان لا يخص بها الاغنياء ولا غيرهم بل يعي عند تمكنه عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته وان كانوا كاهم أغنياء لنحو بشر الطعام فالشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص (وان يدعو معيناً) بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحوه (و) ان يدعوهم (لعرس في اليوم الاول) فلو أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول (وتسن لهما) أي للعرس وغيره (في الثاني) لكن دون سنه في اليوم الاول في غير العرس (تم تكره) فيما بعده فني أي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسمعة (وان لا يدعو لنحو خوف) منه كقطع في جاهه فان دعاه لشيء من ذلك لم تلزمه الاجابة (و) ان (لا يعذر كان لا يدعو آخر) فان دعاه آخر قدم الاسبق ثم الاقرب رجاء ثم داوأم يفرع



فما تجب فيه الاجابة أو تسن ولو تقدم من تسن اجابته وتأخر من تجب اجابته هل يسقط الوجوب الا ان سبق  
غيره بالدعوى الظاهر نعم وحيث يجب تقديم السابق وقد يقال يسقط وجوب تقديمه وكتب ايضا قدم  
الاسبق أى من تجب اجابته أو تسن والافتداء كالعهد اه حل (قوله وان لا يكون ثم من يتأذى به) أى  
لعداوة أو زحمة لم يجدسعة يأمن فيها على نحو عرضه أو هناك من يضحك الناس بالقهش والكذب أو كان  
ثم نساء ينظرن للرجال وآله لهو يسميها أو يعلم انهم تضرب في ذلك الوقت وان لم تكن يعمل حضورهم ان كانت  
بيت من بيوت الدار بخلاف ما اذا كانت بجواره اه حل ومن العذر كونه أمر دجيا لا يخشى عليه من  
ريبة أو تهمة وان أذن الولي كما يحسنه الاذرى اه شوري (قوله كالاراذل) يصلح مثالا لها وقوله أو الغضاضة  
بالغيب المحبة التنقيص والكره اه شيخنا وفي المختار غرض منه أى وضع ونقص من قدره وبابه ردو يقال  
ليس عليه في هذا الامر غضاضة أى ذلة ومنفعة اه عش (قوله ولا ثم) أى يعمل الحضور منكرا أى محرم  
ولو صغيرة كآنية نقد كافي شرح مسلم أى يباشر الا كل منها بالاحيلة تجوز بخلاف مجرد حضورها بناء على  
ما يأتي في صور غير ممتنة انه لا يحرم دخول محلها وكذا في رجل لامرأة أو عكسه وبه يعلم ان اشراف النساء على  
الرجال عذرا ما يحرم أو نحوه مما مر بغير محل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم  
وبوافقه قول الخاوي اذا لم يشاهد الملامه لم يضر سماعها كالتى بجواره ونقله الاذرى عن قضية كلام كثير من  
منهم الشبان ثم نقل عن قضية كلام الاولين الحل فهو محمول على ما اذا كان ثم عذر يمنع من كونه مقرا على  
المعصية بلا ضرورة اه شرح مر وقوله بناء على ما يأتي الخ قال الشهاب سم انتظر ما وجه البناء  
مع ان الاتى انه يحرم حضور المحل الذى فيه المحرم بخلاف مجرد دخوله ثم الفرق لا يخرج بين حضور الآنية  
فان المقصود منها الاستعمال وهو غير حاصل بمجرد حضورها اه رشيدى وقوله ان اشراف النساء على الرجال  
عذرا أى ولو أمكنه التمر زعن رؤيتهن له كغطية رأسه ووجهه بحيث لا يرى شئ من بدنه لما فيه من المشقة اه  
عش عليه (قوله ولا ثم منكر) أى ولو عند المدعى فقط وعبارة شرح مر وظاهر كلامهم هنا ان العبرة  
في الذى ينكر باعتقاد المدعى ولا ينافيه ما أتى في السيران العبرة في الذى ينكر باعتقاد الفاعل تحريره  
لان ما هنا في وجوب الحضور وجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فسقط وجوب الحضور  
وأما الانكار ففيه اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا ان اعتقد تحريره بخلاف ما اذا اعتقده المنكر فقط لان  
أحد الايعامل يقتضى اعتقاده غيره فتأمل واذا سقط الوجوب وأراد الحضور اعتبر حينئذ اعتقاد الفاعل  
فان ارتكب أحد محرما في اعتقاده لم يضر هذا المتبرع بالحضور والانكار فان عجز ازمه الخروج ان أمكنه عملا  
بكلامهم في السير حيث قد قالوا المنقول انه لا يحرم الحضور الا ان اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما  
تقرر وسواء في ذلك النيب ذو غيره خلافا لمن فرق ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه في شاربه الحسنى  
أحده وأقبل شهادته لان المعول عليه في تعليقه ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه  
وقول الشارح هنا ولو كان المنكر مختلفا فيه كشرب النيد والجلوس على الحرير يحرم الحضور على معتقد تحريره  
محمول على ما اذا كان المتعامل له يعتقد تحريره أيضا وكفرش الحرير سترا للجداز به بل أولى حرمة هذا حتى  
على النساء وفرش جلود غوري وبقرها كما قاله الحلبي وغيره وألحق به في العباب جلد فهد في حرمة  
استعماله وكذا مفصوب ومسروق وكل لا يحل اقتناؤه ولو كان الدانل أعنى انتهت وقوله وألحق به صاحب  
العباب جلد فهد صرح بهذا الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع الاجلدا الثمراى لما ورد في النهى عنه كما  
قاله الحلبي وان الفهد ملحق به على ما قاله صاحب العباب وألحق به ما هما ما اللذان توحد فيهما العلة وهى  
ان استعمال ذلك لثان التكبرين لظهور روبرهما وغيره اه رشيدى (قوله كفرش محرمة) أى وكأله لهو  
بحيث يسمعها ولو في غير محل الحضور لكنها كانت في دار الداعي لا بجواره قال بعضهم الا ان كانت لاجل ضيق

(و) كان (لا يكون ثم من يتأذى به أو تقع مجالسته) كالاراذل فان كان ثم شئ من ذلك اتقى عنه طلب الاجابة لما فيه من التأذى أو الغضاضة (ولا) ثم (منكر) ولو عند المدعى فقط (كفرش محرمة)

محله فراجع اه قل على الجلال (قوله لكونها حورا) والوليمة للرجال وان كان لا يحرم عليهم الجلوس  
عليها كالخففة اه حل قال ابن الهادي متى جلس شهود النكاح على الحرير فسقوا ولا يصح العقد بهم  
وأما ستر الجدار به ونصبه وفرش جلود النمر فحرام على الرجال والنساء والزركش بالنقد كذلك ومثله نحو  
المصوب بخرج بالفرش وما معه بسطة على الارض برأسه ورفعته على عود أو فوق حائط مثلا فلا حرمه  
\*(فرع)\* قال شيخنا وعلم مما ذكر ان ما يقع في مصر من الزينة بأمر ولي الامر أنه يحرم التفرج عليه  
والمرور عليه الا لحاجة مع الانكار ويحرم فعله الا القدر الذي يحصل الاكراه عليه وما زعم بعضهم في بعض  
ذلك فراجع اه قل على الجلال (قوله وصور حيوان) معطوف على فرش الواقع مثلا للمنكر المقيد  
بكونه ثم أي في محمل حضوره وعبارة شرح م وصور حيوان مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيرها  
وان لم يكن لها تأثير كقرص بأجنحة هذا ان كانت بمحمل حضوره لا نحو باب وممر كما قاله قدر على ازالته أم لا  
ولزم الاجابة مع القدوة معلوم فلا يرد هنا ألا ترى ان من يعارضه محرم تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لزمته  
والافلا والحاصل ان المحرم ان كان بمحمل الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور أو بنحو عمره وجبت اذ لا يكره  
الدخول الى محله هي بممره ما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كإقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم  
ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافا لما فهمه الاسنوي انتهت (قوله أو ثياب ملبوسة) أي ولو بالقوة  
فتدخل الموضوع على الارض كما قاله الاذري اه شرح م (قوله والاوجب) أي في العرس أو سنت  
أي في غيره ويتجه الوجوب من حيث ازالة المنكر اه شورى أي فهي سنت من حيث كونها وليمة غير  
عرس واجبة من حيث ازالة المنكر اه سم وعبارة شرح م ولا يمنع الوجوب وجود من يزيله غيره  
لانه ليس لازالة فقط كإتق - رر ولولم يه - لم به الابه - د حضوره منها هم فان عجز عن خوف قد  
كارها ولا يجلس معهم ان أمكن انتهت (قوله أو سنت) أي من حيث كونها واجبة للدعوى وان كانت  
تجب من حيث ازالة المنكر فقولاه وازالة راجع للوجوب والسنن لكنه تعليل لمقدراى ووجب في  
الصورتين ازالة المنكر فالحاصل انها في العرس تجب من جهتين وفي غيره تسنن وتجب منهما أيضا اه شيخنا  
(قوله لكن قطع رأسها) قال سم ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا تبقى معه  
الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج من الحماكة اه رشيدى على م (قوله أعم وأولى) رجوعهما  
لثاني ظاهر وبيان الاولوية فيه ان كلام الاصل يقتضى انه ان كان حورا والوليمة للنساء لم تجب وليس كذلك  
وأما الاول فلا يظهر فيه العموم وتظهر فيه الاولوية لانه يقتضى انه اذا خص الفقراء وجبت أى وليس كذلك  
وان كان مقتضى كلام الاصل هو المعتمداه شيخنا (قوله اذ مثله ان لا يكون المدعو قاضيا) عبارة شرح م  
وان يكون المدعو غير قاضى أى في محل ولايته نعم تسحب ما لم يخص به بعض الناس الامن كان يخصهم قبل  
الولاية فلا بأس باستمراره قال الماوردى والرويانى والاولى في زماننا لا يجب أحد الجانبين النيان  
والحق به الاذرى كل ذى ولاية عامة في محل ولايته والوجه استثناء بعضه ونحوهم فتلزمه اجابتهم لعدم نفوذ  
حكمه لهم اه شرح م (قوله كأن يكون الداعى أكثر ماله حرام) أى فيه شبهة قوية بأن يعلم ان ماله  
حراما ولا يعلم عينه ولو لم يكن أكثر ماله حراما فيما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام بعض من التقييد لكن يؤيده عدم  
كراهة معاملته والا كل منه الا حينئذ يرد بأنه محتاط للوجوب لا محتاط للكراهة لانه لا يوجد الا أن  
مال يتفك عن شبهة اه شرح م (قوله أكثر ماله حرام) قال الزركشى وهو يقتضى سقوط الاجابة في  
هذا الزمن لظلمة الشبهات اه واعلم ان هذه الحالة تكره الاجابة فيها اه \* (فائدة) قال في شرح البهجة  
وقول الرويانى لا يعذر بعدا وبينه وبين الداعى أو غيره من حضر قال الشارح في تجريد الظاهر انه غير معتمد  
وكذا قول الرويانى لا يعذر بالزحام اه وحله م على ما اذا لم يتأذ بحضور المدعو فان تأذى بذلك كان عذرا

لكونها حورا والوليمة للرجال  
او كونها منصوبة او نحو ذلك  
(وصور حيوان مرفوعة)  
كل كانت على سقف أو  
جدار أو ثياب ملبوسة أو  
وسادة منصوبة هذا (ان  
لم يزل) أى المنكر (به) أى  
بالمدعو والاوجب أو سنت  
اجابته اجابة للدعوة وازالة  
المنكر وخرج بمذاكر  
صور حيوان مبسوطة كفن  
كانت على بساط يداس أو  
تخاديتكا عليها او مرفوعة  
لكن قطع رأسها وصور شجر  
وشمس وقمر فلا تمنع طلب  
الاجابة فان ما يداس منها  
ويطرح مهان مبتذل وغيره  
لا يشبه حيوانا فيسبى روح  
بغلاف صور الحيوان  
المرفوعة فانها تشبه الاصنام  
وقول منها مع ذكر الشرط  
الاول والثالث ومن الاجابة  
في اليوم الثاني من ذى  
وتعبرى بعموم وبعمرة  
أعم وأولى من تعبيره بان  
لا يخص الاغنياء ويحسب  
وتعبرى بان لا يعذر مع التمثيل  
له بما بعده أولى من اقتضائه  
على ما بعده اذ لا ينحصر  
الحكم فيه اذ مثله ان لا يكون  
المدعو قاضيا ولا معذورا بما  
يرخص في ترك الجماعة أو نحو  
ذلك كان يكون الداعى أكثر  
ماله حرام



(وحرمة تصوير حيوان) ولو

على أرض قال المتولي ولو بلا

رأس لخبر البخاري أشد

الناس هذا بايوم القيامة

الذين يصورون هذه الصور

ويستثنى لعب البنات لأن

عائشة كانت تلعب بها عنده

صلى الله عليه وسلم رواه مسلم

وحكمته من تزيين أمر التربية

(ولا تسقط اجابة بصوم)

نظير مسلم اذا دعى أحدكم

الى طعام فليجب فان كان

مفطرا فليطعم وان كان صائما

فليصل أى فليدع بدليل

رواية فليدع بالبركة واذا

دعى وهو صائم فلا يكره ان

يقول انى صائم (فان شق

على داع صوم نفل) من

المدعو (فالفطر أفضل) من

اتمام الصوم والا فالاعام

أفضل اما صوم الفرض فلا

يجوز الخروج منه ولو موسعا

كنذر مطلق ويسن للمفطر

الاكل وقيل يجب وصححه

النووي في شرح مسلم واقفه

لقمة (واضيف أكل مما قدم

له بلا لفظ) من مضيفا كقضاء

بالقرينة العرفية كفى الشرب

من السقايات في الطرق (الا

ان ينتظر) الداعي (غيره)

فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن

المضيف لفظا وهذا من

زيادتي وخرج بالا كل مما

قدمه غيره فلا يأكل من غير

ما تقدمه ولا يتصرف فيما

قدمه بغيره أكل لانه المأذون

فيه حرما فلا يطعم منه سائلا

ولا حرما ان يطعم منه غيره من

وهو داخل في قولهم يشترط ان لا يتأذى اه \* (فرع) \* قال ج قضية كلامهم وجوب اجابة الفاسق حيث خلا محله عن منكر لكن شرط في الاحياء للوجوب أن لا يكون ظالما ولا فاسقا ولا شريرا ولا متكافرا طالبا للمباهاة والفخر ويؤيده عدم وجوب السلام على الفاسق وما رواه البيهقي من النهي عن الاجابة لطعام الفاسق والحاصل ان الذي يتجه ان كل من جاز هجرته لا يجب اجابته كما أشار اليه الاذري واعتمد مر مافي الاحياء اه سم (قوله وحرمة تصوير حيوان) أى وان لم يكن له نظير فعمل المعاليق حرام وهى صور حيوان تجعل من حلوى ونقل عن شيخنا انه لا يحرم استدامتها ولا النظر اليها اه حل (قوله أشد الناس عذابا) أى من أشدهم وفي رواية ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة والمراد ملائكة الرحمة وفي رواية زيادة نحو الجرس وما فيه بول متفوع اه قل على الجلال (قوله ويستثنى لعب البنات) أى التى تلعب بها البنات من تصوير شكل يسمونه عروستة والظاهر ان لعب جمع لعبه كعروسة وغرفة اه شيخنا (قوله ولا تسقط اجابة بصوم الخ) أشار به الى ان الصوم ليس من الاعذار واستثنى منه الباقيين ما لو دعا في نهار رمضان والمدعون كلهم مكافون صائمون فلا يجب الاجابة اذا فائدة فيها الامجد فنظر الطعام والجلوس من أول النهار الى آخره مشق اه شرح مر (قوله فليدع بالبركة) أى والمغفرة ونحو ذلك وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود ليحصل له فضلها ويترك أهل المكان والحاضرون اه شوبرى (قوله فلا يكره ان يقول انى صائم) وفائدة هذا القول رجاء ان يعذره الداعي فيتركه فاستطاعه الاجابة اه (قوله صوم نفل) أى ولو مؤكدا اه شرح مر (قوله فالفطر أفضل) ويندب كفى الاحياء ان ينوى بفطره ادخال السرور عليه اما اذا لم يشق عليه فالامساك أفضل اه شرح مر (قوله وقيل يجب) ضعيف والمعتمد الاول اه قل على الجلال (قوله وأقله لقمة) أى على القولين (قوله واضيف) المراد به هنا كل من حضر طعام غيره وحقيقته القريب ومن ثم تأكدت ضيافتهوا كرامه من غير تكاف خروجا من خلاف من أوجبها (تنبيه) \* الرابع انه يملك الطعام بمجرد وضعه في فيه لكن ملكا مراعاة وقياس ملكه بذلك انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الاكل وهل ماذكر من ملكه بوضعه في فيه خاص بالحرأ وشامل للرقيق ويخص قواهم انه لا يملكه ولو لم يملكه سيده بالملك غير المراعى بخلافه كما هنا اه شوبرى وقوله ع ش على مر عن سم وفي قل على الجلال والمراد بالضيف هنا من حضر طعام غيره بدعوته ولو عوما أو بعلم رضاه أو صل الضيف النازل بغيره لطالب الاكرام سمي باسم ملك يأتى برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه باربعين يوما وينادى فيهم هذا رزق فلان كما ورد في الخبر مأخوذ من الضيافة وهى الاكرام وضد الطفيل مأخوذ من التطفل وهو حضور طعام الغير بغير دعوة وبغير علم رضاه فهو حرام فلو دعا عالما أو صوفيا فحضر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضا المالك به منهم اه (قوله مما قدم له) افهم قوله مما قدم حرمه أكل الجميع وبه صرح ابن الصباغ ونظر فيه اذا قل واقضى العرف أكل جميعه والاوجه النظر في ذلك للقرينة القوية فان دلت على أكل الجميع حل والامتنع اه شرح مر (قوله مما قدم له) أى فلا يأكل الجميع الا ان جرت به عادة أو علم رضا المالك به ويندب التبسط له ان لم يكن تكاف والاحرم مع العجز وكره مع القدرة ولا يحرم الغلو في صنعة مطلقا وملكه بوضعه في الفم على المعتمد ويتم ملكه بالا زردا فلو عاد قبله رجع لمالكه نعم ما يقع من تفرقة نحو لحم على الاضيف يملكه ملكا تاما بوضع يده عليه وكذا الضيافة المشروطة على أهل النعمة يملكها بوضعها بين يديه فله الارتحال بها والتصرف فيها بما شاء فاه شيخنا مر قال شيخنا وكذا الوفاء للضيفه فعلا يسرى الى التاف وفيه وقفة اه قل على الجلال (قوله فليس لمن خص بنوع الخ) عبارة شرح مر فيحرم على ذى النعيس التقيم ذى الحسب دون عكسه ما لم تقم قرينة على خلاف

ذلك

ولا حرمة ان يطعم منه غيره من الاضيف الا ان يفاضل المضيف طعامها ما فليس لمن خص بنوع ان يطعم غيره منه

ذلك كما هو ظاهر والمفاوطة بينهم مكرهة أي إن خشى منها حصول ضغينة كما هو ظاهر (قوله وله أخذ ما يعلم رضاه) لان  
 ظاهره رجوع الضمائر للضيف والمضيف له ولا يختص هذا الحكم بهم بل لكل احد ان يأخذ من مال غيره  
 حاضرا أو غائبا بقدا أو مطعوما أو غيرهما ما يظن رضاه ولو بقرينة قوية فالمراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل  
 مقابله بالشك وقد يظن الرضا الشخص دون آخر وفي نوع أو وقت أو مكان دون آخر فكل حكمه ويتقيد  
 التصرف في المأخوذ بما يظن جوازه فيه من مالكم من أكل أو غيره وما نقل عن بعضهم هنا مما يخالف شيئا من  
 ذلك مؤول على هذا أو غير مراد فراجع وتأمله (فرع) لا يضمن الضيف ما قدم له من طعام وإنائه وحضر يجلس  
 عليه ونحوه سواء قبل الأكل أو بعده ولا يلزمه دفع نحو هرة عنه ويضمن إناء حمله بغير إذن ويرأى بعوده مكانه اه  
 قل على الجلال وشتمات ما الطعام والنقد وغيرهما وتخصيصه بالطعام رده المصنف في شرح مسلم فتظن له ولا  
 تغتر بمن وهم فيه اه شرح مر ومثل العلم الظن بقرينة قوية بحيث لا يختلف الرضا عنها عادة كما هو ظاهر لان  
 المدار على طبيب نفس المسالك فاذا احتفت القرينة القوية به حصل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف  
 الاحوال ومقادير الاموال اه شرح مر (قوله مراعاة النصف مع الرقة) الرقة الجماعة تراقهم في سفر كضم  
 الرام وكسرهما اه مختار اه عش (قوله وأما التطفل الخ) عبارة شرح مر وعلم مما تقر رحمة  
 التطفل وهو الدخول لمحل غيره لتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاه أو ظنه بغيرنية معتبرة بل يفرض به ان تكرر  
 على ما يأتي في الشهادات للخبير المشهور انه يدخل سارفا ويخرج مغبرا وانما لم يفرض باول مرة للشبهة ومنه ان  
 يدعى ولو علما مدرسا أو صوفيا فيستحب جماعته من غير إذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك وإطلاق بعضهم  
 ان دعوته تتضمن دعوة جماعته غير ظاهر والصواب ما ذكر من التفصيل اه (قوله فإمرا) أي يورده  
 الشهادة وكذا اذا دعا عالما أو صوفيا ليس له أن يستحب الامن علم رضاه بالطعام به وإطلاق ان دعواه  
 تتضمن دعوى جماعته فيه نظر ولو دخل على آكلين واذنوا له في الاكل لم يجز له الاكل معهم الا ان علم أو ظن  
 ان اذنهم عن طبيب نفس لا نحو حياء اه حل (قوله لانها مؤذبة للمزاج) أي وجبت شد تحريم سواء  
 كانت تلك الزيادة من ماله أو مال غيره ومقتضاه انه حيث لم يتأذى تحريم ولا ضمان وان لم يعلم رضا المضيف  
 ولا يبعد الضمان والحرمة حيث لم يعلم رضا المضيف لثوانه بكره حيث علم رضاه لانه قد يؤذى اه حل (قوله  
 وحل نثر نحو سكر) النثر والرمي مفرقا اه شرح مر (قوله في املاك على المرأة) في المختار الاملاك الزوج  
 وقد أمكننا فلانا فلانة أي زوجناه اياها وجئنا من املاكه ولا يقال من ملاكه وفي قل على الجلال الاملاك  
 ولية عقد النكاح (قوله وحل التقاطه) أي لانه صلى الله عليه وسلم لما نحر البدنة قال من شاء اقتطع رواه  
 أبو داود وانما كان الترك أولى لما قاله الشارح ولانه يؤدي الى الخصام وحاول الزركشي كراهة الالتقاط  
 ونسبها للنص الام وساق لفظ الشافعي وهو ويرغم كثره بانه مباح فاما انما كره ان يأخذ من قبله لا يأخذ  
 الا بطلب قتل حضره ما بفضله أو بفضله قلة حياء والمسالك لم يقصده وحده فأكراهه لا تحذره لانه لا يعرف خطه  
 من حفظ من قصده به وانه خسة ومخف اه قال وجرى عليه جمهور العراقيين وصاحب الانابة والتممة  
 واقتضاء كلام النهاية \* (فائدة) \* نقل في الخادم في آخرباب الصدق عن فتاوى البلقيني ان النقوط لا رجوع  
 ما يرد به الخاطب قبل العقده الرجوع به اذا بدله في النكاح وفي آخر فتاوى البلقيني ان النقوط لا رجوع  
 به اه والظاهر في النقوط الرجوع خلافا للباقيين اه أقول في العباب في آخرباب القرض ما نصه خاتمة  
 النقوط المعتاد في الافراح انني الباني والازرق الباني انه كالقرض يطلب متى شاء وأفتى البلقيني بخلافه اه سم  
 (قوله يشبه النهي) في المصباح وهذا زمان النهي أي الانتهاز وهو الغلبة على المال والقهر والنهي فوزان غرة  
 والنهي بالالف اسم للمنهوب اه فعلى هذا كان الاتسب للشارح أن يقول يشبه النهب لانه هو المصدر وعجالة  
 سم قوله يشبه النهي أي وقد نهيان عنها كما في مسلم وفي مسند أحمد من فروع المناقنين علامان يعرفون

(وله أخذ ما يعلم رضاه) لان  
 شك قال الغزالي واذا علم  
 رضاه ينبغي له مراعاة النصف  
 مع الرقة فلا يأخذ الا ما يخصه  
 أو يرضون به عن طوع لا عن  
 حياء واما التطفل وهو حضور  
 الدعوة بغير إذن فإمرا الا  
 ان يعلم رضا رب الطعام  
 لصداقة أو مودعة صرح  
 جماعة منهم الماوردي  
 بتحريم الزيادة على قدر  
 الشبع ولا تضمن قال ابن  
 عبد السلام وانما حرمت  
 لانها مؤذبة للمزاج (وحل  
 نثر نحو سكر) كدنائير  
 ودرهم ولو زور جوز وعمر  
 (في املاك) على المرأة للنكاح  
 (و) في (خنان) وفي سائر  
 الولائم فيما يظهر عملا بالعرف  
 وذكر الخليل من زيادتي  
 (و) حل (التقاطه) فذلك  
 (وتركهما) أي نثر ذلك  
 والتقاطه (أولى) لان الثاني  
 يشبه النهي والاول تسبب  
 الحمايشبها



بما تحبهم لعنة وطعامهم نهيبة اه (قوله نعم ان تعرف ان النار الخ) استدلوا على قوله وتركها أولى  
بالنسبة للالتقاط فقط كما في شرحي مر و حج و شرح الروض فقوله لم يكن الترك أولى أي ترك الالتقاط  
(قوله أو بسط حجره) أي لاجله كما عبر به مر و حج (قوله لانه لم يوجد منه قصد تلك ولا فعل) ومنه ما لو عشت  
طائفة في ملكه أو دخل سملك في حوضه أو وقع ثلج في أرضه ونحو ذلك فسل على ملكه ولو غيره أخذه وملكه إلا أخذ  
فان قصد بذلك التملك لما وجد فيه أو فعل ما يدل على قصد التملك كتحويل الأرض له ملكه وليس لغيره أخذه  
ولا ملكه إلا أخذه ويجب رده كما أتى في الصداق اه قل على الجلال (قوله نعم هو أولى به من غيره) وحيث كان  
أولى به وأخذه غيره ففي ملكه وجهان جاريان فيما لو عشت طائفة في ملكه فأنخذ فرخه غيره وفيما إذا دخل  
السملك مع الماء حوضه وفيما إذا وقع الثلج في ملكه فأنخذ غيره وفيما إذا أحيا ما يحجره غيره لكن الأصح في  
الصور كلها الملك الثلاثة أخذ الثاني كالأحياء ما عدا صورة النار لقوة الاستيلاء فيها اه شرح مر ولهذا  
قال الشارح ولو أخذ غيره لم يملكه (قوله بطل اختصاصه به) فليس أولى به من غيره فمن أخذه ملكه بلا  
خلاف اه قل على الجلال (قوله فهو كالموجود على الأرض) أي في بطل اختصاصه به ومنع فيه طول  
وايهام بخلاف المراد فلو عطف قوله ولو نفذه على ما قبله وأخر قوله بطل اختصاصه به عن الثلاثة لكان أوضح  
واخضروا عبارته في شرح الروض لان سقط من ثوبه ولو لم ينفذه فليس أولى به اه شيخنا (خاتمة) قال في الروض  
وشرحه مانعه فصل في آداب الأكل تستحب التسمية ولو من جنب وحائض قبل الأكل والشرب لا مر بها في خبر  
الصحيحين في الأكل ويقاس به الشرب وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية إذا أتى  
بها البعض سقطت عن الباقيين كرد السلام وتسميت العاطس ومع ذلك تستحب لكل منهم بناء على ما عليه  
الجمهور من ان سنة الكفاية كفرضها ما طوبى من السكك لامن البعض فقط فان تركها ولو عمدا أو له قال في اثني  
بسم الله أوله وآخوه كحمر في الوضوء أيضا ولو سمي مع كل لقمة فهو أحسن حتى لا يشغله الشروع عن ذكر الله  
ويستحب الجد بعد ذلك أي الفراغ من الأكل والشرب كما مر بيانه في آخر الأربعة جهر افهم أي في البسملة  
والجدلة بحيث تسمعه رفته بيقته فيهما قال في الأصل فيقول الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي  
ولا مكفور ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا ويستحب غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يندى به فيما قبله  
وبتأخره فيما بعده ليدعو الناس الى كرمه ويستحب الأكل بالثلاث من الأصابع لا لتباعروا مسلم والدعاء  
للمضيف بالمأثور وان لم يأكل كان يقول أكل طعامكم الأبرار وأفطروا عندكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة  
ويستحب قراءة سورتي الاخلاص وقريش ذكره الغزالي وغيره ويكره الأكل متكئا لحديث أن لا آكل  
متكئا قال النووي قال الخطابي المتكئ هنا الجالس معتمد على وطاء تحتة كقعود من يريد الا كثاره من  
الطعام وأشار غيره الى انه المائل على جنبه ومثله المضطجع كما فهم بالاولى ويكره الأكل مما يلي غيره ومن  
الوسط والاعلى الانحوا الفاكهة مما يذوق به ونص الشافعي على تحريمه محمول على المشتعل على الانذار ويكره  
تقريبه منه أي من الطعام بحيث يقع من فيه اليه شيء لما مر في الاطعمة ويكره نفخ يده في القصعة  
لاقوله لا تشبهه أو ما اعتدت أكله فلا يكره ويكره السراقة والخاط حال أكلهم قال في الروضة الا ضرورة  
و قرن تمرتين ونحوهما كعنتين بغير اذن الرفاء والا كل بالشمال والتنفس والنفخ في الاناء للهي عن ذلك  
والشرب قاعدا أولى منه قائما ومضطجعا فالشرب قائما بلا عذر بخلاف الاولى كما اختاره في الروضة لكنه  
صوب في شرح مسلم كراهته وأما شربه صلى الله عليه وسلم قائما فليبين الجواز قال في شرح مسلم ويستحب  
لمن شرب قائما أن ينسب ان يتقيا والشرب من فم القربة مكر ولا نهى عن الشرب من في السقاء أي  
القربة ولانه يذره على غير مو يتنقل ولئلا يدخل في جوفه مؤذ يكون في القربة وهو لا يعلم ورد بالشرب من  
الابريق ونحوه ويكره ان يكرع أي يشرب بالقم بلا عذر في اليد ويستحب الجماعة والحديث غير المنحرم على

نعم ان تعرف ان النار لا يؤثر  
بعضهم على بعض ولم يندح  
الالتقاط في مروءة الملتطلم  
يكن الترك أولى وذكر أولوية  
ترك النثر من زيادتي ويكره  
أخذ النثر من الهواء بأزار  
أو غيره فان أخذه منه أو  
التقطه أو بسط حجره فوقه  
فيه ملكه وان لم يسط حجره  
لم يملكه لانه لم يوجد منه  
قصد تلك ولا فعل نعم هو أولى  
به من غيره ولو أخذ غيره لم  
يملكه ولو سقط من حجره قبل  
ان يقصد أخذه أو قام  
فسقط بطل اختصاصه به  
ولو نفذه فهو كالموجود على  
الأرض

الطعام ويستحب لعق الاناء والاصابع وكل الساقط من القم ونحوها اذا لم يتجسس أو تجسس ولم يتعذر تطهيره  
وطهر لاخبار الهبة في ذلك بخلاف ما اذا تعذر تطهيره ويستحب واكلة عيسد موز وجاته وصغاره وان  
لا يخص نفسه بالطعام الا ليعذر كدواء بل يؤثرهم على نفسه بفان الطعام كقطعة لحم وخبز اثنى أو طيب ولا يقوم  
عن الطعام وغيره يأكل ما دام يظن به حاجة الى الاكل وان يرحب بضيفه ويكرمه كما امر في الاطعمة وان  
يحمد الله على حصوله ضيفا عند موطن آداب الاكل ان يلتقط قنات الطعام وان يقول المالك لضيفه وغيره  
كز وجته والله اذا رفع يده من الطعام كل ويكرمه عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يزد على ثلاث مرات  
وان يتخلل ولا يتلمع ما يخرج من اسنانه بالخلل بل يرميه ويضمض بخلاف ما يحجمه بلسانه من بيناه انه يتلمعه  
وان يأكل قبل أكلة اللحم لقمة أو اقمطين أو ثلاثا من الخبز حتى يسد الخلل وان لا يشم الطعام ولا يأكله طارا  
حتى يبرد وان راعى أسفل الكوز حتى لا ينقط وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجشأ قبل شربه عن فمه  
بالجدو يرد به بالتسمية وينسب ان يشرب في ثلاثة انفاس بالتسمية في أوائلها بالجدو في آخرها ويقول في آخر  
الاول الحمد لله ويريد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم ومن آداب المضيف ان يشيع الضيف عند  
خروجه الى باب الدار ومن آداب الضيف ان لا يخرج الا باذن صاحب المنزل وان لا يجلس في مقابلة حجرة النساء  
وستترن وان لا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام وينبغي للآكل ان يقدم الفاكهة ثم اللحم ثم  
الحلاوة وانما قدمت الفاكهة لأنها أسرع استهلاكاً فينبغي ان تقع أسفل المعدة وينسب ان يكون على المائدة  
بقل وقد ذكرت زيادة على ذلك في شرح الهبة انتهت وعبارته هناك بعد ذكر ما تقدم واذا دخل ضيف  
للمبيت عرفه قرب البيت عند الدخول القبلة وبيت الخلاء وموضع الوضوء وبدأ بالمخ ويختم به ولا يكره الاكل  
على المائدة وان كان بدعة فلم يكن صلى الله عليه وسلم يأكل عليها وانما كان يأكل على السفرة ولا يقطع الخبز  
واللحم بالسكين فقد نهى عنه في اللحم وقال انه شوهه من شاكله حملوا النهي على من اتخذ ذلك عادة كما تفعله  
الاعاجم لما في البخاري عن عمرو بن أمية انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق من كثرة شاة بالسكين ولا يجمع  
يده ولا فيه بالخبز وينبغي ان لا يكثر الشرب في اثناء الطعام الا اذا غلبه العطش وان يصغر اللقمة  
ويطيل مضغها ولا يعيده الى أخرى ما لم يبلع التي قبلها ولا يجمع بين التمر والنوى في طبق ولا يترك ما استرذل  
من الطعام في القصعة بل يجعله مع الثفل لئلا يلتبس على غيره فبدأ كلهم ولا يقوم حتى ترفع المائدة الا ان يكون  
الاكل بالنوبة ولا يتبدى بالطعام ومعه من يستحق التقديم لكبر سن أو زيادة فضل الا ان يكون هو المتبوع  
والمتقدم به فينتدب في ان لا يطبل عليهم الانتظار ولا يشرب من ثلثة القدح وينسب ادارة المشروب عن عين  
المبتدئ بالشرب وان يرحب بالضيف ويحمد الله على حصوله عنده ضيفا ويظهر سرور به ويثني عليه لجعله أهلاً  
لضيافته وان يقلل النظر الى وجه صاحبه وان يقول اذا قرب اليه الطعام اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب  
النار بسم الله وان يقول اذا أكل مع ذي عاهة بسم الله ثقة بالله وتوكل عليه انتهت

\*(كتاب القسم والنذور)\*

ذكر القسم عقب الوليمة نظر الى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقيبها وان كان الافضل تأخيرها عنه كما  
وعقبه بالنذور لانه يقع بعده غالباً وجمعها لانه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه والصحيح انه لم ينسخ  
وجوب القسم في حقه صلى الله عليه وسلم فهو كفيرة فيه وفي عدد الطلاق وفي منع تزوجه في عدة غيره ومنع جبه  
بين نحو الاختين وفي منع الزيادة على الاربع بعد من كان معه اهـ قل على الجلال وقوله وفي منع الزيادة على أربع  
المع تعبير فيه تساهل وان الذي كان ممنوعاً عليه صلى الله عليه وسلم الزيادة على التسع الا ان مات عنهن قال تعالى  
لا تحل لك النساء من بعد أي بعد التسع الا اني اخترت لولا ان تبدل بهن من أزواج بان تطلقهن أو بعضهن وتنكح  
بدل من طلقن ولو اعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك من الاماء فتحل لثوقه ملك بعدهن مارية وولنته ابراهيم

\*(كتاب القسم)\*



ومات في حياته اه جلال (قوله بفتح القاف) أي مع سكون السين بمعنى العدل بين الزوجات أو مطلقاً مع فتحها  
بمعنى اليمين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة واستغنى عن ضبط السين بذكره  
مع التشويز الذي هو شرع الخروج عن طاعة الزوج أو عكسه وهو لغة الخروج عن الطاعة مطلقاً (مائدة) حقوق  
الزوج عليها طاعته وملازمة المسكن وحقوقها عليه المهر والقسم والنفقة ونحوها وأما المعاشرة بالمعروف فهي  
حق لكل منهما على الآخر اه قل على الجلال وعبارة شرح الروض كتاب عشرة النساء والقسم والشقاق  
انتهت وعلى هذا قيل كان ينبغي له أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء لأنه مقصود الباب وأجيب بأن من لازم  
بيان أحكام القسم والتشويز بيان بقية أحكام عشرة النساء أي بعض تلك الأحكام لا كما يفغنى القسم والتشويز  
عن عشرة النساء اه حل (قوله وهو الخروج) أي شرعاً ومعناه لغة الارتفاع وفي الخروج عن الطاعة  
ارتفاع عن أداء الحق اه شيخنا وفي المختار النشر بوزن الفللس المكان المرتفع من الأرض وجمعه التشويز  
وكذا النشر بفتحين وجمعه انشاز ونشاز بالكسر كجبل وأجبال وجبال ونشر الرجل ارتفع في المكان وبابه  
ضرب ونهر ونشزت المرأة استعصت على بعلها وابغضته وبابه دخل وجلس ونشز بعلها علمها ضربها وحفاها  
وفي المصباح قسمه قسمين باب ضرب فرزه أجزاء فاقسم والموضع مقسم مثل مسجد والفاعل قاسم وقسام مبالغة  
والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فيه قال هذا قسمي وجمع على أقسام مثل حل وأجمال اه  
(قوله يجب قسم) أي حتى على النبي على الراجح لأنه كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك  
فلا تُلني فيما تملك ولا أملك اه شرح الروض (قوله لزواج) أي حقيقة فلا تدخل الرجعية فيه اه حل  
(قوله ولو كن أماء) أي مسلمات بفتح اللام له ليلأنها راوا الا فلا يجب كإثباتي اه شيخنا أي في الشرح عند قول  
المتن لكن الحرة مثلاً غيرها اه (قوله فيه) أي في القسم كذا أخذته من تضييبه اه شوبري والاحسن  
رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه للقسم يوهم أنه لا تدخل فيه لا رجوعه بالولاء بما مع أنه يندب اليه كما  
سيأتي (قوله وان كن مستولات) فلا يجب القسم بين الزوجة والسرية فيجوز أن يخص السرية بالمبيت  
ويعطل الزوجة وهذه على كلامه اه حل (قوله ان لا تعدلوا) أي في الواجب فلا يشعارض مع آية ولن  
تستطيعوا ان تعدلوا لأنه في المندوب أو الأعم أو الآلية الأولى في القسم الحسي الآتي في كلام المصنف والثانية  
في المعنوي المتعلق بالقلب كالخبرة وعليه حديث اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تُلني فيما تملك ولا أملك اه  
قل على الجلال (قوله أشعر ذلك الخ) كان مراده بالاشعار عدم التصريح والافلا آية مفيدة لذلك بل نزاع  
اه ج شوبري (قوله كى لا يحقد الخ) الحقد الضغن والجمع احتقاد وقد حقه عليه يحقد بالكسر حقد  
بكسر الحاء وحقه من باب طرب لغة فیه اه مختار صحاح (قوله بان عند بعضهن) أي صار ليلاً أو نهاراً  
فالتعابير بيان أن شأن القسم الليل لا الخارج مكته عند احداهن ثم ارا إذا اقرب لزوم مكته مثل ذلك الزمن  
عند الباقيات اه شرح مر (قوله وسيأتي وجوبه لذلك) أي للبيات عند احداهن ولو تزوج من له  
امرأتان وكان يبيت عندهما وبات عند احدهما وقبل ان يبيت عند الأخرى تزوج كان الحق للجديدة ويقضى  
للقديمة وفي الزركشي ولو تزوج اثناء ليلة بزوجته هل يجب ان يكمل ليلتها أو يبيت بقية الليلة عند الجديدة وجهان  
اه حل (قوله فيلزمه لمن بقى الخ) هذا علم من قوله يجب لكن اعاده توطئه للغاية اه شيخنا (قوله  
كرض) أي وكإيلاء وظهار وكل عذر شرعي أو طبيعى اه شرح مر ويدخل في المرض نحو الجذام فتستحق  
القسم ولا ينافيه الأمر بالفرار من الاجدم لأن هذا تسبب في تسلطها عليه بهذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق  
والاكتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراشاه سم على مجر قوله لأن هذا تسبب  
في تسلطها عليه هذا التعليل لا يأتي فيما لو كان الزوج هو المخدم ولم يتيسر لها فسخ بسبب الجذام ويأتي التعليل  
الثاني وعليه فهل يكتفى في دفع التشويز عنها بانفرادها في جانب من البيت فلا تكون ناسرة بذلك ولا بعدم تمكينها

بفتح القاف (والتشويز)  
وهو الخروج عن الطاعة  
(يجب قسم لزواج) ولو  
كن أماء فلا تدخل لأماء غير  
زوجات فيه وان كن  
مستولات قال تعالى فان  
نختم ان لا تعدلوا فواحدة  
أو ما ملكت أيمانكم اشعر  
ذلك بأنه لا يجب العدل الذي  
هو فائدة القسم في ملك اليمين  
فلا يجب القسم فيه لكنه  
يسن كى لا يحقد بعض الأماء  
على بعض هذا ان (بان عند  
بعضهن) بقرعة أو غيرها  
وسيأتي وجوبه لذلك  
(فيلزمه) قسم (لمن بقى) منهن  
(ولو قام بهن عذر كرض  
وجبض) ودرتق وقرن  
واحرام لان المقصود الانس  
لا الوطء وذلك بان يبيت  
عند من بقى منهن تسوية  
بينهن ولا يجب التسوية  
بينهن في التمتع

بوط وغيره لكنها تسن  
 واستثنى من استحقاق الميراث  
 القسم ولو سافر بنسائه  
 فتخلت واحدة لارض فلا  
 قسم لها وان استحققت النفقة  
 صرح به الماوردي (لا) ان  
 قام بهن (نشوز) وان لم يحصل  
 به انه كمنونة فن خرجت  
 عن طاعة زوجها كان  
 خرجت من مسكنه غير ان  
 اولم تنقله الباب ليدخل أو  
 لم تمكنه من نفسها لا تستحق  
 قسما كما لا تستحق نفقة واذا  
 عادت للطاعة لا تستحق قضاء  
 والذي عليه القسم كل زوج  
 عاقل أو سكران ولو مرأها  
 أو سفها فان جاز المراهق فلا ثم  
 على وليه وفي معنى الناشئة  
 المعتدة والصغيرة التي لا تطبق  
 الوطء (وله اعراض عنهن)  
 بان لا يبيت عندهن لان  
 المبيت حقه فله تركه (وسن  
 ان لا يعطاهن) بان يبيت  
 عندهن ويحصنهن  
 (كواحدة) ليس تحتها غيرها  
 فله الاعراض عنها ويسن  
 ان لا يعطاهن وأدنى درجاتها  
 ان لا يخلها كل اربع ليال  
 عن ليلة اعتبارا بمن له اربع  
 زوجات والتصرح بالسنة في  
 الواحدة من زيادتي (والاولى  
 له ان يدور عليهن) اقتداء به  
 صلى الله عليه وسلم وصوناهن  
 عن الخروج فعلم ان له ان  
 يدعوهن لمسكنه ان انفرد  
 بمسكن (وليس له أن يدعوهن  
 لمسكن احدهن) الارضاهن  
 كما رفته بعد في هذا ما تبين

له من الجماع والتمتع بها على ما يريد منها أولا فيه نظر والقاهر الاول اه ع ش على مر (قوله بوط  
 وغيره) اي من بقية الاستماع لاعتاقه بالليل القهرى اه مر ومن التبرعات المالية اه قل على الجلال  
 ومن الكسوة اه عزيزي (قوله كمنونة) اي وكذا صغيرة لان هذا من باب خطاب الوضع فلا فرق بين  
 الصغير وغيره اه شيخنا (قوله كن خرجت من مسكنه الخ) اي لا نحو وض اطلب حق أولفت حيث لم يكن لها  
 الزوج من ذلك أولفتوا كسلب النفقة اذا عسر بها اه حل (قوله أولم تنقله الباب) اي بان كان جاءها  
 متوقفا على فتح الباب أو يقال المراد بقوله لم تنقله اي لم تمكنه من فتحه بان منعت الفتح وعبارة مر بدل هذه أو  
 أغلقت الباب في وجهه وهي واضحة اه شيخنا وخرج بذلك ضربها وشتمها فلا بد نشوزا اه ع ش على  
 مر (قوله أولم تمكنه من نفسها) اي ولو بنحو قوله وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت  
 كأن كان به صنان مستحكما وتأذت به تأذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشئة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة على كذبها  
 اه ع ش على مر (قوله لا تستحق قسما) وهل له ان يبيت عندها أولا انظار لا حيث لزم على ذلك تاخير حق  
 غيرها اه حل وقوله واذا عادت للطاعة الخ ولو عادت في أثناء اليوم لا تستحق بقية على الاوجه كالنفقة لا يعود  
 وجوبها بالبقية اليوم اه شورى لكن نقل سم عن مر انها تستحق بقية واعتمده ع ش اه (قوله كل  
 زوج) وان كان به عنة أو جب أو مرض وكذا محبوس صلح محله للسكنى وهو كالنفر بالمسكن الا في اقل على  
 الجلال (قوله ولو مرأها قها) المراد به هنا من يقدر على الوطء وان لم يقارب منه من البلوغ اه حل (قوله فلا ثم  
 على وليه) قال بعض مشايخنا ولا يلزمه قضاء ولو باغ كالجنون اه قل على الجلال (قوله فلا ثم على وليه)  
 أي ان ع ليه وتصر كمنونة واضحة على ان التعبير بالمراهق جرى على الغالب فالمرء الممكّن وطؤه كذلك والا قرب  
 ان غيره لو نام عند بعضهن وطأ الباقيات بيانه عندهن لزم واية اجابتهن لذلك وقوله أو سفها واثمه على نفسه  
 لتكليفه اما المجنون فان لم يؤمن ضرره أو اذا الوطء فلا قسم وان أمن وعايه بقية دور وطلبه لزم واية الطواف به  
 عليه من كل لونه الوطء أو مال اليه هذا كما ان أطبق جنونه أو لم ينضب وقت فاقته والاراعى هو أوقات الاقامة  
 أو ليه أوقات الجنون بشرطه لتكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لا ينضب لوقسم لواحدة  
 زمن الجنون وأفاق في نوبة أخرى قضى للأولى ما جرى في زمن الجنون لنقصه على محبوس وحده وقد يمكن من  
 النساء القسم اه شرح مر (قوله المعتدة) أي عن شبهة التحريم الخ لوقته والصغيرة الخ ومثلهما  
 المجنونة التي يخاف منها والمحبوسة ظمأ أولدين وان أذن فيه الزوج ونقل عن شيخنا زى ولو كان الحابس  
 لها الزوج لا عن دين اه وفيه نظر اه حل (قوله وله اعراض عنهن) كنه مكره وقد يمنع لعراض كان  
 ظمها ثم بانت منه التي أخذت حق المظلمة فيلزمه القضاء على الراجح بطريقه الشرعي بان يعيد المظلمة لعصمته  
 ويقضى من نوبتها المظلمة وليس في هذا سبب تحصيل الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في التحفة كمينه سم في  
 حواشيه بل هذا من باب تحصيل محل اداء الحق الواجب فوجوب الاعادة لتحصيل ما يؤدى منه ما وجب لا تحصيل  
 لسبب الوجوب اه رشيدى على مر (قوله بان لا يبيت عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لاني  
 اثنتاه لغوات حق من بقي منهن حتى لو طاق واحدة ممن بقي وجب عليه تجديد كحاجها لوفيا حقها اه حل  
 (قوله ويحصنهن) أي بالوطء لتسلايؤدى ذلك الى فسادهن واضرارهن قال في الجواهر وان ينما في فراش  
 واحد حيث لا عذر في الانفراد اه حل (قوله فعلم ان له أن يدعوهن لمسكنه) ولو غير رضاهن والمراد انه يدعوهن  
 لقضاء النوبة في مسكنه لا السكنى فيه فلا يخالف ما يأتي من قوله ولا يجمعهن بمسكن الارضاهن اذ ذلك معناه انه  
 يجمعهن للسكنى والله درم حيث أشار الى التغاير بين المقامين فعبهنا بالدعاء وهناك بالجمع اه (قوله وليس  
 له ان يدعوهن الخ) أي يحرم عليه ما ذكر في المسائل الثلاث اه من أصله وشرح مر (قوله لمسكن  
 احدهن) وسواء كان ملكها أو ملكه وان لم تكن هي فيسهال دعائهن كالجحش ج وتبعه شيخنا اه



المسقة عليهم وتغضبا عليها ومن الجمع بين ضربات يمكن واحد بغير رضاهن (ولا) أن (يجمعهن) ولا زوجة ونسبة كافي البحر وغيره (يمكن  
الارضاهن) لان جمعهن فيمع تباعضهن ٢٨٢ بولد كثره الخاصمة وتشويش العشرة فان رضين به جاز لكن يكره موطا احداهن بحضرة البقية

شوري (قوله ولا ان يجمعهن يمكن) ويجوز بغيره في السفر لمسقة الانفراد وكذا جعل واحد في سفينة قال  
ج حيث تعذر افراد كل يجعل لصفرها مثلا اه حل (قوله الارضاهن) وفي صورة الزوجة والسرية العبرة  
برضا الزوجة وأما السرية فلا يشترط رضاها لانه ان يسكنها حيث شاء اه شيخنا (قوله وتشويش  
العشرة) لعل المراد تشويش العشرة عدم اللفة بينهما والافه وعطف مسبب على سبب اه شيخنا (قوله لكن  
يكره موطا احداهن بحضرة البقية) المدار على علمه يعلم احدي ضرباتها بذلك من غير تجسس منها وان لم يكن  
ذلك بحضورها اي حيث لم يقصد اذنية غيرها والاحرم ويمكن حل كلام الاذرعى الاتي عليه وكتب ايضا  
حيث يعلمون ذلك ويبحث الاذرعى حرمته اه حل (قوله ان تميزت المرافق) اي ما يرتقبه كالطبخ والشئمة  
والبلاغ والمستمع اه شيخنا (قوله الموحش) اي الموقع في الوحشة اي النفرة وفي المصباح الوحشة بين الناس  
وهي الانقطاع وبعد القلوب عن المودات ويقال اذا قبل الليل استأنس كل وحشي واستوحش كل انسي  
وأوحش المكان وتوحش خلام الانيس (قوله ويلزم من دعاها الاجابة) واستثنى الماوردي ما اذا كانت  
ذات قدر وغرول تغني البروز فلا يلزمها اجابته وعلمه ان يقسم لها في بيتها قال الاذرعى وهو حسن وان استغربه  
الماوردي فلور كبت باجرة الاجرة علمه الاعايش لانهم من تمة التسليم الواجب علمه كما مر اه عن وأصله في  
شرح مر وهذا ما لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالاجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قل على  
الجلال (قوله والاصل لمن علمه الخ) عبارة شرح مر وله ان يرتب القسم على ليلة ويوم وأولها يختلف باختلاف  
أهل الحرف فيعتبر في حق أهل كل حرفة عادتهم الغالبة كما قاله ابن الرفعة وآخرها الفجر خلافا للسر حسي حيث  
حدها بغروب الشمس وطلوعها وقوله وآخرها الفجر قضيته ان الاسترخاء يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف  
فيه فانه كمتختلف أحوال أهل الحرف في أولها كذلك تختلف في آخرها اه عس عليه (قوله وهو أولى) أي  
للخروج من خلاف من عينه لانه الذي عليه التواريخ الشرعية اه شرح مر (قوله لانه وقت المعاش) فلو  
كان يعمل نازلا ولا نازلا راعى ذلك اه حل (قوله وهو الذي جعل لكم الليل) التلاوة هو اه عس  
(قوله والنهار مبصر) قال البيضاوي ولم يقل لتبصر وافية كافي جانب الليل تفرقة بين الظرف المجرد والظرف  
الذي هو سبب اه ومراده والله أعلم ان الليل ليس سببا للسكون بخلاف النهار فانه سبب للإبصار قاله الشيخ  
عيرة اه شوري (قوله ليلا كان أونهارا) اي قل أو أكثر وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم ولاخرى  
ربع يوم فلو كانت خلوته وقت السير دون النزول كان هو وقت القسم ولو قام فيه اه فامة يمكن فيها القسم للمقيم  
وجب عليه القسم ليومين وليلتين لمن معه زوجتان ولجنون وقت افاقته أي وقت كان فاذا أطاق في نوبة واحدة  
قضى لاخرى قدرها اه حل (قوله وله دخول في أصل) وتجب التسوية بينهما في الخروج لنحو جماعة  
كاجابة دعوة فان خص به واحدة حرم اه حل (قوله كرضها الخوف) ولو مرضت أو ولدت ولا متعهد لها  
قال الراعي أو لها متعهد كحرم اذ لا يلزمه اسكانه فله أن يديم البيوتة عندها ويقضى وقياسه ان مسكن احداهن  
لو اختص بخوف ولم تأمن على نفسها الا به جازله البيوتة عندها مادام الخوف موجودا ويلزمه القضاء نعم ان  
سهل نقلها المنزل لا خوف فيه لم يبعد تعينه عليه اه شرح مر (قوله ليتبين الحال) أي اعرف هل هو مخوف  
أو غير مخوف انتهى رشيدى على مر (قوله لعذره) علة للعلة والمعلول (قوله وله تمتع بغيره) وله تمتع  
بغيره في الاصل على المعتمد وان كان ذكرهم له في غير الاصل وسكوتهم عنه في الاصل ربما يدل على امتناع ذلك  
اه حل وعس على مر وقوله وان كان ذكرهم له الخ أي كما صنع الشارح حيث قال أي في دخوله في غير الاصل  
فلو جرى الشارح على المعتمد لفسر الضمير في المتن بالدخول مطلقا أي في أصل أو تابع (قوله تمتع بغيره) أي

لانه بعيد عن المر وأقولا  
يلزمها الاجابة اليه ولو كان  
في دار حجر أو سفلى وعلا جاز  
اسكانهم من غير رضاهن ان  
تميزت المرافق ولاقت المساكن  
بين (ولا) ان (يدعو بعضا  
لمسكنه ويغضى لبعض) آخر  
لمساقفه من التخصيص  
الموحش (الابه) أي رضاهن  
أو (بقرة) وهما من زيادتي  
(أو غرض) كثر به مسكن  
من مضى البهادر الاخرى  
أو خوف عاهدوا الاخرى  
كان تكون شابة والاخرى  
عجوزا فله ذلك المسقة عليه  
في مضيه للبعيدة والخوفه على  
الشابة ويلزم من دعاها الاجابة  
فان ابت بطل حقه (والاصل)  
في القسم لمن علمه نهارا  
(الليل) لانه وقت السكون  
(والنهار) قبله أو بعده وهو  
أولى (تبع) لانه وقت المعاش  
قال تعالى وهو الذي جعل  
لكم الليل لتسكنوا فيه  
والنهار مبصرا قال وجعلنا  
الليل لباسا وجعلنا النهار  
معاشا (و) الاصل في القسم  
(لمن علمه ليلا) ككارس  
(النهار) لانه وقت سكونه  
والليل تبع لانه وقت معاشه  
(ولمسافر وقت نزوله) ليلا  
كان أونهارا لانه وقت خلوته  
وهذا من زيادتي (وله) أي  
للزوج (دخول في أصل)

لواحدة (على) زوجة (أخرى ضرورة) لا غيرها (كرضها الخوف) ولو ظننا قال الغزالي أو احتمالا فيجوز دخوله ليتبين الحال لعذره وان  
(و) له دخول (في غيره) أي غير الاصل وهو التبضع (الحاجة) ولو غير ضرورية (كوضع) أو أخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغيره) فيه

أى في دخوله في غير الأصل أم بوطه فبحرم لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم ٢٨٣ يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأ من غير

مسيس أى وطء رواء أبو داود  
والحاكم وصححه اسناده (ولا يطيل) حيث دخل (مكته) فان أطاله قضى (كفى المذهب وغيره وقضية كلام الأصل كالروضة وأصلها خلافة فيما اذا دخل في غير الأصل وقد يحمل الاول على ما اذا أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيهما فان لم يطل مكته فلا قضاء وان وقع وطء لم يقضه وان طال المكث لتعلقه بالنشاط (كس دخوله بلا سبب) أى تعديا ظنه يقضى ان طال مكته ويعصى بذلك وهذا الشرط من زيادتي (ولا يجب تسوية في إقامة في غير أصل) لتبعيته للأصل وتعيرى بالأصل وغيره أعم من تعبيره بالليل والنهار (وأقل) نوب (قسم) وأفضله لمن عمله نهارا (إيسلة) فلا يجوز لبعضها ولا بها وبعض أخرى لما في التبعض من تشويش العيش واما أن أفضله إيسلة فاقرب العهد به من كلهن (ولا يجاوز ثلاثا) بغير رضاهن لما في الزيادة عليهن طول العهد بهن (وليقرع) وجوباً عند عدم اذنه (للاستاء) بواحدة منهن فاذا خرجت القرعة لواحدة بدأ بها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الأخريين فاذا تمت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج الى

وان أفضى قضاء قريبا الى الوطء خلافا لما بحث الحرمة اه حل (قوله فيدنو من كل امرأة من غير مسيس) تتم حتى يبلغ الى التي هي نوبتها فيبيت عندها أى كان يدخل في اليوم على نسائه ثم اذا انتهى الى صاحبة اليوم والليله بات عندها تلك الليلة فدل ذلك على ان طوافه صلى الله عليه وسلم لم يكن في التابع لافي الأصل اه حل وفي البخارى ما هو صريح في انه كان يجتمعون في طوافه ودخوله عليهن ونصه عن أبي قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهي إحدى عشرة قال قلت لأنس او كان يطيقه قال كذا نتحدث انه أعطى قوة ثلاثين (قوله ولا يطيل مكته) أى فان أطاله حرم في الأصل وكانت خلاف الاولى في التابع اه شيخنا (قوله ولا يطيل مكته) أى لا يجوز له أن يطيل حيث دخل أى للضرورة والحاجة فان أطاله قضى أى الجميع ان دخل في الأصل والزائد على الحاجة ان دخل في التابع وظاهر كلامه أنه يقضى الجميع مطلقا وهو المناسب للجميع الذي ذكره اه حل (قوله فان أطاله قضى) ظاهره انه يقضى الجميع في الأصل والتابع وقوله فان لم يطل مكته فلا قضاء ظاهره وان طال فيها وهو ضعيف في الأصل اه شيخنا وعبرة زى قوله ولا يطيل مكته الح والحاصل انه اذا دخل في الأصل اضرورة وطال زمن الضرورة وأطاله فانه يقضى الجميع وان دخل في التابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وان أطاله قضى الزائدة خلافا لظاهر كلام الشارح وفي قول على الجلال (تنبه) حاصل ما يصرح به كلام شيخنا مر أن الوطء والاستمتاع لو وقع لا يقضى معاقا وان تصبى به وان دخوله اذا لم يطل لا يقضى مطلقا ولو تمتع به وان الزمن الذي من شأنه ان تمتد الضرورة والحاجة اليه لا يقضى أيضا مطلقا وان يقضى ما زاد على ذلك مطلقا وقال شيخنا زى انه في الأصل يقضى السك سواء طال أو أطاله وفي التابع لا يقضى شيئا ان طال ويقضى الزائد ان أطاله وفسر الطول بأشغاله بالحاجة زيادة على زمنها العرفي والأطالة بمكته بعد فراغه منها والوجه ان كلامهما المطالة اه (قوله على خلافه فيهما) كذا في أكثر النسخ وعليه يتظر ما مرجع قوله فيهما لانه لا يصح ان يرجع للأصل والتابع لان الكلام في التابع وفي بعض النسخ وقد يحمل الاول على ما اذا طال أو على ما اذا أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيهما وعلى هذه فرجع الضمير هو طال أو أطال انتهى عنائى فالعل الشارح نظر لهذه النسخة (قوله فانه يقضى ان طال) نسخة ان أطال وهي أنسب بكلام المتن والاولى أولى من حيث الحكم فانه متى دخل بلا سبب وطال الزمن وجب قضاؤه في الأصل والتابع وبالأولى ما اذا أطاله وفي القليوبي على الجلال قوله بلا سبب أى ان طال الزمن والاقلا كما مر في الأصل بل أولى بعدم القضاء (قوله وهذا الشرط) أى قوله ان طال مكته ووجه كونه من زيادته انه مفهوم من التشبيه اه شيخنا (قوله في غير أصل) أما الأصل فموجب التسوية في قدر الإقامة فيه اه شرح مر (قوله فلا يجوز ببعضها) أى بدون رضاهن أمابه فيجوز وبعبارة ج وأقل القسم ليلة ليلة ونهارهم او في نحو الحارس كاه وظاهر فلا يجوز تبعضهما على الوجه في النهار لانه ينقص العيش ومن ثم جاز برضاهن وعليه حل طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة انتهت (قوله ولا يهاو ببعض أخرى) هذا لا يخرج بعبارة المتن بل هذا من جملة منطوقه لان يقال أشار بذلك الى ان مفهوم قوله وأقل القسم ليلة الخ ان غير الأقل فيه تفصيل فان لم عليه تبعض لم يجز والاجاز اه حل بالمعنى (قوله واما أن أفضله الخ) مقابل المحذوف تقديره واما ان أقل نوبه ليلة فلما تقدم واما أن أفضله الخ اه شيخنا (قوله ولا يجاوز ثلاثا) أى وان تفرق في البلاد فان مرضين جازت الزيادة قول شهر او شهر أو سنة وسنة اه حل (قوله وليقرع للاستاء) أى سواء عقد عليهن معا أو مرتبوا لا يقال الحق للسابقة فالسابقة اه حل (قوله وبعد تمام نوبتها يقرع) ليس بقيد فلو أقرع قبل تمام النوبة بان والى الاقراع بعد دهن لتبعض من أول الامر فلا مانع تأمل اه شورى (قوله فلا يحتاج الى إعادة القرعة) أى بل يجري على ترتيب الدور الذي أخرجه القرعة اه عس (قوله فاذا تمت أقرع للاستاء) وكذا الباقيات كفى شرح الروض وعبارته فاذا تمت النوب أعاد

إعادة القرعة ولو بدأ بأواحدة بلا قرعة فقد ظلم ويقرع بين الثلاث فاذا تمت أقرع للاستاء (وليسو) بينهن وجوباً في قدر نوبتهن حتى بين المسئلة



القرعة للجمع اه (قوله لكن لحرمة ثلاث غيرها) كان الاولى ان يقول لكن لحرمة ايلتان وانما غيرها لانه  
 يوم جواز ثلاث ايل للحرمة وليلة ونصف لغيرها وأربع للحرمة وليتين لغيرها ويتصور اجتماعهما بصور منها اذا  
 كان الزوج رقيقا ومنها اذا سلخ الامة أو الى آخر ما في رى وقد يمنع قوله أو أربع للحرمة بقوله قبل ولا يجوز  
 ثلاثا (قوله ولا يعرف له مخالف الخ) قال في شرح الروض ولان القسم للاستمتاع والاستمتاع بهما على النصف  
 اذا تسلخ له الا ليل اه ولا ينافيه قوله الا في هنا وانما تستحق غير الحرمة القسم الخ لانه في معنى قوله اذا تسلخ له الا  
 ليلانه لا يجب تسليمها الا ليل والمعنى ان الاستمتاع الذي يستحقه على النصف فتأمل اه سم (قوله ولا يجوز لها  
 أربع الخ) لا يخفى ان هذان جملة ما صدقات المتن فكان الاولى ان يقول في المتن وللحرمة ليلتان ولغيرها ليل اه  
 حل (قوله ولا يجوز لها أربع الخ) أي بغير رضاها أو ثلاث كذلك كما علم مما مر ولما في الثانية من التبعض  
 على الاخرى اه شوري (قوله ولجديدة بكر سبع) أي حيث كان عنده غيرها وكان يبيت عند ذلك الغير والاول  
 كان عنده ثلاثة ولا يبيت عند واحدة منهم لم يجب حق الزفاف لارابعة كما لا يلزمه ان يبيت عند زوجته أو زوجته  
 ابتداء تأمل ولو عقد على امرأتين معا وجب الاقراع في الزفاف ولو عقد على امرأتين معا كان الحق السابقة وهذا في  
 خصوص الزفاف لا ينافي ما سبق ان القرعة واجبة وان نسكهن مرتبا ولا يخرج لجماعة ولا تشييع جنازة  
 وعبادة مريض اه حل (قوله ولجديدة بكر سبع) أي ولو رقيقة ولو بعد ثمان منه أو مستفرشة أو عتقها ثم  
 تزوجها لاربعة نعم ان بقي لها بعض من زفافها الاول وجب اتمامها بعد عودها بعد أو رجعة من ضمها لئلا  
 بالعقد الثاني وقوله وثيب ثلاث أي ولو بعد ثمانه ثمان كمر اه قل على الجلال \* (تنبيه) \* اذا تعارض  
 حق الزفاف وحق المطلومة بدى بحق الزفاف وهو ظاهر عند تعدد المستحق فلو اتحد كان ابائهما قبل ان يوفيا حقها  
 ثم جدد نكاحها قال الشيخ قد يقال لا يختلف الحكم بالبداية بانيتهما اه ويحتمل ان يقال يبدأ بحق من طلبها  
 لوجوب الخروج من الظلامة فورا فليتأمل أقول لم يراع اه ذاق التي قبلها اه شوري قال القفال والمعنى  
 فيه ميل النفس الى الجديدة ولا يلحقهن باختصاصها بذلك غضاضة ولا يتصور عندهن بصورة الظلم اه قال  
 في شرح الروض ولا يثبت حق الزفاف الا لمن في نكاحه أخرى يبيت معها بل لو كان تحتها ثلاثة لا يبيت معهن لم  
 يثبت حق الزفاف لارابعة كما لا يلزمه ان يبيت عند زوجته أو زوجته ابتداء ولا ينافيه قول الاصل لو نسكح  
 جديتين ولم يكن في نكاحه غيرها ما وجب لهما حق الزفاف لانه محمول على من أراد \* (فرع) \* حيث  
 طلبت الجديدة ما كان حق زفاف غيرها فانه يقضى الكل اما اذا طابت ما لبس حفا غيرهما فلا يقضى الا  
 الزائدة فقط من ذلك ما لو طلبت الثيب خمساً فبقضى الزائدة فقط لان الخمس ليست حقاً في الزفاف لاحداهن واذا  
 طابت الثيب الخمس فله اجابته لانها بعض ماله اجابته اليه \* (فرع) \* لا يتجدد حق الزفاف لرجعية بخلاف  
 البائن وبخلاف مستفرشة اعتقها ثم تزوجها اه روض اه سم (قوله ولاء) ولا يجب الفور الا اذا اراد ان  
 يدور بالقسم لغيرها أو كان في اثناء دور كمر اه قل على الجلال (قوله اذا تزوج البكر على الثيب)  
 ومثلها البكر فان كان بان عند البكر السابقة سبعا فذا النوا بان لم يبيت عندها كان الحق لها فبيت عندها  
 سبعا ثم عند الاخرى سبعا فلو عقد على امرأتين معا وجب الاقراع للزفاف أي للمبيت عندها ثلاثا وسبعا  
 اه حل معز بادة (قوله ان تزول الحشمة بينهما) جرى على الغالب والافلو كانت مستفرشة لسببها قبل ذلك  
 فاعتقها السيد وتزوج بها كان لها ثلاث اه حل وفي المختار حشمة من باب ضرب وأحشمة بمعنى أي اذا  
 وأغضبها ابن الاعرابي حشمة أخيه وأحشمة أغضبه والاسم الحشمة وهو الاستحياء اه (قوله وسن تخير الثيب  
 الخ) قال في شرح الروض فان سبعا لها بغير اختيارها أي طلبها أو اختارت دون سبعا لم يقض الا ما فوق  
 الثلاث لانها لم تطمع في الحق المشروع لغيرها وان سبعا لها باختيارها أي طلبها قضى جميع السبع للآخر بان  
 لظاهر الخبر ولانها طمعت في الحق المشروع لغيرها فبطل حقها وان طلبت البكر عشر لم تقم مطلوبها مان

والذميمة (لكن لحرمة ثلاثا  
 غيرها) ممن فيهما ريق كرواه  
 الدار فطني عن علي في الامة  
 ولا يعرف له مخالف ويقاس  
 بها المبيعة فالحرمة ليلتان  
 ولغيرها ليل ولا يجوز لها  
 أربع أو ثلاث ولغيرها  
 ليلتان اوليلة ونصف وانما  
 تستحق غير الحرمة القسم اذا  
 استحققت النفقة بان كانت  
 مسلمة للزوج ليس لا ونهرا  
 كالحرمة وتعبيري بغيرها أعم  
 من تعبيرة بالامة (ولجديدة  
 بكر) بمعناها المتعددة دم في  
 استئذانها (سبع و) لجديدة  
 (ثيب ثلاث ولا بلا قضاء)  
 للآخر بان فيه من الخبر ان  
 حبان في صحبه سبع للبكر  
 وثلاث للثيب وفي الصحيحين  
 عن أنس من السنة اذا تزوج  
 البكر على الثيب أقام عندها  
 سبعا ثم قسم واذا تزوج  
 الثيب على البكر أقام عندها  
 ثلاثا ثم قسم والعدد المذكور  
 واجب على الزوج لتزول  
 الحشمة بينهما ولهذا سوى  
 بين الحر وغيرها لان ما يتعاق  
 بالطبع لا يختلف بالرق  
 والحرية كمدة العنة والايلاء  
 وزيد للبكر لان حياءها أكثر  
 وقولي ولا من زيادتي واعتبر  
 لان الحشمة لا تزول بالمفرق  
 (وسن تخير الثيب بين ثلاث  
 بلا قضاء) للآخر بان

اجابها قضي الثلاث فقط اه وكان الفرق ان البكر هنالم تطلب مشروعا فبرها أي في الزفاف بخلاف  
 الثيب العالبة لل سبع وكطلبها السبع طلبها عني الثيب العشر لان طالب العشر طلب السبع في ضمنها اه  
 مر اه سم (قوله وسبع به) أي بقضاءهن عبارة تشرح الارشاد فان سبع بطلبها قضي لكل قال في شرحه  
 الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضي لكل واحدة سبعا اه سم على ج أقول وكيفية  
 القضاء ان يقرع بينهن ويدور فاليلة التي تخصها يبيتها عند واحدة منهن بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني يبيت  
 ليلتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية  
 الادوار الى أن تتم السبع ونماها من أربع وثمانين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من كل اثنتي عشرة ليلة  
 ليلة تحصل السبع بما ذكر اه ع ش على م ر بحروفه (قوله وان شئت ثلثت عندك) وقد اختارت  
 التثنية اه ع ش (قوله ولا قسم لمن سافرت الخ) اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على اثنتين وسبعين صورة  
 بيان ذلك انها اما ان تسافر وحدها او مع اجنبي وعلى كل اما ان يأذن لها او يكت أو ينهها هذه تسعة  
 وعلى كل اما ان يكون لغرضها او غرضه او غرض اجنبي أو اثنتين من الثلاثة أو الثلاثة أو الغرض اصلا هذه  
 ثمانية في التسعة تمت العدة المذكورة والحكم انه لا قسم في ثمانية واربعين ويقضي في اربعة وعشرين بيان  
 ذلك ان قوله لامعه بلاذن يشتمل على اثنتين وثلاثين وقوله او به لا لغرضه يشتمل على ثمانية اذ المراد بالمتنق  
 ان يكون لغرضه دخول فيصدق النقي باربعة تضرب في قوله لامعه اي وحدها او مع اجنبي ثمانية ويضم لهذه  
 الاربعين ثمانية من صور المفهوم اشار اليها بقوله ان لم ينهها اي في احوال الغرض الثمانية واشتمل مفهوم قوله  
 لامعه على اربعة وعشرين تخرج منها الثمانية السابقة كما اشار اليه في الشارح يبقى ستة عشر تضم لثمانية  
 هي مفهوم قوله لا لغرضه تأمل اه شيخنا (قوله ولا قسم لمن سافرت الخ) خرج بالسفر ما لو خرجت لحاجتها  
 في البلد باذنه كان تكون بلانة أو ماشطة أو غنسية أو داية تولد النساء فانه لا يسقط حقها من القسم ولا من  
 النفقة اه زى (قوله ولولوغرضه) مالم تضطر للمساورة كان جلا جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه  
 أو خرجت من البيت بغير اذنه لاشرافه على الانه دام قائم تستحق القسم وهذا يخالف ما سبق انها اذا جبت  
 ظملا لا تستحق القسم وهو واضح لان العذرة غاية ما يفيد سقوط الاثم لا سقوط حق القسم اه حل وفي  
 المختار والجللاء بالفتح والمدان خروج من البلد والخراج أيضا ودجلا عن اوطانهم أو جلاهم غيرهم يتعدى  
 ويلزم ويقال أيضا أجلا عن البلد وأجلاهم غيرهم يتعدى ويلزم اه (قوله أو به) أي باذنه لا لغرضه  
 لان الاذن انما يرفع الاثم أي ولو مع غيره وشمل غرض الاجنبي وينبغي حيث سألها أن يكون كغرضه هو  
 فتستحق القسم بخلاف ما اذا لم يسألها وان أذن لها فيه وكتب أيضا قوله لا لغرضه أي ولو مع غيره خ لا ف  
 لمحج أو مع غرض اجنبي أو مع غرضها أو غرض الاجنبي فان لها القسم وكذا لو كان لغرض اجنبي لكن  
 كان هو السائل فيه فانها تستحق القسم اه حل (قوله بخلاف سفرها مع الخ) وامتناعها من السفر مع  
 الزوج نشوز مالم تكن معذورة بمرض أو نحوه كما قاله الماوردي اه شرح م ر وقوله من السفر مع الزوج  
 أي ولو كان السفر معصية وقوله مالم تكن معذورة بمرض أو نحوه كشدة حوا ويرد في الطريق لا تطبيق السفر  
 معه وليس منه مجرد مفارقة أهلها وعشيرتها اه ع ش عليه (قوله ان لم ينهها) فانها اذا قسم لها سواء  
 قدر على ردها أو لم يقدر وينبغي ان محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك اه  
 شرح م ر وقوله فان استمتع بها الخ ظاهر مان الاستمتاع بها في جزء من السفر لو حب فقها والقسم لها في  
 جميعه فليراجع وهو ظاهر فبعد الاستمتاع لان استمتاعها بمرضها حاجتها وأما الوجوب فيما قبله ففيه  
 نظر ظاهر اه ع ش عليه (قوله لكن باذنه لغرضه) أي ولو مع غرض اجنبي أو مع غرضها أو غرض  
 الاجنبي فالدار على أن يكون لغرضه مدخل وذهب ج الى ان غرضها أي الزوج والزوجة كغرضها فقط

(وسبع به) أي بقضاءهن  
 كما فعل صلى الله عليه وسلم  
 بلم سلمه فرضي الله عنها حيث  
 قال ان شئت سبعت عندك  
 وسبعت عندهن وان شئت  
 ثلثت عندك ودرت اي  
 بالقسم الاول بلا فضل ولا  
 لقال وثلثت عندهن كما قال  
 وسبعت عندهن رواه مالك  
 وكذا مسلم بعناه (ولا قسم لمن  
 سافرت لامعه بلاذن) منه  
 ولولوغرضه (أو به) أي باذنه  
 (لا لغرضه) هو أعم مما ذكره  
 كج وعسرة وتجارة بخلاف  
 سفرها معه ولولا اذن ان لم  
 ينهها او لامعه لكن باذنه  
 لغرضه



قال تغلب بالامانع اه حل (قوله في قضى لها ما فاتها) هذا خاص بقوله أو لامة فقط وأما ما قبله فالتعميم فيه  
 متأت فلا معنى لذلك كراهية فيه وهذا مأخوذ من شرحي الروض والبهجة وقضى المقابلة ان يقول فيقسم  
 لها الا انه لما كان الغرض انهم سافرت لم يكن الا القضاء (قوله ومن سافر لنقلة الحج) ظاهره ولو كان البلد  
 المنقل اليه قريبا جدا قال الشيخ عـيرة وهو محتمل لكن تعميم الشارح في سفر غير النقلة واطلاقه هذا بما  
 يخالف ذلك لان السفر اذا أطلق يراد به الطويل سيما في مقابلة ما عظم به اه حل (قوله حذر من الاضرار)  
 أي لا تقطع أطعماء من الوقاع كالإيلاء وظاهر ان محله حيث لم يرضى اه حل (قوله أو ينقل بعضا  
 ويطلق الباقي) وليس له ان يبعث بعضهم مع وكيل له محرم أو نسوة ويستحب الباقيات لما فيه من رفعة مقام  
 من معه وقضى الباقيات سواء خرج بقرعة أم لا كما في كلام شيخنا كج وغيره وكلامهم في ذلك متداخلة والوجه ان  
 يقال انه ان نقلهن كلهن دفعة فلا حرمة ولا قضاء سواء كن معه أو مع وكيله أو بعضهن معه وبعضهن مع وكيله وان  
 نقلهن مرتبا وجب القضاء للمخالفات سواء كان هو مع السابقيات أو وكيله مع الباقيات أو بالعكس أو مع أحد  
 منهما قائمـل وراجع اه قل على الجلال (قوله ولو سافر اقصيرا) للرد على من قال لا يستحب بعضهن  
 في القصر فان فعل قضى لانه كالإقامة اه من شرح مدر (قوله سفره باحما) المراد به ما قبل الحرام فيصدق  
 بالواجب والمندوب اه شيخنا ويؤخذ منه انه لا قضاء مادام يترخص ولو في مدة ثمانية عشر يوما كما يسمي له  
 كلامهم بل خذه في الانوار اه شرح مدر (قوله لكن بقرعة في الاولى) أي وان خرجت القرعة لغير صاحبة  
 الزوجة فان استحب واحدة بلا قرعة ثم وقضى للباقيات من فويتها اذا عادت وان لم يبت عندها الا ان رضى  
 فلا ثم ولا قضاء وان قبل سفرها الرجوع وقول الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر بعيد قال البقيني ولو  
 خرجت القرعة لصاحبة الزوجة لم تدخل فويتها بل اذا رجع وفادها ايها اه شرح مدر (قوله مدة الإقامة) أي  
 القاطعة للسفر كما ينبغي عليه اه حل (قوله وايابا) لو أقام بمقصد وانقطع ترخصه ثم رجع قال الامام ان قلنا يقضى  
 أيام ايابه فكذا هنا والافان بداله هذا الرجوع ولم يكن نواه ولا قضى وان نواه فهو محتمل والاوجه الوجوب  
 اه وقال الشافعي اودخل البلد المقصود مع التي خرجت قرعتها ثم عن له فيه سفر الى بلد آخر مضى ولا قضاء لان  
 كل ذلك سفر واحد ألا ترى انه يستحب القصر والفطر في الزيادة حكاه في البحر (أقول) قوله يستحب القصر في  
 الزيادة فيه دلالة ظاهرة على انه لم ينقطع مرضه بوضوئه وحيتته فلا يرد ما قاله الامام وبالجملة فالظاهر ان ما حواه  
 الامام مقالة والمذهب خلافها كما يؤخذ من عموم كلامهم اه سم (قوله بخلاف ما اذا لم يساكنها) في هذا  
 تصريح بانه لا يجب عليه مساكنة المصحوبة لان القرعة مجوزة للسفر وما وليست موجبة لمساكنتها اه حلي  
 (قوله وبخلاف مدة سفره) أي مدة لا تقطعه وساكنها ولو أقام أثناء السفر الى مقصد فامة طويلة ثم سافر  
 لمقصده لم يقض مدة السفر بعد تلك الإقامة لانه من بقية سفره المأذون له فيه ولا نظر لتحال تلك الإقامة ولو أقام  
 بمقصده ثم أنشأ سفره امامه فان كان نوى ذلك اولا فلا قضاء اي لانه من بقية سفره المأذون فيه والافان كن  
 سفره بعد ان قضاء ترخصه قضى والا فلا ذكره ج في شرح الارشاد اه حل (قوله اذ لم ينقل انه صلى الله  
 عليه وسلم الحج) لكن هل ورد انه قضى مدة اقامته بعد انتهاء السفر التي ساكن فيها من صحبته من نسائه اه  
 حل (قوله عند وصوله مقصده) أي ولو كانت الإقامة ولو لحظة في هذه وقوله قضى الزائد أي على دون أربعة أيام  
 والدون يتحقق بنقص جزء من الاربعة فانظر ماذا يقضى ان أقام الاربعة وهو قد ان لم يتوقع أربعة فان توقفه  
 قضى ما زاد على ثمانية عشر فالضابط انه ان ترخص لم يقض والا قضى اه شيخنا لكن التنظير ليس له أي للشيخ  
 قول المتن وقضى مدة الإقامة أي قلت أو كثرت ان نواه قبل وصول المقصد والزائد على المدة التي لا تقطع السفر  
 ان لم ينو فهو منزل على هذا التفصيل تأمل (قوله عند وصوله مقصده) بكسر الصاد موضع المقصد وقم الناس  
 صاده خطأ اذ هو من باب ضرب واما المغسل وان كان من باب ضرب أيضا الا انه جاء فيه التمتع أيضا حكاه أهل اللغة

في قضى لها ما فاتها (ومن سافر  
 لنقلة لا يصحب بعضهن) ولو  
 بقرعة (ولا يخلفهن) حذرا  
 من الاضرار بل ينقلن أو  
 يطلقهن أو ينقل بعضا ويطلق  
 الباقي فان سافر ببعضهن  
 ولو بقرعة قضى للمخلفات  
 وقول ولا يخلفهن من زيادتي  
 (أو) سافر ولو سافر اقصيرا  
 (لغيرها) أي غير نقلة سفره  
 (مباحا حل) له (ذلك) أي ان  
 يصحب بعضهن وان يخلفهن  
 لكن (بقرعة في الاولى)  
 للتابع رواه الشيخان (وقضى  
 مدة الإقامة) بغير دونه  
 بقول (ان ساكن) فيها  
 (مصحوبته) بخلاف ما اذا لم  
 يساكنها وهو ظاهر  
 وبخلاف مدة سفره ذهبا  
 وايابا اذ لم ينقل انه صلى الله  
 عليه وسلم قضى بعد عوده  
 فصار سقوط القضاء من  
 رخص السفر وان المصحوبة  
 معه وان فازت بصحبته  
 فقد تعبت بالسفر ومشاقه  
 وخرج بزيادتي مباحا غيره  
 فلا يحل له ان يسافر بواحدة  
 منهن فيه مطلقا فان سافر بها  
 لزمه القضاء للمخلفات  
 والمراد بالإقامة ما مر في باب  
 القصر فتحصل عند وصوله  
 مقصده

حيث قالوا المفصل قطع السبب وبكسرهما مفصل الموتى اه شوبري (قوله بنيتها عنده) هذه الصورة ذكرها  
 الشارح فيما سبق بعد قول المتن وباقامته وعلم ان اربه لا ينقض فيها واذكر ان شرطها ان يكون ما كذا مستقلا  
 وقوله او قبله هذه ذكرها المتن هناك بقوله او موضع فوي قبل وهو مستقل ولم يشترط فيها المكث فتقوله بشرطه  
 راجع للمستلثين لكنه في الاولى المكث والاستقلال في الثانية الاستقلال فقط وقوله فان اقام في مقصده  
 الخ محتمر وقوله بنيتها عنده او قبله اه حل (قوله وزاد على مدة المسافرين) وهي دون اربعة ايام صحاح غير يوي  
 الدخول والخروج وقوله قضى الزائد على دون الاربعه لانه هو الذي لا يقصر فيه وامامادون الاربعه فلا  
 يقضيه لانه يقصر فيها لان الضابط هنا انه متى كان يجوز له القصر لا يقضى وحيث كان لا يجوز له القصر فانه يقضى هذا  
 مراده لكن تفصيله بين الزائد على دون الاربعه حيث يقضيه وبين مادون الاربعه حيث لا يقضيه بحله اذا لم يكن  
 له حاجة اما اذا كان له حاجة وعلم انه لا يقضى في الاربعه فيقطع سفره بمجرد الاقامة اي المكث والنزول في المقصد  
 فلا يترخص بعد ذلك لاقباده دون الاربعه ولا فيما زاد عليه فينتدق يقضى مادون الاربعه ايضا في هذه الحالة  
 كما يقضى الزائد عليه كما علم هذا التفصيل من عبارات شرح مر مع اصله في باب القصر (قوله ومن وهبت  
 حقها) أي وان لم يكن واجبا بان وهبت قبل أن يبيت عند بعض من لان الحق ثابت في الجملة اه شوبري (قوله  
 لمن يأتي) هو المعينة والكل او الزوج (قوله بان عندها ليلتهما) ومحل ياتيه عند الموهوب لهما ليلتين مادامت  
 الواهبة تسحق القسم فان خرجت عن طاعته لم يبيت عند الموهوب لهما ليلتهما اه حل (قوله لما وهبت  
 سودة فوبتها الخ) لارادته صلى الله عليه وسلم طلاقها الكبرى فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها و يوم  
 سودة اه من شرح مر وعش عليه وذلك لما استشعرت منه صلى الله عليه وسلم رغبته عنها الكبرى خافت  
 ان يطلقها فاسترضته صلى الله عليه وسلم فقالت له والله يا رسول الله ليس غرضي فيك ما يرغب النساء في الرجال  
 وانما أريد ان أحشر في زوجاتك الطاهرات واني وهبت حق لعائشة اه من البخاري (قوله لتأخر  
 الخ) صورة المسئلة زوج تحته أربع نسوة عائشة ولها ليلة الجمعة وزينب ولها ليلة السبت وخديجة ولها ليلة  
 الاحد وفاطمة ولها ليلة الاثنين فوهبت فاطمة ليلتها لعائشة فلا يبيت عند عائشة ليلة الجمعة وليلة السبت ويؤخر  
 زينب الى ليلة الاحد وخديجة الى ليلة الاثنين لما يلزم عليه من تأخر حق زينب وخديجة ومن تضيق حق  
 الرجوع على فاطمة لانهما بعد ليلة السبت لا يمكنهما الرجوع بخلاف ما لو بليت ليلة الواهبة في وقتها فيمكنها  
 الرجوع في ليلة السبت وليلة الاحد لان ليلتها حيث تلتزم تستوف اه شيخنا (قوله والولاء يفوت حق الرجوع  
 عليها) أي لان لهما الرجوع متى شاعت كسائر النكاح لان المستقبل منهم يقبض واذا رجعت وجب عليه ان يخرج  
 من عند الموهوب لهما حالا ولو لم يلا حيث أمكن اه حل (قوله لكن قيده) أي قيده عدم جواز الولاء  
 اه وقوله أخذ من التعليل أل في التعليل للجنس فيشمل التعليل الاول والثاني اه عش (قوله بما اذا  
 تأخرت ليلة الواهبة) أي وأرادت قد عيها فان أراد تأخير ليلة الموهوب لهما جاز وقد أشار الى هذا التقيد  
 بنقل كلام ابن النقيب تأمل وحرر اه (قوله وهذه الهبة الخ) أي لانه ليس لناهبة يقبل فيها غير الموهوب له  
 مع تأهله لقبول الا هذه اه شرح مر (قوله أو وهبت لهن الخ) ينبغي ان يكون مثل ذلك ما لو وهبت  
 لواحدة منهن على الاجم ان يان قالت وهبت ليلتي لواحدة منهن قال الزوج كشي ليس لناهبة يقبل فيها غير  
 الموهوب له الا هذه ولو وهبت لهن دائما أي في سائر الادوار كان كواحدة منهن فلو كن اربعاً كان له  
 الرجوع فاذا جاءت ليلة الواهبة كان له ان يبيت عند كل واحدة ربع ليلة بالقرعة فاذا بقي ربعه كان له  
 ان يخص به من شاء منهن وان صبر حتى كملت ليلة كان له ان يخص بتلك الليلة من شاء منهن ولو وهبت له  
 لواحدة معينة ليلة واحدة من أحد الادوار كان له ان يخص تلك الليلة بينه وبين تلك المعينة فما خصه جعله  
 لمن شاء ولا يرد ما تقدم ان القسم لا يتبع لان ذلك محمول على الابتداء اه حل وفي قل على الجلال

بنيتها عنده أو قبله بشرطه فان  
 اقام في مقصده أو غيره لانية  
 وزاد على مدة المسافرين  
 قضى الزائد (ومن وهبت  
 حقها) من القسم لمن يأتي  
 (فلزوج جرد) بأن لا يرضى  
 بذلك لان التمتع بها حقه فلا  
 يلزمه تركه (فان رضى به  
 ووهبت لمعينة) منهن (بان  
 عندها) وان لم ترض بذلك  
 (ليلتهما) كل ليلة في وقتها  
 متصلتين كاتنا أو منفصلتين  
 كما فعل صلى الله عليه وسلم  
 لما وهبت سودة فوبتها لعائشة  
 كما في الصحيحين فلا يوالى  
 المنفصلتين لتأخر حق  
 التي بينهما ولان الواهبة قد  
 ترجع بين الليلتين والولاء  
 يفوت حق الرجوع عليها  
 لكن قيده ابن الرفعة أخذا  
 من التعليل بما اذا تأخرت ليلة  
 الواهبة فان تقدمت وأراد  
 تأخيرها جاز قال ابن النقيب  
 وكذا لو تأخرت فاخر ليلة  
 الموهوبة اليها برضاها تمسكا  
 بهذا التعليل وهذه الهبة  
 ليست على قواعد الهبات  
 ولهذا لا يشترط رضا الموهوب  
 لهما بل يكفي رضا الزوج لان  
 الحق مشترك بينهما وبين  
 الواهبة (أو) وهبت لهن أو  
 اسقطته) والثاني من زيادتي  
 (سوى) بين الباقيات فيعولا  
 يخص به بعضهن



\*(تنبيه)\* بقي من أطراف المسئلة ما لو وهبته لمهمة أول اثنين منهم أوله ولو واحدة منهم أوله ولاثنين منهم أوله للجميع ففي الأولى الهبة باطلة وما عداها يعلم من الأخيرة وحكمها أن له في كل دور ليلة فيقرع بينه وبينهم في أول دور فإن خرجت لواحدة اختصت بها أوله جعلها لمن أراد منهم ثم بعد دور آخر ليلة أيضا فيقرع لها بين من بقي لأن من خص بليلة لا يدخل في القرعة بعده فمن خرجت له خص به كما مر وهكذا حتى يتم أربع ليال بعد أو أكثر وحينئذ تعينت كل ليلة لمن خص به فلا حاجة إلى قرعة بعد ذلك فقد انتظمت الأدوار والليالي ووقع تلك الليلة بعد تمام الأدوار لا يخل بها افتأمل وافهم وماتل عن شيخنا مما يخالف ذلك غير مستقيم ولم تصح نسبة إليه هذا إذا وهبت لبلته أثمانا وهبت ليلة فقط مثاله ولهن خص كل أربع دور به بخص به من شاء ويقرع للابتداء في الكل وهذا يجري في الأولى إذا جعل كل ليلة في دورها ولو ماتت الواهبة بعات الهبة وكذا الوفاة ولو أنكرت الهبة لم يقبل عليها إلا برحابة (فرع) \* يعصى بطلاق من دخل وقت حقه قبل وفاته قال ابن الرفعة فإن سألته فلا يعصى ويجب الوفاء لها بعد عودها ولو بعقد جديد من نوبة المستوفية له أن كانت معه فإن لم تكن معه فلا قضاء ولا يحجب مبيته مع المظلومة بعد عودها عن القضاء فتأمل وسببني حكم النزول عن الوظائف في باب الخلع أن شاء الله تعالى اه (قوله فجعل الواهبة الخ) تفريع على قوله سوى وتصويره ولو قدمه على قوله ولا يخصص كأن أظهر وأقعد وهذا ظاهر في الاسقاط وفي الهبة أن كان الموهوب حقه على الاطلاق فن كان ليلة معينة فقرر شيخنا أنه يقسمها عاين اه (قوله ولا يجوز للواهبة أن تأخذ الخ) أي لأن حقه ما ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بمال واستنبط السبكي من هنا ومن خلع الاجنبي جواز النزول عن الوظائف بعوض ودونه والذي استقر رأيه عليه حل بذل العوض طلاقا وأخذه أن كان النازل أهلا لها وهو حينئذ لا سقاط حق النازل فهو مجرد اقتداء به فارق منع بيع حق المتجر وشبهه كما هنا لا تتعلق حق المنزل بهما أو بشرط حصولهما بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزل اه شرح مر وقوله والذي استقر رأيه عليه حل بذل العوض مطلقا أي سواء كان النازل أهلا أو غيره على ما هو الظاهر من قوله وأخذه أن كان النازل أهلا والأقرب أن المراد بالطلاق عدم اشتراط حصولها له أو عدمه ويكون قوله الآتي أو شرط حصولها له عليه وحينئذ فقوله بعد بل يلزم ناظر الخ لمجرد الانتقال فهو بمعنى الواو اه وقوله ولو غير المنزل له أي ولا رجوع للبذل كما مر وفيما إذا نزل مجانا ولم يقصد اسقاط حقه إلا للمنزل فقط له الرجوع قبل أن يقرر كهيبة لم تقبض وحينئذ لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له عزله اه وكتب عليه سم مانعه قوله ولا رجوع للبذل هذا ظاهر إذا كان بذل العوض على مجرد النزول اما لو بذله على النزول والحصول له فينبغي الرجوع اه مر وقوله له الرجوع فيه نظروا ونجسه خلافا وسقوط حقه بمجرد النزول عنه مطلقا اه مر أقول بقي ما لو أفهم النازل المنزل له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذي استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للمنزل له خلافا فهل للمنزل له الرجوع بما بذله فيه نظرا والظاهر عدم الرجوع لأن المنزل له مقصر بترك البحث اه ع ش عليه (قوله واستحققت القضاء) أي لأنها لم تسقط حقه ما جانا وان علمت الفساد بخلاف البيع لأن الرد فيه فوري اه حل (قوله وللواهبة الرجوع متى شاءت) أي ولو في أثناء الليل وحينئذ يجب عليه أن يخرج فوراً من عند الموهوب لها في أثناء الليل فإن لم يخرج قضى من حين الرجوع اه حل (قوله وللواهبة الرجوع متى شاءت) بخلاف ما لو أباح الإنسان ثمة بستان ثم رجع ولم يعلم به الاكل فإنه يكون ضامنا فان الاتلافات لا فرق فيها بين العلم والجهل ادزى (قوله وماتت قبل علم الزوج به الخ) بخلاف ما ماتت بعد علمه وكذا بعد علم الضرة المستوفية دون الزوج كما قاله بعضهم وارتضاء اه مر اه سم

\*(فصل في حكم الشقاق)\* هو الخصام ويذكر في قوله أو ادعى كل فكان الاظهر أن يقول وما يذكر

فجعل الواهبة كالمعدومة (أو) وهبت (له) فله تخصيص (لواحدة بنوبة الواهبة ولا يجوز للواهبة أن تأخذ بحقه عوضا فإن أخذته لزمها رد واستحققت القضاء وللواهبة الرجوع متى شاءت ومتى مات قبل علم الزوج به لا يقضى

\*(فصل في حكم الشقاق بالتمسك بين الزوجين)\* وهو ما من أحدهما أو منهما

معناه أي من قوله ظهر اماره نشوزها الى قوله أو ادعى كل وقواه بالتعدي الباعببية تتعلق بالشقاق وبين  
متعاقبه أيضا وقوله وهو أي التعدي وقوله فلو الخ الفاء للاستئناف وكان الاظهر اسقاطها كما هو عادته اه  
شيخنا وفي المختار الشقاق الخلاف والعداوة اه وقوله بالتعدي أي بسبب التعدي وقوله وهو أي التعدي الخ  
فعلم من هذا ان الترجمة مطابقة لما ذكر في الفصل وشاملة لما اذا كان التعدي منها أو منه أو منها ما غاية الامر  
ان قول المتن ظهر اماره نشوز وعظ توطئة لقوله او علم الخ فان الثاني هو التعدي منها حقيقة وعبرة من فصل في  
بعض أحكام النشوز وسوابقه ولو اجمعه انتهت وهي أوضح لمطابقتها للترجمة السابقة وهي قوله كتاب القسم  
والنشوز (قوله ظهر اماره نشوزها الخ) قال في الروض (فرع) والنشوز خروج من المنزل لا الى القاضي  
اطلب الحق منه وكنع الاستمتاع ولو غير الجماع لانه لا الاول الشتم ولا الايذاء باللسان بل تأنيبه ويتولى تأديبها  
على ذلك اه وقد يشكل بما صرحوا به من ان التعيس نشوز وقد يوجه بان التعيس يؤثر في الاستمتاع  
بخلاف مجرد السب والشتم ثم وقد يوضح ذلك بان مدار الاستمتاع على المطاوعة بالظاهر والباطن بان لا تمتنع  
وترضى به والتعيس يؤثر في الثاني لانه يدل على الكراهية وعدم الرضا بخلاف مجرد السب والشتم بلا منع ولا  
تعيس اه سم (قوله بعد ان كان باين) خرج بالعبدية في هذا وما بعده من هي دائما كذلك فليس نشوزا  
الا ان زاد وقوله اعراضا وعيوسا لانه لا يكون الا عن كراهية وبذلك فارق السب والشتم لانه قد يكون لسوء  
الخلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم اه قل على الجلال (قوله وعظها) أي نديب أي حذرهما عقاب الدنيا  
بالضرب وسقوط المأوى والنسم والاخرة بالعداوة ينبغي ان يذكر لها خبرا صحيحين اذا باتت المرأة داجرة  
لفراش زوجها وجه الغتة الملائكة حتى تصبح وقوله بلا هجر المراد نفي هجر يفتون حقه من نحو قسم حرمة  
حيث بخلاف هجره في المضجع فلا يحرم لانه حقه اه شرح م (قوله اتق الله) يحذف الياء وقوله  
واحدري باثباتها اه ابن شرف على التحرير والحقوق الواجبة للزوج على الزوجة أربعة طاعة ومعاشرته  
بالمعروف وتسايم نفسها اليه وملازمة المسكن والحقوق الواجبة للزوجة على الزوج أربعة أيضا معاشرتها  
بالمعروف وموثقها والمهر والقسم اه قل (قوله أو علم وعظها الخ) هذه الثلاثة على الترتيب اه شيخنا فكان  
الاظهر العطف بالفاء وفي قل على الجلال واعتمد شيخنا زي وشيخنا م ر كج والطبيب انه لا يراعى  
الترتبة مع الاكتفاء بما دونها كما في الصائل ولا يبالغ به جدا كالتعزير بل هو منه ولذلك يضمن به اه (قوله أو  
علم وعظ وهجر الخ) أي ويجوز له تأديبها على النشوز يجوز له تأديبها على غيره اذا كان لحقه كضربها  
اياها وشتمها اه من شرح م (قوله في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرها أي الوطء أو الفراش اه  
شرح م ر وقوله بفتح الجيم يقال مضجع الرجل وضع جنبه بالارض وبابه نضع اه مختار وقوله أي  
الوطء أو الفراش أي وان أدى الى تفويت حقه من القسم كجهوم معلوم ان النشوز يسقط حقه من ذلك  
وبهذا فارق ما مر في الرتبة الاولى اه رشدي على م (قوله وضربها) وليس له ان يبالغ بضرب حرة أربعين  
وخبرها عشرين ولم يجب الرقع هنا لما كم لم شتمه ولان التصدردها للطاعة كما افاذه قوله تعالى فان أطيعكم فلا  
تبعوا عاين سبيلنا نعم خصص الزكشي ذلك بما اذا لم يكن بينهما عداوة ولا قبيح الرقع الى الحاكم اه  
شرح م (قوله ان افاد) أي ان علم انه يفيد اه شرح م (قوله جنفا) أي ميسر لا عن الحق خطأ أو  
اثما بان تعمد ذلك بالزيادة على الثلث أو تخصيصه في مثالا اه جلال وفي المختار الجنف المبطل وقد جنف من  
باب ضرب (قوله كما لا يضرب ضربا مبرحا) وهو كما هو واضح ما يعظم الله عرفا وان لم تنجز الابه اه شرح م  
(قوله فالاولى العفو) أي بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العفو لان ضربه للادب مصلحته وضرب الزوج  
زوجته مصلحته لنفسه اه شرح الروض (قوله المهر في الكلام الخ) عبارة شرح م لافي الكلام  
لحرمة لكل أحد فيما زاد على ثلاثة أيام الا ان قصده ردها عن المعصية واصلاح دينها لا حفظ نفسه ولا الامر من

فلا (ظهر اماره نشوزها)  
قولا كان تحببه بكلام خشن  
بعد ان كان بلين أو فعلا كان  
يجد منها اعراضا وعيوسا  
بعد لطف بوط لا تقوجه  
(وعظها) بلا هجر وضرب  
فلعلها تبدي عذرا أو تتوب  
م أو وقع منها بغير عذر والوطء  
كان يقول لها اتق الله في الحق  
الواجب لي عليك واحذري  
العقوبة ويسين لها ان النشوز  
يسقط النفقة والقسم (أو  
علم) نشوزها (وعظها)  
(وهجر)ها (في مضجع  
وضربها) وان لم يتكرر  
النشوز (ان افاد) الضرب  
قال الله تعالى واللاتي تخافون  
نشوزهن فعظوهن  
واهجروهن في المضجع  
واضربوهن والخوف فيه  
بمعنى العلم كافي قوله تعالى فمن  
خاف من موص جنفا أو اثما  
وتعبد الضرب بالا فاد من  
زيادتي فلا يضرب اذا لم يفد  
كما لا يضرب ضربا مبرحا ولا  
وجها ومهالك ومع ذلك فالاولى  
العفو وخرج بالمضجع  
المهر في الكلام



فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها التبرع بالصبي لا يجعل المسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع محمول على ما إذا قصد به هجرها  
 ودها لفظ نفسه فان قصد به ردها عن المصيبة واصلاح دينها فلا تحرير له ولعل هذا امر ادهم اذا نشوز حيث نذر شرعي والهجر في الكلام له جائز  
 مطلقا ومنه هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك ٢٩٠ وصاحبه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضرب بها وادعى انه بسبب نشوز وادعت

عدمه ففيه احتمالان في  
 المطلب قال والذي يقوى  
 في ظني ان القول قوله لان  
 الشرع جعله وليا في ذلك  
 (فلو منعها حقاً كقسم) ونفقة  
 (الزمنه فاض وفاءه) كسائر  
 المستحقين من اداء الحقوق  
 (أو اذاها) بستم أو نحوه (بلا  
 سبب منها) من ذلك وانما لم  
 يجره لان اساءة الخلق تكثر  
 بين الزوجين والتعزير عليها  
 فورث وحشة بينهما فيقتصر  
 أولا على النهي لعل الحال  
 يلتئم بينهما (ثم) ان عاد اليه  
 (عزوه) بما يراه ان طلبته  
 (أو ادعى كل) منهما (تعدى  
 صاحبه) عليه (منع) القاضى  
 (الظالم) منهما (بخبر ثقة)  
 خبير بهما من عوده الى ظلمه  
 فان لم يمتنع حال بينهما الى  
 ان يرجعا عن حالهما (فان  
 اشتد شقاق) بينهما بان داما  
 على التسايب والتضارب  
 (بعث) القاضى وجوبا  
 (الكل) منهما (حكم) رضاهما  
 (ومن) كونهما (من أهلهما)  
 لينظر في أمرهما بعد اختلاء  
 حكمه وحكمهما بمعرفة  
 ما عندهما في ذلك ويصلحا  
 بينهما أو يفترقا ان عسر  
 الاصلاح على ما يأتي لآية  
 وان ختم شقاق بينهما فان

فيما يظهر لجواز الهجر لعذر شرعي ككون المهجور نجس فاسق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين الهاجر اه  
 وقوله ككون المهجور نجس فاسق أى وان كان هجره لا يفيد ترك الفسق نعم لو علم ان هجره يحمله على زيادة  
 الفسق فينبغي امتناعه اه ع ش عليه (قوله فلا يجوز فوق ثلاثة أيام) ويجوز فيها وهذا الحكم عام  
 في الزوجة وغيرها لكن في غير الابوين والانياء امامهم فلا يجوز ولا طرفه عين اه شيخنا (قوله وصاحبه)  
 وهما اهلال بن أمية ومرارة بن الربيع حيث تخلفوا في غزوة تبوك وعلى ذلك يحمل أيضا ما جاء من مهاجرة  
 السلف أى والخلف في الاحياء ان سعد بن أبي وقاص هجر عمار بن ياسر الى ان مات وهجرت سيدة تناعة  
 سيدة تناعة وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف الى ان مات وهجر طاوس وهب بن منبه الى ان مات  
 وهجر الثوري ابن أبي ليلى وكان الثوري تعلم منه الى ان مات ابن أبي ليلى ولم يشهد جنازته اه حل وفي  
 قل على الجسالة ان المهجور ولو دائم الغير الزوجين جائز ان تعرض شرعي كفسق وابتداع وايداع وزجر  
 واصلاح الهاجر أو المهجور كما وقع في قصة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فانه صلى الله عليه وسلم هجرهم  
 ونهى الصحابة عن كلامهم وهم مرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية ولذلك قيل أول أسماهم مكة  
 وأواخر اسماء آبائهم عكة \* (تنبيه) \* قال العلماء ليس لنا وضع يضرب فيه المستحق من منع حقه الا هذا  
 والسيد في عبده وذلك لاسيس الحاجة لهما وعدم الاطلاع لاحد عليه ولذلك لو ضرب وادعى انه بسبب النشوز  
 وانكرت فهو المصدق على المعتمد من حيث جواز الضرب لاسقوط نحو النفقة نعم ان علمت جرائته عند الناس  
 صدقت هي قاله ج اه (قوله ان القول قوله) معتمد (قوله فلو منعها حقاً الخ) هذا شروع في بيان  
 نشوز الزوج وتعديه وميله ولو عبر بالواو كان أوضح اذ ليس قبله ما ينفرع هو عليه اه (قوله الزمنه فاض وفاءه)  
 أى ان كان أهلا فان لم يتأهل لكونه محجورا عليه الزمنه بذلك اه شرح مر (قوله أو اذاها) بلا سبب  
 نهاه) ولو كان لا يتعدى عاها وانما يكره صحبتها الكبر أو مرض أو نحوه أو يعرض عنها فلا شئ عليه  
 ويسن لها استعطافه بما يحب كان تسترضيه بترك بعض حقه كما انه يسن له اذا كرهت صحبتته لما ذكر ان  
 يستعطافها بما تحب من زيادة النفقة ونحوها كمر اه شرح مر (قوله بخبر ثقة) كلامه كالرافعي صريح  
 في اعتبار العدة دون العدة بصرح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتبار من تسكن النفس بخبره لانه  
 من باب الحسب لا الشهادة وأيده غيره باتهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضو وخصم ويؤخذ من ذلك  
 الاكتفاء بعدل الرواية اه شرح مر (قوله خبير بهما) أى بسبب مجاورته لهما فان لم يكن لهما جار ثقة  
 أسكنهما بجنب ثقة وامره ان يتعرف حالهما وينبها اليه لسلامة البيئة على ذلك اه شرح مر (قوله  
 فان لم يمتنع) أى الظالم منهما أحوال القاضى بينهما أى في المسكن والظاهر ان الحلولة لا يتأتى معها قوله فان  
 اشتد شقاق الخ ولذلك ذكر مر الحلولة في تعدى الزوج نفقة فلو جرى الشج على أسألوبه لقال بعد قوله  
 سابقا ثم عززه فان لم يمتنع أحوال بينهما الخ اه (قوله وهما وكيلان لهما) وحيث شذفتين عزلان بما ينزل به  
 الوكيل اه زى (قوله لان الحال قد يودى الى الفراق) وقد يكون بالخلع واشترط الرشد في حق الزوجة  
 واضح ايتاني بذاتها للعوض واما الزوج فلان امر من صحة خلعه السفية فيه مع توكله اه حل (قوله فلا يولى  
 عليهما الخ) أى لان الولاية لا تكون على الرشيد اه شيخنا (قوله أو خلع) منه تعلم مناسبة ذكر الخلع عقب  
 هذا الباب وأيضا الغالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شوري (قوله وقبول) الواو بمعنى أو في الموضعين

اختلف رأي الحكمين بعث القاضى آخر من يجتمع على شئ والتصريح بسن كونهما من أهل الزوجين من زيادتي شوري  
 واعتبر رضاهما لان الحكمين وكيلان كما قلت (وهما وكيلان لهما) لاحكام من جهة الحاكم لان الحال قد يودى الى الفراق والبضع حق الزوج  
 والمال حق الزوج وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق أو خلع ونوكل) هي (حكمها ببدل) للعوض (وقبول)

شورى وفيه انه ايسر الموضع الثاني بالواو كاترى وأيضاً على بابها فيه لا بدنى أو اه شيخنا (قوله ولم يتفقا على شئ) الواو بمعنى أو وضيم التنبيه يجوز رجوعه لكل منهما اه مدابنى (قوله مع انهما وكيلان) والوكيل لا يشترط فيه شئ من ذلك (قوله لتعلق وكالهما الخ) أى فليست وكالهما محضة

\* (كتاب الخلع) \*

وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لترتب غلبه على الشقاق اه برماوى وهو مكروه وقد يستحب كالطلاق اه شرح مر كأن كانت نسي عشرتها وقضية اقتضاه على هذين الحكمين انه لا تنأتى فيه بقية الاحكام اه عش عليه وهو مختص من الطلاق الثلاث مطلقاً كما ذكره الباجى وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم واعتمد شيخنا زى تبعاً لشيخنا مر انه لا يختص في الاثبات المقيد نحو لافعلن كذا في هذا الشهر لما فيه من تفويت البر باختياره فراجع اه قل وقال السبكي الذى تحرران الصيغ ثلاث لا أفعل وان لم أفعل ولا فعلن فالاولان ينفع فيهما الخلع لانهما تعلّق بالعدم ولا يتحقق الا بالآخر وقد صادفها الآخر باننا فلم تطاق وليس ليمين هنا لاجته حث فقط لانها تعلقت بسلب كلى هو العدم في جميع الوقت وبالوجود لا نقول حصل البر بل لم يحنث لعدم شرطه وكلام الشيخين أو آخر الطلاق في ان لم تخرجي اليمين من هذه الدار وان لم تأكلى هذه الفاحشة اليوم صريح في انه ينفع في صورتنا لانها عين صورتها اه بخلاف الثالث أعنى لافعلن كذا في هذا الشهر ومثله لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر أو انها تعطيه دينه في شهر كذا أو يقضيه دينه في شهر كذا ثم خالع قبل انقضاء الشهر وبعد تمكنها من الفعل أو تمكنه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فانه لا يختص كما صرح به ابن الرقعة ووافقه الباجى وأفتى به شيخنا مر ويتبين بطلان الخلع كملوحاف لياً كل ذا الطعام غدا فاقف في ان بعد تمكنه من أكله أو اتلفه وكلو حاف انهم اتصلى الظهر فاضت في وقته بعد تمكنه من فعله أو ابشر بن ماء هذا الكوز فانصب بعد ما كان شربه فانه يحنث لان الفعل مقصود منه فهو اثبات جزئى وليمين جهة بر وهى فعله وجهته حث بالسلب الكلى الذى هو يقتضيه والحنث متحقق بمناقضة اليمين وتفويت البر فاذا التزم ذلك بالطلاق وقونه بخالع من جهته حث لتفويته البر باختياره ولو علق الطلاق الثلاث بدخول مطلق فان الخلع يختص فيه وصوب الباقيين وتبعه الزركشى التخصيص مطلقاً اعنى لافرق بين النقي والاثبات اه زى لكن في صورة الاثبات المقيد لا بد ان يخالع وقد سبق من الزمن جزء يسع فعل الخلو ف عليه حتى ينفعه الخلع والا فلا ينفعه وعلى هذا يحمل كلام المحشى وفي جميع صور الخلع لا بد ان يكون العقد الثانى على مذهب الامام الشافعى اذا عقدوا قبل انقضاء العدة وفعل الخلو ف عليه فان عقدوا بالتوكيل كما يقع الا أن على مذهب الحنفية لا يصح بل يلحق الطلاق في العصمة الثانية لان شرط صحة الخلع عند الحنفية الصبر الى انقضاء العدة وفعل الخلو ف عليه ثم يجدد فليجزى مما يقع الا أن من الخاطا تأمل اه شيخنا براوى وعبارة البرماوى وهو مختص من الطلاق الثلاث في الخلع على النقي مطلقاً ومقيداً وعلى الاثبات المطلق وكذا المقيد وقال مر لا يختص في الاثبات المقيد نحو قوله لافعلن كذا في هذا الشهر لما فيه من تفويت البر باختياره وتبعه العلامة زى وسيأتى لهذه المسئلة مزيداً ابصاح عند قول المتن في كتاب الطلاق ولوعلقه بصفة فبانت ثم نسكحها ووجدت لم يقع اه (قوله من الخلع) يقتضيه أى فهو اسم مصدر مشتق اه حل بالمعنى ونظر فيه بعضهم بأنه باضم لم يخالف فعله في الحروف فالحق انه مصدر سمعى ويحجب عنه بأن المحشى جعله اسم مصدر بالنظر لخالع والمعتز نظر لخلع فاعترض (قوله لباس الآخر) أى كاللباس في مطلق المخالطة أو في مطلق الستر أو فيهما وقوله فكانه بخارقة الآخر تزعم لباسه أى الحشى لاجل كان والا فتدزع المعنوى حقيقة (قوله هن لباس لكم) أى كاللباس ووجه الشبه بين اللباس وبين الرجل والمرأة ان كلا منهما يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعاشرة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل

الطلاق فيه ويفرقان بينهما ان رأياهما صوابا لم يرضيا بهنهما ولم يتفقا على شئ أدب الحاكم الظالم واستوفى للمظلوم حقه ولا يكتفى حكم واحد ويشترط فيهما اسلام وحرية وعدالة واهتداء الى المقصود من بعثهما وانما اشترط فيهما ذلك مع انهما وكيلان لتعلق وكالهما بنظر الحاكم كفى أمينه ويسن كونهما ذكراً

\* (كتاب الخلع) \*

بضم الخاء من الخلع فتحتها وهو النزاع لان كلام من الزوجين لباس الآخر قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن فكانه بخارقة



منه ما يستر صاحبه عما يكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله  
 نزع لباسه) هذا يأتى فى كل فرقة كالطلاق والفسخ فتتضاءل كل فرقة تسمى نكاحا وأجيب بأن علة  
 التسمية لا توجب التسمية اه شيخنا (قوله فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) أى ولو فى مقابلة فكل العصمة  
 وأصرح من هذا قوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وسيأتى فى كلامه الاستدلال بها على ان لفظ المفاداة من  
 مراءى مع الخلع اه حل (قوله فى امرأة ثابت بن قيس) أى حيث طلبت منه ان يطلقها على حديقته التى  
 اصدقها اياها ففعل وهو أول خلع وقع فى الاسلام اه حل (قوله هو فرقة) أى لفظ محصل للفرقة وقوله  
 بعوض الخ اما فرقة بلا عوض أو بعوض غير موصود كدم أو موصود راجع اغير من ذكره انه لا يكون نكاحا  
 بل يكون رجعيًا اه شورى (قوله ولو بلفظ مفاداة) غاية للتعميم اذا الخلاف فيها فى الصراحة وعدمها  
 وهو ليس بصدده الآن وقوله بعوض أى ولو تقدير الشئ مال أو خالعهما على ما فى كفاها أو على البراءة مما عليه ولم يكن  
 فيه ولا عليه شئ فنقوله بعوض يؤول فيه من وجهين اه شيخنا ولو أراد التنبيه على الخلاف المناسب للمقام  
 لقل ولو بلفظ خلع لارد على من قال ان افظه ليس طلاقا وانما هو صيغة فسخ لا تنقص عدد الطلاق وعبرة  
 أصله مع شرح الحلى فى أول بحث الصيغة الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد فاذا خالعهما ثلاث مرات لم  
 ينكحها الا بتمتع وفى قول فسخ لا ينقص عدد او يجوز تجديد النكاح بعده من غير حصر انتهت وقوله وفى  
 قول فسخ لا ينقص عدد او به قال الأئمة الثلاثة وأفتى به كبارون من أصحابنا وأفتى به البلقيسى منكر راو محل  
 كونه لا ينقص عدد اذا لم ينوبه الطلاق لانه كناية اه قل عليه وأما لفظ المفاداة والخلاف فيه انما  
 هو فى الصراحة والكناية لافى كونه طلاقا أو فسخا كما حققه الحلى فى فهم عبارة الاصل والقلوبى عليه خلافا لما  
 فهمه مر منها واغتر به بعض الحواشى (قوله راجع لجهة الزوج) فلوراجع لجهة الزوج كالمعلق طلاقها  
 على البراءة مما لها على غير مائة رجعى والبراءة صحيحة فلو خالعهما على ابرائه وبراءة غيره فابراهم براءة  
 صحيحة بان كانت بالنسبة عاقلة رشيدة عالة بالقدر المبرأ منه هل يقع بائنا نظر الرجوع بعوضه الزوج  
 أو رجعيانظر الرجوع البعض الآخر لغيره قال حج الاقرب الاول وعليه هل يبرأ كل من الاجنبى  
 والزوج أولا حور اه حل وقوله والاقرب الاول لان رجوعه لغير الزوج يحتتمل انه مانع للينونة  
 أو غير مقتضى لها فعلى الذى للينونة واضحة وكذا على الاول اذ كونه مانعا لها انما يتجوز اذا انفرد لان انضم  
 اليه مقتضى لها كذا فى الخصة اه شورى والمعتمد انه يبرأ كل منه ما أى الاجنبى والزوج لان البراءة  
 وجدت صحيحة اه شيخنا عشمى او يصرح به البرماوى (قوله ولبيده) أى ورجوع العوض لبيده  
 وهذا يقيد انه اذا شرط ابتداء للبيده لم يكن عوضا لجهة الزوج فيقع رجعيًا اه شورى (قوله من قود  
 أو غيره) هل مما يصح جعله صداقا أو وان لم يصح جعله صداقا كذا القذف والتعزير لان الكلام فى العوض  
 الاعم ولو فاسدا سواء كان ذلك الفاسد موصودا أو غير موصود ثم ان كان ذلك الفاسد موصودا وقع بمهر المثل وان  
 كان غير موصود وقع رجعيًا والظاهر ان حد القذف والتعزير من المقصود فيجب فى الخلع طلبهما مهر المثل لان  
 الظاهر ان المقصود لا يختص بما يقابل بمال بدليل الحر والميتة اه حل ثم رأيت بخط بعض الفضلاء فى  
 هامش شرح الخطيب على غاية الاختصار مانصه قوله من قود كان قتل زوجها اياها عدا ما استحق عليه  
 القصاص فخالعهما به كان قال خالعك بالقيود الذى لك على فقبلت فى هذه الحالة تبين ويسقط عنه القود ولا  
 شئ له عليها غيره لانه عوض صحيح لانه يقابل بمال هو والدية وقوله أو غيره كذا قذف أو تعزير كان قذفها  
 أو سبها فاستحققت عليه الحد أو التعزير ثم قالت طلقنى بما ثبت لى عليك من الحد أو التعزير فطلقها عليه  
 فتبزو ويسقط عنه الحد أو التعزير من حيث العفو لان اختلاعهما بما يثبت من العفو عنهما مع ذلك يجب

الا آخر نزع لباسه والاصل  
 فيه قبل الاجماع آية فان طبن  
 لكم عن شيء منه نفسا والامر  
 به فى خبر البخارى فى امرأة  
 ثابت بن قيس بقوله له اقبل  
 الحديقة وطلقها تطليقة (هو  
 فرقة) ولو بلفظ مفاداة  
 (بعوض) مقصود راجع  
 (لجهة الزوج) هذا القديم  
 زيادى يشمل ذلك رجوع  
 العوض للزوج ولبيده وما  
 لو خالعت بما ثبت لها عليه  
 من قود أو غيره

له عليها مهر المثل لان الحسد ومثله التعزير عوض فاسد لانه لا يقابل بمال والغاسد يجب فيه مهر المثل ولا يقال ان الزوج في العوض الفاسد لا يستحق الامهر المثل وهذا قد استحقه واستحق سقوط الحدة عنه لاننا نقول سقوط الحدل يستحقه من حيث المعاوضة بل من حيث العفو واللازم لها كما علمت تأمل اه والمراد بالعوض ولو تقديرا ليدخل ما لو خاله بها على ما في كفاها على ما به لاثني فيه او على البراءة من صداقتها او بضم مع علمه بانه لاثني لها عليه حيث يجب مهر المثل اه حل قال مر لان قوله في كفاها صلة لما أو صفة لها غاية انه وصفه بصفة كاذبة فتلغوف فيه مجبولا كانه خاله بها على شيء مجبول وكذا على البراءة من صداقتها ولا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحهما أفني به جمع فيمن قال لزوجه قبل الدخول ان أبرأني من مهرك فانت طالق فانه يصح الابرأ ويقع الطلاق لانها مالكة للمهر حال الابرأ واذا صح لا يرتفع وان ذهب آخرون الى عدم الوقوع لان من لازم رجوع النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجد المعلق به من الابرأ من كاهلانه ممنوع اذا ملازمة لما امرت به الوأبرأته ثم طاقها لم يرجع عليها بشيء اه أي مرفي قول المتن ولو كان دينها فأبرأته لم يرجع (قوله فهو أعم من قول الروضة الح) ان قلت كتاب المصنف انما يتعلق بالمتهاج فلم تعرض للروضة هنا قلت لما أطلق المتهاج ولم يقيد كان اطلاقه مقيدا بما ذكره في كتابه الاخر فكان هذا التقديم كور في المتهاج فتعرض لوجه أهمية ما ذكره من زوائده على ما هو كالمذكور في عبارة أصله ويحتمل انه تعرض لذلك للإشارة للجواب عن شيخه المحقق المحلى في عدم تقييد كلام المتهاج بكلام الروضة كما هو عادته لان عبارتها مدخولة فليست تأمل اه شوبري (قوله فيصح من عبد ومجبور بسفه) أي سواء جرى الخلع منهما مع الزوجة أو مع أجنبي اه شرح مر فقول الشارح ليبرأ الدافع منه أي سواء كان الزوجة أو الأجنبي (قوله ولو بلاذن) أي ولو بأقل شيء لان اكل منهما ان يطلق مجانا فعوض وان قل أولى اه شرح مر (قوله ويدفع عوض) أي سواء كان ذلك العوض عينا أو ديناه اه شرح مر (قوله أولهما باذنه الح) وحيث يصح قبض العبد لكل من العين والدين وقبض السفينة للعين ومتى لم يبادر الولي الى أخذها منه فتلفت في يد السفينة ضمنها لانه المقتصر بالاذن له في قبضها وأما الدين ففي الاعتداد بقبضه له وجهان عن الداركي ورجع الحنابلة على الاعتداد به كذا قاله الشيخان فان دفع للسفينة بغير اذن وليه ففي العين يأخذها الولي ان علم فان قصر حتى تلفت ضمنها على أحد وجهين يرجع وجهه بان الخلع لما وقع بهادخلت في ملك السفينة فمر عليه تقدير ما تقر في السيد وحيث تنفذ كفا في يده بعد علمه بتعصير أي تعصير فضمنها فان لم يعلم بها وتلفت في يد السفينة يرجع على المختلح بمهر المثل لا البذل أي لانه ضامنه ضمنان عقد لا يدوي الدين يرجع الولي على المختلح من المسمى لبقائه في ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلح من السفينة ما سلمه فان تلف في يده لم يطالب به ظاهرا كما مر في الجرح اه ج ومثله في شرح مر ومتن الروض وشرحه وان دفع للعبد بغير اذن سيده فذم بينه في الروض وشرحه بقوله والتسليم للعبد كالسفينة أي كالتسليم اليه فيما مر لكن المختلح يطالب به بعد العتق بما تلف تحت يده بخلاف ما تلف تحت يد السفينة لا يطالب به لافي الحال ولا بعد الرشد لان الجرح على العبد لحق السيد فيقتضي نفي الضمان ما بقي حق السيد والجرح على السفينة لحق نفسه بسبب نقصانه وذلك يقتضي نفي الضمان حالوما لا وظاهرها انهما لو سلمت العين للعبد وعلم بها السيد وتركها حتى تلفت لم يضمنها لان الانسان لا يضمن لنفسه (قوله بالدفع له) أي أو نحوه أو عطاء أو قبض أو قباض اه شرح مر (قوله لم تطلق الا بالدفع اليه وتبرأ به) ويقع الطلاق بذلك العوض أي حيث قامت قرينة على ارادة التملك بان قال لا صرف في حوائجي فان لم تقم القرينة المذكور فوقع رجعا ولا مال اذا لا مقابلة حية تنزلوا نكاحا ومجرد تعليق على صفة اه حل وفي قل على الجلال قوله وتبرأ به صريح في انه عليك قال شيخنا وهو مقيّد بما اذا اقرن بالدفع ما يدل على الملك نحو انصرف فيه أو صرف في حوائجي والا وقع رجعا ولو لم رد العوض اليها اه (قوله وتبرأ به) أي لانها مضطرة لبيع الطلاق كما نقله الاخرى عن

فهو أعم من قول الروضة  
كأصلها بأخذ الزوج  
(وأركله) خمسة (ملتزم)  
لعوض (وبضع وعوض  
وصيغة وزوج وشرط فيه  
صحة طلاقه فيصح من عبد  
ومجبور) عليه (بسفه)  
ولو بلاذن ومن سكران لامن  
صبي ومجنون ومكره كلياً  
(ويدفع عوض لما أمرهما)  
من سيد وولي أولهما باذنه  
ليبرأ الدافع منه نعم ان قيد  
أحدهما الطلاق بالدفع له  
كان قال ان دفعته كذا لم  
تطلق الا بالدفع اليه وتبرأ به  
وخرج بمالك أمرهما  
المكاتب في دفع العوض له  
ولو بلاذن لانه مستقل ومثل  
المبعض المهايأ



الماوردي على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصورة بتسليمه وانما هو ملكها ثم ملكه بعد وعلى  
 الولي المبادرة لاخذ منه اه شرح م ر فان لم ياخذ منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجه نقله الاذرى  
 عن الماوردي اه شرح الروض (قوله اذا خالع في نوبته) أى لان العوض لمن وقع الخلع في نوبته  
 فيقبض جميع العوض وان وقع القبض في نوبة السيد ولا يقبض منه شيئا ان وقع في نوبة السيد وان وقع  
 القبض في نوبته هو والا فهو بينهما بالتقسيم وحيثما يقبض ما يخصه لا لجميع العوض اه حل (قوله  
 وشرط في الملتزم اطلاق تصرف الخ) عبارة شرح م ر وشرط في قابله أو ملتزمه من زوجة أو اجنبي  
 ليصح خلع من أصله تكليف واختيار وليصح بالسمى اطلاق تصرف في المال بان يكون غير محجور عليه  
 لسفه أو ورق نعم سيأتي ان وكيلها السفينة لو أضاف المال اليها وقع الخلع بالسمى انتهت (قوله وشرط في  
 الملتزم) أى ليصح التزام المال فتخرج السفينة ويجب دفعه حالا فتخرج الامة فليس هذا شرط الصحة الخلع  
 بل لما قلناه اه شيخنا هذا ويمكن ان يقال انه بالنسبة للسفينة شرط لصحته اذ فساد كما يتحقق بعدم الوقوع  
 أصلا كذلك يتحقق بوقوعه جميعا كما فيها اه (قوله اطلاق تصرف) أى ليصح التزام المال ويجب دفعه  
 حالا وهذا مراد الجلال المحلى بقوله في شرح الاصل ليصح خلعه فتخرجت السفينة لانها لا يصح التزامها المال  
 فيقع خلعها جميعا وتخرجت الامة لانه لا يجب عليها دفع المال حالا هذا مراده من الافتضاء ان خلع الامة بنفسه  
 اذن سيدها غير صحيح لانها ليست مطابقة للتصرف المالي ولو كان غير صحيح ما ثبتت عليه البيئونة مع لزوم  
 العوض في ذمتها غاية الامر ان المطالب به حالا وأما الجواب عن الامة بأنه يمكن ان يقال هي مطلقا تصرف  
 المالي في ذمتها فمخالف لكلامهم اذ مطلق التصرف من يصح بيعه وشراؤه اه حل (قوله فلو اختلفت  
 أمة) تفريع على مفهوم الشرط (قوله فلو اختلفت أمة) أى رشيدة خلافا لما في شرح البهجة من قوله  
 ولو سفينة اذ لا فرق بين الحرة والامة اه زى وعبارة شرح م ر ومحل في رشيدة والافكا السفينة الحرة كما  
 يأتي اه وقوله والافكا السفينة قضيت به انه يقع جميعا ولا مال وظاهره ولو بعين مال السيد اذن لها في  
 الاختلاع بها فليراجع اه سم على ج أقول وينبغي وقوعه في هذه बातنا لان الملتزم للعوض في الحقيقة  
 هو السيد اه ع ش على م ر (قوله فلو اختلفت أمة الخ) حاصل الصور وأول أربعة لانه اما ان لا يأذن  
 أو يأذن مطلقا أو مقيدا بدين أو بعين وهذا كله في المتن ويتصور في كل واحدة سبع لانه في كل واحدة من  
 الأربع اما ان تخالع بعين وفيها أربعة كما في الشارح أو بدين قدر مهر المثل أو زاد عليه أو ناقص عنه وفي  
 صورة تقدير الدين يقال اما ان يكون ما خالعت به زائد على المقدر أو ناقصا عنه أو بقدره فالصور ثمانية  
 وعشرون وقد استوفى المتن صور عدم الاذن السبعة وأما صور الاذن المطلق فيستفاد من كلامه مع الشارح  
 منها ثلاثة الدين وأما أربعة بعين فلم تعلم وكذلك لم تعلم هي أيضا في تقدير الدين وان علمت صورته هو وأما  
 تقدير العين فلم تعلم صور الدين فيها ولا بقية صور العين الخارجة من كلامه ويمكن ادخال صور العين في الاذن  
 المطلق والمقدر بدين في قوله بلا اذن سيد بعين بان يراد بلا اذنه بالسكينة أو في العوض ويرشح لذلك تعاميل  
 الشارح بقوله لانتهاء الاذن فبه أى في العوض وأما صور الدين في تعيين العين فيمكن ادخالها في قوله أو بدين  
 فيه بان يؤول في عدم الاذن كمر هذا وجميع الصور الثمانية والعشرين تجري في السفينة ومقتضاه انه رجعي  
 في الكل تأمل (قوله ولو لم يكتبه) هذا التعميم جار في جميع صور الامة لا تبة لكنه ضعيف في الثانية وهي  
 قوله أو بدين فيه وعبارة شرح م ر بعدما ذكر صور الامة كلها نصها والمكاتب كالعنة في جميع ما مر فيها كما  
 صححه المصنف كالرافعي في باب الكتابة تبعا للجمهور وواقضاه كلام الرافعي هنا نعم تخالفها في مالوا اختلفت بدين  
 بلا اذن فان الواجب عليها مهر مثلها في ذمتها بخلاف الرقية غير المكاتبه فانه يجب المسمى في ذمتها وما وقع  
 في أصل الروض فنهان من ان المذهب والمنعوص ان خطها باذن كمو بلا اذن لا ينافي ما في الرافعي بل قال في

اذا خالع في نوبته (و) شرط  
 (في الملتزم) قابلا كان أو  
 ملتزما فهو أعم من تعبيره  
 بالقابل (اطلاق تصرف  
 مالي) بان يكون غير محجور  
 عليه لان التصرف المالي  
 هو المقصود من الخلع (ولو  
 اختلفت أمة) ولو مكاتبه (بلا  
 اذن سيد) لها (بعين) من مال  
 أو غيره السيد أو غيره فهو  
 أعم من قوله عين ماله (بانت  
 بهر مثل في ذمتها) لفساد

المهمات انه غلط اه شرح مر (قوله بانتفاء الاذن فيه) أى المتضمن له عدم الاذن لها في الخلع اه حل (قوله  
 أو بدى فيه) هذا ضعيف من حيث عمومه للمصنف كاتبة بل في هذه تبين به المثل كالعين ما تعمم بقوله ولو  
 مكاة بمسلم في صورة العزو وغير مسلم في صورة الدين اه شيخنا (قوله ثم ما ثبت في ذمتها انما تطالب به  
 الخ) هذا شامل للمكاتبه وان كانت تلك الآن اه سم على ج اه ع ش على مر أى لان ملكها  
 الا أن ضعيف اه سل (قوله انما تطالب به بعد العتق) أى ولو كانت مكاتبه لضعف ملكها قبل ذلك اه  
 شورى (قوله فان أطلقه) جواب الشرط محذوف وبعض الشرط أيضا محذوف والتقدير فان أطلقه  
 واختلت بقدر مع الخلع به وتعلق قدر مهر المثل من ذلك القدر بنحو كسبها اه شيخنا (قوله فان أطلقه)  
 أى الاذن أى لم يقدر لها قدر اول بعين لها عينا والحال انما سميت قدرا في عقد الخلع سواء كان ذلك القدر  
 مساويا لمهر المثل أو أكثر منه أو أقل منه فان كان ذلك القدر الذى سمته مساويا لمهر المثل أو أقل تعلق ج به  
 بنحو كسبها فيؤخذ منه وان كان أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في نحو كسبها والزائد عليه تتبع  
 به بعد عتقها كما يؤخذ من الزيادة (قوله في نحو كسبها) أى الحادث بعد الخلع وقوله من مال تجارة أى  
 الذى لم يتعلق به دين اه شرح مر ويخط شيخنا الاشبه بولي ما تصه قوله في نحو كسبها أى الحادث بعد  
 الخلع ان لم تكن ما ذونا لها في التجارة وقبل الخلع وبعد الاذن ان كانت ما ذونا لها (قوله فان لم يكن لها فيما  
 ذكر) أى في مسألة الاطلاق والتقدير وقد علمت ان كلامه شامل للسفينة وفي صحة الخلع اذا كانت سفينة  
 ولم يكن لها كسب تقاراه حل (قوله أو عين عياله) نعم ان أذن لها أن تخالع برقبته وهى تحت حر أو مكاتب  
 لم يصح لان المالك يشارن الاطلاق فيمنعه ومن ثم لو علق طلاق زوجته المملوكة أو رثته بموت المورث لم تطلق الا  
 اذا قال المورث ان مت فانت حرة اه شورى (قوله فلو زادت على ما قدره الخ) هذا راجع للدين  
 لان المذكور فيه التقدير وقوله أو عينه قال ج في هذه انما تطالب ببديل الزائد من مثل أو قيمة لا بحصة  
 من مهر المثل وفارق اختلاعهما بجميع العين بلا اذن بانه ما وقع تابعوا الوجه أن يقال ان زادت ديننا تعلق  
 بذمتها أو عينها فالواجب بدلها ان كانت قيمة العين المأذون فيها تساوى مهر المثل والا فحصة منها منه وكذا يقال  
 فيه لو زادت على مهر المثل اه قل على الجلال (قوله طوبت بالزائد) أى في الدين وبديله من مثل  
 أو قيمة في العين قال ج فان قلت قياس اختلاعهما بعين بلا اذن ان الواجب هنا في العين الزائدة حصتها من  
 مهر المثل لو وزع على قيمته وقيمة العين المأذون لها فقالت القياس ظاهر الآن بوجه اطلاقهم هنا وجوب  
 الزائد بانه وقع تابع للمأذون فيه فلم يمتنع فساد فوجب بدله اه شورى (قوله أو محجورة بسفينة طلقت  
 رجعا) أى ان لم يكن خلعهما بالتعلق على ابرائمه من صداقها فلو قال لها ان ابرأيتى من مهر فانت طالق  
 فابراؤه لم يقع الطلاق لان المعاق عليه هو والابراؤه لم يوجد لعدم صحته منها اه شرح مر (قوله طلقت رجعا  
 وانفاذ كمال المال) وان كان الزوج جاهلا بالحال خلافا لذكر كشي ومحل وقوع الطلاق ما يعلق الطلاق على براءتها  
 بان قال ان ابرأيتى فانت طالق فابراؤه والافلا براءة ولا طلاق لعدم وجود الصفة وكذا لو قال ان أعطيتى كذا  
 لان الاعطاء لا تمليك كما سبأنى وليست من أهله خلافا للشارح حيث قال بوقوع رجعا اه حل (قوله  
 طلقت رجعا وانفاذ كمال المال) لو قال لها ان ابرأيتى فانت طالق فابراؤه فلا براءة ولا طلاق لعدم وجود الصفة  
 المعاق عليها فتعمل العبارة على غيره هذا ونحوه ثم ظاهر اطلاقهم في مسألة الكتاب الوقوع وان جهل الزوج  
 الحال خلافا لذكر كشي قال بعضهم وكثيرا ما يقع ان الشخص يخلف بالطلاق الثلاث على شئ ثم يسئل فيفتى بان  
 طريقه الخلع والغالب على النساء بلوغهن سفهات وخلع السفهات جى لا يفيد شيئا قلنا فقل له اه أقول  
 الغالب أن الخلع المذكور انما يقع مع الاجنبى اه وكذا لو وقع لو قال ان أعطيتى كذا لان الاعطاء لا تمليك  
 كما رأيتى وليست من أهل التملك خلافا للباقينى حيث أبدى انسلاخ الاعطاء من معنى التملك اه مر اه

العوض بانتفاء الاذن فيه  
 (أو بدى فيه) في ذمتها (فيه) أى  
 بالدين (تبين) ثم ما ثبت في  
 ذمتها انما تطالب به بعد العتق  
 واليسار (أو) اختلت  
 (بأذنه فان أطلقه) أى الاذن  
 (وجبه مهر مثل في نحو  
 كسبها) مما في يدها من مال  
 تجارة ما ذون لها فيها (وان  
 قدر) لها (دينا) في ذمتها  
 كدينار (تعلق) المقدر  
 (بذلك) أى بما ذكر من  
 كسبها ونحوه فان لم يكن لها  
 فيما ذكر كسب ولا نحوه ثبت  
 المال في ذمتها ونحوه من  
 زيادتي (أو عين عياله) أى  
 من ماله (تعينت) للعوض فلو  
 زادت على ما قدره أو عينه أو  
 على مهر المثل في صورة  
 الاطلاق طوبت بالزائد بعد  
 العتق واليسار (أو) اختلت  
 (محجورة بسفينة طلقت رجعا)  
 وانفاذ كمال المال وان أذن



سم (قوله لانهم يستمن أهل الالتزام الخ) راجع لقوله وانما ذكر المال وقوله وليس لوليها الخ راجع  
 لقوله وان أذن الولي اه شيخنا (قوله وليس لوليها صرف مالها الخ) اي وان تبعت المصلحة فيه كما اقتضاه  
 اطلاقهم ~~أمكنه~~ محمول على ما اذا لم يخش على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جواز  
 أعنى صرف المال في الخلع أخذ من انه يجب على الوصي دفع جائر على مال موليه اذا لم يندفع الابتنى اه  
 شرح مر (قوله وظاهره - ان ذلك بعد الدخول) أي أو ما في معناه كاستدخال المني اه حل (قوله ولا  
 خالعه فلم تقبل الخ) هذا مما يتعلق بالصفة التي سيأتي الكلام عليها وقوله كما فهم مما ذكر أي من قوله  
 اختلعت لانه لا يقال اختلعت الا ان قبلت وقوله الا أن ينويه أي الطلاق بالخلع وقوله فيقع رجعي أي في  
 المدخول بها ولو قال لرشيده ومجور عليها بسببه خالعه كما بالف قبيل احدا هما فقط لم يقع الطلاق على  
 واحدة منهم الا ان الخطاب معهما يقتضي قبولها فان قبلنا بان الرشيده لصحة التزامها بمهر المثل للعهد بل بما يلزمها  
 من المسمى وطلقت السفينة رجعي اه حل (قوله لم يقع طلاق) صادق بما اذا لم ينويه أي الطلاق سواء أضمهر  
 التماس قبولها أو لا وصادق بما اذا فؤاه وأضمهر التماس قبولها ففي هذه الثلاثة لم يقع طلاق اه شيخنا (قوله  
 لم يقع طلاق) أي سواء ذكر ما لا أو لا وليس لنا طلاق رجعي يتوقف على قبول الا هذا اه برماوى (قوله كما  
 فهم مما ذكر) أي من قوله اختلعت اذا الاختلاع لا يكون الا بقبول لما أوقعه الزوج أو التماس منها اه  
 ع ش (قوله الا أن ينويه) دخل في المستثنى منه ما اذا لم ينويه أضمهر التماس قبولها أم لا أو فؤاه وأضمهر التماس  
 قبولها ولم تقبل فلا طلاق فالجمله سبع صور ثنتان يقع الطلاق فيهما رجعيان وثلاث لا يقع  
 اه سلطان (قوله الا أن ينويه) ظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الطلاق ولو بلفظه حر اه برماوى (قوله  
 ولم يضمهر التماس قبولها) المراد بالاضمار النية والالتماس هو الطلب وفاعله يحتمل أن يكون هو أو هي وقبولها  
 مضاف لفاعله والمعنى لا يتم الا بزيادة أحد الأمرين في العبارة أي الفعل وهو يضمهر أو المصدر وهو الالتماس  
 (قوله فيقع رجعي) أي في المدخول بها اه حل (قوله والافيقع باثنا بلا مال) تضم هذه اقله فيما تقدم والافيقع  
 باثنا و يضم قوله فيقع رجعي الصورتان فتكون صور المحجورة بسببه خستان يقع فيهما الطلاق باثنا وثنتان  
 يقع فيهما رجعيان واحدة لا يقع فيها طلاق أصلا وتقدم ان هذه الواحدة ترجع لثلاثة فترجع الخمسة الى سبعة  
 (قوله زائد على مهر مثل) أي فان خرج منه أولم يخرج وأجاز الوارث فلا امر ظاهر والا تخير الزوج بين امضاء الخلع  
 بقدر مهر المثل من المسمى ان كان وبين فسخ العقد العوض والرجوع لمهر المثل والطلاق نافذ على كل حال اه  
 شيخنا عن شرح الروض ونص عبارته فان خالعت بعبد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالجباة بنصفه فان احتمله  
 الثلث أخذه والا فلا الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين أن يفسخ ويأخذ  
 مهر المثل الا ان كان دين مستغرق فيخير بين أن يأخذ نصف العبد وبين أن يفسخ ويبقى الزوج مع الغرماء بمهر المثل  
 وان زاحته أرباب الوصايا خبير بين أن يأخذ نصف العبد ويراحم أرباب الوصايا بالنصف وبين أن يفسخ  
 ويقدم بمهر المثل وان لم يكن سوى العبد خبير بين ثلثيه وبين الفسخ ومهر المثل اه بيروقه (قوله بخلاف مهر  
 المثل وأقل منه فن رأس المال) وفارقت المكاتبه حيث تبين بمهر المثل لا بالمسمى بل بتصرف المربض أقوى  
 من تصرف المكاتب وهذا يلزمه نفقة الموسرين وجازله ان ينفق المال في شهواته بخلاف المكاتب اه حل  
 (قوله لان التبرع) انما هو بالزائد ولا يقال انه وصية لقوارث الذي هو الزوج لخروج الزوج بالخلع عن الارث  
 نعم ان ورث من جهة غير الزوجية كأن كان ابن عمه لرائد وصية لقوارث اه حل (قوله لافي بائن) أي  
 ولو بانقضاء عدة الرجعية وان كان معاشر الهلم معاشره الا زواج لانها بعد انقضاء عدتها كالبائن الا في حقوق  
 الطلاق تغليظا عليه فلا عصمة للمكها حتى يأخذ في مقابلاتها الا وهى تطلق بذلك الظاهر نعم اه حل أي  
 تطلق المعاشرة رجعي (قوله سو قوف) أي فان جمعها الاسلام في العدة تبين منه وتبين ان البينة حصلت

الولي فيه لانها ليست من  
 أهل التزامه وليس لوليها  
 صرف مالها الى مثل ذلك  
 وظاهر ان ذلك بعد الدخول  
 والافيقع باثنا بلا مال وصرح  
 به النووي في نكته ولو خالعهما  
 فلم تقبل لم يقع طلاق كما فهم  
 مما ذكر وصرح به الاصل  
 الا أن ينويه ولم يضمهر التماس  
 قبولها فيقع رجعي كما سيأتي  
 والتقييد بالخبر من زيادتي  
 (أو) اختلعت (مريضة  
 مرض موت مع) لانها  
 التصرف في مالها (وحسب  
 من الثلث زائد على مهر  
 مثل) بخلاف مهر المثل واقل  
 منه فن رأس المال لان  
 التبرع انما هو بالزائد  
 (و) شرط (في البضع ملك  
 زوج له فيصح) الخلع (في  
 رجعية) لانها كالزوج حقة  
 كثير من الاحكام لافي بائن اذ  
 لا فائدة فيه والخلع بعد الوطء  
 أو ما في معناه في ردة أو اسلام  
 أحد الزوجين الوثنين أو  
 نحوهما موقوف

من حينه فحسب العدة من وقته وان لم يحكمها الاسلام فيها تبين فساد وان البينة حصلت من حين الاسلام  
أو الردة فحسب العدة من حينهما (قوله وشرط في العوض) أي ليقم به الخلع صحة اصدائه ولو خاله بها لم يصح  
اصدائه نظر ان خاله بها فساد يفسد الخلع وهو قسمان وينبغي أن يكون منه حدان فذوق والتعزير كما تقدم ويرد  
عليه ما لو اصدقهاته لم سورة بنفسها فان اصدقهها صح ولا يصح ان يخالها على ذلك أي على ان تعلم سورة  
بنفسها التعذر التعليم فهذا تخلف لهذا العذر اه حل وعبارة أصله مع شرح مر ويصح عوضه أي الخلع  
قليلا وكثيرا ديننا وعينا ومنفعة كالصدق ثم لو خاله على ان تعلم بنفسها سورة من القرآن امتنع كما مر لتعذره  
بالفراق وكذا على انه يرى من سكنها كافي البصر لحرمة اخراجها من المسكن فلها السكنى وعابها فبها مهر المثل  
وتحمل الدراهم في الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخاصة لا على غالب نقد البلد ولا على  
الناقصة أو الزائدة وان غاب التعامل بها الا ان قال المعلق أردتم او اعتيدت ولا يجب سؤاله انتهت (قوله وشرط  
في العوض) أي ليصح بالسمي فلو تخلف هذا الشرط فسد تارة بكونه زجعا او صح أخرى بمهر المثل اه شيخنا  
(قوله لو قوعه بعوض) أي مقصود وتبين بمهر المثل أيضا لو خاله على شيء معين يتلف قبل قبضه وبه يعلم أن  
العوض في الخلع في بداهة مضمون ضمان عقد فهو كالفاسد لتعذر معرفته اه حل (قوله بمهر مثل) حيث  
أطلق الاصحاب مهر المثل في هذا الباب بسبب فساد العوض والمراد به كافي الصداق الا في صورتين احدهما  
بمساحة العشرة في الصداق لا تأتي هنا لان المساحة من جهة الزوجة وهو هنا للمفارق الثانية ان هناك يجوز  
لولي النقص عن مهر المثل بما لا يتغابن به لانه لم يجب في مقابلة الزوجة بخلافه هنا لا ينقص شيئا لانه معاوضة  
والحاصل ان المراد به ما يقابل البضع كاملا كما من خط شيخنا اه شوبري (قوله وللجوارح) سيأتي في  
كتاب الصيد والذبائح ان الجوارح اسم لا كافي الصيد من السباع والطيور سميت بذلك لان الجرح في اللغة  
الكسب وهي تكسب ما تصيده وفي الصباح وجرح واجترح عمل يده واكتسب ومنه قيل لكوا سب الطير  
والسباع جوارح جمع جارحة لانها تكسب بيدها وتطلق الجارحة على الذكرو الانثى كالراحلة والراوية اه  
(قوله ولو خاله معلوم ومجهول الخ) مراده بهذا بيان أن قوله بفاسد يقصد أي ولو مع صحح وقوله أو بصحيح وفاسد  
استثناء من هذه الزيادة وقوله ولو خاله بما في كفها مراده أيضا أن قوله بفاسد يقصد يشمل هذه وقوله ولم يكن  
فيها شيء أي ولو علم بان لا شيء فيها اه شيخنا (قوله فسد ووجب بمهر المثل) هلا بات هنا بالعلوم ووحدة  
المجهول من مهر المثل اه سم على حج أقول يجاب بان شرط التوزيع أن يكون الجرام معلوما لثبوت  
التوزيع عليه اذ المجهول لا يمكن فرضه ليعلم ما يقابله اه ع ش على مر (قوله صح في الصحيح ووجب في  
الفاسد الخ) انظر كيفية التوزيع اذ اكان الفاسد نحو ميتة مقصودة اه ع ش على مر (قوله ولم يكن  
في كفها شيء) أي وان كان علمه وكذا ان كان في كفها شيء فاسد مقصود علم به أولا وان كان في كفها معلوم صحح  
وعلم به وقع الطلاق في مقابله وان كان في كفها شيء مقصود علم به أولا وقع الطلاق رجعا اه سرل (قوله  
بانت بمهر المثل) أي ولو كان الزوج عالما بالحال لانه طلقها على عوض وصفه بصفة كاذبة فكانه خاله على  
شيء مجهول وعلم ذلك لا يضر اه حل (قوله اذالم يعلق) أي كقوله خالعتك على دينار في ذمتك فانه تبين بمهر  
المثل وأما اذا علق بمجهول فان كان يمكن اعطاء المعلق عليه مع الجهل كان أعطيتني دينارا فانت طالق بانت بمهر  
المثل كالمال فانه يمكن أن تعطيه دينارا مع الجهل بصفاته كما أشار إليه بقوله أو علق الخ وان كان لا يمكن اعطاء  
المعلق عليه كان خاله بما في كفها ولم يكن فيه شيء لم تطلق اه شيخنا (قوله أو علق باعطائه) كان أعطيتني  
عبد فانت طالق هكذا مثل شيخنا ولم أفهم وجه كون العبد يمكن اعطاؤه مع الجهل لانها ان أتت له بعد صار  
معينا اه (قوله فلو قال ان أبرأتني من دينك) نحترز قوله أو علق باعطائه فان التعليق هنا ليس بالاعطاء بل  
بالأبراء ولم يذكر محترز القيد الثاني وهو قوله وأمكن مع الجهل ومحترزه ان يقول لها ان أعطيتني ما في كفك فانت

(و) شرط (في العوض صحة  
اصدائه ولو خاله بها فساد  
يقصد) كمجهول وخبر وميتة  
ومؤجل بمجهول (بانت)  
لوقوعه بعوض (بمهر مثل)  
لانه المرد عند فساد العوض  
كافي فساد الصداق (أو)  
بفساد (لا يقصد) كدم  
وحشرات (فرج جي) لان  
مثل ذلك لا يقع بحال فكانه  
لم يطمع في شيء بخلاف الميتة  
لانها قد تقصد للضرورة  
والجوارح وتعبير بقاصد  
أعم من تعبيرة بمجهول وخبر  
وقولي يقصد مع قولي أولا إلى  
آخره من زيادتي ولو خاله  
معلوم ومجهول فسد ووجب  
مهر المثل أو بصحيح وفاسد  
معلوم صح في الصحيح ووجب  
في الفاسد ما يقابله من مهر  
المثل ولو خاله بما في كفها  
ولم يكن فيها شيء بانت بمهر المثل  
وانما تطلق في الخلع بمجهول  
اذا لم يعلق أو علق باعطائه  
وامكن مع الجهل فلو قال ان  
أبرأتني من دينك فانت طالق



طالق ولم يكن فيها شيء فلا تطلق في هذه أيضا (قوله فلو قال ان أبرأني من دينك الخ) في قول على الجلال فلو  
قال ان أبرأني من دينك أو صدقتك قال شيخنا أو من متعتك وفيه نظر فانت طالق فان صحته البراءة منه بان  
علمائه وقت الجواب وكانت غير مجودة ولم يتعاق به زكاة وقع بئسوا والام يقع طلاق فان قال بعد ذلك أنت طالق  
فان ظن صحة براءتها وطابق الثاني الاول وقصد الاخبار عما مضى لم يقع والا وقع رجعي وان لم تصح البراءة قال  
شيخنا م ر وأيسر من التعليق قولها بذلت لك صدقي على طلاق فقال أنت طالق بل يقع رجعي ولا براءة لانه من  
تعليق البراءة وهو باطل ومن ثم لو قالت بذلت لك صدقي على طلاق فقال أنت طالق على ذلك وقع بمهر المثل لانه  
وقيد شيخنا زى عن جهل الفساد والا وقع رجعي ولا براءة ومثل ذلك ملو قالت ان طلقني فانت بريء من صدقي  
أو طلقني وأنت بريء من صدقي فيقع رجعي ولا براءة لما فيه من تعليق البراءة ولو قال طلقك فأبرأني وقع رجعي  
ولا يلزمها ابرأه ولو قال ان أبرأني من مهرك أو من حقه على فانت طالق فأبرأته منه وقد كانت أحواله عليه أو  
أبرأته منه أو اقرب به لغيره لم يقع طلاق وان علم بالحالة أو الاقرار مثلا على المعتمد ولو قال ان أبرأني من مهرك  
مثلا طلقك فقالت أبرأتك فقال أنت طالق برئى والطلاق رجعي ان لم يقصد التعليق ويصدق في ارادته بيمينه  
والام يقع طلاق ان لم يصح الا برأه ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال أنت طالق واحدة وطالق ثانية وطالق ثالثة  
فان قصد بالعوض واحدة وقعت بائنا و يقع ما قبلها لا ما بعدها \* (تنبيه) \* لا يصح جوابها بقولها أبرأك الله واذا  
ادعت الجهل بالبرأه صدقتها أو غير صدقت بيمينها ان أمكن والاصدق هو يمينه اه \* (فرع) \* لو قالت  
المرأة ان طلقني فانت بريء من صدقي فطالما فسدت البراءة ووقع الطلاق رجعي لان صدور الطلاق طمعا في  
صحة البراءة من غير لغة صحيح في الالتزام لا يوجب عوضا كذا قاله الشيخان أوائل الباب الرابع من الخلع ثم بحثنا  
وقوعه بائنا بمهر المثل قال لانه طلق طمعا في العوض ورغبت هي في الطلاق فيكون عوضا فاسدا كالخير ثم نقلنا  
في آخر الباب الخامس من الخلع في الفروع المنشورة عن فتاوى القاضي في عين المسئلة ما يوافق بحثهم ما واعد  
شيخنا البراسي الاول وبين انه حقيق بالاعتماد واعتمد م ر انه ان ظن صحة البراءة وقع الطلاق بائنا والا  
فرجعي ولو قالت أبرأتك من مهرى على الطلاق فماتت بئنا وكذا لو قال قبلت البراءة لان قبوله التزام بالطلاق  
بالبراءة ذكره الخوارزمي في الكافي قاله في العباب وفي هذا نقارو يظهر ان بذلت صدقي على طلاق كما برأتك  
على الطلاق اه ولو قال ان أبرأني من مهرك طلقك فأبرأته وطالق برئى والطلاق رجعي وان قال طلقك  
فأبرأني طلق ولا يلزمها ابرأه وذكر ذلك في العباب تبعا للأنوار ولو قال ان برئت من مهرك فانت طالق فأبرأته  
وقد اقرب به لشخص قال بعضهم يظهر وقوعه بمهر المثل كان اعطيتني هذا المعصوب فاعطته قال في العباب وفيه  
نظر اه ولو قال ان أبرأني من حقه الذي لي طلقك فقالت له أبرأتك فقال أنت طالق والحال انهم يتجهل المبرأ  
منه فخال ما أفتى به شيخنا البراسي واستدل له ان البراءة فاسدة وأما الطلاق فان قصد بقوله أنت طالق  
المكافأة والانتقام لاجل صدور البراءة الدالة على رغبتها في فراقه وقع الطلاق رجعي ولا مال وان قال خاطبتها  
بالطلاق وأردت ان كانت البراءة صحيحة لم يقع الطلاق لعدم وجود المعلق عليه وهو صحة البراءة حتى لو فرض  
صحتها وقع رجعي وبرئى من الحقوق المبرأ منها ويقبل قوله في هذه الارادة باطنا وكذا ظاهر انما يظهر للقرينة  
وان لم يرد شيئا من هذا وانما ظن نفوذ البراءة وصحتها فوقع الطلاق ونجسها لاجل ظنه المذكور وطمعه في  
صحة البراءة من غير ان يقصد تعليق الطلاق على صحتها وقع الطلاق أى رجعي ولا مال عليها اه ووافق على ذلك  
م ر فقالت له قد اعتمدت فيما لو قالت له ان طلقني فانت طالق برئى فطلق انه ان ظن صحة البراءة وقع بائنا والا  
فرجعي وكل القياس الوقوع هنا بائنا لوجود ظن صحة البراءة فتوقف بسبب انهم قال الفرق انه في هذه أوقع  
الطلاق في مقابلة البراءة ولا كذلك في تلك حتى لو أوقعه في تلك في مقابلاتها كان بائنا فلجرحه ثم أوردته عليه مرة  
أخرى فصحهم على الفرق بانه في تلك لم يقع في مقابلة البراءة ومنع انه يتأني الايقاع في مقابلاتها ولو قال ان أبرأني

فانت طالق فقامت أمراة فقال أنت طالق ثم بان عدم صحة البراءة فلو جه انه يكون ذلك كما لو قال السيد بعده  
 أنت حر بعد اداء النجوم ثم خرجت زوجه فانه شيخنا ابرسي وذكر مر ما وافقه حيث قال ان قصد بقوله  
 بعد البراءة فانت طالق الاخبار عن الطلاق السابق وطابقه ولم يعلم الحال أي فساد البراءة لم يقع والواقع بان  
 قصد الانشاء أو أطلق لانه عند الاطلاق يتردد بين التأكيده لكونه اخبارا عما سبق والتأسيس لكونه  
 انشاء والاصل التأسيس أولم يطابق الطلاق السابق كأن كان السابق المعلق أصل الطلاق ثم بعد البراءة  
 قال أنت طالق ثلاثا وطابق مع علمه فساد البراءة اهـ فليراجع ما اذا قصد البراءة مع علم فساد البراءة ومع  
 المطابقة فان الوقوع مشكل الان يراد الوقوع ظاهرا أو اخذا ثم راجعت مر فقال يحكم بالوقوع واخذة  
 له لانه مقصود بالبيان به مع العلم بفساد البراءة وقال يقبل دعواه الاخبار في مامر باطنا وظاهر القرينة اهـ  
 سم (قوله فابراة منه وهو مجهول لم تطاق) فلو قال بعد ذلك طلقك فان ظن الصحة وقصد الاخبار عما وقع بان  
 طابق الثاني الاول ولم يعلم فساد البراءة لم تطاق والاطاقت بان قصد الانشاء أو أطلق أو قصد الاخبار ولم يطابق  
 الثاني الاول بان كان المعلق أصل الطلاق ثم بعد البراءة طاق ثلاثا أو طابق مع علمه فساد البراءة ووقوع الطلاق  
 عليه حينئذ مؤاخذة لانه مقصود بالبيان به مع العلم بفساد البراءة وقياس ما سيأتي في ما لو قال له هل طاق  
 زوجك فقال نعم انها لا تطاق الا ظاهرا حر اهـ حل (قوله وهو مجهول) أي لها أوله وقولها لم لا يشترط  
 علم المبرأ بفتح الراء محله في ما لا معارضة فيه بوجه كما اعتد به جمع محققون منهم الزركشي فان علمه ولم يتعلق  
 به زكاة وأبرأته غير مجبور على ما في مجلس التواجب وقع باثنا فان تعلقت به زكاة لم يقع لان المستحقين ملكوا  
 بعضه فلم يبرأ من كاه وظاهر ان العبرة بالجهل حالا وان أمكن العلم به بعد البراءة ومحل مامر فيمالو كانت مجبورة  
 أو تعاق به حق مستحق أو كان ثم جهل ما لم يقل لها بعد أنت طالق فان قاله انجه انه ان ظن صحة البراءة وقصد  
 الاخبار عما مضى وطابق الثاني الاول لم يقع والواقع ولو أبرأته ثم ادعت جهلها بقدره فان زوجت صغيرة  
 صدقت بيمينها وبالغة ودل الحال على جهلها به لكونها مجبورة لم تستد ذلك والصدق بيمينه وأطلاق الزبلي  
 تصديقه في الباطنة مجهول على ذلك اهـ شرح مر (قوله لعدم وجود الصفة) كما لا تطاق ولا براءة فيما  
 لو قال لسفينة ان أبرأتني من كذا أنت طالق فبرأته منه لما ذكر كما تقدم اهـ حل (قوله اذا وقع الاسلام  
 بعد قبضه) فان أسلم قبل قبضه وجب مهور المثل نظيره مامر في تكاح المترك اهـ شرح مر (قوله وخرج  
 زباني ضمير خاله) لاحقة لزيادته لان كلام المصنف مفروض في اختلاعهما بقريظة افراد خلع الاجنبي بعد  
 تأمل اهـ شو برى (قوله فيقع رجعيها) أي حيث صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المعصوب أو الحر  
 بخلاف ما لو قال على هذا العبد وهو في لواقع معصوب فيقع باثنا بمهر المثل اهـ ع ش على مر من عند  
 قوله فيما يأتي أو صرح باستئلال فخرج بمصوب وعبرة حل قوله فيقع رجعيها والفسوق ان لزوجة غير  
 متبرعة بما تبذله لانها تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزواج لم يبذل لها ذلك بخلاف المال بخلاف  
 غيرها فانه متبرع بما يبذل له فاذا صرح بوصف الخيرية فقد صرح بترك التبرع وفي قل على الجلال  
 \* (تنبيه) \* هذا اذا وقع الخلع معها فان كان مع أب أو جد أو أجنبي فأن لم يصرح بوصفه وان علم به وقع  
 باثنا بمهر المثل والواقع رجعيها ولا مال اهـ (قوله فلو قدر الزوج الخ) في هذا التفرع نظر لا يقال هذا تفرع  
 على ما علم من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانا نقول لو كان مفترعا على ذلك لاقتضى البطلان بالخالف  
 مطلقا اهـ حل وأما كلامه متناوشر حاستصو ر في توكيل الزوج أصلها اثنتان مالوقدر لو كيله مالا وما  
 لو أطلق وفي كل ثلاث فذكر في المتن واحدا من صور التقدير بقوله فنقص عنه وذ كر الشارح ثنتين مفهوم  
 النقص بقوله بخلاف ما لو اقتصر أو زاد عليه وذ كر في المتن واحدا من صور الاطلاق بقوله أو أطلق فنقص  
 عن مهر مثل الخ وذ كر الشارح ثنتين مفهوم النقص بقوله أما اذا خالع بمهر المثل أو أكثر الخ واذا كلامه

فابراة منه وهو مجهول لم تطاق  
 لعدم وجود الصفة واستثنى  
 من وجوب مهر المثل بالخلع  
 بخر خالع الكفار به اذا وقع  
 الاسلام بعد قبضه كما في المهر  
 وخرج زباني ضمير خاله  
 خاله مع الاجنبي بذلك فيقع  
 رجعيها (ولهما) أي للزوجين  
 (توكيل) في الخلع (فلو قدر)  
 الزوج (لو كيله مالا فنقص)  
 عنه أو خالع بعير الجنس (لم  
 تطلق) للخالفه كما في البيع  
 بخلاف ما لو اقتصر أو زاد



عليه ولومن غير جنسه لانه أتى بالآذون فيه وزاد في الثانية خيرا (أو أطلق) التوكيل (فقص) التوكيل (عن مهر مثل بآنتبه) أي بمهر المثل كالمثل خالع بفساد وفارقت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في تلك دون هذه هذا ما نص عليه الشافعي وصححه في أصل الروضة وتصحيح التنبيه ونقله الرافعي عن العراقيين والرويان في المله - مات ان الفتوى ٣٠٠ عليه والذي صححه الاصل وقال الرافعي كانه أقوى توجيهاً أنهم لا تطلق في البيع

في توكيلها عشر صوراً أصلها ثنتان لانها ما أن تقدر للتوكيل مالا أو تطلق الاذن عن التقدير فذكر في المتن ثلاثة من صور التقدير بقوله أو قدرت مالا فزاد وأضاف الخلع لها أوله أو أطلق عن الاضافة وذكر الشارح مفهوم الزيادة بقوله أما إذا قصر على ما قدرته أو نقص عنه الخ وسكت في المتن عن صور الاطلاق وهي خمسة أيضاً ذكرها الشارح بقوله وان أطلق التوكيل الخ بقوله لم يرد التوكيل الخ فيه صورتان أي بل يساويه أو ينقص عنه وقوله فان زاد عليه فيه ثلاث صور فنقول فكم لو زاد على المقدر أي فتارة يضيف الخلع لها وتارة يطاق عن الاضافة تأمل (قوله ولومن غير جنسه) أي ولو كانت الزيادة من غير الجنس فنقصه بقا إذا كانت بقاصد قصد كالخبر أو لا يقصد كالدوم وينبغي في الاول أن تبين بما وماه وبما يقابل الفاسد المقصود من مهر المثل بالنسبة ولو كان ذلك الفاسد مجبهاً لا ينبغي أن لا تطلق ويحتمل أن تطلق بمهر المثل ويغوز كالدوم اه حل (قوله وزاد في الثانية خيراً) بخلاف ماله وكل بالبيع من زيد بمائة لا تجوز الزيادة لوجود الشقة هنا ولا محاباً بخلافه ثم وهل مثل ذلك ماله وكله ليختلعه بمؤجل إلى شهر فاختلعه بمؤجل إلى يومين مثلاً لا تطلق حيث لا ينفذ لانه قد يكون له غرض في الاجل اه حل (قوله فقص عن مهر مثل) أي نقصاً فاحشاً لا يتسامح به أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد اه حل أو بغير الجنس أو بالصفة اه وقوله أي نقصاً فاحشاً وفارقت ما قبلها حيث لا يتقيد بالفاحش بل ولو كان يسيراً بان التقدير يخرج عنه ما ينقص كان بخلاف المحمول عليه الاطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص الفاحش اه من شرح مر (قوله بمهر مثل عليها) ولا شيء عليه على المعتمد لانه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع اضافته اليها ولا يطالب بما لزمها اه شرح مر (قوله لفساد المسمى) فان قيل ما الفرق بين وكيلها ووكيله فان نقص وكيله عن مقدره يلغيه كقوله أعجيب بان البضع متقوم عليه ولم يسمع به إلا بما قدره بخلافها فان قصدها التخلص وهو حاصل بالغاء مسميها هو وحوب مهر المثل اه ج اه حل (قوله لانه خلع أجنبي) عبارة شرح مر لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبعاد الخلع مع الزوج اه (قوله أي لم يصفه لها ولا له) بان قال اختلعت لفلانة بالف ولم يقل لامن مالى ولا من مالها سواء قال بواكاتها أم لا كما ذكره شيخنا وفيه انه مع قوله بواكاتها لا يحسن التعليل بقوله لان صرف اللفظ الخ اه حل (قوله وزيادة من عنده) أي ومع زيادة من عنده فابتداء وقوعه بالشئين اه حل (قوله واذا غرم) أي في صورة الاطلاق (قوله فقول الاصل الخ) فقتضاه انه لا يطالب بالكل بل بالزيادة وليس كذلك وقوله تفارقه الخ أي فلا ينافي انه يطالب بالكل أي بما سميت وبما زاد وهي انما تطالب بما سميت وقوله فكم لو زاد على المقدر أي فتارة يضيف الخلع لها وتارة يطلق اه حل (قوله وان أطلق التوكيل الخ) محترز قوله أو قدرت اذ فيها صورتان الاطلاق والتقدير وفيه كذلك فهي أربعة ذكر منها ثلاثة فزاد الشارح تكميلها بقوله وان أطلقت اه شيخنا (قوله وصح توكيل كافر الخ) هذا متعلق بقوله ولهما توكيل (قوله توكيل كافر) أي ذمي أو حر بي أو مرتد لا المرتدي صم خلعه للمسلمة في الجلالة وذلك اذا طلبت منه ان يطاها على كذا فان ردت ثم طاق ثم اسلم في العدة كما سيأتي في كلامه اه حل أي في آخر هذا القسم (قوله كالمسلم) دليل على صحة التوكيل للكافر في الخلع والاختلاع وقوله ولصحة الخ دليل على صحة التوكيل له في الخلع وقوله لاستقلالها الخ دليل على صحة التوكيل للمرأة في الاختلاع وقوله ولان لها الخ دليل على صحة التوكيل لها في الخلع اه وقوله كالمسلم الخ لنفسه دليل على صحة توكيل العبد في الخلع ولم يذكر دليل على صحة توكيله في

بدون عن المثل اما اذا خالع بمهر المثل او اكثر فيصح لانه أتى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيراً كما يحتمل الاطلاق التوكيل في البيع على عن المثل (أو قدرت) أي الزوجة توكيلها (مالا فزاد) عليه وأضاف الخلع لها بان قال من ماله ابو كاتها ربا نت بمهر مثل عليها) لفساد المسمى (او) اضافته (له) بان قال من مالى (لزمه مسماه) لانه خالع أجنبي (أو أطلق) الخلع أي لم يصفه لها ولا له (فكذا) يلزمه مسماه لان صرف اللفظ المطلق اليه ممكن في مكانه افتداه بما سمته وزاد من عنده (و) اذا غرم (رجع) عليها بما سميت هذا ما في الروضة كصلها فقول الاصل فعليه ما سميت وعليه الزيادة نظيره الى استقرار الضمان اما اذا اقتصر على ما قدرته او نقص عنه فينفذه وان أطلقت التوكيل لم يرد التوكيل على مهر المثل فان زاد عليه فكم لو زاد على المقدر (وصح) من كل من الزوجين (توكيل كافر) ولو في خلع مسلمة كالمسلم ولصحة خلعه في العدة ممن أسلمت فحنه ثم اسلم فيها (وامرأة) لاستقلالها

بالاختلاع ولان لها تطلق نفسها بقوله لها طاقى نفسك وذلك اما عليك لاطلاق أو توكيل به فان كان توكيلاً فذلك أو عليك كائن جاز عليك الشئ جاز توكيله فيه (وعبد) وان لم يأذن السيد كالمسلم الخ لنفسه وتعبير بصح الى آخره أعم مما عبر به (و) صح (من زوج توكيل محمور) عليه (نفسه) وان لم يأذن الولي الا لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يسمع ان يكون

الاختلاع

الاختلاف (قوله الا اذا اُضيف المال اليها) أي لفظا وهذا راجع لكل من الغاية وما قبلها او مراد به هذا ان في مفهوم المتن تنصيلا اه شيخنا (قوله فان اُطلق وقع الطلاق رجعا) وكذا اذا اُضافه لنفسه فانه يقع رجعا كما في شرح الروض وعبرة حل قوله فان اُطلق أي لم يضاف المال لاله والاله وكذا ان قال في ذمتي أو في مالي اه (قوله واذا وكت عبدا فاضاف المال الخ) هذا من فروع مسألة العبد فكان الاولى تقديمه قبل قوله ومن زوج تو كبل محجور بسفه كالا يخفى خصوصا والكلام على مسألة السفينة لم يتم اذ بقي منه قوله ولا يوكاه بقبض الخ (قوله وان اُطلق ولم يأذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفينة ان العبد ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفينة فانه لا يصح بيعه ولا غييره وأما ثبوت ارش الجناية في ذمته فهو من باب ربط الاحكام بالاسباب اه عزيرى وقوله طوب بالمال بعد العتق وأما الزوجة فتطالب به حالا اه برماوى وقوله بعد العتق أي لكاه اه عس على مر (قوله طوب بالمال بعد العتق) فيه ان هذا ضمان بغير اذن سيده وهو لا يصح وأجيب بأن هذا الضمان غير معتبر لانه حصل ضمنا في عقد النكاح والزوج مطالبته بذلك في الحال كما صرح به الشارح في شرح الروض اه حل (قوله ان قصد الرجوع) بأن نواها باختلاعها أو اُطلق بخلاف ما اذا نوى نفسه به ويفرق بين هذا وما مر في تو كبل الحر حيث لم يشترط قصده الرجوع بأن المال هنا للمالك تأهل مستحقه وهو العبد للمطالبة به ابتداء وانما تأطرا مطالبة به بعد العتق المجهول وقوله فضلا عن ربه وقوع كان كالأداء المبتدأ فاشترط صارف عن التبرع بخلاف الحر فان التعلق به عقب الوكالة قرينة ظاهرة على ان اداءه انما هو من جهتها فلم يشترط الرجوع قصد اه شرح مر وعبرة حل قوله ان قصد الرجوع أي ان قصد ان يرجع عليها عند الغرم بما يغرمه لكن تقدم في الحر انه اذا اُطلق يرجع بماسمته ان قصدها بالخلع والافلار رجوع له عليها بذلك وتقدم ان ظاهره ان له ان يرجع عليها وان لم يقصد الرجوع عليها بما يغرمه والشارح سكت عن تقييد الرجوع بماسمته بما اذا قصدها في الحر وذكر قصد الرجوع عند الغرم في الرقيق وسكت عنه في الحر ورجع فرق بين الحر والرقيق وشيخنا فهم ان المراد بقصد الرجوع هنا ان يقصده بالخلع أو يعلق وفيه ما لا يخفى انتهت وقوله وشيخنا فهم ان المراد بقصد الرجوع الخ ممنوع بان هذا ليس بمراد لشيخنا وانما مراده بشوله بان نواها باختلاعها أو اُطلق بيان محل الرجوع لا بيان قصد الرجوع وحيث تدفعني عبارة شيخنا ان محل رجوعه حينئذ الرجوع عند الدفع ان ينوبها باختلاعها أو اُطلق عند الاختلاع بان لم ينوها ولم ينو نفسه والحاصل ان الصور تسع يرجع منها في الصورتين المذكورتين فتط وفي سبع صور لا يرجع وذلك بان نوى نفسه عند الاختلاع سواء نوى نفسه عند الدفع أو نواها أو اُطلق وكذا اذا نواها أو اُطلق عند الاختلاع ولم ينو الرجوع عند الدفع بأن قصد التبرع أو اُطلق في الصورتين فهذه أربع تضم لصورتيه نفسه عند الاختلاع وهي ثلاثة يحصل السبع هذا في العبد وأما الحر فيرجع في أربع من التسع وهي ما اذا اُطلق أو قصدها عند الاختلاع وقد اُطلق أو قصدها عند الدفع وفي الخمس الباقية لا يرجع وبهذا تعلم سقوط اعتراض عس وحل على عبارة مر فنامسل لكن عذر المحشى ان صدر عبارة مر وفيما اذا اُطلق ولم يأذن الخ فلو قال في صدرها وفيما اذا لم يأذن الخ لا تضع ما ذكرناه وسقط اعتراضه ما قد بر اه شيخنا ح ف (قوله رجع به عليها) أي مطلقا ولو قصد التبرع بخلاف صورة عدم الاذن لا يرجع ان قصد التبرع والفرق بين الصورتين يتخذ من عبارة محل ونصها قوله رجع به عليها أي وان لم يقصد رجوعه لوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا لجواز مطالبة القن عقب النكاح انتهت (قوله ولا يوكاه بقبض) وقوله فان وكاه بقبض الخ قد سوى كل من مر ورجع بين السفينة والعبد في الحكم والتفصيل المذكورين وعبارتهم ما مر له أي السفينة والعبد هنا أيضا انتهت وكتب عليهما اسم قوله ومثله العبد هنا أي بلا اذن الولي والسيدة قال في شرح الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفينة لنفسه كالمهر عن الحناطى (قوله وحمله السبى الخ) هذا الحل هو المعتمد وفي كلام

سفيها وان أذنه الولي الا اذا اُضاف المال اليها فحينئذ ويلزمها الاضرار عليه في ذلك فان اُطلق وقع الطلاق رجعا كاختلاع السفينة واذا وكت عبدا فاضاف المال اليها انتهى المطالبة وان اُطلق ولم يأذن السيد في الوكاه طوب بالمال بعد العتق واذا غرمه رجع عليها ان قصد الرجوع وان أذنه فيها تعلق المال بكسبه ونحوه فاذا أدى من ذلك رجع به عليها (ولا يوكاه) أي المحجور عليه بسفه الزوج (بقبض) لعوض لعدم أهليته لذلك فان وكاه وقبض في التهمة ان الملتزم يسر أو الموكل مضيع لماله واقره الشيخان وحمله السبى على عوض معين



أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه فان كان في النية لم يصح القبض لان ما في الذمة لا يتغير الا بقصر صحيح فاذا تاف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته (ولو وكلا) أي الزوجان (واحد أو كل طرفة) مع أحد الزوجين أو كسبه (فقط) أي دون الطرف الآخر فلا يتولى الطرفين كل في البيع وغيره (و) شرط (في الصيغة) مر فيها (في البيع) على ما يأتي (و) لكن (لا يضر) هنا (تخلل كلام يسير) وتقدم الفرق بينهما ثم يختلف الكثير من يطلب منه الجواب لاشعاره بالاعراض (وصريح خلع وكنايته صريح طلاق وكنايته) وسيا تيان في باب وهذا أهم مما عبر به (ومنها) أي من كنياته (فصح وبيع) كان يقول فصح نسكاحك بالف أو بعثك نفسك بالف فتقبل فيحتاج في وقوعه الى النية (ومن صريحه مشتق مفاداة) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به (و) مشتق (خلع) لشبوهه عرفا واستعمالا للطلاق مع ورود معناه في القرآن

ج ان اذن الزوج للسفينة كاذن وليه له ووليه لو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتدبه وهو في شرح الروض أيضا قلا عن الحنابلة وشيخنا كاشارح يحتاج الى الفرق بين عوض الخلع اذا كان دينيا وبقية الدين وبين الزوج والولي اه حل (قوله أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه) أي فيقع الطلاق لوجود الصفة مع عدم صحة القبض فراجع اه رشدي (قوله وعلق الطلاق بدفعه) صورته ان يقول له الموكل وكلتك في ملاقاة وعلق الطلاق بدفع المال اليك فيمات هو عند التعاليق اه شيخنا (قوله ما مر فيها في البيع) التي مر فيها في المتن شرط خمسة عدم التعاليق وعدم التأقيت وان لا يتخلل الايجاب والقبول كلام أجنبي ولا يكون طويلا وان يتوافقا معنى لكن برده عليه ان الخلع قد يكون بدون قبول بالسكينة كسبائي في قوله أو بدأ بصيغة تعاليق الخوانه قد يصح بالتعليق كسبائي في قوله المذكور وانه قد يصح مع عدم توافق الايجاب والقبول معنى كما سبائي في قوله ولو اختلف ايجاب وقبول الخ بالنسبة للصورة الرابعة فبما يأتي وانه يصح مع تخلل السكون اليسير كذكره فربما بقوله ولا يضر تخلل كلام يسير ومن قوله أو بدأ بصيغة تعاليق وكذا يصح مع التأقيت كما عتلك شهرا وكذا يجوز ان يضيف الخلع الى جزئها كدها وان يضيفه اليها وان كانت المخالعة مع وكيلها كقوله خالعت موكلك وهذا لا يأتي في كلامه وحيدته متضمنة عبارة عدم صحة الخلع في ذلك كالبيع اه حل (قوله وتقدم الفرق بينهما) عبارته ثم بخلاف اليسير في الخلع والفرق ان في الخلع من جانب الزوج شائبة تليق ومن جانب الزوجة شائبة جملة وكل منهما يحتمل الجهالة انتهت (قوله من يطلب منه الجواب) تقدم تضعيف نظيره هذا في البيع وهذا كذلك ولا فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره اه حل وعبارة شرح مر وأما الكثير من لا يطلب جوابه فظاهر كلامهم انه يضر أيضا وهو الذي اعتمد به الوالدرجه الله تعالى نظيره المرجع في البيع انتهت (قوله وصريح خلع الخ) كان الاولى عكس ذلك كأن يقول وصريح طلاق الخ فساتر كنيات الطلاق كناية في الخلع مع ذكر المال فلا بد ان ينوي به الطلاق اه حل ويجاب بأن العبارة ملوبة لان صيغ الطلاق مع ملوبة والمعلوم يجعل مبتدأ وقال شيخنا الزيرني ما صنعه الشارح أولى لان المحدث عنه هو الخلع (قوله أي من كنياته) يحتمل رجوع الضمير للطلاق أي ومن كناية الطلاق زيادة على ما سيذكر في المتن لفظ الفسخ ولفظ البيع ويحتمل رجوعه للخلع أي ومن كناية الخلع الخ والاحتمال الثاني هو صريح عبارة أصله بالنسبة للبيع ويقتضيه شرح مر بالنسبة للفسخ وكون البيع كناية في الخلع والطلاق لا اشكال فيهما ما كون الفسخ كناية فيهما فظهر لانه وجد نفاد في موضوعه الاصل وهو حل العصمة وما كان كذلك لا يكون صريحا ولا كناية في باب غيره على القاعدة اه شيخنا ويحكم الجواب عن ذلك بأنه انما يجد نفاد في موضوعه حيث كان هنالك سبب بسوؤه كالغيب فاذا لم يكن سبب لم يجد الفسخ نفاد في موضوعه فصم كونه كناية في غيره (قوله أو بعثك نفسك بالف) مثله قوله بعثك طلاقا وقولها بعثك فوبى بالطلاق فيشترط النية من ماله في الروض قال الشارح الا ان يجيب القابل بقبول فلا تشترط نية اه قال شيخنا أي نية القابل اما المبتدئ فلا بد من نيته وقضيه عدم اشتراط نية القابل بقبول بعثك نفسك فليتأمل (قوله فيحتاج في وقوعه الى النية) أي وقورية القبول اه شورى (قوله ومن صريحه) أي زيادة على صريح الطلاق لا تذكركه مشتق مفاداة وخلق أي مفاداة وخلق وما اشتق منهما كذكره شيخنا خلافا لظاهر كلام المصنف من ان نفس المفاداة والخلق ليس من الصريح بل من الكليات وهو قياس ما يأتي في الطلاق وكان المناسب ان يقول ومشتق افتداع لانه الذي ورد في القرآن اه حل ومثله في شرح مر (قوله لورود القرآن به) أي وان لم يتكرر خلافا لما يتوهم من بعض عبارات انه لا بد من تكرره اه حل (قوله مع ورود معناه في القرآن) الذي هو الاقتداء بعمدة قضى هذا ان كلاما من لفظ المفاداة وما اشتق منه ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقا أي سواء ذكر عوض أو لم يذكر فوي التماس قبولها أم لا

وليس كذلك بل على تفصيل أشار إليه بقوله فلا يجري الخ اه حل (قوله فلا يجري بلاذ كعرض الخ) أي فهو صريح كما سيذكره وظاهره وان لم ينو المال والمعتد من مدار الصراحة على ذكر المال أو نيته سواء أضمير التماس قبولها أم لا وفي الذكر يجب المسمى وفي النية المنوى أو مهر المثل على التفصيل الآتي وان لم يذكر ولم ينو فهو كناية في الطلاق سواء أضمير التماس قبولها أم لا لكن ان أضمير التماس القبول وقع بائنا بمهر المثل والواقع رجعيان وفيهما لا بد من نية الطلاق كذا أبو خنيزر زى وشرح مر اه شيخنا وعبارة شرح مر هذا الوجه انه لو جرى معها وصرح بالعوض أو نواه وقبلت بانت أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وضمير التماس قبولها وقبلت وقع بائنا فان لم يصرح بجوابها ونوى وقع رجعيان والا فلا انتهت وعبارة حل قوله بلاذ كعرض أي بائنا أو نفيان سكنت عنه وذكر شيخنا ان مثل ذكر ان عرض نيته أي في الصراحة والنية بذلك المنوى ان نوت ما نواه أي وافقته في نيته لذلك والواجب به مهر المثل فلا يشترط في قبولها ان تعلم ما نواه ثم موافقته وفي حواشي شيخنا زى وجوب مهر المثل في مسألة النية وهو واضح حيث لم توافق في نية ما نواه وان نوت خلافا لا وقوع أو اختلاف فيمانو به تخالفا يقع بمهر المثل حرر وكتب أيضا قوله بلاذ كعرض بان سكنت عنه أي ولم ينو وذكر بعضهم انه لا حاجة لاشتراط نية المال مع قوله بنية التماس قبولها لان من لازم هذه النية ارادة المال فلا حاجة اليها اذا ضمير التماس القبول يستلزم نية المال اذ لا يحتاج لقبول المرأة ولا لطلب قبولها الا لاجل التزام المال وهذا يخالف كلام الشارح حيث عم في نفي العرض بقوله وان قبلت ونوى التماس قبولها وفي قول علي الجلال (تنبيه) علم مما تقر ان لفظ الخلع والمفاداة وما اشتق منها صريح مع أحد أمور ثلاثة ذكر المال أو نيته أو ضمير قبولها أو يقع في الكل ان قبلت بائنا ويلزم في الأول المسمى وفي الثاني مانو به ان اتفقت نيتهما أو نواه الزوج فان اختلفا في النية رجع لمهر المثل وفي الثالث مهر المثل مطلقا وهذا ما جرى عليه شيخ الاسلام وشيخنا مر كوالده وشيخنا الزبدي وما في حاشيته أو غيرها امام مؤول او مرجوح واذا لم تقبل ففيه ما مر من عدم الوقوع ان نوى التماس قبولها والا فهو كتابة وآله الموفق والهادي انتهى (قوله أو فاديتك) انظر لو قال انت خاتم أو فاداة هل هو صريح أو كتابة ثم رأيت في شرح شيخنا ان المفاداة وما اشتق منها صريح وكذا لفظ الخاتم لو قال انت خلع وقباسه انت مفاداة كذلك أي صريح وجبت في شكل على انت طلاق أو الطلاق حيث حكمه وابانه كتابة ثم رأيت شيخنا كج في كتابات الطلاق فلا يبعد قول المنهاج فصرحه أي الطلاق ما نصه أي ما اشتق منه وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منها وكذا الفراق والسراح أي ما اشتق منهما على المشهور (قوله فقبلت) لم يذكر الشارح من ترز هذا القيد ومحترز انه اذا لم تقبل والحالة هذه لا يقع طلاق أصلا كما علم من كلامه سابقا عند قول المتن طلفت رجعيان حيث قال الشارح ولو خالعهما لم تقبل لم يقع طلاق وقد ذكر هذا المفهوم القليوبي سابقا حيث قال واذا لم تقبل ففيه ما مر من عدم الوقوع ثم استثنى من هذا العموم ما لو نواه ولم يصر التماس قبولها اه شيخنا وهذا كما اذا كانت رشيدة فان كانت سفهية وقع رجعيان مطلقا كما تقدم اه قل على الجلال والاصل ان المعتد من ذلك انه ان صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانت به وان عرى عن ذلك ونوى الطلاق فان أضمير التماس قبولها وقبلت وهي رشيدة بانت بمهر المثل وان لم يصرح أو لم تبك رشيدة وقع رجعيان ان قبلت في الثاني واللام يقع فيه شيء كقول من نوى الطلاق فعلم انه عند ذكر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان أضمير التماس جوابا وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والاجنبي وفاة شيخنا كالشيخ فيما كتبه عنه وفي شرحه ما وافق الشارح في الفرق بينها وبين الاجنبي فليراجع اه شوبري (قوله والعوض فاسد) أي ما لم يصرح بوصف الفساد والا كان خالعا بخمر ووصفه بذلك بان قال خالعهما على هذا الخبر فيقع بائنا بمهر المثل اه حل (قوله ولو نفي العرض) أي جرى معها ونفي العرض فقال لها خالعتك بلا عرض أي قوله بلاذ كعرض المراد انه سكنت عنه وحيث يتيقن ان يكون هذا محترزا اه حل (قوله وكذا لو أطلق) أي

(فلا جرى) أحدهما (بلا)  
ذكر (عرض) معها بقيد  
زنته بقولي (نية التماس  
قبول) كان قال خالعتك أو  
فاديتك أو فاديتك ونوى  
التماس قبولها فقبلت (فمهر  
مثل) يجب لا طراد العرف  
يجري بان ذلك بعوض فيرجع  
عند الاطلاق الى مهر المثل  
لانه المرد كالخلع بمجهول فان  
جرى مع أجنبي طلفت بجنا  
كلو كان معه والعوض فاسد  
كما مر ولو نفي العرض فقال  
لها خالعتك بلا عرض وقع  
رجعيان وان قبلت ونوى  
التماس قبولها وكذا لو أطلق  
فقال خالعتك ولم ينو التماس  
قبولها وان قبلت



لم ينف العوض بغيره بجمعه. مقابلة لقوله ولون في العوض البرماوى (قوله وظاهر ان محل ذلك) أى العود  
 الثلاث المخرجة التي هي جريانه مع الاجنبي وعند الاطلاق مع نفي العوض اه حل (قوله فعل صراحته  
 الخ) أى فعل من قوله وظاهر ان محل ذلك الخ حيث فصل في هذا بين النية وعدمها وأطلق في الاول ومع لوم انه  
 لا يحتاج الى النية الا لكفاية هذا والمعمدانه حيث لم يذكر المال ولا فواه يكون كفاية فلا بد ان ينوى به الطلاق  
 ولا يكون خلعاً مما جبال المال أى لغير المثل الا ان أضمر التماس قبولها وقبلت والا بان لم يصبر التماس قبولها  
 ونوع رجعي بخلاف ما اذا ذكر المال أو فواه وقبلت فإنه صريح ولا يحتاج الى ان ينوى به الطلاق ولا يحتاج لنية  
 التماس قبولها بل ان قبلت بانته والافلا طلاق والمصنف سكت عن هذه الحالة أى ذكر المال كما سكت عن نيته  
 اه حل (قوله اذا قبلت ونوى التماس قبولها) هذا يفيد ان قبولها شرط في الصراحة وفي كلام سم ينبغي  
 ان يكون مدار الصراحة في الحالة المذكورة على نية التماس قبولها واما قبولها فشرط لا وقوع وان أفهم  
 قوله ففعل الخ خلافه اه حل (قوله واذا بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركه بمعنى ظهر اه  
 برماوى (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) أى مع كونه يستقل بايقاع الطلاق أى له ذلك بخلاف  
 البيع فإنه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تعليق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال به حتى يكون  
 عدوله عن الاستقلال تعليقاً على قبول الغير تأمل شوبرى (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) أى  
 لفظاً أو فعلاً لا خلافاً للتعطيل وكتب أيضاً أنه يجب ان تقبل لفظاً كقبلت أو ضمنت أو فعلاً كاعطاء  
 الالف أو بإشارة مفهومة من خرساء أو كفاية مع النية وهذا يخالف القبول في البيع وهذا ما قاله شيخنا كشرح  
 الروض وقوله لتوقف الخ فيه ان هذا يقتضى ان التوقف على القبول انما جاء من شوب التعليق مع ان المعاوضة  
 هي المتضمنة للقبول ودلم من اشتراط ما في صيغة البيع في صيغة الخلع انه لا بد ان يبقى الموجب على ما أوجب  
 الى تمام الصيغة وأنه لا بد من التوافق بين الإيجاب والقبول اه حل (قوله فله رجوع الخ) كل من التعريفيين  
 ناظر لمحة المعاوضة ولم يفرع على جهة التعليق ولا عليهما وقوله ولو اختلف الخ أى في العوض فقط بزيادة أو  
 نقص أو فيه وفي عدد الطلاق اما في عدد الطلاق فقط فلا يضر فذلك ذكر أربعة أمثلة اه شيخنا ولكن قوله  
 ولم يفرع على جهة التعليق ممنوع بل فرع عليه صورة العكس وفرع على الجهتين ما قبل العكس وما بعده كما  
 لا يخفى اه (قوله فقرار الجهة المعاوضة) فهذا مما غلب فيه جهة المعاوضة اذ لو نظر للتعليق لما ساغ الرجوع اه  
 حل أى لان التعليق لا يصح الرجوع عنها باللفظ وان كان يصح بالفعل اه (قوله فافهم كفى البيع) أى فلا طلاق  
 ولا مال اه شرح مر (قوله لان الزوج يستقل بالطلاق) بهذا يدفع ما قيل قد يكون لها عرض في عدم الثلاث  
 لترجع له من غير محال ويشاركه في مالو باع جدين بألف قبل أحدهما بألف لان البائع لا يستقل بتعليك الزائد  
 اه شرح مر (قوله وقدوافته في قدره) فقد توافق الإيجاب والقبول في المال ولا نظر للتوافق في العدد لان الزوج  
 أن يطابق بمجانا وبعضهم جعله مستثنى من التوافق اه حل (قوله في اثبات) اما في النفي كمن لم تعاطى القفانت  
 طالق فلا فوراً فاما مضي زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط طلق اه برماوى (قوله كمن) أى أو ان أو اذا مما يقتضى  
 التعليق سواء اقتضى الفورية او لا وكل أدوات التعليق تقتضى الفورية في النفي الا ان لا يقتضى منها الفورية  
 في الاثبات الا ان أو اذا اذا كان هناك عوض كما سيدكره المصنف وكفى في فصل تعليق الطلاق بالافوات عاتيه  
 وللتعليق أدوات كمن وان واذا ومتى ومتى ما وهما واخما وايا ما وأين وانى وحيثما وكيف وكيفما وكذا  
 شيخنا أن مثل ان ألا عند أهل اليمن ولا عند أهل بغداد اه حل (قوله أو أى وقت اعطيتنى) ولا يكفي اعطاء  
 وكيلها في غيبتها لانها لم تعط حقيقة ولا تنزيلاً اه حل (قوله فتعليق) لم يقل بشأن معاوضة وعبارة ج بعد قول  
 الاصل فتعليق من جانبه فيه شائبة معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالباً لان لفظه المذكور من صرائحه فلم ينظر لما  
 فيه من نوع معاوضة أى فالغالب على جانبها المعاوضة والغالب على جانبها التعليق اه حل (قوله لفظاً) اما

وظاهر ان محل ذلك اذا نوى  
 الطلاق ففعل صراحته بغير  
 ذكر مال اذا قبلت ونوى  
 التماس قبولها (واذا بدأ)  
 الزوج (!) صيغة (معاوضة  
 كطقتك بالف معاوضة)  
 لا يخرجه عوضاً في مقابلة ما  
 يخرج عنه عن ملكه (شوب  
 تعليق) لتوقف وقوع الطلاق  
 فيه على القبول (فله رجوع  
 قبل قبولها) فقرار الجهة  
 المعاوضة (ولو اختلف ايجاب  
 وقبول كطقتك بالالف  
 قبلت بالالفين أو عكسه)  
 كطقتك بالالفين قبلت  
 بالالف (أو) طلة تلك ثلاثاً  
 بألف قبلت واحدة بثلاثه  
 أى الالف (فاغور) كفى  
 البيع (أو) قبلت في الاخيرة  
 واحدة (بألف ثلاثه)  
 أى بألف تقع لان الزوج  
 يستقل بالطلاق والزوجة  
 انما يعتبر قبولها بسبب المال  
 وقدوافته في قدره (أو) بدأ  
 بصيغة تعليق في اثبات (كمن)  
 أو متى ما أو أى وقت  
 (اعطيتنى) كذا فانت طالق  
 (فتعليق) لاقتضاء الصيغة له  
 (فلا رجوع له) قبل الاعطاء  
 كالتعليق الخالي عن العوض  
 (ولا يشترط) فيه (قبول)  
 لفظ لان صيغته لا تقتضيه  
 (وكذا) لا يشترط (اعطاء  
 فوراً) لذلك

معنى وهو الاعطاء فلا بد منه (قوله لافي نحو ان واذا) الحق هو لو ولو لا وما هذه خمسة تقتضى الفور في الاثبات  
 لكن مع قوله ان شئت أو ان أعطيتنى أو ان ضمنيت لى وما بدن واحد من الثلاثة فلا تراخى كغيرها هذا واما في  
 النفي فجميعها الفور الا ان اه شيخنا (قوله لافي نحو ان) أى بالكسر واذا أو امان بالفتح واذا فالطلاق مع  
 أحدهما يقع باثناحالا ويظهر تقييده بالنحوى أخذ ما يأتى فى الطلاق وظاهر كلامهم انه مع البيئونة لا مال  
 له عليها ظاهرا وجهه ان مقتضى لفظه انه ما بذلت له الفاعلى الطلاق وانه قبضه اه شرح مر (قوله  
 لافي نحو ان واذا) ومن ذلك ان يقول الزوج ابتداء ان أبرأتنى من صدقاتك أو من الدين الذى لك على فانت  
 طالق فتقول أبرأتك منه أو أبرأتك وتعرف بانها أراد ان البراءة منه وحكم ذلك ان ابرأته من جميع  
 الصدقات في مجاس التواجب بان لم يتخلل منها كلام كثير أجنبي وكذا يعلم ان الصدقات والزوجة طائفة  
 انصرف شرعاً ولم يكن الصدقات زكوى أو كان زكوى أو لم يعض عليه حول فاذا وجدت هذه الشروط كلها كان  
 الطلاق المعاق على ذلك باثنا على المعتمد كما نقله الشيخان وأخر تعليق الطلاق عن الفاعل وأقراء لكنهم لم  
 يذكر جميع تلك الشروط كذا في بعض كتب شيخنا حج ثم شرح الشروط المذكورة وأطال في بيانها ومنه  
 انه ذكر خلافاً للمتأخرين في ان اشتراط الفورية في البراءة هل هو خاص بما اذا خاطبها بخلاف ان أبرأتنى  
 زوجتى من صدقاتى طالق أو لا فرق ثم قال والوجه اشتراط الفورية في الحاضرة وكذا في الغائبة عند  
 بلوغ الخبر اه \* (فرع) \* قال ان أبرأتنى فانت طالق فأبرأته وقع باثنا وما وقع في فتاوى شيخ الاسلام  
 من وقوعه فنار جميعاً مردود اه مر ولو قال ان أبرأتنى فانت طالق طائفة رجعية فأبرأته طلقت  
 رجعية لان التقييد بقوله طائفة رجعية صرف هذا التعليق عن معنى المعاوضة الى التعليق على مجرد  
 الصفة كذا نقله مر واعتمده فقل له ان بعض الناس قال القياس فساد البراءة لان الطلاق عليها ينافى  
 الرجعة فيساقطان كما قالوا والعبارة للروض وشرحه ومتى شرط في المانع الرجعة كما اعتك بدى ما رعى على أنلى  
 عليك الرجعة بطل العوض ووقع الطلاق رجعية تنافى شرط المال والرجعة فيساقطان ويبقى أصل الطلاق  
 وقضيته ثبوت الرجعة اه فبالغ في رد ذلك والتعجب منه (واقول) هو حقيق بذلك وان قال شيخنا في شرح  
 المنهاج انه افتى به جمع أخذ من فتاوى ابن الصلاح لظاهر الفرق بين المسئلتين فان شرط الرجعة لا ينافى  
 وقوع البراءة بل كونها عوضاً فهو انما يمنع كونها عوضاً لا يمنع أصلها وقد صدرت من أهلها فنفذت بخلافه  
 في تلك المسئلة فان شرط الرجعة ينافى العوض فيسقط واذا سقط باعتبار كونه عوضاً سقط مطلقاً لانه ليس  
 له جهة أخرى يلزم باعتباره بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فليست أمل فاعل فيه دقة \* (فرع) \* قال  
 لها ان أخرت دينى الى مدة كذا أو أبرأتنى من صدقاتك فانت طالق فقالت أخرته الى مدة كذا أو أبرأتك من  
 صدقاتي فهل تطلق اى حالاً فيه نزاع قال مر والمعتمد ان الطلاق اذا لم يرد التعليق على التلفظ بقوله أخرته  
 لانه انما يراد في مثل ذلك التأخير بالالتزام ولم يوجد مجرد ذلك فلم يوجد المعاق عليه وانما تطلق اذا حصل التزام  
 بنحو التفر بشروطه ومثل ذلك ما لو قال لها ان كفلت ولدى سنة ثلاث فانت طالق فقالت كفلته سنة أو التزمت  
 كفالة سنة فلا تطلق بمجرد ذلك لعدم وقوع المعاق عليه الا ان يرد التلفظ بذلك كذا قرر مر المسئلتين  
 واعتمده فبهما وذكروا فيها نزاعاً فراجع من محله اه سم (قوله في شرط الفور) أى بان لا يتخلل كلام  
 أجنبي ولا سكوت طويل عرفاً كذا قال شيخنا وفيه نظر وينبغي ان يكون المراد ان تعطى قبل ان يمضى زمن  
 يمكن فيه الاعطاء كما ذكره الشارح اه حل (قوله لصراحتة في جواز التأخير) لان مسماها من عام  
 بخلاف ما اذا كان مسماها من مطلق لانها ليست من أدوان العموم اتفاتها اه حل (قوله فاذا مضى زمن  
 الح) مفرع على قوله في شرط الفور الخ وقوله يمكن فيه الاعطاء هل المراد مجرد تناول أو اعطاء كل شئ بحسبه  
 فيعتبر زمن الكيل والوزن واحضاره من محل قريب عرفاً واذا عاق باعطاء غائب عن المحل يكون من التعليق

(لافى نحو ان واذا) مما يقتضى  
 الفور في الاثبات مع عوض  
 أما في ذلك نحو ان واذا  
 أعطيتنى ألفاً فانت طالق  
 في شرط الفور لانه مقتضى  
 اللفظ مع العوض وانما ترك  
 هذا الاقتضاء في نحو متى  
 لصراحتة في جواز التأخير  
 فاذا مضى زمن يمكن فيه  
 الاعطاء ولم تعط لم تطلق  
 وقيد المتولى الفورية بالحرة



على محال أو يعتبر حاضرة اه حل وعبارة شرح مر والمراد بالفور في هذا الباب مجلس التواجب  
السابق بل لا يتخلل كلام أو سكوت طويل فرفا وقيل ما لم يتفرقا بمصر في خبار المجلس انتهت (قوله فلا يشترط  
في الامة) أي فأي وقت أعطته ولو متفرقا طلقت ولو قبل عتقها لان الاعطاء في حقها لا يراد به التملك اه حل  
(قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض) قد رأيت عبارة فيها طول ورأيت مر اختصرها  
في شرحه فقال اما الامة فتى اعطت طلقت وان طال لتعذر اعطائها حالاً اذ لا ملك لها ومن ثم لو كان التعليق  
باعطاء نحو خراش شرط الفور لعد ردها عليه حالاً وفي الاول اذا اعطته من كسبها أو غيره بانتهى لوجود الصفة  
وبرد الزوج الالف لملكها ويتعلق مهر المثل بذمتها يتبع به بعد عتقها ولا ينافيه ما نقله الرافي عن البغوي  
ان لو قال لزوجه الامة ان اعطيني ثوباً فانت طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء في  
حقها الكون لا تملك منوط بما يمكن تخليكه فلم تطلق به في مسئلة ان اعطيني ثوباً اذ لا يمكن تخليكه لجها التسفصار  
كاعطاء الحر ثوباً مفصلاً ونحوه بخلاف ان اعطيني الثوب (قوله بطلب طلاق) أي بصيغة  
معاوضة أو تعليق فلذلك ذكر مثالين وفرع المتن تقريرين الاول على الجهةين والثاني على جهة الجمالة ولم يفرع  
على جهة المعاوضة والتقرير ههنا عكس التقريرين السابقين اه شيخنا والذي يتفرع على جهة المعاوضة وحدها  
هو اشتراط الفور في الجواب الذي أشار له بقوله فاجاب فقوله ولم يفرع على جهة المعاوضة ممنوع اه (قوله  
كطلقتي بكذا) أي التي هي صيغة المعاوضة وقوله وأن طلقتي فاك على كذا أي التي هي صيغة التعليق فلا فرق  
في جانبها بين صيغة المعاوضة وصيغة التعليق اه حل (قوله فاجاب الزوج فلا بد من الفور) لان الغلب  
في جانبها المعاوضة وان أتت بصيغة تعليق أو أتت بأداة لا تقتضي الفورية تكتفي بقولهم متى لا تقتضي الفورية  
أي اذ بدأهم الزوج دون الزوجة اه حل ويفرق بان جانبها تغلب فيه المعاوضة بخلافه اه شرح  
مر وفي الشوري ما نصه قوله فاجاب الزوج أشار بالقاء الى اشتراط الفورية في جوابه وهو كذلك سواء أتت  
بصيغة معاوضة أو بصيغة تعليق وسواء علق بصيغة فوراً أو بصيغة تراخ وبشرط الفور في جوابه في مجلس  
التواجب نظراً لجانب المعاوضة وان علق بتخي بخلاف جانب الزوج كما مر فان طلقها بعد زوال الفورية  
حل على الابتداء فيعبر جميعاً بلا عوض وفارق الجمالة حيث يستحق فيها الجعل وان تأخر العمل بقدرته على  
العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالباً والاوجه عدم اشتراط الفور ان صرح بالترخي كان قالت ان  
طلقتي ولو بعد شهر اه ببعض زيادة (قوله فاجاب الزوج) ويقبل قوله أردت به ابتداء طلاق لا جواب  
التماسها وله الرجعة ولها تخليفه اه شوري (قوله لان مقابل ما بذلته الخ) عبارة شرح مر لبذلها  
العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستعمل به كالعامل في الجمالة (قوله ولو طلبت ثلاثاً بال  
الخ) لو طلبت ما ذكر فقال لها انت طالق ولم يتعرض لعدد فهل يقع الطلاق نظر السؤال أو واحدة لانه المتيقن  
اختاف فيه جماعة من المتأخرين والمعتمد وقوع واحدة ولو طلبت ثلاثاً بال فطلق واحدة ونص لها فهل  
يستحق نصف الالف نظراً لما أوقعه أو ثلثه نظر لما وقع خلاف والمعتمد منه استحقاق نصف الالف نظراً لما  
أوقع اه مر اه سم (قوله سواء قال بثلثه أم سكت) فالمرح بغير الثلث في الطلقة لم يصح الخلع ولو طلق  
طلعتين فله ثلاثا ولو طلق نصف طلقة فله سدس الالف لان المعتمد بر ما أوقعه وان زاد على الثلاث لا بما وقع حيث  
لم يستوف الثلاث فلو طلبت عشر بال فطلق ثنتين فله خمس الالف أو ثلاثاً فله كل الالف ولو طلق يدها  
مثلاً بانت مهر المثل للجهل بما قبل اليد اه قل على الجلال (قوله فله لزم الخ) وفارق عدم وقوعه في نظيره  
من جانبه لانه تعليق فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة وشرط المعاوضة التوافق ولم يوجد واما من جانبها  
فلا تعليق فيه بل فيه معاوضة أيضاً كما مر وجعالة وهذا لا يقتضي الموافقة تغلب بخلاف التعليق فانه يقتضي أيضاً  
فاستوباه شرح مر (قوله فسيأتي) أي في قول المتن ولو طلبت بال ثلاثا وهو انما يملك دونها فاقطاع ما يملكه

فلا يشترط في الامة لانه لا يدلها  
ولامك وقد بسطت الكلام  
على ذلك في شرح الروض  
وقضية التعليق الحاق المبيعة  
والمكاتبة بالحره وهو ظاهر  
ونحو من زيادني (أو بدأت)  
أي الزوجة (بطلب طلاق)  
كطلعتي بكذا وأن طلقتي  
فك على كذا (فاجاب) بها  
الزوج (فمعاوضة) من جانبها  
لملكها البضع بعوض (شوب  
جعالة) لان مقابل ما بذلته  
وهو الطلاق يستعمل به  
الزوج كالعامل في الجمالة  
(فلهما رجوع قبله) أي قبل  
جوابه لان ذلك حكم  
المعاوضات والجمالات (ولو  
طلبت ثلاثاً) يملكها عليها  
(بالف فواحد) أي فطلق  
طلقت واحدة سواء أقال بثلثه  
وهو ما اقتصر عليها لاصل أم  
سكت عنه (فله) يلزم  
تغليباً لشوب الجمالة فانه لو  
قال فيها ودعيتي الثلاثة  
ولك ألف فرد واحد استحق  
ثلث الالف اما اذا كان لا يملك  
الثلاث فسيأتي

(وراجع) في خلع (ان شرط رجعة) لانها تخالف مقصوده فلو قال طلقك بدينار على ان لي ٣٠٧ عليك الرجعة فرجعي ولا مال لان شرطى المال

والرجعة يتناهيان فينسا قطان

ويبقى مجرد الطلاق وقضيته

ثبوت الرجعة بخلاف مالو

خالعها بدينار على انه متى شاء

رده له الرجعة فانه لا رجعة

له ويقع باننا بهر المثل لرضاه

بسقوطها هنا ومنى سقطت

لا تعود (ولو قالت له طلقني

بكذا فارتد او احدهما

فأجابها الزوج نظر (ان

كان) الارتداد (قبل وطء

أو) بعده (اسر) المرتد

على رده (حتى انقضت عدة

بانت بالردة ولا مال) ولا طلاق

لانقطاع النكاح بالردة

(والا) بان أسلم المرتد في العدة

(طلقت به) أي بالمال المسمى

وتحسب العدة من حين

الطلاق وعلم من التعبير بالفاء

اعتبار التعقيب فلو تراخت

الردة أو الجواب اختلت

الصيغة أو أجاب قبل الردة أو

معها طلق وتوجب المال

وذكر ارتدادهما معا وارتداد

الزوج وحده من زيادتي

\*(فصل في الالفاظ المزمرة للعوض)\*

أي وما يتبعها من قوله ولو كيلها ان يحتلعه الى آخر الفصل (قوله في

الالفاظ المزمرة للعوض) أي من حيث

كونها ملزمة فلا تكرار مع قوله في مامر واذا بدأ معاوضة الخ

لان تلك وان كانت ملزمة لكن تكلم عاينها هناك من حيث انها معاوضة مشوبة بتعليق أو بجعالة اه شيخنا

(قوله وقولي فقبلت الخ) هلا قال أولى من قوله كما هو عادته وماسبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في مجت

الغسل من كتاب الجنائز فقال هناك وقولي كذا أوضح من عبارته في افادة الغرض فليتأمل اه شوري

(قوله بخلاف قوله الخ) انظر ما وجه الخالف بين العبارتين مع وجود الفاء فيه ما وكون اذا للاهمال في الأزمنة

لا ينافي دلالة الفاء على التعقيب تقارنا فإن كان كون اذا للاهمال ينافي التعقيب والفور به فان الاهمال

يصدق بأي زمان كان والتعقيب خاص بالزمان الملاصق لزمان قوله المذكور الذي هو المراد ولا يفيد هذا المعنى

الا لفاء الغير المقرونة باذاتأمل (قوله وسبق طلبها به) أي بكذا الذي هو عبارة عن عوض معين فخرج به

أمران الاول ما اذا سبق طلبها للملاقاة من غير تعرض للعوض وحكمه انه كقولم سبق طلب أصلا وسبباني

عليك كذا وسبق طلبها (للملاقاة) (به) لتوافقهما عليه ولانه لو اقتصر على طلقك كان كذلك فالرائد عليه ان لم يكن مؤكدا لم يكن مانعا

فله ألف قال الشارح في تعليقه لانه حصل بما أتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى (قوله وراجع ان شرط

رجعة) هذا راجع لاصل الباب فكان الاظهر ان يقول بشرط الرجعة يفسده لانه الانسب بالتعليل وقوله

بخلاف الخ يحترز النصور بقوله على ان لي عليك الخ اه (قوله على ان لي عليك الرجعة) أو ان أبرأتني من

صدائقك فانت طالق طلقته رجعية فأبرأته فانه رجعي اه ع ش على مر عن حج ولا مال (قوله فينسا قطان)

هذا يقتضي بطلان البراءة في مسئلتها وفيه نظر لان شرط الرجعة انما ينافي البراءة ان جعلت عوضا لا مجرد التعليق

عليها فالتمنا في نين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا والا لزم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها في

نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافي العوض فيسقط واذا سقط باعتبار

كونه عوضا سقط مطلقا اذ ليس له جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فقام له

فانه لا يخلو عن دقة اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله بخلاف مالو خالعها بدينار الخ) مقابل

لقوله فلو قال طلقك الخ وهو في الحقيقة يرجع لتقييد المتن فكانه قال يحل كون شرط الرجعة يفسد الخلع

الذي هو مراده اذا كان شرطها صحيحا أمالو كان فاسدا فاخلع صحيح ولا رجعة وغاية ما يفيد هذا الشرط القاعد

فساد العوض فقط فيرجع للمثل وقوله لرضاه بسقوطها هنا أي في هذه الصورة وكان الاولى أن يشول لرضاه

بسقوطها الا أن أي وقت الطلاق اه (قوله ويقع باتسا) أي انفساد العوض وانظر ما وجهه اه حل

نظرنا فإننا وجهه الفساد اشتمال الصيغة على شرط فاسد اه (قوله والاطاقت به) يقال طلقت المرأة بفخ

اللام أفصح من ضمها تطلق بضمها فهي طالق أفصح من طالقة اه شوري فهو من باب نصر وعظم (قوله

وعلم من التعبير بالفاء) أي في الموضعين اعتبار التعقيب أي فيهما أي واعتبار الترتيب أيضا لكن في الثاني فقط

بدليل صنيعة في المفهوم فانه ذكر محترز التعقيب فيها بقوله فلو تراخت الردة أو الجواب الخ وذكرا محترز

الترتيب في الموضع الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ ولم يذكرا محترز الترتيب في الموضع الاول فلو صدر

قوله المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده وعقبه فحكمه ما ذكر في المتن أي بقوله فان كان قبل وطء الخ

وعبارة الشارح فيما تقدم واخلع بعد الوطء أو ما في معناه في ردة أو اسلام أحد الزوجين الوثنيين أو نحوهما

موقوف انتهت اه شيخنا (قوله اخذت الصيغة) أي ويقع الطلاق رجعيا اه شيخنا (قوله أو أجاب قبل

الردة أو معها) المعتمد ان المعية كالبهنية فبين بالردة ولا مال لان المانع أقوى من المقتضى اه حل وعبارة

شرح مر أما اذا أجاب قبل الردة فانها تبين حالا بالمال بخلاف مالو وقع معاظمتا تبين بالردة كما يحتمل السبكي

وغیره أي ان لم يقع اسلام اذ المانع أقوى من المقتضى وهذا الوجه مما ذكره الشيخ في شرح منعه من وجوبه

اه (قوله ووجب المال) هذا مسلم في القبليق وأما في المعية فالمعتمد انها تبين بالردة ولا مال اه شيخنا

\*(فصل في الالفاظ المزمرة للعوض)\* أي وما يتبعها من قوله ولو كيلها ان يحتلعه الى آخر الفصل (قوله في

الالفاظ المزمرة للعوض) أي من حيث

كونها ملزمة فلا تكرار مع قوله في مامر واذا بدأ معاوضة الخ

لان تلك وان كانت ملزمة لكن تكلم عاينها هناك من حيث انها معاوضة مشوبة بتعليق أو بجعالة اه شيخنا

(قوله وقولي فقبلت الخ) هلا قال أولى من قوله كما هو عادته وماسبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في مجت

الغسل من كتاب الجنائز فقال هناك وقولي كذا أوضح من عبارته في افادة الغرض فليتأمل اه شوري

(قوله بخلاف قوله الخ) انظر ما وجه الخالف بين العبارتين مع وجود الفاء فيه ما وكون اذا للاهمال في الأزمنة

لا ينافي دلالة الفاء على التعقيب تقارنا فإن كان كون اذا للاهمال ينافي التعقيب والفور به فان الاهمال

يصدق بأي زمان كان والتعقيب خاص بالزمان الملاصق لزمان قوله المذكور الذي هو المراد ولا يفيد هذا المعنى

الا لفاء الغير المقرونة باذاتأمل (قوله وسبق طلبها به) أي بكذا الذي هو عبارة عن عوض معين فخرج به

أمران الاول ما اذا سبق طلبها للملاقاة من غير تعرض للعوض وحكمه انه كقولم سبق طلب أصلا وسبباني

عليك كذا وسبق طلبها (للملاقاة) (به) لتوافقهما عليه ولانه لو اقتصر على طلقك كان كذلك فالرائد عليه ان لم يكن مؤكدا لم يكن مانعا



والثاني ما اذا سبق طلبها بعوض أهمته وحكمه انه ان عينه الزوج فهو كابتداء طلقك على ألف فان قبلت بانته  
بالألف والافلا وان أهمته أيضا واقصر على طلقك بانته بمهر المثل اه من شرح مر وبقي ما لو عينته وأبهم  
هو كطلة في بالف فقال طلقك بمال مثلا فيحتمل انه كعكسه بجماع المخالفة بالتعيين والابهام اه سم على ج  
أي فان قبلت بانته بمهر المثل لانه ليس هنا من جانبه وان لم تقبل فلا وقوع اه عش على مر وهذه  
العبارة فيها تحريف كالايجتي وقد راجعت فيها نسخا كثيرا فوجدت الكل مثلها اه (قوله وسبق طلبها به)  
أي وصدقت على ذلك فان أنكرت السابق صدقت بيمينها وبانت باقراره ولا مال وكذا لو أنكرت ذكر المال فان  
وانقها على عدم ذكر المال فكالم لم يسبق طلبها كما تقدم اه قل على الجلال (قوله فان قصد ابتداء الكلام  
الح) هذا تنقيح للمتن أي فعمل ما قاله ان قصد الجواب أو أطلق فان قصد الابتداء أي الاستئناف  
فرجعي فقوله لا الجواب فيه قصور فمكان الاحسن ان يقول هذا ان لم يقصد ابتداء الكلام ليصدق النفي  
بالصورتين اه شيخنا وقد توقف المحشي في حكم ما اذا قصد ابتداء الكلام والجواب والظاهر ان هذه الصورة  
لا تنحل اذ هما متنافيان اه (قوله وقال أردت الا لزام) أي فهذه الصيغة كناية في الا لزام وان كانت صريحة  
في الطلاق اه حل (قوله وصدقته وقبالت الح) حاصل كلامه ست صورتين بالمال في ثنتين وهذا التصديق  
مع القبول أو التأكيد مع القبول وحلفه بين الرد وبلا مال في واحدة وهي القبول مع التأكيد من غير حلفه  
بين الرد ولا يقع شيء في ثنتين وهما تصديقها آياه وتكذيبها مع حلفه ولم تقبل فيهما ويقع رجعي في واحدة وهي  
عدم القبول مع عدم التصديق وعدم حلفه في التأكيد فقوله وكنتصديقها الخ أي في لزوم المال في صورة المتن  
وفي عدم وقوع شيء السكائن في الشارح فهو راجع للمستلئين اه شيخنا وهذه الصور الستة مفروضة  
فما اذا لم يسبق طلبها به وفي الحقيقة هي ثمانية بضميمة قول المتن وان لم يقبله فرجعي وفيه صورتان كما قال الشارح  
فتكون صور وقوعه رجعيًا ثلاثة وصور وقوعه بالمعنى ثنتين وصور عدم وقوع شيء أصلا ثنتين والثامنة  
وقوعه باثنا ولا مال فحاصل هذا ان قول المتن أو قال أردت الا لزام الح اشتمل على قيود ثلاثة فنتطو عنه صورة  
واحدة ويراد عليها أخرى مأخوذة من قول الشارح وكنتصديقها الخ وقد أخذ من زالقيد الاول بقوله وان لم  
يقبله الخ وفيه صورتان كما علمت وأخذ الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدقه وقبلت وقع باثنا وفيه  
صورة واحدة وأخذ مفهوم الثالث بقوله وان لم يقبل شيء الخ وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة  
يراد عليها صورة أخرى تؤخذ من قوله وكنتصديقها الخ والثالثة هي قوله والواقع رجعيًا تأمل (قوله فان لم  
تصدق وقبلت الح) استشكل السبكي عدم قبول ارادته ما ذكر مع احتمال اللفظ لذلك لان الواو يحتمل أن  
تكون للعال فيقيد الطلاق بحالة الزامه بابا بالعوض حيث لا الزام لا طلاقا واجب بان العطف في هذه بالواو  
أظهر من الحالية قال شيخنا كج نعم لو كان نحو يا قهدها لم يعد قبول قوله بيمينه اه حل (قوله وقع باثنا ولا  
مال) وجه الاول انه يدعي ارادة الا لزام وقد قبلت فهو معترف باليمين فلو أخذ به اعترافه ووجه الثاني انه انما  
أوقع الطلاق على المال وهي انما قبلت الطلاق المطابق من غير مال وقد نفت ارادته وفي كلام الشهاب عميرة الذي  
تبين لي في هذه المسئلة انه يقع رجعيًا الا اذا اعترف بانها تعلم صدقه في دعوى الارادة اه حل ببعض تغيير  
(قوله ولا تخلف) أي بالنسبة لوقوع الطلاق الرجعي أي لا يتوقف وقوع الطلاق الرجعي على حلفها ويقع ظاهرا  
ان كان صادقا في دعوا وهو هذا تعلم ان قول الشارح ولا تخلف انما هو بالنسبة للطلاق أما بالنسبة لتصديقه في ارادة  
الا لزام فله تخفيفها على ذلك ثم ان حلفت فذا السؤال بان نسكت حلف بين الرد ولا طلاق ولا مال أيضا وهذا معنى  
قوله الا في مع حلفه بين الرد وجه هذا تعلم أيضا انه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تخلف وقوله الا في مع حلفه  
بين الرد اذ حلفه بين الرد فرع ثبوت تخلفها أي لان تخلفها اقيما يأتى انما هو بالنسبة لتصديقه في ارادة الا لزام  
اه شربايلي (قوله وكنتصديقها له تكذيبها الخ) أي اذا بانته وكذبته في ارادة الا لزام أو لم تقبل وكذبته في ذلك

فان قصد ابتداء الكلام  
لا الجواب وقع رجعيًا والقول  
قوله فيه بيمينه قاله الامام  
(أو) لم يسبق طلبها بالثبته  
و(قال أردت) به (الا لزام  
وصدقته وقبلت) ويكون  
المعنى وعليلتي كذا عوضا  
فان لم تصدقه وقبلت وقع باثنا  
وحلفت انما لا تعلم انه أراد  
ذلك ولا مال وان لم تقبل لم  
يقع شيء ان صدقته والواقع  
رجعيًا ولا تخلف وقول  
وقبلت من زيادتي وكنتصديقها  
له تكذيبها مع حلفه بين  
الرد (وان لم يقبله) أي أردت  
الا لزام (فرجعي) قبلت أم لا  
ولا مال لانه لم يذكر عوضا ولا  
شرطا بل جملة معطوفة على  
الطلاق فلا يثاثر بها الطلاق  
وتأخر في نفسها

وحلف فيه ما بين الرد كان مثل تصديقها وقد علم انما اذا قبلت صدقته في ذلك وقع الطلاق باثنا بالمال فكذا اذا كذبت وطالب تحليفها فرددت اليمين عليه وحلف أي فانه يقع الطلاق باثنا بالمال وعلم انما اذا لم تقبل صدقته لا طلاق ولا مال فكذا اذا كذبت وطالب تحليفها فرددت عليه اليمين وحلف أي فانه لا طلاق ولا مال وبذلك تعلم ان قول الشارح وكصديقتها الخ راجع لكل من قول المتن وصدقته وقبلت وقول الشارح وان لم تقبل لم يقع شيء ان صدقته خلا فالصنيع الحلبي حيث خصه بالاول وعبارته شرح مر وأما اذا لم تصدق وقبلت فيقع باثنا مأخوذاً به باقراره ثم ان حلفت انما لا تعلم انه أراد ذلك لم يلزمه مال والاحاف لازمها وأما اذا لم تقبل فلا يقع شيء ان صدقته أو كذبت ورددت عليه اليمين وحلف بين الرد والواقع رجعي ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صار كانه قال ذلك ولم يرد ما انتهت (قوله وهذا بخلاف الخ) أي فلا يشترط ان تقول أردت الالتزام وهذه من صور قوله وسبق طلبها باعادة الفرق (قوله فانها تبين بالالف) بخلاف ما لو قالت طلقني وأعطيك ألفاً وأبرئك من صدقي فطلق مطلقاً عن التقييد بالاعطاء أو الأبراء وقع رجعي لان لفظ الاعطاء أي والبراءة لا يشعر بالالتزام بخلاف الصيغة فانها مشعرة بالضمان فالوفاق على ذلك ينبغي أن يكون كالابتداء اه حل (قوله فاذا لم يأت بصيغة معاوضة) أي ولا صيغة التزام صريحة اه حل (قوله وفي تقييد المتولي ما هنا) هو قوله وان لم يقبله فرجعي أي فان شاع وقع باثنا بالمال وتقييده هو المعتمد اه شيخنا (قوله بما اذا لم يشع عرفاً) والاحل ذلك على الالتزام لان محصل تقديم الوضع للغوى اذا لم يطرد العرف بخلافه وقوله ذكرته في شرح الروض وحاصله ان المصحح عند الشيخين انه اذا اختلف العرف والوضع كان المراعى الوضع وان عم العرف لان العرف لا يكاد ينضبط وعبارة جج نعم ان شاع عرفاً ان ذلك للشرط كعلي صار مثله ان قصد بذلك وليس مما تعارض فيه مدلولان لغوي وعرفي حتى يقدم للغوى لان ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء قبلت ارادته له وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة تقدم الاقوى وهو اللغوي ثم ذكر انه يمكن توجيه اطلاق المتولي ان الاشتباه هنا جعله صريحاً لا يحتاج لقصد ووجه بما يطول وعبارة شيخنا نعم ان شاع عرفاً ان ذلك للشرط كعلي صار مثله أي ان قصده كإتقائه عن المتولي واقرأ وهو المعتمد ولا يخفى ان المنقول عن المتولي انما هو الاطلاق لان القصد لا حاجة اليه لانه المذكور في قول المصنف ان اراد به الالتزام وكتب أيضاً نقل عن والده شيخنا اعتماداً لكلام المتولي وفي كلام شيخنا كجج حل كلام المتولي على ما اذا قصد الالتزام وقد علمت ما فيه اه حل أي فقصد الالتزام هو ارادته ولا يعلم الا باخباره عنه فيرجع الامر الى اشتراط أن يقول أردت الالتزام والفرض انه لم يقبله فمناقشة المحشى ظاهرة اه وعبارة شرح الروض واستثنى الاصل مع ذلك نقلاً عن المتولي ما لو شاع في العرف استعماله في الالتزام وتركه المصنف لقول المتولي كالاكثر بن اذا تعارض في تعليق الطلاق مدلولان لغوي وعرفي قدم اللغوي ولقول ابن الرفعة انه مبني على ان الصراحة تؤخذ من الشرع اذ قضيته عدم لزوم عند النووي اه (قوله بما اذا لم يشع عرفاً الخ) والابان كان ايجاباً صحيحاً فاذا قبلت وقع باثنا ووجب المال اه سم (قوله وتقدم الفرق بين ان ومتى) عبارته ثم وانما ترك هذا الاقتضاء في نحو متى لصراحته في جواز التأخير (قوله كطلق نفسك ان ضمنك الخ) وألحق بذلك عكسه وهو ان ضمنك لي الف فقدمك كترك ان تطلق نفسك ولا يشك ما تقرر بما يأتي ان تفويض اطلاق البهائم لا يقبل التعليق لانه علم مما تقرران هذا واقع في ضمن معاوضة تقبل التعليق واغتفر لانه وقع تبعاً لا مقصوداً بخلاف ما يأتي وما نوزع به في الالحاق بان معنى الاول التخيير أي طلقك بالالف تضمنيه لي والثانية التعليق المحض ونظيره صحة بعثك ان شئت دون ان شئت بعثك يرد بان الفرق بين هاتين انما هو لئني مر في البيع لا يأتي هنا كيف والتعليق ثم يفسده طلقاً الا في الاولى لان قبوله متعلق بمشيئته وان لم يذكرها والتعليق هنا غير مفسد مطلقاً فاستوى تقدمه وتأخره اه شرح مر ومما يقع كثيراً ان يقول لها عند انحصام ابرئني وأما طلقك أو تقول هي أبرئك أو أبرأك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والى يتبادر فيه وقوع

وهذا بخلاف ما اذا قالت طلقني وعلى أو لك على ألف فانها تبين بالالف والفرق ان الزوجة تتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزوج ينفسد بالطلاق فاذا لم يأت بصيغة معاوضة حمل اللفظ منه على ما ينفسد به وفي تقييد المتولي ما هنا بما اذا لم يشع عرفاً استعمال ذلك في الالتزام كلام ذكرته في شرح الروض (أو) قال (ان أو متى ضمنك لي ألفاً أنت طالق فضمنته) أي الالف (أو أكثر ولو بتراخ في متى بانب بالالف) وتقدم الفرق بين ان ومتى ولا يكفي قبلت ولا شئت ولا ضمنكها أقل مما ذكره لان المعلق عليه الضمان بقدر ولم يوجد وأما ضمنك الاكثر فوجد فيه ضمان الاقل وزائدة بخلاف ما مر في طلقك بالالف فزادت فانه لغو لانها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الايجاب والقبول ثم الزائد بلغو ضمنكها واذا قبض فهو أمانة عنده (كطلق نفسك ان ضمنك لي ألفاً



الطلاق رجعيًا وأنه يدين لو قال أردت أن صحت براءتك اه ع ش على مر (قوله فطلقت وضمنت) أي  
 أنت بهما فوراً وان كان المستفاد من كلامه فورية التطبيق فقط وقوله سواء قدمت الطلاق الخ انظر ما وجهه  
 مع ان المعلق عليه الضمان فكان الظاهر انه لا بد من تقدمه وقوله فلا يبنونة عبارة مر فلا طلاق وهي أصرح  
 في المراد اذا فرض انه لم يقع شيء اه شيخنا وذهب الماوردي الى انه لا بد ان يتقدم الضمان على الطلاق  
 لانه معلق عليه وهو منجبه معني اه حل وعبارة شرح مر لان أحدهما شرط في الآخر يمتنع برأيه به  
 فهما قول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتي في الالباء انتهت ولا بد من لفظ الضمان فلا يكفي  
 نحو قبلت ولا شئت ولا التزمت خلافاً للحج في هذه لانه تعليق ينظر فيه الى اللفظ المنطوق به اه قل على الجلال  
 (قوله فذلك عقد مستقل مذكور في بابه) بقى ما لو أراد ان كان قال ان ضمننت الالف الذي لى على فلان فانت  
 طالق فضمنته انتجه وقوع الطلاق باثنا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءته من الالف ببراءته  
 أو أداء الاصيل كما لو قال لها أنت طالق على الالف فقبلت ثم أبرأها منه أو أداه عنها أحد فليأمل وفاقار اه  
 سم على حج وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لزيد ماله على عمر فانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان  
 ضمننت ولو على التراخي طلقت رجعيًا لعدم رجوع العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه  
 بعوض أي وهو الضمان وانما كان عوضاً لصيرورة ما ضمنته ديناً في ذمتها تستحق المطالبة به اه ع ش على  
 مر وفي حاشية المحلى الى انه يقع باثنا بهر المثل في قولها ان ضمننت لى الالف الذي على زيد تأمل (قوله ولا  
 التزام المبتدأ) أي فلو أراد وقوع باثنا بهر المثل ان نذرته الالف لانه لم يقع الطلاق الا في مقابلة عوض وان  
 وجب العوض بسبب آخر وهو النذر اه شيخنا وقد رأيت منقولاً عن الشيخ عبد ربه فلو نذرت الالف  
 لغيره وقع الطلاق رجعيًا (قوله أو علق باعطاء مال) قضية ما مر من انه يشترط في العوض أن يكون المال المعلق  
 عليه مما يصح اصدقه انه يشترط مثل ذلك هنا وعليه فلو علق باعطاء نحو حبة برقهيل يقع بذلك الطلاق باثنا  
 بهر المثل لكونه ماذ كرمياً يصدق في الجملة كلعاق بنحو أمية أو يقع رجعيًا كلعاق بدم أو حشران فيسه  
 نظروا لا قرب الاول لان ماذ كروان لم يعد مالا لكنه يصدق في الجملة فاشبهه بالوطاق بمية أو عاقبها اه ع ش  
 على مر (قوله أو علق باعطاء مال) أي له بان قال لها ان أعطيتني ألفاً بخلاف ما لو قال ان أعطيت زيدا ألفاً  
 فانت طالق فهو تعليق على مجرد صدقة في أعطائه طلقت رجعيًا فلا يشترط الفور وهل يملك زيد الالف لان الاعطاء  
 عليك ولو لغيره حره اه حل (قوله أو علق باعطاء مال فوضعه الخ) هل يشترط لوقوعه الابصار فلا يعتد بوضعه بين  
 يدي الا عني وبوجه بانه لا يصح تصرفه في الاعيان أو لا ويفرق بين هذا ونحو البيع بان هنا شائبة تعليق فاقضت  
 الوقوع مطلقاً وهل يشترط في ما تزم العوض اذا كان معيناً الابصار أيضاً أم لا فيسه نظروا لا قرب انه يقع باثنا  
 بهر المثل فهما كلعاق خالع على عوض فاسد اه ع ش على مر (قوله فوضعه بين يديه) يعلم منه انه علق  
 على اعطاء معلوم كالف درهم وعليه فلو علق باعطاء مبهم كان أعطيتني مالا نهمل يقع باي قدر اعطته وهل يملكه  
 ويقع له الطلاق أو تبسيز به ويجب مهر المثل فيه نظراً وقضية ما يأتي في الوعاق باعطاء عبد ولم يصفه فوقع  
 الطلاق باي مال دفعته ويجب رده ويستحق مهر المثل اه ع ش على مر (قوله فوضعه) أي فوراً في  
 ان واذا دون متى ونحوها قال الزركشي وينبغي ان يشترط علمه بوضعه اه برماوى اه سم (قوله بنية  
 الدفع الخ) زاد الزركشي فلو قالت لم أقصد ذلك لم تطلق كالراهن والواهب اذا قبضا وقال لم نؤثر الرهن والهبة اه  
 وهو موضع تأمل \* (تنبيه) قال الشيخ عز الدين ماذ كرويه من انها تطلق بالا عطاء ان حل الاعطاء على  
 الاقباض المجرد فينبغي ان تعلق ولا يستحق شيئاً وان أريد به التملك فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام  
 تعليقه الفلاق على الاقباض مقام الايجاب قلت فكيف يصح أن يكون الايجاب بالفعل والعقد لا تنعقد بالأفعال  
 اه أقول في مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليأمل ثم لان نقول انما كان الاعطاء هنا مملوكاً لوجود

نطلقت وضمنت) فأنما تبين  
 بالف سواء أ قدمت الطلاق  
 على الضمان أم أخرته عنه  
 بخلاف ما لو اقتصر على  
 أحدهما فلا يبنونة ولا مال  
 لا تنفقاء الموافقة وليس المراد  
 بالضمان هنا الضمان المحتاج  
 الى أصيل فذلك عقد مستقل  
 مذكور في بابه ولا التزام  
 المبتدأ لان ذلك لا يصح الا  
 بالنذر بل المراد التزام بقول  
 على سبيل العوض فذلك  
 لزم لانه في ضمن عقد (أو  
 علق باعطاء مال فوضعه بين  
 يديه) بنية الدفع

عن جهة التعليق ويمكن

من قبضه وان امتنع منه  
(بانت) لان تمكينها اياه  
من القبض اعطاء منها وهو  
بالامتناع من القبض مفوت  
لحقه (فيملكه) أى ما وضعه  
بين يديه وان لم يتألف بشئ ولم  
يقبضه لان التعليق يقتضى  
وقوع الطلاق عند الاعطاء  
ولا يمكن ايقاعه بمجامع قصد  
العوض وقد ملكت زوجته  
بعضها فملك الآخر العوض  
عنه وكوضعه بين يديه ما لو  
قال لو قبضت عليه ففعل  
بمحض رها او كالا عطاء الايتاء  
والجىء (كان علق بنحو  
اقباض) كقوله ان اقبضتني  
أو دفعت لى كذا (واقترن به  
ما يدل على الاعطاء) كقوله  
وجعلته لى أو لا صرفه فى  
حاجتى فاقبضته ولو بالوضع  
بين يديه فان حكمه كذلك  
لانه حينئذ يقصده ما يقصد  
بالاعطاء وخرج بالتعبد  
بهذا ما اذا لم يقترن بما ذكر  
ذلك فكسائر التعليقات فلا  
يشترط فور ولا علك المقبوض  
ويقع الطلاق رجوعا لان  
الاقباض لا يقتضى التملك  
بخلاف الاعطاء لانه  
اذا قبل اعطاء عطية فهم منه  
التمليك واذا قبل اقبضه لم  
يفهم منه ذلك وعلى هذا  
الخارج اقتصر الاصل  
(وأخذه بيده منها ولو مكرهه)  
عليه (شرطى) قوله (ان  
قبضت) منك كذا فلا يكتفى  
الوضع بين يديه (ويقع)  
الطلاق (رجعا) وهذا

اللفظ من جانب الزوج فافتقر ذلك هنا بخلاف نظيره فى البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالبا فسومح  
فيه بما لم يسامحه فيه في المعاوضات المحضة بدليل انه لو اختلفا بما ألف ونوبا نوعا من الدراهم صح ولا يصح نظيره فى  
البيع كسباني اه سم (قوله بنية الدفع عن جهة التعليق الخ) فان قالت لم أقصد الدفع عن ذلك أو تعذر  
عليه الاخذ لحبس أو جنون أو نحوه لم تطلق كما قاله السبكي اه شرح مر (قوله ويمكن من قبضه) أى  
بخلاف ما لو كان مانع من نحو حبس أو جنون أو متغلب أو نحو ذلك اه قل على الجلال (قوله وكوضعه  
بين يديه الخ) بخلاف عكس هذا فلا يكتفى وضعه بين يدي وكيل الزوج ولو بحضوره اه قل على الجلال  
(قوله بحضورها) كان وجه اشتراط ذلك ان المعلق عليه اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها الا اذا أعطى وكيلها  
بحضرته فلا يرجع اه شوبرى وعبارة حل قوله ففعل بحضورها أى فانه قائم مقام اعطائها بخلافه فى  
غيرتها فانهم لم تعطه لاحقية ولا تنزىلا وهل مثل وضعها ووضع وكيلها وانه يكون تسليمها واعطاء فى كلام شيخنا  
كج نعم انتهت (قوله وكالا عطاء الايتاء والجىء) أى مع قرينة فى الجىء وكذا فى الايتى بالقصر بخلافه بالبدل  
فلا يحتاج الى قرينة اه شيخنا وفى حل ما نصه قوله وكالا عطاء الايتاء أى مطلقا أو أما الجىء فلا بد فيه من قرينة  
التملك لان الايتاء جاء فى القرآن بمعنى الاعطاء فاذا قال ان آتيتنى القابل بالبدل بشرط قرينة بخلاف ما اذا قال ان  
آتيتنى بالبدل لا بد من قرينة التملك لانه بمعنى الجىء وقوله الايتاء والجىء أى حيث اقترن بالثانى ما يدل  
على الملك لانه لا يفهم منه التملك كالا قباض الذى أشار اليه بقوله كان علق أى كتعليق بنحو اقباض اه حل  
(قوله والجىء) قضيته انه لو قال ان جئت لى بألف فانت طالق اشترط الدفع فى المجلس وقال أبو حنيفة لا يختص  
قال الصيدلانى واه له ذهبنا اذ مقتضى اللفظ مفارقة المجلس لتجىء بالالف سم اه (قوله ولو بالوضع بين يديه)  
المعتمد ان المستثنين اى التعليق بالقبض والاقباض على حد سواء فى ان الاخذ بيده منها شرط فيه ما وفى انه  
يكتفى بالاخذ على وجه الاكراه فيها اه شيخنا (قوله ما اذا لم يقترن بما ذكر) اى بنحو الاقباض ذلك اى  
الذى يدل على الاعطاء فكسائر التعليقات ما لم يسبق منها التماس البدل نحو طلقنى على الف فقال ان  
اقبضتني القات طالق والا كان كالتعليق على الاعطاء وينبغي أن يكون هذا من القرائن اه حل (قوله  
فكسائر التعليقات) واستثنى المتولى ما اذا سبق منها التماس البدل نحو طلقنى على ألف فقال ان اقبضتني ألفا  
فانت طالق فانه كالتعليق على الاعطاء وأقره الشيخان اه برماوى اه سم (قوله ولا علك المقبوض) ولا  
يكتفى بوضعه بين يديه ولا بأخذه منها مكرهه فلا بد من أخذه مختارة على ما رآه الشارح وأما عند الشيخ فمجرة  
فيكتفى بأخذه منها مكرهه عند ادب فعل المكره فى التعليق وحينئذ تكون صورة المسئلة انها أكرهت على دفعه  
له اى يكون الحاصل منها فعلا بخلاف ما لو أخذ منها ففعل الذى هو ظاهر العبارة لا يكتفى به لانها لم يوجد منها فعل  
حرر اه حل (قوله وعلى هذا الخارج) أى قوله أما اذا لم يقترن الخ اقتصر الاصل أى ولم يذكر ما لو اقترن  
به ما يدل على الاعطاء اه شيخنا (قوله ولو مكرهه عليه) أى الاخذ بان تقع يدها بالاكراه وفى كونها حينئذ  
مكرهه نظر الا ان يقال المراد انه أخذ منها بغير اختيارها أى قهر أى قهرت وأكرهت على الدفع له فيقال انه  
فى هذه الحالة أخذ منها مكرهه وحينئذ يبعد الاكراه بذلك فى مسئلة الاقباض لانه لم يحصل منها فعل لان فعل  
المكره كذا فعل الا ان يقال المراد من هذه العبارة انها أكرهت على دفعه فقد أخذ منها مكرهه على دفعه  
فقد حصل منها فعل ولو بالاكراه اه حل (قوله فى قوله ان قبضت منك) وكذا فى ان اقبضتني لانه متضمن  
للقبض وعبارة المتنق ولو قال ان اقبضتني أو قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكتفى الوضع اذ لا يسمى  
قبضا ولا بيعا لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفى للصفة بخلاف الاعطاء اذ لم تعط اه وجميع ما اعتبره  
معتمد اه شوبرى (قوله وهذا) أى اشتراط الاخذ منها بيده ولو مكرهه فى مسئلة القبض ما فى الروضة  
وأصلها أى فالاشتراط خاص بهذه المسئلة ولا يجرى فى مسئلة الاقباض فذكر الاصل له فى مسئلة الاقباض سبق



قلم اذا المذكور في الشرح والروضة انما هو الاشتراط في صيغة ان قبضت منك لافي صيغة ان قبضتني فانتقل نظره من صورة الى أخرى وقوله ولا يمنع الاخذ كرها فيها أي في مسألة الاقباض من وقوع الطلاق أي اذا عرفت ان مسألة الاقباض لا يشترط فيها التناول باليد بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض باليد موقوف باكرها فانه لا يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة أي وهي الاقباض وان كانت مكرهة عليها لان فعل المكره هنا كفعل المختار وقد أشار لهذا مر بقوله اذهبوا أي تعليق الطلاق خارج عن أقسام الخلاف فلم يؤثر فيه الاكراه اه وفي سم على حج نقلا عن عميرة مانعه وسيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من لا يبالى به ولم يقصد حثا ولا منعاه انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراه وعلى بان الفعل منسوب اليه ولو بالا كراه اه وقوله بخلافه أي الاخذ كرها في التعليق بالا عطاء أي فانه يمنع الوقوع اتفاقا هذا ما تيسر في فهم مراده بعدم راجعة المواد الكثيرة وبعد ذلك هو ضعف والمعتد التسوية بين مسئلتى القبض والاقباض في اشتراط التناول باليد وعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه وعجاجة أصله ويشترط لتحقيق الصفة أخذه بيده منها ولو مكرهة والله أعلم وشرحها مر فقال ويشترط لتحقيق الصفة وهي الاقباض المتضمن للقبض كما ذكره الشارح مشيرا به الى رد الاعتراض على المصنف بان ما ذكره هو اذا المذكور في الشرح والروضة انما هو في صيغة ان قبضت منك لافي ان قبضتني فانتقل نظره من صورة الى أخرى ووجه دفعه استلزام القبض للاقباض أخذه بيده منها فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا ولو مكرهة وحينئذ يقع الطلاق رجعا بها هنا أيضا والله أعلم اذهبوا خارج عن أقسام الخلاف فلا يؤثر فيه الاكراه اه بقي شيء آخر وهو ان كلام الأصل مفروض فيما اذا علق على الاقباض ولم تقم قرينة تدل على الاعطاء كما عرفت به الشارح بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الأصل فلاكتفاء بالوضع من غير أخذه على طريقة الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المنهاج انما هو فيما اذا علق بالاقباض بدون القرينة المذكورة الذي أشار له هنا في المفهوم بقوله ونخرج بالثبوت من هذا الخ والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيه اذا وجدت القرينة المذكورة الذي هو منطوق المتن وقد راجعت شرح مر وحواشيه وشرح الروض فلم أر نصا على التسوية في جريان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه بل الذي في كلامه ولا جميعهم نصب الخلاف في حالة عدم القرينة المذكورة لا غير تأمل (قوله سبق فلم) أي لانه يقتضي ان هذه كتاك في الاكتفاء بالوضع بين يديه وليس كذلك لانه يكفي في تلك دون هذه وهذا على طريقته من الاكتفاء بالوضع فيما مر والمعتد ما ذكره الأصل فيها من اشتراط القبض فهي وهذه على حد سواء اه شيخنا (قوله سبق فلم) ليس كذلك بل هو فقه مستقيم فسيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالى به ولم يقصد حثا ولا منعاه انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراه وعلى بان الفعل منسوب اليه ولو مع الاكراه وذلك عين ما في المنهاج ههنا فاعتمد ولا تغتر بما قاله شيخنا فانه تبع فيه السبكي وغيره اه أقول حكم شيخ الاسلام على ما في المنهاج بسبق القلم من جهة عدم اكتفائه بالوضع بين يديه فكيف يندفع بان فعل المكره منسوب اليه اه سم اه ع ش (قوله سبق فلم) المعتد في الاقباض الاكتفاء بقبضه منها مكرهة كما حزم به الأصل وصاحب الانوار لانه تعالى محض لا يختلف بالا كراه وعدمه لانه لا يقصد به حث ولا منع كطلوع الشمس وقدم السلطان وجي الخجج اه مر اه شوبري (قوله في التعليق بالا عطاء) أي وما في معناه وهو الاقباض الذي اقترن به ما يدل على الاعطاء اه حل (قوله لانهم لم تعط) أي لان دفعها لذلك كالدفع لان فعل المكره كالفعل فلا يقال أعطته ولا أقبضته أي دفعته له ويقال قبضت منها أي أخذت منها ومن ثم قال الشارح لوجود الصفة ونازع فيه الشيخ عميرة وقال ينبغي الاعتماد بفعل المكره في الاقباض أيضا ويقال انها أقبضته أي دفعته له لان اكرها غير منظور اليه لسيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالى بخلافه ولم يقصد بخلافه حثا ولا منعاه انه يحث بالفعل منه ولو ناسيا او جاهلا او مكرها وهذا من افراد ذلك اه حل

فافي الروضة وأصلها فذكر  
الأصل له في مسألة الاقباض  
سبق قلم ولا يمنع الاخذ كرها  
فيها من وقوع الطلاق لوجود  
الصفة بخلافه في التعليق  
بالاعطاء المقتضى للتعليل  
لانها لم تعط (ولو علق)  
الطلاق (بإعطاء عبد) ووصفه  
(بصفة سلم او دونها)

(قوله بان لم يستوفها) أي أو وصفه بغير صفات السلم ككونه كاتبا مثلا وقد تشمله عبارة المصنف بشكاف اه  
 حل (قوله طلقته في الاولى) أي ولو كان أصله أو فرعه مولا نظرا لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقرب حريته لانه  
 لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق اه حل (قوله وبمهر مثل في الثانية) أي ولا بد في هذه من الشرط الا أن أي  
 صحة بيعها له فالشرط جار في هذه والآية فكان عليه ذكره في المسئلتين اه شيخنا (قوله وبمهر مثل في الثانية)  
 أي وباعطائه بمهر المثل بدخوله في ملكه بشرط ان يصح بيعها له فدخول من أقرب حريته ونحوه المغصوب  
 والمصنف سكت عن هذا هنا وذكره فيما بعد ذلك وكان حقه ان يذكره هنا أيضا وأما في الاولى فلا حاجة لذكره لانه  
 معلوم اذا تعلق به الا ان دخل في ملكه لفساد العوض فيها سرع عدم استيفائه صفة السلم لان ما في النعمة لا بد ان  
 يوصف بصفات السلم لان الفرض انه غير معين اه حل (قوله فله رده ومهر مثل) أي بناء على انه مضمون عليها  
 ضمان عقده وهو الاصح لاضمان يداي وله امساكه ولا ارش له اه شرح من نعم ان كانت قيمته أكثر من مهر  
 المثل وكان محجورا عليه بسفه أو فاس تعين عدم الرد كما يتعين الرد ولو كان الثمن أكثر في هذه الحالة والافقه الرضا به  
 اه قل على الجلال (قوله فله رده للعيب) فهو يدخل في ملكه وان كان معيبا وقولهم ان ما في الذمة لا يتعين وذلك  
 الاقبض صحيح وقبض المعيب غير صحيح مخصوص بعدم المعاوضة دون التعليق كما يعلم من المسئلة التي ذكرها  
 عقب هذه تأمل اه حل (قوله فله رده) فلو كانت قيمة العيب مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج  
 محجورا عليه بفلس أو سفه والغبطة في الامساك فابس له الرد كما قاله الاذرعى وهل يأتي هذا العقد في مسألة  
 الشارح أو يفرق محل نظر فلتأمل ولو كان الزوج عبدا فله رد السيد أي المطلق التصرف والافواه فان قيل  
 لو رد السيد نجوم الكتابة بالعيب ارتفع العتق فلم لا يرتفع الطلاق هنا قلنا الغلب على الكتابة الصحيحة حكم  
 المعاوضة ولهذا لو كانت عليه على مال فزاد منه عتق والغلب هنا التعليق ولهذا لو علق بمال في ذمة ثمانية أبرأ منه  
 لم تطلق نعم نظير الخلع الكتابة الفاسدة اه مر اه شوبري (قوله على عبدي في الذمة) أي وما في الذمة  
 لا يتعين الاقبض صحيح وقبض المعيب غير صحيح اه حل (قوله طلقته بعد الخ) أي لوجود الصفة سواء  
 أكان العبد سليما أم معيبا ولو مدبرا أو معلقا بصفة لوقوع اسم العبد عليه واما كان وما كان نفعه وتملكه فله  
 في شرح الروض اه سم (قوله بأي صفة كان) أي لان النكحة في سبب الشرط لا عموم اه حل (قوله  
 ان صح بيعها له) فديقتضي تعييده هذه دون ما قبلها انما تطلق بالوصف مطلقا ولو مغصوبا وقد يقال انما يخص  
 هذه لانها محل الاجماع لانه لو كان مبهما لم انه لا يمكن تملكه فربما يؤخذ منه ان المغصوب كذلك اه شوبري  
 (قوله والمجهول لا يصلح عوضا) فلما قدر العوض وجب مهر المثل كما قلنا ان اعطيني هذا المغصوب كما يصرح  
 به اه حل (قوله كمغصوب) لا يقال محله اذا لم تقدره او هو على انتزاعه لاننا قلنا هذا غلط لان المراد الذي  
 غصبته اما عبدا المغصوب فلا يتصور رده مع كونه مغصوبا اه سم اه شوبري وعبارة شرح من ولو  
 اعطاه عبدا لهام مغصوبا طلقته لانه بالدفع خرج عن كونه مغصوبا اه (قوله لم تطلق باعطائه) والفرق  
 بين هذا وبين قوله الا أن ولو علق باعطائه هذا العبد المغصوب حيث تطلق بمهر المثل واضح لانهم راعوا في ذلك  
 الاشارة والا اعطاء فأوجبوا مهر المثل نظرا للاعطاء المقتضى للتمليك وهنا الاشارة فاقضوا الامر على اعطائه اه  
 حل (قوله ولو علق باعطائه هذا العبد الخ) هذا تعييده وله ان صح بيعها له أي فعل هذا الشرط ما لم يكن العبد  
 معين والا فلا بشرط وقوله المغصوب أي في الواقع وان لم يصرح هو بهذا العنوان وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا  
 (قوله هذا العبد المغصوب) أي وان لم يصرح بهذا الوصف بان قال هذا العبد أو هذا وكان في نفس الامر كذلك  
 أو مغصوبا وهذا وان كان لا يصح اعطاؤه أي تملكه لكن نظريه للاشارة فلا بد من اعطائه وتعلق بمهر المثل  
 نظرا للاعطاء المقتضى للتمليك وهذا كما في الحر أو اما الامة فيقع بانها بمهر المثل سواء عينه أولا اه حل وفي  
 قل على الجلال (تنبيه) جميع ما تقدم في الحر وتعين مهر المثل في الجميع في الامة اه (قوله وهو انما

بان لم يستوفها) فاعطته لاجها  
 أي لا بالصفة التي وصفها (لم  
 تطلق) لعدم وجود الصفة  
 (أو بها طلقته في الاولى  
 وبمهر مثل في الثانية) لفساد  
 العوض فيها بعدم استيفاء  
 صفة السلم والثاني من زيادتي  
 (فان بان معيبا في الاولى فله  
 رده) للعيب (ومهر مثل)  
 وليس له أن يطالب بعبد تلك  
 الصفة سائر لوقوع الطلاق  
 بالمعنى بخلاف غير التعليق  
 كما قال طلقته على عبد  
 صفته كذا فقبلت وأعطته  
 عبدا بتلك الصفة معيبا له رده  
 والمطالبة بعبد سليم لان  
 الطلاق وقع قبل الاعطاء  
 بالقبول على عبدي في الذمة  
 (أو) علقه باعطاء عبد (بلا  
 صفة طلقته بعد) بأي صفة  
 كان (ان صح بيعها له وله مهر  
 مثل) بدل المعطى لتعذر ملكه  
 لانه مجهول عند التعليق  
 والمجهول لا يصلح عوضا فان  
 لم يصح بيعها له كمغصوب  
 ومكاتب ومشترون وموهون  
 لم تطلق باعطائه لان الاعطاء  
 يقتضي التملك كما مر ولا يمكن  
 تملك ما لا يصح بيعه وتعيير  
 بذلك أعم من قوله الامغصوبا  
 ولو علق باعطائه هذا العبد  
 المغصوب أو الحر أو نحوه  
 فاعطته بانت بمهر المثل كذا  
 علق بخمر (ولو طلبت بالف  
 ثلاثا وهو انما



ملك دونها) من طلقه أو  
 طلقين (فطلق ما ملكه فله  
 ألف) وإن جهلت الحال لأنه  
 حصل بما أتت به مقصود  
 الثلاث وهو الحرمة الكبرى  
 وشمول الحكم لما كان طلقين  
 من زيادتي (أو) طلبت به  
 (طلقة فطلق) طلقه فأكثر  
 (به) أي بالف (أو مطلقا  
 وقع به) كالجماعة وهذا من  
 زيادتي (أو) طلق (بمائة  
 وقع بها) لرضاها مع أنه  
 يستقل بإيقاعه بمجانبة بعض  
 العوض أولى والفرق بينها  
 وبين ما لو قال أنت طالق  
 بالف فقبلت بمائة ظاهر  
 (أو) طلبت به (طلقا غدا  
 فطلق غدا أو قبله بانت) لأنه  
 حصل مقصودها وزاد تنجيها  
 في الثانية (بمهر مثل) لأن هذا  
 الطلع دخله شرط تأخير  
 الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد  
 به فيسقط من العوض ما  
 يقابلها وهو مجهول فيكون  
 الباقي مجهولا والمجهول يتعين  
 الرجوع فيه إلى مهر المثل  
 ولو قصد ابتداء الطلاق وقع  
 رجعا فان اتهمته محلف كما  
 قال ابن الرقعة ولو طلقها بعد  
 الغد وقع رجعا لأنه خالف  
 قسوها فكان مبتدئا فان  
 ذكر ما لا فلا بد من القبول  
 (ولو قال إن دخلت) الدار  
 (فانت طالق) بالف فقبلت  
 ودخلت طلق (لوجود الصفة  
 مع القبول (به) أي بالالف  
 كفاي الطلاق المنجز

ملك دونها) فلو كان ملكها فقدم في كلامه (قوله فطلق ما ملكه) فلو طلق نصف الطلقة التي ملكها أو طلقه  
 ونصفها من طلقين ملكها ما استحق الألف لما ذكره من التعليق وقوله لم ولو أجابها ببعض ما سألته وزرع على  
 المسؤل وقيل على الكل محله ما لم يحصل مقصودها بما أوقعه اه حل وقوله وزرع على المسؤل الخ مقتضاه  
 أنه لو طلبت ثلاثا بألف وهو ملك اثنتين فطلق واحدة أنه يستحق ثلث الألف لأنه لم يحصل مقصودها فلا يستحق  
 الألف سقط ما أوقعه تغليب الشوب الجمالة كما تقدم في قوله ولو طلبت ثلاثا بألف فوجد ثلثه (قوله وإن جهلت  
 الحال) هذه الغاية للرد على من قال إن علمت الحال استحق الألف والألف ثلثه أو ثلثيه كفاي أصله (قوله أو مطلقا)  
 معطوف على به (قوله كالجماعة) مقتضاه أنه لو قال رد عبدتي بالف فقال أردت بمائة ورواهاستحق الخمسمائة  
 حرر اه حل وكون هذا مقتضى ما ذكره الشارح غرر ظاهر وانما مقتضاه بالوفال رد عبدتي بالف فرد  
 ساكتا فإنه يستحق الألف وهو كذلك لا يثبت شرط في الجمالة القبول لفظا واعمل هذه القولة من المحشى تحرفت  
 على الناحية الجرد للمعاشرة ووجهها أن تكون على قول المتن أو بمائة وقع بها تأمل (قوله أو طاق بمائة) معطوف  
 على قوله مطلقا (قوله والفرق بينهما إلى قوله ظاهر) وهو أنه إذا بدأ كان المعلن من جانبه المعاوضة والخالف فيها  
 نضر وإذا بدأت هي فالعيب الجمالة والخالف فيها لا نضر اه قل على الجلال (قوله فطلق غدا) أي فورا  
 كالتفدية الفاء والظاهر أن معنى الفورية في الطلاق غدا أن يطلق من أول الغد وهذا انما هو مقتضى الفهم  
 وظاهر العبارة قول الألف الظاهر أنه غير مسلم وأنه لا يشترط تعليقه في أول النهار يدل على هذا قول الشارح  
 في المقابل ولو طلق بعد الغد الخ فقتضاه أن الغد كما ظرف لا يقع الطلاق البائن وإن الرجعي انما يكون فيها  
 بعده (قوله لأن هذا الخلع الخ) عبارة شرح مر لفساد العوض بجعله سلماء نهائه في الطلاق وهو محال فيه  
 لعدم ثبوته في الذمة وفساد الصيغة بتصریحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لأن المعلن فيه  
 المعاوضة وبمذاقارت هذه قوالها أن جاء الغد وطلقة تنفي فلك ألف فطلقها في الغد اجابة لها استحق المسمى لأنه  
 ليس فيه تصریح منها بتأخير الطلاق (قوله فيسقط من العوض الخ) العوض هو الألف والمعوض الطلاق  
 وتأخيرها وبعض العوض فاسد فيسقط من العوض الذي هو الألف ما يقابل البعض الفاسد من المعوض  
 والمقابل مجهول فيكون باقي الألف مجهولا اه شيخنا (قوله ولو قصد ابتداء الطلاق الخ) تقييد لقوله فطلق  
 غدا أو قبله اه شيخنا والظاهر أنه لا يختص به هذه الصورة بل يصلح قيد المقابل لها من قوله ولو طلبت بالف  
 ثلاثا إلى هنا بل لجميع مسائل الباب (قوله فلا بد من القبول) أي لو فزع الطلاق فان لم تقبل فلا وقوع اه  
 ع ش (قوله فقبلت) أي فورا بدليل ودخلت أي ولو على التراخي على المعتقد اه شرح مر وسواء تقدم  
 الدخول على القبول أم تأخر عنه على المعتقد أيضا اه شيخنا هذا واشترط القبول في هذه المسئلة مشكل فضلا  
 عن الفور به مع قوله فيها امر أو بدأ بصيغة تعليق كتنى أعطيتني فتعلق فلا رجوع له ولا يشترط فيه قبول  
 له فلو في قل على الجلال قوله اتصال القبول وهو كذلك وأما الدخول فأشار بالواو فيه إلى أنه لا فرق بين أن  
 يوجد قبل القبول ولم يمنع اتصاله أو بعده ولو على التراخي وهذا في التعليق بخوان أو ما نحو مني فلا فوري  
 القبول ولا الدخول على نظير ما في غير هذا الموضع اه ومقتضى هذا أن تنفذ الفورية في مثل هذا مع أن  
 الذي تقدم أن لا تنفذ الفورية إلا إذا كان التعليق على الاعطاء أو الضمان أو المشيئة وأن التعليق بها على غير  
 هذه لا يقتضي الفور تأمل (قوله فقبلت ودخلت) أي بان فالت قبلت أو التزمت وليس منه قوالها لم يجز أو حسن  
 اه ع ش على مر (قوله ودخلت) أي وإن لم يكن فورا كما هو المتبادر من صيغته حيث أتى بالفاء في الأول  
 وبالواو في الثاني وببحث فيه الشهاب عميرة بان الذي في حيز الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فيكون  
 التعقيب في جملة ذلك أي في المعطوف والمعطوف عليه لا في القبول فقط كما قيل أي قال من يقول بوجوب الموالاة  
 بمثل ذلك في قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ رد على من قال الفاء تفيد سبق غسل الوجه

على غيره وقبس عليه بقية الاعضاء اه وفي كلام ج يكون لجوع الامرين لالكل منهما فراجع وحرراه حل  
 (قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق) اي على وقوعه الكائن بالدخول بل بمجرد القبول يجب تسليمه وان لم تدخل  
 ولم يقع (قوله بل يجب تسليمه في الحال) اي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول اه سم على ج (أقول) وعليه  
 فلو سلمته ولم تدخل الى أن ماتت فالقياس استرداد الالف منه ويكون تركه كملوا استأجرا باسمي ثم تخربت  
 قبل استيفاء المنفعة فانه يرجع بمادفعه من الاجرة للمؤجر ثم قضية قوله تقارن العوضين في الملك انه ملك العوض  
 هنا بنفس القبول وانما تلك البض بالدخول وعليه فلو ماتت قبل الدخول وقلنا برد العوض فانه يفوز بالفوائد  
 الحاصلة منه لحدوثها في ملكه لانه انما يرد لها بتعذر الطلاق فراجع اه ع ش على م ر (قوله بل يجب تسليمه  
 في الحال) اي ويملكه ويتصرف فيه بما يريد ثم ان دخلت فواضح وان تعذر رجعت عليه بمادفعته ان بقي  
 ويبدله ان تلف اه قل على الجلال (قوله واختلاع اجنبي الخ) هذا متعلق بجميع ما مر وقوله فهو  
 من جانب الزوج الخ تفريع على افظا وقوله فاذا قال الخ تفريع على حكاه شيخنا ومن خلع الاجنبي قول  
 أمهات الاخاء اه على م وخرصا قها في ذمتي فيجيبها فبقع باثنا بل المؤخر في ذمة السائلة كما هو واضح لان لفظة  
 مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنو ظير ما مر في البيع فلو قالت وهو كذا الزمها ما سئمت زاد أو نقص لان المسئلة  
 المقدرة تكون مثلام حيث الجملة ونحو ذلك أفنى الولي العراقي ومنه أيضا لولة طاق زوجتك على أن أطلق  
 زوجتي ففعل فانه يقع باثنا لانه خلع فاسد والعوض فيه موقوف فيما يظهر من كل على الاخره من مثل زوجته  
 اه شرح م ر ويشترط في الاجنبي اطلاق التصرف كعلم مما مر فلو كان عبدا غير مأذون فالمال في ذمته  
 أوسفها وقع رجعا كالسفهة المختلعة اه وأخذ السبكي من جواز اختلاع الاجنبي جواز بذل المال  
 لاسقاط الحق من الوظيفة وان توقف الاستحقاق على تقرير الناظر اه بر واعتمد ذلك قال ويسقط حقه  
 باسقاطه وتصور الخيرة للناظر فمن يقرر من هذا ومن غيره ولا رجوع للبذل لم تحصل له الوظيفة الا ان شرط  
 ذلك ولو بذل المال بشرط أن يصير الحق له لم يصح ذلك وأقول اذا قال جعلت كذا في مقابلة اسقاط حقك من  
 الوظيفة ان قررت فيها ما المانع من الصحة الا أن يجاب بان التقرير ليس من مقتضى النزول ولا هو الى النازل  
 ولا يقدر عليه وانظر ما المراد بعدم الصحة هل هو تبين ان الحق للنازل لم يسقط كما هو ظاهر هذا الكلام ويحتمل  
 هنا تفصيل فليقرر م ر انه لو بذل ما لعل النزول وان كان البذل بهية بايجاب وقبول ولو حصل تبارؤ  
 بينهما ثم لم تحصل له الوظيفة فله الرجوع بمابذله ولا يمنع منه التبارؤ لانه مبني على الحصول ولم يتحقق وما تقرر  
 عنهما انه يسقط حق النازل بمجرد الاسقاط مطلقا هو ما قرره آخر او قرر قبله ان الاسقاط على قسمين اسقاط  
 على الاطلاق واسقاط لهذا الشخص خاصة ففي الاول يسقط حقه بمجرد الاسقاط سواء قرر الناظر فيه أم لا  
 أولا ثم الخيرة الى الناظر في التقرير لهذا الشخص أو غيره والثاني يشبه الهبة الخاصة فلا يسقط حقه بمجرد  
 الاسقاط بل ان قرر الناظر ذلك الشخص سقط حقه وله الرجوع قبل تقرير الناظر له وان لم يقرره الناظر لم  
 يسقط حق صاحب الوظيفة وليس للناظر أن يقرر غيره هذا يحصل ما نقله عن السبكي ثم قرر انه يسقط حقه بمجرد  
 الاسقاط في القسم الثاني أيضا قال وشرط جواز البذل في مقابلة النزول أن يكون البذل له ممن يستحق الوظيفة  
 والام يصح فلو بذل والحالة هذه أي المبذول له لا يستحق الوظيفة وقع تبارؤ بينهما ثم تبين الحال فله الرجوع  
 ولا يمنع التبارؤ لانه بناء على ما تبين بطلانه اه \* (فرع) \* الفرق بين ما هنا من صحة اسقاط الحق من  
 الوظيفة للمال وبين عدم جواز اخذ الضرة لا على اسقاط حقها من النوبة ان الحق هناك لم ينحصر لها بل  
 لازج فيه حق بدليل ان له أن لا يقبل هبتها وان له أن يعرض عن الجميع اه سم وكان شيخنا الحنفى رحمه  
 الله تعالى يفتي في استحقاق الجارية والرق والتزام البسلا بان الحق في ذلك لمن كتب اسمه في تذكرة الجارية  
 من طرف نائب السلطان وفي افرجات الرزق وفي تقسيط الالتزام ويقول هذا عطاه وتمكين وتقرير من نائب

ولا يتوقف وجوبه على  
 الطلاق بل يجب تسليمه في  
 الحال لان الاعراض المطلقة  
 يلزم تسليمها في الحال والعوض  
 تأخر بالتراضي لوقوعه في  
 التعليق بخلاف المنجز يجب  
 فيه تقارن العوضين في الملك  
 (واختلاع اجنبي) من ولي  
 لها وغيره



السلطان فن كتب اسمه الذي يستحق ما ذكرتم رأيت اقتناء وانحيا البعض الفضلاء من الخنفية فاجبت نقلاه  
 لانه ربما يحتاج للاقتناء به وانصه ما قولكم في رجل اشترى لنفسه جامكية ودفع عنها من خالص ملكه وكتب تمسك  
 الشراء والاسقاط باسمه خاصة وقبضها مدق من الزمان غير انه كتب في تذكرة الجامكية اسم زوجته وأولاده سترا  
 وحماية على عادة الناس حيث يكتب مستحق الجامكية اسم غيره بل قد يكتب اسماءه وانما لا يعرف صاحبه فهل  
 العبرة بالاسم الذي في التمسك لانه هو الذي دفع الثمن ووقع البيع والاسقاط له ام كيف الحال أفيد والجواب الحمد  
 لله ما نفع الصواب لا يخفى ان الفراغ عن البلاد والجوامك والرزق والاطيان عرف مصر وهو عرف خاص بعمل  
 به كما صرح به في الاشياء والنظائر وقد جرت العادة بينهم ان من اشترى بلدا او جامكية يكتبها باسم ولده أو بموكله  
 أو واحد من اتباعه ولكن يتصرف فيها بنفسه مولا يملكها الولد أو المعتوق الابن - دموت الوالد أو السيد كما هو  
 الواقع المشاهد في مصرنا وقد وقعت هذه الحادثة وأفتى فيها مشايخنا بمنع الاولاد والاتباع من أخذ ما كتب لهم  
 باسمائهم مدة حياة آبائهم أو ساداتهم واستدلوا على ذلك بما صرح به في الرسالة المسماة بعطية الرحمن في صحة  
 ما أرصد من الجوامك والاطيان ونص عبارته فيها انه يجوز ان يكتب جامكية أو رزقة على أولاد وعيال وعتقاء  
 ونحو ذلك اذا احتاج الى الفراغ عنه ذلك لانه هو الذي يتصرف فيها بفراغ وغيره ولا يتصرف أولاده وعياله  
 الابعد موته فذا كتب انسان جامكية أو رزقة باسم أولاده وعياله لم يزل يتصرف فيها مادام حيا من غير مشارك  
 ولا منازع سواء قال أكتبها هكذا في حالة الارصاد أو قبل الارصاد فان قوله يقبل ويعمل به من غير تكبير خصوصا  
 في زماننا الكثرة عقوق الاولاد لا بائتهم وسفهمهم عليهم انتهت عبارة الرسالة بالحرف اذا علم هذا النقل المعترفان  
 الزوجة والاولاد لا يستحقون استقلال هذه الجامكية المذكورة في السؤال الابعد موت من اشترىها ورثها وله ان  
 يتصرف فيها ببيع وغيره كما هو عرف مصر المصرح به في الاشياء وأفتى به كثير من أهل المذهب وحينئذ فلا اعتبار  
 بتعليل من يقول انهم مكتوبة باسمي في التذكرة لاننا فتحنا هذا الباب يلزم عليه فساد كبير فان غالب أمراء مصر  
 يشترون البلاد والجوامك والرزق بالموال عظيمه ويكتبونها باسماء أولاد واتباع ولو قلنا باعتبار كتابة  
 اسمائهم لاخذوها من أيدي مواليهم في حياتهم وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى ومن القواعد الشرعية ان دفع  
 المفسدة مقدم على جلب المصلحة واذا كان كذلك ورفعت هذه الحادثة للجامك الشرعي منع المعارضة عن هذا  
 الرجل الذي اشترى الجامكية لنفسه ودفع الثمن من ماله ويناب على ذلك واتباع الحق أسلم والله أعلم اه (قوله  
 وان كرهته) أي الاختلاع (قوله لفظا وحكما) لعل المراد باللفظ الصيغ التي تقدمت بين الزوج والزوجة  
 وبالحكم ما يترتب على تلك الصيغ من وجوب المسمى نارة ووجوب مهر المثل نارة أخرى ومن وقوعه رجعا  
 نارة وبائنا أخرى اه شيخنا ويستثنى من قوله وحكم صور احداها مالو كانه امرأتان تغالغ الاجنبي عنهما  
 بالنف مثلا من ماله صح قطعا وان لم يفصل حصه كل منهما لان الف يجب للزوج على الاجنبي وحده بخلاف  
 الزوجتين اذا اختلعا فانه يجب أن يفصل ما يترتب من كل منهما الثانية لو اختلعت المريضة بما يزيد على مهر المثل  
 فلز ياد من الثلث والمهر من رأس المال وفي الاجنبي الجميع من الثلث الثالثة لو قال الاجنبي طلقها على هذا  
 المنصوب أو على هذا النجر أو نحو ذلك وطلق وقع رجعا بخلاف المرأة اذا التمس الخلع على المنصوب ونحوه فانه  
 يقع بائنا بمهر المثل الرابعة لو سأله الخلع بمال في الحبض فلا يحرم بخلاف الاجنبي اه شرح الخطيب اه سم  
 اه زى وقوله لو قال للاجنبي طلقها على هذا المنصوب بخلاف ما لو قال طلقها على هذا العبد مثلا وهو في نفس  
 الامر منصوب فانما تبين بمهر المثل كما يعلم مما يأتي في قوله أو صرح باستقلال خلع بمنصوب اه ع ش على  
 م ر (قوله على مامر) لما كان قوله كاختلاعها يقتضي ان الخلع لو جرى مع أجنبي فاسد وجب مهر مثل مع  
 انه ليس كذلك بل يقع رجعا فندفع هذا بقوله على مامر اي من تخصيص وقوعه في الفاسد بمهر المثل بما اذا جرى  
 معها فلا حاجة الى استثناء هذا ذكره الحايي (قوله فهو من جانب الزوج الخ) بيان لفظ وقوله معاوضة الخ

وان كرهته (كاختلاعها)  
 في مامر لفظا وحكما على مامر  
 فهو من جانب الزوج ابتداء  
 بصيغة معاوضة

أى ان أتى بصيغة التعليل في مشوب معاوضة ولا رجوع فيه كمر وقوله ومن جانب الاجنبي الخ أى  
سواء فيه صيغة المعاوضة وغيرها كمر اه قل على الجلال (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء الخ) الذى  
تقدم في بداءة الزوج انه تارة يتبدى بصيغة معاوضة وتارة يتبدى بصيغة تعليل كما تقدم في المتن فانظر لما اقتصر هنا  
على القسم الاول اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله معاوضة بشوب تعليل) فله الرجوع قبل  
القبول نظر الشوب المعاوضة وقول الجلال المحلى نظر الشوب التعليل وهم وأخذ السبكي من جواز اختلاع  
الاجنبي - واريد بالمال لا سقط الحق من الوظيفة وان توقف استحقاق الباذل على تقرير نحو الناظر واذا أسقط  
حقه للباذل صار نحو الناظر بخلافه من يقرره ولا يتعين أن يقرر الباذل واذا قرر غيره لا رجوع له بمابذله الا  
ان شرط الرجوع بان قال بذلت هذا المال في مقابلة اسقاط حقك من وظيفة كذا الى واذا لم أقرر فيها أرجع  
عليك بمابذله ونقل عن تقرير شيخنا ان له الرجوع وان كان مابذله بعقد هبة وان وقع بينهما ما ساء لانه مبنى على  
الحصول ولم يحصل وفيه نظر لا يخفى اه حل \* (فرع) \* لو أسقط الموقوف عليه حقه من الوقف لم يسقط  
كما ظهر ووافق عليه مر أو من الغلة فهو باحة فان كان بعوض فهو يشبه البيع الفاسد الا أن توجد شروط  
البيع الصحيح كذا ظهر ووافق مر عليه على البدية فليتنامل وليراجع واجبر اه سم (قوله فذا قال  
الزوج الخ) تفريع على قوله فهو من جانب الزوج الخ وهو إشارة للحكم المعنوي كما ان المخرج عليه إشارة  
للفضى اه شيخنا (قوله كتخليصها من يسى العشرة بها) أى وكان يقصد بتخليصها ان يتزوجها لکنه يأثم في هذه  
اه ج اه ع ش على مر (قوله ولو كملها في الاختلاع) هذا متعلق بقوله فيما مر ولها ما توكل فكان  
الانطباق قد عده هناك وقوله أو ينوى ذلك أى الاستقلال أو الوكالة وهذه أربع مع الاطلاق والصورة خمسة  
والتصريح بالاستقلال كان يقول خالع زوجتك على ألف من مالى والتصريح بالوكالة كان يقول اختلعهما  
بالألف من مالى أو كملها اه شيخنا (قوله ان يختلعه) كان يقول للزوج طلق زوجتك على ألف فذمتى  
من مالى أو ينويه وقوله كمله ان يختلعه لها كقوله طلق زوجتك على ألف فذمتها من مالى أو كملها كالتى عنها  
فيطالب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع له عليها وتطالب بهى في الثانية (قوله قال الغزالي) هو المعتمد أى  
فيلزمها العوض وقوله وقع لها أى ان لم يخالعهما فيما قدرت له والا فلا فهو لا يخالف ما تقدم آنفا اه قل على  
الجلال (قوله لعدم منفعة اليها) بخلاف نظيره من الوكالة في الشراء فان فادته كما تكون للموكل تكون  
للكيل فوقوعه في مثل ذلك للوكيل أولى لانه المباشر اه فيض اه شوبرى (قوله ولاجنبي توكلها)  
أى في اختلاع نفسها من زوجها وقوله بان يصرح أى بالوكالة أو بالاستقلال وقوله أو تنوى أى الوكالة  
أو الاستقلال فهذه أربعة مع قوله فان أطلقت لمجموع خمسة مع السابقة وقوله وحيث صرح الخ تفريع  
على المستثنين والتصريح فيه صورتان وقوله يطالب الموكل أى الذى هو الزوج في الاولى والاجنبي في الثانية  
وقوله والافيهان صورتان صور بقية العشرة والمباشر هو الاجنبي في الاولى والزوج في الثانية وقوله حيث نوى الخ لم  
أى للموكل الذى هو الزوج في الاولى والاجنبي في الثانية فهما صورتان مع قوله أو أطلق وكيلا فالرجوع  
في ثلاثة وعنده في خمسة عدم مطالبته أصلا في اثنين وقوله أو أطلق وكيلا أى أمالو أطلق وكيلا أى الاجنبي  
وهو الزوج في الثانية فلا رجوع اه شيخنا (قوله فالزوج يطالب الموكل) أى فيطالب الزوج في الصورة  
الاولى وهى توكلها أجنبيا في اختلاعهما ويطالب الاجنبي في الصورة الثانية وهى توكل الاجنبي لها ولا  
يطالب الوكيل ويفرق بينهما وبين وكيل المشتري بان العقد يمكن وقوعه ثم لاهنا كمر وما تقدم من انه يطالب  
الوكيل دونها مفروض فيما اذا خالعهما وهما لم يخالعهما اه حل وفي قل على المحلى مانعه قوله يطالب  
الموكل وهو الزوج في الاولى والاجنبي في الثانية فوضب بذلك أنه لا يطالب الوكيل وهو يخالف ما في البيع  
الا أن يفرق بقوله التوكيل في البيع بدليل وقوع العقد في بعض الصور اه وعبارة قسم قوله يطالب الموكل

معاوضة بشوب تعليل ومن  
جانب الاجنبي ابتداء معاوضة  
شوب جعله فاذا قال الزوج  
للاجنبي طاعت امرأتى على  
ألف في ذمتك قبل أو قال  
الاجنبي للزوج طلق  
امرأتك على ألف في ذمتي  
فاجابه بآنت بلسى والتزامه  
المال فداء لها كالتزام  
المال لعنق السيد عبده وقد  
يكون له في ذلك غرض صحيح  
كتخليصها من يسى العشرة  
بها ويغنيها حقوقها  
(ولو كملها) في الاختلاع  
(أن يختلعه) كماله أن يختلعه  
لها بان يصرح بالاستقلال أو  
الوكالة أو ينوى ذلك فان لم  
يصرح ولم ينو قال الغزالي  
وقع لها لعدم منفعة اليها  
(ولاجنبي توكلها) لختلعه  
عنه (فتخير) هى أيضا بين  
اختلاعهما واختلاعهما لها  
بان يصرح أو تنوى كمر فان  
أطلقت وقع لها على قياس  
ما مر عن الغزالي وحيث  
صرح بالوكالة عنها أو عن  
الاجنبي فالزوج يطالب  
الموكل والاطالب المباشر ثم  
يرجع هو على الموكل



ظاهراً أنه لا يطالب الوكيل بأضامه أنه تقرر في باب الوكالة أن وكيل الشراء يطالب وقد يهرق بان التوكيل هناك أتم لان العقد قد يقع له بخلافه هنا فلا يرجع انتنت (قوله حيث نوى الخلع له) هذه كناية عن نية الوكيل فهي من الصور العشرة وتقدم ان فيها صورتين اه شيخنا (قوله فان اختلع الاجنبي الخ) هذا تفريع على قوله واختلع اجنبي كما اشار له الشارح بقوله فان اختلع الاجنبي فكان الانسب ذكره معه اه شيخنا ولو اختلع الاجنبي بصدقاتها أو على ان الزوج يرى عنه أو قال طلقها وأنت ترى عنه أو على انك ترى عنه وقع رجعي ولا يبرأ من شيء نعم ان ضمن له الاجنبي الدرك أو قال للزوج على ضمان ذلك وقع بائناً بمهر المثل على الاجنبي فان قالت هي له ان طلقته فاني فانت ترى من صدقاتي أو فقد أبرأتك منه فطالما يبرأ منه وهل يقع رجعي أو بائناً بحري ابن المقرى على الاول لان البراء لا يعلو وطلاق الزوج طه في البراءة من غير لفظ صحيح في الاستزام لا يوجب عوضاً قال في الروضة ولا يبعد أن يقال طلق طه معاني شيء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسداً كالحرف يقع بائناً بمهر المثل اذ لا فرق بين ذلك وبين قولها ان طلقته فاني فاني أفق أن كان ذلك تعليقاً لبراءة فهذا تعاقب للتحليل وهذا ما جزمه ابن المقرى وأخر الباب تبعاً للنقل أصله له ثم عن فتاوى القاضي وقد نبه الاستوى على ذلك ثم قال والمثل بهورانه يقع رجعي أو قد جزم به القاضي في تعليقه وقال الزركشي تبعاً للباقيين المعتمد انه ان علم الزوج عدم صحة تعاقب البراء وقع الطلاق رجعياً وأوطن صحته وقع بائناً بمهر المثل وقد أفتى بذلك الوالد اه شرح مر (قوله بماله) كان قال طلقها على هذا العبد والعبد في الواقع له سواء اقتصر على ذلك أو قال من مالها أو قال من مالي اه وقوله أو بمالها كان قال خالعها بم هذا العبد وهو في الواقع لها سواء قال من مالها أم لا وقوله أو باستقلال كان قال خالع زوجتك عني أو عن نفسي بهذا العبد سواء قل من مالها أو لا والحال ان العبد مالها فبقوله بان لم يصرح بشيء من ذلك أي الوكالة والولاية والاستقلال وعدم التصريح بشيء منها لا ينافي تصريحه بأن المال لها اذ الفرض ان الخلع بماله فبقوله وان أطلق مفهوم التصريح في المتن وهذا التفصيل يدل على ان التصريح في المتن بالاستقلال صادق بالتصريح بأنه من مالها وبعدم التصريح به كيقدر اه شيخنا (قوله أو بولاية عليها) أي ولو كان صادقا اه حل (قوله أو صرح باستقلال) بأن قال اختلعتهم هذا العبد ولم يذكر انه من مالها ولا انه مغضوب وهو لها في نفس الامر كفي الرض وكذا اذا صرح بأنه من مالها كفي البهجة وشرحها اه مرل (قوله فيقع الطلاق بائناً يلزمه مهر المثل) الاطلاق هنا مع التفصيل في قوله وان أطلق بأن لم يصرح بشيء الخ بين أن لا يذكر انه من مالها فخلع بمغضوب أو يذكره فرجعي كالصريح في انه لا فرق بينهما هنا في الوقوع بائناً بمهر المثل وحيث تذكروا ان الخالع ممن غير الزوجة بنحو المغضوب مع التصريح بنحو الغصب فوجب الوقوع رجعياً اه مالم يصرح الخالع بالاستقلال والواقع بائناً بمهر المثل اه ع ش على مر وقوله وحيث تذكروا قولهم الخ كان الشيخ فهم ان التصريح بأنه من مالها يصرح بعنوان الغصب أي ان الاجنبي اذا صرح بعنوان الغصب يقع الطلاق رجعياً فاحتاج الى التقييد المذكور والظاهر انه لا يحتاج اليه اذا التصريح بأنه من مالها ليس فيه تصريح بعنوان الغصب كالاختي ولا يستلزم ان يكون مغضوباً في نفس الامر فتأمل (قوله ويلزمه مهر المثل) وما تقدم من ان خلع الاجنبي بالفساد يقع رجعياً محله مالم يصرح بالاستقلال كما هنا والافيق بمهر المثل ومعنى عدم التصريح بالاستقلال ان لا يضيف الخلع الى نفسه سواء أضاف المال لها أم لا اه شيخنا (قوله لذلك) أي لانه بالتصرف المذكور الخ

حيث نوى الخلع له أو أطلق (فان اختلع) الاجنبي (بماله) (فذلك) واضح (أو بمالها) (وصرح بوكالة) منها (كاذبا أو بولاية) عليها (لم تطلق) لانه ليس بولي في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مربوط بالمال ولم يلزمه أحد (أو) صرح (باستقلال فخلع بمغضوب) لانه بالتصرف المذكور في مالها غصب به فيقع الطلاق بائناً يلزمه مهر المثل وان أطلق بان لم يصرح بشيء من ذلك فان لم يصرح بأنه من مالها فخلع بمغضوب وبذلك والا فرجعي اذ ليس له التصرف في مالها بما ذكر وان كان ولياً لها فاشبه خلع السفينة

\* (فصل) في الاختلاف في الخلع أو في عوضه

\* (فصل) في الاختلاف في الخلع أو في عوضه \* أي وما يتبع ذلك كالاختلاف في عدد الطلاق اه ع ش ثم ان الاختلاف في عدد الطلاق يمكن ان يكون مشمولاً للاختلاف في الخلع بان يبرأ من حيث أصله أو من حيث عدده فلا يحتاج لزبادته على الترجمة كما صنع فالاولى له ان يفسر ما يتبع بقوله ولو خاع بالف الخ كما صنع في

ولو (ادعت خلعا مانكر حلف) فيه صدق اذا لاصل عدمه فان اقامت به بينة رجلين ٢١٩ عمل بها ولا مال لانه ينكره الا ان يغرد ويعترف

بالخلع فيسحقه قاله الماوردي  
(أو ادعاء) أي الخلع  
(فانكرت) بان قالت لم تطلقني  
أو طاعتني مجانا (بان) بقوله  
(ولا عوض) عليها اذا لاصل  
عدمه فحلف على نفي مولاها  
نفقة العدة فان اقام بينته  
أو شاهد أو حلف مع ثبت  
المال كما له في البيان وكذا  
لو اعترفت بعد عينا بما ادعاه  
قاله الماوردي وقولي فانكرت  
أعم من قوله فقالت مجانا لما  
تقرر (ولو اختلفا في عدد  
الطلاق) كقولها سألتك ثلاث  
طلقات بألف فاجبتني فقال  
واحدة بألف فاجبتك (أو)  
في (صفة عوضه) كدراهم  
ودنانير أو صحاح ومكسرة سواء  
اختلفا في التلظي بذلك أم في  
ارادته كان خالع بالف وقال  
أردنا: فاني فقال كدراهم (أو)  
قدره) كقوله خالعتك بمائتين  
وقالت بمائة (ولا يثبت) لواحد  
منهما أو لكل منهما بينة  
وتعارضتا (تحالفا) كالتبايعين  
في كيفية الحلف ومن يبدأ به  
(ويجب) لبيوتها (بفسخ)  
للعوض منهما أو من أحدهما  
أو الحاكم (مهر مثل) وان  
كان أكثر مما ادعاه لانه المرد  
فان كان لاحدهما بينة عمل بها  
وذكر حكم الاختلاف في  
عدد الطلاق مع قولى بفسخ  
من زيادته وتعبيري بالصفة  
أولى من تعبيري بالجنس

حاشيته على شرح مر (قوله لو ادعت خلعا مانكر حلف) ولو خالعهما ثم ادعت انه أبانها قبل الخلع أو انه أقرب بفساد  
النكاح صدق بيمينه ولو قال ان صلت كذا فانت طالق ثلاثا فعمل الحلف عليه ثم ادعى انه خالعهما قبل فعله لم يقبل  
وان وافقه المرأة أو تجمع بينته بذلك ولا يشك عليه عدم سماعها فيما لو طلق ثلاثا ثم أقامها على فساد النكاح لان  
فعله يكذب بينته ثم لا هنا فامل اه شوبري (قوله بينة رجلين) أي لارجلين أو امرأتين ولا رجلا وبعينا لان  
دعواه الخلع ليس فيها مال ولا يقصد به مال وما كان كذلك لا يثبت الا برجلين كسبائتي في الشهادات فذلك عبر  
هنا بالرجلين بخلاف قوله الآتي فان أقام بينة لان دعواه الخلع يتوصل بها الحال والدعوى اذا كانت كذلك  
يقبل فيها الرجلان والرجل والمرأتان والرجل واليمين كما قاله اه شيخنا (قوله فيسحقه) قال الماوردي ولا  
يشكل على هذا ما تقدم في طلب الاقرار من انه لو أقر بمال وكذبه المقر له فانه يبطل ولو رجع المقر له وصدقه فانه  
لا يستحقه الا باقرار جديد لان هذا الاقرار في ضمن معارضة بخلاف ذلك ويغفر في الضمني ما لا يغفر في غيره  
اه زى (قوله ولها نفقة العدة) أي في كل من الصورتين وهما انكارها بالطلاق بالكلية ودعواها انه مجانا  
فانها في كل منهما تشرع في العدة لا عتراقهما بالطلاق في الثاني يقوم واخذة بدعواها في الاولى وتستحق فيها  
النفقة لانهم اترعوا ان لا طلاق أصلا (قوله ولها نفقة العدة) أي وكسوتها ولا يرثها لكن الظاهر كما قاله  
الاذني والزر كشي انما يرثه اه شرح مر (قوله ولو اختلفا) أي المتخالفان الزوج أو وكيله معها أو  
وكيلها أو الاجنبي اه شوبري (قوله أو قدره الخ) لو وقعت الفرقة بلفظ الخلع ثم ادعى الزوج تسمية القدر  
فانكرتها فينبغي أن يكون محل التحالف هنا اذا كانت التسمية أكثر من مهر المثل كما سلف نظيره في الصداق  
اه سم (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج لانه هنا بمثابة البائع اه حل قال سلطان والذي ينبغي أن يبدأ  
بالزوجة لان البضع يبقى لها اه وفيه أن بقاء البضع لها ليس من الفسخ لان الفسخ لعوض الخلع فقط وأما  
الطلاق فهو ثابت باعتراقهما كقوله ظاهر (قوله أولى من تعبيري بالجنس) أي لان الاختلاف في الجنس يعلم  
من الصفة بالاولى بخلاف الجنس لا يعلم منه اختلاف الصفة وهذا بناء على ما تقدم له في باب الحوالة من أن  
الجنس يعلم من التعبير بالصفة بطريق الاول اما على ما قدمه في باب الصداق في فصل الاختلاف من مولاها  
له فوجه الاولوية العموم فليتنامل اه شوبري (قوله قول الزوج بيمينه) أي يمين أخرى غير الواقعة في  
التحالف فاذا حلف اليمين الاخرى ثبتت طلاقه في المسئلة المذكورة وفيه انها بانته منه ولا بد فلا معنى  
للاختلاف فان قلت فائدة انه يصح العقدم من غير محال قلنا العقد انما يكون ما ذهبا ولا يصح أن تأذن في  
التزوج بيمينه مؤاخذه لها بزعمها والجواب ان الفائدة قد تظهر فيما لو قالت لوليها زوجني بمائتين فزوجها  
بهذا الزوج فلما علمت الحال طلبت افساد العقد فقالت للزوج أن لا أحل لك لكون الطلاق الذي وقع فيما  
مضى كان ثلاثا فالقول بيمينه وتبقى صفة النكاح قهرا عليها اه شيخنا ويجب أيضا بانها قد تزوج  
منه بغير اذن بالكلية فيما لو كانت صبرة وزوجها منه المهر بغير رضاها فقاتل الزوج العقد فاسد لانك قد  
كنت فيما مضى طلقته ثلاثا ولم يحصل تحليل فقال لم أكن طلقك الا واحدة (قوله ونويانوعا لزم) اما لو  
اختلفت نيتاهما وتصادقا فلا فرقة وأما لو قال أردت الدراهم وقالت أردت الفلوس فلا تصادق وتكاذب  
فتبين له مهر المثل بالاتحالف وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما أراد وكذبه الآخر فيما أراد فتبين ظاهرا  
ولا شيء عايناه لانكار أحدهما للفرقة نعم ان عاد المكذب وصدق استحق الزوج المسمى اه شرح مر  
(خاتمة) علم مما مضى مسائل الباب بان الطلاق اما أن يقع بالتبايع المسمى ان صحت الصيغة والعوض  
أو بمهر المثل ان فسد العوض فقط أو بوجه عاين فسد الصيغة وقد نجز الزوج الطلاق أو لا يقع أصلا ان تعلق  
بمال يوجد فم ان من علق طلاق زوجته ببراءتها يامن صداقها لم يقع عليه الا ان وجد تبرأه صحيح من

والقول في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج بيمينه (ولو خالع بالف) مثلا (ويويانوعا) من نوعين بالبلد (لزم) بالحقا المعنوي بل للفرقة فان لم  
ينر شيئا حل على الغالبين كقوله لا لزم مهر المثل



جميعه فيقع باثنايان تكون وشيعة وكل منهما لم قدره ولم يتعلق به زكاة خلافا لما أطلبه الربيعي انه لا فرق بين تعلقها ودونه اه من شرح حر \* (فرع) \* يقع كثيرا ان تقع مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له أبرأتك فيقول لها ان صحت براءتك فأنت طالق والذي يظهر فيه انها ان أبرأتته من معلوم وهي وشيعة وقع الطلاق رجعا بالتعليق على مجرد صحة البراءة وقد وجدنا لا باثنا لانه لم يأخذ عوضا في مابله الطلاق لصحة البراءة قبل وقوعه وان كان المبرأ منه مجهولا فلا براءة ولا وقوع فتنبه له فانه دقيق كثير الوقوع اه ع ش عليه بحر وفه

### \* (كتاب الطلاق)

أي بيان أحكامه ومنها بيان صرائحه وكما ياتيه وما يتعلق بذلك وهو جاهلي جاء الشرع بتقريره وفي قول على الجلال وهو اتفاقا جاهلي جاء الشرع بتقريره فليس من خصائص هذه الامة (قوله هو لغة حل القيد) الظاهر ان المراد بالقيد الاغم من الحسي والمعنوي ليكون بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي علاقة كما هو الغالب وان كان المعنوي خلاف ظاهر التعبير بالحل وعبارة الاذرعى هو عبارة عن حل القيد والاطلاق انتهت فعمل حل القيد على الحسي كما هو المتبادر منه وعطف عليه الاطلاق الذي هو أظهر في أخذ المعنى الشرعي منه كما تقرره ثم ظاهر قولهم في تفسير الطلاق انه حل القيد انه مصدره فظاهر هل استعمل الفعل من هذه المادة مجردا ويحتمل أنه اسم مصدر بمعنى التخليق فراجع اه رشدي وفي المصباح طلق الرجل امرأته تطليقا فهو مطلق فان كثرت طليقة النساء قبل مطلق والاسم الطلاق وطلقت هي طلاق من باب قتل وفي لغته من باب قرب فهي طالق بغير هاء وقال ابن فارس أيضا امرأة طالق طاعة لها زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة وقال ابن الانباري اذا كان اللفظ مفردا به الاثنى دون الذكر لم تدخله الهاء نحو طالق وطامت وطامت واطمت لانه لا يحتاج الى فرق لاختصاص الاثنى به اه لكن هذا كما لا يفيد الاستعمال هذه المادة في حل القيد المعنوي وأما استعمالها في حل القيد الحسي فيؤخذ من عبارة المختار ونصها وأطلق الاسير خلافا وأطلق الناقص عقابها فضلت هي بالفتح وأطلق يده بالخير وطاقها أيضا بالتخفيف والطلب أيضا الاسير الذي أطلق عنه أساره ودخل سبيله والانطلاق الذهاب واستطلاق البطن مشبهاه وفي المصباح حل الشيء يحل بالكسر خلافا لحرم وحل الدين يحل بالكسر أيضا لحلوله انتهى في أحله فهو حال وحل المرأة لزوج زال المانع الذي كانت متعصفا به كالعدة وحل الحق حلا وحل لا وجب وحل المحرم حلا بالكسر خرج من أحراره وحل صار في الحسل والحل ما عدا الحرم وحل الهدى وحل الموضع الذي يخرجه موحات اليمين يرف وحل العذاب يحل ويحل حلولا هذه وحدها بالضم والكسر فالضم على معنى نزل بغيره والكسر على معنى وجب والباقي بالكسر فقط وحلت بالمدح حلولا من باب قد نزلت به ويتعدى بنفسه أيضا فيقال حلت البلاد والحل يقع الحاء والكسر لغة حكاهما ابن القطاع موضع الحلول والحل بالكسر الاجل وقوله تعالى حتى يبلغ الهدى محله أي الموضع الذي يخرجه من المحلة بالفتح المكان ينزله القوم وحلت العدة حلا من باب قتل واسم الفاعل حلال ومنه قيل حلت اليمين اذا فعلت ما يخرج عن الحنث فأنحلت هي والحال الزوج والحليلة الزوجة والحلة بالكسر القوم النازلون وتطلق الحلة على البيوت مجازا تسمية للعزل باسم الحال فيها اه (قوله وشرع حل عقد النكاح) وعرفه النووي بقوله تصرف بمحل للزوج يحدنه بلا سبب فيقطع النكاح وتعتبر به الاحكام الخمسة فواجب كطلاق المولى أو الحكمين كما هو حرام كطلاق البدع ومن دواب كطلاق عاجز عن القيام بحقوق الزوجية أو من لا يميل اليها بالكلية وبأمر أحد الابوين لغير تعنت ومكر وملاخلة عن ذلك وأشار الامام الى المباح من لا تسمع نفسه بموتها لعدم ميله اليها ميلا كاملا \* (تنبه) \* من المندوب طلاق ميتة الخلق بحيث لا يصبر على عشرتها لا مطلقا لان عدم سوء الخلق محال كما أشار اليه صلى الله عليه وسلم بقوله الصالحة في النساء كالغراب الا عصم

### \* (كتاب الطلاق)

هو لغته حل القيد وشرع حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه والاصل فيه قبل الاجماع الكتاب

أى الأبيض الجناحين أو الرجلين أو أحدهما اهـ قل على الحلال (قوله الطلاق مرتان) أى عدد  
الطلاق الذى غلث الرجعة عقبه فلا بد من تقدير المضاف قبل المبتدأ ليكون المبتدأ عين الخبر (قوله كعب بن  
شيبه الخ وفي رواية صحيحة أبغض الحلال إلى الله الطلاق وليس المراد حقيقة البغض بل التغير منه قاله جـ اهـ  
حل وانظر ما المتأخر من كون البغض معناه الكراهة وتقدم الرضا وهذا صادق بالمكره كالحرمان ولا ينافى ذلك  
وصفه بالحلل لأنه يطاق ويراد به الجائز اهـ سم على جـ اهـ ع ش على مـ (قوله وولايته) وقصد فيه أن كلامه من  
الولاية والقصد وصف للمطابق فهلا جعلنا من شروطه اهـ حل (قوله ولو بالتعليق) عبارة شرح مـ  
ويشترط لنفوذ أى لصحة تميزه وتعليقه التكليف فلا يصح تعليقه ولا تمييزه من نحو صبي ومجنون ومغف على  
ونافى لكن لو علقه بصفة فوجدت به نحو جنون وقوع ولو كان الطلاق معلقا على مقفوء وجدته باكره بغير حق  
لم يخل بها كالم يقع بها أو بحق حنث وانحلت كما يؤخذ من كلامهم وأفتى به الوالد نعم قد تقدم في شروط الصلاة  
أنه لو تكلم فيها مكرها بطلت لنفوذ الكراهة فيها ومن الأكره كراهة ظاهره ما لو حلف ليظانها قبل نومه فغلبه النوم  
بحيث لم يستطع رده بشرط أن لا يتمكن منه قبل غلبته بوجه واعلم أنه لا فرق بين الأكره الحسى أو الشرعى  
فلو حلف ليظان زوجه ليلة فوجدها حائضا أو تصوم من غدا فحاضت فيه أو وليد من أمته اليوم فوجدها حاملا  
منه لم يحنث وكذا لو حلف ليغضب من زيد فاحقه في هذا الشهر فغضب عنه كسبب أتى بخلاف من حلف ليغضب من الله  
وقت كذا فلم يصح حيث يحنث بدليل ما لو حلف لا يصلى الظهر مثلا فصلا حنث والحاصل أنه حيث خص  
بعبء بالعصية أو أتى بما يعصها فاصدا دخولها أو دلت قرينة عليه كإتى في مسألة مفارقة الغريم فإن ظاهر  
الخاصة والمساواة فيها أنه أراد أن لا يفارقه وأن أعسر حنث بخلاف من أطلق ولا قرينة فيحصل على الجائز لأنه  
الممكن شرعا والسابق إلى الفهم انتهت وقوله فغضب عنه كإتى بأن لم يستطع الوفاء في جزء من الشهر بخلاف  
ما لو قدر فلم يؤد ثم أعسر بعد فانه يحنث لنفوته البر باختباره ويصرح بذلك قول الشهاب جـ في آخر الطلاق  
أو قال متى مضى يوم كذا مثلا ولم أوف فلا نأدينه فأعسر لم يحنث لكن بشرط الاعسار من حين التعليق إلى مضى  
المدة وقول جـ بشرط الاعسار الخ أما لو حلف أنه يقضيه محقه عند آخر الشهر مثلا وأعسر في الوقت الذى عبئه  
للفاء لكن أيسر قبله بعد الحلف وكان يمكنه ادخار ما أيسره إلى الوقت المعين فالظاهر عدم الحنث لأنه قبل  
الوقت المعين ليس منه كتمان الوفاء إذ لا يبر بالاداء إلا في آخر الشهر والبر ليس محصورا فيما أيسره قبل الآخر  
فليس في اتلافه تفويت للبر باختباره وبهذا فارق ما لو حلف ليأكلن ذاك الطعام غدا فأكله قبل الغد حيث قالوا  
فيه بالحنث إذا البر محصور في ذلك الطعام قاله جـ قبل باب الرجعة ويظهر أن المراد بالاعسار هنا ما مر في  
الفلس ويحتمل أن يكون ما هنا أضيق فلا يتركه هنا جميع ما يتركه ثم وانما يتركه الضرورى لا الحاجى اهـ  
ع ش على مـ (قوله فلا يصح من غير مكف) شمل النائم وظاهره وإن عصى بالنوم وهو ظاهر إن كانت المعصية  
لامر سارح كن نام بعد دخول وقت الصلاة ولم يغلب على ظنه استيقاظ قبل خروج الوقت أما لو استعمل ما يجب  
النوم بحيث تقضى العادة بأن أكمله وجب النوم فيه نظرا وقد يقال يفرق بين هذا وبين استعمال الدواء  
المازى للعقل بأن العقل من الكيانات الحسية التى يجب حفظها في سائر المثل بخلاف النوم فانه قد يطلب استعمال  
ما يحصله لما فيه من راحة البدن في الجملة اهـ ع ش على مـ (قوله ولو ادعى حال تلفظه به أنه كان نائما أو صبيبا أى  
وأمكن ومثله مجنون عهد له جنون صدق بيمينه قاله الروبانى ومنازعة الروضة في الأولى ظاهرة إذا إمارة على  
النوم ولا يشكل على الأخيرين عدم قبول قوله لم أقصد الطلاق ظاهر التلفظه بالصريح يجمع بين تكليفه فلم  
يمكن رفعه وهناك يفتن تكليفه حال تلفظه بقبل في دعواه الصبا أو الجنون بقيد اهـ شرح مـ (قوله خبر  
رفع القلم) أى قلم التكليف وهو الكاتب للأحكام التكليفية لا قلم الوضع وهو الكاتب للأحكام الوضعية لأنه  
ليس مرتفعاً عن الثلاث اهـ شيخنا وإذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح الاستدلال بالحديث لأن وقوع الطلاق

كقوله تعالى الطلاق مرتان  
فأمسك بعروف أو تسريح  
باحسان والسنة كعب بن شيبه  
شئ من الحلال أبغض إلى الله  
تعالى من الطلاق رواه أبو داود  
باسناد صحيح والحاكم وصححه  
(أركان) خمسة (صيغة ومحل  
ولاية وقصد ومطلق وشروط  
فيه) أى فى المطلق ولو بالتعليق  
(تكليف) فلا يصح من غير  
مكان خبر رفع القلم



من قبل خطاب الوضع الا ان يقال عدم وقوع طلائهم يلزمه عدم حرمة الزوجة بعد زوال هذه الاعذار فكان  
الحديث قال اذا طلق الصبي زوجته ثم بلغ لم تحرم عليه وكذا يقال في البقية (قوله عن ثلاثة) تنبئ عن الصبي  
حق يبلغ وعن المجنون حتى يفوق عن النائم حتى يستيقظ صححه أبو داود وغيره وحيث رفع عنهم القلم بطل  
تصرفهم اه ع ش (قوله الاسكران) يصح ان يكون استثناء منقطعاً عن منطوق اللفظ في معنى الاستدراك  
والتعدير يصح الطلاق من مكاف الاسكران أي لكن السكران يصح طلاقه وان لم يكن مكافاً يصح ان  
يكون استثناء متصل من المفهوم كما قاله العناني والتقدير شرط الطلاق التكاف فلا يصح من غيره الاسكران  
فهو مستثنى من الغير كما يقتضيه صريح الشارح اه ب ش (قوله الاسكران فيصح منه الخ) استثنى ابن الرفعة  
من نفوذ طلاقه ما لو طلق بكناية لا احتياجها الى النية كما لا تصح صلاته وفيه نظار اه شرح الروض وعبارة شرح  
مر وما يحته ابن الرفعة وأقره جمع من عدم نفوذ طلاق السكران بالكناية لتوقفها على النية وهي مستحيلة منه  
فجعل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصراح فقط مردود كما اقتضاه اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه قصد لفظه  
لعنايه كما تقرر والسكران يستحيل عليه ذلك أيضاً كما أقره به ولم ينظر والذلك فكذلك هي وكونها يشترط  
فيها قصدان وهو قصد واحد لا يؤثر لان المحظ ان التغليظ عليه اقضى الوقوع عليه بالصريح من غير قصد وهذا  
بعينه موجود فيها اه وقوله فكذلك هي أي الكناية فيقع بهامان غير قصد اللفظ لعنايه ولكن لا بد من النية  
بان يخبر عن نفسه انه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده وقوله يشترط فيها أي الكناية وهو أي الصريح وقوله  
موجود فيها أي الكناية اه ع ش عليه ومثله الرشيدى عليه أيضاً وسم ع ل ج (قوله مع انه غير  
مكاف) قال ابن السبكي في جمع الجوامع والصواب امتناع تكليف الغافل وهو من لا يدري اه وقال الكمال  
قوله وهو من لا يدري يدخل فيه السكران تعدياً فهو غير مكاف كما صرح به الغزالي وامامه والشيخ أبو حامد  
وآخرون فان قيل قد صرح جمع من أكارفتها ثانياً كشيخنا المذهب أبي حامد والفقهاء وآخرون بانه مكاف  
وتقبل ذلك عن نص امامنا الشافعي وشهد لذلك انه يعتبر منه العقود كالبيع والحلول كالطلاق وذلك أثر  
التكليف قلت التحقيق انه ليس في المسئلة خلاف معنوى فان من قال انه ليس بمكاف عني انه ليس مخاطباً  
حال عدم فهمه خطاب تكليف لاستحالته وجعل مؤاخذته بما يصدر عنه من العقود والحلول وغيرهما من  
قبيل ربط الاحكام بالاسباب تغليظاً عليه لتسببه الى ازالة عقله بحرم قصد او من قال انه مكاف عني انه مكاف  
حكماً أي تجرى عليه احكام المكافين فيؤاخذ بما صدر منه في سكره تغليظاً كما مر وهذا لا ينافي ان تكون  
مؤاخذته من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والى هذا يشير كلام القاضي أبي بكر في التعريف فانه بعد أن أطل  
القول في تقريره انه غير مكاف قال ما حاصله انه مكاف لكن بعد السكر بما كان في السكر (قوله من قبيل  
ربط الاحكام الخ) أي انه من باب خطاب الوضع بمعنى ان الشارع جعل طلاقه علامة للمفارقة وقتله سبباً  
للفراق وتلا فسيب الضمان كقتل الصبي واتلافه وليس ذلك من باب التكليف وكتب أيضاً قوله ربط الاحكام  
بالاسباب السبب هو الوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم وهو أحد أقسام خطاب الوضع وهو الذي يضاف  
الحكم اليه كالزوال لوجوب الظاهر والزوال وجوب الحسد ومعنى خطاب الوضع ان الله وضعه في شريعته لزيادة  
الحكم بترتيب الاحكام تبين الناظر في الاحكام مغيبة عنها والفرق بينه وبين خطاب التكليف من حيث الحقيقة  
ان الحكم في الوضع هو قضاء الشارع على الوصف بكونه سبباً أو شرطاً أو مانعاً وخطاب التكليف طلب  
اداء ما تقرر بالاسباب والشروط والموانع وقد علم مما ذكرته ان قول الأئمة في تصرفات السكران انها  
من قبيل ربط الاحكام بالاسباب معناه ان أقواله وأفعاله أسباب معرفته للاحكام يستتر بها عليها اه مر  
فتاوى أي انه من باب خطاب الوضع ولا يستحيل ذلك في حق غير المكاف قاله الغزالي اه شوبري (قوله  
من قبيل ربط الاحكام بالاسباب) أي تعليقها بالاسباب والحكم هنا وقوع الطلاق وسببه التلقا به اه

من ثلاثة (الاسكران)  
فيصح منه انه غير مكاف  
كما قاله في الروضة عن أصحابنا  
وغيرهم في كتب الأصول  
تغليظاً عليه ولان محتمل  
قبيل ربط الاحكام بالاسباب  
كما قاله الغزالي في المستصفى  
وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا  
الصلاة وأنتم سكارى الذي  
استند اليه الجويني وغيره في  
تكليف السكران بان المراد  
به من هو في أوائل السكر

عش على مر أي هو من قبيل خطاب الوضع وهو الخطاب الوارد يكون الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحباً  
أو فاسداً فكان مقتضى التعليق الثاني أن يقع من الصبي لأنه مخاطب بخطاب الوضع الآن يقال المراد  
بقوله بالأسباب أي المنظم إليها من المخاطب فيخرج الصبي اه شيخنا ومقتضى هذا الجواب أن  
يقع من الجنون المتعدي وليس كذلك اه وفي شرح مر ما تصرفه وتصرفاته له وعليه الدال عليه إجماع  
الصحابية رضي الله عنهم على مواخذته بالقذف من خطاب الوضع وهو ربط الأحكام بالأسباب تغليظاً عليه  
لتعديده والحق ماله بما عليه طرد الباب فلا يرد النائم والجنون على أن خطاب الوضع قد لا يعمهما ككون  
القتل سبباً للقصاص اه وقوله ككون القتل سبباً للقصاص فالصبي والجنون إذا قتلوا قصاص عليهما  
مع أن وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي حيث دخل التخصيص في شأنهما بدم وجوب ذلك  
القصاص يمكن التخصيص بغير معنى يقتضيه كنهنا اه عش عايم (قوله وهو المنتشى لبقاء عقله) وفيه  
أن هذا لا يناسبه قوله بهد حتى تعلموا ما تقولون لأن المنتشى يعلم ما يقول وأيضاً يلزم من المنتشى عن الصلاة  
مع أن صلاته صحيحة اه حل وأجاب بعضهم بأن هذا خطاب للمنتشى الذي صحوه سير بحيث لا يسع جميع  
الصلاة فمنه عن ابتدائها التلا بطل في أنسائها بتغير حاله اه شيخنا عشمناوى (قوله وهو المنتشى) بنون  
فوقية فمعجزة من النشوة أي الطرب وهذه أول حالته والثالثة أن يسقط كالمغشى عليه والثانية بينهما  
وسبباً في ذلك في كلام الشارح اه قل على الجلال وقوله من النشوة بالاولا بالهـ مر لأن نشأته هذا  
المعنى مقصور لاهموز ولذلك ذكره المتأخر في باب المقصور وفي المصباح النشوة السكر ورجل نشوان وامرأة  
نشوى والجمع نشاوى مثل سكرى وسكارى وزناومعنى اه ثم قال ونشأ الشيء نشواً هموز من باب نفع  
حدث وتجدد وإنشأته أحدثته والاسم النشأة والنشاء فتوزان نكرة وسلامة اه (قوله والمراد بالسكران) أي  
الذي هو محل الخلاف في تكليفه هو المتعدي (قوله من زال عقله) أي تميزه لا الغر يري أي لأنه لا يزيله  
الاجنون (قوله بما اتهم به) يؤخذ منه أنه لا فرق فيما ذكر بين المسـ لم والكافر في نفوذ تصرفه لأن الكافر  
مخاطب بفروع الشريعة ولا عبرة باعتقاده الحل وإقرارنا إياه على شربه ليس لحل ذلك بل لكون الجزية  
مأخوذة في مقابلة كف الأذى عنهم اه عش دلى مر (قوله ويرجع في حده إلى العرف الخ) قد وجدت  
بها مش شرح الروض مانعه (فائدة) السكر عبارة عن حاله تحصل من استيلاء أبخرة متصاعدة من المعدة على  
معادن الفكر اه دميري (قوله وعن الشافعي أنه الذي اختل كلامه الخ) وتظهر غر ذلك فيما لو علق  
الطلاق على السكر اه حل (قوله واختيار) قال الشيخ عميرة توهم بعض الضعفة أنه لا حاجة إلى قيد الاختيار  
مع قيد التكليف بناء على أن المكروه غير مكاف كما مشى عليه في جمع الجوامع وهو فاسد لأن المراد هنا بالتكليف  
البلوغ والعقل لا المعنى المراد في قولهم المكروه مكان أو غير مكاف على أن المسئلة خلافية اه ومن خطه  
نقلت اه شورى (قوله فلا يصح من مكروه) أي بغير حق والاصح بأن امتنع المولى من القبضة والطلاق  
ولو باللسان بأن قام به مانع طبيعي بأن يقول إذا قدرت فنت أو من الطلاق فقط بأن قام به مانع شرعي كالحرام  
وصوم واجب لأنه لا يطالب حينئذ بقبضة حتى لو قال إذا انقضت أحرأى أو صومى وطئت لا يكتفى منه بذلك  
فاكرهه القاضي على الطلاق ولا يمنع من ذلك تمكن القاضي من إيقاع الطلاق بنفسه كذا ذكره والرافعي  
فيه اشكال قوى ذكره في تحرير الفتاوى محصـ له أن المولى يجبره القاضي حتى إذا امتنع من القبضة لا ينبغي أن  
يلزمه بالطلاق عينا اه حل \* (فرع) \* لو قال طلقت مكروهاً فأنكرت زوجته وهنالك قرينة كالحبس  
فالمقول قوله بيمينه والافلا كدعوى الانعام بان طلق مريض ثم قال كنت مغمى على فانه ان عهد له انعاماً قبل  
قوله والافلا فان ادعى الصبا وأمكن صدقه صدق بيمينه اه من الروض وشرحه (قوله وان لم يور) أي  
فلا تلزمه التور به فلور كنهنا عالمناهم اولون من غير دهشة أصابته بالا كراه لم يضر لأنه مجبر على اللفظ ولا يبق له

وهو المنتشى لبقاء عقله  
واتقاء تكليف السكران  
لاتقاء الفهم الذي هو شرط  
التكليف والمراد بالسكران  
الذي يصح طلاقه ونكاحه  
ونحوهما من زال عقله بما أتم  
به من شراب أو دواء ويرجع  
في حده إلى العرف فإذا انتهى  
تفسير الشارب إلى حالة يقع  
عليه اسم السكران عرفاً فهو  
محل الكلام وعن الشافعي  
رضي الله تعالى عنه أنه الذي  
اختل كلامه المظنوم  
وانكشف سره المكتوم  
(واختيار فلا يصح من مكروه  
وان لم يور) لا طلاق فخير



تسمر باختياره ويغارق المصول عليه حيث يلزمه المهر ب اذا قدر عليه بان النفوس محتاط لهما لا يحتاط لغيرها  
 والتورية من وريث الحسب تورية أي سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه  
 حيث لا يظهر ذكره الجوهرى قال النووي في اذكاره ومعناها أن يطلق لفظا هو ظاهر في معنى ويريد به  
 معنى آخر يتناول ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره اه من الروض وشرحه (قوله وان لم يور) هذه الغاية  
 للرد على الضعيف وبعبارة أصح مع شرح مر وقيل ان تركها أي التورية بلا عذر كغباوة ودهشة وقع  
 ومن ثم لزم المكروه على الكفر ولو قال له المصوم لا تترك حتى تحلف بالطلاق انك لا تخبر بنا احدا  
 كان اكرها على الحلف فلا وقوع بالانخبار بخلاف ما لو حلف لهم من غير سؤال منهم وان علم عدم اطلاقه  
 الا بالحلف لعدم اكرهاه على الحلف اه وقوله ومن ثم لزم المكروه على الكفر وهل يلحق بالكفر غيره  
 من بنية المعاصي حتى لو اكره على الدلالة على امرأة يزني بها وانسان يري بقتله أو أخذ أمواله فاخبر كاذبا هل  
 تلزمه التورية أولا ويترك بفظا امر الكفر فيه نظر اه ع ش عليه (قوله لا طلاق في اغلاق) أي اكره  
 فسروا الاغلاق بالاكره لان المكروه أغلق عليه الباب أو انغلق عليه رأيه ومنعوا تفسيره بالغضب لا اتفاق  
 على وقوع طلاق الغضبان اه ج (قوله أو ينوي بالطلاق حل الوثاق) فيه ان نية هذا وعدمه بيان حيث لم  
 يحلها من وثاق اه خل والوثاق يقع الواو وكسرهما الغتان كما في المختار وفي المصباح انه القيد والجليل  
 ونحوهما والجمع وثق كرياض وربط اه (قوله على تحقيق ما هدبه بولاية) ومنه المشد المنسوب من جهة  
 الحاكم وقوله ظلمنا منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخص باعتاد الحرارة لشخص فتشاجروا  
 فحلف بالطلاق الثلاث لا يحترثه هذه السنة فشكاه لشداد البلد فأكرهه على الحرارة له تلك السنة وهدهده  
 بالضرب ونحوه وان لم يحترثه وهو أنه لا حث عليه لان هذا الاكره بغير حق ولا يشترط تحذرا لا اكره من  
 الشاد المذكور بل يكفي ما وجد منه أولا حيث اكرهه على الفعل جميع السنة على العادة وعلم منه انه ان  
 امتنع عاقبه بل لو قال له احترثه جميع السنين وكان حلف ان لا يحترثه أصلا لا في تلك السنة ولا في غيرها لم  
 يحث مادام الشاد متوليا فان عزل وتولى غيره لم يكرهه على ذلك حث بالحرف بخلاف ما لو استأجره لعمل  
 حلف أنه لا يفعله فأكروه عليه فيحث لان هذا الاكره بحق اه ع ش على مر (قوله ما هدبه) أي  
 أمر غير مستحق اه شرح مر وفي المصباح وهدهده وتمسده فوعده بالعقوبة انتهى (قوله عاجلا ظلمنا)  
 ومع اشترط كونه عاجلا لا يشترط تيجرة بل يكفي التوعده لفظا صريح به في شرح الروض اه شوري (قوله  
 وعجز مكره الخ) لا يقال هو عند قدرة المكروه على الهرب مثلا لا يصير المكروه قادرا على ما هدبه فلا حاجة لهذا  
 القيد للاستغناء عنه بالاول لا فاما قول قدرة المكروه بالفتح على الهرب لا تنفي قدرة المكروه على ما هدبه اه حل  
 (قوله وعجز مكره) أي في غير اكره الحاكم الشرعي والافأمر الحاكم من حلف لا يكلم فلان على كلامه  
 اكره فلا يحث به بقدر ما أمر من مرة أو أكثر أو دائما اه قل على الجلال (قوله كاستغاثه) بالمجعة  
 والمثلة أو الممثلة والنون اه قل على الجلال (قوله وظنه انه ان امتنع الخ) فلو بان خلاف ظنه فينبغي  
 عدم الوقوع أيضا ومنه تخويف آخر في محاسبته هلكا والآخر بمجعة فمهمة مفتوحة فتعاقف من لا يعرف  
 النافع من المضرو يحسبه بمعنى يظنه اه قل على الجلال (قوله ويحصل بتخويف الخ) الضابط ان كلما  
 يسهل على المكروه بفتح الراء ارتكابه دون الطلاق ليس اكرها وعكسه اكره اه قل على الجلال  
 (قوله ويحصل بتخويف محذور) وليس من ذلك عزله من منصبه حيث لم يستحق ولا يتلأن عزله ليس ظلم بل  
 مطلوب بشرع بخلاف متوليه بحق فينبغي ان التهديد بعزله منه كالتهديد بتلاف المال اه ع ش على مر  
 (قوله كضرب شديد) هو وما بعده في حق المكروه بفتح الراء بخلاف ضرب ولله أو والله أو قتلهما فليس  
 اكرها وفي شرح شيخنا ان الاكره بقتل بعضه المصوم وان علا أو سفل اكرامه هو وجب عليه كما يؤخذ من

لا طلاق في اغلاق أي اكره  
 رواه أبو داود والحاكم على  
 شرط مسلم والتورية كل  
 ينوي غير زوجته أو ينوي  
 بالطلاق حل الوثاق أو  
 بطلقت الانخبار كاذبا (وشرط  
 الاكره قدرة مكره) بكسر  
 الراء (على) تحقيق (ما هدده  
 به) بولاية أو تغلب (عاجلا  
 ظلمنا وعجز مكره) بفتح الراء  
 (عن دفعه) جهرب وغيره  
 كاستغاثه بغيره (وظنه) أنه  
 (ان امتنع) من فعل ما أكره  
 طابه (حقه) أي ما هدبه  
 (ويحصل) الاكره (بتخويف  
 محذور كضرب شديد) أو  
 حبس

الضابط السابق ومنه قول الوالد لولده طلقها والاقبلت نفسي فهو كرا مو كذا عسكه على المعتمد فيهما اه  
 قل على الجلال (قوله أو اتلاف مال) ومنه جسد دوابه جسا يودي الى التلق عادة اه ع ش على  
 مر (قوله أو اتلاف مال) أي أو نفس بالاولى ومنه قول المرأة تزوجها طلقني والاطع منك سمانلا وغلب على  
 ظنه ذلك اه قل على الجلال (قوله ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم) عبارة الر وض  
 وشرحيه ويختلف الاكراه باختلاف الأشخاص والاسباب المكروه عليها فقد يكون الشيء اكراهيا في حق  
 شخص دون آخر الخ (قوله ويختلف ذلك) أي ما ذكر من الضرب وغيره فغير الضرب الشديد يلبذي  
 المروءة أو يحضرة الملاء كراهه والتخويف بالزنا والواط كراهه ولولذي العجز ونحو خمسة ذئاب من غنى غير  
 اكراه وهكذا اه قل على الجلال (قوله فلا يحصل الاكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة) أي وان  
 علم من عادته المطردة انه ان لم يعتل أمره الا ان تحقق القتل غدا كما اقتضاء اطلاقهم ووجهه ان بقاءه الى الغد  
 غير متيقن فلم يتحقق الاجلاء اه شرح مر (قوله فان ظهر الى قوله وقع) يشير به الى شرط آخر في الاكراه ومن  
 ظهور القرينة مألوا كراهه على الطلاق وأطلق المكروه فطلق المكروه واحدة أو اثنين أو ثلاثا ووقع لظهور  
 القرينة اذ كان عليه ان يستفصل الحال اه شيخنا (قوله أو كني) هو بالتخفيف كما في المختار قال الكناية  
 ان تكلم بشئ وتر يديه غيره وقد كذب بكذا عن كذا وكنوت أيضا كناية فيهما ثم قال وكناه أبا زيد وبالجزء  
 يكتبه كما تقول سماه سمي اه جعل التكنية بمعنى وضع الكنية والكناية هي التكلم بكلام تريد غيره عنه  
 ولعل هذا بحسب اللغة وأما عند أهل الشرع فهي لفظ تحتمل المراد وغيره اه ع ش على مر (قوله بل  
 لو وافق المكروه الخ) هذه والتي بهداهما مستثنان من عدم وقوع طلاق المكروه كما في الصحيح لكن لما كان  
 في استثناء هذه نظر كما أشار اليه في التعليق لم يعنون بالاستثناء فليتأمل اه شوبري (قوله بل لو وافق  
 المكروه) أي على ما كراهه به كان قاله طلق ثلاثا فطلق الثلاث ولو بالصرح ونوى يقع الطلاق فهو  
 مختار في هذه النية كان الصريح لا يتوقف عليها اه (قوله ونوى بالطلاق) أي ولو بالصرح لان الصريح  
 في حق المكروه كناية اه حل (قوله ما يدل على فراق) أي لفظ يدل على فراق فلا يقع بغير لفظ عند أكثر  
 العلماء اه شرح مر وقوله عند أكثر العلماء أشار به الى خلاف سبيل لما لخصه الله تعالى عنه فانه  
 قال يقع بنيته اه من ج بالمعنى وقول ج بنيته أي بان يصرف في نفسه معنى أنت طالق أو طلقتك اما  
 ما يحظر لنفس عند المشاحة أو الضجر منها أو غيره ذلك من العزم على أنه لا بد من تلبية لها فلا يقع به طلاق  
 أصلا اه ع ش عليه وشرط وقوعه بصرح أو كناية ورفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا  
 عارض اه شرح مر (قوله فيقع بصرح بلانية) ولا يقبل ظاهر اصراف هذه الصرايح عن موضوعها  
 بنية كقوله أردت طلاقها من وثاق أو مفارقتها لله نزل أو بالسراح التوجيه اليها وأردت غيرها فسبق لسانى  
 اليها الاقرينة كالمها من وثاق في الاول أو فارتسك الا في الثاني وقد دودها عند سفره أو اسرحى عجب  
 أمرها بالتبكير لحل الزاعة في الثالث فيما يظهر فيقبل ظاهرا أو على الطلاق من فرسى أو ذراعى أو جوزة  
 حلق أو قوسى أو نحو ذلك فكالاستثناء كما أفنى به والدرجة انه تعالى فلا يقع بها شئ ان نوى ذلك قبل  
 تمام اللفظ وعزم على الاتيان بقوله من جوزتى ونحو ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والواقع عليه قبل اتيانه بنحو  
 من جوزتى والعامى والعالم في ذلك سواء اه شرح مر وقوله كالمها من وثاق في الاول فليها من الوثاق  
 هو القرينة وصورة المسئلة أنه قال لها أنت طالق في حال كونه يحلها من وثاق كانت مربوطه به وقوله  
 فكالاستثناء أي لفظ من فرسى وما بعده بعد صيغة الطلاق هو على الطلاق كلالاستثناء في شرطه فان نوى  
 الاتيان به قبل فرائغه من صيغة الطلاق وتلفظ به مسمعا نفسه واتصل بصيغة الطلاق يمنع الوقوع والافلا فقوله  
 ان نوى ذلك أي الاتيان بلفظ من فرسى وما بعده وقوله وعزم الخ تفسير بقوله ان نوى ذلك (قوله بلانية)

أو اتلاف مال ويختلف ذلك  
 باختلاف طبقات الناس  
 وأحوالهم فلا يحصل الاكراه  
 بالتخويف بالعقوبة الآجلة  
 كقوله لا ضربنك غدا ولا  
 بالتخويف بالمستحق كقوله  
 لمن له عليه قصاص طلقها والا  
 اقتصصت منك واذان خربا  
 بمأزده بقولى عاجلا ظلما  
 (فان ظهسر) من المكروه  
 (قرينة اختيار) منه للطلاق  
 (كان) هو أول من قوله بان  
 (أكراه على ثلاث) من  
 الطلاق (أو) على (صرح  
 أو تعليق أو) على أن يقول  
 (طلقت أو) على (طلاق  
 مبهم) وهو من زيادنى  
 (فخالف) بأن وحدا وثنى أو  
 كنى أو جزا أو سرح أو طلق  
 معينة (وقع) الطلاق بل لو  
 وافق المكروه نوى الطلاق  
 وقع لاختيار مو كذا الو قال طلق  
 زوجتى والاقبلت نفسي (و) شرط  
 (في الصيغة ما يدل على فراق  
 صريحا أو كناية فيقع  
 بصريحه) وهو ما لا يحتمل  
 ظاهره غير الطلاق (بلانية)



لا يقع الطلاق (أي إنشاء حل العصمة من العارف لدلول لفظه ومن ثم وقع طلاق الهازل كما سيأتي لأنه  
استعمل اللفظ في معناه غاية الأمر أنه لم يقصد الإيقاع وهو غير شرطي الصريح لكن سيأتي في كلام الشارح  
أن الهازل لا يقصد اللفظ لمعناه اه حل (قوله فلا يثبت ما يأتي الخ) والمعلوم مما سيأتي أنه متى أتى بصريح  
الطلاق حكم عليه بالطلاق ظاهر أو باطناً أن ادعى أنه لم يقصد به الطلاق فإن كان ثم قرينة تصرفه عن ظاهره  
قبل قوله في الظاهر وقوله من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمعناه أي حيث يوجد ما يصرف اللفظ عن معناه والا  
فلا يشترط ذلك كما سيأتي التصريح به في كلامه - وعبارة شيخنا يشترط في الصيغة عند عروض صارفها لا مطلقاً  
صريحه كانت أو كناية قصد لفظها مع معناه بأن يقصد استعماله فيه انتهى وكتب أيضاً على قوله من اعتبار الخ  
فانه يشترط في الصريح والكناية لاخراج من حكم طلاق غيره أو سبق لسانه إليه لأن الثاني لم يقصد اللفظ أي  
الالتيان به والاول وان قصده لكن للمعناه الذي هو حل العصمة اه حل (قوله وهو مشتق طلاق) أي اجماعاً  
وقوله وفراق وسراح أي على المشهور وقيل انهما كنيانان وما في الاستدلال من ان محل صراحتهما عند من  
عرف صراحتهما أما من لم يعرف الا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط وقول الاذعي انه ظاهر لا يتجه غيره  
ان اعلم ان ذلك مما يخفى عليه واضح في نحو أجمعي لا يدري مدلول ذلك ولا يخاطب أهله مدة يظن بها كذبه والا  
فجهله بالصراحة لا يؤثر فيها ما يأتي ان الجهل بالحكم لا يؤثر وان عذبه وذكر الماوردي ان العبرة في الكفار  
بالصريح والكناية عندهم لا عندنا لان معتبر اعتقادهم في حقوقهم فكذلك في طلاقهم - ومحل ان لم يترافعا  
الينا اه من شرح مر (قوله وهو مشتق طلاق الخ) انما يكون المشتق صريحاً اذا لم يصفه بغير صريحه كما سيأتي  
له في هذا التقييد عند قول الماتن وكأن طالق أو بائن (قوله مع مشتق المقاداة والخلع) عبارة أصله مع شرح  
مر فصرحه الطلاق وكذا الخلع والمقاداة وما اشتق منهما على ما مر في الباب السابق (قوله مع مشتق المقاداة  
والخلع) أي المصدران كذلك ولو على وجه الحمل كانت مقاداة أو خلع فهذا صريح وقوله مشتق طلاق الخ  
أي بخلاف مصادر الثلاثة لكن ان ذكرنا على وجه الحمل أي الاخبار بها عن مبتدا كانت طلاق بخلاف ما اذا  
ذكرنا على وجه المفعولية كوقعت عليك الطلاق أو الفراق أو السراح فهي صراح اه شيخنا أي وبخلاف  
ما اذا ذكرت على وجه الوضع أي الاخبار عنها كقوله الطلاق على فانها أيضاً صراح مع عبارة شرح مر ومن  
الصريح أو وقعت عليك الطلاق وعلى الطلاق خلاف الجمع كما أتى به الوالد وكذا الطلاق يلزم ان اذا خلا عن التعليق  
كل رجوع اليه آخر في فتاويه أو طلاقك لازم لي أو واجب علي لا أفعل كذا لا فرض علي على الراجع ولا  
والطلاق ما أفعل أو ما فعلت كذا فهو لغوي حيث لا نية ولو قال أنت مطلقة بكسر اللام من طاق بالتشديد كان  
كناية طلاق في حق النوى وغيره كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الزوج محل التطبيق وقد أضافه الى غير  
محل فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله فصار كقوله قال أنا منك طالق اه وقوله وعلى الطلاق أي فانه صريح  
وان لم يذكر الخلف عليه وفي سم أي ان اقتصر عليه أي على قوله على الطلاق وقع في الحال وان قبله  
اعتبر وجود الصفته هل ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلما قال على الطلاق بداله وأعرض عن الخلف  
كفي مسألة الانشاء فلو قال على الطلاق لا أفعل كذا لم يحث الابالفعل أو لا فعلته لم يحث الابالترك اه مر  
اه سم على ج وسيد كرفي فصل قال طلقك بعد قول المصنف ولو أراد ان يقول أنت طالق ما يفيد عدم  
الوقوع فراجع اه وقد راجعته فوجدت عبارة نصها وقياسه ان ما يقع كثيراً عند المشاجرة من قول  
الحالف على الطلاق ولم يزد على ذلك ثم يقول أردت ان أقول لا أفعل كذا انه لا يقبل منه ظاهر الا أن يمنع من  
الانعام مانع كوضع غيره يده على فيه أما في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي أن مثل وضع اليد مالودات قرينة على  
ارادة الخلف وان اعراضه عنه لغرض تعاقب ذلك انتهت وقوله أي مر فصار كقوله قال أنا منك طالق قد  
يفرق بان أنا منك طالق صادق فيما اذا كان الموقع للطلاق هو أوهي بخلاف مطلق لا يصدق الا اذا كانت

لا يقع الطلاق فلا ينافيه  
ما يأتي من اعتبار قصد لفظ  
الطلاق لمعناه (وهو) أي  
صريحه مع مشتق المقاداة  
والخلع

هي الموقفة فتأمل اه رشيدى عليه (قوله مع مشتق المفاداة والخلع) أي حيث ذكر المال أو نوى كما  
سبق في الخلع وعبارة شيخنا كج وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منهما على ما مر فيهما أي من ذكر العوض  
أو نيته فانت تراهما إذ كرا ان أنت خلعت أو أنت مفاداة بالف أو نوى ذلك صريح ويحتاج إلى الفرق بينه  
وبين أنت طلاق أو الطلاق حيث حكموا بأنه كناية مع تعليلهم له بان استعمال المصدر في الأعيان قليل قاله ج  
ولو قال خالعتك على مذهب أحد لم يكن ذلك قرينة صارفة لصراحة الخلع في الطلاق عندنا خلافاً لمن وهم فيه  
اه حل (قوله مشتق طلاق الخ) أي وان جهل صراحة ما اشتق من الفراق والسراح لان الجهل بذلك  
لا يؤثر وان كان ممن يخفى عليه ذلك فلو جهل معن لم يقع به شيء كما سيأتي في قول المتن ولا يقع ممن جهل معناه  
وان نواه اه ولوجع بين هذه الثلاثة بثينة التاء كبذل يتكرر وكذا في ألفاظ الكناية اه حل (قوله مع تكرار  
بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فانه لم يتكرر اه حل والذى في شرح مدر وج وورودهما  
في القرآن مع تكرير الفراق فيه (قوله والحق ما لم يتكرر منها بما تكرر) أي والحق ما لم يرد من المشتقات  
بما ورد لانه بمعنى واحد وهذا يفيد ان الصريح لا بد ان يرد في القرآن وان يشتهر وان ما ورد في القرآن لا بد ان  
يتكرر ووروده فيه وتقدم في باب الخلع أن المفاداة والخلع كل منهما صريح الاول لوروده في القرآن  
والثاني لشيوخه عرفا واستعمالا مع ورود معناه في القرآن فانه يفيد ان ما أخذ الصراحة أحد أمرين اما  
اشتهار اللفظ مع ورود معناه في القرآن أو ورود لفظه في القرآن وان لم يتكرر اه حل (قوله وترجمته)  
أي مشتق ما ذكر بحجة أي ولو ممن يحسن العربية أي الطلاق والفراق والسراح هذا والمعتد ان ترجمة  
الفراق والسراح كناية وقوله بانها أي ترجمته ما ذكره وضوء الخ أي فيما اشتهر وورد معناه في القرآن  
لا يكون صريحا الا اذا كان موضوعا للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أي فانه لم يوضع للطلاق بخصوصه  
كما يعلم مما سيأتي انه تارة يرد به الطلاق وتارة يرد به الظاهر وتارة يرد به تحريم عينها اه حل (قوله  
لشهرة استعمالها الخ) لما ورد على هذا التعليل أنت على حرام لوجود الشهرة فيه مع انه كناية احتج الى  
الفرق فقال ويفرق بينهما أي الترجمة وقوله بانها أي الترجمة اه شيخنا وقوله عند النوى أي وأما عند  
الرافعي فهي صريحة كما سيأتي (قوله أنت طالق) أي أو أنت طالق لكنه صريح في طلاق واحدة فقط  
وعلم من هذا ان الخطأ في الصيغة اذا لم يخفى بالمعنى لا يضر كقولنا بالاعراب ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله اتم  
أو اتم طالق وان تقول له طلقني فيقول هي مطلقة فلا تقبل ارادة غيرها لان تقدم سؤالها يصرف اللفظ اليها  
ومن ثم لم يتقدم لها ذكر رجوع انيته في نحو أنت طالق وهي غائبة أو هي طالق وهي حاضرة اه شرح  
مدر (قوله أنت طالق) فلو حذف المبتدأ لم يقع شيء وان نوى تقديره اه شرح مدر والظاهر ان محله حيث  
لم يقع جوابا لكلامه يتعلق به فلو قالت له هل أنا طالق فقال طالق وقع اه ع ش عليه وابداله الطاء  
تاء مشددة كناية على المعتد لولم يكن لغته وكذا الطلاق فرض على أولي من كناية على المعتد \* (تنبيه) \*  
المعتد في على الطلاق انه صريح وفي البحر عن المزني انه كناية وفي فتاوى ابن الصلاح عدم الوقوع به وان  
نوى لانها صيغة عين أو تدر ومثله في المطلب عن الطوسي تليذ ابن يحيى صاحب الغزالي ومشى عليه ابن المقرئ  
وصححه في روضه وعلى الفراق وعلى السراح كناية بخلاف وعلى الطلاق ما فعل كذا معلق على الفعل  
واما نحو على الطلاق من فرسي مشلا فهو كالاتثناء وسيأتي واما الطلاق ما فعلت كذا أو فعلت مشلا فهو كذا  
فلغو كما مر في الإشارة اليه اه قل على الجلال \* (فرع) \* وقع السؤال في الدر عن قال لزوجته  
ان كلن الطلاق بيدك طلقني فقالت له أنت طالق هل هو صريح أو كناية وأجبنا عنه بانه لا صريح ولا  
كناية لان العصمة بيده فلا تملكها هي بقوله ذلك اه ع ش على مدر (مسئلة) فيمن قال لزوجته تكوني  
طالقاهل تطاق أم لا احتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح أو كناية واذا قلتم بعدم وقوعه في

(مشتق طلاق وفراق وسراح)  
بفتح السين لاشتهارها  
في معنى الطلاق وورودها  
في القرآن مع تكرار بعضها  
فيما والحق ما لم يتكرر منها  
بما تكرر (وترجمته)  
أي مشتق ما ذكر  
بجمجمة أو غيرها الشهرة  
استعمالها في معناها عند  
أهلها شهرة استعمال  
العربية عند أهلها ويفرق  
بينها وبين عدم صراحة نحو  
أنت على حرام عند النوى  
بانها موضوع للطلاق  
بخصوصه بخلاف ذلك وان  
اشتهر فيه (كطلعتك) وفارقك  
ومرحتك (أنت طالق أنت  
مطلقة)



الحال في يقع أبغض لحظة أم لا يقع أصلاً لأن الوقت مبهم الجواب الظاهر أن هذا اللفظ كناية في الطلاق فإن أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج إلى ذكر المعلق عليه والافهم وعد لا يقع به شيء ثم بحث باحث في هذه المسئلة فقال الكناية ما احتمل الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك لأنه يحتمل إنشاء الطلاق والوعد فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعد مضي زمن فقلت لأنه لم يصرح بالتعليق ولا بد في التعليق من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه قال وهو مذكور في الفعل وهو تكوني فإنه يدل على الحدث والزمان فلتدلالة عالم ما ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النجاشي أن الفعل وضع لحدث مفترن بزمان ولم يقولوا أنه وضع للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن اللغات في عرف النجاشي ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على الانفعال وصرح ابن هشام الخضر اوى بان دلالة الافعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن والالتزام لا يعمل بها في الطلاق والافارير ونحوهما بل لا يعتمد فيهما الامدول اللفظ من حيث الوضع والدلالة اللفظية \* (تنبيه) \* ما قلناه من أن هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال تكوني يحذف النون قلت لا فرق فانه لغة وعلى تشديد ان يكون لحنافس لا فرق في وقوع الطلاق بين المعرب والمحمول بمثل ذلك فان نوى بذلك الامر على حذف اللام أي لتكوني فهو إنشاء فتطلق في الحال بلا شك نقله سم في حاشية التحفة عن السيوطي ويؤخذ من قوله فان نوى بذلك الامر الخ صراحة ما وقع السؤال عنه من رجل قال لزوجته كوني طالقاً لان هذا اللفظ لا يقصد به الا إنشاء فيقع عليه الطلاق حالا اه ع ش على مر (قوله بفتح الطاء) أي مع فتح اللام المشددة أدامع كسر هاء كناية اه قل على الجلال (قوله يا طالق) أي لمن ليس اسمها ذلك كسبائي ويا طال بالترخيم لمن عرفه واعتمد ج كونه كناية قال لانه يصلح ان يكون ترخيم الطالب وطالع ولا يخص الا النية اه حل (قوله ويقع بكناية بنيسة) ولو أنك النية صدق بينهما وكذا وارثه انه لا يعلم نوى فان نكل حلفت هي أو وارثها انه نوى لان الاطلاع على النية ممكن بالقرائن اه شرح مر (قوله بنيسة مقرونة باولها) فان لم ينو لم يقع بالاجماع وان اقترن بها قرينة ظاهرة كانت بائن بينونة محرمة لا تحلين لي ابدأ أو غير ظاهرة كانت بزوجهي مالم يقع جواب دعوى فاقرار اه شرح مر وقوله كاست بزوجهي مثله مالم قال ان فعلت كذا فليست بزوجهي أو ان فعلت كذا ما أنت لي بزوجة أو ما تكوني لي زوجة أو ان شكاني أخى لست بزوجة لي أو ما تصليين لي زوجة فان نوى الطلاق في ذلك كله وقع عند وجود المعلق عليه والافلا اه ج بالمعنى وقوله مالم يقع جواب دعوى هل شرطها كونها عندنا كم اه سم على ج أقول الظاهر أنه لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأة بانه زوجها لتطلب نفقتها مثلاً عند غيرنا كم فقال لست بزوجهي كأن اقراراً بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي وقوله فاقرار ويرتب عليه وقوع الطلاق ظاهراً أم باطناً فان كان صادراً حوت عليه والافلام بنوبه الطلاق اه ع ش على مر (قوله اقترانها بجمعها) وهو أنت بائن كما قاله الراعي كجماعتهما اعترض به من أن الصواب عاها جمع متقدمون أنه لفظ الكناية كبائن دون أنت لانها صريحة في الخطاب فلا تحتاج لنيسة برديان بائن لمالم يستعمل بالافادة كانت مع أنت كاللفظ الواحد اه شرح مر (قوله وفي أصل الروضة الخ) عبارة شرح مر لكن المرجح في الروضة كاصطلاحها الا كفاء باولها وآخره أي يجز منه كما هو ظاهر فيكتفي بها قبل فراغ لفظها وهو المعتمد والوجه مجي هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظاً كالكتابة ولو أتى بكناية ثم مضى قدر عنتها ثم طلقها ثلاثاً ثم زعم أنه نوى بالكناية الطلاق لم يقبل لرفعه الثلاث الموجبة لتحليل اللازم له انتهت (قوله تصحيح الا كفاء بذلك كله) معتمد فيكتفي اقترانها بأي جزء ولو بابت وقيل عن شيخنا انه لا يكفي اقترانها وفي شرحه خلافاً اه حل (قوله أنت طالق) أو الطلاق كفي الروض والمنهاج أو السراح فليس المراد بقوله وهو أي

بفتح الطاء (يا طالق) يقع  
(بكنايته) وهي ما تحتمل  
الطلاق وغيره (بنيسة مقترنة  
باولها) وان عزبت في آخرها  
بخلاف عكسه اذا نعتها  
على ما مضى بعيد بخلاف  
استصحاب ما وجد ووقع في  
الأصل تصحيح اشتراط  
اقترانها بجمعها وفي أصل  
الروضة تصحيح الا كفاء  
بذلك كله كاطلقتك أنت  
طلاق أنت مطلقاً

بأسكان الطاء (خليفة بربه)  
 من الزوج (بنة) أي مقطوعة  
 الوصلة وتنكير البتة تجوز  
 الفراء والا كثر على أنه  
 لا يستعمل الامعروف باللام  
 (بنة) أي متروكة السكاح  
 (بائن) أي مفارقة (حلال  
 الله على حرام) وان اشهر  
 بالطلاق خلافاً للرأى في قوله  
 أنه صريح بذلك للمامر (اعتدى  
 استبرأ من حرك) أي لاني  
 طائفة سواء في ذلك المدخول  
 به او غيرها (الحق) بكسر أوله  
 وفتح ثانيه وقيل عكسه  
 (باهلك) أي لاني طائفة  
 (حباك على غاربك) أي  
 خابت سبيلك كخيل البعير  
 في الصحراء وزمامه على غاربه  
 وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع  
 من العنق لا يرى كيف شاء  
 (لأنه سربك) أي لا اهتم  
 بشأنك والسرب بفتح السين  
 وسكون الراء الابل وما يرى  
 من المال وانه ازجر (اعزبي)  
 بمهله ثم زاي أي من الزوج  
 (اغربي) بمهله ثم زاء أي  
 صبري غريبة بلا زوج  
 (دعيني) أي اتركيني لاني  
 طائفة (ودعيني) لذلك  
 (أشركت مع فلانة وقد  
 طلقت) منه أو من غيره  
 ونحوها كتجردي أي من  
 الزوج وتزودي انرجي  
 سافري لاني طلقتك

صريحه مشتق طلاق وفراق وسراح هذه الثلاثة وما اشتق منها لم يأت من هذه كناية وهو يخالف  
 ما سبق في باب الخلع ان المراد بمشتق مفادته وخلع هو ما اشتق منه ما لا يجرر اه حل (قوله بأسكان  
 الطاء) أي مع فتح اللام وكسرها اه حل (قوله خليفة) أي خالية فهو فعيلة بمعنى فاعلة اه شرح مر  
 (قوله والا كثر انه لا يستعمل الامعروف) عبارة شرح مر والاشهر أنه لا يستعمل الامعروف بال مع قطع الهمة  
 (قوله الامعروف باللام) ومع ذلك همزة همة ترفع على القياس يقل ما فعلته البتة بالقطع اه عش (قوله  
 حلال الله الخ) ومثله على الحرام أو الحرام يلزمني أو على الحلال اه عني والمعنى الحلال وانع على وهو  
 الطلاق اه وأنت حرام كناية اتفاقاً عندهم لم يشترعوا فيهم والواجب معاملة الخالف بعرف بلده ما لم يطل  
 مقامه عند غيرهم وبالف عادتهم والطلاق بالتاء المثناة كناية سواء في ذلك من كانت لغته ذلك أولاً كما أتت به  
 الولد رحمه الله تعالى بناء على ان الاشهر لا يلحق غير الصريح به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى  
 لاختلاف عادتهم ما اذا التلق من التلاق والطلاق الافتراق لكن لما كان حرف التاء قريباً من مخرج الطاء  
 ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ اقتضى ما ذكرناه اه شرح مر ومن السكينة أيضاً  
 ما لو زاد على قوله أنت على حرام الفاطنة كدبه مدعها كانت حرام كالخزير أو كالميتة وغيرهما ومن ذلك  
 ما اشترع على السنة العامة من قوالهم أنت حرام كحرم لبن أي أو ان أتيتك أتيتك مثل أي أو أختي أو مثل الزاني  
 فلا يخرج به عن كونه كناية وليس من السكينة ملوثة الت له انا ذاهبة بيت أبي مثلاً فقال لها الباب مفتوح اه  
 عش عليه (قوله وذلك للمامر) أي في أنت على حرام اه حل أي من أنه ليس موضوعاً للطلاق بخصوصه  
 اه شيخنا (قوله وقيل عكسه) نقل الزيادي عن المطرزي أنه خطأ وظاهره أنه لا يكون خطأ الا اذا قصد به معنى  
 الاول أما لو قدر له معول كلفظ نفسك فلا يخفاه أنه لا يكون خطأ فأملاً اه رشدي على مر (قوله والسرب  
 بفتح السين الخ) أما بكسرها مع سكون الراء فهو قطع الطباء وتصح ارادته هنا اه شرح مر وعجالة زى  
 قوله بفتح السين الخ وأما بكسرها فالجاءة من الأطباء والبقرة انتهت فقوله ما يرى من المال أي غير الأطباء  
 والبقرة والمراد بقر الوحش اه حل ولو قال من الحيوان لكان أوضح وفي المصباح سرب المال سرباً من باب  
 قتل رعى ثم ارم من غير راع فهو سارب وسرب تسمية بالمصدر ويقال لا أتد سربك أي لا أرد اهلك بل اتركها ترى  
 كيف شاءت وكانت هذه اللفظة طلاقاً في الجاهلية والسرب بالكسر الجاءة من النساء والبقرة والشيء والوحش  
 والجمع أسراب مثل حل واجمال اه (قوله أي من الزوج) عبارة شرح مر أي تباعدى عنى انتهت وفي  
 المصباح عزب الرجل يعزب من باب قتل عزبة وزان شرفه وعزوبة اذا لم يكن له أهل فهو عزب بفتحين  
 وامرأة عزب أيضاً بفتحين وجمع الرجل عزاب مثل كافر وكفار ولا يقال رجل أعزب وقال الازهرى  
 يجوز قياسه أن يقال امرأة عزب مثل أحر وجراء اه (قوله ونحوها كتجردي الخ) وتقني تستري برئت  
 منك الزنى أهلك لا حاجة لي فيك أنت وشأنك أنت ولبة نفسك وسلام عليك كل واشربى خسلافاً لمن وهم  
 فيه ما وارتفعت الطلاق في قيمك أو بارك الله لك لا فيك أي فليس كناية فلا يقع به طلاق وان نواه وخرج  
 بنحوها نحو قومي اغنك الله أحسن الله جزاك اغزلى اعتدى ونوفاته أنه طائفة فقال الف مرة كان  
 كناية في الطلاق والعدد فيما يظهر أن نوى الطلاق وحده أو العدد وقع ما نواه أخذ من قول الروضة  
 وغيرها في أنت واحدة أو ثلاث انه كناية ومثله ما لو قيل له هل طالق فقال ثلاثاً كلسياً قيل آخر  
 الفصل من هذا الباب يفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى انت بانه لاقر بنسبة هنا الغلبة  
 على تقديرها والطلاق لا يكتفى فيه بمحض النية بخلاف مسئلتنا فان وقوع كلامه جواباً بالكلامها يؤثر بدعوة  
 زيتها ما ذكر فلم تتمع النسبة لا يقع وكطالق ما لو طلقها رجعياً ثم قال جعلتها ثلاثاً فلا يقع به شيء وان نوى  
 على الامح اه شرح مر وفي ج (فرع) لو طلقها رجعياً ثم قال جعلتها ثلاثاً فلا يقع به شيء وان



(وكأن طالق أو بان ونوى طلاقها) لان عليه حرام من جهتها حيث لا ينكح معها أنتها ولا أربعاً فصيحاً حل إضافة الطلاق اليه على حل السبب المقضي لهذا الحرام مع النية فاللفظ من حيث اضافته الى غير محله كناية بخلاف قوله ابعده أنا منك سر ليس كناية كلياتي لان الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعقود يحل الرق وهو مختص بالعبد فان لم ينو طلاقها لم يقع سواء نوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينو طلاقاً وقولي أنا طالق هو ما صرح به الدارمي واقتضاه كلام القاضي ومثله أن باناً نقول الأصل أنا منك طالق أو باناً مثلاً لكنه يوهم خلاف ذلك (لا أستبرئ رجلي منك) أو أنا معتمد منك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وان نواه لاستحالة في حقه (والاعتناق) أي صريحه وكنايته (كناية طلاقاً وعكسه) لا اشتراكهما في إزالة المالك لقوله لزوجه اعتقتك أو لثلاث عليك ونوى الطلاق طلقت أو قال لبعده طلقك أو ابنتك ونوى العتق عتقت أو بستانني من العكس قوله لبعده اعتقد أو استبرئ رجلي وقوله له أو لامته أنا منك سر أو اعتقت نفسي (وليس الطلاق كناية طهاراً وعكسه)

نوى على المعتمد ولو قال أنت طالق ثم قال ثلاثاً وفصل بينهما ما كثر من سكتة التنفس والى لغا والحاصل أن الذي ينبغي اعتباره أنه متى لم يفصل في ثلاثاً كثر من أمر أثره طلاقاً متى فصل بذلك ولم تنقطع نيته عنه عرفاً كان كالكناية فان نوى أنه من ثمة الاول أو بيان له أثره الا فلا وان انقطعت نيته عنه عرفاً لم يؤثر طلاقاً كقوله لها ابتداء ثلاثاً اه ومن ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ان شخصاً قال عن زوجته بحضور شاهدي طالق هي طالق فقال له الشاهد لا يكفي طاعة واحدة فقال ثلاثاً ثم أخبر عن نفسه أنه قال أردت وقوع الثلاث فية من لان قوله ثلاثاً حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نيته عنه عرفاً عن لفظ الطلاق وقوله فلا يقع به شيء وان نوى على الاصح وينبغي ان مثل ذلك ما لو قال لزوجه أنت طالق أو لا وثلاثاً وثلاثاً فيقع عليه طاعة فقط بقوله أنت طالق وياخو قوله ثلاثاً وان نوى به الطلاق فيما يظهر ويحتمل وهو الاقرب وقوع الثلاث لان التقدير أنت طالق طلاقاً أو لا وطلاقاً ثلاثاً فيقع الثلاث وان لم ينو ومن الكناية اذهبي يا مسخمة يا ملطمة ومنها أيضاً لو حلف شخص بالطلاق على شيء فقال شخص آخر أنا من داخل بمينك فيكون كناية في حق الثاني اه عش على مر (قوله وكأن طالق) وكذا بقية الكنايات المتقدمة بدليل الاستثناء الا في قوله لا أستبرئ رجلي منك وكذا بقية الصرائح اه حل (قوله وكأن طالق) أي وان لم يزد منك وقوله أو بان أي مع زيادة منك اه شوبري (قوله ونوى طلاقها) أي نوى وقوع الطلاق مضافاً إليها فهاذا شخص مما إذا استفاد منه نية الطلاق لا بهذا التقيد فلا يزال ان هذا يعني عنه ما مر اه شيخنا وعبارة الحلبي قوله ونوى طلاقها أي يقع الطلاق مضافاً إليها هذه أي إضافة الطلاق إليها قررنا ذلك على نية الكنايات (قوله لان عليه حرام الخ) توجيهه لعمدة الاسناد اليه وقوله بخلاف قوله ابعده الخ مقابل هذا التعليق (قوله سواء نوى أصل الطلاق) أي وان كانت هذه النية كافية في سائر الكنايات دون هذه اه حل (قوله والاعتناق كناية طلاقاً الخ) وقول الزوج لوليها زوجها اقراراً بالطلاق ولها تزوجي وله زوجها كناية فيه ولو قيل له يا زيد فقال امرأتك طالق لم يطلو زوجه الا ان أراد هالان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه كذا في الروضة اه شرح مر وقوله لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها في المنسوخ وهي ان شخصاً غافق على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق انه لا يقع لها أحد ثم غاب عنها ثم رجع وفتح لها هل يقع الطلاق أم لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح اه عش عليه (قوله أي صريحه وكنايته) عبارته هالوفي الصيغة فقط يشعر به صريح وهو مشتق من حرير أو اعتناق أو فخر رتبة أو كناية كلاماً لك على ان لا سلطان لاسبيل لخدمة أنت سائبة أنت ولاي وصيغة طلاق أو طهارا انتهت فتعلم منها أن قوله هنا وعكسه مكرر مع ما سيأتي (قوله كناية طلاقاً وعكسه) أي أخذ من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه كان كناية في غيره لان لفظ الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ولا نفاذه في حل الملاء اذا استعمل في الامة وكان كناية فيه وكذا لفظ العتق صريح في بابه ولا نفاذه اذا استعمل في الزوجة فكان كناية فيها فالمراد بموضوعه ما استعمل فيه الآن وهذا في الصريح ولا يحتاج الى تعليق في الكناية لتبقيتها على أصلها اه قل على الجلال (قوله أنا منك حرام الخ) صوابه انا منك طالق أو طلقت نفسي حتى يكون من صور العكس اه شيخنا (قوله أو اعتقت نفسي) أي فانه لغواي لا صريح ولا كناية في كل من الطلاق والعتق وفي كون ذلك مستثنى من العكس نظر ظاهر اه حل (قوله وايس الطلاق) أي صريحه وأما كنايات الطلاق فهل هي كناية في الطهار أم لا انظره اه حل وفي عش انها كناية طهاراً اه وكذلك كناية الطهار كناية في الطلاق كلبسياتي في قوله ولو قال أنت على حرام الخ وقد أشار الشارح لهذا بقوله على القاعدة من أن ما كان صريحاً في الخ اذ مقتضاه ان ما كان كناية في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه يصح أن يكون كناية في غيره (قوله وليس الطلاق كناية طهاراً وعكسه) وسيأتي في أنت طالق كظهر أي انه لو نوى بظهر أي طلاقاً آخر وقع لانه وقع تابعاً فيحل ما هتافي لفظاً

ظهار وقع مستقلا اه شرح مر ويشير بقوله وسيأتي الخ الى قول المتن في اظهار أو أنت طالق كظهار أي  
 ونوى بالثاني معناه والطلاق رجي وقعا والاذن الطلاق فقط اهر (قوله لان تنفيذ كل منهما في موضوعه) أي الذي  
 يستعمل فيه الاثن وهو الزوجة يمكن اه حل (قوله من ان ما كان الخ) قضية الاختصار في جماعه على  
 الصريح ان كناية الطلاق تكون كناية في الظهار وعكسه ولا مانع منه لان اللفظ الكناية حيث احتملت  
 الطلاق احتملت الظهار لما فيهما من الاشعار بالبعد عن المرأة والبعد كما يكون بالطلاق يكون بالظهار اه ع ش  
 ولو وكل سيد الامه زوجه في عتقها أو عكسه فطاعتها أو أعتقها أو قل أردت به الطلاق والعتق معا وقعا وبصير  
 كراداة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وبهذا تعلم تخصيص ما في الشارح فليتناهل اه شوبري (قوله ولو قال  
 أنت على حرام الخ) هذا كله مبنى على ان هذا من قبيل الكناية وهو رأي المغروري وعند الرافعي انه صريح  
 وعبارة أصله مع شرح مر ولو اشترى لفظ الطلاق كالحلال على أو حلال الله على حرام أو أنت على حرام أو  
 حرمتك أو على الحرام أو الحرام يلزم في الأصح لغاية الاستعمال وحصول التعمد فالتصريح به  
 كناية والله أعلم لعدم تكرره في القرآن والطلاق ولا على لسان حجة الشرع وانت حرام كناية اتفاقا عند من لم  
 يشترع عندهم والأوجه معاملة الخالف بعرف بداره ما لم يطل مقامه عند غيرهم ويألف عادتهم انتهت (قوله أو  
 مرتبا) ليس كذلك بل المعتمد التفصيل وهو انه ان كان المنوى أولا هو الظهار وتعمدا أو كان عاردا ان كان  
 الطلاق وان كان باثنا معا الظهار أو رجي معا وقع الظهار فان راجع مع الظهار والافلا اه شيخنا وعبارة حل  
 قوله وثبت ما اختاره باللفظ أو الإشارة دون النية واد اختار شيئا ليس له الرجوع عنه الى غيره والمعتمد انه ان كان  
 الظهار منوياً أو لا بتناجيه وان كان الطلاق هو المنوى أو لا فان كان باثنا معا الظهار وان كان رجي معا وقع الظهار  
 فان راجع صار عاردا ولزم منه الكفارة والافلا انتهت قوله والافلا تحريم عبارة الروض وشرحه أو نوى تحريم  
 عينها أو وطنها أو فرجها كصرح به الأصل أو رأسها كما نقله الماوردي أطلق ذلك أو أقره كره ولم يحرم عليه  
 انتهت وفي شرح مر مانعه وهو مكرره كصرح به أول الظهار وبه يرد بحث الأذرع حرمة ما فيه من الأذى  
 والكذب وتزاع ابن الرقعة فيه بانه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المكرره مردود بانه يفعلها إيمان الجواز  
 فلا يكون مكرره وفي حقه لوجوبه عليه وفارق الظهار بان طاق التحريم بجامع الزوجية بخلاف التحريم المشابه  
 التحريم الأم فكان كذا بمعاند الشرع ومن ثم كان كبرية فضلا عن كونه حراما ولا يلاعن بان الأذى فيه أنهم ومن ثم  
 ترتب عليه الطلاق والرفع للعالم وغيرهما (قوله كوطئها) في التمثيل به والتعامل به بما يأتي منع ظاهر اه شيخنا  
 وعبارة الحامي قوله كوطئها أي ما لم يقم به مانع من نجوحه وصوم والافلا كفارة وفي تمثيله بلوطه نظر لانه ليس  
 من الاعيان بل من الافعال وهي تتصف بالتحريم انتهت (قوله وعليه كفارة عين) أي كفارة مثل كفارة ليمين  
 لان هذا اللفظ ليس بيمين ومن ثم لم تتوقف الكفارة على الوطء ولو قل لاربع أنت حرام على ولم يوطأ فلا ولا ظهرا  
 فكفارة واحدة اه حل ومثله شرح مر (قوله أيضا وعليه كفارة عين) محله ان ذكر لفظا على فلو حذفه وقيل  
 أنت حرام فانه يكون كناية في وجوب الكفارة ولا تجب الا ان نواه بخلاف ما لو ذكر لفظا على فانه صريح في  
 وجوبها فلا يحتاج الى نيتها وهذا كله عند عدم نية الطلاق أو الظهار وفي الروض وشرحه وقوله اه أنت  
 حرام كناية في وجوب الكفارة ان لم يقل على فان قالها فهو صريح اه وفي ع ش على مر بقى ما لو حذف  
 أنت واقتصر على قوله على الحرام وقوة كلامه حيث جعل صورة الكفارة منوطة بالخطاب فهو أنت أو نحو  
 ذلك أو حرمتك تعطى انه لا كفارة عليه وذلك وافق لما أفق به والده كاشرف المناري من عدم وجوب  
 الكفارة لكن في فتاوى الشارح ان على الحرام والحرام يلزم كناية في الكفارة اه (قوله كطولة لامة)  
 أي ولم ينو عتقا أخذ من قول الشارح فيما يأتي فان نوى في مسئلة الامة عتقا الخ (قوله زل قوله تعالى) وهو  
 دليل على جواز الاتيان بهذا اللفظ فلا ينافي كونه مكررا وهو صلى الله عليه وسلم يفعل المكرره وجوبا بالبيان  
 الجواز اه حل (قوله تحلة إيمانكم) قال البيضاوي وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى حفصة فلم

وان اشتركا في اعادة التحريم  
 لان تنفيذ كل منهما في  
 موضوعه يمكن فلا يدل عنه  
 الى غيره على القاعدة من ان  
 ما كان صريحا في بابه ووجد  
 نفادا في موضوعه لا يكون  
 كناية في غيره (ولو قال أنت  
 على حرام أو حرمتك ونوى  
 طلاقا) وان تعدد (أو ظهرا  
 وقع) المنوى لان كلاهما  
 يقتضي التحريم بخلاف ان يكنى  
 عنه بالحرام (أو نواهها)  
 معا أو مرتبا (تخبر) وثبت  
 ما اختاره منهما ولا يثبتان  
 جميعا لان الطلاق يزيل  
 النكاح والظهار يستدعي  
 بقاءه (والا) بان نوى تحريم  
 عينها أو وطنها أو  
 فرجها أو رأسها أو لم ينو  
 شيئا (فلا تحرم عليه) لان  
 لا عيان وما الخو بها لا توصف  
 بذلك (وعليه كفارة عين كما  
 لو قال لامة) فتم لا تحرم  
 عليه وعليه كفارة عين أخذا  
 من قصة مارية لما قال صلى  
 الله عليه وسلم هي على حرام  
 زل قوله تعالى يا أيها النبي لم  
 تحرم ما أحل الله لك الى قوله  
 قد قرئ الله لكم تحلة  
 إيمانكم أي أوجب عليكم  
 كفارة ككفارة إيمانكم



معتدة أو مرتدة أو مجوسية  
أو مزوجة وجهان أو جههم  
لأن نوى في مسئلة الامة عتقا  
ثبت كما علم مما مر أو طلاقا  
أو ظهارا لفاذا لا مجال له  
في الامة (ولو حرم غير مامر)  
كان قال هذا الثوب حرام  
على (فلغو) لانه غير قادر على  
تحريره بخلاف الزوجة والامة  
فانه قادر على تحريره ما  
بالطلاق والاعتق (كشارة  
ناطق بطلاق) كان قالت له  
طالق فأشار به أنه اذهبي  
فانها الغولان عدوله اليها عن  
العبارة فيهم انه غير قاصد  
للطلاق وان قصده بها فهي  
لا تقصد للافهام الا نادرا ولا هي  
موضوعته بخلاف الكتابة  
فانها احروف وموضوعه للافهام  
كالعبارة (ويعتمد باشارة  
اخرى) وان قدر على الكتابة  
في طلاق وغيره كبيع ونكاح  
واقرار ودعوى وعتق  
للضرورة (لا في صلاة) فلا  
تبطل بها (و) (لا في شهادة)  
فلا تصح بها (و) (لا في حنف)  
فلا يحصل بها في الحالف على  
عدم الكلام وقولي لا في  
مسئلة الى آخر من زيادتي  
فعلم ان اطلاق ما قبله أولى  
من تقييده له بالعقود والحلول  
(فان فهمها كل أحد فصرح  
والا) بان اختص بفهمها  
فطمنون (فكتابة) تحتاج الى  
يقوتها يبري بفهمها أعم من

يحدثها وكنت قد خرجت الى بيت أبيها فدعاها ثم مارية اليه فأتت حفصة وعرفت الحال فغضبت وقالت يا رسول الله في بيتي وفي يدي وعلى فراشي فقال لها عليه السلام يسترضيها في أسر البكر فما كنتيه هي على حرام فوردت الآيات اه عش على امرؤ هل كفر صلى الله عليه وسلم فقال مقاتل نعم بعتر رقية مؤمنة وقال الحسن لم يكفر لانه مغفوره اه قل على الجلال (قوله لكن لا كفارة في محرمة) أي زوجة كانت أو أمة فهذا استند السلي على صورتي لزوجته والامة ولذلك مثل للدولي بالرجعية ولانانية بالاخت وقوله وأخت بائ كانت أمة هو مالك اكل منها ووطئ الاولى أو كانت أخت السيد فقال لها ذلك اه عش والحاصل انه ان حرم ما هو حلاله وجبت الكفارة وان حرم ما هو حرام عليه فلا تجب اه مدافعي (قوله أو وجهه مالا) معناه في غير الاولى فان المعتمد فيها لزوم الكفارة وعبارة امرؤ وشهد كلامه الامة المحرمة والصائغة والحائض والنفساء بخلاف المجوسية والوثنية والمردة والمحرمة بنسب أو رضاع فلا كفارة فيها على أرجح الوجهين اه عش (قوله ثبت) أي ولا كفارة عليه انظر ما وجهه وقوله كما علم مما سأل من ان كتابان اطلاق كناية في العتق اه حل (قوله ولو حرم غير ما سرفلغو) عبارة الروض وشرحه ولو حرم الشخص غير الابضاع كان قال هذا الثوب أو الطعام حرام على فلا كفارة عليه بخلاف الابضاع لاختصاصها بالاحتياط واشد قبولها التحريم بدليل تأثير الظاهر فيها دون الاموال وكلامه والفيما يظهر قول الشخص لا تحريم بزوجته ولا أمة له أنت حرام على انتهت (قوله لانه غير قادر على تحريمه) فيه انه قادر على تحريمه بالبيع مثلا ويحجب بان المراد غير قادر على استقلاله ونحو البيع يتوقف على القبول ويرد على هذا الجواب انه قادر استقلاله على تحريمه بالوقف اه شيخنا (قوله كإشارة ناطق بطلاق) نعم لو قال أنت طالق وهذه مشير الى زوجة له أخرى طالقت لانه ليس فيه إشارة محضة هذا ان نواها وأطاق فيما يظهر لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتماله غيره احتمالا قريبا أي وهذه ليست كذلك وقوله بطلاق خرج بالطلاق غيره فقه - فتكون اشارته كعبارته كهي بالامان وكذا الاقتناع ونحوه فلو قيل له أيجوز فإشار برأسه مثلا أي نعم جاز العمل به ونقله عنه اه شرح امر (قوله بطلاق) وكذا غيره من سائر الابواب فهي لغو الا في الامان والعتق والاجازة فإشارته كعبارته في هذه الثلاثة كما ان إشارة الاخرس معتمدا عليها الا في ثلاث تأتي في المتن (قوله ويعتد بإشارة آخرس) أي سواء كان آخرسه مخليا أو عارضا وقوله للضرورة عليه لقوله ويعتد وفيه انه لا ضرورة مع القدرة على الكتابة الا أن يقال شأنه الضرورة وقوله لا في صلاة هذا لا يحسن استدراكا على هذه العبارة كما لا يخفى وانما يحسن على العبارة القائلة بإشارته كنطقه وقوله وشهادة أي اداء ويعتد به انتم لا وقوله وحديث بان حلف وهو ناطق على عدم الكلام ثم خرس أو حلف وهو آخرس على عدم الكلام فإشار بالكلام لا يحسن في الصورتين وانما يحسن بإشارته اذا حلف وهو آخرس بل وهو ناطق ان لا يشير فإشاراه شيخنا (قوله بإشارة آخرس) أصلي أو طاري ومنه من اعتقل لسانه ولم يرج برؤيه أو ما من رجي برؤيه بعد ثلاثة أيام فاكثروا لا يلحق به وان ألحقوه به في المعان لانه قد يضطر الى المعان بخلاف غيره اه حل (قوله فصرحة) أي فيما فهمت فيه فان فهمها كل أحد في البيع مثلا دون الطلاق فهي صريحة في الاول دون الثاني فتقوله أعم الخ العموم ظاهر لكن عبارته صادقة بانهم الو فهمها كل أحد في البيع دون الطلاق كانت صريحة فيها وليس مرادا اه شيخنا (قوله والاف كتابية تحتاج الى نية) وتعرف نية فيما اذا أتى بإشارة أو كتابة أخرى أو كتابة وكانهم اغتفروا تعريفهم بما مع انما كناية ولا اطلاع لنا بما على نية ذلك للضرورة فتقول المتولى ويعتبر في الاخرس ان يكتب مع لفظ الطلاق ان قصد الطلاق ليس يقيد اه بالحرف أي بل مثل الكتابة الإشارة اه (قوله بان اختص بفهمها فطنون) الجمع ليس يقيد فكيف في كونها كناية ففهم واحد اه شيخنا عن عس على امر (قوله ومنها كتابية) أي سواء كتب الصريح أو الكناية وقوله ويعتبر الخ هذا شرط الحكم

قوله فهم طلاقه (ومنها) أى الكتابة (كلمة) من مطلق أو آخره وان اقتصر الأصل على الناطق فان نوى بها الطلاق وقع بالوتوع

بالوقوع لا الوقوع وقوله ان يكتب أى أو يشير ويعتبر أيضا فى الناطق أن يتكلم أو يكتب انى قصدت  
الطلاق اه شيخنا وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحبر ونحوه أو  
نقر صور الاحرف فى حجر أو خشب أو خطها على الارض فلورسم صورته فى هواء أو ماء فابس كناية فى المذهب  
اه زى (قوله ان يكتب مع لفظ الطلاق الخ) أى أو يشير اه شوبرى (قوله فلا يكتب اذا بلغ كتاب الخ)  
هذا التفريق خاص بكتابة التعليق ولم يذكر كتابة التحيز وفى الروض وشرحه \* (فسرع) \* كتب أنت أو  
زوجى طالق ونوى الطلاق طاعت وان لم يصل كتابه اليه لان الكتابة طريق فى افهام المراد كالعبارة وقد قرنت  
بالنية فان لم ينو لم تطلق لان الكتابة تحتل النسخ والكتابة وتجربة القلم والمداد وغيرهما وان كتب اذا  
قرأت كتابي الى آخر ما هنا وخرج يكتب ما لو أمره به فكتب ونوى هو فلا يقع شئ بخلاف ما لو أمره بالكتابة  
أو كتابة أخرى وبالنسبة فامتثل ونوى وقوله فانت طالق ما لو كتب تحية كانت خلية فلا يقع وان نوى اذا لا يكون  
للكتاب كناية أخرى على ما كاه ابن الرفعة عن الرافعى وهو مردود بان الذى فيه أى الرافعى الجزم بالوقوع فانه  
الاذرى وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكتابة قدرنا انه تلفظ بالمكتوب اه شرح مرقى فى قول ع على  
الجلال \* (فسرع) \* أمر غيره بالكتابة والنية كفى ووقع به أو باحدهما وفعل هو الاخر (قوله اذا بلغ كتابي)  
أو كتابي هذا أو الكتاب أو هذا الكتاب أو المكتوب أو هذا المكتوب أو مكتوبى أو مكتوبى هذا فهذه  
صور ثمانية وقوله طلق ببلوغه أى وقوعه فى بداهة بقة أو حكما كرميه فى حجرها أو امامها ولا يكتفى اخبارها  
به ويكتفى فى الاولى بلوغ لفظ أنت طالق بحيث يقرأ وان يحى ما داه لا عكسه وكذا يكتفى ذلك فى الثلاثة بعدها  
عند شيخنا وخالفه البساطى تبعه العلامة البراسى وتردد شيخنا فى الاربعة الباقية وما الى اعتبار بلوغ الجميع  
فيها ثم اذا ادعى انه أراد الجميع صدق بيمينه فى الكل ولو قال اذا بلغ كتابى فامضى حتى وصل اليها من الكتاب  
وقعه ولو ادعت عدم وصول الكتاب اليها أو انه ليس بخطه لم يقع الا بيمينه بذلك اه فى الجلال (قوله  
طلقت ببلوغه) أى غيرهم أو أمكن بعد المحو قراءته وكذا ان وصل به فمضى وقدرت فى موضع الطلاق أى ذهب  
جميعه الا محل الطلاق فطلق ولا فرق فى هذا بين ان يكتب اذا بلغ كتابي أو يكتب اذا بلغ الكتاب أو هذا  
الكتاب خلافاً لانه قال انه باسم الاشارة أو بالالف واللام لا مطلقا الا ان وصل بجميعه اه من شرح مرقى  
(قوله أو اذا قرأت كتابي) أى المقصود منه وقوله فقرأته أى وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق أمية وعلم  
بذلك وتعلمت القراءة بعد ذلك لقدرتها على مقتضى التعليق وهو قراءتها بنفسها ونحن لانكتفى بالمعنى المجازى  
الا حيث لا يقدر على المعنى الحقيقى اه حل (قوله فقرأته) أى قرأت صيغة الطلاق منه نظير ما مروا ان لم  
تفهمها اه شرح مرقى (قوله أو فهمت مطالعة) نعم لو قال الزوج انما أردت القراءة باللفظ قبل قوله فلا  
تطلق الاجها والفرق بين الطلاق قراءتها على مطالعتها اياه وان لم تلفظ به وبين جواز اجراء ذى الحدث  
الا كبر القرآن على قلبه ونظره فى المصحف ظاهر اه شرح مرقى وهو ان المقصود ثم تعظيم القرآن وهو  
متن بالاجراء من غير تلفظ والمقصود هنا وجود المعاق عليه وهو مجرد العلم وقد وجد اه ع ش عليه  
(قوله وكذا ان قرأ عاها وهى أمية) قال الاذرى مقتضاها اشتراط قراءته عليها ولو طالعه وفهمه أو قرأها خاليا  
ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أرفيه نصا ويحتمل انه يكتفى بذلك اذا فرض الاطلاع على ما فيه وبقي ما لعلق  
بقراءتها وكانت فارته وهو به لم ثم نيت القراءة أو عبت ثم جاء الكتاب حل تطلق بقراءة غيرهما وما لعلقه  
بقراءتها عالما بانها غير فارته ثم تعلمت وصل كتابه حل تكتفى قراءتها غير الظاهر الا كتفاء فى الثانية فنظرا الى  
حالة التعليق وعدم الاكتفاء فى الاولى كذلك لا نقل عنى فهما اه شرح مرقى وقوله الظاهر الا كتفاء  
فى الثانية ولو قصد قراءتها بنفسها فلا يدين اه ع ش (قوله وكذا ان قرأ عاها وهى أمية) فان تعلمت  
القراءة فقرأته لم يقع الطلاق اعتبارا بحال التعليق وجودا وعدمه هذا ما أخرجه فى الرسم اه زى ثم

لانها طريق فى افهام المراد  
كالعبارة وقد اقرنت بالنية  
ويعتبر فى الاخرى كما قال  
المسولى أن يكتب مع لفظ  
الطلاق انى قصدت الطلاق  
(فلو كتب) الزوج (اذا بلغ كتابي)  
كتاب فانت طالق طلق  
ببلوغه) لها رعاية للشرط  
(أو) كتب (اذا قرأت كتابي)  
فانت طالق (فقرأته أو  
فهمته) مطالعة وان لم تلفظ  
بشئ منه (طلقت) رعاية  
للشرط فى الاولى والحصول  
المقصود فى الثانية وهى من  
زيادته وتنقل الامام اتفاق  
علمائنا عليها (وكذا ان قرأ  
عليها وهى أمية وعلم) أى  
الزوج (حاليا) لان القراءة  
فى حق الامى محمولة على  
الاطلاع على ما فى الكتاب  
وقد وجد بخلاف ما اذا كانت  
غير أمية لا تنفاه الشرط  
المقتدر عليه بخلاف ما اذا  
لم يعلم حالها على الاقرب فى  
الروضة وأصلها وقولنا علم  
حاليا من زيادته



(و) شرط (في المحل كونه زوجة) ولو رجعية كسباني ٣٣٤ (فتعلق بإضافته) أي الطلاق (له) لأن محل حقه (أو لجزئها المتصل بها كربع

و يدرشعر وظفر ودم)  
وسن بطريق السراية من  
الجزء الى الباقي كفي اعتق  
ووجه كون الدم جزأ من  
به قوام البدن وخرج بجزئها  
إضافة الطلاق لفضلها  
كريقها ومنها أولها وعرفها  
كان قال ربيعة كان أو منك  
أولئك أو عرفك طالق فلا  
يقع لأن البيت أجزاء فأنما  
غير متصلة اتصال خلقة بخلاف  
ما مر وبالمصالح ما لو قال  
للقطوعة عيب مثلاً وان  
التصقت بها عيبك طالق  
فلا يقع لفقدان الجزء الذي  
يسرى منه الطلاق الى الباقي  
كفي اعتق (و) شرط (في  
الولاية) أي على المحل (كون  
المحل ملكاً للمطلق فلا يقع  
ولو معلقاً على أحقية كائن)  
فلو قال لها أنت طالق أو ان  
نسكتك أو ان دخلت الدار  
فانت طالق أو كل امرأة  
انكحها فهي طالق لم تعلق  
على زوجها ولا بنكاحها ولا  
يدخلها الدار بعد نكاحها  
لا تنفك الولاية من القائل  
على المحل وقد قال صلى الله  
عليه وسلم لا طلاق إلا بعد  
نكاح رواه الترمذي وصححه  
(وصح) الطلاق (في رجعية)  
لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة  
(و) صح (فتعلق ببدن ثلاثة  
كان عتقت أو) ان (دخلت)  
الدار (فانت طالق ثلاثاً

رأيت في عيش على مر مائه والمتبادر انما اذا قرأته بنفسها أطلقت مع أن المقصود من التعليق قراءة  
غيرها لعل ياميتها لعل وجهه ان التعليق في مثل ذلك يراد منه الاعلام لا خصوص قراءة الغير (قوله وفي المحل  
كونه زوجة) غرضه بهذا الشرط اخراج المالك ومن الشرط بعده اخراج الاجنية والبائن وأيضاً قوله كونه  
زوجاً صادقاً بالكون زوجة في المستقبل والماضى وليس مراداً لشرط الاتي بخصوصه اهـ شيخنا (قوله  
المتصل بها) أي الظاهر والباطن الاصل أو الزائد اهـ حل (قوله وشعر قال المتولي) حتى لو أشار لشعر منها  
بالطلاق طاعت اهـ شرح مر (قوله بطريق السراية) وقيل انه من باب التعبير عن الكل باسم الجزء اهـ  
شيخنا وعبارة شرح مر ثم ان الطلاق في ذلك يقع على المذكور أولاً ثم يسرى للباقي وقيل هو من باب التعبير  
بالبعض عن الكل ففي ادخلت فيمينك طالق طاعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط اهـ قوله قوام البدن  
هو بكسر التاء وفتح الغين مشهور ورتن والكسر أنصح أي بقاؤه كذا في شرح المذهب اهـ شوبوي (قوله  
كريقها الخ) ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والحركة والسكون والحسن والقبح والنفس بفتح الفاء والاسم  
الان أراد به المسمى وكذا السمن لا يقع الطلاق بإضافته اليه على المعتمد بخلاف الشحم اذا أضيف الطلاق اليه  
فلم يعلق هذا ما في الروضة والذي حرمه ابن المقرئ انه يقع بإضافة الطلاق اليه في هذا الفرق بينهما وبين  
الشحم اهـ زى وعبارة شرح مر ولو أضيف الشحم طاعت بخلاف السمن على ما في الروضة تبعاً لبعض  
نسخ الشرح الكبير وان سوى كثير من بينهما موصوفه غير واحد حرمه ابن المقرئ وهو الاوجه ويدل له  
إيجاب ضمانه في الغصب وان السمن العائد غير الاول وعلى القول بعدم وقوعه يفرق بان الشحم حرمه بتعلق به  
الحل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح وبه يعلم ان الوجه في  
حياتك عدم وقوع شيء به لم يقصد له روح بخلاف ما لو أراد المعنى القائم بالحى وكذا ان أطلق فيما يظهر  
وبهذا يتضح ما يحجج به الجلال الباقين وصرح به البغوي في تعليقه ان ذلك طالق لغولان الاصح عند المتكلمين  
والفقهاء انه عرض وليس بجوهر انتهت (قوله ومنها) مثله الجنين والحمل اهـ قل على الجلال (قوله ومنها)  
ولبنها) أي لانها ما وان كان أصلها ماداً فمقتضى التحريم بالاستحالة كالبول اهـ شرح مر (قوله ما لو قال  
للقطوعة عيبين) صور الرواية في المسئلة بما اذا فقدت عيبين من الكف فيقتضى وقوعه في المقطوعة من الكف  
أو المرفوعة وينبغي ان يكون على الخلاف في ان اليد هل تعلق الى المنكبة أولاً اهـ شرح مر قال عيش  
عليه والراجع انه تعلق الى المنكبة ففي بقى حرمه من مسمى اليد وقع الطلاق بإضافته وان قل (قوله فلا يقع)  
أي وان أعادتها أو التصدت وحلتها الحياة لأن حالة الحلف مدومة فان كانت مانتة حالة الحلف فان خيف من  
إزالتها محذور تيمم وحلتها الحياة وقع والا فلا وعلى ذلك يحسم كلام شيخنا مر والادب والشعر كاليد كافي  
شرح شيخنا المذكور وبذلك علم ان تعليل شيخنا مر في شرحه المذكور بقوله لان الزائل العائد كالذي  
لم يعد لا حاجة اليه بل لا موقع له هنا فراجع اهـ قل على الجلال (قوله لا فقد ان الجزء الخ) ظاهره وان حلتها الحياة  
الكنز وبما ينافيه التعليل لان الذي حلتها الحياة يسرى فيه الطلاق الا ان يقال لما انفصل صار غير منقولور البغوي  
كلام جلال الزائل العائد كالذي لم يعد اهـ حل قال مر أم لو قطعت يمينها والتصقت بحمالة لم تنكح فان خشيتم من  
فصلها محذور تيمم وقع وكانت كالمحل وان لم تخش من الفصل المحذور المتقدم فلا اهـ (قوله ما كالمطلق) ولا  
بدى المالك في التعليق ان يكون مستمر من حين التعليق الى حين الوقوع فيمتد ذلك بكون قوله ولو علقه بصفة الخ  
ارتباط بهذا الشرط اهـ شيخنا (قوله كون المحل ملكاً للمطلق) أي بالمقدرة الغرض من الشرط الذي قبل هذا ان  
تكون المعلقة غير مملوكة بملك اليدين والغرض من هذا ان لا تكون المطلقة زوجة فيما كان ولا فيما يكون  
إبقاء الولاية عليها ومن ثم لو قال من في عمتي طالق طلفت الرجعية انتهى حلبي (قوله بعد عتقه) أي أو معه

فيمن اذا عتق أو دخلت بعد عتقه) وان لم يكن مالاً كالثالثة حال التعليق لانه يملك أصل النكاح وهو يبيد الطلقات الثلاث فالعينة بشرط الحرية وقد وجدت

فالمعية كالأبعية انتهى مداني (قوله ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت لم يقع) هذه العبارة تشمل  
الاقسام الاربعه أعني الاثبات المطلق والنفي المطلق والاثبات المقيد والنفي المقيد وان كان قوله ووجدت  
ظاهرا في صورتي الاثبات لا يمكن حمل الوجود على الحصول والاثبات فيشمل العدم فيشمل مقتضى هذه العبارة  
ان الخلع يخلص من الطلاق الثلاث في الاقسام الاربعه وهو الذي نقله الحاشي عن الزيايدي وقرره كثير من  
الشافعيين وحمل مر في شرح عبارة لاصل التي هي تغير هذه على صورة الاثبات المطلق ثم ذكر تفصيلا  
في الاثبات المقيد ثم ذكر النفي المقيد وايضا في عبارته النفي المطلق وعبارته مع عبارة لاصل ولو علق الطلاق  
الصادق بالثلاث فاقبل بدخول مثلاً قبل الوطء أو بعده بخاتم أو فسخ ثم نكحها أي جدد عقداتها ثم دخلت  
لم يقع بذلك طلاق ان دخلت في البيئونة لان البين تناولت دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها انحلت  
ومن ثم لو علق بكلاما طرقتها الخلاف الا في لاقضائها التكرار وكذا ان لم تدخل فيها بل بعد تجديد النكاح فلا  
يقع أيضا في الاظهر لا ارتفاع النكاح المعلق فيه هذا ان علق بدخول مطلقا او حلف بالطلاق الثلاث انما لا بد  
من دخولها الدار في هذا الشهر أو انه يقضيه أو يطهده في شهر كذا ثم أبانها قبل انقضاء الشهر وبعد  
تمكنها من الدخول أو تمكنه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فنه يحث كصوبه ابن الرفعة  
ووافقه الباجي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والشيخ أيضا خلافة لبعض المتأخرين ويتبين بطلان الخلع ككل  
حلف بالطلاق لياكل ذا الطعام غدا فتختلف في الغد بعد تمكنه من أكاه أو تلفه وكما حلف انما تصلي اليوم الظهر  
فأضت في وقته بعد تمكنها من فعله ولم تصل وكما حلف ان يشرب من ماء هذا الكور فأنصب بعد ما كان شربه فانه  
يحث وله نظائر في كلام الامة انتهت وقوله ويتبين بطلان الخلع أي لتبين وقوع الثلاث قبله وقوله وبعد  
تمكنها من الدخول وتمكنه مما ذكر أمالوا بانها قبل تمكنها من الدخول أو قبل تمكنه مما ذكر فتجبه عدم  
الوقوع وان لم يفعل حتى مضى الشهر اذ لا جاز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيئونة به المنافية للوقوع ولا  
ان يقع قبله لزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره  
الوقوع (فان قلت) قالوا في مسألة الرغيف اذا تلفه قبل الغد يحث لانه فوته فكذا هنا لانه فوت بالخلع (قلت)  
الفرق انه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجية بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا لان قضاء الزوجية وقت  
التمكن فليست مل وبتعين امتناع استمتاعهما بمجرد الخلع لان الخلع يقتضي الحرمة ولم يعلم ما يدفعه والاصل عدم  
ما يدفعه ولانه ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر برتبة واستمر الخلع والاثبات قبله اه سم على حجج ع  
عليه ثم قال اي مر وأمر لوعلى بالنفي المقيد كقوله قال لزوجه اذ لم تخرجي الليلة من هذه الدار فانت طالق  
فخالع في الليلة ثم جدد فانه يخالف الخلع والفرق بين هذه المسئلة ومسائل الاثبات المقيد المتقدمة واضح وان  
المقصود في مسائل الاثبات الفعل وهو اثبات حثي وله جهة بر وهي فعله وجهته حث بالسلب الكلي الذي هو  
نقيضه والحث بمنافضة البين وتغويت البر فاذا تمكن منه ولم يفعله حث لتغويته باختياره وأما مسألة النفي  
فالمقصود فيها التعليق على العدم ولا يشعق الا بالآخر فاذا صادفها الاخر بانها أي آخر جزء من المسئلة التي  
اعتبروها في التعليق لم تطلق وليس هنا الا جهة حث فقط فانه اذا فعل لا تقول بر بل لم يحث لعدم شرطه ولو كان  
له زوجات لحلف بالثلاث لا يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عيت فلانه لهذا الحلف تعينت  
ولم يصح رجوعه عنها الى تعينه في غيرها واما قبل الحث ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حلفه افادة  
البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك اه ببعض تصرف في اللفظ وقوله ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عبارة  
حج هنا ولو قبل فعل المحلوف عليه اه وهي تعيد انه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده ثم رأيت  
صرح بذلك في آخر باب الطلاق حيث قال ومراة لو حث ذوزوجات ولم ينو واحدة من والطلاق ثلاث عيت في  
واحدة ولا يجوز توزيع ملنا فانه لما وقع عليه من البيئونة الكبرى وله أن يعينه في مئة وبائة بعد التعليق لان

(ولو علقه بصفة فبانت ثم  
نكحها ووجدت لم يقع)  
لانحلال البين بالصفة ان  
وجدت في البيئونة والا  
فلا ارتفاع النكاح الذي علق  
فيه وتعبير بصفة اعم من  
تعبيره بدخول



(ولم) طلاق (ثلاث) لانه صلى الله عليه وسلم ٣٣٦ مثل من قوله تعالى الطلاق مرتان فابن الثالثة قتال أو تسريح باحسان (ولغيره) ولو

مكتبا ومبعضا (ثلاث) فقط  
لان ذلك روى في العبد المملوك  
به البعض عن عثمان وزيد  
ابن ثابت ولا يخاف لهما من  
الصحة رواية الشافعي سواء  
اكانت الزوجة في كل منهما  
حرة أم لا وتعبير بغيره أهم من  
تعبيره بالعبد (فن طلق منها  
دون ماله) من الطلقات هذا  
أولى من قوله ولو طلق دون  
ثلاث (وراجع أو جدد ولو  
بعد زوج عادت) له (بقيته)  
أي ببقية ماله دخل به الزوج  
أم لا لان ما وقع من الطلاق لم  
يجوز الزوج آخر فالكاح  
الثاني والمحل فيه لا يهدم ماله  
كوطء السيد أمته المطلقة  
أما من طلق ماله فتعود اليه  
بماله لان دخول الثاني بها  
أفاد حلها الاول ولا يمكن  
بناء العقد الثاني على الاول  
لاستغراقه فكان نكاحا  
مقتضا باحكامه (ويقع)  
الطلاق (في مرض موته)  
كما يقع في صحته (و يتوارثان)  
أي الزوج وزوجته (في  
عدم) طلاق (رجعي) ابقاء  
آثار الزوجية بلحوق الطلاق  
لها كما مروى في الأبيات  
والظاهر والعان منها كسبائي  
في الرجعة وجوب النفقة  
لها كسبائي في بطلان الخلاف  
البائن فلا يتوارثان في عدته  
لا تضاعف الزوجة (و) شرط  
(في القصد) أي لطلاق  
(قصد لفظ طلاق لعنه)

العبرة بوقت لا بوقت وجود الصفة على المعتمد اهـ وكتب عليه سم مانعه قوله أنه لا يعينه تقدم في فصل  
شك في طلاق فلا الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرمي في فتاويه انه انما يجوز تعيينه في ميتة بائنة بعد  
وجود الصفة لاقبله وفيه أيضا لو كانت احدي زوجاته لا عاك عامها الا واحدة ولو جوزه وتعيينها لطلاق  
الثلاث فيقع عليه واحدة وتبين بها ويلغو الباقي ثم قال ولو خاف بطلان ما كان قال على الطلاق طلقين ما أفعل  
كذا وحسن قوله زوجات عاك على كل طاقين فالوجه أنه لا يتعين أن يعين احدا مما بل له توزيع الطلقتين على  
ثنتين لان عينه في ذاته لا تقتضي اليقونة الكبرى تأمل اهـ عش عليه وتقدم في باب الخلع ماله بهذا مزيد  
تعلق تأمل (قوله ووجدت) أي قبل النكاح أو بعده كما يؤخذ من العطف بالواو ولهذا جعل الشارح فيه  
صورتين اهـ شيخنا (قوله ولم ثلاث) هذا متعلق بالشرط ليس بين ما عاك على الحل المملوك اهـ شيخنا قوله  
فقال أو تسريح) أي لانها وانزلت لم يفهموا المراد من التسريح فلذلك سألوا اهـ شيخنا (قوله سواء كانت  
الزوجة في كل منهما الخ) أي خلافا لابي حنيفة في اعتباره الزوج وجوبه قال ابن سريج من أعتنا أهول على  
الجلال أي قال العبرة في الثلاثة والثنتين بالزوجة فان كانت حرة ملك الزوج عليها ثلاثا وان كان رقيقا وان كانت  
أمة ملك عليها ثنتين فقط ولو كان حرا اهـ (قوله دخل به الزوج أم لا) أي خلافا لابي حنيفة اهـ قل على الجلال  
(قوله لم يجوز الزوج الزوج) أي فكان العقد الاول باق فتعتبر أحكامه (قوله لا يهدم ماله) أي لا يهدم ما وقع من  
الطلاق ولو هدم ما لعادته بالثلاث وقوله كوطء السيد أمته أي اذا طلقها زوجها ثم وطئها سيدها ثم عادت  
لزوجها فوطء السيد لا يهدم ما وقع من الزوج من الطلاق وقوله ولا يمكن بناء العقد الثاني على الاول معنى  
البناء ان يعطى الثاني بقية أحكام الاول وهذا متعلق بواقع في المسئلة السابقة دون هذه الصورة اذ لا يتعلل  
البناء فيها وقوله لاستغراقه أي لاستغراق الاول أحكامه فلا يتصور البناء فذلك كان نكاحا مقتضا باحكامه اهـ  
شيخنا (قوله في مرض موته) وكذا في كل حالة يعتبر فيها تبرع من الثالث اهـ قل على الجلال (قوله ويتوارثان  
في عدة طلاق رجعي الى قوله والمعان) هذه الخمسة عنها الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس  
آيات من كتاب الله تعالى اهـ شرح مر وقوله في خمس آيات من كتاب الله أي بمعنى ان آيات الخمس تفيد  
تعلق الحكم بالزوجة وصريحها بان منها الرجعية لانه ذكر في شيء من الآيات الخمس ان الرجعية زوجة لافي  
المعان ولا في غيره ومثل هذه الخمسة غير هان حرة نكاح نحو اختها في عدتها وجوب النفقة  
والسكنى لها ونحو ذلك وان لم يذكرها الشافعي لعدم وجود ما يشملها من هذه الآيات اهـ عش عليه  
(قوله فلا يتوارثان في عدته) أي خلافا للأئمة الثلاثة اهـ حل وخلافا للقديم من مذهبن اهـ قل على  
الجلال (قوله وشرط في القصد الخ) كان الاول ان يقول والقصد ان يقصد لفظ طلاق لعنه لان الذي في  
الاركان القصد المدكور لا مطلق القصد اهـ حل وقوله كان الاول الخ أي لاختلاف هذه العبارة فان مقتضى  
ان ما شرطه غير القصد لان الشرط غير المشروط مع انه نفسه وقوله لانه الخ تطيل الجواب ما عساه يقال ان المذكور  
في الاركان مطلق القصد لا هذا القصد فصل التباين فتأمل اهـ (قوله قصد لفظ طلاق لعنه) على تقدير  
مضاف أي قصد استعمال لفظ طلاق لعنه واللام بمعنى في كما أشار الى حذين الشارح و فرقي بين قصد استعمال  
اللفظ في معناه وهو حل العصفه قصد الايقاع الذي هو عبارة عن حل العصفه اهـ شيخنا وعبارة الروض  
وشرحه الركن الثالث قصد الطلاق في شرط قصد اللفظ بمعناه أي مع ما يزيل ملك النكاح فتقول الانزعج ان  
الباء في بمعناه تحريف وانما صوابه باللام مردلان المعنى قصد اللفظ والمعنى معا واعتبر قصد المعنى ليخرج  
حكاية طلاق الغير وتصوير العقبه والنداء بطالق لسميته كسبائي بذلك وقصد انما يعتبر ظاهر عند عرض  
ما يصرف الطلاق عن معناه كهذه الخرجات لا مطلقا لذو الالها أنت طالق وقد قصد لفظ الطلاق وفهم معناه  
وقع وان لم يقصد معناه كفي حال الهزل بل لو قال ما قصدته لم يدين ومن هنا قال الصريح لا يحتاج الى تبيين خلاف

الكناية وعلى اعتبار قصد المعنى فالفرق بينه وبينها ما في المهمات عن بعض فعلا، عسره انه يعتبر فيه قصد اللفظ والمعنى أى وفهمه ويعتبر فيها مع ذلك قصد الإيحاء انتهت (قوله لعنه) هو حل العصمة واللام بمعنى مع أو فى وهو الظاهر من الشارح اهـ شيخنا (قوله بان يقصد استعماله فيه) أى بان يتلذذ به عارفاً بمعناه ويقصد معناه عند القرينة الصارفة له عن معناه فان لم تكن قرينة لم يحتج الى قصد المعنى كلسببه عليه في قوله ثم قصد المعنى الخ اهـ حل (قوله فلا يقع ممن طلب من قوم شيئاً الخ) عبارة الروض وشرحه مولوحفاه جمع كأن كان واعظاً وطلب من الحاضر من شيئاً فلم يعطوه فقال متضجر منهم طلقتمكم وفيهم امرأته ولم يعلم بها أى وكذا ان علمها لغافلا تطلق كما يحسنه الأصل بعد نقله عن الامام انه أفتى بخلافه قال النووي لانه لم يقصد معنى الطلاق الشرعى بل معناه اللغوى ولان النساء لا يدخلن في خطاب الرجال الابدليل اهـ واعتراض يمنع انه لم يقصد معنى الطلاق اذ معناه الفرقة وقد فواها بان دليل الدخول هنا موجود وهو مشافهة الحاضر من وعدم علمه بان زوجته فيهم لا يمنع الإيحاء كمن خاطبها بظنها غير ها أو أجيب عن الاول بان معنى الطلاق شرعاً قطع عصمة النكاح ولم يقصد الواعظ بخلاف من خاطب زوجته بظنها غير ها وعن الثانى بان ذلك انما يكون بحسب القصد لانه ليلب ولا قصد انتهت (قوله فلا يقع ممن طلب من قوم شيئاً الخ) لان الظاهر من حاله انه لا يقصد به هذا اللفظ حينئذ حل العصمة فلم يستعمل اللفظ في معناه لوجوده - ذا الصارف فلو كن جميعاً نساء فالظاهر الوقوع وكونهن كلهن أجنبيات في ظن - لا يعد صارفاً اهـ حل (قوله ولم يعلم بها) ايس بقيد بل مثله ما لو علم بها اهـ ع ش (قوله فلا يقع ممن حتى طلاق غيره) الى قوله ولا ممن سبق لسانه به هذه ثلاث مسائل وقوله ولو خاطبها بطلاق الخ هذه ثلاثة أخرى واعلم ان كلام من الثلاث الاولى والثلاث الثانية لم يقصد المتكلم فيها استعمال لفظ الطلاق في معناه لكنه لم يقع في الثلاث الاولى لا تنفاه الشرط وهو قصد استعمال اللفظ في معناه في حالة وجود الصارف فالصارف فيها موجود وهو الحكاية والجهل والسبق واذا كان موجوداً كان قصد استعمال اللفظ في معناه شرطاً وهو لم يوجد فيها بالفعل والظاهر ان وجوده فيها لا يمكن وأما الثلاثة الثانية فيقع فيها مع ان قصد استعمال اللفظ في معناه لم يوجد وذلك لانه فيها ليس شرطاً لعدم الصارف فيها وقد علمت انه انما يكون شرطاً عند وجود الصارف كما صرح به مر في شرحه فقال بشرط في الصيغة قصد استعمال اللفظ في معناه عند عرض صارفها ما يأتى في النداء لا مطلقاً ما يأتى في الهزل واللعب اهـ اذا علمت هذا علمت ان قول المتن فلا يقع ممن حتى طلاق غيره تفرسح على منه يوم الشرط وان قوله ولو خاطبها بطلاق الخ تفرسح على منطوقه فهو معطوف على التفرسح الاول وأما قوله ولا يصح ظاهراً الخ فيحكم آخر لا يتعلق به بالشرط المذكور لا منطوقاً ولا مفهوماً وحاصله ان المطلق اذا ادعى انه أراد شيئاً ينافى الطلاق فان كان هناك قرينة تساءل على دعواه صدق في الظاهر والا فلا في المثال الاول القرينة كونها مسمية بطالق والامر الذى ادعاه مانعاً من الطلاق هو نداء أو داو القرينة في المثال الثانى قرب مخرج اللام من الراء والامر الذى ادعاه مانعاً من الطلاق التناقى الحرف أى انتقاله الى الآخر فتعلم من هذا ان قول الشارح ثم قصد المعنى أى قصد استعمال اللفظ في معناه انما يعتبر ظاهراً عند عرض ما يصرف الطلاق عن معناه الخ ليس بظاهر لما عرفت ان مجتعرض ما يصرف الطلاق غير مجتعرض قصد استعمال اللفظ في معناه فلا يصح تقييده بأحد هذه ابالات خوف كان عليه ان يقول ثم قصد اللفظ لمعناه انما يعتبر اذا كان هناك صارف كما لم من قولى فلا يقع ممن حتى طلاق غيره الخ هذا وقد علمت مما سبق ان قوله لمن اسمها طالق باطلاق كناية فقوله ولم يقصد طلاقاً المراد بالقصد فيه نية الإيقاع وان كان يتبادر من سياق الشارح ان المراد به نية المعنى أى نية قصد اللفظ لمعناه تأمل (قوله وان فواه) أى معنى اللفظ عند أهله بان قال نويته بمعناه عند أهله ولم يعرف حين ذلك المعنى بحيث لو قيل له وأى شئ معناه لم يعرفه وقوله انما يعتبر ظاهراً أى انما يعتبر لوقوع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهراً وهذا القيد لا مفهوم له بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه

بان يقصد استعماله فيه فلا يقع ممن طلب من قوم شيئاً فلم يعطوه فقال طلقتمكم وفيهم زوجته ولم يعلم بها خلافاً للامام ولا (ممن حتى طلاق غيره) كقوله قال فلان زوجتى طالق وهذا أولى من تخيله بطلاق النائم لان حكمه علم من اشتراط التكليف فيها مر (ولا ممن سبق لسانه به) فواه ولا ممن سبق لسانه به لا تنفاه القصد اليه وما جهل معناه لا يصح قصده ثم قصد المعنى انما يعتبر ظاهراً عند عرض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقاً كما يعلم ذلك من قولى كغبرى



ظاهر أو باطنا بان يشهد أنه وقع في الظاهر والباطن وإن كان هو قميائيه وبين الله بولكل لدينه أي يعمل بقصده هذا وأما إذا لم تكن قرينة فيحكم بوقوعه ظاهرا أو باطنا وإن كان يدين أيضا بالنسبة لحاله بينه وبين الله سواء قصد المني أولا اه شيخنا (قوله ولا يصدق ظاهر الخ) أما باطنا فيصدق مطلقا اه شرح مر وقوله فيصدق أي فيعمل بختصاصه وقوله مطلقا أي سواء كان هناك قرينة أم لا اه ع ش عليه وفي سم (تنبيه) اه انتهى كلام الشارح كاصلة تصديقه باطنا مع عدم القرينة وهو كذلك ومثله ما لو قال أنت طالق ثم قال أردت من وثاق ولا قرينة فيصدق باطنا لكن بشرط أن تكون النية من أول اللفظ أو قبل فراغه على ما سلف انتهى (قوله الابقرينة) جعل البلقيني في فتاويه من القرينة ما لو قال لها أنت حرام على وطن انتها طلقته ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا ووقع الثلاث بالعبارة الأولى فإنه سئل عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أخبر به بانيه على الظن المذكور اه وتطير ذلك من قبيل له أطلقت امرأتك فقال نعم طلقتهما ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد أدت بخلافه فلا يقبل منه الابقرينة وهذا بخلاف ما لو حلف بالثلاث انه لا فعل كذا وأخبر به بطلان انعقد فعله وبانت صحة الحديث تقع الثلاث لان بطلان العقد أجنبي عن الحلف عليه بخلاف ذلك اه ج بيهض تصرف في اللفظ اه ع ش على مر (قوله لمن اسمها طالق يا طالق) سواء ضم القاف أو نفعها أو كسر هالان اللين لا يغير المعنى خلافا لضبط النووي له بالسكون وصورة عدم طلاقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بطالق عند النداء فان زالت التسمية ضعفت القرينة أخذنا مما قاله في نداء هذه المسمى بحري كناية عليه الاسنوي وغيره اه زى (قوله فالتف الحرف) أي انقلب وتغير وتحول يخرج الحرف آخر اه شيخنا (قوله فان قصد الطلاق) طلق بقى ما لو قصد الطلاق والنداء فهل هو من باب المانع والمقتضى وإذا اجتمع غلب المانع وهو النداء فلا يقع الطلاق أو من قبيل المقتضى وغيره فيغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظر والا قرب الثاني اه ع ش على مر (قوله وقال أردت نداء الخ) خرج ما لو أضاف فيقع كقوله قصد الطلاق اه قل على الجلال (قوله فان لم يقل ذلك طلق) وقضية انه لو رأت ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق فلا يظهر الصيغة منه يؤخذ ان مثله في هذا كله من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها قبل الصرف بالقرينة وان وجدت القرينة اه شرح مر (قوله ولو خاطبها بطلاق) أي معلق أو مخبر كما شمله كلامهم ومثله أمره لمن يطلقها كما هو ظاهر وانما ثبوت قرائن الهزل في الاقرار لان المعتز فيه اليقين ولانه اخبار يتأثر بها بخلاف الطلاق اه شرح مر وقوله ومثله أمره لمن يطلقها أي لان يتعلق طلاقها بالمعنى في قوله بعد قول المصنف يشترط لنفوذ من قوله أما وكيله أو الحاكم في المولى فلا يصح منها تعليقه اه ع ش عليه (قوله ولو خاطبها بطلاق) أي ولو بصيغة تعليق ولم تكن محاورة والابان كانت محاورة أي منازعة في كونها زوجه أو لا فهو حالف فيرجع فيه إلى عافي طنه وان خالف الواقع اه قل على الجلال (قوله هازلا أو لا عباء) فسرهما مر في شرحه بقوله بان قصد اللفظ دون المعنى ثم قال ولو لكون اللعب أعم مطلقا من الهزل عرفا إذا الهزل يختص بالكلام عطف عليه وان رادفه لغة كذا قاله بعض الشراح وجعل غيره بينهما تغايرا فسر الهزل بان يقصد اللفظ دون المعنى واللعب بان لا يقصد شيئا وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا وقال أنت طالق وقصد لفظ الاطلاق دون معناه كما في حال الهزل وقع ولم يدين في قوله لم أقصد المعنى (قوله هازلا بان قصد اللفظ دون معناه) أي لم يستعمله في معناه الذي هو جعل العصمة وفيه نظر بل استعمله في معناه غاية الامران لم يقصد الايقاع وهو لا يشترط في الصريح حيث خلع عن القرينة الصارفة ثم رأيت ان ما عطل به الشارح عطل به الامام ووافقه عليه ج وان الرافعي عطل الوقوع من الهزل بقوله لانه خاطبها بالطلاق من قصد واختيار وليس فيه الا انه غير راض بحكم الطلاق ظاهرا ان عدم رضاه بوقوع الطلاق لا يقتضي وقوع الطلاق وهذا الظن خطأ قال بعضهم وما قاله الرافعي هو الحق اه حل

(ولا يصدق ظاهرا) في دعواه  
مانع الطلاق لتعلق حق  
الغير به (الابقرينة) كقوله  
لمن اسمها طالق يا طالق ولم  
يقصد طلاقا فلا تعلق جلا  
على النداء لقربه فان قصد  
الطلاق طلق (و) كقوله  
(لمن اسمها طارق) أو طالب  
أو طالم (يا طالق) وقال أردت  
نداء فالتف الحرف) فانه  
يصدق فلا تعلق اظهر  
القرينة فان لم يقل ذلك  
طلقت وكقوله طلقته ثم قال  
سبق لساني وانما أردت  
طلبك (ولو خاطبها بطلاق)  
مثلا (هازلا) بان قصد اللفظ  
دون معناه (أو لا عباء)

بأن لم يقصد شيئاً كان تقول  
 له في معرض الاستهزاء أو  
 الدلال طلقني فيقول طالقك  
 (أو طنّها الجنية) لكونها في  
 ظلمة أو من وراء حجاب أو  
 زوجها أو وليه أو وكيله ولم  
 يعلم بذلك أو نحوها (وقع)  
 الطلاق أقصده أي أيقاعه  
 في محله وفي الحديث ثلاث  
 جدهن جد وذرلهن جد  
 الطلاق والنكاح والرجعة  
 وقيس بالثلاث غيرها من  
 سائر التصرفات وانما حثت  
 بالذكر لتعلقها بالأبضاع  
 المختصة بجزء الاعتناء ولا  
 يدين لانه لم يصرف اللفظ الى  
 غير معناه

\*(فصل) في تغريض الطلاق  
لزوجته \* والاصل فيه  
الاجماع واحضروا له أيضا  
بأنه صلى الله عليه وسلم خير  
نساءه بين المقام معومين  
مفارقة ملأزل قوله تعالى  
يا أيها النبي قل لازواجك  
إن كنتن ترعن الحياة الدنيا



أمر ألا تبادري بالجواب حتى تستأمرى أبو بك اه حل (قوله إلى آخره) انما قال الخ ولم يقل الآية لان  
الدليل أكثر من الآية وهو مجموع الآيتين اه ع ش على مر (قوله بالرفع) صفة للتفويض اه  
زى ولا يصح ان يكون صفة للطلاق لانه لا يتصف بالتجيز الا بعد وقوعه كذا وجهه الشورى واعلم انه لا يصح  
تفويض تعليق الطلاق الهابل لابد ان يكون المفوض منجزا اه شيخنا اذا عرفت هذا عرفت انه يجوز ان  
يكون بالجر صفة للطلاق بل هو محتاج اليه في الطلاق كما يحتاج الى الرفع فكان عليه تقييد كل من التفويض  
والطلاق بالمنجز وما وجهه الشورى منع الجر معارض بالمثل فيقال عليه وكذا التفويض لا يتصف بالتجيز  
الا بعد وقوعه اه شيخنا (قوله ولو بكناية) أى في التفويض فتقوله كان يقول لها طلق نفسك مثال للصرح  
في التفويض وقوله أو ابيني نفسك مثال للكناية في التفويض فلا بد من نية التفويض واذا قالت هي بعد ذلك  
أبنت نفسي لابد من نيتها الطلاق فيكون هناك نيتان نية التفويض منه ونية الطلاق منها اه شيخنا والوجه  
انه لو قال لها طلقيني فقالت له أنت طالق كان كناية ان نوى التفويض الهادون هي تطليق نفسها طالقت  
والا فلا ثم ان نوى مع التفويض الهادون وقوع الاقواحدة وان ثلثت كإبائي اه شرح مر وقوله فقالت  
أنت طالق خرج به ما لو قالت طالقت نفسي فانه صريح لانها أتت بما تضمنه قوله طلقيني \* (فرع) \* في  
سم على جج ولو كتب لها طلق نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اه ع ش عليه (قوله ان  
شئت) ليس مضر ان أخره وان قدمه لم يقع طلاق أصلا لانه تعليق وسيأتي انه بطل اه قل على الجلال (قوله  
تلك الطلاق) أى على الأصح وقد عرفت ما ينبنى عليه وفي قول توكل فلا يشترط فور في قبولها اه من أصله  
وشرحه ومحل الخلاف اذا جرى بغير لفظ التوكيل فان جرى به فهو توكيل قطعاه اه قل على الجلال  
(قوله لانه يتعلق بفرضها) أى من حيث قبوله وردده هذا تعليل لكونه تعليلا كما وفيه ان التوكيل يتعلق بفرض  
التوكيل من حيث قبوله وردده هذه العلة لم تنج المدعى الا أن يقال قوله فنزل الخ من تمامها أى وأما التوكيل فلم  
ينزل هذه المنزلة وفيه ان هذا التفريع لا يرتب على ما قبله تأمل (قوله لان التملك لا يتعلق) أى ولان التعليق  
يعين وهي لا تدخلها النيابة اه حل (قوله فيشترط تطليقها) ولو بكناية فورا ومحل اشتراط الفورية ما لم  
يتعلق بمشيئة شئت فان عاقبها لم يشترط فور وان اقتضى التملك اشتراطه كما خرم به في التنبيه وجرى عليه ابن  
المقري والاصفوني والنجاشي وصاحب الانوار ونقله في التدريب عن النص وهو المعتمد اه شرح مر  
وفي سم قوله فيشترط تطليقها فورا ظاهره وان قال متى شئت ومشى في الروض على خلافه قال في شرحه وما  
ذكره المصنف كبعض مختصري الروضة من عدم اشتراط الفورية في ذلك على القول بأن التفويض تملك  
هو ما خرم به صاحب التنبيه ووجهه ابن الرفعة بما ذكره من ان الطلاق لم يقبل التعليق سوى في تعليقه  
والاصل انما ذكره تفريعا على القول بأنه توكيل وصوبه في التخائر وهو الحق اه واعتمد مر ما مشى  
عليه في الروض \* (فرع) \* قال في الروض وان قالت أى بعد قوله لها طلق نفسك كيف أطلاق نفسي ثم  
طلقت وقع قال في شرحه والفصل بذلك لا يؤثر لصره اه واعتمد مر وفي الزركشي قال الراجح وهذا  
مبني على ان تخال الكلام اليسير لا يضر اه (قوله لان تطليقها نفسها الخ) تعليل لاشتراط الفورية  
وفيها مقدمة محذوفة أى والقبول لا بد فيه من الفور فلما كان التطبيق مشتملا على القبول الواجب فيه الفور  
كان فوريا اه رشيدى على مر (قوله بدم ما ينقطع به القبول عن الإيجاب) بان طول الزمان أو كان الكلام  
اجنبيا ولو يسيرا هذا والمعتمد انه لا يضر الفصل بالاجنبى الا ان طول كل في الخلق لانه ليس تملك كحقيقيا اه حل  
(قوله وله رجوع قبله) أى قبل الفراغ من تطليقها فيصير الرجوع في أثناء كلامها أو معه اه ع ش على مر  
فلا طلقت قبل علمها برجوعه لم ينفذ ولو قال ابيني نفسك فقالت أبنت ونفيا أى نوى هو التفويض بما قاله  
ونوت هي الطلاق بما قاله فتوقع لان الكناية مع النية كالصرح والابان لم ينوبا أو أحدهما ذلك فلا يقع الطلاق

إلى آخره (تفويض طلاقها  
المنجز) بالرفع (الهابل  
بكناية) كان يقول لها طلق  
أو ابيني نفسك ان شئت  
(تعالى) لطلاق لانه يتعلق  
بفرضها فنزل منزلة قوله  
ملكك طلاقك بخلاف  
المعلق كقوله اذا جاء رمضان  
فطلق نفسك لا يصح لان  
التمليك لا يتعلق (فيشترط)  
لوقوعه (تطليقها ولو بكناية  
فورا) لان تطليقها نفسها  
متضمن للقبول فلو أخرته  
بغير ما ينقطع به القبول عن  
الإيجاب لم يقع الطلاق (وله  
رجوع) عن التفويض  
(قبله) أى قبل تطليقها  
كسائر العقود

لوقوع كلام غير النأوى لغوا ولو قال طلق نفسك فقالت أمنت نفسي ونوت أو قال ابني ونوت فقالت طلقت نفسي وقع كلوتباية باللفظ صريح من أحدهما وكناية مع النية من الآخر هذا ان ذكر النفس فان تر كاهامها فوجهان أحدهما الوقوع اذ انوت نفسها كما قاله البوشنجي والبغوي في تعليقه قال الاذرى وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به وافهم كلامه عدم اشتراط توافق لفظيهما صريحا ولا كناية الا ان قيد بشئ فينبع اه شرح مر وقوله أصحهما لوقوع اذ انوت نفسها قضية انه لا يشترط من الزوج نية تقسم ابل يكفي ابني حيث نوى الطلاق وبه صرح ج فقال سواء أقوى هو ذلك أى نفسها أم لا اه ع ش على مر (قوله فان قال لها طلق نفسك الخ) شروع في تقسيم التفويض الى معاوضة وغيرها وان حذف القسم الثاني وقد أتى به الشارح (قوله فان قال لها طلق نفسك الخ) أى قاله لمطابقة التصرف لا غيرها كما مر نظيره في الخلع اه شرح مر (قوله اما لو قال ما ذكر اسفيهة) وطلقت نفسها قطلو رجعا اه ع ش عا به (قوله فطلقت ونوته) أى وان لم تعلم نيته كما هو ظاهر بل وقع ذلك منها اتفاقا وقول الشارح غضب ونوته أى الثلاث بان علمت نيته ليس بقيد اه شرح مر (قوله وما نوته في الدون) أى في نيتها الدون (قوله أو نواه في الفوق) أى في نيته الفوق كان نوى تثنية وهى ثلاثة فالثلاثان متفق عليهما اه شيخنا (قوله والا فواحدة) ولا تضرب المخالفة مع انه تملك لانه مخالفة في العدد وهى لا تضرب بخلاف المخالفة في المال كما تقدم في الخلع ولو عاق بالشبهة فزارة يؤخرها عن العدد وتارة يقدمها عليه فقط أو عليه وعلى الطلاق معا فالاول طلق نفسك ثلاثا ان شئت أو طاق نفسك واحدة ان شئت فطلقت في الاول واحدة وفي الثاني ثلاثا طلقت واحدة والثاني كطالقي نفسك ان شئت واحدة فطلقت ثلاثا أو عكسه فباغو والثالث كان شئت طلق نفسك ثلاثا أو واحدة فكذلك ياغو وأما لو قالت له طلقنى ثلاثا فقال طلقت ولم ينو عددا فينبغى وقوع واحدة ثم رأيت شيخنا صرح بذلك حيث قال ولو سألت ثلاثا فاجبها بالطلاق ولا نية له فواحدة وقوانما نزلنا الجواب على السؤال في طالقي نفسك ثلاثا فالت طلقت ولا نية لها وأوقعنا الثلاث لان السائل في تلك المالك للطلاق بخلافه في هذه اه حل (قوله أو قال طلق نفسك ثلاثا فوحدت) لم تشمل هذه العبارة ما لو قال لها طلق نفسك ثلاثا فوحدت وقوله أو عكسه لم يشمل ما لو قال طلقى فقلت فمناقش به الاصل من القصور في صورة نية العدد وقع هو فيه في صورة التصريح به (قوله أو قال طلق نفسك ثلاثا الخ) وهذا بخلاف ما لو سألت ثلاثا فاجبها بالطلاق ولا نية حيث تقع واحدة والفرق ان السائل في تلك المالك للطلاق فنزل الجواب على سؤاله بخلافه في هذه فلم ينزل الجواب على سؤاله ه من شرح مر في الفصل الآتى (قوله واقتصار الاصل على قوله الخ) عبارته ولو قال طلقى ونوى ثلاثا فقالت طلقت ونوتهن فثلاثا والا فواحدة في الاصح انتهت (قوله فوحدت) كان مقتضى كونه تملك كانه يضر هذا الاختلاف فليتامل وكذا قوله أو عكسه فواحدة فان لك أن تقول قضية كون التفويض تملك كما عدم الوقوع هنا مطلقا لمخالفة الا أن يقال هذا تملك مجازا فهو كالبسة وهى يجوز فيها قبول بعض ما أوجب المالك على كلام في ذلك فلو كان التملك هنا بعوض فقضية هذا التوجيه عدم الوقوع لكان ظاهرا كلامهم كالصريح في الوقوع والجواب ان الاختلاف في العدد لا يضر حيث لم يخالف في المال كما علم مما سبق في باب الخلع اه سم (قوله على الفور) انظر هذا مع انه بعد الرجعة فكيف تتأني الفورية اه شيخنا ويحجب بما مر عن سم من انه يغفر هنا الفصل بالكلام اليسير ويحجب أيضا بتصور المسألة بتفويض الطلاق لها بمعنى شئت وقد تقدم أنه يصح ولا يلزم الفور اه

\* (فصل في تعدد الطلاق) \*

(قوله وما يذ كرمعه) أى من قوله وفيه وطو أو طو قال أنت طالق الى آخر الفصل وظاهره ان ما عدا تعدد الطلاق

(فان قال لها) (طلق) نفسك  
(بأنف فطلقت بانته) أى  
بالالف وهو تملك بعوض  
كالبيع وان لم يذ كرمعنا  
فهو كالبسة (أو) قال (طلق)  
نفسك (ونوى عددا فطلقت  
ونوته أو) نوت (غيره) بان  
نوت دونه أو فوذه (فما توافقا  
فيه) يقع لان اللفظ في الاولى  
يحتمل العدد وقد نوى ما وما  
نوته في الدون أو نواه في الفوق  
هو المتفق عليهما (والا)  
بان لم ينو بأ واحد هما  
(فواحدة) لان صريح الطلاق  
كناية في العدد وقد اتفقت  
نيتهما ما ومن أحدهما  
وتعبرى بالعدد أع من  
تعبيره بالثلاثا فاد تعبرى  
بغيره وهو من زياتى انه لو  
نوى ثلاثا ونوت تثنية وقعا  
واقتصار الاصل على قوله  
والا فواحدة يفهم خلافة  
(أو) قال (طالقي) نفسك  
(ثلاثا فوحدت أو عكسه)  
أى قال طلق نفسك واحدة  
فقلت (فواحدة) لانها  
الموقع في الاولى والمأذون فيه  
في الثانية ولها في الاولى بعد  
ان وحدت وان راجعها  
الزوج ان تطلق ثانية وثالثة  
على الفور ولو قال طلق نفسك  
ثلاثا فقالت طلقت ولم  
تذكر عددا ولا نوته وقع

الثلاث

\* (فصل) \* في تعدد الطلاق

بنية العدد فيه وما يذ كرمعه



بالنية مذكور بطريق التبع ولو قال في تعدد الطلاق بالنية أو بغيرها كان أولى اه حل (قوله نوى  
عدد ابصر الخ) ونية العدد كنية أصل الطلاق في اقترانها بكل اللفظ أو بعضه على ما مر \* (فروع) \*  
لو قال أنت طالق عدد التراب فواحدة كما أفتى به الوالد لأنه اسم جنس أفرادى أو عدد الرمل فثلاث لأنه اسم  
جنس جمعي وقول ابن العماد وكذا التراب لأنه سمع ترابة ولذا ذهب جمع إلى وقوع الثلاث فيه برده بعدم اشتراك  
ذلك فيه أو عدد شعر أبيس فواحدة على المختار وليس تطبيقاً على صفة قد شككت في وجودها بل هو تمييز طلاق  
وربط العدد بشئ شككت فيه فتوقع أصل الطلاق ونافي العدد فان الواحدة ليست بعدد وصوب ذلك  
الزركشي ونقله عن غير واحد أو بعدد ضراطه وقع ثلاث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الخوض ولم يعلم  
فيه سمك وقعت واحدة كفي أنت طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم ينوع عدداً ولو قال بعدد شعر فلان وكان  
مات من مدة وسمكاً كان له شعر في حياته أو لا تنجبه وقوع الثلاث لاستحالة تحلوا الإنسان عادة عن ثلاث  
شعرات أو أنت طالق كلما حلت حرمت فواحدة أو عدد ملاح بارق أو عدد ما مشى الكلب حافياً أو عدد  
ما حرك ذنبه وليس هناك برق ولا كلب طلعت ثلاثاً كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو قال عدد ما يحرك  
ذنبه اعتبر مضي زمن يتحرك فيه ذنبه ثلاثاً وأنت طالق أو أنا من الطلاق ولا نية له فواحدة بخلاف أنواعاً أو  
أجناساً منه أو أصنافاً كما ستظهره الشيخ رحمه الله ولو طلقها رجعيًا ثم قال جعلتها ثلاثاً لم يقع به شئ أو أنت طالق  
ملء الدنيا أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالوحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو ملء السماء أو  
الأرض فواحدة أو أقل من طلقين وأكثرن طلقه فثنتان كما صوبه الأسنوي ولو نكحها منه زوجته فأنقضها  
ببده وقال هي طالق ثلاثاً مریداً العصا وقعن ويدين كفي الجواهر فيم لو قال أنت طالق وأراد مخاطبة أجنبية  
لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن تشاجر مع زوجته في أمر فعلمه ما طبق كفه وقال إن كنت فعلته مخاطباً كفه  
فأنت طالق بأنه يقع عليه الطلاق ظاهر أو يدين كما لو قال حفصة طالق وقال أردت أجنبية اسمها ذلك بل الضمير  
أعرف من الاسم العلم اه وجري على عدم التدوين في شرح الروض في مسألة ما لو أشار بأصبعه وقال أردت  
الأصبع ولا ينافيه ما في الروضة في مسألة من له زوجتان فقال مشيراً إلى أحدهما امرأتى طالق وقال أردت  
الأخرى من طلاق الأخرى وحدها لأنه لم يخرج هنا الطلاق عن موضوعه بخلافه ثم اه شرح مر وقوله ولم  
يعلم فيه سمك أي سواء اختبر ذلك بالبحث عن الخوض أم لا والظاهر أنه لا يلزمه بحث ولا تنقيش لأن الأصل عدم  
وقوع ما زاد على الواحدة اه وقوله كلما حلت حرمت فواحدة أي وعليه فلوراجعها هل تطلق ثانياً وثالثاً  
أو لا فيه نظر والذي يظهر أنه ان نوى بقوله كلما حلت حرمت الطلاق ثم راجع مرتين طلقت ثلاثاً لانها  
مادامت في العدة هي محل الطلاق وكلماته تضي النكران فان انقضت عدتها من الطلقة الأولى ثم نكحها نكاحاً  
جديداً لم تطلق لأن التعليق سابق على هذا النكاح ثم رأيت في حج بعد أدوات التعليق ألا آتني في فصل  
إذا قال أنت طالق في شهر كذا ما يؤيده اه \* (فروع) \* قال على الطلاق الثلاث إن رحت داراً أو بك فأنت  
طالق وقع الثلاث كما أفتى به شيخنا من نظراً لأول كلامه ولأن قوله فأنت طالق لا ينافيه لجواز أن يراد فأنت طالق  
الطلاق المذكور وهو الثلاث اه مر وقوله لجواز أن يراد الخ تيقف فيه بان العصمة محقة فلا تزول إلا بيقين  
فلا يقع عليه إلا واحدة اه ع ش عليه في الجميع \* (فروع) \* لو قال أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولا نية  
له فواحدة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبع لابن الصباغ فان زاد ثلاثاً تنجبه ان يقال ان نوى بذلك مزيد  
العناية بالتجيز وقطع العلائق وحسم تأويلات المذاهب في زدائه ثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى التعليق  
بان قصداً مع طلاق متفق عليه بين المذاهب لم تطلق إلا ان انقضت المذاهب المتعدية على أنها ممن يقع عليها  
الثلاث حالة التلفظ بها وان أطلق حل على المعنى الأول لأنه المتبادر من قائل ذلك غالباً كما أفاده الشيخ رحمه الله  
تعالى ولو قال لزوجتيه أتما طالق ثلاثاً أو أنت وضرتك طالق ثلاثاً ونوى ان كلا طالق ثلاثاً أو ان كل طاقسة

لو (نوى عدد ابصر) كانت  
طالق واحدة

نوزع عليهن طلق كل ثلاثا فان أطلق اتجه وقوع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما أوجب البيئونة الكبرى ويحتمل وقوع طلقين على كل وجه بعضهم مستدل بقولهما عن البوشنجي لو قال أنت طالق ثلاثا انصفا وأطلق وقع طلقان لان المعنى الانصافين وقد يفرق بينهما بان الاستثناء أفهم عدم ارادته البيئونة الكبرى بخلاف ما نحن فيه اه شرح مر (قوله بنصب) أي على الحال بالمعنى الاتي فلا تنافي بين هذه الكلمة وبين الثلاث مثلا وقوله فيما بعد كذلك أي بالوجه الاربعة فالنصب كما سمرع اخبر الخبر ويصدر الخبر أيضا في الجر وفي السكون ان نوى معنى الحالية والا فلا يقدر اه (قوله وقع النوى) بخلاف ما لو نذر الاعتكاف ونوى أياما لا يلزمه لان الأيام خارجة عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لان الشارع لم يربطه بعدد معين بخلاف الطلاق فكان النوى دخلا في لفظه لاحتماله له شرعا بخلاف الاعتكاف والنية واحدة لا تؤثر في النذر ولو قال لها أنت مائة طالق أو أياما طالق وقع الثلاث بخلاف ما لو قال أنت كائة طالق فانه لا يقع الا واحدة ولو قال طلقك ثلاثين فهل أطلق واحدة لا احتمال ثلاثين جزأ من طلبة وكلام شيخنا يفسده قال حج والوجه وقوع الثلاث اذا ظاهر المتبادر ثلاثين طلبة اه حل (قوله وحل للتوحيد الخ) هذا الحل لا يأتي فيما لو قال أنت طالق ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثا مع انه في ذلك يقع النوى اه حل قال في شرح البهجة وقضية كلامه والتوجيه وقوع النوى أيضا بالجر والسكون ويقدر الجر بان ذات واحدة أو يكون المتكلم لحن واللعن لا يمنع الحكم عندنا به على ذلك في المهمات اه وكتب على قوله في صدر هذه القولة ويقدر الجراح بحتم ان المعنى ذات نفس واحدة أي منفردة عن الزوج اه حج اه شوبري (قوله وما ذكرته الخ) هو المعتمد اه ع ش (قوله عملا بظاهر اللفظ) قال في شرح البهجة من ان واحدة صفة لمصدر محذوف أي طلبة واحدة والنية مع ما لا يحتمله النوى لا تؤثر اه شوبري (قوله ولو أراد ان يقول الخ) خرج بقوله أراد الخ ما لو قاله عازما على الاقتصار عليه ثم قال ثلاثا بعده وتم سا فواحدة اه شرح مر (قوله أنت طالق ثلاثا) قيل نصبه على التمييز ورده الامام يانه جهل بالعربية وانما هو صفة لمصدر محذوف أي طلاقا ثلاثا كضربت زيداشديدا أي ضربا شديدا وزعم حج انه صحيح عربية لتصريحهم بقولهم انه تفسيره ورده عليه الشيخ بانه وهم لان المفعول المطلق يكون لبيان العدد والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل على انه تمييز فضلا عن انه تصريح اه قال الشيخ بهاء الدين بن السبكي لا ينبغي ان يكون ثلاثا نعتا لمصدر محذوف فان الصفة غير المحضة لا يجوز حذف موصوفها بل هو اسم واقع موقع المصدر ولا يقدر المصدر محذوف وهذا نعته قاله الشيخ الوالد في تفسير سورة غافر في قوله تعالى ربنا آمننا اثنتين ورد على العربي في قولهم ان اثنتين صفة لمصدر محذوف وقال بل هو واقع موقع المصدر كما تقول ونسبك كسيرا وأمهاتهم ويدا ونحوه وأنه حال تقديره نسبك حال كونه كثيرا اه شوبري (قوله فماتت) أي أو أسلمت أو ارتدت أو سد شخص فاه اه حل وقوله بعد تمام طالق أي أو معه أو سلك (قوله لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه) هذا صريح في ان لفظ الطلاق أنت طالق دون واحدة أو ثنتين أو ثلاثة ولا يكتفى بشرن النية بعد طالق وأما أنت واحدة فينبغي ان يكون واحدة من جملة الصيغة حرره اه حل (قوله لضمين ارادته الخ) عبارة شرح مر لضمين قصده لهن حين تلفظه بآنت طالق وقصدهن حينئذ موقع لهن وان لم يتلفظ بهن كما مرو به يعلم ان الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه بآنت طالق وانما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث كما حقق ذلك البوشنجي وصححه في الانوار وقال الزركشي انه الصواب المنقول عن المساوردي والاقفال وغيرهما فان لم ينوهن عند قوله أنت طالق وانما قصد انه اذا تم نواهن عند التلفظ بهن وقعت واحدة فقط ولو قصدن بمجموع أنت طالق ثلاثا فهو محل الوجه كما قاله الاذري كالحسائي والاقوى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم اه شرح مر (قوله وكرر طالق ثلاثا) بان قال أنت طالق طالق طالق أي مع الرفع فلو نصب كان قال أنت طالق طالق طالق

بنصب أو رفع أو جر أو سكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع) النوى عملا بما نواضع احتمال اللفظه وحل للتوحيد على التفرد عن الزوج بالعدد المتوى لقربه من اللفظ سواء المدخول بها وغيرها وما ذكرته في أنت طالق واحدة بالنصب هو ما صححه في أصل الروضة والذي صححه الاصل وقوع واحدة عملا بظاهر اللفظ (ولو أراد ان يقول أنت طالق ثلاثا فماتت قبل تمام طالق لم يقع) لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعده) ولو قبل ثلاثا (فثلاث) لضمين ارادته المذكورة لصد الثلاث وقد تم معه لفظ الطلاق في حياتها (وفي موطأة) لو قال أنت طالق وكرر طالق ثلاثا



ولو بدون أنت فهو أعم من قوله  
وان قال أنت طالق أنت طالق  
(وتخالف فصل) بينها بسكتة  
فوق سكتة التنفس ونحوها  
(أولم يؤكد) بأن استأنف  
أو أطلق (أو أكد الأول  
بالثالث فثلاث) عملاً بقصده  
وبظاهر اللفظ وتخلل  
الفاصل بين المؤكد والمؤكد  
في الثالثة فان قال في الأولى  
أردت التأكيدي لم يقبل ويدين  
(أو أكد) بالآخرين  
فواحدة) لان التأكيدي في  
الكلام معاً ودفى جميع  
اللغات (أو) أكد (بالثاني)  
مع الاستئناف بالثالث أو  
الاطلاق (أو) أكد  
(الثاني) مع الاستئناف به  
أو الاطلاق (بالثالث  
فثنتان) عملاً بقصده وذكر  
حكم الاطلاق في هاتين من  
زيادتي (وصح) في المكرر  
بعطف نحو (أنت طالق  
وطالق وطالق تأكيديتان  
بثالث) لتساويهما (لا)  
تأكيدي (أول بغيره) أي  
بالثاني أو بالثالث أو بهما  
لاختصاص غيره بواو العطف  
الموجب للتغاير (ولو قال)  
أنت طالق (طلقة قبل طلقة  
أو بعدها طلقة أو طلقة بعد  
طلقة أو قبلها طلقة فثنتان)  
يقعان متعاقبتين المنجزة أولاً  
ثم المضممة في الصورتين  
الأوليين وبالعكس في  
الآخرين (وفي غيرها) أي  
غير الموطوءة يقع

يقع في الحال شيء فاذا أطلقها وقع طلقان لان المعنى اذا صرت طالقة فانت طالق اه حل (قوله ولو بدون  
أنت) أي ولو اختلفت ألفاظ الطلاق كانت طالق أنت مقارفة أنت مسرحة لان التأكيدي يكون بالمرادف ولا  
يخفى ان مثل الصريح في ذلك الكتابة كانت بائن اعتدى استبرئ اه حل (قوله وتختلف فصل) فيه نظر اذالم  
يعد لفظ أنت لان لفظ طالق وحده لا يقع به شيء وطول الفصل بقطعه عما قبله فاعل التعديم في كلامهم محمول  
على غير هذه لا يقال يعمل على ما اذا قصر الزمان عرفاً لانه مع ذلك يصح التأكيدي والغرض عدم محتمه فتأمل  
اه قل على الجلال (قوله بسكتة فوق سكتة التنفس ونحوها) ظاهره وان قل ما هو فوق حد او اعتبر حج  
ان يكون بحيث لا ينسب اللفظ لما قبله عرفاً في أنت طالق طالق طالق كان تنقطع نسبة الثاني أو الثالث للمبتدا  
بحيث لا ينسب له بسبب طول الفصل اه حل (قوله فثلاث عملاً بقصده) أي ولو مع قصد التأكيدي في الصورة  
الأولى لبعده مع الفصل ولانه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصده دين اه شرح مر (قوله عملاً بقصده) أي  
فيما اذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر اللفظ أي في الاطلاق وقوله وتخلل الفاصل الخ أي بالثاني ولو حذف  
في الثالثة لكان ذلك تعليلاً للأولى أيضاً ولا قد يؤدي الى سكونه عنها وقد يقل هي معللة بقوله عملاً بظاهر  
اللفظ اه حل (قوله عملاً بقصده) أي فيما اذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر اللفظ أي وعملاً بظاهر اللفظ  
فيما اذا أطلق هذا ويمكن ان يكون تعليلاً للمعنى أي ولم تطلق ثلاثاً عملاً بقصده الخ اه حل (قوله أو أكد)  
أي الأولى أي قصد تأكيده قبل فراغه أخذ ما يأتي في الاستثناء ونحوه فاه حج قال الشيخ قد يمنع الأخذ  
ويكتفي بمقارنة الفصل للمؤكد عن الثاني والثالث ويفرق بان في نحو الاستثناء رفعاً لما سبق أو تغييره بنحو  
تعليقه فلا بد من سبق القصد والالزام مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف مانع فيه فان  
التأكيدي انما يؤثر فيما بعد الأول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليتأمل  
شوبري (قوله أو أكد بالآخرين الخ) أي بكل من الأخيرين على حدة فهناك تأكيديان اه شيخنا وانظر  
حكم ما لو نوى جمعه مع الأخيرين تأكيدي الأول والظاهر انه لا يصح فيه ثلث أخذ من مسألة العطف  
ويبحث بعضهم اشتراطية التأكيدي من أول التأسيس أو في اثباته على الخلاف الآتي في نية الاستثناء وهو حسن  
اه شرح مر وقوله وهو حسن ويفرق بين ما هنا وما يأتي في الاستثناء بان في نحو الاستثناء رفعاً لما سبق  
وتغييره بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد والالزام مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف  
مانع فيه فان التأكيدي انما يؤثر فيما بعد الأول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فيكفي مقارنة  
القصد له فليتأمل اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله مع الاستئناف بالثالث) لم يقل في  
تأكيدي الأول بالثالث كنهنا مع الاستئناف بالثاني أو الاطلاق فليتأمل وجهه اه شوبري (قوله فثنتان  
الخ) حاصل ذلك تسع صور أربع منها يقع فيها ثلاث وهي الأول وواحدة يقع فيها واحدة وهي التي قصد فيها  
تأكيدي الأول بالأخيرين وأربع يقع فيها ثنتان وهي الصور التي تأكيديها الثاني بالثالث أو الأول بالثاني  
مع قصد الاستئناف أو الاطلاق اه عن (قوله وصح في أنت طالق وطالق الخ) خرج بالعطف بالواو  
العطف بغيرها كتم والفاء فلا يفيد قصد التأكيدي مطلقاً اه شرح مر (قوله لتساويهما) أي في ان كلا  
مع حرف عطف بقي ما اختلف العطف وفي العباب صور منها أو أنت طالق ثم طالق وطالق مانع وأكدر  
الأول بالأخيرين أو بأحدهما لم يقبل ظاهره اريد ان أكد الثانية بالثالثة قبل اه وهو صريح بحصول  
التأكيدي بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر في التسديد اذا أكد الأول بغيره مع ذلك فاه الشيخ (أقول)  
في الغيظ والضابط انه حيث اختص المؤكد بالعاطف أو اختلف العاطف لم يفد قصد التأكيدي فلا يقبل  
ظاهراً وبه نعلم ان ما في العباب من قبوله ظاهراً في تأكيدي الثاني بالثالث في أنت طالق بل أنت طالق وأنت  
طالق وفي أنت طالق ثم طالق طالق فيه نظر اه شوبري (قوله ولو قال أنت طالق طلقة) هذه منجزة وقوله قبل

بمادة كرم من المكرر والمصدق  
بالقبلية أو البعدية (طلقة  
مطلقة) عن التقييد بشئ مما  
مر لانها تبين بالواقع أو لا فلا  
يقع بماء سدأشئ (ولو قال  
لزوجته) موطوءة كانت  
أولا (ان دخلت) الدار (فانت  
طالق وطالق فدخلت  
فثنتان) معالنهـ ما جيعا  
معلقتان بالدخول ولا ترتيب  
بينهما (كقوله لها أنت طالق  
طلقة مع طلقة أو معها طلقة  
أو في طلقة وأراد مع) طلقة  
فانه يقع ثنتان معا وانما في  
تستعمل بمعنى مع كقوله  
تعالى ادخلوا في أم (والا)  
بأن أراد طلقة في طلقة طرفا  
أو حسابا أو أطلق (فواحدة)  
لانها مقتضى الظرف وموجب  
الحساب والمحقق في الاطلاق  
(ولو قال) لها أنت طالق  
(طلقة في طلقين وقصد معية  
ثلاث) لانها موجهة (أو  
حسابا) عرفه (فثنتان)  
لانها موجهة (والا) بان  
قصد طرفا أو حسابا جهله  
وان قصد معناه عند أهله أو  
أطلق (فواحدة) لانها  
موجهة في غير الاطلاق  
والمحقق في الاطلاق ولا يؤثر  
القصد مع الجهل لان ما جهل  
لا يصح قصده كإمر (أو) قال  
أنت طالق (بعض طلقة أو  
نصف طلقة أو نصف طلقة  
في نصف طلقة أو نصف وثلاث  
طلقة أو نصف طلقة لم يرد)  
في غير الاولى (كل جزء من  
طلقة فطلقة) لما مر آنفا  
ولان الطلاق لا يتبع

طلقة الخ هذه مضممة وقوله وبالعكس في الاخيرة أي تقع المضممة أم لا وهي الطلقة التي أضيفت اليها بعد أو قبل  
ثم تقع المنجزة المرادة بان طالق وانما وقعت المضممة التي هي المعلقة على المنجزة أي يثبت ذلك لانها تبين بالواقع  
ولذلك لو قال أنت طالق طلقة تحت طلقة أو تحتها طلقة أو فوق طلقة أو فوقها طلقة وقعت واحدة ولذلك لو قال  
لغير الموطوءة أنت طالق إحدى عشرة طلقة وقع ثلاث ولو قال لها أنت طالق إحدى وعشرين طلقة يقع واحدة  
اه حل (قوله بمادة كرم من المكرر) أي بطف ودونه (قوله بشئ مما مر) أي من التأكيده والاستئناف  
وغيرهما (قوله ولو قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق الخ) ولو حلف لا يدخلها وكرره مشوا إليها  
أولا فان قصدت أكيد الاولى أو أطلق فطلقة أو الاستئناف فكلم وكذا في اليمين ان نعلقت بحق آدمي كإظهار  
واليمين الغموس لا بانه فلا تنكر الكفارة مطلقا ببناء حقه تعالى على المسامحة اه شرح مر وقوله  
ولو حلف لا يدخلها وكرره قال في الروض وشرحه وان كرر في مدخول بها أو غيرها ان دخلت الدار فانت  
طالق لم يتعدد الا ان نوى الاستئناف أو طالع فصل وتعدد بجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى  
التأكيده أو أطلق فلا تعدد فيهما اه سم على حج وقوله فان قصدت أكيد الاولى ومن ذلك يؤخذ جواب  
حادثة وقع السؤال عنها وهي ان تنصير أي جماعة لحلف عليهم بالطلاق انهم يضيفونه فامتنعوا فكرره ثلاث  
مرات وهم يمتنعون ولم يضيفوه فهل يقع عليه طلقة أم ثلاث وهو انه ان قصدت أكيد الاولى أو أطلق فطلقة  
أو الاستئناف فثلاث لا يقال بمجرد الامتناع من الضيافة وقعت طلقة فلا تكون الثانية مؤكدة لها بل هي يمين  
ثانية فيقع الثلاث لاننا نقول القول بالوقوع قبل مفارقتهم له مفارقة يرضى العرف فيها بانهم لم يضيفوه ممنوع  
بل لو تكرر امتناعهم منه في المجلس ثم ضافوه صدق عليهم عرفانهم لم يمتنعوا من ضيافته فكان معنى اليمين  
الاولى الحلف بانهم لا يفارقونه حتى يضيفوه وكذلك الثانية والثالثة فهذه في الحقيقة من افراد قوله واوحاف  
لا يدخلها وكررا الخ فافهم ولا تغتر بما نقل عن بعضهم من خلاف هذا وينبغي ان يعلم ان محل الحنث بعدم  
ضيافتهم في هذا الوقت حيث أراد انهم يضيفونه حالا كقبيل بثله فيما لو دخل على صديقه وهو يتغدى فقال  
له تغد معي فامتنع فقال له ان لم تتغد معي فأمر أي طالق ونوى الحنث فانه يحنث كما قاله الشارح بعد قول المصنف  
الا في فصل قال أنت طالق في شهر كذا ولو علق بنى فعل الخ وهو موهوم انه لو لم ينو الحنث لم تطلق الابا لئلا  
اسكن في كلامه ثم انه قد تقوم قرينة خارجية تقتضي الفور فلا يبعد العمل بها ومنه يعلم انه ان دلت القرينة  
هنا على ارادة الضيافة حال الحنث اه ع ش عليه (قوله فانت طالق وطالق) أي أو أنت طالق وطالق ان  
دخلت الدار وقول الاستنوى وقياس ما يأتي في أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله من رجوع الاستثناء  
الى الاخيرة فتقع واحدة منجزة هنا فيما اذا قدم أنت طالق ولم يقل لولاه ههنا اه شوبري (قوله ولا ترتيب  
بينهما) يؤخذ منه انه لو عطف بما يفيد الترتيب كالفاء وثم لم يقع في غير الموطوءة الا واحدة وهو كذلك اه حل  
(قوله أو معها طلقة) أو تحت أو فوق أو قال شارح الروض وخلافا لشرح شيخنا ولو قال لها ان دخلت الدار  
فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقة بين أو حذف العاطف فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير  
مدخول بها لان الجميع يقع دفعة واحدة ولو قال ان دخلت الدار أنت طالق بحدف الفاء كان تعليقا كما أتى به  
والدشينا ونقل عن اقتائه انه لو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا طلقت واحدة ان تكرر منها ادخول  
الدار ثلاث مرات لرجوع ثلاثا لدخول لانه أقرب مذكور لا طالق وهو في شرح الروض كإمر اه حل (قوله  
كإمر) أي في الركن الخامس عند قوله ولا يمين جهل معناه وان نواه اه (قوله ولم يرد كل جزء) أي بان أراد معية  
أو حسابا أو أطلق فقوله لما مر آنفا أي من قوله لانه المحقق في الاطلاق وموجب الحساب واستعمال في معنى مع  
اه (قوله فطلقة) قال المحلى ووقع الطلاق بذكر بعضها بهما أو غيرها قال الشيخ أبو حامد وغيره بطريق  
السراية وامام الحرمين بطريق التعبير ببعض عن الكل اه قال الزركشي من فوائد الخلاف اذا قالت



ووقع في نسخ من الأصل في الثالثة نصف طلقة ٣٤٦ في طلقة وهو سهو فانه في هذه يقع عند قصد المعية ثنتان على ان الاسنوي والبلقيني بحثا

في نصف طلقة انه يقع ثنتان أيضا عند قصد المعية لان التقدير بنصف طلقة مع نصف طلقة فهو كقولنا نصف طلقة ونصف طلقة ويرد باننا نسلم انه لو قال هذا المقدر يقع ثنتان وانما وقعنا في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرر طلقة مع العطف يقتضي للتغايير بخلاف مع فأنما يقتضي المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها فان أراد فيها كالتنفي قبلها والتين بعدها كل جزء من طلقة وقع ثنتان عملا بارادته وقولي ولم يرد كل جزء من طلقة من زيادتي فيها وفي التي قبلها والتي بعدها (أو) قال أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة فثنتان) نظرا في الاولى الى زيادة النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية الى تكرار لفظ طلقة مع العطف (أو) قال (لأربع أو وقعت عليك أو بينكن طلقة أو طالقتين أو ثلاثا أو أربعا وقع على كل) منهن (طلقة) لان ما ذكر اذا وزع عليهن خص كلا منهن طلقة أو بعضها فتكمل (فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع) على كل منهن (في ثنتين ثنتان و) في ثلاث وأربع ثلاث) عا لا بقصده

طلقتي ثلاثا على ألف فطلقتها طلقة ونصفا يستحق الثلثين على الثاني والنصف على الاول والصحيح استحقاق النصف اه وعبارة العباب تعبير بالبعض عن الكل لاسراية اذا الطلاق لا ينجز أوله والوكل من وقع طلقة فطلق نصفها وقعت طلقة اه سم (قوله على ان الاسنوي الخ) معتمد وقوله بحثا في نصف طلقة أي نصف طلقة في نصف طلقة وقوله فهو كقولنا نصف طلقة ونصف طلقة أي فانه يقع ثنتان وقوله باننا نسلم انه لو قال هذا المقدر وهو نصف طلقة مع نصف طلقة يقع ثنتان وانما هو واحدة ويرد بان نية المعية والتصریح بها فنع نية المعية يقع ثنتان ومع التصريح بها يقع واحدة اه حل (قوله هـ ذا المقدر) أي وهو نصف طلقة مع نصف طلقة والعمد انه يقع طلقتان في نصف طلقة في نصف طلقة اذا قصد المعية كما لو صرح بلفظ مع وما يؤيد كلام الشارح ما تقدم في الاقرار من الفرق بين صريح مع ومعناها (قوله وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها) ضعيف قال شيخنا كج هذا انما يخرجه عند الاطلاق أما عند قصد المعية التي تفيد مالا تفيد الطرفية فلا والام يكن لقصد فائدة فالظاهر المتبادر منه ان كل جزء من طلقة لان تكرير الطلقة المضاف اليه كل منهما ظاهر في تغايرهما فنية المعية تفيد مالا تفيد لفظها اه حل (قوله وفي الثانية الى تكرار لفظ طلقة مع العطف) علم منه انه متى كرر لفظ طلقة مع العطف وان لم تزد الاجزاء على طلقة كان كل جزء طلقة وان أسقط أحدهما فطلقة مالم تزد الاجزاء عليها فيكمل ما زاد اه شرح مر وقوله وان أسقط أحدهما أي أمالوا أسقطهما واذكر الاجزاء الكثيرة متضايفة فواحدة بكل حال لعدم بلوغ مجموع الاجزاء طلقة اه ع ش عليه (قوله فان قصد توزيع كل طلقة الخ) اعلم انه في مسألة أربع طلقات اذا وزع كل واحدة من ثلاثة منها على أربع نسوة استغنى عن توزيع الطلقة الرابعة فتلغو اه سم (قوله أي فلانة وفلانة مثلا) أي ليس المراد ببعض كل منهن أي اجزاؤهن لانه لا يختلف الحال بقصد ذلك للسراية كما تقدم تأمل ذلك اه سم (قوله أي فلانة وفلانة مثلا) أي أو مباحولو واحدة ولم يعينه ويعينه بعد ذلك ولو قال لها أنت طالق عشر افككتي ثلاثا فقال البواقي لضررتك ولم ينو بذلك طلاقا لم يقع على الضررة شي لان الزائد على الثلاثة لغو فان نوى بذلك طلاق ضررها طلقت ثلاثا ولو قالت له يكفيني واحدة فقال الباقي لضررتك أي وقد قال خمساً طلقت ثلاثا والضررة طلقتين ان نوى طلاقها بذلك \* (فرع) \* حلف بالطلاق الثلاث ولم يقل من زوجاتي وحنث له زوجات طلقت احدها من ثلاثا فليعينها منهن ولو كانت من عينها لا يملك عليها الا طلقة واحدة ويلغو بقية الثلاث فان قال ذلك أي من زوجاتي طلقت كل واحدة ثلاثا ولو علق الطلاق بصفة لاحدى زوجاته ووجدت الصفة ثم ماتت احدها من أو ابانها بعد وجود الصفة فله تعيين ذلك فيها ولو علق الطلاق الثلاث ثم عينه أي ذلك الطلاق الثلاث في واحدة صح التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لغا التعليق اه حل وقوله فليعينها منهن مقتضاه قبل الحنث أو بعده ومنه يؤخذ ان قول الزايد قبل الحنث ليس بقيد فتأمل حرره شيخنا الحفني \* (خاتمة) \* قال في العباب من حلف بالطلاق الثلاث وحنث له زوجات طلقت احدها من ثلاثا فليعينها وليس له ايقاع طلقة فقط على كل واحدة لاقتضاء عينه البيئونة الكبرى اه فلو كانت احدى زوجاته لا يملك عليها الا طلقة واحدة فهل له ان يعين فيها الطلاق الثلاث فتبين بيئونة كبرى وياغو بقية الثلاث كما لو لم يكن له الا زوجة واحدة لا يملك عليها الا واحدة أو ليس له ذلك لكن له ان يعين فيها واحدة فتبين ويعين الطالقتين الباقيتين في الباقيات ويقارن هذا من ليس له الا زوجة واحدة يملك عليها طلقة واحدة بانه لا يمكن هناك الا الوقوع عليها ولا يمكن الوقوع على غيرها العدم بخلافه فانه في احتمال الوجه فاما لما صمم عليه شيخنا الطبري لا يرى رجاء الله تعالى ووافق عليه مر بل اعتمد الاول ولو كان له زوجات فوقع الثلاث على واحدة لا يعينها ثم ماتت احدها من أو ابانها بيئونة كبرى فهل له ان يعين الثلاثة في الميتة والمبانة بالثلاث لان الصحيح ان الطلاق يقع من حين اللفظ

وعند الاطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قصد) بعلين أو بينكن (بعضهن) أي فلانة وفلانة مثلا لا (دين) فيقبل باطنا لا ظاهرا لان ظاهر اللفظ يقتضي تيسر يمكن وان قصد التفاوت بينهن كان قال تصدت هذه بطلقتين وتوزع الباقي على الباقيات

لامن حين التعيين وكل من مازوجة عند اللفظ أو ليس له ذلك والوجه هو ما لم يصح عليه شيخنا المذكور أيضا  
 الاول فيبين بالتعيين ان الميتة ماتت وهي غير زوجة وأما المبانة فقد بان قبل ابانتها المذكورة فتلغو ابانتها  
 ثانيا وقد وافق مر على ذلك أيضا ولو علق الطلاق الثلاث لاحدى زوجاته بصفة ووجدت الصفة وماتت  
 احدها من أو ابانتها فان كان الموت أو البينونة قبل وجود الصفة فليس له ان يعين الثلاث المعلقة بالصفة التي  
 وجدت في الميتة أو المبانة وان كان الموت أو البينونة بعد وجود الصفة فله ذلك فيبين ان الميتة ماتت غير زوجة  
 وان المبانة قد بان قبل ابانتها فتي بذلك شيخنا الرملي كما نقله عنه مر وذكر ان السراج البلقيني جوز في  
 الشق الاول أيضا التعيين في الميتة والمبانة اعتبارا بحال التعليق وان شيخنا الرملي أفتى به أولا ثم رجع عنه  
 وأفتى بخلافه نظرا لحوال وجود الصفة والله تعالى أعلم وقرر مر في درسه ما حصله موافقة ما تقرر مع زياده وهو  
 انه لو ملك على كل واحدة طاعة مثلا جاز التوزيع لحصول البينونة الكبرى ولو ملك على واحدة طاعة وأخرى  
 طاعتين جاز توزيع الثلاث عليهما لحصول البينونة الكبرى ولو ملك على واحدة فقط وطاعة والباقي ثلاثا لانا  
 جاز تعيين الطلاق الثلاث في ذات الطلقة الواحدة فقط لحصول مقصود التمييز ويلغو الباقي كما لو خاطبها  
 ابتداء بالطلاق الثلاث ولو علق الثلاث على صفة من احدى نساءه على الابهام ثم وجدت الصفة عين  
 احدها من فلو عين من ماتت قبل وجود الصفة لم يصح هذا التعيين لانه يلزم وقوع الطلاق على الميتة لان الطلاق  
 لا يقع قبل زمان وجود الصفة بخلاف من ماتت بعد وجود الصفة وكالميتة المبانة ولو علق الثلاث كما ذكر ثم  
 عين احدها من لهذا الطلاق المعلق صح التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لغا التعليق لانه لا يمكن العمل به  
 ولا يلزم تعيين غيرها اه اه سم

قبل مطاقا

\*(فصل) في الاستثناء\*  
 (يصح استثناء) في الطلاق  
 كغيره (بشرطه السابق) في  
 كتاب الاقرار وهو ان ينويه

\*(فصل) في الاستثناء وهو من النيباعني الانعطاف والاتواء واصطلاحا الاخراج بالاً واحدى اخواتها ما  
 لولاه لخل في الكلام قبله ومن الاستثناء هنا من حيث الحكم التعليق بخوان شاء الله وانما رفع الطلاق لوجود  
 النص فيه اه قل على الجلال (قوله يصح استثناء الخ) أى لو وقوعه في الكتاب والسنة وكلام العرب وهو  
 الاخراج بالاً واحدى اخواتها تحقيقاً وتقدير او الاول المتصل والثاني المنقطع ولا دخل له هناك بل اطلاق  
 الاستثناء عليه مجاز ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعياً التعليق بالمشيئة وغيره من سائر التعليلات فكل  
 ما ياتي من الشروط ما عدا الاستغراق عام في النوعين ولا يرد على بطلان المستغرق صحة نحو أنت طالق ان شاء  
 الله حيث رفعت المشيئة جميع ما أوقعه وهو معنى الاستغراق لانه خرج بالنص فبقى غيره على الاصل اه شرح  
 مر (قوله كغيره) أى قياساً على غيره وقاس عليه لثبوت النص وبعبارة فيما مر وصح استثناء لوروده في  
 الكتاب والسنة وكلام العرب اه شيخنا (قوله بشرطه السابق) ويشترط أيضاً ان يعرف معناه ولو بوجه  
 وان يتلفظ به بحيث يسمع نفسه ان اعتدل سمعه ولا عارض والالم يقبل اه شرح مر قال في الانوار والاستثناء  
 شروط الى أن قال الخامس ان يسمع غيره والا فالقول قولها في نفسه وحكم بالوقوع اذا حلفت اه ثم قال ولو قال  
 أنت طالق ان شاء الله أو اذا شاء الله أو متى شاء الله أو ان لم يشأ الله أو ما لم يشأ الله أو الا ان يشاء الله لم يقع  
 الطلاق ولكن بشرط الى أن قال الثامن ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت اه ثم قال  
 في بحث التعليق اذا علق بصفة لم يقع قبل وجودها سواء أكانت مما يتحقق حصولها كهيء الشهر أو لا يتحقق  
 كدخول الدار الى أن قال وللتعليق شروط الى أن قال الثالث ان يذكر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل  
 في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال أنت طالق ان كلمت زيداً وانكرت الشرط  
 صدق بيمينه وقدر اه سم على ج ثم ذكر فرقاً بين الاستثناء والتعليق بالمشيئة وبين التعليق بصفة  
 غيرها بعبارة فيها خفاء ونقلها ع ش على مر بنصرف فقال والفرق بين الاستثناء والتعليق بالمشيئة حيث  
 يشترط فيها إسماع الغير وبين التعليق بصفة غيرها حيث لا يشترط فيه إسماع الغير ان التعليق بالصفة



ليس رافعا لاطلاق ولا لبعضه بل يخص له بعض الاحوال بخلاف الاستثناء والتعليق بالمشيئة فان مادعاها فيهما رافع لاطلاق من أصله جميعه أو بعضه ثم محل عدم قبول قوله في المشيئة والاستثناء اذا أنكرتم ما المرأة وحلفت بخلاف ما اذا ادعى سماعها فانكرته فان القول قوله ولعل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم القول من أصله ومثل ما قيل في المرأة يأتي في الشهود انتهى ببعض تصرف في عبارته أيضا وفي سم قال مـ ويشترط أيضا التلفظ به أي بالاستثناء فمجرد النية لا يؤثر لظاهر ولا باطنا وقولنا ان مجرد النية لا يؤثر ليس في كل التعليقات كما يعلم ذلك بمراجعة شرح البهجة في آخر الطلاق ومراجعة ما يأتي في آخر فصل السنن والبدعي اهـ (قوله قبل الفراغ من المستثنى منه) أي فيكتفي باقتراح النية بأي جزء من ذلك هذا ان آخره فان قدمه كانت الا واحدة طالق نواه قبل التلفظ به أي يقصد حال الاتيان به اخراجه مما بعده ليرتبط به ويشترط ان يسمع به نفسه ان اعتدل سماعه ولا عارض وان يعرف معناه ولو بوجه اهـ حل فالتشروط ستة وتزيد المشيئة بقصد التعليق وفي قل على الجلال (تنبيه) من افراد ما ذكره ما لو قال على الطلاق من ذراعي أو من نحو رأسي أو من ظهر فرسي أو نحو ذلك فلا بد من نيته قبل فراغ اليدين كما مر (قوله بفوق نحو سكتة تنفس) عبارة أصله مع شرح مـ ولا يضر في الاتصال سكتة تنفس وعي ونحوهما كعروض عطاس أو سعال والسكوت للتذكر كما قاله في الايمان ولا ينافيه اشتراط قصده قبل الفراغ لانه قد يقصد اجالا ثم يتذكر العدد الذي يستثنيه وذلك لان ما ذكر يسير لا يعدو أصلا عرفا بخلاف الكلام الاجنبي وان قل لاماله به تعاق وقد قل أخذنا من قولهم لو قال أنت طالق ثلاثا يارانية ان شاء الله صح الاستثناء وعلم بذلك ما صرحوا به وهو ان الاتصال هنا أبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله ودعوى ان ما تقرر يقتضي كونه مثله ممنوع بل لو سكت ثم عتبنا يسيرا عرفا لم يضر وان زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا لانه يحتمل بين كلام اثنين ما لا يحتمل بين كلام واحد انتهت وقوله وذلك لان ما ذكر يسير قضيته انه لو طال نحو السعال ولو قهر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطاقوا انه لا يضر عرض سعال وينبغي تقييده بالخفيف عرفا اهـ سم على جـ اهـ عـ شـ عليه وفي قل على الجلال ولا يضر نحو استغفر الله مما له تعاق به مما يقع بين الزوجين نحو يارانية اهـ (قوله وان لا يجمع الخ) جعله هنا شرطاً ونحو حكمه والامر سهل اذا الحكم يؤول الى شرط وقوله في الاستغراق تقدم ان معناه لا يجمع لتخصيله أي الاستغراق ولا لدفعه وقد مثل لهما الماتن بقوله فلو قال أنت طالق ثلاثا الى قوله ثلاث اهـ شيخنا (قوله ولا فيهما) تقدم انه لا فائدة للجمع فيهما بل هو وعدمه على حد سواء فلو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة وقعت الثلاث على كل حال جمع أو لا وتقدم بيانه اهـ شيخنا (قوله فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة) قد يقال قضية رجوع المستثنى لجميع ما تقدمه من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الاثنين أيضا وقضية ذلك ان الواقع ثلثان لا ثلاث لان استثناءها من اثنين صحيح مخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك اهـ سم ونقله الشيخ عميرة في الحاشية عن الاسنوي وقد يقال منع من رجوعه الى اثنين الفصل حيث يثني المستثنى والمستثنى منه باجنبي عن الاستثناء وهو الواحدة لانه لما لم يصح الاستثناء بالنسبة اليها كانت كالا جنبي بخلاف ما اورد جمع الجميع من الصحة من كل تأمل اهـ شوبري (قوله وتقدم في الاقرار الخ) يشير به الى ان كلام المتن مفرع على هذه القاعدة فكان الانسب ان يشير اليها هنا ليطهر التفريع كما فرغ على الشرط بقوله فلو قال الخ اهـ شيخنا قال العراقي سئلت عن طلب منه المبيت عند شخص خاف لا يبيت سوى الليلة الفلانية المستقبلة هل يحث بترك مبيتها فاجبت بان مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحث لكن أفنى شيخنا البلقيني بحضوري فيمن حلف لا يشكو غيره الامن حاكم شرعي هل يحث بترك الشكوى مطلقا فاجاب بعدمه ووافقه تصحيح النووي في الرخصة فيمن حلف لا يطأ في السنة الامر انه لا يحث بترك الوطء مطلقا وهو ظاهر المعنى بخلاف القاعدة المتقدمة اهـ برلسي اهـ سم وفي شرح مـ ر مانصه

قبل الفراغ من المستثنى منه  
وان لا ينفصل بفوق نحو سكتة  
تنفس وان لا يستغرق وان  
لا يجمع المفرق في الاستغراق  
(فلو قال أنت طالق ثلاثا لا  
تثني واحدة فواحدة)  
تقع لا ثلاث بناء على أنه لا  
يجمع المفرق في المستثنى منه  
ولا في المستثنى ولا فيهما كما  
مر في الاقرار فلو قال  
واحدة لحصول الاستغراق  
بها (أو) قال أنت طالق  
(ثنتين وواحدة الواحدة  
ثلاث) لا تثني بناء على  
ما ذكر فتكون الواحدة  
مستثناة من الواحدة فيلغو  
الاستثناء وتقدم في الاقرار  
أن الاستثناء من الاثبات نفي  
وعكسه (و) لهذا (لو قال)  
أنت طالق (ثلاثا لا تثني  
الواحدة)

وسياتي في الايلاء قاعدة مهمة في تحولا أطول سنة الامرة ولا أشكوه الام حاكم انشرع ولا أبنت الالية  
 حاصلها عدم الوقوع لان الاستثناء من المنع المقدر فكأنه قال امنع نفسي من وطئك سنة الامرة فلا أمنع نفسي  
 فيها بل أكون على الخيار وهكذا يقال فيما بعده ومن القاعدة ان لم يكن في الكيس الا عشرة دراهم فانت طالق  
 فان لم يكن فيه شيء لم تطلق ووقع السؤال كثيرا عن حلف بالطلاق انه لا يكلم فلانا الا في شر ثم تخاصمها وكلمه في  
 شر هل يحث اذا كلمه بعد ذلك في خير والذي أفتي به هو الدرجه الله تعالى عدم الحث بكلامه في الخير بعد  
 كلامه في الشر لا تحلل بيمينه بكلامه الاول اذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كالتوكيد بها بكلام واحد ولان  
 لهذه اليمين جهة بروهي كلامه في الشروجه حث وهي كلامه في غيره لان الاستثناء يقتضي النفي والاثبات  
 جميعا واذا كان لها جهتان ووجدت احدهما تحل اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل الدار اليوم وليا كان هذا  
 الرغيف فان لم يدخل الدار في اليوم بروان تركه كل الرغيف وان كلمه بروان دخل الدار اه ببعض زيادة  
 وقوله فان لم يكن فيه شيء فلا تطلق ينبغي مراجعته ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا التقدير تعليق الطلاق  
 على انتفاء ما عد العشرة من الكيس فاذا لم يكن فيه شيء بعد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتناهل اه سم  
 على ج \* (فرع) \* وقع السؤال عن رجل قال لزوجته تكوني طالفا ثلاثا لولا أخشى الله لكسرت رقبتك  
 هل يقع عليه الطلاق أم لا والجواب عنه ان الظاهر عدم الوقوع لان تكوني طالفا ليست صيغة طلاق بل هي  
 اخبار بانها تكون طالفا في المستقبل والقائل ذلك لم ير هذا المعنى وانما يراد بجملة عندهم معنى الحلف وكأنه  
 قال على الطلاق ثلاثا لولا أخشى الله الح والمعنى انه انما منعه من كسر رقبتها خشية الله عز وجل وهي موجودة  
 فلا وقوع اه ع ش على مر (قوله أو ثلاثا الا ثلاثا الخ) فيه ان هذا مستغرق فقياس ما تقدم وقوع الثلاث  
 ويحجب بان محله ما لم يتبعه باستثناء غير مستغرق اه بش قال الشيخان ولو قال ثلاثا الا ثلاثا الا ثلاثا  
 واحدة فليس ثلثان وقيل واحدة قال الخناطى ويحمل وقوع الثلاث ووجه الرافي الثاني بان المعنى الا ثلاثا  
 لا تقع الا ثلثين تقعان الواحدة لا تقع فيبقى واحدة تقع وفي شرح الروض والوجه الثاني اه واعتمدهم ووجه  
 الرافي بقية الوجة ايضا بما نقله عنه في شرح الروض قال في الروض وشرحه ولو أفتى بثلاث الانصاف وأراد  
 بالنصف نصف الثلاث أو أطلق وقع طلقته وان أراد به نصف طلقة فثلاث ولو قال أنت طالق ثلاثا لأفله ولا  
 نية في الاستقصاء تطلق عنده ثلاثا لان أقل الطلاق بعض طلقة فيبقى طلقته والبعض الباقي فيكمل والسابق  
 الى الفهم ان أقله طلقة فتطلق طلقته وهل يقع بثلاث الا طلقته ونصف ثلاث أو واحدة لانه لا يجمع المفرق فيأغو  
 ذكر النصف لحصول الاستغراق به وجهان اقدمهما الثاني ويقع طلقته بواحدة ونصف الواحدة لا لغا  
 استثناء الواحدة من النصف للاستغراق وقيل يقع طلقة بناء على ان لا يجمع المفرق والترجيح من زيادته على  
 الروضة بل ظاهر كلامهما ترجيح الثاني اه ولو قال أنت طالق طلقة ونصفا لا طلقة ونصفا لوجه وقوع  
 طلقته لاننا جعلنا الاستثناء ممأ وقعه فهو مستغرق وان جعلناه مما وقع فكانه قال أنت طالق طلقة وطلقة الا  
 طلقة ونصفا ولا يجمع المفرق فهو مستغرق ايضا وأما ما نقله عن الزركشي في تكلمته عن بعض فقهاء عصره من ان  
 القياس وقوع طلقة لان اكمل النصف في طرف الابقاع فتصير طلقته ثم استثنى منها طلقة ونصفا فيبقى نصف  
 طلقة ثم يكمل الابقاع فيبقى طلقة اه فهو ممنوع على الصحيح من انه لا يجمع المفرق لافي المستثنى ولا في المستثنى  
 منه وكذا قال شيخنا طيبا قلناه فليتناهل لكن صمم مر على اعتماد ما قاله الزركشي من وقوع طلقة واحدة قال  
 لان التكميل مخصص بطرق الابقاع ولا يجري في طرف الرفع فالنصف في قوله الواحدة ونصفا لغولانه لا يكمل  
 وفي قوله أنت طالق واحدة ونصفا يكمل فصار الحاصل انه أوقع طلقته واستثنى واحدة واستثناء واحدة من  
 طلقته صحيح فيقع واحدة اه والوجه ما قلناه لانه لا يجمع المفرق لافي جانب المستثنى ولا في جانب المستثنى منه  
 ولما أوردت عليه ذلك اعترض بان ذلك قاعدة أكثرية فليتناهل فان الوجه ما قلناه وواقع ما مشى عليه في

أو ثلاثا الا ثلاثا الا ثلثين أو  
 خسا الا ثلاثا فثلاثان (والمعنى  
 في الاول مثلا ثلاثا تقع الا  
 ثلثين لا تقعان الواحدة تقع  
 فالمستثنى الثاني مستثنى من  
 الاول فيكون المستثنى في



الروض من وقوع طائفتين فيما لو قال أنت طالق واحدة ونصف الا واحدة وعبارته مع شرحه وكذا تقعان  
 واحدة ونصف الا واحدة الغاء لاستثناء الواحدة من النصف للاستغراق وقبل تقع طلقة بناء على انه لا يجمع  
 المفرق والترجيح من زيادته على الروضة بل ظاهر كلامهما ترجيح الثاني اهـ ولما أورد على مر تأييد  
 وقوع طائفتين في مسئلتنا بما شئ عليه الروض في هذه خالف الروض في هذه أيضا فليتنامل اهـ سم (قوله  
 أو ثلاثا الانصف طاقه) فلو قال الانصاف وجع فان قال أردت نصف الثلاث فتنتان أو نصف طلقة فتلات وان  
 أطلق حمل على نصف الثلاث اهـ حل (قوله تكميلة لانصف الباقي الخ) هذا هو المعتمد وان قيل ان التكميل  
 في المستثنى فتقع ثنتان اهـ شيخنا (قوله ولو عتب طلاق الخ) ليس بقيد وكذا الوسبة المشبهة وهذا شروع  
 في الاستثناء الشرعي الراجع للطلاق اهـ مدايني (قوله ولو عتب طلاق الخ) هذا من الاستثناء الشرعي الراجع  
 لاصل الطلاق أي ولا بد أن ينوي الاتيان به قبل فراغ اليمين كالاستثناء ولا بد من زيادة على ذلك من ان يقصد  
 التعليق به اهـ حل فالاستثناء قسمان قسم يرفع بعض البعد وقسم يرفع أصل الطلاق اهـ شيخنا (قوله  
 بان شاء الله) ولو وقع همزة ان أو أبدلها باذا أو بما كانت طالق ان شاء الله طائفتين واحدة سواء النحوى في الاول  
 أو غيره اهـ شرح مر وقوله سواء النحوى في الاول الخ هذا يقتضى أنه يفرق في غير الاول بينهما فليراجع  
 الا ان يقال انما قيد بالاول لان توهم الفرق فيه قريب لا اتحاد في المفتوحة والمكسورة فنص عليه بخلاف  
 الاخيرين فان عدم توهم الفرق بعيد فلم يحتج للتنصيص عليه اهـ ع ش (قوله أو الا ان يشاء الله الخ) قال  
 الزركشى هو اما تعليق بعدم المشيئة والوقوع مع عدمها مستحيل أو بالمشيئة وهو يرفع الوقوع اهـ سم  
 وعبارة شيخنا قوله الا ان يشاء الله أي طلاقك أو عدمه فهذا المثال محتمل للامرين وان قصره الشارح على  
 أحدهما والمثالان قبله كل منهما صادق باحد الامرين فقوله في التعليق من مشيئة الله أي ناصا كما في المثال الاول  
 أو احتمالا كالثالث وقوله أو عدمها أي ناصا كالثاني واحتمالا كالثالث اهـ (قوله وقصد تعليقه) أي يقينا قبل  
 فراغ اليمين ولم يفصل بينهما واسمع نفسه وان يأتي به الخالف بخلاف ما إذا أتى به غير موافق لظن أنه يكفيه ففعل  
 الخلو ف عليه حث لعدم اعتماده في الظن المذكور على قرينة كاجبار من يظن فيه الغيبة بان هذا يبعد لان ظن  
 الحكم الشرعي من غير قرينة يعتمد عليها لا عبرة به كما ذكره شيخنا كج في تقرير هذه المسئلة اهـ حل وفي قول  
 على الجلال ولو أنشأه غيره لم يكف الا ان اعتقد نفعه لجهله مثلا قاله شيخنا مر اهـ (قوله وقصد تعليقه) يشترط  
 أيضا أن يقصد قبل الفراغ من اليمين كما يفيد كلام الروض وشرحه كغيرهما حيث ذكر اشروط الاستثناء  
 ومنها أن يقصد قبل الفراغ منه ثم قال وكذا يشترط ما ذكر من الاتصال والقصد في التعليق بمشيئة الله تعالى  
 وغيرها لانه تعييد كاستثناء اهـ ثم ذكر اشراط قصد التعليق \* (فرع) \* في الزركشى مانص في الكافي  
 طلقها ثلاثا بحضور شاهدين فشهد انك قلت عقبه ان شاء الله تعالى وهو لا يذكر ان كان له حالة غضب فله  
 اعتماده قولهما والا أخذ بعلمه ولا يلتفت الى قولهما اهـ وفيه نظر اذا لا يلزم من تلفظه بالمشيئة حصول الاستثناء  
 المعبر والقاعدة ان فعل النفس لا يرجع فيه لقول أحد كالمصلى والقاضى والشاهد وقيل الراضى  
 عن أبي العباس الرويانى فيما لو حلف لا يفعل الشيء الفلانى فشهد اعسده انك فعلته ولم يستحضر مجازله  
 ان يعتمد على قولهما وفيه نظر فان الطلاق لا يقع بالشك اهـ وقوله لان الطلاق لا يقع بالشك لا يرد على  
 قوله جازله ان يعتمد الخ فتأمل واعتمد مر أنه يجوز له الاعتماد بشرط ان يغلب على ظنه صدقهما أي  
 وانه أتى به بشروطه كما وافق عليه أيضا اهـ سم (قوله لان المعلق عليه من مشيئة الله) أي في الاولى  
 والثالثة وقوله وعدمها أي في الثانية وقوله ولان الوقوع الخ أي في الثانية ايضا حسنى لو قال في التعليق بالاولى  
 بعد ان شاء الله أنت طالق لم يقع الطلاق المعلق بالمشيئة ولا يقال هو طلاق لها علم مشيئة الله اطلاقها لا تقول لم  
 يقصده الطلاق المعلق عليه كالا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لا نقول ولو وقع لكان بالمشيئة

الحقيقة واحدة (أو) قال  
 أنت طالق (ثلاثا لانصف  
 طلقة فتلات) تكميلة لانصف  
 الباقي بعد الاستثناء (ولو  
 عتب طلاقه) المنجز أو المعاق  
 كانت طالق أو أنت طالق  
 ان دخلت الدار (بان شاء  
 الله) أي طلاقك (أو ان لم يشأ  
 الله) أي طلاقك (أو الا ان  
 يشاء الله) أي طلاقك (وقصد  
 تعليقه) بالمشيئة أو بعدمها  
 (منع انعقاده) لان المعاق  
 عليه من مشيئة الله أو عدمها  
 غير معلوم ولان الوقوع  
 بخلاف مشيئة الله تعالى محال

ولو شاء الله وقوعه لانتفى عدم المشيئة فلا يقع الانتفاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اهـ حل (قوله) ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو لم يشأ الله) كانه قال على أي حالة كان ولو قال أنت طالق اليوم طلقة ان شاء الله وان لم يشأ فطلقتين فاذا مضى اليوم ولم يطلقها وقع طلقان فان طلق قبل مضى اليوم وقع ثنتان المعاقبة والمنجزة اهـ حل (قوله أو أطلق) الحق الاطلاق هنا بالتبرك في الوضوء بالتعليق لان النية حزم فتبطل بصيغة التعليق بخلاف ما هنا وأيضاً قد أتى بصرح الطلاق ولم يأت بما ينافيه بل بما يلائمه اهـ عن (قوله ولا بد من قصد) فعلم أن كلامه الاستثناء والتعليق بالمشيئة لا بد فيه من قصد الاتيان به قبل الفراغ من الصيغة ويريد بالتعليق بالمشيئة عليه بانه لا بد ان يقصد التعليق به بخلاف التعليق بغير المشيئة كدخول الدار فانه كالاتثناء يكفى فيه قصد الاتيان به قبل الفراغ من الصيغة ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة صدق الا ان كذبته الزوجة بان قالت لم تستثن أو لم تات بالمشيئة فانها المصدقة فان قالت لم اسمع لم يلتفت الى قولها ولو قال لزوجاته أو يمكن طوالت الافلاحة أو أربعين طوالت لم يطلقن اهـ حل وقوله لم يطلقن أي الاربعة أي بل يطلق منهن ثلاثة لصحة الاستثناء حيث أخرج منهن واحدة فبقيت الثلاثة متعلقا بهن الحكم وهو وقوع الطلاق اهـ شيخنا ح ف في قل على الجلال ولو قال أربعين طوالت الافلاحة أو الواحدة طلقن جميعاً لان أربع ليس من صيغ العموم قاله القاضي واستوجه الشيخان خلافه لصحة الاستثناء من الاعداد كما في الاقرار وكذا لو قال أربعين طوالت (تنبه) \* لا يشترط اتحاد حرف الهاء فيما تقدم (قوله ويعين) قال الزركشي شمل اطلاقه اليمين تعلقها بالماضي كالموقع لشيء ثم قال والله ما فعلته ان شاء الله تعالى وأقضى البارزى بانه لا يبحث لانه لم يعلق الفعل على المشيئة وان علق قسمه واستشهد بقول الاصحاب في الدعاوى أن الحاكم لو حلفه على الغصب فقال والله ما غصبته ان شاء الله تعالى كان ناكلاً وتعاد اليمين فلو لان الاستثناء يقع في الماضي لما جعلوه ناكلاً وهو ضعيف لان الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل لا الماضي اهـ واعتمد مر ما أفنى به البارزى اهـ سم وعبارة حل قوله ويعين ومن ثم أقضى البارزى بانه لو فعل شيئاً فيما مضى ثم حلف بان قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يبحث لان ذلك تعليق لليمين لا للفعل كانه قال أحلف ان شاء الله انتهت (قوله ونذر) قال الزركشي أي كقوله لله على كذا ان شاء الله فلو قال ان شاء زيد حكى الرافعي عن القاضي الحسين وغيره أنه لا يلزمه شيء وان شاء زيد وهو الذي في الوجيز وخطأه الامام بان تقديره ان شاء زيد فله على كذا فهو كقوله ان قدم زيد فله على كذا اهـ وحزم في الروض في باب النذر بعدم الصحة في التعليق بحيث يزيد ان شاء زيد (فروع) في الروض وشرحه هنا ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثاً أو اثنتين كما صرح به الاصل ان شاء الله طلقت واحدة لاختصاص التعليق بالمشيئة بالانحياز كما في الاستثناء المستغرق كما مر وفي عكسه بل قال أنت طالق ثلاثاً واحدة ان شاء الله تعالى تطلق ثلاثاً لذلك وكذلك أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً ان شاء الله تعالى كما صرح به الاصل أو قال حفصة طالق وعمره طالق ان شاء الله تعالى ولم ينو عود الاستثناء الى كل من المتعاطفين طلقت حفصة دون عمره لذلك بخلاف قوله حفصة وعمره طالق ان شاء الله تعالى لا تطلق واحدة منهما وما ذكره هو ما صرح به الرافعي في بعض نسخه الصحيحة ووقع في الروضة تبعاً لبعض نسخ الرافعي السقيمة ان ذلك جواب لقوله حفصة وعمره طالق ان شاء الله تعالى أو قال أنت طالق واحدة ثلاثاً أو ثلاثاً ثلاثاً ان شاء الله لم تطلق لعود المشيئة الى الجميع لحذف العاطف اهـ وحاصله انه عند الاطلاق يختص التعليق بالمشيئة بالانحياز عند العاطف ويعود للجميع عند عدمه وبخالفهما في الروض وشرحه في الايمان من عوده عند الاطلاق من العطف ودونه حيث قال ان شاء الله أنت طالق عبدي حر يعاطف وغيره وقصد استثناءهما معاً ثم أطلق لانه ما بناء على ان الشرط المتقدم على المتعاطفات يعود الى جميعها كالتأخر عنها أمام العطف فظاهر وأما بدونه فلانه قد حذف مع ارادة العطف فان قال أنت طالق ان شاء الله وعبدي حر وفوي صرف

ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو لم يشأ الله طلقت قاله العبادي وخرج بقصد التعليق ما لو سبق ذلك الى لسانه لنعوده أو قصد به التبرك أو ان كل شيء بمشيئته تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أولاً أو أطلق فانها تطلق وان كان وضع ذلك للتعلق لا انتفاء قصده كما أن الاستثناء موضوع للخارج ولا بد من قصده (كم يمنع التعقيب بذلك انعقاد كل عقد وحل) كعق منجز أو معلق ويعين ونذروبيع وبيع وصلاة (ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع) نظير الصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فانه كما قال الرافعي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للثري بمن الوصول أنت واصل والعريض المتوقع شفاؤه قريباً أنت صحيح



الاستثناء اليه فان لم ينو انصرف الى الاول خاصة فيقع العتودون الطلاق اه فان قوله كالتأخير عنها يقيد مساواة التأخير للمقدم في الرجوع اليه عند الاطلاق وهذه ذاهوا لا وفق بقاعدة ان نحو الاستثناء المتقدم أو التأخير على متعاطفات يعلق بالجميع وماتقدم عن باب الايمان في مسألة التوسط عند الاطلاق قد يخالف ما اختاره في بعض كتبه من عود نحو الصفة المتوسطة للجميع وماتقدم عن الروض وشرحه في هذا الباب من العود عند التأخر للجميع اذا حذف العاطف قياسه العود للجميع في حصة طالق عمرة طالق ان شاء الله تعالى فاحجز هذا المحل ثم اوردت ذلك على مر فاعترف باشكالك على القاعدة المقررة وقال انما مقتضاه الرجوع لجميع ما سبق أو تأخر أو سبق وتأخر سواء كان عاطف أو لا وما الى ذلك ثم بعد ذلك اعتمد ذلك وأول هذه الفروع على ما اذا قصد الوقوع الى ما قبل الرجوع اليه فقط اه سم (قوله فيتنظم الاستثناء في مثله) فعلم ان طالق لا يقبل الاستثناء لانه انما يعمد في الاخبار كانت طالق وجميع الافعال كطلقك اما الاسماء فلا يقال فيها قال الزر كشي كذا علوه وهو يحتاج الى ايضاح ومعناه ان الاسم لا ينتظم منه استثناء انما ينتظم من الحكم اه ألا ترى انه لا ينتظم أن يقال يا أسود ان شاء الله تعالى اه شوبري (قوله ولو قال أنت طالق ثلاثا ياطالق الخ) قيل في هذا الاعتداد بالاستثناء مع وجود الفاصل الا أن يقال هو غير أجنبي وتقدم انه لا يضر وقوله لكن جزم القاضي معتمدا اه حل (قوله وقعت طلقة) أي لان الاستثناء راجع للثلاث فيوقعها ولا يرجع لقوله ياطالق لانه لم يرفع فيه فيقع به واحدة اه شيخنا ويفتقر هذا الفصل لانه ليس بأجنبي لان كلامه وما قبله خطاب اه وفي قل على الجلال ولو جمع بين النداء وغيره فكل حكمه كقوله أنت طالق ثلاثا ياطالق ان شاء الله أو ياطالق أنت طالق ثلاثا ان شاء الله فيقع فيهما واحدة بالنداء وتقديم المشيئة كذا خبرها كقوله ان شاء الله ياطالق أنت طالق ثلاثا فيقع واحدة أيضا والعطف كغيره أيضا كقوله هند طالق وزينب طالق ان شاء الله فيرجع اليهما حيث قصد هما على المعتمد (قوله بانه لا يقع) أي مالم يقصد الطلاق وأفتى ابن الصلاح فيمن قال لا افعل كذا الا أن يسبقني القضاء والقدر ثم فعله وقال قصدت اخراج ما قدر منه عن اليمين لم يحث ولو قال حصة طالق وعمرة طالق ان شاء الله ولم ينو عود الاستثناء الى كل من المتعاطفين طلقت حصة دون عمرة على ما قاله ابن المقرئ في روضه والوجه حمله على ما اذا نوى بالاستثناء عوده الى الاخيرة فقط بخلاف ما لو قصد هما أو أطلاق ولو قال حصة وعمرة طالق ان شاء الله لم تطلق واحدة منهما ولو قال أنت طالق ان شاء زيد فان زيدا وجن قبل المشيئة لم تطلق وان خرس فاشار طلقت أو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق لان لهم مشيئة وكذا بمشيئة بهيمة لانه تعالى بمسحيل ولو قال أنت طالق ان لم يشأ زيد لم توجد مشيئة في الحياة وقع قبيل موته أو جنونه المتصل بالوفاة فان مات وشك في مشيئته لم تطلق لعدم تحقق المعلق عليه وأنت طالق ان لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب اذا اليوم هنا كالعمر فيما مر اه شرح مر

\*(فصل في الشك في الطلاق)\* أي وما يذكره من قوله ولو قال لزوجته وأجنبية الى آخر الفصل اه وهو أربعة أنواع لانه امشك في أصله أو في عدده أو في محله أو في صيغته الواقعة منه هل هي تجيز أو تعليق وهذه لم يتكلم المصنف عليها وقياس ما مر آتقان الوقوع فيسألونك هل قصد التعليق بالمشيئة أولا أن يقع هنا فراجع اه قل على الجلال وعبرة حل قوله في الشك في الطلاق أي في أصله أو عدده أو محله أي باستواء قبل أو برجحان وتوقف فيه الزر كشي (قوله كان شك في وجود الصفة) أي أو في كونها الصفة المعلق عليها كان دخلت الدار وشك هل علق طلاقها على دخول الدار أولا أو شك هل وقع منه تعليق للطلاق أولا لم يقع منه ذلك أو هل علق أو تجز اه حل (قوله ولا يخفى الورع) وهو الاخذ بالاسوا اه شرح مر وهذا راجع للمسئلتين أي الشك في أصله أو في عدده بدليل التفريع المذكور وفي قل على الجلال

فبنتظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثا ياطالق ان شاء الله وقع طلقة وظاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين اسمها طالق وغيره لكن جزم القاضي فيمن اسما ذلك بأنه لا يقع  
\*(فصل في الشك في الطلاق)\* لو (شك في) وقوع (طلاق) منه منجز أو معلق كان شك في وجود الصفة المعلق بها (فلا) يحكم بوقوعه لان الأصل عدم الطلاق وبقاء النكاح (أو في عدد) كان طالق وشك هل طالق واحدة أو أكثر (فلا قل) ياخذ به لان الأصل عدم الزائد عليه (ولا يخفى الورع) فيما ذكره أن يخاطب فيه

نخير دع ماير يسكن الى مالا  
 بر يكثر واه الترمذي ومحممه  
 فان كان الشك في أصل الطلاق  
 الرجعي راجع ليقين الحل  
 أو البائن بدون ثلاث جدد  
 النكاح أو ثلاث أمسك عنها  
 وطلقها التحل لغيره يقينا وان  
 كان الشك في العدد اخذ  
 بالاكثر فان شك في وقوع  
 طلقين أو ثلاث لم ينكحها  
 حتى تنكح زوجا غيره (ولو  
 علق اثنان بيقينين) كان قال  
 أحدهما ان كان ذا الطائر  
 غرابا فزوجني طالق وقال  
 الآخر ان لم يكن فزوجني  
 طالق (وجهل) الحال (فلا)  
 يحكم بطلاق على أحدهما  
 لانه لو انفرد بما قاله لم يحكم  
 بوقوع طلاقه فتعلق الآخر  
 لا يغير حكمه (أو) علق  
 واحد من الزوجين طلق  
 احدهما لوجود احدي  
 الصفتين (ولزمه) مع اعتزاله  
 عنهما الى تبين الحال لاشتباه  
 المباحة بغيرها (بحث) عن  
 الطائر (وبين) لزوجه  
 ان أمكن أن يتضح له حال  
 الطائر بعلامة فيه يعرفها  
 لتعلم المطلقة من غيرها فان لم  
 يمكن لم يلزمه بحث ولا بيان  
 (أو) علقهما (لزوجه  
 وعنده) كان قال ان كان  
 ذا الطائر غرابا فزوجني  
 طالق والافعدي حروجهل  
 الحال (منع منهما) لزوال  
 ملكه عن أحدهما فلا يتمنع  
 بالزوجة ولا يستقدم العبد  
 ولا يتصرف فيه (الى بيان)  
 لتوقعه

وهو في الأصل الكف عن الحرام ثم استعمل هنا في الكف عن الجلال اه وكان الانسب تأخير هذا  
 عن قوله ولو علوا اثنان الح لان هذا جار فيه أيضا اه شيخنا (قوله لخبر دع ماير يسكن) بفتح الياء وضمها  
 الى ما لا يري بك بفتح الياء وضمها أيضا كذا ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله فان كان الشك الخ) تفريع  
 على قوله ولا يخفى الورع اه شيخنا (قوله راجع ليقين الحل) ويعتد بهم هذه الرجعة لوتبين له وقوع  
 الطلاق فلا يحتاج الى اعادتها اه قل على الجلال (قوله أو البائن بدون ثلاث) كأن كان قبل الدخول  
 فاذا جدد النكاح وتبين انه طالق كان ذلك قائما مقام الرجعة اه حل وفي قل على الجلال  
 ويعتد بهم هذا التجديد وان تبين له الطلاق أيضا ويلزمه ما عده من الصداق اه (قوله وطلقها التحل لغيره  
 يقينا) أي ولو دون ثلاث لان الحل يقينا لا يتوقف عليها والتقيد بذلك في الرخصة لانه لم ينعوده به بعد ذلك  
 وفي كلام حج ذكرهم ثلاثة هنا انما هو ليحصل له مجموع الفوائد الثلاث أي الحل لغيره يقينا ولتعوده بعده  
 يقينا وبالاثلاثة لا يتوقف كل منهن على الثلاث وفيه ان المتوقف على ذلك انما هو عودها بالثلاث يقينا اه  
 حل (قوله حتى تنكح زوجا غيره) وفي هذه تعوده بطلقة واحدة اه حل (قوله ان لم يكنه) الافصح  
 ان لم يكن اياه اه حل (قوله وجهل الحال) فان علم عمل بمقتضاه ما لم تكن محاورته والافه وحلف فلا يقع وان  
 علم الحال لا اعتبار غلبة الظن فيه كما مر اه قل على الجلال (قوله ولزمه بحث وبيان) أي فورا في البائن  
 وفي الرجعي بعد انقضاء العدة ومحلها ان أمكن معرفة الطائر وطائنته كما قاله شيخنا مر ومحلها أيضا ان لم تكن  
 محاورته كما مر والافلا وقوع أصلا اه قل على الجلال (قوله ولزمه بحث) أي تفتيش وبيان لزوجه  
 أي يبين لهما المطلقة من غيرها وان كانت معلومة به علم الصفة لكن يبين لهما العدم علمهما بالحال وقال وبيان  
 لان هذا من قبيل بيان المعينة لان المطلقة معينة في نفس الامر لتعين صفتها لان صورة هذه المسئلة أن يقول ان  
 كان ذا الطائر غرابا فزوجني طالق فالتحقق انه من قبيل البيان للمعينة لامن قبيل التعيين للمهمة كما قاله بعضهم  
 اه شيخنا ثم رأيت في الرشيدى على مر مانصه فالصواب ان صورة المتيقن انه خاطب بكل تعليق معينة من  
 زوجيته اه ومثله في عش عليه وعبرة جج لزمه البحث والبيان للمطلقة منهما وعبر غير واحد بقوله  
 والبيان لزوجه اي ان يظهر لهما الحال ليعلم المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين انتهت وقوله ليعلم  
 اي يظهر علمه والافعلم في نفسه يحصل بالبحث اه (قوله مع اعتزاله عنهما) اي بقربان وغيره والغير  
 يشمل النظر ولو بغير شهوة اه حل (قوله وبيان لزوجه لاشتباه الخ) لان المطلقة معينة غير معلومة  
 ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها لانهم مهمة فاذا علمت الصفة تعينت المطلقة خلافا لما في شرح شيخنا كج  
 للأصل من ان هذا من قبيل التعيين لان المطلقة مهمة لامن قبيل البيان الذي تكون فيه المطلقة معينة  
 اه حل (قوله لم يلزمه بحث ولا بيان) أي وليس من اجتناب ما هو واضح ان صدق ما في ذلك فان كذبناه  
 فهل يأتي فيه ماسيأتي فيما اذا ادعت واحدة أنها المطلقة الخ اه حل (قوله منع منها الى بيان) والظاهر  
 وجوبه وصنيعه يقتضي عدم وجوب ذلك فاذا بين بان قال حثت في الطلاق اي بين الوقوع فيه فان صدقه  
 العبد فذلك والابان كذبه وادعى العتق حلف السيد فان نكل حلف العبد وعتق وان قال حثت في العبد  
 عتق فان صدقه فذلك والاحلف فان نكل حلفت وطلقت والظاهر ان له ان يعقد على من وقع عليها  
 الطلاق باثنا اه حل (قوله فلا يتمتع بالزوجة) ينبغي ولا ينظر اليها حتى بغير شهوة اه حل (قوله  
 ولا يتصرف فيه) اي ولا يزوجها الحاكم اه حل أي لينفق عليه من أجره ولو أراد التكسب لنفسه  
 فليسبده منه لانه الأصل بقاء الرق حتى ثبت ما يزيله فلا اكتسب بأذن من السيد أو بدونه فينبغي ان يتفق  
 عليه من كسبه لانه اما باق على الرق فلكه السيد والنفقة واجبة عليه واما عتق فالحال له ونفقة على نفسه وما زاد  
 على قدر النفقة يوقف حتى يبين الحال اه من عش على مر (قوله لتوقعه) فيه اشارة الى امكانه فان



لم يمكن قياس ما تقدم عدم الزوم كذا في الحاشية. متوفيه نظرا ما أولا بالفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو أن التكليف بالإنعام إنما يكون عند الامكان فيفصل بين الامكان وعدمه بخلاف المنع فلا يتوقف على إمكان البيان بل هو مغي سواء أمكن حصوله أولا وأما ثانياً في لزوم هنا حتى يكون قياس ما تقدم عدم لزومه في قول الشارح لتوقعه نظرية تأمل اه شوبري (قوله فإن مات الخ) مقتضى صنيعة ان هذا تفريع على الثانية فقط وكان وجهه انه في التي قبلها غير منهم لان الاخرى التي لم يبين فيها تأخذ الميراث الذي للزوجة فلا غرض للوارث في منع ذلك لئلا يتقضى هذا انه يقبل بيانه في صورة الزوجتين اه شيخنا (قوله والورع أن تترك الميراث) اه هذا هو ان لها الآن سبيلا الى الميراث وليس مراد فان الاشكال مستمر كما صرح به ويمكن حل كلام الشارح على صورة خروج القرعة له بعد قوله والورع أي في صورة خروج القرعة على العبد اه زى وعبارة حل قوله والورع أن تترك الميراث أي في الصورتين أي فيما اذا قرع العبد وهو واضح وفيما اذا قرعت الزوجة ويكون المراد بالارث المحتمل فقوله أن تترك الميراث أي ولو المحتمل بان تقول للورثة اقسوا ما في لأشرككم ولو بقي لي حق وكتب ابضاحي في صورة الاشكال وفيه انه لا ارث مع الاشكال وأجيب بان معناه ترك الميراث المحتمل بان تعرض وتم حبسها بالقيمة الورثة فيتمسكون من أخذ الجميع ولا توقف لها شيء (قوله لانه أضرب نفسه) فلو أضرب غيره بان كان هناك دين وان لم يكن مستغرا فآقرع نظرا لحق الدائن ولبراءة ذمة الميت اه حل (قوله أو فواها بقوله احدا كما الخ) قال شيخنا البرلسي ان جميع الاحكام الآتية في مسألة قوله لزوجه احدا كالمطلق وقصد معينة تجارية في هذا المثال والمثال قبله وفي تعاليق الرجل طلاق وزوجه بمقتضى ما يصرح بكل ذلك في الارشاد وهو ظاهر اه سم (قوله فهو أولى من قوله) أي لان الواو لمطلق الجمع قصد بالجهل المقارن للطلاق وقصد صورته الشارح بقوله أو كانت حال الطلاق في ظلمة اه زى وفي نسخة فهو أعم اه ع ش (قوله وقف وجوبا) أي ولا رجعة ولا يصح أن يقول راجعت المطلقه منك لانها غير معينة عنده اه حل (قوله وقف حتى يعلم) أي لحكمة احداها يقينا ولا تدخل للاجتهاد هنا اه شرح مر (قوله من قربان وغيره) يشمل النظر بغير شهوة اه حل (قوله حتى يعلمها) ظاهره وان أمكن معرفة ذلك والوقوف عليه وهذا يفيد ان البيان محض حتمهما الآن يقال الساقط المطالبة منهما أو أياها فيطالب بذلك الحق الله تعالى حر اه حل (قوله بل يحلف انه لم يطلقها) وإذا حلف هل تطلق الثانية ينبغي أن لا تطلق اه حل (قوله وقضى بطلاقها) أي ظاهر الاباطنا وليس له أن يباث الثانية لان رد اليمين ليس كالقرار الصريح فلا يقال قياسا على ما سبق أي اذا قال في بيانه اردت هذه حيث يجوز له أن يباث الاخرى لان ذلك اقرار صريح وقد فرقوا بين اقرار الصريح وما في معناه في القتل فان قالت الاخرى ذلك فيحلف لها فان نكل حلفت وطلقت أي ظاهر الاباطنا اه حل (قوله وأجنبية) أي حرة كانت أو أمة وأمة نفسه كالأجنبية مخرج بها الاجنبي والبهيمة فلا يقبل وتعالى زوجته قطعا نعم ان كانت الأجنبية مطلقة ولو من غير علم تعالى زوجته الا ان قصد هالان الاصل بقاء الزوجية مع صدق لفظ احداها على ما صاذا واحدا ويجري ما ذكر فيه الوفا لأم زوجته بتلك طالق اه قل على الجلال (قوله وقصد الأجنبية) أي فان لم يقصد الأجنبية طلقت زوجته ما لم يعرف وقوع الطلاق على الأجنبية منه أو من غير موالاتهم بحكم وقوع الطلاق على زوجته لان صيغته الآن كأنهم أخبر اه حل (قوله لاحتمال اللفظ لذلك) أي لانهم يحمل لفظ الطلاق في الجملة ومن ثم لو قال لها ولرجل أو دابة ذلك وقال قصدت الرجل أو الدابة لم يقبل كقولنا لا أم زوجته بتلك طالق وأراد غير زوجته حيث يصدق لذلك فان لم يرد غير زوجته طلقت ما لم يقع طلاق على غير زوجته والام تطلق زوجته اه حل (قوله لان قال زينب طالق) أي ابتداء أو بعد سؤال طلاق زينب اه حل (قوله فلا يقبل قوله ظاهرا)

بين الخنث في الزوجة فانه منهم باسقاط ارثها وارتاق العبد (بل يقرع) بينهما فلعل القرعة تخرج على العبد فانهم مؤثرة في العتق دون الطلاق (فإن قرع) أي العبد أي خرجت القرعة عليه (عتق) بان كان التعاليق في الهبة أو في مرض الموت وخرج من الثلث أو أجاز الوارث وورث الزوجة الا اذا ادعت طلاقا ثانيا (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (بقي الاشكال) اذا أثر للقرعة في الطلاق كالم والورع ان تترك الميراث اما اذا لم يتهم بان بين الخنث في العبد فيقبل بيانه لانه انما أضرب نفسه (ولو طلق احدا وزوجه بعينها) كان خاطبها بطلاق وحدها أو نوادا بقوله احدا كما طالق (وجعلها) كان نسبا أو كانت حال الطلاق في ظلمة فهو أولى من قوله ثم جعلها (وقف) وجوبا الامر من قربان وغيره (حتى يعلمها) (ولا يطالب ببيان) لها (ان صدقته في جهله) به الان الحق لهما فان كذبتاه وبادرت واحدة وقالت انا المطلقة لم يكفه في الجواب نسبت أولا أدري لانه انني ورط نفسي بل يحلف انه لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لزوجه واحدا كالمطلق وقصد الأجنبية) بان قال قصدتها (قبل) قوله (ييمينه) لاحتمال اللفظ لذلك وقولي ييمينه من يادني (لان قال زينب طالق) وليس زوجته زينب (وقصد الأجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهرا لانه خلاف الظاهر

وان

وان صدقة الزوجة ما لم تكن تلك الاجنبية ترفع عليها الطلاق والاقبل قوله ظاهر افلوم يقصد الاجنبية بان قصد زوجته أو أطلق وقع الطلاق على زوجته وان عهد وقوع الطلاق على غير زوجته والفرق بينه وبين ما تقدم واضح ويدل على ذلك ما لا يحتمل وان بعد لان الاسم والعلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا وكتب أيضا ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على تلك الاجنبية والاقبل قوله ظاهر او الفرق بينهما ان التبادر هنا لزوجه أقوى فلا يؤثر فيه ذلك ولو سمى زوجته بغير اسمها بان قال زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجه زينب بنت محمد طلقت زوجته ولا يضر انطما في الاسم وما أفتى به بعضهم من عدم الوقوع غير صحيح ولو قال نساء العالمين طوالتي ولا نيقله لم تطلق وزوجه ولو قال ان فعلت كذا فاحدا كما طالتي ثم فعله بعد موت احدهما أو بينوتها تعين الطلاق في الباقية كما أفتى به والشيخان لان العبرة بحال وجود الصفة لا بحال التعليق اه حل (قوله أو قال لزوجه احدا كما طالتي وقع) ولا يضر وقوعه في محل مبهم لانه تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتعين به ان لفظ الايقاع يحصل عليه من حينه والعدة من التعيين ولا بدع في تأخر حسابها من وقت الحكم بالطلاق وفرق بينهما ج كما ينبغي فراجع اه حل ونص عبارته مع الاصل ويقع الطلاق في قوله احدا كما طالتي باللفظ جزمان عين وعلى الاصح ان لم يعين وقبل ان لم يعين فلا يقع الا عند التعيين والالوقع لاني محله ويرد منع هذا التلازم وانما اللازم وقوعه في محل مبهم وهو لا يؤثر لان الاجهام تعلم عاقبته بالتعيين لانه يبين به ان لفظ الايقاع يحصل عليه من حينه ألا ترى انه لا يحتاج وقت لفظ ايقاع جديد وتعتبر العدة من اللفظ أيضا ان قصد معينة والافق التعيين ولا بدع في تأخر حسابها من وقت الحكم بالطلاق ألا ترى انه يجب بالنكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق فان قامت ما الفرق بين الوقوع وبين العدة قلت يفرق بان الوقوع لا ينافي الاجهام المطلق لانه حكم الشرع بخلافها فتم امر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الاجهام لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لواحدة بخصوصها في الظاهر ولا في نفس الامر انتهت (قوله ووجب فور الخ) هذا راجع للمسئلة التي قبله فقط اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله ووجب فور الى آخر الفصل هذا كله متعلق بقوله أول زوجته احدا كما طالتي وقع اه شيخنا (قوله ووجب فور في بانه تعينها ان أبهم وبيانها ان عين) أي ان طلبناه واحداهما فافلوم نطلباه فلا وجه لا يجابه قاله ابن الرفعة لان حقهما وحق الله تعالى فيه الانعزال وقد أوجبناه ومدر كهم متجه لكن كلامهم صريح في خلافه بوجهه بان بقاءهما عنده قد يجبر الى محذور ولتشوف نفس كل الى الآخر نظير ما مر في الصداق في تعليم المطلق قبل الدخول وعليه واستعمل أهل ثلاثة أيام فيما يظهر اه شرح مر (قوله تعينها ان أبهم وبيانها ان عين) الفرق بين التعيين والبيان ان محل الطلاق وهو الزوج جمعين عنده في البيان وغير معين عنده في التعيين (قوله أما الطلاق الرجعي الخ) عبارة شرح مر وأما الرجعي فلا يجب فيه تعيين ولا بيان ما بقيت العدة فان انقضت ازمه في الحال كما قاله الاسنوي لان الرجعية زوجة اه (قوله فلا يتدارك به) أي بخلاف ملك اليمين فانه يحصل بالفعل فلا عتق احدى أمته بان قال احدا كما حرته ووطئي واحدة كان تعيينا لها حر وهذا يدل على انه كلام مستقل لا يتعلق بالبيان فليست أم اه حل (قوله فلو عين الطلاق الخ) أي رجعي أو باتفاق التعيين لا فرق وفي البيان يقيد بالثبوت ولا حد خلافا لما في الانوار لانه في التعيين قبل ان الطلاق لا يقع الا عند التعيين فصار ذلك شبهة دافعة للحد اه حل (قوله لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق بائنا لا اختلاف في انها طلقت باللفظ أو لافسقا الحد شبهة اه عن (قوله لزمه المهر) ظاهر انه لا يجب الحد وان كانت بائنا قال في شرح الروض وهو ظاهر للاختلاف في انهم اطلقت باللفظ أو لا قال لكن جزء في الانوار بانه يحدوا الوجه الاول والفرق لا مح اه سم (قوله وان بين فيها) أي بعد ان عينا في نيته حين الطلاق (قوله ولو قال في بيانه أردت هذه) أي شيئا الى واحدة وقوله أو هذه أو هذه بل هذه أو هذه مع هذه أي وقد أشير الى معيتين في الصور الثلاث وقوله أو هذه أي مشير الى واحدة هذه أي مشير الى أخرى اه من

وان صدقة الزوجة ما لم تكن تلك الاجنبية ترفع عليها الطلاق والاقبل قوله ظاهر افلوم يقصد الاجنبية بان قصد زوجته أو أطلق وقع الطلاق على زوجته وان عهد وقوع الطلاق على غير زوجته والفرق بينه وبين ما تقدم واضح ويدل على ذلك ما لا يحتمل وان بعد لان الاسم والعلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا وكتب أيضا ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على تلك الاجنبية والاقبل قوله ظاهر او الفرق بينهما ان التبادر هنا لزوجه أقوى فلا يؤثر فيه ذلك ولو سمى زوجته بغير اسمها بان قال زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجه زينب بنت محمد طلقت زوجته ولا يضر انطما في الاسم وما أفتى به بعضهم من عدم الوقوع غير صحيح ولو قال نساء العالمين طوالتي ولا نيقله لم تطلق وزوجه ولو قال ان فعلت كذا فاحدا كما طالتي ثم فعله بعد موت احدهما أو بينوتها تعين الطلاق في الباقية كما أفتى به والشيخان لان العبرة بحال وجود الصفة لا بحال التعليق اه حل (قوله أو قال لزوجه احدا كما طالتي وقع) ولا يضر وقوعه في محل مبهم لانه تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتعين به ان لفظ الايقاع يحصل عليه من حينه والعدة من التعيين ولا بدع في تأخر حسابها من وقت الحكم بالطلاق وفرق بينهما ج كما ينبغي فراجع اه حل ونص عبارته مع الاصل ويقع الطلاق في قوله احدا كما طالتي باللفظ جزمان عين وعلى الاصح ان لم يعين وقبل ان لم يعين فلا يقع الا عند التعيين والالوقع لاني محله ويرد منع هذا التلازم وانما اللازم وقوعه في محل مبهم وهو لا يؤثر لان الاجهام تعلم عاقبته بالتعيين لانه يبين به ان لفظ الايقاع يحصل عليه من حينه ألا ترى انه لا يحتاج وقت لفظ ايقاع جديد وتعتبر العدة من اللفظ أيضا ان قصد معينة والافق التعيين ولا بدع في تأخر حسابها من وقت الحكم بالطلاق ألا ترى انه يجب بالنكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق فان قامت ما الفرق بين الوقوع وبين العدة قلت يفرق بان الوقوع لا ينافي الاجهام المطلق لانه حكم الشرع بخلافها فتم امر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الاجهام لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لواحدة بخصوصها في الظاهر ولا في نفس الامر انتهت (قوله ووجب فور الخ) هذا راجع للمسئلة التي قبله فقط اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله ووجب فور الى آخر الفصل هذا كله متعلق بقوله أول زوجته احدا كما طالتي وقع اه شيخنا (قوله ووجب فور في بانه تعينها ان أبهم وبيانها ان عين) أي ان طلبناه واحداهما فافلوم نطلباه فلا وجه لا يجابه قاله ابن الرفعة لان حقهما وحق الله تعالى فيه الانعزال وقد أوجبناه ومدر كهم متجه لكن كلامهم صريح في خلافه بوجهه بان بقاءهما عنده قد يجبر الى محذور ولتشوف نفس كل الى الآخر نظير ما مر في الصداق في تعليم المطلق قبل الدخول وعليه واستعمل أهل ثلاثة أيام فيما يظهر اه شرح مر (قوله تعينها ان أبهم وبيانها ان عين) الفرق بين التعيين والبيان ان محل الطلاق وهو الزوج جمعين عنده في البيان وغير معين عنده في التعيين (قوله أما الطلاق الرجعي الخ) عبارة شرح مر وأما الرجعي فلا يجب فيه تعيين ولا بيان ما بقيت العدة فان انقضت ازمه في الحال كما قاله الاسنوي لان الرجعية زوجة اه (قوله فلا يتدارك به) أي بخلاف ملك اليمين فانه يحصل بالفعل فلا عتق احدي أمته بان قال احدا كما حرته ووطئي واحدة كان تعيينا لها حر وهذا يدل على انه كلام مستقل لا يتعلق بالبيان فليست أم اه حل (قوله فلو عين الطلاق الخ) أي رجعي أو باتفاق التعيين لا فرق وفي البيان يقيد بالثبوت ولا حد خلافا لما في الانوار لانه في التعيين قبل ان الطلاق لا يقع الا عند التعيين فصار ذلك شبهة دافعة للحد اه حل (قوله لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق باثنا لا اختلاف في انها طلقت باللفظ أو لافسقا الحد لا شبهة اه عن (قوله لزمه المهر) ظاهر انه لا يجب الحد وان كانت باثنا قال في شرح الروض وهو ظاهر للاختلاف في انهم اطلقت باللفظ أو لا قال لكن جزء في الانوار بانه يحدوا الوجه الاول والفرق لا مح اه سم (قوله وان بين فيها) أي بعد ان عينا في نيته حين الطلاق (قوله ولو قال في بيانه أردت هذه) أي شيئا الى واحدة وقوله أو هذه أو هذه بل هذه أو هذه مع هذه أي وقد أشير الى معيتين في الصور الثلاث وقوله أو هذه أي مشير الواحدة هذه أي مشير الاخرى اه من



أصله مع شرح مر (قوله لاقراره بطلاقهما بما قاله) فالطلاق انما هو بالاقرار لا بقوله احدا كما فانه لا يصح اطلاقهما  
 معا كسبائتي قريبا اه بر اه سم (قوله قال فان نواهما الخ) هل المراد والحالة هذه أي قال ذلك بعد قوله  
 اردت هذه وهذه الخ أو ان هذا كلام مستقل أي قال الامام ولو نواهما بقوله احدا كما فان كان الاول فينبغي  
 وقوع طلاقهما عليه ظاهرهما واحده بقوله اردت هذه وهذه اه حل وفي قول علي الجلال قوله فان  
 نواهما جميعا أي بقوله احدا كما طالق فالوجه انهما لا تطلقان معا بل تطلق واحدة فقط فيساري ما قبله فهو  
 دافع لتوهم طلاقهما معا اذا نواهما معا ويخرج في هذين البيان الى التعيين كما مروى بحكم بطلاق الاولى  
 منهما كما يأتي وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام وما قبل بخلاف ذلك فلا وجه له فليتأمل (قوله فالوجه  
 انهما لا يطلقان) أي في الباطن وتطابق واحدة منهما في الباطن وحيث يستدعي خرج من البيان الى التعيين  
 كذا فعل شيخنا كج ونقلاء عن العبادي وفيه نظر وكان ينبغي ان لا يقع شيء لان الصيغة فاسدة الان يقال  
 النية هي التي غير معتبرة فكانه لم ينو به فتطابق واحدة منهما بقوله احدا كما وكتب أيضا ينبغي لا ظاهر او لا باطنا  
 وقرر شيخنا ان المراد لا يطلقان باطنا ويطلقان ظاهرا وفيه نظر اه حل (قوله اذا لوجه لحل احدا كما  
 عليهما جميعا) أي لان نيته لاحداهما لا يعمل به لعدم احتمال لفظهما نواه فيبقى على ايهامه حتى يبين  
 ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فتاسب التغليظ عليه وهذا من حيث الباطن  
 فعملنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة اه شرح مر (قوله بقيت مطالبة) أي المطلق فهو مصدر  
 مضاف لفعله ويلزمه ذلك فورا اه شرح مر (قوله فيوقف من تركه كل الخ) انظر لو أعرض عن الميراث  
 هل تسقط المطالبة بالبيان ولو كانت المينة احداهما وهي كتابية فلا وجه للمطالبة الا ان لبيان الارث خلافا  
 لقضية قوله وان كانت احداهما الخ من ثبوت المطالبة لذلك لكن لا يوقف فليتأمل وليحذر اه مم (قوله  
 ولو قبل موتهما) الذي في الحاوي الصغير والبسمة والارشاد وشرحهما عدم قيام الوارث في هذه الصورة لان  
 الفرض لا يتبعه ودبته عدد الزوجات فيوقف الربع أو الثمن حتى يصطحن والعجب من الكمال المقدسي وغيره  
 حيث لم يبينوا مخالفة ذلك لاطلاق المنهاج ثم راجعت الروضة وأصلها فرأيت الحق ما في الارشاد والبسمة اه  
 (أقول) عبارة الروض وان مات قبلهما أي قبل البيان والتعيين قام الوارث مقامه في التبيين لا التعيين اه قال  
 في شرحه وشمل كلامه ما لو ماتنا قبله أو بعده أو احداهما قبله والاخرى بعده اذا ماتت واحدة منهما أو ماتت  
 احداهما دون الاخرى وقال الغفال ان مات قبلهما لم يعين وارثه ولم يبين اذا غرض له في ذلك لان ميراث الزوجة  
 من ربع وعن وقف بكل حال الى الاصطلاح سواء خاف زوجة أو أكثر بخلاف ما اذا ماتت بعدهما أو بينهما  
 فقد يكون له غرض في تعيين احداهما لطلاق اه ثم قال في الروض وشرحهما فان توقف الوارث في التبيين بان  
 قال لا أعلم ومات الزوج قبل الزوجتين وقف من تركته ميراث الزوجتين حتى يصطحا أو يصطحا ورثتهما  
 بعدهم وتما وان ماتنا قبله وقف من تركته ميراث الزوجين كما صرح به الاصل وان مات الزوج وقدمت واحدة  
 منهما قبله ثم الاخرى بعده وقف ميراث الزوج من تركته أي الاولى وقف ميراث الزوجتين من تركته  
 حتى يحصل الاصطلاح ثم ان بين الوارث الطلاق في المينة منهما أو لا قبل ولم يخلفه لاضراره بنفسه بحرماته من  
 الارث وبشركة الاخرى في ارثه وقبلت شهادته بذلك على باقي الورثة أو بينه في المتأخرة أو كانت باقية لم تمت  
 فلو رثت في الاولى تخليفه لانه يروم الشر كذا في تركته فيخلف على نفي العلم ان مورثه طلقها ولا تقبل شهادته  
 أي وارث الزوج على باقي الورثة أي ورثة الزوجة بطلاق المتأخرة للتمتع بغيره بشهادته الخ اه فاطلاق  
 الروض ان الوارث البيان مع اسقاطه مقالة الغفال ومع قوله فان توقف الخ اعتماد منه خلاف مقالة الغفال  
 والشارح هنا واقفه في ذلك حيث قال ولو قبل موتهما ان مسألة التوقف المذكورة انما تأتي على خلاف  
 مقالة الغفال كما اشار اليه شيخنا في شرح الارشاد بقوله ومضى توقف الوارث في التبيين بان قال لا أعلم وقدمت

لاقراره بطلاقهما بما قاله  
 ورجوعه بذكر بل عن  
 الاقرار بطلاق الاولى لا قبل  
 وخرج بزيادة ظاهر  
 الباطن فالطهارة فيه من  
 نواهما فقط كما قاله الامام قال  
 فان نواهما جميعا فالوجه  
 انهما لا يطلقان اذا لوجه  
 لحل احدا كما عليهما جميعا  
 ولو قال اردت هذه ثم هذه أو  
 هذه فهذه حكم بطلاق الاولى  
 فقط لفصل الثانية بالترتيب  
 أو قال اردت هذه أو هذه  
 استمر الابهام وخرج ببيانه  
 ما لو قال في تعيينه شيئا من ذلك  
 فانه يحكم بطلاق الاولى فقط  
 لان التعيين انشاء اختيار  
 لا اخبار عن سابق وليس له  
 الاختيار واحدة فيلغود كمر  
 اختيار غيرها (ولو ماتنا أو  
 احداهما قبل ذلك) أي قبل  
 تعيين المعلق أو بيانه (بقيت  
 مطالبة) به (البيان) حكم  
 (الارث) وان كانت احداهما  
 كتابية والاخرى والزوج  
 مسلمين فيوقف من تركه كل  
 منهما أو احداهما نصيب  
 زوج ان توارثا فاذعين أو  
 بين لم يرث من المعلقة ان كان  
 الطلاق باثنا ويرث من الاخرى  
 (ولو مات) قبل تعيينه أو بيانه  
 ولو قبل موتهما أو موت

الزوج قبلهما بناء على انه حينئذ الخ واعتمد مر الاطلاق اه سم (قوله قبل بيان وارثه) قبله في شرح الارشاد بقيد ان يكون الطلاق بائنا وان لا يموت الزوج قبله ما وتبع القفال في الثاني وعبارته مع شرحه لشيخنا وكذا بين الوارث المطلقة من الزوجتين في طلاق بقيد زاده بقوله بائن لارجحى لان الرجعية ترشوا نغمايين في البائن ان ماتتا أو احدهما قبل موت الزوج لان مات الزوج أولاً أى قبلهما فلا يقوم الوارث مقامه في هذه الحالة كما صرح به القفال اه سم (قوله قبل بيان وارثه لاتعيينه) شمل كلامه ما لو ماتت قبله أو بعده أو احدهما قبله والاخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أو ماتت احدهما دون الاخرى ولو شهد اثنان من ورثة الزوج ان المطلقة فلانة قبلت شهادتهم ما ان مات قبل الزوجتين لاتتقاء التهمة بخلاف ما لو ماتت قبله ولو مات بعدهما فبين الوارث واحدة فلو رثة الاخرى تخليفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثتهم اه شرح مر (قوله أو قرينة) كأن كانت تسكر الخاصصة له (قوله فلو كانت احدهما الخ) تفريع على قوله لاتعيينه فهو تفريع على تعيين الوارث اه شيخنا وانظر قوله فلا رث هل المراد حالاً وهو ظاهر أو بالكيفية فمأوجه مع احتمال ان المسئلة هي الزوجية والجواب ان المراد فلا رث بالكيفية ومأوجه عدم العلم بالجبهة المقتضية للارث لاحتمال ان المطلقة المسئلة فلا رث كالكتابة ولا نظر لاحتمال الا نولاً لا علم فيه اه

\*(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره أى وما يذكر معه من قوله ولو قال أنت طالق لسنة الى آخر الفصل (قوله وغيره) الغير تحته قسمان على طريقته أى البدعي والذي لا ولا وقسم واحد على طريقة غيره وهو البدعي فالترجمة صالحة للاصطلاحين اه شيخنا (قوله وفيه اصطلاحان) أى في الطلاق من حيث هو بقطع النظر عن كونه سنياً أو بدعياً اه شيخنا (قوله ينقسم الى سني الخ) ضابط الاول ما اجتمع فيه القبول والاربعة الاتية في قوله طلاق موطوءة الخ وضابط الثاني ما اختلف فيه أحد القيد من الاخيرين من الاربعة وضابط الثالث ما اختلف فيه أحد الاولين منها انتهى والسني تسمية اصطلاحية ليس فيها منسوب ومنسوب اليه وكذا البدعي اه (قوله وفسر قائله السني بالجائز) أى فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو الذي لا سني ولا يدعى داخل في السني على الاصطلاح الثاني ومراده بالجائز ما ليس خروما فيشمل الاقسام الاربعة التي في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السني عبارة عما وجد فيه الضابط الاتي وان كانت تعتبره الاحكام الاربعة كما انها تعتبرى الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسني المنسوب لسنة أى الطريقة لان الذي لا ولا منسوب اليها أيضاً فهو مجرد اصطلاح بخلافه على الاخر فالسني منسوب اليها اه شيخنا (قوله وقسم جماعة الخ) لا يخفى ان هذا التقسيم لا ينافى التقسيم السابق وأن أقسامه لا تخرج عن أقسام التقسيم السابق كما يعرف ذلك بآدنى تأمل اه سم (قوله الى واجب) أى بخير لان الواجب اما الطلاق أو الفسقة أو يحدل على الوجوب العيني بان امتنع من الوطء أو قام به مانع كما في شرح الروض وقال بعضهم انظر ما المراد بالوجوب هنا اه ويمكن أن يقال المراد به هنا انه اذا امتنع من الطلاق يجبر عليه أو بوجهه الحاكم نيابة عنه اه (قوله كطلاق غير مستقيمة الحال) أى وطلاق من خاف أن لا يقيم حدود الله في الزوجية من رأى ربة يخاف معها على الفراش اه شورى (قوله كسنة الخلق) أى اساءة لا تختمل والافضل امرأة فيها اساءة اه شيخنا عزى (قوله كسنة الحال) أى وهو يهواها اه حل (قوله وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا يهواها) أى وهى مستقيمة الحال وإشارة الامام أخذوها من حكمه على هذه بان طلاقها غير مكروه وفيه ان هذا يصدق بخلاف الاول اه حل وعبارة الشورى قوله وأشار الامام الخ ولا يوجد فيه مباح مستوى الطرفين هكذا حكاه النووي في شرح مسلم قاله العلاءى ويمكن أن يوجد عند تعارض مقتضى الفراق وضده فى رأى الزوج كذا في الاشياء للسيوطى بعد حكايته الاقسام الاربعة الاول انتهت (قوله طلاق موطوءة الخ) اعتبر في كونه سنياً قبولاً أو ربة أو لها هذا وثانها قوله تعتد باقراء وثالثها قوله ان ابتدائها عقبه ورابعها قوله ولم يطأ في ظاهر الخ ثم ان القيد من الاولين مقسم لكل

احداهما (قبل بيان وارثه لاتعيينه) لان البيان انجاء يمكن وقوف الوارث عليه بخير أو قرينة والتعيين اختيار شهوة فلا يخلفه الوارث فيه فلو كانت احدهما كاتبة والاخرى والزوج مسلمين وابهمت المطلقة فلا رث \*(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما وهو المشهور ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا جريت عليه وثانها ينقسم الى سني وبدعي وحري عليه الاصل وفسر قائله السني بالجائز والبدعي بالحرام وقسم جماعة الطلاق الى واجب كطلاق المولى ومنسوب كطلاق فقير مستقيمة الحال كسنة الخلق ومكروه كسنة مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا يهواها ولا تسمع نفسه بموتها من غير غنى بها وعلى الاول (طلاق موطوءة) ولو في دير (تعتد باقراء سني ان ابتدائها) أى الاقراء (عقبه) أى الطلاق بأن كانت حائلاً أو حاملاً من زنا



وهي تحيض وطلقها مع آخر  
نحو حيض أو في طهر قبل  
آخره أو علق طلاقها بمضي  
بعضه أو بآخره نحو حيض  
(ولم يطق) دا (في طهر طلقها)  
(فيه أو علق) طلاقها (بمضي  
بعضه ولا) وطئها (في نحو  
حيض قبله ولا في نحو حيض  
طاق مع آخره أو علق به)  
أي بأخره وذلك لاستعقبه  
الشروع في العدة وعدم  
الندم فيمن ذكرت وقد قال  
تعالى إذا طلقتم النساء  
فطلقوهن لعدتهن أي في  
الوقت الذي يشرعن فيه في  
العدة وفي الصحيحين أن ابن  
عمر طلق امرأته وهي حائض  
فذكر ذلك عمر للنبي صلى  
الله عليه وسلم فقال مره  
فليراجعها ثم ليسكها حتى  
تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن  
شاء أمسكها وإن شاء طلقها  
قبيل أن يجامع فذلك العدة  
التي أمر الله أن يطلقها  
النساء واختلف في عدة الغاية  
بأنخير الطلاق إلى الطهر  
الثاني وإن لم يكن شرطاً فيل  
للتصير الرجعة لغرض  
الطلاق لو طلق في الطهر  
الأول حتى قيل إنه يندب  
الوطء فيسهو أن كان الأصح  
بخلافه وقيل عقوبة وتعليق  
(والا) بأن كانت حاملاً من  
زنا وهي لا تحيض أو من شبهة  
أو علق طلاقها بمضي بعض  
نحو حيض أو بآخر طهر  
أو طلقها مع آخره أو في نحو

من السني وأبدى التميز بينهما أنه هو بحسب ما القيد من الأخيرين فإن وجدنا كان سنياً وإن انتفياً أو أحدهما  
كان بدعيًا بقوله والافدعي مقابل لقوله أن ابتدأتها عقبه ولم يطق الخ وأما القسم الثالث فهو الذي تخلف فيه  
القيدان الأولان هذا وقد صور الشارح قوله أن ابتدأتها عقبه بقوله بأن كانت حائلاً الخ مع قوله وطلقها مع آخر  
نحو حيض الخ وأخذ هذا أي قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الخ من قول المتن في القيد الأخير ولم يطق في طهر  
طلق فيه الخ إذ يستفاد منه أن ضابط السني أن يقع في أثناء طهر تحيض أو تعليقا أو مع آخر حيض كذلك  
ويظهر من كلامه أن صور السني ثمانية لأنه قال بأن كانت حائلاً أو حاملاً من زنا فإن صورتيه تضر بان  
في الأربع المأخوذة من قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الخ ولما فسره قوله أن ابتدأتها عقبه بقوله بأن كانت  
حائلاً الخ مع قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الخ فسر محترزه في بيان البدعي بقوله بأن كانت حاملاً من زنا وهي  
لا تحيض أو من شبهة هاتان صورتان محترز قوله بأن كانت حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض بقوله أو علق  
طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ أي أو كانت حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا  
محترز قوله سابقاً وطلقها مع آخر نحو حيض الخ وقد اشتمل هذا المحترز على عشر صور لأن قوله بأن كانت حاملاً  
من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة صورتان وقوله أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ فسر ثمان صور  
لأنها إما حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض هاتان صورتان تضر بان في الأربع المأخوذة من قوله أو علق طلاقها  
الخ مع صورتين السابقتين هذا وقوله أو وطئها في طهر طلقها فيه الخ محترز القيد الأخير وهو قوله ولم يطق  
في طهر الخ وقد اشتمل هذا المحترز على ست صور أشار لثنتين بقوله أو وطئها في طهر الخ ولثنتين في بقوله  
أو وطئها في نحو حيض قبله ولثنتين بقوله أو في نحو حيض الخ وتضرب الستة في ثنتين وهما المفادتان بأوفي قوله  
أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ وهما الحائلة والحامل من زنا وهي تحيض باثنتي عشرة وكلها أمادها  
مفهوم القيد الأخير فحصل أن صور البدعي اثنتان وعشرون ترجع إلى قسمين قسم لا تستعقب فيه الشروع  
في العدة وهو عشر صور التي هي محترز قوله أن ابتدأتها عقبه وقسم تستعقب فيه الشروع في العدة وهو اثنتان  
عشرة صور التي هي محترز قوله ولم يطق في طهر الخ (قوله وهي تحيض) أي وقتها لا يفرض أنهما من ذوات  
الاقراء اه شيخنا (قوله أو في طهر قبل آخره) وأما إذا كان مع آخره فبدعي كما يأتي (قوله أو بآخر نحو  
حيض) بأن قال أنت طالق مع أو في أو عند آخر حيضك مثلاً اه شوبري (قوله ولم يطقها في طهر الخ) حاصل  
كلامه أنه إن طلقها في الطهر تحيض أو تعليقا اشترط أن لا يطقها في ذلك الطهر ولا في الحيض الذي قبله وإن  
طلقها مع آخر الحيض تحيض أو تعليقا اشترط أن لا يطقها في ذلك الحيض اه شيخنا وقوله ولا في نحو حيض  
طاق مع آخره قضيته وإن وطئ في طهر قبله وهو كذلك لأن الحيض يدل على أنه لم يعلق اه حل (قوله  
وذلك) أي كونه سنياً لاستعقبه الخ أشار به إلى ضابط السني وهو أن تشرع في العدة مع عدم الندم (قوله أي  
في الوقت الذي يشرعن فيه الخ) واعتبار عدم الندم أخذه الأئمة من دليل آخر اه حل (قوله أن ابن عمر  
طلق امرأته وهي حائض) واسمها آمنسة كما قاله النووي كذا بهامش صحيح الظاهر من عدالة ابن عمر أنه حين  
طلقها لم يكن عالماً بحيضها ولم يكن بلغه حرمة الطلاق في الحيض أو أنه لم يكن شرع التحريم اه عس على  
مر (قوله للتصير الرجعة لغرض الطلاق) في الدليل نقص أي وقد نهى عن النكاح لغرض الطلاق في صورة  
الحمل فالرجعة مثله فهي منهي عنها اه شيخنا (قوله للتصير الرجعة لغرض الطلاق) أي ولا ينبغي ذلك لما  
فيه من كسر قلب المرأة اه حل (قوله وقيل عقوبة) أي لخصوص ابن عمر (قوله والابن كانت حاملاً من  
زنا وهي لا تحيض) أي بناء على أن زمن الحمل لا يحسب من العدة كما صرح به في شرح الروض وفيه نظر بل  
ينبغي أنه إذا سبق حل الزنا حيض حسب قراء حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيًا ولا يحسب على ما إذا لم  
تحض قبله لأن الغرض أنها تعتد باقراء ولا يوجد ذلك إلا أن سبق لها حيض اه حلي (قوله أو في نحو

حيض قبل آخره) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعي اه وهو مبني على انها تستأنف العدة لهذا الطلاق والصحيح انها تبين فلا يحرم اذ لا تطويل اه مر اه سم (قوله والا فبدعي) سيأتي في العدد ان المتخيرة تعد بثلاثة أشهر وانها اذا طلقت في اثناء شهر حسب قرآن زاد على خمسة عشر يوماً وان كان خمسة عشر فاقل لا يحسب قرأ وحيتنذ فسد يقال القياس انها ان طلقت في اثناء شهر وقديقي خمسة عشر فاقل فالطلاق بدعي لان هذا الباقي لا يحسب قرأ فهي لا تشرع في العدة عقب الطلاق والابان انطبق الطلاق على أول الشهر أو كان الباقي أكثر من خمسة عشر فالطلاق سني لانها تشرع في العدة عقب الطلاق فلي تأمل في سياتي في الشارح ما يخالفه الا ان يجعل على ذلك اه سم (قوله وان سألته طلاقاً بلا عوض) هذه الغاية للرود عبارة أصله مع شرح مر وقيل ان سألته أي الطلاق في الحيض لم يحرم لرضاها بطول المدة والاصح التحريم لانها قد سألته كاذبة ككفو شأنهن ولو عاق الطلاق باختيارها فانتبه في حال الحيض فختارة قال الا ذرعي فيمكن ان يقال هو كالمطلقة بأسرها أي فيحرم أي حيث كان يعلم وجود الصفة حال البعد عنه وهو ظاهر ولو تحققت رغبتها فيه لم يحرم (قوله أو اختلعا أجنبي) أي ما لم تأذن له في الاختلاع فان أذنت له في اختلعاها انتج انه كاختلاع نفسه ان كان بماله أو الا فكاختلعه اه شرح مر وقوله ان كان بماله أي ان كان الاذن في اختلعاها بماله وان اختلعت من ماله لان اذنها على الوجه المذكور محقق لرغبتها اه ع ش عليه (قوله وذلك لمخالفته الخ) غرضه اثبات صور البديعي الاثني والعشرين بالدليل لكنها قسمان قسم ليس فيه استعقاب الشروع في العدة وهو عشرة التي هي محترقة قوله ان ابتدأتها عقبه وقسم فيه الاستعقاب وهو اثناء عشر التي هي محترقة قوله ولم يطأها في طهر طلق فيه الخ فاشارة لعشرة بقوله وذلك لمخالفته فيما اذا طلقها في حيض أي تخيراً أو تعليقاً وهي حائل أو حامل من زنا هذه أربع صور وذكر ثنتين بقوله وزمن حمل زنا لحيض فيه وزمن حمل شبهة وأشار إلى أربعة بقوله وآخر طهر الخ أي وهي حائل أو حامل من زنا وأشار لثنتي عشرة بقوله ولاداته فيما بقي الخ أي وهو الصور الاثنا عشر أي اداء قريبات أربع صور وهو ما اذا وطئ في الطهر الذي طلق في اثنائه تخيراً أو تعليقاً وهي حائل أو حامل من زنا وهي تخيض أو بعيداً في ثمانية أشار لها بقوله وألقوا الوطء في الحيض أي التي طلق في طهر بعده تخيراً أو تعليقاً والذي طلق مع آخره تخيراً أو تعليقاً وفي كل من الاربعة هي اما حائل أو حامل من زنا وهي تخيض تأمل (قوله وذلك لمخالفته الخ) استدلالاً بالآية على صورتين من الستة الاولى وقاس الاربعة الباقية منها على ما دللت عليه الآية ولم أعرف وجه ذلك وما المانع من الاستدلال بها على كونه بدعي في الستة اذ في كل ما لم يعقب الطلاق الشروع في العدة فقد طلقها في وقت لا تشرع فيه في العدة تأمل (قوله وزمن الحيض لا يحسب من العدة) هذا من تمام التعليل والمخالفة محققة في ست صور التي تممها بقوله ومثله الخ وعدم المخالفة في ثنتي عشرة صوراً ولكن فيها عدة أخرى وهي الندم وقوله والمعنى في ذلك أي في كون المخالفة تنج كونه بدعياً فهو عدة للعلية (قوله وزمن حمل زنا لحيض فيه) أي ولم تحض قبله ولم تنفس بخلاف ما فيه حيض لانقضاء عدتها بالاقرار والكلام فبين نكحها حاملاً من زنا أو ما لو زنت وهي في نكاحه فعملت فيجوز له طلاقها وان لم تحض لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ قاله ج وقال شيخنا وهو متجه غير ان كلامهم يخالفه اذ المنظور اليه تضررها لا تضرره اه حل (قوله وكون بقيته الخ) هذا عطف على قوله لاحتمال الخ وهذا جواب عما يقال ان الرحم اذا كان فيه الحيض لا يقبل المنى ولو قلنا بان الحامل تخيض فذلك بعد اشتغاله بالمني فأجاب عنه بقوله لاحتمال الخ (قوله وتنبأ للخروج) أي قبل ان يطأها فاذا وطئ بعد ذلك ونزع الحيض بعد الوطء لا يدل خروجه على براءة الرحم لما ذكر من انه تنبأ للخروج قبل الوطء وصار في رحم الرحم لكن هذا التعليل انما يظهر على القول بأن الحامل لا تخيض والمعتمد خلافه اه شيخنا عزيرى (قوله واستدخال المنى كالوطء) هل ولو في الدبر أخذاً مما قبله اه سم على

حيض قبل آخره أو وطئها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضي بعضه أو وطئها في نحو حيض قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي) وان سألته طلاقاً بلا عوض أو اختلعا أجنبي وذلك لمخالفته فيما اذا طلقها في حيض قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس وزمن حمل زنا لحيض فيه وزمن حمل شبهة وآخر طهر علق به الطلاق أو طلق معه والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولاداته فيما بقي الى الندم عند ظهور الحمل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر هو والولد والخم الوطء في الحيض بالوطء في الطهر لاحتمال العلوق فيه وكون بقيته مما دفعته الطبيعة أولاً ونهياً للخروج والخم الوطء في الدبر بالوطء في القبل لثبوت النسب وجوب العدة بهما واستدخال المنى كالوطء وقولي أو علق بمضي بعضه مع نحو الاولى ومع قولي ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به ومع أشياء آخر من زيادتي من البدعي ما لو قسم لاحدى زوجتي



ثم طلق الاخرى قبل الميث  
 هند فانه يأنم كذا كره  
 الشيخان ويستثنى من  
 الطلاق في زمن البدعة طلاق  
 المولى اذا طول به وطلاق  
 القاضي عليه وطلاق  
 الحكمين في الشقاق فليس  
 بدعي كانه ليس بدعي  
 (وطلاق غيرها) أي غير  
 الموطوءة المذكورة بأن لم  
 قوطاً أو كانت صغيرة أو آيسة  
 أو حاملاً منه (وخلع زوجة  
 في زمن) (بدعة بعوض منها  
 لا بدعي ولا بدعي لا تنفاه  
 مامر في السني وفي البدعي  
 ولان اقتداء المختلعة يقتضي  
 حاجتها الى الخلاص بالعراق  
 ورضاها بطول التبرص  
 وأخذ العوض يؤكداً عية  
 الفراق ويبعد احتمال الندم  
 والحامل وان تضررت بالطول  
 في بعض الصور فقد استعقب  
 الطلاق شرعاً في العدة  
 فلان دم ومن هذا القسم طلاق  
 المتخبرة لانه لم يقع في طهر محقق  
 ولا في حيض محقق (والبدعي  
 حرام) لانها عنده والعبرة في  
 الطلاق المتجز بوقته في المعاو  
 بوقت وجود الصفة الا اذا  
 جهل وقوعه في زمن البدعة  
 فالطلاق وان كان بدعي الاثم  
 فيه (وسن لفاعله) اذا لم  
 يستوف عدد الطلاق  
 (رجعة) لخبر ابن عمر السابق  
 وفي رواية فيه مره فليراجعها  
 ثم ليطلقها طاهر اقبل ان  
 يحسبها ان أرادو يقاس بما  
 فيه بقية صور البدعي وسن  
 الرجعة ينتهي

ج وفيه نظر والا قرب نعم ثم رأيت في شرح الر وض التصريح بما قاله شيخنا وعبارته أو اسند دخلت ماء  
 المحترم ولو في حيض قبله أو في الدبر اه ع ش على مر ومثله الشوبري (قوله ثم طلق الاخرى قبل الميث  
 عندها) أي ولو بسوء الهالة في ذلك بعوض لان ذلك لا يسقط حتمها ثم رأيت شيخنا نقل عن الاذري وابن الرفعة  
 انها متى سألت سعة طاحها لانه متضمن لرضاها ثم قال الا ان كلامهم يخالفه ولو اسند رضاها في اسقاط حتمها  
 ورضيت سقط وتجب عليه الرجعة ان كان الطلاق رجعيًا والتجديد ان كان بائناً ولو بعد موت ضرته وهل  
 يجب عليه ان يتزوجها اذا طلقها ثلاثاً ونكحت آخر ثم طلقها الا ستر اه حل (قوله فانه يأنم) أي ويجب عليه  
 ان يراجعها ان طلقها رجعيًا ولم تنقض العدة وان يحدد نكاحها ان لم يطلق رجعيًا او انقضت العدة ويجب  
 على من خاف العنت وتعين الزوج طريقاً في دفعه ان يتزوج اه مر \* (فرع) \* نجز الطلاق مع  
 آخر الحيض فلان انه آخر الطهر ينبغي وقفاً لم انه بدعي فيه الاثم لانه مراغم للشرع بخلاف عكسه وانظر  
 ان المسئلة منقولة فليراجع اه سم (قوله وطلاق الحكمين) أي أحد الحكمين وهو حكم الزوج اذا  
 رأى فيه مصلحة اه شيخنا وانما نسب الحكمين معاً من حيث انهما يتشاوران فيه ويتوافقان عليه وان  
 كان الذي يوقعه هو حكم الزوج فقط (قوله وطلاق غيرها) تحت الغير أربعة كذا كره الشارح وقوله وخلع  
 زوجة الخ صورة طاحها في صورة الادعى الخسة الثلاثة التي ذكرها الشارح بقوله واستثنى من الطلاق في زمن البدعة  
 الخ ويراد عليها أيضاً الصورة التي ذكرها الشارح بقوله ومن هذا القسم طلاق المتخبرة الخ فجعله صور الذي  
 لا ولا تسعة وتقدم ان صور السني ثمانية وصور البدعي اثنان وعشرون تأمل (قوله بعوض منها) فضيته انه لو  
 فالت له طلقني على ألف فطلق مجاناً كان بدعيًا الا ان يراد بالعوض منها ذكر اه حل (قوله لاسني ولا بدعي)  
 من هذا القسم طلاق الرجعية وعبارة العباب وغيرهما أي غير السني والبدعي كطلاق صغيرة أو آيسة أو  
 رجعية اه وذلك مبني على ان الرجعية اذا طلقت في العدة تبنى ولا تستأنف وما في شرح الروض مما يخالف  
 ذلك مبني على انها تستأنف وهو مرجوح فليستأمل اه مم (قوله لا تنفاه مامر) أي من التعاليل في  
 السني والبدعي وهو مسلم في انتفاء تعليل البدعي وأما تعليل السني فهو موجود هنا كما لا يخفى فليستأمل اه  
 شيخنا (قوله والبدعي حرام) أي وأما القسمان الاخران فخبران لان النهي انما هو عن البدعي اه سم  
 (قوله وسن لفاعله رجعة) واذا رجع ارتفع الاثم من أصله وتحل الاستنجاب مالم يصد الرجعة لاجل الطلاق  
 والا كانت مكرهة على ما تقدم اه حل (قوله وسن لفاعله رجعة) بل يكره تركها كما يحتمل في الروضة  
 ويؤيده مامر من ان الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهي عن الترك كغسل الجمعة اه شرح مر (قوله  
 لخبر ابن عمر السابق) في أصل دلالة الخبر على النذب نظر لان القاعدة الاصولية ان الامر بالامر بالشئ ليس  
 أمراً به فان عمر ليس مأموراً من النبي اه شيخنا على ان قوله وسن لفاعله رجعة مشكل اذا رجعة توبة  
 والتوبة واجبة اه وعبارة شرح مر ولم تجب الرجعة لان الامر بالامر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ  
 وايس في فليراجعها أمر لابن عمر لانه تفرع على أمر عمر فليست في فليراجعها الا جمل أمر لك لكونك والده  
 واستفادة النذب منه حيث انما هي من القرينة واذا رجع ارتفع الاثم المتعلق بحتمها لان الرجعة طاعة لا ضرر  
 من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقر راندفع القول بان دفع الرجعة لا تحريم كالتوبة  
 يدل على وجوبها اذ كون الشئ بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه انتهت (قوله  
 وفي رواية فيه الخ) أي في هذه الرواية لتفيد صرف الامر عن الوجوب حيث قال ان أراد اه شيخنا وفيه ان  
 الخبر السابق مصرح بالمشيئة أيضاً فلم يظهر لالتيان به هذه الرواية نكته وفيه أيضاً ان قوله ان أراد راجع  
 للطلاق كما هو الظاهر واذا كان كذلك لم يكن فيه إشارة الى ان الرجعة غير واجبة اذ يمكن ان يقال انها  
 واجبة والطلاق بعددها موكول بالمشيئة والارادة تأمل (قوله وسن الرجعة ينتهي الخ) أي فسن ما بقي

بِرَّ والزمن البدعة (ولو قال أنت طالق لسنة أو طلاقاً حسنة أو أحسن طلاقاً أو أجله أو أنت طالق لبدعة أو طلاقاً قبيحة أو أضع طلاقاً أو الخشنة وهي في حال سنة في الأربع الأول (أو) في حال بدعة في الأربع الآخر (طلقت) في الحال (والا) أي وان لم تكن اذ ذلك في حال سنة في الأربع الأول ولا بدعة في الأربع الآخر (فبالصفة) أطلق كسائر صور التعليق فان نوى ٣٦١ بما قاله تغليظاً عليه بان كانت في حال بدعة في الأربع الأول أو سنة في

الأربع الأول أو سنة في الأربع الآخر نوى الوقوع في الحال لان طلاقها في الأربع الأول حسن لسوء خلقها مثلاً وفي الأربع الآخر قبيح لحسن خلقها مثلاً لا وقع في الحال هذا كله اذا قاله لمن يكون طلاقها سنياً أو بدعياً ولو قاله لمن لا يتصف طلاقها بذلك وقع في الحال مطلقاً يلغو ذكر السنة والبدعة (أو) قال أنت طالق (طاقة سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقع حالاً) ويلغو ذكر الصفتين لتضادهما مع ان فسر كل صفة بمعنى كالحسن من حيث الوقت والقبح من حيث العدد قبل وان تأخر الوقوع لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيخان عن السرخسي وأقراه (وجاز جمع الطلقات) ولو دفعة لا تتفاء الحرمه والاولى له تركه بان يفرقهن على الأقراء أو الأشهر ليمكن من الرجعة أو التجديد ان ندم قال الزركشي والدم في الطلقات لا يهدد الشرعي وهي الثلاث فلو طلق أربعاً قال الروياني عزروا ظاهر كلام ابن الرفعة انه يأثم انتهى (ولو قال) لموطأة أنت طالق

الحبض الذي طلق فيه والظاهر الذي طلق فيه والحبض الذي بعده دون ما بعد ذلك لا تنقلها الى حاله يحل فيها طلاقها كما أفاده ابن قاضي عجلون اه شيخنا اه شوبري وعبارة الحاي وقوله وسن الرجعة ينتهي الخ فاذا طلقها حائضاً فزمن البدعة بقية تلك الحيضة أو طاهر فزمن البدعة بقية ذلك الطهر والحيضة التالية له انتهت (قوله ولو قال أنت طالق لسنة الخ) عبارة الروض وشرحه \* (فرع) \* اللام فيما يعهد انتظاره وتكرره لتوقيت كانت طالق لسنة أو للبدعة وهي ممن لها سنة وبدعة فلا تطلق الا في حال السنة أو البدعة لانها حالتان منتظرتان بتعاقبان تعاقب البالي والايام ويتكرر ان تكررا لاسبابهم والشهور فاشبهه قوله أنت طالق لرمان معناه اذا جاء رمضان فانت طالق نعم لو قال أردت الايقاع في الحال قبل لانه غير متهم فيما فيه تغليظ عليه مع احتمال اللفظ لذلك ذكره الاصل واللام فيما لا يعهد انتظاره وتكرره لتعليل كطائفة لرضا زيد أو لقدمه أو للبدعة أو للسنة وهي صغيرة أو حامل أو نحوها ممن لا سنة لها ولا بدعة فطلاق في الحال وان لم يرض زيد ولم يقدّم دم والمعنى فعلت هذا ليرضى أو يقدّم وتزل ذلك منزلة قول السيد أنت حر لوجه الله تعالى فلونوى بها التعليق لم يقبل ظاهر او يدين كما لو قال أنت طالق وقال نويت طلاقها من الوثاق ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل لتصرّحه بالوقت وان لم ينو وقع الطلاق في الحال كما نقل ذلك الاصل عن سبط الغزالي تفقها وأقره وقوله أنت طالق لرضا زيد أو لقدمه تعليق كقوله ان رضى أو قدم وقوله لمن لها سنة وبدعة أنت طالق لا لسنة كقوله أنت طالق للبدعة وعكسه أي وقوله لها أنت طالق لا للبدعة كعكسه أي كقوله أنت طالق للسنة وقوله سنة الطلاق أو طلاق سنية كقوله لسنة وقوله بدعة بدعية كقوله للبدعة صرح به الاصل اه (قوله ولو قال أنت طالق لسنة الخ) فان صرح بالوقت بان قال لوقت السنة أو لوقت البدعة قال في البسيط وأقراه ان لم ينو شيئاً فالظاهر الوقوع في الحال وان أراد التأقيت بمنظر فيجوز عمل قبوله اه شرح مر (قوله فان نوى بما قاله الخ) جوابه قوله وقع في الحال اه شيخنا (قوله لان طلاقها في الأربع الخ) تعليل لنوجيه وصف الطلاق بالحسن مع انها في هذه الحالة في زمن البدعة وكذا يقال فيما بعده (قوله وقع في الحال مطلقاً) أي لان اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول المعال به اه شرح مر ومن ثم وقع حالاً في أنت طالق لرضا زيد أو قدمه وان كرهه أو لم يقدم وقوله مطلقاً أي سواء نوى الوقوع في الحال أم لا اه شوبري (قوله من حيث العددي) أي بان نوى بطاقة بدعية ثلاثاً أو اثنين وقوله قبل وان تأخر الوقوع بان كانت وقت الطلاق في زمن البدعة فلا يقع الطلاق الا اذا جاء زمن السنة (قوله أكثر من فائدة تأخر الوقوع) يعني ان وقوع الثلاث وان تأخر الى طهرها أشد ضرراً عليه من وقوع طلاق في الحال لان المرأة تبين منه بينونة كبرى والفائدة تتمتع بالزوجة من حين تلفظه بالطلاق الى ان تطهر ويقع عليها فهد هذه الفائدة لا تقابل بالضرر الذي يحصل له من وقوع الثلاث وهذا جواب عن جعل القبح راجعاً الى العدد دون الزمن اه شيخنا (قوله ولو دفعة) صورة ما قبل الغاية ان يقول أنت طالق أنت طالق وصورة الغاية ان يقول أنت طالق ثلاثاً اه شيخنا (قوله أنه يأثم) المعتمد أنه لا اثم ولا تعزير اه زى أي فيكون المصنف قديماً بالثلاث لعدم الخلاف فيها في المذهب وأما الزائد عليها ففيه خلاف في المذهب وقد علمت الصحيح منه (قوله ودين غيره) والتدين لغة أن يوكّل الى دينه واصطلاحاً عدم الوقوع فيما بينه وبين الله تعالى ان كان صادقا لا على الوجه الذي أراد اه امداد اه

(٤٦ - جل منهج بع) (ثلاثاً أو ثلاثاً لسنة مفسر) ها (بتفريقها على اقراء) بان قال أو وقعت في كل قرء طلاق (قبل من يعتقد تحريم الجمع) للثلاث دفعة كما لكي لموافقة تفسيره لا اعتقاده (ودين غيره) أي وكل الى دينه فيما نواه فلا يقبل ظاهر الخالفته مقتضى اللفظ من وقوع الطلاق دفعة في الحال في الاول وفي الثانية ان كان طلاق المرأة فيه سنياً او حين تطهر ان كان بدعياً او يعمل بما نواه باطنان كان صادقا بان



شوبري (قوله ولها تمكينه ان ظنت صدقه) مفهومه انه لا يجب عليها التمكين ولعل وجهه ان ترددها في امره شبهة في حقها سقطت عنها لزوم التمكين لكن عبارة حج ومعنى التسديد ان يقال لها حرمت عليه ظاهرا وليس لك مطاوعه الا ان غلب على ظنك صدقه بقرينة أي وحيثما لم يلزمها تمكينه وبذلك قوله ويجرم عليها النشوز اه ع من على مر وعبارة الرشيدى قوله ولها تمكينه أي ويلزمها ذلك وبذلك عليه قوله ويجرم عليها النشوز (قوله ولها تمكينه الخ) أي ولا تتغير هذه الاحوال بحكم فاض بتفريق ولا بعده تعويلا على الظاهر فقط لما يأتي ان يحصل نفوذ حكم الحاكم باطنا اذا وافق ظاهر الامر باطنه ولها مع تكذيبه بعد انة قضاء عدتها كاح من لم يصدق الزوج دون من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة اه شرح مر (قوله الطالب وعليها الهرب) شامل لما لو تزوجت بغيره من لا يصدق ولو رجعت الى تصديق الاول ولو بعد فراق الثاني لم يقل لان هذه الاحكام لا تتغير بالرجوع عنها وان حكم فاض بخلافها قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله بخلاف ان شاء الله) أي فلا تقبل منه نية لا ظاهرا ولا باطنا فلا يعمل بعد دم الوقوع فيما بينه وبين الله اذ هو انشاء ولا بد فيه من التلطف مسمعا نفسه كقوله اه شيخنا قال في شرح الارشاد نقلا عن الاصحاب التفسير اذا ادعاء الشخص ان كان لا ينتظم لو وصل باللفظ فلا قبول ولا تدين نحو أردت طلاقا لا يقع عليك أو لم أرد الطلاق وان انتظم فلا يقبل بلا قرينة يدين الا في قوله ان شاء الله تعالى ويقبل مع القرينة كجواب الناصبة وحل الوثاق اه أقول وينبغي ان يقول لان شاء الله والا أنت طالق ثلاثا ثم يقول أردت الا واحدة وكذا نحو أريد بكن طواقي ثم يقول أردت الافلانة فانه لا تدين على الاصح في الروضة وأصلها لانه نص في العدد والله علم وقوله وينبغي الخ صرح به في الروض والعباب وعبارته لو فسر المطلق لفظه فان لم يرتفع به حكمه كان خصص لفظا عاما كنسائي طواقي أو كل امرأة طواقي ونوى الافلانة أو علق طلاقا بكل ثم مثلا ونوى نوعا منه وكان قيد لفظا مطلقا كانت طواقي ونوى ان دخلت الدار ونحوه أو طاق صغيرة للسنة ونوى اذا حاضت وطهرت أو علق طلاقا بشكيم زيد ونوى التكليم شهر ادين ولم يقبل ظاهرا الا بقرينة الخ اه سم (قوله لانه يرفع حكم الطلاق) ولا يرد ما لو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين وان كان رافعا لاصل الطلاق لان اللفظ يشعر به ومن هنا يعم لم ان قولهم ما كان صريحا في بابه لا يكون كناية في غيره اذا وجد نفاذا في موضوعه محله باعتبار الظاهر اه بر اه سم (قوله لانه يرفع حكم الطلاق الخ) عبارة شرح مر لانه يرفع حكم البين جملته فينا في لفظها مطلقا والنيسة لا تؤثر حيثما بخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصص بحال دون حال وألحق بالاول ما لو قال من أوقع الثلاث كنت طلقت قبل ذلك باثنا أو رجعا وانقضت العدة لانه يدر رفع الثلاث من أصلها او ما لو رفع الاستثناء من عدد نص كاربعتن طواقي وأراد الاثلاثة أو أنت طالق الاثنا أو أراد الا واحدة بخلاف نسائي وبالثاني نية من وثاق لانه تأويل وصرف للفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل ان تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كاردت طلاقا لا يقع أو ان شاء الله أو ان لم يشأ أو الا واحدة بعد ثلاثا أو الافلانة بعد اربع عتكن لم يدين أو ما يقبده أو يصرفه لمعنى آخر ويخصصه كاردت ان دخلت أو من وثاق أو الافلانة بعد كل امرأة أو نسائي دين وانما ينفعه قصده ما ذكر باطنا ان كان قبل فراغ البين فان حدث بعده لم ينفعه كما في الاستثناء ولو زعم انه أتى بها وأسمع نفسه فان صدقه فذلك والاحلف وطلقت كالموفا لعدلان حاضران لم يأت به لانه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم نسمعه أتى بها بل يقبل قوله بيمينه ان لم يكذب كما أتى بذلك الواو بالرجح الله تعالى أما لو كذب صريحا فانه يحتاج للبينة ولو حلف مشيرا الى نفيس ما قيمة هذا درهم وقال نويت بل أكثر صدق ظاهرا كما أتى به الولي العراقي لان اللفظ يحتمل وان قامت قرينة على ان مراده بل أقل لان النية أقوى من القرينة انتهت وقوله أو من وثاق هل مثله على الطلاق أو اريد من فراغ مثلا أو يفرق فيه نظروا جالب مر على البدنية بأنه لا يدين

يراجعها وطلبها ولها تمكينه  
ان ظنت صدقه بقرينة وان  
ظنت كذبه فلا وان استوى  
الامر ان كره لها تمكينه وفي  
الثانية قال الشافعي رضي الله  
عنه الطالب وعليها الهرب  
(و) دين (من قال انت طالق  
وقال أردت ان دخلت  
الدار مثلا) أو ان شاء زيد  
أي طلاق بخلاف ان شاء  
الله لانه يرفع حكم الطلاق  
وما قبله يخصه بحال دون

حال (و) دين (من قال نسائي طوالق أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن) فيعمل ٣٦٣ بما أراد باطنا (ومع قرينة كأن) هو أولى من

قوله بان (خاصة) زوجته  
(فقال) له (تزوجت) على  
(فقال) منكرا لهذا (ذلك)  
أي نسائي طوالق أو كل  
امرأة لي طالق وقال أردت  
غير الخاصة (يقبل) ذلك  
منه رعاية للقرينة

• (فصل) في تعليق الطلاق  
بالأوقات وما يذكر معه •  
(قال) أنت طالق في شهر كذا  
(أو) في (غسره أو أوله) أو  
رأسه (وقع) الطلاق (بأول  
جزء منه) وهو أول جزء من  
ليلته الأولى ووجه في شهر

كذا بان المعنى إذا جاء شهر  
كذا ومجيئه يتحقق بمجيء أول  
جزء منه (أو) في (نهاره) أي  
شهر كذا (أو أول يوم منه  
في فجر أوله) أي أول يوم منه  
على قياس ماض (أو) في  
(آخره) أو سلخه (فما سخر  
جزء منه) يقع لانه السابق إلى  
الفهم دون أول النصف  
الآخر (ولو قال) لا إذا مضى  
يوم) فانت طالق (في غروب  
شمس غده) تطلق اذ به يتحقق  
مضى اليوم (أو) قاله (نهارا  
فمثل وقته من غده) تطلق  
لان اليوم حقيقة في جميعه  
متواصلا ومتفرقا (أو) قال  
إذا مضى (اليوم) فانت طالق  
(وقاله) نهارا في غروب شمسه  
تطلق وان بقي منه حال التعليق  
لحظة لانه عرفه فينصرف إلى  
اليوم الذي هو فيه (أو) قاله

فيه كفي ارادته ان شاء الله تعالى بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدافاته قد برده عليه أن من وثاق فيه رفع  
الطلاق بالكلية اه ع ش عليه (قوله ودين من قال نسائي الخ) فلولم يكن له الا واحدة وقال ما ذكره الا  
فلانة طاعت بخلاف ما لو قال النساء طوالق الا فلانة فانت طالق لانه لم يصف النساء لنفسه اه حل (قوله  
وقال أردت بعضهن) أشعر قوله بعضهن بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصة فلولم يكن له غيرها انجبه الوقوع على  
ما يحسنه الزركشي وغيره قياسا على ما لو قال كل امرأة لي طالق الا امرأة فلا امرأته سواها فانت طالق كفي  
الروضة وأصلها عن فتاوى الفقهاء وأقراء لكن ظاهر احلاقتهم بخالفه لو جرد القرينة هنا أي حيث نواها  
اه شرح مر (قوله ومع قرينة الخ) (فائدة) في جمانه أما القرينة الحامية كما اذا دخل على صديقه وهو  
يتغدى فقال ان لم تتغدى في فامراتي طالق لم يقع الا بالياس وان اقتضت القرينة انه يتغدى معه الا ان  
ذكره القاضي وخالفه البغوي فقيد بمقتضى العادة قبل وهو افقه اه ويأتي قبيل فصل التعليق بالحل  
عن الروض ما يؤيده وعن الاصحاب ما يؤيد الاول (قوله ومع قرينة الخ) هذا مستأنف متعلق بقوله الا أن  
يقبل اه حل (قوله فقال منكرا لهذا) ولا بد ان يكون قوله هذا متصلا بكلامها كتحشيره الفاء وعبارة مر  
فقال في انكاره المتصل بكلامها ان هذا مما يأتى اه بالحرف (قوله يقبل ذلك منه) ومثل ذلك ما لو ارادت الخروج  
لمكان معين فقال ان خرجت الليلة فانت طالق فخرجت لغيره وقال لم تصد الامنعه من ذلك المعين فيقبل  
ظاهر القرينة اه شرح مر

• (فصل) في تعليق الطلاق بالأوقات • والمراد التعليق ضمنا لا صريحا كتحشيره بالامثلة الا أن ذكرها (قوله  
وما يذكر معه) أي من قوله والتعليق أدوان إلى آخر الفصل (قوله أو في غسره أو أوله أو رأسه) الضمائر الثلاثة  
راجعة لشهر كذا أي وهو فيه اقبه له أم لو قال شيئا من ذلك وهو فيه فيحمل على ما يأتي الا في شهر كذا فيقع  
حالا اه عبد البر وفي قل على الجلال قوله بأول جزء منه أي ان علق قبله فان علق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر  
ذلك الجزء من العام القابل ويثبت الشهر برؤية الهلال في بلد التعليق وان انتقل لغيره أو بتمام العدة ثلاثين  
فيه أو شهادة عدلين فيه أو بضائم اعتبار بلد التعليق هنا بخلاف ما في الصوم من اعتبار حكم البلد المنتقل اليه  
الا أن يقال ذلك في أمر مستقبل وفيه بعد والوجه انه لا مخالفة تامل (قوله بأول جزء منه) وذلك بغيبوبة  
الشمس ولو روى الهلال قبلها اه حل (قوله بان المعنى اذا جاء الخ) قد يقال أول من ذلك أن يقال لان الظرفية  
توجد وتتحقق بأول جزء منه اه حل (قوله دون أول النصف الآخر) رد على القول الآخر الضعيف  
وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يقع بأول النصف الآخر وهو أول جزء منه ليلة أول سادس عشره اذ كاه  
آخر الشهر ورد بجمع ذلك انتهت (قوله متواصلا أو متفرقا ولا ينافيه) ان من نذر اعتكاف يوم لم يجزه  
تفريق ساعاته لان النذر موسع يجوز ايقاعه أي وقت شاء والتعليق محمول عند الاطلاق على أول الأزمنة  
المتصلة به اتفاقا فلو قال اثناء يوم لله على ان اعتكف يوما جزاء ان يعتكف من ذلك الوقت ويستمر إلى نظيره من  
الثاني اه حل (قوله أو قاله ليلا لغا) وقياسه لو قال ليلا إذا مضت الليلة فبقي منها وان قل أو ليلة فقل  
ما مضى منها من الليلة القابلة أو قال نهارا إذا مضت الليلة لغا ولو قال إذا مضى ليل فبمضي ثلاث ليال على المعتد  
عند شيخنا مر كما في شرحه تبعا لافتمام الله • (فرع) • لو حلف لا يقيم بمحل كذا شهر اقامته متفرقا حث  
ولو حلف لا ينيل في بلد كذا حث باقامته فيها أيام الزيادة كذا فانه شيخنا ويظهر أن ذلك في نحو مصر والقاهرة  
والا كبلا لا يدخلها النيل الا بعد أيام الزيادة فينبغي اعتبار أيام اقامة النيل فيها فراجع اه قل على الجلال  
(قوله اذ لا نهار حتى يحمله على اليهود) أي وقاعدة العدول إلى الجواز عند تعذر الحقيقة مخصوصة بغير  
التعليق اه شيخنا وفي الحلبي قوله اذ لا نهار حتى يحمله على اليهود أي ولم يحمله على الجواز وهو مطلق  
الوقت لتعذر الحقيقة لان شرط الحل على الجواز في التعليق ونحوها قصد التكامل أو قرينة خارجية تعينه ولم

(لبس لغا) أي لا يقع به شيء اذ لا نهار حتى يحمله على اليهود (كشهر وسنة) في حالي التنكير والتعريف فيقع في انت طالق اذا مضى شهر أو سنة



يوجد واحد منهم ما هنا ولم يكتبه وبإستحالة الحقيقة اه (قوله أو سنة كاملة) أي اثني عشر شهرا هلالية  
 فإن انكسر الشهر الاول كمل الثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر اه حل وفي قول على الجلال فلا يقبل  
 منه غيرها كل ومية والقبطية قال الأذري الان كان منهم أو بلادهم فينبغي قبوله على نظير ما مر من اعتبار  
 باد التعليق \* (فروع) \* لو قال ساعة اعتبر ساعة فلكية أو الساعة فبتمامها أو ساعتين ثلاثا أو الساعات  
 فسابق من اليوم واليلة أو في أفضل ساعات النهار فبطول ع الفجر وقيل بالغروب وقيل بفراغ الصلاة في يوم  
 الجمعة نعم في اعتبار الساعة الفلكية نظر خصوصاً لمن لم يعرفها فراجع اه (قوله بمعنى ما هو فيه) يقتضي  
 ان الطلاق يقع بمعنى ما هو فيه وقوله باول الشهر القابل يقتضي انه لا يقع الا بعد جزء من الشهر القابل ولا  
 تطاق بفراغ ما هو فيه فيحصل التنافي الان يقال لا تنافي لان فراغ ما هو فيه لا يتحقق الا بادرالجزء مما بعده اه  
 شيخنا (قوله أم لو قال أنت طالق اليوم الخ) ومثله ما لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شهر شعبان فيقع حالا  
 مطلقا اه زى أي سواء كان في ذلك الشهر أو في غيره فان قال في صورة الليل أردت اليوم التالي قبل فلا يقع  
 قبل الفجر لانه لا يرفع الطلاق بل يخصه اه حل (قوله لانه أو وقع الخ) أي وفيما سبق علته ومثل اليوم  
 الشهر ورمضان أو شعبان فيقع مطلقا اه حل (قوله فلفت التسمية) أي الحقيقية والافيه تسمية مجازية  
 وجازا العدول عنها للمجاز اعدم التعليق اه شيخنا (قوله أو قال أنت طالق أمس) أي أو الشهر الماضي أو السنة  
 الماضية اه حل (قوله مستند الى أمس) أي في الوقوع ومعنى هذه العبارة انه جعل كالم من الزمن  
 الحاضر والماضي ضرورة فالوقوع الطلاق بفعله واقعا لا آتيا وأمس فغابت ما بعده لانه جعل فيه الطرف هو  
 الماضي فقط اه شيخنا (قوله أو مات) هكذا في أكثر النسخ وقرر شيخنا انه معطوف على محذوف أي سواء  
 أمكن مراجعته أم لا بان مات الخ فقتضاه انه يحكم بوقوعه ولا يراجع مع امكان المراجعة وفي نسخة بالواو (قوله  
 ولغا قصد الاستناد الى أمس) أي لانه غير ممكن ويمكن رجوعه للصورة الاولى والثانية لان الاستناد فيها مراد  
 وان لم يصرح به فيها فلو قال لغا قصد الامس لكان أولى وايس هذا من التعليق بالحال حتى يكون مخالفا لقولهم  
 التعليق بالحال يمنع الوقوع لانه قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع لانه هنا أو وقع الطلاق وأسندته الى  
 محال فأنهى اه حل وفي قول على الجلال قوله لقصد به مستحيلة أي قياسا على ما لعاق على وجود مستحيل  
 شرعا كنسخ صوم رمضان أو عادة كصود السماء أو عقلا كالجمع بين الضدين فانه لا يقع وان وجدت الصفة  
 كالمه ودمثلا على المعتمد عند شيخنا وأجيب بان ما هنا قصد مستحيل لا تعليق بمستحيل كما أشار اليه الشارح  
 بالتعليق ولو قال أنت طالق غدا أمس أو أمس غدا بالاضافة وقع حالا ان قال ذلك نهارا أو ليلا في الثانية والواقع  
 في العدول لغا ذكر أمس كما لو لم يضاف ولو قال أنت طالق اليوم وغدا وقع واحدة حالا وكذا في اليوم وغدا وما بعده فان  
 قال في اليوم وفي غدا وقع في كل منهما طائفة (قوله فان قصد طائفا) أي قصد الانخبار عن طلاق سابق منه أو من  
 غيره في نكاح آخر وقوله وعرف أي الطلاق وقيد به لان مفهومه فيه خلاف كإسباني وقوله أو انه طالق الخ أي  
 قصد الانخبار بانه طلقها في هذا النكاح فغابت ما قبلها اه شيخنا وانظر قوله وهي الآن معتدة هل هو قيد  
 وظاهر صنيعة انه ليس بقيد حيث لم يذكر له مفهوما اه وعبرة حل قوله وهي الآن معتدة أو انه راجعها  
 وان كان ذلك بعد انقضاء عدتها أخذ من كلامه الا آتى فيما لو قيل له استخبراً أطلقت زوجتك فقال نعم ثم  
 قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت صدق بيمينه لانها ما زوجه أو مراجعة تأمل وعبرة سم قوله وهي الآن  
 معتدة طاهره ان الحكم يختلف لو قال بدله ثم راجعها اه برلسي أقول صرح في شرح الروض باتحاد حكمهما  
 اه (قوله في نكاح آخر) أي له بان يدعي انه طلقها طلاقا بائنا وجده نكاحها وان الطلاق وقع عليها من  
 غيره قبل أن يتزوجها اه حل (قوله وعرف) أي الطلاق بقريته بما يأتي في المحرر لكن عبارة المحلى فان  
 عرف الطلاق المذكور بنكاحه صدق بيمينه انتهت (قوله والافن وقت الاقرار) أي تحسب عدتها منه ان

بمعنى شهر كامل أو سنة كاملة  
 وفي أنت طالق اذا مضى الشهر  
 أو السنة بمعنى ما هو فيه من  
 ذلك الشهر أو السنة فيقع في  
 الشهر باول الشهر القابل  
 وفي السنة باول المحرم من  
 السنة القابلة ومعلوم عدم  
 تأني الانقضاء هنا ما لو قال  
 أنت طالق اليوم بالنصب  
 أو بغيره فيقع حالا لا كان  
 أو نهرا لانه أو وقعه وسمى  
 الزمان في الاولى بغير اسم  
 فلفت التسمية (أو) قال  
 (أنت طالق أمس وقع حالا)  
 سواء قصد وقوعه حالا  
 مستندا الى أمس وعاييه  
 اقتصر الاصل ام قصد ايقاعه  
 أمس أم طاق أو مات أو جن  
 أو خرس قبل التفسير ولا  
 اشارته مفهومة والغا قصد  
 الاستناد الى أمس لاستحالة  
 (فان قصد) بذلك (طلاقا في  
 نكاح آخر وعرف أو) قصد  
 رانه طالق أمس وهي الآن  
 معتدة حلف) فيصدق في ذلك  
 محلا بالظاهر وتكون عدتها  
 في الثانية من أمس ان  
 صدقته والافن وقت الاقرار

كذبته ففائدة اليمين الوقوع في الامس فقط وهذا في حقه وأما هو فتحسب العدة من وقت تعيينه من الامس مطلقا فيمنع من رجوعها بعد انقضاء عدها من ذلك الوقت ويحذروا منها بعد ذلك لان بزمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه ان كذبته ما لو سكنت اهـ قل على الجلال (قوله فان لم يعرف الطلاق المذكور) أي في النكاح الاخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح وقوله ونقله الامام والبعوى عن الاصحاب معتمد اهـ حل (قوله وهو انه ينبغي ان يصدق الخ) ضعيف (قوله وللنكاح أدوات الخ) \* (فائدة) \* لو اعترض شرط على شرط كان أكلت ان شربت اشترط تقديم المتأخر وتأخير المتقدم فلا تطلق في الاصح الا ان قدمت شربها على أكلها اهـ شرح مر وقوله اشترط تقديم المتأخر هذا ان تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما فان قوسا بينهما كان أكلت فأنت طالق ان شربت روجع بك نقله الشارح في الايلاء اهـ ع ش عليه ومحصله انه ان أراد جعل الثاني شرطا للاول اعتبر في الوقوع تقدم الثاني على الاول فان عكس لم يقع وان أراد عكسه اعتبر في الوقوع تقدم الاول على الثاني فان عكس لم يقع فان تعذر مراجعته فان وجد الاول أو لا الثاني ثانيا وقع والا فلا اهـ (قوله وان وهي أم الباب) وكان ينبغي له ولا صله تقديمها على الكل وألحق بها غيرها العموم وإيمانه واذا ومتى ما ظرف فيها معنى الشرط وكل من كلفه نصب على الظرفية وجاءتها الظرفية من ما فأنجم معنى وقت والفرق بين اذا ومتى ان اذا لا يلزم اتفه من شرطها وجوابه بخلاف متى تقول اذا جئتني اليوم أكرمتك عداولا يصح ذلك في متى ومن الأدوات أيضا اذا ما عند سيويه وما الشرطية ومهما وهي بمعنى ما واياها وهي كمتى واذا ما واياها وأين وحيث لتعـهيم الامكنة وأي بمعنى أين وكيفما وكيف ذلك الزركشي ثم ان التعليق قد يحصل بغير ذلك كوصف أو ظرف نحو أنت طالق غدا اهـ وقوله فأنجم معنى متى وقت هكذا ذكره الزركشي فانظره مع قولهم أيضا بعد ذلك في قولهم ان كلفا تقتضي التكرار مانصه ووجهه ابن عمرون بان ما من كلام مع ما بعده ما صدر فاذا قال كلما دخلت فعناء كل دخول وكل معناها الاحاطة بذلك تناول كل دخول فتطلق به الى ان ينتهي عدد الطلاق اهـ كلام الزركشي وعندى انه لا حاجة لهذا التوجيه لان كل الاحاطة وما للوقت فالعنى كل وقت دخلت فذلك تناول كل وقت فيه الدخول فتأمل اهـ بر اهـ سم وعبرة حل ومثل ان الى عند أهل اليمن ولا عند أهل بغداد وقد نظم الادوات بعضهم فقال

أدوات التعليق تنحى علينا \* هل لكم ضابط لكشف غطاها  
كلما للتكرار وهي ومهما \* ان اذا أى من معنى معناها  
للتراخي مع الثبوت اذا لم \* يك معناها ان شئت أو اعطاها  
أو ضمنا والكل في جانب النفس \* للفور لان فذا في سواها

اهـ شوبري (قوله في بعضها) المراد بذلك البعض خمسة ان واذا ولولو ولولو ما وقوله للمعاوضة المراد بها التعليق على الاعطاء أو الضمان و يضم لهما التعليق بالمشيئة فهذه الخمسة مع واحد من هذه الثلاثة للفور أما غير الخمسة فللتراخي مطلقا وكذلك الخمسة اذا علق بها على غير الثلاثة كدخول الدار فهي للتراخي تأمل اهـ (قوله للمعاوضة) أي لاقتضاء المعاوضة ذلك والا فهذه الصيغة وضعت لاتيفيد دلالة على فور ولا تراخي اهـ حل وهذا أي قوله للمعاوضة محترز قوله سابقا بالوضع (قوله على ما يأتي بيانه في الفصل الآتي) عبارته هناك متناوשה أو علقه بمشيئتها خطا با اشتراط أي مشيئتها فورا بان تأتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك عليكها الطلاق كطلق نفسك وهذا في غير نحو متى اما فيه فلا يشترط الفور اما لعلقه بمشيئتها غيبة كان فالزوج حتى طالق ان شاءت وان كانت حاضرة أو بمشيئتها غيرها كان قاله ان شئت فزوج حتى طالق فلا يشترط المشيئة فورا لا تغاير التماثل في الثانية وبعده في الاولى باتقاء الخطيب فيسويقع الطلاق ظاهرا وباطنا بقول المعلق بمشيئته من زوجة أو غيره شئت حاله كونه غير صبي ومجنون ولو سكرانا أو كارهيا بقبه انتهت (قوله ولا يقتضين تكرارا

فان لم يعرف الطلاق المذكور في الاولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق حالا كما في الشرح الصغير ونقله الامام والبعوى عن الاصحاب ثم ذكر الامام احتمالا جرى عليه في الروضة تبعا لنسخ الرافعي السقيمة وهو انه ينبغي ان يصدق لاحتماله (وللتعليق أدوات كمن وان واذا ومتى ومتى ما) بزيادة ما (وكلما رأى) نحو من دخلت الدار من زو جاني فهي طالق وأي وقت دخلت الدار فانت طالق وتعبيرى بذلك أولى من قوله واذا ومتى التعليق من الى آخره اذا لا أدوات غير محصورة في المذكورات اذ منها هم ما وما اذا وما اياها وابن (ولا يقتضين) أي أدوات التعليق بالوضع (فورا) في المعلق عليه (في مثبت) كالدخول (بلاعوض) اما به فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو ان ضمن أو اعطيت بخلاف نحو متى وأي (و) بلا (تعليق بمشيئتها) على ما يأتي بيانه في الفصل الآتي (ولا) يقتضين (تكرارا)



في المعلق عليه (الاكلماء) فتقتضيه وسيأتي التعليق ٣٦٦ بالمتن (فلو قال اذا طلقك) أو او تحث عليك طلاقى (فانت طالق فنجز) طلاقها

في المعلق عليه) بل متى وجد مرة واحدة في غير نسيان انحلت البين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى اه حل  
(قوله ولا تكرار في المعلق عليه) هذا دخيل بين المنطوق والمفهوم فكان الانسب تأخير عن قوله ويقتضين  
فورا في متني فاذلك كمل المفهوم بقوله وسيماني (قوله ولا تكرار) هو شامل لمثل ان دخلت الدار ابدانك  
طالق وهو كذلك اه بر اه سم (قوله فنجز طلاقها او طلقها الخ) عبارة اصله مع شرح مر ثم طلقها بنفسه  
دون وكيله من غير عوض بصريح أو كناية مع زيادة أو علق طلاقها بصفة فوجدت فطلقتان نعمان عليها ان ملكهما  
واحدة بالتطليق والتجيز والتعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به اذ التعليق مع وجود الصفة تطليق وإيقاع  
وقوع وجود الصفة وطلاق الوكيل وقوع لا تطليق ولا إيقاع ومجرد التعليق ليس بتطليق ولا إيقاع ولا  
وقوع فلو علق طلاقها على صفة ولا ثم قال اذا طلقك فانت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتطليق كما  
أفهمه قوله ثم طالق أو علق لأنه لم يحدث بعد التعليق طلاقها بشي أو لو قال لم أرد بذلك التعليق بل انك تطلقين بما  
أوتعت به من اه شرح مر وقوله لم يقع المعلق بالتطليق أي لكنه حلف فلو قال ان حلفت بطلاقك فانت  
طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالحلف اه ع ش عليه (قوله فنجز طلاقها) أي  
بنفسه دون وكيله من غير عوض اما غير الموطوءة وطوءة طلق بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد منها  
العلاق المعلق لينتهي في الأولين واهدم وجود طلاقه في الأخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وانحل البين بالملح  
بناء على الاصح انه طلاق لا فيسخ اه شرح مر اه شوبري (قوله ثلاث فيها) بخلاف ما لو قال أوتعت  
أو طلقت فيقع ثنتان فلو قال كلما أوتعت طلاقى عليك فانت طالق فطلق وقع ثنتان فقط في الأولى لان الثانية  
لم يقعها وانما وقعت أي أوقعها الشرع عليه اه حل (قوله ثلاث فيها) قال الزركشي اذا قلنا العلة تقارن  
المعلول في الزمان فلا تجزئه الا وقوع طاقتين لان التكرار انما هو في الاوقات فاذا طلقها بعد التعليق المذكور  
وقعت طلاقه فيقع معها في ذلك الوقت أخرى. شروطها لا تقع الثالثة فانه لم يأت وقت آخر وقع فيه  
طلاق فلم يظهر لتكرار كلما فائدة لانه لم يتعين وقت الطلاق اه قال شيخنا البراسي ذلك أن تقول سلما ان العلة  
تقارن المعلول زمانا ولكن ذلك الزمان مع ملاحظة وقوع العلة فيه غيره مع ملاحظة وقوع المعلول فيه فهو وان  
اتحد ذاتا مختلفا اعتبارا وذلك كاف في ترتبها له اه وأقول لا اشكال بناء على ما نقله عن ابن عمر ون كاسر  
اه سم (قوله وأخرى بوقوع هذه الواحدة) أي المعلقة لانه صدق عليها الصفة التي هي وقوع الطلاق بل  
و صدقت الصفة أيضا بالجزء فلذلك قال واحدة بوقوع الجزئية الخ اه شيخنا (قوله فلا يقع المعلق بعدها) قال في  
الروض لانهم ساقين بالاولى وتحصل البين قال في الشارح فامتناع وقوع المعلق ليس لتأخر الجزاء عن الشرط اذ  
الصحيح تقارنهما في الوجود بل امتناعه للتنافي بين الشرط والجزاء اذ البينونة الحاصلة بالشرط تنافي المعلق به  
كما سيأتي ذلك ثم قال المتن والشارح وانما لم تنافى غير المدخول بها ثانية لان معنى ان طلقك ان صرفت مطلقا  
ومجرد مصيرها مطلقا بانتهى البينونة تنافي وقوع أخرى الخ اه سم (قوله وعليه تعيينهم) فبعض ما عتق  
بالواحدة وما عتق بالثنتين وما عتق بالثلاثة وما عتق بالاربعة وتاخر ثمة ذلك فيماذا طلق مرتبا وكان لهم  
اكتساب خصوصها اذا تبعاعد الزمن بين التطليق أما اذا طلق معا فيمكن ان يقول هم هؤلاء العشرة اه حل  
(قوله لم يعتق الا ثلاثة) أي ان طلق مرتبا فان طلقهم معا عتق بعد واحد قاله في شرح الروض وصححه في  
حواشيه اه شوبري (قوله لا بصفة الواحدة الخ) أي لانها لا تجمع مع ما بعدها لاجل الترتيب ولا بصفة  
الثنتين لانه لم يصدق عليه انه طلق ثنتين بعد طلاق الاولى الذي هو معنى الترتيب وكذا يقال فيما بعده اه  
وعبارة حل قوله لا بصفة الواحدة لانها ليست معلقة عليها بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لانه طلق ثنتين  
بعد واحدة ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة أي بعد ثنتين ولا أربعة بعد ثلاثة انتهت (قوله ولو علق بكما  
الخ) اعلم ان ما هذم مصدر به طرفية لانها ثابت بصلتها عن طرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح

(أو علق) بصفة فوجدت  
فطلقتان) تقعان (في  
موطوءة) واحدة بالتطليق  
بالتجيز أو بالتعليق بصفة  
وجدت وأخرى بالتعليق به  
(أو) قال (كلما وقع طلاقى)  
عليك فانت طالق (فطلق  
ثلاث فيها) أي في موطوءة  
واحدة بالتجيز وثلثان  
بالتعليق بكما واحدة بوقوع  
الجزء وأخرى بوقوع هذه  
الواحدة (وطاعة في غيرها)  
أي غير الموطوءة في المسئتين  
لانهم ساقين بالجزء فلا يقع المعلق  
بعدها (أو) قال وتحت أربع  
وله عيب (ان حلفت واحدة)  
منهن (فبعد) من عبيدي  
(حرران) طلقت (ثنتين)  
منهن (فبعدان) من عبيدي  
حرران (وان) طلقت (ثلاثا)  
منهن (ثلاثة) من عبيدي  
احرار (وان) طلقت (أربعة)  
منهن (فاربعة) من عبيدي  
احرار (فطلق أربعة) معا أو  
مرتبا (عتق) من عبيده  
(عشرة) مبيعة واحدة بطلاق  
الاولى واثنتان بطلاق الثانية  
وثلاثة بطلاق الثالث وأربعة  
بطلاق الرابعة ومجموع ذلك  
عشرة وعليه تعيينهم ولو  
عتق المعلق وشم أو بالغاه  
بدل الواو لم يعتق الا ثلاثة اذ  
بطلاق الاول يعتق بعد فاذا  
طلق الثاني لم يعتق شي  
لا بصفة الواحدة ولا بصفة  
الثنتين فاذا طلق الثالثة

صدقت بصفة الثنتين ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة فلو كان سائر أموانا لتطليق غير كمال (ولو طلق بكما) والمعنى

والمعنى كل وقت فكل من كلام منصوب على الظرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه ووجه افادتها التكرار الذي عليه الفقهاء والاموليون الفار الى عموم ما لان الظرفية مراد بها العموم وكلما أكدته اه شرح مر وقوله واعلم ان ما هذه مصدرية تدب في كونها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي ثابتة عنه لا عن المصدر اه ع ش عليه (قوله ولو في التعليقين الاولين) أي سواء أتى بكلام في التعليق الاول او في الاوابع وكل بغيرها كان لان التكرار انما هو صفة الواحدة وصفة الثنتين وتكرر الواحدة مع الثانية والثالثة والرابعة والتسعين مرة مع الرابعة فهذه خمسة تضم لاحاد العشرة بالوجه السابق تبلغ خمسة عشر اه شيخنا (قوله ولو في التعليقين الاولين) أي لانها التكرار ان اذ كل من الثلاثة والاربعة لا يتكرر فان أتى بها في الاول فقط أو مع الاخيرين فثلاثة عشر او في الثاني وحده أو معهما فاثنا عشر اه شوبري (قوله خمسة عشر) أي لان صفة الواحدة تكرر أربع مرات لان كلاً من الاربع واحدة في نفسها وصفة الاثنين لم تتكرر الامرتين لان ما عد باعتبار لا يعد ثانياً بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية بانضمامها الى الاولى فلا تعد الثالثة كذلك بانضمامها الثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة لثالثه ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربع لم تتكرر وبهذا انضح ان كلاما لا يحتاج اليها الا في الاولين لانها التكرار ان فقط اه شرح مر وفي قل على الجلال وضابط هذا وغيره ان جملة مجموع الاحاد هو الجواب في غير كلام ويراد عليه مجموع ما تكرر منها فيها مثاله في الاربع ان يقال مجموع الاحاد واحد واثان وثلاثة وأربع وجملة العشرة وتكرر فيه الواحد ثلاث مرات بعد الاول والاثنان مرة فقط وجملة خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قريب اه (قوله عتق سبعة وثمانون) لانه تكرر معه صفة الواحدة تسعا وصفة الثنتين أربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها ستة وصفة الرابعة مرة في الثامنة وصفة الخامسة مرة في العاشرة وما بعد الخامسة لا يمكن تكرره ومن ثم لم تشترط كلاما في الخامسة الاول وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بلا تكرار وقوله خمسة وخمسون أي لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان قال ذلك بكلام الى عشرين وصلى عشرين عتق ثلاثاً وتسعة وثلاثون ولا يخفى توجيهه مما تقرر اه شرح مر (قوله ويقتضين فوراً في منقى الان) انظر ما كتبناه على أول الفصل الاخير فانه متعلق بهذا المحل ويتعين الوقوف عليه وانما وضعناه هناك ليكون هو وحواشيه ذكره هناك (قوله ويقتضين فوراً في منقى) ومثله الحلف بالله بالاولى كان قال والله ان لم ندخل الدار ما فعلت كذا اه ع ش على مر \* (تتبعه) \* قال شيخنا يدخل في النقي المذكور ما لو كان ضمنياً نحو على الطلاق تدخلين هذه الدار أو أمرها فامتنعت فقال لا على الطلاق تدخلين فان المعنى لو لم تدخلين فانت طالق فان قصدتني اشترط الفور أو قصدت ان قال بعض مشايخنا أو طالق فلا يشترط فليجر رولو قال لا على الطلاق ما تدخلين وقع بدخولها كما أتى به والشيخنا ولو قال أنت طالق طالقاً وأنت طالق ان دخلت الدار طالقاً لم يعلق في الحال فان طلق وقع ثنتين في الاولى وكذا في الثانية ان دخلت بعد طلاقه ولو قال أنت ان كنت طاعة لم يقع مالم يرد بطاعة الخبر وان نصحه لم يعلق ولو قال أنت طالق ان أو ان لم وقال أردت التعليق فان كان ثم مانع صدق ظاهر ايمنه والا فلا يصدق فيقع ولو قال أنت طالق في البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا يستقبل وقع حالاً لم يرد التعليق أو في الشتاء فتعلق لانه مما يمكن ان يستقبل كما مر ولو علق بشرط على شرط نحو ان أكلت ان شريت فانت طالق اشترط الوقوع بتقديم الثاني على الاول اه قل على الجلال (قوله كان مات قبله) أي أو مات هو فيحصل اليأس بموت أحدهما فيحكم بوقوع الطلاق قبيل موته بزمان لا يسع الدخول فلا تزنه ان كان باثنا اه شيخنا وعبارة شرح الروض ويحصل اليأس بموت أحدهما قبل الدخول ويحكم بوقوع الطلاق عليه قبل موته اه وأما الجنون فلا يحصل به اليأس لان الدخول في البر من الجنون

ولو في التعليقين الاولين فقط  
(فخمسة عشر) عبدا  
لاقتضاها التكرار فيعتق  
واحد بطلاق الاولى وثلاثة  
بطلاق الثانية لانه صدق به  
طلاق واحدة وطلاق ثنتين  
وأربعة بطلاق الثالثة لانه  
صدق به طلاق واحدة وطلاق  
ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة  
لانه صدق به طلاق واحدة  
وطلاق ثنتين غير الاولين  
وطلاق أربع ولو قال كلاً  
صليت ركعة فعبداً من عبدي  
حر وهكذا الى عشرة عتق  
سبعة وثمانون وان علق  
بغير كلاً فخمسة وخمسون  
(ويقتضين) أي الادوات  
(فوراً في منقى الان) فلا  
تقتضيه (ولو قال) انت طالق  
(ان لم تدخل) الدار (لم يقع)  
أي الطلاق (الا باليأس)  
من الدخول كان مات قبله



فبحكم بالوقوع قبيل الموت  
بغلاف مالم يعلو بغير ان كذا  
فانه يقع الطلاق بمضى زمن  
يمكن فيه الدخول من وقت  
التعليق ولم تدخل والفرق ان  
ان حرف شرط لا اشعاره  
بالزمان واذا طرف زمان متى  
في التناول لا اوقات فاذا قيل  
متى اذالك مع ان تقول متى  
ثبتت او اذاشت ولا يصح ان  
ثبتت فقوله ان لم تدخل  
الدار معناه ان فالتك دخولها  
وفواته بالياس وقوله اذالم  
تدخل الدار فانت طالق  
معناه أي وقت فالتك الدخول  
فيقع الطلاق بمضى زمن يمكن  
فيه الدخول ولم تدخل فلو قال  
أردت باذا ما اريد بان قبل  
باطنا وكذا ظاهر في الاصح  
(أو) قال أنت طالق (أن  
دخلت) الدار (أو أن لم تدخل  
بالفتح) للهزة (وقع) الطلاق  
(حالا) لان المعنى للدخول أو  
لعدمه بتقدير لام التعليق  
كفي قوله تعالى أن كان ذاملا  
وبين وسواء كان فيه اعل به  
صادقا أم كاذبا هذا (ان  
عرف نحو او الا) بان لم يعرفه  
(فتعليق) لان الظاهر قصد  
له وهو لا يميز بين ان وأن ولو  
قال أنت طالق اذ طلقك  
أو ان طلقك بالفتح حكم  
بوقوع طلقين واحدة باقراره  
واخرى بايقاعه في الحال لان  
المعنى أنت طالق لاني طلقك

كهو في العاقل بخلاف الحنث اه حل (قوله فيحكم بالوقوع قبيل الموت) أي اذا بقي مالا يسع الدخول ولا  
أترده للجنون اذ دخول الجنون كهو من العاقل ولو أباها بعد تمكنها من الدخول واستمرت الى الموت ولم  
يتيقن دخول لم يقع الطلاق قبل البيونة كما اقتضاه كلامهما وان زعم الاسنوي انه غلط وان الصواب وقوعه  
قبل البيونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك وصرح به في الوسيط وأيده بالحنث بتلف ما حلف انه يأكله غدا  
فتلف فيه قبل أكله بعد تمكنه منه فقد يفرق بان العود بعد البيونة ممكن هنا فلم يفت البر باختياره بخلافه ثم  
ومحل اعتبار اليأس مالم يقل أردت ان لم تدخل الا أن أو اليوم فان أرادته تعالى الحكم بالوقت المنوي كما صرح به  
في نظيره فحين دخل على صديقه فقال له تغدومي فامتنع فقال له ان لم تغدومي فامرأتى طالق ونوى الحال اه  
شرح م د (قوله قبيل الموت) أي بمن لا يمكن فيه الدخول فلو كانت غائبة عن البلدة قبله بمن يمكن فيه  
الوصول وخرج بالموت مالم يأتها قبله فلا طلاق وان ماتت قبل الدخول على المعتمد بخلاف الاسنوي اه قل  
على الجلال (قوله قبيل الموت) أي قبيل ونها ان ماتت قبله وان مات هو قبلها ثم لم تدخل حق ماتت تعين  
وقوعه قبيل موته صرح بمثل ذلك الشيخ في شرح الروض في أو اخر الطلاق في مسألة لو قال لها ان لم تلق المفتاح  
فانت طالق المذكورة في فصل قوله المرأة التي تدخل الدار اه ومفهومه انها اذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر  
لان البر لا يختص بحال النكاح فراجع اه سم فلو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق واذن لها  
مرة في الخرج انحلت اليمين ولا وقوع بما بعد ما لا يشترط في انحلالها علمها بالاذن حتى لو أذن لها في غيبتها  
وخرجت لم يحنث اه ع ش (قوله بخلاف مالم يعلو بغير ان) قال في الروض وشرحه وان أراد بان معنى اذا  
قبل منه لانه أعظم عليه أو بغير ان وقتا معينا قريبا أو بعيدا من الاحتمال ما أراد ثم فرق بين التدين هنا وبين  
القبول ظاهر اذ لو قال أردت باذا أي في النفي في معنى ان حيث قالوا قبل ظاهر الان كلامه منهما قديما مقام  
الاخر بانه ثم أراد بلفظ معنى لفظا آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا اه سم (قوله بمضى زمن  
يمكن فيه الدخول) بخلاف ما اذالم يمكنه الا كراه أو نحوه أي وقد قصد منه فيها بظهور بخلاف ما اذ قصد مجرد  
التعليق أو أطلق اه شورى (قوله والفرق أن ان حرف شرط الخ) ثم لا يخفى خفاء هذا الفرق فيما  
لا اشعاره بالزمان كن ثم محل الفرق فحين يعرف معنى ان من التعليق الجزئي المجرد عن الزمان ومعنى اذا  
مثلا من ذلك التعليق مع الزمن والافغير ان مثلهما في حقه كما نفي به شيخنا الباقي اه شورى (قوله فلو  
قال أردت باذا ما اريد بان قبل) وكذا عكسه ويقع من كثيرين لا على الطلاق وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد  
النفي أي لا فعل على الطلاق لا فعله فيقع الطلاق به ان وجد المحلوف عليه فان لم يقصد هذا المعنى عمل بدلول  
اللفظ في عرفهم فلو قصد غيره بان قصد نفي وقوع الطلاق عليه هل يقبل ظاهر اخر اه حل (قوله  
بتقدير لام التعليق) أي وتعليق الكلام انجز لا يرفع به بل يؤكد بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو  
للبدعة فانها لام التوقيت قال الزركشي ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت البدعة  
فلا تطلق الا وقت السنة أو البدعة اه وضابط التي تكون فيه للتوقيت كما قال بعضهم أن يكون ذلك الوصف  
مما من شأنه ان يجيء ويذهب كذا نقلت من خط شيخنا وفي شرح الروض في فصل قال أنت طالق ان لم تدخل  
الدار الخ قال الزركشي أخذ من التعليق ومحل كونه أي ان المفتوحة للتعليل في غير التوقيت فان كان فيه فلا كما  
لو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق  
للسنة أو البدعة وهذا متعين وان سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ممنوع وان سلم فاهم ان يمنعوا ذلك في ان جاءت  
فان المنع ليس في قوة الملقون مطلقا اه سم (قوله هذا ان عرف نحو) المراد بالخوض هنا معرفة أوضاع الالفاظ  
والا نحو معرفة أواخر الكلام من حيث الاعراب والبناء وهو غير مراد هذا و الفرق بين هذا وبين ما قيل في أنت  
طالق أن شاء الله بالفتح انهم تطلق حالا أي حتى من غير النحرى بان التعليق بالشيء يرفع حكم اليمين من أصله فلا

بعدم تحقق ذلك التعليق وعند الفتح لم يوجد ذلك التحق فوقه مطلقا بخلاف التعليق بغيره لا يرفع اليقين بل يخصه فاكنت فيه بالقرينة اهـ حل رحمه الله

\*(فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما)\* كلولاده وهو معطوف على الحمل فتعلق الطلاق منصب عليه وفيه انه كمن ينفي ان يقول وما يذكره لانه غير مسائل التعليق الا ان يقال هو من متعلقات التعليق ويجوز طاقه على تعليق أي وغير التعليق مما ذكر وهو يشمل التعليق وغيره اهـ حل وفيه شيء لان جميع ما ذكر في الفصل من مسائل التعليق فلا حمل الاول في كلامه أولى وبعبارة تشرح مر فصل في أنواع من التعليق بالجل والولادة والحيض وغيرهما انتهت وهو تؤيد الاحتمال الاول في عبارة المحشي (قوله وغيرهما) أي غير كل منهما مما يذكر معهما فالذي يذكر مع الاول هو قوله أو ان ولدت الى قوله والاخر ان طلقين طلقين والذي يذكر مع الثاني هو قوله أو ان أو متى طلقين الى آخر الفصل (قوله أو شهد به رجلان) أي لا أربع نسوة ولا رجل وامرأتان واعلم لترتب الطلاق على ذلك والطلاق لا يثبت بذلك فلا ينافي ما سبأ في الشهادة من ان الحمل يثبت بالنسب ومن ثم لو شهدت بذلك وحكم به كما حكم ثم علق الطلاق به وقع الطلاق اهـ حل (قوله بناء على ان الحمل يعلم) فيه ان معنى يعلم انه يعامل معاملة المعلوم كما تقدم وهذا المعنى لا يناسب هنا بل المناسب للشهادة العلم الحقيقي ولا طريق اليه بل ولا الى الظن (قوله لكن ولدته) أي ولدا كاملا تام الخلق به كالمفهوم من ولدت وأما لو ألت محطاطا في الدون أولا أكثر ولم توطأ أو طأ يمكن أن يكون ذلك منه فيبعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح في الثاني دون الاول اهـ حل (قوله من التعليق) سواء وطئت أم لا وقوله أو لا أكثر منه أي الدون فالسنة ملحقة بما فوقها وهذا هو المعتمد خلافا لما يفيد كلام المحلي وان جرى عليه حج اهـ حل (قوله ولا ربع سنين فاقبل منه) أي من التعليق فالاربعة ملحقة بما دونها خلافا للمحلي من انهما ملحقة بما فوقها وجرى عليه حج اهـ حل (قوله بان وقوعه من التعليق) وفي صورتى التصديق والشهادة لا يتوقف التبين على الولادة بل يتبين بمجرد الدعوى مع التصديق وبجهد الشهادة وفي صورتى الولادة يتوقف البين عليها اهـ شيخنا وبعبارة حل قوله بان وقوعه أي بظهور الحمل وبولادة ما ذكر في صورة ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وذهب الاكثرون الى انتظارها نظر الى ان الحمل وان علم لا يتيقن ورد بان لظن المؤكد حكم البقين وسبأ في نظير ذلك في التعليق بالحيض انتهت بعبارة شرح مر ثم الاصح عندهما اهـ اذا وجد التصديق أو شهادة لرجلين وقع في الحال لوجود الشرط اذا الحمل يعامل معاملة المعلوم وما اعترض به من أن الاكثرين على انتظار الوضع لان الحمل وان علم غير متيقن رد بان لظن المؤكد حكم البقين في أكثر الابواب وكون العصمة ثابتة بيقين غيره وثرف في ذلك لانهم كثيرا ما يزعمون بالظن الذي أقامه الشارع مقام البقين الا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما أتى حتى لو ماتت قبل مضي يوم وإيلة أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاء كلامهم وان احتمل كونه دم فساد اهـ وقوله وقع في الحال أي ظاهرا فلو تحقق انتفاء الحمل بان مضي أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه كما لو علق بالحيض فترأت الدم فانه يحكم بوقوع الطلاق واذا انقطع قبل يوم وإيلة تبين عدم وقوعه وعلى هذا الوادعت الاجهاض قبل مضي الاربع هل يقل ويحكم باستمرار وقوع الطلاق لانه وقع ظاهرا مع احتمال ما ادعته أولا لان الاصل عدم اجهاضها فالعصمة صحيحة وانما كذا وقعنا الطلاق نظر الظاهر فيه نظر والا قرب الثاني لما سبق من التعليل \*(فرع)\* هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لرجله كمن يشق بطنه فيخرج الولد من الشق أو يخرج الولد من فها فيه تطرويشه الشمول عند الاطلاق لان المتصور من الولادة انفصال الولد فليتامل اهـ سم ولوقيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة عن عرف الخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد اهـ ع ش على مر (قوله فيهما) أي فيما قبل الاوابهدها اهـ شوبري وقال حل قوله فيهما أي في المستثنين بعد الاوامر لهما ما قبلها حيث لم يظهر

\*(فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما)\*  
لو (علق) الطلاق (بجمل)  
كقوله ان كنت حاملا فانت طالق (فان ظهر) أي الحمل  
بما بان ادعته وصدقها الزوج  
أو شهد به رجلان بناء على  
أن الحمل يعلم (أو) لم يظهر  
بما حل لكن (ولدته) بدون  
سنة أشهر من التعليق (أو)  
لا أكثر منه و (لا ربع سنين  
ذاقل) منه (ولم توطأ أو طأ يمكن  
كون الحمل منه) بأن لم توطأ  
مع التعليق ولا بعده أو وطئت  
حينئذ لو لا يمكن كون الحمل  
منه كان ولدته بدون سنة  
أشهر من الوطء (بان وقوعه)  
من التعليق لتبين الحمل من  
حينئذ ولهذا حكمنا بثبوت  
النسب (والا) بان ولدته  
لا أكثر من أربع سنين أو  
لونه وفوق دون سنة أشهر  
وطئت من زوج أو غيره  
وطأ يمكن كون الحمل منه  
(فلا) طلاق لتبين انتفاء  
الحمل في الاولى اذا أكثر مدته  
أربع سنين ولا احتمال  
كون الحمل من ذلك الوطء في  
الثانية والا اصل بقاء النكاح  
وانتمتع بالوطء وغيره فيهما  
جائز لان الاصل عدم الحمل  
وبقاء النكاح



الحمل كإرشاد لذلك التعليق فالجمل ان الوطء جائز حيث لم يظهر الحمل اه بحروفه وقوله ومثلها ما قبلها الذي  
 قبلها صورته ثلاثة صورة الظهور وصورة الولادة لا بدون وصورة لولادة فوق الدون بشرطها المذكور  
 والمراد ثنتان من هذه الثلاثة وهما الاخيرتان من ابدل قوله حيث لم يظهر الحمل أما في صورة ظهوره وقت عدم  
 ان فيها صورته وقوله حيث لم يظهر الحمل أي صورته وهما مع التصديق وشهادة الرجلين به فقد  
 تقدم انه في هاتين محكم بوقوع الطلاق من حينهما فلا يجوز التمتع بهما وأما قبلهما فيجوز كما هو ظاهر  
 (قوله لكن يسن له اجتنابهما) أي اذا كانت تحبيل عادة بخلاف الصغيرة والايسة واذا تبين وقوع الطلاق  
 بعد فهو وطء مشبه يجب به المهر لا الحد وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهر أي فانه  
 يجوز الوطء واذا تبين الوقوع يجب المهر لا الحد وكذا يجب المهر لا الحد للشيء به في اذ احرم الوطء كما لو  
 قال ان كنت حاملا فانت طالق فاذا وطء ثم تبين الوقوع وجب المهر لا الحد لتردد في الوقوع اه ع ش  
 على مر (قوله - في يستبرئهما) أي بقراء اه شرح مر (قوله ولو قال ان كنت حاملا بذ كراخ) \* (فرع) \*  
 قال الشارح في الوصية لو قال ان كان حملك ذكر أو ولد ان كان حملك أنثى فولدت ذكرين فأكثر وأنثيين  
 فأكثر قسم بينهما أو بينهما وبينهم بالسوية وفي ان كان حملها ابناً أو بنتاً فله كذا لم يكن له ما شئ وفارق الذي ذكر  
 والانثى بانها ما اسمها جنس يقع على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت انتهى أي فان كلاً منهما خاص  
 بالواحد وعليه فلو قال ان كان حملك أو ما في بطنك ابناً أو بنتاً فأت بـ بنين أو بنتين لم تطلق ومن هذا يتخرج  
 الجواب عن حادثة وقع السؤال عن هاهي أن رجلاً أتت زوجته في بطون متعددة بانث فقال لها ان ولدت بنتاً  
 فانت طالق فولدت بنتين وهو انه لا وقوع لما قدمه من ان مسمى البنت واحدة لأكثر اه ع ش على مر  
 (قوله أي فانت طالق طاعة) هذا بيان اصيغة المطلق وأما لو قال ما في المتن كان اغوا ولا يكون كناية حل وفي  
 قول علي الجلال انه كناية (قوله فولدت ما ثلاث) أي وان كان الحمل عند التعليق نقطة لا ينصف بكورة  
 ولا بانوثة لان الخطيط يظهر ما كان كامناً في النقطة اه حل \* (تنبيه) \* مثل الذي ذكر أو الانثى فيما تقدم  
 ماله كمن على غير صورة الأدمى أو من غير الأدمى قاله العلامة العبادي ولي به اسوة وان كان في شرح شيخنا  
 ما يقتضي خلافه ومثل حمل ما في بطنك نعم ان قال ان وضعت ما في بطنك لم تطلق بالولادة لانه يتناول الاحشاء فانه  
 في العباب وخرج بالذكر والانثى فيما مر ماله قال ابن أوبنت فانه لا محذور فقط وكذا صبي وصبيته على ما مال اليه  
 شيخنا وهل يتقيد في هذا بكونه على صورة الأدمى يظهر نعم اه حل على الجلال (قوله فولدت ما) ينبغي ان يأتي  
 فيه ما سلف في المسئلة قبلها من التفصيل بين الستة أشهر والوطء وغير ذلك مما سلف اه بر اقول لاشبهة  
 في ذلك اه سم (قوله وتنقض العدة في الصور المذكورة بالولادة) لانها طلقت باللفظ أي يتبين وقوع  
 الطلاق باللفظ ويندب اجتنابها في حال الوقوف وهو مراد ابن القاضي بقوله ولو كان أحدهما ختنياً أمر باجتنابها  
 وبرجعتها حتى ينضج وأما الرجعة فوجوبها اه حل والمراد بالصورة المذكورة جميع ما تقدم ويشير لهذا  
 التعديم قول الشارح سابقاً بان وقوعه من التعليق لتبين الحمل من حيث بدأ أي فاذا كان الوقوع من حين التعليق  
 وهو سابق على الولادة فتتقضى العدة به التأخر عن وقوع الطلاق اه (قوله لان قضية اللفظ الخ) أي لانه  
 بالنسبة للأولى اسم جنس مضاف فهو ومن صيغ العموم وبالنسبة للثانية اسم موصول فهو وكذلك اه شوي  
 (قوله أولى من تعبيره باو) بيانه ان أولاً أحد الشئيين مع انه لو أتى بأحد التعليقين دون الآخر في الأولى وضعت  
 طاعة ان أتى بالتعليق الأول وثنتان في الثاني فمدار وقوع الثلاث على جميع التعليقين والواو تعبيده دون أو  
 وهذا ظاهر في الأولى وأما في الثانية فلو كالأو حتى لو أتى بأحد التعليقين فهو لغوا ولستم ما فلم يظهر فرق في  
 الثانية بين الواو وأو اه شيخنا قال في التحفة هي بمعنى الواو لان الفرض انه جمع بين التعليقين كما يعلم من آخر  
 كلامه اه قال شيخنا هذا ممنوع وما استدلل به من قوله لان الفرض الخ لا يفسد اذا جمع بين التعليقين

لكن يسن له اجتنابها حتى  
 يستبرئها احتياطاً (ولو قال  
 ان كنت حاملاً بذ كرا فطاعة)  
 أي فانت طالق طاعة (و) ان  
 كنت حاملاً (بأنثى فطاعتين  
 فولدت ما) معاً أو مرتباً وكن  
 بينهما دون ستة أشهر  
 (ثلاث) تقع لتبين وجود  
 الصفتين وان ولدت ذكراً  
 فأكثر فطاعة أو أنثى فأكثر  
 فطاعتان أو خنثى فطاعة  
 ووقفت أخرى لتبين حاله  
 وتنقض العدة في الصور  
 المذكورة بالولادة (أو) قال  
 (ان كان حملك) أو ما في بطنك  
 (ذكر أو فطاعة إلى آخره)  
 أي وان كان أنثى فطاعتين  
 فولدت ما (فأغو) أي فلا  
 طلاق لان قضية اللفظ كون  
 جميع الحمل أو ما في بطنها ذكراً  
 أو أنثى فان ولدت ذكرين  
 أو أنثيين وقع الطلاق وتبرئ  
 في هذه التي قبلها بالواو أولى  
 من تعبيره بالواو (أو) قال (ان  
 ولدت) فانت طالق

(فولت اثنين مرتباً طائفت)

بالاول) اي بخروجه كله  
 لوجود الصفة (وانقضت  
 عدتها بالثاني) سواء كان  
 من حل الاول بان كان بين  
 وضعها دون ستة أشهر أم  
 من حل آخر بان وطئها بعد  
 ولادة الاول وأنت بالثاني  
 لاربعة سنين فأقل وخرج  
 بمرتباً ملول ولدتها معافاتها  
 وان طلقت واحدة لا تنقض  
 العدة بمملولاً بواحدة منهما  
 بل نشرع في العدة من  
 وضعها (أو) قال (كلاً  
 ولدت) فانت طالق (فولت  
 ثلاثة مرتباً وقع بالاولين  
 طلقاً وانقضت) عدتها  
 (بالثالث) ولا تقع به طلقة  
 ثالثة اذ به يتم انفصال الحمل  
 الذي تنقض به العدة فلا  
 يقارنه طلاق وخرج بالتصريح  
 بزيادتي مرتباً ملول ولدتهم  
 معافاً طلق ثلاثاً فان نوع ولدا  
 والا فواحدة وتعتد بالافراء  
 فان ولدت أربعاً مرتباً وقع  
 ثلاث بولادة ثلاث وتنقض  
 عدتها بالاربع (أو) قال  
 (لاربعة) حوامل (كلاً  
 ولدت واحدة) ممكن  
 (فصاحبها طواق فولدت  
 معافاً طلق ثلاثاً ثلاثاً لان  
 لكل منهن ثلاث صواب  
 فيقع بولادتها على كل من  
 اثلاث طاق ولا يقع بها على  
 نفسها شيئاً ويعتد جميعاً  
 بالافراء وصواب جمع  
 صاحبة كضاربة وضوارب

لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو أنني معطوفاً على قال ان كانت حاملًا بذكر  
 وايس كذلك بل هو معطوف على بذكر الذي هو متعلق للقول واوله تقسيم متعلق للقول واوله تقسيمية ليست  
 بمعنى الواو ولذا قالوا انها في التقسيم أجود من أو وتقسيم متعلق للقول لا ينافي جميع اقسامه في التعليق فليست  
 بصورة لفظ المعلق هكذا ان كنت حاملًا بذكر فانت طالق طلقة أو باثني فطلقتين اهـ وحيث قد يحتمل ان  
 مراد المصنف بالاولية دفع توهم انه معطوف على قال اهـ شورى (قوله فولت اثنين مرتباً) انظر ما للمعتبر  
 في الترتيب والمعية اهـ سم قد يقال الظاهر ان المراد بالترتيب ان يخرج احدهما بعد الآخر ولو على  
 الاتصال بالمعية ان يخرج في كيس واحد مثلاً اهـ عش (قوله أي بخروجه كله) أي ولو على غير صورة الأذى  
 أي حيث كان مما ثبت به أمية الولدان ظهر فيه خالق الأذى كذا قاله جـ اهـ حل وعبرة شرح مر  
 طلقت بانفصال ماتم تصويره ولو ميتاً وسقطا فان مات احد الزوجين قبل تمام خروجه لم تطلق اهـ سم ثم قال  
 فان اُسقطت ما لم يكن فيه خالق الأذى تاتى تطلق (قوله أي بخروجه كله) فلو خرج بعضه ومات الزوج أو  
 الزوجان لم تطلق لعدم وجود الصفة اهـ حل (قوله وانقضت عدتها بالثاني) ولا يقع به طلاق ولا بمابعده  
 لو ولدت ثالثاً اهـ حل أي الا ان كان التعليق بكما كما يأتي اهـ قل على الجلال (قوله أم من حل آخر)  
 وانما قلنا بانقضاء العدة بتقدير كون الحمل من وطئ آخر لانه بالولادة الاولى وقع عليه الطلاق ثم ان وطئاً  
 بالطلاق فإمram والا فلا وعلى كل فوطئ مشبهة تجب به العدة وعامها عدة العدة وهما شخص واحد فتد اخلان  
 وحيث تد اخلاناً تنقض بوضع الحمل اهـ عش على مر (قوله لاربعة سنين فأقل) أي من وطئها فخرج  
 به مملول ولدت لا أكثر من أربع منه أي من الوطاء المدكور فلا تنقض به العدة لعدم نسبتها الى الزوج في هذه  
 الحالة (قوله وخرج بمرتباً ملول ولدتهم معافاً) بأن تم انفصالهما وان تقدم ابتداء خروج أحدهما فاعبرة  
 في الترتيب والمعية بالانفصال اهـ حل (قوله الذي تنقض به العدة) قد ردد على هذه الصلة منع ويقال لم تقع  
 به طلقة وتنقض العدة بالافراء وما للفرق بين الثالث في هذه الصورة حيث لم يقع به شيئاً والثالث في قول  
 الشارح فان ولدت أربعاً لم يخل حيث وقع بالثالث طلقة فليست (قوله فلا يقارنه طلاق) ولهذا لو قال أنت  
 طالق مع موتي فانت لم يقع بموته طلاقاً لانه وقت انتهاء النكاح اهـ شرح مر (قوله أو لاربعة حوامل)  
 اعاقبه لنسوله فيما يأتي وانقضت عدتها بولادتهما اهـ رشدي على مر والا فالحكم من حيث وقوع  
 الطلاق لا يتغير بهذا القيد اهـ عش عليه (قوله أو قال لاربعة حوامل) أي أو حوامل وقوله كلاً وفي  
 بعض النسخ بعد كلاً أي مثلاً وهو في ذلك تابع للعولي العرق حيث قال واعلم انهم صوروا هذه المسئلة  
 بالمتعلق بكما ولو علقها بان كل الحكم كذلك فلا ينافي انه قيد وقرده الشارح في شرح البهجة بان غير كلاً  
 من أدوات التعليق لا يفتى تكراراً فلا يشع في التعليق به طلاق بعد وقوع الاول وامان الحق بكما أي يمكن  
 في الحكم فممنوع لانهم وان أفادت العموم لا تفيد تكراراً اهـ حل وفي سم مانصه قوله كلاً الخ وزعم أب  
 زرعة ان أي كلاً ما هنا مردود بانه اذا قال ان ولدت واحدة ممكن فصاحبها أو مائتين طواق فولدت واحدة  
 منهن وقع على كل من صاحبتها في الاولى وكل من الجميع في الثانية طلقة واحدة وانحلت اليمين لا تنقضاء  
 مقتضى التكرار وقد يتوهم ان أيتسكن في معنى كلاً ويرد بجمعه لانها لا تنقض التكرار وان كانت موضوعة  
 للعموم كقوله شيخنا وهو ظاهر خلافه لوجه كلامه في شرح الروض اهـ جـ ومر اهـ (قوله ولدت  
 معافاً) لولادتهن ثمان صور لانهن اما ان يلدن معاً أو مرتباً أو ثنتان معاً ثم ثلث معاً أو واحدة ثم ثلاث معاً أو  
 عكسه أو ثنتان معاً ثم ثلث مرتباً أو عكسه أو واحدة ثم ثلث معاً واحدة والضابط للحكم الثمانية ان يقال  
 من لم يسبق تطلق ثلاثاً مع مراعاة الشرط ومن سبقت طلاق بعد من سبقتها والتمانية في الشرح والمثنى في المتن  
 ثلاثة وفي الشرح خمسة اهـ شيخنا (قوله جمع صاحبة) فهو على القياس ويجمع بقله على صاحبات اهـ قل

وقول كلاً اصل ثلاثاً الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق



المجموع ثلاثا (أو) ولدن (مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقوا ونقضت عدتها بولادتها (كالاوولى) فانما تطلق ثلاثا بولادة كل من صواحبها طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (والثالثة طلقين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتها) أى الثانية والثالثة (بولادتهما) أى ان لم يتأخر ثانی توأميهما الى ولادة الرابعة والاطلقتا ثلاثا ثلاثا والاولى تعد بالاقراء ولا تستأنف عدة المطلقة الثانية والثالثة بل تبني على ماضى من عدتها بشرط انقضاء العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كيعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان معاً ثم ثنتان معا وعدة الاولين باقية طلقنا) ٣٧٢ أى الاوليان (ثلاثا ثلاثا) أى طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة

(والاخرين طلقين طلقين)

أى طلق كل منهما طلقين بولادة الاولين ولا يقع عليها بولادة الاخرى شئ وتنقض عدتهما بولادتهما وخرج بزيادة وعدة الاولين باقية ما لو لم تسبق الى ولادة الاخر بين فانه لا يقع على من انقضت عدتها الا طلقة واحدة وان ولدن ثلاثا معاً الرابعة طلق كل منهن ثلاثا وان ولدت واحدة ثم ثلاثا معاً طلقت الاولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان ولدن ثنتان مرتبا ثم ثنتان معا طلقت الاولى ثلاثا والثانية طلقة والاخرين طلقين طلقين وان ولدن ثنتان معا ثم ثنتان مرتبا طلق كل من الاولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان ولدت ثنتان معا ثم ثنتان مرتبا طلق كل من الاولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان ولدت واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتهما (أو) قال (ان حضت) فانت طالق (طلقت باول حيض

على الجلال (قوله أو ولدت مرتبا) أى بحيث لا تنقض عدة واحدة باقراؤها قبل ولادة الاخرى اه عن (قوله عند ولادة الرابعة) بان امتدت اقراؤها وتأخر وضع ثانی توأميهما الى وضع الرابعة والحاصل ان كل واحدة تطلق بعدد من سبقها ومن لم تسبق وهى الاولى تطلق ثلاثا ان بقيت عدتها وهى أخصر من قول بعضهم كل واحدة تطلق ثلاثا لان ولدت بعد واحدة فتطلق واحدة أو بعد اثنتين فتطلق اثنتين اه حل وفي قول على الجلال وكل من ولدت بعد وقوع الطلاق عليها تنقض عدتها بولادتها وكل من بقيت عدتها الى ولادة من بعدها يقع عليها بعده اه (قوله أى ان لم يتأخر ثانی توأميهما الخ) هذا القيد معتبر في جميع ما يأتي اه بش (قوله أى الاوليان وقوله والاخرين) كل منهما بضم الهمزة اه شرح مر (قوله فان انقطع الدم الخ) خرج به ما لو ماتت فانما تطلق لان الظاهر استمراره اه شيخنا وفي الشورى فلو ماتت قبل يوم وليس له فهل يستمر حكم الطلاق لانا حكما بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع في الحياة أولا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر كذا في حاشية الخفصة في باب الحيض وعبرة الخفصة في أول الفصل هنا ألا ترى انه لو حلف بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة أجزيت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاء كلامهم وان احتمل كونه دم فساد اه وعبارتهم هنا ومراهم انما لو ماتت بعد رؤيته وقبل يوم وإيلة وقع عملا بانظاهرا اه وفي الحلبي فان انقطع الدم الخ بخلاف ما لو ماتت فانما تطلق عملا بانظاهرا وان احتمل كونه دم فساد اه (قوله وحلفت على حيضها الخ) يشمل الامة وفيه أنه سيأتي في الرجعة انها اذا ادعت انقضاء عدتها بالحيض لا تصدق الا اذا كان ممكنا في حقها بخلاف الصغيرة والآنيسة اه حل (قوله المعلق به طلاقها) قال في الروض وكذا الحكم فيما لو عاق بما لا يعرف الامنها غالبا كالنية واليقض والحب اه سم (قوله وان خالفت عاداتها) أقول ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من خوارق العادات لا يعول عليه الا اذا تحقق وجوده وهى هنا قد ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه تعلم ما في قول سم على منهج (فرع) \* لو ادعت الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم انهم لو حاضت رجعت العدة من الاشهر الى الاقراء اه ع ش على مر (قوله ونعسر اقامة البينة عليه) أى فلا يسوغ لهم الشهادة بانه دم حيض الا ان قامت قرينة لهم بذلك اه حل (قوله بخلاف حيض غيرها) أى المعلق عليه طلاقها بان قال ان حاضت فلا تان طالق اه حل (قوله أو قال لزوجه ان حضتها) ولو زاد حيضة في طلقان بمجرد رؤيتهما الدم لزمه ذراعترا كهما فيها ولم يحتمل على ان المراد حيضة من كل منهما فلا بد من وجودها من كل منهما مع استحالة ما يدل عليه ظاهر اللفظ وهو وجود حيضة واحدة منهما او اعترض بانه لو قال لهما ان ولدتما ولدا واحدا كان تعليق بحال وحيضة المرأتين الواحدة كذلك فساوت ولدا واحدا وأجيب بان وصف الولد بالوحدة نص فيها فالتعليق

مقبل فلو عاق في حال حيضها لم تنلق حتى تعاهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين أن الطلاق لم يقع بخلاف (أو) ان حضت (حيضة) فانت طالق (فبما هما مقل) تطلق لانه قضية اللفظ وهذه والتي قبلها من زيادتي (وحلفت على حيضها المعلق به طلاقها) وان خالفت عاداتها بان ادعت فانسكه الزوج فتصدق فيه لانها اعترف منه به وتعسر اقامة البينة عليه فان الدم وان شوهد لا يعرف انه حيض لجواز كونه دم استحاضة بخلاف حيض غيرها وظاهر وبخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررتها كما يعلم مما يأتي أيضا فلو صدقت فيه يمينها لزم الحكم للانسان يمين غير وهو ممنوع فيصدق الزوج جريا على الاصل في تصديق المنكر يمينه (لا) على (ولادتها) المعلق بها الطلاق بان قالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد منه ولا مكان اقامة البينة عليه (أو) قال لزوجه (ان حضتها فانت طالق) فانت طالق فادعته

بخلاف حيضة فانها ظاهرة في ذلك لانص فلم يبلغ التعليق غاية الامر انه لم ينظر البها حتى لو قال حيضة واحدة  
 كانت مساوية اه حل وفي قول على الجلال قوله ان حضمها وكذا لو قال ان حضمها حيضة وبقي لفظ  
 حيضة فان قال حيضة واحدة فلا وقوع لانه تعليق بمحال لان الوحدة نص فيها ولفظ واحد لا يلائم لفظ حيضة فيما  
 ذكر اه (قوله وكذبهم ما حلف) لو رجع بعد ذلك وصدق واحدة ينبغي ان تطلق الاخرى اذا حلفت اه  
 سم (قوله كمر) أي في قوله اذ لو صدقت فيه يمينها لزم الحكم للانسان يمين غيره اه شيخنا (قوله أو  
 فسخت بعينك) أي عيب النكاح وقوله مثلاً أي كحلف الشرط وهذه المسئلة اشهرت بالسريجة واختلف  
 كلام المتأخرين في جواز العمل بها للناس خصوصاً من صار يجري لفظ الطلاق على لسانه لا اعتياده اه حل  
 وفي مسئلة الطلاق التي هي الاولى خلاف حكماء في الاصل وعبارته مع شرح م ر ولو قال ان طلقك الى ان قال  
 وقع المنجز دون المعلق وقيل ثلاث واختاره ائمة كثيرة ومنه مدمون المنجز وطلعتان من الثلاث المعلقة اذ  
 بوقوع المنجز وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يرد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويأخو قوله قبله لحصول  
 الاستحالة به وقيل في مسئلة التطليق لا يقع شيء لامن المنجز ولا من المعلق للدور ونقل عن النص والاكثرين  
 واشهرت المسئلة بابن سريج لانه الذي أظهرها لكن الظاهر انه رجع عنها التصريح في كتابه الزيارات  
 بوقوع المنجز وقال ابن الصباغ اعطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وابن الصلاح وددت لو محبت هذه المسئلة  
 وابن سريج يرى مما ينسب اليه فيها انتهت وصورة التسبب لابن سريج ان يتعلم من يعتاد الطلاق هذه  
 الحيلة بان يقول لزوجته ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً بعد ذلك اذا طلقها ثلاثاً أو واحدة لا يقع عليه شيء  
 بناء على ما نسب لابن سريج وقد عرفت ما فيه تأمل (قوله وتنع المنجز دون المعلق به) وهو الطلقة الواحدة والظهار  
 الى بقية الخمسة دون المعلق أي وهو الطلاق الثلاث اه شيخنا والمنجز في قوله وقع المنجز هو المعلق به أي  
 المعلق عليه وكان المقام للاضمار لكنه خاف من اللبس فأظهر المرحم بغيره لانه لو قال وقع اتوهم عود  
 الضمير على المعلق وهو الثلاث تأمل (قوله لانه لو وقع الخ) فهذا من قبيل الدور الكوفي وهو ان يتوقف وجود  
 الشيء على نفسه أي الوجود واثار بقوله وشبه هذا بما لو أقر الخ الى الدور الحكمي وهو ان يلزم من وجود  
 الشيء عدمه ولهم دور ثالث يسمى الحسابي وهو ان يتوقف العلم بالشيء على نفس العلم كما لو أخذ المعرف في  
 التعريف اه قرره شيخنا الحنفى في قراءته للشنشوري (قوله بأسباب) أي مقتضيات لانها موانع لاسباب  
 حقيقية اه شيخنا وفيه ان في المنظر مما مقتضيا وهو تشوف الشارع للمعلق واعتناؤه بالانساب وهذا  
 ما المانع من عدم وقوع كل من الجزاء والشرط اه (قوله وشبه هذا الخ) وفرق بينهما بان هذا دور شرعي  
 وذلك جملي وفيه انهم اعتبروا الدور الجملي في قوله ان وطئت الخ ولم يقل كما لو الخ لانه لا تعليق في ذلك بخلاف  
 ما قبله اه حل (قوله وطأ مباحا) لو لم يقيد الوطأ بكونه مباحا وقع الطلاق لكن بقي النظر في حكم هذا من  
 ايجاب العدة وتقرير المهر وحصول التحليل والتحصين ويظهر ترتيب هذه الاحكام عليه لانه وطأ مباح كما  
 صرح به في شرح الروض في بحث الاحرام بالحج فهو نكاح لجائز الاقدام والطلاق المترتب عليه لا يمنع ذلك  
 فليجرر اه شورى (قوله فانت طالق قبله) خرج به البعدية وهو ظاهر وفي شرح شيخنا وان قال ان  
 طلقك زوجة فانت طالق معه ثلاثاً فدور يقع ما منجز على المختار وبه تعلم حكم المعية هنا اه شورى (قوله  
 ثم وطئ) أي ولو في حيض اذ المراد المباح لذاته فلا تنافيه الحرمة العارضة فخرج الوطء في الدور فلا يقع به شيء  
 خلافاً للذرعى لانه لم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما يأتي بان عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيما يأتي للدور  
 اه شرح م ر (قوله لم يقع طلاق) أي فلا يقع طلاق بالوطء مع المساواة كان حلالاً أو حراماً لذاته أو لالان  
 غير المباح غيره معلق عليه والمباح وان كان معلقاً عليه الا انه لا يتصور وقوعه وقوله عن كونه مباحاً أي لذاته  
 أي للاحرام لذاته وخروجه عن ذلك محال لانه لا يتصور ان يوطأ الشخص زوجته وطأ غير مباح لذاته اه حل

وكذبهم ما حلف) فلا طلاق  
 لان طلاق كل منهما مطلق  
 بحضهما ولم يثبت وان صدقهما  
 طاقنا (أو) كذب (واحدة)  
 فقط (طلقت) فقط ان حلفت  
 انها حلفت لثبوت حيضها  
 يمينها وحيض ضررتها  
 بتصدق الزوج اياها والمصدق  
 لا يثبت في حضاها حيض ضررتها  
 يمينها لان اليمين لا تؤثر في  
 حق غير الحالف كما مر فلم  
 تطلق (أو) قال (ان أو مني)  
 مثلاً (طلقتك) وظاهرت  
 منك أو آليت أو لاغت أو  
 فسخت) النكاح بعينك مثلاً  
 (فانت طالق قبله ثلاثاً) وجد  
 المعلق به) من التطليق أو غيره  
 (وقع المنجز) دون المعلق  
 لانه لو وقع لم يقع المنجز  
 لاستحالة وقوعه على غير  
 زوجته واذا لم يقع المنجز لم يقع  
 المعلق لانه مشروط به وقوعه  
 محال بخلاف وقوع المنجز اذ  
 قد يتخلف الجزاء عن الشرط  
 باسباب كالمعلق عتق سالم  
 بعشق غانم ثم أعتق غانماً في  
 مرض موته ولا يبقى ثلثه  
 الا باحدهما لا يقرع بينهما  
 بل يتعين عتق غانم وشبه هذا  
 بما لو أقر الاخ بدين للميت  
 يثبت النسب دون الارث  
 (أو) قال (ان وطئت) وطأ  
 (مباحاً) فانت طالق قبله ثم  
 وطئ لم يقع) طلاق لانه لو وقع



نخرج الوطء عن كونه مباحا وخروجه عن ٣٧٤ ذلك محال وسواء اذ كررنا أم لا (أو علقه بمشيئة ثم اخطابا بشرطت) أي مشيئتها (فورا)

بان تأنيها في مجلس التواجب  
لتضمن ذلك تأنيها للطلاق  
كما في نفي هذا في غير  
نحوه (أي أما فيه فلا يشترط  
الغور والتقييد به من  
زبادي هنا وان ذكر الأصل  
حكم ان في الفصل السابق أما  
لوعلقه بمشيئتها غيبية كأن  
قال زوجتي طالق ان شاءت  
وان كانت حاضرة أو بمشيئة  
غيرها كأن قال له ان شئت  
فزوجتي طالق فلا يشترط  
المشيئة فور الانتفاء التام  
في الثانية وتبعده في الاولى  
بانتفاء الخطاب فيه (ويقع)  
الطلاق ظاهرا وباطنا  
(بقول المعلق بمشيئته) من  
زوجة او غيرها (شئت) حالة  
كونه (غير صريح) ومجنون ولو  
سكران او (كارها) بقلبه اذ  
لا يقصد التعليق بما في الباطن  
تأنيها بل باللفظ الدال عليه  
وقد وجد امام مشيئة الصبي  
والمجنون المعلق به الاطلاق  
فلا يقع به الا اعتبار بقوله ما  
في التصرفات وتعبيري بما  
ذكر اولي مما عساه بربه (ولا  
رجوع لمعلق) قبل المشيئة  
تظن الى انه تعليق في الظاهر  
وان تضمن تأنيها كما لا يرجع  
في التعليق بالا عطاء قبله وان  
كان معاوضة (ولو قال انت  
طالق ثلاثا الآن يشاء زيد  
طلقة فشاءها) ولو في أكثر من  
(لم تطلق) نظر الى ان المعنى

الا أن يشاءها فلا تطلقين كما لو قال الآن يدخل زيد الدار فدخلها ولو قال اردت بالاستثناء وقوع طلقة اذا شاءها وقعت طلقة واردت  
عدم وقوعها اذا شاءها فطلعتان لانه غلقا على نفسه (ك) لا تطلق فيما (لوعلقه بفعله) كدخوله الدار (أو بفعله من يبالى بتعليقه) بان يشق عليه حتمه

تزل به عظيم قرية فحلف أن لا يرتحل حتى يضيقفه فهو مثال لما ذكره شرح ممر ولو علقه بدخوله فعمل  
 سا كناقادوا على الامتناع وأدخل لم يحث وكذا إذا علق بجماعة فعملت عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدامتها  
 أي الدخول والجماع لانهم ليست كالأبنة كأي شيء من أول فصل علقوا كل دمانه أو  
 رغيف الخ وكتب عليه ع ش قوله فعمل سا كناوا انما لم يحث بذلك لعدم نسبة الفعل للحالف بخلاف ما لو حلف  
 لا يدخل فركب دابة دخلت به فانه يحث لنسبة الفعل اليه وان كان زمامها بيد غيره لان العرف ينسب هذا  
 الفعل له وينبغي ان مثل الدابة المجنون وقوله قادر على الامتناع أي بخلاف ما لو أمر غيره أن يحمله فانه  
 يحث بحمله ودخوله ولو بعدمه حيث بناء على الامر السابق لانه وكيله وفعل وكيله كفعله وقوله لم يحث أي  
 ولا تحلل اليمين بذلك لان فعل المكره كالفعل ولا يحث بالاستدانة لان استدانة الدخول ليست دخولا  
 وقوله ولا أثر لاستدامتها أي وان تحرك بعد ذلك وتكر رمنه حتى يترع لما عمل به من ان الاستدانة لا تسمى  
 جماعة فان نزع وعاد حث بالعود لانه ابتداء جماع اه (قوله بان يشق عليه حثه) أي لصداقة أو نحوها  
 كالزوجة وهذا يرشد الى أن المراد من شأنه ذلك وان تخلف اه حل (قوله أو نحوها) كزوجته ولو  
 كانت تحب الوقوع لان المراد من يشق عليه حثه ولو بحسب الشأن اه شيخنا (قوله وقصد المعلق اعلامه  
 به) معنى قصد الاعلام قصد منعه من الفعل كما سيأتي هذا وقد زاد ممر قيدا آخر فقال وتتمكن المعلق من  
 الاعلام بالتعلق وان لم يعلم به بالفعل ومقتضاه انه لو لم يتمكن من الاعلام يقع الطلاق مطاوعا ولو مع انسيان  
 وغيره اه شيخنا لكن ما ينسب اليه ممر من زيادة القيد المذكور لم أجده في شرحه بعد مراجعة النسخ  
 العديدة بل رأيت فيها ما يدل على خلاف هذا التقييد حيث عم في مفهوم الشروط وقوله وان لم يتمكن من  
 اعلامه ولم يعلم به إلى آخر كلامه فهذا التعميم ينافي التقييد في المنطوق (قوله وقصد المعلق اعلامه به) عبارة  
 الزركشي بدل ذلك يشترط ان يقصد الزوج حثه أو منعه كما حرماه وفاقا للإمام وغيره فانه قد قصد التعليق  
 بصورة الفعل اه قال شيخنا البراسي وينبغي جريان مثله في مسألة فعل نفسه السابقة اه \* (فرع) \*  
 قال لها ان لم تدخل الدار اليوم فانت طلق فسيبت ودخات في ذلك اليوم هل يتخاص بذلك قال الزركشي فيه  
 احتمال هنا الاقرب الانحلال اه وعلى هذا ففعل الناسي يفيد الانحلال اذا كان المعلق عليه انتفاء الفعل  
 وقياسه المكره فيكون قواهم ان فعل الناسي لا يحصل به بولا حث محله اذا كان المعلق عليه الفعل اه  
 فليجبر فانه خلاف ظاهر كلامهم ثم ذكرت ذلك لم فاعلم قضية كلامهم من عدم التخلص ومن الاحتياج  
 في التخلص الى دخول آخر مع العلم والاختيار اه سم (قوله ففعل ناسيا أو مكرها أو جاهلا) وقد صرح  
 الشيخان وغيرهما بعدم حث الجاهل والناسي في مواضع منها قولهم ما لو حلف شافعي ان مذهبه أصح  
 المذهب وعكس الحسن في لم يحث واحده منهما لان كلامهما حلف على غلبة ظنه المعذور فيه أي لعدم قاطع  
 هنا ولا ما يقرب منه ومنها قول الرضا لو جلس مع جماعة فتام وأبس خف غيره فقالت له امرأته استبدلت  
 بخفك فحلف بالطلاق أنه لم يفعل ذلك وكان خرج بعد الجميع ولم يعلم أنه أخذ بذله لم يحث اه ج ثم قال  
 \* (تنبيه) \* مهم محل قبول دعوى نسو النسبان ما لم يسبق منه انكار أصل الحلف أو الفعل أما اذا أنكره فشهد  
 الشهود به عليه ثم ادعى نسيانا أو نحوه لم يقبل كبحشه الاذرى وتبعوه وأفتيت به مرارا المتناقض في دعواه  
 فالفيت وحكم بقضيتها ثم ادعى وان ثبت الاكراه ببيضة فيما يظهر لانه مكذب لها بما قاله أولا بخلاف ما اذا أقر  
 بذلك فتقبل دعواه لنحو النسبان لعدم التناقض ومران الاكراه لا يثبت الابينة مفصلة ومن دعوى الجهل  
 بالمخوف عليه ان تريد الخروج لحل معين فحلف ان لا يخرج فتخرج ثم ادعى انه لم يحلف الا على الخروج  
 لذلك الحل وانهم لم يخرج اليه فلا حث اقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور وهو مستلزم لجهلها  
 بالمخوف عليه وحيث فلا تظن هنا الى تكذيب الزوج لها أيضا قال الجلال البلقيني ولو صدق الزوج في دعوى

لصداقة أو نحوها (وقصد)  
 المعلق (اعلامه به) وان لم يعلم  
 المبالي بالتعلق (فعل) المطلق  
 بفعله من نفسه أو غيره (ناسيا)  
 للتعلق



النسيان وكذبته حلف الزوج لا المعلق بفعله اه وفي شرح مر في الفصل الاثني مائه ولو وقع ما لا يقع  
شيأً أو لا يقع الا واحدة كانت على حرام فظنه ثلاثاً فاقربها بناء على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك ان كان ممن  
يخفى عليه ويجري مثل ذلك فيه الوعلة بفعله لا يقع به مع الجهل أو النسيان فاقربها طائفاً وقوعها وفيما لو فعل  
المحلف عليه ناسياً فظن الوقوع ففعله عامداً فلا يقع به لظنه وال تعليق مع شهادة قرينة النسيان له بصدقه  
في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء اليمين كما مر (قوله أو مكرها على الفعل) ومثل  
الاكرام حكم الحاكم الذي لم يتسبب فيه وأفتى والد شيخنا فيما اذا كان الطلاق معلقاً على صفة انهم ان وجدت  
بأكراه بحق حنث وانحلت اليمين أو بغير حق لم يحنث ولم تحل اه شورى نقول المثنى أو مكرها أي بغير حق  
خسلاً فالج اه شيخنا (قوله أو مكرها على الفعل) أي ولم يكن الحالف والمكره اه سم على حج  
قال حج ومن الاكرام ان يعلق بانتقال زوجته من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها وان كان هو  
المدعى كما اقتضاه اطلاقهم وليس من تغويت البر بالاختيار كما هو ظاهر لان الحكم ليس اليه ويقاس بذلك  
نظائره اه ع ش على مر (قوله أو جاهلاً بلابانه المعلق عليه الخ) ومن الجهل ان تخبر من حلف زوجته  
انهم لا يخرج الا باذنه بان زوجها اذن لها وان كان كذب المخبر قاله البقعي ومنه أيضاً لو خرجت ناسية فظنت  
انحلال اليمين أو انهم لا تتناول سوى المرة الاولى فخرجت ثانياً وفعل المحلف عليه معتمداً على افتراء عفت  
بعدم حشبه وغاب على ظنه صدقه لم يحنث أي وان لم يكن أهلاً لا افتراء كما أفتى به الوالد اذا المدا على غيبة الظن  
وعدمها لا على الادلية ولا ينافي ما تقر رخصت رافضى حلف ان علياً أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما  
ومعترى حلف ان الثمر من العبد لان هذين من العقائد المطالب فيها القطع فلم يعذر المخفي فيها مع اجماع  
من يعتد باجماعهم على خطئه بخلاف مسـ ثلثنا اه شرح مر وقوله انهم لا يخرج الا باذنه ومثله مالو  
حلف انها لا تعلى شيئاً من أمتة يدها الا باذنه فأتى اليها من طاب منها فاذن لان زوجها لا يملك الا اذنه  
وبان كذبه ومنه أيضاً ما وقع السؤال عنه فمن حلف على زوجته انهم لا يذهب الى بيت أبيها فذهبت في غيبته  
فلما حضر سألها وقال لها الاتعلم اني حلفت انك لا تذهبي الى بيت أبيك فقالت نعم اكن قد قبل لي انك قد ديت  
بمنك فلا وقوع وقوله وان لم يكن أهلاً لا افتراء ومثله ما يقع كثير من قول غير الحالف له بعد حلفه الا ان يشاء  
الله ثم يخبر بان مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلف عليه اعتقاداً على خبر المخبر والظاهر ان مثله مالو لم يخبره أحد  
لكنه ظنه معتمداً على ما شـ تهريين الناس من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشـ تهريين ينزل منزلة الاخبار  
وحديث فلا يقال ينبغي الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ويدل لهذا قول الشارح بعد والحاصل  
من كلام طويل الخ اه ع ش عليه (قوله أو جاهلاً بلابانه المعلق به) أي أو بالتعليق وحيث نفي يحصل من  
عبارته منطوقاً ومفهوماً سبع وعشرون مسألة منها ثمان مسائل لا يقع فيها طلاق وهي ان المبالي بالتعليق  
يفعل ذلك ناسياً بالمبالي بالتعليق والمعلق به أو عالماً باحد هـ ما فقط أو جاهلاً به هـ ما هذه ثلاث مسائل ومثلها  
في المكره أو يفعل ذلك جاهلاً بالتعليق والمعلق به أو جاهلاً باحد هـ ما هذه ثمان مسائل لا طلاق فيها ومنها تسع  
عشرة مسألة يقع فيها الطلاق وهي ما لو علق بفعل من لا يبالي بتعليقه ففعل ناسياً بالتعليق أو مكرهاً أو جاهلاً  
بالتعليق والمعلق به أو جاهلاً باحد هـ ما فقط أو عالماً به هـ ما هذه خمس وفي كل منها اما ان يقصد المعلق اعلامه  
أو لا هذه عشر وما لو علق بفعل من يبالي بتعليقه ولم يقصد اعلامه ففعل ناسياً أو مكرهاً هـ ما ثمان مسائل وفي كل  
منها اما ان يفعل جاهلاً بالتعليق والمعلق به أو باحد هـ ما فقط أو عالماً به هـ ما ستة وما لو علق بفعل من يبالي  
بتعليقه ولم يقصد اعلامه ففعله جاهلاً بالتعليق والمعلق به أو جاهلاً باحد هـ ما فقط أو عالماً به هـ ما ثلاث  
وكتب أيضاً على قوله في صدر هذه القولة يحصل هذا المتحصل من المناقوق والمفهوم صحيح معمول به  
في المذهب كما أفتى به مر اه شورى (قوله وضع عن أمي) سيأتي في آخر النذر الاستدلال برواية زرارة

(أو) ذا كراه (مكرها) على  
الفعل (أو) مختاراً (جاهلاً)  
بأنه المعلق عليه موهذه من  
زيادتي وذلك لخبر ابن ماجه  
وصححه ابن حبان والحاكم  
ان الله وضع عن أمي الخطأ  
والنسيان وما استكرهوا  
عليه أي لا يؤخذهم بها ما لم  
يبل دليل على خلافه كضمان  
المكلف فالفعل معها كالفعل

وانظر ذكر كل في كل وفي لفظ رفع توقف وقد كتبنا ما يتعلق به هناك اه شوبري (قوله كالسلطان)  
 هل ولو كان صديقا أو أخا أو أباه حل (قوله طاعت بفعله لان الغرض الخ) نعم لو علق بقدم زيد وهو  
 عاقل فحين ثم قدم لم يقع كفى الكفاية عن الطبري ولا يرد على المصنف عدم الوقوع في نحو طفل أو بهيمة أو مجنون  
 علق بفعلهم فأكروهوا عليه لان الشارح لما ألغى فعل هؤلاء وانضم اليه الا كراه صار كالفعل بخلاف فعل  
 غيرهم اه شرح مر (قوله هذا كله) أي كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق بفعلهما وقوله  
 اذا حلف على مستقبل كذا ففعل كذا وان لم يفعل كذا أو ان لم تدخل الدار أو ان دخلت الدار اه حل  
 (قوله اما لو حلف على نفي شيء الخ) صنيعة يقتضي ان حكم هذا يخالف لما قبله وليس كذلك لان حكمهما واحد  
 وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل وبعبارة شرح مر ولا فرق بين الحلف بآية وبالطلاق ولا بين ان ينسى  
 في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله انه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي  
 شيء وقع ناسيانه أو جاهل به انتهت بحرف وفها وهي صريحة في اتحاد الحكم ثم قل أي مر والحاصل من  
 كلام طويل في كلامهما ظاهره التناهي ان من حلف على الشيء الفلاني انه لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم يكن  
 فعلى أن لم يكن فعل أو في الدار طنامنه انه كذلك في ظنه أو اعتقاده الجمله به أو نسيانه له ثم بين انه على خلاف  
 ما ظنه أو اعتقده فان قصد بخلافه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده وفيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا  
 حنث لانه انما يبارط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فذلك جلال لفظ على حقيقته وهي  
 ادراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للبرهان المذكور وما ذهب اليه ابن الصلاح  
 وغيره من الحنث مفرع على رأيهم وهو حنث الناسي مطلقا اه (قوله كذا لو حلف ان زيد ليس في الدار) أو  
 ان كان زيد في الدار أو ان لم يكن في الدار فزوجني طالق وسبقت بينه وبينه محاوره لان التعليق مع المحاوره يصير  
 حلفا فعليه الظن بقيد فيه بخلاف التعليق المحض لا يفيد فيه غلبة الظن اه حل (قوله خلافا لابن الصلاح)  
 قبل كلام ابن الصلاح مفروض فيما اذا قصد ان الامر كذلك في نفس الامر وليس مستنده في ذلك ظنه وهذا  
 واضح لا ينبغي المخالفة فيه والمعتد كلام ابن الصلاح وقد ألف الجلال السيوطي في ذلك مؤلفا سماه اقول  
 المضي في الحنث في الماضي وهو في فتاويه انحط كلامه فيه على موافقة ابن الصلاح وفرق بين الماضي  
 والمستقبل اه حل (قوله وقد أوضحته في شرح الروض) عبارته هناك اما لو حلف على نفي شيء وقع جاهل به  
 أو ناسي به كذا لو حلف ان زيد ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علم ونسى فان قصد بخلافه ان الامر كذلك  
 في ظنه أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه ولم يقصد ان الامر كذلك في الحقيقة لم يحنث لانه انما حلف على  
 معتقده وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر أو أطلق في الحنث قولان يرجح منهما ما ابن الصلاح وغيره  
 الحنث وصوبه الزركشي لانه غير معذور اذا لا حث ولا منع بل تحقيق فكان عليه ان يتثبت قبل الحلف  
 بخلافه في التعليق بالمستقبل انتهت وفي حج مانعه وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصد به  
 ما يقصد بالتعليق عليه حنث كما يقع الطلاق المعلق بوجود صفة وقول الاسنوي وغيره بعدم الوقوع في قصده  
 ان الامر كذلك في نفس الامر أخذ من كلامهما أي في بعض الصور يحتمل على ما اذا قصد ذلك  
 لا بالحقيقة التي ذكرتها بان قصد انه في الواقع كذلك بحسب اعتقاده اذ مع تلك الحقيقة لا وجه لعدم الوقوع  
 اذا بان ان ما في نفس الامر بخلاف ما علق عليه اه وبعبارة الزبادي والمعتد انه ان حلف على غلبة ظنه  
 أو لم يقصد شيئا لا وقوع وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر خلافا للشارح والتعليق الخالية عن أقسام  
 الحلف من حث أو منع أو تحقيق خبر لا عبرة فيها بغلبة الظن حتى لو جىء لرجل بامر أو قيل له هدم زوجتك  
 فقال ان كانت زوجتي فهي طالق وتبين انها زوجته فيحكم بوقوع الطلاق عليه كذا لو خاطبها بطلاق جاهلا  
 بان كانت في ظلمة أو نسكها له وليه أو وكيله ولم يعلم فانه يحكم بوقوع الطلاق عليه وقد اختلف في هذه المسئلة

فان لم يبين بتعليقه كالسلطان  
 والجميع او كان يبالى به ولم  
 يقصد المعلق اعلامه طلق  
 بفعله لان الغرض حيث  
 مجرد التعليق بالفعل من غير  
 أن ينضم اليه قصدا اعلامه به  
 الذي قد يعبر عنه بقصد منعه  
 من الفعل واذا طلقها فيما  
 اذ لم يقصد اعلامه به وعلم به  
 المبالي من زيادتي وكذا عدم  
 طلقها فيما اذا قصد اعلامه  
 به ولم يعلم به وهو مفهوم كلام  
 الروضة وأصلها وكلام الأصل  
 مؤول هذا كله كذا رأيت اذا  
 حلف على فعل مستقبل أما  
 لو حلف على نفي شيء وقع جاهلا  
 به أو ناسي به كذا لو حلف أن  
 زيد ليس في الدار وكان  
 فيها ولم يعلم به أو علم ونسى فلا  
 طلاق وان قصد أن الامر  
 كذلك في الواقع خلافا لابن  
 الصلاح وقد أوضحته في شرح  
 الروض



المفتيون وأفتى شيخنا مر بوقوع الطلاق عليه وخالفه بعض أهل عصره انتهت \* (فرع) \* لو حلف بالطلاق إن ولد له أو دابته أو غيره مما فعل الشيء الفلاني ناسياً بما المتجه عدم الحنث بل هو أولى بذلك من الحلف على فعل نفسه فتأمل ولكن لم أر فيه شيئاً اه براسي \* (فرع) \* قال في شرح الروض ولو علق بفعله ناسياً ففعل ناسياً طاعت لأنه فعله وقد ضيق على فعل نفسه بخلاف ما لو حلف لا ينسى فنسى فإنه لم ينس بل نسي أو بدخول بهيمة ونحوها كطفل فدخلت لامكرهه طاعت بخلاف ما إذا دخلت مكرهه لا تطلق واستشكل ما مر من وقوع الطلاق فيما إذا لم يعلم المعاق بفعله التعليق وكان ممن لا يبالي بتعليقه أو ممن يبالي ولم يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرهاً أو بحباب لأن الأذى فعله منسوب إليه وإن أتى به مكرهاً وله هذا يضمن به بخلاف البهيمة فكانها حين الأكرام لم تفعل شيئاً اه سم

\* (فصل في الإشارة للطلاق بالاصابع) \* عبارة شرح مر فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعاليق الستة انتهت (قوله وفي غيرها) أي من قوله ولو علق بعد طلقته إلى آخر الفصل وأعاد العامل ليكون معطوفاً على الإشارة ولو أسقطه لتوهم أنه معطوف على الاصابع وليس مراداً اه شيخنا (قوله وأشار باصبعين) ينبغي ولو من رجله اه سم على ج (أقول) بل ينبغي أن مثل الاصبعين غيرهما مما يدل على عدد كعودين اه عش على مر ولو كانت الإشارة بيده مجموعة ولم ينوع عدد أو وقع واحدة كما يحسنه الزركشي اه شرح مر (قوله لم يقع عدد) وأفهم قوله عددان الواحدة تقع وهو كذلك اه برماوى اه سم (قوله عند قوله طالق) مثله في هذا التقييد مر وج في شرحهما وصح كتب عش على مر قوله عند قوله طالق يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكتابة لها على ما تقدم اه سم على ج اه قال الشوبري بعد هذا قال الشيخ (قلت) يفرق بان النية ثم لا يقع وهو مجموع أنت وما بعده فاكثف بمقارنة النية لاي جزء منه وهذا العدد الطلاق فلا بد من مقارنتها للفظ طالق إذا دخل لانت فيها فليتأمل (قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا) أي في قوله أنت طالق أي ودخل من النية اه شيخنا أي ودخل عن هكذا أضافه لا تافى عن الاعتبار الاعند انتفاءهما فكان الانسب تأخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله ولا بقوله أنت هكذا) أي من غير طالق وعبارة شرح مر وخرج أنت هكذا فلا يقع به شيء وإن فواه إذا لا شاعراً للفظ بطلاق وبه فارق أنت ثلاثاً اه أي أنه كناية فأن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدراً أنت طالق ثلاثاً وقع والان فلا يكاب علم من قوله بعد قبيل الفصل ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثاً فلا وجه أنه أن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدرو هو هي طالق وقع واللام يقع شيء اه عش عليه ثم قال مر ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره الماوردي وغيره اه وقوله ونوى الطلاق لم يقع قديقال ما المانع من كونه كناية فأنه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر في المانع من اعتبار ارادته حيث فواه كما في صورة النصب إلا أن يقال إن ثلاثاً عهد استعمالها لفظ الطلاق بخلاف الثلاث لم يعمد استعمالها لايقاع الطلاق بنحو أنت الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق اه عش عليه (قوله أو مع هكذا) أي والفرض أنه قال أنت طالق (قوله لأن ذلك) أي المذكور من الإشارة مع النية أو مع هكذا فالإشارة صريحة في العدد إذا انضم لها النية للعدد وهكذا أي والفرض أنه قال أنت طالق فإن لم يقلها فليست صريحة ولا كناية ولو قال هكذا اه شيخنا (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد بيان اقترن بهما يدل على ذلك كالنظر لاصابعه أو تحريكها لأن الإنسان قد يعتاد الإشارة في الكلام بأصابعه لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة اه حل (قوله فإن قال أردت بالإشارة الخ) قد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشكل مع كون الفرض أن محل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه قرينة تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دلت عليه القرينة وقد يجاب بان القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منها ما ذكر مع اليمين اه عش

\* (فصل في الإشارة للطلاق بالاصابع وفي غيرها لو (قال) لزوجه) أنت طالق وأشار باصبعين أو ثلاث لم يقع عدد (الامع نيته) عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا ولا بقوله أنت هكذا وأشار بما ذكر (أو) مع قوله (هكذا) وإن لم ينوع عدد فطلق في أصبعين طلقين وفي ثلاث ثلاثاً لأن ذلك صريح فيه ولا بد أن تكون الإشارة مفهومة لذلك نقله في الروضة عن الإمام وأقره (فإن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الاصبعين (المقبوضتين حلف) فيصدق في ذلك فلا يقع أكثر من طلقين

لاحتتمال ذلك لان قال أردت احدهما لان الاشارة مع اللفظ صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها (ولو علق عبد طلقته بصفة) علق (سيدة حريته بها) كان قال لزوجه اذ مات سیدی فانت طالق طلقين زوجة لسيدته ٣٧٩ اذ مات فانت حر (فمنه قبحا) أي بالصفة وهي

في المثال موت سیده بان خرج من ثلث ماله أو أجاز الوارث (لم تحرم) عليه فله الرجعة في العدة وتجدد النكاح به انقضائها قبل زوج آخر ومعلوم أن الطلاق والعق وقعا معا لكن غاب العتق لتشوف الشارع اليه فكانه تقدم كالأوصى بمستولده أو مدبره حيث تصح الوصية مع ما ذكر فان لم يخرج العبد من الثلث ولم يجز الوارث بقي رق ما زاد عليه وحرمت عليه لان البعض كالقن في عدد الطلاق كما مر وتحرم عليه أيضا ان لم يعتق بتلك الصفة بل باخرى متأخرة كان قال أنت طالق طلقين في آخر جزء من حياة سیدی وقال سیده اذ مات فانت حرم مات سیده وتعبير بالصفة أعم من تعبيرة بموت السيد (ولو نادى زوجة له) فأجابته أخرى فقال لها أنت طالق ووطنها المناداة أو غيرها المفهوم بالاولى ولم يقصد فيها طلاق المناداة (طلعت) لانها خوطبت بالطلاق (لا المناداة) لانها لم تخاطب به ولا قصد طلاقها ووطن خطبتها به لا يقتضي وقوعه عليها فان قصد طلاقها طلعت مع الأخرى (ولو علق بغير كذا

على مر (قوله لا حتمال ذلك) لان الاشارة وقعت بكل من الاصابع الثلاث والاصبعين ولو عكس بان أشار باصبعين وقال أردت بالاشارة الثلاث المقبوضة صدق لانه غاظ على نفسه اه حل (قوله لان الاشارة مع اللفظ) أي الدال عليه الذي هو قوله هكذا صريحة في العدد كما مر في قوله لان ذلك صريح فيه فلا يقبل خلافها أي قصرها على بعض المشار اليه ولو قال أنت طالق وأشار باصبعه ثم قال أردت الاصبع لا الزوجة لم يدين قال وأما صدق الزوجة او قيام بينة بالاشارة فلا يغيره لان لمحض الدين احتمال اللفظ المنوي وهو هنا لا حتمال اه حل وفي قل على الجلال فلو قال أردت طلاق الاصبع دون الزوجة لم يقبل قال شيخنا مر ويدين وخالفه شيخنا اه (قوله لم تحرم) أي الحرمة الكبرى أما أصل الحرمة فحاصل جزما كما يشير اليه كلامه اه شيخنا (قوله ومعلوم ان الطلاق والعق وقعا معا) لان الصفة واحدة والظاهر انهما لعلقا بصفةتين ووجدت معا كان كذلك وانما صوروا بالصفة الواحدة لان المعية فيها محقة اه حل (قوله لكن غلب العتق) أي ولو غلب الطلاق لحرمت الحرمة الكبرى اه شيخنا (قوله مع ما ذكر) أي من ان العتق واستحقاق الوصية يتقارنان اه حل وعبارة شرح مر وكما تصح الوصية لمدبره ومستولده مع ان استحقاقهما معا يغارن الحرية فجعل كالمقدم عليها انتهت (قوله وقال سیده اذ مات) أي لان الموت متأخر عن آخر جزء من الحياة اه شيخنا (قوله ولو نادى زوجة له الخ) كذا كان عندهم زوجتان عمرة وحفصة فقال يا عمرة فأجابته حفصة فقوله ووطنها أي المحببة التي هي حفصة المناداة أي التي هي عمرة وقوله أو غيرها أي وهي حفصة المحببة اه شيخنا وفي سم مانصه وعبارة الروض ولو نادى عمرة فأجابته حفصة فطالقتها بطنها عمرة طلقت لا عمرة فان قال أطنها حفصة وقصدتها طلقت وحدها وقصدت عمرة حكم بطلاقها ودين في حفصة اه واعتدله مر (قوله فان قصد طلاقها) أي المناداة طلقت مع الأخرى أي المحببة فان قال لم أقصد المحببة تدين ولا يقبل ظاهر لانه خاطبها بالطلاق وكتب أيضا والمخاطبة بالطلاق طالق طاهر أو باطنان قصد طلاقها ودين وكتب أيضا ينبغي طلاق المناداة اذا لم يقصد شيئا كذا قال الشيخ عمرة وفيه نظر ظاهر لان المناداة لم يخاطبها بالطلاق ولم يقصد بها فكيف تطلق اه حل (قوله فأ كات رمانة الخ) كان القياس أن لا تطلق الا طلاقة لان النكرة اذا أعيدت كانت غيرا الآن يقال هذه أغلبية فقد تكون عينها كفي قوله تعالى وهو الذي في السماء اله الآية اه شيخنا (قوله فأ كات رمانة) خرج برمانة مالوا كات نصفين من رمانتين أو حبا من رمانات متعددة وان كان أكثر من رمانة فلا وقوع (تنبيه) العبرة في النصف بالعدد فلو بقي أكثر من النصف لم يقع شيء أو بقي من الرمانة شيء وقع ما علق بالنصف وحده (تنبيه آخر) هذه الاحكام باعتبار العرف فلا يخالف القاعدة النحوية ان النكرة اذا أعيدت فهي غير الاولى على ان القاعدة أغلبية كفي قول الله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اه قل على الجلال (قوله لوجود الصفتين بأكملها) وفيه ان النكرة اذا أعيدت كانت غير الاولى وأجيب بان هذا أغلبي على ان المغاب هنا العرف الأشهر من اللغة وفيه ان المراعي في الطلاق اللغة لا العرف حرر وعبارة حج في شرح الاصل في الفصل الا تقي المراعي في التعليقات الوضع اللغوي لا العرف الا اذا قوى واطرد واذا تعارض اللغة والعرف الاكثرون يغلبون اللغة واشهر تغليب العرف في الايمان ومحل الخلاف في تقديم اللغوي أو العرفي انما هو فيما ليس للشارع فيه عرف والافه والمقدم ومن ثم لا يثبت بفساد نحو صلا اه حل (قوله فان علق بكما) أي في التعليقين او في الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه وما عبر به الشارح الحلي من قوله في التعليقين مثال لا قيد كما هو معلوم اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله والخلف ما تعلق به الخ) أني بهذا

بأ كل رمانة ونصف) كأن قال ان أ كات رمانة فانت طالق وان أ كات نصف رمانة فانت طالق (فا كات رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين بأكملها فان علق بكلمات ثلاث لانها أ كات رمانة مرة ونصف رمانة مرتين وقولي بغير كلام من زيادتي (والخلف) بالطلاق أو غيره فهو أعم من قوله والخلف بالطلاق (ما تعلق به حث) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الخلف أو غيره ليظهر صدق الخبر فيه



توطئة لقوله فاذا قال الخ ومقتضاه ان قوله ان حلفت بطلاق فانت طالق ليس بحلف بل هو تعليق على الحلف وبعضهم جعله حلفا لانه يتعلق به المنع من الحلف فهو كقوله ان كمت زيدا مثلا اه شيخنا (قوله والحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكونه الفة القسم اه شرح م (قوله فاذا قال ان حلفت الخ) هذا تعليق على الحلف لا حلف فلو كرره أربع مرات طلقت ثلاثا ثلاثا لان كل مرة منها غير الاولى حلف وقوله ثم قال ان لم يخرج حتى حلت على الف هل أو ان خرجت مثال لمنعها أو ان لم يكن الامر بتحقيق خبر وظاهر كلامه ان تحقيق الخبر لا يحتاج فيه الى سبق محاورة بالفعل حتى يكون حلفا بل يكفي ظن ان من خبره لا يصدق في خبره ولا يكون حلفا حيث لا يتعلق بمحض اه حل (قوله لان قال بعد التعليق بالحلف الخ) أي ولم يقع بينهما تنازع فلو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلقت حالا لان غرضه التحقيق فهو حلف اه شرح م (قوله طلقت حالا أي لانه عاقل مستحيل وهو يقتضي الوقوع حالا فيقع الطلاق لتحقيق الحلف المعلق عليه أي ما لم يرد بالطلوع ظهورها على الوجه المعتاد واحتمل عدمه لكونه زمن غيم والافلاقيع الطلاق حيث كان مراده ان فأت طلوعها في ظني في ذلك اليوم \* (فرع) \* مما يغفل عنه ان يحلف بالطلاق انه لا يكلمه ثم يخاطبه بخواتم متصلا بالحلف فيقع به الطلاق لان ذلك خطاب وينبغي ان يدين فيما لو قال أردت بعد هذا الوقت الذي هو حاضر عندي اه ع ش عليه (قوله ويقع الآخر بصفته) هذا مشكل في الثالثة لان الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه ان الوقوع في الثالث مبني على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل لا يقال بحمل الوقوع فيها على ما اذا أراد مجرد التعليق لانا نقول هذا لا يصح لانه جعل هذا حلفا ومجرد التعليق لا يكون حلفا مع أن هذا الحمل ينبغي جعل ذلك مثالا لتحقيق الخبر فليتمام لا يقال انما يعتبر بالظن بحيث يمنع الحث في التخيير دون التعليق كما هنا لانا نقول قد تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو علق بفعله فعل ناسيا للتعليق أو مكرها لم تطلق في الاظهر والحاصل ان المعتمد الذي يلتزم به اطراف كلام الشيخين الفاهرة التناقض ان من حلف على ان الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم يكن فعات أو ان لم يكن فعل أو في الدار فظان منه انه كذلك أو اعتهاد الجاهل به أو نسيانه له ثم تبين انه على خلاف ما ظنه أو اعتهده فان قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتهاده أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا حث لانه انما يحلفه بظنه أو اعتهاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فكذلك على الاصح حالا لفظا على حقيقة وهو ادراك وقوع النسبة أو عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للغير المذكور اه سم على محققه ع ش على م ببعض تصرف (قوله من الخروج) هذا راجع للثاني أو عدمه راجع للاول وهذه الصفة التي هي العدم تحصل باليأس على ما مر اه شيخنا (قوله أو عدم كون الامر كما قاله) هذا ضعيف والمعتمد انما لا تطلق بهذا لانه حلف على غلبة الظن الا ان يحمل على ما اذا كان هناك محاورة ومنازعة وعندها لا عبرة بغلبة الظن بل هو تعليق محض اذا وجدت صفة وقع اه شيخنا (قوله وهي في العدة) راجع للثلاثة وهو غير ظاهر في صورة العدم اذ هي لا تطلق فيها الا بالموت على ما مر وقوله أو من طلوع الشمس أعاد من لانها تبين ليس فيها مطلق سابق اه شيخنا (قوله وهي في العدة) أي في غير المسئلة الاخيرة والاولى بخلاف الثانية وكتب أيضا قوله وهي في العدة طاهر كلامه رجوعه للثلاثة وهو واضح في الثانية دون الاولى لانه لو أبانتها ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل البيونة وفي الثانية يتبين وقوع الطلاق من اللفظ وان أبانتها وكتب أيضا هو ظاهر بالنسبة للثلاثة وليس واضح في تحقيق الخبر والمنع اه حل (قوله وهي في العدة) ظاهر ما شتر الطلاق في الجميع وفي توقف الاخيرة والاولى على ذلك نظير بل ينبغي اذا حصل اليأس ان يقع الطلاق في الاولى والاخيرة ثم الشك في مشكاة على قولهم لا حث في الحلف على غلبة الظن كذا بخط شيخنا البرلسي وذكر ذلك في مواضع أخر وعبر بقوله والمتجه في الاولى والاخيرة توقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الاولى موتها بعد العدم من غير

(فاذا قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم يخرج أو ان خرجت أو ان لم يكن الامر كما قلت فانت طالق وقع المعلق بالحلف) لان ما قاله حلف بأقسامه السابقة (لان قال) بعد التعليق بالحلف (اذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فانت طالق فلا يقع المعلق بالحلف لانه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الامر كما قاله وهي في العدة أو من طلوع الشمس

خروج يفتى بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة اهـ (وأقول) انظر على هذا هل شرط الوقوع قبيل انقضاء العدة أن يكون المعاق بالخلف الطلاق الرجعي فان كان الثلاث لم يقع قبيل الانقضاء لعدم إمكانه وقول شيخنا والمتجه المخ وفاق عليه مر اذا كان المعاق طلاقا رجعيا لكنه لم يجزم به اهـ سم (قوله أوجبى الحاج) وهل يتطرق في ذلك إلا كثر أو لما يطلق عليه اسم الجمع أو الى جميع من بقي منهم - ممن ير يد الرجوع احتمالات أقربها ثانيا اهـ شرح مر وعليه فهل المراد قدومهم للبركة مثلاً أو لا بد من دخولهم البلد حتى يقع ولو كان المعاق من قرية من قرى مصر فهل يشترط قدوم الحاج الى بلاده أو يكفي وصولهم الى مصر وكيف الحال فيه نظر والا قرب الثاني فلا بد من دخولهم البلد في الاولى ولا يشترط دخولهم - م قرينته في الثانية اهـ ع ش عليه (قوله أطلقها) خرج ما لو قيل له ألك عرس أو زوجة فقال لا أو أنا عازب فهو كتابة عند شيخنا ولو عند الخطيب لانه كذب محض اهـ قل على الجلال (قوله فقال نعم) خرج بنعم أو أأشار بنعم أو أنه لا عبرة من ناطق فيما يظهر لما مر أول الفصل وما لو قال طاعت لعل يكون كتابة أو صريحاً قبل بالاول والثاني أصح اهـ شرح مر (قوله التماس الانشاء) أي طلب الانشاء أي لا يطاع طلاق اهـ شرح مر (قوله كعبير وأجل) أي وای بكسر الهمزة والواو جسه ان بلى هنا كذلك كما مر في الاقراران الفرق بينهما ما عرفت لا شرعي اهـ شرح مر (قوله فصرح) أي في الايقاع وان لم تكن من صرائح الطلاق لكنها فائتة مقامه كقوله فلو قال طلقها وقع ولا بد بخلاف ما لو اقتص على قوله طاعت بغيره بغيره وهو صريح بخلافه حيث قال انه كتابة اهـ حل (قوله فائتة مقام طلقها المراد) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل انها كتابة مع لاله بانها ليست من صرائح الطلاق كما في أصله مع شرح مر ونص عبارة شرح مر في رد هذا القول ويرد بانها وان كانت ليست صريحة فيها لكنها ما قبلها الا لزم منه ما ذكرته في مثل هذا المقام ان المعنى نعم طلقها واصراحتها في الحكاية ترات على قصد السائل فكانت صريحة في الاقرار تارة وفي الانشاء أخرى تبعاً لقصد اهـ ومن ثم لو قيل له ان فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن اقراراً لانه ليس هنا استخبار ولا انشاء حتى ينزل عليه بل هو تعليق ونعم لا تؤدي معناه اهـ حل (قوله فالظاهر انه استخبار) أي فيكون اقراراً ودين \* (فرع) \* لو قصد السائل بقوله أطلق زوجتك الانشاء فظنه الزوج استخباراً أو بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ما ذكر مر \* (فرع) \* علق طلاقاً وزوجته على تأبر البستان هل يكفي تأبر بعضه كما يكفي في دخول ثمر في البيع أو لا بد من تأبر الجميع فيه نظرونيته الثاني \* (فرع) \* علق شافعي طلاقاً وزوجته الحنفية على صلاة فصلا تصح عندها دون الزوج فالمتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج اهـ سم على ج \* (فرع) \* وقع السؤال عن قيل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغني أن بعضهم أفتى بعدم الوقوع محتمل بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظير بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جداً اهـ سم أيضاً اهـ ع ش على مر في الجميع

\*(فصل) \* في أنواع من تعليق الطلاق

أي أنواع أخرى غير ما تقدم كما في مر (قوله لو علقها بكل رمانة الخ) هذا شرط وسيأتي جوابه بعد ست مسائل بقوله لم يقع ولو علق بمسحيط عتلاً كان جمع الله بين الضدين أو شرعاً كان نسخ صوم رمضان أو عادة كل معدت السماء لم يقع في الحال شيء بل حتى توجد الصفات ووجدت ولكن الميم منعقدة فيصحت بها اذا كان قد سبق منه تعليق على الخلف ثم انه علق بمسحيط فاصداً منعهام منه كان قال لها ان معدت السماء فانت طالق فاصداً منعهام من الصعود لما تقدم ان الخلف ما يتعلق به حدث أو منع أو تحقيق خبراً ما اذا قال بما لا كر ولم يقصد منعهام من الصعود فلا يكون حلفاً فلا يحنث به من علق على الخلف وهذا كله في حالة الانبات كما علمت من الامثلة أما اذا طلق بالمسحيط في التقي كقوله ان لم تصعدى السماء فانت طالق فانه يقع في الحال

أوجبى الحاج (ولو قيل له)

استخباراً أطلقها أي

زوجتك (فقال نعم فقرأوا

به) أي بالطلاق فان كان

كاذباً فهي زوجته في الباطن

(فان قال أردت) طلاقاً

(ماضياً وراجعت) بعده

(حلف) فيصدق في ذلك

وان قال بدل قوله وراجعت

وبانت وحدثت نكاحها

فكأمر فيسألونك أنت

طالق أمس وقسر بذلك

(أو قيل له) ذلك التماساً

انشاء فقال نعم أو نحوها

مما برادتها كعبير وأجل

(فصرح) فيقع حالاً ان نعم

أو نحوها فائتة مقام طلقها

المراد لذكر في السؤال ولو

جهل حال السؤال قال

الزركشي فالظاهر انه استخبار

\*(فصل) \* في أنواع من

تعليق الطلاق (علقه)

بأ كل رمانة



لحصول اليأس من حيثئذ فلا يتوقف على الموت ولا فرق فيه بين أن وغيرها فعمل قولهم فيما سبق التعليق  
 بأن في النفي للتراخي إذا كان التعليق يمكن والممكن لا يحصل اليأس من وقوعه إلا بالموت أما المستحيل فالعلم بعدم  
 وقوعه حاصل في الحال اهـ من شرح مر وعش عليه ثم قال حج بعدم مثل ما تقدم ويأتي في والله  
 لا أصعد السماء أنهم لا تنفذ لكن لا لما هنا بل لأن امتناع الحث لا يحل بتعظيم اسم الله ومن ثم انعقدت في  
 لا قنات فلان وهو ميت مع تعلقها بمسحيل لأن امتناع البريه تلك حرمة الاسم فيحوج الى تكفير اهـ (قوله علق  
 بأكل رمانة الخ) وهل تناول الرمانة المعلق بأكلها جلدتها كالمعلق بأكل القصب فإنه يتناول قشره الذي يحس  
 معه حتى لو مصه ولم يبلعه لم يحث أو يفرق فيه نظر وما لم مر الى الفرق وقال لا يتناول الثمر المعلق بأكله  
 فواء أو قشاعه اهـ سم على حج أي فلا تتناول الرمانة جلدتها وقياس ما ذكرناه لو حلف أن تأكل هذا  
 الرغيف فتركت بعضه لكونه محروراً لا يعتاد أكله الحث لا يطلق الرغيف على الجميع فراجع وقد يقال بعدم  
 الحث لأن ما حرق لا يقصد بالخاف على أكله كإنه لا يحث بترك اقشاع الثمر وقول سم حتى لو مصه الخ قياس  
 ذلك أنه لو حلف لأص القصب فشرب ماءه الخام عدم الحث لأنه لم يصبه عرفاً وانما شربه اهـ عش على مر  
 ولو قال لزوجته أن خرجت الأباذني فانت طالق فأذن لها وهي لا تعلم أو كانت صغيرة أو مجنونة فخرجت  
 لم تطلق اذ لم تخرج بغير إذنه فلو أخرجهما لم يكن اذناً كإرجاء ابن المقرئ وإن أذن لها في الخروج فخرجت  
 لم يقع وانحلت لأن ان لا تكرار فيها فأشبهه أن خرجت مرة بدون اذني فانت طالق ويقارن أن خرجت لابس  
 ثوب حرير فانت طالق فخرجت غير لابس له ثم خرجت لابساً حيث طلقت بعدم انحلال اليمين لا تنفاد الصفة  
 فحث في الثاني بخلاف هذه ولو حلف لا يأكل من مال زيد وقدم له شيئاً من ماله ضيافة أو غيرها لم يحث لأنه أكل  
 ملك نفسه أو لا يدخل دار زيد مادام فيها فانتقل منها وعاد اليها ثم دخلها الخالف وهو فيها لم يحث لانقطاع  
 الدعومة بالانتقال منها نعم إن أراد كونه فيها انتحها الحث كما يحثه الأذرع ولو حلف لا يصوم زمناً حث بشروعه  
 في الصوم كالحلف لا يصوم أو ليصوم من أزمته كفاه صوم يوم لأشتماله عليها وقضية التعليق لا كفاه بصوم  
 ثلاث لحظات وبه صرح الاسنوي أو ليصوم من الأيام كفاه ثلاثة أيام أو أن كان الله يعذب الموحدين فانت طالق  
 لم تعلق إلا أن يريد أن كان الله يعذب أحد منهم ولو أنهم همز وجته بالواط لحلف لا يأتي حراماً حث بكل  
 محرم ولو قال أنت طالق في مكة أو النخل أو البحر أو نحو ذلك مما لا ينتظر طلقت حالاً ما لم يقصد تعليقاً اهـ شرح  
 مر (قوله علق بأكل رمانة) أخذ بعضهم من هذا أن التعليق بغسل الثياب لا يحصل البر فيها إلا بغسلها وقت  
 استحقاتها الغسل من الوسخ لأنه العرف في ذلك وكالوضع الخجاسة كالمظهر اهـ شرح مر (قوله أو  
 رغيف) هو المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغيراً لا ولياً تبركهم ونحو خبر سيدي أجد البدوي رضي الله  
 عنه اهـ (قوله نعم أن بقي قنات الخ) يجري تفصيل الباب فيما ذابقي بعض حجة اهـ شرح مر (قوله يدق  
 مدركه) بضم الميم أي ادراكه اهـ عش أي يخفى مدركه أي ادراكه أي الاحساس به اهـ شيخنا  
 وفي شرح مر في الإيمان بحيث لا يسهل التقاطه بالبدعة عادة وإن أدركه البصر انتهت في الصباح  
 والمدرك بضم الميم يكون مصدراً أو اسم زمان ومكان تقول أدركته مدركا أي ادراكاً وهذا مدركه أي  
 موضع ادراكه وزمن ادراكه ومدارك الشرع مواضع طلب الأحكام وهي حيث يستدل بالنصوص  
 والاجتهاد من مدارك الشرع والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخريج وجه  
 وقد نص الأئمة على طرد الباب فيقال مفعول بالضم من أفعل واستثنيت كلاً من مسموعة خرجت عن القياس  
 قالوا المأوى من آويت ولم يسمع فيه الضم وقالوا المصيح والمسمى لموضع الأصابع ولو قسموا الخدع من  
 أخذت الشيء وأخرأت عنك مجزى فلان بالضم في هذه على القياس وبالفخ شذوذاً ولم يذكر والمدرك مما  
 خرج عن القياس فالوجه الأخذ بالأصول القياسية حتى يصح سماع وقد قالوا الخارج عن القياس لا يقاس  
 عليه لأنه غير موصل في بابه اهـ (قوله بأن لا يكون له موقع) أي بأن لا يسمى قطع خبر كافي شرح مر (قوله

أورغيف) كان قال إن أكلت  
 هذه الرمانة أو هذا الرغيف  
 أو رمانة أو رغيفاً أنت طالق  
 (فبقي) من ذلك بعد أكله  
 (حجة أولية) لم يقع الطلاق  
 كسبائي لأنه يصدق أنهم لم  
 تأكل الرمانة أو الرغيف نعم  
 قال الامام أن بقي قنات يدق  
 مدركه بأن لا يكون له موقع  
 فلا أثر له في بطلان الحث نظراً  
 للعرف (أو) علقه (ببعضها)  
 ثمرة فيها ويرمى بها

ثم يامساكها) كان قال ان بلغتها فانت طالق وان رميتها فانت طالق وان أمسكتها فانت طالق (فبادرت) مع فراغ من التعليق (يا كل بعض) منها (أو رمية) لم يقع اتباعا للفظ بخلاف ما لو تقدمت عين الامساك أو توسطت أو آخرت الزوجة أو كل البعض أو رمية فلا تخلص بذلك لحصول الامساك وقولي ورميها مع قولي أو رمية أولى من قوله ثم رميها مع قوله ورمي بعض ٢٨٣ اذ لا يشترط تأخير التعليق برميها عن التعليق

باب تلاعها ولا الجع بين كل بعضا ورمي بعضها (أو) علقه (بعدم تخير نواه عن نواها) المختلطين كأن قال ان لم تخيرني نواي عن نواك فانت طالق (ففرقت) بان جعلت كل نواه وحدها (أو) بعدم (صدقتها فتمت سرقة) كان قال وقد اتهمها بان لم تصدقيني فانت طالق (فقلت سرقت ما سرقت أو) بعدم (اخبارها بعدد حب) كأن قال ان لم تخبريني بعدد حب هذه الزمانة فانت طالق (فذكرت ما) أي عدد (لا تنقص عنه ثم واحدا واحدا الى ما لا يزيد عليه) كأن تذكر مائة ثم تزيد واحدا واحدا فتقول مائة وواحد مائة واثنان وهكذا حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه (أو) بعدم (اخبار كل من ثلاث) من زوجاته (بعدد ركعات الفرائض) كأن قال لهن من لم تخبرني عنكم بعدد ركعات فرائض اليوم واليلة فهي طالق (فقلت واحدة سبع عشرة) أي في الغالب (وأخرى خمس عشرة) أي ليوم الجمعة (وثلاثة احدى عشرة) أي لساقر

ثم يامساكها) أتى بثم ليفيد تأخير عين الامساك عن مجموع اللتين قبلها وأماهما فلا ترتيب بينهما اهـ شيخنا (قوله فبادرت يا كل بعض منها) أي يبلغه من غير مضغ أو بعد مضغه ولا تكون بالمضغ ممسكة والا كل في تعليق الطلاق به يتوقف على بابه بعد المضغ والبالغ في ذلك يشمل المسبوق بالمضغ وبغيره ولو حلف بالطلاق انها لا تأكل كذا وابتاعته لم يحتث وان كانت العادة في تناوله الباع من غير سبق مضغ لان الطلاق مبني على الوضع اللغوي والبالغ من غير مضغ لا يسمى كذا بخلاف ما لو حلف بالله لا يأكل كذا فابتاعه من غير مضغ فانه يحتث وان كانت العادة في تناوله البالغ بعد المضغ لان مبني على الايمان على العرف وهو يسمى فيه كذا كذا قاله شيخنا وقال واعلم ان كلام الاصحاب الا الامام والغزالي يميلون في التعليق الى تقديم الوضع اللغوي على العرف الغالب اذا العرف لا يكاد ينضبط هذا ان اضرب وان اطرد عمل به لقوة دلالة وعلى الناظر التأمل والاجتهاد فيما يستفتي فيه اهـ حاشي (قوله ففرقت) الاولى الاتيان بالاول لان الفور به ليست بشرط وكذا قوله بعده فقالت سرقت الخ ويمكن ان يأتى بالفاء فيها المناسبة ما قبلها (قوله ان لم تصدقيني) بفتح المثناة وضم الدال وكسر القاف المنخفضة أي ان لم تخبريني بالصدق اهـ شيخنا (قوله ما سرقت) ما نافية فهو خبر بان (قوله فذكرت ما لا ينقص عنه) أي فلا بد من ذكر ذلك فورا وبه صرح الرافعي وفي كلام بعضهم ان الوجه عدم اشتراط ذلك أي فيما لا يقتضي فورا كمثل المصنف بخلاف ما يقتضي الفور كما اذا لم تخبريني اهـ حل (قوله ثم تزيد واحدا) أي وكذا عكسه بان تذكر عددا تعلم انها لا تزيد عليه ثم تنقص واحدا فواحد وهكذا وكذا لو جعت بين مائة بان تذكر عددا متوسطا ثم تزيد وتنقص وهكذا وتقول عن الرافعي انه لا بد من توالي الاعداد ولم يوافق عليه شيخنا وفيه نظر لاحتمال ان العدد الذي تسقطه هو الموافق لعدد حب الزمانة المحلوف عليه فالوجه ما ذكره الرافعي وفارق ما هنا ما لو قال من أخبر برتي بقدم زيد فهي طالق فاحب برته به فطالق ولو كاذبة فيه بانه في الزمانة اخبار عما وقع بخلاف هذا قاله شيخنا وقال غيره ان الزمانة عدد خاص من اعداد كثيرة فهو المراد بخلاف ذلك فتأمل ولو وقع حجر فقال ان لم تخبريني عن رماه فانت طالق فقالت رماه مخلوق لم يحتث ما لم يرد تعيينا اهـ قل على الجلال (قوله حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه) وفيه ان الخبر يصدق على الاعم من الصدق والكذب وحيث كان ينبغي أن يكتب في أي عدد تأتي به كما اكتفى باخبارها كاذبة بقدم زيد وقد قال لها ان أخبرتي بقدم زيد فانت طالق وأجيب بان الاخبار اذا كان عما هو موجود في الواقع لا بد فيه من الصدق واذا كان عما يحتمل الوقوع وعدمه فيكتفي فيه بالاخبار ولو كذبا اهـ حل ومثله مر (قوله أي في الغالب) أي وان لم يقصده ولم يعرفه وكذا يقال فيما بعده (قوله بخلاف ما اذا قصد تعيينا فلا يخلص بذلك) أي بالتفريق المذكور في صورة النوى ولا بالاخبار المذكور في صورة السرقة والحب والركعات بل يقال في صورة النوى ان أمكن التمييز عادة فبرت لم يقع بل يرفى عينه وان لم يميز وقع بالأس من التمييز وذلك قبيل الموت وان لم يمكن التمييز عادة فهو تعليق بمسح في النفي فيقع حالا اهـ من شرح مر والرشيدي وعش عليه وأما الصور الثلاث الباقية فالمعلق به فيها لا يكون مستحيلا أصلا فحينئذ ان أخبرته بما عينه يرفى عينه فلا طلاق وان لم تخبر به وقع الطلاق لكن بالأس وهو يحصل بالموت كما علمت لانه تعليق بممكن في النفي فكذا استفاد من حل (قوله أو بنحو حين الح) عبارة شرح الروض في الايمان أي الى حين أو زمان أو دهر أو حق أو

(ولم يقصد تعيينا في هذه المسائل) (الاربعة لم يقع) طلاق اتباعا للفظ في الاولى ولصدق المخاطبة في أحد الاخبار ين في الثانية ولاخبارها بعدد الحب في الثالثة ولصدقهن فيما ذكر من العدد في الرابعة بخلاف ما اذا قصد تعيينا فلا يخلص بذلك والتعديد بعدم قصد التعيين في الرابعة من زياتي (أو) علقه (بنحو حين) كزمان كان قال أنت طالق الى حين أو زمان أو بعد حين أو زمان (وقع بمعنى لحظة) لصدق الحين والزمان بها والى بمعنى بعد



احقاب حث بالموت أي قبيلة من حكماء القضاء لا يفتي بغير من مقدربل يقع على القليل أي  
ومثله ما لو حلف لا بد أن يفعل كذا كجر في الطلاق فيكون كقوله لا تفتي حثك فتى قضاء بروسواء أو صف هذه  
الالفاظ بقرب أو بعد لجميع العمر مهلة له ويخالف الطلاق حيث يقع به بمعنى لحظة في قوله أنت طالق بعد حين  
أو نحوه و فرق الأصل بينهما بأن قوله أنت طالق بعد حين يتعلق فتعلق الطلاق بأول ما يسمى حيناً وقوله لا تفتي  
حثك إلى حين وعد وهو لا يختص بأول ما يقع عليه الاسم وقضيه أنه لو حلف بالطلاق ليه قضين حتى فلان إلى حين  
لم يثبت به لحظة اهـ وقوله وقضيه الخ اعتمد مر انتهى شورى \* (فرع) \* وقع السؤال عن شخص  
عليه دين لا يخرج بالطلاق أنه يعطيه كل جمعة منه كذا فتقوت جمعة من غير إعطاء ثم دفع ما يخصها في الجمعة  
التالية لها هل يثبت أم لا والجواب أن الظاهر أن يقال فيه بالحنث لأن كل جمعة طرف وبفراغها يتحقق عدم  
الإعطاء فيها وهذا كله عند الإطلاق فلو دلت القرينة على أنه لا يؤخذ ذلك مدة طويلة بل أراد الأعم من الإعطاء  
فيها أو فيما يقرب منها عارة بحيث لا يعدم مؤخر الم يثبت ويقبل ذلك منه ظاهراً اهـ ع ش على مر (قوله  
وفارق ذلك الخ) عبارة شرح مر وفارق قولهم في الإيمان لا تفتي حثك إلى حين لم يثبت بلحظة فاكتر بل  
قبل الموت بأن الطلاق يتعلق فتعلق بأول ما يسمى حيناً إذ الم دار في التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها  
ولا تفتي وعد وهو لا يختص بزمان فنظر فيه إلى اليأس (قوله فيرجع فيه) أي في كل من الطلاق والقضاء إليه  
أي إلى الانشاء والوعد لكن على التوزيع ففي مسألة الوعد يثبت باليأس وفي الانشاء بمعنى لحظة اهـ شيخنا  
(قوله أو برؤية زيد) والرؤية لتعوز بد محمولة على البصرية لا العلمية بخلاف رؤية الهلال فانها محمولة على  
العلمية لا على البصرية فتعلق بتمام العدد كما تعلق برؤية غير هاله فلو قال للعمياء ان لم تروا زيداً فانت طالق  
طلقت في الحال حيث أيسر من هود بصرها بان غارت عينها أو ولدت كاهاً لانه يتعلق بمسحيل مع النفس اهـ  
حل (قوله أولسه) والوجه ان مسه هنا كلسه وان افتره في نقض الوضوء لا طراد العرف هنا باتحادهما  
اهـ شرح مر (قوله تناوله حيا وميتاً) أي فيحتمل برؤية شيء من بدنه متصل به غير نحو شعره نظير ما يأتي لامع  
أكراء عليها ولو في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو مرآة نعل لوعلق برؤيتها وجهها فترأته في  
المرآة حث إذا لم يكن هارؤيته الا كذلك صرح به القاضي في فتاويه فيما لوعلق برؤية وجهه وبمس شيء من بدنه  
ويشترط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كاهه عرفاً بخلاف مالوا أخرجه من كوة مثلاً فترأته فلا حث ولو  
قال للعمياء ان رأيت فهو يتعلق بمسحيل حلالاً أي على المتبادر منها أو علق برؤية الهلال أو القمر حل على العلم  
به ولو برؤية غير هاله أو بتمام العدد فتعلق بذلك لان العرف يحمل ذلك على العلم بخلاف رؤية زيد مثلاً  
فقد يكون الغرض زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج كما قال ابن  
الصباغ وغيره وله أخبر به صبي أو عبداً أو امرأة أو فاسق فصدقه فالظاهر كقوله الاذرى مؤاخذه ولو قال أردت  
بالرؤية المعاينة صدق بيمينه نعم ان كان التعليق برؤية عمياء لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قبلنا  
التفسير في الهلال بالمعاينة ومضى ثلاث ليال ولم ترفها من أول شهر يستقبله انحلت يمينه لانه لا يسمى بعدها  
هلالاً أما التعلق برؤية القمر مع تفسيره بمعاينة فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لانه قبلها لا يسمى قمر كذا فتى  
به الوالد رحمه الله تعالى اهـ شرح مر (قوله كغذف الحى في الاثم والحكم) أما الاثم فلان قذف الميت  
أشد من قذف الحى لان الحى يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت اهـ ع ش على مر وأما الحكم فهو  
وجوب الحد أو التعزير بقذفه كقذف الحى اهـ شيخنا (قوله لان القصد في التعليق بالضرب الايلام)  
لكن خالفه في الإيمان وقد يجمع بحمل ما هنا على الايلام بالقوة والتمنى ثم على ما بالفعل شيخنا \* (فرع) \*  
فمن حلف لا تذهب زوجته مع أمه إلى الحمام فذهب أو لا واجتمع فيه فلن قصده من الاجتماع فيه حث  
وان قصده من اجتماعهما ذهاباً أو أطلق فلا كذا في الامداد آخر مسألة في الباب اهـ شورى (قوله لان

وفارق ذلك والله لا تفتي  
حثك إلى حين حيث لا يثبت  
بعض لحظة بأن الطلاق  
انشاء ولا تفتي وعد فيرجع  
فيه اليه (أو) علقه (برؤية  
زيد أولسه أو قذفه تناوله)  
التعليق (حيا وميتاً) أما في  
الرؤية والممس فظاهراً  
في القذف فلان قذف  
الميت كغذف الحى في الاثم  
والحكم ويكتفى برؤية بعض  
البدن ولمسه ولا يكتفى برؤية  
الشعر والظفر والسن ولا  
لمسه (لا بضره) المعلق به  
الطلاق فلا يتناوله التعليق  
ميتاً لان

القصد في التعليق بالضرب الايلام) أي بالفعل وهذا يخالف لكلامهم في باب الايمان اذا المراد بالضرب ما من شأنه الايلام واعتقد شيخنا أن ما هنا وما في الايمان على حد سواء فيكون في الضرب أن يكون من شأنه الايلام وان لم يؤلم بالفعل مع التفرقة بين الحى والميت وحيث لا يحسن التعليق المذكور في كلامهم اهـ حل (قوله لا يحسن بالضرب) فيه انهم قالوا انه يتأذى مما يتأذى منه الحى واجاب عنه بعضهم بان تأذيه متعلق بالروح وما هنا بالجسد وهو لا يحسن وفيه نظر لان الروح تتأذى بواسطة البدن بدليل قولهم لا يغسل بماء بلود للآيؤذيه مع ان هذا من وظائف البدن وسألت عنه شيخنا فافتره (قوله والسفيه من به مناف الخ) هو بمعنى الذى في أصله قال الزركشى الظاهر النظر الى الشقاق فان كان في معرض الاسراف فذلك أو معرض بذاءة اللسان والفحش فالوجه الجمل عليه وان لم يظهر شئ فبأنى ما قاله اهـ سم (قوله من به مناف لا طلاق تصرف) فزع في هذا التفسير الاذرى بان العرف هم بان السفيه بذاءة اللسان ونطقه بما يستحق منه سيما ان دلت قرينة عليه ككونه خاطبا بذاءة فقالت يا فيه مشيرة الى ما صدر منه والوجه الرجوع الى ذلك ان ادعى ارادته وكانت هناك قرينة فان كان علميا عمل بدعواه وان لم تكن قرينة اهـ شرح مر (قوله ويشبهه انه من يتعاطى الخ) أى ينبغي أن يقال في تعريفه انه من يتعاطى الخ فلا يتوقف ذلك على فعل حرام ولا على ترك واجب اهـ ع ش على مر (قوله والبخل من لا يؤدى الخ) والسفلة من يعتاد الافعال الدنيئة والحقيرة لفة الفقير وعرفا فاحش القصر ضئيل الشكل ولا عبرة بعرف النساء انه قليل النفقة والاحق من يضع الشئ في غير محله مع علمه بجهه والغوغاء من يخاطب الاراذل ويخاصم بلاموجب والقلاش من يذوق الاطعمة في نحو الاسواق بغير شراء والقواد من يجمع الرجال مع النساء او غير أهله أو مع المرد والقرليان من لا يمنع الزاني بأهله أو محارمه والمذنب من لا يمنع الداخل عامين وقابل الجنة من لا يغار عليهم والقعبة البقي وهى القعبة كناية عن الرجولية فاذا هزجته فقالت له رأيت مثالا كثيرا فقال لها ان كنت رأيت مثالا فانت طالق فان اراد المكافاة أو أطلق طلقت والافتعال في اعتبار الصفة \* (فرع) \* قال لها ان لم أقل كما تقولين فانت طالق ثلاثا فقالت له أنت طالق ثلاثا لخلاصه ان يقول أنت طالق ثلاثا شاء الله ويقصد التعليق أو من وثاق أو يقول أنت قلت أنت طالق ثلاثا ولو قالت كيف تقول اذا طلقتني فقال أقول أنت طالق ثلاثا فلا يقع به شئ \* (فرع) \* لا يحسن من حلف انه من أهل الجنة ان كان مسلما نظر الظاهر النصوص فان كان كافرا حنث لذلك فان مات المسلم مرتدا أو الكافر مسلما تبين الحنث في الاول وعدمه في الثاني اهـ قل على الجلال (قوله من لا يؤدى زكاة الخ) هذا بخيل شرعا وقوله أولا يقرى ضيفا هذا بخيل عرفا اهـ شيخنا عزيزى وفي المصباح البخل في الشرع منع الواجب وعند العرب منع السائل مما يفضل عنه اهـ (قوله أولا يقرى ضيفا) قال في المختار قرى الضيف يقر به قرى بالكسر وقرأ بالفتح والمد أحسن اليه وكتب أيضا لطف الله به قوله أولا يقرى ضيفا والظاهر انه ليس المراد هنا بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطأ عليه وقد جرت العادة باكرامه اهـ ع ش على مر وفي المصباح قرى الضيف أقربيه من باب روى قرى بالكسر والقصر والاسم القراء مثل سلام اهـ

\*(كتاب الرجعة)\*

بفتح الراء ويجوز كسرها وقيل هو الاكثر لغة وعبارة شيخنا بفتح الراء أنصح من كسرها عند الجوهري والكسر أكثر عند الأزهري وعليه يكون استعمال المكسور في المرة على خلاف المشهور ومن انه للهبة وهل هي ابتداء نكاح أو استدامة بعض فروع الباب يقتضى الاول وبعضها يقتضى الثاني فهو مما لا يطلق عليه الترجع اهـ حل وفي قل على الجلال هو كابتداء النكاح مرة وكدوامه أخرى وهذا أكثر كما يعلم مما يأتي وأصلها الاباحية وتعتزمها أحكام النكاح (قوله رد المرأة الى النكاح) أى من النكاح النافس الى النكاح الكامل فلا إشكال بكونه فى نكاح اهـ مدافى وقال بعضهم الى النكاح أى الى موجب وهو الحل اهـ وعبارة روى

القصد في التعليق بالضرب  
الايلام والميت لا يحسن  
بالضرب حتى يتألم به (ولو  
خاطبته بمكرهه كسفيه  
بأنحيس فقال) لها (ان  
كنت كذا) أى سفيها أو  
أنحيسا (فانت طالق فان  
قصد بذلك مكافأتها)  
بإجماع ما تكره أى اغاظتها  
بالطلاق كما اغاظته بما يكرهه  
(وقم) حالا وان لم يكن عليها  
أو أنحيسا (والا) بان قصد  
تعليقا أو أطلق (فتعلق)  
فلا يقع الا بوجود الصفة نظرا  
لوضع اللفظ (والسفيه من  
به مناف لا طلاق التصرف)  
كان يبلغ مبدرا يضع المال في  
غير وجهه الجائر (والأنحيس  
من باع دينه بدنيا) بان يتركه  
بأنفسه بها قال الشيخان  
(ويشبهه أنه من يتعاطى  
غير لاثق به بخلا) بما يليق به  
لا زهدا ولا تواضعا وخس  
الانحساء من باع دينه بدنيا  
غيره (والبخيل من لا يؤدى  
زكاة أولا يقرى ضيفا) هذا  
من زيادتي

\*(كتاب الرجعة)\*

هى لغة المشرق من الرجوع  
وشرعا رد المرأة الى النكاح  
من طلاق غير بائن في العدة  
كما يؤخذ مما سيأتى والاصل  
فيها قبل الإجماع قوله تعالى  
وبعولتن



فيه أسبأى قوله وفي الصيغة لفظ الخ واستشكل قول المرتجع راجعت زوجتي إلى نكاحي مع ان المرتجع لم  
تخرج عن النكاح بل هي زوجة حكما في النفقة وغيرها وأجيب بان المراد راجعتها إلى نكاح كامل غير  
صائر لينونة بانه قضاء مدة انتهت (قوله أحق بردهن) أي مستحقون فهو بمعنى أصل الفعل اه قل على  
الجلال (قوله وشرط فيه الخ) أي ولا يشترط في تحققة وقوع الطلاق على المعتمدة لو شئت فيه فراجع ثم  
بان وقوعه تحت كل زوج أمة أي أنه طائفة فبان ميتا اه ج اه حل لان العسيرة في العقود بما  
في نفس الامر وظن المكلف اه زى (قوله المعلوم من كتاب النكاح) أي حيث قال هناك وشرط في  
الزوج حل واختيار أي والمرجع زوج هذا مراده وقبلة لا يلزم من اشتراط الاختيار في الزوج اشتراطه  
في المرجع لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لكن الحكم مسلم اه شيخنا وعبارة الشورى قوله  
المعلوم من كتاب النكاح فراجع وينظر وجه العلم من ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا  
يلزم منه اعتباره فيه دواما تأمل انتهت (قوله أهلية نكاح بنفسه) أي سواء كان يعقله نفسه أم غيره  
فصح التفريع اه شيخنا (قوله فتصح رجعة سكران) أي متعددا وأما غيره فأقواله كلها لاغية اه ع ش  
دلى مر (قوله لا مرد) والفرق بينه وبين المحرم مع ان كل مانع ان الردة تقطع النكاح فهي مانع قوى  
والاحرام لا يقطعها فهو ضعيف كلاما مانع اه شيخنا (قوله وصي) ذكر الصبي وقع في الدقائق واستشكل  
بأنه لا يتصور وقوع طلاق عليه ويوجب بحمله على فسح صدر عليه وقلنا انه طلاق أو على ما لو حكم حنبلي بصحة  
طلاقه على انه لا يلزم من نفي الشيء امكانه فلا استشكل غفلة عن ذلك اه شرح مر قال سم على منهج  
وانظر اذا طلق الصبي وحكم الحنبلي بصحة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث يزوجه كما هو ظاهر قياس المجنون  
اه أقول الظاهر ان الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وان كان بائنا عند الحنبلي لان الحكم بالصحة لا يستلزم  
التعدي الى ما يترتب عليها فان كان ذرحكم بصحته وبوجبه وكان من موجهه عنده امتناع الرجعة وان  
حكمه بوجبه يتناولها احتاج في ردها الى عقد جديد اه ع ش عليه (قوله ومجنون) بأن طلق في حال  
افاقته أو علق الطلاق بصفة ووجدت حال جنونه اه حل (قوله وانما الاحرام مانع) أي فهو أهل للنكاح في  
الجملة لا يقال هذا يصدق بالمرتد فيقال انه أهل للنكاح في الجملة لولا الردة لانه قول بين الاحرام والردة فرق واضح  
لان الردة تزيد اثر النكاح كما سيصرح به بخلاف الاحرام فانه مانع كلاما مانع اه حل (قوله ولهذا) أي  
اعتبار كون المرتجع أهلا للنكاح بنفسه في الجملة لولا طلاق من تحت حرة صالحة للاستمتاع وقوله لانه أهل  
للنكاح أي لنكاحها اه حل (قوله فلولي من جن الخ) أي عليه ذلك لانه جواز بعد امتناع اه حل  
وعبارة شيخنا قوله فلولي من جن وذلك بأن طلق قبل أن جن أو علق بصفة ووجدت في حال جنونه والمراد انه  
راجع وجوبا لان الرجعة مثل النكاح وتقدم وجوبه ولولي الصبي أيضا اذا طلق وقد حكم الحنبلي بصحة  
طلاقه ان راجع له لكن جواز الاوجوب كما مر في النكاح انتهت (قوله وهو رد ذلك الخ) فلو أسقط  
الضمير نحو راجعت كان لغوا ومثل الضمير الاسم الظاهر كقلانة واسم الإشارة كهذه اه حل وقوله كان  
لغوا ينبغي أن يستثنى منه ما لو وقع جوابا لقول شخص له راجعت امرأتك التماسا كاتقدم نظيره في طلقت  
جوابا لأمس الطلاق منه ونقل بالدرس عن سم على ج ما يصرح به اه ع ش على مر (قوله  
ورودها) أي ورود مجموعها والافكاها لم ترد في الكتاب والسنة حرر وهذا يفيد ان مأخذ الصراحة الشهرة  
مع الورود في الكتاب والسنة وان لم ينكر ردها فراجع مع ما تقدم في الطلاق والخام فان كلام المصنف في  
ذلك متناف والحق ان مأخذ الصراحة اما الشهرة مع ورود ومعناه والورود أي ورود لفظه في القرآن أو  
السنة وقد لا يخالف ذلك كلام المصنف هنا بان يراد ورود ومعناها وحيت ذبرد لفظ الاصلاح لانه ورد بمعنى  
الرجعة اه حل (قوله ما تر ما استق من مصادرها) أي مما هو مناسب له أولها فلوقال أنت مراجعة بكسر

أحق بردهن في ذلك أي في  
العدة ان أرادوا اصلاحا أي  
رجعة وقوله الطلاق مرتان  
الآية وقوله صلى الله عليه  
وسلم لعمر مره فليراجعها كما  
مر (او كلنهما) ثلاثة (صيغة  
ومحل ومرجع وشرط فيه)  
مع الاختيار المعلوم من كتاب  
النكاح (أهلية نكاح بنفسه)  
وان توقف على اذن فتصح  
رجعة سكران بوجبه وسفيه  
ومحرم لامر تدوسي ومجنون  
ومكره ووجه ادخال المحرم  
انه أهل للنكاح وانما الاحرام  
مانع واهذا لوطق من تحته  
حرة وأمة الامه صح رجعة  
لهامع انه ليس أهلا لنكاحها  
لانه أهل للنكاح في الجملة  
(فلولي من جن) وقد وقع  
عليه طلاق (رجعة حيث  
يزوجه) بان يحتاج اليه كمر  
(و) شرط (في الصيغة لفظ  
يشعر بالمراد) وفي معناه  
ما مر في الضمان وذلك اما  
صرح (وهو رد ذلك الى  
ورجعتك وارجعتك  
وراجعتك وامسكتك)  
لشهرتها في ذلك ورودها في  
الكتاب والسنة وفي معناها  
صائر ما استق من مصادرها  
كانت مراجعة وما كان  
بالجمية وان احسن العربية

الجيم أو قال أنا مرجع بفتح الجيم كان لغوا وأما نفس مصادرها فانظر حكمه ثم رأيت الشهاب عميرة قال  
ويشفي أن تكون المصادر كلها ككتابات كنظيره من الطلاق وهل الحكم كذلك ولو مع لفظ إلى أو حيث استعمله  
ثم رأيت جج أيضا حيث قال ويظهر أن منها أي الكتابات أنت رجعة كانت طلاق فتقول الأصل والأصح  
أن الرد والامسالك مرجعان المراد ما اشتق منهما فتقول شيخنا كجج ما اشتق منهما فيه تنظر ظاهره وكان  
ينبغي أن يقول أي ما اشتق منهما كما أشار إليه الشارح المحقق اه حل (قوله ويسن في ذلك) أي حتى في  
امسكتك الاضافة إلى الضمير كما علم أي حيث عبر بذلك فيه وسكت عنه فيما بعده فلو قال رددت ذلك واستمط إلى  
كان كناية ولو قال أنت رددت بالصدر هل يشترط لكونه كناية أن يقول إلى لان إلى هي المصيرة لكون ذلك مرجعا  
فإذا استعملت صير اللفظ كناية وكذا ما اشتق منه اه حل (قوله كزوجتك ونكحتك) أي أو الزوج  
أو الانكاح وقوله لانم ما أي التزويج والانكاح كلفي الأصل وعبارة الأصل وأن أي والأصح أن التزويج  
والانكاح كنايةان أي هما وما اشتق منهما وان أقصر الشارح المحقق على الثاني اه حل (قوله فانه  
يشترط فيه ذلك) أي في صراحته لان الرد وحده المتبادر منه إلى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد إلى أهلها  
بسبب الفراق ما شرط ذلك في صراحته بخلاف الجمع اه شرح مر وأشعر كلامه بأشراط وصل الفاظ  
الرجعة بما يدل على الزوجة من ضمير كفي الأمثلة أو اسم ظاهر كراجعت فلانة أو أشارة كراجعت هذه كذا  
في حاشية شيخنا زى ويبقى النظر في راجعت بنت فلان والظاهر صحة الرجعة فيه نعم لو ادعى أنه أراد غير  
المطلقة أنه يؤخذ به لانه غلط على نفسه فراجع اه شورى (قوله لان ما كان مرجعا في شيء الخ) أي ولان  
ما كان مرجعا في شيء لم يجد في موضوعه يكون كناية في غيره والتزويج والانكاح من هذا القبيل  
لانهم موضوعان لعل الاجابة لم يصادفاه لان ما من عملان في الزوجة وكلامه لا يتم الا بهذا اه شيخنا  
وفي التحفة في باب النذر \* (تنبيه) \* قولهم على لك كذا صريح في النذر ينافي به صريح في الاقرار الا أن  
يقال لا مانع أنه صريح فيهما وينصرف لاحدهما بقرينة نظيره ما صرح في لفظ السلف انه صريح في السلم  
والقرض لكن المميز ثم نفس الصيغة بخلافه هنا اه أقول ومنه أعرتك اذا اشترى في القرض كما ذكره في  
العارية اه شورى (قوله منحصرة فيما ذكر) أي في المتن حيث أتى فيه بما يفيد الحصر ولا يرد ما في معناها مما  
اشتق من مصادرها وقوله بخلاف كنياتها حيث أتى فيه بالكاف فنها اخترت رجعتك اه حل (قوله ان  
شئت) بكسر الهمزة فلو فتحها أو بدلها بذا صحت من الخوى دون غيره وناء شئت مكسورة لانه خطاب لها ولو  
ضمها فقال بعض مشايخنا بالصحة لانه تصرح بالمقتضى وفيه بحث فتأمل اه قل على الجلال (قوله أو  
راجعتك شهرا) وهل مثله ما لو أتى بما يبعد بقاءه إليه اه حل وفي عش على مر قوله وعدم توقيت  
شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه انه راجعها بقية حياتها  
(قوله وسن اشهاد عليها) أي على اللفظ المطوق به كما قاله الزركشي ويسن على الاقرار بها أيضا وثاب  
على ذلك وان كان فيه ارشاد لانه ليس لمحض الارشاد اه قل على الجلال ويكون الاشهاد على الكناية  
اشهادا على مجرد اللفظ ويصدق الزوج في النية وفي كلام النووي وينبغي أن يقول ما يقوله بعض الناس  
اشهدوا على الخ راجعت زوجتي وحيث ينبغي أن يكون كناية فان نوى به الرجعة ما كفى بذلك ويحتمل أنه  
لغوا به لافرق بين أن يأتي به على أولا اه حل (قوله لانم في حكم استدامة النكاح) ومن ثم لم يحتج لولي  
ولا لرضاها بل يندب فان لم يشهدا ذهب الاشهاد عند اقراره بالرجعة خوفا بجهوده فان اقراره في العدة  
مقبول لقدرته على الانشاء اه شرح مر (قوله لانم في حكم استدامة النكاح) انظر معنى هذه  
الفارسية وما معنى كونها في حكم الاستدامة مع انها استدامة وكان الصواب ان يقال لانم استدامة نكاح الخ  
ويجيب بان المراد في حكم استدامة النكاح الذي لم يخسل بالطلاق والافهى استدامة حقيقة اه شيخنا

ويسن في ذلك الاضافة لان  
يقول إلى أو إلى نكاحي الا  
رددت فانه يشترط فيه ذلك  
كما علم (أو كناية كنز وحتك  
ونكحتك) لان ما صرح به  
في العقد فلا يكون مرجعا  
في الرجعة لان ما كان مرجعا  
في شيء لا يكون مرجعا في غيره  
كالطلاق والظهار وعلم مما  
ذكر ان صريح الرجعة  
منحصرة فيما ذكر وبه  
صرح في الروض وأصلها  
بخلاف كنياتها (وتجيزوه دم  
توقيت) فلو قال راجعتك  
ان شئت فقلت شئت أو  
راجعتك شهر الم تحصل  
الرجعة والثانية من زيادة  
(وسن اشهاد) عليها خروجا  
من خلاف من أوجبها وانما  
لم يجب لانم في حكم استدامة  
النكاح السابق والامر به  
في آية



فاذا بلغن أجلهن يحول على  
النسب كما في قوله وأشهدوا  
إذا تبايعتم وانما وجب  
الاشهاد على النكاح لاثبات  
الفراس وهو ثابت هنا  
والنصر يرجح بين الاشهاد من  
زيادته وبما تقرره علم ان  
الرجعة لا تحصل بفعل غير  
الكاتبه وإشارة الاخرس  
المفهمة كوطء ومقدماته وان  
قوى به الرجعة لعدم دلالة  
علمها ولا يحصل به النكاح  
ولان الوطء يوجب العدة  
فكيف يقطعها واستثنى منه  
وطء الكافر ومقدماته اذا  
كان ذلك ضد هم رجعة  
واسلموا وترافقوا البنا  
فتفسرهم كما تفسرهم على  
الانسكحة الفاسدة بل أولى  
(و) شرط (في الحمل كونه  
زوجة موطوءة) ولو في الدبر  
(معينة) ومن زيادته (قابلة  
لحل مطلقه) بمجانالم يستوف  
عدد طلاقها فلا رجعة بعد  
انقضاء عدتها لانها صارت  
أجنبية ولا قبل الوطء اذ  
لا عدة عليها وكالوطء  
استدخال الماء ولا في مهمة  
كان طلق احدى زوجتيه  
مبهما ثم راجع المطابقة قبل  
تعينها اذ ليست الرجعة في  
احتمال الاجام كالطلاق  
لشبهها بالنكاح وهو لا يصح  
معها ولا في حال ردتها كفي  
بالردنه وان عاد المرتد الى  
الاسلام قبل انقضاء عدتها  
لان مقصود الرجعة الاستدامة

(قوله فاذا بلغن أجلهن) أي قاربن بلوغه لانه بعد بلوغ الاجل أي انقضاء العدة ليس لهم الامساك اه ج  
(قوله وبما تقرره علم ان الرجعة لا تحصل بفعل الخ) فلو وطئ الخنثى الرجعية ثم تشفع فهل يجب عليه الرجعة  
أو التجديد وكذا لو طأ الشافعي الخنثى في نكاح زوجته ثم رجع عن تقليده فهل يجب عليه تجديد النكاح  
على قاعدته مذهب أو لا قياسا على العادة التي فعلها قبل ذلك أو يفرق بان العادة انقضت على الصحة ولم يبق  
أثرها في الخارج والزوجة موجودة والاثر وهو الوطء باق لانه مستند للعدا المتقدم وقد رجع عنه فان قلت  
القياس عدم التجديد قياسا على الكافر اذا أسلم قلت يمكن الفرق بينهما بالتسامح في أنسكحة الكفار مالا  
يتسامح في أنسكحة المسلمين وأيضا أنسكحة الكفار محكوم به منها قبل الاسلام حرره ويمكن الجواب بأنه ان رجع  
عن تقليد الخنثى مثلا الى غيره لا يجب عليه التجديد ولا الرجعة الا ان رجع في خصوص هذه الجزئية بان  
صرح بل رجوع فيها أو فواء بقاها ما لم يصرح بما ذكر بان قد نكحوا الشافعي في العبادات وغيرها ولم يخطر  
بباليه هذه الجزئية فالنكاح صحيح بالعقد المتقدم لوقوعه صحيحا في معتقده لانه لا يلزم من بطلان العموم بطلان  
الخصوص اه ع ش على مر (قوله غير الكاتبه وإشارة الاخرس) أي لانهم ملحقان بالقول في كونهم ما  
كنايتين اه شرح مر (قوله وإشارة الاخرس المفهمة) أي ففهوم اللفظ فيه تفصيل بل فان كان كتابة  
أو إشارة أخرس مفهمة صح وان كان وطئا أو مقدماته لم يصح وقوله لعدم دلالة عليها بخلاف الكتابة وإشارة  
الاخرس المفهمة اه حل (قوله كونه زوجة) حاصل ما ذكره سبعة شروط وربما أغنى الاول عن الثاني  
والخامس والسادس والسابع اه شيخنا (قوله ولو في الدبر) أي وان لم تزل بكارتها كان كانت غورا كما  
هو ظاهر اذ لا ينقص عن الوطء في الدبر اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله مطلقة) أي ولو  
بتطليق القاضي على المولى ويكتفى في تخليصهما منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت  
الرجعة من المولى اه ع ش على مر (قوله مطلقة) أي ولو لاحتمال لا يدخل مالو علق طلاقها على شيء  
وشك في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الاصح صحة الرجعة كما تقدم اه حل (قوله فلا رجعة بعد  
انقضائها) أي بشرط الرجعة بقاء العدة كما صرح به أصله فقال بشرطها ان تكون باقية في العدة اه وفي  
قل على الجلال قوله باقية في العدة خرج المعاشرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها والمراد  
قبل انقضاء عدتها كما أشار اليه الشارح فيدخل مالو طأقت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة  
ومالو وطئت في اثناء عدة الطلاق التي بغير الحل بشبهة لم يمت فله الرجعة فيها وان لم تكن في عدة الطلاق وله  
الرجعة قبل انفصال تمام الولد وقبل ثانی التوأمين نعم لا رجعة له مادامت فراسا لواطى ولو كان الوطء للشبهة  
منه راجع فيما بقي من عدة الطلاق فقط وان تدخلت العدتان الا ان جلت فله الرجعة الى الوضع لوقوع  
الحل عن العدتين معا اه (قوله وكالوطء استدخال الماء) ولو في الدبر كما شمله كلامهم اه زى اه  
شورى (قوله كان طلق احدى زوجتيه) رجعا ثم قال راجعت احدهما فلوراجع كلامهما أو واحدة  
معينة صح ونقل الزركشي عن الرافعي ان مثل المبهمة مالو طلقها على التعيين ثم نسبها وراجعها قبل البيان  
وعبارة ج ومثله على أحد وجهين مالو كانت معينة ثم نسبها الخ وعبارة شيخنا مشله وقوله ولا في طلاق الخ  
فيه انه قد يقال هذا وما بعده يغنى عنه قوله زوجة لان كالا ليس بزوجة وقد يمنع ان الخارج زوجة الاجنبية  
لانه لا يقال فيها هل تصح رجعتها أو لا بخلاف كل من هذين يصح ذلك فيه فاحتج الى ذكرهما تأمل اه حل  
(قوله مبهما) حال من فاعل طلق فهو يكسر الهاء وجعله صفة مستندة في محذوف غلط أو لاحاجة اليه اه شيخنا  
(قوله وهو) أي النكاح لا يصح معه أي الاجام كذا طيب عليه اه شورى (قوله لان مقصود الرجعة  
الاستدامة) تحتاج هذه المقدمة الى أخرى لينبنى عليها ما بعده أي ومن لوازم الاستدامة حل الاستمتاع وما دام  
أحدهما الخ اه شيخنا وانما حلت رجعة المحرمة لا مادتها نوعا من الحل كالنظر والحلوة اه شورى

وما دام أحدهما مرتدالا  
يجوز التمتع بها ولا في فسح  
لان الفسخ انما شرع لدفع  
الضرر فلا يليق به جواز  
الرجعة ولا في طلاق بعوض  
ليبنونها كما مر في باب الخلع  
ولا في طلاق استوفى عدده  
لذلك ولثلا يلقى النكاح بلا  
طلاق (وحلفت في انقضاء  
العدة بغير أشهر) من اقراء  
أو وضع اذا انكره الزوج  
فتصدق في ذلك (ان امكن)  
وان خالفت عادت ان النساء  
مؤثقات على أرحامهن وخرج  
بانقضاء العدة غيره كسب  
واستيلاد فلا يقبل قولها الا  
بينته وبغير الاشهر انقضوا  
بالاشهر وبالامكان ما اذا لم  
يمكن لصغروا بأس أو غيره  
فصدق بيمينه (ويمكن)  
انقضوا (بوضع ثمان بسة  
أشهر ولحظتين) لحظة لوط  
ولحظة الوضع (من) حين  
(امكان اجتماعهما) بعد  
النكاح وهذا أولى من قوله  
من النكاح (ولصور بمائة  
وعشرين) يوما (ولحظتين)  
من امكان اجتماعهما (ولحظة  
بثمانين) يوما (ولحظتين)  
من امكان اجتماعهما وقد  
بينت أدلة ذلك في شرح  
الروض (و) يمكن انقضوا  
(باقراء لحرة طلفت في طهر

(قوله لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر) قد رد عليه طلاق القاضي على المولى فانه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضر ان بعض جزئياته شرع له بخلاف الفسخ اه ع ش على حر (قوله وحلفت في انقضاء العدة الخ) وتحلف أيضا في عدم الحيض لتجب نفقتها وسكناها وان عادت لسن اليأس اه شرح حر (قوله لان النساء مؤثقات على أرحامهن) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعلل عدم قبول قولها في النسب والاستيلاد مع ان العلة جارية فيهما فكان القياس القبول الا ان يقال لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وأمكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيهما بخلاف انقضاء العدة لتعلقها بما فصدقت فيها اه ع ش على حر (قوله كنسب) كان أتت له بولد وادعت انقضاء العدة بوضعه وادعى أنه مستعار فتصدق في الانقضاء لاني ثبوت نسب الولد وقوله واستيلاد أي فيما لو ادعت الامة على سيدها انه استولدها وفيه ان الكلام هنا في الزوجة المطلقة لاني الامة فكان الاولى اسقاط الاستيلاد الا ان يقال قوله وحلفت أي المرأة من حيث هي وفيها ما فيه اه شيخنا (قوله كنسب) أي فلا يقبل قولها لا يقال هذا بخلاف ما تقر من انه اذا أتت الزوجة بولد لا مكان لحقه ولا ينتقي عنه الا بغيره بشرطه لا نقول لا بخلافه لان ذلك فيما اذا سلم انها أتت به وما هنا فيما اذا أنكرت اتيانها به وهذا ظاهر لكنه قد يأتس قبل التأمل اه سم وكتب أيضا أي في الولد الحاصل من الحرة والامة اه ع ش (قوله أو يأس أو غيره) كالعقصة وتقدم في تعليق الطلاق على حيضها قبول قولها وان خالف حيضها العادة فهو يشمل ما لو كانت آيسة وكيف ينتقي الامكان في حق الآيسة مع قولهم ما دامت المرأة حية فالحيض في حضاها ممكن ومن ثم لوحضت الآيسة اعدت بالحيض ولا عبرة بما اعتدت به من الشهور اه حل (قوله أو غيره) كعدم بان كانت عقيمة وقوله فيصدق بيمينه وظاهر في الآيسة وأما في الصغيرة فكان القياس تصديقها بلا عين اه حل (قوله فيصدق بيمينه) أي لجوع اختلافهما الى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في أصله فكذا في وقته اذ من قبل في شيء قبل في صفته وانما صدقت بيمينها في العكس كما قلنا في رمضان فقالت بل في شوال لتغليظها على نفسها بتطوير العدة عليها نعم تقبل هي بالنسبة لبقاء النفقة كما قاله صاحب الشامل والكافي وحكاها في البحر عن نص الاملاء وحينئذ فالاولى التعليل بان الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق النفقة ويقبل هو بالنسبة لحمل نحو اختراولومات فقالت انقضت عدتي في حياته لزمها عدة الوفاة ولا ربه وفيه عدة العقال بالرجعي واخذ منه الاذرعى قبولها في الباش ولومات فقالت وارثها انقضت وأنكر المطلق ليرثها النجسه تصديق المطلق في الاشهر والوارث فيما عداها كما في الحياة وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق القول بتصديقه والقول بعدمه اه شرح حر (قوله بسة) أي عدديه لاهلالية كما يحتمل بل يقيني أخذا مما يأتي في المائة والعشرين اه شرح حر (قوله ولحظتين) فلا أتت به تاما لدون ذلك لا يلتفت اليها ولا تنقض عدتها به لانه يحكم بانه من غيره حل (قوله ولصور) أي صورة طاهرة بمائة وعشرين يوما فاذا أتت به مصورا بصورة طاهرة لدون ذلك لا يلتفت اليها ولا تنقض عدتها به ويحكم عليها بانه من غيره فان كان فيها صورة خفية فلا بد أن تأتي بذلك لغير ثمانين يوما اه حل (قوله بمائة وعشرين يوما) عبروا بها دون أربعة اشهر لان العبرة هنا بالعدد لا الالهة اه شرح حر (قوله بثمانين يوما ولحظتين) ويشترط هنا شهادة القوابل انها أصل آدمي والالم تنقض بها اه شرح حر وقوله شهادة القوابل أي أربع منهن على ما يفهمه اطلاقه كابن حجر لكن عبارة الشارح في العدة عند قول المصنف وتنفضي بمضغة فيها صورة آدمي الخ فاذا اكتفي في الاخبار بالنسبة للباطن فيكتفي بقابله كما هو ظاهر أخذا من قولهم لمن غاب زوجها فخيرها عدل بموته ان تزوج باطنا اه ويمكن حمل ما هنا من اشتراط الاربع على الظاهر كما لو وقع ذلك عند حاكم دون الباطن اه ع ش عليه (قوله وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض) وعبارته هناك وهذه الثلاثة اقسام الحمل الذي تنقض به العدة ودليل اعتبار المدة الاولى بسة أشهر



سبق بحيض باثنين وثلاثين) يوما (ولحظتين) لحظة للقرء الاول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وذلك بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض ٣٩٠ وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بسبعة واربعين) يوما (ولحظة) من حيضة

رابعة بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (ولغير حرة) من أمة أو مبعضة فهو أعم من قوله أو أمة (طلقت في طهر سبق بحيض بسبعة عشر) يوما (ولحظتين) بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض باحد وثلاثين) يوما (ولحظة) بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فإن جهات المطلقة انما طلقت في حيض أو طهر حمل أمرها على الحيض للسك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها قاله الصمري وغيره وخرج بزيادة سبق بحيض ما لو طاعت في طهر لم يسبقه حيض فأقل امكان انقضاء الاقراء للحررة غنابة وأربعون يوما ولحظة لان الطهر الذي طلقت فيه ليس بهرء لكونه غير محتوش بدمين وغيرهما اثنا وثلاثون يوما ولحظة واعلم ان اللحظة الأخيرة في جميع صور انقضاء

قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل اعتبار المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وشقياً أو سعيداً أما خبر مسلم اذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها الحديث فأجيب عنه بان الخبر الاول أصح أو ان هذا من الترتيب الاخباري كانه قال أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا ويحجب أيضاً بحمل التصوير في الثاني على غير التام وفي الاول على التام أو يحتمل على التصوير بعد المدة المفادة من الاول ولا يمنع منه فاء فصورها اذا تقرر فضت مدة فصورها كما في قوله تعالى فجعله غثاء اثنتي عشرة يوماً ثم حدث به ما يشبه بخط بعض الفضلاء مانعه قوله ويحجب أيضاً بحمل الخ أو يحجب بان بعث الملك في الاربعين الثانية للتصوير وخلق السمع والبصر والجلد واللحم والعظام والتميز بين الذكر والانثى وبعثه بعد الاربعين الثالثة لنفخ الروح فقد حصلت المغيرة بعد البعثين ذكره ابن الاستاذ وهو من أحسن الاجوبة ذكره الزركشي في التكملة قال الحافظ في فتح الباري وقد نوزع في ان التصوير بحقيقة انما يقع في الاربعين الثالثة بانه شوهدي في كثير من الاجنة التصوير في الاربعين الثانية وتغيير الذي ذكر عن الانثى وعلى هذا فيحتمل ان يقال أول ما يتبدى به الملك تصوير ذلك لفظاً وكتابتاً بسوم فيه فعلا عند استكمال العاقبة في بعض الاجنة يتقدم ذلك وفي بعضها يتأخر اه وفي قول على الجلال قوله ان أحدكم أي كل واحد منكم بابني آدم يجمع أي يضم ويحفظ خلقه أي مادة خلقه وهو المني أربعين يوماً أي فيها بعد سبعة أيام أو في آخرها في رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله ان يخلق منها بشراً طارت في بشرة المرأة تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمع الله وفي رواية انهم انكث كذلك أربعين ليلة ثم تصير دماً في الرحم فذلك جمعها ثم تكون عقب تلك الاربعين في ذلك المحل علقة أي قطعة دم تجرد شيئاً فشيئاً مثل ذلك أي أربعين يوماً ثم عقب هذه الاربعين الثانية تكون في ذلك المحل أيضاً مضغة أي قطعة لحم قد رما بضع وتقرى شيئاً فشيئاً مثل ذلك أي أربعين يوماً ثم عقب هذه الاربعين الثالثة يرسل الله الملك الموكل بالرحم ومعنى ارساله أمره بالنصرف فيها في الحديث ان الملك موكل بالرحم من الابتداء يقول أي رب نطفة أي رب علقة أي رب مضغة فينفخ فيه بعد تشككه على هيئة الانسان الروح وهو ما يعيش به بأمر الله تعالى وفي هذه الرواية ان ارسال الملك في أول الاربعين الرابعة وفي أخرى في الثالثة وفي أخرى في الثانية وفي أخرى في الاولى وقد انشرت أقوال العلماء في ذلك ووقع الجمع بينها بأقوال مختلفة منها انه بعد الاولى لتصويره الخفي والثانية لتصويره الظاهر والثالثة لتشككه والرابعة لنفخ الروح ومنها انه بعد الاولى لمبادئ تخطيطه الخفي وبعد الثانية لمبادئ تخطيطه الظاهر وبعد الثالثة لمبادئ تشككه وهكذا وانما ذكرنا ذلك ليس الحاجة اليه واضطراب الأقوال فيه فانه زبد ما يحتاج اليه في ذلك وتعبير الاحاديث ثم المقضية التراخي مؤول فراجع (قوله سبق بحيض) أي أو نفاس على ما يأتي (قوله وذلك بان يطلقها) أي يقدروا ويفرض طلاقها وقد بقي الخ وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا (قوله ثم تطعن) يضم العين ويجوز فتحها كما يؤخذ من عبارة المصباح اه ع ش على مر فالاول من باب قتل والثاني من باب نفع كما في المصباح (قوله لكونه غير محتوش بدمين) في المصباح واحتوش القوم بالصيد إذا طواه وقد يتعدى بنفسه فيقال احتوشوه والمفعول محتوش بالفتح ومنه احتوش الدم الطهر كأن الدماء أحاطت بالطهر واكتنفته من طرفيه فالطهر محتوش بدمين اه (قوله كهي في الحيض) أي فلا يحسب من العدة (قوله واستأنفت عدة) أي لاجل الوطء (قوله بلاجل) حال من العدة كما يدل له كلامه

العدة بالاقرء لتبين تمام القرء الاخير لان العدة فلا رجعة فيها وان الطلاق في النفاس كهي في الحيض (ولو وطئ) الزوج (قوله رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من وطء (بلاجل راجع فيما كان بقي) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها الوطء فلو وطئها بعده حتى قرأين

استأنفت الوطء ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الاول من ٣٩١ الثلاثة واقع عن العدتين فيراجع فيه والاخير ان

متضمنان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما وتعييرى بعدة الاجل اعم من تعبيره بالاقرار لشمولها مالو كانت تعتد بالاشهر وخرج بقولي واستأنفت مالو كانت حاملا وقولي بلاجل مالو اقبلها بالوطء فانه يراجعها فيها ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن الجهتين كالباقى من الاقراء والاشهر (وحرم) عليه (تتمعها) أى بالرجعة بوطء وغيره لانها مفارقة كالبائن (وعززمعتقد تعزيره) لاقدامه على معصية عنده فلاحد عليه بوطء لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به وذكر التعزير في غير الوطء من زيادتي هنا (وعليه بوطء مهران) وان راجع بعده لانها في تعزير الوطء كالبائن فكذا في المهر بخلاف مالو وطئ زوجته في الردة ثم اسلم المرتدان الاسلام يزيل أثر الردة والرجعة لا يزيل أثر العالاق (ومع) ظهار وايلاء ولعان) منها لبقاء الولاية عليها ملك الرجعة لكن لا حكم للاوان حتى يراجع بعدهما ككسبتيان في بايهما وتقدم في الطلاق انه يصح طلاقها وانها يتوارثان والاصل كغيره جمع المسائل الخمس هنا وان ذكر واثبتك في الطلاق أيضا للاشارة الى

(قوله بوطء وغيره) كالنظر بشهوة وفي كلام الشيخ الخطيب انه يحرم النظر اليها بغير شهوة قال خلافا لرافعي واصل الشارح تبع الرازي اهـ حل (قوله بوطء وغيره) وينبغي أن يكون الوطء صغيرا لا كبيرة اهـ ع ش على مر (قوله لاقدامه على معصية عنده) فيه ان العبرة بعقيدة الحاكم لا انحصار فيئذ الحنفى لايعززالشافعي فيه وان اعتقد تحريمه لان الحنفى يعتقد حله والشافعي يعززالحنفى اذ ارفع له وان اعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح اطلاق المصنف فليقتد به لورفع لمعتقد تحريمه أيضا اهـ شرح مر وقوله فيئذ الحنفى لايعذرالشافعي فيه هـ سدا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطئ في نكاح بلاولى ولاشهود من اتباع أبي حنيفة أو مالك وتعذر حنفى صلى بوضوء لانية فيه أو وقد مس فرجه ومالكى نوضأ بماء قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو يستعمل أو ترك قراءة الفاتحة خلف الامام ولكن ذلك في غاية الاشكال لاسبيل اليه وما أظن أحدا يقوله وأما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم ان الاصحاب صرحوا بها فيتعين فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاندحار عما أفادته عباراتهم هـ ان معتقد الحل كالحنفى لايعزراه سم على جـ اهـ ع ش عليه وكتب أيضا قوله فليقتد به لورفع الخ هـ سدا فيئذ ان كلام الواطئ والحاكم يعتقد التحريم ولا يفيد مقصوده من أن الحنفى يعززه الشافعي لان الحنفى لا يعتقد حرمة من ثم أطال سم على جـ في منع كون الشافعي يعززالحنفى بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال فلو جده الاندخال اهـ ونقل عن التعقبات لابن العماد التصريح بما قاله سم وقرق بين حد الحنفى اذا شرب النبيذ وبين عدم تعزيره على وطء المطلقة رجعيان الوطء عنده رجعة فلايعزره عليه كانه اذا نكح بلاولى وورفع للشافعي لايعزره اهـ (قوله وعليه بوطء مهران) وظاهره وان علمت التحريم ولا نظر لكونه ازوجة لانها ليست زوجة من كل وجه لترزلة العقد بالطلاق ولاينكره بتكرره لاتحاد الشبهة ما لم يدفع مهران الاول قبل الوطء الثاني اهـ حل (قوله وعليه بوطء مهران) فيه أنه يلزم عليه ان يكون عقد واحد واجب مهران وأجيب بان الموجب يختلف لان الموجب الاول نفس العقد والموجب الثاني وطء الشبهة اهـ شيخنا وعبارة مر لا يقال الرجعية زوجة فاجاب مهران بسئلزم ايجاب عقد النكاح بمهران وذلك محال لانا نقول ليست زوجة من كل وجه لترزلة العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة لاالعقد انتهى بحروقه (قوله مهران) أى مهران بكر وبكر ومهر ثبت لثيب اهـ قل على الجلال (قوله وان راجع بعده) الغاية للرد على من قال بعدم وجوبه ان راجع بعده كما يعلم من شرح مر (قوله لان الاسلام يزيل أثر الردة) وهو على البيئونة والقتل وغيرهما فكان الفراش باق بحاله ولم يختل فلا مهر وقوله أثر الطلاق أى وهو حسيان ما وقع من الطلاق الثلاث بل هو محسوب منها فالفراش اختل حقيقة بالطلاق وصارت كالاجنبية فوجب لها المهر اهـ شيخنا (قوله زوجة في خمس آيات الخ) أى باعتبار عموم الخمس آيات لازوجة والرجعية فان حكمها شامل لهما والاولى من الخمس هي قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية والثانية قوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم والثالثة قوله والذين يرمون أزواجهم الآية والرابعة قوله والذين يظهرون من نسائهم والخامسة قوله واذا طلقتم النساء فان هذه الخمس آيات تشمل الزوجة والرجعية اهـ شيخنا (قوله زوجة في خمس آيات) ذكر الباقين ان الرجعية زوجة في ستة عشر آية وبينها مر اهـ شوبرى (قوله ولو ادعى رجعة الخ) هذه العبارة تشمل مالو وطئها في العدة ثم ادعى انه راجعها قبل الوطء فانه يصدق وحينئذ لا مهر وقد يقال يصدق بالنسبة لغير المهر به عليه الشهاب عمرة اهـ حل (قوله والعدة باقية) جملة حالبة اهـ شوبرى (قوله لقد رتبه على انشاءها) وهل دعواه انشاء لها أو اقرار بها وجهان يرجع ابن المقرئ تبعاً للسنوى الاول والاذرى الثاني وقال الامام لاوجه لكونه انشاء وهذا هو الاوجه اهـ شرح مر وقوله وهذا هو الاوجه أى فيكون اقرارا وينبى عليه انه ان كان كاذبا لم تحل له باطنا

قول الشاذلى رضى الله تعالى عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أى آية المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة والعدة باقية) وانكرت (حلف) فيصدق لقد رتبه على انشاءها (أو) ادعى رجعة فيها وهى (منقضية) بقيد رتبه بقولي (ولم تنكح)



فان اتفقا على وقت الانقضاء  
 كيوم الجمعة وقال راجعت  
 قبله فقالت بل بعده (حلفت)  
 انها لاتعلم مراجع قبل يوم  
 الجمعة فتصدق لان الاصل  
 عدم الرجعة الى ما بعده (أو)  
 على (وقت الرجعة) كيوم  
 الجمعة فقالت انقضت قبله  
 وقال بل بعده (حلفت) انها  
 ما انقضت قبل يوم الجمعة  
 فيصدق لان الاصل عدم  
 انقضائها الى ما بعده (والا)  
 بان لم يتفقا على وقت بل  
 اقتصر على ان الرجعة سابقة  
 واقتصرت على ان الانقضاء  
 سابق (حلفت من سبق  
 بالدعوى) ان مدعاه سابق  
 وسقطت دعوى المسبوق  
 لاستقرار الحكم بقول  
 السابق ولا الزوجة ان  
 سبقت فقد اتفقا على  
 الانقضاء واختلفا في الرجعة  
 والاصل عدمها وان سبق  
 الزوج فقد اتفقا على الرجعة  
 واختلفا في الانقضاء والاصل  
 عدمه وقيد الرافعي في الشرح  
 الكبير عن جمع بما اذا ترأخى  
 كلامها عنه فان اتصل به  
 فهي المصدقة وقد أوضحته  
 في شرح الروض ثم ما تقرر  
 هو ما في الروضة وأصلها أيضا  
 هنالك استشكل بانهما  
 ذكر اما بخالفه في العدد فيما  
 لو لم يتوطقا واختلفا في  
 المتقدم منهما انهما ان اتفقا  
 على وقت أحدهما فالعكس  
 مما

اه ع ش عليه (قوله فان اتفقا على وقت الانقضاء) أي على الوقت الذي تنقضي به العدة لولا الرجعة فان من  
 المعلوم ان الرجعة تقطع العدة وحيث لا يتأتى الاتفاق على وقت انقضائها لان الزوج يدعي الرجعة قبل الانقضاء  
 وهي تمنع منه وقد عرفت المراد اه شيخنا وعبارة زى قوله فان اتفقا على وقت الانقضاء مراده اتفاقهما  
 على عدة ينقضي مثلها باشهر أو اقراء أو حمل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعة يوم  
 الخميس مانع من ارادة حقيقة الانقضاء اه سم بحر وفوفى قل على الجلال قوله على وقت الانقضاء أي  
 على وقت يحصل به الانقضاء كفراغ الشهر مثلا فلا ينافى ما قيل انه كيف يدعي الزوجية مع موافقته على  
 الانقضاء (قوله حلفت انها لاتعلم الخ) اي لانه حلف على فعل الغير لان الرجعة فعل الزوج والحلف على فعل  
 الغير في النفي يكون على نفي العلم بالفعل اه حل (قوله حلفت انها ما انقضت قبل يوم الجمعة) ولا يكفي الحلف  
 على نفي العلم بانقضائها يوم الخميس لان الانقضاء ليس فعلا للغير حتى يحلف على نفي العلم به وهذا أثر فله اه  
 حل (قوله من سبق بالدعوى) اي نفسها لا بالسبق للحاكم فالمدار هنا على السابق بالدعوة لا على السابق الى  
 مجلس الحكم اه شيخنا والظاهر ان هذا لا يتأتى في قوله فان ادعى ما حلفت لما هو معلوم من ان الخصمين  
 لا يتكلمان بالدعوى معا ولا يمكنهما الحاكم من ذلك ولا يسمع كلامهما اه ثم رأيت في شرح مر مانصه  
 فان ادعى ما حلفت انقضت عدتي مع قوله راجعتك اه (قوله لاستقرار الحكم) أي وهو تصديق  
 السابق فيلغو قول المسبوق (قوله ولا الزوجة ان سبقت الخ) الظاهر ان غرضه بهما ان يطبق ما ذكره على القاعدة  
 وهي ان الحلف هو المدعى عليه وسياق ان ضابطه هو من وافق قوله ان ظاهر كان المدعى من خالف قوله الظاهر  
 وقوله فقد اتفقا الخ اي فثبت صدق قولهما ووافق للظاهر فهي مدعى عليها فتحلف ويقال مثل ذلك فيما بعده  
 (قوله فقد اتفقا على الانقضاء) أي على كونهما منقضية وهذا راجع بما عارض بالمثل ويقال قد اتفقا على  
 الرجعة واختلفا في الانقضاء وقوله فقد اتفقا على الرجعة يعارض أيضا ويقال قد اتفقا على الانقضاء  
 واختلفا في الرجعة لانه ان أراد الرجعة الشرعية فلم يتفقا عليها في الصورتين وان أراد صورتهما فقد اتفقا عليها  
 في الصورتين والجواب ما رأيت من التوزيع والابراد أقوى (قوله واختلفا في الرجعة) أي في صحتها (قوله  
 فقد اتفقا على الرجعة) أي على افظها وصورتها (قوله واختلفا في الانقضاء) اي زمنه (قوله وقيد الرافعي) اي  
 قيد قوله وان سبق الزوج الخ اي قال محل كونه اذا سبق يحلف اذا ترأخى كلامها عنه والابان جاءت عهبة عند  
 الحاكم والمحكم وتكلمت عهبة فهي المصدقة على كلام الرافعي والمعهدة انه المصدق مطلقا اه شيخنا (قوله  
 وقد أوضحته في شرح الروض) عبارة هناك وما ذكر من اطلاق تصديق الزوج فيما اذا سبق هو ما في الروضة  
 كالشرح الصغير والمنهاج وأصله والذي في الكبير عن القفال والبعقوي والمتولى انه يشترط تراخي كلامها  
 عنه فان اتصل به فهي المصدقة لان الرجعة قولية فقوله راجعتك كان شاملا لانه انقضاء العدة ليس بقولي فقولها  
 انقضت عدتي اخبار عما تقدم فكان قوله راجعتك صادف انقضاء العدة فلا تصح انتهت (قوله ثم ما تقرر) اي  
 من قوله او ادعى رجعة فيها وهي منقضية الى هنا وحاصلة تصديق الزوجة عند الاتفاق على الانقضاء والزوج عند  
 الاتفاق على الرجعة والسابق عند عدم الاتفاق اه شيخنا (قوله انهما ان اتفقا الخ) هذا بدل من قوله ما يخالفه  
 اه شيخنا (قوله فالعكس مما مر) اي بعد تنزيل الولادة منزلة الانقضاء وتنزيل الطلاق منزلة الرجعة وقوله مع  
 ان المدرك بضم الميم اي العلة والدليل اه شيخنا (قوله فالعكس مما مر) أي فاذا اتفقا على وقت الولادة صدق  
 او الطلاق صدقت مع ان الولادة هنا نظير الانقضاء ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هي المصدقة مع انه عند  
 الاتفاق هنا على الولادة فهو المصدق والطلاق هنا نظير الاتفاق ثم على الرجعة وهو المصدق هناك مع انه عند  
 الاتفاق هنا على الطلاق هي المصدقة اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله فالعكس مما مر) أي  
 فاذا اتفقا على وقت الولادة كيوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت وعليك العدة فقالت بل الخميس فانقضت

وان لم ينفقها في الزوج مع ان المدرك واحد وهو التمسك بالاصل ويجاب عن الشق الاول ٣٩٣ بأنه لا مخالفة فيه بل عمل بالاصل في الموضعين

وان كان المصدق في أحدهما  
غيره في الآخر عن الثاني  
بأنهما هذا اتفاقا على انحلال  
العصمة قبل انقضاء العدة وثم  
لم ينفق عليه قبل الولادة فتعوى  
فيه جانب الزوج هذا ولم  
يعتمد الباقي في السابق فقل لو  
قال الزوج راجعتك في العدة  
فأنكرت فالقول قولها كما  
نص عليه في الام والمختصر  
وهو المعتمد في الفتوى وما  
نقله عن النص لا بد له لأنه  
محمول على ما ذل لم يترسخ كلامها  
عن كلامه وظاهر كلامهم  
كما قال الحضرمي ان سبق  
الدعوى أعم من سبقها عند  
حاكم أو غير مو هو أو جهة من  
قول ابن عجليل اليه في بشرط  
سبقها عند حاكم (فان ادعى  
مع احلفت) فتصدق لان  
الانقضاء لا يعلم غالبا الا منها  
أما اذا نسكت غير ثم ادعى  
انه راجعها في العدة ولا يثبت  
فتسمع دعواه لتخليفها فان  
اقرت غرمت له مهر منسل  
للحيولة بقى مالو علم الترتيب  
دون السابق فيخلف الزوج  
لان الاصل بقاء العدة ولاية  
الرجعة (كأنه لو طلق) دون  
ثلاث (وقال وطشت فلي  
رجعة وانكرت) وطأه  
فانها تخلف انه ما وطئها لان  
الاصل عدم الوطء (وهو)  
بدعوا موطأها (مفرها بمهر)  
وهي لا تدعى الانصاف فان

صدق بالولادة فتصدق لان الطلاق يده فتصدق في وقته وان انفقا على وقت الطلاق واختلفا في الولادة فتصدق لانها  
تصدق في أصل الوضع فكذا في وقته وان لم ينفقا على وقت الولادة ولا الطلاق بل ادعى تقدم الولادة على الطلاق  
فعليه اعدة وادعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليه. لانه قضاء عدمه بالولادة فهو المصدق بيمينه وان سبقته  
بالدعوى لان الاصل بقاء ساطنة النكاح حل (قوله مع ان المدرك واحد) فيه ان قوله والاحلف من سبق بالدعوى  
ليس فيه تمسك بالاصل لانه داله بقوله لاستقرار الحكم الخ وأجيب بان فيه تمسك بالاصل بالنظر لليلة الثانية اه  
شيخنا (قوله عن الشق الاول) وهو الاتفاق على أحدهما وقوله بل عمل بالاصل فإذا اتفقا على أن الولادة يوم الجمعة  
وقال طاعت يوم السبت فقالت يوم الخميس فيصدق هولان الاصل عدم الطلاق الى ما بعدها أي بعد يوم الجمعة  
وان اتفقا على أن الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس فقالت يوم السبت حلفت هي لان الاصل عدم  
الولادة الى ما بعده فالاصل معمول به في الموضعين اه وهذا أنسب بكلام الشارح من كلام المنشي (قوله بل عمل  
بالاصل في الموضعين) أي وان كان الذي أنتجه الاصل في أحدهما غيره في الآخر اه (قوله وعن الثاني) أي  
وهو وان لم ينفق الخ إلى انحلال العصمة أي اختلالها واختلالها بالطلاق اه شيخنا (قوله على انحلال  
فكأنهم بايد الزوج ولم يخرج عن فراشه فذلك قال فتعوى فيه جانب الزوج (قوله اتفاقا على انحلال العصمة)  
أي فضعف جانب الزوج فتصدق تارة وهي أخرى (قوله بأنهما هذا) أي في باب الرجعة وقوله على انحلال العصمة  
فيه ان الرجعة في عصمة الزوج الا أن يقال المراد بانحلالها واختلالها بالطلاق اه شيخنا (قوله على انحلال  
العصمة) أي بالطلاق السابق على الرجعة والانقضاء اذ لا خلاف بينهما في ذلك وقوله يتفقا عليه الخ أي لان  
أحدهما يدعى تأخره عن الولادة (قوله فتعوى فيه) أي في ثم أي فاذل صدق مطلقا (قوله قوله هذا) أي قول المتن  
والاحلف من سبق بالدعوى وقوله وما نقله من كلام الشارح للرد عليه وقوله لانه محمول الخ هذا الحل مبني  
على تقييد الرافعي السابق وقد علمت انه ضعيف وقوله عند حاكم أو غيره هو المعتمد اه شيخنا (قوله أو غيره)  
وهو المحكم اه وفي عش على مر ولو كان الغير من آحاد الناس (قوله فتسمع دعواه لتخليفها)  
عبارة قبل على الجلال فله الدعوى عليها وعلى الزوج على المعتمد لا تفقا معا على زوجة الاول فان ادعى على  
الزوج فأنكر صدق بيمينه لصحة العقد ظاهر اربعة انقضاء العدة وعدم الرجعة فان أقر أو نكل خلف المدعى  
بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر المثل ان استخفها المدعى والافلاسي أو نصف أحدهما ولا ترجع زوجة له  
الا باقرار جسد منها أو حلقه بعد نكاحها وان ادعى عليها فان حافت سقطت دعواه وان أقرت له أو نسكت  
خلف غرمت له مهر المثل لحيولتها بيمينه وبين حقه باذنه في نكاح الآخر وتمكينه ولا حد عليه لان اقرارها  
لا يسرى عليه فاذامان أو طاق رجعت لا قول ويرد عليها ما أخذ ولو أقام المدعى بينه ورجعته قبل الانقضاء نزلت  
من الثاني وسلمت له ولها على الثاني مهر مثل ان وطئ والافلاسي (قوله للحيولة) أي فاذامان الثاني عنها أو طلقها  
رجعت لا قول بلا عقد واستردت منه ما غرمت له اه شيخنا وقوله مالو علم الترتيب دون السابق انظر ما صورته مع  
ان المراد بالسابق بالدعوى نفسها عند القاضي لا بالجمعي اليه فكيف يتصور مع هذا علم الترتيب دون السابق  
(قوله للحيولة) أي بين الاول وحقه باذنه في نكاح الثاني لان الثاني موافق على زوجة الاول بخلاف ما لو زوج  
الولى امرأة لشخصين فلا تسهم لعدم الاتفاق على الزوجية ولو ادعى على امرأة زوجة ثم ازار رجعت فقالت  
كنت زوجتك وطاعتني عمل بقولها حيث أذنت في نكاح الثاني أو مكنته اه حل (قوله بقى مالو علم الخ)  
يشير الى صورة رابعة زيادة على الثلاثة في المتن وبقيت خامسة وهي ما اذا علم السابق ونسبها وحكمها التوقف  
لان النسبان مرجع الزوال اه من الحاي مع زيادة (قوله فانها تخلف انه ما وطئها) أي بخلاف المولى والعين  
فانهما يتخلفان ويصدقان في دعوى الوطء لان المرأة تحاول دفع النكاح فيها وهو ثابت وهذا قد وقع الطلاق وهو  
يدعى اثبات الرجعة بالوطء قبله والاصل عدمه اه حل (قوله فان قبضته فلا رجوع له) هذا في صدق

قبضته فلا رجوع له (بشيء منه عملا باقراره) (والافلاسي ان نصف) منه عملا بانكارها

(٥٠ - جل منهج بع)



فلو أخذت النصف ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ  $\frac{1}{4}$  النصف الآخر أو لا بد من اقرار جديد من الزوج ليه وجهان ومقتضى كلامهم

في باب الاقرار ترجيح الثاني وذكر الخليف فيه الوادي ربعة والعدة باقية وفيما لو سبق دعوى الزوج وفيما لو ادعى ما من زيادتي (ومتي أنكرتها) أي الربعة (ثم اعترفت قبل) اعترافها كن أنكرها حقاً ثم اعترف به لان الربعة حق الزوج واستشكاه الامام بان قولها الاول يقتضي تحررها عابه فكيف يقبل منها بقية

\*(كتاب الايلاء)\*

هو لغة الحلف وكان طلاق في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بما في آية للذين يؤلون من نسائهم فهو شرعاً حلف زوج على الامتناع من وطئه زوجته مطلقاً وأكثر من أربعة أشهر كما يؤخذ مما يأتي والاصل فيه الآية السابقة وهو حرام لا ليداء (أركانه) ستة (محلف به و) محلف عليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط فيهما تصور وطئه من كل منهما (وصحة طلاق) من الزوج وان كان عبداً أو مريضاً أو خصماً أو كافراً أو سكراناً أو كانت الزوجة أمة أو مريضة أو صغيرة يتصور وطؤها فيسما قدره من المدة وقد بقي منها قدر مدة الايلاء فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ولا ممن شل أو وجب ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة

دين اما عين امتنع من قول اصفه فليزمه الحاكم بقوله أو ابرأهم منه أي عليك لها طريق ثان يتلطف به الحاكم نظير ما مر في الوكالة وان صمم اتجه ان القاضي يقسمها فيه طهناً صفة أو يوقف النصف الآخر تحت يده الى الصلح أو البيان اه شرح مر (قوله ترجيح الثاني) هو المعتمد لكنه مشكوك في ان تقدم في الخلع من تقيدها عدة الاقرار بما إذا لم يكن في ضمن معارضة فان كان في ضمنها فلا يتوقف على اقرار جديد (قوله ومتي أنكرتها) أي ولو عند حاكم \* (فرع) \* قال الاشعري في سبط الانوار لو أنكرت المطلقة بان عدتها لم تنقض ثم أكذبت نفسها وادعت الانقضاء والمدة محتملة زوجت في الحال اه ع ش علي مر وعبرة قل على الجلال ولو راجعها بعد اخبارها بالانقضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها صححت الربعة (قوله واستشكاه الامام الخ) ثم أجاب بانه اقرار بنفي قديم ببناء على الاصل بخلاف الاقرار بمثبت كرضاع ونحوه اه سم اه ع ش أي اقرار بشئ كان من قبلاً قبل الاقرار وهو الربعة لانه يمكن انها انما أنكرت الربعة بناء على الاصل ثم تبين خلاف الاصل

\*(كتاب الايلاء)\*

الايلاء مصدر آلى بولي ايلاء وأصل آلى أي به زتين فقامت الثانية مد على القاعدة وفي المصباح آلى ايلاء مثل أعطى اعطاء اذا حلف فهو مول وتآلى وتآلى كذلك (قوله وكان طلاقاً في الجاهلية) أي بائناً لربعة بعده اه قل على الجلال (قوله فغير الشرع حكمه) أي وهو انحلال العصمة وقوله وخصه بما في آية الخ أي من التبرص أربعة أشهر والفتنة أو العالاق اه شيخنا لكن في تعبيره بالتخصيص مسامحة كما لا يخفى فكان الاولى التعبير بالنقل وفي قل على الجلال فغير الشرع حكمه الى ما يأتي (قوله للذين يؤلون من نسائهم) وانما عدى فيها بمن وهو انما عدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه قال يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم وقيل من السبيبة أي يحلفون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على أو بمعنى في على حذف مضاف فيهما أي على ترك وطئه أو في ترك وطئه وقيل من زائدة والتقدير يؤلون أي يعتزلون نساءهم أو أن آلى يتعدى بعلى ومنها قال أبو البقاء نقلا عن غيره انه يقال آلى من امرأته وعلى امرأته اه شرح مر (قوله فهو شرعاً الخ) الطاهر ان الفاء استثنائية لانه جعل المستند ما يأتي ولو كانت تفر ربعة كان المستند ما مر وأيضاً الآية لا يعلم منها هذا الضابط بتفصيله اه شيخنا (قوله مطلقاً) أي امتناعاً مطلقاً ومثل الاطلاق التأييد وقوله أو أكثر من أربعة أشهر أي أو امتناعاً مقيداً بأكثر من أربعة أشهر اه حل (قوله وهو حرام) أي من الكبائر على ما في الزواجر قال سم على ج في الزواجر الايلاء من الكبائر قال وعدى لهذا من الكبائر بعدوان لم أر من ذكره لكن نقل عن الشارح انه صغيرة وهو الاقرب اه ع ش علي مر (قوله تصور وطئه) أي امكانه شرعاً وحسافيس المراد بالتصور تصور صورة الشئ في الذهن اه شيخنا ولو حلف زوج المشرقة بالمغرب لا يطؤها لم يكن مولياً كالا يلاء من صغيرة وقال الباقي يكون مولياً لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة الا بعد الاجتماع اه شرح مر (قوله وقد بقي منها قدر مدة الايلاء) أي بعد تصور وطئها وامكانه وكذا يقال في المريضة اذا بقي بعد شفائها من المدة قدر مدة الايلاء اه حلي والظاهر ان هذا غير صحيح لان المريضة جعلها الشارح ممن يتصور وطؤها فالحلف عليها ايلاء سواء شفيت أو لا بخلاف الصغيرة فانها كانت وقت الحلف لا يمكن وطؤها اعتسرت في صحة الايلاء منها ان تطيقه وقد بقي من المدة المحلف عليها قدر مدة الايلاء تأمل (قوله ولا ممن شل ذكره) هذا واضح في منعض لا ينسبط وأما اذا كان منسبطاً لا ينقبض فهو لاكتنى به لانه يقع مدر على وطئها الا ان يقال الوطئه به كالأوطء لانه لا يلتذ به حراره حل ومن طرأ نحو جبهه بعد الايلاء فانه لا يطل اه شرح مر (قوله ولا ممن شل ذكره) بفتح الشين والضم لغة وجب بضم الجيم اه ع ش وفي المصباح شلت اليد شلت لا من باب تعب ويدغم المصدر أيضاً فسدت عروقها فبطلت حركتها ورجل أشل وامرأة شلاء واستعمل الفقهاء الشلل في

لغوات قصدا يذاء الزوجة بالامتناع من وطئها لامتناعه في نفسه ولا من غير زوج وان نكح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك منه محض  
عين ولا يصح من رتقاء وترتقاء لما في المشلول والمجبوب وتقدم في الرجعة صحة الایلاء من ٣٩٥ الرجعية فالمراد تصور الوطء وان توقف على

الرجعة (و) شرط (في المحلوف  
به كونه اسما أو صفة لله  
تعالى) كقوله والله أو والرحن  
لا أطولك (أو) كونه (التزام  
ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو  
عتق ولم ينحل البمين) فيه (الا  
بعد أربعة أشهر) كقوله  
ان وطئتك فته على صلاة أو  
صوم أو حج أو عتق أو ان  
وطئتك فضررتك طالق أو  
فعبدي حر لانه يمتنع من الوطء  
بما علقه به من التزام القرية  
أو وقوع الطلاق أو العتق  
كما يمتنع منه بالحلف بالله تعالى  
وخرج بزيادتي ولم تنحل الى  
آخر ما اذا انحلت قبل ذلك  
كقوله ان وطئتك فعلى صوم  
الشهر الفلاني وهو ينقض  
قبل مضي أربعة أشهر من  
البمين فلا يلاء وفي معنى  
الحلف الظهار كقوله أنت  
على كظهر أمي سنة فانه يلاء  
كما سيأتي في بابه (و) شرط  
(في المحلوف عليه ترك الوطء  
شرعي) فلا يلاء بحلفه على  
امتناعه من تمتعها بغير وضه  
ولا من وطئها في دبرها أو في  
قبلها في نحو حيض أو احرام  
ولو قال والله لا أطولك الا في  
الدبر قول والتصریح بشرعي  
من زيادتي (و) شرط (في المدة  
زيادة) لها (على أربعة أشهر  
بيمين) وذلك بان يطلق

الذكر أيضا لانه يفسد بذهاب حركته فقالوا ذكر أشل ويتعدى بالهمزة فيقال أشل الله يده اه وفيه أيضا  
جيبته جبان باب قتل قطعه ومنه جيبته فهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصت مذاكيره اه (قوله  
لغوات قصدا يذاء الزوجة) تعليل للمشلول والمجبوب فقط كيدله كلامه الاتي وأما الثلاثة السابقة فيعمل  
لها بعدم انعقاد البمين وقوله ولا من غير زوج الظاهر انه تفريع على أصل الركن وأما المشلول والمجبوب فعلى  
الشرط الاول وما قبلهما على الثاني اه شيخنا (قوله لما في المشلول والمجبوب) الذي مر هو قوله لغوات  
قصدا يذاء الزوجة الخ وقضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الرتق والقرن لعدم قصدا يذاء وقت الحلف لان  
زوال الرتق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق بالحصول اه ع ش على مر (قوله ولم ينحل  
البمين) هذا شرط آخر في المحلوف به نقوله فيه أي في الایلاء وفي الحقيقة هو شرط في الحلف اه شيخنا (قوله  
كقوله ان وطئتك فته على صلاة الخ) أي ما لم يكن نذر تبرر بان كان راغباً في وطئها ومنعه منه نحو مرضها  
فقال ان وطئتك فته على حج أو صلاة فلا يكون الایلاء لان المعنى ان رزقي الله وطئتك وبسرلى فته على ذلك  
اه حل وعبرة شرح مر ولو كان بها أو به ما يمنع الوطء كمرض فقال ان وطئتك فته على صلاة أو صوم  
أو نحوهما فاصدا به نذرا مجازاة لا الامتناع من الوطء فظاهر كقوله الا ذرعى أنه لا يكون موأباً ولا آثمأباً وصدق  
في ذلك كسائر نذورات المجازاة انتهت (قوله فانه يلاء) وعلى هذا الصيغة لهما وهل هي صريحة فيه - ما أوفى الظاهر  
وكفاية في الایلاء وعلى هذا يشك ان ما كان صريحاً في بابه ووجدنا في موضوعه لا يكون صريحاً ولا كفاية  
في غيره وعبرة مر ولو قل أنت على كظهر أمي خمسة أشهر مثلاً لاصح أنه يكون مظاهراً وليس بحلف  
لكنه منزل منزلة الحلف اه شوري وهل تلزمه كفارتان أو لا ينظران قل ولته أنت على كظهر أمي لزمه  
كفارتان أو أنت على كظهر أمي فكفارة واحدة كذا جمع مر بين الكلامين اه عن (قوله فانه يلاء) أي  
كما يكون ظهاراً فيترتب عليهما وجوبهما وانما نص على الایلاء لانه محله وأما الظهار فسيأتي انه اذا أتى بهذه  
الصيغة كان ظهاراً أو يلاء اه ع ش (قوله فانه يلاء) أي وظهاراً لان فيه منعاً لنفسه عن الوطء خوفاً وجوب  
الكفارة وقوله كما سيأتي الذي سيأتي انه يكون يلاء وظهاراً وذلك يفيد ان ذلك صريح فيهما وحينئذ يشك على  
ما تقدم ان ما كان صريحاً في بابه لا يكون صريحاً في غيره حرر اه حل (قوله ولو قال والله لا أطولك الا في  
الدبر قول) تخص به بما ذكر ر بما يفيد انه لو قال ذلك في قبلها في الحيض أو الاحرام لا يكون موأباً وهو المعتمد  
ويفرق بان الوطء في الدبر محرم لذاته بخلاف غيره اه عناني (قوله وزيادة ظهار الخ) أي ولو لم يلاحظ ان أريد  
الایلاء المؤتم فان أريد الایلاء المترتب عليه الاحكام الآتية فلا بد من زيادة زمن يسع الرفع لهما كهم فالكلام  
في مقامين في الایلاء المؤتم والایلاء المستوفى لاحكام والاول تكفي ان تكون زيادة فيسهل التسع الرفع والثاني  
يجب أن تكون تسعة اه مر بالمعنى وعبرة ع ش قوله زيادة لهما على أربعة أشهر بيمين أي بمن  
ينأتي فيه المطالبة والرفع الى الحاكم اه زى وعبرة مر في شرحه بقوله أربعة أشهر ولو لم يلاحظ ثم قال  
وفائدة كونه مولى في زيادة العدة مع تعدد الطلب فيها لانحلال الایلاء بمضيهاتها ثم المولى بايضاها وبأسهامان  
الوطء تلك المدة انتهت (قوله على أربعة أشهر) أي هلالية فلو دل مائة وعشرين يوماً كان مولى ولو انكسر  
شهر كامل ثلاثين يوماً من الشهر الخامس فلو علم ان الاشهر الثلاثة كوامل والحالة هذه يكون مولى لان المدة  
الاثنان مائة وعشرون يوماً فانه حلف على ذلك انظر اه حل (قوله أو يقيد بمسبب بعد الحصول) وعلم به  
ان محقق الامتناع كملوع السماء كذلك بالاول اه شرح مر (قوله أو حتى أموت أو تموت الخ) كون

كقوله والله لا أطولك أو يؤبد كقوله والله لا أطولك أبداً أو يقيد بزيادة على الاربعة كقوله والله لا أطولك خمسة أشهر أو يقيد بمسبب بعد الحصول فيها  
كقوله والله لا أطولك حتى ينزل عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أو حتى أموت أو تموت فلان



فعلم انه لو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فإذا مضت فوائته لا أطولك سنة كأنها ايام من ذلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الايلاء

الاول من الفينة أو الطلاق فان طالبت فيه وفاء خرج عن موجبها وبأن قضاء الخامس تدخل مدة الايلاء الثاني فلها المطالبة بعد اربعة أشهر منها بموجبها كما مر فان لم تطالب في الايلاء الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالب به لانه لا يطالب اذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة وخرج بما ذكره لو قيد بالاربعة او نقص عنها فلا يكون ايلاء بل مجرد حلف وما لو زاد عليها يمينين كقوله والله لا أطولك اربعة أشهر فإذا مضت فوائته لا أطولك اربعة أشهر أخرى فلا ايلاء اذا بعد مضى اربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب الايلاء الاول لانه لا يطالب اذا لم تخمس المدة من انعقادها وقيدت المدة بما ذكره لان المرأة تصبر عن الزوج اربعة أشهر وبعد ما يغني صبرها او يقل (و) شرط (في الصيغة لفظاً يشعربه) أي بالايلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما (صريح كغيب حشفة) هو أولى من قوله تغيب ذكر (بمخرج ووطء وجماع) ونبك كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك أو لا أطولك أو لا أجامعك أو لا أنبئك لاشتهارها في معنى الوطء فان قال أردت بالوطء

الموت مستبداً من حيث ما جلت عليه النفوس من حب الحياة (قوله فاعلم انه الخ) أي من قوله وشرط في المدة الخ (قوله فاذا مضت الخ) فلو أسقط قوله فاذا مضت كان قال والله لا أطولك خمسة أشهر والله لا أطولك سنة فانما ابتدأ خلان ويكون ايلاء واحداً ويكتفي بوطء واحد وقوله فاذا مضت الخ فان حذف والله وقال بدله لا أطولك كن عينا واحدة اهـ حل (قوله وما لو زاد عليها يمينين) أي أو ايمان متصلة أو مترسخ بعضها عن بعض سواء قصد التأكد أو الاستئناف أو أطلق اهـ شرح مر وعش عليه ثم قال عش وما يأتي له قبيل الظاهر من قوله ولو كرر عين الايلاء الخ يحلها فيما اذا تكررت الايمان على شيء واحد بخلاف ما هنا فان الحلف عليه في الثانية مدة غير المدة الاولى فهي ايمان متعددة مطلقاً ولكنه ليس بايلاء لعدم زيادة كل مدة على اربعة أشهر اهـ وعبارته أي مر قبيل الظاهر انصهارها ولو كرر عين الايلاء وأراد تأكيدها صدق بيمينه كظهيره في تعليق الطلاق ولو مع طول الفصل وتعدد المجلس ويفارق تجبير الطلاق بانه انشاء وإيقاع والايلاء والتعليق متعلقان بأمر مستقبل فالتأكيدهما أليق أو أراد الاستئناف تعددت الايمان وان أطلق بان لم يرد تأكيدها ولا استئنافاً فواحدة ان اتحد المجلس جملاً على التأكيدها والاتحاد تعددت له بعد التأكيدها مع اختلاف المجلس (قوله فلا ايلاء) نعم بأنهم مطلق الايذاء دون خصوص اثم الايلاء وخرج بقوله فوائته ما لو حذفه بان قال فلا أطولك فهو ايلاء قطعاً لانها يمين واحدة اشتملت على أكثر من اربعة أشهر اهـ شرح مر (قوله وبعد ما يغني صبرها أو يقل) وذلك لما روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر ليلة في شوارع المدينة فسمع امرأة تنشد

أقدم طال هذا الليل وأزور جانبه \* وأرقني أن لا خيل إلا عبه

فوالله لولا الله تخشى عواقبه \* لحرك من هذا السرير جوانبه

تخافه ربي والحياء يصدني \* وأكرام بعلي ان تنال مراتبه

فسأل عنها فقلوا ان زوجها في الغزاة فرجع الى ابنته حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألتها كم تصبر المرأة عن النكاح فقالت اربعة أشهر وبعد ما يغني صبرها أو يقل فنأدى حينئذ ان لا تزيد غزوة على اربعة أشهر اهـ قل على الجلال والمراد بالسري نفسها أي المرأة لان الزوج يركب عليها كما يركب على السرير اهـ (قوله وفي الصيغة لفظاً يشعربه الخ) في الروض وشرحه ما نصه فصل الايلاء يقبل التعليق كالطلاق فان حلف لأجامعك ان تدخلت الدار فدخلت صار مولياً وحلف لأجامعك ان شئت وأراد ان شئت الجماع أو الايلاء فشاءته صار مولياً كظهيره في الطلاق وان أراد ان شئت أن لأجامعك فلا ايلاء اذ معناه لأجامعك الا برضالك وهي اذا رضيت فوطئها لم يلزمه شيء وكذا لو أطلق المشيئة جملاً على مشيئة عدم الجماع لانه السابق الى الفهم وللتعليق بمشيئته او مشيئة غيره في الغور وعدمه حكم الطلاق فيعتبر الفور فيما اذا خاطبها ولم يعلق بمشيئته أو نحوها وعدمه في غير ذلك اهـ (قوله هو أولى من قوله تغيب ذكر) أي لا اقتضاء عبارته ان تغيب الحشفة وحدها ليس من صرائح الصيغة اهـ شيخنا (قوله وجماع) أي واقتضاؤهم بكر ولو غورا يمكن وطئها بغير اقتضاؤهم وعلم حالها قبل الحلف فالحلف على عدم اقتضاؤها يكون به مولياً لان الفينة لا تحصل الا بالبر والبركارتها كسبائتي اهـ حل (قوله ولا تدين في النيك) بان قال أردت به الاختلاط وكتب أيضاً أي فيما اذا لم يرد به غيره وأما ان أراد به الوطء في الدبر فيدين اهـ حل وفي المصباح ناكها نيكاً من اللفاظ الصريحة في الجماع فهو نائك ونيك والمرأة منيكة ومنبوكة على التقص والتمسك (قوله أو كناية كلامية ومباشرة الخ) ولو قال والله لا بعدن أو لا غيب عنك أو لا غفلت أو لا طيلت ترى الجماعك أو لا سوانك فيه كان صريحاً في الجماع كناية في المدة اهـ شرح مر وقوله كناية في المدة أي فان قصد بذلك اربعة أشهر فاقبل لم يكن ايلاء وان أراد فوق اربعة أشهر كان ايلاء وان أطلق فينبغي ان يكون ايلاء أيضاً لانه حيث كان صريحاً في الجماع فيكون بمنزلة والله لا أطولك وهو

لو

الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدن قال الاذرع والظاهر انه يدن أيضاً فيما لو قال أردت بالفرج الدبر ولا تدين في النيك كافي التنبيه والحاوي (أو كناية كلامية ومباشرة) ومباشرة قوايتان وغشيان كقوله والله لا ألمسك

أولا بأبائك أولا بأشرك أولا بآتيك أولا أغشاك فينتقر إلى بنة الوطء لعدم اشتهاها) ٣٩٧ فيه (ولو قال ان وطئتك فعبدي حرف زال

ملكه عنه) بموت أو بيع لازم أو غيره (زال الأيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد إلى ملكه لم يعد الأيلاء (أو) قال ان وطئتك فعبدي (حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (قول) لأنه وان (لزمه عتق عن الظهار فعتق ذلك العبد وتجهيل عتقه زيادة على موجب الظهار انتزعاها بالوطء فإذا وطئ في مدة الأيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره) (والا) أي وان لم يكن ظاهرا (حكم بهما) أي بظاهره وإيلائه (ظاهر) لا باطنا لا قراره بالظهار وإذا وطئ عتق العبد عن الظهار (أو) قال ان وطئتك فعبدي حر (عن ظهاري ان ظاهرت قول ان ظاهرا) (والا) لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فإذا ظاهرا صار موليا وإذا وطئ في مدة الأيلاء أو بعدها عتق العبد لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظهاراتغا لان اللفظ المفيد له سبق الظهار والعتق انما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الراعي وتقدم في الطلاق انه اذا علق بشرطين بغير عطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخرهما اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الاول وان توسط بينهما كالمسبوق بغير عطف فان

لو قال ذلك كان موليا وهذا يبيّن النفاذ في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا في الجماع مع قواهم في وائته لأطأ أنه يحمل على التأبيد اه ع ش عليه (قوله أولا أغشاك) أي لا أطولك بدليل قوله تعالى فلما تغشاها جلت حجابا خفيا اه شيخنا وفي المصباح وغشيت غشاها من باب تعب أتيتها والاسم الغشيان بالكسر وكنتي به عن الجماع كما كنى بالأتين فقبل غشها وغشادها والغشاء الغطاء وزنا ومعنى وهو اسم من غشيت الشيء بالشفة لاذ غطيته والغشاء بالكسر الغطاء أيضا وغشى الليل من باب تعب وأغشى بالالف أظلم (قوله لعدم اشتهاها فيه) فيه نصريح بان مأخذ الصراحة لا شتمار أي ففط وان لم يرد معناه في القرآن أو السنة اه حل (قوله ولو قال ان وطئتك فعبدي حر الخ) شروع في فروع سبعة تتعلق بالصيغة اه شيخنا (قوله فزال ملكه عنه) أي عن كله وانظر لو زال عن بعضه وظاهر كلام الشارح بقاء الأيلاء لعله المذ كورة والموت والهبة كالبيع اه قل على الجلال (قوله أو بيع لازم) قال الزركشي بخلافه في زمن الخيارات وان قلنا بزوال ملكه اه ولك ان تقول اذا زال ملكه لسكون الخيار لا شتمار ففقط ثم نسخ فكيف يعتق ولقد يجدد الملك اه برماوى اه سم وفي حل قوله لازم أي أو كان الخيار لا شتمار فقط اه وفي ع ش قوله لازم أي من جهته اه (قوله أو حر عن ظهاري وكان قد ظاهرا الخ) بحث فيه الزركشي بأن ظهاري مضاف وهو لا يقتضي الوقوع على ما صرح به النجاة ويمكن الجواب بان المصدرا تصرف هنا إلى الوقوع للقرينة لان الانسان لا يمنع نفسه من الوطء بتعليق شيء عليه الا اذا كان ذلك الشيء يلزم بتقديره وقوله وكان قد ظاهرا قد رقد وتقدم نظيره في كتاب الفلاس وسيأتي في الدعوى والبيّنات اه شوري وكان حق هذه القولة على قوله والاحكم بهما ظاهرا (قوله لأنه وان لزمه الخ) جواب عما يقال التزامه العتق لا يضره وجوبه عليه اه ع ش (قوله أو عن ظهاري ان ظاهرت الخ) هذا مثال لتعلق عتق العبد بشرطين والتوسط بينهما اه شيخنا (قوله ان ظاهرا) أي قبل الوطء لأنه يمنع من الوطء حينئذ خوف عتق العبد أما لو ظاهرا منه بعد الوطء فلا يكون موليا لأنه حينئذ لا يمنع من الوطء لانحلال الميم ومع ذلك يعتق العبد وهذا التقييد يعلم من كلام الراعي الآتي فقوله والا أي وان لم يظاهرا أصلا أو ظاهرا بعد الوطء وان كان الظاهر من كلامه قصره على ما إذا لم يقع ظهاري أصلا وقوله فإذا ظاهرا هو صورة المتن وانما أعادها قوطئا بعد ما ظاهرا أي قبل الوطء فقوله وإذا وطئ أي بعد الظهار اذ فرض كلامه ان الظهار تقدم على الوطء (قوله قال الراعي الخ) غرضه بنقل كلامه تقييد المتن وحاصل التقييد ان يقال قوله قول ان ظاهرا محله اذا أراد المعلق انه اذا حصل الشرط الثاني وهو الظهار تعلق العتق وارتبط بالشرط الاول وهو الوطء أي قصد ان العتق معلق على وطء مسبوق بظهار بخلاف ما اذا قصد انه اذا حصل الشرط الاول تعلق العتق بالثاني أي قصد تعلق العتق على وطء متبوع بظهار فلا يكون في هذه الحالة موليا اذا ظاهرا قبل الوطء بل ولا يعتق العبد اذا وطئ بعد الظهار لكن التقييد المذكور انما يؤخذ من قوله وان توسط بينهما الخ وأما ما قبله فانما ذكره استيفاء لعبارة الراعي وقوطئا لما هو المقصود منها وقوله بغير عطف أي أو بعطف بالواو وقوله فان تقدم الجزاء عليهما مثاله ان يقول لها أنت طالق ان كنت زيدا ان دخلت الدار وقوله أو أخره عنهما مثاله ان يقول لها ان كنت زيدا ان دخلت الدار فانت طالق وقوله في حصول المعلق أي وهو العلق في هذا المثال وقوله وجود الشرط الثاني أي وهو الدخول قبل الاول وهو الكلام لأنه جعل الشرط الثاني شرطا للاول فمكانه قال ان وجد منك كلام مشروط بدخول والشرط يتقدم في أصل وجوده على المشروط فمكانه قال أنت طالق ان وجد منك كلام مسبوق بدخول فاذا كملت ثم دخلت لم يوجد الكلام المسبوق بالدخول فلا تطلق وقوله كما رأي في الطلاق وقوله فان أولاده اذا حصل الثاني أي الشرط الثاني وهو الظهار في مثال المتن تعلق أي العتق بالاول أي الشرط الاول وهو الوطء وحاصل هذه الارادة انه قصد تعلق العتق على وطء مسبوق بظهار فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء على الظهار لعدم وجود المعلق عليه ولا يلاء

البلبي ان يراجع كتاب



أضاف هذه الحالة وهو أنه إذا تقدم الظاهر على الوطء ان العبد يعتق إذا حصل الوطء بعد الظاهر وقبل  
 أن يطأ في هذه الحالة يكون مولياً لأنه يخاف أن يطأ فيعتق العبد فيمتنع من الوطء وقوله أو أنه أي أو أراد  
 المعلق أنه إذا حصل الأول وهو الوطء تعاقب أي العتق بالثاني وهو الظاهر وحاصل هذه الإرادة أنه قصد تعلق  
 العتق على وطء متبوع بظهور وقوله عتق أي إذا تقدم الوطء على الظاهر ثم وجد الظاهر بعده لوجود المعلق  
 عليه حيث لا يلاء في هذه الحالة أما إذا تقدم الظاهر على الوطء فلا يعتق العبد لعدم وجود المعلق عليه ولا  
 يلاء أيضاً فتلخص أن الصور هنا أربعة ثلثان فيما إذا اعتبر المعلق حصول الشرط الثاني قبل الأول وثلثان  
 فيما إذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وأنه يكون موالياً يعتق العبد في واحدة منها وهي ما إذا اعتبر حصول  
 الثاني قبل الأول وتقدم الثاني على الأول ويعتق العبد ولا يكون مولياً في واحدة وهي ما إذا اعتبر حصول الأول  
 قبل الثاني وتقدم الأول على الثاني وأنه لا يعتق ولا يلاء في ثنتين وهما إذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم  
 الأول على الثاني وإذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الثاني على الأول تأمل اهـ شيخنا وبعبارة أخرى  
 قول المتن أن ظاهره يحتاج إلى تقييد بأن يقال أي قبل الوطء وأراد المعلق هذا المعنى أي القبلية يعني أن محل  
 قوله قول أن ظاهره أن تيسر مراجعة المعلق وأن ينوي أن الظاهر يحصل قبل الوطء وأن يقع في الخارج  
 كذلك يدل على هذا التقييد كقول الرافعي الآتي وأن توسط بينهما الخ مع قول الشارح فإن تعدت  
 مراجعته الخ فقوله والافلا أي وأن لم يظهر قبل الوطء بل بعده ولم يظهر أصلاً ولم تيسر مراجعته أو قال  
 ما أردت شيئاً فلا أي فلا يكون مولياً في هذه الصور كلها في الحقيقة القيد التي يحتاجها المتن ثلاثة أن تيسر  
 المراجعة وأن يقول أردت أن الثاني يوجد قبل الأول وأن يوجد في الخارج كذلك فإذا اختلف واحد من  
 الثلاثة فلا يلاء وهي كلها إذا دخلت تحت قوله والافلا تأمل اهـ (قوله قال الرافعي الخ) شروع في أن ما قالوه  
 هنا من أن الجزء إذا توسط الشرطين يكون الثاني شرطاً للأول ولا يرجع ويعمل بنفسه هل جعل الشرط  
 الأول شرطاً للثاني أو جعل الثاني شرطاً للأول بخلاف لما قلناه في الطلاق أنه إذا علق بشرطين بغير عطف فإن  
 قدم الجزء عليهما كان قال أنت طالق أن دخلت الدار أن قلت زيداً وعليه أقصر صاحب البهجة في  
 النصوص بقوله

وطالق أن قلت أن دخلت \* أن أو لا بعد أخير فعلت

قال المؤلف في شرحه بأن دخلت ثم قلت لأن الثاني شرط للأول فهو تعليق للتعليق ويسمى اعتراض الشرط  
 على الشرط ومنه قوله تعالى ولا ينفعكم نصي الأية أي أن كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نصي أن  
 أردت أن أنصح لكم والتعليق بأن في الشرطين مثال فغيرهما من أدوات الشرط مثلها وأن اختلفت الأدوات اهـ  
 وقوله أو آخره عنهما كان قال أن دخلت الدار أن قلت زيداً فانت طالق اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط  
 الثاني قبل الأول فيكون الشرط الثاني شرطاً للأول وقوله وان توسط بينهما كما صوروه هنا في معنى  
 فقوله ولم هل أن وطئت فعبدي حر عن ظهاري أن طاهرت قياسه في الطلاق أن قلت زيداً فانت طالق أن  
 دخلت الدار وبعبارة شرح البهجة للمؤلف قال الرافعي فيجوز تعليق الطلاق بالدخول إذا كانت بغير محتمل  
 عكسه نيراجع ويعمل بتفسيره قال في الخادم قال أطاق أو تعدت مراجعته فعن بعضهم يجعل المقدم مقدماً  
 والمؤخر مؤخرًا ويترد في كل جزء توسط بين شرطين اهـ وقوله تعلق بالأول أي يكون شرطاً للأول فلا يعتق  
 العبد إذا تقدم الوطء على الظاهر وقوله تعاقب بالثاني أي يكون شرطاً للثاني وقوله عتق أي إذا تقدم الوطء على  
 الظاهر وتأخر وهو خلاف ما صرح به الأصحاب في الطلاق من أن الشرط الثاني شرط للأول وعلى هذا فرق ج  
 بين ما هنا والطلاق واعتمد الزيد أي أنه يلاء فيما إذا تعدت مراجعته وقوله لكن لا وفق الخ معتمد وقوله شرط  
 لجزء الثاني وجزائه أي يكون جزء الأول مجموع الشرط الثاني والجزء المذكور اهـ حل (قوله قال الرافعي

فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعاقب بالاول فلا يعتق العبد إذا تقدم الوطء وأنه إذا حصل الاول ٣٩٩ تعاقب بالثاني يعتق انتهى فإن تعذر مراجعته

أوفال ما أردت شيئا فالظاهر  
أنه لا إيلاء مطلقا لكن الاوفق  
بما فسر به آية قل يا أيها الذين  
آمنوا من ان الشرط الاول  
شرط لجملة الثاني وجزائه ان  
يكون موليا وان وطئ ثم ظاهر  
وكنتقدم الثاني على الاول فيما  
قاله الرافعي مقارنته كما بينه  
عليه السبكي (أو) قال ان  
وطئت (فضررتك طالق قول)  
من المخاطبة (فان وطئ) في  
مدة الإيلاء أو بعدها  
(طلقت) أي الضرورة لوجود  
المعلق عليه (وزال الإيلاء)  
اذ لا يلزمه شيء بوطئها بعد  
(أو) قال (لاربعة والله  
لا أطو كن قول من الرابعة  
ان وطئ ثلاثا) منهن في قبل  
او برحصول الحنف بوطئها  
بخلاف ما اذا لم يطأ ثلاثا منهن  
لان المعنى لا أطأ جميعكن  
فلا يحنث بمحادو منهن (فلو مات  
بعضهن قبل وطئ زوال الإيلاء)  
لعدم الحنف بوطئ من بقي  
ولا نظرا الى تصور الوطء بعد  
الموت لان اسم الوطء انما  
ينطلق على ما في الحياة بخلاف  
موت بعضهن بعد وطئها لا يؤثر  
(أو) قال لاربعة والله (لا أطأ  
كلام من قول من كل)  
منهن لوصول الحنف بوطء  
كل واحد منهن باب عموم  
السلب والتي قبلها من باب  
سلب العموم وقضية ما ذكر  
أنه لو وطئ واحدة لا يزول  
الإيلاء في الباقيات وهو ما

(الح) عبارة شرح مر وبحث الرافعي فيه بأنه ينبغي ان يرجع ويعمل بمقتضى ارادته أنه إذا من قولهم في  
الطلاق لو علقه بشرطين بلا عطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما الى آخر ما ذكره الشارح ثم قال ويعتذر  
عن الاصحاب بان كلامهم في الإيلاء المقصود به بيان ما يصير به موليا وما لا يصير وأما تحقيق ما يحصل به العتق  
فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فبوخذ تحقيقه مما ذكره في الطلاق ويترفع على ذلك مسألة الإيلاء  
لحيث اقتضى التعليل بتقديم الظاهر وتعليل العتق بعدم الإيلاء والافلا وذلك لا يقتضاه قد يكون بنية  
المولى وقد يكون بغيره في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظة اه (قوله فان أراد أنه إذا حصل الثاني الح)  
في الجواب الذي ذكره نقص ونعامة ان يقال فان العبد يعتق ويكون موليا إذا تقدم الثاني على الاول ولا يعتق  
أي ولا إيلاء إذا تقدم الاول وهو الوطء (قوله وأنه إذا حصل الاول الح) فيه نقص أيضا ونعامة ان يقال  
عتق العبد أي ولا إيلاء ان حصل الوطء في الخارج أو لا وان انعكس في الخارج فلا يعتق ولا إيلاء فهذه الصور  
الاربعة مأخوذة من كلام الرافعي بالمعونة التي رأيتها تأمل (قوله أوفال ما أردت شيئا) أي لم أرد ان الاول شرط  
لثاني أو ان الثاني شرط للاول وقوله فالظاهر انه لا إيلاء ضعيف والظاهر أنه يكون موليا ويكون الشرط  
الاول شرطا لجملة الثاني وجزائه كما أشار إليه بقوله لكن الاوفق الح اه عذاني لكن جعله على هذا النمط  
بظاهر قول الشارح أن يكون موليا ان وطئ الح وقد أفاد كلام غيره وسم وحل انه لا معنى له وان صوابه  
ان يقول ان يعتق الح وان لا إيلاء في تلك الحالة فتضعفه لكلام الشارح غير صحيح بل قول الشارح فالظاهر  
أنه لا إيلاء هو الصحيح (قوله فالظاهر انه لا إيلاء) الاولى لا يعتق وقوله مطابقا أي سواء وجد الاول قبل أم لا  
اه سلطان وانما كان الاول ذلك لان هذا مقابل لكلام الرافعي وكلامه في العتق وعدمه لا في الإيلاء وعدمه  
اه شيخنا لكن اذا قال ذلك لا يكون في نقل كلام الرافعي فائدة لانه في العتق وعدمه وكلام المتن في الإيلاء  
وعدمه (قوله أن يكون موليا ان وطئ ثم ظاهر) لم أفهم معناه اذ كيف يقال ان الإيلاء متوقف على الوطء  
ثم الظاهر ولعله انه قل نظره من العتق الى الإيلاء اه بروكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالآية  
اعتبار تقدم الوطء وحيث لا معنى للإيلاء لانه إذا حصل الوطء لم يبق محالوف عليه وإذا حصل الظاهر انما كانت  
البين فتأمل اه سم على حج والمراد باليمين عين العتق لانه لا يوجد الا بعد الظاهر وان لم يقع عنه اه  
وعبارة حل قوله أن يكون موليا الح صوابه أن يعتق العبد كما تطلق الزوجة فإيهنا ما وافق لما في الطلاق  
أي لان النزاع في العتق لا في الإيلاء ولعله انتقل نظره من العتق الى الإيلاء اه ولان سببا في العتق وأيضا  
هو يكون موليا قبل الوطء بالصيغة التي قالها فلا يظهر قوله أن يكون موليا ان وطئ الح (قوله وكنتقدم الثاني)  
أي الظاهر على الاول أي الوطء فهما قاله الرافعي أي في الحكم الذي قاله الرافعي وهو عتق العبد في صورة عدم  
عتقه في أخرى فالصورة التي ذكر فيها عتق العبد قوله فلا يعتق العبد إذا تقدم الوطء والمراد أنه ذكره فيها  
مفهومه لا منطوقه فاذ مفهوم قوله فلا يعتق العبد إذا تقدم الوطء انه إذا تقدم الظاهر فان العبد يعتق فيقال ومثل  
تقدم الظاهر على الوطء مقارنته له أي في ترتيب العتق عليهما وان كان في صورة تقدم الظاهر يكون موليا وفي  
صورة المقارنة لا إيلاء كما هو ظاهر حلي والصورة التي ذكر فيها عدم عتقه هي قوله وأنه إذا حصل الاول تعاقب  
بالثاني عتق أي إذا تقدم الوطء ومفهومه انه لو تأخر بان تقدم الظاهر ان العبد لا يعتق فيقال ومثل تقدم الظاهر  
على الوطء مقارنته له أي في عدم ترتيب العتق فهما أيضا فتم من هذا ان الصورة الثانية ذكرها الرافعي أيضا  
مفهوما (قوله لا يؤثر) أي في زوال الإيلاء وعبارة شرح مر فلا يزول الإيلاء (قوله وهذه من باب عموم السلب  
الح) الفرق بينهما ما أن السلب إذا تسلط على كل فرد فرد كان سلبا عاما لكل فرد اذا السلب فيه عام لكل فرد  
واذا تسلط على المجموع كان سلبا للعموم فقط أي للعموم فلا يمنع أن يثبت ذلك المسلوب لبعض الافراد اه  
شوري (قوله انه يزول منهن) أي في الباقيات وهو المعتمد وذلك لان اليمين واحدة وقد حثت فيها بوطء

وجه الامام لخص ذلك تخصيص كل منهن بالإيلاء والذي في الروضة والشرح عن تصحيح الاثرين انه يزول منهن



واحدة والحنث لا يتردد لعدم تكرار اليمين فلا يخاف من وطء الباقيات شيئا ومدار الايلاء على الخوف من  
الوطء اهـ (قوله كقوله لا أطأ واحدة منكم) أي الآتي في قوله حنث وانحل الايلاء في الباقيات اهـ  
(قوله ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض) عبارته هناك ولولة لاربع والله لا أجامع كل واحدة منكم  
فول من كل واحدة لحصول الحنث بوطء كل واحدة فان معناه عموم السلب لو طعن بخلاف قوله لا جاء معن كما مر  
فان معناه سلب العموم أي لا يعم وطئ لكن وتضرب المدة في الحال فاذا مضت فلكل المطالبة بالغيبة أو الطلاق  
فان طلقهن سقطت المطالبة فان راجعهن ضربت المدة ثانية وان طلق بعضهن فالباقيات على مطالبتهن وان وطئ  
احداهن انحلت اليمين في حق الباقيات وارتفع الايلاء فيهن على الاصح عند اكثر من كقوله لا أجامع  
واحدة منكم وقيل لا تضمن ذلك تخصيص كل واحدة منهن بالايلاء وبحث الاصل انه ان أراد تخصيص كل  
منهن بالايلاء لوجه عدم الانحلال والافليكن كقوله لا أجامع فلا حنث لا يوطء جميعهن ومنعه البلقيني بان  
الحلف الواحد على متعدد يوجب تعاقب الحنث باي واحد وقع لا تعدد الكفاية فاليمين الواحدة لا ينبغي فيها  
الحنث ومتى حصل فيه حنث حصل الانحلال وقد ذكره الروياني في البحر وقال انه ظاهر مذهب الشافعي وفرع  
عليه انه لو قال والله لا أدخل كل واحدة من هاتين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين انتهت  
(قوله عينها) أي لزمه تعينها اهـ (قوله فول منهن) أي عملا بآرائه في الاولى وحلله على عموم السلب في  
الثانية فان النكرة في سياق النفي للعموم اهـ شوبري (قوله وانحل الايلاء في الباقيات) أي بناء على  
المعتمد السابق ويحتمل أن يكون على القولين ويفرق بين الصريح والنية اهـ حل (قوله أولا وأطولك  
سنة الامرة الخ) فان لم يطأ حتى مضت السنة انحل الايلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء المذهب وطأ مرة لان  
القصد منع الزيادة عليها لا ايجادها اهـ شرح مر \* (فرع) \* قال سم على حج وقد سئل شيخنا  
الشهاب الزلي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه انه لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد الا عنده فمضت  
ليلة الجمعة ولم يبيت عنده أي ولا عند غيره لم يحنث كقوله ظاهر والافلويان عند غيره حنث لان المبيت عند غيره هو  
الحلوف عليه المنوع منه بعدم الحنث كقوله عنه العراقي فاجاب بان ما قاله البلقيني معتمد اهـ وهو حينئذ  
تقدير ما ذكرهنا عن الباقي في مسألة الشكوى لان التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد الا عنده فالغرض  
واقصد في المبيت ليلة الجمعة عند غيره لا ايجاد المبيت ليلة الجمعة عنده فان قلت أحدي قولكم لا يبيت ليلة الجمعة  
عند أحد شامل لنفس الحلوف عليه لانه أحد ذابات في بيت نفسه فعديان عند أحد غير الحلوف فينفي الحنث  
قلت قضية ما قاله البلقيني وأقره العراقي وبين شيخنا الشهاب الزلي ان ذلك معتمدا انه لا التفات الى ذلك الشمول  
وكان وجه ذلك انه لا يراد في العرف العام بأحد في مثل ذلك الا غير الحلوف عليه اهـ ذاهو مقتضى ما قاله  
هؤلاء الاثمة في هذه المسئلة فليأمل اهـ ع ش على مر

\*(فصل في أحكام الايلاء الخ)\*

عبارة شرح مر فصل في أحكام الايلاء من ضرب مدته وما يفرع عليها اهـ (قوله يهل بلا فاض) أي يهل من  
المطالبة أربعة أشهر أي ولو قننا وقتنا لان المدة شرعت لا مرجلي هو قوله صبرها فلم يخاف برفق وحريه كعدة عنه  
وحيض اهـ شرح مر (قوله أربعة أشهر) هي حق الزوج كالأجل في الدين وسواء الحر وغيره  
والحره وغيرها وخالف أبو حنيفة ومالك فاقصرا على شهر بن الزوج الرقيق كذهبهما الى الطلاق وقوله  
من ايلاء أي لامن المرافعة \* (فرع) \* لو آلى من إحدى نسائه أو زوجته مبهما ثم عين حبت من الايلاء  
أيضا على قياس الطلاق المبهما سم (قوله الآتين) أي في قوله ويقطع المدة بعد دخول وماتع وطء بها اهـ  
(قوله أو من درجة) بان آلى من مطلقة رجعا وكذا لو آلى من زوجته ثم طلقها رجعا فان مدة الايلاء تنقطع فان  
راجعها في العدة حسبت المدة من الرجعة اهـ حل (قوله ويقطع المدة) أي يطلها ويلغيا كما كان طرا بعد

كقوله لا أطأ واحدة منكم  
وقبه بحث للشيخين ذكرته مع  
الجواب عنه في شرح الروض  
ولو قال والله لا أطأ واحدة  
منكم فان قصد الامتناع  
من واحدة معينة فقول منها  
قطعا او واحدة مبهمة عينها  
او من كل واحدة او اطلق  
فول منهن فلو وطئ واحدة  
منهن حنث وانحل الايلاء  
في الباقيات (أو) قال (والله  
لا أطأك سنة الامرة) مثلا  
(فول ان وطئ وبقى) من  
السنة (أكثر من) الاشهر  
(الاربعة) لحصول الحنث  
بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو  
بقى أربعة أشهر أو أقل فليس  
بحول بل حالف

\*(فصل في أحكام الايلاء  
من ضرب مدته وغيره)\* (يهل)  
وجوبا للمولى ولو (بلا فاض  
أربعة أشهر) اما (من  
الايلاء أو) من (زوال الردة  
والمانع الآتين أو) من  
(رجعة) لرجعية لامن الايلاء  
منها لاحتمال ان تبين وانما  
لم يحتج في الامهال الى فاض  
لثبوتة في الآية السابقة  
بخلاف العنة لانها مجتهد فيها  
(ويقطع المدة) أي الاشهر  
الاربعة (ردة)

بعد دخول) ولون أحدهما وبعد المدة لارتفاع النكاح ولاختلاله به فلا يحسب زمنها ٤٠١ من المدة وان أسلم المرتد في العدة وشمل الردة

لما بعد المدة من زيادتي (ومانع وطعنها) أي بالزوجة (حصى أو شرعي غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كمرض وجنون ونشوز وتابس بفرض نحو صوم) كاعتكاف وأحرام فرضين لامتناع الوطء معه بمانع من قبلها (وتستأنف المدة بزواله) أي القاطع ولا تبني على ماضى لاتقاء التوالى المعسر في حصول الأضرار أما غير المانع كصوم نفل أو المانع القائم به مطلقا أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من تحيلها ووطئها في الأولى والمانع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته في أكثر الأحكام والتصرح ببيان المانع الشرعي يقطع المدة من زيادتي (فان مضت) أي المدة (ولم يطأ ولا مانع بها) أي الزوجة (طالبته بهيئة) أي رجوع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء (ثم) ان لم يبق طالبته (بطلاق) لألأية السابقة (ولو تركت حقها) فان لها مطالبته بذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبته لان التسامح حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب ولها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبته بالهيئة

كألها وبعضها ان طرأ المانع في الاثناء لكن هذا التعميم في الردة وأما بالنسبة للمانع الاثنى فالمراد انه يقطع ماضى ان طرأ في أثناءها وأما طرده بعد تمامها فلا يضر اه شيخنا ويشير لهذا من بيع الشارح حيث قال في الردة ولون من أحدهما وبعد المدة ولم يقل مثله في المانع المذكور انتهى (قوله بعد دخول) أي أو استدخل مني الزوج المحترم واحترز به عما قبل ذلك فان النكاح يقطع لاصحالة فلا يلاء اه عن (قوله وبعد المدة من تمام الغاية) أي ولو كانت الردة بعد فراغ المدة فور ادب قطعها عدم حسابها تأمل (قوله وبعد المدة) ثم قوله وان أسلم بنشأ منه مسئلة ياغز به فيقال لنامل اتحادا يلاءه وهو مضر بناله المدة فلم يطلاق ولم يفسد تأنيف مدة ثانية قاله الامام اه سم (قوله لارتفاع النكاح) أي فيما اذا استمرت الردة بعد انتفاء العدة وقوله أو اختلاله أي فيما اذا زالت الردة في العدة وقوله فلا يحسب زمنها من العدة هذا الاحتجاج اليه مع قوله فيما سيأتي وتستأنف بل ربحا بوجه ان معنى القاطع عدم الحساب لا الاستئناف تأمل اه عن هذا والاولى جعل الوال للرجال وذلك لان المرتد اذا لم يسلم في العدة تبين بالردة فلا معنى لعدم حساب مدة الردة من المدة اذ هذه الصورة كاتى احترامه بقوله بعد دخول تأمل (قوله ومانع وطعنها) أي في المدة لا بعد ها وعبارة العباب \* (فرع) \* ما يمنع الوطء ولا يتخل بالنكاح ان كان في الرجل وهو شرعي كفرض صوم واعتكاف وكأحرام أو حصى كمرض وحبس وجنون لم يمنع احتساب المدة ابتداء ولا ينقطع ان طرأ وان كان في المرأة وهو حصى كشوزها وكصغر ومرض لا يحتمل الوطء معها فبعكس الرجل فاذا زال استأنفت المدة لان طرأ ذلك بعد المدة فطالبته بالاستئناف أو هو شرعي كفرض صوم واعتكاف لا تنقطع عنها فكالحصى اه ومثله في الروض فان قلت قوله فطالبته بالاستئناف ينافي قول الشارح أما اذا كان بها مانع كحيض ومرض وصغر فلا تطالب به الخ قلت لا يجوز ان تغتر المطالبة هنا بزوال المانع تأمل اه سم (قوله وتلبس بفرض نحو صوم) أي ولو نذرا أو كفارة أو قضاء فور باوكدا قضاء موسع على المعتد دخلا لحج والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الاحرام ولو نذرا ولا اذن على المعتد ولا يكاف في نحو الصوم الوطء ليلا اه قل على الجلال (قوله واحرام) صرحوا بان للزوج أن يحللها اذا أحرمت بالفرض الان يحتمل هذا على واجب مضيق كان أفسد الحج أخذ ما ذكره في الصوم حرره اه حل لكن الذي في شرح مر تعميم الاحرام في الفرض والنفل ونصه والاحرام ولو نفل كصوم الفرض كانه في الكفاية عن الاصحاب خلافا لتخصيص الجرجاني الاحرام بالفرض اه فعلى هذا قول الشارح فرضين ليس قيدان في الاحرام وان كان قيدان في الاعتكاف (قوله وتستأنف بزواله) أي ان كان حلف على التأييد أو بقي قدره مدة الايلاء وعبارة العباب ويستأنف بالزوال ولو طرأ أحدهما بعد المدة ثم رجع أو أسلم المرتد في العدة عاد الايلاء فتستأنف المدة ان حلف على التأييد أو بقي من الوقت مدة الايلاء لا أقل ولان جدد نكاح الثانية ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القاطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اه فهذا بخلاف الردة اه سم (قوله القائم به مطلقا) أي حسي أو شرعي بفرض أو نفلا اه شيخنا (قوله ثم ان لم يف) القياس ربه بالإيلاء ثم هو في نسخة كذلك وعلى عدم ثبوت الإيلاء فيمكن تصحيحه بأنه سكن أو لا قبل دخول الجازم تخفيفا ثم حذف الإيلاء المدينية قبله وصار يفى به مرة ساكنة أبدت بإيلاء لسكونها بعد كسرة ثم ادخل الجازم ونزل الإيلاء العارضة منزلة الأصلية فحذف الجازم اه ع ش على مر (قوله ولو تركت حقها) هذه غاية التعميم في أن لها المطالبة بعد مضي المدة والمراد بحقها المطالبة نفسها أي فاذا استقلت حقها بان تركت المطالبة ثم عن لها ان ترجع وتطالب فانها يمكن من ذلك وعبارة شرح مر ولو تركت حقها بسكونها عن مطالبة زوجها أو باسقاط المطالبة عنها انتهت (قوله انها ترد الطالب) معناه اه (قوله والهيئة) بكسر الفاء وقع الهمزة كضبطه الزركشي فاستفده وكذا قال جج بكسر

( ٥١ - جل منهج بع ) والطلاق هو ما ذكره الرامي تبع الظاهر النص وقضية كلام الأصل انها ترد الطالب بينهما وهو الذي في الروضة كاستفاد في وضعه وصوب الزركشي وغيره الاول (والهيئة)



الفاء مع المد وقال مر بفتح الفاء وكسرها اه وسمى الوطء فيئة لانهم من فاء اذا رجع فقد رجع للوطء بعد أن حرمه على نفسه اه شيخنا وفي المصباح فاء الرجل يني فياً من باب باع رجع وفي التنزيل حتى تقي على امرأته أي حتى ترجع الى الحق وفاء المولى رجع عن عيئه الى زوجته وله على امرأته فيئة أي رجعة اه (قوله والفئة تحصل بتغيب حشفة) أي وان حرم الوطء أو كان بفعلها فقط وان لم تحل به البمين لانه لم يطلأ اه شرح مر وفي الر وض وشرحه مانصه الطرف الرابع في بيان فيئة القادر عليها وتحصل بإدخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ولو محرماً في القبل مختاراً عامداً لما تبيها كانت أو بـ كرا انزال السبع بكارتها والا فلا بد من ازالته لان أحكام الوطء تتعلق بذلك فينحل الايلاء بذلك وخرج بإدخال الحشفة ادخاله مادونه اكسائر أحكامه وبالقبل الدبر لان الوطء فيجمع حرمة لا يحصل الغرض نعم ان لم يصرح في ايلائه بالقبل ولا نوايه بان أطلق النحل بالوطء في الدبر وان استدخلها أي الحشفة أو ادخلها هو ناسياً أو مكرهاً أو مجنوناً لم يحنت ولم تجب كفارة ولم تحل البمين وان حصلت الفية فوارتفع الايلاء ما عدم الحنت وعدم انحلال البمين فاعدم فعله في مسئلة الاستدخال واختلاله فيما عداها وأما عدم وجوب الكفارة لعدم الحنت وسقط حقهما من المطالبة بوصولها الى حقهما واندفاع ضررها كإلورد المجنون الوديعه الى صاحبها ولان وطء المجنون كالعاقل في تقرير المهر والتحليل وتحريم الربيبة وسائر الاحكام ويغفر فسقط حقهما عدم الحنت والكفارة بان رعاية القصد الصحيح في حق الله تعالى أشد منه في حقوق الآدمي بدليل صحة غسل النية عن الحيض للمسلم دون العبداء اذ ليس لها نية صحيحة فلو وطئها بعد ذلك عامداً لما تبيها واختل الحنت وزمته الكفارة وانحلت البمين اه ثم وجدت بهامشه بخط بعض الفضلاء مانصه ولا تلازم بين حكم الايلاء وعدم الانحلال اذ قد يرتفع الاول ويبقى الثاني كما لو طلقها باننا بعد الايلاء منها بما لا ينحل بينوتها فانه يرتفع حكم الايلاء ويبقى عدم الانحلال وان أعادها الى نكاحه اه شرح البهجة (قوله بتغيب حشفة) أي مع الانتشار كالتحليل اه شرح مر ومع الاختيار والعلم كما سيأتي في كلامه اه شيخنا (قوله بتغيب حشفة) أي ولو ناسياً أو مجنوناً أو نائماً أو جاهلاً أو مكرهاً أو كذا يقال فيها فلا مطالبة لها ولا تحل البمين في ذلك كما هو انما تسقط مطالبة البتة فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنت وزمته ما التزم اه قل على الجلال (قوله بشبل) هي عبارة أصله وقد اعترضه الزركشي وغيره بانه اذا حلف على ترك الوطء وأطاق حنت بالوطء في الدبر وحيثه فتحل البمين فلا تبقى مطالبة كما لو طأ البتة فلم يف الا بعد مضي المدة فينبغي تصوير المسئلة بما لو حلف على ترك الوطء في القبل اه قيل ولا يرد ذلك على المنهاج لان مراده ان الفية المطالب بها شرعاً لا تحصل الا بالوطء في القبل وان كان الوطء في الدبر راقعاً للبمين ومانعاً من المطالبة سواء علم ان الشارح اعتمد هذا الايراد ومشي عليه في وطء الزوج عند قيام المانع الشرعي به كما سيأتي فلم يفعل ذلك هنا وهو مجرد تحكم الا ان يكون مراده هنا ان البمين تحل وتنتفي المطالبة غاية الامر ان الفية على الوجه الشرعي غير حاصلة فان هذا هو مراد المجيب عن الايراد فيما حكيناه عنه آنفاً اه سم (قوله ولا تغيبها بدبر) أي فلا يحصل به فيئة لكن تحل به البمين وتسقط المطالبة لحنته به فان أريد عدم حصول الفية به مع بقاء الايلاء تعين تصويره بما اذا حلف لا يطؤها في قبلها وبما اذا حلف ولم يغيبها ففعله ناسياً للبمين أو مكرهاً فلا تحل به اه شرح مر (قوله من ازاله بكارتها) أي ولو غوراء اه شيخنا (قوله أما اذا كان بهامان الخ) وما تعجبه في الوسيط من منع الحيض للمطالب مع عدم قطعه المدة رد بان منعه لحرمة الوطء مع هو ظاهر وعدم قطعه للمصلحة والالم تحسب مدة غالباً كحرق قولهم ان طلاق المولى في الحيض غير بدعي لا يشكل بعدم مطالبة به اذ هو مفروض فيما اذا طو لب من الطهر بالفية فترك مع تمكنه ثم حاضت فطالب بالطلاق حيثئذ اه شرح مر (قوله فلا مطالبة لها) قال في شرح الروض نعم ان طرأت شي منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زال فلها المطالبة بلا استئناف لوجود المضارة في المدة على التوالي

تفصل (بتغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (بقبل) فلا يكتفى بتغيب ما دونها ولا تغيبها بدبر لان ذلك منع حرمة الثاني لا يحصل الغرض ولا بد في البكر من ازالة بكارتها كما نصر عليه الشافعي وبعض الاصحاب اما اذا كان بهامان كحيض ومرض ومغفر فلا مطالبة لها لامتناع الوطء المطلوب

ذكره الاصل اه سم (قوله فان كان المانع الح) الظاهر انه مقابل للمفهوم لا للمنهطوق كالا يخفى  
 (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والياء لان القياس في النسبة الى فعله فعلى قال  
 ابن مالك وفعل في فعله التزم وان كان نسبة الى الطبع فيسكون الباء اي مع فتح الطاء حرر اه شوري  
 (قوله فتطالبه بغيثه بلسانه) أي لانه يندفع به اذاؤها بالخلف بلسانه اه شرح مر وقوله بان يقول اذا  
 قدرت فتسوي يندب ان يزيد وندمت على ما فعلت ولورال المانع بعد فية اللسان طوب بالوطء اه شرح  
 مر (قوله كاحرام) أي لم يقرب تحله منه كما ذكره الرافعي وقوله وصوم واجب أي ولم يستعمل الى الليل  
 اما اذا قرب التحلل أو استعمل في الصوم الى الليل فانه يجهل اه شرح مر (قوله فان عصي بوطء الح) عبارة  
 شرح مر فان عصي بوطء سقطت المطالبة وانحلت اليمين وتأنم بتمكينه قطعاً ان عههما المانع كطلاق  
 رجعي أو خصها كحيض وكذا ان خصه على الاصح لانه اعانة على معصية اه شرح مر (قوله فان عصي  
 بوطء) أي بتغيب حشفة أو قدرها في قبل وهو مختار علمه عالم ولو محرماً أو صائماً أو غير ذلك من محرمات الوطء  
 أو في دبر كذلك بقية السابق أو في حيض أو نفاس أو غيره وتعصيه هي أيضاً بتمكينه في ذلك لانه اعانة على  
 معصية (تنبيه) علم مما ذكر ان الوطء تحصل به الفية في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقاً ولا تنحل  
 اليمين ان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائماً أو لا تحل ولا يأنم ان لم يعص بالوطء وان الوطء في  
 الدبر ينحل به الايلاء ولا تحصل به الفية قال بعضهم وما فائدة عدم حصول الفية مع سقوط المطالبة وانحلال  
 اليمين الا ان يقال المراد عدم حصول الفية الشرعية فراجع اه قل على الجلال (قوله ولو في الدبر)  
 لم يسلك هذا فيما سلف عند التجرد من المانع وهو تحكم وأما قوله الا لا يقال سقوط المطالبة الح فاول  
 به دفع ما قلناه وهو غير نافع عند التأمل فانه اذا سقط الطلب انحلت اليمين فلا أثر لعدم حصول الفية بالوطء في  
 القبل وأما قوله كالأوطى مكرهاً ففيه نظر من وجهين الاول تصريح الزركشي وغيره بان الفية تحصل بالوطء  
 مكرهاً وناسياً وبغفلها والثاني ان اليمين في مثل هذا باقية وان اتقى الايلاء بخلاف الوطء في الدبر في مسئلتنا  
 عندهم اعتبره كالشارح هنا فانه من ريل لا ايلاء واليمين كالا يخفى نعم ان كان غرض الشارح فيما سلف ان  
 الفية على الوجه الشرعي غير حاصلة وان اليمين انحلت وارتفعت المطالبة فلا إشكال ثم ينبغي على هذا انتفاء  
 الاثم كالأوطى العبد الذي عاق عتقه على الوطء بعد انقضاء المدّة وقبل الوطء اه وأقول قوله لم يسلك هذا  
 فيما سلف يمكن حل ما سلف على هذا سيما وقد مشى عليه في الروض واعتمده مر وقوله الاول تصرّح  
 الزركشي الح وكذا صرح بذلك في شرح الروض حيث قال وان استدخلتها أي الحشفة أو ادخلها هوناسياً  
 أو مكرهاً أو مجنوناً لم يحش ولم تجب كفارة ولم تحل اليمين وان حصلت الفية وارتفع الايلاء اه وكذا صرح  
 به في شرح البهجة اه سم (قوله أي ولم يقيد ايلاءه ولا بالقبل) فان قيده بالدبر فقد تقدم انه لا يكون  
 ايلاء أصلاً وان قيد بالقبل لا تسقط مطالبته بالوطء في الدبر كما يفهمه قول الشارح لانحلال اليمين لانه اذا  
 قيد بالقبل لا تحل بالوطء في الدبر ويعلم هذا أيضاً من كتابة سم الآية على الاثر (قوله أي ولم يقيد ايلاءه به  
 ولا بالقبل) لعل المراد التقيد لفظاً أو نيةً بحيث لا يحصل انه عند الاطلاق لفظاً ونيةً ينحل الايلاء بالوطء في  
 الدبر مع وجود المانع الشرعي وقد قيد الشارح في شرح الروض قوله سم فيما اذا لم يكن مانع أنه لا يكفي الوطء  
 في الدبر حيث قال عقبه نعم ان لم يصرح في ايلاءه بالقبل ولا نواه بان أطلق انحل بالوطء في الدبر اه ويتحصل  
 منه أيضاً انحلال عند عدم المانع بالوطء في الدبر عند الاطلاق لفظاً ونيةً فاستوى حاله المانع وعدمه فيما  
 ذكر فاعتراض شيخنا فيما مر بقوله لم يسلك هذا فيما سلف عند التجرد من المانع وهو تحكم ممنوع لانه تبين  
 انه سلكه فيما سلف أيضاً غاية الامر انه لم يصرح به في هذا الكتاب فليتامس اه سم (قوله طلق عليه  
 القاضي) قال في العباب كغيره في قول أوقف على فلانة طلبة أو حكمت على فلان في زوجته بطلقت ونحوهما

حيث (فان كان المانع به)  
 أي الزوج (وهو طبعي)  
 كمرضة (تطالبه بغيثه)  
 لسان) بان يقول اذا قدرت  
 فت (ثم) ان لم يف طالبته  
 (بطلاق) وهذا من زيادتي  
 (أو شرعي كاحرام) وصوم  
 واجب (ة) تطالبه (بطلاق)  
 لانه الذي عكسه طرمة الوطء  
 (فان عصي بوطء) ولو في الدبر  
 أي ولم يقيد ايلاءه ولا  
 بالقبل (لم يطالب) لانحلال  
 اليمين (فان أباهما) أي  
 الفيتة والطلاق (طلق عليه  
 القاضي)



اه ولا يصح ان يقول طلقها ونحو ذلك لانه ليس له هذا اللفظ مر قال في شرح الروض ويشترط في تطبيقه عليه حضوره عنده ليثبت امتناعه فلو شهد عدلان انه آلى ومضت المدة وهو ممتنع من الفينة والطلاق لم يطلق عليه القاضي بل لا بد من الامتناع بحضوره الا ان تعذر حضوره بشم مرض أو توار او غيبة فلا يشترط ذلك اه سم (قوله طلق عليه القاضي طلقه) خرج ما زاد عليها فلا يقع كقول بان انه فاء أو طاق فان طلقها ثم طلقها الزوج نفذ تطبيقه كما اقتضاه كلام الروض وتنفذ تطبيق الزوج أيضا وان لم يعلم بطلاق القاضي كما يحكيه ابن القطن اه شرح مر واذا طلق عليه القاضي بعد مدة لامهال وبان ان المولى وطئ قبل تطبيقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضي والمولى معان هذا طلاق المولى جزا وكذا القاضي في الاصح بخلاف مالو باع الحاكم مال الغائب واتقوا ان الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان بيع المالك أقوى ولم نقل بوقوع بيع الحاكم أيضا كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيعين من اثنين بخلاف الطلاق اه عناني (قوله طلقه) أي رجعية فطلاق القاضي يقع رجعية على المعتمد (قوله نيابة عنه) فيقول أو وقعت عليها طلاقه عنه أو أنت طالق عنه فان حذف عنه لم تطلق ثم بان ان المولى وطئ أو طاق قبل تطبيقه لم يقع طلاق القاضي ولو وقع طلاقهما معا وقع طلاق المولى والقاضي وأما لو وقع الطلاق من القاضي مقارنا لفيشة لم يقع اه حل (قوله نيابة عنه) اذ لا سبيل الى دوام ضررها ولا الى اجبارها على الفينة لعدم دخولها تحت الاجبار والطلاق يشل النيابة فناب فيه عنه الحاكم عند الامتناع كإبرج عن العاضل ويستوفى الحق من الماطل بان يقول أو وقعت عليها طلاقه عنه أو أنت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء كما قاله الدارمي في الاستذكار اه شرح مر (قوله ينافي عدم حصول الفينة بالوطء) أي مطلقا حتى بالنسبة لانحلال اليمين والحنث والكفارة اه حل (قوله ويعمل يوما فاقبل) اه ذاتي الفينة بالوطء وأما فينة اللسان فلا يعمل فيها مطلقا اه قل على الجلال (قوله ويعمل يوما فاقبل) لو طاق القاضي عليه في اثناء ذلك لم ينفذ قال الامام وفي تصوير هذا عسر فان طلاق القاضي قد يستند الى رأيه في أن لامهال واذا كان كذلك فالطلاق ينفذ اتباعا لاجتهاده اه سم (قوله ولزمه بوطئه في مدة ايلائه الخ) عبارة أصله مع شرح مر فان وطئ في المدة انحلت اليمين وفات الايلاء ولزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى ولا يطالب بعد ذلك بشيء انتهت وفي قل على الجلال ويكفيه كفارة واحد وكذا ووطء واحد وان تعدد الايلاء قبلها وهو يتعدد اذا كرره وقصد الاستئناف أو تعدد المجلس والابان قصد التأكيذ وان تعدد المجلس أو أطلق واتحد المجلس فلا يصدق بيمينه في قصد التأكيذ كما يصدق في عدم الايلاء أو في مدته بذلك والله أعلم اه (قوله فان كان بقربة) كان قال ان وطئتك فله على عتق اه حل

#### \* (كتاب الظهار) \*

بكسر الظاء المشالة وذ كر عقب الايلاء لمشار كنهه فيما يأتي والمغاب فيه معنى اليمين وقيل معنى الطلاق اه قل على الجلال وذلك لانه يشابه اليمين من حيث ايجابه الكفار وقو يشابه الطلاق من حيث اقتضاه التحريم (قوله لان صورته الاصلية) أي المتعارفة في الجاهلية اه حل أو المراد بالاصلية الكثيرة الغالبة اه شيخنا (قوله ونحو الظاهر) أي بالاختصاص مع انه يجوز التشبيه بغير الظاهر فكانوا يقولون كتاب ابطن أو كتاب الرأس أو غير ذلك اه شيخنا (قوله والمرأة مركوب الزوج) أي في الجملة والا فالعادة ان ركوبها على البطن (قوله والمرأة مركوب الزوج) أي اذا وطئت فهو كذية تلويحجة تنتقل من الظاهر الى المركوب ومنه الى الموطوء والمعنى أنت محرمة على لاركبين كالأركب الام نقله الشهاب عن الكشف (قوله وكان طلاقا) أي بانئامن غير رجعة كما يؤخذ من القصة أي ومن غير عدة فكان يقتضي التحريم المؤبد اه شيخنا وفي عش على مرماته وهل كان بائنا أو رجعيًا فيه فنار أقول والقصة التي هي سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله تقتضي انه كان طلاقا لا حل بعده

طلقه) نيابة عنه بسؤاله اله لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في البرينافي عدم حصول الفينة بالوطء فيه لان امتناع ذلك اذا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفينة كولو وطئ مكرها وناسيا (ويعمل) اذا استعمل (يوما) فاقبل ايء فيه لان مدة الايلاء مقدرة بأربعة اشهر فلا يراد عليها بأكثر من مدة التمكن من الوطء عادة كز والنعاس وشبع وجوع وفراغ صدام (ولزمه بوطئه) في مدة ايلائه (كفارة يمين) بقيد زده بشوئ (ان حلف بالله) فان حلف بالتزام ما يلزم فان كان بشرية لزمه ما التزمه او كفارة يمين كما سيأتي في باب النذر أو بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود الصفة

#### \* (كتاب الظهار) \*

ما أخذ من الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته أنت علي الظاهر أي ونحو الظاهر لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وكان طلاقا

لا رجعة ولا بعقد لان المرأة اجابت له صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بانها من زوجها الاول اولادها  
صغار ان ضمنهم الى نفسها جاعوا وان ردتهم الى أبيهم ضاعوا لانه كان قد عصى وكبر وليس عندهم من يقوم بامرهم  
وجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يرشدهم الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال  
لها حرمت عليه فلو كان رجعا لارشده الى الرجعة أو بانثا تحل له بعقد لا مرة بتجديد نكاحه فتوقفه وانتظاره  
للوحي دليل على انه كان طلاقا لا حل بعده لارجعة ولا بعقد اه (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) أي كانوا في  
الجاهلية اذا أرادوا الطلاق أتوا به ذا اللفظ وكذا كل ثابت في أول الاسلام حتى نسخ الله بالكفارة في قصة خولة  
بنت ثعلبة كانت تحت عبادة بن الصامت وفي شرح شيخنا أوس بن الصامت فقال لها أنت على كظهر أمي فانت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت يا رسول الله والذي أنزل عليك الكتاب ماذا كره الطلاق  
وانه أبو ولدي وأحب الناس الى فقال حرمت عليه فقالت اشكوا الى الله فأتى ووحى فقلت فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما أراك الا حرمت ولم أومر في شأن بشي فقلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا  
قال لها حرمت عليه هتفت وقالت اشكوا الى الله فأتى وشدة حالي وان لي صبية صغارا ان ضمنهم اليه ضاعوا  
وان ضمنهم الى جاعوا وجعلت ترفع رأسها الى السماء وكان هذا أول ظهور في الاسلام فنزل الوحي على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى الوحي قال ادعى زوجك فتلا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع الله  
الآيات وهذا دليل على انه كان لانشاء التحريم الحاصل بالطلاق في أول الاسلام فتخرج بالكتاب قاله ابن القيم  
اه حل وقيل بنت حكم وقيل اسمها جيلة وخولة أصح ما قيل في ذلك وقد مرهم اعرب عن الخطاب في خلافته  
فاستوقفته طويلا وعظمتها وقالت له يا عمر قد كنت تدعى عمرا ثم قيل لك يا أمير المؤمنين فأتى الله  
يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف الموت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامها فقبل له  
يا أمير المؤمنين أتغفل هذه العجوز هذا الوقوف فقال والله لو حبسني من أول النهار الى آخره لازلت الا للصلاة  
المكتوبة أتدرون من هذه العجوز هي التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات اسمع رب العالمين قولها ولا  
يسمعه عمر اه من الاعلام فيما أبهم من القرآن (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) قيل وفي أول الاسلام من  
كل وجه أي لا أنهم معلقة كما يأتي القول به وقوله فغير الشرع حكمه الذي هو الطلاق الى تحريمها أي المراد  
وقيل لم يكن طلاقا من كل وجه بل تبقى المرأة معلقة لاذات زوج ولا خيلة تنكح غيره قال الغزالي وهو من  
تصرفات الشرع البديعة التي لا يعلم لها معنى اه حل (قوله وهو حرام) بل كبيرة وظاهر كلامهم وان  
لم يكن فيه عود لان فيه اقدا ما على حالة حكم الله تعالى وتبديله وهذا أخطر من كثير من الكاثر اذ قضية الكفر  
لولا خلو الاعتقاد عن ذلك أي حالة حكم الله واحتمال التشبيه لذلك وغيره ومن ثم سماه الله تعالى منكرا من  
القول وزور رافى الآية أول المجادلة النازلة في أوس بن الصامت لما طاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه وكرره اه شرح مر (قوله ولو عبدا) أي وان لم يتصور منه العتق  
لا كان تكفيره بالصوم وقوله وكافرا أي ولو ذميا حرا أو كونه ليس من أهل الكفارة ممنوع باطلا فاذ فيها  
شأنه الغرامات ويصور عتقه بنحو ارث لمسلم وقوله أو سكران أي متعبا بسكره اه من شرح مر (قوله أو  
مجبوبا) والفرق بينه وبين الایلاء حيث لا يصح منه ان المقصود ثم الجاع لانه لان المراد هنا ما يشمل التمتع بغيره  
اه حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو لموم مما قبله وهو زوج وقد يقال أتى به ليرتب عليه قوله ولو أمة  
الح اه حل وفي هذا الجواب نقار لانه لا يتم الا لو كان الموطن له من كلام المتن (قوله ولو مختلفة) غاية في  
الاجنبية فالمراد بالاجنبية من ليست بزوجة وقوله أو أمة أي مملوكة له اما الامة المنكوحة فيصح الظاهر  
منها كما قدمه اه شيخنا (قوله أو جزءا أنتي) أي جزءا ظاهرا بخلاف الباطن كالكبد فلا يكون ظاهرا لان  
شرط الظاهر ان يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف ما يشبه الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن أو عكسه فلا يكون

في الجاهلية كالا يلاء فغير  
الشرع حكمه الى تحريمها  
بعد العود ولزوم الكفارة  
كسبائي وحقيقته الشرعية  
تشبيه الزوج زوجته في  
الحرمة بمحرمه كما وخدمها  
بأنتي والاصل فيه قبل الاجماع  
آية والذين يظهرون من  
نساءهم وهو حرام لقوله تعالى  
وانهم يقولون منكرا من  
القول وزورا (أركان) اربعة  
(مظاهر ومظاهر منها ومثبه  
به وصيغة وشرط في المظاهر  
كونه زوجا يصح طلاقه) ولو  
عبدا أو كافرا أو خصيا أو  
مجبوبا أو سكران فلا يصح من  
غير زوج وان نكح من  
ظاهر منها ولا من صبي  
ومجنون ومكره فتعبري  
يصح طلاقه اولى مما عبر به  
(و) شرط (في المظاهر منها  
كونها زوجة) ولو أمة أو صغيرة  
أو مجنونة أو مريضة أو رتقاء  
أو قراء أو كافرة أو رجعية  
لاجنبيه ولو مختلفة أو أمة  
كالطلاق فلو قال لاجنبية  
اذانكم لك فانت على كظهر  
أمي أو قال السيد لانه انت  
على كظهر أمي لم يصح  
(و) شرط (في المشبهة كونه  
كل) أنتي محرم (أو جزءا أنتي  
محرم) بنسب أو رضاع أو  
مصلحة



ظهارا في الثلاث (قوله لم تكن حلا) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرما حاله حل أي حاله تحلل له فيها بعد ولادته فذلك قال في المحرر وبخلاف من كانت حلاله أي قبل ان صارت محرما له (قوله ومرضعة أبيه أو أمه) أي لا مرضعته هو لانها كانت حلاله قبل الارضاع (قوله قبل ولادته) أي أو معها اه شورى (قوله بخلاف التي نسكها بعد ولادته) لانها كانت حلاله فطرا تحريمها (قوله كانت أو رأسك الخ) فصور التشبيه أربعة تشبيه كل بكل وجزء بجزء وبكل وعكسه اه شيخنا \* (فسرع) \* قال في شرح الروض ولا يقبل من أنى بصر يح الظهار ارادة غيره كما في صريح الطلاق وغيره اه ويتوحد من التنظير بصريح الطلاق ان المراد عدم القبول ظاهرا لا مطلقا وانه اذا وجدت قرينة يقبل وانه يدخله التدين اه سم (قوله أو رأسك أو يدك) أي أو شرك أو ظفرك أو جزؤك من الاعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظاهرا اه شرح م ر وقوله فلا يكون ذكرها ظاهرا أي لا يصح تحولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل في الدرر عن م ر انه يكون كناية وقوفنا فيه والاتقرب الاول لانه لا يحتمل الظهار لعدم امكان التمتع به فلا يكون كناية لانها ما تحتمل المراد وغيره وهو ظاهر ان لم يرد به التعبير بالجزء عن الكل والا كان ظاهرا اه ع ش عليه (قوله أو يدك) أي وان لم يكن لها يد فهو من باب التعبير بالعض من الكل اه برماوى وفي ع ش على م ر قوله أنت كبد هاشم المتصلة والمنفصلة اه سم على ج أي فهو من باب التعبير بالعض عن الكل لامن باب السراية وعبارة ع قال الزركشى لم يتعرضوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير بالعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه مجبته انتهى ووددت لو كان نبه على ذلك عند قول المنهاج الاتي وقوله رأسك أو ظفرك أو يدك اه أقول وينبغي اعتماد ما اقتضاه التشبيه على ما قاله الزركشى وان الراجح فيه انه من باب السراية وعليه فلو قال لقطوعة عين عينك على كظهر أي لم يكن مظاهرا اه (قوله كظهر أي) أصل هذا التركيب اتيانك كركوب ظهرا أي حذف المبتدأ واقم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع وحذف مجرور الكاف فدخلت على المضاف اليه فحذف مضاف من كل من المشبه والمشببه اه شيخنا وفي سم مانصه قال الشيخ عز الدين قول العرب أنت على كظهر أي أصله اتيانك على كركوب ظهرا أي غدت لفظة الاتيان فانفصل الضمير وارتفع (قوله أو كعبهها) انظر ما نسكتة إعادة الكاف ولا يقال لدفع توهم ان التشبيه بمجموع الامم وجسمها لانا نقول هذا مرفوع يكون العطف باو وانما يكون ذلك لو كان بالواو ويحى السؤال أيضا على قوله أو كعبهها اه وعبارة الشورى قوله أو كعبهها انظر إعادة الكاف في كعبهها وفي كعبهها ولعل فائدة إعادة الفاعل ان كلا صيغة مستقلة لان الصيغة بمجموع المعطوفات انتهت وفيه ان أو تغيد هذه الفائدة وأيضا لو كانت فائدة الكاف ماذكر كان عليه ان يأتي بها في يدها تأمل (قوله أو كناية كانت كلى) اه لولو زاد على ذلك أنت حرام على كلى الظاهر انهم لانهم لا يحتمل التحريم عينها ثم رأيت شيخنا ذكر انه كناية ولو قال أنت على حرام كما حرمت أي فالوجه انه كناية طلاقا أو ظاهرا اه حل وعبارة شرح م ر ولو قال أنت على حرام كما حرمت أي فالوجه انه كناية ظاهرا أو طلاقا فان نوى انها كظهر أو نحو بان أمه في التحريم فظاهر والا فلا انتهت وتقدم في كتاب الطلاق ان منها أيضا أنت على حرام وعبارة هناك ولو قال أنت على حرام أو حرمك ونوى طلاقا أو ظاهرا وقع أو نواه ما تحسيرا والا فلا تحرم وعليه كفارة يمين كلفه لأمته اه (قوله تغليب اليمين) أي على الطلاق لانه يشبه كلام اليمين والطلاق كليمته عليه ومثل الزمان المكان كما نقل عن شيخنا في شرحه عن الشارح كانت على كظهر أي في البيت فيجزم التمتع بها في ذلك البيت ويصير به عاتدا دون غيره اه حل وانما غلبوا شائبة القسم هناك دون الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أي ثم قال لاخرى اشركتكم معها انه يصح على الاصح لان صيغة الظهار اقرب الى صيغة الطلاق من حيث افادة التحريم فالتفت بها في قبولها للتشريك فيها وأما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين

(لم تكن حلا) للزوج كنبته وأخت من نسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نسكها قبل ولادته بخلاف غيرها التي من ذكر ونحش لانه ليس محل التمتع وبخلاف ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس لامهربية بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وبخلاف من كانت حلاله كزوجة ابنه وملاسته لطر وتحريمها عليه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) أي بالظهار وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما (صريح) كانت أو رأسك أو يدك ولو بدون على (كظهر أي أو كعبهها أو يدها) لاشتهارها في معنى ماذكر (أو كناية كانت كلى أو كعبهها أو غيرها مما يذكر للكرامة) كراسها وروحها لاحتماها الظهار وغيره وتعبير بذلك اعم مما عبر به (وصح توقيته) كانت كظهر أي يوما أو شهرا تغلبا لليمين فانت كظهر أي خمسة

اشهر ظهار مؤقت لذلك  
 وايلاء لا متناع من وطئها  
 فوقار بعة أشهر (و) صخ  
 (تعليقه) لانه يتعلق به  
 التحريم كالطلاق والكفارة  
 كاليمين وكل منهما يقبل  
 التعليق (فلو قال ان طاهرت  
 من ضرتك فانت كظهر أى  
 فظاهر) منها (فظاهر منهما)  
 عملا بمقتضى التخيير والتعليق  
 (أو) قال ان طاهرت (من  
 فلانة) فانت كظهر أى  
 (وفلانة أجنبية أو) ان  
 طاهرت (من فلانة الأجنبية)  
 فانت كظهر أى (فظاهر  
 منها فظاهر) من زوجته  
 (ان نكحها) أى الأجنبية  
 (قبل) أى قبل طهارتها  
 (أو أراد اللفظ) أى ان تلفظت  
 بالظهار منها لوجود المعلق  
 عليه بخلاف ما إذا لم ينكحها  
 قبل ولم يرد اللفظ لا تنفاه  
 المعلق عليه وهو الظهار  
 الشرعى (أو) قال ان طاهرت  
 (من فلانة وهى أجنبية)  
 فانت كظهر أى فظاهر  
 منها قبل النكاح أو بعده  
 (فلا) يكون طهارتها من زوجته  
 لاستحالة اجتماع ما علق به  
 طهارتها من طهار فلانة وهى  
 أجنبية (الا ان أراد) أى  
 اللفظ (وظاهر قبل نكاحها)  
 فظاهر من زوجته وهذا من  
 زيادى (أو) قال (انت  
 طالق كظهر أى ونوى  
 بالثانى معناه) ولو مع معنى

دون الطلاق فالحق المؤقت باليمين في حكمه المرتب عليه من التأكيد كاليمين دون التأييد كالطلاق اه  
 شرح مر (قوله طهار مؤقت لذلك) فان وطئ في المدلزمة كفارة الظهار لحصول العود به وهل تلزمه كفارة أخرى  
 أو لا جزم بالاول صاحب التعليق والافوار وغيرهما وبالثنى البارزى وصححه في الروضة كاصلها وجل الوالد  
 رحمه الله الاول على ما لو انضم اليه مطلق كقوله أنت على كظهر أى سنة والثانى على خلوه عن ذلك اه شرح  
 مر (قوله ومع تعليقه) كقوله ان دخلت فانت على كظهر أى فدخلت ولو في حالة جنونه أو نسبائه لكن  
 لا عود حتى يسكها عقب افاقته وتذكره وعلمه بوجوده والصفة قدر امكن طلاقها ولم يطلقها وكقوله ان لم أدخلها  
 فانت على كظهر أى ثم مات وفي هذه يتصور الظهار لا العود لانه بموته يتبين الظهار قبله وجب تنذير استحصال العود  
 وقضية كلامهم انعتاد الظهار وان كان يستحيل المعلق بفعله جاهلا أو ناسيا وهو ممن يبالى بتعليقه موبه قال المتولى  
 وعلاه بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك وكلامه محمول  
 عليه ويحتمل كلام المتولى على ما إذا لم يقصد اعلامه اه شرح مر (قوله وكل منهما) أى الطلاق واليمين  
 يقبل التعليق لان الايلاء يمين ويصح تعليقه وتعليق اليمين في غير الايلاء كان يقول والله لا أكلمك ان دخلت  
 الدار فسطمات يقال اليمين لا يصح ان يعلق وقديس اليمين في تلك ليست معلقة والمعلق انما هو المحلوف  
 عليه وكان ينبغي ان يصور بما إذا قال ان جاز يدفوانه لأ كلكم ملاحرر وكما يغلب اليمين على الطلاق فيصح  
 تعليقه كما تقدم قد يغلب الطلاق على اليمين فيما اذا طاهر من امراته ثم قال للآخرى أشركتك معها فانه يكون  
 مظاهرا من الثانية أيضا اه حل (قوله وفلانة أجنبية) هذا بيان لحالها في الواقع لانه قال ذلك في الصيغة  
 بل صيغته ان طاهرت من فلانة فانت على كظهر أى وهذا بخلاف قوله أو من فلانة الأجنبية فالفرض  
 فيه انه قال ذلك وكذا قوله وهى أجنبية الفرض انه قاله في صيغته أيضا اه شيخنا (قوله لوجود المعلق عليه)  
 وهو الظهار منها بعد نكاحها في الاولى قال في شرح الروض وذ كر الأجنبية للتعريف لا للاشتراط كما لو قال لا  
 أدخل دار زيد فباعها ثم دخلها حنت وفرق بينهما وبين عدم الحنت فيما لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه  
 به دما صار شيخا بالاول ثم حمله هنا الى التعريف كان تعليقا بالمحال اذا طاهر من الأجنبية لغو اه قال الشيخ  
 بهامشه ويشهد له قول النجاة الصفة في المعرفة للتوضيح نحو زيد العالم وفي النكرة للتخصيص نحو ممرت  
 برجل فاضل اه أقول مقتضى فرقه في شرح الروض انه لا فرق بين ان يقول لا أكلم هذا الصبي أو زيدا  
 الصبي ومقتضى ما ذكر عن النجاة الفرق بين الصفتين وكان على مقتضاه ان يفرق بان الأجنبية وقع وصفا  
 للمعرفة فهو للتوضيح بخلاف الصبي في هذا الصبي ليس نعتا بل عطف بيان أو بدل وفرق بينهما وانظر حكم  
 ما لو قال لا أكلم زيدا الصبي وحرره موكب على قوله في صدر هذه القولة كان تعليقا بالمحال مانعه انظر ما يلزم  
 على كونه تعليقا بالمحال اه شوبرى (قوله وهى أجنبية) جملة حالية تفيد تقييد العامل وهو قوله طاهرت  
 بحالة كونها أجنبية بخلاف قوله من فلانة الأجنبية فان الأجنبية صفة تخص الموصوف ولا تفيد تقييد العامل  
 اه شيخنا (قوله وهى أجنبية) من كلام المظاهر على جهة الشرط (قوله أو أنت طالق كظهر أى الخ) ولو  
 قال أنت على كظهر أى طالق وأراد الظهار والطلاق حصلا ولا عود وان أطلق فظاهر وفي وقوع الطلاق  
 وجهان وقياس ما مر في عكسه ترجع عدم وقوعه في هذه الحالة اه شرح مر (قوله ونوى بالثانى) أى  
 وحده وقوله معناه أى معنى الثانى وهو نحررهما الى التكفير أو مضى المدفوس سواء أنوى معناه وحده أو مع  
 الطلاق أو غيره أو الثلاثة فنية معنى الثانى بالثانى تصديق بربع صور والحاصل ان الصور التى تضمنها كلام  
 المتن في هذه المسئلة من أولها الى آخرها مع قطع النظر عن كون الطلاق جعيا أم باثنا اثنان وسبعون  
 بيانها ان أنت طالق الخالى عن تركيب مع كظهر أى اما ان يطلقه أو ينوى به الطلاق فقط أو الظهار أو غيرهما  
 كذلك أو الطلاق والظهار أو الطلاق وغيرهما أو الظهار وغيرهما أو الثلاث فنية أحوالا وتأتى هذه



الثمانية في كظهر أمي الخالي عن تركيبه مع أنت طلق واذا ضربت عدة أحوال أحدهم ما في عدة أحوال  
 الا آخر حصل أربعة وستون وتأتي هذه الاحوال الثمانية عند تركيبها وجعلها كلمة واحدة فضعها الى  
 الاربعه مائة ستين يحصل اثنان وسبعون وفي جميعها اذا كان الطلاق باثنا عشر فقط واذا كان رجبيا ونوى  
 بالثاني وحده معناه ولومع غيره بان نوى بهظهار فقط أوظهار أو طلاقا أوظهارا أوغيرهما أوالثلاثة وضربت  
 هذه الاربعه في أحوال أنت طالق الثمانية يحصل اثنان وثلاثون يقع فيها الطلاق والظهار وكلاهما أو فيهما  
 عداها وهو أربعون صورة يقع فيها الطلاق فقط وذلك بان أطلق الثاني أو نوى به الطلاق فقط أوغيرهما أو  
 الطلاق وغيرهما كذلك فهذه أربعة أحوال أضرب بها في أحوال أنت طالق الثمانية يحصل اثنان وثلاثون  
 صورة وتضم الثمانية المذكورة مع تركيبها يكون الحاصل مائة وثمانين وهو ما يتصور في هذه  
 المسئلة مائة وأربعة وأربعون حاصلة من ضرب اثنين حالي وقوع الطلاق الرجبى والبائن في اثنين وسبعين  
 ويجمع هذا قولك متى كان الطلاق رجبيا ونوى بالثاني وحده معناه ولومع غيره وقع كل منهما والاف الطلاق  
 فقط اه ديوى فيثمان معاني اثنين وثلاثين والطلاق فقط في مائة واثنى عشر اه وأصله في قل على الجلال  
 (قوله ونوى بالثاني معناه) أى الظهار وقوله ولومع معنى الاول الذى هو الطلاق فلو قال ولومع غيره لمكان  
 أولى لشموله ما ونوى الظهار والعق وقوله أو أطلق تعميم لتصريحه بعد بانه صريح في الطلاق وقوله ولومع  
 الاخرى مع معنى الآخر الذى هو الطلاق وكذا لنوى بالثاني الظهار وبالاول العق فلو قال ولومع غيره لشمول  
 ذلك وقوله أو نوى بالاول غيره ما أى الطلاق والظهار كالعق وفيه كيف يقع حينئذ الطلاق مع قوله لم لا بد  
 في الطلاق ان يقصد له ظاهرا معناه الا ان يقال محل اشترط ذلك حيث وجد الصارف وقوله ولومع الطلاق  
 يمكن رجوع ذلك أيضا لقوله أو نوى بالاول غيره ما أى فقط أو مع الطلاق وقوله لان يكون كناية فيه أى  
 في الظهار فانه اذا قصد أى بسبب انه اذا قصد أى الظهار وقدرت كلمة الخطاب معه وهى أنت وبدون ذلك يكون  
 لغواله اذا قال لزوجته ابتداء كظهر أمي كان لغوا وقوله ويصير الخ وانما لم يكن صريحا حيث دلالة ليس  
 المقدر كالمفوط به بناء على ان كظهر أمي خبر لمبتدأ محذوف وابس التابع كالمفوض وبناء على انه خبر ثان اه  
 حل (قوله بان نوى بالاول الخ) حاصل ما ذكره قبل الا عشر صور والذي ذكره بعد هاسته عشر في الرجبى  
 واذا اعتبرت قوله أو كان الطلاق باثنا عشر الصور والستة عشر التى بعد الا فيها أربع صور من صور التركيب  
 أى ركب السكامة بزوجها كلمة واحدة فاشار الى ثلاثة بقوله أو نوى به ما أى بجموعه ما طلاقا أوظهارا  
 أوهما والى الرابعة بقوله أو نوى به ما أى بجموعه ما الى قوله غيرهما اه شيخنا (قوله أو نوى بكل منهما  
 ظهارا ولومع الطلاق) اشتمل على أربع مسائل لان الاول اما ان ينوى به الظهار وحده أو مع الطلاق فهذان  
 حالان والثاني كذلك والحاصل من ضرب حالى الاول في الثاني أربعة أحوال نوى بكل الظهار فقط نوى بكل  
 الظهار مع الطلاق ونوى بالاول الظهار فقط وبالثاني الظهار مع الطلاق وعكسه اه شوبرى (قوله والابان  
 أطلق الخ) أى بان لم ينو بالثاني معناه بان أطلق الخ فالصور كما حارجة بقوله ونوى بالثاني معناه وتحت الاست  
 عشرة صورة وقبلها عشر صور وكلها في الشرح (قوله أو نوى به ما) أى بجموعه ما وقوله أو نواهما أى الطلاق  
 والظهار وقوله أوغيرهما أى كالعق وقوله ونوى بالاول معناه أى الذى هو الطلاق أو معنى الاخرى  
 الذى هو الظهار أو معناه ما أى الطلاق والظهار أوغيرهما وهو العق أو أطلق الاول أى أنت طالق فقط  
 ونواه أى نوى معناه الذى هو الطلاق أو نوى به ما أى بجموعه ما اه حل (قوله أو نوى به ما) أى  
 بجموعه ما لا بكل منهما لان نية الظهار أوظهار أو الطلاق بكل منهما تقدمت في الشق الاول في قوله أو نوى بكل  
 منهما ظهارا ولومع الطلاق وعبارة الروض وشرحه أو قصد باللفظين أى بجموعه ما أحدهما أى الطلاق أو  
 الظهار أو كلاهما الى ان قال وقع الطلاق وحده اه سم (قوله ولعدم استقلال الخ) عبارة شرح مر

الاول بان نوى بالاول طلاقا  
 أو أطلق وبالثاني ظهارا ولو  
 مع الاخر أو نوى بكل  
 منهما ظهارا ولومع الطلاق  
 أو نوى بالاول غيرهما  
 وبالثاني ظهارا ولومع  
 الطلاق (والطلاق) فيهما  
 (رجبى وقعا) لعنة ظهار  
 الرجبى مع صلاحية  
 كظهر أمي لان يكون كناية  
 فيه فانه اذا قصد قدرت كلمة  
 الخطاب معه ويصير كأنه قال  
 أنت طالق أنت كظهر أمي  
 (والا) بان أطلق فيهما أو  
 نوى بهما طلاقا أوظهارا أو  
 هما ونوى بكل منهما الاخر  
 أو الطلاق أو نواهما ما أو  
 غيرهما بالاول ونوى بالثاني  
 طلاقا أو أطلق الثاني ونوى  
 بالاول معناه أو معنى الاخر  
 أو معناه ما أو غيرهما أو  
 أطلق الاول ونوا بالثاني  
 أو نوى بهما أو بكل منهما  
 أو بالثاني غيرهما أو كان  
 الطلاق باثنا (فالطلاق) يقع  
 لاتبانه بصريح لفظه (فقط)  
 أى دون الظهار لانتفاء  
 الزوجية في الاخيرة ولعدم  
 استقلال لفظ الظهار

واما عند عدم البينونة فلان لفظ الظهار لكونه لم يذكر قبله أنت وفصل بينهما بظاهر وقوع تابع غير مستقل ولم ينو به بلفظه ولفظه لا يصلح للطلاق كعكسه كمر (قوله ولعدم استعلال لفظ الظهار بالمر) انما كان غير مستقل لانه في هذا التركيب جزء كلام تابع للخبر وقوله مع عدم نيته بلفظه أي وحده احتراز عما قبل الالاف فيه وان كان غير مستقل لكن نوى معناه بلفظه وحده وقوله في غيرها هو والستة عشر وقوله ولفظ الطلاق خارج جواب عما يقال من جمل الصور ان ينوي بالاول ظهرا فانها لا تقع به الظهار اه (قوله مع عدم نيته بلفظه) أي المقتضى نيته اصلاح نيته للظهار فصار غير صالح له وقوله فيما اذا نوى بكل الآخر أي نوى بأن طالق الظهار ونوى بقوله كظهر أي الطلاق وقوله اذا خرج كظهر أي عن الصراحة أي في الظهار أي لم يكن صريحا في الظهار يكون كناية في الطلاق وتقدم انه انما لم يكن قوله كظهر أي اذا نوى به الظهار صريحا مع ان المعنى أنت كظهر أي وذلك صريح من غير شبهة لانه فرق بين المأمور به والمقدور وهذا كقوله في كذا ان كظهر أي كناية في الظهار والطلاق وهو ينفي قوله هم ألفاظ الظهار است كناية في الطلاق لان يقال محل ذلك في ألفاظه الصريحة اه حل (قوله ولفظ الطلاق الخ) واراد على قول المتن والاف الطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة وهي قوله أو نوى بكل منهما الآخر وحاصل الاراد ان يقال اذا نوى بالطلاق ظهرا اه لا وقع به ان الظهار ويكون الطلاق واقعا بالثاني لان الفرض انه نوى به الطلاق وقوله قال الرافعي الخ واراد على المتن أيضا بالنسبة للثاني الثاني من هذه الصورة وحاصل الاراد ان يقال اذا نوى بالثاني الطلاق فله لا وقع به طلاق غير الذي أوقعه بالاول أي مع ان عبارة المتن تقتضي انه لم يقع به طلاق آخر لان قوله والاف الطلاق فقط ظهري ان الواقع طلاق واحد لا طلاقان اه (قوله كمر في الطلاق) أي في قوله وليس الطلاق كناية ظهرا وعكسه (قوله قال الرافعي فيما اذا نوى بكل الآخر الخ) هذه الصورة التي بحث فيها رافعي هي خامسة الصور في العدد وانظره خص الرافعي البحث بمجموع ان يجيبه في السادسة والسابعة والثامنة وفي الثالثة عشر أظهر كية لم من تقرير الاراد الذي أوردوه على قول الشارح ان نوى به طلاقا غير الذي أوقعه تأمل (قوله وهو صحيح ان نوى به طلاقا غير الذي أوقعه) أي أوقعه بقوله أنت طالق وقوله فيما اذا لم ينو به ذلك أي بان نوى الطلاق الذي أوقعه أو أطلق وكتب عليه الشهاب عمرة هذا الكلام لم أفهم له معنى لان الفرض انه لم يقع به طلاقا غير الذي أوقعه أنت طالق فكيف يصح مع ذلك أن يفصل فيما قصده آخر ايتين أن يكون عين الاول أو غيره فبحث الرافعي في موضعه اه ورد بان هذا يقع به الطلاق وان لم يقع به الايقاع وشيخنا في شرحه نقل عن والده ضعف كلام الشارح بما فيه نظر فليراجع وليجوز اه حل وعبارة الشارح برى قوله وهو صحيح الخ هذا كلام مردود ويجب عن بحث الرافعي بانه اذا نوى بكظهر أي الطلاق قدرت كية الخطاب معه وبما يركأه قال أنت طالق أنت كظهر أي وحيث لا يكون صريحا في الظهار وقد استعمله في غير موضوعه فلا يكون كناية في غيره كذا بخط الشهاب مدر وفيه ان تقدير الخطاب هو المصحح لكونه كناية كقوله في الشرح تأمل انتهت (قوله أيضا وهو صحيح الخ) من كلام الشارح وهو يخالف ما قبله حيث قال ولفظ الطلاق لا ينصرف الى الظهار وعكسه الخ وقوله فلا منافاة اي بين كلامه وكلامهم هم أي الاصحاب وقد عرفت أن الجواب وان انتفت به المسألة المذكورة لكن حصلت به المسألة بين كلامي الشارح تأمل (قوله ان نوى به طلاقا الخ) قال العلامة البراسي لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال انه قصد طلاقا آخر غير الذي أوقعه لان الفرض انه أراد بالطلاق السابق الظهار لانه مفروض فيما اذا نوى بكل منهما الآخر وقول العلامة الزياتي الراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع الطلاق باللفظ الاول وان قصد به الظهار فلا ينافي قصد طلاقا آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البعد ومع انه مبني على كونه كناية وليس كذلك اه برماوى مع زيادة (قوله وكلامهم) أي الاصحاب (قوله ومسئلة نيته بكل منهما الظهار) هذه هي الخامسة والسادسة فيمقبل الا وقوله أو الطلاق هذه هي السادسة فيمبعد الا وقوله

مع عدم نيته بلفظه في غيرها  
ولفظ الطلاق لا ينصرف الى  
الظهار وعكسه كمر في  
الطلاق قال الرافعي فيما  
اذا نوى بكل الآخر ويمكن  
أن يقال اذا خرج كظهر أي  
عن الصراحة وقد نوى به  
الطلاق يقع به طلاقا آخر  
ان كانت الاولى رجعية وهو  
صحيح ان نوى به طلاقا غير  
الذي أوقعه وكلامهم فيما  
اذا لم ينو به ذلك فلا منافاة  
ومسئلة نيته بكل منهما  
الظهار أو الطلاق مع مسئلة  
الطلاق لاحدهما ومسئلة  
نيته غيرهما من زيادتي



مع مسئلة اطلاقه لاحدهما المراد باحدهما ما صدق بالاول وحده وبالثاني وحده وبهما معا مسئلة اطلاق الاول وحده هي الثالثة والرابعة فيما قبل الا والثالثة عشر فيما بعد الاول ومسئلة اطلاق الثاني وحده تحتها أربع صور مما بعد الا وهي التاسعة وما بعدها المذكورة بقوله أو أطلق الثاني ونوى بالاول معناه الخ ومسئلة اطلاقهما هي الاولى فيما بعد الا وقوله ومسئلة تثنيه غيرهما أي بالاول وهي التاسعة والعاشره فيما قبل الا والثامنة فيما بعدها أو بالتالي وهي السادسة عشر فيما بعد الا أو بهما أي بمجموعهما وهي الرابعة عشر فيما بعدها أو بكل منهما وهي الخامسة عشر فيما بعدها بمسئلة المسائل التي زادها على الاصل سبعة عشر من ستة وعشرين وبقي تسعة ذكرها الاصل

\*(فصل) في أحكام الظهار (قوله وما يذ كرمها) أي الأحكام وفيه انه بين الأحكام بشيئين فكان عليه ان يقول وما يذ كرمها بالتثنية الا ان يقال أراد بالجمع ما فوق الواحد وأراد بالذ يذ كرمها تفصيل العود وما يحصل به من امساك تارة ورجعة أخرى ووطء أخرى على ما سيأتي وأراد به أيضا ما ذكره بقوله ولو ظاهرا من أربع تكامة فان أمسكهن الى آخر الفصل (قوله والعود) أي المخالف لمأفاه اذ مقتضى ما قاله ان يفارقهما أولا راجعها أو لا يطأها فتعمل المخالفة بثلاث صور بالامساك في غير الوقت الخالي عن الطلاق وبالرجعة في الرجعي وفي الوقت بتغيب الحشفة في المدة اه شيخنا (قوله والعود في غير وقت الخ) أي على القول الجديد من مذهب امامنا رضي الله عنه وعلى القديم فيه تأويلان أحدهما وبه قال الامام مالك والشافعي وأحمد انه بالعزم على الوطء وثانيهما بالوطء وبه قال أبو حنيفة والحسن البصري من أئمتنا ونقل البيضاوي عن الحنفية أنه بشهوة الوطء ولو بالنظر اليها اه قل على الجلال (قوله مع علمه بوجود الصفة في المعلق) أي وان نسي أو جن عند وجودها كحرم اه من شرح مر يعني انه لا بد من علمه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حيثئذ كونه عند وجود الصفة ناسيا أو مجنونا اه رشدي وقوله كحرم الذي مر هو ان الصفة اذا وجدت مع نسيان أو جنون حصل الظهار ولا يصير عائدا الا بالامساك بعد الافاقة والتذكر فيعمل ما هنا على ما مر من انه لا يصير عائدا الا بالامساك المذكور اه عش عليه (قوله أي بعد ظهاره) ولو مكررا للتأكد وكذا كثرهم انهم ينظروا لامكان الطلاق بدل التأكد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير أجنبي عن الصيغة اه شرح مر (قوله ان يمسكها من مكان فرقة) أي ولو جاهدوا علم ان مرادهم امكان الفرقة شرعا فلا عود في نحو حائض الا بالامساك به بعد انقطاع دمها ويؤيده ما مر ان الاكراه الشرعي كالخسئ اه شرح مر (قوله يقال قال فلان الخ) قال الزركشي المعنى يعودون فيما قالوا أو في بعض ما قالوا فاللام صلة يعودون وقال الاخفش صلة تحرير ومن حل العود على الوطء أو النظر بشهوة ونحوه استند الى أن ثم يعودون يقتضي حدوث فعل في المستقبل ومرو الزمان ليس بفعل قال الزركشي ويرد بان الترك فعل اه سم (قوله وهل وجبت الكفارة الخ) يبنى على الخلاف انه على الاول يكون لها سببان الظهار والعود فيجوز تقديمها على العود الذي هو السبب الثاني وما على غير الاول فلا يجوز تقديمها على العود اه شيخنا وعبرة الشوري (فان قلت) هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرفعة يبنى ان لا يجزى التكفير قبل العود ان قلنا الظهار شرط والعود سبب وعلى القول بانهم ماسيان لا يجوز تقديمها على الظهار ويجوز على العود وذهب ابن أبي هريرة الى انها تجب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على انه لا يجوز تقديمه على الظهار وان كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب والحاصل انه يفرق بين ما وجب بسببين وبين ما وجب بسبب وشرط أو بثلاثة شروط وانتهت بقوله أو بثلاثة شروط لعل فيمنعها بواحدة أو بثلاثة أسباب بدليل ما قبله اه (قوله والاول جفة منها الاول) أي وهو الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين تجب باليمين والحلف جميعا وقد جزم الرافعي في بابها اي الكفارة بانها اي كفارة الظهار على التراخي ما لم يطاق فان وطئ وجبت على

\*(فصل) في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحرير تمتع وما يذ كرمها \* يجب (على مظاهر عاد كفارة وان فارة) بها بعد بطلاق أو غيره للآية السابقة (والعود في) ظهار (غير وقت من غير رجعية ان يمسكها بعده) أي بعد ظهاره مع علمه بوجود الصفة في المعلق (زمن امكان فرقة) ولم يفارق لان العود للقول بخالفته يقال قال فلان قولاً عادله وعاد فيه اي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هبته ومقصود الظهار ومصرف المرأة بالتحريم وامساكها بخالفه وهـ سل وجبت الكفارة بالظهار والعود او بالظهار والعود شرط او بالعود لانه الجزء الاخير اوجه والاوجه منها الاول (فلو اتصل به) أي بظهاره (جنونه) او انماؤه (أو فرقة) يموت أو فسخ من أحدهما بمقتضيه كعيب باحدهما

الفوز وهو الاوجبه وان حرم في باب الصوم بانها على الفور ونقله في باب الحج عن القفال ولا يشك القول  
بالتراخي بان سببها معصية وقياسه ان تكون على الفور لانهم اكتفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن ايجابها  
على الفور وبان العود لما كلن أحد سببها وهو مباح كانت على التراخي اه شرح مر واما كفارة الوفاق  
وقتل العمد واليمين الغموس فهي على الفور لان أسبابها معصية اه ع ش عنه (قوله ولعانه لها) أي وان  
طالت كلمات اللعان اه شرح مر (قوله ولعانه لها) معطوف على قوله كعيب باحدهما الواقع مثالا لمقتضى  
الفسخ فيقتضى ان اللعان سبب لفسخ يقع بعده مع انه ليس كذلك بل الواقع بعده انفساخ من غير فسخ فلو ذكره  
بعد الردة لواقع مثالا لانفساخ لكان أظهر (قوله وقد سبق القذف الخ) والافتد حصل الامسالك مدتها  
(قوله وملكه لها وعكسه) أي بارث او قبول وصية او بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الايجاب على  
قبوله ولا تغفر المساومة ولا يكتفى المالك بالهبة لانها لا تملك الا بالقبض ولو تغديرا كأن كانت بيده اه قل  
على الجلال (قوله وفوات الامسالك الخ) انظر وجه المغايرة في هذا التعبير مع ان الفوات والانتفاء بمعنى واحد  
(قوله سواء أطلقها عقب الظهار) أي طلاقا رجعية فان العود لا ينتفي بالطلاق الرجعي ولا يحصل العود الا بالرجعة  
بعده بخلاف الطلاق البائن فانه ينتفي به العود كما تقدم في قوله أو بطلاق بائن ونسبها حينئذ رجعية من باب  
مجاز الاول لانهم لم تصر رجعية الا بعد الظهار (قوله ان يرجع) أي وان طلقها عقب الرجعة اه شرح مر  
(قوله والفرق) أي بين الرجعة والاسلام حيث كانت عودا وهو ليس عودا اه وغرضه بهذا الرد على  
الضعيف وعبارة أصله مع شرح المحلى ولوراجع أو اردته متصلا بالظهار ثم أسلم فلهذه المذهب انه عائد بالرجعة لا الاسلام  
بل بعده والفرق ان الرجعة امسالك في ذلك النكاح الى آخر ما في الشارح ثم قال وقيل هو عائد بهم ما قيل  
ليس بعائدهم ما بل بعدهما وأصل الخلاف قولان في الرجعة أظهرهما انها عود ووجهان على هذا في الاسلام  
بعد الردة أحدهما انه ليس بعود وقع بعضهم بالاول الفارق بينهما ولو ظاهر من الرجعية ثم راجعها فهو عائد  
بالرجعة أيضا في الاظهر انتهت (قوله بمغيب حشفة) أي بفعله فلو علمت عليه لم يكن عودا قياسا على نظائره اه  
ع ش (قوله بمغيب حشفة في المدة) اما الوطء بعد المدة فلا عود فيه لارتفاعه بها كما مر فعلم بتميزه بتوقف العود فيه  
على الوطء وبحله أولا وبحرمته كالمباشرة بعد الى التكفير وامضى المدة ولو قيد بظهاره بكان فالقياس انه كالظهار  
المؤقت فلا يكون عائد في ذلك الظهار الا بالوطء في ذلك المكان لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان  
قياسا على قولهم انه متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت زمان كذا أفاده الشيخ خلافا للباقيين في الشق الاخير اه  
شرح مر (قوله لاحتمال ان ينتظر به الحل بعد المدة) أي كما يحتمل كونه لاجل الوطء فيها فلم يتحقق الامسالك  
لاجل الوطء الا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود اه شرح مر (قوله وان حل) أي الوطء لانه لا يحرم الا بعد العود  
والعود لا يحصل في المؤقت الا بالوطء فيحرم عليه ثانيا بعد المدة التي حصل بها العود (قوله واستمرار الوطء عوطه)  
يفيد ان المراد بوجوب النزاع عدم الاستمرار واستشكل هذا بما مر حوايه في الايمان من ان استمرار الوطء  
لا يحتث به لو حلف لا بطلا وهو مجامع واستمر ورواها استمرار الوطء لا يسمى وطأ وبما مر بقوله ان وطئت وطأ  
مباح حيث لم يحرموا عليه الاستدامة وقالوا انما لا يسمى وطأ وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله اذ من  
الواضح ان يفرق بين ما يسمى وطأ وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بانها لا تسمى وطأ  
وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكما بدليل انهم لم يقولوا تسمى وطأ ولما كان المذكور في لفظ الخالف  
والمعلق لفظ الوطء حل على ما يسميه فلا يشمل الاستدامة قولنا لم يذكره المظاهر حل على الاعم وأيضا يقال ههنا ان  
المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبمغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة ان لم تكن  
أغلظ منها فتأمل ذلك وحض عليه فانه من اسرار ينبوع الكلام ومما صرحت عليه الافهام اه قل على  
الجلال (قوله وحرم قبل تكفير الخ) ظاهره وان عجز وهو ظاهر ونقل بالدرس عن الخطيب على شرح أبي

ولعانه لها وقد سبق القذف  
والمرافعة للقاضي ظهاره أو  
بانفساخ كردة قبل دخول  
وملكه لها وعكسه أو بطلاق  
بائن أو رجعي ولم يرجع (فلا  
عود) لتعذر الفراق في الاولين  
وفوات الامسالك في فرقة الموت  
وانتفائه في البقية (و) العود  
في ظهار غير مؤقت (من  
رجعية) سواء أطلقها عقب  
الظهار أم قبله (ان يرجع  
ولو اردته متصلا) بالظهار بعد  
الدخول (ثم أسلم) في العدة  
(فلا عود باسلام بل بعده)  
والفرق ان الرجعة امسالك في  
ذلك النكاح والاسلام  
بعد الردة تبديل للدين الباطل  
بالحق والحل تابع له فلا يحصل  
به امسالك وانما يحصل بعده  
(و) العود (في) ظهار  
(مؤقت) يحصل (بمغيب  
حشفة) او قدرها من فادرها  
(في المدة) لا بامسالك لحصول  
الخالف لما قاله به دون الامسالك  
لاحتمال ان ينتظر به الحل  
بعد المدة (ويجب) في العود به  
وان حل (نزاع) لما غيبه كما  
لو قال ان وطئت كانت طالق  
لمرمة الوطء قبل التكفير أو  
انقضاء المدة واستمرار  
الوطء عوطه (وحرم قبل تكفير



شجاع ما وافقه ثم رأيت التصريح به أيضا في الر وض وشرحه في آخر الكفارة وعبارته فصل اذا عجز من  
 لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفارة في ذمته الى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا  
 يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار اه وهل يحرم عليه ذلك وان خاف العنت أم لا فيه نظر والاقرب الجواز  
 لكن يجب الانتصار على ما يدفع به خصوص العنت اه ع ش على مر (قوله وحرم قبل تكفير الخ) أي  
 فالكلام في الظاهر العائد فلا يرد بأباحة الوطء في المؤقت لانه قبل العود اه شورى واعلم ان المنصوص  
 المقرر في شرح مر وج وغيرهما ان الظهار المؤقت يحرم التمتع فيه بعد العود بالوطء قبل التكفير ومضى  
 المدة ويحل بعد أحدهما إذا كفر ولم تخض المدة حل التمتع وقد ذكر هذا الشارح بقوله وكالتكفير مضي  
 مدة المؤقت الخ أو مضت ولم يكفر حل أيضا واستقرت الكفارة في ذمته وأما قبل العود بان استمر على عدم الوطء  
 حتى انقضت المدة فلا يحرم الوطء بعدها ولا تجب الكفارة لعدم العود اذا علمت هذا علمت ان عبارة المتن  
 ضيقة عن أداء هذه الاحكام لان قوله وحرم قبل تكفير ظاهري في كل من المؤقت وغيره وقوله أو مضى مؤقت  
 معناه أو بعد تكفير وقبل مضي مؤقت فيقتضي انه في المؤقت يحرم التمتع بعد التكفير وقبل مضي المدة وليس  
 كذلك كما علمت وان حل قوله قبل تكفير على المطلق فقط وجعلت أو في قوله أو مضى مؤقت بمعنى الواو حتى  
 يصير المعنى وحرم قبل تكفير في طاق وقبل مضي مدة في وقت أفادت العبارة ان الحرمة في المؤقت يتوقف  
 ارتفاعها على مضي المدة ولو حصل التكفير قبل المضي وليس كذلك كما علمت (قوله وحرم قبل تكفير الخ) قال  
 القاضي المعنى في تحريمه التغليب بضم عدم التماس الى أصل العقوبة كإضم النقي الى الجلد تغليظا ومبالغة  
 في الزجر اه \* (فرع) \* في الر وض وشرحه فصل اذا وجبت الكفارة بالعود فماتا اي الزوجان أو مات  
 أحدهما أو أبانها أو وطأها طلاقا رجعيًا أو فسخ النكاح لم تسقط أي الكفارة لاستقرارها كالدين لا يسقط  
 بعد ثبوته وان جدد نكاحه بعد إبانته بقي التحريم للوطء عالم يكفر وكذلك لو ملكها بعد إبانته اه سم (قوله  
 أو مضى مؤقت) فإذا انقضت المدة بعد العود بالوطء ولم يكفر لم يحرم الوطء لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في  
 ذمته ولو لم ينفذ أصلا حتى انقضت المدة فلا شيء اه شرح البهجة اه ع ش على مر (قوله تمتع حرم بحض)  
 انظر لوضاها الى الوطء مع العجز عن الكفارة نتيجة الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر به قولهم حرم بحض  
 لان الوطء حينئذ لا يحرم بالحض اه شورى (قوله لان الظهار معنى الخ) تعليل لما فهم من القضية من  
 جواز التمتع بغير ما بين السرة والركبة وقوله ولانه تعالى تعليل لادعوتين في المتن لكن الاولى بالآية  
 والثانية بالقياس على ما فيها وقوله وروي أبو داود أني به بعد الآية ليفيد حرمة الوطء قبل التكفير كما لا يخفى  
 وقوله وحل التماس الخ من تمهيد الدليل اذ لم يعلم من الآية الا وجوب التكفير قبل التماس فاحتاج الى بيان  
 التماس فيه (قوله لا يحل بالثالث) أي ملك الانتفاع (قوله جلاله طاق على المقيد) توقف فيه بعضهم من حيث  
 ان المطلق يصدق على المقيد لانه فرد من أفراد غايه الامر انه زاد عليه بالمقيد وهذا المطلق هو الاطعام والمقيد  
 الصوم والاعتاق ولا يصدق على شيء منهما مما للتباين ويمكن أن يجاب بان مراد الشارح بالمطلق التكفير لا فرد  
 الذي هو الاطعام بدليل قوله ولانه تعالى أوجب التكفير في الآية قبل التماس ولم يقل أوجب الاعتاق  
 والصوم قبل التماس (فان قلت) المطلق الذي أريد تقييده هو التكفير المراد منه هنا الاطعام اذ هو الذي يراد  
 تقييده (قلت) لا ضرر في ذلك اذ فرضنا تقييد المطلق الذي في ضمن هذا الفرد بتقييد فردية الآخر فوجوده  
 في هذا الفرد لا يخرج عنه كونه مطلقا ولا يمنع من تقييده بتقييد الفردين الا تخرب تأمل اه (قوله لا تقرم احثي  
 تكفر) في المصباح قسرت الامر اقرب من باب تعب وفي لغته من باب قتل قربانا بالكسر فعلت أو دانت  
 ومن الاول ولا تقرم الزنا (قوله وكالتكفير مضي مدة المؤقت) واعتراض الباقي حل به مضي المدة  
 وقبل التكفير بان الآية نزلت في ظهاره وقت كذا ذكره الآمدي وغيره مردود بان الذي في الاحاديث

أو مضى) مدة ظهار (مؤقت  
 تمتع حرم بحض) فيحرم  
 التمتع بوطء وغیره بما بين  
 السرة والركبة فقط لان  
 الظهار معنی لا يحل بالثالث  
 كالحض ولانه تعالى أوجب  
 التكفير في الآية قبل  
 التماس حيث قال في الاعتاق  
 والصوم من قبل أن يتماسا  
 ويقدر مثله في الاطعام حلا  
 للمطلق على المقيد وروي  
 أبو داود وغيره انه صلى الله  
 عليه وسلم قال لرجل ظاهر  
 من امرأته وواقعها لا تقرم  
 حتى تكفر وكالتكفير مضي  
 مدة المؤقت لانتهائهم كما  
 تقرر وحل التماس هنا  
 لشبه الظهار بالحض على  
 التمتع بما بين السرة والركبة  
 كما تقرر ومن حمله على الوطء  
 ألحق به التمتع بغيره فيما  
 بينهما وبه جزم القاضي ونقل  
 الرافعي ترجيحه عن الامام  
 ورجحه في التشرح الصغير

بخلاته فيما عدا ذلك ليجوز

وعليه يحمل اطلاق الاصل  
تبعاً لاكثر من تصحيح جواز  
التمتع والمحق المذكور مع  
قولي اومضى مؤتمن  
زيادتي (ولو ظاهر من أربع  
بكلمة) كائن كظها راي  
فظاهر منهن لوجود لفظه  
الصريح (فان أمسكن  
فأربع كفارات) لوجود  
سبها (أو) ظاهر منهن (بأربع)  
من كائن ولومتنوالية (فعاقد  
من غير اخيرة) اما في المتوالية  
فلا مسالك كل منهن زمن  
ظها راي وليتها فيه واما في  
غيرها فظاهر فان أمسك  
الرابعة فأربع كفارات  
والاثلاث (أو كرر) لفظ  
الظهار (في امرأة) تكراراً  
(منه لا تعدد) الظهار (ان  
قصد استثناء) في تعدد جدد  
المستأنف اما اذا قصد  
تأكيده أو اطلق فلا يتعدد  
بمخلاف ما اطلق في الطلاق  
لقوته بازالة المالك ومسئله  
الاطلاق من زيادتي فلو قصد  
بالبعض تأكيده وبالبعث  
استثناء اعطى كل منهما  
حكمه وخرج بالتصل المتصل  
فانه يتعدد الظهار فيه مطلقاً  
(وهو) أي الظاهر (به) أي  
بالاستئناف (عائد) بكل مرة  
استأنفها للمساك زمنها

\*(كتاب الكفارة)\*

من الكفر وهو الاسترارة  
تستر الذنب ومنه الكافر لانه

تزوها في غير المؤقت اه شرح مر (قوله بخلافه) أي التمتع فيما عدا ذلك أي فيما عدا ما بين السرة  
والركبة فيجوز وعبارة شرح مر قل الاندعي لم لا يفرق بين من تحرك القبلة ونحوها شهوته وغيره كما سبق  
في الصوم وينبغي الجزم بالتحريم اذا علم من عادته انه لو استمتع لوطن لشبهه ورقة تقواه (قوله والمحق المذكور)  
أي وهو ما عدا الوطء (قوله فان أمسكن الخ) هل يتعين في دفع الامساك طلاقهن بكلمة واحدة أو يحل  
بالشروع في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل مسكنا غيرها اه شوبري (قوله فأربع كفارات)  
وفارق ما لو حلف لا يكلم جماعة وكلهم حيث يلزمه كفارة واحدة لان العود هنا في كل واحدة اه قل على  
الجلال (قوله أو كرر لفظ الظهار) أي الظهار المطلق في امرأة أما المؤقت فلا تعدد فيه مصافحاً لعدم العود  
فيه قبل الوطء فهو تكرير يمين على شيء واحد اه شرح مر (قوله بعدد المستأنف) كنه أراد به ما قبل  
المؤكد فيشمل المرة الاولى والاقلو قل ثلاثاً فضاء انه يقع اثنان لان المستأنف اثنان وليس كذلك بل يقع ثلاث  
اه شيخنا (قوله لقوته بازالة المالك) ولان له عدد المحصور او الزوج ماله فاذا كرره فظاهر انصرافه الى  
ما عدله ولان موجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الاول بخلاف الظهار لا شتر كما في التحريم اه شوبري  
(قوله المنفصل) أي يفوق سكتة التنفس والحي اه شرح مر \*(خاتمة)\* لو قال ان لم أتزوج عليك فانت  
على كظها راي وتمكن من الزوج لم يكن مظاهراً الا باليأس منه بموت أحدهما ولا يكون عائد الخوف ع الظهار  
قبيل الموت فانتي الامساك فان قال اذ لم أتزوج عليك فانت كظها راي صار مظاهراً بتمككه من الزوج عقب  
التعليق ولا يتوقف على موت أحدهما والفرق بين ان واذا مر في الطلاق اه شرح مر

\*(كتاب الكفارة)\*

من الكفر بفتح الكاف وهو المحو أو عدم المؤاخذه أو الستر ومنه الكافر لانه يستر الحق بالباطل ومنه الزراع  
مثلاً لانه يستر الحب بالتراب وأصلها ستر جسم بجسم وحيتنذا فاطلاقها على غيره مجاز أو حقة عريضة وهي في  
حق الكافر ومسلم لانهم عليه زاجرة وفي حق مسلم آثم جارية وزاجرة وهذا بحسب الاصل اذ لا جبر ولا زجر في نحو  
المنذوب كما يأتي وتقدم ان كفارة الظهار على التراخي على المعتمد وكذا بقية الكفارات وان عصى بسببها خلافاً  
لما في ظاهر شرح الروض من ان كفارة الجماع في الصوم على الفور وهي من العبادات اتفقها على النية لكن  
الغالب فيها رعاية الرفق بالفقراء فصحة النية فيها من الكافر كزكاة الفطر عن نحو عبده المسلم وزكاة المرتد عن  
ذلك وعن ماله اه قل على الجلال وفي المصباح قال الفارابي يتبعه الجوهرى كفر من باب ضرب بوفى نسخة  
معتمدة من التمهيد بـ كـ مضموطاً بالضم وهو الوجه اه (قوله لانها تستر الذنب فيها) هذا ظاهر  
فيما فيه ذنب وأما كفارة الخطأ في الذنب الذي تستره الا أن يقال شأنها والغالب فيها ذلك وعبارة شرح مر  
في فصل الكفارة في كتاب الايمان والعصمة أي الكفارة تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطأ الذي لا اثم  
فيه ترك التثبت مع خطر الانفس انتهت وسيأتي في أول الجنائيات كلام نفيس يتعلق بهذا المقام ولا ينضج الامر  
اليه فراجع ان شئت (قوله لانها تستر الذنب) أي تعمود بناء على انها جارية كسجود السهو ويجوز الخلل الواقع  
في الصلاة فكأنه لم يوجد وهو ما رجحاه ابن عبد السلام أو تخففه بناء على انها زاجرة كالحدود أي لان بسببها  
يترجع عن ارتكاب الموجب لها وفي كلام بعضهم وهو صاحب التقریب ان الكافر زاجرة وقرر شيخنا ان فيها  
المعنيين وفي كلام حج في شرح الارشاد انهم لا ترفع الاثم من أصله بل تقطع دوامه وهو المراد بسترها ومضى  
عليه في شرح الاصل وفرق بينها وبين دفن البصاق في المسجد بان الدفن مزيل لعين ما به المعصية فلم يبق بعده شيء  
يلوم انهم ثم لا يخفى ان المحو حق الله تعالى ولا بد من التوبة من العفو بموجبها به عليه حج في شرح الاصل اه  
حل (قوله تجب نيتها) أي الكفارة وأضمر لان حكمها مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على  
الشيء فرع عن تصوره والمصنف لم يبينها اه عـش (قوله عن غيرها) أي من بقية الواجبات (قوله

ينرى الاعتاق أو الصوم أو الاطعام أو الكسوة عن الكفارة تتميز عن غيرها



كندر فلا يكفي الاعتناق أو الصوم أو الكسوة أو ١٤٤ الاطعام الواجب عليه وان لم يكن عليه غيرها وبذلك علم انه لا يجب اقترانها بشئ من ذلك

بل يجوز تقديمها وهو ما نقله في المجموع في باب قسم الصدقات عن الاصحاب وصححه بل صوبه وقال انه ظاهر النص لكنه صحيح تبعا للرافعي هذا انه يجب اقترانها به في غير الصوم واذا قدمها وجب قرنهما بعزل المال كما في الزكاة وعلم ايضا انه لا يجب تعيينها بان يقيد بظهار أو غيره لو كان عليه كفارة تاتل وظهار واعتق أو صام بنية كفارة وقع عن احدهما او اعلم بشرط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لانها في معظم نحصالها مازعة الى الغرامات فاكفي فيها باصل النية فان عين فيها وخطا كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة طهار لم تجز والكافر كالمسلم في الاعتناق والاطعام والكسوة الا ان نية التمييز لا للتقرب ويمكن ملكه رقة مؤمنة كان يسلّم عبده أو عبد موروثه فيملكه أو يقول لمسلم اعتق عبدا عن كفارتى فيجيبه وأما الصوم فلا يصح منه لتجسسه قربة ولا ينتقل عنه الى الاطعام لقدرته عليه بالاسلام واذ لم يملك وهو مظاهر مؤمنة لا يحل له وطء ذلك فيتركه أو يقاله أسلم ثم اعتق وعلم ايضا انه لا يجب نية الغرض لانها لا تكون الا فرضا (وهي)

وبذلك علم الخ) أي بالاعتناق في تصوير النية على ما ذكره وقوله من ذلك أي من المذكور وهو العتق وغيره وعلم منه انه لا يجب تعيينها ولا نية الفرضية فاصل ما استنتج من تصوير النية ثلاث أمور لا تجب اه شخنا (قوله وبذلك علم الخ) أي بهذا التصور بحيث لم يقل بان نوى الاعتناق مثلا عند الانحراج اه حل وقوله بشئ من ذلك أي من الاعتناق وما عطف عليه بل له أن يقصد عتق هذا العبد عن الكفارة ثم يعتقه بعد سنة مثلا فانه يجزئ عنها وان لم يلاحظ عند الاعتناق انه عن الكفارة اه شخنا (قوله لكنه) أي النوى صحيح أي في المجموع وقوله هنا أي في كتاب الكفارة وأما في المنهاج فلم يتعرض لهذه المسئلة اه (قوله في غير الصوم) أما في الصوم فينوى باليحل اه حل (قوله وجب قرنهما بعزل المال) الظاهر ان المراد بعزل المال التعيين كان يقصد ان يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحينئذ لا يجب ان يستحضر عند الاعتناق أو الاطعام كون العتق أو الاطعام مثلا عن الكفارة اه حل وحينئذ كأنهم أرادوا بالنية هنا مطلق القصد والاف عند تعيين العبد أو غيره للكفارة لا فعل حتى تقترن به النية مع أن حقيقة القصد الشئ مقترنا بفعله اه (قوله فلو كان عليه كفارة تاتل وظهار الخ) عبارة شرح مر فلو اعتق من عليه كفارة تاتل وظهار رقتين بنية كفارة ولم يعين اجزا عنهما أو رقة كذلك أخرجه عن احدهما مهمة وله صرفه الى احدهما هما ويتعين فلا يتمكن من صرفه الى الاخرى كالأدى من عليه ديون بعضهما متهما فانه تعيين بعضهما للاداء نعم لو نوى غير ما هي عليه غلظ لم يجز وانما صح في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا انتهت (قوله وقع عن احدهما) وينبغي له عدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن كفارة الطهار اه ع ش (قوله لم تجز) ظاهر حصول العتق مجانا وهو الذي يظهر ثم رأيت سم على منهج صرح به وعبارته قال الزركشي سبق في الخطا في تعيين الامام أنه ينبغي ان تلغوية الاقتداء ويبقى أصل الصلاة منفردا بقياسه هنا ان تلغوا الاضافة ويقع غير واجب وتقرى بالدرس بهامش نسخة صحيحة مانصه قوله لم تجز اه ولا يعتق كافي شرح الروض اه ع ش على مر وما نسب بالهامش المذكور لشرح الروض غير صحيح فانه لم يذكر فيه عدم العتق بل انما تعرض لعدم الاجزاء فقط ونص عبارته مع المتن فان عين وأخطأ في تعيينه لم يجز لانه نوى غير ما عليه فلا ينصرف الى ما عليه كنظيره في الصلاة والزكاة (قوله والكافر كالمسلم) الاولى تأخير هذا حتى يتم الكلام على الامور المأخوذة من التصور اذ لا علاقة لهذا باحد منها بخصوصه (قوله لقدرته عليه بالاسلام) فان لم يكن فيه قدرة عليه لو أسلم لكونه مريضا كغيره بالاطعام ونوى التمييز اه ج وقوله واذ لم يملك الخ مقابل لقوله ويمكن ملكه رقة مؤمنة ونص الخ وقوله لذلك ظاهر العبارة ان المراد بذلك التعليق السابق وهو قوله لقدرته عليه بالاسلام وفيه ان الغرض انه موصوفه على الاعتناق فكيف يعزل عدم الحل بقدرته على الصوم بالاسلام ثم رأيت عبارة شرح مر وج ونصهما فان لم يمكنه شئ من ذلك وهو مظاهر مؤمن منع من الوطء لقدرته على ملكه بان يسلّم فيشتره انتهى وقوله فيتركه أي الوطء أي يؤمر بتركه وعبارته مؤمن منع من الوطء (قوله وهو مظاهر مؤمن) ومثله مالوا عسر لقدرته على الصوم بالاسلام فيحرم عليه الوطء اه ع ش هلى مر (قوله لانها لا تكون الا فرضا) فيه انما قد تكون مندوبة وذلك في حق الموطوءة في رمضان خروجا من الخلاف في وجوبها عليها اه شورى (قوله وهي مخيرة في عين) أي ابتداء فان شاء اعتق وان شاء أطعم وان شاء كسا فان عجز عن هذه الثلاثة صام والا فهي مرتبة انتهاء بمعنى انه لا ينتقل للصوم الا بعد العجز عن الخصال الثلاث اه حل وأقسام الكفارة من حيث هي باعتبار التخيير والترتيب ثلاثة قسم مرتبة ابتداء وانتهاء وهي كفارة جماع وظهار وقتل وتعم ونسب بخير ابتداء وانتهاء وهي كفارة صيد أو ذى وقسم بخير ابتداء مرتبة انتهاء وهي كفارة الخنثى في اليمين وأنواعها سبعة وقد جعت في قوله

ظهار وقتل رتبوا وتعم • جماعا كما التخيير في الصيد والاذى

ومن حلف بالله خبر ورثين \* فذلك سبع ان حفظت فبذا

(قوله ومنها) اي اليمين ومرادهم هذا ادخال هذه المذكور ان في قوله وهي مخبرة الخ لانه بحسب الظاهر لا يشملها حيث قال وستأتي في الايمان وهذه الابواب الثلاثة ليست مذكورة في الايمان فقال وهي وان لم تذكر في الايمان لكنهم امنها فقوله ومنها اي ان حلف بالله وقوله وان لم يكن فيه كفارة غاية في اللعان اي اللعان عين سواء وجبت فيه كفارة لكونه كاذبا لم يجب لكونه صادقا وهذا احسن في فهم كلامه من تخريجه على الضعيف من ان اللعان شهادة لآمين اه شيخنا وعبارة حل قوله ومنها اي الايمان ايلاء ولعان وان لم يكن فيه اي اللعان كفارة بان كان صادقا كما ان فيه الكفارة اذا كان كاذبا وكتب ايضا اي اللعان عين وان لم يجب فيه كفارة لكونه صادقا فاللعان مع القام افراد اليمين هذا معنى كلام الشارح خلافا لمن فهم عن الشارح ان اللعان لا كفارة فيه اذا كان كاذبا فيكون مبنيا على ضعف وهو القائل بان اللعان ليس بمنابل شهادة فلا كفارة على الكاذب لان من لم يوجب الكفارة على الكاذب يقول بانه شهادة لآمين تأمل انتهت (قوله ولعان) المراد يكون كلمات اللعان ايمانا ان حكمها حكم الايمان من حيث لزوم الكفارة فيها عند الكذب فلا ينافي انها في الاصل ليست ايمانا اه ع ش في كتاب اللعان (قوله وان لم يكن فيه كفارة) الظاهر وجوبها في اللعان على الكاذب فيه وهل تعدد بة تعدد الفاظه او يجب كفارة واحدة الراجح التعدد كما في الانوار وان جرى في شرح البهجة على وجوب كفارة واحدة اه شورى (قوله ونحوها) اي نحوها مجموعها لان القتل له فصلان اه وعبارة حل قوله ثلاثة فيه ان كفارة القتل ليس لها نحوها الثلاثة اذ ليس فيها اطعام وهذا دفعه بقوله على ما بينتها بقول الخ اه (قوله مؤمنة) اي ولو بتبعية لاصل اودار اوساب اه شرح هر وحمل اشتراط هذه الشروط في الاعتناق عن الكفارة كما هو السيف اما الاعتناق تطوعا وعن نذر فيكتفي فيه الاعمى والزمن وغيرهما اه ع ش على مدر بنوع تصرف (قوله وألحق بها غيرها) اي ألحق بكفارة القتل من حيث اشتراط الايمان غيرها وتحت فردان فقوله سببها اي سبب الملق به وهو القتل وسبب الحق وهو كالجناح والظهار ومرادهم بحمة السبب عدم الاذن فيه لان الملق به القتل الخطأ ولا حمة فيه لكن فيه عدم الاذن وقوله او حاد اي بناء على ان حل المطلق على المقيد ليس من باب القياس فلا يحتاج لجامع واما على الآخر وهو انه من باب القياس فيستكره هذا مع قوله قياسا والقولان محكيان في الاصول اه شيخنا (قوله بجامع حمة سببها) اي في ذاته فلا ينافي ان آية القتل واردة في القتل الخطأ ولا حمة فيه على الخطي قاله الشيخ في شرح الورقات وبسطه بما ينبغي مراجعته اه شورى وعبارة ج بجامع عدم الاذن في السبب (قوله او حلا للمطلق الخ) فعلى هذا اشتراط الايمان في كفارة الظهار والجناح ثابت بالنص ومعنى حل المطلق على المقيد الحكم بان المراد من المطلق ذلك المقيد بان يقيد بقيد (قوله لم يجز عنها) اي ويعتق وجود الاعطاء منه او من زيد عنه كما في ع ش عن سم وعبارة قوله لم يجز عنها مفهومه وقوعه تطوعا وعبارة شرح الارشاد لشيخنا وقع عنه تطوعا هم انتهت (قوله وبلا عيب الخ) يتجه اعتبار السلامة عند الاداء الواجب حتى لو كان معيبا عند الوجوب بواحدة بعد ذلك في الظهار وقد صار سلم اجزا نعم ان جعل عتقه بان اعته قبل العود في الظهار فلا يبعد اعتبار سلامته عند الوجوب ايضا نعم ان مات قبل الوجوب باتباع الاجزاء كالومات المجل في الزكاة قبل الحول فليراجع اه هر اه شورى (قوله بخل بعمل) تفسير العيب هنا واعتبر العيب هنا بما ذكر في الاضحية بما ينقص المصمم وفي النكاح بما يخل بالجماع وفي البيع والزكاة بما يخل بالمال نظرا في كل باب لما يلق به وتقدم في البيع زيادة على هذا فراجع اه قل على الجلال (قوله لان المقصود من اعتناق الرقيق الخ) فيه ان هذا التعليل يقتضي ان المعيب عيبا يخل بالعمل لا يجوز اعتناقه تبرعا مع ان ع ش صرح بان العبد الزمن يجوز اعتناقه تبرعا كما تقدم ويمكن ان يراد في التعليل مع كونه في مقابلة شئ صدمته اه شيخنا (قوله كلا) اي ثقبلا على نفسه ان لم يكن له منفق او غيره

ومنها ايلاء ولعان وان لم يكن فيه كفارة ونذر لجناح كما هي معروفة في محالها (ومرئبة في ظهار وجماع) في شهر رمضان (وقتل ونحوها) اي كفارة الثلاثة ثلاث اعتناق ثم صوم ثم اطعام على ما بينتها بقول (اعتناق رقبته مؤمنة) فلا تجزى كفرة قال تعالى في كفارة القتل فحسب رزقة مؤمنة وألحق بها غيرها قياسا عليها بجامع حمة سببها من القتل والجماع في رمضان والظهار او حلا للمطلق على المقيد كما في حل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم (بلا عوض) فان كان بعوض كانت حرة عن كفارة ان اعطيتني او اعطاني فزيد كذا لم يجز عنها لانه لم يجرى الاعتناق لها بل ضم اليها قصد العوض (و) بلا عيب بخل بعمل (اخلا لا يمتلآن المقصود من اعتناق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفايته والاصار كلا على نفسه او غيره



ان كنه منفق وفي المصباح اسكل بالفتح الثقيل والكل العيال وكل الرجل من باب ضرب صار كذلك والكل  
 الينيم والكل الذي لا ولد له ولا ولد في المختار وعيال الرجل من يعوله وواحد العيال عيل مثل جيد (قوله فيجزئ  
 صغير) أي وان لم يساو عشرة دية ام بناء على ظاهر السلامة في بطش قدميه ورجليه وسماح اذنيه فان بان  
 خلاف ذلك تبين عدم اجزائه اه حل (قوله فيجزئ صغير الخ) تفريع على منطوق قوله وبلا عيب يخل بعمل  
 وذ كره صوراً ثمانية وقوله لا رجل الخ معطوف على التفريع لكنه تفريع على مفهوم ما ذكره كره  
 صوراً سبعه وقوله ويجزئ معلق بصفة الخ رجوع لتفريع على المنطوق فهو معطوف عليه وذ كره صوراً  
 ثلاثة وقوله لا جعل العلق المعلق الخ رجوع لتفريع على المفهوم وذ كره صورتين (قوله فيجزئ صغير الخ)  
 ويسن بالغ خروجاً من خلاف اجاباه اه شرح مر (قوله لا طلاق الاية) فيه ان الاية لم تقيد بعدم  
 العوضية وبعدم عيب يخل بالعمل فهلا عسكت بالاطلاق بالنسبة اليهما ايضا وقلتم باجزائه مع العوض والعيب  
 تنامل ويجاب بان التقيد بهما علم من السنة تامل (قوله حيث لا يجزئ فيه الصغير) أي غير الممير فاعتبروا  
 في الغرة ان يكون مميراً وزيادة على ذلك ان يكون يساوي عشرة دية امه اه حل (قوله لانها حق آدمي) أي  
 فهي عوض فحيط لها اه حل (قوله وأقرع اعرج) باسقاط حرف العطف ليعلم انه اذا كان فيه أحدهما  
 يجزئ بالاولى اه زى (قوله يمكنه تابع مشي) أي من غير مشقة لا تحتل عادة اه حل (قوله وأعور) لم  
 يسقط الواو فيه كالذي قبله لانه حتى اسقطها في الاصل عن خطمه ولغوا فيه اجزاء من اتصف بأحدها  
 بالاولى فينبغي فيها دون غيرها ولا فيجزئ من اتصف بجميع الصفات كما أفصح عنه في الامداد اه شورى  
 (قوله لم يصف عوره بصر عينه السامة) وقرر شيخنا اجزاء من يصرنها راوا لا يصر ليل الا كفاء باصاها وقت  
 العمل وهو يفيد أنه لو كان وقت عمله لايل لا يجزئ بناء على ان المفطور اليه في ذلك ما هو وقت العمل بالفعل  
 حر ثم رأيت = ذكر ان من يصره قتادون وقت يأتي فيه ما يأتي في الجنون وذ كر عن بحث الاذرى  
 ان الجنون الذي يقوى ويجن لا بد ان تكون اذنته راوا لايل يجزئ لان غالب الكسب انما ينسرها قال  
 ويؤخذ منه انه لو تيسر ليلاً أجزأ اه خر رحاى (قوله ضعف يخل بالعمل) في المصباح الضعف بفتح الضاد  
 في لغة تميم وبضمه في لغة قريش خلاف القوة والحجة والمضموم مصدر ضعف مثل قرب قربا والمفتوح مصدر  
 ضعف من باب قل ومنهم من يجعل المفتوح في الرأى والمضموم في الجسد وهو ضعيف اه فقول الشارح لم  
 يصف ان قرئ بفتح أوله وضم ثاشه كان ضعفاً بالفتح مصدره وان قرئ بضمه وكسر ثاشه كان ضعفاً بالفتح  
 أو الضم اسم مصدره فكل كلام الشورى هنا غير متعين اه (قوله وأصم وأخرس) فان اجتمعا أجزأ لان  
 من لازم الحرس الاصلى الصمم ومن ولد أخرس بشرط اسلامه تبعاً وبشارته المفهمة وان لم يصل خلافاً  
 لمن اشترط صلاته اه حل (قوله وفادافه وأذنيه) أي وفادافه اسنانه ومحبوب وعين ورتقاء وقرناه ومجذوم  
 وأبرص وضعيف بطش ومن لا يحسن صنة وفاسق وولد زنا وأخوه ومن يضع الشيء في غير محله مع علمه  
 بقبحه اه شرح مر (قوله لان فقد ذلك) أي جميع ما ذكر ولو اجتمع جميع ما ذكر في شخص فانه  
 يجزئ خلافاً لما ذكره كلام المنصف وان كان موافقاً في ذلك للميرى وقرر شيخنا (قوله لا خلال كل من  
 الصفات المذكورة بالعمل) ولو فرض ان من ذكر تسرله عمل السليم لان ما صرحوا بعدم اجزائه لعدم قدرته  
 لا ينظر فيه لعدم قدرته على العمل فنظر المأهور الغالب فلو قدر الاعمى على صنعة تكفيه لا يجزئ اه حل (قوله  
 وعلم بذلك) أي بقوله بلا عيب يخل بعمل مع قوله لا قدر رجل أو خنصر الخ (قوله انه لا يجزئ زمن) أي  
 مبتلى بأفة تمنعه من العمل وفي المختار والزمان آفة في الحيوان ورجل زمن أي مبتلى بين الزمان وقد زمن من باب  
 سلم وعليه فالزمانه تشمل نحو العرج الشديد اه ع ش على مر (قوله وفادافه من غير الاجهام) نعم  
 الاوجه ان غير الاجهام لوفقه داغلكه العليا ضرب قطع اغلة منه لانه حيثئذ كالاجهام اه شرح مر (قوله من

(فيجزئ صغير) ولو ابن يوم  
 لا طلاق الاية ولانه برجي  
 كبره فهو كالمر يضرب برجي  
 برؤه وفارق الغرة حيث  
 لا يجزئ فيها الصغير لانها  
 حق آدمي ولان غرة الشيء  
 خياره (وأقرع أعرج يمكنه  
 تباع مشي) بان يكون عرجه  
 غير شديد (وأعور) لم يضعف  
 عوره بصر عينه السليمة  
 ضعف يخل بالعمل (وأصم)  
 وأخرس يفهم الاشارة وتفهم  
 عنه (وأخشم وفادافه  
 وأذنيه وأصابع رجليه) لان  
 فقد ذلك لا يخل بالعمل  
 بخلاف فاقد اصابع يديه  
 (لا) فاقد (رجل أو خنصر  
 وبصر من يده أو اغلة من  
 كل منهما) وهذا من زيادتي  
 (أو) فاقد اغلتي (من اصبع  
 غيرهما أو) فاقد اغلة  
 ابهام) لان خلال كل من  
 الصفات المذكورة بالعمل  
 وعلم بذلك انه لا يجزئ زمن  
 ولا فاقد ولا فاقد اصابعها  
 ولا فاقد اصبع من ابهام  
 وسبابة ووسطى وانه يجزئ  
 فاقد خنصر من يده وبصر من  
 الاخرى وفاقد اغلة من غير  
 الاجهام فلو فقدت انا له العليا  
 من

الاصابع الاربع اجزاء ولا يجزئ الجنين وان انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه لا يعطى حكم الحي (ولا مريض لا يرجى) برؤه (ولم يبرأ) كذا سل وهرم بخلاف من يرجى برؤه ومن لا يرجى برؤه اذا برئ أما في الاولى فلو جرد الرجا ٤١٧ عند الاعتاق وأما في الثانية فلان المنع كان

بناء على ظن وقد بان بخلافه بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر فانه لا يجزئ والفرق تحقق اليأس في العمى وعود البصر نعمة جديدة بخلاف المريض (ولا يجنون) افاقته (أقل) من جنونه تغليباً لاكثر بخلاف مجنون افاقته أكثر واستوى فيه الامران فيجزئ (ويجزئ معلق) عتقه (بصفة) كد بريان فيجزئ عتقه بنية الكفارة أو بعلقه كذلك بصفة أخرى وتوجد قبل الاولى وذلك لنفوذ تصرفه فيه كالمالك غير معلق عتقه بصفتي بشرط كونه عند التعليق بصفة الاجزاء فلو قال لعبد الكافر اذا اسلمت فانت حر عن كفارتى فاسلم لم يجز (ونصفارقين) اعتقهما معن كفارته و(باقيهما) او باقى احدهما كما استظهره الزركشي وغيره (حر) معسرا كان المعتق أو موسرا (أو) رقيقاً لكن (سرى) اليه العتق بان كان الباقي له أو لغيره وهو موسر بخلاف ما اذا كان معسرا والفرق انه حصل مقصود العتق من التخلص من الرقيق الاول دون الثاني وهذه من زيادتي (ورقيقاه) اذا اعتقهما (عن كفارتيه) سواء أصرح

الاصابع الاربع) أي غير الابهام وقوله أجزأ أي لان اذ لم يصدق عليها انها ليست اغلها ابهام اه حل (قوله وان انفصل لدون ستة أشهر الخ) أي ولا يقال يجزئ لانه كان موجوداً عند الاعتاق (قوله لانه لا يعطى حكم الحي الخ) عبارة تشرح مر لانه وان أعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحي انتهت أي لانه لا يتصف بالسلامة الا بعد كمال انفصاله اه ع ش عليه (قوله ولا مريض الخ) معطوف على المقدر في قوله لارجل اه (قوله أو هرم) أي عاجز عن الكسب فلوزال عجزه تبين اجزؤه اه ع ش وفي شرح مر مانصه وهرم لا يحسن صنعة مع الهرم تكفيه فان كان يحسنها فيجزئ وهو ظاهر بخلاف ما لو قدر نحو والاعمى على صنعة تكفيه فانه لا يجزئ كما هو ظاهر كلامهم اه (قوله ومن لا يرجى برؤه اذا برئ) أي بعد اعتاقه فيتبين اجزؤه وينبغي اجزاء المغيب اذا زال العيب به - د اعتاقه أو مات من يرجى برؤه بعد اعتاقه لاحتمال ان موته بمرض آخر فالج بل لو تحقق موته بذلك المرض أجزأ في الاصح نظر القالب وهو الحياطة من ذلك المرض اه حل (قوله فلو جرد الرجا عند الاعتاق) مقتضاه انه لو صار المريض بعد عتقه غير مرجو البرء لا يبصر اه حل (قوله بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر الخ) وحيث تفتش كل بقولهم ولو ذهب بصره بجناية فأخذ دينه ثم عاد استرد لان العسمى الحق لا يزول لان عوده يدل على انه لم يكن زائلاً وكونه نعمة جديدة يدل على انه كان زائلاً وعاد خيراً للعامة ثم رأيت عن شيخنا ان ما في الجنايات محمول على ما اذا لم يتحقق زواله بخبره مصوم وما هنا محمول على ما اذا تحقق زواله بخبره مصوم كالسيد عيسى صلوات الله وسلامه عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء فالبايان على حد سواء أو ما هنا محمول على ما اذا كان العسمى خلقة فلا ينافي ذلك لانه في العمى بجناية لكن قرر بعض شيوخنا ان المدار على تحقق اليأس وعدمه لا فرق بين الحادث والخلق حرر هذا وقد يفرق بان البرء من المرض الذي لا يرجى برؤه أكثر من عود البصر اه حل (قوله بخلاف مجنون افاقته أكثر واستوى فيه الامران الخ) أي والافاق في النهار والالام يجزئ كما يحسنه الاذرع لان غالب الكسب انما يتيسر نه ساراً أو أخذ منه انه لو كان متيسراً لالأجزاء وان من يبصر وقتادون وقت كالمجنون في تفصيله المذكور وهو متجه وبقاء نحو قبل بعد الافاق يمنع العدل في حكم الجنون اه شرح مر (قوله أو بعلقه كذلك) أي بنية الكفارة (قوله عند التعليق) أي وعند الوقوع أيضاً (قوله أو باقى أحدهما) أي وباقى الآخر لمولاه أو لغيره سواء كان موسراً أو لا (قوله بان كان الباقي له) موسراً كان أو معسراً وقوله أو لغيره وهو موسر وحيث لا يحتاج الى نسبة ان يكون ماسرى له العتق عن الكفارة لان المعتق عن الكفارة انما هو النصفان غاية الامر انه يشترط تخلص باقيهما أو باقى أحدهما من الرق وبع ما تعلم ما في قول ج كشيخنا أما الموسر ولو باقى أحدها فيجزئ ان نوى عتق الكل عنها لانه ليساره كأنه باشر عتق الجميع اه لما علمت ان جميع العبد المذكور ليس معتوقاً عن الكفارة بل نصفه الذي اعتقه تأمل ومنه يؤخذ انه لو كان عبداً واحداً واعتق نصفه وسرى الى الباقي لا بد ان ينوى ما يسرى اليه العتق عن الكفارة اه حل (قوله والفرق) أي بين حالة يساره حيث يجزئ وحالة اعساره حيث لا يجزئ اه شيخنا (قوله ويقع العتق مشقفاً في الاولى الخ) ينبني على وقوعه مشقفاً لو ظهر أحدهما معيباً لم يجز واحد منهما معن الكفارة ولكنهما يعتقان مجاناً اه شرح مر وع ش عليه بخلاف ما لو ظهر أحدهما معيباً ما اذا وقع غير مشقفاً فانه يبطل عتقه فقط ويصح عتق الآخر عن احد الكفارتين ويعينها المكفر اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله سواء أصرح بالتشقيص أم أطلق ينبني على هذا انه ان بان أحدهما معيباً أو مشقفاً لا يجزئ

(٥٣ - جعل منهج بع) بالتشقيص كأن قال عن كل من الكفارتين نصفاً ونصفاً وهو ما اقتصر عليه الاصل ام أطلق كما صرح به الامام ويقع العتق مشقفاً في الاولى وغير مشقفاً في الثانية وذلك لحصول المقصود من اعتاق الرقيقين عن الكفارتين بذلك (لا جعل العتق المعلق كفارة)



واحد منهما في الاول ويجزى الباقي ان كل ما لو كاله بلا عيب عن احدي الكفارتين والتعيين له اه (قوله  
 عند وجود الصفة) ليس طرفا للعل لان الجعل من الاك لا عند الصفة فله طرف لقوله كفارة اه شيخنا  
 (قوله ان دخلتها) هذا في اتحاد الصفة المعلق عليها فلو اختلفت كل قال لريقه ان دخلت الدار فانت حر ثم قال  
 له ان دخلت المسجد فانت حر عن كفارتين فدخل المسجد ولا عتق عن الكفارة اه مر اه سم اه ع ش  
 (قوله ولا مستحق عتق) أي استحقا فاذا تيسر لا يمكن العتق دفعه كما يفهم من لفظ الاستحقاق اذا المتبادر منه  
 الذاتي فينتد تغير هذا ما مر في قوله ويجزى معلق بصفة لان المعلق بصفة يجوز التصرف فيه ويجزى  
 مرهون وجان ان نفسه لا تفتقهما بان كان العتق موسرا وله آبق وهو موصوب ولولم يقدر على انتزاعه من غاصبه ان  
 علمت حياته ما ولو بعد الامتاق والالم يجزى اعتاقهما ولو لم منه عدم اجزاء من انقطاع خبره أي لا لحوف الطريق  
 كافي الكفاية لان الوجوب يمتنع والمسقط مشكوك فيه بخلاف الفطرة يجب احتياطا ويجزى حامل  
 وان استثنى حملها ويتبعها في العتق ويطل الاستثناء في صورته ويسقط الفرض ولا يجزى موصى بعتقه  
 ولا مستاجر اه شرح مر وقوله أي لا لحوف الطريق ألهم ان من انقطع عنه بغيره لحوف الطريق يجزى  
 وهو ظاهر ان تبين حياته حال العتق والافتقار المصوب والآبق عدم الاجزاء اه وقوله ويتبعها في  
 العتق أي ولا يكون عن الكفارة حتى لو انفصل ميتا اعتد بعتق الام عن الكفارة اه وقوله ولا مستاجر  
 ظاهر موافق نصرت المدة وفيه بعد ويؤيده ما مر فحين تقطع جنونه وغلبت افاقته حيث يجزى اعتاقه مجزوا  
 اكفاء بحصول الافاقه بعد وكذا مريض يبرح برؤيه حيث نفذ اعتاقه عن الكفارة مع عدم تاني العمل منه  
 حال المرض اه ع ش عليه (قوله لان عتقه مستحق بالايلاذ والكفاية) من المعلوم ان عتق أم الولد المستحق  
 بالايلاذ انما هو بعد موت السيد وان عتق المكاتب المستحق بالكفاية انما هو باداء النجوم وقوله دون الكفارة  
 ظاهر فيما اذا جعل العتق الذي يحصل بموت السيد وبإداء النجوم عن الكفارة وبقى ما لو تجزى قبل الموت وقبل  
 الاداء عن الكفارة وحكمه انه لا يجزى عنها أيضا وان نفذ العتق وعبارته لا تفيد هذه الصورة كما لا يخفى (قوله  
 حكم الاعتاق عن الكفارة) وهو عدم الاجزاء (قوله ثم استطرادوا ذكر حكمه في غيرها) أي ذكر حكم  
 الاعتاق بعوض في غير الكفارة ومعلوم ان الاستطراد ذكر الشيء في غير محله المناسبة تقتضيه ومحل هذا  
 الحكم هو كتاب العتق (قوله في ذلك) أي الاستطراد (قوله واعتاق بمال كخلع) ولو قال لغيره اطعم  
 سنين مسكينا كل مسكين مدام حنطة عن كفارتين ونواها بقلبه ففعل اجزاء في الاصح ولا يختص بالجلس  
 والكسوة كالاطعام قاله الخوارزمي اه شرح مر ولما دفع بدل ما أخرجه ما لم يقصد التبرع اه قل  
 على الجلال وقوله ولا يختص بالجلس هذا قد يشكل بما مر من عدم عتقه عن الطالب فيما لو قال اعنى  
 بذلك على كذا فلم يجبه فور الان يقال ان الاطعام يشبهه الاباحة فاغتفر فيه عدم الفورية والاعتاق عن  
 الغير يستدعي حصول الولاية فاعتبرت فيه شروط البيع لم يكن المالك فيه اه وقوله والكسوة كالاطعام  
 هذا انما افلأ قدمه في أول البيع من ان البيع الضمني لا يأتي في غير الاعتاق وعبارته ثم وهل يأتي أي  
 البيع الضمني في غير العتق كصدق بدارك على ألف بجامع ان كالا قربة أو يفرق وميل كلامهم الى  
 الثاني أكثر اه وقد يجاب بما مر ان الاطعام كالا باحة اه ع ش عليه (قوله يشوبها تعليق) أي  
 فلا سيد الزجوع قبل قبول المستدعي نظرا للمعاوضة وقوله يشوبها جعالة أي فلا مستدعي الرجوع قبل  
 جواب السيد نظرا لجهة الجمالة والمعاوضة معا اه شيخنا مثال الشئ الاول ما ذكره قل على الجلال  
 بقوله فلو قال لاجني اعنى عبدي من كفارتين بالف عليك قبل مع العتق لان الكفارة ويلزم الملتزم الحر  
 العوض ويقع العتق منه كما يأتي اه وأمثال الشئ الثاني هو ما ذكره الحنف بقوله فلو قال اعنى أم  
 وللك الخ (قوله فلو قال اعنى أم وللك أو عبدك بكذا الخ) ولا تشترط المسالية في العوض فلو قال على خمر أو

هند وجود الصفة كان يقول  
 لريقه ان دخلت الدار فانت  
 حر ثم يقول ثانيا ان دخلتها  
 فانت حر عن كفارتين ثم يدنها  
 فلا يجزى عن كفارته لانه  
 مستحق العتق بالتعلق الاول  
 فيقع عنه (ولا مستحق عتق)  
 فلا تجزى أم وللك ولا يصح كفاية  
 لان عتقه مستحق بالايلاذ  
 والكفاية فيقع عنه مادون  
 الكفارة بخلاف فاسد الكفاية  
 فيجزي عتقه عن الكفارة ولا  
 من يعتق عليه بملكه بان  
 يكون أصلا أو فرعا ولو ملكه  
 بنية كفارة لم يجز لان عتقه  
 مستحق بجهة القرابة فلا  
 ينصرف عنها الى الكفارة  
 ولا مشترى بشرط العتق  
 لان عتقه مستحق بالشرط ولو  
 ذكر واحدكم الاعتاق عن  
 الكفارة بعوض ثم استطرادوا  
 ذكر حكمه في غيرها  
 تبعهم كالاصل في ذلك  
 فقلت (واعتاق بمال كخلع)  
 أي فهو من جانب المالك  
 معاوضة بشوبها تعليق ومن  
 جانب المستدعي معاوضة  
 تشوبها جعالة (فلو قال لغيره  
 اعنى أم وللك أو عبدك)

نحوه نفذ ولزمه قيمة العبد ولو ظهر به عيب بعد عتقه لم يبطل بل يرجع المستدعي للعتق بارشه فان كان العيب يمنع اجزائه في الكفارة لم تسقط به اه شرح مر (قوله ولو مع قوله عنك) المطوى صورة الاطلاق فقط بدليل ما بعده (قوله فاعتق) أي فوراً وعبارته شرح مر ويجب الجواب فوراً والاعتق على المالك مجاناً اه وهو شامل لنحو اعتق عبدك على ألف فاجابه لا على الفور وهو ظاهر وانحو اعتقت عبدى على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه سم على ج اقول القياس في الثانية عدم الاعتاق لان المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله اه ع ش عليه (قوله أو قال أعتقه عنى بكذا) فان قال أعتقه عنى بمجانم يلزمه شئ فان مكنا عن العوض لزمه قيمته على الاصح ان صرح عن كفارتى أو عنى وكان عليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عن نفسه كقوله اه افض دينى والا فلان لم لو قال ذلك لكانت بعضه عتق عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لانه بملكه استحق العتق بالقرابة اه شرح مر (قوله ففعل) أي قال أعتقه عنك بذلك أو أعتقه بذلك فان سكنت عن ذلك فقال بعضه شايخنا عتق عن الطالب ولزمه قيمته فان نوى المعتق نفسه أو قال أعتقه عنى عتق عن السيد ولا شئ فان قال عن كفارتى وقع عنها لانه رد لسكلام الطالب وان قال أعتقه عنك بمجانم عتق عن الطالب ولا شئ اه قل على الجلال (قوله ففعل) قال الزركشى انه لا يشترط في الجواب ذكر عنك ولا بكذا بل يكفي أن يقول أعتقه ولو كان لو زعم في هذه انه اراد عن نفسه قال الامام فالذى اراد القبول اه ولو كان هذا العبد ممن يعتق على السائل قال القاضي فلا يعتق عن السائل للزوم الدور (فائدة) قال لغيره اطمح ستمين مسكيناً ستمين مداعن ككفارتى ان نوى الكفارة بقلبه ففعل اجزاء على الاصح ولا يختص بالمجاس وكذا الكسوة اه وعبارة الزركشى هذا اذا لم يكن الطالب ممن يعتق عليه العبد فان كان لم يعتق على الطالب لانه لو كان أجنبياً منسه كنا لما كره العبد ثم نجعل المسئول نائباً عنه في الاعتاق وهاهنا يحتاج الى تقدم المالك عن الاعتاق والمالك يوجب العتق والتوكيل بعده بالاعتاق لا يصح فيصير دوراً قاله القاضي حسين في فتاويه اه اقول في كونه دوراً شئ ولعل الظاهر ان يعلل بأن الاعتاق يتوقف على تقدم ملكه وتقدم ملكه ينشأ في اعتاقه عنه لا يستلزمه لعتقه عنه بنفس المالك فلا يتصور اعتاقه بعده عنه فقد توقف اعتاقه عنه على ما ينشأ فيه فليتنامل اه سم (قوله ملكه الطالب به) أي بكذا ان كان ماله كاله والا فان كان مفصلاً بامثاله فقيمة العبد كالخام ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستأجراً أو مفصولاً لا يدر على اتزاعه لان البيع في ذلك ضمنى ويفترقه ما لا يفترقه المستقل اه شرح مر وعبارة حل قوله لتضمن ذلك البيع والبيع الضمني ليس بيعاً حقيقة لانه من الاعتاق بعوض وقد ذكر المصنف انه ليس بمأوضة محضة بل فيها شائبة تعليق وعلى هذا لا يضر تعلية ولا توقيته وانه لو كان العوض فاسداً كخمر وجبت القيمة (قوله لتضمن ذلك البيع) أي يقر ينفذ كالعوض ويقع عن كفارته ان كانت ونواها كما تقدم ولو لم يذ كر العوض فان قال عن كفارتى وقع عنها ولزمه قيمته والاعتاق عنه ولا شئ عليه لانه هبة كذا قاله بعضهم والوجه عدم العوض في التي قبلها أيضاً لانه هبة ووقوعه عن الكفارة لا ينشأ فيها تنامل اه قل على الجلال (قوله فاعتق عنه بعد ملكه) أي ويجزئه عن كفارة عليه نواها اه شرح مر (قوله اما لو قال اعتق أم وليك الخ) محترز قوله أو أعتقه أي عبدك (قوله وانما يلزم الاعتاق من ملل الرقيق الخ) ويأتى في نحو آله محترف وخيل جندى وكتب فقهه ما مر في قسم الصدقات كما قاله الاذرى وغيره اه شرح مر (قوله عن الكفارة) أي ولو كفارة اليمين أو الاذى في الحج على الراجح وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام اه قل على الجلال (قوله من ملل الرقيقاً) أي من الاحرار فلبعض لا يعتق عن كفارة ولا غيرها لانه ليس أهلاً للولاء ويؤخذ من التعليق ما فيه البلية يبنى من انه يصح اعتاقه عن كفارته فيما لو قال له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصيب منك حرق قبل اعتاقتك أو معه اه شوبرى (قوله أو غنمه) أي ما يساويه من نقد

ولو مع قوله عنك (بكذا فاعتق)  
أي فوراً (نفذ) الاعتاق  
(به) لا لزمه اياه وكان  
ذلك اقتداء من المستدعي  
كاختلاع الاجنبى (أو) قال  
(اعتقه) أي عبدك (عنى  
بكذا ففعل ملكه الطالب به  
ثم عتق عنه) لتضمن ذلك  
البيع لتوقف العتق على  
المالك فكأنه قال بعينه بكذا  
واعتقه عنى وقد أجابه فيعتق  
عنه بعد ملكه اما لو قال  
أعتق أم وليك عنى بكذا ففعل  
فان الاعتاق ينفذ عن السيد  
لا عن الطالب ولا عوض  
(وانما يلزم الاعتاق) عن  
الكفارة (من ملل الرقيقاً أو  
غنه



فاضلاع كفاية تمونه) من نفسه وغيره نفقت وكسوة ٢٠ وسكنى ونحوها اذ لا يلحقه بصرف ذلك الى الكفارة ضرر شديد وانما يفوته نوع

رفاهية قال الرافعي وسكنوا  
عن تقدير مدة ذلك ويجوز  
ان تقدر بالعمر الغالب وان  
تقدر بسنة وصوب في الروضة  
منهما الثاني وقضية ذلك انه  
لا تنقل فيه اعم ان منقول  
الجمهور الاول وجزم البغوي  
في فتاويه بالثاني على قياس  
ما صنع في الزكاة اما من لا يملك  
ذلك لمن ملك رقيقا هو محتاج  
الى خدمته لمرض أو كبر أو  
ضخامة مانعة من خدمة  
نفسه أو منصب يأبى ان يخدم  
نفسه فهو في حقه كالعدوم  
(فلا يلزمه بيع ضيعة) أى  
عقار (ورأس مال) لتجارة  
(وما شية لا يفضل دخلها)  
من غلة الضيعة ورجح مال  
التجارة وفوائد الماشية من  
تتاج أو غيره (عن تلك) أى  
كفاية تمونه لتحصيل رقيق  
يعتقه لحاجته اليه ابل يعدل  
الى الصوم فان فضل دخلها  
عن تلك لزمه بيعها وذكروا  
الماشية من زيادتي (ولا)  
بيع (مسكن ورقيق فليس  
الفهما) لعسر مغارقة المؤلف  
ونفاستهما بان يجذب من  
المسكن مسكنا كفيه ورقيقا  
يعتقه ويضمن الرقيق رقيقا  
يخدمه ورقيقا يعتقه فان لم  
يالفهما وجب بيعهما لتحصيل  
صديعتيه (ولا) يلزمه (سراء  
بغين) كانوا جند رقيقا لا يبيع  
ماله الا باكثر من ثمن مثله

أو مرض اه شرح مر (قوله فاضلاع كفاية تمونه) نعت لكل من الرقيق والثلث وانما أفرد الضمير لان  
العطف بأو وذكر الشارح محترزه في الرقيق بقوله اما من لا يملك ذلك الخ وذكروا المتن محترزه في الثلث بقوله  
فلا يلزمه بيع ضيعة الخ فهو تفريع على مفهوم الشرط (قوله تمونه) أى الواجب عليه مؤنتهم فخرجهم من  
مؤنتهم مرواة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اه ع ش على مر (قوله ويجوز ان يقدر  
بالعمر الغالب) أى بما بقي منه فان استوفاه قدر بسنة وقوله مع ان منقول الجمهور الاول معتد وقوله وجزم  
البغوي الخ ضعيف اه حل (قوله وقضية ذلك) أى كلام الرافعي حيث قال وسكنوا عن تقدير مدة ذلك  
اه (قوله على قياس ما صنع في الزكاة) أى حيث قال فيها ان الفقه يبيع منها كفاية سنة والاعتماد انه يعطى  
منها كفاية العمر الغالب كما تقدم (قوله فلا يلزمه بيع ضيعة الخ) ومن له أجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه  
التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل  
الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سبق اه شرح مر (قوله بيع ضيعة) هى ما يستغله الانسان  
من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لان الانسان يبيع بتركها اه قل على الجلال وفي الصباح  
الضيعة العقار والجمع ضياع مثل كلبه وكلاب (قوله لا يفضل دخلها عن تلك) أى بحيث لو باعها صار مسكينا  
اه شرح مر وقوله لزمه بيعها طاهر انه يبيعها بتمامها لا ما فضل فقط وعبارة شرح مر واما ما فضل أو بعضه  
في باع قطعا اه أى اذا كان بقى بقيمة العبد اه رشيدى وفي قل على الجلال فان فضل لزمه بيع  
الفاضل ان كفى بثلث رتبة والا فلا يلزمه أيضا ولو كفى الفاضل لكن لم يجد من يشتريه وحده لم يلزمه بيع جميعها  
الا ان كل الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب فراجع اه وقول شيخنا المراد بالفضل ان يكون لأجر ذلك أو انجر  
فيه سنة حصل له ما يكفى العمر الغالب غير واضح فتأمل اه (قوله لتحصيل رقيق) علة لا لبيع المنقضى لزمه  
وقوله لحاجته علة لثبتي لزوم (قوله نفسين الفهما) نعم لو اتسع المؤلف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل به  
رتبة لزمه تحصيلها لانه لا يفارقه واحتياجه الامة لا وطء كهولته دمة وبغارق ما هنا ما مر في الحج من لزوم بيع  
المؤلف بأن الحج لا بدله ولا اعتاق بدل وما مر في المفلس من عدم تبقية خادم ومسكن له بأن لا كفارة بدلا كما  
مرو بأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الآدمى اه شرح مر (قوله الفهما) ومعنى  
الفهما أن يكونا بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا تخفى عادة فلو اتسع المسكن المؤلف بحيث يكفيه بعضه  
وباقيه يحصل رتبة لزمه تحصيلها اه حل (قوله ولا شرا بغير) ظاهره وان لم يكن فاحشا فليست نظر قال  
الزركشى وفي معناه ما اذا وجد جارية نفيسة تباع بالوف وهى قيمة مثلها ولكنها خارجة عن العادة اه بر  
اه سم (قوله ولا يعدل الى الصوم) وكذا لو غلب ماله ولو فوق مسافة القصر فكاف الصبر الى وصوله أيضا  
ولا نظرا الى ضرره بفوات التمتع مدة الصبر لانه الذى ورط نفسه فيه اه شرح مر (قوله بل عليه الصبر)  
خواف ذلك في المحصر يجد الثمن ولا يجد الهدى فانه يصوم للضرر بالحصر مع ان الضرر موجود هنا أيضا  
اكن الفارق ان السبب في التحال ليس من فعله بخلاف أسباب الكفارة فانها من فعله المحرم غالبا سم (قوله  
فان عجز وقت اداء) مقابل قوله اعتاق رتبة وقوله أو شرا بأن كان عند رقيق معيب أو محتاج لخدمته وليس  
المراد انه عجز شرعا لكونه يباع باكثر من ثمن مثله لانه في هذه الحالة لا ينتقل للصوم بل يصير كقدمه قريبا (قوله فان  
عجز وقت اداء) أى وقت ارادة اداء وليس من العجز غيابه ماله بحيث صار يحصل له أخذ الزكاة بحيث صار  
يجوز لزومه فتمنع نكاحه فلا يكفر بالصوم ولو زاد انتظاره على شهرين لانه يتمكن من الاخذ في أسباب  
احضاره بخلاف المريض الا أن اه حل (قوله فان عجز وقت اداء) أى في محل ارادة الاداء وما قرب منه بحيث  
لا تحصل مشقة في تحصيلها لا تخفى عادة ويؤخذ من اعتبار وقت الاداء انه لا عبرة بما قبله حتى لو كان في ابتداء  
أمره حاملا لا يحتاج لخادم ثم صار من ذوى الهيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا نظر لما كان عليه قبل وقياس

ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى ان يجده بثلث (فان عجز) المكفر

عن اعتناق حسا أو شرعا (وقت

أداء) للكفارة (صام شهرين  
ولاء) عن كفارته فالريق  
لا يكفر إلا بالصوم لأنه معسر  
اذلا لك شيئا وليسيد منه  
من الصوم أن أضربه إلا في  
كفارة الظهار لتضرره بنوم  
التحرير وإنما اعتبر العجز  
وقت الأداء لا وقت الوجوب  
قياسا على سائر العبادات  
وتكفيه نية صوم الكفارة  
(وان لم ينو) أي الولاية لأنه  
هيشة في العبادة والهيشة  
لا يجب التفرض لها في النية  
(فإن انكسر) الشهر  
(الأول) بأن ابتداء بالصوم  
في أثنائه (أنه من الثالث  
ثلاثين) لتعذر الرجوع فيه  
إلى الهلال (وينقطع الولاية  
بفوات يوم ولو بعذر) كمرض  
أو سفر فيجب الاستئناف ولو  
كان الغائب اليوم الأخير أو  
اليوم الذي نسبت النية له  
للأقية (لا) بفوته (بضو  
حيض وجنون) من نفاس  
وانغماء مستغرق لمنافاة كل  
منها للصوم ولأن الحيض  
لا تخلو عنه ذات الأقراء في  
الشهرين غالبوا الحق به  
النفاس والتأخير إلى سن  
الياس فيه خطر وتعبيري  
بالعذر أعسم من تعبيره  
بالمريض ونحو من زيادتي  
وذكر أوصاف الرقية ومعناها  
والصوم من زيادتي كفارة  
الجماع (فإن عجز) عن صوم  
أولاه (لمرض يدوم شهرين

ما قبل من أنه يكاف الزول عن الوظائف لقضاء الدين أنه لو كان بيده وظائف يزيد ما تحصل منها على ما يحتاج  
إليه لنفقته أنه يكاف الزول عن الزائد لتحصيل الكفارة اه ع ش على مر (قوله عن اعتناق) أي الجميع  
الرقية وان قدر على بعضها بخلاف الطعام إلا أني والفرق ظاهر لان الطعام لا بد له ويعتبر العجز ظاهرا  
وباطنا حتى لو صام قتبين يساره بخوارث قبل شروعه في الصوم وقع نفلا مطلقا ولزمه الاعتناق اه قل على  
الجلال (قوله صام شهرين ولواء) فلو شرع فيه ثم قدر على الاعتناق لم يلزمه العود إليه لكنه يندب ويقع ما فعله  
تطوعا كما لو عدل إليه ابتداء المشار إليه بقوله فان اعتنق الخ وكذا يقال في الطعام مع الصوم أو العتق اه قل  
على الجلال (قوله ولواء) استغف منه اه لو ابتداءهما على ما طرقت وما يقطع الولاية كيوم النحر أي أو جاهلا فيما يظهر لم  
يعتد بما فعله ولكن يقع في صورة الجهل نفلا في العلم الذي ذكره لان نية الصوم الكفارة مع علمه بطرق  
مبطلة تلاعب فهو كالاحرام باظهار قبل وقتها مع العلم بذلك اه شرح مر (قوله فالريق لا يكفر إلا  
بالصوم) وكذا المحجور عليه بالسفه وقوله وليسيد منه من الصوم أي حيث لم يأذن فيه وقوله إلا في كفارة  
الظهار وكذا لو حنث باذنه وذلك في كفارة اليمين اه حل وفي قل على الجلال والمبعض كالحرا لا في  
الاعتناق فلا يكفر به والسفيه كغيره هنا والمباشر للنية هو وللإخراج وليه (قوله وإنما اعتبر العجز وقت الأداء)  
في قواعد الزكشي الكفارة تتعلق بمباحث ثم قال الثاني إذا أتى به المكاف أي وقت كانت أداء الكفارة  
الظهار فان لها وقت أداء وهو إذا فعلت بعد العود وقبل الجماع ووقت قضاء وهو إذا فعلت بعد العود والجماع  
صرح به البند نجى ثم قال \* (فائدة) \* كفارة فعل محرم بتورها القضاء والأداء وذلك في كفارة الظهار ان  
أخرجها قبل الوطء فهي أداء أو بعده فضاء قاله الروائي اه شوبري (قوله وإنما اعتبر العجز وقت  
الأداء) أي إرادة الإخراج لانها لا تجب فوراً وان عصى بسببها وقوله قياسا على سائر العبادات كالوضوء والتبعم  
اه حل (قوله وتكفيه نية صوم الكفارة الخ) ولا بد من تبين النية كل ليلة كما علم مما مر في الصوم ولا بد  
ان تكون النية واقعة بعد فقد الرقية لا قبله اه شرح مر (قوله وينقطع الولاية الخ) ويحرم قطعة بلا عذر  
لان الشهرين كيوم واحد ويحرم الوطء فيهما ولو ايل على المظاهر لكنه فيه لا يقطع التتابع خلافا لما لا وأبي  
حنيفة اه قل على الجلال (قوله للأقية) دليل أقوله وينقطع الولاية الخ ولو استدل به على قوله ولواء  
وذكره بجنبه كما صنع مر لكان أوضح (قوله لا يضر حيض) وهذا يتصور في المرأة إذا قبلت أو إذا وطئت  
في رمضان اذ يندب لها التكفير بخروجها من خلاف من أوجب عليها اه شيخنا (قوله وانغماء مستغرق) أي  
الجميع النهار ولو كان يفيق فيه لحظة فإن صومه صحيح اه رشيدى (قوله ولأن الحيض لا تخلو عنه ذات الأقراء  
في الشهرين غالباً) فلو خلعت عنه فيهما بان اعتادت انقطاعه شهرين فأكثرت منها تحرى وقت الانقطاع وابتاع  
الصوم فيه فلو لم تحرى بان شرعت في الصوم وقد بقي من وقت الانقطاع أقل من شهرين فطرقها الحيض في اثناهما  
انقطع الولاية ولزمها الاستئناف في وقت الانقطاع المعتاد لها اه أفاده حل وبعبارة شرح مر لا يضر  
من لم تعتد انقطاعه شهرين أما إذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فانه لا يجزى نعم بشكل عليه  
الحاقهم النفاس بالحيض إلا ان يفرق بان العادة في مجيء الحيض أضبط منها في مجيء النفاس انتهت وقوله أضبط  
منها في مجيء النفاس أي فلها الشروع في الصوم قبل وضع الحمل وان غاب على ظنها طرقتا النفاس قبل فراغ  
مدة الصوم وظاهر ما ذكره الاجزاء وان أخرت ابتداء الصوم عن أول الحمل مع امكان فعله فيه وعكس توجيهه بانها  
ولو شرعت في أول المدة لا تأمن حدوث إجهاض قبل فراغ المدة اه ع ش عليه (قوله فان عجز لمرض يدوم  
شهرين الخ) وإنما لم ينتظر زوال المرض المرجوز واه للصوم كما ينتظر المال الغائب للعتق لانه لا يقال لمن غاب ماله  
لم يجد رقية ويقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولان حضور المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض  
اه شرح الروض وبعبارة حل قوله لمرض يدوم بخلاف المال الغائب اذا عجز عن احضاره أكثر من شهرين



حيث لا يكفر بالصوم لانه كما تقدم يمكنه الانخذ في أسباب احضاره بخلاف المرض انتهت (قوله وهذا ما صححه في الروضة) الإشارة لضابط المذكور في المتن أي قوله يدوم شهرين طناً أي التعويل في ضابط المرض الذي ينقله للاطعام على كونه يدوم شهرين طناً أي سواء كان برجي برؤه أو لا هو وما صححه في الروضة ومقابلته التعويل في الضابط على كونه برجي برؤه وقوله ويؤخذ منه الخ أي فهو من الذي يدوم شهرين طناً وقد داخل في الضابط المذكور فينقل للاطعام وعبارة أمـ له مع شرح مـ فان عجز عن الصوم له رم أو مرض قال الاكثرون لا ير جـ زواله وقال الاقلون كالامام ومن تبعه وصححه في الروضة وهو المعتمد يعتبر دوامه في طئه مدة شهرين بالعادة الغالبة في مثله أو يقول الاطباء والواجب الاكتفاء بعدل منهم انتهت (قوله أول مشقة شديدة) أي لا تحتل عادة ولولم تبج التبع فيما يظهر ويؤيده تنبيههم لها بالاشيق نعم غلبة الجوع ليست عذراً ابتداء لفقدته حيث قد قبله الشرع في الصوم فاذا عجز عنه أفطر وانتقل للاطعام بخلاف الشيق لوجوده عند الشروع اذ هو شدة الغلظة ولو كان يـ قدر على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فله العدول الى الاطعام لعجزه الآن عن الصوم ولو عجز عن الاعتاق الآن وعرف انه لو صبر قدر عليه جازاه العدول الى الصوم كما اقتضاه كلامهم اهـ شرح مـ (قوله وهو شدة الغلظة) بضم الميم وسكون اللام أي شدة الحاجة الى الوطء كمر وانما لم يجعل عذراً في رمضان لجواز الوطء فيه لبلال ولا بد له يـ ثقل اليه اهـ قل على الجلال وفي المصباح والغلظة وزان غرقة شدة الشهوة وغلم غلما من باب تعب اذا اشتد شدة واعتلم البعير اذا هاج من شدة شهوة الضراب قال الاصمعي لا يقال في غير الانسان اغتم والغليم مثل ز يـ بذكر السلاخف اهـ وفيه أيضاً شيق الرجل شيقاً فهو شيق من باب تعب هاجت به شهوة النكاح وامراً قشبة توربها ودف غير الانسان به اهـ (قوله ملك في كفارة طهار وجاع الخ) وقياس الزكاة الا كفاء بالدفع ولولم يوجد لفظ تملك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعد الاذرى على انها لا تقتضى ذلك لانها مفرضة في صورة خاصة كما يعرف بتأملها ولو جمع السنين ووضع الطعام بين أيديهم وقال لمكتكم هذا فقبولوا اجزأ وان لم يقبل بالسوية ولهم في هذه الحالة ان يقتسموه بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزئ اذا أخذوه بالسوية واللام يجزئ الامن أخذ مدادون من أخذ دونه والفرق بين المستثنين ان الاولى فيها الملك والقبول الواقع به التساوى قبل الانخذ والملك في الثانية انما هو بالانخذ فاشترط فيه التساوى تأمل اهـ حل وفي قل على الجلال ولودفع الامداد لادام فتلقت قبل دفعها للمساكين لم يجزه اذ لا بد للامام على الكفارات ولودفع المكفر لواحد منهم مداً ثم اشتراه ودفعه لا تخرم اشتراه ودفعه لا تخرم وهكذا الى تمام السنين كفى وان كان مكروهاً (فائدة) \* ذكر بعضهم حكمة لكونهم سنيين مسكيناً وهي ما قبل ان الله تعالى خلق آدم من سنيين درعا من أنواع الارض المختلفة كالاحمر والاصفر والاسود والسهل والوعر والحلو والعذب وغير ذلك واختلفت أنواع أولاده كذلك فكان المكفر هم جميع الأنواع بصدقته والله أعلم ولا يبعد أن تكون حكمة كون الصوم سنيين يوماً كذلك (قوله ولا لها شئ ومطلبي الخ) عبارة شرح مـ في قسم الزكاة وكذا كل واجب كندر وكفارة بناء على انه يسلك بالنذور مسلك واجب الشرع على أوجه احتمالين كما يؤخذ ترجيح ذلك من اقتضاء الوالد بانه محرم عليه مـ الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من أضحية التطوع وحرم عليه وسلم الكل لان مقامه أشرف وحاته الهدية لانها شأن الملوك بخلاف الصدقة انتهت (قوله ولا لمن تلزمه مؤنته) أي ان كفر من مال نفسه فان كفر عنه غير جازان يأخذ منها هو أي المكفر عنه بفهم الفاء وعياله كما مر في الصوم اهـ قل على الجلال (قوله ولا لمن تلزمه مؤنته) هي عبارة الروضة وقال في التجريد الصواب حذف الهاء لتناول من يجب على غير المكفر الانفاق عليه اهـ سم (قوله ولا لرفيق) أي الاباذن سيده وهو من أهل الاساقفة لان الدفع له في الحقيقة اهـ شرح مـ (قوله فتؤول) أي بانه تبرع منه عليه الصلاة والسلام مع بقاء الكفاية في ذمة الاعرابي

طناً أي بالظن المستفاد من العادة في مثله او من قول الاطباء وهذا ما صححه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذي لا ير جـ زواله الذي اقتصر عليه الاصل (أو لمشقة شديدة) تلحقه بالصوم أو بولائه (ولو) كانت المشقة (بشيق) وهو شدة الغلظة أو شدة الوطء (أو خوف زيادة مرض ملك في كفارة) (طهار وجاع سنيين مسكيناً) أهل زكاة مداداً (لا لدية السابقة وانما لم يجز ترك الصوم رمضان بعذر الشيق لانه لا بد له والمساكين شامل للفقير كعكسه كما تقرر في قسم الزكاة واختير التعبير بالمساكين تأسي بالكتاب العزيز وخرج باهـ زكاة غيره فلا يجزئ دفعها لكافر ولا لها شئ ومطلبي والمواليهم والامن تلزمه مؤنته ولا لرفيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة فتعبر بى بذلك أولى من قوله لا كافراً ولا هاشمياً ومطاليا ومن اقتصره في كفارة الجماع على العيال وأما خبر فأنضمه أهـ السابق في الصوم فتؤول

كما بينته في شرح الروض

وغيره وتعبه في ذلك أولى

من قوله كفر باطعام لاخراج

مالو غداهم أو عشا هم بذلك

فانه لا يكفي وتكرير مدا

من زيادتي ليجرح مالو ماوت

بينهم فانه لا يكفي اما كفارة

القتل فلا تخليك فيها اقتصلا

على الوارد فيها من الاعتاق

ثم الصوم والمطلق انما يحمل

على المقيد في الاوصاف دون

الاصول كما حمل مطلق اليد

في التيسيم على تقييدها

بالمرافق في الوضوء ولم يحمل

ترك الرأس والرجلين فيه

على ذكرهما في الوضوء

وتخليك ما ذكر يكون (من

جنس فطيرة) كبر وشعر

واقط ولبن فلا يجزئ لحم

ودقيق وسويق وهذا مع

قولي مدام من زيادتي في

كفارة الجاع (فان عجز) عن

جميع خصال الكفارة (لم

تسقط) أي الكفارة عنه بل

هي باقية في ذمته الى ان يقدر

على شيء منها لانه صلى الله عليه

وسلم أمر الاعرابي أن يكفر

بما دفعه مع اخباره بهجزة

فدل على انها باقية في الذمة

حينئذ (فاذا قدر على خصله)

من خصالها (فعلها) ولا

يتبعض العتق ولا الصوم

بخلاف الاطعام حتى لو وجد

بعض مدا أخرجه لانه لا بد

له وبقى الباقي في ذمته

وقولي فان عجز الى آخر من

زيادتي في كفارة غير الجاع

(كتاب العان والقذف) \*

بجملة وهو لغة الرمي وشرا

الرمي بالزنا

وبان الادل الذي أمر بالدفع اليهم لم تلزمه نفقتهم (قوله كما بينته في شرح الروض وغيره) أي في كتاب الصوم وعبارة شرح الروض هناك وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر أطعمه أهلك فني الام كافي الرافعي بحتمل انه لما أخبره بفقره صرفه صدقة أو انه ملكه اياه وأمره بالتصدق به فلما أخبره بفقره أذن له في صرفها اليهم للاعلام بانها انما تجب بعد الكفاية أو انه تطوع بالنسبة برعته وسوغ له صرفها لادله للاعلام بان غير المكفر التطوع بالنسبة برعته باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله في كل هو وهم منها كما صرح به الشيخ أبو علي السنجي والقاضي نقلا عن الاصحاب وحاصل الاحتمالين الاولين انه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب انتهت (قوله لاخراج مالو غداهم أو عشا هم بذلك) أي بالامداد وقوله فانه لا يكفي أي لانه ضيافة والضيافة لا تخليك فيها من المضيف بل هي اباحة والضيف تلك ما كان موضعه في فقه بتخليك من الله تعالى (قوله والمطلق انما يحمل الخ) هذا جواب عما قال لم توجبوا الاطعام في القتل المطلق عن الاطعام بحمله على المقيد بالاطعام وهو الجماع والظهار وقوله دون الاصول أي الامور المستقلة وقوله على تقييدها فانه تسمح اذا حمل ليس على التقييد بل على المقيد وقوله ولم يحمل ترك الرأس فيه تسمح أيضا بالمر ولا حمله ليس ترك الرأس والرجلين بل نفسه ما أي الغسل والمصح (قوله من جنس فطيرة) بان يكون من غالب قوت يحصل المكفر في غالب السنة كالاقط ولولبدي فلا يجزئ نحو دقيق مما سرنم اللبن يجزئ ثم لاهنا على ما وقع للمصنف في تصحيح التنبيه لكن الصحيح اجزاء هذا أيضا والاوجه ان المراد بالمكفر هنا الخاطب بالكفارة لا مأذونه أو وليه ليوافق ما سرنم ان العبرة ببلد المؤدى عنه لا المؤدى اه شرح مر (قوله فان عجز عن جميع خصال الكفارة الخ) ويحصل العجز عن الاطعام بعدم ما يفضل عن كفاية العمر الغالب نظير ما صرح في الاعتاق اه شيخنا زى ببعض الهوامش \* (فرع) \* وقع السؤال في الدرر عن دفع الكفارة للجن دل يجزئه ذلك أم لا والجواب عنه ان الظاهر عدم اجزاء دفعها اليهم بل قديمة ال ايضاً مثل الكفارة النذر والزكاة أخذاً من عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم اذا اظهر من فقره بنى آدم وان احتمل فقره المسلمين الصادق بالجن وقديروا به عدم الاجزاء انه جعل لموتهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شيء مما يتناوله الا كدميون على ان لا يميز بين فقرائهم وأغنيائهم حتى نعلم المسحق من غيره ولا نظر لا مكان معرفة ذلك لبعض الخواص لانا لا نعول على الامور النادرة اه ع ش على مر (قوله بل هي باقية في ذمته) فلا يحمل الوطء لا مظاهره حتى يكفر اه من الروض وشرحه وفي هامشه بخط بعض الفضلاء ما نصه وقال القليوبي في حاشيته على الخطيب ان له الوطء وان لم يشق عليه تركه ومثله ع ش أيضا اه وعبارته على الجلال قوله استقرت في ذمته وحيث لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وان لم يشق عليه تركه اه لكن الذي انحط عليه كلام ع ش على مر فيما سبق في الظاهر انه لا يجوز له الا ان خاف العنتوانه يشتر على ما تدفع به الضرورة اه (قوله فاذا قدر على خصله فعلها) ولا أثر لقدرته على صوم أو عتق بعد الاطعام ولولد كلوشرع في صوم يوم من الشهرين فقدر على العتق اه شرح مر (قوله ولا يتبعض العتق الخ) شروع في مفهوم التقييد بالخصله أي فاذا قدر على بعضها ففيه تفضيل وقوله أخرجه أي وبعد ذلك لو قدر على العتق أو الصوم لا يجب عليه اه شيخنا (قوله وبقى الباقي في ذمته) أي يخرجها اذا أسرف لو قدر بعد اخراج ذلك البعض على غير الاطعام كالزينة أو الصوم لم يجب الاتيان بذلك لشروعه في الاطعام اه حلي

(كتاب العان والقذف) \*

قدم العان في الترجمة لانه المقصود بالباب ولما كان القذف وسيلة اليه ومنه ما عليه قدمه في البيان اه شيخنا (قوله الرمي بالزنا) كان المراد بالرمي بالزنا نسبة المقدوف الى الزنا وتطليعه وتعيينه وقوله في معرض التمييز بخلاف ما اذا كان للتجريح لرد شهادته كما اذا قال لخصمه أنت تعلم ما شاهدك أو قال لبنت سنة أو ابن



سنة مثلاً فإنه يقطع بكذبه فلا قذف لان القذف ما احتمل الصدق والكذب لكنه يعززل لا يذاء ويرد على ذلك  
 ما لو شهد دون أربع بالزنا فاتهم لم يربدوا والتعبير خصوصاً اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع فاعرض مع انهم  
 قذفة الا ان يقال هم في حكم القذف ردعاً عن القذف بصورة الشهادة وفيه ان هـ ذاقه لا يأتي فيما اذا كانوا  
 طامعين في شهادة الرابع وأيضاً بما يكون هذا ما نعال الشهادة لاحتمال رجوع من وافق عليها اهـ حل  
 (قوله في معرض التعبير) المعرض وزن مسجد موضع عرض الشيء وهو ذكره واطهاره وقتله في معرض كذا  
 أي في موضع ظهوره فذكر الله تعالى ورسوله انما يكون في معرض التعظيم والتجليل أي في موضع ظهور ذلك  
 والقصد اليه وهذا لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يأتي على مفعول بفتح الميم وكسر العين مصباح اهـ  
 شوبري وفي المصباح والعار كل شيء يلزم منه عيب أو مسبة وعبرته كذا فحتمه عليه وعقبته عليه يتعدى بنفسه على  
 المختار وبالبيان قليلاً فيقول عبرته به وهما يتعاربان أي يتعاينان وعاربت الميكال والميزان معايرة وعيارا امتحنته  
 بغيره لمعرفة صحته وعيار الشيء ما جعل نظاماً له قال الازهرى الصواب عاربت الميكال والميزان ولا تقول عبرت  
 الامن العار وهكذا يقوله أئمة اللغة وقال ابن السكيت عاربت بين الميكالين امتحنتهما المعرفة تساويهما ولا تقل  
 عبرت الميزانين وانما يقال عبرته بذنبه اهـ (قوله في معرض التعبير) بخلاف ما لا يفهم منه تعبير ولا يقصده  
 بان يقطع بكذبه كقوله لا بنقصة مثلاً زنت فلا يكون قذفاً كما قاله الساوردي نعم يعززل لا يذاء ولو شهد عليه بالزنا  
 نصاب لم يكن قذفاً وكذا لو شهد عليه شاهد بحق فقال المشهود عليه به خصمى يعلم زنا شاهد فليحلفه انه لا يعلم  
 ومثله أخبرني بانه زان أو شهد بجرحه فاستفسره الحاكم فاخبره برناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أو قاله  
 اذ قذفتي فقفذه اذ اذنت فيه يدفع حده دون اثمه نعم لو ظنه مبيحاً وعذر بجهله اتجه عدم اثمه وتعزيره اهـ شرح  
 مـ وقوله نعم يعززل لا يذاء أي لاهلها والافهى لا تتأذى بما ذكره هذا وسيأتي في كلام الشارح ان مثل هذا  
 تعزير بتأديب فقدي قال التعزير فيه للتأديب لا لا يذاء وقوله لم يكن قذفاً أي ولا تعزير فيه ومثله ما لو شهد عليه  
 نصاب أو ذونه في حق مجرح الشاهد بالزنا لتردشه هادته ولو طلب من القاضي اثبات زناه لتردشه هادته فأقام  
 شاهدين فقط قبلاً وقوله أو قاله اذ قذفتي أي ولم تقم قرينة على عدم ارادة الاذن كان أراد القائل تهديداً المقول  
 له يعني انه ان قذفته قابله على فعله وقوله يدفع حده دون اثمه أي فيعزله \* (فرع) \* قال لاثنين زناً أحدهما  
 أو لثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر انه قاذف لواحد ولو كل ان يدعى ويفصل الخصومة وهو ظاهر نعم  
 لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق لثالث فيجعله من غير يمين على أحد احتمالين قدمته أو ائيل الاقرار في  
 مسئلته التي فاس عليها اهـ جـ اهـ عـ شـ عليه (قوله جعل العن) نظير كعب وكعاب وصعب وصعاب وكاب  
 وكاذب (قوله كلمات معلومة) أي خصوصية وهي أربعة ايمان على الصحيح وليس لنا يمين تتعدد  
 وتكون في جانب المدعي الا هذه والقسماء فهي هذه الكلمات الاربعة ايمان أربعة وان كانت بلفظ الشهادة  
 ففيها أربع كفارات عند الكذب وقوله للمضطر أي شأنه ذلك والافسيأتي انه يلاعن وان كان معه يمينه  
 بزناها وقوله من لطم من عبارة عن الزوجية وراعى معناها فذكر الضمير وقوله فراشه الفراش هو الزوجة  
 ففيه اظهار في مقام الاضمار والضمير عائدة على المضطر وقوله وألحق العار به عطف مسبب على سبب أو عطف  
 تفسير اهـ شيخنا وفي المصباح لطم ثوبه بالمداو وغيره لطمنا من باب نفع والتشديد بمبالغة لونه به وتلطم هو تلوث  
 ولطمه بسوء رما به اهـ (قوله جعلت حجة للمضطر) بمعنى انها سبب دافع للعد عن المضطر اهـ عـ شـ على  
 مـ (قوله وسببت لعائنا الخ) عبارة شرح مـ سميت بذلك لاشتغالها على ابعاد الكاذب منها عن الرحمة  
 وابعاد كل عن الاخر وجعلت في جانب المدعي مع ان ايمان على الاصح رخصة لعسر اليقين برئانها أو صيانة  
 للانساب عن الاختلاط ولم يختزل لفظ الغضب المذكور معه في الآية لانه المقدم فيها ولانه قد ينفر دلعانه عن  
 لعانها ولا يكس اهـ وعبارة شرح الروض واختير لفظ اللعان على لفظ الشهادة والغضب وان اشتملت

في معرض التعبير وذكره في  
 الترجمة من زبادى واللعان  
 لغة مصدر لا عن وقد يستعمل  
 جعل اللعن وهو الطرد والابعاد  
 وشرعا كلمات معلومة جعلت  
 حجة للمضطر الى قذف من لطم  
 فراشه وألحق العار به أو الى  
 نفي ولد كسبياً وتسميت لعائنا  
 لاشتغالها على كلمة اللعن  
 ولان كلام المتلاعنين يبعد  
 عن الاخر بهما اذ يحرم  
 النكاح بينهما أبداً والاصل  
 فيه قوله تعالى والذين يرمون  
 أزواجهن الايات

وسبب نزولها ذكره في شرح الروض وغيره (صريحه) أي صريح القذف وهو ٤٢٥ ما شئت من ربه (كزيت) ولوم قوله في الجبل

(وبازاني وبارانية وزني  
ذكرك أو فرجك) أو بدلتك  
وان كسر التاء والكاف في  
خطاب الرجل أو فتها في  
خطاب المرأة أو قال للرجل  
بارانية وللأمراة بازاني لان  
اللعن في ذلك لا يمنع الفهم ولا  
يدفع العار (وكرمي بإيلاج  
حشفة) أو قدرها من فاقدها  
(بفرج محرم) بان وصف  
الإيلاج فيه بالتحريم (أو)  
بإيلاج ذلك (بدر) فان لم  
يصف الاول بتحريم فليس  
بصريح أصدق بالحلل  
بخلاف الثاني سواء انحوط  
بذلك رجل أو امرأة كان  
يقال له أولجت في فرج محرم  
أو در أو أولج في دبرك ولها  
أولج في فرجك المحرم أو دبرك  
فان ادعى ما ليس زنا كأن  
قال أردت إيلاجه في فرج  
حليته الحائض أو المحرمة  
صدق بيمينه (و) كقوله  
(لخني زني فرجك) فان  
ذكر أحدهما فكناية وهذا  
من زيادتي (و) كقوله (ولد  
غيره است ابن فلان) هو  
صريح في قذف أم المخاطب  
(الامني بلعان) بغير ذنبه  
بقولي (ولم يستحق) أي لم  
يستحقه الثاني فليس صريحا  
بل كناية فيسئل فان قال  
أردت تصديق الثاني في نسبة  
أمه إلى الزنا قذف لها أو  
أردت ان الثاني نفاه أو اتقى

علم ما لكلمات أيضا لان الله كنه غريبة في قيام الحج من الشهادات والاعيان والنبي بشهر بما يقع فيه من  
الغريب وعليه جرت أسماء السور ولان الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان لعانه متقدم على  
لعانها في الآية والواقع وقد ينفعك عن لعانك انتهت (قوله وسبب نزولها ذكره في شرح الروض وغيره) عبارة  
شرح الروض وسبب نزولها ما في البخاري ان هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم  
بشريك بن سماعة فقال له البيهقي أو حدثني ظهرك فقال يا بني الله اذارأي أحدنا على امرأته رجلا ينطأ ويلتمس  
البيهقي قبل صلى الله عليه وسلم يذكر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني اصادق ولينزلن الله ما يرى ظاهري  
من الحد فتزلت الآيات وفي البخاري أيضا ان عويمر الجعاني قال يا بني الله أرايت ان وجدأ حدنا مع امرأته  
رجلا ماذا يصنع ان قتله قتلتموه فقال صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها قال  
مهمل بن سبه وقتلنا عنده صلى الله عليه وسلم فجعل بعضهم هذا سبب النزول ومن قال بالاول حل هذا على ان  
المراد ان حكم واقتك تبين بما أنزل الله في هلال اذ الحكم على الواحد حكم على الجماعة اه وتبارة شرح مسلم  
لنورى اختلاف العلماء في نزول آية اللعان هل بسبب عويمر الجعاني أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم  
بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا وقال جمهور  
العلماء سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم (قلت) ويحتمل انما نزلت فيها جميعا فلعلهما  
سألا في وقتين متفاوتين فنزلت الآية فيهما ولوسبق هلال باللعان فيصدق انما نزلت في ذاك وان هلال اول  
من لعن قال وكانت قضيته في شعبان في سنة تسع من الهجرة وقوم من نقلة القاضي عن أبي جبر الطبري اه  
عش ولم يقع بعده لعان الا في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه اه قل على الجلال (قوله صريحه  
كزيت وبازاني الخ) والوجه عدم احتياج نحو زنا ولو اطو لوصفه بتحريره ولا اختيار ولا عدم شبهة لان  
موضوعه يفهم ذلك ويؤيده ما يأتي في زنيته وفي الوطء بخلاف نحو إيلاج الحشفة في الفرج لا بد في  
الثلاثة اما الرمي بإيلاجها في دبر امرأة خلية فهو كالذكر أو مروج في نبي في اشتراط وصفه ونحو البسطة ليخرج  
وطء الزوج فيه فان اظهر ان الرمي به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا وباطلة كطه وظاهر وعلى هذا  
التفصيل يحتمل اطلاقه من قال لا فرق في قوله أو در بين ان يخاطب به رجلا أو امرأة كأولجت في دبر أو أولج  
في دبرك والوجه قبول قوله بيمينه أردت بإيلاجي في الدبر إيلاجه في دبر زوجته كما علم مما تقدم روي عن ران  
بالوطى كناية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط بخلاف بالانطافاة صريح وبابغا كناية كذا له ابن  
القطان وكذا يا مخنث خلافا لابن عبد السلام وباقعة صريح ومثله يا عاهر كما أفنى به الوالدو باعلق كناية لكنه  
يعززان لم ير القذف كما أفنى به أيضا وليس التعريض قذفا وبانه لو قالت فلان راودني عن نفسي أو نزل إلى  
بني وكذبها عززت لا يذنبها بذلك اه شرح مدر (قوله بفرج محرم) أو إيلاج محرم وذكر الزركشي ان  
الصواب كما قاله في المطلب ان يضيف إلى وصفه بالتحريم ما يقتضي الزنا أي من نفي الشبهة أو كونه مسقطا للعة  
والافالوط قد يكون محرما وليس زنا كوطء حائض ومحرمة ومملوكة محرمة بنسب أو رضاع وأجيب بان  
تحريم هذه الامور عارض واللفظ حيث أطلق انما ينصرف للعناء الاصلي وهذا الجواب واضح في نحو  
الحائض والمحرمة واما المملوكة المحرمة عليه بنسب أو رضاع قبل الملك فتدني توقف فيه اه حل (قوله  
ولخني زنا فرجك) ظاهر كلامه انه لو أطلق وصفه بالزنا لا يكون قذفا وفيه نظر قال الرافعي لو خاطب أنثى  
ببارانية أو زان وجب الحد نقله الزركشي بعد ان قال كلامه يعني المنهاج بوجه خروج الخنثى ولا فرق اه  
ثم ان الزركشي بعد ذلك عند قول المنهاج وقوله زني فرجك الخ قال هذا محله في الواضح فلو قاله لخنثى فني  
البيان الذي يقتضيه المذهب انه كاضافته إلى البديكون كناية الان يجمع بينهما فيكون صريحا قال وقتله



(وكناية كزنا وزنا في الجبل) بالهدز فيه مالان الزن هو الصعود بخلاف زنا في البيت بالهدز قصر فتح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة وان هذا كلام البغوي وان غيره ٤٣٦ قال ان لم يكن البيت درج يصعد اليه فيها قصر يحقطه وان كان فوجهان انتهى

وأوجههما انه كناية  
(و) كقوله لغيره (زنى يدك)  
أورجلك (أوباهجر) أو  
يا فاسق أو يا فاجرة أو يا فاسق  
(وأنت تحب بين الخلوة أولم  
أجدك بكرا) سواء أقاله  
لزوجته أم لغيرها وان أوجه  
كلام الأمل كغيره تخصيصه  
بأنه وجه في الأخيرة قال  
الزركشي ويشبهه صورة  
بمن لم يعلم لهاته قدم اقتضاض  
مباح فان علم فلا صريح ولا  
كناية (ولعربي يابطلي)  
نسبة للزناط قوم ينزلون  
البطاح بين العراقيين سموها  
بذلك لاستنباطهم الماء من  
الأرض أي انحراده منها  
والقذف فيه ان أراد هلام  
المخاطب حيث نسبة إلى خير  
من ينسب اليهم ويحتمل انه  
يريد انه لا يشبههم في السب  
والاخلاق وتعبري بالعربي  
أعسم من تعبيرة بالقرشي  
(ولولده استأبني) بخلافه  
في قوله غـ يره كمال لان الاب  
لاحتياجه الى تأديب ولده  
يحمل ما قاله على التأديب  
بخلاف الاجنبي ويسئل فان  
قال أردت انه من زنا فاذف  
لامه وانه لا يشبهني خلقا أو  
خلقاً فيصدق بينه (وتعريضه  
كأب الحلال وانما استأبني  
ليس قذفاً) وان فواء لان النية  
انما تؤثر اذا احتمل اللفظ

الرافع عنه في باب القذف والمصنف هنا والله أعلم اه سم (قوله كزنا وزنا في الجبل) في المصباح زنا  
في الجبل يزنا زناً وهموزين باب نفع وزناً أيضاً صعد فهو زان ويتمادى بالهمزة اه (قوله في الجبل) قيد  
في الثاني وهو المكسور اما الاول وهو المفتوح فكناية مطلقاً اه شيخنا لكن هذه التفرقة لا دليل عليها  
في اللغة اذ المادة واحدة وهي في اللغة معناها الصعود لظاهرها قيد في كل من المفتوح والمكسور وكذلك  
قول الشارح بخلاف زنا في البيت لا فرق فيه بين فتح التاء وكسرها أي بين ان يخاطب مذكراً أو مؤنثاً تأمل  
وليظهر ما وجه كون هذا كناية مع انهم احتمل القذف وغيره كما يأتي وهـ ذانص في معنى الصعود في الجبل  
وليس فيه اشعار بالزنا أصلاً تأمل (قوله يصعد اليه فيها) أي في الدرج أي عليها وهو جمع درجة اه شيخنا  
وفي المصباح والدرج المراقي الواحدة درجة مثل فصبوة صبة اه (قوله فوجهان) قال هو المعتمد انه صريح  
مطلقاً اه سم (قوله أو يا فاجر) في المصباح فجر العبد فجوراً من باب فعد فسوزنا ومعنى اه ع ش على  
مر \* (فروع) \* أني والشيخنا بصراحة يا عاقر واعتد شيخنا صراحة يا قديمة وبالانطاع وعدم صراحة يا علق  
ويأخنت ويأعرض وصوب في الروضة صراحة بالوطى لانه لا يفهم منه في العرف الا الوطى في الدبر وصوب  
الأذرع انه كناية واعتد شيخنا وفي شرح الروض ان يأخنت صريح ومعه والشيخنا قال شيخنا نعم يقبل  
صرفه اذ قول الصرف لا ينافي الصراحة اه وكتب أيضاً من الكتابات يا قواد وبما أوجر وفيه ما وجه انهما  
صريحان ويا أيون كفي فتاوى النووي ويا قديمة ويا عاقر كفي فتاوى الشافعي وفروع ابن القطان وجزم ابن  
الصباغ والشيخ عز الدين بان يا قديمة صريح وأقنى الشيخ عز الدين بأن يأخنت صريح للعرف وفي فروع ابن  
القطان ان يا عاقر كناية اه شبهة للبطوطي اه شوربي (قوله يابطلي) يفتح النون والياء في المصباح والنبط  
والنبط جبل من الناس ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس وعوامهم والجمع انباط مثل سبب  
وأسباب (قوله قوم) أي من العجم فقد نسب العربي لغير العرب اه شيخنا (قوله ينزلون البطاح) جمع أبطح وهو  
المكان المنخفض فيه دقاق الحصى ويسيل فيه الماء اه (قوله ولولده استأبني) أو قال له أنت ابن زنا لان هذا كثيراً  
ما يستعمل عند عقوق الولد لوالده وعند شحه عليه وبره لا جانب اه حل ومثله ما لو قال لا تخبه لست أخى اه قل  
على الجلال (قوله بخلافه في ولد غيره الخ) عبارة شرح مر وفارق الاب لانه يحتاج الى زجر ولده وتأديبه بنحو  
ذلك فحرب احتمال كلامه بخلاف الاجنبي وكن وجه جعلهم له صريحاً في قذف أمه مع احتمال لفظه  
لكونه من وطء شبهة نادرة وطء شبهة فلا يحل اللفظ عليه بل على ما يبادر منه وهو كونه من زنا وبهـ ذاق قرب  
ما أفهمه مطلقاً فهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل انتت (قوله لان الاب لا احتياجه الى تأديب ولده الخ) يؤخذ  
من التعليق ان مثل الاب كل من له ولاية التأديب كعمه وأخيه وظاهر كلامهم ولومع وجود الاب وحيث قد  
يكون المراد بالولاية ولو في الجملة وحيث قد يدخل صلحاء المسلمين وفي التزام ذلك بهـ درره اه حل (قوله  
ويسئل) الظاهر ان المراد تدب سؤاله لانه يجب لا يمتحله على عدم القذف الا ان قال أردت من زنا حرر اه  
حاجي (قوله وتعريضه الخ) عبارة ابن السبكي والتعريض لفظ استعمال في معناه ليوضح بغيره فهو حقيقة أبداً  
(قوله فهو أثر قرائن الاحوال) أي وهي ملفدة لاحتمالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخطبة  
بصريهما وان توفرت القرائن على ذلك وما ذهب اليه جمع من انه كناية مردود وليس الرمي باتيان البهائم قذفاً  
والنسبة الى غير الزمان الكائن وغيره مما فيه ابداء كقوله لها زنت بخلافه أو أصابك فلانة يقتضي التعزير  
للابداء لا الحسد لعدم ثبوته اه شرح مر وقوله وليس الرمي باتيان البهائم قذفاً أي ولكن يعز به ولا  
فرق بين الهازل وغيره اه ع ش عليه (قوله الذي يقصده) أي الذي يؤتى به القذف ويستعمل فيه

المنوي ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتجمل منه فهو أثر قرائن الاحوال فاللفظ الذي يقصده القذف ان لم يحتمل غيره فصرح وبهذا  
والا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية ولا تعريض

(وقوله) لغيره (زيت بك اقرار) بزنا على نفسه (وقذف) للمخاطب (ولو قال از وجة بازانية فقالت) جوابا (زيت بك اوانت ازنى منى فحذف) لها لاني بلفظ القذف الصريح (وكانية) في قذفه لاحتمال ان تريد اثبات الزنا فتكون في الاولى مقرقة وقاذفة لزوج ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزروا وتكون في الثانية قاذفة فقط والمعنى انت زان وزنا لك اكثر مما نسبني اليه وان تريد نفي الزنا أي لم يعانني غيرك وطولك بتكاح فان كنت زانية فتزنا ايضا واؤزنى منى فلا تكون قاذفة وتصديق ارادتها ٤٢٧ ذلك يمينها (او) قالت جوابا لابتداء (زيت) وانت ازنى منى فقرة) بالزنا

(وقاذفة) له ويسقط باقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) لاية والذين يرمون المحصنات (أو غيره عزز) لانه أتم معصية لاحد فيها ولا كفارة سواء أكان المذوف فيها زوجه أم لا وسيأتي بيان الحد وشرطه في باب بيان التعزير في آخر الشربة (والمحصن مكاف) ومثله السكران (حرم عفيف عن زنا وطء محرم مملوك) له (و) وطء (دبر حليلة) له بان لم يطأ أو وطئ وطأ غير ما ذكر بخلاف من زنى أو وطئ حليلته في دبرها أو محرما مملوك كعله كاحته أو عمته من نسب أو رضاع فليس بمحصن أما الاول فظاهر وأما الباقي فلانه أخش منه وبذلك علم ان العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة أو في حيض أو نفاس أو أمته المزوجة أو المعتدة أو أمة ولده أو منكوبة بلاولى أو شهود وان كان حراما لا انتفاء مذكر ولقيام الملك في الاولى والثانية باقسامهما ونولى ودبر حليلة من زيادى

وهذا التأويل يدفع ما قبله من قصد القذف مقسميا بهم اشتراط القصد في الصريح وليس كذلك وقوله فكناية زعماء يفتدان الكتابة يفهم منها القذف بالوضع دائما وراجع جها وتأمل وعبارته والاحسن الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضع القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكتابة وانما يفهم المقصود منه بالانراش تعريض اه حل (قوله ولو قال زوجته) أي أو أجنبية اه قل على الجلال (قوله لاحتمال ان تريد الخ) ليس هذا بين اذ يحتمل أيضا ان تريد انما هي الزانية دونة وعكسه وقد خص الشارح هذا العكس بالثانية وليس يمتنع بل الاحتمالات كلها حاربه في المستأين حتى الاول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح اه شوبري ويحتمل احتمال ثالث وهو ان تريد نفي الزنا عنه وعنهما كما يقال لشخص أنت سرق فيقول سرق معلومة لا و مراده نفي السرقة عنهما اه قل على الجلال وقوله اثبات الزنا أي على نفسها وعليه وقوله وقاذفة لزوج أي فيجب عليها الحد وقوله وتكون في الثانية قاذفة فقط أي فتحد أيضا اه (قوله وان تريد) معطوف على قوله ان تريد الذي في حيز الاحتمال فهذا هو الاحتمال الثاني وقوله نفيه أي عنها وعنه (قوله فقررة بالزنا) ولا تحذف الا اذا فصلت الاقرار (قوله ومن قذف محصنا الخ) ولو قذفه أو قذف مورثه كان له تحليفه في الاولى على انه لم يزن وفي الثانية انه لم يمس زنا مورثه لانه ربما يسقط الحد قال الاكثر ولا تسمع البيعة بالزنا والتحليف الا في هذه الصورة اه شرح مر (قوله والمحصن) أي الذي يحد قاذفه مكاف حرا الخ هذا الكلام مفروق فلو كان المذوف رجلا ولينظر ما ضابط الاحصان اذا كان المذوف أنثى فان هذا التعريف لا يشملها كما لا يخفى (قوله حر) أي كله فالبعض ليس محصنا اه وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه أهانة ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقن بزنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حربية بان أسلم ثم احتار الامام رقة لان سبب حده أضافه الزمالي حالة الكمال اه شرح مر (قوله وأما الباقي فلانه أخش الخ) من الباقي وطء زوجته في دبرها والمراد انه تستعجه النفوس أكثر من الزنا لان الله أكثر اه حل أو ان الشارح جار على القول بانه أخش من الزنا والراجع خلافه في قل على الجلال والراجع ان الزنا أخش (قوله وبذلك) أي تعريف المحصن بما ذكر (قوله فان فعل شيئا) أي ولو بعد القذف (قوله وان تاب) وحديث التائب من الذنب كان لا ذنب له بالنسبة لعقوبة الاخرة لا لخلل الدينوى اه شيخنا (قوله ولم يحد قاذفه) ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك كوطئه مملوكه المحرم ووطئه حليلته في دبرها حرم عليه أن يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء الا مالك كما نقله ابن حزم في كتاب الابصار اه شوبري (قوله لم تسد ثلثه) في المصباح الثلثة في الحائط وغيره الخلل والجمع ثلث مثل غرفة وغرفة وثلاث الاناء ثلثان باب ضرب كسرتة من حافته فائثلم (قوله فظهوره يدل على سبق مثله الخ) لجرمان العادة الالهية بان العبد لا يهتك في أول مرة كما قاله عمر رضى الله عنه ورعايتها هنا لا يلحق بها ما لو حكم بشهادته ثم زنا فورا حيث لم ينقض الحكم وان قلنا ان زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم اظهر العرف بان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم اه شرح مر (قوله ويرث موجب قذف كل الورثة) أي يرثه كل واحد منهم على سبيل البدل كما يفيد قوله الا في لانه حق ثبت لكل منهم اه حل (قوله كل الورثة)

(فان فعل) شيئا من ذلك بان وطئ وطأ يسقط العقلم بعد محصنا وان تاب وحسن حاله و (لم يحد قاذفه) لان العرض اذا انخرم بذلك لم تسد ثلثه سواء اذ قذف بذلك الزنا مثلاً أم زنا آخر أم أطلق (أو ارتد حد) قاذفه والفرق ان الزنا مثلاً لا يكتم ما لم يكن فظهوره يدل على سبق مثله غالباً والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالباً فطهارها لا يدل على سبق الانخاء غالباً وتعيرى بفعل أعظم من تعبيره بزنى (ويرث موجب قذف) بفتح الجيم من حدوتعزير (كل الورثة)



حـ حتى الزوجان لان ذلك حـ و أدى لتوقف استيفائه ٢٨ على مطالبة الادعى به وحق الادعى شأنه ذلك ولو كان المقتوف قريباً ومات

قبل استيفاء التعزير استوفاه  
سيده (ويستقط بعفو) عنه  
منهم او من المقتوف بان قذف  
حياتهم عفا قبل موته وبارث  
القاذف له (ولو عفا بعضهم)  
عنه أو عن بعضه (فلا باقى  
كاه) أى استيفاء كاه لانه حق  
ثبت لكل منهم كولاية  
التزويج وحق الشفعة  
وفارق القود حيث يستقط  
كاه بعفو بعضهم بان القود  
بدلاً بعدل اليه وهو الدية  
بخلاف موجب القذف ولان  
موجبته ثبت لكل منهم بدلاً  
وانقود ثبت لكل منهم ببعضها  
ولذلك صرح الماوردى بان  
لبعضهم ان يفرد بطلبه الكل  
واستيفائه سواء احضر  
الباقون وكما لو اتم لا وتعبيرى  
بالموجب اعم من تعبيره بالحد  
\* (فصل) في قذف الزوج  
زوجته \* (له قذف زوجة)  
له (علم زناها) بان رآه بعينه  
(أو ظنه) ظناً مؤكداً  
كشباع زناها بغير قربة  
كان رآها بمخلوة أو رآها  
تخرج من عنده فلا يكفي مجرد  
الشباع لانه قد يشبهه عدو  
لها أو له أو من طمع فيها فلم  
يظفر بشئ ولا مجرد القرينة  
كالقرينة المذكرة لانه  
و بما دخل بينها الخوف أو  
سرقه أو طمع وانما جازله  
القذف حينئذ المرتب عليه  
العان الذى يخلص به من

أى كل واحد على حدة برث الموجب بتمامه لكن بدلاً عن الآخر كما يأتى اه شيخنا ومنهم الامام وبيت  
المال فيمن لا وارث له خاص اه شرح مر (قوله حتى الزوجان) نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة  
على أوجه الوجهين لا تقطاع الوصلة بينهما ولا ينافيه نصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت اضعفها عن شمول  
سائر ما كان قبله اه شرح شيخنا وانظر رمة حتى ارث غير الزوج والزوجة لقذف الميت هل يقدر  
ثبوته للميت ثم انتقله للورثة لأن أو كيف الحال اه شوبرى والاقرب أن يقال يقدر ثبوته للميت أولاً ثم  
انتقله للورثة وينبئ عليه انه لو تجدد له بقرابة بعد الموت وفرض انه لومات الا أن وورثه لا يثبت لهم  
في الحد حتى لانه حيث قدرنا انتقاله للورثة تعين حصر الارث فيمن كان موجوداً وقت الموت اه عش واستفيد  
من هذا ان المقتوف لا يتقيد الحد به بذقه بكونه حياً (قوله ويستقط بعفو) أى عن كاه فلو عفى عن بعض الحد  
لم يسقط شئ منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما فى باب ان الامام ان يستوفيه لان الساقط حتى الادعى  
والذى يستوفيه الامام حتى الله تعالى للمصلحة ولو عفا وارث المقتوف على مال سقط ولم يجب المال كفى فتاوى  
الحناطى وفيها لو اغتصاب شخص لم يؤثر تحليل ورثته ولو قذف شخصاً زنا لم يعلم المقتوف لم يجب الحد أو قذفه  
فعفا ثم قذفه لم يحرك بحثه الزكشى بل يعزراه شرح مر (قوله بعفو عنه منهم الخ) ولا يصح عفو نحوصى  
ومجنون وائس لوليه استيفاءؤه فليست تترك لهم ما ولا يوقف طلب غيرهما على كاههما ومثل ذلك الغيبة فللكامل  
والحاضر الطلب واستيفاء الجميع ولا بعداد التعزير أو الحد لما بعد كاههما وان طلباه \* (فرع) \* لومات  
العبد المقتوف فليس له استيفاءؤه ولو قذف السيد عبده فلا بعد ان يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد  
لارثه له وهو لا يستحقه على نفسه وظاهر هذا انه ليس لوارث العبد لولا الرق كانه ان يطالبه فراجع ولا يجب  
على الحاكم البحث عن حضنة المقتوف وللقذف تخلف المقتوف انه مازنى أو ما ارتكب سقطاً للعفة وكذلك  
تخلف وارثه انه لم يعلم ان مورثه ارتكب ذلك اه قل على الجلال (قوله وبارث القاذف له) أى الحائز  
فان كان معه وارث آخر فلا تخلفاً لقائمة الحد اه شيخنا (قوله أو عن بعضه فلباقى كاه) عبارة تقتضى ان  
عفو الشخص عن بعض الحد سقط الجميعه أو لماعفائه وليس كذلك فيهما اه سم وفي عش قوله أو عن  
بعضه فلا فى كاه أى كإن للعافى اذا عفا عن البعض العود واستيفاء حقه بكاه لانه اذا عفا عن البعض لا يسقط  
شئ منه اه عش

\* (فصل) في قذف الزوج أى فى حكمه وسبب أنى انه الجواز نارة والوجوب نارة والحرمة أخرى فله ثلاثة  
أحكام لكن ذكر الاول والثالث فى المتن صريحاً والثانى ضمنياً اه شيخنا (قوله بان رآه بعينه) الباء بمعنى الكاف  
أى وكان له بيده أو أخبر به عدد التواتر اه شيخنا (قوله كشباع زناها) أى كظن نائى من الشباع فالشباع  
نفسه ليس مثلاً للظن اه شيخنا والشباع بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح اه عش على مر  
(قوله وانما جازله القذف الخ) هذا وارد على قول المتن له قذف زوجة أى فكيف جازله الامر الحرام فأجاب  
بقوله لا احتياجه واما قوله المرتب عليه الخ فبيان الواقع لا دخل له فى الابراد اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله  
وانما جازله القذف حينئذ أى حين علم زناها أو ظنه وهذا جواب عن ايراد طواه وحاصله ان الزنا كلسيات له  
فى كتابه انما يثبت باقرار أو بينة فكان مقتضى هذا ان لا يجوز لزوج القذف الا ان ثبت الزنا باحدى  
الطريقين المذكورين واما قوله المرتب عليه الخ فبيان الواقع لا دخل له فى الابراد (قوله ولا يكاد يساعده الخ)  
كاد فيها تبنى والمعنى لا يقرب خلافاً لمن قال ان نفيها اثبات وهو مرجوح (قوله والاولى ان يستر عليها) فيه  
تصريح بأن له امسا كاه مع علمه بانها تاتى الفاحشه اه حل (قوله هذا كله الخ) أى جواز القذف اه حل  
(قوله فان أتت برك) أى أتت الزوجة لا بعد ان علم أو ظن زناها لا بدخل مال أو أتت بول لم يعلم ولم يظن زناها

الحد ولا احتياجه الى الانتقام منها لطبيعتها فراهى ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو اقرار والاولى ان يستر عليها ويطلقها ان  
كرها هذا كله حيث لا ولد (فان أتت بول فان علم أو ظن) ظناً مؤكداً (انه ليس منه)

الاتي في قوله وانما يلزم قذفها لا تكرار اهل (قوله مع امكان كونه منه ظاهرا) قيد به ليصح قوله  
 لزمه نفيه اذ لو يمكن كان من غير ان يشرع فلا حاجة للنفي اهـ شيخنا وسيأتي التنبيه على هذا في المتن بقوله وانما ينبغي  
 به بمكانه الخ (قوله بان لم يطأها الخ) ذكر أربع صور يجب فيها النفي ويجب فيها القذف أيضا الثلاثة الاولى  
 أمثلة للعلم والرابعة للظن اهـ شيخنا (قوله ولا كثر منها) قيد به لاجل ان يمكن كونه منه والا فلا يحتاج الى  
 نفيه لا تنفاته شرعا اهـ شيخنا وقوله من العقد كان قياس ما صر ان يقول من امكان الاجتماع لانه اعترض  
 على الاصل في الرجعة في تعبيره بالعقد (قوله أولا بينهما) البين صادق بسنة أشهر الى أربع سنين وهذه مثال  
 للظن لان الظاهر انه من الزنا لو كان من وطئه لم يلحق به عدل مكن هذه الامارة ليست قطعية فلم تعد العلم  
 وصورته ان يطار وجهه ثم تحيض بعد وطئه ثم تزني ثم تلد لمن يمكن كون الولادة من الوطء ومن الزنا كأن  
 كان بين الولادة ووطئه ثمانية أشهر وبينها وبين الزنا سبعة أشهر اهـ شيخنا (قوله منه) أي من وطئه ومن زنا  
 أي علمه أو ظنه فلاحظ هذا لاجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء وصف زنا أي زنا كأن  
 بعد الاستبراء والاستبراء من الوطء بان وطئها ثم حلت ثم زنت اهـ شيخنا (قوله لان تركه يتضمن الخ) عبارة  
 شرح مدر ولزمه نفيه والا لكان بسكوته مستلحا لئلا ليس منه وهو ممنوع كيجزى من نفي من هو منه الخ انتهت  
 (قوله كيجزى من نفي من هو منه) وليس من النفي المحرم بل ولا من النفي مطلقا ما يقع كثير من العامة ان الانسان  
 يكتب بينه وبين ولده حجة ويريد كتابتها انه ليس منه ولا علاقة به لان المقصود من هذه الحجة ان الولد ليس  
 مما يقع الاية فلا ينسب لايه من افعاله شي فلا يطالب بشي لزم الولد من دين أو اطلاق أو غيره مما يترتب  
 عليه دعوى ويحتاج الى جواب اهـ ع ش على مدر (قوله وهو) أي الزوم في الاخير هي قوله أولا  
 بينهما الخ وقوله ما صحه في أصل الروضة معتمد وقوله حل النفي ضعيف وقوله لكن الاولى الخ مبني على هذا  
 الضعيف (قوله وطريق نفيه الخ) مراده من ذات كميل المقابلة اذ كان مقتضاها ان يقول لزمه القذف لان  
 قوله فان أتت الخ مقابل لقوله له قذف زوجة الخ اهـ شيخنا (قوله وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف  
 فيلزمان) قال في المنهاج يسبقه أي اللعان قذف قال بعض الشراح حتى لو أراد ان يلاعن من غير قذف  
 لا يجوز الا ان يكون هناك ولد فيدعي انه من شبهة ثم قال قيل هل المراد ان ذلك أي سبق القذف شرطه أي  
 اللعان أو يسبقه فان أراد الاول فقد قالوا يشترط في حصة اللعان تقدم القذف أو نفي الولد حكاية في المختار عن  
 الاصحاب فكان حقه ان يذكرهما وكذا الباقي ثم قال في الحاوي ولو شهد أربعة بناتها فله اللعان لنفي النسب  
 وهل يستغنى بالشهادة عن التلفظ بالقذف وجهان وفي تحرير الجرجاني ان أراد نفي الولد قذفها ولا عن  
 وهل له ان يلاعن من غير قذف وجهان ثم قال يستثنى من ذلك ما لو وطئها في نكاح فاسد أو بشبهة فله ان  
 يترك القذف بالزنا ويقول ليس هذا الولد لئلا يقال له الرافعي وليس مناقضا لما قاله في موضع آخر في اشتراط  
 بيان سبب النفي كما ظنه بعضهم لان النكاح الفاسد يخالف الصحيح اهـ وقضيته انه في النكاح الصحيح  
 ليس له ان يترك القذف بالزنا فليتأمل وأول كلامه يخالفه اهـ سم (قوله وانما يلزمه قذفها الخ) لا يقال  
 هذا مكر لان الفرض انه علم أو ظن زناها لا ناكول لان سلم هذا الفرض لان قوله فان أتت أي الزوجة من  
 حيث هي لاجل هذا القيد وقوله والا فلا يقدح في أي لا يجوز له قذفها وقوله لجواز ان يكون الولد الخ أي وجهيت  
 ان علم أو ظن انه من وطئه الشبهة لزمه نفيه والاحرم كما سيأتي اهـ شيخنا (قوله والا فلا يقدح في الخ) أي ولكن  
 يلزمه النفي ويقول لعل ميتها من اصله غيري لها على فرائشي وان الولد من تلك الاماينة (قوله بان  
 ولدته لهن ستة أشهر الخ) حاصل ما ذكره في الأربع صور الاولى والرابعة مختار تتعلق قوله لما بينهما الزنا  
 لانه اذا اتفق البين من الزنا تكون الولادة قد دون ستة أشهر منه هو الاولى أو فوق أربع سنين منه هو الرابعة  
 وأما مختار يتعلق البين بالوطء فقد تقدم في المتن صريحا فكان الانسب ضم الرابعة الاولى وقوله أو فوقه الخ

مع امكان كونه منه ظاهرا  
 (بان لم يطأها وولده لهن  
 ستة أشهر) من وطء التي هي  
 أقل مدة الحمل ولا كثر منها  
 من العقد (أو فوق أربع  
 سنين من وطء) التي هي أكثر  
 مدة الحمل وفي معنى الوطء  
 استدخال المنى (أو لما  
 بينهما) أي بين دون ستة  
 أشهر وفوق أربع سنين (منه)  
 ومن زنا بعد استبراء بحبيضة  
 لزمه نفيه (لان تركه يتضمن  
 استحالة واستلحاق من ليس  
 منه حرام كيجزى من نفي من هو  
 منه وهو في الاخير ما صحه  
 في أصل الروضة والذي  
 صحه في الاصل كالشرح  
 الصغير فيها حل النفي لكن  
 الاولى له ان لا ينفى لان  
 الحامل قد تحيض وطريق  
 نفيه اللعان المسبوق بالقذف  
 فيلزمان ايضا وانما يلزمه  
 قذفها اذا علم زناها ووطئه كما  
 مرفى جوازه والا فلا يقدح في  
 لجواز ان يكون الولد من وطء  
 شبهة او زوج قبله (والا) أي  
 وان لم يعلم ولم يظن انه ليس  
 منه بان ولدته لهن ستة أشهر  
 من الزنا أو فوقه ودون فوق  
 او أربع سنين منه من الوطء  
 بلا استبراء



وكذا من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن زناها أو ولدته لفوق أربع سنين من الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) نفية رعاية للفراش ولا عيرة بريئة يجدها في نفسه وانما اعتبرت المدة فيما ذكر من الزنا من الاستبراء لانه مستند للعان فاذا ولدته لدون ستة أشهر منه ولا أكثر من دونها من الاستبراء تبين انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع الاستبراء المقيد بما روي من اعتبار المدة من الوطء والزنا هو ما صححه في الروضة قرا دا بالثاني على من اعتبر المدة من الاستبراء والذي صححه الاصل حل النفي واعتبار المدة من الاستبراء (مع قذف ولعان) فيحرم ان علم زناها وقال الامام القياس جوازهما انتقاما منها كما اذا لم يكن ولد وعارضوه بان الولد ينضر بنسبة امه الى الزنا واثباته عليها بالعان لانه يبر بذلك وتطلق فيه الالة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والفراق يمكن بالطلاق وظاهر ان وطء الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمة مع القذف والعان (كولو وطئ وعزل)

محتر زقوله بعد استبراء وقوله وكذا من الوطء معه أي مع الاستبراء هذه محتر زقوله في قوله ومن زنا أي علمه أو ظنه اه شيخنا (قوله وكذا من الوطء معه الخ) فصل هذا بكذا لانه محتر ز قبله لموط (قوله أو ولدته لفوق أربع سنين الخ) لا يتصور هذا الا بسبق الزنا الى وطء الزوج مع ان الفرض ان الزنا بعد دوطئه فتأمل وفيه أيضا ان هذا محتر ز يتعلق بالزنا الواقع بعد الوطء فلم يظهر التام بين المنطوق والمفهوم (قوله فيما ذكر) أي في قول المتن ومن زنا ولم يقل ومن استبراء مع ان مجرد شروعه في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه فاجاب عنه بقوله لانه أي الزنا مستند للعان اه شيخنا (قوله فاذا ولدته لدون ستة أشهر الخ) هذه الصورة يصدق القسم الاول مما به الا نهى داخله فيم هو قوله بان ولدته لدون ستة أشهر من الزنا أي أعم من ان يكون لسنة من الاستبراء ولدون سنة أي ما ذكرناه من النفي الخ أي ومقتضى اعتبار البيضة من الاستبراء لزوم النفي في هذه الصورة واردة على الاصل اه (قوله من الاستبراء) قال الحلبي والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين اه أي فحسب المدة من وقت الظهور وان توقف الامر على تمام الحيضة فلا يحصل ابتداءها من الانقطاع وكان الشارح الحلبي عني به من المتأخرين الزكوى فقد بحثه في التكملة ويجوز ان يكون مسبوقا به اه سم (قوله وما ذكرته) أي في قوله وكذا من الوطء معه وقوله المقيد نعت لحرمة النفي والتسديد كبير باعتبار كونها حكما أو تحريما وقوله بما روي قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله والذي صححه الاصل الخ راجع لقوله وما ذكرته من حرمة النفي الخ وقوله واعتبار المدة من الاستبراء مقابل لقوله ومن اعتبار المدة من الوطء والزنا فهو لف وتشر مرتب اه (قوله وما صححه في الروضة الخ) عبارة الروضة ولو وطئها وأنت بولد لا أكثر من ستة أشهر ولدون أربع سنين فان لم يستبرأ بها بحضة أو استبرأها فأتت بولد لدون ستة أشهر من وقت الاستبراء لم يحل له النفي فان استبرأها وأتت به لا أكثر من ستة أشهر من الاستبراء فتلاثة أوجه احدها يجوز النفي الثاني ان رأى بعد الاستبراء القرينة المبيحة للقذف جاز النفي بل يلزمه فان لم ير شيئا لم يجز والثالث يجوز النفي وجدت القرينة أو لا وأصح الاقوال الثاني اه مختصرا اه سم (قوله مع قذف ولعان) متعلق بحرم وكل يمكن تعلقه بلزومه نفية فيكون المتن ذا كراهية الحكم القذف مريب يخاف الكل ويستغنى الشارح عن قوله وطريق نفية الخ (قوله وعارضوه الخ) حاصل هذه المعارضة ابداء فارق بين المقيس والمقيس عليه (قوله وتطابق فيه الالة) في المصباح والمختار واللسان جاحسة الكلام يذكّر فيجمع على السنة كعمار وأحمر ويؤنث فيجمع على السن كذراع وأذرع (قوله وظاهر ان وطء الشبهة كالزنا) ولو أتت امرأة بولد أبيض وابواه اسودان أو عكسه امتنع نفية بذلك وان اشتبه بمن تنهم أمه به أو انضم الى ذلك قرينة الزنا لان العرق نزاع كل ورد به الخبر اه شرح مر (قوله وحرمة مع القذف ولعان) أي مع ذكر الوطء أي ان الغير وطئها على فراشه بشبهة أو سكنت من ذلك وفي اطلاق القذف على ذلك تجوز اه حل (قوله مع القذف ولعان) متعلق بالزوم والحرمة أي يلزم ان علم أو ظن انه ليس منه ويحرم ان لم يعلم ولم يظن لكن تسمية هذا قذفا فيه تسمي فعبر بالقذف عن رميها باصالة الغير بالشبهة على فراشه اه شيخنا (قوله كولو وطئ وعزل) انظر هل من ذلك ما لو وطئ ولم ينزل كذا آيت بخط شيخنا البرلسي وان تقول قوله لان الماء قد سبق الخ يشعر بانه مثله تأمل اه سم (قوله وعزل) العزل مكره ولو قصد الفراق من الولد الا ان قصد الابناء فيحرم كان قصد قطع لنسبها أو عدم حملها وهي تضرر بذلك اه شيخنا الاشبولي وبعبارة شرح مر في امهات الاولاد والعزل - ذكر ان الولد مكره وان اذنت فيه المذول منها حرة كانت أو أمة - لانه طريق الى قطع النسل انتهت وفي البخاري باب العزل وفي القسطلاني طلب ما نهى به من حكم العزل بعد الايجاب لينزل منه خارج الفرج فحرز من الولد هو مكره وان اذنت فيه المذول منها حرة كانت أو أمة - لانه طريق الى قطع النسل وخرج بالتحريم من الولد ما لو عن له ان ينزع ذكره قريبا لانزال لا يضر من الولد فلا

يكره وقال النووي قال أصحابنا لا يحرم في محلو كتمه ولا زوجته الامه سواء أَرْضِيَتْ أم لا لان عليه ضررا في محلو كتمه بان تصير أم ولد لا يجوز بيعها وفي زوجته الرقية بمحصر ولده رقية تابعة الامه اما زوجته الحرة فان اذنت فيه لم يحرم والا فوجهان أحدهما لا يحرم واسندوا بحديث البخاري حيث قال حدثنا مسدد قال قال عن جابر قال كنا نزل على هذا النبي صلى الله عليه وسلم قال ظاهر انه اطلع عليه وأقره فله حكم المرفوع اه بحروله (قوله فانه يحرم به ماذكر) أي النقي والقذف واللعان لان محله ليس قرينة قوية على ان الولد ليس بنفسه مع الالف قال تعالى فلما أحس عيسى منهم الكفر ورجمازيدت البساء فيقال أحسن به هل معنى شعره وحسنه بل قبل لغة والمصدر الحس بالكسر يتعدى بالباء على معنى شعرته به وأصل الاحساس الابصار ومنه هل تحس منهم من أحد أي هل ترى ثم استعمل في الوجدان والعلم بأي حاسة كانت انتهى

(فصل في كيفية اللعان) أي وما يتبعه من ثلوه وسن تغليظ بزمان الخ وقوله وشرطه أي وما يتبعه من قوله ويلعن ولو مع امكان بنية زناها الخ وقوله وغرته أي وما يتبعها من قوله وانما ينفي به محتمل كتمه الخ وقوله والاصل فيه الخ يتأمل ما وجه اعادة الاستدلال هنا مع تقديمه فيما سبق ولم يذكره في هذا المحل (قوله لفظ) أي أو ما في معناه من اشارة الاخوس وكتابه كسبائتي وقوله وزوج يشمل الذكر والانثى اه حل (قوله وقذف) في عدة ركنا نظر لوجود اللعان بدونه فيما اذا احتمل كون الولد من وطء شبهة كأي في الشارح والركن لا توجد الماهية بدونه ويمكن ان يجاب بان الركن القذف أو ما هو قائم مقامه من الرمي باصابة الغير فتأمل (قوله يصح طلاقه) كان الاولى اسقاط هذه الجملة لانها تنبى على شرط الملاعن الذي هو الركن وشرطه سبب في قول المتن وشرطه زوج يصح طلاقه فاشترط هو قوله يصح طلاقه وأما كونه زوجا فهو ركن كما هو المراد هنا فلا تكرار بين هذه العبارة وما سبباني اه (قوله لعنه قوله أربعا الخ) ولو امتنع احدهما من اللعان ثم طلبه ممكن منه ولو قذف أربع نسوة باربع كلمات لا عن اهن أربع مرات ويكون اللعان على ترتيب قذفهن أي ندبا حتى لو ابتدأ بالاخيرة بثلثين القاضي اعتدبه فيما يظهر فلواتي باللعان واحدا لم يعتد به الا في حق من سماها أولا فان لم يسمح بل أشار اليهن لم يعتد به من واحدة منهن وان رضين بلعنوا واحدا كالأرضي المدعون بيمين واحدة أو قذفهن بكلمة واحدة لا عن اهن أربع مرات أيضا ثم ان رضين بتقديم واحدة فذالوا الأقرع بينهن فان بدأ الحاكم باللعان واحدة بلاقرعة اجزا ولا اثم عليه ان لم يقصد تفضيل بعضهن ولا يتكر والحد بتكر والقذف وان صرح فيه بزنا آخر لا اتحاد القذف والحد الواحد يظهر الكذب ويدفع العار فلا يشع في النفوس تصديقه ويكفي الزوج في ذلك لعان واحد يذكرفيه الزنيات كلها وكذا الزناة ان سماهم في القذف بان يقول أشهد بالله اني ان الصادقين فيما رويت به فلانة من الزنا فلان وفلان ويسقط الحد عنه بذلك فان لم يذكرهم في لعانه لم يسقط عنه حد قذفهم لكن له اعادة اللعان ويذكرهم لاسقاطه عنهم وان لم يلاعن ولا بينة حد قذفها وللرجل مطالبة بالحد وله دفعه باللعان ولو ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذفه فله اللعان لاسقاطه في أوجه الوجهين بناء على ان حقه ثبت أصلا لا تبعا كما هو ظاهر كلامهم وان عفا أحدهما طالب الآخر بحقه ولو قذف امرأة عند الحاكم لزمه أي الحاكم اعلام القذف للمطالبة بحقه ان أراد بخلاف ما أقره عنده بحال لا يلزمه اعلامه لان استيفاء الحد يتعلق به فيعلمه لاستيفائه ان أراد بخلاف المال اه شرح مر (قوله اني لمن الصادقين) بكسر الهمزة لتعلق الفعل باللام اه شيخنا (قوله لعنه الله الخ) بكسر الهمزة لانها معمولة للقول اه شيخنا (قوله فان غلبت) أي لرض أو سخر أو غلبت من المجد فهو حيز ويكفيه ان يقول زوجتي اذالم يكن له زوجة الا هي وعرفها الحاكم اه حل (قوله وهي في الحقيقة ايمان) أي أربعة ومن ثم تعددت

فانه يحرم به ماذكر رعاية  
لغيراش ولان الماء قد يسبق  
الى الرحم من غير ان يحس به  
وفي كلامي زيادات يعرفها  
الناظر فيه مع كلام الاصل  
(فصل في كيفية اللعان  
وشرطه وغرته والاصل فيه  
الآيات السابقة واركانة  
ثلاثة لفظ وقذف سابق  
عليه وزوج يصح طلاقه  
كما يعلم مما يأتي (لعنه أي  
الزوج) (قوله أربعا) من  
المرات (أشهد بالله اني لمن  
الصادقين فيما رويت به هذه  
من الزنا) أي زوجته  
(خامسة) من كلمات لعانه  
(ان لعنه الله على ان كنت  
من الكاذبين فيه) أي فيما  
رويت به هذه من الزنا هذا  
ان حضرت (فان غلبت سخرها)  
عن غيرها باسرها ورفع نسبها  
وكررت كلمات الشهادة  
تأكيذا الامر ولانها أقيمت  
من الزوج مقام أربعة شهود  
من غيره ليقام عليها الحد وهي  
في الحقيقة ايمان وأما الكلمة  
الخامسة فتؤكد كدة الخلف  
الأربع (وان نفي ولما قال



في كل من الكلمات الخمس (وان ولدها وهذا الولد) ان حضر (من زنا) وان لم يقل ليس مني حلالا لفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير وعن الأكثرين لا بد منه لاحتمال ان يعتقد ان الوطء شبهة زنا وهو قضية كلام الأصل وأما الاقتصار عليه فلا يكفي لاحتمال ان يريد انه لا يشبهه خلقا وخلقا ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه الى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها (ولعانها قولها بعده) أربعاً (أشهد بالله ان الكاذبين ٤٣٢ فيمار ما في به من الزنا وخامسة) من كلمات لعانها (ان غضب الله على ان كان من

الصادقين فيه) أي فيما وما فيه من الزنا للآيات السابقة وتشير اليه في الحضور وتميزه في الغيبة كفي جانبها في الكلمات الخمس ولا يحتاج الى ذكر الولد لان لعانها لا يؤثر فيه ونقص اللعن بجانبه والغضب بجانبه لان جرمة الزنا تقع من جرمة القذف ولذلك تعاون الحدان ولا ريب ان غضب الله أغلظ من لعنته فحقت المرأة بالترام اغلظ العقوبتين هذا كله ان كان قذف ولم تثبت عليه بيينة والابان كان اللعان لنفي ولد كان احتمال كونه من وطء شبهة أو أثبتت قذفه بيينة قال في الاول فيمار ميتها به من اصابة غيري لها على فراشي وان هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاعن المرأة في الاول اذا لاحد عليها بهذا اللعان حتى يسهط بلعانها واذا قذف بعد اشتراط تأخر لعانها عن لعانه لان لعانها لا سقط العقوبة وانما تحب العقوبة عليها بلعانه أولا فلا حاجة بها الى ان

الكفارة بتعدد ما لو كذب فيها يجب أربع كفارات خلافا لمحل حيث قال والوجه انها أي الكفارة لا تتعدد بتعدد ما لان المحلوف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التأكيد لا غير اه حل (قوله في كل من الكلمات الخمس) ظاهره انه يأتي في الخامسة به هذا اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يخفى ما فيه فاعل المراد انه يأتي فيها بما يناسب كان يقول وان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيمار ميتها به من الزنا وفي ان الولد من الزنا وليس مني اه رشدي على مر (قوله من زنا) أي ان قذفها بالزنا والاتكال من اصابة غيري كسبذ كره الشارح اه حل (قوله حلالا لفظ الزنا) فان قلت لم حل الزنا هنا على حقيقته مع احتمال ان يريد ان يدينه بفعل الزنا لم يحسم قوله ليس مني على حقيقته فيكتفي به بل نظر الى احتمال ان يريد انه لا يشبهني فلم يكف به قلت لعلى قوله ليس مني اشهر في نفي المشابهة حتى صار كالحقيقة ولم يشهر لفظ الزنا في غير معناه فحل عليه اه ع ش (قوله لاحتمال ان يعتقد ان الوطء) أي وطء لها بشبهة بان طنها اجنبية فهي شبهة صورية وهذا واضح ان كان يمكن ان يشبهه عليه ذلك اه حل (قوله لاحتمال ان يعتقد ان الوطء شبهة زنا) أي قد يكون هو الواطئ لها بالشبهة ويعتقد ان وطء زنا لا يلحق به الولد ويحتمل انه انما احتج لذلك لانه قد يكون الواقع ان الولد من شبهة غيره فلا يكون صادقا في شهادته بانه من الزنا فاحتج الى ذلك ليتمسك ما ذكر ونحوه ليكون صادقا وان لم من الاقتصار على ذكر الزنا كونه ليس منه فتأمل اه رشدي على مر (قوله لاحتمال ان يريد انه لا يشبهه خلقا وخلقا) فان قلت اليمين على نية المستحلف وعليه فنية ذلك لا تنفعه قلت لعل المراد بكونها على نية المستحلف بالنظر لزوم الكفارة اه ع ش على مر (قوله الى إعادة لعانها) اه ع ش على مر (قوله الى إعادة اللعان) أي الى إعادة كله وقوله ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها احتاجت هي الى الاعادة لان لعانها متأخر كسبأني وجوابه ان لعانها الاول صحيح وقد ترتب لعانها عليه وانما كان يقال ذلك اذا فسد لعانها اه شيخنا (قوله لان جرمة الزنا) أي الذي لا عنت لاسقاط حده وبقائه في قذفه اه ع ش على مر (قوله ولا ريب ان غضب الله أغلظ) أي لانه الانتقام بالعذاب وقوله من لعنته أي التي هي الطرد عن الرحمة اه حل (قوله هذا) أي تصوير الصيغة بما سبق اه حل وقوله لنفي ولد أي فقط لانه مع نفي الحد فهذه رابعة لا ولي وقوله أو أثبتت قذفه راجع للثانية فهو لف ونشر مرتب (قوله اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب) فلو قدم احدهما في اثناء الاربعة وجب استئناف الكلمات كلها وذلك لان ذكر اللعن أو الغضب في غير موضعه ينزل منزلة كلمة اجنبية والفصل بينهما مبطل للعان اه ع ش على مر (قوله لما ياتي) أي من قوله اتباعا للنظام الآيات (قوله من انه لا يبدل لفظ شهادة الخ) أي ولا لفظ الله بغيره كالرحن اه قل على الجلال (قوله وشرط ولاء الكلمات) أي شرط صحة اللعان وأما ما يأتي من قوله وشرطه زوج فهو في اللعان اه شيخنا والوجه اعتبار الموالاة هنا بما صر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان اه شرح مر وقوله بما صر في الفاتحة أي فيض السكوت العهد الطويل والبسير الذي قصده قطع اللعان وذكر لم يتماق بمصلحة اللعان وكتب أيضا لعن الله به قوله بما صر في الفاتحة يؤخذ منه انه لو لم يوال الكلمات لجهله بذلك أو تسيانه عدم الضرر اه ع ش عليه (قوله فيؤثر الفصل الطويل) ولعل الفرق بين هذا وأيمان

القسمة

تلاعن قبله واذا لفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلمات الاربع لما ياتي ولان المعنى ان كان من

الكاذبين في الشهادات الاربع فوجب تقديمها أو اعادة تفسير اللعان بما ذكر ما صرح به الأصل من انه لا يبدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كان يقال احلف أو اقسم بالله اتباعا للنظام الآيات السابقة وكالولد فيما ذكر الحل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر الفصل الطويل اما الولاء بين لعان الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي

القسماء حيث اكتفى بها ولو متفرقة انهم لما اعتبروا هنا لفظ اللعن بعد جملة الاربع دل على انهم جعلوها  
كاشي الواحد والشيء الواحد لا تفرق أجزاءه كفي الصلاة المؤلفة من ركعات ولما اعتبروا النمامها للشهد  
والسلام بطالت بما ينافيها أي في أي جزء اتفق اه ع ش على مر (قوله وتلقين قاضله) أي أو يحكم  
ان كان اللعان لدفع الحد فان كان لنفي الولد لم يزلان للولد حق في النسب فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان  
بالغا والافلا يجوز التحكيم اه حل (قوله فيقول له قل كذا ولها قولي كذا الخ) أي ولو اجالا كان يقول  
قل أربع مرات كذا الخ فبما يظهر فله يرجع ثم رأيت في سم على منهج قوله لكأمانه ثم ان التلقين  
يعتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في أولها فقط اه برو قال في قوله قبل هذه قال مر والمراد بتلقينه كلماته  
أمره بها لانه ينطق بها القاضي قبله خلافا لما يرويه كلام الشارح في كتبه وظاهره ولو اجالا كان يقول له  
انت بكلمات اللعان اه ع ش على مر (قوله فلا يصح اللعان بغير تلقين الخ) عبارة شرح مر في  
أقبحه قبل التلقين لغو اذا لم يمين غير معتد به قبل استحلافه والشهادة لا تؤدي الا بآذنه انتهت وقوله والشهادة  
لا تؤدي الخ هذا يقتضي انه لو ذكر شيئا قبل أمر القاضي أو ذكره عند غير القاضي سمي شهادة لكنها غير  
معتد بها اه ع ش عليه (قوله كسائر الايمان) أي في انه لا يعتد به الفصل الخصومة قبل سؤال القاضي  
والإفهامي منعقدة فيرتب عليها الكفارة ان كان كاذبا اه ع ش والمراد بالتلقين فيها سؤال القاضي لها أي  
أمر الخالف بها فليس المراد ان يقول له قل كذا كذا اه شجنا (قوله كسائر الايمان) تنظير له مني  
لا لنفي وبه يندفع ما أورد عليه من ان الايمان غير اللعان لا تتوقف على التلقين بل على الطلب والامر كما يأتي  
في الدعوى فتأمل وتقدم في كلام سم ان كلمات اللعان يكفي في تلقينها الامر بها فهي كالايمن سواء  
بسواء اه (قوله وظاهر ان السيد في ذلك كالعقضي) أي فيما لو وقع اللعان بين عبده وأمرته اه ج و مر  
والمعتمدان غير اللعان لا يشترط فيه التلقين بخلاف اللعان فانه يشترط فيه اه ع ش وتقدم ما فيه (قوله  
فان لم يحسن القاضي غير الخ) عبارة الروض فان لم يعرفها القاضي وجب مترجان اه أي فان لم يعرف  
العمية فقوله هنا فان لم يحسن القاضي غيرها أي غير العربية اه سم (قوله وصح من شخص آخر من  
أي أصلى الخرس أو طارته ولم يرجز واه قبل ثلاثة أيام والانتظار وقوله بإشارة تغليب الجانب اليمين  
الذي هو الأصح غالباً لو قال بعده لم أرد الغذف بإشارتي لم يصدق أولم أرد اللعان لم يصدق فيما عليه كالتحريم  
المؤبد والفرق ويقبل فيما له كثبوت نسب الولد ولو لم الحمله وله اللعان لتغليبها حيث لم يغت ولو نطق  
في أثناء اللعان بنى على ما أشار به أو كتبه ولا بد من كلمة الكلمات الخمس وله كتابة بعضها أو الإشارة بالباقي فلو  
في كلام المصنف مانعة خلو ويكتب مع الكتابة أني نويت كذا اه قل على الجلال (قوله بإشارة  
مفهومة) أو كلمة ويكرر الإشارة أو الكتابة خسا أو يشير للبعض ويكتب البعض اه ع ش على  
مر (قوله لما ذكر) أي من قوله وصح بغير عربية الخ هذا هو الظاهر من العبارة لكن فيه ان تعليل صحة  
اللعان بغير العربية لا يجري في القذف كما هو ظاهر فغاية ما يمكن من العبارة ارجاع قوله لما ذكر لاخير من  
أي قوله ومن آخره بإشارة مفهومة أو كتابة أي للتعليل المذكور في هاتين وهو قوله فيما سبق كسائر تصرفاته  
(قوله بتعديد أسماء الله تعالى) أي كما يسن تغليظ اليمين بتعديد أسماء الله تعالى وانتظار لم يقبل كتغليظ  
اليمين بالزمان والمكان لانه يسن تغليظهم بأوصافه في كتاب الدعوى والبيانات فحصل من تغليظ اثنين بمائى  
اللعان من زمان ومكان وبزيادة أسماء وصفات (قوله لكن لا تغليظ على من لا يتحل ديناً الخ) عبارة شرح  
مر ولا تغليظ فحين لا يتدين بدين كدهري وزنديق بل يحلف ان لزمته يمين بالله الذي خلقه ورزقه انتهت (قوله  
والدهري) بالغفغ والضم نسبة لدهر لا ضافته الا نثار اليه لكن المفتوح حيث شذقياسي والمضموم سماعي اه  
شجنا وعبارة ع ش قوله والدهري الخ عبارة الصحاح والدهري بالضم المسنون وبالفتح الملهة قال ثعلب

(وتلقين قاضله) أي اللعان  
أي لكأمانه فيقول له قل كذا  
ولها قولي كذا فلا يصح اللعان  
بغير تلقين كسائر الايمان  
وظاهر ان السيد في ذلك  
كالقاضي لانه أن يشول  
لعان رقيقة (وصح) اللعان  
(بغير عربية) وان عرفها لان  
اللعان يمين أو شهادة وهما  
في اللغات سواء فان لم يحسن  
القاضي غيرها وجب  
مترجان (و) (صح) (من)  
شخص (آخر) بإشارة مفهومة  
أو كتابة كسائر تصرفاته  
وليس ذلك كالشهادة منه  
لا ضروره اليه دونها لان  
الناطقين يقيمون بها ولان  
المغلب في اللعان معنى اليمين  
دون الشهادة (كقذف) من  
زيادتي فيصح بغير عربية  
ومن آخره بإشارة مفهومة  
أو كتابة لما ذكر فان لم يكن له  
واحدة منهما لم يصح قذفه ولا  
لعانه كسائر تصرفاته لتعذر  
الوقوف على ما يريد (وسن  
تغليظ) لللعان كتغليظ اليمين  
بتعديد أسماء الله تعالى لكن  
لا تغليظ على من لا يتحل ديناً  
كالزنديق والدهري ويغلق  
(بزمان)



وهو بعد صلاة العصر لان اليومين الفجرة ٣٤ حيثذا غلظ عشوة لطبر جاء فيه في الصغين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة اولي) ان

اتفق ذلك أو امهل لان ساعة الاجابة فيه عند بعضهم واما يدعون في الخامسة بالاعتق والتعجب واطلاق العصر مع ذكر اولوية عصر الجمعة من زيادتي (ومكن وهو اشرف باده) أي الله ان (فيمكة بين الركن) الاسود (والمقام) أي مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالحطيم (وباباياه) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرها) من المدينة وغيرها (على المنبر) بالجامع وتعبيري بعلي هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من انهم يصعدان المنبر بخلاف تعبير الأصل بعند وباب مسجد مسلم به حدث أكبر حرمه مكة فيه ويخرج القاضي أوثابه اليه بخلاف الكافر فيغلف عليه بما يأتي فان أراد اعانه في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وان كان به حدث أكبر وان في نحو الحيف تلويث المسجد وتعبيري بذلك موف بالغرض بخلاف قوله وحائض بباب مسجد (وبينعة وكنيسة وبيت نار لاهلها) وهم النصارى في الاول واليهود في الثاني والمجوس في الثالث لانهم يعظمون كاعتظيمنا المساجد ويحضرها القاضي أوثابه كغيره امام لان المقصود

كلاهما منسوب الى الدهر وهم رجماء في النسب اه بحرفه وعبارة زي والدهرى بضم الدال كما ضطه سم وبفتحها كما ضبطه ابن شهبة وهو المعطل اه وظاهره ان فيه لغتين واي من مراد انتهت وعبارة حل قوله والدهرى بالضم والفتح وهو المعطل قال الامام الغزالي الدهريون طائفة من الاقدمين جددوا الصانع المسد للعلم وزعموا ان العالم لم يزل كذلك بلا صانع ولم يزل الحيوان من نطفة والنطفة من حيوان كذلك كان وكذلك يكون ابداءهم الزنادقة انتهت (قوله بعد صلاة عصر) ليس بقيد بل جرى على الغالب من فعل الصلاة اول الوقت والا فلا أخرت فعل اللعان قبل فعلها اه عش على مر (قوله لطبر جاء فيه في الصغين) وهو ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ولهم عذاب أليم رجل حلف عينا على مال امرئ مسلم فاقطعه ورجل حلف على عين بعد صلاة العصر لعدا على بسلطته أكثر مما أعطى ورجل منع فضل الماء اه (قوله لان ساعة الاجابة فيه الخ) عبارة شرح مر لان يومها أشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما في رواية صحيحة وان كان الاشهر انما فيها بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على ما مر في الجمعة ومقابلته أحد وأربعون قولاً والحق بعضهم بعصر الجمعة الاوقات الشريفة كشهر رجب ورمضان ونوى العيسد وعرفة وعاشوراء انتهت (قوله أشرف باده) أي الامان ويحرم الانتقال من باده الى غيره ولو لمكة والمدينة واللعان في الاما كن الاتية في كل بلد انما هو لمن هو فيها اه قل على الجلال (قوله فيمكة بين الركن والمقام) وقال الزركشي أشرف منه الحجر أي لان بعضه من البيت وكان القياس أن يكون في البيت لكن صين عن ذلك اه حل وفي قل على الجلال وقيل ان في الحجر قربا من جبل وأمه هاجر اه (قوله بين الركن والمقام) المراد بالبينية هنا البينية العرفية بان يحاذي جزء من الخلف جزأ من أحدهما أو ما قرب منه اه حج اه عش على مر (قوله الركن الاسود) وصف بوصف الحجر الذي فيه والسواد طارئ عليه لما في الحديث انه نزل من الجنة أشد بياض من اللبن فسودته خطايا بني آدم اه قل على الجلال (قوله والمقام) أي مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع حجر البناء فوق الجدار ثم يهبط به اه قل على الجلال (قوله وهو المسمى بالحطيم) سمي به لحطام الذنوب فيه اه شرح مر وقيل لانه حطام أي مات فيه ألوف من الانبياء وغيرهم اه قل على الجلال (قوله عند الصخرة) أي لانها قبلة الانبياء وفي خبراتهم من الجنة اه شرح مر (قوله على المنبر بالجامع) أي لانه أشرف الجامع أي باعتبار انه محل الوعظ والاتجار ورمما أدى صعوده الى تذكره واعراضه وزعم أن صعوده غير لائق به ممنوع لاسباب معرواية البهق وان ضعه فان صلى الله عليه وسلم لاعتن بين العجلا في وامرأته عليه اه شرح مر (قوله على المنبر) أي لكونه محل الوعظ لكونه أشرف بقاع المسجد ويقاط بالمساجد الثلاثة ان كان باحدها والا فلا يكاف الخروج اليه وظاهره ولو قرب جدا اه حل (قوله بخلاف الكافر) هذا محتمل زقول المتن لمسلم وظاهر المتن انه متعلق بالخير ويمكن رجوعه لجميع ما قبله وهو أظهر لولا قوله به حدث أكبر فكان الانسب للشرح تعبيد ما مر بالمسلم (قوله فان أراد اعانه بالمسجد) عبارة العباب ويجوز في المسجد برضاهم أي اليهوديين أو النصرانيين فان رضيت دونة فلها ذلك أو عكسه لم يكف اه باختصار اه سم (قوله وهم النصارى في الاول) أي بحسب ما كان والافقد انه كس الحكم الآن اه برماوى (قوله وهم النصارى) دخل فيه أهل النعمة ومن دخل دارنا بامان (تنبيه) الكافرة تفعل ذلك وان كان زوجها مسلما لكن قال الرازي وغيره ان رضى الزوج فافهم امتناع ذلك اذا منع منه وعلى بان التغليظ عليه احقه فله تركه هذا يحصل ما في التكملة ولكن فيها بعد ذلك أن التغليظات راجعة لنظر القاضي لا تتوقف على رضا الزوجين اه بر وعبارة العباب وبلا عن المسلم النعمة في المسجد ثم تلاعنه في الكنيسة أو البيعة أو بالمسجد برضاه اه سم (قوله ويحضرها القاضي أوثابه) أي والجميع الا سني أيضا اه شرح مر (قوله ويجوز مراعاة اعتقادهم)

تعظيم الواقع وزجر الكاذب عن الكذب واليسمين في الموضع الذي يعظمه الخالف اغلظ ويجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة اي

الكتاب كلو وعي في قبول

الجزية (لا بيت) صنم لوثنى  
لانه لا اصل له في الحرمة ولان  
دخوله معصية بخلاف دخول  
البيع والكنائس وبيت  
النار واعتقادهم فيه غير  
مرعي فيلأعن بينهم في مجلس  
حكمه وصورته ان يدخلوا  
دارنا بامان او هدنة ويترافعوا  
الينا والتغليظ في حق الكفار  
بالزمان معتبر بانسرف الاوقات  
عندهم كاذ كره الماوردي  
(وجع) أي وبخضرة جمع من  
اعيان البلد (اقلة اربعة)  
لثبوت الزنا بهم ويعتبر كونهم  
من يعرف لغة المتلاعنين  
وكونهم من أهل الشهادة  
(و سن) ان يعظهما قاض  
ولو بنائبه كان يقول ان عذاب  
الدنيا هـ ون من عذاب  
الآخرة ويقرأ عليهم ما ان  
الذين يشترون بعهد الله الآية  
(و) ان (يبالغ) في الوعظ  
(فيل الخامسة) فيقول له  
نق الله فان الخامسة موجبة  
للعن ويقول لها مثل ذلك  
بلفظ الغضب لعاهما يتجرعان  
ويتركان ايا الفتنهما  
الخامسة (و) ان يتلاعنا  
من قيام ليراهما الناس  
ويشهر امرهما وتجلس  
هي وقت لعانه وهو وقت  
لعانها (و شرطه) أي الملاعن  
(زوج يصح طلاقه) على  
ما يأتي (ولو) سكران وذميا  
ورقيقا ومحدودا في قذف

أي المجوس فهذا التعليل خاص بهم وغرضه الرد على الضعيف وبعبارة صـ له مع شرح مر وكذا بيت نار  
مجوس في الاصح لانهم يعظّمونه كتعظيمنا لمساجدنا فيحضره الحاكم رعاه لا اعتقادهم لشبهة الكتاب والثاني  
لانه ليس له حرمة وشرف فيلأعن في مجلس الحكم انتهت (قوله لانه) أي بيت الصنم لأصله في الحرمة أي  
لان أهله وهم عبدة الاوثان لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ولو كان في البيعة أو الكنيسة صورة لم يلاعن فيها اه حل  
(قوله ولان دخوله معصية) أي ولو باذنهم اه شرح مر (قوله وصورته أن يدخلوا دارنا بامان) قال  
شيخنا وفي التصویر نظر اذ لا يمكن من اتخاذ بيت نار عندنا ولو اتخذ هدم ولا تنتقل معه الى بلاده لان النقل من  
بادي الملاعن الى غيره لا يجوز ولو لمكة والمدينة كما تقدم وحضور الاماكن المتقدمة فيها التهاولن هو بها وقت اللعان  
فما اه قل على الجلال (قوله من اعيان البلد) أي ولو كان المتلاعنان ذميين اه ع ش على مر  
(قوله وسن أن يعظهما قاض) أي بعد أن يأتي رجل من ورائه ويضع يده على فيه وامرأة من روائها كذلك  
كما أمر به صلى الله عليه وسلم (قوله فان الخامسة موجبة للعن) أي يقول ذلك قوله بلفظ الغضب حال من  
مثل ذلك أي يقول لها اتق الله فان الخامسة موجبة للغضب (قوله من قيام) فان عجز أحد هما عن القيام جالس  
فان عجز عن الجلوس فعل مقدوره من اضطرار أو غيره اه حل (قوله وتجلس هي) أي ندبا اه ع ش  
على مر (قوله وتجلس هي وقت لعانه الخ) يفيد أن كلامهم ما يكون بحيث يرى الآخر ويسمع كلامه  
وهو من دواب وخلافه مكر وه الا لعذر كسائر المندوبات هنا اه قل على الجلال (قوله وشرطه زوج  
يصح طلاقه) ان قلت سبأني انه يلاعن بعد البيونة لني الولد في قوله ويلاعن لني ولد وان عفت عن عقوبة  
وبانت مع انه لا يصح طلاقه بل ولا زوجية أصلا فالجواب ما أشار اليه بقوله على ما يأتي لا دخال هذه الصورة ويكون  
المسرا بقوله زوج يصح طلاقه أي ولو فيما مضى اه شيخنا وعبارة شرح مر زوج ولو باعتبار ما كان  
أو باعتبار الصورة ليدخل ما يأتي في البائن ونحو المنكوحة نكاحا فاسدا انتهت وقوله ونحو المنكوحة نكاحا  
فاسدا وعليه قوله يصح طلاقه أي بتقدير كونه زوجا في نفس الامر اه ع ش عليه (قوله زوج) فلا يصح من  
أجنبي ومنه السيد في ولد أمته فنفيه بالاستبراء والحلف ولو لمالك زوجته وأنت بولد يمكن كونه من النكاح فنظ  
فله اللعان لنفيه وتباعد الحرمة اه قل على الجلال (قوله يصح طلاقه) هذا هو الشرط وقوله زوج  
توطئة له وقوله على ما يأتي كان الانسب تقديمه على قوله يصح طلاقه لانه إشارة الى تأويل في الزوج تأمل  
وخرج به هذا شرط الصبي والمجنون والمكره فلا يصح لعانهم لعدم صحة طلاقهم هذا غاية ما يستفاد من العبارة  
وبعد ذلك ففيه شيء ولذلك سكنت الشارح عن التمرض لمخرجه اه (قوله زوج يصح طلاقه) أي ولو في نكاح  
آخر حيث كان هـ ك ولد أو حل لانه يصح طلاقه وان لم يكن لذلك الزوجية اه حل (قوله ومحدودا في قذف)  
أي لها أو غيرها وذكر هذا لانه ربما يقال انه اذا حصد في قذف سابق يمتنع عليه اللعان توهم انه لا حصد عليه في  
هذا القذف حتى يلاعن لدفعه اكتفاء بالحد السابق وفيما لو كان الحد الذي وقع له بقذفها هي يكون اللعان  
لا سقاط التعزير الذي ترتب اعليه في القذف الثاني في هذه الصورة لتعذر الحد كما يأتي في عبارة مر  
على الاثر (قوله في قذف) أي غير الذي لآعن فيه ومن قذف شخصاً فحصد ثم قذفه ثانياً عزر ظاهر وكذبه بالحد  
الاول كما علم مما مر ويؤخذ من مآله الزكشي انه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانية انه يعزر لان العفو بمثابة  
استيفاء الحد والزوجة كفـ يرها في ذلك ان وقع القذف في حال الزوجية فان قذف أجنبية ثم تزوجها ثم  
قذفها بالزنا الاول وجب حد واحد وان قذفها بغيره وجب حدان ولالعان لانه قذفها بالاول وهو  
أجنبي وان أقام باحد الزناتين بينة سقط الحدان فان لم يمهأوبد أن يطلب حد قذف الزنا الاول حمله ثم  
لأنه ان لم يلاعن والاسقط عنه حده وان بدأت بالثاني فلاعن لم يسقط الحد الاول وسقط الثاني وان لم  
يلاعن حمله قذف الثاني ثم الاول بعد طلبها بحده وان طالبته بالحدين معا فكبستهما بالاول أو قذف



زوجه ثم أبانهم باللعان ثم قذفها بزنا آخر فان حذر الاول قبل القذف عززل الثاني كما لو قذف أجنبية فحذر ثم قذفها  
ثانيا هذا ان لم يصف الزنا الى حال البينة كجرحه الشيع ثلاثا بكل عذر فيم القذف أجنبية ثم تزوجها ثم  
قذفها بزنا آخر من ان الخدمة مدد فان لم يطلب حد القذف الاول حتى قذفها فان لعن الاول عززل الثاني كما حزم  
به ابن المقرئ وصرح به الباقي وغيره اه شرح حر وليس من العفو ما يقع كثيرا من الخاصة بين اثنين  
والقذف فيبقى للمقذوف ترك الخصومة من غير ذكر العفو أو ما في معناه اذ مجرد الاعراض لا يسقط حقه  
بل هو ممكن من مطالبته واثبات الحق عليه متى شاء ولا سيما ان دللت قرينة على انه انما ترك الخصومة لعجزه  
أو خوفه من الحاكم أو نحوه وسيأتي ما يصرح بذلك اه ح ل وقوله والزوجة كغيرها في ذلك أي في انه لا يتكرر  
بتكرار القذف وانه لو قذفها ثم حذر ثم قذف ثانيا لم يحذر واتم الوعدت ثم قذفها لم يجب لها عليه حد اه ع  
عليه (قوله ولو مرتد بعد وطء) أعاد الشارح لولا جل القيد فانه خلص بالردة وقيد به فيلان التفصيل الآتية  
لا تكون الا حيث نزلوا الا فهدى لعن وان ارتد قبل الوطء لنفي الولد ولو بان بت مجرد الردة اه شيخنا وقياس ما يأتي انه  
يلعن الدفع لعقوبة كما سيقول ويلعن لدفعها وان بان (قوله ولو مرتد بعد وطء) اشتملت هذه العبارة  
على ثمان صور لان القذف اما في الردة أو قبلها وعلى كل حال اما ان يصرا ولا وعلى كل حال ان يكون ولدا ولا  
وأشار الشارح اليها بقوله وان قذف في الردة أي سواء قذف فيها أو قبلها أو بقوله وأصر عليها أي سواء أصر  
أولا أخرج المتن منها واحدة اشتملت على ثلاث قبود أخذ مفهومها بقوله فيما اذا لم يصرو في هذا أربع صور  
وبقوله فيما اذا قذفها قبل الردة وفيه صورتان وبقوله أو قذفها في الردة الخ وفيه صورة اه شيخنا هذا ولو  
نظر لكون اللعان في صور عدم الاصرار الاربع يقع في العدة أو بعد هالك كانت الصور اثني عشر (قوله أو  
استدخال مني) أي ولو في الدبر اه ح ل (قوله فيصح لعانه) أي في حال ردته هذا هو المراد وان كان ليس  
قيداعلى ما سيأتي وقوله وأصر عليها في العدة أي أصر على الردة في العدة أي لم يرجع فيها الاسلام (قوله  
وكما لو قذفها زوجه الخ) وقوله وكلا أبانها الكاف للقياس فيهما (قوله فلا يصح لعانه) قال المحلى فلا يرفع  
به حد القذف على الاصح (قوله لتبين الفرقه الخ) العلة بتجوع الجمل الثلاث (قوله ولو مع امكان بينة  
بزناها) أي سواء لم تسكن هنالك بينة أصلا أو كانت واقعتها أولم يمهأ فالصور ثلاثة فلا بد من ادخال اقامتها  
بالفعل في هذا التعميم لاجل الحوالة الآتية في كلامه حيث قال فان كان ثم ولد فله اللعان لنفسه أي في الصور  
الاربعة فقوله هناك كما عرف أي في الصورة الاولى وهي قوله فلو ثبت زناها وهذا الحكم قد عرف فيهما من  
قوله هنا ولو مع امكان بينة بزناها الخ وكون الصور ثلاثة انما هو بالنظر لقوله ان في ولد وأما بالنظر لقوله ولد فلهما  
فلا يثبت الاثنتان وهما عدم البينة بالسكينة ووجودها بكون اقامتها وأما الثالثة وهي ما اذا أقام البينة بالفعل  
فعطالة لاجل قول المتن فلو ثبت زناها الخ (قوله وصدنا) أي منعنا الخ (قوله من اشتراط تعذر البينة) بيان  
لظاهر (قوله فلا آية مؤولة) أي فينبغي تأويلها التمسك مع الاجماع (قوله بان يقال فان لم يرغب في  
البينة) أي لعدمها أو لوجودها من غير رغبة فيها الصديق السالبة بنفي الموضوع لكن توقف سم في هذا  
التأويل مع التقييد في الآية بعدم البينة وكانت فهم ان قول الشارح بان يقال الخ زيادة على ما في الآية  
وليس كذلك بل مراده ان معنى ولم يكن لهم شهداء لم يرغبوا في اقامتهم لكن كان على الشارح ان يقول بان يقال  
ولم يرغبوا في اقامتهم فلا يأتي بانها ولا يحرف الشرط ولا يفرد التفسير وكأنه حل معنى وبعد هذا التأويل  
لم تصدق الآية بان له اللعان مع اقامتها بالفعل لانه رغب ولا يضر ذلك لان الظاهر من سوق الآية ان اللعان  
فيها الدفع العقوبة لا لنفي الولد واللعان لدفع العقوبة لا يكون الا في صورتين كما علمت (قوله على ان هذا القيد) أي  
ويجوز على ان هذا القيد الخ وقوله خرج لاهل سبب أي ذكر لاهل موافقة سبب وقوله كان الزوج  
فيه هو دلالة بن أمية وقوله فيلعن مطلقا أي سواء كان هنالك بينة أم لا (قوله ولد فلهما) أي العقوبة

ولو (مرتدا بعد وطء) أو  
استدخال مني فيصح لعانه  
وان قذف في الردة وأصر  
عليها في العدة لتبين وقوعه  
في النكاح فيما اذا لم يصرو  
لو قذفها زوجه ثم أبانها  
فيما اذا قذفها قبل الردة  
وأصر وكلا أبانها ثم قذفها  
بزنا مضاف الى حال النكاح  
فيما اذا قذفها في الردة وأصر  
وتم ولد (لان أصر وقذف  
في ردته ولو ولد) ثم فلا يصح  
لعانه لتبين الفرقه من حين  
الردة مع وقوع القذف فيها  
ولا ولد (ويلاعن ولو مع  
امكان بينة بزناها) لانه حجة  
كالبينية وصدنا عن الاخذ  
بظاهر قوله تعالى ولم يكن لهم  
شهداء الا أنفسهم من اشتراط  
تعذر البينة الاجماع فلا آية  
مؤولة بان يقال فان لم يرغب  
في البينة فيلعن كقوله  
فان لم يكونا رجلين فرجل  
وامرأتان على ان هذا القيد  
خرج على سبب وسبب الآية  
كان الزوج فيه فاقد البينة  
وشرط العمل بالمفهوم ان  
لا يخرج القيد على سبب  
فيلعن مطلقا ان في ولد وان  
عفت عن عقوبة) لقذف  
(وبانت) منه بطلاق أو غيره  
لحاجته الى ذلك (ولد فلهما)  
أي العقوبة بطلبها من  
الزوجة والزاني



كما يعلم مما يأتي (وان بانث ولا ولد) لحاجته الى اظهار الصدق والانتقام منها ٤٣٧ (الاتعزير تأديب) اكذب معلوم كقذف طفلة لاوطأ

اول صدق ظاهر كقذف كبيرة  
ثبت زناها بينة او اقرار او  
لعان منه مع امتناعها منه  
فلا يلان فيه ما دفعه امامي  
الاولى فليقن كذبه فلا يمكن  
من الحلف على انه صادق  
فيه زولا للقذف لانه كاذب  
فيه قطعاً فلم يلحق بها عار ابل  
منعاه من الايذاء ولو فرض في  
الباطل وامافي الثانية فلان  
اللعان لاظهار الصدق وهو  
ظاهر فلا معنى له ولان التعزير  
فيه للسب والايذاء فاسببه  
التعزير بقذف صغيرة لاوطأ  
والتعزير في غير ذلك فهو من  
جمله المشتكى منه يقال به  
تعزير تكذيب بان كان  
لكذب ظاهر كقذف ذمية  
وأمة وصغيرة وطأ ولا يستوفي  
هذا التعزير الا بطلب  
المذونة حتى لو كانت صغيرة  
أو مجنونة اعتبر بطلب ابعدها  
كما هو تعزير التأديب في  
الطفلة المذكورة يستوفيه  
القاضي منعاً للقاذف مما امر  
وفي غيرها لا يستوفي الا  
بطلب الغير وتعبير بما ذكر  
أولى من قوله الاتعزير تأديب  
لكذب (فلو ثبت زناها)  
بينة او اقرار (أو علفت عن  
العقوبة أو لم تطلب) أي  
العقوبة (أو جنت بعد قذفه  
ولا ولد) في الصور الاربع  
(فلا لعان) لعدم الحاجة اليه  
لاقتفاء طلب العقوبة في

ولو تعزير بالتأني قوله الاتعزير تأديب قد حصل في المشتكى منه تعزير غير التأديب وهو تعزير التكذيب  
فلا يلان فيه كما سينب عليه اه حل (قوله ولد فعها) أي العقوبة شملت العقوبة التعزير فيفيد جواز اللعان  
لدفع التعزير قال المحلى بان كانت الزوجة غير محصنة كالنميمة والرقيسة والصغيرة التي يوطأ مثلها اه قال  
شيخنا البرلسي والظاهر ان الفرقية تثبت بمذا اللعان وانه يسهل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة الشارح  
يعني المحلى توهم خلاف ذلك اه سم (قوله كما يعلم مما يأتي) توذف عبرة في هذا وقال لم يأتي في كلامه ما يعلم منه  
هذا التعميم ويمكن ان يقال يعلم من قوله أو لم تطلب حيث بناء للمفعول لقربة قول الشارح أي العقوبة وحذف  
المفعول يفيد العموم ففهموه انها اذا طلبت منها أو من الزاني يلاعن لدفعها اه شيخنا وعبارة الشو برى  
قوله كما يعلم مما يأتي أي من قوله أو لم تطلب أي العقوبة انتهت (قوله ولا ولد) أي والحال فهو قبة في الغاية  
اذ هذا هو المتوهم ويصح ان تكون للتعميم (قوله الاتعزير تأديب) أي الاتعزير راسبه التأديب أي  
ارادته فهو من اضافة المسبب للسبب اه شيخنا (قوله لكذب معلوم) هذه اللام وما بعدها للتعليل لكنه  
في هذه ظاهر وفي التي بعدها يحتاج الى معونة وهي ملاحظة تنفي الحذف كانه قال ولا يحذف للصدق الظاهر وقرر  
بعضهم ان كلام من اللامين للتوقيت وبعضهم ان الاولى للتعليل والثانية للعاقبة اه شيخنا (قوله بل منعاً  
له من الايذاء) أي ايذاء أهلها كما تقدم عند تعريف القذف عن عـ على مر (قوله ولان التعزير  
فيه) أي في الثانية وذكره باعتبار كونها قسماً وقوله والتعزير في غير ذلك أي المذكور من الصورتين  
(قوله تعزير تكذيب) يصح أن يكون من اضافة المسبب للسبب على غلط ما قبله أي تعزير راسبه التكذيب  
مناله ويصح أن يكون بالعكس لكن على تقدير مضاف أي تعزير ينشأ عنه اظهار التكذيب فالتكذيب  
سبب واظهاره مسبب وهذا أولى من توجيه بعضهم التسمية بان في التعزير اظهار كذبه لان هذا لا يناسب مع  
قوله لكذب ظاهر فكيف يكون التعزير لاظهار الظاهر (قوله كقذف ذمية) أي زوجة ذمية وكذا يقال  
فيما بعده اه شيخنا أي لان كلامهما غير محصن وقذف غير المحصن الواجب فيه التعزير اه حل فهذا  
وما بعده خارج من تعريف المحصن بقوله مكاف حرم سلم وتقدم ان قذف غير المحصنة فيه التعزير اه شيخنا (قوله  
ولا يستوفي هذا التعزير الخ) قد يتخيل ان هذا مكررم مع قوله فيه ما مضى بطلب من الزوجة وهذا مدفوع لان  
الطلب ذكره ليقيد في اللعان وهذا قيد في الاستيفاء وفرق بينهما فتنبيه اه (قوله في الطائفة المذكورة) أي التي  
لاوطأ وقوله الا بطلب الغير الغير هو من ثبت زناها باقرار أو بينة أو لعان مع امتناعها منه (قوله فيستوفيه  
القاضي) ظاهره ولو مع وجود دول لم يطلب اه سم على حـ عـ على مر (قوله أولى من قوله الخ)  
أي من وجهين الاول عدم شمول عبارة الاصل للصدق الظاهر الثاني شمول الكذب فيها للظاهر والمعلوم اه  
شيخنا (قوله ولو ثبت زناها الخ) هذا تقييد لقوله ولد فعها أي بحله ما لم يثبت زناها وطلبت العقوبة ولم تغف اه  
شيخنا (قوله فلا لعان لعدم الحاجة اليه) بحله في الاخيرين مادام الجنون وعدم الطلب اه شرح مر (قوله  
فان كان ثم ولد) أي في الصور الاربع فله اللعان لنفسه أي يجب عليه اللعان لنفسه والصورة الاولى من الاربعة  
هي قوله ولو ثبت زناها بينة أو اقرار فهي مصورة بما اذا حصلت اقامة البينة بالفعل أو حصل الاقرار كذلك  
وقوله كما عرف راجع لهذه الصورة الاولى أي عرف انه يلاعن فيها من قول المشتكى سابقاً ولو مع امكان بينة  
بزناها اذا لا مكان هناك صادق بما اذا أقيمت البينة بالفعل كما تقدم (قوله ويتعلق به الخ) أي ولو كان  
كاذباً أو لم تسلان هي أو لم يحكم الحاكم بهذه المتعلقات اه قل على الجلال (قوله ظاهر او باطنا)  
أي وان اكذب نفسه وقوله وحرمته ودية أي فلا تحل له بعد ذلك بشكاح ولا لك عيين اه شرح مر  
وقوله ولا ملك عينو يعني ان يجوز له نظرها في هذه كالحرم اه عـ عـ عليه (قوله كالرضاع) أي بجماع

الاخيرتين وسقوطها في البقية فان كان ثم ولد فله اللعان لنفسه كما عرف وتعبير هنا وفي ما يأتي بالعقوبة الشاملة للتعزير برأع من تعبيرة بالحلف  
(ويتعلق بلعانه انفساخ) ظاهر او باطنا كالرضاع وتعبير بذلك أولى من تعبيرة بفرقة



(وحرم مؤبد) وان أ كذب نفسه لخبر البهق ٤٣٨ المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (وانتفاء نسب نفاه) بلعانه حيث كان ولدا في الصحيحين

ان في كل فرقة غير اذ فسخ وقوله أول من تعبير بفرقة أي لان الفرقة تصدق بفرقة الطلاق فيوهم ان ما هنا منها فتنة قص عدد الطلاق وليس كذلك اه شيخنا وفيه انه لا معنى لهذا الايهام مع كونها تحرم أبدا (قوله وحرم مؤبد) أي حتى في لعان المبانة والاجنبية الموطوعة بشبهة حيث جاز لعانها بان كان هنالك ولدين فيه اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله وان أ كذب نفسه) وحيث نذرت عود العقوبة عليه ويعود الذنب والحضنة وتسقط العقوبة عنها وهـ هذه الغاية راجعة للعكمين قبلها فاذا ذلك قدمها الشارح على الاربعة بعد ما فيهم من تقديمها عليها ان الاربعة بعدها ليست كالذين قبلها وقوله في الخبر المتلاعنان التفاعل ليس بقيد بل هـ ذا الحكم يترتب ولو لاعن وحده اه شيخنا (قوله لا يجتمعان أبدا) أي لافي الدنيا ولا في الآخرة وما أوهمه ظاهر من توفيق ذلك على ملائمتها ما ليس مراد او بتكذيبه نفسه يعود الحد ويحرقه الولد ويسقط الحد عنها اه حل (قوله وانتفاء نسب نفاه) وليس لغير صاحب الفراش استحقاق مولود على فراش صحيح وان نفاه عنه باللعان انتفاء حق الاستحقاق فان لم يصح الفراش كولد موطوعة بشبهة فكل أحد استحقاقه ولو في الذمي ولدا ثم أسلم لم يذبحه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه واسلامه وورثته وانتقضت القسمة ولو قتل الملاحن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه العصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغير ان بطر واسلام أو عتق أو ورق في القاذف أو المقدوف اه شرح مر (قوله وانتفاء نسب نفاه) ولا ينفع فيه رد القائف وحكمه على خلاف مقتضى اللعان اه سم (قوله للآيات السابقة) وجه دلالتها على ذلك ان الظاهر منها انها مسوقة لما يسقط الحد المذكور بقوله فاحلدهم ثمانين جلدة وقوله والذين يرمون أزواجهم كأنه معطوف على المستثنى في المعنى اه عن وعلى هذا يمكن شمول الآية لثلاثين فانظر ما وجه التوزيع (قوله وسقوط حصانتها في حقه) لو وطئ امرأة بشبهة أو ذكاح فاسد وقذفها أو كان ثم ولد ولا عن لم تسقط حصانتها في حقه ولا حد عليها لعدم تلطيح فراشه نعم يسقط عنه حد القذف وتتأبد الحرمة بينهما اه سم (قوله وسقوط حصانتها في حقه) اما حصانة الزاني فلا تسقط مطلقا اه قل على الجلال (قوله ويتعلق بلعانه أيضا وجوب الخ) اني بذلك لثلاثي توهم عطفه على عقوبة اه حل والمراد بالوجوب الثبوت لان هذا من خطاب الوضع ولا يقال المراد الوجوب علينا لقوله عليها وقوله لما مر من قوله لان اللعان في حقه كالبينة (قوله ولها العان لدفعها) أي لدفعها ظاهر العبارة ان لها تركه وان كان الزوج كاذبا لكن صرح الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب اثلاثا جلد أو ترجم وينفخ اهلها اه بروفي الحامبي وفي القواعد لعز بن عبد السلام وجوبه عليها أي لدفع العار عن أهلها اه \* (فروع) \* قال في الروض وشرحه فصل لو قذف من لاعنها زنا فقط ان قذفها بذلك زنا وأطلق لانا صدقائه فيه وانما عزر لا لايذاء فان قذفها بزنا آخر عزر أيضا فقط ان حدث بلعانه لكونها لم تلعن بلعانه وحدان لا عن سواها قذفها بذلك بعد اللعان أم قبله في الذكاح أم قبله وليس له اسقاط العقوبة من تعزير أو حد باللعان لانها بابت بلاء ان القذف الاول ولا ولد وان حد بالقذف الاول ولم يلعن ثم ادعاه أي القذف بذلك الزنا عزرا فلهو كذبه بالحد الاول ولا يلعن لاسقاط التعزير او قذفها بغيره أي بزنا غير ذلك الزنا فلا لعان لاسقاط العقوبة وهل يحد أو يعزر وجهان أو جهات الثاني اه سم (قوله ولوميتها) وحيث نذرت بقى اونه من نفسه وتسقط عنه وثمة التجهيز وله ان يستلحقه حيث نذرت كما تقدم في الاقرار بالنسب اه حل (قوله من العقد) قد اعترض في باب الرجعة على تعبير أصله بالعقد فكان المناسب له هنا ان يقول من امكان الاجتماع وهذا اضطر الى التعليل به (قوله وطلو بمجلسه) أي وقت العقد ثم صبرت سبعة أشهر وأنت له بولد اه شيخنا (قوله وهي بالمغرب) أي ولم يمتض زمن من يمكن اجتهادها مر ويدل عليه تعليله قال ع ش

انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق الولد بالمرأة (وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (عنه لها ولزاني) بقيد زنته بقول (ان سمها فيه) أي في لعانه للآيات السابقة في الاولى وقياسا عليها في الثانية (و) سقوط (حصانتها في حقه) لان اللعان في حقه كالبينة (ان لم تلعن) فان لاعنت لم تسقط حصانتها في حقه ان قذفها بغير ذلك الزنا لان قذفها به أو أطلق وخرج بقولي في حقه حصانتها في حق غيره فلا تسقط وقولي وحصانتها الى آخره من زيادتي (و) يتعلل بلعانه أيضا (وجوب عقوبة زناها) عليها ولو ذميمة لم يمسرو لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب (ولها العان لدفعها) أي العقوبة الثابتة بلعانه فان أثبتها ببينة فليس لها ان تلعن لدفعها لان انا لعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة (وانما ينفي به) أي بلعانه ولدا (بمكنا) كونه (منه ولوميتها) لان نسبه لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الميت ولد فلان (والا) أي وان لم يمكن كونه منه (كان ولده لسته أشهر) فأقل (من العقد) لان انتفاء زمن الوطء والوضع (أو) لاكثر منها بزم منها (طلو بمجلسه) أي مجلس العقد أو كان

الزوج محسورا لا انتفاء امكان الوطء أو سكع وهو بالشرق وهي بالمغرب لا انتفاء امكان اجتماعهما (لا يلعن لعنه) مفهومه لا انتفاء امكان كونه منه فهو منفي عنه بل لعان هذا ان كان الولد ناموا ولا يعتبر مضى المدة

بجامع الضرر بالامساك (الا  
لعذر) كان بلغه الخبر ليل  
فاخر حتى يصبح وحضرته  
الصلاة فقدمها أو كان جائعا  
فأكل أو مريضاً ومحبوساً  
ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك  
أو لم يحده فآخر لا يبطل حقه  
ان (تعسر) عليه (فيه اشهاد)  
بانه باق على النفي والابطال  
حقه كالأخر بلا عذر فيلحقه  
الولد وهذا القيد من زيادتي  
(وله نفي حل وانتظار وضعه)  
بقيد زده بقولي (لتحققه)  
أي لتحقيق كونه ولذا اذا  
يتوهم حلا قد يكون رجحا  
فينقبه به ووضع خلاف  
انتظار وضعه رجاء موته فلو  
قال علمته ولداً وأخبرت رجاء  
وضعه ميتاً فكنى اللعان بطل  
حقه من النفي لتفريطه (فان)  
أخرو (قال جهلت الوضع  
وأمكن) جهله (حلف)  
فيصدق لان الظاهر بواقعه  
بخلاف ما إذا لم يمكن كان غاب  
واستفيض الوضع وانتشر  
ولو ادعى جهل النفي أو  
الفورية وقرب اسلامه أو  
نشأ بعيداً عن العلماء أو كان  
عامياً صدق بيمينه (لا) نفي  
(أحد) توأمين بان لم يتخلل  
بينهما ستة أشهر) بان ولدا  
معاً وتخلل بين وضعهم مادون  
سنة أشهر لان الله سبحانه  
وتعالى لم يجز العادة بان يجتمع  
في الرحم ولين ماء رجل  
وولد من ماء آخر لان الرحم  
اذا اشتمل على المنى

مفهومة انه اذا مضى ذلك حقه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الآخر اه وعبارة الرشيدى قوله ولم يعض  
زمن يمكن فيه اجتماعهما يعني لم يعض زمن يمكن اجتماعهما فيه بالفعل بان قطع بانه لم يصل اليها في ذلك الزمن  
كان قامت بينة بانه لم يهراق بلسه في ذلك الزمن وهي كذلك ولا تنظر لاحتمال ارسال مائة اليها كانه له سم  
عن الشارح خلافاً للحج والاقتدي قال ان ذلك ممكن دائماً فلو نظرنا اليه لم يكن الحق فيما اذا كان أحدهما  
بالمشرق والاخر بالمغرب معذراً ابداً كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يعض زمن يمكن فيه الحج مجرد  
مضى مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذلك مذهب الحنفية لامذهبنا وبمذازم ما في حاشية  
الشيخ اه بحروقه (قوله وهي بالمغرب) أي وان كان ولياً يقطع بامكان وصوله اليها لانا لا نعول على الامور  
الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه النفي باطنا اه ع ش على مر (قوله المذكورة في الرجعة)  
من ان الامكان في المصور بمائة وعشرين وخطتين وفي المضغة بشانين وخطتين اه شيخنا (قوله والنفي  
فوري) الفوري انما هو الرفع للقاضي مع القول عنده هذا الولد ليس مني وأما النفي الذي في اللعان فليس فورياً  
اه وعبارة حل قوله والنفي فوري أي الحضور عنده القاضي اطالب النفي بان يقول هذا الولد ليس مني  
وقوله فآخر أي الذهاب للقاضي ويشير لهذا قول الشارح ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك اه شيخنا وعبارة  
شرح مر والنفي على الفور في الجسد بدله لا نه شرع لدفع الضرر فاشبهه الرد بالعيب والاختصاص بالشفعة فيأتي  
الحاكم ويعلمه بانتقائه عنه ويعذر في الجهل بالنفي أو الفورية فيصدق بيمينه ان كان ممن يخفى عليه عادة ولو  
مع مخالطته للعالماء وخرج بالنفي اللعان فلا يعبه برفقه فوراً انتهت وقوله فيأتي الحاكم ويعلمه الحج أي فلما راد بالنفي  
المشترط فيه الفور اعلام الحاكم واپس المراد منه النفي الذي يترتب عليه الاحكام لانه لا يكون الا باللعان اه  
رشيدى عليه (قوله الالعذر) عبارة شرح مر ويعذر لعذر مما سرق في أضرار الجماعة نعم يلزمه ارسال من  
يعلم الحاكم فان عجز فلا يشهدوا لابطال حقه كغائب آخر السير لغير عذر أو تأخر لعذر ولم يشهدوا والتعبير  
بأضرار الجماعة هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة ان المعتبر أعذارهما  
وهو متجه ان كانت أضيق لكلا وجداً من أعذارهما ارادة دخول الحمام ولولا لتظف كشملة اطلاقهم  
والاوجه ان هذا ليس عذراً للجمعة ومن أعذارها كل ذرير يكره ويعد كونه عذراً هنا ولا ينافي كونه  
عذراً في الشهادة على الشهادة كما يأتي لان الوجه اعتبار الاضيق من تلك الأعذار انتهت وقوله والاوجه  
ان هذا ليس عذراً للجمعة واپس من الأعذار الخوف من الحكماء على أخذ مال جوف العادة بانهم لا يفتلون  
الا باخذ لان التزلز على ذلك عزم على عدم اللعان لانه اذا اراده بعد ذلك طاب منه ذلك المال وانتظار قاض  
خير من المتولي بحيث لا يأخذ ما لا أصلاً أو دون الاول مجرد توهم لا تنظر اليه أما لو خاف من اعلامه جوراً يحمله  
على أخذ كل ماله أو قدرا لم تجز العادة باخذ مثله فلا يعبه عذره اه ع ش عليه (قوله ولم يمكنه اعلام  
القاضي) راجع لجميع ما قبله وقوله بذلك أي بانه باق على النفي وقوله أولم يجد معطوف على قوله كان بلغه  
الحج فهو مثال آخر لعذره وقوله ان تمس عليه فيه أي في العذر بجميع صورته السابقة وقوله فيلحقه الولد معطوف  
على قوله بطل حقه اه (قوله فلا يبطل حقه) المناسب ان يقول فلا يكون فوراً لانه المستثنى منه واجب  
بانه يلزم من كونه فورياً انه يبطل حقه بالتأخير اه شيخنا (قوله وله نفي حل الحج) هذا في قوة الاستثناء  
من قوله فوري (قوله فلو قال علمته ولداً) أي وقد جهل ان الميت ينفي حتى يصح قوله فكنى اللعان فان كان  
عالمًا بانه ينفي لم يصح هذا القيل لما علمت ان الميت يلاعن لنفيه (قوله أو كان عامياً) أي ولو كان مخالطاً  
للعالماء وهذا راجع للمورتين فما هنا يخالف الرد بالعيب في انه اذا ادعى جهل الخيار وكان مخالطاً لا يعذر  
بخلاف دعوى جهل الفورية فما هنا وما سبق فيها على حد سواء (قوله من ماء آخر) أي من ماء رجل  
آخر فهو بلاضافة دليل ما بعده وفيه قصور فكان المناسب أن يقول من ماء بالتوئين أي سواء كان من ماء



استدفعه فلا يتأتى قبوله مني آخره فالتوأمين من ماء رجل واحد في حل واحد فلا يتبعضان لحوقاً ولا انتفاءً فلو نفي أحدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الأول مع الثاني ولم يعكس لقوة الحقوق على النفي لأنه معمول به بعد النفي ولا كذلك النفي بعد الاستلحاق ولأن الولد الحق بغير استلحاق عند إمكان كونه منه ولا يتنفي عنه ٤٤٠ عند إمكان كونه من غيره إلا بالنفي أما إذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فما كثر فهمما جلان

يصح نفي أحدهما وما وقع في الوسيط من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمين جرى على الغالب من أن العلوق لا يشارن أول المدة كما يؤخذ مما قدمته في الوصية (ولو هي بولد) كان قيل له تمت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا (فاجاب بما يتضمن اقرارا كأمين أو نعم لم ينف) بخلاف ما إذا اجاب بما لا يتضمن اقرارا كقوله جزاك الله خيرا أو بارك عليك لأن الظاهر أنه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء (ولو بانث منه ثم قذفها) فإن قذفها (زنا مطلق أو مضاف لبعدها النكاح لأن لنفي ولد) يمكن كونه منه كما في صاب النكاح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا المضاف إلى بعد النكاح بخلاف المطلو ويسقط بلعانه فان لم يكن ولدي يمكن كونه منه فلا لعان كالأجنبي ولأنه لا ضرورة إلى القذف حينئذ (والا) بان قذفها بزنا مضاف إلى ما قبل نكاحه وهو ما اقتصر عليه الأصل أو إلى ما بعد البينونة (فلا لعان) سواء أ كان ثم ولدت لتقصيره أذ كان حقه أن يطلق القذف

الأول أو غيره بدليل التعليل ولا يمكن قراءته بالتنوين لأنه يصعد عنه ما بعده (قوله استدفعه) أي صوناته من نحو هواء اه شرح مر (قوله فلا يتأتى قبوله مني آخر) أي ومجيء الولدين انما هو من كثرة المساءة فالتوأمين من ماء رجل واحد في حل واحد اه شرح الروض اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله فلا يتأتى قبوله مني آخر) وعبارة الدميري منيا آخر وهذا يرد قول ابن العسما في التعقبات في باب الفصل أن الولد ينتسب بدخول المني عليه بدليل نفيه صلى الله عليه وسلم أن يسقي الرجل مازرع غيره فإذا وطئت المرأة وهي حامل انعطفت الرحم على المني لاجل انعطاف الولد وقد سمعت من بعض القوابل أن الولد يمازل وهو ملطخ بالمني إذا كانت أمه قريبة عهد بجماع اه حل (قوله ولم يعكس) أي بان يتنفي الثاني كالاول وقوله لقوة الحقوق قد علله بتعليق (قوله إلا بالنفي) عبارة شرح الروض وان بادر نفيه انتفى كالاول والمعتبر في ذلك نفيه وان لم يكن بلعان فقوله بلعان ليس بقيد اه سم (قوله فهمما جلان) أي فالثاني من ماء رجل آخر بعد وضع الاول لما تقدم من أن الله لم يجز العادة الخ وجم ذاي علم ما في كلام سم اه حابي (قوله لا يشارن أول المدة) أي بل يتأخر والمدة ستة أشهر ولحظتان اه شيخنا وهذا الغالب فيه إذا كان العلوق بسبب الجماع في تأخر نزول المني على ادخال الذكر فإذا أتت به لسته فقط كانت مدة الحمل ناقصة لحظه الوطء مع أن أقلها ستة والعظمتان وغير الغالب أن يكون العلوق باسند دخال مني اه (قوله ولو هي بولد) أي والحال أنه متوجه للعالم أمة أو قد سقط عنه التوجه إليه لعذبه اه شرح مر (قوله فاجاب بما يتضمن الخ) أي وهو عذور بالتأخير فلا يتنفي ما سبق من كون النفي على الفور اه حل (قوله كقوله جزاك الله خيرا) ولا يقال قد زالت فور به النفي به هذا لا نقول يمكن أن يحمل على ما إذا قاله في توجيهه للقاضي أو في حاله يعذر فيها بالتأخير كخوایل اه حل (قوله ولو بانث ثم قذفها الخ) ولو قال الزوج قد قذفتك في النكاح فليلعان وأدعت هي صدوره قبله صدق بيمينه ولو اختلفا بعد الفرة وقال قذفتك قبلها فقاتل بعدها صدق بيمينه أيضا ما لم تنكر أصل النكاح فتصدق بيمينه أو قال قذفتك وأنت صغيرة فقاتلت بل بالغة صدق بيمينه ان احتمل صدوره في صغرها أو قال قذفتك وأنا ما ثم فأنكرت نومه لم يقبل منه لبعده أو أنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة وتازعته صدق بيمينه ان عهد لها ذلك والاصدقت أو أنا صبي صدق ان احتمل نظير ما مر أو أنا مجنون صدق ان عهد له اه شرح مر (قوله لبعده النكاح) بالنصب مع حذف الجرور وهو ما يكيد له ما بعده أي لما بعد النكاح ولا يشرأب الجرم لما يلزم عليه من خروج بعد عن الظرفية وعن الجرمين (قوله لا عن لنفي ولد) مع قول الشارح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن الخ هذه أحكام ثلاثة ترتبت على هذا اللعان وترتب عليه أيضا سقوط حضانتها في حقه والتعريم المؤبد وأما الانقاسخ فلا يرتب عليه لأن الكلام في البائن (قوله بخلاف المطلق) أي لأنه يحتمل أن يكون المراد الزنا قبل النكاح وهو لا يلاعن في ذلك كما سيصرح به اه حل (قوله مضاف إلى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية ومضافه إلى ما قبل النكاح اه برلسي اه سم (قوله وتسقط عقوبة القذف) أي القذف المضاف لما قبل النكاح أو بعد البينونة ويدل على هذا قوله فان لم ينشئ عوقب وأما عقوبة القذف المنشأة تسقط بالاولى لأنها هي سبب اللعان (قوله وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه) هذا مع انتفاء الولد من جملة الأحكام الستة وبقى ثلاثة ترتبت على هذا اللعان وهي تأييد التعريم ووجوب العقوبة عليها وسقوط حضانتها وأما السادس وهو الانقاسخ فلا يتأتى

هنا

أو يضيفه إلى ما بعد النكاح أم لا إذا ضرورة إلى القذف (و) لكن (له انشاؤه) أي القذف المطلق أو المضاف إلى بعد

النكاح (ويلاعن لنفيه) أي الولد بل يلزمه ذلك ان علم أو ظن أنه ليس منه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان لم ينش عوقب

## \* (كتاب العدد) \*

أخوت الى هنا لترتبها على الطلاق واللعان وألحق الايلاء والظهار بالطلاق لانهما كانا طلاقا والطلاق  
 تعلق بهما وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كقوله واضح وقوله لم يكفر جاحدها لانها غير  
 ضرورية يظهر حمله على بعض تفاصيلها وكررت الاقراء المحقق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا  
 واستثناء معاً انما لا يتقيد بيقين البراءة لان الحامل تحيض لكونه نادرا اه شرح مر وقوله والطلاق تعلق  
 بهما أي وذلك لانه اذا مضت المدة في الايلاء ولم يطأ طوبى بالوطء أو الطلاق فان لم يفعل طلق عليه القاضي على  
 ما مر اذ اظهر ثم طلق فوراً لم يكن عائدا ولا كفارة اه ع ش عليه (قوله لاشتمالها عليه غالباً) احتريزه  
 عن وضوح الحمل فان العدد غير ملحوظ فيه اه شيخنا (قوله وهي مدة تربعص الخ) نقل عن المختار ان معناه  
 تنتظر ان يمكن ان يقال معناه صبر وتتمهل اه شيخنا وفي المصباح تربعصت الامر تربعصا تنتظرته والرصة وزن  
 غرقته منه وتربعصت الامر بفلان توقعت نزوله به اه (قوله لمعرفة براءة زوجها) المراد بالمعرفة ما يشمل  
 الظن اذ اعدا وضع الحمل يدل عليها ظنا اه شيخنا (قوله أو لا تعبد) أو هذه حقيقة بالنسبة لما قبلها وممانعة  
 خلوا بالنسبة لما بعده وقوله أو لا تعبد ما مانعة خلوا بالنسبة لكل من الامر من قبلها فالتفجع بجمع يتبع مع التعبد ومعرفة  
 البراءة لان مدة الوفاة اما المعرفة البراءة فحين تعبد أو لا تعبد في غيرها والتفجع مصاحب لكل منهما ما فيها اه  
 وفي المختار ان جميع الرزية وقد فجعت المصيبة أي أوجعت مويا به قطع وفجعت أيضا تفجعا وتفجع له أي توجع  
 (قوله أو لا تعبد) وهو اصطلاح لا يعقل معناه عبادة كان أو غيرا فقول الزركشي لا يقال فيها تعبد لانها  
 ليست من العبادات المحضة غير ظاهر اه شرح مر (قوله وتحمينا لها الخ) عطف تفسير أي حفظا وهذا بيان  
 لحكمها في الاصل والافقد تكون للتعبد كالصغيرة والآنسة اه شيخنا (قوله تعبد عدة بوطء شبهة) أي  
 لا توجب الحد على الواطئ وان أوجبته على الموطوءة كالأزني المراهق بالغة أو المجنون بعاقلة الا المذكور لان  
 الاكرام وان لم يوجب الحد وزنا فلا يوجب العدة ولا يثبت النسب اه حل وعبارة شرح مر ولو أكره  
 على الزنا بامرأة فخرت منه لم يلحقه الولد لاننا لا نعرف كونه منه والشرع منع نسبه منه كذكره الغزالي في وسيله  
 ولانه وطء محرم ويؤلف وطء الشبهة بان ثبوت النسب فيه انما جاء من جهة ظن الواطئ ولا ظن ههنا ووطء  
 الاب جارية ابنه مع علمه بان شبهة الملك فيها قامت مقام الظن وما ذكره المتولي من حقوقه ضعيف انتهت (قوله  
 بوطء شبهة) أي منه وان كانت هي زانية ومثله استدخال المني وظاهر كلامه انه لا فرق بين أن يكون كل منهما  
 في القبل أو في الدبر اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله واستدخال منيه أي ولو في الدبر أو من محبوب أو  
 خصي أو غير مستحكم له من مسوح والمراد المني المحترم بان لا يكون حال خروجه محرما لذاته في ظنه أو في الواقع  
 فشميل الخارج بوطء زوجته في الحيض مثلاً أو باستمنائه بيدها أو بوطء أجنبية يظنها حليته أو عكسه أو  
 بوطء شبهة كمنكاح فاسد أو بوطء الاب أمة ولده ولو مع علمه بها فاذا استدخلته امرأة ولو أجنبية عالمة بحاله وجب  
 به العدة ولحق به الولد الحاصل من ذلك الوطء وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع معا كالزنا  
 والاستثناء به غير حليته أو الخلق به شيخنا الخارج بالنظر أو الفكر المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان  
 طنته غير محرم كما في شرح شيخنا لكن تقدم عن الزركشي ان الولد الحاصل به من زوجته لا حق به منسوب اليه  
 وهو ظاهر من حيث القرائن وبما ذكره علم انه كان الاولى له صنف اسقاط الضمير في منيه فتأمل اه (قوله  
 أو بفرقة زوج) أي ينسب له الولد بان كان فحلاً أو خصياً أو مجبواً بالامسوح لانه لا ينسب له الولد اه من  
 الحلي وقوله لا يمسوح أي ولو استحقاقاً نزل ماؤه في فرجها اه ع ش على مر (قوله أو غيره) أي غير  
 المذكور كالردة والملك (قوله) نحل منيه المحترم) شمل كلامه مني المحبوب لانه أقرب للعلاقة من مجرد ايلاج قطع

## \* (كتاب العدد) \*

جمع عدة مأخوذة من العدد  
 لاشتمالها عليه غالباً وهي مدة  
 تربعص فيها المرأة لمعرفة براءة  
 زوجها أو لا تعبد أو لا تفجعها على  
 زوج كسبائي والاصل فيها  
 قبل الاجماع الآيات الآتية  
 وشرعت صيانة للنسب  
 وتحصينا لها من الاختلاط  
 (تعبد عدة بوطء شبهة أو  
 بفرقة زوج) بطلاق أو  
 فسح أو انفساخ بلعان أو  
 رضاع أو غيره (دخل منيه  
 المحترم)



فيه بعدم الانزال وقول الأطباء الهواء يقسده فلا يتأني منه ولدن لا ينافي الامكان على انه لو قبل بانه متى حلت  
منه تبين عدم تأثير الهواء فيه لم يعد ومن ثم لحقه النسب أيضا اه شرح مر (قوله منيه المحترم) العبرة  
في الاحترام بحال خروجه فقط حتى اذا خرج منه متى بوجه محترم كما اذا علا على زوجته فاحذته اجنبية عامة بانه  
من اجنبي واستدخلته فهو من محترم تجب به العدة والولد منه حرم سبب ولو ساحت امراته التي نزل فيها ماؤه  
امرأة اجنبية فخرج ماؤه منها ونزل في الاجنبية فهو محترم والولد المنعقد منه ولد ولو استجنى بمخرج من منى  
على الحجر فاحذته امرأته عمد او استجنت به فدخل ما عليه فرجها فهو محترم اهم مر (فرع) مجرد ما كان دخول  
الماء لا عبرة به فلا تجب به العدة ولا يلحق الولدان كان كل ما مضى من العدة يمكن فيها ارسال الماء الى الزوجة  
واستدخالها لکن علمنا انه لم يجتمع به الكونه عندنا جميع تلك المدة اهم مر اه سم (قوله أو وطئ ولو في دبر)  
ولو وطئ زوجته طائفاً اجنبية وجبت العدة بلا شكل بل لو استدخلت هذا الماء زوجة أخرى وجبت  
العدة أيضا ما يظهر اه سم وصورة ذلك ان يتزوج امرأته ثم يطأها بطنها اجنبية وان وطأها اياها زنا ثم  
طأها ولم يتفوله وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقة ولا تنظر لكون الوطء بقصد الزنا حتى يقال لا عدة  
عليها لكونها مطلقاً قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتباراً بكون الوطء في نفس الامر زوجة وما  
تخل به بعض ضعفة الطالبية من ان المراد ان من وطئ بذلك الظن وجب عليها ان تعتمد مع بقاء الزوجية وحرم على  
زوجها وطؤها قبل انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا فالزنا لا حرمة له وان نظر الى  
كونه زنا وجبة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا للعدة فتنبه له فانه دقيق اه ع ش (قوله ولو في دبر) غاية في  
الوطء وادخال المنى والمراد بالمحترم ما خرج على وجه الحل وان استدخلته على وجه الزنا اه شيخنا (قوله ولو  
بعد خلوة) وعليه لو احتل بها ثم طأها فادعت انه لم يطأ لتزوج حالاً صدقت بيمينها بناء على ان منكر الجماع  
هو المصدق وهو الراجح وان ادعى الزوج الوطء ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه الانصف المهر  
صدق بيمينه وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لا اعترافها بالوطء وتقدم قبيل الايلاء التصريح به في كلام  
المصنف حيث قال واذا طلق الزوج دون ثلاث وقال وطئت فلي الرجعة وان كرت صدقت بيمينها ما وطئها  
اه ع ش على مر (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن الخ) استدلل بمنطوق الآية على المفهوم وبمعناها على  
المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيها ولم يستدل على وطء الشبهة (قوله وانما وجبت بدخول منيه  
الخ) جواب عما يقال ان مقتضى الآية انه لا عدة عند انتفاء الوطء وان وجد الاستدخال (قوله وخرج بزادني  
المحترم غيره الخ) أي فلا عدة ولا نسب يلحق به ولو استمنى بيده من برى حرمة فالاقرب عدم احترامه اه شرح  
مر (قوله أو يتقن براءة رحم) معطوف على الغاية فهو غاية في المسئلةين أيضا اه شيخنا وانظر هل يصلح  
رجوعه لوطء الشبهة وقر شيخنا المذكور انه راجع اليه أيضا اه (قوله كما في صغير) أي وطئ أو صغيرة أي  
وطئت أو استدخلت الماء أي وقدمت كل منهما للوطء فان سنة لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتمل الوطء اه  
حل (قوله واكتفى بسببه) أي الازال وكون الوطء سبباً للانزال المذكور صحيح وأما كون ادخال المنى سبباً  
لانزال فغير صحيح لان الادخال سبب للعلق لا لانزال وأجيب بان قوله أو ادخال بالجر عطف على سببه اه  
شيخنا وهذا كلام مبني على ان الضمير في عن راجع للانزال ويمكن انه راجع للعلق ويكون الضمير في سببه  
كذلك ومن المعلوم ان كلام الوطء وادخال المنى سبب للعلق فينشد به رفع المعطوف بل هو الاظهر في  
العبارة تأمل (قوله كما اكتفى الخ) كل قياس الاكتفاء باستدخال المنى الاكتفاء بحصول المشقة وان لم يوجد  
السفر اه حل (قوله فعدة حرة) أي في نفس الامر حتى لو وطئها بطنها أمه أو زوجته لامة فان طئه لا يؤثر  
بل تعد بثلاثة أقراء وهذا بخلاف ما لو كانت أمة في نفس الامر لغير موطنها شخص شبهة طائفاً انما زوجته الحرة  
فانها تعد بثلاثة أقراء تبعاً لظنه فالخاصل ان طئه الحرة يؤثر وظنه الرق لا يؤثر هذا ما في شرح مر ثم قال بعدم

أو وطئ (ولو في دبر) بخلاف ما اذا لم يكن دخول منى ولا وطء ولو بعد خلوة قال تعالى ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة وانما وجبت بدخول منيه لانه كالوطء بل أولى لانه اقرب الى العلق من مجرد الوطء وخرج بزادني المحترم غيره بان ينزل الزوج منيه بزنا فدخله الزوجة فرجها (أو يتقن براءة رحم) كما في صغير أو صغيرة فان العدة تجب لعموم الأدلة ولان الانزال الذي به العلق خفي يعسر تتبعه فاعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء أو ادخال المنى كما اكتفى في الترخيص بالسفر واعرض عن المشقة (فعدة حرة تحيض ثلاثة اقراء) ولو جابت الحيض فيها بدواء قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (ولو مستحاضة) غير متجمعة فتعند باقرائها المردودة هي اليها

من عادة وتميز واقل حيض كمر في بابه (والقرء) المراد هنا (طهر بين دمين) أي دم ٤٤٣ حيضين أو حيض ونفاس أو نفاسين أخذ من

قوله تعالى فطافوهن بعدتهن  
أي في زمنها وهو زمن  
الطهر لان الطلاق في الحيض  
حرام كمر وزمن العدة  
بعقب زمن الطلاق والقرء  
بالفتح والضم مشترك بين  
الطهر والحيض ومن اطلاقه  
على الحيض ما في خبر النسائي  
وغیره ترك الصلاة أيام  
اقرائها وقيل حقيقة في الطهر  
بجاء في الحيض وقيل عكسه  
ويجمع على اقرء وقرء واقرء  
(فان طلقت طهرا) وقد  
بقي من زمن الطهر شيء  
(انقضت) عدتها (بطعن في  
حيضة ثالثة) لحصول الاقراء  
الثلاثة بذلك بان يحسب ما بقي  
من الطهر الذي طلقت فيه  
قرأ وطئ فيه أم لا ولا بعد في  
تسمية قرأين وبعض الثالث  
ثلاثة قرء وكذا فسر قوله تعالى  
الحج أشهر معلومات بشوال  
وذي القعدة وبعض ذي  
الحجة (أو) طلقت (حائضا)  
وان لم يبق من زمن الحيض  
شيء (ففي رابعة) أي فتتقضى  
عدتها بالطعن في حيضة رابعة  
لتوقف حصول الاقراء  
الثلاثة على ذلك وزمن  
الطعن في الحيضة ليس من  
العدة بل يتبين به انقضائها  
كم مر في الطلاق وخرج  
بالطهر بين دمين طهر من لم  
تحض ولم تنفس فلا يحسب  
قرأ (و) عدة حرة (منجبرة)  
ولو منقطعة الدم بقيد زده  
بقولي (طلقت أول شهر) كان على الطلاق به

هذا قضية المنقول وهو الوجهة في الشرح الصغير المشهور والقطع به وان جرى به ضمهم على خلافه ولو وطئ  
أمة يظن أنه برئ بها اعتدت بقرءة لحقه ولا أثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم يحد كما أتى لعدم تحقق المفسدة بل ولا  
يعاقب في الاخرة عقاب الزاني بل دونه كذا كره ابن عبد السلام وغيره نعم فسق بذلك كذله ابن الصلاح  
وكذا كل فعل قدم عليه ظانا أنه معصية إذا هو غيرها أي وهو مما يفسق به لو ارتكبه حقيقة اه وقوله فإذا  
هو غيرها هذا يشك كل عليه ما لو زوج أمة مورثه ظانا بحياته فبان ميتا فإنه صحيح مع ان اقامه على العقد حرام  
لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه وهو يقتضي الفساد وتعاطي العقود الفاسدة كبيرة ومقتضاه ان يفسق به فلا  
يصح ان قلنا ان تزويجه بالولاية على المرحوم والمزوج موليته بعد اذنها ظانا أنه لا ولاية له كان زوج أخته  
ظانا حياة والده فبان خلافه اللهم الا ان يمنع ان تعاطيه ذلك كبيرة فلا يفسق به على ان المعتمد في تعاطي العقود  
الفاسدة انه ليس كبيرة خلافا للحج اكن هذا لا يرد لان القائل بنفسه انما هو لا قدمه على التصرف فيما يعتقده  
لغيره اه عس عليه وعبرة حل قوله وعدة غير حرة أي لم يظنها الواطئ حرة لانه يعتبر بظنه الا ان كانت  
عدة الموطوءة في نفس الامر أكثر فيعتبر الاكثر فادخل زوجته الحرة وزوجته الامه لم يعتبر بظنه وتعد عدة الحرة  
كذا قرر شيخنا وعبرة حج العبرة في كونها حرة أو أمة بظان الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره بظنها  
زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء او حرة بظنها أمة اعتدت بقرء واحد او زوجته الامه اعتدت بقرءين لان العدة  
حقه فنيطت بظنه هذا ما لا مذهب له وهو ظاهر وان اعترض بان المنقول خلافه اه ولو تزوج لقيطة ثم أقرت بالرق  
فان طلقها اعتدت عدة حرة لحقه وان مات اعتدت عدة أمة لحق الله تعالى انتهت (قوله من عادة الحج) من تعليلية  
متعلقة بمردودة ولا يصح أن تكون بيانية للاقراء ان المراد بها الاطهار والمذكورات ليست اطهارا اه شيخنا  
وقوله ولا يصح الحج فيه نظر ظاهر وعبرة شرح مر وعدة مستحاضة باقراؤها المرودة هي اليها حيضا وظهر افتراء  
معتادة لعدتها فيهم ما وميزة تميزها كذلك ومبتدأة ليوم ويلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر فعدتها تسعون  
يوما من ابتدائها ان كانت حرة لاشتغال كل شهر على حيض وطهر غالبا انتهت (قوله المراد هنا بخلافه  
في الاستبراء) فان المراد به الحيض وبخلافه في الحديث الا أني اه شيخنا (قوله أخذ من قوله تعالى) دليل  
على كون المراد بالاقراء الاطهار وقوله وهو زمن الطهر عس من الدعوى فلذلك عساه بقوله لان الطلاق الحج  
وهناك مقدمة متوقفة توقف عليها تمام الدليل أي ولو كان القرء هو الحيض لكننا مأمورين بالحرام وأما  
قوله وزمن العدة الحج فلم يعرف موقعه من الدليل الا ان يقال على بعدانه بيان المراد من تفسير الآية بقوله  
أي في زمنها اه (قوله أو نفاسين) بان كانت حاملا من الزنا أو من شبهة ثم طلقها وهي حامل ثم وضعت ثم حملت  
من الزنا أيضا ثم وضعت فان الطهر بينهما ما بعد قرأته بعد ذلك بقرأين فالعقب يكون الثاني من زنا فقط وكتب  
أيضا بان كان الحمل الثاني من زنا الاول من شبهة أو زنا وقد طلقها وهي حامل اه شيخنا الحنفى رضى الله عنه  
(قوله مشترك بين الطهر والحيض) وذلك لان القرء من القرء بالفتح وهو الجمع والدم زمن الطهر يتجمع في  
الرحم وفي الحيض يتجمع بعضه ويستترسل بعضه الى ان يدفع الكل اه شرح مر (قوله وقد بقي من زمن  
الطهر شيء الحج) فان لم يبق بان طلقها مع آخره فلا بد من ثلاثة كاملة والحاصل ان الاقراء تكون ثلاثة كاملة في  
ثلاث صور ان يطلقها مع آخر الطهر أو آخر الحيض أو في اثناء الحيض وتكون اثنين وبعض ثالث فيما اذا بقي  
من الطهر شيء اه (قوله بان يحسب ما بقي من الطهر الحج) في المباح حسب المال حسب ما من باب قتل أحصيته عددا  
وحسبة بالكسر وحسبنا بالضم اه وهذا هو المراد هنا ثم قال وحسبت زيدا قائما أحسب من باب تعب في لغة  
جميع العرب الابنى كناية فانهم يكسرون المضارع أيضا على غير قياس حسبنا بالكسر بمعنى ظننت واحتسب  
فلان ابنه اذا مات كبيرا فان مات صغيرا قبل افتراطه واحتسب الاجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا اه  
(قوله ليس من العدة) أي فلا يصح فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو أختها اه شرح مر (قوله ولم تنفس)



(ثلاثة أشهر) هلالية (حالا) لا بعد اليأس لاشتغال كل شهر على طهر وحيض غالباً مع عظم مشقة الصبر إلى سن اليأس أم لو طلقت في اثنتائه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوماً حسب قرأ الاشتماله ٤٤٤ على طهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وان بقي منه خمسة عشر يوماً فاقبل لم

يحسب قرآن لاحتتمال أنه لا حيض فتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية (و) عدة (غير حرة) تحيض ولو بمعضة أو مستحاضة غير متغيرة (قرآن) لانها على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وانما كتبت القرء الثاني لتعذر تبعيضه كالطلاق اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كاهه فلا بد من الانتظار الى ان يعود الدم (فان عتقت في عدة رجعية فكمرة) فتكمل ثلثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في أكثر الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة يدونية لانها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة (متغيرة بشرطها) السابق وهو وان تطلق أول شهر (شهران) فان طلقت في اثنتائه والباقي أكثر من خمسة عشر حسب قرأ فتكمل بعده بشهر هلالى والام يحسب قرأ فتعد بعده بشهرين هلالين على المعتمد خلافاً للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف وهذا من زيادى (و) عدة (حرة) تحض أو يئست) من الحيض (ثلاثة أشهر) هلالية بان انطبق الطلاق على أول

يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيها والضم أنصح اه شورى وهذا في الماضى وأما المضارع فهو على زنة مضارع علم لا غير من باب تعب اه شيخنا (قوله ثلاثة أشهر حالا) محل هذا ان لم تحفظ قدر أدوارها والا اعتدت بثلاثة منها كذكره في الحيض سواء أ كانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل وكذا لو شككت في قدر أدوارها ولكن قالت اعلم انهم لا يتجاوز سنة مثلاً أخذت بالاكثرو وتجعل السنة دورها ذكره الدارمى ووافقه النووي في مجموعه في باب الحيض وهو المعتمد اه شرح مر (قوله لا بعد اليأس) أى خلافاً للضعيف القائل بان عدته بالنسبة لحملها لا لزواج للرجعة والسكنى ثلاثة أشهر بعد اليأس لانها قبله متوقعة للحيض المتيقن اه من أصله وشرح مر وأما بالنسبة للرجعة والنفقة فهي ثلاثة أشهر بعد الفراق (قوله أم لو طلقت الخ) أى في المفهوم تفصيل (قوله فان بقي منه أكثر الخ) كذا في الروض وكتب عليه مر بخطه مراده بالاكثر يوم فأكثريكون المراد انه ان بقي منه ستة عشر يوماً فأكثرو وجهه واضح فانه لو اكتفى بمادون السنة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطاباً لاول الحيض وأقبله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوماً ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوماً وليلة حيضاً والخمسة عشر طهرها اه سل (قوله لاشتماله على طهر) أى وحيض (قوله فتعد بعده بثلاثة أشهر) انظر لم تكمل على هذا وتكون أشهرها عدديه أو هلالية في غير المكمل والجواب ما أشار له الشارح بقوله لاحتتمال انه أى ما بقي من الشهر حيض (قوله لانها على النصف من الحرة الخ) وليس هذا من الامور الجلية التي ينساويان فيها لان ما زاد على القرء هنالك زيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرة أكثر نفست بثلاثة اه شرح مر (قوله فان عتقت في عدة رجعية الخ) وأما العكس بان تصير الحرة أمة في العدة لالتحاقها بالحرب فتكمل عدة حرة على أوجه الوجهين اه شورى (قوله شهران) انظر لم تكن شهر ونصف على القاعدة لان التنصيف ممكن كما جرى عليه البارزى والجواب ان الفرض انهم من ذوات الاقراء وجوب الشهرين لا لذاته - ما بل ليتوصل بهم الى قرأين ولا يحصل القرآن غالباً الا من شهرين لامن شهر ونصف (قوله وعدة حرة لم تحض) أى أصغرهما أو لعله أو جيلة منعتهار وية الدم أصلاً وأولدت ولم تردما اه شرح مر وفي القوت ما نصه (فرع) \* لو ولدت ولم تحض فاضاقت ولا نفاسا في عدتها وجهان احدهما بالاشهر وهو قضية كلام الكتاب وظاهر القرآن الى ان قال والثاني انهم من ذوات الاقراء وصححه الفارفى فعلى هذا هي كمن انقطع دمها بالاسبب ظاهر فالشارح ممن يختار الوجه الاول اه زشيدى عليه وفي قل على الجلال قوله حرة لم تحض الخ أى وان ولدت ورأت نفاسا اه ولو ادعت انها من ذوات الاقراء ثم أكذبت نفسها وادعت انها من ذوات الاشهر لم يقبل قولها لان قولها الاول يتضمن ان عدتها لا تنقضى بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم أكذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما أفتى به والد شيخنا لان الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهي مقبولة وان خالفت عادتها اه حل (قوله ثلاثة أشهر هلالية) ومر في السلم انه لو عتقت في اليوم الاخير من الشهر كصفر واجل بثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجادى أو جادى فقط حل الاجل بمضيتها ولم يتوقف على تكميل العدد بشئ من جمادى الاخيرة ومثله يجىء هنا اه من شرح مر (قوله ان ارتبتم) أى ان لم تعرفوا ما تعتد به التي يئست اه خطيب وخطاب الأزواج لان العدة حقهم لانها شرعت لصيانة ما هم اه ع ش (قوله أى فعدتهن كذلك) فالخبر محذوف دل عليه ما قبله (قوله كملتهن من الرابع ثلاثين) وفارق ما مر في المتغيرة بان التكميل ثم لا يحصل

الشهر قال تعالى واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن أى فعدتهن الفرض كذلك (فان طلقت في اثنتائه شهر كملتهن من الرابع ثلاثين) يوماً سواء أ كان الشهر تاماً ناقصاً (و) عدة (غير حرة) لم تحض أو يئست (شهر ونصف) لانها على النصف من الحرة وتعيرى بغير حرة أعظم من تعيرى بامة (ومن انقطع دمها) من حرة أو غيرها

(ولو بلا علة) تعرف (تصبر حتى تحيض) فتعبد بأقراء (أو يأس) فبأشهر وان طال صبرها لان الأشهر انما شرعت التي لم تحض وللآيسة وهذه غيرهما (فلوحاضت من لم تحض) من حرة أو غيرها (أو) حاض (آيسة) كذلك (فيها) أي في الأشهر (فبأقراء) تعبد لانها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفسراغ من بدلها فتنتقل اليها كالتميم اذا وجد الماء في أثناء التيميم فان حاض بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بانها عند اعتدادها بالأشهر من المدة لم يحض والثانية ففيها تفصيل ذكرته بقولي (كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح) زوجها آخر فانها تعبد بالأقراء لتبين انها ليست آيسة فان نكحت آخر فلا شيء عليها لان قضاء عدتها طاهر رافع لعلق حق الزوج بها والشروع في المقصود كما اذا قهر المتيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وذكر حكم غير الحرة فحين لم تحض من زيادتي (والمعتبر) في اليأس (يأس كل النساء) بحسب ما يبلغنا خبره لا طوف نساء العالم ولا يأس عشيرتها فقط واقضاء اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (و) علة حامل

الغرض وهو تبين الطهر بخلافه هنا لان الأشهر متصلة في حق هذه اه شرح مر (قوله ولو بلا علة) هذه الغاية لرد على القديم القائل بان من انقطع دمها العلة تبرص تسعة أشهر ثم تعبد بثلاثة أشهر وفي قول قديم أيضا تبرص اربع سنين ثم تعبد بالأشهر اه من شرح مر (قوله ولو بلا علة تعرف) قديده لان الانقطاع في الواقع لا بد له من علة فصب النبي قوله تعرف اه شيخنا (قوله تصبر حتى تحيض) ثم اذا أوجبنا الصبر فذلك بالنسبة الى العدة أما بالنسبة الى امتداد الرجعة ودوام النفقة فلا لما يلحق الزوج في ذلك من الضرر بل تمتد الرجعة والنفقة الى ثلاثة أشهر فقط ذكره الراجعي في الكلام على عدة المتخيرة اه شوبري لكن استظهر ع ش على مر ان الرجعة والنفقة يمتدان الى الحيض أو اليأس اه وعبارته وهل يمتد زمن الرجعة الى اليأس أم تنقضي بثلاثة أشهر كظنهم السابق في المتخيرة الظاهر الاول اه عيرة وهل مثل الرجعة النفقة أم لا فيه نظر أيضا والا قرب الاول لان النفقة تابعة للعدة وثابتا ببقائها وطريقه في الخلاص من ذلك ان يطلقها بقية الطلقات الثلاث انتهت (قوله فبأقراء تعبد) ولوحاضت الآيسة المنتقلة الى الحيض قرأ أو قرأت ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر قال ابن المقرئ كذا ذات أقراء آيسة قبل تمامها اه شرح مر والإقراء أي في من لم تحض يجب ان تكون كاملة لان ما مضى من طهرها لا يحسب قرأ لعدم كونه بين دمين وأما أقراء الآيسة فالمراد بها اثنان والثالث هو ما كانت فيه فتحسب مدة الخلو طهر الكون بين دمين فليست به لذلك اه شيخنا (قوله لتبين انها ليست آيسة الخ) أي وحيضها حينئذ يمنع صدق القول بانها من اللاتي لم يحضن ومن اللاتي ينسن (قوله فان نكحت آخر) أي نكاحا صحيحا فلوطلقها الزوج من غير دخول فورا هل تعبد بالأقراء لزوالم تعلق الزوج أولا لانها شرعت في المقصود الذي هو النكاح اه حل (قوله والمعتبر في اليأس) أي في تقدير زمنه فينبغي ان يختلف باختلاف الاعصار (قوله لا طوف) بالرفع عطف على يأس أي المعتبر يأس كل نساء عصرها لا طوف نساء العالم بأسره وقيل انه بالجاء عطف على ما في قوله بحسب ما يبلغنا خبره أي لا يحسب طوف الخ والمعنى ظاهر لكن ينافيه قوله ولا يأس عشيرتها فانه يقتضي انه عطف على يأس اه شيخنا وقوله لكن ينافيه الخ الظاهر انه لا منافاة بل جرح في غاية الوضوح فالتقدير لا يحسب طوف أي جملة نساء العالم ولا يحسب يأس عشيرتها وهذا واضح جدا تأمل والمراد بالطوف الجميع وهذا ليس قولاً في المسئلة بخلاف الثاني وهو قوله ولا يأس عشيرتها كما يعلم من شروح الاصل (قوله ولا يأس عشيرتها) أي أقاربها من الابوين الاقرب اليها الاقرب لتقاربهم طبعاً وخلقاً وبه فارق اعتبار نساء العصبية في مهر المثل لانه لشرف النسب وخسته وعلى هذا القول يعتبر أقلهن عادة وقيل أكثرهن ووجهه في المطلب اه شرح مر (قوله واقضاء اثنان وستون سنة) أي في الغالب فلا ينافي ان المعتبر يأس كل النساء وعبرة مر وحدوده باعتبار ما يبلغهم باثنين وستين الخ ولورأت بعد سن اليأس ما أمكن أن يكون حيضاً صار سن اليأس زمن انقطاعه الذي لا يعود به وهو يعتبر بعد ذلك بما غيرها كما قالوه لان الاستغراء هنا غير تام بخلاف ما مضى في الحيض في أقله وفي أكثره فانه تام ولو ادعت بلوغها سن اليأس لتعبد بالأشهر صدقت في ذلك ولا تطالب ببينة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه قولهم لا يقبل قول الانسان في بلوغه بالسنة الابينة لتيسرها أي غالباً لان ما هنا مرتب على سبق حيض وانقطاعه ودعوى السن وقع تبعاً وكلامهم في دعواه استقلالاً انتهت (قوله وعدة حامل) أي حرة أو أمة بغراق حي أو ميت وقوله وضعه أي وان مات ومكث في الرحم سنين وأيسر من خروجه وقال شيخنا والناصر الطبري لاوى والذي أقوله عدم التوقف اذا أيسر من خروجه للضرورة لضررها بمنعها من الزوج اه حل وعبرة شرح مر ولومات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض الابوضع لمعوم الآية ولا يبالة بضررها بذلك انتهت وقوله لم تنقض الابوضع أي ولو خافت الزنا قال سم ولم تسقط نفقتها اه وفي سم على ج ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حياً في بطنها وزاد على



أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع سنين هذا والذي يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت بما اذا نه حيث علم ان أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر من ذلك انقضاء الحمل وان ما تنجده في بطنها من الحركة مثلاً ليس مقتضياً لكونه حملانم ان ثبت ذلك بقول معصوم كعيسى وجب العمل به اه ع ش عليه \* (فرع) \* قال سم على حج يقبل قول المرأة في وضع ما تنقض به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها الاحتمال انه ريج ولو مات الحمل في بطنها وتعدت حرجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها اه وكالنفقة السكنى بالاولى اه ع ش على م ر (قوله وضعه) أي انفصال كنه فلا أثر لخروج بعضه اه شرح م ر ولو انفصل كله الأشعر انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلاً وقد انفصل كله ما عدا ذلك الشعر وكالشعر فيما ذكرنا فكذا أفق بذلك م ر ولو كان الحمل غير آدمي فافظاها رانقضاً وبوضعه اه م ر اه سم على حج وقول سم ولو كان الحمل غير آدمي أي بان كان من زوجه او خلق على غير صورة الا آدمي ولو وطئها غير آدمي واحتمال كون الحمل منه لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لان الشرط نسبة الى ذى العدة ولو احتمل الا وهو موجود هنا اه ع ش عليه (قوله حتى ثلثي توأمين) اعلم ان التوأم بلا همز اسم لمجموع الولدين فاكثري في بطن واحد في جميع الحيوان وبهمز كرجل توأم وامرأة توأمة مفرد وتثنية توأمين كما في المتن فاعتراضه بانه لا تثنية له وهم لما علمت من الفرق بين التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وان تثنية التوأمين انما هي للمهموز لا غير اه حج اه ع ش على م ر وفي المصباح التوأم اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحدة لا يقال توأم الا لاحدهما وهو فوعل والاتى توأمة وزان جوهر وجوهرة والولدان توأمين والجمع توأمين وتوأم وزان غراب (قوله حتى ثلثي توأمين) عطف على الضمير في وضعه فيجوز فيه الجر والنصب اه شيخنا وكذا ثالث حيث كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر والا فلا تتوقف العدة عليه وان تبسع التوأم الثاني اه قل على الجلال وفي سم مانصه قال في الروض وشرحه وان كان الحمل أي مولدته ثلاثة انقضت عدتها بالثالث اذا كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر ولحقوه أي الثلاثة وان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فاكثروا بين الثاني والاول دونها الحقا دون الثالث وان كان بينه وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فاكثروا بين الثاني والثالث دونها الم لحقا وكذا ان كان بين كل منهم وثلاثة ستة أشهر وقال م ر لا يشترط في لحوق ما بعد الاول ان يكون بينه وبين الاول أربع سنين فاقبل بل يجوز ان يكون بينهما أكثر من أربع سنين لانه حيث تد بمنزلة الولد الواحد اذا نزل أجزاء متفصلة وكان بين آخر أجزائه وأول المدة أكثر من أربع سنين فان ذلك لا يضر لان الشرط ان يكون أكثر مدة الحمل تنتهي أول الأجزاء اه م ر اه سم (قوله أو مضغه تنصور) وانما لم يعتد بها في الغرة وأمية الولدان مدارهما على ما يسمى ولدا وتسمى هذه مسألة النصوص لانه نص هنا على انقضاء العدة بها وعلى عدم وجوب الغرة فيها وعدم الاستيلاد والفرق ما مر اه شرح م ر (قوله بان أخبر بها قوايل) عبر وبأخبار لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم واذا اكتفى بالأخبار للباطن فيكتفى بما يظن كما هو ظاهر أخذنا من قولهم لمن غاب زوجها فأن خبرها عدل بموته ان تزوج باطنا اه شرح م ر وقوله ان تزوج باطنا يؤخذ من ذلك ان محل الاكتفاء بالمقابل بالنسبة للباطن أما بالنسبة للظاهر الحال فلا يثبت الابار بع من النساء أو رجلين أو رجل وامرأتين ثم رأيت في شرح الروض صرح بالاربعة بالنسبة للظاهر وفي حج \* (فرع) \* اختلفوا في النسب لاسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما والذي يتجهون قال ابن العماد وغيره الحرمة ولا يشكك عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما

وضعه) أي الحمل وان لم يظهر  
الابعد عدة اقراء وأشهر  
لانها ما يدلان على البراءة طنا  
والحمل يدل عليها قطعاً (حتى  
ثاني توأمين) وتقدم بيانها  
في الباب قال تعالى وأولات  
الاحمال أجلهن ان يضعن  
حملهن فهو مختص بقوله  
تعالى والمطافات يتر بصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء ولان  
القصد من العدة براءة الرحم  
وهي حاصلة بوضع الحمل  
(ولو) كان (ميتاً أو مضغة  
تنصور) لو بقيت بأن أخبر  
بها قوايل لظهورها عندهن  
كلوا كانت ظاهرة عند  
غيرهن أيضاً لظهورها أو  
أصبح أوضفراً أو غيرها وذلك  
لحصول براءة الرحم بذلك  
بخلاف ما لو شكك في انها  
لحم آدمي

وبخلاف العلة لانها لا تسمى حلا ولا علم كونها أصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل ٤٤٧ (الى ذى عدة ولو احتمالا كمنى بالعان) فلو لاعن

حاملا ونفى الحمل انتقضت عدتها

بوضعه وان انتفى عنه ظاهرا

لامكان كونه منه فان لم يمكن

نسبته اليه لم تنقض بوضعه

كان مات وهو صبي أو ممسوح

وامرأته حامل فلا تعد بوضع

الحمل (ولو اربأت) أى شكت

وهى (فى عدة) فى وجود

(حمل) لنقل وحركة تجدهما

(لم تنكح) آخر (حتى تزول

الريبة) فان نكحت فالنكاح

باطل للتردد فى انقضاء العدة

(أو) اربأت (بعدها) أى

بعد العدة (من صبر) عن

النكاح (لنزول) الريبة

والتصريح بالسن من زيادتي

(فان نكحت) قبل زوالها

(أو اربأت بعد نكاح)

لا آخر (لم يبطل) أى

النكاح لانقضاء العدة

ظاهرا (الا ان تلد لولون ستة

أشهر من امكان علوق) بعد

عقدته وهو أولى من قوله من

عقدته فيتبين بطلانه والولد

للاول ان امكن كونه منه

بخلاف ما اذا ولدت لستة

أشهر فأكثر فالولد للثاني

وان امكن كونه من الاول

لان الفراش الثاني تأخوه

اقوى ولان النكاح الثاني قد

صح ظاهرا فلو أفضنا الولد

للاول لبطل النكاح لو قوعه

فى العدة ولا سبيل الى ابطال

ما صح بالاحتمال وكالثاني

وطه الشبهة بعد العدة فلو

بان المني حال نزوله محض جاد لم ينهيا للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره فى الرحم وأخذته فى مبادئ التخلق  
ويعرف ذلك بالامارات وفى حديث مسلم انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أى ابتداءه كمر فى الرحم ويحرم  
استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثيرون وهو ظاهر اهـ وقول حج والذي يتجبه الخ لكن فى  
شرح مر فى أمهات الاولاد بخلافه وقوله وأخذته فى مبادئ التخلق قضيته انه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه  
الاول بخلافه وقوله ويحرم ما يقطع الحمل من أصله أما ما يبطى الحمل مدة ولا يقطع منه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر  
بل ان كان لعذر كثر بية ولد لم يكره أيضا ولا كره اهـ ع ش عليه (قوله وبخلاف العلة الخ) هذا يفيد  
ان العلة لا يمكن ان تعلم القوابل انم أصل آدمي وحيث يشكك بما تقدم فى باب الغسل ان محل استحباب العلة  
للاغسل ان تخبر القوابل انم أصل آدمي كما صرح به فى العباب حرر اهـ حل (قوله الى ذى عدة) أى من زوج  
أو واطئ بشبهة اهـ (قوله كان مات الخ) هذا المثال دخيل هنا ذالك الكلام فى عدة الحياة وأما عدة الوفاة فستأتى  
اهـ شيخنا (قوله وهو صبي) أى لم يبلغ تسع سنين والافتقار لعدة بوضعه وقوله أو ممسوح أى بخلاف  
الخصى والمحبوب فتتقضى العدة بوضعه وينسب لهما الولد اهـ وسبأتى الفرق بينهما ما وبين الممسوح فى  
الشارح اهـ (قوله فلا تعد بوضع الحمل) وحيث تعد بالاقراء أو بالأشهر مع وجود الحمل وتخرج لانه غير  
لاحق باحد ثم رأيت فى كلام بعضهم ما يدل لذلك حيث قال ان الحمل المجهول كعمل الزنا فى العدة اهـ حل (قوله  
حتى تزول الريبة) بان تقول القوابل لاجل بامارة تقوم على ذلك عندهن اهـ حل وفى شرح مر حتى تزول  
الريبة بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوابل اذا العدة لزمها يتبين فلا تخرج منها الا يتبين اهـ (قوله  
فان نكحت) أى ولو بعد انقضاء عدتها وقوله فالنكاح باطل أى وان بان ان لاجل وقاعدة العبرة فى العقود بما فى  
نفس الامر مخصوصة بغير النكاح لانه يشبهه العبادات لا احتياجه الى مزيد احتمال اهـ شيخنا لكن سبأتى  
للاشارح فى زوجه المفقود مانصه ولو نكحت وبان ميتا صح خلوها عن المانع فى الواقع فاشبهه بملو باع مال أبيه يقض  
حياته فبان ميتا اهـ فهذا يقتضى ان القاعد لم تخص فانظر ما لخص مما هنا والجواب ما قاله الزيادة هناك  
عن حج من ان الفرق ان هناك سبب ظاهر فكان قويا فى اقتضاء الفساد بخلاف زوجه المفقود ليس فيها سبب  
ظاهر يحال عليه الفساد اهـ ومثله فى شرح مر وفى ع ش على مر مانصه قوله فالنكاح باطل أى  
وان بان ان لاجل خلافا للحج والاقرب ما قاله حج ووجهه ان العبرة فى العقود بما فى نفس الامر (قوله لولون  
سنة أشهر) أى وأمكن كون الولد من الاول والا فلا بطلان فلا بد من هذا القيد (قوله من امكان علوق) أى  
من الثانى وهو فى الحاضر بالعقد وفى الغائب بالحضور وهذا قريب (قوله والولد للاول ان امكن كونه منه)  
أى والفرض انه لا يمكن كونه من الثانى فان لم يمكن كونه من الاول فلا يبطل النكاح نظر الى احتمال انه من  
زنا فحيث يحتاج المتن الى قيد آخر أى وأمكن كونه من الاول اهـ شيخنا وعبارة شرح مر ولو جهل حال  
الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حل على انه من زنا كما نقلناه وأقرأه أى من حيث صحة نكاحهما مع وجواز وطء  
الزوج لهما أمان حيث عدم عقوبتها بسببه فيحصل على انه من شبهة فان أتت به لامكان منه لحقه كما اقتضاء  
اطلاقهم وصرح به البلقينى وغيره ولم ينتف عنه الا بالعان (قوله وكالثاني) أى وكوطء الزوج الثانى وطء  
الشبهة أى من جهة الحقوق وعدمه اذ لانكاح هنا وقوله لحق بالواطئ أى وان امكن كونه من الزوج الذى قبل  
وطء الشبهة وقوله لانقطاع النكاح والعدة عنه أى الاول اهـ (قوله ولو فارقتها) أى ولو بالموت فهذه المسئلة  
والتي بعد هذا لا يتم ايدان بفرقة الحياة اهـ شيخنا (قوله من امكان العلوق) الظاهر انه أخذ هذا من المتن  
فيكون المتن حذف من الثانى لدلالة الاول (قوله بقرينة ما يأتى) وهو قول المتن فان نكحت بعد عدتها الخ  
(قوله لحقه الولد) أى وبان وجوب نفقتها وسكناها وان أقربت بانقضاء العدة اهـ شرح مر (قوله

ان بولد ستة أشهر فأكثر من الوطء لحق بالواطئ لانقطاع النكاح والعدة عنه ظاهر اذ كره فى الروضة وأصلها (ولو فارقتها) فراها باثنا عشر رجعا  
(قوله لاربعة سنين) فأقل من امكان العلوق قبل الفراق ولم تنكح آخر وان نكحت ولم يمكن كون الولد من الثانى بقرينة ما يأتى (لحقه) الولد



مخلاف ما لو دللت لاكثر منها لان الحمل قد يبلغ ٤٨ أربع سنين وهو اكثر مدته كما استقرئ واعتباري لانه في هذه من وقت امكان

العلق قبل الفراق لان الفراق الذي عبر به أكثر الاصحاب هو ما عتبه السحنان حيث قال فيهما أطلقوه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معترضاً عليهم من وقت امكان العلق قبل الفراق والازادت مدة الحمل على أربع سنين ومرادهم ابانه قويم انه أوضح مما لو والافقاه صحيح أيضاً بان يقال ليس مرادهم بالاربع فيها الاربع مع زمن الوطء والوضعي التي هي مرادهم باتها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الاربع بدون زمن الوضع فلا تلزم الزيادة المذكورة وبها يجاب عما يورد من ذلك على نظيرها في الوصية والطلاق (فان نسكت بعد) انقضاء عدته قولت لستة أشهر) فأكثر من امكان العلق بعد العقد (الحق الثاني) وان أمكن كونه من الاول لما مر فيه ما اذا ارتأيت (ولو نسكت) آخر (فيها) أي في عدتها (فاسدا وجهها الثاني قولت لامكان منه) دون الاول (لحقه) بان ولدته لاكثر من أربع سنين من امكان العلق قبل الفراق ولستة أشهر فاكثروا من وطئه نعم ان كان طلاق الاول رجعياً فليس قولان في الشرحين والروضة بلا ترجيح أحدهما كذلك والثاني يعرض على

فيما أطلقوه تساهل) أي حيث لم يقيدوا الاربع سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا الاربع من الفراق كان عليهم أن يقيدوا ويقولوا أربع سنين من الفراق اللحظة وهي لحظة الوطء فتكمل بها الاربع (قوله والقويم) أي السديد المعول عليه (قوله والازادت الخ) أي واللازم باطل لان أكثر الحمل لا يزيد على أربع سنين ولا لحظة الوطء وقوله ومرادهم من كلام الشارح قصده الجواب على الاصحاب (قوله ولا زادت مدة الحمل الخ) وأقل صور الزيادة اللازمة لاحتمال لحظة الوطء وتصور الزيادة أيضاً بغير ذلك كما لو غاب عنها سنة قبل الفراق فالزيادة هنا سنة ولحظة وجوب الشارح انما يقيد الشخص من لزوم زيادة اللحظة لامن غيره وكان وجه اقتضاره في الجواب على ذلك ان زيادة اللحظة لازمة كما علمت بخلاف غيرها فاقصر على اللازم وفي قل على الجلال قوله فيه تساهل لعل المراد بالتساهل كما يقتضيه النظر القويم والفهم المستقيم انه قد وجد قبل وقت الابانة زمن كيام أو شهو ومثلاً لا يمكن فيه الاجتماع واذا انضم ذلك الى الاربعه المعسبر من الابانة لزوم زيادة مدة الحمل عاميها ثم رأيت بعضهم نقل هذا عن التدریب وما سلكه شيخ الاسلام في المنهج في معنى التساهل غير موف بالمراد ان لم يكن غير مناسب فتأمل (قوله أيضاً والازادت مدة الحمل الخ) أي والابان قلنا انها من الفراق لزادت مدة الحمل على أربع سنين أي اللحظة يمكن فيها العلق قبل الفراق وهي المسماة بلحظة الوطء مع انهم حصروا اكثر مدة الحمل في أربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فانهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله صحيح أيضاً) أي كصحة قول أبي منصور وقوله ليس مرادهم بالاربع فيها أي في هذه الصورة (قوله التي هي مرادهم) صفة للاربع من الزمن المذكور وهذا في حيز النفي ليس بياناً لمرادهم في الواقع وقوله بل مرادهم الخ يحصل الجواب أن مرادهم بالاربعة محسوبا منها زمن الوطء لازماً اذا علمها فلا تلزم الزيادة لكن ذكر الوضع في الايراد والجواب لا يحسن اذ ليس الكلام فيه وانما الكلام في زمن الوطء (قوله بل مرادهم الاربع الخ) أي فلا يستثناء مرادهم وكانهم قالوا أربع سنين اللحظة فغاية ما يلزم زيادة لحظة على الاربعه الناقصة وهذه الزيادة هي المكمل للاربعة لازمة عاميها فلم يلزم على قول الاصحاب زيادة مدة الحمل على أربع سنين بل انما يلزم كونه أربعة وهو المراد قال مر والحاصل ان الاربع معني حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم ما دونها ومتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظر وهذا الغلبة الفساد على النساء لان الغرض قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط لانسحاب بالاكفاء فيها بالامكان فلهذا يلزم الزيادة المذكورة أي زيادة المدة على أربع سنين (قوله بدون زمن الوضع) أي ودون زمن الوطء لان زمن الوطء معتبر من المدة وان كان قبل الفراق فهو معتبر بزيادة على الاربع نعلم ان مرادهم بقوله أربع سنين من الفراق أي منها زمن الوطء لانه محسوب به نهادون زمن الوضع لانه واقع بعدها اه حل فلو قال الشارح بدون زمن الوطء بدل الوضع لكان أولى اه وعبارة زي قوله بدون زمن الوضع أي وأما زمن الوطء فمعتبر من المدة (قوله في الوصية) كان أوصى لحمل هند وانفصل لاربع سنين ولم تكن فراشاً فان حسبت الاربع من امكان العلق قبل الوصية كانت أربعة كوامل وان قلنا انها من تمام صيغة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء فالصيغة في الوصية بمنزلة الفراق وقوله والطلاق كان قال ان كنت حاملاً فانت طالق فولدت لاربع سنين ولم يطأها زوجه في هذه المدة فان قلنا انها من امكان العلق قبل الطلاق كانت أربعة كوامل وان قلنا انها من تمام الصيغة كانت ناقصة لحظة الوطء اه شيخنا (قوله فان نسكت بعد عدتها الخ) تقييد لقوله ولو فارقها الخ اه (قوله لما مر فيه ما اذا ارتأيت) أي من قوله لان الفراش الثاني تأخر فهو أقوى اه عش (قوله أحدهما كذلك) هذا هو المعتمد وما بعده ضعيف اه قل على الجلال (قوله يعرض على القائف) انظر ما معني العرض على القائف مع القطع بانه ليس من الاول كما هو فرض المسئلة (قوله عرض على قائف) عبارته

القائف ونقله البلقيني عن نصر الام وقال هو الذي ينبغي الفتوى به (أو) لا مكان (من الاول) دون الثاني (لحقه) بان ولدته لاربع سنين في أقل مما مر ولستة أشهر من وطئه الثاني وانقضت عدته بوضعه ثم تعدت الثانية الثاني كما يعلم من الفصل الاثني (أو) لا مكان منهما (عرض على قائف)

في كتاب القيط متناوشرها ولا استحق نحو صغيرا ثانيا قدم بيته الى ان قال فبثائف وجدوسيان بيانه آخر  
 كتاب الدعوى والبيانات فان عدم أي القائف أي لم يوجد بدون مسافة قصر أو وجد لكن تخيرا ونفاه عنهما  
 أو الخقه بهما تنسب بعد كماله لمن عيّل طبعه اليه منهما أو من ثالث بحكم الجبلة لا يجرّد التشهي فان امتنع  
 من الانتساب عنادا محبس وعابها المؤنة مدة الانتظار فاذا انتسب لاحدهما رجع الاخر عليه بما مان ان مان  
 باذن الحاكم وان انتسب الى ثالث وصدة لحنه ولو لم يعل طبعه الى أحد وقف الامر الى انتسابه ثم بعد انتسابه  
 من الخقه القائف بغيره بطل الانتساب لان الحاقه حجة أو حكم وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به انتهت (قوله  
 ويرتب عليه حكمه) قد فصل هذا الحكم بقوله فان الخقه باحدهما الخ وقوله فحكمه ما مر فيه ومنه انقضاء  
 العدة بوضعه بشرطه أو ادم قل على الجلال (قوله أو لم يكن ثم قائف) أي في دون مسافة القصر اه قل على الجلال  
 (قوله انتظر بلوغه وانتسابه) ولا تتوقف العدة الى ذلك بل ان أمكن ان يكون من كل من الزوجين قبل وضعه  
 ولم ينتف عنهما اعتدت به عن أحدهما ثم تعتد للاخر بثلاثة اقراء بعده والا فان اتفقت عنهما اعتدت لكل  
 بثلاثة اقراء وتقدم عدة الاول (فرع) \* الجمل المجهول لا تحدد المرأة لاحتمال انه من شبهة ولا تنقضي به العدة  
 ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من الوطء معه كما مر لاحتمال انه من الزنا يحصل به الاستبراء ومن  
 ذلك ما لو شككت هل الواطئ زوج أو أجنبي بشبهة أو زان أو استدخلت ماء وشككت هل هو محترم أو من  
 زوج أو أجنبي اه قل على الجلال (قوله انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه) فلو الخقه القائف بعد انتسابه  
 بغيره من انتساب اليه كان المعول عليه الحاق القائف لان الحاقه كالحكم أو كالبينة اه حل (قوله وانتسابه  
 بنفسه) أي فلو لم ينتسب بعد البلوغ لم يعبر عليه لجواز انه لم يعل طبعه لواحد منهما اه ع ش على الرمل  
 (قوله وان ولدته لزن لا يمكن كونه فيه الخ) غرضهم هذه الصورة تكميل الصور العقلية التي يحتملها المقام  
 في المتن ثلاثة وهذه رابعها (قوله لم يلحق واحد منهما) أي وقد بان ان الثاني نسكها حاملا وهل يحكم بفساد  
 النكاح حلا على انه وطء شبهة من غيره أو لا حلا على انه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة  
 الاقرب كما قاله الاذرعى الثاني وخزم به في المطلب اه شرح مر وقوله وقد بان ان الثاني نسكها حاملا الخ  
 يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي بكر وجدت حاملا وكشف عنها القوابل فرأيتها ~~بكر~~  
 هل يجوز لوليها ان يزوجه بالاجبار مع كونها حاملا أم لا وهو انه يجوز لوليها تزويجها بالاجبار وهي حامل  
 لاحتمال ان شخصها ذلك كره على فرجها فافنى ودخل منبه في فرجها فحملت منه من غير زوال البكارة فهو  
 غير محترم حيثئذ فيصم نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحمل واحتمال كونها زنت وان البكارة عادت  
 والنكاح فيه اساءة ظن بها فعملنا بالظاهر من انه بكر مجبرة وان لوليها ان يزوجه بالاجبار اه ع ش عليه  
 (قوله فكذلك) أي اذا ولدته لا مكان من الثاني دون الاول لحنه أو لا مكان من الاول دون الثاني لحنه أو لا مكان  
 منهما معرض على قائف (قوله والافهوزان) ومنه عامة أهل مصر الذين هم بين العلماء فلا يعزرون في دعواهم  
 الجهل بالفساد ومنه اعتقادهم ان العدة أربعة اربعون يوما مطلقا اه ع ش على مر انتهى

\* (فصل في تدخل عدتي امرأة) \* أي اثباتا ان كانا لشخص أو نفيان كانا لثنتين والتفاعل ليس على بابهما  
 يأتي في الشارح من ان الداخل انما هو بقية الاولى في الشق الاول ومن ان الداخل في الحل هو الاقراء وهذا  
 في الشق الثاني اه شيخنا كايه لم بالتأمل وحاصل الصور أربعة لان العدتين اما الشخص أو شخصين وعلى  
 كل اما من جنس أو من جنسين فذكر واحدة بقوله لزمها عدتا شخص الخ وأخرى بقوله أو جنسين الخ وثلثين  
 بقوله أو شخصين الخ ان هذا شامل للجنس والجنسين (قوله هو أولى من قوله بان) كأنها أولوية عموم فيدخل  
 في عبارته ما لو فسخ أو فسخ ثم وطئ تأمل (قوله من جنس واحد) الجنس هنا قسمان حل وغيره  
 وان كان الغير فردان فغرضه الاحتراز من اجتماع الحل وغيره واما اجتماع الاقراء والاشهر فلا وجود له حتى

ويرتب عليه حكمه فان الخقه  
 باحدهما فحكمه ما مر فيه  
 أو الخقه بهما أو نفاه عنهما  
 أو اشتبه عليه الامر أو لم يكن ثم  
 قائف انتظر بلوغه وانتسابه  
 بنفسه وان ولدته لزن  
 لا يمكن كونه فيه من واحد  
 منهما كان ولدته لزن ستة  
 أشهر من وطء الثاني ولا أكثر  
 من أربع سنين مما مر لم  
 يلحق واحد منهما ما خرج  
 بالفساد الصحيح وذلك في  
 النكحة الكفار فاذا أمكن  
 كون الولي من الزوجين  
 لحق الثاني ولم يعرض على  
 قائف وبز يادق وجهها  
 الثاني ما لو علمها فان جهل  
 التحريم وقرب عهدا بالاسلام  
 فكذلك والافهوزان  
 \* (فصل في تدخل عدتي  
 امرأة) \* (لزمها عدتا شخص  
 من جنس) واحد (كان)  
 هو أولى من قوله بان (طلق  
 ثم وطئ في عدة غير حل) من  
 اقراء أو أشهر



يحتر زعنه (قوله ولم تحبل من وطنه) قيد به ليكون مثالا للجنس فلا جعلت كالتام من جنسين وسيأتي اه شيخنا  
والجنس المراد به هنا الاقراء أو الاشهر ولا يتأتى أن يلزمها عدنان من جنس هو الحمل اذ لا يدخل الحمل على  
حبل آخر كما عرفت مما سبق (قوله بانها المطلقة أو بالتحريم) يمكن تعلقه بكل من عالم وجاهل وقوله وقرب  
عهده بالاسلام الخ قيد في جهل التحريم ولا يحتاج له الا في صورة البائن اما الرجعية فوطوءا وشبهة مطاوعا (قوله  
لا عالما بذلك) أي بالتحريم ويلزم منه العلم بانها المطلقة اه شيخنا وفي دعوى اللزوم نظرا اذ قد يعلم ان وطوء  
المطلقة حرام ولا يعلم ان هذه هي المطلقة فلا حسن أن يفسر اسم الاشارة بل لذكور من الامر من (قوله لا عالما  
بذلك) أي أو جاهلا به غير معذور وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطأها لها وطء شبهة اه حل أي  
وان كان عالما بالشبهة خلاف أبي حنيفة القائل بان الوطء يحصل الرجعة اه (قوله والشبهة واقعة الخ) كان  
المقام للقاء (قوله كما مر في الرجعة) فلوراجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة الثانية حتى لو طلقها بائنا لا يجب  
عليها الا عدة هذا الطلاق الثاني لزوجها بالزوجة اه حل وعبارة المؤلف في الرجعة متناوشت وشرحا ولو  
وطئ الزوج رجعية واستأنفت عدة من الفراغ من وطء بلا حمل راجع فيما كان بقي من عدة الطلاق دون  
ما زاد عليها لو طء فلو وطئها بعد مضي قرأين استأنفت لوطء ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق  
واقراء لا قول من الثلاثة واقع عن العدة من غير ارجاع فيه والا فخران متضمنان اعدة الوطء فلا رجعة فيهما  
انتهت (قوله كحمل واقراء) أي وكحمل وأشهر فهذه هي الباقية للكاف (قوله وهي ممن تحيض) أي زمن الحمل  
وهذا ليس بشديد بل لو كانت من ذوات الاشهر فالحكم كذلك وانما قيد به ليصح كونه مثالا لقول المتن كحمل  
واقراء والاحسن أن يفسر قوله وهي ممن تحيض بكونهم من ذوات الحيض سواء خاضت في زمن الحمل أولا اه  
شيخنا وعبارة شرح مر وهي ممن تحيض حاملا اه وكتب عليه الرشيدى قوله وهي ممن تحيض حاملا عبارة  
الجلال وهي ترى الدم مع الحمل وتلد بالراجع انه حيض انتهت وكأنه قيد به لحل الخلاف والافهياتى قول  
الشارح سواء رأت الدم مع الحمل أم لا وان كان ذكره لا يناسب ما ذكره وانما عبر به من لاي راعى الخلاف  
كشرح الروض اه وكتب ع ش عليه قوله وهي ممن تحيض قضيته الاعتداد بالحيض مع الحمل لكنه حكم  
بدخوله في الحمل استغناء به وفيه ان الحيض انما يؤثر مع الحمل اذا كان الحمل من زنا فالمراد بالدخول عدم النظر  
لا اقراء لعدم الاعتداد بهما مع الحمل لان وجوبهما مستمر وقد استغنى عنه بالحمل كما يؤخذ من كلامه الا أنني  
فالمراد انهم الاستأنف عدة بالاقرء بعد وضع الحمل (قوله فكذلك) فحيث هذه الصورة كالتى قبلها في الحكم  
وانما أفردها بعبارة قوطئة لقوله فتنة ضيان الخ اه ولان التداخل فيها على بابه من الجانبين بان تدخل الثانية  
في الاولى وبقية الاولى في الثانية لكن هذا بالنظر لمجوع الصورتين الداخلتين تحت قوله أو من جنسين اما  
بالنظر اكل صورة على حدة فالفاعل ليس على بابه لان الداخل في الحمل انما هو الاقراء أو بختها وأما الحمل  
فليس داخلا فيها ولا في بختها كحواظها تأمل (قوله بان تدخل الاقراء في الحمل) أي فتتقضى عدتها بوضعه  
وان لم تتم الاقراء قبل الوضع ولا تنقضى بالاقرء اذا تمت قبل الوضع اه حل (قوله بان تدخل الاقراء  
في الحمل) أي سواء تقدمت الاقراء على الحمل أم تأخرت فقوله في المثال أي مثال المتن الصادق بالصورتين  
المذكورتين اه شيخنا (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك الخ) وحاصل المعنى ما ذكره الشارح هنا  
خلافا لمن قال بانقضاء العدة بالاقرء مع وجود الحمل الذي جرى عليه في شرح البيهجة واعتمده الاسنوى وجرى  
عليه الجلال المحلى اه حل وفي سم قوله في شرح البيهجة عبارته وقيد أي التداخل في العدة المتضمنين لواحد اذا  
لم يتفقا وكانت احدهما بحمل من زيادته بقوله حيث دم مع حملها لم يوجد بان لم تره أو قدرأت وتمت الاقراء ولم  
تضع حملها والابعد وضهها تم أي وان رآته ولم تتم الاقراء قبل وضعها فبعدة تتمها وتسم في هذا التقييد  
صاحب التعليل والبارزى وغيرهما وكانم اغتر وابطاها كلام الروضة من ان ذلك مفرع على قولى التداخل

ولم تحبل من وطنه عالما كان  
أو جاهلا بانها المطلقة أو  
بالتحريم وقرب عهده بالاسلام  
أو نشأ بعيدا عن العلماء (لا  
عالما) بذلك (في بائن) لان  
وطأها لها زنا لا حرمته  
(تداخلتا) أي عدتا الطلاق  
والوطء (فتتدعى عدة) باقراء  
أو أشهر (من) فراغ (وطء)  
ويدخل فيها بقية عدة  
الطلاق والبقية واقعة عن  
الجهتين (وله رجعة في  
البقية) في الطلاق الرجعي  
دون ما بعده كما مر في الرجعة  
وهذا من زيادتي (أو) من  
جنسين كحمل واقراء) كان  
طلقها حاملًا ثم وطئها في اقراء  
واجلها او طلقها حاملًا ثم  
وطئها قبل الوضع وهي ممن  
تحيض (فكذلك) أي  
فتتداخلان بان تدخل الاقراء  
في الحمل في المثال لاتحاد  
صاحبهما والاقراء انما يتد  
به اذا كانت مظنة الدلالة على  
البراءة وقد اتفق ذلك هذا العلم  
باستغال الرحم وقد بسطت  
الكلام على ذلك في شرح  
البيهجة (تتقضى ان بوضعه)  
وهو واقع عن الجهتين  
(ويراجع قبله) في الطلاق  
الرجعي

وعدمه لا مفرع على الضعيف فهو عدم التساؤل كما صرح به الماوردي والغزالي في بسطه وغيره وجرى عليه النسائي وغيره وتعليل الرافعي انقضاء العدة بالاقراء مع الحمل بان الحكم بعدم التداخل ليس الارعاية صورة العدة تبعد او قد حصلت يدل على ذلك كما قاله النسائي قال وما في التعليق فاسد فكل ما حاوى على اطلاقه وجهه ان الاقراء انما يعتد بها اذا كانت فظة الدلالة على البراءة وقد اتفق ذلك الحكم هنا للعلم باستغال الرحم وعليه سيأتي ان له الرجعة الى موضع الحمل وان كان من وطء الشبهة انتهت قال مر والمعتداته مفرع على الضعيف المذكور في المجلد ممنوع اه سم (قوله سواء أكل الحمل من الوطء) بان طلقت حائلا ثم وطئت فحلت وقوله أم لا بان كانت حاملا من الزوج فطلقت فوطئت اه (قوله أو عدة أشخاص) أي محترمين مسلمين أو ذميين ويحترز بذلك عما لو كانا حربيين وترزوجهما الثاني في العدة ووطئها ثم أسلمت مع الثاني أو متاوترا فعلا للبناء مع بقاء عدة الاول فان بقية عدة الاول تافو وتستأنف عدة بعد التفريق بينهما وبين الثاني اه حل (قوله فوطئت بشبهة) راجع للتيسير قبله وبقي للكاف ما ذكره الشارح بقوله أو كانت زوجة الخ فالصور ثلاثة وعلى كل فالاولى اما حمل والثانية غيره أو بالعكس أو كلاهما غير حمل وثلاثة في ثلاثة بتسعة وقوله وتقدم عدة حل في هذه ستة من التسعة وذلك لان الاولى اما حمل والثانية غير حمل أو عكسه كما أشار إليه الشارح وهذان في الثلاثة التي في المتن والشارح وقوله فطلاق فيها ثلاث صور وقد علمت وجه استخراج السكل اه (قوله فان كان من المطلق الخ) واما عكسه بان كان من الشبهة وهي طارئة على الطلاق فتتضمن بوضعه عدة الشبهة وتكمل بعد الوضع على ما مضى من عدة الطلاق وكذلك اذا كانت سابقة على الطلاق لكن في هذه تستأنف بعد وضع الحمل عدة كاملة للطلاق تأمل (قوله ثم تعتد للشبهة بالاقراء) أي ان كانت من ذواتها كما هو ظاهر فان كانت من ذوات الاشهر فلا يحسب زمن النفا من العدة كما سيأتي في كلام الشارح فليتأمل اه شورى (قوله فان لم يكن حل فتقدم عدة طلاق) فان لم يكن حل ولا طلاق قدمت عدة الاول فالاول الا اذا كان الاول نكاحا فاسدا ووطئت فيه فانها تعتد للثاني لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفريق بينهما اه حل وفي سم مانعه وان كانتا أي العدة من شبهة قدمت الاولى لتقدمها فان نكح شخص امرأة نكاحا فاسدا ووطئها غيره بشبهة قبل وطئه أو بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الوطء بالشبهة لتوقفها أي عدة النكاح على التفريق بخلاف عدة الشبهة فانها من وقت الوطء وليس للفاسد قوة الصحيح حتى يرجع بها فاما كواطين ووطئا بشبهة اه من شرح الروض وقوله لتوقفها الخ يخرج ما لو فرق بينهما قبل وطء الغير اه (قوله وان سبق وطء الشبهة الطلاق الخ) فاذا مضى قرآن مثلا من عدة وطء الشبهة ثم طلقت فانها تستأنف عدة الطلاق ثم بعد انقضائها تبني على القرأين السابقين الذين لعدة وطء الشبهة اه شيخنا وان لم يسبق منهما شيء فتستأنفها بعد عدة الطلاق (قوله وله رجعة فيها) وكذا له التحديد الا وقت وطء الشبهة قال في الروض فيما اذا لم يكن حل انه أي الشأن يقدم عدة الطلاق قال وله رجعتها في عدته وكذا له تجديد نكاح البائن فيها ولا يمكن بحرم استمتاع الزوج بها في عدة الشبهة التي شرعت فيها عقب الرجعة والتجديد لقيام المانع ثم قال فيما اذا كان حل وكان الحمل للمطلق فله رجعتها قبل الوضع وكذا له تجديد نكاحها قبله لكن بعد التفريق بينهما في الصور تبين لانها في مدة اجتماع الواطئ بها خارجة عن عدته بكونها قرأنا لواطئ حكاه الاصل عن الروايات في الاولى وأقره وتعقبه البلقيني بانه كيف يتصور الخروج عن عدة الحمل ولو سلمنا لم يزد على ما اذا كانت العدة بالحمل بوطء الشبهة وذلك لا يمنع الرجعة عند الشيخ أبي حامد ومن تبعه وسيأتي بسطه اه سم (قوله أيضا وله رجعة فيها) أي سواء تقدمت على عدة الشبهة وكانت حلا أو غيره أو تأخرت عن عدة الشبهة ولا تكون الا غير حل وذلك فيما لو تقدمت عدة الشبهة على عدة الطلاق لكونها حلا سواء كان وطء الشبهة سابقا على الطلاق أو متأخرا عنه وقوله وقبلها أي قبل عدة الطلاق والقبل هو مدة عدة الشبهة المتقدمة على عدة الطلاق لكونها حلا سواء

سواء أ كان الحمل من الوطء أم لا (أو) لزما عدنا (شخصين كان كانت في عدة زوج أو) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (شبهة) نكاح فاسدا وكانت زوجة معتدة عن شبهة فطلعت (فلا تداخل) لتعدد المستحق بل تعتد لكل منها عدة كاملة (وتقدم عدة حل) تقدم أو تأخر لان عدته لا تقبل التأخير بان كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعتد للشبهة بالاقراء (ف) ان لم يكن حل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وان سبق وطء الشبهة الطلاق لغوتم باستنادها الى عدة جائر (وله رجعة فيها) سواء أ كان ثم حل أم لا



تقدمت على الطلاق تأخرت فالخالف ان قوله وله رجعة فيه صورتان (قوله لكنه لايراجع الخ) عبارة شرح مروله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعد أو غيره كما نقله عن الروياني وأقره أي لا في حال بقاء فراش والطمه بان لم يفرق بينهما وكذا فيما يأتي وسيعلم مما يأتي ان نيته عدم العود اليها كالنفريق وذلك لانها به صارت فراشا للواطئ فخرجت عن عدة المطلق واستشكل البلقيني بان هذا لا يرد على ما يأتي ان حل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ممنوع بل يزيل عليه اذ مجرد وجود الحل أثر عن وجود الاستفراش ولا شك ان المؤثر أقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع أثره لها بضعفه بالنسبة اليه ولو اشتبه الحل فلم يدرأ من الزوج أم من الشبهة جدد النكاح مرتين قبل الوضع مرة وبعده أخرى ليصادف التجديد عدة يقينا فلا يكفي تجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره فان بان بالحاق القائف وقوعه في عدته كفي وللمعامل المشتبه حلها بضعف عدة الحل على زوجها ان ألحق القائف الوليد ما لم تصرف فراشا لغيره بنكاح فاستدقت عدة نفقتها الى التفريق بينهما بالنشوزها ولا مطالبة لها قبل المعوق اذ لا وجوب بالشك فان لم يلحق به أولم يكن فائدا فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا للواطئ انتهت ولو اختلف الزوج والزوجة في ان الرجعة قبل وطء الشبهة أو وقته فادعى الزوج الاول لصح الرجعة والزوجة الثانية لتبطل فهل يصدق الزوج أو الزوجة فيه نظر والاقرب تصديق الزوج لان الاصل بقاء حقه اه ع ش على مر (قوله وقت وطء الشبهة) المراد به ما دامت الشبهة قائمة ولو في غير وقت الوطء أخذ من العلة وان طالت المدة بينهما سواء في النكاح الفاسد أو غيره كما يأتي اه قل على الجلال (قوله لخروجها حيث لا يحسن الاستدلال مقتضاه ان هذا الوقت من عدة الطلاق والتعليل ينافي هذا المقتضى اه شيخنا ولينظر ما معنى الخروج هل معطلان مدة استفراش الغير لا تحسب من عدة الطلاق وتكمل على ماضى منها بعد زوال الاستفراش أو معناه شيء آخر غير هذا والظاهر هو الاول اه (قوله وله رجعة قبلها) أي قبل ان تشرع فيما بقي منها ان كان سبق منها شيء قبل وطء الشبهة وقبل ان تشرع فيها فيما اذا لم يسبق منها شيء (قوله لان عدته) أي المطلق لم تنقض أي لعدم الشروع فيها بالكابة ومدار رجعة الرجعة على وقوعها قبل انقضاء عدة الطلاق سواء وقعت في اثنا أم قبل الشروع فيها بالكابة اه (قوله فان راجع فيها ولا حل الخ) في هذا صورتان ذكرهما بقوله بان تستأنفها الخ وأشار الى محترز قوله ولا حل بقوله فان كان ثم حل منه الخ وبقوله ولوراجع حاملا الخ وفي القسم الاول من هذين صورتان من حيث ان قوله واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاص معناه بان تستأنفها ان سبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان انعكس ذلك وكذا في الثاني صورتان لان قوله ولوراجع حاملا من وطء شبهة صادق بما اذا كان وطء الشبهة سابقا على الطلاق أو لاحقا له وهذا كما يقطع النظر عن تقييد الشارح قول المتن فان راجع ولا حل بقوله فهما اما بالنظر اليه فيكون قول الشارح الا كفي ولوراجع حاملا من شبهة الخ محترزا لقيد المذكور كما سيأتي تأمل (قوله وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره) أي وان لم تكن شرعت فيها اه حل (قوله انقطعت) أي عدة الطلاق (قوله ولا يتمتع بها) راجع لقوله فان راجع ولا حل اه شيخنا (قوله رعاية للعدة) قال ج ومنه أي من رعاية حق الغير يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة وانما لوجهها انتهت وقوله ويؤخذ منه أي من عبارة شرح مر ويؤخذ منه حرمه نظرها اليها ولو بلا شهوة وانما لوجهها انتهت وقوله ويؤخذ منه أي من حرمه التمتع وقوله حرمه نظرها هذا يخالف ما مره قبيل الخطيب من جواز النظر لما عدا ما بين السر والركبتين المعتدة عن شبهة عبارته ثم وخرج بالاتي تحل زوجه المعتدة عن شبهة ونحو أمة مجوسية فلا يحل له الا نظر ما عدا ما بين سرتها وركبتها اه ويمكن الجواب بان الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتقاده فليراجع وليتأمل على انه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا بعد غنما وهذا بناء على ان الضمير في منه راجع للمتن اما ان جعل راجعا لقول الشارح لاختلال النكاح الخ لم يعد الاخذ اه

لكنه لايراجع وقت وطء الشبهة لخروجها حيث لا يحسن الاستدلال مقتضاه ان هذا الوقت من عدة الطلاق والتعليل ينافي هذا المقتضى اه شيخنا ولينظر ما معنى الخروج هل معطلان مدة استفراش الغير لا تحسب من عدة الطلاق وتكمل على ماضى منها بعد زوال الاستفراش أو معناه شيء آخر غير هذا والظاهر هو الاول اه (قوله وله رجعة قبلها) أي قبل ان تشرع فيما بقي منها ان كان سبق منها شيء قبل وطء الشبهة وقبل ان تشرع فيها فيما اذا لم يسبق منها شيء (قوله لان عدته) أي المطلق لم تنقض أي لعدم الشروع فيها بالكابة ومدار رجعة الرجعة على وقوعها قبل انقضاء عدة الطلاق سواء وقعت في اثنا أم قبل الشروع فيها بالكابة اه (قوله فان راجع فيها ولا حل الخ) في هذا صورتان ذكرهما بقوله بان تستأنفها الخ وأشار الى محترز قوله ولا حل بقوله فان كان ثم حل منه الخ وبقوله ولوراجع حاملا الخ وفي القسم الاول من هذين صورتان من حيث ان قوله واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاص معناه بان تستأنفها ان سبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان انعكس ذلك وكذا في الثاني صورتان لان قوله ولوراجع حاملا من وطء شبهة صادق بما اذا كان وطء الشبهة سابقا على الطلاق أو لاحقا له وهذا كما يقطع النظر عن تقييد الشارح قول المتن فان راجع ولا حل بقوله فهما اما بالنظر اليه فيكون قول الشارح الا كفي ولوراجع حاملا من شبهة الخ محترزا لقيد المذكور كما سيأتي تأمل (قوله وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره) أي وان لم تكن شرعت فيها اه حل (قوله انقطعت) أي عدة الطلاق (قوله ولا يتمتع بها) راجع لقوله فان راجع ولا حل اه شيخنا (قوله رعاية للعدة) قال ج ومنه أي من رعاية حق الغير يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة وانما لوجهها انتهت وقوله ويؤخذ منه أي من عبارة شرح مر ويؤخذ منه حرمه نظرها اليها ولو بلا شهوة وانما لوجهها انتهت وقوله ويؤخذ منه أي من حرمه التمتع وقوله حرمه نظرها هذا يخالف ما مره قبيل الخطيب من جواز النظر لما عدا ما بين السر والركبتين المعتدة عن شبهة عبارته ثم وخرج بالاتي تحل زوجه المعتدة عن شبهة ونحو أمة مجوسية فلا يحل له الا نظر ما عدا ما بين سرتها وركبتها اه ويمكن الجواب بان الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتقاده فليراجع وليتأمل على انه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا بعد غنما وهذا بناء على ان الضمير في منه راجع للمتن اما ان جعل راجعا لقول الشارح لاختلال النكاح الخ لم يعد الاخذ اه

عش عليه (قوله الى مضيهما) أي الجل والنفس وقوله ولوراجع حامل من وطء شبهة الخ تخبر زقيده بقوله فيها عند قول المتن فان راجع ولا حمل الخ فكانه قال املوا راجع قبلها وصورته ما لو طلقها حاملا من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع (قوله فليس له التمتع بها) أي ومعلوم انه حيث لا عدة عليها للطلاق لان الرجعة اسقطتها

\*(فصل في حكم معاشره المفارق)\* أي وما يدكر من قوله ولونكح معتدة بطن صحة الى آخر الفصل (قوله لو عاشر مفارق) أي المعاشره المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة وان لم تتصل كالخلوة ليلادون النهار اه زى وفي قل على الجلال والمراد بالمعاشره ان يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً ونهاراً والخلوة بها كذلك وغير ذلك وحاصل الحكم فيها ان معاشرته لها تمنع من حسابان عدتها عن الطلاق مدتها لانها في فراش اجنبي بوجود طلاقها اليك كنهها كالمعتدة لتأخر عدتها الى فراغ المعاشره بالتفرق بينهما ولها في مدة مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيما بعد ذلك حكم البائن الا في حقوق الطلاق وما لحقه به واذا انقطعت المعاشره تشرع في عدة الطلاق كلها ان لم يسبق منها شيء على المعاشره والا فتكملها ولها فيها حكم البائن فلا تصح رجعتها فيها وتنفق بها عدة وطء قبلها وان تكرر لدخولها فيها فتأمل ذلك وراجع اه (قوله لم تنقض عدتها) أي وان طالت المدة نحو عشرين سنة مثلاً والمراد بالمعاشره ان يكون بحيث يسهل سكون منها بوطء أو غيره اه شيخنا فاذا زالت المعاشره بان نوى انه لا يعود اليها كملت على ماضى قبل المعاشره وهذا يفيد ان المعاشره تنقطع بالنية والظاهر انه لو عاد للمعاشره كانت معاشره جديدة اه حل وفي حج مانعه لكن اذا زالت المعاشره بان نوى انه لا يعود اليها فادام نواياها فهي باقية فيما يظهر كملت على ماضى فان لم يمض زمن بلا معاشره بان استمرت المعاشره من حين الطلاق فتستأنف العدة من حين زوال المعاشره وعليه يحمل كلام حل في القوله الاتية فلا منافاة (قوله نعم ان عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية) أي في عدم انقضاء العدة فلا تزوج مادام معاشرها بالوطء الشبهة وايست كالرجعية مطلقاً فلا يلحقها الطلاق وله ان يتزوج نحو اختها أي واستمرت الشبهة والابان علم فلا تكون كالرجعية وان عاشرها بوطء لانه غير شبهة وعبارة حج ولو وجدت أي الشبهة بان جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية اه حل (قوله فهو في أمته كالمفارق) أي فلا فرق بين معاشرته بالوطء أو غيره ومقتضاه انه يلحقها الطلاق بعد فراغ الاقراء أو الاشهر الحاصلة مدة المعاشره الى انقضاء العدة التي تشرع فيها بعد مفارقة السيد لها وتوقف فيه الحلبي والتوقف ظاهر لعدم التقصير من الزوج حرر اه بخط شيخنا خاف (قوله فهو في أمته) أي سواء كانت مفارقة بطلاق رجعي أو غيره وقوله فكالمفارق أي فلا فرق بين ان يعاشرها السيد بوطء أو غيره وقوله أو غيره أي ولا فرق في المفارقة التي عاشرها غير السيدين ان تكون مفارقة بطلاق رجعي أو غيره وقوله فكالمفارق أي فان عاشر بوطء زنا لم يؤثر أو بشبهة لم تنقض عدتها فقد علمت ان المعاشره من السيد لا تنقذ بكونها رجعية كما صرح به حل وان اقتضى ظاهر الشارح خلافه وكذا المعاشره من الاجنبي غير السيد أخذ من قول مر وأما معاشرتها يعني من غير السيد فان كان زنا لم يؤثر أو بشبهة فهو كما في قوله الآتي ولونكح معتدة الخ اه وكتب على الآتي عش مانعه قوله ولونكح معتدة أي عن طلاق بائن أو رجعي اه بخط شيخنا الخفي ومن خطه نقلت (قوله ولا رجعة بعدهما) هذا تقييد لقوله لم تنقض أي الا بالنسبة للرجعة اه شيخنا (قوله احتياطاً) وقوله فيما بعد ذلك أي للاحتياط وعبارة شرح مر احتياطاً فيها وتعليقاً عليه لتقصيره وهذا هو المفتي به وحيث شذفتي كالرجعية في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي انه لا يحد بوطئها والبائن في انه لا تورث بينهما وفي انه لا يصح منها ايلاء ولا طهار ولا لعان وفي انه لا نفقة لها ولا كسوة أفني بجميع ذلك الواو المرحه الله تعالى انتهت ببعض تصرف في اللفظ سنداه ما كتبه عش والرشيدي عليه وفي قوله وانه لا نفقة لها أي لانها بائن بدليل انه لا تجوز رجعتها قال البلقيني

الى مضيهما لانها زوجة ليست في عدة ولو راجع حامل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كاصلاها  
\*(فصل في حكم معاشره المفارق المعتدة)\* (لو عاشر مفارق) بوطء أو غيره (رجعية في عدة اقراء أو أشهر لم تنقض عدتها بخلاف البائن اقيام شبهة الفراس في الرجعية دون البائن نعم ان عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية اما غير المفارق فان كان سيداً فهو في أمته كالمفارق في الرجعية أو غيره فكالمفارق في البائن وخارج بما ذكر عدة الجل فتنفق بوضع مطلقاً (ولا رجعة بعدهما) أي بعد الاقراء والاشهر وان لم تنقض بهما العدة احتياطاً



ولا يصح خلعها بذلها العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا ههنا من  
 تعرض له اه قال الناصري وينبغي ان يكون المراد انه اذا خالها او وقع الطلاق ولا يلزم العوض اه سم على ج  
 اه عس عليه وفي قل على الجلال ولا تنتقل لعدة وفاة لو مات عنها وليس له تزوج نحو اختها ولا أربع  
 سواها ولا يصح عقده عليها اه والحاصل انما في مقدار عدتها من وقت الطلاق لها حكم الرجعية من غير  
 تفصيل وفيما زاد على هذا المقدار في دوام المعاشرة لها حكم الرجعية في سنة احكام في حقوق الطلاق وفي وجوب  
 سكناها وفي انه لا يحد بوطنها وليس له تزوج نحو اختها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها ولا حكم البائن  
 في تسعة احكام في انه لا تصح رجعتها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولا طهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة  
 ولا يصح خلعها بمعنى انه اذا خالها او وقع الطلاق رجعيًا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها  
 الطلاق ولا يصح خلعها الا ههنا واذا مات عنها لا تنتقل لعدة وفاة تأمل (قوله وفيه كلام) أي في هذا الحكم وهو  
 نفى الرجعة المذكور بقوله ولا رجعة بعدهما وقوله ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيره عبارة شرح  
 الروض وما نقله كماله عن البغوي من عدم ثبوت الرجعة وهو ما خرم به في المنهاج ونقله في المحرر عن المعبرين  
 وفي الشرح الصغير عن الأئمة قال في المهمات والمعروف من المذهب المقتضي بـ ثبوت الرجعة كما ذهب اليه  
 القاضي ونقله البغوي في فتاويه عن الاصحاب فالرافعي نقل اختيار البغوي دون منقلبه وذ كر نحوه الزركشي  
 لكن يعارض نقل البغوي له عن الاصحاب نقل الرافعي مقابله عن المعبرين والأئمة كما مر اه (قوله ويلحقها  
 طلاق) أي بلا عوض كما مر ولا عبرة بذكره فيه ولا رجعة في هذا الطلاق أيضا لأنه تغليظ ويلزمها عدة لهذا  
 الطلاق قاله شيخنا مر وانظر ما فائدة هذه العدة وقوله الى انقضاء العدة أي بالتفريق بينهما ما يلزمها بعد ذلك  
 التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الاولى أو لم تتصل كما مر ويدخل فيها بقية عدة طلاق قبله  
 من الفرقة الاولى أو بعده ان وجد وليس لها ان تنزوج فيها كما قبلها بالظاهر انه لا سكنى لها فيها وان  
 لا يمنع عليه نحو اختها بعد التفريق فراجع ذلك اه قل على الجلال راجعناه فوجدنا عباراتهم مصرحة  
 بان الاحكام التي تثبت لها بعد العدة الاصلية التي تعقب الفراق تستمر وتسحب الى انقضاء العدة التي تشرع  
 فيها بعد زوال المعاشرة ومن تلك الاحكام السكنى بل والنفقة على قول فيجب ان لها حق في مدة العدة التي بعد  
 زوال المعاشرة تأمل (قوله الى انقضاء عدة) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا رجعة في هذه  
 الصورة لان حقوق الطلاق للتغليظ عليه اه حل وصورة ما تنقض به عدتها ان يترك معاشرتها ويغضى  
 بعد ذلك ثلاثة اقرأ أو أشهر ان لم يسبق من عدتها شيء قبل المعاشرة والابنت على ما مضى اه عس (قوله  
 ولونكح معتدة) أي من غيره بقربنة قوله بطن صحة وأما ولونكح معتدة فسيأتي اه شيخنا (قوله انقطعت  
 بوطنها) وحيث يقال ان كانت المعتدة حاملا أو حائلا وجلت من الوطء انقضت عدة الحمل بوضعها سواء فرق  
 القاضي بينهما أم لا وتحتاج بعده الى عدة أخرى لانه قد اجتمع عليها عدتان من شخصين وأما اذا لم يكن حمل  
 فلا تعد بغيره حتى يفرق القاضي بينهما فان فرق بينهما كملت العدة التي نكحت فيها أي بنت على ما مضى  
 منها قبل النكاح ثم بعد تمامها تستأنف أخرى لو طء الشبهة وزمن الفراش أي زمن عدم التفريق لا يحسب  
 عن واحدة من العدتين (قوله بخلاف ما اذا لم يوطأ الخ) أي فلا تنقطع بل تكملها وان كانت زوجة اه  
 (قوله ولو راجع حائلا) خرج ما لو طأها بالرجعة فيكفها عدة الطلاق الاول عنها ما وكما هم ما وقع معاوان  
 كان الثاني بعوض اه قل على الجلال (قوله لعودها بالرجعة الخ) أي فكان الطلاق منه فيما اذا لم يوطأ  
 طلاق بعد وطئها المطلقة بعد الوطء تعتد بخلاف ما سيأتي في تجديد العقد مع عدم الوطء لان العقد انشاء نكاح  
 جديد وقد طلقت فيه قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذي وطئت فيه) أي الذي حصل فيه الوطء قبل الطلاق  
 من أصله وكونها وطئت فيه علم من قوله ولو راجع لانه لا يراجع الا ان كانت عدتها ولا بها كما هو معلوم واذا

وفيه كلام ذكرته مع جوابه  
 في شرح الروض وغيره  
 (ويلحقها طلاق الى انقضاء  
 عدة) لذلك (ولونكح معتدة  
 بطن صحة ووطء انقطعت  
 عدتها) (بوطنها) حصول  
 الفراش به بخلاف ما اذا لم  
 يوطأ وان عاشرها لانقضاء  
 الفراش (ولو راجع حائلا  
 أو حاملا فوضعت ثم طلقتها  
 استأنفت) عدة (وان لم يوطأ)  
 لعودها بالرجعة الى النكاح  
 الذي وطئت فيه ولو طلقها  
 قبل الوضع انقضت عدتها به  
 وان وطئ لا طلاق الاية

كان الفرض انه وطئها في النكاح الذي طلق فيه والرجعة تعيدها لهذا النكاح كان الطلاق بعدها مقتضيا  
لاستئناف العدة لانه طلاق بعد وطئ وسواء وطئ بعد الرجعة أم لا بخلاف ما سياتي في تجديد العقد اذا لم يطأ بعد  
التجديد ثم طلق حيث لا تسع سنة انفس عدة بل تبني على ما مضى قبل التجديد كما اشار له بقوله فيما سياتي ولا عدة لهذا  
الطلاق الخ اه (قوله ولونكح معتدته) بان كان الطلاق بائنا بعوض فانه يصح له العقد عليها في عدته اه  
شيخنا (قوله ودخل فيها البقية) اي على تقدير بقائها والا فبغير وطئها انقطع العقد بالكية ولم يبق لها  
بقية أصلا اه شرح مر بالمعنى (قوله ودخل فيها البقية) أي على فرض ان تكون هناك بقية من قبل  
فرض المحال اذ من المعلوم ان النكاح الثاني المبرور بالوطء يقطع العدة وأثرها فلا يبقى لها حكم بخلاف  
ما اذا لم يشتر بالوطء فانه وان قطع استمرارها لكن ما مضى منها لم يصح له فتنكح عليه اذا طلقها حينئذ اه  
شيخنا (قوله بنت على ما سبق) ولا تسع سنة عدة جديدة لان العقد لا يقطع العدة ويبيطها الا اذا اقترن به  
الوطء بخلاف الرجعة فانها تقطع العدة مطلقا لانها ليست نكاحا مبدأ وانما هي استدامة نكاح (قوله بخلاف  
ما مر في الرجعة) أي في قول المتن وان لم يطأ فاذا راجع ولم يطأ ثم طلق استأنفت واذا نسكحها ولم يطأ ثم طلقها بنت  
على ما مضى قبل النكاح والفرق يعلم من كلامه اه

\* (فصل) \* في عدة الوفاة الخ (قوله تجب بوفاة زوج الخ) \* (فرع) \* مسح الزوج حجرا اعتدت  
زوجته عدة الوفاة أو حيوانا اعتدت عدة الطلاق اه مر اه سم (قوله كزوجته صبي) أي لا يولد له  
بان لم يستكمل تسع سنين اه شيخنا (قوله ولو رجعية) بان مات بعد طلاقها طلاقا رجعيا فانها تنتقل لعدة  
الوفاة وتسقط عنها بقية عدة الطلاق كافي مر (قوله أربعة أشهر وعشرة) والحكمة في ذلك ان الاربعينها  
يترك الجمل وتنفيخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور رجل ان كان وزيدت العشرة استظهارا ولان النساء  
لا يصرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فجعلت مدة تنفخهن وتعتبر الاربعين بالاهلة ما لم يمض أثناء شهر وقد  
بقي منه أكثر من عشرة أيام فتحسب ثلاثة بالاهلة وتكمل من الرابع أربعين يوما وأوجهلت الالهة حسبها  
كاملة اه شرح مر وقوله أكثر من عشرة أيام أي وأما الوبقي منه عشرة فقط فتعتبر بأربعة هلالية بعدها ولو  
نواقص اه ع ش عليه وأما الوبقي دون العشرة فتعتبر بعد الباقي بأربعة هلالية وتكمل على ما دون العشرة  
عشرة أيام من الشهر الخامس (قوله والذين يتوفون الخ) قد يقال توفي فلان وتوفي فلان اذا مات فن قال توفي  
معناه قبض وأخذ من قال توفي معناه استوفى أجله وعمره وعليه قراءة على رضى الله عنه يتوفون بفتح الباء اه  
شورى والاختبار في الآية لا يستقيم الا بتقدير مضاف هو المبتدأ تقديره وزوجات الذين الخ اه شيخنا (قوله  
وعشرا) أي عشر ليال فسرهابا ليلي وفي المتن بالايام لوجود التاء في المتن دون الآية والعشرة تكون بالضد عند  
افرادها ولا يقال المعدود محذوف فيجوز كل منهما لانا نقول نعم ولكن التعاكس أفصح مع حذفه اه شيخنا  
وفي قل على الجلال قوله أي عشر ليال فسرهابا ليلي وفي المتن بالايام لوجود التاء في المتن دون الآية والعشرة تكون بالضد عند  
غري الشهور والايام وأشار بقوله بايامها الى دفع ايها المخرج اليوم العاشر من المدة فتأمل \* (فرع) \* لو قال  
لها أنت طالق قبل ونحوها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها  
وان كان الطلاق رجعيا أو يؤخذ مما يأتى انه لا أحد ادعيا أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياتها  
كما تقدم اه قل على الجلال (قوله والآية محمولة على الغالب) جواب عما يقال الآية عامة في الحرائر  
وغيرهن والحاملات منه ومن غيرهن والحاملات مع ان المدعى ليس كذلك فقال هي محمولة على الغالب ولما ورد  
عليه قصورها حيث تدعى الحاملات من غيرهن أشار الى قياسها على ما قبله وألحق بهن الخ (قوله ولغيرها  
كذلك نصفها) وما بحثه الزركشي وغيره ان قياس ما مر انه لو طئها زوجه الحرة لزمها أربعة أشهر وعشر  
صحيح اذ صورته ان يطأ زوجه الامه طائنا نهار وجته الحرة ويستمر طئها الى موته فتعتد للوفاة عدة حرة اذ

(ولونكح معتدته ثم وطئ  
ثم طلق استأنفت) عدة لاجل  
الوطء (ودخل فيها البقية)  
من العدة السابقة لانها  
لو احدث ولو طلق قبل الوطء بنت  
على ما سبق من العدة وأكملتها  
ولا عدة لهذا الطلاق لانه في  
نكاح جديد طلقها فيه قبل  
الوطء فلا ينعاق به عدة  
بخلاف ما مر في الرجعية  
\* (فصل) \* في عدة الوفاة وفي  
المفقة ودوق الاحداد \* (تجب  
بوفاة زوج عدة وهي) أي عدة  
الوفاة (لحرة حائل أو حامل  
من غيره كزوجته صبي) أو  
ممسوح (ولو رجعية أو لم توطأ  
أربعة أشهر وعشرة) من  
الايام (بليالها) قال تعالى  
والذين يتوفون منكم  
ويذرون أزواجا يتربصن  
بأنفسهن أربعة أشهر  
وعشر أي عشر ليال بايامها  
وسواء الصغيرة وذات الاقراء  
وغيرهما والآية محمولة على  
الغالب من الحرائر والحاملات  
والحق بهن الحاملات عن ذكر  
وتعتبر الاشهر بالاهلة ما لم يكن  
ويكمل المنكسر بالعدد  
كنظائرهم (ولغيرها) ولو  
مبعضه (كذلك) أي حائل



أو حامل من ذكر (نصفها) وهو شهران وخمسة ٥٦ أيام بلياليها ويأتي في الانكسار ما مر وتعبيري بغيره وبغيرها أعم من تعبيره بما ذكره

الظن كما نقلها من الأقل إلى الأكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر اه شرح مر (قوله أو حامل ممن ذكر) أي من الصبي والمسوح اه ع ش (قوله ولحامل منه الخ) عبارة أصله مع شرح مر وعدة حامل لوفاة بوضعه بشرطه السابق وهو انفصال كونه ونسبته إلى صاحب العدة ولو احتملا لا يكتفي بلعان كذا قاله الشارح وصورته أنه لا عنها النقي جملها ثم طلق زوجة له أخرى ثم اشتبهت المطلقة الحامل بالملاعنة الحامل أيضاً أو يكون ذلك تنظيراً انتهت أي فكأنه قال ولو احتملا لا نظير المنقي بلعان فإنه ينسب إلى النافي احتمالاً لكن ينظر ما صورة المنسوب للميت في مسئلتنا احتمالاً اه رشدي عليه (قوله أو مسلولاً) أي خصيته وقواهم الخصية اليمنى للماء واليسرى للشعر لعله باعتبار الغالب والافتقار وجد من له اليسرى فقط وله ماء كثير وشعر كذلك اه شرح مر (قوله وضعه) أي ولو نأني توأمن انفصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل في وضعه ما لو مات في بطنها فلا بد من انفصاله وإن مكث سنين كما مر اه قل على الجلال (قوله فهو مقيد لآية السابقة) وعلى هذا لا يناسب حملها على الغالب الذي ادعاه فيما تقدم مع أن الصواب التعبير بأنه مخصص فتأمل اه قل على الجلال (قوله ولو طلق إحدى امرأتيه الخ) حاصل ما ذكره تسع صور سبعة في قوله اعتدت الوفاة وتنتان في قوله لا في بائن الخ اه شيخنا وبيان التسع أن من لم يوطأ منهن ما أو من أحدهما لا يقال فيها ذات أشهر ولا ذات اقراء ولا يقال في طلاقها أنه تارة بائن وتارة رجعي فحينئذ لا يطأ واحدة منهما صورة واحدة لا غير وإذا وطئ أحدهما فقط يثنى في الموطوءة صوراً أربعة لأنهما ذات أشهر أو ذات اقراء وعلى كل فطلاقها ما بائن أو رجعي وإذا وطئها معاً يثنى في هذه الأربعة أيضاً وإذا ضمت واحدة إلى أربعة وأربعة كانت الجملة تسعة (قوله ولم يطأ واحدة منهن) محترز قول المتن فتعتمد وطئت وفيه صورة واحدة وقوله أو وطئ واحدة الخ محترز قوله وهي ذات اقراء وقوله وهي ذات أشهر مطلقاً أي في طلاق رجعي أو بائن ففي هذا صورتان وقوله أو ذات اقراء في طلاق رجعي محترز قول المتن لا في بائن وفيه صورة واحدة فهذه أربع صور وقوله أو وطئها الخ من جملة محترز قول المتن لا في بائن وهي ذات اقراء وقوله مطلقاً أي في بائن أو رجعي وفي هذا صورتان وقوله أو ذات اقراء الخ من جملة محترز قوله لا في بائن وفيه صورة واحدة فهذه صور ثلاثة تضاف للاربع المقدمة فجملة المفاهيم سبع صور ويبقى لمنطوق قوله لا في بائن الخ صورتان تأمل وقوله وهي ذات أشهر مطلقاً أي في طلاق رجعي أو بائن لأن الأشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعدة الوفاة أحوط سواء انتقلت لعدة الوفاة كفي الرجعية أولاً كفي البائن وقوله أو ذات اقراء الخ أي لأنها حينئذ تنتقل إلى عدة الوفاة وقوله في الأولى أي لأن المطلقة الغير المدخول بها لا عدة عليها اه سم (قوله وان احتمل أن لا يلزمها الخ) هذا الاحتمال لا يثنى فيما إذا كانت رجعية لأنها تنتقل لعدة الوفاة فقوله في غيرها أي في مجموع غيرها الخرج صور الرجعي اه شيخنا لكن هذا الجواب لا يثنى مع قوله التي هي أقل إلى قوله وفي ذات الاقراء ومعلوم أن ذات الاقراء لم يذكرها إلا في الرجعي فالحق بقاء الإيراد اه (قوله وان يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لأنها إذا ماتت زوجها في أثناء عدتها انتقلت إلى عدة الوفاة فكيف يمكن في حقها هذا الاحتمال أعني أن يلزمها عدة الطلاق ويمكن أن يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية اه سم ويمكن أن يصور بما إذا انتقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله لا في بائن) تقدم محترزه وقوله من وطئت تقدم محترزه أيضاً وكذا محترزه وهي ذات اقراء فالصور السبع المقدمة مفاهيم هذه القيود (قوله بالأكثر من عدة وفاة الخ) ولو مضت جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لأن كلا محتمل أنها ماتت في عدتها وانها مطلقة منقضية العدة اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله وعدة اقراء) أي بتسامها إن لم يحض منها قبل الوفاة شيئاً أو بعضها الباقى إن مضى منها شيئاً قبل الوفاة ففي هذه يقابل بين الباقي من الاقراء وعدة الوفاة اه شيخنا (قوله ووجه

(ولحامل منه) أي من الزوج حرة كانت أو غيرها (ولو محبوباً) بقي انشبه (أو مسلولاً) بقي ذكره (وضعه) أي الحمل لقوله تعالى وأولان الاحمال أجلهن إن يضعن حملهن فهو مقيد لآية السابقة وفارق المحبوب والمسلول المسوح فإن المحبوب بقي فيه أوعية المنى وقد يصل إلى الفرج بغير إيلاج والمسلول بقي ذكره وقد يبلغ في الإيلاج فيلتذو ينزل ماء رقيقاً بخلاف المسوح (ولو طلق إحدى امرأتيه) معينة عنده أو مبهم (ومات قبل بيان) للمعينة (أو تعين) للمبهم ولم يطأ واحدة منهما أو وطئ واحدة وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات اقراء في طلاق رجعي أو وطئها أوهما ذواتاً أشهر مطلقاً أو ذواتاً اقراء في رجعي بقرينة ما يأتي (اعتدت الوفاة) وان احتمل أن لا يلزمها عدة في الأولى وان يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وفي ذات الاقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر لا يجنب في الجميع (لا في) طلاق (بائن) ووطئها أو أحدهما (فتعد من وطئت وهي ذات اقراء بالأكثر من عدة وفاة منها) أي من وفاة (و) عدة اقراء من طلاق (لذلك) وتعد غير الوفاة لا تقرر وذكركم حكم وطء أحدهما في الجميع من زيادتي ووجه

اعتبار الخ) جواب عما أوردنا بالقبلي من أن حسابنا من الطلاق مبني على ضعف والمعتد أنهم احتسبوا من التعيين فأجاب الشارح بأن محل حسابنا من التعيين أن يتيسر والافتحسب من الطلاق باتفاق اه (قوله ووجه اعتبار الأكثر الخ) أي فليس مبني على ضعف وهو اعتبار عدة المهمة من الطلاق لأن التعيين كزعمه الباقي فلو مضى قبل الموت فراق مثلاً اعتدت بالأكثر من الباقي وعدة الوفاة لأن عدة الوفاة ومن ثلاثة اقراء تأتي بها بعد الموت وإن كان هو القياس اه (قوله ذكرته في شرح الروض) عبارته ووجه اعتبار الاقراء من الطلاق في المهمة مع أن عدتها انما تعتبر من التعيين لأن الطلاق انه لما أسس من التعيين اعتبار السبب وهو الطلاق لكن قال الباقي ما ذكره الشيخان هنا انما يستقيم على مرجوح وهو أن العدة من الطلاق وقد صرح ابن الصباغ والبقوي بخلافه فقالا ان قلنا العدة ثم من اللفظ فهذا كذلك أو من التعيين فعدمت قبل أن يعين فكون العدة من الموت انتهت وفي سم ما نصه قوله وفيه كلام ذكرته في شرح الروض هو ما نقله الباقي عن بعض الأصحاب أما إذا جعلنا العدة من التعيين وهو الأصح فالتعيين حسبما انقضاءها من الموت وقال الرافعي في حالة الإيهام أن قلنا ان الطلاق من وقت اللفظ فالحكم كذا كذا فبما لو أراد بهينة وإن قلنا من وقت التعيين فوجهان أشهرهما الاعتداد بالاقصى لكن الأقرب نحسب من وقت الموت أيضاً لأن الموت حصل اليأس من التعيين والثاني أن كلاً تعتد عن الوفاة لأن التفرع على أن الطلاق يقع بالتعيين وإذا لم يعين كأنه لم يطلق اه والاصح أن الطلاق ولو في حالة الإيهام يكون من اللفظ وإن كانت العدة من التعيين الواقع بعد ذلك على الصحيح (فرع) \* لو أسلم على أكثر من العدد الشرعي ومات قبل الاختيار اعتد كل من زوجاته بالأكثر كجهنا اه (قوله لا تنكح زوجته) أي ولا مستولده اه قل على الجلال (قوله لا تنكح زوجته حتى يثبت الخ) نعم لو أخبره عدل ولو عدل زوايه بأحدهما حل لها باطنان تنكح غيره فله القفال والقياس أنها لا تفرع عليه ظاهره وأيضاً من ذلك عدة الزوجة بالنسبة لنكاح نحو أختها أو خامسة سواها اه شرح مر (قوله بما مر في الفرائض) عبارته هناك ومن فقد وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم فاض به بمضي مدة لا يعيش فوقها فلما انتهت (قوله إذا تجاوز الخ) عبارة شرح مر لمخالفة القياس الجلي لأنه جعله ميتاً في النكاح دون قسمة المال الذي هو دون النكاح في طلب الاحتياط انتهت وعبارة الحلبي قوله إذا تجاوز أن يكون حياً الخ أي لأن النكاح أولى من المال في المراجعة انتهت (قوله وبان ميتاً) أما إذا بان حياً فهي له وإن تزوجت بغيره وحكم به حاكم لكن لا يتمتع بها حتى تعتد للثاني لأن وطأه بشبهة اه شرح مر ولاحد عليه به ولا عليها كإتيان ولا نفقة لها على واحد منهما ما عدم صحة النكاح باطنان في الثاني ونشوزها على الأول بنكاح الثاني نعم أن فرق بينهما وعادت لنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيث اه قل على الجلال (قوله مع النكاح الخ) ولا يشك بماتة عدم في المرتبة حيث لا يصح نكاحها مع أن الحاصل في كل شأن في حل المنكوحة لأن الشك لم يسبب ظاهراً فبطل لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى اه حل وفي سم قوله ولو نكحت وبان ميتاً الخ (أقول) هذا يشك على عدم الصحة الذي اعتمدته مر فيما لو ارتأت في العدة في وجود الحل ونكحت قبل زوال الرية كما تقدم وقد أوردنا ذلك عليه ففرق بأن النكاح هنا وقع بعد تربعين أربع سنين ومقدار العدة القديم يكتفي بذلك فراجعناه فوردت عليه أن هذا الحكم لا يتقيد بما إذا نكحت بعد تربعين المرأة المدة بل لو لم تربعين ونكحت بعد مضي قدر العدة فقط وبان ميتاً مع النكاح كما هو صريح كلامهم لاسمها كلام الروض ففرق بنام يظهر ولا يفسد فليتأمل اه سم (قوله ويجب احداً على معتدة وفاة) أي وإن شاركتها غيرها كان أحبا لها بشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها فأنها تعتد بالوضع عنهما لأنهما لو اختلفا لمالو كانت معتدة للشبهة فقط كان أحبا لها بغيره بشبهة ثم مات عنها وهي حامل فالحل عن الشبهة فقط فلا يجب فيه الاحداً وعليها عدة الوفاة بعد الوضع فيجب فيها الاحداً فعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم

اعتبار الأكثر من الطلاق في المهمة مع أن عدتها انما تعتبر من التعيين أنه لما أسس من التعيين اعتبار السبب وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والمفقود) بسفر أو غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بما مر) في الفرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعتد) كما لا يحكم بموته في قسمة ماله وعق أم وللمعنى يثبت ولأن النكاح ثابت يبين فلا يزال الأبيقين وتعبير بما ذكره أولى من تعبيره بما ذكره (قوله حكم بنكاحها قبل ثبوته نقض) الحكم لمخالفة القياس الجلي إذا تجاوز أن يكون حياً في ماله وميتاً في حق زوجته (ولو نكحت) قبل ثبوته (وبان ميتاً) قبل نكاحها بمقدار العدة (مع) النكاح لخلافه عن المانع في الواقع فأنشبه ما لو باع مال أبيه بطن حياؤه قبل أن ميتاً (ويجب احداً على معتدة وفاة) لخبر الصحيحين لا يحمل لاسمها تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحل على ميت فوق ثلاث أعلى زوج أربعة أشهر وعشرة أي فأنه يحل لها الاحداً على



والتقييد بالبيان المراد جرى  
على الغالب لان غيرها ممن لها  
امان يلزمها الاحداد وعلى  
ولي صغيرة ومجنونة منهما  
مما يمنع منه غيرهما (وسن  
لمفارقة) ولو رجعية ولا يجب  
لانهم ان فورقت بطلاق فهي  
محفوظة به أو بفسخ فالفسخ  
منها أولي لغني فيها فلا يلزمها  
فيهما المحاب الاحداد بخلاف  
المتوفى عنها زوجها وذكر  
سنه في الرجعية من زيادتي  
وهو مانعه في الرضة كما  
عن أبي ثور عن الشافعي ثم  
نقل عن بعض اصحاب ان  
الاولى لها ان تزني بما يدع  
الزوج الى رجعتها (وهو)  
أي الاحداد من أحد ويقال  
فيه الحداد من حد لغة المنع  
واصطلاحاً (ترك لبس  
مصبوغ) بما يقصد (زينة  
ولو) صبغ (قبل نسجه أو  
خشن) لخبر الصحيحين عن  
أم عطية كنانتهى ان تحد  
على ميت فوق ثلاث الاعلى  
زوج أربعة أشهر وعشراً  
وان نكحل وان تطيب  
وان تلبس ثوباً مصبوغاً  
بخلاف غير المصبوغ  
ككفن وابر يسم لم تحدث  
فيه زينة كفش وبخلاف  
المصبوغ لانه قبل لمصية  
أو احتمال وسخ كالاسود  
والسكلى لا تنفاه الزينة فيه  
وان تردد المصبوغ بين الزينة  
وغيرها كالاحضر والازرق  
فان كان براتاً ساقى اللون

وعلى المتوفى عنها زوجها الاحداد لانه يقتضى لزومها في زمن الحبل في المثال المذكور وليس كذلك اه  
شيخنا وعبارة شرح مر وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل حامل من شبهة حالة الموت فلا يلزمها الاحداد حالة  
الحبل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ولو أحبلها بشبهة ثم تزوجها ثم ماتت اعتدت بالوضع عنهما في الوجهين  
ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما بقى انه عدة وفاة فلزمها الاحداد فيها وان شاركها الشبهة انتهت  
(قوله أي يجب للاجماع على ارادته) وهو مما جاز بعد امتناع وما جاز بعد امتناع وجب قال شيخنا غالباً اه  
حل (قوله لان غيرها ممن لها امان يلزمها الاحداد) بمعنى أنا لنزولها به والافه يلزم غير من لها امان أيضاً  
لكن لزوم عقاب في الاخرة بناء على الاصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة اه رشيدى على مر  
(قوله لان غيرها ممن لها امان) أي وان كان زوجها كافراً اه مر اه عس على مر (قوله ولا يجب  
الح) صرح بهذا وان علم من السن للتصريح بالرد على الضعيف القائل بوجوبه عليها كالمتوفى عنها قال مر  
وفرق الاول بانها محفوفة بالفراق الح ففرض الشارح من قوله لانهم ان فورقت بطلاق الح ابداء فارق في القياس  
الذي استدل به الضعيف (قوله محفوفة) أي مبتذلة ونفسها فائمة منه فلا تحزن عليه بل تنفى هلاكه اه  
شيخنا وفي المختار الجفاء ممدود ضد البر وقد جفوته أجفوه جفاء فهو محفوف ولا تقل جفيت وتجاهى جنبه عن  
انفراش تباعد وفي المصباح جفاء السرج عن ظهر الفرس يجفوج جفاء ارتفع ومنه جافيت فجابى اذا بعدت عن  
مودنه وجفوت الرجل أجفوه أعرضت عنه أو طردته وهو مأخوذ من جفاء السيل وهو ما نفاه السيل وقد يكون  
مع بغض وجفاء الثوب يجفوا اذا غلظ فهو جاف ومنه جفاء البدن وهو غلظتهم وقطاطتهم اه (قوله وذكر سنه في  
الرجعية من زيادتي) وهو المعتمد في قل على الجلال قوله ويستحب لها الاحداد هو المعتمد اذا لم ترج رجعة  
كالبائن وقوله والاولى لها أن تزني الح حل على ما اذا كانت ترجو رجعة ولم تكن ربة في فراقها بطلاق اه  
(قوله لغة المنع) لان الخدمة تمنع نفسها الطيب والزينة اه حل وفي المصباح حدث المرأة على زوجها متحد  
وتحد حداد بالكسر فهي حاد بغيرها وأحدت احدادا فهي محد ومحد اذا تركت الزينة لموت اه وفي  
قل على الجلال ويقال بالميم بدل الحاء اه وقوله تحد وتحد بضم الحاء وكسرها كما في المختار وبين  
المضموم بانه من باب ردول يمين باب المكسور (قوله واصطلاحاً ترك لبس الح) فهو عبارة عن ترك ثمانية  
تأني في كلامه أي الاحداد الواجب عليها ترك هذه الامور مادامت في عدة الوفاة من أشهر أو حل في الاشهر  
ظاهر وفي الحل يستطع عنها الوجوب بوضع ولو بعد الموت بلحظة (قوله بما يقصد الزينة) انما قد ردها في المثل لانه  
يؤم انه انما يمنع عليها لبس المصبوغ بقصد الزينة لا ما صبغ لا بقصد الزينة وان كان الصبغ في نفسه زينة فاشار  
بهذا التقدير الى امتناع جميع ما من شأنه ان يقصد الزينة وان لم يقصد صبغه بخصوص زينة اه رشيدى  
على مر وقوله ولو قبل نسجه أو خشن الغاية الاولى للرد على من قال بحل ما صبغ غزله ثم نسج والثانية للتعميم  
هكذا استفاد من صنيع أصله (قوله أو خشن) أي ولو خشن فهو معطوف على صبغ الذي قد رده الشارح  
اه حل (قوله الاعلى زوج) أي فلانتهى ان تحد عليه أربعة أشهر وعشراً بل ثمر بذلك فأربعة  
معمول لفعل محذوف وقوله وان نكحل أي ونهتى ان نكحل الح فهو معطوف لفعل مقدر معطوف  
على فعل مأخوذ من الاستثناء اه شيخنا عزيزى ولا يصح عطفه على ان تحد لانه يصير المعنى وكنانتهى ان  
نكحل الح أي مع ان النهى انما هو عن ترك الاحتمال لان الفرض ان الاحداد المنهى عنه كان لغير  
الزوج نعم يصح عطفه عليه اذا قدر مضاف أي وعن ترك الاحتمال الح وأيضاً يلزم على عطفه على ان تحد لانه  
يصير معنى الاستثناء الاعلى زوج فلانتهى ان تحد بل ثمر بان تحد وان نكحل الح مع ان الاحتمال منهى  
عنه الا ان يقدر مضاف أي وترك الاحتمال تأمل (قوله ككفن) بفتح الكاف وكسرها اه قل على  
الجلال (قوله وابر يسم) وهو الحبر الابيض اه حل (قوله لا تنفاه الزينة فيه) هذا واضح عند قوم

حرم من الاقلام (و) ترك (تحل بحب) يحل به كالأثر (ومصوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كالحاس ان موه سماء وكانت المرأة ممن تحل به  
(نهارا) كالأثر وسوار وخاتم لغير أبي داود وغيره باسناد حسن المتوفى عنها لتبس المصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا  
تسكنحل والمشقة المصوغة بالشق بكسر الميم وهو المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها وخرج بالنحلي بماذا كرا التحلي بغيره كالحاس ورصاص  
عارين عمامة وبالنهار وهو من زيادتي التحلي بماذا كرا ليلًا بخاتر بلا كراهة لحاجة ٤٥٩ ومعها لغير حاجة (و) ترك (تطيب)

في بدن وثوب وطعام وحل  
ولو غير محرم لغير أم عطية  
السابق واستثنى استعمالها  
عند الطهر من الحيض  
والنفاس قليلا من قسط أو  
أطفاؤها من أنواع من الجذور  
كوردية الحديث في مسلم  
ونذاهرهم ان احتاجت الى  
تطيب جاز كالا كتحال وبه  
صرح الامام (و) ترك (دهن  
شعر) لرأسها ولحيته لما فيه  
من الزينة بخلاف دهن سائر  
البدن وهذا من زيادتي  
(و) ترك (اكتحال بكحل  
زينة) كأنه ولو كانت سوداء  
وكحل أصفر ولو كانت  
بيضاء وان لم يكن فيها طيب  
لغير أم عطية السابق (الا  
لحاجة) كرم (و) ترك (نكحل به  
لبلا) وتمسحه نهارا ويجوز  
للضرورة نهارا وذلك لخبر أبي  
داود انه صلى الله عليه وسلم  
دخل على أم سلمة وهي حادة  
على أبي سلمة وقد جعلت في  
عينها صبرا فقال ما هذا يا أم  
سلمة فقالت هو صبر لا طيب  
فيه فقال اجعليه بالليل  
وامسحيه بالنهار والصبر يفتح  
الصاد وكسرها مع اسكان  
الباء وفتح الصاد وكسرها الباء

لا يزينون بذلك وهذا عارض قول ج وهذا كله فيما لا نص لهم فيه انه الزينة أو لغيرها وأما ما نصوا عليه  
فيراى وان اطرد عرف بخلافه على ما يراه ج اه حل (قوله نهارا) راجع للتحلي كما يدل له كلامه في  
المفهوم ومقتضاه ان لبس المصوغ يمنع ليلًا ونهارا وانظر ما الفارق اه ثم رأيت في شرح مرماتيه وفارق  
حومة اللبس والتطيب ليلًا نهارا ما يحرم كان الشهوة غالبًا ولا كذلك الحلي اه وفي قول على الجلال قوله ولبس  
مصوغ أى ولوليلًا ومستور انهم يكفى ستره اذ البسته لحاجة اه (قوله ولو غير محرم) أى بان كانت غير  
محرمة والمحرم بان كانت محرمة فهذا التعميم راجع للتطيب اه شيخنا وفيه نظر لانه لا معنى لان يقال  
لتطيب غير المحرم انه غير محرم والحالة انها محرمة فلا حسن انه راجع للكحل والمحرم منه ما فيه زينة وغير  
المحرم ما لا زينة فيه فكأنه يقول متى كان السكحل مطيبا حرم وان لم تكن فيه زينة (قوله من قسط) بضم  
القاف وكسرها والضم أكثر اه مصباح اه ع ش على مر والقسط طيب الاعراب والاطفار ضرب  
من العطار على شكل اطفاة الانسان بوضع في الجذور اه قسطا في على البخارى في حديث أم عطية السابق  
(قوله وترك اكتحال) هل يشمل العمياء الباقية الحديثة ولا يبعد الشمول لانه مزين في العين المفتوحة وان  
فقد بصرها اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله وكحل أصفر) عبارة اصله مع شرح مر  
ويحرم اكتحال بالند ولو غير مطيب وان كانت سوداء لانها عنده ومثله الاصفر وهو الصبر انتهى وفي المختار  
الصبر الدواء المر (قوله على أم سلمة) زوجته صلى الله عليه وسلم دخل عليها قبل نكاحها ولا يشك عليه حرمه  
النظر للاجنبية لان هذا في غير حقه عليه الصلاة والسلام اما هو فيجوز نظره للاجنبية اه شيخنا وعبارة ع ش  
على مر قوله فقال ما هذا يا أم سلمة تسلمك هذا الحديث ونحوه من قال يجوز انظر الوجه من الاجنبية حيث  
لا شهوة ولا خوف فتنه وأجيب بجوابه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت اتفاقا وأنه صلى الله عليه  
وسلم لا يقاس به عليه غيره له صمته فيكون ذلك من خصائصه انتهت (قوله وان لم يكن فيها طيب) كان ينبغي أن  
يقول ان لم يكن لان ما فيه طيب علم من قوله وتطيب فالحاصل ان السكحل الذي لا زينة حرام مطلقا أى سواء كان  
فيه طيب أو لا وحرمه الاول للطيب والثاني لوجود الزينة اه (قوله وامسحيه بالنهار) أى ان كنت محتاجة  
اليه لانه من الزينة (قوله وهو حرة يوردهم النذر) وهو المعروف الا أن بحسن يوسف وكان الامام أبو حنيفة  
اذا جلس عنده جماعة واغتابوا شخصاً طردهم من عنده ثم قال

حسدوا الفتى ان لم ينالوا سعيه \* فلكل اعداء له ونصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها \* حسدا وبغضا انه للميم

والحسد جمع حاسد كركب جمع راكب اه شيخنا ما ينبغي في قراءة البخارى (قوله وخضاب ما ظهر من البدن  
الح) والمراد بذلك ما يظهر عند المنة وشعر الرأس منه وان كان كثيرا ما يكون تحت الثياب فاندفع به ما قاله  
البلقيني هنا اما تحت الثياب فلا اه شرح مر (قوله بنحو حناء) بكسر المهملة مذكري قرأ بالهاء وزوا بالمد جمع واحد  
حناءة بالمد أيضا اه قل على التلطيب وقال البرماوى واحد حناءة بوزن عنبه اه سميت حناءة لانها حنت لا دم  
حين اصاب الحطينة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر ورقا يستتر به طار عنه الا ورق الحناء (قوله كورس)

وخرج بكحل الزينة غيره كالتوباء فجاء مطلقا اذ لا زينة فيه وتعبيرى بذلك أعم من تعبيره بانحد وقول قلبه لامن زيادتي (و) ترك (اسفداج)  
بذل معجمة وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه (ودمام) بضم الميم وكسرها وهى حرة يوردها الخد (وخضاب ما ظهر) من البدن كالوجه  
والبدن والى حلين لا ماتحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران لغير أبي داود السابق وقول ما طهر من زيادتي وهو ما في الروضة كاصلاها  
من الزينة لكن صرح ابن يونس بان ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكر



تطريف أصابعها وتصفيف  
ظرفها وتجهيد شعر صدغها  
وتسويد الحاجب وتصغيره  
(وحل تجميل فراش) مما  
ترقد وتقعده عليه من مرتبة  
ونطع ووسادة ونحوها  
(و) تجميل (أثاث) بمثلتين  
وهو متاع البيت وذلك بأن  
ترزين بهما الفراش والستور  
وغیرهما لأن الاحداد في  
البدن لا في الفراش والمكان  
(و) حل (تنظيف) غسل  
رأس وقلم ظفر وإزالة رشح  
وامتناسط وحام واستحداد  
لأن جميع ذلك ليس من الزينة  
أي الداعية إلى الوطء فلا  
ينافي إطلاق اسمها على ذلك  
في صلاة الجمعة ولو تركت  
احداداً أو سكتي في كل المدة  
أو بعضها وان لم تبلغها وفاة  
زوجها لا بعد المدة (انقضت)  
بعضها (عدتها) وان  
حصت هي أو ولها بستر  
الواجب عند العلم بحرمته إذا  
العسيرة في انقضائها بانقضاء  
المدة (ولها) أي للمرأة  
لا للرجل (احداد على غير  
زوج) من قريب وسيد  
(ثلاثة أيام قاتل) لا ما زاد  
عليها وذلك مأخوذ من  
الحديثين السابقين أول  
البحث

\*(فصل) في سكتي المعتدة \*  
(تجب سكتي المعتدة فرقة)  
بطلاق أو فسخ أو وفاة لقوله  
تعالى في الطلاق أسكنوهن

هو بنت أصغر يصبخ به باليمن اه شيخنا (قوله وتصفيف طسرتها) يؤخذ من المختار أن التصفيف  
معناه التسوية وفيه الطرة الناصبة اه (قوله وتصغيره) بالغين المجعولة بالغاه وهو الترجيح وقيل بالغاه بان تجعل  
عليه شيئاً أصغر من الزينة وأما الترجيح فقد نهيت عنه غير المدة لأنه التخصيص اه حل (قوله وحل تجميل فراش  
الح) أي تجميل البيت بالفراش والأثاث كما يعلم من كلامه إلا أنه يوعطف الأثاث عطف عام على خاص اه شيخنا  
وأما الغطاء فلا شبهه كما قاله ابن الرفعة أنه كالثياب لأنه لباس أي ولو ليلاً كما يحسنه الشيخ خلافاً للزر كشي اه  
شرح مر (قوله وحمام) أي إن لم يكن فيه خروج محرم والاحرم اه شرح مر وقوله خروج محرم  
أي بان كان لغير ضرورة فإن كان لضرورة جاز اه ع ش على مر (قوله واستحداد) أي إزالة شعر العانة  
ومثله إزالة كل شعر لا يتضمن زينة كأنه مأخوذ من الحاجبين وأعلى الجبهة فتمنع منه كما يحسنه بعض المتأخرين  
بل صرح الماوردي بامتناع ذلك في حق غير المحرم في شروط الصلاة من إزالة الحية أو شارب بنت المرأة  
اه شرح مر (قوله في صلاة الجمعة) أي حيث قال هناك ومن تزين إلى أن قال وبإزالة نحو ظفر الخ  
(قوله ولها احداد على غير زوج) أي تحزن بغير تغيير ملبوس ونحوه ما يدل على عدم الرضا بل يحرم  
اه قل ولعل مراده بقوله بغير تغيير ملبوس تغييره بوجه خاص كصبة على عادة النساء في الحزن والاختفافة  
الاحداد شرعاً حيث أطلق في حق المرأة والمراد به مجموع التزكيات المتقدمة (قوله ولها) أي للمرأة  
أي مزرعة كانت أو خلية اه شرح مر (قوله لا للرجل) اما هو فيحرم عليه ذلك ويجب عليه اجتناب كل  
ما يشعر بانحرافه والفرق بين الرجل والمرأة أن المرأة لا صبر لها على المصيبة بخلاف الرجل اه حل وفي سم  
مانعه قوله لا للرجل اعتمده مر وفي العباب خلافه حيث قال والرجل كالمرأة في التحزن إلى ثلاثة أيام اه  
وفي الناشري وهل للرجل التحزن على الميت ثلاثة أيام كما كان للمرأة على غير الزوج ثلاثة أيام أم لا ذكر في  
النهاية أن للرجل ذلك قال في العجالة وقد يستشكل فإن النساء يضعفن عن المصائب بخلاف الرجال اه (قوله  
على غير زوج) والاشبه كما ذكره الأفرعي عن عبارة القاضي أن المراد به الزوج القريب فيمتنع على الأجنبية  
الاحداد على الأجنبية مطلقاً ولو ساعة وألحق الغري بكتاب القريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك  
والصهر كالألقوا من ذكره في أعذار الجمعة والجماعة وضابطه أن من حزن لموته قلها الاحداد عليه ثلاثة  
أيام ومن لا قلها يمكن حل إطلاق الحديث والأصحاب على هذا الظاهر أن الزوج لو منعها ما ينقص به تمعنه  
حرم عليها فعله اه شرح مر وقوله حرم عليها فعله أي ولو كان ممن يجوز لها الاحداد عليه وهو كذلك  
وانظر هل ذلك كبيرة أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه لا وعيد على فعله وبمجرد النهي عما يقتضي التحريم  
لا كون الفعل كبيرة موجبة للفسق وفي الزواجر أنه كبيرة وقد يتوقف فيه اه ع ش عليه (قوله لا ما زاد عليها)  
أي فيحرم بعد الاحداد والأفلا اه قل على الجلال

\*(فصل في سكتي المعتدة) أي وما يتبع ذلك من قوله ولا تخرج إلا بعد إلى آخر الفصل (قوله تجب  
سكتي لمعتدة فرقة) ويستمر وجوبها إلى انقضاء عدتها ولو اسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كما أفتى به  
المصنف رحمه الله تعالى لوجوبها يوماً بيوم واسقاط ما لم يجب لاغ اه شرح مر ويؤخذ من أنها تسقط في  
اليوم الذي وقع فيه الاسقاط منه الوجوب سكاها بطاوع غره اه ع ش عليه ثم قال في موضع آخر ولو مضت  
العدة أو بعضها ولم تطالبه بالسكنى لم تصدر ديناً في التمتع بخلاف النفقة لأنهما معاوضة اه ج وكتب عليه  
سم مانعه قال في شرح الروض وكذا في صلب النكاح اه أي ومثل المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة أو بعضها  
ولم تطالب بالسكنى في أنها لا تصدر ديناً المنكوحه إذا فاته السكنى في حالة النكاح ولم تطالب بها (قوله أو  
فسخ) أراد به ما يشمل الانفساخ ومنه فرقة المعلن فتجب السكنى للملاعنة اه شرح مر وع ش عليه  
(قوله أو وفاة) قال في الروض وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي في حياته لم تسقط العدة عنها ولم

نزلت أي لا قرارها قال في شرحه قال الأذرعى وهذا أقيد القفال بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عنهما فيما  
 يظهر أخذ من التمسيد بذلك قال فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعياً أو بائناً مدعت أنه كان رجعياً وانما نزلت  
 فلا شبهة تصديقها لان الأصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الابتناء اهـ سم على ج اهـ ع ش على م  
 (قوله أو وفاة) أي حيث وجدت تركة وتقدم على الديون المرسلات في النعمة اهـ شرح م ر وفي ع ش  
 عليه وتقدم سكنها على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسلات في النعمة وينبغي  
 ان هذا اذا كان ملكه أو يستحق منفعة مدة عدتها باجارة وينبغي انه اذا خلفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت  
 المدة انها تقدم باجرة المسكن على مؤنة التجهيز أيضاً ويحتمل وهو الظاهر انه تقدم باجرة يوم الموت فقط لان  
 ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم تراحم مؤنة التجهيز (قوله من حيث سكنتم) من تبعضية والمفعول محذوف  
 تقديره أسكنوهن مكانها وبعض مسكنكم اهـ شيخنا وانظر ما للمانع من كونها ظرفية (قوله فريضة) هي  
 أخت أبي سعيد الخدري (قوله فاذن لها في الرجوع) أي الى أهلها والظاهر ان هذا كان باجتهاد منه فلما  
 نزل عليه الوحي بخلافه أمرها بالملك في بيتها الذي كانت فيه تأمل (قوله في الجعرة) أي جعرة النبي صلى الله  
 عليه وسلم (قوله امكثي في بيتك) أي المثل الذي كنت فيه والاضافة لادنى ملاسة اهـ ع ش (قوله حيث  
 تجب نفقتها) أي بقيد وجوب نفقتها عند عدم الفراق (قوله من نأشر ولو في العدة) وعبارة شرح  
 م ر وسواء كان ذلك قبل طلاقها كصرح به القاضي وغيره أم في أثناء العدة كصرح به المتولي فانها لا سكنى  
 لها في العدة فان عادت الى الطاعة عاد حق المسكن كصرح به المتولي وفي مدة النشور يرجع إليها مستحق المسكن  
 باجرته وقيل له انه لو كان ملك الزوج رجع هو عليها بذلك اهـ وقوله رجع هو عليها بذلك ومرة ذلك ان  
 تعد بسكنها غاصبة بخلاف ما لو تركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولا غيره فانه المفوت لحقه اختيار فلا  
 أجر له اهـ سم على ج ولعل وجه ذلك انهما لما كانت مستحقين للسكنى برضا الزوج استصحب ذلك ولان الغالب على  
 الأزواج انهم لا يخرجون المراق من البيت بسبب النشور (قوله من نأشر ولو في العدة) كان خرجت لغير حاجة  
 واذا عادت الى الطاعة خرجت السكنى وهذا يفيد ان السكنى ليست خصلة واحدة بل اجزاؤها معتبرة ولا يشترط  
 علم المارق باطاعتها بخلاف الزوجة اذا نشرت ثم عادت لا بد في استحقاق النفقة ان يعلم الزوج باطاعتها اهـ حل  
 (قوله ولو في العدة) فان رجعت للطاعة رجعت حقها في السكنى اهـ شيخنا (قوله وصغيرة لا تحتمل الوطء)  
 ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء وكذا في عدة الوفاة اهـ زى وهذا قد يشكل على ما قدم من انه  
 يشترط وجوب العدة على الصبية اذا وطئت ثم يوطئها الوطء فان لم تنهأ له فلا عدة لها وقيل له ان استدخال الماء  
 لا وجهها بالطريق الاولى اللهم الا ان يقال المراد بالتهنيء هنا التهنيء بالفعل وهناك باعتبار السن لكن بشكل على  
 هذا الجواب ما سيأتى للشارح فبما لو أرضعت أجنبية زوجها من قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي للقطع بعدم  
 نهيتها للوطء لكونهم مادون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير المحشى من عدم اشتراط نهى الصغيرة للوطء  
 ومن ثم لم يعتبر م ركع هذا القيد الا في الصبي اهـ ع ش (قوله وأمة لا تجب نفقتها) بان لم تكن مسلمة ليلاونهارا  
 فلو تركت خدمته سيدا ليلاونهارا ومكثت في محل عدتها وجب ساكنها اهـ حل (قوله حفظ المائنة) لا يشمل  
 نحو الصغيرة (فرع) في الروض وشرحه والواطي شبهة كنكاح فاسد ساكنها ويلزمها ملازمة كما  
 قدمته اهـ وقوله كما قدمته أشار به لقوله قبل ذلك وعليها أي المعتدة ملازمة أي المسكن الى انقضاء العدة فلا  
 تخرج منه ولا يخرجها منه العدة الا عند كسب أي بمثلها المعتدة عن وطء الشبهة أو نكاح فاسد وان لم  
 تسحق السكنى على الواطي والناكح اهـ وحاصله ان على الموطوءة شبهة ملازمة المسكن والواطي الزامها  
 السكنى وانظر هل ذلك وان كانت خروجه وانظر هل الامر كذلك وان كان المسكن للزوج أولها فليرد اهـ  
 سم (قوله وعليها الاجابة) هذا ربما يفيد انه اذا لم يجب على الزوج اسكانها ولم يطلب منها لا تجب عليها ملازمة

من حيث سكنتم ونفيس به  
 الفسخ بانواعه بجامع فرقة  
 النكاح في الحياة ولغير فريضة  
 بضم الفاء بنت مالك في الوفاة  
 ان زوجها قتل فسال الرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان  
 ترجع الى أهلها او قالت ان  
 زوجي لم يتركني في منزل  
 يملكه فاذن لها في الرجوع  
 قالت فانصرف حتى اذا كنت  
 في الحجرة أو في المسجد عاني  
 فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ  
 الكتاب أجله قالت فاعتددت  
 فيه أربعة أشهر وعشرا  
 صححه الترمذي وغيره هذا  
 حيث (تجب نفقتها) على  
 الزوج (لوم تفارق) فلا تجب  
 سكنى لمن لا نفقة لها عليه من  
 ناشرة ولو في العدة وصغيرة  
 لا تحتمل الوطء وأمة  
 لا تجب نفقتها ولا تجب المعتدة  
 عن وطء شبهة ولو في نكاح  
 فاسد فتعبرى بذلك أعم  
 من قوله الا نأشر وهو من  
 زيادتي في معتدة فسخ أو وفاة  
 وحيث لا تجب سكنى المعتدة  
 فلزوج او وارثها ساكنها  
 حفظا لمائنة وعليها الاجابة  
 وجبت لاركة



مسكنها والمصرح به في كلامهم وجرى السبكي عليه وجوبها على المحل الا لتوقيف الذي كانت به عند الفرقة وظاهره انه لا يجب على الزوج موافقتها بالاجرة ولو كان المسكن له وكذا على مالكه ولا ينافي ما يأتي في كلامه من ان من يجب اسكانها لا يجب على مالك المسكن الذي كانت به اسكانها أي لا يجب بمالكه على ذلك لا مكان الفرق بينهما اه حل (قوله ولم يتبرع الوارث الخ) مقتضاه انه لو تبرع الوارث بذلك لزمته الاجابة وقوله سن للسلطان وكذا اجنبي حيث لا ريب ولا تغفل للمنة لانها ليست عليها بل على الميت فان لم يسكنها أحد سكنت حيث شاءت اه شرح مر وظاهره انه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فليراجع اه رشدي وينبغي أن تقررى الاقرب من المسكن الذي فورقت فيه ما أمكن اه ع ش عليه (قوله ومعدة نحو طلاق بائن) بخلاف المتوفى عنها ولو حاملا فانه لا نفقة لها كما سيأتي في النفقات اه سم (قوله دون النفقة) أي فلا تجب لهما ولو كانت المتوفى عنها حاملا ولو طلقت رجعا قبل الوفاة ومات زوجها وهي في العدة اه شرح مر (قوله لانها لصيانة ماء الزوج) هذا بيان لحكمة تنافي الأصل والافهي تجب وان لم يكن ماء بصان كالصغيرة والآنيسة وزوجة الصغير وغير المدخول بها اه شيخنا وعبارة الشوري هذا أصل مشروع في نفقة الزوج بالسكنى للمتوفى عنها قبل الدخول أو كان المتوفى صغيرا لا يملكه أو صغيرة أو نحو ذلك انتهت (قوله لانها لصيانة ماء الزوج الخ) غرضه من هذا الباء ما ذكر في النفاة الذي تمسك به الضعيف القائل بان المتوفى عنها لا تجب لها السكنى كمال نفقة لها لا تجب لها النفقة وعبارة أصله مع شرح مر وتجب سكنى لمعدة وفاة في الاظهر والثاني لا سكنى لها كمال نفقة لها وأجاب الاول بان السكنى لصيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لسفاهة عليها وقد انقطعت وبان النفقة حقها فسدقت الى الميراث والسكنى حق له تعالى فلم تسقط وبحل الخلاف كما حكاه في المطالب عن الاصحاب ما لم يطالبها قبل الوفاة رجعا والالم تسقط قطعا لانها مستحقة لها بالطلاق فلم تسقط بالموت لكن حتى الجرحاني طرد القواين فيها بواقفها طلاق الكتاب هنا انتهت (قوله واذا وجبت السكنى) أي على الزوج ككلها المتبادر من كلامه ويحتمل ان المراد اذا وجبت السكنى لها وعليها وجبت نفقة الخالف ما سبق وقوله فانها تجب في مسكن الخ أي على التفصيل الا في قوله واذا كان المسكن له الخ اه حل (قوله في مسكن لاتوبها) أي وكان مستحقة للزوج اه شرح مر (قوله نعم لو ارتحل أهلها) أي البدوية بخلاف الحضرية فانه يجب عليها الاقامة وان لم تساعد العدة وقوله وفي الباقي أي من غيرهم فلو عادوا وجب عليها العود اه حل وعبارة شرح مر ومنزل بدوية وبيتها من نحو شعر كصوف كمنزل حضرية في لزوم ملازمته في العدة ولو ارتحل في أثناء العدة كل الحى ارتحل معهم لضرورة أو ارتحل بعضهم وكان غير أهلها وفي المقامين قوة ومنفعة امتنع ارتحالها فان كل المرتحل أهلها وفي الباقيين قوة ومنفعة خيرت بين الاقامة والارتحال لان مفارقة الأهل عسرة موحشة وهذا ما خالف فيه البدوية الحضرية فان أهلها لو ارتحلوا لم ترتحل معهم مع ان التعليل يقتضي عدم الفرق وقول الباقيين محل التخيير في المتوفى عنها البائن بالطلاق أما الرجعية فمطلقا طلب اقامتها اذا كان في المقامين كما هو ظاهر نص الام وفيه توقف لتقصير بترك الرجعية مبني على ان له ان يسكن الرجعية حيث شاءوا المشهور انها كغيرها كمن رجعت فليس له منعها ولها في حاله ارتحالها معهم الاقامة متخافة دونهم في نحو قرية في الطريق لتعتد فانه أليق بحال المعتد من سيرها وان هرب أهلها خوفا من عدو وأمنت امتنع عنها الهرب اعودهم بعد أمنهم ولو طلقتهم سلاح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان انفردت عن مطلقها بمسكن بمرافقة فيها لا تساعدها مع اشتغالها على بيوت مقيمة المرافق لان ذلك كبيت من خان وان لم تنفرد بذلك فان معها محرم لها يمكن أن يقوم بتسيير السفينة أخرج الزوج منها واعتدت هي فيها واستحق المرم أجرة تسييرها وان لم تجدهم مأمنا فبذلك خرجت الى أقرب القرى الى الشط واعتدت فيه فان تعذر خروجها تترتب وتحت عنه بحسب الامكان انتهت (قوله وعدد) أي كثره فهو عطف مسبب على سبب (قوله

ولم يتبرع الوارث بالسكنى  
سن للسلطان اسكانها من  
بيت المال وانما وجبت  
السكنى لمعدة وفاة ومعدة  
نحو طلاق بائن وهي حائل  
دون النفقة لانها لصيانة ماء  
الزوج وهي تحتاج اليها بعد  
الفرقة كمنحتاج اليها قبلها  
والنفقة لسفاهة عليها وقد  
انقطعت واذا وجبت السكنى  
فانما تجب (في مسكن) لائق  
بها (كانت به عند الفرقة  
ولو) كان (من نحو شعر)  
كصوف محافظة على حفظ  
ماء الزوج نعم لو ارتحل أهلها  
وفي الباقيين قوة وعدد تخيرت  
بين الاقامة والارتحال

منه ولو وافقه الزوج على  
خروجها منه بغير حاجة لم يجز  
وعلى الحاكم المنع منه لان في  
العدة حق الله سبحانه وتعالى  
وقد وجبت في ذلك المسكن  
قال تعالى لا تخرجوهن  
من بيوتهن ولا تخرجن ما  
ذكرته في الرجعية فهو  
ما دله الامام قال في المطلب  
ونص عليه في الام في الحاوي  
والمذهب وغيرهما من كتب  
العراقيين ان للزوج ان  
يسكنها حيث شاء لانها في  
حكم الزوجة وبه جزم النووي  
في نسخة قال السبكي والاول  
أولى بالطلاق الا بية والا ذرعي  
انه المذهب المشهور والركشي  
انه الصواب (الا لعذر كسراء  
غير من لها نفقة) على الفارق  
(نحو طمام) كقطن وثمان  
(نهارا وغزلا ونحوه)  
كديتها وتأتها (عند جارتها  
ليلان) رجعت و(باتت  
بيتها) الحاجة الى ذلك امان  
لها نفقة كرجعية وحامل بائن  
فلا يخرجها لان ذلك الابان  
الزوج كل زوجة اذ عليه  
القيام بكفايتها من الثانية  
الخروج لغير تحصيل النفقة  
كسراء قطن وبيع غزل كما  
ذكره السبكي وغيره  
(وكخوف) على نفس أو مال  
من نحو هدم وغرق وفسقة  
بجوارين لها وهذا أهم من

كما يعلم مما يأتي) أي من كلامه الا في وهو الحاجة (قوله ولا تخرج الا لعذر) وحيث نقات سكنت  
في أقرب الاماكن الى الاول كما قاله الرافعي عن الجمهور وقال الزركشي المنصوص في الام ان الزوج يحصنها  
حيث رضي لحيث شاءت اه شرح مر (قوله وعلى الحاكم المنع منه) أي المذكور من الاخراج والخروج  
الاذنين في المتن والخروج المشار له بقوله ولو وافقه الخ فهاذا راجع للثلاثة وقوله لان في العدة الخ راجع  
لقوله وعلى الحاكم الخ (قوله لان في العدة حق الله تعالى) ومنه يؤخذ انهما لو أسقطت حقهما من السكنى أو من  
شيء منها لا يسقط وهل تقدم حق الزوج على حق الله تعالى فيما لو أخذ به الاطباء ان لم يخرج في هذا الوقت  
والا عصبته وفيما لو نذرت قبل التزوج أو بعده ان تخرج عام كذا في فصل الفراق فيه اه حل (قوله الا لعذر)  
ولا تعذر في الخروج لتجارة أو زيارته وتجميل حجة اسلام ونحوها من الاغراض المعدة من الزيادة دون المهمات  
اه شرح مر (قوله نهارا) أما الليل ولو اوله خلافا لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا لذلك لانه مظنة الفساد الا اذا  
لم يمكنها ذلك نهارا أي وأمنت كما يحسنه أبو زرعة اه ج (قوله وغزلا ونحوه الخ) ظاهره وان كان عندها  
من يخدمها أو تأنس به لكن قال ج بشرط أن لا يكون عندها من يخدمها ويؤنسها على الاوجه اه ع ش على مر  
(قوله وغزلا) بيان كالمه يقتضي ان الضمير راجع للنفقة لهما نفقة ضاه ان من لها النفقة لا تخرج لجارتها  
للغزل ونحوه ويؤيد هذا صنبه في المفهوم حيث أخره عن هذا أيضا لكن تعليله الا في فيه بقوله اذ عليه القيام  
بكفايتها من الثانية الخ راجع لان نفقة لهما اذ لا علاقة للخروج للغزل والتأنس ونحوهما بالنفقة  
وعدها وذكر ج محترز قوله غير من لها نفقة قبل مسئلة الخروج للغزل عند الجارية نفقة ضاه انما غير مقيمة بين  
لان نفقة لهما لكن صنبه في شرح الروض كصنبه ههنا ومثلها ما شرح مر (قوله ليلان) أي حصة منه لم تكن معظمه  
والا فيحرم عليها ان تحدث عند جارتها معظم الليل ونقل عن ابن شهاب انه يرجع في ذلك للعادة وجرى عليه ج  
وشبخنا اه حل (قوله وباتت ببيتها) أي وان كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالسماة عند العامة  
بالعلمة وينبغي ان يحل ان لم تخرج الى الخروج في تحصيل نفقتها والاجاز لها الخروج اه ع ش على مر (قوله  
فلا تخرجها لان ذلك الابان الزوج) هو ظاهر بناء في الرجعية على ما تقدم عن الحاوي انه يسكنها حيث شاء أما على  
المعتمد من انه لا يسكنها في غير المسكن الذي فورقت فيه فيشكل لان ملازمة المسكن حق الله فلا يسقط  
بأذنه ثم قال اللهم الا أن يقال تسامحوا فيه لعدم المفارقة للمسكن بالمرّة فتعذر ملازمة عرفا اه ع ش على  
مر (قوله نعم للثانية الخروج) وكذا الاول كما نقل عن شيخنا الضعف سلطنة الزوج عليها وظاهره وان كان  
لها من بعض حاجتها وفي كلام شيخنا انهم لا تخرج حينئذ لذلك اه حل وفي ع ش على مر مانعه قوله  
لانها أي الرجعية مكفية قضية التعليل انما أي الرجعية تلوا حاجتها الى الخروج لغير النفقة كسراء قطن وبيع  
وغزل وتأتها بجارتها لاجاز لها الخروج لذلك اه (قوله أو مال) أي لها أو غيرها كوديعة وان قل قال ج  
أو اختصاص كذلك فيما يظهر وظاهره انه لا يجب الانتقال حيث طنت فتنة كخوف على نحو بضع وتغرب اذا  
زنت وتخرج لاستيفاء حد وجب عليها ان كانت بررة اه حل (قوله وشدة تأذيها بجيران الخ) ويظهر أن  
المراد بالجوار هنا الملاصق أو ملاصقه ونحوه لا ما في الوصية اه شرح مر أقول لو اعتبر بالعرف كما يأتي في دفع  
الذي بناء على بناء جاره لم كان قريبا اه شوي (قوله أي شدة تأذيهم بها) قضيه أن ذلك لا يسقط حقها  
من السكنى وهو كذلك وان صرح في التهذيب بخلافه اه سم (قوله ومن الجيران الاحياء) قرر شيخنا  
انه معطوف على اليسير فالاحياء مجرور صلة للجيران والتقدير وبخلاف الاذي من الجيران الاحياء أي  
فلا يستبرع عذرا تأمل وهذا المعنى يخالف المعنى على كونه مبتدأ وخبر الفجر (قوله ومن الجيران الاحياء)

قوله لخوف من هدم أو غرق أو على نفسها (وشدة تأذيها بجيران أو عكسه) أي شدة تأذيهم بها الحاجة الى ذلك بخلاف الاذي اليسير اذ لا يخلو  
منه أحد ومن الجيران الاحياء وهم أقارب الزوج نعم ان اشتد اذاهم أو عكسه



مبتدأ وخبر قصده التوطئة للاستدراك الذي بعده والاستدراك على المتن في قوله وشدة تأذيم بحيران أو عكسه  
 اذ مقتضاه انهما تخرج هي ومن المقرر أن الاجسام من جهة الجيران فقطضي المتن أنها ان تأذت بهم سم أو تأذوا بها  
 تخرج هي من عندهم فاستدرك عليه بقوله نعم ان اشتد آذاهم الخ وفي المقام تفصيل لا تؤديه عبارة الشارح  
 وعبارة حج فعلم ان من الجيران الاجاء وهم أقارب الزوج نعم ان كانوا في دارها وان اتسعت فيما يظهر خلافا  
 لمن قد بضيقها قلواهم لاهي لعدم الحاجة لا الابوان وان اشتد الشقاق بينهما سم لانه لا يطول غالبا انتهت وعبارة  
 شرح الروض ولو اشتد آذاها بزيادة الاجاء عليها أخرجوا عنهن من المسكن مطلقا أي سواء أضيق أم اتسع  
 والاجاء أقارب الزوج كالخبر وان بذت هي عليهم أي على احوالها فله أي الزوج أو وارثه قلها من المسكن  
 هذا ان اتسعت الدار واتسعت لها ولا حاجة لم تكن ملكها ولا ملك أبو بها فان ضاقت عنهن أو كانت ملكها  
 أو ملك أبو بها فهي أولى بها فتخرج الاجاء منها انتهت (قوله وكانت الدار ضيقة) انظر ما حكم مفهومه  
 وهو ما اذا كانت واسعة فان كان الحكم أنها انتقل هي فلا يظهر له معنى وان كان الحكم أنها لا تنتقل هي ولا هم  
 فسامعني قوله ومن الجيران الاجاء اه وشيخي على مر (قوله قلهم الزوج عنها) ولعل المراد ان الاولى  
 نقلهم دونها ويتعين حل كلام المصنف على ما اذا كان تأذيم من أمر لم تتعدي به والا أجبرت هي على تركه ولم  
 يحل لها الانتقال حينئذ كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله وتأذت بهم) أي باهلها وكان الاظهر ان يقول  
 بهما لكن مراده التعميم في أهما اه (قوله فلا تنقل) عبارة الروض وشرحه لان بذت على أبو بها ان  
 ساكنهما في دارهما فلا تنقل ولا ينفلان وان تأذت بهما أو دما بها لان الشر والوحشة لا تطول بينهما طولها مع  
 الاجاء والجيران انتهت (قوله ولو قبل وصولها اليه) أي وبعد مجاوزة ما يشترط مجاوزته في الترخيص  
 للمسافر من البلد والواجب عليها العود اه حاي (قوله اعتدت فيه) أي لاني الاول لانها ممنوعة منه اه  
 شرح مر (قوله سواء أحولت الامتعة من الاول الخ) عبارة شرح مر والعبرة في النقلة ببلدنا وان  
 لم تنقل الامتعة وان خدم وغيرهما من الاول حتى لو عادت لنقل متاعها أو خدمها فاطلقتها فيه اعتدت في الثاني (قوله  
 في الاول تعدد) أي يجب عليه بذلك وان لم يجب عليه اسكنها لانها حينئذ ناشئة اه حل وفيه انه تقدم له  
 أن الناشئة اذا عادت للطاعة في اثناء العدة عاد لها وجوب الاسكان من حين عودها وجل من لا يسهو (قوله  
 نعم ان أذن لها الخ) ظاهره ولو كان الاذن بعد الفراق وبثبته تعبيرا شرح الروض بقوله لان أذن لها هو  
 أو وارثه فتأمل اه سم اه شوبري (قوله فوجبت قبل خروجها) أي وان بعثت أمتعتها وخدمها الى  
 الثاني اه شرح مر (قوله أو سافرت باذن الخ) لا تلبس هذه بالنسبة قبلها لان هذه سافرت وتعود بخلاف  
 تلك انتقلت لتسكن اه (قوله أو سافرت باذن فوجبت في طريق الخ) لم يذكر الشارح محذور هذا القيد وهو  
 ما اذا سافرت بلا اذن والظاهر أن حكمه وجوب الرجوع من أي محل بلغها فيه خبر الفرقة تأمل ثم رأيت  
 ما يصرح به وهو قول الشارح فيجب رجوعها في الحال الى مسكنها وهذا سمي بآتي قريبا في شرح قول المتن  
 ولو خرجت فطلعتها الخ (قوله أو لحاجتها) أو هنا مانعة خلو بخلاف التي بعدها فهي حقيقة (قوله كسج وعمرة)  
 ولو أحرمت بسج أو قران باذنه أو بغيره ثم طلقها أو مات وخانت فسوته لضيق الوقت خرجت وجوب بارهي  
 معتدة لتقدم الاحرام وان أمنت الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج لذلك في تعيين التأخير من مدة مصابة  
 الاحرام وان أذن لها فيه ثم طلقها أو مات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الاذن فلا تسافر فان أحرمت لم  
 تخرج قبل انقضاء العدة وان فات الحج فاذا انقضت عدتها أتمت نسكها ان بقي وقتها الا تحلت بأعمال عمرة ولزمها  
 القضاء ودم الفوات اه شرح مر (قوله من مظلة) بكسر اللام اسم للمظلة أما بالفتح فاسم لما ظلم به اه  
 مختار بلعني اه عش على مر (قوله أو لا لحاجتها) صادق بما اذا كان لحاجة أجنبي وقوله وبزيارة أي  
 زيارة الصالحين أما زيارة أقاربهم فهي من صلة الرحم فهي من حاجتها اه حل (قوله فوجبت في طريق

وكانت الدار ضيقة قلهم  
 الزوج عنها وخروج الجيران  
 قالو طلقت بيت أبو بها  
 وتأذت بهم أو هم بها فلا تنقل  
 لان الوحشة لا تطول بينهما  
 (ولو انتقلت لبلد أو مسكن  
 باذن) من الزوج (فوجبت  
 عندئذ ولو قبل وصولها اليه  
 اعتدت فيه) لانها مأمورة  
 بالمقام فيه سواء أحولت  
 الامتعة من الاول أم لا (أو)  
 انتقلت لذلك (بلا اذن في  
 الاول) تعدد وان وجبت  
 العدة بعد وصولها للثاني  
 لعصيانها بذلك نعم ان اذن  
 لها بعد انتقالها ان تعيم في  
 الثاني فكلا وانتقلت بالاذن  
 (كألو اذن) في الانتقال  
 (فوجبت) أي العدة (قبل  
 خروجها) فتعدد في الاول لانه  
 الذي وجبت فيه العدة (أو  
 سافرت باذن) لحاجتها أو  
 لحاجته كسج وعمرة وتجارة  
 واستغلال من مظلة ورد آبق  
 أو لا لحاجتها كتره وزيارة  
 (فوجبت في طريق

فعودها أولى) من مضيا وانما يلزمها العود لان في قطع المسير مشقة طاهرة وهي معتدة ٤٦٥ في سيرها مضت أو عادت (ويجب) أي عودها

(بعد انقضاء حاجتها) ان  
سافرت لها (أو) بعد انقضاء  
(مدة الاذن) ان قدر لها مدة  
(أو) مدة (اقامة المسافر)  
ان لم يقدر لها مدة في سفر  
غير حاجتها لتعقد البقية في  
الطريق أو بعضها فيه  
وبعضها في الاول عملا بحسب  
الحاجة (كوجوبها بعد  
وصولها) المتصدقات بحسب  
عودها بعد ما ذكرنا اطلاق  
السفر اولى من تقييدها بالحج  
والتجارة لكن ان سافرت  
معه لحاجة لزمها العود ولا  
تقيم بعمل الفرقة أكثر من  
مدة اقامة المسافر ان امتن  
الطريق ووجدت الفرقة  
لان سفرها كان بسفره  
فيقطع برزوال ساطلته وانقضى  
لها مدة اقامة المسافر لانها  
خرجت بأهبة الزوج فلا  
ينبطل عليها أهبة السفر ذكر  
اولوية العود مع قول أو مدة  
الى آخره من زيادتي (ولو  
خرجت) منه (فطلقها وقال  
ما أذنت في خروج أو) قال  
وقد قالت أذنت في تفتي  
(اذنت لانفسك لحلف)  
فيصدق لان الاصل عدم  
الاذن في الاول وعدم الاذن  
في النقطة في الثانية فيجب  
رجوعها في الحال الى مكانها  
وهذا بخلاف ما لو كان القائل  
في الثانية وارث الزوج فانها  
المصدقة بينهما لانها أعرف

الح) سكت عما اذا وجبت قبل الخروج وفي الروي أن تسافر فإلى في شرحه وقيل تخير لان عليها ضررا في ابطال  
سفرها بخلاف سفر النقطة فان وثقه على الزوج قال الرافعي وهو ظاهر النص وقال الباقريني بل صريحه اه  
(فرع) \* قال في شرح الروض فلو جهل أمر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا تزوجة ولا أقيمى ولا  
أوجب حل على سفر النقطة ذكره الرويان وغيره اه سم (قوله فوجبت في طريق) أي بعد مجاوزة  
ما شرط مجاوزته في الترخيص للمسافر كما يرشد اليه التعليق اه حل وخرج بالطريق ما لو وجبت قبل  
الخروج من المنزل فلا تخرج قطعا ولو وجبت فيه ولم تفارق عمران البلد فيجب العود في الاصح عند الجمهور  
في أصل الروضة اذ لم تشرع في السفر اه شرح مر (قوله فعودها أولى) هذا شامل كإثباتها اذا كان  
لسفر لا شغل أو حج ولوه مضيقا في جواز الرجوع حيث ذن فضلا عن أفضليته مع عدم المانع من المضي فطار  
لا يفتي اه رشدي (قوله ويجب بعد انقضاء حاجتها الح) وتعصى بالتأخير بغير عذر كخوف في الطريق  
وعدم رفقة اه شرح مر (قوله أو مدة اقامة المسافر) وهي أربعة أيام غير يوم المخول والخروج اه  
عش على مر (قوله في سفر غير حاجتها) شامل لسفر الزهقة والزيارة فلا تزيد فيه على مدة اقامة المسافر من كما  
في شرح مر اه (قوله عملا بحسب الحاجة) هذا تعليق لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها فلو ذكر بحسبته كما  
صنع مر لكان أوضح وعجالة مر فان مضت لمقصدها أو بقلته أقامت فيه له قضاء حاجتها من غير زيادة عملا  
بحسب الحاجة وان زادنا فاقامت على مدة اقامة المسافر من كما تمله كلامه وأفهم أنهم لو انقضت قبل ثلاثة أيام  
امتنع عليها استكمالها وهو الاصح في زيادة الروضة وبه قطع في الحرر وان اقتضى كلام الشرحين خلافه انتهت  
(قوله لكن ان سافرت الح) استدل النعماني عموم قوله أو سافرت باذن فوجبت في طريق فعودها أولى اه  
عزري (قوله بأهبة الزوج) في المختار تأهب استعداد أهبة الحرب عدها وجمعها أهب اه فالمعنى هنا لانها  
خرجت متأهبة باستعداد الزوج للسفر بالزاد ونحوه لا مستعدة بنفسها لان الفرض أنها خرجت معه لحاجة  
فينبذ لا تبطل عليها أهبة السفر أي لا تبطل عليها المدة التي تستعد فيها للسفر بخصيص الزاد ونحوه ولو  
ألزمتها بالسفر في الحال لكان فيه اضرار به لعدم تأهبها فامهلتها مدة تتأهل فيها له وهي مدة اقامة  
المسافر (قوله وقال ما أذنت في خروج) أي وادعت في اذنه فيه اه شرح مر (قوله في الثانية) أفهم  
أن المصدق في الاول هو الوارث كالزوج وبه صرح في الروض وشرحه فقال ولو اختلفت هي والزوج أو وارثه  
في الاذن وعلمه فاقول قوله بيمينه لان الاصل عدم الاذن اه لكن في العباب في النسخة التي رأيتها خلافا  
حيث قال (فرع) \* لو خرجت الزوجة الى دار أو بلد غير الاول ثم فو رقت فقالت الزوج خرجت  
بأذنك فانكر الاذن حلف وان أنكره وارثه حلفت هي اه والمعتمد ما في الروض اه مر والحاصل ان المعتمد  
ان الزوج مصدق اذا أنكر أصل الاذن أو صفته والوارث مصدق اذا أنكر الاصل دون ما اذا أنكر الصفة  
اه سم (قوله فانها المصدقة بيمينها) ورجع جانبها على جانب الوارث دون الزوج لتعاق الحق بهما والوارث  
أجنبي عنهما اه شرح مر (قوله لانها أعرف بمصدر) أي جرى من المورث وقوله من الوارث متعلق  
بأعرف أي هي أكثر معرفة من الوارث بمصدر من المورث (قوله واذا كان المسكن له الح) شروع في  
تفصيل قوله في مسكن كانت به عند الفرقة اه حل (قوله ملكا له) انما يقيد به المتن لان فرض كلامه فيه كما يعلم مما  
يأتي والا فالمراد كونه مسخرة ومن ثم عـ بربيه في الذمة فنظر الى انه المراد وان كان خلاف الظاهر من المتن اه  
رشدي (قوله للمهر) أي لانه الذي وجبت فيه العدة (قوله وصح بيعه الح) أي ويكون مملوكا والمنفعة تلك المدة  
فلو مضت في اثناء المدة وانتقلت الى اقراء لم ينسخ فيغير المشتري اه حل (قوله أو اقراء) بحث ابن  
الرفعة لصحة في اقراء المعتادة لان العادة تدوم وان فرض اختلاف فنادر والاختلاف الواقع على ندور لا يضر

(٥٩ - جل منهج بيع) بما جرى من الوارث والتصرح بالتعاقب في الثانية من زيادتي (واذا كان المسكن ملكا له) ويأتي بها تعين  
لان تعديها للمهر (وصح بيعه في عدة انهر) كالمكثري لا في عدة حل أو اقراء



لان آخر المدة مجهول (أو كان مستعاراً أو مكتري وانقضت مدته) أي المكتري (انتقلت) منه (ان امتنع المالك) من بقائه ما يسد الزوج بان رجوع المصير ولم يرص باجارته بأجرة المثل وامتنع المكتري من تجديد الاجار قبل ان يوافق كاستناعه خروجه من أهلية التبرع في المسكن بنحو خنون أو سفه (أو) كن ملكاً لها تخيرت بين الاستمرار فيه باعارة أو اجارة والانتقال منه وهذا ما صححه في الروضة كاصها الا يلزمها بذلة باعارة ولا باجارة فقول الامسل استمرت أي جواز التلا يخالف ذلك وان أشعر كلامه بالوجوب (كلو كان) المسكن (نحسباً) فخير بين الاستمرار فيه وطلب النقل الى لا تنوبها (وبخير) هو (ان كان نحسباً) بين باقاتها فيه ونقلها الى مسكن لا تنوبها ونحسب المسكن الاقرب الى المنقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الغرض الى بوزد في الاستصحاب (وليس له) ولو أهى (مساكنها) ولا مدانيتها في مسكن لما يقع فيها من الخلوة بها وهي حرام كالخلوة بأجنبية (الافى) دار واسعة مع ميم بصير محرم لها مطلقاً أي ذكرها كن أو أتى

في عقود المعاوضات كما في الرؤية قبل العقد لا يتغير غالباً قال بهذا البحت صحيح ولم أر من قال به اه أقول جزم في الروض بخلافه حيث قال سواء كان لها عادة أم لا لانها قد تختلف اه سم (قوله لان آخر المدة مجهول) جهله في الاقراء ظاهر وأما في وضع الحمل فيرد عليه ان يقال ان آخره بلاغ أربع سنين الا ان يقال يحتمل أن يموت ولا ينزل من بطنها وتقدم انه في هذه الحالة لا تنقضي عدتها أصلاً مادام لم ينزل فظاهر ان آخره مجهول حتى في وضع الحمل اه (قوله بان رجوع المصير الخ) قال في المطلب لم يفرقوا بين كون الاعارة قبل وجوب العدة أو بعدها فان كان بعدها وعلمت بالحال لزمت لحق الله تعالى كما تلزم في نحو دفن ميت وفرف الرواية بين لزومها في نحو الاعارة للبناء وعدمها هنا بأنه لا مشقة ولا ضرورة في انتقالها هذا لوجوب خلاف نحو الهدم ثم فيقال بطله هنا والحاصل حيث جواز رجوع المصير له من مدة مطلقاً وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما قرر في باب العارية قد عوى تصرعهم بما قاله في المطلب غلط والأوجه ان المصير الرجوع لو رضى بسكانها اعارة بعد انتقالها لمار أو مستأجر لم يلزمها العود للاول لانها غير آمنة من رجوعه بعد اه شرح مر وفي سم ما نصه قوله بان رجوع المصير الخ لو أعار بعد الطلاق وعلم الحال بحت ابن الرضا لزموم الاعارة لما في الرجوع من ابطال حق الله تعالى كالأعارة للدفن قال ولم أر من ذكره قال الزركشي قد تعرض له في البحر فقال ان الاعارة تلزمه كالأعارة للبناء ووضع الجذوع اه (قوله ولم يرص باجارته وقوله من تجديد الاجارة) عدل في المحلين عن ذكر الاعارة فانظر هل كلامه مثال لا قيد أو قيد فلا يلزمه قبول العارية لما فيها من المنقور (قوله أو اجارة) فانقضت مدة قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها في منزلها باذنها وهي في عصمتها على النقص وبه أفتى ابن الصلاح ووجهه بان الاذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة أي مع كونه تابعاً لها في السكنى ولا بد من اعتبار كونها مطلقاً التصرف ومن ثم بحث بعض الشراح ان محله ان لم تتميز أمثله بعمل منها والالزمت أخرته ما لم تصرح له بالاباحة لكن ظاهر كلامهم بخالفه اه شرح مر أي فلا فرق بين ان تتميز أمثله بعمل أو لا اه ع ش عليه وقوله كلو سكن معها في منزلها أي وحدها فانه لا أجرة عليه ومثل منزلها منزل أهلها باذنها ولا يكفي السكون منها ولا منهم فتلزمه الأجرة حيث تسد كلو زل سفينة وسيرها ما السكها وهو ساكت فتلزمه أجرة المركب لانه استوفى المنفعة بوجه صريح المصير في منظومته اه ع ش عليه (قوله نحسباً) أي سواء كان لها أوله وقوله ان كان نحسباً أي سواء كان لها أوله أيضاً اه شيخنا والظاهر ان كلا منهما محذور قوله ويلقبها اه (قوله فتخير بين الاستمرار الخ) ولا يمنع من ذلك رضاه به قبل الفرق لانها قد تفعل ذلك لدوام العصبية وقد انقطعت اه سم (قوله وظاهر كلامهم) وجوبه معتمد (قوله ولا مدانيتها) أي دخول محل هي فيه وان لم يكن على جهة المساكنة كنقاع انتفاء نحو المحرم الا أن فيهرم عليه ذلك ولو أعمر ولو كان الطلاق قد جعلا ورضيت لان ذلك يجرى للخلوة المحرمة اه شرح مر (قوله كالخلوة بأجنبية) أي أصالة فلا يردانها صارت أجنبية (قوله الا في دار واسعة الخ) فضية عيارته جواز المساكنة في الدار الواسعة وان لم ينسرد كل بحجرة فيها لكن يحصل كلام الارشاد انه لا بد في جوارها من انفراد كل بحجرة ثم ان انغردت المرافق لم يشترط محرم ولا نحوهم وان اتحدت اشترط ويصرح بذلك قول الروض كغيره فان لم يكن أي في الدار الايت وصف لم يساكنها وان كان محرم اه أقول كلام الروض في غير الواسعة دليل تصريحه قبل ذلك بجواز المساكنة في الواسعة مع المحرم حيث قال فصل يحرم على الزوج مساكنة المعتدة الا في دار واسعة مع محرم لها الخ اه سم (قوله بصير محرم) والأوجه ان الاعي الفطن ملحق بالصير حيث أدت فطنته لمنع وقوع رية قبل هو أقوى من الميزاه شرح مر (قوله أي ذكرها كن أو أتى) ولو غير ثقة كالمعتدى في كلام شيخنا خلافاً للشيخ الخطيب بناء على انه يجوز خلوة رجل بامرأتين أي قنتين يحشمهما وهو المعتد ولا يعمل خلوة رجل بمرديهم وظاهره وان كانوا ثقات ولا امرد بخله وظاهره ولو ثقتين ولا خلوة رجل بغير ثقتين

(أو) مع مستبر بصبر محرمة  
(أنثى أو حليلة) من زوجة  
أواة (أو) في (دار بها نحو  
حجرة) كطبقة (واحدة كل)  
منهما (بواحدة برفقتها  
كمطبخ ومستراح ومسر  
ومرقى وأغلق باب بينهما)  
أو سدوه وأرلى فيصور ذلك  
في صورتين ولو بلا محرم أو  
نحوه في الثانية لاتقاء المحذور  
فيه لكنه يكره لأنه لا يؤمن  
معه النظر ولا عبرة في الأولى  
بمحذون أو صغير لا يعز وتعيير  
فيهما بما ذكر مع ما فيه من  
زيادات أول من تعبير بما  
ذكره وظاهره أنه يعتبر في  
الحلية كونها نكحة وإن غير  
المحرم ممن يباح نظره كمرأة  
أو مسح نكته كالمحرم فيما  
ذكر

\*(باب الاستبراء)\*

هو لغة طلب البراءة  
الترص بلرأفة بسبب  
ملك اليمين حدوداً وزوالاً  
لبراءة الرحم أو تعديداً وهذا  
جرى على الأصل والافتد  
يجب الاستبراء بغير ذلك كان  
وطئ أمة غيره طائفاً أمته  
على أن حدود ملك اليمين  
أوزو له ليس بشرط بل  
الشرط كسبب أي حدوث  
حل التمتع به أو زوم التزويج  
لبوافق ما يأتي في المكتبة  
والمرغوت تزويج موطوأة  
ونحوها (يجب) الاستبراء  
حل غنغ أو تزويج (ملك أمة)  
ولو معتق ملكاً (بشراء  
أو غيره) كلوث

كثرت وأما خلوة جال بامرأة قال أحاطت العادة قراطوهم على وقوع فاحشتم بالحضرتهم كانت خلوة جالزة  
والأفلا اه حل (قوله أو حليلة) أي يحل له وطؤها وتيل التي تحل معه في فراش واحد اه شربى (قوله  
بها نحو حجرة) هي كل بناء محوط اه شرح مر وفي المختار الحجرة حظيرة الأبل ومنه حجرة الدار تقول  
أحضر حجرة أي اتخذها والجمع حجر كغرفة وغرف وحجرات بضم الجيم (قوله برفقتها) أي مع مرافقتها وهي  
ما يرتقى بها فيها اه شرح مر مع زيادة (قوله وأغلق باب بينهما) قال القاضي أبو الطيب والماوردي  
وسمى اه شرح مر (قوله في صورتين) أي في الدار الواسعة مع من مروق النار التي بها نحو حجرة (قوله  
ممن يباح نظره) أي لا يعتد وقوله كالمحرم فيما ذكر أي في جواز المساكنة والمداخلة

\*(باب الاستبراء)\*

(قوله هو لغة طلب البراءة) عبارة شرح مر وهو بالدغة طلب البراءة الخ ثم قال سمي بذلك لتقديره  
بأقل ما يدل على البراءة كما سمي ما مر بالعدة لاشتمالها على العدد وتشاركهما في أصل البراءة ذيلت  
به والمراد بطلبها انتظارها كنهنا أو تحصيلها كما في قوله صلى الله عليه وسلم فن اتقى الشبهات فقد استبرأ  
لدينه وعرضه (قوله التريص بالمرأة) أي صبر المرأة لظلم الباء زائدة ولأنها سقطها مر وزادها هنا  
دون العدة إشارة إلى أن التريص قديم يكون من السيد وقال المرأدون الأمة إشارة إلى أنه قد يكون في  
الحرية كالألو كن متزوجاً بامرأة أو ولد من غير مائة ذلك الولد وليس له ما يحجب الإخلام فيسن الزوجان  
بستبرئها لانها ربما كانت حاملاً وقت موت الولد باخ لأمه غيره وكما يأتي في قول المتن وزوال فراشه عن  
أمة بعده فإن الاستبراء يجب عليها بعد العتق فقد وجب على الحر وكما يأتي في قول الشارح والاحرم  
تزوجها قبل الاستبراء وان اعتقها وكما يأتي في قوله أيضاً واعتقت حاملاً منها وهي فراش لسيدها وقوله  
حدوثاً بتفسيره وكذا قوله أوزو والالكن المراد الزوال بالعتق خاصة وقوله لبراءة الرحم على تسببه ملك  
اليمين للاستبراء فهو لغة لاهلية اه شيخنا (قوله أو تعديداً) معطوف على قوله لبراءة رحم أي أو لتعديداً وليس  
معطوفاً على حدوثها (قوله وهذا) أي التعبير بالملك جرى على الأصل أي الكثير وقوله طائفاً أنها أمتخرجها  
مالوطنها وزوجته فيجب عليها أن تعتد بثلاثة أقراء وقوله على أن الخ هذه العلة لا وتم تفدياً زيادة على قوله وهذا  
الخ وقوله بل الشرط الخ أراد بالشرط السبب وظاهر كلامه أن ما ذكره حاصر لأفواع الاستبراء وليس كذلك  
بل منه مصوراً أخر لا تدخل في هذا الضابط كاتى ذكرها بقوله كان موطئ الخ وحملك صوراً أخرى هذه موطئة  
عش دلى مر قوله طائفاً أنها أمتة خرج مالوطنها وزوجته الحرة فانها تعتد بثلاثة أقراء أوزو زوجته  
الأمة فتعتد بقرآن كما تقدم له انتهت (قوله ونحوها) أي نحو موطوأتها كمن استدخلت منه اه عش  
(قوله يجب بملك أمة بشراء أو غيره) ويستحب بملك الأمة الموطوءة قبل بيعها استبرأؤه على يكون على بصيرة ولو  
وطئ أمة شريكاً في طهر أو حيض ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنين أمة رجل كل طنها أمتة وأراد  
الرجل تزويجها وجب استبرأؤه كالعديتين من شخصين ولو باع أمة لم يربوطها فظهر بها حل وادعاء صدق  
المشتري بيمينه أنه لا يعلم وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الأصح منه عدمه فان كان أقربوطنها وباعها بعد  
استبرائها فانت بولد للمولود ستة أشهر من الاستبراء منه لمعقوب بطل البيع والأفأولد مملوك للمشتري إلا أن وطئها  
وأمكن كونه منه فانه يلحقه وان لم يستبرئها البائع فالولد له أن أمكن إلا أن وطئها المشتري وأمكن كونه منهما  
فيعرض على القائف اه شرح مر (قوله حل غنغ أو تزويج) هذا بيان لمقتضى الاستبراء في أسباب الأول  
الملك بطلاق أمة المملوكة قبل وطئ زوجها المأزول كخبة وردت في زوال فراشه عن أمة يعتقدها ومن أسباب  
الثاني موطوءة الأمة التي يربطها حل (قوله حل غنغ أو تزويج) بملك أمة أو لمعتد بشراء أو غيره الخ) بهم  
منه في ملك المعتد لا بد من الاستبراء بعد انقضاء العتق وكذا بالنسبة لطل التمتع لا بالنسبة لطل التزويج



قال في الروض وشرحه فلاشتري أم معتدة لغيره ولو من وطئ شبهة فانقضت عدتها أو من زوجة من غيره وكانت مدخولاً بها فعلقته وانقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها فعلقته أو زوج أمته وطلعت قبل الدخول بها أو بعده وانقضت عدتها جاز له تزويجها بالاستبراء ووجب في حقه حل وطئه لها الاستبراء لأن حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك فلا كانت المشتراة محرماً للمشتري أو اشتريتها امرأة أو رجلان لم يجب الاستبراء في حق المشتري اهـ فعلم ما في كلامه من أن الإيهام لا يقال مراده بالاستبراء الواجب في المعتدة مضي قدره ولو بمعنى بقية المدة لا ما تقول هذا وإن كفي في حل التزويج لا يكفي في حل وطئه وقد سوى بينهما مع أن هذا لا يفهم من عبارته تأمل اهـ سم (قوله حل تمتع أو تزويج) يعلم منه أن الاستبراء إنما يجب على الرجل دون المرأة لأنها لا تمتع بجارياتها ولا بشرط وجوب الاستبراء في صورة التزويج والآية أن تكون الامتصاص موطأة لسيدها وهذا لا يتأني في المرأة (قوله ولو معتدة) أي فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا بالنسبة لحل التمتع أما حل التزويج فيكفي فيه انقضاء العدة وهذا كله إن كانت العدة لغيره وإن كانت العدة له فلا استبراء وتقطع بملكها وأصواب إن معتدة به يجب عليها الاستبراء أيضاً لكن تنقطع العدة فالفرق بين معتدته ومعتدة غيره إنما هو أن طاع العدة وعدم انقطاعها اهـ شيخنا وعبارته شرح مر ولو ملك معتدته وجب قطعاً لا بشئ يكفي عنه هنا اهـ (قوله وصية) أي قبولها ومثله رجوع مقرض أو بائع مقلس أو والد في هبة فرعه أو أمة قراض بعد فسخا لأمة تجارة بهداً خراج الزكاة كمال إليه شيخنا مر وتوقف فيه شيخنا نز والتوقف ظاهر خصوصاً مع بقائها على التجارة فراجع وتأمل اهـ قل على الجلال (قوله وسبي) أي بشرطه إلا أن من الغنمة على الراجع أو اختيار التملك على المرجوح كما يعلم مما سيذكره في السير فلا اعتراض عليه حيث أطلق هنا وقيد هناك فيعمل المطلق على المقيد اهـ زى وفي حل قوله وسبي أي حيث قسمت الغنمة أو اختار فيها التملك إذا كان السبي مسلماً فإن كان غير مسلماً لم يكن ذلك ذمياً ولم يدر حاله حل الوطء، لأننا لا نحرم بالشك اهـ وفي قل على الجلال (تبيينه) \* قال شيخنا مر يجوز وطء السراري المحلوبة الآن من الروم لاحتمال أن من جلبها لا تخميس عليه وفيه نظر ذكروا في محله من كتاب الجهاد اهـ (قوله ورد بغير) أي وتحائف وإقالة ولو لم في جارية وقبضها فوجد بها بغير الصفقة المشروطة وجودها لم يلزم المسلم إيهام الاستبراء بالرد لعدم زوال ملكه وما وقع في الروض من لزوم معنى على زواله وهو ضعيف اهـ شرح مر ومثل المسلم ما لو قبضها المشتري في الذمة فوجد بها بغير الصفقة ووجدها اهـ ع ش عليه أي فلا يجب على البائع استبرأؤها (قوله ولو بلا قبض) راجع لجميع ما قبله اهـ شيخنا وعبارته أصله مع شرح مر ولو مضى زمن استبراء على أمة بعد الملك وقبل القبض حسب منتهى ملكها بآثار لقول المالك ولذا صح فيه قبل قبضه وكذا بشرائه ونحوه من المعاضات في الأصح حيث لا خيار ولتمام الملك به ولو من ثم لم يحسب في زمن الخيار لضعف الملك لاهية فلا يجب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه ومثلها غنمة لم تقبض ببناء على أن الملك فيها لا يحصل إلا بالقسمه كما هو ظاهر ويجب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول (قوله وبكر) في كون البكر يتيقن براءة فرجها نظر لأنه يمكن شغفه باستدخال المنى من غير وطء أصلاً إلا أن يقال هي كالأيسة لأن الأيسة جملها محتمل فليس المراد بالتيقن حقيقته اهـ حل (قوله بالنسبة لحل التمتع) راجع لجميع ما قبله من قوله وإن يتيقن براءة فرجهم اهـ أما بالنسبة لحل التزويج فلا يجب الاستبراء اهـ شورى قال في الروض وشرحه ولو اشتري أمة غير موطأة وأمة من امرأة أو مبي أو استبرأها البائع فله تزويجها بالاستبراء اهـ وقوله أمة غير موطأة شامل للغيرة والبكر والأيسة فقوله بالنسبة لحل التمتع راجع لقوله وسواء ملكها من مبي الخ وكذا لما قبله من قوله وإن يتيقن براءة فرجهم كصغيرة الخ إن اتسنى الوطء فلجرح (فرع) \* يتعدد الاستبراء

ووصية وسبي و رد بغير  
بلا قبض وهبة قبض (وان  
تيقن براءة فرجهم) كصغيرة  
وآيسة وبكر وسواء ملكها  
من مبي أم امرأة أم من  
استبرأها بالنسبة لحل التمتع  
وذلك لقوله صلى الله عليه  
وسلم

بعدم البائع الواطئ كافي الروض وغيره وجهه ان الاستبراء كالعدة واذا اجتمع عدتان لشخصين لم يتداخلا وقضية التقيد بلواطي عدم التعدد اذا ليطأ أو كان نساء أو صبياناً قال مر وهو الذي نعتده لان يوجد قبل بخلافه قدم عليه اه سم (قوله في سبائيا وطاس) بفتح الهمزة وانصرف اسم موضع وسبائيا هم هوازن اه شجنا وفي عش على مر أو طاس بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في الصباح والتهذيب أي فهو مصر وفخا لانهم توهم خلافه لان الاصل الصرف ما لم يرد منهم سماع بخلافه اه وفي قل على الجلال قوله أو طاس بضم الهمزة أفصح من فتحها اسم وادمن هوازن عند حنين اه وحنين موضع بين مكة والطائف بينه وبين مكة نحو ثلاثة أيام وسبائيا أو طاس هم سبائيا هوازن وثقيف أضيق والأوطاس لان قسمهم بين الغامقين وقع فيه ويقال لهم سبائيا هوازن لانهم منهم كما علمت وسبائيا حنين لانه موضعهم وكانت سبائيا هم من النساء والذرارى ستة آلاف وكانت الغنيمة غير السبائيا من الابل أربعة وعشرين ألفا ومن الغنم فوق أربعين ألفا ومن الفضة أربعة آلاف أوقية وكانت غزوة حنين مع هوازن وثقيف في السنة الثامنة من الهجرة عام الفتح خرج اهل يوم السبت لاستمعة من شوال وكان المشركون عشرين ألفا وقيل أربعة آلاف وكان المسلمون اثني عشر ألفا عشرة آلاف من أهل المدينة منهم أربعة آلاف من الانصار وباقي العشرة من غيرهم وأتقان من أهل مكة اه من شرح الاجهوري على فضائل رمضان (قوله وألحق من لم تحض) أي فاس لان الالحاق قياس وانما عبر هنا بالالحاق وفيما قبل بالقياس للثقتن اه قل فسة توقف الشوري (قوله قبل وطه) اما بعده فيجب عليها العدة والاستبراء بعدها وانما قيد بالقلبية ليكون الواجب الاستبراء وحده وهذا التفصيل في غير أم الولد اما هي فان كان قبل الوطء فلا عدة ولا استبراء وان كان بعده فعليها العدة فقط لا الاستبراء اه شجنا وفي قل على الجلال (تنبيه) \* يجب على السيد استبراء أمته المزوجة غير مستولدة حال اذا طلقت قبل الوطء وبعد انقضاء العدة اذا طلقت بعده فان كانت مستولدة لم يجب استبراء مطلقا وهذا بالنسبة لحل الوطء اما لو اراد تزويجها فلا يجب الاستبراء مطلقا سواء أم الولد وغيرها كما مر في المكاتب والمرئدة قياسا عليهما اه وبها مشيئة ما نصه ولو زوج الشخص أمته فطلقت واعتد وجب الاستبراء ان لم تكن مستولدة والا فلا يشبهها بالحر اثر فاقدم من وجوب الاستبراء بالنسبة لحل التمتع محله في غير المستولدة (قوله وزوال كناية) أي بالنسبة للمكاتبه وأمتها فكلامة شامل لهذه موحية فلا حاجة الى الحاق الشيخ لها بها أو هي داخله في قوله تلك أمة بشرأ أو غيره اه شوري أي وبالنسبة لامة المكاتب فيجب استبرأؤها اذا زالت كنبته اه حل (قوله لا يحل من نحو صوم) أي في أمة له حد لها ما حرها عليه من صوم ونحوه اما لو اشترى نحو محرمة أو صائغة أو معتكفة واجبا بان سيدها فلا بد من استبرأئها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات أم يجب استبرأؤها بعد زوال مانعها فبعضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الانثى اه شرح مر وعبارة حل قوله من نحو صوم كاعتكاف واجب بان سيدها بان تكون الصائغة والمعتكفة حاملا أو ذات أشهر وخرج بذلك ما لو اشترى نحو محرمة أو صائغة أو معتكفة فانه لا بد من استبرأئها بعد زوال المانع لان حرمتها على السيد لا يحل الاستبراء ويكتفى بالاستبراء في مدة ما ذكر انتهت (قوله لا يحل بالملك) أي ملك التمتع اه حل (قوله ولا يملكه زوجته) لكن لو اشترى زوجته بشرط الخيار امتنع عليه وطؤها لضعف الملك ومن ثم لو اشترى المكاتب زوجته امتنع عليه الوطء لذلك ومن ثم امتنع تسريه ولو بان سيداه حل (قوله زوجته) خرج ما لو ملك معتكفة عن نكاح أو شبهة فيجب عليه استبرأؤها والحديث حل التمتع بملك اليمين اه حل وتقدم عن مر ان العدة تنقطع بملكها بشرع في الاستبراء (قوله ولا يملكه زوجته) قال في العباد المدخول بها اه قال في الروض فان اراد ان يزوجه او قد وطئها وهي زوجة اعتدت بقرائن قبل أن يزوجه اه سم

في سبائيا أو طاس ألا توطأ حامل حتى تضع ولا خير ذات حل حتى تحيض حيضه رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم وقاس الشافعي بالمسبية غيرها بجامع حدوث الملك والحق من لم تحض او ايست بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر كما يأتى وتعبيرى بما ذكر أعسم مما ذكره (و) يجب الاستبراء (بطلاق قبل وطه) وهذه من زياداتي (ويزوال كناية) صحبتان فسختم المكاتبه وعجزها سببها بعجزها عن الصوم (و) يزوال (ردة) منهما او من احدهما العود ملك التمتع بعد زواله بالنكاح أو بالكاتبه أو بالردة وتعبيرى بما ذكر أعسم من قوله ويجب في مكاتبه عجزت وكذا امرئدة (لا يحل) لها (من نحو صوم) كاعتكاف واحرام ورهن وحيض ونفاس بعد حرمتها على السيد بذلك لان حرمتها لا تحل بالملك بخلاف النكاح والكاتبه والرد فتعبرى بذلك أعسم من قوله لا من حل من صوم واعتكاف واحرام (ولا يملكه زوجته) لانه لم يتجدد به حل (بل يسن) لتميز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح



على حج ولعل وجه ذلك تنزيل زوال الزوجة بالملك منزلة زوالها بالطلاق اه عش على مر وقوله المدخول بها قيد بهذا لاجل قوله بل يسن اما او ملكها قبل الدخول بها فلا يجب ولا يسن وهو ظاهر وقوله وقد وطئها الخ اما اذا لم يطأها فلا عدة عليها في زوجها حالا اه (قوله ينقذ مملوكا) أي ملكا أمه وقوله ثم يعتق بالملك أي بملكه تبع الملك أمه الخاص بالشرع ونحوه (قوله ثم يعتق بالملك) أي فيما اذا كان الزوج حرا لان المكاتب لا يعتق عليه ولده لوملكه ولا تصير أمه أم ولد ولو أتت بولد يمكن كونه من النكاح ومن ملك اليه من هل يحمل على الثاني لقربه حرر اه حل (قوله ويجب الاستبراء الخ) انما به الشارح على العامل هنالك لا يتوهم عطف المتن على المتن قبله اه (قوله بزوال فراشه) يفهم منه انما لو اعتقت قبل وطئها لا استبراء = لهما عدم الفراش وهذا لم يذكره الشارح في المفهوم لكنه ظاهر (قوله يعتقها) خرج مالوزال الفراش بموت السيد فانها تنقل للوارث فيجب عليه الاستبراء كما تقدم اه ذل على الجلال وفي سم مانصه قوله بزوال فراشه عن أمة قال في المنهاج موطوءة أو مستولدة وكتب شيخنا خرج غير الموطوءة اذا اعتقها فلا استبراء عليها الا أن يكون البائع قد وطئها ولم يستبرأ قبل البيع فانه لا بد من استبرائها ما لم يرد تزويجها من البائع المذكور ومن ثم تعلم ان تعبيرة بزوال الفراش أحسن من تعبيرة غيره بزوال الملك ثم قوله يعتق أو موت السيد فيه قصور اذ لو زال الفراش عن نكاح فاسد بالفراق أو زال فراش الاب عن وطء جارية الابن ونحو ذلك كان الحكم كذلك اه فعلم ما في اطلاق الامه وكتب شيخنا أيضا على قول المنهاج أو موت السيد الظاهر ان هذا خاص بالمستولدة فان غيرها ينتقل الى الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الاول اللهم الا أن يريد المدبرة والمستولدة اه فعوله هنا بيان كانت الخ بيان لذلك اه (قوله فعلم ان الامتلاء اعتقت من زوجة الخ) عبارة شرح مر ولومان سيد مستولدة من زوجة ثم مات زوجها أو ماتا معا اعتدت كالحره ولا استبراء عليهما وان تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت عدة أمة ولا استبراء عليهما ان مات السيد وهي في العدة فان مات بعد فراغ العدة لزمها الاستبراء وان تقدم أحدهما الا آخر موتا وأشكل المتقدم منهما أولم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا اعتدت باربعة أشهر وعشر من موت آخرهما موتا ثم ان لم يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام فلا استبراء عليهما وان تخلل بينهما ذلك أو أكثر أو جهل قدره فان كانت تحيض لزمها حيضة ان لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخر اوله هذا الارشاد من الزوج ولها تحليف الورثة انهم ما علموا حريتها عند الموت انتهت (قوله بخلافها في عدة وطء شبهة) أي فيجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة قال روى وعلى هذا يقدم الاستبراء لان السيد نظير الزوج المطلق ثم بعده تكمل عدة الشبهة فائدة ذلك أن الواطئ بالشبهة أن يجدد نكاحه في زمن عدته دون زمن الاستبراء اه عش (قوله لانهم تصر بذلك فراشا تفسير السيد) أي في غير زمن الوطء والافتقار تقدم انما فيه تكون فراشا للواطئ حيثئذ وكذا ما دامت الشبهة قائمة كالنكاح الفاسد وكتب أيضا انظر هذا مع ما تقدم في فصل تدخل العتقين اه حل (قوله ولو استبرأ قبله مستولدة الخ) هذه الغاية للرد عبازة أصله مع شرح مر ولومضته عدة استبراء على مستولدة غير مزوجة ولا معتدة ثم اعتقها سيدها أو ماتت وجب عليها الاستبراء في الاصح كما لزم العدة من زال نكاحها وان مضى أمثالها قبل زواله والثاني لا يجب لحصول البراءة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح ولو استبرأ السيد أمة موطوءة غير مستولدة فاعتقها لم يجب إعادة الاستبراء وتزوج في الحال والفرق بينهما وبين المستولدة ظاهر اذ لا تشبه هذه منكوحة بخلاف تلك لثبوت حق الحرية لها فكان فراشها أشبه بفراش الحره المنكوحة والله أعلم انتهت (قوله فلا يجب الاستبراء) ولو أتت بعد ذلك بولد لم يلحقه لكن هل يشترط في عدم الحقوق أن ينفيه أم يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثاني اه مر اه سم (قوله وحرم قبل استبراء الخ) هذا إشارة للسبب الثاني اذ تقدم ان الاستبراء له سببان أحدهما حل التمتع والثاني روم التزويج (قوله وحرم قبل

ينقذ مملوكا كما ثم يعتق بالملك وفي ملك السمين ينقذ حرا وتصير أمه أم ولد (و) يجب الاستبراء (بزوال فراشه) (من أمة) مستولدة كانت أولا (يعتقها) باعتاق السيد أو بموته بان كانت مستولدة أو مدبرة كما يجب العدة على المفارقة عن نكاح فعلم ان الامه لو اعتقت من زوجة أو معتدة عن زوج لا استبراء عليها لانها ليست فراشا للسيد ولان الاستبراء لحل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بحقوق الزوج بخلافها في عدة وطء شبهة لانها لم تصر بذلك فراشا لغير السيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العتق (مستولدة) فانه يجب عليها الاستبراء لما مر (لا) ان استبرأ قبله (غيرها) أي غير المستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء فتزوج حالا اذ لا تشبهه منكوحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرم قبل

استبراء تزويج موطوءة (هو اول من قوله موطوءة مستولدة كانت اولاً حذراً من ٤٧١ اختلاط الماء من اماكن غير موطوءة فان كانت غير

موطوءة فله تزويجها مطلقاً  
او موطوءة غيره فله تزويجها  
من الماء منه واذا من غيره  
ان كان الماء غير محترم او  
استبرأها من اتقنت منه اليه  
(لا تزويجها) مستولدة كانت  
اولاً ان اعتقها فلا يحرم كلاً  
بحرم تزويجها المعتق منه  
اما غير موطوءة فان كانت  
غير موطوءة او موطوءة غيره  
بزنا او استبرأها من اتقنت  
منه اليه فكذلك والاحرم  
تزويجها قبل الاستبراء وان  
اعتقها وذكر حكم غير  
المستولدة في هذه من زيادتي  
(وهو) اي الاستبراء لذات  
اقراء (حيضة) لما مر في الخبر  
فلا يكفي بقية الموجد مثلاً  
وجوب الاستبراء بخلاف  
بقية الطهر في العدة لانها  
تستعقب الحيضة الدالة على  
البراءة وهما تستعقب الطهر  
ولا دلالة له عليها وليس  
الاستبراء كالعدة حتى يعتبر  
الطهر لا الحيض فان الاقراء  
فيها متكررة فتعرف بتخلل  
الحيض البراءة ولا تكررها  
فيعد الحيض الدال عليها  
(ولذات أشهر) بمن لم تحض  
او ايسر (شهر) لانه يدل  
عن القرء خيضا وطهرا غالباً  
(ولحامل غيره) متدة بلوضع  
كسبية ومنزوجة طلقين  
(وضعه) أي الحمل الصغير  
السابق (ولو من زنا)

استبراء تزويج موطوءة) أي ولا ينفذ وانما صح بيعها قبله مطلقاً لان النقص من الشراء للمالكين والوطء  
قد يقع وقد لا يقع فلا يصدق به سوى الوطء اهـ شرح مر (قوله تزويج موطوءة) أي أو موطوءة غيره  
ان كان الماء محترماً وأراد تزويجها الغير صاحبها ولم يكن البائع استبرأها قبل البيع كما يعلم من التفصيل الذي  
ذكره الشارح (قوله من اختلاط الماء من) أي اشتباه أحد ههنا بالآخر فليس المراد حقيقة الاختلاط وهو  
الامتزاج لانه تقدم ان الرحم لا يحتوي على ما أين اهـ شيخنا (قوله فان كانت غير موطوءة الخ) في الروض  
وشرحه وان اشترى أمه غير موطوءة أو أم من صبي أو أمه استبرأها البائع فله تزويجها بلا استبراء  
فان أعتقها فله تزويجها قبل الاستبراء يذكرون ان الرشيد طلب حيلة مسقطه للاستبراء فقال له أبو يوسف من  
الحنفية أعتقها ثم تزويجها اهـ وفي شرح الارشاد لشيخنا والوجه ان هذه الحيلة غير مكروهة للعق المتشوق  
اليه الشارع وليس فيها تفويت حق آدمي بخلاف حيلة اسقاط الزكاة فمذمومة بحث الزكشي التسوية بينهما  
ونقل الامام ان أبا يوسف أفتى الرشيد بدين من أراد وطء أمه ورثها من أبيه فادعت ان أبا موطئها لا يقبل قولها  
وان من حلف على انسان لا يخرج من بيت فجعل على رأسه حبة ثم هدم وخروج لم يحنث ثم قال الامام والحكم  
عندنا كذلك وسبقه القاضي الى ذلك في الثانية قبل وفي كلام الرافعي ما يثار فيه اهـ وكل من فاعل ذلك فهم  
ان نصب الحيلة والخروج سبب البر فينا فبما ياتيها تسمى بيتاً وليس هذا المراد وانما المراد ان البيت زال  
اسمه بالهدم فلم يخرج منه ونصب الحيلة انما ذكر لسترها وقايتها بما ينصب عند الهدم وانما توقف وطوء  
على الاستبراء دون تزويج ووطء الزوج فيما لو انتقلت اليه من صبي أو امرأة أو رجل لم يطأ أو وطئ  
واستبرأ ودون عتقه ثم تزويجه لانه لك اليمين سبب ضعيف في الوطء اذ لا يقصده استغلا لا فتوقف على الاستبراء  
بخلاف النكاح فانه سبب قوي اذ لا يقصد الا له فلم يتوقف على استبراء ولذلك جاز وطء الحامل من الزنا بالنكاح  
دون ملك اليمين اهـ (قوله ان كان الماء غير محترم الخ) فان أراد تزويجها الغير صاحب الماء المحترم ولم  
يستبرأها البائع قبل البيع حرم تزويج قبل الاستبراء اهـ شيخنا (قوله من اتقنت منه اليه) أي استبرأها  
بائع مثلاً انتقلت من ذلك البائع الى هذا المشتري الذي يريد تزويجها اهـ شيخنا (قوله اما غير موطوءة) هذا  
محترز للتقييد بموطوءة في ضمن الضمير اذ هو عائد على موطوءة اهـ شيخنا وقوله وان أعتقها الواو والفعال  
اذ الفرض انه أعتقها (قوله وهو حيضة) أي كاملة أقل مد ما كان الاستبراء اذا جرى سببه في الطهر يوم وليلة  
ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوماً ولحظتان اهـ شرح مر (قوله وهو حيضة) فلو وطئها في الحيض  
قبلت منه فان كان بعد أقل الحيض كفي ذلك في الاستبراء وان كان قبل ذلك انقطع الاستبراء وبقي التحريم  
الى الوضع اهـ وفي قول على الجلال لا يقطع الاستبراء وطء السيد في أثناءه أو قبله كما يأتي (قوله  
تستعقب الحيضة) يجوز رفعه ونصبه كما مر في الطلاق لكن النصب هنا أظهر لثلاثه والوجه ان عائد فيحتاج  
لتقديره وكذا يقال فيما بعده اهـ شيخنا (قوله وليس الاستبراء كالعدة) هذا راجع لقول المتن وهو حيضة  
ولم يقل وهو طهر نظير ما قاله في العدة كما هو المذهب القديم وصار شرح مر وفي القديم وحتى عن الاملاء  
أبصار وهو من الجديد انه الطهر كما في العدة وأجاب الاول بان العدة يشكر فيها القرء كما مر الدال فحال الحيض  
منها على البراءة وهما لا تكررت في الحيض الكامل الدال عليها (قوله ولذات أشهر شهر) أي ما لم تحض فيه  
فان حاضت فيه استبرأت بالحيضة لانها امارت من ذوات الاقراء اهـ عشي (قوله ومنزوجة) وصورته  
في المزروجة ان تكون زوجة صغيرة لولده أو مسووح ويشكل تزويج الامة للصغير والمسووح حتى يكون  
الولد ليس من الزوج لانه لو كان منه ووطئها ثم باعها لسببها اعتدن بوضع الحمل واستبرأت بعده ويجاب بطرو  
الرق لها أو طرو المسح اهـ حل مع زيادته والظاهر ان هذا التصور غير متعين بل مثله ان تكون زوجة  
وهي حامل منه فيشتر بها فانه يسن له استبرأها كما تقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل فانها غير معتدة أصلاً



أو كانت معتدة بغير الوضع كما إذا طلقت وهي حامل من زنا فانما تستبرئ بوضع الحمل وتعتد بعده (قوله أومسية) أي ولو كانت الزوجة مسبية وحيث دلالة تكرار قوله إلا أن فيه بدا من جهة أن الغاية راجعة للحامل الشاملة للمسية مطلقاً أي فالمسية الأولى غير زوجة والثانية مزوجة ويحجب أيضاً به ذكر المسبية الأولى للتمثيل والثانية للتعميم اهـ شيخنا (قوله باختصاصه بالتأكيدها) (شرح) شروع في إبداء فارق في القياس الذي استند إليه الضعيف القائل بأن وضع حمل الزنا لا يكفي في الاستبراء كما لا يكفي في العدة وعبارة أصله مع شرح مر (قلت) يحصل الاستبراء في حق ذات الإقراء بوضع حمل زناً لا تحيض معه وإن حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضي محصل استبراء أخذ من كلام جمع وهو ظاهر في الأصح والله أعلم لا طلاق الخبر والبراءة والثاني لا يحصل الاستبراء به كما لا تنقض به العدة وأجاب الأول باختصاص العدة بالتأكيدها بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء ولأنه أحق الزوج وإن كان فيها حاقلة تعالى فلم يكتف بوضع حمل غيره بخلاف الاستبراء فإن الحق فيه له تعالى أما ذات أشهر فيحصل بشهر مع حمل الزنا لأنه كالعديم كما يحسنه الزركشي كالأدري قياساً على ما جزموا به في العدد انتهت وعبارة حل قوله ولو من زنا أي حيث لا تحيض معه والاحصل الاستبراء بحبضة أو مضي شهر وهي لا تحيض والاكتفى بذلك مع وجوده ولو طرأ بعد الشراء انتهت (فإن قلت) الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حملها إلا من زنا وحيث تدفع قوله ولو من زنا غير محتاج إليه (قلت) يتصور ذلك بأن يشترى زوجته الحامل فانما لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحيث تدفع قوله ولو من زنا محتاج إليه اهـ شوبري (قوله صورة استبراء) أي حبضة أو شهر أو وضع حمل وفي وضع الحمل يشك بما مر من أن الحامل تستبرأ بوضع الحمل ولو كان المانع قائماً حيث قال ومزوجة والمزوجة قائمها المانع وقال هنا أو نحو مزوجة فانظر ما الجمع بينهما وجوابه أن المزوجة المذكورة أولاً محمولة على المزوجة منه وهذه محمولة على المزوجة من غيره بقوله أو طلقت المزوجة الخ إذا بشر بانتماء زوجة من غيره اهـ شيخنا (قوله فزال مانعه) أي مانع الحمل المعامل من المقام تأمل (قوله لأنه لا يستعقب حل التمتع) أي لا يعقبه حل التمتع ولا يتبب عنه اهـ عـش على مر وفيه أن هذا إني في المحرمة إذا استبرأ المحرمة ثم حاضت مثلاً مع أنه يعتد بذلك اهـ حل (قوله الذي هو القصد في الاستبراء) ومن ثم قال القفال كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به أي الاستبراء المرهونة قبيل انعكالك الرهن لأنه يحل للرأى وطؤها باذن المهرن فهي محل الاستمتاع وفرق جـ بين ما وبين ما لو اشترى عبداً ما ذون له في التجارة أمة وعليه دين حيث لا يعتد باستبرائه قبل سقوط الدين فلا يسد وطؤها مع أنه يجوز للسيد وطؤها باذن العبد والغرماء اهـ حل (قوله وحرم قبل استبراء الخ) وهل هو كبيرة أو لانيه تنظر والاول الأقرب \* (فرع) ينبغي أن يحل امتناع الوطء عالم يخف الزنا من خافه مجازله اهـ عـش على مر (قوله وحرم قبل استبراء في مسبية وطء) ولو وطئ السيد قبل الاستبراء أو في أثناءه لم ينقطع وإن أشبهه فلا يحتاج لاستبراء ثان فإن حلت منه قبل الحيض بقي تحريمها إلى وضعها أو في أثناءه حلت بانقطاعه لتمامه قال الامام هذا إن مضى قبل وطئه أقل الحيض والادلت على له حتى تضع كلوا أحبالها قبل الحيض اهـ وهو ظاهر وتعليقهم يقتضيه اهـ شرح مر (قوله قبل التي وقعت في سهمه) أي لما نظرت عندها كالابريق الفضة فلم ينالك الصبر عن تقبيلها والناس ينظرونه اهـ شرح مر وقوله كالأريق الفضة أي كسيف من فضة فإن الأريق لغة السيف ولعل الحكمة في ذلك أنه قصد غاطة المشركين بما فعله حيث يبلغهم ذلك مع أنهم من بنات عظمائهم اهـ عـش عليه (قوله من سبايا أوطاس) عبارة الخطيب من سبايا جلولا (أقول) ويمكن الجمع بأن جلولا كانوا معاونين لهوازن لكونهم كانوا من حلفائهم وصادف أن واحدة من نسائهم سبيت وهذا لا ينافي أن حرب جلولا كان بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمدة لأن ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم المكرين له والمتعاطين لأسبابه وهذا إنما كان لهوازن وإن اتفقوا وافقة بعض من جلولا لهم معاونة فلم ينسب إليهم بل لهوازن اهـ عـش (قوله

بخلاف العدة باختصاصها بالتأكيدها بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء كما مر ولأن فيها حق الزوج فلا يكفي بوضع حمل غيره والاستبراء الحق فيه لله سبحانه وتعالى فإن كانت معتدة بالوضع بار ملكها معتدة عن زوج أو وطء شبهة أو عتقت حاملاً منها وهي فسرأش لسيد عالم تستبرئ بالوضع لتأخر الاستبراء عنه (ولو ملك) بشراء أو غيره (نحو مجوسية) كوثنية أو مرتدة (أو) نحو (مزوجة) من معتدة عن زوج أو وطء شبهة مع علمه بالحال أو مع جهله وإجاز البيع (الخ) رى صورة استبراء) كان حاضت (فزال مانعه) بأن أسلمت نحو المجوسية أو طلقت الزوجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وانقضت عدة الزوج أو الشبهة لم يكف ذلك للاستبراء لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتعييرى بما ذكر في الأولى أعسم من قوله ولو اشترى مجوسية فحاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في مسبية وطء) دون غيره كقبلة وليس ونظر بشهوة للخبر السابق ولماروى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من سبايا أوطاس

قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من المهاجرة (و) حرم (في غيره أمتنع) بوطء كفي المسبية وبغيره قياسا عليه وانما حل في المسبية لان غايتها ان تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع المالك أي فلا يحرم التمتع وانما حرم الوطء للخبر السابق وصيانة لمائه عن اختلاطه بماء الحربي لا حرمة ماء الحربي وما نص عليه الشافعي من حرمة التمتع بها بغير الوطء بجوابه قوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بفهمه عليه بل ودل أيضا عليه الاجماع السكوتي المأخوذ من قصة ابن عمر السابقة (وتصدق) المألوكة بلايين ٤٧٣ (في قواها حضرت) لانه لا يعلم الا منها غالبا

فالسيد وطؤها بعد طهرها وانما لم تحلف لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعته الوطء فقال) لها (اخبرني بالاستبراء حلف) فله بعد حلقه وطؤها بعد طهرها لان الاستبراء مفروض الى امانته ولهذا الاجمال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينهما في عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من تحكيكه اذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أبحنا هاهنا في الظاهر وذكر الخليف من زيادتي (ولا تصير) الامة (فراشا) لسببها (الابوطء) ويعلم باقراره أو البينة عليه ومثله ادخال المني (فاذا ولدت) لا مكان منه لحقه وان لم يعترف به أو (قال عزلت) لان الماء قد يسبقه الى الرحم وهو لا يحس به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكره فلا تصير فراشا بغيره كالمالك والخلاف لا يلحقه وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا ولدت لا مكان من الخلوة

وفي غيرها أمتنع) أي ولو بغيره ونظر بشهوة ومن نعم الخلوة بها جائزة اه شرح مر (قوله وفي غيرها أمتنع) دخول في غير المسبية الحامل من الزنا يحرم التمتع بها خلافا لما ورد في مثلها الصبية والمشتراة من صبي أو امرأة وان كانت بحيث يستحيل ظهورها سميت ولادة لاحدا اعتبارا بالاعمال الا غالب اه ج اه سم (قوله وذلك لا يمنع المالك) أي ملك اليمين بخلاف المستولدة من غير الحربي فانها لا تملك (قوله وصيانة لمائه الخ) هذا بوضع الحق صاحب الاستقصاء المشتراة من الحربي بالمسبية ومن ثم اعتمدت الاذرع وغيره ووضح ان محله ما لم يعلم انها انتقلت اليه من مسلم أو ذمي ونحوه والله قد قريب والاحرم التمتع أيضا وان ذلك يجري في المسبية اه ج اه سم (قوله الاجماع السكوتي) فيه ان واقعة ابن عمر كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن شرط الاجماع أن يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما في جمع الجوامع فكيف استدلل به الشارح مع انه لا ينعقد في زمنه صلى الله عليه وسلم تأمل وقال حل هذا لاني الاعلى جواز اجتهاد الصحابي في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعبارة أخرى قوله الاجماع السكوتي فيه نظر اذا لا ينعقد الا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وعبارة ابن السبكي الكتاب الثالث في الاجماع وهو اتفاق مجتهدى الامة بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم في عصره على أي أمر كان اه شيخنا (قوله ولو منعته الوطء الخ) ولو قال لها حضرت فانكرت صدقت كما حرمه الامام ولو ورث أمة فادعت حرمتها عليه بوطء مورثه فانكر صدق بيمينه لان الاصل عدمه اه شرح مر (قوله ولهذا الاجمال بينهما) عبارة شرح الروض ولا تزال بد السيد عن أمته المستبرأة مدة الاستبراء وان كانت حسنة اه زاد في الباب وله الخلوة بها ويجه تقييده بامن وطئها اه وعبارة شرح الارشاد شيخنا وعلم من كلام محل الخلوة بالمستبرأة انه لا يجب ان يحال بينهما وبينه وان كانت حسنة وهو كذلك وان كان فاسقا كما اقتضاء اطلاقهم اه سم هذا وفي شرح مر ما نصه كذا أطلقوه أي عدم الحيولة بينهما وبينها وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي جملة اه قال ع ش عليه قوله وقد يتوقف فيه معتمد أي في حال بينه وبينها اه شيخنا الحنفى (قوله نعم عليها الامتناع) أي ولو بقتله لانه كالصائل اه ع ش على مر (قوله الابوطء) أي في قبلها لان الوطء في الدبر لا يلحق به الولد في الامة بخلاف الحرة أي الزوجة ولو أمة واعلم ما في كلام شيخنا في باب العدم من أنه لا يلحق به الولد مجمل على غير الحرة حرره وهذا ما جمع به بين تناقض وقع للشيخين فقد صح ما هنا عدم الحقوق وفي النكاح الحقوق والمعتمد عدم الحقوق بالوطء في الدبر للامة المألوكة وان أمكن ان يكون الولد من ذلك الوطء الواقع في الدبر اه حل والمعتمد ان الوطء في الدبر لا يلحق به الولد مطلقا أي في الحرة والامة كما صرح به مر هنا وفي اللعان اه شيخنا ح ف (قوله بمجرد الخلوة) فيه نظر بل تصير فراشا بمجرد العقد وان لم يختل بها لكنه أمكن اختلاؤهما وقوله لا مكان من الخلوة فيه نظر أيضا فكان عليه ان يقول لا مكان من امكان الخلوة بها (قوله لان نفاها دعى الاستبراء الخ) وجمع المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء تصويرا أو قيدا للخلاف فني الروضة نفيه باليمين اذا علم انه ليس منه وان لم يدع الاستبراء فان نكل فوجهان أحدهما توقف الحقوق

(٦٠ - جل منهج بع) به المحقق وان لم يعترف بالوطء والفرق ان مقصود النكاح التمتع والولد فاكفى فيه بالامكان من الخلوة وملك اليمين قد يقصد به التجارة والاستخدام فلا يكفي فيه الا بالامكان من الوطء (لان نفاها دعى استبراء) بعد الوطء بحية ضمت لابن قتيبة زدتهم ابقول (وحلف ووضعته ستة أشهر) فاكتر (منه) أي من الاستبراء فلا يلحقه لان الوطء الذي هو المناط عارضه دعوى الاستبراء فيبقى محض الامكان ولا تعويل عليه في ملك اليمين



وفارق مالم يولد ورجته  
ومضت ثلاثة اقراء ثم أتت  
بولد يمكن كونه منه حيث  
يلحقه بان فراش النكاح  
أقوى من فراش التسري  
بدليل ثبوت النسب فيه  
بمجرد الامكان بخلافه في  
التسري اذ لا بد فيه من  
الاقترار بالوطء أو البينة  
عليه وقد عارض الوطاء هنا  
الاستبراء فلم يترتب عليه  
المعوق كما قرر وانما حلف  
لاجل حق الولد أما اذا  
وضعت لاقول من ستة أشهر  
من الاستبراء فيلحقه للعلم  
بانها كانت حاملا حيثئذ  
(فان انكرته) أي الاستبراء  
(حالف) ويكفي فيه (ان الولد  
ليس منه) فلا يجب التعرض  
للاستبراء كما في ولد الحرة  
(ولو ادعت ايسلادافا انكر  
الوطء لم يحلف) وان كان ثم  
وللان الحاصل عدم الوطاء  
\*(كتاب الرضاع)\*  
هو بفتح الراء وكسر هاء الفة  
اسم لمص الثدي وشرب لبنه  
وشرا اسم لحصول لبن امرأة  
او ما حصل منه في معدة طفل  
او دماغه والاصل في تحريمه  
قبل الاجماع قوله تعالى  
وامهاتكم اللاتي أرضعنكم  
واخواتكم من الرضاعة  
وخبر الصحيحين يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب  
وتقدمت الحرمة به في باب

على عينيها فان نكحت فيمنع من الولد بعد بلوغه وثانيها هو الاصح لحق الولد بنكوله وقضية عبارتها ان  
اقتضاه على دعوى الاستبراء كلف في نفيه عنه اذا حلف عليه اه شرح مر وج (قوله وفارق مالم  
يولد ورجته) عبارة شرح مر وفي قوله يلحقه تخريجا من نصه فيما يولد ورجته ومضت ثلاثة اقراء ثم  
أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه وأجاب الاول بان فراش النكاح أقوى من فراش التسري اذ لا بد فيه  
من الاقترار بالوطء أو بينة عليه وقد عارض الوطاء هنا الاستبراء كما تقر ر فلم يترتب عليه حقوق (قوله حيث  
يلحقه) ولا يجوز نفيه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا اه سل (قوله كما في ولد الحرة) أي اذا أنكره لا يجب  
في نفيه التعرض للاستبراء كما قاله حل وعبارته قوله كفي ولد الحرة فيه تصرح بانه يكفي ان يقول في نفي الولد  
من الحرة ليس مني وقد تقدم انه لا يكفي الا ان يقال المراد انه لا يجب معه ذكر التعرض للاستبراء أيضا (قوله فان  
أنكرته الخ) هذه داخلة فيما مروا عاها وتوطئة لما بعدهما وقوله ويكفي فيه ان الولد الخ يشكك بما مر في اللعان  
من ان قوله ليس مني لا يكفي فكيف يقيسه على الحر الا ان يقال التنبية من حيث انه فيها لا يجب عليه التعرض  
للاستبراء اه شيخنا (قوله فلا يجب التعرض) للاستبراء واذا حلف على الاستبراء فهل يقول استبراء ثم  
قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدت بعد ستة أشهر بعد استبرائي فيه وجهان الاوجه ان كلا  
منهما كاف في حلقه لحصول المقصود به اه شرح مر (قوله لان الاصل عدم الوطاء) أي مع كون النسب  
ليس حقا لها وظاهر انه لا بد من حلفه ان ادعت أمية الولد كما صرح به الامام لان لها فيه حقا وانما حلف في الاولى  
أي قوله فان أنكرته حلف لانه ثبت منه اقرار بما ثبت به النسب وهو الوطاء اه من الروض وشرحه  
\*(كتاب الرضاع)\*

(قوله هو بفتح الراء وكسر هاء) وقد تبدل الضاد فيهما تاء اه شرح مر وعش عليه قال النووي في شرح  
مسلم والرضاعة بفتح الراء وكسر هاء وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعا مال الجوهري وتقول  
أهل نجد رضع يرضع بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع رضعاً كضرب يضرب ضرباً وأرضعته امرأة  
وامرأة مرضع أي لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاعه قلت مرضعة اه وفي المختار بعد مثل ما ذكرنا رضعت  
العنبر أي شربت لبن نفسها اه ومقتضاه انه لا يقال ارتضع الصبي اذا شرب لبن أمه أو غيره وانما يقال رضع  
بكسر الضاد أو فتحها على ما مر اه عش على مر وفي المصباح رضع الصبي رضعاً من باب تعب في لغة نجد  
ورضع رضعاً من باب ضرب لغة لاهل تهامة وأهل مكة يتكلمون بها وبعضهم يقول أصل المصدر من هذه اللغة  
كسر الضاد وانما السكون تخفيف مثل الحلف والحلف ورضع يرضع بفتحين لغة ثلاثة رضاعاً ورضاعة بفتح  
الراء وأرضعته أمه اللبن فارتضع فهي مرضع ومرضعة أيضاً قال الفراء وجماعة ان قصد حقيقة الوصف  
بالارضاع فمرضع بغير هاء وان قصد مجاز الوصف بمعنى انها جعل للارضاع فيما كان أو سيكون فيها هاء وعليه قوله  
تعالى يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت ونساء من أراضع ومرضيع (قوله وشرب لبنه) بينه وبين ما قبله عموم  
وخصوص من وجه وكذا بين اللغوي والشرعي وهذه النسب مبنية على ان قوله وشرب لبنه من عطف العام على  
الخاص وان المعنى اللغوي يتحقق في شرب اللبن من غير مص كشراب من الماء والظاهر ان هذا غير مراد وانما  
المراد في المعنى اللغوي شرب اللبن المتسبب أو اللازم لمص الثدي تأمل (قوله لبن امرأة) المناسب لكلامه  
الا أني أن يقول ابن آدمية الا ان يقال ذلك بشرط في المرضعة والشروط لا تذكر في التعاريف اه حل (قوله  
والاصل في تحريمه) أي في كونه محرماً فهو مصدر مضاف لغاعله (قوله وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع الخ)  
أتى بالخبر لصور الآية على بعض المحرمان فهو الامهات والاخوان من الرضاعة (قوله يحرم من الرضاع الخ)  
قاله صلى الله عليه وسلم لما طلب منه تزوج ابنة عمه جزقوه هي امانة فقال لا تحل لي انها بنته أتى من الرضاعة أي  
حرمت على وان كان أبوها عمن من النسب فقد ارتضعت معه من ثدي وكتب أيضاً ومن في الموضعين تعليلاً

وجوز بعضهم كونها ابتدائية اه شوري (قوله في بيان ما يحصل به) أي في بيان ما يحصل التحريم به وهو  
الشروط الاتية وقوله مع ما يذكره أي من قوله وتصبح الموضة أمه وذو اللبن أباه إلى آخر الكتاب وعبارة  
شرح مر وهي أي الشروط الاتية مع ما يتفرع عليها هي المقصودة بالباب وأما مطلق التحريم به فقد مر  
في باب ما يحرم من النكاح وسبب تحريمه أن اللبن جزء الموضة وقد صار جزءاً من أجزاء الرضيع فاشبه به من باب  
النسب ولقصور اللبن عن المني لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون نحو إرثه وعقود سقوطه وورثته شهادة  
وفي وجهه ذكره هنا مع أنه قد يقال الانسب ذكره عقب ما يحرم من النكاح ثم عوض وقد يقال فيه أن الرضاع  
والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبه لاعتق تلك لأن ذلك لم يذكر فيه إلا اللذان المحرمة الانسب  
بمحل من ذكر شروط التحريم اه وقوله وسبب تحريمه أن اللبن جزء الموضة الخ أي ولما كان حصوله بسبب  
الولد المنعقد من منبها ومنى الفعل سري إلى الفعل وأصوله وحواشيه كما سيأتي بوزن منزلة منبها في النسب أيضاً  
اه ع ش عليه (قوله ولو بكر) أي ولو كانت البكر خلية اه شرح مر (قوله تقريبية) أي بالمعنى  
السابق وهو أنه لا يضر نقصها بما لا يسع حيضاً وطهرها اه ع ش (قوله آثار الولادة) أي شأنه ذلك (قوله نعم  
يكبر لهما الخ) ينبغي أن يكون مثلها في ذلك أصولها وفروعها وحواشيهما وعبارة جزم بكبره وفروعه  
نكاح من ارتضعت منه اه حل (قوله بان بات ذكوره) أشار به إلى تصوير صحة كون الخنثى زوجاً اه  
شيخنا (قوله حتى لو شرب منه الخ) ظاهره أنه ينبغي عليه غير هذه الصورة وليس كذلك بل لا ينبغي عليه إلا هي اه  
وعبارة شرح مر ولا بلين بهيمة فيمألوا رضع منها ذكر وأثنى لأنه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية ابن الآدمية  
ولأن الأخوة لا تثبت بدون الأمومة أو الأبوة وان أمكن ثبوت الأمومة دون الأبوة وعكسه كما يأتي انتهت (قوله  
لأن الرضاع تلوا النسب) أي تابع له وهذا مبني على عدم حل المناكحة والمعتد بالحل فيثبت التحريم بلين الجنية  
اه حل وفي قل على الجلال وحكم الجنية هنا كالأدمية بناء على جواز نكاحهم الذي هو المعتد عند  
شيخنا مر واتباعه حيث علمت أنوثتها وان لم يكن نديها أو فرجها في محله المهود أو لم تكن هي على الصورة  
المهودة لا دعي وخالف العلامة الخطيب في الجن مطلقاً اه (قوله تلوا النسب) في المصباح تلون الرجل أتلاه  
تلوا تبعته فأناله تال وتلوا أيضاً وزان حل اه شوري (قوله وهذا لا يخرج الخ) أي بناء على أن المرأة يقال للجنية  
وبعضهم قال لا يقال لها امرأة بل يقال أنثى فقط وكذا لا يقال فيهم نساء ولا رجال اه شيخنا وعبارة حل  
قوله وهذا لا يخرج أي بناء على أنه يقال للجنية امرأة في كلام ابن النقيب ما يفيد أنها لا يقال لها امرأة حيث  
قال عدل المنهاج عن قول الحر رأيت أنثى إلى امرأة أخرج الجنية وأما النساء فاسم للأنثى من نبات آدم وكذا الرجال  
اسم للذكور منهم وانما أطلق في قوله تعالى وأنه كان رجال من الأنس الخ للمقابلة انتهت (قوله ولا بلين من  
انتهت إلى حركة مذبوح) قضية اطلاقه كبح أنه لا فرق في وصفها إلى ذلك الحدين كونه بجناية أو بدونها والموافق  
لما في الجنايات من أن من وصل إلى تلك الحالة بلا جناية حكمه حكم الصحيح اختصاص ذلك بالاول فليراجع  
لكن قضية قول الشارح الاتية بعد قول المصنف رضيع حتى من قوله لا انتفاء التغذي إن المدرك هنا غيره ثم  
وأنه لا فرق بين الحالين في عدم ثبوت الرضاع اه ع ش على مر وقرر شيخنا أن المعتد هنا التفصيل بكافي  
الجنايات وعبارة حل قوله ولا بلين من انتهت إلى حركة مذبوح أي بجناية لا بمرض وحيث شذبه نكاحها  
قياساً على الميتة بل أولى انتهت وفي قل على الجلال فإن وصلت إلى حركة مذبوح فكذلك إن كان عن مرض  
فإن كان عن جناية لم يحرم كالميتة فإن شفيت حرم (قوله ولا بلين ميتة) أي خلافاً للآئمة الثلاثة وقوله لأنه من  
جثة الخ وبه اندفع قولهم أن اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كالبين جثة في سقاء نجس نعم بكبره كراهته شذبه كاهو  
ظاهر لقوة الخلاف فيه اه شرح مر ولو قال لأن المنفصل بعد موته لا يقصده الغذاء أو لا يصلح صلاحية  
ابن الحية لكان موافقاً لمقتضى التعليق السابق بأن ابن غير الآدمية من الرجل وغيره لا يصلح لغذاء الولد

ما يحرم من النكاح  
والكلام هنا في بيان ما يحصل  
به مع ما يذكره (أو كانه)  
ثلاثة (رضيع ولبن ومرضع  
وشروطه كونه آدمية جثة)  
حياته مستقرة (بلغت) ولو  
بكر (سن حيض) أي تسع  
سنتين قربه تقر بيته فلا  
ينبت تحريم بلين رجل أو  
خنثى ما لم تنضج أنوثته لأنه لم  
يخلق لغذاء الولد فاشبهه سائر  
الأمم أعان ولأن اللبن اثر الولادة  
وهي لا تتصور في الرجل  
والخنثى نعم بكبره لهما نكاح  
من ارتضعت بلينها كما نقله  
في الروضة كالمها عن النص  
في لبن الرجل ومثله لبن الخنثى  
بان بات ذكوره ولا بلين  
بهيمة حتى لو شرب منه ذكر  
وأثنى لم يثبت بينهما أخوة  
لأنه لا يصلح لغذاء الولد  
صلاحية ابن الآدمية ولا  
بلين جنية لأن الرضاع يثبت  
النسب والله قطع النسب  
بين الجن والانس وهذا لا  
يخرج بتعبير الأصل بامرأة  
ولا بلين من انتهت إلى حركة  
مذبوح لأنها كالميتة ولا بلين  
ميتة لأنهم جثة



صلاحية لبن الادمية اه ع ش على مر وعبارة سم قوله ولا لبن ميتة خالف في ذلك الاثمة الثلاث  
قال ابن المنذر وهو الاصح لان المعنى الذي به التحريم اللبن واللبن قائم في ظرف في حياتها وموتها وانما يقع  
التحريم به وهو لا يموت وان مات الظرف اه واحتج الاصحاب بما قاله الشارح وبان اللبن ضعفت  
حرمته بموت أصله الا ترى انه يسقط حرمة الاعضاء فلا غرم في قطعها وبان أحكام فعله سقطت بالموت بدليل  
عدم الضمان لو سقط على شيء بخلاف النائم وبان الحرمة المؤبدة تختص بيدن الحى ولذا لا تثبت المصاهرة  
بوطء الميتة وبان وصوله الى الميت لا يؤثر فكذا انفصاله قياسا لاحدى الطريقين على الاخرى اه وفرق  
بعضهم بان ابن الحبة حلال محترم ومراعاة انه يصح الاستتجار لارضاعه ولا كذلك الميتة اه مر انتهت (قوله  
منفكة عن الحل والحرمة) أى غير مكففة ولا يمكن عود التكليف لها عادة فلا ترد المجنونة اه حل وعبارة  
ع ش على مر قوله منفكة عن الحل والحرمة أى لا يتعلق بها بالاحتمال شيئا ولا تحريم شيئا عليها وان كانت  
هى محترمة فى نفسها بحيث يحرم التعرض لها بما يحرم التعرض به للحية ولا ترد الصغيرة لانها تمنع من فعل  
المحرم كمنع البالغة وبوذن لها فى فعل غيره فهى شبيهة بالكف بل تؤمر وجوباً بالعبادات كهموم من  
بابه انتهت (قوله فرعها) أى أثرها والمراد أثر ما كانت واحداً معها وان لم تحصل بالفعل يدل لهذا ما بعده  
اه شيخنا (قوله فاكتفى فيه بالاحتمال) أى كيان ولد النسب يثبت بالاحتمال فكذا التابع له (قوله  
كونه حياً حياة مستقرة) قياس ما تقدم فى الرضعة ان يأتى فيه التفصيل فى الحياة المستقرة (قوله الى جوف  
غيره) وهو الميت والواصل الى الحركة المذكورة ولو فرض انه يؤثر كان ينبغي عليه مسئلتان الاولى مالو  
زوجه ولبه ثم أوجر خمس رضعات فى هذه الحالة فان قلنا ان له أثراً حرمت زوجته على الفعل وبذلك انما زوجه  
ابنه من الرضاع والثانية مالو كانت زوجته هى التى أرضعته ابناً فلو قيل بتأثيره لانفسخ نكاحها بصيرورتها  
أمه من الرضاع ولا ارث له لانفساخ (قوله فى ابتداء الخامسة) يجوز تعلقه بكل من النقي والنقي وقوله يقينا  
يتعين تعلقه بالنقي كما لا يخفى اه أى الشرط فى التحريم يقين نقي البلوغ فان لم يقين النقي بان علمنا البلوغ  
أو شك ككاتبه فلا تحريم اه وبعبارة أخرى قوله يقينا متعلق بالنقي لا بالنقي أى يعتبر فى عدم البلوغ  
تيقنه فخرج صورتان ما اذا يقين البلوغ وما اذا شك فيه فلذلك قال الشارح فلا أثر لذلك بعدهما الخ  
\* (فرع) \* قال فى العباب ولو حكم قاض بشبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريمه  
باقبل من الخمس فلا نقض اه واعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلاف ما دون الخمس  
اه ع ش على مر (قوله الاماقتق الامعاء) أى دخل فيها بخلاف ما لو تغاياه قبل وصوله أى المعدة فالمراد بقتق  
الامعاء وصوله للمعدة اه ع ش على مر وفى المختار فتق الشئ شقة وبابه نصر وفى المصباح فتقت الشئ  
فتقامن باى ضرب وقتل نقتته فانفتق وقتته بالتشديد مبالغة اه (قوله ولاية والوالدان برضعن الخ)  
أى فقد جعل الله تعالى مدة الرضاع حولين لكن قد يقال لدلالة هذه الآية على أن اللبن لا يحرم الا اذا  
كان الرضيع دون الحولين مع انه المقصود (قوله ولحبر لارضاع الخ) يغنى عنه ما قبله ولعله ذكره لكثرة  
مخرجه كما يفهم من قوله وغيره وأيضاً فالاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ للتقييد فيه بكونه فتق الامعاء اه  
ع ش (قوله وما ورد مما يخالفه الخ) وارد على الصورة الاولى من صورتى المفهوم وهى قوله فلا أثر لذلك  
بعده - ما حاصل قصة سالم انه كان مولى لابي حذيفة وكان يكثر الدخول على زوجته سيدة ابى حذيفة فيقع  
فى النظر اليها وهو رجل فسكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان ترضعه ليصير ابنها فيحل له نظرها  
والدخول عليها ففعلت ذلك فهذا يقتضى ان التحريم يثبت بعد الحولين هذا والظاهر انها أرضعت من ثديها  
فيكون قدر خص له فى مسه والنظر اليها كإخص اليه فى تحريمها عليه بارتضاعها وهو رجل اه شيخنا  
وعبارة شرح مر وخبره سلم فى سالم الذى أرضعته زوجته مولاه أبى حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه

منفكة عن الحل والحرمة  
كالهيممة ولا لبن من لم تبلغ  
سن حيض لانها لا تحتمل  
الولادة واللبن المحرم فرعها  
بخلاف ما اذا بلغته لانه وان  
لم يحكم ببلوغها فاحتمال  
البلوغ قائم والرضاع ولو  
النسب فاكتفى فيه بالاحتمال  
(و) شرط (فى الرضيع كونه  
حياً) حياة مستقرة فلا أثر  
لوصول اللبن الى جوف  
غيره لخروجه عن التغذى  
(و) كونه (لم يبلغ حولين)  
فى ابتداء الخامسة وان بلغهما  
فى أثنائها (يقينا) فلا أثر  
لذلك بعدهما ولا مع الشك  
فى ذلك لخبر لارضاع الاماقتق  
الامعاء وكان قبل الحولين  
رواه الترمذى وحسنه ونظير  
لارضاع الاما كان فى الحولين  
رواه البيهقى وغيره ولا ية  
والوالدان برضعن أولادهن  
وللشك فى سبب التحريم  
فى صورة الشك وما ورد مما  
يخالفه فى قصة سالم فمخصوص  
به ويقال منسوخ ويعتبران  
بالاهلية فان انكسر الشهر  
الاول كمل بالمعد من الخامس  
والعشرين وابتدأ وهما من  
وقت انفصال الولد بتمامه

صلى الله عليه وسلم خاص به أو منسوخ كإمام إليه ابن المنذر انتهت وقد تشكك قصة سالم بن المحرمية المجوزة  
للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فهي قبها أجنبية بحرم نظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها  
المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الا ان يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة  
من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حلت خمس مرات في اثناء شرب منه أو جوزه ولها النظر والمس الى  
تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع اه سم على جج اه ع ش على مر وفي  
البخاري مع شرح القسطلاني عن عائشة أن أبا حذيفة واسمه مهشم أو هشيم أو هشام بنى سالم أي ادعى انه  
ابنه قبل نزول ادعواهم لا بآبائهم وانسكه ابنة أخيه وكان سالم هذا مولى لامرأة من الانصار كما تبين رسول  
الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس اليه وورث من ميراثه حتى أنزل  
الله ادهم وهم لا بآبائهم فجاءت سهلة امرأة أبي حذيفة للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انا كنا نرى  
سالم اولا وقد أنزل الله فيه ما علمت فكيف ترى فيه فقال ارضعيه خمس رضعات فكان ينزله ولدها من الرضاع  
فلذلك كانت عائشة تأمر بنات اخواتها وبنات اخوتها ان يرضعن من أحببت عائشة ان يراها ويدخل عليها  
وان كن كبيرات ثم يدخل عليها وأبى ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبي وقلن انا نشفه ما ترى الا ان هذه رخصة من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم دون سائر الناس وزوجة أبي حذيفة هذه غير زوجته الاخرى التي هي  
مولاة سالم المذكور فسالم كان مولى لاحدى زوجتي أبي حذيفة واسمها ثيبه وهي أنصارية وأما الاخرى وهي  
سهلة التي أرضعت سالم فهي قرشية اه مع بعض تصرف (قوله وفي اللبن وصوله) أي ولو على لون الدم ولا بد ان  
يكون من طريقه المعتاد أو ما قام مقام طريقه المعتاد وان خرج من الثدي بعد قطعه لانه منفصل عن جثة ولا  
يدعى ان اللبن فيه كالمنفصل في دفعة واحدة اه حل (قوله وصوله) أي ولو من غير طريقه المعتاد وانظر انفصاله  
من المرضعة هل يشترط فيه ان يكون من طريقه المعتاد ولا راجع حاشية التحفة اه شوري وعبارة سم  
على التحفة \* (فرع) \* لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا وفيه نفوت فصل الغسل بخروج  
المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثاني وكذا لو خرج من ثدي رائد فهل يؤثر مطلقا ويفصل فيه انتهت  
قال ع ش على مر بعدما ذكرها أقول القياس الثاني أيضا ان قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد  
لا يحرم وأما اذا قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد هنا ذغايته انه  
خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم اوفيه نفوت فصل الغسل أي وهو انه ان خرج مستحكما بل لم يحل  
خروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديا خرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل  
بل يقال الاقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه ومثله في التحريم  
ما لو استوصل قطع ثديا ولم يبق منه شيء فخرج اللبن من أصله (قوله وصوله جوفاً) أي ولو من جائفة لا من  
مسام فلو تقايا قبل وصول الجوف يقينا لم يحرم اه شرح مر (قوله من جبن أو غيره) شامل للزبد  
وكذا للسنن لكن تعليلهم لعدم تحريم المصل بعدم بقاء أثر اللبن فيه يقتضي عدم التحريم اه حل وقال  
سم المتجه انه شامل للسنن اه وفرق بينه وبين المصل بان السمن فيه دسومة اللبن بخلاف المصل تأمل (قوله  
من جبن أو غيره) وهو الزبد بقاء اللبن فيه والقسطة بالاولى بخلاف المصل والسمن الخالص اه قل  
على الجلال (قوله ولو اختلط بغيره الخ) قد اشتملت هذه الغاية على تعميمات أربعة لكن الاول منها تعميم  
في السمن والثلاثة بعده تعميمات في الوصول والتعميم الاول للرذلكن بالنظر لما اذا كان اللبن مغلو باضطراد  
هذا هو الذي فيه الخلاف والتعميم الثاني ليس فيه خلاف وأما الثالث والرابع فكل منهما للرذلكن كما يعلم من عبارة  
أصله (قوله ولو اختلط بغيره) أي سواء كان الغير مائعا أو جامدا اه شرح مر (قوله ولو اختلط بغيره) أي  
وقد تناول الخلوط أو بعضه في خمس مرات يكفي شرح مر قال ع ش عليه ولو حلب اللبن المخلوط في مرة

(و) شرط (في اللبن وصوله)  
(أو) وصول (ما حصل منه)  
من جبن أو غيره (جوفاً) من  
معدة أو دماغ والتصریح  
به من زيادتي (ولو اختلط)  
بغيره



وقياس ما يأتي في المتن من أنه لو انفصل في مرة وشربه في خمس رضعات بعد رضعة أنه يعتبر لتعدد هذه الانفصال في خمس ثم رأيت في جملة ما حصله أن قضية كلامهم أنه لا يشترط في الخلط بغيره التعدد في الانفصال فراجع وكتب عليه سم هو في غاية التعسف والصواب خلاف ذلك واستواء المسئلتين (قوله ولو اختلط) أي وأرضعته جميعه أو بمضمع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة من الخمس إلى الجوف بأن تحقق انتشاره في جميع أجزاء الخليط اه سم (قوله غالباً كان) بأن ظهر طعمه أو لونه أو ريحه حساً أو تقدير بالاشد وقوله أو مغلو بيان لا يظهر شيء من أوصافه حساً ولا تقدير بالاشد وفارق عدم تأثير النجاسة المستهلكة في الماء الكثير لا تنفاه استقذارها وعدم الحد بخمر استهلاك في غيره أهوان الشدة المطربة وعدم الفدية على المحرم بآكل ما استهلك فيه الطيب لزواله اه حل (قوله لانفصاله منها هو محرم) أي لأنه يصح عقداً لاجارة على الارضاع به وإن كان تابعا لغيرها بخلافه بعد الموت والافلين الميتة طاهر كالمز في باب النجاسة اه شرح مر (قوله لا بحقنة أو تطهير الخ) عبارة أصله مع شرح مر لا بحقنة في الاظهر لان السعال العائنه في الامعاء فلم يكن فيها تغذوه ثلها صبه في نحو أذن أو قبل والثاني تحريم كيجعل بها الفطر وردبانه منوط بما يصل إلى الجوف ولولم يكن معدة ولادما غايها بخلافه هنا ولهاذا لم يحرم تطهير في أذن أو جراحة إذا لم يصل إلى المعدة انتهت أي أو دماغ قياساً على المعدة اه ع ش عليه (قوله لا تنفاه التغذي بذلك) أي لأنه لا يصل إلى المعدة ولا الدماغ وذلك في الاذن والاحليل لأنه لا منفذ لهما إلى الدماغ والمعدة كما صرح بذلك في شرح الروض والبهجة وكذلك ابن قاسم على أبي شجاع وأما في الدر فلا لأنه لا يحصل التغذي بالتطهير فيه كما صرح به أيضاً فيماد كرفع لم بذلك أن المدار هنا على ما يحصل به التغذي لا على ما به الفطر كما صرح به أيضاً اه ونقل الشيخ على الحلبي أن التطهير في الاذن والاحليل لا يحرم وإن وصل إلى الدماغ والمعدة واستشكل الفرق بينهما وبين الحاصل بوصول جراحة نافذة إلى الدماغ والمعدة مع أنه نقل عبارة شرح الروض قبل ذلك وأقرها اه شيخنا وفي ع ش على مر والتسوية بين الاذن والجراحة في التحريم بالواصل منهما وفي قل على الجلال نعم أن وصل من الاذن إلى محل يفطر به الصائم حرم اه (قوله كونه جسمان المران) أي الرضعات أو الاكلات من نحو خبز عجن به أو البعض من هذا والبعض من هذا اه شرح مر (قوله جسمان المران الخ) ويكتفي في كل مرة قدر ما يتركه الطرف انفصالاً ووصولا اه قل على الجلال (قوله ولا مع الشك فيها) المراد بالشك مطلق التردد في شمل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد حوت العادة بارضاع كل منهن أولاد غيرها وعلت الارضاع لكن لم تحقق كونه جسماناً متبديلاً فإنه يقع في زماناً كثيراً اه ع ش على مر (قوله فيما أنزل الله في القرآن) أي في سورة الاحزاب اه ع ش (قوله فنسخن بخمس معلومات) أي تلاوة وحكمائهم نسخت الخمس أيضاً لكن تلاوة لا حكماء عندنا وأما عند مالك وأبي حنيفة فنسخت تلاوة وحكمائهم أيضاً والتحريم عندهما بواحدة قال في شرح مسلم والنسخ ثلاثة أنواع أحدها ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات والثاني ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات والثالث ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر اه وبه يعلم أن الضمير في يقرأه الخمس وإن النسخ الذي هو الخمس المعلومات نسخ أيضاً رسمه وبقي حكمه الخ كذا في شرح الورقات للشيخ مع بسط ينبغي مراجعته وكتب أيضاً وهن فيما يقرأ بضم الياء من قرأ أي يقرأها بعض الناس لكونه لم يبلغهم النسخ الواقع في آخر عصره لقرب ههنا أي النسخ لما بلغهم رجحوا واجمعوا على أنه لا يتلى اه شوبري (قوله وهن فيما يقرأ) أي العشر اه سم ويجوز رجوعه للخمس بل قديلاً عليه قوله يتلى حكمهن وهو التحريم المضاف للخمس وقوله من لم يبلغه النسخ لا يفي كونه الضمير للخمس بل هو الظاهر فيه لان نسخهن متأخر عن نسخ العشر فهو أقرب لوقا من نسخ العشر فلم يشتر حكمهن بين الصباية ثم رأيت زي قال قوله وهن أي الخمس اه ع ش وعبارة حل قوله فنسخن بخمس أي تأخر انزال ذلك جد حتى أن رسول الله صلى الله

غالباً كان أو مغلو بيان تناول بعض الخلوط (أو) كان (بإيجار) بأن يصب اللبن في الخلق فيصل إلى معدته (أو اسعاط) بأن يصب اللبن في الأنف فيصل إلى الدماغ فإنه يحرم لحصول التغذي بذلك (أو بدموت المرأة) لانفصاله منها وهو محترم (لا) وصوله (بحقنة أو تطهير في نحو أذن) كقبول لا تنفاه التغذي بذلك والثانية من زيادتي (وشرطه) أي الرضاع ليحرم (كونه جسمان) من المران انفصالاً ووصولاً للبن (يقينا) فلا أثر لدونهما ولا مع الشك فيها كان تناول من الخلوط ما لا يتحقق كون خالصة خمس مرات للشك في سبب التحريم وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فنسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ

لقر به وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا تحريم الرضعة ولا الرضعان لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم والحكمة في كون التحريم بخمس ان الحواشي التي هي سبب الادراك خمس (عرفا) أي ضبط التحريم بالعرف (فلو قطع) الرضيع الرضاع (اعراضا) عن الثدي (أو قطعت) عليه الرضعة ثم عاد اليه فيها (تعدد) الرضاع وان لم يصل الى الجوف منه الاقطرة ٧٩ والثانية من زيادته (أو) قطعه (لتحولها)

كتنفه ونوم خفيف وزدراذ  
ما اجتمع في فمه (وعادحالا  
أو تحول) ولو تحول لها من  
ثدي (الى ثدي الاخر)  
هو أولى من قوله الى ثدي (أو)  
قامت لشغل خفيف تعادت  
فلا تعدد للعرف في ذلك  
والاخير وضع نحو من زيادته  
(ولو حلب منها) لبن (دفعه  
واوجره خمس) أي في خمس  
مرات (أو عكسه) أي حلب  
منها في خمس مرات واوجره  
دفعه (فرضعة) نظرا الى  
انفصالة في المسئلة الاولى  
وايجاره في الثانية بخلاف  
ما لو حلب من خمس نسوق في  
طرف واوجره ولو دفعه فانه  
يحسب من كل واحدة  
رضعة (وتصير الرضعة منه  
وذو اللبن أباه وتسري الحرمة  
من الرضيع) الى اصولهما  
وفروعهما وحواشيهما  
نسبا ورضا (والى فروع  
الرضيع) كذلك قصيرا ولاده  
احفادهما وآبائهما اجداده  
وامهاتهما اجداده وأولادهما  
اخوته واخواته واخوة  
الرضعة واخواته اخواته  
وخالاته واخواته ذى اللبن  
واخواته اعمامهم وعماته  
وخرج بفروع الرضيع  
اصوله وحواشيه فلا تسري

عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات لكونه لم يبلغه النسخ لتلاوته فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك واجمعوا  
على انها لا تتلى فتقوله وهن أي التحريم وقوله أي يتلى حكمهن أي يعتقد حكمهن الذي هو التحريم وقوله من لم يبلغه  
النسخ أي لتلاوته اه (قوله لقربه) أي النسخ أي لقرب عهده أي لكونه كان في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
فهو قريب عما بعد موته (قوله وقدم مفهوم هذا الخبر) أي قوله فنسخ بخمس معلومات ومفهومه ان مادون  
الخمس الشامل للربعة والثلاثة لا يحرم مع ان مفهوم قوله في الخبر الاخر لا تحرم الرضعة ولا الرضعان ان الثلاثة  
والاربعة تحرم فتعارض المفهومان في الثلاثة والاربعة فعملنا بالمفهوم الاول الدال على عدم التحريم لاعتضاده  
بالاصل وهو عدم التحريم اه شيخنا يقي شي آخر أشاره مر بقوله لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العسل وهو  
غير حجة عندنا لا كثيرا لا نقول محل الخلاف في حيث لا قرينة على اعتبار ما هو هنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ  
العشر بالتحريم والالم يبق لذكرها فائدة (قوله والحكمة في كون التحريم الخ) في هذه الحكمة نظرا لان  
كون الحواشي الخمس خمسة لا يصلح حكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توجيهها بان كل رضعة محرمة طاسة من  
الحواشي الخمس (قوله أو قطعت عليه الرضعة) أي لا لشغل بقرينة قوله بعد أو قامت لشغل خفيف الخ وعبارة  
الرشدي على مر قوله أو قطعت عليه الرضعة أي اعراضا بقرينة ما يأتي انتهت (قوله وعادحالا) أما اذا  
انتهى طويلا أو نام كذلك فان بقي الثدي بضمه لم يتعدد ولا تعدد وقوله أو تحول الى ثديها الا آخر أما اذا تحول  
أو حول الى ثدي غيرهما فتعدد اه من شرح مر و يعتبر التعدد في كل نحو الجنب بنظير ما تقر في اللبن  
اه من عش عليه (قوله فرضعة) أي لانه يشترط أن تكون الرضعات خمس انفصالا ووصولا (قوله من  
الرضيع) كان الاظهر أن يقول من الرضعة وذو اللبن كما فعل مر لان سرية التحريم الى اصولهما وفروعهما  
وحواشيهما من الرضيع وكان يقول في قوله والى فروع الرضيع ومن الرضيع الى فروع وعه الا أن يقال  
من في كلامه تعليلية وهناك من أخرى مودة صلة يسرى والتقدير وتسرى الحرمة منهما بسبب الرضيع ومن  
أجله فيكون قد استعمل من في السببية بالنسبة لاصولهما وفروعهما وفي التعدي بالنسبة الى قوله ومن فروع  
الرضيع اه شيخنا ويمكن أن يجاب عن أصل الاراد بان الشارح نظرا الى الحقيقة وابتداء الامر اه وعبارة  
شرح مر وقد علم ان الحرمة تسرى من الرضعة والفعل الى اصولهما وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع  
الى فروع وعه دون اصوله وحواشيه انتهت وقال الجرجاني انما كانت الحرمة المنتشرة منها اليه اعم من المنتشرة  
منه اليه لان التحريم بفعله فكان تأثيره أكثر اه ولو قال لان التحريم يلبسها كان أولى اه سم (قوله  
ويغارفان اصول الرضيع الخ) عبارة قل على الجلال وفارق اصولهما وحواشيهما بان اللبن جزء منهما  
وهما وحواشيهما جزء من اصولهما فسرنا الحرمة للجميع وليس للرضيع جزء الا فروع وعه فسرنا الحرمة اليهم  
فقط وقد نظم الامام جلال الدين القنوي ذلك بقوله

وينتشر التحريم من مرضع الى اصول فصول والحواشي من الوسط  
ومن له درالى هذه ومن يرضع الى ما كان من فروعها فقط

(قوله من كل رضعة) الظاهر ان الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله أو حال اه شيخنا (قوله  
تكمس مستولدات) أي وكاربوع زوجات ومسئولاته وكتمس زوجات مطلق بعضهم ولم تنقطع نسبة اللبن  
عنه (قوله لانهم موطوأت أبيه الخ) فقد ثبتت الابوة فقط أي دون الامومة وقد ثبتت الامومة فقط أي دون

الحرمة منها اليهما ويغارفان اصول الرضعة وحواشيهما بان لبن الرضعة كالجزم من اصولها فسرى التحريم به اليهم والى الحواشي بخلافه في  
أصول الرضيع (ولو ارضع من خمس لبنين لرجل من كل رضعة) كتمس مستولداته (صارا بنه) لان لبن الجميع منه (فصر من عليه) لانهم  
موطوأت أبيه ولا أمومة لهم من جهة الرضاع (لا) ان ارضع من (خمس بنات أو أخواته) أي لرجل فلا حرمة بينهما وبين الرضيع لانها لو ثبتت



لكن الرجل جد الام أو خالها أو جده أو دود الام ٤٨٠ والخولة اثنتان ثبتت بوسط الامومة والامومة (والابن لمن لحقه ولد نزل) اللبن (به) سواء

أكل ينكح أمه ملك وهي من زيادتي أم وطع شبيهة بخلاف ما إذا كان بوطء زنا إذا حرمه للبنه فلا يحرم على الزاني أن ينكح المرتضعة من ذلك اللبن لكن تكره (ولو نفاه) أي نفي من لحقه الولد الولد (اتقى اللبن) النازل به حتى لو ارتضعت به صغيرة حلت للثاني فلا استلحق الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ واحد من كوحه أو اثنتان امرأة بشبهة) فيهما (فولدت) ولدا (فاللبن) النازل به (لن) لحقه الولد) أما بقائه بان أمكن كونه منهما أو بغيره بان انحصر الامكان في واحد منهما أو لم يكن فائتفوا والحقه بهما أو نفاه عنهما أو اشكل عليه الامر وانتسب لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقة من نحو جنون فالرضيع من ذلك اللبن ولد رضاع لمن لحقه الولدان اللبن تابع للولد فان مات قبل الانتساب وله ولد قام مقامه أو أولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ماتوا قبل الانتساب أو بعده فيما ذكر أو لم يكن له ولد انتسب الرضيع وحيث أمر بالانتساب لا يجبر عليه لكن يحرم عليه نكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد من يقوم مقامه فأنهم يجبرون على الانتساب

الابوة كان أرضعته وليها من زنا وأما الاخوة فتابعة لاحدهما أي للابوة أو الامومة فلو كان والحالة هذه رضيعان ذكر وأنثى كانا أخوين لوجود الابوة ومن ثم لم يستل ابن عباس عن رجل له امرأتان فأرضعت احدهما غلاما والاخرى جارية هل ينكح الغلام الجارية أجاب بقوله القلاح واحديعني انه ما اخوان لاب اه حل (قوله لمن لحقه ولد نزل به) خرج بقوله نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها منه فلا ينسب اليه ولا تثبت أبوة كقوله جيع متقدمون اه شرح مر وقوله ما نزل قبل حملها منه انظر مفهومه وفي الروض وان نزل ليكرين وتزوجت وحملت فاللبن لها لا للزوج ما لم تلد اه رشيدى وبعبارة ع ش عليه قوله ما نزل قبل حملها مفهومه انه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من انه لو نكحت بعد زوج وبعد ولادته منه لا ينسب الابن للثاني الا اذا أولدت منه وانه قبل الولادة لا أول وقد يجاب بانه فيما يأتي لما نسب اللبن لأول قوى جانبه فنسب اليه حتى لو جده فاطع قوى وهو الولادة وهنالم يتقدم نسبة الابن الى أحدا كتنفي بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل ثم رأيت في سم على حج التصريح بالمفهوم المذكور وأطال في ذلك ولم يجب فإيراجع اه ثم رأيت في الخطيب أيضا مانعه \* (تنبه) \* قضية كلام المصنف انه لو نزل للمرأة لبن قبل أن يصيبها الزوج أو بعد الاصابة ولم تجبل ثبوت حرمه الرضاع في حقها دون الزوج وبه حرم القاضي الحسين فيما قبل الاصابة وقال فيما بعد الاصابة وقبل الحمل المذهب ثبوتها في حقها دون اه ومثله في شرح الروض (قوله حتى لو ارتضعت به صغيرة الخ) لا يقال كيف تحل للثاني مع انها ثبت موطنه لانا نقول هذا بصور بما اذا لم يدخل بامها بان لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نفاه بلعان اه زى ولينظر على هذا لو تزوجها ثم استلحق الولد هل ينفسخ النكاح أولا وهذه العبارة لم يذكرها وفي شرح الروض ولا ذكرها مر ولا ابن حجر لكن ذكرها الحلبي في الشرح وكتب عليها قل قوله حلت للثاني أي اذا لم يكن وقع منه وطء للرضعة بان لحقه بمجرد الامكان اه وفي حل مانعه قوله حلت للثاني ويفرق بينهما وبين المنفية حيث لا تحل بقوة النسب اه وكتب شيخنا ح ف رحمه الله بهامش الحلبي مانعه ونقل عن بعض مشايخنا كالشمس الشرنبلالي والبشيشي أنه لا تحل للثاني كالمنفية فخر اه (قوله بان أمكن كونه منهما) أي وقد أحقه باحدهما وقوله أو بغيره الغير شيان انحصار الامكان في أحدهما أو انتسابه بنفسه فأشار لأول بقوله بان انحصر الامكان في واحد منهما وإلى الثاني بقوله أول لم يكن فائتفوا أي لم ينحصر الامكان في واحد منهما بل كان يمكن كونه منهما فقوله وانتسب لاحدهما مرجع للمسائل الاربعة التي أولها قوله أول لم يكن فائتف (قوله فالرضيع من ذلك اللبن الخ) تفريع على المتن (قوله دام الاشكال) أي في الاولاد المختلفين في الانتساب وفي الرضيع أيضا وقوله وحيث أمر الرضيع بالانتساب الخ وقوله بخلاف الولد أي الولد المشتبه بين الواطئين وقوله من يقوم مقامه وهو ولده (قوله أو بعده فيما ذكر) أي فيما لو انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك اه (قوله لا يجبر عليه) أي الا اذا عاندوا الاجس كما تقدم في كتاب القبط اه شورى (قوله لكن يحرم عليه الخ) أي فيما اذا لم ينسب فان انتسب لاحدهما كان قال هذا أي من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فضا وحلت بنت الاخرى اه شيخنا (قوله بخلاف الولد) أي الذي نزل اللبن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده فانهم يجبرون على الانتساب والفرق أن النسب يتعاقب به حقوقه وعليه كالميراث والنفقة والعنق بالملك وسقوط القودود والشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمه النكاح وجواز النظر والخولة وهنم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع اه ع ش (قوله فانهم يجبرون على الانتساب) أي حيث مال طبعهم لاحدهما بالجدة وكانوا قد عرفوهما قبل البلوغ وعند استقامة طبعهم على ما ذكر في باب القبط والافلا يجبرون على الانتساب وليس لهم ذلك بمجرد التمسى اه ع ش على مر (قوله أو انقطع اللبن زعاد) أي

ولو بعد عشر بن سنة فكل من ارتضع من لبنها قبل ولادتها صار ابنه اه شرح مر (قوله الابولادة من آخر)  
 أي ولومن رتأخذ قال الزيادي بعد كلام طويل نقله عن ج والمعتمد أنه لا فرق بين حمل الزنا وغيره فإذا  
 وضعت من الزنا انقطعت نسبته للأول وصار للزنا اه وبإشارة شرح مر وأما ما حدث بولد الزنا لاوجه كإدلال  
 عليه كلامهما انقطاع نسبة الابن للأول به وإحالة على ولد الزنا انتهت وتستمر الاحالة المذكورة الى حدوث ولد  
 من غير زنا وكما كانت نسبته من الاول لا تثبت لازاني لعدم احترام مائه فالوضع منه طفل ثبت له الامومة بدون  
 الابوة اه ع ش عليه (قوله الابولادة من آخر) هل تشمل الولادة العاقبة والمضغة أم لا فيه نظروا الاقرب  
 الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح أعني مر بان اتصال الولد بالام من العلقسة والمضغة لا يسمى ولدا  
 فليراجع ويفرق بين ما هنا وما في العدد من الاكتفاء بوضع المضغة بيان المدار ثم على براءة الرحم وهو يتحقق  
 بوضعها كما كتفى به بخلافه هنا اه ع ش على مر (قوله وان دخل وقت ظهور ابن حمل الآخر) رد على  
 قولين ضعيفين وبإشارة أصله مع شرح مر وفي قول هو فيما بعد دخول وقت ذلك الثاني ان انقطع مدة طويته ثم  
 عاد الحاملا للعمل بالولادة وفي قول هو لهما التعارض ترجيحهما انتهت (قوله يحدث فيها اللبن للعمل أربعون  
 يوما) أي من الملقوق اه ع ش والمشهد ان اللبن انما يحدث في الحامل قبيل الوضع ودعاء ذلك هذه قوله  
 سواء أراد الابن أم لا المقتضى ان اللبن يتجدد بسبب الحمل والا فالحكم ان اللبن ولو حدث وتجدد قبل الوضع  
 منسوب للأول اه وفي قل على الجلال قال الماوردي أول حدوثه عند استكمال خلق الحمل وقال الامام  
 والفزالي يرجع الى قول القوابل وانظر هل الاربعون يوما من أول الحمل أو قبل الولادة راجعه وكلام الماوردي  
 المتقدم بعد الثاني اه

• (فصل في طرق الرضاع على النكاح) • أي فيما يترتب على طرقه عليه من انقاسخ النكاح والتحرير ثلثة  
 وعده أخرى (قوله تحن صغيرة) أي ومعلوم انه لم يدخل بها اه حل (قوله وزوجة أبيه بلبنة) أي وزوجة  
 ابنه أو أخته بلبنة اه شرح مر وهذا هو الذي بقي للكاف (قوله وزوجة أخرى له بلبنة) في التقييد  
 بلبنة نظرا فان ابن غيره كذلك بالنسبة للانقاسخ وكذا الحرمة الصغيرة ان دخل بالكبيرة قال في الروض وشرحه  
 • (فرع) • لو أرضعت زوجة الكبيرة زوجة الصغيرة انقسخ أصيرة الصغيرة بنتا الكبيرة واجتماع  
 الام والبنات في النكاح محتمل وحرمات الكبيرة عليه أبا لانها أم وزوجته وكذا الصغيرة ان أرضعتها الكبيرة  
 بلبنة لانها بنته والابان أرضعتها الكبيرة بابن غيره فهي ربيته لا تحرم عليه ان لم يدخل بالكبيرة والاحرم  
 عليه اه حسيباني مثله في قوله أو أرضعتها الكبيرة الخ تأمل اه سم وبإشارة حل قوله بلبنة أي  
 الزوج انظر ما وجه هذا التقييد فان كلامه في انقاسخ النكاح وهو ينقسخ مطلقا بخلاف التحريم فسيأتي وقد  
 يقال قيد بذلك لوله من تحرم عليه بنتها لان بنتها لا تحرم الا حينئذ أي حين أرضعت بلبنة المستلزم وطئه لها  
 ولو بالامكان والابان أرضعت بابن غيره كانت ربيته ولا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطوءة وانتهت والحاصل  
 ان في مفهوم هذا القيد تفصيلا يعلم من قوله فيما يأتي والافر يبين وان كان النكاح ينقسخ مطلقا كما قال هناك  
 وتنقسخ وان لم تحرم فلا اعتراض على التقييد اه شيخنا (قوله كما صارت) الكاف للتعليل بنت أخته أي  
 في الاول أو أخته أي في الثاني والثالثة أو بنت موطوءة أي في الرابعة والخامسة (قوله وله على المرضعة) أي  
 ان كان حرا ولا فليسد وان كان القوات انما هو على الزوج وكتب أيضا قوله وله على المرضعة أي وان لمزها  
 الارضاع لتعينها عند خوف تلف الصغيرة اه زى وفي قل على الجلال قوله وله على المرضعة نصف مهر  
 أي ولو مكرهة أو لمزها الارضاع أو مملوكة لغيره ولو مكرهة أو مبيعة والغرم على المملوكة في رقبته وفي المبيعة  
 بالقسط وقرار الضمان في المكروهة على من أكرهها ولو حلبت لبنها وأمرت غيرها بإيجاره فان اعتقد وجوب  
 الطاعة لغيرها والافعليه اه (قوله وله على المرضعة ان لم يأذن نصف مهر مثل) المرضعة هنا شاملة لزوجته

(الابولادة من آخره اللبن  
 بعد اه) أي لا آخره علم  
 انه قبلها للأول وان دخل  
 وقت ظهور لبن حمل الآخر  
 لان اللبن غذاء الولد لا العمل  
 فينبع المتصل سواء أ زاد  
 اللبن على ما كان أم لا ويقال  
 ان أقل مدة يحدث فيها  
 اللبن للعمل أربعون يوما  
 وتعبيري بما ذكر أعظم مما  
 ذكره

• (فصل في طرق الرضاع  
 على النكاح مع الغرم بسبب  
 قطع النكاح) • لو كان (تحت  
 صغيرة فارضة منها من تحرم  
 عليه بنتها) كاخته وأمه  
 وزوجة أبيه بلبنة من نسب  
 أو رضاع وزوجة أخرى له  
 بلبنة أو أخته موطوءة ولو  
 بلبن غيره (انقسخ نكاحه)  
 منها لصيرورتها محرمة كما  
 صارت في هذا المثل بنت  
 أخته أو أخته أو بنت  
 موطوءة ومن زوجته  
 الأخرى لانها صارت أم  
 زوجته وتعبيري بما ذكر  
 أعظم من قوله فارضة أمه أو  
 أخته أو زوجة أخرى (ولها)  
 أي الصغيرة عليه نصف  
 مهرها) المسمى ان كان  
 صحبا والا فنصف مهر مثلها  
 لانه فراق قبل الوطء (وله على  
 المرضعة) بقيد زنته بقولي  
 (ان لم يأذن) في ارضاعها  
 (نصف مهر مثل)



الكبيرة كما قدم له التمثيل بما فيه لزومها نصف مهر مثل الصغيرة ولا يقال يلزمها الزوج أيضا مهر مثل نفسها لانها فوتت بضعها على الزوج وعبارة شرح مدر أمالو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة لنكاحها بارضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لتلاخها لنكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائص نينا على الله عليه وسلم انتهت لكن يخص قول المتن وله على المرضعة الخ بغير المثال الاخير لان السبد لا يجبه على أمته ثنى (قوله ان لم ياذن في ارضاعها) أي فلا اختلاف فيه صدق لان الأصل عدم الاذن اه ع ش على مدر (قوله وان أتلفت عليه كل البضع الخ) عبارة في الشهادات ولو شهدوا بيمينونة وقرق القاضي فرجوا الزمهم مهر مثل ولو قبل وطء أو بعد ابراء الزوجية زوجها من المهر نظر الى بدل البضع المقوت بالشهادة اذ النظار في الاتلاف الى المتألف لا الى ما قام به على المستحق انتهت فكان قياسه هنا أن يجبه المهر بكلمة فاطر ما انفارق وفسر القاضي بان النكاح باق بزعم الشهود وقد أحلوا بينهما فكانوا كالعاصبين وأما ما نفدت تعزيت الفرقة بالكيفية قبل الوطء والفرقة قبل الوطء فوجب النصف ونفسه ما فيه اه وعبارة شرح مدر وفارقت شهود طلاق رجوعا فاتهم بغير من الكل بانهم أحلوا بينه وبين حقه الباقي بزعمهم فكانوا كعاصب حال بين المالك ونحوه وأما الفرقة هنا فحقية بمنزلة التالف فلم تفرم المرضعة سوى ما أتلفت وهو ما غرمه فقط ولو نسكح عبدة صغيرة مفوضة بتقويض سيدتها فارتضعتا أمه مثلها فلها المنة في كسبه ولا يطالب بسده المرضعة الا بنصف مهر المثل وانما صور واذك بالامسلة انه غير متصور وفي الحرة لا تنفاه الكفاءة انتهت (قوله اعتبارا لما يجبه بما يجب عليه) أي في الجملة لان الواجب عليه نصف المسمى فلا يرد ان نصف مهر المثل قد يزيد على نصف المسمى ويقارق ما يأتي في الشهادات من ان شهود الطلاق قبل الوطء اذ رجعوا غرموا كل المهر بان النكاح باق بزعمهم وقد أحلوا بين الزوج والبضع فكان عليهم قيمته كالعاصب وأما الرضاع فوجب للفرقة ولا بد وهي قبل الوطء لا توجب الا النصف كالطلاق اه حل وزى (قوله فان ارتضعت من نائمة أو ساكتة فلا غرم) ولودبت الصغيرة فارتضعت من أم الزوج أربع أم ارتضعت أم الزوج الخامسة أو عكسه اختص بالغريم بالخامسة اه شرح مدر وقوله اختص بالغريم بالخامسة أي بالغرم على الكبيرة في الاولى وعلى الصغيرة في الثانية اه ع ش عليه وفي قل على الجلال (تبيينه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلودبت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن وبذلك علم رد ما نقل عن شيخنا مدر فبما لو كان تحتها صغيرة وكبيرتان فارتضعتا احدهما مرضعتين والاخرى ثلاثا ان الغرم عليهما سوية كاتلاف العتق وقيل بعدد المرضعات فراجع اه (قوله ولا ينافيه قولهم الخ) أي لا ينافي عدم وجوب شيء على من ارتضعت هي منها (قوله لان المراد انه كهو في التحريم) أي لا الغرم وانما عدم سكوت المحرم على الحائض كفهله لان الشعر في يده امانة يلزمه دفع متلفاته ولا كذلك هنا اه زى (قوله لان المراد انه كهو في التحريم) أي لا الغرم وهذا الحل ليس بذلك لان التحريم لا يتوقف على ارضاع ولا تمكين كقولي النائمة اه سم وقوله ليس بذلك أي ليس بقوى (قوله أو أَرْضَعْتِ أم كبيرة الخ) وقوله أو بنتها الخ وقوله أو الكبيرة الخ هذه الثلاثة مكررة مع قول المتن من تحرم عليه بنتها وخصوصا في الثالثة لان الشارح قد مثل بها سابقا بقوله وزوجة أخرى له بلبنه ويمكن ان يجاب عن الاولى بانها ذكرت قوطنة لقوله وله نكاح أيتهما ما وعن الثانية بانه تكلم عليها ههنا من حيث التحريم وأما ما فيه ما سبق فقد تكلم عليها من حيث الانقاسخ وبأنها ذكرت قوطنة لقوله لان وطئ الكبيرة الخ وعن الثالثة بانه تكلم عليها ههنا من حيث التحريم وثم من حيث الانقاسخ وبانه ذكرها قوطنة لقوله كذا وارتضعت الخ وهذا مسلم بالنسبة لا يبراد الثانية والثالثة وأما بالنسبة لا يبراد الاولى فلا يستقيم لانها لم تدخل فيمن تحرم عليه بنتها اذ لو كان كذلك لحسرت بنتها التي هي زوجته فهو هذا لا يحل ولذلك علل الشارح الانقاسخ فيها بقوله

وان أتلفت عليه كل البضع اعتبارا لما يجبه بما يجب عليه (فان ارتضعت من نائمة أو مستيقظة ساكتة فلا غرم) لئلا ان الانقاسخ حصل بسببها وذلك يستلزم المهر قبل الدخول ولوله على من ارتضعت هي منها لانهم لم تصنع شيئا وتغرم له المرتضة مهر مثل لزوجته الاخرى أو نصفه وقولي أو ساكتة من زيادتي وصرح به النووي ولا ينافيه قولهم ان التمكين من الرضاع كالارضاع لان المراد انه كهو في التحريم (أو) ارضعتها (أم كبيرة تحتها) أيضا ارتضعتا أي نكاحها - لانها ما صارتا أخنتين ولا يسيل الى الجمع بينهما ولا أولوية لاحدهما على الاخرى (وله نكاح أيتهما) شاء لان المحرم عليه جمعها (أو) ارضعتها (بنتها) أي الكبيرة (حسرت الكبيرة أبدا)

لأنها صارت أم زوجها (والصغيرة ربيته) فحرم أبدا أنوطى الكبيرة لأنها صارت ٤٨٣ بشرط زوجته الموطوءة والأفلا تحرم (والغرم)

للصغيرة والكبيرة في المستثنى  
(مأمر) فعليه لكل منهما  
نصف المسمى أو نصف مهر  
المثل وله على المرضعة أن  
لم يأذن نصف مهر مثلهما (لا  
أنوطى الكبيرة فلاجلها)  
على المرضعة (مهر مثل) كما  
وجب عليه لبنها أو أمها  
المهر بكاله وقولي والغرم إلى  
آخوه من زيادتي المسئلة  
الثانية (أو) أرضعتها (الكبيرة  
حرم أبدا) لمأمر (وكذا  
الصغيرة أن أرضعت بلبنه)  
لأنها صارت بنته (والأى  
وان أرضعت بلبن غيره  
(فريسية) له فانوطى  
الكبيرة حرم عليه ثلاث  
أبدا والأفلا (وينفسخ) وان  
لم تحرم لاجتماعهم الأم  
(كألو أرضعت) أى الكبيرة  
(ثلاث صغار تحته) معا أو  
مرتبا فحرم الكبيرة أبدا  
وكذا الصغار أن أرضعت  
بلبنه والأفريسيات وينفسخ  
وان لم يحرم من سواء أرضعت  
معا باجتماع الرضعة الخامسة  
وبالقام ثديها اثنين واجبار  
الثالثة من لبنها الصغير ورهن  
أخوات ولا اجتماعهن مع  
الأم أم مرتبا فنفسخ الأولى  
برضاعها لاجتماعهم الأم  
في النكاح والثانية والثالثة  
برضاع الثالثة لاجتماع كل  
منهما مع أختها في النكاح  
وبه علم نه لو أرضعت ثنتين

لأنهما صارتا أختين ويصرح برده هذا البراد قول المتن وله نكاح أيهما شاء ولو كانت المرضعة ممن يحرم عليه  
بنتها لم يصح نكاح أيهما شاء لأن التحريم مؤبد اه (قوله لأنها صارت أم زوجها) أي بواسطة وعجالة  
شرح الروض لأنها جدة زوجته اه سم (قوله والغرم للصغيرة) اللام للتعدية بالنظر لكون فاعل المصدر  
هو الزوج والتعليل أن كان فاعله المرضعة فلا بد من هذا ليناسب تفرقه بقوله فعليه وله فهي مستعملة في  
المعنيين ثم أن كونه يغرم للكبيرة وتغرم المرضعة من أجلها لم يتقدم فكيف يفرع هذا على قوله مأمر إذا الذي  
مراعاة هو غرمه للصغيرة والغرم لاجلها وقوله لأن وطى الخ استثناء منقطع اذ لم يتقدم وجوب المهر بكاله  
وقول الشارح كلوجب الخ كمل به المتن لأنه تكلم على ماله ولم يذكر ما عليه لكنه معلوم من خارج أن الزوجة  
المدخول بها يجب لها المهر بنمائه ولا يستطع بسبب من الأسباب (قوله فلاجلها الخ) أي تغرم المرضعة  
مهر مثل لاجل الكبيرة ونصف المسمى أو نصف مهر المثل لاجل الصغيرة (قوله كلوجب عليه لبنها) أي في المسئلة  
الأولى وهي قوله أو أرضعتها أم كبيرة تحته وقوله أو أمها أي في المسئلة الثانية وهي قوله أو أرضعتها بنتها اه  
عش (قوله أو أرضعتها الكبيرة الخ) أن قلت هذا مكررم مع قوله في شرح قوله من تحرم عليه بنتها وزوجة أخرى  
له بلبنه وقد قال ذلك باعتبار انفساخ النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدة في الكبيرة وكذا الصغيرة أن  
أرضعت بلبنه لأنه لا يلزم من الانفساخ الحرمة المؤبدة في هذا فائدة جديدة فاندفع التكرار اه شيخنا وأيضا  
هذا أعم من كون اللبن أم لا بخلاف السابق فقد قيد بكونه له كتحريم اه (قوله لمأمر) أي من قوله لأنها  
صارت أم زوجها (قوله كالأرضعت الخ) تنظير في الأحكام الأربعة كما أشار إليه الشارح (قوله باجتماع  
الرضعة الخامسة الخ) هذا ما بعده تصوير للمعية وقوله لصيرورتهن تعليل لقوله وينفسخ وان لم يحرم من  
(قوله برضاع الثالثة) وقيله لا تحرم الثانية لأن المرضعة قد بانت قبل ذلك فلم يلزم عليه الاجتماع (قوله وبه علم  
الخ) أي بالتعليل السابق من كونهن أخوات واجتماعهن مع الأم واجتماع بعضهن مع بعض (قوله لم ينفسخ  
نكاح الثالثة) قال في شرح الروض لانفرادها ووقوع أرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختها اه سم  
(قوله أن لم تحرم) أي بان كانت الكبيرة غير موطوءة أو اللبن لغيره فان كانت موطوءة أو كان اللبن له فقد حرم  
اه شيخنا (قوله فلا تجديد نكاح من شاء منهن) أي إذا لم يحرم له دم المدخول بالكبيرة وعدم كون اللبن له فلا  
بد من هذا التقييد أما إذا حرم لاحد الأمرين المذكورين فعلم أن نكاح وعجالة سم قوله وحيث  
انفسخ نكاحهن فلا تجديد نكاح من شاء الخ لا يخفى ما في هذا التعميم فانه إذا أرضعتن الكبيرة بلبنه أو كانت  
مدخولاً بها كان تحريمهن مؤبدا كما أفاده قوله السابق وكذا الصغار أن أرضعتن بلبنه والأفريسيات فلا يتأني  
جواز التجديد حيث دلوا واحدة منهن فتأمل انتهت (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي) قيد بكونه رجعا لاجل قوله  
انفسختا أما بالنظر لحرمة المرضعة عليه الذي ذكره فلا يتقيد الطلاق بكونه رجعا وعجالة أصله مع شرح مر  
ولو كان تحته صغيرة فطلة فأرضعها أم أمه صارت أم أمه فحرم عليه أبدا الحاقا للطاري بالمقارن كجهوشان  
التحريم المؤبد انتهت وقوله الحاقا للطاري الخ أي فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجية بل يكفي لوجوده  
كونه يصدق على المرضعة اسم الزوجة ولو فيما مضى اه عش عليه (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي)  
فيه تصريح بأن استدخال المتى لا يجب فيه أن تكون متباعدة ولو طعوشينا ذكر مثل هذه العبارة مع اشتراطه  
أن تكون الصغيرة الموطوءة أمها أو أمها المستدخلة للمعنى متباعدة للوطء اه حل وفي عش على مر قوله  
ولو بعد طلاقهما الرجعي ويتصور بأن دخل منبه في فرجها وما هذا يقتضي أنه لا يشترط في وجوب العدة على  
الصغيرة أن تكون متباعدة للوطء حال الطلاق وهو ما اقتضاه كلام الشارح في أول العدد كما مر بيانه وتقدم  
عن شيخنا الزيادة أنه لا بد أن تكون الصغيرة متباعدة للوطء فإله اه (قوله ولو نسكت مطلقته) أي ولو

مأمر الثالثة لم ينفسخ نكاح الثالثة أن لم تحرم وحيث انفسخ نكاحهن فلا تجديد نكاح من شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجها)  
معا أو مرتبا ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسختا) ولمأمر أنهما تحرم عليه أبدا فونهما (ولو نسكت مطلقته صغيرا)



طلاقاً بآثنا اه قل على الجلال (قوله وأرضعته بلبنه) خرج به ما لو أرضعته بلبن غيره فلا تحرم على المطلق لانه لا يصير بذلك أباً للصغير ولكنها تحرم على الصغير لكونها صارت أمه اه ع ش على م ر (قوله لانها صارت زوجة ابن المطلق) حاصله انم تحرم على الكبير من جهة قوله الصغير من جهتين اه شيخنا

• (اصل) • في الاقرار بالرضاع قد ذكره صورتيين الاولى قوله أقر رجل الخ والثانية قوله أوز رجل الخ وقوله والاختلاف في هذه كرهه أيضاً صورتيين الاولى قوله أودعها فأنكرت الخ والثانية قوله أو كسبه الخ وقوله وما يذ كرمه من قوله ويثبت هو والقرار به الى آخر الفصل (قوله أقر رجل أو امرأة) أي أوهما فإما منه أو أي فالصور ثلاثة في الاقرار قبل النكاح وكذا فيما بعده اه (قوله أقر رجل أو امرأة الخ) أي وان قضت العادة بان المقر بذلك يعمل شروط الرضاع المحرم لان المقر لا يشترط فيه ان يصرح بشروط الرضاع لانه لا يقر الا من يفتحق وان كان عليه اختلاف الشاهد كالمسألة في قوله لا يستند في قوله ذلك الى طرف اخر به ولو بين ذلك الرضاع المحرم وقوله ارتضعت من لوى بنته أو أربع رضعات لاهل يعمل بيانه ويأتي وصفه بالحرمة لانه يناقيه حر اه حل (قوله أو كسبه) أي بان قالته أو أنها أو ابني من رضاع اه من أمه (قوله بان يكذب حس) أي ولا نزع اه شرح م ر و ج و قوله حس أي بانه منع من الاجتماع بهم أو بمن تحرم عليه بسبب ارضاعها مانع حس وقوله ولا شرع أي بان أمكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه الارضاع المحرم اه ع ش على م ر وفي تصور الشرع بمذاكره تقارب الظاهر انه من الحس أيضاً ولذلك قال حل وليتخار م صورة الشرع (قوله حرم تناكهما) أي أبدأ ظاهر أو باطنان صدق المقر والظاهر انهما ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه وشمل كلامه ما لم يذكر الشروط كالشاهد بالقرار به لان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق سواء القيد وغيره في أوجه الوجهين ويتبعه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر من نحو أصوله وفروعهم ما لم يصدق أنه أخذها من أول محرمان النكاح فحين استلحق وزوجته ابنة بل أولى وحديثي أن هنما منهن انه ان طلق بعد الاقرار أو خذبه مطلقاً فلا تحل له بعد والاوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك اه شرح م ر وقوله لم يقبل رجوعه ظاهر من ان ذكر رجوعه وجهاً شاملاً ومعلوم ان عدم قبوله في ظاهر الحال أما باطناً فالمدار على علمه وقوله ويتبعه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر أي حيث كانت المقر رضاعاً في نكاح الاصل أو الفرع كان اقراره بيمين تزوجة ابنه من الرضاع فان لم تكن كذلك كان قال فلا يفتق من الرضاع وليست زوجة أصله أو فرعاه فليس لواحد منهما نكاحها بعده كما يؤخذ من قوله وحديثي أن هنما منهن الخ اه سم على ج بالحق لكن قضية قوله والاوجه عدم ثبوت الخ انه لا فرق وهذا واضح لما يأتي من ان الرضاع لا يثبت بشهاد رجل واحد وغاية قوله هند بنتي انه بمنزلة الشهادة في حق غيره بثبوت الحرمة وهي لا تثبت بواحد ويفرق بين هذا وبين ما لو استلحق ابوه بمجولة النسب لم يصدق به حيث قلنا ثم بعدم الانسحاق وانه لو طلقها امتنع عليه نكاحها بان نسبها يستلحق أي به اه قد ثبت ولكن قياسه وجوب الفرقة بينهما بمجرد ذلك انكافئته لعدة النكاح قبل الاستلحاق ظاهر والشك في مسقطه بعد فإذا طلقها امتنع نكاحها للشك في جليها حيث قبل الحكم بعدم الحل حيث قلنا بثبوت النسب وبان الرضاع هنالم ثبت فلا فرق هنا بين حال الزوجية وعدمها وقوله فلا تحل له بعد وقد يرقبانه اذا استلحق وزوجته ابنة ثبت نسبهما منه حقيقة حتى انما اثره ولا شك ذلك هنا لا يلزم من منعها ثم مثله هنا وقوله والاوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك أي بالقرار بالرضاع وهو مع ذلك لا تنقض الشك اه ع ش عليه وعبارة حل قوله حرم تناكهما ولا يفيد رجوعهما ولا رجوع احد منهما من الاقرار ولا يثبت الحرمة من غير المقر من فروعهم كاصوله الا من صدق منهم ولا تثبت الحرمة بينهما بين المقر وعبارة الزكس استغنى عن قوله حرم تناكهما تأثيره بالنسبة للمقر خاصة لانه الاصل في الابضاع اما الحرمة فلا تثبت عملاً بالاحتياط في كل ما لم ارم مثقولا اليهما اه قد

وأرضعته بلبنه حرمت عليهما  
أبداً لانها صارت زوجة ابن  
المطلق وأم الصغير وزوجة  
أبيه

• (فصل) • في الاقرار بالرضاع  
والاختلاف فيه وما يذ كر  
معهما لو (أقر رجل أو  
امرأة بان بينهما رضاعاً محرماً)  
كقوله هند بنتي أو أختي  
رضاعاً أو كسبه بقدر ذنه  
يقول (وأمكن) ذلك بان لم  
يكذب حس (حرم تناكهما)  
مواحدة لكل منهما باقراره  
بضلاف ما اذا لم يمكن ذلك  
كان قال فلا يفتق وهي  
أس منه

(أو) أقربك (زوجان فرقا) أي لمقربينهما (ولها المهر) من مسمى ١٨٥ أو مهر مثل (ان وطئها معذورة) كان كانت

جاهلة بالحال أو مكرهة والافلا  
يجب شي وتعبير بالمهر أعم  
من تعبيره بمهر مثل وقولي  
معذورة من زيادتي (أو  
ادعاء) أي الرضاع المحرم  
(فانكرت انفسخ) النكاح  
مؤاخذة بقوله (ولها) عليه  
(المهر) المسمى ان كان محضا  
والافهر مثل (ان وطئ) والا  
فمنه) ولا يقبل قوله عليها  
وله تحليفها قبل الوطء وكذا  
بعد ان كان المسمى أكثر من  
مهر المثل فان نكحت حلف  
هو وزممه مهر المثل بعد الوطء  
ولا تنى قبله وتعبير بالمهر  
أعم من تعبيره بالمسمى (أو  
عكسه) بان ادعت الرضاع  
فانكره (حلف) فيصدق  
(ان زوجت) منه (رضاعا)  
به) بان عينته في اذنها (أو  
مكنه) من نفسها تضمن ذلك  
الاقرار بحلها (والا) بان  
زوجها بغير او اذنت ولم تعين  
أحد ولم تمكنه من نفسها  
فهيما (حلفت) فتصدق  
لا احتمال ما تدعيه ولم يسبق  
ما ينافيه فاشبهه بالود كرهه  
قبل النكاح وقولي به أو مكنه  
مع تحليفها من زيادتي (ولها)  
في الصور (مهر مثل بشرطه  
السابق) من انه يطؤها  
معذورة والافلا تنى لها عملا  
بقولها فيما تسحقه نعم ان  
أخذت المسمى فليس له طلب  
رده ازمعانه لها والورع له

ينقض وضوءه بل سوا هذا بر ما تقدم في باب ما يحرم من النكاح من انه لو طلق من اقربوه بانم ابتسه ولم  
يصدق حيث لا يجوز ان يصدق عليها ثانيا ان كان الطلاق بائنا وقد يقال انما يجوز لانه لا يتأتى فيها الاذن له في  
ذلك ولو اقرت امة بان بينها وبين فلان رضاعا محرم ما تمتع ما يوطئها وان اقرت بذلك بعد شرائها وقبل الوطء  
انتهت (قوله) او زوجان فرقا (الخ) خرج به اقرار أبي الزوج أو أم أحدهما بذلك فلا عبرة به اه ع ش هلى  
مر وتسميتهما زوجين بحسب الصورة (قوله) وله تحليفها) اي رجاء ان تقرأ وتنكح فلا يجب عليه شي  
وقوله وكذا به مد الخ اي رجاء ان تقرأ وتنكح فيرجع مهر المثل الاقل من المسمى وقوله ولزمه الخ قياس  
ما مر ان يقب ر بكونها معذورة في الوطء حر راه اي لان نكولها بمنزلة الاقرار بالرضاع وقد تقدم انما اذا اقرت به  
لا يجب لها المهر الا ان وطئها معذورة (قوله) أو عكسه حلف) وتستمر الزوجية ظاهرا بعد حلف الزوج على نفي  
الرضاع وعليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتسحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله  
ابن أبي الهم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك وبؤخذ منه صحة ما أفنى به الوالد  
فمن طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت من النفقة معه ثم انه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من  
استحقاق نفقتها كسبائتي اه شرح مر (قوله) بان ادعت الرضاع فانكره) ودعواها المصاهرة ككنك  
زوجة آيلن مثلا كدعوى الرضاع ولو اقرت امة باخوة رضاع بينهما وبين سيدها لم يقبل على سيدها في أوجه  
الوجهين ولو قبل التمكن كما قاله الاخرى وأفنى به الوالد خلافا لابن المقرئ وصاحب الانوار ولو ادعت  
الرضاع فشكل الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف كما حرم به في الانوار وما الى الرضاع من انه لا يحلف  
بناء على انه يحلف على البت وجهه ضعيف اه شرح مر (قوله) ان زوجت رضاعا به أو مكنه) من المعلوم  
ان القيد اذا كان مرددا بيز شيئين أو أشياء يكون مفهوما نفي كل من الشئين أو الأشياء مفهوم ما هنا ان  
تزوج بغير الرضا ولا تمكن من الوطء وهو ما ذكره الشارح بقوله بان زوجها بغير الخ وانما جعله صورتين  
بالتفريق لتعريف الرضا في المنطوق بقوله بان عينته في اذنها ومفهوم هذا صادق بما اذا لم تأذن أصلا أو اذنت  
ولم تعينه بخصوصه (قوله) أو مكنه) أي بعد بلوغها ولو سفيهة كما هو ظاهر اه ع ش هلى م ر  
والا قرب ان تمكنها في نحو ظلمة ما تمنع العلم به كالاتمكين اه شرح مر (قوله) ولها في الصور) أي  
صور حلفها وحلفه اه حل وفيه ان النكاح باق في صورتي حلفه فكيف يغرم لها مهر المثل وأوجب بانه  
يصور بما اذا رد البت عليها حلفت فانه يفسخ النكاح ولها مهر المثل اه شيخنا وقوله وفيه ان النكاح  
باق الخ هذا منه عجيب فانه لا مانع ان يقال يجب على الرجل زوجته الباقية على الزوجية المهر في مقابلة وطئه  
لها (قوله) ولها في الصور مهر مثل) قال الزركشي يجب تقيده بما اذا كان مهر المثل مثل المسمى أو دونه  
فان زاد فليس لها طلب الزيادة ظاهرا اذا صدقها الزوج اه حل (قوله) ولها في الصور مهر مثل بشرطه  
السابق) من المعلوم ان الصور أربعة ثنتان قبل الاوثنتان بعدها لكن المراد منها ثلاثة فقط اذا الثانية مما قبل الا  
لا يتأتى رجوع هذا الكاظم اليه لانها انما مكنه من نفسها فلا تنى لها لعدم تاتى الشرط حينئذ اه شيخنا  
(قوله) نعم ان أخذت المسمى الخ) استدراك على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله والافلا تنى لها وقوله والورع  
الخ كلام مستأنف فليس موطئا على الاستدراك وهو راجع لما قبل الا وما بعدها لكن تعليل الشارح  
بقوله لتصل لغيره لا يظهر الا فيه بعد الا لانفساخ النكاح فيه بمقتضى دعواها فانما حلت لغيره لكن لا يقينا  
لا احتمال كذبها فالنكاح باق فيقتضى الاحتياط ان يطأها لتصل لغيره وأما فيما قبل الا فيحتاج لتعليل آخر  
بان يقال الورع ان يطأها لاحتمال صدقها في نفس الامر وقد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا الاحتمال  
امساك المحرمة عليه بالاحتياط له ان يطأها (قوله) سواء فهمما الرجل والمرأة) أي في النفي والاثبات

فبما اذا ادعت الرضاع أن يطأها طهفة لتصل لغيره ان كانت كاذبة وقولي بشرطه السابق أول من قوله ان وطئ (وحلف منكر رضاع على نفي  
علمه) لانه ينفي فعل غيره ولا تنظر الى فعله في الارتضاع لانه كان صغيرا (و) حلف (مدعيه على بت) لانه يشبهه سواء فيهما الرجل والمرأة



ولونكل أحدهما عن اليمين  
وردت على الآخر حلف على  
البت (ويثبت هو) أي  
الرضاع (والاقرار به بما  
يأتي في الشهادات) من  
ان الرضاع يثبت برجلين  
وبرجل وامرأتين واربعة  
نسوة لاختصاص النساء  
بالاطلاع عليه غالبا كالولادة  
وان الاقرار به لا يثبت الا  
برجلين لانه مما يطلع عليه  
الرجال غالبا (وتقبل شهادة  
مرسعة لم تطلب أجرة)  
لارضاع (وان ذكرت فعالها)  
كانت آلت أرضعتهم لانها  
غير متممة في ذلك بخلاف  
تظهير في الولادة اذ يتعاقبها  
النفقة والميراث وسقوط  
القود ولان الشهادة هنا في  
الحقيقة شهادة على فعل الغير  
وهو الرضيع اما اذا طلبت  
الاجرة فلا تقبل شهادتها  
لانها بما بذلك ولا يكفي في  
الشهادة ان يقال بينهما  
رضاع محرم لاختلاف  
المذاهب في شروط التحريم  
كما علم ذلك من قولي (وشروط  
الشهادة ذكر وقت)  
لارضاع احترازا عما بعد  
الحوليين في الرضيع وعما  
قبل تسع سنين في المرسعة  
وعما بعد الموت فيهما  
(وعدد) لارضاعات احترازا  
عما دون خمس (وتفرقة) لها  
احترازا عن الطلاقها

أي فالرجل يحلف تارة على نفي العلم وأخرى على الاثبات والمرأة كذلك الصور أربعة وصورة حلفه على البت  
ذكرها الشارح بقوله فان نكحت حلف هو وصورة حلفه على النفي ذكرها المتن بقوله أو عكس حلف الخ  
وصورة حلفها على البت ذكرها المتن بقوله والا حلفت وعلى النفي ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل  
وطء وكذا بعده الخ فظهر ان الصور الاربعة في الشارح والمتن وحيتذ فلا وجه لاستشكل الحلبي تصوير  
حلف الزوج على البت في الاثبات فان كان وجهه ان هذه الصورة ليست في المتن وكلامه مع المتن  
فقط ورد عليه انه كان ينبغي له أن يستشكل أيضا تصوير حلفها على النفي فان هذه الصورة ليست في المتن بل  
في الشرح كما علمت وعبرة حل قوله سواء فهم الرجل الخ انظر ما صورته فانه اذا ادعى الرضاع انقسخ  
النكاح مؤاخذه له باقراره ولا يحلف فان كان يدعي حصة على غائب ان بينه وبين زوجته فلانة رضاعا محرما  
فالشاهد حصة لا عين عليه ورعا يصور ذلك بما اذا اقر الرجل بالرضاع وانكرت وكان قد دخل فيختلفان  
في قدر مهر المثل فيحلف على البت اتهمت وعبرة مر وحلف مدعيه على بت وقول الشارح رجلا كان أو  
امرأة مصورا في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلانة وأقام بينه وحلف معها عين  
الاستفهام فتكون على البت وقوله ولونكل المنكر أو المدعي الخ مصورا بما اذا ادعت مرسوعة بالاجبار ثم  
سبق منها مناف رضاعا محرما فهي مدعية ويقبل قولها لو نكحت وردت اليمين على الزوج حلف على البت  
ولا يعارضه قولهم يحلف منكره على نفي العلم اذ محله في اليمين الاصلية (قوله ولونكل أحدهما عن اليمين  
الخ) هذا تقييد لقول المتن وحلف منكر رضاع على نفي علم أي محل كون المنكر يحلف على نفي العلم اذا كانت  
اليمين أصالية أما اذا كانت مردودة فانه يحلفها على البت كما صرح بهذا التقييد مر لكن صور حلف  
الزوج اليمين المردودة على البت فيما اذا كان منكر الرضاع تؤخذ من قول المتن والا حلفت أي فلو ردت  
اليمين عليه في هذه الحالة فانه يحلفها على البت سمع انه منكر للرضاع وأما صورة حلف اليمين المردودة على  
البت وهي منكرة للرضاع فلا تؤخذ من المتن ولان الشرح لان صورة حلفها فيما اذا كانت منكرة للرضاع  
ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل الوطء الخ وذكر ردها هذه اليمين عليه أي الزوج بقوله فان  
نكحت حلف هو ومعلوم انه مدعي للرضاع فيحلف على البت على القاعدة في الحلف على الاثبات ولذلك اقتصر  
مر في تصوير حلف اليمين المردودة في النفي على البت على حلف الزوج اليمين التي ردتها هي عليه فيما  
اذا كانت هي المدعية للرضاع تأمل (قوله من ان الرضاع يثبت برجلين) أي وان تم هذا النظر لثبتهما الغير  
الشهادة وان تكرر منهما لانه صغيرة لا يضراد ما تم حاجت غلبت طاعته على معاصيه اه شرح مر  
ولا يشترط لقبول شهادتهما فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من  
الرجلين اه ع ش على مر (قوله لا اختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا) ومن ثم لو كان النزاع في  
الشرب من ظرف لم يقبل لان الرجال يطلعون عليه غالباً نعم يقبلان في أن مافي الظرف لبن فلانة لان الرجال  
لا يطلعون على الحلب غالبا اه شرح مر وسيد ذكر الشارح هذه العبارة في الشهادات (قوله  
لا يثبت الا برجلين) ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولوعاملان المقر يحنط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق وبه فارق  
ما يأتي في الشاهد وذكر المصنف هذه المسئلة تنجما لما يثبت به الرضاع فلا ينافي ذكرها في الشهادات مع  
انه محالها اه شرح مر (قوله وتقبل شهادة مرسعة) أي مع ثلاث نسوة أو مع امرأة أخرى ورجل ولا  
تقبل شهادة المرأة وحدها اه زى (قوله لم تطلب أجرة) أي لم يسبق منها طلب أصلاً أو سبق طلبها وأخذتها  
ولو تبرعاً من المعطى اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله ان لم تطلب أجرة أي لم تذكر حال  
شهادتها استحقاق الاجرة لو كانت مستأجرة بان سكنت عنها ولا يضرب طلبها لها بعد الشهادة ولا قبلها اه (قوله  
بخلاف نظيره في الولادة) أي فيما اذا ادعت انها ولدت وشهدت بثلاث غيرها وقوله ان يتعلق به

النفقة أي وجوب نفقتها على المولود والميراث منه وسقوط القود عنها بقتله فهي منهمة (قوله بفتح اللام) وهو  
 المسبب المحبوب ويصح أن يقرأ بالسكون كما قاله غيره ودعوى أنه المتجبه محل نظر للعلم بالمراد من قوله عقبه وإيجار  
 وازداد اه شرح مر (قوله بعد علمه) متعلق بمحذوف تقديره وانما يشهد الخ يدل عليه ما ذكره  
 الشارح في المفهوم وصارة مر والافوق بكلام الشارح في قوله أما قبل علمه الخ أن يكون ظرفاً لمحذوف أي  
 ويشهد بعد علمه الخ وهو الظاهر (قوله انما ذات لبن) أي أن في تدعيم حالة الارضاع أو قبيله لبناناً مشاهدة  
 هذه قد تدل على اليقين أو الظن القوي اه شرح م (قوله والاقرار بالرضاع الخ) محترز الشهادة في قوله  
 وشروط الشهادة الخ اه والشهادة على الاقرار كالاقرار فلا يشترط فيها ذكر الشروط بخلاف الشهادة على  
 الفعل والحاصل أن الاقرار والشهادة عليه لا يشترط فيهما ذكر الشروط بخلاف الشهادة على نفس الرضاع  
 يشترط فيها ذلك من غير قبضه موافق لأم من قبضه موافق اه مر اه سم (قوله فلا يقرأ الا عن تحقيق)  
 لعل المراد بالتحقيق هنا ما يشمل الظن اه ع ش على مر  
 \* (كتاب النفقات) \*

من الانفاق وهو الانحراج ولا يستعمل الا في الخير ويطلق على صرف الشيء في غيره أو فراغه فنفاق عمره  
 في كذا ونفقة بضاعته ويطلق على المال المصروف في النفقة ولو قدمها على الرضاع للإشارة إلى عدم كونه  
 من أسباب الكان أنسب وقد يقال آخرها عنه للإشارة إلى أنما يجب فيه لزوجة انفسخ نكاحها به لمقتضى  
 فتأمل اه قل على الجلال (قوله وما يذكرهها) أي من بيان مسقطات المأون ومن فصل الاعسار ومن  
 فصل الحضانة (قوله يجب بفجر كل يوم) انما قيد به لاجل وجوب النفقة الكاملة التي ذكرها بقوله مد طعام  
 الخ والافسائي انما لو مكنته في أثناء يوم وجبت من حيث بالقسط اه عزيزي وتقسط على الليل أيضاً لو حصل  
 التمكين عند الغروب وجب لها قسط ما بقي إلى الفجر كما قاله س ل وعبارة شرح مر والمراد بالوجوب  
 من طلوع الفجر ولا ينافيه ما يأتي عن الاسنوي فيما لو حصل التمكين عند الغروب لأن المراد منه كما هو ظاهر  
 انه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد  
 ذلك من الفجر دائماً بد المصنف بنفسه الزوجة لأنها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع  
 ولا تسقط بمضي الزمان وعبارة الروض وشرحه والاعتبار في يساره واعساره متوسطه بطولوع الفجر لانه وقت  
 الوجوب ولا عبرة بما طرأ له في أثناء النهار انتهت ثم قال في موضع آخر قال الامام والفراي ومعنى قوله سم ان  
 النفقة تجب بطولوع الفجر انما تجب به وجوباً موسعاً كالصلاة وأنه ان قدر وجب عليه التسليم لكن لا يجبس  
 ولا يخاصم قال البغوي في فتاويه وان أراد فراطوا فلا فلها مطالبة بنفقة المدة ذهابه ورجوعه كما لا يخرج  
 إلى الحج حتى يترك لها هذا القدر وظاهره انه لو هباً ذلك ودفعه إلى نائبة لم يدفعه اليها وما يوم كفي ولا يكاف  
 اعطاءه لها دفعة واحدة اه ثم قال في محل آخر ولو قبضت نفقة أيام ملكتها كالأجرة ولو زكاة المجهلة فان ماتت  
 أو ماتت أو بانت بعد قبضها نفقة أيام في أثناءها استرد نفقة ما بعد يوم الموت والابانة كالزكاة المجهلة ويسترد فيما  
 اذا قبضت نفقة يوم أو كسوة فصل بالنشر ومنها في أثناء اليوم أو الليل نفقته أو في أثناء الفصل كسوته زجر الها  
 لا بعونه أو طلاقها وموته وبينوته بغير طلاق فلا يسترد ذلك لوجوبه أول النهار أو الفصل فلو لم تقبضه كل  
 دين عليه (قوله يجب بفجر كل يوم) أي مع ليلته المتأخرة عنه حتى لو نشر في أثناء تلك الليلة سقطت نفقة ذلك  
 اليوم فلو حصل العقد والتمكين وقت الظهر وجب القسط وكذا لو وجد أثناء الليلة وقوله يجب أي وجوباً موسعاً  
 فلو طالبت به وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه أثم ليكن لا يجبس ولا يلزم اه حل وفي قل على  
 الجلال ولو وقع التمكين في أثناء اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه عن الباقي بخلاف ما لو نشر وعادت لم يجب  
 لها شيء من نفقة اليوم واليلة فان كانت قبضتها فلا استردادها اه وحاصل ما ذكره من الواجبات لها عشرة

باعتبار مصاته أو تحوله من  
 أحد نديها إلى الآخر  
 وهذا من زيادتي وبه جزم  
 في أصل الروضة تبعاً للجمهور  
 وان بحث فيه الرافعي  
 (ووصول ابن جوفه) احترازاً  
 عما يوصله (ويعرف) وصوله  
 (نظر حلب) بفتح اللام  
 (وإيجار وازداد) أو قرأت  
 كاملة أصح من ندي وحركة  
 حلقه بعد علمه انما ذات لبن  
 اما قبل علمه بذلك فلا يحل له  
 ان يشهد لان الأصل عدم اللبن  
 ولا يكفي في اداء الشهادة ذكر  
 القرأت بل يعتمد ما ويجزم  
 بالشهادة والاقرار بالرضاع  
 لا يشترط فيه ذكر الشروط  
 المذكورة لان المقرر يحتمل  
 فلا يقرأ الا عن تحقيق

\* (كتاب النفقات) \*

وما يذكرهها وهي جمع نفقة  
 من الانفاق وهو الانحراج  
 وجعت لاختلاف أنواعها  
 من نفقة زوجة وقريب  
 ومملوك (يجب بفجر كل يوم  
 على معسرفه)



أى فى غسره (وهو من لا يملك ما يخرج عن المسكنه) ١٨٨ ولو مكسبا (و) على (من به رفق) ولو مكاتباً ومبعضاً ولو مسرين (لزوجه) ولو نسية

أنواع الاول المدأ وغيره الثانى الادم الثالث اللحم الرابع الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام عليه وتنطى به السابع آلة الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخدام وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله أى فى غسره) بمعنى انه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة مومنه فى كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شئ أو فضل دون مدون نصف فمسر أو مدون نصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو باعها ما كثر فوسر ويعتبر الفضل عن كسبه كل يوم على مؤنة مومنه فيه كذلك اه برماوى وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والافسنة وقوله ويعتبر الفضل عن كسبه الخ كانه غير محرر لما علمت ان الكسب لا يعتبر هنا أى لا يخرج صاحبه عن الاعسار ولو قدر على كسب واسع فان كان مراد المحشى انه اكتسب بالفعل وحصل ما لا يكسبه فهذا من قبيل من يملك المال من قبيل المكسب تأمل ولو ادعت بسار زوجها فانكر صدق بيعة انه لم يعهده مال اه سم والافلا فان ادعى تلفه فيه تفصيل الوديعة اه شرح مر (قوله ولو مكسبا) أى كسبا يكفيه وعبارة الرخص وشرحه ولو قدر على الكسب الواسع فالقدرة عليه لا تخرج عنه من الاعسار فى النفقة وان كانت تخرجه عن استحقاق سهم المساكين فى الزكاة وقضيته أن القادر على نفقة المוסر لا يلزمه كسبها انتهت (قوله أورقية) وانما لم يعتبر شرف المرأة وضده لانها لا تعتبر بذلك اه شرح مر قوله وتفسيرى للمعسر الخ فيه ان هذا واضح لو عبر الاصل بقوله والمعسر مسكين الزكاة وعبارة الاصل ومسكين الزكاة معسروا يس فيها تفسير المعسر بأنه مسكين الزكاة بل الاخبار عن مسكين الزكاة بأنه فرد من افراد المعسر ولا شبهة فى صحة ذلك ويجاب بان كلام الشارح مبنى على أن عبارة الاصل مقبولة كما يدل عليه السياق لانه فى مقام تعريف المعسر فالمناسب أن تكون العبارة والمعسر مسكين الزكاة وقوله والمراد ادخاله أى فهو معسر هنا لعدم خروجه بذلك عن المسئلة وان كان يكسب ما لا واسعاً عملاً بالعرف فى الناس فان أصحاب الاكساب الواسعة لا يعطون زكاة أصلاً وبعدون معسرين لعدم مال بأيديهم اه حل مع تقديم وتأخير (قوله ونقص حال الثانى) وانما جعل مוסر فى الكفارة بالنسبة لوجوب الاطعام عليه لان مبناها على التغليب ولان النظر للاعسار فيها يسهل طهارة من أصلها ولا كذلك هنا فى نفقة القريب احتياطاً له لشدة لصوقه به وصلة لرحمه اه زيادى (قوله وعلى متوسط الخ) فيه اللطف على معمول عاملين مختلفين اه شيخنا (قوله وهو من يرجع بشكايه مدين معسراً) بان كان بحيث اذا وزعنا ما معه على العمر الغالب ان لم يستوفه والافسنة كفاه ولم يقرر زيادة على ذلك على مدين اه حل (قوله واعتبروا النفقة فى الكفارة) أى من حيث ان الواجب على المוסر مدين وعلى المعسر مدو والمراد اعتبار أى فاسوا وتبرأ منه لان القيام لا يفيد الا صورتيه وأما المتوسط فلا يفيد القيام اه شيخنا (قوله وانما لم تعتبر كفاية المرأة الخ) وما اقتضاه ظاهر خبره نخذى ما يكفى ذلك بالعرف من تقديرها بالكفاية الذى ذهب الى اختياره جميع من حيث الدليل وأطالوا القول فيه بحاجته بانه لم يقدروا فيه بالكفاية فقط بل بهما بحسب المعروف وحيث تنفذ كرمه والمعروف المستقر فى العقول كما هو واضح ولو فتح لانساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنارع الى غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالمعروف فأتضح كلامهم وان دفع قول الاذرى لا أعرف لاماً نارضى الله عنه سلفاً فى التقدير بالامداد ولولا الادب لقلت الصواب انها بالمعروف تأسيساً واتباعاً مما يرد عليه أيضاً انتهى فى مقابلة التمتع وهى تقتضى التقدير فتعين وأما تعين الحب فلانما أخذت شبهة من الكفارة من حيث كون كل منهما فى مقابل وتفاوت فى القدر لانا وجدنا ذوى النسك متفاوتين فيه فألحقنا ما هنا بذلك فى أصل التقدير واذا ثبت أصله تعين استنباط معنى بوجوب التفاوت وهو ما تقرره اه شرح مر (قوله من غالب قوت المحل) أى ما يستعمله أهل ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالب الباقية بالزوج ومن ثم لم يقسده بكونه لا تقابه كما فعل فيما بعده فلا بد أن يكون ذلك لا تقابه تأمل اه

أوامة أو مريضة أو رقيقة (مد طعام) وتفسيرى للمعسر بما ذكر أولى من تفسيره بمسكين الزكاة لاخراج المعسب كسبا يكفيه والمراد ادخاله وقوله ومن به رفق من ز يادى وانما الحق بالمعسر المكاتب والمبعض الموسر ان لضعف ملك الاول ونقص حال الثانى (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع بشكايه مدين معسراً مد ونصف و) على (موسر) فيه (وهو من لا يرجع) بذلك معسراً (مدان) واحتجوا الاصل بالتفاوت بأنه لينفق ذوسعة من سعته واعتبروا النفقة بالكفارة بجماع ان كلامهم ما مال بحسب بالشرع ويستقر فى التمسك أكثر ما وجب فى الكفارة لكل مسكين مدان وذلك فى كفارة الاذى فى الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مدو وذلك فى كفارة اليمين والظهار ورواق رمضان فوجبوا على الموسر الاكثر وعلى المعسر الاقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرروا وانما لم تعتبر كفاية المرأة كنفقة التريب لانها تسقطها أيام مرضها وشبهها وانما وجب ذلك بفجر اليوم للماجبة الى طمئنه وبجته وخبره (من غالب قوت المحل) لازوجه من برأوشعير أو تمر أو فطاً وغيره

لأنه من المعاصرة بالمعروف المأور به وقياساً على الفطرة والكفارة وتفسيرى هنا وفيما يأتى بالمحل أهم من تعبيره بالبلد فان اختلاف (غالب قوت المحل) أو قوته ولا غالب (فلا توبه) أى بالزوج بحسب ولا عبرة باقنياته أقل منه

نزهة أو بخلا (والمائة واحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم) كذا له النووي ٤٨٩ خلافاً لرافعي في قوله أنه مائة وثلاثة وسبعون

درهما وثلاث درهما  
واختلافهما في ذلك مبني  
على اختلافهما في مقدار رطل  
بغداد وتقدم بيانه في باب زكاة  
النات (وعليه دفع حب)  
سلم ان كان واجبه لانه اكمل  
نقداً كفي الكفارة فلا يكفي  
غيره كدقيق وخبز وموس  
لعدم صلاحيته لكل ما  
يصلح له الحب فلو طلبت غير  
الحب لم يلزمه ولو بذل غيره لم  
يلزمه قبوله (و) عليه (طعمه  
وعجنه وخبزه) وان اعتادها  
بنفسه الحاجة اليها وفارق  
ذلك نظيره في الكفارة بيان  
الزوجة في حبسه وذكر العجن  
من زيادتي (ولها اعتياض)  
عن ذلك بخود دراهم ودنانير  
وثياب لانه اعتياض عن  
طعام مستقر في الذمة لمعين  
كلاعتياض عن طعام  
مفصول تلفسواء أ كان  
الاعتياض من الزوج أم  
من غيره بناء على ما مر من  
جواز بيع الدين لغير من  
هو عليه هذا (ان لم يكن)  
الاعتياض (ربا) كبر عن  
شهر فان كان رباً كخبز براو  
دقيقه عن بر لم يجوز وهذا  
أول من قوله الا خبراً ودقيقاً  
الحاج الى تقييده بكونه من  
الجنس وظاهره انه لا يجوز  
الاعتياض عن النفقة  
المستقبلة (وتسقط نفقتها  
بأكلها عنده) برضاها  
(كالعادة وهي وشية

حل (قوله نزهة) أي تكفي لازده وظاهره ان الزاهد حقيقة يعثر حاله لا ما ياقبه تأمل اه شوبري  
(قوله وعليه دفع حب) يعني أن يدفع اليها ان كانت كاملة والا فلولها وسيد غير المكاتبسة ولو مع سكوت الدافع  
والاخذ بذل الوضع بين يديها كاف اه شرح مر قال في شرح الروض بان يسلم لها بقصد اداء ما لزمه  
كسائر الديون من غير افتقار الى لفظ وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها وتقديمه في باب الضمان  
اه سم على حج وكتب أيضاً ما نصه قوله قال في شرح الروض كانه يشير به الى عدم اعتبار الاحتياج والقبول في  
براءة ذمته من النفقة اه ع ش على مر (قوله وعليه طعمه وعجنه الخ) حتى لو باعته أو أكلته حباً استحققت  
مؤن ذلك في أوجه احتمالين وبوجه بانه بطالع الفجر تلمه تلك المؤن فلم تسقط بمعاذ الله اه شرح مر  
(فرع) \* وقع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل اعلام زوجته بانها لا تحب عليها اخذ ممة مما حرت به  
العادة من الطبخ والكسر ونحوهما مما حرت به عادت أم لا واجبتان الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم  
وجوب ذلك ظنت انه واجب وانما الاستحقاق نفقة ولا كسوة ان لم تغله فصار كائنها مكرهة على الفعل ومع ذلك  
لو علمت ولم يعلمها فيحتمل انه لا يجب لها أجرة على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش  
على مر (قوله وفارق ذلك نظيره الخ) غرضهم - ذا الرد على الضيف القائل بان هذه الامور لا تحب على  
الزوج قياساً الى الكفارة (قوله ولها اعتياض الخ) شمل كلامه الاعتياض عن المؤن فان قلنا باستحقاقها  
عند بيعها الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والا تارخ خلاف في الصحة عنها بناء على تفريق النفقة كفي  
المطلب اه زى (قوله ولها اعتياض) أي بصيغة والكلام فيما لزم الذمة واستقر فيها كالنفقة الماضية  
وقضيتها ان نفقة اليوم قبل انتصائه لا يجوز الاعتياض عنها لعدم استقرارها لاحتمال سقوطها بالنشوز وتوقف  
فيه في شرح الروض والراجع عند شيخنا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يخالف ذلك كلام  
المصنف بان يحمل كلام المصنف على النفقة الماضية وان كان هو خلاف ظاهر السياق ويكون في النفقة  
الحاضرة تفصيل وما فيه تفصيل لا يرد في ظاهر قوله وظاهره انه لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية أي  
غير الماضية والحاضرة وأما الحاضرة ففيها تفصيل اه حل والحاصل ان الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية  
يجوز من الزوج ومن غيره بالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحاضرة فيجوز بالنظر  
للزوج لا غيره اه بابي (قوله عن ذلك) أي المذكور من المد والمدين والمد والذمت (قوله مستقر في  
الذمة لمعين) احتراز وبالاستقرار عن المسلم فيكون لمعين عن طعام الكفارة وان المستحق فيه غير معين اه  
شرح الروض (قوله وتسقط نفقتها باكلها الخ) خرج به ما لو تلفته قبل قبضها فلا تسقط وتضمن ما أتلفته  
ولو سبها أو أكلت بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع اليها بشئ وتسقط نفقتها اه ع ش على مر (قوله  
وتسقط نفقتها باكلها الخ) قال الامام فكان نفقتها مترددة بين الكفاية ان أرادت وبين القيلسك على قياس  
الاعراض ان طلبت قال وهو حسن غامض قال في المهملات والتصور بالاكل معه على العادة يشعر بانها اذا  
أتلفته أو أعطته غير ما تسقط وبانها اذا أكلت معه دون الكفاية لم تسقط وبه صرح في النهاية وعليه فهل لها  
المطالبة بالكل أو بالتفاوت فقط فيه نظر قال الزركشي والاقرب الثاني قال ابن العمامة وينبغي القطع به فان  
كان الذي أكلته غير معلوم وتنازع في قدره رجح قوله لان الاصل عدم قبضها اه شرح الروض (قوله  
بأكلها عنده) أي أوضاها غيره اكرامه فله بخلاف ما لو قصدا كرامها فقط وأما لو قصدا كرامها معاً أي  
اكرامها لاجلها ولاجله فالظاهر التقسيط اه حل وعبارة ع ش على مر قوله اكرامه أي وحده  
فان كان له ما فينبغي سقوط النصف أولها لم يسقط شئ (قوله كالعادة) أي بان تتناول كفايتها عادة وان  
أكلته معه دون الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها في أكلها المعتاد ويؤيده ان هذه مستثناة من  
وجوب اعطائها النفقة وقيل بين ما أكلته وما وجبها شرعاً وأيد بان الكفاية انما تعتبر اذا أكلتها وحده لم تأكل



أو (أذن وليها) في أكلها عنده ٩٠ لا كغذاء الزوجانية في الأعمار وتجربان الناس عليه ليها أن كانت غير رشيدة

فالأوجب الشرعي باق وقد استوفيت بعضه فتستوفي الباقي اه حل (قوله أو غير رشيدة) أي لصغر أو جنون أو سفه وقد حصرها بيان استمرسها المقارن للبلوغ أو طرأ أو جبر عليها والالم يحجب لأذن الولي اه زى (قوله وقد أذن وليها في أكلها عنده) أي لأن باذنه لغیر الرشيدة يصير الزوج كالوكيل عنه فهذه كالمستثناة من الواجب الشرعي وهل مثل النفقة الكسوة فإذا ألبسها ثوبا لم يملكها ما تشترى به كسوة أو يصلح للكسوة سقطت كسوتها كالنفقة قال شيخنا نعم اه حل وعبارة شرح مر ومثل نفقتها في ما ذكر كسوتها أو أكتفى بأذن لولي مع أن قبض غير المكافئ لغولان الزوج باذنه يصير كالوكيل في انفاقه عليها وظاهر أن محلها حيث كان لها حظ فيه والالم يعتد باذنه فيرجع عليه بما هو مقدر له ولو اختلف الزوجان فثالثت صدق التبرع فقال بل صدقت كونه عن النفقة صدق بيمينه كلودفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية انتهت (قوله وجريان الناس) أي الذين من جانتهم المجتهدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم بخلاف غيرهم فقط فلا يعتبرون اه شيخنا (قوله والزوج متطوع) أي أن كان أهلا للتبرع فان كان غير أهل له رجوع وإيه عليها أو على وليها إن كانت محجورا عليها اه زى (قوله ويجب لها أدم غالب المحل) أي اللاتق بالزوج ولو غلب التأدم بالفواكه في بعض الأوقات وجبت وأما لا يتأدم به منها فلا يجب ما لم يعتد الاتيان به والأوجب ومن ثم نقل عن شيخنا أن ما جرت به العادة من أن الفاكهة أن كانت تزيد على الأدم تجب مع الأدم وكذا ما اعتيد من الكعل والنقل والسك في العيد الصغير والحلوى ليلة نصف شعبان وما يفعل في يوم عاشوراء من الحبوب والحلوى على ما يليق به وتجب القهوة والدخان الذي ظهر في هذا الزمان اه حل وعبارة ع ش ع على مر \*

(تنبيه) ينبغي أن يجب نحو القهوة إذا اعتيدت ونحو ما يطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالواحة إذا اعتيد ذلك وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التماثل فلو فوته استقرأولها المطالبة به ولو اعتادت نحو الأفيون بحيث تخشى بتركه محذوراً من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لأن هذا من باب الدراوى فليتا مل اه مر \*

(تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب وأما طه بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعل في عيد الفطر والعم في عيد الاضحى لكن لا يجب عمل الكعل عندها بان يحضر اليها وأنه من الدق وغيره ليعمل عندها إلا أن اعتيد ذلك لئلا فان لم يعتد ذلك لئلا بل اعتيد لئلا تخص به لها بابي وجه كان فيكفى تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لئلا بل يكفي أن يأتي لها بالحلم بشراء أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعل عند أحدهما هو الذبح عندها واشترى للآخرى كعكاً أو لحماً كان جائزاً بحسب العادة اه مر اه سم على حج وقياس ما ذكره في الكعل والحلم الاضحية وجوب ما جرت به العادة في مصر فمن عمل الكعل في اليوم المسمى بأربع أو بوبوع عمل البيض في الخيس الذي يابسه والطبخية بالسكر في السبت الذي يليه والبندق الذي يؤخذ في رأس السنقلا ذكر من العادة انتهت وبحت الأذرعى أنه إذا كان نحو لحوم أو لبن أكتفى به في حق من يعتاد اقتنيائه وحده اه شرح مر وقوله أولبن أي وينبغي أن تعطى قدر ما يحصل منه مدان مثلاً من الأقط كما قيل بئله في زكاة الفطر إذا كانوا يقاتون اللبن أن الواجب من اللبن ما يحصل من مصاع من الأقط اه ع ش عليه (قوله وإن لم تأكله) أي الأدم بأن كانت تأكل الخبز وحده اه (قوله ولحم) عطفه على الأدم فيدانه ليس منه وقد يطلق اسم الأدم عليه وقياس ما مر في الحب لزوم ما يتلوه به مما يحتاج اليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قرع اه برماوى (قوله ويقدرهما قاض باجتهاده) الظاهر أن هذا في اللحم مستدرك مع قوله يليق به كعادة المحل (قوله من مكيلة زيت) بفتح اللام وكسر الكاف واسكان الياء اه شيخنا (قوله أي أوقية) ومقدارها أربعون درهما اه زى اه ع ش (قوله الذي حل على المعسر) أي حله الأصحاب وكذا قوله وجعل الخ

وأكلت بغير إذن وإيهام تسقط بذلك نفقتها والزوج متطوع وخالف الباقي في فائتي سنة وطه به وعلى الأول قال الأذرعى والظاهر أن ذلك في الحرمة أما الأمة إذا أوجبنا نفقتها في شبهة أن يكون المعسر برضا السيد المطلق التصرف بذلك دون رضاها كالحسرة المحجورة وتعيرى بعنده أعم من تعير الأصل بعمه (ويجب لها) عليه (أدم غالب المحل) وإن لم تأكله كزيت وسمن وغر) وخل إذا لا يتم العيش بدونه (ويختلف) الواجب (بالفصول) فيجب في كل فصل ما يناسبه (و) يجب لها عليه (لحم يليق به) جنسا ويارا وغيره (كعادة المحل) قدرا ووقتا (ويقدرهما) أي الأدم واللحم (قاض باجتهاده) عند التنازع إذا تفرق درقيهما من جهة الشرع (ويفاوت) في قدرهما (بين الثلاثة) الموسر والمعسر والمتوسط فينظر ما يحتاجه المدمن الأدم فيفرضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم إلى عادة المحل من أسبوع أو غيره وما ذكره الشافعي من مكيلة زيت أو سمن أي أوقية قريب وما ذكر من رطل لحم في الأسبوع الذي حل

وقوله

على المعسر وجعل باعتبار ذلك على الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وإن يكون ذلك يوم الجمعة لانه أولى بالتوسيع فيه محمول عند أكثرين على ما كان في أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويراد بهما بحسب عادة المحل

وقوله وان يكون ذلك الظاهر انه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون هذا من جملة ما ذكره الشافعي أي وما ذكره من أن يكون ذلك يوم الجمعة وقوله ويزاد بهما أي بعد أيام الشافعي ولو جبر بالقضاء لكان أوضح وقوله ويشبه أي ينبغي فليس هناك شبهة ومشبه به وقوله ويحتمل إذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم الظاهر ان التقية مدبكل يوم غير مراد أخذنا من قوله ليكون أحدهما الخ فالمراد ان الادم لا يسقط في يوم اللحم (قوله قال الشيخان ويشبه الخ) قال أبو شيكل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو انه يجب لها مع اللحم نصف الادم المعتاد في كل يوم وهذا التفصيل كالمعتن اذ لا يتجه غيره فيقال ان أعطاهما من اللحم ما يكفيها الوقتين فليس لها في ذلك اليوم ادم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها الوقت واحد وجب قاله في التقية وقوله الذي أشار الى تصحيحه وكذا أشار الى تصحيح قوله فيقال اه شو برى (قوله ويحتمل أن يقال الخ) من كلام الشيخين كما يؤخذ من عبارة شرح مر ونصها بحث الشيخان عدم وجوب ادم يوم اللحم وإلزام الاحتمال بوجوبه على الموسر إذا أوجبنا عليه اللحم ليكون أحدهما غداء والاخر عشاء واعتمد الاذرعى وغيره الاول والاقر بجملة على ما إذا كان كافيا للغداء والعشاء والثاني على خلافه ولو تضمنت بحسن من الادم الواجب لها لم يبدل لرشد اذ لها ابداله بغيره ومصرفه للقوت وعكسه وقيل له منعها من ابدال الاشراف بالانحر وتعين ائمة مادام ان أفضى الى نقص تمنعها كما يؤخذ مما يأتي آخر الفصل ويعلم مما ذكر ان له منعها من ترك التادم بالاولى اما غير رشيدة ليس لها من يوم بادل فيبدله الزوج لها كما يحسنه الاذرعى والاوجه كما يحسنه أيضا وجوب سراجها اول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها ابداله بغيره اه شرح مر وقوله جرت العادة باستعماله أي بخلاف ما إذا جرت العادة بعدم استعماله أصلا كمن تمام صبيغاً بنحو سطح وقضية التقيد باول الليل انه لو جرت العادة بالسراج جميع الليل لا يجب ويمكن توجيه عدمه وجوبه بانه خلاف السنة اذ هي اطفاءه قبل النوم للامر به وقد يقال الاقرب وجوبه عدمه لا بالعادة وان كان مكرها كوجوب الحمام لمن اعتاده مع كراهة دخوله للنساء وقوله ولها ابداله أي السراج وقوله بغيره أي بان تصرفه لغير السراج اه ج وظاهره وان أضرب به ترك السراج ويوجه بانه المقصود بالسراج وقد وضيت به فان أراد لنفسه هيا اه ع ش عليه (قوله غداء) بفتح الغين والادال المهملة ما يؤكل قبل الزوال بدليل قوله تعالى آتنا غداءنا وما بدلنا ما قبله بالنعاء اه شيخنا (قوله وكسوة تكفيها) والاوجه عدم اعتبار عادة هل ياد تصير ثيابهم كتياب الرجال وانهم لو طلبت تطويلها ذراعا أي وابتدأوه من نصف سابقها اجبت لما فيه من زيادة سترها الذي حث الشارع عليه وظاهر ان أجرة الخياط عليه دونها نظير ما من نحو الطحن وان خاطت بنفسها اه شرح مر ويؤخذ من ضبط الكسوة والغراش بما ذكرناه لا يجب لها المنديل المعتاد للغراش وانما ان أراد حصوله لنفسه والا فلا يجب عليها تحصيله اه ع ش على مر (قوله بكسر الكاف) وهو الانصح اه من شرح مسـ لم للنووي اه ع ش على مر (قوله تكفيها) ظاهرا ان العبرة في كفايتها باول فجر الفصل فلو كانت هزيلة عند موجب ما يكفيها حيثئذ وان سمحت في باقيه اه مر \* (فرع) \* لو اعتادوا العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل تجب بقية الكسوة أولا كما في الارزاء اذا اعتادوا العرى أو يجب ستر ما بين السرة والركبة فقط كلبس ثياب المتجهم وجوب البقية هنا والفرق ان نفقة الزوجة تخليك ومعاوضة وان لم تلبسها ولم تحج اليها وكسوة الرقيق امتناع اه مر سم على ج اه ع ش على مر (قوله وسمنها) عبارة ج ويختلف عدمه باختلاف محل الزوجة بردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا للنوم وجب كما حرم به بعضهم (قوله مما يقوم مقامه) أي مقام السراويل (قوله ونحو مكعب) كقباب وخف وزموزة فان كانت لا تعتاد لبس ثي في رجلها كساء القرى لم يجب لها ثي اه حل (قوله مكعب) بضم أوله وفتح ثانيه وفتح ثالثه مثقلا وبكسر فسكون مخففا هو المداس اه قل على الجلال وفي الصباح والمكعب وزان مفرد المداس لا يبلغ الكبين غير عربي اه

قال الشيخان ويشبه ان يقال لا يجب الادم في يوم اللحم ولم يتعرضوا له ويحتمل ان يقال اذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الادم أيضا ليكون أحدهما غداء والاخر عشاء وذ كر تقدير القاضي اللحم من زيادته وبه صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمها قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) وتختلف كفايتها بطولها وقصرها وهذا هو وجهها باختلاف الحال في الحر والبرد (من) قيمه ونحوه وسراويل مما يقوم مقامه (و) نحو (مكعب) مما يداس به



(ويريد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كقوة فان لم تكف واحدة زيد عليها كما يحسنه الرازي وصرح به الخوارزمي (بحسب طائفة) أي الزوج من قطن وكان حروصا فاقه ونحوها ثم لو اعتد فريق لا يستلزم يجب بل يجب صفيق يقاربه ويفاوت في كيفية ذلك بين الموسر والعسر والمتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها ٤٩ في الكسوة مخدعة بالزينة بخلافها في النفقة وظاهره انه يجب لها تواضع ما ذكر من تكة

مراد بل وكوفية للرأس  
وزرلة ميص والجببة ونحوها  
ونحو في الموضعين من زيادتي  
(و) يجب (لنعودها على  
معسر ابد في شتاء وحصير في  
صيف و) على (متوسط  
زاوية) فيهما وهي بكسر الزاي  
وتشديد الياء ثني مضرب  
صغير وقيل بساط صغير  
(و) على (موسر طنفية)  
بكسر الفاء والفاء وبفتحهما  
وبضمهما ما وبكسر الفاء  
وفتح الفاء بساط صغير تغير  
له وبرة كبيرة وقيل كساء (في  
شتاء ونظاع) بفتح النون  
وكسرها مع اسكان الفاء  
وفتحها (في صيف تخنمها  
زليسة أو حصير) لانها لا  
يبسطان وحدهما وهذا مع  
التفصيل فيما على الموسر  
وغيره في الشتاء والصيف  
من زيادتي (و) يجب (لنومها)  
على كل من - م مع التفاوت  
في الكيفية بينهم (فراش)  
ترقد عليه كضربة وثيرة أي  
لينة أو قطعتوهي دنار خجل  
(ومخددة) بكسر الميم (مع  
لحاف أو كساء في شتاء  
(و) مع (رداء في صيف)  
وكل ذلك بحسب العادة حتى  
قال الروياني وغيره لو كانوا  
لا يعتادون في الصيف لنومهم

(قوله ويريد على ذلك في شتاء الخ) ولو اجتاحت في البلاد الباردة الى حطب أو لحم واعتادته وجب كفاها  
الاذرى فان اعتادت عواضد ذلك بل نحو برأوا بل لم يجب غيره اه شرح مر (قوله نحو جبة)  
بوزن غرة اه مصباح اه عش على مر (قوله بل يجب صفيق يقاربه) يؤخذ منه انه لو جرت  
عادة بلاد بتوسعة ثيابهم الى حد تظاهروا معه العورة أعطيت منه ما يسترا العور وضع مقاربه لما جرت به عادتهم  
اه عش على مر (قوله تواضع ما ذكر) أي من القميص وما بعده (قوله وكوفية للرأس) ويجب  
الجمع بينهما وبين الخمار كما نص عليه حيث احتج اليهما أو اقتضته العادة اه شرح مر والكوفية ثني بلس  
في الرأس كعرقية مبطنه (قوله ثني مضرب صغير) كالترتية وقوله وقيل بساط صغير في المصباح الزليسة بكسر  
الزاي نوع من البساط والجمع الزلاي اه وقوله ونظاع في صيف أي جلد وفي المصباح النظاع المتخذ من الادب  
معروف وفيه أربع لغات فتح النون وكسرها ومع كل واحد فتح الطاء وسكونها والجمع أنظاع ونظوع اه  
(قوله بخجل) بضم الميم وفتح الخاء وتشديد الميم أي له خجل يقال خجله اذا جعله بخلا اه برماوى ومبارة عش  
على مر قوله بخجل بضم الميم الاولى وسكون الخاء وفتح الميم الثانية مخففة اسم مفعول من أخجله اذا جعله  
بخلا أي وبرة كبيرة كما يؤخذ من القاموس (قوله ومخددة) سميت بذلك للاصقته بالدم ولا يجب أكثر من واحدة  
وان جرت العادة بأكثر منها ويجري مثله في اللعاف اه برماوى (قوله في شتاء) يعني في وقت البرد ولو في غير  
الشتاء اه شيخنا أخذنا من قول الشارح وكأشتاء فيما ذكر الخ (قوله ومع رداء في صيف) المراد بالرداء  
ما يرتدى به في أعلى البدن (قوله ويجب لها آله أكل وشرب) ويجب لها أيضا ما تشربه كما أنهم توله آلات  
أكل وشرب لانه اذا وجب الفارق وجب الفلورف واما قدره فقال الزركشي والهميري الظاهر انه الكفاية  
فالا يكون امتاعا لا يكا حتى لو مضت عليه مدة ولم تشرب به لم تملكه واذا شرب غالب أهل البلد ماء لها خواصها  
عذبا وجب ما يليق بالزوج اه لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما انه قليل وهو المقصود اه شرح  
مر وفي قل على الجلال (تنبيه) \* جميع ما وجب لها مما لم يذكرها ايجوز أن تمنعه من استعماله  
ولو في نحو أكل وشرب ولها ان تطالب به ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسهط لو تبرعت به من مالها ولو انكسر  
مثلا لم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة بابداله (فرع) لو مكنت في أثناء فصل فلها بما يناسبه يسهط ما بقي منه  
ان أمكن التقبيل والاسلمة له او بحاسه بها ما زاد عما يلزم في الفصل الذي بعده وهذا قياس ما مر في النفقة قاله  
شيخنا ثم رأيت في كلام العلامة سم انه يلزمه قط ما بقي من من قيمة ما كان يلزمه فيه وهي أوضح مما تقدم  
وأولى الا ان تراعى بالاول وما ذكره بعضهم مما يخالف هذا المقتضى للاعتراض والاشكال لا ينبغي المصير اليه  
ولا التعويل عليه ولونشرت في بعض فصل سقما واجبه وان عادت فيه وله استرداده ان كانت قبضته كما مر في  
النفقة اه (قوله وشرب) بتأنيث الشين وقيل بالفتح مصدر وبالضم والكسر اسم مصدر اه حل (قوله بفتح  
القاف) وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة اه برماوى (قوله من خرف الخ) كل من الثلاثة راجع لجميع  
ما قبله نعم ان اطردت عادة امثالها يكون انحسار وجب لها كذلك اذا المعول عليه فيما يجب لها عليه عادة امثالها  
اه مر اه شو برى (قوله وآله تنفان) أي لبدن لو ثيابهم او يرجع في قدر ذلك الوقت له عادته وقوله كشط  
قال القفال وخلا ويعلم منه وجوب السؤال بالاول والاوجه كما يحسنه الاذرى عدم وجوب آله تنظف لباث حامل  
وان أوجبنا نفقتها كالجعية نعم يجب لها ما يزيل شعها فقط اه شرح مر (قوله كشط) بضم أوله وسكون

غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وانما يجد وقت تجدده عادة وذكر الكساء مع قوله ورداء في صيف تارة  
من زيادتي وكأشتاء فيما ذكر الحال الباردة وكأالصيف في الحال الحارة (و) يجب لها (آله أكل وشرب) بفتح القاف (وكوز وبرة  
وقدر) ومفرق من خرف أو جراد خشب (و) يجب لها (آله تنظف كشط ودهن) من ريت أو نعور

ثانيه أو ضمه وبكسر أوله مع سكون ثانيه اه برماوى (قوله وسدر) في قول على الجلال قوله وما يغسل به  
الرأس وكذا ما يغسل به الثياب والأيدي والأواني من نحو صابون أو شنان وله منه هان أم كل ذي ربح كربه أو  
ابسه مثلاً ونحو ذلك وان خالفت نشزت اه (قوله وأجرة حمام) بالرفع كما يؤخذ من منيع أصله وقوله  
لامايز ينحطوط على أجرة حمامه قوله وداء مرضه مطوف على ما من قوله لامايز ومنه ما جرت به العادة من  
استعمال الورد ونحوه في الاستداع ونحوها للنساء لا يجب على الزوج لكن إذا أحضرها لها وجب عليها  
استعماله إذا طلب تزويجها اه ع ش على مر (قوله وأجرة حمام اعتيد) ولو كانت من وجوه الناس  
حيث اقتضت عادتها السلافة الحمام لها وجب عليه إحلاؤه كما يجب الاذوى وأقنى فمن يأتي أهله في البرد  
ويستحم من بئل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لحرقه فلا بد من جوارز امتناعها منه ولو علم أنه  
منوطها لبل لا تغسل وقت الصبح ونحوها لمرهم عليه مطوفاً كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت  
المسلاة وفي فتاوى الاحنف نحوه اه شرح مر (قوله وعن ماء غسل) ويتجه أن الواجب بالاستسقاء بالماء  
لغسله اه مر (قوله بسية) أي الزوج كوطئه وأن حاضت بعده وانقطع حيضها ولا يقال الحيض يقطع  
توالطه ولو طين ثم حاضت وجب عليه غسلها فلا يستدرك ذكره هو نائم أو عث عليه وان حاض لم يجب  
ماء غسلها لعدم فعله اه خل (قوله ولادتها منه) وقع السؤال في الدوس عما لو انقطع دم النفس قبل  
محاورة غايه أو أكثره فأنزلت منه أجرة الحمام واغتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه ابدال  
الأجرة لتبين أنه من بقايا الأول وعذرنا في ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر أن يقال لا يجب ابداله  
قياساً على ما لو دفع لها ما تحتاج اليه من الكسوة ونحوها وتلف قبل مضي زمن يجدد فيه عادة حيث لا يبدل اه  
ع ش على مر (قوله ويقاس بذلك الماء الوضوء) أي وماء غسل ما تنجس من بدنه أو ثيابه أو أن لم يكن بسية  
كما اقتضاء إطلاقهم كماء نظافتها بل أولى اه شرح مر وقوله أو ثيابه أظاهره وان تهافت في سبب ذلك  
وتكرر منها وخالفت عادتها مثلاً هو ظاهر لا مانع منه وينبغي أن مثله ما لو كثر الوضوء في بدنه الكثرة نحو عرقها  
مخالفاً للعادتين أن التمس التظيف هو واجب عليها اه ع ش عليه (قوله فان أراد الزينة به الخ) عبارة  
شرح مر فان أرادها أمراً لها استعملته انتهت وقوله فان أرادها هياً الخ قضية التعبير بذلك أنه لا يتوقف  
على طلب استعماله منها بل يكفي في الزوم القرينة اه ع ش عليه (قوله ولاداء مرض الخ) ومنه  
ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما يزيل ما يصيبها من الوجع الحاصل في باطنها ونحوه فإنه لا يجب عليه لأنه من  
الدواء وكذا ما جرت به العادة من الصبيدة واللبانة ونحوها مما جرت به عاداتهن لمن يجتمع عندهما من النساء فلا  
يجب لانه ليس من النفقة بل ولا يحتاج اليه المرأة أصلاً ولا نظر لاذمها بتركه فان أرادته فعله من عند نفسها  
اه ع ش على مر (قوله ولاداء مرض الخ) ولها طعام أيام المرض وإدامها وكسوتها وأولادها ونظفها وأصرفه  
للدواء أو غيره لأنهم يحبوسه (قوله ومسكن يليق بها عادة) أي بحيث تأمن فيه لو خرج على نفسها وماله أو أن  
قل المعالجة اليه بل للضرورة اليه كالعتدة بل أولى اه شرح مر وقوله على نفسها يؤخذ منه أنه لا يجب عليه  
أن يأتي لها بمؤقتة حيث أمنت على نفسها فلم تأمن على نفسها أبدل لها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبه  
له فإنه يقع فيه الخطأ كثيراً اه ع ش عليه وله منعهما طلاقاً من زيارة أبيها وان احتضرا وشهود جنازتهما  
ومنعهما من دخولهما عليها كونهما من غيره اه شرح مر ثم قال في موضع آخر وذكر ابن الصلاح  
أنه تزل زوجت من حضري لبادية وان خشن هيشها لان نفقتها مقدرة أي لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة عيش  
البادية فهي يسيل من الخروج عنها لا يملك كسر قال وليس له سد طاقات مسكنها عليها وله اغلاق الباب  
عليها عند خوف خوف ضرره لئلا تنصرف له منها من نحو غزل ونجاسة في منزله اه وما ذكره آخره يتعين  
حله على غير زمن الاستمتاع الذي يريد أو على ما إذا لم يتعذر به وفي سد الطاقات محمول على طاقات لا رية في

(وسدر) ونحوه (وتنحو)  
مرتك (بفتح الميم وكسرها  
تعين لسنان) أي بدفعة  
ونحوه بزيادة تعين ما إذا لم  
يتعين كان كان بدفع عناه  
وترا ب (فلا يجب) وأجرة حمام  
اعتيد) دخولاً ودرا كمة  
في شهر أو أكثر بقدر العادة  
فان كانت المرأة ممن لا تعتاد  
دخوله لم يجب (وعن ماء غسل  
بسية) أي الزوج كوطئه  
ولادتها منه بخلاف الحيض  
والاحتلام لان الحاجة اليه  
في الأول من قبل الزوج  
بخلافها في الثاني ويقاس  
بذلك ماء الوضوء فيفرق بين  
أن يكون بمسسه وان يكون  
بغيره (لامايزين) بفتح أوله  
(كسحل ونضاب) فلا  
يجب فان أراد الزينة هياً  
لها فتزني به وجوباً (و) لا  
(دواء مرض وأجرة نحو  
طبيب) كحاجم وفاسد لان  
ذلك لحفظ البدن وتغييره  
بصو طبيب أعم مما عبر به  
(و) يجب لها (مسكن يليق  
بها) عادت من دار أو حجرة أو  
غيرهما كالعتدة بل أولى  
وان لم يملكه كان يكون مكثري



أومعارة واعتبر بها اختلاف النفقة والكسوة ١٩٤ حيث اعتبر بها حاله لان المعبر بهما التحليل وفيه الامتناع كإبائه في ولايته اذ لم يأتها

فكها والاوله السد بل يجب عليه كذا في به الوالد رحمه الله تعالى أخذ من افتاء ابن عبد السلام بوجوبه في طاقات ترى الاجانب منها أي وعلم منها معدروا ويتم اه (قوله أومعارة) ومنعها لو سكن معها في ملكها أو ملك نحو أبيها نعم ان سكن في ذلك من غير اذن ولا منع من خروج زوجته لاجرة كاه اه قل على الجلال (قوله) واخذام حرة الخ) وله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وابست مريض من ادخال ما زاد على واحدة داره سواء أكن ملكها أم باجزة اه شرح مر (قوله أي بان كن مثلها يخدم) أي حقتها فالتوان لم تقدم فيه بالفعل ومقتضاه انه لو كان مثلها لا يخدم في بيت أبيها لكن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخذامها اه حل (قوله أي بواحد) أي لأباً أكثر وان احتاجت لأكثروه فاختلاف الاخذام للمرض ونحوه فان الواجب فيه قدر الكفاية ولو أكثر من واحد وذلك فيدهنا بواحد وقال هناك وان تعدد قدر الحاجة اه ومثله في شرح مر (قوله بمن يحل نظره لها) وأما الامتناع اذا أخذ منها أحد أصولها كولو أراد أن يتولى خدمتها بنفسه لانها تسقى منه غالباً أو تعبير به وله منعها من أن تتولى خدمة نفسها لتوفر لها مونة الخادم لانها خير بذلك مبتدلة ولو قال أنا أخدمك لتسقط عن مونة الخادم لم يجز به ولو لم يلا يسقى منه كفيل فرب واستيفاء ما يطبخ لانها تعبير به وتسقى منه فقول الشارح وله أن يفعل ما لا يسقى منه قطعاً به مع فيه النقال وهو رأي مرجوح والاصح خلافه اه شرح مر (قوله كره) أي ولو متبرعاً بقول ابن الرفعة لها الامتناع للمنة بردان المنة عليه لادامها لان الفرض انما تبرعت عليه لاعاها اه شرح مر (قوله وان كانت جيلة) هذه الغاية للرد وعبارة تشرح مر وفي الجيلة وجه الجريان العادية وقد يمنع ذلك بانه غير مطهر وان وجد فهو امر وض سبب محبة ونحوها فلم يفرأ اليه (قوله لتقصها) أي وان كانت تخدم في بيت سيدها ومثلها يخدم عادة في بيت سيده اه حل (قوله من دون مال لزوجة) من هذه والتي قدرها الشارح للبيان والمبين ما يليق فيمنه بشيئين وقوله نوعاً تميز للدون وقوله من غير كسوة حال من الدون أي حاله كونه كائن من غير كسوة فقوله جنسا ونوعاً تميز بران من الدون الثاني وقوله منها حال منه على غلط ما قبله اه شيخنا (قوله من نفقة وكسوة الخ) سكنوا عن العمل وتضيق كلامهم عدم لزومه اه حل قال مر وأوجه لوجهه بزوج وجوب العمل له أي الخادم حيث جرت عادة البلدة (قوله فله مدونته على موسر الخ) لم يظهر تقريب هذا على ما قبله والاصل ذكره بعبارة مستقلة (قوله واعتبارا بنائي نفقة الخدمومة) وذلك لان الخادمة والخدمومة في النفقة حالة كمال وحالة نقص وهما مستويان في الثانية ويراد في الاولى لافضوله ثلث ما يراد للفاضلة كالأبوين في الارث لهما حالة نقص يستويان فيها وهو السدس عند وجود الفرع الوارث للذكر وحالة كمال عند فقد الفرع الوارث الاب فيها ثلثان والام الثلث فقد زيد الاب ثلث ملام فقابل (فائدة) علم محله كرهه ان نفقة الخادم مساوية لنفقة الخدمومة في الجنس والنوع ونافعة في القدر وان الادم لها مساوي في الجنس ونافعة في القدر والنوع وان الكسوة لها مساوية في القدر لكونها بالكفاية ونافعة في الجنس والنوع وينبغي ان تكون نوابعها مثلها وكذا نوابع غيرها مما مر من الظروف وغيره فاقأمله اه قل على الجلال وقوله مساوية لنفقة الخدمومة في الجنس والنوع هذا يناقيه قول المتن من دون مال لزوجة فلو علم غير كسوة تأمل (قوله والذكر الخ) عطف على مقدر والاصل وقدر الكسوة اهم الخ اه شورى (قوله تقع) بالميم وقبل بالباء الطرطور الذي يلبس في الرأس له وبرق المنة شئ من القماش مثلاً تضعه المرأة فوق رأسها كأنه غطاء اه شيخنا وقيل قل على الجلال قوله ومقتضاه هي الخمار المتقدمة في الخدمومة وقيل انها فوق الخمار وفي المباح وقناع المرأة ما تلبسه فوق الخمار ووجه قطع مثل كذب وتفتت است القناع اه (قوله لاسراويل) هذا كان بحسب العرف القديم ونسخ والمعهود وجوبه الا لا اعتباراً بذلك وتايبه العمل بالعرف الطلوق اه حل (قوله وله ما يفرشه) يضم

بها يمكنها ابدالها بما لا يتوق فلا اضرار بخلاف المسكن فانها ملزمة بما لزمتها فاعتبر بحالها (و) يجب عليه ولو معسر أو بدوق (اخذام حرة تخدم) أي بان كان مثلاً يخدم (عادة) بغير ذرذنه بقول (في بيت أبيها) مثلاً لان صارت كذلك في بيت زوجها لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (ن) أي بواحد (بحل نظره) ولو مكثرى أو في صحبتها (لها) كرهة وأمة وصبي مميز غير مراهق ومسوح ومحرم لها ولا يخدمها بنفسه لانها تسقى منه غالباً وتعبر بذلك كصب الماء عام بوجهها اليها للمستحم أو للشرب أو نحو ذلك وتعبر بى بما ذكر أعظم وأولى مما ذكره أما غير الخمر فلا يجب اخذامها وان كانت جيلة لتقصها (فيجب له ان يخدمها) ما يليق به من دون مال لزوجة نوعاً من غير كسوة) من نفقة وأدم وتوابعهما (و) من (دونه جنسا ونوعاً منها) أي من الكسوة والتصرح بالتقييد بدون ما ذكره من زيادتي (فله مدونته على موسر) على غيره) من متوسطاً ومعسر كالخدمومة في الانحسر لان النفس لا تقدر بدونه غالباً واعتبارا بنائي نفقة الخدمومة في الاولين وقدر الادم بحسب

الاعلام وقدر الكسوة فيص ونحو مكعب ولذا كره نوحوق والائتي مقتضى ونحو ورداء حاجتها الى النظر وجولكل جبة في الشتاء لاسراويل وله ما يفرشه وما ينظف به كقطعة لبدوكساء في الشتاء

الراء كما في المختار اه ع ش على مر (قوله وبارية في الصيف) ثم رقيق كالملاية اه غنيمى ولا يناسب  
 ان يراد بها هامة تقدم في احياء المرات من انهاء نسوج قصب اذهب الا يناسب هنا انتهى وفي المصباح والبارية  
 الحصير الخشن وهو المعروف في الاستعمال وهو في تقدير فاعولة وفيها لغات اثبات الهاء وحذفها والبارية  
 على فاعلاء مخفف معدود وهذه توثق فيقال هو البوابه ص كما يقال هي البارية لوجود علامة التأنيث واما  
 على حذف العلامة فذكر فيقال هو الباري وقال المطرزي البالي الحصير ويقال له بالفارسية لبوريا اه  
 (قوله وجب ان يرفقه) أي بنفسه كربة الوسخ والعمل في المختار ورفقه عن غريك أي نفس عنه وفيه أيضا  
 الارفاء الذين والترحيل كل يوم وهو قد رفاه من العيش أي سعتور فاعية أيضا (قوله وغيره) أي من كل  
 ما يجب انهم غير المسكن والخدم فطالب بمنه اذا فات اه حل (قوله وغيره ما عليك) أي الحرية وليسد  
 الامتوهل يحتاج الى تصديقك أم لا الذي في كلامه مع ان الشرط عدم الصارف عن نفسه فملكها وفي شرح  
 الروض لابد ان يقصد في ذلك بما لا يوجب له لو قيل من شئنا اعتلاده وهو في شرحه وأثبت بما قاله مع لان  
 هذا الباب توسع فيه فنقطة الخادم فليس لك بخلاف نفس الخادم اه حل وعبارة شرح مر وظاهر انها  
 غائبة عن الدافع والاختار في رفاه لكان مع تصدده بذلك دفعه عما وجب عليه وان كان زائدا على ما يجب  
 اهل الكن في الصفة دون الواجب فيقع من الواجب بمجرد ذلك لان الصفة الزائدة وقعت تابعة فلم تحجب له بخلاف  
 الزائد في الجنس فلا عليك بدون انقطاع لانه قد يعبرها فاصدا تجمليها به ثم يرجع منها ومن ثم لو تصدبه الهدية  
 ما يمكنه مجرد الدافع من اذ لا يشترط فيها بعث ولا اكرام وتعييرهم بها جري على الغالب وحيث قد كسوتها الواجبة  
 باقية في ذمته انتهت (قوله عليك) قال في الروض فلا يسهل ما يستاجر ومستهعار فلو ايسر المستعار وتلف أي  
 بغير الاستعمال فضمانه يلزم الزوج أي لانه المستعير هو ثابتة عنده في الاستعمال والظاهر ان له عليها  
 في المستأجر أجرة المثل لانه انما اعطاه ذلك عن كسوتها اه سم على مع والكلام حيث كانت رشيدة والا  
 فلا شيء له عاينها أخذها من غير مالها أكلت غير الرشيد فمعه الى آخر ما مر (فرع) قال مع وفي الكافي  
 لو اشترى حليا وديبا بالزوجته وزيها به لا يصير ملكا لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية  
 صدق ومثله وانه كما يعلم مما مر آخر العارية والقراض وفي الكافي أيضا الوجه بقتنه بجهارم فملكه الا بايجاب  
 وقبول والقول قوله انه لم يملكها ويؤخذ مما تقر ان ما يعطيه الزوج مصلحة أو صباحية كما اعتد ببعض  
 البلاد لم يملكه الا بلفظ أو تصداده أو افتاء غير واحد بانه أو اعطاه مصر وقال العرس ودفعه صباحية فنشزت  
 استرد الجميع غير صحيح اذ التقييد بالنشور لا يتأتى في الصباحية لما قرره فيها كالمصلحة لانه ان تلفها بالاداء  
 وقصد ملكته من غير جهة الزوجية والافهوه ملكه وأما مصر وفي العرس فليس بواجب فاذا صرفته باقنه ضاع  
 عليه أو ما يدفع أي المهر فان كان قبل الدخول استرده والا فلا تقرره فلا يسترده بالنشور اه ع ش على مر  
 (قوله فالزوج عارية الخ) عبارة شرح الرمي ويبنى على كونه عليك ان الحرية وسيد الامنة كل منهما يتصرف فيه  
 بما شاء من بيع وغيره ثم قال ولها منعه من استعمال شئ من ذلك ككل ما يكون عليك اه وقوله ولها منعه من  
 استعمال شئ من ذلك أي فلولا خالف واستعمل بنفسه لزمته الاجرة وارش ما نقص ومعلوم ان هذا كله في الرشيدة  
 وأما غيرهن من سقيته وصغيرة فغير مولى ولها تمكن الزوج من التمتع بامته ثم المالك فيمن التضييع عليها وأما  
 ما يقع كثير من طبعها ما يأتي به الزوج في الاكالات المتعلقة بها أو كل الطعام فيها وتقديرها للزوج أو لمن يحضر  
 عنده فلا أجرة لها عليه في مقابل ذلك لا تلافيها المنفعة بنفسها ولو اذن لها في ذلك كما لو قال لغيره اغسل ثوبي ولم  
 يذكر أجرة قبل أو لم يجز بان العادة به كثيرا بخلاف ما لو استقل باخذ ذلك بلا اذن منها فله الاجرة لاستعمال ملك  
 الغير بلا اذن ومثل ذلك يثقل في الفرش المتعلقة بها اه ع ش عليه (قوله وملكها أيضا نفقة مصحوبها  
 المملوك لها أو الحرية) عبارة شرح مر وتلك نفقة مملوكها الخادم اه ذكر ان أو أنش لان نفقة الحرية في أوجه

وبارية في الصيف ومثله  
 وخرج من مصحها المكثري  
 ومملوك الزوج فليس له الا  
 اجرة أو الاتفاق عليه بالمال  
 (لا آلة تنظف) لان الاتق  
 به ان يكون أشعث لا تنظف  
 اليه الا عيب (فان كثروا  
 وتأذى بقدره) وجب ان  
 يرفقه بما يزيله من نحو مشط  
 ودهن (و) يجب (اخذام  
 من احتاجت لخدمة لنحو  
 مرض) كهرم وان كانت  
 ممن لم تخدم عادة وتخدم بمن  
 ذكر وان تدر بدق الحاجة  
 (والمسكن والخادم) وهو من  
 زيادتي يجب فيها (امتناع)  
 لا عليك لما مر انه لا يشترط  
 كونها مملوكه (وغيرهما)  
 من نفقة وأدم وكسوة وآلة  
 تنظف وغيره (عليك) ولو بلا  
 صيغة كالكفارة فالزوج  
 الحرة التصرف فيه بأنواع  
 التصرفات بخلاف غيرها  
 وملكها أيضا نفقة مصحوبها  
 المملوك لها أو الحرية ولها ان  
 تتصرف في ذلك وتكفي من  
 مالها (ولو قترن) أي ضيق  
 على نفسها في طعام أو غيره  
 (بما يضر) هما وأحدهما



الوجهين بل تملكها الخادمة كمثل الزوجة نفقة نفقها الكزن لزوجة المطالبة بمطالبة نفقة مخلوكة  
ولامسة: جرة انتهت (قوله أو الحرة) المقسمدان الخادم الحرة تعطى نفقتها اه حل (قوله وتعطى  
الكسوة أول كل سنة أشهر) وهل هي كالنفقة فلا تخامم فيها قبل تمام الفصل كالا تخامم في النفقة في  
اتناء اليوم أو الخادمة من أول الفصل ويحجر الزوج على الدفع حيث تدوير قربان الضرر بتأخير الكسوة  
الى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر اليوم فيه نظر والمجهل الثاني أو ردت ذلك على مر  
فوافق ما استوحته فليراجع قال العمري والظاهر ان هذا التقدير في غالب البسلا الذي تبقى فيها الكسوة  
هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها الكسوة في هذه المدة لفرط الطرارة أو لداءة تباينها وقسلة عاداتها التبت  
عادتهم وكذلك ان كانوا اعدون ما يبقى سنة مثلا كالا كسوة الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسيف المهمة  
فلا شبه اعتبار عادتهم ويغهم من اعتبار العادة انهم لو اعتادوا التجديد كل سنة أشهر مثلا لدفع لها من ذلك  
ما جرت به عادتهم فلم يبق في تلك المدة وجوب تجديد على العادة لانهم لم يعتادوا تجديد من تلك المدة  
دون ما بعدها اه ع ش على مر (قوله وتعطى الكسوة الخ) فان نشرت في اتناء الفصل سقطت كسوته  
فان عادت للطاعة فاجعه ودعا من أول الفصل المستقبل ولا يصح ما بقي من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشور اه  
شرح مر وقوله فان نشرت في اتناء الفصل سقطت كسوته فحينئذ لو كان دفعها اليها قبل النشور واستردها  
لما وطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشور ايسر ذلك عنه لم يقبل ذلك منه الابينة كما علم مما مر أو آخر القسم  
والنشور ومما ياتي في قوله في الفصل الا تخون ثم لو اتفقا على وادعى سقوطه بنشورها فانكرت صدقت  
اه ع ش عليه (تبيينه) سياتي في آخر البيّنات انه لو اختلف الزوجان أو وارثهما أو أحدهما وارث  
الاخر في أمتعة دار فان صلت أحدهما فقط فهو لا فكل تخلف الاخران لم يكن بينة ولا اختصاص بيد  
فان حلفا جاعت بينهما وان نكل أحدهما حلف الاخر وقضى له بما له شيئا مر واعتمده اه قل على  
الجلال (قوله من رقت وجوبها) في حقه ما تعطى كسوة سنة أشهر ابتداء من ذلك الوقت وهذا مشكل  
فان المناسب ل الشتاء غير المناسب للصيف فلو فصل على هذا الوجه قد يكون ملغقا من شتاء وصيف هذا وقال سم  
على حج عبارة شرح الروض فلو عتد عليها في اتناء أحدهما حكمه به لم مما ياتي في نظير من النفقة أول  
الباب الا آتى اه وأشار بما ياتي الى ما قدمه الشرح في قول المصنف على معسر زوجته كل يوم عن الاسنوي  
فيما لو حصل التمكين عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط فليست بالمراد بالقسط هنا  
اه أقول وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع لها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكين ويجب  
قسط ما بقي من القيمة فيشترى لها من جنس الكسوة ما يسلط به والخبر قلها الى تعيينه اه ع ش على مر  
وفي قل على الجلال قوله شتاوهي سنة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبار الفصلان  
وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الاربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو  
الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في اتناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط  
ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويتبدأ بعد تلك البقية فصول كوامل دائما وما ذكره ان ما عبر  
به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة أول كل سنة أشهر من وقت التمكين الذي رد بعضهم  
به على قائل الاول بانه لا يتم وجود تمكين في اتناء فصل لذ كل سنة أشهر من وقت التمكين بحسب فصل  
وهكذا ولم يرد هذا الراد ما لزم على كلامه هذا من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء  
مثلا لزم انه لا يتم السنة أشهر الا نصف فصل الصيف وهكذا فان قال انه يطلب أحد النصفين على الاخر  
فهو تحكم ورجح بلا مرجح وأيضا قد فصل ان ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف ويلزم على  
تغليب نصف الشتاء انه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازما فيه أو بسقطا فيما كان لازما فيه وعلى تغليب نصف

أو الخادم فهذا أهم من قوله  
بما يضرها (منها) من ذلك  
(وتعطى الكسوة أول كل  
سنة أشهر) من كل سنة  
فابتداء إعطائها من وقت  
وجوبها وتعتبر سنة  
أشهر تبعا لروضة كالمها  
أولى من تعبيره بشتاء وصيف  
لما لا يخفى وما يبقى سنة فكثر  
كالفرش والمنشط

الصيف انه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وإن لم يشل بالتعليق  
والحق كل نصف يساقى فصله بطل ما قاله ورجع الى فائل الاول فلعـ مري ان هذا الراد اما جاهل أو غافل أو  
ذاهل حيث لم يميز بين الكلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ (قوله يجدد في وقت  
تجديده عادة كما مر) يؤخذ من وجوب تجديده على الزوج على العادة وجوب اصلاحه المعتاد كالسعي بالتجديد  
اهـ سم على حج ومثل ذلك اصلاح ما أعد له من الاثنية كتنبيض الخماس اهـ ع ش على مر (قوله  
أومات فيها) أي أومات هو لم ترد أفهم قوله لم ترد ان محصل ذلك بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبضها  
وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة على ما يحته ابن الرفعة ونقل عن الصيمري لكن المعتقد  
كما أفق به المصنف رحمه الله وجوبها كلها وان ماتت أول الفصل وسبقه الى نحوه الروياني واعتاده جمع  
متأخرون كالاذري والبلقيني وأطال في الانتصار له قال ولا يهول عليه بانها كيف تجب كلها بعد مضي لحظة  
من الفصل لان ذلك جعل وقتاً لا يجاب فلم يفرق الحال بين قليل الزمان وطويله أي ومن ثم ملكتها بالقبض  
وجاز لها النصف فيها بل لو أعطاهما نفقة وكسوة مستقبلة جاز وملكها بالقبض كتجميع الزكاة ويستردان  
حاصل مانع ولا ينافي ما ذكر من القياس على تجيل الزكاة قولهم ما وجب بسببين امتنع تقديمه عليهما مع ان  
المتبادر منه امتناع ما زاد على يوم أو فصل لعدم وجود شيء من سببه لان النكاح سبب أول خارج حيثما التجميع  
مطلقاً اهـ شرح مر (قوله أول يكس مدة فدين) عبارة أصله مع شرح مر ولولم يكسها أو ينفقها مدة  
مع تمكينها فيها فدين عن جميع المدة الماضية لها عليه ان قلنا عليك لانها استحققت ذلك في ذمتها اما الانحدام  
في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيها بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى انتهت  
\*(فصل) في وجوب المؤن أي المتقدمة بأنواعها العشرة وموجب الكل شيء واحد وهو التمكين فلذلك  
أفردناه والمسقطات فتمتع مدته من نشور وسفر واشتغال بنقل مطلق وقضاء موسع بعدم تنعنه فلذلك جمع  
المسقطات اهـ وقوله ومسقطاتها أي وما يذ كر معها من قوله ولرجهية مؤن غير تنظف الى آخر الفصل (قوله  
على مامر) أي على التفصيل المار في الأنواع العشرة أي من وجوبها يوماً بيوم في ثلاثة منها وهي الطعام  
والادم واللحم أو كل ستة أشهر في كل واحد منها وهي الكسوة أو كل وقت اعتد فيه التجديد وذلك في أربعة  
منها وهي ما تقعد عليه وما تنام عليه وتتغطي به وآله الاكل والشرب والطبخ وآله التنظيف أو دائماً وذلك في  
اثنين منها الاسكان والانحدام اهـ شرح مر بنوع تصرف وإيضاح وقوله بالتمكين أي المستند للعقد  
وقوله لا بالعقد أي وحده (قوله ولو على صغير) هذه الغاية للرد على من قال لا تجب عليه لانه لا يستمتع بها بسبب  
هو معذوره اهـ من شرح مر وكذلك قوله الا صغيرة للرد أيضاً على من قال تجب لها المؤن وعبارة أصله  
مع شرح مر والاطهر انه لا نفقة ولا مؤنة لصغيرة لا تحتل الوطء وان سلمته لان تعذر وطئها المعنى قائم بها  
فليست أهلاً للتمتع والثاني لها النفقة لانها حست عنده وفوات الاستمتاع بسبب هي فيه معذورة كالمرضة  
والرتقاء وفرق الاول بما مر في التعليل والاطهر انها تجب لكـ برة أي لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كلاً هو ظاهر  
على صغير لا يمكن وطؤها اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته والثاني لا تجب لانه لا يستمتع بها بسبب هو  
معذوره فيه فلا يلزمه غرم انتهت (قوله بالتمكين) أي التام ويثبت بالاقرار من الزوج أو بينة أو بانها في  
غيبة مبالغة لاطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك ونحو ج بالتام ولو مكنته ليل فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً  
فلا نفقة لها اهـ شرح مر وقوله أو في دار مخصوصة أي ولم يستمتع بها فيها أو في الوقت الذي سلمت فيه  
والاوجب كالمسافر معه بلا اذنه ولكنه تمتع بها في السفر لان تمتعها في الدار المذكورة رضائنه باقامتها فيها  
اهـ ع ش عليه ويبحث الاسنوي انه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب قال الشيخ  
والظاهر ان مراده وجوبها بالتسقط ولو حصل ذلك وقت الظهر فينبغي وجوبها كذلك من حيث هو مخالف للقياس

يجدد في وقت تجديده عادة كما  
مر (فان تلفت فيها) أي في  
الستة الأشهر ولو بلا تقصير  
(لم تبدل أو ماتت) فيها (لم  
ترد أو لم يكس مدة فدين) عليه  
بمضاء في الثلاثة على ان الكسوة  
تمليك لا امتناع

\*(فصل) في وجوب المؤن  
ومسقطاتها \*(تجب المؤن)  
على مامر (ولو على صغير)  
لا يمكنه وطء (للاصغيرة)  
لا توطأ (بالتمكن) لا بالعقد



فرجع عدم وجوب القسط مطلقا والاوجه ان المراد بانقسط توزيعها على الليل والنهار فتجب حصة ما مكنته من ذلك تعطادا لا على اليوم فقط ولا على وقت الغداء والعشاء بل قول الاسنوي بالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه اذا الظاهر ان مراده وجوبها بالقسط لا مطلقا كما فاده الشيخ ولا ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم باليلته بنشور نافذة ولا توزع على زمانى الطاعة والنشور لانها لا تجزأ ومن ثم سلمت دفعة فلم تفرق غدوة وعشية لا يمكن الفرق بانه تخال هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معها التعديها غالبا بخلافه ثم فانه لا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعدمه اذ لا تعدى هنا أصلا وقياس ذلك انها لو منعت من التمكين بلا عذر ثم سلمت اثناء اليوم مثلا لم توزع وسماي عن الاذرعى ما يؤيده قال البلقيني ومقتضى كلام الراغبى في الفسخ بالا عسار ان ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده كمر وسببه ان عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله فلو كان ليلة النفقة تابعة لايامها اه شرح مر (قوله بالتمكين) أى يوم ما يوم فلا يجب عليه دفعها اليها عند السفر بل اما ذلك أو يدفع ذلك لمن يوفق به لينفق عليها كذلك فعلم ان لها أن تطالبه بكفايتها عند سفره لانها بحسب حاله وبذلك فارقت المدين الذي عليه دينه وحل حيث قالوا ليس الدائن مطالبته وان كان يحل عقب الخروج اه حل (قوله بالتمكين) فان حصل التمكين في الاثناء وجب القسط باعتبار اليوم واليلة ان كان غير مسبوق بنشور فان كان مسبوقا بنشور فنقل عن شيخنا انه لا يجب القسط لانه مسقط للجميع اه حل لمخصا ومثله سمع عن مر وقيل التمكين لانه ونة لها ولو عذرت وعبارة عرش في كتاب الصدقات على قول المنهاج ولا يسلم مسقط ولا مريضة حتى يزول مانع وطء قوله حتى يزول مانع وطء الخ أى ولا نفقة لها لعدم التمكين وينبغي ان مثلهما من استتمهت لخصوت تنظف وكل من عذرت في عدم التمكين انتهت وفي حج هنالك ان الزوج لو عرضت عليه المريضة ليس له الامتناع من تسلمها بخلاف ما لو عرضت عليه الصغيرة فله الامتناع منه اه (قوله لانه وجب المهر الخ) عبارة في شرح الروض لا بالعقد لانها مجهولة الجملة والعقد لا يوجب ما لا مجهولا ولانه وجب المهر وهو لا يوجب الخ انتهت يعني ان العقد سبب لوجوبه واما تسليمه فلا يجب الا ان أطاقت الوطء اه حل وعبارة عرش على مر قوله لانه وجب المهر الخ ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيقه ومعنى وجوبه بالعقد حديثه انه لو مات أحدهما قبل التمكين استقر المهر وأطلقها قبل الدخول استقر النصف انتهت (قوله والعقد لا يوجب عوضين) كان المقام للاضمار اه شيخنا بل ولا للاضمار بل كن يقول فلا يوجب عوضين مختلفين (قوله لتعذر الوطء لعنى فيها كالناشزة) بخلاف المريضة والرتقاء فان المرض يطرأ وزول والرتق مانع دائم قدره حتى به ويشق معه ترك النفقة ان التمتع بغير الوطء لا يغون فيهما كما مر اه شرح الروض (قوله ومعهصر) أى مراهق وهي ما قارب البلوغ وعبارة حل المعصر بمثابة المراهق في الذكر لانه يقال صبي مراهق وصبيته معصر ولا يقال مراهقة انتهت ومثله في شرح مر (قوله نعم لوسات المعصر الخ) الاوجه ان عرضها نفسها عليه غير شرط بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها الزمها موتها ونجسها كما قاله الاذرعى ان نقلها المنزل ليس بشرط أيضا بل بشرط التسليم التام وكذا يجب المأوى بتسليم البالغة نفسها لزوج مراهق فتسلمها وان لم يأذن وليه لانها بدأ عليها اه شرح مر وقوله بل متى تسلمها الخ وعلى هذا فالقياس انه لو سلم المجنونة بنفسه كفى في وجوب نفقتها وقوله وكذا يجب بتسليم البالغة نفسها قضيتها المراهقة لو سلمت نفسها المراهق وتسلمها لا يعتد به وقضية قوله لانها بدأ عليها خلافا اه عرش عليه (قوله ان تقول له المكافاة) أى ولو سفيهة فتتمكين السفيهة معتبر فقوله أولى غيرهما المراد بالغير الصغيرة والمجنونة اه رشدي وعرش على مر (قوله أولى غيرهما) قضية هذا أن غير المجنونة لا يعتد بعرض وليها وان زوجت بالاجبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من ان المراهق سيما البكر انما يشكك في شأنه زواجهما ولياؤها اه عرش على مر (قوله متى دفعت المهر) أى الحال ونخرج

لانه وجب المهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين وانما لم تجب للصغيرة لتعذر الوطء لعنى فيها كالناشزة بخلاف الصغيرة اذا المانع من جهتها (والعبرة في تمكين المجنونة ومعهصر بتسكين وليهما) لهما لانه المخاطب بذلك نعم لوسات المعصر نفسها فتسلمها الزوج ونقلها الى مسكنه وجبت المأوى ويكفى في التمكين ان تقول المكافاة أو السكرى أو ولي غيرهما متى دفعت المهر مكنت

به ما اعتيد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحمام وتجهيد ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا  
 للمرأة بل امتناعها لاجل مانع من التمكين فلا تسحق نفقة ولا غيرها وما اعتيد دفعه أيضا لاهل الزوج فلا  
 يكون الامتناع لاجل عذرها في التمكين اه ع ش على مر (قوله متى دفعت المهر الخ) يفهم من هذه  
 العبارة انه يجوز لها ولوليها حبس نفسها لاجل قبض الصداق ولا تكون بذلك ناشرة نقوله فيما سيأتي وتسهطا  
 بنشور كمنع تمنع محله اذ لم يكن المنع جائزا لها وعبارته في كتاب الصداق ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل  
 ملكته بنكاح انتهت وفي الروض وشرحها هنا منه (فرع) واذا جوزت لها حبس نفسها بالصداق  
 بشرطه المذكور في الصداق وهو ان يكون معيناً أو حالاً ولم يدخل بها المستحق نفقة لها وقد تقدم بيانه في كتاب  
 الصداق (قوله عند الاختلاف في التمكين) خرج به الاتفاق والنشور فتصدق الزوجة عند الاختلاف في واحد  
 منهما اه شيخنا (قوله فان عرضت عليه الخ) أي والصورة انه حاضر بالبدلي صرح قوله من بلوغ الخبر وان  
 لم يحضر بخلاف ما اذا كان غائباً فلا بد من حضوره بالفعل اه شيخنا أي أو مضى زمن يمكن فيه حضوره ولم  
 يحضر كما أشار له المتن بقوله فان غاب الخ اه (قوله فان عرضت عليه الخ) أي ان كان مكافواً لافعل وليه فان لم  
 تعرض عليه مدة فلا نفقة لهما أي في تلك المدة وان لم يطلبها ولم تعلم بالعقد كان زوجت بالاجبار كما هو ظاهر  
 لعدم التمكين اه شرح مر (قوله من حين بلوغ الخبر) ظاهره وان لم يحضر زمن يمكن فيه الوصول اليها  
 وسيأتي في الغائب اعتبار الوصول اليها اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله من حين بلوغ  
 الخبر) أي ان كان المخبر ثقة أو صدق الزوج ويصدق في عدم تصديقه لمخير اه قل على الجلال (قوله  
 ابتداء) أي قبل التمكين يدل عليه ما بعده وقوله ثم نشوزها قيد بذلك لاحتياج في اثبات المؤنة لرفع القاضى  
 والافتراض من على الطاعة كانت المؤنة مستمرة وقوله وقد رفعت الامر معطوف على كل من قوله بعد تمكينها  
 وقوله ابتداء (قوله كتب القاضي) أي وجوباً به حكمه بانها طائفة اه شيخنا (قوله فيجب عليها) بالنصب  
 عطفاً على لبعلم ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف اه ع ش على مر (قوله ليتسماها الخ) عبارة  
 أصله مع شرح مر فيجب عليها أي يوكل من يتسماها ويحملها اه انتهت (قوله من حين التسليم) أي بوصول  
 أو وصول نائبه فلا تسحق النفقة في مدة المجيء اليها عادة اه حل (قوله فان أبي ذلك) أي مع قدرته عليه اما اذا  
 منعه من السير والتوكيل عذر فلا يفرض عليه شيء لانه لا تقصيره اه شرح مر وقوله فلا يفرض عليه شيء  
 أي ولو فرض القاضي لظن عدم العذر فإن خلافه لم يصح فرضه وينبغي انه لو ادعى العذر وانكرت انه لا يقبل  
 منه الابينة لمسهولة اقامتها اه ع ش عليه (فايدة) سئل شيخنا الشهاب مر عن امرأة غاب عنها زوجها وزل  
 معها أولاد أصغار ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها منفقاً وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرن الى حاكم  
 شرعي وانتهت له ذلك وشكت وتضررت وطابت منه ان يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم  
 عن نفقتهم نقداً معيناً في كل يوم واذن لها في اتفاق ذلك عاينها وعلى أولادها أو في الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ  
 من ماله والرجوع عليه بذلك لتوقيات ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيحان واذا قدر الزوج لزوجته تقدير  
 كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق الانكحة ومعت على ذلك مدقوطاً بالثبوت بما قدر لها من تلك  
 المدقودات عتبه عليه عند حاكم شافعي واعترف به وألزمه به فهل الزامه صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وزل  
 زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعي ان يقدر لها عن كسوتها الماضية التي دخلت على  
 استحقاقها نقداً واجابها كذلك وقدره اه كتحفل القضية الآن فهل له ذلك أم لا وهل ما فعله القضاة من  
 الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عند انقيصة أو الحضور نقداً صحيح أم لا فاجاب تقدير الحاكم  
 في المسائل الثلاث صحيح اذ الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه سم  
 على حج وقد يتوقف في بعض ذلك اذ لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلة كما تقدم وعبرة سم على

(وحالف الزوج) عند  
 الاختلاف في التمكين (على  
 عدمه) فيصدق فيه لانه  
 الاصل والتجليف من زيادتي  
 (فان عرضت عليه) بلن  
 عرضت المكافاة أو السكوى  
 نفسها عليه كان بعثت اليه  
 الى مسالمة نفسي اليك أو  
 عرض المجنونة أو المعسر  
 ولهما عليه ولو بالبعث  
 اليه (وجبت) وثم (من)  
 حين (بلوغ الخبر) له (فان  
 غاب) الزوج عن بلدها  
 ابتداء أو بعد تمكينها ثم  
 نشوزها وقد رفعت الامر  
 الى القاضي (وأظهرته  
 التسليم كتب القاضي  
 لقاضى بلده ليعلمه) بالحل  
 (فيجب) لها حالا (ولو  
 بناتيه) ليتسماها وتجب  
 المؤن من حين التسليم اذ  
 بذلك يحصل التمكين (فان  
 أبي ذلك) (ومضى زمن)  
 امكان (وصوله) اليها



المنهج \* (فرع) \* اذا تراضيا ان يقر القاضي لهما ادراهم عن الكسوة مثلا جازا اذا حكم بشئ لزم  
 مادام رضاها بذلك حتى اذا مضى زمن استقرار واجبه بمقتضى التقرير فيلزم بدفعه فاذا رجعا أو أحدهما عن  
 التقرير ارتفع حكمه من حين الرجوع لانها مضى أيضا قاله مر ثم ذكر ما يخالف ذلك وانه ينبغي انه اذا  
 قبضت لزم والافسلا وان الحكم بذلك ليس حكما حقيقيا وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله فرضها  
 القاضي في ماله) أي النفقة الواجبة على المعسر حيث لم يعلم انه بخلافه وكتب أيضا قوله فرضها القاضي فرض  
 القاضي ليس بشرط في وجوب النفقة بل يجب ببلوغ الخبر ومضى مدة امكان الوصول اليها إعادة اه حل  
 (قوله فان جهل موضعه الخ) هذا محترز لقول المتن الى القاضي ببلده المشعر بانه علم له بلد وصل اليه وقوله من ياديه  
 أي الغائب (قوله وينادي باسمه) عطف تفسير (قوله وأخذ منها كفلا) أي يكفل بدنها بسبب ما يصرفه  
 ليحضرها اذا تبين عدم استحقاقها اه حل وفي ع ش على مر ان أخذ الكفيل واجب ثم قال  
 والظاهر انه يأخذ قبل ان يصرف لها ويشكل بأنه ضمان بالموجب فان قلت هو من ضمان الدرك المتقدم  
 قلت ليس كذلك لما تقدم ان ضمان الدرك انما يكون بعد قبض المقابل وليس هذا كذلك اللهم الا ان يقال  
 ان هذا مستثنى اه والظاهر ان الايراد من أصله لا يرد لان هذا من قبيل ضمان الحاضر لا من ضمان  
 الدين يدل على هذا قول الحلي أي يكفل بدنها بسبب ما يصرفه ليحضرها اذا تبين عدم استحقاقها (قوله وتسقط  
 بنشور) أي ولو في بعض اليوم مالم يستمتع بها فيه ولو لحظة فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على النشور  
 وجبت لها النفقة يومها واوليتها كما صدر به مر في شرحه وظاهره اعتماده فهذا تفصيل حسن فليتفطن له  
 قررهم شيخنا العثماني والعزيرى وخالف الحلي وقال لا يجب لها الا قدر زمن الاستمتاع فقط وعبارة مر  
 ولو امتنعت من النفقة لم تجب مؤنتها الا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها ههنا وعن  
 النفقة حيث تدأى كانه عقاقير النفقة ورضى ببقائها في محلها كما في الجواهر وغررها عن الماوردي وأقره  
 وأفتى به الوالد وما مر في مسافرتهم معه بغير اذنه من وجوب نفقتها بمكينها وان أثبت بعصيانه صريح فيه وقضيته  
 حريان ذلك في سائر صور النشور وظاهر كلام الماوردي انها لا تجب الا زمن التمتع دون غيره نعم يكفي  
 في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اه بالحرف لكن كتب المحشى على قوله وظاهر كلام  
 الماوردي الخ معتمد وكذا على قوله نعم الخ فليتأمل ذلك فانه ينافي بالتقرير السابق اه ولو جهل سقوطها  
 بالنشور فاتفق رجوع عاينها ان كان ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره وانما يرجع من نكح أو اشترى  
 فاسدا وان جهل ذلك أي وان لم يستمتع بها لانه شرع في عقدهما على انه يضمن ذلك بوضع البدل وكذلك هنا  
 اه شرح مر وقوله ولو جهل سقوطها وماله ما لو جهل نشورها فاتفق ثم تبين له الحال بعد اه ع ش  
 عليه (قوله وتسقط مؤنتها) أي مؤنتها العشرة المتقدمة فكما تسقط بالنشور وما بعده اه وعبارة ج  
 وتسقط المؤن كلها بنشور منها حتى لو نشرت اثناء يوم اوليلة سقطت نفقته الواجبة بغيره أو اثناء فصل سقطت  
 كسوته الواجبة باوله ويعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل كسوة النشور بالاولى انتهت وكتب عليه  
 سم قوله حتى لو نشرت اثناء يوم الخ بقى النشور بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاواني ورجبة  
 البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشور ولو لحظة في مدة بقائها أو كيف الحال ولا ذرعى فيه تردد واحتمالات  
 تراجع ويحرج الترجيح وبقى سكن المسكن فانظر ما يسقط منه بالنشور هل سكن ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل  
 أو زمن النشور فقط حتى لو أطاعت بعد لحظة استحقته لانه غير مقدر بزمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكن  
 اليوم والليلة الواقع فيهما النشور اه مر اه (قوله ولو في بعض اليوم) أي وان رجعت للطاعة في نفسه وكذا يقال  
 في بعض الليل فتنشور لحظة في الليلة أو اليوم سقطت نفقة اليوم بتمامها وكذا كسوة الفصل بتمامها وهذا  
 كما مالم يتمتع بها فان تمتع بها ولو لحظة لم تسقط بل تجب نفقة اليوم بكاملها وكسوة الفصل بكاملها على معتمد مر

(فرضها القاضي) في ماله  
 وجعل كالتسليم لها لان المانع  
 منه فان جهل موضعه كتب  
 القاضي لفضة البلاد الذين  
 ترد عليهم القوافل من بلده  
 عادة ليطلب وينادي باسمه  
 فان لم يظهر فرضها القاضي  
 في ماله الحاضر وأخذ منها  
 كفلا بما يصرفه اليها  
 لاحتمال موته أو طلاقه  
 (وتسقط مؤنتها) بنشور  
 أي خروج عن طاعة الزوج  
 ولو في بعض اليوم وان لم تأثم  
 كصغيرة ومجنونة والنشور

وان قيل بالتقسيم على زمن التمتع وغيره اه شخنا وفي قل على الجلال ولا تعود بعودها للطاعة في بقية  
 الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع بها على التمتع كما تقدم اه (قوله كنع تمتع) قال الامام الان كان امتناع دلال  
 اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله كنع تمتع) ولو بجسها طمأ أو بحق وان كان الحائض هو الزوج  
 كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بجسها ولو بحق الحيولة  
 بينه وبينها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أو باعتدادها بطه شبهة ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه  
 ولو لغيره لانه كما هو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمقصود ان لا يكون السفر في البحر الملح ما لم تغلب فيه  
 السلامة ولم يخش من ركوبه مجذورتهم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة اه شرح مر (قوله ولو بلس) أي أو نظر  
 كان غطت وجهها أو تولى عنه وان مكنته من الجماع اه شرح مر (قوله كعبالة) وكبحر أو صنان بها  
 أو جراحة بفرجها أو علمت انه متى لمسها واقعها بخلاف منعها من التمتع لئلا يكون عذرا فيجب عليها  
 تمكينه وان كان به ذلك (قوله كعبالة) هو مثال للعذر لكن بغير اللبس اذا كعبالة ليست عذرا في منع اللبس  
 فلا حاجة للاعتراض اه وتثبت العباله باربع نسوة فان لم تكن معرفتها لا ينظر من اليها مكشوف في الفرجين حال  
 انتشاره ضوه جاز يشهدن وليس لها امتناع من الزفاف لعباله بخلاف المرض لتوقع شهادته اه شرح مر  
 وسكت عن بيان ما يثبت به المرض والقياس انه لا يثبت الا برجلين من الاطباء لانه مما تطلع عليه الرجال غالبا  
 اه ع ش عليه وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره بقاءه ازاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة  
 اه ع ش على مر (قوله بفتح العين) والرجل يقال له عبل بفتح العين وسكون الباء اه شرح الروض وفي  
 المصباح عبل الشيء عباله فهو عبل مثل ختم ضخامة فهو ختم ورتا ومعنى ورجل عبل التراجع فخم النزاع وامرأة  
 عباله تامة الخلق والعبال بوزن سلام الورد الجلبى اه (قوله لانه اما عذر دائم) أي كالعباله أو يطرأ ويحول  
 كالحيض والنفاس اه شخنا وقوله ويمكن التمتع به من بعض الوجوه وهذا فارق ما لو غصبت بالغين  
 المجتمعات والصاد المهملة حيث تسقط نفقتها وعبارة شرح الروض وفارق ما لو غصبت بغير وجهها عن قبضة الزوج  
 وفوان التمتع بالسكينة انتهت (قوله وتكره بلاذن) أخذ الرافعي وغيره من كلام الامام ان لها اعتماد  
 العرف الدال على رضا مثاله بمثل الخروج الذي تريده نعم لو علم مخالفتها لامثاله في ذلك فلا ولو نشرته كان خرجت  
 من بيته أو منعتة تمتعها بما عاقب فاطاعت في غيبته بخعودها لبيتة لم تجبه ونهاها دام غائبا لم يخرج وجهها عن  
 قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يخصلان مع الغيبة فبه فارق نشوزها بالردة فانه يزول باسلامها مطلقا  
 لزوال المسقط وأخذ منه الاذرى انها لو نشرته في المنزل ولم تخرج منه كان منعته نفسها وغاب عنها ثم عادت  
 للطاعة عادت نفقتها من غير فاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلبى والنشوز الخلقى  
 والوجه ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلبى وانما قلنا بذلك لان عودها  
 للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر والاقرب كما هو قياس ما مر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كاعلامه  
 وطريقها في عود الاستحقاق ان يكتب الحاكم كما سبق في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد وأرسل من تسلمها أو ترك  
 ذلك لغير عذر عاذا الاستحقاق ولو التمس زوجة غائب من الحاكم ان يفرض لها فرضا عليه اعتبر بثبوت النكاح  
 واقامتها في مسكنها وحلقها على استحقاق النفقة وانهم لم تقبض منه نفقة مستقبلة فيستدبر فرض لها عليه نفقة معسر  
 حيث لم يثبت له انه غير هو الاوجه حمل ذلك على ما اذا كان له مال حاضر بالبلد تر بد الاخذ منه والا فلا فائدة  
 للفرض الا ان يقال يحتمل ظهور مال له تأخذ منه من غير احتياج لرفع له اه شرح مر (قوله وتكره خروج  
 من مسكنها) أي طائفة أو مكرهه بحق والام تسقط ونهاها لعذر اه قل على الجلال (قوله وتكره خروج من  
 من مسكنها بلاذن) لو خرجت منه بغير وجهها بخلاف ما لو حبست ظمنا فلا يجب لان الحيولة أقوى وما  
 في شرح الروض في سياق عدم السقوط من قوله ولو غصبا ينبغي أن لا يكون بالغين والصاد المهملة حتى يخالف

(كنع تمتع) ولو بلس (الا  
 لعذر كعبالة) فيه بفتح العين  
 وهي كسر اللام كبريحيث لا  
 تحتمل الزوجة (ومرض) بها  
 (يضره الوطء) وحيض  
 ونفاس فلا تسقط المؤن لانه  
 اما عذر دائم أو يطرأ ويحول  
 وهي معذرة فيه وقد حصل  
 التسليم الممكن ويمكن  
 التمتع به من بعض الوجوه  
 (وتكره خروج) من مسكنها (بلا  
 اذن) منه لان عليها حق  
 الحبس في مقابلة وجوب



ماؤن (الا) خروجاً (اعذر خوف) من ان دام ٥٠٢ المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها وقول اعذر أعم مما ذكره

ما ذكرنا بل ينبغي أن يكون بالغين والصادق المجتهدين اه سم (قوله الا خروجاً اعذر) ويقبل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على ذلك اه حل (قوله وكاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها) أي استفتاء لامر تحتاج اليه بخصوصه وأرادت السؤال عنه أو تعلمه أما إذا أرادت الحضور لمجلس علم الاستفتاء أحكاماً تتفع به من غير احتياج اليها حالاً أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذراً اه ع ش على مر (قوله ولخو زيارة في غيبته) وظاهر ان محل ذلك لم يغنها من الخروج قبل سفره أو يرسل لها بالمنع اه شرح مر (قوله ولخو زيارة) يخرج به الخروج لموت أبيها أو شهود جنازته اه زى وفي قل على الجلال قوله كعبادتهم قال شيخنا مر وكذا تشييع جنازتهم ومخالفة شيخنا زى ولو في نحو أبيها كاف عنده استصائية وخروج بما ذكره خروجها لزيارة قبورهم فلا يجوز كغيرهم (قوله في غيبته) أي ولم يغنها عن ذلك بان علمت رضاه وكانت عادة أمثالها ذلك اه عزيزي (قوله لاهلها) أي محارم أو غيرهم وقيد الزكشي بالمحارم قال ج وهو متجه بخلاف الاجانب ولو لم ير ان خلافاً في الميرى اه حل (قوله في غيبته) أي عن البلد ولم يغنها عن الخروج ولم تلم عدم رضاه بذلك الا ان دل العرف على جواز ذلك وما نقل عن شرح التنبية للعموى من انه ليس لها الخروج موت أبيها أو لشهود جنازته محمول عند شيخنا على الزوج الحاضر في البلد لتمكينا من استئذانه وقرار الزبادي ان خروجها لموت أبيها أو لتشيع جنازته مسقط لفتتها حر اه حل وينبغي ان مثل غيبته عن البلد خروجها مع حضوره حيث اقتضى العرف رضاه بمثل ذلك ومن ذلك ما لو جرت عادته بانه اذا خرج لا يرجع الى آخر النهار مثلاً لانها الخروج للعبادة ونحوها اذا كانت ترجع الى بيتها قبل عودته وعلمت منه الرضا بذلك اه ع ش على مر (قوله ولو في حاجتها) غايته في النفي وغرضه بها التمهيد للمناقشة الاصل التي ذكرها بقوله وكلامى أولاً الخ لكن كان عليه ان يبدل هذه الغاية فيقول ولو في حاجة ثالث بدليل ما ذكره في المناقشة لان صورة سفرها لحاجتها هي التي في عبارة الاصل وعادته انه يغني عما كنت عنه عبارة الاصل اه ذاقوله وكلامى أولاً أي وهو النفي بقوله لاهلها مع قوله حاجة ثالث أي كما انه شامل لسفرها لحاجتها وأما سفرها لحاجة الزوج فقد ذكره بقوله أو بآذنه لحاجته موقوفه بخلاف كلامه أي فانه قاصر على صورة سفرها لحاجتها وعبارته وسفرها لحاجتها بسقط في الاظهر انتهت (قوله ولم يقدر على رد المال) ليس بقيد بل مني نعمها عن الخروج فخرجت فمناشزة فسد على ردها أولاً اه شيخنا وعبارته شرح مر والاقرب ان هذا مجرد تصوير لا قيد لما من عدم الفرق بين قدرته على ردها للطاعة وان لا انتهت (قوله سقطت مؤنتها) أي ما لم يستمتع بها فان استمتع بها ولو مرة وجبت مؤنتها من حين استمتاعها او بعدها اه عزيزي ويكون تمتعها بها عفواً منه (قوله منعها من ذلك مطلقاً) أي سواء أراد التمتع أولاً وهذا هو المعتمد وعبارته شرح مر وله منعها منه وان لم يرد تمتعها بما يظهر لانه قد تقرر أنه ارادته فيجوزها ساعة فينصرف رانتهت (قوله وله منعها قضاء وسعاً) لم يقل وله قطعاً ان شرع فيه كما قال في النفل فيقتضي هذا الصنيع انه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع كالنفل فله قطعاً بعد الشروع فيه أي حيث كان بغير آذنه اه حل (قوله لامتناعها من التمكين بما فعلته) ولا نظار الى تمكينا من وطنها ولوع الصوم لانه قد يهاب افساد العبادة ومن ثم حره صومها نفلاً أو فرضاً موسعاً وهو حاضر بغير آذنه أو علم رضاه وظاهر امتناعه مطلقاً ان أضرها أو ردها الذي رضاه وأخذ العراقي من هذا التعميل انه لو استغلت في بيته بعمل ولم يمنعها الحياء من تبطيلها كبطاطة بقيت نفقتها وان أمرها بتركها امتنع اذا مانع من تمتعها أي وقت أراد بخلاف تعليمها صغاراً لانها تسحق عادة من أخذها من بينهن وقضاء وطهر منها واذام تنهيه كانه ناشز قولونسكعها صائغاً تطوعاً لم يجبرها على الفطر وفي سقوط نفقتها به وقد رقت اليه وجهان أصحهما عدمه والاقرب ان المراهق الحاصرة كالبالغ لو أرادت صوم

(ولخو زيارة) لاهلها كعبادتهم (في غيبته) تسقط (بسفر ولو بآذنه) لخروجها عن قبضته واقبالها على شأن غيره (لا) ان كانت (معه) ولو في حاجتها وبلا اذن (أو) لم تكن معه وسافرت (بآذنه) لحاجته (ولو مع حاجة غيره) فلا تسقط مؤنتها فيهما لانه الذي اسقط حقه لغرضه في الثانية ولم يمكنها في الاولى لكنها نصي اذا خرجت معه بلا اذن نعم ان منعها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقطت مؤنتها وكلام الاصل يفهم ان سفره معه بغير آذنه بسقط النفقة مطلقاً وليس مراداً وكلامى أولاً شامل لسفرها لحاجة ثالث بخلاف كلامه (كاحرامها) بحج أو عسرة أو مطلقاً (ولو بلا اذن مالم تخرج) فلا تسقط به مؤنتها لانها في قبضته وله تحليلها ان لم يأذن لها فان خرجت فسافرة لحاجتها فسقط مؤنتها لم يكن معها وتعبيرى بما ذكرنا أولى من تقييده بحج أو عسرة (وله منعها نفلاً مطلقاً) من صوم وغـ بـه وقطعه ان شرع فيه لانه ليس بواجب وخم واجب قال الاذرى وتضيعة كلام الجمهور منعها من ذلك مطلقاً قال الماوردي له منعها منه اذا أراد التمتع

رمضان

وهو حسن متعين انتهى ويقاس به ما يأتي (و) له منعها (قضاء وسعاً) من صوم وغيره بان لم تعد بقوته ولم يضق

الوقت لان حقه على الفور وهذا على البرأى (فان أبت) بان فعلته على خلاف منعه (فمنشزة) لامتناعها من التمكين بما فعلته وقول نفلاً مطلقاً

رمضان لانها مأمورة بصومه مضر وبه على تركه والا وجبه تعييد جواز المنع بمن يمكنه لو طء فلا يمنع لتلبس بصوم أو اعتكاف واجبين أو كان محرماً أو مريضاً مدناً أي ثقبلاً مرضه لا يمكنه الوقاع أو مسحاً أو عتيماً أو كانت رتقاء أو قرقاء أو مخيرة كالفأب وأولى لان الغائب قديم ثم إرا فبطاً ولو كان مسافراً من سفر امر خاص في شهر رمضان كان مخرجاً على فعل المكتوبة في أول الوقت وأول لما في التأخير من الخطر على أوجه الاحتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل اه شرح مر (قوله أول من قوله صوم نفل) أي أولوية عموم وإيهام أما الأول فظاهر وأما الثاني فلصدق الصوم بالراتب وقد علمت أنه ليس مراداً اه شيخنا (قوله ودخل فيه) أي في النفل المطلق صوم الاثنين الخ فيه نظراً لأنه راتب اه حل ولكن النفل هو المراد قوله منه هاهنا لتكرره اه (قوله ومثله صوم نذر منشأ بغير اذنه) عبارة شرح مر وله منعها من مذور صوم أو صلاة مطلق ولو قبل النكاح وبأذنه لأنه موسع نعم قياس ما مر في الاعتكاف من انه لو نذر اعتكافاً متتابعاً بغير اذنه ودخلت فيه بأذنه ليس له منعها استثناءً وهذا كذا في منعها من مذور معين نذره بعد النكاح بلا اذن منه بخلاف ما لو نذره قبل النكاح أو بعده بأذنه ومن صوم الكفارة ان لم تعص بسببه انتهت (قوله منشأ بغير اذنه) أي سواء كان مطلقاً أو معيناً كان أو زمان نعم ان شرعت فيه بأذنه فليس له قطعه أما النذر بأذنه فله منعها منه ما لم تشرع فيه أيضاً نعم ليس له منعها من نذر معين أذن لها فيه وفي تعيينه \* (تقيده) \* لا فرق في جميع ما تقدم بينا الباطنة وغيرها ولو اذنت فساد شيء مما لا يمنعها منه أذن لها في قضائه أو أعادته كما مر \* (فرع) \* لو كان النذر قبل النكاح معيناً كالقرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقته له ولا خيار له لوجهه ولو نكح مستأجرة العين لم يمنعها من الاجارة ولا مؤنة لها مدتها قال الماوردي في الحاوي وله الخيار ان جهل افوات التمتع عليه وان رضی المستأجر بتمكينه لأنه وعد لا يلزم وفارق ما مر في نذر الصوم بان هنادي حائلة اه قل على الجلال (قوله وخرج به النفل الراتب) أي ولو أول الوقت ومنعها من تطويله بان زادت على أفضل مجزئ ويحتمل اعتبار أدنى الكمال فيه ما يظهر لانهم راعوا فضيلة أول الوقت فلم تبعدر عاينه هذا أيضاً معلوم ان العبرة في المسائل الختلاف فيها بقدرة لابعيدتها اه شرح مر وقوله ومنعها من تطويله وعليه في فرق بين الراتبة والغرض حيث اعتبر فيه أكمل السنن والا كاد بظلم شأن الغرض فروعاً فيسبغ زيادة الفضيلة اه ع ش عليه (قوله الراتب كسنة الظاهر) ولا فرق في الراتب بين المؤكد وغيره أخذ من اطلاقهم بل ينبغي ان يشمله صلاة العبدین وصلاة الضحى والخسوف والكسوف والاستسقاء وان مثله الاذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العبدین ونحوهما مما يستحب فعله عقب الصلوات اه ع ش على مر (قوله وصوم عرفة) رأيت بخط شيخنا ما نصه ينبغي ان صوم ست شوال بمنزلة صوم عرفة فليس له منعها من تعجيلها حيث قلنا ليس له منعها من تعجيل السنة الراتبة أول وقتها ونجها أنه لو أرادت صوم راتبة في زمن الزفاف انه منعها لان الفطر فيها أفضل اه ومنه نقلت اه شو برى (قوله والاداء أول الوقت) عبارة شرح البهجة للشارح وليس له منعها من فعل المكتوبات والراتب أول الوقت اه وعبرة لروض ولا من تعجيل مكتوبة قال في شرحه وقضية كلامهم انه بمنعها من تعجيل الراتبة مع المكتوبة أول الوقت اه واعتد مر بخلافه وان الراتبة كالمكتوبة اه مر اه سم وعبرة شرح مر والاصح انه لا يمنع من تعجيل مكتوبة أول الوقت لحاجة فضيلته وأخذ منه الزكشي وغيره جواز المنع اذا كان التأخير أفضل لخواير اذ انتهت (قوله ولرجعية مؤن غير تنظف) ولا يسقط ما وجب لها الا بما يسهل طهارة ما يجب لزوجها من وجوبه حتى تقره بانقضاء العدة بوضع الحمل أو غيره فهي المصدقة في استمرار النفقة كما يصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعية اه شرح الروض ولو وقع عليه طلاق باطناً ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم لم يرجع بما أنفق فيه ما يظهر كالتكويح نكاحاً فاسداً بجماع انها فيه ما محبوبه عند مؤن لم يستمتع بها كما اقتضاء اطلاقهم ومحل رجوع من أنفق طناً وجوبه

أولى من قوله صوم نفل ودخل فيه صوم الاثنين والخميس ومثله صوم نذر منشأ بغير اذنه وخرج به النفل الراتب كسنة الظاهر وصوم عرفة وعاشوراء وبالاقضاء الاداء بالموسع المضيق فليس له منعها شيئاً منها التا كذا الراتبة والاداء أول الوقت ولتعين المضيق اصالة (ولرجعية) حرة كانت أو أمة حائلاً أو طهلاً (مؤن غير تنظف) من نفقة وكسوة وغيرهما ببقاء جنس الزوج



حيث لا حبس اه شرح مر وقوله ولو وقع عليه طلاق الخ عمومه يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها  
كان علق طلاقها على فعل شيء ففعلته ولم تعلم به وفي عدم الرجوع عليها بما أنفقته في هذه الحالة نظر ظاهر  
لتدليسها اه ع ش عليه (قوله مؤن غير تنظف) تقدم ان المؤن عشرة أنواع وان مؤن التنظف واحد  
منها فاعدا من التسعة يجب الرجعية وقوله وتجب لحامل أي تجب مؤن الزوجة غير مؤن التنظف فما يجب  
الرجعية من الأنواع التسعة يجب للحامل البائن وما لا يجب للرجعية وهو مؤن التنظف يجب للحامل البائن أخذاً  
من التعليل الذي ذكره في الرجعية بقوله لا تمتنع الزوج عنها وقوله ومؤنة عدة الخ زاجع لكل من الرجعية  
والحامل البائن وقد علمت ان مؤنة العدة تشمل الأنواع التسعة وقوله ولا يجب دفعها الخ خاص بالبائن  
الحامل كلاً يخفى (قوله وسلطنته) عطف سبب على سبب اه ع ش (قوله بخلاف مؤن تنظفها) الا ان  
إذا ما الوسخ قطع على ما تدفع به ذلك اه حل (قوله فلو أنفق لظن حمل) أي أنفق على الرجعية وفيه ان  
الرجعية تجب نفقتها وان لم تكن حاملاً فكيف يقول لظن حمل وأجيب بان صورة المسئلة انه  
أنفق عليها زيادة على عدتها بدليل قوله استرد ما بعد عدتها (قوله استرد ما بعد عدتها) أي حيث لم يوجد منه  
حبس لها والا فلا رجوع اه حل بان جهل وقوع الطلاق كما تقدم (قوله وتجب لحامل) هل وان مات  
الحمل في بطنها أو ينقطع بموته وجوبها بقياس عدم انقضاء عدتها بموته وجوبها لانهم لم تنزل في العدة الى أن  
تلقب ولعل هذا هو الوجه وان أمكن الفرق فليراجع لكاتبه ثم رأيت سم بسط الكلام على ذلك في باب  
العدم من حاشية التحفة فراجع اه شوبري (قوله وتجب لحامل) وفي الأنوار ولونشرت الحامل سقطت  
نفقتها اه بر اه سم (قوله لا ية وان كن أولات حمل الخ) ولانه كالمستمتع برحماً لا اشتغاله بمائه اه  
شرح مر وفي الاستدلال بالآية تصور لان فيها النفقة وليس فيها الكسوة وأجيب بان النفقة اذا أطلقت  
فأراد بها المؤن فتشمل الكسوة كما قاله ع ش على مر (قوله بسبب الحمل) ظاهره ولو مات في بطنها ومكث  
فوق أربع سنين من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشوز كالمخرج من المسكن لغير حاجة اه حل  
(قوله لا للحمل) رد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وفي قول للحمل اتوقف الوجوب عليه فعلى  
الاول لا تجب لحامل عن شبهة أونكاح فاسد ولا عن عدة وفاة والله أعلم اه وفي قل على الجلال \* (فرع) \*  
لو أعتق أم ولده الحامل لزمه نفقتها حتى تضع أو أعتق مملوكه الحامل منه فلا شيء عليه لها وفي الروض وشرحه  
\* (فرع) \* لا نفقة لحامل منه مملوكه له اعتمها بناء على انها الحامل قال البلقيني نقلاً عن النص لو أعتق أم ولده  
حاملاً فعليه نفقتها حتى تضع قال ويمكن تقريره على ان الحمل ويحتمل الاطلاق وهو الاصح من جهة قولنا  
النفقة للحامل بسبب الحمل معناه يستمر ما كان قبل زوال العلة المستحقة بسبب الحمل وهو موجود في أم الولد  
فان نفقتها كانت واجبة قبل العتق فاذا عتقت وهي حامل لزمته كالبائن الحامل انتهت (قوله لانها لو كانت له الخ)  
أي واللازم باطل لانه في البطن لا يتناول شيئاً يوصله قربه اليه سواء باطل اللازم بطل المزموم واذا بطل المزموم  
ثبت نقيضه وهو كونها لها فردا للشارح بهذا الاستدلال بقياس الخلف اه شيخنا (قوله ولانها تجب على  
الموسر والمعسر الخ) أي ولانها تسقط بالنشوز كما تمتنعها من السكنى في لائق بها عيونه لها وخرجها منه من غير  
عذر ولا تسقط بمضي الزمان ولا بموته في اثنتاه على الراجح اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه شرح  
مر (قوله لا عن شبهة) فلا تجب على الواطئ ولا على الزوج مدة عدة الشبهة لو كانت منكوحه اه قل  
على الجلال (قوله لانه) أي الفسخ المذكور يرفع العقم من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح انه يرفع العقم  
من حينه ومع ذلك لا تسحق اه حل (قوله أيضاً من أصله) والمعتمد انه يرفع من حينه كما قدمه هو مرارا  
فالتعليل ضعيف وان كان الحكم مسلماً اه شيخنا (قوله ولا عن وفاة) أي وان انتقلت اليها كرجعية  
بخلاف بائن حامل قبل موته فلا تسقط لانها لا تنقل فليست معتدة وفاة كما تقدم اه قل على الجلال (قوله

عليها وسلطنته بخلاف مؤن  
تنظفها لا تمتنع الزوج  
تحتها (فلو أنفق) مثلاً (لظن  
بحمل فأنكح) بان بائن سائلاً  
(استرد ما) أنفقته (بعد)  
انقضاء (عدتها) لتبين خطأ  
الظن وتصديق قدر أقرائها  
بيمينها ان كذبها والا فلا يمين  
(ولا مؤنة) من نفقة وكسوة  
(لحامل بائن) ولو بفسخ أو  
وفاة لا تنفاه سلطنة الزوج  
عليها (وتجب لحامل) لا ية  
وان كن أولات حمل (لها)  
أي لنفسها بسبب الحمل  
لا للحمل لانها لو كانت له  
لنقدرت بقدر كفايته ولا لها  
تجب على الموسر والمعسر  
ولو كانت له لما وجبت على  
المعسر (لا) لحامل معتدة  
(عن) وطء (شبهة) ولو  
بنكاح فاسد (و) لا عن  
(فسخ بخارن) له عدة لانه  
يرفع العقم من أصله بخلاف  
الفسخ والانفساخ بعارض  
كرد أو رضاع وهذه من  
زيادتي (و) لا عن (وفاة)  
لغير ليس للحامل المتوفى عنها  
زوجها نفقة واه المارطاني  
بإسناد صحيح ولانها بائن بالوفاة  
والقريب تسقط مؤنتها  
وانما لم تسقط فيما التوفى  
بعديينوتها لانها وجبت  
قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في  
الدوام لانه أقوى من الابتداء  
ولما مر من ان البائن لا تنتقل  
الى عدة الوفاة

وأما سكنها الخ) هذا تقييد لقوله فيما سبق ولا مؤنة لحائل بأن أي لا مؤنة غير السكني أما هي فقد تقدم أنها  
تجب لكل معتدة عن فرقته وأشار لهذا التقييد هنا بقوله من نفقة وكسوة (قوله ولا يجب دفعها لها إلا بظهور  
حل) ويكنى فيه شهادة النساء ولو قبل ستة أشهر ولو أنفق بطن الحمل فبان خلافه يرجع عليها والقول في تأخر تاريخ  
الوضع قول مدعيه فلو قالت وضعت اليوم فلي نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت يمينها لأن  
الأصل عدم الوضع وبقاء النفقة سواء كانت حرة أو أمة لكن إن ادعت الاتفاق على ولدها من مالها لم يرجع بها  
أنفقتها حتى تشهد أي تثبت أنما أنفقت أو أن الحاكم أذن لها أن تنفق لترجع عليه اهـ من الروض وشرحه  
(قوله لا بظهور حل) أي وقبل ذلك لا يجب عليه دفعها إياها وإذا ثبت وجود الحمل لزمه الدفع من أول العدة اهـ  
حل (قوله لا بظهور حل) أي ولو يقول أربع نسوة ويجب دفعها لمأضي من حين العلق اهـ جج اهـ شوبري  
\* (فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة) \* أي وما يذكر مع من قوله فلا فسخ بامتناع غيره إلى قوله ولا في  
غير مهر أسيد أمة اهـ (قوله لو أعسر الزوج ولو صغيراً أو مجنوناً) نعم إن كان للزوج ضامن بالأذن وهو موسر  
فلا فسخ أو ضمنها أب عن محجوره وهو موسر فلا فسخ أيضاً وثبت اعسار الصغير بالبيننة كغيره واعسار غيره  
بها إن عرف له مال ولا كفى اليمين على المعتمد اهـ قل على الجلال (قوله أعسر ما لا وكسباً) ولا يمنع  
اعساره عقاراً وعرضاً لا يتسرى بهما اهـ من شرح مر ولعل المراد لا يتسرى بهما بعد مدة قريبة  
فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر اهـ عش عليه (قوله وكسباً لا تقا به) فلا فسخ امرأته رجل  
مكتسب ما ينفعه عليها لأن القدرة بالكسب كهي بالمال فلو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم تفسخ لانها هكذا  
تجب وليس عليه أن يدخل المستقبل فلو بطل من كان يكسب في بعض الأسبوع نفقة جميعه الكسب أسبوعاً  
اعارض فسخت لتضررها وتكون قدرته على الكسب بمنزلة دينه وجل له على غيره وإن كانت تحصل البطالة  
على الجلاء أي العلة بان لم يجدوا من يستعملهم وتعذرت النفقة لذلك وكان ذلك يقع غالباً لا نادراً جاز لها الفسخ  
لتضررها اهـ من الروض وشرحه وعبارة شرح مر ولا أثر لجزءه إن دعي برؤيه قبل مضي ثلاثة أيام (قوله  
لا تقا به) ليس بقيد بل مثل اللاتق غير اهـ إذا أراد تحمل المشقة بمباشرة اهـ شرح مر وج فكان عليه أن  
يذكر بدل هذا القيد التقييد بالحلال اذهب وقدم معتبر كافي شرح مر وقال في محترزه وخرج بالحلال الحرام  
فلا أثر لقدرة عليه فلها الفسخ وقول الماوردي والرويانى الكسب بنحو يسع خمر كالعدم وبخوصفة آلة  
لهو محرمة له أجرة المثل فلا فسخ لزوجته وكذا ما يعطاه منجم وكاهن لأنه عن طيب نفس فهو كالأهبة مردودا  
الوجه أنه لا أجرة لصانع محرم لا طباقهم على أنه لا أجرة لآنية قد ونحوها وما يعطاه من نحو المتجم إنما يعطاه أجرة لاهبة  
فلا وجه لكلامهما اهـ وقوله وما يعطاه من نحو المتجم ومن نحو المتجم الطبيب الذي لا يحسن الطب ولا يعرف  
الأمراض ولكن يطالع كتب الطب ويأخذ منها ما يصفه للمريض فإن ما أخذ لا يستحقه ويحرم عليه  
التصرف فيه لأن ما يعطاه أجرة على ظن المعرفة وهو عار منها ويحرم عليه أيضاً وصف الدواء حيث كان مستنده  
بمجرد ذلك اهـ فتاوى جج الحديثية بالمعنى اهـ عش عليه (قوله وكسباً لا تقا به) ومنه السؤال إذ  
لا منة عليها فيما يصفه عليها مما يحصل له بالسؤال وهو عاقل ما قبضه به فليس كالذي يأخذ النجم والمخترف بالآلة  
لهو ومع ذلك لا يكف السؤال بل إن سألوا حضرها ما تنفقه امتنع عليها الفسخ والا فلا اهـ عش على مر  
(قوله أو كسوة) عطف على نفقة فيكون التقدير بأقل كسوة ويراد بأقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو  
السر اويل والمكعب فإنه لا فسخ بذلك اهـ حل (قوله أو مسكن) عطف على بأقل فلا فسخ إذا وجد مسكناً ولو غير  
لائق بها خلافا لما قد يفهم من العباب إن لها أن تفسخ مع وجود غير اللائق اهـ حل وهذا مستفاد من قول  
المستن أعسر بمسكن أي مسكن كان لا تقا ولا يفهم أنه لو أسرى بأي مسكن كان فلا تفسخ وهذا المعنى  
تفهمه العبارة أيضاً وجعل معطوفاً على نفقة فيكون المعنى إذا أعسر بأقل للساكن تفسخ ويلزم من الاعسار

وأما سكنها فتقدم في العدد  
أنه واجب (ومؤنة عدة كؤنة  
زوجة) في تقديرها ووجوبها  
بما في وما وغيره لانها من  
قوابع النكاح ولانها في  
الحقيقة مؤنة للزوجة لا  
للعمل كما (ولا يجب دفعها)  
لها (لا بظهور حل) ليظهر  
سبب الوجوب ومثله اعتراف  
المعارق بالحمل وتعبيرها بالمؤنة  
أعم من تعبيرها بالنفقة  
\* (فصل) \* في حكم الاعسار  
بمؤنة الزوجة \* لو (أعسر)  
الزوج (مالا وكسباً لا تقا به)  
بأقل نفقة أو كسوة أو  
مسكن (لزوجته) أو مهر  
واجب



قبل وطء فان صبرت (زوجته  
 بها كان أنفقت على نفسها  
 من مالها) (فغير المسكن دين)  
 عليه فلا يسقط بعض الزمان  
 بخلاف المسكن لما مرانه  
 امتناع (والا) بأن لم تصبر  
 (فلها فسخ) بالطريق الآتي  
 لوجود مقتضيه وكما تفسخ  
 بالجب والعنبل هذا أولى  
 لان الصبر عن التمتع أسهل  
 منه عن النفقة ونحوها (لا  
 لامة بمهر) لانه محض حق  
 سيدها اما المبهضة فليس  
 لها ولا سيدها الفسخ الا  
 بتوافقهما كما اعتده الاذري  
 (ولان تبرع) بها (أب)  
 وان علا (لموليه أو سيد) عن  
 عبده اذ يلزمهما قبول التبرع  
 ووجهه في الاولى ان المتبرع  
 به يدخل في ملك المؤدى عنه  
 ويكون الولي كانه وهب وقبل  
 له بخلاف غير الاب المذكور  
 والسيد اذ لا يلزمها القبول  
 لما قبسه من تحمل المنة نعم لو  
 سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها  
 الزوج لهما لم تفسخ لاتقاء  
 المنة عليها صرح به الخوارزمي  
 في كافيته ونحوه بالاقل اعساره  
 بواجب المهر أو المتوسط  
 فلا فسخ به لان واجبه الآن  
 واجب المعسر وبالمذكورات  
 اعساره بالادم لانه تابع  
 والنفس تقوم بدونه وبواجب  
 المفوضة فلا فسخ بالاعسار  
 بالمهر قبل الغرض

بالاقل الاعسار بالاكثر ومفهومه أنه لو أيسر باقل المساكن ولو غير لا تقربها انما لا تفسخ فعملت من هذا أنه لا فرق  
 في العبارة بين إعادة الباء وبين اسقاطها فليتنظر ما وجه إعادة المثل لها اه (قوله قبل وطء) متعلق باعسر من  
 حيث تعلقه بالمهر فهو قيد في المهر فقاطي أعسر قبل الوطء بمهر قد وجب وثبت فقوله في المفهوم وبقبل أي ونحوه  
 بالاعسار بالمهر قبل وطء ما بعده أي الاعسار الحاصل بعده هكذا استفاد من صنيعه في شرح الروض اه وعبارة  
 أبي شجاع وكذا لو أعسر بالصدأ قبل الدخول انتهت وفارق المهر المذكورات قبله حيث تفسخ بالعجز عنها  
 ولو بعد الدخول بانه في مقابلة الوطء فاذا استوفاه الزوج كان المعوض تالفاً فيتعذر عوده بخلافها فانها في مقابلة  
 التمكين اه شرح الروض (قوله فغير المسكن دين) المراد بغير المسكن سائر المأوى لان خصوص النفقة  
 والكسوة كقديتهم من العبارة وعبارة أصله مع شرح مـ فان صبرت زوجها ولم تمنعه فتعصبا حاصرت  
 سائر المأوى ما سوى المسكن ديناً عليه وان لم يفرضها حاكم لانها في مقابلة التمكين والابان لم يصبر ابتداءً وانتهاءً  
 بان صبرت ثم عن لها الفسخ فلها الفسخ بالطريق الآتي ولا فسخ لها بعجزه عن نفقة ماضية أو عن نفقة خادمة نعم  
 ثبت في ذمتها وذكر الاذري بحثاً من تخدم لخدم مرض فانها في ذلك كالتبرع انتهت وقوله نعم ثبت أي نفقة  
 الخادم ومحلها حيث كان خادماً وصبرها أو اقترضت له اماً أو مضت مدق من غير استخدام فلا شيء لها لما مر ان الخادم  
 امتناع وقوله فانها في ذلك كالتبرع بفضيته أنها تسقط بعض الزمان مطابقة لما لم يقرضها القاضي أو يأذن لها في  
 اقتراضها وتقرضها وان نفقة خادماً من تخدم في بيت أبيها لانه مطاوعاً وقباس ما مر في قوله انما امتناع أن نفقة  
 الخادمة مطلقاً قد قدرت واقتضتها وجبت عليه والا فلا اه عـ عليه (قوله والا فلها الفسخ) أي على  
 الفور في المهر وعلى التراخي في غيره على ماسياتي (قوله بالطريق الآتي) وهو ثبوت الاعسار عند  
 القاضي وامهاله ثلاثة أيام ليحقق اعساره (قوله لوجود مقتضيه) أي وهو التضرر لا الاعسار اذ يصير المعنى لها  
 الفسخ بالاعسار لوجود الاعسار (قوله اما المبهضة الخ) قال شيخنا بعد حكايته نعم ان قلنا بكلام البارزي ان  
 المرأة تفسخ بعد قبض بعض المهر كمن تفسخ بكاه اتجه الفسخ لها وان لم يوافقها سيدها اه شوربي (قوله  
 الابتواقة لهما) أي بان يفسخا معاً أو بكل أحدهما الا آخر اه شرح مـ وهذا ضعيف والمعتمد ان لكل  
 منهما الفسخ وان لم يوافقهما الا آخر اه شيخنا (قوله ولان تبرع أبوليه) وببحث الاذري ان مثله  
 ولد الزوج قال ولا شك فيه اذا أعسر الاب وتبرع ولده الذي يلزمه اعفاؤه ولا يلزمه ذلك أيضاً في الوجه وفيما  
 بحثه في الولد الذي لا يلزمه الاعفاؤه نظر ظاهر اه شرح مـ والمراد ان الاب تبرع عليها هي فالادم في قوله  
 لموليه للتعايل يدل على هذا قول الشارح ووجهه في الاولى الخ (قوله ووجهه في الاولى الخ) ووجهه في الثانية ان  
 علاقة السيد بعقده أتم من علاقة الوالد بولده اه شرح مـ (قوله يدخل في ملك المؤدى عنه) أي يقدر دخوله  
 في ملكه اه شرح مـ (قوله بخلاف غير الاب المذكور) أي الموصوف بقوله وان علا وبكونه ولياً وهذا  
 الغير يشمل سائر الأقارب ويشمل الجانب ويشمل الاب غير الولي لسكونه وليس شديداً اه شيخنا (قوله ثم سلمها  
 الزوج لها) ايسر بتبديل متى سلمها الزوج لا فسخ لها لانه صار قادراً سواء أعطاها لها أم لا اه شيخنا (قوله  
 وبالمذكورات اعساره بالادم الخ) الاولى أن يقول اعساره بغيرها أي غير المذكورات الاربعة والبرأواع  
 سبعة الادم والعم وما تعد عليه وما تنام عليه وتتغلى به وآلة الاكل والشرب والطبخ وآلة التنظيف والاعدام  
 فلا فسخ باعساره شيء من هذه السبعة اه وعبارة حل قوله وبالمذكورات اعساره بالادم فالادم ليس  
 من معنى النفقة ومثله بالاولى الاواني والفرش ولو لم يلد منه الشرب والجلوس والنوم وان ائتم على  
 البلاط والرماد ونقل عن شيخنا انه بحث ان لها الآن الفسخ بذلك فعلم ان ما عدا النفقة والكسوة والمسكن  
 لا فسخ به على الاول انتهت وفي عـ على مـ ما نصه وببحث مـ الفسخ بالعجز عملاً بالدم من الفرش  
 بان يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الاواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب

اه سم على حج (قوله وقبل وطء ما بعده) أي وكانت مختارة فلو كانت صغيرة أو مجنونة أو مكرهة لم يعتبر  
 تمكينها فلها أن تفسخ بعد الوطء وإن كان المهر تقرر بوطئها وفيه انهم اتجمع بين العوض والمعرض اه حل  
 وعبارة شرح مر نعم تبعه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة فلها حبس نفسها بمجرد بلوغها فلها الفسخ  
 حيث نذروا بعد الوطء لأن وجوده هنا كعدمه انتهت (قوله وقد بينت وجهه مع زيادة في شرح الروض وغيره)  
 عبارته في شرح الروض فلو قبضت بعض المهر كونه معتاد فلا يفسخ بمجرد عن بقيته لأنه استقر له من البضع بقسطه  
 فلو فسخت لعاد لها البضع بكامله لتعذر الشركة فيه فيؤدي إلى الفسخ فيما استقر للزوج بخلاف نظيره من الفسخ  
 بالفلس لا مكان الشركة في المبيع قاله ابن الصلاح في فتاويه ونقله عنه الاسنوي قال وتوقف فيه ابن الرفعة وجرم  
 البارزي بخلافه وكلام المصنف كامله نوافقه لصدق العجز عن المهر بالعجز عن بعضه واعتمده السبكي وغيره  
 قالوا إن البضع لا يقبل التبعض بل هو كالطلاق فيما لو سألته طليقة بالف لا تقول نصف النصف المقابل لنصف  
 الطليقة فكذلك لا يقال إن بعض المهر مقابل لبعض البضع بخلاف المبيع لأن الثمن يتقسط عليه في العقد فتقسط  
 عليه في الرجوع عند الفسخ بخلاف المهر لا يتقسط على البضع في النكاح فلا يتقسط عليه في الفسخ قال  
 الزركشي وقد يقال هذا وما أخذ ابن الصلاح لأنه إذا لم يقبل التبعض وقد أدى بعض المهر فقد دار الأمر بين  
 أن يغلب عليه حكم المقبوض أو حكم غيره والاول أولى اتشوف الشارع إلى بقاء النكاح ولذلك لو ادعى المولى  
 والعين الوطء قبل قولهما وإن كان الأصل عدم ما ادعياه انتهت (قوله فلا يفسخ بامتناع غيره) من الاتفاق  
 أي ولا بامتناع القادر على الكسب من الاكتساب اه من شرح الروض وشرح مر ويحبره الحاكم على  
 الاكتساب فإن لم يقد الإجماع فيه فينبغي أن يفسخ ببيعة الرابع لتضررها بالصبر اه ع ش على مر  
 (قوله فلا يفسخ بامتناع غيره) أي غير من أعسر باقل النفقة وأقل الكسوة وأقل المسكن بأن لم يقد على الأقل  
 ولا على ما زاد عليه وغير هذا يشمل الموسر والمتوسط والمعسر القادر على نفقة وكسوة المعسرين فليست ما وجه  
 تقييد الشارع بقوله موسر أو متوسط فيبقى حكم من قدر على نفقة المعسرين وقد امتنع من الاتفاق خارجا من  
 كلامه فليحرج وصنيع الروض وشرحه يقتضي أنه لا يفسخ لها في هذه الصورة وذلك لأنه قابل المعسر بما تقدم  
 بالموسر ولم يذكر المتوسط فيقتضي أن المراد بالموسر من قدر ولو على الأقل فكل من قدر على الأقل أو  
 غيره وامتنع من الاتفاق لا يفسخ زوجته بامتناعه لقدرتها على تحصيل حقها بالحكم فلو حذف  
 الشارع لفظ المتوسط لما كان حل الموسر في كلامه على من قدر على نفقة ولونفقة المعسرين فيوافق صنيعه  
 في شرح الروض (قوله إن لم ينقطع خبره) المعتمدان من امتنع من الاتفاق وهو موسر أو متوسط لا يفسخ لها  
 حضر أو غاب انقطع خبره أولا اه شيخنا وعبارة شرح مر وشمل كلامه من تعذر تحصيلها منه لغيبته  
 وإن طالت وانه قطع خبره فقد عرج في الامانة لا يفسخ مادام موسرا وإن انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة  
 من ماله أي ولم تعلم غيبته ماله في مرحلتين أي عن البلدة التي هو مقیم بها أخذ ما يأتي والمذهب نقل كما قاله  
 الأذرعى وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإن اختار كثير من الفسخ وجرمه الشيخ في شرح منعه انتهت  
 وقال حج بجرم شيخنا في شرح منعه بالفسخ في من انقطع خبره ولا مال له حاضر بخلاف المنقول اه وفي  
 قل على الجلال قوله لا يفسخ بمنع موسر ولا متوسط سواء حضر أو غاب وإن انقطع خبره بأن توصلت  
 القوافل إلى الاماكن التي يظن وصوله اليها ولم تخبر به وإن لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو  
 معسرا أو جهل حاله وإن شهدت بينة بأنه غاب معسرا وهذا ما اعتمده شيخنا نز و مرو قال الأذرعى أنه  
 نص الشافعي وما نقل مما يخالف ذلك مردود نعم لو شهدت البينة أنه معسر الأسن اعتمدا على اعساره السابق  
 على غيبته من غير أن تصرح بذلك قبلت ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المتهيج وغيره موثبه العلامة  
 طب وغالب المتأخرين إن لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا والد شيخنا مر في بعض الحوائث وهو

و يقبل وطء ما بعده لتلف  
 المعرض فكان كعجز المشتري  
 عن الثمن بعد قبض المبيع  
 وتلفه وإن تسليمها بشر  
 برضاها ينتمى وشمل كلامهم  
 ما لو أعسر ببعض المهر وهو  
 كذلك وإن قبضت بعضه كما  
 صرح به الأذرعى وغيره لكن  
 أفتى ابن الصلاح فيما لو  
 قبضت بعضه بعدم الفسخ  
 واعتمده الاسنوي وقد بينت  
 وجهه مع زيادة في شرح  
 الروض وغيره وقول لا تقا  
 به مع التقييد بالواجب وبغير  
 المسكن ومع قولي ولا إلى آخره  
 من زيادتي (فلا يفسخ بامتناع  
 غيره) موسرا أو متوسطا من  
 الاتفاق حضر أو غاب فهو  
 أعسر من قوله لا يفسخ بمنع  
 موسر (إن لم ينقطع خبره)  
 لا تنقضاء الاعسار المثبت للفسخ



نسب معتمده \* (تنبيه) \* لو حضر بعد الفسخ بشهادة بينة الاعسار وادعى ان له مالا بالبلد حتى على بينة الاعسار لم يقبل الا بينة ولا يشترط ان تذكر علمها به ولا القدرة عليه وحيث يثبت بطلان الفسخ قاله شيخنا مرر وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى ان له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطال الفسخ أولا اه وفي القسط لاني على البخاري ما نصه اذا غلب الزوج المוסر عن زوجته فليس لها فسخ النكاح لتمكينا من تحصيل حقه بالحاكم فيبعث قاضي بالدها الى قاضي بلده فيلزمه بفتح نفقتها ان علم موضعه واختار القاضي الطبري وابن الصباغ جواز الفسخ لها اذا تعذر تحصيلها في غيبته للضرورة وقال الروياني وصاحب العدة ان الفتوى عليه ولو انقطع خبره ثبت لها الفسخ لان تعذر النفقة بانقطاع خبره كعذرهابالافلاس نقله الزركشي عن صاحب المذهب والكاظم وغيرهما وقرره لا بغيبته من جهل حاله يسارا واعسارا لعدم تحقق المقتضى نعم لو اقامت بينة عند الحاكم بلدها باعساره ثبت لها الفسخ اه (قوله وهي متمكنة من تحصيل حقه بالحاكم) عبارة شرح مرر وهي متمكنة من خلاص حقه في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم الى بلده انتهت (قوله ولا بغيبته ماله دون مسافة قصر) قضية كلامهم انه لو تعذر احضاره للخوف لم تفسخ لندرة ذلك ويحتمل خلافه اه شرح مرر وقوله لم تفسخ معتمدا وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض أو نحوه اه ع ش عليه (قوله فلها الفسخ لتضررها الخ) أي لها الفسخ حالا فلا تكلف الامهال للضرورة والفرق بينه وبين المعسر ان هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه بخلاف المعسر اه شرح مرر وفرق البغوي بين غيبته موسر او غيبته ماله باه اذا غلب ماله فالعجز من جهته واذا غلب هو موسر فقد رتبته حاصلة والتعذر من جهتها اه شرح الروض (قوله مدة الامهال) أي امهال المعسر بن وهي ثلاثة أيام فاذا لم يحضره فيها أهمل ثلاثة أخرى فاذا لم يحضره فيها فسخت ولا يعمل مدة ثلاثة اه شيخنا (قوله لعدم تحقق المقتضى) بل لو شهدت بينة بانه غاب معسر لم تفسخ مالم تشهد باعساره الا ان وان علم استنادها للاستصحاب اه شرح مرر وقوله وان علم استنادها أي من شهدت الآن يعني أن القاضي يقبل البينة باعساره وان علم أنها انما شهدت معتمدة على الاستصحاب يوجبها بان الاصل عدم حصول مال له وكما يقبلها القاضي مع ذلك للبينة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اه ع ش عليه (قوله ولا فسخ لولي) أي لولي كل من الرشيدة والسفيرة والصغيرة والمجنونة وانما الفسخ للرشيدة والسفيرة كما في شرح مرر وأما الصغيرة والمجنونة فمعلوم انه ليس لها فسخ كما انه ليس للولي (قوله فنفقتها على من عليه نفقة قبل النكاح) لا يقال هذا بشكل على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح وان كان الزوج معسرا لا نقول ذلك فمن يمكنها الفسخ لكونها بالغة عاقلة فنفقة القريب تسقط بالنكاح وان كان في صغيرة أو مجنونة فلا تسقط نفقتها عن القريب بنكاح المعسر لان عدم تمكنهما من الفسخ عذر اه شو برى بنوع تصرف وهو مبني على ان قول الشارع فنفقتها الخاص بالصغيرة والمجنونة وفي ع ش على مرر ما يقتضي عدم الخصوص ونص عبارته قوله فنفقتها على من عليه نفقة قبل النكاح اطلاقه يشمل البالغة فليس له منع نفقتها بلجئنا الى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينه وبين الامة حيث كان لسيدها الجاؤها الى ذلك بقوله لها الصبري على الجوع أو العرى أو الفسخ بان نفقة الحرة سببها القرابة ولا يمكنه اسقاطها عند العجز بخلاف نفقة الامة فانه قادر على ازاله وجوبها عنه بان يبيعها أو يزوجها فكان وجوبها عليه من هذه الحيثية دون نفقة القريب بان كانت نفقة القريب تسقط بخض الزمن ومن عليه نفقتها حال النكاح بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق اه (قوله ولا فسخ في غير مهر لسيد أمة الخ) في الروض وشرحه ونسقل الامة بالفسخ للنفقة كما تفسخ بحبه وعنته ولانها صاحبة حق في تناول النفقة فان ارادت الفسخ لم يكن للسيد منها فان ضمن السيد النفقة فهو كالأجنبي يضمنها فان ضمنها لها بعد طلع فجر ومهاصح ولو كانت

وهي متمكنة من تحصيل حقه بالحاكم فان انقطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ لان تعذر واجبها بانقطاع خبره كعذرهابالافلاس نقله الزركشي عن صاحب المذهب والكاظم وغيرهما وقرره لا بغيبته من جهل حاله يسارا واعسارا لعدم تحقق المقتضى نعم لو اقامت بينة عند الحاكم بلدها باعساره ثبت لها الفسخ اه (قوله وهي متمكنة من تحصيل حقه بالحاكم) عبارة شرح مرر وهي متمكنة من خلاص حقه في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم الى بلده انتهت (قوله ولا بغيبته ماله دون مسافة قصر) قضية كلامهم انه لو تعذر احضاره للخوف لم تفسخ لندرة ذلك ويحتمل خلافه اه شرح مرر وقوله لم تفسخ معتمدا وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض أو نحوه اه ع ش عليه (قوله فلها الفسخ لتضررها الخ) أي لها الفسخ حالا فلا تكلف الامهال للضرورة والفرق بينه وبين المعسر ان هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه بخلاف المعسر اه شرح مرر وفرق البغوي بين غيبته موسر او غيبته ماله باه اذا غلب ماله فالعجز من جهته واذا غلب هو موسر فقد رتبته حاصلة والتعذر من جهتها اه شرح الروض (قوله مدة الامهال) أي امهال المعسر بن وهي ثلاثة أيام فاذا لم يحضره فيها أهمل ثلاثة أخرى فاذا لم يحضره فيها فسخت ولا يعمل مدة ثلاثة اه شيخنا (قوله لعدم تحقق المقتضى) بل لو شهدت بينة بانه غاب معسر لم تفسخ مالم تشهد باعساره الا ان وان علم استنادها للاستصحاب اه شرح مرر وقوله وان علم استنادها أي من شهدت الآن يعني أن القاضي يقبل البينة باعساره وان علم أنها انما شهدت معتمدة على الاستصحاب يوجبها بان الاصل عدم حصول مال له وكما يقبلها القاضي مع ذلك للبينة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اه ع ش عليه (قوله ولا فسخ لولي) أي لولي كل من الرشيدة والسفيرة والصغيرة والمجنونة وانما الفسخ للرشيدة والسفيرة كما في شرح مرر وأما الصغيرة والمجنونة فمعلوم انه ليس لها فسخ كما انه ليس للولي (قوله فنفقتها على من عليه نفقة قبل النكاح) لا يقال هذا بشكل على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح وان كان الزوج معسرا لا نقول ذلك فمن يمكنها الفسخ لكونها بالغة عاقلة فنفقة القريب تسقط بالنكاح وان كان في صغيرة أو مجنونة فلا تسقط نفقتها عن القريب بنكاح المعسر لان عدم تمكنهما من الفسخ عذر اه شو برى بنوع تصرف وهو مبني على ان قول الشارع فنفقتها الخاص بالصغيرة والمجنونة وفي ع ش على مرر ما يقتضي عدم الخصوص ونص عبارته قوله فنفقتها على من عليه نفقة قبل النكاح اطلاقه يشمل البالغة فليس له منع نفقتها بلجئنا الى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينه وبين الامة حيث كان لسيدها الجاؤها الى ذلك بقوله لها الصبري على الجوع أو العرى أو الفسخ بان نفقة الحرة سببها القرابة ولا يمكنه اسقاطها عند العجز بخلاف نفقة الامة فانه قادر على ازاله وجوبها عنه بان يبيعها أو يزوجها فكان وجوبها عليه من هذه الحيثية دون نفقة القريب بان كانت نفقة القريب تسقط بخض الزمن ومن عليه نفقتها حال النكاح بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق اه (قوله ولا فسخ في غير مهر لسيد أمة الخ) في الروض وشرحه ونسقل الامة بالفسخ للنفقة كما تفسخ بحبه وعنته ولانها صاحبة حق في تناول النفقة فان ارادت الفسخ لم يكن للسيد منها فان ضمن السيد النفقة فهو كالأجنبي يضمنها فان ضمنها لها بعد طلع فجر ومهاصح ولو كانت

وان لم يرض بالاعسار  
 لذلك وواجبها وان كان  
 ملكا له لكنه في الاصل لها  
 ويتلقاه السيد من حيث انها  
 لا تملك (بل له) ان كانت غير  
 صبيحة ومجنونة (الجأوها اليه  
 بأن يترك واجبها ويقول)  
 لها (افسخي أو اصبري) على  
 الجوع أو العري دفعا للضرر  
 عنه اما في المهر فله الفسخ  
 بالاعسار به لانه محض حقه  
 كمر وتعبيري بما ذكر اعم  
 مما عبر به (ولا فسخ) قبل  
 ثبوت اعساره (بأقراره أو  
 بيينة) عند قاض فلا بد من  
 الرفع اليه (فيهمله) ولو بدون  
 طلبه (ثلاثة أيام) لينتقل  
 اعساره وهي مدة قريبة  
 يتوقع فيها القدرة بقرض  
 أو غيره (ولها خروج فيها  
 لتحصيل نفقة) مثلا بكسب  
 أو سؤال وليس له منعها من  
 ذلك لا تنفاد الانفاق المقابل  
 لجسدها (وعليها رجوع)  
 الى مسكنها (ايلا) لانه وقت  
 الدعة وليس لها منع من  
 التمتع (ثم) بعد الامهال  
 (يفسخ القاضي أو هي باذنه  
 صبيحة الرابع) نعم ان لم يكن  
 في الناحية قاض ولا محكم ففي  
 الوسط لا خلاف في استقلالها  
 بالفسخ (فان سلم نفقته فلا)  
 فسخ لتبين زوال ما كان  
 الفسخ لاجله ولو سلم بعد  
 الثلاث نفقة يوم

الامتصيرة أو مجنونة أو اختارت المقام مع الزوج لم يفسخ السيد لم امر ولان النفقة في الاصل لها ثم يتلقاها  
 السيد لانها لا تملك فيكون الفسخ لها لا السيد كما انه اذا أوصى للعبد أو وهب منه يكون القبول اليه وان كان  
 الملك يحصل السيد لكن لا تلزم نفقة الكبيرة العاقلة ما لم تفسخ بل يقول لها افسخي أو اصبري على الجوع دفعا  
 للضرر عنه وبهذا الطريق يلجأ الى الفسخ فاذا انقضت أنفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى  
 نفسه مؤنتها والسيد الفسخ بالاعسار في المهر حيث ثبت به الفسخ لانه محض حقه لا تعلق لامة به ولا ضرر  
 عليها في فوائده ولا في مقابلة البضع فكان الملك فيه لسيدها وبشبه ذلك بما اذا باع عبدا أو فليس المشتري بالثمن  
 يكون حق الفسخ للبائع لا للعبد وتطالب الامة زوجها بالنفقة كما كانت تطالب السيد فلما أعطاها الهاري منها  
 وملكها السيد دون ان تملك كما مر لكن لها قبضها وتناولها لانها كلما أدت في القبض بحكم النكاح وفي  
 تناولها بحكم العرف وتعلق أي الامة بها أي بالنفقة المقبوضة فليس له بيعها قبل ابداله لها بغيره لان نفقتها  
 وان كانت له بحق الملك لكن لها فيها حق التوثيق كما ان كسب العبد ملك لسيدته وتعلق به نفقته وجنسه أما اذا  
 أبدلها فيجوز له التصرف فيها ببيع وغيره ولها ابرأؤه من نفقة اليوم لان الحاجة الناجزة فكان الملك لا يثبت  
 للسيد الا بعد القبض أما قبله فيتم معض الحق لها ورده الباقية بان الشافعي نص في الام على أن البراء لا يصح  
 الا من سيدها الا من أي ليس لها ابرأؤه من نفقة الامس كافي المهر والسيد بالعكس أي له ابرأؤه من نفقة  
 الامس لان نفقة اليوم وان ادعى الزوج التسليم للنفقة الماضية والحاضرة والمستقبلة فانكرت الامة فالقول  
 قولها بيمينها لان الاصل عدم التسليم وان صدقه السيد برى من النفقة الماضية نفقا أي دون الحاضرة  
 والمستقبلة اذ الخصومة للسيد في الماضية كالمر لا في الحاضرة والمستقبلة ولو أقرت بالقبض وأنكر السيد  
 فالقول قولها لان القبض اليها بحكم النكاح أو بصرح الاذن ذكره الاصل \* (تنبيه) \* لو كانت أمة الموسر  
 زوجة أحد أصوله الذين يلزمه اعفافهم فمؤنتها عليه كما سيأتي بوجوه. فلو فسخ له ولها وألحق بها نظائرها كولو  
 زوج أمة بعده واستخدمه انتهت (قوله ولا في غير مهر السيد أمة) عبارة شرح مر والاوجه في المكاتبه انها  
 كالقنة فيما ذكر الا في الجلاء سيدها لها ولو أعسر سيدته مستولدة عن نفقةها أجبر على تخليتها لكسب لتنفق منه  
 أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا يبيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت  
 المال قال القسولي ولو غاب ولا هو لم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان يبتاع مال فالرجوع الى وجهه أن يزيد  
 بالتزويج أولى للمصلحة لعدم الضرر انتهت وقوله وعدم الضرر ولعلهم لم يقولوا هاتما ان لم يكن يبتاع مال  
 فعلى مياسير المسلمين كما ذكر وفي القن الآتي ومؤنة الرقيق لا مكان الاستغناء عن مياسير المسلمين هنا بالتزويج  
 ولا كذلك القن وعليه فلولم يزوج من يتزوجها فينبغي ان تكون النفقة على مياسير المسلمين اه ع ش  
 عليه (قوله ولا فسخ قبل ثبوت اعساره) أي فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا ولا باطنا اه شرح مر (قوله  
 لانه وقت الدعة) أي الراحة ويؤخذ منه انه لو توقف تحصيلا على مبيتها في غير منزله كان لها ذلك اه ع ش  
 (قوله وليس لها منع من التمتع) عبارة شرح مر ولها منع من التمتع بها كما قاله البغوي ورجحه في الروضة  
 وقال الروياني ليس لها ذلك وحل الاذرع وغيره الاول على النهار أي وقت التحصيل والثاني على الليل وبه  
 صرح في الحاوي وتبعه ابن الرضا والاوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها من الاستمتاع زمن التحصيل فان  
 منعه ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع انتهت (قوله أو هي باذنه) والسببه هنا كالشبهة في انها  
 تفسخ باذن القاضي اه شرح مر (قوله أو هي باذنه) أي ولو في غير مجلسه اه قل على الجلال (قوله  
 صبيحة الرابع) أي بنفقته بلامه لتحق الاعسار فلا تفسخ بما مضى لصيرورته ديننا اه شرح مر (قوله  
 نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم الخ) عبارة شرح مر فان لم تجد قاضيا ولا محكما لمعها أو عجزت عن الرفع  
 اليه كان قال لها لا فسخ حتى تعطيني مالا كما هو ظاهر استقلال الفسخ للضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطن البناء



الفسخ على أصل صحيح فاستلزم النفوذ باطنا وقد جمع بذلك انتهى (قوله وتوافقا على جعلها الخ) عبارة  
 الروض وشرحه وليس لها أن تأخذ نفقة يوم قدر فيه على نفقته عن يوم قبله بحرفه عن نفقته لتفسخ عند تمام  
 المدة لان العبرة في الاداء بقصد المؤدى وان تراضيا على ذلك ففيه تردد أى احتمالان أحدهما لها الفسخ عند تمام  
 الثلاث بالتعليق وثانيهما لا وتجعل القدرة عليها مظنة للمهلة قال الأذرى والمتبادر ترجيح الاول وهو المقتسم  
 ورجع ابن الرقة الثاني بناء على انه لا تفسخ بنفقة المدة الماضية ويحجب عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة  
 الماضية محله في الماضية قبل أيام المهلة لاني أيامها انتهت (قوله بنت على المدة) معنى البناء انها تفسخ في الحال  
 في هذه الصورة ومعنى الاستئناف انها تستأنف مدة جديدة وقوله فانها تبني معنى البناء هنا انها تستكمل على  
 اليومين الماضيين (قوله فانها تبني) أى على اليومين ولا تستأنف فتصير يوما آخر ثم تفسخ فيها بآية اه حل  
 (قوله ولو رضيت باعساره الخ) أى فخير الفسخ بغير المهر الى التراخي وخيار الفسخ بالمهر فوري لكن بعد الرفع  
 للعاكم ومضى مدة الامهال اه من شرح مر وقوله لكن بعد الرفع الخ أى أما الرفع نفسه فليس فورا ياقلو  
 آخر مدة ثم ارادته مكنت لانها تؤثر المطالبة لتوقع يسار والفرق انه بعد الرفع ساع لها الفسخ فتأخيرها رضا  
 بالاعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ لعدم الرفع المقتضى لاذن القاضي لاستحقاقها للفسخ اه عش عليه  
 (قوله فلها الفسخ) والكلام في الرشيدة فلا أثر لرضا غيرها به لا يقال يشترط لعمة النكاح يسار الزوج بحال  
 الصداق لاننا نقول ذلك فيمن زوجت بالاجبار خاصة أمام من زوجت باذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو سفيهة  
 على انها قد تزوج بالاجبار لموسر وقت العقد ثم يثلم ما يده قبل القبض اه عش على مر (قوله لانه وعد لا يلزم  
 الوفاء به) لكن تسقط المطالبة بنفقة يوم مواعيل بعده ثلاثة أيام لانه أى رضاها بما مضى المستفاد من قولها رضيت  
 أبدا يعل ما مضى من الامهال ولو أعسر سيد مستولدة عن نفقتها أبدا على عقها أو تزويجها اه حل  
 \* (فصل في مؤنة القريب) \* أى في لزومها وقدرها ونحو ذلك اه قل على الجلال (قوله لزوم موسر الخ) نهت  
 لمخدوف أى لزوم أصلا وفرا موسرا كل منهما أى لزوم الأصل الموسر كفاية فروع له ولزم الفرع الموسر كفاية أصله  
 ويشترط فيمن وجبت عليه الكفاية من كل منهما ان لا يكون رقيق الكل كما يشترط فيمن وجبت له كل منهما ان  
 لا يكون كذلك وفي الروض وشرحه فصل لا تجب نفقة القريب ولو حرا على رقيق ولو مكاتب لانه ليس أهلا للمواساة  
 بل نفقة الحرف في بيت المال الان يكون في أصوله أو فروعهم تلزمه نفقته ولا تجب لرقيق ولو مكاتب على قريبه ولو  
 حرا بل نفقة غير المكاتب على سيده ونفقة المكاتب من كسبه فان عجز نفسه فعلى سيده انتهى (قوله ولو يكسب يلقى  
 به) هذا يفيد انه يجب على الأصل اكتساب نفقة فروع العاجز عن الكسب وقال مر يجب على الأصل القادر  
 اكتساب نفقة فروع العاجز لزمانة ونحوها لا مطلقا اه سم ومثله في الشورى (قوله ولو يكسب يلقى به) عبارة  
 شرح مر ويلزم كسوبا كسبها أى المؤن ولو لحليلة الأصل كالادم والسكنى والاختدام حيث وجبت ان حصل  
 ولاق به وان لم تجز به عاقبة لان القدرة بالكسب كسبها بالمال في تحريم الزكوة وغيرها وانما يلزم لمؤن دين لم  
 يعص به لانه على التراخي وهذه فورية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت دينيا بفرض قاض لم يلزمه  
 الاكتساب لها ولا يجب عليه سؤال الزكاة ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء مما امر انفق عليه منه ومحل وجوب  
 ذلك في حلية الأصل بقدر نفقة المعسرين فلا يكافئ فوقها وان قدر كما اقتضاه كلام الامام والغزالي وان اقتضى  
 كلام الماوردي خلافه انتهت وقوله ولقلة هذه أى المؤنة وانضباطها اذهى مقدرة من جهة الشارع بخلافه  
 أى الدين فانه لا انضباط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف حال المدون فقد يكون قليلا بالنسبة لشخص  
 كثيرا بالنسبة لآخر على انه قد يطرأ ما يقتضى تجديد الدين في كل يوم كعروض اتلاف منه مال غيره بغير  
 اختيار منه وقوله ولا يجب عليه سؤال الزكاة قضيته انه لو دفعته الزكاة بلا سؤال وجب قبولها وعليه فيفرق  
 بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود المنه الواجب بخلاف المزكى فانه لا منته على الفقير لانه انما دفع

وتوافقا على جعلها مما مضى  
 ففى الفسخ احتمالا لان فى  
 الشرحين والروضة بلاتر جمع  
 وفى المطلب الراجع منه (فان  
 أعسر) بعد ان سلم نفقة  
 الرابع (بنفقة الخامس بنت)  
 على المدة ولم تستأنفها وهذه  
 من زيادنى (كلوا يسرفى  
 الثالث) ثم أعسرفى الرابع  
 فانها تبني ولا تستأنف (ولو  
 رضيت) قبل النكاح أو بعده  
 (باعساره فلها الفسخ) لان  
 الضرر يتجدد ولا أثر لقولها  
 رضيت به أبدا لانه وعد لا يلزم  
 الوفاء به (لا) ان رضيت  
 باعساره (بالمهر) فلا فسخ  
 لان الضرر لا يتعدد  
 \* (فصل) فى مؤنة القريب  
 (لزم موسر ولو يكسب يلقى  
 به)

لهما الوجه الشرع عليه فاشبهه الدون اه ع ش عليه (قوله ولو لم يعض) فالمبعض يجب عليه نفقة قربه  
بتمامها كما في شرح مر خلافاً لمن قال يجب عليه بقدر ما فيه من الحرية ولان قال لا يجب عليه شيء وبعبارة  
الخطيب على المنهاج وأما المبعوض فان كان منقفاً فعليه نفقة تامة لتمام ملكه فهو كالحل وقيل بحسب حرته  
وان كان منقفاً عليه فبعض نفقته على القريب والسيد بالنسبة الى ما فيه من رفق وحرية انتهت (قوله بما  
يفضل عن مؤنة ممونة من نفسه وغيره) من زوجة ولولم لا تفصح به وخادمها وأم ولده دون رقيق غير المستولدة فلا  
تقدم على أصله وفرعه والظاهر ان المراد نفقة المعسر بن وكتب أيضاً ان المعتبر نفقة المعسر حتى اذا ملك زيادة  
على ما ذكره من أنفق على زوجته مدواً على من ذكر المدالا سخر والظاهر ان العبرة بوقت احتياجه لا بالعجز  
وانها باحتياجه يجب وأما مؤنة وهاهنا يتوقف على الطلب أولاً نظره اه حل (قوله من نفسه وغيره)  
المراد بالغير زوجته وخادمها وأم ولده كما في شرح مر (قوله كفاية أصل) وكذا يجب عليه أيضاً النفقة  
والكسوة وزوجة أصل يجب نفقته لانها من تمام الاعفاف ولا مولى له أي ويجب ذلك لام ولده أصله لالزوجة  
فرع ولا لام ولده أي الفرع فان كانت تحت الأصل زوجات أو مستولات تتناهن فأكثر أنفق فرعه  
على واحدة منهن فقط وذلك بان يدفعه الادب ووزعها الاب عليهن ولكل منهن الفسخ الا الاخيرة اذا تربعن  
في الفسخ فلا تفسخ لتمام حقها اه من الزوجين وشرحه بانتصار (قوله كفاية أصل وفرع الخ) أي  
فيجب اعطاؤه كسوة وسكنى تليق بحاله وقوتاً وادماً يليق بسنة مؤنة الرضاع حولين وتعتبر برغبته وزهاده  
بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع عنه ألم الجوع لان تمام الشبع كما قاله الغزالي أي المبالغة فيه  
وأما اشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره وان يخدمه ويداويه ان احتاج وان يبدل ما تلف بيده وكذا  
ان اتلفه لكنه بضمه بعد يساره ان كان رشيداً كما قاله الاذري ولا تنظر لمشقة تكرار الابدال بتكرار الاتلاف  
لتصيره بالدفع له لانه كان متمكناً من انفاقه من غير تسليم وما يضطر الى تسليمه كالكسوة فتمت من توكل  
رقيب منه بمنع من اتلافها اه شرح مر وقوله وان يبدل ما تلف الخ ولو ادعى تلف ما دفعه له فهل يصدق  
في ذلك أم لا فيه تظار والاقرب الاول حيث لم يذكر التلف سيئاتها تسهل اقامة البينة عليه اه ع ش عليه  
وبعبارة سم قوله كفاية أصل قال الزركشي والمراد بالكفاية ما يستقل به المتصرف والتردد يدفع ألم الجوع  
وصرح في الوجيز بانه لا يجب اشباعه وقال في الشرح الصغير لا يجب الاشباع التام اه وفي شرح الارشاد  
لشيخنا أي ما يقيمه للتردد والتصرف ولا يحصل تمام ذلك الا بالشبع فيجب كما صرح به ابن يونس وقول الوجيز  
لا يجب أي المبالغة فيه اه ثم قال الزركشي ودخل في الكفاية القوت والادم وكره الارعيان وغيره وخالف  
البعوي في الادم وتجب الكسوة بما يليق به لدفع الحاجة والمسكن وأجرة الفصد والحجامة والطبيب وشرب  
الادوية ومؤنة الادوية ومؤنة الخادم ان احتاج اليه لزمانة أو مرض اه قال شيخنا البرلسي لكن مسكن  
المنفق يقدم به بلار يب عن مسكن قريبه فقولهم يباع فيها المسكن والخادم ينبغي أن يكون محله بالنظر الى  
الكفاية في القوت ونحوه اه وانظر هل يقدم المنفق بخادمه على خادم القريب فيخص قولهم المذكور  
بالنظر لذلك أيضاً وظاهره انه لا يجب للقريب قوت ما يحتاجه في مرضه تأمل قال في شرح الروض فان اتلفها  
أو تلفت في يده بعد قبضها أبدلها المنفق بغيرها لكن باتلافه لها يضمنها فتصير ديناً في ذمته قال الاذري ويجب  
ان يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن الرشيد بالاتلاف دون غيره وسيله ان يطعمه أو يوكل باطعامه ولا يسلمه  
شيئاً قال ولا يخفى ان الرشيد لو أترجمه غيره أو تصدق به الا يلزم المنفق ابدالها وهو ظاهر ان كانت باقية اه  
(قوله وكان من معصومين) فرضه بهذا الاحتراز عن رقيق الكل فقط بدليل قوله وانه لا يلزمه للمبعض  
الخ وقوله معصومين خرج غير المعصوم منهم ما فيحصل فيه ويقال ان كان قادر على عصمة نفسه كالمرتد والحرابي  
لم يجب نفقته وان لم يكن قادر على عصمتها كالزاني فانه يجب نفقته لانه معذور من حيث ان توبته لا تعصمه

ذكر أوانثى ولو لم يعض  
(بما يفضل عن مؤنة ممونة)  
من نفسه وغيره وان لم يفضل  
عن دينه (بومولده كفاية  
أصل) له وان علا ذكر أو  
أنثى (وفرع) له وان نزل  
كذلك اذا (لم يملكها) أي  
الكفاية وكانا حرين معصومين



اه حل بنوع تصرف في ع ش على مر ومثل المرتد والحربي على الرجح نحو الزاني المحسن لكن قال  
 ج فيه ان الاقرب الانفاق عليه لعمره عن عصمة نفسه بخلافهما ومقتضى ما علل به ان مثله قاطع الطريق بعد  
 بلوغ خبره للامام (قوله وعجز الفرع عن كسب يليق به) فغير اللائق كالعدم وكذا اللائق اذا منع منه  
 اشتغاله بالعلم كاله أخذ الزكاة قال ج وهو محتمل ويحتمل الفرق وفرق بما يطول فراجع ولولي حمل  
 الصغير على الاكتساب اذا قدر عليه وينفق عليه من كسبه وله ايجاره لذلك ولو لاخذ نفقته الواجبة عليه اه  
 وعبرة ع ش على مر قوله أو مجنوناً مثله ما لو كان له كسب يليق به لكنه كان مشتغلاً بالعلم والكسب  
 عنه كقوله بعضهم قياساً على الزكاة اه شيخنا زى أى بشرط أن يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفاً  
 بين المشتغلين ووقع السؤال عما لو حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان الاشتغال بحفظه عنعم من الكسب  
 هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أم لا والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان تعيين طريقاً لم يتيسر القراءة  
 في غير أوقات الكسب كان كاشتغال بالعلم والافلا فراجع وكتب أيضاً قوله أو مجنوناً أى أو شبههما من ذلك  
 كله لكنه لا يحسن كسباً ولا يقدر على تعلمه انتهت (قوله وعجز الفرع) أى لصغراً أو جنوناً أو مرضاً أو زمانة  
 قال نزز وقدره الام أو البنت على النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح في الام وأما البنت ففيه نظر اذا  
 خطبت وامتنعت لان هذا من باب التكسب والفرع اذا قدر عليه كقوله الا ان يقال ان التكسب بذلك بعد عيبا  
 اه ع ش (قوله وان اختلفا دينا) أى وكذا لو اختلفا بما لا يلزمه ان يرسله كفايته مع من يشق به لينفق  
 عليه اه حل (قوله كذا احتج به) أشار بهذه العبارة الى ان وجه الاحتجاج به خفي وهو كذلك وقد بينه  
 العناني بقوله ووجه الاحتجاج به انما اوجبت له لاجل الولد فهو السبب في الوجوب فهو أولى بالوجوب  
 اه ثم قال قوله والاولى الاحتجاج بالعمل وجه الاوليه الصراحة وهذا يفيد ان الاحتجاج بذلك صحيح أيضاً  
 (قوله كانت كفايته الزم) انظر وجهه مع انه قد يقال لزوم أجرة الرضاع لكون الولد في غاية الافتقار حتى ينشأ  
 وذلك منتف فيما بعد وأيضاً قوله الزم أقبل تفضيل مع ان الزوم لا يتفاوت اه وعبرة العناني قوله الزم  
 أى لوجوب الارضاع عما انتهت أى في الجملة وهو اذا انفردت (قوله والفرع بالتعهد والخدمة اليق) أى  
 أى ولان الفرع البق بالتعهد بالخدمة أى ومن جملته الاتفاق عليه وقوله واحتج له أيضاً معطوف  
 على قوله وقيس بذلك الاول أى واحتج للاول أيضاً أى كما احتج به بالقياس (قوله فان لم يفضل عنائى) أى  
 عن مؤنة مؤنه فهذه المفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة مؤنه وقوله وظاهر الخ تقييداً لمطوف  
 قوله ككفايته أصل وفرع أى محصل لزوم كفايتهما ان كان الفضل يكفيهما ان كان دون ذلك فلا يلزمه  
 غيره ومحصل لزومها أيضاً ان كانا حريين فان كانا بعضين فلا يلزمه الا القسط اذا علمت هذا علمت انه كان  
 الاولى للشارح تقديم قوله وظاهر الخ على قوله فان لم يفضل عنائى الخ (قوله ومما ذكر علم الخ) أى  
 من تقييد الفرع بالعجز والاطلاق في الاصل (قوله وجبت لاصل لافرع الخ) عبارة شرح مر ولا  
 تجب لفرع مكتسب لهما فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه ان كان حلالاً لا ثقبه والافلا ولو قدر الام أو  
 البنت على النكاح لم تسقط وتنتها كما حرم به ابن الرفعة وفارق القدرة على الكسب بان حبس النكاح لا أمد  
 له بخلاف سائر أنواع الاكتساب فلوز وجبت سقطت نفقتها بالعدوان أعسر زوجه الى فسخا التلا تجمع  
 بين نفقتين كذا قبل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما تجب بالتكليف كما مر فكان القياس اعتباراً الا ان يقال  
 انما يقدرتها عليه بمؤنة لحقها وعليه فعله في مكافئة فقيرها لا بد من التمكين والام تسقط عن الاب فيما يظهر  
 انتهت وقوله فلوز وجبت سقطت هو واضح ان كل الزوج حاضراً فلو كان غائباً فقد سلف ان الوجوب  
 يتوقف على الارسال ليحضر فتجب من وقت حضوره وان تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل  
 النكاح ويدل على هذا التعديل بقولهم لتلايجمع بين نفقتين كفاي الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجه اه

(وعجز الفرع عن كسب يليق به) (وان اختلفا دينا) والاصل في الثاني قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف كذا احتج به والاولى الاحتجاج بقوله تعالى فان أرضعن لكم فانهن أجورهن ووجهه أنه لما لزمت أجرة ارضاع الولد كانت كفايته أزم وقيس بذلك الاول بجامع البعضية بل هو أولى لان حرمة الاصل أعظم والفرع بالتعهد والخدمة أليق واحتج له أيضاً بقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسناً فان لم يفضل عنائى فلا يثني عليه لانه ليس من أهل المواساة وظاهر أنه لو كان الفضل لا يكتفى أصله أو فرعه لم يلزمه غير مؤنه لا يلزمه للمبعض منهما الا القسط وما ذكر علم أنهم لو قدر على كسب لائق به لم وجبت لاصل لافرع له ظم حرمة الاصل ولان فرعه مأمور بمصاحبتها بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن

سم على منهج وقوله الآن يقال الخ معتمد اه ع ش عليه (قوله وانه يباع فيها ما يباع في الدين) غرضه  
 بهذا الاعتذار عن عدم ذكر هذا الحكم في المتن مع ان الاصل ذكره أي وعلم مما ذكر انه يباع فيها أي والذي  
 ذكر المفيد لعلم ما ذكره وقوله سابقا وان لم يفضل عن دينه المفيد انه أي نفقة القريب تقدم على وفاء الدين  
 فهي أهم منه فيلزم من هذا ان ما يباع في الدين يباع فيها بالاولى لانه اذا كان يباع لغير الالهام فلان يباع في  
 الالهام بالاولى وعبارة الروض و يباع فيها ملكه من عقار وغيره لانها حق مالي لا بد له كالدين ولانها مقدمة  
 على وفاء الدين وملكه يباع فيه ففيها هو مقدم عليه أولى انتهت وعبارة شرح مر و يباع فيها ما يباع في  
 الدين من عقار وغيره لمسكن وخادم ومر كوبي وان اعتادها التقدمها على وفائه فيباع فيها ما يباع فيه بالاولى  
 فسبق ما قبل كيف يباع مسكنه لا كتر مسكن لاصله ويبقى هو بلا مسكن مع خبر ابدأ بنفسك على ان الخبر  
 انما يأتي فيما اذا لم يبق معه بعد يبيع مسكنه الا ما يكفي أجرة مسكنه أو مسكن والده وحينئذ تقدم مسكنه فذكر  
 الخبر تأييد الاشكال وهم اماما لا يباع فيه مما مر في باب الفاس فلا يباع فيها بل يتركه ولمونه انتهت (قوله في  
 نظيره من نفقة العبد) أي في بيع القاضي عقار السيد مثلا لنفقة عبده اه ع ش وعبارة الشارح هناك  
 متناوشر حافل عليه كفاية رقيقه الى ان قال و يبيع فيها فاض ماله أو يوجوه ان امتنع منها ومن ازالة ملكه  
 عن الرقيق بعد أمره باحدهما أو غاب كافي وثمة القريب وكيفية انه ان تيسر بيع ماله أو ايجاره شيئا فشيئا  
 بقدر الحاجة فذلك وان لم يتيسر كعقار استدان عليه الى أن يجتمع ما يسهل البيع له أو ايجاره ثم يباع أو  
 آخره ما يفي به لما في بيعه أو ايجاره شيئا فشيئا من المشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق انه يباع بعد الاستدانة  
 فان لم يمكن بيع بعضه ولا ايجاره وتعدت الاستدانة باع جميعه أو آخره انتهت (قوله ولا تصير بفوتهادينا عليه)  
 عبارة أصله مع شرح مر وتسقط مؤن القريب التي لم يأذن المنفق لاحد في صرفها عنه لقريبه بفوتهادينا  
 الزم وان تعدى المنفق بالمنع لانها وجبت لدفع الحاجة الناجزة واساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة الى أن  
 قال ولا تصير الخ انتهت وقوله التي لم يأذن المنفق لاحد الخ فان اذن لغيره في الانفاق عليه وأنفق عليه صارت  
 فرضا على الاذن وان لم ينفق سقطت بعضى الزمان هذا هو الذي يظهر انه المراد اه ع ش عليه وللقريب أخذ  
 نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها وله الاستعراض ان لم يجد له مالا وعجز عن الحاكم ويرجع ان  
 أشهد وقصد الرجوع والافلا والوجه جريان ذلك في كل منفق وللاب وان علا أخذ نفقته من مال فرعه  
 الصغير أو المجنون بحكم الولاية و ليس لادم أخذها من ماله حيث وجبت لها الا بالحاكم كفرع وجبت نفقته  
 على أصله المجنون لعدم ولايتها اه شرح مر وقوله ان لم يجد جنسها يفهم منه انه اذا وجد جنس ما يجب  
 له كالبزازة مثله وان وجد الحاكم وكذا يقال في الام والفرع اه ع ش عليه وفي الروض وشرحه  
 مانصه ولو امتنع القريب من نفقة القريب أو غاب وله ثم مال فله أخذها من ماله وكذا الام لها أخذها الا طفل  
 ولو بغير اذن القاضي من مال أبيه اذا امتنع من نفقته أو غاب وله ثم مال ولو كان ماله من غير جنسه أي الواجب  
 ان عدم الجنس والافلا يؤخذ الامنه فان لم يكن له ثم مال اذن القاضي للقريب في الاقتراض على قريبه الغائب  
 أو لادم في الاقتراض على الاب الغائب والانفاق على الصغير بشرط أهليته لذلك كما صرح به الاصل فان لم يأذن  
 له ما في الاقتراض عليه لم يقرضا عليه فان لم يكن ثم قاض فاقترضا على الغائب وأشهد بذلك رجعا عليه بما اقترضا  
 والا أي وان لم يشهد به فوجهان قال الاذرى ينبغي ان يفصل بين ان يتكلم من الاشهاد أو لا كما قيل بمثله في مسألة  
 هرب الجبال ولو انفق الام على طفلها المومنين ماله بلا اذن من الاب والقاضي جاز لانها لا تعدى مصلحة  
 قال الاذرى وينبغي ان لا يجوز زلها بذلك الا اذا امتنع الاب أو غاب ولعله مرادهم أو انفق عليه من ماله بالرجوع  
 عليه أو على أبيه ان لم تنفقته رجعت ان أشهد بذلك والافوجهان قال الزركشي وغيره قضية ما رجوه في  
 المسافة المنع وقال الاذرى ينبغي ان يفصل بين ان تتكلم من الاشهاد أو لا ولو غاب الاب لم يستقل الجذب الاقتراض

وأنة يباع فيها ما يباع في الدين  
 من عقار وغيره لشبهها به وفي  
 كيفية بيع العقار وجهان  
 أحدهما يباع كل يوم جزء  
 بقدر الحاجة والثاني لانه  
 يشق ولكن يقتض عليه الى  
 ان يجتمع ما يسهل بيع  
 العقار ورجح النووي في  
 نظيره من نفقة العبد الثاني  
 فليرجع هنا وقال الاذرى انه  
 الصحيح أو الصواب قال ولا  
 ينبغي قصر ذلك على العقار  
 وتعميرى بالثبوت والكفاية  
 وبالعجز أعم مما عبر به وقول  
 وليامته ويبقى من زيادتي (ولا  
 تصير بفوتهادينا) عليه لانها  
 مواساة لا يجب فيها تعليق



عليه بل لابد من اذن القاضي له ان امكن والا فلا شهادة اه (قوله الا باقراض فاض) أي بشرط ان يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الاصل اه شرح مر (قوله فانما حيث تصير ديناً عليه) قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور ان في النفقة ما لذ كورة شائبة امتناع من حيث سقوطها بمضي الزمن وشائبة بالاحتياج من حيث عدم تصرفه فيها بغير اكله وشائبة تخلف من حيث ملكه لها بالدفع من غير صيغة وعدم استردادها منه لو ايسر فيها كلها اه قل على الجلال (قوله خلافاً للغزالي في بعض كتبه) حله شيخنا كواله على ما اذا فرض القاضي قدرا واذن لشخص في ان ينفقه ليرجع فاذا انفق رجع وحيث يكون الغزالي موافقاً للجمهور على انه بمجرد الفرض لا تكون ديناً كقوله فرضت أو قدرت لفلان كل يوم كذا وذهب حج الى موافقة الجمهور ورد هذا الجدل بما فيه طول فراجع اه حل (قوله وعلى أمه ارضاعه اللبأ) أي ومع ذلك لها طلب الاجرة عليه ان كان له أجرة كيجب اطعام المضطرب بالبدل ومقتضى القياس انها لو تركت بلا ارضاع ومات لا ضمان عليها وبه صرح بعضهم وهل ترثه أو لا فيه نظر فراجع اه ع ش أي لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه الهلاك قياساً على ما لو أمسك عن المضطرب واعتدته فز وانقط عليه كلام ع ش على مر (قوله وعلى أمه الخ) لما أوجب الله تعالى دفع أجرة الارضاع على أبيه لأم الرضيع فربما يتوهم ان الام لا يجب عليها ارضاعه أصلاً فدفع هذا بقوله وعلى أمه الخ (قوله ومدته يسيرة) قال الاذري ويشبه ان يرجع فيها الى أهمل الخبرة فان قالوا تركه مرة بلا ضرر يلحقه كفت والاعمى بقولهم اه شرح الروض والمعلول عليه فيها العرف وقيل ثلاثة أيام وقيل سبعة اه حل (قوله ان انفردت) انظر ضابطا الانفراد ولعله ان لا يكون هناك من يسهل قصدها للارضاع فليحذر اه شوري (قوله وجب ارضاعه على الموجودة منها) أي ولها طلب الاجرة ممن تلزمه نفقته اه شرح مروفي الروض وشرحه ما نصه فان طالبت بالاجرة ولو لللبأ ان كان له أجرة أوجب ولو كانت من وجبة بآبيه لقوله تعالى فان أرضعن لكم الأيتام ولانها أشفق على ولدها من غير هافلبنهاله أصليح وأوفق وتعين الارضاع عليها لا يوجب التسريح به كما يلزم مالك الطعن بانه للمضطر ببسده والاجرة تجب في مال الطفل ثم ان لم يكن له مال فتجب على الاب كالنفقة ولا يراد في نفقة الزوجة للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة وحاجتها (قوله لم تجبر على ارضاعه) ظاهره وان امتنعت الاجنية فاذا أخذت الام الاجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستمتاع وهل مثل الارضاع غيره في ذلك فكل ما نقص الاستمتاع يسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشغال اه حل وأصله في شرح مر وكتب عليه الرشيدى مانصه ظاهر هذا السياق ان هذا التفصيل لا يتأتى فيه المولم تأخذ أجرة وانها تستحق النفقة حيث لم تلقا فليراجع اه (قوله وخرج بآبيه) أي المذكور في قوله فليس لا يسهل منعها فالمراد بالغير الزوج الا نحر والسيد فقوله كان كانت الخ أي وكان كانت مملوكة غير آبيه وقوله فله أي للغير اه شيخنا (قوله أو تبرعت بارضاعه اجنية) عبارة الروض وشرحه فلو وجدته تبرعت بارضاعه نزعته من أمه ودفعه الى المتبرعة لترضه ان لم تبرع أمه بارضاعه لان في تكليفه الاجرة مع المتبرعة اضراؤه وكل تبرعة الراضية بدون أجرة المثل اذا لم ترض الام الابهاء الراضية بالاجرة المثل اذا لم ترض الام الا بالاكثرت منها ولو ادعى وجودها أي المتبرعة أو الراضية بمحاذكر وأنكرت هي صدق بيمينه لانها تدعى عليه أجرة والاصل عدمها ولانه يشق عليه اقامة البينة (قوله فله منعها من ذلك) نص عبارة شرح مر بعدم مثل هذا الا في الحضنة الثابتة للام كما يحسنه القراني انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله الا في الحضنة الثابتة للام صريح هذا السياق انها لا تسقط حضنتها اذا طلبت عليها أجرة المثل وان تبرعت بها اجنية أو رضيت بدونها وانها لا تسقط الا اذا طلبت أكثر من أجرة المثل وانه لا تلازم بين الارضاع والحضنة فتعديت عنهما لولا لاجل الارضاع ويعاد اليها الحضنة وسيأتي في كلامه في الباب الاتي مما جاء في نفسه والشهاب حج لما ذكر هذا الاستثناء هنا عليه بقوله على ما بحثه أبو زرعة فثبت أنه ثم

(الاباقتراض فاض) بنفسه أو مأذونه (لغية أو منع) فانما حيث تصير ديناً عليه وعدلت عن تعبيره بفرض القاضي بالفاء الى تعبيرى باقتراضه بالقاف لان الجمهور على أنها لا تصير ديناً بفرضه خلافاً للغزالي في بعض كتبه وبذلك علم أنها لا تصير ديناً بآذنه في الاقتراض خلافاً لما وقع في الاصل (وعلى أمه) أي الولد (ارضاعه اللبأ) بالهمز والقصر باجرة وبدونها لانه لا يعيش غالباً الا به وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة (ثم) بعد ارضاعه اللبأ (ان انفردت هي أو اجنية) وجب ارضاعه على الموجودة منها (أو وجدنا لم تجبر هي) على ارضاعه وان كانت في نكاح آبيه لقوله تعالى وان تعاسرتن فسترضع له أخرى (فان رغبتم في ارضاعه ولو باجرة مثل أو كانت منكوحة آبيه) فليس لا يسهل منعها ارضاعه لانها أشفق على الولد من الاجنية ولبنهاله أصليح وأوفق وخرج بآبيه غيره كان كانت منكوحة غير آبيه فله منعها (لان طلبت) لارضاعه (فوق أجرة مثل أو تبرعت) بارضاعه (اجنية أو رضيت بأقل) من أجرة مثل (دونها) أي الام فله منعها من ذلك لقوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح

عليكم وودونهم زياتني (ومن استوى فرعا) في قرب أو بعد أو ارث أو عدمه أو ذكورة أو أنوثة (مؤله) بالسو به بينهما وان تفاوتا في  
اليسار أو أيسر أحدهما باليسار لا يخرج بكتب فان غلب أحدهما أخذ قسطه من ٥١٥ ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم

يمكن أمر الحاكم الحاضر  
مثلا بالتموين بقصد الرجوع  
على الغائب أو على ماله اذا  
وجدته (٥) ان اختلاف مكان  
أحدهما اقرب والاخر وارثا  
مؤن (الاقرب) وان كان أنثى  
غير وارث لان اقرب أولى  
بالاعتبار من الارث (٥) ان  
استويا اقربا مؤن (الوارث)  
لقوة قرابته (فان تفاوتا) أي  
المساويان في القرب (ارثا)  
كأن وبنت (مؤن سواء)  
لاشتركا كهما في الارث وقبل  
توزيع بحسبه نظير ما رجه  
النووي فيمن له أبوان وقلنا  
انه مؤننه عليهما وبه جزم في  
الانوار لكن منعه الزركشي  
ورجع الاول ونقل تصحيحه  
عن الفوراني والحوارزي  
وغيرهما ورجحه ابن المقرئ  
والترجيح من زياتني (ومن  
له أبوان) أي أبوان علاوأم  
(فصل في الاب) مؤننه صغيرا  
كان أو بالغاما الصغير فاقوله  
ته إلى فان أرضعن لكم  
فأستوهن أجورهن وأما البالغ  
فبالاستصحاب (أو) له (اجداد  
وجدادته) على (الاقرب)  
مؤننه وان لم يبدل بعضهم ببعض  
(أو) له (أصل وفرع) على  
(الطريع) وان نزل مؤننه  
لانه أولى بالقيام بشأن أصله  
لعظم حرمة (أو) له

جزم فيما يأتي بخلافه فلم تقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح (قوله فله منهما من ذلك) أي حيث كان ابن  
الاجنية يمرى عليه والا قدمت اه حل (قوله ومن استوى فرعا الخ) هذا شروع في اجتماع الاقارب من  
جانب المنطق ومن جانب المحتاج فذكر الاول بقوله ومن استوى فرعا الخ وذكرا الثاني بقوله أو محتاجون قدم  
الاقرب الخ اه من الروض وشرحه (قوله فان لم يمكن أمر الحاكم الخ) عبارة شرح مر فان لم  
يقدر أمر الاخر بالاتفاق انتهت بكتب عليه ع ش قوله فان لم يقدر أي على الاقتراض وقضية التقبيد  
بعدم القدرة انه لو قدر على الاقتراض ليس له أمر الحاضر بالاتفاق وعليه فلو خالف وأمره فإظهار الرجوع  
للقريظة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه انما أفق بالزام الحاكم (قوله أمر الحاكم الحاضر) أي ان كان  
مؤننا والاقتراض عليه كفي شرح الروض (قوله بقصد الرجوع) والوجه عدم لزوم تعرضه في أمره إلى  
نية الرجوع بل يكون مجرد أمره كافيا حيث لم ينو البذل التبرع فذكر الرجوع في كلامه من تعرض له تصوير  
اه شرح مر (قوله لاشتركا كهما في الارث الخ) عبارة الحلي وجهه الاستواء اشتركا كهما في الارث ووجه  
التوزيع اشعار زيادة الارث بزيادة قوة القرابة انتهت (قوله وقلنا ان مؤننه عليهما) أي فعلى الاب الثلثان  
وعلى الام الثلث وهذا ضعيف والمعتمد ما سيأتي في المتن من قوله ومن له أبوان فعلى الاب فالبني معتمد والمبنى عليه  
ضعيف اه شيخنا (قوله صغيرا كان أو بالغاما) غرض بهذا التعميم الرد على الضعيف الذي يخص وجوبها  
على الاب بما اذا كان الابن صغيرا أو مجنوناً والتمييز الاب حيث نزع الام بالولاية ويجعلها عليهما في الابن البالغ  
العاقل لعدم تمييز الاب حيث نزع الام هكذا يؤخذ من أصله وشرح مر (قوله وجدان) الواو بمعنى أو فلو وجد  
جدو جدة قدم الجدوان بعد كما يفيد قوله أبوان علا اه حابي ولو كانت على باهم الاقتصت انه اذا اجتمع الجد  
والجدة قدم بالشرب فبخالف قوله السابق ومن له أبوان أي أبوان علاوأم فعلى الاب مؤننه اه عزيزي ونقله  
شيخنا (قوله فالاقرب وقوله فالفرع) يقرأ كل من هذين بالجر على ما يقتضيه صنيع الشارح حيث قدر حرف  
الجر في كل منهما فيكون قد حذف الجار وبقى عمله وفيه ان هذا سماعي يقتصر فيه على ما ورد من العرب كما أشار  
له في الخلاصة بقوله وقد يجرب سوي رب لذي حذف واما قوله فيها وبه يبرى معاردا فقد بين المراد منه  
العلامة الاشموني بان هذا البعض المطرد ثلاثة عشر موضعا وليس ما هنا واحدا منها كما يعلم بمراجعتها هذا صنيع  
مر وج يفتني انه يقرأ بالرفع مبتدأ خبر محذوف قد راى بقوله لهما ما والذي ينفق (قوله تتخلو كان الخ) هي  
في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الاقرب أي فان استويا في القرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الابن الصغير الخ  
ولو ذكر هذا المفهوم لآعلى وجه التهمة كما هو عادته لكان أولى اذ ذكر هذا بهذا العنوان بشريانه زائد على  
المتن وليس كذلك كما علمت (قوله قدم الابن الصغير) ويقدم الرضيع والمريض على غيره ولو كان الاب مجنونا  
أو زمنا استويا ويقدم ابوالاب على ابى الام لانه يقدم على الام وتقدم بنت ابن على ابن بنت اه حل  
(فصل في الحضنة) اي وما ينسبها كعدم تسليم المشتبه لابن عمها على ما يأتي وككونه مع المختلف عن السفر  
من أبويه وان كانت الحضنة لم ير بالسفر اه ع ش على مر (قوله وتنتهي في الصغير بالتمييز) أي  
وفي المجنون بالافاق اه ع ش وعبارة شرح مر وتنتهي في الصغير بالبلوغ وقال الماوردي بالتمييز وما  
بعده إلى البلوغ كقوله والخلف اعطى فيما يظهر نعم يأتي ان ما بعد التمييز بخالف ما قبله في التخيير وتوابه انتهت  
(قوله كذا قاله الماوردي الخ) كان الاولى تأخير ذلك عن تعريف الحضنة الا ان يقال قدمه ليعلم ان الترجمة  
على ما هو المشهور والافعال ما قاله الماوردي كان يقال في الحضنة والكفالة اه حل (قوله تسمى حضنة

(بمحتاجون) متما او من أحدهما ولم يقدر على كفايتهم (قدم) بعد نفسه ثم زوجته (الاقرب) فالاقرب (تمة) لو كان له اب وام وابن  
قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير (فصل في الحضنة) وتنتهي في الصغير بالتمييز وما بعده إلى البلوغ تسمى كذا قاله  
الماوردي وقال غيره تسمى حضنة



أي كما تسمى كفاية هذا والظاهر من هذه العبارة والمفهوم من كلام ج وم أن المراد أنها تسمى  
حضانة أي كإقبل التمييز وعليه فلا يسمى ما بعد التمييز كفاية عند غير المأوردى اه ع ش (قوله  
وهو الجنب) هو أحد معانيه لغة ومن ثم قال ج \* (تنبه) \* هذا ما في كتب الفقه والذي في القاموس  
الخصن بالكسر ما دون الأبط إلى السكش والصدر والعضدان وما بينهما أو جانب الشيء وناحيته ثم قال وحسن  
الصبي حضانة بالكسر جعله في حضنه أو ربه كحاضنه اه وقوله حضانة أي بفتح الحاء كما هو القياس  
في مصدر الثلاث المنعدي اه ع ش على م ر وهو من باب قتل اه مصباح (قوله تربية من لا يستقل بأموره)  
ولم تثبت له طلب الأجرة عليها حتى الأم وهذه غير أجرة الارضاع فإذا كانت الأم هي المرزعة فطلبت الأجرة على  
كل من الارضاع والحضانة أجبت اه شيخنا وعبارة الروض وشرح به وروية الحضانة في ماله ثم على الأب  
لأنهم من أسباب الكفاية كالنفقة فتجب على من تلزمه نفقته انتهت وعبارة شرح م ر وموتها على من تلزمه  
النفقة ومن ثم ذكرت هنا وبأني في اتفاق الحاضنة مع الاثبات وصدق الرجوع ما مر آنفا ويكفي كما قاله بعض  
شراح التنبه قول الحاكم أحضنيه وأرضعني وذلك على الأب الرجوع وان لم يستأجرها أي وتستحق أجرة المثل  
فإن احتاج الولد الذي كثر أو الأنثى للخدمة فعلى الوالد أخذها بما يليق به عرفا ولا يلزم الأم خدمته كما يأتي وان  
وجب لها أجرة الحضانة لتقرر راتبها الحفظ والنظر في المصالح وهذا غير مباشرة للخدمة انتهت (قوله بما  
يصلحه ويقيه) أي فالمراد بالترية الأصلح لأمعناها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبير المجنون لأن التربية  
له بمعنى الأصلح لتبليغهم سن الكمال اه حل (قوله والاثبات ألقوها) هذا نوط قلبه بسده والافهذا  
لا يدل على أنهما يجب لهن فكأن ينبغي أن يقال تثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم من النساء أم الخ اه  
حل (قوله والاثبات ألقوها) عبارة شرح الروض وهي نوع ولاية وسلطنة والنساء بها ألق الخ انتهت  
(قوله والاثبات ألقوها) أي في الجملة فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على غير الأم وأمهاتها اه ع ش  
(قوله وأولاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها إلا باعتبار اضطرار كمال الحضانة فيسلم  
لغيرها ما دامت متمتعين كما يأتي اه ع ش على م ر (قوله وأولاهن أم) أي لوجود جهات التقديم الثلاثة  
التي هي الولادة والوراثة والقرب فيها وفي خبر صحيح أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني  
له وعاء وحجري له حذاء وثديي له سقاء وإن أباه طلقني وزعم أنه ينزع مني فقال أنت أحق به ما لم تنكحى اه  
حل والحاصل أنه تارة تنفرد الأنثى وتارة تنفرد الذكور وتارة يجتمعان والثلاثة في المثنى اه شيخنا  
فذكر الأول بقوله وأولاهن الخ والثاني بقوله فبما يأتي وتثبت لذكر قريب وارث بترتيب نكاح والثالث  
بقوله وإن اجتمع ذكور وإناث وعبارة الروض ونحوه الطرف الثاني في ترتيب مستحقها وقيم يستحقها  
ومن لا يستحقها فإن تعاض الأنثى فالولاهن الأم إلى آخر ما هنا ثم قال وإن تعاض الذكور فقدم الأب ثم أقرب  
جده وإن عاض الأخ لأبوين ثم الأخ لأب ثم الأخ لأم ثم بنو والأخوة لأبوين ثم لأب ثم الأعمام لأبوين ثم لأب  
ثم بنوهم ثم أعمام الأب ثم بنوهم ثم أعمام الجد ثم بنوهم ثم قال وإن اجتمعوا أي الذكور والإناث فالأم  
أولى بالحضانة ثم أمهاتها إلى آخر ما هنا انتهت وعبارة شرح م ر وأولاهن عند التنازع في حرم ثم قال أما الرقيق  
فحضانته لسيدته فإن كن مبعوضا فهي بين قريبه ومالك بعضه بحسب الرق والحرية فإن اتفقا على المأبأة أو على  
استئجار حاضنة أو رضى أحدهما بالآخر فذلك وإن تمانعا استأجر الحاكم من يحضنه وألزمهما الأجرة ولو  
امتنعت من الحضانة لم تجبر ومحل حيث لا يلزمها نفقته والأجبرت كما قاله ابن الرفعة ومثلها كل أصل يلزمه الاتفاق  
انتهت (قوله وإن عالت الأم) لاحتاجة هذه الغاية مع قوله فأمهات لها ويمكن على بعد أنه أتى به لمشا كلمة ما بعده  
اه شيخنا وعبارة شرح م ر في الموضعين وإن عاون (قوله فأمهات أب كذلك) تقديم على الاخت  
والحالة هو الجد يدو التقديم تقديم الأخوات والحالات عليهن لأن الأخوات أشفق لاجتماعهن معه في الصاب

أيضا (الحضانة) بفتح الحاء  
لغة الضم مأخوذة من الحضر  
بكسرهما وهو الجنب اضم  
الحاضنة الطفل اليه وشرعا  
(تربية من لا يستقل بأموره  
بما يصلحه ويقيه عما يضره  
ولو كبير المجنون كما يتعهد  
بغسل جسده وثيابه ودهنه  
وكماله وربط الصغير في  
المهد وتحريكه لينام) والاثبات  
ألقوها) لأنهن أشفق  
وأهدى إلى التربية وأصبر  
على القيام بها (وأولاهن  
أم) لو فردت شفعته (فأمهات  
لها وارثات) وإن عالت الأم  
تقدم (القربى فالقربى  
فأمهات أب كذلك) أي وارثات  
وإن عالت الأب تقدم القربى  
فالقربى

وخرج بالوارثان غيرهن

وهي من أدلت بكربين  
اتسبن كام أبي أم لادلتها  
بمن لاحق له في الحضنة  
وقدمت أمهات الام على  
أمهات الاب لغوتهن في الارث  
فانهم لا يسقطن بالاب  
بخلاف أمهاته ولان الولادة  
فيهن محقة وفي أمهات الاب  
مظنونة (فانحت) لانها أقرب  
من الحالة (نخالة) لانها تدلى  
بالام بخلاف من يأتي (فبت  
أخت فبت أخ) كالأخت  
مع الأخ والترتيب بينهما  
من زيادتي (فعمة) لان جهة  
الأخوة مقدمة على جهة  
العمومة وتقدم أخت وخالة  
وعمة لابوين عليهن لاب  
لزيادة قرابتهن وتقديم الحالة  
والعمة لابوين عليهما لاب  
من زيادتي (و) تقدم أخت  
وخالة وعمة (لاب عليهن لام)  
لقوة الجهة وفهم بالاولى انهن  
اذا كن لابوين يقدم عليهن  
لام \* (فرع) \* لو كان  
للمحزون بنت قدمت في  
الحضنة عند عدم الابوين  
على الجدات أو زوج يمكن  
تمتعها بقدوم ذكرا كان أو  
أنثى على كل الأقارب والمراد  
بتمتعها بوطء لها فلا بد ان  
تطهق والا فلا تسلم اليه كما  
مر في الصداق وصرح به ابن  
الصلاح في فتاويه هنا  
(وتبت) الحضنة (لاتي)  
قريبة غير محرم لم تدل  
بذكر غير وارث كخلم من  
التقييد بالوارثان

أوالهطن ولان الحالة بمنزلة الام رواه البخاري وأجاب الجديد بان أولئك أقوى قرابة ومن ثم عتقن على الفرع  
بخلاف هؤلاء اه شرح مر (قوله وخرج بالوارثان الخ) أي في الشقين غيرهن مثال الغير في الاول ما ذكره  
ومثاله في الثاني أم أبي أم الاب اه شيخنا (قوله وهي من أدلت الخ) أنت الضمير مع رجوعه الى الغير  
المذكر لا كسبابه التأنيت من الضمير المضاف اليه تأمل (قوله كام أبي الام) أي ونحوها كام أبي أم الاب ثم  
اسقاطهن هو الاصح وقد استشكل الامام من حيث انهن عمود النسب وأصل المولود وكل حكم أنيط بالعصبة  
فهو متعلق بهن كاستحقاق النفقة والعنق عند جريان الملك عليهن ورد الشهادة قال وان نظرنا في سقوطهن  
من الارث فالخالات ساقطات عند من لا يورث بالرحم اه وقال البغوي انه الصحيح عند الاصحاب وهو المنع  
اه وقال الامام أيضا كيف يمكن اثبات بنات الخالات وبنات العمات والامومة والبعضية ثابتة للجدات  
المذكورات فن اسقطهن لزمه قطعاً اسقاط أولئك والافهوا اختلاط اه سم (قوله بخلاف أمهاته) أي  
فانهم يسقطن به هذا هو المتبادر من العبارة وفيه ان سقوطهن به انما هو لادلتها به وأمهات الام كذلك  
يسقطن بما أدلين به وهو الام فمن هذه الجهة لا فرق بين أمهات الاب وأمهات الام وانما يفرق بينهما من حيث ان  
أمهات الاب يسقطن بالام مع عدم ادلائهن به على خلاف القاعدة وان أمهات الام لا يسقطن بالاب لعدم  
ادلائهن به على القاعدة اه رشدي على مر بالمعنى فالاولى ان يجعل المراد من قوله بخلاف أمهاته انهن  
يسقطن بالام فيكون محصل كلامه ان أمهات الاب يسقطن بالام وان أمهات الام لا يسقطن بالاب وهذا حسن  
وان كن بعيدا من العبارة (قوله بخلاف من يأتي) الذي يأتي ثلاثة بنت الأخت وبنت الأخ والشقيقة أو اللتين من  
في العمة مطلقا وفي بنت الأخت وبنت الأخ من الاب فقط اما بنت الأخت وبنت الأخ الشقيقتين أو اللتين من  
الام فقط فهي أي بنتهما تدلى بالام وان كان بواسطة (قوله فبت أخت) ظاهره سواء كانت شقيقة أو لاب  
أو لام فهي باقسامها الثلاثة مقدمة على بنت الأخ كذلك كما يقتضيه تعليله بقوله كالأخت مع الأخ أي كما ان  
الأخت باقسامها الثلاثة مقدمة على الأخ كذلك فتقدم بنتها مطلقا على بنته كذلك وقوله وتقدم أخت الخ أي  
وتقدم بنت أخت شقيقة على بنت أخت لاب وبنت أخت لاب على بنت أخت لام (قوله فرع لو كن الخ) اشتمل  
هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم الزوج ذكرا كان أو أنثى على سائر الأقارب فالحكم  
الاول يتعدي به قوله سابقا فأمهات لها وارثات الخ أي محل تقديم الجدات بعد الام اذالم يكن للمحزون بنت وال  
فتقدم عليهن والحكم الثاني يتعدي به قوله سابقا وأولاهن أم الخ أي محل تقديم الام في الحضنة اذالم يكن  
للمحزون زوج ذكرا كان أو أنثى فان كان قدم عليها وعلى سائر الأقارب وعبارة شرح مر وأولاهن أم  
ثم قال نعم يقدم عليها ككل الأقارب زوجة محزون يتأني ووطؤه لها وزوج محضونة تطبق الوطء اذ غيرها  
لا تسلم اليه ثم قال ثم أمهات لها نعم يقدم عليهن بنت المحزون انتهت هذا ولوأخر هذا الفرع عن قوله فيما  
يأتي ولواجتمع ذكور واناث الخ لكان أولى بترقيده قوله هناك أيضا فأب أمهاته أي محل تقديم الاب اذا  
لم يكن للمحزون بنت والاقدمت عليه ومحل اذالم يكن له زوج والاقدم عليه (قوله أو زوج يمكن الخ) أي  
وان لم تزف له الزوجة فيثبت حقه بنفس العقد انه يأخذها من له حضنتها قهر عليه في هذه الحالة ولو كان كل  
من الزوج والزوجة محضونا فالحضنة طاهن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجية قبلي أمرها  
من يتصرف عنه فولية لحقها من قبل الزوج اه ع ش على مر (قوله فلا بد ان تطيقه) أي لا بد ان  
يتأني ووطؤه لها وان تطيقه والا فلا تسلم اليه ولا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج يمكنه الوطء  
والزوجة مطيقة والابان كانت مطيقة الوطء وهو لا يتأني منه فلا تقدم على غيرها اه حل (قوله وتثبت  
الحضنة لاتي الخ) أي غير من مر من الاناث وقوله لم تدل بكربين وارث أي بان أدلت باناث كبت  
الحالة وبنت العمة أو بذكروا كبت الع لغير أم كما يعلم من تعداد المثل وقوله كما علم من التقييد الخ فيه



ان التقيد السابق في الجدات والكلام هنا في الحوائش الا ان يقال انه علم بطريق المقايضة أي يقاس ما هنا على ما تقدم في التقيد بما ذكر وقوله وان كانت غير محرم الوالد له الوفاة مع المتن ركاه اذ يصير التقدير وتثبت لاثني غير محرم والحال انها غير محرم وكان الحامل له على ما ذكره التوطئة للتعليل بقوله لشفتها الخ وان كانت غير ضرورية وقوله كبرت خال أي سواء كان شقيقا أو لاب أو لام فتوله لام خاص بقوله وبنت عم لكنه جرى على ضعيف في بنت الخال اذا المعتمد ان الحضنة تثبت لها وان كانت لا تثبت للخال لان شرط ثبوتها للذكر كما يأتي ان يكون وارثا وما جرى عليه في بنت العم لام هو المعتمد وان جرى بعضهم على انها تثبت لها وقوله وكذا من أدلت الخ فصله بكذا لانه غير مفهوم مما تقدم ومقتضاه ان الحضنة في هذه الحالة لاحق لها في الحضنة مع ان مقتضى ما سيأتي في قوله ولا تسلم مشتة الخ ان حقه باق وهو كذلك بل هذا في الحقيقة مفهوم قول المتن الاثني ولا تسلم مشتة الخ ان مفهومه ان المحضون المشتبه بسلم للاثني غير المحرم مع انه ليس كذلك فكان عليه ان يقول في المنطوق الاثني ولا يسلم مشتبه ذكر اكان أو اثني غير محرم كذلك يشمل ما ذكره هنا (قوله كبرت خال) أي لانها تدل على لاحق له في الحضنة أصلا وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوتها لبنت العم لام يفرق بان بنت الخال أقرب للعم لام لان أباه الذي هو الخال أقرب للعم لام كذا قيل اه حل (قوله وبنت عم لام) هذا هو المعتمد بخلافه في الجلال المحلى في شرح الاصل من ثبوتها لبنت العم لام لشفتها بالقرابة وهذا يتأهل الى الترتيب بالانوثة وان أدلت بذكر غير وارث اه حل (قوله محرما كان كاخ) وابنه وعم واب وجد ولا يشمل المحرم الابن اذ لاحق له فيها أحد ما من قوله بترتيب نسكاح وقوله أو غير محرم كان عسم الظاهر ان الكاف استعصائية اذ ليس لنا ذكر قريب وارث وهو غير محرم الابن العم وقوله لان الجد مقدم الخ أي ولانها لا تثبت لابن بخلافه في الارث وقوله ولا تسلم مشتة الخ راجع لقوله ولذا ذكر قريب الخ ولو قال كما علمت مما سبق ولا يسلم مشتبه ذكر اكان أو اثني لغ غير محرم كذلك لكان يرجع أيضا لقوله وتثبت لاثني قريبة الخ وقوله فلو فقد في الذكركر الارث والمحرمية فيه ان المذكر في المنطوق القرابة لا المحرمية وفيه أيضا انه عم في المنطوق بقوله محرما كان أو غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم في المفهوم وفيه انه في بقية المفهوم قال أو القرابة دون الارث فكان عليه ان يقول فلو فقد في الذكركر الارث والقرابة ويغسل له بالاجانب ثم يقول أو الارث دون القرابة ويغسل له زيادة على ما قبل به بما قبل به الاول فان القريب غير الوارث يصدق بالمحرم وغيره تأمل (قوله كذا في النكاح) برده عليه ان الاخ لا يملكه مقدم على العم ولا ولاية له في النكاح اه حل (قوله ولا تسلم مشتة الخ) ظاهر كلامه ان المحضون المذكور يسلم لغ غير المحرم أي لذكر غير المحرم ولو كان مشتبه والراجح انه لا يسلم له أخذ من العلة فكان من حقه ان يقول ولا يسلم مشتبه الخ وينبغي أن يكون ذلك اذا وجدت رتبة والابان اتفقت فتسلم اه حل وعبارة الروض وشرحها ابن العم ونحوه ممن هو وارث غير محرم يتسلم الصغيرة التي ثبت له حضنتها كالصغير لا من تشبهى فلا يتسلمها بل يعين لها امرأة ثمة بأجرة وبدونها وانما كان التعيين له لان الحضنة له ويغارق ثبوت الحضنة له علم بعدم ثبوتها لبنت العم على الذكر المشتبه بأن الرجل لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولاختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث فان كانت له بنت مثلاً سخطى منها على ما مر في العدد سلمت اليها باذنه وعبارة الاصل سلمت اليه أي جعلت عنده مع بنته وهو حسن لا يعدل عنه نعم ان كان مسافرا وبنته معه لاقى رحله سلمت اليها لانه كذا كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته ويجمع بين كلامي الاصل والمتأخر وأصله حيث لو افي موضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها قال الاسنوي ويعتبر كونها ثقة انتهت (قوله ولا تسلم مشتة الخ) أي بخلاف نحو بنت العم اذا كان ابن العم غير اشتبهى فانه لا حضنة لها كما سلم لان الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا لو نسكت بطل حقه بخلاف الذكركر

فيما مر (كبرت خاله) وبنت عمه وبنت عم لغير ام وان كانت غير محرم لشفتها بالقرابة وهذا يتأهل الى الترتيب بالانوثة بخلاف غير القرينة كالمعتقة وبخلاف من أدلت بذكر غير وارث كبرت خال وبنت عم لام وكذا من أدلت بوارث أو باني و كان المحضون ذكرا بشبهى (و) تثبت (لذكر قريب وارث) محرما كان كاخ أو غير محرم كان هم لو فور شفتهم وقوة قرابته بالارث والولاية ويزيد المحرم بالمحرمية (بترتيب) ولاية (نكاح) هو أولى من قوله على ترتيب الارث لان الجد مقدم على الاخ هنا كافي النكاح بخلافه في الارث (ولا تسلم مشتة لغ غير محرم) حذرا من الخلوة المحرمة

قضية كلامهم ان المحضون المذكور يسلم لغير المحرم ولو كان مشتبهى اه سم (قوله بل تسلم لثقة يعينها هو) أي ولو بأجر من ماله لان الحق له في ذلك اه شرح مر (قوله يعينه هو) أشار به هذا الى أن المصنف حوت على غير من هـ له اه شيخنا (قوله وان اجتمع ذكور الخ) تلخيص القول فيه ان الولد الرقيق حضنته لسيده الا اذا كان قبل السبع وأمه حرة وأما الحر فيقدم فيه الام ثم أمهاتها الوارثات ثم الاب ثم أمهاته كذلك ثم الجسد ثم أمهاته كذلك ثم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام ثم خالة كذلك أي لابوين ثم لاب ثم لام ثم بنت أخت لابوين ثم لاب ثم لام ثم ولد أخ لابوين ثم لاب ثم بنت الأخ للام ثم عم لابوين ثم لاب ثم بنت الخالة لابوين ثم لاب ثم لام ثم بنت الخال على ما في الشرح والروض كذلك ثم بنت العم كذلك ثم ولد الم لابوين ثم لاب ثم يقدم انثى كل من الاصناف المذكورة قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ لابوين ثم لاب ثم لام قال وتوهم بعض الطلبة من قولهم يقدم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام تقديم كل أخت على مساو بها فاقط حتى وقف على تصريح الشامل بتقديم الاخت للام على الاخ لابوين اه ووافقنا اطلاق العزيز والروضة بتقديم الاخوات على الاخوة وعليه جرى صاحب الانوار \* (قائده) \* المدلية بانثى تقدم على المدلية بذكر فتقدم بنت الاخت على بنت الاخ عند استواء المرتبة اه سم (قوله فأمهاتها فامهاته) اشتملت هذه العبارة على أحكام ثلاثة تقديم الام على أمهاتها وتقديمهن على الاب وتقديمه على أمهاته وقوله لماسر أماتعليل الاول فقد ذكره صريحنا مما مر به قوله لو فور شفقته وأما تعليل الثاني فيؤخذ من قوله سابقا والاثاث اليقوب الخ وأما تعليل الثالث فلم تقدم في كلامهما يؤخذ منه وانما يؤخذ من خرج وهو ان الاب أقوى من أمهاته تقدم عليهن أشار لهذا الحلبي اذا علمت ذلك علمت ان في عبارته نوع اجمال يتبع الفهم وعبارة الحلبي قوله وان علا لماسر أي من تقديم الام على أمهاتها لو فور شفقته وقدمت أمهات الام على الاب لانها بالنساء أليق وقدم الاب على أمهاته لانه أقوى وقدمت أمهات الام على أمهات الاب لقوتهن انتهت (قوله وان علت) أي الام وهو مستدرك الا أن يقال ذكر ملشاكاة الغاية السابقة على وزان ماسر عن الحلبي وأما الجواب بان المراد وان علت أمهاتها فهو مستدرك أيضا من الجمع المضاف لمعرفة فيم (قوله فالأقرب من الخواشي) عبارة أصله مع شرح مر وقيل تقدم عليه أي الاب الخالة والاخت من الاب أو الام أو هم الادلائهم بالام كلها تهاورد بضعف هذا الادلاء اه (قوله فالأقرب من الخواشي) ولا يخالف هذا ما مر من تقديم الخالة على ابنة أخ أو أخت لان الخالة تدلى بالام المقدمة على الكل فكانت أقرب هنا من تدلى بالثوخر من كثيرين اه شرح مر (قوله أصبر وأبصر) عاطف مغاير اه ع ش على مر فالاول من الصبر والثاني من البصيرة أي العلم أي الاثاث أشد صبرا على التربية وأز يدب صبره على ما بوجوها (قوله فتقدم أخت على أخ) قضية عبارته ان الاخت ولومن الام تقدم على الاخ ولومن الابوين وبه صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل وقيس عليه ما شابه كبت الاخ وغيرها اه بر وقد تقدم وبالجمله فستلخ الخالة مستثناة من ذلك اه سم (قوله فلا يقدم على الذكر) أي في محل لو كان أنثى لتقديم عليه اه شرح الروض فلو كان للمعضون اخوان ذكر وخنثى جعل الخنثى كالأخ كرفيعر ع بينهما ولا يجعل كالانثى حيث يقدم على الذكر بدون قرعة فقولاه صدق بيمينه أي فيقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أنوثته بيمينه (قوله ولا حضنة لغير حر) الخ) في الزكشي هذا الجرح الخ في الشافعي من الشروط أن لا يكون مغفلا وهو حسن وعد الماوردى والقاضي أبو الطيب في كتاب القطة ط منه الرشد فالسفيه ليس أهلا لحضنة الطفل قلت وعليه نص الشافعي هنا الى أن قال والصحيح أنه أي الفقير أهل للحضنة كالغني اه وفي شرح الروض ولا حضنة لذى الولاء لفقد الملك والقرابة اللذين هما في مظنة الشفقة ولا لغيره وأجزم كافي قواعد العسلا في ولا يعي كما أفق به عبد الملك بن ابراهيم المقدسي من أئمتنا ومن أقران ابن الصباغ واستنبطه ابن الرفعة من كلام الامام ثم قال وقد يقال ان بآسره غيره

(بل) تسلم (لثقة يعينها) هو كبتة فلو فقد في الذكر الارث والمحرمة كابن الخال وابن العممة والارث دون المحرمة كالخال والم لا أم وأبي الام أو القسرية دون الارث كالمعتق فلا حضنة له لعدم القرابة التي هي مظنة الشفقة في الاخيرة ولضعفها في غيرها وذ كر قريبه وقربى من زيادتي في غير المحرم (وان اجتمع ذكور واثاث فام) تقدم (فامهاتها) وان علت (فاب فامهاته) وان علا لماسر (فالأقرب) فالأقرب (من الخواشي) ذكر كان أو أنثى (ف) ان استويا قريبا قدمت (الانثى) لان الاثاث أصبر وأبصر فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ (ف) ان استويا ذكورة وأنوثة قدم (بقرعة) من خرجت قرعته على غيره وخنثى هنا كالأخ فلا يقدم على الذكر فلو ادعى الانوثة صدق بيمينه (ولا حضنة لغير حر) ولو



وهو مدبر أموره فلا يمنع وذهب في المهمات إلى حضانتها إذ لا يلزم الحاضن تعاطيها بنفسه بل له الاستئابة فيم أوقد  
 صرحوا بجواز استئجار أعمى للحفظ اجارة ذمة لا اجارة عين وما قاله هو مقتضى كلام المصنف وغيره ومثله يأتي  
 في البرص والاحذم اهـ وعبارة العباب ولا لا عى اهـ أى لاحضانه له ورأيت بخط شيخنا البرلسي وأما  
 العمى فالظاهر أنه لا يدرج بخلاف الجذام والبرص فالظاهر أنهم ما قد حان اهـ سم (قوله ولا حضانه لغير حر)  
 شروع في بيان موانع الحضانه والمذكور منها هنا ستة ويعلم سابع من قوله الاتى ولو سافر أحدهما لا لنقله  
 الخ (قوله ولا حضانه لغير حر الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولا حضانه على حر أو رقيق ابتداء ولادوا مال الرقيق  
 أى لمن فيه رقبوان قل لنقصه وان أذن سيده لانها ولاية وهى على القن لسيده لكن يسن نزعه من أحد أبويه الحر  
 قبل التمييز وقد ثبتت لام قنسة فيما لو أسلمت أم ولد كافر فلها حضانه ولدها التابع لها فى الاسلام ما لم تزوج  
 لفرانها إذ يمتنع على السيد قربانها مع وفور شفقتها ومع تزوجها لاحق للاب لكفره انتهت (قوله الا اذا كان  
 يسيرا كيوم في سنة) وينجبه ثبوت الحضانه في ذلك اليوم لوليه ولم أر لهم كلاما في الانعفاء والا قرب ان الحاكم  
 يستنيب عند زمن انعائه ولو قبل بمجي عمامر في بولي النكاح لم يبعد اهـ شرح مر وقوله بمجي عمامر من  
 انه ان دام ثلاثة أيام فكثر انتقلت الولاية للأب بعدد والانتظرت الافاقه ثم رأيت في جج اهـ ع ش عليه  
 وعبارة حل قوله الا اذا كان يسيرا كيوم في سنة وفي ذلك اليوم تكون الحضانه لوليه وأما الانعفاء فينبغي  
 ان ياتى فيه ما تقدم في أول النكاح من انه ان اعتيدت قرب زواله أناب الحاكم عنه من يحضنه والافتتقل الحضانه  
 لمن بعده وان كانوا فسر قوا بين الحضانه والنكاح في بعض الصور وذلك اذا امتنعت الام فانها تنتقل الحضانه لمن  
 بعدها للحاكم انتهت (قوله وغير أمين) كفاسق وتكنى العداله الظاهره الا اذا أراد اثبات الاهليه  
 فان كان بعد تسليم الولد صدق في وجود الاهليه بيمينه والافلا بيمين اثبات الاهليه بماى العداله بالبينه اهـ حل  
 (قوله وغير مسلم عليه) أى على مسلم بخلاف العكس لان المسلم يلى الكافر وأقهم كلامه ثبوت الكافر على الكافر  
 وهو كذلك اهـ شرح مر (قوله ولا لذات لبن لم ترضع الولد) فان أرضعته فلها أجرة الرضاع والحضانه وحينئذ  
 يأتى هنا ما مر في من رضيت بدون ما رضيت به اهـ شرح مر أى فاذا لم ترضع الابا حرة وهنالك متبرعة أو الابا حرة المثل  
 وهناك من يرضى باقل منها سقطت حضانتها اهـ رشيدى (قوله ولا لذات لبن لم ترضع الولد) مفهومه  
 استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال مر المعتمد الاستحقاق كادل عليه كلام الحرر  
 فانهم لا تنقص عن الذكرا هم اهـ ع ش (قوله ولانا كنه غير أبية) أى بمجرد العقد وان كان الزوج عاتبا صرح  
 به في الام وفي العباب تبع الفتاوى القاضى الحسين نعم لو استوثرت حضانتها ثم تزوجت في المدة لم يترع منها  
 اهـ شوبرى وعبارة شرح مر وقد لا تسقط بالتزوج لكن الاستحقاق بالاجارة بان خالع زوجته بألف  
 وحضانه الصغير سنة فلا يؤثر تزوجها في اثناء السنة لان الاجارة عقد لازم انتهت (قوله ولانا كنه غير أبية) أى  
 بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا كما صرح به في الام وقوله غير أبية أى الطفل أمانا كنه أى الطفل وان علا  
 فحضانتها باقية ومصوره تبكاحها لا يسهان بزواج الرجل ابنه بنته زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل  
 وأمه فتحضنه زوجته جده اهـ براسى اهـ سم على منهج اهـ ع ش على مر (قوله وان رضى)  
 أى الغير ومجمله ما لم يرض الاب والافان رضى كل من الاب والغير استحقت ولكل منهما الرجوع متى شاء اهـ  
 شيخنا (قوله وان رضى) أى غير الاب ومجمله اذا لم يرض الاب وكذا غيره من كل ما انتهت اليه الحضانه من الاقارب  
 فان رضى الاب بنى حق الام في الحضانه ولو لكل من الاب وزوجها الذى نكحته الرجوع عن الرضا متى شاء  
 وعبارة الحلبي قوله وان رضى أى الغير ما لم يرض الاب بذلك والا فحقها باق وكتب أيضا ما لم يرض الاب والام يسقط  
 حقها وللأب ان يرجع عن الاذن كالزوج ويشترط سلامة الحضانه عن ألم وعى يشغلها عن الحركة اذا كانت مباشر  
 بنفسها ومن جذام أو برص ان خالطته لم يشترط من العدوى ومعنى لا عدوى الوارد في الحديث انها ليست مؤثرة

مبعضا (و) غير (رشيد) من  
 صبي وسفيه ومجنون وان  
 تقطع جنونه الا اذا كان  
 يسيرا كيوم في سنة (و) غير  
 (أمين) لانها ولاية وليسوا  
 من أهلها نعم لو أسلمت أم ولد  
 كافر فحضانتها لها وان كانت  
 رقيقة ما لم تنكح لفرانها لان  
 السيد ممنوع من قربانها  
 وتعبر برى بغير حر ورشيد  
 أهم من تعبر برى بغير حر ومجنون  
 (و) غير (مسلم عليه) أى  
 على مسلم لانه لا ولاية له عليه  
 (و) لا لذات لبن لم ترضع  
 الولد اذنى تكليف الاب  
 مثلا استجار من ترضعه  
 فنداهم مع الاغتناء عنه عسر  
 عليه (و) لا (نا كنه غير أبية)  
 وان رضى لانها مشغولة عنه  
 بحق الزوج

بذاتها وانما يخلق الله ذلك عند مخالطة كثير انتهت ومثله في شرح مر ثم قال أعني مر ولو قام بكل من الاقارب مانع من الحضانة رجوع في أمرها للقاضي الامن فيضعه عند الاصلح منهم أو من غيرهن كما يحسنه الاذرع وغيره خلافا لما ورد في قوله لا يختلف المذهب في ان أزواجهن اذا لم يمنعهن يكن باقيات على حقهن فان أذن زوج واحدة فقط فهي الاحق وان بعدت أو زوجتتين قدمت قريباهما (قوله الامن له حق في حضانة) تصدق هذه العبارة بصورتين الاولى أن يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو نزع من الام كانت حضانته له والثانية أن لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو نزع المحضون من الام كانت حضانته لمن هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون المراد من له حق في الجملة كما عبر به مر وج (قوله وابن أخيه) وانما يتصور نكاح ابن الاخ فيما اذا كان المستحق غير الام وأمهاتها كان تزوجت أخت الطفل لأمه بابن أخيه لا بيه فانتم بالتقدم على ابن أخيه اه شرح خطيب على المنهاج والاشكال مبني على ان الحاضنة كانت هي الام ووجه الاشكال ان أخت الطفل ان كان شقيقه فابنه ابن ابنتها أو لأمه فكذلك أولاديه فهي منكوحه الاب ومحصل الجواب تصوير المسئلة بما اذا كانت الحاضنة غير الام وهي أخته لأمه فيجوز أن تزوج بابن أخيه لا بيه اه شيخنا (قوله فان زال المانع ثبت الحق) فلو طلقت المنكوحه ولورجها حاضنت حالا وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد له ازوال المانع ومن ثم لو أسقطت الحاضنة حقها انتقلت ليلها فاذا رجعت عادتها اه شرح مر (قوله فان زال المانع ثبت الحق) استشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر للارشد من أولاده فاستحقه أحدهم لكونه الارشد ثم صار غير ارشد ووجدوا أحدا أرشد منه استحق ولو عاد الاول أرشد لم يستحق وأقول يرجع ما قاله وعلى تسليمه فالفرق ان الحق هنا لمعين غاية الامر انه مشروط بشرط فاذا زال ثم عاد استحق وهناك الحق لغير معين بل له موصوف فاذا انتفى وانتقل الحق لغيره لم يعد اليه بعوده فليتأمل \* (فرع) \* قال في المنهاج هنا وان غابت الام أو امتنعت فللمدة على الصحيح فقوله أو امتنعت منه تعلم عدم الاجبار وهو كذلك نعم لو وجبت المأون عليها فقد الاب فتجربته عليه ابن الرفعة كذلك الزركشي اه سم (قوله والمميز ان افرق أبواه الخ) ظاهرة ان طاعة الحكم بالتمييز انه لا يتوقف على بلوغه سبع سنين وانه اذا جاوزها بالتمييز بقي عند أمه والثاني ظاهر وأما الاول فقياس ما مر في كونه لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وان ميزانه لا يجبر حيث لم يبلغها وقد يفرق بان عدم الامر بالصلاة لما فيها من المشقة فتفقد عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فان المدار فيه على ما فيه صلاح نفسه وعدمه فيقيد بالتمييز وان لم يجاوز السبع اه ع ش على مر وفي قل على الجلال والمميز من وصل الى حاله بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده ولا يتقيد بسبع سنين (قوله ان افرق أبواه من النكاح) وينبغي أن يكون كالا فراق من النكاح ان لا يفترقا فيه لكنهما لا يجتمعان بان يختلف محلها ما كان كل منهما لا يأتى إلا آنحر لان ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا اذا كان يأتيه اكن احبانا لا يأتى فيها القيام بمصالحه كذا في حاشية التحفة وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجبت مانعا من الاجتماع بخلاف الفرقة المذكورة فعلى كل التعهد في وقته اذا لمانع تأمل اه شوبري (قوله وصالحا) أما اذا صلح أحدهما فقط فلا تخيير والحضانة له فان عاد صلاح الآخر أنشئ التخيير اه شرح الروض (قوله فعند من اختار منهما) وظاهر كلامه تخيير الولد وان أسقط أحدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلو امتنع المختار من كفالته كفالته الا أنحر فان رجع الممتنع منها أعيد التخيير وان امتنعوا بعد ما استحقا لها كعدمه تخيير بينهما والأجبر عليهما من تلزمه نفقته لانهما من جملة الكفالة اه شرح مر (قوله خير غلاما) أي وانما يدعى بالغلام المميز اه شرح مر قال في الصباح الغلام الابن الصغير ثم قال قال الأزهري وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكر غلاما وسمعتهم يقولون للكهل غلاما وهو شرفي كلامهم فلم يخص الغلام بالمميز اه ع ش عليه (قوله أو غيره من الخواشي) أي

(الامن له حق في حضانة)  
بقيد زده بقولي (ورضى)  
فلها الحضانة وتعبيرى بذلك  
أعم من قوله الا عمو ابن عمه  
وابن أخيه (فان زال المانع)  
من رق وعدم رشد وعدالة  
وغير ذلك مما ذكر (ثبت  
الحق) ان زال عنه المانع  
هذا كله في ولد غير مميز  
(والمميز ان افرق أبواه) من  
النكاح وصلى اخيرا فان اختار  
أحدهما (ف) هو (عند من  
اختار منهما) لانه صلى الله  
عليه وسلم خير غلاما بين أبيه  
وأمه رواه الترمذي وحسنه  
والغلام كالغلام (وخير)  
المميز (بين أم) وان علت  
(وجدوا غيره من الخواشي)



كانخ أوعم أو ابنه كالأب بجامع العصبية (كأب) ٥٢٢ أي كالتخير بين أب (وأخت) لغير أب (أو خاله) كلام (وله بعد اختيار) لاحدهما

الذكور من العصبية أخذ من قوله بجامع العصبية اه ع ش (قوله كانخ أوعم) أي على هذا الترتيب  
وظاهر كلام شرح الروض ان الحواشي كلهم في مرتبة واحدة حرر اه حل (قوله كأب وأخت أو خاله)  
تقدم انه عند اجتماع الذكور والاثلاث يقدم الأب على سائر الحواشي ومن جلتهم الاخت والخالة كالأب  
مقدم عليهما ومقتضى ما هنا ان المحضون كان قبل التمييز عند الاخت أو الخالة وتخير بهما بين من كان عندهما  
وبين الأب وهذا لا يتأتى الا على الضعيف المتقدم القائل بتقديمهما على الأب فليتأمل وليحزر ثم رأيت في سم  
مانه قال في الارشاد وخبر عزم بين مستغفروا حق قال شارحه هو يفيد انه لا تخير بين الأب والأخت ولا بينه  
وبين الخالة قال وهو المعتمد الموافق لما في الروضة وأصلها وما في المنهاج من ترجيح التخير بين الأب والأخت  
وبينه وبين الخالة تلويح على المرجوح وهو تقديمهما على الأب قبل التمييز (قوله لغير أب) أي شقيقة أو لام  
بخلاف التي للأب فلا تخير بينهما وبين الأب لانهم يندل بالام اه سم وهذا مشكل لما تقدم أن الاخت التي  
للأب فقط مقدمة على التي للام فقط فلاحق في الحصانة للثانية مع وجود الاولى فكيف يتأتى تخير المحضون بين  
الثاني وبين الأب مع وجود الاولى (قوله تحوله للاخر) أي وان لم يطلبه أي الاخر بخلاف مجهول النسب  
ليس له بعد اختيار أحدهما تحوله للاخر لتعلق حق التخير اه حل (قوله بالذكر) أي بما اذا كان  
المحضون ذكر (قوله ولأب ان اختير منع أنثى) أي يندبه ذلك اه ع ش على مر (قوله لا يمنع زيارتها) أي  
لا يجوز له ذلك كما صرح به البندنجي ودل عليه كلام الماوردي اه شرح مر (قوله فليس له المنع منها) لشدة  
الحاجة اليها ويجهان محل تمكينها من الخروج عند انتفاعه بربية قوية والام يلزمه اه شرح مر أي بل  
الظاهر حرمه تمكينه من ذلك اه ع ش عليه ويجري هذا القيد في صورة جواز تمكينها من الخروج للزيارة  
بالاولى اه رشدي (قوله لاني كل يوم) الآن يكون منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم فانه الماوردي  
اه شرح مر وقد يتوقف في الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة في حق البعيدة انما هي على الام  
فاذا تحملها وأتته كل يوم لم يحصل للبنت بذلك مشقة فأي فرق بين القريبة والبعيدة اه ع ش عليه وعبرة  
الرشدي قوله الآن يكون منزلها قريبا حاصل هذا مع ما قبله ان منزلها ان كان قريبا فجاءت كل يوم لمعتمكها  
من الدخول وان كان بعيدا فجاءت كل يوم فله منعها ولا يخفى ما فيه وأي فرق بين القريب والبعيد والمشقة  
في ذلك انما هي عليها لا عليه ولعل كلام الماوردي مفر وض في غير ما يتعلق بالمنع والا فلا يظهر له وجه ثم ظهر  
ان وجهه النظر الى العرف فان العرف ان قريب المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف بعيدته انتهت (قوله ولا  
يمنعها من دخولها بيته) أي يحرم عليه ذلك وتدخله قهر عليه ولها أن لا تكنتي باخراج الولد اليها على الباب اه  
حل (قوله وهي أولى بتمريضها عندها الخ) ولا يمنع الام من حضور تجهيزها في بيته اذا ما تأوله منعها من زيارة  
قبرها اذا دفن في ملكه والحكم في العكس كذلك ولو تنازعا في دفن من مات منهما في قرية أحدهما أجيب  
الأب كما يحسنه بعض المتأخرين اه شرح مر وقوله في قرية أحدهما أي التربة التي اعتاد أحدهما الدفن  
فيها ولو مسجلة وقوله أجيب الأب أي حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عنده والاب في غير بارها اه  
ع ش عليه (قوله في الحاليتين) أي حالتي تمريضها عندها أو عنده اه شيخنا (قوله ليعلم الامور الدينية  
والدنيوية الخ) عبارة أصله مع شرح مر وان اختارها ذكر فعندها لا ولا وعند منار اليهودية وجوابا تعليمه  
طهارة النفس من كل رذيلة وتخليتها بكل محمود وسله وجوب المكث بفتح الميم والتاء ويجوز كسر التاء أي مع فتح  
الميم وهو اسم محل التلميم وسمي الشانعي رضي الله عنه بالكتاب كنه هو على الاستنارة لم يبال انه جمع كاتب وحرقة  
يتعلم من الاول الكتابات ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد وظاهر كلام الماوردي انه ليس لأب شريف  
تعليم ولده صنعة تتردى به لان عليه رعاية خطه ولا يكله الى أمه لعجز النساء عن مثل ذلك وأحرقت في مال الولدان  
وجدوا لافعل من عليه نفعتمو أفتي ابن الصلاح في سا كن يلدوه مطلقته بشر به وله منها والتميم عندها في مكتب

(تحول للاخر) وان تكرر  
منه ذلك لانه قد يظهر له الامر  
على خلاف ما ظنه أو يتغير  
حال من اختاره قبل نعم ان  
قلب على الظن أن سبب  
تكرره قلة تمييزه ترك عند  
من يكون عنده قبل التمييز  
وقولي أو غيره من الحواشي  
أعم من قوله وكذا أخ أوعم  
لكن قد في الروضة كاصلاها  
تبع البغوى التخيير في مسألة  
ابن الم بالذكر والمعتمد  
خلافه وبه صرح الروياني  
وغیره وان كانت المشقة  
لا تسلم له كالم (ولاب) مثلا  
(ان اختير منع أنثى لا ذكر  
زيارة أم) لتألف الصيانة  
وعدم البروز والام أولى  
منها بالخروج لزيارتها بخلاف  
الذكر لا يمنع زيارتها لثلا  
يألف العفو ولانه ليس  
بعورة فهو أولى منها بالخروج  
ويخرج بزيارة الام عبادتها  
فليس له المنع منها لشدة  
الحاجة اليها (ولا يمنع اما  
زيارتها) أي الذكر والأنثى  
(على العادة) كيوم في أيام  
لاني كل يوم ولا يمنعها من  
دخولها بيته واذا زارت لا  
تعطيل المكث (وهي أولى  
بتمريضها عنده) لانها  
أشفق وأهدى اليه هذا ان  
رضي به (والافعهدها)  
وبعدها ويحترق في الحالين  
من الخلقة (وان اختارها

(أو) اختارتها (أنثى فعندها  
أبدا) أي لا ونهار الاستواء  
الزمين في حتمها ويزورها  
الاب على العادة) ولا يطلب  
احضارها عنده (وان  
اختارهما) مميز (أفرع)  
بينهما ويكون عنده من  
خرجت قرعته منهما (أولم  
يحتر) واحدا منهما (فالام  
أولى) لان الحضانة لها ولم يحتر  
غيرها ولا تثنى فيما ذكر  
الحنثي (ولو سافر أحدهما)  
أي أراد سفر (الانقلة) كبح  
وتجارة وزهدة فهو أعم من  
قوله سفر حاجة (فالقيم) أولى  
بالولد ممرا كان أولا حتى يعود  
المسافر لخطر السفر طالت  
مدته أولا ولو أراد كل منهما  
سفر حاجة فالام أولى على  
المختار في الروضة (أولها)  
أي لنقلة (فالعصة) من أب  
أو غيره ولو غير محرم أولى به  
من الام حفظا للنسب وانما  
يكون أولى به فيما إذا كان  
هو المسافر (ان أمن خوفا)  
في طريقه ومقصده والافلام  
أولى وقد علم مما مر أنه لا تسلم  
مستنهاة لغير محرم كابن عم  
حذرا من الخلوة المحرمة بل  
لثقة تراضة كبنته واقتصار  
الاصل على بنتمثال  
(فصل) في مؤنة المملوك  
ومامعها (عليه) أي المالك  
(كفاية رقيقة غير مكاتبه)  
مؤنة من قوت وأدم وكسوة  
وماء طهارة وغيرها

بأنه ان سقط خط الولد بأتمته عندها فالحضانة للاب رعاية لصحته وان أضر ذلك بأمه ويؤخذ منه ان مثل ذلك  
بالأولى مالمو كان في أتمته عندها ربة قوية انتهت (قوله أو أنثى فعندها أبدا) وظاهر كلامهم عدم جريان  
التخيير بين ذكرين أو أنثيين كالأخوين أو أختين وهو ما نقله الأذرع في الاثنين عن فتاوى البغوي ونقل  
عن ابن القطان وعن مة تنفي كلام غير جريانه بينهما ما هو الاوجه لانه اذا خیر بين غير المتساويين فيبين  
المتساويين أولى اه شرح مر (قوله ويزورها الاب على العادة) مقتضى ذلك منع من زيارتها ابلا كما  
صرح به بعضهم لما فيه من الريبة والتهمة وظاهر انما لو كانت بمسكن زوج لها امتنع دخوله الا باذن منه فان لم  
يأذن أخرجهما اليه ليراهما ويتقعد حالهما ولا حظها بالقيام بمصالحها ولها بعد بلوغها الانفراد عن أبيها امام  
يوجد فيها ربة فلولي ذلكا حهما من الانفراد بل يضمها اليه ان كان محرما والا فالي من يأتها بموضع لائق  
ويلاحظها والاوجه كما قاله ابن الوردى في بهجته في أمر ثبتت ربة في انفرادها من ولده منع منه كما ذكر اه  
شرح مر وقوله فان لم يأذن أخرجهما اليه الخ وينبغي ان لا يجب عليها تمكينه من دخوله المنزل اذا كانت  
مستحقة لمنفعتها ولا زوج لها بل ان شاءت أذنت له في الدخول حيث لا ربة ولا خلوة وان شاعت أخرجهما  
وعليه فيفرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول الى منزله حيث اختارته الانثى وبين هذا بتيسر مقارنة  
الاب للمنزل عند دخول الام بلامسة بخلاف الام فانه قد يشق عليها مغادرة المنزل عند دخوله فربما جرد ذلك  
الى نحو الخلوة اه ع ش عليه (قوله فالقيم أولى) أي بالبلد الم يكن المقيم الام وكان في بقائه معها مفسدة  
أوضاع مصلحة كملو كان يعلم القرآن أو الحرف فهو مما يلد لا يقوم غير مقامه فالاب أحق بذلك اه عن  
(قوله ولو أراد كل منهما سفر حاجة) الظاهر ان الحاجة ليست بغير بل مثلها النقلة وعبارة شرح مر فان  
أراد كل منهما واختلغا مقصدا وطريقا كان عند الام وان كان سفرها أطول ومدة صدها أبعد اه أي لان  
السفر فيه مشاق والام أشق عليه من الاب (قوله فالعصة أولى) أي مقبها كان أو مسافرا اه شيخنا ومحل  
كون العصة اذا سافر أولى به اذا لم يكن هناك عصة آخر مقيم كان سافرا الاب وأقام الجد أو سافر الجد وأقام  
الاخ أو سافر الاخ وأقام الم فان كان فالام أولى به من المسافر لوجود العصة الاخر عندها اه شرح مر  
(قوله حفظا للنسب) ولصحة نحو التعليم والصيانة ومهولة الاتفاق نعم ان محبة الام وان اختلف مقصدهما أو  
لم تحبه واتخذ مقصدهما مام حقا كالأولاد لملها ومعلوم فيما اذا اختلف مقصدهما وصحبته انها تستحقها مدة  
صحبه لا غير اه شرح مر

(فصل في مؤنة المملوك ومامعها) أي من قوله وله اجبار أتمته الى آخر الفصل (قوله عليه كفاية رقيقة) أي  
وان كان مستحق المنفعة بنحو وصية أو اجارة أو مستحق القتل بردة أو نحوها وجبت نفقة المرتد هنادون نفقة  
القريب المرتد لان الموجب هنا المالك وهو موجود ثم مواساة القريب والمهدر ليس من أهل المواساة اه ج اه  
سل وعبارة شرح مر وشمل كلامه كثيره مستحق القتل لحرابة أو ردة أو نحوهما اذا لا تسقط كفايته بذلك لان قتله  
بنحو يفة تعذيب يمنع منه خبر مسلم فاذا قتلتم فاحسنوا القتل ولان السيد متمكن من منع وجوبها عليه اما بإزالة  
ملكها واما بقتله لانه ولاية قتله بطريقه الشرعي وبمذاق عدم وجوب كفاية قربه اذا كان غير محترم انتهت  
(قوله كفاية رقيقة) أفهم قوله كفاية رقيقة ان المعتبر كفايته في نفسه وان زادت على كفاية مثله فتراعى زهاده  
ورغبته كفاية نفقة القريب حتى يجب على السيد أجرة الطبيب وخن الادوية وانما لم يجب عليه ذلك لنفسه  
اكفائه في حق نفسه بداعية الطبع بل الرقيق أولى بذلك لان القريب قد يتكاف تحصيله اه شرح مر  
وقوله وان زادت على كفاية مثله قال ج والواجب أولا الشبع والرى تطير ما يأتى أى في علف الدواب وسقيا  
وقضية احالة الشارح ما هنا على نفقة القريب ان الواجب الشبع المعتاد اللهم الا أن يقال المراد بالشبع الذي  
قدمه في نفقة القريب أولى لانما له فلا يخالف ما هنا اه ع ش عليه (قوله وماء طهارة) ولو حصل له ماء الطهارة



فأنلفه لزمه تحصيله ثانياً وهكذا غاية الأمر أنه يأثم بتعمد اتلافه وله تأديبه على ذلك وانما لزمه تعدد التحصيل  
 لحق الله تعالى اه سم على منهج وقياس ما مرقى نفقة القريب من أنها تبذل وان أنلفها أنه يجب على  
 السيد ابدالها أن أنلفها القن وان تكرر ذلك منه وعبرة سم على منهج \* (فرع) \* لو أنلف الرقيق  
 طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان تكرر ذلك منه عمدًا غاية الأمر أنه تأديبه على ذلك اه مر اه ع ش  
 على مر (قوله ولو كان أعنى زمنًا الخ) أو مدبراً أو صغيراً أو مراهوناً أو مستأجراً أو موصى بنفقة أو مبدأ أو معارفاً  
 أو كسواً اه شرح مر (قوله أو أبقا) ويصور تمكن الأبق من النفقة حال إبقائه بان يجدها له ولا  
 مطابقاً للسيد أي قوله المطالبة بنفقة تأمل اه سم على منهج ويمكن أن يصور أيضاً بالرفع أمره لقاضي بلد  
 الأبق وطالب منه ان يقرض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه إلى ذلك حيث علم إبقائه أولاً ليجده له على  
 العود إلى سيده فيه نظر والأقرب أنه يأمره بالعود إلى سيده فإن أجاب إلى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله  
 إلى سيده قرضاً اه ع ش على مر (قوله أو أبقا) منه يعلم أنه لا تسقط نفقته بخروجه عن طاعة السيد  
 وهو كذلك خلافاً لما ذكره بعض الأصحاب ومن صور تمكن الأبق من النفقة حال إبقائه ان يجدها له ولا  
 مطلقاً للسيد تأمل \* (فرع) \* يلزم السيد تحصيل ماء الطهارة للرقيق ولو في السفر اه مر ولا فرق بين ان  
 يكون للسيد مدخل في افساد طهارته كسبه أم أنه لا بخلاف الزوجة وفاؤه في ذلك لحظا غيره والفرق ظاهر  
 ومنه ان الرقيق لا يتأتى له تحصيل شيء من غير جهة السيد بخلاف الزوج ولو أمة يتأتى لها التحصيل من غير  
 جهة الزوج اه سم (قوله لاستقلاله بالكسب) ولهذا تلزمه نفقة أقاربه نعم ان احتاج المكاتب لزوم السيد  
 كفايته كسباً في الكفاية وكذا لو عجز نفسه ولم يفسخ سيده كتابته فعليه نفقة موهية مسئلة عزيرة النقل اه  
 شرح مر (قوله واستثناءه من زيادتي) وكذا تستثنى الأمة المزوجة حيث أو جبتا نفقتها على زوجها اه  
 شرح مر (قوله من غالب عادة أرقاء البلد) قال الماوردي والمراد بذلك أي من جنس طعام المتوسطين  
 لا المترفين ولا المقترين قال وعليه ان يدفع له طعامه شجوراً وأدامه مصنوعاً بخلاف الزوجة وكان المعنى فيه أنه  
 لا يتفرغ لاصلاحه اه ج (أقول) لو دفع إليه الحب وتتممكنه من اصلاحه باستتعار ونحوه فالوجه  
 الاكتفاء بذلك اه سم على منهج اه ع ش على مر ولو أعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له أي  
 للسيد تبديله بما يقتضي تأخير الاكل المصلحة الرقيق اه شرح مر وقوله المصلحة الرقيق قضيته أنه  
 لا تراعى مصلحة السيد في ذلك وان لم يؤد ابداله إلى تأخير فاحش وينبغي ان يحل ذلك ما لم ندع إليه حاجة خاصة  
 كان حصل للسيد ضعف يشق على السيد عدم اطعامه فاراد ان يقدم له ما دفعه للعبد ثم يأتي ببذله للعبد  
 بعد زمن لا يتضرر فيه العبد بالتأخير إليه اه ع ش عليه (قوله ويراعى حال السيد في يساره واعساره)  
 ويراعى أيضاً حال العبد لاجل عدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ولا يخالف هذا ما يأتي عن  
 الشارح من أنه يكره تفضيل النفس من العبد لانه قسده ثم بان تكون نفاسته لذاته وما هنا فيما لو كانت  
 النفاسة لسبب النوع والصفة كالروى مع الزنجي اه ع ش على مر (قوله وتفضل ذات الجمال)  
 أي ندبا كما في شرح مر وأما ذو الجمال ففيه تفصيل فان كانت نفاسته لذاته كره تفضيله على الخسيس وان  
 كانت لنوعه لم يكره كما يفيد كلام ع ش على مر وعبرة ع ش ولو فضل نفس رقيقه لذاته على خسيسه  
 كره في العبد وسن في الاماء انتهت (قوله احترازاً عن بلاد السودان ونحوها) فيمكن ستر العورة حيث اعتادوا  
 ذلك فان اعتادوا عدم الستر مطلقاً وجب ستر العورة أي عورة الصلاة فلا يجب في الأمة ستر ما زاد على ما بين  
 السرة والركبة هل ولو كانت تنحرج إلى الشارع في قضاء المصالح حيث اعتادوا ذلك الظاهر نعم والكلام  
 في الحى فلو مات الرقيق فلا بد من ستر جميع البدن وان اعتادوا خلاف ذلك اه حل (قوله وسن أن ينأوله  
 الخ) نعم يتجه في أمر دجيل يخشى من تنعمه بخموله بوسه لحوقه يسه من سوء ظن به ووقوعه في عرضه عدم

ولو كان أعنى زمناً أو أموله  
 أو أبقا لخبر مسلم للمملوك  
 طعامه وكسوته ولا يكف  
 من العمل ما لا يطيق ويقاس  
 بما فيه غيره مما ذكر ولا شيء  
 عليه للمكاتب ولو كتابة  
 فاسدة لاستقلاله بالكسب  
 واستثناءه من زيادتي  
 وإطلاق الكفاية أولى من  
 تقييدها بالنفقة والكسوة  
 (من غالب عادة أرقاء البلد)  
 من بروش وروزيت وقطن  
 وتكان وصوف وغير ذلك  
 الشافعي للمملوك نفقته  
 وكسوته بالمعروف قال  
 والمعروف عندنا المعروف  
 لماله ببلده ويراعى حال السيد  
 في يساره واعساره فيجب ما  
 يليق بحاله من رفيع الجنس  
 الغالب وخسيسه وتفضل  
 ذات الجمال على غيرها في  
 المؤنة (ولا يكفي ستر عورة) له  
 وان لم يتأخر أو بردلان ذلك  
 بعد تحقير أو قول (ببلادنا)  
 من زيادتي ذكره الغزالي  
 وغيره احترازاً عن بلاد  
 السودان ونحوها كما في  
 المطالب (وسن أن ينأوله مما  
 يشتم به) من طعام وأدم  
 وكسوة لا مريد في  
 الصحيحين المحول على النذب  
 كسباً

والاولى ان يجلس معه الاكل فان لم يعمل روعه لقمته تسقمسد الاصغرة بشرا الشهوة ٥٢٥ ولا تنقض النعمة ولو كان السيديا كل ويلبس

دون اللاتق به المغنا غالباً  
بجلا أو رياضة فليس له  
الاقتصار في رقيقه على ذلك  
بل يلزمه رعاية الغالب ولو  
تنعم بما فوق اللائق به نيب  
له أن يدفع اليه مثله ولا يلزمه  
بل له الاقتصار على الغالب كما  
علم وقوله صلى الله عليه وسلم  
انما هم اخوانكم جعلهم  
الله تحت أيديكم فمن كان  
اخوه تحت يده فليطعمه من  
طعامه وليلبسه من لباسه  
قال الراعي حله الشافعي على  
الندب أو على الخطاب لقوم  
مطاعهم وملابسهم متقاربة  
أو على انه جواب سائل علم  
حاله فاجابه بما اقتضاه الحال  
(وتسقط) كفاية الرقيق  
(بعضي الزمن) فلا تصير ديناً  
الابصار في مؤنة القريب  
بجامع وجوب ما ذكر  
بالكفاية (ويبيع قاض  
فيها ماله) أو يوجره ان امتنع  
منها زمن ازالة ملكه عن  
الرقيق بعد امره له باحدهما  
او غاب كافي مؤنة القريب  
وكيفيته انه ان يتيسر بيع  
ماله او يجارها شيئاً بقدر  
الحاجة فذلك وان لم يتيسر  
كعقار استدان عليه الى ان  
يحتسب ما يسهل البيع او  
الاجار له شيئاً او أجر منه  
ما يفي به لما في بيعه او اجارته  
شيئاً من المشتق على  
هذا يحمل كلام من اطلق انه

استجاب به حيثئذ اه شرح مر (قوله والاولى أن يجلس معه) أي ليتناول القدر الذي يشتهي ويحمل ذلك  
فيما يظهر حيث لا رية تطعه اه شرح مر (قوله فان لم يعمل) أي أو امتنع المملوك من الجلوس مع سيده  
توقيره اه شرح مر (قوله روعه لقمته) أي قلبها في الدسم اه شيخنا وفي المصباح روعت الالة نعمة  
بالسمن ترو يغاد من ريعت بالياء مثله (قوله ولا تنقض النعمة) النعمة بلوغ النعمة في الشيء والنهم  
بالنحر يك افراط الشهوة في الطعام اه حل وعبرة عس النعمة بفتح النون الحاجة والشهوة كفاي  
القاسم من انتهت وفي المصباح نهم في الشيء نهم نعمة بلغ همته فيه فهو نهم والنهم يقتضيان افراط الشهوة وهو  
مصدر من باب تعبونهم نهم نهما ايضاً زادت رغبته في العلم ونهم نهم من باب ضرب كثيراً كنههم بالشيء مبنياً  
للمعول أولع به فهو منهوم (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وارد على قول الشارح ولو تنعم بما فوق  
اللائق به الخ كما يفيد كلام الرشيدى على مر وروى أبو داود عن المعرو ر بن سويد قال دخلنا على أبي  
ذر بالريذة فاذا عليه بردوعلى غلامه مثله فقلنا يا أبا ذر لو أخذت برد غلامك الى بردك كانت حلة وكسوته ثوباً  
غيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه  
تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا يكفه ما يغلبه والجواب عنه ما ذكره الشيخ وفي المصباح  
الخول مثل الخدم والحشم وزناو معنى اه (فرع) \* تقدم في أول باب الصلاة ان على الابوين أمر المميز  
بالصلاة اداء وقضاء لسبع سنين وضربه لعشر وكذا الصوم ان أطاعه وان عليهما نهي به عما يحرم وتعلمه ما يجب  
كالطهارة قال في المهمات والمقتضا وما لك الرقيق في معنى الاب وكذا المودع والمستعير ونحوهما فيما يظهر  
قوله المحب الطبري ولا يقتصر في الامر على مجرد صيغته بل لابد منه من التهديد وتقدم هناك أمور أخرى تجرى  
هنا أيضاً فانظرها اه سم (قوله انما هم اخوانكم) أي في الاسلام أو من جهة انهم أولاد آدم اه برماوى  
(قوله أو على انه جواب سائل علم حاله) أي علم بخاله وانه يقتصر على الاوقاف فاني بالحديث ردعا وزجرا له ليرجع  
عما هو فيه اه شيخنا عزيرى (قوله فلا تصير ديناً الخ) عبارة شرح مر فلا تصير ديناً الا بفرض قاض أو  
نحوه وقد قال الروياني لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استدانوا نفق على نفسك جاز وكان ديناً على سيده  
انتهت وتقدم في الشارح في نفقة القريب التي أحال هذه عليها ان تصير ديناً بالفرض بالقضاء وانما تصير  
دينياً بالفرض بالغاف وعبرة سم ما نصه قوله الابصار في مؤنة القريب منه فرض القاضي عند الشجين  
وصورته هنا أن يفرضها القاضي ويأذن لمن ينفق عليه ليرجع فلهما نفقة هذا المنفق صار له ديناً عليه هكذا  
أفاده مر وفي الحقيقة هذا في معنى الاقتراض من القاضي على المالك فمجرد الفرض لا أثر له وهذا هو  
صورته هناك أيضاً انتهت (قوله أو يوجره ان امتنع) أو للتبويب والتخبير وكذا في جميع ما يأتي لانه  
يجب على القاضي أن يراعى ما فيه الاحتياط للمالك اه بش وعبرة شرح مر وتخبر به أن الحاكم  
يؤجر جزاً من ماله بقدر الحاجة أو يجبره ان احتج اليه أو تعذر ايجار الجزع فان تعذر ايجار باع جزاً منه  
بقدر الحاجة أو كراه ان احتج اليه أو تعذر بيع الجزع هذا في غير محجور عليه اما هو فيتعين قبل الاحتط له من  
بيع القن أو اجارته أو بيع مال آخر أو الاقتراض انتهت (قوله بعد أمره) الظاهر انه تنازعه كل من يبيع  
وامتنع وقوله أو غاب عطف على امتنع اه شيخنا (قوله لما في بيعه الخ) وتقدم ان هذا هو الذي رجحه  
النووى هنا وطرد في نفقة القريب ووضعوا الوجه القائل بانه يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة اه حل  
(قوله فان لم يعمل باعها القاضي الخ) ما اقتضاه كلامه من انه يتخير بين البيع والاجارة ينبغى حله على ما اذا  
استوت مصالحتهم في نظره والاوجب فعل الاصلح منهما اه صل (قوله فان تعذر فكفايته في بيت المال الخ)  
قال ابن الرقصة وتدفع كفاية الرقيق لما لك لان الكفاية عليه وهو المعنى بانه من حوائج المسلمين لا للرقيق قال

يباع بعد الاستدانة فان لم يمكن بيع بعضه ولا يجاروه وتعذر الاستدانة باع جميعه أو آخره (فان فقد) ماله (أمره) القاضي (باجاراً أو بارأه ملكه)  
فنه بنحو بيع أو اعتاق فان لم يعمل باعها القاضي أو آخره عليه فان تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين



فان اقتصر على أمره بأحد ما قدم الايجار وذ كر الامر بايجاره من ز يادني وتعييرى بازالة ملكه أعم من قوله يبيعه واصاقه وامام الولد فيخلها  
تدكسب وتكون نفسها أن تعذر من انتهاب الكسب فهي في بيت المال (وله اجبار أمته على ارضاع ولدها) منه أو من غيره لان لبنها ومنافعها  
بخلاف الحره (وكذا غيره) أي غير ولدها (ان فضل) ٥٢٦ عنه لبنها لذلك نعم ان لم يكن ولدها منه ولا غيرها لو كان يرضعها من شاة وان

الاذرعى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال أو المسلمين مجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا أو محتاجا  
الى خدمته الضرورية والافيدنى ان يكون ذلك قرضا اه شرح مر (قوله فـ كفايته في بيت المال)  
أي قرضا لان كان السيد فقيرا أو اضطر الى خدمته اه حل (قوله وأما أم الولد الخ) هذا مقابل لمخدوف  
علم من قوله أو ازاله ملكه أي محصل كونه بأمره بالأزالة ان كان الرقيق يقبل الأزالة كما ينهم من شرح مر  
وعبارته وهذا في غير أم الولد أما هي فلا تباع قطعا ولا تجوز على اعتاقها في الاصح بل تزوج أو تزوج فان لم يكن  
فنفقة في بيت المال اتت (قوله فيخلها تكسب) لو فضل من كسبها عن مؤنتها شي فنبقى ان يتمتع عليها  
التصرف فيه لانه مملوك للسيد اه سم (قوله وله اجبار أمته الخ) ولو طلبت ارضاعه لم يجز له منعها منه لان  
فيه تفرق بين الولد والوالدة ولدها الا عند الاستمتاع بها فله منعها منه ووضع الولد عند غيرها الى فراغ استمتاعه والا  
اذا كان الولد حرا من غيره أو مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده أو ملكه  
نقله ابن الرفعة وغيره عن الماوردي وأقره اه شرح الروض وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله نعم ان لم يكن  
ولدها الخ (قوله منه أو من غيره) بان كان مملوكا من زوج أو زنا اه حل (قوله ان فضل عنه لبنها) أي  
عن ربه اما الغزارة لبنها أو لغيره أو غنائه بنغيره ابن في أكثر الاوقات أو موته اه شرح مر وهذا  
التفصيل في غير البا أما هو فليس له منعها من ارضاعه اكن لا يجب عليه ذلك مجانا خلافا لركشي اه شرح  
الروض اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله لان ارضاعه على والده) أي ان كان حرا بان  
وطئها شخص بشبهة يظن ان وجهه الحر وقوله أو ملكه أي ان كان رقيقا كان كانت موصى بالولدها (قوله  
وليس لها استقلال الخ) أي يحرم عليها ذلك الا بانه ان وجدوا الا بانه ان وجدوا الا بانه ان وجدوا  
مع الصلحة اه برماوى (قوله وليس لها استقلال بفطم) أي قبل الحولين أو بعدهما وقوله ولا ارضاع  
أي بعد الحولين اه ع ش على مر (قوله فليس لاحدهما) أي الابوين ويتجه الحاق غيرهما بمن له  
الحضانة عند فتندهما في ذلك اه شرح مر (قوله ولا ارضاع بعدهما) لكن يسن عدم ارضاعه بعد  
الحولين اقتصارا على ما ورد في الحاجة اه شرح مر (قوله الابتراض) فان تنازعا أجيب الطالب الى اكمال  
الحولين الا اذا كان الفطام قبلهما أصح للولد فيجب طالبه كفطمه عند حمل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها  
وكلامهم محمول على الغالب كذا كره الاذرعى وإلهما الزيادة على الحولين لما رجحت لاضرر اكن أفتى الحناطى  
بانه يسن عدمها الحاجة اه شرح مر (قوله ولا يكاف مملوكه مالا يطيقه) فلو كافه مالا يطيقه أو جعل  
أمنه على الفساد أجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا في خلاصه كما قيد الاذرعى وهل يجوز الحرث على  
الجير الظاهر انه ان لم يضرها جاز والا فلا اه وهو ظاهر وفي كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز  
الانتفاع بالحيوان في غير ما خلق له كالغزال كروى أو الحمل والابل والجير لحرث وقوله صلى الله عليه وسلم بينما  
رجل يسوق بقرة اذا أراد أن يركبها فمالت فالتفت فخلق الله خلقا لئلا يفتق عليه المراد انه معظم منافعها ولا يلزم منه منع  
غير ذلك قال الاذرعى والظاهر انه يجب ان يلبس الخيل والبغال والجرى ما يقيهم من الحر والبرد الشديدين اذا  
كان ذلك يضرها ضررا ينافي اعتبارا بكسوة الرقيق ولم أر فيه نصا اه شرح مر (قوله وله ان يكافه الاعمال  
الشاقة بعض الاوقات) أي بحيث لا يضر بان يخشى منه مخدور تيمم فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل  
عاقوان لم يخش منه ذلك المخدور اه ج ولعل الاحتمال الثاني أقرب بوقى ما لو رغب العبد في الاعمال

لم يفضل عن هذا الولد لبنها  
لان ارضاعه على والده أو  
ملكه (و) له اجبارها (على  
قطعه قبل) مضى (حوالين  
(و) الى (ارضاعه بعدهما ان  
لم يضر) أي الفطام أو الارضاع  
لانه في الاولى تدبير يد التمتع  
بما هو ملكه ولا ضرر في  
ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعها  
له ولا ضرر فان حصل ضرر  
للولد وللامه أو لهما فلا اجبار  
وليس لها استقلال بفطم  
ولا ارضاع اذ لا حق لها في  
الترية وقول ان لم يضر اعم  
من قوله في الاولى ان لم يضره  
وفي الثانية ان لم يضرها  
(و) حره حق في ترية فليس  
لاحدهما فطامه قبل) مضى  
(حوالين و) لا (ارضاعه  
بعدهما الا براض بلا ضرر)  
لان لكل منهما ما حاق في  
الترية فلهما النقص عن  
الحولين والزيادة عليهم ما اذا  
لم يضر ربه ما الولد والام او  
احدهما وقول بلا ضرر من  
ز يادني فيما اذا تراضى على  
الارضاع وأعم من تعييره  
له بالولد فيما اذا تراضى على  
الفطام وعلم مما ذكر ان لكل  
منهما ما فطمه بعدهما بغير  
رضا الا تخرجت لا يضرر  
بذلك لانهم مأمدة الرضاع التام

الشاقة

(ولا يكاف مملوكه) من آدمى أو غيره (من العمل مالا يطيقه) لغير السابق فليس له ان يكافه عملا على

الوام قد در عليه بوماو بومين او ثلاثة ثم يجز له ان يكافه الاعمال الشاقة بعض الاوقات به صريح الرافى وتعييرى بمسأله أهم من تعييره  
برقيقه (وله بخار جترقيقه)

الشاق من تلقاه نفسه فليحجب على السيد منعه منها فيه نظرا لاقرب عدم الوجوب لانه الذي أدخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لانه قد يؤدي الى ضرر ويجر الى اتلافه أو مرضه الشديد وفي ذلك تفويت مالية على السيد يتمكن من نسب اليه فينزل منزلة مالو باثرا اتلافه اه ع ش على مر وفي الروض وشرحه مانعه ويتبع السيد في تكليفه رقيقة ما يطبقه العادة في اراحته في وقت القيلولة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار ويرى محتمل العمل اما ليلا ان استعمله نهارا أو نهارا اذا استعمله ليلا وان اعتادوا أي السادة الخدمة من الارقا من ارامع طرفي الليل لطوله اتبعوا عاداتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة (قوله على ما يحتمله كسبه المباح) عبارة شرح مر ويشترط أن يكون له كسب مباح دائم يفي بالخراج فاضلا عن نفقته وكسوته ان جعلها فيه فان زاد كسبه على ذلك فالز ياد بر وتوسيع من سيده وأن يكون ممن صرح تصرفه لنفسه لو كان خيرا كما هو ظاهر ولو خارجه على ما لا يحتمله لم يجز ويلزمه الحاكم بعدم معارضته ويجبر النقص في بعض الايام بالز يادة في بعضها وقد علم ان مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه أو من مال سيده ويكره ان يقول المملوك لمالكه رب بل يقول سيدي وه ولاي وأن يقول السيد عبدي وأمتي بل يقول غلامي وجاري بني أو فتاي وفتاتي ولا كراهة في اضافته الى غير المكلف كرب الدار ورب القوم ويكره ان يقال للفاسق أو المتهمل في دينه يا سيدي انته وقوله وان يقول السيد عبدي وأمتي لعل وجهه ان العبدية الحقيقية لا تكون الا لله تعالى والامة في الانبياء بمنزلة العبد في الذكر اه رشدي عليه وفي ذل على الجلال \* (فرع) \* يكره الدعاء على النفس والرفيق والمال والخدام والولد ويحرم الاذي لهم بلا سبب وأما حديث ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف باتفاق المحدثين وفي الحديث المرفوع عن أبي موسى عن ابن عباس قال دخل أوس بن ساعدة الانصاري على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي بنتا وأنا أدعو عليهن بالموت فقال له لا تدع عليهن بالموت فان البركة في البنات عند النعمت والمنعيات عند المصيبة والمرضات عند الشدة فقلن على الارض ورزقهن على الله اه (قوله ان جعلت) أي المأونة من كسبه وأما اذا جعلت على السيد فلا يشترط أن تكون الخارجة فاضله عن الكسب (قوله لخبر الصحيحين الخ) وروى البيهقي انه كان للزبير ألف مملوك يؤدون الخراج لا يدخل بيتهم خراجهم شيئا بل يتصدق بجميعه ومع ذلك بلغت تركته خمسين ألف ألف درهم ومائتي ألف درهم اه شرح مر (قوله لانها عتقة معاوضة) يؤخذ من كونها عتقة معاوضة باعتبار الصيغة من الجانبين وان مصرحها خارجة عنك وما اشتق منه وان كنياتها بادل ذلك عن كسبك بكذا ونحوه اه شرح مر لكنها أي الخارجة جائرة من جهة السيد أيضا بخلاف الكفاية لان أي الكفاية تؤدي الى العتق فالز منها من جهة السيد لئلا تبطل فائدتها بخلاف الخارجة لا تؤدي له اه سل (قوله وهي ضرب خراج معلوم الخ) وله التبسط بملازاده على ما خارجه عليه وليس له التبرع به وعبارة ج وله التصرف فيه كالخروج عبارة شيخنا والزيادي عليه بر وتوسيع له من سيده وظاهر كلامهم انه ان يتزاع ذلك نفسه اه حل وعبارة الرشدي على مر فيجوز للرفيق التصرف فيه وان كان لا يملكه ومعلوم ان السيد تزعم منه وهو مصرح به اه (قوله وهي ضرب خراج الخ) اعلم ان الخراج الذي يؤديه لا يقال فيه انه دين ثابت في خدمة السيد اذ لا يلزم من وجوب أداء الثمن كون المؤدى ثابتا في النسيئة بشهادة صور كثيرة في هذا الباب وغيره الا ترى الى نفقة القريب وكذلك نفقة الرقيق اه شوري وظاهر هذا ايم الخراج الذي مضى ولم يؤده كعشرة أيام مضى ولم يدفع لها خراجا وكانت شبهته في ذلك ان السيد لا يجبه على عبده شيئا لكنهم قد استثنوا من ذلك صور كثيرة قال المانع من أن يكون هذا منها وانما مضى ولم يؤده يكون دينه عليه تأمل (قوله وعليه) أي مال الخراج لم يرديعها ولا ذبح ما حل منها كفاية دوابه المحترمة أي وان وصات الى حد الزمانة المانعة من الاتقاع بوجهه والواجب علفها وسقيها حتى تصل لاول الشبع والري دون غايتها ويجوز نصب العلف لها ونصب الخيط لجر احتيايد لهما أي وقت

على ما يحتمله كسبه المباح  
الفاضل عن مؤنته ان جعلت  
من كسبه لخبر الصحيحين  
انه صلى الله عليه وسلم أعطى  
أبا طيبة لما حجه صاعين أو  
صاعا من تمر وأمر أهله أن  
يخففوا عنه من خواجه  
(براض) فليس لاحدهما  
اجبار الاخر عليها لانها  
عتقة معاوضة فاعتبر فيها  
الراضي كالسكابة (وهي  
ضرب خراج معلوم يؤديه)  
من كسبه (كل يوم أو نحوه)  
كاسبوع أو شهر بحسب  
ما يتفقان عليه وقولي ضرب  
مع معلوم من زيادتي وقولي  
أو نحوه أعني من قوله أو  
اسبوع (وعليه كفاية دوابه  
المحترمة) بعلقها وسقيها



الغصب ان تعينوا لم يباعا كما يجوز سقيها الماء والعدول الى التيمم بل يجب كل منهما حيث لم يخف مبيع تيمم كما هو  
 ظاهر وعلى مقتضى الكتاب المباح اقتناؤه ان يطعمه أو يرسله ليدفعه لمن له  
 الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكتاب العقور ليهلك جوعا بل يحسن قتله بحسب  
 ما يمكنه اه شرح مر وقوله حتى تصل لاول الشبع قد تقدم في نفقة القريب للشارح ما نصه واعتبر رغبته  
 وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع ألم الجوع لانعام الشبع كما قاله الغزالي أي المبالغة  
 فيه وأما اشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره ومثله في حج ثم وأحال حج ما هنا ونفقة الرقيق  
 بعد التعبير فيها بأول الشبع على ما مر في نفقة القريب فيكون المراد بأول الشبع هنا الشبع عر فالألم المبالغة  
 فيه اه ع ش عليه (قوله وعليه كفاية دوابه الخ) ولا يحل له ضربهم الا بقدر الحاجة ومثل الضرب النخس  
 حيث اعتيد لمثله فيجوز بقدر الحاجة اه ع ش عليه (قوله أو بتخليتها للرعي) أي ان اكتفت به فان لم  
 تكف به لجذب الارض ونحوه أضاف اليه من العلف ما يكفيها اه شرح الروض ولو خلاها للرعي مع علمه  
 انما تذهب ولا تعود اليه فينبغي ان لا يحرم ذلك وأن لا يكون من باب تسييب السواحب المحرم لان هذا الضرورة  
 ومن ذلك أيضا مالوم الكسبي وانما باصطيدوا علم ان له أولاداً يتضررون بنفقه فلو وجه جواز تخليته لذهب لأولاده  
 ولا يكون من باب التسييب وفي الحديث ما يدل له نعم ببق الكلام فيما لو خلاها للرعي وعلم انما لا تعود بنفسها  
 لكن يمكنه ان يتبعها في المراعى ويرجع بها فل يجب عليه ذلك وقد يتجه الوجوب حيث لا مشقة دون ما اذا  
 كانت مشقة فلا يجرر اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله بخلاف غير المحترمة) لكن من  
 الواضح انه يمتنع حبسها مع الجوع والعطش للتعذيب اه سم (قوله بخلاف غير المحترمة) أي بخلاف  
 غير دوابه المحترمة وانظر حيث تذا ما فاد هذه الاضافة لا يقال مفادها الاختصاص لاننا نقول الفواسق لا تثبت عليها  
 بدلا حد بملك ولا باختصاص تأمل اه شوبري وقد يقال الاضافة تأتي لادنى ملايسة اه (قوله أو ازاله ملك  
 أو ذبح ما كول) ولو كان عنده حيوان يؤكل وآخرا لا يؤكل ولم يجد الا نفقة أحدهما وتذريعهما فهل يقدم  
 نفقة ما لا يؤكل ويذبح المأكول أو يسوي بينهما فيه احتمالا لان ابن عبد السلام قال فان كان المأكول يساوي  
 ألفا وغيره يساوي درهما ففيه نظر واحتمال اه والراجع تقديم غير المأكول في الحالين اه شرح مر  
 أي بان يذبح له المأكول اه ع ش عليه ثم وجدتهما مش شرح الروض بخط بعض الفضلاء ما نصه  
 المعتمدان المأكول يذبح لغيره كما قاله في التيمم بان يذبح شاة لكلبه المحترم اه (قوله فان لم يكن له مال آخر  
 الخ) قضية ما ذكره هنا وفي نفقة القريب انه لا يبيع شيئا منهما الا اذا لم يكن له مال غيرهما وتقدم الحج في نفقة  
 الرقيق ان الحاكم يراعى ما هو الاصح من بيع الرقيق أو غيره من مال السيد اه ع ش على مر (قوله  
 فان تعذر ذلك فكفايتها الخ) ويأتي هنا ما مر في نفقة الرقيق اه شرح مر أي من كونه قرضا أو غيره اه  
 ع ش عليه (قوله ولا يحلب ما يضر) في المصباح حلبت الناقة وغيرها حلبا من باب قتل والحلب بالفتحين يطلق  
 على المصدر أيضا وعلى اللبن المحلوب فيقال لبن حلب وحليب وحلوب وناقته حلبوب وزان رسول أي ذات لبن  
 يحلب فان جعلتها اسما أتيت بالهاء وقلت هذه حلبوبة فلان مثل الركوبة والركوب والحلب بفتح الميم موضع  
 الحلب والحلب بكسرهما الوعاء يحلب فيه وهو الحلاب أيضا مثل كلب (قوله ولا يحلب من لبنها ما يضر) أي يحرم  
 عليه ذلك لانه غذاء الولد كفي ولد الامه بل قال الاصحاب لو كان لبنها دون غذاء ولدها وجب عليه تكميل  
 غذائه من غير هار انما يحلب الفضل عن ربه قال الروياني والمراد انه يترك له ما يفيقه حتى لا يموت قال الرافي  
 وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا قال الاذري وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعي رحمه الله تعالى  
 والاصحاب بل يترك له ما ينميه غواثه وقال الزركشي بعد كلام الرافي وهو كما قال وقد مر ح المناوردي  
 وغيره بالحاقه بولد الامه في ذلك واستثنى ما اذا عدل به الى غير لبن أمه واستمرأه فانه يجوز ان القصده فيه ما يحيا

أو بتخليتها للرعي وورود  
 الماء ان ألفت ذلك لحرمته  
 الروح بخلاف غير المحترمة  
 كالغواسق وتعبيري بما  
 ذكر أعظم من قوله علف دوابه  
 وسقيها والتقييد بالمحترمة  
 من زيادتي (فان امتنع) من  
 ذلك (وله مال) آخر (اجبر  
 على كفاية أو ازاله ملك) هي  
 أعظم من قوله يبيع (أو ذبح  
 ما كول) منها صونا لها عن  
 التلف (فان امتنع) من ذلك  
 (فعل الحاكم ما يراه) منه  
 وبقضية الحال وهذا مع  
 قول له مال من زيادتي  
 فان لم يكن له مال آخر اجبر  
 على أحد الأخيرين أو  
 الاجبار فان امتنع فعل الحاكم  
 ما يراه من ذلك فان تعذر  
 فكفايتها من بيت المال ثم  
 على المسلمين (ولا يحلب)  
 من لبنها (ما يضر) هاء  
 ولدها وانما يحلب ما يفضل  
 عنه وقولي يضر أعظم من قوله  
 يضر ولدها (وما لاروح له  
 كفاية ودار لا تحب عمارته)  
 لا تنفاه حرمه الروح ولان ذلك  
 من جملة تنمية المال وهي  
 ليست بواجبة

به فان أباه ولم يقبله كلن أحق بلبن أممو يحرم عليه ان يحلب ما يضرها القلة العلف ويحرم ترك الحلب ان ضررها  
والا كره الاضاعة ويستحب ان لا يستقصى الحالب في الحلب بل يترك في الضرع شيئا وان يقص أظفاره لئلا  
يؤذيها فان تغاضش طولها وكان يؤذيها حرم عليه حلبها ما يقص ما يؤذيها كما في شرح الروض ويحرم خر  
الصوف من أصل الظهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان قاله الجويني ونص الشافعي رحمه الله  
في حمله على الكراهة ويمكن جهاها على كراهة التحريم للتعليل المار ويحب على مالك النخل ان يسقي له من  
العسل في الكوارة قدر حاجتها ان لم يكفها غير موالا فلا يلزمه ذلك وان كان في الشتاء وتعذر خروجهما كان  
المبقي أكثر فان قام شيء مقام العسل في غذائهم يتعين العسل قال الرافي وقد قيل يشوي دجاجة ويعلقها بسباب  
الكوارة فتأكل منها ويحب على مالك دود القز اما تحصيل ورق التوت ولو بشرائه واما تخليته لانه ان وجد  
لثلاثهات بغير فائدة ويجوز تشميسه عند حصول نوله وان هالته كما يجوز ذبح الحيوان اه شرح مر (قوله  
وهذا بالنسبة لحق الله الخ) عبارة شرح مر وهذا في مطلق التصرف وأما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره  
وحفظ شجر موزرعه بالسقي وغيره وفي المطلق اما الوقف فيحب على ناظره عمارة حفظه على مستحقه عند  
تمكنه منها ما من ريعه أو من جهة شرطها الواقف وفيما اذا لم يتعلق به حق لغيره فامالوا آخر عقاره ثم اخنل فعليه  
عمارة ان او ابقاء الجارة فان لم يفعل تخبر المستأجر انتهت (قوله واذا لم تجب العمارة لا يكره تركها الخ) والزيادة  
في العمارة على الحاجة خلاف الاولى ور بما قيل بكرهتها أي ما لم يقصد بالاتفاق مقصدا صالحا كما هو معلوم ولا  
تكره عمارة الحاجة وان طالت والانباء الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وان فيه الوعيد الشديد يجوز على  
من فعل للخيلاء والتفاح على الناس ويكره للانسان ان يدعو على ولده أو نفسه أو ماله أو خدمه لغير مسلم في آخر  
كتابه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على  
أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسئل فيها عطاء فيستجيب له  
وأما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف اه شرح مر وقوله ويكره للانسان ان يدعو على ولده  
الخ الظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بخو الموت وان محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه مالا الذي يظهر  
انه بلا حاجة لا يجوز على الولد والخادم في حاشية الشيخ من ان قضية هذا السياق ان الظالم اذا دعاه على المظلوم  
ووافق ساعة الاجابة استجيب له الخ محل توقف اه رشدي (قوله الى الخراب) في المختار خرب الموضع بالكسر  
يخرب بالفتح خرابا فهو خرب اه ع ش على مر (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر الخ) قال ابن العماد في مسئلة  
ترك سقي الأشجار صورته ان يكون له ثمرة تقي بموتة سقيها والا فلا كراهة قطعا قال ولو أراد ترك السقي تخفيف  
الأشجار لاجل قطعها للبناء والوقود فلا كراهة أيضا اه شرح مر (قوله ان كان سبها اعمالا كالقاء المشاع الخ)  
هل من ذلك لو اغترف من البحر بانه ثم القى ما اغترفه في البحر فانه ملكه تنازع فيه الفضلاء ويتجه وفاء الشيخنا  
طب عدم التحريم هنالان ما يغترف من نحو البحر من شأنه ان يكون خيرا ومن جنس الخيرة البناو مما وضع على  
الاباحة والاشتراك ومما لا يحصل باقائه ضرر بوجهه ينبغي أن يكون مثل ذلك القلاء الخطيب من المختطبو كذا  
الحشيش اقول ويتجه جوار القاء ما اغترفه من البحر على التراب أيضا اه سم على منهج اه ع ش على مر والله  
أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب  
العالمين وقد تم الجزء الرابع من حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري جمع الفقير الى الله سبحانه  
وتعالى سليمان الجميلي عامله الله باطفاً واعانه على اكمله بمنوكره ويتلوه بعون الله الكلام على ربع الجنائيات  
نسئل الله تعالى ان يعين عليه آمين وكان الفراغ من تحريره يوم الاحد المبارك لخمسة عشرين من شهر جمادى الاولى  
من شهر رعام سنة ١١٨٤ ألف ومائة وأربعين وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة  
والسلام وصلى الله وسلم على من لا نبى بعده

(تم الجزء الرابع من حاشية الجمل على شرح المنهج وبليه الجزء الخامس أوله كتاب الجنائيات)

وهذا بالنسبة لحق الله تعالى  
فلا ينافي وجوب ذلك في حق  
غيره كالاؤفاف ومال المحجور  
عليه واذا لم تجب العمارة  
لا يكره تركها الا اذا أدى الى  
الخراب فيكره ويكره ترك  
سقي الزرع والشجر عند  
الامكان لما فيه من اضاعة  
المال كذا علماء الشيخان قال  
الاسنوي وقضيته عدم تحريم  
اضاعة المال لكنهما صرحا  
في مواضع بتحريمها كالقاء  
المتاع في البحر بلا خوف  
فالصواب ان يقال بتحريمها  
ان كان سبها اعمالا كالقاء  
المتاع في البحر وعدم تحريمها  
ان كان سبها ترك اعمال  
لانها قد تشق عليه ومنه ترك  
سقي الأشجار المرهونة بتوافق  
العاقدين فانه جائز خلافا  
لروايات والله أعلم









\* (فهرسة الجزء الرابع من حاشية الشيخ الجليل على شرح المنهاج) \*

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢	كتاب الفرائض	٢٥٢	فصل فيما يمسك المهر
١١	فصل في بيان الفروض ١٣ فصل في الجلب	٢٦٤	فصل في المتعة ٢٦٧ فصل في التجانب
١٦	فصل في كيفية ارث الاولاد واولاد الابن الخ	٢٧٠	فصل في الوايمة ٢٧٩ كتاب القسم والنشور
١٧	فصل في كيفية ارث الاب الخ	٢٨٨	فصل في حكم الشقاق ٢٩١ كتاب الخلع
١٨	فصل في ارث الخواني	٣٠٧	فصل في الالفاظ الملزمة للعوض
٢٠	فصل في الارث بالولاء	٣١٨	فصل في الاختلاف في الخلع الخ
٢١	فصل في ميراث الجد والاختوة	٣٢٠	كتاب الطلاق
٢٤	فصل في موانع الارث	٣٣٩	فصل في تفويض الطلاق للزوجة
٣٤	فصل في اصول المسائل ٤٠ كتاب الوصية	٣٤١	فصل في تعدد الطلاق ٣٤٧ فصل في الاستثناء
٤٩	فصل في الوصية بزيادة على الثلث	٣٥٢	فصل في الشك في الطلاق
٥٣	فصل في بيان المرض المخوف	٣٥٧	فصل في بيان الطلاق السني وغيره
٥٥	فصل في أحكام لفظية للموصى به والموصى له	٣٦٣	فصل في تعليق الطلاق بالاوقات
٦١	فصل في أحكام معنوية للموصى به الخ	٣٦٩	فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما
٦٨	فصل في الرجوع عن الوصية	٣٧٨	فصل في الاشارة للطلاق بالاصابع
٦٩	فصل في الابطاء	٣٨١	فصل في انواع من تعليق الطلاق
٧٤	كتاب الوديعة ٨٥ كتاب قسم النوى والغنية	٣٨٥	كتاب الرجعة ٣٩٤ كتاب الالباء
٩٢	فصل في الغنية ٩٦ كتاب قسم الزكاة	٤٠٠	فصل في أحكام الالباء ٤٠٤ كتاب الظهار
١٠٣	فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لاستحقاقها	٤١٠	فصل في أحكام الظهار ٤١٣ كتاب الكفارة
١٠٦	فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ	٤٢٣	كتاب اللعان والقذف
١١٤	كتاب النكاح ١٢٨ فصل في الخطبة	٤٢٨	فصل في قذف الزوج وزوجته
١٣٣	فصل في أركان النكاح	٤٣١	فصل في كيفية اللعان ٤٤١ كتاب العدد
١٤٤	فصل في عاقد النكاح	٤٤٩	فصل في تدخل عدلين امرأة
١٥٤	فصل في موانع ولاية النكاح	٤٥٣	فصل في حكم معاشرة المفارق
١٦٣	فصل في الكفاءة	٤٥٥	فصل في عدة الوفاة الخ
١٦٩	فصل في تزويج المحجور عليه	٤٦٠	فصل في سكنى المعتدة
١٧٦	باب ما يحرم من النكاح	٤٦٧	باب الاستبراء ٤٧٤ كتاب الرضاع
١٨٨	فصل فيما يمنع النكاح	٤٨١	فصل في طرق الرضاع على النكاح
١٩٣	فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل الخ	٤٨٤	فصل في الاقرار بالرضاع
١٩٩	باب نكاح المشرک	٤٨٧	كتاب النفقات
٢٠٥	فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ	٤٩٧	فصل في وجوب المؤن ومسقةاتها
٢١٢	فصل في حكم مؤنة الزوجة	٥٠٥	فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة
٢١٢	باب الخيار في النكاح ٢٢٥ فصل في الاعفاف	٥١٠	فصل في مؤنة القريب
٢٣٠	فصل في نكاح الرقيق	٥١٥	فصل في الحضنة
٢٣٥	كتاب الصداق ٢٤٦ فصل في التفريض	٥٢٣	فصل في مؤنة المملوك ومعه (ت:ت) *











